

شرح مُفَصَّلِ الزَمَخْشَرىّ

للعلّامة المحقّق ابى البَقاء ابن يَعِيش

المجلد الاوّل

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ ولا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِى عِلْمًا

أَحْمَدُ اللهَ الذى بدأ بالإحسان، وأحسنَ خَلْقَ الإنسان، واختصّه بنُطْقِ اللسان، وفَضِيلَةِ البَيان، وجعل له من العقل الصحيح، والكلامِ الفصيح، مُنْبِئًا عن نفسه، ومُخْبِرا عمّا وَرآءَ شَخْصِه، وصلّى اللّهُ على محمّدٍ خاتِمِ أَنْبِيَائِه، ومُبلِّغِ أَنْبائِه، وعلى آله وأصحابِه وأصفيائِه، بعدُ فلمّا كان الكتابُ الموسومُ بالمُفَصَّل من تأليفِ الامامِ العَلّامةِ أبى القٰسمِ محمودِ بن عمر الزَمَخْشَرِىِّ رحمه اللّه جليلا قَدْرُه، نابِهًا ذِكْرُه، قد جمعتْ أصولَ هذا العلم فصولُه، وأُوجِزَ لفظُه، فتَيسَّرَ على الطالب تحصيلُه، الّا أنّه مشتمِلٌ على ضروبٍ منها لفظٌ أَغْرَبَ عِبارتُه فأَشْكَلَ، ولفظٌ تتجاذبُه معانٍ فهو مُجْمَلٌ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام الّا أنّه خالٍ من الدليل مُهْمَلٌ، استخرتُ اللّهَ تعالى فى إملاء كتابٍ أشرَحُ فيه مُشْكِلَه، وأُوضِحُ مُجْمَلَه، وأُتْبِعُ كلَّ حُكْمٍ منه حُجَجَه وعِلَلَه، ولا أَدَّعِى أنّه رحمه اللّه أَخَلَّ بذلك تقصيرا عمّا أُنبتُ به فى هذا الكتاب اذ من المعلوم أنّ مَن كان قادرا على بَلاغةِ الإيجاز كان قادرا على بلاغةِ الاطناب، قال الخَليل

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّرْ ولا تُعسِّرْ، ربِّ زِدْني عِلْمًا

أحمدُ اللَّهَ الذي بدأ بالإحسان، وأحسنَ خَلْقَ الإنسان، واختصّه بنُطْقِ اللّسان، وفَضِيلةِ البَيان، وجعل له من العقل الصحيح، والكلام الفصيح، مُنْبِئًا عن نفسه، ومُخْبِرًا عمّا وَراء شَخْصه، وصلّى اللَّهُ على محمّد خاتم أنبيائه، ومُبلِّغ أَنْبائه، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه.

بعدُ، فلمّا كان الكتابُ الموسومُ بالمُفَصَّل من تأليف الإمام العلّامة أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخشريّ، رحمه الله، جليلاً قَدْرُه، نابهًا ذِكْرُه، قد جمعت أصولَ هذا العلم فصولُه، وأُوجِز لفظُه، فتيسّر على الطالب تحصيلُه، إلّا أنّه مشتملٌ على ضروبٍ منها لفظٌ أَغْرَبَتْ[1] عِبارتُه فأَشْكَل، ولفظٌ تتجاذبُه معانٍ، فهو مُجْمَل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلّا أنّه خالٍ من الدليل مُهْمَل، استخرتُ اللَّهَ تعالى في إملاءِ كتابٍ أشرَحُ فيه مُشْكِلَه، وأُوضِحُ مُجْمَلَه، وأُتبع كلَّ حكم منه حُجَجَه وعِلَلَه.

ولا أَدَّعِي أنه، رحمه الله، أَخَلَّ بذلك تقصيرًا عمّا أتيتُ به في هذا الكتاب؛ إذ من المعلوم أنّ مَنْ كان قادرًا على بلاغةِ الإيجاز، كان قادرًا على بلاغةِ الإطناب؛ قال الخليل بن أحمد، رحمه اللَّهِ: «من الأبواب ما لو شِئنا أن نشرحَه حتّى يستوِي فيه القويُّ والضعيفُ، لَفَعَلْنا، ولكنْ يجِب أن يكون للعالم مَزِيَّةٌ بعدَنا».

وكنتُ ابتدأتُ بهذا الكتاب، ثمّ عَرَض دون إتمامه عِدَّةُ موانعَ، منها اعتراضُ الشواغل، ومنها ما أحدثته السبعون بين القَلَم والأنامل، ومنها أنّ الزمان فسد حتّى علا باقِلُه[2] على درجة قُسٍّ[3]، وانحطّ قسُّه عن درجة باقلٍ؛ فلمّا شرّف اللَّهُ هذا العَصْرَ

---

(١) في طبعة ليبزغ «أغرب»، وكلاهما جائز.

(٢) باقل: رجل من إياد. يضرب به المثل في العيّ.
انظر: الألفاظ الكتابية ص٢٨١؛ وثمار القلوب ص١٠٢؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٧٢؛ والحيوان ١/ ٣٩؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٢٩٨؛ وزهر الأكم ١/ ٨٠؛ والعقد الفريد ٣/ ٧٠؛ وكتاب الأمثال ص ٣٦٨؛ ولسان العرب ١٥/ ١١٣ (عيا)؛ والمستقصى ١/ ٢٥٦؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٤٣؛ والوسيط في الأمثال ص٧١.

(٣) هو قسّ بن ساعدة بن عمرو الإياديّ، أحد حكماء العرب، ومن كبار خطبائهم في الجاهليّة. يُضرب به المثل في البيان والخطابة. انظر: تمثال الأمثال ١/ ١١١؛ وثمار القلوب ص ١٢٧؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٤٩؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٩١؛ والمستقصى ١/ ٢٩؛ ومجمع الأمثال ١/ ١١١.

بدولةِ مولانا السلطانِ الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدِّين، ملكِ الإسلام والمسلمين، سلطانِ الأُمّة، ظهيرِ الخلافة، مُحْيِي العَدْلِ في العالَمِين، سيّدِ الملوكِ والسلاطين، أعزّ اللَّهُ أنصارَه، وأبقى على الزمان محاسنَ سِيرته وأخبارَه، وسَرَتِ الرُّكْبانُ بأنّه، خلّد الله مُلْكَه، أَحْيَا من هذا العِلْم رَمِيمًا، وأعادَ ماءَه جَمامًا جَميمًا؛ أَمْلَيْتُه حاوِيًا لضروب من فوائد العربيّة، وأنفذتُه خِدْمةً خَفَّت إلى مقرّه الشريفِ، وإن ثقُل برجائها ظَهْرُ المَطيَّة، وبالله أستعِينُ على ما نَوَيْتُه واعتقدتُه، وأستعِيذُه من الزَّلَل فيما نحوتُه واعتمدتُه، إنّه وليُّ ذلك، والقادرُ عليه.

* * *

[شرح مقدمة المفصل]

قال جارُ الله العلّامةُ أبو القاسِم محمود بن عمر الزمخشريُّ ـ و«زَمَخْشَرُ»: قريةٌ من قُرَى خُوارِزم، وُلد بها في رجبٍ من سنةِ سبعٍ وستّين وأربعِ مئةٍ، وتُوفي ليلةَ عَرَفَة سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسِ مئةٍ، وقيل له: «جارُ الله» لكثرةِ مجاورته بمكّة، حرسها اللّهُ ـ: «**اللّهَ أحمدُ على أن جعلني من عُلماء العربيّة**».

قال الشارح: الشيخ الإمام العالم العلّامة جامعُ الفوائد مُوَفَّقُ الدين أبو البقاء يَعيشُ بن علي بن يعيشَ النَّحْويُّ، رحمةُ الله عليه[1]: «اللّهُ» اسمٌ من أسماءِ الخالقِ، سُبْحانَه، خاصٌّ لا يَشْرَكُه فيه غيرُه، ولا يُدْعَى به أحدٌ سِواه، قَبَضَ اللّهُ الألْسُنَ عن ذلك؛ واختلف العلماءُ فيه: هل هو اسمٌ موضوعٌ، أو مشتقٌّ[2]؟ فذهب سِيبويهِ في بعضِ أقواله إلى أنّه اسمٌ مرتجَلٌ للعَلَميّة غيرُ مشتقٍّ؛ فلا يجوز حذفُ الألف واللام منه[3]، كما يجوز نَزْعُهما من «الرحمن الرحيم».

وذهب آخرون إلى أنه مشتقٌّ. ولسيبويه في اشتقاقه قولان:

أحدُهما: أنّ أصله «إلاهٌ» على زنة «فِعالٍ» من قولهم: أَلَهَ الرجلُ يَأْلَهُ إلاهَةً؛ أي: عَبَدَ عِبادَةً. قال رُؤبَةُ [من الرجز]:

١ ـ لِلّهِ دَرُّ الغانِياتِ المُدَّهِ ... سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِن تَأَلُّهِ

---

(١) يُلاحظ طلب ابن يعيش رحمة الله لنفسه.

(٢) يُلاحظ استخدام ابن يعيش لِـ«هل» في التصوّر.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٥.

١ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٩٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٨٥ (جله)، ٤٩٠ (دهده)، ٥٤٠ (مده)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٩ (أله)، ٥٠٠ (سمه).

شرح المفردات: الغانيات: جمع الغانية، وهي المرأة الغنيّة بحسنها وجمالها عن الزينة. المُدَّه: المَمْدوحات. من «مَدَهَ» بمعنى: مدَحَ.

الإعراب: «**لله**»: اللام حرف جرّ، ولفظ الجلالة اسم مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**درّ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **الغانيات**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المدّه**»: نعت مجرور بالكسرة. «**سبّحن**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والنون ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**واسترجعن**»: لواو حرف عطف، =

ومعنَى الإِلٰهِ: «المعبود». وقولُ المُوَحِّد: «لا إلَه إلّا اللَّهُ»، أي: لا معبودَ إلّا الله، وحذفوا منه الهمزة تخفيفًا لكثرةِ وروده واستعماله، ثمّ أُدخلت الألف واللام للتعظيم ودَفْع الشِّياع الذي ذهبوا إليه من تَسْمِيَةِ أصنامهم وما يعبدُونه آلِهَةً، فصار لفظُه «الله»، ثمّ لزمتِ الألفُ واللامُ كالعوض من الهمزة المحذوفة، وصارتا كأحدِ حروف الاسم لا تُفارِقانه، ولذلك قد يقطَعون الهمزةَ في النِّداء والقَسَم، نحو قولهم: «يا أَللَّهُ اْغفِرْ لي»، وقولِهم: «أَنا، أَللَّهَ لأفعلنَّ»؛ وقيل: العوضُ ألفُ «فِعالٍ».

والقول الثاني من قَولي سيبويه: أنّ أصله «لَاهٌ»، ومنه قولُ الراجز[1] [من مخلّع البسيط]:

٢ـ كَحَلْفَةٍ[2] من أَبِي رباحٍ يَسْمَعُها[3] لاهُهُ الكُبارُ

أي: «الإلاهُ»، ثمّ أُدخلت الألف واللام عليه لما ذكرناه، وجرى مجرَى العَلَم، نحو: «الحَسَن»، و«العَبّاس»، ونحوهما ممّا أصلُه الصفةُ. ووزنُ «لاهٍ»: «فَعَلٌ»، واشتقاقُه

= و«استرجع»: فعل ماض مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من»: حرف جرّ. «تألّه»: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلقان بـ«استرجعن».
وجملة «لله درّ...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «سبّحن» في محلّ نصب حال من «الغانيات». وجملة «استرجعن» معطوفة على جملة «سبّحن».
والشاهد فيه قوله: «تألّه»، حيث جاء اسمًا مشتقًّا من أَلَه يأله إلاهةً.

(١) كذا في الطبعتين، والبيت التالي من مخلّع البسيط، وقد أشار محقّق الطبعة المصريّة إلى هذا التصحيح.

٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٧/ ١٧٦؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٠ (أله)، ٥٣٩ (لوه)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٨.
اللغة: أبو رباح: هو حصن بن عمرو بن بدر رجل من بني ضبة، حَلف معاهدًا على قضية، ولم يبرّ بقسمه، فصار يمينه مثلاً لمن يحنث في يمينه.
الإعراب: «**كحلفةٍ**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق للفعل «أقسمتم» المذكور في بيتٍ سابق. «حلفةٍ»: مضاف إليه مجرور. «**من أبي**»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ«حلفةٍ». «**رباحٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يسمعها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: مفعول به محله النصب. «**لاهه**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**الكبارُ**»: صفة لـ«لاهُه» مرفوعة مثله.
جملة «يسمعها» صفة لـ«حلفةٍ» محلها الجر.
والشاهد فيه قوله: «لاه» بلا همزة، وبلا «أل» التعريف، راستدلّ بهذا البيت سيبويه ليثبت أن «الإله» أصله: «لاه».

(٢) في الطبعتين: «بحلفة»، وهذا تحريف.

(٣) في الطبعتين: «يسمعه»، وقد أشار محقق الطبعة المصريّة إلى أنّ اللفظة هكذا جاءت في الأصول.

من «لَاهَ يَلِيهُ» إذا تستَّر؛ كأنّه، سبحانه، يُسمَّى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار؛ وألفُ «لاهٍ» منقلبةٌ عن ياءٍ، يدلّ على ذلك قولُهم: «لَهْيَ أبوك»، ألا ترىٰ كيف ظهرت الياءُ لَمّا نُقلت إلى موضع اللام؟ وتُفخَّم اللام تعظيمًا إلّا أن يمنع مانعٌ؛ من كسرةٍ، أو ياءٍ قبلها، نحوَ: «بِاللّهِ»، و«رأيتُ عَبْدَيِ اللّهِ».

وانتصابُ اسم «الله» هنا لِوقوعِ الحمد عليه؛ وإنّما قُدّم على العامل فيه لضرب من العِناية والاهتمام بالمحمود، سبحانه وتعالى، والعربُ تُقدّم ما أَهَمَّ شأنُه[1]؛ أعني نحوَ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2]، وأصلُ الكلام: نعبدك ونستعينك، فقُدّم المفعول لضرب من العناية بالمعبود، سبحانه، ولو أتى به على أصله، وقال: «أحمدُ اللّهَ»، لَجاز، إلّا أنّه يكون خبرًا ساذجًا بلا تخصيص، ولا دلالةٍ على العِناية به.

والحَمْدُ نوعٌ من المَدْح، وهو الثناءُ على الرجل لما فيه من حَسَنٍ؛ يقال: حَمِدْتُ الرجلَ أَحْمَدُه حَمْدًا ومَحْمِدَةً، ومَحْمَدَةً، وهو يقارب الشُّكْرَ في المعنى؛ والفرقُ بينهما يظهَر بضدّهما، فضدُّ الحمدِ: الذمُّ، وضدُّ الشكر: الكُفرانُ؛ وذلك أنّ الشكر لا يكون إلّا عن معروفٍ؛ يقال: حمِدتُه على ما فيه، وشكرتُه على ما منه. وقد يوضَع أحدُهما موضعَ الآخر، لتقارُب معنَييهما. وقيل: الحمدُ أعمُّ من الشكر، فكلُّ شكر حمدٌ، وليس كلُّ حمد شكرًا.

* * *

وقوله: «على أن جَعَلَني من عُلماءِ العربيّةِ» أي: صيّرني عالِمًا من عُلمائها. و«جَعَلَ» هذه تتعدّى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأوّلَ في المعنى. ومثلُه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[3]. ولـ «جَعَلَ» مواضعُ أُخرُ؛ تكون بمعنَى «خَلَقَ»، و«عَمِلَ»، فتتعدّى إلى مفعول واحد؛ نحوَ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[4]؛ وتكون بمعنَى التسْمِيَة، كقولك: «جعل حَسَنِي سَيِّئًا»، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[5]. وتكون من أفعالِ المُقارَبة، بمعنَى «طَفِقَ»؛ تقول من ذلك: «جعل يقول»، و«أخذ يقول».

و«العُلَماءُ»: جمعُ «عالم»، على حدّ: «شاعِرٍ وشُعَراءَ» و«عاقل وعقلاء»؛ ويجوز أن يكون جمعَ «عَلِيم» ههنا، لأنّ «عليمًا» بمعنَى «عالم»، وهو أبلغُ في الصفة؛ وإنما قلنا: إنّه جمعُ «عالم»، مع قلّةِ ما جاء من جمع «فاعلٍ» على «فُعَلاءَ»، وذلك من قِبَل أنّ «عالمًا» و«عليمًا» لُغتان. ويقول: «علماء» مَن ليس من لغته «عليمٌ»، فعُلم بذلك أنّه جمعُ «عالم».

---

(١) في الطبعة المصرية: «ما هم ببيانه».
(٢) الفاتحة: ٥.
(٣) البقرة: ١٢٤.
(٤) الأنعام: ١.
(٥) الزخرف: ١٩.

والمراد بـ «العربيّة»: اللغةُ، وإن كانت العربيّةُ أعمَّ من اللغة؛ لأنّ اللغة تقع على كلّ مُفرَد من كلام العرب، والعربيّة تقع على المفرد والمركّب.

* * *

وقوله: «**وجَبَلَني على الغَضَب للعَرَبِ، والعَصَبيّةِ**». «جبلني» أي: طبعني، يقال: جبل اللّهُ الخَلْقَ على كذا، أي: طبعهم؛ وهو مأخوذٌ من «الجِبِلّة» وهي الطَّبيعةُ؛ يقال ذلك للرجل يثْبُت على أمرٍ، ولا ينفصل عنه.

و«الغضب»: خِلافُ الرِّضَى؛ يقال «غضِبتُ له» إذا كان حيًّا، و«غضبت به»، إذا كان مَيْتًا.

و«العصبيّة»: التعصُّبُ؛ مأخوذٌ من قولهم: «عَصَبَ القومُ بفُلان»، إذا أحاطوا به؛ وسُمّيتْ به «العَصَبَةُ»، وهي قَرابةُ الرجل لأبِيه؛ وأصلُ ذلك كلّه «**العَصَبُ**»، وهو أَطْنابُ المفاصل؛ لأنّ الأقارب يرتبط بعضهم ببعض كرَبْط العَصَبِ المفاصل.

* * *

وقوله: «**وأبَى لي أن أنفرد عن صَميم أنصارهم، وأمتازَ، وأنضويَ إلى لَفيفِ الشُّعُوبيّة، وأنحازَ**». قولُهُ «أبى لي»: كَرِهَ لي، يقال: «أَبَى يَأْبَى»، بفتح العين في الماضي والمضارع، وهو فعلٌ نادرٌ، ولم يأت منه إلّا ما كان عينُه أو لامُه حرفًا حَلْقيًّا؛ يقال: انفَرَدَ بالأمر؛ إذا قام فيه وحدَه من غير مشارِكٍ، وانفرد عنه؛ إذا تركه وفارَقَ الجماعةَ؛ مأخوذٌ من الفَرْد، وهو الوَتر. والصَّميم: الخالِص من كلّ شيءٍ، وصميمُ الحَرّ والبَرْد أَشَدُّ، وأصلُ الصميم العَظْمُ الذي هو قِوامُ العِظام، والأنصار والأعوان، الواحدُ نَصِيرٌ، والنصير والناصر واحدٌ، و«فَعِيلٌ» يُجْمَع على «أَفْعالٍ»، كشريف وأشراف، وأمّا فاعلٌ فبابُه أن يُجمع على «فَعْلٍ»، كـ «شارب وشَرْب»، و«تاجر وتَجْر».

و«أمتاز»: «أَفْتَعِلُ»؛ من مِزتُ الشيءَ أَمِيزُه؛ إذا فَرَزْتَه، يقال: امتاز القومُ؛ أي: تميَّز بعضُهم عن بعض، والمراد: أنعزِلُ وأَخْرُجُ من جُملتهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾(١)؛ أي: انعزلوا عن أهلِ الجنّة، وكونوا فِرْقَةً على حِدَة.

و«أنضوي»: أي: أدخُل معهم، وأنتسِب إليهم.

و«اللفيف»: ما اجتمع من الناس من قبائل شتَّى، كأنّه ههنا ضِدُّ «صَميمهم».

و«الشعوبيّة»، بضمّ الشين: قومٌ يُصغّرون شأنَ العرب، وهو منسوبٌ إلى «الشُّعوب»، وهو جمعُ «شَعْب»، وهو ما تشعّب من قبائِل العربِ والعَجَم، ونظيرُه من النَّسَب إلى الجمع قولهم: «أَبْناويٌّ» في النسب إلى أَبْناءِ فارِسَ؛ وقيل: سُمّوا بذلك

---

(١) يس: ٥٩.

طبعهم وهو مأخوذٌ من الجِبِلَّة وهى الطَّبيعَةُ يقال ذلك للرجل يثبُت على أمرٍ ولا ينفصل عنه، والغضب خِلافُ الرِضَى يقال غضبتُ له اذا كان حَيًّا وغضبت به اذا كان مَيْتًا، والعصبيّة التعصُّبُ مأخوذٌ من قولهم عَصَبَ القومُ بفُلان اذا أحاطوا به وسُمِّيتْ به العَصَبَةُ وهى قَرابةُ الرجل لأبيه وأصلُ ذلك كلّه العَصَبُ وهو أَطْنابُ المَفاصل لانّ الأقارب يرتبط بعضُهم ببعض كرَبْط العَصَب المفاصلَ، وقوله وأَبَى لى أن أنفرد عن صَميمِ أنصارهم وأمتازَ وأنضوِيَ الى لَفيفِ الشُعُوبيّة وأنحازَ قولهُ أَبَى لى كَرِهَ لى يقال أَبَى يَأْبَى بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو فعلٌ نادرٌ ولم يأت منه الّا ما كان عينُه او لامُه حرفا حَلْقيًّا، يقال انْفَرَدَ بالأمر اذا قام فيه وحدَه من غير مشارِكٍ وانفرد عنه اذا تركه وفارَق الجماعةَ مأخوذٌ من الفَرْد وهو الوَتْر، والصَميم الخالص من كلّ شىء وصميمُ الحَرّ والبَرْدِ أَشَدُّه وأصلُ الصميم العَظْمُ الذى هو قِوامُ العظام، والأنصار الأعوان الواحدُ نَصيرٌ والنصير والناصر واحدٌ وفَعيلٌ يُجْمَع على أَفْعالٍ كشريف وأشراف وأمّا فاعلٌ فبابُه أن يُجْمَع على فَعْلٍ كشارب وشَرْب وتاجر وتَجْر، وأمتاز أَفْتَعِلُ من مِزْتُ الشىء أَمِيزُه اذا فَرَزْتَه يقال امتاز القومُ اى تميّز بعضُهم عن بعض والمراد أنعزِلُ وأَخْرُجُ من جُمْلتهم ومنه قولُه تعالى وَٱمْتَازُوا ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ اى انعزلوا عن أهلِ الجنّة وكونوا فِرْقَةً على حِدَة، وأنضوى اى أَدْخُل معهم وأَنتسِب اليهم، واللفيف ما اجتمع من الناس من قبائلَ شتّى كأنّه ههنا ضِدُّ صَميمهم، والشعوبيّة بضمّ الشين قومٌ يُصغِّرون شأنَ العرب وهو منسوبٌ الى الشُعوب وهو جمعُ شَعْب وهو ما تَشعَّب من قبائلِ العرب والعَجَم ونظيرُه من النَسَب الى الجمع قولُهم أَبْناوِىٌّ فى النسب الى أَبْناء فارس وقيل سُمّوا بذلك لتعلُّقهم بظاهرِ قوله تعالى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ وقال ابن هُبَيْرَة فى المُحْكَم غلبت الشعوبيّةُ بلفظ الجمع على جِيلٍ من العجم حتّى قيل لمُحتقِرِ أمرِ العرب شعوبىٌّ وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغَلَبَته على الجيل الواحد كقولهم أَنْصارىّ، وأنحاز اى أعتزل وقالوا للّذى ينحاز عن القوم ويعتزلهم حُوزِىٌّ، وقوله وعَصَمَنِى من مَذْهبهم الذى لم يُجْدِ عليهم الّا الرَشْقَ بألْسِنَةِ اللاعنين والمَشْقَ بأسنّةِ الطاعنين يقال عصمنى من كذا اى منعنى ودفع عنّى، والمَذْهَب المَأْخَذُ وأصلُه مكانُ الذَهاب كالمَطْلَع لموضع الطُلوع ومثلُه المَدْخَل والمَخْرَج، الذى لم يجد عليهم اى لم يُعْطِهم يقال أَجْدَى عليه اى أعطاه وأصلُه من الجَدا وهو المَطَرُ العامُّ، والرَشْقُ الاصابة بالمَكْروه يقال رشقهم بالكلام اذا نال منهم به وأصلُه من الرشق بالسَهْم، والألْسِنَة جمعُ لِسانٍ واللسانُ يذكّر ويؤنّث فمن ذكّره ذهب الى العُضْو وجَمَعَه على أَلْسِنَةٍ كحِمار وأَحْمِرَة ومَن أنّثه ذهب الى الجارحة وجمعه على أَلْسُن كذِراع وأَذْرُع،

واللاعنون جمعُ لاعنٍ جَمْعَ السَلامة واللَعْنُ الطَرْدُ والبُعْدُ يقال للطريد لَعينٌ ورجلٌ لُعْنَةٌ بسكون العين يلعَنه الناسُ كثيرًا ولُعَنَةٌ بالتحريك يلعن الناسَ كثيرا، والمَشْق سُرْعَةُ الطَعْنِ، والأسنَّةُ جمع سنانٍ، والطاعنون جمع طاعنٍ يقال طعن بالقول يَطْعُن طَعَنانا وطعن بالرمح يَطْعُن بالضمّ طَعْنا ورجلٌ طَعّانٌ فى أعْراضِ الناس وفى الحديث لا يكون المؤمن طَعّانا، والمراد أنّ هؤلاء الذين يُبْغضون العربَ ولُغاتِهم لم يكتسبوا بهذا المذهب الّا السُقوطَ من أعْيُنِ الناس والمَذَمّةَ وقد ألَمَّ بهذا المعنى الحَيْصَ بَيْصُ فى قوله

*لا تَضَعْ مِن عَظِيمِ قَدْرٍ وإنْ كنـــتَ مُشارًا اليه بالتَعْظِيمِ *

*فالكَبِيرُ العظيمُ يَصْغُرُ قَــدْرًا * بالتَجَرّى على الكبيرِ العظيمِ*

*وَلَعُ الخَمْرِ بالعُقُولِ رَمَــى الخَمْـــرَ بتَنْجِيسِها وبالتَحْـــرِيمِ *

وقوله وإلى أفضلِ السابِقين والمُصَلّين أُوَجِّهُ أفضلَ صَلَواتِ المُصَلّين محمّدٍ المحفوفِ مِــن بــنى عَــدْنانَ بجَماجِمِها وأَرحائِها النازلِ من قُرَيْشٍ فى سُرّةِ بَطْحائها السابقُ من الخَيْل هو الــذى يأتى فى الحَـلْبَـة أوّلا والمُصَلّى الذى يَتْلُوه سُمّى مُصلّيا لانّ رأسه يكون عند صَلا السابق والصَلا مَغْرِزُ الذَنَب وكَـنَى بذلك عن الأوّلين والآخرين من الثَقَلَيْن، وقوله أفضلَ صلواتِ المصلّين اى دُعاء الداعين يريد صلواتِهم على محمّد صلعم، ومُحَمَّدٌ اسمٌ عَرَبىٌّ وهو مُفَعَّلٌ من الحَمْد والتكريرُ فيه للتكثير كما تقول كرّمته فهو مكرَّمٌ وعظّمته فهو معظَّمٌ اذا فعلت ذلك مرّةً بعد مرّةٍ وهو منقول من الصفة على سبيل التَفَاؤُل أنّــه سيكثر حمدُه وكان كذلك صلعم، روى بعضُ نَقَلَة العِلْم فيما حكاه ابنُ دُرَيْد أنّ النبىّ صلعم لمّا وُلد أمر عبدُ المُطّلب بجَزُورٍ فنُحرتْ ودعا رجالَ قُرَيْشٍ وكانت سُنّتُهم فى المَوْلود اذا وُلد فى استقبال الليـل كَفَؤُوا عليه قِدْرا حتى يُصْبِحَ ففعلوا ذلك بالنبىّ صلعم فأصبحوا وقد انشقّتْ عنه القِدْرُ وهو شاخصٌ الى السماء فلمّا حضرت رجالُ قريش وطعموا قالوا لعبد المطّلب ما سمّيتَ ابنَك هذا قال سمّيتُه محمّدا قالوا ما هذا من اسماء آبائك قال أردتُ أن يُحْمَد فى السَمَوات والارض، يقال رجلٌ محمــودٌ ومحمّــدٌ قال الأعْشَى

* اليك أبَيْتَ اللعْنَ كان كَلالُها * الى الواحدِ الفَرْدِ الجَوادِ المحمّدِ*

فمحمودٌ لا يدلّ على الكثرة ومحمّدٌ يدلّ على ذلك والذى يدلّ على الفرق بينهما قولُ الشاعر

* فلستَ بمحمودٍ ولا بمحمّدٍ * ولكنّما أنْتَ الحَبَنْطَى الحُباتِرُ*

وقد سمّت العربُ فى الجاهليّة رجالا من أبنائهم بذلك منهم محمّدُ بن حُمْرانَ الجُعْفىّ الشاعر وكان فى عَصْرِ امرء القَيْس وسمّاه شُوَيْعِرا ومحمّدُ بن خَوْلِىّ الهَمْدانىّ ومحمّدُ بن بِلال بن أُحَيْحَةَ وكان زوجَ سَلْمَى بنتِ عمرو جَدّةِ رسولِ الله صلّعم أُمِّ جَدّه ومحمّدُ بن سُفْيانَ بن مُجاشِع بن دارِم ومحمّدُ بن مَسْلَمَةَ الأنصارىّ وأبو محمّد بن أَوْس بن زيد شَهِدَ بَدْرًا ، والمحفوف المحوّط الذى قد أُطيفَ بـه يـقـال حَفَّ به اى أطاف قال الله تع وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ اى جعلنا النخل مُطيفا بهما ، والأَحِفَّةُ الجـوانـب الواحدُ حِفافٌ مثلُ جِرابٍ وأَجْرِبَةٍ ويقال حفّ به القومُ اى صاروا فى أحفّته اى جوانبه ومنه قوله تع وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ، وعَدْنانُ جَدُّ النبىّ صلّعم الأَعْلَى انتسب اليه النبىّ صلّعم ثمّ قال كذب النَسّابون فيما بعد عدنان ، وهو صلواتُ الله عليه محمّدُ بن عبد الله بن عبد المطّلب ابن هاشم بن عبد مَناف بن قُصَىّ بن كِلاب بن مُرّةَ بن كَعْب بن لُؤَىّ بن غالِب بن فِهْر بن مالك ابن النَضْر بن كِنانَةَ بن خُزَيْمَةَ بن مُدْرِكَةَ ومدركةُ لقبٌ واسمُه عمرو بن اليَاس بن مُضَرَ بن نِزار بن مَعَدّ بن عدنانَ من وَلَدِ إسمعيلَ بن إبرهيمَ الّا انّ الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها الّا الله ، وجَماجِمُ العرب قَبائلُها التى تجمع البُطُونَ فتَنْسُب اليها دونهم نحوُ كَلْب بن وَبَرَةَ اذا قلت كلبىّ استغنيتَ أن تنسُب الى شىء من بطونه ، وأَرحاء العرب القَبائلُ التى تستقلّ بنفسها وتستغنى عن غيرها والأَرحاء خمسةٌ ، وقوله النازِل من قريشٍ فى سُرّةِ بَطْحائِها قُرَيْشٌ من ولد النَضْر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قُرَشيًّا وكان لقريشٍ عِظَمٌ فى الجاهليّة وشَرَفٌ فى الاسلام بمحمّد صلّعم ، والبَطْحاء ما اتّسع من الارض وسُرّتُها وَسَطُها مأخوذٌ من سرّة الانسان والمرادُ أنّه من صَميمِ قريش ووَسَـطُ كلّ شىء أعدلُه قال الله عزّ وجلّ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا قال العَرْجىّ

*كأنّى لم أَكُنْ فيكم وَسيطا * ولم تَكُ نِسْبَتى فى آلِ عَمْرِو*

ومنه واسطةُ القِلادة للجَوْهَر الذى يكون فى وسطها وهو أَجْودها ، ويقال قريشُ الأَباطح وقريشُ البِطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكّةَ ويقال لغيرهم قريشُ الضَواحى وقريشُ البطاح هم الأفاضلُ وهم بنو عبد مَناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العُزّى وبنو زُهْرَةَ وبنو تَيْم بن مُرّةَ وبنو سَهْم وجُمَح وبنو عَدىّ ابن كَعْب وبنو حِسْل بن عامر بن لُؤَىّ وبنو هِلال بن أُهَيْب بن ضَبّةَ بن الحرث بن فِهْر ويقال لهم الأَبْطَحيّون ايضا قال البُحْتُرىّ فى المُتَوَكِّل

*يا ابنَ الأَباطِحِ من أَرْضٍ أَباطِحُها * فى ذِرْوَةِ المجد أَعْلَى من رَوابيها*

فهؤلاء قريشُ الأباطحِ، وبطحاء الوادى مَسيلٌ فيه دُقاقُ الحَصَى، وأمّا قريشُ الضواحى فهم الذين لم تَسَعْهم الأباطحُ فنزلوا ضَواحِىَ مكّةَ وهم مَعيصُ بن عامر بن لُوَىّ وتَيْمُ بن غالب بن فِهْر ومُحارِبٌ والحارثُ ابنا فِهْر، وقوله المبعوث الى الأسود والأحمر بالكتاب العَرَبىّ المنوّر يريد المرسَل الى جميع الناس عَرَبيّهم وعَجَميّهم فالمرادُ بالأسود العربُ لانّ الغالبَ عليهم السُمْرةُ والسَوادُ والمرادُ بالأحمر العجمُ لانّ الغالب عليهم الشُقْرةُ والبَياضُ وقيل لعايشةَ رضى الله عنها الحُمَيْرآء لبَياضها يقال أتانى كلُّ أسودَ منهم وأحمرَ ولا يقال أبيض ومعناه جميعُ عربيّهم وعجميّهم قال الشاعر

*جَمَعْتُم فأَوْعَبْتُم وجِئتم بمَعْشَرٍ * تَوافَتْ بهم حُمْرانُ عَبْدٍ وسُودُها*

يريد بعبد عبدَ بن أبى بكر بن كلاب، وقوله بالكتاب العربىّ المنوّر المنوّر ذو النور اى هو ضياء يُهْتَدَى به، وقوله ولآله الطَيّبين أَدْعو اللّهَ بالرِضْوان لهم وأَدْعوه على أهل الشِقاق لهم والعُدْوان آلُه صلعم أهلُ بيته والالفُ فى آل منقلبةٌ عن همزةٍ هى بدلٌ من هاء أهل ولا يُستعمل الآل فى كلّ موضع يُستعمل فيه الأهل فلا يقال آلُ الاسْكاف ولا آلُ الخَيّاط ولا انصرفْ الى آلك كما يقال الى أهلك وانّما يختصّ الآلُ بالأشراف يقال القُرّاء آلُ الله واللّهُمّ صَلِّ على محمّد وعلى آلِ محمّد قال الله تع وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ، وأدعو اللّهَ بالرضوان لهم اللامُ متعلّقةٌ بأدعو لا بالرضوان والمعنى أَسْأَلُ اللّهَ لهم الرضوانَ عنهم وهى فى موضعِ نصب على انّه مفعولٌ لَهُ اى من أَجْلهم، وقوله وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعُدْوان اى أدعو اللّهَ لنُصْرتهم على مَن شاقّهم وعَدَا عليهم والشِقاقُ المُخالَفةُ والعُدْوانُ الظُلْمُ الصُراحُ، وقوله ولعلّ الذين يغُضّون من العربيّة ويَضَعون من مِقْدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع اللّهُ من مَنارها يقال غَضَّ منه يَغُضُّ اذا وضع منه ونقص من مِقْداره والوَضْعُ من الشىء الانتقاصُ منه والحطُّ من قَدْره من قولهم وضعتُ الشىء اذا حططتَه يقال وضعتُه أَضَعُهُ وَضْعا وحكى الفَرّاء مَوْضَعا ومَوْضوعا، ومِقْدارها قَدْرُها يقال قَدْرٌ وقَدَرٌ بفتح الدال وسكونها وهو مَبْلَغُ الشىء والخَفْضُ ضِدُّ الرَفْع وهو الانحطاط واللّهُ تع يخفض مَن يشاء ويرفع من يشاء، والمَنار الأَعْلامُ تُوضَع على الطُرُق ليُهْتَدَى بها وذو المنار مَلِكٌ من مُلوك اليَمَن سُمّى بذلك لانّه أوّلُ مَن وضع المنارَ على الطرق ليهتدى بها الناسُ، وقوله حيثُ لم يجعل خِيَرَةَ رُسُلِه وخَيْرَ كُتُبِه فى عَجَم خَلْقه ولكنْ فى عَرَبه لا يبعُدون عن الشُعوبيّة مُنابَذةً للحقّ الأَبْلَج وزَيْغًا عن سَواء المَنْهَج حَيْثُ ظَرْفُ مكان يتعلّق بقوله يضعون من مقدارها ويجوز أن يتعلّق بقوله يغضّون وتعلّقُه بالأقرب أَوْلَى يعنى حيث لم يُبْعَث النبىّ صلعم

في العجم ولا نزّل القرآنُ المجيدُ بلسانٍ غيرِ العربيّ، وقوله لا يبعدون عن الشعوبيّة هو خبرُ لَعلّ، والبُعْدُ ضدُّ القُرْب يقال بَعُدَ بالضمّ يَبْعُدُ اذا تباعد وبَعِدَ بالكسر اذا هَلَكَ فهو باعدٌ وجَمْعُه بَعَدٌ مثلُ خادمٍ وخَدَمٍ، وقوله مُنابَذةً للحقّ الأبلجِ اى مُكاشَفةً ومُجاهَرةً يقال نابَذَهُ الحَرْبَ اى كاشفه وانتصابُه على انّه مصدرٌ في موضع الحال نحوَ قتلتُه صَبْرًا وأتيتُه رَكْضًا اى مُنابِذين للحقّ اى مجاهرين، والأبلجُ الأبيضُ المُشْرِقُ قال

حتّى بَدَتْ أعلامُ صُبْحٍ أَبْلَجا

ويقال الحقُّ أَبْلَجُ اى واضحٌ مُضيءٌ والباطلُ لَجْلَجٌ اى يَتَلَجْلَجُ فلا يُعْرَف، والزَيْغُ المَيْلُ يقال قومٌ زاغةٌ عن الشيء اى زائغون، وسَواءُ المَنْهَجِ وَسَطُه وسواءُ الدار وسطها قال الشاعر

*غَشَّيْتُهُ وَهْوَ فى جَأْواءَ باسِلَةٍ * عَضْبًا أَصابَ سَواءَ الرأسِ فَانْفَلَقا*

اى وَسَطَ الرأس، والمنهجُ الطريق البيّن، قال والذى يُقْضَى منه العَجَب حالُ هؤلاء في قلّة إنصافهم وفَرْطِ جَوْرهم واعتسافهم يُقْضَى منه العَجَبُ اى يُوفَى منه العجبُ حقّه يقال وَفَيْتُ هذا الأمرَ حقّه اذا تناهيتَ فيه وأدّيتَه وافيًا وهو من قَضَيْتُ الدَيْنَ قال كُثَيِّرٌ

*قَضَى كُلُّ ذى دَيْنٍ فوَفّى غَريمَهُ * وعَزّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها*

ولا تكاد العربُ تستعمل هذه اللفظةَ الّا منفيّةً نحوَ ما قضيتُ العجبَ من هذا لانّهم يريدون المبالغةَ في تفخيم الامر وتعظيمه وأنّه لا يُمكن تَوْفِيَةُ العجب حقّه لعظمه قال الشاعر

*أُنْبِئْتُ أنّ شَبيبةَ الوَبْرِ أَوْعَدَني * وما قَضَيْتُ بهذا المُوعِدى عَجَبَا*

هكذا ذكره الأصمعيُّ في كتابه فيما يلحن فيه العامّةُ قال يقولون قضيتُ العجبَ من كذا والصوابُ ما كِدْتُ أَقْضِى منه العجبَ ولا يبعد جوازُه اذا أُريد الاكثار من العجب تفخيما لسببه، والانصاف خلافُ الجَوْر والظُلْم، والفَرْطُ تجاوُزُ الحدّ، والجَوْر المَيْلُ عن القَصْد، والعَسْفُ الأَخْذُ على غيرِ قَصْدٍ يقال عسف واعتسف اذا مال عن طريقه، قال وذلك أنّهم لا يَجدون عِلْمًا من العُلومِ الاسلاميّة فقهِها وكلامِها وعِلْمَيْ تفسيرِها وأخبارِها الّا وافتقارُه الى العربيّة بيّنٌ لا يُدْفَع ومكشوفٌ لا يتقنّع المرادُ بالعلوم الاسلاميّة الفقهُ وأصولُ الدين والأخبارُ عن الرسول صلعم وعلومُ الكتاب العزيز وانّما اقتصر على الفقه والكلام لانّ الفقه يشتمل على علم الكتاب والسُنّة كأنّه احترز عن علومِ الأوائل نحوِ الحِكْمة والفَلْسَفة والهَنْدَسة فإنّ اصولَ هذه العلوم يونانيّةٌ ثمّ نُقلت الى العربيّ فمعاني هذه العلوم لا تُعْرَف على الحقيقة

الّا بمعرفة ألفاظها والوُصْلةُ الى معرفة ألفاظها معرفةُ علم العربيّة، وقوله وذلك بيّنٌ لا يُدْفَع ومكشوفٌ لا يتقنّع اى الافتقارُ الى العربيّة ظاهرٌ لا يُمكن جُحودُه وبادٍ لا يَسَعُ سَتْرُه، قال ويَرَوْن الكلامَ فى مُعْظَم أبواب أُصول الفقه ومسائلِها مبنيّا على علم الإعراب والتّفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سِيبَوَيْه والأَخْفَش والكِسائيّ والفَرّاء وغيرِهم من النحويّين البصريّين والكوفيّين والاستظهارَ فى مَآخِذ النُّصوص بأقاويلهم والتشبّثَ بأهداب فَسْرِهم وتأويلهم الاستظهارُ الاستعانةُ وهو استفعالٌ من الظَّهير وهو المُعين، والمَآخِذُ جمع مَأْخَذ وهو اسمُ مكان كالمَقْتَل والمَخْرَج لمكان القَتْل والخُروج، والنصوص جمعُ نَصٍّ وهو الكتابُ والسُّنّةُ وهو بمعنَى منصوصٍ عليه وأصلُ النَّصّ الرَّفْعُ يقال نصّ الناقةَ يَنُصُّها اذا رفعها فى السَّيْر ونصّ الحديثَ اذا رفعه وعزاه الى صاحبه ونصّ العَروسَ اذا أقْعدها على المِنَصّة وهو ما يُنَصّ من كُرْسيٍّ او دَكّة او غير ذلك اى يُرْفَع، والتشبّث التعلّقُ يقال تَشَبّثَ اذا تعلّق به، والأهداب جمع هُدْب وهو طَرَفُ الثّوب يقال تَعَلّقَ بأهداب الأدب وأَذْياله اذا كان له منه حَظٌّ، والفَسْرُ الكَشْفُ والتفسير تفعيلٌ منه والتأويلُ تفعيلٌ من آلَ يؤُول اذا رجع والفرقُ بين التفسير والتأويل أنّ التفسير الكَشْفُ عن المراد من اللفظ سواءٌ كان ذلك ظاهرا فى المراد او غيرَ ظاهر والتأويلُ انّما هو صرفُ اللفظ عن الظاهر الى غيره ممّا يحتمله اللفظُ فاذًا كلُّ تأويلٍ تفسيرٌ وليس كلّ تفسيرٍ تأويلا، قال وبهذا اللسانِ مناقلتُهم فى العلم ومحاورتُهم وتدريسُهم ومناظرتُهم وبه تقطر فى القَراطيس أقلامُهم وبه تسطُر الصُكوكَ والسجلّاتِ حُكّامُهم المناقلةُ المحادثة يقال ناقَلْتُه الكلامَ اذا حدّثته وحدّثك، والمحاورةُ المجاوبةُ وهو مداولةُ الجواب ومراجعتُه، والتدريس مصدرُ درّس يُدرّس تدريسًا التضعيفُ فيه للتعدية كان قبلَ التضعيف يتعدّى الى مفعولٍ واحد نحو درستُ القرآنَ والدَّرْس ودرّستُه إيّاهما، والمناظرة المجادلة وهو مُفاعَلةٌ من النظر لأنّ كلّ واحد ينظر فيما يُفْلِج به على صاحبه وقيل هو من النظير وهو المِثْل فمعنى المناظرة المماثلةُ فيما هم فيه، قوله وبه تقطر الهاء ترجع الى علم العربيّة والنحو وتقطر تَسيلُ يقال قَطَرَ الماءُ وغيرُه يَقْطُر وقَطَرْتُه أنا يكون متعدّيا وغيرَ متعدٍّ كرَجَعَ ورَجَعْتُه، والقراطيس جمعُ قِرْطاس وهو ما يُكْتَب فيه يقال قِرْطاسٌ وقُرْطاسٌ بكسر الكاف وضمّها ويقال قَرْطَسٌ ايضا حكاها ابو زيد، وتسطر تَكْتُبُ وأصلُه الصَّفُّ يقال بنى سَطْرًا وغرس سطرا وسُمّيت الكتابة تسطيرا لانّها تُجْعَل صُفوفا قال الراجز * إنّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا * والصكوك جمعُ صَكٍّ وهو الكتاب، والسجلّات جمعُ سِجِلٍّ وهو الكتاب ايضا مأخوذٌ من السَّجْل وهو الدَّلْوُ المملوّةُ لأنّها تتضمّن أحكامًا، والحُكّامُ القُضاة، قال

فهم ملتبسون بالعربيّة أيّةً سلكوا غيرُ منفكّين منها أَيْنَمَا وجّهوا كَلٌّ عليها حيثُ سيّروا ملتبسون بالعربيّة اى مخالطون وممازجون لها من قولهم تلبّستُ بالأمر والثوبِ اى خالطتُه، وقوله أيّةً سلكوا اى أىَّ طريقٍ وأىَّ سبيلٍ لأنّ السبيل يُذكَّر ويُؤنَّث قال اللّه تع قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو الَى ٱللّٰهِ وأىٌّ قد تُؤنَّث اذا أُضيفت الى مؤنّثٍ وتَرْكُ التأنيث أَكْثَرُ فيها، وقوله سَلَكُوا اى مضوا ونفذوا يقال سَلَكْتُ الشىءَ فى الشىء اذا أنفذتَه فيه وطَعَنَهُ سُلْكَى اذا واجَهَهُ بها، وقوله غير منفكّين اى غير زائلين يقال انفكّ وزال وبرح بمعنى واحد، وقوله أينما وجّهوا معناه توجّهوا يقال وَجَّهَ وتَوَجَّهَ بمعنى واحد ومثله نَكَّبَ وتَنَكَّبَ وبَيَّنَ وتَبَيَّنَ وفى المثل أَيْنَمَا أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْدًا ومنه صَوَّحَ النَبْتُ وتَصَوَّحَ وقَدَّمَ وتَقَدَّمَ، وقوله كَلٌّ عليها حيثُ سيّروا الكَلُّ العيال والثقل قال اللّه تع وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ، وسيّروا بمعنى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم مَوَّتَ الشاةُ وربَّضَ الغنمُ ألا ترى أنّ الفعل غيرُ متعدٍّ كما كان قبل التضعيف، قال

ثمّ إنّهم فى تَضاعيف ذلك يجحدون فَضْلَها ويدفعون خَصْلَها ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها وينهَون

عن تعلّمها وتعليمها ويمزّقون أَديمَها ويَمْضَغون لَحْمَها فهم فى ذلك على المثل السائر الشَعيرُ يُؤكَلُ ويُذَمُّ، التَضاعيفُ جمعُ تضعيفٍ وهو مصدرُ ضعّفتُه اذا زِدْتَه مثلَه او أَكْثَرَ يقال أَضْعَفْتُه اضعافا وضاعفتُه مضاعفةً وضعّفتُه تضعيفا كلُّه بمعنى واحد وانّما جُمع والمصادرُ لا تُثنَّى ولا تُجمَع لأنّه أراد أنواعا من التضعيف مختلفةً كما يقال العلومُ والأشغالُ، ويجحدون اى يُنْكِرون ولا يكون الجُحود إلّا مع علمِ الجاحد قال اللّه تع وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا، والفضل الزيادة والخَيْر والمعنى أنّهم يُنكرون زيادةَ نَفْعِها وخيرِها، ويدفعون خصلها الخَصْلُ الغَلْبُ فى النِضال والسِباقِ يقال تَخاصَلَ القومُ اذا تَراهَنوا فى الرَمْى وأَحْرَزَ فلانٌ خَصْلَه اذا غلب، وقوله ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها اى يُعْرِضون عن تَبْيِينِ من أمرها يقال ذهبت اليه اذا قصدته وذهبت عنه اذا أعرضت عنه، والتوقير والتعظيم واحدٌ قال اللّه تع مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلّٰهِ وَقَارًا اى عَظَمَةً وحَسُنَ عطفُ أحدِهما على الآخر لاختلاف لفظَيْهما ومثلُه قوله تع فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللّٰهِ وَمَا ضَعُفُوا والوَهْنُ والضُعْفُ واحدٌ ومثلُه قول الشاعر

*ألا حَبَّذا هِنْدٌ وأرضٌ بها هِنْدُ * وهندٌ أَتَى من دُونِها النَأْيُ والبُعْدُ*

والنَأْيُ والبُعْدُ واحدٌ ومثلُه * وأَلْفَى قَوْلَها كَذِبًا ومَيْنًا * والكذبُ والمَيْنُ واحدٌ، وقوله وينهون عن تعلّمها وتعليمها التعلُّم مصدرُ تَعَلَّمَ والتعليمُ مصدرُ عَلَّمَ والتكريرُ فيه للتعدية لأنّه بمعنى المَعْرِفة

وتعلّم مُطاوِعُ علّمَ يقال علّمْتُه فتعلّمَ، وقوله ويمزّقون أديمها التمزيقُ التخريقُ يقال مزقتُ الثوبَ أمزِقُه مَزْقًا ومزّقته تمزيقًا اذا كثُر ذلك منه، والأديمُ الجِلْدُ وجمعُه أَدَمٌ كأَفيق وأَفَق والأَفيقُ الجِلْدُ قبل دباغته وهذا النوعُ من الجمع اسمُ جِنْسٍ وليس بتكسيرٍ ألا ترى أنّك تُذكِّره فتقول هو الأَدَمُ والأَفَقُ ولو كان تكسيرا لكان مؤنّثا كما تقول هي الثيابُ والجِفانُ، والأَدَمَةُ باطنُ الجِلْد والبَشَرَةُ ظاهرُه يقال رجلٌ مُؤْدَمٌ مُبْشَرٌ اى قد جمَعَ بين لِين الأديم وخُشُونَة البشرة، وقوله ويمضغون لحمها اى يأكلون لحمها بالغيبة والعَيْبِ من قوله تع أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا والمَضْغُ إدارةُ الطعام في الفم يقال مَضَغَ يَمْضُغُ ويَمْضَغُ بالضمّ والفتح فالضمُّ على الأصل والفتحُ لمكان حرف الحَلْق إلّا أنّ الضمّ هو الأصلُ وأَجْوَدُ ههنا لقُرْب الغين من الفم، والمَثَلُ السائرُ الشَعِيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمّ يُضْرَب هذا المثل لكلّ مَن ينتفع به ويجازِي بالقبيح وذلك أنّ الشعير يُؤكَل فيُسمّن ويُغْنِي عن جُوعٍ وهو مذمومٌ، وقوله ويدّعون الاستغناء عنها وأنّهم لبسوا في شِقٍّ منها يدّعون يزعُمون وهو يفتعلون من الدَعْوَى ومنه قول امرئ القيس * لا يَدَّعِي القَوْمُ أَنّي أَفِرّ * والشِقُّ الناحيةُ والجانب والمعنى أنّهم يتبرّؤون منها ويدّعون الاستغناء عنها، قال فإنْ صَحّ ذلك فما بالُهم لا يُطلّقون اللغةَ رأسًا والإعرابَ ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسبابَ، فما بالُهم فما حالُهم واصلُ الطلاقِ الإرسالُ والتخليةُ يقال ناقةٌ طالقٌ ونَعْجَةٌ طالقٌ اذا كانت مُرْسَلَةً ترعى حيث شاءت ويقال طلّقتُ المرأةَ تطليقا وطَلَقَتْ هي طَلَاقًا ولا يقال طُلِقَتْ بالضمّ، واللغة عبارةٌ عن العلم بالكلم المفردة، والإعراب عبارةٌ عن اختلاف أواخرها لإبانة معانيها، وقوله لا يقطعون بينهما اى بين اللغة والإعراب وبينهم اى بين هؤلاء القوم اى الشُعُوبيّة، والأسباب الوُصْلات واحدها سَبَبٌ مثلُ قَلَم وأقلام وأصلُ السبب الحَبْلُ الذى يُشَدّ به الشيء ثمّ يجعل كلُّ ما جَرّ شيئًا سَبَبًا له، وقوله فيطمِسوا من تفسير القرآن آثارَها وينفُضوا من اصول الفقه غُبارَها يقال طَمَسَ الطريقُ امّحى ودرس وطمسته يُستعمل متعدّيا وغيرَ متعدّ يَطْمِسُ ويَطْمُسُ بالكسر والضمّ والكسرُ في المتعدّي والضمُّ في اللازم هو القياس الّا ان اللغات تداخلتْ، يريد أنّه لا بُدّ في التفسير من استعمال العربيّة والاستضاءة بدلالة ألفاظها اذ كان مُنزلا باللسان العربيّ فلا بُدّ من معرفة ألفاظ العرب والاطّلاع على مواضعها اذ الالفاظ أدلّةُ المعاني فكذلك اصولُ الفقه مرتبطةٌ بمعرفة العربيّة لأنّه يُبتنى على معرفة الكتاب والسُنّة ولا يُعرف معناهما الّا بمعرفة العربيّة ولذلك كانت شرطا في صحّة الاجتهاد، قال ولا يتكلّموا في الاستثناء فإنّه نَحْوٌ وفي الفرق بين المعرّف والمنكّر فإنّه نحوٌ وفي التعريفَيْن تعريف الجِنْس وتعريف العَهْد فإنّهما نحوٌ وفي الحروف

كالواو والفاء وثمّ ولام المِلْك ومِن التبعيض ونظائرها يُشير بذلك الى شدّة فاقة الفقيه الى معرفة العربيّة ألا ترى أنّ الرجل اذا أقرّ فقال لفلانٍ عندى مائةٌ غيرُ درهمٍ برفع غير يكون مُقرًّا بالمائة كاملةً لأنّ غيرُ هنا صفةٌ للمائة وصفتُها لا تَنْقُص شيأً منها وكذلك لو قال له علىّ مائةٌ الّا درهمٌ كان مقرًّا بالمائة كاملةً لأنّ الّا تكون وَصْفا كغَيْر قال اللّه تع لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللّٰهُ لَفَسَدَتَا ولو قال له عندى مائةٌ غيرَ درهمٍ او إلّا درهمًا بالنصب لكان مقرًّا بتسعةٍ وتسعين درهمًا لأنّه استثناءٌ والاستثناء إخراجُ ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأوّلُ وكذلك لو قال ما له علىّ مائةٌ الّا درهمَيْن لم يلزمه شىءٌ كما لو قال ما له علىّ ثمانيةٌ وتسعون درهمًا ولو رفع فقال ما له عندى مائةٌ الّا درهمان لكان مقرًّا بدرهمَيْن والمسائلُ فى ذلك كثيرةٌ ، ومن ذلك لو قال إن دَخَلْتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ فانّه لا يقع الطلاقُ الّا بدخول تلك الدارِ المعيَّنة ولو قال إن دخلتِ دارا فأنتِ طالقٌ وقع الطلاقُ بدخولِ أىّ دارٍ دخلتْها لأنّه عَلّق الطلاقَ بدخولِ دارٍ منكورةٍ ولشياعها تَعُمّ وفى الاوّل علّق الطلاقَ بدخولِ دارٍ معهودةٍ فلا يقع الطلاقُ الّا بدخولها ، وأمّا الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى وأمّا اللفظُ فشىءٌ واحدٌ وذلك أنّك اذا قلت الرجلُ وأردتَ العَهْدَ فانّه يخصّ واحدا بعينه ومعنى العهد أن تكون مع انسانٍ فى حديثِ ثالثٍ غائبٍ ثمّ يُقْبِل الرجلُ فتقول وَافَى الرجلُ اى الذى كنّا فى حديثه وذِكْره قد وافى وإن أردتَ تعريفَ الجنس فانّه يدلّ على العُموم والكثرة ولا يكون مُخْبِرًا عن إحاطةٍ بجميع الجنس لأنّ ذلك متعذّرٌ غيرُ مُمْكِنٍ فاذا قلت العَسَلُ حُلْوٌ والخَلُّ حامضٌ فإنّما معناه العسلُ الشائعُ فى الدنيا المعروفُ بالعقل دون حاسّة المشاهَدة حلوٌ وكذلك الخَلّ والذى يدلّ على أنّ الألف واللام اذا أُريد بهما الجنس تعمّان قوله تع إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ فصحّةُ الاستثناء من الانسان تدلّ على ان المراد به الجماعة ، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثمّ فإنّ الواو معناها الجمعُ المُطْلَقُ من غير ترتيب والفاء تدلّ على ان الثانى بعد الاوّل بلا مُهْلَة وثمّ كذلك الّا انّ بينهما تراخيًا فعلى هذا اذا قال لزوجته أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ وكلّمتُك فهذه تَطْلُق بوقوع الفعلَيْن جميعا بدخول الدار والكلام لا تطلق باحدهما دون الآخَر فإن دَخَلَتِ الدارَ ولم يُكلّمها لم تطلق وإن كلّمها ولم تدخل الدارَ لم تطلق ولكن اذا جُمع بينهما طلقتْ ولا يبالَى بأيّهما بدأ بالكلام ام بالدخول أىّ ذلك بَدَأَ به وَقَعَ الطلاقُ بعد أن يُجْمَعَ بينهما لأنّ المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخرُه قبل أوّله ألا ترى أنّك تقول رأيتُ زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرو فى الرؤية قبل زيد قال اللّه تع

وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ وكذلك إن قال لعَبْده إن دخلتَ الدارَ وكلّمتَ زيدا فأنت حُرٌّ فانّه لا يَعْتِق الّا بوقوع الفعلَيْن جميعا كيف وقعا ولا فَرْقَ فيه بين وقوع الاوّل قبل الثانى والثانى قبل الاوّل فى اللفظ ولو قال إن دخلتَ فكلّمتَ عمرا لا يقع العِتْقُ الّا بالجمع بينهما مُرَتَّبًا الكلامُ بعد الدخول بلا مُهْلة ولو قال ذلك بثُمّ لكان فى الترتيب مثلَ الفاء الّا انّه يكون بينهما تمادٍ وتراخٍ ٭ ومن ذلك حروف الجرّ نحو منْ واللام فإنّ الرجل اذا حلف وقال واللهِ لا آكُل من طعام زيد فانّه يحنث بأكْلِ اليسير منه ولو قال لا آكُل طعامَ زيد فانّه لا يحنث الّا بأَكْل الجميع وكذلك لو كان عنده عبدٌ فقال هو لَزيْدٌ بفتح اللام والرفع لم يلزمه شىءٌ ولو قال لِزيدٍ بكسر اللام والخفض لكان مُقرّا له به لأنّ اللام اذا فتحها كانت تأكيدا وكان مخبرا أنّ العبد اسمُه زيدٌ واذا كسر اللامَ كانت لامَ المِلْك الخافضةَ وكان مخبرا أنّه مِلْكه٭ قال وفى الحذف والإضمار وفى ابواب الاختصار والتكرار وفى التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفى الفرق بين انْ وأَنْ واذا ومتى وكلّما وأشباهها ممّا يطول ذكرها فإنّ ذلك كلّه من النحو ومن ذلك مسائل الطَّلاق اذا قال أنتِ طالقٌ طلقتْ منه وإن لم يَنْوِ ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طَلاقٌ لم يقع الطلاقُ الّا بنيّته لأنّه ليس بصريحٍ إنّما هو كنايةٌ عن إرادة إيقاع المصدر موقعَ اسم الفاعل على حدّ ماءٌ غَوْرٌ اى غائرٌ ومنهم من يجعله صريحا يقع به الطلاقُ من غير نيّةٍ كاسم الفاعل لكثرة إيقاع المصدر موقعَ اسم الفاعل وكثرةِ استعماله فى الطلاق حتّى صار ظاهرا فيه قال الشاعر

* فإنْ تَرْفُقِى يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ * وإنْ تَخْرُقِى يا هندُ فالخُرْقُ أَشْأَمُ *
* فأَنْتِ الطَّلاقُ والطَّلاقُ عَزِيمَةٌ * ثَلٰثًا ومَن يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ *
* فبِينِى بها إنْ كنتِ غيرَ رَفِيقَةٍ * فما لِامْرِءٍ بعدَ الثلاثة مُقْدَمُ *

فأَوقع الطَّلاقَ موقعَ طالِقٍ على ما ترى ويجوز ان يكون على حذف مضاف اى ذاتُ طلاقٍ كما يقال صَلّى المَسْجِدُ والمراد اهلُ المسجد وٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ وهو كثيرٌ٭ واعلمْ ان هذه المصادر اذا أُجريت مجرى اسماء الفاعلين ووُضعت موضعَها فلك فيها وجهان أَجْوَدُهما أن تتركها على لفظٍ واحدٍ فى الواحد والاثنَيْن والجمع والمؤنّث فتقول أنتِ طلاقٌ وانتما طلاقٌ وأنتم طلاقٌ وأنتنّ طلاقٌ وهذا رجلٌ عَدْلٌ ورجالٌ عدلٌ ونسوةٌ عدلٌ والآخَرُ أن تثنّى وتجمع فتقول عَدْلان وعُدُولٌ وأنشد ابنُ الأعرابىّ

* طَمِعْتُ بلَيْلَى أن تَرِيعَ وإنّما * يُقَطِّعُ أعناقَ الرجالِ المَطامِعُ *
* وبايَعْتُ لَيْلَى فى خَلاءٍ ولم يكن * شُهُودٌ على ليلَى عُدُولٌ مَقانِعُ *

فجمع عَدْلا ومَقْنَعًا كما ترى وقد رُوى قوله والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ على ثلثة أوجهٍ الطلاقُ عزيمةٌ ثلثًا برفع عزيمةٍ ونصب الثلاث والطلاقُ عزيمةٌ ثلثٌ برفعهما والطلاقُ عزيمةً ثلثٌ بنصب العزيمة ورفع الثلث، فاذا نُصبت الثلاث فكأنّه قال أنت طالقٌ ثلثا ويكون قولهُ والطلاقُ عزيمةٌ مبتدأً وخبرا فكأنّه قال والطلاقُ منّى جِدٌّ غيرُ لَغْوٍ، واذا رفعهما كانت الثلاثُ خبرا ثانيا اى الطلاقُ الذى يقع بمثله الطلاقُ هو الثلاثُ او يكون موضحا للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدةً لا غيرُ، ويجوز ان يكون المراد أنت طالقٌ ثلاثا ثمّ فسّر ذلك بقوله والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ كأنّه قال والطلاقُ الذى ذكرتُه ونويتُه عزيمةٌ ثلاثٌ فسّره بهذا الدليل هذا اذا نوى الثلاث ودليلٌ على ذلك قولهُ فبينى بها فهذا دليلٌ على ارادة الثلاث والبَيْنُونَة، وأمّا اذا نصب عزيمةً مع رفع الثلاث فعلى إضمار فعلٍ كأنّه قال والطلاقُ ثلثٌ أعزمُ عليك عزيمةً ويجوز ان يكون التقدير والطلاقُ اذا كان عزيمةً ثلاثٌ كما تقول عبدُ الله راكبا أَحسنُ منه ماشيا والمرادُ اذا كان ماشيا كما تقول هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا اى هذا اذا كان بسرا أطيب منه اذا كان رطبا، وقوله ومن يخرق أعقّ وأظلمُ قد حُذف الفاء الذى هو جوابُ الشرط والمبتدأُ ايضا والمعنى فهو أعقُّ وأظلمُ وهو من ضرورات الشعر المستقبَحة، ومن ذلك الفرق بين انِ المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أنّ المكسورة معناها الشرطُ والمفتوحةَ معناها الغَرَضُ والعِلّةُ ولو قال أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار لم يقع الطلاقُ حتّى تدخل الدارَ لأنّ معنى تعليق الشىء على شرطٍ هو وقوفُ دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود ولو فتح أَنْ لكانت طالقا فى الحال لأنّ المعنى أنتِ طالقٌ لأنْ دخلتِ الدار اى من أَجْلِ أنْ دخلت الدار فصار دخولُ الدار علّةَ طلاقها لا شرطا فى وقوع طلاقها كما كان فى المكسورة وكذلك لو شَدَّدَ أَنْ يقع الطلاقُ فى الحال كانت دَخَلَتِ الدار او لم تكن، ومن ذلك اذا ومَتى وكلّما تُستعمل فى الشرط كما تُستعمل انْ الّا أنّ الفرق بين هذه الأشياء وبين انْ أنّ انْ تُعلّقُ فعلا بفعلٍ واذا وكُلّما للزمان المعيَّن فاذا قال أَنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار او قال أنتِ طالقٌ اذا دخلتِ الدار لم تطلق حتّى تدخل الدار أمّا انْ فشرطٌ لا يقع الطلاقُ الّا بوجودِ ما بعدها وأمّا اذا فوَقْتٌ مستقبلٌ فيه معنى الشرط فكأنّه قال أنتِ طالقٌ اذا جاء وقت كذا وكذا فهى تطلق وقتَ دخول الدار فقد استوتْ انْ واذا فى هذا الموضع فى وقوع الطلاق وتفترقان فى موضعٍ آخر فلو قال اذا لم أُطلّقك او متى لم أُطلّقك فأنت طالقٌ وَقَعَ الطلاقُ على الفَوْر بمُضيّ زمانٍ يمكن أن تُطلّق فيه ولم تُطلّق ولو قال إن لم أُطلّقك فأنت طالقٌ كان كأنّه على

التراخى يمتدّ الى حين موتِ أحدهما وذلك لأنّ اذا ومَتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أىّ وقتٍ ولهذا تقع جوابا عن السؤال عن الوقت فاذا قيل متى ألقاك فيقال اذا شئتَ كما تقول يومَ الجُمْعَة او يومَ السّبْتِ ونحوَهما وليست كذلك انْ ألا ترى أنّه لو قيل متى ألقاك لم يُقَلْ فى جوابه انْ شئتَ وانّما تُستعمل انْ فى الفعل ولهذا يُجاب بها عن سؤالٍ عن الفعل فاذا قيل هل تأتينى فيقال فى الجواب إن شئتَ، ومَتى حالُها كحالِ اذا فى أنّها للزمان، وليس فى هذه الكلم ما يقتضى التكرارَ الّا كلّما وذلك أنّك اذا قلت كلّما دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ طلقتْ بكلّ دخولٍ الى أنْ ينتهى عددُ الطلاق لأنّ مَا مِن كُلّما مع ما بعده مصدرٌ فاذا قال كُلّما دخلتِ فمعناه كلّ دخولٍ يُوجَد منكِ فأنتِ به طالقٌ وكُلٌّ معناه الإحاطةُ والعُمومُ فلذلك يتناول كلّ دخولٍ، وقوله وهلّا سفّهوا رأْىَ محمّد بن الحَسَن الشّيْبانىّ رح فيما أُودِعَ كتابَ الأيْمان وهو صاحب الامام أبى حَنيفةَ رضى الله عنهما وذلك أنّه ضمّن كتابَه المعروفَ بالجامع الكبير فى كتاب الأيْمان منه مسائلَ فقهٍ تُبتنى على أصول العربيّة لا تتّضحُ الّا لمن له قَدَمٌ راسخٌ فى هذا العلم فمن مسائله الغامضة أنّه اذا قال أىُّ عَبيدى ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ فضَرَبَهُ الجميعُ عَتَقُوا ولو قال أىُّ عبيدى ضربتَه فهو حُرٌّ فضَرَبَ الجميعَ لم يعتق الّا الاوّل منهم فكلامُ هذا الحَبْر مَسُوقٌ على كلام النحوىّ فى هذه المسئلة وذلك من قِبَلِ أنّ الفعل فى المسئلة الأُولى عامٌّ وفى المسئلة الثانية خاصٌّ وانّما قلنا ذلك لأنّ الفعل فى المسئلة الأُولى مسندٌ الى عامٍّ وهو ضميرُ أىٍّ وأىٌّ كلمةُ عُمومٍ وفى المسئلة الثانية خاصٌّ لأنّ الفعل فيه مسندٌ الى ضميرِ المخاطَب وهو خاصٌّ اذ الراجع الى أىٍّ ضميرُ المفعول والفعلُ يصير عامّا بعُموم فاعله وذلك أنّ الفاعل كالجُزْء من الفعل وانّما كان كذلك لأنّ الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنّه أحدُ أجزائه التى لا يستغنى عنها ويدلّ على ذلك أمورٌ الأوّلُ منها أنّه متى اتّصل بالفعل الماضى ضميرُ الفاعل سكن آخِرُه نحوَ ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وذلك لئلّا يجتمع فى كلمة أربعُ حركاتٍ لوازمَ لو قيل ضَرَبَتُ ولا يلزم ذلك فى المفعول لأنّه فَضْلَةٌ فهو كالأَجْنَبىّ من الفعل، الثانى أنّك تقول قامت هندٌ وقعدتْ زَيْنَبُ فتُؤنّث الفعلَ لتأنيث فاعله والقياسُ أن لا يلحق الكلمةَ عَلَمُ التأنيث الّا لتأنيثها فى نفسها نحو قائمة وقاعدة وأمّا أن تلحق الكلمةَ العلامةُ والمرادُ تأنيثُ غيرها فلا فلولا أنّ الفعل والفاعل ككلمة واحدةٍ لَمَا جاز ذلك، الثالث أنّك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين فالنونُ فى هذه الافعال علامةُ الرفع وقد تخلّل بينه وبين المرفوع ضميرُ الفاعل وهو الالف والواوُ والياء فى يضربان ويضربون وتضربين فلو لم يكن الفاعلُ والفعلُ عندهم كشىءٍ واحدٍ لَمَا جاز الفصل بين الفعل

وإعرابه بكلمة أُخرى ولا يجوز مثل ذلك فى المفعول، ومن ذلك أنّهم قد قالوا كُنْتىّ فنسبوا الى كُنْتُ قال الشاعر

* فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصبحتُ عاجِنًا * وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ *

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لَمَا جازت النسبة اليه اذ الجُمَل لا يُنْسَب اليها وقد قالوا لا تُحَبِّذْهُ بما لا ينفعه فاشتقّوا من الفعل والفاعل فعلا لاتّحادهما فبانَ بما ذكرناه أنّ الفعل والفاعل عندهم شىءٌ واحدٌ فلذلك لمّا كان الفاعل فى أىّ عبيدى ضربكَ عامّا صار الفعل عامّا ولمّا كان الفاعل فى أىّ عبيدى ضربتَه خاصّا لأنّه كنايةٌ عن المخاطَب صار الفعل خاصّا، ولولا خَوْضُ هذا الامام فى لُجّة بَحْرِ هذا العلم النفيسِ ورُسوخُ قَدَمه فيه لَمَا أَلَمَّ بفِقْه هذه المسئلة ونظائرها ممّا أَوْدعه كتابَه فجاحدُ فَضْلِ هذا العلم مكابِرٌ والمنكِّبُ عنه خاسرٌ، وقوله وما لهم لم يتراطنوا فى مجالس التدريس وحَلَقِ المناظرة ثمّ نظروا هل تركوا للعلم جَمالا وأُبَّهةً وهل أصبحت الخاصّةُ بالعامّة مشبَّهةً وهل انقلبوا هُزْأةً للساخرين وضُحْكةً للناظرين هذا التراطُنُ التكلّم بكلام العجم قال الشاعر * أَصْواتُهُمْ كَتَراطُنِ الفُرْسِ * ومجالس التدريس أَماكنه وهو جمعُ مَجْلِسٍ لمكان الجُلوس والتدريسُ مصدرُ دَرَّسَ يُدَرِّسُ تدريسًا والتضعيفُ فيه للتعدية تقول درست العلمَ دَرْسا ودرّسته تدريسا صار بالتضعيف يتعدّى الى مفعولَيْن وقيل سُمّى اَدْرِيسُ إِدريسَ لكثرة دِراسته كتابَ الله تع وكان اسمُه أَخْنُوخَ، وحَلَقُ المناظرة الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتحلّقهم واستدارتهم تشبيها بحَلْقة الخاتم والدِّرْع يقال حَلْقةٌ بسكون اللام والجمعُ حَلَقٌ بفتح الحاء واللام وهو جمعٌ على غير قياس قال الأصمعىّ الجمعُ حِلَقٌ بكسر الحاء وفتح اللام كبَدْرةٍ وبِدَرٍ وقَصْعةٍ وقِصَعٍ وحكى يونس حَلَقةٌ فى الواحد بفتح الحاء واللام والجمعُ حَلَقٌ بالتحريك ايضا قال ثَعْلَبٌ كلّهم يُجيزه على ضُعْفه قال أبو يوسف سمعتُ أبا عمرو الشَّيْبانىّ يقول ليس فى الكلام حَلَقةٌ بالتحريك الّا جمع حالِقٍ الذى يحلق الشَّعْرَ على حَدّ كافرٍ وكَفَرةٍ، المناظرة مُفاعَلةٌ من النَظَر لأنّ كلّ واحد ينظر ويفكر فيما يُفْلِج به على صاحبه وقيل هو من النظير لأنّ كلّ واحد منهما نظيرُ صاحبه فى النظر، والجَمالُ الحُسْنُ يقال قد جَمُلَ الرجلُ بالضمّ جَمالا وهو جَميلٌ وجُمّالٌ بالتشديد للمبالغة وامرأةٌ جَميلةٌ وجَمْلاء عن الكسائىّ وأنشد

* فهْىَ جَمْلاءُ كبَدْرٍ طالِعٍ * بَذَّتِ الخَلْقَ جَميعًا بالجَمالْ *

والأُبَّهة الجَلالُ والخاصّة خِلافُ العامّة والهُزْأة بسكون الزاء الرجلُ يُهْزَأُ به والهُزَأة بالتحريك الذى يكثر

استهزاء بالناس والهُزْأة السُخْرِيَّة يقال هَزَأَ به واسْتَهْزَأ ومثله الضُحْكَة والضُحَكَة فالاسكانُ للمفعول والتحريك للفاعل ، وقوله فإنّ الاعراب أَجْدَى من تَفاريق العَصَا أَجْدَى أَنْفَعُ وهو أَفْعَلُ من الجَدَا وهو العَطِيَّة وأصلُ الجدا المطرُ العامّ وهو مَثَلٌ يُضْرَب لمن يكثر الانتفاعُ به لانّ العصا كلّما كُسرت حصل منها منافعُ وأصلُه أنّ غَنِيَّةَ الكلابيّة كان لها ولدٌ شاطرٌ كان يُلاعبُ الصِبْيانَ فيَشُجّونه فتأخذ أَرْشَ الشِجاجِ حتّى استغنت من ذلك فقالت

*أَحْلِفُ بالمَرْوَةِ يوما والصَفَا * إنّك أَجْدَى من تَفاريقِ العَصَا*

سُئل أعرابيٌّ عن قولهم أَجْدَى من تفاريق العصا فقال إنّ العصا تُقْطَع سواجيرَ للأَسارَى والكلاب ثمّ تُقْطَع السواجيرُ أَوْتادا ثمّ تقطع الأَوتادُ أَشِظَّةً فإن جعلوا رأسَ الشِظاظ كالفَلْكَة صار مِهارا للبُخْتِيّ فإن فرق المهارُ صار منه تَوادٍ وهى خشباتٌ تُشَدُّ على خِلْف الناقة اذا صُرَّتْ فإن كانت العصا قَناةً فكُلُّ شِقّة منها جُلاهِقٌ وهو قَوْسُ البُنْدُقِ وإن فُرقت الشِقّةُ صارت سِهاما واذا فرقت السهام صارت حِظاء والحِظاء جمعُ حُظْوَةٍ وهو السَهْمُ الصغير فان فُرقت الحِظاء صارت مَغازِلَ فان فُرقت المغازل شَعَّبَ بها المُشعِّبُ أقداحَه المصدوعة فكيف تَشَظَّتْ آلَتْ الى نَفْعٍ فضُرب فى الانتفاع بها المثل ، وفى قوله أجدى من تفاريق العصا نَظَرٌ وذلك أنّ أَفْعَلَ من كذا لا يُستعمل إلّا ممّا يستعمل منه ما أَفْعَلَه والتعجّبُ لا يكون ممّا هو على أربعة أحرف والجيّدُ أن يقال أنفعُ من تفاريق العصا ويجوز ان يُحْمَل على رأيِ من يقول ما أَعْطاهُ للدراهم وأَوْلاه للخَيْر ، وقوله وآثارُه الحسنةُ عديدُ الحَصَا الآثارُ ما بقى من رسم الشىء وسُنَنُ رسولِ الله صلّعم آثارُه وواحدُ الآثار أَثَرٌ وأَثْرٌ بفتح الهمزة والثاء وكسرِ الهمزة وسكون الثاء والمرادُ به منافعُ الإعراب ، والعَدِيدُ والعَدَدُ واحدٌ يقال عددتُ الشىءَ اذا أَحْصَيْتَه يقال هو عديدُ الحصا والتراب مبالغةً فى الكثرة ، قال ومَن لم يَتّقِ اللهَ فى تنزيله فاجترأ على تَعاطِى تأويله وهو غيرُ مُعْرِبٍ التنزيلُ مصدرُ نَزَّلَ يُنَزِّلُ تَنْزيلًا مثل كَلَّم يكلّم تكليما والمرادُ به ههنا المفعولُ بمعنى مُنَزَّله والمصدرُ يُستعمل بمعنى المفعول كثيرا نحو ضَرْب الأميرِ اى مضروبه وخَلْقُ اللّه اى مخلوقه ، واجترأ أَقْدَمَ وهو افتعل من الجُرْأة وتأويلُه تفسيرُ ما يَؤُلُ اليه ، وهو غيرُ مُعْرِبٍ اى ليس بذى معرفة بالاعراب يقال رجلٌ مُعْرِبٌ اى ذو حَظٍّ منه ، وقوله رَكِبَ عَمْياءَ وخَبَطَ خَبْطَ عَشْواءَ هو مثلٌ يضرب لمن يُصيب مرّةً ويُخْطِئُ اخرى والمراد يركب عَمْياء اى ناقةً عمياء والخَبْطُ الضَرْبُ يقال خَبَطَ البعيرُ بيَدَيْه الأرضَ خَبْطا اذا ضَرَبَها ومنه قيل خَبْطُ عَشْواء وهى الناقة التى فى بَصَرها ضعفٌ فهى تخبط اذا مشت لا تتوقّى شيأ قال

لخليل العَشْواء هى الناقة التى لا تبصر ما أمامَها فهى تخبط بيدَيْها كلَّ شىء وقد يكون ذلك من حِدّتها فهى ترفع طَرْفَها ولا تتعمّد موقعَ يدَيْها، قال وقال ما هو تقوُّل وافتراء وهُراء وكلامُ الله منه بُراء والتقوُّل الباطلُ وهو مصدرُ تَقَوَّلَ تَقَوُّلًا وهو بناء للدخول فى أمرٍ ليس منه كقولهم تَقَيَّس وتَنَزَّر اذا انتمى الى قَيْسٍ ونِزارٍ وليس منهم، والافتراء الاختلاقُ افتعالٌ من الفِرْيَة والخَلْق وهو الكذب، والهُراء المنطقُ الفاسدُ يقال منه أَهْرَأَ الرجلُ فى منطقه وقيل الهُراء الكثيرُ قال ذو الرُّمّة

*لها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ * رَخِيمُ الحَواشِى لا هُراءٌ ولا نَزْرٌ*

والبُراء بمعنى البَرِىء يقال بُراءٌ وبَرِىءٌ مثل طُوالٍ وطَوِيلٍ، قال وهو المِرْقاةُ المنصوبةُ الى عِلْم البيان المُطْلِع على نُكَتِ نَظْمِ القرآنِ المِرْقاةُ الدَرَجَةُ والبَيانُ الكَشْفُ عن الشىء والبيانُ الفَصاحةُ المرادُ به ههنا علمُ الكلام المنثور نحو الجِناس والطِباق ونحوِهما، والمُطْلِعُ المُظْهِرُ قال أَطْلَعْتُه على الأمر اذا أَرَيْتَه ايّاه والمرادُ أنّه وُصْلَةٌ الى فَهْم معانى كتاب الله عزّ وجلّ ومعرفةِ فوائده، وقوله الكافل بإبراز محاسنه الكافلُ الكافى من كَفَلَ اليَتيمَ اذا كفاه ومنه قوله تع وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّآءُ اى عالها وكَفاها المُؤونَةَ وهو ههنا بمعنى التكفُّل ولذلك عدّاه بالباء، والإبرازُ مصدرُ أَبْرَزَه يُبْرِزُه اذا أَظْهَرَه، والمَحاسنُ المآثِرُ وهو ضِدُّ المَساوى الواحدُ حُسْنٌ جاء على غير بناء واحده كالمَذاكير كأنّ قياس واحده مَحْسَنٌ، وقوله المُوكَّل بإثارة معادنه المُوكَّل اى المعتمَدُ من الوَكيل يقال وكَلْته بكذا أَكِلُه والفاعلُ مُوكِّلٌ والمفعولُ مُوكَّلٌ، والإثارةُ الإظهارُ من أَثَرْتُ الحديثَ اذا نقلتَه عن غيرك والمراد أنّ النحو طريقٌ الى ظهورِ ما فى القرآن من حَسَنٍ وبَديعٍ، والمَعادنُ جمعُ مَعْدِنٍ بكسر الدال ومعدنُ كلِّ شىء مَرْكَزُه والمراد أنّه المعتمَدُ فى بيان أُصوله، وقوله فالصادُّ عنه كالسادّ لطُرُقِ الخَيْر كَيْلَا تُسْلَكَ الصادُّ المُعْرِضُ والمانعُ يقال صَدَّ عن الشىء صُدُودًا اى أَعْرَضَ والسادُّ فاعلٌ من سَدَدْتُ الشىءَ سَدًّا اذا منعتَ النُفُوذَ فيه، والطُرُقُ جمعُ طَريقٍ والخَيْرُ ضِدُّ الشرّ، والسُلوكُ النُفوذُ والمعنى أنّ المانع من تعلُّم النحو كسادّ طُرُقِ الخير ووجوهِ البرّ أن يُنْفَذَ فيها، وقوله والمُريدُ بمَوارِده أن تُعافَ وتُتْرَكَ المُريدُ فاعلٌ من الارادة وهى المَشيئةُ والمَواردُ الطُرُقُ قال الشاعر

*أميرُ المؤمنين على صِراطٍ * اذا اعْوَجَّ المَوارِدُ مستقيمُ*

اى المانع منه والمُعْرِض عنه كالمانع من طُرُق الخير والمُريد بطُرُقه أن تُعافَ اى تُكْرَهَ وتُتْرَكَ، وقوله ولقد نَدَبَنى ما بالمسلمين من الأَرَب الى معرفة كلام العرب ندبنى دعانى يقال ندبتُه الى الحَرْب او غيره اذا دعوتَه اليه، والأَرَبُ والإرْبَةُ والمَأْرَبَةُ الحاجَةُ وخَصَّ المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرَيْن احدُهما أنّ

الغالب على المسلمين التكلّم بلسان العرب والنّحْو قانونٌ يُتوصّل به الى كلام العرب والأمرُ الثانى أنّه وَسيلةٌ الى معرفة الكتاب العزيز والسُّنّة اللذَيْن بهما عمادُ الاسلام، وقوله وما بى من الشَفَقَة والحَدَب على أشْياعى من حَقَدَة الأَدَب الشَفَقَةُ بمعنى الحَذَر يقال أَشْفَقْتُ عليه اذا خَشِيتَ عليه وأَشْفَقْتُ منه اذا حَذِرْتَه والمصدر الإشْفاقُ والشَفَقَةُ الاسمُ، والحَدَبُ التعطُّف يقال حَدِبَ عليه وتحدَّبَ اذا تعطّف، والأَشْياعُ الأَحْزاب والأَعْوانُ، والحَفَدَةُ الخَدَمُ واحدُهم حافِدٌ على حَدّ كافرٍ وكَفَرةٍ، وقوله لانْشاء كتاب فى الاعراب مُحيطٍ بكافّة الأبْواب الانشاء الاختراعُ يقال أَنْشَأَ خُطْبَةً ورِسالةً وقصيدةً اذا اخترع ذلك، وقوله بكافّة الأبواب شاذٌّ من وجهَيْن أحدُهما أنّ كافّةً لا تُستعمل الّا حالًا وهاهنا قد خفضها بالباء على أنّه قد ورد منه شىءٌ فى الكلام عن جماعةٍ من المتأخّرين كالفارقىّ الخطيب والحَريرىّ وقد عيبَ عليهما ذلك والذين استعملوه لجَؤُوا الى القياس والاستعمالُ ما ذكرناه، والوجه الثانى أنّه استعمله فى غير الأَناسىّ والكافّةُ الجماعة من الناس لُغَةً، قال مُرتِّب ترتيبًا يبلغ بهم الأَمَدَ البعيدَ بأقْرب السَعْى ويملأ سِجالَهم بأهْوَنِ السَقْى الأَمَدُ الغايَةُ والسِجالُ جمعُ سَجْلٍ وهو الدَلْو قال الخليل السَجْلُ الدَلْوُ المَلْأَى، وقوله فأنشأتُ هذا الكتابَ المُتَرْجَمَ بكتاب المُفَصَّل فى صَنْعة الاعراب مقسومًا أربعةَ أَقْسامٍ القسمُ الأوّلُ فى الأسماء القسمُ الثانى فى الأفعال القسمُ الثالثُ فى الحروف القسمُ الرابعُ فى المشترَك قلتُ انّما قَسَمَ هذه القِسْمَةَ ليُسْهِلَ على الطالب حِفْظَه وعلى الناظرِ فيه وِجْدانَ ما يرومه ويجرى ذلك مَجْرَى الأبواب فى غيره، قوله وصنّفتُ كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفا معناه ميّزتُ كلّ صِنْفٍ منها على حِدَة والصِنْفُ النوعُ من كلّ شىء، وفصّلتُ كلّ صِنْفٍ منها تفصيلا اى جعلتُه فُصولا، وقولُه حتّى رجع كلّ شىء فى نصابه نِصابُ كلّ شىء أَصْلُه واستقرّ فى مَرْكَزه اى فى موضعه ومركزُ الجُنْد موضعُهم كأنّه موضعُ رَكْزِهم الرماحَ، ولم أَدَّخِرْ فيما جمعتُ فيه من الفوائد المتكاثرة أدّخر أفتَعل من الذُخْر فأبدَلَ من الذال دالا غيرَ معجمة وأَدْغَمَ فيها التاء وذلك من قِبَل أنّ الدال حرفٌ مجهورٌ والتاء حرفٌ مهموسٌ فكرهوا تجاوُرَهما مع ما بينهما من التنافى وإبدالُ الذال دالا لأنّها تُوافقها فى الجَهْر وتُوافق التاءَ فى المَخْرَج تقريبا لأحدهما من الآخَر، والمعنى انّنى لم أُبْقِ شيئًا مّما عندى من الفوائد الّا أَوْدعتُه ايّاه، ونظمتُ من الفَرائد المتناثرة نظمتُ اى جمعتُ من قولهم نظمتُ الخَرَزَ واللُؤْلُؤَ فى خَيْطٍ والخيطُ النظامُ، والفرائدُ جمعُ فَريدَة وهو الكبار من الدُرّ، والمتناثرةُ المتبدّدةُ والمراد انّنى جمعتُ فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرّقا فى غيره وعبّرتُ عنه بأَحْسَنِ عِبارةٍ، وقوله مع الإيجاز غيرِ المُخِلّ الإيجازُ

الاقلال يقال كلامٌ وَجْزٌ وَوَجِيزٌ ومُوجِزٌ ومُوجَزٌ اذا قَلَّ مع تمام المعنى وما أَحْسَنَ قولَ ابن الرُّومىّ يصف امرأةً تُطيب الحديثَ شعرٌ

* وحديثُها السِحْرُ الحَلالُ لَوَ انَّهُ * لم يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِمِ المتحرِّزِ *

* إنْ طالَ لم يُمْلَلْ وإنْ هي أَوْجَزَتْ * وَدَّ المُحَدَّثُ أنّها لم تُوجِزِ *

* شَرَكُ العُقولِ وفتنةٌ ما مثلُها * للمُطْمَئِنّ وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِزِ *

المُخِلُّ المُهْمِلُ يقال أَخَلَّ بكذا اذا أَهْمَلَه وتركه كأنّه مأخوذٌ من الخَلَل وهو الفُرْجة بين الشيئَيْن ، والتلخيص غيرِ المُمِلّ مُناصحةً التلخيصُ الشرح والتبيين يقال لخّصتُ له المعنى اذا شرحتَه وبيّنتَه له ، والمَلَلُ السآمةُ يقال مَلِلْتُ الشيءَ أَمَلُّه اذا سَئِمْتَه والمعنى انّنى أوجزتُ العبارةَ من غير تَرْكِ شيءٍ من الفوائد وبيّنتُه بشرحى من غيرِ إملالٍ بطول العبارة ، والمناصحة المفاعلة من النُّصْح وهو خلاف الغِشّ ، وقوله لمقتبسيه اى لمستفيديه يقال أَقْبَسْتُ الرجلَ علمًا وقبستُه نارا واقتبستُ منه علما ونارا قال الكسائىّ أقبستُ الرجلَ علما ونارا سواءٌ وقبستُه فيهما ، وقوله أرجو اى آمُلُ تقول رَجَوْتُه أَرْجُوه رَجْوًا وارتجيتُه أَرْتَجِيه ارتجاءً وترجّيتُه أَتَرَجّاه تَرَجِّيًا ، وقوله أَنْ أَجْتَنِيَ منها ثَمَرَتَىْ دعاءٍ يُستجاب وثناءٍ يُستطاب يقال جنيتُ الثمرةَ واجتنيتُها اقتطفتُها وثمرٌ جَنِّىٌ حين يُقْطَف ، والثَمَرةُ واحدُ الثمار والثَمَرُ جنسٌ وثمرةُ كلِّ شيءٍ ما يُنْتِجُه ، والدُعاء مصدرُ دَعَا يَدْعُو والدَعْوَةُ المرّةُ الواحدة ، والمستجاب المقبول والثناء الكلام الجميل والمستطاب الطيّب ، وقوله واللّهُ عزّ سلطانُه وَلِىُّ المعونةِ على كلِّ خيرٍ والتأييدِ والمَلِىُّ بالتوفيق فيه والتسديدِ قلت لمّا أضاف كُلًّا الى خيرٍ استغرق الجنسَ لأنّ معنى الكُلّ الاحاطةُ والعُمومُ فصار كما لو أُدخل عليه الالفُ واللامُ كأنّه قال واللّهُ وَلِىُّ المعونةِ على الخير والتأييدِ فيستغرق الجميع فاعرفْ ذلك ،

في معنى الكلمة والكلام

فصــل ١

قال صاحب الكتاب الكَلِمَةُ هي اللفظةُ الدالّة على معنًى مُفْرَدٍ بالوَضْع وهي جنسٌ تحته ثلثةُ أنواعٍ الاسمُ والفعلُ والحرفُ والكلامُ هو المركّبُ من كلمتَيْن أُسْنِدت إحداهما الى الأخرى وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمَيْن كقولك زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبُك او في فعلٍ واسمٍ نحو قولك ضَرَبَ زيدٌ وانْطَلَقَ بكرٌ ويُسمّى الجُمْلَةَ ،

قال الشارح وفّقه الله موفّق الدين ابو البقاء يعيش بن علىّ بن يعيش النحوىّ اعلمْ أنّهم اذا أرادوا الدلالة على حقيقة شىء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيّا حدّوه بحدّ يحصّل لهم الغرضَ المطلوبَ وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمةَ بما ذكر وهذه طريقة الحدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب ثمّ يُقْرَن به جميع الفصول فالجنس يدلّ على جَوْهر المحدود دلالةً عامّةً والقريبُ منه أدلّ على حقيقة المحدود لأنّه يتضمّن ما فوقه من الذاتيّات العامّة والفصل يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً، فاللفظة جنسٌ للكلمة وذلك أنّها تشتمل المُهْمَلَ والمستعمَلَ فالمهملُ ما يُمْكن ائتلافُه من الحروف ولم يَضَعْه الواضعُ بازاء معنًى نحو صص وكق ونحوهما وهذا وما كان مثله لا يسمّى واحد منها كلمةً لأنّه ليس شيئًا من وَضْع الواضع ويسمّى لفظةً لأنّه جماعةُ حروفٍ ملفوظٍ بها هكذا قال سيبويه فكلّ كلمة لفظةٌ وليس كلّ لفظة كلمةً، ولو قال عوضَ اللفظةِ عَرَضٌ او صَوْتٌ لَصَحّ ذلك ولكنّ اللفظة أقْرَبُ لأنّه يتضمّنها، والأشياء الدالّة خمسةٌ الخطّ والعَقْد والاشارة والنُّصْبة واللَّفْظ وحَدَّ باللفظة لأنّها جوهرُ الكلمة دون غيرها ممّا ذكرنا أنّه دالٌّ، وقولُه الدالّةُ على معنًى فصلٌ فَصَلَه من المُهْمَل الذى لا يدلّ على معنى، وقولُه مُفْرَد فصلٌ ثانٍ فصله من المركّب نحو الرجل والغلام ونحوهما ممّا هو معرّفٌ بالالف واللام فإنّه يدلّ على معنيَيْن التعريف والمعرَّفِ وهو من جهة النُّطْق لفظةٌ واحدةٌ وكلمتان اذ كان مركّبا من الالف واللام الدالّة على التعريف وهى كلمةٌ لأنّها حرفُ معنًى والمعرَّفُ كلمةٌ اخرى، واعتبارُ ذلك أن يدلّ مجموعُ اللفظ على معنًى ولا يدلّ جُزْؤُه على شىء من معناه ولا على غيره من حيثُ هو جُزْءٌ له وذلك نحو قولك زيدٌ فهذا اللفظ يدلّ على المسمّى ولو أفردتَ حرفا من هذا اللفظ او حرفَيْن نحو الزاء مَثَلًا لم يدلّ على معنًى البتّة بخلاف ما تقدّم من المركّب من نحو الغلام فإنّك لو أفردت اللام لَدَلَّتْ على التعريف اذ كانت أداةً له كالكاف فى كزيدٍ والباء فى بزيدٍ، ومن ذلك ضَرَبَا وضَرَبُوا ونحوهما فإنّ كلّ واحد من ذلك لفظةٌ وفى الحُكْم كلمتان الفعلُ كلمةٌ والألف والواو كلمةٌ لأنّها تُفيد المسنَد اليه فلو سمّيتَ بضَرَبَا وضَرَبُوا كان كلمةً واحدةً لأنّك لو أفردتَ الالف والواو لم تدلّ على جُزْءٍ من المسمّى كما كانت قبل التسمية، وقوله بالوضع فصلٌ ثالثٌ احترز به من أمور منها ما قد يدلّ بالطَّبْع وذلك أنّ من الالفاظ ما قد تكون دالّةً على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أَخْ فإنّه يُفْهَم منه استغراقُه فى النوم وكذلك قوله عند السُّعال أَحْ فإنّه يفهم منه أذاء الصدر فهذه ألفاظٌ لأنّها مركّبةٌ من حروفٍ ملفوظٍ بها ولا يقال لها كَلِمٌ لأنّ دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح، الأمر الثانى الانفصال عمّا قد يغلط فيه العامّة وتصحّفه وذلك أنّ اللفظة

اذا خُفّفت وفهم منها مُصحّفُه معنًى ما فلا تسمّى كلمةً صناعيّةً لأنّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجُمَل نحو بَرَقَ نَحْرُهُ وتأبَّطَ شرًّا فإنّ هذه الأشياء جُمَلٌ خَبَرِيّةٌ وبعد التسمية بها كَلِمٌ مفردةٌ لا يدلّ جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردةً بالوضع فاعرفْه، وفي الكلمة لغتان كَلِمَةٌ بوزن نَبِقَةٍ ولَبِنَةٍ وهي لغةُ اهل الحجاز وكِلْمَةٌ بوزن كِسْرَةٍ وسِدْرَةٍ وهي لغةُ بني تميمٍ وتُجمع الكلمة على الكلمات وهو بناءُ قِلّةٍ لأنّه جمع على منهاج التثنية والكثيرُ كَلِمٌ وهذا النوع من الجمع جنسٌ عندنا وليس بتكسيرٍ وقد تقدّم نحوُ ذلك، قال صاحب الكتاب وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف قال الشارح الجنسُ عند النحويّين والفقهاء هو اللفظ العامّ وكلُّ لفظ عَمَّ شيئَيْن فصاعدًا فهو جنسٌ لِمَا تحته سواء اختلف نوعُه او لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنسا حتّى يختلف بالنوع نحو الحَيْوان فإنّه جنسٌ للانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعامُّ جنسٌ وما تحته نوعٌ وقد يكون جنسا لأنواعٍ ونوعا لجنسٍ كالحَيْوان فإنّه نوعٌ بالنسبة الى الجِسْم وجنسٌ بالنسبة الى الانسان والفرس واذ قد فُهم معنى الجنس فالكلمةُ إذًا جنسٌ والاسمُ والفعلُ والحرفُ أنواعٌ ولذلك يصدق إطلاقُ اسم الكلمة على كلّ واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسمُ كلمةٌ والفعلُ كلمةٌ والحرفُ كلمةٌ كما يصدق اسمُ الحيوان على كلّ واحد من الانسان والفرس والطائر فاعرفْه، قال صاحب الكتاب والكلام هو المركّب من كلمتَيْن أسندت احداهما الى الاخرى قال الشارح اعلم ان الكلام عند النحويين عبارةٌ عن كلّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مُفيدٍ لمعناه ويسمّى الجملةَ نحو زيدٌ أخوك وقام بكرٌ وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركّب من كلمتَيْن أسندت احداهما الى الاخرى فالمرادُ بالمركّب اللفظُ المركّبُ فحذف الموصوف لظهور معناه، وقوله من كلمتَيْن فصلٌ احترز به عن ما يأتلف من الحروف نحو الاسماء المفردة نحو زيدٍ وعمرٍو ونحوهما، وقوله أُسندت احداهما الى الاخرى فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثل مَعْدِى كَرِبَ وحَضْرَمَوْتَ وذلك أنّ المركّب على ضربَيْن تركيبُ إفرادٍ وتركيبُ إسنادٍ فتركيبُ الافراد أن تأتي بكلمتَيْن فتركّبهما وتجعلهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَيْن وهو من قبيل النَقْل ويكون في الأعلام نحو معدى كرب وحضرموت وقاليقلا ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يُخْبَر عنها بكلمةٍ أخرى نحو معدى كرب مُقْبِلٌ وحضرموتُ طَيِّبةٌ وهو اسمُ بَلَدٍ باليَمَن، وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة تُنْسَب احداهما الى الاخرى فعرّفك بقوله أُسندت احداهما الى الاخرى أنّه لم يُرِدْ مُطْلَقَ التركيب بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة اذا كان

لاحداهما تعلّق بالاخرى على السبيل الذى به يحسن موقعُ الخبر وتمامُ الفائدة، وإنّما عبّر بالاسناد ولم يعبّر بلفظ الخبر وذلك من قِبَلِ أنّ الاسناد أَعمّ من الخبر لأنّ الاسناد يشمل الخبرَ وغيرَه من الأمر والنَهْى والاستفهام فكلُّ خبرٍ مسندٌ وليس كلُّ مسندٍ خبرا وإن كان مَرْجِعُ الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أنّ معنى قولنا قُمْ أَطْلُبُ قيامَك وكذلك الاستفهامُ والنهى فاعرفه، قال صاحب الكتاب وهذا لا يتأتّى الّا فى اسمَيْن او فى فعل واسم ويسمّى الجملة قال الشارح قوله وهذا اشارةٌ الى التركيب الذى ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدةُ فإنّ ذلك لا يحصل إلّا من اسمَيْن نحو زيدٌ أخوك واللهُ إلهُنا لأنّ الاسم كما يكون مخبَرا عنه فقد يكون خبرا او من فعلٍ واسمٍ نحو قام زيدٌ وانطلق بكرٌ فيكون الفعل خبرا والاسم المخبَرَ عنه ولا يتأتّى ذلك من فعلَيْن لأنّ الفعل نفسه خبرٌ ولا يفيد حتّى تُسْنِده الى مُحَدَّثٍ عنه ولا يتأتّى من فعلٍ وحرفٍ ولا حرفٍ واسمٍ لأنّ الحرف جاء لمعنًى فى الاسم والفعل فهو كالجُزْء منهما وجزء الشىء لا ينعقد مع غيره كلاما ولم يُفِد الحرفُ مع الاسم إلّا فى مَوْطِنٍ واحد وهو النداء خاصّةً وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الامالةُ، واعلم أنّهم قد اختلفوا فى الكلام فذهب قومٌ الى أنّه مصدرٌ وفعلُه كَلَّمَ جاء محذوفَ الزوائد ومثلُه سَلَّمَ سَلامًا وأَعْطى عَطاءً قالوا والذى يدلّ على أنّه مصدرٌ أنّك تُعْمِله فتقول عجبتُ من كَلامِك زيدا فإعمالُك إيّاه فى زيد دليلٌ على أنّه مصدرٌ اذ لو كان اسمًا لم يجز إعمالُه وقد أُعْمِل قال الشاعر *وبَعْدَ عَطائك المائةَ الرِتاعا* فأَعْمَل العَطاء فى المائة وقال الآخر

*ألَا هَلْ الى رَيّا سَبيلٌ وساعةٍ * تُكلِّمُنى فيها من الدَهْرِ خاليا*
*فأَشْفِىَ نفسى من تَباريحِ ما بها * فإنّ كَلامِيها شِفاءٌ لِمَا بِيَا*

وذهب الاكثرون الى أنّه اسمٌ للمصدر وذلك أنّ فِعْلَه الجارى عليه لا يخلو من أن يكون كَلَّمَ مضاعَفَ العينِ مثلَ سَلَّمَ او تَكَلَّمَ فكَلَّمَ فعلٌ يأتى مصدرُه على التفعيل وتَكَلَّمَ مثلُ تَفَعَّلَ يأتى مصدرُه على التَفَعُّل فثبت أنّ الكلام اسمٌ للمصدر والمصدرُ الحقيقىُّ التكليمُ والتسليمُ قال الله تعالى وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا وقال صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا والكلامُ والسلامُ اسمٌ للمصدر ولا يمتنع أن يُفيد اسمُ الشىء ما يفيده مسمّاه قال الله تعالى وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْئًا، وقد يُطْلَق الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر

*إنّ الكلامَ لَفى الفُؤادِ وإنّما * جُعِلَ اللسانُ عن الفُؤادِ دَليلا*

فاذا كان اسمَ المعنى كان عبارةً عمّا يُتكلّم به من المعنى واذا كان مصدرا كان عبارةً عن فعلِ جارحةِ اللسان وهو المحصِّلُ المعنى المتكلَّمَ به واذا كان اسما للمصدر كان عبارةً عن التكليم الذى هو عبارةٌ عن فعلِ جارحةِ اللسان، وممّا يُسْأَل عنه هنا الفرقُ بين الكلام والقولِ والكَلِم والجوابُ أنّ الكلام عبارةٌ عن الجُمَل المفيدةِ وهو جنسٌ لها فكلُّ واحدة من الجمل الفعليّةِ والاسميّةِ نوعٌ له يصدق إطلاقُه عليها كما أنّ الكلمة جنسٌ للمفردات فيصحّ أن يقال كلُّ زيدٌ قائمٌ كلامٌ ولا يقال كلُّ كلامٍ زيدٌ قائمٌ وكذلك مع الجملة الفعليّة، وأمّا الكَلِمُ فجماعةُ كلمةٍ كلَبِنَةٍ ولَبِنٍ وتَفِنَةٍ وتَفِنٍ فهو يقع على ما كان جَمْعا مفيدا كان او غيرَ مفيدٍ فاذا قلت قام زيدٌ او زيدٌ قائمٌ فهو كلامٌ لحصولِ الفائدة منه ولا يقال له كَلِمٌ لأنّه ليس بجمعٍ اذ كان من جُزْئَيْن وأَقَلُّ الجمع ثلثةٌ ولو قلت إنّ زيدا قائمٌ وما زيدٌ قائمٌ كان كلاما من جهة افادته وتسمّى كَلِما لأنه جمعٌ، وأمّا القَوْلُ فهو أَعَمُّ منهما لأنّه عبارةٌ عن جميع ما ينطق به اللسانُ تامّا كان او ناقصا والكلامُ والكَلِمُ أَخَصُّ منه، والذى قضى بذلك الاشتقاقُ مع السَماع الا ترى أنّ اشتقاق الكلام من الكَلْم وهو الجَرْحُ كأنّه لشدّة تأثيره ونُفوذِه فى الأنفس كالجَرح لأنّه إنْ كان حَسَنا أثّر سرورا فى الأنفس وان كان قبيحا أثّر حُزْنًا مع أنّه فى غالب الأمر يَنْزِع الى الشرّ ويدعو اليه قال الشاعر *وَجَرْحُ اللِسانِ كجَرْحِ اليَدِ* وقال الآخر

*قَوارِصُ تأتينى وتحتقرونها * وقد يَمْلأُ القَطْرُ الاناءَ فيَفْعُمُ*

وغيرُ المفيد لا تأثيرَ له فى النفس، وأمّا القَوْلُ فهو من معنى الإسراع والخِفّة ولذلك قيل لكلّ ما مَذَلَ به اللسانُ وأسرع اليه تامّا كان او ناقصا قَوْلٌ

القسم الأوّل فى الأسماء

فصــــل ٢

قال صاحب الكتاب الاسمُ ما دلّ على معنًى دَلالةً مجرَّدةً عن الاقتران وله خصائصُ منها جوازُ الإسناد اليه ودخولُ حرف التعريف والجَرِّ والتنوينُ والإضافةُ٠

قال الشارح قد أكثر الناسُ فى حدّ الاسم فأمّا سيبويه فانّه لم يحدّه بحدٍّ ينفصل به من غيره بل ذكر منه مَثَلا اكتفى به عن الحدّ فقال الاسمُ رجلٌ وفرسٌ وكأنّه لمّا حدّ الفعلَ والحرفَ تميّز عنده الاسمُ٠ ونحا ابو العبّاس قريبا من ذلك فقال فأمّا الاسماء فما كان واقعا على معانٍ نحو رجل وفرس وزيد٠ وقد حدّه ابو بكر محمّد بن السَرىّ فقال الاسمُ ما دلّ على معنًى مفردٍ كأنّه قصد الانفصال من الفعل اذ كان الفعل يدلّ على شيئَيْن الحَدَث والزمان٠ فان قيل اليوم والليلة قد دلّت على أَزْمنةٍ فما الفرقُ بينهما وبين الفعل قيل اليومُ مفردٌ للزمان ولم يُوضَعْ مع ذلك لمعنًى اخَرَ والفعلُ ليس زمانا فقط٠ فان قيل فأَيْنَ وكَيْفَ ومَنْ اسماءٌ دلّت على شيئَيْن الاسميّة والاستفهام وهذا قادحٌ فى الحدّ فالجوابُ أنّ هذا انّما يكون كاسرا للحدّ إن لو كان الاسمُ على بابه من الاستعمال فأمّا وقد نُقل عن بابه واستُعمل مكانَ غيره على طريق النيابة فلا وذلك أنّ مَنْ يدلّ على معنى الاسميّة بمجرّدها واستفادةُ الاستفهام انّما هو من خارجٍ من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنّك اذا قلت مَن عندك أصْلُه أَمَن عندك فهما فى الحقيقة كلمتان الهمزةُ اذ كانت حرفَ معنًى ومَن الدالّةُ على المسمّى لكنّه لمّا كانت مَنْ لا تُسْتعمل الّا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للُزومها إيّاها وصارت مَنْ نائبةً عنها ولذلك بُنيت فدلالتُها على الاسميّة دلالةٌ لفظيّةٌ ودلالتُها على الاستفهام من خارجٍ ولو وُجد اسمٌ مُعْرَبٌ نحو زيد وعمرو وهو يدلّ على ما دلّ عليه مَنْ من غير نيابةٍ لكان قادحا فى الحدّ٠ وقد حدّه السيرافىّ بحدٍّ آخَرَ فقال الاسم كلّ كلمةٍ دلّت على معنًى فى نفسها من غير اقتران بزمان محصّل فقولُه كلمة جنسٌ للاسم يشترك فيه الأضربُ الثلاثُ الاسم والفعل والحرف وقولُه تدلّ على معنًى فى نفسها فصلٌ احترز بـه من الحرف لأنّ الحرف يدلّ على معنًى فى غيره وقولُه من غير اقتران بزمان محصّل فصلٌ ثانٍ جُمع بها المصادر الى الاسماء ومُنع الافعال أن تدخل فى حدّ الاسماء لأنّ الأحداث تدلّ على أزمنة مُبْهَمة اذ لا يكون حَدَثٌ الّا فى زمانٍ ودلالةُ الفعل على زمان معلوم إمّا ماض وإمّا غير ماض٠ وقد اعترضوا على هذا الحدّ

بمَضْرِب الشَّوْل وخُفُوق النَّجْم وزعموا أنّ مضرب الشّول يدلّ على الضراب وزمنه وذلك وقتٌ معلومٌ وكذلك خفوق النجم وقد أُجيب عنه بأنّ المضرب وَضْعٌ للزمان الذى يقع فيه الضرابُ دون الضراب فقولُنا مضرب الشّول كقولنا مَشْتًى ومَصِيفٌ وقولُهم اتى مضربُ الشّول وانقضى مضربُ الشّول كقولهم اتى وقتُه وذهب وقتُه والضرابُ انّما فُهم من كونه مشتقًّا من لفظه والحدودُ يراعَى فيها الأَوْضاعُ لا ما يُفْهَم من طريق الاشتقاق او غيره ممّا هو من لَوازمه ألا ترى أنّ ضارباً يُفْهَم منه الضربُ لأنّه من لفظه والمفعولُ لأنّه يقتضيه ولم يُوضَع لواحدٍ منهما بـل وُضع للفاعل لا غيرُ ، وأمّا قول صاحب الكتاب فى حدّه

ما دلّ على معنى فى نفسه دلالةً مجرّدةً عن الاقتران فقوله ما دلّ ترجمةٌ عن الحقيقة التى يشترك فيها القُبُلُ الثلاثُ نحو كلمةٍ ولو صرّح بها لكان أَدَلَّ على الحقيقة لأنّه أقربُ الى الحدود اذ مَا عامٌّ يشمل كلَّ دالٍّ من لفظٍ وغيره والكلمةُ لفظٌ والاسمُ المحدودُ من قبيل الالفاظ لكنّه وضع العامّ موضعَ الخاصّ ، وقوله فى نفسه فصلٌ احترز به عن الحرف اذ الحرف يدلّ عـلى معنًى فى غيره ، وقوله دلالةً مجرّدةً عـن الاقتران فصلٌ ثانٍ احترز به عـن الفعل لأنّ الفعل يدلّ على معـنًى مقترنٍ بزمان وحاصلُ هذا الحدّ راجع الى الاوّل وهو ما دلّ على معنى مفرد ويُرَدّ على هذا الحدّ المصادرُ وسائرُ الأَحداثِ لأنّها تدلّ على معنًى وزمانٍ وذلك أنّ اكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمانَ المحصّلَ لأنّ زمن المصادر مبهمٌ وربّما أَوْردوا نَقْضًا مَقْدَمَ الحاجّ وخُفوقَ النَّجْم والحقّ أنّه لا يحتاج الى التعرّض لقوله محصّل لأنّا نريد بالدلالة الدلالةَ اللفظيّةَ والمصادرُ لا تدلّ على الزمن من جهة اللفظ وإنّما الزمان من لوازمها وضروراتها وهذه الدلالةُ لا اعتدادَ بها فلا يلزم التحرُّز عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بدّ من وقوعها فى مكان ولا قائلَ أنّ الفعل دالٌّ على المكان كما يقال أنّه دالٌّ على الزمن ، وأمّا خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمنُ مستفادٌ من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أنّا نقول المَضْربُ والمَقْدَمُ زمـنُ الضراب والقُدوم وإنّما يُبيَّن بإضافته الى الحاجّ والشَّوْل وذلك الزمنُ معلومٌ بالعُرْف لا مفهومٌ من اللفظ ألا ترى أنّك لو أَخليته من الاضافة فقلت أتيتُ مَقْدَمًا لم يُفْهَم مـن ذلك زمانٌ فعلمت أنّ هذه الالفاظ

مجرّدةٌ عن الاقتران انفسُها ، وأمّا اشتقاق الاسم فقـد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون الى أنّه مشتقٌّ مـن السُّمُوّ وذهب الكوفيون الى أنّه مشتقٌّ من السِمَة وهى العَلامة ، والقول على المذهبَيْن أنّه لمّا كان علامةً على المسمّى يعلوه ويدلّ على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والدينار والوَسْم على الأَموال ، وذهب البصريون الى أنّه مشتقٌّ من السُّمُوّ وهو العُلُوّ لا من السِمَة التى هى العلامة قال الزجّاج

جُعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى لأنّ المعنى تحت الاسم وذهب الكوفيون الى أنّه مشتقٌّ من السِمَة التى هى العلامة وكلاهما حسنٌ من جهة المعنى الّا أنّ اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنّك تقول أَسْمَيْتُه اذا دعوتَه باسمه او جعلتَ له اسما والأصلُ أَسْمَوْتُه فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعةً على حدّ أَدْعَيْتُ وأَغْزَيْتُ ولو كان من السمة لقيل أَوْسَمْتُه لأنّ لام السُمُوّ واوٌ تكون اخرا وفاء السمة واوٌ تكون أوّلا ومن ذلك قولهم فى تصغيره سُمَىٌّ وأصله سُمَيْوٌ فقلبوا الواو ياء وادّغمت على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ولو كان من الوَسْم لقيل فيه وُسَيْمٌ فتقع الواوُ الأُولى مضمومةً فإن شئتَ أقررتَها وإن شئت هَمَزْتَها على حدّ وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ وفى عدم ذلك وأنّه لم يُقَل دليلٌ على ما قلناه، ومن ذلك قولهم فى تكسيره أَسْماء وأصله أَسْماوٌ فوقعت الواوُ طرفا وقبلها الفٌ زائدةٌ فقُلبت همزةً بعد أن قُلبت ألفا ولو كان من الوسم لقيل فيه أَوْسامٌ فلمّا لم يقل ذلك دلّ على صحّة مذهب البصريين وأنّه من السُمُوّ فان ادّعى القلبُ فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحةٌ، وفى الاسم لغاتٌ اِسْمٌ بكسر الهمزة وأُسْمٌ بضمّ الهمزة وسِمٌ بكسر السين من غير همزة وقالوا سُمٌ بضمّ السين قال الشاعر * باسمِ الذى فى كلِّ سُورةٍ سُمُهْ * وقال الاخر

* وعامُنا أعجبَنا مُقَدَّمُهْ * يُدْعَى أبا السَمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ *

يروى بضمّ السين وكسرها وقد ذُكر فيه لغة خامسة قالوا سُمًى بزنة هُدًى وعُلًى وأنشدوا * واللّهُ أَسْماك سُمًا مُبارَكا * ولا حجّةَ فى ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال سُمٌ ونصبه لأنّه مفعولٌ ثانٍ فإن صحّت هذه اللغة من جهة اخرى فمجازها أنّه تمّم الاسمَ ولم يحذف منه شيئا كما تمّم الآخرَ فى غدًا فقال * إنّ مع اليوم أخاه غَدْوا *

قال صاحب الكتاب وله خصائص منها جواز الإسناد اليه ودخول حرف التعريف عليه والجرّ والتنوين والاضافة

قال الشارح ختم الله بالصالحات أعماله الخصائصُ جمعُ خَصيصةٍ وهى تأنيثُ الخصيص بمعنى الخاصّ ثمّ جُعلت اسما للشىء الذى يختصّ بالشىء ويلازمه فيكون دليلا عليه وامارةً على وجوده كدلالة الحدّ الّا أنّ دلالة العلامة دلالةٌ خاصّةٌ ودلالة الحدّ دلالةٌ عامّةٌ وذلك أنّك اذا قلت الرجل دلّت الالف واللام على خصوصِ كَوْنِ هذه الكلمة اسما والحدُّ يدلّ على ضروب الاسماء كلّها والحدُّ يُشترط فيه الاطّرادُ والانعكاسُ نحو قولك كلّ ما دلّ على معنًى مفردٍ فهو اسمٌ وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم والعلامةُ يُشترط فيها الاطّرادُ دون الانعكاس نحو قولك كلُّ ما دخل عليه الالف واللامُ فهو اسمٌ فهذا مطّردٌ فى كلّ ما تدخله هذه الأداةُ ولا ينعكس فيقال كلُّ ما لم

تدخله الالف واللامُ فليس باسم لأنّ المضمرات اسماءٌ ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالبُ الأعلام والمبهماتِ وكثيرٌ من الاسماء نحو أَيْنَ وكَيْفَ ومَنْ لا تدخل الالف واللام شيئًا من ذلك وهي مع ذلك اسماءٌ ٭ ومن خَواصّ الاسم جواز الاسناد اليه فالاسنادُ وصفٌ دالٌّ على أنّ المسنَد اليه اسمٌ اذ كان ذلك مختصّا به لأنّ الفعل والحرف لا يكون منهما اسنادٌ وذلك لأنّ الفعل خبرٌ واذا اسندتَ الخبر الى مثله لم تُفِد المخاطَبَ شيئًا اذ الفائدة انّما تحصل باسناد الخبر الى مُخْبَرٍ عنه معروفٍ نحو قام زيدٌ وقعد بكرٌ والفعلُ نكرةٌ لأنّه موضوعٌ للخبر وحقيقةُ الخبر أن يكون نكرةً لأنّه الجزْء المستفادُ ولو كان الفعل معرفةً لم يكن فيه للمخاطب فائدةٌ لأنّ حَدّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطبُ كما تعرفه أنت ثمّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيدَه ٭ ولا يصحّ أن يُسْنَد الى الحرف ايضا شيءٌ لأنّ الحرف لا معنًى له في نفسه فلم يُفِد الاسنادُ اليه ولا اسنادُه الى غيره فلذلك اختصّ الاسنادُ اليه بالاسم وحده ٭ ومن خواصّ الاسم دخول حرف التعريف وانّما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عادة النحويين لوجهَيْن احدُهما أنّ الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزةُ دخلت توصّلا الى النطق بالساكن وعند الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعا وهما حرفٌ واحدٌ مركّبٌ من حرفَيْن نحو هَلْ وبَلْ فقال حرف التعريف ليشملَ المذهبَيْن ٭ والوجه الثاني أنّه احترز به من اللغة الطائيّة لأنّ لغتهم ابدالُ لام التعريف ميما نحو قوله عليه السلام ليس مِن ٱمْبِرّ ٱمْصِيامُ في ٱمْسَفَر فعَبّر بحرف التعريف ليعُمّ اللغةَ الطائيّةَ وغيرَها وانّما كان التعريف مختصّا بالاسم لأنّ الاسم يحدَّث عنه والمحدَّث عنه لا يكون الّا معرفةً والفعلُ خبرٌ وقد ذكرنا أنّ حقيقةَ الخبر أن يكون نكرةً ولا يصحّ ايضا تعريفُ الحرف لأنّه لمّا كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزْء منهما وجُزْء الشيء لا يُوصَف بكونه معرفةً ولا نكرةً فلذلك كانت أداةُ التعريف مختصّةً بالاسم فأمّا ما رَواهُ ابو زيد من قول الشاعر

* ويُستخرج اليَرْبوعُ من نافقائه * ومن جُحْرِه ذو الشِيحة اليَتَقَصّعُ *

فشاذٌّ في القياس والاستعمال والذي شجّعه على ذلك أنّه قد رأى الالف واللام بمعنى الّذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى ٭ ومن خواصّ الاسم الجَرّ وذلك أنّه لا يكون في الفعل ولا الحرف أمّا الحروف فلأنّها مبنيّةٌ لا يدخلها الجرّ ولا شيءٌ من أنواع الاعراب ولا ينعقد منها كلامٌ مع غيرها فتحكمَ على محلّها باعراب ذلك الموضع وأمّا الفعل فمنْهُ ما هو مُعْرَبٌ وهو المضارعُ الّا أنّه لا يدخله الجرّ وستوضح علّةُ امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ٭ ومن خواصّ الاسم التنوين والمراد

بالتنوين ههنا تنوينُ التمكين نحو رجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍو ولا يكون ذلك الّا فى الاسماء فهو من خَواصّها لأنّه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصا بها ولم يُرِد مُطْلَق التنوين ألا ترى أنّ من جملة التنوين تنوين التَرَنُّم ولا تمتنع الأفعالُ منه نحو قوله * وقُولِى إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ * ونحو قوله * داينْتُ أَرْوَى والدُيُونُ تُقْضَنْ * فبَيَّنَ بذلك أنّه ليس المراد مُطْلَقَ التنوين ٭ ومن خواصّ الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافا لا مضافا اليه وذلك مختصّ بالاسماء اذ الغرضُ من الاضافة الحقيقيّة التعريفُ ولا معنًى لتعريف الافعال ولا الحروف فأمّا المضاف اليه فقد يكون فعلا نحو قوله تع هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وقولِ الشاعر * على حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِبَا * فلذلك لم يكن من خواصّ الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكلّ كلمة دخلها شىء من هذه العَلَمات فهى اسمٌ ولا ينعكس ذلك ٭

ومن اصناف الاسم اسمُ الجِنْس

فصـــل ٣

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلّق على شىء وعلى كلّ ما أَشْبَهَه وينقسم الى اسمِ عَيْنٍ واسمِ معنًى وكلاهما ينقسم الى اسمٍ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفةٌ فالاسمُ غيرُ الصفة نحوُ رَجُلٍ وفَرَسٍ وعِلْمٍ وجَهْلٍ والصفةُ نحوُ راكِبٍ وجالِسٍ ومفهومٍ ومُضْمَرٍ ٭

قال الشارح اعلم أنّ اسم الجنس ما كان دالّا على حقيقةٍ موجودةٍ وذواتٍ كثيرةٍ وتحقيقُ ذلك أنّ الاسم المفرد اذا دلّ على اشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الامر الذى وقع به تَشابَهَ تلك الاشياء تشابُها تامّا حتّى يكون ذلك الاسمُ اسما لذلك الامر الذى وقع به التشابُهُ فانّ ذلك الاسم يسمّى اسمَ الجنس وهو المتواطئ كالحَيْوان الواقع على الانسان والفرس والثور والأسد فالتشابُهُ بين هذه الاشياء وقع بالحَيْوة الموجودة فى الجميع وكذلك اذا قلت انسانٌ وقع على كلّ انسان باعتبار الآدَميّة وكذلك اذا قلت رَجُلٌ وقع على كلّ رجل باعتبار الرجليّة وهى الذُكوريّة والآدميّة وهذا معنى قوله ما عُلّق على شىء وعلى كلّ ما أشبهه فإنْ دلّ الاسمُ المفردُ على اشياء كثيرة ولم يدلّ على الامر الذى تشابهتْ تلك الاشياء به فانّه يسمّى المشترَك مثل اسم العَيْن الواقع على العُضْو الذى يُبْصَر به وعلى يَنْبُوع الماء وعلى الذَهَب وعلى عين الرُكْبَة ٭ واعلم ان الشمول تارةً يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور

والاسد وتارةً يكون بالاستعداد والقوّة نحو الشمس والقمر فإنّهما وإن لم يكن لهما فى الوجود مشاركٌ فهما شاملان بالقوّة فإنّا لو قدّرنا خَلْقَ نيرانٍ تُماثِل الشمسَ والقمرَ لَأُطْلِقَ عليها اسم الشمس والقمر باعتبار النور، قال وينقسم الى اسم عين واسم معنى قال الشارح المراد باسم العين ما كان شَخْصا يُدْرِكه البصرُ كرجلٍ وفرسٍ ونحوهما من المَرْئيّات والمعانى عبارةٌ عن المصادر كالعِلْم والقُدْرَة مصدرَىْ علم وقدر وذلك ممّا يُدْرَك بالعقل دون حاسّة البصر، وكلاهما ينقسم الى اسمٍ هو صفة وغيرِ صفة فالاسمُ غيرُ الصفة ما كان جنسا غيرَ مأخوذٍ من فعلٍ نحو رجل وفرس وعِلْم وجَهْل والصفةُ ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعليّة وأَحْمَرَ وأَصْفَرَ وما اشبههما من صفات الحِلْية وبَصْرىّ ومَغْرِبىّ ونحوهما من صفات النسبة كلُّ هذه صفاتٌ تعرفها بأنّها جاريةٌ على الموصوفين ومثالُ جَرَيانها قولك هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ وكذلك الباقى، فان قيل اشترطتم فى الصفة أن تكون مأخوذةً من فعل فما بالك حكمت على بصرىّ ومغربىّ بأنّهما صفتان وليسا من فعل قيل لمّا أضفتهما حَدَثَ فيهما معنى الفعل لأنّهما صارا فى معنى منسوبٍ او مَعْزوٍّ، والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى وذلك أنّ الصفة تدلّ على ذاتٍ وصفةٍ نحو أَسْوَدَ مَثَلًا فهذه الكلمةُ تدلّ على شيئَيْن احدُهما الذاتُ والاخرُ السَوادُ إلّا أنّ دلالتها على الذات دلالةُ تسميةٍ ودلالتها على السواد من جهةِ أنّه مشتقٌّ من لفظه فهو من خارجٍ وغيرُ الصفة لا يدلّ إلّا على شىءٍ واحدٍ وهو ذات المسمّى، ولمّا قسم الاعيان والمعانى الى صفاتٍ وغيرِ صفاتٍ مَثَّلَ بالأَمْرَيْن فرجلٌ وفرسٌ من اسماء الاعيان غيرِ الصفات وعِلْمٌ وجَهْلٌ من اسماء المعانى وراكبٌ وجالسٌ من صفات الاعيان ألا ترى أنّها تجرى صفاتٍ على اسماء الاعيان نحو قولك رجلٌ راكبٌ وغلامٌ جالسٌ ومفهومٌ ومُضْمَرٌ من صفات المعانى ألا تراك تقول هذا معنًى مفهومٌ وحديثٌ مضمرٌ اى غيرُ بادٍ للأفهام والمرادُ أنّ المعانى توصَف كما توصَف الاعيانُ فاعرفه،

ومن اصناف الاسم العَلَم

فصل ٤

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلّق على شىء بعينه غيرَ متناولٍ ما أشبهه ولا يخلو من أن يكون اسما كزَيْدٍ وجَعْفَرٍ او كُنْيَةً كأبى عمرٍو وأمّ كُلْثوم او لَقَبا كبَطَّةَ وقُفَّةَ،

قال الشارح اعلم ان العَلَم هو الاسم الخاصّ الذى لا أَخَصَّ منه ويركّب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسميّة فيُفْرَق بينه وبين مسمّيات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول ماثلَه فى الحقيقة والصورةِ لأنّه تسميةُ شىء باسم ليس له فى الأصل أن يسمّى به على وجه التشبيه وذلك أنّه لم يوضَع بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ ولا لمعنًى فى الاسم ولذلك قال أصحابنا أنّ الأعلام لا تفيد معنًى ألا ترى أنّها تقع على الشىء ومخالفِه وُقوعا واحدا نحو زيد فإنّه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست اسماء الأجناس كذلك لأنّها مفيدةٌ ألا ترى أنّ رجلا يفيد صيغةً مخصوصةً ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيدٌ يصلح أن يكون عَلَما على الرجل والمرأةِ ولذلك قال النحويون العَلَمُ ما يجوز تبديلُه وتغييرُه ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنّه يجوز أن تنقل اسمَ وَلَدك وعبدِك من خالدٍ الى جعفرٍ ومن بكرٍ الى محمّدٍ ولا يلزم من ذلك تغييرُ اللغة وليس كذلك اسمُ الجنس فإنّك لو سمّيت الرجل فرسا او الفرسَ جَملا كان ذلك تغييرا للغة وانّما أُتِىَ بالاعلام للاختصار وتركِ التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنّه لولا العَلَمُ لاَحْتجتَ اذا أردت الاخبار عن واحدٍ من الرجال بعينه أن تُعدِّد صفاته حتّى يعرفه المخاطَبُ فأغنى الاعلامُ عن ذلك اجمعَ ٭ والعَلَمُ مأخوذٌ من عَلَم الأمير او عَلَم الثَّوْب كأنّه علامةٌ عليه يُعْرَف به ٭ وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسمٍ نحو زيد وعمرو وكُنْيَةٍ كأبى عمرو وأُمّ كُلْثومٍ ولقبٍ كبَطّةَ وقُفّةَ والكنيةُ لم تكن علما فى الاصل وانّما كانت عادتهم أن يدعوا الانسانَ باسمه واذا وُلد له ولدٌ دُعى باسم ولده توقيرا له وتفخيما لشأنه فيقال له أبو فلانٍ وأمّ فلانٍ ولذلك استقبحوا أن يكنى الانسانُ نفسَه وقد يكنون الوليد فيقولون ابو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبُلوغِ سِنّ الإيلاد يقال منه كَنَوْت الرجل وكَنَيْته وهو من الكناية وهى التَوْرية ٭ والكنية من الأعلام وهى جاريةٌ مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذى يدلّ على أنّها أعلامٌ قولُ الشاعر

*ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوابا وأُغْلِقُها * حتّى أتيتُ أَبا عمرِو بنَ عَمّارِ*

فحذف التنوين من أبى عمرو لانّه لو لم يكن علما لَمَا حُذف بمنزلة حذفه من جعفرِ بن عمّار ٭ وأمّا اللَّقَبُ فهو النَبَزُ كقولهم قُفّةُ وبَطّةُ لقبَيْن فقفّةٌ لقبٌ وبطّةُ لقبٌ والقفّةُ كالبَقْطِينَة تُتَّخَذ من الخُوص يشبَّه بها الكبيرُ يقال شيخٌ كالقفّة وقيل للشجر البالية ٭ وهذه الاقسام الثلثة كلّها ترجع الى معنى واحد وهو العَلَم ولذلك لا يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وينقسم الى مُفْرَد ومركّب ومنقول ومرتجَل فالمفردُ نحو زيدٍ وعمرٍو والمركّب إمّا

جُمْلَةٌ نحو بَرَقَ نَحْرُهُ وتَأَبَّطَ شَرًّا وذَرّى حَبًّا وشابَ قَرْناها ويَزِيدُ فى مثل قوله

*نُبِّئْتُ أَخْوالِى بنى يَزِيدُ * ظُلْمًا علينا لهُمُ فَدِيدُ*

وامّا غيرُ جملةٍ اسمان جُعلا اسما واحدا نحو مَعْدِيكَرِبَ وبَعْلَبَكّ وعَمْرَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ او مضافٌ ومضافٌ اليه كعَبْدِ مَنافٍ وامْرِئِ القَيْسِ والكُنَى ٭

قال الشارح الاسم العَلَم يكون مفردا او مركّبا فالمفرد هو الأصل لأنّ التركيب بعد الافراد وذلك نحو زيد وعمرو والمرادُ بالإفراد أنّه يدلّ على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركّبُ من الأعلام هو الذى يدلّ على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك ٭ والمركّب على ثلاثة أضربٍ جملةٌ وهو كلّ كلام عمل بعضه فى بعضٍ نحو ذرّى حَبّا من قوله

*إنّ لها مُرَكَّبًا إِرْزَبَّا * كأنّه جَبْهَةُ ذَرّى حَبّا*

ومثلُه تَأَبَّطَ شَرًّا سمّى بذلك لانّه تأبّط حَيَّةً فسمّى بذلك وهى جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ٭ ومن الجُمَل المسمّى بها شابَ قَرْناها قال الشاعر

*كَذَبْتُم وَبَيْتِ اللّهِ لا تَنْكِحونها * بنى شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ*

ومنه بَرَقَ نَحْرُهُ وهو اسم رجل وهو فعلٌ وفاعلٌ ومثلُه يَزِيدُ فى قوله

*نُبِّئْتُ أَخْوالِى بنى يَزِيدُ * ظُلْمًا علينا لَهُمْ فَدِيدُ*

وهو فعلٌ سمّى به وفيه ضميرُ فاعلٍ ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسميةُ بالفعل وحده لكان من قبيل ما لا ينصرف نحو تَغْلِبَ ويَشْكُرَ ٭ والفديد الصوت يقال فَدَّ الرجلُ يَفِدُّ فَديدًا اذا صَوَّتَ ورجلٌ فَدّادٌ شديدُ الصوت ٭ وبنى يزيدُ منصوبٌ على البدل من أخوالى ٭ ولهم فديدٌ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ فى موضع المفعول الثالث ٭ ولهم يتعلّق بمحذوفٍ وعلينا يتعلّق بلَهُم ولا يمتنع تقديمُه عليه وإن كان العامل معنًى كما قالوا كلَّ يومٍ لك ثَوْبٌ ٭ ولا يعمل فيه فديدٌ لأنّه مصدرٌ كالتَهييق والتَذْبير فلا يتقدّم عليه ما كان من تمامه ٭ وظُلْمًا مصدرٌ فى موضع الحال او مفعولٌ له والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ دلّ عليه لَهُم فَدِيدٌ والتقديرُ حملوا علينا او شدّوا علينا ظُلْمًا ٭ ويجوز أن يكون ظلما نصبا على أنّه مفعول ثالث اى ذوى ظُلْمٍ ويكون لَهُم فَدِيدٌ فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظُلْمًا ٭ وفى نُسَخِ المفصّل يَزِيدُ بالياء وصوابُه تَزِيدُ بالتاء المعجمة بنقطتَيْن من فوقها وهو تَزِيدُ بن حُلْوان أبو قبيلةٍ معروفةٍ اليه تُنْسَب البُرود التَزِيديّة قال عَلْقَمَةُ

*رَدَّ القِيانُ جمالَ الحَيِّ فَٱحْتَمَلُوا * فكلُّهم بالتَزِيدِيّاتِ مَعْكُومُ*

وإنّما سمّوا بالجُمَل ليُشبِّهوا حالَ المسمّى بها بحالِ من يوصَف بالجملة وهذا يقتضى الحكايةَ لانّه يجرى مجرى المَثَل فحكوا الكلامَ كما كان فى أوّل حالٍ ، الثانى من المركّبات اسمان رُكّب احدهما مع الاخر حتّى صارا كالاسم الواحد نحو حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ ومَعْدِيكَرِبَ ويُشبِّهُ بما فيه تاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سِيبَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ الّا أنّه مركّبٌ من اسمٍ وصوتٍ أَعْجَمِيٍّ فانحطّ عن درجة إسمعيلَ وإبرهيمَ فبُنى على الكسر لذلك ، الثالث من المركّبات المضاف وهو ضربان اسمٌ غيرُ كُنْيَةٍ نحو ذى النُون وعبد الله وٱمْرِئِ القَيْسِ وكنيةٌ نحو أبى زيدٍ وأبى جَعْفَرٍ وقد مضى الكلامُ عليه قَبْلُ ،

قال صاحب الكتاب والمنقول على ستّة انواعٍ منقولٌ عن اسمِ عينٍ كثَوْرٍ وأَسَدٍ ومنقول عن اسمِ معنى كفَضْلٍ وإياسٍ ومنقولٌ عن صفة كحاتِمٍ ونائلَةَ ومنقولٌ عن فعل إمّا ماضٍ كشَمَّرَ وكَعْسَبَ وإمّا مضارعٍ كتَغْلِبَ ويَشْكُرَ وإمّا أمْرٍ كإصْمِتَ فى قول الراعى

*أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وباتَ بها * بوَحْشِ إِصْمِتَ فى أَصْلابِها أَوَدُ*

وأَطْرِقا فى قول الهُذَلىّ

*على أَطْرِقَا بالياتُ الخيا * مِ إلّا الثُمامَ وإلّا العِصِى*

ومنقولٌ عن صوتٍ كبَبَّةَ وهو نَبَزُ عبد الله بن الحارث بن نَوْفَلٍ ومنقولٌ عن مركّبٍ وقد ذكرناه ،

قال الشارح اعلم أنّ الأعلام على ضربَيْن منقولٌ ومرتجَلٌ والغالبُ عليها النقل ومعنى النقل أن يكون الاسمُ بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ فتنقله الى حقيقةٍ اخرى خاصّةٍ وليس لها أن يتسمّى بها فى الأصل ، وهو على ثلثة أضرب منقولٌ عن اسمٍ ومنقولٌ عن فعلٍ ومنقولٌ عن صوتٍ ، فأمّا الأوّل وهو النقل عن الاسماء فضربان عَيْنٌ ومعنًى فالعينُ يكون اسما وصفةً فالمنقولُ عن الاسمِ غيرِ الصفة نحوُ رجلٍ سُمّى بأَسَدٍ او ثَوْرٍ او حَجَرٍ هى فى الاصل اسماء الأجناس لأنّها بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ وإنّما نقلتَها الى العلميّة فصارت لذلك تدلّ على مخصوصٍ بعد أن كانت تدلّ على شائعٍ ، والمنقول عن الصفة نحوُ مالكٍ وفاطمةَ فهذان الاسمان وَصْفان فى الأصل لأنّهما أسماء فاعلين تقول هذا رجلٌ مالكٌ فهو فاعلٌ من المُلْك قال الله تع مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ وقال تعالى قُلِ ٱللَّهُمَّ مَالِكَ ٱلْمُلْكِ ، وفاطمةُ فاعلةٌ من فطمتِ الأُمُّ وَلَدَها فهى فاطمةٌ وكذلك حاتمٌ ونائلَةُ حاتمٌ فاعلٌ من حتمتُ الأمر اذا أحكمتَه او من الحَتْم وهو القضاء ونائلةُ فاعلةٌ من نُلْته نَوْلًا

ونَوَّلْتُه اى أَعْطَيْتُه فهذه فى الأصل أوصافٌ لأنّها أسماء فاعلين ثمّ نقلت فصارت أعلاما كما صار أَسَدٌ وثَوْرٌ كذلك، وما نُقل عن الصفة وفيه اللامُ المُعرِّفة فانّها تقرّ فيه بعد النقل نحو الحارث والعبّاس، وما نُقل منها مجرّدا من الالف واللام لم يجز دخولُهما عليه بعد النقل نحو سَعيدٍ ومُكْرَمٍ وحاتمٍ ونائلة وما فيه الالفُ واللامُ بعد النقل فاشعارٌ فيه بتَبْقية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكامُ الصفة كما قال الأعشى *أتانى وَعيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ* فجمعه جمعَ الصفة كما تجمعه قبل النقل على حدّ أَحْمَرَ وحُمْرٍ، قال الخليل كأنّهم جعلوه الشىءَ بعينه يريد أنّهم لمحوا اتّصافَه بمعنى ذلك الاسم، وأمّا ما نقل من الاسماء وهو معنًى نحو فَضْل واياس وزيد وعمرو فهذه كلُّها معانٍ لأنّها مصادرُ فى الأصل ففَضْلٌ مصدرُ فَضَلَ يَفْضُلُ فَضْلًا وإياسٌ مصدرُ آسَهُ يَؤوسُه ايَاسًا وأَوْسًا اذا أعطاه وزَيْدٌ مصدرُ زادَ يزيدُ زَيْدًا وزِيادةً فأمّا قوله

*وأنتم مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائةٍ * فأَجْمِعوا أمرَكم طُرًّا فكيدُونى*

فانّه مصدرٌ وُصف به على حدّ قولك رَجُلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ، وأمّا الثانى وهو ما نقل عن الفعل فقد نُقل من ثلاثة أفعالٍ الماضى والمضارع والأمرِ فالماضى نحوُ شَمَّرَ اسم رجلٍ وهو منقولٌ من شمّر ازارَه اذا رفعه وشمّر فى الأمر اذا خَفَّ ومنه ناقةٌ شِمِّيرٌ اى سريعةٌ ومثلُه خَضَّمُ بن عمرو بن تميم قال الشاعر

*لولا الالهُ ما سَكَنّا خَضَّمَا * ولا ظَلِلْنا بالمَشاءى قُيَّمًا*

اى بلادَ خضّمَ يعنى بلاد بنى تميم، ومن المسمّين بالماضى كَعْسَبُ وهو من الكعسبة وهو العَدْو السريع وهو رُباعىٌّ ومثلُه تَرْجَمَ من قولهم تَرْجَمَ عن الشىء، وأمّا دُئِل فقبيلةُ أبى الأسود فإنّ سيبويه لم يذكره فى أبنية الاسماء وذكر الأخفش أنّه قد جاء فى المعارف والمعارفُ غيرُ معوَّلٍ عليها فى الأبنية لأنّه يجوز أن يسمّى الرجل بما لا نظير له فى الكلام وذكر الأخفش أنّه اسمُ دُوَيْبّةٍ تُشبه ابنَ عِرْسٍ وأنشد

*جاؤوا بجَيْشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ * ما كان إلّا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ*

فعلى ذلك تحتمل قبيلةُ ابى الأسود أن تكون من هذا فتكون كأَسَدٍ وثَوْرٍ، والآخر أن يكون منقولا من الفعل مثل شَمَّرَ وخَضَّمَ من قولك دَأَلَ يَدْأَلُ وهو مَشْىٌ فيه بَغْىٌ ونشاطٌ كأنّه قيل دُئِلَ فى هذا المكان كما يقال سِيرَ فيه وعُدِىَ فيه ثمّ سُمّى به مفردا، وأمّا المضارع فنحو يَشْكُرَ وتَغْلِبَ ويَزيدَ وهو كثيرٌ، وامّا الأمر فنحو قولهم فى الفَلاة اِصْمِتْ واِصْمِتَةٌ قال الشاعر

*أَشْلَى سَلوقيّةً باتَتْ وباتَ بها * بوَحْشِ اِصْمِتَ فى أَصْلابِها أَوَدُ*

قوله أشلى اى دعا يقال أَشْلَى الكَلْبَ اذا دعاه وآسَدَهُ اذا أغراه بالصَّيْد والضميرُ فى اشلى يعود الى الصائد وسلوقيّةٌ منسوبةٌ الى سَلُوقَ وهى قريةٌ باليَمَـن يُنْسَب اليها السيوف والكِلاب والضميرُ فى باتت يعود الى سلوقيّة والضمير فى بات يعود الى الصائد ، واصْمِتْ فلاةٌ بعينها كأنّه فى الأصل فعلُ أمرٍ من صَمَتَ يَصْمُتُ اذا سكت كأنّ إنسانا قال لصاحبه اصْمِتْ يُسْكِتُه ليسمع حِسّا او يكون فى فَلاةٍ يُسْكِت المرء فيها صاحبَه خَوْفا فسُمّــى المكان بالفعل خاليا من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموعُ فى مضارع صَمَتَ يَصْمُتُ بالضمّ والكسرُ هنا إمّا أن يكون لغة او من تغيير الأسماء كما قُطعت الهمزة فى التسمية وذلك أنّ همزة الوصل إنّما حَقُّها الدخولُ على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا فأمّا الاسماء التى ليست بجارية على أفعالها فألفُ الوصل غيـرُ داخلة عليها إنّما دخلت على أسماء قليلة نحو ابْنٍ وابْنَةٍ واثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ وامْرِءٍ وامْرَأَةٍ واسْمٍ واسْتٍ وليس هذا منها واذا نُقل الفعل الى الاسم لزمتْه أحكامُ الاسماء فقُطعت الألف لذلك ، وربّما أنّثوا فقالوا اصْمِتَةَ إيذانا بغَلَبَة الاسميّة بعد التسمية وشجّعهم على ذلك تأنيثُ المسمّى وهو المَفازة ، والأصلاب جمع صُلْبٍ وهو الظَهْر ، والأَوْدُ الاعوجاج والمراد أنّها ذات هُبوطٍ وصُعودٍ وهى مُوحِشَةٌ ، فأمّا أَطْرِقَا فى قول الهُذَلىّ

*على أَطْرِقَا باليِاتُ الخِيا * مِ إلّا الثُمامَ وإلّا العِصِى *

فإنّ البيت لأبى ذُؤَيْبٍ الهذلىّ من قصيدة أوّلها

*عرفتُ الديارَ كرَقْمِ الدُوِى * يُزَبِّرُها الكاتبُ الحِمْيَرِى *

وهذه القصيدة تُرْوَى مطلَقةً مرفوعةً وتروى مقيّدةً ساكنةً وهى من المتقارب فمَن أطلقها كانت من الضرب الأوّل ووزنُه فعولن عصىيو ومن قيّدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعلْ عِـصِـىْ ، وأَطْرِقَا اسم بلد قال الأصمعىّ سُمّى بقوله أَطْرِقْ اى أُسْكُتْ كأنّ ثلاثةً قال أحدهم لصاحبَيْه أَطْرِقَا اى أُسْكُتَا لنسمع فسُمّى المكان اطرقا ، وموضعُ عَلَى أَطْرِقَا نصبٌ على الحال من الديار وكذلك باليات الخِيام نصبٌ عـلى الحال ايضا والمراد عرفـت الديار على اطرقا اى فى هذه الحال ، وقوله إلّا الثُمامَ وإلّا العصى يروى الثمام بالرفع والنصب فمَن نصب فلا إشكـال فيه لأنّه استثناءٌ من موجَب ومَن رفع فبالابتداء والخبرُ محذوفٌ والتقدير إلّا الثمامُ وإلّا العصى لم تَبْلَ ومَن نصب الثمام ورفع العصىّ فإنّه حمله على المعنى وذلك أنّه لمّا قال بَلِيَتْ إلّا الثمامَ كان معناه بقى الثمامُ فعطف على هذا المعنى وتوهَّمِ اللفظ ، ومثله قول الاخر

* وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ * من المال إلّا مُسْحَتًا او مُجَلَّفُ *

ألا ترى أنّه رفع او مجلّف على معنَى بقِي من المال مُسْحَتٌ ، ونحوٌ منه قوله

* غَداةَ أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ * حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ *

وذلك أنّه رفع الخمر على توهُّم رفع العبيطات لانّه اذا أَحَلَّتْها الطعنةُ فقد حَلَّتْ هي ، ومَن قيّد القافية جاز أن يكون العصى مرفوعا كالمطلقة على ما ذكرناه وجاز أن يكون منصوباً بالعطف على التمام إلّا أنّه أسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور ، وفي اطرقا ضميرٌ وهو الالف التي هي ضمير التثنية فان قيل فاذا سُمّي به وفيه ضميرٌ فانّه يكون جملةً فينبغي ان يُذْكَر مع الجُمَل المَحْكِيّة في المركّبات نحو تأبّط شرًّا وشابَ قَرْناها فالجواب أنّ اطرقا له جهتان جهةُ كَوْنه أمرا وجهةُ كونه جملةً فأورده ههنا من حيث أنّه أمرٌ ولو اورده في المركّبات من حيث هو جملةٌ لجاز ، وقد روى بعضهم عَلَا أَطْرُقًا بضمّ الراء كأنّه جعله جمعَ طريقٍ وجعل عَلَا فعلا من العُلُوّ وفيه ضميرٌ كأنّه قال السبيلُ عَلَا أَطْرُقًا وعلى هذا يكون قد أَنَّثَ الطريق لأنّ فَعيلا وفُعالا انّما يجمعان على أَفْعُلٍ اذا كان مؤنثا نحو عَناقٍ وأَعْنُقٍ وعُقابٍ وأَعْقُبٍ ويكون بالبيات للخيام صفةَ أَطْرُقٍ ، وقيل أَطْرِقا بالكسر جمع طريق في لغة هُذَيْل تقوّى هذه المقالةَ روايةُ من قال أَطْرُقا بالضمّ ومجازُ ذلك أن يكون مقصورا من أَطْرِقاء كأنّه جمع فَعيلا على أَفْعِلاء كصَديق وأَصْدِقاء ثمّ حُذفت الألف الأُولى التي للمدّ فعادت الف التأنيث الى اصلها وهو القصر وينبغي ان تُكْتَب الألف بالياء على حدّ كَتْبها في حُبارَى وسُمانَى ولا شاهد فيه على هذَيْن الوجهَيْن ، والثالث الصوت قد نُقل الصوت الى العَلَم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسميةُ عبد الله بن الحارث بَبَّةَ فيه صوتٌ كانت أُمُّه تُرَقِّصه به وهو صبيٌّ وذلك قولها

* لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ * جاريةً خِدَبَّهْ *

* مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ * تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ *

فغلب عليه فسُمّي به ،

قال صاحب الكتاب والمرتجل على ضربَيْن قياسيٌّ وشاذٌّ فالقياسيُّ نحو غَطَفانَ وعِمْرانَ وحَمْدانَ وفَقْعَسٍ وحَنْتَفٍ والشاذُّ نحو مَحْبَبٍ ومَوْهَبٍ ومَوْظَبٍ ومَكْوَزَةَ وحَيْوَةَ ،

قال الشارح اعلم ان المرتجل في الأعلام ما ارتُجل للتسمية به اى اختُرع ولم يُنْقل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدةَ والخُطْبةَ اذا أتى بها عن غير فِكْرةٍ وسابقةِ رَوِيّةٍ واشتقاقُه من الرِّجْل كأنّ الشاعر

والخطيب أنشأهما وهو على رِجْله فى حال الانشاء وهو على ضربَيْن كما ذكر قياسىّ وشاذّ والمراد بالقياسىّ أن يكون القياس قابلا له غيرَ دافعه وذلك نحو حَمْدانَ وعِمْرانَ وغَطَفانَ وقَقْعَسٍ وحَنْتَفٍ فهذه الأسماء مرتجَلةٌ للعَلَميّة لأنّها لم تكن موضوعة بإزاء شىء من الأجناس ثمّ نُقلت منه الى العلميّة وانّما بُنيت صيغها من أوّل مرّة للعلميّة وكونُ القياس قابلا لها من حيث أنّ لها نظيرا فى كلامهم فحمدان فى العلم كسَعْدانٍ اسم نَبْتٍ وصَفْوانٍ للحَجَر الأملس وعمران كسِرْحانٍ وهو الذئب وحِرْمانٍ وعِصْيانٍ مصدرَيْن وققعس مثل سَلْهَبٍ وهو الطويل اسم رجل من بنى أَسَد وهو قَقْعَسُ بن طريف وحنتف اسم رجل ايضا وهما حنتفان حَنْتَفٌ وأخوه سَيْفٌ ابنا أَوْسِ بن حُجَرِىّ اليَرْبوعىّ وليس فيهما خروجٌ عن مقتضى القياس من إظهار تضعيفٍ او تصحيحِ مُعْتَلٍّ نحو حَيْوَةَ ومَكْوَزَةَ ومن المرتجل المعدول نحو عُمَرَ وزُفَرَ وزُحَلَ كلّه مرتجلٌ لأنّه لا يُعْدَل الّا فى حال التعريف وأمّا الشاذّ فما كان بالضدّ ممّا ذُكر ممّا يدفعه القياسُ فمن ذلك مَحْبَبٌ اسمُ رجلٍ القياسُ فيه مَحَبٌّ بالادّغام نحو مَقَرٍّ ومَرَدٍّ لأنّه مَفْعَلٌ من المَحَبّة والميمُ زائدةٌ لقولك أحببت وحببت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مَهْدَدٍ مُلْحَقا بجَعْفَرٍ واظهارُ التضعيف لذلك الّا أنّه ليس فى كلام العرب تركيبُ م ح ب فلذلك كان من الشاذّ ومن ذلك مَوْهَبٌ فى اسم رجل ومَوْظَبٌ فى اسم مكان وكلاهما شاذّ لانّ ما فاؤه واوٌ لا يأتى منه مَفْعَلٌ بفتح العين انّما هو مَفْعِلٌ بكسرها نحو مَوْضِعٍ ومَوْقِعٍ ومَوْرِدٍ ومَوْجِلٍ ومَوْعِدٍ ومن الشاذّ مَكْوَزَةُ ومَزْيَدٌ قياسهما مَكازَة ومَزاد كمَفازَةٍ مَعاشٍ تُقْلَب الواو والياء فيهما ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله فى الشذوذ مَرْيَمُ ومَدْيَنُ لا فرقَ بين الأعجمىّ والعربىّ فى هذا الحكم ومن الشاذّ حَيْوَةُ اسم رجل وأصله حَيَّةُ مضاعف الياء لأنّه ليس فى الكلام حَيْوَةٌ فقلبوا الياء واوا وهذا ضدّ مقتضى القياس لانّ القياس يقتضى اذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تُقْلَب الواو ياءً على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وأمّا أن تجتمع اليآن فتُقْلَب الياء واوا فلا

فصـــل ۵

قال صاحب الكتاب واذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مضاف ولقبٌ أضيف اسمه الى لقبه فقيل هذا سَعيدُ كُرْزٍ وقَيْسُ قُفَّةَ وزيدُ بَطَّةَ واذا كان مضافا او كنيةً أُجرى اللقب على الاسم فقيل هذا عبدُ الله بطّةُ وهذا أبو زيدٍ قُفّةُ

قال الشارح اعلم أنّك اذا لقّبتَ مفردا بمفرد وأضفته اليه نحو سعيدِ كُرْزٍ كان اسمه سعيدا ولقبُه كرزا فلمّا جُمع بينهما أُضيف العَلَم الى اللقب وكذلك قَيْسُ قُفَّةَ وزيدُ بَطَّةَ، وانّما فعلوا ذلك لئلّا يخرجوا عن منهاجِ أسمائهم ألا ترى أنّ اصل اسمائهم إمّا مفردٌ كزيد وإمّا مضافٌ كعبد الله وامرئ القيس وأبى بكرٍ وأُمّ جَعْفَرٍ وليس فى كلامهم اسمان مفردان لمسمًّى واحدٍ يُستعمل كلّ واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردَيْن لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظيرٌ فأضافوا العَلَم الى اللقب ليجروا على عادتهم فى ذلك ويكون له نظيرٌ فى كلامهم نحو عبد الله وشِبْهه فاذا أضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسُلب ما فيه من تعريف العلميّة كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريفُ بالاضافة وجُعلت الألقاب معارفَ لأنّها قد جرت مجرى الأعلام وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالالف واللام قبل التلقيب كما أنّا اذا قلنا الشمس كان معرفةً بالالف واللام واذا قلنا عَبْدُ شَمْسٍ كان من قبيل الأعلام، فان قيل كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشىء واحد وهل هو الّا اضافة الشىء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أُضيف الى اللقب وابتزّوا ما فيه من تعريف العلميّة صار للمسمّى لا غيرُ والمسمّى يضاف الى الاسم نحو ذاتَ مَرّةٍ وذا صَباحٍ ونحو قوله * إلَيْكُمْ ذَوِى آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ * والاضافة على هذا حقيقيّةٌ بمعنى لامِ الملك والاختصاصِ فقولك قيسُ قُفَّةَ اى المختصّ بهذا اللقب او كان هذه اللفظةُ ملكتِ اللقبَ، فان كان العلم مضافا أفردوا اللقب كقولهم عبدُ الله بَطَّةُ ليصير بمنزلة أبى بكرٍ زيدٍ فيكون من قبيل عطف البيان فعبدُ الله كأبى بكرٍ وبَطَّةُ كزيد فلم يخرج عن حدّ استعمالهم،

فصــل ٩

قال صاحب الكتاب وقد سمّوا ما يتّخذونه ويألفونه من خَيْلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام كلّ واحد منها مختصٌّ بشاخصٍ بعينه يعرفونه به كالأعلام فى الأناسىّ وذلك نحو أَعْوَجَ ولاحِقٍ وشَدْقَمٍ وعُلَيّانَ وخُطَّةَ وهَيْلَةَ وضُمْرانَ وكَسابِ،

قال الشارح اعلم ان الأعلام وُضعت على الأشخاص ليتميّز بعضُها من بعض والاشخاصُ على ضربَيْن أدميّةٌ وغيرُ أدميّة فالأدميّةُ قد تقدّم شرحُها وغيرُ الأدميّة على ضربَيْن منه ما يُتّخذ ويؤلَف كالخيل والإبل والغنم والكلاب فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاما ليمتازَ كلُّ شخص

باسمٍ ينفرد به كالأناسىّ وذلك نحو أَعْوَجَ وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب كان فى الجاهليّة سابقا يُنْسَب اليه الخيل الأعوجيّة قال الشاعر

* نَجَوْتَ ولم تَمْنُنْ عليك طلاقةٌ * سِوَى جَيِّدِ التقريبِ مِن آلِ أَعْوَجَ *

وَلاحِقٌ وهو فَرَسٌ كان لمعاويةَ بن أبى سُفْيان رحمه الله مشهورٌ واسمُ فَحْلٍ كان لغنىّ ايضا ، وشَدْقَمٌ وهو فَحْلٌ من الابل كان للنُعْمان وعُلَيّانُ جملٌ كان لكُلَيْب بن وائل قال *وَدُونَ عُلَيّانَ خَرْطُ القَتادِ* وخُطّةُ وهَيْلَةُ وهما عَنْزا سَوْءٍ وقيل هَيْلَةُ شاةٌ كانت لقومٍ من العرب مَن أساء اليها درّتْ له بلَبَنها ومن أحسن اليها وعلّفها نطحته فكانت العرب تضرب بها المثل وفى المثل لَعَنَ الله مِعْزَى خَيْرُها خُطّةُ وقال الكُمَيْت يخاطب الأَبْرَش الكَلْبىّ

* فانّك والتَحَوُّلَ عن مَعَدٍّ * كَهَيْلَةَ قبلنا والحالبينا *

وضُمْرانُ وهو كَلْبٌ وكَسابِ وهى كَلْبَةٌ ،

فصل ٧

قال صاحب الكتاب وما لا يُتَّخذ ولا يُؤْلَف فيُحْتاجَ الى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الارض وغيرِ ذلك فإنّ العَلَم فيه للجنس بأسره وليس بعضُه أَوْلَى به من بعضٍ فاذا قلت ابو بَراقِشَ وابن دَأْيَةَ وأُسامةُ وثُعالةُ وابن قِتْرَةَ وبنت طَبَقٍ فكأنّك قلت الضربُ الذى من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ ، ومن هذه الأجناس ما له اسمُ جنسٍ واسمُ عَلَمٍ كالأَسَد وأُسامةَ والثَعْلَب وثُعالةَ وما لا يعرف له اسمُ غيرُ العلم نحو ابن مِقْرَضٍ وحمارِ قَبّانٍ ، وقد صنعوا فى ذلك نحو صَنيعهم فى تسمية الأناسىّ فوضعوا للجنس اسما وكنيةً فقالوا للأسد أُسامةُ وأبو الحارث وللثعلب ثُعالةُ وأبو الحُصَيْن وللضَبُع حَضاجِرُ وأمّ عامرٍ وللعقرب شَبْوَةُ وأمّ عِرْيَطٍ ، ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةَ له كقولهم قُثَمُ للضِبْعان وما له كنيةٌ ولا اسمَ له كأبى بَراقِشَ وأبى صُبَيْرَةَ وأمّ رَباحٍ وأمّ عَجْلانَ ،

قال الشارح اعلم ان العَلَم فى هذا الفصل واقعٌ على الجنس بخلاف ما تقدّم من الاعلام فانّه واقعٌ على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلمُ فيه يختصّ شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيرُه وعلم الجنس يختصّ كلّ شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أُسامةَ وثُعالةَ فإنّ هذَيْن الاسمَيْن يقعان على كلّ ما يُخْبَر عنه من الأسد ومن الثعلب وإنّما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالأناسىّ وذلك لانّ لكلّ واحد

من الأناسيّ حالا مع غيره من معامَلةٍ او مبايَعةٍ فاحتاج الى اسم يخصّه دون غيره لِيُخْبَر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتّخذه الناسُ ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وإبلهم وكلابهم وقد يجعلون لكلّ واحد منها لقبا يخصّه دون غيره نحو أَعْوَجَ ولاحِقٍ وذلك أنّه قد يختصّ بزيادة حُسْنٍ او فَضْلِ عَدْوٍ فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفراده بالألقاب الخاصّة لِيُخْبَر عن كلّ واحد بما فيه من المعنى او يُؤْمَر له بزيادة نَظَرٍ وأمّا هذه السباع التى لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقبٌ كان ذلك لكلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمعَ فاذا قلت أُسامَةُ او ثُعالَةُ او ابن قِتْرَةَ فكأنّك قلت هذا الضرب الذى رأيته او سمعت به من السباع او غيره وهى أعلامٌ معارفُ لا محالةَ يدلّ على أنّها معارفُ أنّ ما كان منها مضافا فتعريفُه بيّنٌ بترك صَرْفِ ما أُضيف اليه نحو ابن قترةَ وحمار قبّانَ وما كان منها مفردا فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتَيْن للتعريف ألا ترى أنّ ابن مَخاضٍ وابن لَبُونٍ وابن ماءٍ لمّا كنّ نكراتٍ دخلت فيما أُضيفت اليه الالفُ واللامُ لتعرف شيئًا من شىء كما تفعل فى الخيل والكلاب قال الشاعر

*وابْنُ اللَّبُونِ اذا ما لُزَّ فى قَرَنٍ * لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ*

وقال الاخر

*وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَتْ فُقَيْمًا * كفَضْلِ ابنِ المَخاضِ على الفَصِيلِ*

قال الاخر

*مُقدَّمَةً قَزًّا كأنّ رِقابَها * رِقابُ بناتِ الماء أفْزَعَها الرَّعْدُ*

ومما يدلّ على تعريف هذه الأشياء أنّه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامةُ مُقْبِلا ورأيت ثعالةَ مُوَلِّيا ولو كانت نكراتٍ لم يقع الحال بعدها ٭ واعلم ان هذه الأشياء معارفُ على ما ذكرنا الّا انّ تعريفها أمرٌ لفظىٌّ وهى من جهة المعنى نكراتٌ لشياعها فى كلّ واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصا بعينه دون غيره الّا أنّ الشياع لم يكن لأنّه بإزاء حقيقة شاملة بل لأجلِ أنّ هذا اللفظ موضوعٌ بإزاء كلّ شخص من هذا الجنس فمن ذلك أَبو بَراقِشَ وهو طائرٌ ذو ألوانٍ من سَوادٍ وبَياضٍ يتغيّر فى النهار ألوانا يُضْرَب به المثل فى التلوّن قال الشاعر

يغدوا عليك مُرَجِّلين كأنّهم لم يفعلوا

*كأبى بَراقِشَ كُلَّ لَوْ * نٍ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ*

ومن ذلك قولهم ابن دَأْيَةَ للغُراب قيل له ذلك لأنّه يقع على دأية البَعير فينقرها والدأيةُ من البعير الموضعُ الذى يقع عليه خَشَبُ الرَحْلِ فيعقره، وقالوا ابن قِتْرَةَ لضرب من الحيّات أُلى الصِغر كأنّه سُمّى بذلك تشبيها بالسَهْم الذى لا حديدةَ فيه فيقال له قترةٌ والجمع قِتَرٌ كأنّه منقول منه، وقالوا بنت طَبَقٍ لضرب من الحيّات وأصله الداهيَة وقيل بنت طبق سُلَحْفاةٌ تزعم العرب أنّها تبيض تسعا وتسعين بيضة وتبيض بيضةً تَنْقَفُ عن أَسْوَدَ، وقالوا ابن مِقْرَضٍ لدُوَيْبّة دون الفار ولونها الى الغُبْرة وقيل هى الدَلَق واسمها بالفارسيّة دَلَه تقتل الحَمامَ، وقالوا حِمار قَبّانٍ وهو دويبّةٌ مستطيلةٌ ذاتُ أَرْجُل والمسموع فيها تَرْكُ الصرف فعلى هذا يكون فَعْلانَ من قَبّ فى الأرض اذا ذهب فيها وربّما صرفها بعضهم فيجعلها فَعّالًا من قَبَنَ وهو مثل قَبَّ فيكون كحَسّان إن جُعل من الحُسْن كانت النون أصلا وانصرف وان جعلته من الحَسّ لم ينصرف قال الشاعر

*يا عَجَبًا لَقَدْ رأيتُ عَجَبَا * حِمارَ قَبّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبَا*

فتقول فى الجماعة رأيت حُمُرَ قَبّانٍ، وقالوا سامُّ أَبْرَصَ لضرب من العظاء فسامٌّ اسم فاعلٍ من السَمّ كأنّه ذو سَمٍّ وأَبْرَصُ أَفْعَلُ من البَرَص قيل له ذلك لبياض لونه، وقالوا ابن آوَى وهى دابّةٌ قرينةٌ من الثعلب وتسمّى بالفارسيّة شَغال والجمعُ بنات آوى وآوى منه لا ينصرف لأنّه على زنة أَفْعَلَ معرفةً، وقالوا ابن عِرْسٍ لدابّةٍ دون السِنَّوْرِ سَوْداء فى عنقها بياضٌ والجمع بنات عرس وحكى الأخفش بنو عرس ايضا وعرس ههنا معرفةٌ يدلّ على ذلك وقوعُ النكرة بعدها حالا نحو قوله هذا ابنُ عرس مُقْبلًا، وقالوا للضَبُع حَضاجِرُ وقَثامِ وجَعارِ وأُمّ عامرٍ فحضاجر جمع حِضَجْرٍ وهو العظيمُ البطنِ قال الشاعر

*حِضَجْرٌ كأُمّ تَوْءَمَيْنِ تَوَكّأَتْ * على مِرْفَقَيْها مستهِلّةُ عاشرِ*

أراد أنّه عظيمُ البطن كامرأةٍ مُتْئِمٍ تَمّ لها تسعةُ أشْهُرٍ ودخلت فى العاشر واتّكأت على مرفقَيْها فنتأ بطنُها وعظُم فكأنّ الضبع سُمّيت بذلك لعظم بطنها فجُعلت كأنّها ذات بطونٍ وغلب عليها فصار علما، وجَعارِ وقَثامِ معدولان كحَذامِ وقَطامِ وقالوا للذكر من الضباع قُثَمُ كعُمَرَ وزُفَرَ وقيل لها جَعارِ لتلطّخها بجَعْرها والجَعْرُ نجْوُ كلّ ذات مِخْلَبٍ من السباع ويقال للأَمَة قَثامِ لتَنْتُنها كما يقال دَفارِ، وقالوا أُمّ عَجْلانَ لطائرٍ أسودَ أبيضِ أصلِ الذَنَب من تحتٍ وربّما كان أحمر واسمُه القَتّاح، وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأناسىّ فمنها ما له اسمُ جنس ولقبٌ وكنيةٌ كالأسد والثعلب فأسدٌ وثعلبٌ من اسماء الأجناس كرجل وفرس وأُسامةُ وثُعالةُ علمان كطَلْحَةَ وحَمْزَةَ شبّهوهما بما سُمّى من المذكّرين

وفيه تاء التأنيث وأبو الحارث وأبو الحُصَيْن كأبى القاسم وأبى الحُسَيْن ومثله ضَبُعٌ وحَضاجِرُ وأُمّ عامرٍ وكذلك عَقْرَبٌ وشَبْوَةُ وأُمّ عِرْيَطٍ فضبعٌ وعقربٌ اسماء جنس وحضاجرُ وشبوةُ علمان قال الشاعر

*هَلّا غَضِبْتَ لِبَيْتِ جا * رِكَ اذ تُجَرِّدُه حَضاجِرْ*

كما قالوا للمرأة دَنانيرُ ومَصابيحُ وشَبْوَةُ كمَيَّةَ وعَزَّةَ وأُمّ عِرْيَطٍ وأُمّ عامرٍ كنيتان كأُمّ هانئٍ وأُمّ سَلَمَةَ، ومنها ما له عَلَمٌ ولا كنيةَ له كقولهم للضِبْعان قُثَمُ فقولهم قثم بمنزلة عُمَرَ وزُفَرَ ونحوهما من المعدول، ومن ذلك حِمارُ قَبّانَ وهو بمنزلة عبد الله وامرء القيس ونحوهما من الاسماء المضافة، ومنها ما له كنيةٌ ولا عَلَمَ له كقولهم أبو بَراقِشَ وأبو صُبَيْرَةَ وأُمّ رَباحٍ للقِرْد فى لغة اهل اليَمَن وأُمّ عَجْلانَ وهذه كلّها كُنًى ولا عَلَمَ لها وابنُ عِرْسٍ يجرى مجرى الكنية وهو معرفةٌ ألا ترى انّه لا يدخل عليه الألف واللام فلا يقال ابن العرس، ومن الكُنَى أُمّ جُبَيْنٍ لدابّة قَدْرِ الكفّ وربّما جاء فى الشعر الفصيح أُمّ الجُبَيْن قال الشاعر

*تَرَى التَيْمِىّ يَزْحَفُ كالقَرَنْبَى * الى تَيْمِيّةٍ كعَصا الخَليلِ*
*يقول المُجْتَلون عَرُوسَ تَيْمٍ * سِوَى أُمّ الجُبَيْنِ ورأسِ فِيلِ*

فأُمّ جُبَيْنٍ تجرى مجرى أُمّ زيد وأُمّ الجبين تجرى مجرى أُمّ الحارث وأُمّ الهَيْثَم،

فصل ٨

قال صاحب الكتاب وقد أجروا المعانىَ فى ذلك مُجْرَى الأعيان فسمّوا التسبيح بسُبْحانَ والمَنِيّةَ بشَعُوبَ وأُمّ قَشْعَمٍ والغَدْرَ بكَيْسانَ وهو فى لغة بنى فَهْم قال

*اذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانت كُهُولُهم * الى الغَدْرِ أَدْنَى من شَبابِهم المُرْدِ*

ومنه كنوا الضربة بالرِجْل على مؤخَّر الانسان بأُمّ كَيْسانَ والمَبَرّةَ ببَرّةَ والفَجْرةَ بفَجارِ والكُلِّيّةَ بزُوَبْرَ قال *عُدّتْ علىّ بزوبرا* وقالوا فى الأوقات لقيتُه غُدْوَةَ وبُكْرَةَ وسَحَرَ وفَيْنَةَ، وقالوا فى الأعداد ستّةٌ ضِعْفُ ثلثةَ وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ،

قال الشارح اعلم انّهم قد علّقوا الاعلام على المعانى ايضا كما علّقوها على الاعيان الّا ان تعليقها على المعانى أقلّ وذلك لانّ الغرض منها التعريفُ والاعيانُ أقعدُ فى التعريف من المعانى وذلك لانّ العِيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعانى لانّها تثبت بالنظر والاستدلال وفرقٌ ما بين علم الضرورة

بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بيّنٌ، فمن ذلك قولهم سُبْحانَ هو عَلَمٌ عندنا واقعٌ على معنى التسبيح وهو مصدرٌ معناه البَراءة والتَّنْزيه وليس منه فعلٌ وإنّما هو واقعٌ موقعَ التسبيح الذى هو المصدرُ فى الحقيقة جُعِلَ عَلَمًا على هذا المعنى فهو معرفةٌ لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادةِ الالف والنون قال الأَعْشَى

*أقولُ لمّا جاءنى فَخْرُهُ * سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخرِ*

فلم ينوّنه لما ذكرناه من أنّه لا ينصرف فإن أضفته فقلت سبحانَ اللّهِ فيصير معرفةً بالاضافة وابتُزّ منه تعريفُ العلميّة كما قلنا فى الاضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سَلْب العلميّة فأمّا قوله

*سُبْحانَهُ ثمّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ*

الجُمُد المكان المرتفع وفى تنوين سبحانَ هنا وجهان أحدُهما أن يكون ضرورةً كما يُصرَّف ما لا ينصرف فى الشعر من نحو أَحْمَدَ وعُمَرَ والوجه الثانى أن يكون أراد النكرة، وأمّا قولهم للمَنِيّة شَعُوبُ فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جعلته اسما للموت انصرف لأنّه مذكّرٌ، قال اهل اللغة سُمّيت بذلك لأنّها تَشْعَب اى تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقيل الشَّعُوبُ ويحتمل إدخالُ الالف واللام عليها أمرَيْن احدهما أن تكون زائدة على حدّ زيادتها فى قوله *باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسِيرِها* ويحتمل وهو الأمثل أن يكون رُوعِىَ مذهب الوصفيّة فيها كأنّه صفةٌ فى الأصل ألا ترى أنّها على أَمْثلة الصفات نحو أَكُولٍ وضَرُوبٍ فإذًا اللام فيها بمنزلتها فى العبّاس والحارث ويؤيّد هذا ما قالوه فى اشتقاقها أنّها سُمّيت بذلك لأنّها تشعب اى تفرق ومن قال شَعُوبُ بلا لام غلّب جانب العلميّة وعرّاها فى اللفظ من مذهب الوصفيّة كما فعل من قال عَبّاسٌ وحَسَنٌ وإن لم يَعْرَ من ذلك فى المعنى، وقد كنوا عنها بأمّ قَشْعَمٍ على نحو صَنيعهم فى الاعيان وإنّما كنوا عن المنيّة بأمّ قشعم لانّ الرجل اذا قُتل اجتمعت عليه القَشاعِمُ وهى النُسور، ومن ذلك كَيْسانُ وهو عَلَم على الغَدْر معرفةٌ لإشارتك به الى المعنى المخصوص فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون، وقد كنوا عن الضربة بالرِجْل على مؤخّر الانسان بأمّ كَيْسانَ لانّ ذلك يدلّ على تَوْلِيَةٍ وغَدْرٍ مأخوذٌ من الكَيْس لانّ الغدر فى الحرب والنُكوص إنّما يكون من الأكياس لانّ الإقدام والشَجاعة نوعُ تهوّر، وأمّا البيت الذى أنشده وهو قوله

*اذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانتْ كُهولُهم * الى الغَدْرِ أَدْنَى من شَبابِهِمِ المُرْدِ*

أورده ابن الأعرابىّ فى نوادره لضَمْرَة بن ضَمْرة بن جابر ورواه ابن دُرَيْد للنَمِر بن تَوْلَب فى بنى سَعْد

وهم أخواله وكانوا اغاروا على ابله فقال

*اذا كنتَ فى سَعْدٍ وأُمُّكَ مِنْهُمُ * غَرِيبا فلا يَغْرُرْكَ خالُكَ من سَعْدِ*

*اذا ما دعوا كيسانَ الخ وبعده

*فإنّ ابنَ أُخْتِ القَوْمِ مُصْغًى اناؤُه * اذا لم يُزاحِمْ خالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ*

وقيل هى لغَسّانَ بن وَعْلَةَ فشاهدٌ على تسمية الغدر بكيسان يهجو قوما وَصَفَهم بانهماك الكبير والصغير فى الغدر فالعقلاء منهم وهم الكُهولُ أَسْرَعُ اليه من ذوى الجهل وهم المُرْدُ الشَبابُ، ومن الأعلام على المعانى قولهم بَرَّةُ وفَجارِ أمّا برّة فعَلَمٌ على المَبَرَّة وأنشد سيبويه

*إنّا ٱقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا * فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ*

فبرّةُ اسمٌ للخُطّة التى هى المَبَرّة وفَجارِ عَلَمٌ على الفَجْرَة والأصل أن يكون فجار معدولا عن فَجْرَة او فاجرةَ علما كما أنّ حَذامِ وقَطامِ معدولان عن حاذمةَ وقاطمةَ عَلَمَيْن ويؤيّد ذلك أنّه قرنها بقوله برّة فكما أنّ برّة عَلَمٌ بلا رَيْب فكذلك ما عُدل عنه فجارِ ولو عُدل عن برّة هذه لكان القياس بَرارِ كفجارِ، ومن ذلك زَوْبَرُ يقال أخذ الشىءَ بزَوْبَرِهِ اى كلّه قال الطِرِمّاح

*وإن قال غاوٍ من تَنُوخَ قَصِيدَةً * بها جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَىَّ بِزَوْبَرا*

والمعنى وإن قال غاوٍ من تنوخ اى غيرُ رشيدٍ قصيدةً بها جربٌ اى عَيْبٌ من هجاء ونحوه عُدّت علىّ بزَوْبَرَ اى نُسبت الىّ بكمالها وجعل زوبرُ عَلَما على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه، ومن الاسماء المعلّقة على المعانى غُدْوَةُ وبُكْرَةُ وسَحَرُ اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهى معارفُ فغدوةُ وبكرةُ لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كانّهما جُعلا عَلَما على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظىّ ألا ترى أنّه لا فرق بين غدوة وغَداةٍ فى المعنى وغداةٌ نكرةٌ وأمّا سَحَرَ فمعرفةٌ اذا أردت سحرَ يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدلِ عن الالف واللام فإن أردت التنكير صرفته قال الله تع الّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ، ومثله فَيْنَةُ وهو اسمٌ من اسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفةٌ عَلَمٌ فلذلك لا ينصرف تقول لقيتُه فَيْنَةَ بعدَ فينةَ اى الحينَ بعد الحين تريد النَدْرَى وحكى أبو زيد الفينةَ بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون ممّا اعتقب عليه تعريفان احدهما بالالف واللام والاخر بالوضع والعلميّة وليس كالحَسَن والعبّاس لانّه ليس بصفة فى الأصل ومثله قولهم للشمس الاهَةُ والالاهة فى اعتقاب تعريفَيْن عليه، ومن الاسماء المعلّقة على المعانى اسماء العدد وهى معرفةٌ لانّها عددٌ معروفُ القَدْرِ ألا ترى أنّ ستّةَ اكثرُ من

خمسةَ بواحد وكذلك ثمانيةٌ ضعفُ أربعةَ واذا كانت معروفةَ المقاديرِ كانت معرفةً أعلاما عـلى هذه المقاديرِ، وقد يدخلها اللام فيقال الثلثةُ نصفُ الستّة والسبعةُ تعجز عن الثمانية واحدا فتكون ممّا اعتقب عليه تعريفان فاذا قلت عندى ستّةٌ كان المراد الجنسَ المعدود لا نفس العدد لانّ العدد لا يكون عندك، واعلم ان هذه الاسماء مبنيّةٌ على السكون لانّها لم تقع موقعَ الاسماء فتكونَ فاعلةً او مفعولةً او مبتدأةً والاعرابُ فى أصله انّما هو للفرق بين اسمَيْن معنَى كلّ واحد منهما يخالف معنى الآخر فلمّا لم تكن هذه الاسماء على الحدّ الذى يُستوجب به الاعرابُ سكنتْ وصارت بمنزلة صوتٍ تصوته نحو صَهْ ومَـهْ فان أَوْقعتها موقعَ الاسماء أعربتها وذلك قولك ثمانيةٌ ضعفُ أربعةَ وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ فأعربتَ هذه الاسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث،

فصــل ٩

قال صاحب الكتاب ومن الأعلام الأَمْثلةُ التى يوزَن بها فى قولك فَعْلانُ الذى مؤنّثه فَعْلَى وأَفْعَلُ صفةً لا ينصرف ووزنُ طَلْحَةَ وإِصْبَعٍ فَعْلَةُ وإِفْعَلُ،

قال الشارح اعلم ان هذه الأمثلة التى يوزن بها الاسماء والافعال من الأعلام الخاصّة المعلّقة على المعانى لاشارتك بها الى معنًى معرفة ومنزلتُها منزلةُ اسم غيرِ صفة وإن مثّلت به الصفةَ فإن أوقعته موقعَ نكرة كان اسما منكورا وإن أوقعته موقعَ معرفة كان اسما معرفة ثمّ يُنْظَر فإن كان فيه فى حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرفَ مُنع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفا مثال ذلك أنّا نقول كلّ أَفْعَلٍ يكون صفةً لا ينصرف فتصرّف افعل هذا لانّ كلّا تُوجب له التنكيرَ كقولك كلّ رجلٍ وهو اسمٌ ليس بصفة فليس فيه الّا علّةٌ واحدةٌ وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وإن كان المُمثَّلُ به لا ينصرف لانّ الذى مثّلت به أحمرَ وبابَه فيه علّتان وزنُ الفعل والصفةُ ولا يمتنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثَّل به لانّ كلّ واحد منهما له حكمُ نفسه فى الصرف وتقول أَفْعَلُ اذا كان اسما نكرةً فانّه ينصرف فلا ينصرف أَفْعَلُ هذا لانّه فى موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان الممثَّل منصرفا نحو أَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ لانّهما اسمان نكرتان فليس فيهما علّةٌ سوى وزن الفعل فانّا اذا قلنا فَعْلانُ الذى مؤنّثه فَعْلَى وأَفْعَلُ صفةً لا ينصرف فإنّ المثال فى هتَيْن المسئلتين والممثَّل به لا ينصرفان جميعا الّا انّ المانع للصرف فى المثال غيرُ المانع فى الممثَّل وذلك أنّ المثال الذى هو فعلانُ لا ينصرف للتعريف وزيادة

الالف والنون وكذلك قولك أَفْعَلُ صفةً فالمثالُ الذى هو أَفْعَلُ هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والممثَّلُ به نحو سَكْرانَ لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أَحْمَرُ لا ينصرف للوزن والصفة فكلُّ واحد من المثال والممثَّل به له حُكْمٌ فى الصرف يخُصّه، وتقول طَلْحَةُ واِصْبَعٌ فَعْلَةُ واِفْعَلُ ووزنُ طلحةَ فَعْلَةُ لا ينصرف للتعريف والتأنيث واِفْعَلُ مثالُ اِصْبَعٍ لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اِعْلَمْ واِسْلَمْ والممثَّلُ به الذى هو اِصْبَعٌ ينصرف لانّه نكرةٌ ليس فيه الّا وزن الفعل وحده فاعرفه،

فصـــل ١٠

قال صاحب الكتاب وقد يغلب بعضُ الاسماء الشائعة على احد المسَمَّيْنَ به فيصير عَلَمًا له بالغَلَبَة وذلك نحو ابن عُمَرَ وابن عَبّاسٍ وابن مسعودٍ غلبتْ على العَبادِلة دون مَن عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزُبَيْر غلب على عبد الله دون غيره من ابناء الزبير وابنُ الصَعِق وابن كُراعَ وابن رَأْلانَ غالبةٌ على يَزِيدَ وسُوَيْدٍ وجابرٍ بحيث لا يذهب الوهمُ الى احد من إخوتهم،

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء ليست أعلاما على الحقيقة لانّ العَلَم كلُّ اسم علّقتَه على مسمًّى بعينه فيصير معرفةً بالوضع ولا يدلّ على وجود معنى ذلك الاسم فى مسمّاه ألا ترى انك تسمّى جعفرا وزيدا فجعفرٌ اسم نَهْرٍ قال الشاعر

*الى بَلَدٍ لا بَقَّ فيه ولا أَذًى * ولا نَبَطِيّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرا*

وزَيْدٌ مصدرُ زادَ يَزِيدُ زَيْدًا وزيادةً وأنت اذا سمّيت رجلا بأحدهما فلم تسمّه لانّه نهرٌ او زائدٌ على غيره وهذه الاسماء أعنى ابن عمر وابن عبّاس وابن مسعود وغيرها ممّا ذكره فى الأصل شاملةٌ كلّ مولود لهم والاسمُ اذا غلب واشتهر صار كالمتواضَع عليه وجرى مجرى العلم فى إفادة التعريف وذهاب الوهم الى شخص بعينه حتّى لا يقال لكلّ من كان ابنًا لعمر وعبّاس ابنُ عمر وابن عبّاس حتّى يقيّد باسمه او صفته فابنُ عمر غلب على عبد الله بن عمر بن الخطّاب رضى الله عنه وابن عبّاس غلب على عبد الله ابن عبّاس بن عبد المطّلب رضى الله عنه وابن مسعود غلب على عبد الله بن مسعود وابن الزُبَيْر غلب على عبد الله بن الزُبَيْر بن العوّام وذلك لشُهْرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل فى الفقه يقال فقهُ العَبادِلة وقوله العبادلة تكسيرُ عبد الله كانّه رُكّب من المضاف والمضاف اليه اسمٌ رباعىٌّ نحو عَبْدَلٍ ثمّ جمعوا على عبادلة كصَيارِفة وصَياقِلة وقد يفعلون مثل ذلك فى النسب قالوا عَبْدَرِىّ وعَبْشَمِىّ فى

النسب الى عبد الدار وعبد شَمْسٍ كأنّهم نسبوا الى عَبْدَرٍ وعَبْشَمٍ فعلى هذا قياس تكسيره عَبادِرَةٌ وعَباشِمَةٌ وليس ذلك بقياس ، وقالوا ابن الصَعِق والصعقُ رجل من كِلابٍ مُعاصِرُ النُعْمان بن المُنْذِر واسمه خُوَيْلِدُ بن نُفَيْل بن عمرو بن كِلابٍ كان يطعم الطعامَ بتِهامَةَ فهَبَّتْ ريحٌ فسفت التُرابَ فى جِفانه فشَتَمَها فرُمِىَ بصاعقةٍ قتلتْه فقال بعض أهله

* وإنّ خُوَيْلِدًا فَابْكِى عليه * قتيلِ الـرِيحِ فى البَلَد التِهامِى *

فعُرِف خويلدٌ بالصعق وغلب عليه حتّى اذا قيل الصعق لا يُفْهَم سِواه ولا يسبق الوهمُ الى غيره ممّن أصابته صاعقةٌ وعُرِف ابنُه يزيد بابن الصعق لشُهْرته وكان أفضلَ وُلْده مالا وأغزرَهم جُودا وأكثرَهم حُروبا ووَقائعَ فلذلك اذا قيل ابنُ الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بـنى أبيه الّا بقَيْـدٍ او قرينةٍ ، وكذلك اذا قالوا ابن رَأْلانَ هو ابن رألان الطائىّ السِنْبِسىّ لا يسبق الوهم الى غيره من إخوته ومن ذلك ابن كُراعَ العُكْلِىّ لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الاسماء مَجرى الأعلام فى التعريف وإن لم تكنْها لما ذكرناه ،

فصــل ١١

قال صاحب الكتاب وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعَيْن لازمٍ وغيرُ لازم فاللازمُ فى نحو النَجْم للثُرَيّا والصَعِق وغيرِ ذلك ممّا غلب من الشائعة ألا ترى أنّهما هكذا معرَّفَيْن باللام اسمان لكلّ نجم عَهِدَه المخاطِبُ والمخاطَبُ ولكلّ معهود ممّن أُصيب بالصاعقة ثمّ غلب النجمُ على الثريّا والصعقُ على خُوَيْلِدِ بن نُفَيْلِ بن عمرو بن كِلابٍ ،

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التى ذكرها بالالف واللام من قبيل الأعلام فى الشهرة وافادة التعريف وهى على ضربَيْن منها ما يلزمه الالفُ واللامُ ولا يفارقانه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخيَّرٌ فى إثبـاتهـا وإسقاطـهـا فالأوّل نحو قولهم النَجْمُ للثُرَيّا والصَعِقُ لخُوَيْلِدٍ والنجم أصله نجمٌ لواحد النجوم ثمّ أُدخل عليه الالف واللام فقالوا النجم لأىّ نجمٍ كان بين المتخاطِبين فيه عَهْدٌ ثمّ غلب على الثريّا لكثـرة الاستعمال قال الهُذَلىّ

*فوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِئِ * الضُرَباءِ خَلْفَ النَجْمِ لا يَتتلَّعُ*

فالنجم ههنا الثريّا وقال الأصمعىّ هو الجَوْزاء وأنكره الرِياشىّ ، يصف حُمُرا وردن الماء بلَيْل ، والعَيُّوق كوكبٌ

يطلع بحبال الثريّا والرائىُ الأمين الحافظ يقعد خَلْفَ ضارب القِداح كلّما نهد قِدْحٌ حفظه كيلا يُبْدَل، والضُرَباء جمعُ ضاربٍ او ضريبٍ يقول فوردن يعنى الحُمْرَ والعيّوقُ من النجم مَقْعَدَ رائىَ الضرباء ومقعدُه خَلْفَهم وهذا فى زمن الحَرّ لأنّ العيّوق لا يكون من النجم بهذه الحال الّا فى زمن الصيف فالنجمُ علمٌ على الثريّا كما ترى فاذا أُطلق النجم فلا ينصرف الّا اليه الّا بقرينة، وأمّا الثريّا فتصغيرُ الثَرْوَى فَعْلَى من الثَرْوة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهى سبعةٌ او نحوُها قال الشاعر

*خَليليَّ إنّى للـــثريّا لَحـــاســـدٌ * وإنّى على رَيْب الزمان لَواجِـدُ*
*تجمّـعَ منها شَمْلُها وَهْىَ ستّةٌ * وأَفْقِدُ مَن أَحْبَبْتُهُ وَهْوَ واحِدُ*

وأصلها ثُرَيْوا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الأوّل منهما بالسكون فقُلبت الواو ياء وادُّغمت الياء فى الياء على حدّ سَيّدٍ ومَيّتٍ ثمّ دخلت عليها الالف واللام للعَهْد ثمّ غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائرِ ما يوصَف بالثَرْوة والكثرة، وكذلك الصَعِق أصله صَعِقٌ من قولهم صَعِقَ الرجلُ فهو صَعِقٌ على حدّ حَذِرَ فهو حَذِرٌ وفَهِمَ فهو فَهِمٌ فهو وصفٌ عامٌ لكلّ من أصابته صاعقةٌ ثمّ دخلته الالف واللام لتعريف العَهْد لتخُصّه دون غيره ممّن أُصيب بالصاعقة على حدّ دخولها فى النجم والثريّا ثمّ غلب على خُوَيْلِدٍ حتّى صار علما وإن كان تعريفُها فى الأصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فاللام فيهما والاضافة فى ابن رَأْلانَ وابن كُراعَ مثلان فى انّهما لا تُنْزَعان،

قال الشارح يُشير الى أنّ التعريف فى ابن عمر وابن عبّاس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنّك لو نزعت الالف واللام من هذه الاسماء لَزال التعريف كما لو حذفت المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريفُ لأنّ تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف فى النجم والثريّا ونحوهما بالالف واللام فلذلك قال فاللام فيهما والاضافة فى ابن رألان وابن كراع مثلان يعنى من حيث أنّ التعريــف فى الموضعَيْن بهما لا بالوضع،

قال صاحب الكتاب وكذلك الدَبَرانُ والعَيّوقُ والسِماكُ والثُرَيّا لانّها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصَف بالدُبور والعَوْق والسُموك والثَرْوة،

قال الشارح وممّا جرى بالغلبة مجرى الأعلام ولزمته اللامُ قولُهم الدَبَرانُ والعَيُّوقُ والسِماكُ للنجوم المعروفة فانّها أوصافٌ فى الحقيقة مشتقّةٌ بمعنى الفاعل ولزمته اللام لانّهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران مأخوذ من دَبَرَ اذا تأخّرَ بمعنى الدابر وهم يزعمون أنّ الدبران يتبع الثريّا خاطبا لها ونظيرُه من الصفات

الصَّلَتانُ وهو النشيط مأخوذ من السيف الصَّلْت، والعَيّوق مأخوذ من عاقَ يَعُوق بمعنى العائق قالوا عاقَ الدبرانَ عن الوُصول الى الثريّا زعموا أنّ الدبران جاء خاطبا وساق مَهْرَها كواكبَ صِغارا معه تسمّى القِلاصَ قال الشاعر

* أمّا ابنُ طَوْقٍ فقدْ أَوْفَى بذِمّتِهِ * كما وَفَى بقِلاصِ النَّجْمِ حادِيها *

والعيّوق بينهما فى العَرْض الى ناحية السماك فكأنّه يعوقه عنها ونظيرُ العَيُّوق من الصفات القَيُّوم، والسماك من سَمَكَ اذا ارتفع والسماء سامكةٌ اى مرتفعةٌ ومنه النُجومُ السوامكُ ومعنى السماك السامكُ فهذه الأسماء وإن كانت بمعنى فاعلٍ فالدبرانُ بمعنى الدابر والعيّوقُ بمعنى العائق والسماكُ بمعنى السامك فلا يجوز إطلاقه على كلّ ما يُطْلَق عليه فاعلٌ فلا يقال الدبران لكلّ ما يقال فيه الدابر وكذلك العيّوق والسماك وذلك لانّ الاسمَيْن قد يكونان مشتقّيْن من شىء والمعنى فيهما واحدٌ وبناؤُهما مختلفٌ فيختصّ احدُ البناءَيْن شيئًا دون شىء للفرق ألا ترى انهم قالوا عِدْلٌ لما يعادل من المَتاع وعَدِيلٌ لما يعادل من الأناسىّ والأصل واحدٌ وهو ع د ل والمعنى واحدٌ ولكنّهم خصّوا كلّ بناء بمعنًى لا يشاركه فيه الآخرُ للفرق ومثله بِناءٌ حَصِينٌ وامرأةٌ حَصانٌ والأصل واحدٌ والمعنى واحدٌ وهو الحَرْزُ فالبناء يحرز من يكون فيه ويلتجأ اليه والمرأةُ تحرز فَرْجَها فكذلك هذه النجومُ اختصّت بهذه الأبنية التى هى الدبران والسماك والعيّوق ولا يُطْلَق عليه الدابر والعائق والسامك وإن كانت بمعناها للفرق، ومّما يجرى هذا المجرى فى لزوم الالف واللام اسماء الأيّام نحو الثَلْثاء والأَرْبَعاء بمعنى الثالث والرابع واختصّ بهذا الزمان كما اختصّ العيّوقُ وبابُه فلا يقال لكلّ ثالثٍ ورابعٍ ثلثاء وأربعاء فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وما لا يُعْرَف باشتقاقٍ من هذا النوع فملحَقٌ بما عُرِف،

قال الشارح يريد انك لا تجد اسما يغلب على أُمّته وفيه اللامُ لازمةً الّا وهو مشتقٌّ صفةً فإن جاء اسمٌ عربىٌّ قد لزمته اللام ولا يُعْرَف أصله الذى اشتُقّ منه حكمت عليه بأنّه مشتقٌّ حَمْلًا على ما ظهر من ذلك لانّ عدم اطّلاعنا على ذلك جهلٌ بما عِلم غيرُنا،

قال صاحب الكتاب وغيرُ اللازم فى نحو الحارث والعَبّاس والمظفَّر والفَضْل والعَلاء وما كان صفةً فى اصله او مصدرا،

قال الشارح هذه الاسماء أعنى الحارث والعبّاس وما كان مثلهما تدخلهما اللامُ ولا تلزم لزومَها فى نحو الدَبَران والعَيّوق والسماك والصَعِق وذلك أنّ تعريف نحو الدبران والصعق وأخواتهما فى الحقيقة

باللام فلو نُزِعت منها لتنكّرتْ ولذلك لم يجز نَزْعُها منها، وأمّا الحارث والعَبّاس ونحوهما فإنّ تعريفهما بالوضع والعلميّةُ دون اللام والذى يدلّ على ذلك قولهم أبو عمرِو بنُ العَلاء ومحمّدُ بنُ الحَسَن بطَرْح التنوين من عمرٍو ومحمّدٍ وذلك لانّ ابْنًا مضافٌ الى العلم فجرى مجرى أبى عمرِو بن بكرٍ ولو كان العلاء معرّفًا باللام لَوجب إثباتُ التنوين كما يثبت مع ما يُعرَّف باللام نحو جاءنى أبو عمرٍو ابنُ العَلاء واذا ثبت أنّها أعلامٌ فهى غيرُ محتاجة فى تعريفها الى اللام الّا أنّها لمّا كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعبّاس من قولك مررتُ برجلٍ حارثٍ بمعنى الكاسب كأنّه يحرث لدُنْياه وكذلك عَبّاسٌ والعبّاسُ الحَرْب الذى يعبِس فى الحَرْب وكذلك تقول رجلٌ مُظَفَّرٌ وهو مُفَعَّلٌ من ظَفَّرَهُ اللّهُ، وأمّا الفَضْل والعَلاء فهما وإن كانا مصدرَيْن فى الحقيقة فقد يوصَف بالمصادر مبالغةً كما قالوا ماءٌ غَوْرٌ ورجلٌ عَدْلٌ فجرى لذلك عندهم مجرى الأوصاف الغالبة، وهذه الصفات المنقولة ضَرْبان احدهما ما نُقل وفيه الالف واللام من نحو الحسن والعبّاس وما أشبههما والآخَرُ ما نُقل ولا لام فيه من نحو سَعيد ومُكَرَّم فأمّا ما نُقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرّم لانّ العلميّة تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأمّا ما نُقل وفيه اللام فيقرّ بعد النقل عليه وما ادخل فيه الالف واللام بعد النقل مُراعاةً لمذهب الوصفيّة قال الخليل جعلها الشىء بعينه اى لم يجعلها كانّه سُمّى بها وانّما جعلها أوصافا مفيدةً معنى الاسم فى المسمّى كما تكون الصفة فإقرارُ اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يُثْبِت اللام وقال حارث وعبّاس ومظفّر خلّصها اسما وعرّاها من مذهب الوصفيّة فى اللفظ وإن لم تَعْرَ من روائح الصفة على كلّ حال ألا ترى انهم سمّوا الخُبْز جابرا قالوا لانّه يجبر الجائعَ وقالوا للبَلَد واسطٌ قال سيبويه سمّوه بذلك لانّه وَسَطٌ ما بين العِراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام، وقوله وما كان صفة فى اصله او مصدرا يعنى ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف او مصدرا موصوفا به على سبيل المبالغة نحوَ الفضل والعلاء من نحو هذا رجلٌ فَضْلٌ وعَلاءٌ ولا يريد كلّ مصدر ألا ترى أنّ نحوَ زيد وعمرو اصلُهما المصدر ولا تدخلهما اللام،

فصل ١٢

قال صاحب الكتاب وقد يُتأوّل العَلَم بواحد من الأُمّة المسمّاة به فلذلك من التأوّل يُجْرَى مُجْرَى رَجُلٍ وفَرَسٍ فيُجْتَرأ على اضافته وإدخالِ اللام عليه قالوا مُضَرُ الحَمْراء ورَبيعةُ الفَرَس وأَنْمارُ الشاة قال

*عَلَا زَيْدُنا يومَ النَقَا رأسَ زيدِكم * بأَبْيَضَ ماضى الشَفْرَتَيْن يمانِ*

وقال ابو النَجْم

* باعَدَ أُمَّ العَمْرو من أسيرها * حُرّاسُ أَبْوابٍ على قُصُورها*

وقال الآخر

* رأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيد مباركًا * شديدًا بأَحْناء الخِلافة كاهِلُهْ*

وقال الأَخْطَل

*وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أُمّه * ابو جَنْدَلٍ والزَيْدُ زيدُ المَعارِكِ*

وعن ابى العبّاس اذا ذكر الرجلُ جماعةً اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ قيل له فما بين الزيد الاوّلِ والزيد الآخِرِ وهذا الزيدُ أشرفُ من ذلك الزيد وهو قليلٌ ؏

قال الشارح اعلم ان العَلَم الخاصّ لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العَلَميّة عن تعريف آخَرَ الّا أنّه ربّما شُورِكَ فى اسمه او اعتُقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفةً ويصير من أُمّةٍ كلُّ واحد له مثلُ اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فحينئذ يُجترأ على اضافته وإدخالِ الالف واللام عليه كما يفعل ذلك فى الاسماء الشائعة فالاضافةُ نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتا تشهد بصحّة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر *علا زيدنا يوم النقا الخ* فالشاهد فيه أنّه اضاف زيدا الى المضمر فجرى فى تعريفه بالاضافة مجرى أخيك وصاحبك ؏ والنَقا الكَثيب من الرمل وكتبه بالالف لانّه من الواو بدليل ظهورها فى التثنية نحو نَقَوانِ ومن قال نَقَيانِ كتبه بالياء ؏ يذكرهم بوَقْعةٍ جرتْ فى ذلك المكان وكانت الغَلَبَةُ لهم ؏ ومن ذلك قول ابى النَجْم *باعد أمّ العمرو من أسيرها الخ* الشاهد فيه إدخال اللام على العمرو يريد بأسيرها نفسه كانّه فى أَسْرِها لعِشْقه ايّاها ؏ ومن ذلك قول ابن مَيّادَةَ *رأيت الوليد بن اليزيد مباركا الخ* الشاهد فيه قوله اليزيد والمراد به يزيد وأمّا الوليد فهو من باب الحَسَن والعبّاس ؏ ومن ذلك قول الأخطل *وقد كان منهم حاجب الخ* الشاهد فيه إدخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الأَعْرابىّ

*يا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كانت صاحبى * مكانَ مَن أَشْتَى على الركائب*

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الاخر

* يَزِيدُ سُلَيْمٍ سالِمُ المالِ والفَتَى * فَتَى الأَزْدِ للأموالِ غيرُ مُسالِمِ *

فقال يزيدُ سليمٍ فأضافه لمّا كان ثَمَّ شريكٌ فى الاسم يُوهِمُ تنكيرَه وأضافه للتعريف وقولُه سالمُ المال يهجوه بذلك وينسبه الى البُخْلِ ، ومثله فى الاضافة قوله

*يا عُمَرَ الخَيْرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ * أُكْسُ بُنَيَّاتِي وأُمَّهُنَّهْ*

ومن ذلك مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم تُراثا ناطقا وصامتا فأتوا أفعى نجرانَ حكيمَ الزمان فجعل القُبّة لحمراء والذهبَ لمضر والأفراسَ لربيعة والشاةَ لأنمار وأضيف كلّ واحد الى ما حكم له به تعريفا له بذلك ، واعلم ان هذه الأعلام متى أضفتَها سلبتَها ما كان فيها من تعريف العَلَمِيّة وكسوتَها بعدُ تعريفا اضافيّا وجرت مجرى أخيك وغلامك فى تعريفها بالاضافة فعلى هذا لو سُئلت عن زيدِ عمرٍو فى قولِ من قال رأيت زيدَ عمرٍو ومررت بزيدِ عمرٍو لقلت مَن زيدُ عمرٍو بالرفع لا غيرُ ولم يجز الحكاية فلا تقول مَن زيدَ عمرٍو بالنصب ولا مَن زيدِ عمرٍو بالجرّ كما لو سئلت عن صاحب عمرٍو لقلت مَن صاحبُ عمرٍو بالرفع ، والذى يدلّ على ان الاسم لا يضاف الّا وهو نكرةٌ أنّ ما لا يمكن تنكيرُه من الاسماء لا يجوز اضافته نحوَ الاسماء المضمرة واسماء الاشارة لا تقول هُوَ بكرٍ ولا هؤلاء زيدٍ كما تقول غلامُ زيدٍ وأصحابُ بكرٍ لانّ تعريف هذه الاسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقادُ التنكير فيها واذ قد علمت ان العَلَم متى أضفته انتزعتَه تعريفَه وكسوتَه تعريفا اضافيّا فتعلم انّه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرةٌ نحوُ مررت بزيدِ رجلٍ وعمرِو امرأةٍ الّا انّه يحدث فيه نوعُ تخصيص اذ جعلتَه زيدَ رجلٍ ولم تجعله زيدا شائعا فى الزيدين كما انّك اذا قلت غلامُ رجلٍ استُفيد منه انّه ليس لامرأة ، وأمّا إدخال اللام عليه فقليل جدّا فى الاستعمال وإن كان القياسُ لا يأباه كلّ الاباء لانّك اذا قدّرت فيه التنكيرَ وأنّه ليس له مَزِيّةٌ على غيره من المسمَّين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تُدْخِل عليه لام التعريف وقد جاء فى الشعر وما أَقَلَّهُ نحوُ ما تقدّم من الأبيات وذلك انه لمّا اعتقد فيه التنكيرَ لمشاركٍ له فى الاسم إمّا توهُّما او وُجودا عرّفه باللام ، ومن ذلك الحكاية عن أبى العبّاس أنّه اذا ذُكر جماعةٌ اسمُ كلّ واحد منهم زيد فيقول المجيب فما بين الزيد الأوّل والزيد الآخِر وهذا الزيد أشرفُ من ذلك الزيد فمَجازُها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلّته فى الكلام وما ورد من ذلك فى الشعر فضرورةٌ وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على انّها زيادةٌ على حدّ زيادتها فى اللات والعُزّى والّذى والّتى والآن ، وأمّا قول الشاعر *يأبى الظُّلامةَ منه النَّوْفَلُ الزُّفَرُ*

فإنّ الوفر هنا صفةٌ وليس بعَلَم ومعناه السيّد والنوفل الكثير العَطاء فلو سمّيت رجلا بوفر هذا بعد خَلْعك منه اللامَ لوجب صرفُه لانّه حينئذ كصُرَدٍ ونُغَرٍ وجُعَلٍ وما لا ينصرف معدولا عن فاعلٍ لا يجوز دخول اللام عليه كزُحَلَ وقُثَمَ وجُشَمَ ، وانّما كثرت الاضافة فى الاعلام ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحَهم تعريفها باللام لوجهَيْن احدهما ان الاضافة قد تجدها فى انفس الاعلام كثيرا واسعا نحو عبد الله وعبد الصَمَد وذى الرُمّة وأبى محمّد وسائر الكُنَى فلم يتناف اللفظان أعنى العَلَم والاضافة والوجهُ الثانى ان الاضافة قد تكون منفصلة فى كثير من كلامهم فلا تفيد التعريفَ نحوَ قوله تع هَدْيًا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ وهَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا وعامّة اسماء الفاعلين اذا أُريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحَسَنِ الوَجْهِ وليست اللام كذلك لانّه لا يُنْوَى فيها الانفصال ولا تجد اللامَ معرِّفةً فى الاعلام كما تعرِّفها الاضافةُ ، فأمّا الصَعِق والدَبَران فإنّهما ليست اعلاما فى الحقيقة على ما تقدّم وانّما تعريفُها باللام وأمّا الحارث والعبّاس ونظائرهما فإنّ تعريفهما بالعَلَميّة وانّما دخلت اللام لانّها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأُقرّتْ بعده إيذانا بمعنى الوصفيّة وقد تقدّم ذلك ،

فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وكلّ مثنًّى او مجموعٍ من الاعلام فتعريفُه باللام الّا نحوَ أبانَيْنِ وعَمايَتَيْنِ وعَرَفاتٍ وأَذْرِعاتٍ قال

* وقَبْلِى مات الخالدانِ كِلاهما * عَمِيدُ بنى جَحْوانَ وابنُ المُضَلَّلِ *

اراد خالدَ بن نَضْلَةَ وخالدَ بن قَيْسِ بنِ المضلّل ، وقالوا لكَعْبِ بن كِلابٍ وكعبِ بن رَبيعةَ وعامرِ بن مالكِ بن جعفرٍ وعامرِ بن الطُفَيْل وقيسِ بن عَتّابٍ وقيسِ بن هَرْثَمةَ الكَعْبانِ والعامران والقيسان قال * أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَعْدِينا * وفى حديث زيد بن ثابتٍ رضى الله عنه هؤلاء المُحَمَّدون بالباب وقالوا طَلْحَةُ الطَلَحاتِ وابن قيسِ الرُقَيّاتِ وكذلك الأُسامتان والأُسامات ونحوُ ذلك ،

قال الشارح اعلم انّك اذا ثنّيتَ الاسم العَلَم يُنكَّر وزال عنه تعريف العلميّة لمشاركة غيره له فى اسمه وصَيْرورته بلفظٍ لم يقع به التسميةُ فى الأصل فيجرى مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أنّ الزيدين والعمرين مشتركان فى التسمية بزيد وعمرو والرجلان والفرسان مشتركان فى الحقيقة وهى الذكوريّة والآدميّة ألا ترى انّك لو سمّيت امرأةً او فرسا بزيد

وجمعتَ بينه وبين رجل اسمُه زيد لقلت الزيدان فى التثنية لاشتراكهما فى اللقب مع اختلاف الحقيقتَيْن ويؤيّد عندك أنّه نكرةٌ أنّك تصفه بالنكرة فتقول جاءنى زيدان كريمان ورأيت زيدَيْن كريمَيْن ومررت بزيدَيْن كريمَيْن فكريمان نكرةٌ لا محالةَ وقد جرى وَصْفا عليه فعلمتَ بذلك أنّه نكرة فاذا أردت التعريف كان بالالف واللام والاضافة نحوَ الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفُه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبلُ فاذًا لا تكون التثنية الّا فيما يصحّ تنكيرُه فأمّا المضمرات من نحو هُمَا وأَنْتُمَا والموصولاتُ من نحو قولك اَللّذَانِ واَللّتَانِ والمبهماتُ من نحو هَتَانِ وهَذَانِ فكلّها صِيغٌ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعيّة على ما سنذكر فى موضعه ، وقد جاءت أعلامٌ معارفُ بلفظ التثنية والجمع وذلك انّما جاء فى الأماكن من الجبال والبقاع التى لا يفارق بعضها بعضا نحو أَبَانَيْن وعَمايَتَيْن وعَرَفاتٍ وأَذْرِعاتٍ فأبانان جبلان متقابلان متّصلٌ احدُهما بالآخر فلمّا كانتا متّصلَيْن لا يفارق واحد منهما صاحبَه وحالُ كلّ واحد منهما فى الخِصْب والقَحْط واحدٌ لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جريا مجرى الشىء الواحد نحو يَثْرِبَ ويَذْبُلَ فخُصّا باسم علمٍ كما خُصّ يثربُ ويذبلُ بذلك قال الشاعر

* لو بأَبانَيْن جاء يَخْطُبُها * رُمِّلَ ما أَنْفُ خاطبٍ بِدَمِ *

وحالُ عمايَتَيْن وهما جبلان متناوحان حالُ أبانَيْن قال الشاعر

* لو أنّ عُصْمَ عَمايَتَيْن ويَذْبُلٍ * سَمِعا حديثَك أَنْزَلَا الأَوْعالَا *

ومثل ذلك من الجمع عَرَفاتٌ وهى معرفة لانّها اسمٌ لبقاع معلومة غير متفرّقة ولا موجودٍ بعضُها دون بعض ويدلّ على أنّها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفاتٌ مباركًا فيها فانتصابُ الحال بعدها يدلّ على أنّها معرفة ، وفيها لغتان الصرفُ وتركُه والصرف أفصح من حيث كان جَمْعا لمواضع مجتمعة كأنّ كلّ موضع منهم عَرَفَةٌ فجُعلت مكانا واحدا ووُضع لها اسم خاصّ وتنوينُها فى الحقيقة تنوينُ مقابلة والتاء للجمع لا لمجرّد التأنيث قال الله تعـ فاذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ بالتنوين ، وحالُ أَذْرِعاتٍ كحال عرفات قال امرؤ القيس

* تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها * بِيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِى *

يروى بالصرف وتَرْكه على ما ذكر ، وكذلك يقولون هذان أبانان بيّنَيْن فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيدٌ واقفا وربّما قيل لكلّ واحد منهما أبانٌ ، وما عدا ما ذُكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك الزيدان والعمران فأمّا الاسماء التى ذكرها وهى الخالدان والكَعْبان وسائرُ ما مثّل به فشاهدٌ على ما ادّعاه

من أنّهم اذا ثنّوا الاسمَ او جمعوه يُنكّر فاذا أرادوا تعريفَه فباللام فمن ذلك الخالدان وأنشد

وقبلي مات الخالدان الخ والصواب فقبلي بالفاء وهو للأَسْوَد بن يَعْفُر وقبله

*فإنْ يَكُ يَوْمي قد دَنَا واخالُه * كواردةٍ يومًا الى ظِمْءٍ مَنْهَلِ*

والشاهد فيه قوله الخالدان والمراد خالد بن قيس من بني جَحْوان من بني أَسَد وخالد بن قيس بن نَضْلة بن المضلّل وهو من بني أسد ايضا، وقال ابن السِكّيت في اصلاحه الخالدان خالد بن نضلة بن جحوان بن فَقْعَس وخالد بن قيس بن المضلّل بن مالك الأصغر بن مُنْقِذ بن طَرِيف بن عمرو بن قُعَيْن، ووجه الشاهد فيه أنّه لمّا ثنّى الخالدان يُنكّرا واذا اريد تعريفُهما عرّفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريفَ عَهْد بعد ان كان تعريف علميّة، يقول إن كان قد دنا يومي فلستُ بأوّل المَوْتَى قد مات قبلي الخالدان وكانا سيّدين وإخالُ أظُنُّ انّه قد قرب وبقي منه كما بقي من مَسِيرِ الإبل الى الماء للشُرْب، والمَناهل المواضع التي يجتمع فيها الماء الواحدُ مَنْهَل، ومثله الكَعْبان وهما كعب بن كِلاب وكعب بن رَبيعة بن عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بني صَعْصَعَة، والعامرين عامر بن الطُفَيْل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو ابو عليّ وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بني مُلاعِب الأسنّة وهو ابو بَراء، وقالوا القَيْسان وهما من طَيِّئ قيسُ بن عتّاب بن أبي حارثة من بني عَتُود وقيس بن هَرْمَة بن عتّاب وقد رُوِي عنّاب بالنون وعتّاب بالتاء وهو المشهور ابن ابي حارثة، وأمّا قول الآخر وهو رُؤْبَة *انا ابن سعد اكرم السعدينا* فالرواية بنصب اكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على النعت لجاز، وقال السعدينا لانّ السُعود في العرب كثيرةٌ منهم سعد بن مالك في ربيعة وسعد بن ذُبْيان في غَطَفان وسعد بن بكر في هَوازِن وسعد بن هُذَيْم في قُضاعة ورُؤبة من بني سعد بن زيدِ مَناة بن تميم وفيهم الشَرَف والعدد، وأمّا المحمّدون في حديث زيد بن ثابت فهم محمّد بن ابي بكر ومحمّد بن حاطب ومحمّد بن طَلْحة بن عُبَيْد الله ومحمّد بن جعفر بن ابي طالب، وأمّا طلحة الطَلَحات فهم طلحة بن عبد الله بن خَلَف الخُزاعيّ وفيه يقول عبد الله بن قيس الرُقيّات

*رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دفنوها * بسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَلَحاتِ*

قيل انّما قيل له ذلك لانّه كان في أجداده جماعةٌ يسمّون بطلحة فاضيف اليهم لانّه كان أكرمهم، وقيل كان في زمانه جماعةٌ اسمُ كلّ واحد منهم طلحة فعَلاهم بالكرم والطلحاتُ المعروفون بالكرم هم

طلحة بن عمر بن عُبَيْد الله بن عمرو بن يَعْمَر بن عثمان التَيْميّ وهو طلحةُ الجُودِ وطلحة بن عبد الله بن عَوْف بن ابى عبد الرحمن بن عوف الزُبَيْرِيّ وهو طلحةُ النَدَى وطلحة بن الحسن بن على وهو طلحة الخير وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى بكر وهو طلحة الدراهم، وأمّا ابن قيس الرُقَيّاتِ فهو عُبَيْد الله بن قيس الرقيّات بن شُرَيْح بن مالك بن ربيعة وهو النُوَيْعِم وانّما نُسب قيس الى الرقيّات لانّه تزوّج عدّة نسوة وافق اسماءهنّ كلّهنّ رقيّة وقال غيره كانت له عدّة جدّات اسماءهنّ كلّهنّ رقيّة وقيل انّما اضيف اليهنّ لانّه كان يُشبّب بعدّة نساء تسمّين رقيّة وهو قول السُكّرى وقيل سمّى رقيّات كما يسمّى الرجل بمساجِدَ ومنه قوله وقد يقال ابن قيسٍ الرقيّاتُ بتنوين قيس ورفع الرقيّات على عطف البيان كانّه لقبٌ له كقولك عبد الله بَطّةُ، وأُسامةُ علمٌ للأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأسامتان اذا اريد التعريف والأسامات للجمع كالطلحات كلّ ذلك معرّف باللام حين تُنكّر تثنيته وجمعه فاعرفه،

فصــل ١٤

قال صاحب الكتاب وفُلانٌ وفُلانةُ وابو فلانٍ وأمّ فلانةَ كناياتٌ عن أَسامِى الأَناسىّ وكُناهم وقد ذكروا انّهم اذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللامَ فقالوا الفلان والفلانة، وأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فللكنايات عن اسماء الاجناس،

قال الشارح اعلم ان المراد بالكناية التعبيرُ عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والايجاز ومن ذلك قوله تع كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ كنى بذلك عن قضاء الحاجة لانّ كلّ من يأكل الطعامَ يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تع قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ كنى عن تكذيبهم فى قولهم لهُودٍ عم إنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ، وهو مأخوذ من كنوْتُ عن الشىء وكنَيْتُ بالواو والياء اذا عبّرتَ عنه بعبارةٍ أُخرى تَوْرِيَةً والمضمراتُ كلّها كناياتٌ عمّا تقدّمها من الظواهر، وفلانٌ وفلانةُ كناياتٌ عن أعلام الأناسىّ خاصّةً ولا يدخلها اللام ايذانا بانّ المَكْنِىّ عنه كذلك قال الشاعر

* فى لَجّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عن فُلِ * أراد فلانا عن فلان وانّما حذف تخفيفا وهذا الحذف من تغييرات النداء واستعماله ههنا فى غير النداء ضرورةٌ، وأبو فلانٍ وأمّ فلانٍ كنايةٌ عن الكُنَى نحو أبى محمّدٍ وأبى القاسم وأمّ هانئٍ، واذا كنوا عن أعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنُقصانهنّ عن

درجةَ الأَناسىّ فى التعريف اذ العلميّةُ فيها انّما كان على التشبيه بالأَناسىّ ، فأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فكناياتٌ عن الأجناس فَهَنٌ كنايةٌ عن المذكّر وهنةٌ كنايةٌ عن المؤنّث تقول عندى هَنُو زيدٍ واذا سُئلت عنه قلت كنايةٌ او توريةٌ بيانًا له وإيضاحًا فإن نكّرتَ وقلت هنٌ وهنةٌ كان كناية عن النكرات كما كان فلانٌ كنايةً عن المعارف والأعلام فإن أضفت كانت كنايةً عن المعارف المضافةِ وأكثرَ ما يُستعمل فى المُنْكَرات والشدائد قال الشاعر

*وقد رابَنى قولُها يا هَنا * هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ*

فمعنى يا هناهُ يا رجلُ وهناه لا يستعمل الّا فى النداء وقال الآخر

*رُحْتِ وفى رِجْلَيْكِ ما فيهما * وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ*

أراد هَنُكِ بالرفع أعربه بالحركة فى حال الاضافة وهى لغةٌ وسكّنه تشبيها بعَضُدٍ وليس بأبعدَ من قول امرء القيس

*فاليَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ * اِثْمًا من اللهِ ولا واغِلِ*

لانّه فى البيت منفصلٌ وههنا متّصلٌ ،

ومن اصناف الاسم المُعْرَبُ

فصـــل ١٥

قال صاحب الكتاب الكلام فى المُعْرَب وإن كان خليقا من قِبَلِ اشتراكِ الاسم والفعل فى الإعراب بأن يقع فى القسم الرابع الّا انّ اعتراضَ مُوجِبَيْن صوّب إيرادَه فى هذا القسم احدُهما انّ حَقَّ الإعراب للاسم فى اصله والفعلُ انّما تَطفّل عليه فيه بسببِ المضارَعة والثانى ان لا بدّ من تقدّمِ معرفةِ الاعراب للخائض فى سائر الأبواب ،

قال الشارح اعلم ان المُعْرَب يفيد الكلمةَ والاعرابَ فالكلمةُ ذات المعرَب التى وقع بها الاعرابُ اسما كان او فعلا الّا انّ دلالته على الكلمة دلالةُ تسميةٍ ومطابَقةٍ ودلالتَه على الاعراب دلالةُ التزامٍ فهو من خارجٍ من جهة الاشتقاق اذ كان من لفظه ، والمراد بالمعرَب ما كان فيه إعرابٌ او قابلا للاعراب وليس المراد منه أن يكون فيه اعرابٌ لا محالةَ ألا ترى انك تقول فى زيد ورجل أنّهما معربان وإن لم يكن فيهما

في الحال اعرابٌ لانّ الاسم اذا كان وحدَه مفردا من غير ضميمةٍ اليه لم يستحقّ الاعرابَ لانّ الاعراب انّما يؤتَى به للفرق بين المعاني فاذا كان وحده كان كصَوْتٍ تصوت به فإن ركّبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدةُ نحوَ قولك زيدٌ منطلقٌ وقام بكرٌ فحينئذ يستحقّ الاعرابَ لإخبارك عنه، وقدّم الكلامَ على المعرب قبل الاعراب وإن كان المعرب مشتقّا من الاعراب والمشتقّ منه قبل المشتقّ وذلك من قِبَل انّه لمّا كان المعربُ يقوم بنفسه من غير اعرابٍ والاعرابُ لا يقوم بنفسه صار المعربُ كالمحلّ له والاعراب كالعَرَض فيه فكما يلزم تقديمُ المحلّ على الحالّ كذلك يلزم تقديمُ المعرب على الاعراب، واعلم انّه لمّا رتّب كتابَه أربعةَ أقسام قسْما في الاسماء وقسما في الأفعال وقسما في الحروف وقسما في المشترك قضَتِ القسمةُ بإيراد الكلام على المعرب في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسمُ والفعلُ فاعتذر عن الوَفاء بذلك بأمرَيْن احدهما أنّ اصل الاعراب أن يكون للأسماء دون الافعال والافعالُ محمولة في الاعراب على الاسماء على ما سيوضّح أمرُه في موضعه فقدّم ذكْرَه في قسم الاسماء باعتبارِ أنّه الاصلُ في ذلك والأمرُ الثاني أنّه لمّا كانت الحاجةُ ماسّةً الى تقديمه لانّ إدراك المعاني مرتبطٌ به قدّمه لذلك،

فصل ١٦

قال صاحب الكتاب والاسمُ المعرب ما اختلف آخرُه باختلاف العوامل لفظًا او محلًّا بحركةٍ او حرفٍ فاختلافُه لفظا بحركة في كلّ ما كان حرفُ اعرابه صحيحا او جاريا مجراه كقولك جاء الرجلُ ورأيتُ الرجلَ ومررتُ بالرجلِ،

قال الشارح قوله ما اختلف آخرُه يريد من الاسماء لكنّه تركه ثقةً بعلم المخاطَب به ولولا ذلك التقديرُ لكان اللفظ عامًّا يشمل الاسمَ والفعلَ المعربَيْن وانّما مرادُه تفسيرُ الاسم المُعْرَب لا غيرُ ويجوز ان يكون أطلق العامّ وأراد به الخاصّ واحترز بذلك من المبنيّ لانّ المبنيّ لا يختلف آخرُه وانّما يلزم طريقةً واحدةً من سكونٍ او حركةٍ فحركةُ آخره كحركة أوّله وحَشْوه في اللزوم والثبات والمرادُ باختلاف الآخر اختلافُ الحركات عليه لا أنّ الحرف في نفسه يختلف ويتغيّر، وقوله باختلاف العوامل يحترز ممّا قد يتحرّك من المبنيّات على السكون بغير حركةٍ لالتقاء الساكنَيْن او لإلقاء حركةِ غيره عليه فالأوّل نحو شُدَّ وشُدِّ وشُدُّ ومُدَّ ومُدِّ ومُدُّ فهذا وأشباهُه يجوز فيه ثلثة أوجه الضمّ والفتح والكسر فالضمّ للإتباع والفتح للتخفيف والكسرُ لالتقاء الساكنَيْن ومن ذلك قولك أخذتَ مِنَ الرَّجُل فتفتح النون لالتقاء

الساكنَيْن بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من ٱبْنِكَ فتكسرها لسكون النون وما بعدها ٭ وأمّا ما حُرّك لالقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كَمَ خَذْتَ فى كَمْ أَخذت وكَمِ بِلِكَ فى كَمْ ابلِكَ وكَمُ خْتًا لك فى كَمْ أُخْتًا لك أَلقيتَ حركاتِ الهمزات على الميم تخفيفا للهمزة وقد قُرِئَ قَدَ فْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وهذا يأتى فى موضعه مستوفًى ٭ وهذا اختلافٌ كائنٌ فى المبنيّات وليس باعراب لانّه لم يُحْدَث بعامل فلذلك قيّد الاختلافَ أن يكون بعامل ولم يُطْلِقْه ٭ وقوله لفظا او محلّا احترز به من الاسماء التى لا يتبيّن فيها الاعرابُ وانّما يُدْرَك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عَصًا ورَحًى والمنقوص فى حالَتَي الرفع والجرّ لانّ هذه الاسماء معرَبةٌ وإن لم يظهر فيها اعرابٌ وانّما لم يظهر فيها اعراب لنُبُوّ حرف الاعراب عن تحمُّل الحركات ٭ وجملة الأمر أنّ المعرب على ضربَيْن احدهما باختلاف فى اللفظ بادٍ للأسماع والآخرُ باختلاف فى المحلّ يقدّر تقديرا من غير أن يُلْفَظ به فالاختلافُ فى اللفظ يكون بحركة او حرف فالاختلاف بالحركة يكون فى كلّ اسم حرفُ إعرابه صحيحٌ او جارٍ مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرفُ اعرابه حرفَ علّة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس فالآخِرُ من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقُب العوامل فى اوّلها وهو الابتداء ورأيت والباء ٭ وقوله او ما كان جاريا مجراه يريد او ما كان جاريا مجرى الصحيح من المعتلّ وذلك اذا سكن ما قبل حرف العلّة منه وانّما يتأتّى ذلك فى الواو والياء فأمّا الالف فلا يمكن سكونُ ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف العلّة جرى مجرى الصحيح فى تعاقُب حركات الاعراب عليه نحو قولك هذا غَزْوٌ وظَبْيٌ ورأيت غزوًا وظبيًا ومررت بغزوٍ وظبيٍ وانّما كان كذلك لانّ الواو اذا انضمّ ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا الألفَ وصارتا مَدَّتَيْن كما انّ الالف كذلك فحينئذ تثقل الضمّةُ والكسرةُ عليهما كثقلهما على الالف الّا انّ امتناع الالف من الحركة للتعذّر وامتناعَ الواو والياء منها نوعُ استحسانٍ للثقل مع إمكان الاتيان بهما فيهما فأمّا اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المَدّ منهما وفارقتا الالفَ بذلك فجرتا لذلك مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما ضمّةٌ وكسرةٌ ٭ وكذلك الواو المشدّدة والياء المشدّدة تدخلهما حركاتُ الاعراب من غير ثقل تقول هذا عَدُوٌّ وكُرْسِيٌّ ورأيت عدوًّا وكرسيًّا ومررت بعدوٍّ وكرسيٍّ وذلك لانّ الحرف المشدّد يُعَدّ بحرفَيْن الاوّل منهما ساكنٌ والثانى متحرّك والواوُ الأولى من عدوّ والياءُ الأولى من كرسيّ بمنزلة الزاى من غَزْوٍ والباء من ظَبْيٍ والحاء من نَحْيٍ فى السكون فلذلك كان حكمُهما فى تعاقُب الحركات عليهما واحدا ٭ فان قيل قد اشترطتم فى الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرفُ إعرابه صحيحا

ما تعنون بحرف الاعراب فالجواب ان المراد بقولنا حرف الاعراب محلّ الاعراب وهو من كلّ معرب آخِرُه نحوُ الدال من زيد والباء من يَضْرِبُ وعلى هذا لا يكون للمبنىّ حرفُ اعراب لانّه لا اعرابَ فيه وربّما سُمّى آخِرُ الكلمة مطلقا حرفَ اعراب سواءٌ كانت معربة او لم تكن معربة فعلى هذا حرفُ الاعراب من ضَرَبَ الباء على معنى أنّه لو أُعْرب او كان ممّا يُعْرَب لكان محلّ الإعراب ٭ فان قيل ولِمَ كان الاعراب فى اخر الكلمة ولم يكن فى أوّلها ولا فى وَسَطها قيل انّما كان كذلك لوجهَيْن احدهما أنّ الاعراب دليلٌ والمعربَ مدلولٌ عليه ولا يصحّ إقامةُ الدليل الّا بعد تقدّم ذكرِ المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخِرا الوجهُ الثانى أنّه لمّا احتيج الى الاعراب لم يَخْلُ من أن يكون أوّلا او وسطا او اخرا فلم يجز ان يكون أوّلا لانّ الحرف الاوّل لا يكون الّا متحرّكا فلو جُعل الاعراب أوّلا لم يُعْلَم اعرابٌ هو أم بناءٌ ومع ذلك فإنّ مِن جملة الاعراب الجزمَ الذى هو سكونٌ فى آخِر الافعال فلو كان الاعرابُ أوّلا لَامتنع منها الجزمُ اذ الاوّل لا يمكن ان يكون ساكنا ٭ ولم يُجْعَل وسطا لأنّ بوسط الكلمة يُعْرَف وزنها هل هى على فَعْلٍ كفَرَسٍ او فَعِلٍ ككَتِفٍ او على فَعُلٍ كعَضُدٍ مع أنّ من الاسماء ما هو رباعىٌّ لا وسطَ له فلمّا امتنع الأوّلُ والوسطُ بما ذكرناه لم يبقَ الّا جَعْلُ الاعراب آخِرا فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب واختلافُه لفظا بحرف فى ثلثة مواضعَ فى الاسماء الستّة مضافةً وذلك نحوُ جاءنى أبوه وأخوه وحَموه وهَنوه وفوه وذو مالٍ ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقيةُ وفى كِلَا مضافًا الى مُضْمَر تقول جاءنى كِلَاهما ورأيت كِلَيْهما ومررت بكِلَيْهما وفى التثنية والجمع على حَدّها تقول جاءنى مُسْلِمانِ ومسلمُونَ ورأيت مسلمَيْنِ ومسلمِينَ ومررت بمسلمَيْنِ ومسلمِينَ ٭

قال الشارح اعلم ان اصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعرابُ بالحروف فرعٌ عليها وانّما كان الاعراب بالحركات هو الأصل لوجهَيْن احدهما أنّا لمّا افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أَوْلى لانّها أقلّ وأخفّ وبها نَصِلُ الى الغرض فلم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّف ما هو أثقل ولذلك كثرتْ فى بابها أعنى الحركات دون غيرها ممّا أُعْرِب به وقُدّر غيرها بها ولم تُقدَّر هى به ٭ الوجه الثانى أنّا لمّا افتقرنا الى علامات تدلّ على المعانى وتفرق بينها وكانت الكَلِم مركّبةً من الحروف وجب ان تكون العلامات غيرَ الحروف لانّ العلامة غيرُ المعلَّم كالطِراز فى الثوب ولذلك كانت الحركات هى الأصلَ هذا هو القياس ٭ وقد خُولف الدليل وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه وذلك فى مواضعَ منها الاسماء الستّة المعتلّة اذا كانت مضافة ومنها كِلَا ومنها التثنية والجمع السالم فأمّا الاسماء الستّة المعتلّة وهى أخوك

وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الاسماء اذا أُضيفت الى غير ضميرِ متكلّم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرّها بالياء نحوَ قولك هذا اخوك وابوك ورأيت اخاك واباك ومررت باخيك وابيك وكذلك سائرها وانّما أُعربت هذه الاسماء بالحروف لانّها اسماءٌ حُذفت لاماتها فى حال إفرادها وتضمّنت معنى الاضافة فجُعل اعرابها بالحروف كالعوض من حذفِ لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمّنت معنى الاضافة عن مثل يَدٍ ودَمٍ وغدٍ وشِبْهِها ممّا حُذفت لامه؛ فان قيل قولكم تضمّنت معنى الاضافة زيادةُ وصف لا تأثيرَ له وإلحاقُه بالعلّة يكون حَشْوا فلا يكون جُزْءَ للعلّة فالجواب لا نُسلّم أنّه لا تأثير له وذلك لانّه اذا تضمّن معنى الاضافة صار فى معنى التثنية لدلالته على شيئَيْن مع أنّا نقول أنّ إلحاق الوصف بالعلّة مع عدم المناسَبة اذا ذُكر احترازا من ورود نَقْضٍ جاز كما لو كان له تأثيرٌ وذلك لانّ الأوصاف فى العلّة تفتقر الى شيئَيْن احدهما أن يكون لها تأثيرٌ والثانى أن تكون للاحتراز فكما لا يكون ما له تأثير حشوا كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا؛ وقال قوم انّما أُعربت هذه الاسماء بالحروف توطئةً لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنّهم لمّا اعتزموا اعرابَ التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتّى لا يُسْتوحش من الاعراب فى التثنية والجمع السالم بالحروف؛ ونظيرُ التوطئة ههنا قول أبى إسحاق أنّ اللام الأُولى فى نحو قولهم واللهِ لَئِنْ زُرْتَنى لَأُكرمنّك انّما دخلت زائدةً مُؤْذِنةً باللام الثانية التى هى جوابُ القسم ومعتمَدُه؛ وقد اختلفوا فى هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنّها حروف اعرابٍ والاعراب فيها مقدّرٌ كما يقدّر فى الاسماء المقصورة وانّما قُلبت فى النصب والجرّ للدلالة على الاعراب المقدّر فيها ولا يلزم مثلُ ذلك فى الاسماء المقصورة لانّهم ارادوا اختلافَ أواخر هذه الاسماء توطئةً للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم فى غيرها ممّا كان فى معناها؛ وذهب الأخفش الى مثلِ مذهب سيبويه فى أنّها حروفُ اعراب ويدلّ على الاعراب فى احد قولَيْه الّا انّه لا يقول أنّ فيها إعرابا مَنْويّا؛ وذهب الجَرْمىّ الى ان الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعفٌ لانّه يلزم ان تكون فى حال الرفع غيرَ معربة لانّ الواو لامُ الكلمة فى الاصل ولم تنقلب عن غيرها؛ وذهب المازنى الى أنّها معربة بالحركات وأنّ الباء فى أبيك حرفُ الاعراب والخاء فى أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف أعنى الواو والالف والياء إشباعٌ حدث عن الحركات وإشباعُ حركات الاعراب حتّى ينشأ عنها هذه الحروف كثيرٌ فى الشعر وغيره وتؤيّده عنده لغةُ من يُعْرِب بالحركات فى حال الاضافة نحو هذا أَبُك ورأيت أَبَك ومررت بأبِك وهو ضعيف ايضا لانّ هذا الإشباع انّما يكون فى ضرورة الشعر ولا داعىَ يدعو اليه فى حال الاختيار ولا دليل عليه

مع أنّه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ على حرف واحد وهو فُوك وذُو مالٍ وذلك معدوم ، وذهب الزِيادى الى انها أنفسَها اعرابٌ وذلك فاسد ايضا لانّه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال ، وكان علىّ بن عيسى الرَبَعى يذهب الى انها معربةٌ بالحــركات وأن هــذه الحروف أعنى الواو والالف والياء لاماتٌ فاذا قلت هذا أخوك فأصله أَخَوُكَ وانّما نُقلت الضمّة من الـواو الى الخاء لئلّا تنقلب ألفا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها واذا قلت أخيك فأصله أَخَوِكَ فنقلت الكسـرة من الواو الى الخاء ثمّ قلبتَها ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها ولا ينفكّ من ضُعْف ايضا لانّ نقل الحركة انّمـا يكون الى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانَيْن بالحروف والحركاتِ التى قبلها فاذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامةُ الرفع والضمّةُ التى قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحةُ التى قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجرّ والكسرةُ التى قبلها وهـو قـول ضعيف من قِبَلِ ان الاعراب امارةٌ على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن بنا حاجة الى أكثر منها ، واعلم ان هذه الاسماء قد خُولف فيها القياس بحذف لاماتها فى حال افرادها لانّك اذا قلت أَخٌ فأصله أَخَوٌ وأَبٌ فأصله أَبَوٌ وحَمٌ فأصله حَمَوٌ وهَنٌ فأصله هَنَوٌ والذى يدلّ على ذلك قولُهم فى التثنية أَخَوانِ وأبوان وحموان وهنوان وقالوا فى الجمع هَنَواتٌ قال الشاعر

* أَرى ابنَ نزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ *

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها الّا انهم حذفوها تخفيفا مبالغةً فى التخفيف والقياسُ ما قدّمناه ألا ترى انهم لم يحذفوا اللام فى مثل عَصًا ورَحًى ويُحْكَى ان بَلْحارِثِ يأتون بها على القياس مقصورةً فيقولون هذا أَبًا وأَخًا ورأيت أَبًا وأَخًا قال الشاعر

* إِنّ أَبَاها وأَبا أَبَاها * قد بَلَغا فى المَجْد غايَتاها *

ويُحْكَى أنّ منهم من يحذف لاماتها فى كلّ حال ويُعْرِبها بالحركات فى حال اضافتها فيقول هذا أَبُكَ ورأيت أَبَكَ ومررت بأَبِكَ ، وأمّا فَمٌ فأصله فَوْهٌ بزنة فَوْزٍ يدلّك على ذلك قولك فى تكسيره أَفْوَاهٌ وفى تصغيره فُوَيْهٌ فهذا وحدَه لامُه هاءٌ والهاء مشبّهة بحروف العلّة لخفائها وقُرْبها فى المَخْرَج من الالف فحُذفــت كحذف حرف العلّة فبقيت الواو التى هى عينٌ حرفَ الاعراب وكان القياس قلبَها ألفا لتحرّكها بحركات الاعراب وانفتاحِ ما قبلها ثمّ يدخل التنوين على حدّ دخوله فى نحو عَصًا ورَحًى فتحــذف الالــف لالتقاء الساكنَيْن فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وذلك معدومُ النظير فلمّا كان القياس يُؤدّى

الى ما ذُكر أبدلوا من الواو ميما لانّ الميم حرفٌ جَلْدٌ يتحمّل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتَيْن فهما متقاربان وقلت هذا فَمٌ ورأيت فَمًا ومررت بفَمٍ ، وأمّا ذو مالٍ فأصلُ ذُو فيه ذَوًا مثلُ عَصًا وقَفًا يدلّ على ذلك قوله تع ذَوَاتَا أَفْنَانٍ وأن تكون لامه ياء أمثلُ من أن تكون واوا وذلك لانّ القضاء عليها بالواو يُصيّرها من باب القُوّة والهُوّة ممّا عينه ولامه من وادٍ واحد والقضاء عليها بالياء يصيّرها من باب شَوَيْتُ ولَوَيْتُ وهو أكثر من الاوّل والعملُ انّما هو على الأكثر ، وأمّا ذُو فلا تُستعمل الّا مضافةً ولا تضاف الّا الى اسم جنس من نحو مال وعَقْل ونحوهما ولا تضاف الى صفة ولا مضمرٍ فلا يقال ذو صالحٍ ولا ذو طالحٍ ولا يجوز ذُوهُ ولا ذُوكَ لانّها لم تدخل الّا وُصْلَةً الى وصف الاسماء بالأجناس كما دخلت اَلّذى وصلةً الى وصف المعارف بالجُمَل وكما أُتى بأَيٍّ وصلةً الى نداء ما فيه الالف واللام فى قولك يا أَيُّهَا الرجلُ ويا أيّها الناسُ ، وقد جاء مضافا الى المضمر قال كَعْب بن زُهَيْر

* صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ * أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا *

وقال الاخر

* إنّما يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ من الناسِ ذَوُوهُ *

والذى جسّر على ذلك كونُ الضمير عائدا الى اسم الجنس وأضعفُ من ذلك قولُ من يقول اَللّهُمّ صَلِّ على محمّدٍ وذَوِيهِ من قِبَلِ ان مضمره لا يعود الى جنس والذى حسّنه قليلا أنّها ليست بصفة موجودة الموصوفِ فجرت مجرَى ما ليس بصفة ، فأمّا قوله تع فى قراءة ابن مسعود وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عَالِمٍ عَلِيمٌ فالأشبهُ بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدرا كالفالج والباطل فكانّه قال وفوق كلّ ذى عِلْمٍ عليمٌ فالقراءتان فى المعنى سَواءٌ ويجوز ان يكون على مذهب من يرى زيادةَ ذِى فيكون حاصله وفوق كلّ عالمٍ عليمٌ ويجوز ان يكون من اضافة المسمّى الى الاسم اى وفوق كلّ شخص يسمّى عالما او يقال له عالمٌ عليمٌ وذلك على حدّ قول الشاعر

* إليكم ذَوِى آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ * نَوازِعُ من قَلْبِى ظِماءٌ وأَلْبُبُ *

على ما سنذكر فى موضعه ، والموضع الثانى ما اختلف آخِرُه فى اللفظ بحرف وهو كِلَا اعلمْ انّ كِلَا اسمٌ مفردٌ يفيد معنى التثنية كما أنّ كُلًّا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى انّه اسمٌ مُثَنًّى لفظا ومعنًى والصوابُ مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا نحوَ قولك كِلَا أخوَيْكَ مُقْبِلٌ قال الشاعر

* كِلَا يَوْمَىْ أُمَامَةَ يومُ صَدٍّ * وإنْ لم نَأْتِها إلّا لِماما *

وقال الاخر

* أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلانا * على ما شاء صاحِبُهُ حَرِيصُ *

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صدّ وحريص وكلاهما مفردٌ ولو كانت تثنيةً حقيقيّةً لفظا ومعنًى كما زعموا لَمَا جاز الّا يَوْمَا صَدّ وحريصان ألا ترى أنّه لا يجوز بوجهٍ أن تقول الزيدان قائمٌ وممّا يدلّ على إفرادها من جهة اللفظ جوازُ اضافتها الى المثنّى كقولك جاءنى كلا أَخَوَيْك وكلا الرجلَيْن ومررت بهما كلَيْهما ولو كانت تثنيةً على الحقيقة لم يجز ذلك ولَكان من قبيل اضافة الشىء الى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى انه لا يقال مررت بهما اثنَيْهما كما تقول مررت بهما كِلَيْهما ، وممّا يدلّ على إفرادها أنّك متى أضفتها الى ظاهرٍ كانت بالالف على كلّ حال وليس المثنّى كذلك ، فان قيل فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية نحوَ قوله

* كِلاهما حِينَ جَدَّ الجَرْىُ بينهما * قد أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِما رابِى *

فقال قد أقلعا وأنت لا تقول زيدٌ قامَا فالجواب أنّ هذا محمولٌ على المعنى كما يُحْمَل على معنى كُلّ ومَنْ نحوُ قوله تع وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْدًا وقوله تع وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ وقوله تع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وفى موضع اخر وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وقال وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فأعاد الضمير على اللفظ تارةً بالإفراد وعلى المعنى أُخْرَى بالجمع فكذلك كِلَا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلكَ أن تحمل الخبرَ تارةً على اللفظ فتُفْرِده وتارة على المعنى فتثنّيه ، ونوّنه صاحبُ الكتاب فقال كِلًا لانّه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألفُ كلا لامٌ وليست زائدة لئلّا يبقى الاسم الظاهر على حرفَيْن وليس ذلك فى كلامهم أصلا ، وذهب بعضهم الى انّها منقلبة عن ياء وذلك لانّه رآها قد أميلت قال سيبويه لو سمّيتَ بكِلَا وثنّيتَ لقلبتَ الالف ياء لانّه قد سُمع فيها الامالة ، والأمثل أن تكون منقلبة عن واو لانّها قد أُبدلت تاء فى كلتا وإبدالُ التاء من الواو وأضعفُ إبدالها من الياء والعملُ انّما هو على الاكثر وانّما أميلت لكسرة الكاف ولانّها تنقلب ياء وذلك اذا اضيفت الى مضمر فى حال النصب والجرّ نحوَ ضربت الرجلَيْن كِلَيْهما ومررت بهما كِلَيْهما وانّما قلبوها فى هذه الحال تشبيها بعَلَيْكَ وإلَيْكَ ولَدَيْكَ ووجهُ الشَبَه بينهما أنّ آخرَها ألفٌ كأواخرِ هذه الكَلِم وهى ملازِمةٌ للاضافة كما أنّ تلك كذلك وليس لها تصرّفُ غيرِها ممّا يُستعمل مفردا ومضافا فجرت مجرى الأَدَوات نحو عَلَى والَى والظروفِ غير المتمكّنة

نحو لَدَى فقلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الألف فى عليك وإليك ولديك ولم يقلبوها فى الرفـع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لانّها بعُدت برفعها عن شَبَه عليك وإليك ولديك اذ كُنّ لا حَظّ لهنّ فى الرفع فهذه الالف وإن فُهِم من اختلافها الاعرابُ فليس الاختلافُ فى الحقيقة لأجل الاعراب بـل لِمَا ذكرتُ لك، وحالُ كِلْتَا كحالِ كلا فى الإفراد والانقلاب الّا انّها مؤنّثة قال الله تع كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وقد اختلف العلمآء فى هذه التاء فذهب سيبويه الى ان الالف للتأنيث والتاء بـدلٌ من لام الكلمة كما أُبدلت منها فى بِنْت وأُخْت ووزنُها فِعْلَى كذِكْرَى وحِفْرَى وهو نَبْتٌ، وذهب أبو عمر الجَرْمىّ الى ان التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت فى كلا، والأَوْجَه الاوّل وذلك لأمرَيْـن احدهما ندرةُ البناء وأنّه ليس فى الاسماء فِعْتَلٌ والثانى أنّ تاء التأنيث لا تكون فى الاسماء المفردة الّا وقبلها مفتوحٌ نحو حَمْزَة وطَلْحَة وقائمةٍ وقاعدةٍ وكلتا اسمٌ مفردٌ عندنا وما قبل التاء فيه ساكنٌ فلم تكن تاءه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون حشوا فى كلمة فلو سمّيت رجلا بكلتا لم تصرفه فى معرفة ولا نكرةٍ كما لو سمّيت بذِكْرَى وسَكْرَى لانّ الالف للتأنيث وقياسُ مذهب أبى عمر الجرمىّ أن لا تصرفه فى المعرفة وتصرفه فى النكرة لانّه كقائمة وقاعدة اذا سُمّى بهما فاعرفه، فأمّا التثنية وجمع السلامة فإنّهما يُعْرَبان بالحروف وتختلف أواخرُهما بها فأمّا التثنية فإنّ إعرابها بحرفَيْن الالف والياء فالالف للرفع والياء للنصب والجرّ الّا انّك تفتح ما قبل الياء فتقول جاءنى الزيدان والعمران ورأيت الزيدَيْـن والعمرَيْن ومررت بالزيدَيْن والعمرَيْن والجمعُ السالمُ اعرابه بحرفَيْن ايضا وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحـو قولك جاءنى الزيدون والمسلمون والجرّ والنصب بالياء الّا انك تكسر ما قبل الياء فى الجمع فرْقا بينهـا وبين التثنية تقول رأيت الزيدِين والعمرِين ومررت بالزيدِين والعمرِين وللتثنية والجمع فَصْلان يُستقصى الكلام عليهما فيهما،

قال صاحب الكتاب واختلافه محلّا فى نحوِ العَصَا وسُعْدَى والقاضِى فى حالتَىِ الرفع والجرّ وهو فـى النصب كالضارب،

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخِر يقدّر تقديرا من غير ان يُلْفَظ به وذلك اذا كان حرفُ الاعراب نابيًا عن تحمُّل الحركة بأن يكون حرفَ علّة كالالف فى عَصًا وحُبْلَى والياء فى قاضٍ لانّ الكلمة فى نفسها معربةٌ بحُكْم الاسميّة اذ لم يعرض فيها ما يُخْرِجها عن التمكّن واستحقاقِ الاعراب وانّما حرفُ الاعـراب فى عصا وشِبْهه الفٌ والالف لا تتحرّك بحركة لانّها مَدّةٌ فى الحَلْق وتحريكُها يمنعها من الاستطالة

والامتداد ويُفْضِي بها الى مُخْرَج الحركة فكونُ الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لانّ الكلمة غيرُ معربة بل لنُبُوٍّ في محلّ الحركة بخلاف مَنْ وكَمْ ونحوهما من المبنيّات فإنّ الاعراب لا يتعذّر على حرف الاعراب منها لانّه حرفٌ صحيحٌ يمكن تحريكُه فلو كانت الكلمةُ في نفسها معربة لَظهر الاعرابُ فيها وانّما الكلمةُ جَمْعا في موضعِ كلمة معربة وكذلك ياء القاضي والداعي لا يظهر فيهما الرفعُ والجرُّ لثقل الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها فهي نائبةٌ عن تحمّل الضمّة والكسرة ٭ واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقصِ الكلام على المقصور والمنقوص وانّما أشار اليهما إشارةً ولا بدّ من التنبيه على نُكَت بابَيْهما بما فيه مَقْنَعٌ ان شاء الله تعالى ٭ المقصور اعلم ان المقصور كلُّ اسم وقعتْ في آخره الفٌ مفردةٌ نحو العَصَا والفَتَى وحُبْلَى وسَكْرَى وقولُنا مفردة احترازٌ من مثل حَمْرَآءَ وصحراء وبابهما فإنّ هذه الاسماء في آخرها ألفان الفُ التأنيث المنقلبةُ همزةً وألفٌ اخرى قبلها للمدّ وانّما سمّي مقصورا لانّه قُصر عن الاعراب كلّه اى حُبس عنه فلم يدخله رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ فتقول في الرفع هذه عصًا ورحًى يا فتى وفي الجرّ مررت بعصًا ورحًى يا فتى وفي النصب رأيت عصًا ورحًى يا فتى والقصرُ الحبسُ ومنه قوله تعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي ٱلْخِيَامِ اى محبوسات وانّما لم يدخله شيء من حركات الاعراب لانّ في آخره ألفا والالفُ لا تتحرّك بحركة على ما تقدّم فكان فيها مقدّرا فاذا قلت في الرفع هذه عصا ففي الالف ضمّةٌ منويّةٌ واذا قلت في النصب رأيت عصا ففي الالف فتحة منويّة واذا قلت في الجرّ مررت بعصا ففي الالف كسرة منويّة ٭ والمقصور على ضربَيْن منصرفٌ وغيرُ منصرف فالمنصرف ما يدخله التنوينُ وحدَه نحو عصا ورحى ثمّ يلتقي ساكنان الالفُ التي هي لام الكلمة والتنوينُ بعدها ساكنٌ فيحذف لالتقاء الساكنين وكانت الالف أَوْلى بالحذف من التنوين لوجوه ثلثة احدُها ان التنوين دخل لمعنًى ويزول بزوال ذلك المعنى وليست الالف كذلك لانّها لام الكلمة الثاني أنّ الالف اذا حُذفت بقي قبلها ما يدلّ على الالف المحذوفة وهي الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليلٌ الثالثُ ان الساكن الأوّل هو المانع من النطق بالثاني فكان حذفه هو الوجهَ لإزالة المانع فلذلك تقول هذا عصاً ورأيت عصًا ومررت بعصًا بالتنوين من غير ألف ٭ وغير المنصرف ما كان في آخره الفُ التأنيث المفردةُ نحو حُبْلَى وسَكْرَى فهذا لا يدخله شيء من الاعراب لانّ في اخره الفا والالفُ لا تقبل الحركةَ ولا يدخله التنوين لانّه غير منصرف لأجل التأنيث اللازم فتقول هذه حُبْلَى وسَكْرَى ورأيت حبلَى وسكرَى ومررت بحبلَى وسكرَى فالالفُ ثابتةٌ على كلّ حال لا تُحْذف الّا اذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة اخرى نحو

حُبْلَى ٱلْقَوْمِ وَسَكْرَى ٱبْنِكَ فاعرفه ۞ والمنقوص كلّ اسمٍ وقعت فى اخره ياءٌ قبلها كسرةٌ نحو القاضى والداعى وقاضٍ وداعٍ فهذا يدخله النصبُ وحده مع التنوين ولا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ وانّما سمّى منقوصا لانّه نقص شيئَيْن حركةً وحرفا فالحركةُ هى الضمّة او الكسرة حُذفت للثقل والحرفُ هو الياء حُذف لالتقاء الساكنين فتقول فى الرفع هذا قاضٍ يا فتى وفى الجرّ مررت بقاضٍ يا فتى وكان الاصل هذا قاضىٌ بضمّ الياء وتنوينها ومررت بقاضىٍ بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستُثقلت الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها لانّها قد صارت مَدَّةً كالالف لِسَعَةِ مَخْرَجِها وكونِ حركةِ ما قبلها من جنسها على ما تقدّم فحُذفت الضمّة والكسرة لِما تقدّم ولمّا حُذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحُذفت لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه فى المقصور فلذلك تقول فى الرفع هذا قاضٍ وفى الجرّ مررت بقاضٍ قال اللّه تع فَٱقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ وقال عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ وتقول فى النصب رأيت قاضِيًا تُثْبِت الفتحة لخفّتها قال اللّه تع إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَانِ وقال أَجِيبُوا دَاعِىَ ٱللّٰهِ فاعرفه ۞

فصـــل ١٧

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب على نوعَيْن نوعٌ يستوفى حركاتِ الاعراب والتنوينَ كزَيْدٍ ورَجُلٍ ويسمّى المنصرفَ ونوعٌ يختزل عنه الجرّ والتنوين لشَبَهِ الفعل ويحرّك بالفتح فى موضع الجرّ كأَحْمَدَ ومَرْوانَ الّا اذا أُضيف او دخله لامُ التعريف ويسمّى غيرَ المنصرف واسمُ المتمكّن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الأَمْكَنُ ۞

قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب على ضربَيْن منصرفٌ وغيرُ منصرف فالمنصرف ما دخلتْه الحركات الثلاث مع التنوين سواءٌ كان دخولها عليه لفظا او تقديرا فاللفظُ نحوُ هذا رجلٌ وفرسٌ وزيدٌ وعمرٌو ورأيت رجلا وفرسا وزيدا وعمرا ومررت برجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍو والتقديرُ نحو قولك هذا عصًا ورحًى ورأيت عصًا ورحًى ومررت بعصًا ورحًى فهذه الاسماء كلّها متمكّنةٌ وما كان مثلها وإن لم يظهر فيها الاعرابُ لانّ عدمَ ظهور الاعراب انّما كان لنُبُوِّ حرف الاعراب عن تحمّل الحركة على ما ذكرناه ۞ والمتمكّن وصفٌ راجع الى جملة المعرب وأصلُ الصرف التنوينُ وحده على ما سنذكر فى موضعه وهذا الضربُ من الاسماء سُمّى المتمكّنَ الأَمْكَنَ فالمتمكّنُ أعمّ من الأمكن فكلُّ أمكنَ متمكّنٌ وليس كلُّ متمكّنٍ أمكنَ والتمكّنُ رُسوخُ القَدَم فى الاسميّة وقولنا اسمٌ متمكّنٌ اى راسخُ القدم فى الاسميّة وقولنا اسمٌ متمكّنٌ اى هو بمكانٍ منها اى لم يخرج الى شَبَه الحرف فيمتنع من الاعراب والأمكنُ على زنة أَفْعَلَ التى للتفضيل اى هو أتمّ

تمكّنًا من غيره لم يعرض فيه شَبَهُ الحرف فيُخْرِجَه الى البناء ولم يشابه الفعلَ فينقُصَ تمكُّنُه ويمتنعَ منه بعضُ حركات الاعراب وهو الجرّ ويمتنعَ منه التنوينُ الذى هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكنَ من غيره اى أرسخَ قدما فى مكانه من الاسميّة ۔ وقد ذهب بعضهم الى انّ المَكان مأخوذٌ من كَانَ يَكُونُ فهو مَفْعَلٌ منه كالمَقام والمَراح ولا أراه صحيحا لقولهم تَمَكَّنَ ولو كان من الكَوْن لقيل تَكَوَّنَ فأمّا تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا فى الجمع أَمْكِنَة ۔ وهذا نَصُّ الضرب الثانى وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعلَ من وجهَيْن فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ويكون آخرُه فى الجرّ مفتوحا نحو هذا أَحْمَدُ وعُمَرُ ورأيت أحمدَ وعمرَ ومررت بأحمدَ وعمرَ ۔ والبغداديّون يسمّون بابَ ما لا ينصرف بابَ ما لا يُجْرَى والصرفُ قريبٌ من الإجراء لانّ صَرْفَ الاسم إجراؤه على ما له فى الأصل من دخولِ الحركات الثلث التى هى علاماتُ الاعراب ويدخله التنوينُ ايضا وذلك لانّ الاسم باطلاقه يستحقّ وجوهَ الاعراب للفرق بين المعانى الطارئة عليه بعد دلالته على مسمّاه ۔ والاسم على ضربَيْن نكرةٌ ومعرفةٌ والنكرةُ هى الأصل والأخفّ عليهم والأمكنُ عندهم والمعرفةُ فرعٌ فلمّا كانت النكرةُ اخفّ عليهم ألحقوها التنوينَ دليلا على الخفّة ولذلك لم يلحق الأفعالَ لثقلها ۔ ولا بدّ من بيانِ ثقل الافعال فانّ مَدارَ هذا الباب على شَبَهِ ما لا ينصرف الفعلَ فى الثقل حتّى جرى مجراه فيه ولذلك حُذف التنوين ممّا لا ينصرف لثقله حَمْلا على الفعل وانّما قلنا انّ الافعال أثقلُ من الاسماء لوجهَيْن احدهما أنّ الاسم أكثرُ من الفعل من حيثُ أنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعلٍ اسمٍ يكون معه وقد يستغنى الاسمُ عن الفعل واذا ثبت أنّه أكثرُ فى الكلام كان أكثرَ استعمالا واذا كثُر استعماله خَفّ على الألسنة لكثرة تداوُله ألا ترى ان العَجَمىّ اذا تَعاطَى كلامَ العرب ثقُل على لسانه لقلّة استعماله له وكذلك العربىُّ اذا تعاطى كلامَ العجم كان ثقيلا عليه لقلّة استعماله له ۔ الوجه الثانى انّ الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فصار كالمركّب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئًا من ذلك اذ هو سِمَةٌ على المسمّى لا غيرُ فهو مفردٌ والمفردُ أخفُّ من المركّب فقد ثبت بهذا البيان أنّ الافعال أثقل من الاسماء وهى مع ثقلها فروعٌ فى الاسماء من حيث كانت مشتقّة من المصادر التى هى ضربٌ من الاسماء على الصحيح من المذهب وأنّها مفتقرة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها ۔ وكان فى الاسماء ما هو فرعٌ على غيره من حيث أنّه ثانٍ له ودخيلٌ عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركةٌ ومشابهةٌ فى الفَرْعيّة والشىء اذا أشبهَ الشىءَ أُعطى حُكْما من أحكامه على حسبِ قوّة الشَبَه وليس كُلّ شَبَهٍ بين شيئَيْن

يُوجِب لأحدهما حُكْمًا هو فى الأصل للآخَر ولكنّ الشَّبَه اذا قوِى أَوْجَبَ الحكمَ واذا ضعُف لم يُوجِب فكلّما كان الشبهُ أخصَّ كان أقوى وكلّما كان أعمّ كان أضعف فالشبهُ الأعمُّ كشَبَه الفعل بالاسم من جهةِ أنّه يدلّ على معنًى فهذا لا يُوجِب له حكما لانّه عامٌّ فى كلّ اسمٍ وفعلٍ وليس كذلك الشبهُ من جهةِ أنّه ثانٍ باجتماع السببَيْن فيه لانّ هذا يختصّ نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاصٌّ مُقرِّبٌ الاسمَ من الفعل فاذا اجتمع فى الاسم علّتان فَرْعيّتان من العِلَل التسع او علّةٌ واحدةٌ مكرَّرةٌ على ما سيوضَح فيما بعدُ ان شاء الله تع فانّه يُشْبِه الفعلَ من وجهَيْن ويسرى عليه ثقلُ الفعل فحينئذ مُنِع الصرف فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ؞ واختلفوا فى منعِ الصرف ما هو فقال قومٌ هو عبارةٌ عن منعِ الاسم الجرَّ والتنوينَ دفعةً واحدةً وليس احدُهما تابعًا للآخر اذ كان الفعلُ لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ وهو قولٌ بظاهرِ الحال ؞ وقال قوم ينتمون الى التحقيق أنّ الجرّ فى الاسماء نظيرُ الجزمِ فى الافعال فلا يُمْنَع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيرُه وانّما المحذوف منه عَلَمُ الخِفّة وهو التنوين وحدَه لثقلِ ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثمّ يتبع الجرُّ التنوينَ فى الزوال لانّ التنوين خاصّةٌ للاسم والجرّ خاصّةٌ له ايضا فتتبع الخاصّةُ الخاصّةَ ؞ ويدلّ على ذلك أنّ المرفوع والمنصوب لا مَدْخَل للجرّ فيه انّما يذهب منه التنوينُ لا غيرُ ؞ قال أبو علىّ لو جُرّ الاسم الذى لا ينصرف مع حذفِ تنوينه فقيل مررت بأَحْمدِ وابرهيمِ لأشبهَ المبنيّاتِ نحوَ أَمْسِ وجَيْرِ ثمّ لمّا مُنع الجرّ ولا بدّ للجارّ من عَمَلٍ وتأثيرٍ شاركَ النصبَ فى حركته لتَواخيهما كما شاركَ نصبُ الفعل جزمَه فى مثلِ لم يَفْعَلَا ولن يَفْعَلَا وأخواتهما على انّ أبا الحسن وأبا العبّاس رحمهما الله ذهبا الى انّ غير المنصرف مبنىٌّ فى حالِ فتحه اذا دخله الجارّ والمحقّقون على خلافِ ذلك وهو رأى سيبويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الأَسْمرِ وأَسْمَرِكم فالاسمُ باقٍ على منعِ صرفه وإن أُجِرَّ لانّ الشبه قائمٌ وعَلَمَ الصرف الذى هو التنوينُ معدومٌ ؞ وعلى القول الأوّل يكون الاسم منصرفا لانّه لمّا دخله الالفُ واللامُ والاضافةُ وهما خاصّةٌ للاسم بعُدَ عن الافعال وغلبت الاسميّةُ فانصرفَ ؞ وقوله وإسمُ المتمكّنِ يجمعهما يريد انّ ما لا ينصرف متمكّنٌ لانّ التمكّن هو استحقاقُ الاسم الاعرابَ بحكمِ الاسميّة وما لا ينصرف مُعْرَبٌ فهو متمكّنٌ لذلك وإن كان غيرُه أمكنَ منه فاعرفه ؞

فصل ١٨

قال صاحب الكتاب والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة او تكرّر واحدٌ

وهى العَلَميّة والتأنيث اللازم لفظا او معنًى فى نحو سُعادَ وطَلْحَةَ ووزنُ الفعل الذى يغلبه فى نحو أَفْعَلَ فإنّه فيه اكثر منه فى الاسم او يَخُصّه فى نحو ضُرِبَ إن سُمّى به والوصفيّة فى نحو أَحْمَرَ والعَدْلُ عن صيغة الى أخرى فى نحو عُمَرَ وثُلاثَ وأن يكون جمعًا ليس على زنته واحدٌ كَمَساجِدَ ومَصابِيحَ الّا ما اعتلّ آخِرُه نحو جَوارٍ فإنّه فى الرفع والجرّ كقاضٍ وفى النصب كَضَوارِبَ وحَضاجِرُ وسَراوِيلُ فى التقدير جمعُ حِضَجْرٍ وسِرْوالةٍ والتركيبُ فى نحو مَعْدِيكَرِبَ وبَعْلَبَكّ والعُجْمةُ فى الأعلام خاصّةً والالفُ والنون المضارعتان لألفَىِ التأنيث فى نحو سَكْرانَ وعُثْمانَ الّا اذا اضطرّ الشاعر فصَرَفَ ؞

قال الشارح الأسباب المانعةُ من الصرف تسعة وهى العَلَميّة والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعُجْمة والالف والنون الزوائد فهذه التسعةُ متى اجتمع منها اثنتان فى اسم او واحدٌ يقوم مقامَ سببَيْن امتنع من الصرف فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ويكون فى موضع الجرّ مفتوحا وذلك قولك هذا أَحْمَدُ وعُمَرُ ورأيت احمدَ وعمرَ ومررت باحمدَ وعمرَ ؞ وانّما كان كذلك لشَبَهه بالفعل لاجتماع السببَيْن فيه وذلك أنّ كلّ واحد فرعٌ على غيره فاذا اجتمع فى الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعًا من جهتَيْن احديهما أنّه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسمُ لا يفتقر الى فعل فكان فرعا عليه والآخَرُ أنّه مشتقّ من المصدر الذى هو ضربٌ من الاسماء فلمّا أشبهه فى الفرعيّة امتنع منه الجرُّ والتنوينُ كما امتنعا من الفعل ؞ والتعريفُ فرعٌ على التنكير لانّ اصل الاسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفةُ ذاتَ علامةٍ وافتقارٍ الى وَضْعٍ لنَقْله عن الاصل كنقلِ جَعْفَرٍ عن اسمِ النهر الذى هو نكرةٌ شائعٌ الى واحد بعينه فالتعريفُ المانعُ من الصرف هو الذى ينقل الاسمَ من جهة أنّه متضمّنٌ فيه من غير علامةٍ تدخل عليه وهو تعريف العلميّة ؞ والتأنيث فرعٌ على التذكير لوجهَيْن احدهما أنّ الاسماء قبل الاطّلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبّر عنها بلفظ مذكّر نحو شَىْء وحَيَوانٍ وإنْسانٍ فاذا عُلم تأنيثُها رُكّب عليها العلامةُ وليس كذلك المؤنّث ؞ الثانى أنّ المؤنّث له علامةٌ على ما سبق فكان فرعا ؞ وقوله التأنيث اللازم وصفٌ احترز به عن تأنيث الفَرْق وهو الفارقُ بين المذكّر والمؤنّث فى مثل قائمةٍ وقاعدةٍ ونحوهما من الصفات وامرئٍ وامرأةٍ ونحوهما من الأجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقًا بين الواحد والجمع مثلَ تَمْرٍ وتَمْرَةٍ وشَعِيرٍ وشَعِيرَةٍ فهذا التأنيثُ لا اعتدادَ به وانّما المانعُ من الصرف التأنيثُ اللازمُ فإن سُمّى بشىء ممّا ذُكر وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيثُ بالتسمية فلم يجز سقوطُها واعتُدّ بها سببا مانعا من الصرف اذا انضمّ اليه غيره نحو طَلْحَةَ وحَمْزَةَ

فإنّهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا نُكّر انصرف لانّه لم يبق فيه الّا التأنيثُ وحدَه، فأمّا الف التأنيث المقصورة والممدودة نحوَ حُبْلَى وبُشْرَى وسَكْرَى وحَمْرآء وصَفْرآء فإنّ كلّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف بانفرادها من غير احتياجٍ الى سبب اخر فلا ينوّن شىء من ذلك فى النكرة فاذا لم ينصرف فى النكرة فأَحْرَى أن لا ينصرف فى المعرفة لانّ المانع باقٍ بعد التعريف والتعريفُ ممّا يزيده ثقلا، وانّما كان هذا التأنيث وحده كافيًا فى منع الصرف لانّ الالف للتأنيث وهى تزيد على تاء التأنيث قوّةً لانّها يُبْنَى معها الاسم وتصير كبعضِ حروفه ويتغيّر الاسم معها عن بِنْية التذكير نحوَ سَكْرانَ وسَكْرَى وأَحْمَر وحَمْرآء فبنيةُ كلّ واحد من المؤنّث غيرُ بنية المذكّر وليست التاء كذلك انّما تدخل الاسمَ المذكّرَ من غير تغيُّرِ بِنْيته دلالةً على التأنيث نحوَ قائم وقائمة ويؤيّد عندك ذلك وُضوحا أنّ الف التأنيث اذا كانت رابعةً تثبت فى التكسير نحو حُبْلَى وحَبَالَى وسَكْرَى وسُكَارَى كما تثبت الراء فى حَوافِرَ والميمُ فى دَراهِمَ وليست التاء كذلك بل تُحْذَف فى التكسير نحو طَلْحَة وطِلاح وجَفْنَة وجِفانٍ فلمّا كانت الالف مختلطةً بالاسم الاختلاطَ الذى ذكرناه كانت لها مَزِيّةٌ على التاء فصارت مشاركتُها لها فى التأنيث علّةً ومزيّتُها عليها علّةً اخرى كانّه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب متى اجتمع سببان او تكرّر واحد ويعبّر عنها بانّها علّةٌ تقوم مقامَ علّتَيْن والفقهُ فيها ما ذكرناه، فأمّا الالف الزائدة للالحاق نحوَ أَرْطًى وحَبَنْطًى وما أشبه ذلك من الاسماء المذكّرة التى فى آخرها الفٌ زائدةٌ فهى تنصرف فى النكرة نحوَ هذا أَرْطًى ورأيت أرطًى ومررت بأرطًى فتنوينُه دليل على تذكيره وصرفِه فإن سمّيت به رجلا لم ينصرف للتعريف وشَبَهِ الفه بألف التأنيث من حيثُ انّها زائدةٌ وأنّها لا تدخل عليها تاء التأنيث لانّ العلميّة تحظر الزيادةَ كما تحظر النقصَ فتقول هذا أرطَى مُقْبِلا من غير تنوين، وقوله لفظا او معنًى يريد باللفظ أن يكون فيه علامةُ تأنيث فى اللفظ وإن لم يكن مسمّاه مؤنّثا كطلحةَ وحمزةَ فإنّهما لا ينصرفان للتعريف ولفظِ التأنيث وإن كان مسمّى كلّ واحد منهما مذكّرا، ويريد بالمعنى أن يكون مسمّاه مؤنّثا وإن لم يكن فيه علامةُ تأنيث ظاهرةً وانّما يقدّر فيه علامةُ التأنيث تقديرا نحوَ هِنْد وجُمْل وسُعاد وزَيْنَبَ والذى يدلّ انّ علم التأنيث مقدّرٌ أنّه يظهر فى التصغير فتقول هُنَيْدَة وجُمَيْلَة فتظهر التاء فأمّا زينب وسعاد فإنّ تاء التأنيث لا تظهر فى تصغيرهما لانّ الحرف الزائد على الثلثة يتنزّل منزلةَ علم التأنيث ولو سمّيت رجلا بزينب وسعاد لم تصرفهما ايضا لغلبة التأنيث على الاسم فكذلك لو سمّيته بعَناقٍ لكان حكمُه حكمَ سعاد فى غلبة

التأنيث فلا ينصرف ، وأمّا وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرعٌ لانّ البناء للفعل اذ كان يَخُصّه او يغلب عليه فكان أَوْلى به وجملةُ الأمر أنّ وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزنٌ يخصّ الفعلَ لا يوجَد فى الاسماء وضربٌ يكون فى الافعال والاسماء الّا انّه فى الافعال أغلبُ وضربٌ يكون فيهما من غير غلبةٍ لأحدهما على الاخر فالأوّل نحوُ ضُرِبَ وضُورِبَ فهذان بناءان يختصّان الافعالَ لانّه بناء ما لم يسمّ فاعلُه فلا يكون مثلُه فى الاسماء وانّما جاء دُئِلُ وهو اسم قبيلةِ أبى أَسْوَدَ وقد تقدّم الكلام عليها فى الاعلام فاذا سمّيت بضُرِبَ او ضُورِبَ لم ينصرف ذلك الاسم فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خُفّف هذا الاسم أعنى ضُرِبَ ونحوَه بأن أسكنتَ عينَه فقلت ضُرْبَ على حدّ قولهم فى كَتِفٍ كَتْفٌ بسكون التاء فسيبويه رحم يصرفه لزوالِ لفظ بناء الفعل ولأبى العبّاس فيه تفصيلٌ ما أحسنَه وهو إن كان التخفيف قبل النقل والتسميةِ انصرف للزوم الإسكان له ومَصيرِه الى زنة الاسم نحو قُفْلٍ وبُرْدٍ وإن كان الاسكان بعد النقل والتسميةِ لم ينصرف اذ الاسكان عارضٌ بدليلِ جوازِ استعمال الأصل فالحركةُ وإن كانت محذوفة من اللفظ فهى فى حكمِ المنطوق بها ولو سمّيت بمثلِ رُدَّ وشُدَّ وقيلَ وبِيعَ لأنصرف لانّ هذا إعلالٌ لازمٌ لرَفْضِ اصله وهو عدمُ استعماله فصار كانّه لا اصلَ له غيرَ البناء الذى هو عليه وألحق رُدَّ وشُدَّ بحُبٍّ ودُرٍّ وقيلَ وبِيعَ بفِيلٍ ودِيكٍ ، ومن ذلك فَعَّلَ مثلُ ضَرَّبَ وكَسَّرَ بتضعيف العين اذا سمّيت بشىء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزنِ الفعل وينصرف فى النكرة لزوالِ احد السببَيْن وهو التعريف لانّ هذا ايضا بناءٌ خاصٌّ للفعل لا حَظَّ فيه للاسماء وانّما وردت الفاظٌ فى الاعلام قالوا خَضَّمُ وهو اسمُ رجل وهو خضّم بن عمرو بن كِلاب بن تميم قال الشاعر

* لولا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا * ولاَ ظَلِلْنَا بالمَشاءِى قُيَّمَا *

يريد بلاد خضّم اى بلاد بنى تميم ، قالوا عَثَّرُ وبَذَّرُ فعَثَّرُ اسم مكان وبَذَّرُ ماءٌ معروفٌ قال الشاعر وهو زُهَيْر

* لَيْثٌ بِعَثَّرَ يصطادُ الرِجالَ اذا * ما كَذَّبَ اللَّيْثُ عن أَقْرانه صَدَقَا *

وقال الاخر وهو كُثَيِّرٌ

* سَقَا اللّهُ أَمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَها * جُرابًا ومَلْكُومًا وبَذَّرَ والغَمْرا *

وهذه اعلامٌ ولا اعتدادَ بالاعلام فى الأبنية وقد تقدّم شرحُ ذلك فأمّا بَقَّمُ للنبت المصبوغ به وشَلَّمُ لبيتِ المُقدّسِ فهما عجميّان ، وأمّا الضرب الثانى وهو ما يغلب وُجودُه فى الافعال نحوُ أَفْكَلٍ وهو اسمٌ

للرِّعْدَة وأَيْدَع وهو صِبْغ وأَرْمَل وأَكْلُب واصْبَع ويَرْمَع وهى حجارة دُقاق تلمع ويَعْمَل وهو جمع يَعْمَلَة وهى الناقةُ السريعةُ ويَلْمَق وهو من اسماء القَباء فهذه الأبنيةُ فى الاسماء وإن كانت صالحةَ العدّة فهى فى الافعال أعمُّ وأغلبُ لانّ فى اوّلها هذه الزوائد وهى تكثر فى أوائل الافعال المضارعة فكان البناء للفعل لذلك فأَفْكَل وأَيْدَع وأَرْمَل بمنزلة أَذْهَبُ وأَشْرَبُ من الافعال وأَكْلُب بمنزلة أَقْتُلُ وأَخْرُجُ واصْبَع بمنزلة اِعْلَمْ واِسْمَعْ فى الأمر وفى المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ما عَدَا الياء ويَرْمَع ويَعْمَل ويَلْمَق بمنزلة يَذْهَبُ ويَرْكَبُ فاذا سُمّى بشىء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزنِ الفعل لانّه لمّا غلب فى الفعل كان البناء له والاسماء دخيلةٌ عليه ، وأمّا الضرب الثالث وهو البناء الذى يشترك فيه الاسماء والافعالُ وذلك بأن يسمّى بمثل ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ فانّه منصرفٌ معرفةً كان او نكرةً لانّه يكثر فى الاسماء كثرتَه فى الافعال من غير غلبةٍ فنظيرُ ضَرَبَ فى الافعال من الاسماء جَبَلٌ وقَلَمٌ ونظيرُ عَلِمَ كَتِفٌ ورَجِلٌ ونظيرُ ظَرُفَ عَضُدٌ ويَقُظٌ وليس ذلك فى احدهما أغلبَ منه فى الاخر فلم يكن الفعلُ أَوْلى به فلم يكن سبباً، وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرفِ ما سُمّى بشىء من ذلك واحتجّ بقول الشاعر

* أنا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَنايَا * متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُونى *

قال الروايةُ جَلَا من غير تنوين وهو فعلٌ سُمّى به أبوه وليس فى ذلك حجّةٌ عند سيبويه لاحتمالِ أن يكون سُمّى بالفعل وفيه ضميرُ فاعلٍ فيكون جملةً والجُمَلُ تُحْكَى اذا سُمّى بها نحو بَرَقَ نَحْرُهُ وشَابَ قَرْنَاهَا او يكون جملةً غيرَ مسمًّى بها فى موضع الصفة لمحذوفٍ والتقديرُ أنا ابنُ رجلٍ جَلَا كما قال

* كأنّك من جِمالِ بَنِى أُقَيْشٍ * يُقَعْقَعُ بينَ رِجْلَيْه بشَنِّ *

والمراد جَمَلٌ من جمال بنى أقيش فلا يكون منه على كلا الوجهين حجّةٌ ، وأمّا الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علّةٌ فى منع الصرف لانّ الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل فالموصوفُ متقدّمٌ على الصفة كقولك مررت برجلٍ أَسمرَ وثوبٍ أحمرَ والصفةُ مشتقّةٌ كما انّ الفعل مشتقٌّ فكان فرعا كما انّ الفعل فرعٌ فاذا انضمّ اليه سببٌ اخرُ مَنَعَا الصرف نحو أَحْمَرَ وأَصْفَرَ وعَطْشانَ وسَكْرانَ فأَحمرُ وشِبْهُهُ لا ينصرف للصفة ووزنِ الفعل وكذلك لو صغّرته لكان غيرَ منصرف ايضا لانّ هذا الفعل قد صُغّر فى التعجّب قال الشاعر

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنا * من هُؤُلَيّائكُنَّ الضالِ والسَمُرِ *

وأمّا العَدْل فهو اشتقاقُ اسم عن اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عُمَرَ عن عامرٍ والمشتقُّ فرعٌ

على المشتقّ منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل أنّ الاشتقاق يكون لمعنى اخر أُخذ من الاوّل كضاربٍ من الضَرْب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانّه اشتُقّ من الاصل بمعنى الفاعل وهو غيرُ معنَى الاصل الذى هو الضَرْبُ والعدلُ هو أن تريد لفظا ثمّ تعدل عنه الى لفظ اخر فيكون المسموعُ لفظا والمرادُ غيرَه ولا يكون العدلُ فى المعنى انّما يكون فى اللفظ فلذلك كان سببا لانّه فرعٌ على المعدول عنه فعُمَرُ عَلَمٌ معدولٌ عن عامرٍ عَلَمٍ ايضا وكذلك زُفَرُ معدولٌ عن زافرٍ عَلَمٍ ايضا وفى الأعلام زافرٌ واليه تُنْسَب الزافريّة والزافرُ من زَفَرَ الحِمْلَ يَزْفِرُه اذا حمله، وقُثَمُ معدول عن قاثمٍ عَلَما وهو منقول من القاثم وهو اسمُ الفاعل من قَثَمَ اذا أعطى كثيرا، وزُحَلُ معدول عن زاحلٍ سُمّى بذلك لبُعْده فهذه الاسماء كلّها معدولة ألا ترى انّ ذلك ليس فى اصول النكرات، وفُعَل يأتى على ضروبٍ منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجىء جنسا نحو صُرَدٍ ونُغَرٍ وسُبَدٍ لطائر ويجىء صفةً كحُطَمٍ قال الشاعر *قد لَفَّها الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ* وزُفَرٍ من قوله *يأبَى الظُلامةَ منها النَوْفَلُ الزُفَرُ* ويجىء جمعا نحو ثُقْبَةٍ وثُقَبٍ ورُطْبَةٍ ورُطَبٍ فلو سُمّى بشىء من ذلك لانصرف لانّه منقولٌ من نكرة واعتبارُ العدل من ضروبِ فُعَل بامتناع الالف واللام منه وعرّفنا أنّه معدول أنّه ورد فى اللغة غيرَ منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عُمَرُ علما معدولا عن عامرٍ وصفًا وهو مصروفٌ على اصلِ ما ينبغى أن يكون عليه الاسماء وعُمَرُ لفظةٌ من لفظ عامرٍ وهو غيرُ مصروف فعُلم أنّ سببه مع التعريف كونُه مغيَّرا عنه، والمعدولُ بابُه السَماعُ ألا ترى انّهم لم يقولوا فى مالكٍ مُلَكُ ولا فى حارثٍ حُرَثُ كما قالوا عُمَرُ وزُفَرُ، والمعدول على ضربَيْن معرفةٌ ونكرةٌ فالمعرفةُ قد تقدّم ذِكْرُها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجَل لانّه يُغيَّر فى حال العلميّة فلو نُكّر لانصرف نحو قولك مررت بزُحَلَ وزحلٍ اخرَ وعُمَرَ وعُمَرٍ اخرَ لبَقائه بلا سببٍ لانّه لمّا زال التعريفُ بالتنكير زال العدلُ ايضا لانّه انّما كان عُدل عن معرفةٍ علمٍ فاذا نُكّر لم يكن ذلك العَلَمُ مرادا فانصرف، وأمّا المعدول فى حال التنكير فنحو أُحَادَ وثُلاثَ ورُبَاعَ وما كان منها نكرات بدليل قوله تع أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فمثنى وثلاث ورباع فى موضع الصفة لأجنحة وهى نكرةٌ قال الشاعر

*ولكنّما أهْلِى بوادٍ أنيسُهُ * ذئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدَ*

فأجراه وصفا لذئاب وهو نكرةٌ وصفةُ النكرة نكرةٌ والمانع له من الصرف على هذا الوصفُ والعدلُ عن العدد المكرّر فأمّا الوصف فظاهرٌ وأمّا العدل فالمرادُ بمثنى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وكذلك ثُلاثُ ورُباعُ فالعدلُ هنا

يوجب التكريرَ فاذا قال جاء القومُ ثُلَثَ ورُباعَ فمعناه أنّهم تحزّبوا وقتَ المجىء ثلاثةً ثلاثةً وأربعةً أربعةً وقالوا مَوْحَدُ كمَثْنَى ومَثْلَثَ فأمّا مَثْلَثُ ومَرْبَعُ الى العَقْد فقياسٌ ولم يُسْمَع ونظيرُ ثُلاثَ ورُباعَ فى الصفة والوزن أُحادُ وثُناءُ وقد سُمِعَا قال الشاعر

*مَنَتْ لك أن تُلاقينى المَنايا * أُحادَ أُحادَ فى شَهْرٍ حَلالِ*

وأمّا ما وراء ذلك الى عُشارَ فغيرُ مسموع والقياسُ لا يدفعه على انّه قد جاء فى شعر الكُمَيْت *خصالا عُشارا* فإن سُمّى رجلٌ بمَثْنَى وثُلاث ورُباع ونظائرها انصرف فى المعرفة فتقول فيه هذا مَثْنًى وثُلاثٌ بالتنوين لانّ الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدلُ ايضا لزَوال معنى العدد بالتسمية وحَدَثَ فيه سببٌ اخرُ غيرُهما وهو التعريف فانصرف لبَقائه على سبب واحد فإن نكّرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه لانّه أشبه حالَه قبل النقل وينصرف على قياس قول أبى الحسن لخُلُوّه من سبب البتّة، وحُكى انّ ابن كَيْسان قال قال أهلُ الكوفة مَثْنَى ومَوْحَدُ بمنزلة عُمَر وإنّ هذا الاسم معرفةٌ فاذا سمّيت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسمُ رجل، ولسائر المعدولة فصولٌ يأتى الكلامُ عليها هناك مفصّلا إن شاء الله تعالى، وأمّا الجمع المانع من الصرف فهو كلُّ جمع يكون ثالثُه ألفا وبعدها حرفان او ثلاثةُ أحرف أَوْسَطُها ساكنٌ كدَوابَّ ومَحادَّ ومَساجِدَ ومَنابِرَ ودَنانيرَ ومَفاتيحَ فكلُّ ما كان من هذا النوع فإنّه لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً قال الله تع فَاذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللّٰهِ عَلَيْهَا صَوَاقَّ وقال الله تع لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ وقال تع يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ فهذا الجمعُ وما كان مثله ممّا فيه شَبَهٌ بالتصغير ووجهُ الشبه بينهما أنّ ثالثَه حرفٌ ليّنٌ زائدٌ وبعد الثالث مكسورٌ كما أنّه فى التصغير كذلك فدَراهِمُ فى الجمع كدُرَيْهِم ودَنانيرُ كدُنَيْنير ليس بينهما فرقٌ الّا ضَمُّ أوّلِ الاسم المصغّر وفتحُ أوّلِ هذا الجمع وهو غيرُ مصروف والذى منعه من الصرف كونُه جمعا لا نظيرَ له فى الآحاد فصار بعدم النظير كانّه جُمع مرّتَيْن وذلك أنّ كلّ جمع له نظيرٌ من الواحد وحكمُه فى التكسير والصرف كحكم نظيره فكِلابٌ منصرفٌ فى النكرة والمعرفة لانّ نظيرَه فى الواحد كِتابٌ واتانٌ كذلك فلو كان كِلابٌ ممّا يُجْمَع لكان قياسُ جَمْعه كُلُبٌ على حدّ كِتابٍ وكُتُبٍ وكذلك باقى الجموع وهذا الجمعُ أعنى مساجد ودراهم لمّا كان الجمعَ الذى ينتهى اليه الجموعُ ولا نظيرَ له فى الآحاد مكسّرٌ على حدّه صار كانّه جُمع مرّتَيْن نحو كَلْب وأَكْلُب وأَكالِبَ ورَهْط وأَرْهُط وأَراهِطَ وكُرّرت العلّةُ وقامت مقامَ علّتَيْن كما قلنا فى ألف التأنيث وليس فى الأسباب ما يمنع الصرفَ وحده ويقوم مقامَ علّتين سوى

ألف التأنيث وهذا الضربِ من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحا غيرَ معتلّ فانّه غيرُ منصرف نحو هذه مساجدُ ودراهمُ ويكون فى موضع الجرّ مفتوحا فإن كان معتلّا بالياء نحوَ جَوَارٍ وغَوَاشٍ فانّه ينوّن فى الرفع والجرّ ويُفْتَح فى النصب من غير تنوين نحو هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ ورأيت جَوارِيَ وغَواشِيَ كما تقول رأيت ضواربَ وفيه مذهبان أحدهما قولُ الخليل وسيبويه أنّه لمّا كان جمعا والجمعُ ٥ أثقلُ من الواحد وهو الجمعُ الذى ينتهى اليه الكثرةُ على ما تقدّم نحوَ أكالبَ وأَراهطَ وأَشافٍ وكان آخرُه ياء مكسورا ما قبلها وكانت الضمّةُ والكسرةُ مقدّرتَيْن فيهما وهما مستثقلتان وذلك ممّا يزيده ثقلًا فحذفوا الياء حذفًا تخفيفًا فلمّا حذفوا الياء نقص الاسمُ عن مثال مَفاعِلَ فدخله التنوينُ على حدّ دخوله فى قِصَاعٍ وجِفَانٍ لانّه صار على وَزْنه والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا صرت الى النصب لم تحذف الياء لخفّة الفتحة ولانّهم لمّا حذفوا الياء فى الرفع والجرّ ودخله التنوينُ وافقَ المفردَ المنقوصَ فصار قولُك ١٠ هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ كقولك هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ أرادوا أن يوافقه فى النصب لئلّا يختلف حالاهما ، وذهب ابو إسحق الزَّجّاجُ الى انّ التنوين فى جوارٍ وغواشٍ ونحوه بدلٌ من الحركة الملقاة عن الياء فى الرفع والجرّ لثقلهما ولمّا دخل التنوينُ عوضًا على ما ذكرنا حُذفت الياء لالتقاء الساكنين سكونِها وسكونِ التنوين بعدها على ما قلنا فى قاضٍ وغازٍ ولا يلزم ذلك فى النصب لثبوت الفتحة وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ لانّه يلزم أن يُعوَّض فى نحو يَغْزُو ويَرْمِى ، فان قيل ان الأفعال لا يدخلها ١٥ تنوينٌ فلذلك لم يعوّضوا فى يغزو ويرمى فالجواب ان الافعال انّما يمتنع منها تنوينُ التمكين وهو الدالُّ على الخفّة فأمّا غير ذلك من التنوين فانّه يدخلها ألا ترى الى قوله *وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ* وقوله *ألا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطويلُ ألا انْجَلِنْ* وقولِ العَجّاج *مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِيّ أَنْهَجَنْ* وتنوينُ جوارٍ وغواشٍ ليس بتنوينِ تمكين انّما هو عوضٌ فلا يمتنع من الافعال كما لا يمتنع تنوينُ الترنُّم ، وكان يُونُسُ وعيسَى وأبو زيد والكسائىّ فيما حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوارٍ ونحوه من المنقوص فكلّما ٢٠ كان له نظيرٌ من الصحيح مصروفٌ صرفوه وما لم يكن نظيرُه مصروفا لم يصرفوه وفتحوه فى موضع الجرّ كما يفعلون فى غيرِ معتلّ ويسكّنونه فى موضع الرفع خاصّةً قال الفَرَزْدَق

*ولَوْ كان عبدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُهُ * ولكنّ عبدَ الله مولَى مَوالِيَا*

ففتح فى موضع الجرّ وهو قول أهل بغدادَ والصرفُ قولُ الخليل وسيبويه وأبى عمرو بن العَلاء وابن أبى إسحق وسائرِ البصريّين ، فأمّا قول صاحب الكتاب وحَضاجِرُ وسَراوِيلُ فى التقدير جمعُ حِضَجْرٍ وسِرْوالَةٍ فاشكالٌ

أوّرده على نفسه لانّه قد تقدّم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعا لا نظيرَ له فى الآحاد وحصاجرُ على زنة دَراهِمَ وسَواهِمَ الضَّبُع مفردٌ قال الشاعر

*فَلّا غَضِبْتَ لَرَحْلِ جا * رِك إذ تُجَرِّده حَصاجِرْ*

وسراويلُ اسمٌ مفردٌ لهذا اللباس فكانّ فى ذلك هَدْمَ هذه القاعدة بإيرادِ نظيرٍ لهذا الجمع من الآحاد ثمّ انفصل عنه بأن قال أمّا حصاجرُ فجمعٌ عند سيبويه سُمّيت به الضبعُ وهو معرفةٌ والمعـارفُ من اسماء المُدُن والناسِ قد سُمّى بالجموع نحو قولهم للقبيلة كِلابٌ وقالوا المَدائنُ لموضع معروف وهو كثيرٌ فواحدُ حصاجر حِصَجْرٌ وقد تقدّم الكلام عليه؛ وأمّا سراويل فهو عند سيبويه والنحويّين أعجميٌّ وَقَعَ فى كلام العرب فوافق بناءه بناءَ ما لا ينصرف فى معرفةٍ ولا نكرةٍ وهو قناديلُ ودنانيرُ قال الشاعر وهو ابن مُقْبِل

*يَمْشى بها ذَبُّ الرِيادِ كأنّه * فَتًى فارِسىٌّ فى سراويلَ رامِحُ*

ويروى أتَى دُونها ذبُّ الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح؛ قوله ذبُّ الرياد الثورُ الوحشىُّ والمراد فتى فارسىٌّ رامحٌ فى سراويل ومن الناس مَن يجعله جمعا لسِرْوالَةٍ وهى قطعةُ خِرْقةٍ منه كدَخاريصَ وأنشدوا

*عليه من اللُؤم سِرْوالَةٌ * فليس يَرِقُّ لمستعْطِفِ*

فيكون كعِثْكالَةٍ وعَثاكيلَ وهو رأى أبى العبّاس ويضعُف من جهة المعنى لانّه لا يريد ان يكون عليه من اللؤم قطعةٌ وانّما هو هَجْوٌ والسراويلُ تمامُ اللباس فأراد أنّه تامُّ التردّى باللؤم؛ قال أبو الحسن من العرب مَن يجعله واحدا فيصرفه والسَماعُ حجّةٌ عليه قال أبو علىّ الوجهُ عندى أن لا ينصرف فى النكرة لانّه مؤنّث على بناء لا يكون فى الآحاد فمن جعله جمعا فأمرُه واضحٌ ومن جعله مفردا فهو أعجمىٌّ ولا اعتدادَ بالأبنية الأعجميّة؛ وأمّا التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركّبُ فرعا على الواحد وثانيًا له لانّ البسيط قبل المركّب وهو على وجهَيْن احدهما أن يكون من اسمَيْن ويكون لكلّ واحد من الاسمين معنًى فيكون حكمُهما حكمَ المعطوف احدُهما على الآخر فهذا يستحقّ البناءَ لتضمّنه معنَى حرف العطف وذلك نحو خمسةَ عشرَ وبابه ألا ترى ان مدلولَ كلّ واحد من الخمسة والعشرة مرادٌ كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت خمسةٌ وعشرةٌ فلمّا حذفتَ حرف العطف وتضمّن الاسمان معناه بُنِيا كما بُنى كَيْفَ وأَيْنَ لمّا تضمّنا معنَى همزة الاستفهام وكما بُنى مَنْ حين تضمّن معنَى حرف الجزاء وهى إنْ؛ وأمّا القسم الثانى وهو الداخل فى بابِ ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان

كشىء واحد ولا يدلّ كلُّ واحد منهما على معنًى ويكون موقعُ الثانى من الاوّل موقعَ هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فإنّه يجرى مَجرَى ما فيه تاء التأنيث من أنّه لا ينصرف فى المعرفة نحو حَضْرَمَوْتَ تقول هذا حضرموتُ ورأيت حضرموتَ ومررت بحضرموتَ فلا ينصرف لانّه معرفةٌ مركّبٌ والاسمُ الثانى من الصدر بمنزلة تاء التأنيث ممّا دخلتْ عليه ألا ترى انّك تفتح آخرَ الاوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فإن نكّرته صرفته تقول هذا حضرَموتُ وحضرَموتٌ آخَرُ منعتَ الاوّلَ الصرفَ لانّه معرفةٌ وصرفتَ الثانى لانّه لمّا زال التعريفُ بقيتْ علّةٌ واحدةٌ وهو التركيبُ فانصرف وفُتح الاسم الاوّل للتركيب وينزل الثانى من الاوّل منزلةَ تاء التأنيث ويمتنع الثانى من الصرف للتركيب والتعريف وكلّ ما كان من ذلك كارٍ على ما ذكرنا من منعِ الصرف، ويجوز فيه إضافةُ الاوّل الى الثانى فاذا أضفت أعربت الاوّل بما يستحقّه من الاعراب ونظرت فى الثانى فإن كان ممّا ينصرف صرفته وإن كان ممّا لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حَضْرُ مَوْتٍ وبَعْلُ بَكٍّ وإن أضفت الى ما لا ينصرف قلت هذا رَامُ هُرْمُزَ ومارُ سَرْجِسَ ورأيت رامَ هرمزَ ومارَ سرجسَ ومررت برامِ هرمزَ وبمارِ سرجسَ قال جَريرٌ

* لَقِيتُم بالجَزِيرة خَيْلَ قَيْسٍ * فَقُلْتُم مارَ سَرْجِسَ لا قِتالا *

انشد على قولِ من أضاف فمن لم يضف يقول مارَسرجسُ بالضمّ لانّه يجعله كالاسم الواحد حكمًا يقول يا مارَسرجسُ، وأمّا مَعْدِيكَرِبُ ففيه الوجهان التركيب والاضافة فإن ركّبتهما جعلتهما اسما واحدا وأعربتهما إعرابَ ما لا ينصرف فتقول هذا معديكربُ ورأيت معديكربَ ومررت بمعديكربَ كما تقول هذا طلحةُ ورأيت طلحةَ ومررت بطلحةَ واذا أضفت كان لك فى الثانى منعُ الصرف وصرفُه فاذا صرفته اعتقدتَ فيه التذكيرَ واذا منعته الصرفَ اعتقدت فيه التأنيثَ فتقول فى المنصرف هذا معدِى كربٍ ورأيت معدِى كربٍ ومررت بمعدِى كربٍ كما تقول هذا غلامُ زيدٍ ورأيت غلامَ زيدٍ ومررت بغلامِ زيدٍ وتقول فى غير المنصرف هذا معدِى كربَ ورأيت معدِى كربَ ومررت بمعدِى كربَ كما تقول هذا غلامُ زَيْنَبَ ورأيت غلامَ زينبَ ومررت بغلامِ زينبَ، واعلم انّ فى معديكرب شذوذَيْن احدهما من جهة البِنْية لانّهم قالوا مَعْدِى بالكسر على زنة مَفْعِلٍ والقياسُ مَفْعَلٌ بالفتح نحو المَرْمَى والمَغْزَى وما اعتلّتْ فاؤه يجىء المكانُ منه على مَفْعِلٍ بالكسر نحو المَوْرِد والمَوْضِع فهذا وجهٌ من الشذوذ والوجهُ الثانى سكونُ الياء من معديكرب وهو فى موضع حركة ألا ترى انّك اذا ركّبت فقلت هذا معديكربُ كانت الياء بإزاء الراء من حَضْرَمَوْتَ واللامِ من بَعْلَبَكَّ وكلاهما مفتوحٌ واذا أضفت كان ينبغى أن تُسكّن

فى موضع الرفع والجرّ وتفتح فى موضع النصب كما فى سائر المنقوصة من نحو هذا قاضى زيد ومررت بقاضى زيد ورأيت قاضىَ زيد ولم يجز الأمرُ فى معديكرب كذلك بل سكنتْ فى حال النصب كما سكنت فى حال الرفع والجرّ وذلك لانّهم شبّهوها فى حال التركيب وحصولها حَشْوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء فى دَرْدَبِيسٍ والياء فى عَيْضَمُوزٍ قال الخليل شبّهوها بالالف فى مَثْنًى ومَعْنًى وأمّا فى حال الاضافة فسكّنوها ايضا تشبيها لها بالمركّبة للزوم هذا الاسم الاضافةَ ولانّهم لمّا سكّنوها فى المركّب وهو موضعٌ لا يكون فيه الّا مفتوحةً سكّنوها ههنا لانّه موضعٌ قد تسكن فيه ألا ترى انّها قد تسكن فى الرفع والجرّ فحُمل النصب فى مثل هذا على الرفع والجرّ لجوازِ إسكانه فى ضرورة الشعر حملا على المرفوع والمجرورِ تشبيها لها بالالف فاعرفه، وأمّا العُجْمَة فانّها من الأسباب المانعة من الصرف لانّ العجمة دخيلةٌ على كلام العرب لانّها تكون اوّلا فى كلام العجم ثمّ تُعرَّب فهى ثانيةٌ له وفرعٌ عليه، واعلمْ ان قولهم العجمة ليس المراد منه لغةَ فارسَ لا غيرُ بل كلّ ما كان خارجا عن كلام العرب من رُومٍ ويُونانَ وغيرِهم وتنقسم العجمةُ الى قسمَيْن احدهما ما عُرّب من اسماء الأجناس فنُقل الى العربىّ جنسا شائعا واستُعمل استعمالَ الاجناس فجرى مجرى العربىّ فلا يكون من أسبابِ منعِ الصرف واعتبارُه بدخول الالف واللام عليه وذلك كالابْرِيسَم والديباج والفِرِنْد واللِجام والاسْتَبْرَق فهذا النوعُ من الأعجمىّ جارٍ مجرى العربىّ يمنعه من الصرف ما يمنعه ويُوجبه له ما يوجبه، والثانى من المعرَّب ما نُقل عَلَمًا نحوَ إسحٰق ويَعْقُوبَ وفِرْعَوْنَ وهَامَانَ وخُتْلُخَ وتكِينَ فهذه فى لغتها الأعجميّة أعلامٌ والأعلامُ معارفُ والمعرفةُ احدُ الأسباب المانعة من الصرف وقد عُرّبت بالنقل فزادَها ذلك ثِقَلًا، والاسماء الأعجميّة تُعْرَف بعلاماتٍ منها خروجُها عن أبنية العرب نحوَ اسمٰعيلَ وجِبْرِيلَ ومنها مُقارَبَةُ ألفاظِ العجم الّا انّها غُيّرت الى المُعْرَبَة نحوَ أَبْرَاهامْ اذ قالوا إبْرٰهيمُ على الاخلاص ومنها تركُ الصرف نحوَ إبْليسَ ولو كان عربيّا لانْصرف ومَن زعم انّه من أَبْلَسَ اذا يَئِسَ فقد غلط لانّ الاشتقاق لا يكون فى الاسماء الأعجميّة، وأمّا الالف والنون المضارعتان لألفَىِ التأنيث فهى من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتَيْن والزائدُ فرعٌ على المَزِيد عليه وهما مع ذلك مضارِعتان لألفى التأنيث نحوَ حَمْرَآءَ وصَحْرَآءَ والالفُ فى حمراء وصحراء يمنع الصرفَ فكذلك ما أشبهه وذلك نحوُ عَطْشانَ وسَكْرانَ وغَرْثانَ وغَضْبانَ واعتبارُه أن يكون فَعْلَانَ ومؤنّثه فَعْلَى نحوَ قولك فى المذكّر عَطْشانُ وفى المؤنّث عَطْشَى وسَكْرانُ وفى المؤنّث سَكْرَى وغَرْثانُ وفى المؤنّث غَرْثَى لا تقول سَكْرانَةٌ ولا عطشانة ولا غرثانة فى اللغة الفُصْحَى وانّما قلنا فَعْلَانُ ومؤنّثه فَعْلَى احترازا من

فَعْلانَ آخرَ لا فَعْلَى له فى الصفات قالوا رجلٌ سَيْفانٌ للطويل الممشوق وقالوا امرأةٌ سيفانةٌ ولم يقولوا سَيْفَى وقالوا رجلٌ نَدْمانٌ وامرأةٌ ندمانةٌ ولم يقولوا نَدْمَى فهذا ونحوه مصروفٌ لا محالةَ ، ووجهُ المضارعة بين الالف والنون فى سكران وبابه وبين ألفى التأنيث فى حمراء وقصباء أنّهما زيدتا زَيْدًا معا كما انّهما فى حمراء كذلك وأنّ الاوّل من الزائدَيْن فى كلّ واحد منهما الفٌ وأنّ صيغة المذكّر فيهما مخالفةٌ لصيغة المؤنّث وأنّ الآخر من كلّ واحد منهما يمتنع من لحاق تاء التأنيث فكما لا تقول فى حمراء وصفراء حمراءةٌ وصفراءةٌ كذلك لا تقول فى عطشان عطشانةٌ ولا فى غضبان غضبانةٌ بل تقول فى المؤنّث غَضْبَى وعَطْشَى ، وقولنا فى اللغة الفُصْحَى احترازٌ عمّا رُوى عن بعض بنى أسدٍ غضبانةٌ وعطشانةٌ فألحق النونَ تاء التأنيث وفرق بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة لا بالصيغة وقياسُ هذه اللغة الصرفُ فى النكرة كندمانٍ فتقول هذا عطشانٌ ورأيت عطشانا ومررت بعطشانٍ ، وأمّا الأعلام نحو مَرْوانَ وعَدْنانَ وغيْلانَ فهى اسماءٌ لا تنصرف للتعريف وزيادة الالف والنون واعلمْ ان هذه الالف والنون فى هذه الأعلام وما كان نحوَها محمولاتٌ على باب عطشانَ وسكران لقُرْب ما بينهما ألا ترى أنّهما زائدتان كزيادتهما وأنّه لا يدخل عليها تاء التأنيث لا تقول مروانةٌ ولا عدنانةٌ لانّ العلميّة تحظُر الزيادةَ كما تحظر النقصَ وليس المانعُ من الصرف كونَه على زنة فَعْلانَ ألا ترى انّ عُثْمان وذُبْيان وسُفْيان حكمُها حكمُ عَدْنان وغَيْلان ، فان قيل فأنت تقول سَلْمانُ وسَلْمَى فهلّا كان كعَطْشانَ وعَطْشَى قيل ليس سلمان وسلمى من قبيل عطشان وعطشى انّما ذلك من قبيل تَلاقِى اللغة وأمرٌ حصل بحكم الاتّفاق لا أنّه كان مقصودا ، وقد كثرتْ زيادة الالف والنون آخرا على هذا الحدّ فإن جُهل أمرُها فى موضعٍ قُضى بزيادة النون فيه الى ان تقوم الدلالةُ بخلافه فإن سمّيت رجلا بسِرْحانٍ او امرأةً منعتَه الصرفَ لانّه صار حكمُه حكمَ عَدْنانَ وذُبْيانَ فإن نكّرته انصرف لا محالةَ فإن سمّيت برُمّانٍ فسيبويه والخليلُ لا يصرفانه ويحملان على الالف والنون بالزيادة حملًا على الأكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على انّها اصلٌ وحجّتُه أنّه قد كثُر فى النّبات فُعّالٌ نحو سُمّاقٍ وحُمّاضٍ وعُنّابٍ وجُمّارٍ ، وقوله الّا اذا اضطرّ الشاعر فصرف يعنى انّ الاسم اذا اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجز صرفُه الّا فى ضرورة الشعر فإنّ ضرورة الشعر تُبيح كثيرا ممّا يحظره النَّثْرُ واستعمالَ ما لا يسوغ استعمالُه فى حال الاختيار والسعة فجميعُ ما لا ينصرف يجوز صرفُه فى الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لانّه رَدٌّ الى الاصل ولا خلافَ فى ذلك الّا ما كان فى آخره الفُ التأنيث المقصورةُ فإنّه لا يجوز صرفُه للضرورة لانّه لا

ينتفع بصرفه لانّه لا يسُدّ ثُلْمَةً فى البيت من الشعر وذلك انّك اذا نوّنت مثلَ حُبْلَى وسَكْرَى فقلت حُبْلًى وسَكْرًى فتحذف الفَ التأنيث لسكونها وسكونِ التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاعٌ لانّك زِدْتَ التنوينَ وحذفت الالفَ فما رَبِحت الّا كَسْرَ قياسٍ ولم تَحْظَ بفائدة٭ واعلم انّك اذا نوّنت اسما غيرَ منصرف ضرورةً جررته ايضا لانّك تردّه الى اصله فتحرّكه بالحركات الثلاث التى تنبغى له نحوَ قوله

* اذا ما غَزَوْا بالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهم * عَصائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِى بعَصائبِ *

فخفض عصائبَ لمّا ردّها الى اصلها٭

قال صاحب الكتاب وأمّا السبب الواحد فغيرُ مانع أبدًا وما تَعلّق به الكوفيون فى إجازة مَنْعه فى الشعر ليس بثَبَت٭

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرفَ فى حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعةٌ من المتأخّرين البصريين كأبى علىّ وابن البُرْهان وغيرهما ترك صرفِ ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثرُ البصريين وقد أنكر المنعَ أبو العبّاس المبرّدُ وقال ليس لمنع الصرف أصلٌ يُرَدّ اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتا صالحةَ العدّة قال عبّاس بن مِرْداس

* فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ * يَفُوقان مِرْداسَ فى مَجْمَعِ *

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه٭ ومن ذلك قول الأَصْبَغ العَدْوانىّ

* ومِمّن وَلَدُوا عامِـــرُ ذو الطُولِ وذو العَرْضِ *

ولم يصرف عامرًا وأنشدوا

* ومُصْعَبُ حينَ جَدّ الأَمْـــرُ أَكْبَرُها وأَطْيَبُها *

الى أبياتٍ أُخَرَ غيرِ هذه جاءت فى أشعار العرب أضعافَ ما ذكرناه٭ وقد تأوّلها أبو العبّاس وروى شيـئًا منها على غيرِ ما رووه فأمّا بيتُ عبّاس فإنّ الرواية الصحيحة يفوقان شَيْخِى فى مجمع وشيخُه هو مرداسٌ وإن صحّت روايتُهم فإنّه جعله قبيلةً لتقدّمه وكثرةِ أشياعه٭ وأمّا عامرُ ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلةَ نفسها فلم يصرفه ثمّ ردّ الكلامَ فى الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى أَلَا انّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ صرف الاوّلَ جعله أبا القبيلة ومنعه الصرفَ ثانيا لانّه جعله نفسَ القبيلة٭ وأمّا قوله مُصْعَبُ حين جدّ الأمرُ فإنّ الرواية الصحيحة وأَنْتُمْ حينَ جدّ الأمر وإن صحّت تلك الرواية حمله على إرادة القبيلة٭ وكان أبو بكر بن السَرّاج يقول لو صحّت الرواية فى ترك صرفِ ما لا ينصرف ما

كان بأبعدَ من قوله

*فبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ * لِمَن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ*

انّما هو فبَيْنَا هو فحذف الواو من هُوَ وهى متحرّكةٌ من نفس الكلمة واذا جاز حذفُ ما هو من نفس الحرف كان حذفُ التنوين الذى هو زيادةٌ للضرورة أَوْلى، والذى ذكره أبن السرّاج لا أراه لانّ التنوين حرفٌ دخل لمعنًى فاذا حُذف أُخِلّ بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنّه لمّا اجتمع التنوين مع ياء المنقوص فى مثل قاضٍ ومع المقصور فى مثل عَصًا واقتضت الحالُ حذفَ احدهما حُذف لامُ الكلمة وبقى التنوينُ لانّ حذفَ التنوين ربّما أوقع لَبْسا وليس كذلك حذفُ الواو من قوله فبيناه يشرى رحله، واعلمْ انّ النصوص الواردة فى هذا الباب ليس ردُّها بالسَهْل والمذهبُ فيه منعُ صرفِ المنصرف من الاسماء اذا كان فيه علّةٌ واحدةٌ من العِلَل التسع حتّى لو اجتمع معها علّةٌ اخرى امتنع من الصرف فى حال الاختيار والسعة فللضرورة اعتُبر مُطْلَقُ الثقل وفى حال الاختيار اعتُبر ثقلٌ مخصوصٌ فاذا اعتبرت النصوصَ الواردةَ فى هذا الباب كان أكثرُها أعلاما معارفَ فامتنع الصرفُ للضرورة بسبب واحد من سببَيْن فلو جاء مثلُ رجل وفرس وأُريد منعُه الصرفَ للضرورة لم يجز عندى فأمّا صاحب الكتاب فانّه اختار منعَ جوازِ صرفِ ما ينصرف فى الضرورة وهو مذهب سيبويه والأكثرِ من البصريين وقد ذكرتُ حجّتَهم فى ذلك،

قال صاحب الكتاب وما احدُ سببَيْه او أسبابِه العلميّةُ فحكمُه الصرفُ عند التنكير كقولك رُبَّ سُعادٍ وقَطامٍ لَبقاءه بلا سبب او على سبب واحد،

قال الشارح قد ذكرنا انّ العلميّة احدُ الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريفُ فرعا والتنكير اصلا على ما مضى والعلميّةُ تجامع ستّةَ أسباب من مَوانعِ الصرف احدُها العُجْمةُ فى مثل إبرهيمَ واسمعيلَ واسحقَ ويعقوبَ فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال اللّه تع وَاِذْ يَرْفَعُ اِبْرٰهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَاِسْمٰعِيلُ وقال عزّ من قائلٍ وَوَهَبْنَا لَهُ اِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ، الثانى وزنُ الفعل نحوُ يزيدَ وتَغْلِبَ ويَشْكُرَ ويَعْمَرَ وخَضَّمَ وضُرِبَ اذا سُمّى به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، الثالث العدلُ فى مثل عُمَرَ وزُفَرَ وحَذَامِ وقَطَامِ عُدل من عامرٍ وزافرٍ وحاذمةَ وقاطمةَ أعلاما، الرابع زيادةُ الالف والنون فى نحو عُثْمانَ وذُبْيانَ وسَلْمانَ وعَدْنانَ فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون، الخامس التركيبُ نحو بَعْلَبَكَّ ومَعْدِيكَرِبَ ورامَ هُرْمُزَ وما كان مثلها ممّا جُعل الاسمان فيه اسما واحدا فهذه

الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب، السادس التأنيث فى مثل طَلْحَةَ وحَمْزَةَ وسُعادَ وقَطامِ فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيثُ فى نحو طلحة وحمزة بالتاء وفى سُعادَ بتقدير التاء الّا انّه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلةَ علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان الّا فيما لا يُعْتدّ به وذلك فى تصغيرِ وَراء وقُدّامٍ فقد قيل وُرَيِّئَةٌ وقُدَيْدِيمَةٌ وهو قليل، وأمّا سَقَرُ وما كان مثله فإنّ حركةَ عينه قامت مقامَ الحرف الرابع على ما سنذكر، فهذه الستّةُ احدى علّتَيْها التعريفُ فاذا نُكّرت زالت احدى العلّتَيْن وهو التعريف فبقيت علّةٌ واحدةٌ فينصرف فتقول هذا إبرهيمُ وابرهيمٌ اخرُ وأحمدُ واحمدٌ اخرُ وعُمَرُ وعمرٌ اخرُ وعثمانُ وعثمانٌ اخرُ وهذا بعلبكُ وبعلبكٌ اخرُ وهذا حمزةُ وحمزةٌ اخرُ، وقوله نحوَ رُبَّ سُعادٍ وقَطامٍ لبقائه بلا سبب او على سبب واحد فالمراد انّ سعادَ وما كان مثله مثلَ طلحةَ فيه التعريفُ والتأنيثُ فاذا نُكّر انصرف لزوالِ التعريف وقَطامِ فيه ثلثُ عِلَلٍ التعريفُ والتأنيثُ والعَدْلُ فاذا نُكّر زال التعريفُ وزال ايضا العدلُ لزوالِ التعريف لانّه انّما كان معدولا فى حال التعريف فبقى فى كلّ واحد منهما سببٌ واحدٌ وهو التأنيث وهذا الضربُ من التأنيث لا أَثَرَ له الّا مع التعريف فاذا زال التعريفُ بطل حكمُه وصار الاسمُ فى حكمِ ما لا سببَ فيه فإن شئتَ أن تقول بقى بلا سبب لانّ السبب الباقى لا أثرَ له وإن شئت أن تقول بقى على سبب واحد وهو التأنيث لفظا، ومثله عُمَرُ اذا نكّرته زال التعريفُ وزال العدلُ بزواله ايضا، وهذا انّما يطّرد فيما مَثَّلَ به من سعادَ وقطامَ ونظائرهما لا فى كلّ ما أحدُ سببيه التعريفُ ألا ترى انّ أَذَرْبَيْجانَ قد اجتمع فيه التعريفُ والتركيبُ والعجمةُ وزيادةُ الالف والنون فاذا زال التعريف جاز ان يقال لبقائه بلا سبب اذ كان لا أَثَرَ لهذه الأسباب الّا مع التعريف ولا يقال بقى على سبب واحد لانّه لمّا زال التعريفُ بقى فيه أكثرُ من سبب واحد فاعرفه،

قال صاحب الكتاب الّا نحوَ أَحْمَرَ فإنّ فيه خِلافا بين الأَخْفَش وصاحب الكتاب،

قال الشارح لمّا أطلق وقال وما احدُ سببَيْه او أسبابِه العلميّةُ فحكمُه الصرفُ عند التنكير استثنى أَحْمَرَ ونحوَه من الصفات اذ كان فيه خلافٌ اذا سُمّى به ثمّ نُكّر فإنّ سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنعه فى حالِ تعريفه الّا انّ المانع من الصرف مختلفٌ ففى حال التعريف المانعُ من الصرف التعريفُ ووزنُ الفعل وفى حال التنكير شَبَهُه بحاله قبل التسمية، وذهب أبو الحسن الأخفش الى صرفه لانّه بالتسمية فارَقَ الصفةَ وعرض فيه التعريفُ ووزنُ الفعل على ما ذُكر فإذا نُكّر زال التعريفُ وبقى فيه

عِلّةٌ واحدةٌ وهى الوزنُ وحدَه فانصرف وأرى القياسَ ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثلَ سَكْرانَ وعَطْشانَ اذا سمّى بشىء من ذلك ثمّ نُكّر فهو على الخلاف.

قال صاحب الكتاب وما فيه سببان من الثُلاثىّ الساكنِ الحَشْوِ كنُوحٍ ولُوطٍ منصرفٌ فى اللغة الفصيحة التى عليها التنزيلُ لمقاوَمةِ السُكونِ احدَ السببَيْن وقومٌ يُجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعرُ فى قوله

*لم تتلفّعْ بفَضْلِ مِئْزرِها * دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ*

قال الشارح اعلم انّ ما كان ساكنَ الوسط من الثلاثىّ المؤنّث اذا كان معرفةً فالوجهُ منعُه الصرفَ لاجتماع السببَيْن فيه وقد يصرفه بعضُهم لخفّته بسكونِ وسطه فكانّ الخفّةَ قاوَمَتْ احدَ السببَيْن فبقى سببٌ واحدٌ فانصرف عند هؤلاء وفيه رَدٌّ الى الاصل وقد أنشد قول الجَرير *لم تتلفّعْ بفضل الخ* والشاهد فيه صرفُ دَعْدٍ وتركُ صرفها. والتلفّع التقنُّعُ والتَرَدّى والعُلَبُ جمعُ عُلْبَةٍ كظُلْمَةٍ وظُلَمٍ وهو اناءٌ من جِلْدٍ يشرب به الأعرابُ. يصفها بأنّها حَضَرِيّةٌ رقيقةُ العيش لا تلبس ما يلبسه العربُ ولا تشرب ممّا يشربون. ومثلُه قول الآخر

*ألَا حَبّذا هِنْدٌ وأرضٌ بها هِنْدُ * وهِندٌ أتَى من دُونها النَأْىُ والبُعْدُ*

فصرف هندا فى موضعَيْن من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانّه لو لم يصرف لم ينكسر وزنُ البيت والقياسُ الصرف لانّ مُراعاةَ اللفظ فيما لا ينصرف هو البابُ ألا ترى انّهم قالوا ذَلَذِلًا وجَنَدِلًا فصرفوه وإن كان المراد ذَلاذِلَ وجَنادِلَ غيرَ مصروفَيْن لانّهما بزنة مَساجِدَ لكنّهم حذفوا الالف منهما تخفيفا وما حُذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ويؤيّد وُضوحا أنّ الالف مرادةٌ أنّه قد اجتمع فيها اربعُ متحرّكاتٍ متوالياتٍ فى كلمة مع كون الالف مرادةً فهو مصروفٌ لمراعاة اللفظ. وكان الزجّاج لا يرى صرفَ نحوِ هندٍ ودعدٍ وجُمْلٍ ولا صرفَ شىء من المؤنّث يسمّى باسم على ثلثة أحرف أَوْسطُها ساكنٌ. فأمّا الاسم الأعجمىّ الثلاثىّ الساكنُ الوسطِ فمصروفٌ البتّة نحوَ لُوطٍ ونُوحٍ قال الله تع امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا. واعلمْ انّ اعتمادهم فى نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرفَ ومنْعَه واعتمادَهم فى نحو نوح ولوط الصرفَ البتّةَ مع تساويهما فى الخفّة لسكونِ أوسطهما دليلٌ على أنّ حكمَ التأنيث أقوى فى منع الصرف من العُجْمة وصاحبُ الكتاب لم يفرق بين هند وجمل وبين لوط ونوح وجعل حكمَ نوح ولوط فى الصرف ومنعِه كهند ودعد وهو القياسُ الّا انّ المسموع ما ذكرناه.

قال صاحب الكتاب وأمّا ما فيه سببٌ زائدٌ كماهَ وجُورَ فإنّ فيهما ما فى نُوحٍ مع زيادةِ التأنيث فلا مَقالَ فى امتناع صرفه ،

قال الشارح أمّا ماهُ وجُورُ اذا سُمّى بهما امرأتان فلا كلامَ فى منعِ صرفهما لانّه قد اجتمع فيه ثلاثةُ أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سمّيت امرأةً بذلك او حُشّ لكان غيرَ مصروف لما ذكرناه ولو سمّيت بهما رجلا لكان حكمُهما حكمَ نُوحٍ ولُوطٍ ،

قال صاحب الكتاب والتكرّر فى نحو بُشْرَى وصَحْرآءَ ومَساجِدَ ومَصابِيحَ نُزّل البناء على حرفِ تأنيث لا يقع منفصلا بحالٍ والزنةُ التى لا واحدَ عليها منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ وجمعٍ ثانٍ ،

قال الشارح لمّا ذكر فى أثناء هذا الفصل أنّ السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف البتّة خاف أن يتوهّم متوهّمٌ أنّ نحوَ حُبْلَى وبُشْرَى وصَحْراءَ ومَساجِدَ ناقضٌ لما قرّره فنبّهَ عليه وعرّف أنّ العلّة ههنا متكرّرةٌ وذلك أنّ ألف التأنيث المقصورةَ والممدودةَ فى نحو حُبْلَى وسَكْرَى وحَمْراءَ وصَحْراءَ هى المانعةُ من الصرف وحدَها وأنّ الصفة لا أَثَرَ لها بل هى سببٌ زائدٌ على المانع ألا ترى انّ نحوَ حُبارَى وبُهْمَى وشُكاعَى اسماءٌ غيرُ صفات وليس فيها الّا الالف وحدها وأنّ صحراءَ وطَرْفاءَ ليست بصفة وليس مع الالف الممدودة فيهما سِواها وانّما مُنعت الصرفَ لانّها لازمةٌ للتأنيث وقد بُنيت الكلمة عليها فتتنزّل منزلةَ الجُزْءِ منها فلذلك تثبت فى التكسير نحو حُبْلَى وحَبالَى وسَكْرَى وسَكارَى وصَحْراءَ وصَحارَى وليست التاءُ كذلك فى نحو طلحةَ وحمزةَ انّما هى علامةٌ منفصلةٌ بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ الى اسمٍ ولذلك تُحذف فى التكسير فى نحو قَرْيَةٍ وقُرًى وظُلْمَةٍ وظُلَمٍ وجَفْنَةٍ وجِفانٍ وطَلْحَةٍ وطِلاحٍ فالالفُ تُشارك التاء فى التأنيث وتزيد عليها باللزوم فصار لزومُ التأنيث بمنزلة تأنيثٍ ثانٍ فهذا معنى تكرُّر العلّة، وكذلك نحو مَساجِدَ ومَصابِيحَ وذلك أنّ هذا الجمع لمّا لم يكن له نظيرٌ فى الآحاد وليس فى الجموع جمعٌ الّا ولَهُ نظيرٌ فى الآحاد على ما تقدّم فصار هذا الجمع لعدمِ النظير كانّه جُمع ثانيًا فتكرّرت العلّةُ وقد تقدّم ذلك مبسوطا ،

القول فى وجوهِ إعراب الاسم

فصــل ١٩

قال صاحب الكتاب هى الرَّفْع والنَّصْب والجَرّ وكلّ واحد منها عَلَمٌ على معنًى فالرفعُ علمُ الفاعليّة والفاعلُ

واحدٌ ليس إلّا وأمّا المُبْتَدَأُ وخَبَرُه وخبرُ انّ وأخواتِها ولَا التى لنَفْيِ الجنس واسمُ مَا ولَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ فمُلْحَقاتٌ بالفاعل على سبيلِ التشبيه والتقريبِ ، وكذلك النصبُ علمُ المفعوليّة والمفعولُ خمسةُ أضرب المفعولُ المُطْلَق والمفعول بِهِ والمفعول فِيهِ والمفعول مَعَهُ والمفعول لَهُ ، والحَالُ والتمييزُ والمستثنى المنصوبُ والخبرُ فى باب كَانَ والاسمُ فى بابِ انّ والمنصوبُ بلَا التى لنفي الجنس وخبرُ مَا ولَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ ملحَقاتٌ بالمفعول ، والجرّ علمُ الاضافة ، وأمّا التوابعُ فهى فى رفعها ونصبها وجرّها داخلةٌ تحت أحكامِ المتبوعات ينصبّ عملُ العامل على القبيلَيْن انصبابةً واحدةً ، وأنا أسوقُ هذه الأجناسَ كلَّها مرتَّبةً مفصَّلةً بعَوْنِ اللّه وحُسْنِ تأييده ،

قال الشارح اعلمْ ان الاعراب فى اللغة البَيانُ يقال أَعْرَبَ عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قولُه عليه السلام الثَّيِّبُ تُعْرِب عن نفسها وهو مشتقٌّ من لفظ العَرَب ومعناه وذلك لِما يُعْزَى اليهم من الفَصاحة يقال أَعْرَبَ وتَعَرَّبَ اذا تخلَّق بخُلُق العرب فى البَيان والفصاحة كما يقال تَمَعْدَدَ اذا تكلّم بكلام مَعَدّ ، والاعراب الابانةُ عن المعانى باختلافِ أواخرِ الكلم لتعاقُب العوامل فى اوّلها ألا ترى انّك لو قلتَ ضَرَبَ زيدْ عمرْو بالسكون من غير إعراب لم يُعْلَم الفاعل من المفعول ولو اقتُصر فى البيان على حِفْظِ المَرْتَبة فيُعْلَم الفاعلُ بتقدُّمه والمفعولُ بتأخُّره لَضاق المذهبُ ولم يُوجَد من الاتّساع بالتقديم والتأخير ما يُوجَد بوجودِ الاعراب ألا ترى انّك تقول ضرب زيدٌ عمرًا وأكرمَ أخاك أبوك فيُعْلَم الفاعل برَفْعه والمفعولُ بنَصْبه سواءٌ تقدّم او تأخّر ، فان قيل فأنت تقول ضَرَبَ هذا هذا وأكرم عِيسَى مُوسَى وتقتصر فى البيان على المرتبة قيل هذا شىءٌ قادت اليه الضرورةُ هنا لتعذُّرِ ظهورِ الاعراب فيهما ولو ظهر الاعرابُ فيهما او فى أحدِهما او وُجدت قَرِينةٌ مَعْنَوِيّةٌ او لفظيّةٌ جاز الاتّساعُ بالتقديم والتأخير نحوُ ضرب عيسى زيدٌ فظهورُ الرفع فى زيد عرّفك أنّ عيسى مفعولٌ ولم يظهر فيه الاعرابُ وكذلك لو قيل أَكَلَ كُمَّثْرَى عيسى جاز تقديمُ المفعول لظهورِ المعنى لِسَبْقِ الخاطر الى انّ الكمّثرى مأكولٌ وكذلك لو ثنّيتَهما او نعتَّهما او احدَهما جاز التقديمُ والتأخيرُ فتقول ضرب المُوسَيانِ العِيسَيَيْن وضرب عيسى الكريمَ موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير فى ذلك كلّه لظهورِ المعنى بالقرائن ، واعلمْ انّهم قد اختلفوا فى الاعراب ما هو فذهب جماعةٌ من المحقّقين الى انّه معنًى قالوا وذلك اختلافُ أواخرِ الكلم لاختلافِ العوامل فى اوّلها نحوَ هذا زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ والاختلافُ معنًى لا محالةَ ، وذهب قومٌ من المتأخّرين الى انّه نفسُ الحركات وهو رأْىُ ابن دُرُسْتَوَيْهِ فالاعرابُ عندهم لفظٌ لا معنًى فهو عبارةٌ عن

كلّ حركة او سكونٍ يَطْرَى على آخر الكلمة فى اللفظ يُحْدَث بعاملٍ ويُبْطَل ببُطْلانه، والأظهر المذهب الاوّل لاتّفاقهم على انّهم قالوا حركاتُ الاعراب ولو كان الاعرابُ نفسَ الحركات لكان من اضافة الشىء الى نفسه وذلك ممتنعٌ، وقوله وُجوه الاعراب يريد به أنواعَ اعرابِ الاسماء التى هى الرفع والنصب والجرّ لانّه لمّا كانت معانى المسمّى مختلفةً تارةً تكون فاعلةً وتارةً تكون مفعولةً وتارةً تكون مضافًا اليها كان الاعرابُ المضافُ اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه، واعلم ان سيبويه فصل بين ألقابِ حركاتِ الاعراب وألقابِ حركات البناء فسمّى حركاتِ الاعراب رفعا ونصبا وجرًّا وجَزْمًا وحركاتِ البناء ضمًّا وفَتْحا وكَسْرا ووَقْفا للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوعٌ او منصوبٌ او مجرورٌ علم بهذه الالقاب أنّ عاملا عمِل فيه يجوز زوالُه ودخولُ عاملٍ اخر يُحْدِث عملَه ووقعت الكفايةُ فى الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمّةٌ حدثتْ بعامل او فتحةٌ حدثتْ بعامل او كسرةٌ حدثت بعامل فكان فى التسمية فائدةُ الايجاز والاختصار، وقد خالَفَه الكوفيون وسمّوا الضمّة اللازمة رفعا والفتحةَ والكسرةَ نصبا وجرًّا والصوابُ مذهبُ سيبويه لما فيه من الفائدة، واعلم ان اعرابَ الاسماء من هذه الأربعة الرفعُ والنصبُ والجرُّ ولا يدخل الاسمَ جزمٌ وانّما لم تُجْزَم الاسماء لتمكُّنها ولزومِ الحركة والتنوينِ لها فلو جُزمت لَأَبطل الجازمُ الحركةَ واذا زالت الحركةُ زال بزوالها التنوينُ لانّ التنوين تابعٌ للحركة ولو زالا اختلّت الكلمةُ بذهاب شيئَيْن احدُهما الحركة وهو دليلُ كونها فاعلةً او مفعولةً او مضافا اليها والاخرُ التنوين الذى هو دليلُ كونه منصرفا، فان قيل فهلّا أذهب الجازمُ الحركةَ وحدَها قيل لو حُذفت الحركة للجازم لزم تحريكُ حرف الاعراب لسكونه وسكونِ التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لَعاد لفظُ المجزوم الى لفظِ غير المجزوم فلم يصحّ الجزمُ فيه لانّه لا يسلَم سكونُه، ويُحْكَى عن المازنىّ أنّه قال لم يدخل الجزمُ الاسماءَ لانّه بعوامل يمتنع دخولُها على الاسماء من جهة المعنى نحو لمْ ولمّا وانِ المُجازِيَة وما جرى مجراها، وقوله وكلّ واحد منها عَلَمٌ على معنى يريد الرفع والنصب والجرّ كلُّ واحد منها علمٌ على معنًى من معانى الاسم التى هى الفاعليّةُ والمفعوليّةُ والاضافةُ ولولا إرادةُ جَعْلِ كلّ واحد منها على معنى من هذه المعانى لم تكن حاجةٌ الى كثرتها وتعدُّدها، ثمّ قال فالرفع علمُ الفاعليّة فقدّم الكلامَ على الفاعل من بين المرفوعات لا سيّما المبتدا لمُشاركَتِه فى الاخبار عنه وذلك لانّ الفاعل يُظْهِر برفعه فائدةَ دخولِ الاعراب الكلامَ من حيث كان تكلُّف زيادة الاعراب انّما احتُمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لَبْسٌ فالرفعُ انّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذَيْن يجوز أن يكون كلّ واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفعُ المبتدا والخبر لم يكن

لأمرٍ يُخْشَى ٱلتباسه بل لضربٍ من الاستحسان والتشبيهِ بالفاعل من حيث كان كلُّ واحد منهما مُخْبَرًا عنه وافتقارُ المبتدإ الى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذى قبله ولذلك رُفع المبتدأ والخبر؞ وذهب سيبويه وابن السَرّاج الى انّ المبتدأ والخبر هما الاوّل والأصل فى استحقاق الرفع وغيرُهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ومنه قولُ سيبويه اعلمْ ان الاسم أَوّلُه الابتداء يريد اوّلُه المبتدأُ لانّ المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لانّ المبتدأ يكون مُعْرًى من العوامل اللفظيّة ويَعْرَى الاسمُ عن غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيرُه؞ والذى عليه حذاقُ أصحابنا اليومَ المذهبُ الاوّلُ وصاحبُ هذا الكتاب ذكر الفاعلَ أوّلا وحمل عليه المبتدأَ والخبرَ واسمَ كَانَ وخبرَ انّ وخبرَ لَا التى لنفيِ الجنس واسمَ مَا ولَا التى بمعنَى لَيْسَ وجعل لكلّ واحد منها فصلا يأتى عقيبَ هذا مرتّبا هذا الترتيبَ ويستقصى عليها الكلامَ هناك؞ وقوله والفاعلُ واحدٌ ليس إلّا يريد أنّ كلّ فعلٍ متعدٍّ كان او غيرَ متعدٍّ لا يكون له الّا فاعلٌ واحدٌ والعلّةُ فى ذلك أنّ الفعل حديثٌ وخبرٌ فلا بدّ له من مُحَدَّثٍ عنه يُسْنَد ذلك الحديث اليه ويُنْسَب اليه والّا عدِمتْ فائدتُه فاذا ذكرتَ بعده اسما وأسندتَ ذلك الفعل اليه اشتغل به وصار حديثا عنه وإن جئت بعده باسم آخَرَ وقع فضلةً فينتصب انتصابَ الفضلات وهو المفعولُ به؞ وقوله ليس إلّا يريد ليس إلّا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفا وحذف المستثنى ايضا وحذفُ المستثنى بعدَ الّا سائغٌ اذا وقعتْ بعدَ لَيْسَ وسيوضح فى موضعه من الاستثناء ان شاء اللّه تع؞

ذكر المرفوعات

الفاعل

فصــل ٢٠

قال صاحب الكتاب هو ما كان المُسْنَدُ اليه من فعلٍ او شِبْهِه مقدَّما عليه أبدًا كقولك ضَرَبَ زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامُه وحَسَنٌ وجهُه؞ وحقُّه الرفع ورافعُه ما أُسند اليه؞

قال الشارح اعلم انّه قدّم الكلامَ فى الاعراب على المرفوعات لانّها اللَوازمُ للجملة والعُمْدةُ فيها والتى لا تخلو منها وما عداها فضلةٌ يستقلّ الكلامُ دونها ثمّ قدّم الكلام على الفاعل لانّه الاصلُ فى استحقاق الرفع وما عداه محمولٌ عليه على ما تقدّم شرحُه؞ واعلم ان الفاعل فى عُرْف النحويّين كلُّ اسم ذكرتَه

بعد فعلٍ وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ الى ذلك الاسم ولذلك كان فى الايجاب والنفي سَواءً، وبعضهم يقول فى وصفه كلُّ اسم تَقدَّمه فعلٌ غيرُ مغيَّرٍ عن بِنْيته وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ الى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغيَّر عن بنيته الانفصالَ من فعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ولا حاجةَ الى الاحتراز من ذلك لانّ الفعل اذا أُسند الى المفعول نحو ضُرِبَ زيدٌ وأُكْرِمَ بكرٌ صار ارتفاعُه من جهةِ ارتفاعِ الفاعل اذ ليس من شرطِ الفاعل أن يكون مُوجِدا للفعل او مؤثّرا فيه، وقال بعضهم فى وصفه هو الاسم الذى يَجب تقديمُ خبره لمجرّد كونه خبرا كانّه احترز بقوله لمجرّد كونه خبرا من الخبر اذا تضمّن معنَى الاستفهام من نحو أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ محمّدٌ ومَتَى الخروجُ فإنّ هذه الظروف التى وقعت أخبارا يجب تقديمُها لكن لا لمجرّدِ كونه خبرا بل لِما تضمّنه الخبرُ من الاستفهام الذى له صَدْرُ الكلام، وهذا الكلام عندى ليس بمَرْضىّ لانّ خبرَ الفاعل الذى هو الفعلُ لم يتقدّم لمجرّدِ كونه خبرا اذ لو كان الأمرُ كذلك لَوجب تقديمُ كلّ خبرٍ من نحو زيدٌ قائمٌ وعبدُ الله ذاهبٌ فلمّا لم يجب ذلك فى كلّ خبرٍ عُلم انّه انّما وجب تقديمُ خبرِ الفاعل لأمرٍ وَراءَ كونه خبرا وهو كونُه عاملا فيه ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول وكونُه عاملا فيه سببٌ أَوْجب تقديمَه كما أنّ تضمُّنَ الخبر همزةَ الاستفهام فى قولك أَيْنَ زيدٌ ونظائرِه سببٌ اوجب تقديمَه فاعرفه، وفى الجملة الفاعلُ فى عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة أمرٌ لفظىٌّ يدلّ على ذلك تسميتُهم إيّاه فاعلا فى الصُّوَر المختلفة من النفى والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدَّما عليه وذلك نحو قامَ زيدٌ وسَيَقُومُ زيدٌ وهَلْ يقومِ زيدٌ فزيدٌ فى جميعِ هذه الصُّوَر فاعلٌ من حيث أنّ الفعل مسندٌ اليه ومقدَّمٌ عليه سواءٌ فَعَلَ او لم يفعل ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحا انّك لو قدّمت الفاعلَ فقلت زيدٌ قام لم يبق عندك فاعلا وانّما يكون مبتدأً وخبرا معرّضا للعوامل اللفظيّة، وقوله وحقُّه الرفعُ يعنى وخَصَّتْه من الحركات الرفعُ، ورافعُه ما أُسند اليه من الفعل او ما كان فى معناه من الاسماء مثالُ الفعل قام زيدٌ رفعتَ زيدا بقَامَ ومثالُ ما هو فى معنى الفعل من الاسماء نحوُ اسماء الفاعلين والمفعولين والصفاتِ المشبَّهةِ بأسماء الفاعلين نحوِ قولك زيدٌ ضاربٌ غلامُه وحَسَنٌ وَجْهُه ومضروبٌ أخوه فهذا فى تقديرِ يضرِبُ غلامُه وحَسُنَ وجهُه ويُضْرَب أخوه فارتفاعُ كلّ واحد من الغلام والوجهِ والأخِ كارتفاع زيدٍ بالفعل قبله من قولك ضَرَبَ زيدٌ، وربّما قال بعضهم فى عِبارته الفاعلُ ما ارتفع باسناد الفعل اليه وهو تقريبٌ وهو فى الحقيقة غيرُ جائز لانّ الاسناد معنًى ولا خلافَ أنّ عاملَ الفاعل لفظىٌّ، فان قيل ولِمَ كان حقُّ الفاعل أن يكون مرفوعا فالجواب عن ذلك من وُجوهٍ احدها أنّ الفاعل رُفع للفرق بينه وبين

المفعول الذى لولا الاعراب لجاز أن يتوهّم انّه فاعلٌ وكان الغرضُ اختصاصَ كلّ واحد منها بعلامة تميّزه عن صاحبه وكان زمامُ هذا الأمر بيَدِ الواضع ، وثانيها أنّ الفاعل انّما اختُصّ بالرفع لقوّته والمفعول بالنصب لضُعْفه والمعنى بقوّة الفاعل تمكُّنه بلزومه الفعلَ وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطُه وحذفُه ألا ترى انّك تقول ضَرَبَ زيدٌ ويكون الكلام مستقلّا وإن لم تذكر مفعولا ولو أخذتَ تحذف الفاعلَ ولم تُقِمْ مقامَه شيأً نحو ضَرَبَ زيدا من غير فاعلٍ لم يكن كلاما واذا كان الفاعلُ أقوى والمفعولُ أضعف والضمّةُ أقوى من الفتحة لانّ الضمّة من الواو والفتحة من الالف والواوُ أقوى من الالف لانّها أَضْيَقُ مَخْرَجا ولذلك يسوغ تحريكُ الواو ولا يمكن ذلك فى الالف لسَعَةِ مخرجها ومخرجُ الحرف كلّما اتّسع ضعُف الصوتُ الخارجُ منه واذا ضاق صلُب الصوتُ وقَوِىَ فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الاقوى والأضعفَ الأضعفَ ، ووجهٌ ثالثٌ أنّ الفاعل أقلُّ من المفعول اذ الفعلُ لا يكون له الّا فاعلٌ واحدٌ وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ نحو ضَرَبَ زيدٌ عمرا وأعطيتُ زيدا درهما وأعلمتُ زيدا عمروا خيرَ الناس فيتعدّى الى مفعول واحد والى اثنين والى ثلاثة ولك أن تأتى بالمصدر بعد ذلك والظرفِ من الزمان والظرفِ من المكان والمفعولِ له والمفعولِ معه والحالِ والاستثناء والضمّةُ أثقلُ من الفتحة فأعطوا الفاعلَ الذى هو قليلٌ الرفعَ الذى هو ثقيلٌ وأعطوا المفعولَ الذى هو كثيرٌ النصبَ الذى هو خفيفٌ وانّما فعلوا ذلك لوجهَيْن احدهما ليَقِلّ فى كلامهم ما يستثقلون وهو الضمّة والثانى أنّهم خصّوا الفاعلَ بالرفع والمفعولَ بالنصب ليكون ذلك عَدْلا فى الكلام فيكونَ ثقلُ الرفع موازيًا لقلّة الفاعل وخفّةُ النصب موازيةً لكثرة المفعول ومثلُه مثلُ مَن نُصب بين يدَيْه حَجَران أحدُهما خمسةُ أرطال والاخرُ عشرةُ أرطال ثمّ قيل له عالِجْ إن شئت الخفيفةَ عشرَ مرّات وإن شئت عالج الثقيلَ خمسَ مرّات فتكون كثرةُ ممارسة الخفيف موازيةً لقلّة ممارسة الثقيل فيكون ذلك جاريًا على منهاج الحكمة والعَدْل فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والأصل أن يلىَ الفعلَ لانّه كالجُزْء منه فاذا قُدّم عليه غيرُه كان فى النيّة مؤخّرا ومن ثمّ جاز ضَرَبَ غلامَه زيدٌ وامتنع ضرب غلامُه زيدا ،

قال الشارح اعلم ان القياس فى الفعل من حيث هو حركة الفاعل فى الاصل أن يكون بعد الفاعل لانّ وجوده قبل وجود فعله لكنّه عَرَضَ للفعل أن كان عاملا فى الفاعل والمفعول لتعلّقهما به واقتضائه ايّاهما وكانت مرتبةُ العامل قبل المعمول فقُدّم الفعل عليهما لذلك وكان العلمُ باستحقاق تقدُّم الفاعل على فعله من حيث هو مُوجِدُه ثانيًا فأغنى أَمْنُ اللَّبْس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قُدّم الفعل

وكان الفاعل لازما له يتنزّل منزلةَ الجُزْء منه بدليلِ أنّه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعلٍ ولذلك اذا اتّصل به ضميرُه أسكن آخِرَه نحو ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وضَرَبْتُمْ على ما سنذكر فى الفصل الذى بعده وقد تقدّم من الدليل فى شرح الخُطْبة على شدّة اتّصالِ الفاعل بالفعل واختلاطِه به ما فيه مَقْنَعٌ واذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتّب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدّم عليه كما لا يجوز تقديمُ حرفٍ من حروفِ الكلمة على أوّلها ووجب تأخيرُ المفعول من حيث كان فَضْلَةً لا يتوقّف انعقادُ الكلام على وجوده فإذًا رُتْبَةُ الفعل يجب أن يكون اوّلا ورتبةُ الفاعل أن يكون بعده ورتبةُ المفعول أن يكون آخِرا ٠ وقد تقدّم المفعول لضربٍ من التوسّع والاهتمام به والنيّةُ به التأخيرُ ولذلك جاز أن يقال ضرب غلامَه زيدٌ فالغلامُ مفعولٌ وهو مضافٌ الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخّرٌ عنه فهو فى الظاهر إضمارٌ قبل الذكر لكنّه لمّا كان مفعولا كانت النيّةُ به التأخيرَ لانّه لمّا وقع فى غير موضعه كانت النيّة به التأخيرَ الى موضعه ويكون الضميرُ قد تقدّم فى اللفظ دون المعنى وذلك جائزٌ ولو قلت ضرب غلامُه زيدا برفع الغلام مع انّه متّصلٌ بضمير المفعول لكان ممتنعا لانّ الضمير فيه قد تقدّم على الظاهر لفظا ومعنًى لانّ الفاعل وقع اوّلا وهى مرتبتُه والشىء اذا وقع فى مرتبته لا يجوز ان يُنْوَى بها غيرها ٠ وقد أقدم أبو الفَتْح بن جِنّى على جوازِ مثلِ ذلك وجعله قياسا قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديمِ المفعول على الفاعل حتّى صار تقديمُ المفعول كالاصل وحمل عليه قولَ الشاعر

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بنَ حاتِمٍ * جَزَآءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ *

وذلك خلافُ ما عليه الجمهورُ والصوابُ أن تكون الهاء عائدةً الى المصدر والتقديرُ جزى ربُّ الجزاء وصار ذكرُ الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالّا عليه ومثلُه قولهم مَن كذب كان شرًّا له اى كان الكذبُ شرًّا له ٠ وبعضهم يقول الضميرُ فى البيت يعود الى المفعول بعده ولكن على سبيلِ الضرورة ولا يجوز مثلُه فى حال الاختيار وسَعَةِ الكلام فاعرفه ٠

فصل ٢١

قال صاحب الكتاب ومضمرُه فى الإسناد اليه كمُظْهَرِه تقول ضربت وضربْنَا وضربوا وضربْنَ وتقول زيدٌ ضَرَبَ فتنْوِى فى ضَرَبَ فاعلا وهو ضميرٌ يرجع الى زيد شبيهٌ بالتاء الراجعةِ الى أنَا وأنتَ فى انا ضربتُ وأنت ضربتَ ٠

قال الشارح لا فرق بين إسناد الفعل الى الفاعل الظاهر وبين إسناده الى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغالُ الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر الّا انّك اذا أسندته الى ظاهرٍ كان مرفوعا وظهر الاعرابُ فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعرابُ فيه لانّه مبنىٌّ وانّما يُحْكَم على محلّه بالرفع فاذا قلت ضَرَبْتُ كانت التاء فى محلّ مرفوعٍ لانّها الفاعلة، واعلم ان الفعل الماضى اذا اتّصل به ضميرُ الفاعل سكن آخِرُه نحو ضَرَبْتُ وقَبِلْتُ وذلك لئلّا يتوالى فى كلمة اربعُ متحرّكات لوازمَ فقولُنا لوازمَ تحرّزٌ من ضمير المفعول لانّ الفعل لا يسكن لامُه اذا اتّصل به ضميرُ المفعول لانّ ضمير المفعول ليس بلازمٍ للفعل ألا ترى انّه يجوز إسقاطُه وحذفُه وأن لا تذكره فتقول ضَرَبَكَ بالتحريك فيجتمع فيه اربعُ متحرّكات اذ لم تكن لوازمَ لانّ ضمير المفعول فى حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضَرَبْنَا بسكون الباء اذا أردت الفاعلَ ويقع الظاهرُ بعده منصوبا لانّه المفعول وتقول ضَرَبَنَا بحركة الباء اذا اردت المفعولَ ويقع الظاهر بعده مرفوعا لانّه الفاعل فقد بَانَ الفرقُ بين ضَرَبْنَا وضَرَبَنَا وحَدَّثْنَا وحَدَّثَنَا اذا أسكنتَ فالضميرُ فاعلٌ واذا حرّكت فالضمير مفعولٌ، وقوله فهو ضميرٌ يرجع الى زيد يريد بذلك انّك اذا أخبرتَ عن أنَا وهو ضميرٌ منفصلٌ فقلت أنا ضربت وعن أَنْتَ فى قولك أنتَ ضربتَ فكما يعود الى كلّ واحد منهما ضميرٌ متّصلٌ يظهر فى اللفظ له صورةٌ تُدْرِكها الحاسّةُ فى الخطّ كان كذلك فى الغائب ولم يظهر له صورةٌ ولا لفظٌ حملًا لما جُهِل أمرُه على ما عُلم فاعرفه،

فصل ٣٢

قال صاحب الكتاب ومن إضمار الفاعل قولك ضَرَبَنى وضربتُ زيدا تُضْمِر فى الاوّل اسمَ مَن ضربك وضربتَه إضمارا على شريطة التفسير لانّك لمّا حاولتَ فى هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجّهتَ الفعلَيْن اليه استغنيتَ بذكره مرّةً ولمّا لم يكن بُدٌّ من إعمال احدهما فيه أعملتَ الذى أوليْتَه إيّاه ومنه قولُ طُفَيْل أنشده سيبويه *جَرَى فوقَها واستشعرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ*

قال الشارح هذا الفصل من بابِ إعمالِ الفعلَيْن وهو بابُ الفاعلَيْن والمفعولَيْن، اعلم انّك اذا ذكرت فعلَيْن او نحوَهما من الاسماء العاملة ووجّهتَهما الى مفعول واحد نحو ضَرَبَنى وضربتُ زيدا فانّ كلّ واحد من الفعلَيْن موجّهٌ الى زيد من جهة المعنى اذ كان فاعلا للاوّل ومفعولا للثانى ولم يجز أن يعملا جميعا فيه لانّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا فى حال واحدة على انّ الفرّاء قد ذهب الى انّك اذا قلت

قامَ وقعَدَ زيدٌ فكلا الفعلين عاملٌ فى زيد وهو ضعيفٌ لانّ من الجائز تغييرَ احدِ العاملَيْن بغيرِهِ من النواصب وحينئذ يؤدّى الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا فى حال واحدة وذلك فاسدٌ وان لم يجز أن يعملا معا فيه وجب أن يعمل احدُهما فيه وتُقدَّر للآخر معمولا يدلّ عليه المذكورُ، وذهب الجميع الى جوازِ إعمالِ أيّهما شئتَ واختلفوا فى الأَوْلَويّة فذهب البصريون الى انّ إعمال الثانى أَوْلَى وذهب الكوفيون الى ان إعمالَ الاوّل اولى فاذا قلت ضربنى وضربتُ زيدا نصبت زيدا لانّك أعملت فيه ضرَبْتُ ولم تُعْمِل الاوّل فيه لفظا وإن كان المعنى عليه، وذهب سيبويه الى انّ فى ضَرَبَنى فاعلا مضمرا دلّ عليه المذكورُ وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعلٍ فى اللفظ، وذهب الكسائىّ الى انّ الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ، وكان الفرّاء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر، وأَثَرُ هذا الخلاف يظهر فى التثنية والجمع فتقول على مذهب سيبويه فى التثنية ضَرَباني وضربتُ الزيدَيْن وفى الجمع ضربوني وضربتُ الزيدين فتُظْهِر علامةَ التثنية والجمع لانّ فيه ضميرا وتقول على مذهب الكسائىّ ضربنى وضربتُ زيدا وفى التثنية ضربنى وضربتُ الزيدَيْن وفى الجمع ضربنى وضربت الزيدين فتُوحِّد الفعلَ الاوّل فى كلّ حال لخُلُوِّه من الضمير، والصحيح مذهبُ سيبويه لانّ الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم فى مواضعَ على شريطة التفسير من ذلك إضمارُ الشأنِ والقِصّةِ والحديثِ فى بابِ المبتدإ والخبر وما دخل عليهما نحوُ قوله تع قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ وهو إضمارُ الشأن والحديثِ وفسّره بعده ونحوُ قول الشاعر

* اذا مُتُّ كان الناسُ نِصْفان شامتٌ * وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كُنْتُ أَصْنَعُ *

المراد كان الشأنُ والأمْرُ الناسُ نصفان، ومن ذلك قولهم نِعْمَ رجلًا زيدٌ ففى نعم فاعلٌ مضمرٌ فسّرتْه النكرةُ بعده والتقديرُ نعم الرجلُ رجلا زيدٌ اى المضمرُ كنايةٌ عن رجلٍ، ومثلُه رُبَّهُ رجلا أُدخل رُبَّ على مضمر لم يتقدّم له ذكرُ ظاهرٍ وفسّره بما بعده ويسمّيه الكوفيون المضمرَ المجهولَ، وأمّا حذفُ الفاعل البتّةَ وإخلاء الفعل عنه فغيرُ معروف فى شىء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحملُ على الإضمار بشرطِ التفسير أَوْلَى اذ كان له نظيرٌ من كلام العرب فكان أَقَلَّ مخالفةً، وقوله تُضْمِر فى الاوّل اسمَ مَن ضربك وضربتَه يريد مضمرَ الاسم المذكور لانّه فاعلٌ ومفعولٌ من جهة المعنى اذ كان ضاربا ومضروبا ولذلك يُترجَم ببابِ الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذَيْن يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعل به الآخرُ فاذا قلت ضربنى وضربتُ زيدا أضمرت فى الاوّل اسمَ زيد الذى فَعَلَ بك من الضرب مثلَ ما فعلتَ به، فأمّا البيت الذى أنشده وهو من أبيات الكتاب لطُفَيْل الغَنَوىّ

* وكُمْتًا مُدَمّاةً كأَنّ مُتونَها * جَرَى فَوْقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ *

فشاهدٌ على إعمال الثانى وهو اختيارُ سيبويه، نصب اللونَ باستشعرت وأضمر فى جَرَى فاعلا دلّ عليه لونُ مذهب ولو كان أعمل الاوّلَ لَرَفَعَ اللونَ بالفعل الاوّل وكان أظهر ضميرَ المفعول فى استشعرت وقال واستشعرَتْهُ كانّه يصف خَيْلا وأنّ ألوانها كُمْتٌ مشوبةٌ بحُمْرة كانّ عليها شِعارَ ذهبٍ والشعارُ ما يلى الجَسَدَ من الثياب والمُذْهَبُ ههنا من اسماء الذهب فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وكذلك اذا قلت ضربتُ وضربنى زيدٌ رفعتَه لإيلائك إيّاه الرافعَ وحذفتَ مفعولَ الاوّل استغناءً عنه، وعلى هذا تُعْمِل الأقربَ أبدا فتقول ضربتُ وضربنى قومُك، قال سيبويه ولو لم تحمل الكلامَ على الآخِر لَقلتَ ضربتُ وضربونى قومَك، وهو الوجه المختار الذى ورد به التنزيلُ قال اللّه تعالى آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا وهَآؤُمُ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ واليه ذهب أصحابُنا البصريون،

قال الشارح اذا قلت ضربتُ وضربنى زيدٌ برفع زيد أعملت الثانىَ وهو فعلٌ ومفعولٌ وليس بعد الفعل والمفعولِ الّا الفاعلُ والفاعلُ حقُّه الرفع وهذا معنى قوله لإيلائك إيّاه الرافعَ يشير بذلك الى قُرْبه منه وحذفت مفعولَ الاوّل استغناءً عنه ولم تُضْمِره لانّ المفعول فضلةٌ فلم تحتج الى إضماره، وعلى هذا يُعْمَل الأقربُ أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول ضربتُ وضربنى قومُك أعملتَ الثانى ولذلك رفعتَ القومَ ووحّدتَ الفعل لخلوّه من الضمير ولو أعملت الاوّلَ لقلت ضربتُ وضربونى قومَك بنصبِ القوم وإظهارِ ضميرِ الجماعة فى الفعل الثانى لانّ تقديره ضربتُ قومَك وضربونى، والوجه المختار ضربتُ وضربنى قومُك وبه ورد الكتابُ العزيزُ قال اللّه تع آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا أعمل الثانى ولو أعمل الاوّلَ لقال آتونى أفرغْه عليه قطرا اذ التقديرُ آتونى قطرا افرغْه عليه، ومثله قوله تع هَآؤُمُ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ أعمل الثانى وهو اقرؤا ولو أعمل الاوّل لقال هاؤم اقرؤه كتابيه، واعلم ان هذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لانّه يجوز ان يكون أعمل الاوّلَ وحذف مفعولَ الثانى لانّ المفعول فضلةٌ يجوز ان لا يأتى به، ومثله قول الفرزدق

* ولٰكِنَّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِى * بَنُو عبدِ شَمْسِ بنِ مَنافٍ وهاشِمِ *

فهذا مثلُ قولهم ضربتُ وضربنى قومُك أعمل الثانى وهو سبّنى ولو أعمل الاوّل لقال وسبّونى لانّ التقدير لو سببتُ بنى عبد شمس وسبّونى،

قال صاحب الكتاب وقد يُعْمَل الاوّلُ وهو قليل ومنه قولُ عمر بن ابى رَبِيعَةَ * تَنَخَّلَ فاسْتاكَتْ به عُودَ إسْحِلِ * وعليه الكوفيون، وتقول على المذهبَيْن قاما وقعد أخواك وقام وقعدا اخواك، وليس قولُ امرئ

القيس *كفانى ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ* من قبيلِ ما نحن بصَدَده اذ لم يُوَجَّهْ فيه الفعلُ الثانى الى ما وُجِّه اليه الاوّلُ ؛

قال الشارح قد ذكرنا انّه لا خلافَ فى جوازِ إعمالِ أَىِّ الفعلَيْن شئتَ لتعلُّقِ معنى الاسم بكلّ واحد من الفعلَيْن وانّما الخلافُ فى الاوّل منهما فذهب الكوفيون الى انّ إعمالَ الفعل الاوّل أَوْلى وتَعلّقوا بأبيات أنشدوها منها قولُ عمر بن أبى ربيعة

*اذا هى لم تَسْتَكْ بعُودِ أَراكَةٍ * تُنُخِّلَ فاسْتاكتْ به عُودُ إِسْحِلِ*

الشاهد فيه رفعُ عودِ إسحل بالفعل الاوّل والتقديرُ تُنُخِّلَ عودُ إسحل فاستاكتْ به ولو أعمل الثانى لَقال تُنُخّل فاستاكت بعودِ إسحل ؛ فقوله تنخّل اى اختير والإسحلُ شجرٌ يُشْبِه الأَثْلَ يُسْتاك به ينبت بالحجاز ؛ وهذا لا دليلَ فيه لانّ ذلك يدلّ على الجواز ولا خلافَ فيه وأمّا أن يدلّ على الأَوْلَوِيّة فلا ؛ وحجّةُ البصريين فى ترجيح إعمالِ الثانى أنّه أقربُ الى المعمول وليس فى إعماله تغييرُ المعنى اذ لا فرقَ فى المعنى بين إعمالِ الاوّل والثانى وتكتسب به رعايةَ جانبِ القُرْب وحُرْمةِ المجاوَرة ؛ وممّا يدلّ على رعايتهم جانبَ القرب والمجاورةِ أنّهم قالوا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ وماءُ شَنٍّ باردٍ فأتبعوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى انّ الضبّ لا يوصَف بالخراب والشنّ لا يوصَف بالبُرودة وانّما هما من صفات الجُحْر والماء ؛ ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولُهم خَشَّنْتُ بصَدْره وصدرِ زيدٍ فأجازوا فى المعطوف وجهَيْن أَجْوَدُهما الخفضُ فاختير الخفضُ ههنا حملًا على الباء وإن كانت زائدةً فى حكم الساقط للقرب والمجاورةِ وكان إعمالُ الثانى فيما نحن بصَدَده أَوْلى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحدٌ ؛ قال وتقول على المذهبَيْن قاما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدّم من قولنا انّه اذا وُجِّه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعملا فيه جميعا واذ كانت القضيّةُ كذلك وجب أن يعمل فيه احدُهما لفظا ومعنًى ويعملَ الاخرُ فيه من جهة المعنى لا غيرُ فتقول على مذهب سيبويه قاما وقعد أخواك فتُثنّى الفعلَ الاوّلَ لانّ فيه ضميرا وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائىّ وتُوَحّد الفعلَيْن جميعا الاوّلَ لانّ فاعلَه محذوفٌ عنده والثانى لانّه عمل فى الظاهر بعده ؛ وتقول على مذهب الفرّاء قام وقعد أخواك فتوحّد الفعلَيْن جميعا ايضا لخُلُوّهما من الضمير لانّهما جميعا عَمِلا فى هذا الاسم الظاهرِ ورَفَعاه ؛ فأمّا بيت امرئ القيس

*فلو أنّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعيشةٍ * كَفانى ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ*

فليس من هذا الباب لانّ شرط هذا الباب أن يكون كلّ واحد من الفعلَيْن موجّها الى ما وُجّه اليه الاخرُ وهو الاسمُ المذكورُ وليس الامرُ فى البيت كذلك لانّ الفعل الاوّل موجّهٌ الى القليل من المال والثانى موجّهٌ الى المُلْك ولم يجعل القليلَ مطلوبا وانّما كان مطلوبه الملكَ وتلخيصُ معنى البيت انّنى لو سعيتُ لمنزلةٍ دَنيّةٍ كفانى قليلٌ من المال ولم أطلب الكثيرَ ألا ترى انّه قال فى البيت الثانى

*وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ * وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالى*

ولو نصب قليلا بأَطْلُب استحال المعنى وصار التقديرُ كفانى قليلٌ ولم أطلب قليلا فيكون هذا عطفَ جملة الى جملة لا تعلُّقَ لأحدهما بالاخرى كقولك ضربنى زيدٌ ولم أُكْرِم بكرا وحذف المفعولَ من الجملة الثانية لدلالة البيت الثانى عليه، يصف بُعْدَ هّمته فيقول لو كان سَعْيِى فى الدنيا لأَدْنَى حظٍّ فيها لَكَفَتْنى البُلْغَةُ من العَيْش ولم أَتَجَشَّمْ ما أَتَجَشَّمُ وانّما طَلَبِى مَعالِى الأُمور كالمُلْك ونحوه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومن إضماره قولُهم اذا كان غدًا فَأْتِنى اى اذا كان ما نحن عليه غدا،

قال الشارح يريد ومن إضمار الفاعل أنّ الانسان يقول لِمَن يخاطبه فى أمر يطلبه اذا كان غدا فأتنى يريد اذا كان ما نحن عليه غدا فأتنى، فكَانَ ههنا بمعنَى الحُدوث والتقديرُ اذا حدث هذا الامرُ غدا فأتنى فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسيرُ الحال كتقديم الظاهر، ونحوٌ منه

*فإن كان لا يُرْضِيكَ حتّى تَرُدَّنى * الى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيًا*

المراد فإن كان لا يرضيك ما جرى فى الحال التى نحن عليها،

فصل ٢٣

قال صاحب الكتاب وقد يجىء الفاعل ورافعُه مضمرٌ يقال مَن فَعَلَ فتقول زيدٌ بإضمار فَعَلَ، ومنه قوله عزّ وجلّ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ فيمن قرأها مفتوحةَ الباء اى يسبّح له رجالٌ، ومنه بيتُ الكتاب *لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصومةٍ* اى لِيَبْكِهِ ضارعٌ،

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يُذْكَر وفعلُه الرافعُ له محذوفٌ لأمر يدلّ عليه وذلك أنّ الانسان قد يرى مضروبا او مقتولا ولا يعلم مَن أَوقَعَ به ذلك الفعلَ من الضرب او القتل وكلّ واحد منهما يقتضى فاعلا فى الجملة فيَسْأَل عن الفاعل فيقول مَن ضَرَبَهُ او من قتله فيقول المسؤلُ زيدٌ او عمرو يريد ضَرَبَهُ زيدٌ او قتله عمرٌو فيرتفع الاسمُ بذلك الفعل المقدَّرِ وإن لم يُنْطَق به لانّ السائل لم يشُكّ فى الفعل وانّما

يشكّ فى فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيدٌ لكان أجودَ شىء وصار ذكرُ الفعل كالتأكيد ، ومن ذلك قوله تع يسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ بفتح الباء فى قرأة عاصم وابن عامر وذلك أنّه بناه لما لم يسمّ فاعلُه فأقام الجارّ والمجرورَ بعده مقامَ الفاعل ثمّ فسّر مَن يُسبّح على تقديرِ سؤالِ سائلٍ من يُسبّحه فقال رجالٌ اى يُسبّح له رجالٌ فرفع رجالا بهذا الفعل المضمر الذى يدلّ عليه يُسبَّح لانّه لمّا قال يسبَّح له دلّ أنّ ثمّ مسبّحا ، ومثله بيتُ الكتاب

* لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ * ومختبِطٌ ممّا تُطيحُ الطَوائحُ *

البيت لابن نَهيك النَهْشَلىّ والشاهد فيه رفعُ ضارع بفعل محذوف كانّه قيل من يبكيه فقال ضارعٌ لخصومة اى يبكيه ضارع لخصومة ، والمختبط المحتاج وأصلُه ضربُ الشجر للابل ليسقطَ ورقُها وتُعلَفَ ، يصف انّه كان مُقيما بحُجّة المظلوم ناصرًا له مواسيًا للفقير المحتاج ، والضارعُ الذليلُ الخاضعُ وتُطيح تُذهِب وتُهلك يقال أطاحتْه السِنُون اذا أذهبتْ به فى طلب الرزق وأهلكتْه ، والطوائح جمعُ مُطيحة وهى القَواذفُ يقال طَوَّحَتْه الطوائح اى ترامتْ به المَهالكُ والقياس أن يقال المَطاوِحُ لانّه جمعُ مطيحة وانّما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تع وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَاحَ لَوَاقِحَ والقياس مَلاقِح لانّه جمعُ مُلْقِحة وانّما جاء محذوفَ الزوائد ، ورواه الأصمعىّ لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة على بِنْية الفاعل ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية ، فعلى قياس قوله تعالى يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ أجاز سيبويه ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو لانّك لمّا قلت ضُرِبَ عُلم أنّ له ضاربًا والتقديرُ ضَرَبَهُ عمرٌو ، ومثله قرأة من قرأ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ قال أبو العبّاس المعنى زيّنَهُ شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه زُيّن ،

قال صاحب الكتاب والمرفوع فى قولهم هل زيدٌ خَرَجَ فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يفسّره الظاهرُ ، وكذلك فى قوله عزّ وجلّ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ وبيت الحماسة * إن ذو لُوثةٍ لانا * وفى مَثَل للعرب لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْنى ، وقوله تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا على معنى ولو ثَبَتَ ، ومنه المَثَل الّا حَظِيّةٌ فلا أَلِيّةٌ اى إن لا تكن لك فى النساء حظيّةٌ فانّى غيرُ أَلِيّةٍ ،

قال الشارح اعلم ان الاستفهام يقتضى الفعلَ ويطلبه وذلك من قِبَل ان الاستفهام فى الحقيقة انّما هو عن الفعل لانّك انّما تستفهم عمّا تشكّ فيه وتجهل علمَه والشكّ انّما وقع فى الفعل وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك ، واذا كان حرفُ الاستفهام انّما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيارُ أن يَليَه الفعلُ الذى دخل

من أجله واذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعلٌ فالاختيارُ أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دلّ عليه الظاهرُ لانّه اذا اجتمع الاسمُ والفعلُ كان حملُه على الاصل أَوْلى وذلك نحوُ قولك أزيدٌ قام ورفعُه بالابتداء حسنٌ جيّدٌ لا قُبْحَ فيه لانّ الاستفهام يدخل على المبتدإ والخبر، وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر على ما قلناه، وأبو عمر الجَرْمىّ يختار أن يكون مرتفعا بالابتداء لانّ الاستفهام يقع بعده المبتدأُ والخبرُ كما ذكرناه ولا يفتقر الى تكلُّف تقدير محذوف، وأمّا تمثيلُ صاحب الكتاب بقوله هل زيدٌ قام فلم يمثّل بالهمزة فيقولَ أَزيدٌ قام وذلك من قِبَل ان سيبويه يفرق بين الهمزة وهَلْ فعنده اذا قلت أزيدٌ قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازًا حسنًا واذا قلت هل زيدٌ قام يقع إضمارُ الفعل لازما ولم يرتفع الاسمُ بعده الّا بفعل مضمر على انّه فاعلٌ وقبُح رفعُه بالابتداء ولم يجز تقديمُ الاسم ههنا الّا فى الشعر فلذلك مثّله بهَلْ دون الهمزة، وانّما قبُح رفعُه بعد هَلْ بالابتداء ولم يقبُح بعد الهمزة وذلك من قِبَل ان الهمزة أُمُّ الباب وأعمُّ تصرُّفا وأقواها فى باب الاستفهام لانّها تدخل فى مواضع الاستفهام كلّها وغيرُها ممّا يُسْتفهم به يلزَم موضعا ويختصّ به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحوَ مَنْ وكَمْ وهَلْ فَمَنْ سؤالٌ عمّن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنَى ٱلّذى وكَمْ سؤالٌ عن عَدَدٍ وقد تُستعمل بمعنَى رُبَّ وهَلْ لا يُسأل بها فى جميع المواضع ألا ترى انّك تقول أَزيدٌ عندك أم عمرٌو على معنَى أَيُّهُمَا عندك ولم يجز فى ذلك المعنى أن تقول هل زيدٌ عندك أم عمرٌو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنَى قَدْ نحوَ قوله تعالى هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ اى قد أتى وقد تكون بمعنَى النفى نحوَ قوله تعالى هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ، واذ كانت الهمزةُ أعمَّ تصرُّفا وأقوى فى باب الاستفهام توسّعوا فيها أكثرَ ممّا توسّعوا فى غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ ويكونَ الخبرُ فعلاً واستُقبح ذلك فى غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرُّفها، فان قيل اذا كان الاستفهامُ يقتضى الفعلَ على ما أقررتم فما بالُكم ترفعون بعده المبتدأَ والخبرَ فتقولون أزيدٌ قائمٌ وهل زيدٌ قائمٌ فالجوابُ انّ الجملة قبل دخول الاستفهام تدلّ على فائدة فدخل الاستفهامُ سؤالا عن تلك الفائدة، وذكرُ قوله تعالى وإن احد من المشركين استجارك فأَجِرْهُ فأَحَدٌ هنا مرتفعٌ بفعل مضمر تفسيرُه الظاهرُ الذى هو استجارك والتقديرُ إن استجارك احدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه وذلك أنّ إنْ فى باب الجزاء بمنزلة الالف فى باب الاستفهام وذلك لانّها تدخل فى مواضع الجزاء كلّها وسائرُ حروف الجزاء نحوُ مَنْ ومَتَى لها مواضعُ مخصوصةٌ فَمَنْ شرطٌ فيمن يعقل ومَتَى شرطٌ فى الزمان

وليست انْ كذلك بل تأتى شرطا فى الأشياء كلّها فلذلك حسُن أن يَلِيَها الاسمُ فى اللفظ ويُقدَّر له عاملٌ وذلك نحوُ إن زيدٌ أتانى آتِه ترفع زيدا بفعل مضمر يُفسّره هذا الظاهرُ والتقديرُ إن أتانى زيد أتانى آتِه، قال النَمِرُ بن تَوْلَب

*لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسا أَهْلَكْتُه * وإذا هَلكتُ فعِنْدَ ذلك فَاجْزَعِى*

نصب منفسا بعدَ انْ بإضمار فعلٍ تقديرُه إن أهلكتُ منفسا أهلكتُه ويجوز رفعُ منفس فيقال إنْ منفسٌ أهلكتُه على تقديرِ إنْ هَلَكَ منفسٌ ولا بدّ من تقديرِ فعلٍ إمّا ناصبٍ وإمّا رافعٍ، وزعم الفرّاء أنّ أَحَدًا فى الآية يرتفع بالعائد الذى عاد اليه وهو ضميرُ الفاعل الذى فى استجارك وهو قول فاسد لانّا اذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبرا لأحد وصار الكلامُ كالمبتدإ والخبر، وأمّا بيت الحماسة

*إذًا لَقامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ * عندَ الحَفِيظة إنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا*

الشاهد فيه رفعُ ذو لوثة بفعل مضمر دلّ عليه لانَا والتقديرُ إن لانَ ذو لوثة لانا لمكانِ حرف الجزاء وهى إنْ واقتضائها الفعلَ وأنّه لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبرٌ لا يجوز أن يقال إنْ زيدٌ قائمٌ أكرمْتُك، والخُشُنُ جمعُ أَخْشَنَ بمعنى الخُشْن والجمعُ خُشْنٌ بسكون الشين نحوُ قوله

*أَلْيَنُ مَسًّا فى حَوايَا البَطْنِ * مِن يَثْرِبِيّاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ*

وتحريكُ الشين فى البيت ضرورةٌ، والحَفِيظةُ الغَضَبُ واللُوثَةُ الضَعْفُ والاسترخاء اى إنّهم يخشُنون اذا لانَ الضعيفُ لعَجْزٍ او ذِلّةٍ يصفهم بالمَنَعَة، وأمّا المَثَل وهو قولهم لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْنى فالاسمُ الذى هو ذات سوار مرتفعٌ بعدَ لَوْ بفعل مقدَّر دلّ عليه لطمتنى والتقديرُ لو لطمتنى ذاتُ سوار لطمتنى من قِبَل انّ لَوْ تقتضى الفعلَ اقتضاءَ إنِ الشرطيّة لانّ لَوْ شرطٌ فيما مضى كما أنّ إنْ شرطٌ فيما يستقبل، ويحكى أنّ حاتما الطائىّ أُسِر فى بلادِ بنى عَنَزَةَ فغاب عنها الرجالُ وبقى فيما بين نسائهم حاتمٌ مقيّدا مغلولا ثمّ اتّفق لهنّ الارتحالُ فارتحلْن بحاتمٍ فلمّا بلغْن بعضَ الطريق مَسّهنّ الجُوعُ وكان عادةُ الجاهليّة أكْلَ الفَصِيد فى المَخْمَصة فقال أفْكُكْنَ عنّى الغُلَّ لأَفْزِدَ ففككْن عنه فنزل عن الناقة ونَحَرَها فقيل له فى ذلك فقال هكذا فَزْدِى أَنَهْ فلطمتْه جاريةٌ بما فعل فقال لو ذاتُ سوارٍ لطمتنى يريد لو حُرّةٌ لطمتنى والمعنى لو لطمتنى من كانت فى الشَرَف لى كَفْوًا لَهانَ علىّ ذلك، وأمّا المَثَل الاخر وهو قول العرب إن لا حَظِيّةٌ فلا أَلِيّةٌ فمعناه إن لا تكن لك فى النساء حظيّةٌ فإنّى غيرُ أَلِيّةٍ كانّها قالت إن كنتَ ممّن لا تَحْظَى عنده امرأةٌ فإنّى غيرُ أَلِيّةٍ، ولو عنتْ بالحظيّة نفسَها لم يكن الّا نصبا اذ التقديرُ الّا

أَكُنْ حظيّةً فيكون منصوبا لانّه خبرُ كانَ ، يُضْرَب لِمَن أخطأته الحُظْوَةُ فيقال إن أخطأتْك الحُظْوَةُ فيما تطلب فلا تَأْلُ أن تتودّد الى النـاس لَعَلّكَ تُدْرِك بعضَ ما تريد وأصلُه فى المرأة تَصْلَف عند زوجها ، وحظيّةٌ وأَلِيّةٌ فَعيلَةٌ من الحُظْوَة والأَلْوِ والأَلْوُ اى قَصَّرْتُ والاصلُ حَظِيوَةٌ وأَلِيوَةٌ وانّما قُلبت الواو ياءً لوُقوع الياء الساكنة قبلها على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ، وأمّا قوله تعالى ولو أنّهم صبروا فأنّ وما بعدها من الاسم والخبر بتأويلِ مصدرٍ من لفظ الخبر مضافٍ الى الاسم وهو فى موضع رفعٍ بفعلٍ محذوفٍ وتقديرُه ولو ثبت صَبْرُهم او وقع لِما ذكرناه من أنّ لَوْ لا يَليها الّا الفعلُ ، واعلمْ انّك لو قلت لو أنّ زيدا قائمٌ لأكرمناه لم يجز واذا قلت لو أنّ زيدا قام لأكرمناه جاز وذلك لوُقوع الفعل فى خبرِ أنّ فيكون مفسّرا لذلك الفعل المحذوفِ الرافعِ كأنّا قلنا لو صَحّ أنّ زيدا قام او لو ثبت ، فان قيل فكيف يكون قامَ من قولك لو أنّ زيدا قام دالّا على صَحّ وثَبَتَ وليس من لفظه قيل لمّا كانا فى المعنى شيئًا واحدا جاز ان يفسّر احدُهما بالاخر ألا ترى انّه لا فرقَ بين أن تقول قام زيدٌ وبين أن تقول صَحّ قيامُ زيد او ثَبَتَ قيامُ زيد فلمّا كان إيّاه فى المعنى جاز أن يدلّ قامَ على صَحّ لانّ الصحّة للقيام فيجوز أن يدلّ احدُهما على الاخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدُهما ملتبسٌ بالاخر من حيث كانت أنّ وما اتّصل بها فى موضعِ المصدر والفعلُ المضمرُ مُسْنَدٌ اليه ، وقد أجاز سيبويه أن تكون أنّ وما اتّصل بها بعد لَوْ وإنْ كان فيها معنَى المجازاة فى موضعِ رفعٍ بالابتداء والخبرُ محذوفٌ وجاز لانّ الفعلَ الذى هو خبرُ أنّ يُصحّح لها معنَى المجازاة وساغ ذلك لانّها ليست عاملةً كإنِ الشرطيّةِ فجاز أن يقع بعدها المبتدأُ ، وقال السيرافىّ لو كانت أنّ فى موضعِ اسم مبتدإٍ لَجاز أن يقال لو أنّ زيدا جالسٌ أتَيْناك على معنَى لو وقع هذا والحقُّ الاوّلُ لاقتضائها الفعلَ ،

المبتدأ والخبر

فصـــل ٤٤

قال صاحب الكتاب هما الاسمان المجرّدان للإسناد نحو قولك زيدٌ منطلقٌ ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العَوامل التى هى كانَ وإنّ وحَسِبْتُ وأخواتُها لانّهما اذا لم يَخلُوَا منها تلعّبتْ بهما وغصبتْهما القَرارَ على الرفع ، وانّما اشتُرط فى التجريد أن يكون من اجلِ الإسناد لانّهما لو جُرّدا لا للاسناد لَكانا فى حكم الأصوات التى حقُّها أن يُنْعَق بها غيرَ معربةٍ لانّ الاعراب لا يُستحقّ الّا بعد العَقْد والتركيب

وكونُهما مجرَّدَيْن للاسناد هو رافعُهما لانّه معنًى قد تناولهما معًا تناوُلا واحدا من حيث انّ الاسناد لا يتأتّى بدون طَرَفَيْن مسنَد ومسنَدٍ اليه، ونظيرُ ذلك أنّ معنَى التشبيه فى كأنّ لمّا اقتضى مشبَّهًا ومشبَّهًا به كانت عاملةً فى الجُزْءَيْن، وشَبَهُهما بالفاعل انّ المبتدأ مثلُه فى أنّه مسنَدٌ اليه والخبرَ فى انّه جُزْءٌ ثانٍ من الجملة،

قال الشارح هذا الفصل واضحٌ من كلامِ صاحب الكتاب غيرَ أنّا نذكر نُكَتنا تختصّ بهذا الفصل لا بدّ منها، اعلم ان المبتدأ كلُّ اسم ابتدأتَه وجرّدتَه من العوامل اللفظيّةِ للاخبار عنه، والعوامل اللفظيّة هى أفعالٌ وحروفٌ تختصّ بالمبتدإ والخبرِ فأمّا الأفعال فنحوُ كانَ وأخواتِها والحروفُ نحوُ انّ وأخواتِها وما الحجازيّةِ، وانّما اشترط ان يكون مجرّدا من العوامل اللفظيّة لانّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعا واذا لم يتجرّد من العوامل تلعّبتْ به فرفعتْه تارةً ونصبتْه اخرى نحوَ كان زيدٌ قائما وانّ زيدا قائمٌ وما زيدٌ قائما وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكمِ المبتدإ والخبرِ الى شَبَهِ الفعل والفاعلِ وهذا معنى قوله غصبتْهما القرارَ على الرفع، وقوله المجرّدان للاسناد يريد بذلك أنّك اذا قلت زيدٌ فجرّدتَه من العوامل اللفظيّةِ ولم تُخْبِر عنه بشىء كان بمنزلةِ صَوْت تُصوّته لا يستحقّ الاعرابَ لانّ الاعراب انّما أُتى به للفرق بين المعانى واذا أخبرت عن الاسم بمعنًى من المعانى المفيدة أُحتيج الى الاعراب ليدلّ على ذلك المعنى فأمّا اذا ذكرتَه وحدَه ولم تُخْبِر عنه كان بمنزلة صوت تصوّته غيرِ معرَب، وقوله وكونُهما مجرّدَيْن للاسناد هو رافعُهما لانّه معنًى قد تناولهما معا تناوُلا واحدا اشارةٌ الى انّ العامل فى المبتدإ والخبرِ تجريدُهما من العوامل اللفظيّة، وهى مسئلةٌ قد اختلف فيها العُلماء فذهب الكوفيون الى ان المبتدأ يرفع الخبرَ والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانّما قلنا ذلك لانّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبرٍ والخبرَ لا بدّ له من مبتدإ فلمّا كان كلُّ واحد منهما لا ينفكّ من الاخر ويقتضى صاحبَه عمِل كلُّ واحد منهما فى صاحبه مثْلَ عَمَلِ صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشىء أن يكون عاملا ومعمولا فى حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائرُ منها قوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَى فنصب أيًّا بتَدْعوا وجزم تدعوا بأىّ فكان كلُّ واحد منهما عاملا ومعمولا فى حال واحدة، ومثلُه قوله تعالى أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَوْتُ فأَيْنَما منصوبٌ بتَكُونُوا لانّه الخبرُ وتَكُونُوا مجزومٌ بأَيْنَما وذلك كثيرٌ فى كلامهم فكذلك ههنا، وهو فاسدٌ لانّه يؤدّى الى مُحال وذلك أنّ العامل حقُّه ان يتقدّم على المعمول واذا قلنا أنّهما يترافعان وجب أن يكون كلُّ واحد منهما قبل الاخر وذلك محالٌ لانّه يلزم أن يكون الاسم الواحد

أوّلا وآخِرا فى حال واحدة؛ وممّا يؤيّد فَسادَ ما ذهبوا اليه جوازُ دخولِ العوامل اللفظيّة عليهما نحوَ كان زيدٌ أخاك وإنّ زيدا أخوك وظننتُ زيدا أخاك فلو كان كلٌّ واحد منهما عاملا فى الاخر لما جاز أن يدخل عليه عاملٌ غيرُه؛ وأمّا الآيات التى أَوْردوها فإنّ الجواب عنها من وجهَيْن احدهما أنّا لا نُسلّم أنّ الجزم فى الفعل بنفس الاسم المنصوب وانّما هو بتقديرِ حرف الشرط الذى هو إنْ والنصبُ فى الاسم بالفعل المذكور فإذًا العاملُ فى كلّ واحد منهما غيرُ الاخر؛ الثانى أنّا نسلّم أنّ كلّ واحد منهما عاملٌ فى الاخر الّا أنّه باعتبارَيْن فالجزمُ باعتبارِ نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسمٌ والنصبُ فى الاسم بالفعل نفسه فهما شيئان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لانّه باعتبارٍ واحدٍ يكون عاملا ومعمولا وهو كونه مبتدأً وخبرا؛ وذهب البصريون الى انّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنًى ثمّ اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى انّ ذلك المعنى هو التَعرّى من العوامل اللفظيّة وقال الاخرون هو التعرّى وإسنادُ الخبر اليه وهو الظاهرُ من كلامِ صاحب هذا الكتاب؛ والقول على ذلك أنّ التعرّى لا يصحّ أن يكون سَبَبا ولا جزءً من السبب وذلك أنّ العوامل توجِب عَمَلا والعدمَ لا يوجب عَمَلا اذ لا بدّ للموجِب والموجَبِ من اختصاص يوجب ذلك ونِسْبَةُ العدم الى الأشياء كلّها نسبةٌ واحدةٌ؛ فان قيل العوامل فى هذه الصنعة ليست مؤثّرةً تأثيرا حِسّيّا كالإحراق للنار والبَرْد والبَلّ للماء وانّما هى اماراتٌ ودَلالاتٌ والامارةُ قد تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده ألا ترى انّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميّز احدَهما من الاخر وصبغتَ احدَهما وتركتَ صَبْغَ الاخر لكان تركُ صبغِ احدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الاخر فكذلك ههنا قيل هذا فاسدٌ لانّه ليس الغرضُ من قولهم أنّ التعرّى عاملٌ أنّه مُعرِّفٌ للعامل اذ لو زُعم أنّه مُعرِّفٌ لكان اعترافا بأنّ العامل غيرُ التعرّى؛ وكان أبو إسحق يجعل العاملَ فى المبتدإ ما فى نفس المتكلّم يعنى من الإخبار عنه قال لانّ الاسم لمّا كان لا بدّ له من حديثٍ يُحدَّث به عنه صار هذا المعنى هو الرافعَ للمبتدإ؛ والصحيح أنّ الابتداء اهتمامُك بالاسم وجعلُك إيّاه أوّلا لثانٍ كان خبرا عنه والأوّليّةُ معنًى قائمٌ به يُكْسِبه قوّةً اذ كان غيرُه متعلّقا به وكانت رتبتُه مُتقدّمةً على غيره؛ وهذه القوّة تُشبه به الفاعلَ لانّ الفاعل شرطُ تحقُّق معنى الفعل وأنّ الفاعل قد أُسند اليه غيرُه كما انّ المبتدأ كذلك الّا انّ خبرَ المبتدإ بعده وخبرَ الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سَواءٌ؛ وأمّا العامل فى الخبر فذهب قومٌ الى انّه يرتفع بالابتداء وحدَه وهو ظاهرُ مذهب صاحب الكتاب ألا ترى الى قوله وكونُهما مجرّدَيْن للإسناد هو رافعُهما وانّما قلنا ذلك لانّه قد ثبت أنّه عاملٌ فى المبتدإ فوجب أن يكون

عاملا فى الخبر لانّه يقتضيهما معا ألا ترى أنّ كأنّ لمّا اقتضت مشبّها ومشبّها به كانت عاملةً فى الجزءين كذلك ههنا هذا معنى قوله لانّه معنًى يتناولهما معا تناولًا واحدا يعنى الابتداء ، وذهب اخرون الى انّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر قالوا لانّا وجدنا الخبرَ لا يقع الّا بعد المبتدإ والابتداء فوجب أن يعملا فيه وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريين ولا ينفكّ من ضُعْف وذلك من قِبَل انّ المبتدأ اسمٌ والاصلُ فى الاسماء أن لا تعمل واذا لم يكن لها تأثيرٌ فى العمل والابتداء له تأثيرٌ فاضافةُ ما لا تأثيرَ له الى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له ، ويمكن أن يقال أنّ الشيئين اذا تركّبا حدث لهما بالتركيب معنًى لا يكون فى كلّ واحد من أفرادِ ذلك المركّب ، والذى أراه أنّ العامل فى الخبر هو الابتداء وحدَه على ما ذُكر كما كان عاملا فى المبتدإ الّا انّ عمله فى المبتدإ بلا واسطةٍ وعمله فى الخبر بواسطةِ المبتدإ يعمل فى الخبر عند وجودِ المبتدإ وإن لم يكن للمبتدإ أثرٌ فى العمل الّا انّه كالشرط فى عمله كما لو وضعتَ ماء فى قِدْرة ووضعتها على النار فإنّ النار تُسخّن الماء فالتسخينُ حصل بالنار عند وجودِ القِدْر لا بها فكذلك هنا ، وذهب قومٌ الى انّ الابتداء عمل فى المبتدإ والمبتدأُ وحده عمل فى الخبر وهذا ضعيفٌ لانّ المبتدأ اسمٌ كما انّ الخبر اسمٌ وليس احدُهما بأولى من صاحبه فى العمل فيه لانّ كلّ واحد منهما يقتضى صاحبَه ،

فصـــل ٢٥

قال صاحب الكتاب والمبتدأ على نوعين معرفةٌ وهو القياس ونكرةٌ إمّا موصوفةٌ كالتى فى قوله عزّ وجلّ وَلَعَبْدٌ مُؤمِنٌ وإمّا غيرُ موصوفة كالتى فى قولهم أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ وما احدٌ خيرٌ منك وشرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ وتحت رأسى سَرْجٌ وعلى أبيه دِرْعٌ ،

قال الشارح اعلم انّ اصلَ المبتدإ أن يكون معرفةً وأصلَ الخبر أن يكون نكرةً وذلك لانّ الغرض فى الاخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده وتنزيلُه منزلتَك فى علمِ ذلك الخبر ، والاخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه ألا ترى انّك لو قلت رجلٌ قائمٌ او رجلٌ عالمٌ لم يكن فى هذا الكلام فائدةٌ لانّه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائما وعالما فى الوجود ممّن لا يعرفه المخاطَبُ وليس هذا الخبرُ الذى تُنزّل فيه المخاطَبَ منزلتَك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ فحقّ المعرفة أن تكون هى المبتدأَ وأن يكون الخبرُ النكرةَ لانّك اذا ابتدأتَ بالاسم الذى يعرفه المخاطَبُ كما تعرفه أنت فانّما ينتظر الذى لا يعلمه فاذا

قلت قائمٌ او حكيمٌ فقد أعلمتَه بمثلِ ما علمتَ ممّا لم يكن بعلمِه حتّى يُشارِكك فى العلم، فلو عكستَ وقلت قائمٌ زيدٌ فقائمٌ منكورٌ لا يعرفه المخاطَبُ لم تجعله خبرا مقدّما يستفيده المخاطَبُ ولا يصحّ أن يكون زيدٌ الخبرَ لانّ الاسماء لا تُستفاد ولا يُساوِى المتكلّمُ المخاطَبَ لانّ النكرة ما لا يعرفه المخاطَبُ وإن كان المتكلّمُ يعرفه ألا ترى انّك تقول عندى رجلٌ فيكون منكورا وإن كان المتكلّمُ يعرفه فالمعرفةُ والنكرةُ بالنسبة الى المخاطَب فلذلك قال المبتدأ على نوعَيْن معرفةٌ وهو القياسُ، وقد ابتدأوا بالنكرة فى مواضع مخصوصة لحصولِ الفائدة وتلك المواضعُ النكرةُ الموصوفةُ والنكرةُ اذا اعتمدتْ على استفهامٍ او نفيٍ واذا كان الخبرُ عن النكرة ظرفا او جارّا ومجرورا وتقدّم عليها نحوَ تحت رأسى سَرْجٌ ولِى مالٌ واذا كان فى تأويلِ النفى نحوَ قولهم شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ، فأمّا النكرة الموصوفة فنحوُ قولك رجلٌ من بنى تميمٍ جاءنى ومثالُه قولُه تعالى وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ لمّا وُصف الرجلُ بأنّه من بنى تميم والعبدُ بأنّه مؤمنٌ تخصّص من رجلٍ آخَر ليس له تلك الصفةُ فقُرِّب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالاخبار عنه فائدةٌ وانّما يُراعَى فى هذا الباب الفائدةُ، وكذلك اذا اعتمدت النكرةُ على استفهامٍ او نفيٍ لانّ الكلامَ صار غيرَ موجَب فتضمّنت النكرةُ معنى العُموم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحوُ قولك أَرجلٌ عندك أم امرأةٌ وما أحدٌ خيرٌ منك، وقالوا فى المَثَل شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ فالابتداء بالنكرة فيه حسنٌ لانّ معناه ما أَهَرَّ ذا نابٍ الّا شرٌّ فالابتداء ههنا محمولٌ على معنى الفاعل وجرى مَثَلا فاحتُمل والأمثالُ تُحتَمل ولا تُغيَّر، ومعنى شرٌّ أهرّ ذا نابٍ أنّهم سمعوا هَرِيرَ كَلْب فى وقتٍ لا يَهِرُّ مثلُه فيه الّا لسُوء ظَنٍّ ولم يكن غرضُهم الاخبارَ عن شَرٍّ وانّما يريدون الكلبُ أَهَرَّهُ شَرٌّ وانّما كان محمولا على معنى النفى لانّ الاخبار به أقوى لانّه أَوْكَدُ ألا ترى انّ قولك ما قام الّا زيدٌ أوكدُ من قولك قام زيدٌ وانّما احتيج الى التوكيد فى هذه المواضع من حيث كان أمرا مُهِمّا لما ذكرناه، وممّا جاء من ذلك قولُهم فى المَثل شىءٌ ما جاء بك يقوله الرجلُ لرجل جاءه ومَجِيئُه غيرُ معهود فى ذلك الوقت اى ما جاء بك الّا شىءٌ اى حادثٌ لا يُعْهَد مثلُه، وأمّا قولهم تحت رأسى سرجٌ وعلى أبيه دِرْعٌ ولَكَ مالٌ فالذى سوّغ ذلك كونُك صدّرتَ فى الخبر معرفةً هى المحدَّثُ عنها فى المعنى ألا ترى انّ السرج من قولك تحت رأسى سرجٌ وإن كان المحدَّثَ عنه فى اللفظ فالرأس مضافٌ الى ضمير المتكلّم وهو الياء من رأسى وهذا الضميرُ هو المحدَّثُ عنه فى المعنى كانّك قلت أنا مُتَوَسِّدٌ سرجا وكذلك على أبيه دِرْعٌ كانّك قلت أبوه مُتدرِّعٌ وكذلك لَكَ مالٌ المعنى أنت ذو مالٍ فلمّا كان المعنى مُفيدا جاز وإن كان اللفظ على خِلافه، والذى يؤيّد عندك ما قلناه أنّك

لو قلت تحت رأسٍ سرجٌ وعلى رجلٍ درعٌ ولرجلٍ مالٌ لم يكن كلاما، وانّما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدّما لوجهَيْن احدُهما انّ الظرف والجارّ والمجرورَ قد يكونان وصفَيْن للنكرة اذا وقعا بعدها لانّه فى الحقيقة جملةٌ من حيث كان متعلّقا باسْتَقرّ وهو فعلٌ ويدلّ أنّه جملةٌ أنّه يقع صلةً والصلاتُ لا تكون الّا جُمَلا واذا كان كذلك فلو قلت سرجٌ تحت رأسى او درعٌ على أبيه او قال درهمٌ لى لَتَوهّمَ المخاطَبُ أنّه صفةٌ وينتظر الخبرَ فيقع عنده لَبْسٌ، والوجه الثانى أنّهم استقبحوا الابتداء بالنكرة فى الواجب فلمّا سمِج ذلك عندهم فى اللفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبرَ وانّما كان تأخيرُه أحسنَ من تقديمه لانّه وقع موقعَ الخبر ومن شرطِ الخبر أن يكون نكرةً فصلح اللفظُ وإن كُنّا قد أَحطْنَا عِلْما أنّه المبتدأ، ومن ذلك قولُهم سلامٌ عليك وويلٌ له قال الله تع سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّى ووَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ومن ذلك أَمْتٌ فى حَجَرٍ لا فيك، فهذه الاسماء كلّها انّما جاز الابتداء بها لانّها ليست أخبارا فى المعنى انّما هى دعاءٌ او مسئلةٌ فهى فى معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقديرُ ليُسَلِّمِ اللّهُ عليك وليَلْزَمْهُ الوَيْلُ، وقولهم أَمْتٌ فى حجرٍ لا فيك معناه ليكن الأَمْتُ فى الحجارة لا فيك والأمت اختلافُ انخفاضٍ وارتفاعٍ قال الله تع لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا، والمعنى أبقاك الله بعد فَناء الحجارة لانّ الحجارة ممّا يوصف بالبَقاء قال الشاعر

* ما أَطْيَبَ العَيْشَ لو أنّ الفَتَى حَجَرٌ * تَنْبو الحَوادِثُ عنه وَهْوَ مَلْمُومُ *

فلمّا كانت فى معنى الفعل كانت مُفيدة كما لو صرّحتَ بالفعل، والفرق بين الرفع والنصب أنّك اذا رفعتَ كانّك ابتدأتَ شيـًٔا قد ثَبَتَ عندك واستقرّ واذا نصبت كانّك تعمل فى حالِ حديثك فى اثباتها،

فصـــل ٢٦

قال صاحب الكتاب والخبر على نوعَيْن مفردٌ وجملةٌ فالمفردُ على ضربَيْن خالٍ عن الضمير ومتضمّنٌ له وذلك زيدٌ غلامُك وعمرٌو منطلقٌ،

قال الشارح اعلم ان خبرَ المبتدإ هو الجزء المستفاد الذى يستفيده السامعُ ويصير مع المبتدإ كلاما تامّا والذى يدلّ على ذلك أنْ به يقع التصديقُ والتكذيبُ ألا ترى انّك اذا قلت عبدُ الله منطلقٌ فالصدْقُ والكذْبُ انّما وقعا فى انطلاق عبد الله لا فى عبد الله لانّ الفائدة فى انطلاقه وانّما ذكرتَ عبدَ الله وهو معروفٌ عند السامع لتُسْنِد اليه الخبرَ الذى هو الانطلاقُ، وخبرُ المبتدإ على ضربَيْن مفردٌ

وجملة فاذا كان الخبرُ مفردا كان هو المبتدأَ فى المعنى او مُنزّلا منزلتَه فالاوّلُ نحوُ قولك زيدٌ منطلقٌ ومحمّدٌ نَبِيُّنا فالمنطلقُ هو زيدٌ ومحمّدٌ هو النبىُّ صلعم ويُؤيّد عندك ههنا أنّ الخبر هو المبتدأ أنّه يجوز أن تُفسّر كلّ واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سُئلتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ فقيل مَن زيدٌ هذا الذى ذكرتَه لقلت هو المنطلقُ ولو قيل مَن المنطلقُ لقلت هو زيدٌ فلمّا جاز تفسيرُ كلّ واحد منهما بالاخر دلّ على انّه هو، وأمّا المُنزّل منزلةَ ما هو هو فنحوُ قولهم أبو يوسفَ أبو حَنيفةَ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة انّما سدّ مَسدَّه فى العلم وأغنى غَناءه، ومنه قوله تعالى وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ اى هنّ كالأمّهات فى حُرْمَةِ التزويج وليس بأمّهاتٍ حقيقةً ألا ترى الى قوله تعالى انْ أُمَّهَاتُهُمْ الّا اللّائى وَلَدْنَهُمْ فبقى أن لا تكون أُمّهاتٍ حقيقةً الّا الوالداتُ، ثمّ المفردُ على ضربَيْن يكون متحمّلا للضمير وخاليا منه فالذى يتحمّل الضميرَ ما كان مشتقّا من الفعل نحوَ اسمِ الفاعل واسمِ المفعول والصفةِ المشبّهة باسم الفاعل وما كان نحوَ ذلك من الصفات وذلك قولك زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو مضروبٌ وخالدٌ حَسَنٌ ومحمّدٌ خيرٌ منك ففى كلّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوعٌ بانّه فاعلٌ لا بدّ منه لانّ هذه الأخبار فى معنى الفعل فلا بدّ لها من اسمٍ مسنَد اليه ولمّا كانت مسندةً الى المبتدإ فى المعنى ولا يصحّ تقديمُ المسند اليه على المسند أُسند الى ضميره وهذا هو التحقيقُ، والذى يدلّ على تحمُّلها الضميرَ المرفوعَ أنّك لو أوْقعت موقعَ المضمر ظاهرا لَكان مرفوعا نحوَ زيدٌ ضاربٌ أبوه ومُكْرِمٌ أخوه وحَسَنٌ وَجْهُه واذا عملتْ فى الظاهر لكونه فاعلا عملت فى المضمر اذا أُسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبرُ فى حكمِ الفعل من حيث لا يَعْرَى الفعلُ من فاعل كذلك هذه الاسماء، وتحمُّل هذه الاشياء الضميرَ مُجْمَعٌ عليه من حيث كان الخبرُ منسوبا الى ذلك المضمر ولو نسبتَه الى ظاهر لم يكن فيه ضميرٌ نحوَ زيدٌ ضاربٌ غلامُه لانّ الفعل لا يرفع فاعلَيْن وكذلك ما كان فى حُكمه وجاريًا مجراه،

وأمّا القسمُ الثانى وهو ما لا تحمّل الضميرَ من الأخبار وذلك اذا كان الخبرُ اسما محْضا غيرَ مشتقّ من فعلٍ نحوَ زيدٌ أخوك وعمرٌو غلامُك فهذا لا يتحمّل الضميرَ لانّه اسمٌ محضٌ عارٍ من الوصفيّة، والذى يتضمّن الضميرَ من الاسماء ما تقدّم وصفُه من الأخبار المشتقّة كاسم الفاعل وغيرِه ممّا ذكرناه وهذه الاسماء ليست كذلك وانّما الاخبارُ بأنّه مالكٌ للغلام ومختصٌّ بأُخُوّةِ زيد، وقد ذهب الكوفيون وعلىّ بن عيسى الرُمّانىّ من المتأخّرين من البصريين الى انّه يتحمّل الضميرَ قالوا لانّه وان كان اسما جامدا غيرَ صفةٍ فانّه فى معنًى ما هو صفةٌ ألا ترى انّك اذا قلت زيدٌ أخوك وجعفرٌ غلامُك لم تُرِد الاخبارَ عن

الشخص بأنّه مسمًّى بهذه الاسماء وانّما المرادُ إسنادُ معنَى الأُخوّة وهي القرابةُ ومعنَى الغُلاميّة وهي الخدمةُ اليه وهذه المعانى معانى افعالٍ والصحيحُ الاوّل وعليه الأكثرُ من أصحابنا لانّ تحمُّلَ الضمير انّما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق ولفظِ الفعل وهو معدومٌ ههنا٠ واعلمْ انّ خبرَ المبتدإ اذا كان مفردا سواءٌ كان مشتقّا او غيرَ مشتقّ فانّه يكون مرفوعا مثلَ المبتدإ لانّ الابتداء والتعرّيَ كما رفع المبتدأَ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبرَ لانّ تناوُلَه ايّاه كتناوُلِه المبتدأَ الّا انّ تناوُلَه المبتدأَ بلا واسطةٍ وتناوُلَه الخبرَ بواسطةِ المبتدإ فكان المبتدأُ شرطا لا علّةً وقد تقدّم ذلك٠

قال صاحب الكتاب والجملة على أربعة أضرب فعليّةٌ واسميّةٌ وشَرْطيّةٌ وظَرْفيّةٌ وذلك زيدٌ ذهب أخوه وعمرٌو أبوه منطلقٌ وبكْرٌ إنْ تُعْطِه يشكُرْك وخالدٌ فى الدار٠

قال الشارح اعلم ان الجملة تكون خبرا للمبتدإ كما يكون المفردُ الّا انّها اذا وقعت خبرا كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعَه ولذلك يُحْكَم على موضعها بالرفع على معنَى انّه لو وقع المفردُ الذى هو الأصلُ موقعَها لكان مرفوعا٠ والذى يدلّ على انّ المفرد اصلٌ والجملةَ فرعٌ عليه أمران احدُهما أنّ المفرد بسيطٌ والجملةَ مركّبٌ والبسيطُ أوّلٌ والمركّبُ ثانٍ فاذا استقلّ المعنى بالاسم المفردِ ثمّ وقعت الجملةُ موقعَه فالاسمُ المفرد هو الاصلُ والجملةُ فرعٌ عليه٠ والأمر الثانى أنّ المبتدأَ نظيرُ الفاعل فى الإخبار عنهما والخبرُ فيهما هو الجزءُ المستفادُ فكما أنّ الفعل مفردٌ فكذلك خبرُ المبتدإ مفردٌ٠ واعلم انّه قُسم الجملةُ الى أربعة أقسامٍ فعليّةٍ واسميّةٍ وشرطيّةٍ وظرفيّةٍ وهذه قِسْمَةُ أبى علىّ وهى قسمةٌ لفظيّةٌ وهى فى الحقيقة ضربان فعليّةٌ واسميّةٌ لانّ الشرطيّةَ فى التحقيق مركّبةٌ من جملتَيْن فعليّتَيْن الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ والجزاء فعلٌ وفاعلٌ والظرفُ فى الحقيقة للخبر الذى هو اسْتَقَرّ وهو فعلٌ وفاعلٌ٠ فمثالُ الجملة الفعليّة زيدٌ قام ابوه فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء وقامَ فى موضعِ خبره وفيه ضميرٌ يرتفع بأنّه فاعلٌ كارتفاعِ الأبِ فى قوله زيدٌ قام أبوه وهذا الضميرُ يعود الى المبتدإ الذى هو زيدٌ ولولا هذا الضميرُ لم يصحّ أن تكون هذه الجملةُ خبرا عن هذا المبتدإ وذلك لانّ الجملة كلُّ كلامٍ مستقلٍّ قائمٍ بنفسه فاذا لم يكن فى الجملة ذِكْرٌ يربطها بالمبتدإ حتّى تصيرَ خبرا وتصيرَ الجملةُ من تمامِ المبتدإ وقعت الجملةُ أَجْنَبِيّةً من المبتدإ ولا تكون خبرا عنه ألا ترى انّك لو قلت زيدٌ قامَ عمرٌو لم يكن كلاما لعدم العائد فاذا كان ذلك كذلك لم يكن بدٌّ من العائد وتكون الجملةُ التى العائدُ منها فى موضعِ رفعٍ خبراً٠ وأمّا الجملة الاسميّة فأن يكون الجزء الاوّلُ منها اسما

كما سمّيت الجملة الأُولى فعليّةً لانّ الجزء الاوّل فعلٌ وذلك نحو زيدٌ أبوه قائمٌ ومحمّدٌ أخوه منطلقٌ فزيدٌ مبتدأٌ اوّلُ وأبوه مبتدأٌ ثانٍ وقائمٌ خبرُ المبتدإ الثانى والمبتدأُ الثانى وخبرُه فى موضع رفع لوُقوعه موقعَ خبرِ المبتدإ الاوّلِ كما كان قولُك قام أبوه كذلك فى المسئلة الأُولى فأخبرتَ عن المبتدإ الثانى وهو الأبُ بمفرد ولذلك لم تحتج الى ضمير وأخبرت عن المبتدإ الاوّل بجملةٍ من مبتدإ وخبرٍ وهى أبوه قائمٌ والهاء عائدةٌ الى المبتدإ ولولا هى لم يصحّ الخبرُ كما قلنا فى الجملة الفعليّة ، وأمّا الجملة الثالثة وهى الشرطيّة فنحوُ قولك زيدٌ إنْ يَقُمْ أَقُمْ معه فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجُمَل الفعليّة وكان الاصلُ فى الجملة الفعليّة أن يستقلّ الفعلُ بفاعله نحوَ قام زيدٌ الّا أنّه لمّا دخل ههنا حرفُ الشرط رُبط كلُّ جملة من الشرط والجزاء بالاخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة نحوِ المبتدإ والخبرِ فكما أنّ المبتدأ لا يستقلّ الّا بذكرِ الخبر كذلك الشرطُ لا يستقلّ الّا بذكرِ الجزاء ولصَيْرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود الى المبتدإ منهما عائدٌ واحدٌ نحوَ زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يَشْكُرْكَ عمروٌ فالهاء فى تكرمه عائدةٌ الى زيد ولم يَعُدْ من الجزاء ذِكرٌ ولو عاد الضميرُ منهما جاز وليس بلازمٍ نحوَ زيدٌ إنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ ففى يَقُمْ ضميرٌ من زيد وكذلك الهاء فى أُكْرِمْهُ تعود اليه ايضا ، الرابعة الظَّرْف والظرفُ على ضربَيْن ظرفٌ من الزمان وظرفٌ من المكان وحقيقةُ الظرف ما كان وِعاءً وسُمّى الزمان والمكانُ ظروفا لوُقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرفُ خبرا عن المبتدإ نحوَ قولك زيدٌ خَلْفَكَ والقتالُ اليَوْمَ ، واعلمْ انّ الظرف على ضربَيْن ظرفُ زمان وظرفُ مكان والمبتدأُ ايضا على ضربين جُثّةٌ وحَدَثٌ فالجُثّةُ ما كان شخصا مَرْئيًّا والحدثُ ما كان معنًى نحوَ المصادر مثلِ العِلْم والقُدْرة فاذا كان المبتدأُ جثّةً نحوَ زيد وعمرو وأردتَ الاخبارَ عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ الّا من ظروف المكان نحوَ قولك زيدٌ عِنْدَكَ وعمروٌ خَلْفَكَ واذا كان المبتدأُ حَدَثا نحوَ القتال والخروج جاز أن يُخْبَر عنه بالمكان والزمانِ ، والعلّة فى ذلك أنّ الجثّة قد تكون فى مكان دون مكان فاذا أخبرتَ باستقرارها فى بعضِ الأَمْكنة يثبُت اختصاصُها بذلك المكان مع جوازِ أن تكون فى غيره ، وكذلك الحدثُ يقع فى مكان دون مكان مثالُ ذلك قولُك زيدٌ خَلْفَكَ فخلفك خبرٌ عن زيد وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلُوَ منه زيدٌ بأن يكون أَمامَكَ او يَمِينَكَ او فى جهةٍ اخرى غيرهما فاذا خصّصتَه بخَلْفَكَ استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده وكذلك القتالُ أمامَكَ يجوز أن يقع فى مكانٍ غيرِ ذلك ، وأمّا ظرف الزمان فإذا أخبرتَ به عن الحَدَث أفاد لانّ الأحداث ليست أُمورا ثابتةً موجودةً فى كلّ الأحيان بل هى أعراضٌ منقضيةٌ تحدُث فى وقت دون وقت فاذا قلت القتالُ اليومَ

او الخروجِ بعدَ غدٍ استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده لجوازِ أن يخلو ذلك الوقتُ من ذلك الحدث، وأمّا الجُثَثُ فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ فى الأحيان كلّها لا اختصاصَ لحُلولها بزمان دون زمان اذ كانت موجودة فى جميعِ الأزمنة فاذا أخبرتَ وقلت زيدٌ اليومَ او عمرٌو الساعةَ لم تُفِد المخاطَبَ شيـًا ليس عنده لانّ التقدير زيدٌ حالٌّ او مستقرٌّ فى اليوم وذلك معلومٌ لانّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عَصْرك من اليوم اذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدا دون واحد، فان قيل فأنت تقول الليلةَ الهلالُ والهلالُ جثّةٌ فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدّم فالجوابُ أنّه انّما جاز فى مثلِ الليلةَ الهلالُ على تقديرِ حذفِ المضاف والتقديرُ الليلةَ حُدوثُ الهلال او طُلوعُ الهلال فحُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مقامَه لدَلالة قرينةِ الحال عليه لانّك انّما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه فلو قلت الشمسُ اليومَ او القمرُ الليلةَ لم يجز الّا أن يكونا متوقَّعين وكذلك لو قلت اليومَ زيدٌ لمن يتوقّع وُصولَه وحُضورَه جاز، واعلم انّ الخبر اذا وقع ظرفا او جارًّا ومجرورا نحوَ زيدٌ فى الدار وعمرٌو عندك ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة لانّ الدار ليست من زيد فى شىء وانّما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه والتقديرُ زيدٌ استقرّ عندك او حَدَثَ او وَقَعَ ونحوُ ذلك فهذه هى الأخبارُ فى الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين وانّما حذفتَها وأقمتَ الظرفَ مقامَها إيجازًا لِما فى الظرفِ من الدَلالة عليها اذ المرادُ بالاستقرار استقرارٌ مُطْلَقٌ لا استقرارٌ خاصٌّ على ما تقدّم بَيانُه فلو أردت بقولك زيدٌ عندك أنّه جالسٌ او قائمٌ لم يجز الحذفُ لانّ الظرف لا يدلّ عليه لانّه ليس من ضرورةِ كونه فى الدار أن يكون جالسا او قاعدا، واعلم انّ أصحابنا قد اختلفوا فى ذلك المحذوف هل هو اسمٌ او فعلٌ فذهب الأكثرُ الى انّه فعلٌ وأنّه من حَيّزِ الجُمَل وتقديرُه زيدٌ استقرّ فى الدار او حَلَّ فى الدار ويدلّ على ذلك أمران احدهما جَوازُ وُقوعه صِلةً نحوَ قولك الذى فى الدار زيدٌ والصلةُ لا تكون الّا جملةً، فان قيل التقديرُ الذى هو مستقرٌّ فى الدار كما قال ما أنا بالّذى قائلٌ لك شيـًا والمرادُ بالذى هو قائلٌ فكذلك هنا يكون الظرفُ متعلّقا باسم مفرد على تقديرِ مبتدإ محذوف قيل اطّرادُ وقوعِ الظرف خبرا من غيرِ هُوَ دليلٌ على ما قلناه فإن ظهرتْ فى اللفظ كان حَسَنـًا وإن لم تأتِ بها فحسنٌ ايضا ولم يقبحْ قُبْحَ مَا أَنَا بِالّذِى قَائِلٌ لَكَ ولا هو فى قلّته فاطّرادُ جاءنى الذى فى الدار وقلّةُ ما أنا بالذى قائلٌ لك شيـًا تدلّ على ما ذكرناه، والأمر الثانى أنّ الظرف والجارّ والمجرور لا بدّ لهما من متعلَّقٍ به والاصلُ أن يتعلّق بالفعل وانّما يتعلّق بالاسم اذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه ولا شكّ أنّ تقديرَ الاصل الذى هو الفعلُ أَوْلى، وقال قومٌ منهم ابنُ السَرّاج أنّ المحذوف المقدّر اسمٌ وأنّ

الاخبار بالظرف من قبيل المفردات اذ كان يتعلّق بمفرد فتقديرُه مستقرٌّ او كائنٌ ونحوُهما والحجّةُ فى ذلك أنّ أصلَ الخبرِ أن يكون مفردا على ما تقدّم والجملةُ واقعةٌ موقعَه ولا شكّ أنّ إضمارَ الاصل أَوْلى ووجهٌ ثانٍ أنّك اذا قدّرتَ فعلا كان جملةً واذا قدّرتَ اسما كان مفردا وكلّما قلّ الاضمارُ والتقديرُ كان أَوْلى، واعلم انّك لمّا حذفت الخبرَ الذى هو اسْتَقَرّ او مُسْتَقِرٌّ وأقمت الظرفَ مقامَه على ما ذكرنا صار الظرفُ هو الخبرَ والمعامَلةُ معه وهو مُغايِرُ المبتدإ فى المعنى ونقلتَ الضمير الذى كان فى الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثمّ حذفتَ الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهارُه للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرّح ابنُ جِنّى بجوازِ إظهاره والقولُ عندى فى ذلك أنّ بعد حذفِ الخبر الذى هو الاستقرارُ ونَقْلِ الضمير الى الظرف لا يجوز إظهارُ ذلك المحذوفِ لانّه قد صار أصلا مرفوضا فإن ذكرتَه اوّلا وقلت زيدٌ استقرّ عندك لم يمنع منه مانعٌ، واعلم انّك اذا قلت زيدٌ عندك فعِنْدَكَ ظرفٌ منصوبٌ بالاستقرار المحذوفِ سَواءٌ كان فعلا او اسما وفيه ضميرٌ مرفوعٌ والظرفُ وذلك الضميرُ فى موضع رفعٍ بأنّه خبرُ المبتدإ واذا قلت زيدٌ فى الدار او من الكِرام فالجارُّ والمجرورُ فى موضع نصبٍ بالاستقرار على حدّ انتصابِ عِنْدَكَ اذا قلت زيدٌ عندك ثمّ الجارُّ والمجرورُ والضميرُ المنتقلُ فى موضع رفعٍ بأنّه خبرُ المبتدإ، وذهب الكوفيون الى أنّك اذا قلت زيدٌ عندك او خَلْفَك لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعلٍ ولا بتقديره وانّما ينتصب بخِلافِ الاوّل لانّك اذا قلت زيدٌ أخوك فزيدٌ هو الأخُ فكلٌّ واحد منهما رَفَعَ الاخرَ واذا قلت زيدٌ خَلْفَك فإنّ خَلْفَكَ مخالفٌ لزيد لانّه ليس إيّاه فنصبناه بالخلاف، وهذا قولٌ فاسدٌ لانّه لو كان الخلافُ يُوجِب النصبَ لأنتصب الاوّلُ كما ينتصب الثانى لانّ الثانى اذا خالَفَ الاوّلَ فقد خالف الاوّلُ الثانىَ ايضا لانّ الخلاف عدمُ المماثَلة فكلٌّ واحد قد فعل بصاحبه مثلَ ما فعل صاحبُه به، وأيضا فإنّ من مذهبهم أنّ المبتدأ مرتفعٌ بعائدٍ يعود اليه من الظرف اذا قلت زيدٌ عندك وذلك العائدُ مرفوعٌ واذا كان مرفوعا فلا بدّ له من رافعٍ واذا كان له رافعٌ فى الظرف كان ذلك الرافعُ هو الناصبَ فاعرفه،

فصل ٢٧

قال صاحب الكتاب ولا بدّ فى الجملة الواقعةِ خبرا من ذِكْرٍ يرجع الى المبتدإ وقولُك فى الدار معناه استقرّ فيها، وقد يكون الراجعُ معلوما فيُستغنَى عن ذِكْره وذلك فى مثلِ قولهم البُرُّ الكُرُّ بستّين والسَّمْنُ

مَنَوانِ بدرهمٍ وقوله تعالى وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ انَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ،

قال الشارح قد تقدّم قولُنا أنّ خبرَ المبتدإ اذا وقع جملةً فعليّةً كانت او اسميّةً او شرطيّةً او ظرفيّةً فلا بدّ فيها من ضمير يرجع الى المبتدإ يربطها بالمبتدإ لئلّا تقع أَجْنَبِيَّةً من المبتدإ اذا كانت غيرَ الاوّل، وقوله اذا قلت زيدٌ فى الدار معناه استقرّ فيها يعنى أنّه يتعلّق بمحذوف وقد تقدّم بيانُ ذلك، وقوله وقد يكون الراجعُ معلوما فيُستغنى عن ذكره يعنى أنّ الراجع الى المبتدإ اذا كان الخبرُ جملةً فانّه يجوز حذفُه واسقاطُه مع شدّة الحاجة اليه وذلك اذا كان موضعُ المضمر معلوما غيرَ ملتبس كقولهم السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ فالسمنُ مبتدأٌ ومنوان مبتدأٌ ثانٍ وبدرهمٍ خبرُ المبتدإ الثانى والمنوان وخبرُه خبرُ المبتدإ الاوّلِ والعائدُ محذوفٌ تقديرُه منوان منه بدرهمٍ فموضعُ مِنْهُ المحذوفِ رفعٌ لانّه صفةٌ لِمَنَوَيْنِ وفيه ضميران احدهما مرفوعٌ يعود الى الموصوف وهو المنوان والثانى الهاء المجرورةُ وهى تعود الى السمن لا بدّ من هذا التقدير لئلّا ينقطع الخبرُ عن المبتدإ ولم يتّصل به وساغ حذفُ العائد ههنا لانّ حصولَ العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أنّ السمن هنا جنسٌ وما بعده بعضٌ من الجنس وانّما يذكر هذا الكلامَ لتسعيرِ الجنس يقابل كلّ مقدار منه بمقدار من الثمن فكانّه قال السمنُ كلّه منوان منه بدرهمٍ ولولا هذا التقديرُ لكان المعنى أنّ السمن كلّه منوان وأنّه بدرهمٍ والمرادُ غيرُ ذلك، ومثله البُرُّ الكُرُّ بستّين الّا انّ المحذوف ههنا شيئان احدهما ما هو من الكلام وفيه العائدُ وهو مِنْهُ وتقديرُه البرّ الكرُّ منه بستّين الّا انّ موضعَ مِنْهُ هنا نصبٌ على الحال لانّه لا يجوز أن يكون نَعْتًا للكرّ اذ كان معرفةً والعاملُ فى الحال الجارُّ والمجرورُ الذى هو الخبرُ وهو بستّين وصاحبُ الحال المضمرُ المرفوعُ فيه وجاز تقدُّمه عليه وإن كان العاملُ معنًى لانّ لفظَ الحال جارٌّ ومجرورٌ فصار كقولك كلَّ يوم لك ثَوْبٌ، وفى مِنْهُ ضميران على ما ذُكر احدُهما مرفوعٌ يعود الى المضمر فى بستّين والاخرُ الهاء العائدةُ الى المبتدإ الاوّلِ الذى هو البُرُّ وهى الرابطةُ، والثانى من المحذوفَيْن ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائدٌ وهو التمييزُ والتقديرُ البرُّ الكرُّ بستّين درهمًا فترك ذكرَ الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى انّك لو لم تُرِدْهُ لَٱلْتبس ولم يُعْلَم من أىّ الأنواع هو الثمنُ، ولا يُستبعد حذفُ العائد من الخبر او شىء من الخبر للدلالة عليه فانّه قد جاء حذفُ الجملة التى هى خبرٌ بأَسْرها للدلالة عليها نحوُ قوله تعالى وَٱللَّآئِى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِنْ نِسَآئِكُمْ اِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱللَّآئِى لَمْ يَحِضْنَ معناه فعدّتهنّ ثلثةُ أشهر الّا انّه حذف لدلالة الاوّل عليه واذا جاز حذفُ الجملة بأسرها كان حذفُ شىء منها أسهلَ، وأمّا قوله تعالى وَلَمَنْ صبر وغفر

إنّ ذلك لَمِن عزم الأمور فَمَنْ فى موضعِ رفع بالابتداء وصَبَرَ وغَفَرَ الصلةُ والعائدُ ضميرُ الفاعل فيهما وقوله إنّ ذلك لَمِن عزم الأمور فى موضع الخبر وإنّ المكسورةُ تُقدَّر تقديرَ الجُمَل فلذلك اذا وقعتْ خبرا افتقرتْ الى ضمير عائد الى المبتدإ كما تفتقر الجملةُ اذا وقعت خبرا ولم يوجَد العائدُ فى الآية فكان مرادا تقديرا وانّما حُذف لقوّة الدلالة عليه والمعنى إنّ ذلك الصَبْرَ منه اى من الصابر؛

فصــــل ٢٨

قال صاحب الكتاب ويجوز تقديمُ الخبر على المبتدإ كقولك تَميمىٌّ أنا ومشنوءٌ من يَشْنَؤُك وكقوله تعالى سَوَآءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ وسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ المعنى سواءٌ عليهم الانذارُ وعدمُه؛ وقد التُزم تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفًا وذلك قولُك فى الدار رجلٌ؛

قال الشارح يجوز تقديمُ خبرِ المبتدإ مفردا كان او جملةً فمثالُ المفرد قولُك قائمٌ زيدٌ وذاهبٌ عمرٌو وقائمٌ خبرٌ عن زيد وقد تقدّم عليه وكذلك ذاهبٌ خبرٌ عن عمرو ومثالُ الجملة أبوه قائمٌ زيدٌ وأخوه ذاهبٌ عمرٌو فأبوه مبتدأٌ وقائمٌ خبرُه والجملةُ فى موضع الخبر عن زيد وقد تقدّم عليه وكذلك أخوه ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ فى موضع الخبر عن عمرو؛ وذهب الكوفيون الى منعِ جوازِ ذلك واحتجّوا بأن قالوا انّما قلنا ذلك لانّه يؤدّى الى تقديمِ ضميرِ الاسم على ظاهره ألا ترى انّك اذا قلت قائمٌ زيدٌ كان فى قائمٌ ضمير زيد بدليل أنّه يظهر فى التثنية والجمع فتقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خاليًا عن الضمير لكان مُوحَّدا فى الأحوال كلّها وكذلك اذا قلت أبوه قائمٌ زيدٌ كانت الهاء فى أبوه ضميرَ زيد فقد تقدّم ضميرُ الاسم على ظاهره ولا خلافَ أنّ رُتْبَةَ ضميرِ الاسم أن يكون بعد ظاهره؛ والمذهب الأوّل لكثرة استعماله فى كلام العرب قالوا مَشْنُوءٌ مَن يَشْنَؤُكَ وتميمىٌّ أنا فمن يشنؤك مبتدأٌ وقوله مشنوءٌ الخبرُ وهو مقدّمٌ وكذلك تميمىٌّ أنا أنَا مبتدأٌ وتميمىٌّ خبرٌ مقدّمٌ ألا ترى أنّ الفائدة المحكومَ بها انّما فى كونه تميميًا لا أنَا المتكلّمُ؛ وأمّا قولهم أنّه يؤدّى الى تقديم المضمر على الظاهر فنقول أنّ تقديمَ المضمر على الظاهر انّما يمتنع اذا تقدّم لفظا ومعنًى نحوَ ضَرَبَ غلامُه زيدا وأمّا اذا تقدّم لفظا والنيّةُ به التأخيرُ فلا بَأْسَ به نحوَ ضرب غلامَه زيدٌ ألا ترى أنّ الغلام ههنا مفعولٌ ومَرْتَبَةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وإن تقدّم لفظا فهو مؤخّرٌ تقديرا وحُكْمًا؛ ومنه قوله تع فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى الهاء فى نفسه عائدةٌ الى موسى وإن كان الظاهرُ متأخّرا لانّه فى حكم المقدّم من حيث كان فاعلا؛ ومثله

قولهم فى المَثَل فى أَكْفانه لُفَّ الميّتُ وقالوا فى بَيْته يُؤْتَى الحَكَمُ فقد تقدّم المضمرُ على الظاهر فيهما لفظا لانّ النيّة بهما التأخيرُ والتقديرُ لُفّ الميّتُ فى أكفانه ويُؤتَى الحَكَمُ فى بيته واذا ثبت ما ذكرناه جاز تقديمُ خبرِ المبتدإ عليه وإن كان فيه ضميرٌ لانّ النيّة فيه التأخيرُ من قِبَل انّ مرتبةَ المبتدإ قبل الخبر فاعرفه، وأمّا قوله تعالى سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أَم لم تنذرهم وسواءٌ عليهم محياهم ومماتُهم فمحياهم مبتدأٌ ومماتهم عَطْفٌ عليه وسواءٌ خبرٌ مقدّمٌ وانّما وُحّدَ الخبر ههنا والمُخْبَرُ عنه اثنان لوجهَيْن احدُهما أنّ سواء مصدرٌ فى معنَى اسم الفاعل فى تأويلِ مُسْتَوٍ والمصدرُ لا يثنّى ولا يُجْمَع بل يُعبَّر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عَدْلٌ وهذان عدلٌ وهؤلاء عدلٌ فكذلك ههنا، والوجه الاخر أن يكون أراد التقديمَ والتأخيرَ كانّه قال محياهم سواءٌ ومماتُهم كما قال *فإنّى وقَيّارٌ بها لَغَرِيبُ* أراد فإنّى لغريبٌ بها وقيّارٌ، وكذلك قوله تعالى سواءٌ عليهم أأنذرتهم ام لم تُنْذِرهم الفعلُ ههنا فى تأويل المصدر والمعنى سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُ الإنذار فالانذارُ وما عُطف عليه مبتدأٌ فى المعنى وسواءٌ الخبرُ وقد تقدّم وسواءٌ مصدرٌ فى معنَى اسم الفاعل والتقديرُ مستَوِيان على ما تقدّم ألا ترى انّ موضعَ الفائدة الخبرُ والشكُّ انّما وقع فى استواء الإنذار وعدمه لا فى نفس الإنذار ولفظُ الاستفهام لا يمنع من ذلك اذ المعنى على التَّعْيِين والتحقيق لا على الاستفهام وانّما الهمزةُ ههنا مستعارةٌ للتَّسْوِية وليس المرادُ منها الاستفهامَ وانّما جاز استعارتُها للتسوية لاشتراكهما فى معنَى التسوية ألا ترى انّك تقول فى الاستفهام أزيدٌ عندك أم عمرٌو وأزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ والشيئان اللذان يُسْأَل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما ثمّ تقول فى التسوية ما أُبالى أَفَعَلَ أم لم يفعلْ فأنتَ غيرُ مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهامَ وذلك لمشاركته الاستفهامَ فى التسوية لانّ معنَى ما أُبالى أفعل ام لم يفعل اى هما مستوِيان فى عِلْمى كما كان فى الاستفهام كذلك هذا هو التحقيقُ من جهة المعنى، وأمّا إعرابُ اللفظ فقالوا سواءٌ مبتدأٌ والفعلان بعده كالخبر لانّ بهما تَمامَ الكلام وحُصولَ الفائدة فكانّهم أرادوا إصلاحَ اللفظ وتَوْفِيَتَهُ حَقَّهُ، وقوله وقد التُزم تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفا وذلك قولك فى الدار رجلٌ قد تقدّم فى الفصل قبله لِمَ ابْتُدِئ بالنكرة هنا ولِمَ التُزم تقديمُه بما أغنى عن إعادته،

قال صاحب الكتاب وأمّا سَلامٌ عليك وويْلٌ لك وما أَشْبَهَهما من الأَدْعِيَة فمتروكةٌ على حالها اذا كانت منصوبةً منزّلةً منزلةَ الفعل، وفى قولهم أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ عمرٌو ومَتَى القتالُ،

قال الشارح لمّا تقدّم من كلامه أنّه قد التُزم تقديمُ الخبر اذا وقع المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفا أَوْرد على

نفسه إشكالا وهو قولُهم سلامٌ عليك وويلٌ له فإنّ المبتدأ نكرةٌ والخبرُ جارٌ ومجرورٌ ولم يتقدّم على المبتدإ ثمّ أجاب بأنّ المبتدأ فى قولك لك مالٌ وتحتك بساطٌ انّما التُزم تقديمُ الخبر هناك خوفا من التباس الخبر بالصفة وههنا لا يُلْبِس لانّه دُعاءٌ ومعناه ظاهرٌ ألّا ترى انّك اذا قلت سلامٌ عليك وويلٌ له بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا واذا كان منصوبا كان منزّلا منزلةَ الفعل فقولُك سلاما عليك وويلا لك بمنزلة سلّمَ اللّٰهُ عليك وعذّبك اللّٰه فلمّا كان المعنى فيه ينزع الى معنى الفعل لم يُغيَّر عن حاله لانّ مرتبةَ الفعل أن يكون مقدّما ، وأمّا قوله وفى قولهم أينَ زيدٌ وكيفَ عمرٌو ومتى القتالُ يريد انّه قد التُزم ههنا تقديمُ الخبر ايضا وانّما قُدّم الخبر فى هذه المواضع لتضمُّنه همزةَ الاستفهام وذلك أنّك اذا قلت أينَ زيدٌ فأصلُه أزيدٌ عندك فحذفوا الظرفَ وأتوا بأينَ مشتملةً على الأمكنة كلّها وضمّنوها معنى همزة الاستفهام فقدّموها لتضمُّنها الاستفهامَ لا لكَوْنها خبرا ، وكذلك اذا قلت كيفَ زيدٌ معناه على أىّ حالٍ زيدٌ واذا قلت متى القتالُ فمعناه أالقتالُ غدًا ونحوُه فعمل فيه ما عمل بأينَ وستوضَح أحوالُ هذه الظروف المستفهَمِ بها فى أماكنها ان شاء اللّٰه تعالى ،

فصـــل ٢٩

قال صاحب الكتاب ويجوز حذفُ احدهما فمن حذفِ المبتدإ قولُ المستهِلّ الهِلالُ وَاللّٰهِ وقولُك وقد شممتَ رِيحًا المِسْكُ وَاللّٰهِ او رأيتَ شخصا فقلت عبدُ اللّٰه وربّى ومنه قولُ المُرقِّش * اذ قال الخَمِيسُ نَعَمْ * ومن حذفِ الخبر قولُهم خرجتُ فاذا السَبُعُ وقولُ ذى الرُمّة

* فيَا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ * وبين النَقا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ *

وقولُه تعالى فَصَبْرٌ جَمِيلٌ يحتمل الامرَيْن اى فأمْرِى صبرٌ جميلٌ او فصبرٌ جميلٌ أجملُ ،

قال الشارح اعلم ان المبتدأ والخبر جملةٌ مُفيدةٌ تحصُل الفائدةُ بمجموعهما فالمبتدأُ معتمَدُ الفائدة والخبرُ محلُّ الفائدة فلا بدّ منهما الّا انّه قد تُوجَد قرينةٌ لفظيّةٌ او حاليّةٌ تُغْنِى عن النُطْق بأحدهما فيُحْذَف لدلالتها عليه لانّ الألفاظ انّما جِىءَ بها للدلالة على المعنى فاذا فُهِم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتىَ به ويكون مرادا حُكْما وتقديرا ، وقد جاء ذلك مجيئًا صالحًا فحذفوا المبتدأَ مرّةً والخبرَ أُخرى فمّما حُذف فيه المبتدأُ قولُ المستهِلّ الهِلالُ وَاللّٰهِ اى هذا الهلالُ واللّٰه والمستهِلُّ طالبُ الهلال كما يقال لطالب الفَهْم مستفهِمٌ ولطالبِ العِلْم مستعلِمٌ ، ومثلُه اذا شممتَ ريحًا طَيّبةً قلت المِسْكُ

واللهِ اى هو المسكُ واللهِ او هذا المسكُ، وكذلك لو رأيت صورةَ شخص فصار آيةً لك على معرفة ذلك الشخص فاذا رأيتَه بعدُ قلت عبدُ اللهِ وربّى كانّك قلت ذاك عبدُ اللهِ او هذا عبدُ اللهِ، وكذلك لو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ ووُصف بصفاتٍ مثلَ مررت برجلٍ راحمِ المَساكين بارٍّ بوالدَيْه فعُرف بتلك الأوصاف فقلت زيدٌ واللهِ اى هو زيدٌ او المذكورُ زيدٌ، وأمّا بيتُ المُرَقِّش الأكبرِ

لا يُبْعِدِ اللهُ التَلَبُّبَ والـــغاراتِ اذ قال الخَميسُ نَعَمْ

فالتلبُّب لُبْسُ السلاحِ والخميسُ الجَيْشُ والنَعَمُ الابلُ قال الفرّاء هو ذَكَرٌ لا يؤنّث يقال هذا نَعَمٌ واردٌ، والمعنى أنّه يتأسّف على الغِيَرِ ولا سيّما فى أوقاتِ اقبالهم على الغَنائم فيقول الجيشُ نَعَمٌ اى هذا نَعَمٌ فاطْلُبوه الّا انّه حُذف للعلمِ به، وقد حُذف الخبر ايضا كما حُذف المبتدأ وأكثرُ ذلك فى الجَوابات يقول القائلُ مَن عندك فتقول زيدٌ والمعنى زيدٌ عندى الّا انّك تركتَه للعلم به اذ السُّؤالُ انّما كان عنه، ومن ذلك قولهم خرجتُ فاذَا السَبُعُ اعلمْ انّ اذَا تكون على ضربَيْن زمانًا وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعليّةِ واذا وقع بعدها اسمٌ كان ثَمَّ فعلٌ مقدَّرٌ نحو اذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ واذَا ٱلأَرْضُ مُدَّتْ والتقديرُ اذا انشقّت السماء انشقّت واذا مدّت الأرضُ مدّت كانّ ذلك لتضمُّنه معنَى الشرطِ والشرطُ يقتضى الفعلَ، وتكون بمعنى المُفاجَأة وهى فى ذلك على ضربَيْن تكون اسما وتكون حرفا واذا كانت اسما كانت ظرفا من ظروفِ الأمْكنة واذا كانت حرفا كانت من حروف المعانى الدالّةِ على المفاجأة كما أنّ انْ حرفٌ دالٌّ على معنى المُجازاة والهمزةَ حرفٌ دالٌّ على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجتُ فاذَا السَبُعُ وأردتَ به الظرفيّةَ لم يكن ثَمَّ حذفٌ وكان السبعُ مبتدأً واذَا الخبرَ قد تقدّم كما تقول عندى زيدٌ ويتعلّق الظرفُ باستقرارٍ محذوفٍ فان ذكرتَ اسما آخرَ كان منصوبا على الحال نحو خرجتُ فاذا السبعُ واقِفًا او عادِيًا والعاملُ فى الحال الظرفُ وإن شئت رفعتَه على الخبر وجعلت الظرفَ من صلته، فان جعلتَها حرفا كان الخبرُ محذوفا لا محالةَ والتقديرُ خرجت فاذا السبعُ حاضرٌ او موجودٌ لانّ المبتدأ لا بدّ له من خبرٍ ولا خبرَ لها ههنا ظاهرًا فوجب أن يكون مقدّرا، وأمّا قول ذى الرُمّة *فيا ظَبيةَ الوَعْساءِ الخ* فالخبرُ محذوفٌ فيه والتقديرُ أأنْتِ الظَبْيَةُ أم أُمُّ سالمٍ والمرادُ انّكما التبستُما علىّ لشدّةِ تشابُهكما فلم أعرف إحداكما من الاخرى، والوَعْساءُ الارضُ اللَيّنةُ ذاتُ الرَمْلِ، وجُلاجِلُ موضعٌ ويُروى بالحاء غيرِ المعجمة، والنَقا الكَثيبُ من الرملِ، وقوله تع فَصَبْرٌ جَمِيلٌ احتمل الامرَيْن وذلك أن يكون صبرٌ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ والمعنى فصبرٌ جميلٌ أجملُ من غيره او فعندى صبرٌ جميلٌ

وجاز الابتداء بقوله صبرٌ جميلٌ وهو نكرةٌ لانّها قد وُصفت والنكرةُ اذا وُصفت جاز الابتداء بها وقد تقدّم بَيانُ ذلك ٭ ويجوز أن يكون صبرٌ جميلٌ خبرا والمبتدأُ محذوفٌ والتقديرُ فأمرى صبرٌ جميلٌ او صَنْعى صبرٌ جميلٌ ٭

قال صاحب الكتاب وقد التُزم حذفُ الخبرِ فى قولهم لولا زيدٌ لكان كذا لسَدّ الجواب مَسَدَّه ٭ وممّا حُذف فيه الخبرُ لسدّ غيره مسدّه قولُهم أقائمٌ الزيدان وضَرْبِى زيدا قائما وأكثرُ شُرْبِى السَويقَ ملتوتا وأخْطَبُ ما يكون الاميرُ قائما وقولُهم كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ ٭

قال الشارح اعلم انّ لَوْلَا حرفٌ يدخل على جملتَيْن إحداهما مبتدأٌ وخبرٌ والأخرى فعلٌ وفاعلٌ فتُعلِّق احداهما بالاخرى وتربطها بها كما يدخل حرفُ الشرط على جملتَيْن فعليّتَيْن فيربط احداهما بالاخرى فتصيران كالجملة الواحدة فتقول قام زيدٌ خرج محمّدٌ فهاتان جُمْلتان متباينتان لا تَعلُّق لإحداهما بالاخرى فاذا أتيتَ بإنِ الشرطيّةِ فقلت إن قام زيدٌ خرج محمّدٌ ارتبطتِ الجملتان وتعلّقتْ احداهما بالاخرى حتّى لو ذكرتَ احدى الجملتَيْن منفردةً لم تُفدْ ولم تكن كلاما ٭ وكذلك لَوْلَا تقول زيدٌ قائمٌ خرج محمّدٌ فهاتان جملتان متباينتان احداهما مبتدأٌ وخبرٌ والاخرى فعلٌ وفاعلٌ فاذا أتيتَ بلَوْلَا وقلت لولا زيدٌ قائمٌ لَخرج محمّدٌ ارتبطت الجملةُ الثانية بالجملة الأُولى فصارتا كالجملة الواحدة الّا انّه حُذف خبرُ المبتدإِ من الجملة الأُولى لكثرةِ الاستعمال حتّى رُفض ظهورُه ولم يجز استعمالُه فاذا قلت لولا زيدٌ لَخرج محمّدٌ كان تقديرُه لولا زيدٌ حاضرٌ او مانعٌ ومعناه أنّ الثانى امتنع لوُجودِ الاوّل وليست الجملةُ الثانيةُ خبرا عن المبتدإِ لانّه لا عائدَ منها الى زيد والجملةُ اذا وقعت خبرا فلا بدّ فيها من عائد الى المبتدإِ وانّما اللامُ وما بعدها كلامٌ يتعلّق بلَوْلَا وجوابٌ لها ٭ وقد شَبَّهَ سيبويه ما حُذف من خبرِ المبتدإِ بعد لَوْلَا بقولهم امّا لَا ومعناه أنّ رجلا أُمر بأشياء يفعلها وقد شُبّهتْ عليه فوقف فى فِعْلها فقيل له اْفعَلْ كذا وكذا إن كنتَ لا تفعل الجميعَ وزادوا على إنْ مَا وحذفوا الفعلَ وما يتّصل به وكثُر حتّى صار الاصلُ مهجوراً ٭ وربّما وقع بعد لَوْلَا هذه الفعلُ والفاعلُ لاشتراكهما فى معنى الاخَر ألا ترى انّه لا فَرْقَ من جهة المعنى بين زيدٌ قائمٌ وقام زيدٌ قال الجَموح

٭ قالت أُمامةُ لمّا جئتُ زائرَها ٭ هَلَّا رَمَيْتَ ببَعْضِ الأَسْهُمِ السُودِ ٭

٭ لا دَرَّ دَرُّكِ إنّى قد رَمَيْتُهُمُ ٭ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدودِ ٭

والمراد لولا الحَدُّ ٭ وقال الكوفيون الاسمُ الواقعُ بعد لولا يرتفع بلولا نفسِها لنيابتها عن الفعل والتقديرُ

لولا يمنع زيدٌ وهذا ضعيفٌ لوجوهٍ منها أنّه لو كان الامرُ على ما ادّعوه لجاز وُقوعُ أَحَدٍ بعدها لانّ أحدا يعمل فيها النفيُ ولم يُسْمَع عنهم مثلُ ذلك، الوجه الثانى أنّه لو كان معناه النفيَ على ما ادّعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفى فتقول لولا زيدٌ ولا خالدٌ لأكرمتُك نحوَ قوله تعالى وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَى وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَاتُ فلمّا لم يجز ذلك ولم يُستعمل دلّ على أنّ الجُحود قد زايلَها، الوجه الثالث أنّ الحرف انّما يعمل اذا اختصّ بالمعمول نحوَ حروفِ الجرّ فانّها مختصّةٌ بالاسماء ونحوَ حروفِ الجزم اختصّت بالدخول على الأفعال ولَوْلَا هذه غيرُ مختصّة بل تدخل على الاسماء نحوَ لولا زيدٌ لأكرمتُك وتدخل على الافعال فى نحوِ ما أنشدناه من البيتَيْن فاعرفه، قال ومن ذلك قولهم أقائمٌ الزيدان يعنى أنّه حُذف الخبر لِسَدّ الفاعل مَسَدّه، واعلمْ ان قولهم أقائمٌ الزيدان انّما أفاد نَظَرًا الى المعنى اذ المعنى أيقوم الزيدان فتَمّ الكلامُ لانّه فعلٌ وفاعلٌ وقائمٌ هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى أرادوا إصلاحَ اللفظ فقالوا أقائمٌ مبتدأٌ والزيدان مرتفعٌ به وقد سدّ مسدَّ الخبر من حيثُ أنّ الكلام تَمَّ به ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة، ولو قلت قائمٌ الزيدان من غيرِ استفهام لم يجز عند الأكثر وقد أجازه ابنُ السَرّاج وهو مذهبُ سيبويه لتضمُّنه معنَى الفعل وإن كان فيه قُبْحٌ لانّ اسم الفاعل لا يعمل عملَ الفعل حتّى يعتمد على كلامٍ قبله من مبتدا نحوِ زيدٌ ضاربٌ أبوه او موصوفٍ نحوِ مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه او ذى حالٍ نحوِ هذا زيدٌ ضاربًا أبوه او على استفهامٍ او نفيٍ بخِلافِ الفعل فانّه يعمل معتمِدا وغيرَ معتمد وسنذكُر أحكامَه مستقصًى فى فصلِ اسم الفاعل، وأمّا قولهم ضَرْبِى زيدا قائما فهى مسئلةٌ فيها أَدْنَى إشكالٍ يحتاج الى كَشْف وذلك أنّ المعنى ضربتُ زيدا قائما او أَضْرِبُ زيدا قائما فالكلامُ تامٌّ باعتبارِ المعنى الّا انّه لا بدّ من النَظَر فى اللفظ وإصلاحِه لكونِ المبتدإ فيه بلا خبر وذلك أنّ قولك ضَرْبِى مبتدأٌ وهو مصدرٌ مضافٌ الى الفاعل وزيدا مفعولٌ به وقائما حالٌ وقد سدّ مسدّ خبرِ المبتدإ ولا يصحّ أن يكون خبرا فيرتفعَ لانّ الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاوّلَ والمصدرُ الذى هو الضربُ ليس القائمَ، ولا يصحّ أن يكون حالا من زيد هذا لانّه لو كان حالا منه لكان العاملُ فيه المصدرَ الذى هو ضربى لانّ العامل فى الحال هو العاملُ فى ذى الحال ولو كان المصدرُ عاملا فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصحّ أن يسدّ مسدّ الخبر لانّ السادّ مسدّ الخبر يكون حكمُه حكمَ الخبر فكما أنّ الخبر كان جزءً غيرَ الاوّل فكذلك ما سدّ مسدّه ينبغى ان يكون غيرَ الاوّل، واذا كان الامرُ كذلك كان

العاملُ فيه فعلا مقدّرا فيه ضميرُ فاعلٍ يعود الى زيد وهو صاحبُ الحال والخبرُ ظرفُ زمان مقدَّرٌ مضافٌ الى ذلك الفعل والفاعلِ والتقديرُ ضَرْبى زيدا اذا كان قائما فاذًا هى الخبرُ والحَقُّ أنّها فى موضع نصبٍ متعلّقةٌ باستقرار محذوف تقديرُه استقرّ او مستقرٌّ ثمّ حُذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدّم ونُقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرفُ وما ارتفع به فى موضع مرفوعٍ لانّه خبرُ مبتداٍ فالظرفُ وحدَه فى موضع نصبٍ يدلّ على ذلك أنّه يظهر النصبُ فيما كان معربا نحوَ القتالُ اليومَ وعِنْدَك ونحوِ ذلك والظرفُ مع الضمير فى موضعِ خبرِ المبتداِ فاذا أُريد المُضِىُّ قُدّر باذْ واذا أُريد المستقبلُ قُدّر باذًا والظرفُ الذى هو اذًا او اذْ يضاف الى الفعل والفاعلِ الذى هو كانَ والضميرُ الذى فيه وكانَ هذه المقدّرةُ هى التامّةُ وليست الناقصةَ فحُذف الفعل وأُقيم الظرف مُقامَه ثمّ حُذف الفعل لدلالة الظرف عليه، فان قيل ولِمَ قُدّر الخبر باذًا او اذْ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لانّهما ظرفا زمان وظروفُ الزمان يكثر الاخبارُ بها عن الأَحداث والاخبارُ بها مختصٌّ بالحَدَث فكان تقديرُه به أَوْلى، وكانت اذْ واذًا أَوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشُمولهما فاذْ تشمَل جميعَ ما مضى واذًا تشمل جميعَ المستقبلِ فلمّا أُريد تقديرُ جُزْءٍ من الزمان كان أَوْلى بذلك لِما ذكرناه، فان قيل ولِمَ قلتم أنّ كانَ المقدّرةَ هى التامّةُ دونَ أن تكون الناقصةَ قيل لو كانت كانَ المقدّرةُ الناقصةَ لكان قائما من قولك ضَرْبى زيدا قائما الخبرَ ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفةً لانّ أخبارَ كانَ تكون معرفة ونكرة فالمعرفةُ نحوُ قولك كان زيدٌ أخاك وكان محمّدٌ القائمَ ومثالُ النكرة كان زيدٌ قائما فلمّا اقتُصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفةُ فيه البتّةَ دلّ ذلك على انّه حالٌ وليس بخبرٍ، وأمّا المسئلة الثانية وهى أكثرُ شُرْبى السَويقَ ملتوتا فالكلامُ عليها كالكلام على المسئلة قبلها فى تقدير الخبر والعاملِ فيه الّا انّ قوله أكثرُ شربى ليس بمصدر وانّما لمّا أُضيفت أكثر الى شربى الذى هو المصدرُ صار حكمُه حكمَ المصدر لانّ أَفْعَلَ بعضُ ما يُضاف اليه تقول زيدٌ أَفْضَلُ القومِ فيكون بعضَ القومِ والياقوتُ أفضلُ الحِجارة لانّه بعضُ الحِجارة ولو قلت الياقوتُ أفضل الزُجاجِ لم يجز لانّه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صُمْتُ أحسنَ الصيامِ تنصب أَحْسَنَ على المصدر لانّه لمّا أضفتَه الى المصدر صار مصدرا فكذلك لمّا أضفت أكثر الى الشرب الذى هو مصدرٌ صار مصدرا وجاز أن يُخْبَر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر، وأمّا المسئلة الثالثة وهى أخطبُ ما يكون الأميرُ قائما فهى فى تقديرِ حذفِ الخبر كالمسئلة الأُولى الّا انّ فيها اتّساعا أكثرَ من الأُولى وذلك أنّ فيها وجهَيْن من التقدير احدُهما نحوُ المسئلة قبلها فقولُك أخطبُ ما يكون

الأميرُ بمعنى أخطبُ كَوْنِ الأمير لانّ مَا مع الفعل بتأويلِ المصدر نحوَ قول الشاعر *يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَيالي* وكذلك مَا يَكُونُ بمعنى الكون والمرادُ بكونه وُجودُه والتقديرُ أَخْطَبُ وجودِ الأمير اذا كان قائما جُعل وجودُه خطيبا مبالغةً ويكون اذًا الخبرَ وهو فى موضع نصبٍ بالاستقرار على ما تقدّم يدلّ على ذلك انّه قد حُكى عن بعضِ العرب أَخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة بنصبِ يوم فدلّ ذلك على انّ اذًا فى موضعِ نصب كما تقول زيدٌ عندك وفيه ضميرٌ والظرفُ والضميرُ فى موضعِ رفع لانّه الخبرُ، الوجه الثانى أن يكون قولُه اخطب ما يكون بمعنى الزمان لانّ مَا تكون بمعنى الزمان لانّها فى تأويل المصدر والمصدرُ يُستعار للزمان على تقديرِ حذفِ مضاف كأنّه قال أخطبُ أَوْقاتِ كونِ الأميرِ كما يقال مَقْدَمَ الحاجّ وخُفُوقَ النَّجْم اى زمنَ مقدمِ الحاجّ وزمنَ خفوقِ النجم ويكون الخبرُ اذا كان قائما على ما تقدّم الّا انّ اذًا على هذا فى موضع رفعٍ خبرا عن الاوّل كما تقول وقتُ القتالِ يومُ الجُمْعة فكانّه قال أخطبُ الأَوْقاتِ التى يكون الأميرُ فيها خطيبا اذا كان قائما، ومثلُه على سَعَةِ الكلام بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وهما لا يمكران لكنْ لمّا كان فيهما جَعَلَه لهما، ومثله أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا ٱللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا والنهارُ لا يُبْصِر إنّما يُبْصَر فيه، والذى أَحْوَجَ الى تقديرِ المصدر بالزمان ههنا أنّه قد نُقل عنهم أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة بالرفع فكذلك قُدّر الاوّلُ بالزمان وقُضى على اذا التى هى الخبرُ بالرفع فاعرفه، وأمّا قولهم كلُّ رجل وضَيْعَتُهُ فالمرادُ كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان الّا انّك حذفتَ الخبرَ واكتفيتَ بالمعطوف لانّ معنى الواو هنا كمعنى مَعَ فقولُك كلُّ رجل وضيعته بمعنَى مع ضيعته وهذا كلامٌ مكتفٍ فالواوُ ههنا كالواو فى قولك استوى الماءُ والخَشَبَةَ الّا انّ قولنا استوى الماء والخشبة اوّلُه فعلٌ يعمل فيه وليس ههنا فعلٌ وانّما هو اسمٌ عُطف على اسمٍ بالواو التى معناها معنَى مَعَ فعُطفتْ لفظا والمعنى معنَى الملابَسة، واعلمْ انّ الواو التى بمعنَى مَعَ لا بدّ فيها من معنَى الملابسة والواوُ التى لمُطْلَقِ العطفِ قد تخلو من ذلك ألا ترى انّك اذا قلت ما صنعتَ وأباكَ المعنى ما صنعت مع أبيك وما صنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كلُّ رجلٍ وضيعتَه لانّ معناه مع ضيعته ولو قلت زيدٌ وعمرٌو خارجان لم يجز حذفُ الخبر لانّه ليس فى اللفظ ما يدلّ عليه وليس كذلك كلُّ رجل وضيعته لانّ معناه مع ضيعته ومَعَ تدلّ على المقارَنة فاعرفه،

فصل ٣٠

قال صاحب الكتاب وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتَيْن معًا كقولك زيدٌ المنطلقُ واللّهُ الٰهُنا ومحمّدٌ نبيُّنا ومنه قولُك أنتَ أنتَ وقولُ أبى النّجْم * أنا أبو النّجْم وشِعْرِى شِعْرِى * ولا يجوز تقديمُ الخبر هنا بل أيَّهما قدّمتَ فهو المبتدأُ ء

قال الشارح قد تقدّم من قولنا أنّ حَقَّ المبتدإ أن يكون معرفةً وحقَّ الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن إعادته ء وقد يكون المبتدأ والخبرُ معا معرفتَيْن نحو زيدٌ أخوك وعمْرو المنطلقُ واللّهُ الٰهُنا ومحمّدٌ نبيُّنا فاذا قلت زيدٌ أخوك وأنت تريد أُخُوّةَ النَّسَبِ فانّما يجوز مثلُ هذا اذا كان المخاطَبُ يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم انّه أخوه لفُرْقة كانت بينهما او لسَبَب اخرَ او يعلم أنّ له أخًا ولا يدرى انّه زيدٌ هذا فتقول زيدٌ أخوك اى هذا الذى عرفتَه هو أخوك الذى كنت علمتَه فتكون الفائدةُ فى اجتماعهما وذلك الذى استفاده المخاطَبُ فمتى كان الخبرُ عن المعرفة معرفةً كانت الفائدةُ فى مجموعهما فإن كان يعرفهما مجتمعَيْن لم يكن فى الاخبار فائدةٌ ء وكذلك اذا قلت زيدٌ المنطلقُ فالمخاطَبُ يعرف زيدا ويعرف أنّ شخصا انطلق ولا يعلم أنّه زيدٌ فيقال زيدٌ المنطلقُ فزيدٌ معروفٌ بهذا الاسم منفردا والمنطلقُ معروفٌ بهذا الاسم منفردا غيرَ أنّ الذى عرفهما بهذَيْن الاسمَيْن منفردَيْن قد يجوز أن يجهل أنّ احدَهما هو الاخرُ ألا ترى أنّك لو سمعتَ بزيد وشُهِر امرُه عندك من غيرِ أن تراه لكنتَ عارفا به ذِكْرًا وشُهْرَةً ولو رأيت شخصا لكنت عارفا به عَيْنا غيرَ أنّك لا تُركّب هذا الاسمَ الذى سمعتَه على الشخص الذى رأيته الّا بمعرفةٍ أخرى بأن يقال لك هذا زيدٌ فاعرفه ء فأمّا قولهم اللّهُ ربُّنا ومحمّدٌ نبيُّنا فانّما يقال ذلك رَدًّا على المخالِف والكافرِ او يقال على سبيلِ الإقرار والاعترافِ لِتَطَلُّبِ الثّواب بقوله ء وأمّا قولهم أنتَ أنتَ فظاهرُ اللفظ فاسدٌ لانّه قد أُخبِر بما هو معلومٌ وأنّه قد اتّحد الخبرُ والمخبَرُ عنه لفظا ومعنًى وحكمُ الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس فى المبتدإ ء وانّما جاز ههنا لانّ المراد من التكرير بقوله أنت أنت اى أنت على ما عرفتُه من الوَتيرة والمنزلة لم تتغيّر معنًى وتكريرُ الاسم بمنزلة أنت على ما عرفتُه وهذا مُفيدٌ يتضمّن ما ليس فى الجُزْء الاوّل ء وعليه قول ابى النجم * أنا ابو النجم وشِعْرى شِعْرى * معناه وشعرى شعرى المعروفُ الموصوفُ كما بُلِّغْتَ وعُرِّفْتَ وعلى هذا قياسُ الباب ء واذا كان الخبر معرفةً كالمبتدإ لم يجز تقديم الخبر لانّه ممّا يُشْكِل ويلتبس اذ كلُّ واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرًا عنه فأيَّهما قدّمتَ كان المبتدأَ ء ونظيرُ ذلك الفاعلُ والمفعولُ اذا كانا ممّا لا

يظهر فيهما الاعرابُ فإنّه لا يجوز تقديمُ المفعول وذلك نحوُ ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى ٱللّهُمَّ الّا أن يكون فى اللفظ دليلٌ على المبتدإ منهما نحوُ قوله *لُعابُ الأَفاعِى القاتِلاتِ لُعابُه* وقوله

*بَنُونَا بَنُو أَبْنائنا وبَناتُنا * بَنُوهنّ أَبْناءُ الرِجالِ الأَباعِدِ*

ألا ترى انّه لا يحسُن أن يكون بنونا هو المبتدأَ لانّه يلزَم منه أن لا يكون له بنون الّا بَنِى أبنائه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديمُ الخبر هنا مع كونه معرفةً لظهور المعنى وأَمْنِ اللَّبْس وصار هذا كجوازِ تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليلٌ نحوُ أَكَلَ كُمَّثْرَى مُوسَى وأَبْرأَ المَرْضَى عِيسَى ٤

فصـــل ٣١

قال صاحب الكتاب وقد يجيء للمبتدإ خبران فصاعدًا منه قولُك هذا حُلْوٌ حامِضٌ وقولُه عزّ وجـــلّ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ٤

قال الشارح يجوز أن يكون للمبتدإ الواحدِ خبران وأكثرُ من ذلك كما قد يكون له أوصافٌ متعـدّدةٌ فتقول هذا حُلْوٌ حامِضٌ تريد أنّه قد جمع بين الطَعْمَيْن كأنّك قلت هذا مُزٌّ فالخبرُ وإن كان متعـدّدا من جهة اللفظ فهو غيرُ متعدّد من جهة المعنى لانّ المراد أنّه جامعٌ للطعمَيْن وهو خبرٌ واحدٌ ٤ وتقول هذا قائمٌ قاعدٌ على معنَى راكعٍ قال الشاعر

*مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فهذا بَتّى * مُقَـيِّـظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُـشَـتّى*
*تخِذْتُهُ مِن نَعَجاتٍ سِـتِّ * سُودٍ جِعادٍ من نِعاجِ الدَشْتِ*

ومثلُه قوله تعالى وهو الغفور الوَدود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد ٤ واعلمْ انّك اذا أخبرتَ بخبرَيْن فصاعدًا كان العائدُ على المخبَر عنه راجعًا من مجموع الجزءَيْن والمرادُ العائدُ المستقلُّ به جميعُ الخـبـر وذلك انّما يعود من مجموع الاسمَيْن فأمّا كلّ واحد منهما على الانفراد ففيه ضميرٌ يعود اليه لا محالـةَ من حيث كان راجعا الى معنى الفعل فيعود من كلّ واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضمير من الصفة الى الموصوف والظرفِ الى المظروف فأمّا عَوْدُ الضمير من الخبر المستقلّ به الى المبتدإ فانّما يكون من المجموع سواءٌ كان الخبران ضدّيْن أم لم يكونا ٤

فصـــل ٣٣

قال صاحب الكتاب اذا تضمّن المبتدأُ معنى الشرط جاز دخولُ الفاء على خبره وذلك على نـوعَـيْن الاسمُ الموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ اذا كانت الصلةُ او الصفةُ فعلا او ظرفا كقول الله تعالى ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وقولِه وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وكقولك كلُّ رجل يأتيني او في الدار فله درهمٌ فاذا دخلتْ لَيْتَ او لَعَلَّ لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخولِ انّ خلافٌ بين الأخفش وصاحبِ الكتاب ٫

قال الشارح اعلم انّ الاسماء على ضربَيْن منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاء وضربٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء فالاوّلُ نحوُ زيد وعمرو وشِبْهِهما فما كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره تقول زيدٌ منطلقٌ ولو قلت زيدٌ فمنطلقٌ لم يجز٫ وكان ابو الحسن الأخفشُ يُجيز ذلك على زيادةِ الفاء وذكر انّ ذلك ورد عنهم كثيرا حَكَى أخوكَ فوُجِد على معنى اخوك وُجِد والفاءُ زائدةٌ وأنشد

*وقائلةٍ خَوْلانُ فَٱنْكَحْ فتاتَهم * وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا*

والمراد وقائلةٍ خولانُ ٱنْكَحْ فتاتهم ٫ وسيبويه لا يرى زيادتَها ويتأوّل ما ورد من ذلك على انّها عاطفةٌ وأنّه من قبيلِ عطفِ جملةٍ فعليّةٍ على جملة اسميّة٫ وما كان متضمّنا معنى الشرط فالاسماءُ الموصولةُ والنكراتُ الموصوفةُ فالاسماء الموصولة نحوُ الذى والتى وأخواتِهما فهذه الاسماء لا تتمّ الّا بصلاتٍ وعائدٍ وصلاتُها تكون جملةً خَبَرِيّةً محتمِلةً للصِدْق والكِذْبِ وهى الجُمَلُ التى تقع أخبارًا للمبتدإ فالموصولُ لا يُخْبَر عنه حتّى يتمّ بصلته فاذا استَوْفَى صلتَه صار بمنزلةِ الاسم الواحد فقولُك الذى ابوه قائمٌ او الذى قام ابوه بمنزلةِ زيد او عمرو ويفتقر الى جزءٍ اخرَ يكون خبرا حتّى يتمّ كلاما كما يفتقر زيدٌ وعمرٌو فتقول الذى ابوه قائمٌ منطلقٌ فيكون الذى ابوه قائم بمنزلةِ زيد ثمّ أخبرتَ عنه بمنطلقٌ كما تقول زيدٌ منطلقٌ٫ فاذا كان الموصول شائعًا لا لشخصٍ بعينه وكانت صلتُه جملةً من فعلٍ وفاعلٍ او ظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ وأخبرتَ عنه جاز دخولُ الفاء في خبره لتضمُّنه معنى الجزاء وذلك قولُك الذى يأتينى فله درهمٌ والذى عندى فمُكْرَمٌ قال الله تعالى الذين ينفقون اموالهم الخ وقال تعالى وما بكم من نعمةٍ فمن الله وقوله الذين يُنْفِقون اموالهم بالليل والنهار سِرًّا وعَلانِيَةً كلُّه من صلةِ الذين وهو في موضع اسمٍ مرفوع بالابتداء وقولُه فلهم أجرُهم في موضعِ الخبر وكذلك قولُه وما بكم من نعمةٍ فمن الله فقولُه من الله الخبرُ٫ وانّما اشترطنا لدخولِ الفاء أن يكون شائعًا غيرَ مخصوص وأن تكون صلتُه فعلًا او جارًّا ومجرورا لانّـه

اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل فى الشرط المحض وذلك أنّه اذا كان شائعا كان مُبْهَما غيرَ مخصوص وبابُ الشرط مبنىّ على الابهام فإن جعلتَه لواحد مخصوص نحوَ زيدٌ الذى أتانى فله درهمٌ لم يجز دخولُ الفاء فى خبره لبُعْده عن الشرط والجزاء ألا ترى انّك تقول من يخرجْ فله درهمٌ فيكون مُبْهَما غيرَ مخصوص فكذلك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم لا بدّ أن يكون شائعا لا لمخصوص ، فان قيل فأنتَ تقول إن أتانى زيدٌ فله درهم فيكون الاوّلُ مخصوصا فهلّا جاز ذلك فى ألّذى اذا أردتَ به مخصوصا فالجوابُ انّ الشرط لا بدّ فيه من إبهام فأنت اذا قلت من يأتنى فله درهم فالابهامُ واقعٌ فى الفعل والفاعلِ معًا ألا ترى انّ الفعل مبهمٌ يحتمل أن يوجَد وأن لا يوجَد والفاعلُ مبهم يعود الى مَنْ واذا قلت إن أتانى زيدٌ فله كذا فالفاعلُ وإن كان مخصوصا فالفعلُ مبهمٌ وأنت اذا قلت الذى يأتينى وأردتَ به مخصوصا لم يكن فيه إبهامٌ البتّةَ لانّ الموصول مخصوصٌ والفعلَ مبنىٌّ على تيقُّنِ وجوده فخَلَا من إبهامِ البتّةَ ففارَقَ الشرطَ ، وانّما اشترط وَصْله بالفعل لانّ الشرط لا يكون الّا بالفعل البتّةَ فلو قلت الذى ابوه قائمٌ له درهمٌ لم يجز دخولُ الفاء فى الخبر ههنا لعدمِ مشابَهةِ الشرطِ ، وأمّا اذا وُصل الموصول بظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ فانّه وإن لم تكن صلتُه فعلًا ملفوظا به فانّه مقدَّرٌ حُكْما فاذا قلت الذى فى الدار او عندك فكأنّك قلت الذى استقرّ او وُجِد او نحوَ ذلك فاذا وُجدت هذه الشرائطُ فى الموصول جاز دخولُ الفاء فى خبره ، فان قيل فما الفرقُ بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه الفاء وبينه اذا لم يكن قيل اذا كان الخبرُ عن الموصول بالفاء أُذِن ذلك بأنّ الخبر مستحَقٌّ بالفعل الاوّلِ ألا ترى انّك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم أُذِن ذلك بأنّ الدرهم مستحَقٌّ له بإتيانه لانّ الفاء للتعقيب والمسبَّبُ يُوجَد عقيبَ السبب واذا قلت الذى يأتينى له درهم يدلّ على استحقاقِ الدرهم من غيرِ أن يدلّ على انّه بالاتيان ، وكذلك النكرة الموصوفة بالفعل او الظرفِ او الجارِّ والمجرورِ نحوَ كلُّ رجل يأتينى او فى الدار فله درهم حكمُه حكمُ الموصولِ فى دخولِ الفاء فى خبرها لشَبَهها بالشرط والجزاء كالموصولِ لانّ النكرة فى إبهامها كالموصول اذا لم يُرَد به مخصوصٌ والصفةُ كالصلة فاذا كانت بالفعل او ما هو فى تقدير الفعل من جارٍّ ومجرور كانت كالموصول فى شَبَهِ الشرط والجزاء فدخلت الفاء فى خبرها كدخولها فى خبرِ الموصول ، فان وقع فى الصلة شرطٌ وجزاءٌ لم تدخل الفاء فى آخرِ الكلام وذلك قولك الذى إن يَزُرْنى أَزُرْهُ له درهمٌ ولو قلت هنا فَلَهُ لم يجز لانّ الشرط لا يُجاب دفعتَيْن وكذلك كلّ رجل إنْ يَزُرْنى أُكْرِمْه له درهمٌ ولا يجوز فله درهم لانّ الصفة قد تضمّنت الجوابَ ولم يُحْتَجْ الى إعادته، ولو قلت

الذى ابوه ابوك فزيدٌ لم يجز لانّه لم يتقدّم فى الصلة ما يصحّ به الشرطُ وكذلك لو قلت كلُّ إنسانٍ فله درهمٌ لم يجز لانّه لم تتقدّم صفةٌ يُستفاد منها معنى الشرط فجرى هذان فى الامتناع مجرَى زيدٌ فقائمٌ وعمرٌو فمنطلقٌ ، فإن دخلتْ على هذا الموصولِ او النكرةِ الموصوفةِ الحروفُ الناصبةُ للمبتدإ الرافعةُ للخبر وهى إنّ وأنّ وكأنّ وليْتَ ولَعَلّ ولكنّ فذهب سيبويه الى انّ كأنّ وليْتَ ولَعَلّ ولكنّ تمنع من دخولِ الفاء فى الخبر لانّها عواملُ تُغيِّر اللفظَ والمعنى فهى جاريةٌ مجرَى الافعال العاملة فلمّا عملتْ فى هذه الموصولاتِ والنكرةِ الموصوفةِ بعُدتْ عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء فى خبرها كدخولها فى خبرِ الموصولات اذا لم يكن فيها أدواتُ الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الافعال وغيرِها ، وأمّا أنّ فذهب سيبويه الى جوازِ دخول الفاء فى خبرها مع هذه الاشياء لانّها وإن كانت عاملةً فانّها غيرُ مُغيِّرة معنى الابتداء والخبرِ ولذلك جاز العطفُ عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الأخفش لا يجوز دخولُ الفاء مع انّ لانّها عاملةٌ كأخواتها والاوّلُ اقربُ الى الصحّة وقد ورد به التنزيلُ قال الله تعالى انّ ٱلَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا ٱللّٰهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وقال انّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ ٱللّٰهِ الى أن قال فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ وقال قُلْ انّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فأدخل الفاء فى الخبر فالأخفش يحمل الفاء فى ذلك كلّه على الزيادة ، والاوّل أظهرُ لانّ الزيادة على خلافِ الاصل وسيُوضَح ذلك فى حروفِ العطف إن شاء الله تع ،

خبرُ انّ وأخواتها

فصــل ٣٣

قال صاحب الكتاب هو المرفوع فى نحو قولك إنّ زيدا اخوك ولَعَلّ بِشرا صاحبُك ، وارتفاعُه عند أصحابنا بالحرف لانّه أشبهَ الفعلَ فى لُزومه الاسماءَ والماضىَ منه فى بنائه على الفتح فأُلحق منصوبُه بالمفعول ومرفوعُه بالفاعل ونُزّل قولك إنّ زيدا اخوك منزلةَ ضَرَبَ زيدا اخوك وكأنّ عمرا الأسدُ منزلةَ فَرَسَ عمرا الأسدُ ، وعند الكوفيين هو مرتفعٌ بما كان مرتفعا به فى قولك زيدٌ اخوك ولا عَمَلَ للحرف فيه ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الحروف وهى انّ وأخواتُها وهى ستّةٌ انّ وأنّ ولكنّ وليْتَ ولَعَلّ وكأنّ من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر فتنصب ما كان مبتدأً وترفع ما كان خبرا وانّما عملتْ لشَبَهِها بالافعال وذلك من وُجوهٍ منها اختصاصُها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء الثانى انّها على لفظِ الافعال

اذ كانت على أكثرَ من حرفَيْن كالافعال الثالثُ أنّها مبنيّةٌ على الفتح كالافعال الماضية الرابعُ أنّها يتّصل بها المضمرُ المنصوبُ ويتعلّق بها كتعلُّقه بالفعل من نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ وضَرَبَنِى فلمّا كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلةً على المبتدإ والخبر وهى مقتضيةٌ لهما جميعا ألا ترى انّ انّ لتأكيدِ الجملة ولٰكنّ للاستدراك فلا بدّ من الخبر لانّه المستدرَك ولا بدّ من المبتدإ ليُعْلَم خبرُ مَنْ قد استدرك، ولَيْتَ فى قولك ليت زيدا قادمٌ تمنٍّ لقُدومِ زيد ولَعلّ ترجٍّ وكأنّ تقتضى مشبَّها ومشبَّها به فلمّا اقتضتْهما جميعا جرت مجرَى الفعل المتعدّى فلذلك نصبتِ الاسمَ ورفعتِ الخبرَ وشُبِّهت من الافعال بما قُدّم مفعولُه على فاعله فقولُك إنّ زيدا قائمٌ بمنزلةِ ضَرَبَ زيدا رجلٌ، وانّما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع فَرْقًا بينها وبين الفعل فالفعلُ من حيثُ كان الاصلُ فى العمل جرى على سَنَنِ قياسه فى تقديمِ المرفوع على المنصوب اذ كان رُتْبَةُ الفاعل مقدَّمةً على المفعول وهذه الحروفُ لمّا كانت فى العمل فروعا على الافعال ومحمولةً عليها جُعلتْ دونها بأنْ قُدّم المنصوب فيها على المرفوع حَطًّا لها عن درجة الافعال اذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ وتقديمُ الفاعل اصلٌ على ما ذُكر، وذهب الكوفيون الى انّ هذه الحروف لم تعمل فى الخبر الرفعَ وانّما تعمل فى الاسم النصبَ لا غيرُ وانّما الخبرُ مرفوعٌ على حاله كما كان مع المبتدإ وهو فاسدٌ وذلك من قِبَل انّ الابتداء قد زال وبه وبالمبتدإ كان يرتفع الخبرُ فلمّا زال العاملُ بطل أن يكون هذا معمولا فيه، ومع ذلك فإنّا وجدنا كلّ ما عمل فى المبتدإ عمل فى خبره نحوَ ظننتُ وأخواتها لمّا عملتْ فى المبتدإ عملت فى الخبر وكذلك كانَ وأخواتُها لمّا عملت فى المبتدإ عملت فى الخبر وليس فيه تَسْوِيَةٌ بين الاصل والفرع لانّه قد حصلت المخالفةُ بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه،

فصـــل ٣٤

قال صاحب الكتاب وجميعُ ما ذُكر فى خبرِ المبتدإ من أصنافه وأحوالِه وشرائطِه قائمٌ فيه ما خلا جَوازَ تقديمِه الّا اذا وقع ظرفا كقولك إنّ فى الدار زيدا ولعلّ عندك عمرا وفى التنزيل إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ،

قال الشارح يعنى أنّ هذه الحروف داخلةٌ على المبتدإ والخبر وكلّ ما جاز فى المبتدإ والخبر جاز فى هذه الحروف لا فَرْقَ فالمرادُ بأصنافه كونُه مفردا وجملةً وبأحواله كونُه معرفةً ونكرةً وبشرائطه افتقارُه الى عائد

من الخبر اذا كان جملةً ، وقوله من اصنافه يعنى انّ خبرَ المبتدإ كما يكون مفردا او جملةً او ظرفا كذلك فى هذه الحروف تقول فى المفرد إنّ زيدا قائمٌ كما تقول فى المبتدإ زيدٌ قائمٌ وفى الجملة إنّ زيدا ابوه قائمٌ كما تقول زيدٌ ابوه قائمٌ وإنّ زيدا قام ابوه كما تقول زيدٌ قام ابوه وتقول فى الظرف إنّ زيدا عندك وإنّ محمّدا فى الدار فموضعُ الظرف رفعٌ لانّه خبرُ انّ كما كان خبرَ المبتدإ قبل دخولِ هذه الحروف ، فإن كان اسمُ انّ جُثّةً وأخبرتَ عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ الّا ظرفَ مكان ولا تُخْبِر عنه بالزمان فتقول إنّ زيدا عندك ولو قلت إنّ زيدا اليومَ لم يجز لانّ هذه الأخبار فى الحقيقة انّما هى أخبارُ أسماء هذه الحروف وأمّا قولهم خبرُ انَّ وخبرُ كانَ فتقريبٌ لانّ الحروف والافعال لا يُخْبَر عنها ، وقوله واحواله يعنى انّ أحوالَ أخبارِ هذه الحروف كأحوالِ أخبارِ المبتدإ من أنّه يكون الخبرُ نكرةً ومعرفةً كما يكون كذلك فى المبتدإ والخبر فتقول إنّ زيدا قائمٌ وإنّ زيدا اخوك كما تقول ذلك فى المبتدإ ، وأمّا شرائطه فإنّه اذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ فالاسمُ هو المعرفةُ والخبرُ هو النكرةُ كما كان كذلك فى المبتدإ والخبر واذا كان جملةً فلا بدّ فيها من عائدٍ الى المبتدإ كما كان كذلك فى المبتدإ والخبر فكلُّ ما جاز فى المبتدإ والخبر جاز مع إنّ وأخواتها لا فرقَ بينهما الّا انّ الذى كان مبتدأً مرفوعا ينتصب ههنا بإنّ وأخواتها ، ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك فى المبتدإ وذلك لعدمِ تصرُّفِ هذه الحروف وكَوْنِها فُرُوعًا على الافعال فى العمل فانحطّتْ عن درجة الافعال فجاز التقديمُ فى الافعال نحوُ قائما كان زيدٌ وكان قائما زيدٌ ولم يجز ذلك فى هذه الحروف اللّهمّ الّا أن يكون الخبرُ ظرفا او جارّا ومجرورا فلا يجوز أن تقول إنّ منطلقٌ زيدا ويجوز أن تقول إنّ فى الدار زيدا وذلك أنّهم قد توسّعوا فى الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ألا ترى انّهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه فى نحوِ قوله * لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَن لَامَهَا * والمعنى لله درُّ من لامها اليومَ ومثله

* كأنّ أصْواتَ من إيغالِهنّ بِنَا * أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَرارِيجِ *

والمراد اصواتَ اواخرِ الميس من ايغالهنّ بنا ، ومنه

* كما خُطَّ الكتابُ بِكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِيٍّ يُقارِبُ او يُزِيلُ *

والمراد بكفّ يهوديّ يوما ، واذا جاز الفصلُ به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشىء الواحد كان جَوازُه فى انّ وأسمِه أسهلَ اذ هما شيئان منفصلان ، وممّا سوّغ الفصلَ بالظرف هنا كونُ هذه الحروف

ليست ممّا يعمل فى الظروف وانّما العاملُ الاستقرارُ المحذوفُ فاعرفه ،

فصــل ٣٥

قال صاحب الكتاب وقد حُذف فى نحوِ قولهم انّ مالًا وإنّ وَلَدًا وإنّ عَدَدًا اى إنّ لَهُم مالًا ، ويقول الرجل للرجل هل لكم احدٌ إنّ الناسَ عليكم فيقول إنّ زيدا وإنّ عمرا اى إنّ لَنَا ، وقال الأَعْشَى

*إنّ مَحَلًّا وإنّ مُرْتَحَلَا * وإنّ فى السَّفْرِ اذْ مَضَوْا مَهَلَا*

وتقول إنّ غيرَها ابلًا وشاءً اى إنّ لنا ، وقال *يا لَيْتَ أَيّامَ الصِبَى رَواجِعَا* اى يا ليت لنا ، ومنه قولُ عُمَرَ بن عبدِ العَزِيز لِقُرَشِيّ مَتَّ اليه بقَرابةٍ فإنّ ذاك ثمّ ذكر حاجتَه فقال لَعَلَّ ذاك اى فإنّ ذاك مصدَّقٌ ولَعَلَّ مطلوبَك حاصلٌ ، وقد التُزم حذفُه فى قولهم لَيْتَ شِعْرِى ،

قال الشارح اعلم انّ أخبارَ هذه الحروف اذا كانت ظرفا او جارًّا ومجرورا فانّه قد يجوز حذفُها والسُكوتُ على أسمائها دونها وذلك لكثرةِ استعمالها والاتّساعِ فيها على ما ذكرناه ودَلالةِ قرائنِ الأحوال عليها ، وذلك قولهم إنّ مالا وإنّ ولدا وإنّ عددا كانّ ذلك وقع فى جوابِ هل لهم مالٌ وهل ولدٌ وهل عددٌ فقيل فى جوابه إنّ مالا وان ولدا وان عددا اى إنّ لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم تحتج الى إظهاره لتقدّمِ السُؤال عنه ، ولم يأت ذلك الّا فيما كان الخبرُ ظرفا او جارًّا ومجرورا ، قال ويقول الرجل للرجل هل لكم احدٌ إنّ الناس عليكم اى أَلْبٌ فيقول إنّ زيدا وإنّ عمرا المعنى إنّ لنا زيدا وإنّ لنا عمرا واستغنى عن ذكره لتقدّمه فى السؤال ، قال الأعشى *إنّ محلّا الخ* ويُروى وإنّ للسَفْر اذ مضوا مهلا ومعناه إنّ لنا محلّا يعنى فى الدنيا اذا عِشْنَا وإنّ لنا مرتحلا الى الآخرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا الى الاخرة فيقول فى رحيلِ مَن رَحَلَ ومَضَى مَهَلٌ اى لا يرجع ، وقيل إنّ فى السفر بريد مَن قَدَّمَ لآخرته فازَ وظَفِرَ والمَهَلُ السَبْقُ ، فهذا كلّه عند سيبويه على حذفِ الخبر كنحوِ ما تقدّم تقديرُه ، ولا يرى الكوفيون حذفَ الخبر الّا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة ، وكان الفرّاء يذهب الى انّه انّما يُحْذَف مثلُ هذا اذا كُرِّرَتْ انّ لِيُعْلَمَ انّ احدهما مخالفٌ للآخَر عند من يظُنّه غيرَ مخالف ، وحُكى انّ أعرابيّا قيل له الزَبابةُ الفَأْرَةُ قال إنّ الزبابةَ وإنّ الفأرةَ ومعناه إنّ هذه مخالفةٌ لهذه والخِلافُ الذى بين الاسمَيْن يدلّ على الخبر ، والفائدة إنّ المحلّ خلافُ المرتحل ، وهو قولٌ غيرُ مَرْضِىّ عند اصحابنا فإنّه قد ورد فى الواحد الذى لا مُخالِفَ معه قال الأَخْطَل

*خَلَا أَنَّ حَيًّا من قُرَيْشٍ تَفضَّلوا * على الناس او إِنَّ الأَكارمَ نَهْشَلَا *

وقالوا إِنّ غيرَها ابلًا وشاءً فقولهم غيرَها اسمُ إِنَّ والخبرُ مضمرٌ على النَّحْو الذى ذكرناه كانّه قال إِنّ لنا غيرَها او عندنا غيرها وانتصب ابلا وشاء على التمييز، ويجوز ان يكون ابلا وشاء اسمَ انّ وغَيْرَهَا حالًا، وقد نَصّ سيبويه على انّ الابل والشاء انتصابُهما انتصابُ الفارس اذا قلت ما فى الناس مثلُه فارسًا كانّه يقدّره بالمشتقّ اى ما يُشْبِهه، ولا يحسن ان يكون عطفَ بَيانٍ لانّ عطفَ البيان لا يكون الّا فى المَعارف، ومنه قولُ رُؤْبَة *يا ليت أيّامَ الصبى رَواجعا* على تقديرِ يا ليت لنا أيّامَ الصبى رواجعا فيكون أيّام الصبى اسمَ لَيْتَ والخبرُ الجارُّ والمجرورُ المقدَّرُ ورواجعا حالٌ وتنوينُه ضرورةٌ، وقيل تقديرُه أَقبلَتْ رواجعا فيكون اقبلت الخبرَ ورواجعا ايضا حالٌ، وكان بعضُهم ينصب الاسمَ والخبرَ بعد لَيْتَ تشبيهًا لها بوَدِدْتُ وتَمَنَّيْتُ لانّها فى معناها وهى لغةُ بنى تَميم يقولون ليت زيدا قائما كما يقولون ظننتُ زيدا قائما وعليه الكوفيون والاوّلُ أَقْيَسُ وعليه الاعتمادُ وهو رأْىُ البصريين، فأمّا ما حُكى عن عمر بن عبد العزيز فالخبرُ محذوفٌ اى فإنّ ذاك مصدَّقٌ ولعلّ مطلوبَك حاصلٌ فانّما ساغ حذفُ الخبر ههنا وإن لم يكن ظرفا لدليلِ الحال عليه كما يُحْذَف خبرُ المبتدإ عند الدلالة عليه نحوَ قولك مَن القائمُ فيقال زيدٌ اى زيدٌ القائمُ، والجيّدُ أن يقدَّر المحذوفُ ظرفا نحوَ إنّ لك ذاك اى حَقَّ القَرابة ولعلّ لك ذاك فالمعنى واحدٌ الّا انّه من جهة اللفظ جارٍ على منهاجِ القياس، وقوله متّ عليه بقرابة المَتُّ المَدُّ والمراد تَدلّى اليه بقَرابةٍ والمَواتُّ الوَسائل، قال وقَدِ التُزِم حذفُه فى قولهم لَيْتَ شِعْرِى يجوز فى قَدِ الكسرُ والضمّ فالكسرُ أَجْوَدُ لانّه الاصلُ فى التقاء الساكنَيْن والضمّ للاتباع لثِقَلِ الخُروجِ من كسر الى ضمّ من نحوِ وعَذابٍ ارْكُضْ وعُيُونٍ ادْخُلُوهَا، والمراد قد التُزِم حذفُ الخبر وذلك أنّ شِعْرِى مصدرُ شَعَرْتُ أَشْعُرُ شِعْرًا وشِعْرَةً اذا فطن وعلِم ولذلك سُمّى الشاعر شاعرا لانّه فطن لما خَفِىَ على غيره، وهو مضافٌ الى الفاعل فقولُك ليت شعرى بمعنَى ليت عِلْمى والمعنى لَيْتَنِى أَشْعُرُ فأَشْعُرُ هو الخبرُ وناب شعرى الذى هو المصدر عن أَشْعُرُ ونابت الياء فى شعرى عن اسم لَيْتَ الذى فى قولك لَيْتَنِى، وأَشْعُرُ من الافعال المتعدّية وقد يُعلَّق عن العمل فيقال ليت شعرى أزيدٌ قام أم عمرٌو ومعنَى التعليق إبطالُ عَمَله فى اللفظ وإعمالُه فى الموضع فيكون موضعُ الاستفهام وما بعده نصبًا بالمصدر فهو داخلٌ فى صلته، وقيل الخبرُ محذوفٌ وقد ناب معمولُ المصدر عن الخبر فلم يُظْهِروا خبرَ ليت ههنا لسَدّ معمولِ المصدر مَسَدّه وصار ذلك كقولهم لولا زيدٌ لأكرمتُك فى حذفِ الخبر لسَدّ جوابِ لولا مسدّه، وقالوا

ليت شعرى زيدٌ عندك أم عند عمرو رفعوا زيدا ولم يُعْمِلوا فيه المصدرَ لانّه داخلٌ فى الاستفهام ، وقيل انّ الجملة بعد شعرى فى موضع الخبر والأوّلُ أقْيَسُ لعدمِ العائد من الجملة فاعرفه ،

خبرُ لَا التى لنَفْىِ الجِنْس

فصـــل ٣٦

قال صاحب الكتاب هو فى قولِ أهلِ الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ، وقولُ حاتم * ولا كَرِيمَ من الوِلْدانِ مصبوحُ * يحتمل أمرَيْن احدُهما أن يترك فيه طائيّتَه الى اللغة الحجازيّة والثانى أن لا يجعل مصبوحا خبرا ولكنْ صفةً محمولةً على محلّ لَا مع المنفىّ ، وارتفاعُه بالحرف ايضا لانّ لا تَحْذُو بها حَذْوَ انّ من حيث أنّها نَقيضتُها ولازمةٌ للأسماء لُزومَها ،

قال الشارح انّما خصّ اهلَ الحجاز دون غيرهم لانّ اهلَ الحجاز يُظْهِرون الخبرَ فيظهَر فيه العملُ وبنو تميم لا يُظْهِرونه البتّةَ فلا يظهَر فيه عملُ لَا ، واعلم انّ لَا النافيةَ على ضربَيْن عاملةٌ وغيرُ عاملة فالعاملةُ التى تنفى على جهةِ استغراقِ الجنس لانّها جوابُ ما كان على طريقةِ هل من رجلٍ فى الدار فدُخولُ مِنْ فى هذا لاستغراقِ الجنس ولذلك تختصّ بالنكرات لشُمولها ألا ترى انّه لا يجوز هل من زيدٍ فى الدار كما يجوز هل زيدٌ فى الدار ، فهذه التى لاستغراقِ الجنس عاملةٌ النصبَ فيما بعدها من النكرات المفردةِ ومبنيّةٌ معها بناء خمسةَ عشرَ وانّما استحقّتْ أن تكون عاملةً لشَبَهها بانّ الناصبةِ للأسماء ووجْهُ الشَبَه بينهما أنّها داخلةٌ على المبتدإ والخبر كما انّ انّ كذلك وأنّها نَقيضةُ انّ لانّ لَا للنفى وانّ للايجاب وحقُّ النقيض أن يُخْرَج على حدّ نقيضه من الاعراب نحو ضربتُ زيدا وما ضربتُ زيدا فقولُك ضربت زيدا فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ وقولُك ما ضربت زيدا نفىٌ لذلك ومع ذلك فقد أعربتَه إعرابَه من حيث كان نقيضَه يُشْعِر بمعنَى الرفع له ، فلمّا أشبهتْ لَا انّ وكانت انّ عاملةً فى المبتدإ والخبر كانت لَا كذلك عاملةً فى المبتدإ والخبر لانّها تقتضيهما جميعا كما تقتضيهما انّ ولمّا نصبوا بها لم تعمل الّا فى نكرة على سبيلِ حرفِ الخفض الذى فى المسئلة لانّها كالنائبة عنها الّا انّ لَا بُنيتْ مع النكرة لانّها لمّا وقعتْ فى جوابِ هل من رجلٍ عندك على سبيلِ الاستغراق وجب أن يكون الجوابُ ايضا بحرفِ الاستغراق الذى هو مِنْ ليكون الجوابُ مطابقًا للسؤال فكان قياسُه لا من رجلٍ فى الدار ليكون النفىُ عامّا كما كان السؤالُ عامّا ثمّ حُذفتْ مِنْ من اللفظ تخفيفا وتَضمّن الكلامُ معناها فوجب أن يُبْنَى لتضمُّنه معنى

الحرف كما بُنى خمسةَ عشرَ حين تَضمَّن معنَى حرفِ العَطْف، فان قيل أيكون الحرفُ مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجودٌ فى كلامهم ألا ترى انّك تقول قد علمتُ أنّ زيدا منطلقٌ فأنّ حرفٌ وهو مع ما عمل فيه اسمٌ واحدٌ والمعنى علمتُ انطلاقَ زيدٍ، وكذلك أنِ الخفيفةُ مع الفعل المضارع اذا قلت أُريدُ أنْ تقومَ والمعنى أُريد قيامَك فكذلك لَا والاسمُ المنكَّرُ بعدها بمنزلةِ اسم واحدٍ، ونظيرُه قولك يا ابنَ أُمَّ فالاسمُ الثانى فى موضع خفضٍ بالاضافة وجُعلا اسما واحدا وكذلك لا رجلَ فى الدار فرجلَ فى موضع منصوبٍ منوَّنٍ لكنّه جُعل مع لَا اسما واحدا ولذلك حُذف منه التنوينُ وبُنى على حركةٍ لانّ له حالةَ تمكُّنٍ قبل البناء فمُيِّز بالحركة عمّا بُنى من الاسماء ولم يكن له حالةُ تمكُّنٍ نحوِ مَنْ وكَمْ وخُصّ بالفتحة لانّها أخفُّ الحركات ولبس الغرضُ الّا تحريكَه فلم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّف ما هو أثقلُ منها فلذلك تقول لا رجلَ عندك ولا غلامَ لك تريد النفىَ العامَّ، قال اللّه تع لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ وقال لَا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، وموضعُ لَا وما عملتْ فيه مبتدأٌ لانّها جوابُ ما حالُه كذلك ألا ترى انّ قولك هل من رجل فى الدار فى موضعِ رفع بالابتداء كذلك لا رجلَ، فإن قدّرت دخولَها على كلامٍ قد عمل غيرُها فيه لم تعمل فيه شيئًا وكان الكلامُ على ما كان عليه مُوجَبا وذلك قولُك أزيدٌ فى الدار أم عمرٌو فتقول لا زيدٌ فى الدار ولا عمرٌو وكذلك تقول أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ والجوابُ لا رجلٌ فى الدار ولا امرأةٌ وكذلك إن جعلتَها جوابا كقولك هل رجلٌ فى الدار قلت لا رجلٌ فى الدار وهذا قليلٌ اذ كان التنكيرُ والبناء أغلبَ عليها وكان هذا فى مواضعِ لَا ونَعَمْ، واعلم انّه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحٰق الزجّاجُ وجماعةٌ من البصريين الى أنّ حركةَ لا رجلَ ولا غلامَ حركةُ إعراب واحتجّوا لذلك بقولهم لا رجلَ وغلامًا عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنّه معربٌ لم يجز العطفُ عليها لانّ حركةَ البناء لا يُعْطَف عليها لانّه انّما يُعْطَف للاشتراك فى العامل، والقول هو الاوّل لحذفِ التنوين منه اذ لو كان معربا لَثبت فيه التنوينُ كما ثبت فى قولك لا خيرًا منك فى الدار ونحوِ ذلك من الموصوفات، وأمّا قولهم أنّه جاز العطفُ على اللفظ نحوُ لا رجلَ وغلامًا فنقول انّما جاز كما جاز فيه الوصفُ على اللفظ نحوُ لا رجلَ ظريفًا بالتنوين وذلك من قِبَل انّها وإن كانت حركةَ بناء فهى مشبَّهةٌ بحركةِ الاعراب وذلك لاطّرادها فى كلّ نكرةٍ منفيّةٍ بلَا من غيرِ اختصاص باسم بعَيْنه فجرتْ لذلك مجرَى العامل الذى يعمل فى كلّ اسم يباشِره ويلاقيه، ومثله الضمّةُ فى الاسم المفرد المنادَى العَلَم نحوِ يا حَكَمُ لاطّرادها فى كلّ منادًى مفردٍ علمٍ، واعلم انّ أصحابنا قد اختلفوا فى رفع خبرِ لَا فذهب بعضهم الى انّها لا تعمل

فى الخبر لضُعْفها عن العمل فى شيئَيْن بخلاف انّ فانّها مشبَّهةٌ بالفعل فنصبتْ ورفعتْ كالفعل ولَا هذه لا تُشْبِه الفعلَ وانّما تُشْبِه انّ المشدَّدة فجرتْ مجرَى الحروف الناصبة للفعل نحو أَنْ ولَنْ وهى لا ترفع شيئًا كذلك هذه؞ وذهب ابو الحسن ومن يتبَعه الى انّ لَا هذه ترفع الخبرَ وذلك لانّها داخلةٌ على المبتدإ والخبرِ فهى تقتضيهما جميعا وما اقتضى شيئَيْن وعمل فى احدهما عمل فى الاخر وليس كذلك نواصبُ الافعال لانّها لا تقتضى الّا شيئًا واحدا وهو المختار؞ وأمّا الكوفيون فالخبرُ عندهم مرفوعٌ بالمبتدإ على ما كان وهى قاعدتُهم فى انّ وأخواتِها؞

فصل ۳۷

قال صاحب الكتاب ويحذفه الحجازيّون كثيرا فيقولون لا أَهْلَ ولا مالَ ولا بَأْسَ ولا فَتَى الّا عَلِىٌّ ولا سيفَ الّا ذو الفَقار ومنه كلمةُ الشَهادة ومعناها لا إِلٰهَ فى الوجود الّا اللّٰه؞ وبنو تميم لا يُثْبِتونه فى كلامهم اصلا؞

قال الشارح اعلم انّهم يحذفون خبرَ لَا من لا رجلَ ولا غلامَ ولا حَوْلَ ولا قوّةَ وفى كلمة الشهادة نحو لا إِلٰهَ الّا اللّٰهُ والمعنى لا رجلَ ولا غلامَ لنا ولا حول ولا قوّة لنا وكذلك لا إِلٰهَ فى الوجود الّا اللّٰهُ ولا اهلَ لك ولا مالَ لك ولا بَأْسَ عليك ولا فَتَى فى الوجود الّا علىٌّ ولا سيفَ فى الوجود الّا ذو الفَقار فالخبرُ الجارُّ مع المجرور وهو محذوفٌ؞ ولا يصحّ أن يكون الخبرُ اللّٰهُ فى قولك لا الٰهَ الّا اللّٰهُ وذلك لأمرَيْن احدُهما انّه معرفةٌ ولَا لا تعمل فى معرفة الثانى انّ اسمَ لَا هنا عامٌّ وقولُك الّا اللّٰهُ خاصٌّ والخاصُّ لا يكون خبرا عن العامّ ونظيرُه الحَيوانُ إنسانٌ فانّه ممتنعٌ لانّ فى الحيوان ما ليس بإنسان وقولُك الانسانُ حَيوانٌ جائزٌ لانّ الانسان حيوانٌ حقيقةً وليس فى الانسان ما ليس بحيوان؞ ويجوز إظهارُ الخبر نحو لا رجلَ افضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك هذا مذهبُ اهل الحجاز؞ وأمّا بنو تميم فلا يجيزون ظهورَ خبرِ لَا البتّةَ ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويتأوّلون ما ورد من ذلك فيقولون فى قولهم لا رجلَ افضلُ منك أنّ افضلُ نعتٌ لرجل على الموضع وكذلك خيرٌ منك نعتٌ لأحد على الموضع؞ وكان ابو العبّاس المبرِّد يُجوِّز ان يكون افضلُ منك مرفوعا بلَا على الخبر ويجوز ان يكون رفعا بخبرِ الابتداء اذ كانت لَا وما بعدها فى موضع ابتداء على ما تقدّم؞ وأمّا البيت الذى هو *ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ* أنشده لحاتم الطائىّ وما أظُنّه له قال الجَرْمىّ هو لأبى ذُؤَيب الهُذَلىّ وقبلَه

17*

*هَلَّا سَأَلْتِ هَداكِ اللّٰهُ ما حَسَبِى * عند الشتاء اذا ما هَبَّتِ الرِيحُ *

*ورَدَّ جازِرُهُم حَرْفًا مُصَرَّمَةً * ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ *

المصبوح الذى سقى اللَّبَنَ صَباحًا ۔ وصف سنةً شديدةَ الجَدْب قد ذهبتْ بالمرتفَق فاللبنُ عندهم متعذِّرٌ لا يسقاه الوليدُ الكريمُ فضلًا عن غيره لعدمه فجازِرُهم يرُدّ عليهم من المَرْعَى ما يَنحرونه للضَيْف اذ لا لَبَنَ عندهم ۔ والحَرْف الناقة المُسِنّة ۔ ومصبوح يجوز ان يكون صفةً للمنفىّ على الموضع ويُضْمَر الخبر وعليه بنو تميم ويجوز ان يكون خبرا كما قال اهلُ الحجاز واختاره الجَرْمىّ ۔ فان قيل لِمَ جاز اطّرادُه فى المنفىّ نحو لا رجلَ ولا غلامَ ولا مَلْجَأَ ولم يطّرِد فى الإثبات نحو إنّ مالًا وإنّ إبِلًا فالجوابُ انّ عُمومَ النفى تُنْبِئُ عن معنى الخبر وليس للاثبات عمومٌ كعمومِ النفى فإن أردتَ خبرا خاصًّا لم يكن بُدٌّ من ذِكْره نحو لا رجلَ فى الدار لانّ عمومَ النفى لا يدلّ على الخبر الخاصّ فإن وقع النفىُ فى جوابِ هل من رجل فى الدار مصرَّحًا به فقلتَ فى جوابه لا رجلَ ومعناه فى الدار جاز وإن لم تذكره لتقدُّمِ ذكره ودلالةِ ما سبق عليه ۔

اسمُ لَا وما المشبّهتَيْن بلَيْس

فصــــل ٣٨

قال صاحب الكتاب هو فى قولك ما زيدٌ منطلقا ولا رجلٌ أفضلَ منك ۔ وشَبَهُها بلَيْس فى النفى والدخولِ على المبتدإ والخبر ألّا انّ مَا أَوْغَلُ فى الشَبَه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلةً على المعرفة والنكرة جميعا فقيل ما زيدٌ منطلقا وما احدٌ افضلَ منك ولم تدخل لَا ألّا على النكرة فقيل لا رجلٌ افضلَ منك وامتنع لا زيدٌ منطلقا ۔ واستعمالُ لَا بمعنَى ليس قليلٌ ومنه بيتُ الكتاب

*مَن صَدَّ عن نيرانِها * فأنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ *

قال الشارح اعلم انّ مَا حرفُ نفيٍ يدخل على الاسماء والافعال وقياسُه أن لا يعمل شيئًا وذلك لانّ عَواملَ الاسماء لا تدخل على الافعال وعواملَ الافعال لا تدخل على الاسماء على حدّ همزة الاستفهام وهَلْ ألا ترى انّك لمّا قلت هل قام زيدٌ وهل زيدٌ قائمٌ فوَلِيَه الفعلُ والفاعل والمبتدأُ والخبرُ لم يجز إعمالُها فى شيء من الاسماء والافعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياسُ فى مَا لانّك تقول ما قام زيدٌ كما تقول ما زيدٌ قائمٌ فيَليها الاسمُ والفعلُ غيرَ انّ اهلَ الحجاز يشبّهونها بلَيْس ويرفعون بها الاسمَ وينصبون

بها الخبرَ كما يُفْعَل بلَيْسَ كذلك تقول ما زيدٌ منطلقا وما اخوك خارجا، فاللغةُ الأُولى اقيسُ والثانيةُ افصحُ وبها ورد الكتابُ العزيزُ قال الله تع مَا هَذَا بَشَرًا وقال مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ، ويُرْوَى عن الأصمعىّ أنّه قال ما سمعتُه فى شىء من أشعارِ العرب يعنى نصبَ خبرِ مَا المشبَّهةِ بلَيْسَ، ومَا هذه وإن كانت مشبّهةً بليس وتعمل عَمَلَها فهى أضعفُ عملًا منها لانّ لَيْسَ فعلٌ ومَا حرفٌ ولذلك من الضُعْف اذا تقدّم خبرُها على اسمها او دخل حرفُ الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملُها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبرِ نحوَ قولك ما قائمٌ زيدٌ وما مُسىءٌ مَن أعْتَبَ وما زيدٌ الّا قائمٌ قال الله تع وَمَا مُحَمَّدٌ الَّا رَسُولٌ، وأمّا لَيْسَ فانّها تعمل على كلّ حال تقول ليس زيدٌ قائمًا وليس قائما زيدٌ وليس زيدٌ الّا قائمًا، ووجهُ الشَبَه بين لَيْسَ ومَا أنّهما جميعا لنفىِ ما فى الحال وأنّ لَيْسَ مختصّةٌ بالمبتدإ والخبر فاذا دخلتْ مَا على المبتدإ والخبر أشبهتْها من جهةِ النفى ومن جهةِ الدخول على المبتدإ والخبر، وكذلك اذا قلتَ ما زيدٌ الّا قائمٌ لم يكن لها عملٌ لانتقاضِ النفى بدخولِ الّا وكذلك اذا تقدّم الخبرُ نحوَ ما قائمٌ زيدٌ لانّ نَضْدَ الابتداء والخبرِ قد غُيِّرَ، وذهب الكوفيون الى انّ خبرَ مَا فى قولك ما زيدٌ قائما ليس منتصبا بمَا وانّما هو منصوبٌ باسقاطِ الخافض وهو الباء كانّ اصله ما زيدٌ بقائم فلمّا سقطت الباء انتصب الاسمُ وهذا غيرُ مرضىّ لانّ الخافض اذا سقط انّما ينتصب الاسمُ بعده اذا كان الجارُّ والمجرورُ فى موضعِ نصب فاذا سقط الخافضُ وصل الفعلُ او ما هو فى معناه الى المجرور فنَصَبَه فالنصبُ انّما هو بالفعل المذكور لا بسُقوطِ الخافض ألا ترى انّك تقول كَفَى بالله شَهِيدًا فيكون الاسمُ مجرورا بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا نحوَ كفى اللهُ لانّه لم يكن موضعهما نصبًا بل رفعًا وكذلك تقول بحَسْبِك زيدٌ فاذا سقط الخافضُ قلتَ حَسْبُك زيدٌ بالرفع لانّه كان فى موضعِ مبتدإ وكذلك تقول ما جاءنى من احدٍ وتقول ما جاءنى احدٌ فترفع لانّ موضعه كان مرفوعا فبَانَ بما ذكرتُه أنّ خبرَ مَا ليس منصوبا بما ذكروه من سقوطِ الباء وانّما هو بنفس الحرف الذى هو مَا للشَبَه الذى ذكرناه، وأمّا بنو تميم فانّهم لا يُعْمِلونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلةِ هَلْ والهمزة ونحوِهما ممّا لا عملَ له لعدمِ الاختصاص على ما تقدّم، وأمّا لَا المشبّهةُ بليس فحُكْمُها حكمُ مَا فى الشَبَه والاعمال ولها شرائطُ ثلاثٌ احدُها أن تدخل على نكرة والثانى أن يكون الاسمُ مقدّما على الخبر والثالثُ أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجلٌ منطلقا كما تقول ليس زيدٌ منطلقا، ويجوز ان تدخل الباء فى خبرها لتأكيدِ النفى كما تدخل فى خبرِ لَيْسَ ومَا تقول لا رجلٌ بقائم كما تقول ليس زيدٌ بقائم، ويجوز حذفُ الخبر منه قال

سَعْدُ بن مالك *مَن صَدَّ عن نيرانها الخ* وصف نفسَه بالشجاعة والثبات فى الحرب اذا فرّ الأقرانُ، والهاء فى نيرانها تعود الى الحرب، جعل لا بمنزلة ليس ورفَع بَراحُ بها والخبرُ محذوف وتقديره لا بَراحٌ لى، ويجوز ان يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبرَ وهو رأْى ابى العبّاس المبرّد، والاوّل أجود لانّه كان يلزم تكريرُ لا كقوله تعالى لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ هذا رأْى سيبويه، ومن ذلك قوله تع وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ هى لا هذه دخلتْ عليها التاء لتأنيث الكلمة لانّ لا كلمةٌ ومثلُها تاء ثُمّتَ، وقيل دخلتْ للمبالغة فى النفى كما قالوا عَلّامةٌ ونَسّابةٌ، والتقدير ولات حينٌ نحن فيه حينَ مناص فالاسم محذوف الّا انّ عملها مختصٌّ بالحين فللاتَ حالٌ مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للَدُنْ مع غُدْوة حين نَصَبَها نحوَ لدن غدوةً، ولا يكون اسمها الّا مضمرا وقد شبّهها سيبويه بلَيْس ولا يَكُونُ فى الاستثناء من حيثُ انّ اسمها لا يكون الّا مضمرا من نحو أتانى القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقديرُ ليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا وكذلك لَاتَ مع الحين، وقد قالوا لات حينُ مناص بالرفع على انّه الاسمُ والخبرُ محذوف وهو قليل والاوّلُ أكثر، ومَا أقعدُ وأوغلُ فى شَبَه ليس لانّ مَا لنفى ما فى الحال لا غيرُ ولَا قد يكون لنفى الماضى نحو قوله تعالى فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى اى لم يُصدِّق ولم يُصَلِّ ومنه قولُ الشاعر *وأَىُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ* اى لم يفعله، فلمّا كانت مَا أَلْزَمَ لنفى ما فى الحال كانت أوغلَ فى الشَبَه بليس من لَا فلذلك قَلَّ استعمالُ لَا بمعنَى ليس وكثُر استعمالُ مَا فكانت لذلك أعمَّ تصرُّفا فعمِلت فى المعرفة والنكرة نحوَ ما زيدٌ قائما وما احدٌ مثلَك ولَا ليس لها عملٌ الّا فى النكرة نحوُ لا رجلٌ افضلَ منك، وقال ابو الحسن الأخفشُ لَا ولَاتَ لا يعملان شيئًا لانّهما حرفان وليسا فعلَيْن فاذا وقع بعدهما مرفوعٌ فبالابتداء والخبرُ محذوفٌ واذا وقع بعدهما منصوبٌ فباضمار فعلٍ فاذا قال ولات حينَ مناص كان التقدير ولا أَرى حينَ مناص، ونحوُ قولِ جرير

*فلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لتَيْمٍ * ولا جَدًّا اذا ٱزْدَحَمَ الجُدُودُ*

على تقديرِ فلا ذكرتَ حسبا كذلك فى لَاتَ،

ذكر المنصوبات

المفعول المُطْلَق

فصـــل ٣٩

قال صاحب الكتاب هو المصدر سُمّى بذلك لانّ الفعْل يصدُر عنه ، ويُسمّيه سيبويه الحَدَث والحَدَثان وربّما سمّاه الفِعْل ، وينقسم الى مُبْهَم نحو ضربتُ ضَرْبًا والى موقّت نحو ضربتُ ضَرْبَةً وضربتَيْن ،

قال الشارح اعلم انّ المصدر هو المفعولُ الحقيقىّ لأنّ الفاعل يُحْدِثه ويُخْرِجه من العَدَم الى الوُجود وصيغةَ الفعل تدلّ عليه والافعالَ كلّها متعدّيةٌ اليه سَواء كان يتعدّى الفاعلَ او لم يتعدّه نحو ضربتُ زيدا ضَرْبًا وقام زيدٌ قِيامًا ، وليس كذلك غيرُه من المفعولين ألا ترى انّ زيدا من قولك ضربتُ زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة وانّما هو مفعولٌ لله سُبْحانه وانّما قيل له مفعولٌ على معنَى أنّ فَعْلك وقع به ، وانّما سُمّى مصدرا لانّ الفعل صدر عنه وأُخذ منه ولهذا قيل للمكان الذى يصدُر عنه الابلُ بعدَ الرِّىّ مصدرٌ كما قيل مَوْرِدٌ لمكانِ الوُرود ، ويسمّيه سيبويه الحَدَث والحَدَثان وذلك لانّها أحداثُ الاسماء التى تُحْدِثها والمرادُ بالاسماء أصحابُ الاسماء وهم الفاعلون ، وربّما سمّاه الفِعْلَ من حيثُ كان حركةَ الفاعل ، واعلم انّ الافعال مشتقّةٌ من المصادر كما انّ اسماء الفاعلين والمفعولين مشتقّةٌ منها ولذلك قال لانّ الفعل صدر عنه ، وانّما قلنا ذلك لانّ المصادر تختلف كما يختلف سائرُ اسماء الأجناس ألا تراك تقول ضربتُ ضَرْبًا وذهبتُ ذَهابًا وقعدتُ قُعُودًا وكذبتُ كِذابًا ولم تأتِ على منهاجٍ واحد ولو كانت مشتقّةً من الافعال لجَرَتْ على سَنَنٍ واحد فى القياس ولم تختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى انّ الفاعل من الثُلاثىّ يأتى على فاعِلٍ لا يختلف نحو ضَرَبَ فهو ضاربٌ وقتل فهو قاتلٌ ومن الرُباعىّ على مُفْعِلٍ نحو أَخْرَجَ فهو مُخْرِجٌ وأكرم فهو مُكْرِمٌ ومن فاعَلَ على مُفاعِلٍ نحو ضارَبَ فهو مُضارِبٌ وقاتل فهو مقاتل ، فلمّا اختلفت المصادرُ كاختلافِ اسماء الأجناس نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ وغُلامٍ ولم تكن على منهاجٍ واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دلّ على أنّها الاصلُ ، وممّا يدلّ على انّ المصادر اصلٌ وأنّ الافعال مشتقّةٌ منها أنّ الفعل يدلّ على الحَدَث والزمان ولو كانت المصادرُ مشتقّةً من الافعال لَدَلَّتْ على ما فى الافعال من الحدث والزمانِ وعلى معنًى ثالث كما دلّت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذاتِ الفاعل والمفعول وكذلك كلُّ مشتقّ يكون فيه الاصلُ وزيادةُ المعنى الذى اشتُقّ له فلمّا

لم تكن المصادرُ كذلك عُلم انّها ليست مشتقّةً من الافعال، وذهب الكوفيون الى انّ الافعال هى الاصلُ والمصادرَ مشتقّةٌ منها واحتجّوا فى ذلك بأنّ المصادر تعتلّ باعتلال الافعال وتصحّ بصحّتها ألا ترى انّك تقول قام قِيامًا فيعتلّ المصدرُ اعتلالَ ألفه باعتلالِ عين الفعل تقلبها ألفًا وتقول لَاوَذَ لِواذًا فيصحّ المصدرُ وإن كان على زنته لصحّةِ فِعْله وهو لَاوَذَ، وقالوا ايضا رأينا الفعلَ عاملًا فى المصدر ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول ومقدَّما عليه، وهذا الذى ذكروه لا حجّةَ لهم فيه أمّا قولهم انّه يعتلّ باعتلال الفعل ويصحّ بصحّته فلا يدلّ على انّ المصدر فرعٌ لانّه يجوز ان يعتلّ الفرعُ باعتلالِ الاصل لِما بينهما من الملابَسة طَلَبًا للتشاكُل ولا يدلّ على انّه اصلٌ ألا ترى انّ بعضَ الافعال قد تعتلّ باعتلال الاخَر ولا يدلّ ذلك على انّ بعضها اصلٌ لبعض ألا ترى انّك قلت أَقَامَ وأَقَالَ فأعللتَهما بقلبِ عينهما ألفًا بالحمل على قَامَ وقَالَ حين اعتلّا لتَجْرِيَ الافعالُ على سَنَنٍ واحد ومنهاجٍ واحدٍ فى الاعتلال والصحّةِ وكذلك قالوا أَغْزَيْتُ وادَّعَيْتُ فقلبوا الواوَ ياءً حملًا على يُغْزِى ويَدَّعِى فقد رأيتَ كيف اعتلّ كلٌّ واحد من الافعال لاعتلالِ الاخر ولا يدلّ على انّ بعضها فرعٌ على بعض، وأمّا قولهم انّ الافعال تكون عاملةً فى المصادر فنقول يجوز ان تكون عاملةً فيها ولا تكون اصلا لها وذلك لأنّا قد أجمعنا على انّ الافعال والحروف عاملةٌ فى الاسماء ولم يقل احدٌ أنّها اصلٌ لها كذلك ههنا، وأمّا قوله وينقسم الى مُبْهَم نحو ضربتُ ضَرْبًا والى موقّت نحو ضربتُ ضَرْبَةً وضربتَيْن فالمعنى به أنّ المصدر يُذْكَر لتأكيد الفعل نحو قُمْتُ قيامًا وجلستُ جُلوسًا فليس فى ذكرِ هذه المصادر زيادةٌ على ما دلّ عليه الفعلُ اكثرُ من انّك أكّدتَ فعلَك الا ترى انّك اذا قلت ضربتُ دلّ على جنسِ الضرب مُبْهَما من غيرِ دلالة على كَمّيّته او كَيْفيّته فاذا قلت ضربتُ ضَرْبًا كان كذلك فصار بمنزلة جاءنى القومُ كلُّهم من حيثُ لم يكن فى كلّهم زيادةٌ على ما فى القوم، ويُذْكَر لزيادة فائدة على ما فى الفعل نحو قولك ضربت ضربةً وضربتَيْن فالمصدرُ ههنا قد دلّ على الكَمّيّة لأنّ بذِكْره عرفتَ عددَ الضَرَبات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل، ومثله فى زيادة الفائدة ضربتُه ضربًا شديدًا وقمتُ قيامًا طويلا أفدتَ أنّ الضرب شديدٌ والقيامَ طويلٌ، وقوله موقّت يعنى انّ له مقدارا معيّنا وإن لم يتعيّن هو فى نفسه كما تقول فى الأَزْمنة سرْتُ يومًا وليلةً فيكون لهما مقدارٌ معيّنٌ وإن لم يتعيّن اليومُ والليلةُ ومثله فى الأَمْكنة سرتُ فَرْسَخًا وميلًا فهو موقّتٌ لانّ له مقدارا معيّنا وإن لم يتعيّنا فى أنفسهما فاعرفه،

فصــل ٤٠

قال صاحب الكتاب وقد يُقْرَن بالفعل غيرُ مصدره ممّا هو بمعناه وذلك على نوعَيْن مصدرٌ وغيرُ مصدر فالمصدرُ على نوعَيْن ما يُلاقى الفعلَ فى اشتقاقه كقوله تعالى وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا وقوله وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدتُ جُلوسا وحبستُ مَنْعاً، وغيرُ المصدر نحوُ قولك ضربتُه أنواعاً من الضرب وأىَّ ضربٍ وأيَّما ضربٍ ومنه رَجَعَ القَهْقَرى واشتَمَلَ الصَّمّاء وقَعَدَ القُرْفُصاءَ لانّها انواعٌ من الرجوع والاشتمالِ والقعودِ ومنه ضربْتُه سَوْطاً،

قال الشارح قد تقدّم انّ المصدر احدُ المفعولات ودلالةَ الفعل عليه كدلالته على الزمان لانّ الفعل يتضمّن كلَّ واحد منهما والفعلُ انّما ينصب ما كان فيه دلالةٌ عليه فالفعلُ يعمل فى مصدره بلا خلاف نحوَ قمتُ قياماً وضربتُ ضرباً لقُوّةِ دلالته عليه اذ كانت دلالتُه عليه لفظيّةً، وكذلك يعمل فيما كان فى معناه وإن لم يكن جارياً عليه وهو على ضربَيْن احدُهما ان يكون من لفظِ الفعل وحروفِه وهذا معنى قوله ما يلاقى الفعلَ فى اشتقاقه يريد أنّ فيه حروفَ الفعل والثانى ما لا يكون فيه لفظُ الفعل ولا فيه حروفُه فالاوّلُ نحوُ قولك اِجْتَوَرُوا تَجاوُرًا وتَجاوَرُوا اجْتِوارًا لانّ معنَى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ، ومثله قوله تعالى وتبتّلْ عليه تبتيلا ألا ترى انّ التبتيل ليس بمصدرِ تَبَتَّلَ وانّما هو مصدرُ بَتَّلَ فهو فَعَّلَ مثلُ كَسَّرَ ومصدرُه الجارى عليه التَّكْسيرُ وتَبَتَّلَ تَفَعَّلَ مثلُ تكسّر وتجرّع ومصدرُه انّما هو التَّبَتُّلُ مثلُ التجرُّع فجرى التبتيلُ على تَبَتَّلَ وليس له فى الحقيقة لانّ معناهما يؤول الى شىء واحد، ومنه قوله تعالى واللّه أنبتكم من الارض نَباتا فنَباتٌ فى الحقيقة مصدرُ نَبَتَ وقد جرى على أَنْبَتَ، وفى قراءة ابن مَسْعود وَأَنْزَلَ تَنْزِيلًا اذ معنَى أَنْزَلَ ونَزَّلَ واحدٌ، ومنه بيتُ الكتاب

* وخَيْرُ الأَمْرِ ما استقبلتَ منه * وليس بأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعَا *

فانّه أكّد قولَه تتبّعه بقوله اتّباعا واتّباعٌ افتعالٌ وهو فى الحقيقة مصدرُ اِتَّبَعَ وقياسُه أن يقول تَتَبُّعًا ولكن لمّا كان معنَى تَتَبَّعَ واتَّبَعَ واحدا أكّدَ كلَّ واحد منهما بمصدرِ صاحبه، وقال رُؤْبَة * وقد تَطَوَّيْتُ انْطواءَ الحِضْبِ * الحِضْب بالحاء غيرِ المعجمة والضاد المعجمة الحَيّةُ لانّ تَطَوَّيْتُ وانْطَوَيْتُ فى المعنى واحدٌ وهكذا كلُّ مصدرَيْن يرجعان الى معنى واحد، فهذه المصادر اكثرُ النحويّين يُعْمِل فيها الفعلَ المذكورَ لاتّفاقهما فى المعنى وهو رأىُ أبى العبّاس المبرّد والسيرافى وبعضُهم يُضْمِر لها فعلًا من لفظها فيقول التقديرُ اجتوروا فتجاوروا تجاوُرًا وتجاوروا فاجتوروا اجتوارًا، وكذلك قوله تعالى أنبتكم من

الارض نَباتًا اى أنبتكم فنَبَتّم نَباتًا فتكون هذه المصادرُ منصوبةً بفعل محذوف دلّ عليه الظاهرُ وهو مذهبُ سيبويه، وأمّا الضرب الثانى وهو ما لا يلاقى الفعلَ فى الاشتقاق بأن يكون من غيرِ لفظه وإن كان معناهما متقارِبا نحوَ قولك شَنِئْتُه بُغْضًا وأبغضتُه كَراهةً وقعدتُ جُلوسًا وحبستُ مَنْعًا فأكثرُ النحويّين يُجيز أن يعمل الفعلُ فى مصدرِ الآخَرِ وإن لم يكن من لفظه لاتّفاقهما فى المعنى نحوَ أعجبنى الشىء حُبًّا لانّه اذا أعجبك فقد أحببتَه قال الشاعر

*يُعْجِبُه السُخُونُ والبَرُودُ * والتَمْرُ حُبًّا ما له مَزِيدُ*

وقالوا رُضْتُه إذْلالًا، وذهب الآخرون الى انّ الفعل لا يعمل فى شىء من المصادر الّا أن يكون من لفظه نحوَ قمتُ قيامًا لانّ لفظه يدلّ عليه اذ كان مشتقّا منه وما كان ممّا تقدّم ذكرُه نحوِ قعدتُ جلوسا وحبستُ منعًا فهو منصوبٌ بفعل مقدّر دلّ عليه الظاهرُ فكأنّك قلت قعدتُ فجلستُ جلوسا وحبستُ فنعت منعا وكذلك كلُّ ما كان من هذا الباب، وهو رأىُ سيبويه لانّ مذهبه أنّه اذا جاء المصدرُ منصوبا بعد فعلٍ ليس من حروفه كان انتصابُه بإضمارِ فعلٍ من لفظ ذلك المصدر، فأمّا قولهم ضربتُه أنواعا من الضرب وأىَّ ضربٍ وأيَّما ضربٍ فهذه تعمل فيها الافعالُ التى قبلها بلا خلاف وانتصابُها على المصدرِ والحقُّ فيها أنّها صفاتٌ قد حُذفت موصوفاتُها فكأنّه اذا قال ضربتُه أنواعا من الضرب فقد قال ضربتُه ضربًا متنوّعا اى مختلفا واذا قال أىَّ ضربٍ وأيَّما ضربٍ فقد قال ضربتُه ضربًا أىَّ ضربٍ وأيّما ضربٍ على الصفة ثمّ حُذف الموصوف وأُقيم الصفة مُقامه، وأمّا رجع القَهْقَرى واشتمل الصَمّاء وقعد القُرْفُصاء فقد قال سيبويه أنّها مصادرُ وهى منصوبةٌ بالفعل قبلها لانّ القهقرى نوعٌ من الرُجوع فاذا تعدّى الى المصدر الذى هو جنسٌ عامٌّ كان متعدّيا الى النوع اذ كان داخلا تحته وكذلك القرفصاء نوعٌ من القُعود وهى قِعْدَةُ المحتبى والصَمّاء أن يُلْقِىَ طَرَفَ ردائه الأَيْمَنَ على عاتقه الأَيْسَرِ، وقال ابو العبّاس هذه حُلًى وتَلْقيباتٌ وُصفت بها المصادرُ ثمّ حُذفت موصوفاتُها فاذا قال رجع القهقرى فكأنّه قال الرَجْعَةَ القهقرى واذا قال اشتمل الصمّاء فكأنّه قال الاشتمالةَ الصمّاء واذا قال قعد القرفصاء فكأنّه قال القِعْدَةَ القرفصاء، والفرق بين انتصابه اذا كان صفةً وبين انتصابه اذا كان مصدرا وإن كان العاملُ الفعلَ فى كلا الحالَيْن أنّ العامل فيه اذا كان مصدرا عمل بمباشَرة من غيرِ واسطة واذا كان صفةً عمل فيه بواسطة الموصوف المقدّرِ، وأمّا ضربتُه سَوْطًا فهو منصوبٌ على المصدر وليس مصدرا فى الحقيقة وإنّما هو آلةٌ للضرب فكأنّ التقدير ضربتُه ضَرْبَةً بالسوط فموضعُ قولك بالسوط نصبُ صفةٍ لضَرْبَةً ثمّ حذفتَ الموصوفَ وأقمتَ

الصفةَ مُقامَه ثمّ حُذف حرفُ الجرّ فتعدّى الفعلُ فنَصَبَ وأفاد العَدْوُ الدلالةَ على الآلة فاعرفه ،

فصل ٤١

قال صاحب الكتاب والمصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلثةِ أنواع ما يُستعمل إظهارُ فعله وإضمارُه وما لا يُستعمل إظهارُ فعله وما لا فعلَ له أصلاً ، وثلاثتُها تكون دعاءً وغيرَ دعاءٍ ، فالنوع الأوّل قولُك للقادم من سَفَره خَيْرَ مَقْدَمٍ ولِمَن يُقرمِط في عِداته مَواعيدَ عُرْقُوبٍ وللغضبان غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم ، ومنه قولُهم أَوَفَرَقًا خَيْرًا من حُبٍّ بمعنى أَوَأَفْرَقُك فَرَقًا خيرا من حبّ ،

قال الشارح قد تقدّم من قولنا أنّ المصدر ينتصب بالفعل وهو احدُ المفعولات ، وقد يُحذَف فعلُه لدليل الحال عليه وهو في قولك على ثلثة أضرب منها ضربٌ يُحذَف فعلُه ويجوز ظهورُه فأنتَ فيه بالخيار إن شئتَ أظهرتَه وإن شئتَ أضمرتَه وضربٌ لا يجوز استعمالُ فعله ولا إظهارُه وضربٌ ليس له فعلٌ البتّةَ ، فالضرب الاوّل نحوُ قولك لمن لَقيتَه وعليه وَعْثاء السَفَر ومعه آلتُه فعلمتَ أنّه آئبٌ من سفره فقلتَ خيرَ مَقْدَمٍ اى قدمتَ خيرَ مقدمٍ فخيرَ منصوبٌ على المصدر لانّه أَفْعَلُ وإنّما حُذفت ألفه تخفيفا وأفعلُ بعضُ ما يضاف اليه فلمّا أضفتَه الى مصدر صار مصدرا ، ومن ذلك اذا رأيتَ رجلا يَعِدُ ولا يَفِي قلتَ مَواعيدَ عُرْقُوبٍ اى وعدتَني مواعيدَ عرقوب فهو مصدرٌ منصوبٌ بوَعَدْتَني ولكنّه تُرك لفظه استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْف واكتفاءً بعلمِ المخاطَب بالمراد قال الشمّاخ

* وواعَدْتَني ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ * مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيَتْرَبِ *

ويُروى للأشجعيّ

* وعدتَ وكان الخُلْفُ منك سَجِيَّةً * مَواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيترب *

وهذا عرقوبٌ وعد وَعْدًا فأخلف فضُرب به المَثَلُ وذلك أنّه أتاه أخٌ له يسأله شيئا فقال عرقوبٌ اذا أَطْلَعَ نَخْلي فلمّا أطلع قال اذا أَبْلَحَ فلمّا أبلح قال اذا أَزْهَى فلمّا أزهى قال اذا أَرْطَبَ فلمّا أرطب قال اذا صار تمرًا فلمّا صار تمرا أخذه من اللَّيْل ولم يُعْطِه شيئا ، أنكرَ ابو عُبَيْد يَثْرِبَ لانّ عرقوبا رجلٌ من العماليق وكانوا بالبُعْد من يثرب مدينة الرسول عم وانّما هي يَتْرَبُ بتاءٍ مُعْجَمةٍ ثنْتَيْن من فوقها وراءٍ مفتوحة وهي موضعٌ قريبٌ من اليمامة ، ومن ذلك قولهم غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم وذلك مَثَلٌ يُضْرَب لمن يغضب على من لا يُرْضِيه والمراد غضبتَ غَضَبَ الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدّةَ الغضب فنُصب

المصدر بالفعل المحذوف، ومن العرب من يرفع هذا كلّه فيقول للقادم من سَفَره خيرُ مَقْدَمٍ اى قُدومُك خيرُ مقدمٍ فيكون خيرُ مقدمٍ خبرَ مبتدإ محذوف وكذلك مواعيدُ عرقوب اى عِداتُك مواعيدُ عرقوب ومثله غضبُ الخيلِ على اللجم اى غضبُك غضبُ الخيلِ على اللجم، وأمّا قولهم أَوَفَرَقًا خيرا من حُبٍّ فتكلّم بذلك رجلٌ عند الحجّاج وذلك أنّه كان قد صنع عملًا فاستجاده فقال الحجّاج أكُلُّ هذا حُبًّا فقال الرجلُ مُجيبا أوفرقا خيرا من حبّ اى فعلتُ هذا لأنّى أَفْرَقُك فَرَقًا خيرا من حبّ فهو أنبلُ لك وأجلُّ ولو رفع لجاز كأنّه قال أَوَأَمْرِى فَرَقٌ خيرٌ من حبّ، فهذا النوع أنتَ مخيَّرٌ فيه بين إظهارِ العاملِ وحذفِه فإن أظهرتَه فزيادةٌ فى البيان وإن حذفتَه فثقةٌ بدليل الحال عليه،

قال صاحب الكتاب والنوع الثانى قولك سَقْيًا ورَعْيًا وخَيْبَةً وجَدْعًا وعَقْرًا وبُؤسا وبُعْدا وسُحْقا وحَمْدا وشُكْرا لا كُفْرا وعَجَبا وأَفْعَلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرّةً ونَعَمْ ونُعْمَةَ عَيْنٍ ونَعامَ عينٍ ولا أَفْعَلُ ذلك ولا كَيْدا ولا هَمًّا ولأفعلنّ ذلك ورَغْما وهَوانا،

قال الشارح اعلم انّ هذه المصادر قد وردتْ منصوبةً بإضمار فعلٍ وذلك الفعلُ لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك فى الدعاء للانسان سَقْيًا ورَعْيًا والمراد سقاك اللّه سقيا ورعاك اللّه رعيا فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدرَ بَدَلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنّهم قد استغنوا بذكرِ المصدر عن ذكرِ الفعل كما قالوا الحَذَرَ الحَذَرَ والمعنى احْذَرِ الحَذَرَ ولم يذكروا احْذَرْ فلمّا استغنوا بذكرِ هذه المصادر عن ذكرِ الفعل صار قولُك سَقْيا ورَعْيا كقولك سَقاك اللّه ورَعاك اللّه فلو أظهرتَ الفعلَ صار كتَكْرارِ الفعل، ومن ذلك قولُك للمَدْعُوّ عليه خَيْبَةً وجَدْعا وعَقْرا وبُؤسا وبُعْدا وسُحْقا فقولُك خيبةً بَدَلٌ عن خَيَّبَكَ اللّهُ وهو مصدرٌ منصوبٌ به وكذلك جَدْعا معناه جَدَعَكَ اللّهُ ومثله عقرا وبؤسا وبعدا وسحقا اى عَقَرَهُ اللّهُ عقرا وأَبْأَسَهُ اللّهُ بُؤسا وأبعده اللّهُ بعدا وأسحقه اللّهُ سحقا على حذفِ الزوائد، وكلُّ هذه المصادر دُعاءٌ عليه او له وهى منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ متروكٍ إظهارُه لانّها صارت بدلًا من الفعل، وبعضهم يُظْهِر الفعلَ تأكيدًا فيقول سَقاك اللّهُ سَقْيا ورَعاك اللّهُ رَعْيا وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول سَقْىٌ لك ورَعْىٌ والمعنى مفهومٌ كما يقال سَلامٌ عليكم وانّما يُخْرِجه مُخْرَجَ ما قد ثَبَتَ قال الشاعر

* أَقامَ وأَقْوَى ذاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ * لأوّلِ من يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرٌ *

يصف أَسَدا، وأمّا قولهم حَمْدًا وشُكْرًا الخ فهذه المصادرُ ليست من المصادر التى قبلها من وجهٍ وهى منها من وجهٍ آخَرَ وذلك أنّ هذه المصادر أفعالُها الناصبةُ لها المضمرةُ أخبارٌ يُخْبِر بها المتكلّم عن

نفسه وليست بدعاء لأحد او عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أنّ الفعل المضمر مستقبلٌ أشبهت الدعاء لاستقباله فمعناها أحمدُ اللهَ حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبًا وأُكرمك كرامةً وأسُرّك مسرّةً، وأمّا قولهم لا كَيْدًا ولا هَمًّا فمعناه لا أكادُ كَيْدًا أن أفعلَ وهو من كِدْتُ أكادُ من أفعال المقاربة وليس من الكَيْد الذى هو المكر ولا أَهُمّ به هَمًّا من الهِمّة لا من الهَمّ الذى هو الحُزْن كانّه يؤكّد ما ينفى أن يفعل، وقوله لأفعلنّ ذلك ورَغْما وهَوانا اى أُرْغمك بفعله رَغْما وأُهينك به هَوانا وأصلُ الرَّغْم لُصوقُ الأنف بالتُراب وهو كنايةٌ عن الذُلّ، وقد جاء بعضُ هذه المصادر مرفوعا بأنّه خبرُ مبتدإ محذوف قال رُؤْبةُ

*عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضيّةً وإقامتى * فيكم على تلك القضيّة أَعْجَبُ*

حكاه يُونُسُ مرفوعا كانّه قال أمرى عجبٌ، قال سيبويه وسمعنا من العرب الموثوق بعَرَبيّتهم مَن يقال له كيف أصبحتَ فيقول حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه بالرفع كانّه قال أمرى وشأنى حمدُ الله وثناءٌ عليه، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره،

قال صاحب الكتاب ومنه انّما أنتَ سَيْرا سَيْرا وما أنتَ الّا قَتْلا قَتْلا والّا سَيْرَ البَرِيد والّا ضَرْبَ الناس والّا شُرْبَ الابل، ومنه قوله تعالى فَامّا مَنًّا بَعْدُ وَامّا فِدَآءً، ومنه مررتُ فاذا له صَوْتٌ صوتَ حِمار واذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى واذا له دَقٌّ دَقَّك بالمِنْحاز حَبَّ القِلْقِل،

قال الشارح انّما يقال هذا لمن يكثُر منه ذلك الفعلُ ويُواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وليس ذلك ممّا يختصّ بالمخاطَب بل تستعمله فى الإخبار عن الغائب كما تستعمله فى المخاطب فتقول زيدٌ سَيْرا سَيْرا اذا أخبرتَ عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنتَ الدهْرَ سَيْرا سَيْرا وأنتَ هذا اليومَ سيرا سيرا وكان عبدُ الله سيرا سيرا اذا أخبرتَ بشىء متّصل بعضُه ببعض، وإن رفعتَ وقلت ما انت الّا سيرٌ سيرٌ على معنى ما انت الّا صاحبُ سير وحذفتَ الصاحب وأقمتَ السير مُقامه لم يدلّ على كثرة ومواصلة كما دلّ النصبُ انّما أخبرتَ أنّه صاحبُ سير لا غيرُ، واعلم انّك اذا رفعتَ كان على وجهَيْن احدُهما أن يكون على حذفِ مضاف وهو صاحبٌ على ما تقدّم والثانى أن تجعله نفسَ السير والقتل لمّا كثُر ذلك منه توسُّعًا ومَجازا كما يقال رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى اذا كثُر عدلُه والرضى عنه كما يقال

*تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حتّى اذا ادَّكَرَتْ * فانّما هِىَ إقبالٌ وإدبارُ*

جعلها نفسَ الاقبال والادبار مبالغةً وتوسُّعًا، فالرفع فى ذلك كلّه على ما ذكرتُ لك والنصبُ على تقدير فعل مضمر لا يظهَر اذ قد صار المصدرُ بَدَلًا منه فقولُك انّما انت سيرا سيرا وما انت الّا قتلا قتلا

معناه تسيرُ سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا، وقوله الّا سيرَ البَريد والّا ضربَ الناس والّا شُرْبَ الابِل معناه ما انت الّا تسيرُ سيرا مثلَ سيرِ البريد وما انت الّا تشرَب شُرْبا مثلَ شُرْبِ الابل ثمّ حذف الموصوفَ وأقام الصفةَ مقامَه ثمّ حذف المضافَ وهو مثلَ وأقام المضافَ اليه مقامَه على حدّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ وهذا الحذفُ والاضمارُ وإن كثُر فهو فاشٍ فى كلام العرب مطّرِدٌ، وأمّا ضَرْبَ الناس فتقديرُه ما أنت الّا تضرِب الناسَ ضربًا ويجوز فى هذا وحدَه التنوينُ ونصبُ الناس لانّه مصدرٌ مضافٌ الى مفعول ولا يكون مضافا الى الفاعل لانّه يصير معناه يضربه مثلَ ضربِ الناس وهو من الناس الّا أن يريد أن يضربه الضربَ المعهودَ المتعارَفَ فحينئذ يكون من قبيلِ شُرْبِ الابل وسيرِ البريد، وأمّا قوله تعالى فَإِمَّا مَنًّا بعدُ وإمّا فداءً فالمعنى فإمّا أن تَمُنّوا مَنًّا وإمّا أن تُفادوا فِداءً فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر، وأمّا قولهم مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ الخ فهو منصوبٌ وفى نَصْبه وجهان احدُهما ان يكون منصوبا بالمصدر المذكورِ اذ كان فى معنى الفعل وذلك أنّ قولنا له صوتٌ فى معنى يُصَوِّتُ فالمصدرُ نائبٌ عن الفعل وانتصابُ صوتَ حمار على هذا إمّا على المصدر وإمّا على الحال وعلى كلا الوجهَيْن فى صوتَ حمار معنى التشبيه فاذا نصبتَه على المصدر فتقديرُه فاذا هو يُصوّت تصويتا مثلَ صوتِ حمار ثمّ حذفتَ على ما ذكرنا متقدّما واذا كان حالاً فتقديرُه فاذا هو مُشْبِها صوتَ حمار او مُمثِّلا صوتَ حمار، والوجه الثانى أن يكون نصبه بإضمار فعلٍ يجوز ان يكون الفعلُ من لفظ الصوت ويجوز ان يكون من غير لفظه فاذا كان من لفظه فتقديرُه فاذا له صوتٌ يَصوت صوتَ حمار ويكون نصبُ صوتَ حمار على المصدر او على الحال نحوَ ما تقدّم واذا قدّرتَ الفعلَ العاملَ من غيرِ لفظ الاوّل لم يكن نصبُ صوت حمار الّا على الحال لا غيرُ كانّك قلت له صوتٌ يُخْرِجه صوتَ حمار او يُمثّله صوتَ حمار، ومثله له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى وله دَقٌّ دَقَّكَ بالمِنْحاز حَبَّ القُلْقُل والمِنحاز الهاوُونُ والقلقلُ بالكسر وقافَيْن حَبٌّ أسودُ وهو أصلبُ ما يكون من الحُبوب والعامّةُ تقول فُلْفُلٌ بالضمّ والفاء وهو تصحيفٌ منهم والكلامُ عليها كالكلام فى المسئلة المتقدّمة، والنُكْتَة فى ذلك أنّه يريد مررتُ به وهو يُصوّت ولم يُرِدْ أن يصفه بذلك او يبْدله منه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه ما يكون توكيدا امّا لغيره كقولك هذا عبدُ الله حَقًّا والحقَّ لا الباطلَ وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول وهذا القولُ لا قولَك وأَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا او لنفسه كقولك له علىّ ألفُ درهمٍ عُرْفا وقول الأَحْوَص

*إنّى لَأَمْنَحُكَ الصُدُودَ وإنّنى * قَسَمًا اليكَ مع الصُدود لَأَمْيَلُ*

وقوله تعالى صُنْعَ ٱللَّهِ ووَعْدَ ٱللَّهِ وكِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وصِبْغَةَ ٱللَّهِ وقولهم ٱللّٰهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ

قال الشارح اعلم انّ حَقًّا والحَقَّ ونحوَهما مصادرُ والناصبُ لها فعلٌ مقدَّرٌ قبلها دلّ عليه معنى الجملة فتُؤكّد الجملةَ، وذلك الفعل أَحُقُّ وما جرى مجراه وذلك أنّك اذا قلت هذا عبدُ الله جاز ان يكون إخبارُك عن يَقِين منك وتحقيقٍ وجاز ان يكون على شكٍّ فأكّدتَه بقولك حَقًّا كانّك قلت أَحُقُّ ذلك حقًّا، وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرةً نحو حقًّا ويجوز ان تكون معرفةً نحو الحقَّ لا الباطلَ وذلك لانّ انتصابها انتصابُ المصدر المؤكِّد لا على الحال التى لا يجوز ان تكون الّا نكرةً واذا قلت هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطلَ فالحقَّ منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لما قبله والباطلَ عطفٌ عليه بلا كما يقال رأيتُ زيدًا لا عمرًا، واذا قال هذا عبدُ الله غيرَ ما تقول فغيرَ منصوب على المصدر وتحقيقُه هذا عبدُ الله حقًّا غيرَ ما تقول اى غيرَ قولك فحذفتَ الموصوفَ وأقمتَ الصفةَ مقامَه، والمفهوم من هذا الكلام انّ المتكلّم قد اعتقد انّ قولَ المخاطَب باطلٌ وتلخيصُ معناه هذا عبد الله حقًّا لا باطلًا، واذا قال هذا القولُ لا قولَك فكانّه قال هذا القولُ لا أقولُ قولَك اى مثلَ قولك يعنى انّنى أقول الحقَّ ولا اقول باطلًا مثلَ قولك، ولو أسقطتَ الاضافةَ وقلت هذا القولُ لا قولًا وهذا القولُ غيرَ قولٍ لم يحسُن الحذفُ لسُقوطِ الفائدة لانّه لم يكن فيما بقى ما يدلّ على البُطْلان، فلو وصفتَه بما يدلّ على البطلان نحو هذا القولُ لا قولًا كَذِبًا او غيرَ قيلٍ ضعيفٍ ونحو ذلك ممّا يدلّ على ضدّه او صحّته لجاز لحصولِ الفائدة والتوكيد وهذا هو المطلوبُ من هذا الفصل، وقال الزجّاج اذا قلت هذا زيدٌ حقًّا وهذا زيدٌ غيرَ قيلِ باطلٍ لم يجز تقديمُ حقًّا لا تقول حقًّا هذا زيدٌ فإن ذكرتَ بعضَ هذا الكلام فوسّطتَه وقلت زيدٌ حقًّا اخوك جاز، وأمّا سيبويه فلم يمنع من جَوازِ تقديمِ حقًّا بل قال فى الاستفهام أَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا وكذا كانّه قال أَحَقًّا لا تفعل كذا وكذا ففى ذلك إشارةٌ الى جَوازه، واعلم انّ قولهم فى الاستفهام أجدّك لا تفعل كذا اصلُه من الجِدّ الذى هو نقيضُ الهَزْل كانّه قال أَأُجِدُّ ذلك جِدًّا غيرَ انّه لا يُستعمل الّا مضافًا حتّى يُعْلَم مَن صاحبُ الجِدّ ولا يجوز تركُ الاضافة نحو لَبَّيْكَ ومَعاذَ الله على ما سيأتى قال الشاعر *أَجِدَّكما لا تَقْضِيانِ كَرَاكُمَا* وأمّا ما يكون تأكيدًا لنفسه فنحو قولهم له علىّ الفُ درهمٍ عُرْفًا ومثلُه قوله *إنّى لَأَمنحُك الصُدودَ الخ* وذلك أنّه لمّا قال له علىّ الف درهمٍ فقد أَقَرَّ واعترف فاذا قال عُرْفًا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عمّا تقدّم من الكلام فكان تأكيدًا نحو ضربتُ ضَرْبًا، والفرق بين هذا والذى قبله حتّى جُعل هذا تأكيدًا لغيره وجُعل هذا تأكيدًا لنفسه أنّك اذا قلت هذا

عبدُ الله حقّا فقولُك من قَبْلِ أن تذكر حقّا يجوز ان يُظَنّ أنّ ما قلتَه حقٌّ وأن يظنّ انّ ما قلتَه باطلٌ فتأتى بحَقًّا فتجعل الجملةَ مقصورةً على احدِ الوجهَيْن الجائزَيْن عند السامع وقولُه له علىّ الفُ درهمٍ هو اعترافٌ حقّا كان او باطلا فصار هذا توكيدا لنفسه اذ كان الذى ظهر هو الاعتراف، وأمّا قوله فى البيت قَسَمًا فهو مصدرٌ مؤكّدٌ وذلك أنّ قوله وإنّنى اليك مع الصدود لَأَمْيَلُ يُفْهَم منه القَسَمُ فاذا قال قسما كان تأكيدا لنفسه، وأمّا قوله تعالى صُنْعَ اللّهِ فهو مصدرٌ من هذا القبيل وذلك أنّ قبله وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ فصُنْعَ الله منصوبٌ على المصدر المؤكّد لانّ ما قبله صُنْعُ الله فى الحقيقة، وكذلك وَعْدَ اللّهِ لانّ قبله وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُ نصب وعدَ الله لانّ ما قبله وعدٌ من الله فكان تأكيدا لذلك، وأمّا قوله كتابَ اللّهِ عليكم فقد اختلف النحويّون فيه فذهب أصحابُنا والفرّاء من الكوفيين الى انّه نصب على المصدر المؤكّد وذلك أنّه لمّا تقدّم من قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ الى قوله وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ فقولُه كتابَ الله عليكم بمنزلة فَرْضَ الله عليكم وتحريمَ الله عليكم لانّ الابتداء تحريمُ المذكورات من النساء الّا مَن سُبِى وأُخرِج من دارِ الحرب فانّها تَحِلُّ لمَن ملكها وإن كان لها زَوْجٌ لانّه تقع الفُرقةُ بينها وبين زوجها فهذه شريعةٌ شَرَعَها اللّهُ وكتابٌ كَتَبَه عليكم فانتصب المصدرُ بما دلّ عليه سِياقُ الآية كانّه فعلٌ تقديرُه كتب اللّهُ عليكم فأُضيف المصدرُ الى الفاعل، وقال الكسائىّ كتابَ الله منصوبٌ بعَلَيْكُمْ على الإغراء كانّه قال عليكم كتابَ الله فقدّم المنصوبَ قال وذلك جائزٌ قد ورد به السَماعُ وهو القياسُ فالسماعُ قولُ الراجز

* يا أيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكَا * إنّى رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا *

والمراد دونك دلوى وأمّا القياس فانّ الظرف نائبٌ عن الفعل تقديرُه الْزَموا كتابَ الله ولو ظهر الفعلُ لجاز تقديمُ معموله عليه فكذلك ما ناب عنه، والحقّ المذهب الاوّل لانّ هذه الظروف ليست أفعالا وانّما هى نائبةٌ عن الفعل وفى معناه فهى فروعٌ فى العمل على الافعال والفروعُ أبدًا منحطّةٌ عن دَرَجاتِ الاصول فإعمالُها فيما تقدّم عليها تَسْوِيَةٌ بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز، وأمّا ما أنشده من البيت فلا حُجّةَ فيه لأنّا نقول دلوى رفعٌ بالابتداء والظرفُ الخبرُ كما تقول دلوى عندك، وأمّا القياس الذى ذكروه فليس بصحيحٍ لانّه يؤدّى الى التسوية بين الاصل والفرع، وقد أجاز بعضُ النحويّين أن يكون

دلوى منصوبا بإضمار فعلٍ كأنّه قال املأْ دلوى ويؤيّد ذلك أنّه لو قال يا أيّها المائحُ دلوى ولم يَرِد عليه جاز لدليلِ الحالِ عليه ۞ ومن ذلك قولهم اللّهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ لانّ قولك اللّه اكبر انّما هو دُعاء الى الحقّ وأن يَثْنِىَ السامعُ الى جملةِ القائلين بالتّوحيد والى مَن شِعارُهم قولُ اللّهُ اكبرُ فيكون دعوةً يتداعون بها كانّه قال دعوا دُعاء الحقّ ۞ ومثله قوله

*إنّ نِزارًا أصبحتْ نِزارا * دَعْوَةَ أبْرارٍ دَعَوْا أبْرارَا *

نصب دعوةً على المصدر لانّ معنَى أصبحتْ نزارا اى يتداعون نزارا وذلك انّ نزارا وهو ابو رَبيعَةَ ومُضَرَ لمّا وقع بين ربيعةَ ومضرَ تباينٌ وحروبٌ بالبصرة وصارت ربيعةُ مع الأَزْد فى قتالِ مضرَ وكان رئيسُهم مسعودَ بن عمرو الأزدىّ ثمّ إنّ ربيعةَ صالحتْ مضرَ فصار كأنّ نزارا تفرّقتْ ثمّ اجتمعتْ فقال أصبحتْ نزارا اى أصبحت مجتمعةَ الأولاد اذ دعا بعضُهم بعضا وفى حالِ التباين كان يقول المُضَرِىّ بالمضر ويقول الرَبيعىّ بالربيعة لانّ احدَ الفريقَيْن ما كان ينصُر الاخرَ ۞ فقوله أصبحت نزارا بمنزلة قوله دعا بعضُهم بعضا بهذا اللفظ ثمّ جاء بالمصدر وهو دعوةَ أبرار وأضافه الى الفاعل لانّه أبْيَنُ اذ لو قال ثمّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعًا او كِتابًا لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الاضافة ۞ وفى الجملة هذا الفصلُ الذى فيه المصدرُ المؤكّدُ لغيره نحوُ هذا زيدٌ حقّا وما أكّد نفسَه نحوُ له علىّ الفُ درهمٍ عُرْفًا ينتصب على إضمار فعلٍ غيرُ كلامك الاوّلِ لانّه ليس بحالٍ ولا مفعولٍ لَهُ كانّه قال أُحُقُّ حقّا وأَجِدُّ جِدّا ولا أقول قولَك وكَتَبَ اللّهُ عليكم كتابا ولا يظهر الفعلُ كما لم يظهر فى باب سَقْيا لك وحَمْدا فاعرفه ۞

قال صاحب الكتاب ومنه ما جاء مُثَنًّى وهو حَنانَيْكَ ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوالَيْكَ وهَذاذَيْكَ ۞ ومنه ما لا ينصرّف نحوُ سُبْحانَ اللّهِ ومَعاذَ اللّهِ وعَمْرَكَ اللّهَ وقِعْدَكَ اللّهَ ۞

قال الشارح اعلم انّ هذه المصادر التى وردت بلفظ التثنية الغرضُ من التثنية فيها التكثيرُ وأنّه شىءٌ يعود مرّةً بعد مرّة وليس المرادُ منها الاثنَيْن فقط كما تقول ادْخُلوا الاوّلَ فالاوّلَ والغرضُ أن يدخل الجميعُ وجئتَ بالاوّلِ فالاوّلِ حتّى يُعْلَمَ أنّه شىءٌ بعد شىءٍ ۞ ومنه يقال جاءنى القومُ رجلًا فرجلًا على هذا المعنى ولا يُحْتاج الى أكثرَ من تكريره مرّةً واحدةً ۞ وانتصابه على المصدر الموضوع موضعَ الفعل والتقديرُ تحَنَّنْ علينا تحَنُّنًا وثُنّى مبالغةً وتكثيرا اى تحَنُّنًا بعد تحنُّنٍ ولم يُقْصَد بها قصدُ التثنية خاصّةً وانّما يراد بها التكثيرُ فجُعلت التثنيةُ عَلَما لذلك لانّها اوّلُ تضعيفِ العَدَد وتكثيرِه ۞ وهذا المثنّى لا ينصرّف ومعنَى عَدَمِ التصرّف أنّه لا يكون الّا مصدرا منصوبا ولا يكون مُثَنًّى الّا فى حال

الاضافة كما لم يكن سُبْحانَ اللهِ ومَعاذَ اللهِ الّا مضافَيْن، وانّما لم يتمكّن اذا ثنّيتَ لانّه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظَ هذا المعنى فى موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرّفوا فيه، وربّما وحّدوا حَنانًا قال الله تع وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وقال الشاعر

* فقالتْ حَنانٌ ما أَتَى بك هُهُنَا * أَذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحَيِّ عارِفُ *

فرفع لمّا أَفْرَدَ لانّه لم يدخله معنًى غيرُ الذى يوجبه اللفظُ كما كان ذلك فى حالِ التثنية، فاذا قلت حَنانَيْك فهو منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه تَحَنَّنْ تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ لكنّهم حذفوا الفعلَ لانّ المصدر صار بدلًا منه كما كان ذلك فى سَقْيًا لك ورَعْيًا قال الشاعر

* أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَٱسْتَبْقِ بَعْضَنا * حَنانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ من بعضِ *

والتحنُّن الرَّحْمَةُ والخيرُ فمعنى قول القائل حنانَيْك تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ اى كلّما كنتَ فى رحمة وخير فلا تقطعنّ ذلك ولْيكنْ موصولا بآخَرَ من رحمتك، وأمّا لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ فهما مثنّيان ولا يُفْرَد منهما شىءٌ ولا يُستعملان الّا مضافَيْن لما ذكرتُه لك من إرادة معنى التكثير فلمّا تَضمّن لفظُ التثنية ما ليس له فى الاصل من معنى التكثير لزم طريقةً واحدةً ليُنبِّئَ عن ذلك المعنى، فلَبَّيْكَ مأخوذٌ من قولهم أَلَبَّ بالمكان اذا أقام به وألبّ على كذا اذا أقام عليه ولم يُفارِقه وسَعْدَيْكَ مأخوذ من المساعدة والمتابعة، واذا قال الانسانُ لَبَّيْكَ فكانّه قال دَوامًا على طاعتك واقامةً عليها مرّةً بعد مرّة وكذلك سَعْدَيْك اى مساعدةً بعد مساعدة ومتابعةً بعد متابعة فهما اسمان مثنّيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديرُه من غير لفظه بل من معناه كانّك قلت فى لبّيك داومتُ وأقمتُ وفى سعديك تابعتُ وطاوعتُ، وليسا من قبيلِ سَقْيًا لك ورَعْيًا تقديرُه سقاك اللهُ ورعاك اللهُ اذ لا يحسن أن يقال أَلَبُّ لَبَّيْكَ وأُسْعِدُ سَعْدَيْكَ اذ ليس لهذه المصادر افعالٌ مستعملةٌ تنصبهما اذ كانت غيرَ متصرِّفة ولا هى مصادرُ معروفةٌ كسَقْيًا ورَعْيًا، وأمّا قولهم لَبَّى يُلَبِّى فهو فعلٌ مشتقٌّ من لفظِ لَبَّيْكَ كما قالوا سَبْحَلَ وحَمْدَلَ من سُبْحانَ اللهِ والحمدُ لله، وقد ذهب يُونُس الى انّ لبّيك اسمٌ مفردٌ غيرُ مثنًّى وأنّ الياء فيه كالياء التى فى عَلَيْكَ ولَدَيْكَ وأصلَه لَبَّبٌ ووزنُه فَعْلَلٌ ولا يكون فَعَّلًا لقلّة فَعَّلٍ فى الكلام وكثرة فَعْلَلٍ فقُلبت الباء التى هى لامٌ من لَبَّبٍ ياءً هَرَبًا من التضعيف فصارت لَبَّى ثمّ أُبدلت الياء ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت لَبًّا ثمّ لمّا أُضيفت الى الكاف فى لَبَّيْكَ قُلبت الالف ياءً كما قُلبت الالف فى الَى ولَدَى اذا وصلتَهما بالضمير فقلتَ اليك وعليك ولديك، ووجهُ الشَّبَه بينهما أنّ لبّيك اسمٌ ليس له تصرُّفُ غيرِه من

الاسماء لانّه لا يكون الّا مضافا كما انّ إليك وعليك ولديك لا تكون الّا منصوبةَ المواضع ملازِمةَ الاضافة فقلبوا ألفَه ياءً فقالوا لبّيك كما قالوا لديك وعليك ، واحتجّ سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لبّيك بمنزلةِ ياء لديك وإليك لَوجب أنّك متى أضفتَها الى ظاهرٍ أقررتَ ألفَها بحالها كما انّك اذا أضفت لَدَى وعَلَى وإلَى الى الظاهر أقررتَ ألفَها وكنتَ تقول هذا لَبّى زيدٍ ولَبّى جعفرٍ كما تقول لدى زيد وإلى عمرو وأنشد

*دَعَوْتُ لِمَا نابَنِى مِسْوَرًا * فلَبّى فلَبّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ*

فجَعْلُ لبّى يدى مسور بالياء وإن كان مضافا الى الظاهر الذى هو يَدَىْ دليلٌ على انّه تثنيةٌ ولو كان مفردا من قبيلِ لَدَى وكِلَا لكان بالالف ، وبعضُ العرب يقول لَبِّ لَبِّ مبنيّةً على الكسر ويجعله صَوْتا معرفةً مثلَ غاقِ كانّه على صوتِ المُلبِّى فاعرفه ، ومن ذلك قولهم دَوَالَيْكَ كانّه مأخوذ من المداوَلة وهى المناوَبةُ فدواليك تثنيةُ دَوالٍ كما انّ حَوَالَيْك تثنيةُ حَوالٍ ودَوالٍ وقع موقعَ مداوَلةٍ والمرادُ الكثرةُ لا نفسُ التثنية قال الشاعر عبدُ بنى الحَسْحاس

*اذا شُقّ بُرْدٌ شُقّ بالبُرْد مِثْلُهُ * دَوَالَيْكَ حتّى ليس للبُرْد لابِسُ*

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شُقّ بردٌ شُقّ بالبُرد مثلُه دواليك اى متداوِلَيْن وذلك أنّ من عادة العرب كانت اذا أرادت عقدَ تأكيدِ المَوَدّة بين الرجل والمرأة لبس كلُّ واحد منهما بُرْدَ الاخَرِ ثمّ تَداوَلَا على تخريقه هذا مرّةً وهذه مرّةً فهو يصف تداوُلَهما على شَقّ البرد حتّى لا يبقى فيه مَلْبَسٌ ، وقالوا هَذاذَيْكَ والكلام عليه على ما تقدّم وهو مأخوذ من هَذّ يَهُذّ اذا أسرع فى القرآءة والضَرْبِ قال العجّاج *ضَرْبًا هذاذَيْك وطَعْنًا وَخْضَا* كانّه يقول هَذًّا بعد هَذٍّ من كلّ جهة فضَرْبًا منصوبٌ على المصدر اى يضرب ضربًا وهذاذَيك نصبٌ على المصدر وهو بدلٌ من الاوّل وثُنّى للتكثير كانّه يقطع الأعناقَ بضَرْبه ويبلغ الأجوافَ بطَعْنه ، والوَخْض الطَعْنُ الجائف ، وأمّا قولهم سُبْحانَ اللّه فهو مصدرٌ منصوبٌ غيرُ منصرِّفٍ ولا منصرِفٍ وأمّا كونُه غيرَ منصرِف فانّه لم يُستعمل الّا منصوبا ولا يدخله رفعٌ ولا جَرٌّ ولا ألفٌ ولامٌ كما تدخل على غيره من المصادر نحوِ السَقْى والرَعْى وهو من المصادر التى لا تُستعمل أفعالُها كانّه قال سَبَحَ سُبْحانًا بتخفيف الباء كقولك كَفَرَ كُفْرانًا وشَكَرَ شُكْرانًا ومعناه التَنْزيهُ والبَرآءةُ ، وقد استُعمل مضافا وغيرَ مضاف واذا لم يُضَف تُرِك صرفُه فقيل سبحان من زيدٍ كانّه جُعِل عَلَما على معنَى البراءة وفيه الالفُ والنونُ زائدتان نحو قول الأعشى

*أقولُ لمّا جاءنى فَخْرُه * سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخرِ*

وهو مثلُ عُثْمانَ فى منعِ الصرف للعَلَمِيّة وزيادةِ الالف والنون، فأمّا سَبّحَ يُسبّح فهو فعلٌ ورد على سبحان بعد أن ذُكر وعُرف معناه فاشتقّوا منه فعلا قالوا سَبّحَ زيدٌ اى قال سبحانَ اللّهِ كما تقول بَسْمَلَ اذا قال بسم اللّه، وقد يجىء سبحان منوّنا فى الشعر قال الشاعر

*سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنا سَبّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ*

وفى تنوينه وجهان احدُهما أن يكون نكرةً والثانى ان يكون معرفةً الّا انّه نوّنه ضرورةً، ويُروى نَعُودُ به بالدال غيرِ المعجمة اى نُعاوده مرّةً بعد مرّة، وقالوا مَعاذَ اللّهِ وعِياذَ اللّهِ وكلاهما منصوبٌ على المصدر تقول أَعُوذُ باللّه اى أَلْجَأُ الى اللّه عَوْذًا وعِياذًا فهذان مصدران متصرّفان تقول العَوْذُ باللّه والعِياذُ باللّه وأمّا مَعاذَ اللّه فلا يكون الّا منصوبا ولا يدخله الالفُ واللامُ ولا الرفعُ والجرُّ، وأمّا قولهم عَمْرَكَ اللّهَ فهو مصدرٌ لم يُستعمل الّا فى معنى القَسَم ونصبُه على تقدير فعلٍ وفى تقديرِ ذلك الفعل وجهان منهم من يُقدّر أَسْأَلُك بعَمْرِك اللّهَ وبتَعْميرِك اللّهَ اى وَصْفِك اللّهَ بالبَقاء والعَمْرِ والعَمْرُ البقاء تقول بعَمْرِ اللّه كأنّك تحلف ببقاء اللّه قال

*اذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ * بعَمْرِ اللّهِ أَعْجَبَنى رِضاها*

ومنهم من يقدّر أَنْشُدُك بعَمْرِ اللّه فيكون الناصبُ انشدك وهم يستعملون انشدك فى هذا المعنى كثيرا ثمّ حُذف الباء فوصل الفعلُ فنصب عمرك ثمّ حُذف الفعل فبقى عمرك اللّهَ واللّهَ منصوبٌ بالمصدر الذى هو عمرك كأنّه قال بوَصْفك اللّهَ بالبقاء، وقد أجاز الأخفشُ الرفعَ فى اللّه بالمصدر كأنّه قال بذِكْرِ اللّهُ إيّاك بالبقاء، وقالوا قَعْدَكَ اللّهَ بمعنى عمرك اللّهَ وفيه لغتان قِعدك اللّهَ وقَعْدك اللّهَ ومعناه أسألك بقعدك اى بوَصْفك اللّهَ بالثبات والدَوام مأخوذٌ من قَواعِد البيت وهى أصولُه، والاصل فى ذلك القُعودُ الذى هو ضدُّ القيام لثبوته وعدمِ الحركة معه، ولا يُستعمل عمرك اللّه وقعدك اللّه الّا فى القَسَم،

قال صاحب الكتاب والنوع الثالث نحو دَفْرًا وبَهْرًا وأُفّةً وتُفّةً ووَيْحَكَ ووَيْسَكَ ووَيْلَكَ ووَيْبَكَ،

قال الشارح وأمّا القِسْم الثالث وهو نحو دَفْرًا وبَهْرًا وأُفّةً وتُفّةً فهذه ايضا من قبيلِ ما قبلها من المصادر من حيث انّها غيرُ متصرّفة بأن تكون مرفوعةً او مجرورةً او بالالف واللام وأنّها منصوبةٌ بأفعالٍ غيرِ مستعمَلة الّا انّ الفرق بينهما أنّ ما قبلها لها افعالٌ ولم تُستعمل وهذه لا يُؤخَذ منها فعلٌ البتّةَ فاذا سُئلتَ عنها مثّلتَ بقولك نَتْنًا لقُرْبِ معناهما وليس من أُفّةً وتُفّةً وبَهْرًا ودَفْرًا فعلٌ وانّما تردّها الى نتنًا

لانّه مصدرٌ لفعل معروف وهو نَتَنَ نَتْنًا، وقد قالوا بَهَرَ القَمَرُ الكواكبَ اذا غطّاها ومنه قولُ ذى الرُمّة

*حتّى بَهَرْتَ فما تَخْفَى على احدٍ * الّا على احدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرَا*

ويقال بَهْرًا فى معنى عَجَبًا ومنه قولُ عمر بن ابى رَبيعَة

*ثُمّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْرًا * عَدَدَ الرَمْلِ والحَصَا والتُراب*

ويقال بَهْرًا لفُلان اذا دُعى عليه بسُوء كانّه قال تَعْسًا له ولا أعلمُ احدا تعرّض لتفسيرِ ذلك الّا سيبويه، وتفسيرُ دفرا نتنا ايضا والدَفْرُ النَتْنُ ولذلك سُمّيت الدُنْيا أُمَّ دَفارِ ولم يُستعمل منه فعلٌ، وأمّا قولهم وَيْحَك ووَيْسَك ووَيْلَك ووَيْبَك فهى من المصادر التى لا افعالَ لها كانّهم كرهوا ان يبنوا منها فعلًا لاعتلالِ عينها وفائها لما يلزم من الثقل فى تصريف فعلها لو استُعمل فاطُّرح لذلك وأجروها مُجْرَى المصادر المفردة المدعوّ بها وجعلوا الاضافةَ فيها بمنزلة اللام فى قولهم سَقْيًا لك لانّه لولا اللامُ فى سقيا لك لَمَا عُلم مَن يُعْنَى وكذلك لولا الاضافةُ فى هذه المصادر لم يعلم المكلَّمُ مَن يُعْنَى والاضافةُ فيها مسموعةٌ ولا يجوز القياسُ عليها فلا يجوز ان تقول سَقْيَكَ قياسًا على وَيْحَكَ لانّ العرب لم تَدْعُ به وانّما وجب اتّباعُ العرب فيما استعملوه ههنا ولم يُجاوِزوه لانّها أشياءُ قد حُذف منها الفعلُ وجُعلتْ بدلًا من اللفظ به على مذهبٍ أرادوه من الدُعاء فلا يجوز تجاوُزه لانّ الاضمار والحذفَ اللازمَ واقامةَ المصادر مُقامَ الافعال حتّى لا تظهر الافعالُ معها ليس بقياسٍ مستمرٍ فتُجاوزَ فيه الموضعَ الذى لزموه، فقد شبّهَ سيبويه هذا الموضعَ بقولهم عددتُك وعددتُ لك ووزنتُك ووزنتُ لك وكِلْتُك وكِلْتُ لك لا تُتجاوز هذه الافعالُ فلا يقال وهبتُك فى معنى وهبتُ لك، واعلم انّ مذهبَ سيبويه والبصريين أجمعين أنّ اصلها وَيْحٌ ووَيْلٌ ووَيْسٌ ووَيْبٌ دخلتْ عليها كافُ الخطاب، وقال الفرّاء اصلُها كلّها وَىْ فأمّا ويلك فهى وَىْ عنده زيدت عليها لامُ الجرّ فاذا كان بعدها مضمرٌ كانت اللامُ مفتوحةً كقولك وَيْلَكَ ووَيْلَهُ وان كان بعدها ظاهرٌ جاز فتحُ اللام وكسرُها ففتحُ اللام مع الظاهر لغةٌ وهو الاصلُ فيها والكسرُ على قياس الاستعمال وأنشد

*يا زِبْرِقانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ * ما أنتَ وَيْلَ أَبِيكَ والفَخْرُ*

أنشده بفتح اللام وكسرِها فالذين كسروا اللامَ تركوها على اصلها والذين فتحوها خلطوها بوَىْ كما قالت العربُ يَالَ تَيْمٍ ثمّ أُفردت هذه اللام فخُلطت بيائها كانّها منها ثمّ كثُر استعمالُها فأدخلوا عليها لامًا اخرى فقالوا وَيْلٌ لك، وأمّا وَيْحٌ ووَيْسٌ ووَيْبٌ فكناياتٌ عن الوَيْل فوَيْلٌ كلمةٌ تقال عند الشَتْم والتوبيخ معروفةٌ وكثُرت حتّى صارت للتعجّب يقولها احدُهم لمن يُحبّ ولمن يُبْغِض، وكنوا بالوَيْس

عنها ولذلك قال بعض العُلَماء وَيْسٌ ترحُّمٌ كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتَلَهُ اللّهُ ثمّ استظعموا ذلك فقالوا قاتَعَهُ اللّهُ وكاتَعَهُ وله نظائرُ ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامرُ على ما قال الفرّاء لَمَا قيل ويلٌ لزيدٍ بضمّ اللام والتنوين ، واعلم انّ هذه المصادر اذا أُضيفت لم تتصرّف ولم تكن الّا منصوبةً لما ذكرناه ولانّك لو رفعتَها بالابتداء لم يكن لها خبرٌ فإن أفردتَها وجئتَ باللام جاز الرفعُ فتقول وَيْلٌ لك ووَيْحٌ له فيكون الجارّ والمجرور الخبرَ ، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحًا له وويلًا له قال جَرير

* كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً في جُلودها * فوَيْلًا لتَيْمٍ من سَرابيلها الخُضْرِ *

والفرق بين النصب والرفع أنّك اذا رفعتَها فكأنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندك واستقرّ وفيها ذلك المعنى أعني الدعاء كما انّ حَسْبُكَ فيه معنى النَّهْي واذا نصبتَ كنتَ تَرَجّاه في حال حديثك وتعمل في اثباته فاعرفه ،

فصل ٤٢

قال صاحب الكتاب وقد تُجْرَى اسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المُجْرَى وهي على ضربَيْن جواهرُ نحوُ قولهم تُرْبًا وجَنْدَلًا وفاهًا لِفيك وصفاتٌ نحوُ قولهم هَنيئًا مَريئًا وعائذًا بك وأقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ وأقاعدًا وقد سارَ الرَّكْبُ ،

قال الشارح اعلم انّ الاسماء على ضربَيْن جواهرُ ومعانٍ والمرادُ بالجواهر في عُرْف النحويّين الشُخوصُ والأجسامُ المتشخّصةُ والمعاني هي المصادرُ كالعِلْم والقُدْرة فكما نصبوا أشياءَ من المصادر بفعلٍ متروكٍ اظهارُه نحوَ ما تقدّم من نحو سَقْيًا ورَعْيًا وحَنانَيْك ولَبَّيْك ووَيْلَهُ ووَيْحَهُ وما أشبهَ ذلك ممّا دُعي به من المصادر فكذلك أجروا أشياءَ من الجواهر غيرِ المصادر مُجْراها فنصبوها نَصْبَها على سبيل الدُعاء وذلك نحوُ قولهم تُرْبًا لك وجَنْدَلًا ومعناه أَلْزَمَكَ اللّهُ او أَطْعَمَكَ اللّهُ تربا اى تُرابًا وجندلا اى صَخْرًا واختُزِل الفعل ههنا لانّهم جعلوه بدلًا من قولك تَرِبَتْ يَداك وجُنْدِلَتْ فإن أدخلتَ لَكَ ههنا وقلتَ تربا لك وجندلا لك كان دخولُها كدخولها في سَقْيًا لك لبيانِ مَن تَعْني بالدعاء فإن علم الداعي أنّه قد عُلِمَ من يعني جاز ان لا يأتي به لظُهوره وربّما جاء به مع العلم تأكيدا وإن لم يُعْلَم المعنيّ بالدعاء فلا بدّ من الاتيان به ، وربّما رفعتِ العربُ هذا فقالوا تُرْبٌ له فرفَعُه بالابتداء قال الشاعر

* لقد أَلَّبَ الواشون أَلْبًا لِبَيْنِهم * فتُرْبٌ لأَفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ *

وتُرْبٌ مبتدأٌ والخبرُ لأَفْواهِ الوُشاة وفيه معنى المنصوب فى الدعاء كما كان فى قولك سلامٌ عليك معنى الدعاء، وأمّا قولهم فاهًا لِفيكَ فقد حكى ابو زيد فاها لفيك بمعنَى الخَيْبَةُ لك وأنشد لرجلٍ من بَلْهُجَيْم وهو ابو سِدْرَةَ الأَسَدىّ

* فقلتُ له فاهًا لِفِيكَ فإنّها * قَلُوصُ آمْرِئٍ قارِيكَ ما أنتَ حاذِرُهْ *

واتّما يعنون به فَمَ الداهيَة فالضميرُ يعود الى الداهية يدلّ على ذلك قوله

* وداهيَةٍ من دَواهِى المَنُو * نِ يَحْسَبُها الناسُ لا فَا لها *

وفاها منصوبٌ بمنزلة تُرْبًا وجندلًا كانّك قلت تربًا لِفيك واتّما يخصّون الفَمَ بذلك لانّ أكثرَ المَتالف فيما يأكله الانسانُ ويشربه وصار فاها بدلًا من اللفظ بقولك دَهاك اللّهُ واتّما قلنا بدلًا من هذا اللفظ تقريبا لانّه فَمُ الداهية فى التقدير فقُدّر الفعلُ المتصرّفُ من الداهية وليس القصدُ الّا تقديرَ فعلٍ ناصبٍ ليس شيئًا معيّنًا لا يُتجاوز واتّما يُقْصَد ما يُلائم المعنى ويُقارِب اللفظَ، وقالوا هَنيئًا مَرِيئًا وهما صفتان تقول هذا شيءٌ هنيءٌ مريءٌ كما تقول هذا رجلٌ جَميلٌ صَبيحٌ ونحوَهما ممّا هو على فَعيلٍ من الصفات، ولم يأت من الصفات ما يُدْعَى به الّا هذان الحرفان وليسا بمصدرَيْن انّما هما من اسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابُهما بفعل مقدّر تقديرُه ثَبَتَ لك ذلك هنيئًا مريئًا فتكون حقيقةُ نَصْبه على الحال وذلك تقوله لشيء تراه عنده ممّا يأكل او يستمتع به على سبيل الدُعاء بلفظ الخبر كما تقول رَحِمَهُ اللّهُ ثمّ حُذف الفعل وجُعل بدلًا من اللفظ بقولهم يَهْنَأُكَ يدلّ على ذلك أنّه قد يظهر يهنأك فى الشعر على سبيل الدعاء قال الأَخْطَل

* الى إمامٍ تُغادينا فواضِلُه * أَظْفَرَهُ اللّهُ فَلْيَهْنِئْ له الظَفَرُ *

دعاء له يَهْنِئْ والظَفَرُ فاعلُه فصار يهنئ له الظفرُ بمنزلة هنيئًا له الظَفَرُ وصار اختزالُ الفعل وحذفُه فى هنيئًا له كحذفه فى قولهم الحَذَرَ وتقديرُه اِحْذَرِ الحَذَرَ، وقالوا عائذًا بك قال الشاعر

* أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقوم الذين طَغَوْا * وعائذًا بك أَنْ يَعْلُوا فيُطْغُونى *

وقالوا أقائمًا وقد قعد الناسُ وأقاعدًا وقد سار الرَكْبُ فإنّ هذه اسماء فاعلين وهى منصوبةٌ على الحال وقد قدّر سيبويه العاملَ فيها بأفعالٍ من ألفاظها على حدّ قولك أقيامًا والناسُ قُعودٌ و* أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِيٌّ * فكانّه قال أَعُوذُ عائذًا بك وأتقوم قائما وأتقعد قاعدا وحَذَفَه استغناءً، وقد أنكره بعض النحويّين وقال الفعلُ لا يعمل فى اسم الفاعل اذا كان حالًا من لفظ الفعل لِعَدَمِ الفائدة اذ قد علم

انّه لا يقوم الّا قائما ولا يقعد الّا قاعدا لانّ الفعل قد دلّ عليه واذا ورد شيء من ذلك فتأوّله بالمصدر فيكون تقديرُ عائذا وقائما وقاعدا اذا جعلتَ العاملَ أعوذُ وتقومُ وتقعدُ بتقديرِ عياذٍ وقيامٍ وقُعُودٍ وهو رأْيُ أبى العبّاس، والذى قدّره سيبويه لا يمتنع لانّ الحال قد يَرِدُ مؤكّدا كما يرد المصدرُ مؤكّدا وإن كان الفعلُ قد دلّ على ما دلّ عليه اسمُ الفاعل قال الله تعالى وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا فذكر رسولا وإن كان الفعلُ قد دلّ عليه على سبيلِ التأكيد، واعلمْ انّه لا يجوز إضمارُ الفعل الدالّ على الحال الّا أن تكون الحالُ مشاهَدةً تدلّ عليه لو قلتَ مبتدِئا من غيرِ حال تدلّ عليه قائما او قاعدا كما تقول فى المصدرِ قياماً يا زيدُ لم يجز لانّ المصدرَ مأخوذٌ من لفظِ الفعل فهو دالٌّ على فعلٍ معيّنٍ وليس كذلك الحالُ لانّه لا يدلّ على فعلٍ مخصوصٍ لانّه يجوز ان تقول ثَبَتَ قائما او جاء قائما او ضَحِكَ قائما وانّما جاز ان تقول أقائما وقد قعد الناسُ لِما شُوهِد منه من أماراتِ القيام والتأهُّبِ له حتّى صار بمنزلة الذى رآه فى حال قيامٍ وقعودٍ وكذلك عائذا بك كانّه رأى شيئا يُتّقى فصار عند نفسه فى حالِ استعاذته فقال عائذا بك كانّه قال أعوذُ عائذا بك واذا ذكرتَ شيئا من هذا الباب فالفعلُ متّصلٌ فى حالِ ذِكْرِك إيّاه فأنتَ تعمل فى تثبيته فاعرفه،

فصل ٤٣

قال صاحب الكتاب ومن إضمارِ المصدر قولك عبدُ الله أَظُنُّه منطلقٌ تجعل الهاء ضميرَ الظنّ كأنّك قلت عبدُ الله أَظُنُّ ظَنّى منطلقٌ، وما جاء فى الدَّعْوة المرفوعة وَٱجْعَلْهُ الوارثَ منّا محتملٌ عندى أن يُوَجَّه على هذا،

قال الشارح قوله ومن إضمارِ المصدر يُوهِمُ انّه قد تقدّم اضمارُ مصدر حتّى عُطف عليه والذى تقدّم اضمارُ فعلٍ عاملٍ فى المصدر، وقوله عبدُ الله أَظُنُّه منطلقٌ فعبد الله مبتدأٌ ومنطلقٌ الخبرُ والظنّ مُلْغًى والهاء ضميرُ المصدرِ أُضْمِرَ لتقدُّمِ ذِكْرِ الفعل والفعلُ دالٌّ على مصدره اذ كان من لفظه ومشتقّا منه فصار تقدُّمه كتقدُّم المصدر فكما يُكْنَى عن المصدر اذا تقدّم فكذلك يُكْنَى عنه اذا تقدّم الفعلُ وذلك قولُهم مَن كَذَبَ كان شَرًّا له اى كان الكَذِبُ شرّا له فكذلك تقول عبدُ الله ظنَنْتُه منطلقٌ فتكون الهاء عائدةً الى الظنّ قال الشاعر العَبْدىّ

* فجالَ على وَحْشِيِّه وتخالُه * على ظَهْرِه سِبًّا جديدًا يمانيا *

فالهاء فى تخاله عائدةٌ على المصدر كانّه قال فتخالُ الخالَ ألا ترى انّه أتى بمفعولِ تخالُ وهو الجارُّ والمجرورُ الذى هو عَلَى ظَهْرِهِ وسبًّا فاستوْفَى الفعلُ ما يقتضيه فلم يَبْقَ الّا ان يكون ضميرَ المصدرِ؛ واعلمْ انّك اذا أتيتَ بضميرِ المصدرِ نحوَ عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ قبُحَ إلغاءُ الفعلِ لانّ الإتيانَ بضميرِ المصدرِ كالاتيانِ به اذ كان كنايةً عنه والمصدرُ مؤكّدٌ للفعل وقبُحَ إلغاؤُه بعد تأكيده؛ وأقبحُ من ذلك أن تُصرِّحَ بالمصدرِ ثمّ تُلْغِيَه نحو عبدُ الله ظننتُ ظنًّا منطلقٌ لانّ التصريحَ بالمصدرِ كتكريرِ الفعلِ فلذلك كان أقبحَ؛ ولو قلتَ ظننتُه عبدَ الله منطلقا لم يجزِ الالغاءُ البتّةَ لِانّك اذا قدّمتَ الفعلَ على مفعولَيْه لم يجزِ الالغاءُ فاذا أُكّد بالمصدرِ مع ذلك كان إلغاؤُه أجدرَ بالامتناع؛ قال وما جاء فى الدعوةِ المرفوعةِ وَٱجْعَلْهُ الوارِثَ منّا يجوز ان تكون الهاءُ عائدةً الى ما تقدّم لانّ من جملةِ الدعاءِ وَأَمْتِعْنَا اللّهمّ بأسماعِنا وأبصارِنا ما أَحْيَيْتَنَا فيجوز ان تكون الهاءُ عائدةً الى المذكور كانّه قال واجعلِ الإمتاعَ الوارثَ منّا؛ قال ويُمْكِن أن يُوَجَّه على إضمارِ المصدر كانّه قال واجعلِ الوارثَ منّا اى أَعْضاءَنا إشارةً الى السَّمْعِ والبَصَرِ جَعْلًا ثمّ كَنَى عن الجَعْلِ؛

المفعول بـه

فصل ٤٤

قال صاحب الكتاب هو الذى يقع عليه فعلُ الفاعلِ فى مثلِ قولك ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وبلغتُ البَلَدَ وهو الفارقُ بين المتعدّى من الافعال وغيرِ المتعدّى ويكون واحدا فصاعدًا الى الثلثة على ما سيأتيك بيانُه فى مكانه إن شاء الله؛ ويجىء منصوبا بعاملٍ مضمرٍ مستعمَلٍ إظهارُه او لازمٍ إضمارُه؛

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المصدرَ هو المفعول فى الحقيقة فاذا قلتَ قام زيدٌ وفَعَلَ زيدٌ قيامًا كانا فى المعنى سَواءً ألا ترى انّ القائل اذا قال مَن فعل هذا القيامَ فتقول زيدٌ فَعَلَه؛ والمفعول به ليس كذلك ألا ترى انّك اذا قلت ضربتُ زيدا لم يصحّ تعبيرُه بأن تقول فعلتُ زيدا لانّ زيدا ليس ممّا تفعله أنتَ وانّما أحللتَ الضربَ به وهو المصدرُ وهذا معنى قوله هو الذى يقع عليه فعلُ الفاعل يريد يقع عليه المصدرُ لانّ المصدر فعلُ الفاعل وذلك نحوُ ضَرَبَ زيدٌ عمرا وأكرمَ محمّدٌ خالدا؛ وقوله هو الفارق بين المتعدّى من الافعال وغيرِ المتعدّى يعنى انّ اعتبارَ المتعدّى انّما هو بالمفعول به لانّ جميعَ الافعال لازِمَها ومتعدّيَها يتعدّى الى المصدر والظرفِ من الزمان والظرفِ من المكان وأمّا المفعول به فلا يَصِل

اليه الّا ما كان متعدّيا، ومعنى التعدّى أنّ المصدر الذى هو مدلولُ الفعل وهو فعلُ الفاعل على ضربَيْن ضربٌ منهما يُلاقى شيئًا ويُؤثّر فيه فيُسَمّى متعدّيا وضربٌ منهما لا يلاقى شيئًا فيسمّى غيرَ متعدٍّ فكلُّ حركة للجِسْم كانت ملاقيةً لغيره سُمّيت متعدّيةً وكلُّ حركة له لم تكن ملاقيةً لغيره كانت لازمةً اى هى لازمةٌ للفاعل لا تتجاوزه نحوُ قامَ وقَعَدَ وسيُوضَح ذلك فى قِسْمِ الافعال، ويكون واحدًا فصاعدًا الى الثلثة يعنى انّ الفعل قد يتعدّى الى مفعول واحد نحوَ ضرب زيدٌ عمرا وقد يتعدّى الى مفعولَيْن نحوَ أَعْطى وظَنَّ وقد يتعدّى الى ثلثة نحوَ أَعْلَمَ وأَرَى وسيوضَح امرُ ذلك فى فصل الافعال، وقد يُحْذَف العامل فى المفعول وذلك على ضربَيْن احدُهما ما يجوز إظهارُه وحذفُه والثانى ما لا يجوز ظهورُه ولا يُستعمل الّا محذوفَ العامل وسيوضَح ذلك فى فصلٍ عقيبَ هذا الفصل فاعرفه،

المنصوب بالمستعمَلِ إظهارُه

فصــــل ٤٥

قال صاحب الكتاب هو قولك لِمَن أخذ يضرب القومَ او قال أَضْرِبُ شَرَّ الناسِ زيدا بإضمارِ اِضْرِبْ ولِمَن قطع حديثَه حديثَك ولمن صدرتْ عنه أفاعيلُ البُخَلاءِ أَكُلَّ هذا بُخْلًا بإضمارِ هاتِ وتَفْعَلُ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ قرائنَ الأحوال قد تُغْنِى عن اللفظ وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالةُ على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينةٍ حاليّةٍ او غيرِها لم يُحْتَج الى اللفظ المطابِق فإن أُتِى باللفظ المطابِق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يُؤْتَ به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذفُ العامل، وهو فى ذلك على ثلثة أضربٍ ضربٌ لا يجوز حذفُ العامل وضربٌ يجوز حذفُه وإثباتُه وضربٌ يُحْذَف ولا يجوز إثباتُه، فالاوّل أن تقول زَيْدًا مَثَلًا وتريد اِضْرِبْ زيدا وليس ثَمَّ قرينةٌ تدلّ عليه فهذا لا يجوز لاحتمالِ أن يكون المرادُ اضربْ زيدا او أَكْرِمْ زيدا او اِشْتِمْ زيدا او غيرَ ذلك ممّا لا يُحْصَى فهذا يكون إلباسًا فلذلك لا يجوز مثلُه، والضرب الثانى وهو ما يجوز استعمالُه وحذفُه وأنتَ مُخَيَّرٌ فيه فهو أن ترى رجلا يضرب او يشتم فتقول زيدا تريد اضربْ زيدا ويجوز إظهارُه فتقول اضربْ زيدا او قال أَضربُ شَرَّ الناس فقال بعضُ السامعين زيدا اى اضربْ زيدا فانّه شَرُّ الناس، وكذلك اذا كان رجلٌ فى حديثٍ ثُمّ حَضَرَ مَن قطع الحديثَ من أجله فتقول حديثَك معناه هاتِ حديثَك او أَتِمَّ حديثَك، وكذلك اذا صدرتْ من انسانٍ أفاعيلُ البُخَلاء مثلَ أن يُطْلَب منه ما جَرَت العادةُ أن لا يُرَد من مثله او يُخْبَر عنه

بمثل ذلك فتقول أَكُلَّ هذا بُخْلًا معناه أتفعلُ كلّ هذا بُخْلًا، وهذه الأشياء كلّها منصوبةٌ بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظَهَرَ لجاز،

فصـــل ٤٩

قال صاحب الكتاب ومنه قولك لِمَن زكنتَ أنّه يُريد مكّةَ مكّةَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ ولِمَن سدّد سَهْمًا القِرْطاسَ وَاللّهِ وللمستهلّين اذا كبّروا الهلالَ واللّهِ تُضْمِر يُريد ويُصيب وأَبْصَروا ولرائي الرُؤْيا خيرًا وما سَرَّ وخيرًا لنا وشَرًّا لعَدُوِّنا اى رأيتَ خيرا ولِمَن يذكر رجلا أَهْلَ ذاك وأَهْلَهُ اى ذكرتَ اهلَه ومنه قوله

* لَنْ تراها ولو تأمّلتَ الّا * وَلَهَا في مَفارِقِ الرَأْسِ طِيبَا *

اى وترى لها، ومنه قولهم كاليَوْمِ رجلًا بإضمارِ لم أَرَ قال أَوْسٌ * كاليوم مطلوبا ولا طَلَبَا *

قال الشارح قوله ومنه يريد ممّا حُذف منه الفعلُ ويجوز إظهارُه فإن حذفتَه فللاستغناء عنه وإن أظهرتَه فلتأكيدِ البَيان، فمن ذلك اذا رأيتَ رجلا متوجّها وِجْهَةَ الحاجّ قاصدًا فى هَيْئَةِ الحاجّ قلتَ مكّةَ وَاللّهِ كانّك قلت يريد مكّةَ واللّهِ وإن شئتَ أضمرتَ لفظَ الماضى كانّك قلت أراد مكّةَ كانّك أخبرتَ بهذه الصيغة أنّه كان فيها أَمْسِ ولو أظهرتَ ما اضمرتَ لجاز، وكذلك اذا رأيتَ انّ رجلا قد سدّد سَهْمًا قِبَلَ القِرْطاسِ فقلتَ القرطاسَ واللّهِ اى يُصيب القرطاسَ كانّك لمّا شاهدتَ إجادةَ التسديد فحدستَ الاصابةَ وكذلك لو سمعتَ وَقْعَ السهم فى القرطاس قلتَ القرطاسَ واللّهِ اى أصاب القرطاسَ، ومن ذلك لو رأيتَ ناسًا يرقُبون الهلالَ وأنتَ متباعدٌ منهم فكبّروا لقلتَ الهلالَ واللّهِ اى أبصروا الهلالَ واللّهِ، ومن ذلك اذا قصّ انسانٌ عليك رُؤْيًا رآها فعبّرتَها له قلت خيرًا لنا وما سَرَّ وخيرًا لنا وشرًّا لعَدُوّنا تقول ذلك على سبيلِ التفاؤل كانّك قلت رأيتَ خيرا وأبصرتَ خيرا ورأيتَ ما سَرَّ اى الذى سَرَّ ورأيتَ خيرا لنا وشرّا لعدوّنا وما أشبهَ ذلك، ومن ذلك اذا ذُكر رجلٌ فأُثْنِىَ عليه خيرٌ او شرٌّ فقلت أَهْلَ ذاك او أَهْلَهُ معناه ذكرتَ اهلَ ذاك او اهلَه والهاء تعود الى الذِكْر او الثَناء كانّك قلت ذكرتَ اهلًا لذاك الذكر او الثناء لانّه فى ذكره فحَمْلُه على المعنى، وأمّا قول الشاعر * لن تراها الخ * فقد ذهب سيبويه الى انّه منصوبٌ على المعنى لانّه لمّا قال لن تراها الّا ولها فى مَفارِقِ الرأس طِيبًا دلّ على انّ الطيب داخلٌ فى الرؤية فنَصَبَه على هذا التأويل ومثلُه قوله

* تَذَكَّرَتْ أَرْضًا بها أَهْلَهَا * أَخْوالَها فيها وأَعمامَها *

لانّ الأخوال والأعمام قد دخلوا فى التذكّر، وقد رَدّ هذا وأشباهَه ابو العبّاس المبرّدُ وذكر انّ مثلَ هذا لا يجوز لانّه لا يُحمَل على المعنى الّا بعد تمامِ الكلام الاوّلِ لانّه حملٌ على التاويل ولا يصحّ تأويل الكلام الّا بعد تمامه، وأمّا التقديرُ لن تراها وإن تأمّلتَ الّا رأيتَ لها فى مفارقِ الرأس طيبا فهو منصوبٌ باضمار فعلٍ وإليه ذهب صاحبُ هذا الكتاب،

فصل ٤٧

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب يقولون اَللّهمّ ضَبُعًا وذِئبًا واذا سألتَهم ما تعنون قالوا اللهمّ اَجْمَعْ فيها ضبعا وذئبا، وسمع ابو الخطّاب بعضَ العرب وقيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصِبْيانَ بأَبِى اى لُمِ الصبيانَ، وقيل لبعضهم أَمّا بمكانِ كذا وَجْذٌ فقال بَلَى وِجاذًا اى أعرِفُ به وجاذًا،

قال الشارح قوله وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب يعنى شَواهِدَ من كلام العرب على جَوازِ حذف الفعل العاملِ وذلك قولُهم فى مَثَلٍ من أمثالهم اللهمّ ضَبُعا وذِئبا كأنّ قائله يدعو على غَنَمِ غيره فاذا قيل ما تعنون قالوا اللهمّ اَجْمَعْ فيها ضبعا وذئبا فأُضْمِر العاملُ، قال سيبويه كلّهم يُفسّر ما يَنْوِى يعنى يُقدّر المحذوفَ على هذا الوجه، قال ابو العبّاس سمعنا انّ هذا دعاءٌ لها لا دعاءٌ عليها لانّ الضبع والذئب اذا اجتمعا تَقاتَلا فأَفْلَتَتِ الغنمُ، قال وأمّا ما وَضَعَه سيبويه عليه فإنّه يريد ذئبا من ههنا وضبعا من ههنا فلا يَصِلُ كلُّ واحد منهما الى الآخر وإن اجتمعا فى الغنم، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبى الخطّاب الأخفش وكان من مَشايخ سيبويه أنّه سمع بعضَ العرب وقد قيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصِبْيانَ بأَبِى كأنّه خاف أن يُلامَ فقال لُمِ الصبيانَ فأضمرَ ما ينصب، ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وحَدّثنى مَن يُوثَق به أنّه قيل لبعضهم أَمّا بمكانِ كذا وَجْذٌ بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو نُقْرةٌ فى الجبل تُمسِك الماءَ فقال بَلَى وِجاذًا اى أعرِفُ به وِجاذًا فأضمرَ العاملَ،

المنصوب باللازم اضمارُه

المُنادَى

فصــل ٤٨

قال صاحب الكتاب منه المُنادَى لانّك اذا قلت يا عبدَ الله فكانّك قلت يا أُرِيدُ او أَعْنِى عبدَ الله ولكنّه حُذِف لكثرةِ الاستعمال وصار يَا بَدَلا منه ، ولا يخلو من ان ينتصبَ لفظا او محلّا فانتصابُه لفظا اذا كان مضافا كعبدِ الله او مضارعا له كقولك يا خيرًا من زيد ويا ضاربًا زيدا ويا مضروبا غلامُه ويا حَسَنًا وَجْهَ الأخِ ويا ثلثةً وثلثين او نكرةً كقوله *فيَا راكبًا إمّا عرضتَ فبلّغَنْ*

قال الشارح اعلم انّ المنادَى عند البصريين احدُ المفعولات والاصلُ فى كلّ منادى أن يكون منصوبا وانّما بنوا المفردَ المعرفةَ على الضمّ لعلّةٍ نذكرها والذى يدلّ على انّ الاصل فى كلّ منادى النصبُ قولُ العرب يا إيّاك لمّا كان المنادى منصوبا وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلالُ سيبويه ، وقد قالوا يا أَنْتَ ايضا فكنوا عنه بضمير المرفوع نَظَرًا الى اللفظ كما قالوا يا زيدُ الظريفُ فأتبعوا النعتَ على اللفظ قال الشاعر

*يا مُرّ يا ابنَ واقعٍ يا أَنْتَا * أَنْتَ الذى طلّقتَ عامًا جُعْتَا*

فاذا قلت يا ايّاك كان تقديرُه يا ايّاك أعنى ، ومن قال أنّ ايّاك مضافٌ على ما سنَشْرح فى موضعه قال لم يُنْصَب أَنْتَ لانّه مفردٌ ونُصب إيّاك لانّه مضافٌ ، وممّا يدلّ على انّ اصلَ المنادى النصبُ نَصْبُهم المضافَ فى قولهم يا عبدَ الله والمشابِهَ له من نحو يا خيرًا من زيد والمنكورَ من نحو يا رجلًا ويا راكبًا والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ تقديرُه أُنادِى زيدا او أُرِيد او أَدْعُو او نحوُ ذلك ولا يجوز إظهارُ ذلك ولا اللفظُ به لانّ يَا قد نابتْ عنه ولانّك اذا صرّحتَ بالفعل وقلتَ أُنادى او أُريد كان إخبارا عن نفسك والنداءُ ليس بإخبار وانّما هو نفسُ التصويت بالمنادى ثمّ يقع الاخبارُ عنه فيما بعدُ فتقول ناديتُ زيدا ، وكان ابو العبّاس المبرّدُ يقول الناصبُ نفسُ يَا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت إمالتُها ، وكان ابو علىّ يذهب فى بعضِ كلامه الى انّ يَا ليس بحرف وانّما هو اسمٌ من اسماء الفعل والمذهبُ الاوّلُ وهو مذهبُ سيبويه ، والمنصوب فى النداء على ضربَيْن منصوبٌ فى اللفظ ومنصوبٌ فى المَحَلّ فالمنصوب فى اللفظ على ثلثة أضرب مضافٌ ومشابهٌ للمضاف ونكرةٌ فأمّا المضاف فهو منصوبٌ على اصل

النداء الذى يجب فيه النصبُ كما بيّنّا المعرفةُ والنكرةُ فى ذلك سَواءٌ فتقول فى المعرفة يا عبدَ اللّٰه أَقْبِلْ ويا غلامَ زيدٍ اَفْعَلْ وتقول فى النكرة يا عبدَ آمْرأةٍ تَعالَ ويا رجلَ سَوْءٍ تُبْ ، وأمّا المضارع للمضاف فحكمُه النصبُ ايضا كما كان المضافُ كذلك وذلك قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربًا زيدا ويا مضروبا غلامُه ويا حَسَنًا وَجْهَ الأخِ ويا ثلاثةً وثلثين كلُّه منصوبٌ لما ذكرناه من شَبَهِ المضاف ووجهُ الشبه بينهما من ثلثة أَوْجُهٍ احدُها أنّ الاوّل عاملٌ فى الثانى كما كان المضافُ عاملا فى المضاف اليه، فان قيل المضافُ عاملٌ فى المضاف اليه الجرَّ وهذا عاملٌ نَصْبا او رَفْعا فقد اختلفا قيل الشىء اذا أشبهَ الشىءَ من جهةٍ فلا بدّ أن يُفارِقه من جهاتٍ اخرى ولولا تلك المفارقةُ لكان إيّاه فلم تكن المفارقةُ قادحةً فى الشَبَه ، الوجه الثانى من المشابهة انّ الاسم الاوّل مختصٌّ بالثانى كما انّ المضاف يتخصّص بالمضاف اليه ألا ترى انّ قولنا يا ضاربا رجلا أخصُّ من قولنا يا ضاربًا، الثالث أنّ الاسم الثانىَ من تمام الاوّل كما انّ المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى انّ الجارّ والمجرور فى قولك يا خيرا من زيد من صلة خيرٍ واذا كان من صلته ومتعلّقا به كان من تمامه وكذلك يا ضاربا زيدا فزيدٌ منصوبٌ بضاربٍ فهو من تمامه وكذلك يا مضروبا غلامُه فالغلامُ مرتفعٌ باسم المفعول الذى هو مضروبٌ وكذلك يا حسنا وجهَ الأخِ نصبتَ الوجه على الشَبَه بالمفعول ولا يحسن رفعُه لانّه يفتقر الى عائدٍ، فهذه كلُّها منصوبةٌ سَواءٌ جعلتَها أعلاما او لم تجعلها فان جعلتَها أعلاما نصبتَها لشَبَهِها بالمضاف وإن جعلتَها معرفةً بالقصد فهى منصوبةٌ لذلك وإن كانت نكرةً كانت منصوبةً كسائر النكرات ، والتنوين فى جميع ذلك كحرفٍ من وسط الاسم اذ كان ما بعده من تمامه وصلتِه فصارت الراء من خيرٍ والباء من ضارب بمنزلة الياء من آلّذى ، وأمّا قوله يا ثلاثةً وثلثين فان سمّيتَ بهما وجعلتَهما عَلَمًا نصبتَهما كما لو سمّيتَ بزيد وعمرو لانّك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة فكان الثانى من تمام الاوّل وتابعًا له فى إعرابه بإشراك الواو فصار كانّ الاوّل عاملٌ فى الثانى فانتصب كما ينتصب يا خيرًا من زيد فحرفُ النداء نَصَبَ الاسمَ الاوّلَ والثانى يتبعه فى الاعراب لُزوما لطريقته التى كان عليها قبل التسمية وهى متابعةُ المعطوف المعطوفَ عليه فى الاعراب، فان ناديتَ جماعةً هذه عدّتُهم قلتَ يا ثلثةُ وثلثون وإن شئتَ نصبتَ الثانىَ فقلتَ يا ثلثةُ وثلثين كما تقول يا زيدُ والحرثُ والحرثَ فالرفعُ عطفٌ على اللفظ والنصبُ عطفٌ على المحلّ لانّهما اسمان متغايران كلُّ واحد منهما بإزاء حقيقةٍ غيرِ الاخرى وليس كذلك اذا سمّيتَ بهما وجعلتَهما عبارةً عن حقيقة واحدة، الثالث النكرة وهى منصوبةٌ ايضا فى النداء وذلك قولك يا رجلا ويا غلاما فغلامٌ ورجلٌ فى هذا الموضع يُراد به

الشائعُ لانّه لم يُوجَّه الخطابُ نحوَهما مختصًا بالنداء، ومثالُ ذلك الأعمى يقول يا رجلا خُذْ بيدى ويا غلاما أَجِزْنى فلا يقصد بذلك غلاما بعينه ولا رجلا بعينه فالنصبُ فى هذه الأقسام الثلثة من جهة واحدة، وأمّا قول الشاعر وهو عبدُ يَغُوثَ

*فيا راكبًا إمّا عرضتَ فبلّغَنْ * نَداماىَ من نَجْرانَ أَنْ لا تَلاقيا*

فالشاهد فيه نصبُ راكب لانّه منادًى منكورٌ اذ لم يقصِد قصدَ راكب بعينه انّما أراد راكبا من الرُكبان يُبلّغ خبرَه ولو اراد راكبا بعينه لَبَناه على الضمّ، وانّما قال هذا لانّه كان أسيرا،

قال صاحب الكتاب وانتصابه محلّا اذا كان مفردا معرفةً كقولك يا زيدُ ويا غلامُ ويا أيّها الرجلُ او داخلةً عليه لامُ الاستغاثة او التعجّب كقوله *يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ* وقولهم يا لَلماءِ ويا لَلدّواهى او مندوبا كقولك يا زيداه،

قال الشارح وأمّا انتصابه محلّا فاذا كان المنادَى مفردا معرفةً فانّه يُبْنَى على الضمّ ويكون موضعُه نصبا وذلك على ضربَيْن احدُهما ما كان معرفةً قبل النداء والثانى ما كان متعرّفا فى النداء ولم يكن قبلُ كذلك وذلك نحوُ يا زيدُ ويا رجلُ فرجلٌ نكرةٌ فى الاصل وانّما صار معرفةً فى النداء وذلك أنّك لمّا قصدتَ قَصْدَه وأقبلتَ عليه صار معرفةً باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره قال الأعشى

*قالت هُرَيْرةُ لمّا جئتُ زائرَها * وَيْلى عليك ووَيْلى منك يا رَجُلُ*

لمّا أرادتْ رجلا بعينه بناه على الضمّ وأمّا يا زيدُ ويا حَكَمُ فهى معارفُ ايضا، فان قيل هل التعريف الذى فى يا زيدُ ويا حكمُ فى النداء تعريفُ العَلَمِيّة بقى على حاله بعد النداء كما كان قبلَ النداء ام تعريفٌ حَدَثَ فيه غيرُ تعريفِ العلميّة فالجوابُ انّ المعارف كلّها اذا نُودِيَتْ تنكّرتْ ثمّ تكون معارفَ بالنداء هذا قولُ ابى العبّاس المبرّد، وقد خالفَه ابو بكر بنُ السَرّاج اى خِلافَ الصَواب وزعم انّ قول ابى العبّاس فاسدٌ قال وذلك أنّه قد وقع فى الاسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيرُه نحوُ فَرَزْدَقٍ وزعم انّ معنى تنكيرِ اللفظ أن تجعله من أُمّةٍ كلُّ واحد منهم له مثلُ اسمه، والقول ما قاله ابو العبّاس وما أورده ابو بكر فغيرُ لازم لانّه ليس ممتنعا أن يسمّى الرجلُ ابنَه او عبدَه الساعةَ فرزدقا فتحصل الشركةُ بالقُوّة والاستعداد، ونظيرُ ذلك أنّ الشمس والقمر من أسماء الأجناس فتعرّفُهما بالالف واللام واذا نزعناهما منهما صارا نكرتَيْن وإن لم يكن لهما شريكٌ فى الوجود فانّما ذلك بالاستعداد لانّه ليس مستحيلا أن يخلُق اللهُ مثلَهما واذا جاز ذلك فى اسماء الاجناس كان فى الاعلام أسوغَ فصحّ بما ذكرناه أنّك اذا

ناديتَ العَلَمَ تَنكَّر ثمّ جُعل فيه تعريفٌ آخرُ قَصْديٌّ غيرُ التعريف الذى كان فيه وصار ذلك كاضافة الاعلام ومن المعلوم أنّك لمّا أضفتَها فقد ابتززتَها تعريفَها وحصل فيها تعريفُ الاضافة وذلك نحوُ زيدكم وعمركم فكذلك ههنا فى النداء، وإن قيل اذا قلت يا زيدُ ويا خالدُ أمبنيٌّ هو ام معربٌ وهل الضمّةُ فيه حركةُ بناء او حركةُ إعراب فالجوابُ أنّه مبنيٌّ على الضمّ والذى يدلّ على ذلك حذفُهم التنوينَ منه ولو كان معربا لَمَا حُذف التنوين منه كما لم يُحْذَف من النكرة نحوَ *فيا راكبًا امّا عرضتَ* وممّا يدلّ أنّه غيرُ معرب أنّ موضعه نصبٌ ألا ترى انّ المضاف اذا وقع موقعَه يكون منصوبا نحوَ يا عبدَ الله وأنّ نَعْتَ المفرد والمعطوفَ عليه يجوز فيه الرفعُ على اللفظ والنصبُ نحوُ يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ويا زيدُ والحرثُ والحرثَ قال الشاعر

*ألا يا قَيْسُ والضَحّاكُ سيرًا * وقد جاوزتُما خَمَرَ الطريقِ*

يُروى برفعِ الضحّاك ونصبه ولولا انّ موضعَه نصبٌ لَمَا جاز النصبُ فى نَعْته وما عُطف عليه وذلك أنّ العامل اذا عمل عَمَلَه من رفعٍ او نصبٍ او جرٍّ لم يكن لذلك الاسم موضعٌ سِوَى ما ظهر ألا ترى انّ المضاف لمّا لم يكن له موضعٌ سوى ما هو عليه لم يجز فى نعته غيرُ النصب فبَانَ بذلك أنّه مبنىٌّ مضمومٌ، وقد ذهب قومٌ الى انّه بين المعرب والمبنىّ والمذهبُ الاوّلُ الّا انّ حركتَه وإن كانت حركةَ بناء الّا انّها مشبَّهةٌ بحركة الاعراب من أجلِ انّ كلّ اسم متمكّن يقع فى هذا الموضع يُضَمّ فأشبهَ من اجلِ ذلك المرفوعَ بقَامَ ونحوِه من الافعال لانّ كلّ اسم متمكّن يُسْنَد اليه الفعلُ فهو مرفوعٌ ولذلك حسُن أن يتبعه النعتُ على اللفظ فتقولَ يا زيدُ الطويلُ كما تقول قام زيدٌ الطويلُ، فان قيل فلِمَ بُنى وحقُّ الاسماء أن تكون معربةً فالجوابُ أنّه انّما بُنى لوقوعه موقعَ غير المتمكّن ألا ترى انّه وقع موقعَ المضمر والمتمكّنةُ من الاسماء انّما جُعلت للغَيْبة فلا تقول قام زيدٌ وأنتَ تُحدّثه عن نفسه انّما اذا أردتَ أن تُحدّثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول قُمْتَ والنداءُ حالُ خِطابٍ والمنادَى مخاطَبٌ فالقياسُ فى قولك يا زيدُ أن تقول يا أنتَ والدليلُ على ذلك أنّ من العرب من ينادى صاحبَه اذا كان مُقْبِلا عليه وممّا لا يلتبس نداؤه بالمَكْنىّ فيُناديه بالمكنىّ على الاصل فيقول يا أنت قال الشاعر

*يا مُرّ يا ابنَ واقعٍ يا أنْتَا * أنتَ الذى طلّقتَ عامًا جُعْتَا*

غيرَ أنّ المنادى قد يكون بعيدا منك او غافلا فاذا ناديتَه بأنتَ او إيّاك لم يعلم انّك تخاطبه او تخاطب غيرَه فجئتَ بالاسم الذى يخُصّه دون غيره وهو زيدٌ فوقع ذلك الاسمُ موقعَ المكنىّ فتبنيه لِما صار اليه

من مشاركة المكنىّ الذى يجب بناؤه، فان قيل فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقعَ الذى ذكرتَه من حيثُ انّهما مخاطَبان فالجوابُ عنه من وجهَيْن احدُهما أنّ المنادى المفرد المعرفةَ انّما بُنى مع وُقوعه الموقعَ الذى وصفناه لانّه فى التقدير بمنزلةِ أنتَ وأنتَ لا يكون الّا معرفةً غيرَ مضاف فخرج المنكورُ ان كان مخالفا لأنتَ من جهةِ التنكير والمضافُ لانّ أنتَ غيرُ مضاف فلم يُبْنَ لذلك مع تمكّنه بالاضافة، والوجه الثانى انّ المفرد يُؤثّر فيه النداء ما لم يؤثّر فى المضاف والنكرة فالمضافُ معرفةٌ بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرةُ فى حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيدٌ وما أشبهَه فى حال النداء معرفةٌ بالاشارة والاقبالِ عليه منتقلٌ عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلمّا لم يؤثّر النداء فى معناه لم يؤثّر فى بنائه، فان قيل فلمَ بُنى على حركة ولمَ كانت حركتُه ضمّةً فالجوابُ أمّا تحريكُه فلأنّ له اصلًا فى التمكّن فوجب أن يُميَّز عن ما بُنى ولا اصلَ له فى التمكّن فبُنى على حركةٍ تمييزًا له عن مثلِ مَنْ وكَمْ وغيرِهما ممّا لم يكن له سابقةُ إعرابٍ، وخُصّ بضمّ لوجهَيْن احدُهما شَبَهُه بالغايات نحو قَبْلُ وبَعْدُ ووجهُ الشَبَه بينهما أنّ المنادى اذا اضيف او نُكّر أُعرب واذا أُفرد بُنى كما انّ قبل وبعد تُعْرَبان مضافتَيْن ومنكورتَيْن وتُبْنَيان فى غيرِ ذلك فكما بُنى قبل وبعد على الضمّ كذلك المنادى المفرد يُبْنَى على الضمّ، والثانى أنّ المنادى اذا كان مضافا الى مُناديه كان الاختيارُ حذفَ ياء الاضافة والاكتفاء بالكسر منها واذا كان مضافا الى غائب كان منصوبا وكذلك اذا كان منكورا فلمّا كان الفتحُ والكسرُ فى غيرِ حال البناء وبُنى جُعل له فى حال البناء من الحركات ما لم يكن له فى غيرِ حال بنائه وهو الضمّ فذلك علّةُ بنائه على الضمّ، وانتصابه محلّا قولُهم يا أيُّها الرجلُ فأَىٌّ منادًى مبهمٌ مبنىٌّ على الضمّ لكونه مقصودا مشارا اليه بمنزلةِ يا رجلُ وهَا تنبيهٌ والرجلُ نَعْتٌ والغرضُ نداء الرجل وانّما كرِهوا إيلاءَ أداة النداء ما فيه الالفُ واللامُ فأتوا بأَىٍّ وُصْلةً الى نداء ما فيه الالف واللام فصار أَىٌّ وهَا وصفتُه بمنزلةِ اسم واحد ولذلك كانت صفةً لازمةً، وكان الأخفش يذهب الى انّ أيًّا من قولك يا أيُّها الرجل موصولةٌ وأنّ الرجل بعدها صلتُها قال لانّ أيًّا لا تكون اسما فى غير الاستفهام والجزاء الّا بصلةٍ وهو قولٌ فاسدٌ لانّه لو كان الامرُ على ما ذكر لَمَا جاز ضمُّه لانّه لا يُبْنَى فى النداء ما كان موصولا ألا ترى انّه لا يقال يا خيرُ من زيد بالضمّ انّما تقول يا خيرًا من زيد بالنصب لانّ من زيد من تمام خير فكذلك الرجلُ من تمام أَىٍّ، واعلم انّ حقيقةَ هذا النعت وما كان مثلَه فى نحو هذا الرجلُ انّما هو عطف بيان وقولُ النحويّين انّه نعتٌ تقريبٌ وذلك لانّ النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنًى فيه او فى شىء من سَبَبه وهذه أجناسٌ فهى شـرحٌ

وبيانٌ للاوّل كالبَدَل والتأكيد فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتا ، وممّا هو منصوبٌ فى التقدير والموضع وإن لم يكن لفظه منصوبا ما دخل عليه لامُ الاستغاثة نحوُ يا لَزيدٍ اذا استغثتَ به لغيره ودعوتَه لنُصْرته وحقُّ هذه اللام أن تكون مكسورةً لانّها لامُ الاضافة ولامُ الاضافة تكون مكسورةً مع الظاهر نحوَ قولك المالُ لزيد غيرَ انّه وقعتْ هذه اللامُ لمعنيَيْن احدُهما المستغاثُ به والآخَرُ المستغاثُ من اجله فلم يكن بُدٌّ من التفْرقة بينهما ففُتحت لامُ المستغاث به وتُركت لامُ المستغاث من اجله مكسورةً بحالها للفرق فاذا قلت يا لَزيد بالفتح عُلم انّه مستغاثٌ به واذا قلت يا لِزيد بالكسر عُلم انّه مستغاثٌ من اجله قال الشاعر

*تَكَنَّفَنِي الوُشاةُ فَأَزْعَجُونى * فَيَا لَلنّاسِ لِلواشِى المُطاعِ*

فتح اللامَ الأُولى من الناس لانّهم مستغاثٌ بهم وكسر الثانيةَ لانّه مستغاثٌ من اجله ، ومنه ما يُرْوَى أنّ عمر بن الخطّاب رضى الله عنه لمّا ضربه العِلْجُ قال يا لَلّهِ لِلمسلمين ، وموضعُ هذه اللام المفتوحة نصبٌ والعاملُ فيها العاملُ فى المنادَى المضافِ النصبَ وهو ما ينوب عنه حرفُ النداء من الفعل فاذا قال يا لَزيد فكانّه قال أَدعوكم لزيد وكان اللامُ المكسورةُ مفعولا ثانيا ، وأمّا قوله *يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ* فهو اشارةٌ الى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

*يا لَقَوْمِى مَن لِلعُلَى والمَساعِى * يا لَقَوْمِى مَن لِلنَّدَى والسَّماحِ*

*يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ * وأَبى الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفّاحِ*

يَرْثِى رجالا من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يَبْقَ للعلى والمساعى مَن يقوم بهما بعدَهم ، والنَّفّاحُ الكثيرُ العَطاء ويُروى الوَضّاح من الوَضَح وهو البَياض كانّه أبيضُ الوجه لكَرَمه ، وأمّا دخول اللام للتعجّب فنحوُ قولهم يا لَلماء كانّهم رأوا عَجَبًا وماءً كثيرا فقالوا تَعالَ يا عجبُ ويا ماء فانّه من إبّانك ووَقْتك ، وقالوا يا لَلدواهِى اى تَعالَيْنَ فانّه لا يُستنكر لكنّ لانّه من أَحْيانكنّ وكلُّ قولهم هذا فى معنَى التعجّب والاستغاثة ومثلُه قول الشاعر

*لَخُطّابُ لَيْلَى يا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ * أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ*

كانّه رأى عجبا من كثرة خُطّاب لَيْلَى وإفسادها عليه فقال يا لبرثن على سبيل التعجّب اى مثلُكم من يُدْعَى للعظيم ، وقال الخليل هذه اللامُ بدلٌ من الزيادة اللاحقة فى النُّدْبة آخرَ الاسم من نحو يا زيدَاهْ ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللامُ مع الف النُّدْبة ومَجْراهما واحدٌ لانّك لا تدعو احدا منهما

ليستجيبَ في الحال كما في النداء، وقال الفرّاء اصلُ يا لَفلانٍ يا آلَ فلانٍ وانّما خُفّف بالحذف وهو ضعيفٌ لانّ الآلَ والأهلَ واحدٌ فلو كان الاصلُ ما ذكره لجاز ان يقع موقعَه الاهلُ في بعضِ الاستعمال ولم يَرِدْ ذلك فاعرفه، ومن ذلك قولهم في الندبة وَا زيداهْ ووَا عمراهْ موضعُه نصبٌ وهو في تقديرِ مضمومٍ حيث كان معرفةً مفردا وانّما فُتح آخرِه لمجاوَرةِ الفِ الندبة كما يُكْسَر لمجاورةِ ياءِ الاضافة في قولك يا زيدي وسيوضَح ذلك في موضعه،

توابعُ المنادى

فصل ٤٩

قال صاحب الكتاب توابعُ المنادى المضمومِ غيرِ المُبْهَم اذا أُفْرِدتْ حُمِلتْ على لفظه ومحلّه كقولك يا زيدُ الطويلُ والطويلَ ويا تميمُ اجمعون واجمعين ويا غلامُ بِشْرٌ وبشرًا ويا عمرُو والحارثُ والحارثَ وقُرِئَ وَالطَّيْرُ رفعًا ونصبًا الّا البَدَلَ ونحوَ زيد وعمرو من المعطوفات فانّ حُكْمَهما حكمُ المنادى بعينه تقول يا زيدُ زيدُ ويا زيدُ وعمرُو بالضمّ لا غيرُ وكذلك يا زيدُ او عمرُو ويا زيدُ لا عمرُو،

قال الشارح اعلم انّ لك أن تَصِفَ المنادى المفردَ اذا كان معرفةً وتؤكّدَه وتُبْدِلَ منه وتعطِفَ عليه بحرفِ العطفِ وعطفِ البيان، وأمّا الوصف فقولك يا زيدُ الطويلُ لك أن ترفع الصفةَ حملًا على اللفظ وتنصبَه حملًا على الموضع، فان قيل فهذا المضموم في موضع منصوبٍ فلِمَ لا يكون بمنزلةِ أَمْسِ في أنّه لا يجوز حملُ الصفة على اللفظ لو قلت رأيتُ زيدا أَمْسِ الدابرِ بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولُك مررتُ بعُثْمانَ الظريفِ لم تنصب الصفةَ على اللفظ قيل الفصلُ بينهما أنّ ضمّةَ النداء في يا زيدُ ضمّةُ بناء مشابهةٌ لحركة الاعراب وذلك لانّه لمّا اطّرد البناء في كلّ اسم منادًى مفردٍ صار كالعلّة لرَفْعه وليس كذلك أَمْسِ فإنّ حركته متوغّلةٌ في البناء ألا ترى انّ كلّ اسمٍ مفرد معرفة يقع منادًى في أنّه يكون مضموما وليس كلُّ ظرف يقع موقعَ أمس يكون مكسورا ألا تراك تقول فعلتُ ذلك اليومَ وأضربُ عمرا غدًا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في أمسِ، وكذلك عثمانُ فإنّه غيرُ منصرف وليس كلُّ اسمٍ ممنوعا من الصرف، ومنه قوله * يا حَكَمُ الوارثُ عن عَبْدِ المَلِكْ * فرفع الصفةَ على اللفظ وهو الاكثر في الكلام، وتقول في التأكيد بالمفرد يا تميمُ اجمعون وأجمعين إن شئتَ رفعتَ على اللفظ وإن شئتَ نصبتَ على الموضع فحكمُ التأكيد كحكمِ الصفة الّا انّ الصفة يجوز فيها النصبُ على إضمارِ أَعْني ولا

يجوز مثلُ ذلك فى اجمعين ، وأمّا عطفُ البيان فإنّه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيانُ كالتأكيد والبدلِ فتقول يا غلامُ بِشْرٌ وبشرا فبشرٌ الاوّل محمولٌ على اللفظ والثانى محمولٌ على الموضع وقد أنشدوا بيتَ رُؤْبَةَ

*إنّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا*

فنصرٌ الثانى محمول على لفظ الاوّل والثالثُ محمول على الموضع كما تقول يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ لانّ مَجرَى عطفِ البيان والنعتِ واحدٌ ، وقد أنشدوا البيتَ على ثلثة أَوْجُه يا نصرُ نصرُ نصرا وهو اختيارُ ابى عمرو ويا نصرُ نصرًا نصرا لجَرْيِ المنصوبَيْن مجرَى صفتَيْن منصوبتَيْن بمنزلة يا زيدُ العاقلَ اللبيبَ وكان المازنىّ يقول يا نصرُ نصرًا نصرًا ينصبهما على الاغراء لانّ هذا نصرٌ حاجبُ نصرِ بن سَيّارٍ كان حَجَبَ رؤبةَ ومنعه من الدخول فقال اِضْرِبْ نصرا او لُمْهُ ، ويُروى يا نصرُ نصرُ نصرا بجعلِ الثانى بدلا من الاوّل ولذلك لم يُنَوِّنْه والثالثُ منصوبٌ على المصدر كانّه قال اُنْصُرْنى نصرًا وسيوضَح أمرُ البدل وعطفِ البيان فى موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تع ، وأمّا العطف بحرفٍ فنحوُ يا عمرُو والحرثُ والحرثَ اذا عطفتَ اسمًا فيه الالفُ واللامُ على مفردٍ جاز فيه وجهان الرفعُ والنصبُ تقول فى الرفع يا زيدُ والحرثُ وهو اختيارُ الخليل وسيبويه والمازنىّ وقرأ الأَعْرَجُ يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرُ ، وتقول فى النصب يا زيدُ والحرثَ وهو اختيارُ ابى عمرو ويُونُسَ وعيسَى بن عمر وأبى عمر الجَرْمىّ وقراءةُ العامّة يا جبالُ أوّبى معه والطيرَ بالنصب ، وكان ابو العبّاس المبرّد يرى انّك اذا قلت يا زيدُ والحرثُ فالرفعُ هو الاختيارُ عنده واذا قلت يا زيدُ والرجلَ فالنصبُ هو المختارُ وذلك أنّ الحرث وحرثًا عَلَمان وليس فى الالف واللامِ معنًى سوى ما كان قبلَ دخولهما والالفُ واللامُ فى الرجل قد أفادتا معنًى وهو معاقَبةُ الاضافة فلمّا كان الواجبُ فى الاضافة النصبَ كان المختارُ والوجهُ مع الالف واللام النصبَ ايضا لانّهما بمنزلة الاضافة ، فإن عطفتَ اسمًا مفردا عَلَمًا على مثله نحوَ يا زيدُ وعمرُو لم يكن فيه الّا البناء لانّ العلّة المُوجِبةَ لبناء الاسم الاوّل موجودةٌ فى الثانى لانّ حرفَ العطف أَشْرَكَ الثانىَ فى حكمِ الاوّل ولذلك لو أبدلتَ الثانىَ من الاوّل وهو مفردٌ لم يكن فيه الّا البناء والضمُّ نحوُ يا زيدُ زيدُ ويا أخانا خالدُ لانّ عِبْرَةَ البدل أن يحُلَّ مَحَلَّ الاوّل ولو أحللتَه مَحَلَّ الاوّل لم يكن فيه الّا البناء ولذلك استثناه فقال الّا البدلَ ، وقوله ونحوَ زيد وعمرو يعنى فى العطف بالحرف ويمثّله بقوله يا زيدُ وعمرُو ويا زيدُ او عمرُو ويا زيدُ لا عمرُو يُشير الى انّ جميعَ حروف العطف فى ذلك سَواءٌ وإن اختلفتْ معانيها ، وإن كان المنادى

مُبْهَمًا كان حكمُه كحكمِ غيرِه الّا أنّه يوصَف بالرجل وما أشبهَه من الأجناس فتقول يا أَيُّهَا الرجلُ أَقْبِلْ فيكون أَيٌّ والرجلُ كاسمٍ واحدٍ فأَيٌّ مدعوٌّ والرجلُ نعتُه ولا يجوز ان يُفارِقه النعتُ لانّ أَيًّا اسمٌ مبهمٌ لم يُستعمل الّا بصلة الّا فى الاستفهام والجزاء فلمّا لم يُوصَل أُلْزِمَ الصفةَ لتَبْيينه كما تُبيِّنه الصلةُ، وقد أجاز المازنىُّ نصبَ ذلك حَمْلًا على الموضع قياسًا على غيرِ المبهم والصوابُ ما ذكرنا للمانع المذكور،

قال صاحب الكتاب واذا أُضيفت فالنصبُ كقولك يا زيدُ ذا الجُمَّةِ وقولِه *أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ* ويا خالدُ نفسَه ويا تميمُ كُلَّكم او كلَّهم ويا بشرُ صاحبَ عمرو ويا غلامُ أَبَا عبدِ اللّه ويا زيدُ وعبدَ اللّه،

قال الشارح وإن كان التابعُ مضافا لم يكن فيه الّا النصبُ صفةً كان او غيرَ صفة مثالُ الصفة يا زيدُ ذا الجُمّة ويا زيدُ أخانا قال الشاعر

*أَزيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كنتَ ثائرا * فقد عرضتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فخاصِمِ*

الشاهد فيه نصبُ الصفة لانّها مضافةٌ ورقاء حَيٌّ من قَيْس والثائرُ طالبُ الدَمِ يقول إن كنتَ طالبًا لثأْرك فقد أَمْكَنَك ذلك فَاطْلُبْه وخاصِمْ فيه، والأحناء الجوانبُ وهى جمعُ حِنْوٍ، ولا يجوز رفعُ هذه الصفة بحالٍ لانّ المنادى اذا وُصف بالمضاف لم يكن فيه الّا النصبُ وذلك من قِبَلِ انّ الصفة من تمامِ الموصوف لانّها مخصِّصةٌ للموصوف موضِحةٌ له كتخصيص الالف واللام فى نحو الرجل والغلام ولذلك لا يجوز تقديمُها عليه، ويؤيِّد عندك انّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد قولُه تعالى قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فدخولُ الفاء فى خبرِ الموت دليلٌ على اتّحاد الصفة والموصوف أَلا ترى انّك لو قلت إنّ الرجل فإنّه مُلاقيك لم يجز وانّما جاز فى الآية لانّك وصفتَه بقولك الذى تفرّون منه والفاء تدخل فى خبرِ الموصول بالفعل فلمّا وصفوا الموتَ بما يجوز دخولُ الفاء فى خبره جاز دخولُها فى خبرِ موصوفه، واذ كانت منزلتُها من الموصوف هذه المنزلةَ جاز ان يُعتبر فيها من الحكم ما يُعتبر فيه فكما لم يكن فى المنادى اذا كان مضافا الّا النصبُ نحوَ يا غلامَ زيد كذلك لا يكون فى صفة المنادى اذا كانت مضافةً غيرَه كقولك يا زيدُ أخانا ولم يجز ان تقول يا زيدُ اخونا ويا بكرُ صاحبُ بشرٍ فترفعَ حملًا على اللفظ كما فعلتَ فى المفرد حيثُ قلت يا زيدُ العاقلُ، وكذلك إن أكّدتَ فقلت يا زيدُ نفسَه ويا تميمُ كُلَّكم ويا قيسُ كلَّكم فتنصب لانّ مجرَى التأكيد مجرَى النعت فلذلك استويا فى الحكم وجاز ان تقول كلَّكم بلفظ الخطاب لانّ المنادى مخاطَبٌ وجاز ان تقول كلَّهم بلفظ الغَيْبة لانّ المنادى وإن كان مخاطبا الّا انّ لفظَ الاسمِ الظاهر موضوعٌ للغيبة ألا تراك تقول زيدٌ فَعَلَ ولا تقول فعلتَ وإن

كنتَ تخاطب زيدا المذكورَ، وتقول يا بِشْرُ صاحبَ عمرو ويا غلامُ أبا عبد الله تنصب الثانىَ لا غير سَواء جعلتَه عطفَ بيان او بدلا لانّ عطفَ البيان حكمُه حكمُ الصفة والصفةُ اذا كانت بمضاف لم يكن الّا منصوبا فكذلك عطفُ البيان، والبدل عِبْرتُه أن يَحُلّ مَحلّ الاوّل وأنتَ لو أَحللتَه مَحلّ الاوّل وأَوْلَيْتَه حرفَ النداء وهو مضافٌ لم يكن الّا نصبًا، وكذلك اذا عطفتَ على المنادى المفرد مضافا لم يكن الّا نصبًا نحوَ يا زيدُ وعبدَ الله لانّ المعطوف شريكُ المعطوف عليه فكما انّ الاوّل اذا كان مضافا لم يكن الّا منصوبا فكذلك الثانى لانّه شريكُه فى العامل،

فصــل ٥٠

قال صاحب الكتاب والوصف بِابْنٍ وابْنَةٍ كالوصف بغيرهما اذا لم يقعا بين عَلَمَيْن فإن وقعا أُتبعت حركةُ الاوّل حركةَ الثانى كما فعلوا فى ابْنِمٍ وامْرِئٍ تقول يا زيدَ ابنَ اخينا ويا هندَ ابنةَ عاصمٍ،

قال الشارح اذا وُصف الاسم المنادى المفردُ العَلَمُ بِابنٍ او ابنةٍ كان حكمُهما كحكمِ غيرهما من الاسماء المضافة اذا وُصف بها من استحقاق الاعراب بالنصب نحو يا زيدُ ابنَ اخينا بضمّ الاوّل لانّه منادًى مفردٌ عَلَمٌ وبنصبِ الصفة لانّها مضافةٌ كما قلتَ يا زيدُ ذا الجُمّة، وإن وصفتَ بهما عَلَمًا مضافَيْن الى علمٍ او كُنْيةٍ او لقبٍ نحوَ يا زيدَ بنَ عمرو ويا جعفرَ بنَ ابى خالد ويا زيدَ بنَ بَطّةَ كانت الصفة منصوبةً على كلّ حال وجاز فى المنادى وجهان احدُهما الإتباعُ وهو أن تقول يا زيدَ بنَ عمرو فتُتْبِع حركةَ الدال فتحةَ النون وحَقُّها الضمُّ وهو غريبٌ لانّ حقَّ الصفة أن تتبع الموصوفَ فى الاعراب وههنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ، والعلّة فى ذلك أنّك جعلتَهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد اذ كلُّ انسان مَعْزُوٌّ الى أبيه عَلَما كان او كنيةً او لقبًا فيوصَف بذلك فجُعلا كالاسمَيْن اللذَيْن رُكّب احدُهما مع الاخر قال الشاعر

* يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ *

ففتح ميمَ حَكَم مع انّه منادًى مفردٌ معرفةٌ وذلك لانّهم جعلوهما كالاسم الواحد فلمّا فتحوا نونَ ابن من حيث كان مضافا فتحوا ايضا ميمَ حكم لانّهم لمّا أضافوا ابْنًا كانّهم قد اضافوا ما قبله، ولذلك من شدّة انعقادهما شبّه سيبويه حركةَ الدال من زيد بحركة الراء من امْرِئٍ وحركةِ النون من ابْنِمٍ فكما انّ الراء من امرئ تابعةٌ للهمزة والنونَ فى ابنم تابعةٌ للميم كذلك أَتبعوا الدالَ من يا زيدَ بنَ عمرو النونَ من ابن لانّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول وأنضاف الى ذلك كثرةُ الاستعمال فقَوِيَ الاتّحاد ولذلك لا يحسن الوقفُ على الاسم الاوّل ويُبتدَأ بالثانى فيقالَ ابْنُ فلان،

والوجه الثانى أن تقول يا زيدُ بنَ عمرو بضمّ الدال من زيد على الاصل لا تُتْبِعها فتحةَ النون من ابن عمرو وهى لغةٌ فاشيةٌ فعلى هذا يكون الالفُ من عِيسَى فى قوله اذْ قَالَ ٱللّٰهُ يا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ على القول الاوّل فى تقديرٍ مفتوحٍ وعلى القول الثانى فى تقديرٍ مضموم فاعرفه ء

قال صاحب الكتاب وقالوا فى غير النداء ايضا اذا وصفوا هذا زيدٌ ٱبنُ اخينا وهندٌ ٱبنةُ عمّنا وهذا زيدُ بنُ عمرو وهندُ ابنةُ عاصمٍ وكذلك النصبُ والجرُّ فاذا لم يصفوا فالتنوينُ لا غيرُ ء وقد جوّزوا فى الوصف التنوينَ فى ضرورة الشعر كقوله *جاريةٌ من قَيْسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ*

قال الشارح قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء ايضا لا فَرْقَ بين النداء وغيرِ النداء فى هذا الحكم وذلك أنّه لمّا كثُر اجراءُ ابن صفةً على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى عَلَم او ما يجرى مجرَى الاعلام من الكُنَى والألقاب نحو زيدِ بن عمرو وأبى بكرِ بنِ قاسم وسعيدِ بنِ بَطّةَ وعبدِ الله بنِ الدُمَيْنة فلمّا كان ابنٌ لا ينفكّ من ان يكون مضافا الى أَبٍ او أُمٍّ وكثُر استعمالُه استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الفَ الوصل من ابن لانّه لا يقوى فصلُه ممّا قبلَه اذ كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم كالشىء الواحد وهى مضارِعةٌ للصلة والموصول من وُجوهٍ تُذْكَر فى موضعها ء وحذفوا تنوينَ الموصوف ايضا كانّهم جعلوا الاسمَيْن اسمًا واحدا لكثرةِ الاستعمال وأتبعوا حركةَ الاسم الاوّل حركةَ الاسم الثانى ولذلك شبّهه سيبويه بِامْرِئٍ وابْنِمٍ فى كونِ حركة الراء تابعةً لحركة الهمزة وحركةِ النون فى ابنم تابعةً لحركة الميم على ما تقدم ء فاذا قلت هذا زيدُ بنُ عمرو وهندُ ابنةُ عاصم فهٰذا مبتدأٌ وزيدٌ الخبرُ وما بعده نعتُه وضمّةُ زيد ضمّةُ إتباعٍ لا ضمّةُ إعرابٍ لانّك عقدتَ الصفةَ والموصوفَ وجعلتَهما اسمـا واحدا وصارت المعاملةُ مع الصفة والموصوفُ كالصدر له ولذلك لا يجوز السُكوتُ على الاوّل ء وكذلك النصبُ تقول رأيتُ زيدَ بنَ عمرو فتفتح الدالَ إتباعًا لفتحة النون وتقول فى الجرّ مررتُ بزيدِ بنِ عمـرو فتكسر الدالَ من زيد إتباعًا لكسرة النون من ابن عمرو ء وقد ذهب بعضُهم الى انّ التنوين انّما سقط لالتقـاء الساكنَيْن سُكونِه وسكونِ الباء بعده وهو قولٌ فاسدٌ لانّه قد جاء عنهم هذه هندُ بِنْتُ عمرو فيُحْذَف التنوين وإن لم يَلْقَه ساكنٌ بعده فعُلم بذلك أنّ حَذْفَ التنوين انّما كان لكثرة استعمالِ ابنٍ ء فإن لم تُصِف ابنا الى عَلَمٍ نحوَ هذا زيدٌ ابنُ أخينا وهذه هندٌ ابنةُ عمّنا لم تحذف التنوين وأثبتَّ الهمزةَ خطًّا لانّه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ اضافته الى العَلَم ء وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبرا لم يُحْذَف التنوين وأُثبتت همزةُ الوصل خطًّا فتقول زيدٌ ابنُ عمرو فيكون زيدٌ مبتدأً وابنُ عمرو الخبرَ ء

ومثله إنّ بكرا ابنُ جعفر وظننتُ محمّدا ابنَ علىّ، وكذلك إن ثنّيتَ فقلتَ ضربتُ الزيدَيْن ابنَى جعفر أثبتَّ الالفَ والنونَ لوجهَيْن احدُهما أنّه لم يكثر ذلك فى التثنية كثرتَه فى الافراد والثانى أنّه لم يَبْقَ بالتثنية عَلَما وصار تعريفُه بالالف واللام نحوُ الرجل والغلام، فأمّا قوله تعالى وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ فقد قُرِئَ بالتنوين وبغير التنوين فمن نوّن جعله مبتدأً وابنُ الله الخبرَ حكايةً عن مَقال اليهود ومَن حذف التنوينَ منه جعله وصفًا وقدّر مبتدأً محذوفا تقديرُه هو عزيرُ بنُ الله فيكون هُوَ مبتدأً وعزيرُ الخبرَ وابنُ الله صفتَه، وهذا فيه ضعفٌ لانّ عزيرا لم يتقدّم له ذكرٌ فيُكْنَى عنه، والأشبهُ أن يكون ايضا خبرا الّا انّه حُذف منه التنوين لالتقاء الساكنَيْن من قبيل الضرورة وله نظائرُ نحوُ قوله تعالى قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ بحذف التنوين من احد، ومنه ما رواه ابو العبّاس عن عُمارةَ بن عَقيل أنّه قرأ وَلَا ٱللَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ بنصب النهارَ على إرادة التنوين، ومنه قول الشاعر

*فَأَلْفَيْتُه غيرَ مستعتِبٍ * ولا ذاكِرِ اللّهَ الّا قليلَا*

أراد ولا ذاكرٍ اللّهَ الّا قليلا بالتنوين ولذلك نصب الّا انّه حذف التنوينَ لالتقاء الساكنَيْن، وقوله وقد جوّزوا فى الوصف التنوينَ فى ضرورة الشعر بمعنَى أنّهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوينَ وذلك اذا وقع ابنٌ وصفًا بين عَلَمَيْن نحوَ قول الشاعر

*جاريةٌ من قَيْسِ ٱبْنِ ثَعْلَبَهْ * كأنّها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ*

البيت للأَغْلَب العِجْلىّ، وقيسُ بنُ ثعلبةَ بن عُكابَةَ قبيلةٌ عظيمةٌ معروفةٌ، وقال الحُطَيْئة

*فإن لا يكن مالٌ يُثابُ فإنّه * سيأتى ثَنائى زيدًا ٱبْنَ مُهَلْهِلِ*

ومَن فعل ذلك لزِمه اثباتُ الالف فى الخطّ والجيّدُ فى البيتَيْن أن يكون أراد البدلَ لا الوصفَ ليَخرج عن عُهْدَةِ الضرورة،

المنادى المبهم

فصـــل ٥١

قال صاحب الكتاب والمنادى المُبْهَم شيئان أىٌّ واسمُ الاشارة فأىٌّ يوصَف بشيئَيْن بما فيه الالفُ واللامُ مُقْحَمةً بينهما كلمةُ التنبيه وباسم الاشارة كقولك يا أيُّها الرجلُ ويا أيُّهذا قال ذو الرُمّة *ألا أيُّهذا الباخعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ* واسمُ الاشارة لا يوصَف الّا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجلُ ويا هؤلاء الرجالُ

وأنشد سيبويه لخُزَزِ بن لَوْذانَ *يا صاحِ يا ذا الصامرُ العَنْسِ* ولعُبَيْد *يا ذا المُخَوِّفُنا بمَقْتَلِ شَيْخِهِ*

قال الشارح المُبْهَم فى النداء شيئان احدهما أَيٌّ والثانى اسمُ الاشارة فأمّا أَيٌّ فنحوُ قولك يا أَيُّها الرجلُ وهى أَشَدُّ إبهامًا من اسماء الاشارة ألا ترى انّها لا تُثنَّى ولا تُجْمَع فتقول يا ايّها الرجلُ ويا ايّها الرجلان ويا ايّها الرجالُ ولذلك لزمها النعتُ فيَا أداةُ النداء وأَيٌّ المنادَى وهَا تَنْبيهٌ والرجلُ نعتُه، والاصل فيه أنّهم أرادوا نداءَ الرجل وهو قريبٌ من المنادى وفيه الالفُ واللام فلمّا لم يُمكن نداؤه والحالةُ هذه كرهوا نَزْعَهما وتغييرَ اللفظ عند النداء اذ الغرضُ انّما هو نداءُ ذلك الاسم فجاءُوا بأَيٍّ وُصْلةً الى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه الاسمَ المنادَى وجعلوا الرجل نعتَه ولزِم النعتُ حيث كان هو المقصودَ وأدخلوا عليه هاءَ التنبيه لازمةً لتكون دلالةً على خروجها عمّا كانت عليه وعوَضًا ممّا حُذف منها، والذى حُذف منها الاضافةُ فى قولك أَيُّ الرجلَيْن وأَيُّ الغلامَيْن والصلةُ فى نظيرتها وهى مَنْ ألا ترى انّك اذا ناديتَ مَنْ قلتَ يا مَن أبوه قائمٌ ويا مَن فى الدارِ، وتوصَف أَيٌّ فى النداء بشيئَيْن احدهما الالفِ واللامِ وقد ذُكر والثانى اسمُ الاشارة نحوُ يا أَيُّهذا الرجلُ فذَا صفةٌ لأَيٍّ كما وُصفتْ بما فيه الالفُ واللامُ وجاز الوصفُ به لانّه مبهمٌ مثلُه كما تصِف ما فيه الالفُ واللام بما فيه الالف واللام، والنُّكْتة فى ذلك أنّ ذَا يوصَف بما يوصف به أَيٌّ من الجنس نحو الرجل والغلام فوصفوا به أَيًّا فى النداء تأكيـدًا لمعنى الاشارة اذ النداءُ حالُ اشارة والغرضُ نعتُه الا ترى انّ المقصود بالنداء من قولك يا أَيُّهذا الرجلُ انّما هو الرجلُ وذَا وُصلةٌ كأَيٍّ قال الشاعر

*ألا أَيُّهذا المَنْزِلُ الدارِسُ الذى * كأنّك لم يَعْهَدْ بك الحَىَّ عاهِدُ*

وقال الآخر

*ألا أَيُّهذا اللائمى أَحْضُرَ الوَغَى * وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدى*

وقال ذو الرُّمّة

*ألا أَيُّهذا الباخعُ الوَجْدُ نَفْسَه * لِشىءٍ نَحَتْه عن يَدَيْه المَقادِرُ*

وقد يستغنون باسم الاشارة عن أَيٍّ فيوقعونها موقعَها فيقولون يا ذا الرجلُ ويا هذا الرجلُ فيكون ذَا وُصلةً كما كانت أَيٌّ وتلزمها الصفةُ كما تلزم أَيًّا ولا يجوز فى صفتها الّا الرفعُ كما كانت أَيٌّ كذلك لانّه لا يتمّ بيَا ذَا النداءُ ههنا لانّه فى معنَى يا أَيُّها ولا بدّ من الرجل اذ هو المنادَى فى الحُكْم والتقدير ولا يلزمها هاءُ التنبيه كما لزم أَيًّا لانّه لم يُحْذَف من اسمِ المشار اليه شىءٌ كما حُذف من أَىٍّ، فأمّا

هٰذا فلها مذهبان احدهما أن تكون وصلةً لنداء الرجل فيكون حكمُها حكمَ يا ايّها الرجلُ والاخرُ أن تكون مكتفيةً لانّه يجوز ان تقول يا هذا أَقْبِلْ ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز ان تقول يا هذا الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب ويا هذا الظريفُ والظريفَ وأجاز المازنيّ يا أيّها الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب وقد تقدّم الكلامُ عليه ۔ فأمّا ما أنشده من قول الشاعر

*يا صاحِ يا ذا الضامرُ العَنْسِ * والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ*

فالشاهد فيه وصفُ ذا بما فيه الالفُ واللامُ والضامرُ رفعٌ وإن كان مضافا الى العنس لانّ اضافته غيرُ مَحْضة اذ التقديرُ يا ذا الذى ضمرتْ عَنْسُه ۔ والعنس الناقة الشديدة واصلُ العنس الصَّخْرةُ فى الماء قيل لها ذلك لصَلابتها ۔ ومثله يا ذا الحَسَنُ الوَجْهِ تقديرُه يا هذا الحسنُ وَجْهُه ۔ وذهب الكوفيون الى انّ الرواية يا صاحِ يا ذا ضامرِ العنسِ بخفض الضامرِ ويُضيفون ذا الى الضامر ويجعلونه مثلَ يا ذا الجُمَّة وتكون ذُو بمعنَى صاحب وهى التى تتغيّر فتكون فى الرفع بالواو وفى النصب بالالف وفى الجرّ بالياء قالوا ألا ترى انّه عُطف عليه والرحلِ والاقتابِ والحلسِ بالخفض ولو كان الضامرُ مرفوعا على ما أنشده سيبويه لكان الرحل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقديرُ يا الذى ضمرتْ عنسُه ورحلُه وهذا فاسدٌ ۔ وسيبويه يحمل ذلك على مثلِ قول الاخر *عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا* فيكون التقديرُ يا ذا الضامرُ العنسِ والمتغيّرُ الرحلِ لانّ الضُمور يدلّ على تغيُّرٍ ۔

قال صاحب الكتاب وتقول فى غير الصفة يا هذا زيدٌ وزيدًا ويا هذان زيدٌ وعمرٌو وزيدًا وعمرًا وتقول يا هذا ذا الجُمَّة على البَدَل ۔

قال الشارح قوله فى غير الصفة يعنى عطفَ البيان والبدلَ فأمّا عطفُ البيان فنحوُ يا هذا زيدٌ وزيدًا ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العاملُ وهو يَا لا على تقديرِ مباشرةِ حرفِ النداء بخلافِ البدل فإنّ العامل يعمل فيه على تقديرِ أن يَحُلّ محلَّ الاوّل ويباشرَ حرفَ النداء فلذلك تقول يا هذا زيدُ بالضمّ لا غيرُ لانّ تقديره يا زيدُ ۔ وتقول فى المضاف يا هذا ذا الجُمَّة تنصب لا غيرُ فى البدل وغيرِه فاعرفه ۔

فصـــل ٥٣

قال صاحب الكتاب ولا ينادَى ما فيه الالف واللام الّا اللّهُ وحدَه لانّهما لا تُفارِقانه كما لا تفارقان

النَّجْمِ مع انّهما خَلَفٌ عن همزة إلٰهٍ وقال

*مِنَ اَجْلِكِ يا الّتى تيّمتِ قَلْبِى * وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنّى *

شبّهه بيَا اللّهُ وهو شاذّ ‹

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ حروف النداء لا تجامع ما فيه الالف واللام واذا اريد ذلك تُوصِّل اليه بأَيّ وهٰذا ‹ والعلّة فى ذلك أمران احدُهما انّ الالف واللام تفيدان التعريفَ والنداء يُفيد تخصيصا واذا قصدتَ واحدا بعينه صار معرفةً كانّك أشرتَ اليه والتخصيصُ ضربٌ من التعريف فلم يُجْمَع بينهما لذلك لانّ احدهما كافٍ وصار حرفُ النداء بدلًا من الالف واللام فى المنادى فاستُغنى به عنهما وصارت كالاسماء التى هى للاشارة نحوِ هٰذا وشِبْهِه ‹ الثانى انّ الالف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد وهو معنى الغَيْبة وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن فى ثالثٍ غائبٍ والنداء خطابٌ لحاضرٍ فلم يُجْمَع بينهما لتَنافى التعريفَيْن ‹ فان قيل فأنتم تقولون يا هذا وهٰذا معرفةٌ بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلِمَ جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرقُ بين الموضعَيْن فالجوابُ عنه من وجهَيْن احدُهما انّ تعريفَ الاشارة إيماءٌ وقصدٌ الى حاضرٍ لِتُعرِّفه بحاسّة النَظَر وتعريفَ النداء خطابٌ لحاضر وقصدٌ لواحد بعينه فلتقارُب معنى التعريفَيْن صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبّه الخليلُ تعريفَ النداء بالاشارة فى نحو هذا وشِبْهِه لانّه فى الموضعَيْن قصدٌ وإيماءٌ الى حاضر ‹ والوجه الثانى وهو قولُ المازنىّ أنّ اصلَ هذا أن يُشير به الواحدُ الى واحد فلمّا دعوتَه نزعتَ منه الاشارةَ التى كانت فيه وألزمتَه اشارةَ النداء فصارت يَا عِوَضًا من نَزْعِ الاشارة ومن اجلِ ذلك لا يقال هذا أَقْبِلْ بإسقاطِ حرف النداء ‹ فأمّا قولهم يا اللّهُ فانّما جاز نداؤه وإن كان فيه الالف واللام من قِبَل انّه تلزَمه الالفُ واللامُ ولا تُفارِقانه وتنزِلان منه بمنزلةِ حرف من نفس الاسم ‹ وأصلُ اسم اللّه تعالى واللّهُ أعلمُ إلٰهٌ ثمّ دخلت عليه الالفُ واللامُ فصار الإلٰه ثمّ خُفِّفَ الهمزة التخفيفَ الصناعىّ بأن تُليَّن وتُلْقَى حركتُها على الساكن قبلها وهو لامُ التعريف فصار تقديرُه أَلِلَاهُ بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادّغموا اللامَ الاولى فى الثانية بعد اسكانها وفخّموها تعظيما ‹ وقال بعضهم حذفوا الهمزةَ حذفًا على غيرِ وجهِ التلْيين ثمّ خلفتْها الالفُ واللامُ ومثلُ ذلك أُناسٌ حذفوا الهمزةَ وصارت الالف واللام فى الناس عوضًا منها ولذلك لا تجتمعان فأمّا قولهم

* إنّ المَنايا يَطّلِعْــــنَ على الأُناسِ الآمِنِينَا *

فمردودٌ لا يُعْرَف قائله ويجوز ان يكون جمعًا بين العوض والمعوَّض منه ضرورةً، فلمّا كثُر استعمالُ اسم الله تعالى وكانت الالفُ واللامُ فيه عوضًا من المحذوف صارتا كحرفٍ من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا فيه، وتشبيهُه لزومَ الالف واللام فى اسم الله تعالى بلزومهما النجمَ فذلك أنّك اذا قلت نَجْمٌ كان لواحد من النجوم فاذا عنيتَ نجمًا بعينه أدخلتَ الالفَ واللامَ وقد غلب النجمُ على الثُرَيّا حتّى اذا أُطلق لا ينصرف الى غيره وصار عَلَمًا بالغَلَبة كالدَبَران والعَيُّوق ولا يجوز نزعُ الالف واللام منها لانّها هى المعرِّفة فى الحقيقة، فهما سيّان من جهة اللزوم والغَلَبة الّا انّ الفرق بينهما أنّه اذا نزعتَ الالفَ واللامَ من النجم تَنَكَّر والتنكيرُ فى اسم الله تعالى مُحالٌ، وأمّا بيتُ الكتاب *من اجلك التى* فشاذٌّ قياسًا واستعمالًا فأمّا القياس فلما فى نداء ما فيه الالفُ واللامُ على ما ذُكر وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لم يأت منه الّا ما ذُكر وهو حرفٌ او حرفان ووجهُ تشبيهه بيا اللّهُ من جهة لُزومِ الالف واللام وإن لم يكن مثلَه والفرقُ بينهما أنّ اَلَّذِى وَاَلَّتِى صفتان يمكن ان ينادَى موصوفُهما ويُنْوَى بهما صفتَيْن كقولك يا زيدُ الذى فى الدار ويا هندُ التى أكرمتنى ويقع صفةً لأيُّها نحوُ قوله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ويَا أَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ وليستا اسمَيْن ولا يكون ذلك فى اسم الله تعالى لانّه اسمٌ غالبٌ جرى مجرى الاعلام كزيد وعمرو، وأقبحُ من ذلك قوله فيما أنشده ابو العلاء

*فيا الغُلامانِ اللّذانِ فَرّا * إيّاكما أنْ تَكْسِبانا شَرّا*

وكان الذى حسّنه قليلا وصفُه باللذان والصفةُ والموصوفُ كالشىء الواحد فصار حرفُ النداء كانّه باشَرَ اللذان، ومثله قوله تعالى قُلْ انَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فعامَلَ موصوفَ ٱلَّذِى معاملةَ ٱلَّذِى فى دخولِ الفاء فى الخبر وقد تقدّم بيانُ ذلك فاعرفه،

فصــل ٥٣

قال صاحب الكتاب واذا كُرِّر المنادى فى حال الاضافة ففيه وجهان احدُهما أن يُنْصَبَ الاسمان معًا كقولِ جَرِير *يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ* وقولِ بعضِ وَلَده *يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُبَّلِ* والثانى أن يُضَمَّ الاوّلُ،

قال الشارح اذا كان المنادى مضافا وكُرِّر المضاف دون المضاف اليه وذلك نحوُ يا زيدَ زيدَ عمرٍو فانّه يجوز فيه وجهان احدُهما نصبُ الاوّل والثانى والوجهُ الاخرُ ضمُّ الاوّل ونصبُ الثانى قال الخليل ويونس

هما سَواءٌ فى المعنى وهما لغةُ العرب، فاذا نصبتّهما جميعا فسيبويه يزعم انّ الاوّل هو المضافُ الى عمرو والثانى تكرّرَ لضربٍ من التأكيد ولا تأثيرَ له فى خفض المضاف اليه قال لأنّا قد علمنا انّك لو لم تُكرّر الاسمَ الثانىَ لم يكن الّا منصوبا فلمّا كرّرتَه بقى على حاله، وذهب ابو العبّاس محمّد بن يزيد الى انّ الاوّل مضافٌ الى اسم محذوف وأنّ الثانى هو المضافُ الى الظاهر المذكور وتقديرُه عنده يا زيدَ عمرو زيدَ عمرو وحُذف عمرو الاوّلُ اكتفاءً بالثانى، وقد شبّه الخليلُ يا تيمَ تيمَ عَدىٍّ بقولهم لا أَبَا لك وذلك انّ الأبَ مضافٌ الى الكاف غيرَ ذى شَكٍّ بدليلِ نصبِ الأبِ بالالف والأبُ لا يكون اعرابُه بالحروف الّا فى حال اضافته الى غير متكلّم فلمّا نُصب بالالف دلّ على اضافته ثمّ أُقحمت اللام فلم يكن لها تأثيرٌ فى خفض الكاف الّا تأكيدُ معنى الاضافة، ومثله *يا بُؤْسَ للحَرْبِ* البؤسُ مضاف الى الحرب وأُقحمت اللام فلم يكن لها تأثيرٌ، والوجه الثانى ان يُضَمّ الاوّلُ ويُنْصَب الثانى وهو القياس لانّ الاوّل منادى مفردٌ معرفةٌ بُيّنَ باسمٍ مضافٍ إمّا بدلا وإمّا عطفَ بيان، وأمّا البيتان اللذان انشدهما فالاوّلُ لجرير وهو

*يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ لا أَبَا لَكُمُ * لا يُلْقِيَنَّكُمْ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ*

فقد رُوى على الوجهَيْن المذكورَيْن يريد تَيْم بن عبد مَناةَ وهو من قومِ عمر بن لَجَا وعَدِىٌّ اخوهم، يقول تَنَبَّهُوا حتّى لا يُلْقِيَكم عمرُ فى مكروهٍ اى يُوقِعَكم فى هجاءٍ فاحشٍ من أجلِ تعرُّضه كانّه ينهاهم عن أذاه ويأمرهم بالإقرار بفضله، وأمّا البيت الاخر وهو

*يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ * تَطاوَلَ الليلُ هُدِيتَ فَأنْزِلِ*

البيت لبعض وَلَدِ جَريرٍ وهو من أبياتِ الكتاب والقولُ فى إعرابه كالقول فى البيت الاوّل وهو زيدُ بن أَرْقَمَ وأضافه الى اليعملات لانّه كان يَحْدُو بها ولهذا قال تطاول الليلُ فانزل اى انزلْ عن ظَهْرها وَٱحْدُ بها فقد تطاول الليلُ فاعرفه،

نداء المضاف الى ياء المتكلّم

فصـــل ٥٤

قال صاحب الكتاب وقالوا فى المضاف الى ياءِ المتكلّم يا غُلامِى ويا غلامِ ويا غلامًا وفى التنزيل يَا عِبَادِ فَٱتَّقُونِ وقُرِئَ يا عِبَادِى ويقال يا رَبَّا تَجاوَزْ عنّى وفى الوقف يا رَبَّاهْ ويا غُلاماهْ، والتاء فى يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ تاءُ تأنيث عُوِّضتْ عن الياء ألا تراهم يُبْدِلونها هاءً فى الوقف،

قال الشارح متى أضافوا المنادى الى ياء النفس ففيه لغاتٌ اجودُها حذفُ الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحوُ يا قومِ لا بَأْسَ ويا غلامِ أَقْبِلْ وقال تعالى يا عبادِ فاتّقونِ لم يُثْبِتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوينَ في المفرد نحو يا زيدُ لانّها بمنزلته اذ كانت بدلًا منه وذلك انّ الاسم مضافٌ الى الياء والياء لا معنًى لها ولا تقوم بنفسها الّا أن يكون في الاسم المضاف اليها كما انّ التنوين لا يقوم بنفسه حتّى يكون في اسم فلمّا كانت الياء كالتنوين وبدلًا منه حذفوها في الموضع الذى يُحْذَف فيه التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يُخِلّ حذفُها بالمقصود اذ كان في اللفظ ما يدلّ عليها وهو الكسرةُ قبلها ألا ترى انّه لو لم يكن قبلها كسرةٌ لم تُحْذَف نحو مُصْطَفًى ومُعَلًّى اذا اضفتَهما قلت مصطفاىَ ومُعَلّاىَ فلا يجوز إسقاطُ الياء منهما لانّه لا دليلَ عليها بعد حذفها، واذ كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها في غير النداء كان جَوازُه في النداء الذى هو بابُ حذفٍ وتغييرٍ أَوْلى وأجدرَ بالجواز الا ترى انّك تحذف منه التنوينَ نحوَ يا زيدُ وتُسوِّغ فيه الترخيمَ نحوَ يا حارِ فاعرفه، اللغة الثانية اثباتُ الياء نحوُ يا غلامِى وكان ابو عمرو يقرأ يا عبادى فاتّقونِ وقال عبدُ الله بن عبد الأَعْلَى القُرَشىّ

* وكنتَ اذ كنتَ الاهِى وَحْدَكا * لم يَكُ شىءٌ يا إلاهِى قَبْلَكا *

فأثبت الياء لانّها اسمٌ بمنزلة زيد اذا اضفتَ اليه فكما لا تحذف زيدا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس إثباتُها بالمختار، اللغة الثالثة أن تقول يا غلامِىَ بفتح الياء وهو الاصلُ فيها من حيث كانت نظيرةَ الكاف فى أخوكَ وأبوكَ والإسكانُ فيها ضربٌ من التخفيف، اللغة الرابعة أن تُبْدِل من الياء ألفًا لانّها أخفُّ وذلك أنّهم استثقلوا الياء وقبلها كسرةٌ فيما كثُر استعمالُه وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحةً وكانت الياء متحرّكةً فانقلبت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فقالوا يا غلامَا ويا زيدَا فى يا غلامى ويا زيدى واذا وقفوا ألحقوه الهاء للسَّكْت فقالوا يا غلاماهْ ويا زيداهْ لخفاء الالف، ومن يقول يا غلاماهُ ويا زيداهُ قليلٌ لانّ الالف بدلٌ من الياء، وليس الاختيار يا غلامىَ حتّى تُبْدَل منها الالفُ على أنْ فى لغة طَيِّء يُبْدِلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون فى فَنِىَ فَنَا وفى بَقِىَ بَقَا قال الشاعر * وما الدُّنْيا بباقاةٍ علينا * يريد بباقيَةٍ وفى جاريَةٍ جاراةٌ وهو كثير واذا ساغ ذلك فى غير النداء ففى النداء أَوْلى لكثرة استعماله، ومنهم من يقول يا رَبُّ ويا قومُ بالضمّ يريدون يا رَبِّ ويا قومِ وانّما يفعلون ذلك فى الاسماء الغالبِ عليها الاضافةُ لانّهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر او الى مضمر

غيرُ المتكلّم عُلم انّها مضافةٌ الى المتكلّم والمتكلّمُ أَوْلَى بذلك لانّ ضميره الذى هو الياء قد يُحذف فاعرفه، فأمّا التاء في يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ فتاء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألتُ الخليلَ عن التاء في يا أَبَتِ لا تفعلْ ويا أُمَّتِ فقال هذه التاء بمنزلة الهاء في خالةٍ وعمّةٍ يعنى أنّها للتأنيث والذى يدلّ على انّها للتأنيث انّك تقول في الوقف يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ فتُبْدِلها هاءً في الوقف كقاعدْ وقاعدهْ على حدّ خالٍ وخالةٌ وعَمٍّ وعَمَّهْ ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الاضافة والاصل يا أَبِي ويا أُمّي فحُذفت الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها ثمّ دخلت التاء عوضًا منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا أَبَتِي ولا يا أُمَّتِي لئلّا يُجْمَع بين العوض والمعوّض منه ولا تدخل هذه التاء عوضًا فيما كان له مؤنّث من لفظه ولو قلت في يا خالي ويا عَمّي يا خالتِ ويا عَمّتِ لم يجز لانّه كان يلتبس بالمؤنّث فأمّا دخول التاء على الأُمّ فلا اشكالَ فيه لانّها مؤنّثةٌ وأمّا دخولها على الأب فلمعنَى المبالغة من نحو راويَةٍ وعلّامَةٍ، وفيه لغاتٌ قالوا يا أَبَتِ بالكسر ويا أَبَتَ بالفتح ويا أَبَتَا بالالف واذا وقفتَ قلت يا أَبَتاهْ ويا أُمَّتاهْ وحكى يونسُ عن العرب يا أَبَّ ويا أُمَّ، فمن قال يا أَبَتِ بالكسر فانّه اراد يا أَبَتي بالاضافة الى ياء النفس ثمّ حذف الياء وأبقى الكسرةَ دليلًا عليها مؤذنةً بانّها مُرادةٌ، ومن قال يا أَبَتَ بالفتح فيحتمل امرَيْن احدُهما أن يكون مثل يا طَلْحَةُ أقبلْ ووجهه أنّ أكثرَ ما يُدْعَى هذا النحوُ ممّا فيه تاء التأنيث مرخّما فلمّا كان كذلك وردّ المحذوف تُرِك الآخِرُ يجرى على ما كان يجرى عليه في الترخيم من الفتح ولم يُعتدّ بالهاء وأقحموها كما انّه لمّا كان اكثرُ ما يقول العربُ اجتمعتِ اليمامةُ وهم يريدون اهلَ اليمامة فاذا ردّوا الاهلَ جروا على ما كانوا عليه من التأنيث فقالوا اجتمعتْ اهلُ اليمامة ولم يعتدّوا بالاهل وجعلوه من قبيل المُقْحَم على حدّ قوله *كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ* والوجه الثانى أن يكون اراد يا أَبَتَا فحذف الالفَ تخفيفا وساغ ذلك لانّها بدلٌ من الياء فحذفوها كما تُحذف الياء وبقيت الفتحةُ قبلها تدلّ على الالف كما انّ الكسرة تبقى دليلا على الياء، وأمّا من قال يا أَبَتَا ويا أُمَّتَا فانّه اراد الياء الّا انّه استثقلها فأبدلَ من الكسرة فتحةً ثمّ قلبها ألفًا لانّها متحرّكةٌ مفتوحٌ ما قبلها قال الشاعر *يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكا* وقال

*يا أَبَتَا ويا أَبَهْ * حَسَّنْتَ الّا الرَقَبَهْ*

وقد كثُر إبدالُ هذه الياء ألفا قال الشاعر

*وقد زَعَموا أنّي جَزِعْتُ عليهما * وهل جَزَعٌ أن قلتُ وَا بِأَبَا هُما*

وقال رُؤْبَة *فهى تُرَثّى بِأَبَا وَٱبْنِيمَا* وكثرةُ ما جاء من ذلك تزيد قولَ من قال يا أَبَتَ بالفتح أنّه اراد يا أَبَتَا بالالف قوّةً ،

قال صاحب الكتاب وقالوا يا ابنَ أُمّى ويا ابنَ عَمّى ويا ابنَ أمّ ويا ابنَ عمّ ويا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ وقال ابو النَّجْم *يا بِنْتَ عَمّا لا تَلُومِى وَٱهْجَعِى* جعلوا الاسمَيْن كاسم واحد ،

قال الشارح اذا قلت يا ابنَ أخى ويا غُلامَ غلامى فالقياسُ فى هذه الياءات أن لا تُحذف لانّ النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثانى فهما بمنزلة غيرهما فى غير النداء ألا تراك تقول فى الخبر جاء غلامُ اخى فكما انّ الاخ ليس له حَظٌّ فى المجىء فكذلك اذا قلت يا غلامَ اخى ليس للاخ حظٌّ فى النداء والياء انّما تُحذف اذا وقعتْ موقعا يُحذف فيه التنوين وهو أن يتّصل بالاسم المنادى ، هذا هو القياس الّا انّه قد ورد عنهم فى قولهم يا ابنَ أُمّى ويا ابنَ عَمّى على الخُصوص اربعةُ أَوجهٍ مسموعةٍ من العرب حكاها الخليلُ ويونُس فالوجهُ الاوّل يا ابنَ أمّى ويا ابنَ عمّى بإثبات الياء قال الشاعر

*يا ابنَ أُمّى ويا شُقَيِّقَ نَفْسى * أنتَ خلّفتَنى لدَهْرٍ شديدِ*

ولذلك وجهان من المعنى احدُهما أن تكون أثبتَّها كما أثبتَّها فى يا غلامى واذا ساغ ثبوتُها فى المنادى كان ثبوتُها فى المضاف الى المنادى أسوغَ والثانى وهو أجودُهما أن تُثْبِتها كما أثبتَّها فى يا ابنَ اخى وفى يا غلامَ غلامى ، والوجه الثانى من الأوجه الاربعة أن تقول يا ابنَ أُمَّ ويا ابنَ عَمَّ بالفتح وقد قرأ به ابنُ كثير ونافعٌ وابو عمرو ويحتمل ذلك امرَيْن احدُهما ان يكون الاصلُ يا ابنَ أُمّا بالالف ثمّ حُذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لانّها بدلٌ من الياء فحُذفت كما تُحذف الياء فى يا غلامى فى قولك يا غلامِ وحُذفت الياء من المضاف اليه وإن كانت لا تُحذف من المضاف اليه اذا قلت يا غلامَ غلامى كما تُحذف من المضاف اذا قلت يا غلامِ لانّ هذا الاسم أعنى يا ابنَ أمّ ويا ابنَ عَمّ قد كثر استعمالُه فجاز فيه ما لم يجز فى نظائره ، والفتحة فى ابنَ على هذا فتحةُ إعراب كما انّها فى يا غلامَ غلامى كذلك ، والثانى أن تجعل ابنًا وأُمًّا جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسمَ الآخرَ على الفتح وتبنى الاسمَ الذى هو الصدرُ لانّه كالبعض للثانى فالفتحةُ فى الاوّل ليست نصبةً كما كانت فى الوجه الاوّل وانّما هى بمنزلة الفتحة من خمسةَ عشرَ وهما فى موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عشرَ وهو مقصود ، ويجوز ان يكون فتحُ الثانى إتباعًا لفتحة النون فى ابن وموضعُ أُمّ وعَمّ خفضٌ بالاضافة ، والوجه الثالث الكسر فتقول يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ وقرأ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائىّ يا ابنَ أمِّ بالكسر

ويحتمل امرَيْن احدُهما ان يكون أضاف ابنًا الى امّ وحذف الياء من الثانى وكان الوجهُ إثباتَها مثلَ يا غلامَ غلامى، والوجه الثانى انّهما لمّا جُعلا كاسم واحد وأضافهما الى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرةُ دليلا كما يُفعَل بالاسم الواحد نحو يا غلامِ ويا قومِ ومثلُه يا احدَ عشرِ أقبلوا، الوجه الرابع ان تقول يا ابنَ أمّا ويا ابنَ عمّا فتجعل مكانَ الياء الفًا كما قال *يا بِنْتَ عَمّا لا تَلُومِى وَٱهْجَعِى* كما تقول يا غلامًا فتفتح ما قبل الياء تخفيفا وهى متحرّكة فتنقلب الفًا فاعرفه،

المندوب

فصل ٥٥

قال صاحب الكتاب ولا بدّ لك فى المندوب من ان تُلْحِق قبله يا او وَا وأنتَ فى إلحاق الالف فى آخره مخيَّرٌ فتقول وا زيداهْ او وا زيدُ والهاء اللاحقةُ بعد الالف للوقف خاصّةً دون الدَرْج ويَلْحَق ذلك المضافَ اليه فيقال وا اميرَ المؤمنيناهْ ولا يلحق الصفةَ عند الخليل فلا يقال وا زيدُ الظريفاهْ ويلحقها عند يونس، ولا يُنْدَب الّا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاهْ ولم يُستقبح وَا مَن حفر بِئْرَ زَمْزَماهْ لانّه بمنزلة يا عبدَ المُطّلباهْ،

قال الشارح اعلم انّ المندوب مدعوٌّ ولذلك ذُكر مع فُصول النداء لكنّه على سبيل التفجّع فأنتَ تدعوه وإن كنتَ تعلم انّه لا يستجيب كما تدعو المستغاثَ به وإن كان بحَيْثُ لا يسمع كانّه تعدّه حاضرا وأكثرُ ما يقع فى كلام النساء لضُعْف احتمالهنّ وقلّة صَبْرهنّ ولمّا كان مدعوًّا بحيث لا يسمع أتوا فى اوّله بيا او وَا لمَدّ الصوت ولمّا كان يُسْلَك فى الندبة والنَوْح مذهبُ التطريب زادوا الالفَ آخرا للترنّم كما يأتون بها فى القَوافى المطلَقة وخصّوها بالالف دون الواو والياء لانّ المَدّ فيها أمكنُ من أُخْتَيْها، واعلم انّ الالف تفتح كلّ حركة قبلها ضمّةً كانت او كسرةً لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا اَللّهمّ الّا ان يُخاف لَبْسٌ فحينئذ لا تُغيِّر الحركة فتقول وا زيدَا واذا وقفتَ على الالف ألحقتَ الهاء فى الوقف محافظةً عليها لخَفائها فتقول وا زيداهْ ويا عمراهْ فإن وصلتَ أسقطتَ الهاء لانّ خَفاء الالف قد زال بما اتّصل بها فتقول وا زيدَا وعمراهْ تُسْقِط الهاء من الاوّل لاتّصاله بالثانى وتُثْبِتها فى الثانى لانّك وقفتَ عليه، ويجوز ان لا تأتى بألف الندبة وتُجْرِى لفظَه مُجْرَى لفظ المنادى نحو وا زيدُ ويا عمرُو ولا يُلْبَس بالمنادى اذ قرينةُ الحال تدلّ عليه، وتلحق علامةُ الندبة المضافَ اليه فيقال وا اميرَ

المؤمنيناه ووا غلامَ زيداه لانّ المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلةَ التنوين من المضاف فإن كان المضافُ اليه اسما ظاهرا فتحتَ آخرَه لأجلِ الف الندبة وتحذف التنوينَ من المضاف اليه في الندبة لانّه لا يجتمع ساكنان التنوينُ والالفُ ولم تُحرّك التنوينَ لانّ أداةَ الندبة زيادةٌ غيرُ منفصلة كما انّ التنوين كذلك فلم يجتمع في آخرِ الاسم زيادتان على هذه القضيّة فعاقبوا بينهما لذلك هذا اذا كان المضافُ اليه ظاهرا ، فإن كان مضمرا فإن كان المضمرُ متكلّما فلا تخلو ياؤه من ان تكون محذوفةً وقد اجتُزئ بالكسرة منها نحوَ يا غلامِ او تكون ثابتةً وفيها لغتان السكونُ والحركةُ فإن كانت الأُولى فإنّك تُبْدل من الكسرة فتحةً لأجلِ الالف بعدها وتقول وا غلاماه وإن كانت ثابتةً وهي ساكنةٌ كان لك فيها وجهان احدهما حذفُ الياء لسكونها وسكونِ الالف بعدها ويستوي في ذلك لغةُ مَن أثبتَها ومَن حذفها والوجهُ الثاني ان لا تحذفها بل تفتحها لأجل الالف بعدها واذا كانوا قد فتحوا ما ليس اصلُه الفتحَ كان فتحُ ما اصلُه الفتحُ أجدرَ وأَوْلى ، وإن كانت الياء مفتوحةً نحوَ وا غلاميَ فليس فيه الّا وجهٌ واحدٌ وهو إثباتُها وتحريكُها ، وإن كان المضاف اليه مضمرا غيرَ ياء النفس أثبتَّه بالالف وفتحتَ ما قبلها اذا لم يلتبس نحوَ قولك في المضاف الى المخاطب وا غلامَكاهْ فإن كان ممّا يلتبس قلبتَ الالفَ الى جنسِ الحركة قبلها نحوَ يا غلامَكيهْ اذا كان المخاطبُ مؤنّثا اذ لو قلت وا غلامكاهْ ٱلتبس بالمذكّر ، وكذلك تقول وا غلامَهوهْ اذا كان المضمر غائبا اذ لو قلت وا غلامَهاهْ ٱلتبس بالمؤنّث وعلى هذا فقِسْ كلَّ ما يأتي منه ، ولا تلحَق الفُ الندبة الصفةَ لا تقول وا زيدُ الظريفاهْ عند سيبويه والخليلِ لانّ الصفة ليست المقصودَ بالندبة وانّما المندوبُ الموصوفُ ، وذهب الكوفيون ويونسُ من البصريين الى جوازه وقالوا انّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهبُ الاوّلُ اذ ليست الصفةُ كالمضاف اليه لانّ المضاف اليه داخلٌ في المضاف ولذلك يلزمه وأنتَ في الصفة بالخيار إن شئتَ تصف وإن شئت لا تصف ، واعلم انّ الندبة لمّا كانت بُكاءً ونَوْحا بتَعْدادِ مآثرِ المندوب وفضائله واظهارُ ذلك ضَعْفٌ وخَوَرٌ ولذلك كانت في الأكثر من كلام النِسْوان لضُعْفهنّ عن الاحتمال وقلّةِ صَبْرهنّ وجب ان لا يُنْدَب الّا بأَشْهَرِ اسماء المندوب وأَعْرَفِها لكَيْ يعرفَه السامعون فيكون عُذْرا له عندهم ويُعْلَمَ انّه قد وقع في أمر عظيم لا يَمْلِك التصبُّرَ عند مثله ، فلهذا المعنى لا تُنْدَب نكرةٌ ولا مبهمٌ فلا يقال وا رجلاه ولا وا هذاه لابهامهما ويستقبحون وا مَن في الداراه لعدمِ وُضوحه وإبهامه ولا يستقبحون وا مَن حَفَرَ بئرَ زَمْزَماه لانّه مَنْقَبَةٌ وفضيلةٌ صار ذلك عَلَمًا عليه يُعْرَف به بعينه فجرى مَجْرَى الاعلام

نحو وا عبدَ المُطَّلِباهْ وذلك انّ عبد المطّلب هو الذى أظهر زَمْزَمَ بعدَ دُثورها من عَهْد اسمعيلَ عليه السلام بأنْ أُتِيَ فى المَنام فأُمر بحَفْرِ زمزمَ فقال وما زمزمُ قال لا تُنْزَف ولا تُهْدَمْ، وتَسْقى الحَجيجَ الأعظمْ، وهى بين الفَرْث والدَمْ، فغدا عبدُ المطّلب ومعه الحرثُ ابنه ليس له يومئذ ولدٌ غيرُه ووجد الغُرابَ ينقُر بين اساف ونائلةَ فحَفَرَ فلمّا بدا الطَّوِىُّ كَبَّرَ وقصّتُه معروفةٌ، فالندبة نوعٌ من النداء فكلُّ مندوب منادًى وليس كلُّ منادى مندوبا اذ ليس كلُّ ما ينادَى يجوز ندبتُه لانّه يجوز ان ينادَى المنكورُ والمبهمُ ولا يجوز ذلك فى الندبة فاعرفه،

حذف حرف النداء

فصـــل ٥٩

قال صاحب الكتاب ويجوز حذفُ حرف النداء عمّا لا يوصف به أَىٌّ قال الله تعالى يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا وقال رَبِّ أَرِنِى أَنْظُرْ إِلَيْكَ وتقول أيُّها الرجلُ وأيّتها المرأةُ ومَن لا يزال مُحْسِنًا أَحْسِنْ الىّ، ولا يُحذف عمّا يوصف به أَىٌّ فلا يقال رجلُ ولا هذا،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الغرض بالنداء التصويتُ بالمنادى ليُقْبِلَ والغرضُ من حروف النداء امتدادُ الصوت وتنبيهُ المدعوّ فاذا كان المنادَى متراخيا عن المنادِى او مُعْرِضا عنه لا يُقْبِل الّا بعد اجتهاد او نائما قد استُثقل فى نَوْمه استعملوا فيه جميعَ حروف النداء ما خلا الهمزةَ وهى يا وأَيَا وهَيا وأَىْ يمتدّ الصوتُ بها ويرتفع، فإن كان قريبا نادوه بالهمزة نحوَ قول الشاعر *أَزَيْدُ أَخا وَرْقاءَ إن كنتَ ثائرا* لانّها تُفيد تنبيهَ المدعوّ ولم يُرِد منها امتدادُ الصوت لقُرب المدعوّ ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المَدّ فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيدا، وقد يجوز حذفُ حرف النداء من القريب نحوُ قوله *حارِ بنَ كَعْبٍ ألا أَحْلامَ تَزْجُرُكم* ونحوُ قوله تعالى يوسفُ اعرِضْ عن هذا وقد كثر حذفُ حرف النداء فى المضاف نحو قوله تعالى رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وقال تعالى فَاطِرَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وقال رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ ٱلسَّمَاءِ وقال رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِى ٱلْمَوْتَى وهو كثير فى الكتاب العزيز، وفى الجملة حذفُ الحروف ممّا يأباه القياس لانّ الحروف انّما جىء بها اختصارا ونائبةً عن الافعال فما النافيةُ نائبةٌ عن أَنْفِى وهمزةُ الاستفهام نائبةٌ عن أستفهمُ وحروفُ العطف عن أَعْطِفُ وحروفُ النداء نائبةٌ عن أُنادى فاذا اخذتَ تحذفها كان اختصارَ المختصَر وهو إجحافٌ الّا انّه قد ورد

فيما ذكرناه لقوّة الدلالة على المحذوف فصار القرائنُ الدالّةُ كالتلفّظ به، وقوله يجوز حذفُ حرف النداء ممّا لا يوصَف به أيٌّ جعل ذلك شرطا فى جوازِ حذفه لا علّةً، ومنهم من جعل ذلك علّةً وانّما هو اعتبارٌ وتعريفٌ للموضع الذى يُحذف منه حرف النداء فقالوا كلّ ما يجوز ان يكون وصفًا لأيٍّ ودعوتَه فانّه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لانّه لا يُجمع عليه حذفُ الموصوف وحذفُ حرف النداء منه فيكونَ إجحافا فلذلك لا تقول رجلُ أقبلْ ولا غلامُ تعالَ ولا هٰذا هَلُمَّ وأنت تريد النداءَ حتى يظهر حرفُ النداء لانّ هذه الأشياء يجوز ان تكون نُعوتًا لأيٍّ نحوَ يا أيّها الرجلُ ويا ايّها الغلامُ ويا ايّهذا لانّ أيًّا مبهَمٌ والمبهمُ يُنْعَت بما فيه الالف واللام او بما كان مبهما مثلَه قال الله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ انَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى قال الشاعر

*يا أيُّهَا الرجلُ المُعلِّمُ غيرَه * هَلَّا لنفسك كان ذا التعليمُ*

وقال الاخر *ألا ايّهذا الباخعُ الوَجْدُ نفسَه* فوصف أيًّا باسم الاشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام اذ كان مبهما مثلَه كما يوصَف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام، واحتجّ سيبويه بأنّ اصلَ هذا أن يُستعمل بالالف واللام فتقول يا ايّها الرجلُ فلم يجز حذفُ ما كان يتعرّف به وتبقيتُه على التعريف الّا بعوَض، وكذلك المبهم يكون وصفًا على ما تقدّم لأيٍّ فاذا حذفتَ أيًّا صار يًا بدلا فى هٰذا كما صار بدلا فى رجل، وقال المازنىّ فى نحوِ هٰذا أقبلْ انّ هٰذا اسمٌ تُشير به الى غير المخاطب فلمّا نادينَه ذهبتْ منه تلك الاشارةُ فعُوّض منها التنبيه بحرف النداء، وقد اجاز قومٌ من الكوفيين هذا اقبلْ على ارادة النداء وتعلّقوا له بقوله تعالى ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ قالوا والمراد يا هٰؤلاء، وقد عمِل به المُتَنبّى فى قوله *هٰذى بَرَزْتِ لنا فهِجْتِ رَسيسًا* وكان يَميل كثيرا الى مذهب الكوفيين ولا حجّةَ فى الآية لاحتمال ان يكون هٰؤلاء منصوبا بإضمار أَعنى بمعنى الاختصاص ويكون انتم مبتدأً وتقتلون الخبرَ، وقيل انتم مبتدأ والخبرُ هٰؤلاء وتقتلون انفسكم من صلة هٰؤلاء وقد يكون اسمُ الاشارة موصولا نحوَ قوله

*عَدَسْ ما لعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ * أَمِنْتِ وهذا تَحْملينَ طَليقُ*

اى والذى تحملينه طليقٌ، ويُحمل قول المتنبى على ان يكون اشارةً الى المصدر اى هذه البَرْزَةَ او الى الظرف على ارادة المرّة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شذّ قولُهم أَصْبِحْ لَيْلُ وافْتَدِ مَخنوقُ وأَطْرِقْ كَرَا و *جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِى

عَذِيرِى * ولا عن المستغاث والمندوب، وقد التُزِم حذفُه فى اَللّٰهُمَّ لوقوع الميم خَلَفًا عنه،

قال الشارح قد جاء عنهم حذفُ حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا أَصْبِحْ لَيْلُ وافْتَدِ مَخْنُوقُ وأَطْرِقْ كَرَا يريد ترخيمَ كَرَوانٍ على قولِ من قال يا حارُ بالضمّ وذلك انّ هذه امثالٌ معروفةٌ فجرت مجرى العَلَم فى حذفِ حرف النداء منها، وقال ابو العبّاس المبرّد الأمثالُ يُستجاز فيها ما يستجاز فى الشعر لكثرة الاستعمال لها، فأمّا قول العجّاج *جارِىَ لا تستنكرى عذيرى* فانّه يريد يا جاريةُ فانّما رَخَّمَ فحذف تاءَ التأنيث وحذف أداةَ النداء ضرورةً، ولا يجوز حذفُ حرف النداء من المستغاث به فلا تقول لَزَيْدٍ وأنت تريد يا لَزيدٍ لانّ المستغيث يبالغ فى رفعِ صوته وامتدادِه لتوهُّمه فى المستغاث به الغَفْلَةَ والتَراخِىَ، وكذلك المندوب قال سيبويه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لانّهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم والاختلاطُ الاجتهادُ فى الغَضَب ولانّهم يريدون به مذهبَ الترنّم ومَدّ الصوت ولذلك زادوا الالف أخيرًا مبالغةً فى الترنّم، فأمّا قولهم اَللّٰهُمَّ فهو نداءٌ والضمّةُ فيه بناءٌ بمنزلتها فى يا زيدُ والميمُ فيه عوَضٌ من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يَا مع الميم الّا فى شعرٍ أنشده الكوفيون لا يُعْرَف قائله ويكون ضرورةً وذلك قوله

*انّى اذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا * دَعَوْتُ يا اَللّٰهُمَّ يا اَللّٰهُمَّا*

فجمع لضرورة بين يَا والميم، وذهب الفرّاء من الكوفيين الى انّ اصله يا اللّهُ أُمَّنَا بخيرٍ الّا انّه لمّا كثر فى كلامهم واشتهر فى ألسنتهم حذفوا بعضَ الكلام تخفيفا كما قالوا هَلُمَّ والاصلُ هَا اَلْمُمْ فحذفوا الهمزة تخفيفا وادّغموا الميم فى الميم كما قالوا وَيْلُمِّه والاصل وَيْلٌ لأُمِّه وانّما حذفوا وخفّفوا، وهو قولٌ واهٍ جدًّا لوجوهٍ منها انّه لو كان الامر كما ذكروا لَمَا حَسُن ان يقال اَللّهمّ أُمَّنَا بخير لانّه يكون تكرارا فلمّا حَسُن من غير قُبْحٍ دلّ على فسادِ ما ذهب اليه، وايضا فانّه لو كان الامر على ما ظنّ لَمَا جاز استعمالُه فى المكارِه نحوِ اللّهمّ أَهْلِكْهم ولا تُهْلِكْنا لانّه يكون تناقُضا قال الله تعالى اَللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ مع انّه لو كانت الميمُ اصلا من الفعل لم يحتج الشرطُ الى جوابٍ فى الآية ولَسدّتْ مَسَدّ الجواب فلمّا افتقرت الى جواب وأُجيبت بالفاء دلّت على انّها زائدةٌ وليست من الفعل، واعلم انّ سيبويه لا يرى نَعْتَ اللّهمّ لانّه لفظٌ لا يقع الّا فى النداء فهو فى منزلة يا هَناهْ ويا مَلْكَعانُ وفُلُ وليس شىءٌ من هذا بنعتٍ، وخالَفَه ابو العبّاس فى ذلك وقال اذا كانت الميم عوضًا من يَا فكما تقول يا اللّهُ الكريمُ كذلك تقول اللّهمّ الكريمُ واستدلّ بقوله تعالى

اَللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ فسيبويه يحمل فاطر السموات على انّه نداءٌ ثانٍ لا أنّه نعتٌ ،

الاختصاص

فصـــل ٥٧

قال صاحب الكتاب وفى كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاصُ لا النداءُ وذلك قولهم أمّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرجلُ ونحن نفعل كذا أيُّها القومُ وٱللّهمّ ٱغْفِرْ لنا أيّتُها العِصابةُ جعلوا أيّا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الّا انفسَهم ، وما كنوا عنه بأَنَا ونحن والضمير فى لَنَا كانّه قيل أمّا أنا فأفعلُ متخصِّصا بذلك من بينِ الرجال ونحن نفعل متخصِّصين من بين الأَقوام واغفرْ لنا مخصوصين من بين العصائب ،

قال الشارح اعلم انّ كلّ منادى مختصٌّ تختصّه فتُناديه من بينِ مَن بحَضْرتك لأَمْرك ونَهْيك او خبرك ومعنَى اختصاصك إيّاه أن تقصده وتختصّه بذلك دونَ غيره ، وقد أجرتِ العرب أشياءَ اختصّوها على طريقة النداء لاشتراكهما فى الاختصاص فاستُعير لفظُ احدهما للآخر من حيث شارَكه فى الاختصاص كما أجروا التَّسْوِيةَ مُجْرَى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودةً فى الاستفهام وذلك قولك أزيدٌ عندك امر عمرٌو وأزيدٌ افضلُ ام خالدٌ فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما ثمّ تقول ما أُبالِى أقمتَ ام قعدتَ وسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ فأنت غيرُ مستفهم وإن كان بلفظ الاستفهام لتشارُكهما فى معنى التسوية لانّ معنى قولك لا أبالى أفعلتَ ام لم تفعل اى هما مستويان فى عِلْمى فكما جاءت التسويةُ بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معنى التسوية كذلك جاء الاختصاصُ بلفظ النداء لاشتراكهما فى معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى ، والذى يدلّ على انّه غير منادى انّه لا يجوز دخولُ حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعلُ كذا يا أيُّهذا الرجلُ اذا عنيتَ نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيُّها القومُ اذا عنيتم انفسَكم لانّك لا تُنبِّه غيرَك ، وهذا الاختصاص يقع للمتكلّم نحو نحن نفعل أيُّها العِصابةُ وتعنى بالعصابة انفسَكم وللمخاطَب نحو انتم تفعلون أيّها القومُ ولا يجوز للغائب لا تقول إنّهم فعلوا كذا أيّتُها العصابةُ ، وقولهم انا افعل كذا أيّها الرجل ونحن نفعل كذا أيّتها العصابة فأيٌّ وصفتُها مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ او خبرٌ محذوفُ المبتدإ فاذا كان مبتدأ فكانّه قال الرجلُ المذكور او العصابةُ المذكورة مَن أُريد واذا كان خبرا فكانّه قال من اريد الرجلُ المذكور او العصابةُ

المذكورة ان لا يقدَّر فيها حرفُ النداء بل هي جملةٌ فى موضع الحال لانّ الكلام قبلها تامٌّ ولذلك مثّلها صاحبُ الكتاب بقوله انا افعل كذا متخصّصا من بين الرجال ونحن نفعل متخصّصين من بين الاقوام وذكرُ ايّ هنا وصفته توضيحا وتأكيدا اذ الاختصاص حاصلٌ من انا ونحن فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وممّا يجرى هذا المجرى قولُهم إنّا مَعْشَرَ العربِ نفعل كذا ونحن آلَ فلان كُرَماءُ وإنّا معشرَ الصَعاليكِ لا قوّةَ بنا على المُرُوّةِ الّا انّهم سوّغوا دخولَ اللام ههنا فقالوا نحن العربَ أَقْرَى الناس للضَيْف وبكَ اللّهَ نرجو الفَضْلَ وسُبْحانَكَ اللّهَ العظيمَ ومنه قولهم الحَمْدُ للّه الحميدَ والمُلْكُ للّه اهلَ المُلْكِ وأتانى زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ وقُرِئَ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ومررتُ به المِسْكِينَ والبائسَ ٭ وقد جاء نكرةً فى قول الهُذَلىّ

*ويأْوِى الى نِسْوةٍ عُطَّلٍ * وشُعْثًا مَراضِيعَ مِثْلَ السَعالِى*

وهذا الذى يقال فيه نصبٌ على المَدْحِ والشَتْمِ والترحّمِ ٭

قال الشارح اعلم انّ هذا النحو من الاختصاص يجرى على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غيرِ مستعمَلٍ اظهارُه وليس بنداء على الحقيقة بدليلِ انّ الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد فى النداء على الضمّ فى نحوِ يا زيدُ ويا بكرُ ولم يقولوا فى *بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَبابُ* بنا تميمُ بالضمّ كما فعلوا فى النداء ولانّه ايضا يدخل عليه الالف واللام نحوَ نحن العربَ أقرى الناس للضيف وما فيه الالف واللام لا يباشره حرفُ النداء واذا ارادوا ذلك توصّلوا اليه بأيّ ونحوِها كقولك يا ايّها الرجلُ فلمّا قلت ههنا نحن العربَ من غير وُصْلةٍ دلّ انّه غيرُ منادى ٭ وقوله ممّا يجرى هذا المجرى يريد مجرى الاوّل فى الاختصاص وانّما فصله من الاوّل وإن كانا جميعا اختصاصا لانّهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك انّ الفصل الاوّل مرفوعٌ نحوُ نحن نفعل كذا ايّتها العصابةُ وأنا أفعل كذا ايّها الرجلُ وهذا الفصلُ منصوبٌ نحوُ قوله *إنّا بنى مِنْقَرٍ* وقولِ الاخر *بِنَا تميمًا يُكْشَفُ الضَبابُ* وذلك الفصل مختصٌّ بأيّ دون غيرها من الاسماء وهذا الفصلُ يكون بسائر الاسماء نحوِ بنى فلان وآلِ فلان وغيرِهما من الاسماء ٭ واعلم انّ هذا الضرب من الاختصاص ليس نداءً على الحقيقة وإن كان جاريًا مجراه وذلك من قِبَل انّه منصوبٌ بفعل مضمر غيرِ مستعمَل اظهارُه ولا يكون الّا للمتكلّم والمخاطَبِ وهما حاضران ولا يكون لغائب كما انّ النداء كذلك والذى يدلّ على انّه ليس بنداء أنّ الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد فى النداء على الضمّ

نحوُ يا زيدُ ويا حَكَمُ ولم يقولوا فى قول الشاعر بنا تميمُ بالضمّ كما فعلوا فى النداء ولانّه ايضا يدخل عليه الالفُ واللام نحوَ قولهم نحن العربَ أقرى الناس للضَّيْف ولا يجوز ذلك فى النداء، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنّك فى النداء تختصّ واحدا من جماعةٍ ليعطف عليك عند توهّمِ غَفْلةٍ عنك وفى هذا الباب تختصّه بفعلٍ يعمل فيه النصبَ يُقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له، والاسم المنصوب فى هذا الباب لا بدّ ان يتقدّم ذكرُه ويكونَ من اسماء المتكلّم والمخاطَب نحوَ قوله

*أَبَى اللّٰهُ الّا أنّنا آلَ خِنْدِفٍ * بنا يَسْمَعُ الصَّوْتَ الأَنامُ ويُبْصِرُ*

قال خندف ثم النون والالف فى أنّنا وكذلك قولهم نحن العربَ أقرى الناس للضيف فالعربُ ثم نحن، ونصبُ هذه الاسماء كنَصْبِ ما ينتصب على التعظيم والشَّتْم باضمارِ أريد او أعني او أَختصّ فالاختصاصُ نوعٌ من التعظيم والشتم فهو أخصّ منهما لانّه يكون للحاضر نحوِ المتكلّم والمخاطب وسائرُ التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضربُ من الاختصاص يراد به تخصيصُ المذكور بالفعل وتخليصُه من غيره على سبيل الفَخْر والتعظيم وسائرُ التعظيم والشتم ليس المرادُ منه التخصيصَ والتخليصَ من موصوف آخَر وانّما المرادُ المدح او الذمّ، فمن ذلك الحمد للّه الحميدَ والمُلْكُ للّه أَهْلَ المُلْك وكلّ ذلك نصبٌ على المدح ولم تُرِد ان تفصله من غيره وتقول أتاني زيدٌ الخبيثَ الفاسقَ ومنه قرآءةُ من قرأ وآمرأتُه حمّالةَ الحطب بالنصب على الذمّ والشتم، ومن ذلك مررت به البائسَ المسكينَ فيجوز خفضُ البائس والمسكين على البدل ولا يجوز ان يكون نَعْتًا لانّ المضمرات لا تُنْعَت ويجوز نصبُه على الترحّم باضمارِ أعني وهو من قبيل المدح والذمّ فاعرفه،

الترخيم

فصل ٥٨

قال صاحب الكتاب ومن خصائص النداء الترخيمُ الّا اذا اضطرّ الشاعر فرخّم فى غير النداء، وله شرائطُ إحداها أن يكون الاسمُ عَلَما والثانيةُ ان يكون غيرَ مضاف والثالثةُ ان لا يكون مندوبا ولا مستغاثا والرابعةُ ان تزيد عدّتُه على ثلثة أحرف الّا ما كان فى آخره تاء تأنيث فانّ العَلَميّة والزيادة على الثلثة فيه غيرُ مشروطتَيْن يقولون يا عاذِلَ ويا جارِيَ لا تستنكِرِي ويا ثُبَ أَقْبِلِي ويا شا آرْجُنِي،

وأمّا قولهم يا صاحِ وأَطْرِقْ كَرَا فمن الشَواذّ ،

قال الشارح انّما قال ومن خصائص النداء الترخيم لانّ الترخيم المطّرد انّما يكون فى النداء وفى غير النداء انّما يكون على سبيل النُدْرة وهو من قبيل الضرورة على ما سيأتى بيانُه ولذلك قال الّا اذا اضطرّ الشاعر فرخّم فى غير النداء جعله خاصّةً للنداء ، والترخيم مأخوذ من قولهم صوتٌ رخيمٌ اذا كان ليّنا ضعيفا والترخيمُ ضُعْفٌ فى الاسم ونَقْصٌ له عن تمام الصوت قال الشاعر

*لها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ * رخيمُ الحَواشِى لا هُراءٌ ولا نَزْرُ*

يصف امرأةً بعُذوبةِ المنطق ولينِ الكلام وذلك مستحَبّ فى النساء ، والترخيم له شروطٌ منها ان يكون منادى وذلك لكثرة النداء فى كلامهم وسعةِ استعماله والكلمةُ اذا كثُر استعمالُها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها فلذلك رخّموا المنادى وحذفوا آخِرَه كما حذفوا منه التنوينَ وكما حذفوا الياء فى يا قومِ على ما سبق ، ومنها ان يكون عَلَما لانّ الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجَد فى غيرها ألا ترى انّهم قالوا حَيْوَةُ والقياس حَيّةُ وقالوا مَزْيَدٌ ومَوْهَبٌ ومَحْبَبٌ وقد تقدّم علّةُ ذلك فى فصل الاعلام ، ومنها ان يكون مفردا غير مضاف لانّ الاسم المفرد قد أثّر فيه النداء وأوجب له البناء بعدَ ان كان معربا والمضافُ والمضاف اليه لم يؤثّر فيه النداء بل حالُهما بعد النداء فى الاعراب كحالهما قبل النداء فلمّا كان حكمُ المفرد فى النداء مخالِفَ حكمِه فى غير النداء وكان الترخيمُ انّما يُسوّغه النداء جاز ولمّا كان المضافُ والمضاف اليه جارِيَيْن على الاعراب فى النداء كجَرْيِهما فى غير النداء وكان غيرُ النداء لا يجوز فيه الترخيمُ لم يجز فيهما هذا مع عدم السَماع والذى ورد من الترخيم عن العرب انّما هو فى المفرد نحوِ يا حارِ ويا عامِ ، وذهب الكِسائىّ والفرّاء الى جواز الترخيم فى المضاف ويوقِعون الحذفَ على آخِرِ الاسم الثانى فيقولون يا أبا عُرْوَ ويا آلَ عِكْرِمَ وأنشدوا بيتا لم يُعرف قائله

*أَبا عُرْوَ لا تُبْعِدْ فكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ * سَيَدْعُوه داعِى مِيتَةٍ فيُجِيبُ*

وقال زُهَيْرٌ

*خُذُوا حِذْرَكم يا آلَ عِكْرِمَ وآذْكُروا * أَواصِرَنا والرِحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ*

فرخّم المضاف اليه فيهما وهذا محمولٌ عندنا على الضرورة وحالُه حالُ ما رُخّم فى غير النداء للضرورة لانّ المضاف اليه غيرُ منادى ، ومنها ان تكون عدّتُه زائدة على ثلثة احرف وذلك لانّ أقلّ الاصول ما كان على ثلثة فاذا حذفتَ من الخمسة حرفا ألحقتَه بالأربعة وقرّبتَه من الثلاثة تخفيفا له بقُرْبه من

الثلاثة الذى هو أقلّ الأبنية واذا حذفتَ من الاربعة بلغتَ الثلاثة واذا بلغت الثلاثة لم يجز ان تحذف منه شيئا لانّه لم يكن دونها شىء من الاصول فتَبْلُغه لانّها هى الغاية، فامّا ما كان فيه هاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلثة احرف لانّه بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم كحَضْرَمَوْتَ ورامَهُرْمُزَ فجاز حذفُ الثانى منه كما جاز فى حضرموت وبقى على حرفَيْن معتلّا كيَد ودَم لانّه كان كذلك والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يُشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العَلَميّة بل يجوز فى الشائع كما يجوز فى الخاصّ، وانّما ساغ الترخيمُ فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن عَلَما نحو يا ثُبَ ويا عِضَ فى ثُبَة وعِضَة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فانّه لم يكثر فى شىء ككثرته لما تقدّم من انّه كاسمٍ ضُمّ الى اسم ولانّ تاء التأنيث تُبْدَل هاءً فى الوقف ابدًا مطّردا ودخولُها الكلامَ اكثرُ من دخولِ أَلِفَي التأنيث لانّها قد تدخل فى الافعال الماضية للتأنيث نحو قامتْ هندُ وتدخل المذكّرَ توكيدا ومبالغةً نحو عَلّامةٍ ونَسّابةٍ فلمّا كانت الهاء كذلك ساغ حذفُها وكان أَوْلى لما يحصل بذلك من الخفّة مع عدم الاخلال ببنية الكلمة لانّ التغيير اللازم لها من نَقْلها من التاء الى الهاء يُسهّل تغييرَها بالحذف لانّ التغيير مُؤنِّس بالتغيير، فاذا كانت فى الكلمة لم يحذفوا غيرَها قلّت حروفُها او كثُرت شائعا كان او خاصّا تقول فى الخاصّ يا سَلَمَ أقبلْ وفى مَرْجانَةَ يا مرجانَ اقبلى وفى النكرة قالوا يا عاذلَ اقبلى يريدون عاذلةُ وقالوا يا جارِيَ يريدون يا جاريةُ قال العَجّاج *جارِيَ لا تستنكرى عَذيرى* اراد يا جاريةُ وقالوا يا ثُبَ فى يا ثُبَةُ وهى الجماعةُ وقالوا يا شا آرْجُنى وهو زَجْرٌ لها عن السَرْح والانبعاث ومعناه أقيمى فى البيت، وقولهم هُنَا يا شا انّما هو على لغة من قال يا حارِ بالكسر فأمّا من قال يا حارُ بالضمّ فقياسُه يا شاهُ بردّ الهاء التى هى لامٌ بعد حذف تاء التأنيث لئلّا يبقى الاسمُ على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ وهو عديمُ النظير، واعلم انّهم قد قالوا يا صاحِ وهم يريدون يا صاحبا وقالوا أَطْرِقْ كَرَا وهم يريدون كَرَوانا فرُخّم على لغة من قال يا حارُ بالضمّ كانّه حذف الالفَ والنونَ وبقيت الواوُ وحقُّها الضمّ فقُلبت ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حارِ بالكسر لَقال يا كَرَوَ بفتح الواو لانّ المحذوف مرادٌ، وفى الجملة ترخيمُ هاذَيْن الاسمَيْن شاذٌّ قياسا واستعمالا فالقياسُ لما ذكرناه من انّ الترخيم بابُه الأعلامُ وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لقلّة المستعملين له ففى قولهم يا صاحِ شذوذٌ واحدٌ وهو ترخيمُ النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفى قولهم أطرقْ كَرَا شذوذٌ من جهتَيْن احدُهما حذفُ حرف النداء منه وهو ممّا يجوز ان يكون وصفًا لأَيّ نحو يا ايّها الكروانُ والوجهُ الثانى انّه رخّمه وهو نكرةٌ

ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدومٌ فاعرفه

قال صاحب الكتاب والترخيم حذفٌ فى آخرِ الاسم على سبيلِ الاعتباط ثمّ إمّا أن يكون المحذوف كالثابت فى التقدير وهو الكثير او يُجْعَلَ ما بقى كانّه اسمٌ برأسه فيُعامَلَ بما يُعامَلُ به سائرُ الاسماء فيقال على الاوّل يا حارِ ويا هِرَقْ ويا ثَمُو ويا بَنُو فى المسمّى ببَنُونَ وعلى الثانى يا حارُ ويا هِرَقُ ويا ثَمِى ويا بَنِى

قال الشارح اعلم انّ الترخيم فى كلام العرب على ضربَيْن ترخيمٌ يكون فى باب التحقير وهو حذفُ زوائدِ الاسم إن كانت فيه نحوُ قولك فى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ وفى أَزْهَرَ زُهَيْرٌ وفى كِتاب كُتَيْبٌ وفى حَمْرآءَ وصَحْرآءَ حُمَيْرٌ وصُحَيْرٌ وهذا يوضَح فى فصله من هذا الكتاب وترخيمٌ يختصّ بابَ النداء وهو ما نحن بصَدَدِ فسرِه وشرحه وهو حذفُ آخرِ الاسم المفرد المعرفةِ فى النداء وقوله على سبيل الاعتباط يعنى من غير علّةٍ موجِبةٍ وانّما ذلك لنوعٍ من التخفيف من قولهم اعتُبِط البعيرُ اذا مات من غير علّةٍ قال أُمَيَّةُ

*مَن لم يمتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا * للمَوْت كأْسٌ والمَرْءُ ذائقُها*

يقول من لم يمت شابًّا طَرِيًّا يمت لعلّةِ الكِبَرِ والهَرَمِ لا بدّ من ذلك ثمّ هذا الترخيم على وجهَيْن احدهما وهو الاكثر ان يحذف آخرُ الاسم ويكون المحذوفُ مرادا فى الحكم كالثابت المنطوقِ به تَدَعُ ما قبله على حاله فى حركته وسكونه إيذانا وإشعارا بإرادته والثانى ان يُحذف ما يُحذف من آخره ويبقى الاسمُ كانّه قائمٌ برأسه غيرُ منقوص منه فيعامَل معامَلةَ الاسماء التامّة من البناء على الضمّ فيقال على الوجه الاوّل فى حارِثٍ يا حارِ وفى أُمامَةَ يا أُمامَ وفى بُرْثُنٍ يا بُرْثُ وفى هِرَقْلَ يا هِرَقْ وفى ثَمُودَ يا ثَمُو وفى بَنُونَ اسمِ رجل يا بَنُو لا يُغيِّر الاسم بعد الحذف وقد خالَفَ الفرّاء فى الاسم الذى قبل آخره ساكنٌ فزعم انّ ترخيمَ نحوِ هِرَقْلَ وسِبَطْرٍ وما كان مثلهما بحذفِ حرفَيْن نحوَ يا هِرَ ويا سِبَ قال وانّما كان كذلك لئلّا يُشْبِهَ الأَدَواتِ يعنى الحروفَ نحوَ نَعَمْ وأَجَلْ والاسماءَ غيرَ المتمكّنة نحوَ كَمْ ومَنْ وهو قول واهٍ لانّا اتّفقنا على انّ المرخَّم الذى قبل آخره متحرّكٌ تبقى حركتُه على ما هى عليه من ضمٍّ وفتحٍ وكسرٍ وانّما فعلنا ذلك لانّا قدّرنا ثبوتَ المحذوف وكمالَ الاسم فصارت هذه الحركاتُ كانّها حَشْوٌ وضمّةُ البناء الذى يُحْدِثها النداءُ مقدَّرةٌ على حرفِ الاعراب المحذوفِ وما قبل المحذوف فليس بحرفِ اعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة كما انّ الزاى من زيد والباء من بَكْر على حال واحدة منصوبا كان الاسمُ او مرفوعا او مجرورا كذلك هنا ولولا ذلك لحُرِّك المرخَّم بحركة واحدة كلّه واذا كان ذلك كذلك فينبغى ان

يبقى السكونُ ايضا كما لو كان المحذوف باقيا لانّ الثابت حُكما كالثابت لفظا ولو اعتُبر الباسه بالأدوات فى حالِ سكونه لَوجب ان يُعتبر الباسُه بالمضاف فى حالِ كسره وهذا واضحٌ، ويقال على الوجه الثانى فى حارثٍ يا حارُ وفى أُمامَةَ يا أُمامُ وفى بُرْثُنٍ يا بُرْثُ كلُّه بالضمّ الّا انّ الضمّة فى بُرْثُ غيرُ الضمّة الأصليّة انّما هى ضمّةُ النداء وقد انحذفت الضمّةُ الاصليّةُ كما حذفتَ الكسرة من يا حارثُ وأتيتَ بالضمّة وتقول فى ترخيم ثَمُودَ وبَنُونَ عَلَمًا يا ثَمِى ويا بَنِى لئلّا يبقى الاسمُ آخِرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ وذلك معدومٌ فى الاسماء المتمكّنة فأُبدل من الضمّة كسرةٌ ومن الواو ياءٌ كما فُعل بأَدْلٍ وأَجْرٍ جمع دَلْوٍ وجَرْوٍ وحجّةُ هذا الوجه انّك لمّا رخّمته وحذفتَ آخِرَه صارت المعاملةُ مع ما بقى وصار ما قبل المحذوف حرفَ اعراب كما كان ذلك فى يَدٍ ودَمٍ فضُمّ كسائرِ الاسماء المناداة المفردة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المرخّم من ان يكون مفردا او مركّبا فإن كان مفردا فهو على وجهَيْن احدُهما ان يُحذف منه حرف واحد كما ذكرتُ والثانى ان يُحذف منه حرفان وهما على نوعَيْن امّا زيادتان فى حُكمِ زيادة واحدة كاللّتَيْن فى أعجازِ أسْماءَ ومَرْوانَ وعُثْمانَ وطائفيٍّ وإمّا حرفٌ صحيح ومدّةٌ قبله وذلك فى مثلِ منصور وعمّار ومِسْكين وإن كان مركّبا حُذف آخِرُ الاسمَيْن بكماله فقيل يا بُخْتَ ويا عَمْرَ ويا سيبَ ويا خمسةَ فى بُخْتَ نَصَّرَ وعَمْرَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ والمسمّى بخمسةَ عشرَ وأمّا نحوُ تأبّطَ شرًّا وبَرَقَ نَحْرُه فلا يرخّم،

قال الشارح اعلم انّ المرخّم يكون مفردا او مركّبا والمفردُ على ضربَيْن احدُهما ما لا يُحذف منه فى النداء الّا حرفٌ واحدٌ نحوُ قولك فى عامرٍ وحارثٍ وشِبْهِهما يا عامِ ويا حارِ ويجوز فيه الضمُّ والكسرُ قال مُهَلْهِلٌ

*يا حارُ لا تَجْهَلْ على أشْياخِنا * إنّا ذَوُو السَّوْراتِ والأَحْلامِ*

وقال زُهَيْرٌ

*يا حارُ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهيةٍ * لم يَلْقَها سُوقةٌ قَبْلى ولا مَلِكُ*

يُنْشَدان بكسر الراء وضمّها، وسمع بعضهم قارئًا يقرأ وَنادَوْا يا مالِ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ فقال ما أشغل اهلَ النار عن الترخيم فقال ذلك لانّهم لا يقدرون على التلفّظ بتمامِ الكلمة لضُعْفِ قُواهم، والثانى ما يُحذف منه فى الترخيم حرفان وذلك شيآن احدُهما ما كان فى آخِره زائدتان زِيدَتا معًا فمن ذلك ما كان فى آخِره ألفٌ ونونٌ نحوُ مَرْوانَ وسَعْدانَ ورجلٍ سمّيتَه مُسْلمانَ وكذلك ما كان فى آخِره ألفا التأنيث نحوُ حَمْراءَ وصَحْراءَ اذا سمّيتَ بهما وأَسْماءَ اسمِ امرأةٍ وكذلك حكمُ ياءِ النَّسَب نحوِ بَصْرِىٍّ وطائفيٍّ اذا

سمّيت بهماء وتقول فى ترخيم ما فى آخره ألف ونون يا مَرْوَ ويا سَعْدَ ويا مُسْلِمَ قال الشاعر

*يا مَرْوَ إنّ مَطِيّتِى محبوسةٌ * تَرْجُو الحِباءَ وربُّها لم يَيْأَسِ*

وتقول فيما كان فى آخره ألفا التأنيث يا حَمْرَ أَقْبِلى ويا صَحْرَ فى حَمْرآءَ وصحراء عَلَمَيْن ويا أَسْمَ فى أسماءَ اسمِ امرأة قال الشاعر

*قِفِى فانْظُرِى يا أَسْمَ هل تَعْرِفِينه * أَهذا المُغِيرىُّ الذى كان يُذْكَرُ*

فأسماء اسمُ امراة يحتمل ان يكون من باب حمراء وصحراء ويكون وزنه فَعْلاءَ واصله وَسْماء من الوَسامة وهى المَلاحةُ فقلبوا الواوَ المفتوحةَ همزةً على حدّ قولهم أَحَدٌ واصله وَحَدٌ وامرأةٌ أَناةٌ وهى وَناةٌ ويحتمل ان يكون من قبيل منصورٍ وعمّارٍ وهو أَفْعالٌ جمعُ اِسْمٍ واصله أَسْماوٌ فقُلبت الواو الأخيرة همزةً بعد قلبها ألفا على حدّ كِساء وشَقاء وسُمّى به مؤنّثا فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورُخّم فحذف الحرف الاخير الذى هو اصلٌ وما قبله من حرف المدّ كما فُعل فى منصور وعمّار اذا رُخّما ٠ وتقول فيما كان فى آخره ياء النسبة يا طائفَ ويا بَصْرِ ترخيمَ طائفىّ وبصرىّ عَلَمَيْن تحذف الحرفَيْن معا لانّهما زائدان زِيدًا معا لمعنًى واحد فنزلا منزلةَ الزيادة الواحدة فلمّا زِيدًا معا حُذفًا معا ٠ وأمّا الثانى ممّا يُحذف منه حرفان فى الترخيم وذلك ما كان آخِرُ الاسم منه حرفا أصليّا وقبله حرفُ مَدٍّ زائدٌ فانّك تحذف الأصلَ وما قبله من الزائد معا وتُجريهما معا مُجْرَى الزائدَيْن اذا بقى بعد حذفهما ثلاثةُ احرف نحوَ عمّار ومنصور ومِسْكِين وتقول يا مَنْصُ ويا عَمَّ ويا مِسْكِ وذلك لانّهما جريا مجرَى الزائدَيْن وذلك من حيثُ انّ الاصل يُحذف للترخيم لانّه طَرَفٌ كما يُحذف الزائد الثانى من مروان ونحوِه وقبلَه حرفُ مدّ كما كان قبل النون فى مروان كذلك فقد ساوَى الاصلُ والزائدُ قبله الزائدَيْن من الجهة المذكورة فجريا فى الحذف مجراهما ٠ ولو كان قبل الحرف الاصلىّ زائدٌ غيرُ مَدّة لم يُحذف لمفارقته الزائدَ الاوّلَ فى مَرْوانَ وحَمْرآءَ وذلك لو سمّيت بسِنَّوْرٍ وبِرْذَوْنٍ لقلت فيمن قال يا حارِ بالكسر يا سِنَّوْ اقبلْ ويا بِرْذَوْ اقبلْ وعلى قولِ من قال يا حارُ بالضمّ يا سِنّا ويا بِرْذا فقلبتَ الواوَ الفا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها ٠ وأمّا المركّب فأمرُه فى الترخيم كأمرِ تاء التأنيث تحذف الكلمةَ التى ضُمّت الى الصدر رأسًا كما تحذف تاءَ التأنيث فتقول فى بُخْتَ نَصَّرَ اسمِ رجل يا بُخْتَ بحذف الاسم الاخير لا غيرُ كما تقول فى مَرْجانَةَ اسمِ امرأة يا مَرْجانَ فلا تزيد على حذف التاء وفى حَضْرَمَوْتَ يا حَضْرَ وفى مارَ سَرْجِسَ يا مارَ وفى عَمْرَوَيْهِ يا عَمْرَ وفى سِيبَوَيْهِ يا سِيبَ وفى المسمّى بخَمْسَةَ عَشَرَ يا خمسةَ جعلوا الاسمَ الآخرَ بمنزلة الهاء

فى نحوِ تمْرَةٍ اذ كان حكمُ الاسم الآخرِ كحكمِ الهاء فى كثيرٍ من كلامهم، ومن ذلك التصغير فانّه اذا جُعل الاسمان اسما واحدا ولحِقه التصغيرُ فانّه انّما يصغَّر الصدر منهما ثمّ يُؤْتَى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغَّر ما قبل هاء التأنيث فتقول حُضَيْرَمَوْتُ وبُعَيْلَبَكَّ وعُمَيْرَوَيْهِ كما تقول تُمَيْرَةٌ وطُرَيْفَةٌ، ومن ذلك النَّسَبُ فانّك تقول فى النسب الى حضرموت حَضْرِيٌّ والى مَعْدِى كَرِبَ مَعْدِيّ كما تقول فى النسب الى البَصْرة بَصْرِيّ والى مَكّةَ مَكّيٌّ فيقع النسبُ الى الصدر لا غيرُ كما يكون كذلك فيما فيه الهاء، وممّا يؤيّد عندك ما ذكرناه أنّ هاء التأنيث لا تُلْحِق بناتِ الثلاثة بالأربعة ولا بناتِ الاربعة بالخمسة كما انّ الاسمَ الثانى لا يُلْحِق الاسمَ الاوّل بشىء من الأبنية، وايضا فانّ الاسم الثانى اذا دخل على الاوّل ورُكّب معه لم يُغيِّر بنيتَه كما انّ التاء كذلك اذا دخلتِ الاسمَ المؤنّثَ لم تُغيِّر بناءه كتَمْرٍ وتَمْرَةٍ وقائمٍ وقائمةٍ فلمّا كان بينهما من التقارُب ما ذكرناه حذفوا الآخِرَ من المركّب فى الترخيم كما يحذفون منه تاءَ التأنيث وكان للحذفِ فى الترخيم أجدرَ اذ كان يُحذف فى الترخيم ما لا يُحذف فى الاضافة ألا ترى انّك تقول فى جَعْفَرٍ يا جَعْفَ فتحذف الراء فى الترخيم وتقول فى النسب جَعْفَرِيّ فتُثْبِتها واذا ساغ حذفُ ما يثبُت فى الاضافة فى الترخيم كان حذفُ ما لا يثبت فيها أَوْلَى، ولو رخّمتَ اثْنَا عَشَرَ عَلَمًا لقلت يا اثْنَ فتفتح النونَ على قولِ من يقول يا حارِ بالكسر ومن يقول يا حارُ بالضمّ قال يا اثنُ لانّ عشر ههنا بمنزلة النون من اثنين وأنت لو رخّمت اثنان لقلت يا اثنُ، وأمّا ما يُحكَى من نحوِ تأبّط شرًّا وبَرَقَ نَحْرُه ونحوِهما فانّه لا يرخَّم لانّ النداء لم يؤثّر فيه وانّما هى جُمَلٌ محكيّةٌ والترخيمُ انّما يكون فيما أثّر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخّمتَ هذا لرخّمت رجلا يسمّى بقولِ عَنْتَرَةَ يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواء تَكَلَّمِى ومع ذلك فانّه لا يجوز لانّها جُمَلٌ محكيّةٌ الاعراب لا حَظَّ للبناء فيها فاعرفه،

حذف المنادى

فصــل ٥٩

قال صاحب الكتاب وقد يُحذف المنادى فيقال يا بُؤْسٌ لزيدٍ بمعنَى يا قومِ بؤْسٌ لزيد ومن أبيات الكتاب

*يا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوامُ كُلُّهمُ * والصالحون على سِمْعانَ من جارِ*

وفى التنزيل أَلَا يَا اسْجُدُوا،

قال الشارح اعلم انّهم كما حذفوا حرفَ النداء لدلالة المنادى عليه كذلك ايضا قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم يا بُؤْسٌ لزيد والمراد يا قومِ بُؤْسٌ لزيد فبؤسٌ رفعٌ بالابتداء والجارُّ والمجرورُ بعده خبرُه وساغ الابتداء به وهو نكرةٌ لانّه دعاءٌ ومثلُه قولهم يا وَيْلٌ لزيد ويا وَيْحٌ لك فيما حكاه ابو عمرو وكانّه نبّه إنسانا ثمّ جعل الويلَ له وليس كقوله يا بُؤْسَ للحرب لانّه هناك مدعوٌّ ولذلك نصبه اذ كان مضافا والمراد يا بؤسَ الحرب واللامُ دخلتْ زائدةً مؤكّدةً لمعنى الاضافة على حدّ زيادتها فى لا أَبًا لك ولا تُزاد هذه اللام الّا فى هذَيْن الموضعَيْن، ويجوز ان يكون يَا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثمّ مدعوٌّ محذوفٌ وما بعدها كلامٌ مبتدأٌ كانّك قلت بؤسٌ لزيد وويلٌ له وويحٌ له، وأمّا بيت الكتاب الذى أنشده فيحتمل الوجهَيْن المذكورَيْن وهو أن يكون ثمّ منادًى محذوفٌ والمراد يا قومِ او يا هؤلآء لعنةُ اللّه على سِمْعانَ والاخرُ ان يكون يَا لمجرّد التنبيه كانّه نبّه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دُعائه واللعنةُ رفعٌ بالابتداء وعلى سمعان الخبرُ ولو كانت اللعنةُ منادآةً لنصبها لانّها مضافة، قال سيبويه فيَا لغير اللعنة يُشير الى ان المنادى محذوفٌ وهو غيرُ اللعنة، ويُروى والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالخفضُ امره ظاهرٌ وهو العطف على لفظ اسم اللّه فخُفض المعطوف الثانى كما خُفض المعطوف الاوّل ومَن رفع فعلى وجهَيْن احدُهما أن يكون محمولا على معنَى اسم اللّه تعالى اذ كان فاعلا فى المعنى والفاعلُ مرفوعٌ ومثله قوله *طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ* يرفع المظلومَ على الصفة للمعقب على المعنى، والوجه الاخر ان يكون معطوفا على المبتدإ الذى هو لعنةُ اللّه اى ولعنةُ الصالحين ثمّ حذف المضاف وأُعرب المضاف اليه بإعرابه على حدّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ اى اهلَ القرية، وسِمْعانُ هذا قد رُوِى بكسر السين وفتحها والفتحُ اكثرُ وكلاهما قياسٌ فمَن كسر كان كعِمْرانَ وحِطّانَ ومَن فتح كان كقَحْطانَ ومَرْوانَ، وقوله تعالى أَلَا يَا ٱسْجُدُوا فقد قرأها الكسائىّ أَلَا خفيفةً وقرأها الباقون بالتشديد فمَن خفّف جعلها تنبيها ويَا نداءً والتقديرُ ألا يا هؤلاء ٱسجدوا للّه ويجوز ان يكون يَا تنبيها ولا منادَى هناك وجَمَعَ بين تنبيهَيْن تأكيدا لانّ الامر قد يحتاج الى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الامر ومثلُه قول الشاعر

*ألا يا ٱسْلَمِى يا هِنْدُ هِنْدَ بنى بَدْرٍ * وإن كان حَيًّا قاعدًا آخرَ الدَهْرِ*

وأمّا قراءة الجماعة فعلى انّ أَنِ الناصبةَ للفعل دخلت عليها لَا النافيةُ والفعلُ المضارعُ بعدها منصوبٌ وحذفُ النون علامةُ النصب فالفعلُ هنا معربٌ وفى تلك القراءة مبنىّ فاعرفه،

التحذير

فصل ٩٠

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللازم إضمارُه قولك فى التحذير إيّاك والأسدَ اى اتّقِ نفسَك أن تتعرّض للأسد والاسدَ أن يُهْلِكَك ونحوُه رأسَك والحائطَ وماز رأسَك والسيفَ ويقال إيّاى والشرَّ وإيّاى وأن يحذِفَ احدُكم الأرنبَ اى نحِّنى عن الشرّ ونَحِّ الشرَّ عنّى ونحّنى عن مشاهدة حذفِ الارنب ونحِّ حذفَها عن حضْرتى ومشاهدتى والمعنى النهىُ عن حذفِ الارنب ٭

قال الشارح قد اشتمل هذا الفصلُ على ضروب من الامر والتحذير تقول اذا كنت تُحذِّر إيّاك ومثلُه أن تقول نفسَك وهو منصوب بفعل مضمر كانّك قلت ايّاك باعِدْ او ايّاك نَحِّ واتّقِ نفسَك فحُذف الفعل واكتفى بإيّاك عنه وكذلك نفسَك لدلالة الحال عليه وظهورِ معناه وكثُر ذلك محذوفا حتى لزم الحذفُ وصار ظهورُ العامل فيه من الاصول المرفوضة ٭ فمن ذلك قولهم ايّاك والأسدَ فايّاك اسمٌ مضمر منصوبُ الموضع والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ وتقديره ايّاك باعِدْ وايّاك نَحِّ وما أشبهَ ذلك والأسدَ معطوف على ايّاك كما تقول زيدا اضربْ وعمرا ٭ فان قيل كيف جاز ان يكون الأسد معطوفا على ايّاك والعطفُ بالواو يقتضى الشركةَ فى الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربتُ زيدا وعمرا فالضربُ واقعٌ بهما جميعا وأنت ههنا لا تأمر بمباعدة الأسد على سبيل التحذير كما أمرتَه بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكونَ المخاطَبُ محذورا مخوفا كما كان الاسدُ محذورا مخوفا فالجوابُ انّ البُعد والقُرب بالاضافة فقد يكون الشىء بعيدا بالاضافة الى شىء وقريبا بالاضافة الى شىء آخر غيره وههنا اذا تَباعدَ عن الاسد فقد تباعد الاسدُ عنه فاشتركا فى البُعد ٭ وأمّا اختلافُ معنيَيْهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لانّ العامل قد يعمل فى المفعولَيْن وإن اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيتُ زيدا درهما فيتعدّى الفعلُ اليهما تعدّيًا واحدا وإن كان زيد آخذًا والدرهم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفتَ الاسد على ايّاك شاركه فى عملِ الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما فالمخاطبُ حَذِرٌ خائفٌ والاسدُ محذورٌ منه مخوفٌ وإن كان الفعل قد تعدّى اليهما الّا انّ تعدّيَه الى الاوّل بنفسه والى الثانى بحرفٍ ٭ فان قيل هل يجوز حذفُ الواو من الاسد فتقول ايّاك الاسدَ قيل لا يجوز ذلك لانّ الفعل المقدّر لا يتعدّى الى مفعولَيْن فلم يكن بدٌّ من حرف العطف او حرفِ الجرّ نحو ايّاك والاسدَ وايّاك من الاسد فتكون قد عدّيتَه الى الاوّل بنفسه ثمّ عدّيته الى الثانى بحرفِ جرّ ٭ فان قيل فهلّا جاز حذفُ حرف الجرّ فقلت

اياك الاسدَ قبيل ليس ذلك بالسَّهْل ولا يقدِّم عليه السَّماعُ من العرب وربّما جاء مثلُ ذلك بغير واو فى ضرورة الشعر نحوُ قوله

* فايّاك ايّاك المِراءَ فانّه * الى الشرّ دَعّاءٌ وللشرّ جالبُ *

والمراد والمِراء بحرف العطف او من المراء بحذف حرف الجرّ وسيبويه ينصب المراء بفعلٍ غيرِ الفعل الذى نصب ايّاك كانّه لمّا قال ايّاك ايّاك اكتفى ثمّ قال اتّقِ المراءَ او جانبِ المراءَ، وقوله اى اتّقِ نفسَك أن تتعرّض للاسد والاسدَ أن يُهْلكك فهو تفسيرُ المعنى والاعرابُ على ما ذكرتُه، ومن ذلك قولهم رأسَك والحائطَ فينتصب الرأس ههنا بفعل مضمر والحائطَ مفعول معه والتقدير دَعْ رأسَك والحائطَ اى مع الحائط كقولك استوى الماءُ والخَشَبَةَ، ويجوز ان يكون التقدير اتّقِ رأسَك والحائطَ وهو تحذير كانّه على تقديرَيْن اى اتّقِ رأسَك أن يدُقّ الحائطَ واتّقِ الحائطَ ان يُصيبَ رأسَك فينتصب كلُّ واحد منهما بفعل مقدّر، فاذا كُرّرت هذه الاسماء ازداد إظهارُ الفعل قُبْحًا لانّ احد الاسمَيْن كالعوض من الفعل فلم يُجمع بينهما، ومن ذلك قولهم مازِ رأسَك والسيفَ فهذا كقولهم رأسَك والحائطَ وهو تحذير والمرادُ بقوله مازِ مازِنُ ثمّ رخّم ولم يكن اسمُ الذى خُوطِبَ بهذا مازنًا ولكنّه من بنى مازن بن العَنْبَر ابن عمرو بن تميم وكان اسمُه كِرامًا أَسَرَ بُجَيْرًا القُشَيْرىّ فجاءه قَنْعَبٌ اليَرْبُوعىّ ليقتلَه فمنَعه المازنىّ منه فقال للمازنىّ مازِ رأسَك والسيفَ سمّاه مازنا اذ كان من بنى مازن ويحتمل ان يكون اراد مازنىّ ولمّا غلبت عليه هذه النسبةُ صارت كاللقب فرخّم بحذف يآءَيِ النسبة كما تقول يا طائفَ فى يا طائفىّ فبقى مازن ثمّ رخّمه ثانيًا ومثلُه فى الترخيم كثير، وقالوا إيّاىَ والشرَّ وليس الخطابُ لنفسه ولا يأمرها وانّما يخاطب رجلا يقول له إيّاىَ باعِدْ عن الشرّ ويوقِع الفعلَ المقدَّرَ عليه فيجىء بالواو ليجمَع بينهما فى عمل الفعل اذ كان الفعل عاملًا فى الاوّل، ومثله إيّاىَ وأن يحذف احدُكم الأرنبَ يعنى يَرْمِيَه بسيف او ما أشبهَه فأَنْ فى موضع نصب كانّه قال ايّاىَ وحَذْفَ احدِكم الارنبَ، وقال الزجّاج انّ معناه إيّاىَ وإيّاكم ودلّ عليه قولُه وان يحذف احدكم الارنب ولو حُذف الواو هنا لجاز مع أَنْ فيقال أن يحذف احدكم الارنب ولو صرّح بالمصدر لم يجز حذفُ الواو ولا مِنْ والفرقُ بينهما أنّ أَنْ وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدرٌ فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجز فى المصدر الصريح فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه شأْنَك والحجَّ اى عليك شأنَك مع الحجّ وامْرَأً ونفسَه اى دَعْه مع نفسه وأَهْلَك والليلَ اى بادِرْهم قبل الليل ومنه عَذِيرَك اى أَحْضِرْ عُذْرَك او عاذرَك ومنه هذا ولا زَعَماتِك اى

ولا أَتَوَهَّمُ زعماتِك وقولهم كِلَيْهما وتَمْرًا اى أَعْطِنى وكلّ شىء ولا شَتِيمَةَ حُرّ اى ايتِ كلّ شىء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرّ ‫.‬

قال الشارح اعلم انّ قولهم شأنَك والحجَّ هو بمنزلة رأسَك والحائطَ فى تقدير العامل اى خَلِّ رأسَك مع الحائط ودَعْ شأنَك مع الحجّ وكذلك امرأً ونفسَه كانّك قلت دعْ امرأً ونفسَه فيكون انتصابُه انتصابَ المفعول معه على حَدّ ما صنعتَ وزيدا ‫.‬ وأمّا قولهم اهلَك والليلَ فمعناه بادرْ اهلَك قبل الليل وأمّا تقديرُ الاعراب فكانّه قال بادرْ اهلَك وسابِقِ الليلَ فيكون كلّ واحد من الاسمَيْن منصوبا بفعل مقدّر وقد عطف جملةً على جملة ‫.‬ ويجوز ان يكون التقدير بادرْ اهلَك والليلَ فيكون الليلُ معطوفا على الاهل عطفَ مفرد على مفرد وجعلهما مبادَرَيْن لانّ معنى المبادَرة مسابَقتُك الشىءَ الى الشىء فكانّه أمر المخاطَبَ أن يسابقَ الليلَ الى اهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيرُه أن يُدْرِكه كتحذيره من الاسد ‫.‬ وأمّا قولهم عذيرَك فهو مصدرٌ كالعُذْر يقال لمن جَنَى جنايةً واحتملت منه عذيرَك من فلان قال الشاعر

* أُرِيدُ حِباءَه ويُرِيدُ قَتْلِى * عَذِيرَكَ من خَلِيلِكَ من مُرادِ *

وهو مصدرٌ بمعنى العُذْر وقد ورد منصوبا ومرفوعا فالنصبُ بفعل مقدّر كأنه قال هاتِ عذيرَك او أَحْضِرْه ونحوَ ذلك ووُضع موضعَ الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قبح إظهارُ الفعل لانّه أُقيم مُقامَ الفعل ودخولُ فعل على فعل محالٌ ‫.‬ والرفع بالابتداء والخبرُ ما فى الجارّ والمجرور بعده ومعناه مَن يعذرنى فى احتمالى إيّاه ‫.‬ وقال بعضهم ليس العذير مصدرا وانّما هو بمعنى عاذرٍ يقال عاذرٌ وعذيرٌ كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضعّف أن يكون مصدرا بمعنى العُذْر قال لانّ فَعيلا لم يأت فى المصادر الّا فى الأصوات نحو الصَّهيل والصَّرير فاذا قال عذيرَك على معنى عاذرَك فكانّه قال هاتِ عاذرَك او أَحضِرْ عاذرَك ‫.‬ وهو مذهب سيبويه وهو الصواب لانّه وُضع موضعَ الفعل والمصدرُ يطّرد وضعُه موضعَ الفعل نحوُ رُوَيْدَك وحَذَرَك ولا يطّرد ذلك فى اسم الفاعل على انّهم قد قالوا وَجَبَ القَلْبُ وَجِيبًا فجاء المصدرُ على فَعِيلٍ فى غير الاصوات فجاز ان يكون هذا منه ‫.‬ وأمّا قولهم هذا ولا زَعَماتِك قال ذو الرُّمّة

* لَقَدْ خَطَّ رُومِىٌّ ولا زَعَماتِه * لِعُتْبَةَ خَطًّا لم تُطَبَّقْ مَفاصِلُهْ *

فهذا مَثَلٌ يقال لمن يزعم زَعَماتٍ ويصحّ غيرُها فلمّا صحّ خلافُ قوله قيل هذا ولا زعماتِك اى هذا هو الحقُّ ولا أتوهّمُ زعماتِك اى ما زعمتَه والزَّعْمُ قولٌ عن اعتقاد ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذى هو أتوهّمُ وشِبْهُه لانّه جرى مَثَلًا والأمثالُ لا تُغيَّر وظهورُ عامله ضربٌ من التغيير ‫.‬ وقالوا كِلَيْهما وتَمْرًا ويُروى كلاهما

وتمرا وكثر ذلك فى كلامهم حتى جرى مَثَلا وأصله انّ إنسانا خُيّر بين شيئَين فطَلَبهما المخيَّرُ جميعا وزيادةً عليهما فمَن نصب فبإضمارِ فعل كانّه قال أعطنى كليهما وتمرا ومَن رفع كليهما فبالابتداء والخبرُ محذوف كانّه قال كلاهما لى ثابتٌ وزِدْنى تمرا والنصبُ أكثر، وقالوا فى مَثَل كلَّ شىء ولا شَتيمةَ حُرّ ويُروى بنصبهما جميعا وبرفع الاوّل ونصبِ الثانى فمَن نصبهما فبإضمارِ فعلَين كانّه قال ايتِ كلَّ شىء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرّ ومَن رفع الاوّل فبالابتداء كانّه قال كلُّ شىء أَمَمٌ ولا تَشْتِمَنْ حُرًّا اى كلُّ شىء محتمَلٌ ولا تشتمن حرّا ومثلُه كلَّ شىء ولا هذا اى ايتِ كلَّ شىء ولا هذا ولم تظهر الافعالُ فى هذه الاشياء كلّها لانّها أمثالٌ،

قال صاحب الكتاب ومنه قولهم اِنْتَهِ أمرًا قاصدًا لانّه لمّا قال اِنْتَهِ عُلم انّه محمولٌ على أمرٍ يخالف المنهىّ عنه قال الله تعالى اِنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ويقولون حَسْبُك خيرا لك ووَراءَك أَوْسَعَ لك ومنه مَن انتَ زيدا اى تذكُر زيدا او ذاكرًا زيدا،

قال الشارح أمّا قولهم انتهِ امرا قاصدا فانّ امرا منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه انته وأْتِ امرا قاصدا فلمّا قال انته عُلم انّه محمولٌ على امر يخالف المنهىّ عنه لانّ النَّهْى عن الشىء أمرٌ بضدّه الّا انّه ههنا يجوز لك إظهارُ الفعل العامل لانّه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ الاوّل، فأمّا قوله تعالى انتهوا خيرا لكم وما كان مثلَه نحوُ قوله تعالى فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ فإنّه يجوز فيه ثلاثةُ أوجه احدُها أن يكون كالمسئلة التى قبلها فيكون التقديرُ واللهُ أعلمُ انتهوا وأْتُوا خيرا لكم وآمنوا وائتوا خيرا لكم هذا مذهبُ سيبويه والخليلِ قال سيبويه لانّك حين قلت انته فأنتَ تريد ان تُخْرِجه من امر وتُدْخِله فى امر آخر فكانّه أمرٌ ان يكُفّ عن الشرّ والباطلِ ويأْتىَ الخيرَ، الثانى وهو مذهبُ الكسائىّ انّه منصوبٌ لانّه خبرُ كانَ محذوفةً والتقدير انتهوا يكن الانتهاءُ خيرا لكم، الثالث وهو مذهبُ الفرّاء ان يكون خَيْرًا متّصلا بالاوّل ومن جملته ويكون صفةً لمصدر محذوف كانّه قال انتهوا انتهاءً خيرا لكم وآمنوا إيمانًا خيرا لكم، ومن ذلك حَسْبُك خيرا لك ووراءَك أوسعَ لك فهذان المثلان من قبيل الاوّل فقولُك حسبك امرٌ كانّك قلت اُكْفُفْ عن هذا الامر وٱقْطَعْ وأْتِ خيرا لك وقولُهم وراءك اوسعَ لك معناه خَلِّ هذا المكانَ الذى هو وراءك وأْتِ مكانا أوسعَ لك فالاوّلُ منهىٌّ عنه والثانى مأمورٌ به الّا انّ أفعالَ هذه الاشياء لا تظهر لانّه كثُر استعمالُها وعلِم المخاطَبُ انّه محمول على امرٍ غيرِ ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوَضا من اللفظ بالفعل، وممّا جاء منصوبا باضمار فعلٍ لم يُستعمل إظهارُه قولُهم مَن أنتَ زيدا وأصلُه انّ

رجلا غيرَ معروف بفضل تَسمّى بزيد وكان زيدٌ مشهورا بالفضل والشجاعة فلمّا تَسمّى الرجل المجهول باسمِ ذى الفضل دُفع عن ذلك فقيل له من انت زيدا على جهةِ الانكار كأنّه قال من انت تذكر زيدا او ذاكرًا زيدا لكنّه لا يظهر ذلك الناصبُ لانّه كثُر فى كلامهم حتى صار مَثَلا ولانّه قد عُلم انّ زيدا ليس خبرا فلم يكن بُدٌّ من حَمْله على فعلٍ ولا يقال ذلك الّا جوابا كأنّه لمّا قال انا زيدٌ قيل من انت تذكر زيدا او ذاكرًا زيدا، وبعضُ العرب يرفع ذلك فيقول من انت زيدٌ فيكون خبرا عن مصدر محذوف كأنّه قال من انت كلامُك زيدٌ فان قيل كيف يجوز ان يكون خبرَ المصدر والخبرُ اذا كان مفردا يكون هو المبتدأَ فى المعنى وليس الخبرُ ههنا المبتدأَ قيل ثَمّ مضافٌ محذوفٌ والتقديرُ من انت كلامُك كلامُ زيد او ذكرُك ذكرُ زيد ثمّ حُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مُقامَه توسّعا على حدّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ، والنصب أجودُ لانّه أقلُّ اضمارا وتجوّزا لانّك تُضْمِر فعلا لا غيرُ وفى الرفع تضمر مبتدأً وتحذف مضافا فكان مرجوحا لذلك، ويجوز ان تقول من انت زيدا لِمن ليس اسمُه زيدا على سبيل المَثَل اى انت بمنزلةِ الذى يقال له ذلك كما قالوا أَطِرّى فانّك ناعلةٌ والصيْفَ ضيّعْتِ اللبَنَ فتخاطب الرجلَ بهذا وإن كان اللفظُ للمؤنّث وانّما يقال للرجل ذلك على معنَى انتَ عندى بمنزلةِ التى قيل لها هذا، وربّما صُرّح باسمه فقيل من انت عمرا على التشبيه بالمَثَل،

قال صاحب الكتاب ومنه مَرْحَبًا وأَهْلًا وسَهْلًا اى أصبتَ رُحْبا لا ضيقا وأتيتَ أهلا لا أجانبَ ووطئتَ سهلا من البلاد لا حَزْنا وإن تأتنى فأهلَ الليل واهلَ النهار اى فانّك تأتى اهلا لك بالليل والنهار،

قال الشارح وقالوا مرحبا واهلا وسهلا فانتصابُ هذه الاسماء بأفعال مقدّرة فقدّرها سيبويه فقال تقديرُها رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ وانّما قدّرها بالفعل لانّ الدعاء انّما يكون بفعل فردّه الى فعل من لفظ المدعوّ به كما يقدّرون تُرْبًا وجَنْدَلًا بتَرِبَتْ يَداك وجُنْدِلَتْ وانّما الناصب له أصبتَ تربا وجندلا على حسب المعنى المقصود وهذا انّما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعل فيه ولا يحسن الّا فى موضع الدعاء به ألا ترى انّ الانسان الزائر اذا قال له المزورُ مرحبا واهلا فليس يريد رحبتْ بلادُك وأهلتْ وانّما يريد أصبتَ رُحْبًا وسَعَةً وأُنْسًا عندنا لانّ الانسان انّما يأنس بأهله واذا قال سهلا كانّه قال اصبتَ سهلا اى مكانا سهلا لا حَزْنًا وخُشُونَةً، ونظيرُ ذلك انّك اذا رأيت رجلا يُسدّد سَهْما فتقول القِرطاسَ واللّهِ اى اصبتَ القرطاس على طريق التفاؤل والحَدْسِ لصحّةِ التسديد فكذلك اذا رأيت رجلا قاصدا مكانا وطالبا أمرا قلت مرحبا واهلا وسهلا اى أدركتَ ذلك وأصبتَه فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالةِ الحال

عليه، ويقول الرادّ وبكَ وأهلا وسهلا فاذا قال وبك واهلا وسهلا فكانّه لَفَظَ بمرحبا بك واهلا وسهلا ولذلك عطف واذا قال وبك اهلا فانّما اقتصر فى الدعاء على الاهل فقط من غيرِ ان يعطفه على شىء قبله كانّ الرُّحْب والسَّعَة قد استقرّا استقرارا بعينه عن الدعاء فاذا رددتَ فانّما تعنى انّكَ لو جئتنى لكنتَ بمنزلةِ من يقال له هذا اذ لا يحسن ان يقول الزائر للمزور اهلا لانّ الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزورُ ذلك وانّما جئتَ ببكَ فى قولك وبك وأهلا ليتبيّن انّه المعنىّ بالدعاء لا لانّه متّصل بالفعل المقدّر كما كان فى قولك سَقْيًا لك كذلك وتقديرُه سقاك اللّهُ سَقْيًا ولَكَ كانّه قال هذا الدعاء لك فيجىء لَكَ على تقديرٍ آخَر لا على تقديرِ سقاك اللّه، ومن العرب من يرفع فيقول مرحبٌ وأهلٌ اى هذا مرحبٌ فيكون هٰذا مبتدأً محذوفا ومرحب الخبرَ قال طُفَيْلٌ الغَنَوىّ

* وبالسَّهْب مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قولُه * لمُلْتَمِسِ المعروفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ *

قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضْمَر هو ما يُظْهَر يريد انّه اذا رفع أضمر مبتدأً فيكون ذلك المبتدأ هو الخبرَ المظهَر فى المعنى بخلافِ ما اذا نصبتَ لانّك فى حال النصب تُضْمِر فعلا والفعلُ ليس بالاسم الظاهر، وقالوا إن تأتنى فأهلَ الليل واهلَ النهار على معنًى فانّك تأتى اهلَ الليل واهلَ النهار اى تأتى من يكون لك كالاهل بالليل والنهار فاعرفه،

فصل ٩١

قال صاحب الكتاب ويقولون الاسدَ الاسدَ والجدارَ الجدارَ والصبىَّ الصبىَّ اذا حذّروه الاسدَ والجدارَ المتداعىَ وإيطاءَ الصبىّ ومنه أخاك اخاك اى الْزَمْه والطريقَ الطريقَ اى خَلِّه، وهذا اذا ثُنّى لزِم اضمارُ عامله وإن أُفرد لم يلزَم،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب ممّا ينتصب على اضمارِ الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك فى التحذير الاسدَ الاسدَ والجدارَ الجدارَ والصبىَّ الصبىَّ والطريقَ الطريقَ اذا كنتَ تُحذّره من الاسد أن يُصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرُب منه لئلّا يقع عليه او يناله ومن الصبىّ أن يَطَأَه اذا كان فى طريقه وهو غافلٌ عنه ومن الطريق المخوف أن يمرّ فيه، وكذلك قالوا فى الاغراء اخاك اخاك وانتصابُ هذه الاسماء بفعل مضمر تقديرُه اتّقِ الاسدَ أن يصادفك واتّق الجدارَ ان ينالك وجانبِ الصبىَّ لئلّا تطأَه وخَلِّ الطريقَ والْزَمْ اخاك فحُذفت هذه الافعال لكثرتها فى كلامهم ودلالةِ الحال وما جرى من الذكر عليها،

فاذا كرّروا هذه الاسماء لم يجز ظهورُ هذه الافعال العوامل فيها لانّ المفعول الاوّل لمّا كُرّر شُبّه بالفعل فأُغنى عنه وصار بمنزلة إيّاك النائب عن الفعل كما كانت المصادرُ كذلك فى قولهم الحَذَرَ الحَذَرَ والنجاءَ النجاءَ جعلوا الاوّل بمنزلة الْزَمْ وعَلَيْكَ ونحوِه من تقدير الفعل ويقبح دخولُ فعل على فعل، فلو أفردتَ جاز ظهورُ العامل فاذا قلت الاسدَ الاسدَ لم يجز أن تقول اتّقِ الاسدَ الاسدَ او جانبْ ولو أفردتَ فقلت الاسدَ جاز ظهورُ الفعل فتقول حاذرِ الاسدَ او اتّقِ الاسدَ وكذلك اذا قالوا الصبىَّ الصبىَّ لم يجز ان تقول باعِدِ الصبىَّ الصبىَّ او جانِبِ الصبىَّ الصبىَّ واذا افردتَ جاز ان تقول ذلك ولا تقول خَلِّ الطريقَ الطريقَ واذا قلتَه مفردا حسُن ان تقول خلِّ الطريقَ قال الشاعر

*خَلِّ الطريقَ لِمَن يَبْنِى المَنارَ به * وٱبْرُزْ ببَرْزَةَ حَيْثُ ٱضطَرَّكَ القَدَرُ*

واعلم انّ هذه الاسماء المنصوبة على إضمار الفعل إن كان الفعل فيها ممّا يجوز ان يظهر كان الاسمُ خاليًا من الضمير وكان خالصَ الإفراد وإن كان ممّا لا يجوز ان يظهر عامله كان فيه ضميرٌ وكان فيه شائبةٌ لنيابته عن الفعل وتضمُّنه ضميرَه الذى كان فيه، وكان ابو الحسن يذهب الى انّ فى نحو سَقْيًا ورَعْيًا وشِبْهِهما ضميرَيْن لانّهما فى معنَى سقاك اللّهُ سقيًا ورعاك اللّه رعيًا وهو وإن كان كذلك فهو على كلّ حال مفردٌ وليس كصَهْ ومَهْ ودَراكِ وتَراكِ لانّ هذه الاشياء تجرى مجرى الجُمَل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهى مع ذلك مبنيّةٌ وسقيا ورعيا معربةٌ مُبقاةٌ على ما كانت عليه من الاعراب فاعرفْ ذلك وقِسْ عليه ما كان مثله فى قولك الليلَ الليلَ وٱللّهَ اللّهَ فى أمرى ونحو ذلك تُصِبْ ان شاء اللّه،

ما أُضمر عامله على شريطة التفسير

فصـــل ٩٣

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللازم اضمارُه ما أُضمر عامله على شريطة التفسير فى قولك زيدا ضربتُه كانّك قلت ضربتُ زيدا ضربتُه الّا انّك لا تُبْرِزه استغناءً بتفسيره قال ذو الرُمّة

*اذا ابنَ أبى مُوسَى بِلالًا بَلَغْتِهِ * فقامَ بفَأْسٍ بين وِصْلَيْكِ جازِرُ*

ومنه زيدا مررتُ به وعمرا لقيتُ اخاه وبِشْرا ضربتُ غلامَه باضمارِ جعلتُ على طريقى ولابستُ وأهنتُ قال سيبويه النصب عربىٌّ كثيرٌ والرفع اجودُ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب يتجاذبُه الابتداءُ والخبر والفعلُ والفاعل فاذا قلت زيدا ضربتُه فانّه

يجوز فى زيد وما كان مثلَه أبدًا وجهان الرفعُ والنصبُ فالرفع بالابتداء والجملةُ بعده الخبرُ وجاز رفعُه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء فى ضربتُه ولولا الهاء لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه، فإن حذفتَ الهاء وأنت تريدها فقلت زيدٌ ضربتُ جاز عند البصريين على ضُعْفٍ لانّ الهاء وإن كانت محذوفة فهى فى حكم المنطوق بها قال الشاعر

*قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تَدَّعِى * علىّ ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ *

والنصب بإضمارِ فعل تفسيرُه هذا الظاهرُ وتقديرُه ضربتُ زيدا ضربتُه وذلك أنّ هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى فإنّه لا يجوز ان يعمل فيه من جهة اللفظ من قِبَل انّه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدّى فلم يجز ان يتعدّى الى زيد لانّ هذا الفعل انّما يتعدّى الى مفعولٍ واحد لا الى مفعولَيْن ولمّا لم يجز ان يعمل فيه أُضمر له فعلٌ من جنسه وجُعل هذا الظاهر تفسيرا له، ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعل العاملِ لانّه قد فسّره هذا الظاهرُ فلم يجز ان يُجْمَع بينهما لانّ احدهما كافٍ فلذلك لزم اضمارُ عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نِعْمَ رجلًا زيدٌ أُضمر الرجل فى نِعْمَ وجُعلت النكرة تفسيرا له ولم يجز إظهارُ ذلك المضمر اكتفاءً بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا، وذهب الكوفيون الى انّه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره لانّ ضميره ليس غيرَه واذا تعدّى الى ضميره كان متعدّيا اليه وهو قول فاسد لانّ ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحا فانّه فاسدٌ من جهة اللفظ وكما تجب مُراعاةُ المعنى كذلك تلزم مراعاةُ اللفظ وذلك أنّ الظاهر والمضمر ههنا غَيْران من جهة اللفظ وهذه صناعةٌ لفظيّةٌ وفى اللفظ قد استوفى مفعولَه بتعدّيه الى ضميره واشتغاله به فلم يجز ان يتعدّى الى آخَرَ، والذى يدلّ انّه منتصبٌ بفعل مضمر غيرِ هذا الظاهر أنّك قد تقول زيدا مررتُ به فتنصب زيدا ولو لم يكن ثَمَّ فعلٌ مضمرٌ يعمل فيه النصبَ لَما جاز نصبه بهذا الفعل لانّ مررت لا يتعدّى الّا بحرفِ جرّ، فأمّا قوله *اذا ابنَ ابى موسى بلالا الخ* فالبيت لذى الرُّمّة وقبله

*أقولُ لها اذ شَمَّرَ الليلُ وٱستوتْ * بها البيدُ وٱشتدّتْ عليها الحَرائرُ*

وبلالٌ هذا ابنُ ابى بُرْدَةَ قاضى البصرة وأبو موسى جَدُّه واسمُ ابى بردة عامرٌ واسمُ ابى موسى عبدُ الله بن قيس الأَشْعَرىّ، والشاهد فيه نصبُ ابن ابى موسى بفعل مضمر تفسيرُه بلغتَه كانّه قال اذا بلغتَ ابنَ ابى موسى بلالا بلغتَه وربّما رُفع على تقديرِ فعلِ ما لم يسمّ فاعلُه كانّه قال اذا بُلغ ابنُ ابى موسى لانّ اذا

فيها معنى الشرط فلا يَليها الّا فعلٌ هذا هو الوجه، والمعنى انّه يخاطب ناقته يقول اذا أوصلتِنى الى بلال استغنيتُ عنك لانّى أستغنى به عن الرَّحيل الى غيره، وقوله فقامر بفأس بين وصليك جازرُ دعاء ولولا ذلك لم يجز دخولُ الفاء ألا ترى انّك تقول إن أتانى زيدٌ أتيتُه ولا يجوز فأتيتُه وتـقـول إن أتانى زيدٌ فأَحْسَنَ اللّهُ جزآءه لانّ فيه دعاء، والوَصْل بالكسر واحدُ الأَوْصال، وقد عِيبَ عليه ذلك قالوا كان سبيلُه اذا أوصلتْه الى مقصوده ومطلوبه أن يُعامِلها بالحُسْنَى وينظُرَ اليها لا أن ينحرها فهو اذًا الى الهجاء أقربُ والحقُّ انّه مَديحٌ والمراد ما ذكرناه من انّه تقع الغُنْيَةُ عنك، ومثله قول الشمّاخ

* اذا بلّغتِنى وحملتِ رَحْلِى * عَرابَةَ فَاشْرَقِى بدَمِ الوَتِينِ *

وليس ذلك بهجاء ألا ترى انّه يقول فى أثناء القصيدة

* اذا ما رايةٌ رُفعتْ لمجْدٍ * تَلَقّاها عَرابةُ باليَمِين *

فأمّا قولهم زيدا مررتُ به فهو منصوبٌ بفعل مضمر يفسّره هذا الظاهرُ الّا انّ النصب ههنا أضعفُ منه فى قولك زيدا ضربتُه لانّك اذا قلت زيدا مررت به أضمرتَ فعلا على غير لفظ الاوّل كانّك قلت لَقيتُ زيدا او جُزْتُ زيدا او جعلتُ زيدا على طريقى لانّك اذا جزتَ وجعلتَه على طريقك فقد مررتَ بـه واذا قلت زيدا ضربتُه اضمرتَ فعلا من لفظه فكانّك قلت ضربتُ زيدا ضربتُه فيكون الظاهرُ دالّا على مثلِ لفظه ومعناه وفى قولك زيدا مررت به يكون الظاهر دالّا على مثلِ معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظُ والمعنى كان أقوى فى الدلالة واذا ضعُف النصبُ قوى الرفعُ، ومثله قولك عمرا لقيتُ اخاه وبشرا ضربتُ غلامَه فى جَوازِ النصب لانّ الفعل اذا وقع بشىء من سَبَبه فكانّه قد وقع بـه والدليلُ على ذلك انّ الرجل يقول أَهَنْتَ زيدا باهانتك اخاه وأكرمتُ عمرا اذا أوصلتَ الإكرامُ الى غيره بسَبَبه فاذا قلت زيدا ضربتُ اخاه فنصبتَ الأخَ جاز ان تُضْمِر فعلا ينصب زيدا تقديرُه لابـسـتُ زيـدا ضربتُ اخاه او أهنتُ زيدا ضربتُ اخاه ولا تُضْمِر ضربت لانّ ضربت الثانىَ ليس واقعا على ضـمـيـره وانّما هو واقعٌ على الاخ والنصبُ ههنا أضعفُ منه فى مررت بزيد واذا ضعُف النصب قوِى الرفعُ فاذًا الرفعُ فى زيدٌ لقيتُ اخاه أقوى من الرفع فى قولك زيدٌ مررتُ به والرفعُ فى قولك زيد مررت به اقوى من الرفع فى قولك زيد ضربته، قال سيبويه النصبُ عَرَبىٌّ جيّدٌ والرفعُ أجـودُ منه يعنى انّ النصب فى زيدا ضربته عربىّ فصيح فى كلام العرب والرفع اجود لانّ الرفع لا يفتقر الى اضمارٍ ولا تقديرِ محـذوف والنصبُ يفتقر الى اضمارِ فعلٍ وفاعلٍ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ثمّ إنّك ترى النصبَ مختارا ولازما فالمختارُ في موضعَين احدُهما ان تُعْطَف هذه الجملة على جملة فعليّة كقولك لقيتُ القومَ حتى عبدَ الله لقيتُه ورأيتُ عبدَ الله وزيدا مررتُ به وفي التنزيل يُدْخِلُ مَنْ يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِ وَٱلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ومثله فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ ٭

قال الشارح يريد انّ المسائل التى تقدّمتْ وهي زيدٌ ضربته وعمرٌو مررت به وزيدٌ ضربت اخاه المختارُ فيها الرفعُ ثمّ يعرِض في هذا الباب أمورٌ يصير النصبُ بها مختارا ولازما لا يجوز غيرُه ٭ قال فالمختار في موضعين احدهما ان تعطف هذه الجملة على جملة فعليّة الخ وذلك لانّ العرب تختار مطابقةَ الألفاظ ما لم تُفْسِد عليهم المعانيَ فاذا جئت بجملة صدّرتَها بفعل ثمّ جئت بجملة أُخرى معطوفةٍ على الجملة الاولى وفيها فعلٌ كان الاختيارُ تقديرَ الفعل في الجملة الثانية وبناءَ الاسم عليه سَواءٌ ذكرتَ في الجملة الاولى منصوبا او لم تذكره نحوَ قام زيدٌ وعمرا كلّمتُه اذ الغرضُ تَوافُقُ الجُمَل وتطابُقُها لا تختلف وليس الغرضُ ان يكون فيها منصوبٌ ٭ قال الله تعالى وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ فرفع القمر ههنا لانّ قبله وَآيَةٌ لَهُمُ ٱللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ فنصب كلّا لانّ قبله فعلا وهو وَجَعَلْنَا ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ آيَتَيْنِ وأضمر له فعلا نَصَبه به ثمّ عطفها على الاولى لتشاكُلهما في الفعليّة واذا كان النصبُ من غير تقدّم فعلٍ جائزا كان مع تقدّمه مختارا اذ فيه تشاكُلُ الجملتَيْن من غير نقصٍ للمعنى ٭ قال الله تعالى يُدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدّ لهم عذابا أليما لمّا كان قد تقدّم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين باضمارِ يُعذّب الظالمين او يُهين ٭ وقال تعالى فريقا هدى وفريقا حقّ عليهم الضلالة نصب فريقا لانّ قبله فريقا هدى ونظائرُه في القرآن كثيرةٌ ٭ ويجوز الرفع في الجملة الثانية وإن كان قبلها جملةٌ فعليّةٌ فتكون الجملةُ الثانيةُ كجملةٍ مبتدأةٍ وليس قبلها فعلٌ وذلك قولك لقيتُ زيدا ومحمّدٌ أكرمتُه لم تحتفل بتقدّم الفعل الذى هو لقيتُ زيدا اذ كانت جملةٌ قائمةً بنفسها فصار كانّك قلت محمّدٌ اكرمتُه ابتداءً فعطفتَ جملةً على جملة كقولك قام زيدٌ ومحمّدٌ افضلُ منه فهذا لا يجوز فيه الّا الرفعُ ٭

قال صاحب الكتاب فأمّا اذا قلتَ زيدٌ لقيتُ أباه وعمرا مررتُ به ذهب التفاضُلُ بين رفع عمرو ونصبه لانّ الجملة الاولى ذاتُ وجهَيْن ٭

قال الشارح قد تقدّم من قولنا انّه اذا كان الكلام مبتدأً وخبرا وعطفتَ عليه جملةً في أوّلها اسمٌ

وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره كان الاختيارُ رفعَ الاسم الثانى بالابتداء نحوَ قولك زيدٌ اخوك وعمرٌو كلّمتُه لانّه لم يتقدّم الجملةَ الثانيةَ ما يصرفه الى النصب فجرى مجراه لو لم تتقدّمه جملةٌ اصلا٠ فامّا اذا كان الكلامُ مصدّرا بفعلٍ كان الاختيارُ في الاسم الذى فى الجملة الثانية النصبَ على اضمار فعلٍ على ما أصّلناه٠ فاذا قلت زيدٌ لقيتُه ففيه جملتان احداهما اسميّةٌ وهى الجملة الكُبرى التى هى المبتدأ والخبر وهى زيدٌ لقيته بكمالها والثانيةُ فعليّةٌ وهى الخبر الذى هو لقيته وهى الجملة الصُغرى فالجملةُ الأُولى لا موضعَ لها من الاعراب لانّها لم تقع موقعَ المفرد والجملةُ الثانية لها موضعٌ من الاعراب لانّها وقعت موقعَ المفرد الذى هو الخبر فى زيدٌ قائمٌ وشِبْهه واذ قد تقرّر ذلك فأنت اذا قلت زيدٌ لقيتُه وعمرٌو كلّمتُه كنتَ فى عمرو بالخِيار إن شئت رفعتَه وإن شئت نصبتَه لانّه قد تقدّمه جملتان احداهما اسميّةٌ وهى قولك زيد لقيته بكمالها والثانيةُ قولك لقيته فإن عطفتَ على الجملة الاسميّة رفعتَ عمرا لانّ صَدْرَ الجملة اسمٌ وإن عطفت على الجملة التى هى لقيته نصبتَ لانّ صدرَ الجملة فعلٌ وليس احداهما أَوْلى من الاخرى فهذا معنى قوله ذهب التفاضُل بين رفعِ عمرو ونصبِه يعنى ليس النصب أَوْلى من الرفع ولا الرفعُ اولى من النصب٠ قال لانّ الجملة الاولى ذاتُ وجهَيْن يعنى انّها مشتملةٌ على جملة اسميّة وجملة فعليّة فهى ذات وجهين لذلك٠ وهذا موضعٌ فيه إشكالٌ وذلك انّك اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلّمته لم يجز حَمْلُ عمرو كلّمته على لقيته وذلك لانّ لقيته جملةٌ لها موضعٌ من الاعراب ألا ترى انّك تقول زيدٌ قائمٌ فيقع موقعَها اسمٌ واحدٌ وهو خبرُ زيد فكلُّ شىء عُطف عليها صار فى حكمها خبرًا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخُلُوّه من العائد الى زيد اذ الهاء فى ضربته انّما تعود الى عمرو فإن جئت بعائد فيها فقلت زيدٌ عمرا ضربتُه عنده جازت المسألةُ فالهاء فى ضربته تعود الى عمرو والهاء فى عنده تعود الى زيد ولا شكّ انّه انّما لم يذكر ذلك لانّه معلوم فلم يحتج الى التعرّض له فأجاز الوجهين بشرطِ وُجودِ شرائطه من الضمير وغيرِه فاعرفه٠

قال صاحب الكتاب فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلامَ الى الابتداء كقولك لقيتُ زيدا وأمّا عمرٌو فقد مررتُ به ولقيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يضربه عمرٌو عادت الحالُ الأُولى جَذَعَةً وفى التنزيل وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ وقُرِئ بالنصب٠

قال الشارح يعنى بعد وجودِ ما يُختار معه النصب نحو تقدُّم جملة فعليّة او غيرِ ذلك اذا وُجد فى الجملة المعطوفة ما يصرف الكلامَ الى الابتداء صار الاختيار فيه الرفعَ ويصير المعترِضُ من قبيل المانع

وذلك قولك لقيت زيدا وامّا عمرو فقد مررت به ورأيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يشتِمه عمرٌو فالرفعُ ههنا هو الوجه المختار وإن كان قد تقدّمت جملةٌ فعليّةٌ لانّ أمّا وإذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثانىَ على الاوّل وانّما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عمّا قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملةٍ ليس قبلها شىء فكما انّك اذا قلت زيدٌ ضربتُه ابتداءً وليس قبله كلامٌ كان المختارُ الرفعَ فكذلك بعد أمّا وإذا التى للمفاجأة لانّهما بمنزلة كلام مبتدإ ، ومن قال زيدا ضربتُه وإن لم يتقدّمه كلامٌ فينصب وإن كان المختار الرفعَ قال ههنا لقيتُ زيدا وأمّا عمرا فأكرمتُه فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله عادت لحال الاولى جذعةً اى شابّةً طريّةً كأنْ لم يتقدّمها كلامٌ ، فامّا قوله تعالى وامّا ثمود فهديناهم فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا لما ذكرناه من حال أمّا وقد قرأ بعضهم وامّا ثمودَ فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حدّ زيدا ضربته لانّ ذلك ليس بالمختار والكتابُ العزيزُ يُختار له والذى حسّنه عند هذا القارئ ما فى أمّا من معنى الشرط والشرطُ يقتضى الفعلَ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والثانى أن تقع موقعا هو بالفعل أوْلى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أَعَبْدَ الله ضربتَه ومثلُه آلسَّوْطَ ضُرب به زيدٌ وآلخِوانَ أُكل عليه اللحمُ وأزيدا انتَ محبوسٌ عليه وأزيدا انت مكابَرٌ عليه وأزيدا سُمّيتَ به ،

قال الشارح والموضع الآخر الذى يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفا على فعلٍ وذلك اذا وَلِىَ الاسمَ حرفٌ هو بالفعل أَوْلى وجاء بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فالاختيارُ نصبُ الاسم باضمار فعلٍ وذلك اذا وقع بعد حرف الاستفهام نحوُ قولك أعبدَ الله ضربتَه وأعمرا مررتَ به وأزيدا ضربتَ اخاه النصبُ فى ذلك كلّه هو الوجه المختار والرفعُ جائزٌ فالنصبُ باضمار فعلٍ يكون الظاهرُ تفسيرَه وتقديرُه أضربتَ عبدَ الله ضربتَه وألقيتَ زيدا مررتَ به وأهنتَ زيدا ضربتَ اخاه فالنصبُ مع الاستفهام بالعامل الذى يقدَّر بعد الاستفهام وهو فى الاستفهام مختارٌ كما كان الرفع مع الابتداء مختارا ، وامّا الرفع مع الاستفهام فجائزٌ بالابتداء وما بعده الخبرُ الّا انّه مرجوحٌ وانّما كان النصبُ هو المختارَ من قِبَل انّ الاستفهام فى الحقيقة انّما هو عن الفعل لا عن الاسم لانّ السؤال انّما يكون عمّا وقع الشكّ فيه وانتَ انّما تشكّ فى الفعل لا فى الاسم ألا ترى انّك اذا قلت أزيدا ضربتَه فانّما تشكّ فى الضرب الواقع بزيد ولستَ تشكّ فى ذاته فلمّا كان حرفُ الاستفهام انّما دخل الفعلَ لا الاسمَ كان الأَوْلى ان يَلِيَه الفعلُ

الذى دخل من أجله، وانّما دخل على الاسم ورُفع الاسم بعده بالابتداء لانّ المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجِب فائدةً فاذا استفهمتَ فانّما تستفهِم عن تلك الفائدة فاعرفه، وأمّا آلسوطَ ضُرب به زيدٌ وآلخِوانَ أُكل عليه اللحمُ وأزيدا سُمّيت به فانّ الاختيار فى آلسوط وآلخوان وأزيدا النصبُ وذلك انّك اذا قلت ضُرب زيد بالسوط وأُكل اللحم على الخِوان وسُمّيت بزيدٍ فهذه الحروفُ الجارّة مع ما يَليها من المجرورات فى موضع نصب وذلك انّك أقمتَ الاسمَ مُقامَ الفاعل فصار الجارُّ والمجرور فى موضع نصب وحَلَّ محلّ قولك مَرَّ زيدٌ بعمرٍو ونزل زيدٌ على خالد فلمّا اتّصلتْ حروفُ الجرّ بكنايات هذه الاسماء وقد تقدّمتِ الاسماء وجب ان تنصبها لانّ الحروف التى اتّصلتْ بكناياتها فى موضع نصب فصار بمنزلة ازيدا مررتَ به، والذى يدلّ على انّ موضعَ هذه الحروف نصبٌ أنّك لو حذفتها وكان الفعلُ ممّا يتعدّى بنفسه لم تكن الاسماء الأُولى الّا منصوبةً وذلك نحوُ آلسوطَ ضُرب وآلخوانَ أُكل وأزيدا سُمّيْتَ لو كان يُتكلّم به لم يكن الّا كذلك لانّ الفعل الواحد لا يرفع اسمَيْن فاذا رفعتَ احدَهما فلا بدّ من نصب الاخر، وأمّا قولهم أزيدا انتَ محبوسٌ عليه وأزيدا انت مكابَرٌ عليه فيختار فيهما النصب لمكان همزة الاستفهام وذلك لمّا كان اسمُ الفاعل واسمُ المفعول يجريان مجرى الفعل فى عَمَله فقولُك أزيدا انت ضاربُه بمنزلة قولك أزيدا انت تضربه وازيدا انت مضروبٌ به بمنزلة ازيدا انت تُضْرَب به فكما تفسّر قولَك ازيدا انت تضربه بالفعل الناصب فكذلك تفسّر باسم الفاعل فى قولك ازيدا انت ضاربُه لانّه فى معناه والنيّةُ التنوين والانفصال فالضميرُ وإن كان مجرورا فى اللفظ فهو منصوب فى الحكم كما كان ازيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب الى انّ الضمير فى موضع منصوب البتّةَ، وكذلك اذا قلت ازيدا انت محبوسٌ عليه وأزيدا انت مكابَرٌ عليه فمحبوسٌ ومكابَرٌ من اسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فمحبوسٌ فى معنى تُحْبَس ومكابَرٌ فى معنى تُكابَر فلذلك جاز نصبُ زيد فيهما بفعلٍ يفسّره محبوس ومكابر كانّك قلت أتنتظر زيدا انت محبوسٌ عليه وأشَكَيْتَ زيدا انت مكابَرٌ عليه واختير النصبُ لمكان حرف الاستفهام وفى كلّ واحد من محبوس ومكابر ضميرٌ مستترٌ يرجع الى أنتَ يقوم مقامَ الفاعل اذ كان فى معنى تُكابَر وتُحبَس، فإن لم يَجْرِ اسمُ الفاعل واسمُ المفعول مجرى الفعل كانا كغُلام وأخٍ ووجب رفعُ الاسم نحوُ أزيدٌ انت ضاربُه وأزيدٌ انت محبوسٌ به وأزيدٌ انت مكابَرٌ عليه كانّك قلت أزيدٌ انت اخوه او غلامُه وما أشبهَهما من الاسماء،

قال صاحب الكتاب ومنه أزيدا ضربتَ عمرا وأخاه وأزيدا ضربتَ رجلا يُحبّه لانّ الآخر ملتبسٌ بالاوّل

بالعطف او الصفةِ ؛

قال الشارح ومن ذلك ازيدًا ضربتَ عمرا وأخاه وازيدًا ضربتَ رجلا يحبّه فيختار فيه النصبُ ايضا لانّ الفعل واقعٌ على ما هو من سَبَبه وقد وَلِيَه حرفُ الاستفهام فكان كقولك ازيدًا ضربتَ اخاه وذلك انّ الجملة اذا كان فيها ضميرُ اسم قد تقدّم ذكرُه فهى من سببِ ذلك الاسم وإن كان فى الجملة اسمٌ ليس فيه ضميرٌ ولا تُبالِى فى أيِّ موقع من الجملة وقع ذلك الضميرُ فاذا قلت ازيدًا ضربتَ عمرا واخاه فعمرٌو والاخُ منصوبان متّصِلان به داخلان فى الجملة فصار بمنزلةِ ازيدًا ضربت اخاه لاتّحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرا ضربتَ زيدًا فى داره لكان الوجه ايضا النصبَ لانّ قولك فى داره ظرفٌ وقع فيه الضربُ فهو من جملةِ ضربتَ وكذلك لو قلت ازيدًا ضربتَ رجلا يُحبّه فيُحبّه نَعتٌ لرجل والنعتُ والمنعوتُ يتسلّط عليهما العاملُ تسلُّطا واحدا فكان يحبّه من جملةِ ضربت فصار الاسمُ المنصوبُ بضربت من سببِ الاسم الاوّل اذ كان فى جملته عائدٌ اليه ؛ ولو كان الذى يَلِى الاسمَ جملةً ليس فيها ذكرٌ ثمّ جئتَ بجملة اخرى فعطفتَها على الجملة الاولى وفيها ذكرٌ للاسم لم يجز وذلك قولك ازيدًا ضربتَ عمرا وضربتَ أباه لانّ قولك وضربت اباه جملةٌ اخرى قائمةٌ بنفسها والجملةُ الاولى قد مضتْ بلا ذكرٍ فلم تلتبس بها ؛

قال صاحب الكتاب فإن قلتَ أزيدٌ ذُهب به فليس الّا الرفعُ ؛

قال الشارح وامّا قوله ازيدٌ ذُهب به فليس فيه الّا الرفع لانّك اذا قلت ذُهب بزيد فالباء وما عملت فيه فى موضعِ رفعِ اسمِ ما لم يُسمَّ فاعله لانّه لا بدّ للفعل من فاعل او ما يقوم مقامَ الفاعل وليس معك ما يقوم مقامَ الفاعل الّا الباء وما اتّصلتْ به فأُقيمت مُقامَ الفاعل فكانت فى موضع رفع لذلك فوجب ان يكون الاسم مرفوعا لانّ الذى اتّصلتْ به كنايتُه مرفوعٌ وصار بمنزلةِ أزيدٌ ذهب اخوه لانّ كنايته قد اتّصلت بمرفوع وهو الأخ؛ وارتفاعُ زيد فى قولك أزيدٌ ذُهب به على وجهَيْن احدُهما بالابتداء والاخر بأنّه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ؛ وإن أسندتَ الفعل فى قولك ازيدٌ ذُهب به الى مصدره كان الجارّ والمجرور فى محلّ منصوب وتقديرُه ذُهب الذهابُ به وجاز نصبُ الاسم الذى هو زيدٌ وكان مختارا لانّ ضميره فى محلّ نصب وهذا لاختلافَ فيه بين أصحابنا ؛

قال صاحب الكتاب وأن تقع بعدَ اذا وحَيْثُ كقولك اذا عبدَ الله تَلْقاه فأَكْرِمْه وحيث زيدا تجِدُه فاكرِمْه ؛

قال الشارح ومن ذلك اذا الزمانيّة وحَيْثُ اذا وقع بعدها اسمٌ وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك اذا زيدا تلقاه فأكرمْه وحيث زيدا تجده فأعْطِه لانّ فيهما معنى المجازاة والمجازاةُ انّما تكون بالفعل فلمّا كان الموضعُ موضعَ فعل اختير نصبُ الاسم بعدهما باضمار فعل يفسّره الظاهرُ فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديرُه اذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حَيْثُ تقول حيث زيدا تجدْه فأكرمْه وتقديرُه حيث تجد زيدا تجده فاكرمه لما ذكرناه من انّ فيهما معنى المجازاة وذلك لانّ قولنا اذا عبدَ الله تلقاه يوجب الأوقاتَ المستقبَلةَ كلّها ولا يخُصّ وقتًا من وقت فهى بمنزلةِ مَتَى وحَيْثُ توجب الأماكنَ كلّها ولا تخصّ مكانا دون مكان فهى بمنزلةِ أَيْنَ غيرَ انّ متى وأين تجزِمان واذا وحيث لا تجزمان عند البصريين الّا فى ضرورة الشعر، وقد أجاز سيبويه رفعَ الاسم بعدهما بالابتداء والذى أراه أنّ ذلك جائزٌ فى حيث لانّها قد تخرج من معنى الجزاء الى ان يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ تقول لقيتُه حيثُ زيدٌ جالسٌ فتكون نظيرةَ اذْ فى الزمان فى وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لقيتُه اذ زيدٌ جالسٌ، وأمّا اذا فلا تنفكّ من معنى المجازاة لانّها لا تقع الّا للمستقبَل فاذا وَلِيَها الاسمُ فلا بدّ من ان يكون الفعلُ بعدها مقدّرا مرفوعا كان او منصوبا تقول اذا زيدٌ جلس أجلس تقديرُه اذا جلس زيد جلس ويدلّ على ذلك انّه لا بدّ من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس اذا زيدٌ جالسٌ لم يجز ويجوز ذلك مع حيث،

قال صاحب الكتاب وبعد حرف النفى كقولك ما زيدا ضربتُه وقال جَرير

*فلا حَسَبًا فخرتَ به لتَيْمٍ * ولا جَدًّا اذا ٱزْدَحَمَ الجُدُودُ*

قال الشارح ومن ذلك النفىُ اذا وقع الاسمُ بعد حرفِ نفى وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره او على ما هو متّصلٌ بضميره فالاختيارُ فيه النصبُ نحوُ ما زيدا لقيتُه ولا زيدا قتلتُه وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مررت به وانّما صار النصبُ هنا مختارا لشَبَهِ حروف النفى بحروف الاستفهام وحروفِ الجزاء وحروفِ الامر والنهي ووجهُ الشبه أنّ ما بعد النفى غيرُ واجب كما انّ ما بعد كلّ واحد من هذه الاشياء كذلك، فالحال بين النصب والرفع متقارِبٌ فقولُك ما زيدا ضربتُه أقوى من قولك ما زيدٌ ضربته بالرفع والنصبُ فيه اضعفُ من النصب بعد حروف الاستفهام وحروفِ الجزاء والرفعُ فيه اقوى من الرفع فى قولك أزيدٌ ضربتَه لشَبَهِ النفى بالابتداء ولذلك كان فرْعًا ومحمولا على غيره فى النصب وشَبَهُه بالابتداء أنّه نقيضُ المبتدإ ونفىٌ له والنفىُ يجرى مجرى الايجاب ألا ترى انّك اذا قلت قام زيدٌ فنفىُ هذا أن

تقول ما قام زيدٌ فتردّ الكلامَ على لفظه فشبَّهه بالمبتدإ أنّك تردّ فيه لفظ المبتدإ قال الشاعر *فلا حسبا فخرت به الخ* فنصَبَه باضمارِ فعل تقديرُه فلا ذكرتُ حسبا فخرتَ به، وأجاز يونس ان تكون الفتحةُ في قوله فلا حسبا فتحةَ بناء بمنزلة لا رجلَ في الدار ونوّنه للضرورة، البيت لجرير يهاجو عمر بن لجَإ وهو من تَيْمِ عَدِيّ يقول لم تكتسب لهم حَسَبًا يفتخرون به ولا لك جَدٌّ تُعوِّل عليه عند ازدحام الناس للمفاخرة اى ليس لك قديمٌ ولا حديثٌ ومثلُه

*فلا ذا جَلالٍ هِبْنَه لجَلاله * ولا ذا ضَياعٍ هُنّ يَتْرُكْنَ للفَقْر*

نصب ذا جلال بفعل محذوف دلّ عليه هبنه فكانّه قال فلا هِبْنَ ذا جلال هبنه،

قال صاحب الكتاب وأن تقع في الامر والنهي كقولك زيدا أضربْه وخالدا أضربْ أباه وبِشْرا لا تشتمْ اخاه وزيدا ليضربْه عمرٌو وبشرا ليقتلْ اباه عمرٌو، ومثله أمّا زيدا فأقتلْه وأمّا خالدا فلا تشتمْ اباه،

قال الشارح ومن ذلك اذا كان بعد الاسم فعلُ امرٍ او نهيٍ واقعٌ على ضميره او ما اتّصل بضميره فانّه مختارٌ فيه النصبُ نحوُ قولك زيدا اضربْه وخالدا اضربْ اباه وزيدا ليضربْه عمرٌو وبشرا ليضربْ اخاه جعفرٌ وزيدا لا تشتمْه وخالدا لا تضربْ اباه النصبُ في ذلك كلّه الوجهُ المختارُ والرفع جائزٌ وانّما كان النصبُ مختارا لأجلِ الامر والنهي اذ الامرُ والنهيُ لا يكونان الّا بالافعال لانّك انّما تأمره بإيقاع فعل وتَنْهاه عن ايقاع فعل وذلك انّك حين تأمره فأنت تطلب منه ايقاعَ ما ليس بموجودٍ واذا نَهَيْتَه فأنت تمنعه من الإتيان به، فأمّا الذوات فانّها موجودةٌ ثابتةٌ لا يصحّ الامرُ بها ولا النهيُ عنها واذا كان الامرُ كذلك ثمّ أتيتَ باسمٍ قد وقع الفعلُ الذي بعده على ضميره نصبتَه باضمارِ فعل على نحوِ ما ذكرناه في الاستفهام وكان النصبُ في الامر والنهي اقوى منه في الاستفهام من قِبَل انّ الامر والنهي لا يكونان الّا بالافعال وقد يكون الاستفهامُ بغيرِ فعل نحوُ قولك أزيدٌ اخوك وأعبدُ الله عندك، وانّما قال في التمثيل زيدا اضربْه وزيدا ليضربْه عمرٌو ليُرِيك انّه لا فرقَ في ذلك بين الامر للحاضر والامرِ للغائب فقولُه زيدا اضربْه امرٌ للحاضر وزيدا ليضربْه عمرٌو امرٌ للغائب فَمَثّلَ بهما، والرفع جائزٌ على الابتداء والجملةُ بعده سدّتْ مسدَّ الخبر وانّما قلنا سدّت مسدّ الخبر ولم نقل الخبرُ لانّ حقيقةَ الخبر ما احتمل الصدقَ والكذبَ وذلك معدوم في الامر والنهي، ومثله أمّا في قولك أمّا زيدا فأقتلْه وامّا خالدا فلا تشتمْ اباه في اختيار النصب وذلك من قِبَل انّ أمّا تقطع ما بعدها عمّا قبلها ويصير ما بعدها كالكلام المستأنَف فتنصب لما ذكرناه في الامر والنهي غيرَ انّك لا تقدّر الفعلَ بعد أمّا لانّ أمّا لا يَليها فعلٌ لتضمّنها معنى الفعل

ولكن تقدّر الفعلَ بعد الاسم بلا ضمير وتُعدّيه الى الاسم ثمّ تحذفه ثمّ تأتى بالفعل المفسّر وتقديرُه أمّا زيدا فاقتلْ فاقتلْه وأمّا خالدا فلا تُهِنْ فلا تشتمْ اباه ولا بدّ من الفاء بعد أمّا لانّها جوابٌ لِما تضمّنتْه من معنى الشرط؞

قال صاحب الكتاب والدعاء بمنزلة الامر والنهى تقول اللّهمّ زيدا فاغفرْ له ذَنْبَه وزيدا أَمَرَّ اللّهُ عليه العَيْشَ قال ابو الأَسْوَد * فكُلًّا جزاه اللّهُ عنّى بما فَعَلْ * وأمّا زيدا فجَدْعًا له وأمّا عمرا فسَقْيًا له؞

قال الشارح والدعاء بمنزلة الامر والنهى فى اختيار النصب لانّ سبيله سبيلُ الامر والنهى فى الاعراب من كلّ وجه وهو فى المعنى مثلُ الامر وذلك انّ الداعى ملتمسٌ من المدعوّ ايقاعَ ما يدعوه به الّا انّ الجُمْهور لا يسمّون مسألةَ من هو فوقك امرًا وربّما سمّاه بعضهم امرا واحتجّ عليه بقول الشاعر

* أمرتُك أَمْرًا جازمًا فعَصَيْتَنى * وكان من التَوْفيق قَتْلُ ابنِ هاشمِ *

البيت لعمرو بن العاصى يخاطب مُعاوِيَةَ وكان فوقه والأَعمُّ الأَكثرُ ما قدّمناه ويجوز ان يكون عمرٌو رأى نفسَه من طريقِ المَشْوَرَة والرأيِ وحاجةِ معاويةَ اليه فوقه فسمّى سؤالَه امرا لذلك؞ وقال ابو الأَسْوَد

* أَميرانِ كانا صاحِبَىَّ كِلاهما * فكُلًّا جزاه اللّهُ عنّى بما فَعَلْ *

فانّ نَصْبَ كُلًّا باضمارِ فعلٍ لِما بعده من الدعاء والتقديرُ فجَزَا اللّهُ كُلًّا جزاه اللّهُ؞ ومن الدعاء أمّا زيدا فجَدْعًا له وأمّا عمرا فسَقْيًا له فالاختيارُ النصب لانّك تريد جَدَعَهُ اللّهُ جَدْعًا وسَقاه اللّهُ سَقْيًا ولو كان الدعاء بغير فعلٍ ولا فى تقديرِ فعلٍ لم يُنصَب الاسم الاوّل نحوَ أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه وأمّا الكافرُ فويلٌ له لعدمِ ما يفسّر الفعلَ؞

قال صاحب الكتاب واللازم أن تقع الجملةُ بعد حرفٍ لا يَليه الّا الفعلُ كقولك إنْ زيدا تَرَهُ تَضْرِبْه قال * لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أهلكتُه * وهَلّا وأَلّا ولَوْلا ولَوْما بمنزلة إنْ لانّهنّ يطلُبْن الفعلَ ولا تُبتدأُ بعدها الاسماء؞

قال الشارح اعلم انّ الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره نصبتَه باضمار فعلٍ يفسّره الظاهرُ كما قلنا فى الاستفهام الّا انّ النصب ههنا يقع لازمًا وفى الاستفهام مختارا وذلك لانّ الشرط لا يكون الّا فعلًا ولا يَليه مبتدأٌ وخبرٌ فلا تقول إنْ زيدٌ قائمٌ أَقُمْ وقد يجوز فى الاستفهام أن تقول أزيدٌ قائمٌ فقد علمتَ انّ حروف الجزاء أَلْزَمُ للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصبُ

الاسم فى الاستفهام اذا وقع الفعلُ على ضميره مختارا مع جَوازِ الرفع على الابتداء وكان نصبُه مع حروف الجزاء لازمًا ولا يجوز رفعُه على الابتداء لِما ذكرنا من انّ الشرط لا يكون الّا فعلا فاذا قلتَ إنْ زيدا تَرَه تضربْه نصبتَ زيدا باضمار فعلٍ لانّك شغلتَ الفعلَ الذى بعده بضميره وتقديرُه إن تَرَ زيدا تَرَه ومنه قول الشاعر

*لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أهلكتُه * وإذا هلكتُ فعِنْدَ ذلك فاْجْزَعِى*

البيت للنَمِر بن تَوْلَبٍ والشاهدُ فيه نصبُ منفسا بفعل مقدّر محذوف وتقديرُه لا تجزعى إن أهلكتُ منفسا أهلكتُه ولو رفع على تقديرِ إن هَلَكَ منفسٌ لجازَ لانّه اذا أهلكه فقد هلك كانّه يصف نفسه بالكَرَم وأنّه لا يُصْغِى الى من يلومه فى ذلك فهو يقول انّ امرأته لامتْه على إتلافِ ماله جَزَعًا من الفَقْر فقال لها لا تجزعى لإتلافى نفيسَ المال فإنّى قادرٌ على إخلافه وانّما اذا هلكتُ فاْجْزَعى فانّه لا خَلَفَ لك عنّى ولو قدّمتَ الاسم على حرف الجزاء فقلت زيدا إن تره تضربْه لم يجز لانّ الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعملا فيه لم يجز ان يُفسِّراه ومن ذلك هَلّا ولَوْلا وألّا ولَوْمَا اذا وقع الاسمُ بعدها وكان بعدها فعلٌ واقعٌ على ضميره لم يكن بُدٌّ من نصبِ ذلك الاسم بفعل مضمر يفسّره الظاهرُ فحكمُها حكمُ إنِ الشرطيّة وذلك من قِبَل انّ معانَى هذه الحروف التحضيض والتوبيخ اذا وَليها المستقبلُ كنّ تحضيضا واذا وليها الماضى كنّ توبيخا وهذه المعانى واقعةٌ على الافعال لا حَظّ للأسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأُ والخبرُ فاذا وقع بعدها اسمٌ فلا يكون الّا على تقديرِ فعل قال جَرِيرٌ

*تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أفضلَ مَجْدِكُم * بَنِى ضَوْطَرَى لولا الكَمِىَّ المُقَنَّعا*

فمعناه لولا تعدّون الكمىّ المقنّعا فنصب الكمىّ المقنّعا باضمارِ فعلٍ لدلالة ما تقدّم من قوله تعدّون عقر النيب عليه وجملةُ الامر أنّ الحروف حين كانت لمَعانٍ فى الاسماء والافعال وليس لها فى أنفسها معنًى فمنها ما يختصّ بالاسم ولا يدخل الفعلَ نحوُ انّ وأخواتِها وحروفِ الجرّ وغيرِها ومنها ما يختصّ بالفعل ولا يَلِى الاسمَ نحوُ حروفِ الجزاء وحروفِ الجزم وغيرِها ومنها ما يدخل على القبيلَيْن الاسمِ والفعلِ نحوُ حروفِ النفى وحروفِ الاستفهام فأمّا ما يختصّ بالفعل وهو ما نحن بصَدَده فذلك ضربان ضربٌ يحسن ان يُحذف الفعل منه ويَليَه الاسمُ فى الظاهر نحوُ ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إنْ وحروفِ التحضيض المذكورة وهى هَلّا وأخواتُها وضربٌ لا يحسن حذفُ الفعل منه وإيلاؤه الاسمَ وذلك نحوُ قولك قَدْ والسينِ وسَوْفَ فهذه لا يحسن حذفُ افعالها ولا الفصلُ بينها وبين افعالها بمعمولها فلا

تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا اضربْ وذلك لانّ هذه الحروف تتنزّل منزلةَ الجُزْء من الفعل فهى من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لانّ السين وسوف تقصِران الفعلَ لوقتٍ بعينه وهو المستقبلُ بعد ان كان شائعا فى الاستقبال والحالِ كما تقصر الالفُ واللام الاسمَ على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قَدْ تُقرِّب الماضىَ من الحال وهو نوعُ تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملةً فى الفعل وانّما جاز اضمارُ الفعل بعد لَوْلَا وأخواتِها والفصلُ بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قِبَل انّ معانيها الحَضّ فى المستقبل وهو استدعاءٌ واللَّوْمَ والتوبيخَ فى الماضى أشبهتِ الافعالَ فجاز ان يليَها الاسمُ كما يلى الفعلُ ٭

حذف المفعول به

فصل ٦٣

قال صاحب الكتاب وحذفُ المفعول به كثيرٌ وهو فى ذلك على نوعَيْن احدُهما أن يُحذف لفظا ويُراد معنًى وتقديرا والثانى ان يُجعل بعد الحذف نَسْيًا منسيّا كانّ فعله من جنس الافعال غيرِ المتعدّية كما يُنْسَى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الاوّل قوله تعالى ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَنْ يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وقولُه لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لانّه لا بدّ لهذا الموصول من ان يرجع اليه من صلته مثلُ ما ترى فى قوله تعالى ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ وقُرِئ قوله تعالى وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ وَمَا عَمِلَتْ ٭ ومن الثانى قولُهم فلانٌ يُعْطِى ويمنع ويصِل ويقطَع ومنه قوله عزّ وجلّ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِى وقولُ ذى الرُّمّة

* وإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِن ذى ضُروعِها * الى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فى عَراقيبِها نَصْلى *

قال الشارح اعلم انّ المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه وينعقد الكلامُ من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفُه وسقوطُه وإن كان الفعلُ يقتضيه ٭ وحذفُه على ضربين احدهما ان يُحذف وهو مرادٌ ملحوظٌ فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف وهو فى حكم المنطوق به والثانى ان تحذفه مُعْرِضا عنه البتّةَ وذلك أن يكون الغرضُ الاخبارَ بوُقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ فيصير من قبيلِ الافعال اللازمة نحو ظَرُفَ وشَرِقَ وقَامَ وقَعَدَ ٭ فالاوّل نحوُ قوله تعالى اللّه يبسط الرزق لمن يشآء ويقدر وقوله أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ومنه قولُه تعالى لا عاصم اليوم من امر اللّه الّا من رحم وسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰ ٱللَّهُ وأَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ فكلُّ هذا على إرادة الهاء وحذفُها

تخفيفا لطُول الكلام بالصلة ألا ترى انّه لولا إرادةُ الهاء بقى الموصولُ بلا عائد فكان فى حكم المنطوق به لانّ الدلالة عليه من جهتَيْن من جهةِ اقتضاء الفعل له ومن جهةِ اقتضاء الصلة اذ كان العائدَ ؞

ومنه قوله تعالى وما عملتْ أيديهم قرأ عاصمٌ فى روايةِ ابى بَكْر وحَمْزةُ والكِسائىُّ وما عملت بغير هاء وقرأ الباقون وما عملتْه بالهاء فمَن أثبتها فهو الاصلُ ومَن حذفها فلطُولِ الامر بالصلة حُذفت الهاء تخفيفا ويكون التقديرُ ليأكلوا من ثَمَره وما عملتْه أيديهم فما فى موضع خفضٍ بالعطف على ثمره ويجوز ان تكون مَا نافيةً ويكون المعنى ليأكلوا من ثمره ولم تعملْه أيديهم فيكون أبلغَ فى الامتنان ويقوّى ذلك قولُه تعالى أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ واذا قدّرتَه هذا التقديرَ لم تكن الهاء مرادةً كإرادتها لو كانت موصولةً ؞ والثانى قولهم فلان يُعطِى ويمنع ويضُرّ وينفع ويصِل ويقطع والمراد يعطى ذَوِى الاستحقاق ويمنع غيرَ ذَوِى الاستحقاق وينفع الأَوِدّاء ويضرّ الأعداء الّا انّه حَذف ولم يكن ثَمّ موصولٌ يقتضى راجعًا ولم يكن المرادُ الّا الإخبارَ بوقوعِ الفعل من الفاعل لا غيرُ فصار كالفعل اللازم فى الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل ؞ وشبّهه بالفعل اذا بُنى للمفعول من حيث لم يكن الغرضُ الاخبارَ عن الفاعل وانّما كان الغرضُ بيانَ مَن وقع به الفعلُ فصار الفاعلُ نسْيًا منْسِيًّا واشتغل الفعلُ بالمفعول وارتفع وتمّ الكلامُ به من غير تشوُّفٍ الى سِواه فكذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غيرُ من غير تعرُّضٍ لذكر المفعول ؞ فأمّا قول ذى الرمّة * وإنْ تعتذرْ بالمحل الخ * فالشاهد فيه قوله يَجْرَحْ والمراد يجرحْها فحذف المفعولَ لما ذكرنا يصف نفسَه بالكَرَم وقِرَى الضَّيْف والتاء للتأنيث والضميرُ يعود الى النُوق يقول إن اعتذرتِ النُوقُ بقلّةِ اللَّبَن لأجلِ المَحْل عقرتُها للأضياف والمرادُ بذى ضروعها اللّبَنُ كما يقال ذو بُطونها والمرادُ الوَلَدُ ؞

قال صاحب الكتاب ومن حذف المفعول به حذفُ المنادى وقد تقدّم الكلام عليه ؞

قال الشارح اعلم انّ المنادى وإن كان مفعولا فى الحقيقة فإنّ حذفه لا يحسُن كما حسُن حذفُ المفعول فيما تقدّم وذلك لانّ الفعل العامل فيه وفاعلَه قد حُذفا وناب حرفُ النداء عنهما وبقى المنادى من الجملة المحذوفة يدلّ انّه هو المدعوّ فاذا حذفتَه لم يبقَ من الجملة المحذوفة شىءٌ ولا يُعْرَف المدعوّ اذ حرفُ النداء انّما يدلّ على الدعاء ولا يدلّ على مدعوٍّ مخصوصٍ لانّ حرفَ النداء انّما ناب مَنابَ الفعل والفاعلِ نحو أَدْعو وأُنادى ولم يَنُبْ عن المفعول ؞ فإن وقع بعد حرفِ النداء جملةٌ او امرٌ يدلّ على المدعوّ ساغ حذفُه ومن ذلك قولهم يا بُؤْسٌ لزيدٍ والمراد يا قومُ بؤْسٌ لزيد ومنه بيتُ الكتاب

*يا لَعْنَةُ اللّه والأَقْوامُ كُلُّهُمْ * والصالحين على سِمْعانَ مِن جارِ*

ويُروى والصالحون وكذلك قوله تعالى أَلَا يَا ٱسْجُدُوا لِلّه وقد تقدّم الكلام على ذلك بما أَغْنَى عن إعادته٪

المفعول فيه

فصـــل ٦٤

قال صاحب الكتاب هو ظَرْفَا الزمان والمكان وكِلاهما منقسمٌ الى مُبْهَمٍ وموقّتٍ ومستعمَلٍ اسمًا وظرفًا ومستعمَلٍ ظرفا لا غيرُ فالمبهمُ نحوُ الحِين والوقتِ والجهاتِ السِتّ والموقّتُ نحوُ اليوم والليلة والسُوق والدار والمستعمَلُ اسما وظرفا ما جاز ان تعتقب عليه العواملُ والمستعمَلُ ظرفا لا غيرُ ما لَزِم النصبَ نحوُ قولك سِرنا ذاتَ مرّةٍ وبُكْرَةَ وسَحَرَ وسُحَيْرًا وضُحًى وعِشاءً وعَشِيَّةَ وعَتَمَةَ ومَساءً اذا اردتَ سَحَرًا بعينه وضُحَى يومك وعشيّتَه وعشاءه وعتمةَ ليلتك ومساءها ومثلُه عِنْدَ وسُوَى وسَواءٌ٪ وممّا يُختار فيه أن يلزَم الظرفيّةَ صفةُ الأحيان تقول سِيرَ عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا٪

قال الشارح اعلم انّ الظرف ما كان وِعاءً لشيءٍ وتُسَمَّى الأوانى ظروفا لانّها أَوْعِيَةٌ لما يُجعل فيها وقيل للأزمنه والأمكنة ظروفٌ لانّ الافعال توجَد فيها فصارت كالأوعية لها٪ والظرف على ضربَيْن ظرفُ زمانٍ ومكانٍ فالزمانُ عبارةٌ عن الليالى والأيّام قال الشاعر

*هَلِ الدَهْرُ الّا ليلةٌ ونَهارُها * وإلّا طُلوعُ الشَمْسِ ثُمّ غِيارُها*

وذلك نحوُ قمتُ يومًا وساعةً وليلةً وعِشاءً وعشيّةً ومساءً وما أَشبهَ ذلك من اسماء الزمان نحوِ السَنَة والشَهْر والدَهْر٪ واعلم انّ الظرف فى عُرْفِ اهلِ هذه الصناعة ليس كلَّ اسمٍ من أسماء الزمان والمكان على الاطلاق بل الظرفُ منها ما كان منتصبا على تقديرِ فِى واعتبارُه بجوازِ ظهورها معه فتقول قمتُ اليومَ وقمت فى اليوم ففِى مرادةٌ وإن لم تذكرها والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا قلت إِكْنِ عن اليوم قيل قمت فيه وكذلك سائرُ الظروف وليس الظرفُ متضمِّنا معنَى فِى فيَجِبَ بناؤه لذلك كما وجب بناءُ نحوِ مَنْ وكَمْ فى الاستفهام وإنّما فِى محذوفةٌ من اللفظ لضرب من التخفيف فهى فى حكم المنطوق به ألا ترى انّه يجوز ظهورُ فِى معه ولا يجوز ظهورُ الهمزة مع مَنْ وكَمْ فى الاستفهام فلا يقال أَمَنْ ولا أَكَمْ وذلك من قِبَل انّ مَن وكَم لمّا تضمّنا معنى الهمزة صارا كالمشتمِلَيْن عليها فظُهورُ الهمزة حينئذ كالتَكرار وليس كذلك الظرفُ فإنّ الظرفيّة مفهومةٌ من تقديرِ فِى ولذلك يصحّ ظهورُها فاعرفِ الفرق

بين المتضمّن للحرف وغيرِ المتضمّن له بما ذكرتُه ، والظرف ينقسم الى مبهَم وموقَّت والمراد بالمبهم النكرةُ التى لا تدلّ على وقت بعينه نحوُ حِينٍ ووَقْتٍ وزمانٍ ونحوِ ذلك والمرادُ بالموقّت ما دلّ على زمانٍ بعينه مخصوصٍ نحوُ اليوم والليلة ويومِ الجُمْعة وشهرِ رَمَضانَ وشهرِ المحرّم ، وهو ينقسم قسْمَيْن قسمٌ يُستعمل اسما وظرفا وقسمٌ لا يُستعمل الّا ظرفا لا غيرُ فالاوّل كلّ متمكّن من الظروف من اسماء السنين والشهور والأيّامِ والليالى ممّا يَتعاقب عليه الالفُ واللامُ والاضافةُ من نحوِ سَنَة وشَهْر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسمًا غيرَ ظرف فترفعَه وتَجُرّه ولا تقدّرَ معه فِى نحوَ اليومُ طَيّبٌ والسنةُ مباركةٌ وأَعْجبنى اليومُ وعجبتُ من يومك فتُجريها مُجرى سائرِ الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صُمْتُ اليومَ وقدمتُ السنةَ فهذا مقدَّرٌ بفى والتقديرُ صمتُ فى اليوم وقدمتُ فى السنة فكلُّ اسم من اسماء الزمان لك أن تجعله اسمًا وظرفًا الّا ما خَصَّتْه العربُ بالظرفيّة ولم تستعمله مجرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخَذ سَماعا عنهم ،

والقسم الثانى هو ما لا يُستعمل الّا ظرفا وذلك ما لزم النصبَ لخروجه عن التمكّن بتضمُّنه ما ليس له فى الاصل فمن ذلك سَحَرَ وسُحَيْرًا اذا اردتَ به سحرَ يومك فانّه غيرُ متصرّفٍ ولا منصرفٍ والذى مَنَعه من الصرف أنّه معدولٌ عن الالف واللام معرفةً ومعنى ذلك أنّه اذا اردتَ به سحرَ يومك الذى أنت فيه فتَزِيد فيه الالفَ واللامَ للتعريف ثمّ غُيّر عن لفظِ ما فيه الالفُ واللامُ مع إرادةِ معناهما كما عُدل جُمَعُ فى قولك جاءت النِسْوَةُ جُمَعُ وهو معرفةٌ فاجتمع فيه العدلُ والتعريفُ فلم ينصرف لذلك ،

فان قيل العدل انّما هو أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناءً آخَرَ لضربٍ من التوسّع فى اللغة كعَدْلِ عُمَرَ عن عامرٍ وجُمَعَ عن جُمْعٍ ساكنَ الحَشْو وأنت تدّعى أنّ سَحَرَ معدولٌ عن السَحَرَ والصورتان واحدةٌ قبلَ العدل وبعده فالجوابُ انّ سَحَرَ وإن كان فَعَلًا كما انّ السَحَرَ كذلك فانّه لمّا اتّصلتْ به لامُ التعريف صارت لامتزاجها بما عرّفتْه كانّها جُزْءٌ منه فجرَت اللامُ فى السحر مجرَى همزةِ أَحْمَرَ واجْفِيلٍ واخْرِيطٍ وتاءِ تُجْفافٍ وياءِ يَرْمَعٍ فلمّا عدلتَ سَحَرَ صار كانّك عدلتَ مثالاً من هذه الأمثلة الى فَعَلٍ فإن نُكّر انصرف نحوَ قوله تعالى إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ لانّه قد زال السَبَبان معا بالتنكير لانّه انّما كان معدولا فى حال التعريف وكذلك اذا ادخلتَه الالفَ واللامَ صرفتَه نحوَ السَحَرِ لانّك قد رددتَه الى الاصل فزال العدلُ ، ومعنى قولنا غيرِ متصرّف أنّه لا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ ولا يكون الّا منصوبا على الظرف وكذلك كلُّ ظرف غيرِ متصرّف والذى منع سَحَرَ من التصرّف أنّه يعرَّف من غيرِ جهة التعريف لانّ وُجوهَ التعريف خمسةٌ تعريفُ الاضمار وتعريفُ العَلَميّة وتعريفُ الاشارة وتعريفُ الالف واللام وتعريفُ

الاضافة الى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف فى سَحَرَ واحدا منها فلمّا تعرّف من غيرِ جهة التعريف المعهودِ خرج عن نظائره فمُنع التصرّف لذلك؛ فإن صغّرته وأنت تريد سَحَرَ يومٍ بعينه انصرف ودخله التنوينُ ولم يتصرّف فلا يدخله الرفعُ والجرُّ ولا يكون الّا منصوبا أمّا التنوينُ فلتنكّره بزوالِ العدل وذلك أنّهم لم يضعوا المصغّرَ مكانَ ما فيه الالفُ واللامُ فيكونَ معرفةً معدولا وانّما هو نكرةٌ كضَحْوَةً وغُدْوَةً وعَتَمَةً وعشاءً الّا انّه فُهِم منه ما يُفهَم من المعارف فلم يتمكّن؛ وكذلك ضُحًى وضَحْوَةَ وعشاءً وعَشِيَّةَ ومَساءَ اذا اردتَ ذلك من يومك لم تكن الّا ظروفا وذلك أنّك اذا قلت أنا أتيتُك عشاءً لم يذهب الوَهْمُ الّا الى عشاءِ يومك وكذلك عَتَمَةَ فلمّا كان يُفهَم بها ما يفهم بالمعارف من حَصْرِ وقت بعينه لم تَتمكّن عندهم فتُرْفَعَ وتُجَرَّ لا تقول غداءُ ضُحًى ولا مَوْعِدُك مساءٌ؛ ومن ذلك ذاتَ مَرَّةٍ تقول سِيرَ عليه ذاتَ مرّةٍ فتُقيم الجارّ والمجرورَ مُقامَ الفاعل ولا تُقيم الظرفَ لانّه غيرُ متصرّف فلا يكون الّا نصبا وانّما امتنع من التصرّف لانّها قد استُعملت فى ظروف الزمان وليست من اسماء الدهر ولا من اسماء ساعاته وانّما المرّةُ فى الاصل مصدرٌ ألا ترى انّك تقول ضربتُ مَرَّةً ومرّتَيْن والمرادُ بذلك ضَرْبَةً وضربتَيْن فلمّا استُعمل فى الدهر ما ليس من اسماءه ضعُف ولم يتمكّن فى الزمان تَمكُّنَ اسماءه نحوِ اليوم والليلة؛ فان قيل فأنتم تقولون سير عليه مَقْدَمُ الحاجّ وخُفوقُ النَّجْمِ فترفعونه وهى مصادرُ استُعيرت للزمان فما الفرقُ بينها وبين ذاتَ مرّة قيل أنّ مقدمَ الحاجّ وخُفوقَ النجم وخِلافةَ فلانٍ وما أشبهها استُعيرت للزمان على تقدير حذفِ مضاف كانّه قال وقتُ خفوقِ النجم ووقتُ خلافة فلان ثمّ حذف المضافَ وهو مرادٌ فتَصرّفتْ بالرفع والجرّ حَسْبَ تصرُّف المضاف المحذوف وليس كذلك ذاتَ مرّةٍ فانّه استُعير للزمان لا على تقديرِ حذفِ مضاف بل كانّه اسمٌ من اسماء الزمان ألا ترى انّه لا يجوز إظهارُ الوقت معه فلا تقول وقتَ ذاتِ مرّةٍ ولا وقتَ مرّةٍ فافترقا؛ ومثلُه فى منعِ التصرّف ذاتَ يوم وذاتَ ليلة لا تقول سِيرَ عليه ذاتُ يومٍ او ذاتُ ليلةٍ بالرفع بل هو نصبٌ على الظرف لا غيرُ لانّ نفسَ ذات ليست من اسماء الزمان فجرى مَجْرَى ذاتَ مرّةٍ؛ ومن ذلك بُعَيْداتِ بَيْنٍ فهو جمعُ بَعْدَ مصغّرا وبَعْدَ وقَبْلَ لا يتمكّنان فلا يجوز ان يقال سير عليه قَبْلُكَ ولا بَعْدُكَ بالرفع والذى منعهما من التصرّف والتمكّن أنّهما ليسا اسمَيْن لشىء من الأوقات كالليل والنهار والساعة والظُهْر والعَصْر وانّما استُعملا فى الوقت للدلالة على التقدّم والتأخّر فلم يتمكّن تمكُّنَ اسماء الزمان؛ وأمّا قولهم فعلتُ ذلك بَكَرَ فهو كضَحْوَةَ وعَتَمَةَ اذا اردتَهما من يومٍ بعينه فلا ينصرف لانّه نكرةٌ فُهم منها ما يُفهَم من المعارف فخرج

عن اصله فلم يتمكّن وقد تقدّم شرحُ ذلك ، وممّا يُختار فيه الظرفيّةُ ولا يتمكّن تمكُّنَ اسماء الزمان صفاتُ الأحيان نحوُ طويل وقليل وحديث تقول سيرَ عليه طويلا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا فلا يحسُن ههنا الّا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانّك اذا جئت بالنعت ولم تجئ بالمنعوت ضعُف وكان الاختيارُ فيه أن لا تخرج عن الظرفيّة لانّك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويلُ يقع على كلّ شيء طَالَ من زمان وغيرِه فاذا اردتَ به الزمان فكانّك استعملتَ غيرَ لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذاتَ مرّةٍ وبُعَيْداتِ بَيْنٍ فلم يقع موقعَ الاسماء وآختير نصبُها على الظرف الّا أن يتقدّمها موصوفٌ فحينئذٍ تقول سير عليه زمنٌ طويلٌ وسير عليه وقتٌ حديثٌ ويؤيّد عندك ضُعْفَ الصفة أنّه لا يحسُن أن تقول أتيتُك بجيّدٍ وأنت تريد بدرهمٍ جيّدٍ وتقول اتيتُك به جيّدًا لمّا لم تَقْوَ الصفةُ الّا أن يتقدّم الموصوفُ جعلوه حالا ، واعلم انّ جميعَ الافعال يتعدّى الى كلّ ضرب من الازمنة مُبْهَما كان او مُخْتَصّا كما يتعدّى الى كلّ ضرب من ضروب المصادر لانّ دلالته عليهما واحدةٌ وهي دلالةُ مطابَقةٍ ودلالتُه على كلّ واحد منهما تضمُّنٌ لانّ الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلمّا استويا فى دلالة الفعل عليهما استويا فى تعدّيه اليهما فتقول قمتُ اليومَ وقمت يومًا كما تقول ضربت ضربًا وضربت الضربَ الذى تَعْلَمُ ، وأمّا المكان فكلّ ما تُصُرِّف عليه واستُقرّ فيه من اسماء الأَرَضين وهي على ضربَيْن مُبْهَمٍ ومُخْتَصّ فالمبهم ما لم يكن له نهايةٌ ولا أقطارٌ تحصُره نحوُ الجهات الستّ كخَلْفٍ وقُدّامٍ وفَوْقٍ وتَحْتٍ ويَمْنَةٍ ويَسْرَةٍ ووراءٍ ومَكانٍ ونحوِ ذلك والمختصّ ما كان له حَدٌّ ونهايةٌ نحوُ الدار والمَسْجِد والجامع والسُوق ونحوِ ذلك ، وليست الأمكنةُ كالأزمنة التى يُعمَل فيها كُلُّ فعل فتُنصبَ نصبَ الظروف وذلك لانّ الفعل يدلّ على زمان مخصوص إمّا ماضٍ وإمّا حاضرٍ وإمّا مستقبلٍ واذا دلّ على الخاصّ كان دالّا على المبهم العامّ لانّ الخاصّ يدلّ على العامّ وزيادةٍ اذ العامُّ داخلٌ فى الخاصّ فكلُّ يومِ جُمْعَةٍ زمانٌ وليس كلُّ زمان يومَ جمعة والفعلُ انّما يَتعدّى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدّى كُلُّ فعل الى كلّ زمان مبهما كان او مختصّا وليست الأمكنةُ كذلك لانّ دلالة الفعل على المكان ليست لفظيّةً وانّما هي آلتزامُ ضرورةِ أنّ الحَدَثَ لا يكون الّا فى مكان ولا يدلّ على انّ ذلك المكان الجامعُ او مَكّةُ او السُوقُ ولذلك يتعدّى الى ما كان مبهما منه لدلالته عليه تقول جلستُ مجلسًا ومكانًا حسنًا ووقفتُ قُدّامَك ووراءَك فتنصب ذلك كلّه على الظرف ، فان قيل فأنت تزعم انّ الفعل انّما يعمل بحَسْبِ دلالته وليس فى الفعل دلالةٌ على مكان حسن ولا على قُدّامِ زيد ولا على وَرائه فالجوابُ انّ الفعل غيرَ المتعدّى انّما يتعدّى الى

المكان المبهم وقد ذكرنا انّ المبهم ما ليس له نهايةٌ ولا أقطارٌ تحصره وأنت اذا قلت قمتُ مكانا حسنا لم يحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قمت خَلْفَ زيد لم يكن لذلك الخلف نهايةٌ تقف عليها وكذلك اذا قلت قُدّامَ زيد لم يكن لذلك حَدٌّ ينتهى اليه فكان مبهما من هذه الجهة فانتصب على الظرف بلا خِلافٍ، وقال ابو العبّاس اذا قلتَ جلستُ مكانا حسنا وقمت خلفَ زيد فالفعلُ انّما تعدّى الى مكان مبهم وانّما نَعَتَّهُ بعد أن عمل فيه الفعلُ وكذلك جلست خلفَك ووراءَك لانّ خلفًا لا ينفكّ منه شيءٌ أن يكون خلفَ واحد وانّما أضافه بعد أن كان مُطْلَقا وعمل فيه الفعلُ فإن كان المكانُ مخصوصا لم يتعدّ اليه الّا كما يتعدّى الى زيد وعمرو فكما أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى الى مفعول به الّا بحرفِ جرّ كذلك لا يتعدّى الى ظرفٍ من الأمكنة مخصوصٍ الّا بحرفِ جرّ نحوَ وقفتُ فى الدار وقمتُ فى المسجد وجلستُ فى مكّة لانّ الفعل لا يدلّ على انّه فى الدار او المسجد او مكّة فلم يجز أن يتعدّى اليه بنفسه، فأمّا قولهم دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشأْمَ فهو شاذٌّ وجوازُه على إرادةِ حرف الجرّ نحو قوله * أمرتُك الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به * والمرادُ أمرتُك بالخير الّا انّ دَخَلْتُ مختلَفٌ فى كونه متعدّيا بنفسه او غيرَ متعدّ فقال قَوْمٌ هو غيرُ متعدّ لأمورٍ منها أنّ مصدره على فُعُولٍ نحوِ الدُّخولِ وفُعُولٌ غالبٌ فى الافعال غيرِ المتعدّية نحوُ الخُروجِ والقُعود ولانّ نظيره ونقيضَه كذلك فنظيرُ دخلتُ عَبَرْتُ ونقيضُه خرجت وكلاهما لازمٌ غيرُ متعدّ فحُكم عليه باللزوم لذلك قالوا وانّما قيل دخلت البيتَ على تقديرِ حرف الجرّ ثمّ حُذف لكثرة الاستعمال، وقال ابو العبّاس هو من الافعال التى تتعدّى تارةً بأنفسها وتارةً بحرف الجرّ نحو نصحتُ زيدا ونصحت لزيد وشكرتُه وشكرت له فكذلك قلتَ دخلتُ الدارَ ودخلت فيها وهو الصواب لانّه لو كان على تقديرِ حرف الجرّ لآختصّ مكانا واحدا كثُر استعمالُه فيه كما كانت ذهبتُ مقصورةً على الشأْم فلمّا كان دخلت شائعا فى سائرِ الأمكنة دلّ على صحّة مذهبِ ابى العبّاس وأمّا ذهبت فتَتّفق على كونه غيرَ متعدّ بنفسه وقد حُذف منه حرفُ الجرّ، واعلم انّ ظرفَ المكان على ضربَيْن ايضا متصرّفٌ وغيرُ متصرّف فالمتصرّفُ منه ما جاز رفعُه وخفضُه ودخلتْه الالفُ واللام نحوُ خَلْفٍ وقُدّامٍ وفَوْقٍ وتَحْتٍ ومكانٍ وموضعٍ فهذه كلّها متصرّفةٌ تقول قدّامُك فضاءٌ وخَلْفُك واسعٌ قال الشاعر

* فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه * مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُها وأَمامُها *

فرفع خَلْفُها وأمامُها لانّه بَدَلٌ من مولى المخافة، وغيرُ المتصرّف نحوُ عِنْدَ وسِوَى اذا كان بمعنى غَيْرٍ فهذه

لا تدخلها لامُ المعرفة ولا يجوز رفعُها فأمّا عِنْدَ فلا يدخلها من حروف الجرّ سوى مِنْ وحدَها وذلك لكثرة دَوْرِ مِنْ وسَعَةِ مواضعها وعُموم تصرُّفها فتقول جئتُ من عِنْدِه ولا تقول جئتُ الى عندِه لعَدَمِ تصرُّفِ الى، وأمّا سِوَى فلا يجوز فيها الّا النصبُ على الظرف والذى يدلّ على انّها ظرفٌ أنّها تقع صلةً للموصول فتقول جاءنى مَنْ سِواك ولا يحسن جاءنى مَن غيرُك، وايضا فإنّ العامل قد يتخطّاها ويعمل فيما بعدها نحوَ قوله *إنّ سِوآءَها * دُهْمًا وجُونًا* وهذا المعنى لا يكون الّا فى الظرف وقد دخلها حرفُ الجرّ شاذًّا قال *وما قَصَدَتْ من أَهْلِها لِسوائكا* كانّه حملها للضرورة على غيرٍ ومعناها المكانُ فاعرفه،

فصــل ٩٥

قال صاحب الكتاب وقد يُجعل المصدر حينًا لسَعَةِ الكلام فيقال كان ذلك مَقْدَمَ الحاجّ وخُفُوقَ النَّجْمِ وخِلافةَ فُلان وصَلْوةَ العَصْر ومنه سِيرَ عليه تَرْوِيحَتَين وأَنْتَظِر به نَحْرَ جَزُورَيْن وقوله تعالى وَأَدْبَارَ ٱلنُّجُومِ،

قال الشارح اعلم انّهم قد جعلوا المصادرَ أحيانا وأَوْقاتا توسُّعًا وذلك نحوُ خُفوقَ النجم بمعنَى مَغِيبه وخِلافةَ فلان وصلوةَ العصر فالخلافةُ والصلوةُ مصدران فى الحقيقة جُعلا حينًا توسُّعا وإيجازا فالتوسّعُ بجَعْلِ المصدر حينا وليس من أسماء الزمان والإيجازُ الاختصارُ بحذفِ المضاف اذ التقديرُ فى قولك فعلتُه خُفوقَ النجم وصلوةَ العصر وقتَ خفوقِ النجم ووقتَ صلوة العصر فحُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مُقامَه واختصّ هذا التوسّعُ بالأحداث لانّها منقضيةٌ كالأزمنة وليست ثابتةً كالأعيان فجاز جعلُ وُجودها وانقضائها أَوْقاتا للافعال وظروفًا لها كاسماء الزمان، قال سيبويه وليس ذلك بأَبْعَدَ من قولهم وُلِد له سِتّون عامًا يعنى انّ حذفَ الوقت من مقدم الحاجّ وخفوقِ النجم وإقامةَ المضاف اليه مقامَه ليس بأبعد من قولهم وُلِد له سِتّون عامًا اذ التقديرُ وُلِد له الأَوْلادُ فى ستّين عاما فحُذفت الأولاد وفى فالمحذوفُ شيئان والمحذوفُ فى قولك خفوقَ النجم شىءٌ واحدٌ وهو زَمَنٌ او وَقْتٌ الّا انّ الصيغة تقتضى فى وُلد له ستّون عاما أن يكون التقديرُ وُلد له أَوْلادُ ستّين عاما ثمّ حُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مقامَه وجُعل الأولاد للأَعْوام مجازا اذ كانت فيها كما يقال لَيْلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ لانّ النَّوْم فى الليل والصَّوْم فى النهار، ومن ذلك سِيرَ عليه تَرْوِيحَتَيْن وأَنْتَظِر به نَحْرَ جَزُورَيْن يريد زَمَنَ تروِيحتَيْن وزمنَ نحرِ جزورَين

والمرادُ مُدَّةَ هذا الزمنِ، والترويحتين تثنيةُ الترويحة واحدةِ التراويح فى الصلوة يقال صلّى ترويحتَيْنِ وصلّى خَمْسَ ترويحاتٍ وهى أزمنةٌ مُوَقّتةٌ تقع فى جوابِ مَتى من حيثُ هى موقّتةٌ فيقال متى سِيرَ عليه فيقال خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجّ وصلوةَ العصر وتقع فى جوابِ كَمْ من حيث كانت مُدّةً معلومةً فاذا قيل كم سير عليه جاز ان يكون جوابُه مقدمُ الحاجّ وخلافةُ فلان إن شئت رفعتَه بفعلِ ما لم يسمَّ فاعله وإن شئت نصبته على الظرف كلُّ ذلك عربىٌّ جيّدٌ وقد تقدّم علّةُ ذلك، فأمّا قوله تعالى وإدبارَ النجوم قُرئَ بكسر الهمزة وفتحها فمَن كسر كانت مصدرا جُعل حينًا توسّعا فهو من باب خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجّ ومَن فتح الهمزةَ كان جمعَ دُبْرٍ على حدّ قُفْلٍ وأَقْفالٍ او دُبُرٍ على حدّ طُنُبٍ وأَطْنابٍ وقد استُعمل ذلك ظرفا كقولك جئتُك فى دُبْرِ كلّ صلوةٍ وفى أَدْبارِ الصلوات قال الشاعر

* على دُبْرِ الشَهْرِ الحَرامِ بأَرْضِنَا * وما حَوْلَها جَدّتْ سِنُونَ تُلَمِّعُ *

فقرآءةُ مَن كسر الهمزةَ أَدْخلُ فى الظرفيّة من قراءةِ مَن فتح ولذلك يَقِلّ ظهورُ فى مع المكسورة بخلافِ مَن فتح،

فصـــل ٩٩

قال صاحب الكتاب وقد يُذهَب بالظرف عن ان يقدّر فيه معنى فى اتّساعًا فيُجرى لذلك مُجْرى المفعول به فيقال الذى سِرْتُه يومُ الجُمْعة وقال *ويَوْمٍ شَهِدْناه سُلَيْمًا وعامرًا* ويضاف اليه كقولك *يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدارِ* وقوله تعالى بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ولولا الاتّساعُ لَقيل سرتُ فيه وشهدنا فيه،

قال الشارح قد تقدّم قولُنا انّ الظرف ما كان منتصبا على تقديرِ فى وذلك لانّ الظرفيّة معنًى زائدٌ على الاسم فعُلم انّ ثَمّ حرفًا أَفادَه وليس ثَمّ حرفٌ هذا معناه سوى فى فلذلك قيل انّها مقدَّرةٌ مرادةٌ فاذا قلت صُمْتُ اليومَ وجلستُ خَلْفَك جاز ان يكون انتصابُه على الظرف على تقديرِ فى وجاز ان يكون مفعولا على السَعَة فاذا جعلتَه ظرفا على تقديرِ صُمْتُ فى اليوم وجلستُ فى خَلْفِك فتقديرُ وُصولِ الفعل الى الاسم بتوسّط الحرف الذى هو فى فأنت تَنْويها وإن لم تلفظ بها واذا جعلتَه مفعولا به على السعة فأنت غيرُ ناوٍ لفى بل تقدّر الفعلَ وقع باليوم كما يقع ضربتُ بزيد اذا قلت ضربت زيدا وهو مَجازٌ لانّ الصومَ لا يُؤثّر فى اليوم كما يؤثّر الضربُ فى زيد فاللفظُ على ضربتُ زيدا والمعنى انّما هو فى اليوم وفى خَلْفِك ولا يخرج عن معنَى الظرفيّة ولذلك يتعدّى اليه الفعلُ اللازمُ نحوُ قامَ زيدٌ اليومَ

والمُنْتَهِى فى التعدّى نحوُ ضربتُ زيدا اليومَ وأعطيتُ زيدا درهما الساعةَ ألا ترى انّ ضربتُ انّما يتعدّى الى مفعول واحد وأعطيتُ يتعدّى الى مفعولَيْن لا غيرُ فلولا بَقاء معنى الظرفيّة ما جاز تعدّى اللازم والمنتهى فى التعدّى لانّ المنتهى كاللازم ۶ ولا يكون هذا الاتّساعُ الّا فى الظروف المتمكّنة وهى ما جاز رفعُها نحوُ اليوم والليلة ونحوِها من الأزمنة وخَلْفٍ وقُدّامٍ وشِبْهِهما من الأمكنة فأمّا غيرُ المتمكّنة نحوُ سَحَرَ وبُكْرَةَ اذا أُريد بهما من يومٍ بعينه وعِنْدَ وسِوَى ونحوِهما ممّا تقدّم وصفُه فانّه لا يجوز فيها الاتّساعُ فاذا قلتَ قمتُ سَحَرَ وصلّيتُ عندَ محمّدٍ لم يكن فى نصبهما الّا وجهٌ واحدٌ وهو الظرفيّةُ ۶ وفائدةُ هذا الاتّساع تظهر فى موضعَيْن احدُهما انّك اذا كَنَيْتَ عنه وهو ظرفٌ لم يكن بُدٌّ من ظهورِ فى مع مضمره تقول اليومُ قمتُ فيه لانّ الاضمار يردّ الأشياء الى أُصولها وإن اعتقدتَ أنّه مفعولٌ به على السعة لم تظهر فى معه لانّها لم تكن مَنْوِيّةً مع الظاهر فتقول اليومُ قُمْتُهُ والذى سِرْتُهُ يومُ الجُمْعة فأمّا قول الشاعر وهو رجلٌ من بنى عامرٍ

* ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا * قليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ *

فالشاهد فيه انّه لم يُظْهِر فى حينَ أَضْمَرَهُ لانّه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه وسُلَيْمٌ وعامرٌ قبيلتان من قَيْسِ بن عَيْلانَ والنوافلُ هنا الغنائمُ يقول لم نَغْنَمْ الّا النفوسَ بما أَوْلَيناهم من كثرة الطَّعْن والنِهالُ المُرْتَوِيَةُ بالدم وأصلُ النَّهَل أوّلُ الشُّرْب ۶ والثانى انّك اذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الاضافةُ اليه من ذلك قولُهم *يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ* أضافوا اسمَ الفاعل الى الليلة كما تقول يا ضاربَ زيدٍ فاذا اضفت لا يكون الّا مفعولا على السعة واذا قلت سَرَقَ عبدُ الله الليلةَ اهلَ الدار جاز أن يكون ظرفا وجاز أن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تع مالكِ يَوْمِ الدِّينِ فيوم الدين ظرفٌ جُعل مفعولا على السعة ولذلك أُضيف اليه ومثلُه قول الشاعر

*رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ * طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ *

جعله مفعولا به حين أضاف اليه وربّما نصبوا هنا الظرفَ وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف اليه بالظرف على حدّ قوله *لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَن لامَها* وهذا الفصل انّما يحسُن فى الشعر وهو قبيحٌ فى الكلام ۶ وامّا قوله تع بل مكرُ الليلِ والنهارِ فانّه أضاف المصدرَ اليهما ويحتمل ذلك أمرَيْن احدُهما ان يكون على اضافة المصدر الى المفعول على حدّ قوله تعالى لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ والمعنى بسؤاله نعجتَك فيكون التقديرُ بل مكرُكم الليلَ والنهارَ جعلهما مفعولَيْن على السعة ثمّ أضاف اليهما ۶ والأمر

الثانى أن يكون جَعَلَ المكرَ لهما لانّه يكون فيهما كما يقال لَيْلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ جُعل ذلك لهما لحُدوثه فيهما فيكون حينئذٍ من قبيلِ اضافةِ المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللّٰهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ونحو قوله *طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلومُ* وانّما امتنعت الاضافةُ الى الظرف لانّ معنى الظرف ما كانت فيه فى مقدّرةً محذوفةً فاذا صرّحنا بفى او بغيرها من حروف الجرّ فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافةُ بمنزلةِ حروف الجرّ فخرج من أن يكون ظرفا فاعرفه،

فصــــل ٦٧

قال صاحب الكتاب ويُنصَب بعامل مضمر كقولك فى جوابِ مَن يقول لك متى سرتَ يومَ الجمعة وفى المَثَل السائر *أساثِرَ اليومِ وقد زالَ الظُّهْرُ* ومنه قولهم لمَن ذكر امرًا قد تَقادَم زمانُه حِينَئِذٍ الآنَ اى كان ذلك حينئذ وٱسْمَعِ الآنَ، ويُضمَر عامله على شريطةِ التفسير كما صُنع فى المفعول به تقول اليومَ سرتُ فيه وأيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدُ الله مقدّرًا سرتُ اليومَ وأينطلق يومَ الجمعة،

قال الشارح لمّا كان الظرف احدَ المفعولات كان حُكْمُه حكمَ المفعول فكما انّ المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالةِ قَرِينةٍ حاليّةٍ او لفظيّةٍ على ما مضى شَرْحُه فكذلك الظرفُ قد يُضمَر عامله اذا دلّ الدليلُ عليه فمن ذلك قولك فى جوابِ من قال لك متى سِرْتَ فتقول يومَ الجمعة وذلك أنّ مَتَى ظرفٌ فى موضع نصب بسِرْتَ فوَجَبَ ان يكون الجوابُ منصوبا اذ ٱختيرَ أن يكون الجوابُ على حدّ السُّؤال ولا يكون منصوبا بسِرْتَ هذه الظاهرةِ لانّها قد اشتغلت بمَتَى ولا يكون للفعل الواحد ظَرْفَا زمان فوجب أن يكون منصوبا بسِرْتَ أُخرى مَنْوِيّةٍ دلّ عليها هذا الظاهرُ والتقديرُ سرتُ يومَ الجمعة ولو أُظهر لكان عربيًّا جيّدًا وحذفُه حسنٌ لما فى اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلةِ قولك مَن عندك فإن شئتَ قلت زيدٌ ولم تأتِ بالخبر لدليلِ ما فى السُّؤال عليه وإن شئتَ أتيتَ به وقلت زيدٌ عندى فكذلك ههنا،

ومن ذلك قولُهم فى المَثَل السائر *أَساثِرَ اليومِ وقد زال الظُّهْرُ* هذا المثل يُضرب لمن يَرْجُو نجاحَ طَلِبَته وتَبيّن له اليَأْسُ منها والمرادُ ءاتُك تَسِيرِ سائرَ اليومِ اى باقِيَ اليومِ مأخوذٌ من السُّؤْر وهو البَقِيّةُ ومنه الحديثُ اذا شربتم فأَسْئِرُوا اى ٱتْرُكوا فى الاناء بقيّةً هكذا ذكره الفارابىّ، ومن ذلك قولُهم حينئذٍ الآنَ فحِينَ ظرفٌ أُضيف الى اذْ وفيه لغتان منهم من يَبْنِيه على الفتح لاضافته الى غيرِ متمكّنٍ ومنهم من يُعْرِبه على الاصل والتنوينُ فيه تنوينُ عِوَضٍ من الجملة التى حَقُّ اذْ أن تُضاف اليها والآنَ ظرفٌ

ايضا ولا بدّ لكلّ واحد منهما من عاملٍ ولا عاملَ فى اللفظ فكانا مقدَّرَيْن فى النيّة والتقديرُ كان هذا حينئذٍ وٱسْمَعِ الآنَ إِلىّ كانّ رجلا سمع آخَرَ يذكُر شيئًا فى زمنٍ ماضٍ لا يُهِمُّ ولا يَعْنِى فأراد ان يصرِفه عن ذلك ويخاطبه على ما يَعْنيه فقال حينئذٍ الآنَ كانّه قال الذى تذكُر كان حينئذ وٱسْمَعْ إِلىّ الآنَ فكَانَ تامّةٌ وهى عاملة فى حينئذ واسمعْ عاملٌ فى الآنَ ولا تكون كَانَ عاملةً فيهما لانّ الفعل الواحد لا يكون له ظرفَا زمانٍ، وقد شبَّهه سيبويه بقولهم تَاللّهِ كاليَوْمِ رجلًا والمرادُ ما رأيتُ رجلا كرجلٍ أراهُ اليومَ فأضافوا الرجلَ المرئىَّ الى اليوم فصار لفظُه كرجلِ اليوم ثمّ حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مُقامَه، وممّا حُذف فيه عاملُ الظرف اذا شغلتَ الفعلَ عنه بضميره نحوُ قولهم اليومَ سِرْتُ فيه وأَيومَ الجمعةِ ينطلق فيه عبدُ الله والتقدير سرتُ اليومَ سرتُ فيه وأينطلق عبدُ الله يومَ الجمعة ينطلق فيه لمّا شغلتَ الفعلَ عنه بضميره لم يَصِل الى هذا الظاهر فأضمرتَ ناصبًا صار هذا الفعلُ تفسيرا له كما تقول زيدا ضربتُه، فاذا كان الظرف متمكّنا وقد تقدّم وصفُ المتمكّن كان لك فى نصبه وجهان على ما تقدّم احدُهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى فى مقدَّرةً والآخرُ أن تنصبه ولا تنوى فى وهذا هو المفعول على سَعَة الكلام واذا شغلتَ الفعل عنه وقد قدّرته تقديرَ الظرف قلت يومَ الجمعةِ قمتُ فيه وإن كان بتقدير المفعول قلت قمتُه من غيرِ فى ومنه قول الشاعر *ويَوْمٍ شَهِدْناهُ* والرفع جائزٌ نحوُ يومُ الجمعة القتالُ فيه واليومُ سرتُ فيه وٱختيرَ الرفع والنصبُ هنا كاختياره فى زيدٌ ضربتُه فكلُّ موضع يختار فيه الرفعُ هناك يختار فيه الرفع ههنا وكلُّ موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه،

المفعول معه

فصــل ٩٨

قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنَى مَعَ وإنّما ينتصب اذا تَضمّن الكلامُ فعلًا نحوَ قولك ما صنعتَ وأباك وما زِلْتُ أسيرُ والنيلَ ومن أبيات الكتاب

*وكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِى أبِيكُمْ * مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِحالِ*

ومنه قوله عزّ وجلّ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ او ما هو بمعناه نحوَ قولك ما لك وزيدا وما شأنُك وعمرا لانّ المعنى ما تصنع وما تُلابس وكذلك حَسْبُك وزيدا درهمٌ وقَطْك وكَفْيُك مثلُه لانّها بمعنَى كفاك قال

فما لَكَ والتَلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقال *فحَسْبُكَ والضَحّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ*

قال الشارح اعلم انّ المفعول معه لا يكون الّا بعد الواو ولا يكون الّا بعد فعلٍ لازمٍ او مُنْتهٍ في التعدّى نحوَ قولك ما صنعتَ وأباك وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ولو تُرِكتِ الناقةُ وفَصيلَها لَرَضَعَها وانّما افتقرتَ الى الواو لضُعْف الافعال قبل الواو عن وُصولها الى ما بعدها كما ضعُفت قبل حروف الجرّ عن مباشرتها الاسماء ونصبها ايّاها فكما جاؤا بحروف الجرّ تَقْوِيَةً لما قبلها من الافعال لضُعْفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا فكذلك جاؤا بالواو تقويةً لما قبلها من الفعل فاذا قلت اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ وجاء البَرْدُ والطَيالِسَةَ فالاصلُ استوى الماءُ مع الخشبةِ وجاء البردُ مع الطيالسة وكانت الواوُ ومَعَ يتقارب مَعْنَياهما وذلك أنّ معنَى مَعَ الاجتماعُ والانضمامُ والواوُ تجمَع ما قبلها مع ما بعدها وتضُمّه اليه فأقاموا الواوَ مُقامَ مَعَ لانّها أَخَفُّ لفظا وتُعطى معناها ولم تكن الواوُ اسما يعمل فيه الفعلُ كما عمل في مَعَ النصبَ فأنتقل العملُ الى ما بعد الواو كما صنعتَ في الاستثناء ألا ترى انّك اذا استثنيتَ باسمٍ أثَّرَ فيه الفعلُ نحوَ قامَ القَوْمُ غيرَ زيدٍ نصبتَ غيرًا بالفعل قبله لانّه اسمٌ يعمل فيه العاملُ فاذا جئتَ بالّا وقلت قام القومُ الّا زيدا انتقل العملُ الى ما بعدَ الّا لانّ الّا حرفٌ لا يعمل فيه العاملُ ؞

فان قيل هلّا خفضتم ما بعد الواو اذ الدليلُ يقتضى ذلك لوجهَيْن احدُهما أنّها مُوصِلةٌ للفعل قبلها الى الاسم الذى بعدها كايصالِ حروف الجرّ الثانى انّها نائبةٌ عن مَعَ ومَعَ خافضةٌ فكان ينبغى أن تكون خافضةً ايضا فالجوابُ انّ الواو هنا تُفارِق ما ذكرتم وذلك أنّ الواو في المفعول معه من نحو قمتُ وزيدا جاريةٌ هنا مجرَى حروف العطف والذى يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تستعملها قطّ بمعنَى مَعَ الّا في الموضع الذى لو استُعمِلَتْ فيه عاطفةً لجاز ألا ترى انّك اذا قلت قمتُ وزيدا لم يمتنع أن تقول قمت وزيدٌ فتعطِفَه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تُرِكت الناقةُ وفصيلَها لَرضعها لو رفعتَ الفصيل بالعطف على الناقة لجاز ولو قلت انتظرتُك وطُلوعَ الشمس اى مع طلوع الشمس لم يجز عند احد من النحويين والعرب وانّما لم يجز ذلك عندهم لانّك لو رُمْتَ أن تجعلها عاطفةً على التاء لم يجز لانّ الشمس لا يسوغ فيها انتظارُ احدٍ كما يسوغ في قمتُ وزيدا قمتُ وزيدٌ فتعطف زيدا على التاء لانّه يجوز من زيد القيامُ كما يجوز من المتكلّم ؞ ويؤيّد عندك كَوْنَ الواو في مذهب العاطفة وان كانت بمعنَى مَعَ أنّه لا يجوز تقديمُ المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مَعَ اذا أتيتَ بها ؞ واذا كانت في مذهبِ العاطفة لم يجز ان تعمل جرّا ولا غيرَه لانّ حروف العطف لا اختصاصَ لها بالاسماء دون الافعال بل تُباشِر الافعالَ مباشرتَها الاسماءَ والحروفُ التى تباشر الاسماءَ والافعالَ لم يجز

ان تكون عاملةً ان العامل لا يكون الّا مختصّا بما يعمل فيه واذا لم يجز ان تعمل الواوُ شيئًا كان ما بعدها منصوبا بالفعل الذى قبلها هذا مذهبُ سيبويه ؞ وكان أبو الحَسَن الأخفش يذهب فى المفعول معه الى انّه منصوبٌ انتصابَ الظرف قال وذلك أنّ الواو فى قولك قمت وزيدا واقعةٌ موقعَ مَعَ فكانّك قلت قمت مع زيد فلمّا حذفتَ مَعَ وقد كانت منصوبةً على الظرف ثمّ أقمت الواوَ مُقامَها انتصب زيدٌ بعدها على حدّ انتصابِ مَعَ الواقعةِ الواوُ موقعَها وقد كانت مَعَ منصوبة بنفس قُمْتُ بلا واسطة فكذلك يكون انتصابُ زيد بعد الواو جاريًا مجرَى انتصاب الظروف والظروفُ ممّا تتناوَلها الافعالُ بلا وساطةِ حرف لانّها مقدّرةٌ بحرف الجرّ فاذًا الواوُ ليست مُوصِلةً للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابُنا وانّما هى مُصْلِحةٌ لزيد أن يُنصب على الظرف بتوسّطها ؞ وكان الزجّاج يقول انّك اذا قلت ما صنعتَ وزيدا انّما تنصب زيدا باضمارِ فعل كانّه قال ما صنعتَ ولابستَ زيدا قال وذلك من أجلِ أنّه لا يعمل الفعلُ فى مفعولٍ وبينهما الواوُ ؞ وذهب الكوفيون فى المفعول معه الى انّه منصوبٌ على الخلاف قالوا وذلك أنّا اذا قلنا استوى الماءُ والخَشَبَةَ لا يحسن تكريرُ الفعل فيقالَ استوى الماء واستوت الخشبةُ لانّ الخشبة لا تكون مُعْوَجَّةً فتستوِىَ فلمّا خالَفَهُ ولم يُشارِكه فى الفعل نُصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتُنا فى الظرف نحو قولك زيدٌ عندَك ؞ والصواب ما ذهب اليه سيبويه من انّ العامل الفعلُ الاوّلُ لانّه وإن لم يكن متعدّيا فقد قُوِّىَ بالواو النائبةِ عن مَعَ فتعدّى كما تعدّى الفعلُ المقوّى بحرف الجرّ نحوُ مررتُ بزيد الّا انّ الواو لا تعمل لما ذكرناه من انّها فى مذهب العطف وذلك لانّها فى الاصل عاطفةٌ والعاطفةُ فيها معنيان العطفُ والجمعُ فلمّا وُضعتْ موضعَ مَعَ خُلعتْ عنها دلالةُ العطف وبقيتْ دلالةُ الجمع فيها كما انّ فاءَ العطف فيها معنى العطف والإتباع فاذا وقعتْ فى جوابِ الشرط خُلع عنها دلالةُ العطف وبقى معنى الإتباع ؞ وأمّا ما ذهب اليه أبو الحسن من انّ ما بعد الواو منتصبٌ على الظرف فضعيفٌ لانّ قولك استوى الماءُ والخشبةَ وسرتُ والنيلَ وكنتُ وزيدا كالأَخَوَيْن ليست الاسماء فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابَها ؞ وامّا ما ذهب اليه الزجّاجُ من انّه منصوبٌ باضمارِ فعل فهو ضعيفٌ لا يُحمَل عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ وقولُه الفعلُ لا يعمل فى مفعولٍ وبينهما الواوُ فهو فاسدٌ لانّ الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلّق به فإن كان يفتقر الى توسّطِ حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بيّنّا ان المفعول معه قد تعلّق بالفعل من جهة المعنى بتوسّط الواو فينبغى ان يعمل مع وجودها ألا ترى انّك تقول ضربتُ زيدا وعمرا فيعمل الفعلُ فى

عمرو بتوسّط الواو لِما اقتضاه المعنى كذلك هٰهنا ، وأمّا ما ذهب اليه الكوفيون فضعيفٌ جدّا لانّه لو جاز نصبُ الثانى لانّه مخالِفٌ للاوّل لَجاز نصبُ الاوّل ايضا لانّه مخالِفٌ للثانى لانّ الثانى اذا خالَف الاوّلَ فقد خالف الاوّلُ الثانىَ فليس نصبُ الثانى للمخالفة أَوْلى من نصب الاوّل ، ثمّ هو باطلٌ بالعطف الذى يخالف فيه الثانى الاوّلَ نحو قولك قام زيدٌ لا عمرٌو ونظائرِ ذلك فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازمًا لم يكن ما بعد لا فى العطف الّا منصوبا ، فان قيل نحن متى عطفنا اسمًا على اسم بالواو دخل الثانى فى حكمِ الاوّل واشتركا فى المعنى فكانت الواوُ بمعنى مَعَ فلِمَ اختصصتم هذا البابَ بمعنى مَعَ قيل الفرقُ بين العطف بالواو وهذا الباب أنّ الواو التى للعطف تُوجِب الاشتراكَ فى الفعل وليس كذلك الواوُ التى بمعنى مَعَ لانّها توجب المصاحبةَ فاذا عطفتَ بالواو شيـًٔا على شىء دخل فى معناه ولا تُوجِبُ بين المعطوف والمعطوف اليه ملابسةً ومقارنةً كقولك قام زيدٌ وعمرٌو فليس احدُهما مُلابِسا للآخر ولا مُصاحِبا له واذا قلت ما صنعتَ وأباك فانّما تريد ما صنعتَ مع أبيك وأَيْنَ بلغتَ فيما فعلتَه وفَعَل بك واذا قلت استوى الماءُ والخشبةَ وما زِلتُ أسيرُ والنيلَ يُفهَم منه المصاحبةُ والمقارنةُ ، فامّا قولُ الشاعر * وكُونوا أنتمُ وبنى أبيكم النخ * البيتُ من أبيات الكتاب والشاهدُ فيه نصبُ بنى أبيكم بالفعل الذى قبلَه وهو فكونوا بوساطةِ الواو والمرادُ أنّه يحُثّهم على الائتلاف والتقاربِ فى المَذْهب وضرب لهم المثلَ بقُرْب الكُلْيَتَيْن من الطِحال اى لِتكنْ نسبتُكم الى بنى أبيكم ونسبةُ بنى ابيكم اليكم نسبةَ الكليتين الى الطحال ، وأمّا قوله تعالى فَأَجْمِعوا أَمْرَكم وشركاءكم فانّ القُرّاءَ السبعةَ أَجْمَعوا على قطع الهمزة وكسرِ الميم يقال أَجْمَعْتُ على الأَمْر وأجمعتُه فذهب قومٌ الى انّه من هذا الباب مفعولٌ معه وذلك لانّه لا يجوز ان يُعطَف على ما قبله لانّه لا يقال أَجْمعتُ شُركائى انّما يقال جمعتُ شركائى وأجمعتُ امرى فلمّا لم يجز فى الواو العطفُ جعلوها بمنزلةِ مَعَ مثلَ جاءَ البَرْدُ والطَيالسةَ ويجوز ان تُضْمِر للشركاء فعلا يصِحّ ان يُحمَل عليه الشركاء ويكون تقديرُه فأَجْمِعوا امرَكم وآجْمَعوا شركاءكم كما قال

* يا لَيْتَ زَوْجَكِ قد غَدَا * متقلِّدًا سَيْفًا ورُمْحا *

يريد متقلّدا سيفا ومعتقِلا رمحا لتعذّرِ حَمْلِه على ما قبله لانّه لا يقال تقلّدتُ الرمحَ كما لا يقال أجمعتُ الشركاءَ ، وروى الأصمعىّ عن نافع فَآجْمَعوا امرَكم وشركاءكم بوَصْل الهمزة وفتح الميم فعلى هذه القراءة يجوز ان يكون الشركاء معطوفا على ما قبله وأن يكون مفعولا معه ، وأمّا قولهم ما لك وزيدا وما

شأنُك وعمرا فهو نصبٌ ايضا وانّما نصبوا هٰهنا لانّه شريكُ الكاف فى المعنى ولا يصحّ عطفُه عليها لانّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ والعطفُ على الضمير المخفوض لا يصحّ الّا باعادة الخافض ولم يجز رفعُه بالعطف على الشأن لانّه ليس شريكا للشأن لانّه لم يُرِد ان يَجمَع بينهما وانّما المراد ما شأنُك وشأنُ عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان مُلْغِزا يعنى إن اراد ما شأنُك وما شأنُ عمرو كان خلافَ المفهوم من اللفظ فيكون المتكلّمُ به مُلْغِزا فلمّا لم يجز خفضُه ولا رفعُه حُمِل الكلام على المعنى وجُعِل ما شأنُك وما لك بمنزلةِ ما تصنَع فصار كانّك قلت ما صنعتَ وزيدا ولزم النصبُ هٰهنا لانّه قد كان فيما يُمْكِن فيه العطفُ جائزا نحوَ قولك ما شأنُ عبدِ الله وزيدا وما لزيدٍ وأخاه فصار هنا لازما وهو من قبيلِ أَحْسَنِ القَبِيحَيْن لانّ الاضمار والحَمْلَ على المعنى فيه ضُعْفٌ مع جَوازه والعطفُ على المضمر المخفوض ممتنعٌ فصار هذا كما لو تقدّمتْ صفةُ النكرة عليها من نحو *لِمَيّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ* لانّ الحال من النكرة ضعيفٌ وتقديمُ الصفة على الموصوف ممتنعٌ فحُمل على الجائز وإن كان ضعيفا كذلك هٰهنا، وأمّا قول الشاعر

*فَمَا لكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ * وقد غَصَّتْ تِهامَةُ بالرِجالِ*

البيت لمِسْكِينٍ الدارميّ والشاهدُ فيه نصبُ التلدّد باضمارِ فعل تقديرُه ما تصنع وتُلابِس التلدّدَ والمعنى ما لك تُقِيم بنجدٍ تتردّد فيها مع جَدْبِها وتترُك تهامةَ مع لَحاقِ الناس بها لخِصْبِها، والتلدّد الذَهابُ والمَجِيء حَيْرَةً، ومنه قولهم حسبُك وزيدا درهمٌ وكَفْيُك وقَطْك فى معنى حَسْبُك كلّه منصوبٌ لانّه يقبُح حملُه على الكاف لانّها ضميرٌ مجرورٌ فحُمل على المعنى اذ المعنى كَفاكَ فكانّه قال كفاك وزيدا درهمٌ ويُحْسِبُك وزيدا درهمٌ قال الشاعر

*اذا كانتِ الهَيْجاءُ وٱنْشَقّتِ العَصَى * فَحَسْبُكَ والضَحّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ*

فنصب الضحّاك لامتناعِ حَمْلِه على الضمير المخفوض وكان معناه يَكْفِيك ويكفى الضحّاكَ،

فصــل ٩٩

قال صاحب الكتاب وليس لك أن تَجُرّه حملًا على المكنىّ فاذا جئتَ بالظاهر كان الجرُّ الاختيارَ كقولك ما شأنُ عبد الله وأخيه يشتمه وما شأنُ قيسٍ والبُرِّ تسرِقه والنصبُ جائزٌ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الجرّ لا يجوز حملًا على المضمر المجرور نحوَ قولك ما لك وزيدٍ وما شأنُك

وعمرٍو لانّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز الّا باعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حَمْزَة وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ فحملها قومٌ على اضمارِ الجارّ كانّه قال وبالأرحام ثمّ حذف الباء وهو يريدها على حدّ ما رُوى عن رُؤْبَة أنّه قيل له كيف أصبحتَ فقال خَيْرٍ عافاك اللّه يريد بخير وحملها قومٌ على القَسَم كانّه أَقْسَمَ بالأرحام لانّهم كانوا يُعظّمونها كلُّ ذلك لتعذُّرِ الحمل على المضمر المجرور، فإن جئتَ باسم ظاهرٍ نحوِ قولك ما شأنُ عبد اللّه وزيدٍ وما لمحمّدٍ وعمرٍو جاز الجرُّ والنصبُ والجرُّ أَجْوَدُ لانّه حملٌ على الظاهر وليس فيه تكلُّف اضمارٍ ولا عُدولٌ عن الظاهر الى غيره والنصبُ جائزٌ وإن كان مرجوحًا لانّ المعنى يُعْطيه وليس ثَمَّ مانعٌ منه فاعرِفْه مُوَفَّقًا،

فصـــل ٧٠

قال صاحب الكتاب وأمّا فى قولك ما أنت وعبدُ اللّه وكَيْفَ أنت وقَصْعَةٌ من ثَرِيدٍ فالرفعُ قال *ما أنت وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ* وقال *وما القَيْسىُّ بَعْدَكَ والفِخَارُ* الّا عند ناسٍ من العرب ينصبونه على تأويل ما كنتَ انت وعبدَ اللّه وكيف تكون انت وقصعةً من ثريد قال سيبويه لانّ كنت وتكون تقعان ههنا كثيرا وهو قليلٌ ومنه *فما أنا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ* وهذا الباب قياسٌ عند بعضهم وعند الآخَرين مقصورٌ على السَّماع،

قال الشارح أمّا قولك ما أنت وزيدٌ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ فالرفعُ ههنا هو الوجهُ لانّه ليس معك فعلٌ ينصب ولا يمتنع عطفُه على ما قبله لانّ الذى قبله ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ والضميرُ المنفصلُ يجرى مَجرَى الظاهر فيجوز العطفُ عليه فلذلك كان الوجه الرفعَ ومنه قولُه

*يا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ * ما أَنتَ وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ*

البيت للمُخَبَّل السَّعْدىّ وبعده

*هل أنت الّا فى بنى خَلَفٍ * كالاسْكَتَيْنِ عَلاهُما البَظْرُ*

والشاهد فيه رفعُ الفخر بالعطف على انت مع ما فى الواو من معنَى مَعَ وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعلٌ يتعدّى اليه فينصبَه كما كان فى الذى قَبْلَه، ومعنَى وَيْبَ أبيك التصغيرُ له والتحقيرُ وبنو خلف رَهْطُ الزبرقان بنِ بَدْر والأَذَى اليه من تميمٍ ويقول مَن ساد مثلَ قومك فلا فَخْرَ له فى سيادتهم وشبّههم اذا اجتمعوا حولَه بالبَظْر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانبَا الفَرْجِ وهما قُذَّتاه،

وقول الآخر

* وكنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قَيْسٍ * فما القَيْسيُّ بعدَكَ والفِخارُ *

الشاهد فيه رفعُ الفخار بالعطف على القيسيّ يرثى رجلا من ساداتِ قيس يقول كنتَ كريمَها ومعتمَدَ فخرِها فلم يبقَ بعدكَ فخرٌ، وحكى سيبويه فى هذَيْن الحرفَيْن النصبَ باضمارِ كُنْتَ وتَكُونُ فيكون التقديرُ كيف تكون انت وقصعةً من ثريد وما كنت انت وزيدًا وحسُن تقديرُ الفعل هنا لانّه موضعٌ قد كثُر استعمالُ الفعل فيه، فنظيرُ ذلك قولُ زُهَيْرٍ

*بَدَا لِىَ أنّى لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى * ولا سابقٍ شيئًا اذا كان جائيًا*

وقولُ الأَحْوَص

*مَشائيمُ لَيْسُوا مُصلِحين عَشِيرَةً * ولا ناعِبٍ الّا ببَيْنٍ غُرابُها*

لمّا كثُر استعمالُ الباء فى خبرِ ليس تُوُهِّمَ وجودُها فخُفض بالعطف على تقديرِ وجودها وإن لم تكن موجودةً واذا جاز اضمارُ حرفِ الجرّ مع ضُعْفه فاضمارُ الفعل أَوْلَى لقُوّته وكثرةِ استعماله فيه والرفعُ أجودُ لانّه لا اضمارَ فيه، قال وهو قليلٌ يعنى انّ النصب قليلٌ لتقديرك وجودَ ما ليس فى اللفظ ومنه قولُ الهُذَلِىّ

*فما أنا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ * يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابِطِ *

الشاهد فيه نصبُ السير باضمارِ فعل كانّه قال فما كنتُ انا والسيرَ او فما أكونُ انا والسيرَ ولو رفع لكان أجودَ يقول ما لى أتجشّمُ المَشاقّ بالسير فى الفَلَوات المُتْلِفة وأراد بالذكر جَمَلًا لانّ الذكر أقوى من الناقة والضابطُ القوىُّ والتبريحُ المَشَقّةُ، قال ابو الحسن الأخفش قومٌ من النحويين يَقيسون هذا فى كلّ شىء لكثرة ما جاء منه وهو مذهبُ ابى الحسن ورأْىُ ابى علىّ وقومٌ يقصِرونه على السَّماع لانّـه شىءٌ وقع موقعَ غيره فلا يُصار اليه الّا بسماعٍ من العرب ويُوقَف عنده،

المفعول له

فصـــل ٧١

قال صاحب الكتاب هو علّةُ الاقدام على الفعل وهو جوابُ لِمَهْ وذلك قولك فعلتُ كذا مَخافةَ الشرّ وادّخارَ فلان وضربتُه تأديبًا له وقعدتُ عن الحَرْب جُبْنًا وفعلتُ ذلك أَجْلَ كذا وفى التنزيل حَذَرَ المَوْتِ،

قال الشارح اعلم انّ المفعول له لا يكون الّا مصدرا ويكون العاملُ فيه من غير لفظه وهو الفعلُ الذى قبله وانّما يُذكَر علّةً وعُذْرًا لوُقوع الفعل وأصلُه أن يكون باللام وانّما وجب ان يكون مصدرا لانّه علّةٌ وسببٌ لوقوع الفعل وداعٍ له والداعى انّما يكون حَدَثًا لا عَيْنًا وذلك من قِبَل انّ الفعل امّا أن يجتذب به فعلٌ آخرُ كقولك احتملتُك لاستدامة مَوَدّتك وزُرْتُك لابتغاء معروفك فاستدامةُ المودّة معنًى يُجذَب بالاحتمال وابتغاء الرزق معنًى يُجذَب بالزيارة وامّا أن يُدفَع بالفعل الاوّل معنًى حاصلٌ كقولك فعلتُ هذا حَذَرَ شرّك فالحذرُ معنًى حاصلٌ يُتوصّل بما قبله من الفعل الى دَفْعه والمصادرُ معانٍ تحدُث وتنقضى فلذلك كانت علّةً بخلاف العين الثابتة ، وانّما وجب ان يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زُرْتُك طَمَعًا فى بِرّك وقصدتُك رَجاءَ خيرِك فالطمعُ ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتُك للقصد ولا زرتك للزيارة لانّ المفعول له علّةٌ لوجود الفعل والشىء لا يكون علّة لنفسه انّما يُتوصّل به الى غيره ، وانّما قلنا انّه علّةٌ وعُذْرٌ لوقوع الفعل لانّه يقع فى جوابِ لِمَ فعلتَ كما يقع الحال فى جواب كَيْفَ فعلتَ وانّما كان أصله أن يكون باللام لانّ اللام معناها العلّةُ والغَرَضُ نحوُ جئتُك لتُكْرِمَنى وسِرْتُ لأَدْخُلَ المدينةَ اى الغَرَضُ من مجيئى الإكرامُ والغرض بالسير دُخولُ المدينة والمفعولُ له علّةُ الفعل والغرضُ به والفعلُ يكون لازمًا او مُنتهِيًا فى التعدّى فعُدّى باللام وقد تُحذف هذه اللام فيقال فعلتُ ذاك حِذارَ الشرِّ وأتيتُك مخافةَ فلانٍ وأصلُه لحذار الشرّ ولمخافة فلان فلمّا حُذفت اللام وكان موضعها نصبًا تعدّى الفعلُ بنفسه فنَصَبَ كما يقال وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا واستغفرتُ اللّهَ ذَنْبًا ، فاللام هنا بخلافِ واوِ المفعول معه فانّه لا يسوغ حذفُها لا تقول استوى الماءُ الخشبةَ وذلك لانّ دلالةَ الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه وذلك لانّه لا بدّ لكلّ فعل من مفعولٍ له سواءٌ ذكرتَه او لم تذكره اذ العاقلُ لا يفعل فعلا الّا لغرضٍ وعلّةٍ وليس كلّ مَن فعل شيئًا يلزمه أن يكون له شريكٌ او مصاحِبٌ ، وقد يُحذف المصدر ويُكتفى بدلالة اللام على العلّة فيقال زرتُك لزيدٍ وقصدتُك لعمرٍو ولا يجوز حذفُ اللام والمصدرِ معا فتقولُ فى قصدتُك لإكرام زيد قصدتك زيدا وانت تريد لزيد لزوال معنى العلّة وربّما أَوْقَعَ فى بعض الاماكن لَبْسًا بالمفعول به ألا ترى انّك اذا قلت جئتُ زيدا وأنت تريد لزيد ٱلتبس بالمفعول به ، وقوله تعالى يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ مِنَ ٱلصَّوَاعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فحذرَ الموت نصبٌ لانّه مفعولٌ له وكذلك موضعُ من الصواعق نصبٌ على المفعول له اى من خوف الصواعق لانّ مِنْ قد تدخل بمعنى اللام فتقول خرجت من أَجْلِ زيدٍ ومن

أَجْلِ ابتغاءِ الخيرِ واحتملتُ من خوف الشرّ قال الشاعر

*يُغْضِى حَيَاءً ويُغْضَى من مَهابَتِه * فلا يُكَلَّمُ الّا حِينَ يَبْتَسِمُ*

فقوله من مهابته فى موضع المفعولِ له واسمُ ما لم يُسمَّ فاعله المصدرُ المقدَّرُ ولا يكون من مهابته فى موضع اسمِ ما لم يسمّ فاعله لانّ المفعولَ له لا يُقام مُقامَ الفاعل لئلّا تزول الدلالةُ على العلّة فاعرفه ؞

فصـــل ٧٢

قال صاحب الكتاب وفيه ثلثُ شرائطَ أن يكون مصدرًا وفعلًا لفاعلِ الفعل المعلَّل ومُقارنًا له فى الوجود فإن فُقِد شىءٌ منها فاللامُ كقولك جئتُك للسَّمْنِ واللَّبَنِ ولإِكرامك الزائرَ وخرجتَ اليومَ لمخاصمتك زيدًا أَمْسِ ؞

قال الشارح اعلمْ انّه لا بدّ لكلّ مفعولٍ له من اجتماعِ هذه الشرائط الثلاث أمّا كَوْنُه مصدرا فقد تقدّم الكلام عليه لِمَ كان مصدرا وامّا اشتراطُ كونه فعلا لفاعلِ الفعل المعلَّل فلانّه علّةٌ وعُذْرٌ لوجود الفعل والعلّةُ معنًى يتضمّنه ذلك الفعلُ واذا كان متضمّنا له صار كالجُزْءِ منه يقتضى وجودُه وجودَه فاذا كان ذلك كذلك فاذا فَعَلَ الفاعلُ هذا فقد فَعَلَ ذاك نحوَ ضربتُه تقويما له وتأديبا فكما أنّ الضرب لك فكذلك التقويمُ والتأديبُ لك اذ هو معنًى داخلٌ تحته ولو جاز ان يكون المفعولُ له لغيرِ فاعل الفعل لخَلَا الفعلُ عن علّةٍ وذلك لا يجوز لانّ العاقل لا يفعل فعلًا الّا لِعلّةٍ ما لم يكن ساهيًا او ناسيًا؞ وامّا اشتراطُ كونه مقارنا له فى الوجود فلانّه علّةُ الفعل فلم يجز ان يخالفه فى الزمان فلو قلت جئتُك إكرامَكَ الزائرَ أَمْسِ كان مُحالا لانّ فعلك لا يتضمّن فعلَ غيرك؞ واذا قلت ضربتُه تأديبا له وقصدتُه ابتغاءَ معروفه فقد جُمع هذه الشرائطُ الثلثُ فإن فُقد شىءٌ من هذه الشرائط لم يحسن انتصابُه ولم يكن بُدٌّ من اللام فلا تقول جئتُك زيدا ولا إِكرامَك الزائرَ ولا خرجتَ اليومَ مخاصَمتَك زيدا امس وانّما تقول جئتُك لزيد ولإِكرامك الزائرَ ولمخاصمتك زيدا امس؞ وانّما وجب النصبُ فيما اجتمع الشرائطُ الثلاثُ المذكورةُ وامتنع فيما خرج عنه من قِبَل انّ الفعل لمّا تضمّن المفعولَ له ودلّ عليه وكان موجودا بوُجوده أشبهَ المصدرَ الذى يكون من لفظ الفعل نحوَ ضربتُ ضَرْبَةً وضَرْبا فكما نصبتَ ضربةً وضربا بضربتُ من حيث أنّ الفعل كان متضمّنا ضروبَ المصادر ودالًّا عليها فكذلك نصبتَ المفعولَ له اذا اجتمع فيه الشرائطُ المذكورةُ نحوَ ضربتُه تأديبا وصار فى حكمِ أدّبتُه تأديبا وجرى مجرَى ما ينتصب

به من المصادر اذا كان نَوْعا من الاوّل وإن لم يكن من لفظه نحو رَجَعَ القَهْقَرى وعَدَا الجَمَزى ، فأمّا اذا فُقِدَ منه شرطٌ من هذه الشروط خرج عن شَبَهِ المصدر وجرى مجرى سائر الاسماء الأَجْنَبيّة فلم يتعدَّ اليه الفعلُ اللازمُ والمنتهي فى التعدّى الّا بحرف جرٍّ وخُصّ باللام لانّها تدلّ على الغرض والعلّة فاعرفه ،

فصـــل ٧٣

قال صاحب الكتاب ويكون معرفةً ونكرةً وقد جَمَعَهما العَجّاجُ فى قوله

*يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ * مَخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ * والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ*

قال الشارح انّما قال ذلك رَدًّا على مَن زعم انّ هذه المصادر التى فى المفعولُ له نحوَ ضربتُه تأديبا له من قبيلِ المصادر التى تكون حالا نحو قتلتُه صَبْرًا وأتيتُه رَكْضًا اى صابرًا وراكضًا حكى ذلك ابنُ السَّرّاج وغيرُه وهو مذهبُ ابى عمر الجَرْميّ والرياشيّ فهو عندهم نكرةٌ ومخافةَ الشرّ ونحوُها ممّا هو مضافٌ من قبيلِ مِثْلك وغيرك وضاربُ زيدٍ غدًا فى نيّة الانفصال قال أبو العبّاس أَخْطَأَ الرياشىّ أقبحَ الخطأ لانّ بابَنا هذا يكون معرفةً ونكرةً ، قال سيبويه وحسُن فى ذلك الالفُ واللام لانّه ليس بحالٍ فيكونَ فى موضع فاعلٍ ، فمّا جاء فيه نكرةً قولُ النابغة

*وحَلَّتْ بُيُوتِى فى يَفاعٍ مُمَنَّعٍ * تَخالُ به راعِى الحَمُولَةِ طائرًا*
*حِذارًا على أنْ لا تُصابَ مَقادَتِى * ولا نِسْوَتِى حتّى يَمُتْنَ حَرائرًا*

وقال الحرثُ بن هِشام

*فصددتُ عنهم والأَحِبّةُ فيهمِ * طَمَعًا لهم بعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ*

وممّا جاء فيه معرفةً قولُه تعالى يجعلون أصابعَهم فى آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت فقولُه حذرَ الموت منصوبٌ لانّه مفعولٌ له وهو معرفةٌ بالاضافة ومثلُه قولُ حاتم

*وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ٱدّخارَهُ * وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا*

فأتى بالمعرفة والنكرة فى بيت واحد ، فأمّا قول العجّاج الذى أنشده فشاهدٌ لصحّة ما ادّعاه من انّ المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرةُ قولُه مخافةً والمعرفةُ قولُه وزَعَلَ المحبورِ تُعرَّف بالاضافة والهولَ معطوفٌ على كلّ عاقرٍ ولذلك نُصب ، يصف ثَوْرًا وَحْشيًّا يقول يركب كلَّ عاقرٍ لنَشاطه والعاقرُ من الرَّمْل الذى لا يُنْبِت وذلك لخَوْفه من الصائد او من سَبُعٍ او لزَعَله وسُروره والزَعِلُ المسرورُ المحبورُ ، والهُبُور جمع

قَبْرٍ وهو المُطْمَئِنُّ من الأرض لانّها مَكْمَنُ الصائد فهو يخافها فيعدِل عنها الى كلّ عافرٍ؛ ويجوز ان يكون الهولَ ايضا مفعولا له اى يركب ذلك لهولٍ يَهُوله كهَوْلِ القَبْرِ على مَن رَوَى القُبُورِ؛

الحـــال

فصـــل ٧٤

قال صاحب الكتاب شَبَهُ الحال بالمفعول من حيثُ انّها فَضْلَةٌ مثلُه جاءت بعد مُضيّ الجملة ولها بالظرف شَبَهٌ خاصٌّ من حيث انّها مفعولٌ فيها ومَجيئُها لبَيانِ هَيْئَةِ الفاعل او المفعولِ وذلك قولُك ضربتُ زيدًا قائمًا تجعلُه حالا من أيّهما شئتَ وقد تكون منهما ضَرْبَةً على الجمع والتفريق كقولك لقيتُه راكبَيْن قال عَنْتَرَةُ

*مَتَى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ * رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارَا*

ولقيتُه مُصْعِدًا ومُنْحَدِرًا؛

قال الشارح اعلمر انّ الحال وَصْفُ هَيْئَةِ الفاعل او المفعولِ وذلك نحوُ جاء زيدٌ ضاحكًا وأقبل محمّدٌ مُسْرِعًا وضربتُ عبدَ الله باكيًا ولقيتُ الأميرَ عادلًا والمعنى جاء عبدُ الله فى هذه الحال ولقيتُ الأمير فى هذه الحال؛ واعتبارُه بأن يقع فى جوابِ كَيْفَ فاذا قلتَ أقبل عبدُ الله ضاحكا فكانّ سائلًا سأل كيف أقبل فقلتَ أقبل ضاحكا كما يقع المفعولُ له فى جوابِ لِمَ فعلتَ؛ وانّما سُمّى حالا لانّه لا يجوز ان يكون اسمُ الفاعل فيها الّا لِمَا أنت فيه تَطاوَلَ الوقتُ امر قَصُرَ ولا يجوز ان يكون لِما مضى وانقطع ولا لِما لم يأتِ من الافعال اذ الحالُ انّما هى هيئةُ الفاعل او المفعولِ وصفتُه فى وقت ذلك الفعل؛ والحال تُشْبِه المفعولَ وليست به ألا ترى انّه يعمل فيها الفعلُ اللازمُ غيرُ المتعدّى نحوُ جاء زيدٌ راكبًا وأقبل عبدُ الله مُسْرِعًا فأَقْبَلَ وجَاءَ فعلان لازمان غيرُ متعدّيَيْن وقد عملا فى الحال فدلّ ذلك انّها ليست مفعولةً كضَرَبَ زيدٌ عمرًا؛ وممّا يدلّ انّها ليست مفعولةً أنّها هى الفاعلُ فى المعنى وليست غيرَه فالراكبُ فى جاء زيدٌ راكبا هو زيدٌ وليس المفعولُ كذلك بل لا يكون الّا غيرَ الفاعل او فى حُكْمه نحوَ ضرب زيدٌ عمرا ولذلك امتنع ضربتُنى وضربتَك لاتّحاد الفاعل والمفعول فأمّا قولهم ضربتُ نفسى فالنفسُ فى حكم الأَجْنَبِىّ ولذلك يُخاطِبها ربُّها فيقول يا نفسى أَقْلِعى مُخاطَبَةَ الأجنبىّ ولو كانت الحالُ مفعولةً لجاز ان تكون معرفةً ونكرةً كسائر المفعولين فلمّا اختصّت بالنكرة دلّ على انّها ليست مفعولةً؛

وإن قد ثبت أنّها ليست مفعولة فهي تُشْبِه المفعولَ من حيث أنّها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأنّ في الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليلٌ على المفعولِ ألا ترى أنّك اذا قلت قمتُ فلا بدّ أن تكون قد قمتَ في حالٍ من الأحوال فأشْبَهَ قولُك جاء عبدُ الله راكبا قولَك ضَرَبَ عبدُ الله رجلا ولأجلِ هذا الشَبَه استحقّت أن تكون منصوبةً مثلَه، وقوله ولها بالظرف شَبَهٌ خاصٌّ يعني أنّ الحالَ تُشْبِه المفعولَ على سبيلِ العُمومِ من الجهات التي ذكرناها ولا تَخُصّ مفعولا دون مفعولٍ ولها شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول فيه وخُصوصاً ظرفِ الزمان وذلك لأنّها تُقدَّر بفي كما يُقدَّر الظرفُ بفي فاذا قلت جاء زيدٌ راكبا كان تقديرُه في حالِ الركوب كما أنّك اذا قلت جاء زيدٌ اليومَ كان تقديرُه جاء زيدٌ في اليوم وخُصّ الشَبَهُ بظرف الزمان لأنّ الحالَ لا تبقى بل تنتقل الى حالٍ أُخْرى كما أنّ الزمان مُنْقَضٍ لا يبقى ويَخْلُفُه غيره ولذلك لا يجوز ان تكون الحالُ خِلْقَةً فلا يجوز جاءني زيدٌ أَحْمَرَ ولا أَحْوَلَ ولا طويلًا فاذا قلت متحاوِلا او متطاوِلا جاز لأنّ ذلك شيءٌ يفعلُه وليس بخِلْقةٍ فيجوز انتقالُه، والحال تكون بَياناً لهَيْئة الفاعلِ او المفعولِ فتقول جاء زيدٌ قائمًا فتكون بيانا لهيئة الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربتُ زيدا قائما فتكون بيانا لهيئة المفعول، وقوله تجعله حالا من أيّهما شئتَ يعني أنّك اذا قلت ضربتُ زيدا قائما إن شئتَ جعلتَه حالا من الفاعل الذي هو التاء وإن شئت جعلتَه حالا من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسمُّحٌ وذلك أنّك اذا جعلتَ الحالَ من التاء وجب أن تُلاصِقه فتقول ضربتُ قائما زيدا فاذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللَبْس الّا أن يكون السامعُ يعلَمه كما تعلمُه فإن كان غيرَ معلومٍ لم يجز وكان إطلاقُه فاسدا، وقد تكون الحال منهما معًا فإن كانتا متّفقتَيْن نحوَ قائمٍ وقائمٍ او ضاحكٍ وضاحكٍ فأنت مُخيَّرٌ إن شئتَ فرّقتَ بينهما فقلت ضربتُ زيدا قائما قائما تجعل احدَهما للفاعل والآخَرَ للمفعول ولا تُبالي أيَّهما جعلتَ للفاعل لانّه لا لَبْسَ في ذلك وإن شئتَ جمعتَ بينهما فقلت ضربتُ زيدا قائمَيْن لانّ الاشتراك قد وقع في الحال والعاملُ واحدٌ وصار كأنّك قلت ضربتُ قائما زيدا قائما واستغنيتَ بالتثنية عن التفريق قال الشاعر *مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ الخ* البيتُ لعَنْتَرَةَ وقبله

*أَحَوْلِي تَنْفُضُ أَسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا * لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا*

والشاهد فيه قوله فردَيْن وهو حالٌ من الفاعل والمفعولِ اى أنا فردٌ وأنت فردٌ والرَوانفُ جمعُ رانِفة والرانِفةُ أسفلُ الأَلْيَة وطَرَفُها ممّا يَلي الأرضَ من الانسان اذا كان قائما وأمّا قوله وتُسْتَطارا فيحتمل

وُجوهًا احدُها أن يكون مجزوما بحذف النون والاصلُ تُسْتَطَارَانِ فالضميرُ للروانف وعاد اليها الضميرُ بلفظ التثنية وإن كان جمعًا لانّها تثنيةٌ فى المعنى لانّ كلّ أَلْيَة لها رانفةٌ فهو من قبيل وَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا والثانى أن يكون عائدا الى الاليتَيْن والثالثُ أن يكون الضميرُ مفردا عائدا الى المخاطَب والالفُ بَدَلٌ من نونِ التأكيد والاصلُ تستطارَنْ فأَبْدَلَ من النون الفًا كما فى قوله *ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فَاعْبُدَا* يُخاطب قرينَه ويصف نفسَه بالشَهامة؞ وأمّا قولهم رأيتُ زيدا مُصْعِدًا منحدِرًا ورأيتُ زيدا ماشيًا راكبًا اذا كان احدُهما مصعدا والآخرُ منحدرا وأحدُهما ماشيا والآخرُ راكبا فالمرادُ أن تكون أنت المصعدَ وزيدٌ المنحدرَ فيكون مصعدا حالا للتاء ومنحدرا حالا لزيد وكيف قدّرتَ بعد أن يعلم المخاطَبُ المصعدَ من المنحدرِ فانّه لا بأسَ عليك بتقدُّمِ أَيّ الحالَيْن شئتَ؞ واعلم انّه قد يكون للانسان الواحدِ حالان فصاعدًا لانّ الحال خبرٌ والمبتدأُ قد يكون له خبران فصاعدا فتقول هذا زيدٌ واقفًا ضاحكا متحدّثا؞ ولا يجوز ذلك إن تَضادّت الأحوالُ نحوَ هذا زيدٌ قائما قاعدا كما لا يجوز مثلُ هذا زيدٌ قائمٌ قاعدٌ فإن أردتَ أن تسبك من الحالَيْن حالا واحدةً جاز كما يجوز ان تسبك من الخبرَيْن خبرا واحدا فتقول هذا الطعامُ حُلْوًا حامضًا كانّك أردتَ هذا الطعامُ مُزًّا فسبكتَ من الحالَيْن معنًى كما تقول فى الخبر هذا حُلْوٌ حامضٌ؞

فصــل ٧٥

قال صاحب الكتاب والعامل فيها إمّا فعلٌ وشِبْهُه من الصفات او معنى فعلٍ كقولك فيها زيدٌ مُقيما وهذا عمرٌو منطلقا وما شأنُك قائما وما لك واقفا وفى التنزيل هٰذَا بَعْلِي شَيْخًا وفَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ولَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ ينصبْنَها أيضا لما فيهنّ من معنى الفعل فالاوّلُ يعمَل فيها متقدّما ومتأخّرا ولا يعمل فيها الثانى الّا متقدّما وقد مَنَعوا فى مررتُ راكبا بزيدٍ أن يُجعَل الراكبُ حالا من المجرور؞

قال الشارح اعلم انّ الحال لا بدّ لها من عاملٍ اذ كانت مُعرَبَةً والمعربُ لا بدّ له من عامل ولا يكون العاملُ فيها الّا فعلًا او ما هو جارٍ مجرى الفعل من الاسماء او شيئًا فى معنى الفعل لانّها كالمفعول فيها؞ فمثال العامل اذا كان فعلا قولُك جاء زيدٌ ضاحكا فزيدٌ مرتفعٌ بأنّه فاعلٌ وضاحكا حالٌ منه والعاملُ فيهما الفعلُ المذكورُ الذى هو جَاءَ لانّ الحال صفةٌ من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها ما يُشترط فى الصفات من الاشتقاق نحوِ ضاربٍ ومضروبٍ وشِبْهِهما فكما انّ الصفة يعمل فيها عاملُ الموصوف فكذلك

الحالُ يعمل فيها العاملُ فى صاحب الحال الّا انّ عمله فى الحال على سبيل الفَضْلة لانّها جاريةٌ مجرى المفعول وعمله فى الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مُبيّنةً للموصوف فجرتْ مجرى حرف التعريف وهذا احدُ الفُروق بين الصفة والحال وذلك أنّ الصفة تفرُق بين اسمَيْن مشترِكَيْن فى اللفظ والحالُ زيادةٌ فى الفائدة والخبرِ وإن لم يكن الاسمُ مشارَكًا فى لفظه ألاترى انّك اذا قلت مررتُ بزيدٍ القائمِ فأنت لا تقول ذلك الّا وفى الناس رجلٌ آخَرُ اسمُه زيدٌ وهو غيرُ قائم ففصلتَ بالقائم بينه وبين مَن له هذا الاسمُ وليس بقائم وتقول مررت بالفَرَزْدَق قائمًا وإن لم يكن احدٌ اسمُه الفرزدقُ غيرُه فضممتَ الى الإخبار بالمُرور خبرا آخَرَ متّصِلا به مُفيدًا الّا انّ الخبر بالمرور على سبيل اللُزوم لانّه به انعقدت الجملةُ والإخبارَ بالقيام زيادةٌ يجوز الاستغناء عنها، ومثالُ ما كان جاريًا مجرى الفعل من الاسماء اسمُ الفاعل واسمُ المفعول والصفةُ المشبّهةُ باسم الفاعل نحو قولك زيدٌ ضاربٌ عمرا قائما فقائمٌ حال من عمرٍو والعاملُ فيه اسمُ الفاعل وتقول زيدٌ مضروبٌ قائما فتكون الحالُ من المضمر فى اسم المفعول وهو العاملُ وتقول زيدٌ حسنٌ قائما فتكون الحالُ من المضمر فى الصفة وهى العاملةُ فى الحال لانّها مشبَّهةٌ باسم الفاعل على ما سيأتى بَيانُه، ومثالُ العامل فيها اذا كان معنَى فعلٍ قولُك زيدٌ فى الدار قائما فقائما حالٌ من المضمر فى الجارّ والمجرور وهو العاملُ فيها لنيابَته عن الاستقرار فهذا العاملُ معنَى فعل لانّ لفظ الفعل ليس موجودا، هذا اذا جعلتَه ظرفا لزيدٍ ومستقَرًّا له فإن جعلتَه ظرفا للقائم قلت زيدٌ فى الدار قائمٌ فترفع قائما بالخبر ويكون الظرفُ صلةً له، واعلم انّه اذا كان العاملُ فيها فعلًا جاز تقديمُ الحال عليه فتقول جاء زيدٌ قائما وجاء قائما زيدٌ وقائما جاء زيدٌ كلُّ ذلك جائزٌ لتصرُّف الفعل وكذلك ما أشْبَهَه من الصفات يجوز تقديمُ الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيدٌ ضاربٌ عمرا قائما وقائما زيدٌ ضاربٌ عمرا وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبّهةُ باسم الفاعل حُكْمُ الجميع شىءٌ واحدٌ، فإن كان العاملُ فى الحال معنَى فعل لم يجز تقديمُها على العامل تقول فيها زيدٌ مُقيمًا وعندك عمرٌو جالسًا فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء وفيها الخبرُ قد تقدّم ومقيمًا حالٌ من المضمر فى فيهَا والعاملُ فيها الجارُّ والمجرورُ لنيابَته عن الفعل الذى هو اسْتَقَرّ فقولُك عندك ظرفٌ منصوبٌ باستقرّ العاملِ المقدَّرِ وكذلك فيهَا فى محلّ نصب باستقرّ المقدَّرِ وهذا الظرفُ والضميرُ الذى فيه فى محلّ مرفوع على الخبر وليس الظرفُ خبرا فى الحقيقة اذ كان مفردا وليس الاوّل وانّما هو موضعٌ له ومكانٌ واذا كان كذلك فالعاملُ اذًا معنَى الفعل لا لفظُه ألا ترى انّ الفعل ليس موجودا فى اللفظ ولذلك لا تقول مُقيمًا فيها زيدٌ فتُقدِّمَ الحالَ هنا اذ كان

العاملُ معنًى هذا مذهبُ سيبويه فى أنّ الاسمَ يُرفَع بالابتداء، وقال الكوفيون اذا تقدّم الظرفُ ارتفع الاسمُ به واذا تأخّرَ ارتفع الاسم بضمير مرفوع فى الظرف، وحُجّةُ سيبويه أنّا رأيناهم اذا أدخلوا على الظرف انّ ونَحْوَها من عوامل الابتداء انتصب الاسمُ بعد الظرف بها كقولك إنّ فى الدار زيدا فلو كان فِى الدارِ يرفع زيدا قبلَ دخولِ انّ لَمَا غيّرتْها انّ عن العمل كما أنّا لو قلنا أَنْ يقومَ زيدٌ لم يجز أن يبطُل عملُ يَقُومَ فى زيدٍ بل يقال أن يقومَ زيدٌ كذلك أَنّ فى الدار زيدا، وممّا يدلّ على بُطْلانِ ما قالوه إجماعُهم على جوازِ فى داره زيدٌ فلو كان ارتفاعُ زيد بالظرف لم تجز المسألةُ لانّ فيها إضمارا قبل الذِكْر اذ الظرفُ قد وقع فى مَرْتَبته فلم يجز ان يُنْوَى به التّأخيرُ وانّما يُجيز سيبويه وأصحابُه فى داره زيدٌ لانّه خبرٌ قُدّم اتّساعا فجاز ان يُنوَى به التأخير الى موضعه فاعرفه، فعلى هذا يكون الظرف لزيدٍ ويَتعلّق باستقرارٍ محذوفٍ على ما شرحنا ويجوز ان ترفع قائما على الخبر ويكون الظرفُ له ويتعلّق به لا بمحذوفه، ومن ذلك هذا عمرٌو منطلقًا فهَذا مبتدأٌ وعمرٌو الخبرُ ومنطلقا نصبٌ على الحال والعاملُ فيه احدُ شيئَيْن إمّا التَنْبيهُ وإمّا الاشارةُ فالتنبيهُ بهَا والاشارةُ بذَا فاذا أعملتَ التنبيهَ فالتقديرُ أَنْظُرْ اليه منطلقا او انْتَبِهْ له منطلقا واذا أعملتَ الاشارةَ فالتقديرُ أُشيرُ اليه منطلقا والغَرَضُ أنّك أردتَ أن تُنبّه المخاطَبَ لعمرٍو فى حالِ انطلاقه ولا بدّ من ذِكْرِ منطلقا لانّ الفائدة به منعقِدةٌ ولم تُرِد ان تُعرّفه إيّاه وأنت تُقدّر أنّه يجهَله كما تقول هذا عبدُ اللّه اذا أردتَ هذا المعنى، ولا يُستبعد لُزومُ الحال ههنا فإنّه قد يتّصل بالاسم والخبرِ ما ليس باسمٍ ولا خبرٍ ولا يتمّ الكلامُ الّا به نحوُ قوله تعالى وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فإنّه ليس باسمٍ ولا خبرٍ ولو حُذف لَفسد الكلامُ لانّه معطوفٌ على الخبر وهو جملةٌ فلا بدّ من عائدٍ والعائدُ لَهُ ولو حُذف لَبقيتِ الجملةُ الخبريّةُ بلا عائدٍ ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، فان قيل فأنتم قد قررتم انّ العامل فى الحال يكون العاملَ فى ذى الحال والحالُ ههنا فى قولك هذا زيدٌ منطلقا من زيد والعاملُ فيه الابتداء من حيثُ هو خبرٌ والابتداءُ لا يعمل نصبًا فالجوابُ أنّ هذا كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظه والتقديرُ أُشيرُ اليه او انْتَبِهْ له على ما تقدّم فى قولنا فهو مفعولٌ من جهة المعنى وصل الفعلُ اليه بحرف الجرّ فيكون من قبيل مررتُ بزيدٍ قائما فاعرفه، ويجوز الرفعُ فى قولك منطلقا من قولك هذا عبدُ اللّه منطلقا قال سيبويه هو عربىٌّ جيّدٌ حكاه يُونُسُ وأبو الخَطّاب عن مَن يوثَق به من العرب وارتفاعُه من وجوهٍ منها أنّك حين قلت هذا عبدُ اللّه منطلقٌ أضمرتَ هَذَا او هُوَ كأنّـك قلت هذا منطلقٌ او هو منطلقٌ، والوجه الآخَر أن تجعلهما جميعا خبرا لهَذَا كقولك هذا حُلْوٌ

حامضٌ لا تُريد أن تَنْقُص الحلاوةَ ولكنّك تزعُم انّه قد جمع الطَّعْمَيْن ونحوُه قوله تعالى كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ، والوجه الثالث أن تجعل عبد الله معطوفا على هَذَا عَطْفَ بيان كالوَصْف فيصير كانّه قال عبدُ الله منطلقٌ ، ووجه رابع ان تجعل منطلقٌ بَدَلًا من عبد الله كانّك قلت هذا عبدُ الله رجلٌ منطلقٌ فيكون رجلٌ بدلا من عبد الله بَدَلَ النكرة من المعرفة ثمّ حُذف الموصوف وأُقيم الصفة مُقامَه ،

وامّا قولهم ما شأنُك قائما وما لك واقفا فما استفهامٌ وهو فى موضعِ رفع بالابتداء وشأنُك الخبرُ او يكون شأنُك مبتدأً وما الخبرَ قد تقدّم وقائما حالا والناصبُ لقائمًا شأنُك لانّه فى معنى ما تَصْنَعُ او ما تُلابِسُ فى هذه الحال وكانّه شيءٌ عَرَفَه المتكلّمُ من المسؤُل الذى هو الكافُ فى شأنُك فسَأَلَه عن شأنه فى هذه الحال وقد يكون فيه إنكارٌ لقيامه ويسأله عن السبب الذى أدّى اليه فكانّه قال لِمَ قمتَ ، وعلى هذا المعنى يجوز ان يكون قولُه تعالى فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ كانّه أنكر إعراضَهم فوبّخهم على السبب الذى أدّاهم الى الإعراض فأخرجه مُخْرَجَ الاستفهام فى اللفظ ، وتأويلُ ما لك قائما تأويلُ ما شأنُك قائما كانّه قال ما تصنع ، فأمّا قولهم مررتُ بزيدٍ راكباً على ان تكون الحالُ من زيد فإنّ ذلك جائزٌ لانّ الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب اذا كان العاملُ فى الموضع فعلًا لا خِلافَ فى جوازِ ذلك فإن قدّمتَ الحالَ من المجرور على الجارّ والمجرور نحوَ قولك مررتُ راكبا بزيدٍ وأنت تجعل راكبا لزيد فإنّ سيبويه وأبا بَكْرِ بنَ السَّرّاج ومَن تبعهما مَنَعَا من جوازِ ذلك لانّ العامل وإن كان الفعلَ لكنّه لمّا لم يصل الى ذى الحال الذى هو زيدٌ الّا بواسطةِ حرف الجرّ لم يجز ان يعمل فى حاله قبل ذِكْرِ ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديمُ صاحب الحال على حرف الجرّ كذلك لا يجوز تقديمُ الحال عليه وقد أجازه ابنُ كَيْسانَ قياساً اذ كان العاملُ فيه الفعلَ فى الحقيقة ،

فصــــل ٧٩

قال صاحب الكتاب وقد يقع المصدرُ حالا كما تقع الصفةُ مصدرا فى قولهم قُمْ قائما وفى قوله * ولا خارِجًا مِن فِيّ زُورُ كَلامِ * وذلك قتلتُه صَبْرًا ولقيتُه فُجاءةً وعِيانًا وكِفاحاً وكلّمتُه مُشافَهةً وأتيتُه رَكْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا وأخذتُ عنه سَمْعًا اى مصبورا ومُفاجِئًا ومُعايِنا وكذلك البَواقى وليس عند سيبويه بقياسٍ وأَنْكَرَ أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً وأجازه المبرّدُ فى كلّ ما دلّ عليه الفعلُ ،

قال الشارح اعلمْ انّ المصدر قد يقع فى موضع الحال فيقال أتيتُه رَكْضًا وقتلتُه صَبْرًا ولقيتُه فُجاءةً

وعيانًا وكلّمتُه مُشافهةً والتقدير أتيتُه راكضًا وقتلتُه مصبورا اذا كان الحالُ من الهاء فإن كان من التاء فتقديره قتلتُه صابرا ولقيتُه مُفاجئًا ومُعاينا وكلّمتُه مُشافِها فهذه المصادرُ وشِبْهُها وقعتْ موقعَ الصفة وانتصبتْ على الحال كما قد تقع الصفةُ في موقع المصدر المؤكِّد نحوَ قُمْ قائما والاصلُ قم قياما ألا ترى انّه لا يحسن ان يُحمَل على ظاهره فيقالَ انّه حالٌ لانّك لا تأمر بفعلٍ مَن هو فيه ومثلُه قوله

*على حِلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدهْرَ مُسْلِمًا * ولا خارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ*

البيت للفرزدق وقبله

*أَلَمْ تَرَني عاهَدْتُ رَبّي وإنّني * لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ*

الشاهد فيه نصبُ خارجا من فيّ زورُ كلام ونَصَبَه لوقوعه موقعَ المصدر الموضوع موضعَ الفعل والتقديرُ عاهدتُ ربّي لا يخرُجُ من فيّ زورُ كلامٍ خُروجًا ويجوز ان يكون قوله ولا خارجا حالا والمرادُ عاهدتُ ربّي غيرَ شاتمٍ ولا خارجٍ اى عاهدتُه صادقًا وهو رأيُ عيسى بن عمرو والمعنى أنّه تاب عن الهجاء وقذفِ المُحْصَنات وعاهَدَ الله على ذلك بين رِتاجِ الكَعْبة وهو بابُها ومقامِ ابرهيمَ صلواتُ الله عليه والاوّلُ مذهبُ سيبويه وليس ذلك بقياسٍ مُطّرِدٍ وانّما يُستعمَل فيما استعملتْه العربُ لانّه شيءٌ وُضِع موضعَ غيره كما انّ بابَ سَقْيًا ورَعْيًا وحَمْدًا لا يطّرِد فيه القياسُ فيقالَ فيه طَعامًا وشَرابًا وكان ابو العبّاس يُجيز هذا في كلّ شيء يدلّ عليه الفعلُ فأجاز ان تقول أتانا رُجْلَةً وأتانا سُرْعَةً ولا يقال أتانا ضَرْبًا ولا أتانا ضَحِكًا لانّ الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان لانّ الآتيَ ينقسم إتيانُه الى سُرْعةٍ وإبْطاءٍ وتوسُّطٍ وينقسم الى رُجْلةٍ ورُكوبٍ ولا ينقسم الى الضرب والضحك وكان يقول انّ نصبَ مَشْيًا وشِبْهِه انّما هو بالفعل المقدّر كانّه قال أتانا يَمْشي مَشْيًا والصحيح مذهبُ سيبويه وعليه الزجّاجُ لانّ قولَ القائل أتانا زيدٌ مشيًا يصحّ ان يكون جوابا لقائلٍ قال كيف أتاكم زيدٌ وممّا يدلّ على صحّة مذهب سيبويه أنّه لا يجوز ان تقول أتانا زيدٌ المَشْيَ مُعرَّفًا وعلى قياسِ قول أبي العبّاس يلزم ان يجوز ذلك لانّه يكون تقديره اتانا زيد يمشي المشيَ كما قالوا أَرْسَلَها العِراكَ والتقديرُ أرسلها تعترك العراكَ وقد ذهب السيرافيّ الى جوازِ أن يكون قولك أتانا زيدٌ مَشْيًا مصدرا مؤكِّدا والعاملُ فيه أتانا لانّ المَشْيَ نوعٌ من الاتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحوِ أعْجَبَني حُبًّا وكَرِهْتُه بُغْضًا وتَبسّمتْ وَميضَ البَرْقِ وهو قولٌ الّا انّ كَوْنَه لم يَرِد الّا نكرةً يدلّ على ضَعْفه اذ لو كان مصدرا على ما ادّعاه لم يمتنع من وقوعِ المعرفة فيه فاعرفه

فصــل ٧٧

قال صاحب الكتاب والاسم غيرُ الصفة والمصدر بمنزلتهما فى هذا الباب تقول هـذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا وجاء البُرُّ قَفِيزَيْنِ وصاعَيْن وكلّمتُه فاهُ الى فِىّ وبايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ وبِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا وبيّنتُ له حسابَه بابًا بابًا ء

قال الشارح اعلم انّ هذا الفصل قد اشتمل على مسائلَ من أبوابٍ متعدّدةٍ لكنّه جَمَعَها كلَّها كونُها اسماءً غيرَ صفات وقعتْ أحوالا فمن ذلك قولُهم هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمْرًا فهٰذا مبتدأٌ وبسرا حالٌ وأطيب منه خبرُ المبتدإ وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكنْ فى زمنَيْن لانّ فيه تفضيلَ الشىءِ فى زمانٍ من أزمانه على نفسه فى زمن آخرَ ويجوز ان يكون الزمانُ الذى يفضّل فيه ماضيًا ويجوز ان يكون مستقبَلا ولا بدّ من إضمارٍ ما يدلّ على المُضِىّ فيه او على الاستقبال على حَسْبِ ما يراد فان كان زمانا ماضيًا أضمرتَ اذْ وان كان زمانا مستقبلا اضمرتَ اذا وكانت الاشارةُ اليه فى حالِ ما هو بَلَحٌ ء والعامل فى الحال كانَ المضمرةُ وفيها ضميرٌ من المبتدا وهذه كانَ التامّةُ وليست الناقصةَ اذ لو كانت الناقصةَ لَوقع معها المعرفةُ وكنتَ تقول هذا البسرَ أطيبُ منه التمرَ لانّ كانَ تعمل فى المعرفة عَمَلَها فى النكرة فلمّا اختصّ الموضعُ بالنكرة عُلم انّها التامّةُ وأنّ انتصابَ الاسمَيْن على الحال لا على الخبرء والعامل فى الظرفَيْن ما تَضمّنه معنَى أَفْعَلَ وجاز ان تعمل فى الظرفَيْن لانّها تضمّنتْ شيئَيْن معنَى فعلٍ ومصدرٍ ألا ترى انّك اذا قلت زيدٌ أفضلُ من عمرو فمعناه يزيد فَضْلُه عليه وكلٌّ واحد من الفعل والمصدر يجوز ان يعملء وذهب ابو علىّ الى انّ العامل فى الحال الاوّل ما فى هٰذا من معنَى الاشارة والتنبيه والعاملَ فى الحال الثانى أَفْعَلُ قال وذلك أنّه لا يخلو العاملُ فى قولهم بُسْرًا من ان يكون هٰذا او أَطْيَبُ او مضمرا وهو اذْ كانَ او اذا كانَ فلا يجوز ان يكون العاملُ فيه اطيب وقد تقدّم عليه لانّ أفعلَ هذا لا يَقْوَى قوّةَ الفعل فيعملَ فيما قبلَه ألا ترى انّك لا تُجيز أنت مِمّن أفْضلُ ولا ممّن انت أفضلُ فتُقدّمَ الجارَّ والمجرورَ عليه لضُعْفه أن يعمل فيما تقدّم عليه واذا لم يعمل فيما كان متعلّقا بحرفِ جرٍّ اذا تقدّم مع انّ حرف الجرّ يعمل فيه ما لا يعمل فى غيره نحوَ هذا مارٌّ بزيدٍ وهذا مُعْطٍ نزيدٍ أمسِ درهما فلأَنْ لا يعمل فيما لا يتعلّق بحرف الجرّ فَمَا شأنُه المفعولُ به أَوْلى فأمّا قـولُ الفرزدق

* فقالت لَنا أَهْلًا وسَهْلًا وزَوَّدَتْ * جَنَى النَّحْلِ او ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ *

فضرورةٌ واذا كان كذا لم يعمل اطيب فى بسرا لتقدّمه عليه واذا لم يجز ان يكون العاملُ أَفْعَلَ كان

اِمّا هَذا وامّا المضمرَ فاِن أعملتَ فيه المضمرَ الذى هو اذْ كَانَ لزم ان يكون العاملُ فى اذْ المضمرةِ هَذا او ما فيه معنى الفعل غيرَه فاذا كان العاملُ كذلك ولم يكن بدٌّ من اعمالِ عاملٍ فى الظرف أعملتَ هَذا فى نفس الحال واستغنيتَ عن اعمالِ ذلك المضمر واذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناسُ أنّه منصوبٌ على اضمارِ اذْ كَانَ على ارادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقةَ لفظه، وأمّا قولهم تَمْرًا فالعاملُ فيه أطيب ولا يمتنع ان يعمل فيه وان لم يعمل فى بسرًا لانّ ما تأخّر عنه لا يمتنع ان يعمل فيه كما عمل فى الظرف فى قول أوسٍ

* فانّا وَجَدْنا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً * الى الصَّوْنِ من رَيْطٍ مُلاءٍ مُسَهَّمِ *

ألا ترى انّ ساعةً معمولُ أحوج فكما عمل فى الظرف كذلك يعمل فى الحال اذا تأخّر عنه، وهذا انّما يكون فيما يتحوّل من نوع الى نوع اخرَ نحو هذا عنبًا أطيبُ منه زبيبًا لانّ العنب يتحوّل زبيبا ولو قلت هذا عنبا أطيب منه تمْرا لم يجز لانّ العنب لا يتحوّل تمرا واذا كان كذلك لم يجز فيه الّا الرفعُ فتقول هذا عنبٌ أطيبُ منه تمرٌ فيكون هَذا مبتدأً وعنبٌ الخبرَ وأطيبُ منه مبتدأً اخرَ وتمرٌ الخبرَ والجملةُ الثانيةُ فى موضع صفة لعنبٍ فاعرفه، وأمّا قولهم جاء البُرُّ قفيزَيْن وصاعَيْن فالمراد جاء البرّ قفيزَيْن بدرهمٍ وصاعَيْن بدرهمٍ فقولُهم قفيزين حالٌ من البرّ وكذلك صاعَيْن فهما حالان وقعا موقعَ المشتقّ فكانّه قال جاء البرُّ مسعّرا او رَخيصًا والكلامُ جملة واحدة، ويجوز رفعُه فتقول جاء البرُّ قفيزان بدرهمٍ فيكون قفيزان مبتدأً وبدرهمٍ الخبرَ والجملةُ فى موضع الحال والكلامُ حينئذ جملتان، وربّما قالوا جاء البرُّ قفيزَيْن وصاعَيْن ولا يُذكَر الدرهمُ فيحذفون الثمَنَ لانّه قد عُرف ممّا جرى من عادةِ استعمالهم فى ذلك لانّهم اذا اعتادوا ابتياعَ شىء بثمنٍ بعينه من درهم او دينار تركوا ذِكْرَه لما فى نفوسهم من معرفته كقولك البُرُّ الكُرُّ بستّين تريد بستّين درهما والخُبْزُ عشرةُ أرطال تريد بدرهمٍ فتركوا ذكرَه لغَلَبَة المعامَلة فيه، وامّا قولهم كلّمتُه فاهُ الى فِىَّ فقولهم فاه نصبٌ على الحال وجعلوه نائبا عن مشافَهةً ومعناه مشافِهًا فهو اسمٌ نائبٌ عن مصدرٍ فى معنى اسم الفاعل والناصبُ للحال الفعلُ المذكورُ الذى هو كلّمتُه وتقديرُه كلّمتُه مشافِهًا وليس ثَمَّ اضمارُ عاملٍ اخرَ فيكون من الشاذّ لانّه معرفةٌ بمنزلة الجَمّاءَ الغَفيرَ ورَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه هذا مذهبُ اكثرِ اصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون فاهُ الى فِىَّ باضمارِ جاعلًا او مُلاصقا كانّه قال كلّمتُه جاعلا فاهُ الى فِىَّ او ملاصقا فاه الى فِىَّ، والمذهب الاوّل وهو رأْى سيبويه اذ لو كان باضمارِ جاعلا لَما كان من الشاذّ الذى لا يُقاس عليه غيرُه ولَجاز ان تقول كلّمتُه وَجْهَه الى

وَجْهى وعَيْنَه الى عينى وأشباهَ ذلك وفى امتناعه دليلٌ على ما قلناه ، وبعضُ العرب تقول كلّمتُه فُوهُ الى فِيَّ فيرفعونه بالابتداء والخبرِ والجملةُ فى موضع الحال كانّك قلت وفُوهُ الى فىّ الّا انّك استغنيتَ بإضمارِ العائد اليه عن الواو ولولا الضميرُ المضافُ اليه لم يكن بدٌّ من الواو ، وامّا بايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ فهو ايضا من بابِ كلّمتُه فاه الى فِيَّ لانّه اسمٌ نائبٌ عن مصدرٍ فى معنى الصفة كانّه قال بايعتُه مناقدةً اى ناقدًا الّا انّ معناهما مختلفٌ ولذلك لا يجوز فى بايعتُه يَدًا بِيَدٍ أن تقول بايعتُه يَدُه بِيَدٍ بالرفع ولا يجوز فيه غيرُ النصب بخلافِ كلّمتُه فُوه الى فِيَّ لانّ المراد من قولك بايعتُه يدًا بِيَدٍ التعجيلُ والنَقْدُ وإن لم يكن بينهما قُرْبٌ فى المكان والمرادُ بقولك كلّمتُه فاه الى فِيَّ القربُ فى المكان وأنّه ليس بينهما واسطةٌ فمعناهما مختلفٌ وإن كان طريقُهما فى تقدير الاعراب واحدًا ، وامّا قولهم بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا فشاةً نصبٌ على الحال وصاحبُ الحال الشاءُ والعاملُ الفعلُ الذى هو بِعْتُ والشاةُ وإن كان اسما جامدًا فهو نائبٌ عن الصفة لانّه وقع موقعَ مسعَّرًا فاذا قلتَ بعتُ الشاءَ شاةً ودرهما فمعناه بعتُ الشاءَ مسعَّرا على شاةٍ بدرهمٍ وجُعلت الواو فى معنى الباء فبطل الخفضُ وجُعل معطوفا على شاةٍ فاقترن الدرهمُ والشاةُ فالشاةُ مُثمَّنٌ والدرهمُ ثَمَنُه ، وأجاز الخليلُ بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ بالرفع والمرادُ شاةٌ بدرهمٍ فشاةٌ بدرهمٍ ابتداءٌ وخبرٌ والجملةُ فى موضع الحال فأمّا اذا قال شاةٌ ودرهمٌ فتقديرُه شاةٌ ودرهمٌ مقرونان فالخبرُ محذوفٌ كما تقول كلُّ رجلٍ وضَيْعَتَه بمعنَى مع ضيعته لانّ فى الواو معنَى مَعَ فصحّ معنى الكلام بذلك وكذلك بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ لمّا رفع الدرهمَ وعطفه على الشاة قدّر خبرا لا يخرج عن معنَى مع وهو مقرونان ، ومثله بيّنتُ له حسابَه بابًا بابًا فبابًا نصبٌ على الحال لانّه فى معنَى مُصنَّفًا ومُرتَّبًا ، وهذه الاسماء التى فى هذا الباب لا ينفرد منها شىءٌ ولا بدّ من إتباعه بما بعده فلا يجوز كلّمتُه فاه حتى تقول الى فىّ لانّك انّما تريد مشافهةً والمشافهةُ لا تكون الّا من اثنَيْن وكذلك لا يجوز بايعتُه يَدًا حتى تقول بِيَدٍ لانّ المراد أَخَذَ منّى وأعطانى فهما من اثنين ايضا وكذلك بيّنتُ له حسابَه بابا بابا لو قلت بابا من غيرِ تكريرٍ لَتُوُهِّمَ انّه رتّبه بابا واحدًا وليس المعنى عليه وانّما المرادُ به جعلُه أصنافا فاعرفه ،

فصــــل ٧٨

قال صاحب الكتاب وحقُّها أن تكون نكرةً وذو الحال معرفةً وأمّا *أَرْسَلَها العِراكَ* ومررتُ به وَحْدَه وجاؤا قَضَّهم بقضيضهم وفعلتَه جَهْدَك وطاقَتَك فمصادرُ قد تُكُلِّم بها على نيّة وَضْعها فى موضع ما لا

تعريف فيه كما وُضع فاه الى فىّ موضعَ شِفاهًا وعُنى معتركةً ومنفردا وقاطبةً وجاهدا ومن الاسماء المحذُوّ بها حَذْوَ هذه المصادرِ قولُهم مررتُ بهم الجَمّاءَ الغَفيرَ، وتنكيرُ ذى الحال قبيحٌ الّا اذا قُدّمتْ عليه كقوله *لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَديمُ*،

قال الشارح انّما استحقّت الحالُ أن تكون نكرةً لانّها فى المعنى خبرٌ ثانٍ ألا ترى انّ قولك جاء زيدٌ راكبًا قد تضمّنَ الاخبارَ بمجيء زيد وركوبِه فى حالِ مجيئه واصلُ الخبر أن يكون نكرةً لانّها مستفادةٌ وأيضا فانّها تُشبه التمييزَ فى الباب فكانت نكرةً مثلَه وانّها تقع فى جوابِ كيف جاء وكَيْفَ سؤالٌ عن نكرة، وانّما لزم ان يكون صاحبُها معرفةً لما ذكرناه من انّها خبرٌ ثانٍ والخبرُ عن النكرة غيرُ جائز ولانّه اذا كان نكرةً أمكن أن تجرى الحالُ صفةً ولا حاجةَ الى مخالفتها ايّاه فى الاعراب اذ لا فَرْقَ بين الحال فى النكرة والصفةِ فى المعنى، وقد جاءت مصادرُ فى موضع الحال لفظُها معرفةٌ وهى فى تأويلِ النكرات فمنها ما فيه الالفُ واللام ومنها ما هو مضافٌ فأمّا ما كان بالالف واللام فنحوُ قولهم أرسلها العِراكَ قال لَبيدٌ

*فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها * ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ*

فنصب العِراكَ على الحال وهو مصدرُ عارَكَ يُعارِكُ مُعارَكةً وعِراكًا وجعل العِراكَ فى موضع الحال وهو معرفةٌ اذ كان فى تأويلِ مُعْتَرِكَةً وذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه وانّما جاز هذا الاتّساعُ فى المصادر لانّ لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقةُ الحال أن تكون بالصفات ولو صرّحتَ بالصفة لم يجز دخولُ الالف واللام لم تقل العربُ أرسلها المعتركةَ ولا جاء زيدٌ القائمَ لوُجودِ لفظ الحال والتحقيقُ أنّ هذا نائبٌ عن الحال وليس بها وانّما التقديرُ ارسلها معتركةً ثمّ جُعل الفعل موضعَ اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعتركُ ثمّ جُعل المصدر موضعَ الفعل لدلالته عليه يقال أَوْرَدَ ابلَه العِراكَ اذا أَوْرَدها جميعًا الماءَ من قولهم اعترك القومُ اى ازدحموا فى المُعْتَرَك، وأمّا ما جاء مضافًا فنحوُ قولك مررتُ به وَحْدَه ومررتُ بهم وَحْدَهم فوحده مصدرٌ فى موضع الحال كانّه فى معنَى ايحادٍ جاء على حذف الزوائد كانّك قلت أوحدتُه بمرورى ايحادًا او ايحادٌ فى معنَى مُوحِدٍ اى مُنْفَرِدٍ فاذا قلت مررتُ به وَحْدَه فكانّك قلت مررتُ به منفردًا، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل والمفعول وكان الزَجّاجُ يذهب الى انّ وحده مصدرٌ وهو للفاعل دون المفعول فاذا قلت مررتُ به منفردا فكانّك قلت أفردتُه بمرورى افرادًا، وقال يُونُس اذا قلت مررتُ به وحدَه فهو بمنزلةِ مُوحَدًا او منفردًا وتجعله للمَمْرور به، وليونس فيه قولٌ اخرُ أنّ وحده معناه على

حِبالِه وعلى حِبالِه فى موضع الظرف واذا كان الظرفُ صفةً او حالا قُدِّر فيه مستقرٌّ ناصبٌ للظرف ومستقرٌّ هو الاوّل ، واعلم انّ وحدَه لم يُستعمل الّا منصوبا الّا ما ورد شاذّا قالوا هو نَسيجُ وَحْدِه وعُيَيْرُ وحدِه وجُحَيْشُ وحدِه وأمّا نسيجُ وحدِه فهو مَدْحٌ واصلُه أنّ الثوبَ اذا كان رَفيعا فلا يُنسَجُ على مِنْواله معه غيرُه فكانّه قال نسيجُ إفرادِه يقال هذا للرجل اذا أُفْرِدَ بالفضل ، وأمّا عُيَيْرُ وحدِه وجُحَيْشُ وحدِه فهو تصغيرُ عَيْرٍ وهو الحمارُ يقال للوَحْشىّ والأَهْلىّ وجُحَيْشُ وحدِه وهو وَلَدُ الحمار فهو ذَمٌّ يقال للرجل المُعْجَب برأيه لا يُخالِط أحدا فى رأيٍ ولا يدخل فى مَعُونةِ أحد ومعناه أنّه ينفرد بخِدْمةِ نفسه ، وأمّا قولهم جاؤا قَضَّهم بقَضيضهم اى جميعًا ولمّا كان معناه التنكيرَ جاز ان يقع حالا قال الشَّمّاخ

*أَتَتْنى سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضيضِها * تُمَسِّحُ حَوْلى بالبَقيع سِبالَها*

فقَضَّها منصوبٌ على الحال وقد استُعمل على ضربَيْن منهم مَن ينصبه على كلّ حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعولِ فى موضع الحال كقولك مررتُ به وَحْدَه ومنهم من يجعل قَضَّها تابعًا مُؤَكِّدًا لما قبله فيُجْرِيه مُجْرَى كُلِّهم فيقول أتتنى سليمٌ قَضُّها بقضيضها ورأيتُ سليمًا قَضَّها بقضيضها ومررتُ بسليمٍ قَضِّها بقضيضها ومعناه أَجْمَعِينَ وهو مأخوذٌ من القَضّ وهو الكَسْرُ وقد يُستعمل فى موضع الوقوع على الشىء بسُرْعةٍ كما يقال عُقابٌ كاسرٌ فكانّ معنى قَضِّهم وَقَعَ بعضُهم على بعض ، واما قولهم فعلتُه جَهْدَك وطاقَتَك فهو مصدرٌ فى موضع الحال فهو وإن كان معرفةً فمعناه على التنكير كانّه قال فعلتُه مجتهدا ، واما قولهم مررتُ بهم الجَمّاءَ الغَفيرَ فهما من الاسماء التى تجىء بها مَجىءَ المصادر فالجَمّاءُ اسمٌ والغفيرُ نعتٌ له وهو فى المعنى بمنزلة قولك الجَمُّ الكثيرُ لانّه يراد به الكثرةُ والغفيرُ يراد به أنّهم قد غطّوا الارضَ من كثرتهم من قولنا غفرتُ الشىءَ اذا غطّيتَه ومنه المِغْفَرُ الذى يوضَع على الرأس لانّه يُغطّيه ونصبُه على الحال لانّهما قد جُعلا فى موضع المصدر كالعِراك كانّك قلت الجُمومَ الغفيرَ على معنى مررتُ بهم جامّين غافرين ، وذهب يونسُ الى انّ الجَمّاءَ الغفيرَ اسمٌ لا فى موضع مصدرٍ وأنّ الالف واللام فى نيّةِ الطَّرْح وهذا غيرُ سديد اذ لو جاز مثلُ هذا لَجاز مررت به القائمَ فتنصبه على الحال وتَنْوى بالالف واللام الطَّرْحَ وذلك غيرُ جائزٍ ، وتنكيرُ ذى الحال قبيحٌ وهو جائزٌ مع قُبْحه لو قلت جاء رجلٌ ضاحكًا لَقَبُحَ مع جوازه وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجهُ فإن قدّمتَ صفةَ النكرة نصبتَها على الحال وذلك لامتناع جوازِ تقديمِ الصفة على الموصوف لانّ الصفة تجرى مَجرَى الصلة فى الايضاح فلا يجوز تقديمُها على الموصوف كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول واذا لم يجز تقديمُها صفةً عُدل الى الحال وحُمل

النصب على جوازِ جاء رجلٌ ضاحكا وصار حينَ قُدّم وَجْهَ الكلام ويُسمّيه النحويّون أحسنَ القبيحَيْن وذلك أنّ الحال من النكرة قبيحٌ وتقديمَ الصفة على الموصوف أقبحُ قال الشاعر

*وتحتَ العَوالى بالقَنا مستظِلّةً * ظِباءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ*

أراد ظباءٌ مستظلّةٌ فلمّا قدّم الصفةَ نصبها على الحال وشرطُ ذلك أن تكون النكرةُ لها صفةٌ تجرى عليها ويجوز نصبُ الصفة على الحال والعاملُ فى الحال شىءٌ متقدّمٌ ثمّ تُقدَّم الصفة لغرضٍ يعرِض فحينئذٍ تُنصَب على الحال ويجب ذلك لامتناع بَقائه صفةً مع التقدّم، وأمّا ما أنشده من قول الشاعر

*لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَديمُ * فالبيتُ لكُثَيِّرٍ وعَجُزُه *عَفاهُ كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَديمِ* والشاهد فيه تقديمُ موحش على الطلل ونصبُه على الحال يصِف آثارَ الديار وآندراسَها وتَعْفِيَةَ السُحُب إيّاها فاعرفه،

فصل ٧٩

قال صاحب الكتاب والحال المؤكِّدة هى التى تجىءُ على اثْرِ جملةٍ عَقْدُها من اسمَيْن لا عَمَلَ لهما لتوكيدِ خبرها وتقريرِ مُؤدّاه ونَفْيِ الشكّ عنه وذلك قولك زيدٌ أبوك عَطُوفًا وهو زيدٌ معروفًا وهو الحقُّ بَيِّنًا ألا تراك كيف حقّقتَ بالعطوف الأُبُوّةَ وبالمعروف والبَيِّنِ أنّ الرجل زيدٌ وأنّ الأمْرَ حقٌّ وفى التنزيل وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا وكذلك أنا عبدُ الله آكِلا كما يأكُل العَبيدُ فيه تقريرٌ للعُبوديّة وتحقيقٌ لها وتقول أنا فلانٌ بَطَلًا شُجاعًا وكَريمًا جَوادًا فتُحقّق ما أنت متّسِمٌ به وما هو ثابتٌ لك فى نفسك، ولو قلت زيدٌ أبوك منطلقا او أخوك أحَلْتَ الّا اذا أردتَ التَبَنّىَ والصَداقةَ والعاملُ فيها أُثْبِتُه او أُحِقُّه مضمَرًا،

قال الشارح الحال على ضربَيْن فالضرب الاوّل ما كان منتقلا كقولك جاء زيدٌ راكبا فراكبًا حالٌ وليس الرُكوبُ بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ انّما هى صفةٌ له فى حالِ مَجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها وليس فى ذِكرها تأكيدٌ لِما أخبر به وانّما ذُكرتْ زيادةً فى الفائدة وفضلةً فى الخبر ألا ترى انّ قولك جاء زيدٌ راكبا فيه إخبارٌ بالمجىء والركوب الّا انّ الركوب وقع على سبيل الفضلة لانّ الاسم قبلَه قد آستوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل، وامّا الضربُ الثانى فهو ما كان ثابتًا غيرَ منتقل يُذكَر توكيدا لمعنَى الخبر وتوضيحًا له وذلك قولك زيدٌ أبوك عَطُوفًا وهو الحقُّ بَيِّنًا وأنا زيدٌ معروفًا فقولك عطوفا حالٌ وهى صفةٌ لازمةٌ للأُبُوّة فلذلك أكّدتَ بها معنى الأُبوّة وكذلك قوله وهو الحقُّ بيّنًا أكّد به الحقّ لانّ ذلك ممّا يؤكَّد به الحقّ اذ الحقُّ لا يزال واضحًا بَيِّنًا وكذلك قوله أنا زيدٌ معروفًا فمعروفا حالٌ أكّدتَ به كَوْنَه زيدا لانّ معنَى

مَعْرُوفًا لا شَكَّ فيه فاذا قلت أنا زيدٌ لا شكّ فيه كان ذلك تأكيدا لما أخبرتَ به، قال اللّه تع وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا فمصدّقا حالٌ مؤكِّدةٌ اذ الحقّ لا ينفكّ مصدّقا، ومثله قولُ ابن دارَةَ

*أَنَا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِي * وَهَلْ بدارةَ يا لَلنّاسِ من عارِ*

ولا يجوز ان يقع فى هذا الموضع الّا ما أَشْبَهَ المعروفَ ممّا يُعرِّف ويُؤكّد لو قلتَ هو زيدٌ منطلقا لم يجز لانّه لو صحّ انطلاقُه لم يكن فيه دلالةٌ على صِدْقه فيما قاله كما أَوْجَبَ قولُه معروفا بها نَسَبِى أنّه ابنُها، ولو قلت أنا عبدُ اللّه كريمًا جَوادًا او هو زيدٌ بَطَلًا شُجاعًا لَجاز لانّ هذه الصفاتِ وما شاكَلَها ممّا يكون مَدْحًا فى الانسان يُعرَف بها فجاز أن تجيء مُؤَكِّدةً للخبر لانّها أشياء يُعرَف بها فذكرُها مؤكِّدةٌ لذاته، وتقول إنّى عبدُ اللّه اذا صغّرتَ نفسَك لربّك ثمّ تُفسّر حالَ العَبيد بقولك آكِلًا كما يأكل العَبيدُ فقولك آكلا كما يأكل العبيد قد حقّق أنّك عبدُ اللّه فعلى هذا المعنى ونحوِه يصحّ ويفسد فكلُّ ما صحّ به المعنى فهو جيّدٌ وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردودٌ، وقوله تجيء على اثْرِ جملةٍ عَقْدُها من اسمَيْن لا عَمَلَ لهما يعنى انّ الحال المُؤكِّدةَ تأتى بعد جملةٍ ابتدائيّةِ الخبرُ فيها اسمٌ صريحٌ ولا يكون فعلًا ولا راجعًا الى معنَى فعل لانّ الحال هٰهنا تكون تأكيدا للخبر بذِكْرِ وَصْف من أوصافه الثابتة له والفعلُ لا ثَباتَ له ولا يُوصَف، وقوله ولو قلت زيدٌ أبوك منطلقا او أخوك أَحْلَلْتَ يعنى انّه لا يكون اخاه او اباه فى حالٍ دون حالٍ او وقتٍ دون وقتٍ فإن أردتَ انّه اخوه من حيثُ الصَداقةُ او ابوه من حيثُ انّه تبنّى به جاز لانّ ذلك ممّا ينتقل فيجوز ان يكون فى وقت دون وقت، وأمّا العامل فى هذه الحال فهو عند سيبويه فعلٌ مضمرٌ تقديره أَعْرِفُ ذلك او أُحُقُّه ونحوُ ذلك ممّا دلّت عليه الحالُ فيكون فيها توكيدُ الخبر بأُحُقُّ وأَعْرِفُ كتوكيده باليَمين فاذا قلت أنا عبدُ اللّه معروفا فكأنّك قلت لا شَكَّ فيه او أعرِفُه او أُحقُّه وجرى ذلك فى التأكيد بالجملة مجرَى قولك أنا عبدُ اللّه واللّهِ، وذهب أبو اسحق الزَجّاجُ الى انّ العامل فى الحال الخبرُ لنيابَته عن مُسَمًّى او مَدْعُوّ ويُجعل فيه ذِكْرٌ من الاوّل والمذهبُ الاوّلُ،

فصــل ٨٠

قال صاحب الكتاب والجملةُ تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسميّةً او فعليّةً فإن كانت اسميّةً فالواوُ الّا ما شذّ من قولهم كلّمته فوهُ الى فىّ وما عسى أن يُعثَر عليه فى النَدْرة وأمّا لقيتُه عليه جُبّةٌ وَشْيٍ فمعناه

مستقرّةٌ عليه جبّةُ وشى وإن كانت فعليّةً لم تخْلُ من ان يكون فعلُها مُضارعًا او ماضيا فإن كان مضارعا لم يخل من أن يكون مُثْبَتًا او مَنْفيًّا فالمثبتُ بغير واو وقد جاء فى المنفىّ الأمران وكذلك فى الماضى ولا بدّ معه من قَدْ ظاهرةً او مقدّرةً ،

قال الشارح اعلم انّ الجملة قد تقع فى موضع الحال ولا تخلو الجملة من ان تكون اسميّةً او فعليّةً فمثالُ الاسميّة قولك مررتُ بزيدٍ على يَدِه بازٌ وجاء زيدٌ وسيفُه على كَتِفه اى جاء وهذه حالُه ولا يقع بعد هذه الواو الّا جملةٌ مركّبةٌ من مبتدإ وخبرٍ واذا وقعتْ هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنتَ فى تضمينها ضميرَ صاحب الحال وتَرْكِ ذلك مخيّرا فالتضمينُ كقولك أقبل محمّدٌ وَيَدُه على رأسه وجاء أخوك وثَوْبُه نظيفٌ وتركُ التضمين كقولك جاء زيدٌ وعمرٌو ضاحكٌ وأقبل بكرٌ وخالدٌ يقرأ، وانّما جاز استغناء هذه الجملة عن ضميرٍ يعود منها الى صاحب الحال من قِبَل انّ الواو أغْنَتْ عن ذلك برَبْطها ما بعدها بما قبلها فلم تَحْتَجْ الى ضميرٍ مع وجودها فإن جئتَ بالضمير معها فجيّدٌ لانّ فى ذلك تأكيدَ رَبْطِ الجملة بما قبلها وأمّا اذا لم تذكر هناك واوا فلا بدّ من ضمير وذلك نحوُ قولك أقبل محمّدٌ على رأسه قَلَنْسُوةٌ ولو قلت أقبل محمّدٌ على عبد الله قلنسوةٌ وأنت تريد الحال لم يجز لانّك لم تأتِ برابطٍ يربط الجملة باوّل الكلام لا واوٍ ولا ضميرٍ يعود من آخر الكلام الى اوّله فيدلّ على انّه معقود باوّله قال الشاعر

*نَصَفَ النّهارَ الماءُ غامرُهُ * ورَفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرى*

يصف غائصًا غاصَ فى الماء حتّى انتصف النهارُ ورفيقُه على شاطئِ الماء لا يَدْرى ما كان منه فيقول انتصف النهارُ على الغائص وهذه حالُه والهاء فى غامرُه ربطتِ الجملةَ بما قبلها حتى جرتْ حالا ، ومن ذلك قوله تعالى يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ والمعنى واللّهُ أعلمُ يغشى طائفةً منكم فى هذه الحال، وامّا قول امرئ القيس

*وَقَدْ أَغْتَدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها * بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ*

فموضعُ الشاهد أنّه جعل الجملةَ التى هى والطيرُ فى وكناتها حالا مع خُلُوّها من عائد الى صاحب الحال اكتفاءً برَبْط الواو فهذه الواوُ وما بعدها فى موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التى يجوز بها نصبُ الحال، واذا قلت جاء زيدٌ وثوبُه نظيفٌ فى موضع جاء زيدٌ نظيفًا ثوبُه فكما انّ نظيفا نُصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملةُ الواقعةُ موقعَه فى موضعِ منصوب والعاملُ فيها ذلك الفعلُ،

فامّا قوله فإن كانت الجملة اسميّة فالواوُ فإشارةٌ الى انّه اذا وقعت الجملةُ الاسميّةُ حالا فيلزم الاتيانُ بالواو

فيها وليس الأمرُ كذلك انّما يلزم ان تأتى بما يُعلّق الجلةَ الثانيةَ بالأولى لانّ الجلة كلامٌ مستقلٌّ بنفسه مُفيدٌ لمعناه فاذا وقعت الجلةُ حالا فلا بدّ فيها ممّا يُعلّقها بما قبلها ويربطها به لئلّا يُتوهَّمَ انّها مستأنفةٌ وذلك يكون بأحدِ أمرَيْن امّا الواوِ وامّا ضميرٍ يعود منها الى ما قبلها على ما تقدّم فمثالُ الواو جاء زيدٌ والأميرُ راكبٌ وقولُنا والأميرُ راكبٌ جملةٌ فى موضع الحال ومثالُ الضمير أقبل محمّدٌ يَدُه على رأسه فقولُه يدُه على رأسه جملةٌ فى موضع الحال ٭ فامّا قوله الّا ما شذّ من قولهم كلّمتُه فُوه الى فِيَّ فإن أراد انّه شاذٌّ من جهة القياس فليس بصحيحٍ لما ذكرناه من وُجودِ الرابطِ فى الجلة الحاليّة وهو الضميرُ فى فوه وإن أراد انّه قليلٌ من جهة الاستعمال فقريبٌ لانّ استعمالَ الواو فى هذا الكلام اكثرُ لانّها أدلُّ على الغرض وأظهرُ فى تعليقِ ما بعدها بما قبلها ٭ فامّا لقيتُه عليه جُبّةٌ وَشْيٌ فيحتمل الجارُّ والمجرورُ فيه أمرَيْن احدُهما أن يكون فى موضعِ نصب على الحال ويتعلّق حينئذٍ بمحذوفٍ ويكون ارتفاعُ جبّةٌ وشى بالجارّ والمجرور ارتفاعَ الفاعل وهذا لا خلافَ فى جَوازه ههنا لاعتماده على ذى الحال والأمرُ الثانى أن يكون جبّةٌ وشى مبتدأً والجارُّ والمجرور الخبرَ وقد تقدّم عليه وهو شاهدٌ على جوازِ خُلُوِّ الجلة الاسميّةِ من الواو وصاحبُ الكتاب خرّجه على الوجه الاوّل لانّه لا يَرَى خُلُوَّ الجلة الاسميّة من الواو اذا وقعتْ حالا ٭ وقد يقع الفعلُ موقعَ الحال اذا كان فى معناه وكان المرادُ به الحالَ المصاحبةَ للفعل تقول جاء زيدٌ يَضْحَكُ اى ضاحكًا وضربتُ زيدا يَرْكَبُ اى راكبا قال اللّه تعالى فَجَآءَتْهُ اِحْدَاهُمَا تَمْشِى عَلَى اَسْتِحْيَاءٍ اى ماشيةً وقال الشاعر

٭ مَتَى تأْتِهِ تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِهِ ٭ تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ ٭

والمراد عاشيًا ولا حاجةَ الى الواو لِما بين الفعل المضارع واسمِ الفاعل من المناسَبة ٭ فامّا الفعل المستقبَل فلا يقع موقعَ الحال لانّه لا يدلّ على الحال لا تقول جاء زيدٌ سيركب ولا أقبل محمّدٌ سَوْفَ يضحك وكذلك الفعلُ الماضى لا يجوز ان يقع حالا لعدمِ دَلالته عليها لا تقول جاء زيد ضَحِكَ فى معنى ضاحكًا فإن جئتَ معه بقَدْ جاز ان يقع حالا لانّ قَدْ تُقرِّبه من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلوةُ قبل حالِ قيامها ولهذا يجوز ان يقترن به الآنَ او الساعةَ فيقال قد قام الآنَ او الساعةَ فتقول جاء زيدٌ قد ضحك وأقبل محمّدٌ وقد عَلاهُ الشَّيْبُ ونحوَه قال الشاعر

٭ ذكرتُكِ والخَطّىُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا ٭ وقد نَهِلَتْ منّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ ٭

فموضعُ قد نهلت نصبٌ على الحال والتقديرُ ناهلةً ٭ وربّما حذفوا منه وَقَدْ وهم يريدونها فتكون مقدّرةً

الوجود وإن لم تكن فى اللفظ قال الشاعر

*وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِقِّ * غَذَا والزِقُّ مَلْآنْ *

والمراد قد غذا وقد تأوّلوا قوله تعالى أَوْ جَآؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ على تقديرِ قد حصرت ويؤيّد ذلك قرآءةُ مَن قرأ حَصِرَةً بالنصب ، وذهب الكوفيون الى جوازِ وقوعِ الفعل الماضى حالا سواءٌ كان معه قَدْ او لم تكن واليه ذهب ابو الحسن الأخفشُ من البصريين واحتجّوا لذلك بما تقدّم من النُصوص والمعنىُّ بالنصوص قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وقولُ الشاعر *وطعنٍ كفم الزقّ الخ* ونحوُ قول الاخر

*وإنّى لَتَعْرُونى لِذِكْراكِ نُفْضَةٌ * كما ٱنْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ*

وقوله حَصِرَتْ من الآية حالٌ وتؤيّده قِرآءةُ مَن قرأ حَصِرَةً على ما تقدّم وكذلك غَذَا من قوله غذا والزقّ ملآن وكذلك قولُه بلّله القطرُ فى موضعِ حال ، وامّا المعنى فإنّ الفعل الماضىَ يقع صفةً للنكرة وكلُّ ما جاز ان يكون صفةً فانّه يجوز ان يكون حالا ألا ترى انّك تقول جاء زيدٌ يضحك كما تقول جاء زيدٌ ضاحكا لانّك تقول جاء رجلٌ يضحك كما تقول جاء رجلٌ ضاحكٌ فيكون صفةً للنكرة ، وقد تقدّم الجوابُ عن النصوص بأنّ قَدْ مرادةٌ فيها ولذلك حسُن الحالُ بالماضى ، وامّا ما ذكروه من المعنى ففاسدٌ والأمرُ فيه بالعَكْس فإنّ كلّ ما يجوز ان يكون حالا يجوز ان يكون صفة للنكرة وليس كلُّ ما يجوز ان يكون صفة للنكرة يجوز ان يكون حالا ألا ترى انّ الفعل المستقبَل يجوز ان يكون صفة للنكرة نحوَ هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ او سَيَضْرِبُ ولا يجوز ان يقع حالا فضاحكٌ ونحوُه انّما وقع حالا لانّه اسمُ فاعل واسمُ الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعلُ الماضى ولا الفعلُ المستقبَل فلا يكون كلُّ واحد منهما حالا ، واعلم انّ الفعل الماضىَ اذا اقترن به قَدْ والفعلَ المضارعَ اذا دخل عليه نافٍ ووقع كلُّ واحد منهما حالا كنتَ مخيّرًا فى الإتيان بواو الحال وتَرْكِها تقول جاء زيدٌ قد عَلاهُ الشَيْبُ وإن شئتَ قلت وقد علاه الشيبُ ومثلُه قوله *وقد نَهِلَتْ منّا المُثَقَّفَةُ السُمْرُ* وذلك أنّ قَدْ تُقرّب الماضىَ من الحال وتُلحقه بحُكمه وهذه واوُ الحال ولانّه بدُخولِ قَدْ أشبهَ الجملةَ الاسميّةَ من حيث انّ الجُزْءَ الاوّلَ من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعلُ المضارعُ اذا دخل عليه النافى جاز دخولُ الواو عليه وتَرْكُها لما ذكرناه من شَبَهها بالجملة الاسميّة من حيث صار اوّلُ جُزْءٍ منها غيرَ فعل قال اللّه تع فى قراءة ابن عامر وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ بتخفيف النون وكسرِها فقولُه لا تتّبعان فى موضع الحال

فهو مرفوعٌ والنونُ علامةُ الرفع وليس بنَهْيٍ لثُبوتِ النون فيه ولا تكون نونَ التأكيد لانّ نونَ التأكيد الخفيفةَ لا تدخل فعْلَ الاثنَيْن عندنا والتقديرُ فَٱسْتَقِيمَا غيرَ مُتَّبِعَيْنِ ومثلُه قول الشاعر

*بِأَيْدِى رِجالٍ لم يَشِيمُوا سُيُوفَهم * ولم يَكْثُرِ القَتْلَى بها حِينَ سُلَّتِ*

وقال الله تع فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى فقولُه لا تخاف دركًا ولا تخشى فى موضع الحال فَأَتَى بالواو فى موضعٍ ولم يأتِ بها فى موضع فاذا أُتِى بها فلِشَبَهِ الجملة الفعليّة بالاسميّة لمكانِ حرف النفى ومن لم يأتِ بها فلانّه فعلٌ مضارعٌ ؟

فصــــل ٨١

قال صاحب الكتاب ويجوز إخلاءُ هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال إجراءً لها مُجْرَى الظرف لانعقادِ الشَّبَه بين الحال وبينه تقول أَتَيْتُكَ وزيدٌ قائمٌ ولَقِيتُكَ والجَيْشُ قادمٌ قال *وَقَدْ أَغْتَدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها*

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الغرض من الضمير فى الجملة الحاليّة رَبْطُها بما قبلها فاذا وُجد امّا الواوُ وإمّا الضميرُ وُجد ما حصل به الغرضُ ؟ وقوله إجراءً لها مُجْرَى الظرف فيعنى بالظرف انّ وقد شبّه سيبويه واوَ الحال بإذْ وقدّرها بها وذلك من حيث كانت إذْ منتصبةَ الموضع كما انّ الواو منتصبةُ الموضع وأنّ ما بعدَ إذْ لا يكون الّا جملةً كما انّ الواو كذلك وكلٌّ واحد من الظرف والحالِ يُقدَّر بحرف الجرّ فاذا قلت جاء زيدٌ وسيفُه على عاتقه كانّك قلت جاء زيد فى هذه الحال والحالُ مفعولٌ فيها كما انّ الظرف كذلك فكما انّ الجملة بعد إذْ لا تفتقر الى ضميرٍ يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله لانعقادِ الشَّبَه بينهما ؟

فصــــل ٨٢

قال صاحب الكتاب ومن انتصابِ الحال بعاملٍ مضمرٍ قولُهم للمرتحل راشِدًا مَهْدِيًّا ومُصاحَبًا مُعانًا بإضمارِ إذْهَبْ وللقادم مَأْجُورًا مَبْرُورًا اى رجعتَ وإن أَنْشدتَ شِعْرًا او حُدِّثتَ حديثًا قلتَ صادقًا بإضمارِ قالَ واذا رأيتَ مَن يتعرّض لأمرٍ قلت متعرِّضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِه اى دَنَا منه متعرِّضًا ؟

قال الشارح اعلم انّ الحال قد يُحذف عاملُه اذا كان فعلًا وفى الكلام دلالةٌ عليه إمّا قرينةُ حالٍ او مَقالٍ

فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمعَ سَفَرًا او أراد حَجًّا فتقول راشدًا مَهْدِيًّا وتقديرُه اذْهَبْ راشدا مهديًّا، ومثله أن تقول لمن خرج الى سَفَر مُصاحَبًا مُعانًا وتقديره اذهبْ او سافرْ مصاحبا معانا فدلّت قرينةُ الحال على الفعل وأغنتْ عن اللفظ به، ولو رفعتَ هذه الأشياء وقلت راشدٌ مهديٌّ ومصاحَبٌ مُعانٌ لكان جيّدًا عربيًّا على معنَى أنت راشدٌ مهديٌّ ومصاحبٌ معانٌ فالرفعُ بإضمارِ مبتدإ هو الظاهرُ فى المعنى والنصبُ بإضمارِ فعل، وكذلك لو رأيتَ رجلًا قد قدم من سفرٍ او حَجٍّ او زيارةٍ لقلت مأجورًا مبرورًا والمعنى قدمتَ مأجورا مبرورا او رجعتَ مأجورا مبرورا، ومن ذلك إن حَدّثَ فلانٌ بكذا وكذا قلتَ صادقًا واللّهِ او أنشد شِعْرا فتقول صادقًا واللّه اى قاله صادقا لانّه اذا أنشد فكانّه قد قال قَالَ كَذا فقلت قال صادقا فالرفعُ جائزٌ على اضمارِ مبتدإ كما جاز فى راشدٌ مهديٌّ ومصاحَبٌ مُعانٌ، ومن ذلك أن ترى رجلا قد أَوْقعَ أمرًا او تَعرّضَ له فتقول متعرِّضا لِعَنَنٍ لم يَعْنِه كانّه قال فَعَلَ هذا متعرّضا لعنن او دَنَا من هذا الأمر متعرّضا والعَنَنُ ما عَنّ لك اى عرض لك والمعنى انّه دخل فى شىء لا يَعْنيه،

قال صاحب الكتاب ومنه أخذتُه بدرهمٍ فَصاعِدًا او بدرهمٍ فزائدًا اى فذَهَبَ الثَمَنُ صاعدا او زائدا ومنه أَتَميميًّا مَرّةً وقَيْسيًّا أُخْرَى كانّك قلت أَتَحَوّلُ ومنه قوله تعالى بَلَى قَادِرِينَ اى نَجْمَعُهَا قادرين،

قال الشارح امّا قولهم اخذتُه بدرهم فصاعدا وبدرهم فزائدا فصاعدا وزائدا نصبٌ على الحال وقد حُذف صاحبُ الحال والعاملُ فيه تخفيفا لكثرةِ الاستعمال والتقديرُ اخذتُه بدرهم فذهب الثمنُ صاعدا فالثمنُ صاحبُ الحال والفعلُ الذى هو ذَهَبَ العاملُ فى الحال وكذلك اخذتُه بدرهمٍ فزائدا تقديرُه اخذته بدرهمٍ فذهب الثمنُ زائدا كانّه ابتاع مَتاعًا بأثمانٍ مختلفةٍ فأخبر بأدنَى الأثمان ثمّ جعل بعضَها يَتْلُو بعضًا فى الزيادة والصُعودِ وصار بعضُها مَثَلًا بدرهمٍ وقيراطٍ وبعضُها بدرهمٍ ودانقٍ وحَسُن حذفُ الفعل لأَمْنِ اللّبس، ولا يحسن عطفُه على الباء فى قولك بدرهمٍ لوُجوهٍ منها أنّ صاعدا وزائدا صفةٌ ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوفِ والوجهُ الثانى أنّ الثمن لا يُعطف بعضُه على بعض بالفاء لانّه لا يتقدّم بعضُه على بعض انّما يقع دفعةً واحدةً فلا تقول اشترَيْتُ الثوبَ بدرهمٍ فدانقٍ انّما ذلك بالواو لانّها للجمع بين الشيئَيْن من غيرِ ترتيب والوجهُ الثالثُ انّ صاعدا صفةٌ فلا يحسن ان تُجعل ثمنًا فى موضعِ الاسم الموصوف، ولا يقع فى هذا الموضع من حروف العطف الّا الفاء وثُمّ لو قلت اخذتُه بدرهمٍ وصاعدا لم يجز لانّ الأثمان يتلو بعضُها بعضًا والفاء وثُمّ تَدُلّان على ذلك لافادتهما الترتيبَ والواوُ لا تدلّ على ترتيب الفعل فلذلك لم يجز الّا الفاء وثُمّ والفاء اكثرُ فى كلام العرب

لاتّصالها بما قبلها ، وامّا قولهم أتميميًّا مرّةً وقَيْسِيًّا أُخرى فإنّه منصوبٌ على الحال وإن كان اسما جامدا غيرَ مشتقّ من حيثُ كان منسوبا والنَّسَبُ يُخرِجه من حَيِّزِ الجُمود الى حُكْمِ المشتقّات حتى يصير وَصْفًا والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ تقديره أتَحَوَّلُ تميميّا مرّةً وقيسيّا اخرى او تتنقّلُ كانّه رأى رجلا فى حالٍ يكون ويتحوّل من حال الى حال لا يثبت على شىء فقال أتميميّا مرّةً وقيسيّا اخرى والمعنى أتتخلّقُ مرّةً بأخلاق تميمٍ وتارةً بأخلاق قيسٍ ولا تعتمد على خُلُقٍ واحدٍ منهما كانّه يُثبت له هذه الحالَ ويُوَبِّخه عليها وليس يسترشدُه عمّا يجهله وإن كان بلفظ الاستفهام ، وحكى سيبويه انّ رجلا من بنى أَسَدٍ قال يومَ جَبَلَةَ وهو يومٌ لبنى تميمٍ وعامرٍ على بنى أسد وذُبْيانَ وقد أستقبله بَعيرٌ أعورُ فنظر الأسديُّ الى قَوْمه فقال يا بنى أسد أأَعْوَرَ وذا نابٍ أتى بلفظ الاستفهام ولم يُرِد ان يسترشدهم ليُخبروه عن عَوَره لكنّه حقّق ذلك حَذَرَه وأنهزموا فقُتل منهم والفعلُ الناصبُ لأعْوَرَ وذا نابٍ محذوفٌ تقديره أتستقبلون ودلّ عليه الحالُ المشاهَدةُ ، وهذه المسئلة من قبيل قولهم أقائمًا وقد قعد الناسُ الّا انّ الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعلٍ فأحْتِيجَ الى تقدير فعلٍ من غير لفظه وقياسُه لو قُدّر من لفظه أتَتَمَّمُ تميميّا مرّةً وتَتَقَيَّسُ قيسيّا اخرى كما قلت فى قولك أقائما وقد قعد الناسُ ، ويجوز الرفعُ فى قولك أتميميّا مرّةً وقيسيّا اخرى فتقول أتميمىٌّ مرّةً وقيسىٌّ اخرى على معنى أأنت تميمىٌّ مرّةً وقيسىٌّ اخرى فيكون مبتدأً وخبرا وجاز الرفعُ بتقدير المبتدإ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأُ المقدَّرُ ،

فامّا قوله تعالى أَيَحْسَبُ ٱلْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ فانتصابُ قادرين عند سيبويه بفعلٍ مقدّرٍ تقديرُه نَجْمَعُها قادرين ودلّ على ذلك الفعل قولُه تعالى أن لن نجمع عظامَه ، وتَسْوِيَةُ البَنانِ ضَمُّ بعضها الى بعض ، وذهب الفرّاء الى انّ انتصابه بإضمار فعل دلّ عليه الفعلُ المذكورُ اوّلًا وهو قولُه أيحسب الانسانُ وتقديرُه بلى فَلْيَحسبْنا قادرين على أن نسوّى بنانَه فهذا لجَعْله مفعولا ثانيًا ومفعولًا حسبتُ وأخواتها لا يجوز ذِكْرُ احدهما دون الاخر ، وذهب بعضُهم الى انّ تقديره بلى نَقْدِرُ قادرين وهو ضعيفٌ ايضا لانّ اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجز ان يعمل فيه فعلٌ من لفظه لا تقول قمتُ قائما وأنت تريد الحالَ لانّ الحال لا بدّ فيها من فائدةٍ اذ كانت فضلةً فى الخبر وليس فى ذلك فائدةٌ لانّك لا تقوم الّا قائما والوجهُ هو الاوّلُ وهو مذهبُ سيبويه ،

التمييز

فصــل ٨٣

قال صاحب الكتاب ويقال له التبيين والتفسير وهو رفعُ الابهام في جملة او مفرد بالنصّ على احد محتمَلاته فمثالُه في الجملة طاب زيدٌ نفسًا وتصبّبَ عَرَقًا وتفقّأَ شَحْمًا و *أَبْرَحْتَ جارًا* وامتلأ الاناء ماءً وفي التنزيل وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ومثالُه في المفرد عندي راقودٌ خَلًّا ورِطْلٌ زَيْتًا ومَنَوانِ سَمْنًا وقفيزانِ بُرًّا وعشرون درهمًا وثلثون ثَوْبًا ومِلْءُ الاناء عَسَلًا وعلى التمرة مثلُها زُبْدًا وما في السماء موضعُ كَفٍّ سَحابًا ، وشَبَهُ المميَّز بالمفعول أنّ موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وفي ضاربٌ زيدًا وضاربان زيدًا وضاربون زيدًا وضَرْبُ زيدٍ عمرًا ،

قال الشارح اعلم انّ التمييز والتفسير والتبيين واحدٌ والمراد به رفعُ الابهام وإزالةُ اللَّبْس وذلك نحوُ أن تُخْبِرَ بخَبَرٍ او تذكر لفظًا يحتمل وُجوهًا فيتردّدُ المخاطَبُ فيها فتُنبِّهه على المراد بالنصّ على احد محتمَلاته تبيينًا للغرض ولذلك سُمّي تمييزًا وتفسيرًا، وهذا الابهام يكون في جملة ومفرد فالجملةُ قولك طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عرقا وتفقّأ شحما ألا ترى انّ الطيبة في قولك طاب زيدٌ مسنَدةٌ اليه والمرادُ شيءٌ من أشيائه ويحتمل ذلك أشياءَ كثيرةً كلسانه وقلبه ومنزله وغيرِ ذلك وكذلك التصبّبُ والتفقّؤُ يكون من أشياءَ كثيرة فجرتْ لذلك مجرَى عِشرينَ في احتماله اشياءَ كثيرةً فكما انّ إبانةَ العشرين بنكرةِ جنسٍ كذلك ابانةُ هذه الجمل بنكرة جنس، وامّا المفرد فنحوُ قولك عندي راقودٌ خَلًّا ورِطْلٌ زَيْتًا ومَنَوانِ سَمْنًا فالتمييز في هذه الاشياء لم يأتِ لرفع إبهامٍ في الجملة وانّما لبيانِ نوعِ الراقود اذ الابهامُ وقع فيه وحده لاحتماله أشياءَ كثيرةً كالخلّ والخَمْر والعَسَل وغيرِ ذلك ممّا يُوعَى والراقودُ وعاءٌ كالحُبّ، وكذلك قولك عندي رطلٌ زيتاً التمييزُ فيه لابهامِ الرطل اذ الرطلُ مقدارٌ يُوزَن به ويحتمل أشياءَ كثيرة من المَوْزُونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رِطْلٌ ورَطْلٌ بكسر الراء وفتحها فالكسرُ أَقْيَسُ والفتح أفصحُ وكذلك المنوان تثنيةُ مَنًا وهو مقدارٌ يوزن به وكذلك باقي الأمثلة وهذا معنى قوله رفعُ الابهام في جملة او مفرد بالنصّ على احد محتمَلاته، وشرطُ التمييز أن يكون نكرةً جنسًا مقدَّرا بمِنْ وانّما كان نكرةً لانّه واحدٌ في معنى الجمع ألا تراك اذا قلت عندي عشرون درهمًا معناه عشرون من الدراهم فقد دَخَلَه بهذا المعنى الاشتراكُ فهو نكرةٌ، ووجهٌ ثانٍ أنّ التمييز يُشبِه الحالَ وذلك أنّ كلّ واحد منهما يُذكَر للبيان ورفعِ الابهام ألا ترى انّك اذا قلت عندي عشرون احتمل أنواعا من

المعدودات فاذا قلت درهما او دينارا فقد أزلتَ ذلك الإبهامَ واتّضح بذِكْره ما كان متردّدا مُبْهَما كما انّك اذا قلت جاء زيدٌ احتمل ان يكون على صفاتٍ فلمّا قلت راكبًا فقد أوْضحتَ وأزلتَ ذلك الابهامَ فلمّا استويا فى الايضاح والبيانِ استويا فى لفظ التنكير، ووجهٌ ثالثٌ أنّ المراد ما بيّن النوعَ فبُيّن بالنكرة لانّها أخفُّ الاسماء كما تُختار الفتحة اذا أُريد تحريكُ حرفٍ لمعنًى لانّ الفتحة أخفُّ الحركات الّا أن يعرِض ما يوجب العُدولَ عنها الى غيرها، وكانت جنسًا لانّ الغرض تخليصُ الأجناس بعضها من بعضٍ وقُدّرت بمِنْ لانّها لبيانِ الجنس فأُتى بها لذلك وحُذفت تخفيفا وهى مرادةٌ، واعلم انّ المميّز يكون واحدا ويكون جمعًا فاذا وقع بعد عددٍ نحوِ عشرين وثلثين ونحوِهما لم يكن المميّز الّا واحدا نحوَ قولك عندى عشرون ثَوْبًا وثلثون عِمامةً لانّ العدد قد دلّ على الكَمّيّة ولم يبق بنا حاجةٌ الّا الى بيانِ نوعِ ذلك المَبْلَغ وكان ذلك ممّا يحصُل بالواحد وهو أخفُّ، وأمّا اذا وقع مُفسِّرا لغيرِ عدد نحوَ هذا أفرهُ منك عبدًا وخيرٌ منك عَمَلًا جاز الإفرادُ والجمعُ لاحتمالِ أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعَبيدٌ فاذا قلت هو أفرهُ منك عبيدا او خيرٌ منك أعمالا دللتَ بلفظ الجمع على معنيَيْن النوعِ وأنّهم جماعةٌ قال الله تع قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا فُهِم من ذلك النوعُ وأنّه كان من جهاتٍ شَتّى لا من جهة واحدة واذا أفردتَ فُهِم منه النوع لا غيرُ، وقوله وشَبَهُ التمييز بالمفعول يعنى انّ موقعه فى هذه الأمثلة كموقعه يعنى انّ التمييز يُشبِه المفعولَ من حيثُ انّ موقعَه آخِرًا نحوَ طاب زيدٌ نفسًا وهذا راقودٌ خَلًّا كما انّ المفعول كذلك فانّه يأتى فضلةً بعد تَمامِ الكلامِ ونعنى بقولنا فضلةٌ أنّه يأتى بعد استقلالِ الفعل بفاعله كما انّ المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوبا كما انّ المفعول كذلك، فان قيل لِمَ زعمتَ انّ التمييز مشبّهٌ بالمفعول ولم تقل انّه مفعولٌ فى الحقيقة قيل أمّا ما كان من نحوِ عشرين درهما وراقودٌ خَلًّا وشِبْهِه فإنّ العامل فيه معنًى والمعانى لا تعمل فى المفعول به وأمّا ما كان من نحوِ طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عرقا وتفقّأ شحما فإنّه وإن كان العاملُ فيه فعلًا فإنّ الفعل فيه غيرُ متعدّ فطَابَ فعلٌ غيرُ متعدّ لانّه اذا طاب فى نفسه لا يفعل بغيره شيئًا وأمّا تصبّب وتفقّأ فَفعلان لازمان لانّهما للمطاوعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صببتُه فتَصبّبَ وفقّأتُه فتَفقّأ كما تقول صببتُه فانصبَّ وفَقَأْتُه فانفقأ ولذلك لا تقول تصبّبتُه ولا تفقّأتُه ويثبت بذلك انّه مشبّهٌ بالمفعول وليس مفعولا فقولُك طاب زيدٌ نفسا بمنزلةِ ضَرَبَ زيدٌ عمرا فى وُقوعه طَرَفًا بعد التّمام كوقوعِ المفعول ورِطْلٌ زيتًا ونحوُه بمنزلةِ ضاربٌ زيدا ونحوِه من اسماء الفاعلين وذلك من حيثُ انّه مفردٌ فاذا نوّنتَه نصبتَ ما

بعده واذا أزلتَ التنوينَ خفضتَ ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميّز كما انّ اسم الفاعل اذا نوّنته نصبتَ به نحو ضاربٌ زيدا واذا حذفتَ التنوينَ خفضتَ نحو ضاربُ زيدٍ وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقودُ والرطلُ وإن كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلة ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلثون ونحوُهما بمنزلةِ ضاربون من حيثُ انّه مجموعٌ بالواو والنونِ كما انّ ضاربون كذلك وتسقط نونُه للاضافة ويقتضى المفسّرَ بعدها على ما تقدّم ، وقولك مِلْأُ الاناء ماءً ومِثْلُها زُبْدا وموضعُ كَفٍّ سَحابا بمنزلةِ المصدر المضاف الى الفاعل نحو أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا فالمضافُ اليه حَالَ بينه وبين المميّز فامتنع من الاضافة كما حَالَ التنوينُ فى رطلٌ زيتا والنونُ فى عشرون درهما فاعرفه ،

فصل ٨٤

قال صاحب الكتاب ولا ينتصب المميّزُ عن مفرد الّا عن تامّ والذى يتمّ به أربعةُ اشياء التنوينُ ونونُ التثنية ونونُ الجمع والاضافةُ وذلك على ضربَيْن زائلٌ ولازمٌ فالزائلُ التمامُ بالتنوين ونونِ التثنية لانّك تقول عندى رطلُ زيتٍ ومَنَوَا سمنٍ واللازمُ التمامُ بنونِ الجمع والاضافةِ لانّك لا تقول مِلْأُ عسلٍ ولا مثلُ زبدٍ ولا عشرو درهمٍ ،

قال الشارح يريد انّ المميّز اذا كان بعد مفردٍ فلا بدّ أن يستوفِيَ ذلك المفردُ جميعَ ما يتمّ به ويُؤْذِن بانفصاله ممّا بعده بحيث لا يصحّ اضافتُه الى ما بعده اذ المضافُ والمضافُ اليه كالشىء الواحد فاذا لم يكن هناك ما يمنع الاضافةَ كان فى حكم الناقص الذى لا يتمّ معناه الّا بما بعده من المضاف اليه ،

والذى يتمّ به الاسم اربعةُ اشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة لانّ هذه الاشياء تفصل ما تدخل عليه عمّا بعده وتُؤْذِن بانتهائه ، وجملةُ الأمر أنّك اذا قلت عندى راقودٌ خلّا ورطلٌ زيتا فلا يحسن ان يجرِيَ وصفًا على ما قبله فتقولَ راقودٌ خلٌّ ورطلٌ زيتٌ لانّه اسمٌ جامدٌ غيرُ مشتقّ من فعلٍ فلا يكون وصفا كالمشتقّات وكانت الاضافةُ غيرَ ممتنعة بحكمِ الاسميّة فقلتَ عندى راقودُ خلٍّ ورطلُ زيتٍ وتكون اضافتُه من قبيلِ اضافة النوع الى الجنس والبعضِ الى الكلّ نحو هذا ثوبُ خزٍّ وجُبّةُ صُوفٍ والمعنى مِن خزٍّ ومِن صوف فاذا دخل التنوينُ الاسمَ المميّزَ نحوُ رطلٌ وراقودٌ او نونُ التثنية نحوُ قولك رطلان ومَنَوان او نونُ الجمع نحوُ عشرين وثلثين ونحوِهما من الأعداد آذَنَ ذلك بٱكتفاء الاسم

وتمامه وحالَ بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافةُ في نحو ملأُ الاناء عَسَلًا ومثلُها زُبْدًا وموضعُ كَفٍّ سَحابًا حالتْ بين المميِّز والمميَّز ومنعتْه من الاضافة مَنْعَ التنوين والنونِ فنُصب على الفضلة تشبيهًا بالمفعول وتنزيلًا للاسم الجامد منزلةَ اسم الفاعل من الجهة التى ذكرناها فعمل النصبَ وٱنحطّ عن درجة اسم الفاعل فاختصّ عملُه في النكرة دون المعرفة كما انحطّ اسمُ الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غيرِ مَن هو له وجب ابرازُ ضميره نحوُ قولك زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، واما قوله وذلك على ضربين زائلٌ ولازمٌ يريد انّ هذه الاشياء التى يتمّ بها الاسمُ المميِّزُ حتى يُنصَب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخيّرٌ إن شئتَ أثبتَّه ونصبتَ ما بعده وإن شئتَ حذفتَه وخفضتَ ما بعده وذلك التنوينُ ونونُ التثنية تقول هذا راقودٌ خلًّا ورطلٌ سمنًا وأُوقيّةٌ ذهبًا تُثبت التنوينَ وتنصب المميَّز وإن شئتَ حذفتَ التنوين وخفضتَ فقلت راقودُ خلٍّ ورطلُ سمنٍ وأوقيّةُ ذهبٍ لانّ التنوين معاقبٌ للاضافة، وكذلك نونُ التثنية أنت في حذفها واثباتها مخيّرٌ تقول عندى منوانِ سمنا ورطلانِ عسلا تنصب سمنا وعسلا بعد النون ولك حذفُها والخفضُ نحوُ منوا سمنٍ ورطلا عسلٍ، واما اللازم فنحوُ نونِ الجمع في نحو عشرين وثلثين الى التسعين النونُ فيه لازمةٌ والتمييزُ بعدها منصوبٌ ولا يجوز حذفُ النون منه واضافتُه الى المميَّز لانّ نَصْبَه ما بعده بالحمل والشَبَه باسم الفاعل والصفةِ المشبّهة باسم الفاعل نحوِ قولك ضاربون وحَسَنون ولم يَقْوَ قوّتَهما فينصرفَ تصرُّفَهما وانّما لضُعْفِ شَبَهِه أُلزم طريقةً واحدةً في التفسير والبيان فإن أضفته الى مالكٍ نحوَ عِشْروك وعشرو زيدٍ جاز حذفُ النون كما جاز اضافةُ المركّب وإن كان مبنيّا نحوُ قولك ثَلٰثةَ عَشَرِك وخَمْسَةَ عشرِك، وكذلك التمييز بعد الاضافة يقع لازمًا نحوَ ملأُ الاناء عسلًا وعلى التَمْرة مثلُها زُبْدًا لانّ المضاف والمضاف اليه معا هو المِقْدارُ المُبْهَمُ الذى وقع التفسيرُ له فلم يجز ان تقول ملأُ عسلٍ ولا مثلُ زبدٍ فاعرفه،

فصل ٨٥

قال صاحب الكتاب وتمييزُ المفرد اكثرُه فيما كان مقدارا كَيْلًا كقفيزان او وَزْنًا كمَنَوان او مساحةً كموضعِ كَفٍّ او عَدَدًا كعشرون او مِقْياسا كمِلْؤُه ومِثْلُها، وقد يقع فيما ليس إيّاها نحوَ قولهم وَيْحَهُ رجلًا ولله دَرُّه فارسًا وحَسْبُك به ناصرًا،

قال الشارح تمييزُ المفرد أكثرُ ما يجىء بعد المقادير والمِقدارُ هو المقابل للشيء يعدِلُه من غيرِ زيادة ولا

نُقْصانٍ والمقاديرُ أربعةُ أضرب مَكيلٌ وموزونٌ وممسوحٌ ومعدودٌ فالمكيلُ نحوُ قولك مَكُّوكان دَقيقًا وقَفيزان بُرًّا والموزونُ مَنَوان سَمْنا ورَطْلان عَسَلا والممسوحُ بلغتْ أرضُنا خمسين جَريبا وما فى السماء موضعُ كفٍّ سَحابا والمعدودُ نحوُ عشرين درهما وكلُّها محتاجةٌ الى ابانتها بالأنواع لانّها تقع على أشياء كثيرة فاذا قلت مكّوكان احتمل ان يكون حِنْطةً او شَعيرا او غيرَهما ممّا يكال واذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرةً ممّا يوزن نحوَ السمن والعسل واذا قلت بلغتْ أرضُنا وأردتَ المساحةَ احتمل أشياء من المقادير المتماسَح بها نحو الجَريب والذراع والمُدْي ونحو ذلك وكذلك اذا قلت عندى عشرون احتمل دنانيرَ ودراهمَ وثيابًا وعَبيدا وغيرَها من المعدودات فوَجَبَ لذلك ابانتُها بالنوع، وحقُّ النوع المفسّر أن يكون جمعًا معرَّفا بالالف واللام نحوَ عشرين من الدراهم أمّا كونُه جمعا فلانّه واقعٌ على كلّ واحد من ذلك النوع فكان واقعًا على جماعةٍ وأمّا كونُه معرفًا باللام فلتعريفِ الجنس فاذا قلت عشرون من الدراهم كنتَ قد أتيتَ بالكلام على وَجْهه ومقتضى القياس فيه وإن أردتَ التخفيفَ قلت عشرون درهما فتحذف لفظَ الجمع وحرفَ التعريف واكتفيتَ بواحد من ذلك منكورٍ لانّ الواحد المنكور شائعٌ فى الجنس فلشياعه جرى مجرى الجمع، وامّا قوله او مقياسا فالمقياسُ المقدارُ يقال قِسْتُ الشيءَ بالشيء اذا قدّرتَه به وقولُه مِلْؤُه ومثلُها فاشارةٌ الى قولهم مِلْءُ الاناء عسلا وعلى التمرة مثلُها زبدا والفرقُ بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أنّ تلك المقادير المذكورة أشياء محقّقةٌ محدودةٌ والمقياسُ مقدارٌ على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى انّ مِلْءَ الاناء ومثلَ التمرة ليسا بكَيْلٍ معروفٍ ولا ميزانٍ ولا مِساحةٍ وانّما هو تقريبٌ لمقداره، وأمّا قوله وقد يقع فيما ليس إيّاها يريد انّ التمييز قد يأتى بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحوَ قولهم وَيْحَهُ رجلًا ولله دَرُّه فارسًا وحَسْبُك به ناصرا فويحه من المصادر التى لم يُنطَق لها بفعلٍ ومعناه الترحّمُ ولله درُّه فارسا جملةٌ اسميّةٌ ومعناها المَدْحُ والمراد لله عَمَلُه ومثلُه حسبُك به ناصرا فهذه الاشياء مبهَمةٌ لانّه لا يُعلَم المدحُ من أيّ جهة فالنكرةُ فيها منصوبةٌ على التمييز وهى الممدوحةُ فى المعنى ونحوُه هو أشجعُ الناس فارسًا اذا أردتَ انّه هو الممدوح بالشجاعة والمضافُ اليه المجرورُ ههنا بمنزلة النون فى عشرين والتنوينِ فى رطل فى مَنْعه الاضافةَ الى المميّز كما منعت النونُ فى عشرين والتنوينُ فى رطل من ذلك والتقديرُ وَيْحَه من رجلٍ ولله درُّه من فارسٍ وحسبُك به من ناصرٍ، فان قيل كيف جاز دخولُ مِنْ ههنا على النكرة المنصوبة مع بَقائها على افرادها فقلت من رجلٍ ومن فارسٍ ومن ناصرٍ وحَسُن ذلك وأنت لا تقول هو أفْرَهُ منك من عبدٍ ولا عندى عشرون من

درهمٍ بل تَرُدّه عند ظهورِ مِنْ الى الجمع نحوَ من العَبيد ومن الدراهم فالجوابُ انّ هذا الموضع ربّما ٱلتبس فيه التمييزُ بالحال فأتوا بمِنْ لتخلُّصه للتمييز ألا ترى انّك اذا قلت ويحه رجلا ولله درُّه فارسا وحسبُك به ناصرا جاز ان تعنيَ فى هذه الحالَ فلمّا كان قد يقع فيه لبسُ مشتبِهَيْن فُصل بينهما بدخولِ مِن ٭

فصـــل ٨٩

قال صاحب الكتاب ولقد أَبَى سيبويه تقدُّمَ المميِّز على عامله وفَرَق ابو العبّاس بين النوعَيْن فأجاز نفسا طاب زيدٌ ولم يُجِز لى سَمْنا مَنَوان وزعم انّه رأْىُ المازنىّ وأنشد قولَ الشاعر *وما كادَ نفسًا بالفِراقِ تَطيبُ*

قال الشارح اعلم انّ سيبويه لا يرى تقدُّمَ المميِّز على عامله فعلًا كان العاملُ او معنًى لا يُجَوِّز ان تقول عَرَقًا تَصبّبَ زيدٌ ولا نفسًا طِبْتُ وكذلك لا يُجوِّز سمنا عندى منوان ولا بُرًّا عندى قفيزان على تقديرِ عندى منوان سمنا وقفيزان بُرّا ٭ أمّا اذا كان العاملُ معنًى غيرَ فعل فأمرُ امتناعِ تقديمِ معموله عليه ظاهرٌ لضُعْفِ عامله وكذلك يمتنع تقديمُ الحال على العامل المعنوىّ فلا تقول قائما فى الدار زيدٌ على ارادةِ فى الدار زيدٌ قائما ٭ وأمّا اذا كان العاملُ فعلا متصرِّفا فقضيّةُ الدليل جوازُ تقديم منصوبه عليه لتصرُّفِ عامله الّا انّه منع من ذلك مانعٌ وهو كونُ المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعلُ مسنَدا اليه فى المعنى والحقيقةِ ألا ترى انّ التصبّب فى قولك تصبّب زيدٌ عرقا وتفقّأَ شحما فى الحقيقة للعرق والتفقّؤ للشحم والتقديرُ تصبّب عرقُ زيدٍ وتفقّأ شحمُه فلو قدّمناهما لأَوْقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعلُ لانّ الفاعل اذا قدّمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا قدّمناه لا يصحّ أن يكون فى تقديرِ فاعلٍ نُقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعلُ ٭ فان قيل فأنت اذا قلت جاء زيدٌ راكبًا نصبتَ راكبا على الحال وجاز لك تقديمُه فتقول راكبا جاء زيدٌ والمنصوبُ هنا هو المرفوعُ فى المعنى فما الفرقُ بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيدٌ راكبا فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظا ومعنًى وبقى المنصوبُ فضلةً فجاز تقديمُه وأمّا اذا قلنا طاب زيدٌ نفسا فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظا ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديمُ المنصوب كما لم يجز تقديمُ المرفوع ٭ وقد ذهب أبو عثمان المازنىّ وأبو العبّاس المبرّدُ وجماعةٌ من الكوفيين الى جوازه واحتجّوا لذلك ببيتٍ أنشدوه وهو

*أتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِراقِ حَبيبَها * وما كادَ نفسًا بالفِراقِ تَطيبُ*

أراد وما كاد تطيب نفسا بالفراق ولا حجّة فى ذلك لقلّته وشذوذه مع أنّ الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحق الزجّاج ؞

فصـــل ٨٧

قال صاحب الكتاب وأعلم انّ هذه المميّزات عن آخرها اشياء مُزالةٌ عن اصلها ألا تراها اذا رجعتَ الى المعنى متّصفةً بما هى منتصبةٌ عنه ومناديةً على انّ الاصل عندى زيتُ رطلٍ وسمنُ منوانِ ودراهمُ عشرون وعسلُ ملأ الاناء وزُبْدُ مثلِ التمرة وسحابُ موضعِ كفٍّ وكذلك الاصلُ وصفُ النفس بالطيب والعرقِ بالتصبّب والشَّيْبِ بالاشتعال وأن يقال طابت نفسُه وتصبّب عرقُه واشتعل شيبُ رأسى لانّ الفعل فى الحقيقة وصفٌ فى الفاعل والسببُ فى هذه الإزالة قصدُهم الى ضربٍ من المبالغة والتأكيد ؞

قال الشارح اعلم انّك اذا أردت أن تخبر انّ عندك جنسًا من الأجناس وله مقدارٌ معلومٌ إمّا كَيْلٌ وإمّا وزنٌ وإمّا غيرُهما من المقادير جعلتَ المقدارَ وصفًا لذلك الجنس لتوضحه وتُبيّن كمّيّتَه لانّ الأوصاف تُوضح الموصوفين وتُزيل إبهامَها فتقول عندى خلٌّ راقودٌ وثوبٌ ذراعٌ ودراهمُ عشرون ومن ذلك قولُ العرب أخذ بنو فلانٍ من بنى فلانٍ إبلًا مائةً قال الأعشى

*لَئنْ كنتَ فى جُبٍّ ثمانين قامَةً * ورُقّيتَ أسبابَ السماء بسُلَّمِ*

وساغ ذلك لانّ المقادير اذا انفردتْ كانت نعتًا لما قبلها لما تَضمّنَ لفظُها من الطُول والقِصَر والقِلّة والكثرة فاذا قال رأيت ثوبا ذراعا فكانّه قال قصيرا واذا قال رأيتُ ثوبا خمسين ذراعا فكانّه قال طويلا واذا قال مررتُ بإبلٍ مائةٍ فكانّه قال كثيرةٍ وكذلك تقول مررتُ ببُرٍّ قفيزٍ وبعَسَلٍ رَطْلٍ فيكون جميعُ ما مررتَ به من البرّ قفيزا واحدا وجميعُ ما مررت به من العسل رطلا واحدا الّا انّهم قد يُقدّمون الوصفَ الذى هو المقدارُ لضربٍ من المبالغة وتأكيدِ العناية به فيقولون عندى راقودٌ خلًّا ورطلٌ عسلا ولم يحسن أن يُجعل وصفا لما قبله من المقدار اذ كان جَوْهرا ليس فيه معنى فعلٍ وكانت اضافةُ الاوّل اليه سائغةً اذ كان منه فتقول راقودُ خلٍّ ورطلُ عسلٍ والمعنى من خلّ ومن عسل كما تقول ثوبُ خزٍّ وخاتمُ ذهبٍ والمرادُ ثوبٌ من خزٍّ وخاتمٌ من ذهب وإن شئت نوّنت ونصبت على التمييز على ما تقدّم واذا قلت عندى عسلٌ رطلٌ وخلٌّ راقودٌ فقد أتيتَ به على الأصل واذا قدّمتَ وقلت عندى رطلٌ عسلا وراقودٌ خلًّا فقد غيّرتَهما عن أصلهما لما ذكرناه من إرادة المبالغة والتأكيد فى الإخبار عن مقدار ذلك

النوع فهذا المرادُ من قوله ألا تراها اذا رجعتَ الى المعنى متّصفةً بما هى منتصبةٌ عنه يريد انّها منتصبةٌ بالمقادير التى قبلها لشَبَهها باسماء الفاعلين على ما تقدّم وهذه المقاديرُ الناصبةُ لها أوصافٌ فى الحقيقة على ما بيّنّا انّ الأصل فى قولك عندى راقودٌ خلًّا ورطلٌ زيتا عندى خلٌّ راقودٌ وزيتٌ رطلٌ، وقوله ومناديةً على انّ الأصل كذا يريد انّه مفهومٌ منها معنى الوصفيّة وإن لم يكن اللفظُ على ذلك وكذلك القولُ فى قولك طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عرقا وتفقّأ شحما المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبّب والشحمِ بالتفقّؤ والشَيْبِ بالاشتعال فاذا قلت طاب زيدٌ نفسا فتقديرُه طابتْ نفسُ زيد واذا قلت تصبّب عرقا فتقديرُه تصبّب عرقُه واذا قلت تفقّأ شحما زيدٌ فتقديرُه تفقّأ شحمُ زيد وانّما غُيِّرتْ بأن يُنقَل الفعل عن الثانى الى الاوّل فارتفع بالفعل المنقول اليه وصار فاعلًا فى اللفظ واستغنى الفعلُ به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول اذ كان له به تعلّقٌ والفعلُ ينصب كلّ ما تَعلّق به بعد رفع الفاعل، وقوله لانّ الفعل فى الحقيقة وصفٌ فى الفاعل يريد الفعلَ الحقيقىَّ وهو الحَدَثُ وذلك وصفٌ فى الفاعل فاذا أخبرتَ عن فاعلٍ بفعلٍ لا يصحّ منه كان مُحالا نحوَ قولك تكلّم الحجرُ وطار الفرسُ فالحجرُ لا يوصَف بالكلام ولا الفرسُ بالطَيَران الّا أن تريد المجازَ كذلك قولك طاب زيدٌ وتصبّب وتفقّأ لا يوصَف زيدٌ بالطيب والتصبّبِ والتفقّؤِ فعُلم بذلك انّ المراد المجازُ وذلك أنّه فى الحقيقة لشىء من سَبَبه وانّما أُسند اليه مبالغةً وتأكيدا ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسندا الى جُزْءٍ منه فصار مسندا الى الجميع وهو أبلغ فى المعنى، والتأكيد أنّه لمّا كان يُفهَم منه الاسناد الى ما هو منتصِبٌ به ثمّ أُسند فى اللفظ الى زيد تمكّن المعنى ثمّ لمّا احتمل أشياءَ كثيرةً وهو أن تَطيب نفسُه بأن تنبسط ولا تنقبض وان يطيب لسانُه بأن يَعْذُب كلامُه وأن يطيب قَلْبُه بأن يَصْفُوَ انجلاؤُه تبيّنَ المرادُ من ذلك بالنكرة التى هى فاعلٌ فى المعنى فقيل طاب زيدٌ نفسا وكذلك الباقى فهذا معنى قوله والسببُ فى هذه الازالة قَصْدُهم الى ضربٍ من المبالغة والتأكيد فاعرفه،

المنصوب على الاستثناء

فصـــل ٨٨

قال صاحب الكتاب المستثنى فى اعرابه على خمسة أَضْرُب احدها منصوبٌ أبدًا وهو على ثلثة أَوْجُه ما استُثنى بالّا من كلام مُوجَب وذلك جاءنى القومُ الّا زيدا،

قال الشارح اعلم انّ الاستثناء استفعالٌ من ثَنَاهُ عن الأمر يَثْنِيه اذا صرفه عنه فالاستثناء صرفُ اللفظ عن عُمومه بإخراجِ المستثنَى من أن يتناوله الاوّلُ وحقيقتُه تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ فكلُّ استثناء تخصيصٌ وليس كلُّ تخصيص استثناءً فاذا قلت قام القومُ الّا زيدا تُبيِّن بقولك الّا زيدا أنّه لم يكن داخلًا تحت الصَّدْر انّما ذكرتَ الكلَّ وأنت تريد بعضَ مدلوله مَجازا وهذا معنَى قولِ النحويّين الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍّ اى إخراجُه من أن يتناوله الصدرُ فالّا تُخْرِجِ الثانىَ ممّا دخل فى الاوّل فهى شِبْهُ حرفِ النفى فقولُنا قام القومُ الّا زيدا بمنزلةِ قام القومُ لا زيدٌ الّا انّ الفرقَ بين الاستثناء والعطفِ أنّ الاستثناء لا يكون الّا بعضًا من كلٍّ والمعطوف يكون غيرَ الاوّل ويجوز ان يُعطَف على واحدٍ نحوَ قولك قام زيدٌ لا عمرٌو ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول قام زيدٌ الّا عمرا والمستثنَى منه والمستثنَى جملةٌ واحدةٌ وهما بمنزلةِ اسم مضافٍ فاذا قلت جاءنى قومُك الّا قليلًا منهم فهو بمنزلة قولك جاءنى أكثرُ قومك فكانّه اسمٌ مضافٌ لا يتمّ الّا بالاضافة، وأصلُ المستثنَى أن يكون منصوبا لانّه كالمفعول وانّما يُعْدَل عنه لغَرَض يُذكَر بعدُ، ولْنُقَدِّم الكلامَ على العامل فى المستثنى ثمّ على أقسامه، وفى العامل فى المستثنى أقوالٌ منها قولُ سيبويه أنّ العامل فيه الفعلُ المقدّمُ او معنى الفعل بواسطة الّا فان قيل الفعل المتقدّم لازمٌ غيرُ متعدٍّ فكيف يجوز ان يعمل فى المستثنى النصبَ قيل لمّا دخلتْ عليه الّا قوّتْه وذلك أنّها أحدثتْ فيه معنى الاستثناء كما يُقوّى بحرف الجرّ فى مررتُ بزيدٍ، فان قيل فهلّا أُعملوا الّا فيما بعدها كما أُعملوا حروفَ الجرّ لمّا أَوصلتِ الفعلَ الى ما بعدها فالجوابُ انّ الّا انّما لم تعمل جرًّا ولا غيرَه من قِبَل انّها لم تخلص للأسماء دون الافعال والحروفِ ألا تراك تقول ما جاءنى زيدٌ قطُّ الّا يَقْرأُ ولا مررتُ بمحمّد قطّ الّا يُصَلّى ولا لقيتُ بكرًا الّا فى المسجد ولا رأيتُ خالدا الّا على الفرس فلمّا لم تخلص للاسماء بل باشرتَ بها الافعالَ والحروفَ كما باشرتَ بها الاسماءَ لم يجز لها أن تعمل جرًّا ولا غيرَه وذلك لانّ العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه فلمّا لم يكن لالّا اختصاصٌ بالاسم لم يجز لها ان تعمل فيه، واذا قلت قام القومُ اقتضى ذلك كلَّ مَن يدخل تحت عُموم اللفظ فاذا أتيتَ بالاستثناء بيّنتَ انّ مدلولَ الاوّلِ وعُمومَه ليس مرادا فاقتضى البيانَ فنُصب المستثنى لاقتضائه إيّاه على حدّ اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلتَ عندى عشرون درهما، وذهب ابو العبّاس المبرّدُ وأبو اسحق الزجّاجُ وطائفةٌ من الكوفيين الى انّ الناصب للمستثنى إلّا نيابةً عن أَسْتَثْنِى فاذا قال أتانى القومُ الّا زيدا فكانّه قال أتانى القومُ أستثنى زيدا وهو ضعيفٌ لانّك تقول أتانى القومُ غيرَ زيدٍ فتنصب غيرا ولا يجوز ان تُقدِّر

بأستثنى غيرَ زيد لانّه يُفسد المعنى وليس قبلَ غَيْرَ حرفٌ تُقيمه مُقامَ الناصب ولأنّ فيه إعمالَ معنى الحرف وإعمالُ معانى الحروف لا يجوز ألا ترى انّك لا تقول ما زيدا قائما على معنى تَفَيْتُ زيدا قائما وانّما لم يجز ذلك لانّهم انّما أتوا بالحروف نائباتٍ عن الافعال ايجازا واختصارا فاذا أخذتَ تُعْمِل معانىَ هذه الحروف كان فيه تطلُّعٌ الى الافعال وفيه نَقْضٌ للغرض وتراجُعٌ عمّا اعتزموه فلم يجز ذلك كما لم يجز الادّغامُ فى مثلِ جَلْبَبَ ومَهْدَدَ لانّ فيه إبطالَ غرضهم وهو الالحاقُ ، وذهب الفرّاء وهو المشهورُ من مذهب الكوفيين الى انّ إلّا مركّبةٌ من حرفَيْن انّ التى تنصب الاسماء وترفع الأخبارَ ولا التى للعطف فصار انّ لَا فخُفِّفت النون وادُّغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عَمَلَيْن فنصبوا بها فى الايجاب اعتبارا بانّ وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلَا فاذا رفعوا فى النفى فقد أعملوها عَمَلَ لَا فجعلوها عاطفةً واذا نصبوا بها فى الايجاب فقد أعملوها عمَلَ انّ وزيدًا اسمُها وقد كَفَتْ لَا من الخبر والتأويلُ انّ زيدا لم يقم وهو قولٌ فاسدٌ ايضا لأنّا نقول ما أتانى الّا زيدٌ فنرفع زيدا وليس قبله مرفوعٌ يُعطَف عليه ولم يجز فيه النصبُ فيبطُلُ تأثيرُ الحرفَيْن معًا، وحُكى عن الكسائىّ انّه قال انّما نصبنا المستثنى لانّ تأويله قام القومُ الّا أنّ زيدا لم يقم وقد ردّه الفرّاء بأن قال لو كان هذا النصبُ بأنّه لم يفعل لكان مع لا فى قولك قام زيدٌ لا عمرٌو كذلك وقيل قولُ الكسائىّ يرجع الى قول سيبويه وانّما هذا القولُ لتقريرِ معنى الاستثناء لا لتحقيقِ نفس العامل ،

فامّا قولُ صاحب الكتاب المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب

احدُها منصوبٌ ابدا وهو على ثلثة أوجه ما استُثنى بإلّا من كلام موجَب وذلك جاءنى القومُ الّا زيدا

فانّه على ما ذُكر وذلك أنّ المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوبٌ ابدا فلا يجوز غيرُه من الاعراب وهو ثلثةُ أشياء احدُها ما استُثنى بإلّا من كلام موجَب وإلّا أُمُّ حروف الاستثناء وهى المستوليَةُ على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجَبُ من الكلام ما ليس معه حرفُ نفيٍ والمُثْبَتُ من الافعال ما وقع وحدث فقولُك قام زيدٌ مُوجَبٌ مُثْبَتٌ موجبٌ لانّه ليس بمنفيٍّ ولا جارٍ مجرَى المنفىّ بأن يكون معه حرفُ نفيٍ او استفهام ومثبتٌ من حيثُ انّه قد وقع وكان فكلُّ مثبت موجبٌ وليس كلُّ موجب مثبتا فقولُك يقوم زيدٌ موجبٌ لعدمِ النافى او ما يجرى مجراه وليس بمثبتٍ والعِبْرةُ فى الاستثناء بالموجب سواءٌ كان مثبتا او غيرَ مثبت فالمستثنى من الموجب منصوبٌ ابدا نحوُ قولك أتانى القومُ الّا زيدا ورأيتُ القومَ الّا زيدا ومررتُ بالقومِ الّا زيدا ليس فيه الّا النصبُ وانّما كان منصوبا لشَبَهه بالمفعولِ ووجهُ الشبه بينهما أنّه يأتى بعد الكلام التامّ فضلةً وموقعُه من الجملة الآخِرُ كموقعه وانّما

قلنا أنّه مشبّهٌ بالمفعول ولم نقل أنّه مفعولٌ لانّ المستثنى أبدا بعضُ المستثنى منه والمفعولُ غيرُ الفاعل وكذلك قلنا فى خبرِ كانَ أنّه مشبّهٌ بالمفعول ويُؤيّد ما قلناه أنّه يعمل فى المستثنى المعانى نحوَ قولك القومُ فى الدار الّا زيدا والمفعولُ الحقيقىُّ لا يعمل فيه الّا لفظُ الفعل إمّا ظاهرًا وإمّا مضمَرا فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وبعَدَا وخَلَا بعد كلّ كلام وبعضُهم يجُرّ بخلا وقيل بهما ولم يُورِد هذا القولَ سيبويه ولا المبرّدُ ؞

قال الشارح ومن ذلك المستثنى بخَلَا وعَدَا فإنّ المستثنى بهما لا يكون الّا نصباً سواءٌ كان الاستثناء من موجَبٍ او منفيٍّ تقول قام القومُ خلا زيدا وعدا عمرا وما قام احدٌ خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مُخْرَجٌ ممّا قبلهما فهو بعد الموجَب منفىٌّ وبعد المنفىّ موجبٌ مُثْبَتٌ وانّما كان المستثنى بهما منصوبا لانّهما فعلان ماضيان وفاعلُهما مضمرٌ مستترٌ فيهما لا يظهَر فى تثنيةٍ ولا جمعٍ فتقول قام القومُ خلا زيدا وخلا الزيدَيْن وخلا الزيدِين وكذلك عَدَا والتقديرُ خلا بعضُهم زيدا وعدا بعضُهم زيدا وخلا بعضهم الزيدَيْن وعدا بعضهم الزيدَيْن وكذلك فى الجمع والفاعلُ المضمرُ المقدّرُ بالبعض مُوحَّدٌ أبدا وإن كان المستثنى منه مُثَنًّى او مجموعا لانّ البعض يقع على الاثنين والجمع على حَسْبِ المستثنى منه فانتصابُ ما بعدهما بانّه مفعولٌ فأمّا خَلَا فانّه فعلٌ لازمٌ فى اصله لا يتعدّى الّا فى الاستثناء خاصّةً وأمّا عَدَا فهو متعدٍّ فى اصله من عَدَاهُ الأمرُ يَعْدُوهُ اذا جَاوَزَه وانّما استُثنى بهما وإن لم يكن لفظُهما جَحْدا لما فيهما من معنَى المجاوَزة والخروج عن الشىء فجَرَيا فى هذا المكان مجرَى لَيْسَ ولَا يَكُونُ وصار لذلك منصوبُهما هو المرفوعَ فى التقدير كما كان كذلك فى ليس ولا يكون ؞ وبعضُ العرب يجعل خَلَا حرفَ خفضٍ فيخفض المستثنى على كلّ حال كما أنّ حَاشَى كذلك فيكون لفظُها مشتركا بين الحرف والفعل فإن اعتقدتَ فيها الحرفيّةَ جررتَ ما بعدها وإن اعتقدتَ فيها الفعليّةَ نصبت بها وصارت كلفظِ عَلَى مشتركةً بين الحرف والفعل وهذا لا خِلافَ فيه ؞ وامّا عَدَا فهى فعلٌ ولم يَحْكِ سيبويه ولا ابو العبّاس المبرّدُ فيها الحرفيّةَ وانّما حكاها ابو الحسن الأخفشُ فعدّها مع خَلَا ممّا يجُرّ ؞

قال صاحب الكتاب فأمّا ما عَدَا ومَا خَلَا فللنصب ليس إلّا وكذلك لَيْسَ ولَا يَكُونُ وذلك جاءنى القومُ او ما جاوَنى عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال لَبيد *ألا كلُّ شىءٍ ما خلا اللّهَ باطلُ* وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه أفعالٌ مضمرٌ فاعلوها ؞

قال الشارح أمّا مَا خَلَا ومَا عَدَا فلا يقع بعدهما الّا منصوبٌ لانّ مَا فيهما مصدريّةٌ فلا تكون صلتُها الّا

فعلا وفاعلُها مضمرٌ مقدّرٌ بالبَعْض على ما تقدّم وما وما بعدها فى موضع مصدرٍ منصوبٍ فاذا قلت قام القومُ ما خلا زيدا وما عدا بكرا كانّك قلت خُلُوَّ زيدٍ وعَدْوَ بكرٍ كانّك قلت قام القوم مُجاوِزَتَهم زيدا وذلك المصدرُ فى موضع الحال كما قالوا رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِه ونظائرُه كثيرةٌ ، فامّا قولُ لَبيد

* ألا كُلُّ شىءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ * وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ *

الشاهد فيه نصبُ اسم اللّه تعالى بقوله ما خلا على ما قدّمناه ومعنى البيت ظاهرٌ ، وكذلك الاستثناء بلَيْسَ ولَا يَكُونُ لا يكون المستثنى بهما الّا منصوبا مَنْفيّا كان المستثنى منه او موجَبا وذلك قولُك فى الموجب قام القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول فى المنفىّ ما قام القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصابُ المستثنى هنا بأنّه خبرُ لَيْسَ ولَا يَكُونُ واسمُهما مضمرٌ والتقديرُ ليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا ولا يظهَر هذا الاسمُ المقدَّرُ على ما تقدّم فى خَلَا وعَدَا لانّ هذه الافعال أُنيبتْ فى الاستثناء عن الّا فكما لا يكون بعد الّا فى الاستثناء الّا اسمٌ واحدٌ فكذلك لا يكون بعد هذه الافعال الّا اسمٌ واحدٌ لانّها فى معناها ، والكوفيون يقولون التقديرُ لا يكون فِعْلُهم فِعْلَ زيد أضمرتَ الفِعْلَ وهو المصدر المجهول ووضعتَ الاسم المنصوب موضعَ الفِعْل ، وما ذهب اليه البصريون أمثلُ لانّه أقلُّ اضمارا فكان أَوْلى ، وقد يكون لَيْسَ ولَا يَكُونُ وصفَيْن لما قبلهما من النكرات تقول أتتْنى امرأةٌ لا تكون هندا فموضعُ لَا تَكُونُ رفعٌ بأنّه وصفٌ لامرأةٍ وكذلك تقول فى النصب والجرّ رأيتُ امرأةً ليست هندا ولا تكون هندا ومررتُ بامرأةٍ ليست هندا ولا تكون هندا ، ولا يوصَف بخَلَا وعَدَا كما وُصف بلَيْسَ ولَا يَكُونُ لا تقول أتتْنى امرأةٌ خلتْ هندا وعدتْ جُمْلًا وذلك أنّ لَيْسَ ولَا يَكُونُ لفظُهما جَحْدٌ فخالَفَ ما بعدهما ما قبلهما فجريا فى ذلك مجرى غَيْرٍ فوُصف بهما كما يوصَف بغَيْرٍ وأمّا خَلَا وعَدَا فليسا كذلك وانّما يُستثنى بهما على التأويل لا لانّهما جحدٌ ولمّا كان معناهما المجاوَزةَ والخروجَ عن الشىء فُهم منهما مفارَقةُ الاوّل فاستُثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصَف بهما لانّ لفظهما ليس جحدا فيجريا مجرى غَيْرٍ ، فان قيل فما موضعُ ليس ولا يكون من الاعراب فى الاستثناء قيل يحتمل وجهَيْن احدُهما أن لا يكون لواحد منهما موضعٌ من الاعراب بل يكون كلاما مستأنَفا خُصّص به ذلك العامُّ كما يقول القائلُ جاءنى الناسُ وما جاءنى زيدٌ عقيبَ كلامه بجملة من غير الكلام الاوّل بَيَّنَ بها خصوصَ الجملة الأُولى ومثلُه قوله تعالى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ثمّ قال فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ فجرى ذلك مجرى الّا أن يكون له اخوةٌ ، والوجه الثانى أن يكونا فى موضع الحال

فاذا قلت جاءنى القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديرُه جاءنى القوم وليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا كما تقول جاءنى زيدٌ وليس معه عمرٌو ويجوز إسقاطُ الواو فتقول جاءنى زيدٌ ليس معه عمرٌو فيلزم إسقاطُ الواو فى الاستثناء لانّ لَيْسَ ولَا يَكُونُ نائبان عن إلّا ولا يكون مع إلّا الواوُ فكذلك فى لَيْسَ ولَا يَكُونُ ويكون التقديرُ جاءنى القوم خالينَ من زيدٍ وعادينَ عن زيد وتكون الجلتان كلامًا واحدًا فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وما قُدّم من المستثنى كقولك ما جاءنى الّا اخاك احدٌ قال

* وما لِىَ الّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ * وما لِىَ الّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ *

قال الشارح هذا هو الوجهُ الثانى من الوجوه الثلثة التى لا يكون المستثنى فيها الّا منصوبا وذلك المستثنى اذا تقدّم على المستثنى منه نحوَ قولك ما جاءنى الّا زيدا احدٌ وما رأيتُ الّا زيدا احدا وما مررتُ الّا زيدا بأحدٍ وانّما لزم النصبُ فى المستثنى اذا تقدّم لانّه قبل تقدُّمِ المستثنى كان فيه وجهان البَدَلُ والنصبُ فالبدلُ هو الوجهُ المختارُ على ما سيُذكر بعدُ والنصبُ جائزٌ على اصلِ الباب فلمّا قدّمته امتنع البدلُ الذى هو الوجهُ الراجحُ لانّ البدل لا يتقدّم المُبْدَلَ منه من حيث كان من التوابع كالنَعْت والتأكيدِ وليس قبله ما يكون بدلًا منه فتعيّنَ النصبُ الذى هو المرجوحُ للضرورة ومن النحويّين من يسمّيه أحسنَ القبيحَيْن؞ ونظيرُ هذه المسئلة صفةُ النكرة اذا تقدّمتْ نحوُ فيها قائما رجلٌ لا يجوز فى قائم الّا النصبُ لانّك اذا أخّرتَه فقلت فيها رجلٌ قائمٌ جاز فى قائم وجهان الرفعُ على النعت والنصبُ على الحال الّا انّ الحال ضعيفٌ لانّ نعتَ النكرة أجودُ من الحال منها فاذا قُدّم بطل النعتُ واذا بطل النعت تَعيّنَ النصبُ على الحال ضرورةً فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا؞ فامّا قولُ الشاعرِ الذى أنشده فإنّ البيت للكُمَيْت ومَشْعَبُ الحقّ طريقُه والشيعةُ الأعوانُ والأحزابُ والاصلُ فما لى شيعةٌ الّا آلُ أحمد وما لى مشعبٌ الّا مشعبُ الحقّ وقال الاخرُ وهو كَعْبُ بن مالك

* والناسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا * إلّا السُيُوفَ وأَطْرافَ القَنَا وَزَرٌ *

يخاطب النبىّ صلعم والأَلْبُ المتألّبون المجتمعون والوَزَرُ المَلْجَأُ وأصلُه الجَبَلُ؞

قال صاحب الكتاب وما كان استثناؤه منقطعا كقولك ما جاءنى احدٌ الّا حمارا وهى اللغة الحجازيّة ومنه قوله عزّ وجلّ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ الّا مَنْ رَحِمَ وقولُهم ما زَادَ الّا ما نَقَصَ وما نَفَعَ الّا ما ضَرَّ؞

قال الشارح هذا هو الوجه الثالث ممّا لا يكون المستثنى فيه الّا منصوبا وهو ما كان المستثنى فيه من

غيرِ نوعِ الأوّل ويسمّى المنقطعَ لانقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوعُ من الاستثناء ليس على سبيلِ استثناء الشيء ممّا هو من جنسه لانّ استثناء الشيء من جنسه اخراجُ بعضٍ مّا لولاه لتَناولَه الاوّلُ ولذلك كان تخصيصا على ما سبق؛ فأمّا اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظُ واذا لم يتناوله اللفظُ فلا يحتاج الى ما يُخرِجه منه اذ اللفظ اذا كان موضوعا بازاء شيء وأُطلق فلا يتناول ما خالفه واذا كان كذلك فانّما يصحّ بطريق المجاز والحملِ على لكنْ في الاستدراك ولذلك قدّرها سيبويه بلكنْ وذلك من قِبَل انّ لكن لا يكون ما بعدها الّا مخالفا لما قبلها كما انّ الّا في الاستثناء كذلك الّا انّ لكنْ لا يُشترط أن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها بخلاف الّا فانّه لا يُستثنى بها الّا بعضٌ من كلٍّ فعلى هذا تقول ما جاءنى احدٌ الّا حمارا وما بالدار احدٌ الّا وَتِدًا فهذا المستثنى وما كان مثلَه منصوبٌ ابدًا وذلك لتعذُّرِ البَدَل اذ لا يُبْدَل في الاستثناء الّا ما كان بعضًا للاوّل واذا امتنع البدلُ تعيّن النصبُ على ما ذكرنا في الاستثناء المقدَّم؛ وهذا الاستثناء على ضربَيْن احدُهما ما النصبُ فيه مختارٌ والآخرُ واجبٌ فالاوّلُ نحوُ قولك ما جاءنى احدٌ الّا حمارا وما بالدار احدٌ الّا دابّةً فهذا وشبْهه فيه مذهبان مذهبُ أهلِ الحجاز وهي اللغة الفُصْحى وذلك نصبُ المستثنى على كلّ حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهبُ بنى تميم وهو أن يُجيزوا فيه البدلَ والنصبَ فالنصبُ على اصل الباب والبدلُ على تأويلَيْن احدُهما انّك اذا قلت ما جاءنى احدٌ الّا حمارٌ فكأنّك قلت ما جاءنى الّا حمارٌ ثمّ ذكرتَ أحدا توكيدا فيكون الاستثناء من القَدْر الذى وقعت الشرْكةُ فيه بين الأَحَدين والحمارِ وهى الحيوانيّةُ مَثَلًا او الشَيْئيّةُ ويكون تقديرُه ما جاءنى حَيَوانٌ او شيءٌ احدٌ او غيرُه الّا حمارٌ؛ الثاني من التأويلَيْن أن تجعل الحمارَ يقوم مقامَ مَن جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابُك السَيْفُ وتحيّتُك الضرْبُ كما قال

*وخَيْلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ * تحيّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ*

وقال الاخر

*ليس بَيْنى وبَيْنَ قَيْسٍ عتابٌ * غيرَ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرقابِ*

اى هذا الذى أقامه مُقامَ التحيّة والعتاب؛ ومن الاستثناء المنقطع قولُه تعالى مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وقولُه تعالى وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى وَلَسَوْفَ يَرْضَى وبنو تميم يقرؤنها بالرفع يجعلون اتّباعَ الظنّ عِلْمَهم وابتغاءَ وجهه سبحانه نعمةً لهم عنده؛ ومنه قول الشاعر

*وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسٌ * إلّا اليَعافيرُ وإلّا العِيسُ*

جعل اليعافيرَ أنيسَ ذلك المكان ومثلُه قول النابغة

*وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائلُها * عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ من أحدِ*

*إلّا الأَوارِيَّ لَأْيًا ما أُبَيِّنُها * والنُؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ*

يُنشد برفع الأواريّ ونصبها فمَن رفع جعلها من أَحَدِى ذلك المكان والوجهُ النصبُ وعليه أكثرُ الناس، وأمّا الضربُ الثاني وهو ما لا يجوز فيه الّا النصبُ فقط وذلك نحوُ قوله تعالى لا عاصمَ اليومَ من أمر الله الّا مَن رَحِمَ فمَنْ في موضعِ نصب لانّه من غير الجنس لانّ عاصمَ فاعلٌ ومَن رحم معصومٌ اى مَن رحمه اللهُ والفاعلُ ليس من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناءً متّصلًا فيكون عاصمَ فاعلاً بمعنَى مفعول اى ذو عِصْمَةٍ نحوَ قوله تعالى مِنْ مَآءٍ دَافِقٍ اى مدفوقٍ وقولِه تعالى فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ اى مرضيّةٍ ومنه قولُ الشاعر *أَناشِرَ لا زالتْ يَمِينُكَ آشِرَهْ* بمعنَى مأشورةً اى مقطوعةً وهو ضعيف لانّه خلافُ الظــاهر وانّما يصار الى مثله ما لم يُوجَد عنه مندوحةٌ، ويجوز ان يكون متّصلا من وجهٍ اخر وذلك أن يكون مَن رَحِمَ هو اللهَ تعالى لانّه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله الّا اللهُ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطّاب ما زاد الّا ما نقص وما نفع الّا ما ضرّ فما الأُولى نافيةٌ وما الثانيةُ مع الفعل بعدهــا فى موضع مصدرٍ منصوبٍ وفى زَادَ ضميرٌ يعود الى مذكورٍ وكذلك فى نَفَعَ والمعنى ما زاد النَهْرُ الّا النُقْصانَ وما نفع زيدٌ الّا الضَرَّ أقام النقصانَ مُقامَ الزيادة والضَرَّ مقامَ النفع كما يقال الجُوعُ زادُ مَن لا زادَ له، فهذا وأشباهُه لا يجوز فى المستثنى فيه الّا النصبُ على لغة بنى تميم وغيرِهم لتعذّرِ البدل اذ لا يمكن فيه تقديرُ حذفِ الاسم الاوّل وإيقاعُ المستثنى موقعَه كما أمكن ذلك اذا قلت ما فيها احدٌ الّا حمارٌ فلا يقال لا اليومَ من أمر الله الّا مَن رحم، وكذلك اذا رددتَ المحذوفَ الذى هو خبرُ عاصم لم يجز ايضا لو قلت فى لا عاصم لهم اليومَ من امر الله الّا من رحم لا لهم اليومَ من امر الله الّا من رحم لم يجز البدلُ وذلك لانّه يبقى الجارُّ والمجرور الذى هو الخبر بلا مُخبَرٍ عنه وذلك لا يجوز ولا معنَى لذلــك، والنُكْتة فيه أنّ الاستثناء من الجنس تخصيصٌ وفى هذا الباب استدراكٌ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والثاني جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ وهو المستثنى من كلام تامّ غيرِ موجَب كقولك ما جاءنى احدٌ الّا زيدا والّا زيدٌ وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوبا او مجرورا والاختيارُ البدلُ قال الله تعالى مَا فَعَلُوهُ الّا قَلِيلٌ وأمّا قوله عزّ وجلّ الّا ٱمْرَأَتَكَ فيمَن قرأ بالنصب فمستثنًى من قوله فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ،

قال الشارح قوله الثانى يريد النوعَ الثانىَ من القِسْمة الأُولى وهى الأنواعُ الخمسةُ وهذا المستثنى من كلّ كلام غيرِ موجب تامٍّ وغيرُ الموجب ما كان فيه حرفُ نافٍ او استفهامٌ او نهىٌ نحوُ قولك ما جاءنى من احدٍ الّا زيدا وهل فى الدار احدٌ الّا زيدا ولا يقمْ احدٌ الّا زيدٌ فهذا يجوز فى المستثنى فيه النصبُ والبدلُ أمّا النصبُ فعلى اصل الاستثناء على ما تقدّم وأمّا البدلُ وهو الوجهُ فعلى أن تجعل زيدا بدلا من احد فيصير التقديرُ ما جاءنى الّا زيدٌ لانّ البدل يَحُلّ محلَّ المُبْدَل منه ألا ترى انّ قولك مررتُ بأخيك زيدٍ انّما هو بمنزلة مررت بزيدٍ لانّك لمّا نحّيتَ الأخَ قام زيدٌ مقامَه فعلى هذا تقول ما جاءنى احدٌ الّا زيدٌ وما رأيتُ احدا الّا زيدا وما مررت باحدٍ الّا زيدٍ، وانّما كان البدل هو الوجهَ لانّ البدل والنصبَ فى الاستثناء من حيثُ هو إخراجٌ واحدٌ فى المعنى وفى البدل فضلُ مشاكَلة ما بعدَ إلّا لما قبلها فكان أَوْلى، وكان الكسائىّ والفرّاء يجعلان ما جعله سيبويه ههنا بدلا من قبيل العطف، وقال أبو العبّاس ثَعْلَبٌ كيف يكون بدلا وأَحَدٌ منفىٌّ وما بعد إلّا موجَبٌ والجوابُ انّه بدلٌ منه فى عمل العامل فيه وذلك أنّا اذا قلنا ما جاءنى احدٌ فالرافعُ لأحدٍ هو جاءنى واذا لم نذكر احدا وقلنا ما جاءنى الّا زيدٌ فالرافعُ لزيد هو جاءنى ايضا فكلٌّ واحد من احدٍ وزيدٍ يرتفع بجاءنى اذا أفردتَه فاذا جمعنا بينهما فلا بدّ من رفعِ الاوّل منهما بالفعل لانّه يتّصل به ويكون الثانى تابعًا له كما يتبعُه اذا قلت جاءنى أخوك زيدٌ اذ الفعلُ لا يكون له فاعلان، وامّا اختلافُهما فى النفى والإيجاب فلا يُخْرِجهما عن البدل لانّه ليس من شرط البدل أن يُعَدّ فى موضع الاوّل اذا قُدّر زوالُه بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل فى الاوّل فى موضعه الذى رُتّب فيه وقد يقع فى العطف والصفة نحوُ ذلك وهو أن يكون الاوّلُ موجَبا والثانى منفيّا فالعطفُ نحوُ جاءنى زيدٌ لا عمرٌو ومررت بزيدٍ لا عمرٍو ورأيت زيدا لا عمرا فالثانى معطوفٌ على الاوّل وهما مختلفان فى المعنى من حيثُ النفىُ والاثباتُ وكذلك تقول فى الصفة مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا عالمٍ فكريمٌ مخفوضٌ لانّه نعتٌ لرجلٍ وأحدُهما موجَبٌ والآخرُ منفىٌّ واذا جاز ذلك فى العطف والنعت جاز مثلُه فى البدل لانّه مثلُهما من حيثُ هو تابعٌ، فان قيل فلمَ لا جاز البدلُ فى الإيجاب كما جاز فى النفى فقلت جاءنى القومُ الّا زيدٌ كما قلت فى طَرَف النفى وإلّا فما الفرقُ بينهما قيل لانّ عِبْرَةَ البدل أن يَحُلّ محلَّ المبدَل منه وفى المنفىّ يصحّ حذفُ الاسم المبدَل منه قبل إلّا ولا يصحّ ذلك فى الموجب لا يقال أتانى إلّا زيدٌ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ النفى الذى قبلَ إلّا قد وقع على ما لا يجوز إثباتُه من الأشياء المتضادّة ألا ترى أنّا اذا قلنا ما أتانى احدٌ كنّا قد

نَفَيْنا إتيانَ كلّ واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا نُثبت إتيانَهم على هذا الحدّ لكان مُحالا لانّك توجب لهم الاتيانَ على هذه الأحوال المتضادّة والذى يُؤيّد عندك ذلك أنّك تقول ما زيدٌ الّا قائمٌ نفيتَ عنه القعودَ والاضطجاعَ وأثبتَّ له القيامَ ولا تقول زيدٌ الّا قائمٌ فتوجب له كلّ حال الّا القيامَ اذ من المُحال اجتماعُ القعود والاضطجاع فلذلك ساغ البدلُ فى المنفىّ ولم يسُغ فى الموجب، فامّا قوله تعالى ما فعلوه الّا قليلٌ منهم فشاهدٌ على اختيار البدل فى النفى وذلك لإجماع القُرّاء على رفع قليل الّا أهلَ الشأم فانّهم نصبوه على اصل الباب، وامّا قوله تعالى إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ فانّ الجماعة قرؤا بالنصب الّا أبا عمرو وابنَ كثير فانّهما قرءا امرأتُك بالرفع وانّما كان الأكثرُ النصبَ ههنا لانّه استثناءٌ من موجبٍ وهو قوله فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ولم يجعلوه من أَحَدٌ لانّها لم يكن مُباحا لها الالتفاتُ ولو كانت مستثناةً من المنهىّ لم تكن داخلة فى جملة مَن نُهى عن الالتفات ويدلّ على انّه لم يكن مباحا لها الالتفاتُ قوله تعالى مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ فلمّا كان حالُها فى العَذاب كحالهم دلّ على انّها كانت داخلة تحت النهى دخولَهم، وامّا مَن قرأ بالرفع فقراءةٌ ضعيفةٌ وقد أنكرها أبو عُبَيْد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومُجازُها على ان يكون اللفظ نَهْيا والمعنى على الخبر كما جاء الأمرُ بمعنى الخبر كقوله تعالى فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمٰنُ مَدًّا ألا ترى انّه لا معنى للأمر ههنا وانّما المرادُ مَدّهُ الرحمنُ مَدًّا ومنه أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ وهو كثيرٌ فى كلامهم،

قال صاحب الكتاب والثالث مجرورٌ ابدًا وهو ما استُثنى بغَيْرٍ وحَاشَا وسُوًى وسَواء والمبرّدُ يُجيز النصبَ بحاشا،

قال الشارح اصلُ الاستثناء أن يكون بإلّا وانّما كانت إلّا فى الأصلِ لانّها حرفٌ وانّما يُنقل الكلام من حدٍّ الى حدّ بالحروف كما نقلتْ مَا فى قولك ما قام زيدٌ من الإيجاب الى النفى وكذلك حرفُ الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار فى قولك أقام زيدٌ وكذلك حرفُ التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون إلّا فى الأصلَ لانّها تنقل الكلامَ من العُموم الى الخُصوص وتكتفى من ذِكرِ المستثنى منه اذا قلت ما قام الّا زيدٌ، وما عداها ممّا يُستثنى به فموضوعٌ موضعَها ومحمولٌ عليها لمشابهة بينهما فمن ذلك غَيْرٌ وسُوًى وحَاشَا فأمّا غيرٌ فمحمولةٌ على إلّا ومشبَّهةٌ بها لانّ غيرا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلافِ ما قبلها فى النفى والاثباتِ ألا ترى انّك اذا قلت مررتُ بغيرِ زيد فالذى وقع به المُرورُ ليس زيدا وزيدٌ لم يقع به المرورُ ولو قلت ما مررت بغيرِ زيد لكان الذى نُفى عنه المرورُ ليس بزيد ولم

يُنفَ المرور عن زيد فلمّا كان فى غيرٍ من مخالفةِ الاسم الذى بعدها مثلُ مخالفةِ ما قبلَ إلّا لِما بعدها حُملت عليها وجُعلت هى وما أُضيفت اليه بمنزلةِ إلّا وما بعدها الّا انّ ما بعد غيرٍ لا يكون الّا مخفوضا لأنّها تلزم الاضافةَ لفَرْطِ إبهامها، وامّا سُوًى فظرفٌ من ظروفِ الأمكنة ومعناه اذا أُضيف كمعنَى مَكانَكَ فاذا قلت جاءنى رجلٌ سواك فكأنّك قلت رجلٌ مكانَك اى فى موضعك وبَدَلٌ منك فتنصب سواك على كلِّ حال لأنّه ظرفٌ، وفى سوى ثلثُ لغات فتحُ السين وكسرُها وضمُّها فاذا فتحتَ مددتَ واذا ضممت قصرت واذا كسرت جاز فيه الأمران واذا مددتَ تبيّن فيه الاعرابُ وظهر النصبُ واذا قصرت كان النصبُ مَنْويًّا كما يكون فى عَصًا ورَحًى، والذى يدلّ على ظَرْفيّتها أنّها تقع صِلةً فتقول جاءنى الذى سواك ورأيت الذى سواك ومررت بالذى سواك كما تقول جاءنى الذى عندك، وممّا يدلّ على ظرفيّتها أنّ العامل يتخطّاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك فى شىء من الاسماء الّا ما كان ظرفا قال لَبيدٌ

* وأَبْذُلُ سَوامَ المالِ ا * نّ سَواءها دُهْمًا وَجُونا *

فنصب سواءها على الظرف ودهمًا وجونًا اسمُ انَّ وتخطّاه العاملُ الى ما بعده كما تقول إنّ عندك زيدا قال اللّه تع انّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا الّا انّ فيه معنى الاستثناء كما كان فى غَيْرٍ ألا ترى انّ الذى هو مكانَه وبدلٌ منه غيرُه وليس ايّاه فلذلك تقول مررتُ بالقوم سواك وجاءنى سواك ورأيتهم سواك فما بعدَ سوى مجرورٌ وليس داخلًا فيما قبلها كما كان فى غَيْرٍ كذلك إلّا انّ بين غَيْرٍ وسُوًى فَرْقًا وذلك انّ سوى لا تُضاف الى معرفةٍ وهى باقيةٌ على تنكيرها كما كانت غيرٌ كذلك لانّ سوى ظرفٌ فإضافتُه كإضافةِ خَلْفَكَ وقُدّامَكَ فوجب لذلك أن يكون معرفةً، فان قيل فأنتم تصفون النكرةَ بسوى كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجلٍ سواك كما تقولون بغيرك فما بالُكم فرّقتم بينهما قيل الوصفُ بسوى لا على حقّ الوصف بغير لانّه لا يجرى عليه فى إعرابه انّما هو منصوبٌ على الظرف والعاملُ فيه الاستقرارُ وذلك الاستقرارُ هو الصفةُ كما تقول مررت برجلٍ عندى، وذهب الكوفيون الى انّها اذا استُثنى بها خرجتْ عن حكمِ الظرفيّة الى حكم الاسميّة فصارت بمنزلة غير فى الاستثناء واستدلّوا على ذلك بجوازِ دخولِ حروف الجرّ عليها كما تدخل على غير نحوَ قول الشاعر

* تَجانَفُ عن جَوِّ اليَمامَةِ ناقَتِى * وما قصدتْ من أَهْلِها لِسَوائكا *

وقال أبو دُوادٍ

* وكُلُّ مَن ظَنَّ أَنّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ * مُعَلَّلٌ بسواءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ *

ولا دليلَ فى ذلك لقلّته وشذوذه وامتناعه من سَعَة الكلام وحالِ الاختيار فهو من قبيل الضرورة،

وامّا حَاشَا فهو حرفُ جرٍّ عند سيبويه يَجُرّ ما بعده وهو وما بعده فى موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء كما انّ حَتّى حرفٌ يجرّ ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتانى القومُ حاشا زيدٍ وما أتانى القومُ حاشا زيدٍ والمعنى سِوَى زيدٍ قال الشاعر

* حَاشَا أَبِى ثَوْبَانَ إِنّ به * ضِنًّا عن المَلْحاة والشَتْمِ *

وزعم الفرّاء انّ حاشا فعلٌ ولا فاعلَ له وأنّ الأصل فى قولك حاشا زيدٍ حاشا لزيدٍ فحُذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسدٌ لانّ الفعل لا يخلو من فاعلٍ، وذهب ابو العبّاس المبرّدُ الى انّها تكون حرفَ جرّ كما ذكر سيبويه وتكون فعلًا ينصب ما بعده واحتجّ لذلك بأشياء منها أنّه يتصرّف فتقول حَاشَيْتُ أُحَاشِى قال النابغة

* ولا أَرَى فاعلًا فى الناس يُشْبِهُهُ * ولا أُحَاشِى من الأَقْوام من أَحَدِ *

والتصرّف من خصائص الافعال ومنها أنّه يدخل على لام الجرّ فتقول حَاشَا لزيدٍ قال الله تع حَاشَا لِلّهِ ولو كان حرفَ جرّ لم يدخل على مثله ومنها أنّه يدخله الحذفُ نحو حَاشَ لزيدٍ وقد قرأت القُرّاء الّا أبا عمرو حَاشَ لِلّهِ وليس القياسُ فى الحروف الحذفَ انّما ذلك فى الاسماء نحو أَخٍ ويَدٍ وفى الافعال نحو لم يَكُ ولا أَدْرِ وهو قولٌ مَتِينٌ يُؤيّده ايضا ما حكاه أبو عمرو الشَيْبانىُّ وغيرُه أنّ العرب تخفض بها وتنصب، وحكى أبو عثمان المازنىُّ عن أبى زيد قال سمعتُ أعرابيّا يقول اللّهُمّ اغْفِرْ لى ولمن سَمِعَ حاشا الشيطانَ وابنَ الأَصْبَغ فنصب بحاشا فاذًا يكون حالُها كحالِ خَلَا، وقال أبو اسحق حَاشَا لله فى معنى بَرَاءَةَ اللهِ مأخوذٌ من قولهم كنتُ فى حَشَا فلانٍ اى فى ناحيَته من قول الشاعر *بأَىِّ الحَشَا أَمْسَى الخَلِيطُ المُبَايِنُ* فاذا قال حاشا لزيدٍ فمعناه تَباعَدَ فعلُهم وصار فى حَشًا منه اى فى ناحيَته كما انّك اذا قلت قد تَنَحّى معناه قد صار فى ناحية منه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والرابع جائزٌ فيه الجرُّ والرفعُ وهو ما استُثنى بلَا سِيَّمَا وقولُ امرئ القيس *ولا سِيَّمَا يَوْمٍ بدارةِ جُلْجُلِ* ويُروى مجرورا ومرفوعا وقد رُوى فيه النصبُ،

قال الشارح لَا سِيَّمَا كلمةٌ يُستثنى بها ويقع بعدها المرفوعُ والمخفوضُ فمَن خفض جعل مَا زائدةً مؤكّدةً وخفض ما بعدها باضافة السِّىّ اليه كانّه قال ولا سِىَّ زيدٍ اى ولا مثلَ زيدٍ ومَن رفع جعل مَا بمعنى الّذى ورفع ما بعدها على انّه خبرُ مبتدا محذوفٍ والمعنى سِىّ الذى هو زيدٌ وهُوَ العائدُ الى الذى

ومثله قوله تعالى تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ برفعِ أحسن على تقديرِ الذى هو أحسنُ وكقراءةِ مَن قرأ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ وهو قبيحٌ جدّا لحَذْفِ ما ليس بفضلةٍ ، والسيُّ منصوبٌ بلا وليس بمبنيّ لانّه مضافٌ الى ما بعده ولا يُبْنَى ما هو مضافٌ لانّ المبنيّ مشابهٌ للحروف ولا يصحّ اضافةُ الحروف مع انّ فيه جَعْلَ ثلاثةِ أشياءَ بمنزلةِ شىء واحد وذلك إجحافٌ والسيُّ المِثْلُ قال الحُطَيْئَةُ

* فإيّاكم وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ * هَمُوزَ النابِ ليس لكم بسِيِّ *

والتثنيةُ سِيَّانِ قال أبو ذُؤَيْب

* وكان سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَمًا * او يَسْرَحُوه بها وَاغْبَرَّتِ السُوحُ *

ولا يُستثنى بسِيَّمَا الّا ومَعَهُ جَحْدٌ لو قلت جاءنى القومُ سيّما زيدٌ لم يجز حتّى تأتى بلا ولا يُستثنى بلا سيّما الّا فيما يراد تعظيمُه فأمّا بيت امرئ القيس

* ألَا رُبَّ يومٍ كان مِنْهُنّ صالحٍ * ولا سِيَّمَا يومٍ بدارةِ جُلْجُلِ *

فانّه رُوِى بجرّ يوم ورفعه على ما ذكرناه وقد رُوِى منصوبا على الظرف وهو قليلٌ شاذٌّ ،

قال صاحب الكتاب والخامس جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء وذلك ما جاءنى الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيدٍ ،

قال الشارح اذا استثنيتَ بالّا من كلام منفىّ غيرِ تامّ وذلك بأن يكون ما قبل الّا محتاجا الى ما بعدها ومثالُ ذلك ما جاءنى الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيدٍ وما ذهب الّا عمرٌو فهذا لا يكون فيه الّا الرفعُ لانّ للفعل المُفَرَّغِ لِما بعد الّا أن يعمل فيه والأصلُ أن تقول ما جاءنى احدٌ وما ذهب احدٌ او شىءٌ ليصحّ معنى الاستثناء لانّ الاستثناء تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ على ما ذكرنا الّا انّك حذفت الفاعلَ استغناءً عنه لعُمومِ النفى وأنت تريده ولَسْنا نعنى أنّه مضمرٌ وأنّ المذكور بعد الّا بدلٌ منه وانّما نعنى انّ المعنى على ذلك ولمّا حذفتَ ما كان يجب أن يُشْغَل به الفعلُ المنفىُّ لم يجز تركُ الفعل بلا فاعلٍ او ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بدٌّ من إسنادِ هذا الحديث الى مُحَدَّثٍ عنه وشَغْلِ هذا الفعل بشىءٍ يرتفع به كما لم يكن بدٌّ من شغلِ الفعل بالمفعول اذا لم يسمَّ الفاعلُ فرفعتَ به ما بعد الّا وأقمْتَه مُقامَ مَن لم يُذْكَر اذ كان بعضَه ، ولم يكن ذلك بأبعدَ من اقامةِ المفعول مقامَ الفاعل وليس منه ولمّا أقمْتَه مقامَ الفاعل وشغلتَ الفعلَ به لفظًا دلّ الاستثناءُ على المحذوف من جهةِ المعنى كما دلّ تغييرُ بِنْيَةِ الفعل فى ما لم يسمَّ فاعلُه بعد اقامةِ المفعول مقامَ الفاعل على انّ ثَمَّ فاعلاً لهذا الفعل غيرَ

المذكور، والذى يدلّ على انّ الفعل عاملٌ فيما بعد الّا ومسندٌ اليه أمران احدهما أنّ هنا فعلًا لا بدّ له من فاعلٍ وليس هنا فاعلٌ سوى الموجود ولا يقال الفاعلُ محذوفٌ اذ الفاعلُ لا يجوز حذفُه والثانى أنّه قد يُؤنَّث الفعل لتأنيثِ المستثنى فيقال ما قامت الّا هندٌ قال ذو الرُّمّة

*بَرَى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما فى غُروضها * فما بَقِيَتْ الّا الصُّدورُ الجَراشِعُ*

ومن ذلك قِرآءةُ الحسن وجماعةٍ من القُرّاء غيرِ السَّبْعة فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى الّا مَسَاكِنُهُمْ فأنّث وإن كان القياسُ التذكيرَ لانّه من مواضع العُموم والتذكيرِ اذ التقديرُ فما بقى شىءٌ ولا يُرَى شىءٌ فاذا قلت ما قام الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيد فهو بمنزلة قام زيدٌ ورأيت زيدا ومررت بزيد فى أنّ الفعل عاملٌ فى الفاعل والمفعولِ بعد الّا كما يعمل اذا لم يكن الّا مذكورا وهذا معنى قوله جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمة الاستثناء وفائدةُ الاستثناء فى قولك ما قام الّا زيدٌ إثباتُ القيام له ونَفْيُه عمّن سواه ولو قلت قام زيدٌ لا غيرُ لم يكن فيه دلالةٌ على نَفْيه عن غيره فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والمشبَّه بالمفعول منها هو الاوّل والثانى فى احدِ وَجْهَيْه وشَبَهُه به لمجيئه فضلةً وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه لانّ العامل فيه بتوسُّطِ حرف،

قال الشارح قوله والمشبَّه بالمفعول منها هو الاوّل يريد المستثنى من الموجَب نحوَ قولك قام القومُ الّا زيدا لانّ الاستثناء جاء بعدما تمّ الكلامُ بالفاعل كما يأتى المفعولُ كذلك نحوَ قولك ضرب زيدٌ عمرا، قوله والثانى فى احدِ وجهَيْه يريد به ما يجوز من النصب والبدلِ فى المستثنى من المنفىّ التامّ نحوَ قولك ما جاءنى احدٌ الّا زيدٌ فانّه يجوز فيه النصب على اصل الباب وهو المشبَّهُ بالمفعول والبدلُ، والفرق بين البدل والنصب فى قولك ما قام احد الّا زيد أنّك اذا نصبت جعلت معتمَدَ الكلام النفىَ وصار المستثنى فضلةً فتنصبه كما تنصب المفعولَ به واذا أبدلتَه منه كان معتمدُ الكلام إيجابَ القيام لزيد وكان ذكرُ الاوّل كالتَوْطِئة كما ترفع الخبرَ لانّه معتمدُ الكلام وتنصب الحالَ لانّه تَبيعٌ للمعتمد فى نحو زيدٌ فى الدار قائما، وقوله وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه يريد انّ الفعل كما لم يتعدّ الى المفعول معه الّا بواسطةِ الواو وتقويتِه كذلك الّا تقويةٌ للفعل قبلها لا يتعدّى الى المستثنى الّا بواسطتها وليس واحدٌ منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه،

فصــل ٨٩

قال صاحب الكتاب وحكمُ غَيْرٍ حكمُ الاسم الواقع بعد إلّا تنصبه فى الموجَب والمنقطع وعند التقديم وتُجيز فيه البدلَ والنصبَ فى غيرِ الموجب، وقالوا انّما عمل فيه غيرُ المتعدّى لشَبَهه بالظرف لإبهامه،

قال الشارح لمّا كانت إلّا حرفا لا يعمل شيئًا ولا يعمل فيه عاملٌ وكان ما قبلها مقتضيا لما بعدها تخطّى عملُ ما قبلها الى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام الّا زيدٌ وما رأيتُ الّا زيدا وما مررت الّا بزيدٍ، وغيرٌ اسمٌ تعمل فيه العواملُ وما بعدها لا يعمل فيه سواها لانّ اضافتها اليه لازمةٌ فصار الاعرابُ الواجبُ للاسم الواقع بعد إلّا حاصلا فى نفس غيرٍ فاذا استثنيتَ بها من موجَبٍ نصبتَ نحوَ قولك قام القومُ غيرَ زيدٍ كما نصبت ما بعد إلّا نحوَ قام القومُ الّا زيدا وكذلك اذا كان الثانى منقطعا ليس من جنس الاوّل كقولك جاءنى القومُ غيرَ حمارٍ كما تقول إلّا حمارا وكذلك اذا قدّمتَه على المستثنى منه نحوَ قولك ما جاءنى غيرَ زيدٍ احدٌ كما قلت ما جاءنى الّا زيدا احدٌ وتقول ما جاءنى احدٌ غيرُ زيدٍ فيجوز فى غيرٍ الرفعُ والنصبُ كما كان ذلك جائزا مع إلّا، فان قيل كيف جاز ان تقول قام القومُ غيرَ زيد فتنصب غيرا بالفعل قبله وهو لازمٌ غيرُ متعدّ فالجوابُ انّ غيرا ههنا لمّا كانت مُشابِهةً لسوًى بما فيها من الابهام ألا ترى انّك اذا قلت مررت برجلٍ غيرِك فهو غيرُ متميّزٍ كما انّ سوى كذلك فكما يتعدّى الفعلُ اللازمُ الى سوى بنفسه كذلك يتعدّى الى غير لانّه فى معناه وهذا معنى قوله وقالوا انّما عمل فيه الفعلُ غيرُ المتعدّى لشَبَهه بالظرف يريد سوًى،

فصــل ٩٠

قال صاحب الكتاب واعلمْ انّ إلّا وغيرًا يتقارضان ما لكلّ واحد منهما، فالذى لغَيْرٍ فى اصله أن يكون وصفًا يَمَسُّه إعرابُ ما قبله ومعناه المغايَرةُ وخلافُ المماثَلة، ودلالتُه عليها من جِهَتَيْن من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجلٍ غيرِ زيد قاصداً الى انّ مُرورك كان بانسانٍ آخَرَ او بمَن ليست صفتُه صفتَه، وفى قوله عزّ وجلّ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَاهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ الرفعُ صفةٌ للقاعدون والجرُّ صفةٌ للمؤمنين والنصبُ على الاستثناء، ثمّ دخل على إلّا فى الاستثناء،

قال الشارح قوله يتقارضان ما لكلّ واحد منهما يعنى انّ كلّ واحد منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أخصّ به فحكمُ غيرٍ الذى هو مختصّ به الوصفيّةُ أن يكون جاريًا على ما قبله تحْلِيَةً له بالمغايَرة

فأصلُ غيرٍ أن يكون وصفًا والاستثناء فيه عارضٌ مُعارٌ من إلّا ويوضح ذلك ويُؤكّده أنّ كلّ موضع يكون فيه غيرٌ استثناءً يجوز ان يكون صفةً فيه وليس كلّ موضع يكون فيه صفةً يجوز ان يكون استثناءً وذلك نحوُ قولك عندى مائةٌ غيرَ درهمٍ اذا نصبتَ كانت استثناء وكنتَ مُخبرا انّ عندك تسعةً وتسعين درهمًا واذا رفعت كنت قد وصفتَه بأنّه مغايرٌ لها وكذلك اذا قلت عندى درهمٌ غيرَ دانقٍ وغيرُ دانقٍ اذا استثنيتَ نصبتَ واذا وصفت رفعت وتقول عندى درهمٌ غيرُ زائفٍ ورجلٌ غيرُ عاقلٍ فهذا لا يكون فيه غيرٌ الّا وصفا لا غيرُ لانّ الزائف ليس بعضًا للدرهم ولا العاقل بعضَ الرجل وحقيقةُ الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍّ والفرقُ بين غيرٍ اذا كانت صفةً وبينها اذا كانت استثناءً انّها اذا كانت صفة لم تُوجِب للاسم الذى وصفتَه بها شيـًا ولم تَنْفِ عنه شيـًا لانّه مذكورٌ على سبيل التعريف فاذا قلت جاءنى رجلٌ غيرُ زيد فقد وصفتَه بالمغايَرة له وعدمِ المماثَلة ولم تَنْفِ عن زيد المجىءَ وانّما هو بمنزلة قولك جاءنى رجلٌ ليس بزيدٍ وأمّا اذا كانت استثناءً فانّه اذا كان قبلها ايجابٌ فما بعدها نفىٌ واذا كان قبلها نفىٌ فما بعدها ايجابٌ لانّها ههنا محمولةٌ على إلّا فكان حكمُها كحكمِه؞ وقوله يَمَسُّه إعرابُ ما قبله يُشير الى انّه وصفٌ يتبع ما قبله فى إعرابه كما تتبع سائرُ الصفات فتقول هذا رجلٌ غيرُك فترفعُه لانّ موصوفه مرفوعٌ وتقول رأيت رجلا غيرَك ومررت برجلٍ غيرِك كما تقول هذا رجلٌ عالمٌ ورأيت رجلا عالما ومررت برجلٍ عالمٍ فيكون إعرابُ عالمٍ كإعرابِ الرجل من حيث هو نعتٌ له؞ وقوله ودلالته عليهما من وجهَيْن من جهةِ الذات ومن جهةِ الصفة يريد انّه قد دلّ على شيئَيْن على الذات الموصوفة وهو الانسانُ مَثَلًا وعلى الوصف الذى استحقّ به أن يكون غيرا وهو المغايرةُ كما انّك اذا قلت أسْوَدُ فقد دلّ على شيئَيْن على الذات والسَواد الذى استحقّ به ان يكون أسودَ فهما شيـًان حاملٌ ومحمولٌ فالحاملُ الذاتُ والمحمولُ السوادُ وكذلك ضاربٌ دلّ على الضَرْب وذاتِ الضارب؞ فامّا قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غيرُ أُولى الضَرَر الخ فقد قُرِئَ بالرفع والجرّ والنصب فالرفعُ على النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعُه على البدل فى الاستثناء لانّه يصير التقديرُ فيه لا يستوى الّا أُولو الضرر وليس المعنى على ذلك انّما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحّاء والمجاهدون والجرّ على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحّاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحدٌ والنصبُ على الاستثناء؞ وقوله ثمّ دخل على إلّا فى الاستثناء يريد انّ اصلَ غيرٍ أن يكون صفةً لِما ذكرناه ثمّ دخل على إلّا للمضارَعة بينهما فاستُثنى به كما يُستثنى بإلّا؞

قال صاحب الكتاب وقد دخل عليه إلّا في الوصفيّة وفي التنزيل لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا اى غيرُ الله ومنه قوله

* وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُه أَخوه * لَعَمْرُ أَبيكَ إِلّا الفَرْقَدانِ *

ولا يجوز إجراؤه مُجْرَى غَيْرٍ الّا تابعًا لو قلت لو كان فيهما الّا اللّهُ كما تقول لو كان فيهما غيرُ اللّه لم يجز وشَبَّهه سيبويه بأَجْمَعُونَ ،

قال الشارح وقد حملوا إلّا على غير في الوصفيّة فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تَحْلِيَةً للمذكور بالمغايرة وأنّه ليس إيّاه او مَن صفتُه كصفته ولا يراد به إخراجُ الثانى ممّا دخل في الاوّل فتقول جاءنى القوم الّا زيدًا فيجوز نصبُه على الاستثناء ورفعُه على الصفة للقوم واذا قلت ما أتانى احدٌ الّا زيدٌ جاز ان يكون إلّا وما بعدها بدلًا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنَى غيرٍ قال اللّه تعالى لو كان فيهما آلهةٌ الّا اللّهُ لَفسدتا والمراد غيرُ اللّه فهذا لا يكون الّا وصفًا ولا يجوز ان يكون بدلا يراد به الاستثناء لانّه يصير في تقديرِ لو كان فيهما الّا اللّهُ لفسدتا وذلك فاسدٌ لانّ لَوْ شرطٌ فيما مضى فهى بمنزلةِ إِنْ في المستقبَل وأنت لو قلت إِن أتانى الّا زيدٌ لم يصحّ لانّ الشرط في حكمِ الموجَب فكما لا يصحّ أتانى الّا زيدٌ كذلك لا يصحّ إن أتانى الّا زيد فلو نصبتَ على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهةٌ الّا اللّهَ لجازَ ، ومن ذلك قول الشاعر عمرِو بن مَعْدِى كَرِبَ * وكلّ اخٍ مفارقه اخوه الخ * فإلّا وما بعدها بمعنى غيرٍ صفةٌ لكلّ ولو جعله وصفا لأخٍ لخفض وقال الّا الفرقدين لانّ ما بعد إلّا في الوصف يكون إعرابُه تابعًا لاعرابِ ما قبلها والمرادُ كلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه غيرُ الفرقدَيْن فإنّهما لا يفترقان في الدنيا كافتراقِ الأخوَيْن ، واعلم انّه لا يجوز ان تكون إلّا صفةً الا في الموضع الذى يجوز ان تكون فيه استثناءً وذلك أن تكونَ بعد جمعٍ او واحدٍ في معنى الجمع إمّا نكرةٍ منفيّةٍ وإمّا فيه الالفُ واللامُ لتعريف الجنس لانّ هذا هو الموضعُ الذى تجتمع فيه هى وغيرٌ فتَقارَضَا ولم تكن بمنزلتها في غيرِ هذا الموضع لانّهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررتُ برجلٍ الّا زيدٍ على معنَى غيرِ زيدٍ لم يجز لانّ إلّا موضوعةٌ لأن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها وليس زيدٌ بعضا لرجل فامتنع لذلك ، وقوله لا يجوز اجراؤه مجرى غيرٍ الّا تابعًا يريد انّ إلّا وما بعدها انّما تكون صفة اذا كان قبلها اسمٌ مذكورٌ ولا يجوز حذفُ الموصوف فيه وإقامةُ الصفة مقامَه كما جاز ذلك مع غيرٍ لانّ غيرا اسمٌ متمكّنٌ تعمل فيه العواملُ فيجوز ان يُقامَ مُقامَ الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وإن كان تقديرُه برجلٍ مثلِك فليس خفضه

هنا بحكم التَّبَعيّة بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرُك فارتفاعُه بالفعل قبله كما كان ارتفاعُ الموصوف لو ذَكَرَه وكذلك النصبُ فى قولك رأيتُ غيرَك هو منصوبٌ بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنّه صفةٌ تابعٌ فالّا انّما وُصف بها حَمْلا على غيرٍ واذا كانت غيرٌ نفسُها اذا حُذف موصوفُها لا تبقى نعتًا اذ النعتُ يقتضى منعوتا متقدِّما عليه كان ما حُمل عليه وهو حرفٌ لا يعمل فيه عامــلٌ لا رافعٌ ولا ناصبٌ ولا خافضٌ أشدَّ امتناعا فلم يجز لذلك حذفُ الموصوف واقامتُه مُقامَه فلا تقول ما قام الّا زيدٌ وأنت تريد الصفةَ كما جاز ما قام غيرُ زيدٍ؛ وقد شبّهه سيبويه بأجمعون فى التأكيد من حيثُ انّه لا يكون الّا تأكيدا كالنعت ولا يجوز حذفُ المؤكَّد واقامتُه مقامَ المؤكَّد فلا يكون الّا بعد مذكورٍ كما انّ إلّا فى الصفة كذلك؛

فصــــل ٩١

قال صاحب الكتاب وتقول ما جاءنى من احدٍ الّا عبدُ الله وما رأيتُ من احد الّا زيدا ولا احدَ فيها الّا عمرٌو فتحمل البَدَلَ على محلِّ الجارّ والمجرور لا على اللفظ وتقول ليس زيدٌ بشىء الّا شيـــًٔا لا يُعْبَأُ به قال طَرَفَةُ

*أَبَنِى لُبَيْنَى لَسْتُمْ بِيَدٍ * الّا يَدًا ليستْ لها عَضُدُ*

وما زيدٌ بشىء الّا شىءٌ لا يُعْبَأُ به بالرفع لا غيرُ؛

قال الشارح اعلم انّ من الحروف ما قد تُزاد فى الكلام لضربٍ من التأكيد وتختصّ زيادتُها بموضع دون موضع فمن ذلك مِنْ قد تُزاد مؤكّدةً وتختصّ بالنفى والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارةً تُفيد الاستغراقَ بعد أن لم يكن وتارةً تؤكّده فمثال الاوّل قولك ما جاءنى من رجلٍ فمِنْ أفادتِ العمومَ واستغراقَ الجنس لانّك لو قلت ما جاءنى رجلٌ جاز ان يكون نافيًا لمَجِىء رجل واحد وقد جاءك اكثرُ ومثالُ الثانى قولك ما أتانى من احدٍ والمعنى ما أتانى احدٌ لانّ احدا عامٌّ من غير دخولِ مِنْ كطُورِيٍّ وعَرِيبٍ وانّما أكّدتْ؛ فاذا قلت ما أتانى من احدٍ الّا زيدٌ جاز فى إعرابِ زيد وجهان النصبُ على الاستثناء والرفعُ على البدل من الموضع لانّ موضعه لو لم يكن الخافضُ رفعٌ لانّ مِنْ لو لم تدخل لَقلت ما اتانى احدٌ الّا زيدٌ ولا يجوز خفضُ زيد على البدل من اللفظ لانّ خَفْضَه بمِنْ ولا يجوز دخولُ مِنْ هذه على موجَبٍ وما بعد إلّا ههنا موجبٌ لانّه استثناءٌ من منفيٍّ والمستثنى من المنفىّ موجبٌ فامتنع البدلُ

من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذتُ من احدٍ الّا زيدٍ لجاز الخفضُ فيما بعد إلّا على البدل من المخفوض لانّ مِنْ هذه من صلةِ احدٍ فهى تدخل على المنفىّ والموجبِ بخلاف الأُولى ، وتقول لا احدَ فيها الّا زيدٌ ولا الٰهَ الّا اللّٰهُ بالرفع على البدل من موضع لا أحدَ لانّه فى موضع اسمٍ مبتدإٍ ولا يجوز حملُ ما بعد إلّا على النصب الذى تُوجِبه لَا النافيةُ لانّ لَا انّما تعمل فى منفىّ وما بعد إلّا هنا موجبٌ ولانّ المنفىّ ههنا مقدّرٌ بمِنْ والمعنى لَا مِن احدٍ ولذلك وجب بناؤُه فلم يصحّ البدلُ منه لانّه لا يصحّ تقديرُ مِنْ هذه بعد إلّا ، ومن ذلك قولُك ليس زيدٌ بشىءٍ الّا شيـًٔا لا يُعْبَأُ به ولا يجوز فيه الّا النصبُ على البدل من المَحَلّ لانّ مَحَلّه نصبٌ والتقديرُ ليس زيدٌ شيـًٔا الّا شيـًٔا لا يُعْبَأُ به ولا يجوز الخفضُ على البدل من اللفظ لانّ خَفْضه بتقديرِ الباء وهذه الباء تأتى زائدةً لتأكيد النفى ولا تكون مع الموجَب وما بعد إلّا هنا موجبٌ فلذلك لم يجز الخفضُ ، قال الشاعر * أَبَنِى لُبَيْنَى الخ * البيت لطَرَفَةَ بن العبد والشاهدُ انّه نصب يدًا الثانيةَ لوقوعها بعد إلّا بدلًا من محلّ الجارّ والمجرور لتعذُّرِ حَمْله على لفظِ المخفوض لانّ ما بعد إلّا موجبٌ والباء مؤكِّدةٌ للنفى ويُروى مَخْبُولَةَ العَضُدِ والخَبْلُ الفَسادُ والمعنى أنتم فى الضُعْف وقلّةِ الانتفاع كيَدٍ لا عَضُدَ لها ، وتقول ما أنت بشىءٍ الّا شىءٌ لا يُعْبَأُ به بالرفع لا غيرُ وذلك لانّ الجارّ والمجرور عند بنى تميم فى موضع رفعٍ لانّهم لا يُعمِلون مَا لعدم اختصاصها واذا كان فى موضع رفعٍ تعذّرَ حملُه على اللفظ الذى هو الجرّ لما ذكرناه من انّ هذه الباء لا تُزاد مع الموجب وما بعد إلّا هنا موجبٌ فحُمل على الموضع وهو الرفعُ ، وعند أهل الحجاز أنّ الجارّ والمجرور فى موضع نصبٍ لانّهم يحملون مَا على لَيْسَ لشَبَهِها بها من جهة النفى فاذا دخلت إلّا بطل عملُها لانتقاضِ النفى وصاروا الى أَقْيَسِ اللُغَتَيْن وهى لغةُ بنى تميم فلذلك رفعتَ ، ومثله ما كان زيدٌ بغلامٍ الّا غلامًا صالحًا بنصب الغلام لانّه بدلٌ من محلّ الغلام الاوّل ومحلُّه نصبٌ بأنّه خبرُ كَانَ ويدلّ على ذلك انّك لو حذفتَ الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت الّا شىءٌ لا يُعْبَأُ به بالرفع وما كان زيدٌ الّا غلامًا صالحًا بالنصب ، وقد أجاز الكوفيّون فيما بعد إلّا الخفضَ اذا كان نكرةً ولا يجوز فى المعرفة فتقول على هذا ما أتانى من احدٍ الّا رجلٍ وما أنت بشىءٍ الّا شىءٍ لا يُعْبَأُ به ولو قلت الّا زيدٍ وما أنت بشىءٍ الّا الشىءِ التافهِ لم يجز والصوابُ المذهب الاوّل وهو رأْىُ سيبويه لما ذكرناه من انّ حرف الخفض فى هذا الموضع انّما دخل لتأكيد النفى ولا يتعلّق بموجبٍ وما بعد إلّا موجبٌ فاعرفه ،

فصــــل ٩٢

قال صاحب الكتاب وإن قدّمتَ المستثنى على صفةِ المستثنى منه ففيه طريقان احدهما وهو اختيارُ سيبويه أن لا تكترِث للصفة وتحملَه على البدل والثانى أن تُنزّلَ تقديمَه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف فتنصبَه وذلك قولك ما اتانى احدٌ الّا أبوك خيرٌ من زيد وما مررتُ بأحدٍ الّا عمرٍو خيرٍ من زيد او تقولَ الّا اباك والّا عمرا ؛

قال الشارح اذا تقدّم المستثنى على صفةِ المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما مذهبُ سيبويه وهو اختيارُ أبى العبّاس المبرّد أن تُبْدِله ممّا قبلَه لانّ الاعتبار بتقديمِ المُبْدَل منه وهو الاسمُ ولا تكترِث للصفة لانّها فضلةٌ والثانى أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيارُ أبى عثمانَ المازنىّ وذلك أنّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد واذا كانا كالشىء الواحد كان تقديمُه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصبُ بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصبُ بتقديمه على الصفة ؛ وممّا يدلّ انّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد قوله تعالى قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ألا ترى انّه أُدخِل الفاء فى الخبر ههنا لوَصْفك إيّاه بالّذى كما تدخل اذا كان المخبَرُ عنه الّذى وكان موصولا بالفعل او ما يجرى مجرى الفعل من ظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ ؛ مثالُ ذلك قولك ما أتانى احدٌ الّا أبوك خيرٌ من زيدٍ فقولك خيرٌ من زيدٍ وصفٌ لأحدٍ المستثنى منه والأبُ هو المستثنى وقد تقدّم على الصفة وأبدلتَه منه وان شئت نصبت وقلت الّا أباك ؛ وتقول ما مررتُ بأحدٍ الّا عمرٍو خيرٍ من زيد فقولك خيرٍ من زيد نعتُ أحدٍ وعمرٍو مخفوضٌ لانّه بدلٌ منه وان شئت نصبت على الاستثناء ؛

فصــــل ٩٣

قال صاحب الكتاب وتقول فى تثنية المستثنى ما اتانى الّا زيدٌ الّا عمرا والّا زيدا الّا عمرٌو ترفع الذى اسندتَ اليه وتنصب الآخَرَ وليس لك ان ترفعَه لانّك لا تقول تركونى الّا عمرٌو ؛ وتقول ما اتانى الّا عمرا الّا بِشْرا احدٌ منصوبَيْن لانّ التقدير ما اتانى الّا عمرا احدٌ الّا بشرٌ على إبدال بشر من احد فلمّا قدّمتَه نصبْتَه ؛

قال الشارح اذا قلت ما أتانى الّا زيدٌ الّا عمرا او الّا زيدا الّا عمرٌو فلا بدّ من رفع احدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعُهما جميعا ولا نصبُهما وذلك نَظَرًا الى إصلاحِ اللفظ وتَوْفِيَةً ما يستحقّه وذلك أنّ المستثنى

منه محذوفٌ والتقديرُ ما أتانى احدٌ الّا زيدا الّا عمرا لكن لمّا حُذف المستثنى منه بقى الفعلُ مفرَّغا بلا فاعلٍ ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعلٍ فى اللفظ فرُفع احدهما بأنّه فاعلٌ ولمّا رفعت احدهما بانّه فاعلٌ لم يجز رفعُ الاخر لانّ المرفوع بعد إلّا انّما يُرفَع على احدِ وجهَيْن إمّا أن يُرفَع بالفعل الذى قبله اذا فُرِّغ الفعل وإمّا أن يُرفَع لانّه بدلٌ من مرفوعٍ قبله ولا يسوغ ههنا وجهٌ من الوجهَيْن المذكورَيْن لانّ احدهما قد ارتفع بالفعل لمّا فُرِّغ له ولا يكون بدلًا لانّ الثانى ليس الاوّل ولا بعضًا له ولا مشتملا عليه مع انّه ليس المراد أن يُثبَت للثانى ما نُفى من الاوّل فيُبْدَل منه وانّما المعنى على انّهما لم يدخلا فى نفى الإتيان، وقوله لانّك لا تقول تركونى الّا عمرٌو اشارةٌ الى انّ الثانى مستثنًى من الاوّل والاوّل موجَبٌ والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعا، فان قيل كيف استثنيتَه منه وليس بعضًا له قيل لانّ زيدا بعضُ القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعضٌ والبعضُ يقع على القليل والكثير، ولم يجز نصبُهما جميعا لانّ الفعل لا ينصب مفعولَيْن من غير فاعلٍ فلمّا امتنع رفعُهما معا ونصبُهما معا تعيَّن رفعُ احدهما ونصبُ الآخر، والاسمان جميعا مستثنَيان فمعناهما فى ذلك واحدٌ وإن اختلف إعرابُهما وممّا يدلّ على انّهما مستثنيان أنّك لو لم تحذف المستثنى منه وقدّمتهما عليه لكنت تنصبهما نحوَ قولك ما أتانى الّا زيدا الّا عمرا احدٌ والذى يوضح ذلك قولُ الكُمَيْت

* فما لِىَ الّا اللّهُ لا ربَّ غيرَه * وما لِىَ الّا اللّهَ غيرَك ناصرُ *

نفى كلَّ ناصرٍ سوى اللّه وسوى المخاطَب وهذا واضحٌ،

فصـــل ٩٤

قال صاحب الكتاب واذا قلتَ ما مررتُ بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه كان ما بعد إلّا جملةً ابتدائيّةً واقعةً صفةً لأحد وإلّا لَغْوٌ فى اللفظ مُعْطِيَةٌ فى المعنى فائدتَها جاعلةً زيدا خيرا من جميع مَن مررتَ بهم،

قال الشارح اعلم انّ إلّا تدخل بين المبتدإ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثال دخولها بين المبتدإ وخبره قولك ما زيدٌ الّا قائمٌ فقائمٌ خبرُ زيد فكانّك قلت زيدٌ قائمٌ لكن فائدةُ دخولِ إلّا إثباتُ الخبر للاوّل ونفىُ خبرٍ غيرِه عنه والمستثنى منه كانّه مقدّرٌ والتقديـرُ ما زيدٌ شىءٌ الّا قائمٌ فشىءٌ هنا فى معنى جماعةٍ لانّ المعنى ما زيدٌ شىءٌ من الأشياء الّا قائمٌ، ومثالُ دخولها بين الصفة والموصوف قولك ما مررتُ بأحدٍ الّا كريمٍ وما رأيتُ فيها احدا الّا عالمًا أفدتَ بإلّا إثباتَ مرورك بقومٍ كِرامٍ

وأنتفاء المرور بغيرِ مَن هذه صفتُهم وكذلك أُثبتّ رؤيةَ قومٍ عُلماءَ ونفيتَ رؤيةَ غيرِهم، وتقول في الحال ما جاء زيدٌ الّا ضاحكًا فتنفى مجيئَه الّا على هذه الصفة، وقد تقع الجُمَل موقعَ هذه الاشياء بعد الّا كما تقع موقعَها في غير الاستثناء فتقول ما زيدٌ الّا أبوه منطلقٌ فأبوه منطلقٌ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ في موضع خبرِ المبتدإِ الأوّلِ الذى هو زيدٌ وتقول في الصفة ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه فقولك زيدٌ خيرٌ منه جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ في موضعِ مخفوضٍ نعتٍ لأحدٍ كانّك قلت مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم وأفادت الّا انتفاءَ مُرورك بغيرِ مَن هذه صفتُهم، وتقول في الجملة اذا وقعتْ حالًا ما مررتُ بزيدٍ الّا أبوه قائمٌ وما مررت بالقوم الّا زيدٌ خيرٌ منهم فالجملةُ في موضع الحال لوقوعها بعد معرفةٍ وقد يجوز في قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه أن تكون الجملةُ في موضع الحال ايضا لانّ الحال من النكرة جائزٌ وإن كان ضعيفا ويجوز ان تدخل عليه الواوُ فتقول ما مررت بأحدٍ الّا وزيدٌ خيرٌ منه وما كلّمتُ احدا الّا وزيدٌ حاضرٌ فزيد حاضر في موضع الحال ولا يجوز حذفُ الواو من ههنا كما جاز حذفُها من الاوّل لخُلُوّ الجملة من العائد الرابطِ وانّما الواوُ هي الرابطةُ وليس الاوّلُ كذلك لانّ فيه ضميرا رابطا فإن أتيت بالواو كان تأكيدا للأرتباط وإن لم تأتِ بها فالضميرُ كافٍ، ولا تقع الجملةُ في هذه المواضع الّا أن تكون اسميّةً من مبتدإٍ وخبرٍ ولا تكون فعليّةً لانّ إلّا موضوعةٌ لإخراجِ بعضٍ من كلٍّ فاذا تقدّم إلّا الاسمُ فلا يكون بعدها الّا الاسمُ لانّهما جنسٌ واحدٌ فيصحّ ان يكون بعضاً له فلو قلت ما زيدٌ الّا قامَ على ان تجعل قام خبرا وما أتانى احدٌ الّا قام أخوه ونحوَ ذلك لم يجز لِما ذكرتُ لك، ولو قلت ما زيدٌ الّا يقوم او ما أتانى احدٌ الّا يضحك لكان جيّدا لانّ الفعل المضارع مشابِهٌ للاسم فكان له حكمُه،

وقوله والّا لَغوٌ في اللفظ مُعْطِيةٌ في المعنى فائدتَها جاعلةٌ زيدا خيرا من جميعِ مَن مررتَ بهم يعنى انّه ليس في اللفظ مستثنًى منه وانّما معك في ما زيدٌ الّا قائمٌ مبتدأٌ وخبرٌ وفي قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه صفةٌ وموصوفٌ او حالٌ وذو حالٍ فجرى مجرَى العامل المفرّغِ للعمل من نحوِ ما قام الّا زيدٌ وما ضربتُ الّا زيدا من حيثُ انّ ما قبل الّا يقتضى ما بعدها اقتضاءً لا يتمّ المعنى الّا به الّا أنّها من جهةِ المعنى تُفيد الاستثناءَ من حيثُ جعلتَ زيدا خيرا من جميعِ ما مررت به في قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه ونفيتَ زيدا أن يكون شيئًا الّا قائمًا في قولك ما زيدٌ الّا قائمٌ،

فصــل ٩٥

قال صاحب الكتاب وقد أُوقِعَ الفعل موقع الاسم المستثنى فى قولهم نشدتُك باللّٰه الّا فعلتَ والمعنى ما أَطْلُبُ منك الّا فَعْلَك وكذلك اقسمتُ عليك الّا فعلتَ وعن ابن عَبّاسٍ بالايواء والنَّصْرِ الّا جلستم وفى حديثِ عُمَر عزمتُ عليك لَمّا ضربتَ كاتِبَك سَوْطا بمعنى الّا ضربتَ،

قال الشارح قد أُوقع الفعل موقعَ المصدر المستثنى لدلالة الفعل على المصدر فقالوا نشدتُك اللّٰهَ الّا فعلتَ والمراد فَعْلَك وذلك أنّ نَشَدَ فعلٌ قد استُعمل على وجهَيْن احدُهما ان يكون متعدّيا الى مفعول واحد والاخرُ ان يكون متعدّيا الى مفعولَيْن فالمتعدّى الى مفعول واحد قولُهم نشدتُ الضالّةَ اذا طلبتَها وأنشدوا لنُصَيْب

*طَلَلْتُ بذِى دَوْرانَ أَنْشُدُ ناقتى * وما لى عليها من قَلُوصٍ ولا بَكْرِ*

والناشد الطالبُ وأنشد الأصمعىّ عن أبى عمرو

*يُصِيخُ للنَبْأَةِ أَسْماعَه * اِصاخةَ الناشِدِ للمُنْشِدِ*

الاصاخة الاستماعُ والناشدُ الطالبُ والمُنْشِدُ المُعَرِّفُ،

الضرب الآخر أن يتعدّى الى مفعولَيْن من بابِ نشدتُ وذلك قولُهم نشدتُك اللّٰهَ الّا فعلتَ هكذا حكاه سيبويه وهو كلامٌ محمولٌ على المعنى كانّه قال ما أَنْشُدُ الّا فَعْلَك اى ما أسألُك الّا فَعْلَك ومثلُ ذلك شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ وشىءٌ ما جاء بك، وجاز وقوعُ فعلتَ ههنا بعد الّا من حيثُ كان دالّا على مصدره كانّهم قالوا ما أسألُك الّا فَعْلَك ونحوُه ما أنشده أبو زيد

*فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو * الى الاصباحِ آثِرَ ذى أَثِيرِ*

فأَوقع الفعلَ على مصدره لدلالته عليه فكانّه قال فى جوابِ ما تشاء اللَهْوَ، واذا ساغ ان تحمل شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ على معنى المنفىّ كان معنى النفى فى نشدتُك اللّٰهَ الّا فعلتَ أظهرَ لقُوّةِ الدلالة على النفى لدخولِ الّا لدلالتها عليه ألا ترى انّهم قالوا ليس الطيبُ الّا المِسْكَ فجاز دخولُ الّا فى قول أبى الحسن بين المبتدا والخبر وإن لم يجز زيدٌ الّا منطلقٌ لمّا كان عاريًا من معنى النفى، ومثله من الحمل على المعنى قولُ الآخرِ *وإنّما* يُدافِعُ عن أَعْراضِهم أَنَا او مِثْلِى* والمراد ما يدافع عن اعراضهم الّا أنا ولذلك فَصَلَ الضميرَ حيثُ كان المعنى ما يدافع الّا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقمْ لانّك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانّه فى معنى ما يدافع الّا أنا كذلك جاز أسألُك الّا فعلتَ لانّه فى معنًى لا أسألُك الّا

فَعْلَك، وامّا أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ فقياسُه لو أُجْرِىَ على ظاهره أن يقال لَتَفْعَلَنّ لانّه جوابُ القَسَم فى طَرَفِ الايجاب بالفعل فتلزمه اللامُ والنونُ لكنّهم حملوه على نشدتُك اللّهَ الّا فعلتَ لانّ المعنى فيهما واحدٌ، قال سيبويه سألتُ الخليلَ عن قولهم أقسمت عليك لَمّا فعلتَ والّا فعلتَ لِمَ جاز هذا وانّما أقسمتُ ههنا كقولك واللّهِ فقال وجهُ الكلام لتفعلنّ ولكنّهم أجازوا هذا لانّهم شبّهوه بقولهم نشدتُك اللّهَ الّا فعلتَ اذ كان المعنى فيهما الطَلَبَ، وامّا قولُ ابن عَبّاسٍ بالإيواء والنَصْرِ الّا جلستم فهو حديثٌ مشهور ذكره التَوْحِيدىُّ فى كتابِ البَصائر وذلك أنّ ابن عبّاس دخل على بعضِ الأنصار فى وَلِيمَةٍ فقاموا فقال بالإيواء والنصر الّا جلستم وأراد بالايواء والنصر قولَه تعالى وَٱلَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا فاستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خَصائصهم، وامّا حديثُ عمر عزمتُ عليك لَمّا ضربتَ كاتبَك سَوْطا ففى هذا الحديث روايةٌ اخرى عن يَحْيَى بن أبى كثير أنّ كاتبًا لأبى موسى كتب الى عمر بن الخَطّاب مِنْ أبو مُوسَى فكتب اليه عمرُ اذا أتاك كِتابى هذا فاضْرِبْه سَوْطا وٱعْزِلْه عن عَمَلك، فقوله لمّا ضربتَ كاتبَك بمعنَى الّا ضربتَ اى لا أطلُبُ الّا ضَرْبَه وقولُه عزمتُ عليك من قَسَم الملوك وكانوا يُعظِّمون عزائمَ الأُمراء،

فصـــل ٩٦

قال صاحب الكتاب والمستثنى يُحذَف تخفيفًا وذلك قولهم ليس الّا وليس غيرُ،

قال الشارح قد حذفوا المستثنى بعد الّا وغيرٍ وذلك مع لَيْسَ خاصّةً دون غيرها ممّا يُستثنى به من ألفاظ الجَحْد لعِلْمِ المخاطَب بمُرادِ المتكلّم وذلك قولُك ليس غيرُ وليس الّا والمراد ليس الّا ذاك وليس غيرُ ذاك ولو قلت بدلَ لَيْسَ لا يكون الّا او لم يكن غيرُ لم يجز فاذا قالوا ليس الّا وليس غيرُ فانّهم حذفوا المستثنى منه اكتفاءً بمعرفة المخاطَب نحوَ ما جاءنى الّا زيدٌ والمرادُ ما جاء احدٌ الّا زيدٌ ومثلُ ذلك ما منهم الّا قد قال ذاك يريد ما منهم احدٌ الّا قد قال ذاك واذا قلت ليس غيرُ فاسمُ ليس مستترٌ فيها على ما تقدّم وغَيْرُ الخبرُ وهى منتصبةٌ وانّما لمّا حُذِفَ منها ما أُضيفت اليه وقُطعت عن الاضافة بُنيت على الضمّ تشبيهًا بالغايات، وقال أبو الحسن الأخفشُ اذا أضفتَ غيرا فقلت غيرك او غير ذلك جاز فيه وجهان الرفعُ والنصبُ تقول جاءنى زيدٌ ليس غيرُه وليس غيرَه فاذا رفع فعلى انّه اسمُ ليس وأضمر الخبرَ كانّه قال ليس غيرُه صحيحا واذا نصب فعلى انّه الخبرُ وأضمر الاسمَ كانّه قال ليس الجائى او ليس الأمرُ غيرَه واذا لم يُضِفْها أجاز فى غير الفتح والضمّ وشبّهها بباب تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ وزعم

انّ تيم الاوّل قد حُذف منه المضافُ اليه وبقى على لفظ ما هو مضافٌ من غير تنوين اذ كانت الاضافةُ منويّةً فيه ۶ وقد أجاز بعضُهم تنوينَ غير اذا حذفتَ منها المضاف اليه نَظَرًا الى اللفظ كما يُنوّن كُلٌّ وبعضٌ اذا لم يُضافا وإن كانت الاضافةُ فيهما منويّةً مرادةً من نحوِ قوله تعالى وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ونحو ذلك ۶

الخبر والاسم فى بابَىْ كان وإنّ

فصــــل ٩٧

قال صاحب الكتاب لمّا شُبّه العامل فى البابَيْن بالفعل المتعدّى شُبّه ما عَمِلَ فيه بالفاعل والمفعول ۶

قال الشارح لمّا حصّر المنصوباتِ وجب عليه أن يُعيد ذِكْرَ كانَ وأخواتها وإنّ وأخواتها ههنا لانّ لكلّ واحد منهما منصوبا كما أنّ له مرفوعا فخبرُ كان وأخواتِها واسمُ انّ وأخواتِها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنّه شُبّه كلُّ واحد من كان وإنّ بالفعل المتعدّى لاقتضاء كلّ واحد منهما اسمَيْن بعده وقد تقدّم بيانُ مشابهةِ إنّ الفعلَ فى المرفوعات بما أغنى عن إعادته ۶ وأمّا كانَ وأخواتُها فهى من أفعالِ العِبارة واللفظِ لإنّه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحوِ قَدْ والسين وسَوْف وتتصرّفُ تصرُّفَ الافعال نحوَ كانَ يَكُونُ فهو كائنٌ وكُنْ ولَا تَكُنْ وليست أفعالا حقيقةً لانّ الفعل فى الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ وزمانِ ذلك الحدث وكانَ وأخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمانِ وُجودِ خبرها فهى بمنزلةِ اسمٍ من اسماء الزمان يُؤْتَى به مع الجملة للدلالة على زمنِ وجودِ ذلك الخبر فقولُك كان زيدٌ قائما بمنزلة قولك زيدٌ قائمٌ أمْسِ وقولُك يكون زيدٌ قائما بمنزلةِ زيدٌ قائمٌ غدا فثَبَتَ بما قلناه أنّها ليست افعالا حقيقةً اذ ليس فيها دلالةٌ على الفعل الحقيقىّ الذى هو المصدرُ وانّما هى مشبّهةٌ بالافعال لفظًا واذا كانت افعالا من جهة اللفظ كان مرفوعُها كالفاعل ومنصوبُها كالمفعول ويُؤيّد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعلٍ وأنّ منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أنّ الفاعل والمفعول قد يَتغايَران نحوَ ضرب زيدٌ عمرا فزيدٌ غيرُ عمرو والمرفوعُ فى بابِ كانَ لا يكون الّا المنصوبَ فى المعنى نحوَ كان زيدٌ قائما فالقائمُ ليس غيرَ زيد فاعرفه ۶

فصــــل ٩٨

قال صاحب الكتاب ويُضمَر العامل فى خبرِ كان فى مثلِ قولهم الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإن

شرّا فشرٌّ والمرْءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنْجَرا فخنجرٌ وإن سَيْفا فسيفٌ اى إن كان عَمَلُه خيرا فجزاؤُه خيرٌ وإن كان شرّا فجزاؤه شرٌّ ومنهم مَن ينصبهما اى إن كان خيرا كان خيرا والرفعُ أحْسَنُ فى الآخِر ومنهم مَن يرفعهما ويُضمِر الرافعَ اى إن كان معه خنجرٌ فالذى يُقتَل به خنجرٌ قال النُعْمٰن ابن المُنْذِر * قد قِيلَ ذلك إن حَقًّا وإن كَذِبًا *

قال الشارح اعلم انّ كانَ قد تُحذَف كثيرا وهى مرادةٌ وذلك لكثرتها فى الكلام فمن ذلك قولهم الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وان شرّا فشرٌّ فلَكَ فى هذه المسئلة أربعةُ أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعا وأن ترفعهما جميعا وأن تنصب الاوّل وترفع الثانىَ وأن ترفع الاوّل وتنصب الثانى فاذا نصبتَهما جميعا قلت الناسُ مجزيّون باعمالهم إن خيرا فخيرا وانتصابُهما بفعلَيْن مضمَرَيْن احدُهما شرطٌ والاخرُ جزاءٌ حُذفا لدلالةِ انْ عليهما اذ لا يقع بعدها الّا فعلٌ والتقديرُ إن كان عملُه خيرا فيكون جزاؤه خيرا او فهو يُجْزَى خيرا فالاوّلُ خبرُ كانَ المحذوفةِ والثانى خبرُ كانَ الثانيةِ إن قدّرتَ كانَ او مفعولٌ ثانٍ إن قدّرت يُجْزَى؛ واذا رفعتَهما وقلت إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ فالاوّل مرفوعٌ بفعل محذوف والتقديرُ ان كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ ولا يرتفع الّا على هذا التقدير لوقوعه بعد إنِ الشرطيّة وحرفُ الشرط لا يقع بعده مبتدأٌ لانّ الشرط لا يكون بالاسماء فيكون ارتفاعُ خيرٍ الاوّلِ على انّه اسمُ كانَ والخبرُ محذوفٌ وهو الجارُّ والمجرور وهو عربىٌّ جيّدٌ ويجوز ان يكون المضمر كانَ التامّةَ فلا يُحتاج الى خبر وأمّا خير الثانى فمرتفعٌ لانّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ لانّ الجزاء قد يكون بالجُمَل الاسميّة اذا كان معها الفاء نحوَ قولك إن أتانى زيدٌ فله درهمٌ؛ واذا نصبت الاوّلَ ورفعت الثانىَ وقلت إن خيرا فخيرٌ وهو الوجهُ المختارُ فيكون انتصابُ الاوّل بتقديرِ فعل كانّك قلت ان كان عملُه خيرا على ما ذكرنا فى الوجه الاوّل ويكون ارتفاعُ خيرٍ الثانى على انّه خبرُ مبتدإٍ وتقديرُه فجزاؤه خيرٌ على ما ذكرنا فى الوجه الثانى وانّما كان هذا الوجهُ المختارَ لانّ انْ من حيثُ هى شرطٌ تقتضى الفعلَ لانّ الشرط بالاسم لا يصحّ فلم يكن بدٌّ من تقديرِ فعل إمّا كانَ او نحوِها فاذا نصبنا كنّا قد أضمرنا كانَ والفعلُ لا بدّ له من فاعلٍ وهما كالشىء الواحد واذا رفعنا أضمرنا كانَ وخبرا لها او شيئًا فى موضع الخبر والخبرُ بمنزلة المفعول والمفعولُ منفصلٌ من الفعل أجْنَبىٌّ منه فهما شيئان وكلّما كثُر الاضمارُ كان أضعفَ وآختير رفعُ الثانى لدُخولِ الفاء فى الجواب والفاء انّما أُتِى بها فى الجواب اذا كان مبتدأً وخبرا فأمّا اذا كان فعلا لم يُحتَج الى الفاء نحوَ قولك إن أكرمتنى أكرمتُك وإنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْك ولو قلت إن أكرمتَنى لك درهمٌ او إن

أتيتَنى زيدٌ مُقيمٌ عندى لم يجز حتّى تأتى بالفاء فتقول إن أكرمتَنى فلك درهمٌ وإن أتيتنى فزيدٌ مقيمٌ عندى ، واذا رفعت الاوّل ونصبت الثانىَ فقلت إن خيرٌ فخيرا وإن شرٌّ فشرًّا فترفع الاوّل بأنّه اسمُ كان على ما تقدّم وتنصب الثانىَ على ما ذكرنا ويكون التقديرُ فهو يُجْزَى خيرا ، واعلمْ انّ هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كلّ حرف لا يقع بعده الّا الفعلُ وانّما ذلك مسموعٌ منهم تُضْمِر حيثُ أضمروا وتُظْهِر حيث أَظهروا تَقِفُ فى ذلك حيث وقفوا فأمّا قوله

*قد قِيلَ ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا * وما آعتذارُك من شىءٍ اذا قِيلَا*

فانّه يجوز فيه الوجوهُ الاربعةُ فالنصبُ على ما ذكرناه اوّلاً والرفعُ على تقديرِ إن وقع حَقٌّ وإن وقع كذبٌ او على إن كان فيه حقٌّ وإن كان فيه كَذِبٌ ، والبيت للنُعمان بن المُنْذِر قاله للرَبيع بن زِيادٍ العَبْسىّ حين دخل عليه لَبيدُ بن رَبِيعَةَ والربيعُ يُؤاكله فقال

*مَهْلاً أَبَيْتَ اللَعْنَ لا تَأْكُلْ مَعَهْ * إنّ آسْتَهُ من بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ*

فأمسكَ النعمانُ عن الأكل فقال الربيعُ أَبَيْتَ اللعنَ انّ لبيدا كاذبٌ فقال النعمانُ *قد قيل ذلك إنْ حَقًّا وإن كذبا* البيتَ فقال قومٌ هو له وقيل هو لغيره وانّما تمثّل به ،

قال صاحب الكتاب ومنه أَلَا طَعامَ ولو تَمْرا وايتنِى بدابّةٍ ولو حِمارا وإن شئتَ رفعتَه بمعنى ولو يكون تمرٌ وحمارٌ وادْفَعِ الشرَّ ولو إصْبَعا ومنه أَمَّا انت منطلقا انطلقتُ والمعنى لأَنْ كنتَ منطلقا وما مَزيدةٌ معوَّضةٌ من الفعل المضمَر ومنه قولُ الهُذَلىّ *أَبَا خُراشَةَ أَمَّا انتَ ذا نَفَرٍ* ورُوِى قوله

*امّا أَقَمْتَ وأَمّا انتَ مُرْتَحِلًا * فاللّهُ يَكْلَأُ ما تَأْتِى وما تَذَرُ*

بكسرِ الاوّل وفتحِ الثانى ،

قال الشارح قوله ومنه اى ومن المنصوب بإضمارِ فعلٍ ، فقوله ولو تمرا يريد ولو كان تمرا فتمرا منصوبٌ لانّه خبرُ كان واسمُها مضمرٌ فيها والتقديرُ ولو كان الطَعامُ تمرا لكن حذفتَ الفعلَ للعلم بموضعه اذ كانت لَوْ لا يقع بعدها الّا فعلٌ لانّها شرطٌ فيما مضى كما انّ إنْ شرطٌ فيما يستقبل فلا يقع بعدها الّا فعلٌ ، ولو رفعتَ التمر فقلت ولو تمرٌ لجاز ايضا على تقديرِ فعلٍ رافعٍ كانّك قلت ولو كان عندنا او ولو سقط الينا تمرٌ ، ومثله ايتنى بدابّةٍ ولو حمارا على ذلك اى ولو كان حمارا ولو رفعتَ وقلت ولو حمارٌ لكان جائزا حسنا على تقديرِ ولو وقع حمارٌ ولو خفضتَ الحمار لجاز ايضا على تقديرِ الباء كانّك قلت ولو اتيتَنى بحمارٍ وهو ضعيفٌ لانّك تُضْمِر فعلًا والباءَ وكلّما كثُر الإضمارُ كان اضعفَ ، ومثله اِدْفَعِ

الشرّ ولو اصْبَعًا نصبتَ إصبعا على معنًى ولو كان الدَّفْعُ إصبعا اى قَدْرَ إصبع يعنى يسيراء وأمّا قولهم أَمَّا أنت منطلقا انطلقتُ معك فمنطلقا منصوبٌ بفعل مضمر وأصلُ أَمَّا ههنا أَنْ وهى المصدريّةُ ضُمّـــت اليها مَا زائدةً مُؤكِّدةً ولزمت الزيادةُ ههنا عوضًا من الفعل المحذوف والمعنى لِأَنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ معك اى لأنطلاقك فى الماضى انطلقتُ معك وانّما قدّرناها فى الماضى لانّك أَوْلَيتها الماضىَ ولو أَوْلَيتها المستقبلَ لقدّرتَها بالمستقبل وحسُن حذفُ الفعل لإحاطة العلم بأنّ أَنْ هذه الخفيفةَ لا يقع بعدها الاسمُ مبتدأً وصار لذلك بمنزلة إِنِ الشرطيّةِ فى دلالتها على الفعل وأَنْتَ مرتفعٌ بالفعل الذى صار مَا عوضا عنه وهو كَانَ وأَنْ مِن أَمَّا فى موضع نصب بانطلقتُ والمعنى انطلقتُ لِأَنْ كنتَ منطلقا فلمّـــا أُسقطت اللام وصل الفعلُ فنَصَبَ وليست أَمَّا هذه جزاءً قال سيبويه وسألْتُه يعنى الخليلَ أَمَّا أنت منطلقا أنطلقُ معك فرفع وهو قولُ أبى عمرو ويونسَ ولو كان جزاءً لجزمه والكوفيون يذهبون الى انّ أَنِ المفتوحةَ هنا فى معنى الشرط ومَا زائدةٌ والفعلُ الناصبُ محذوفٌ على ما ذكرنا حكى ذلك ابو عمر الجَرْمىُّ عن الأصمعىّ ويحملون قولَه تعالى أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَى على ذلك وتُؤَيِّده قراءةُ حَمْزَةَ إِنْ تضلّ احداهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحدٌ وامّا قوله

*أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ * فإنّ قَوْمِىَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ*

فإنّ البيت لعَبّاس بن مِرْداسٍ والشاهدُ فيه نصبُ ذا نفر على أن كان ذا نفر فحُذفت كَانَ وجُعلت زيادةُ مَا لازمةً عوضًا من الفعل المحذوف ولأجل أنّ الثانى مستحَقٌّ بالاوّل دخلت الفاء فى الجـــواب والضَّبع ههنا السَّنَةُ اى لِأَنْ كنتَ كثيرَ القوم عزيزا فإنّ قومى مَوْفورون لم تُهْلِكهم السنون فأمّا أَنْ فى البيت فموضعُها نصبٌ بفعلٍ يدلّ عليه قولُه لم تأكلهم الضبعُ تقديرُه بَقِيتَ او سَلِمْتَ ونحوُهما ممّـــا يدلّ عليه قولُه لم تأكلهم الضبعُ ولا يكون منصوبا بنفسِ لم تأكلهم الضبع لانّه فى خبرِ إنّ وما بعد انّ لا يعمل فيما قبلها واعلمْ انّ البيت يُقوِّى مذهبَ الجزاء فى أَمَّا لانّه ليس معك ما يتعلّق به أَنْ كما كان معك فى قولهم أَمَّا أنت منطلقا انطلقتُ معك ولا يجوز إظهارُ الفعل بعد أَمَّا هنا لِما ذكرناه من كونِ مَا نائبةً عنه وإنْ أظهرتَ الفعلَ لم تكن امّا إلّا مكسورةً نحوَ قولك إمّا كنت منطلقا انطلقتُ معك فيكون شرطا محْضا ولا يجوز حذفُ الفعل بعد امّا المكسورة كما لم يجز إظهارُه بعد أَمَّا المفتوحة وذلك أنّ أَمَّا المفتوحةَ كثُر استعمالُها حتّى صارت كالمَثَل الذى لا يجوز تغييرُه فامّا قولُ الـــشاعـــر

*إمّا أقمتَ وأمّا أنت مرتحلا الخ * فالشاهد فيه امّا أقمت بكسر الهمزة وقد رُوى فى امّا أقمت وأمّا أنت

مرتحلا وامّا كُنْتَ فمَن رواه كُنْتَ كَسَرَ امّا فى الاوّل والثانى لظهور الفعل معهما ومَن رواه وأَمّا انتَ كسر امّا الأُولى لظهور الفعل معها وفتح الثانيةَ لحذفِ الفعل ، ولا يمتنع عند المبرّد وغيرِه اذا حذفتَ مَا وأتيتَ بالفعل أن تفتح وتكسر والاوّلُ أجودُ ،

المنصوب بلا التى لنفى الجنس

فصــل ٩٩

قال صاحب الكتاب هى كما ذكرتُ محمولةٌ على انّ فلذلك نُصب بها الاسمُ ورُفع الخبر وذلك اذا كان المنفىُّ مضافا كقولك لا غلامَ رجلٍ افضلُ منه ولا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ او مُضارِعا له كقولك لا خيرا منه قائمٌ هنا ولا حافظا للقرآن عندك ولا ضاربا زيدا فى الدار ولا عشرين درهما لك ،

قال الشارح اعلم انّ لَا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمُها أن لا تعمل فى واحد منهما غيرَ انّها عملتْ فى النكرات خاصّةً لعلّةٍ عارضةٍ وهى مضارعتُها انّ كما أُعملتْ مَا فى لغة اهل الحجاز لمضارعتها لَيْسَ والاصلُ أن لا تعمل وقد تقدّم الكلامُ عليها وبيانُ مضارعتها لانّ وذكرنا أنّ حكمَ النكرة المفردة بعد لَا البناءُ على الفتح نحوَ لا رجلَ عندك ولا غلامَ لك وهى حركةُ بناء نائبةٌ عن حركةِ الاعراب وأَوْضحنا الخلافَ فيه فى فصل المرفوعات بما أغنى عن إعادته ، فإن كانت النكرةُ بعد لَا مضافةً او مشابِهةً للمضاف تَبيّنَ النصبُ فظهر الاعرابُ فالنكرةُ المضافةُ قولك لا غلامَ رجلٍ لك ولا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ من قِبَل انّ الاضافة تُبْطِل البناءَ لانّك لو بنيتَ نحوَ لا غلام رجل لجعلتَ ثلاثةَ أشياء بمنزلة شىء واحد وذلك مُجْحِفٌ معدومٌ ألا ترى انّك لا تجد اسمَيْن جُعلا اسما واحدا وأحدُهما مضافٌ انّما يكونان مفردَيْن كحَضْرَمَوْتَ وخمسةَ عشرَ وبَيْتَ بَيْتَ فهما كالشىء الواحد ألا ترى انّ قولَهم يا ابنَ أُمَّ لمّا جُعل أُمٌّ مع ابن اسما واحدا حُذفت ياء الاضافة ، والنكرة المشابِهة للمضاف قولُك لا خيرا من زيدٍ ولا ضاربًا زيدا ولا حافظًا للقرآن ولا عشرين درهما فهذه الاسماء مشابِهةٌ للمضاف وجاريةٌ مجراه لانّها عاملةٌ فيما بعدها كما انّ المضاف عاملٌ فيما بعده والمعمولُ من تمام المضاف فقولُك من زيدٍ من تمام خير لانّه موصولٌ به وزيدا من تمام ضاربا لانّه مفعولُه وللقرآن فى موضع مفعولِ حافظا ودرهما من تمام عشرين لانّه منتصِبٌ به ، فانتصابُ النكرة المضافة بعد لَا انتصابٌ صريحٌ كانتصابها بعد انّ ويدلّ على ذلك قولُهم لا خيرًا من زيدٍ فكما انتصب خيرٌ وثبت فيه التنوينُ ثَباتَه فى المُعْرَب كذلك

تكون الفتحةُ فى لا غلامَ رجلٍ فتحةَ إعراب لا فتحةَ بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجَعْلِهما كالشىء الواحد فعلى هذا تقول لا مُرُورَ بزيد إن جعلتَ الجارّ والمجرور خبرا وعلّقته بمحذوفٍ كان المرورُ مبنيّا مع لَا ولا يجوز تنوينُه وكان تقديرُه لا مرورَ ثابتٌ او واقعٌ بزيدٍ وإن علّقتَ الجارّ والمجرور بنفسِ المرور كان من صلته وكان منصوبا معربًا ووجب تنوينُه وأضمرتَ الخبرَ ويكون تقديره لا مرورًا بزيدٍ واقعٌ او موجودٌ وإن شئت أظهرتَه، وقوله تعالى لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللّٰهِ من قبيلِ لا رجلَ فى الدار فالجارُّ والمجرورُ الذى هو من أمر الله فى موضع رفع بأنّه الخبرُ ويتعلّق بمحذوفٍ والظرفُ يتعلّق به وقد تقدّم عليه وتقديرُه لا عاصمَ كائنٌ من أمر الله اليومَ، ومثله قوله تعالى لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ فقوله عليكم فى موضع الخبر وتعلُّقه بمحذوفٍ واليومَ متعلّقٌ بالجارّ والمجرور، وامّا قوله لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ فيحتمل ان يكون من قبيلِ لا رجلَ فى الدار ويكون الظرفُ متعلّقا بالجارّ والمجرور وقد تقدّم عليه والجارُّ والمجرور فى موضع الخبر ويكون بُشْرَى مبنيّا مع لَا ويحتمل ان يكون من قبيلِ لا خيرا من زيد ويكون الظرفُ متعلّقا ببشرى ويكون بشرى منصوبا فى تقدير المنوّن الّا انّه لا ينصرف لمكانِ ألفِ التأنيث المقصورة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فاذا كان مفردًا فهو مفتوحٌ وخبرُه مرفوعٌ كقولك لا رجلَ افضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ويقول المستفتِحُ ولا الٰهَ غيرُك،

قال الشارح اذا قلت لا رجلَ أفضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ولا الٰهَ غيرُك كان مبنيّا مفتوحا لوُجودِ علّةِ البناء وهو تضمُّنُه معنى الحرف الذى هو مِنْ على ما تقدّم اذ المرادُ العمومُ واستغراقُ الجنس ولم يُوجَد ما يمنع من البناء، فامّا المضاف والمشابِهُ له نحوُ لا غلامَ رجلٍ عندك ولا خيرا من زيدٍ فى الدار فانّه وإن كانت العلّةُ المقتضيةُ للبناء موجودةً وهو تضمُّنُه معنى مِنْ فانّه وُجِد مانعٌ من البناء وهو الاضافةُ وطُولُ الاسم فعَدَمُ البناء فيهما لم يكن لعدمِ تمكّنه بل لوجود مانعٍ منه،

قال صاحب الكتاب وامّا قوله * لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً * فعلى إضمارِ فعلٍ كانّه قال ولا أَرَى خلّةً كما قال الخليل فى قوله * ألا رَجُلًا جَزاهُ اللّٰهُ خَيْرًا * كانّه قال ألا تُرُونَنِى رجلا وزعم يُونُس انّه نَوَّنَ مُضطَرًّا،

قال الشارح امّا قوله

* لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً * اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ *

البيت لأَنَسِ بن العَبّاس واللامُ فى نصب الخلّة وتنوينها يحتمل أمرَيْن احدُهما أن تكون لَا مَزيدةً

لتأكيد النفى دخولُها كخروجها فنصبتَ الثانىَ ونوّنتَه بالعطف على الأوّل بالواو وحدَها واعتُمد بلا الأُولى على النفى وجُعل الثانيةُ مؤكِّدةً للجَحْد كما يكون كذلك فى لَيْسَ اذا قلت ليس لك غلامٌ ولا جاريةٌ فيكون فى الحكم كقوله

* ولا أَبَ وٱبنًا مثْلُ مَرْوانَ وٱبنِه * اذا هو بالمَجْد ٱرْتَدَى وتَأَزَّرَا *

الثانى أن تكون نافيةً عاملةً كالأُولى كانّه استأنف بها النفىَ فيكون حينئذ فى تنوينِ الخَلّة إشكالٌ فذهب سيبويه والخليلُ الى انّها معربةٌ منتصِبةٌ باضمارِ فعل محذوف كانّه قال لا نَسَبَ اليومَ ولا أَرَى خُلّةً ومثلُه قوله

* أَلَا رَجُلًا جَزاهُ اللّهُ خَيْرًا * يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ *

وانتصابه فى قول الخليل بفعل محذوف تقديرُه أَلَا تُرونَنى رجلاً ، وذهب يونُس الى انّ انتصابه من قبيل الضرورة والذى دعاه الى ذلك أنّ الف الاستفهام اذا دخلت على لَا فلها معنيان احدهما الاستفهامُ والآخرُ التمنّى واذا كانت استفهاما فحالُها كحالها قبلَ أن تلحقها الفُ الاستفهام فتقول أَلَا رجلَ فى الدار وأَلَا غلامَ أفضلُ منك كما كنت تقول لا رجلَ فى الدار ولا غلامَ أفضلُ منك تفتح الاسمَ المنكورَ بعدها وترفع الخبرَ لا فَرْقَ بينهما فى ذلك قال الشاعر *حارِ بنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلامَ تَزْجُرُكُمْ* واذا كانت تمنّيًا فلا خلافَ فى الاسم أنّه مبنىٌّ مع لَا كما كان إنّما الخلافُ فى الخبر فأكثرُ النحويّين لا يُجيزون رفعَ الخبر وهو رأىُ سيبويه والخليلِ والجَرْمىّ وانّما ينصبونه لانّه قد دخله معنى التمنّى وصار مستغنيًا كما استغنى ٱللّهمّ غُلامًا ومعناه اللهمّ هَبْ لى غلاما ولا يحتاج الى خبرٍ ومعناه معنى المفعول، وذهب أبو عُثْمانَ المازنىّ الى انّه يبقى على حاله من نصبِ الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهبِ الخبر وإن كان معناه التمنّى كما انّ قولك غَفَرَ اللّهُ له ورَحِمَهُ اللّهُ اللفظُ خبرٌ ومعناه الدعاء، واذا كان ما بعد أَلَا فى كِلا وجهَيْها لا يكون الّا مبنيًّا على الفتح أَشْكَلَ الامرُ فى قول الشاعر *أَلَا رجلا جزاه اللّه خيرا* فحمله الخليلُ على تقديرِ فعل كانّه قال أَرُونى رجلا جَعَلَه من قبيلِ هلّا خيرا من زيد و *لَوْلَا الكَمِىَّ المُقَنَّعَا* وحمله يونُس على انّ تنوينه ضرورةٌ وهو مذهبٌ ضعيفٌ لانّه لا ضرورةَ ههنا،

فصل ١٠٠

قال صاحب الكتاب وحقّه أن يكون نكرةً قال سيبويه وٱعلمْ انّ كلّ شىء حسُن لك أن تُعمِل فيه رُبَّ

حسُن لك أن تُعمِل فيه لَا وأمّا قول الشاعر * لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيّ * وقولُ ابنِ الزَبير الأَسَدِيّ

* أَرَى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ * نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ بالبلادِ *

وقولهم لا بَصْرَةَ لكم وقَضِيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها فعلى تقديرِ التنكيرِ، وأمّا لا سِيَّمَا زيدٍ فمثلُ لا مِثْلَ زيدٍ،

قال الشارح وقوله وحقّه أن يكون نكرةً يعنى الاسمَ الذى تعمل فيه لَا فانّه لا يكون الّا نكرةً من حيثُ كانت تنفى نفياً عامًّا مستغرِقاً فلا يكون بعدها معيّنٌ فلَا فى هذا المعنى نظيرةُ رُبَّ وكَمْ فى الاختصاص بالنكرة لانّ رُبَّ للتقليل وكَمْ للتكثير وهذا الابهامُ أَوْلى بهاء، وقد جاءت اسماءٌ قليلةٌ ظاهرُها التعريفُ والمراد بها التنكيرُ فمن ذلك قول الشاعر * لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيّ * أنشده سيبويه والشاهدُ فيه نصبُ هيثم بلَا وهو اسمٌ عَلَمٌ وهى لا تعمل الّا فى نكرةٍ وجاز ذلك لانّه أراد أمثالَ هيثم ممّن يقوم مقامَه فى جُودَةِ الحُدآءِ للمَطِيّ، ونحوُه قولُ ذى الرُمّة

* هِىَ الدارُ اذْ مَىٌّ لأَهْلِكِ جِيرَةٌ * لَيالِيَ لا أَمْثالَهُنّ لَيالِيَا *

فلمّا قُدِّر بمِثْلٍ تَنَكَّرَ لانّ مثلا نكرةٌ وإن أُضيفت الى معرفةٍ، وقد يُطْلَق مثلٌ ويكون المرادُ بـه ما أُضيف اليه كما يقول القائل لِمَن يخاطبه مثلُك لا يتكلّم بهذا ومثلُك لا يفعل القبيحَ وعليه قـولُه تعالى فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ فى قراءة الجماعة غيرِ أهل الكوفة بخفض مثلٍ والاضافة ألا ترى انّه انّما يلزمه جزاءُ المقتول لا جزاء مثله، وامّا قوله ولا أُمَيّةَ فى البلاد فهو لعبد الله بن زَبير بن فُضالةَ بن شريك الوالبى من أَسَدِ بن خُزَيْمَةَ والزبيرُ بفتح الزاء وكسر الباء والشاهدُ فيه نصبُ أُمَيّةَ بلَا وهو عَلَمٌ على إرادةِ ولا أمثالَ أُمَيّةَ كالذى قَبْلَه، يقول هذا لعبد الله بن الزُبَيْر حين أتاه مستمنحاً فلمّا مَثَلَ بين يدَيْه قال له انّه نفدتْ نَفَقَتى ونقبتْ راحلتى فقال أَحْضِرْها فأحضرها فقال أَقْبِلْ بها فأقبل ثمّ قال أَدْبِرْ بـهـا فأدبر فقال ارْقَعْها بسِبْتٍ واخْصِفْها بهُلْبٍ وأَنْجِدْ بها يَبْرُدْ خُفُّها، السِبْتُ جُلودُ البَقَر تُدْبَغ بالقَرَظ تُحْذَى منه النعالُ والهُلْبُ شَعْرُ الخنزير الذى يُخْرَز به، فقال له ابنُ فضالة انّى أتيتُك مستحملًا لا مستوصِفاً فلَعَنَ اللهُ ناقةً حملتْنى اليك فقال ابنُ الزُبَيْر انّ وراكِبَها وأنصرف عنه وكان مُبخَّلا فذمّه ومدح بنى أُمَيّة فقال

* أَقُولُ لغِلْمَتى شُدّوا رِكابى * أُجاوِزُ بَطْنَ مَكّةَ فى سَوادِ *
* فَمَا لى حِينَ أَقْطَعُ ذاتَ عِرْقٍ * الى ابن الكاهليّة من مَعادِ *
* أَرَى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ * نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ فى البلادِ *

قوله ابن الكاهليّة يعنى أُمّه وكانت من كاهل وهو حَىٌّ من هُذَيْل ولمّا بلغ عبدَ الله هذا الشعرُ قال عَلِمَ انّها شَرُّ أُمّهاتى فعيَّرنى بها وهى خيرُ عَمّاته ؛ وابو خُبَيْب عبدُ الله بن الزبير وخبيبٌ ابنه وهو أكبرُ أولاده وكان يُكْنَى به قال الراعى

* ما إنْ أتَيْتُ أبا خُبَيْبٍ وافِدًا * الّا أُرِيدُ لِبَيْعَتى تَبْدِيلا *

وقوله نكدن اى ضِقْنَ وبَعُدْنَ والنَّكَدُ ضِيْقُ العَيْش وأراد بالبلاد ما كان من بلادِ عبد الله وفى طاعته زمنَ خِلافته ؛ وامّا قوله لا بَصْرَةَ لكم فالمراد لا مثلَ بصرةَ لكم والبصرةُ هنا احدُ العراقَيْن ؛ وقولهم قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها فالمراد علىٌّ بن ابى طالبٍ رِضوانُ الله عليه اى مثلَ أبى الحسن كانّه نفى منكورين كلّهم فى صفة علىّ اى لا فاصلَ ولا قاضىَ مثلَ أبى الحسن فالمرادُ بالنفى هنا العمومُ والتنكيرُ لا نفىُ هؤلاء المعرَّفين وعلِمَ المخاطَبُ انّه قد دخل هؤلاء فى جملة المنكورين وليس المعنى على نفي كلّ مَن اسمُه هَيْثَمٌ او أُمَيَّةُ او علىٌّ وانّما المراد نفىُ منكورين كلّهم فى صفة هؤلاء فالعَلَمُ اذا اشتهر بمعنًى من المعانى ينزّل منزلةَ الجنس الدالّ على ذلك المعنى فالمعنى الذى يقال هذا الكلامُ عنده هو الذى يسوّغ التنكيرَ وذلك أنّه انّما يقال لإنسانٍ يقوم بأمْرٍ من الأُمور له فيه كِفايةٌ ثمّ يحضُر ذلك الأمرُ ولم يحضر ذلك الانسانُ ولا مَن كَفَى فيه كفايتَه فاعرفه ؛ وامّا لا سِيَّمَا زيدٍ فالسىُّ المِثْلُ فكانّه لا مِثْلَ زيدٍ فهو نكرةٌ من جهة المعنى ؛

فصــــل ١٠١

قال صاحب الكتاب وتقول لا أَبَ لك قال نَهارُ بن تَوْسِعَةَ اليَشْكُرِىّ

* أَبى الاسْلامُ لا أَبَ لى سِواهُ * اذا افتخروا بقَيْسٍ او تَميمِ *

ولا غلامَيْنِ لك ولا ناصرِينَ لك ؛ وأمّا قولهم لا أَبَا لك ولا غلامَىْ لك ولا ناصرِى لك فمشبّهٌ فى الشذوذ بالمَلامِح والمَذاكير ولَدُنْ غُدْوَةً وقصدُهم فيه الى الاضافة وإثباتُ الالف وحذفُ النون لذلك وانّما أُقحِمَت اللامُ المضيفة توكيدًا للاضافة ألا تراهم لا يقولون لا أَبَا فيها ولا رَقيبَىْ عليها ولا مُجيرِى منها وقضاءً من حقّ المنفىّ فى التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال ؛

قال الشارح اذا كان بعد الاسم المنفىّ لامُ الاضافة نحو لا غلامَ لك ولا ناصرَ لزيدٍ فلك فى الاسم المنفىّ وجهان احدهما أن يُبنَى مع لا ويكون حذفُ التنوين معه كحذفه مع خمسةَ عشرَ وبابه وتكون اللامُ

فى موضع الخبر او فى موضع الصفة للاسم ويكون الخبرُ محذوفا وهذا الوجهُ هو الاصلُ والقياسُ والوجهُ الثانى أن يكون مضافا الى ما بعد اللام وتكون اللامُ زائدةً مُقْحَمَةً ويكون حذفُ التنوين منه كحذفه من قولك لا غلامَ رجلٍ عندك ويكون المنفىُّ معرّبا غيرَ مبنىّ منفصلا من لَا النافى وليسا كالشىء الواحد، فعلى هذا تقول لا أَبَ لك ولا أَخَ لعمرٍو فيكون الاسمُ المنفىُّ مبنيّا مع النافى ويكون الجارُّ والمجرور فى موضع الخبر او فى موضع الصفة والخبرُ محذوفٌ فاذا كان صفة جاز أن يكون محلّه نصبا على اللفظ وجاز ان يكون محلّه رفعا على الموضع ويجوز ان يكون الجارُّ والمجرور بيانًا لا صفةً ولا خبرا على تقديرِ أَعْنِى قال الشاعر * أبى الاسلامُ لا أَبَ لى سواه الخ * الشاهد فيه قوله لا أَبَ على البناء وتركيبِ النافى والمنفىّ وجَعْلِهما شىءً واحدا ومعناه ظاهرٌ يقول انّنى لا أفتخرُ بآبآءى وانتماءى الى قبائلِ العرب من قيس وتميم ونحوِهما كما يفعل غيرى وانّما افتخارى بالاسلام وكَفَى به فَخْرًا، ويجوز ان تقول لا أَبَا لزيدٍ ولا أَخَا لعمرٍو قال الشاعر

* يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىٍّ لا أَبَا لَكُمُ * لا يُلْقِيَنَّكُمْ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ *

فيكون لفظُ الاسم بعد لَا كلفظِ الاسم المضاف ولَا عاملةٌ فيه غيرُ مبنيّةٍ معه كأنّك أضفتَ الاسمَ المنفىَّ الى المجرور فقلت لا أباك ولا أخاك وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلّم به وربّما جاء فى الشعر قال الشاعر

* وقد ماتَ شَمّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ * وأَىُّ كَرِيمٍ لا أَباكَ مُخَلَّدُ *

وقال الآخر

* أَبِالْمَوْتِ الذى لا بُدَّ أَنّى * مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفِينى *

ثمّ دخلت اللامُ لتأكيدِ الاضافة كما كانت كذلك فى قوله * يا بُؤْسَ للحَرْب * الّا انّ النيّة فى هذه الاضافة التنوينُ والانفصالُ ولا يَتعرّف المنفىّ بالاضافة كما كان كذلك فى قولك لا مثلَ زيدٍ عندك وكلَّ شاةٍ وسَخْلَتَها بدرهمٍ ولذلك عملتْ لَا فيه، وتقول لا غلامَيْن لك ولا ناصرين لزيدٍ فالاسم المنفىّ مبنىٌّ مع لَا بناءَ خمسةَ عشرَ كما كان كذلك فى قولك لا أَبَ لك لانّ الموضعَ موضعُ بناء لا مانعَ من ذلك وتثبُت النونُ فيه كما تثبُت مع الالف واللام وتثنيةِ ما لا ينصرف نحوِ قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوينُ لا يثبت فى واحدٍ من الموضعَيْن وذلك لقُوّة النون مع الحركة هذا مذهبُ الخليل وسيبويه، وذهب أبو العبّاس المبرّدُ الى انّهما معربان وليسا مبنيَّيْن مع لَا قال لانّ الاسماء المثنّاة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يجز ذلك كما لم يوجَد ولَا الموصولُ

مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ وهذا إشارةٌ الى عدمِ النظير واذا قام الدليلُ فلا عِبْرَةَ بعدم النظير أمّا اذا وُجِد فلا شكَّ أنّه يكون مُؤنِسا وأمّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم على وجوده فلا؛ ومن قال لا أبا لك فجعل المنفيَّ مضافا وجعل اللامَ مقحَمةً قال لا غلامَىْ لزيدٍ ولا ناصرِى لك بحذف النون لانّه أراد الاضافةَ ثمّ أقحمَ اللامَ لتأكيد الاضافة؛ وقوله فشبّهٌ بالمَلامِح والمَذاكير ولَدُنْ غُدْوَةً يريد انّ هذا الاقحام ورد شاذًا على غيرِ قياس كما انّ الملامح والمذاكير كذلك ألا ترى انّ الواحد من الملامح لَمْحَةٌ والواحدَ من المذاكير ذَكَرٌ ولا يُجْمَع واحدٌ من هذَيْن البنائَيْن على مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ وانّما جاء فى هذَيْن الاسمَيْن شاذًا كانّه جمعُ مَلْمَحَةٍ وجمعُ مِذْكارٍ جاء الجمعُ على ما لم يُستعمل كما جاء لا أبا لك ولا غلامَىْ لك على إرادةِ الاضافة وإن لم يكن الاضافةُ مستعمَلةً الّا على نَدْرةٍ وضرورةٍ؛ وكذلك لَدُنْ غُدْوَةً نُصبتْ غدوة بلَدُنْ على التشبيه باسم الفاعل شُبّهت نُونُها بتنوين اسم الفاعل والحركةُ قبلها بحركة الاعراب واختصّ هذا الشَبَهُ والنصبُ بغُدْوةٍ فلا يُنصَب غيرها؛ وقوله وقَصْدُهم الى الاضافة وإثباتُ الالف وحذفُ النون لذلك يريد انّ الغرض بقولهم لا أَبَا لك ولا غلامَىْ لزيدٍ الاضافةُ وأنّ التقدير لا أباك ولا غلامَيْك وإن كانت اللامُ فاصلةً فى اللفظ يدلّ على ذلك ثبوتُ الالف فى الأب فى قولك لا أَبَا لك وحذفُ النون فى التثنية من قولك لا غلامَى لك ولو كان الأب منفصلا غيرَ مضاف لكان ناقصًا محذوفَ اللام كما تقول هذا أبٌ ورأيتُ أبا ومررتُ بأبٍ ولا يُستعمل تامًّا الّا فى حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وكذلك النونُ فى التثنية لا تسقط فى حالِ الإفراد انّما تسقط للاضافة فحذفُها هنا دليلٌ على إرادةِ الاضافة لفظا؛ وقوله وانّما أُقحمت اللامُ المضيفةُ لتأكيد الاضافة يريد انّما خُصّتْ هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الاضافة لِما فيها من تأكيد الاضافة اذ الاضافةُ هنا بمعنى اللام وإن لم تكن موجودةً فاذا قلت أبو زيدٍ فتقديرُه أبٌ لزيدٍ فاذا أتيتَ بها كانت مؤكِّدةً لذلك المعنى غيرَ مغيِّرة له ألا ترى انّ معنَى المِلْك والاختصاص مفهومٌ منها فى حال عدم اللام كما يُفهَم عند وجودها فلا فرقَ بين قولك غلامُ زيدٍ وغلامٌ لزيدٍ فلذلك لم يقولوا لا أَبَا فيها ولا مُجيرِى منها ولا رَقيبَىْ عليها ولم يُقْحِموا غيرَ اللام لانّها لا تؤكّد الاضافة كما تؤكّدها اللامُ؛ وقوله وقضاءً من حقّ المنفيّ فى التنكير يريد انّ زيادةَ اللام فى لا أَبَا لك أفادت أَمرَيْن احدُهما تأكيدُ الاضافة والاخرُ لفظُ التنكير لفَصْلها بين المضاف والمضاف اليه فاللامُ مقحمةٌ غيرُ معتدٍّ بها من جهة ثَبات الالف فى الأب ومن جهة تَهْيِئةِ الاسم لعمل لا فيه يُعْتَدّ بها فاعرفه؛

قال صاحب الكتاب وقد شُبّهت فى انّها مَزيدةٌ ومؤكِّدةٌ بتَيْمِ الثانى فى * يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ * والفَرْقُ بين المنفىّ فى هذه اللغة وبينه فى الأُولى أنّه فى هذه مُعْرَبٌ وفى تلك مبنىٌّ، واذا فصلتَ فقلتَ لا يدَيْن بها لك ولا أَبَ فيها لك امتنع الحذفُ والاثباتُ عند سيبويه وأجازهما يونسُ، واذا قلتَ لا غلامَيْن ظريفَيْن لك لم يكن بُدٌّ من اثباتِ النون فى الصفة والموصوف،

قال الشارح قد شُبّهت اللام هنا فى انّها مَزيدةٌ للتأكيد بتَيْم الثانى من قوله يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ فعدىٌّ مخفوضٌ باضافة تيم الاوّل اليه وتيمٌ الثانى مقحَمٌ زائدٌ للتأكيد ومثلُه اقحامُ التاء فى قولهم يا طَلْحَةَ أَقْبِلْ بفتح التاء قال الشاعر

* كِلِينِى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ * ولَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِىءِ الكَواكِبِ *

وجهُ الشاهد فيه أنّه أراد الترخيمَ بحذف التاء ثمّ أقحمها وهو لا يعتدّ بها ففتحها كما يفتح ما قبل التاء فى الترخيم، قال والفرق بين المنفىّ فى هذه اللغة وبينه فى الأُولى أنّه فى هذه معربٌ وفى تلك مبنىٌّ يعنى انّك اذا قلت لا أَبَ لك من غيرِ الف كان الأب مبنيًّا مع لَا ويكون الجارُّ والمجرور فى موضع الصفة والخبرُ محذوفٌ او يكون فى موضع الخبر واذا قلت لا أَبَا لك كان معربا منصوبا لانّه مضافٌ الى ما بعد اللام فالاسمُ بعد اللام مخفوضٌ باضافة المنفىّ اليه لا باللام ولا يتعلّق اللامُ ههنا بشىء وفى الاوّل تتعلّق بمحذوفٍ، فإن فصلتَ بين المنفىّ وما اضيف اليه بظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ مع اللام المقحمة قبُح عند الخليل وسيبويه لانّ اللام بمنزلة ما لم يُذكر فالاسمُ بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف اليه حاجزٌ نحو لا مثلَ زيدٍ فكما يقبُح لا مثلَ بها لك زيدٍ قبُح لا أَبَا فيها لك ألا ترى انّك اذا فصلت بين كَمْ ومفسّرها فى الخبر بشىء فقلت كم بها رجلًا مصابًا عُدل الى لغةِ مَن ينصب وإن كان لغةُ مَن يخفض بها مع غير الفصل أكثرَ لقُبْحِ الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجارّ والمجرور وهو مع قُبْحه جائزٌ فى الشعر نحو قوله * لله دَرُّ اليومَ مَن لَامَهَا * وقوله

* كأنّ أصواتَ من إيغالِهِنّ بِنَا * أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَرارِيجِ *

واذا قبُح الفصلُ مع اعتقادِ الاضافة كان الاختيارُ الوجهَ الاوّلَ وهو البناء واثباتُ النون فى التثنية وحذفُ الالف من الأب فتقول لا يدَيْن بها لك ولا أَبَ فيها لك وهذا معنى قوله امتنع الحذفُ والاثباتُ عند سيبويه يريد حذفَ النون من التثنية واثباتَ الالف فى الأب فلا تقول لا يدَىْ بها لك ولا أَبَا فيها لك لانّ حذفَ النون من التثنية واثباتَ الالف فى الأب يؤذنان بالاضافة والفصل

يُبْطِل ذلك، وكان يونسُ يذهب الى جوازِ الفصل بالظرف او ما جرى مجراه من جارٍّ ومجرور من غيرِ قُبْحٍ اذا كان الظرفُ ناقصًا لا يتمّ به الكلامُ نحوَ لا يَدَيْ بها لك ومعناه لا طاقةَ بها لك فهذا جائزٌ عنده لانّ بِهَا فى هذا المكان لا يتمّ به الكلامُ لانّه ليس خبرا وعند سيبويه الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه قبيحٌ سَواءٌ كان ممّا يتمّ به الكلامُ او لا، فإن وصفت المنفيَّ فقلت لا غلامَيْن ظريفَيْن لك لم يجز حذفُ النون من المنفيّ ولا من صفته أمّا امتناعُ الحذف من المنفيّ فلأنّك وصفته وأنتَ تنوى اضافته الى ما بعد اللام والمضافُ اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلةَ التنوين من الاسم ولا يصحّ وصفُ الاسم الّا بعد تمامه ولأنّ الفصل فى الشعر انّما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف او الجارّ والمجرور لا بغيره ولا يجوز إسقاطُ النون من الصفة لانّ ذلك انّما جاء فى المنفيّ لا فى صفته،

فصــل ١٠٢

قال صاحب الكتاب وفى صفةِ المفرد وجهان احدهما أن تُبْنَى معه على الفتح كقولك لا رجلَ ظريفَ فيها والثانى أن تُعْرَب محمولةً على لفظه او محلّه كقولك لا رجلَ ظريفًا فيها او ظريفٌ، فإن فصلتَ بينهما أعربتَ وليس فى الصفة الزائدة عليها الّا الاعرابُ، فإن كرّرتَ المنفيَّ جاز فى الثانى الاعرابُ والبناء وذلك قولك لا ماءَ ماءَ باردًا وإن شئتَ لم تُنوّن،

قال الشارح انّما قال المُفْرَد تحرّزا من المضاف نحوِ لا غلامَ رجلٍ فإن وصفتَ المضاف لم يجز فيه البناء البتّة فاذا وصفت المنفيّ المفرد جاز لك فى الصفة وجهان احدهما أن تبنى الصفةَ والموصوفَ وتجعلهما اسما واحدا على خمسةَ عشرَ وذلك لانّ الموضع موضعُ بناءٍ وتركيبٍ وتركيبُ الاسم مع الاسم أكثرُ من تركيب الحرف مع الاسم نحوُ خمسةَ عشرَ وبابه وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ ونحوِه فكأنّ الثانى دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبُه معهما ايضا لانّه ليس من العَدْل جعلُ ثلاثةِ أشياءٍ شيئًا واحدا،

والوجه الثانى ان تُعربه ولك فى إعرابه وجهان احدهما أن تُتْبِعه اللفظَ فتنصبه وتُنوّنه فتقول لا رجلَ ظريفًا عندك فإن قلت كيف جاز حملُ الصفة على اللفظ والاوّلُ مبنىٌّ والثانى معربٌ قيل لمّا اطّرد البناء ههنا فى كلّ نكرة تقع هذا الموقعَ أشبهتْ حركتُه حركةَ المعرب فجاز ان يوصَف على لفظه ويُعْطَف عليه وإن كان مبنيّا ومثلُه الحمل على حركةِ البناء فى المنادَى العَلَم نحوُ قولك يا زيدُ الظريفُ بالرفع حملًا على اللفظ وإن كان مبنيّا وليس لك حركةُ بناءٍ تُشْبِه حركةَ الاعرابِ مشابهةً تامّةً الّا الفتحةُ فى قولك

لا رجلَ فى الدار والضمّةُ فى المنادى نحو قولك يا زيدُ ، ويجوز فى نصب الصفة وجهٌ آخرُ وهو أن يكون محمولا على محلّ المنفىّ لانّ محلّه نصبٌ بالنافى الذى هو لا لمضارَعتها انّ على ما تقدّم وانّما بُنى للتركيب مع لا فالفتحةُ فيه فتحةُ بناء نائبةٌ عن فتحةِ إعراب ، ويجوز فى الصفة ايضا الرفعُ حملًا على موضعِ النافى والمنفىّ لانّ لا وما عملتْ فيه بمعنَى اسمٍ واحدٍ مرفوعٍ بالابتداء يدلّ على ذلك أنّا اذا قلنا لا فيها رجلٌ ففصلنا بين لا واسمِها بظرف او جارٍّ ومجرور بطل عملُها وارتفع اسمُها بالابتداء مع صحّةِ الجَحْد بها وبقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى لَا فِيهَا غَوْلٌ فلذلك جاز فى النعت فيما بعد لا والعطفِ عليه الرفعُ على موضعِ لا مع الاسم والنصبُ على الاسم الذى بعد لا وقد شبّهه سيبويه بقوله * فلَسْنَا بالجبالِ ولا الحَدِيدَا * فى إجرائه على موضع الباء اذ كان موضعُها نصبًا على خبرِ لَيْسَ ولو أجراه على اللفظ لَقال ولا الحديدِ ، واعلمْ انّه اذا فصل بين المنفىّ وصفته بظرف او جارّ ومجرور نحوَ لا رجلَ اليومَ ظريفًا ولا رجلَ فيك راغبًا امتنع البناء لانّه لا يجوز لك أن تجعل الاسمَ والصفةَ بمنزلة اسم واحد وقد فصلتَ بينهما كما لا يجوز لك ان تفصل بين عشرَ وخمسةَ فى خمسةَ عشرَ ، ووجهُ الاعراب والتنوين امّا بالنصب وإمّا بالرفع نحوُ قولك لا رجلَ ظريفًا عندك ولا رجلَ ظريفٌ عندك فالنصبُ على اللفظ والرفعُ على المحلّ ، فإن أتيتَ بصفةٍ زائدةٍ نحوَ لا غلامَ ظريفَ عاقلًا عندك كنتَ فى الوصف الاوّل بالخيار إن شئتَ بنيتَه ومنعتَه التنوينَ وإن شئتَ أعربتَه ونوّنتَه ولا يكون الثانى الّا منوّنا معربا إمّا بالنصب وإمّا بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانّك لا تجعل ثلثةَ أشياءَ شيئًا واحدا ، فإن كرّرتَ الاسم المنفىّ نحوَ قولك لا ماءَ ماءً باردًا فأنتَ فى الاسم الثانى بالخيار إن شئتَ نوّنتَه وإن شئتَ لم تُنوّنْه لانّك جعلتَه وصفًا كما قالوا مررتُ بحائطٍ آجُرٍّ وبيابٍ ساجٍ فكما وصفوا بآجُرٍّ وساجٍ وهما اسمان جامدان غيرُ مشتقَّيْن فكذلك وُصف بالاسم الثانى وإن كان اسما غيرَ مشتقّ فقالوا لا ماءَ ماءَ باردا فاذا نوّنتَ جاز رفعُه ونصبُه كما قلت لا رجلَ ظريفًا وظريفٌ واذا لم تنوّن بنيتَ وركّبتَ الاوّلَ والثانى وجعلتَهما اسما واحدا وأمّا باردا فلا يكون فيه الّا الاعرابُ والتنوينُ لانّه وصفٌ ثانٍ وقد تقدّم علّتُه ،

فصـــل ١٠٣

قال صاحب الكتاب وحكمُ المعطوف حكمُ الصفة الّا فى البناء قال * لا أَبَ وَٱبْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وٱبنِهِ * وقال * لا أُمَّ لى إن كان ذاك ولا أَبُ * وإن تعرّف فالحملُ على المحلّ لا غيرُ كقولك لا غلامَ لك ولا العبّاسُ ،

قال الشارح حكمُ المعطوف كحكمِ الصفة لانّهما من التوابع الّا فى البناء فانّه لا يجوز بناء المعطوف وجعلُه مع ما عُطف عليه شيئًا واحدا لانّه قد تخلّل بينهما حرفُ العطف فمنع ذلك من البناء والتركيبِ كما منع الفصلُ بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجلَ عندك ظريفًا ولانّه يؤدّى الى جعلِ ثلثة اشياء الاسمِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه وحرفِ العطف شيئًا واحدا وذلك اجحافٌ ۞ وما عدا البناء ممّا كان جائزا فى الصفة فهو جائزٌ ههنا من الاعراب والتنوينِ وهما شيئان النصبُ والرفعُ فالنصبُ بالحمل على لفظ المنفىّ لانّ الفتحة مشبّهةٌ بحركة الاعراب على ما ذكرنا والثانى بالحمل على موضع المنفىّ لانّ موضعه نصبٌ بلا ولولا البناء كان منوّنا ۞ والامر الثانى الرفعُ بالحمل على موضع المنفىّ والنافى وموضعُهما رفعٌ على ما ذُكر فى الصفة ومثلُه قوله تعالى فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ جُزمتْ أَكُنْ حملًا على موضعِ فأصّدّق لانّ موضعه جزمٌ كانّك قلت أَصَّدَّقْ وأَكُنْ من الصالحين ۞ وامّا قول الشاعر

* فلا أَبَ وَٱبْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وَٱبْنِهِ * اذا هو بالمَجْدِ ٱرْتَدَى وتَأَزَّرَا *

فالشاهد فيه أنّه عطف ابنا على المنصوب بلا ونوّنه لتعذّرِ البناء على ما ذكرنا ونَصَبَ مِثْلًا على انّه وصفٌ للمنفىّ وما عُطف عليه ومِثْلَ يكون وصفًا للاثنَيْن والجمعِ وإن كان لفظُها مفردا لما فيها من الابهام قال اللّه تع أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا ۞ والخبر محذوفٌ وقد رُوى رفعُ الابن ههنا بالعطف على الموضع ورفعُ مِثْل على النعت او الخبرِ ۞ يمدح مَرْوانَ بن الحَكَم وابنَه عبدَ المَلِك ۞ وامّا قول الآخر * لا أُمَّ لى إن كان ذاك ولا أَبُ * وقبله

* هَلْ فى القَضِيَّةِ أَنْ اذا ٱستغنَيْتُمُوا * وأَمِنْتُمْ فأنا البَعِيدُ الأَجْنَبُ *
* واذا تكون كَرِيهَةٌ أُدْعَى لها * واذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ *
* هذا لَعَمْرُكُمُ الصَغارُ بعَيْنِه * البيتَ

فالشعر لرجل من مَذْحِجَ والشاهدُ فيه عطفُ الأبِ على موضعِ النافى والمنفىّ على ما تقدّم وصفُه ۞

فان كان المعطوف معرفةً نحوَ لا غلامَ لك وزيدٌ ولا غلامَ لك والعبّاسُ لم يجز نصبُه بالحمل على عملِ لا لانّ لا لا تعمل الّا فى النكرة وانّما ترفعُه على موضعِ لا وما عملتْ فيه لانّ موضعهما ابتداءٌ وقد تقدّم بيانُه ۞

فصـــل ١٠٤

قال صاحب الكتاب ويجوز رفعُه اذا كُرِّر قال الله تعالى فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وقال لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ، فإن جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفةً وجب الرفعُ والتكريرُ كقولك لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ولا زيدٌ فيها ولا عمرٌو،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ لا تعمل في النكرة النصبَ وتُبْنَى معها على الفتح بناء خمسةَ عشرَ وذلك نحوُ لا رجلَ في الدار فرجلَ ههنا في موضعِ منصوبٍ منوّنٍ وانّما حُذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو في تقديرِ جوابِ هَلْ مِن رجلٍ فإن كرّرتَها وأردتَ إعمالَها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجلَ ولا امرأةَ ويكون جوابَ هل من رجلٍ ومن امرأةٍ، فإن كرّرت لا على انّها جوابُ كلامٍ قد عمل بعضُه في بعضٍ من المبتدإ والخبر وتكرّر جاء الجوابُ على التكرير الذى في السؤال وذلك قولك لا غلامٌ عندك ولا جاريةٌ كانّ السؤال أغلامٌ عندك او جاريةٌ وهذا سؤالُ مَن قد علم انّ احدهما عنده ولا يعرفه نفسَه فسأل ليعرفَ عينَه فإن كان عند المسؤل واحدٌ منهما قال غلامٌ إن كان غلاما او امرأةٌ إن كان امرأةً فإن لم يكن عنده واحدٌ منهما قال لا غلامٌ عندى ولا امرأةٌ ولا يحسن ان يقول لا غلامٌ عندى من غيرِ تكريرٍ لا من قِبَل انّ هذا جوابُ من قال أغلامٌ عندك وجوابُ مثلِ هذا أن يقول المسؤلُ نَعَمْ إن كان عنده او لا إن لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئا كما لا يزيد على نَعَمْ شيئا فلذلك خالَفَ حالُ التكرير حالَ الافراد ولم يجز الرفعُ في الافراد وجاز مع التكرير، وقوله تعالى فلا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ وقوله تعالى لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ شاهدٌ لجواز الرفع مع التكرير ومثلُه قولُ الراعى

* وما هَجَرْتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً * لا ناقَةٌ لِىَ في هذا ولا جَمَلُ *

فان فصلت بين المنفىّ والنافى نحوَ لا لك غلامٌ ولا في بيتك جاريةٌ لم يجز ان تجعلها معا اسما واحدا لانّ الاسم لا يُفصَل بين بعضه وبين بعضٍ ولا يجوز ان يُنصَب بها مع الفصل لانّ لا لا تعمل لضُعْفها الّا فيما يَليها واذا لم يجز إعمالُها مع الفصل تَعيّن أن يُرفع ما بعدها بالابتداء والخبرِ ولزم تكريرُها لما ذكرناه قال الله تع لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ، وكذلك اذا كان المنفىّ معرفةً لم يجز فيه الّا الرفعُ لانّ لا لا تعمل في معرفةٍ فلزم التكريرُ نحوُ قولك لا زيدٌ عندى ولا عمرٌو فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقولهم لا نَوْلُك أن تفعل كذا كلامٌ موضوعٌ موضعَ لا ينبغى لك أن تفعل كذا، وقوله * حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ * وقوله * أَنْ لا إلينا رُجوعُها * ضعيفٌ لا يجىء الّا في الشعر وقد أجاز

المبرّدُ فى السَعَة أن يقال لا رجلٌ فى الدار ولا زيدٌ عندنا ٭

قال الشارح لمّا قرّر أنّ المنفىّ اذا كان معرفةً لم يجز فيه الّا الرفعُ ويلزمه التكريرُ أَوْرد هذه الألفاظ التى وردتْ ناقضةً للقاعدة وذلك أنّها معارفُ مرفوعةٌ ولم تُكرّر وخَرَّجها فأمّا قولهم لا نَوْلُكَ أن تفعل كذا فهى كلمةٌ تقال فى معنَى لا ينبغى لك وهى معرفةٌ مرفوعةٌ بالابتداء وما بعدها الخبرُ ولم يُكرّروا لَا من حيثُ انّها جرتْ مُجرى الفعل اذ كانت بمعناه والفعلُ اذا دخل عليه لَا لم يلزم فيه التكريرُ فأجروا لا نولُكَ مُجْرَى لا ينبغى لك لانّه فى معناه كما قالوا لا سلامٌ عليك فلم يكرّروا لانّه فى معنَى لا سلّم اللّهُ عليك كما أجروا يَذَرُ مُجرَى يَدَعُ فى حذفِ الواو التى هى فاء لانّها مثلُها فى المعنى وإن لم يكن فى يذر حرفٌ حَلْقىٌّ ٭ فامّا قول الشاعر

* وأنْتَ آمْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا * حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فاجِعُ *

البيت لرجلٍ من بنى سَلُولٍ والشاهدُ فيه رفعُ ما بعد لَا من غيرِ تكريرٍ وقد تقدّم قُبْحُه والذى سوّغه أنّ ما بعده يقوم مقامَ التكريرِ فى المعنى لانّ قوله حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعٌ بمعنَى لا نَفْعٌ ولا ضَرٌّ يقول أنّه منّا فى النَسَب الّا انّ نَفْعَه لغيرنا فحياتُه لا ينفعُنا وموتُه يحزُنُنا ٭ وامّا قول الآخر

* قَضَتْ وَطَرًا وآسترجعتْ ثُمّ آذَنَتْ * رَكَائِبُها أنْ لا إِلَيْنَا رُجوعُها *

فالشاهد فيه الرفع بلَا من غيرِ تكريرٍ ضرورةً وسوّغه شَبَهُ لا بلَيْسَ من حيثُ النفىُ ٭ وصف انّها فارقتْه فبكَتْ واسترجعتْ ومعنَى آذنتْ أَشْعَرَتْ والركائبُ جمعُ رَكُوبَةٍ وهى الراحلةُ تُرْكَبُ ٭ وهو عند سيبويه ضعيفٌ من قبيلِ الضرورة لانّه لم يُكرِّر لَا على ما تقدّم من لزومِ تكريرها اذا رُفع ما بعدها ٭

وكان أبو العبّاس محمّدُ بن يزيد المبرّدُ لا يرى بَأْسًا أن تقول لا رجلٌ فى الدار فى حالِ الاختيارِ وسعةِ الكلام ويجعله جوابَ قوله هل رجلٌ فى الدار ويجوز ان يكون لرجل واحد ويجوز ان يكون فى موضعِ جمع كما كان فى قولك هل رجلٌ فى الدار وكذلك يُجيز لا زيدٌ فى الدار على تقديرِ هَلْ زيدٌ فى الدار وإن كان الاوّلُ اكثرَ فاعرفه ٭

فصــــل ١٠٥

قال صاحب الكتاب وفى لا حَوْلَ ولا قُوّةَ الّا باللّه ستّةُ أَوْجُهٍ أن تفتحهما وأن تنصب الثانىَ وأن ترفعه وأن ترفعَهما وأن ترفع الاوّلَ على انّ لا بمعنَى ليس او على مذهب ابى العبّاس وتفتحَ الثــانىَ وأن

تعكس هذا ؛

قال الشارح لك فى لا حَوْلَ ولا قُوّةَ الّا باللّه وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لَا الثانيةُ نافيةً كالأُولى كانّك استأنفتَ النفىَ بها فيكون كلُّ واحد منهما جملةً قائمةً بنفسها فلَا الأُولى واسمُها فى موضعِ مبتدإٍ ولَا الثانيةُ واسمُها فى موضعِ مبتدإٍ ثانٍ ويقدَّر لكلّ واحد منهما خبرٌ مرفوعٌ ، ولك أن تفتح الاوّل وتنصب الثانىَ نصبًا صريحًا بالتنوين فتقول لا حولَ ولا قوّةً الّا باللّه فتعطف المنصوبَ المنوّنَ على المركّب امّا على فتحةِ البناء لشَبَهها بحركة الاعراب وامّا على عَمَلِ لَا فى المنفىّ وحقُّه أن يكون منوّنا الّا انّ البناء مَنَعَه من ذلك كما تقول مررت بعثمانَ وزيدٍ فموضعُ عثمان خفضٌ الّا انّه لا ينصرف فجرى مجرَى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتمادُ فى النفى على لَا الأُولى وتكون لَا الثانيةُ زائدةً موكِّدةً للنفى قال الشاعر

* لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً * اتّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ *

ولك أن تفتح الاوّل وترفع الثانىَ فتقول لا حولَ ولا قوّةٌ الّا باللّه فتعطف الثانى على موضعِ لَا واسمِها لانّهما فى موضعِ رفع بالابتداء ونظيرُ ذلك كلُّ رجلٍ ظريفٌ فى الدار إن شئت خفضتَ ظريفـا علـى النعت لرجلٍ وإن شئت رفعتَه على النعت لكلّ فكذلك لا رجلَ ولا غلامٌ لك إن شئت حملتَ على المنفىّ وإن شئت حملت على موضعِ النافى والمنفىّ فيكون الثانى ايضا مبتدأً لانّ ما عُطف على المبتدإِ مبتدأٌ وجاز ان يكون الخبرُ عنهما واحدا لانّه ظرفٌ وتكون لَا الثانيةُ زائدةً للتأكيد والاعتمادُ فى النفى على لَا الأُولى ويجوز ان تجعل لَا الثانيةَ بمعنَى لَيْسَ وتُقدِّر لها خبرا منصوبا ، ولك أن ترفعهما جميعًا فتقول لا حولٌ ولا قوّةٌ الّا باللّه وقد قُرِئَ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ قال الشاعر

* وما هجرتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً * لا ناقةٌ لِىَ فى هذا ولا جَمَلُ *

فيجوز ان يكون لَا فى هذا الوجه بمعنَى ليس ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ ويكون الظرفُ فى موضعِ خبرٍ منصوبٍ ويجوز أن تكون نافيةً وما بعدها مبتدأٌ ويكون الظرفُ فى موضعِ خبرٍ مرفوعٍ ، ولك أن ترفع الاوّل وتفتح الثانى فتقول لا حولٌ ولا قوّةَ الّا باللّه ويكون رفعُ الاوّل على ان تكون لَا بمعنَى ليس ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ ويجوز ان تكون لَا النافيةَ وما بعدها مبتدأٌ وجاز ذلك غيرَ مكرَّرٍ على رأيِ أبى العبّاس وهو المذهبُ الضعيفُ عند سيبويه وحسّن ذلك وقوعُ لَا الثانيةِ بعدها وإن كان المرادُ بها الاستئنافَ ولَا الثانيةُ المشبَّهةُ بانّ ولذلك ركّبتَ معها وبنيتَ فهذه خمسةُ أوجهٍ من جهةِ

اللفظ وهى ستّةُ أوجه من حيثُ التقديرُ وجَعْلُ لَا بمعنَى ليس فاعرفه ،

فصـــل ١٠٦

قال صاحب الكتاب وقد حُذف المنفىّ فى قولهم لا عليك اى لا بَأْسَ عليك ،

قال الشارح اعلم انّهم قد حذفوا اسمَ لَا النافيةِ كما حذفوا الخبرَ فقالوا لا عليك والمرادُ لا بأس عليك اى لا شيءَ عليك وانّما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفًا وقالوا لا كالعَشِيَّةِ عشيّةٌ والمراد لا عشيّةَ كالعشيّة الليلةَ ومثله لا كزيدٍ رجلٌ والمرادُ لا احدَ كزيدٍ رجلٌ فالاسمُ محذوفٌ والجارُّ والمجرور فى موضع الخبر وعشيّةٌ مرفوعٌ لانّه عطفُ بيان على الموضع وكذلك رجلٌ من قوله لا كزيد رجلٌ ويجوز النصبُ على اللفظ او التمييزِ على حدّ النعت فى قوله * فَهَلْ فى مَعَدٍّ دون ذلك مَن فَدَا * وممّا حُذف اسمُ لَا فيه قولُ امرئِ القيس

* وَيْلُمِّهَا فى هَواءِ الْجَوِّ طالِبَةً * ولا كهذا الذى فى الأَرض مَطْلُوبُ *

كانّه قال لا شيءَ له كهذا الذى فى الارض ، فامّا قولُ جَرِيرٍ * لا كالعَشِيَّةِ زائرًا ومَزُورًا * فلا يكون منصوبا الّا بفعلٍ مقدّرٍ لانّه قد عُلم انّ الزائر والمزور غيرُ العشيّة فلا يكون بيانًا لها فعُلم انّ المراد لا أرى كالعشيّة زائرا ومزورا ونحوَ ذلك ممّا يُلائم معناه من الافعال ،

خبرُ مَا ولَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ

فصـــل ١٠٧

قال صاحب الكتاب هذا التشبيهُ لغة اهلِ الحجاز وامّا بنو تميمٍ فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤون مَا هٰذَا بَشَرٌ الّا مَن دَرَى كيف هى فى المُصحَف ، فاذا انتقض النفىُ بالّا او تقدّم الخبرُ بطل العملُ فقيل ما زيدٌ الّا منطلقٌ ولا رجلٌ الّا افضلُ منك وما منطلقٌ زيدٌ ولا افضلُ منك رجلٌ ،

قال الشارح هذا الفصل بيّنٌ من كلام صاحب الكتاب وقد تقدّم شرحُه فى المرفوعات بما أغنى عن إعادته ،

فصـــل ١٠٨

قال صاحب الكتاب ودخولُ الباء فى الخبر نحوُ قولك ما زيدٌ بمنطلقٍ انّما يصحّ على لغةِ اهلِ الحجاز لانّك لا تقول زيدٌ بمنطلق ،

قال الشارح اعلم انّ الباء قد زيدت فى خبرِ ليس لتأكيد النفى ومعنى قولنا زيدت أنّها لم تُحدِث معنًى لم يكن قبلَ دخولها وذلك قولُك ليس زيدٌ بقائمٍ والمعنى ليس زيدٌ قائمًا قال اللّه تع أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وتقديرُه كافيًا عبدَه وقال تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ اى ألستُ ربَّكم ؛ وما مشبَّهةٌ بليس على ما تقدّم فأدخلوا الباء فى خبرها على حدّ دخولها فى خبرِ ليس نحوَ قولك ما زيدٌ بقائمٍ قال اللّه تع مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا اى مؤمنا وما أَنَا بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ اى طاردَ المؤمنين ؛ وقد زيدت الباء فى غير المنفىّ زادوها مع المفعول وهو الغالبُ عليها قال اللّه تع وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ الى ٱلتَّهْلُكَةِ والمراد واللّهُ أعلمُ أَيْدِيكم وقال أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَى اى أنّ اللّهَ يرى وقد حمل بعضُهم قولَه تعالى تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ على زيادة الباء والمرادُ تنبت الدهنَ ومثلُه قول الشاعر

* شَرِبَتْ بماء الدُحْرُضَيْنِ فأَصبحتْ * زَوْرآءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ *

اى ماءَ الدحرضين ؛ وقد زيدت مع الفاعل نحوَ كَفَى باللّه شهيدًا وكفى بنا حاسبين انّما هو كفى اللّهُ وكَفَيْنَا يدلّ على ذلك قولُ سُحَيْمٍ * كَفَى الشَّيْبُ والإِسلامُ للمَرْءِ ناهِيًا * وقد زادوها مع المبتدإ فقالوا بِحَسْبِكَ زيدٌ قال الشاعر

* بِحَسْبِكَ فى القوم أن يَعْلَموا * بأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ *

والمراد حسبُك قال اللّه تع يَا أَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ؛ وزادوها مع خبر المبتدإ قال اللّه تع جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا قال أبو الحسن الباء زائدةٌ وتقديرُه وجزاء سيّئةٍ مثلُها دلّ على ذلك قولُه تعالى فى موضع آخر وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ؛ والاصل فى زيادة الباء فى المنفىّ مع لَيْسَ لانّه فضلةٌ والمعنىّ بالفضلة المفعولُ وفيه مُعْظَمُ زيادةِ الباء وحُملت مَا الحجازيّةُ على لَيْسَ اذ كان خبرُها منصوبًا كخبرِ ليس قال أبو سَعيد انّما دخلت الباء فى خبرِ ليس لانّها غيرُ متصرّفةٍ فتنزّلتْ بذلك منزلةَ فعلٍ لا يتعدّى الّا بحرف جرّ فعُدّيتْ الى منصوبها بالحرف الذى هو الباء وحُملتْ مَا على ليس فى ذلك ؛ وذهب قومٌ الى انّ اصلَ دخولِ الباء انّما هو مع مَا لضربٍ من التقابُل وذلك أنّ القائل يقول إنّ زيدًا قائمٌ فيقول النافى لذلك الخبر ما زيدٌ قائمًا فيدخل مَا بإزاء انّ فاذا قال إنّ زيدًا لَقائمٌ قال النافى ما زيدٌ بقائمٍ فيأتى بالباء لتأكيد النفى كما أتى باللام لتأكيد الايجاب فصار الحرفان بإزاء الحرفَيْن ثمّ دخلتْ على خبرِ ليس لانّهما يقعان لنفيِ ما فى الحال ؛ والكوفيون يقولون انّما دخلت الباء للتمييز بين المذهبَيْن يريدون انّ الذى يرتفع بعد مَا انّما ارتفاعُه على المبتدإ والخبرِ والباء لا تقع

في خبرِ المبتدإ فلا يقال ما زيدٌ بقائمٍ وأنت تريد قائمٌ كما لا تقول زيدٌ بقائم وانّما يستعمل الباء من ينصب الخبرَ وهو فاسدٌ لانّ الاعراب يفصِل بينهما ، وقوله لا يصحّ دخولُ الباء الّا على لغةِ اهل الحجاز لانّك لا تقول زيدٌ بقائم يريد انّ ما بعد مَا التَميميّة مبتدأٌ وخبرٌ والباء لا تدخل في خبرِ المبتدإ وهذا فيه اشارةٌ الى مذهب الكوفيين وليس بسديدٍ وذلك لانّ الباء إن كان اصلُ دخولها على لَيْسَ ومَا محمولةً عليها لاشتراكهما في النفى فلا فَرْقَ بين الحجازيّة والتميميّة في ذلك وإن كانت دخلت في خبرِ مَا بإزاء اللام في خبرِ إنّ فالتميميّةُ والحجازيّةُ في ذلك سَواءٌ ويدلّ على ذلك مسئلةُ الكتاب وهو قولهم ما أنت بشيءٍ الّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به برَفْعِ شيء على البدل من موضع الباء لتعذُّرِ الخفض والنصبِ وقد تقدّم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس زيدٌ أبوه بقائمٍ فأدخلوا الباءَ في خبر المبتدإ اذ كان في خبر النفى أمّا اذا كان خبرُ المبتدإ موجَبا لم يصحّ دخولُ هذه الباء عليه كما ذُكر وقالوا ما كان زيدٌ بغلامٍ الّا غلاما صالحا أدخلوا الباء في خبرِ كانَ هنا حيث كان في خبر المنفيّ فاعرفه ،

فصــــل ١٠٩

قال صاحب الكتاب ولَا التى يكسَعونها بالتاء هي المشبَّهةُ بليس بعينها ولكنّهم أَبَوْا الّا أن يكون المنصوبُ بها حِيناً قال الله تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ اى ليس الحِينُ حينَ مناص ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ لَا تُشبَّه بلَيْسَ وتعمل عملَها كما شُبّهت بها مَا في لغةِ اهل الحجاز فرفعوا بها الاسمَ ونصبوا الخبر فقالوا لا رجلٌ أفضلَ منك ولا احدٌ خيرا منك وربّما أدخلوا في خبرها الباءَ تشبيهًا بمَا فقالوا لا رجلٌ بأفضلَ منك ولا احدٌ بخيرٍ منك الّا انّ مَا أقعدُ من لا في الشَبَه بلَيْسَ ولذلك كانت أعمَّ تصرّفًا وأكثرَ استعمالا ، والكثير في لَا أن تنصب النكرةَ حملًا على انّ ولمّا جوّزوا فيها رفعَ الاسم ونصبَ الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهو نصبُ الاسم ورفعُ الخبر فلم يُفصَل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل الّا في نكرة ، فأمّا اذا لحقها تاء التأنيث وقيل لَاتَ فالقياسُ ان تكون المشبَّهةَ بلَيْسَ لانّها في معنَى ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبةُ لانّها في معنَى انّ وليست انّ ممّا تدخله تاء التانيث ولانّه وقع بعدها المرفوعُ من غيرِ تكريرٍ فعُلم انّها بمعنَى ليس اذ لو لم تكن بمعنَى ليس لزم تكريرُها ، وقوله يكسعونها اى يُتْبِعونها في آخرِ الكلمة يقال كَسَعَهُ اى ضربه من خَلْفُ وهذه استعارةٌ لزيادة التاء آخرا ، ولا تعمل هذه الّا في الأحيان خاصّةً

سواء نَصَبَتْ او رفعتْ والعلّةُ فى ذلك أنّها فى المَرْتَبة الثالثة فليس أقوى لانّها الاصلُ ثمّ ما ثمّ لاتَ ، فامّا قوله تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فانّه قد قُرِئَ ولات حينُ مناص بالرفع والنصبُ اكثر فالنصب على انّه الخبرُ والاسمُ محذوفٌ والتقديرُ ولات حينُ نحنُ فيه حينَ مناص ولا يقدّر الاسم المحذوف الّا نكرةً لانّ لا اذا كانت رافعةً لا تعمل الّا فى نكرة كما اذا كانت ناصبةً وقد تقدّم الكلام على ذلك فى المرفوعات فاعرفه ،

ذكر المجرورات

فصل ١١٠

قال صاحب الكتاب لا يكون الاسمُ مجرورا الّا بالاضافة وهى المقتضيةُ للجرّ كما انّ الفاعليّةَ والمفعوليّةَ هما المقتضيتان للرفع والنصب والعاملُ هنا غيرُ المقتضى كما كان ثمّ وهو حرفُ الجرّ او معناه فى نحو قولك مررتُ بزيدٍ وزيدٌ فى الدارِ وغلامُ زيدٍ وخاتمُ فضّةٍ ،

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ فى الكلام على المجرورات والجرُّ من عبارات البصريين والخفضُ من عبارات الكوفيين فالجرُّ انّما يكون بالاضافة وليست الاضافةُ هى العاملةَ للجرّ وانّما هى المقتضيةُ له والمعنى بالمقتضى ههنا أنّ القياس يقتضى هذا النوعَ من الاعراب لتقع المخالفةُ بينه وبين اعرابِ الفاعل والمفعول فيتميّزَ عنهما اذ الاعرابُ انّما وُضع للفرق بين المعانى ، والعامل هو حرفُ الجرّ او تقديرُه فحرفُ الجرّ نحوُ مِنْ والى وعَنْ وعَلَى ونحوِها من حروف الاضافة وسنذكر فى موضعها مفصّلةً وانّما قيل لها حروفُ الاضافة لانّها تُضيف معنى الفعل الذى هى صلته الى الاسم المجرور بها ومعنى اضافتها معنى الفعل ايصالُه الى الاسم فالاضافةُ معنًى وحروفُ الجرّ لفظٌ وهى الأداةُ المحصّلةُ له كما كانت الفاعليّةُ والمفعوليّةُ معنيَيْن يستدعيان الرفعَ والنصبَ فى الفاعل والمفعولِ والفعلُ أداةٌ محصّلةٌ لهما فالمقتضى غيرُ العامل ، والمراد من قوله فالعامل حرفُ الجرّ او معناه أنّ الجرّ يكون بحرف الجرّ او تقديره فحرفُ الجرّ نحوُ مررتُ بزيدٍ وزيدٌ فى الدار فالعامل فى زيد هو الباء والعاملُ فى الدار فى وأمّا المقدّرُ فنحوُ غلامُ زيدٍ وخاتمُ فضّةٍ فالعامل هنا حرفُ الجرّ المقدّرُ والتأثيرُ له وتقديرُه غلامٌ لزيدٍ وخاتمٌ من فضّةٍ لا ينفكّ كلُّ اضافةٍ حقيقيّةٍ من تقديرِ احد هذَيْن الحرفَيْن ولولا تقديرُ وجودِ الحرف

المذكور لمّا ساغ الجرّ ألا ترى انّ كلّ واحد من المضاف والمضاف اليه اسمٌ ليس له أن يعمل فى الآخر لانّه ليس عملُه فى احدهما بأَوْلى من العَكْس وانّما الخفضُ فى المضاف اليه بالحرف المقدّر الذى هو اللامُ او مِنْ وحسُن حذفُه لنيابةِ المضاف اليه عنه وصَيْرورَتِه عِوَضًا عنه فى اللفظ وليس بمنزلته فى العمل ونظيرُ ذلك واوُ رُبَّ من قوله * وبَلْدَةٍ ليس لها أَنيسُ * ونحوِ قوله * وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْماؤُهُ * ونحوِ قوله * وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِى المُخْتَرَقْ * وتقديره ورُبَّ كذا فالخفضُ فى الحقيقة ليس بالواو بل بتقديرِ رُبَّ لانّ الواو حرفُ عطفٍ وحرفُ العطف لا يختصّ وانّما يدخل على كلّ واحد من الاسم والفعلِ والعاملُ ينبغى أن يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، وممّا يدلّ انّ الواو للعطف والجرّ برُبَّ المرادةِ أنّه قد أُنيب عنها غيرُ الواوِ من حروف العطف نحوَ قوله

* فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ * نَواعِمَ فى المُروط وفى الرِياطِ *

وقولِ الآخر * بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ * فكما انّ الفاء وبَلْ وإن كانتا بدلًا من رُبَّ حرفا عطفٍ لا محالةَ فكذلك الواوُ نائبةٌ فى اللفظ عن رُبَّ وإن لم يكن لها أَثَرٌ فى العمل فكذلك العاملُ فى المضاف اليه حرفُ الجرّ المرادُ لا معناه وقولُه او معناه تسامحٌ لانّ المعانى لا تعمل جرًّا فاعرفه،

فصــل ١١١

قال صاحب الكتاب واضافةُ الاسم الى الاسم على ضربَيْن مَعْنَوِيّةٌ ولَفْظِيّةٌ فالمعنويّةُ ما أَفادَ تعريفا كقولك دارُ عمرٍو او تخصيصا كقولك غلامُ رجلٍ ولا تخلو فى الامر العامّ من أن تكون بمعنَى اللام كقولك مالُ زيدٍ وأَرْضُه وأَبُوه وابْنُه وسَيِّدُه وعَبْدُه او بمعنَى مِنْ كقولك خاتَمُ فضّةٍ وسِوارُ ذَهَبٍ وبابُ ساجٍ،

قال الشارح اعلم انّ اضافةَ الاسم الى الاسم إيصالُه اليه من غيرِ فَصْلٍ وجَعْلُ الثانى من تَمامِ الاوّل يتنزّل منه منزلةَ التنوين وهذه الاضافةُ على ضربَيْن اضافةُ لفظٍ ومعنًى واضافةُ لفظٍ فقط فالاضافة اللفظيّة ستُذكر بعدُ وأمّا الاضافة المعنويّة فأَنْ تجمع فى الاسم مع الاضافة اللفظيّة اضافةً معنويّةً وذلك بأن يكون ثَمَّ حرفُ اضافةٍ مقدّرٌ يوصل معنًى ما قبله الى ما بعده وهذه الاضافةُ هى التى تُفيد التعريفَ والتخصيصَ وتُسمّى المَحْضَةَ اى الخالصةَ بكونِ المعنى فيها موافِقًا للفظ واذا أَضفتَه الى معرفةٍ تَعرَّفَ وذلك نحوُ قولك غلامُ زيدٍ فغلامٌ نكرةٌ ولمّا أَضفتَه الى زيد اكتسب منه تعريفا وصار معرفةً بالاضافة واذا اضفتَه الى نكرةٍ اكتسب تخصيصا وخرج بالاضافة عن إطلاقه لانّ غلاما يكون أَعَمَّ من غلامِ رجل

ألا ترى انّ كلّ غلامِ رجل غلامٌ وليس كلّ غلامٍ غلامَ رجل ، وهذه الاضافة المعنويّةُ تكون على معنى احدِ حرفَيْن من حروف الجرّ وهما اللامُ ومِنْ فاذا كانت الاضافةُ بمعنى اللام كان معناها المِلْكَ والاختصاصَ وذلك قولك مالُ زيدٍ وأرضُه اى مالٌ له وأرضٌ له اى يملكها وأَبُوه وابْنُه وسَيّدُه والمراد أبٌ له وابنٌ له وسيّدٌ له اى كلٌّ واحد مستحِقٌّ مختصٌّ بذلك والغالبُ الاختصاص لانّ كلّ مِلْك اختصاصٌ ، وإذا كانت الاضافة بمعنى مِنْ كان معناها بيانَ النوع نحوَ قولك هذا ثوبُ خَزٍّ وخاتَمُ حديدٍ وسِوارُ ذهبٍ اى ثوبٌ من خزّ وخاتمٌ من حديد وسوارٌ من ذهب لانّ الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخزّ وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبيّن نوعَه بقوله من خزّ ومن حديد ومن ذهب ، والذى يُفصَل به بين هذا الضرب والذى قبلَه أنّ المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف يصدُق عليه اسمُه ألا ترى انّ الباب من الساج ساجٌ والثوبَ من الخزّ خزٌّ كما انّ الانسان من الحَيَوان حيوانٌ وليس غلامُ زيد بزيدٍ فعلى هذا اذا قلت عينُ زيد ويَدُ عمرو كان مقدَّرا باللام والمعنى عينٌ له ويدٌ له لانّه وإن كان الاوّلُ بعضًا للثانى فانّه لا يقع عليه اسمُ الثانى فعينُ زيد ليست زيدا ويَدُ عمرو ليست عمرا فَاعْرِفِ الفرقَ بينهما ، وقوله فى الامر العامّ يريد انّ الغالب فى الاضافة الحقيقيّة ما قدّمناه وربّما جاء منه شىء على غيرِ هذَيْن الوجهَيْن قالوا فلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ بفتح الغين والدال اى ثابتُ القَدَم فى الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانُه يثبُت فى موضع الزَلَل والخُصومة قال ابن السكّيت يقال ما أَثْبَتَ غَدَرَهُ يعنى الفَرَسَ اى ما أثبته فى الغدر وهى الحِجارةُ واللَخاقيقُ اى خُروقُ الارض وشُقوقُها ، وعندى أنّ إضافةَ اسم الفاعل اذا كان ماضيًا من ذلك ليس مقدَّرا بحرفِ جرّ مع انّ اضافته محْضةٌ ،

قال صاحب الكتاب واللفظيّةُ أن تُضاف الصفةُ الى مفعولها كقولك هو ضارِبُ زيدٍ وراكِبُ فَرَسٍ بمعنى ضاربٌ زيدًا وراكبٌ فرسًا او الى فاعلها كقولك زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ومعمورُ الدارِ وهِنْدٌ جائلةُ الوِشاحِ بمعنى حسنٌ وجهُه ومعمورةٌ دارُه وجائلٌ وشاحُها ولا تُفيد الّا تخفيفا فى اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولاستواء الحالَيْن وُصف النكرةُ بهذه الصفة مضافةً كما وُصف بها مفصولةً فى قولك مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ وبرجلٍ ضاربِ أخيه ،

قال الشارح الاضافة اللفظيّة أن تضيف اسما الى اسمٍ لفظا والمعنى على غير ذلك ويقال لها غيرُ مَحْضَةٍ انّما يُحصّل ثَمّ اتصالٌ وإسنادٌ من جهة اللفظ لا غيرُ وذلك ضربان احدهما اسمُ الفاعل اذا أضفته وأنت

تريد التنوينَ وذلك قولُك هذا ضاربُ زيدٍ غدًا اذا أردت الاستقبالَ وكذلك الحالُ وأصلُه التنوينُ والنصبُ لِما بعده نحوُ هذا ضاربٌ زيدا وجائزٌ أن يكون فى الحال وأن تُوقعه فيما يُستقبل ولك أن تحذِف التنوينَ لضربٍ من التخفيف وتخفِضَ ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنّك تُشبّهه بالاضافة المحضة بحُكْمِ أنّه اسمٌ والنصبُ به انّما هو عارضٌ لشَبَهِ الفعل فالاسمُ الاوّلُ نكرةٌ وإن كان مضافا الى معرفة لانّ المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك تقول هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا كما تقول هذا رجلٌ ضاربٌ زيدا غدا لانّ التنوين المقدَّرَ حُكْمًا كالموجود لفظا ولولا تقديرُ الانفصال لَمَا جرى وصفًا على النكرة قال اللّه تع هٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا والمعنى مُمطرٌ لنا من قِبَل انّه وصف به عارضا وهو نكرةٌ والنكرةُ لا تُنْعَت بالمعرفة ومثلُه قول الشاعر

* سَلِّ الهُمُومَ بكُلِّ مُعْطِى رَأْسِه * نَاجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ *

والتقدير مُعْطٍ رأسَه لانّ كُلًّا لا يقع بعدها الواحدُ الّا نكرةً لانّها تقع على واحدٍ فى معنى الجمع ، وقوله أن تُضاف الصفة الى مفعولها يريد بالصفة اسمَ الفاعل نحوَ ضاربٍ وقاتلٍ وشِبْهِهما فانّه لا يضاف الّا الى مفعوله لانّه غيرُه ولذلك لا يضاف الى الفاعل لانّه هو فى المعنى والشيء لا يُضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضاربُ زيدٍ عمرًا على معنَى يضربُ عمرًا لانّ الضارب هو زيدٌ ، الثانى الصفة الجارى إعرابُها على ما قبلها وهى فى المعنى لِما أُضيفت اليه وذلك نحوُ مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ومعمورِ الدارِ وامرأةٍ جائلةِ الوِشاحِ فالتقدير فى هذه الاشياء كلّها الانفصالُ لانّ الاصل حسنٍ وجهُه ومعمورةٍ دارُه وجائلٍ وِشاحُها ترفع الوجهَ بقولك حَسَنٍ لانّ الحُسْن له فى المعنى ، وكذلك قولك مررتُ برجلٍ معمورِ الدارِ اذ المعنى معمورةٍ دارُه وامرأةٍ جائلةِ الوشاحِ اى جائلٍ وِشاحُها فالعِمارةُ للدار والجَوَلانُ للوشاح والـوشـاحُ الإزارُ ، فان قلت اذا كان الحُسْنُ للوجه والوجهُ هو الفاعلُ فكيف جاز اضافتُه اليه وقد زعمتم انّ الشىء لا يضاف الى نفسه فالجوابُ انّك لم تضفه الّا بعدَ أن نقلتَ الصفةَ عنه وجعلتَها للرجل دون الوجه فى اللفظ وصار فيه ضميرُ الرجل فاذا قلت حَسَنُ الوجهِ كان الحُسْنُ شائعا فى جُمْلَته كانّه وصفه بأنّه حَسَنُ القامة بعد أن كان الحُسْنُ مقصورا على الوجه دون سائره فلمّا أُريد بيانُ موضعِ الحُسْن أُضيف اليه بعد أن صار أَجْنَبِيًّا ألا تراك تنصبُه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحَسَنِ وَجْهًا والتمييزُ فضلةٌ ، وقوله يضاف الى فاعله يريد انّه فاعلٌ من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فانّه من جهة اللفظ فضلةٌ والذى يدلّ على ذلك قولُهم هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ فتأنيثُهم الصفةَ اذ قد جرت على مؤنّثٍ دليلٌ على ما

قلناه لانّ الفعل انّما تلحقه علامةُ التأنيث اذا أُسْنِد الى ضميرٍ مؤنّثٍ فتأنيثُ الصفة ههنا دليلٌ على انّها مُسْنَدةٌ الى ضميرِ الموصوف المؤنّثِ ولو كان على اصله قبل الاضافة لوَجَبَ التذكيرُ ولم يجز التأنيثُ لانّ الوَجْهَ مذكّرٌ ، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرّف بالاضافة لانّ النيّة فيه الانفصالُ على ما بيّنّا ويدلّ على ذلك أنّك تصف به النكرةَ وإن أضفتَه الى معرفةٍ نحوَ قولك مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ فلولا تقديرُ الانفصال وإرادةُ التنوين لَمَا جاز أن تصف به النكرةَ وهذا معنى قوله ولاستواء الحالَيْن وُصف النكرة بهذه الصفة مضافةً كما وُصفتْ بها مفصولةً يعنى انّ حالَيْها قبل الاضافة وبعدها فى التنكير وعدمِ التعريف سَواءٌ فلذلك تقع صفةً للنكرة مفصولةً ومضافةً لاستوائها فى كِلَا الحالَيْن فتقول مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ كما تقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه ، ويدلّ على التنكير جوازُ دخولِ الالف واللام عليه مع اضافته فتقول مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ ولو كانت الاضافةُ صحيحةً لَمَا جاز ان تجتمع الاضافةُ مع الالف واللام ،

فصـــل ١١٣

قال صاحب الكتاب قضيّةُ الاضافة المعنويّةِ أن يُجرَّد لها المضاف من التعريف وما تَقبّله الكوفيّون من قولهم الثلثةُ الأثوابِ والخمسةُ الدراهمِ فبمَعْزِلٍ عند أصحابنا عن القياس واستعمالِ الفُصَحاء قال الفرزدق
* فَسَمَا وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ * وقال ذو الرُّمّة * ثَلٰثُ الأَثافِى والدِيارُ البَلاقِعُ *

قال الشارح اعلم انّك لا تضيف الّا نكرةً نحوَ قولك غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمرو لانّ الاضافة يُبتغى بها التعريفُ او التخصيصُ لانّ المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفَه إن كان معرفةً وتخصيصا إن كان نكرةً فاذا قلت غلامُ زيدٍ فالغلامُ كان نكرةً شاملًا كلَّ غلام فلمّا أضفتَه الى زيد صار معرفةً وخَصَّ واحدا بعينه فاذا قلت غلامُ رجلٍ فإنّ المضاف اليه وإن كان نكرةً الّا انّه حصل للمضاف باضافته اليه نوعُ تخصيصٍ ألا ترى انّه خرج عن شِياعه ويُميَّز عن أن يكون غلامَ امرأة فعلى هذا لا يجوز اضافةُ المعرفة مع بَقاء تعريفها فيها فاذا أُريد اضافةُ المعرفة سُلب تعريفُها عنها حتّى تصير شائعةً فى التقدير كرجلٍ وفرسٍ ثمّ تكتسى تعريفا اضافيّا غيرَ التعريف الذى كان فيها ولذلك لا يُجمَع بين الالف واللام والاضافة لانّ ما فيه الالفُ واللام لا يكون الّا معرفةً ولم يُمْكن اعتقادُ التنكير مع وُجودهما ، فامّا الخمسةُ الأثوابِ والأربعةُ الغِلْمانِ فهو شىءٌ صار الى جَوازه الكوفيون فامّا على اصلِ أصحابنا فاذا قلت ثلثةُ

دراهمَ وأردتَ تعريفَ الاوّل منهما عرّفتَ الثانىَ لانّ الاوّل يكون معرفةً بما أضفتَه اليه ألا ترى انّك تقول هذا غلامُ رجلٍ فيكون نكرةً فاذا أردتَ تعريفَه قلت هذا غلامُ الرجل وصاحبُ المال وكذلك هذه ثلثةُ الدراهمِ وخمسةُ الأثوابِ فامّا قول الشاعر

* ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ * فَسَمَا وأَدْرَكَ خمسةَ الأَشْبارِ *

البيت للفرزدق وبعده

* يُدْنِى خَوافِقَ مِن خوافِقَ تَلْتَقِى * فى ظِلِّ مُعْتَبَطِ الغُبارِ مُثارِ *

والشاهد فيه تعريفُ الثانى بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريفِ الاوّل يمدَحُ بذلك يزيدَ بن المُهلّب اى ما زال مُذ كان صغيرا الى أن مات يقود الجُيوشَ ويحضُر الحُروبَ وعَنَى بالخوافق الراياتِ ومعتبطُ الغُبارِ مكانُه فكانّه لم يُقاتَل فيه قبلُ ولا أثار غيرُه غبارَه من قولهم مات فلانٌ عَبْطَةً اى شابًّا، وقوله مذ عقدت يداه إزارَه اشارةٌ الى حالِ الصِغر وأوائلِ العَقْل وعَنَى بخمسة الأشبار القَبْرَ اى ما زال أميرًا مذ عَقَلَ الى أن مات، وامّا قول الآخر

* وهَلْ يَرْجِعُ التَسْليمَ او يَكْشِفُ العَمَى * ثلاثُ الأَثافِى والرُسومُ البَلاقِعُ *

البيت لذى الرُمّة والشاهد فيه تعريفُ الأثافى حين أراد تعريفَ ما أُضيف اليه وهو الثلاثُ ولم يحتج مع ذلك الى الالف واللام، والأثافى للقِدْر أن توضع ثلاثةُ أحجارٍ ثمّ يوضَع القِدْرُ عليها عند الاطّباخ، والبَلاقِع جمعُ بَلْقَعٍ وهو الخَرابُ وأصله الارضُ التى لا شىء فيها، والرُسوم جمعُ رَسْمٍ وهو ما بقى من آثارِ الديار، يقول انّ الأثافى ورسومَ الدار لا تردّ سلاما ولا تُنبّئ عن خبرٍ اذا استُخبرتْ وهو معنى قوله او يكشف العَمى، فامّا ما تعلّق الكوفيون من إجازته وتشبيهه بالحَسَن الوَجْهِ فليس بصحيحٍ لانّ المضاف فى الحسن الوجهِ صفةٌ والمضافُ اليه يكون منصوبا ومجرورا وانّما ذلك شىءٌ رواه الكسائىّ وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه ابو عمر الجَرْمىّ أنّ قوما من العرب يقولونه غيرَ فُصحاءَ ولم يقولوا النِصْفُ الدرهم ولا الثُلْثُ الدرهم وامتناعُه من الاطّراد فى أجزاء الدرهم يدلّ على ضُعفه فى القياس،

قال صاحب الكتاب وتقول فى اللفظيّة مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ وبهِنْدٍ الجائلةِ الوشاحِ وهما الضاربا زيدٍ وهم الضاربو زيدٍ قال الله تعالى وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلٰوةِ ولا تقول الضاربُ زيدٍ لانّك لا تُفيد فيه خِفّةً بالاضافة كما أفدتَها فى المثنّى والمجموع وقد أجازه الفرّاء وامّا الضاربُ الرجلِ فشبّهٌ بالحسنِ الوجهِ،

قال الشارح وقد جاءت الالف واللام فيما اضافته لفظيّة قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وعند الجائلة الوشاح وساغ ذلك من قِبَل انّ الاضافة لا تكسوهما تعريفا من حيث كان النيّة فيها الانفصال اذ التنوين مرادٌ والمضاف اليه فى نيّة المرفوع اذ كان فاعلا فى المعنى فلمّا كانت الاضافة لا تكسوهما تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخولُ الالف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غيرِ المضافة، وقالوا هذان الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ قال الله تع وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ لمّا كانت الاضافة منفصلةً والنيّةُ ثبوتَ النون والنصبَ لم يتعرّف بما أُضيف اليه وكان سِيّانِ إضافته وإثباتَ النون وفَصْلَه ممّا بعده من حيث التنكيرُ فلمّا لم يقع التعريفُ بالاضافة كما يقع فى غلامِ زيدٍ وأُريد تعريفُه أدخلوا ما يقع به التعريفُ من الالف واللام وأفادت الاضافةُ ههنا ضربًا من التخفيف بحذف التنوين والنون فى هذا ضاربُ زيدٍ غدًا والضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ فأمّا الضاربُ زيدٍ فانّه لا يجوز لانّ الالف واللام اذا لحقت اسمَ الفاعل كانت بمعنَى ٱلّذى وكان اسمُ الفاعل فى حكمِ الفعل من حيث هو صلةٌ له فيلزمُ إعمالُه فيما بعده ولا فَرْقَ بين الماضى فى ذلك وغيرِه اذ كان التقديرُ فى الضارب ٱلّذى ضَرَبَ فلذلك عمِل عَمَلَه، وانّما جازت الاضافةُ فى قولك هما الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ لِما يحصُل بالاضافة من التخفيف بحذفِ النون فأمّا اذا قلت الضاربُ زيدٍ فهو تغييرٌ له عن مقتضاه من الإعمال من غيرِ فائدة لانّه لم يحصُل بالاضافة تخفيفٌ لانّه لم يكن فيه تنوينٌ ولا نونٌ فيسقُطا بالاضافة، فامّا الفرّاء فانّه أجاز ذلك نَظَرًا الى الاسميّة وأنّ الاضافة لفظيّةٌ لم يحصل بها تعريفٌ فيكونَ مانعًا من الاضافة والقياسُ ما ذكرناه،

فامّا قولهم الضاربُ الرجلِ فانّما ساغت اضافتُه وإن لم تستفد بالاضافة تعريفا ولا خِفّةً أمّا التعريف فلأنّ اضافته لفظيّةٌ لا تكسب المضافَ تعريفا وأمّا الخِفّة فلم يكن فيه تنوينٌ ولا نونٌ فيسقُطا بالاضافة فقضيّةُ الدليل أن لا تصحّ اضافتُه كما لا تقول الضاربُ زيدٍ وذلك من قِبَل انّه محمولٌ على الحَسَن الوجهِ ومشبَّهٌ به من جهة أنّ الضارب صفةٌ كما انّ الحسن صفةٌ وما بعده يكون مجرورا او منصوبا فتقول هذا ضاربٌ زيدًا وضاربُ زيدٍ كما تقول مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهًا وحسنِ الوجهِ فلمّا أشبهه جاز إدخالُ الالف واللام عليه مع انّه مضافٌ اذا أُريد تعريفُه كما كان كذلك فى الحسن الوجهِ وإن لم يكن مثلَه من كلّ وجه ألا ترى انّ المضاف اليه فى الضارب زيدٍ مفعولٌ منصوبٌ فى المعنى والمضاف اليه فى الحسن الوجه فاعلٌ مرفوعٌ،

فصـــل ١١٣

قال صاحب الكتاب واذا كان المضاف اليه ضميرا متّصلا جاء ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما عَدِمَ واحدا منهما شَرْعًا فى صحّة الاضافة لانّهم لمّا رفضوا فيما يُوجَد فيه التنوينُ او النونُ أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتّصل جعلوا ما لا يوجَد فيه له تَبَعًا فقالوا الضاربُكَ والضارِباتُكَ والضاربِى والضارباتِى كما قالوا ضاربُكَ والضارباكَ والضاربوكَ والضاربَىَّ والضاربِىَّ قال عبدُ الرَّحْمٰنِ بنُ حَسّانَ

* أيُّها الشّاتِمِى لِتُحْسَبَ مِثْلِى * إنّما أنتَ فى الضَّلالِ تَهِيمُ *

وقوله * هُمُ الآمِرونَ الخَيْرَ والفاعِلونَهُ * مّمّا لا يُعمَل عليه ؛

قال الشارح قد فُرِق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمر فاضافته الى المضمر تقع كالضرورة وذلك أنّ ما فيه تنوينٌ او نونٌ يلزم اضافتُه لانّه لا سبيلَ الى النصب لانّ النصب يكون بثُبوتِ التنوينِ او النونِ نحوَ قولك ضاربٌ زيدا وضاربان زيدا ومع المضمر لا يثبُت التنوينُ ولا النونُ لانّ بينهما معاقَبةً فلا يجتمع التنوينُ او النونُ مع المضمر فلمّا لم يجتمعا معه أُضيف اسمُ الفاعل الى المضمر ثمّ حُمل ما لم يكن فيه تنوينٌ او نونٌ فى الاضافة على ما هما فيه ليكون البابُ على منهاجٍ واحد ولا يختلفَ ؛ وقوله جاء ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما عَدِمَ واحدا منهما شَرْعًا فى صحّة الاضافة اى صار ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما ليس فيه واحدٌ منهما يعنى التنوينَ والنونَ ؛ وقوله شَرْعًا اى سَوآءً يقال القومُ فى هذا الأمر شَرْعٌ سَواءٌ يُحرَّك ويُسكَّن ويستوى فيه الواحدُ والتثنيةُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنَّثُ ؛ والمراد انّه يَتساوَى ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما ليس فيه واحدٌ منهما فى صحّة الاضافة وذلك نحوُ الضاربُكَ والضارباتُكَ أضفتَ الضاربَ والضاربات الى ضمير المخاطَب وليس فيهما تنوينٌ ولا نونٌ وكذلك تقول الضارِبِى والضارباتِى فتُضيفهما الى ضمير النفس كما أضفتَ ما فيه تنوينٌ او نونٌ نحوَ قولك ضاربُكَ والضارباكَ والضاربوكَ والضارِبَىَّ فحُذف من ضاربُكَ التنوينُ لانّه قبل الاضافة ضاربٌ منوَّنٌ والضارباكَ تثنيةٌ والضاربوكَ جمعٌ وقد حُذف منهما النونُ للاضافة والضارِبَىَّ تثنيةٌ وأصلُه ضارِبَيْنِ حُذفتْ نونه للاضافة ثمّ ادُّغمت ياء التثنية فى ياء النفس ولو كان مرفوعا لقيل ضارِبایَ بالالف ؛ والضارِبِىَّ جمعٌ وأصلُه الضاربون فلمّا أُضيف الى ياء النفس حُذفت النون للاضافة فاجتمعت الواوُ والياء وسبق الاوّلُ منهما بالسكون فقُلبت الواو ياء وأُدْغمت الياءُ المنقلبةُ فى ياء الاضافة على حدّ طَوَيْتُه طَيًّا وشَوَيْتُه شَيًّا وكذلك تقول فى الجرّ والنصبِ نحوَ مررت بالضارِبِىَّ ورأيت الضارِبِىَّ وأصلُه الضاربِينَ سقطت النونُ

للاضافة وادّغمت الياء فى الياء، فحاصلُ كلامه أنّه لا يتّصل باسم الفاعل ضميرٌ الّا مجرورٌ ولا أعرفُ هذا المذهبَ وقيل انّه رأىٌ لسيبويه وقد حكاه الرُمّانىُّ فى شرح الاصول والمشهورُ من مذهبه ما حكاه السيرافىُّ فى الشرح أنّ سيبويه يعتبر المضمرَ بالمظهَر فى هذا الباب فيقول الكافُ فى ضاربوك فى موضع مجرور لا غيرُ لانّك تقول ضاربو زيدٍ بالخفض لا غيرُ والكافُ فى الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون فى موضع جرّ وهو الاختيارُ وأن تكون فى موضع نصب لانّك قد تقول الضاربو زيدا على مَن قال الحافظو عَوْرَةَ العَشيرَةِ بالنصب وهو الاختيارُ واذا قلت الضاربُك كانت فى موضع نصب لا غيرُ لانّك لو وضعتَ مكانَه ظاهرا لم يكن الّا نصبًا نحوَ الضاربُ زيدا، وكان ابو الحسن الأخفش فيما حكاه ابو عثمان الزيادىّ يجعل المضمرَ اذا اتّصل باسم الفاعل فى موضع نصب على كلّ حال ويقول انّ اتّصالَ الكناية قد عاقبتِ النونَ والتنوينَ فلا تقول ضاربُنْكَ بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربُونَك كما تقول هو ضاربٌ زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلمّا امتنع التنوينُ والنونُ لاتّصالِ الكناية صار بمنزلةِ ما لا ينصرف وهو يعمل من غيرِ تنوين نحوَ قولك للنساء هنّ ضَوارِبُ زيدا والجامعُ بينهما أنّ التنوين من ضوارب حُذف لِمَنْعِ الصرف لا للاضافة وحُذف من ضاربُك لاتّصالِ الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان، فامّا ما ذكره صاحبُ الكتاب فمذهبٌ ثالثٌ لا أعرفُه وانّما لزم حذفُ التنوين والنونِ مع علامةِ المضمر المتّصل لانّ علامةَ المضمر غيرُ منفصلة من الاسم الذى اتّصلتْ به ولا يُتكلّم بها وحدَها وهى زائدةٌ ومحلُّها آخرُ الكلمة كما انّ النون والتنوين كذلك فلمّا كان بينهما هذه المُقارَبةُ تعاقبا فلم يُجمَع بينهما لذلك، فامّا البيت الذى أنشده وهو * أَيُّها الشاتِمى الخ * البيت لعبد الرحمن بن حسّان أنشده شاهدًا على ما ادّعاه وزعم أنّ الياء فى موضع جرّ والصوابُ انّها فى موضع نصب وذلك على رأىِ سيبويه وأبى الحسن جميعا، فامّا قوله

* هُمُ الآمِرون الخَيْرَ والفاعِلونه * اذا ما خَشَوْا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا *

فانّه أنشده سيبويه وزعم انّه مصنوعٌ وموضعُ الشاهد الجمعُ بين النون والضمير فى قوله الفاعلونه وحكمُ المضمر أن يُعاقب النونَ والتنوينَ لانّه بمنزلتهما فى الاتّصال والضُعْف ومثلُه قول الآخر

* ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَه * جميعًا وأَيْدى المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ *

انشده سيبويه والشاهدُ فيه ايضا الجمعُ بين النون والمضمر والوجهُ الفاعلوه ومحتضروه يصفه بالبذل والعَطاء يقول غَشِيَه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناسُ للعَطاء وجلس لهم جُلوسَ مبتذِلٍ غيرِ

متودّع فسيبويه يجعل الهاء فى الفاعلونه ومحتضرونه كنايةً ويزعم انّ ذلك من ضرورة الشعر وكان ابو العبّاس المبرّدُ يذهب الى انّها هاء السَّكْت وكان حقُّها أن تسقُط فى الوصل فاضطُرّ الشاعر فأجراها فى الوصل مُجْراها فى الوقف وحرّكها لانّها لمّا ثبتتْ فى الوصل أشبهتْ هاء الاضمار نحوَ غُلامه وكلاهما ضعيفٌ والاوّلُ أمثلُ لانّ فيه ضرورةً واحدةً وفى هذا ضرورتان فاعرفه

فصل ١١٤

قال صاحب الكتاب وكلُّ اسم معرفةٍ يتعرّف به ما أُضيف اليه اضافةً معنويّةً الّا اسماء توغّلتْ فى إبهامها فهى نكراتٌ وإن اضيفتْ الى المَعارِف وهى نحوُ غَيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ ولذلك وُصفتْ بها النكراتُ فقيل مررتُ برجلٍ غيرِك ومثلِك وشبهِك ودخل عليها رُبَّ قال * يا رُبَّ مِثْلِكِ فى النساء غريرةٍ * اَللّهُمّ الّا اذا شُهِر المضاف بمُغايَرة المضاف اليه كقوله تعالى غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ او بمُماثَلته

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المضاف يكتسي من المضاف اليه تعريفَه إن كان معرفةً اذا كانت الاضافةُ محضةً نحوَ غلامُ زيدٍ ومالُ عمرٍو وقد جاءت اسماءٌ أُضيفت الى المعارف ولم تتعرّف بذلك للابهام الذى فيها وأنّها لا تختصّ واحدا بعينه وذلك غَيْرٌ ومِثْلٌ وشِبْهٌ فهذه نكراتٌ وإن كنّ مضافاتٍ الى معرفةٍ وانّما نكّرهنّ مَعانيهنّ وذلك لانّ هذه الاسماء لمّا لم تنحصر مغايَرتُها ومماثَلتُها لم تتعرّف ألا ترى انّ كلَّ مَن عَداه فهو غيرُه وجهةُ المماثلة والمشابهة غيرُ منحصرة فاذا قلت مِثْلُك جاز ان يكون مُثْلَك فى طُولك وفى لَوْنك وفى عِلْمك ولن يُحاطَ بالأشياء التى يكون بها الشيء مثلَ الشيء فلذلك من الابهام كانت نكراتٍ فلذلك هذه الاشياء كانت مضافاتٍ بمعنَى اسم الفاعل فى موضع مُغايِرٍ ومُماثِلٍ ومُشابِهٍ كانّ المماثَلة فى قولك مررت برجلٍ مثلِك موجودةٌ فى وقتِ مُرورِك به فهو للحال فكان نكرةً كاسم الفاعل اذا اضيف وهو للحال ويدلّ على تنكيره انّك تصفُ به النكرةَ فتقول مررت برجلٍ غيرِك فامّا قوله

* يا رُبَّ مِثْلِكِ فى النساء غَرِيرَةٍ * بَيْضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلاقِ *

البيت لأبى مِحْجَن الثقفىّ أنشده سيبويه والشاهدُ دخولُ رُبَّ على مثلك ورُبَّ لا تدخل الّا على نكرةٍ وغريرةٌ اى مُغتَرّةٌ بلِينِ العَيْش غافلةٌ عن صُروف الدّهْر ومتّعتُها بطَلاقٍ اى أعطيتُها شيئًا تستمتع

به عند طلاقها كانّه يُهدّد زوجتَه بذلك؛ تقول مررت برجلٍ مثلك اى صورتُه مشبّهةٌ بصورتك ومررت برجلٍ غيرِك اى ليس بك وإنّه لم يمرّ باثنَيْن ألا ترى انّه اذا قال مررت بغيرك بإسقاط المنعوت جاز ان يكون مرّ بأكثرَ من واحد فاذا قال مررت برجل غيرك عُلم انّه مرّ بواحد لا أكثرَ من ذلك؛ وقد يكون هذه الأشياء مَعارفَ اذا شُهر المضاف بمُغايَرة المضاف اليه او بمماثلته فيكون اللفظُ بحاله والتقديرُ مختلفٌ فاذا قال القائلُ مررت برجلٍ مثلك او شِبْهك وأراد النكرةَ فمعناه بمشابِهك او مماثلك فى ضربٍ من ضروبِ المماثَلة والمشابَهة وهى كثيرةٌ غيرُ محصورة واذا أراد المعرفةَ قال مررتُ بعبد الله مثلك فكان معناه المعروف بشَبَهك اى الغالبِ عليه ذلك؛ ونحوه قوله تعالى اهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ لانّ المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوبُ عليهم الكُفّارُ فهما مختلفان ونحوُه مررت بالمتحرّك غيرِ الساكن والقائمِ غيرِ القاعد؛ وامّا شَبيهُك فمعرفةٌ بما أُضيف اليه وذلك لانّه على بناء فَعيلٍ وفَعيلٌ بناءٌ موضوعٌ للمبالغة فكانّك قلت بالرجل الذى يُشْبِهك من جميعِ الجهات؛

فصل ۱۱۵

قال صاحب الكتاب والاسماء المضافة اضافةً معنويّةً على ضربَيْن لازمةٌ للاضافة وغيرُ لازمة لها فاللازمةُ على ضربين ظُروفٌ وغيرُ ظروف فالظروفُ نحوُ فَوْقَ وتَحْتَ وأَمامَ وقُدّامَ وخَلْفَ ووراءَ وتِلْقاءَ وتُجاهَ وحِذاءَ وحِذَةَ وعِنْدَ ولَدُنْ ولَدَى وبَيْنَ ووَسْطَ وسِوَى ومَعَ ودُونَ؛

قال الشارح قد تقدّم انّ الاضافة على ضربَيْن لفظيّةٌ ومعنويّةٌ فالمعنويّةُ ما كان اللفظُ على الاضافة والمعنى كذلك نحوُ غلامُ زيد وثوبُ خَزّ واللفظيّةُ ما كان اللفظُ على الاضافة والمعنى بخلافها نحوُ ضاربُ زيد غدًا فهذه اضافةٌ لفظيّةٌ لا غيرُ لانّ المعنى ضاربٌ زيدا غدا فما كان من الاضافة كذلك فانّها لا تقع لازمةً البتّةَ لانّها انّما تضاف لضربٍ من التخفيف والنيّةُ غيرُ الاضافة؛ وما كان منها معنويّا فهو على ضربَيْن يكون لازمًا وغيرَ لازم وذلك أنّ من الاسماء ما يلزم الاضافةَ ويغلب عليها ولا يكاد يُستعمل مُفْردًا وذلك ظروفٌ وغيرُ ظروف فمن الظروف الجهاتُ الستُّ وهى فَوْقَ وتَحْتَ وأَمامَ وقُدّامَ وخَلْفَ ووراءَ وتِلْقاءَ وتُجاهَ وحِذاءَ وحِذَةَ فهذه الظروفُ تلزم الاضافةَ وانّما لزمت الاضافةُ هذه الاشياء لانّها أُمورٌ نِسْبيّةٌ فإنّ فَوْقًا يكون بالنِسْبة الى شىء فَوْقًا وتحتًا بالنسبة الى شىء آخرَ وكذلك أَمامٌ وسائرُها فلزمتْها

الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة، وقال ابو العبّاس المبرّدُ انّما لزمت هذه الظروفُ الاضافةَ لعدم إفادتها مفردةً ألا ترى انّك اذا قلت جلستُ خلفًا فالمخاطَبُ يعلم انّ كلّ مكان لا بدّ أن يكون خلفًا لشيء فاذا أضفتَه عُرف وحصل منه فائدةٌ، وقال الكوفيون انّما لزمتِ الاضافةَ لانّها تكون أخبارا عن الاسم كما يكون الفعلُ خبرا عن الاسم اذا قلت زيدٌ يذهَب ويركَب فلمّا كان الفعلُ يحتاج الى فاعلٍ وقد يتّصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكانِ والزمانِ والمفعولِ ألزموا الظرفَ الاضافةَ ليسُدّ المضافُ اليه مَسَدّ ما يطلُبه الفعلُ ويدلّ عليه، فاذا أُفردتْ وقيل قام زيدٌ خَلْفًا وذهب عمرٌو قُدّاما فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف كما يكون مضافا نحوَ قام قُدّامَك وذهب خَلْفَك الّا انّه مبهمٌ منكورٌ كانّك قلت قام خَلْفَ غيرِه وذهب قدّامَ شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفا الّا مضافةً واذا أُفردت صارت اسماءً وكانت فى تقديرِ الحال كانّه قال قام متأخِّرا وذهب متقدّما وفائدةُ الخلاف تظهر فى الخبر فعند البصريين تقول زيدٌ خلفًا وعمرٌو قدّامًا فيكون خبرا كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيدٌ خَلْفٌ اى متأخّرٌ وقُدّامٌ اى متقدّمٌ ويكون الخبرُ مفردا هو الاوّلَ كما تقول زيدٌ قائمٌ،

ومن ذلك عِنْدَ ولَدُنْ ولَدَا وهى ظروفٌ معناها القُرْبُ والحَضْرَةُ ولذلك لزمتِ الاضافةَ للبيان اذ كانت مبهمةً لانّها لا تختصّ مكانا معيّنا لانّ القرب والمُجاوَرة أمرٌ إضافىٌّ اذ الشىء يكون قريبًا من شخصٍ بعيدًا من آخرَ وهى لآبتداء الغاية فى الزمان والمكان وذلك قولك من لَدُنْ صَلاةِ العَصْرِ الى وقتِ كذا ومن لدن الحائط الى مكانٍ كذا فهى مشتركةٌ فى البابَيْن وليست كمُنْذُ الذى هو ابتداء غايةِ الزمان ولا كمِنْ الذى هو ابتداء غايةِ المكان، وفى عند لغتان عَنْدَ وعِنْدَ بفتح العين وكسرها، ولَدُنْ فى معنَى عند الّا انّ عند معربةٌ ولدن مبنيّةٌ وفى لدن ثمانى لغاتٍ يقال لَدُنْ ولَدَا ولَدَنْ ولَدْ بفتح الفاء وضمّ العين ولُدْ بضمّهما ولَدِنِ بفتح الفاء وسكونِ العين وكسرِ النون ولَدْنَ بفتح النون ولَدْ بفتح الفاء وسكون العين، فامّا لَدُنْ بفتح الفاء وضمّ العين فهو الاصلُ لكثرته ووُرودِ التنزيل به ومن قال لَدْنَ فوجْهُه انّه أسكن العينَ فى لَدُنْ كما أسكنها فى عَضْدٍ وعَجْزٍ فآلتقى بعد الحذف ساكنان الدالُ والنونُ فحُرّك الاوّل بالفتح كما حُرّك الاوّل منهما بالفتح فى قولهم اِضْرِبَنْ اذا دخلت النونُ الخفيفةُ فى اِضْرِبْ، وامّا لَدَا فلغةٌ قائمةٌ بنفسها ليست من لفظ لَدُنْ والقياسُ فى ألفها أن لا تكون أصلا فامّا آنقلابها مع المضمر ياءً فعلى التشبيه بألِفِ عَلَى والَى على ما سيُوضَح أمرُه ان شاء الله تع، وامّا لَدُ بالضمّ فمحذوفةٌ من لَدُنْ قال الراجز

* يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ مِن جَرِيرِه * مِن لَدُ لَحْيَيْهِ الى حُنْجُورِه *

والذى يدلّ على انّها منتقصةٌ منها أنّها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخفّفةً من لَدُنْ لكانت ساكنةً على أصل البناء ومثلُه قولهم رُبَ ورُبَّ مخفّفةً ومشدّدةً أبقوا حركتَها بعد الحذف ليكون ذلك دلالةً على انّها منتقصةٌ من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه ، ومن قال لُدُ بضمّ الفاء والعين فانّه أتبع الضمَّ الضمَّ بعد حذف اللام ، ومن قال لَدْنِ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانّه كسر النونَ لالتقاء الساكنَيْن بعد حذف حركة العين وذلك على اصل التقاء الساكنَيْن ومَن فتح النونَ فهو لالتقاء الساكنَيْن وقَصْدِ التخفيف كأَيْنَ وكَيْفَ ، وامّا من قال لَدْ بسكون الدال وفتح الفاء فانّه بناه على السكون بعد الحذف جعلها قائمةً بنفسها ، فان قيل ولِمَ بُنيتْ لَدُنْ ولم تكن معربةً كعِنْدَ قيل لمّا لم يتجاوزوا بلَدُنْ حَضْرَةَ الشىء والقُرْبَ منه ولم يتصرّفوا فيه بأكثرَ من ذلك جرتْ مجرَى الحرف الموضوع بإزاء معنًى لا يتجاوزه فبُنيت لذلك كبنائه وأمّا عِنْدَ فتوسّعوا فيها وأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعُد وإن كان اصلُها للحاضرِ فقالوا عندى مالٌ وإن كان غائبا فى بَلَدٍ آخَرَ فلمّا دخلها من التمكّن والتصرّف ما ذكرناه فارَقَتِ الحروفَ فأُعربت لذلك ، ومن الظروف بَيْنَ ووَسْطَ وسِوَى ومَعَ ودُونَ كلُّها تلزمها الاضافةُ فامّا بَيْنَ فهو ظرفٌ من ظروف الأمكنة بمعنَى وَسْطَ ولذلك يقع خبرا عن الجُثّة نحوَ قولك الدارُ بينَ زيدٍ وعمرٍو والمالُ بين القوم وهى توجب الاشتراكَ من حيثُ كان معناها وَسْطَ والشركةُ لا تكون من واحد وانّما تكون بين اثنين فصاعدًا نحوَ المالُ بين الزيدَيْن والدارُ بين القوم فإن أضفتها الى واحد وعطفتَ عليه بالواو جاز نحوَ المالُ بين زيد وعمرو لانّ الواو لا تُوجب ترتيبًا ولو أتيتَ بالفاء فقلت المالُ بين زيد فعمرٍو لم يحسُن لانّ الفاء توجب الترتيبَ وفَصْلَ الثانى من الاوّل فأمّا قول امرئ القيس * بَيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ * فقد عابَه الأصمعىُّ ورواه بالواو وحُجّةُ مَن رواه بالفاء أنّ الدَخُول وحَوْمَلَ موضعان يشتمل كلُّ واحد منهما على أماكنَ كالشّأم والعراق فلو قلت عبدُ اللّه بين الدَخول تريد بين مواضع الدخول لتَمّ الكلامُ وصَلَحَ كما تقول سِرْنا بين الشأم والمراد بين مواضعِ الشأم فعلى هذا قال بين الدخول اى بين مواضع الدخول ثمّ عطف بالفاء فقال فحَوْمَلِ ، وامّا وَسْطَ فيكون اسما وظرفا فاذا اردتَ الظرفَ أسكنتَ السينَ واذا اردتَ الاسمَ فتحتَ فتقول وَسْطَ رأسك دُهْنٌ اذا أخبرت انّه استقرّ فى ذلك الموضع أسكنتَ السين ونصبتَ لانّه ظرفٌ وتقول وَسَطُ رأسك صُلْبٌ فتحتَ السين ورفعتَ لانّه اسمٌ غيرُ ظرف وتقول حفرتُ وَسْطَ الدار بئرًا بسكونِ السين كانّ البئرَ فى بعضِ الوَسْط

وتقول ضربتُ وَسَطَهُ لانّه مفعولٌ به ، وامّا سِوَى وسَوَآء مقصورا وممدودا فبمعنًى واحدٍ وذلك انّك اذا قلت عندى رجلٌ سِوَى زيدٍ فمعناه عندى رجلٌ مكانَ زيد اى يسُدّ مَسَدَّهُ ولزم الاضافةَ لانّ معناه معنَى غَيْرٍ وقد تقدّم الكلام عليهما ، وامّا مَعَ فهو ظرفٌ من ظروفِ الأمكنة ومعناه المُصاحَبةُ والذى يدلّ على انّه اسمٌ انّه اذا أُفرِد نُوّن فيقال جاءا مَعًا وأَقْبَلَا مَعًا وربّما أدخلوا عليه حرفَ الجرّ قالوا جئتُ من مَعِه اى من عِنْدِه ولو كانت أداةً لكانت ساكنةَ الآخر على حدّ هَلْ وقَدْ وبَلْ اذ لا عِلّةَ تُوجِب الفتحَ وربّما ذُهِب بها مذهبَ الحرف فسُكّن آخرُها قال الشاعر

* فَرِيشِى مِنْكُمْ وهَوَاىَ مَعْكُمْ * وإن كانت زِيارَتُكُمْ لِمَامَا *

لمّا اعتقد فيها الحرفيّةَ سكّنها والقياسُ فيها أن تكون مبنيّةً لفَرْطِ إبهامها كلَدُنْ وحَيْثُ وانّما أُعربت ونُصِبت على الظرفيّة لانّهم تَصرَّفوا فيها على حدّ تصرُّفهم فى عِنْدَ فيقولون مَعِى مالٌ اى هو فى مِلْكى وإن كان غائبا كما يقال عِنْدِى مالٌ ، وأمّا دُونَ فلها معنيان احدهما الظرفيّةُ فى معنى المكان تشبيهًا بالمكان فيقال زيدٌ دونَ عمرٍو فى الشَرَف والعِلم وفى الخَيْر ونحو ذلك جُعل هذه الاشياء مَنازِلَ يَعْلُو بعضُها بعضًا كالأماكن التى بعضُها أَعْلَى من بعض وجُعل بعضُ الناس فى موضعٍ من الشرف او من العلم وهذه لا تكون الّا ظروفا منصوبةً ، والموضع الآخر لِدُونَ أن تكون اسمًا صفةً بمعنَى حَقِيرٍ ومسترذَلٍ فتقول ثَوْبٌ دُونٌ اى رَدِىٌّ ويقال هذا دونَك اى حقيرُك ومسترذَلُك ويُمكن ان يكون هذا القِسْمُ هو الاوّل واستُعمل اسمًا توسّعًا لضربٍ من التأويل لانّك اذا جعلتَه فى مكانٍ أسفلَ من مكانك صار بمنزلة أسفلَ وتحتٍ وأسفلُ وتحتُ قد يجوز رفعُهما فى الشعر قال لَبِيدٌ

* فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه * مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُها وأَمامُها *

على انّ أسفل اذا كان نقيضَ أَعْلَى كان متمكّنا تقول هذا أسفلُ الحائط وهذا أعلاهُ كما تقول هذا رأسُه وهذا آخِرُه ،

قال صاحب الكتاب وغيرُ الظروف نحوُ مِثْلٍ وشِبْهٍ وغَيْرٍ وبَيْدٍ وقِيدٍ وقَدًا وقَابٍ وقِيسٍ وأَىٍّ وبَعْضٍ وكُلٍّ وكِلَا وذُو ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعه وأُولُو وأُولاتُ وقَدْ وقَطْ وحَسْبُ ، وغيرُ اللازمة نحوُ ثَوْبٍ ودارٍ وفَرَسٍ وغيرِها ممّا يضاف فى حالٍ دونَ حالٍ ،

قال الشارح اعلم انّ من الاسماء اسماءً غيرَ ظروف تضاف الى ما بعدها وهى على ضربَيْن لازمةٌ للاضافة وغيرُ لازمة فاللازمةُ نحوُ مِثْلٍ وشِبْهٍ ونَحْوٍ وغَيْرٍ ونحوِها ممّا ذكرها صاحبُ الكتاب وامّا مِثْلٌ وشِبْهٌ فبمعنًى

واحدٍ وغيرٌ وبَيْدٌ بمعنى واحد وقيدٌ وقِدًا وقابٌ وقِيسٌ بمعنَى مقدارِ الشيء يقال بينى وبينه قِيدُ رُمْحٍ وقابُ رمحٍ وقِيسُ رمحٍ قال الله تعـ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى وقِيسُ رمحٍ بمعنَى قَدْرِ رمحٍ والقَدَرُ والـقَـدْرُ بالـفـتـح والسكون واحدٌ وهو مَبْلَغُ الشيء فهذه الاسماء كلُّها تلزم الاضافةَ ولا تُفارقها واذا أُفردتْ كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسُن دخولُ الالف واللام عليها فلا يقال المِثْلُ ولا الشِبْهُ ولا الكُلُّ ولا البَعْضُ لانّ ذلك كالجمع بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهة تضمُّنها معنى الاضافة فصارت الاضـافـةُ فيها كالملفوظ بها وذلك من قِبَل انّ مِثْلًا يقتضى مُماثِلا وشِبْهًا يقتضى مُشَبَّهًا به وكذلك سائرُها من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلّها مَقاديرُ لا تُذكر الّا مع المقدَّر به ، وكذلك أَىٌّ وبعضٌ وكلٌّ وكِلَا الاضافةُ فيها لازمةٌ امّا أَىٌّ فانّها اسمٌ مبهمٌ يقع على كلّ شىء ممّن يعقل وما لا يعقل من حَيَوان وغيره فافتقر الى الاضافة للايضاح كافتقارِ الموصول الى الصلة وهى بعضُ ما أُضيفت اليه فاذا قلت أَىُّ القوم كانت من القوم واذا قلت أَىُّ الثياب فهى من الثياب فلزومُها الاضافةَ لذلك وبَعْضٌ يُفيد البعضيّةَ فـهـو يقتضى الشىءَ المبعَّض وكُلٌّ اسمٌ لأَجْزاء الشىء فهو يقتضى المجزَّأ وكِلَا اسمٌ مفردٌ عندنا معناه التثنيةُ ولا يدلّ بلفظه على جنسِ ذلك المثنّى فلزمت اضافتُه الى جنسه ليُعْلَمَ نحوَ جاءنى كِلَا أَخَوَيْك ورأيت كلا أَخَوَيْك ومررت بكلا اخويك ويكون تأكيدا للمثنّى نحوَ جاءنى الرجلان كلاهما ورأيت الرجلَيْن كِلَيْهما ومررت بالرجلَيْن كِلَيْهما فتلزم اضافتُها الى ضميرِ المؤكَّد ليُعلَم انّها تأكيدٌ له وليست اسما شائعا بخلاف أَجْمَعَ وأَجْمَعِينَ ونحوِها فانّها لا تَلِى العواملَ ولا تكون الّا تأكيدا فاستغنتْ عن الاضافة ، ومنها ذُو التى بمعنَى صاحبٍ فانّك تقول هذا رجلٌ ذو مالٍ ورأيت رجلا ذا مال ومررت برجلٍ ذى مال اى صاحب مال وتقول فى التثنية هذان رجلان ذَوَا مال وأصلُه ذَوَانِ وانّما حُذفت نونُه للاضافة وفى النصب والجرّ نحوَ رأيـت رجلَيْن ذَوَىْ مال ومررتُ برجلَيْن ذَوَىْ مال وتقول فى الجمع هؤلاء رجالٌ ذَوُو مال ورأيت رجالًا ذَوِى مال ومررت برجالٍ ذَوِى مال وأصلُه ذَوُونَ وذَوِينَ لانّه جمعُ سَلامة وانّما حُذفت نونُه للاضافة وانّما جُـمـع جمعَ السلامة لانّه وُصف به من يعقل فجرى مجرَى مُسلمين وصالحين وتقول فى المؤنّث ذاتٌ نحوُ هذه امرأةٌ ذاتُ جَمالٍ ومالٍ والتثنيةُ ذَوَاتَا قال الله تعـ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ والجمع ذَوَاتٌ وأُولُو ايضا جمعَ سلامة والواحدُ ذُو قال الله تعـ نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وقال تعالى أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ والـمـؤنّـث أُولَاتُ قال الله تعـ وَأُولَاتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ جاء الجمعُ ههنا على غيرِ واحده المستـعـمـل وقياسُ واحده أُلٌ مثلُ عَمٍ وشَجٍ فهى فى السلامة بمنزلة المَذاكِير والمَلامِح فى التكسير جاء على ما لم

يُستعمل وانّما لزمتْه الاضافةُ لانّ المضاف اليه هنا هو المقصودُ وذلك أنّهم ارادوا وَصْفَ الاسماء بالأجناس نحوَ هذا رجلٌ مالٌ فلم يسُغ ذلك فأتوا بذى التى بمعنى صاحبٍ وأُضيفت الى اسم الجنس وجعلوها وُصْلَةً الى وصفِ الاسماء بالأجناس كما كانت أَىٌّ وصلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللامُ وكانت الاضافةُ لازمةً كما كان النعتُ لازمًا لأَىٍّ فى النداء نحوِ يا أَيُّها الرجلُ ويا أَيُّها الغلامُ ؞ ومن ذلك قَدْ وقَطْ وحَسْبُ كلُّها بمعنى واحد الّا انّ قَدْ وقَطْ مبنيّان على السكون وحَسْبُ معربةٌ وذلك من قِبَل انّ قد وقط وقعا موقعَ فعْلِ الأمر فى اوّلِ أحوالهما فبُنِيا كبنائه تقول قَدْكَ درهمان وقَطْكَ ديناران اى اكْتَفِ بذلك واْقْطَعْ وحَسْبُ اسمٌ متمكّنٌ أُريد به معنى الفعل بعدَ أن وقع منصرِفًا ولم يُوقَع موقعَ الفعل فى اوّلِ أحواله ألا ترى انّك تقول أَحْسَبَنى الشىءُ إحسابًا اى كَفانى ويقال هذا لك حِسابٌ اى كافٍ قال الله تع جَزَآءً مِنْ رَبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا فانصرف حَسْبُ ولم يُبْنَ كبناء قَدْ وقَطْ ؞ واشتقاقُ قَدْ من قَدَدْتُ الشىءَ واشتقاقُ قَطْ من قططتُ الشىءَ اذا قطعتَه فأصلُهما لذلك التثقيلُ وانّما خُفّفتا بحذف لامَيْهما وغلب عليهما التخفيفُ لكثرةِ استعمالهما وانّما لزمت هذه الاسماءَ الاضافةُ لانّها واقعةٌ موقعَ فعلِ الأمرِ وفعلُ الأمر لا بدّ له من فاعلٍ ولم تكن هذه الاسماء ممّا يَرْفَع فأُضيفت الى الفاعل فاذا قلت قَدْكَ وقَطْكَ فكأنّك قلت اكْتَفِ واْقْطَعْ فالفاعلُ مضمرٌ واذا قلت قَدْ زيدٍ او قَطْ عمرٍو فكأنّك قلت ليَكْتَفِ زيدٌ او عمرٌو بذلك وقد يدخل قَدْ وقَطْ نونُ الوقاية فيقال قَدْنِى وقَطْنِى مُحافَظةً على سكونهما وصيانةً لآخرِهما عن الكسر كما قالوا مِنّى وعَنّى فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

* امْتَلأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِى * مَهْلًا رُوَيْدًا قد مَلأْتَ بَطْنِى *

وقال الآخر * قَدْنِىَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * فأتى بنون الوقاية وتَرْكها ؞ وربّما استعملوا قَطْ وحَسْبُ مفردَيْن من غير اضافةٍ فقالوا رأيتُه مرّةً واحدةً فَقَطْ وأعطانى دينارا فحَسْبُ اى اكْتَفِ بذلك واْقْطَعْ والاضافةُ اكثرُ وأغلبُ فاعرفه ؞ وامّا الاضافة غيرُ اللازمة ففى اكثرِ الاسماء نحوِ ثَوْبٍ ودارٍ وغيرِهما من الاسماء المنكورة ممّا يضاف فى حالٍ دون حالٍ وذلك على حسبِ إرادة المتكلّم فاذا قال رأيت ثَوْبًا فقد أخبرَ عن واحدٍ من الثياب غيرِ معيّنٍ وكذلك رأيت دارًا واذا قال رأيت ثوبَ خَزٍّ فقد أخبر عن ثوبٍ من هذا الجنس دون غيره فهو أخصُّ من الاوّل واذا قال ملكتُ دارَ زيدٍ فقد أخبر عن واحدةٍ بعينها معرفةٍ فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وأَيٌّ اضافته الى اثنَيْن فصاعدًا اذا اضيف الى المعرفة كقولك ايُّ الرجلَيْن وايُّ الرجالِ عندك وأَيُّهما وأَيُّهم وأَيُّ مَن رأيتَ أَفْضَلُ وايُّ الذين لقيتَ أَكْرَمُ وامّا قولهم أَيّى وأَيُّكَ كان شَرًّا فأَخْزاه اللّهُ فكقولك أَخْزَى اللّهُ الكاذِبَ منّى ومنك وهو بينى وبينك المعنى أَيُّنا ومنّا وبيننا قال العَبّاسُ بن مِرْداسٍ

* فأَيّى ما وأَيُّكَ كانَ شَرًّا * فقِيدَ الى المَقامةِ لا يَراها *

واذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنَيْن والجماعة كقولك ايُّ رجل وايُّ رجلَيْن وايُّ رِجالٍ، ولا تقول أَيًّا ضربتَ وبأَيٍّ مررتَ الّا حيثُ جرى ذِكْرُ ما هو بعضٌ منه كقوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى، ولاستيجابه الاضافةَ عوّضوا منها توسيطَ المُقحَم بينه وبين صفته فى النداء،

قال الشارح اعلم انّ أَيًّا انّما تقع على شىء هى بعضه وذلك قولك أَىُّ أَخَوَيْكَ زيدٌ فقد علمتَ انّ زيدًا احدُهما ولم تَدْرِ أَيُّهما هو وهى فى الكلام على ثلثة أضرب الاستفهامُ والجزاء وبمعنَى ٱلّذى فاذا كانت استفهاما او جزاءً كانت تامّةً ولم تحتج الى صلةٍ انّما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولةً لا غيرُ كما تحتاج ٱلّذى ومَنْ ومَا اذا كانت موصولةً وهى موضوعةٌ على الاضافة لانّها فى الاحوال الثلثة بعضُ ما أُضيفت اليه فلا تُفيد الّا بذكرِ المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضافُ اليه الّا ممّا يتبعّضُ، ولا تقتضى جوابا الّا اذا كانت استفهاما وجوابُها التعيينُ لانّها فى الاستفهام مفسّرةٌ بالهمزة وأَمْ فاذا قلت أَيُّ الرجلَيْن عندك فمعناه أَزيدٌ عندك ام عمرٌو فكما يلزم الجوابُ فى الهمزة وأَمْ اذا قلت أَزيد عندك ام عمرو والتعيينُ فتقول زيدٌ او عمرٌو ولا يكفى لَا او نَعَمْ كذلك يلزم فى أَيٍّ لانّ المعنى واحدٌ ولو قلت هل زيدٌ منطلقٌ ام عمرٌو او نحوَهما من أَدَواتِ الاستفهام لم يكن لأَيٍّ ههنا مَدْخَلٌ فلذلك كانت أَيٌّ واقعةً على كلّ جملة اذا كانت بعضًا لها، فعلى هذا يجوز اضافتُها الى المعرفة والنكرة فاذا أُضيفت الى المعرفة وجب أن تكون تلك المعرفةُ ممّا يتبعّضُ وذلك بأن تكون المعرفة إمّا تثنيةً او جمعًا نحوَ قولك أَيُّ الرجلَيْن عندك وأَيُّ الرجال وأَيُّهما رأيتَ وأَيُّهم مررتَ به وتقول أَيُّ مَن رأيتَ أَفضلُ لانّ مَنْ قد تعنى بها الكثرةَ وإن كان لفظُها واحدًا قال اللّه تع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وقال وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ فحُمل مرّةً على اللفظ ومرّةً على المعنى ومنه قولُ الشاعر

* تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَنِى لا تَخُونُنِى * نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

تُثَنّى العائدَ حين عَنَى اثنين ولا يكون مَنْ فى قولك أَيٌّ مَن رأيتَ أفضلُ الّا موصولةً لا غيرُ والعائدُ محذوفٌ والتقديرُ رأيتَه كقوله سُبحانَه أَهَذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا والمعنى بَعَثَهُ ولا يكون مَن استفهاما هنـا ولا جزاءً لانّ أَيًّا لا يضاف الى الجُمَل، فامّا تمثيله بأَيُّ الذى لقيتَ أَكرمُ ففيه نَظَرٌ والصوابُ أَيُّ اللذَيْن او الذين بلفظ التثنية او الجمع وإن صحّت الروايةُ عنه بلفظ الواحد فجازُه أَنّ ٱلّذى قد يراد بها الكثرةُ نحوُ قوله تعالى كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ فعاد الضميرُ الى الذى مرّةً مفردا ومرّةً مجموعا كما كان فى مَن كذلك وهو قليلٌ فى الذى، ولو قلت أَيُّ زيدٍ أحسنُ فجازُه من وجهَيْن احدُهما ان يريد النكرةَ لمُشارِكٍ له فى اسمه فأجراه مُجرى الأنواع نحوِ رجلٍ وفرسٍ كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالفَ واللامَ فى قوله

* بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسيرِها * حُرّاسُ أَبوابٍ على قُصُورِها *

والوجه الثانى ان يريد أَيُّ شىءٍ من أعضائه أحسنُ أَعَيْنُه ام أَنفُه ام حاجِبُه ونحوُ ذلك، فامّا قولهم أَيِّى وأَيُّكَ كان شَرًّا فأخزاه اللّهُ فأضاف أَيًّا الى المضمر الذى هو ضميرُ النفس وهو معرفةٌ فانّما سوّغ ذلك انّه عطف عليه ضميرَ المخاطَب بإعادة الخافض بالواو والواوُ لا تدلّ على الترتيب وانّما تجمع بين الشيئَيْن او الأشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنّك قلت أَيُّنا فهو كقولك أخزى اللّهُ الكاذبَ منّى ومنك والمراد منّا وكقولك هو بَيْنى وبينك والمراد بيننا والفرقُ بينهما أنّك اذا قلت أَيُّنا فقد اشتركا فى أيّ واذا قلت أَيِّى وأَيُّكَ فقد أخلصتَه لكلّ واحد منهما فهو أبلغُ، فامّا بيتُ العَبّاس بن مِرْداسٍ

* فأَيِّى ما وأَيُّكَ كان شَرًّا الخ * وبعده

* ولا وَلَدَتْ لهم أَبَدًا حَصانٌ * وخالَفَ ما يُريدُ اذا بَغَاهَا *

فالشاهد فيه إفرادُ أَيٍّ لكلّ واحد من الاسمَيْن وإخلاصُه له توكيدا والمستعمَلُ إضافتُه اليهما معًا فيقال أَيُّنا والمرادُ أَيُّنا كان شرًّا من صاحبه فقِيدَ الى المقامة لا يَراها أى أعماه اللّهُ والمَقامةُ جماعةُ الناس وقوله لا يراها اى يَعْمَى عن رؤيتهم، ويُروى الى المَنِيّة اى جاءته المنيّةُ ويدعو عليهم فى البيت الثانى بانقطاع النَّسْل ومثلُه قولُ جُمَيْحٍ

* وقد عَلِمَ الأَقوامُ أَيِّى وأَيُّكم * بَنِى عامرٍ أَوْفَى وَفاءً وأَكْرَمُ *

وقولُ خِداشِ بن زُهَيْر

* لَقَدْ عَلِمَتْ اذا الرجالُ تَناهَزُوا * أَيِّى وأَيُّكم أَعَزُّ وأَمْنَعُ *

المراد أيًّا وهو كثيرٌ ، فاذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والتثنية والجمع فتقول أىُّ رجلٍ وأىُّ رجلَيْن وأىُّ رجالٍ وانّما جاز اضافتُه الى الواحد المنكورِ ههنا من حيثُ كان نوعا يعُمّ أشخاصَ ذلك النوعِ فهو يشمَل كلَّ من يقع عليه ذلك الاسمُ فلذلك جازت اضافتُه اليه ، وقد يُفرَد أىٌّ اذا تقدّم ذكرُ ما هو بعضٌ منه نحوَ قوله تعالى قُلِ ٱدْعُوا ٱللّٰهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى أفردَ أيًّا ههنا لانّه احدُ الاسمَيْن المذكورَيْن ومعناه أىَّ الاسمَيْن دعوتم اللّهَ فله الاسماء الحسنى ولو قلت أيًّا ضربتَ او بأىٍّ مررتَ لم يجز لانّه لم يتقدّم ما يسُدّ مسدَّ المضاف اليه ، ولغَلَبَة الاضافة عليه لمّا جاؤا بأىٍّ وُصْلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللام غيرَ مضافة عوّضوه من الاضافة هاء التنبيه بعده قبلَ صفته نحوَ يا أيُّها الناسُ ويا أيُّها الرجلُ ، وقوله ولاستيجابه الاضافةَ يريد لوُجوبها له فالاستيجابُ مصدرٌ بمعنى الوُجوب كالاستقرار بمعنى القَرار وفعلُه اسْتَوْجَبَ كقولك اسْتَوْهَبَ ٱسْتيهابًا واسْتَوْعَبَ ٱسْتيعابًا ، وقوله توسيط المُقْحَم يعنى بالمقحم هاء التنبيه بينه اى بين أىٍّ وصفته فها تنبيهٌ وهى عِوَضٌ من لفظِ الاضافة ولُزومُ الصفة عوضٌ من معناها فاعرفه ،

فصـــل ١١٧

قال صاحب الكتاب وحقُّ ما يضاف اليه كِلا أن يكون معرفةً ومثنًّى او ما هو فى معنَى المثنّى كقوله

* فإنّ اللّهَ يَعْلَمُنى ووَهْبًا * ويَعْلَمُ أَنْ سيَلْقاهُ كِلانَا *

وقوله

* إنّ للخَيْرِ وللشَّرِّ مَدًى * وكِلا ذٰلِكَ وَجْهٌ وقِبَلْ *

ونظيرُه عَوانٌ بَيْنَ ذٰلِكَ ويجوز التفريق فى الشعر كقولك كِلا زيدٍ وعمرٍو ، وحكمُه اذا اضيف الى الظاهر ان يُجْرَى مُجْرَى عَصًا ورَحًى تقول جاءنى كِلَا الرجلَيْن ورأيتُ كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر أن يُجْرَى مُجْرَى المثنّى على ما ذُكر وفى العرب مَن يُقِرُّ آخِرَه على الالف فى الوجهَيْن ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على كِلا وأحكامِها وأنّها مفردةٌ معناها التثنيةُ وهى موضوعةٌ لتأكيد التثنية كما انّ كُلًّا وأَجْمَعَ لتأكيد الجمع وهى من الألفاظ المضافة التى يُؤكَّد بها المعارفُ وكلُّ لفظ مضافٍ يُؤكَّد به المعنى يكون مضافا الى ضميرِ ذلك المُؤكَّد نحوَ جاءنى زيدٌ نفسُه وعينُه وأكلتُ الرَّغيفَ

كلّه وانّما كان كذلك ليُعلَم انّه له ومُمْكِنٌ لمعناه فلذلك وجب أن تكون كِلا مضافةً الى معرفةٍ ومثنًّى لانّه لا يؤكَّد بها الّا ما هذه سبيلُه وإن خرج عن سَنَنِ التأكيد بأن يكون مبتدأً نحوَ كِلَا أخوَيْك جاءنى او فاعلاً نحوَ جاءنى كلا اخوَيْك فلن يخرجَ عن حكمِ التأكيد ومعناه ومُجازُ ذلك على اقامة التأكيد مُقامَ المؤكَّد كما تُقام الصفة مقامَ الموصوف فاذا قال جاءنى كِلَا اخوَيْك فأصلُه جاءنى أخواك كلاهما الّا انّك وضعتَ التأكيد موضعَ المؤكَّد مبالغةً ثمّ أضفتَه الى لفظِ المؤكَّد للبيان فلذلك لزم أن يضاف الى المثنّى ولا يضاف الّا الى معرفةٍ لانّه لا يكون تأكيدا الّا لمعرفة، وحكمُ كِلْتَا حكمُ كِلَا الّا انّ كلتا للمؤنّث وكلا للمذكّر فامّا قوله * فإنّ اللّه يعلمنى الخ * فالبيت للنَمِر بن تَوْلَب والشاهدُ فيه اضافتُه الى نَا وهو ضميرُ جمع وكِلا انّما يضاف الى تثنيةٍ وذلك لانّ الاثنين والجمعَ فى الكناية عن المتكلّم واحدٌ وإن شئتَ أن تقول هو للجمع ولكنّه حمل الكلامَ على المعنى لانّه عَنَى نفسه ووَهْبًا واليه أشار صاحبُ الكتاب وهو أجودُ لانّه قد يقع لفظُ الجمع على التثنية نحوَ قوله تعالى فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وقوله تَسَوَّرُوا ٱلْمِحْرَابَ ثمّ قال خَصْمَانِ، ويُروى سيلقاه بالياء وسنلقاه بالنون فمَن رواه بالياء جعل كلانا فاعلَه ومن رواه بالنون جعل كلانا تأكيدا لضميرِ المتكلّمين، وامّا قولُ ابن الزِبَعْرَى فى يوم أُحُدٍ

* يا غُرابَ البَيْنِ أَنْعَمْتَ فَقُلْ * انّما تَنْطِقُ شيئًا قد فُعِلْ *
* إنّ للخَيْرِ وللشرّ مَدًى * وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ *
* والعَطِيّاتُ خِساسٌ بَيْنَهم * وسَواءٌ قَبْرُ مُثْرٍ ومُقِلْ *
* كُلُّ عَيْشٍ ونَعِيمٍ زائلٌ * وبَناتُ الدَهْرِ يَلْعَبْنَ بكُلْ *

فالشاهد فيه اضافةُ كِلا الى مفردٍ يراد به التثنيةُ كما اضيف فى الذى قبلَه الى لفظ الجمع اذ كان المراد به التثنيةَ، ومثلُ ذلك فى انّ المراد به التثنيةُ قولُه تعالى عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ اى بين الفُروض والبَكارة فجاز اضافةُ كلا اليه كما جاز اضافةُ بَيْنَ اليه الّا انّ بَيْنَ يضاف الى اثنين فصاعدًا وكلا يضاف الى اثنين فقط، ومن ذلك قوله تعالى وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا اضيف كُلٌّ اليه حيث كان المراد به الكثرةَ، وقوله ويجوز التفريقُ فى الشعر يريد انّك تُضيفه الى اسم واحد ثمّ تعطف عليه اسما آخرَ بالواو نحوَ كِلَا زيدٍ وعمرٍو لانّ العطف بالواو نظيرُ التثنية اذ كانت الواوُ لا تُرتِّب كالتثنية فحُمل الكلام فى الشعر على المعنى نحوَ قوله

* كِلَا السَيْفِ والساقِ الذى ضُرِبَتْ به * على دَهَشٍ أَلْقاهُ بِٱثْنَيْنِ صاحِبُهْ *

وصار ذلك كقولك زيدٌ وعمرٌو قاما كما تقول الزيدان قاما ولا يجوز مثلُه في حالِ الاختيار والسعةِ ألا ترى انّك لا تقول كِلا أخيك وأبيك ذاهبٌ كما لم يجز كلُّ عبدِ الله وأخيه وأبيه ذاهبون ، ولو قلت كِلا زيدٍ فعمرٍو جاءني لم يجز في الشعر ولا غيرِه لانّك كنت تضيف كلا الى مفردٍ مخصوصٍ وانّما يضاف الى اثنين او الى مفرد في معنى التثنية او الى لفظٍ مشتركٍ بين التثنية والجمع فاعرفه ، وقوله وحكمُه اذا اضيف الى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى عَصًا ورَحًى يريد انّ آخره يكون بالالف اذا اضيف الى ظاهرٍ في حالِ الرفع والنصب والجرّ وهو القياسُ لانّه عندنا اسمٌ مفردٌ ومقصورٌ كعصا ورحى ولا إشكالَ في ذلك على أصلنا انّما الاشكالُ على اصلِ الكوفيين لانّها عندهم تثنيةٌ صحيحةٌ ، وقوله واذا اضيف الى المضمر أن يُجرى مجرَى المثنّى يعنى انّ ألفه تنقلب ياءً في حالِ النصب والجرّ كما تنقلب في التثنية فتقول جاءني أخواك كلاهما ورأيت أخوَيْك كِلَيْهما ومررت بأخوَيْك كِلَيْهما تثبُت الالفُ في حالِ الرفع وتنقلب ياءً في حالِ النصب والجرّ كما انّ التثنية كذلك الّا انّ انقلابها في التثنية للاعراب واختلافِ العامل وانقلابَها في كلا وكلتا لا للاعراب بل للحمل على لَدَا وعَلَى على ما تقدّم ، ومن العرب من يجرى في كلا وكلتا على القياس فيُقِرّ الالفَ بحالها ولا يقلبها لا مع ظاهرٍ ولا مضمرٍ فاعرفه ،

فصل ١١٨

قال صاحب الكتاب وأَفْعَلُ التفضيل يضاف الى نحوِ ما يضاف اليه أيٌّ تقول هو افضلُ الرجلَيْن وافضلُ القومِ وتقول هو افضلُ رجلٍ وهما افضلُ رجلَيْن وهم افضلُ رجالٍ والمعنى في هذا إثباتُ الفضلِ على الرجال اذا فُصّلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعةً جماعةً ،

قال الشارح وأَفْعَلُ الذى يراد به التفضيلُ يضاف الى ما بعده وحكمُه في الاضافة حكمُ أيٍّ لا يضاف الّا الى ما هو بعضُه نحوَ قولك زيدٌ أفضلُ الناس وأفضلُ القوم أضفته اليهم لانّه واحدٌ منهم وتقول حمارُك أفرَهُ الحَمير وعبدُك خيرُ العَبيد فاضافةُ أفعل الى ما بعده اضافةُ البعض الى الكلّ والواحدِ الى الجنس ولو قلت عبدُك أحسنُ الأحرار وحمارُك أفرهُ البغال لم يجز لانّك لم تُضفْه الى ما هو بعضٌ له وانّما وجبت اضافتُه الى ما هو بعضٌ له لانّك اذا اردت تفضيلَ الشيء على جنسه فلم يكن بدٌّ من أن تُضيفه الى الذى تُفضّله عليه ليُعلَم انّه قد فضل أمثالَه من ذلك الجنس ولو اردتَ تفضيلَه على غيرِ جنسه لأتَيْتَ بمِنْ فاصلةً له عن الاضافة ويكون الاوّلُ في حكمِ المنوّن فقلت عبدُك أحسنُ من

الأحرار وحمارُك أفرهُ من البغال ، والذى يدلّ على انّ الاوّل فى حكمِ المنوّن الّا انّه لا ينصرف لوزن الفعل والصفة أنّه اذا نقص عن وزن الفعل يدخله التنوينُ نحوَ قولك عبدُك خيرٌ من الأحرار وبَغْلُك شرٌّ من الحَمير لمّا حذفت الهمزة تخفيفًا نقص الاسمُ عن لفظ الفعل فانصرف والذى يدلّ على انّ ما لا ينصرف فى حكمِ المنوّن وإن لم يكن فيه تنوينٌ قولُك هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله وضواربُ زيدًا ، واعلمْ انّ اضافةَ أفعلَ هذه التى يراد بها التفضيلُ من الاضافات المنفصلة غيرِ المحضة فلا تفيد تعريفا لانّ النيّة فيها التنوينُ والانفصالُ لتقديرك فيها مِنْ وانّما كانت مِنْ فيها مقدّرةً لانّ المراد منها التفضيلُ فاذا قلت زيدٌ أفضلُ من عمرو فقد زعمتَ انّ فَضْلَ زيد ابتدأ من فضلِ عمرو راقيًا صاعدًا فى مَراتب الزيادة فعُلم بهذا أنّه أفضلُ من كلّ مَن كان مقدارُ فضله كفضلِ عمرو وأنّه علا من هذا الابتداء ولم يُعلَم موضعُ الانتهاء كما تقول سار زيدٌ من بغدادَ فعلِم المخاطَبُ ابتداءَ مَسيره ولم يعلم أَيْنَ انتهى فلمّا كان معنى الباب الدَلالةَ على ابتداء التفضيل على مقدارِ المفضَّل عليه وكلِّ مَن كان فى منزلته لم يكن بدٌّ من الدلالة على هذا المعنى وقد يُحذف مِنْ من اللفظ تخفيفا ويضاف الاسم الاوّل الى الثانى وهى مرادةٌ مقدّرةٌ واذا كانت مِنْ مقدّرةً فصلتْه ممّا قبله فلذلك كانت اضافتُه منفصلةً ولا يضاف الّا الى ما هو بعضُه نحوَ قولك زيدٌ أفضلُ الرجال لانّه واحدٌ منهم ، وتقول هو أفضلُ رجلٍ وأصله افضلُ الرجال الّا انّك خفّفتَ فنزعتَ الالفَ واللام وغيّرتَ بناءَ الجمع الى الواحد الشائع دالًّا على النوع مُغنًى عن لفظ الجمع الدالّ على ذلك المعنى وإن أتيتَ بالالف واللام والجمع فقد حقّقتَ وجئتَ بالاصل وأعطيتَ الكلامَ حقَّه وإن آثرتَ التخفيف والاختصارَ اكتفيتَ بالواحد المنكورِ لانّه يدلّ على الجنس فكان كقولك أفضلُ الرجال اذ المرادُ بالرجال الجنسُ لا رجالٌ معهودون فهو كقولهم أَهْلَكَ الناسَ الدرهمُ والدينارُ اى جنسُ الدَراهم والدَنانير ، ومثلُ ذلك فى ترك الالف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكورِ قولُك كلُّ رجلٍ والمرادُ الرجال ومثلُه قولهم عشرون درهمًا والمرادُ من الدراهم ، وتقول هما أفضلُ رجلَيْن وهم أفضلُ رجالٍ والمعنى أنّهما يفضُلان هذا الجنسَ اذا مُيّزوا رجلَيْن رجلَيْن ويفضلونه اذا مُيّزوا جماعةً جماعةً فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وله معنيان احدهما أن يُراد انّه زائدٌ على المضاف اليهم فى الخَصْلة التى هو وهم فيها شُرَكاء والثانى أن يُؤخَذ مُطْلَقا له الزيادةُ فيها اطلاقًا ثمّ يضاف لا للتفضيل على المضاف اليهم لكن لمجرّد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيلَ فيه وذلك نحو قولك الناقصُ والأَشَجُّ أَعْدَلَا بَني مَرْوانَ

كأنّك قلتَ عادلًا بني مروان فأنت على الاوّل يجوز لك توحيدُه فى التثنية والجمع وأن لا تؤنّثه قال اللّه تعالى وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ وعلى الثانى ليس لك إلّا أن تُثنّيه وتجمعَه وتؤنّثه ؞

قال الشارح اعلم انّ أَفْعَلَ على ضربَيْن احدُهما أن يكون مضافا الى جماعةٍ هو بعضُهم تزيد صفتُه على صفتهم وجميعُهم مشتركون فى الصفة فتقول عبدُ اللّه أفضلُ القوم فهو احدُ القوم وهم شركآءُ فى الفضل المذكورِ يزيدُ فضلُه على فضلهم والذى قضى بذلك كلمةُ أَفْعَلَ من حيث كانت مقدَّرةً بالفعل والمصدرِ فاذا قلت زيدٌ أَفضلُ القوم فالتقديرُ أنّه يزيد فضلُه عليهم او يرجَح فضلُه والرُّجحانُ انّما يكون بعد التساوى وكذلك لفظُ الزيادة يقتضى مَزيدا عليه فلذلك من المعنى اشترطوا الشَّرْكَةَ فى الصفة ؞ وقد ذهب بعضُهم الى انّ اشتراطَ الاشتراك فى الصفة لا يلزمُه واستدلّ على ذلك بقولهم ابنُ العَمّ أَحقُّ بالميراث من ابن الخال وإن كان لا حقَّ لابن الخال فى الميراث ومثلُه قوله تعالى أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا وإن كان لا خيرَ فى مستقرِّ أهلِ النار ولا حُسْنَ فى مقيلهم ؞ وهذا لا حُجّةَ لهم فيه لانّ ذلك جاء على زَعْمهم وٱعتقادهم وذلك أنّهم كانوا يعتقدون أنّ مُطْلَقَ القَرابة يوجب الميراثَ سواءٌ كانوا من ذوى الأرحامِ او العَصَباتِ فقيل ابنُ العمّ أحقُّ بالميراث من ابن الخال لانّه أقربُ وكذلك قوله تعالى أصحابُ الجنّة يومئذ خيرٌ مستقرًّا جاء على زَعْمهم واعتقادهم انّ مقيلهم فى الآخرة حسنٌ ومستقرَّهم جميلٌ فقال إن نزلنا معكم نُزولَ نَظَرٍ فأصحابُ الجنّة يومئذ خيرٌ مستقرًّا وأحسنُ مقيلا ؞ والثانى أن تُؤْخَذ الزيادة مُطْلَقًا من غيرِ تعرّضٍ الى ٱبتدائها ولا ٱنتهائها وتصير من صفاتِ الذات بمنزلة الفاضل إلّا انّ فى الأفضل مبالغةً ليست فى الفاضل وتُضيفه الى ما بعده لا لتَفْضيله عليهم وتقديرِ مِنْ على ما كان فى الاوّل لكن للتخصيص كما تكون اضافةُ ما لا تفضيلَ فيه فتقول أَفْضَلُكم كما تقول فاضلُكم اى الفاضلُ المختصُّ بكم ؞ ومنه قولهم الناقصُ والأَشَجُّ أَعْدَلا بنى مَرْوانَ فقولهم أعدلا ههنا بمعنَى العادلين منهم ألا ترى انّه ثنّاه ولو كان المرادُ التفضيلَ لكان موحّدا على كلّ حال ؞ والأَشَجُّ ههنا عمرُ بن عبد العزيز بن مَرْوانَ وكان يقال له أَشَجُّ بنى أُمَيَّةَ من أجلِ شَجّةٍ حافرِ دابّةٍ كانت بجَبْهته وكان أعدلَ اهلِ زمانه وأُمُّه أمُّ عاصمٍ بنتُ عاصم بن عمر بن الخطّاب رضى اللّه عنه وكان يقول عمر بن الخطّاب إنّ من وُلْدى رجلًا بوجْهه أَثَرٌ يَمْلَأُ الارضَ عَدْلا كما مُلِئَتْ جَوْرا ولمّا نَفَحَه حمارٌ برجْله فأصاب جَبْهَتَه وأَثَّرَ فيها قيل هذا أشجُّ بنى أُمَيَّةَ يملك ويملأ الارضَ عدلا فملك بعد سليمانَ بن عبد المَلِك سنةَ ستٍّ وتسعين وكانت ولايتُه سنتَيْن وتسعةَ أشْهُرٍ ؞ والناقص هو يزيدُ بن الوَليد

ابن يزيد بن عبد المَلِك بن مروان وَلِيَ الخلافةَ ستّةَ أشهرٍ او أَقَلَّ وَلِيَ سنةَ ستٍّ وعشرين ومائةٍ وكان عادلًا مُنْكِرًا للمُنْكَر وهو الذى قتل ابنَ عمّه الوليدَ اذ كان مُسْرِفًا على نفسه وكان يقال له الناقصُ لانّه نقص من أَرْزاقِ الجُنْد وحطّ منها يقال نقصتُه فأنا ناقصُهُ ونَقَصَ الشىءُ فهو ناقصٌ يكون متعدّيًا وغيرَ متعدٍّ ،

فالنوع الاوّل منهما لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنّث لانّه مقدَّرٌ بالفعل والمصدر فاذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم كان معناه يزيد فضلُه عليهم فكلُّ واحد من الفعل والمصدر لا يصحّ تثنيتُه ولا جمعُه ولا تأنيثُه فكذلك ما كان فى معناهما ولذلك لا يدخله أَلِفٌ ولامٌ قال الله تع ولَتجدنّهم أحرصَ الناس على حَيٰوةٍ فوحّد وإن كانوا جماعةً ، وقال بعضهم انّما لم يُثَنَّ أفعلُ ولم يُجمع ولم يؤنّث لانّه مضارعٌ لبَعْض الذى يقع للتذكير والتأنيثِ والواحدِ والاثنين والجمعِ اذ كان بعضا لما اضيف اليه ولا يكون الّا نكرةً كما انّ الفعل كذلك اذ حلّ محلّه ، وقال الكوفيون اذا اضيف على معنَى مِنْ فهو نكرةٌ وهو رأْىُ أبى علىّ واذا اضيف على معنى اللام فهو معرفةٌ وقال البصريون هو معرفةٌ بالاضافة على كلّ حال الّا أن يضاف الى نكرة ، واما النوع الثانى فانّك تُثنّيه وتجمعه وتُؤنّثه وتُدخل فيه الالفَ واللامَ فتقول زيدٌ الأفضلُ أبًا والأكرمُ خالًا وتقول فى التثنية هما الأفضلان وفى الجمع هم الأفضلون والأفاضلُ قال الله تع قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ، ويكون بناء المؤنّث على غيرِ بناء المذكّر فتقول هندٌ الفُضْلَى وفى التثنية الفُضْلَيان وفى الجمع الفُضْلَياتُ والفُضَلُ كما تقول الفاضلُ والفاضلةُ والفاضلان ولا يصحّ دخولُ مِنْ فيه لا تقول الأفضلُ منك لانّ مِنْ انّما يُؤْتَى بها اذا كان أفضلُ بمعنَى الفضل فتدخل لابتداء الغاية التى منها ابتداء الفضل فاذا نقلتَه الى الذات بطل ذلك المعنى فامّا قوله

* ولَسْتَ بالأكْثَرِ منهم حَصًا * وانّما العِزّةُ للكاثِرِ *

فانّ مِنْهُمْ لا يتعلّق بالأكثر الملفوظ بها ويحتمل أمرَيْن احدُهما أن يتعلّق بأكثر محذوفةً دلّ عليها قوله بالاكثر كانّه قال ولست بالاكثر بأَكْثَرَ منهم لانّه اذا جاز ان تقول زيدٌ الأفضلُ أبًا جاز ان تقول زيدٌ أفضلُ أبًا لانّ كلّ واحد يدلّ على الآخر والثانى أن يكون معناه التبيينَ فيتعلّق بمحذوفٍ كانّه قال أَعْنِى منهم ويكون المعنى ولستَ بالأكثر من قبيلتك اى فيهم مَن هو أكثرُ منك ،

قال صاحب الكتاب وقد اجتمع الوجهان فى قوله عليه السلام ألا أُخْبِرُكم بأَحَبِّكم الىّ وأَقْرَبِكم منّى مجالسَ يومَ القيٰمة أَحاسِنُكم أَخْلاقًا المُوَطَّؤُونَ أَكْنافًا الّذين يَأْلَفون ويُؤْلَفون ألا أُخبركم بأَبْغَضِكم الىّ وأَبْعَدِكم منّى مجالسَ يومَ القيمة أَساوِئُكم أَخْلاقًا الثَّرْثارون المُتَفَيْهِقون ،

قال الشارح هذا الحديث عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبيّ صلعم بَحْثٌ فيه على حُسْنِ الخُلُق ولِينِ الجانب فالمُوَطَّؤُونَ اللَّيّنون من قولهم وَطَّأْتُ الفِراشَ اى ليّنتُه ومهّدْتُه والأكناف جمعُ كَنَفٍ وهو الجانِبُ ومنه كَنَفَا الطائر جَناحاه وقوله الذين يَأْلَفون ويُؤْلَفون اى يصحَبون الناسَ بالمعروف فيُرغَب فى صُحْبَتهم لِلينهم ورِفْقهم من قوله المؤمنون هَيِّنون لَيِّنون اى مُنقادون وقوله الثَّرْثارون المُتَفَيْهِقون يريد الذين يُكثِرون الكلامَ ويتكلّفون فيه فيخرجون عن القصد والحقّ يقال رجلٌ ثَرْثارٌ وهو المِكْثار فى الكلام ومنه عَيْنٌ ثَرَّةٌ وثَرْثارَةٌ اذا كانت واسعةَ الماء ويقال الثَّرْثارُ نهرٌ بعينه كانّه سُمّى بذلك لكثرة مائه وليس الثرثارُ من لفظ الثَّرّة انّما هو من معناه وإن وافقه فى بعض حروفه انّما هو كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ فثَرَّةٌ من باب حَبَّ ودَرّ وثَرْثارَةٌ من باب زَلْزَلَ وقَلْقَلَ والمُتَفَيْهِق هو الذى يتوسّع فى كلامه ويُفَهِّق به فَمَه، وقد جاء تفسيرٌ للحديث فيه قيل ما المُتفيهقون قال المتكبّرون وكأنّه يؤُول الى الاوّل لانّه يكون من التكثير، والشاهد فيه انّه وحّد أَحَبَّكم وأقربكم لانّه أراد المعنى الأوّل وهو أفعلُ الذى بمعنى التفضيل لانّه يكون فى جميعِ الأحوال بلفظ واحدٍ لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يؤنّث وجَمَعَ أحاسنكم وهو جمعُ أَحْسَنَ لانّه لم يُرِد به التفضيلَ وانّما المرادُ به الذاتُ نحوُ الحَسَن وكذلك أبغضكم وأقربكم وحّدهما لانّ المراد بهما التفضيلُ وجَمَعَ أساوِئكم وهو جمعُ أَسْوَأَ لانّه بمعنى السَّيِّء،

قال صاحب الكتاب وعلى الوجه الاوّل لا يجوز ان تقولَ يُوسُفُ أحسنُ اِخْوَته لانّك لمّا أضفتَ الاِخوةَ الى ضميره فقد أخرجْتَه من جُمْلتهم من قِبَل انّ المضاف حقُّه أن يكون غيرَ المضاف اليه ألا ترى انّك اذا قلتَ هؤلاء اِخوةُ زيد لم يكن زيدٌ فى عِدادِ المضافين اليه واذا خرج من جملتهم لم يجز اضافةُ أَفْعَلَ الذى هو هو اليهم لانّ من شَرْطه اضافتَه الى جملةٍ هو بعضُها، وعلى الوجه الثانى لا يمتنع ومنه قولُ مَن قال لنُصَيْبٍ أنتَ أَشْعَرُ أهلِ جِلْدَتِك كانّه قال انت شاعرُهم،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ أفعل على ضربَيْن احدُهما أن يكون بمعنى الفعل نحوَ زيدٌ أفضلُ القوم اى يفضُلهم والثانى أن يكون من صفاتِ الذات بمعنَى الفاضل فيهم فاذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم وأردتَ تفضيلَه عليهم فلا بدّ من تقديرِك مِنْ فيه وإن لم تكن ملفوظا بها لانّ التفضيل لا بدّ أن يُذكَر فيه ابتداء الغاية التى منها بَدْء الفضل راقيًا وذلك انّما يكون بمِنْ فإن أظهرتَها فهو حقُّ الكلام وإن حذفتَها فلعلْمِ المخاطَب انّ التفضيل لا يقع الّا بها الّا انّك اذا أظهرتَها فقد فضّلتَه على غيره واذا أضفتَه ولم تأتِ بمِنْ كنتَ قد فضّلتَه على جنسه الذى هو بعضُه واذ قد عُلم انّ افعل انّما يضاف الى

ما هو بعضه فَلْيُعْلَمْ انّه لا يجوز ان تقول يوسف أحسنُ إخْوَته وذلك أنّك اذا اضفت الاخوة الى ضميره خرج من جملتهم واذا كان خارجًا منهم صار غيرَهم واذا صار غيرَهم لم يجز ان تقول يوسف احسن إخوته كما لا يجوز ان تقول الياقُوتُ افضلُ الزُجاج لانّه ليس من الزجاج فحينئذٍ يلزم من المسئلة احدُ امرَيْن كلُّ واحد منهما ممتنعٌ احدُهما ما ذكرناه من اضافةِ أفعل الى غيره اذ إخوةُ زيدٍ غيرُ زيد والامرُ الثانى اضافةُ الشىء الى نفسه وذلك أنّا اذا قلنا انّ زيدا من جملةِ الاخوة نَظَرًا الى مقتضَى اضافةِ أفعلَ ثمّ اضفتَ الاخوةَ الى ضميرِ زيدٍ وهو من جملتهم كنت قد اضفتَه الى نفسه باضافتك إيّاه الى ضميره وذلك فاسدٌ ، فامّا على النوع الثانى وهو أن يكون افعلُ فيه للذات بمعنَى فاعلٍ فانّه يجوز ان تقول يوسف احسنُ اخوتِه ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الاوّل اذ المرادُ انّه فاضلٌ فيهم لانّه لا يلزم فى هذا النوع أن يكون افعلُ بعضَ ما اضيف اليه وعليه جاء قولهم لنُصَيْب أنتَ أشعرُ أهلِ جِلْدتِك لانّ اهلَ جلدته غيرُه واذا كانوا غيرَه لم تسُغ اضافةُ افعلَ اذا كان هو إيّاه اليهم لِما ذكرتُه ويجوز على الوجه الثانى لانّه بمعنَى الشاعر فيهم او شاعرهم فاعرفه ،

فصل ١١٩

قال صاحب الكتاب ويضاف الشىء الى غيره بأَدْنَى مُلابَسةٍ بينهما كقولِ احدِ حامِلَى الخَشَبةِ لصاحبه خُذْ طَرَفَك وقال * اذا كَوْكَبُ الخَرْقاء لاحَ بسُحْرَةٍ * أضاف الكوكبَ اليها لجِدِّها فى عَمَلها اذا طلع وقال

* اذا قال قَدْنِى قال باللّه حَلْفةً * لَتُغْنِيَ عَنّى ذا إنائك أَجْمَعا *

لمُلابَسته له فى شُرْبه وهو لساقِى اللَبَنِ ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الاضافة المحضة على ضربَيْن اضافةُ اسمٍ الى اسمٍ هو بعضُه لبيانِ جنسِ المضاف لا لتعريفِ شخصه ويقدّر لذلك بمِنْ نحوَ قولك ثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ والثانى اضافةُ اسمٍ الى اسمٍ غيرِه بمعنى اللام لتعريفِ شخصِ المضاف وتخصيصه بالتعريف نحوُ غلامُ زيد عرّفتَ الغلامَ باضافتك إيّاه الى معرفةٍ والتخصيصُ نحوُ قولك راكبُ فَرَسٍ فاضافته ههنا الى نكرةٍ لا تفيد التعريفَ وانّما تفيد ضربًا من التخصيص وإخراجَ المضاف من نوعٍ الى نوعٍ أَخَصَّ منه ألا ترى انّ راكبَ فرسٍ أخصُّ من راكبٍ ، فالمراد بالاضافة الأُولى التبعيضُ وأنّ الثانى أعمُّ من الاوّل وأنّ له اسمَه والمرادُ بالاضافة الثانية المِلْكُ او

الاختصاص فالملكُ نحوُ غلامُ زيد ومعناه أنّه يملكه والاختصاصُ نحوُ سَيِّدُ الغلام اى يَختصّ به بما بينهما من المُلابَسة والاختلاط ومنه جُلُّ الدابّة وسَرْجُ الفَرَس ويضاف الشىء الى الشىء بأَدْنَى مُلابَسة نحوَ قولك لَقِيتُه فى طريقى أضفتَ الطريقَ اليك لمُجرَّدِ مُرورِك فيه ومثلُه قولُ احدِ حامِلَىِ الخَشَبَة خُذْ طَرَفَك أضاف الطرفَ اليه لملابسته ايّاه فى حالِ الحَمْلِ فامّا قول الشاعر

* اذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ * سُهَيْلٌ أَذاعتْ غَزْلَها فى القَرائبِ *

الشاهد فيه انّه اضاف الكوكبَ اليها لجِدّها فى عَمَلها عند طُلوعه وذلك أنّ اللَّبِيسة من النساء تستعدّ صَيْفًا فتنامُ وقتَ طُلوعِ سُهَيْلٍ وهو وقتُ البَرْد والخرقاءُ ذاتُ الغَفْلة تكسَل عن الاستعداد فاذا طلع سهيلٌ وبُردتْ تَجِدُّ فى العمل وتُفرِّق قُطْنَها فى قَبيلتها تستعين بهنّ فخصّصها لذلك وكذلك قولُ الآخر * اذا قال قَدْنى الخ * كذا أنشده ابو الحسن باللام للقَسَم وفتحِ آخرِ الفعل على إرادةِ نون التأكيد وحذْفها ضرورةً وأنشد أحمدُ بن يَحْيَى لَتُغْنِنَّ عنّى بنون التأكيد الشديدة والبيتُ فالشاهدُ فيه انّه أضاف الإناءَ الى المخاطَب لمُلابَسته ايّاه وقتَ أكْلِه منه او شُرْبِه ما فيه من اللَّبَن والإناءُ فى الحقيقة لساقى اللبن والمعنى لَتَأْكُلَنْ وتَعْبَنّ ذا الإناء وذو الاناء ما فيه من لَبَنٍ او مأكولٍ والعربُ تقول أَغْنِ عنّى وَجْهَك اى اجْعَلْه بحيثُ يكون غنيًّا عنّى لا يحتاج الى رُؤْيَتى يقول له الضَّيْفُ قَدْنى اى حَسْبى ما أكلتُ او شربتُ فيقول المُضيفُ لَتُغْنِيَنْ عنّى جميعَ ما فى الإناء ولا تَرُدَّه علىّ بل اَشْرَبه كلّه يصف رجلا مِضْيافا

فصـــل ١٣٠

قال صاحب الكتاب والذى أَبَوْه من اضافة الشىء الى نفسه أن تأخذ الاسمَيْن المعلَّقَيْن على عينٍ او معنًى واحدٍ كاللَّيْث والأَسَد وزَيْد وأبى عبدِ الله والحَبْس والمَنْع ونَظائرِهنّ فتُضيفَ احدَهما الى الآخر فذاك بمكانٍ من الإحالة فامّا نحوُ قولك جَميعُ القَوْم وكُلُّ الدَّراهِم وعَيْنُ الشىء ونَفْسُهُ فليس من ذلك

قال الشارح اضافةُ الشىء الى نفسه ممّا لا يصحّ وذلك من قِبَل انّ الغرض من الاضافة التعريفُ والتخصيصُ والشىءُ لا يُعرَّف بنفسه لانّه إن كان معرفةً كان مستغنيًا عن الاضافة بما فيه من التعريف لانّ نفسه موجودةٌ غيرُ مفقودةٍ وليس فى الاضافة الّا ما فيه وإن كان عاريًا منه كان أَذْهبَ فى الإحالة والامتناع لانّ الاسمَيْن المترادِفين على حقيقةٍ واحدةٍ لا يصيران غَيْرَيْن باضافة احدهما الى الآخر

وتحدث بذلك تخصيصٌ كما يحدث من اضافة الاسماء المتباينة نحو غلامُ زيد وراكبُ فرس مع انّ التضايُف انّما يقع بين شيئَيْن كلُّ واحد منهما غيرُ الآخر كما انّ التفرِقة تكون ايضا فيما كان كذلك فلذلك لا تضيف اسماً الى اسمٍ آخرَ مُرادِفٍ له على حقيقته ولا الى كُنْيَته سواءٌ كان ذلك الاسمُ معلّقًا على عينٍ او معنًى فالعينُ نحوُ قولك اللَّيْثُ والأَسَدُ لا تقول ليثُ الأسدِ ولا أسامَةُ أبى الحرث ولا زيدُ ابى عبدِ الله وأبو عبد الله زيدٍ والمعنى نحوُ الحَبْس والمَنْع فلا تقول حَبْسُ مَنْعٍ اذ الحبس والمنع واحدٌ • فامّا اضافةُ الاسم الى اللقب نحوُ سَعيدُ كُرْزٍ وقَيْسُ بَطَّةَ فذلك جائزٌ غيرُ ممتنع وإن كانا لعَيْنٍ واحدةٍ وذلك من قِبَلِ انّه لمّا اشتهر باللقب حتّى صار هو الأعرفَ وصار الاسمُ مجهولا كانّه غيرُ المسمّى بانفراده اعتُقد فيه التنكيرُ وأضيف الى اللقب للتعريف وجعلوا الاسمَ مع اللقب بمنزلة ما اضيف ثمّ سُمّى به نحوَ عبد الله وعبد الدار وكان اللقبُ أَوْلى أن يضاف اليه لانّه صار أعرفَ • فامّا قولهم جَميعُ القَوْمِ وكلُّ الدراهمِ وعَيْنُ الشيء ونَفْسُهُ فعلى تنزيل الاوّل من الثانى منزلةَ الأَجْنَبِىّ واضافتُه راجعةٌ الى معنى اللام ومِنْ فجميعٌ وكلٌّ اسمان لأجزاء الشيء ونَفْسُهُ وعَيْنُهُ منزّلان عندهم منزلةَ الأجنبىّ بمعنَى خالِصِ الشيء وحقيقته فيقولون نفسُ الشيء وعينُه فتكون منزلتُه من الشيء منزلةَ البعض من الكلّ والثانى منه ليس بالاوّل ألا ترى انّه يقال لَهُ نَفْسٌ وله حقيقةٌ كما يقال له عِلْمٌ وله مالٌ ونحوُهما ولذلك يُخاطِبون أَنْفُسَهم ويُراجِعونها مُراجَعَةَ الأجنبىّ فيقال يا نفسُ لا تَفْعَلِى كذا قال الشاعر

* ولِى نَفْسٌ أقولُ لها اِذامَا * تُنازِعُنى لَعَلِّى او عَسانِى *

وقال الآخر

* أقولُ للنفسِ تأساءً وتَعْزِيَةً * اِحْدَى يَدَىَّ أَصابَتْنِى ولم تُرِدِ *

ويُؤيِّد ذلك أنّك لا تقول ضربتُنِى بضمّ التاء ولا ضربتَك بفتحها لاتّحاد الفاعل والمفعول وتقول ضربتُ نفسى كما تقول ضربتُ غلامى فاعرفه •

فصل ١٢١

قال صاحب الكتاب ولا يجوز اضافةُ الموصوف الى صفته ولا الصفةِ الى موصوفها وقالوا دارُ الآخرةِ وصَلوةُ الأُولَى ومَسْجِدُ الجامع وجانبُ الغَرْبِىّ وبَقْلَةُ الحَمْقاء على تأويل دارُ الحَيٰوةِ الآخرةِ وصلوةُ الساعةِ الأُولَى ومسجدُ الوَقْتِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغربىّ وبقلةُ الحَبّةِ الحمقاء • وقالوا عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ

قطيفةٍ وأَخْلاقُ ثيابٍ وهل عندك جائبةُ خَبَرٍ ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ على الذَهاب بهذه الأوصاف مذهبَ خاتمٍ وسوارٍ وبابٍ ومائةٍ لكَوْنها محتملةً مثلَها ليَلْخَصَ أمرُها بالاضافة كفعلِ النابغة فى اجراء الطَّيْر على العائذات بيانًا وتلخيصًا لا تقديمًا للصفة على الموصوف حيث قال * والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيْرِ *

قال الشارح الصفة والموصوف شىءٌ واحدٌ لانّهما لعَيْنٍ واحدة فاذا قلت جاءنى زيدٌ العاقلُ فالعاقلُ هو زيدٌ وزيدٌ هو العاقلُ ألا ترى انّك اذا سُئلتَ عن كلّ واحد منهما لَجازَ ان تُفسّره بالآخر فتقول فى جوابِ مَن العاقلُ زيدٌ وفى جوابِ مَن زيدٌ العاقلُ فاذ كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدا لم يجز اضافةُ احدهما الى الآخر فلا تقول هذا زيدُ العاقلِ وهذا عاقلُ زيدٍ بالاضافة وأحدُهما هو الآخرُ، وقد ورد عنهم ألفاظٌ ظاهرُها من اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك فمن ذلك قولهم صَلوةُ الأُولى ومَسْجِدُ الجامعِ وجانبُ الغَرْبِيِّ وبَقْلَةُ الحَمْقاء فهذه الاشياء حقُّها أن تكون صفةً للاوّل ان الصلوةَ هى الأُولى والمسجد هو الجامعُ وانّما أُزيل عن الصفة وأُضيف الاسمُ اليه على تأويلِ أنّه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ والتقديرُ صلوةُ الساعةِ الأُولى يعنى من الزوال ومسجدُ الوَقْتِ الجامعِ او اليومِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغَرْبِيِّ وبَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقاءِ سُمّيت حمقاء لانّها تنبُت فى مَجارى السَّيْل فتجرُفُها السُّيُولُ، فان قلت الصلوةُ الأُولى والمسجدُ الجامعُ فأجريتَه وصفًا له فهو الجيّدُ والأكثرُ وإن أضفتَ فوَجْهُه ما ذكرناه وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف وليس ذلك بالسَّهْل، ومثله دارُ الآخرةِ وحَقُّ اليَقينِ وحَبُّ الحَصيدِ وتأويله دارُ الساعةِ الآخرةِ ولذلك تُسمّى القيامةُ الساعةَ وحَقُّ الأمرِ اليقينِ وحَبُّ النَّبْتِ الحَصيدِ وكذلك كلُّ ما جاء منه، وقالوا عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قطيفةٍ وأَخْلاقُ ثيابٍ وهل عندك جائبةُ خَبَرٍ ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ فهذا ظاهرُه عَكْسُ ما تقدّم لانّ ما تقدّم فيه اضافةُ الموصوف الى صفته وهذا فيه اضافةُ الصفة الى موصوفها ألا ترى انّ المعنى عليه عِمامةٌ سَحْقٌ وهى الباليةُ وقطيفةٌ جَرْدٌ وهى الخَلَقُ وثيابٌ أخلاقٌ اى باليةٌ فقدّم هذه الصفاتِ وأزالها عن الوصفيّة وأضافها الى الاسم اضافةَ البعض الى الكلّ على مذهبِ خاتمُ ذَهَبٍ والمرادُ من ذهبٍ وسوارُ فضّةٍ اى من فضّةٍ كانّه سَحْقٌ من عِمامةٍ جَعَلَ السحقَ بعضَ العمامة وكذلك جَرْدُ قطيفةٍ اى من قطيفةٍ وأَخْلاقٌ من ثيابٍ، ومنه قولهم جائبةُ خَبَرٍ ومعناه خبرٌ يجوبُ الارضَ من بَلَدٍ الى بلدٍ اى يقطعُها يقال جُبْتُ البلادَ أَجُوبُها اذا قطعتَها فلمّا قدّمها وأزالها عن الوصفيّة احتملتْ اشياءَ وتردّدتْ فيها فأضافها الى الخَبَر اضافةَ بيانٍ كقولك مائةُ درهمٍ لمّا احتملت المائةُ معدوداتٍ أضافها الى نوعٍ منها للبيان،

ومثله مُغرِّبةُ خبرٍ يقال هل جاءكم مُغرِّبةُ خبرٍ يعنى خبرًا طرأً عليهم من بلدٍ سوى بلدكم فهو لذلك غريبٌ فلمّا قدّمها احتملت للخبرَ وغيرَه فأضافها الى الخبر على ما تقدّم لتلخيص أمرها وتبيينه والهاء فى جائبة ومغرّبة للمُبالَغة كعلّامةٍ ونسّابةٍ فامّا قوله

* والمُؤمِنِ العائذاتِ الطَّيْرِ تَمْسَحُها * رُكْبانُ مَكّةَ بينَ الغَيْلِ والسَّنَدِ *

فالبيت للنابغة والشاهدُ فيه اضافةُ العائذات الى الطير فهو من قبيل سَحْقُ عِمامةٍ لانّ العائذات من صفةِ الطير وجملةُ الامر انّ المؤمن اسمُ فاعلٍ من آمَنَ كما قال اللّهُ تع أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ فالمؤمنُ هو اللّه تع اى آمنهم من الخَوْف لكَوْنهم فى الحَرَم وحُلولِهم فيه ، والعائذات يحتمل أمرَيْن أن يكون مجرورا وأن يكون منصوبا فمَن جعله مجرورا كانت الكسرةُ عنده علامةَ الجرّ على حدّ الحَسَنِ الوجهِ والضارب الرجلِ وجرَّ الطيرِ باضافة العائذات اليه على حدّ هذا الضاربُ الرجلِ والحسنُ الوجهِ وذلك انّك لمّا أَوْقعتَ اسمَ الفاعل الذى هو المؤمن على العائذات وأضفتَه اليه تخفيفا على اقامة الصفة مقامَ الموصوف احتمل اشياءَ من أَناسىّ وغيرِهم فبَيَّنَ ذلك باضافته الى الطير ، ومَن نصبه كانت الكسرةُ عنده علامةَ النصب على حدّ قولك الضارب الرجلَ بالنصب ويجوز مع ذلك خفضُ الطيرِ ونصبُه فالخفضُ على الاضافة على ما سبق على حدّ رأيتُ الضاربَ الرجلِ ومَن نصبه فعلى البدل من العائذات او عطفِ البيان او على التشبيه بالمفعول ،

فصـــل ١٣٢

قال صاحب الكتاب وقد أُضيف المسمّى الى اسمه فى نحوِ قولهم لَقِيتُه ذاتَ مَرّةٍ وذاتَ ليلةٍ ومررتُ به ذاتَ يومٍ ودارُه ذاتَ اليَمينِ وذاتَ الشِمالِ وسِرْنا ذا صَباحٍ قال أَنَسُ بن مُدْرِكَةَ الخَثْعَمىّ

* عَزَمْتُ على اقامةِ ذى صَباحٍ * لِأَمْرٍ مّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ *

وقال الكُمَيْت

* اليكم ذوِى آلِ النَبِىّ تَطَلّعتْ * نَوازِعُ من قَلْبى ظِماءٌ وأَلْبُبُ *

قال الشارح اعلم انّهم قد اضافوا المسمّى الى الاسم مبالغةً فى البيان لانّ الجمع بينهما آكدُ من افرادِ احدِهما بالذكر وفى ذلك دليلٌ من جهة النحو انّ الاسمَ عندهم غيرُ المسمّى اذ لو كان اِيّاه لمّا جاز

اضافتُه اليه وكان من اضافة الشىء الى نفسه فالاسمُ هو اللفظُ المعلَّقُ على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقةُ او معنًى تمييزًا لها باللقب ممّن يُشارِكها فى النوع والمسمّى تلك الحقيقةُ وهى ذاتُ ذلك اللقب اى صاحبُه فمن ذلك قولُهم لقيتُه ذاتَ مَرَّةٍ والمراد الزمنُ المسمّى بهذا الاسم الذى هو مَرّةٌ ومثلُه ذاتَ لَيْلَةٍ ومررتُ به ذاتَ يومٍ ودارُه ذاتَ الشِمال وسِرْنا ذا صباحٍ كلُّ هذا معناه وتقديرُه دارُه شمالا وسرنا صباحا بالطريق التى ذكرناها الّا انّ فى قولنا ذا صباحٍ وذاتَ مرّةٍ تفخيمًا للامر ومن ذلك قولُ الشاعر * عَزَمْتُ على إقامةِ ذى صَباحٍ الخ * المراد على إقامةِ صاحبِ هذا الاسم وصاحبُه هو صباحٌ فكانّه قال على اقامةِ صباحٍ، وما مجرورةُ الموضع لانّها وصفٌ لأمْرٍ اى عَتيدٍ ومُوثَّرٍ يسوّد من يسود، ومثله قولُ الكُمَيْت * اليْكم ذَوِى آلِ النَبِيّ الخ * المراد اليكم يا آلَ النبىّ اى يا أصحابَ هذا الاسم الذى هو آلُ النبىّ ولو قال يا آلَ النبىّ لم يكن فيه ما فى قوله يا ذَوِى آلِ النبىّ من المَدْح والتعظيم وفائدةُ هذا الأُسْلوب ظاهرةٌ لانّه لمّا قال يا ذوى آلِ النبىّ فقد جعلهم أصحابَ هذا الاسم وهو آلُ النبىّ ومن كان صاحبَ هذا الاسم كان ممدوحا معظّما لا محالةَ، وكان قياسُ البيت أَلُبّ بالادّغام وانّما فكّه لضرورة الشعر على حدّ قوله * انّى أَجْوَدُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا * ومنه قول الأعْشَى

* فكَذَّبُوها بما قالت فصَبَّحَهم * ذو آلِ حَسّانَ يُزْجِى الموتَ والشِرَعا *

اى صبّحهم الجيشُ الذى يقال له آلُ حَسّانَ ومثلُه قول الآخر

* اذا ما كنتُ مثلَ ذَوَىْ عَدِيٍّ * ودينارٍ فقامَ عَلَيَّ ناعِى *

اى مثلَ كلّ واحدٍ من الرجلَيْن المسمَّيَيْن عَدِيًّا وديناراً، وعليه قِراءةُ ابن مَسْعُودٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عَالِمٍ عَلِيمٌ اى وفوقَ كلِّ شخصٍ يُسمّى عالمًا عليمٌ ويحتمل ان يكون العالمُ هنا مصدرا بمعنَى العِلْم كالفالج والباطل فيكون كقراءة الجماعة اى وفوقَ كلّ ذى عِلْمٍ عليمٌ، وحُكى عن العرب هذا ذو زيدٍ ومعناه هذا صاحبُ هذا الاسم وقد كثُر ذلك عندهم، وربّما لطُف هذا المعنى على قومٍ فحملوه على زيادة ذى وذاتٍ والصوابُ ما ذكرناه،

فصل ١٢٣

قال صاحب الكتاب وقالوا فى نحو قول لَبيدٍ * الى الحَوْلِ ثُمّ اسْمُ السَّلامِ عليكما * وفى قول ذى الرُمّة * داعٍ يُناديهِ بِاسْمِ الماءِ مَبْغومُ * و * تَداعَيْنَ باسمِ الشِيبِ فى مُتَثَلِّمِ * إنّ المضاف يَعْنون الاسمَ

مُقْحَمٌ خروجُه ودخولُه سَواءٌ ، وحَكَوْا هذا حَيُّ زيدٍ وأتيتُك وَحَيُّ فلانٍ قائمٌ وحيُّ فُلانةَ شاهدٌ وأنشدوا

* يا قُرَّ إنّ أباكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ * قد كُنْتُ خائفَهُ على الإحْماقِ *

وعن الأَخْفَش انّه سمع أعْرابيًا يقول فى أبياتٍ قالهنّ حَيُّ رَباحٍ بإقحامِ حيّ والمعنى هذا زيدٌ وإنّ اباكَ خويلدا وقالهنّ رباحٌ ، ومنه قولُ الشَمّاخ * ونَفَيْتُ عنهُ مَقامَ الذِئْبِ * اى الذئبَ ،

قال الشارح هذا الفصل يُخالف ما قبلَه لانّ هذا فيه اضافةُ الاسم الى المسمّى والذى قبله فيه اضافةُ المسمّى الى الاسم فقولُ لَبيدٍ

* الى الحَوْلِ ثمّ اسمُ السَلامِ عَلَيْكُما * ومَن يَبْكِ حَوْلًا كامِلًا فقد اعْتَذَرْ *

فانّ المراد ثمّ اسمُ معنَى السلامِ عليكما فحذف المضافَ واسمُ معنَى السلامِ هو السلامُ فكانّه قال ثمّ السلامُ عليكما فكذا قولُنا بِسْمِ اللهِ المرادُ باسمِ معنَى الله او اسمِ معناه اللهُ فكانّه قال باللهِ ومثلُه قول ذى الرُمّة

* لا يَنْعَشُ الطَرْفَ إلّا ما تَخَوَّنَهُ * داعٍ يُناديهِ باسمِ الماءِ مَبْغومُ *

المراد باسمِ معنَى الماءِ فحذف المضافَ واسمُ معنَى الماء هو الماء وماءِ حكايةُ صوتِ الشاة قال الشاعر

* ونادَى بها ماءِ اذا ثارَ ثَوْرةً * أُصَيْبِحُ نَوّامٌ اذا قام يَخْرَقُ *

واذا كان اصلُ الصوت ماءِ فالالفُ واللامُ فيه زائدةٌ لانّها لا تلحق بهذا القبيل ألا ترى انّهم لم يُلْحِقوا بها غاقِ وصَهْ ونحوَه من قَبْ وطَقْ قال سيبويه فى لَوْ ولَيْتَ اذا جُعِلَا اسمَيْن جعلوه بمنزلةِ ابنِ عِرْسٍ وقال فى الحاء والجيم جعلوه بمنزلةِ العَبّاس ويجوز ان يُشبَّه احدهما بالآخر فيدخلَ عليه الالفُ واللامُ لانّه كثُر دخولُها فيه ومنه قولُ الآخر * يَدْعُونَنِي بالماءِ ماءً أَسْوَدَا * يعنى يدعوننى الغَنَمُ بالماء اى يَقُلْنَ لى بهذا الصوت الذى هو ماءِ أَصَبْتَ ماءً أَسْوَدا ، وامّا قول ذى الرُمّة

* تَداعَيْنَ باسمِ الشِيبِ فى مُتَثَلِّمٍ * جَوانِبُهُ من بَصْرَةٍ وسِلامِ *

فانّ شِيبِ حكايةُ صوتِ جَذْبِها الماءَ ورَشْفِها عند الشُرْبِ قال الشاعر

* فلمّا دَعَتْ شِيبًا بجَنْبَىْ عُنَيْزَةٍ * مَشافِرُها فى ماءِ مُزْنٍ وباقِلِ *

وأبو عُبَيْدَةَ يحمل المضافَ فى ذلك كلّه على الزيادة فى هذا الفصل والذى قبلَه فالمرادُ عنده بقوله * ثمّ اسمُ السلامِ عليكما * اى السلامُ عليكما فالمضافُ الذى هو اسمٌ زائدٌ مُقْحَمٌ وكذلك اسمٌ من

بِٱسْمِ ٱللّٰهِ المرادُ باللّه، وكذلك قوله * اليكم ذَوِى آلِ النَبِيّ * المراد آل النبيّ وذُو زائدةٌ عنده ولَعَمْرِى إنّ المعنى على ما ذكر الّا انّ الطريقَيْن مختلفان فهو يعتقد فى اللفظ زيادةَ مضاف ونحن نعتقد فيه حذفَ مضاف على ما تقدّم، وصاحبُ الكتاب قد اعتقد زيادةَ المضاف الذى هو اِسْمٌ هنا ولم يعتقده فى الذى قبله فكانّه مذهبٌ ثالثٌ والحقُّ ما ذكرناه، وامّا قولهم حَىُّ زيدٍ وأتيتك وحَىُّ فلانٍ قائمٌ وحَىُّ فُلانةَ شاهِدٌ فهو من قبيلِ اضافةِ المسمّى الى الاسم كالفصل المتقدّم فالحىُّ هنا ليس بالقبيلة من قولك حَىُّ تميمٍ وقبيلةُ كَلْبٍ انّما هو من قولك هذا رجلٌ حَىٌّ وامرأةٌ حَيّةٌ وتلخيصه الشخصُ الحىُّ الذى اسمه زيدٌ وأتيتُك والشخصُ الحىُّ الذى اسمه فلانٌ قائمٌ ومنه قول الشاعر * يا قُرّ انّ أباكَ حَىَّ خُوَيْلِدٍ الخ * كانّه قال أباك الشخصَ الحىَّ خويلدًا من أَمْرِه كذا وكذا ومثله قولُ الآخر

* ألا قَبَحَ الالٰهُ بنى زيادٍ * وحَىَّ أبيهِم قَبْحَ الحِمارِ *

يريد وأباهم الشخصَ الحىَّ، وأبو عُبَيْدة يحمل ذلك كلّه على الزيادة والاقحامِ فاعرفه،

فصـــل ١٢٤

قال صاحب الكتاب وتضاف اسماء الزمان الى الفعل قال اللّه تعالى هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وتقول جئتُك اذْ جاء زيدٌ وآتيك اذا أَحْمَرَّ البُسْرُ وما رأيتُك مُنْذُ دخل الشتاء ومُذْ قَدِمَ فلانٌ وقال * حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنّا حَنَّتِ * وتضاف الى الجملة الابتدائيّة ايضا كقولك أتيتُك زَمَنَ الحَجّاجُ أميرٌ واذِ الخليفةُ عبدُ المَلِكِ، وقد أُضيف المكانُ اليهما فى قولهم اِجْلِسْ حيثُ جلس زيدٌ وحيثُ زيدٌ جالسٌ،

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ الاضافة الى الأفعال ممّا لا يصحّ لانّ الاضافة ينبغى بها تعريف المضاف واخراجُه من إبهامٍ الى تخصيصٍ على حسبِ خصوصِ المضاف اليه فى نفسه والافعالُ لا تكون الّا نكراتٍ ولا يكون شىءٌ منها أَخَصَّ من شىءٍ فامتنعت الاضافةُ اليها لعدمِ جَدْواها الّا انّهم قد أضافوا اسماء الزمان الى الافعال فقالوا هذا يومُ يقومُ زيدٌ وساعةُ يذهَبُ عمرٌو وقال اللّه تع هذا يومُ ينفع الصادقين صِدْقُهم وقال وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ وقال الشاعر

* على حِينِ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِبَى * وقُلْتُ أَلَمّا أَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ *

فأضاف الحِينَ الى الفعل الماضى، فقال قومٌ الاضافة انّما وقعتْ الى الفعل نفسه تنزيلًا له منزلةَ الفعل المسمّى مصدرا وقد يقع الفعلُ موقعَ المصدر فى مواضعَ نحوِ قولهم تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ من أن تَرَاهُ وكقوله تعالى سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ والمراد الانذارُ وعدمُ الانذار ومنه قول الشاعر * فقالوا ما تَشَآءُ فقلتُ أَلْهُو * قالوا وآختصّ الزمانُ بذلك من بينِ سائرِ الاسماء لمُلَابَسةٍ بين الفعل وبينه وذلك انّ الزمان حَرَكَةُ الفَلَكِ والفعلَ حركةُ الفاعل ولِاقترانِ الزمان بالحَدَث فلمّا كان بينهما هذه المُنَاسَبةُ اختصّ بالاضافة ولمّا كان الفعلُ لا ينفكّ من الفاعل صارت الاضافةُ فى اللفظ الى الجملة والمرادُ الفعل نفسُه، وقال قومٌ انّما أُضيف الزمان الى الفعل لانّ الفعل يدلّ على الحدث والزمانِ فالزمانُ احدُ مدلولَيِ الفعل فساغت الاضافةُ اليه كاضافةِ البعض الى الكلّ، وذهب قومٌ الى انّ الاضافة انّما هى الى الجملة نفسِها لا الى الفعل وحدَه فأضافوا الزمانَ الى الجملة من الفعل والفاعلِ كما أضافوه الى الجملة من المبتدإ والخبر فقالوا هذا يومُ يقومُ زيدٌ كما قالوا رأيتُ يومَ زيدٌ أميرٌ وزمنَ أبوك غائبٌ وتكون الاضافةُ فى اللفظ الى الجملة والمرادُ المصدرُ فاذا قلت هذا يومُ يقوم زيدٌ او يومُ زيدٌ قائمٌ فانّما تريد يومَ قيامِ زيدٍ فكانّه اضاف الى مدلولاتِ الجمل ومدلولاتُها مَعانٍ وإن كانت تتركّبُ من الأعيان والمعانى والأزمنةُ تكون ظروفا للمعانى دون الأعيان نحوَ قولك القتالُ اليومَ ولو قلت زيدٌ اليومَ لم يصحّ فالمُلَابَسةُ إذًا بين الزمان والمعنى ظاهرةٌ، والاضافة تصحّ بأدنَى مُلابَسةٍ فاذا قلت أتيتُك زمنَ الحجّاجُ أميرٌ وعبدُ الملك خليفةٌ والمعنى زمنًا كان ظرفا لإمارةِ الحجّاجِ وخِلافةِ عبد الملك فالاضافةُ فى الحقيقة انّما هى الى الحدث الدالّ عليه الجملةُ لا الى الجملة اذ الاضافةُ لا تجوز الّا الى ما تجوز اضافتُه، وقد ردّ ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ القولَ الاوّل وقال الزمنُ انّما اضيف الى الجملة نفسها لا الى الفعل وحدَه ويدلّ على ذلك انّ موضعَ الجملة خفضٌ بلا خلافٍ ولو كانت الاضافة الى الفعل لكان مخفوضا او كان مفتوحا فى موضع الخفض فالاضافةُ الى الجملة والمرادُ مدلولُها الذى هو الحدثُ فامّا قولُ صاحب الكتاب وتضاف اسماء الزمان الى الفعل فالمراد الى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعلَ للعِلْم بأنّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ لا أنّه أراد انّ الزمان مضافٌ الى الفعل مفردًا من الفاعل والذى يدلّ على ذلك قولُه فيما بعدُ وتضاف الى الجملة الابتدائيّة ايضا فقوله ايضا دليلٌ على ما قلناه، فامّا اذْ واذَا فظرفان من ظروف الزمان ايضا ويضافان الى الجُمَل كسائرِ اسماء الزمان الّا انّ غيرَهما من اسماء الزمان البابُ فيه اضافتُه الى المفرد نحوَ صُمْتُ يومَ الجُمْعَة وصلّيتُ يومَ الخميس واضافتُها الى الجملة على طريقِ الجواز والتأويل

وإذْ وإذا لا تضافان الّا الى الجمل فاذْ تضاف الى الجملتَيْن الفعليّة والاسميّة نحوَ جئتُك اذ زيدٌ قائمٌ واذ قام زيدٌ وإذا لا تضاف الّا الى جملة فعليّة نحوَ آتيك اذا احْمَرَّ البُسْرُ واذا طلعت الشمسُ وسيأتى الكلامُ عليهما مستقصًى ان شاء الله تعـ فامّا مُنْذُ فهى فى نفسها لا تضاف البتّةَ لانّها تكون على ضربَيْن حرفٍ واسمٍ فاذا كانت حرفًا كانت بمعنَى الحاضر وكانت الاضافةُ فيها أبْعَدَ وكان ما بعدها مخفوضا بمعنَى فى نحوَ قولك ما رأيتُه مُنْذُ الليلةِ اى فى الليلة واذا كانت اسما كانت بمعنَى الأَمَد وكانت مرفوعةً بالابتداء وما بعدها خبرُها فهى لا تكون مضافةً البتّةَ فاذا قلت ما رأيتُك مُذْ دَخَلَ الشتاءُ ومُنْذُ قام زيدٌ فالتقديرُ ما رأيتك مُنْذُ زمنُ قام زيدٌ او وقتُ قام زيدٌ فالزمنُ والوقتُ مضافٌ الى الفعل ثمّ حُذف المضاف للعلم بمكانه، فمُثّل به لانّه موضعٌ يضاف فيه الزمانُ الى الفعل لا أنّ منذ فى نفسها هى المضافةُ فالزمن والوقت مضافٌ الى الفعل فامّا قولُ سيبويه فى باب الاضافة الى الفعل وممّا اضيف الى الفعل قولُهم مُذْ كان كذا فليس يريد انّ مذ مضافةٌ الى الفعل وانّما المرادُ انّ المضاف الى الفعل الزمنُ المحذوفُ والذى يقع بعد مُذْ خبرٌ للمبتدإ وذلك أنّك اذا قلت ما رأيتُه مذ كان كذا وكذا فتقديرُه مذ زمنُ كان كذا وكذا فحُذف الزمن وأُقيم الفعل مُقامَه فالفعلُ فى موضع خبرِ المبتدإ ولا يجوز ان تكون مُذْ نفسُها مضافةً لانّه كان يلزم لو اضفتَها الى الفعل أن تكون ظرفا ومُذْ لا تُستعمل الّا مبتدأةً ولذلك منعوا جوازَ الإخبار عنها، وامّا قوله * ولَاتَ هَنَّا حَنَّتِ * فالشاهد فيه انّه اضاف هَنَّا الى حنّت وهَنَّا اصلُها المكان وفيها ثلثُ لغات هَنَّا وهِنَّا وهُنَّا وقد أُجْرِيَتْ مُجْرَى الزمان مَجازًا قال الأَعْشَى

* لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ او مَن * جاء منها بطائفِ الأَهْوالِ *

اى ليس هذا أَوانَ ذِكْرَى جبيرةَ وهى امرأةٌ وكذلك قولُه *حَنَّتْ نَوارُ ولَاتَ هَنَّا حَنَّتِ* اى ليس هذا أوانَ حَنينٍ ونَوارُ اسمُ امرأة، وقد اضيف حَيْثُ من الأَمكنة الى الجملة وذلك على التشبيه بإذْ وإذا فى الزمان من جهةِ إبهامها وذلك أنّ حَيْثُ ظرفٌ من ظروفِ الأَمكنة يقع على الجهات الستّ وغيرِها من الأَمكنة فناسَبَ إذْ وإذا فى وُقوعهما على جميع الزمان الماضى والمستقبل فأمّا إذْ فَمُبْهَمَةٌ فى جميع الزمان الماضى لا اختصاصٌ لها بزمانٍ منه دون آخَرَ بل هى مبهمةٌ فى الجميع وإذا كذلك مبهمةٌ فى جميعِ الأَزمنة المستقبلة كلّها، فاحتاجت الى جملةٍ بعدها تُوضحها وتُبيّنها كما كانت اذْ وإذا كذلك وسيأتى الكلامُ عليها مستقصًى فى موضعها من الظروف المبهمة،

قال صاحب الكتاب وممّا يضاف الى الفعل آيةٌ لقُرْب معناها من معنَى الوَقْت قال

* بآيَة يُقْدِمون الخَيْلَ شُعْثًا * كأنّ على سَنابِكِها مُدامًا *

وقال

* ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنّى تَميمًا * بآيَة ما يُحِبّون الطَعامَا *

وذُو فى قولهم اِذْهَبْ بذِى تَسْلَمُ واِذْهَبا بذِى تَسْلَمانِ واِذْهَبوا بذِى تَسْلَمونَ اى بذِى سَلامتِك والمعنى بالامر الذى يُسلّمك ،

قال الشارح قد اضيف الى الفعل غيرُ الزمان ممّا هو جارٍ مجراه ومُشْبِهٌ له قالوا أتيتَنى بآيَة قام زيدٌ فأضافوا آيَةَ الى الجملة من الفعل والفاعل لانّها بمنزلة الوقت وذلك أنّ الآيَة العَلامةُ والأوقاتُ علاماتٌ لمَعْرفة الحوادث وترتيبِها فى كونها ما يتقدّم منها وما يتأخّر وما يقترن وجودُه بوجودِ غيره والمقدارِ الذى بين وجودِ المتقدّم منها والمتأخّرِ فصار ذكرُ الوقت عَلَمًا له ألا ترى انّها تكون علاماتٍ لحُلولِ الدُيون وغيرِها فصحّ اضافةُ الآيَة الى الفعل كما تُضيف الوقتَ لانّهما فى التحصيل يَؤُولان الى شىء واحد فامّا قول الشاعر * بآيَة يُقْدِمون الخَيْلَ شُعْثًا الخ * فالشاهد فيه اضافةُ الآيَة الى الفعل الذى هو يقدمون يقول أبْلِغْهم كذا بعَلامة إقدامِهم الخَيْلَ شُعْثًا متغيّرةً من الجَهْد وشبّهَ ما يتصبّبُ من عَرَقها ودَمِها بالمُدام لحُمْرته ، والسَنابك جمعُ سُنْبُكٍ وهو مُقَدَّمُ الحَوافِر يريد انّه لمّا صار ذلك عادةً لهم وأمرًا لازمًا صار علامةً ، وكذلك قال الآخر * ألا مَنْ مُبْلِغٌ الخ * البيت لزيد بن عمرو بن الصَعِق والشاهدُ فيه ايضا اضافةُ الآيَة الى يُحِبّونَ والمعنى اذا رأيتَ تميمًا فبلِّغْهم عنّى الرسالةَ فكأنّ قائلًا قال بأَىّ علامة تُعْرَف تميمٌ فقال بعلامة ما يُحِبّون الطعامَ وانّما ذكر حُبَّ تميمٍ الطعامَ وجعل ذلك آيةً لهم يُعْرَفون بها لِما كان من أمرِهم فى تحريق عمرو بن هِنْدٍ لهم ووفودِ البُرْجُمىّ عليه ثمّ شَمَّ رائحةَ المُحْرَقين فظنّهم طَعاما يُصنَع فقُذِفَ به الى النار ، والبَراجِمُ حَىٌّ من تميم وخَبَرُهم مشهورٌ وذلك أنّ عمرو بن هند كان نَذَرَ أن يُحرِق مائةَ رجلٍ من بنى دارِمٍ بسَبَبِ قَتْلِهم أخًا له فأحرق تسعةً وتسعين رجلا من بنى دارم وأراد ان يُكمِل مائةً فلم يَجِد فوَفَدَ عليه رجلٌ فقال له عمرو ما جاء بك فقال حُبُّ الطعام قد أقويتُ الآنَ ثلثًا لم أَذُقْ طعاما ولمّا سطع الدُخانُ ظننتُها نارَ طعامٍ فقال له عمرو ممّن أنتَ فقال من البَراجِم فقال * إنّ الشقىّ وافدُ البَراجِم * فذهبتْ مَثَلًا ورُمِى به الى النار ، قال أبو عُبَيْدةَ خمسةٌ من أولادِ حَنْظَلَةَ بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البَراجِمُ ودارِمٌ من أولادِ حنظلةَ ، وامّا

قولهم اِذْهَبْ بذِى تَسْلَمُ فمعناه بذى سَلامتك فهو من اضافة المسمّى الى الاسم فكانّه قال اذهبْ بسلامتك فنزّل الفعلَ منزلةَ المصدر على حدّ قوله * فقالوا ما تَشاءَ فقلتُ أَلْهُو * وقد ذكر بعضُ العلماءَ انّ ذى هنا بمعنَى اَلَّذِى كانّه قال اذهب بالذى تَسْلَمُ والهاء محذوفةٌ وهو مصدرٌ كانّـه قال بالسلامة الذى تَسْلَمُه وذكّر لانّه أراد السَّلامَ وإن لم يَستعمِلْ فاعرفه ،

فصـــل ١٢٥

قال صاحب الكتاب ويجوز الفَصْل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فى الشعر من ذلك قولُ عمرِو بن قَميئةَ * لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها * وقولُ دُرْنَا * هُما أَخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ * وامّا قولُ الفَرَزْدَق * بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ * وقولُ الأَعْشَى * الّا عُلالَةَ او بُداهَةَ سابِحٍ * فعلى حذفِ المضاف اليه من الاوّل استغناءً عنه بالثانى وما يقع فى بعضِ نُسَخِ الكتاب من قوله

* فزَجَجْتُها بمِزَجّةٍ * زَجَّ القَلُوصَ أَبِى مَزادَهْ *

فسيبويه برىٌّ من عُهْدَته ،

قال الشارح الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيحٌ لانّهما كالشىء الواحد فالمضافُ اليه من تمـام المضاف يقوم مقامَ التنوين ويُعاقِبه فكما لا يحسُن الفصلُ بين التنوين والمنوّن كذلك لا يحسن الفصل بينهما ، وقد فُصل بينهما بالظرف فى الشعر ضرورةً فمّما جاء فى الشعر من ذلك قـولُ عمـرو ابن قَميئةَ

* لمّا رَأَتْ ساتيدَمَا ٱسْتَعْبَرَتْ * لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها *

سَاتيدَمَا جَبَلٌ بعَيْنه قيل لا يَمُرُّ عليه يومٌ من الزمان لا يُسْفَك فيه دَمٌ فسُمّى ساتيدما ، يصف امرأةً أنّها مرّتْ بهذا الجبلِ فذكرتْ بلادَها لقُرْبه من بلادها فبكَتْ فقال للّه درُّ اليومَ مَن لامها على بُكائها وشَوْقها ، فمَنْ فى موضعِ خَفْض باضافة دَرُّ اليه واليَوْمَ نصبٌ على الظرف وقد فُصل به بينهما ولا يجوز اضافةُ دَرُّ الى اليومَ على سبيلِ الاتّساع فى الظروف وجَعْلِه مفعولا به لانّك لو خفضتَ اليوم بالاضافة لم يكن لمَنْ ما يعمل فيه بخلاف قول الآخر

* رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ * طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ *

فهذا يُنشد بنصبِ الزاد واضافةِ طبّاخٍ الى ساعات وساغ ذلك لانّه لمّا أضفتَ طبّاخ الى ساعات صار بمنزلةِ المنوّن وكان ممّا يَنْصِب لِما فيه من معنى الفعل فنَصَبَ الزادَ وليس كذلك دَرٌّ من قوله لله دَرُّ اليوم من لامها لانّك لو نوّنت دَرًّا لم يكن له أن يَنْصِب فلذلك لزم نصبُ اليوم على الظرف والحكمُ على مَنْ بالخفض، ويجوز فى طَبّاخِ ساعاتِ الكرى خفضُ الزاد ويكون ساعات الكرى منصوبا على الظرف وقد فصلتَ به مُضطرًّا، وممّا جاء الفصلُ فيه ايضا قولُ دُرْنَا بنتِ عَبْعَبَةَ من بنى قَيْسِ بن ثَعْلَبَةَ

* هما أَخَوَا فى الحَرْبِ مَن لا أَخًا له * اذا خافَ يومًا نَبْوَةً فدَعَاهما *

الشاهد فيه اضافةُ الأَخَوَيْن الى مَنْ مع الفصل بالجارّ والمجرور وهو كالذى تقدّم، ترثى أَخَوَيْها تقول كانا لِمَن لا أَخَ له فى الحرب ولا ناصرَ كالاخوَيْن ينصُرانه، وامّا قول الفرزدق

* يا مَن رَأَى عارِضًا أَرِقْتُ له * بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ *

أنشده سيبويه على انّه فصل بين المضاف والمضاف اليه وأنّ المعنى بين ذراعَى الأسدِ والجَبْهَةُ مُقْحَمَةٌ على نيّةِ التأخير، وقد ردّ ذلك عليه محمّدُ بن يزيدَ وقال لو كان كما ظنّ لقال وجَبْهَتِه لكنّه من باب العطف والتقديرُ بين ذراعَى الأسدِ وجبهةِ الأسدِ ومثلُه فى حذف المضاف اليه من الاوّل لدلالةِ الثانى عليه قولُه * يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىٍّ * والمراد يا تيمَ عدىٍّ تيمَ عدىٍّ فهو من قبيلِ مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَن ثَمَّ والمرادُ بخيرِ مَن ثَمَّ وأفضلِ مَن ثَمَّ، وقد اختار صاحبُ هذا الكتاب هذا الوجهَ وهذا لا يقدَح فيما ذهب اليه سيبويه لانّه يجوز ان يكون المرادُ ما ذكره ويكون الفصلُ صحيحا بالجبهة، ويجوز ان يكون كما ذكره ابو العبّاس ولا يخرج عن الفصل وإن كان المضافُ اليه مقدّرا لانّ المضاف اليه لمّا حُذف من اللفظ وَلِىَ المضافُ شيئًا غيرَ المضاف اليه وهذه صورةُ الفصل بين المضاف والمضاف اليه ألا ترى انّه استُقبِح علمتُ أَنْ يقومُ زيدٌ وإن كانت الهاء مقدّرةً لانّها لمّا لم تخرج الى اللفظ وَلِىَ الحرفُ الفعلَ فقبُح عندهم حتّى تَعوّضوا السينَ او سَوْفَ او قَدْ فكما انّ هذا المحذوف لمّا لم يخرج الى اللفظ لم يُعتدّ به كذلك المضافُ اليه اذا حُذف لم يقع به اعتدادٌ فحصل الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه، وامّا قوله كان يلزم أن تقول وجبهتِه فنقول وعلى ما ذهب اليه ابو العبّاس يلزمه أن يقول وجبهته ايضا فعُذْرُه عن ذلك عُذْرُ سيبويه، وامّا معنى البيت فانّه وصفُ عارضِ سحابٍ اعترض بين نَوْءِ الذراع ونَوْءِ الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواؤه من أحمدِ الأنواء وذَكَرَ الذراعَيْن والنَّوْءُ للذراع المقبوضةِ منهما لاشتراكهما فى أعضاء الأسد والتسميةِ، ونظيره قوله

تعالى يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ يريد من البحرَيْن وانّما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما ، وامّا قول الأعْشى

* ولا نُقاتِلُ بالعِصِيّ ولا نُرامى بالحِجارَهْ * اِلّا عُلالَةَ او بُداهَةَ سابِحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ *

فالشاهد فيه الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه مثلُ الذى قبلَه والخلافُ فيه كالذى قبله والتقديرُ فيه اِلّا عُلالَةَ سابحٍ او بُداهتَه ، فامّا الفصل بغير الظرف فلم يَرِد به بيتٌ والقياسُ يَدْفَعه فامّا قوله * فزَجَجْتُها بمَزَجَّةٍ الخ * فانّه أنشده الأخفشُ فى هذا الباب والشاهدُ فيه انّه أضاف المصدرَ الى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيفٌ جدّا لم يصحّ نَقْلُه عن سيبويه على انّ ابن كَيْسانَ قد نقل عن بعض النحويّين انّه يجوز ان يُفرَق بين المضاف والمضاف اليه اذا جاز ان يُسكَت على الاوّل منهما لانّه يصير ما فرق بينهما كالسَكْتة التى تقع بينهما ، وقد قرأ ابنُ عامرٍ وَكَذٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ بنصب الاولاد وخَفْض الشركاء فهذا فصلٌ بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ، وحكى الكِسائىّ أخذتُه بأَدْنى أَلْفِ درهمٍ وهذا أفحش ممّا تقدّم لانّه أدخلَ حرفَ الجرّ على الفعل وفصل به بين الجارّ والمجرور ولا يُقاس على شىء من ذلك ، وانّما جاز بالظرف لانّ الأحداث وغيرَها لا تكون الّا فى زمانٍ او مكانٍ فكانت كالموجودة وإن لم تُذكَر فكانّ ذِكْرَها وعدمَها سِيّان فلذلك جاز اقحامُها فاعرفه ،

فصل ١٣٦

قال صاحب الكتاب واذا أَمِنوا الالباسَ حذفوا المضاف وأَقاموا المضاف اليه مُقامَه وأَعْربوه بإعرابه والعَلَمُ فيه قولُه عزّ وجلّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ لانّه لا يُلبِس انّ المسؤلَ أهلُها لا هى ولا يقال رأيتُ هِندًا يعنون غلامَ هندٍ وقد جاء المُلبِس فى الشعر قال ذو الرُمّة

* عَشِيّةَ فَرَّ الحارِثيّونَ بَعْدَما * قَضَى نَحْبَه فى مُلْتَقى القَوْمِ هَوْبَرُ *

وقال * بما أَعْيَا النِطاسِيَّ حِذْيَمَا * اى ابنَ هَوْبَرٍ وابنَ حِذْيَم ،

قال الشارح اعلم انّ المضاف قد حُذف كثيرا من الكلام وهو سائغٌ فى سعة الكلام وحالِ الاختيار اذا لم يُشْكِل وانّما سوّغ ذلك الثقةُ بعلم المخاطَب اذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى فاذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ او لفظٍ آخرَ استُغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارا واذا حُذف المضاف أقيم

المضافُ اليه مُقامَه وأُعرب بإعرابه ، والشاهدُ المشهور فى ذلك قوله تعالى وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ والمراد أَهْلَ القرية لانّه قد عُلم انّ القرية من حيثُ هى مَدَرٌ وحَجَرٌ لا تُسْأَل لانّ الغرض من السؤال رَدُّ الجواب وليس الحَجرُ والمدرُ ممّا يُجيب واحدٌ منهما ، وقوله والعَلَمُ فيه يريد انّ الآية قد اشتهر امرُها بذلك حتّى صارت عَلَما على جوازِ حذفِ المضاف اذ الامرُ واضحٌ فيها من جهة المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى وَلٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِٱللّٰهِ وقوله وَلٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَى تقديرُه بِرُّ مَنْ وان شئت كان تقديرُه ولكنّ ذا البرِّ مَن اتّقى فلا بدّ من حذفِ المضاف لانّ البرّ حَدَثٌ ومن اتّقى جُثّةٌ فلا يصحّ ان يكون خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا كان هو الاوّلَ او منزّلا منزلتَه فلذلك حُمل على حذفِ المضاف ، والاوّل أشبهُ لانّ حذفَ المضاف ضربٌ من الاتّساع والخبرُ أَوْلى بالاتّساع من المبتدإ لانّ الاتّساع بالأعجاز أَوْلى منه بالصُدور ، ومن ذلك قولهم الليلةُ الهلالُ لا بدّ من حذفِ المضاف رفعتَ الليلة او نصبتَها فان رفعتَ كان التقديرُ الليلةُ ليلةُ الهلال وان نصبتَ كان التقديرُ الليلةَ حُدوثُ الهلال او طلوعُه ، ومن ذلك قول الشاعر

* المالُ يُزْرِى بأقوامٍ ذَوِى حَسَبٍ * وقد يُسَوِّدُ غيرَ السَيِّدِ المالُ *

اى فَقْدُ المالِ يُزْرِى وهو كثيرٌ واسعٌ وكان ابو الحسن مع كثرته لا يَقيسه بل يَقصره على المسموع منه فامّا ما يُلْبِس فلا يجوز لنا استعمالُه ولا القياسُ عليه لو قلت رأيتُ هِنْدا وأنتَ تريد غلامَ هند لم يجز لانّ الرُؤْية يجوز ان تقع على هند كما تقع على الغلام ، وقد جاء من ذلك شىءٌ يسيرٌ للثقة بدلالة الحال عليه وإخبارِ القائل او معرفةِ المخاطب قال الشاعر * عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّونَ الخ * قال ابن الكَلْبىّ الهُوَيْرُ هو يزيد بن هُوَيرٍ كان قُتل فى المَعْرَكة فحذف المضافَ لانّ المخاطب مُشاهدٌ لذلك فى الحرب فلا يُشْكِل عليه المقتولُ يُؤيّد صحّةَ ما قلناه قولُ عمر بن لَجَا

* ونَحْنُ ضَرَبْنَا بالكُلَابِ ابنَ هُوَيْرٍ * وجَمْعَ بنى الدَيّان حتّى تَبَدَّدُوا *

فصرّح بابن هوير ، ومثله قوله * كَمَا أَعْيَا النِطاسِىَّ حِذْيَمَا * هكذا يقع فى نُسَخِ المفصّل كَمَا بالكاف وانّما هو بالباء وصَدْرُه

* فَهَلْ لَكُمْ فيما إِلَىَّ فإنّنى * بَصيرٌ بما أَعْيَا النِطاسِىَّ حِذْيَمَا *

والنِطاسِىُّ الطبيبُ يقال نِطِّيسٌ مثلُ فِسّيقٍ ونِطاسِىٌّ بكسر النون وقال ابو عُبَيْدَةَ هو بفتح النون والمرادُ ابنُ حِذْيَمٍ فحذف المضافَ ، ومن ذلك قولُ كُثَيِّرٍ

* حُزِيَتْ لِى بِحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْدَى * كالْيَهُودِىِّ من نَطاةَ الرِّقالِ *

فَيْدَةُ موضعٌ ونَطاةُ قَصَبَةُ خَيْبَرَ والمرادُ كنَخْلِ اليهودىّ والرَّقْلُ طِوالُ النخل وحُزِيَتْ قُدِّرَتْ يقال حَزَيْتُ النخلَ أَحْزِيها اذا قدّرتَ ما عليها ، وقد جاء من ذلك فى الشعر أبياتٌ مع ما فيه من الالباس كانّ ذلك لثقةِ الشاعر بعلْمِ المخاطب او نَظَرًا الى كثرة حذفِ المضاف الذى لا لَبْسَ فيه فلم يَعْبَأْ بالالباس فاعرفه ، قال صاحب الكتاب وكما أعطَوْا هذا الثابتَ حَقَّ المحذوفِ فى الإعراب فقد اعطوه حقَّه فى غيره قال حَسّانُ

* يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهِمِ * بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ *

فذكّر الضميرَ فى يصفّق حيث اراد ماءَ بَرَدَى وقد جاء قوله عزّ وجلّ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ على ما للثابت والمحذوف جميعا ،

قال الشارح قد أعربوا المضافَ اليه باعرابِ المضاف لوُقوعه موقعَه ومُباشَرته العاملَ نحوَ قوله تعالى وَٱسْأَلِ القريةَ فالاصلُ فاسأَلْ اهلَ القرية فالقريةُ مخفوضةٌ كما ترى باضافة الاهل اليها فلمّا حُذف المضاف أُقيم المضاف اليه مُقامَه فباشَرَه العاملُ فانتصب انتصابَ المفعول به وإن لم يكن إيّاه فى الحقيقة كذلك أعطوه حُكْمَه فى غيرِ الاعراب من التأنيث والتذكير فمن ذلك قولُ حَسّانَ بن ثابتٍ * يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ الخ * الشاهد فيه تذكيرُ الضمير الراجع الى بَرَدَى وهو مؤنّثٌ ألا ترى انّ ألفه كألف حَمْرَاءَ وبَشَكَى وهذا البناء لا تكون ألفه الّا للتأنيث هذا ظاهرُ اللفظ ويجوز ان يكون المضمرُ عائدًا الى المحذوف وهو الماء فيكون المحذوف مُرادًا من وَجْهٍ وغيرَ مراد من وجه فمن جهةِ عَوْدِ الضمير اليه كان ملحوظا مرادًا ومن جهةِ الاعراب غيرَ مراد ، والبَرِيصُ ههنا موضعٌ بدِمَشْقَ بالصاد المهملة وبَرَدَى نهرٌ بها وتصفيقُ الشَّراب تحويلُه من إناء الى إناء والرحيقُ صَفْوَةُ الخمر والسَّلْسَلُ الطَّيِّبُ يقال ماءٌ سَلْسَلٌ اى سَهْلُ المَشْرَب عَذْبٌ ، واما قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا او هم قائلون فالمراد وكم من أهلِ قرية ثمّ حُذف المضاف وعاد الضميرُ على الامرَيْن فأنّث فى قوله فجاءها بأسنا نظرًا الى التأنيث فى اللفظ وهو القريةُ وذكّر فى قوله او هم قائلون مُلاحَظةً للمحذوف ،

فصــل ١٢٧

قال صاحب الكتاب وقد حُذف المضاف وتُرك المضاف اليه على إعرابه فى قولهم ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرةً ولا

بَيْضاءَ شَحْمةً قال سيبويه كانّك أظهرتَ كلَّ فقلتَ ولا كلُّ بيضاءَ وقال ابو دُؤاد

* أَكُلَّ آمْرِئٍ تَحْسِبِينَ آمْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا *

ويقولون ما مِثْلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ومثلُه ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك وهو في الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجارّ ۞

قال الشارح اعلم انّ حذفَ المضاف وإبقاء عَمَله ضعيفٌ في القياس قليلٌ في الاستعمال أمّا ضُعْفه في القياس فلوجهَيْن احدُهما أنّ المضاف نائبٌ عن حرفِ الجرّ وخَلَفٌ عنه فاذا قلت غلامُ زيدٍ فأصلُه غلامٌ لزيدٍ واذا قلتَ ثَوْبُ خزٍّ فأصله ثوبٌ من خزٍّ فحذفتَ حرفَ الجرّ وبقى المضافُ نائبًا عنه ودليلًا عليه فاذا أخذتَ تحذفه فقد أجحفتَ بحذف النائب والمنوب عنه وليس كذلك في الفصل قبلَه نحوُ وٱسْأَلِ القريةَ لانّك أقمتَ المضافَ اليه مُقامَه وأعربتَه بإعرابه فصار المضافُ المحذوفُ كالمطَّرَح المَنْسيّ وصارت المعاملةُ مع التأنيث الملفوظ به ۞ والوجه الثانى أنّ المضاف عاملٌ في المضاف اليه الجرَّ ولا يحسن حذفُ الجارّ وتَبْقِيَةُ عَمَله فمن ذلك قولُهم في المَثَل ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً موضعُ الشاهد أن ترفع كُلًّا بمَا وتخفض سوداء بالاضافة والفتحةُ علامةُ الخفض لانّه لا ينصرف وتَمْرةً منصوبٌ لانّه خبرُ مَا وبيضاء مخفوضٌ ايضا على تقديرِ كُلّ كانّك لفظتَ بها فقلت ولا كُلُّ بيضاء وشَحْمَةً منصوبٌ عَطْفًا على تمرةً ۞ وكان ابو الحسن الأخفشُ وجماعةٌ من البصريين يحملون ذلك وما كان مثلَه على العطف على عاملَيْن وهو رأيُ الكوفيين وذلك أنّ بيضاء جرٌّ عطفًا على سوداء والعاملُ فيها وَمَا كُلُّ وقولُه شَحْمَةً منصوبٌ عطفًا على خبرِ مَا ومثلُه عندهم ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرٌو تخفضُ قاعدًا بالعطف على قائمٍ المخفوضِ بالباء وترفع عمرًا بالعطف على اسمِ مَا فهُمَا عاملان الباءُ ومَا كما كان في المَثَل عاملان كُلٌّ ومَا قالوا وقد عطفتَ شيئَيْن على شيئَيْن والعاملُ فيهما شيئان مختلفان ۞ وسيبويه والخليلُ لا يَرَيان ذلك ولا يُجيزانه والحجّةُ لهما في ذلك أنّ حرفَ العطف خَلَفٌ عن العامل ونائبٌ عنه وما قام مقامَ غيره فهو أضعفُ منه في سائرِ أبوابِ العربيّة فلا يجوز ان يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلّط ما أُقيم مُقامَه فاذا اقيم مقامَ الفعل لم يجز ان يتسلّط على عَمَلِ الجرّ فلهذه العلّة لم يجز العطفُ عندهما على عاملَيْن فلذلك حملوه على حذفِ المضاف ۞ فان قيل حذفُ المضاف وإبقاء عمله على خلافِ الاصل وهو ضعيفٌ والعطفُ على عاملَيْن ضعيفٌ ايضا فلِمَ كان حَمْلُه على الجارّ أَوْلَى من حَمْله على العطف على عاملَيْن قيل لانّ حذفَ الجارّ قد جاء في كلامهم وله وَجْهٌ من القياس فامّا مَجيئُه فنحوُ قوله

* وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسُ * والمراد ورُبَّ بلدةٍ وقولهم فى القَسَم اللّهِ لَأَفْعَلَنَّ وُيحكى عن رُؤْبَةَ انّه كان يقال له كيف أصبحتَ فيقول خَيْرٍ عافاكَ اللّهُ يريد بِخَيْرٍ وقد حمل أصحابُنا قِرآءةَ حَمْزَةَ فى قوله تعالى وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَّآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ على حذفِ الجارّ وأنّ التقدير فيه وبالأرحامِ، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البُعْدَ فقد ثَبَتَ بهذا جوازُ حذفِ الجارّ فى الاستعمال وإن كان قليلا ولم يثبُت فى الاستعمال العطفُ على عاملَيْن فكان حملُه على ما له نظيرٌ أَوْلَى وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن وأمّا من جهةِ القياس فلانّ الفعل لمّا كان يكثُر فيه الحذفُ وشارَكَهُ الحرفُ فى كَوْنه عاملا جاز فيه ما جاز فى الفعل على سبيلِ النَّدْرَةِ، وقد كثُر التقلُّبُ بهذا المَثَل وأجازوا فيه وجوهًا من الاعراب وجُمْلَتُها خمسةُ أوجهٍ احدُها ما تقدّم والآخرُ أن تقول ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شَحْمَةٌ ترفع ولا تُعْمِل مَا وتعطف جملةً على جملةٍ، الثالث ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ تنصب الاوّلَ على إعمالِ مَا وترفع بيضاءَ وشحمةً على الاستئناف كانّك عطفت جملةً على جملةٍ، الرابع مَا كُلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ لا تُعمِل مَا ولكن تحذف كُلًّا وتُبْقِى أَثَرَها، الخامس ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً وهو أحسنُها لانّه لا حذفَ فيه، فامّا قول أبى دُؤادٍ * أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً الخ * فسيبويه يحمله على حذفِ مضاف تقديرُه وكلَّ نار الّا انّه حُذف ويُقدِّرها موجودةً وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملَيْن فيخفض نارًا بالعطف على امرئٍ المخفوضِ بكُلّ وينصب نارًا بالعطف على الخبر وهذا البيتُ من أَوْكَدِ ما استشهد به ابو الحسن، وامّا قولهم ما مثلُ عبد اللّه يقول ذاك ولا أخيه فهذا يجوز ان يكون المراد ولا مثلُ أخيه ويجوز ان لا يقدّر مثلُ بل يكون الأخُ معطوفا على عبد اللّه والعاملُ فيهما مثلُ الاوّلُ ودلّ على معنَى خبره خبرُ الاوّل فاستغنى عنه فلو أظهرَ خبرَ الثانى وقال ما مثلُ عبد اللّه يقول ذاك ولا اخيه يكرَهُه لم يكن بدٌّ من تقديرِ مثلٍ او العطفِ على عاملَيْن اذ كان الأخُ مجرورا بعاملٍ ويكرهه فى موضعِ نصب بعاملٍ آخرَ واذ كان لا بدّ فيه من احدِ الوجهَيْن وأحدُهما لا يصحّ وَجَبَ حملُه على الوجه الآخر وهو على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ وهو مثلٌ، وكان ابو العبّاس يمنَع جوازَ هذه المسئلةِ ونظائرِها لانّه كان لا يرى حذفَ الجارّ ولا يرى العطفَ على عاملَيْن ولا يَحْمِلَ لها سوى هذَيْن الوجهَيْن، فامّا قولك ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك فهذا لا بدّ فيه من تقديرِ مثلٍ ايضا وليس من جهةِ العطف على عاملَيْن لكن من جهةٍ اخرى وذلك أنّك اذا عطفتَ الأبَ على الأخِ لم يجز تثنيةُ الخبر لوجهَيْن احدُهما أنّه يلزم من ذلك أن يعمل فى الخبر عاملان وهو مثلٌ ومَا النافيةُ

الحجازيّة اذا جعلتَ موضعَ يَقُولان نصبًا لانّ العامل فى الخبر هو العاملُ فى المُخْبَر عنه وإن لم تُعْمِلها كان العاملُ فى الخبر ايضا شيئَيْن الابتداءَ ومثلٌ وذلك لا يجوز، والوجه الثانى انّ مَا لا تعمل فى خبرِ ما لا تعمل فيه ولا عَمَلَ لمَا فى الأَبِ فلم يجز ان تعمل فى خبره فلذلك وجب تقديرُ مِثْلٌ مع الأَب وساغ حذفُها لتقدُّمِ ذِكْرِها ويكون التقديرُ ما مثلُ اخيك ولا مثلُ ابيك يقولان ذاك لانّ مَا قد عملتْ فى مثلِ الاوّلِ ومثلِ الثانى لانّ حرف العطف يُشْرِك بين المعطوف عليه والمعطوف فى عَمَلِ العامل،

وقوله وهو فى الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجارّ يعنى حذفَ المضاف وإبقاءَ عَمَله نحو قوله

* رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِى الحَياةَ مِن جَلَلِهْ *

ونحوِ قولِ رُؤْبَةَ خَيْرٍ عافاكَ اللّهُ يريد بخَيْرٍ وكلاهما قليلٌ فى الاستعمال والقياس معًا والجامعُ بينهما انّهما جميعًا من عوامِلِ الخفض،

فصــل ١٢٨

قال صاحب الكتاب وقد حُذِفَ المضاف اليه فى قولهم كان ذلك اذٍ وحِينَئِذٍ ومررتُ بِكُلٍّ قائمًا قال اللّه تعالى وَكُلًّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وعِلْمًا وقال وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ وقال لِلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وفعلتُه أَوَّلُ يريدون اذْ كان كذا وكلّهم وبعضهم وقبلَ كلّ شىء وبعدَه واوّلَ كلّ شىء، وقد جاءا محذوفَيْن معا فى قول أبى دُؤادٍ يصفُ البَرْقَ * أَسالَ البِحارَ فَانْتَحَى للعَقِيقِ * وقولِ الأَسْوَد * وقَدْ جَعَلَتْنِى من حَزِيمَةَ إِصْبَعَا * قال الفَسَوِىُّ اى أَسالَ سُقْيَا سَحابِهِ وذا مَسافةِ إِصْبَعٍ،

قال الشارح اعلم انّه قد جاء عنهم حذفُ المضاف اليه وهو أَقَلُّ من حذفِ المضاف وأَبعدُ قياسًا وذلك لانّ الغرض من المضاف اليه التعريفُ والتخصيصُ واذا كان الغرضُ منه ذلك وحُــذِفَ كان نَقْضًا للغرض وتراجُعًا عن المقصود فمن ذلك قولُهم اذٍ وحِينَئِذٍ وأصله أَنَّ اذْ تكون مضافةً الى جملة امّا ابتدائيّة وامّا فعليّة نحو جئتُك اذِ الحَجّاجُ أميرٌ واذْ قام زيدٌ واذ كانت انّما تضاف الى جملة لتُوضحها وتُزِيلَ إبهامَها فاذا تقدّمتْها جملــةٌ امّا فعليّة وامّا اسميّة ربّما حذفوا الجملةَ المضافَ اليها اذْ لــدلالــة الجملة المتقدّمة عليها فجاؤا بالتنوين بعد اذْ عِوَضًا من المحذوف وذلك نحو قولهم اذٍ من قول الشاعر

* نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عمرٍو * بعافيةٍ وأَنْتَ اذٍ صَحِيحُ *

وأصله وأنتَ اذ نهيتُك فحذف الجملةَ وعوّض منها التنوينَ ء ومثله حينَئذٍ وساعتَئذٍ ويَوْمَئذٍ والمراد حينَ اذْ كان كذا وكذا وساعةَ اذ كان كذا وكذا ويومَ اذ كان كذا وكذا قال الله تع اذا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ ٱلْإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا والتقديرُ يومَ اذْ تزلزلت الارضُ واذْ أخرجتِ الارضُ أثقالَها واذْ قال الانسانُ فحُذفت هذه الجُمَلُ بأسرها لدلالة ما تقدّم من الجمل وعُوّض منها التنوينُ فدخل وهو ساكنٌ وكانت الذالُ قبله ساكنةً فكسرت الذال لالتقاء الساكنَيْن فقيل يَوْمَئذٍ وليست الكسرةُ في الذال بإعرابٍ وإن كانت اذ ههنا في موضع جرّ باضافة ما قبلها اليها والذى يدلّ انّ الكسرة لالتقاء الساكنَيْن لا للاعراب قوله وأنْتَ اذٍ صحيحٌ ألا ترى انّ اذ في هذا البيت ليس قبلها شيءٌ مضافٌ اليها فتكونَ مجرورةً به فثبت بما ذكرناه أنّها حركةُ بناءٍ لا إعرابٍ على انّه قد حُكى عن ابى الحسن أنّ اذٍ ههنا مجرورةٌ بمضاف محذوف كانّه أراد حينئذٍ ثمّ حذف حينَ وهو يريدها فهى مجرورةٌ بالمضاف المقدَّرِ على حدّ قوله * ونارٍ توقّدُ بالليل نارا * وما أبعدَ اعتقادَ مثلِ هذا من فَضْلِ ذاك السيّد وتحمله إن صحّ على التقريب او أنّه يريد مجرورةَ الموضع لا اللفظ ألا ترى انّ اذْ مبنيّةٌ في حالِ اضافتها الى الجملة نحوِ قوله تعالى وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى ونحوِ اذِ ٱلْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ فاذْ هذه مبنيّةٌ على السكون وموضعُها نصبٌ بفعل مقدّرٍ تقديرُه واذكروا اذ قلتم ونحوُه واذ كانت مبنيّةً في حال الاضافة فهى اذا لم تُضَف بالبناء أجدرُ لانّ حذفَ المضاف اليه اقتطاعُ جُزْءٍ من الاسم ء فان قيل فلِمَ كانت النونُ أَوْلى بالعوض من غيرها قيل كان الاولى أن يكون حرفًا من حروفِ المدّ واللين لخفّتها وكثرةِ زيادتها لكنّهم لمّا كانت معتلّةً لا تثبت على حالٍ لم تُزَدْ أخيرًا اذ الذالُ قبلها ساكنٌ واذا زيد حرفُ المدّ وكان ساكنًا وجب تحريكُ الذال لالتقاء الساكنَيْن فإن كُسرت الذال وكان حرفُ المدّ ألفًا او واوًا انقلبتْ ياءً وإن كانت ياءً من أوّل مرّةٍ لم يُؤْمَن حذفُها اذا لقيها ساكنٌ بعدها فلمّا كان زيادةُ حرف المدّ تُؤدّى الى تغييره او حذفه تأبّوا زيادتَه وعدلوا الى النون لانّه يُجامع حروفَ اللين في الزيادة ويُناسبها من حيثُ انّه غُنّةٌ تمتدّ في الخَيْشوم فكان كالالف التى تمتدّ في الحَلْق ولا مُعتمَدَ لها فيه مع انّها قد جاءت عوضًا من الحركة في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وزادوها في التثنية والجمع عوضًا من الحركة والتنوين نحوَ قولك جاءنى الزيدان والزيدون ورأيت الزيدَيْن والزيدينَ ومررت بالزيدَيْن والزيدين فالنونُ هنا عوضٌ من الحركة والتنوين فلمّا كانت النونُ قد زيدت عوضًا فيما ذكرناه واحتيج الى حرفٍ يكون عوضا في يومئذٍ

وحينئذ كانت النونُ أَوْلى لانّها مأنوسٌ بزيادتها عوضًا، واما كُلٌّ وبَعْضٌ فمحذوفٌ منهما المضافُ اليه وهو مرادٌ يدلّ على ذلك انّهما معرفتان ولولا إرادةُ المضاف اليه فيهما لكانا نكرتَيْن نحوَ قولك غلامُ زيدٍ اذا أردتَ المعرفةَ وغلامٌ اذا اردت النكرةَ، والذى يدلّ على تعريفهما وقوعُ الحال منهما نحوُ قولك مررت بكُلٍّ قائمًا وببعضٍ جالسًا والحالُ انّما تكون من المعرفة ولا تكون الحالُ من النكرة الّا على ضُعْفٍ وضرورةٍ، وانّما يُحذف المضاف اليه اذا جرى ذكرُ قومٍ فتقول مررت بكُلٍّ اى بكلّهم ومررت ببعضٍ اى ببعضهم وتستغنى بما جرى من الكلام ومعرفةِ المخاطب عن إظهار الضمير المضافِ اليه، فذهب بعضُهم الى انّ التنوين عوضٌ من المضاف اليه كالذى فى يومئذٍ وحينئذٍ قال وانّما قلنا ذلك لانّ هذا لا يدخله تنوينُ التمكين من حيثُ كان فى نيّة الاضافة كما لا يدخله الالفُ واللام فلمّا نُوّن مع ارادة الاضافة عُلم انّ التنوين عوضٌ من المحذوف، واما مذهبُ الجماعة فانّه التنوينُ الذى كان يستحقّه الاسمُ قبل الاضافة والاضافةُ كانت المانعةَ من إدخالِ التنوين فلمّا زال المانعُ وهو الاضافةُ عاد اليه ما كان له من التنوين وتقديرُ الاضافة لا يمنع من إدخالِ التنوين لانّ المُعامَلة مع اللفظ، وامّا امتناعُ الالف واللام من الدخول عليه فانّما كان لأَجْلِ انّه معرفةٌ والالفُ واللام لا يدخلان المعارفَ هذا هو الاصلُ وامتناعُ الالفِ واللام من الاضافة غيرِ المَحْضة انّما كان بالحَمْل على المحضة المُعرِّفةِ وليس كذلك التنوينُ فانّه يكون مع المعرفة نحو زيدٍ وعمرٍو ونحوِهما، وامّا قَبْلُ وبَعْدُ ونحوُهما من الظروف فمحذوفٌ منها المضافُ اليه فاذا قلت جئتُ قَبْلُ وبَعْدُ فالمرادُ قبلَ كذا وبعدَ كذا ممّا قد عرَفه المخاطب قال الله تع لِلّهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ والمراد واللهُ أعلمُ من قَبْلِ الاشياء ومن بَعْدِها فحُذف ذلك وهو مرادٌ فذهب لفظُه وبقى حُكْمُه وهو التعريفُ وبُنى الاسم لانّ المضاف اليه من تمامِ المضاف فاذا قُطع عنه فكانّه قد بقى بعضُ الاسم وبعضُه لا يستحقّ الاعرابَ فقام البناء فيه مقامَ العوض اذ لو عوّضوا النونَ كما فى يومئذٍ وحينئذٍ ونظائرِها لم يُؤْمَن ٱلتباسُه بالمنكور المعربِ وسنستقصى الكلامَ عليه فى موضعه إن شاء الله، وقوله وقد حُذفا معًا يريد المضافَ والمضافَ اليه وذلك اذا تكرّرت الاضافةُ فمن ذلك مسئلةُ الكتاب أنتَ منّى فرسخان والمرادُ ذو مَسافةِ فرسخَيْن فحُذف المضاف والمضاف اليه وأُقيم المضافُ اليه الثانى مُقامَ المضاف للعِلْم به، ومن ذلك قوله تعالى فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ اى من تُرابِ أثرِ حافرِ فَرَسِ الرسول، ومنه قولُ أبى دُوادٍ

* أَيَا مَن رَأَى لى رَأْىَ بَرْقٍ شَرِيقٍ * أَسالَ البِحارَ فَٱنْتَحَى للعَقِيقِ *

يصف بَرْقًا والمرادُ سُقْيًا سَحابِه اى سحابَ البرق والضميرُ اذا كان مفردا منصوبا او مجرورا فانّه يكون بارزًا واذا كان مرفوعا يكون مستترا فسُقْيًا فاعلُ أسالَ لا البرقُ فانّ البرق لا يُسيل فلمّا حُذف المضاف والمضاف اليه معًا أقيم الضمير المجرور مُقامَ المضاف وصار مرفوعا فاستكنّ فى الفعل حين أُسند اليه الفعل، والبِحار جمعُ بَحْرٍ وهو المكان المتّسع ومنه سُمّى البَحْر بَحْرًا لاتّساعه، وامّا قول الأَسْوَد ابن يَعْفُر

* فأَدْرَكَ إِبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها * وقد جَعَلَتْنِى من حَزِيمَةَ اصْبَعَا *

فالمراد ذا مَسافةِ اِصْبَعٍ فحذف المضافَ والمضافَ اليه لمّا تكرّر وأقام المضافَ اليه الثانىَ مُقامَ المضاف الأوّلِ وأعربَه بإعرابه وهو النصب، وحزيمةُ هذه بالزاى المعجمة بَطْنٌ من باهِلَةَ بن عمرو بن ثَعْلَبَةَ ويقال الحَزِيمَتان والزَبِينَتان وهما حَزِيمَةُ وزَبِينَةُ،

فصـــل ١٣٩

قال صاحب الكتاب وما اضيف الى ياء المتكلّم فحكمُه الكسرُ نحوُ قولك فى الصحيح والجارى مجراه غلامى ودَلْوِى إلّا اذا كان آخرُه الفا او ياءً متحرّكا ما قبلها او واوا أمّا الالف فلا تتغيّر الّا فى لغة هُذَيْلٍ فى نحو قوله * سَبَقوا هَوَىَّ وأَعْنَقوا لهَواهُمُ * وفى حديث طَلْحَةَ رضى الله عنه فوضعوا اللُّجَّ على قَفَىَّ يجعلونها اذا لم تكن للتثنية ياءً ويدّغمونها وقالوا جميعا لَدَىَّ ولَدَيْه ولَدَيْك كما قالوا علىَّ وعلَيْه وعلَيْك وياء الاضافة مفتوحةٌ الّا ما جاء عن نافع مَحْيَاىْ ومَمَاتِى وهو غريب،

قال الشارح اعلم انّ ياء المتكلّم حكمُها أن يُكسَر ما قبلها نحو قولك غُلامى وصاحِبى ودَلْوِى وانّما وجب كسرُ ما قبل ياء المتكلّم ليسلَم الياء من التغيير والانقلاب وذلك أنّ ياء المتكلّم تكون ساكنةً ومفتوحةً فلو لم يكن يُكسَر ما قبلها لكانت تنقلب فى الرفع واوا فى لغة من أسكنَها وكان اللفظ فى الرفع هذا غُلامُو فيذهب صيغةُ الاضافة وكانت تنقلب فى النصب ألفًا فى لغة مَن فتحها فكنت تقول رأيتُ غُلامَا فلمّا كان اعرابُ ما قبلها يُؤدّى الى تغييرها وانقلابها الى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا الى كسرِ ما قبلها البتّةَ، فان قيل فأنتم قد قلبتموها ألفا فى النداء نحو يا غُلامَا قيل ذلك شئٌ اختصّ به النداء كما اختصّ بالعَدْل نحو يا غَدارِ ويا فَساقِ ويا غُدَرُ ويا فُسَقُ ويا هَنَاهْ ولا يُستعمل ذلك فى غير النداء، وليس كسرُ ما قبلها لثقل الضمّة ألا ترى انّ الفتحة أخفُّ الحركات ومع ذلك كسرت

فعُلم انّ الكسرة فيها لغيرِ الاستثقال فتقول هذا غلامى وصاحبى ونحوُهما من الصحيح اللامِ او ما جرى مجرى الصحيح فالصحيحُ ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفا ولا واوا ولا ياءً نحوُ رجل وفرس والجارى مجرَى الصحيح ما كان آخِرُه ياءً او واوا قبلهما ساكنٌ نحوُ ظَبْىٍ ودَلْوٍ لانّه اذا سكن ما قبلهما بَعُدَتَا عن شَبَهِ الألف وجرَتا مجرى الصحيح فى تحمُّلِ حركاتِ الاعراب فلذلك تقول هذا دَلْوِى وظَبْيِى فتنكسر ما قبل ياء الاضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح ، واعلم انّهم قد اختلفوا فى هذه الكسرة فذهب قومٌ الى انّها حركةُ بناء وليست إعرابا لانّها لم تحدُث بعاملٍ وانّما حدوثُها عن علّةٍ وهو وقوعُ ياءِ النفس بعدها ولذلك لا تختلف باختلافِ العوامل ألا تراك تقول جاء غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فتختلف العواملُ فى أوّله ولا تختلف حركةُ حرفِ الاعراب بل يلزم الكسرَ البتّةَ مع إمكانِ تحرُّكه الّا انّ هذه الكسرة وإن كانت بناءً فهى عارضةٌ فى الاسم لوقوعِ الياء بعدها وليست الحركةُ فيها كالحركة فى المبنىّ بمشابهةِ الحروف او تضمُّنِ معناها او التى تحدُث فى الاسم بعد وجوبِ بنائه وتلزمُ كالتى فى أَمْسِ وهؤلاءِ ألا ترى انّ البناء فيهما وجب لتضمُّنِ الحرف ثمّ عرض التحريكُ لالتقاء الساكنَيْن والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل احدُهما من الآخر فصار ممّا يُثْبِت الكلمةَ على الحركة فحركةُ الآخرِ كحركةِ اوّلها وما هو حَشْوٌ فيها من جهةِ اللزوم والثَّبات ، واذا كانت عارضةً لم تَصِرِ الكلمةُ بها مبنيّةً ونظيرُ ذلك حركةُ التقاء الساكنَيْن نحو لم يَقُمِ الرجلُ ولم تَذْهَبِ الجاريةُ فهذه الكسرةُ ليست إعرابا ألا ترى انّ لَمْ لا تعمل الكسرةَ وانّما عملُها الجزمُ الذى هو سكونٌ مع انّ الحركةَ لالتقاء الساكنَيْن بناءٌ فالكلمةُ باقيةٌ على اعرابها لكونها عارضةً تزول عند زَوالِ الساكن فالكسرةُ هنا كالضمّة فى نحو لم يضربوا والفتحة فى نحو لم يضربا فى كونهما عارضتَيْن للواو والالف ، وقد ذهب قومٌ الى انّ هذه الحركة لها حكمٌ بين حكمَيْن وليست إعرابا ولا بناءً أمّا كونُها غيرَ اعراب فلانّ الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهى فيه فدلّ على انّها غيرُ اعراب وامّا كونُها غيرَ بناء فلانّ الكلمة لم يُوجَدْ فيها شىءٌ من أسبابِ البناء وأسبابُ البناء مُشابَهةُ الحرف نحوُ الّذى والّتى او تضمُّنُ معنى الحرف نحوُ أَيْنَ وكَيْفَ او وقوعُه موقعَ الفعل المبنىّ نحوُ نَزالِ وتَراكِ فلمّا لم يُوجَد فيها شىءٌ من ذلك دلّ على انّها معربةٌ متمكّنةٌ اذ لم يعرِض فيها ما يُخْرِجه عن التمكّن ألا ترى انّه لا فَرْقَ بين قولك غلامِى وقولك غلامُكَ وغلامُهُ فى التمكّن واستحقاقِ الاعراب فكما انّ غلامه وغلامك معربان فكذلك غلامى معربٌ والاوّلُ أقيسُ ، فإن كان الاسمُ المضاف معتلّا بما كان آخِرُه ألفا فانّك اذا أضفته الى ياء المتكلّم أثبتَّ الالف

وفتحت الياء وذلك نحو قولك عَصَايَ وهُدَايَ وبُشْرَايَ وانّما فتحت الياء لسكون الألف قبلها فلمّا وجب تحريكُها كان تحريكُها بحركتها الاصليّة أَوْلى من اجتلاب حركةٍ غريبةٍ ، ومن العرب من يقلب هذه الألف ياءً فى الاضافة الى ياء المتكلّم فيقول هَوَيَّ وعَصَيَّ وهُدَيَّ وله وجهٌ صالحٌ فى القياس وذلك انّه لمّا كانت ياء المتكلّم أبدًا بكسر الحرف الذى قبلها اذا كان حرفا صحيحا نحو هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى وكانت الياء وَسيلَةَ الكسرة فى نحو أخيك وأبيك وفى التثنية والجمع من نحو الزيدَيْن والزيدِين وجب ان لا يقولوا رأيت عَصَايَ بإثبات الالف كما لم يقولوا رأيت غُلامَيَ بفتح الميم فأبدلوا من الالف ياءً كما أبدلوا من الفتحة كسرةً فقالوا هذه عَصَيَّ وهُدَيَّ كما قالوا صاحِبِي وغلامِي وهو كثيرٌ قال ابو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ

* سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ * فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ *

والشاهد فيه هَوَيَّ والمرادُ هَوايَ فأبدل من الالف ياءً لوقوعها موقعَ كسرة ولا يُمكن الكسرةُ فيها ، يرثى أَوْلادَه وكان له عشرةُ أولادٍ فماتوا فقال كنتُ أَهْوَى حياتَهم فسبقوا هَوَيَّ اى أنقرضوا كلُّهم ، ومن ذلك حديثُ طَلْحَةَ رضى الله عنه يومَ الجَمَل حين قال له علىٌّ كرّم اللّهُ وجهَه عرفتَنى بالحجاز وأنكرتَنى بالعراق فما عَدَا مِمّا بَدَا فقال طلحةُ بايَعْتُ واللُّجُّ على قَفَيَّ اى مُكْرَهًا ، واللُّجّ السيفُ يُشبَّه السيفَ لكثرة مائه وبَصيصه باللُّجّ وهو الماء الكثيرُ ، ويُحكى عن يُونُسَ النَّحْوِيِّ أنّه قال لَأنْ مَكَّنَنِي اللّهُ من ثلثةٍ يومَ القيٰمة لَأُحَجَّنَّهم منهم آدَمُ أقول أنتَ خَلَقَكَ اللّهُ من تُرابٍ وأَسْكَنَكَ الجَنّةَ بغيرِ عَمَلٍ ومَكَّنَكَ ممّا فيها من ثِمارٍ ونَعيمٍ ونَهَاكَ عن شجرةٍ فلِمَ خالفتَ حتّى أوقعتَ بَنيك فى هذا العَناء والتَّعَب والثانى يوسفُ الصدِّيقُ أقول أنتَ فارقتَ أباكَ مُدّةً وأنت بمِصْرَ وهو بأرض كَنْعانَ بَيْنَكما مَسافةٌ يَسيرةٌ هَلّا كتبتَ اليه انّنى فى عافيَةٍ وخفّفتَ ما بـه والآخِرُ طَلْحَةُ والزُّبَيْرُ أقول لهما أنْتُما بايَعْتما عَلِيًّا بالمَدينة وخَلَعْتماه بالكوفة أَيَّ شىءٍ أحدثَ لكما ، وقد قُرِئَ يا بُشْرَيَّ هَذَا غُلَامٌ ، ويروى قُطْرُبٌ

* يُطَوِّفُ بى عِكَبٌّ فى مَعَدٍّ * ويَطْعُنُ بالصُمُلَّة فى قَفَيَّا *
* فإن لم تَثْأَرانى من عِكَبٍّ * فلا رَوَّيْتُمَا أَبَدًا صَدَيّا *

الصُمُلَّة العَصَا والصَمْلُ الضربُ بالعصا ، ومن قال هذا لم يقل هذان غُلامَيَّ فيقلبَ ألفَ التثنية فى الرفع ياءً كما قلبها فى عَصَيَّ وهُدَيَّ لئلّا يذهب الدلالةُ على الرفع فان قيل فأنتم تقولون فى

الصحيح هذا غُلامِى ورأيت غلامِى ومررت بغلامِى فيزول عَلَمُ الاعراب فهَلّا أُجْرِىَ ذلك فى التثنية قيل الدليلُ يقتضى ثبوتَ الاعراب فى الجمع للبيان وانّما خالفناه فى الصحيح خَوْفًا على لفظة ياء الاضافة وٱنقلابها ومع ألِف التثنية فقد أَمِنّا تغييرَ الياء وٱنقلابَها فكان لنا عن تغيير ألف التثنية وانقلابها مَنْدُوحَةٌ، قال وقالوا جميعًا لَدَىَّ ولَدَيْهِ ولَدَيْكَ يعنى العربَ وذلك أنّ الذى يقلب ألفَ عَصًا ورَحًى انّما هو بعضُ العرب لا كلُّهم وكلُّ العرب تقلب ألفَ لَدَى اذا اتّصل بالمضمر سواءٌ كان المضمرُ متكلّما او مخاطَبا او غائبا نحوَ لَدَىَّ ولَدَيْكَ ولَدَيْهِ فعلوا ذلك تشبيهًا لها بالأَدَوات نحو عَلَى والَى فكما قالوا عَلَىَّ والَىَّ وعَلَيْكَ والَيْكَ وعَلَيْهِ والَيْهِ كذلك قالوا لَدَىَّ ولَدَيْكَ ولَدَيْهِ وانّما قلبوا ألفَ عَلَى والَى تشبيهًا لها بالافعال من جهة لُزومها الاسماءَ وعَمَلِها فيها فكما كانت الافعال تنقلب ألفاتُها عند اتّصال ضمير الفاعل بها من نحو رَمَيْت وسَعَيْت كذلك قلبوا ألفَ على والى فقالوا عليه واليه لانّ المجرور يتنزّل من الجارّ منزلةَ الفاعل من الفعل من جهة لزومه له وافتقاره اليه، وخُصّت ألفُ الأدوات بالياء دون الواو لوجهَيْن احدُهما أنّ الياء أخفُّ من الواو والغرضُ انقلابُ الالف الى احدها بحُكْمِ الشَبَه فكان قَلْبُها الى الأخفّ أَوْلى الثانى أنّ الغالب على الالف اذا كانت لامًا الياء والغالبَ عليها اذا كانت عينًا الواوُ فلذلك قُلبت الى الياء، وربّما جاءت هذه الالفُ مع المضمر غيرَ منقلبة على حدّ مَجيئها مع الظاهر أنشد ابو زيد

* طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاهَا * وٱشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا *

قال الجُرْجانىّ انّما قلبوها مع الضمير ياءً ساكنةً ليدلّوا بذلك على انّها اصلٌ وليست منقلبةً عن غيرها ممّا اصلُه الحركةُ نحوِ الافعال مثل غَزَا وسَعَى فاعرفه، قال وياءُ الاضافة مفتوحةٌ يعنى مع الالف لما ذكرناه من التقاء الساكنَيْن فأمّا قِرآءةُ نافع مَحْيَاىْ وَمَمَاتِى بسكون الياء فهو غريبٌ لخروجه عن القياس وما عليه الجُمْهورُ ووجهُ هذه القراءة اعتقادُ الوَقْف فانّه فى الوقف يجوز أن يُجمَع بين ساكنَيْن فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة لانّ الوقف على الحرف يَزيد فى صوته مع انّه استغنى بأحدِ الشرطَيْن وهو المدُّ الذى فى الالف والشرطان المُرْعِيّان فى الجمع بين ساكنَيْن أن يكون الساكنُ الاوّلُ حرفَ مدّ ولينٍ والثانى مُدْغَمًا كالدّابّة وشابّة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وامّا الياء فلا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الأَشْقَيْنَ والمُصْطَفَيْنَ والمُرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ او ينكسرَ كياء الجمع والواوُ لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كالأَشْقَوْنَ واخواته او

ينضمّ كالمُسْلِمُونَ والمُصْطَفُونَ فما انفتح ما قبله من ذلك فمُدّغَمٌ في ياء المتكلّم ياءٌ ساكنةٌ بين مفتوحَيْن وما انكسر ما قبله او انضمّ فمُدّغَمٌ فيها ياءٌ ساكنةٌ بين مكسور ومفتوح ٭

قال الشارح اذا كان آخِرُ الاسم ياءٌ قبلها مفتوحٌ كياء التثنية نحو غُلامَيْنِ ومُسْلِمَيْنِ ونحو ياء جمع المقصورِ كالأَشْقَيْنَ والمُصْطَفَيْنَ والمُرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ فالأَشْقَيْنَ جمعُ الأَشْقَى والمصطفَيْنَ جمعُ المصطفى والمرامَيْنَ جمعُ المُرامَى والمُعَلَّيْنَ جمعُ المُعَلَّا فما كان من ذلك وأُضيف الى ياء النفس فإنّ نونه تُحذف للاضافة ثمّ يُدّغَم في ياء الاضافة فتقول رأيتُ غلامَيَّ وصاحبَيَّ وتقول هؤلاء مصطفَيَّ وأَشْقَيَّ فتحصُل الياءُ بين فتحتَيْن فتحة ما قبل الياء وفتحة ياء النفسْ ٭ فإن كان الآخِرُ من المضاف ياءً مكسورا ما قبلها بأن يكون الاسمُ منقوصا نحوَ قاضٍ وداعٍ او ياءَ جمعِ السلامة نحو مسلمِينَ وصالحِينَ فإنّ المنقوص تُدّغم ياءه في ياء الاضافة مفتوحةً نحوَ قاضِيَّ وداعِيَّ تُشدَّد الياء لأجلِ الادّغام وتُفتح ياء النفس لسكون الياء المدّغمة فتحصُل الياءُ المدّغمةُ بين كسرةِ ما قبل الياء وفتحةِ ياء النفس ٭ فإن كانَ المضاف جمعًا فإنّ ياءَ الجمع تُدّغم في ياء النفس بعد حذفِ النون ولا تكون ياء الاضافة الّا مفتوحةً نحوَ رأيتُ مسلمِيَّ وصالحِيَّ ٭ فإن كان آخِرُ الاسم المضافِ واوا فانّك تقلب الواو ياءً وتَدّغمها في ياء الاضافة سواءٌ كان ما قبلها مفتوحا كالأَشْقَوْنَ وأخواته ممّا هو جمعُ سلامةِ المقصورِ نحوُ المُعَلَّوْنَ والأَعْلَوْنَ او مضموما نحوَ المسلِمُونَ والمُصْطَفُونَ في جمعِ مُصْطَفٍ وهو اسمُ فاعلٍ من اصْطَفَى يَصْطَفِي فالفاعلُ مُصْطَفٍ وجمعُه مُصْطَفُونَ بضمّ الفاء والاصلُ مُصْطَفِيُونَ استُثقلت الضمّة على الياء المكسورِ ما قبلها فحُذفت ثمّ حُذفت الياء لسكونها وسكونِ واو الجمع بعدها ثمّ ضمّوا الفاءَ لتصحّ الواوُ كما قالوا غَازُونَ وقَاضُونَ وتقول في الاضافة هؤلاء أَشْقَيَّ ومُعَلَّيَّ ومصطفَيَّ فتقلِب الواوَ ياءً وتَدّغمها في ياء النفس فتصير الياءُ المنقلبةُ عن الواو بين فتحتَيْن وكذلك تقول في الواو المضمومِ ما قبلها هؤلاء مسلمِيَّ ومصطفِيَّ وأصلُه مسلمُوىَ ومصطفُوىَ فحُذفت النون للاضافة وقُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء النفس ساكنةً على حدّ شَوَيْتُ شَيًّا ولَوَيْتُ لَيًّا وادُّغمتْ في ياء الاضافة فحصلت الياءُ المنقلبةُ هنا بين الكسرة المُبْدَلة من الضمّة وفتحةِ ياء النفس وانّما أُبدل من الضمّة هنا كسرةٌ لانّ الواو هنا جُعلت مَدّةَ حركةِ ما قبلها من جنسها ٭ وكان القياس في ياء التثنية أن تكون كذلك الّا انّهم فتحوا ما قبلها للفَرْق بينها وبين ياء الجمع ٭ فلمّا وجب قلبُ الواو ياءً أُبدل ايضا من الضمّة كسرةٌ لتُناسِبَها ولئلّا يَخرج عن المَدّ ٭ وإن شئت ان تقول انّ الواو هنا في موضعِ كسرة لمكانِ ياء النفس بعدها اذ ياءُ النفس لا يكون ما

قبلها الّا مكسورا والياءُ وَسيلةُ الكسرة على ما تقدّم فقُلبت الواو ياءً كما تُقلب الضمّة كسرةً في هذا غلامِي، فان قيل يلزم من ذلك قلبُ الالف ياءً في التثنية اذا أُضفتها الى ياء النفس ولا مُبالاةَ بالاعراب كما أبدلتم من الواو ياءً ولم تُبالوا بالاعراب في قولك هذان غلامَيَ لانّها في موضع كسرة قيل الواوُ أقربُ الى الياء من الألف الى الياء ألا ترى انّهما تتّفقان في الرِدْف وتنفرِد الالفُ بالتأسيس فلقُرْبِ ما بين الواو والياء اجتذبتْها الياءُ مع كونها في موضعِ كسرة ولبُعْدِ ما بين الالف والياء لم يَقْوَ السببُ على قَلْبها مع وجودِ المانع وهو زَوالُ الدلالة على الاعراب، فان قيل اذا زعمتم انّ ياء الجمع او واوَ الجمع اذا اضيف الى ياء النفس فإنّ الياء لا تكون الّا مفتوحةً فما وجهُ القراءة في قوله تعالى وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ قيل هذه قراءةُ حَمْزَةَ والأَعْمَش وهي قليلةُ النظير جدّا على انّها ليست في البُعْد من القياس بالمكان الذى تُعْزَى اليه وذلك أنّ الإسكان في ياء النفس لمّا كثُر صار كالأصل فلمّا تقدّمها ساكنٌ حرّكوها بالكسرة لالتقاء الساكنَيْن ليدلّوا بذلك انّ الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء فلم يُراعوا أصلَ حرفِ اللين فاعرفه،

فصل ١٣٠.

قال صاحب الكتاب والاسماء الستّة متى اضيفت الى ظاهرٍ او مضمرٍ ما خلا الياء فحكمُها ما ذُكر فأمّا اذا اضيفت الى الياء فحكمُها حكمُها غيرَ مضافة اى تُحذَف الأواخرُ الّا ذُو فانّه لا يضاف الّا الى اسماء الأجناس الظاهرة وفى شعرِ كَعْبٍ

* صَبَحْنا الخَزْرَجِيّةَ مُرْهَفاتٍ * أَبارَ ذَوِى أَرُومَتِها ذَوُوها *

وهو شاذّ وللفم مجرَيان احدهما مجرَى اخواته وهو أن يقال فَمِى والفصيحُ فِيَّ في الأحوال الثلث وقد اجاز المبرّدُ أَبِيَّ وأَخِيَّ وأنشد * وأَبِيَّ ما لَكَ ذُو المَجازِ بِدارِ * وصحّةُ حَمْله على الجمع فى قوله * وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا * تدفع ذلك،

قال الشارح قد تقدّم في اوّلِ هذا الكتاب الكلامُ على أحكام هذه الاسماء الستّة اذا اضيفت الى ظاهرٍ او مضمرٍ ليس بمتكلّم بما أغنى عن إعادته والذى يختصّ بهذا المكان بيانُ حُكْمها اذا اضيفت الى ياء النفس وحكمُها اذا اضيفت الى ياء النفس أن لا يعاد المحذوفُ بل تُبقَى على حالها محذوفةَ اللام كما لو لم تُضِفْها فتقول هذا أَخِى وأَبِى وحَمِى ورأيت أخى وأبى وحمى ومررت بأخى وأبى وحمى كما

تقول هذا أَخٌ وأَبٌ وحَمٌ ورأيت أَخًا وأَبًا وحَمًا ومررت بأَخٍ وأَبٍ وحَمٍ تحذف لاماتها فى الاضافة الى ياء النفس كما تحذفها فى الافراد وانّما لم تُعِدْ لاماتها فى الاضافة الى ياء النفس كما تُعيدها اذا أَضفتَها الى غيرِ ياء النفس فى قولك أَخُو زيدٍ وأَخُوكَ لانّ حذفَ لاماتِ هذه الاسماء فى حالِ الافراد انّما كان لضربٍ من التخفيف على غيرِ قياس وانّما أُعيدَتْ حين أُريد إعرابُها بالحروف للمعنى الذى ذكرناه فكان إعادةُ ما هو منها أَوْلى من اجتلابِ حرفٍ غريبٍ أجنبيٍّ ، وأمّا اذا اضيفت الى ياء النفس فلا يظهَر فيها الاعرابُ لانّه موضعٌ يلزمُه الاعلالُ بالقلب وقد استمرّ فيه الحذفُ فأُمضى ذلك فيه ولم يُرَدّ اليه ما كان يلزمُه من الاعلال ، وقد أجاز المبرّد رَدَّ اللامِ اذا اضيفت الى ياء النفس كإعادتـــهـــا اذا اضيفت الى غيرها فيقول هذا أَخِىَّ وأَبِىَّ وأنشد

* قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وقد أَرَى * وأَبِىَّ ما لَكَ ذو المَجَازِ بِدَارِ *

والشاهد فيه قولُه وأَبِىَّ بياءٍ مدّغمةٍ على إعادةِ اللامِ المحذوفةِ ولا حُجّةَ فى ذلك لاحتمالِ أن يكون اراد جمعَ السلامة لانّهم يقولون أَبٌ وأَبُونَ وأَخٌ وأَخُونَ كما قال

* فلمّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا * بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا *

وقال الآخر * يَدْفِنَّ البُعُولَةَ والأَبِينَا * ثمّ اضاف هذا الجمعَ الذى هو أَبِينَ فقال أَبِىَّ كما تقول مسلمِىَّ وعِشْرِىَّ ومثلُه قوله

* وقد شُنِئَتْ بها الأَقْوامُ قَبْلِى * فَمَا شُنِئَتْ أَبِىَّ ولا شُنِئْتُ *

فعلى هذا تكون الياءُ المدّغمةُ ياءَ الجمع دونَ أن تكون منقلبةً عن الواو التى هى لامٌ فى قولك أَبَوَانِ لانّ هذا الموضع لمّا كان يلزمُه الاعلالُ بالقلب واستمرّ فيه الحذفُ أُمضى ذلك فيه ولم يُرَدّ فيه ما كان يُلْزِمه الاعلالُ له ، وذو المَجازِ موضعٌ بمِنًى كان به سُوقٌ فى الجاهليّة قال الحارث بن حِلِّزَةَ

* وَاذْكُرُوا حِلْفَ ذِى المَجَازِ وقد قُـــدِّمَ فيه العُهودُ والكُفَلاءُ *

فاعرفه ، وامّا ذو فانّها لا تضاف الى مضمرٍ ولا تضاف الّا الى اسمِ جنس وقد تقدّم ذلك فامّا قول الكُمَيْت وقيل لكَعْبٍ * صبحنا الخَزْرَجيّةَ الخ * فهو غريبٌ وحسّنه قليلا عَوْدُ الضمير الى المرهفات وهى وإن كانت فى الاصل صفةً فالمرادُ بها هنا الموصوفُ وهو السيوفُ والسيوفُ جنسٌ ولا يقاس عليه ومثلُه

* إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْـــــلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ *

وهو فى هذا البيت أسهلُ أمرًا لعَوْدِ الضمير الى الفصل وهو اسمُ جنس ٭ وامّا الفَمُ اذا اضيف الى ياء النفس ففيه وجهان احدُهما أن تُجْرِيَه على لفظِ إفراده كما فعلتَ فى أخواته فتقول هذا فَمِى وفتحتُ فَمِى ووضعتُه فى فَمِى كما تقول أَخِى وأَبِى والوجهُ الثانى أن تَرُدّ المحذوف فتقول هذا فِيَّ وفتحتُ فِيَّ ووضعتُه فى فِيَّ فيكون فى الاحوال الثلاث بلفظٍ واحدٍ وهى الياءُ المشدّدةُ وانّما كان كذلك لانّك تقول هذا فُوكَ ورأيت فَاكَ ومررت بفِيكَ فتكون حركةُ الفاء تابعةً لحركةِ ما بعدها من الحروف فإن كان واوا كان مضموما وإن كان ألفا كان مفتوحا وإن كان ياءً كان مكسورا وقد تقدّم انّ هذه الحروف وَسيلةُ الحركات وجاريةٌ مجراها فكما يلزم ان يكون ما قبل ياء الاضافة مكسورا فى قولك غلامِى كذلك يجب أن تأتىَ بالياء هنا واذا جاءت الياءُ لزم ان تكسر الفاء لانّ حركةَ الفاء تابعةٌ لما بعدها نحوَ قولك ابْنُمٌ وامْرُؤٌ ثمّ تُدْغم فى ياء النفس فصار اللفظُ فى الاحوال الثلاث واحدا وهذا الوجهُ هو القياسىُّ الاكثرُ والاوّلُ قليل ٭ فان قيل لِمَ قلبتم الالفَ هنا ياءً مع انّها دالّةٌ على الاعراب وامتنعتم من قلبِ ألفِ التثنية وما الفرقُ بينهما فالجوابُ أن فى الف التثنية وُجد سببٌ واحدٌ يقتضى قلبَها ياءً وعَارَضه الإخلالُ بالاعراب وههنا وُجد سببان لقَلْبها ياءً وهو وقوعُها موقعَ مكسورٍ وانكسارُ ما قبلها فى التقدير من حيثُ انّ الفاء فى قولك هذا فُوكَ ورأيت فَاكَ ومررت بفِيكَ يكون تابعًا لما بعده فقوِىَ سببُ قَلْبه ولم يُعْتَدّ بالمُعارِض فاعرفه ٭

ذكر التّوابع

فصـــل ١٣١

قال صاحب الكتاب هى الاسماء التى لا يمَسُّها الاعرابُ الّا على سبيلِ التَبَعِ لغيرها وهى خمسةُ أضرب تأكيدٌ وصِفةٌ وبَدَلٌ وعَطْفُ بَيان وعطفٌ بحَرْف ٭

قال الشارح التَوابع هى الثَوانى المُساوِيَةُ للاوّل فى الاعراب بمُشارَكتها له فى العوامل ومعنَى قولنا ثَوانٍ اى فُروعٌ فى استحقاق الاعراب لانّها لم تكن المقصودَ وانّما هى من لَوازم الاوّل كالتَتِمّة له وذلك نحوُ قولك قام زيدٌ العاقلُ فزيدٌ ارتفع بما قبله من الفعل المسنَد اليه والعاقلُ ارتفع بما قبله ايضا من حيثُ كان

تابعًا لزيد كالتكملة له اذ الاسنادُ انّما كان الى الاسم في حالِ وصفه فكانا لذلك اسما واحدا في الحكم ألا ترى انّ الوصف لو كان مقصودا لكان الفعلُ مسندا الى اسمَيْن وذلك مُحالٌ ونظيرُ ذلك أنّ الرجل ذا العَبيد والأَتْباعِ يُدْعَى الى وَليمةٍ فينالُ العبيدَ من الكرامة مثلُ ما نال السيّدَ لكن ذلك بحُكْمِ التَبَعيّة والمقصودُ بذلك السيّدُ كانّهم ليسوا غيرَه لانّهم من لَوازمه كذلك ههنا الاعرابُ يدخل التابعَ والمتبوعَ لكنِ المتبوعَ بحُكْمِ أنّه اصلٌ ومقصودٌ والتابعَ بحكمِ الفَرْعيّة وأنّه تَكْمِلةُ الاوّل ۝ والتوابع خمسةٌ تأكيدٌ وصفةٌ وعطفُ بَيانٍ وبَدَلٌ وعطفٌ بحرفٍ وانّما رتّبناها هذا الترتيبَ فقُدّم التأكيد لانّ التاكيد هو الاوّلُ في معناه والنَعْتُ هو الاوّلُ على خِلافِ معناه لانّ النعت يتضمّن حقيقةَ الاوّل وحالًا من أحواله والتأكيدُ يتضمّن حقيقتَه لا غيرُ فكان مُخالِفا له في الدلالة وقد يكون النعتُ بالجملة وليس كذلك التأكيدُ وقُدّم النَعْت على عطف البيان لانّ عطف البيان ضربٌ من النعت وقُدّم عطف البيان على البدل لانّ البدل قد يكون غيرَ الاوّل وأُخّر العطف بالحرف لانّه يتبع بواسطةٍ وما قبله يتبع بلا واسطة ۝

التأكيد

فصل ١٣٢

قال صاحب الكتاب هو على وجهَيْن تكريرٌ صريحٌ وغيرُ صريحٍ فالصريحُ نحوُ قولك رأيتُ زيدا زيدا وقال أَعْشَى هَمْدانَ

* مُرَّ انّي قَدِ أمْتَدَحْتُكَ مُرّا * واثقًا أَنْ تُثيبَنِي وتَسُرّا *
* مُرَّ يا مُرَّ مُرّةَ بْنَ تُلَيْدٍ * ما وَجَدْناكَ في الحَوادثِ غِرّا *

وغيرُ الصريحِ نحوُ قولك فَعَلَ زيدٌ نَفْسُه وعَيْنُه والقومُ أَنْفُسُهم وأَعْيانُهم والرجُلان كِلاهما ولقيتُ قومَك كُلَّهم والرجالَ أَجْمَعِينَ والنساءَ جُمَعَ ۝

قال الشارح اعلم انّه يقال تأكيدٌ وتوكيدٌ بالهمزة والواوِ الخالصة وهما لغتان وليس احدُ الحرفَيْن بَدَلًا من الآخر لانّهما يتصرّفان تصرُّفا واحدا ألا تراك تقول أَكّدَ يُؤكّدُ تأكيدًا ووَكّدَ يُوكّدُ تَوْكيدًا ولم يكن احدُ الاستعمالَيْن أغلبَ فيُجْعَلَ اصلًا فلذلك قلنا انّهما لغتان ۝ والتأكيد على ضربَيْن لفظيٌّ ومعنويٌّ فاللفظيُّ يكون بتكريرِ اللفظ وذلك نحوُ قولك ضربتُ زيدا زيدا فهذا تأكيدٌ لزيدٍ وحدَه

باعادة لفظه وضربتُ زيدا ضربت زيدا فهذا تأكيدُ الجملة بأَسْرها كما أكّدتَ المفردَ ومنه قول الشاعر

* أَلَا يا ٱسْلَمِى ثُمَّ ٱسْلَمِى ثُمَّتَ ٱسْلَمِى * ثَلاثَ تَحِيّاتٍ وإن لم تَكَلَّمِى *

أكّدَ الجملةَ الأمريّةَ بتكريرها، ومنه قوله عم فهى خِداجٌ فهى خِداجٌ، فامّا قوله * مُرَّ اِنّى قد اَمْتَدَحْتُكَ مُرًّا * البيتَيْن الشعرُ لأَعْشَى هَمْدانَ يمدح مُرَّةَ بن تُلَيْدٍ والشاهدُ فيه تأكيدُ مرّةَ بتكريرِ لفظيّ وهو مرخَّمٌ بإسقاط التأنيث، وامّا التأكيد المعنوىّ فيكون بتكرير المعنى دون لفظه نحو قولك رأيتُ زيدا نفسَه ورأيتُكم أنفُسَكم ومررتُ بكم كلّكم، وجملةُ الالفاظ التى يؤكّد بها فى المعنى تسعةُ ألفاظ نَفْسُه عَيْنُه أَجْمَعُ أَجْمَعُونَ جَمْعاءُ جُمَعُ كُلُّهم كِلاهُما كِلْتاهُما، فامّا أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ كَتْعاءُ بَصْعاءُ كُتَعُ بُصَعُ فكلّها توابعُ لأَجْمَعَ لا تُستعمل الّا بعده ولا تُستعمل منفردةً فهى شبيهةٌ بقولهم شَيْطانٌ لَيْطانٌ وقيل انّ معناها كمعنى اجمعين وهو الاحاطةُ والعُمومُ فأجمعون من معنى الجَمْع ولفظه وأكتعون من قولهم أتى عليه حَوْلٌ كتيعٌ اى تامٌّ ومنه قولهم ما بالدار كتيعٌ اى احدٌ، وأبصعون من البَصْع وهو الجَمْع وبعضُهم يقول أبضعون بالضاد المعجمة وليست بالفاشية كانّه من تَبَضَّعَ العَرَقُ اذا سالَ الّا انّ اجمع اظهرُ فى التأكيد فلذلك كانت مقدَّمةً، وامّا نفسه وعينه فيؤكّد بهما ما تُثْبِت حقيقتَه، وكلٌّ وأَجْمَعُ معناهما الإحاطةُ والعُمومُ فلا يؤكّد بهما الّا ما يتبعّض ويتجزّأ، وتقول قام زيدٌ نفسُه وذهب عمرٌو عينُه فالعينُ هنا بمعنى نفس الشىء، فامّا قول صاحب الكتاب فَعَلَ زيدٌ نفسُه وعينُه والقومُ أنفُسُهم وأعيانُهم فالمراد انّ هذه الاشياء من ألفاظ التأكيد وتُؤكّد بأيّها شئتَ لا أنّك تجمع بينهما بحرف العطف لانّ اسماء التأكيد لا يُعطَف بعضُها على بعض وتقول جاءنى القومُ كلُّهم أجمعون فتُفيد بذلك ٱستيفاءَ عدّةِ القوم ولو قلت جاءنى زيدٌ كلُّه او أجمعُ لم يجز لانّ زيدا ليس ممّا يتجزّأ ويتبعّض فإن أردتَ انّه جاء سالمَ الأعضاء والأجزاء جاز وتقول أكلتُ الرَغيفَ كلّه لانّ الرغيف ممّا يتجزّأ فيجوز ان يكون أُكل الأكثر منه فنفسُه وعينُه يؤكّد بهما ما يتبعّض وما لا يتبعّض لانّهما لإثبات حقيقةِ الشىء وكلٌّ وأجمعُ لا يؤكّد بهما الّا ما يتبعّض فاعرفه،

فصل ١٣٣

قال صاحب الكتاب وجَدْوَى التأكيدِ أنّك اذا كرّرتَ فقد قرّرتَ المُؤكَّد وما عُلّق به فى نفس السامع

ومكّنته فى قلبه وأمطت شُبْهةً رُبّما خالجتْه او توهّمت غَفْلةً وذَهابا عمّا انت بصَدَده فأزلتَه وكذلك اذا جئتَ بالنَّفْس والعَيْن فإنّ لظانٍّ أن يظُنّ حين قلتَ فعل زيدٌ أنّ إسنادَ الفعل اليه تجوّزٌ او سَهْوٌ او نِسْيانٌ وكُلٌّ وأَجْمَعُونَ يُجْدِيان الشُمولَ والإحاطةَ ،

قال الشارح فائدةُ التأكيد تمكينُ المعنى فى نفس المخاطب وإزالةُ الغَلَط فى التأويل وذلك من قِبَل انّ المجازَ فى كلامهم كثيرٌ شائعٌ يُعبّرون بأكثرِ الشىء عن جميعه وبالمسبّب عن السبب ويقولون قام زيدٌ وجاز ان يكون الفاعلُ غلامَه او ولدَه وقام القومُ ويكون القائمُ أكثرَهم ونحوَهم ممّن ينطلق عليه اسمُ القوم واذا كان كذلك وقلتَ جاء زيدٌ ربّما تتوهّمُ من السامع غفلةٌ عن اسم المُخْبَر عنه او ذَهابًا عن مُراده فيحملُه على المجاز فيُزال ذلك الوَهْمُ بتكريرِ الاسم فيقال جاءنى زيدٌ زيدٌ وكذلك النفسُ والعينُ اذا قلت جاءنى زيدٌ نفسُه او عينُه فيُزيل التأكيدُ ظنَّ المخاطَب من إرادة المَجاز ويُؤْمِن غفلةَ المخاطب ، وكُلٌّ وأجمعُ يُجْدِيان الشُمولَ والعُمومَ والتأكيدُ بهما لإفادة ذلك فاذا قلت جاءنى القومُ كلُّهم اجمعون جئتَ بالتأكيد لئلّا يُفهَم غيرُ المراد ولَكَ أن تأتى بكُلٍّ وحدَها وبأَجْمَعَ وحدَها لانّ معناهما واحدٌ فى التأكيد من جهة الإحاطة والعمومِ فإن جمعتَ بينهما فللمُبالَغة فى التأكيد ، واعلمْ انّه قد ذهب قومٌ الى انّ فى اجمع فائدةً ليست فى كلٍّ وذلك انّك اذا قلت جاءنى القومُ كلُّهم جاز ان يجيئوك مجتمعين ومفترقين فاذا قلت اجمعون صارت حالُ القومِ الاجتماعَ لا غيرُ وذلك ليس بسديد والصوابُ أنّ معناهما واحدٌ من قِبَل انّ اصلَ التأكيد إعادةُ اللفظ وتَكْرارُه وانّما كرِهوا تَواليهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثانى لفظا يدلّ على معناه فجاؤا بكُلٍّ وأَجْمَعَ ليدلّوا بهما على معنى الاوّل ولو كان فى الثانى زيادةُ فائدة لم يكن تأكيدا لانّ التأكيد تمكينُ معنى المؤكَّد ألا تراك اذا قلت ضربتُ ضَرْبًا كان المصدرُ تأكيدا ولو قلت ضربتُ ضربًا شديدًا او الضربَ المعروفَ لم يكن تأكيدا لانّه قد دلّ على ما لم يدلّ عليه الفعلُ فكذلك لو دلّ اجمع على ما لم يدلّ عليه الاوّلُ لم يكن تأكيدا ومع هذا لو أُريد بأجمع معنى الاجتماع لَوَجَبَ نصبُه لانّه يكون حالًا لانّ التقدير فَعَلَ ذلك فى هذه الحال ،

فصــل ١٣٤

قال صاحب الكتاب والتأكيد بصريح التكرير جارٍ فى كلّ شىء فى الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر

والمضمرِ تقول ضربتُ زيدا زيدا وضربتُ ضربتُ زيدا وإنّ إنّ زيدا منطلقٌ وجاءنى زيدٌ جاءنى زيدٌ وما أكرمنى الّا أنت أنت ،

قال الشارح التأكيد بتكريرِ اللفظ ليس عليه بابٌ يحصُره لانّه يكون فى الاسماء والافعال والحروف والجُمَل وكلّ كلام تريد تأكيده تقول فى الاسم رأيت زيدا زيدا وهذا زيدٌ زيدٌ ومررت بزيدٍ زيدٍ وفى الفعل قامَ قامَ وقُمْ قُمْ قال الشاعر * ألا يا ٱسْلَمِى ثُمّ ٱسْلَمِى ثُمّتَ ٱسْلَمِى * وتقول ضربتُ زيدا ضربتُ زيدا وجاءنى محمّدٌ جاءنى محمّدٌ وٱللّهُ أَكبرُ ٱللّهُ أكبرُ فتؤكّد الجملةَ من الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وكذلك كلّ كلام تريد تأكيده نحو إنّ إنّ زيدا منطلقٌ فتؤكّد الحرفَ المؤكِّدَ وتقول زيدٌ قائمٌ فى الدار قائمٌ فيها فتُعيد فيهَا توكيدا قال اللّه تع فَأَمّا ٱلّذِينَ سُعِدُوا فَفِى ٱلْجَنّةِ خَالِدِينَ فِيهَا الّا انّ الحرف انّما يُكرَّر مع ما يتّصل به لا سيّما اذا كان عاملًا ، وتقول ما أكرمنى الّا أنت أنت فتؤكّد الاسمَ المضمرَ لانّ التأكيد بصريح التكرير يرجع الى لفظِ المؤكَّد كائنًا ما كان ،

فصـــل ١٣٥

قال صاحب الكتاب ويؤكَّد المُظْهَرُ بمثله لا بالمضمر والمضمرُ بمثله وبالمظهر جميعًا ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلَيْن كقولك ما ضربنى الّا هو هو او متّصلا احدُهما والآخَرُ منفصلا كقولك زيدٌ قام هو وانطلقتَ انتَ وكذلك مررتُ بك انت وبه هو وبنا نحن ورأيتَنى أنا ورأيتَنا نحن ، ولا يخلو المضمر اذا أُكّد بالمظهر من أن يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فالمرفوعُ لا يؤكَّد بالمظهر إلّا بعدَ أن يؤكَّدَ بالمضمر وذلك قولك زيدٌ ذهب هو نفسُه وعينُه والقومُ حضروا هم أنفسُهم وأعيانُهم والنساء حضرْنَ هنّ انفسُهنّ وأعيانُهنّ سَواءٌ فى ذلك المستكنُّ والبارزُ وأمّا المنصوب والمجرور فيؤكَّدان بغيرِ شريطةٍ تقول رأيتُه نفسَه ومررتُ به نفسِه ،

قال الشارح الاسم على ضربَيْن مظهَرٌ ومضمرٌ فالمظهرُ لا يؤكَّد الّا بظاهرٍ مثله ولا يؤكَّد بمضمرٍ فلا تقول جاءنى زيدٌ هو ولا مررت بزيدٍ هو وذلك من قِبَل انّ التأكيد بالنفس والعين من التّواكيد الظاهرة جارٍ مجرَى النعت فى الإيضاح والبيان ولذلك اشتركا فى اشتراك الموصوف والمؤكَّد فى الاعراب والتعريف فلمّا كان بين التوكيد والصفة من المُناسَبة والمقارَنة ما ذُكر وكان من شرط النعت أن لا

يكون أعرَف من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد ايضا والمضمرُ أعرفُ من المظهر فلم يجز ان يكون توكيدا له لانّ التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضا فإنّ الغرض من التوكيد الإيضاحُ والبيانُ وإزالةُ اللَّبس والمضمرُ أَخْفَى من الظاهر فلا يصلُح ان يكون مُبيِّنًا له، وامّا المضمرُ فيؤكَّد بالظاهر وبمثله من المضمرات ايضا فامّا تأكيدُه بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكلٍّ وأَجْمَعَ وتوابعهما وذلك لانّ المظهر أَبْيَنُ من المضمر فيصلُح ان يكون تأكيدا له ومُبيِّنا، ولا يخلو المضمر من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فإن أكّدتَ المضمرَ المرفوعَ بالنفس والعينِ لم يحسُن حتّى تؤكّده اوّلا بالمضمر ثمّ تأتى بالنفس او العينِ فتقول قمتَ انتَ نفسُك ولو قلت قمتَ نفسُك او عينُك لكان ضعيفا غيرَ حسن لانّ النفس والعين يَلِيان العواملَ ومعنى قولنا يليان العواملَ انّ العوامل تعمل فيهما لا بحُكْمِ التَبَعيّة بل يكونان فاعلَيْن ومفعولَيْن ومضافَيْن وذلك أنّهما لم يتمكّنا فى التأكيد بل الغالبُ عليهما الاسميّةُ ألا تراك تقول طابتْ نفسُه وصحّتْ عينُه ونزلتُ بنفسِ الجَبَل وأخرجَ اللّهُ نفسَه فلمّا لم يكن التأكيدُ فيهما ظاهرا فكان الغالبُ عليهما الاسميّةَ لم يحسن تأكيدُ المضمر المرفوعِ بهما لانّه يصير لعدمِ ظهورِ التأكيد فيهما كالنعت وعطفِ البيان فقُبح لذلك كما قُبح العطفُ عليه من غيرِ تأكيد، فامّا كُلٌّ وإن كانت تلى العواملَ فتقول جاءنى كلُّ القوم ورأيت كلَّ القوم ومررت بكلِّ القوم فإنّ التأكيد غالبٌ عليها لِما فيها من معنى الإحاطة والعموم فكانت مشابهةً لأجمعين فلذلك جاز تأكيدُ المضمر المرفوع بها من غيرِ تقدُّمِ تأكيدٍ آخرَ بضمير، ووجهٌ ثانٍ أنّ التأكيد بالنفس والعينِ من غيرِ تقدُّمِ تأكيد آخرَ ربّما أوقعَ لَبْسًا فى كثيرٍ من الأمر ألا ترى انّك لو قلت هندٌ ضربتْ نفسُها لم يُعلَم أرَفَعْتَ نفسُها بالفعل وأخليتَ الفعلَ من الضمير أم جعلتَ فى الفعل ضميرًا لهنْد وأكّدتَه بالنفس فاذا قلت هندٌ ضربت هى نفسُها حسُن من غيرِ قُبْحٍ لانّك لمّا جئت بالمضمر المنفصل عُلم انّ الفعل غيرُ خالٍ من المضمر لانّه لا يخلو إمّا أن يكون هُوَ الفاعلَ او تأكيدا فلا يجوز ان يكون فاعلا لانّك لا تأتى بالمنفصل مع القُدْرَة على المتّصل ألا ترى انّك لا تقول ضربتُ أنا لانّك قادرٌ على ان تقول ضربتُ واذا لم يجز ان يكون فاعلا تعيّنَ ان يكون تأكيدا واذا كان فى الفعل ضميرٌ مؤكَّدٌ بالضمير المنفصل أَمِنَ اللبسَ وجاز توكيدُه بالنفس والعين فاعرفه، فامّا اذا كان الضميرُ المؤكَّد منصوبا او مجرورا جاز تأكيدُه بالنفس والعين من غيرِ حاجة الى تقدُّمِ تأكيدٍ بمضمر فتقول ضربتُك نفسَك ومررت بك نفسِك لانّه لم يوجَد من اللبس هنا ما وُجد فى المرفوع فإن اكّدتَه بالضمير ثمّ جئتَ بالنفس فقلت ضربتُك أنتَ نفسَك ومررت بك

انت نفسك كان أبلغَ فى التأكيد وإن لم تأتِ به فعَنْهُ مندوحةٌ ومنه بُدٌّ ، وامّا تأكيدُ المضمر بمثله من المضمرات فنحوُ قولك قمتَ انتَ ورأيتُك انتَ ومررت بك انتَ فيكون تأكيدُ المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد وهو ضميرُ المرفوع وانّما كان كذلك من قِبَل انّ اصلَ الضمير أن يكون على صيغة واحدة فى الرفع والنصب والجرّ كما كانت الاسماء الظاهرةُ على صيغة واحدة والاعرابُ فى آخرها يُبيّن أحوالَها وكما كانت الاسماء المُبْهَمة المبنيّة على صيغة واحدة وعواملُها تدلّ على إعرابها ومواضعها نحوَ جاءنى هذا ورأيت هذا ومررت بهذا ، وقد فصلوا بين ضميرِ المرفوع والمنصوبِ والمجرورِ فى بعض المواضع فقالوا ضربتَ زيدا وضَرَبَك زيدٌ ومررتُ بغلامى فالتاء ضميرُ المرفوع والكافُ ضميرُ المنصوب والياء ضميرُ المجرور ولفظُ كلّ واحد منها غيرُ لفظ الآخر وقد ساوَوْا بين المرفوع والمنصوب والمجرور فى بعضِ المواضع وذلك نحوُ قُمْنَا وذَهَبْنَا النونُ والالف فى موضع رفع وأكْرَمَنَا زيدٌ وأَعْطَانَا عمرٌو النونُ والالف فى موضعِ نصب ولذلك وقع الظاهرُ بعده مرفوعا بحقّ الفاعل وتقول نَزَلَ علينا وغلامُنا فيكون النونُ والالف فى موضعِ جرّ ، وأصلُ الضمير المنفصل المرفوعُ لانّ اوّل أحوالِه الابتداء وعاملُ الابتداء ليس بلفظٍ فاذا أُضمر فلا بدّ ان يكون ضميرُه منفصلا والمنصوبُ والمجرور عاملُهما لا يكون الّا لفظا فاذا أُضمر اتّصلا به فصار المرفوعُ مختصّا بالانفصال فاذا أُكّد المضمر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامَه احتجنا الى ضمير منفصل وأصلُ الضمير المنفصل المرفوعُ ولم يكن للمجرور ضميرٌ منفصلٌ وكان المجرورُ والمنصوبُ من وادٍ واحدٍ فحُملا عليه مع انّهم أرادوا الفرقَ بين البَدَل والتأكيد فاذا قالوا رأيتُك إيّاك كان بدلا واذا قالوا رأيتُك انت كان تأكيدا فلذلك استُعمل ضميرُ المرفوع فى المنصوب والمجرور وأشترك الجميعُ فيه كما اشتركن فى نَا وجروا فى ذلك على قياسِ اشتراكها كلّها فى لفظ واحد كما ذكرنا فاذا قلت قُمْتَ انت فأَنْتَ فى موضعِ رفع لانّه تأكيدٌ لمرفوعٍ والتأكيدُ تابعٌ للمؤكَّد يدلّ على ذلك أنّك لو أتبعتَ بالنفس والعينِ لكان مرفوعا نحوَ قولك قمتَ انت نفسُك واذا قلت رأيتُك انت فأَنْتَ فى موضعِ نصب لانّه تأكيدٌ لمنصوبٍ واذا قلت مررتُ بك انت فأَنْتَ فى موضعِ مجرور ،

فان قيل فهل هذا التأكيدُ من قبيلِ التأكيد اللفظىّ او من قبيلِ التأكيد المعنوىّ قيل لا بل هو بالتأكيد اللفظىّ أشبهُ لانّ التأكيد المعنوىّ له ألفاظٌ مخصوصةٌ وشروطٌ وسيُوضَح أمرها بعد فاعرفه ،

فصــــل ١٣٦

قال صاحب الكتاب والنفس والعين مُخْتَصّتان بهذه التَفْصلة بين الضمير المرفوع وصاحبَيْه وفيـمـا سِواهما لا فَصْلَ فى الجَواز بين ثلثتها تقول الكتابُ قُرِئَ كلّه وجاؤُنى كلّهم وخرجوا أجمعون ٭

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ تأكيدَ المضمر المرفوع بالنفس والعين من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمرٍ منفصلٍ قبيحٌ وهو جائزٌ مع قُبْحه وهو مع بعض المضمرات أقبحُ فقولُك زيدٌ جاء نفسُه اقبحُ من قولك جئتُ نفسى لانّه فى المسئلة الأُولى ربّما أوقع لَبْسًا وقولُك قمتُ نفسى اقبحُ من قولك قُمْنَا أنفسُنا لانّ فى هذه المسئلة الضميرَ بارزٌ وهو على حرفَيْن كالاسماء الظاهرة من نحوِ يَدٍ وأَبٍ وفى المسئلة الأُولى على حرف واحد فكان بعيدًا من المتمكّنة٭ وامّا الضميرُ المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدُهما بالنفس والعين وإن لم يتقدّمهما تأكيدٌ لانّه لا لَبْسَ فيهما وليسا من الفعل كالجُزْء منه كما كان ضميرُ الفاعل٭ فالتأكيد بالنفس والعين مختصّ بهذه التَفْصلة اى بين تأكيدِ ضميرِ المرفوع بالنفس والعين وبين تأكيدِ ضميرِ المنصوب والمجرورِ بهما للفرق الذى ذكرناه٭ وليس بين تأكيدهنّ بغيرِ النفس والعين فصلٌ بل ذلك سائغٌ جائزٌ فلذلك قال وفيما سِواهما يعنى النفسَ والعينَ لا فَصْلَ فى جوازِ ثلاثتها فلذلك تقول الكتابُ قُرِئَ كلّه فتُؤكّد الضميرَ المستكنّ من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمر لِما ذكرناه من غَلَبَة التأكيد على كُلٍّ فكانت كأجمعين فاعرفه٭

فصــــل ١٣٧

قال صاحب الكتاب ومتى اكّدتَ بكُلٍّ وأَجْمَعَ غيرَ جمع فلا مذهبَ لصحّته حتّى تقصدَ أَجْزاءه كقولك قرأتُ الكتابَ وسرْتُ النهارَ كلّه وأجمعَ وتبحّرتُ الارضَ وسرتُ الليلةَ كلّها وجَمْعاءَ٭

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ كُلًّا وأجمع معناهما الإحاطةُ والعمومُ فلا يؤكّد بهما الّا ما يتبعّض ويصحّ تَجْزِئَتُه فتقول قرأتُ الكتابَ كلّه لانّه يُمكن قِرآءةُ بعضه وسرتُ النهارَ أجمعَ لِإمكانِ سَيْرِ جُزْء منه وتبحّرتُ الارضَ اى توسّعتُ فيها وسرتُ الليلةَ جَمْعآءَ كُلُّ هذه الاشياء يجوز تأكيدُها بكُلّ وأجمع لِإمكانِ تجزئتها وتبعُّضِها٭ وقوله لا مذهبَ لصحّته حتّى تقصد أجزاءه يريد اذا كان العاملُ ممّا يقبَل التجزئةَ نحو رأيتُ زيدًا وضربتُ عمرًا لانّ الرؤيةَ والضربَ يجوز ان يقعا ببَعْضه وأن يقعا بكُلّه

فجاز تأكيده بكلّ وأجمع اذا اريد جميعُ أجزائه ولو قلت جاء زيدٌ او أقبلَ محمّدٌ كلّه او أجمعُ لم يصحّ لانّ المَجيء والاقبالَ لا يصحّ من أجزائهما فإن أردتَ انّه جاء سائرَ الأعضاء لم يُفقَد منها شيء نحوُ اليدَيْن والرِجْلَيْن لم يبعُد جوازه ،

فصـــل ١٣٨

قال صاحب الكتاب ولا يقع كلٌّ واجمعون تأكيدَيْن للنكرات لا تقول رأيتُ قومًا كلّهم ولا اجمعين وقد أجاز ذلك الكوفيّون فيما كان محدودا كقوله * قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أجْمَعَا * ،

قال الشارح اعلم انّ النكراتِ لا تُؤكَّد بالتأكيد المعنوىّ وانّما تؤكّد بالتأكيد اللفظىّ لا غيرُ لو قلت أكلتُ رغيفًا كلّه او قرأتُ كتابًا أجمعَ لم يجز وانّما تقول اكلت رغيفا رغيفا او قرأت كتابا كتابا وانّما لم تُؤكّد النكرات بالتأكيد المعنوىّ لانّ النكرة لم يثبُت لها حقيقةٌ والتأكيدُ المعنوىُّ انّما هو لتمكين معنَى الاسم وتقريرِ حقيقته وتمكينُ ما لم يثبت فى النفس مُحالٌ فامّا التوكيدُ اللفظىُّ فهو امرٌ راجعٌ الى اللفظ وتمكينه من ذِهْنِ المخاطب وسَمْعه خَوْفًا من توهُّمِ المَجاز او توهُّمِ غَفْلَة عن استماعه فاللفظُ هو المقصود فى التأكيد اللفظىّ فامّا المعنوىُّ فانّما المرادُ منه الحقيقةُ ولذلك أُعيد المعنى فى غيرِ ذلك اللفظ ، وأمرٌ آخرُ أنّ الألفاظ التى يُؤكَّد بها فى المعنى مَعارفُ فلا تتبَع النكراتِ توكيدًا لها لانّ التوكيد كالصفة ، وذهب الكوفيون الى جوازِ تأكيدِ النكرة بالتأكيد المعنوىّ اذا كانت النكرة محدودةً اى معلومةَ المقدار نحو يوم وشهر وفَرْسَخ ومِيل وضَرْبَة وأَكْلَة ونحو ذلك واستدلّوا على جوازه بقوله * يا لَيْتَ عِدّةَ حَوْلٍ كُلّه رَجَبُ * فجرّ كُلّه على التأكيد لحَوْل وهو نكرةٌ وأنشدوا ايضا

* اذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا * يَوْمًا جَدِيدًا كُلّه مُطَرَّدَا *

وقال الآخر * قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا اجمعا * فأكّد يوما وهو نكرةٌ ولا حجّةَ فى هذه الأبيات لقلّتها وشُذوذها فى القياس مع انّ الرواية * يا ليت عدّةَ حولِ كلّه رجبُ * بالاضافة واذا اضيف كان معرفةً والروايةَ فى قوله * يوما جديدا كلّه مطّردا * برفع كلّ على تأكيد المضمر فى جديد والمضمراتُ كلّها معارفُ ، وامّا قوله * قد صرّت البكرة يوما اجمعا * فلا يُعرَف قائله مع شُذوذه ، فان قيل ومن أينَ زعمتم انّ هذه الاسماء التى يؤكّد بها معارفُ فالجوابُ أمّا ما اضيف منها الى المضمر فلا إشكالَ فى تعريفه نحو قوله كُلّهُ ونفسُه وعينُه وأمّا أجمع واجمعون وتوابعُهما فقد اختلف الناسُ فى تعريفها

من أيّ وجه وقع لها التعريفُ فذهب قومٌ الى انّها فى معنَى المضاف الى المضمر لانّك اذا قلت رأيت الجَيْشَ أجمعَ كان فى تقديرِ رأيت الجيشَ جميعَه وكذلك اذا قلت رأيت القومَ أجمعين كان فى تقديرِ رأيت القومَ جميعَهم وكان يجب ان تقول جاءنى القومُ كلُّهم أَجْمَعُهم أَكْتَعُهم أَبْصَعُهم فحذفوا المضاف اليه وعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون فصارت الكلمةُ بذلك الجمع يراد بها المضافُ والمضافُ اليه ولهذا لم يَجْرِين على نكرةٍ وصار ذلك كجَمْعهم أَرْضٌ على أَرَضِينَ عوضًا من تاء التأنيث فان قيل انّ تاء التأنيث تتنزّل من الاسم منزلةَ جُزْء منه ولذلك كانت حرفَ الاعراب منه فقالوا قائمةٌ وقاعـدةٌ عوّضوا منها كما عوّضوا ممّا حُذف من نفس الكلمة نحو مِائةٍ ومِئِين وقُلَةٍ وقُلِين وثُبَةٍ وثُبِين والمضافُ اليه كلمةٌ قائمةٌ بنفسها وحرفُ الاعرابِ ما قبلَها فالجوابُ انّ المضاف اليه ايضا يتنزّل من المضاف منزلةَ ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يُفصَل بينهما واذا صغّرتَ نحوَ عبد الله وامْرِئِ القَيْس ونحوهما من الاعلام المضافة انّما تُصغّر الاسمَ المضافَ دون المضاف اليه فتقول هذا عُبَيْدُ الله ومُرَىْءُ القيس كما تفعل ذلك فى عَلَمِ التأنيث ألا ترى انّك تقول فى تصغيرِ طَلْحَةَ ونحوه طُلَيْحَةُ وفى تصغيرِ حَـمْـراءَ حُمَيْراء فتُصغّر الصدرَ وتُبْقى علمَ التأنيث بحاله فلمّا تنزّل المضافُ اليه من المضاف منزلةَ الجزء من الكلمة جاز ان يُعوَّض منه اذا حُذف وأُريد معناه، وذهب قومٌ من المحقّقين الى انّ تعريفَ هذه الاسماء بالوَضْع وهو من قبيلِ تعريفِ الأعلام نحو زيد وعمرو ويدلّ على صحّة ذلك انّ أجمعَ وجُمَعَ لا ينصرفان فأمّا أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزنِ الفعل وأمّا جُمَعُ فلا ينصرف للتعريف والعَدْل فـذهب قومٌ الى انّه معدولٌ عن جُمْعٍ لانّ فَعْلاءَ ممّا مُذكَّره على أَفْعَلَ تُجمع على فُعْلٍ نحو حَمْراءَ وحُمْرٍ وصَفْراءَ وصُفْرٍ وهو رأْىُ ابى عثمانَ المازنىّ وكان يعتقد فى التأكيد انّه ضربٌ من الصفة وذهب آخرون الى انّه معدولٌ عن جَمَاعَى لانّ فَعْلاءَ انّما تُجمع على فُعْلٍ اذا كانت صفةً نحو حَمْراءَ وحُمْرٍ وصَفْراءَ وصُفْرٍ وأمّا اذا كانت اسمًا فبابُها أن تُجمع على فَعَالَى نحو صَحْراءَ وصَحَارَى وأَجْمَعُ وجُمَعُ اسمان غيرُ صفتَيْن، ويُنقَل عن صاحب هذا الكتاب انّه كان يذهب الى انّ أجمع وأجمعين وما بعدهما معارفُ لانّها معدولةٌ عن الالف واللام والمرادُ الأجمعُ والأجمعون كما انّ أَمْسِ معدولٌ عن الأَمْسِ وقد تكرّر العدلُ فى جُمَعَ كانّه معدولٌ عن شيئَيْن الالفِ واللام وعن جَمَاعَى كصَحَارَى فاعرفه،

فصــــل ١٣٩

قال صاحب الكتاب وأَكْتَعون وأَبْتَعون وأَبْصَعون إِتْباعاتٌ لأَجمعون لا يَجِئْنَ الّا على إِثْره وعن ابن كَيْسانَ تَبْدَأُ بأَيَّتِهِنّ شئتَ بعدها وسُمع اجمعُ ابصعُ وجُمَعُ كُتَعُ وجُمَعُ بُتَعُ وعن بعضهم جاءنى القومُ اكتعون ،

قال الشارح الاسماء التى يُؤكَّد بها مُرَتَّبةٌ فبعضُها مقدَّمٌ فنفسه وعينه مقدَّمان على كلّ لانّهما أشدُّ تمكُّنًا فى الاسميّة من كلّ على ما تقدّم وكلٌّ مقدَّمةٌ على أجمعَ لانّ كلّا تكون تأكيدا وغيرَ تأكيد وأجمعُ لا تكون الّا تأكيدا تقول إِنّ القوم كلَّهم فى الدار فيجوز رفعُ كلّ ونصبُها فالنصبُ على التأكيد والجارُّ والمجرور الخبرُ وأمّا الرفع فعلى الابتداء وخبرُه الجارُّ والمجرور بعده والجملةُ من الابتداء والخبرِ خبرُ إِنّ قال الله تع قُلْ اِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ لِلّٰهِ رُوى بنصبِ كلّ ورفعِها فالنصبُ على التأكيد والرفعُ على الابتداء ، وأمّا ما بعدَ اجمع فتوابعُ لا تقع الّا بعدها فأَكْتَعُ تابعٌ لأَجمع يقع بعده كقولنا حَسَنٌ بَسَنٌ وأَبصَعُ تابعٌ لأَكتعَ يقع بعده هذا ترتيبُها ، وحكى ابن كَيْسانَ أنّك تبدأ بأيّتهنّ شئت بعد اجمع كانّه يجعل هذه الالفاظَ اتباعاتٍ لأَجمع فلا يُقَدَّمْنَ عليها بل لك أن تأتى بأَيّتهنّ شئت بعد اجمع وتُؤخِّر الباقى ، وقد جاء عن العرب أجمعُ أبصعُ وجُمَعُ كُتَعُ وجُمَعُ بُتَعُ فيُقدّمون أجمع ثمّ يُتْبِعونها ما شاؤا من هذه التوابع على ما ذكرناه ، وأجاز بعضُهم جاء القوم اكتعون فيجعلونها كأجمعين وليست تابعةً وقد تقدّم انّ بعضهم يجعل هذه الاشياء كلّها تَواكيدَ ومعناها كمعنَى أجمع فأيَّها شئت قدّمتَ وبأيّها شئت أكّدتَ فاعرفه ،

الصفة

فصــــل ١٤٠

قال صاحب الكتاب هى الاسمُ الدالُّ على بعضِ أحوالِ الذات وذلك نحوُ طَويلٍ وقَصيرٍ وعاقلٍ وأَحْمَقَ وقائمٍ وقاعدٍ وسَقيمٍ وصَحيحٍ وفَقيرٍ وغنىّ وشَريفٍ ووَضيعٍ ومُكْرَمٍ ومُهانٍ والذى تُساق له الصفةُ هو التَفْرِقةُ بين المشترِكَيْن فى الاسم ويقال إنّها للتخصيص فى النكرات وللتَوْضيحِ فى المَعارِف ،

قال الشارح الصفة والنَعْت واحدٌ وقد ذهب بعضُهم الى انّ النعت يكون بالحِلْية نحو طويل وقصير

والصفةَ تكون بالافعال نحوِ ضاربٍ وخارجٍ فعلى هذا يقال للبارئ سُبْحانَه موصوفٌ ولا يقال له منعوتٌ وعلى الاوّل هو موصوفٌ ومنعوتٌ ٭ والصفةُ لفظٌ يتبع الموصوفَ فى إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصا له بذِكْرِ معنًى فى الموصوف او فى شىء من سَبَبه وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازمٌ له ٭ وقوله الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات فتَقْريبٌ وليس بحَدّ على الحقيقة لانّ الاسم ليس بجِنْس لها ألا ترى انّ الصفة قد تكون بالجملة والظرفِ نحوِ مررت برجلٍ قام ومررت برجلٍ أبوه قائمٌ وبرجل فى الدار ومن الكِرام فقولُنا لَفْظٌ أسدُّ لانّه يشْمَل الاسمَ والجملةَ والظرفَ ٭ وقوله الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات لا يكفى فَصْلًا ألا ترى انّ الخبر دالٌّ على بعض أحوال الذات نحوَ زيدٌ قائمٌ وإنّ زيدا قائمٌ وكان زيدٌ قائما فإن أضاف الى ذلك الجارى عليه فى إعرابه او التابعَ له فى اعرابه استقام حَدًّا وفَصَلَه من الخبر اذ الخبرُ لا يتبع المُخْبَرَ عنه فى اعرابه ٭

والغرض بالنعت تخصيصُ نكرة او إزالةُ اشتراكٍ عارضٍ فى معرفة فمثالُ صفةِ النكرة قولُك هذا رجلٌ عالمٌ ورأيت رجلا عالمًا ومررت برجلٍ عالمٍ او من بنى تَمِيمٍ فرجلٌ عالمٌ او من بنى تميمٍ أخصُّ من رجلٍ ومثالُ صفةِ المعرفة قولُك جاءنى زيدٌ العاقلُ ورأيت زيدا العاقلَ ومررت بزيدٍ العاقلِ فالصفةُ ههنا فصلتْه من زيدٍ آخَر ليس بعاقلٍ وأزالت عنه هذه الشركةَ العارضةَ اى أنّها اتّفقت من غيرِ قصدٍ من الواضع اذ الاصلُ فى الاعلام أن يكون كلُّ اسم بإزاء مسمًّى فينفصلُ المسمّيات بالألقاب الّا انّه ربّما آزدحمت المسمّياتُ بكثْرتها فحصل ثَمّ اشتراكٌ عارضٌ فأُتى بالصفة لإزالةِ تلك الشركة ونَفْىِ اللَّبْس فصفةُ المعرفة للتوضيح والبيان وصفةُ النكرة للتخصيص وهو إخراجُ الاسم من نوعٍ الى نوعٍ أخصَّ منه ٭ وقوله والذى تُساق له الصفة هو التَفْرقة بين المشترَكَيْن فى الاسم يريد انّ الصفة تُزيل الاشتراكَ الجِنْسىَّ نحوَ رجل وفرس والاشتراكَ العارضَ فى المعارف وقيل انّها للتخصيص فى النكرات وللتوضيح فى المعارف على ما ذكرناه ولمّا كان الغرضُ بالنعت ما ذكرناه من تخصيصِ النكرة وإزالةِ الاشتراك العارض فى المعرفة وجب ان يُجعَل للمنعوت حالٌ تَعرّى منها مُشارِكُه فى الاسم ليتميّزَ به وذلك يكون على وجوهٍ إمّا بخَلْقه نحوِ طويل وقصير وأبيض وأسودَ ونحوِها من صفاتِ الحِلْية وإمّا بفعلٍ آشتهر به وصار لازمًا له وذلك على ضربَيْن آلىٌّ وهو ما كان عِلاجًا نحوَ قائمٍ وقاعد وضارب وآكل ونحوِها ونَفْسانىٌّ نحوُ عاقل وأحمقَ وسَقيم وصَحيح وفَقير وغَنىّ وشريف وظريف ووضيع ومُكْرَم ومُهان اذا اشتهر بوقوع ذلك به وإمّا بحِرْفةٍ او أمرٍ مُكْتَسبٍ نحوِ بزّاز وعطّار وكاتب ونحوِ ذلك وإمّا بنَسَبٍ الى بَلَد او أبٍ نحوِ قُرَشىّ وبَغْدادىّ وعَرَبىّ وعَجَمىّ ونحو ذلك من الخاصّة التى لا تُوجَد فى مُشارِكه فاعرفه ٭

فصـــل ١٤١

قال صاحب الكتاب وقد تجىء مَسُوقةً لمجرّد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سُبْحانه او لما يُضادّ ذلك من الذّمّ والتحقير كقولك فعل فُلانٌ الفاعلُ الصانعُ كذا وللتأكيد كقولهم أَمْسِ الدابرُ وقوله عزّ وجلّ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ء

قال الشارح وقد يجىء النعتُ لمجرّد الثناء والمَدْح لا يراد به إزالةُ اشتراك ولا تخصيصُ نكرة بل لمجرّد الثناء والمدح او ضِدّهما من ذَمّ او تحقيرٍ وتعريفِ المخاطب من أمرِ الموصوف ما لم يكن يعرفُه وذلك نحوُ قولك جاءنى زيدٌ العاقلُ الكريمُ الفاضلُ تريد بذلك تَنْوِيهَ الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة ء ومن ذلك صفاتُ البارئ سبحانه نحوُ الحَيّ العالم القادر لا تريد بذلك فَصْلَه من شريكٍ الله تع عن ذلك وانّما المرادُ الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الإخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والنَدْب اليه ء وتقول فى الذمّ رأيتُ زيدا الجاهلَ الخبيثَ ذممته بذلك لا أنّك أردت ان تفصله من شريكٍ له فى اسمه ليس متّصفًا بهذه الأوصاف وقد تجىء الصفة للتأكيد نحو قولهم أَمْسِ الدابرُ وأمس لا يكون الّا دابرًا والميّتُ العابرُ والميّتُ لا يكون الّا عابرا ونحوِ قوله تعالى انّما ٱللّٰهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ وإذا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ومعنَى التأكيد هنا أنّ مدلولَ الصفة استُفيد ممّا فى الموصوف فصار ذكرُه فى الصفة كالتكْرار اذ ليس فيه زيادةُ معنًى بخلاف قولك رجلٌ ظريفٌ ألا ترى انّ الظَرْف لم يُفهَم من قولك رجلٌ فافْهَمْ ء

فصـــل ١٤٢

قال صاحب الكتاب وهى فى الامر العامّ إمّا أن تكون اسمَ فاعل او اسمَ مفعول او صفةً مشبّهةً وقولُهم تَميميٌّ وبَصْرِيٌّ على تأويلِ منسوبٍ ومَعْزوّ وذُو مالٍ وذاتُ سِوارٍ متأوَّلٌ بمُتَمَوِّلٍ ومُتَسَوِّرة او بصاحِبِ مال وصاحبةِ سوار وتقول مررتُ برجلٍ أَيِّ رجلٍ وأَيِّما رجلٍ على معنَى كاملٍ فى الرُجوليّة وكذلك أنت الرجلُ كُلّ الرجلِ وهذا العالمُ جِدُّ العالمِ وحَقُّ العالمِ يُراد به البَليغُ الكاملُ فى شأنه ومررتُ برجلٍ رجلِ صِدْقٍ ورجلٍ رجلِ سَوْءٍ كانّك قلت صالحٍ وفاسدٍ والصدقُ ههنا بمعنَى الصَّلاح والجَوْدة والسوءُ بمعنَى الفَساد والرَداءة وقد استضعف سيبويه أن يقال مررت برجلٍ أَسَدٍ على تأويلِ جَرِىءٍ ء

قال الشارح ولا تكون الصفة الّا مأخوذةً من فعلٍ او راجعًا الى معنى الفعل وذلك كاسمِ الفاعل نحوِ ضاربٍ وآكلٍ وشاربٍ ومُكْرِمٍ ومُحْسِنٍ وكاسم المفعول نحوِ مضروب ومأكول ومشروب ومُكْرَم ومُحْسَن اليه او صفةٍ مشبَّهةٍ باسمِ الفاعل نحوِ حَسَنٍ وشديد وبَطَلٍ وأبيضَ وأسودَ وذلك ليدلّ باشتقاقه على الحالِ التى اشتُقّ منها ممّا لا يُوجَد فى مُشارِكه فى الاسمِ فيتميّزَ بذلك، وقد وصفوا باسماءٍ غيرِ مشتقّةٍ ترجع الى معنى المشتقّ قالوا رجلٌ تميميٌّ وبصريٌّ ونحوُهما من النَسَب فهذا ونحوُه ليس بمشتقّ لانّه لم يُؤخَذ من فعلٍ كما أُخذ ضاربٌ من ضَرَبَ وانّما هو متأوَّلٌ بمنسوبٍ ومَعْزُوٍّ فهو فى معنى اسم المفعول اذ منسوبٌ ومعزوٌّ من اسماء المفعولين تقول نسبتُه فهو منسوبٌ وعزوتُه فهو معزوٌّ، وقالوا هذا رجلٌ ذو مالٍ وامرأةٌ ذاتُ مالٍ فهذا ايضا ليس مأخوذا من فعلٍ وانّما هو واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعلِ وفى معناه لانّ قولك ذو مالٍ بمعنَى صاحبِ مالٍ او مُتَمَوِّلٍ لانّه اذا كان ذا مالٍ كان متموّلا وذاتُ سِوارٍ بمعنى صاحبةِ سوارٍ او مُتَسَوِّرةٍ فهو فى تأويلِ اسم الفاعل كما كان الذى قبله فى تأويلِ اسمِ المفعول، وقالوا مررتُ برجلٍ أَيِّ رجلٍ وأَيِّمَا رجلٍ وبرجلَيْنِ أَيِّ رجلَيْنِ وأَيِّمَا رجلَيْنِ وبرجالٍ أَيِّ رجالٍ وأَيِّمَا رجالٍ أرادوا بذلك المبالغةَ فأَيٌّ هنا ليس بمشتقّ من معنًى يُعرَف وانّما يضاف الى الاسم للمبالغة فى مَدْحه ممّا يُوجِبه ذلك الاسمُ فكانّك قلت كاملٌ فى الرُجُوليّة، وقالوا أنتَ الرجلُ كُلُّ الرجلِ وهذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ وحَقُّ العالِمِ جاؤُوا بهذه الالفاظ فى صفاتِ المَدْحِ والذمّ والمرادُ بها المبالغةُ فيما تَضمّنه لفظُ الموصوف فاذا قالوا الرجلُ كُلُّ الرجلِ فمعناه الكاملُ فى الرجال قال الشاعر

* هو الفَتَى كُلُّ الفَتَى فَاعْلَمُوا * لا يُفْسِدُ اللَحْمَ لَدَيْهِ الصُلُولْ *

اى هو الكاملُ فى الفِتْيان واذا قالوا هو العالِمُ جِدُّ العالِمِ وحَقُّ العالِمِ فمعناه البالغُ الكاملُ فى العلم وكذلك لو قال اللئيمُ جِدُّ اللئيم او حقُّ اللئيم لكان معناه المبالغةَ فى اللَوْم والجِدُّ والحَقُّ هنا واحدٌ يقال جادَّهُ فى الأمرِ اى حاقَّهُ، ولا يحسن هذا عبدُ اللّه كُلُّ الرجلِ لانّه ليس فى لفظ عبد اللّه معنًى يكون كُلُّ الرجلِ مبالغةً فيه وهو مع قُبْحه جائزٌ لانّه لو لم يذكر عبدَ اللّه وقال هذا كُلُّ الرجل جاز ودلّ على معنى المبالغة والكَمال ولانّ عبد اللّه رجلٌ فكانّك قلت هذا الرجلُ المدعوُّ عبدَ اللّه كُلُّ الرجل، ولا فرقَ بين المعرفة والنكرة فى صفاتِ المدح تقول مررت برجلٍ كُلِّ رجلٍ وهذا عالِمٌ حَقُّ عالِمٍ كما لا فرقَ بين أن تقول مررت بالعالِمِ الكاملِ فى علمه وبين مررت برجلٍ كاملٍ فى علمه، وتقول مررت برجلٍ رجلِ صِدْقٍ وبرجلٍ رجلِ سَوْءٍ كانّك قلت مررت برجلٍ صالحٍ ومررت برجلٍ فاسدٍ لانّ الصِدْقَ صَلاحٌ

والسَّوْء فَسادٌ وليس الصدقُ ههنا صدقَ اللسان ألا تراك تقول ثَوْبُ صِدْقٍ وحمارُ صِدْقٍ انّما الصدقُ فى معنى الجَوْدة والصَلاح فكانّك قلت مررت برجلٍ ذى صلاحٍ وكذلك السَّوْء ليس من ساءنى يَسُوءنى انّما السَّوْء ههنا بمعنى الفساد فكانّه قال برجلٍ صاحبِ فسادٍ وبحمارٍ ذى رَداءةٍ ، وقولهم مررت برجلٍ أَسَدٍ ضعيفٌ عند سيبويه أن يكون نَعْتًا لانّ الاسد اسمُ جنس جَوْهَرٍ ولا يُوصَف بالجواهر لو قلت هذا خاتَمٌ حديدٌ او فضّةٌ لم يحسن انّما طريقُ الوصف التَّحْلِيَةُ بالفعل نحوُ آكِلٌ وشاربٌ ونحوهما ومُجازُه على حذفِ مضاف تقديرُه مِثْلِ أسد ومثلٌ بمعنَى مُماثِل فهو مأخوذٌ من الفعل وإنّه واقعٌ موقعَ جَرِىءٍ او شديدٍ ، وقد أجاز ان يكون حالاً فتقول هذا زيدٌ أَسَدَ شِدّةٍ من غيرِ قُبْحٍ واحتجّ بأنّ الحال مُجراها مُجرَى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفةً ألا تراك تقول هذا مالُك درهمًا وهذا خاتَمُك حديدًا ولا يحسن ان يكون وصفًا ، وفى الفرق بينهما نَظَرٌ وذلك أنّه ليس المرادُ من الاسد شخصَه وانّما المرادُ انّه فى الشدّة مثلُه والصفةُ والحالُ فى ذلك سَواءٌ وليس كذلك الحديدُ والدرهمُ فإنّ المراد جَوْهَرُهما فاعرفه ،

فصــــل ١٤٣

قال صاحب الكتاب ويوصَف بالمَصادِر كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ وفِطْرٌ وزَوْرٌ ورِضًى وضَرْبٌ هَبْرٌ وطَعْنٌ نَتْرٌ ورَمْىٌ سَعْرٌ ومررت برجلٍ حَسْبِكَ وشَرْعِكَ وهَدِّكَ وكَفْيِكَ وهَمِّكَ ونَحْوِكَ بمعنَى مُحْسِبِكَ وكافيكَ ومُهِمِّكَ ومِثْلِكَ ،

قال الشارح قد يوصَف بالمصادر كما يوصف بالمشتقّات فيقال رجلٌ فَضْلٌ ورجلٌ عَدْلٌ كما يقال رجلٌ فاضلٌ وعادلٌ وذلك على ضربَيْن مفردٌ ومضافٌ فالمفردُ نحوُ عَدْل وصَوْم وفِطْر وزَوْر بمعنى الزيارة ولا يكون هنا جمعَ زائر كصاحِب وصَحْب وشارب وشَرْب لانّ الجمع لا يوصف به الواحدُ وان كان مصدرا وُصف به الواحد والجمع وقالوا رجلٌ رِضًى اذا كثُر الرضى عنه وقالوا ضربٌ هَبْرٌ وهو القَطْعُ يقال هبرتُ اللَّحْمَ اى قطعتُه والهَبْرَةُ القِطْعَةُ منه وقالوا طَعْنٌ نَتْرٌ وهو كالخَلْس يقال طَعَنَه فأَنْتَرَه اى أَزْعَفَه بمعنى قَتَلَه سريعًا وقالوا رَمْىٌ سَعْرٌ اى مُمِضٌّ مُحْرِقٌ من قولهم سعرتُ النارَ والحَرْبَ اى أَلْهَبْتُها فهذه المصادرُ كلُّها ممّا وُصف بها للمبالغة كانّهم جعلوا الموصوفَ ذلك المعنى لكثرةِ حُصوله منه وقالوا رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى وفَضْلٌ كانّه لكثرةِ عَدْلِه والرضى عنه وفَضْلِه جعلوه نفسَ العدل والرضى والفضل ، ويجوز ان يكونوا

وضعوا المصدرَ موضعَ اسم الفاعل اتّساعا فعَدْلٌ بمعنى عادلٍ وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائرٍ ورجلٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ بمعنى صائمٍ ومُفْطِرٍ كما وضعوا اسمَ الفاعل موضعَ المصدر فى قولهم قُمْ قائمًا اى قيامًا واُقْعُدْ قاعدًا اى قُعودًا ٭ واما المصادر التى يُنعَت بها وهى مضافة فقولُهم مررت برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ وبرجلٍ شَرْعِكَ من رجل وبرجلٍ هَدِّكَ من رجل وبرجلٍ كَفْيِكَ من رجل وبرجلٍ هَمِّكَ من رجل ونَحْوِكَ من رجل فهذه كلّها على معنى واحد فحَسْبُكَ مصدرٌ فى موضع مُحْسِبٍ يقال أَحْسَبَنى الشىء اى كفانى ٭ وهَمِّكَ وشَرْعِكَ وهَدِّكَ فى معنى ذلك فقولُهم هَمِّكَ من رجلٍ بمعنى حَسْبِكَ وهو من الهِمّة واحدة الهِمَم اى هو ممّن يُهِمُّكَ طَلَبُه وكذلك شَرْعِكَ بمعنى حسبك من شرعتُ فى الامر اذا خُضْتَ فيه اى هو من الامر الذى تشرَع فيه وتطلُبه وفى المَثَل شَرْعُكَ ما بَلَّغَكَ المَحَلَّ يُضرَب فى التبلُّغ باليسير ٭ واما هَدُّكَ فهو من معنى القُوّة يقال فلانٌ يُهَدّ على ما لم يُسمَّ فاعله اذا نُسب الى الجَلادة والكفاية فالهَدّ بالفتح للرجل القوىّ واذا أُريد الذَمّ والوصف بالضُعْف كُسر وقيل هِدُّكَ ٭ وقال الأَزْهرىّ واما نَحْوُكَ فهو من نَحَوْتُ اى قصدتُ اى هو ممّن يُقصَد ويُطلَب ٭ فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جاريةٌ على ما قبلها جَرْىَ الصفة والاصلُ انّها مصادرُ لا تُثنّى ولا تُجمع ولا تُؤنَّث وان جرت على مُثنًّى او مجموعٍ او مؤنَّثٍ تقول هذا رجلٌ عدلٌ ورأيت رجلا عدلا ومررت برجل عدلٍ وبامرأةٍ عدلٍ وهذان رجلان عدلٌ ورأيت رجلَيْن عدلا ومررت برجلين عدلٍ وتقول هذا رجلٌ حسبُكَ من رجلٍ وهَدُّكَ من رجل وهذان رجلان حسبُكَ بهما من رجلَيْن وهؤلاء رجالٌ حسبُكَ من رجال فيكون موحَّدا على كلّ حال لانّ المصدر موحَّدٌ لا يُثنّى ولا يُجمع لانّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير فاستُغنى عن تثنيته وجمعه الّا ان يكثُر الوصفُ بالمصدر فيصير من حيّزِ الصفات لغَلَبَةِ الوصف به فيسوغ حينئذٍ تثنيتُه وجمعُه نحوُ قوله * شُهُودِى على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ * فان قيل فهذه مصادرُ مضافةٌ الى معارفَ واضافةُ المصدر صحيحةٌ تُعرِّف فما بالُكم وصفتم بها النكرةَ فقلتم مررت برجلٍ حسبِكَ من رجل وشَرْعِكَ من رجل وهَدِّكَ وكذلك سائرُها قبلَ هذه وان كانت مصادرَ فهى فى معنَى اسماء الفاعلين بمعنى الحال واضافةُ اسماء الفاعلين اذا كانت للحال او الاستقبال لا تُفيد التعريفَ نحوَ هذا رجلٌ ضاربُكَ الآنَ او غدًا قال الله تع فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا فوصف عارضا وهو نكرةٌ بممطرنا مع انّه مضافٌ فلو لم يكن نكرةً لَما جاز ذلك منه ٭ ومثله قول الشاعر * يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكم * ألا ترى كيف أدخل رُبَّ وهى من خَواصّ النكرات على قوله غابطنا

وهو مضافٌ الى معرفةٍ وهو كثيرٌ وكذلك هذه المصادرُ لمّا كانت فى معنى اسم الفاعل لم تتعرّف بالاضافة ونحوُه قول آمرئ القيس

* وقد أَغْتَدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها * بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ *

ألا ترى كيف وصف منجردا بقَيْد الأوابد وهو مضافٌ الى معرفة اذ المرادُ مُقَيِّدُ الأوابدَ والاوابدُ الوَحْشىُّ اى يُدْرِكها لشدّةِ جَرْيِه فيمنَعُها من الانبعاث فكانّه قيدٌ لها، وربّما جاء من ذلك شىءٌ بلفظِ الفعل الماضى قالوا مررت برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ قال القَتّالُ الكلابىُّ

* ولِى صاحبٌ فى الغار هَدَّكَ صاحبًا * أَخُو الجَوْنِ الّا أنّه لا يُعَلِّلُ *

يُروى برفعِ هدّك ونصبِه فمَن رفع جعله مصدرا نُعت به ومَن فتح جعله فعلا ماضيا فيه ضميرٌ فعلى هذا تقول مررت برجلَيْن هَدّاك من رجلَيْن وبرجالٍ هَدُّوك من رجال وبامرأةٍ هَدَّتْك من امرأة وبامرأتَيْن هَدَّتاك من امرأتَيْن وبنِسْوةٍ هَدَدْنَك من نِساء وكذلك تقول مررت برجلٍ كَفاك من رجل وبرجلَيْن كَفَياك من رجلَيْن وبرجالٍ كَفَوْك من رجال وبامرأةٍ كَفَتْك من امرأةٍ وبامرأتَيْن كَفَتاك من امرأتَيْن وبنسوةٍ كَفَيْنَك من نسوةٍ فما كان منها مصدرا معربًا يتبَع الموصوفَ فى إعرابه إن كان الموصوفُ مرفوعا فالمصدرُ الذى هو نعتُه مرفوعٌ وإن كان منصوبا فهو منصوبٌ وإن كان مجرورا فهو مجرورٌ وإن كان فعلا فهو بلفظِ الفعل الماضى لا يدخله شىءٌ من الاعراب فاعرفه،

فصـــل ١٤٤

قال صاحب الكتاب ويوصف بالجُمَل التى يدخلها الصِدْقُ والكِذْبُ وامّا قوله * جاءوا بمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّْ * فبمعنى مَقُولٍ عنده هذا القولُ لوُرْقَتِه لانّه سَمارٌ ونظيرُه قولُ ابى الـدَّرْداء وجدتُ النّاسَ آخْبُرْ تَقْلِهْ اى وجدتُهم مقولًا فيهم هذا المَقالُ ولا يوصف بالجمل الّا النكراتُ،

قال الشارح وقد تقع الجُمَلُ صفاتٍ للنكرات وتلك الجملُ هى الخَبَرِيّةُ المحتملةُ للصِدْقِ والكِذْبِ وهى التى تكون أخبارا للمبتدإ وصلاتٍ للموصولات وهى أربعةُ أضرب الاوّلُ أن تكون جملةً مركّبةً من فعلٍ وفاعلٍ والثانى أن تكون مركّبةً من مبتدإ وخبر والثالثُ أن تكون شرطًا وجزاءً والرابعُ أن تكون ظرفًا فالاوّلُ قولك هذا رجلٌ قامَ وقامَ أبوه فهذا مبتدأٌ ورجلٌ الخبرُ وقامَ فى موضع رفع بانّه صفةٌ قال الله تع وهذا

كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فقولُه انزلناه فى موضعِ رفع على الصفة لكتاب يدلّ على ذلك رفعُ مبارك بعده وفيه ذكرٌ مرتفع بانّه الفاعلُ وهذا الذكرُ يعود الى الموصوف الذى هو رجلٌ ولولا هذا الذكرُ لمَا جاز ان تكون هذه الجملة صفةً لانّ الصفة كالخبر فكما لا بدّ من عائدٍ الى المبتدإ اذا وقعتْ خبرا كذلك لا بدّ منه فى الجملة اذا وقعتْ صفةً ، والثانى كقولك هذا رجلٌ ابوه منطلقٌ فأبوه مبتدأٌ ومنطلقٌ خبرُه والجملةُ من المبتدإ والخبر فى موضعِ رفع بانّها صفةُ رجلٍ والهاء فى ابوه عائدةٌ الى الموصوف ، والثالث أن تكون الجملةُ الصفةُ جملةً من شرط وجزاء وذلك نحوُ مررت برجلٍ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ فقولُك إن تكرمه يكرمك فى موضع الصفة لرجلٍ وقد عاد الذكرُ منهما الى الموصوف ولو عاد من احدهما لكان كافيًا نحوَ مررت برجلٍ إنْ تَضْرِبْهُ تُكْرِمْ خالدًا فالذكرُ ههنا انّما عاد من الشرط وحدَه ولو قلت مررت برجلٍ إن تضربْ زيدا يضربْك لجاز ايضا لانّه قد عاد الذكرُ الى الموصوف من الجزاء وإن عاد منهما فأَجْوَدُ شىءٍ ، والرابع الظرفُ ونحوُه من الجارّ والمجرور فهذا فى حكمِ الجملة من حيثُ كان الاصلُ فى الجارّ والمجرور أن يتعلّق بفعلٍ لانّ حرف الجرّ انّما دخل لايصالِ معنى الفعل الى الاسم ويدلّ على انّه فى حكمِ الجملة أنّه يقع صلةً نحوَ جاءنى الذى فى الدار ومن الكرام والصلةُ لا تكون الّا جملةً وممّا يدلّ على ذلك أنّ الظرف اذا وقع صلةً او صفةً لنكرةٍ جاز دخولُ الفاء فى الخبر نحوُ الذى فى الدار فلَهُ درهمٌ وكلّ رجل فى الدار فمُكْرَمٌ كما تقول الذى يأتينى فله درهمٌ وكلّ رجل يأتينى فله درهمٌ ولو قلت كلّ رجلٍ قائمٍ فله درهمٌ لم يجزْ ، واعلم انّ الظرف اذا وقع صفةً كان حكمُه كحكْمِه اذا وقع خبرا إن كان الموصوفُ شخصا لم تصفْه الّا بالمكان نحوَ هذا رجلٌ عندك ولا تصفه بالزمان لا تقول هذا رجلٌ اليومَ ولا غدًا لانّ الغرض من الوصف تَحْلِيَةُ الموصوف بحالٍ تختصّ به دون مُشاركه فى اسمه ليُفْصَل منه والزمانُ لا يختصّ بشخص دون شخص فلا يحصُل به فصلٌ ، وشَرَطْنا فى الجملة التى تقع صفةً أن تكون محتملةً للصدق والكذب تحرُّزًا من الأمر والنَّهْى والاستفهام نحوِ قُمْ واُقْعُدْ ولَا تَقُمْ ولَا تَقْعُدْ وهل يقوم زيدٌ فإنّ هذه الجُمَل لا تقع صفاتٍ للنكرات كما لا تقع أخبارا ولا صلاتٍ لانّ الغرض من الصفة الايضاحُ والبيانُ بذكرِ حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفُها المخاطبُ له ليست لمشاركه فى اسمه والامرُ والنهى والاستفهام ليست بأحوالٍ ثابتةٍ للمذكور يختصّ بها انّما هو طَلَبٌ واستعلامٌ لا اختصاصَ له بشخص دون شخص ، فامّا قول الشاعر انشده الأصمعىّ

* حَتّى اذا جَنَّ الظَّلامُ وٱخْتَلَطْ * جاؤوا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِئبَ قَطّ *

ويُروى بضَيْحٍ والضيحُ بالفتح اللَّبَنُ الرقيقُ الممزوجُ يقال ضَيَّحْتُ اللبنَ اى مزجتُه والمَذْقُ والمَذِيقُ مثلُه وانّما وُصف به وهو استفهامٌ على الحكاية واضمارِ القَوْل كانّه قال جاوًا بمذقٍ مَقُولٍ فيه ذلك شَبَّهَ لَوْنَه بلونِ الذئب لوُرْقَته والورقةُ لونٌ كلونِ الرَماد ولذلك قال لانّه سَمارٌ والسمارُ اللبنُ الرقيقُ ،

ومثله قول ابى الدَرْداء وجدتُ الناسَ اُخْبُرْ تَقْلَهْ وذلك انّ وجدتُ كعَلِمْتُ يدخل على المبتدإ والخبر فينصبُهما والمفعولُ الثانى خبرٌ لا يقع فيه من الجُمَل الّا الخبريّةُ وقولُه اُخْبُرْ تَقْلَهْ أمرٌ لا يقع خبرا للمبتدإ وكذلك لا يقع مفعولا ثانيا لوَجَدْتُ وانّما ذلك على معنَى وجدتُ الناسَ مَقُولًا فيهم ذلك ، ويُروى تَقْلَهْ وتَقْلِهْ بفتح اللام وكسرِها لانّه يقال قَلَى يَقْلَى ويَقْلِى فمن قال يَقْلِى بالكسر قال تَقْلِهْ مكسورا والأصلُ تَقْلِيهِ فلمّا جُزم بالامر حُذفت الياء للجزم ثمّ دخلت هاء السَكْت فقلت تَقْلِهْ بكسر اللام وسكونِ الهاء ومَن فتح وقال يَقْلَى وهو قليلٌ جزم بحذف اللام وبقى ما قبلها مفتوحا ثمّ دخلت هاء السكت ، واعلم انّ كلّ جملة وقعتْ صفةً فهى واقعةٌ موقعَ المفرد ولها موضعُ ذلك المفردِ من الإعراب فاذا قلت مررت برجلٍ يضربُ فقولُك يضربُ فى موضع ضاربٍ فأبدًا تُقدِّر ما أصبتَ مكانَه فعلًا باسمِ فاعلٍ إن كان المنعوتُ كذلك وباسمِ مفعولٍ إن كان المنعوتُ كذلك وكذلك الجارُّ والمجرور وتقديرُه بما يُلائم معناه تقول فى قولك هذا رجلٌ من بنى تميمٍ تقديرُه تميميٌّ وتميميٌّ بمعنَى منسوبٍ وفى قولك هذا رجلٌ من الكرام تقديرُه كريمٌ فاعرفْ ذلك ، فان قيل فلِمَ زعمتم انّ المفرد اصلٌ والجملةَ واقعةٌ موقعَه فالجوابُ انّ البسيط اوّلٌ والمركّبَ ثانٍ فاذا استقلّ المعنى بالاسم المفرد ثمّ وقع موقعَه الجملةُ فالاسمُ المفردُ هو الاصلُ والجملةُ فرعٌ عليه ونظيرُ ذلك فى الشَريعة شهادةُ المرأتَيْن فرعٌ على شهادةِ الرجل ،

واعلم انّه لا يُنعَت بالجملة معرفةٌ لو قلت هذا زيدٌ أبوه قائمٌ على ان تجعله صفةً لم يجز فان جعلتَه حالا جاز وانّما لم توصَف المعرفة بالجملة لانّ الجملة نكرةٌ فلا تقع صفةً للمعرفة لانّها حديثٌ ألا ترى انّها تقع خبرا نحوَ زيدٌ ابوه قائمٌ ومحمّدٌ قام اخوه وانّما تُحدّث بما لا يُعرَف فتُفيد السامعَ ما لم يكن عنده فان اردتَ وصفَ المعرفة بجملةٍ أتيتَ بالّذى وجعلتَ الجملةَ فى صلته فقلتَ مررت بزيدٍ الذى ابوه منطلقٌ فتوصّلتَ بالّذى الى وصفِ المعرفة بالجملة كما توصّلتَ بأَيٍّ الى نداء ما فيه الالفُ واللام نحو يا أيُّهَا الرجلُ ،

فصــل ١٤٥

قال صاحب الكتاب وقد نزّلوا نَعْتَ الشيء بحالِ ما هو من سَبَبه منزلةَ نعته بحاله هو نحوَ قولك مررتُ برجلٍ كثيرٍ عَدُوُّه وقليلٍ مَن لا سَبَبَ بينه وبينه ،

قال الشارح اعلم انّهم يصفون الاسمَ بفعلِ ما هو من سَبَبه كما يصفونه بفعْله والغرضُ بالسبب هٰهنا الاتّصالُ اى بفعلِ ما له به اتّصالٌ وذلك نحوُ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ أخوه زيدا وشاكرٌ أبوه عمرًا لمّا وصفتَه بضاربٍ ورفعتَ به الأخَ وأضفتَه الى ضميرِ الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الإيضاح والبيانِ ما يحصُل بفعله ألا ترى انّك اذا قلت مررتُ برجلٍ قائمٍ ابوه او غلامُه فقد تخصّص وتميّز من رجلٍ ليس بهذه الصفة كما اذا قلت مررت برجلٍ قائمٍ ولو قلت مررت برجلٍ قائمٍ عمرٌو او ضاربٍ زيدٌ لم يحصل بذلك تخصيصٌ ولا تميّزٌ به من غيره اذ ذلك ليس شيئًا يَخُصّه فاذا قلت مررت برجلٍ كثيرٍ عدوُّه فقد اتّصل المضمرُ بالفاعل واذا قلت قليلٍ مَن لا سَبَبَ بينه وبينه فقد اتّصل الضميرُ بالفاعل واذا قلت مررت برجلٍ ضاربٍ أخاه فقد اتّصل الضميرُ بالمفعول فكان من سببه لذلك فاعرفه ،

فصــل ١٤٦

قال صاحب الكتاب وكما كانت الصفةُ وَفْقَ الموصوف فى إعرابه فهى وَفْقُه فى الإفراد والتثنية والجمع والتعريفِ والتنكيرِ والتذكيرِ والتأنيث الّا اذا كانت فِعْلَ ما هو من سَبَبه فانّها توافقه فى الإعراب والتعريف والتنكيرِ دونَ ما سِواها او كانت صفةً يَسْتوى فيها المذكّرُ والمؤنّثُ نحوَ فَعُولٍ وفَعيلٍ بمعنى مفعولٍ او مؤنّثةً تجرى على المذكّر نحوَ عَلّامةٍ وهِلْباجةٍ ورَبْعةٍ ويَفَعَةٍ ،

قال الشارح قد تقدّم قولُنا انّ الصفةَ تابعةٌ للموصوف فى أحواله وجملتُها عشرةُ اشياء رفعُه ونصبه وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه إن كان الاسمُ الأوّلُ الموصوفُ مرفوعا فنعتُه مرفوعٌ وإن كان منصوبا فنعتُه منصوبٌ وان كان مخفوضا فنعتُه مخفوضٌ وكذلك سائرُ الاحوال تقول هذا رجلٌ عاقلٌ ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجلٍ عاقلٍ فقد ترى كيف تبعتِ الصفةُ الموصوفَ فى إعرابه وإفراده وتذكيره وتنكيره ولو قلت هذا رجلٌ الظريفُ او هذا زيدٌ ظريفٌ على أن تجعل ظريفا نعتًا لِمَا قبله لم يجز لمخالفته إيّاه فى التعريف فإن جعلتَه بَدَلا جازَ واتّما وجب

للنعت أن يكون تابعًا للمنعوت فيما ذكرناه من قِبَل انّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسمَ يلحق النعتَ وانّما قلنا أنّهما كالشيء الواحد من قِبَل انّ النعت يُخْرِج المنعوتَ من نوع الى نوع أخصّ منه فالنعتُ والمنعوت بمنزلة نوع أخصّ من نوع المنعوت وحدَه فالنعتُ والمنعوت بمنزلة إنسان والمنعوتُ وحدَه بمنزلة حَيَوان فكما أنّ إنسانا أخصّ من حيوان كذلك النعتُ والمنعوت أخصّ من المنعوت وحدَه ألا ترى انّك اذا قلت مررت برجلٍ فهو من الرجال الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ واذا قلت مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظُرفاء الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ فالرجالُ الظرفاء جملةٌ لرجل ظريف كما انّ الرجال جملةٌ لرجل فرجلٌ ظريفٌ جُزْءٌ للرجال الظرفاء وهو أخصّ من رجل ألا ترى انّ كلّ رجل ظريف رجلٌ وليس كلُّ رجل رجلا ظريفا وقد تقدّم الكلام على شدّة اتّصال الصفة بالموصوف في مواضعَ من هذا الكتاب، وقوله الّا اذا كان فعْلَ ما هو من سَبَبه يعني انّ الصفة اذا رفعت الظاهرَ وكان الظاهرُ من سببِ الموصوف فانّ الصفة تكون موحّدةً على كلّ حال وإن كان موصوفُها مثنًّى او مجموعا نحوَ قولك هذا رجلٌ قائمٌ أخوه ورجلان قائمٌ أخوهما ورجالٌ قائمٌ أخوهم لانّها هنا جاريةٌ مجرَى الفعل اذا تقدّم نحوَ قولك قام زيدٌ وقام الزيدان وقام الزيدون لمّا رفع الظاهرَ خلا من الضمير والتثنيةُ انّما هي للضمير لا للفعل نفسه فكذلك اسمُ الفاعل واسمُ المفعول انّما يُثنّى كلّ واحد منهما ويُجمع اذا كان فيهما ضميرٌ وأمّا اذا خَلَوَا من الضمير فيكونان موحَّدَيْن وكذلك لا يُؤنَّثان الّا أن يكون المرفوعُ بهما مؤنّثا نحوَ مررت بأمرأةٍ ضاربةٍ جاريتُها فإن كان الفاعلُ مذكّرا ذكّرتَ الفعلَ نحوَ قولك هذه امرأةٌ ضاربٌ غلامُها لانّ الفعل للغلام لا لامرأة والفعلُ انّما يتأنّث بتأنيث فاعله، فأمّا الصفة التي يَستوي فيها المذكّرُ والمؤنّثُ وذلك على ضربَيْن منه ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث في سقوط علامة التأنيث ومنه ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث في لزوم تاء التأنيث فالاوّل نحوُ فَعُولٍ بمعنَى فاعِلٍ نحوُ رجلٌ صَبورٌ وشَكورٌ وضَرُوبٌ وامرأةٌ صبورٌ وشكورٌ وضروبٌ بمعنَى صابرٍ وصابرةٍ وشاكرٍ وشاكرةٍ وضاربٍ وضاربةٍ كانّهم ارادوا بسقوط التاء من المؤنّث ههنا الفرقَ بين فعولٍ بمعنَى فاعِلٍ وبينه اذا كان بمعنَى مفعولٍ نحوِ حَلُوبَةٍ وحَمُولَةٍ قال الشاعر

* فيها ٱثنتان وأربعون حَلُوبَةً * سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ *

أثبتَ التاء لانّها بمعنَى محلوبة، ومثلُ ذلك فَعيلٌ اذا كان بمعنَى مفعولٍ نحوُ كَفٌّ خَضيبٌ ولِحْيَةٌ دَهِينٌ المرادُ مخضوبةٌ ومدهونةٌ حُذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنَى فاعلٍ نحوِ عَليم وسَميع وذلك

انّما يكون فيهما عند ذكرِ الموصوف وفَهْمِ المعنى بذكرِه او ما يقوم مقامَ ذكرِه فامّا مع حذفِ الموصوف فلا لو قلت رأيت خصيبًا وأنت تريد كَفًّا لم يجز للالتباس، وامّا الثانى فقولهم عَلّامةٌ ونَسّابةٌ لمن يكثُر علمُه ومعرفتُه بالنَسَب وقالوا هِلْباجةٌ للأحمق وقالوا رَبْعَةٌ للمتوسّط فى الطُول ليس طويلا ولا قصيرا وقالوا غلامٌ يَفَعَةٌ بمعنى اليافع وهو المرتفعُ يقال غلامٌ يَفَعَةٌ وغِلْمانٌ يفعةٌ فهذا ونحوُه لا ينبع الموصوفَ فى تذكيره بل يثبُت فيه التاء وإن كان الموصوفُ مذكّرا لانّ التاء فيه للمبالغة فى ذلك الوصف ولا تدخل هذه التاء فى صفات الله تع وإن كان معناها المبالغةَ لوجودِ لفظ التأنيث ولا يحسُن إطلاقه على البارئ لانّها مبالغةٌ بعلامة نَقْص،

فصـــل ١٤٧

قال صاحب الكتاب والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفةً والعَلَمُ مثلُه فى انّه لا يوصف به ويوصف بثلثة بالمعرّف باللام وبالمضاف الى المعرفة وبالمُبْهَم كقولك مررتُ بزيدٍ الكريمِ وبزيد صاحبِ عمرو وصديقِك وراكبِ الأدْهم وبزيدٍ هذا والمضافُ الى المعرفة مثلُ العَلَم يوصف بما وُصف به والمعرّفُ باللام يوصف بمثله وبالمضاف الى مثله كقولك مررت بالرجل الكريمِ وصاحبِ القوم والمُبْهَمُ يوصف بالمعرّف باللام اسمًا او صفةً واتّصافُه باسمِ الجنس ما هو مستبِدٌّ به عن سائرِ الاسماء وذلك قولك أَبْصِرْ ذاك الرجلَ وأولئك القومَ ويا أيُّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ،

قال الشارح اعلم انّ المعارفَ خمسٌ المضمراتُ نحوُ أنا وأنتَ وهُوَ ونحوِ ذلك ممّا سيأتى وصفُه والاعلامُ نحوُ زيد وعمرو وقد تقدّم بيانُها والمبهماتُ وهى اسماء الاشارة نحوُ هذا وذلك وذاك وهؤلاء ونحوها ممّا سيأتى بيانُها وما عُرّف بالالف واللام نحوُ الرجل والغلام وما اضيف الى واحد منها نحوِ غلامك وغلامُ زيد وصاحبُ هذا وبابُ الدار ونحوِ ذلك، واعلم انّ المعارف مرتّبةٌ فى التعريف والترتيبُ المذكورُ فأعرفُها وأخصُّها المضمراتُ وذلك لانّك لا تُضمِر الاسمَ الّا بعد تقدُّمِ ذكره ومعرفةِ المخاطب على مَن يعود ومَن يُعْنَى او تفسيرٍ يقوم مقامَ الذكر ولذلك آستغنى عن الوصف ثمّ العَلَمُ ثمّ المبهمُ وما اضيف الى معرفةٍ من المعارف فحكمُه حكمُ ذلك المضافِ اليه فى التعريف لانّه يسرِى اليه ما فيه من التعريف ثمّ ما فيه الالفُ واللام هذا مذهبُ سيبويه، وذهب قومٌ الى انّ المبهم أعرفُ المعارف

لانّه يتعرّف بالقَلْب والعين وغيرُه يتعرّف بالقلب لا غيرُ فكان ما يتعرّف بشيئَيْن أعرفَ ممّا يتعرّف بشىء واحد ثمّ العَلَم ثمّ المضمرُ ثمّ ما فيه الالفُ واللام وهو قولُ ابى بكرِ بن السَرّاج، وذهب آخرون الى انّ اعرفَ المعارف العلمُ لانّه فى اوّل وضعه لا يكون له مشاركٌ اذ كان علامةً تُوضَع على المسمّى يُعرَف بها دون غيره ويُميَّز من سائرِ الاشخاص ثمّ المضمرُ ثمّ المبهمُ ثمّ ما عُرِّف بالالف واللام وهو قول ابى سَعيد السيرافىّ فامّا ما عُرِّف بالاضافة فتعريفُه على حسبِ ما يضاف اليه من المضمر والعلم والمبهمِ وما فيه الالفُ واللام على اختلافِ الاقوال، فامّا المضمرات فلا توصَف وذلك لوُضوحِ معناها ومعرفةِ المخاطب بالمقصود بها اذ كنت لا تُضْمِر الاسمَ الّا وقد عرف المخاطبُ الى مَن يعود ومَن تَعْنى فاستغنى لذلك عن الوصف ولا يوصَف بها لانّ الصفة تَحْلِيَةٌ بحالٍ من أحوالِ الموصوف والمضمراتُ لا اشتقاقَ لها فلا تكون تحليةً، وامّا العَلَمُ الخالصُ فلا يوصَف به لعدمِ الاشتقاق فيه وذلك انّه لم يُسمَّ به لمعنًى استحقّ به ذلك الاسمَ دون غيره ويوصَف لِما ذكرناه من إزالةِ الاشتراك فى اللفظ ووصفُه بثلاثة أشياء بما فيه الالفُ واللام نحوُ جاءنى زيدٌ العاقلُ والفاضلُ والعالمُ ونحوها ممّا فيه الالفُ واللام وبما اضيف الى معرفةٍ من المعارف الأربع نحوُ غلامك وغلامُ هذا وغلامُ زيد وغلامُ الرجل تقول جاءنى زيدٌ غلامُك فزيدٌ مرفوعٌ بأنّه فاعلٌ وغلامُك نعتٌ له وتقول جاءنى محمّدٌ عبدُ خالدٍ وغلامُ هذا وصاحبُ الأمير وما أشبهَ ذلك، وربّما وقع فى عبارةِ بعض النحويّين فى وصف العلم أنّه يوصَف بكذا وبالمضاف الى مثله وهى من عباراتِ سيبويه والمرادُ الى مثله فى التعريف لا فى العَلَمِيّة ويوصَف بالمبهم نحوَ مررت بزيدٍ هذا لانّ اسمَ الاشارة وإن لم يكن مشتقًّا فهو فى تأويلِ المشتقّ والتقديرُ بزيدٍ المشارِ اليه او القريبِ هذا مذهبُ سيبويه فانّه كان يرى انّ العلم أخصُّ من المبهم وشرطُ الصفة أن تكون أعمَّ من الموصوف ومن قال انّ اسم الاشارة أعرفُ من العلم لم يجز عنده أن يكون نعتًا له انّما يكون بَدَلًا او عطفَ بيانٍ، وامّا اسماء الاشارة فتوصَف ويوصف بها فتوصف لِما فيها من الإبهام ألا ترى انّك اذا قلت هَذَا وأشرتَ الى حاضرٍ وكان هناك أنواعٌ من الاشخاص التى يجوز ان تقع الاشارةُ الى كلّ واحد منها فيُبهِم على المخاطب الى أىّ الانواع وقعتِ الاشارةُ فتفتقر حينئذ الى الصفة للبيان، ويوصف بها لانّها فى مذهبِ ما يوصف به من المشتقّات نحو الحاضر والشاهد والقريب والبعيد فاذا قلت ذَاكَ فتقديرُه البعيدُ او المُتَنَحِّى ونحوُ ذلك، ولا توصَف الّا باسمِ جنس لانّ الغرض من وَصْفها ببيانُ نوعِ المشار اليه لا فصلُ المشار اليه من مشاركٍ له بحالٍ من أحواله لانّ

اسم الاشارة ثابتٌ لِما وقع عليه ثمّ شارَكه فى ذلك الاسم غيرُه فاحتاج الى فصلٍ بينهما بالصفة وانّما أُتى به وُصْلَةً الى نَقْلِ الاسم من تعريفِ العَهْد الى تعريفِ الحُضور والاشارة مثالُ ذلك أن يكون بحَضْرتك شخصان فتُريد الإخبارَ عن احدهما ولا بدّ من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عَهْدٌ فيدخَلَ فيه الالفُ واللام فأُتى باسم الاشارة وُصلةً الى تعريفه ونَقْله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجلُ فَعَلَ او يفعلُ ونظيرُه دخولُ أيّ فى النداء وصلةً الى نداء ما فيه الالف واللام ويجوز ان تتوصّل بهَذا الى نداء ما فيه الالفُ واللام فتقول يا هذا الرجلُ كما تقول يا أيّها الرجلُ وقد يجوز أن لا تجعله وصلةً فتقول يا هَذا فاذا جعلتَه وصلةً لزمتْه الصفةُ واذا لم تجعله وصلةً لم تلزمْه فلذلك تقول هذا الرجلُ والغلامُ ولا تقول الظريفُ ولا العالمُ الّا على ارادةِ حذفِ الموصوف واقامةِ الصفة مُقامَه فيكون المرادُ الاسمَ لا الصفةَ ، ولا يجوز ان يُنعت المبهم بمضافٍ لانّك اذا قلت هذا الرجلُ فالرجلُ وما قبله اسمٌ واحدٌ للزومِ الصفة له لانّك اذا أَوْمَأْتَ الى شىء لزمك البيانُ عن نوع الذى تقصده فالبيانُ كاللازم له فلمّا كانت هى لا تضاف لانّها معرفةٌ بالاشارة والمضافُ يُقدّر بالنكرة والمبهمُ ممّا لا يصحّ تنكيرُه لانّ تعريفَ الاشارة لا يُفارقه فكما لا يصحّ اضافةُ الاوّل كذلك لا يصحّ اضافةُ الثانى لانّهما اسمٌ واحدٌ ، ولذلك من المعنى لا يصحّ ان تفرق الصفةَ وتجمع الموصوفَ فتقولَ مررتِ بهذَيْن الرجلِ والفرسِ لفَصْلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلافِ غيره من الصفات فانّك تقول مررت برجلَيْن كريمٍ وفاضلٍ ولا بدّ فيه من ان يكون على عدّة المجموع ، فامّا ما عُرّف بالالف واللام فيوصَف بشيئَيْن بمثله ممّا فيه الالفُ واللام وبالمضاف الى ما فيه الالفُ واللام نحوَ قولك مررت بالرجل العاقلِ وهذا الرجلُ الفاضلُ وتقول فى الصفة بالمضاف هذا الرجلُ صاحبُ المال ورأيت الأميرَ ذا العَدْلِ ومررت بالغلام ذى الفضل ولا يوصَف ما فيه الالفُ واللام بغير ذَيْنِك لانّه أقربُ الى الإبهام من سائرِ المعارف ألا تراك تصفُه بما تصف به النكراتِ فتقول مررت بالرجل مثلِك وانّى لآمُرّ بالغلام غيرِك فيُكْرِمُنى ، فامّا المضاف الى المعرفة فانّه يوصف بالمضاف الى مثله فى التعريف وبالمضاف الى ما هو أبهمُ منه على حسبِ الفائدة المذكورة وبما فيه الالفُ واللام وبالاسماء المبهمة نحوَ مررت بصاحبك أخى زيدٍ وصاحبِ هذا والكريمِ ولا تقول مررت بغلامِ زيد أخيك لانّه أخصُّ من الموصوف فاعرفه ،

فصــــل ١٤٨

قال صاحب الكتاب ومن حقّ الموصوف أن يكون أَخَصَّ من الصفة او مُساوِيًا لها ولذلك امتنع وصفُ المعرّف باللام بالمُبْهَم وبالمضاف الى ما ليس معرّفا باللام لكونهما اخصّ منه ٭

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الصفة ينبغى ان تكون وَفْقَ الموصوف فإن كان الموصوف نكرةً فصفتُه نكرةٌ وإن كان معرفةً فصفتُه معرفةٌ ولا تكون الصفة أخصّ من الموصوف انّما يوصَف الاسمُ بما هو دونه فى التعريف او بما يُساويه وذلك لوجهَيْن احدُهما انّ الصفة تَتِمّةٌ للموصوف وزيادةٌ فى بيانه والـزيادةُ تكون دون المَزيد عليه وأمّا أن تَفُوقه فلا فاذًا وجهُ الكلام أن تبدأ بالأعرف فإن كَفَى والّا أتبعتَه ما يزيده بياناً ٭ وامّا الوجه الثانى فإنّ الصفة خبرٌ فى الحقيقة ألا ترى انّه يحسُن أن يقال لمن قال جاءنى زيدٌ الفاضلُ كذبتَ فيما وصفتَه به او صدقتَ كما يحسن ذلك فى الخبر واذا كانت خبرا فكما أنّ الخبر لا يكون الّا أعمَّ من المُخْبَر عنه او مساويا له فالاوّل نحوُ زيدٌ قائمٌ والثانى نحوُ الانسانُ بَشَرٌ الّا انّ الفرق بينهما انّك فى الصفة تذكُر حالاً من أحوالِ الموصوف لمن يعرِفها تعريفًا له عند توهُّم الجهالة بالموصوف وعدمِ الاكتفاء بمعرفته وفى الخبر انّما تُذكَر لمن يجهَلها فتكون هى محلّ الفائدة فلذلك تقول مررت بزيدٍ الطويلِ والطويلُ نعتٌ لزيد وهو أعمُّ منه وحدَه اذ الاشياء الطِوالُ كثيرةٌ وزيدٌ أخصُّ من الطويل وحدَه ٭ فان قيل فكيف تكون الصفةُ بياناً للموصوف وهى أعمُّ منه قيل البيانُ منه انّما حصل من مجموعِ الصفة والموصوفِ لانّ مجموعهما أَخصُّ من كلّ واحد منهما منفردا فزيدٌ الطويلُ أخصُّ من زيد وحدَه ومن الطويل وحده ولذلك كانت الصفةُ والموصوف كالشيء الواحد فعلى هذا تقول مررت بزيدٍ هذا فيكون هٰذا نعتًا لزيد هذا على مذهبِ من يرى أنّ هٰذَا أنقصُ من العَلَم ومَن جعل هذا أخصّ من العلم جعله بَدَلا لا نعتًا ٭ وتقول جاءنى هذا الرجلُ فتصفُ هذا بما فيه الالفُ واللام لانّ ما فيه الالفُ واللام أنقصُ تعريفا من اسماء الاشارة ولو قلت مررت بالرجل هذا فتصفُ ما فيه الالفُ واللام باسمِ الاشارة لم يجز لانّ الاسمَ لا يوصَف بما هو أَتَمُّ تعريفا منه فإن جعلتَه بدلا او عطفَ بيانٍ جاز فاعرفه ٭

فصــــل ١٤٩

قال صاحب الكتاب وحقّ الصفة أن تصحَب الموصوفَ الّا اذا ظهر أمرُه ظهورًا يُستغنى معه عن

ذِكْره فحينئذٍ يجوز تركُه واقامةُ الصفة مُقامَه كقوله

* وعَلَيْهِما مسرودتانِ قَضاهما * داوُدُ او صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ *

وقوله

* رَبّاءِ شَمّاءِ لا يَأْوِى لقُلَّتِها * إلّا السَّحابُ وإلّا الأَوْبُ والسَّبَلُ *

وقوله عزّ وجلّ وَعِنْدَهُمْ قاصِراتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ وهذا بابٌ واسعٌ ومنه قولُ النابغة

* كأنّكَ من جِمالِ بَنِى أُقَيْشٍ * يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بشَنِّ *

اى جَمَلٌ من جِمالهم وقال

* لو قُلْتَ ما فى قَوْمِها لم تِيثَمِ * يَفْضُلُها فى حَسَبٍ ومِيسَمِ *

اى ما فى قومها احدٌ ومنه * أَنا ٱبْنُ جَلا * اى رَجُلٍ جلا وقولُه * بكَفَّىْ كانَ من أَرْمَى البَشَرْ * اى بكفّىْ رَجُلٍ وسمع سيبويه بعضَ العرب الموثوقِ بهم يقول ما منهما مات حتّى رأيتُه فى حالِ كذا وكذا يريد ما منهما واحدٌ مات، وقد يبلُغ من الظهور أنّهم يطّرِحونه رأسًا كقولهم الأَجْرَعُ والأَبْطَحُ والفارس والصاحب والراكب والأَوْرَقُ والأَطْلَسُ،

قال الشارح اعلم انّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشىءِ الواحد من حيثُ كان البيانُ والايضاحُ انّما يحصُل من مجموعهما كان القياس ان لا يُحذف واحدٌ منهما لانّ حذفَ احدهما نقضٌ للغرض وتراجُعٌ عمّا ٱعتزموه فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه لما ذكرناه ولانّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ ألا ترى انّك اذا قلت مررتِ بطويلٍ لم يُعلم من ظاهرِ اللفظ انّ الممرور به انسانٌ او رُمْحٌ او ثَوْبٌ ونحوُ ذلك ممّا قد يوصَف بالطُول الّا انّهم قد حذفوه اذا ظهر امرُه وقَوِيَتِ الدلالةُ عليه إمّا بحالٍ او لفظٍ وأكثرُ ما جاء فى الشعر لانّه موضعُ ضرورةٍ وكلّما ٱستبهم كان حذفُه أبعدَ فى القياس فمن ذلك قولُ ابى ذُؤَيْبٍ * وعليهما مسرودتان الخ * الشاهد فيه قولُه مسرودتان والمرادُ دِرْعان مسرودتان وكذلك السَّوابِغُ المراد الدُروع السوابغ ومن ذلك قولُ المُتَنَخِّل الهُذَلىّ وهو مالكُ بن عُوَيْمِرٍ والمتنخّل لقبٌ * رَبّاءِ شَمّاءِ الخ * الشاهد فيه قوله رَبّاء شمّاء والمرادُ رَجُلٌ رَبّاءُ رَبْوَةٍ او رابيةٍ شَمّاءَ فهو فَعّالٌ من قولك رَبَوْتُ الرابيَةَ اذا عَلَوْتَـها وضعّف العينَ للتكثير والهمزةُ فى آخره بدلٌ من الواو التى هى لامُ الكلمة كهمزةِ كساءٍ وغطاءٍ ولم يُنَوِّنْه لانّه مضافٌ الى شمّاء وشمّاءُ فَعْلاءُ من الشَمَم وهو الارتفاعُ يقال جبلٌ أَشَمُّ ورابيَةٌ شَمّاءُ اى مرتفعةٌ ومنه الشَمَمُ فى الأَنْف وهو ارتفاعُ قَصَبَته وهو مخفوضٌ باضافةِ رَبّاء اليه والفتحةُ علامةُ الخفض لانّه لا

ينصرف وهمزتُه للتأنيث ، ومن ذلك قوله تعالى وعندهم قاصراتُ الطرف عينٌ والمراد حُورٌ قاصراتُ الطرف ، قال وهذا بابٌ واسعٌ يعني حذفَ الموصوف اذا كانت الصفةُ مفردةً متمكّنةً في بابها غيرَ مُلْبِسة نحوَ قولك مررت بظريفٍ ومررت بعاقلٍ وشِبْهِهما من الاسماء الجارية على الفعل فامّا اذا كانت الصفةُ غيرَ جارية على الفعل نحوَ مررت برجلٍ أَيِّ رجلٍ وأَيِّما رجلٍ فانّه يمتنع حذفُ الموصوف واقامةُ الصفة مُقامَه لانّ معناه كاملٌ وليس لفظُه من الفعل ، وكذلك لو كانت الصفة جملةً نحوَ مررت برجلٍ قام أخوه ولقيتُ غلاما وَجْهُه حسنٌ لم يجز حذفُ الموصوف فيه ايضا لانّه لا يحسُن اقامةُ الصفة مقام الموصوف فيه ألا تراك لو قلت مررت بقامَ اخوه او لقيتُ وَجْهُه حسنٌ لم يحسن وربّما جاء شيءٌ من ذلك وما أَقَلَّه فمن ذلك قولُ النابغة * كأنّك من جمالِ بني أُقَيْشٍ الخ * وقبله

* أَتَخْذُلُ ناصري وتُعِزُّ عَبْساً * أَيَرْبُوعَ بنَ غَيْظٍ لِلمِعَنِّ *

اراد جَمَلًا من جمال بني اقيش فحذف الموصوفَ وأقام الصفة مقامه وانّما قال من جمال بني اقيش لانّها وَحْشيّةٌ مشهورةٌ بالنُفور والشَنُّ القِرْبَةُ اليابسةُ واذا فُعل بها هذا كان أشدَّ لنُفورها ، وسببُ هذا الشعر انّ بني عَبْس قتلوا رجلا من بني أسد فقتلت بنو أسدٍ رجلَيْن من عَبْس فأراد عُيَيْنَةُ بنُ حِصْنٍ الفَزاريُّ أن يُعين بني عبس وينقُض الحِلْفَ الذي بين بني ذُبْيانَ وبني أسد وبينهم حلفٌ وتناصُرٌ فقال كأنّك من جمال بني اقيش اي سريعُ الغَضَب تنفر ممّا لا ينبغي لعاقلٍ أن ينفر منه ، والذي حسّن حذفَ الموصوف ههنا كونُه خبرا والخبرُ يكون جملةً وجارًّا ومجرورا نحوَ قولك إنّ زيدا ابوه قائمٌ وإنّ زيدا من الكرام فأبوه قائمٌ في موضع الخبر وكذلك الجارُّ والمجرور ، ومنه قول ابي الأَسْوَد الحِمّانيّ * لو قلت ما في قومها الخ * والمراد انسانٌ يفضُلها فحذف الموصوفَ الذي هو المبتدأُ واقام الجملة مقامه ، يصف امرأةً فالحَسَبُ المآثِرُ والمِيسَمُ الجَمالُ وهو من الواو وانّما قلبوها ياءً للكسرة قبلها كأنّه من قولهم فلانٌ وَسيمٌ اي حسنُ الوجه ، وقوله لم تِيثَمِ يريد تأثَم وانّما لمّا كسر التاء وجب قلبُ الهمزة ياءً وانّما كسروا التاء على مذهبِ مَن يرى كسرَ حروفِ المضارعة ما عدا الياءَ وذلك اذا كان الفعل على فَعِلَ نحو تِعْلَمُ وتِسْلَمُ ، ومثله في حذفِ الموصوف قوله تعالى وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ اي قومٌ دون ذلك او ناسٌ وقد حمل ناسٌ قولَه تعالى وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ على هذا قالوا تقديرُه ومن الذين قالوا انّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم ، ومثله وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ والمراد انسانٌ له مقامٌ معلومٌ وقوله وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ اي قومٌ يحرّفون والكوفيون

يُضْمِرون موصولا وتقديرُه عندَم إلّا مَن له مقامٌ معلومٌ والأوّل أسهلُ لانّ حذفَ الموصولِ أبعدُ من حذفِ الموصوفِ، ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم ما منهما مَاتَ حتّى رأيتُه فى حالِ كذا وكذا والمراد ما منهما احدٌ مات فحذف احدا وهو الموصوف وهذا الحذفُ فى المبتدإ أسهلُ منه مع الفاعل لو قلت جاءنى قام أخوه على ارادة جاءنى رجلٌ قام اخوه لم يحسُن حُسْنَه فى المبتدإ لانّ المبتدأ قد لا يكون اسمًا محْضًا نحوَ تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تَراه والمراد سَماعُك بالمعيدىّ خيرٌ من رُؤْيَتِه وليس كذلك الفاعلُ، وامّا قوله أنا ابنُ جَلَا من قول سُحَيْمِ بن وَثِيلٍ الرياحىّ

* أَنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنايَا * مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُونِى *

فقيل انّه من هذا القبيل والمرادُ أنا ابنُ رجلٍ جَلَا ثمّ حذف الموصوفَ اى جلا أمرُه ووضح او كشف الشدائدَ وقيل انّه اسمٌ عَلَمٌ واحتجّ به عيسى بن عمر شاهدًا فى منع صرفِ كلّ اسم على وزن الفعل سواءٌ كان ذلك البناءُ ممّا يغلب وجودُه فى الافعال او لا يغلب، وأصحابُ سيبويه يتأوّلونه على انّه سُمّى به وفيه ضميرٌ فهو جملةٌ والاسمُ المنقول من الجملة يُحكَى ولا يُعرَب فيكون من قبيلِ بنى شابَ قَرْنَاها وقد تقدّم شرحُ ذلك فى ما لا ينصرف، وقد قيل فى قولِ الآخر

* وَاللّهِ ما لَيْلِى بِنَامَ صاحِبُهْ * ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ *

أنّه عَلَمٌ اسمُ رجل وقيل انّه على حذفِ الموصوف كانّه اراد ما ليلى برجلٍ نامَ صاحبُه ثمّ حذف الموصوفَ، ومن ذلك قوله * جادَتْ بكَفَّىْ كانَ مِن أَرْمَى البَشَرْ * وقبله

* ما لَكَ عندى غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ * وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ *

الشاهد فيه حذفُ الموصوف واقامةُ الصفة التى هى الجملةُ مقامه والتقديرُ بكَفَّىْ رجلٍ كان من أرمى البشرِ وقد رُوى بكفّى كان مَن أرمى البشر بفتح ميمِ مَنْ اى بكفّى مَن هو أرمى البشرِ وكَانَ زائدةٌ، وكَبِدُ القَوْسِ مَقْبِضُها وقوسٌ كبداءُ غليظةُ المَقْبِضِ تملأُ الكفَّ، وجادتْ من الجُودة لا من الجُود، ولو صحّت الروايةُ الأُولى لم يجز القياسُ عليه لقلّته وشذوذه فى القياس، وربّما ظهر امرُ الموصوف وعُرف موضعه فيُستغنَى عن ذكره البتّةَ وتقع المُعامَلةُ مع الصفة وتصير الصفةُ كاسم الجنس الدالّ على معنى الموصوف وذلك نحوُ قولهم الأَجْرَعُ والأَبْطَحُ فالأجرعُ مكانٌ سَهْلٌ مُسْتَوٍ لا يُنْبِت يقال مكانٌ أجرعُ ورَمْلَةٌ جَرْعَاءُ ثمّ اشتهر المكانُ بذلك فعُلم مكانه وإن لم يُذكَر فقيل الأجرعُ اذ لا يوصَف بذلك الّا المكانُ، وامّا الأَبْطَحُ فالمكان المتّسع ومثله البَطْحاءُ وأصلُه أن يقال مكانٌ ابطحُ ثمّ غلبت الصفةُ

وصارت كاسم الجنس، ومثله الفارسُ والصاحبُ والراكبُ اصلُ ذلك كلّه الصفةُ وانّما غلبتْ فصارت كاسم الجنس ولذلك يُجمَع جَمْعَه فيقال فارسٌ وفوارسُ وصاحبٌ وصَواحِبُ وراكبٌ ورواكبُ كما يقال كاهلٌ وكَواهِلُ فالفارسُ راكبُ الفرس خاصّةً والراكبُ راكبُ الجَمَل خاصّةً لا يقال لغيره والصاحبُ معروفٌ، ومثلُ ذلك الأَوْرَقُ والأَطلسُ فالأَورقُ المُغْبَرُّ اللّونِ كلَوْنِ الرّماد والحمامةُ وَرْقاءُ للونها والأَطلسُ أن يَضْرِب الى الغُبْرة والذئبُ اطلسُ للونه فأصلُهما الصفةُ ثمّ ظهر أمرُهما فصار الموصوفُ نَسْيًا منسيًّا فصارا كالجنس، وامّا الصفةُ فلا يحسن حذفُها ايضا لما ذكرناه ولانّ الغرض من الصفة إمّا التخصيصُ وإمّا الثناءُ والمدحُ وكلاهما من مَقاماتِ الإطناب والإسهابِ والحذفُ من بابِ الإيجاز والاختصارِ فلا يجتمعان لتدافُعهما، وقد حُذفت الصفة على قِلّةٍ ونَدْرَةٍ وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سِيرَ عليه ليلٌ وهم يريدون ليلٌ طويلٌ وكانّ هذا انّما حُذف فيه الصفةُ لما دلّ من الحال على موضعها وذلك بأن يوجَد فى كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقامَ قوله طويلٌ وذلك اذا كنتَ فى مدح انسان والثناء عليه فتقول كان واللّهِ رجلا وتزيد فى قوّة اللفظ بالله وتمطيطِ اللام وإطالةِ الصوت بها فيُفهَم من ذلك أنّك اردتَ كريما او شُجاعا او كاملا، وكذلك فى طَرَف الذمّ اذا قلت سألتُ فلانا فرأيتُه رجلًا وتَزْوى وجهَك وتُقطّبه فتَغْنَى عن بخيلًا او لئيماً، ومنه الحديث لا صلوةَ لجارِ المَسْجد الّا فى المسجد والمرادُ لا صلوةَ كاملةً او تامّةً ونحوُ ذلك فإن عَرِيَتِ الحالُ من الدلالة لم يجز الحذفُ فاعرفه،

البَدَل

فصـل ١٥٠

قال صاحب الكتاب هو على أربعة أضرب بدلُ الكلّ من الكلّ كقوله تعالى ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدلُ البعض من الكلّ كقولك رأيت قومك أَكْثَرَهم وثُلُثَيْهم وناسا منهم وصرفتُ وُجوهَها أَوَّلَها وبدلُ الاشتمال كقولك سُلب زيدٌ ثوبُه وأعجبنى عمرٌو حُسْنُه وأَدَبُه وعِلْمُه ونحوُ ذلك ممّا هو منه او بمنزلته فى التلبّس به وبدلُ الغَلَط كقولك مررتُ برجلٍ حِمارٍ أردتَ ان

تقول بحمار فسَبَقَك لِسانُك الى رجل ثمّ تداركتَه وهذا لا يكون الّا فى بَدِيـئَة الكلام وما لا يصدُر عن رَوِيّةٍ وفِطانةٍ ٭

قال الشارح البدل ثانٍ يقدَّر فى موضعِ الاوّل نحوَ قولك مررت بأخيك زيدٍ فزيدٌ ثانٍ من حيث كان تابعًا للاوّل فى إعرابه وٱعتبارُه بأن يقدَّر فى موضعِ الاوّل حتى كانّك قلت مررت بزيدٍ فيعمل فيه العاملُ كانّه خالٍ من الاوّل والغرضُ من ذلك البيانُ وذلك بأن يكون للشخص اسمان او اسماء ويشتهر ببعضها عند قومٍ وببعضها عند آخَرين فاذا ذكر احدَ الاسمَيْن خاف ان لا يكون ذلك الاسمُ مشتهِرا عند المخاطب ويذكر ذلك الاسمَ الآخَرَ على سبيلِ بدلِ احدهما من الآخر للبيان وإزالةِ ذلك التوهّمِ فاذا قلت مررت بعبد الله زيدٍ فقد يجوز ان يكون المخاطَبُ يعرف عبدَ الله ولا يعلم انّه زيدٌ وقد يجوز ان يكون عارفًا بزيدٍ ولا يعلم انّه عبدُ الله فتأتى بالاسمَيْن جميعا لمعرفةِ المخاطب ٭ وكان الاصل أن يكون خبرَيْن اى جملتَيْن مثلَ مررت بعبد الله مررت بزيد او يدخلَ عليه واوُ العطف لكنّهم لو فعلوا ذلك لٱلْتَبس ألا ترى انّك لو قلت مررت بعبد الله مررت بزيد او قلت مررت بعبد الله وزيدٍ ربّما توهّمَ المخاطبُ انّ الثانى غيرُ الاوّل فجاؤا بالبدل فِرارًا من اللَّبْس وطَلَبًا للإيجاز ٭ والبدل امّا أن يكون الاوّلَ فى المعنى او بعضَه او مشتملا عليه او يكون على وجهِ الغَلَط فالاوّلُ نحوُ قولك مررت بأخيك زيدٍ ومررت برجلٍ صالحٍ زيدٍ فزيدٌ هو الاوّلُ وقد أَبْدَلَه منه للبيان وذلك لجوازِ أن يكون قد عرف انّ له أخًا ولا يعرف انّه زيدٌ او يعرف زيدا ولا يعلم انّه اخوه وكذلك يجوز ان يكون يعرف زيدا ولا يعلم انّه رجلٌ صالحٌ او يعرف انّه رجل صالح ولا يعرف انّه زيدٌ فجمع بينهما للبيان ٭ ومثالُه قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط الثانى بدلٌ من الاوّل وهو هو لانّ الصراط المستقيم هو صراطُ المُنْعَم عليهم ٭ وامّا الثانى وهو بدلُ الشىء من الشىء وهو بعضُه كقولك رأيت زيدا وجهَه ورايت قومَك أكثرَهم وثُلُثَيْهم وناسًا منهم وصرفتُ وُجوهَها أوّلِها فالثانى من هذه الاشياء بعضُ الاوّل وأبدلتَه منه ليُعلَم ما قصدتَ له وليَتنبّهَ السامعُ فتُثْبِت بقولك رأيت زيدا وجهَه موضعَ الرؤيةِ منه فصار كقولك رأيت وجهَ زيدٍ وكذلك قولُك رأيت قومَك اكثرَهم وثُلُثَيْهم وناسًا منهم بيّنتَ مَن رأيتَ منهم فأكثرُهم وثلثاهم بعضُهم وكذلك ناسا منهم قال الله تع وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فَمَنْ فى موضعِ خفض لانّ المعنى على من استطاع منهم ٭ وتقول بِعْتُ طَعامَك بَعْضَه مَكيلا وبعضَه مَوْزونا ويجوز ان ترفع فتقول بعضُه مكيلٌ وبعضُه موزونٌ

والفرقُ بينهما انّك اذا نصبتَ فقد أوقعتَ الفعلَ على البعض منفصِلاً من الآخر فكانّك قلت هذا البعضُ أسلفتُه بكذا كَيْلًا وهذا البعضُ أسلفتُه بكذا وَزْنًا واذا رفعتَ فانّما أوقعتَ الفعلَ على جملة الطعام الذى من صفته أنّ بعضَه مكيلٌ وبعضَه موزونٌ قال الله تع وَيَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ فهذا شاهدٌ فى الرفع ومن كلام العرب خَلَقَ اللّهُ الزَرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها فهذا شاهدٌ فى النصب ولو قال يداها أطولُ من رجليها لجاز ولا بدّ فيه من ضمير يُعلّقه بالاوّل فامّا قولهم ضربتُ زيدا اليَدَ والرِجْلَ فالمرادُ اليد والرجل منه فحُذف الضمير للعلم به، وامّا الثالث فهو بدلُ الاشتمال نحو قولك سُلب زيدٌ ثوبُه وأعجبنى عمرٌو علمُه وحسنُه وأدبُه ونحوُها من المعانى فالثانى بدلٌ من الاوّل وليس ايّاه ولا بعضَه وانّما هو شىءٌ اشتمل عليه والمرادُ بالاشتمال أن يتضمّن الاوّل الثانىَ فيُفهَم من فَحْوَى الكلام انّ المراد غيرُ المُبْدَل منه وذلك أنّك لمّا قلت أعجبنى زيدٌ فُهم انّ المُعجِب ليس زيدا من حيث هو لَحْمٌ ودَمٌ وانّما ذلك معنًى فيه وعِبْرةُ الاشتمال أن تصحّ العبارةُ بلفظه عن ذلك الشىء فيجوز ان تقول سُلب زيدٌ وأنت تريد ثوبَه وأعجبنى زيدٌ وانت تريد علمَه وأدبَه ونحوَهما من المعانى قال الله تع قُتِلَ أَصْحَابُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ فالنارُ بدلٌ لانّ الأخدود مشتمِلٌ عليها، ومثله قوله تعالى يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فالقتالُ بدلٌ من الشهر الحرام وهو معنًى اشتمل عليه الشهرُ وسؤالُهم عن الشهر انّما كان لأجلِ القتال فيه، ومن ذلك قولُ عَبْدَةَ ابن الطبيب

* فما كان قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ * ولكنّه بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا *

فهذا يُنشَد على وجهَيْن بالرفع فى هلك واحد والنصبِ فامّا الرفعُ فعلى ان تكون الجملةُ خبرا لكانَ وامّا النصبُ فعلى ان يكون المفردُ خبرا لكانَ ويكون هُلْكُه بدلا من اسم كان، فامّا قولُ الآخر

* ذَرِينِى إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا * وما أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضاعا *

فهذا لا يكون الّا على البدل لأجلِ القافية ولا بدّ فى بدل الاشتمال من عائدٍ ايضا يربطه بالاوّل، فامّا قوله

* لَقَدْ كان فى حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه * تَقَضّى لُباناتٍ ويَسْأَمُ سائمُ *

فالمراد ثواء فيه الّا انّه حُذف للعلم به والثواء الاقامةُ والمرادُ فى ثواء حَوْلٍ، وامّا الرابع وهو بدلُ الغَلَط والنِسْيانِ ومثلُ ذلك لا يكون فى القرآن ولا فى شعرٍ أمّا القران فهو مُنزّهٌ عن الغلط وكذلك الشعر

الفصيحُ لانّ الظاهر من حال الشاعر مُعاوَدةُ ما نَظَمَه فاذا وجد غلطا أصلحَه وانّما يكون مثله فى بَدْأَة الكلام وما يجىء على سبيلِ سَبْقِ اللسان الى ما لا يريده فيُلْغيه حتّى كانّه لم يذكره وذلك نحوُ مررت برجلٍ حِمارٍ كانّك أردت ان تقول مررت بحمارٍ فسبق لسانُك الى ذكرِ الرجل فتداركتَ وأبدلتَ منه ما تريده والأَوْلى أن تأتى ببَلْ للاضراب عن الاوّل ء

فصــــل ١٥١

قال صاحب الكتاب وهو الذى يُعتمد بالحديث وانّما يُذكر الاوّل لنَحْوٍ من التَوْطِئة ولِيُفاد بمجموعهما فَضْلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكون فى الافراد قال سيبويه عقيبَ ذِكْره أمثلةَ البدل اراد رأيت أَكْثَرَ قومك وثُلُثَىْ قومك وصرفتُ وُجوهَ اوّلها ولكنّه ثنّى الاسمَ توكيدا وقولُهم إنّه فى حكم تَنْحِيَة الاوّل ايذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ومُفارقته التأكيدَ والصفةَ فى كونهما تَتِمَّتَيْن لِما يَتْبَعانه لا أن يعنوا اهْدارَ الاوّل وأطّراحَه ألا تراك تقول زيدٌ رأيت غلامَه رجلا صالحا فلو ذهبتَ تُـهْـدِر الاوّلَ لم يَسُدَّ كلامُك ء

قال الشارح الذى عليه الاعتمادُ من الاسمَيْن أعنى البدلَ والمُبْدَل منه هو الاسمُ الثانى وذِكْرُ الاوّل تَوْطِئةً لبيانِ الثانى يدلّ على ذلك ظهورُ هذا المعنى فى بدلِ البعض وبدلِ الاشتمال ألا ترى انّك اذا قلت ضربتُ زيدا رأسَه فالضربُ انّما وقع برأسه دون سائره وكذلك قولُك سُرِق زيدٌ مالُه انّما المسروقُ المالُ دون زيدٍ ولذلك قدّر سيبويه هذا المعنى بقوله عَقيبَ ذِكْره أمثلةَ البدلِ اراد رأيت اكثرَ قومك وثُلُثَىْ قومك وصرفتُ وجوهَ اوّلها كانّه اراد انّ المعنى متعلّقٌ بالثانى حتّى لو تركتَه ولم تذكره لأَلْبسَ ألا ترى انّك لو قلت ضربتُ زيدا وسَكَتَّ لَظَنَّ المخاطبُ انّ الضرب وقع بجُمْلته ولم يختصّ عُضْوا منه فعلمتَ بذلك انّ المعتمَد بالحديث هو الاسمُ الثانى والاوّل بيانٌ فالبيانُ فى البدل مقدَّمٌ وفى النعت والتأكيد مؤخَّرٌ ء واعلم انّه قد اجتمع فى البدل ما افترق فى الصفة والتأكيد لانّ فيه ايضاحًا للمُبدَل ورَفْعَ لبسٍ كما كان ذلك فى الصفة وفيه رفعُ المَجاز وإبطالُ التوسُّع الذى كان يجوز فى المبدل منه ألا ترى انّك اذا قلت جاءنى اخوك جاز ان تريد كتابَه او رَسولَه فاذا قلت زَيْدٌ زال ذلك الاحتمالُ كما لو قلت نفسُه او عينُه فلذلك قال صاحبُ الكتاب ولِيُفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ

وتبيينٍ لا يكون فى الافراد يعنى أنّه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعت ولو انفرد كلّ واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيدُ والمؤكَّدُ او النعتُ والمنعوتُ لم يحصل ما حصل باجتماعهما ، وقول النحويّين انّه فى حكمِ تَنْحِيَةِ الاوّل الذى هو المبدلُ منه ووَضْعِ البدل مكانَه ليس ذلك معنَى إلغائه وإزالةِ فائدته بل على معنًى انّ البدل قائمٌ بنفسه وأنّه معتمَدُ الحديث وليس مُبيّنا للمبدَل منه كتَبْيينِ النعت الذى هو من تمام المنعوت والدليلُ على انّ المبدل منه ليس بمُلْغًى ولا مطّرحا أنّك تقول زيدٌ رأيتُ أباه عمرا فتجعل عمرا بدلا من أباه فلو كان المبدلُ مطّرحا لكان تقديرُ الكلام زيد رايتُ عمرا فتبقى الجملةُ التى هى خبرٌ بلا عائدٍ وذلك ممتنعٌ وممّا يدلّ ايضا على انّه ليس مُلْغًى قولُ الشاعر

* فكأنّه لَهِقُ السَّراةِ كأنّه * ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ *

فصل ١٥٢

قال صاحب الكتاب والذى يدلّ على كونه مستقلّا بنفسه أنّه فى حكم تكريرِ العامل بدليلِ مجىء ذلك صريحا فى قوله عزّ وجلّ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وقوله لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وهذا من بدلِ الاشتمال ،

قال الشارح وقد أكّد صاحبُ الكتاب كونَ البدل مستقلّا بنفسه وأنّه ليس من تتمّةِ الاوّل كالنعت بكونه فى حكمِ تكريرِ العامل وذلك انّك اذا قلت مررت بأخيك زيدٍ تقديرُه مررت بأخيك بزيدٍ واذا قلت رأيتُ أخاك زيدا فتقديرُه رايتُ اخاك رايتُ زيدا فذلك المقدَّرُ هو العاملُ فى البدل الّا انّه حُذف لدلالةِ الاوّل عليه فالبدلُ من غيرِ جملةِ المبدل منه هذا مذهبُ أبى الحسن الأخفش وجماعةٍ من محقّقى المتأخّرين كأبى علىّ والرُّمّانىّ وغيرِهم والحجّةُ لهم فى ذلك انّه قد ظهر فى بعضِ المواضع فى ذلك قوله تعالى وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فقوله لمن آمن منهم بدلٌ من الذين استضعفوا وهو بدلُ البعض لانّ المؤمنين بعضُ المستضعفين ، ومن ذلك قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضّة فقوله لبيوتهم بدلٌ من مَن يكفر بالرحمن

وهو بدلُ الاشتمال وقد أظهر العاملَ قالوا فلو كان العاملُ فى البدل هو العاملَ فى المبدل منه لأدّى ذلك الى مُحال وهو أن يكون قد عمل فى الاسم عاملان وهما اللامُ الأُولى واللامُ الثانية اذ حروفُ الخفض لا تُعلَّق عن العمل؛ وقيل لأبى علىّ كيف يكون البدلُ إيضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لمّا لم يظهَر العاملُ فى البدل وانّما دلّ عليه العاملُ فى المبدل منه واتّصل البدلُ بالمبدل منه فى اللفظ جاز ان يوضّحه؛ وذهب سيبويه وأبو العبّاس محمّدُ بن يزيد والسيرافىُّ من المتأخّرين الى انّ العامل فى البدل هو العاملُ فى المبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلُّقهما به من طريق واحد وأمّا ظهورُ العامل فى بعض المواضع فقد يكون توكيدا كما يتكرّر العاملُ فى الشىء الواحد كقوله * يا بُؤْسَ للجَهْل ضَرّارًا لأقوامِ * فاللام زائدةٌ مُؤكِّدةٌ للاضافة ولولا إرادةُ الاضافة لكان يا بؤسا منوّنا؛ ومن تكرارِ العامل للتأكيد قوله تعالى أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ اذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ فموضعُ أَنّ الثانية موضعُ أَنّ الأُولى وانّما كُرّرت للتأكيد وقوله أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ فأَنّ الثانيةُ مُكرَّرةٌ تأكيدا فكذلك ههنا يجوز ان يكون تكريرُ الحرف تأكيدا ولو كان العاملُ مقدَّرا لَكثُر ظهورُه وفَشَا استعمالُه وفى عدمِ ذلك دليلٌ على ما ذكرناه؛ والمذهب الاوّل وعليه الأكثرُ ويؤيّده قولُك يا أخانا زيدُ بالضمّ لا غيرُ ولولا كان العاملُ الاوّلَ لوجب نصبُه كالنعت وعطفِ البيان فاعرفه؛

فصـــل ١٥٣

قال صاحب الكتاب وليس بمشروطٍ أن يَتطابق البدلُ والمُبْدَلُ منه تعريفا وتنكيرا بل لك ان تُبْدِلَ أَىَّ النوعَيْن شئتَ من الآخَر قال الله عزّ وجلّ الى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ ٱللَّهِ وقال بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خلا أنّه لا يحسُن إبدالُ النكرة من المعرفة الّا موصوفةً كناصيةٍ؛

قال الشارح ليس الامرُ فى البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت فيلزمَ تطابُقُهما فى التعريف والتنكير كما كان ذلك فى النعت لانّ النعت من تمامِ المنعوت وتَحْلِيةٌ له والبدلُ منقطعٌ من المبدل منه يقدَّر فى موضعِ الاوّل على ما ذكرنا فلذلك يجوز بدلُ المعرفة من المعرفة والنكرةِ من المعرفة والنكرةِ من النكرة والمعرفةِ من النكرة فمثالُ الاوّل وهو بدلُ المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيك زيدٍ فزيدٌ بدلٌ من الاخ وكلاهما معرفةٌ ومثلُه قوله تعالى اهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فالصراطُ

الاوّل معرفةٌ باللام والثانى معرفةٌ بالاضافة وقد أُبدل منه لتأكيد البيان ، ومثالُ الثانى وهو بدلُ النكرة من المعرفة قولُك مررت باخيك رجلٍ صالحٍ فرجلٌ صالحٌ نكرةٌ وهو بدلٌ من الاخ قال الله تع لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ فناصيةٌ نكرةٌ وقد أُبدلت من الناصية الأُولى وهى معرفةٌ ، ولا يحسن بدلُ النكرة من المعرفة حتّى توصَف نحوَ الآية لانّ البيان مرتبطٌ بهما جميعا ، ومثالُ الثالث وهو بدلُ النكرة من النكرة قوله تعالى إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَابًا فقولُه مفازا نكرةٌ وقد أُبدل من النكرة وهو حدائق ، ومثله قول الشاعر

* وكُنْتُ كذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ * ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ *

فأبدل قولَه رجلٍ صحيحةٍ من قوله رجلَيْن وكلاهما نكرةٌ ، ومثالُ الرابع وهو بدلُ المعرفة من النكرة قولُك مررت برجلٍ زيدٍ قال الله تع وَإِنَّكَ لَتَهْدِى الى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله فالثانى معرفةٌ بالاضافة وقد أبدله من الاوّل وهو نكرةٌ فاعرفه ،

فصل ١٠٤

قال صاحب الكتاب ويُبدَل المظهر من المضمر الغائبِ دونَ المتكلّم والمخاطَب تقول رأيتُه زيدا ومررت به زيدٍ وصرفتُ وجوهَها اوّلِها ولا تقول بِىَ المِسْكِينِ كان الأمرُ ولا عليك الكريمِ المعوَّل والمضمرُ من المظهر نحوَ قولك رأيت زيدا إيّاه ومررت بزيد به والمضمرُ من المضمر كقولك رأيتُك أيّاك ومررت بك بك ،

قال الشارح اعلم انّ البدل يتجاذبُه شَبَهان شبهٌ بالنعت وشبهٌ بالتأكيد فكما انّ المضمرات تؤكّد فكذلك يُبدَل منها فهو فى ذلك كالمظهر وليس الامرُ فيه كالنعت على ما تقدّم وهو فى ذلك على ثلثة أضرب بدلُ مُظْهَرٍ من مضمر ومضمرٍ من مظهر ومضمرٍ من مضمر فمثالُ الاوّل وهو بدل المظهر من المضمر قولك رأيتُه زيدا واذا جرى ذكرُ قومٍ قلت أكرمونى إخْوَتُك ومثلُه قوله تعالى وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا فى احدِ الوجوه ومثله قوله تعالى ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ فالّذين ظلموا بدلٌ من المضمر وكذلك كثيرٌ وهذا من بدل الشىء من الشىء وهما لعَيْنٍ واحدة ، وتقول صرفتُ وجوهَها أوّلِها فأوّلها بدلٌ من المضمر المجرور الذى أضفتَ الوجوه اليه وهذا من بدلِ البعض من الكلّ لانّ

الاوّل بعضُ وجوهِ الابل، وممّا جاء فى التنزيل من ذلك وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا ٱلشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ اى ذِكْرَهُ وهو بدلٌ من الهاء فى أنسانيه والمعنى وما أنسانى ذِكْرَه الّا الشيطانُ، ومن ذلك قول الشاعر

* على حالَةٍ لو أَنّ فى القَوْمِ حاتِمًا * على جُودِه لَضَنَّ بالماء حاتِمِ *

جرّ حاتما لمّا جعله بدلا من الهاء فى جوده، وامّا الثانى وهو بدلُ المضمر من المظهر فقولك رأيت زيدا إيّاه فإيّاه مضمرٌ وزيدٌ ظاهرٌ وقد أُبدل منه للبيان ومن ذلك مررت بزيدٍ به الهاء ضميرٌ مجرورٌ وقد أبدله من زيد وأعاد الجارّ لانّه لا منفصلَ للمجرور والمتّصلُ لا يقوم بنفسه، وامّا الثالث وهو بدلُ المضمر من المضمر فنحوُ ذلك رايتُه إيّاه فإيّاه ضميرٌ منفصلٌ وهو بدلٌ من الهاء فى رايتُه وهو ضميرٌ متّصلٌ وساغ ذلك لانّ الضمير المنفصل يجرى عندهم مجرَى الأجنبىّ ألا ترى انّهم لا يُجيزون ضربتُنى ويجيزون ما ضربتُ الّا إيّاىَ وإيّاىَ ضربتُ، وتقول مررت به به فالضمير الثانى بدلٌ من الاوّل وأعدتَ حرفَ الجرّ لما ذكرناه من انّ المجرور لا منفصلَ له والأقربُ فى هذا أن يكون تأكيدا لا بدلا لانّك اذا أبدلتَ اسما من اسمٍ وهما لعينٍ واحدةٍ كان الثانى مُرادِفا للاوّل ليعلم السامعُ بمجموعهما فامّا اعادةُ اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد، واعلمْ انّ المضمراتِ كلَّها لك أن تُبدل منها الّا ضميرَ المتكلّم والمخاطب فلا يحسن البدلُ من كلّ واحدٍ منهما عند اكثرِ النحويّين لو قلت مررتُ بك زيدٍ او مررتَ بى زيدٍ او بى المسكينِ كان الأمرُ لم يجز شىءٌ من ذلك لانّ الغرض من البدل البيانُ وضميرُ المخاطب والمتكلّم فى غايةِ الوضوح فلم يحتج الى بيان، وقد أجاز ذلك ابو الحسن الأخفشُ واحتجّ بقوله تعالى لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فقولُه الذين خسروا انفسهم عنده بدلٌ من الكاف والميم وهو ضميرُ المخاطبين ولا دليلَ قاطعَ فى ذلك لانّه يحتمل أن يكون الذين خسروا انفسهم مبتدأً مستأنَفًا وخبرُه فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وقد أجمعوا فى جوازِ ذلك فى بدل الاشتمال نحو قول الشاعر

* ذَرِينِى إنّ أَمْرَكِ لن يُطاعا * وما أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضاعا *

وربّما جاء ايضا فى بدل البعض نحو قوله

* أَوْعَدَنِى بالسِجْنِ والأَداهِمِ * رِجْلِى فرِجْلِى شَثْنَةُ المَناسِمِ *

فقوله حِلْمِى بدلٌ من الياء فى ألفيتنى وهو منصوبٌ من قبيل بدل الاشتمال وكذلك رِجْلِى بدلٌ من الياء فى أوعدنى والضميران للمتكلّم وساغ ذلك هنا لانّ فيه إيضاحا اذ كان الثانى ممّا يشتمل عليه الاوّل او بعضا منه وهو المرادُ بالكلام ولا تعلمُ كلّ واحدٍ منهما الّا ببيانٍ فامّا تمثيلُه بقوله رأيتُك ايّاك

ومررت بك بك فمن قبيل إبدالِ الشيء من الشيء وهو هو الّا انّه أعاد حرفَ الجـرّ لانّ المجـرور لا منفصلَ له فاعرفه ؛

عَطْفُ البَيان

فصـــل ١٥٥

قال صاحب الكتاب هو اسمٌ غيرُ صفة يكشف عن المراد كَشْفَها وينزل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلة من الغريبة اذا تُرْجمتْ بها وذلك نحوُ قوله * أَقْسَمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَرْ * اراد عُمَرَ بنَ الخَطّاب رضى الله عنه فهو كما ترى جارٍ مجرَى التَرْجَمة حيث كَشَفَ عن الكُنْية لِقيامه بالشُهْرة دونَها ؛

قال الشارح عطفُ البيان مجراه مجرَى النعت يُؤْتَى به لإيضاحِ ما يجرى عليه وإزالةِ الاشتراك الكائن فيه فهو من تَمامه كما انّ النعت من تمام المنعوت نحوَ قولك مررت بأخيك زيدٍ بيّنتَ الأخ بقولك زيدٍ وفصلتَه من اخٍ آخرَ ليس بزيد كما تفعل الصفةُ فى قولك مررت بأخيك الطويلِ تفصله من اخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له إخْوةٌ فهو عطفُ بيان وإن لم يكن له اخٌ غيرُه فهو بدلٌ ؛ وهو جارٍ على ما قبله فى اعرابه كالنعت إن كان مرفوعا رفعتَ وإن كان منصوبا نصبتَ وإن كان مجرورا خفضتَ الّا انّ النعت انّما يكون بما هو مأخوذٌ من فعلٍ او حِلْيَةٍ نحوُ ضاربٍ ومضروب وعالِم ومعلوم وطويل وقصير ونحوِها من الصفات وعطفُ البيان يكون بالاسماء الصريحةِ غيرِ المأخوذة من الفعل كالكُنَى والأعلامِ نحوِ قولك ضربتُ ابا محمّد زيدا وأكرمتُ خالدًا أبا الوليد بيّنتَ الكنية بالعَلَم والعلمَ بالكنية قال الراجز * أَقْسَمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَرْ * البيت لرُؤْبَةَ وبعده

* ما إن بها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ * اِغْفِرْ له اَللّهُمَّ إنْ كان فَجَرْ *

يريد عمرَ بن الخَطّاب رضى الله عنه والشاهدُ انّه بَيّنَ الكنية حين تَوهّمَ فيها الاشتراكَ بقوله عُمَرْ اذ كان العَلَمُ فيه أشهرَ من الكنية وهذا معنى قوله لقيامه بالشُهْرة دونها يريد لقيام الثانى إن عَلَمًا وإن كنيةً ؛ فالصفة تتضمّن حالاً من أحوال الموصوف يتميّز بها وعطفُ البيان ليس كذلك انّما هو تفسيرٌ

الاوّل باسمٍ آخر مُرادِفٍ له يكون أشهرَ منه فى العُرْف والاستعمالِ من غيرِ أن يتضمّن شيئًا من أحوالِ الذات وهذا معنى قوله ينزل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلة من الغريبة اذا تُرْجِمتْ بها اى اذا فُسّرت بها، وجملةُ الأمر أنّ عطف البيان يُشْبِه الصفةَ من أربعةِ أوجهٍ احدُها أنّ فيه بيانًا للاسم المتبوع كما فى الصفة الثانى انّ العامل فيه هو العاملُ فى الاوّل المتبوعِ بدليلِ قولك يا زيدُ زيدٌ وزيدًا بالرفع على اللفظ والنصبِ على الموضع كما تقول يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ويا عبدَ الله زيدًا بالنصب كما تقول يا عبدَ الله الظريفَ الثالثُ انّه جارٍ عليه فى تعريفه كالصفة الرابعُ امتناعُه أن يجرى على المضمر كما يمتنع من الصفة، ويُفارِقها من أربعةِ اوجهٍ احدُها انّ النعت بالمشتقّ او ما ينزِل منزلةَ المشتقّ على ما تقدّم ولا يلزم ذلك فى عطف البيان لانّه يكون بالجَوامِد الثانى انّ عطف البيان لا يكون الّا فى المعارف والصفةُ تكون فى المعرفة والنكرة الثالثُ انّ النعت حكمُه أن يكون أعمَّ من المنعوت ولا يكون أخصَّ منه ولا يلزم ذلك فى عطف البيان الا ترى انّك تقول مررتُ بأخيك زيدٍ وزيدٌ أخصُّ من اخيك الرابعُ انّ النعت يجوز فيه القطعُ فينتصبُ بإضمار فعلٍ او يرتفع باضمار مبتدإ ولا يجوز ذلك فى عطف البيان فاعرفه،

فصــل ١٥٩

قال صاحب الكتاب والذى يفصله لك من البدل شيئان احدهما قولُ المَرّار

* أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ * عليه الطَيْرُ تَرْقُبُه وُقوعًا *

لانّ بِشْرا لو جُعل بدلا من البكرىّ والبدلُ فى حكمِ تكريرِ العامل لَكان التاركُ فى التقدير داخلا على بشر والثانى انّ الاوّل ههنا هو ما يعتمده الحديثُ ووُرودُ الثانى من أَجْلِ ان يُوضِحَ امرَه والبدلُ على خلافِ ذلك اذْ هو كما ذكرتُ المعتمَدُ بالحديث والاوّلُ كالبِساط لذِكْره،

قال الشارح عطفُ البيان له شَبَهٌ ببدلِ الشىء من الشىء وهو هو من حيث أنّ كلّ واحد منهما تابعٌ وأنّ الثانى هو الاوّل فى الحقيقة فلذلك تعرّض للفصل بينهما، وجملةُ الامر أنّ عطف البيان يُشْبِه البدلَ من اربعةِ اوجهٍ احدُها أنّ فيه بيانًا كما فى البدل الثانى انّه يكون بالاسماء الجوامدِ كالبدل الثالثُ ...... الرابعُ أن يكون لفظُه لفظَ الاسم الاوّل على جهةِ التأكيد كما كان فى البدل

كذلك كقولك يا زيدُ زيدٌ زيدًا كما تقول يا زيدُ زيدُ زيدُ وعلى ذلك قولُ الرُّوبَة

* انّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا * لَقائلٌ يا نَصْرُ نصرٌ نصرًا *

ويُفارِقه من اربعةِ اوجهٍ احدُها انّ عطف البيان فى التقدير من جملة واحدة بدليلِ قولهم يا أخانا زيدا والبدلُ فى التقدير من جملةٍ اخرى على الصحيح بدليل قولهم يا اخانا زيدُ الثانى انّ عطف البيان يجرى على ما قبله فى تعريفه وليس كذلك البدلُ لانّه يجوز ان تُبدَل النكرة من المعرفة والمعرفةُ من النكرة ولا يجوز ذلك فى عطف البيان الثالثُ انّ البدل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك المبدلُ منه ولا يجوز ذلك فى عطف البيان الرابعُ انّ البدل قد يكون غيرَ الاوّل كقولك سُلب زيدٌ ثَوْبُه وعطفُ البيان لا يكون غيرَ الاوّل، وتَبيَّن الفرقُ بينهما بيانًا شافيًا فى موضعَيْن احدُهما النداء نحوُ قولك يا اخانا زيدًا ولو كان بدلا لقلت يا اخانا زيدُ بالضمّ ولم يجز نصبُه ولا تنوينُه لانّه من جملةٍ اخرى غيرُ الاوّل كانّك قلت يا اخانا يا زيدُ فالعاملُ الذى هو يَا فى حكم التكرير، وكذلك تَبيَّن الفرقُ بينهما فى قولك أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ إن جعلتَ زيدا عطفَ بيانٍ جازت المسألةُ وإن جعلته بدلا لم تجز لان حَدَّ عطف البيان أن تَجرى الاسماء الصريحةُ مجرى الصفات فيعمل فيه العاملُ وهو فى موضعه بواسطةِ المتبوع والبدلُ يعمل فيه العاملُ على تقدير تَنْحِيَةِ الاوّل ووَضْعه موضعَه مباشِرًا للعامل، فامّا قولُ المَرّار الأَسَدىّ * أنا ابنُ التاركِ البَكرىِّ بِشْرٍ الخ * فانّ الشاهد فيه انّه اضاف التارك الى البكرىّ على حدّ الضارب الرجلِ تشبيهًا بالحسنِ الوجهِ وخَفَض بشرا عطفَ بيانٍ على البكرىّ وأجراه عليه جَرْىَ الصفة على الموصوف هذا مذهبُ سيبويه ولو كان بدلا لم يجز التاركِ بشرٍ لانّ حكمَ البدل أن يُقدَّر فى موضعِ الاوّل وقد أنكر ابو العبّاس محمّد بن يزيد جوازَ الجرّ فى بشرٍ عطفَ بيانٍ كان او بدلا وكان يُنشِد البيتَ * انا ابنُ التاركِ البكرىِّ بشرا * بالنصب والقولُ ما قاله سيبويه للسّماع والقياس فامّا السماعُ فانّ سيبويه رواه مجرورا قال سمعناه ممّن يُوثَق به عن العرب ولا سبيلَ الى رَدّ روايةِ الثقة وامّا القياس فانّ عطف البيان تابعٌ كالنعت وقد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ألا ترى انّك تقول يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمّة فتجعل ذو الجُمّة نعتًا للرجل ولا يجوز ان يقع موقعَه وكذلك تقول يا زيدُ الطويلُ ولا يجوز يا الطويلُ، وامّا معنى البيت فانّه وصف أباه بأنّه صرع رجلا من بَكْرٍ فوقعتْ عليه الطَّيْرُ وبه رَمَقٌ فجعلتْ ترقُب موتَه لتتناول منه والوقوعُ جمعُ واقعٍ كجالسٍ وجُلوسٍ وهو ضدُّ الطائر ونصبُه على الحال امّا من المضمر المستكِنّ فى عَلَيْه وامّا من المضمر

المرفوع فى ترقُّبه، ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث فى عطف البيان هو الاوّل والثانى بيانٌ كالنعت المستغنَى عنه والمقصودُ بالحديث فى البدل هو الثانى لانّ البدل والمبـدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادِفان عليه والثانى منهما أشهرُ عند المخاطب فوقع الاعتمادُ عليه وصـار الاوّل كالتَوْطِئة والبِساطِ لذكرِ الثانى وعلى هذا لو قلت زوّجتُك بِنْتِى فاطمةَ وكانت عائشةَ فإن اردتَ عطفَ البيان صحّ النِكاحُ لانّ الغَلَط وقع فى البيان وهو الثانى وإن اردت البدلَ لم يصحّ النكاحُ لانّ الغلط وقع فيما هو معتمَدُ الحديث وهو الثانى فاعرفه،

العَطْف بالحَرْف

فصـــل ١٥٧

قال صاحب الكتاب هو نحوُ قولك جاءنى زيدٌ وعمرٌو وكذلك اذا نصبتَ او جررتَ يتوسّطُ الحرفُ بين الاسمَيْن فيُشرِكهما فى إعراب واحد والحروفُ العاطفة تُذكَر فى مكانها إن شاء الله،

قال الشارح هذا الضرب هو الخامسُ من التوابع ويُسمّى عطفا بحرفٍ ويسمّى نَسَقًا فالعـطـفُ من عباراتِ البصريين والنسقُ من عبارات الكوفيين ومعنى العطف الاشتراكُ فى تأثيرِ العامل وأصلُه المَيْلُ كانّه أُميل به الى حَيِّزِ الاوّل وقيل له نسقٌ لمساواته الاوّلَ فى الاعراب يقال ثَغْرٌ نَسَقٌ اذا تَساوتْ أسنانُه وكلامٌ نسقٌ اذا كان على نِظام واحد ولا يتبع هذا الضربُ الّا بوسيطةِ حرف نحو جاءنى زيدٌ وعمرٌو فعمرٌو تابعٌ لزيد فى الاعراب بواسطةِ حرف العطف الذى هو الواوُ، وكذلك النصب والجرّ نحوُ قولك رأيتُ زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو، وانّما كان هذا الضربُ من التوابع لا يتبع الّا بتوسُّطِ حرف من قِبَلِ انّ الثانى فيه غيرُ الاوّل فلم يتّصِل الّا بحرف اذ كان يأتى بعدَ ان يستوفىَ العاملُ عملَه وهو غيرُ الاوّل فلم يتّصل الّا بحرف، وامّا ما كان الثانى فيه الاوّل فيتّصل بغيرِ حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيدِ والبدلِ وإن كان يأتى فى البدل ما الثانى فيه ليس الاوّلَ الّا انّه بعضُه او معنًى يشتمل عليه وهو ضميرٌ يُعلِّقه بالاوّل فلذلك لم يحتج الى حرف فامّا الغلطُ فليس بقياسٍ مع انّ البدل مستـقـلٌّ بالحديث ليس فى حكمِ التَبَع وإن كان ظاهرُ لفظه يُشْعِر بالتَبَعيّة، فامّا أدوات العطف فتُذكَر فى

قِسْمِ الحروف وَفاءً بترتيبِ الكتاب فاعرفه ،

فصـــل ١٥٨

قال صاحب الكتاب والمضمر منفصلُه بمنزلةِ المُظْهَر يُعطَف ويُعطَف عليه تقول جاءنى زيدٌ وأنتَ ودعوتُ عمرا وإيّاك وما جاءنى الّا انت وزيدٌ وما رأيت الّا ايّاك وعمرا وأمّا متّصلُه فلا يَتأتّى أن يُعطَف ويُعطَف عليه خلا أنّه يُشترَط فى مرفوعه أن يؤكّد بالمنفصل تقول ذهبتَ انت وزيدٌ وذهبوا هم وقومُك وخرجنا نحن وبنو تَميمٍ قال الله عزّ وجلّ فَٱذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ وقولُ عمر بن أبى رَبيعةَ * قُلْتُ اذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى * من ضروراتِ الشعر وتقولُ فى المنصوب ضربتُك وزيدا ولا يقال مررتُ به وزيدٍ ولكنْ يُعاد الجارُّ وقراءةُ حَمْزَةَ وَٱلْأَرْحَامِ ليست بتلك القويّة ،

قال الشارح الاسماء فى عطفها والعطفِ عليها على اربعةِ اضربٍ عطفُ ظاهرٍ على ظاهرٍ مثله وعطفُ ظاهرٍ على مضمر وعطفُ مضمرٍ على مضمر وعطفُ مضمرٍ على ظاهر فامّا عطف الظاهر على الظاهر فعلى ضربَيْن احدُهما أن تعطف مفردا على مفرد نحوَ جاءنى زيدٌ وعمرٌو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرٍو عطفتَ عمرا على زيد وكلاهما مفردٌ والغرضُ من ذلك اختصارُ العامل واشتراكُ الثانى فى تأثيرِ العامل الاوّل فاذا قلت قام زيدٌ وعمرٌو فأصلُه قام زيدٌ قام عمرٌو فحذفت قام الثانيةَ لدلالةِ الأُولى عليها وصار الفعلُ الاوّلُ عاملا فى المعطوف والمعطوف عليه هذا مذهبُ سيبويه وجماعةٍ من المحقّقين ، وكان غيرُه يزعم انّ العامل فى الاسم المعطوف عليه العاملُ المذكورُ والعاملُ فى المعطوف حرفُ العطف بحُكْمِ نيابتِه عن المحذوف وهو رأىُ أبى علىّ فاذا قلت قام زيدٌ وعمرٌو فالعاملُ فى زيد العاملُ الاوّلُ والعاملُ فى عمرو حرفُ العطف ، وقال آخرون العاملُ فى المعطوف المحذوفُ فاذا قلت ضربتُ زيدا وعمرا فالمرادُ وضربتُ عمرا فحذفت الثانيةَ لدلالةِ الأُولى عليه وبقى عملُه فى عمرا على ما كان كما قلت زيدٌ عندك وأصلُه استقرّ عندك ثمّ حُذفت استقرّ لدلالةِ الظرف عليه وبقى عملُه فيه على ما كان كذلك ههنا ، والآخر عطفُ جملةٍ على جملةٍ نحوُ قام زيدٌ وقعد عمرٌو وزيدٌ منطلقٌ وبكرٌ قائمٌ ونحوُها من الجُمَل والغرضُ من عطف الجمل رَبْطُ بعضها ببعضٍ واتّصالُها والايذانُ بأنّ المتكلّم لم يُرِد قَطْعَ الجملة الثانية من الأُولى والأَخْذَ فى جملةٍ اخرى ليست من الأُولى فى شىء وذلك اذا كانت الجملةُ الثانيةُ أجنبيّةً من الاولى غيرَ ملتبسة بها وأُريد اتّصالُها بها فلم يكن بدٌّ من الواو لرَبْطها بها فامّا اذا كانت

ملتبسةً بالاولى بأن تكون صفةً نحوَ مررت برجلٍ يقوم او حالاً نحوَ مررت بزيدٍ يكتُب ونحوِها لم تحتج الى الواو فاعرفه، وامّا المضمر فعلى ضربَيْن منفصلٌ ومتّصلٌ فالمنفصلُ بمنزلة الظاهر والمراد بالمنفصل عدمُ اتّصاله بالعامل فيه نحوُ أَنَا وأَنْتَ وهُوَ وستُذكَر فى موضعها وانّما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتّصالها بما يعمل فيها واستقلالها بأنفسها كما كانت الظاهرةُ كذلك والذى يُؤيِّد عندك ذلك انّك تقول إيّاكَ ضربتَ وإيّاىَ ضربتُ كما تقول ضربتَ نفسَك وضربتُ نفسى ولا تقول ضربتُنى ولا ضربتَك لاتّحاد الفاعل والمفعول بالكُلّيّة وان كان الضميرُ المنفصلُ عندهم جاريًا مجرى الظاهر ومتنزِّلا منزلتَه كان حكمُه حُكْمَه فلذلك تعطِفه وتعطف عليه كما تفعل بالاسماء الظاهرة فتقول فى عطف الظاهر على المضمر أنتَ وزيدٌ قائمان وإيّاك أكرمتُ وعمرا وتقول فى عطف المضمر على الظاهر زيدٌ وأنت قائمان وضربتُ زيدا وإيّاك قال الشاعر

* مُبَرَّأٌ من عُيُوبِ الناس كُلِّهِمِ * فاللّهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيّانا *

عطف ايّانا على الظاهر الذى هو ابا حرب، وتقول فى عطف المضمر على المضمر أنتَ وهو قائمان وإيّاك وإيّاه ضربتُ قال الشاعر

* لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ * لا نَرَى فيه عَرِيبَـا *
* لـيـس إيّـاىَ وإيّا * كِ ولا نَخْشَى رَقيبًا *

وأمّا المضمر المتّصل فلا يصحّ عطفُه لاتّصاله بما يعمل فيه والعطفُ انّما هو اشتراكٌ فى تأثيرِ العامل ومحالٌ أن يعمل فى اسم واحد عاملان فى وقت واحد، وامّا العطفُ عليه فانّه لا يخلو من أن يكون مرفوعَ الموضع او منصوبَ الموضع او مجرورَ الموضع فإن كان مرفوع الموضع لم يجز العطفُ عليه الّا بعد تأكيده نحوَ زيدٌ قام هو وعمرٌو وقمتُ أنا وزيدٌ قال الله تع ٱسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ لمّا اراد العطفَ على الضمير فى اسكن أكّده بالضمير المنفصل ثمّ أتى بالمعطوف، ومثله قوله تعالى انّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ أكّد الضميرَ المرفوعَ فى يراكم ثمّ عطف عليه ولو قلت زيدٌ قام وعمرٌو بعطف عمرٍو على المضمر المستكنّ فى الفعل لم يجز ولكان قبيحًا الّا أن يطول الكلامُ ويقع فصلٌ فحينئذٍ يجوز العطفُ ويكون طُولُ الكلام والفاصلُ سادًّا مَسَدَّ التأكيد نحوَ قوله تعالى فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ بالرفع فى قرآءة بعضهم فانّه عطف الشركاء على المضمر المرفوع فى اجمعوا حين طال الكلامُ بالمفعول ونحوُه قوله مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا عطف الآباء على المضمر المرفوع حين وقع فصلٌ بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفى وهو

لا فامّا قوله

* قلتُ اذْ أقْبَلَتْ وزُهْرٌ تهادَى * كنعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا *
* قد تَنَقَّبْنَ بالحَرِيرِ وأَبْدَيْـــنَ عُيُونًا حُورَ المَدامعِ نُجْلَا *

فانّ الشعر لعمر بن ابى رَبِيعَةَ والشاهدُ فيه عطفُ زُهْرٍ على المضمر المستكنّ فى الفعل ضرورةً وكان الوجهُ أن يقول اذ أقبلت هى وزُهْرٌ فيُؤكِّد الضميرَ المستكنَّ ليقوى ثمّ يعطف عليه، والزُهْرُ جمعُ زَهْرآء وهى البيضاء المُشْرِقة وتَهادَى اى يَمْشِين مَشْيًا رُوَيْدًا بسكونٍ والنِعاجُ بَقَرُ الوَحْش شبّه النساء بها فى سكونِ المَشْى فيه وتعسّفن ركبْن واذا مشت فى الرمل كان أسكنَ لمَشْيها لصُعوبة المشى فيه والمَلا الفَلاةُ الواسعةُ، ومع ذلك فانّه يتفاوَتُ قُبْحُه فقولك زيدٌ ذهب وعمرٌو او قُمْ وعمرٌو أقبحُ من قولك قمتُ وعمرٌو لانّ الضمير فى قمتُ له صورةٌ ولفظٌ وليس له فى قولك قُمْ وعمرٌو صورةٌ وقولك قمتُ وزيدٌ أقبحُ من قولك قُمْنَا وزيدٌ لانّ الضمير فى قمتُ على حرف واحد فهو بعيدٌ من لفظ الاسماء والضميرُ فى قُمْنَا على حرفَيْن فهو أقربُ الى الاسماء وعلى هذا كلّما قوِى لفظُ الضمير وطال كان العطفُ عليه أقلَّ قُبْحًا، فان قيل ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غيرِ تأكيد قبيحًا قيل لانّ هذا الضمير فاعلٌ وهو متّصلٌ بالفعل فصار كحرفٍ من حروف الفعل لانّ الفاعل لازمٌ للفعل لا بدّ له منه ولذلك تُغيِّر له الفعلَ فتقول ضربْتُ وضربْنَا فتُسكِّن الباء وقد كانت مفتوحةً وكونُه متّصلا غيرَ مستقلّ بنفسه يُؤكِّد ما ذكرنا من شدّة اتّصاله بالفعل وربّما كان مستترا مستكنًّا فى الفعل نحوَ قُمْ واضْرِبْ وزيدٌ قام وضرب ونحوِ ذلك واذ كان بمنزلة جُزْءٍ منه وحرفٍ من حروفه قبُح العطفُ عليه لانّه يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطفُ الاسم على الفعل ممتنعٌ وانّما كان ممتنعا من قِبَل انّ المراد من العطف الاشتراكُ فى تأثيرِ العامل وعواملُ الافعال لا تعمل فى الاسماء لا بل ربّما كان الفعلُ مبنيًّا إمّا ماضيًا وإمّا امرًا فلا يكون له عاملٌ فلذلك قبُح أن تقول قمتُ وزيدٌ حتّى تقول قمتُ أنا وزيدٌ فتُؤكّده فيكون التأكيدُ مُنبِّها على الاسم ويصير العطفُ كانّه على لفظِ الاسم المؤكَّد وإن لم يكن فى الحقيقة معطوفا عليه اذ لو كان معطوفا عليه لكان تأكيدا مثلَه وليس الامرُ كذلك لانّ المراد إشراكُه فى عملِ الفعل لا فى التأكيد، وإن كان المضمر المتّصل منصوبَ الموضع نحوَ الهاء فى ضربتُه والكاف فى ضَرَبْتُك جاز العطفُ عليه من غيرِ تأكيد فإن اكّدتَه كان احسنَ شىء فإن لم تُؤكّده لم يمتنع العطفُ عليه فتقول ضربتُه وزيدا وأكرمتُه وعمرا قال الشاعر * فإنّ اللّه يَعْلَمُنى ووَهْبًا * عطف وهبًا على الياء

فى يعلمنى من غيرِ تأكيد وذلك من قِبَل انّ الضمير المنصوب فَضْلةٌ فى الكلام يقع كالمستغنَى عنه ولذلك يجوز حذفُه وإسقاطُه نحوُ قولك ضربتُ وقتلتُ ولا تذكر مفعولا وانّما اتّصل بالفعل من جهة اللفظ والتقديرُ فيه الانفصالُ ولذلك لا تُغيّر له الفعلَ من جهة اللفظ فتقول ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ فيكون آخِرُ الفعل مفتوحا كما كان قبل اتّصالِ الضمير به ، وامّا اذا كان الضميرُ مخفوضا لم يجز العطفُ عليه الّا بإعادة الخافض لو قلت مررت بك وزيدٍ او به وخالدٍ لم يجز حتّى تُعيدَ الخافضَ فتقول مــررت بــك وبزيدٍ وبــه وبخـالـدٍ من قِبَل انّ الضمير صار عِوَضا من التنوين والدليلُ على استوائهما قولُهم يا غلامِ فيحذفون الياءَ التى هى ضميرٌ كما يحذفون التنوينَ وانّما استويا لانّهما يجتمعان فى انّهما على حرف واحد وأنّهما يُكمّلان الاسمَ الاوّلَ ولا يُفصَل بينهما ولا يصحّ الوقفُ على ما اتّصلا به دونهما وليس كذلك الظاهرُ المجرورُ لانّه قد يُفصَل بالظرف بينهما نحوَ قوله

* لمّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا ٱسْتَعْبَرَتْ * لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَن لَامَهَا *

والمراد للّه درُّ مَن لامها اليومَ ومثلُه قول الآخر

* كأنّ أَصْوَاتَ مِن إيغالِهِنّ بنا * أواخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرارِيجِ *

والمراد أصواتَ اواخرِ الميس ففصل بينهما بالجارّ والمجرور ضرورةً ، ولو كان مكانَ الياء ظاهرٌ فى نحو يا عِبادِ لَمَا حُذف ، وقال ابو عثمان لمّا صحّ مرّ زيدٌ وأنتَ صحّ مررتَ أنتَ وزيدٌ ولمّا صحّ كلّمتُ زيدا وإيّاكَ صحّ كلّمتُك وزيدا ولمّا امتنع مررتُ بزيدٍ وَكَ امتنع مررت بك وزيدٍ لانّ المعطوف والمعطوفَ عليه شَرِيكان لا يصحّ فى احدهما الّا ما صحّ فى الآخر فلمّا لم يكن للمخفوض ضميرٌ منفصلٌ يصحّ عطفُه على الظاهر لم يصحّ عطفُ الظاهر عليه فلمّا لم يصحّ وأُريد ذلك أُعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة اذ كان عاملا ومعمولا ولم يجز ذلك الّا فى ضرورة الشعر نحوِ قوله

* فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا * فَٱذْهَبْ فما بكَ والأيّامِ من عَجَبِ *

عطف الايّام على المضمر المتّصل بالباء وذلك قبيحٌ انّما يجوز فى ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسَعَة الكلام ، وامّا قولُه تع ﴿وَٱتَّقُوا ٱللّهَ ٱلَّذِى تَسَّآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بجرّ الارحام فى قِرآءة حَمْزَةَ فإنّ أكثرَ النحويّين قد ضَعّفَ هذه القراءةَ نَظَرًا الى العطف على المضمر المخفوض وقد ردّ ابو العبّاس محمّدُ بن يزيد هذه القراءةَ وقال لا تَحِلُّ القراءةُ بها وهذا القول غيرُ مَرْضيّ من ابى العبّاس لانّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ ولا سبيلَ الى رَدّ نَقْلِ الثقة مع انّه قد قرأَتْها جماعةٌ من غيرِ السَّبْعة كابن مسعود وابن عـبّـاسٍ

والقاسم وابرهيمَ النَّخَعىّ والأَعْمَش والحسن البصرىّ وقَتادَة ومُجاهِد واذا صحّت الروايةُ لم يكن سبيلٌ الى رَدّها ويحتمِل وجهَيْن آخَرَيْن غيرَ العطف على المكنىّ المخفوض احدُهما أن تكون الواوُ واوَ قَسَمٍ وهم يُقْسِمون بالارحام ويُعظّمونها وجاء التنزيلُ على مقتضَى استعمالهم ويكون قولُه إنّ ٱللّهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا جوابَ القسم والوجهُ الثانى ان يكون اعتقد انّ قبله باءً ثانيةً حتّى كانّه قال وبالارحام ثمّ حذف الباءَ لتقدُّمِ ذكرها كما حُذفت فى نحو قولك بمَن تَمُرّ أَمُرّ وعلى مَن تنزِلْ أنزِلْ ولم تقل أمرّ به ولا أنزلُ عليه لانّها مثلُها فى موضعِ نصب وقد كثُر عنهم حذفُ حرف الجرّ وأُنشد

* رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِى الحيوةَ مِن جَلَلِهْ *

والمراد رُبَّ رسمِ دارٍ وقفتُ فى طلله، وكان رُؤْبَةُ اذا قيل له كيف أصبحتَ يقول خَيْرٍ عافاكَ اللّهُ اى بخير فيحذف الباءَ لدلالةِ الحال عليه، وحذفُ حرف الجرّ ههنا وتَبْقيةُ عمله من قبيلِ حذف المضاف فى قوله

* أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ باللّيلِ نارًا *

والمراد وكلَّ نارٍ الّا انّه حذف كُلًّا الثانيةَ لتقدُّمِ ذكرها وبقّى عملَها ومثلُه قول الآخر

* تُعلّق فى مِثْلِ السَّوارِى سُيُوفُنا * وما بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ *

والمراد وما بينها وبين الكعب الّا انّه حذف الظرفَ لتقدُّمِ ذكره وبقّى عملَه الّا انّ حذفَ المضاف أسهلُ امرًا وأقربُ متناوَلًا لانّ حرف الجرّ يتنزّل منزلةَ الجُزْء ممّا جرّه ولا يجوز الفصلُ بينهما بظرفٍ ولا غيرِه ويُحكَم عليهما باعرابٍ واحدٍ وليس كذلك المضافُ والمضاف اليه، ونظيرُ الآية قولُ الشاعر أنشده المُبَرِّدُ فى الكامل

* فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا * فَٱذْهَبْ فما بكَ والأَيّامِ من عَجَبِ *

والقول فيه كالآية فاعرفْه إن شاء اللّه تع،

ومن اصناف الاسم المَبْنىّ

فصــــل ١٥٩

قال صاحب الكتاب وهو الذى سكونُ آخِره وحركتُه لا بعاملٍ وسببُ بِنائه مُناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له

بوجهٍ قريبٍ او بعيدٍ بتضمُّنِ معناه نحوَ أَيْنَ وأَمْسِ او شَبَهِه كالمُبهَمات او وُقوعِه موقعَه كنَزالِ او مُشاكَلتِه للواقع موقعَه كفَجارِ وفَساقِ او وقوعِه موقعَ ما أَشْبَهَه كالمُنادَى المضمومِ او اضافتِه اليه كقوله عزّ وعلا مِنْ عَذابِ يَوْمِئذٍ وهٰذا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ فيمَن قرأهما بالفتح وقولِ ابى قَيْسِ بن رِفاعةَ

* لم يَمْنَعِ الشُرْبَ منها غَيْرَ أن نَطَقَتْ * حَمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ *

وقولِ النابغة * على حِينَ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِبَى *

قال الشارح البناء يُخالِف الاعرابَ ويُضادّه من حيث كان البناء لزومَ آخِرِ الكلمة ضربًا واحدًا من السكون او الحركةِ لا لشيءٍ أَحدثَ ذلك من العوامل فحركةُ آخِرِه كحركةِ اوّله فى اللزوم والثَباتِ بخلافِ الاعراب وانّما سُمّى بناءً لانّه لمّا لزم ضربا واحدا ولم يتغيّر تغيّرَ الاعراب سُمّى بناءً مأخوذٌ من بناء الطِينِ والآجُرِّ لانّ البناء من الطين والآجرّ لازمٌ موضعَه لا يزول من مكان الى غيره وليس كذلك ما ليس ببناءٍ من نحوِ الخَيْمة وبيتِ الشَعْرِ فانّها أشياءُ منقولةٌ من مكان الى مكان ، والقياس فى الاسماء أن تكون معرَبةً كلُّها من قِبَلِ انّها سِماتٌ على مسمَّياتٍ وتلك المسمَّياتُ قد يُسنَد اليها فعلٌ فتكون فاعلةً وقد يقع بها فعلٌ فتكون مفعولةً وقد يضاف اليها غيرُها على سبيلِ التعريف فاستحقّتِ الاعرابَ للدلالة على هذه المعانى المختلفة وما بُنى منها فبالحَمْل على ما لا تمكُّنَ له من الحروف والافعالِ لضربٍ من المناسَبة فالمبنىّ من الاسماء هو الخارجُ من التمكّن الى شَبَهِ الحروف او الافعالِ والمرادُ بالتمكّن فى الاسماء تعاقُبُ التعريف والتنكيرِ بالعَلامة عليه وأمّا ما لا تمكُّنَ له فلا يتعرّف نكرتُه ولا يتنكّر معرفتُه فرَجُلٌ وفَرَسٌ متمكّنان لتعاقُبِ التنكير والتعريفِ عليهما نحوِ قولك رجلٌ وفرسٌ والرجل والفرس وأمّا زيدٌ وعمرٌو ونحوُهما من الاعلام فتمكّنان لانّهما قد يتنكّران اذا ثُنّيا فيقال الزيدان والعمران اذا أُريد تعريفُهما وأمّا هٰذا ونحوُه فانّه غيرُ متمكّنٍ لانّك لا تقول الهذان وأمّا كَمْ وكَيْفَ ونحوُهما فانّهما غيرُ متمكّنَيْن لانّهما نكرتان لا تتعرّفان ، والأسباب المُوجِبة لبناء الاسم ثلاثةٌ تضمُّنُ معنى الحرف ومشابَهةُ الحرف والوقوعُ موقعَ الفعل المبنىّ فكلُّ مبنىٍّ من الاسماء فانّما سببُ بنائه ما ذُكر او راجعٌ الى ما ذُكر فأَيْنَ وكَيْفَ ونظائرُهما بُنيا لتضمُّنهما معنى الحرف والاسماءُ المضمرةُ والموصولةُ ونظائرُها مبنيّةٌ لمضارَعةِ الحرف والفرقُ بين ما تَضمّن معنى الحرف وما ضارَعه أنّ مضارَعةَ الحرف انّما هى مشابَهةٌ بينهما فى خاصّةٍ من خَواصّ الحرف والمرادُ بالحرف جنسُ الحروف لا حرفٌ مخصوصٌ على ما سيُذكَر فى موضعه وتضمُّنه معنى الحرف أن يُنوَى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ فيُفيد ذلك الاسمُ فائدةَ ذلك الحرف المنوىّ

حتّى كانّه موجودٌ فيه وكانّ الاسمَ وِعاءٌ لذلك الحرف ولذلك قيل تَضمَّن معناه اذ كلّ شيء اشتمل على شيء فقد صار متضمّنا له ألا ترى انّ أَيْنَ وكَيْفَ يُفيدان الاستفهامَ كما تفيده الهمزةُ فى قولك أفى الدار زيدٌ ونَزالِ وتَراكِ ونحوُهما من اسماء الافعال بُنيا لانّهما وقعا موقعَ إنْزِلْ وأُتْرُكْ فهذه أصولُ عِلَلِ البناء، فقوله وسببُ بنائه مناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له بوجهٍ قريبٍ او بعيدٍ يريد مناسبةَ الحرف او فعلِ الأمر فانّه لا تمكُّنَ لهما بوجهٍ بخلاف الاسماء المبنيّة فإنّ لها تمكُّنًا فى الاصل وبعضُها أقربُ الى المتمكّنة من بعضٍ فأقربُها من المتمكّنة ما كان مبنيًّا على حركة نحوُ يا زيدُ ويا حَكَمُ وأبعدُها منها ما كان مبنيًّا على السكون اذ الاسماء المتمكّنة متحرّكةٌ متصرّفةٌ فأراد انّها فى البناء محمولةٌ على ما لا حظَّ له فى التمكّن بوجه قريب نحوُ الاسماء المبنيّة على حركةٍ ولا بوجه بعيد نحوُ الاسماء المبنيّة على السكون، وما عدا ذلك فمحمولٌ عليها او راجعٌ اليها نحوُ فَجارِ وفَساقِ فإنّهما وإن لم يكونا واقعَيْن موقعَ الفعل فإنّهما مضارِعان لما وقع موقعَه وهو نَزالِ وتَراكِ فبُنيا كبنائه ونحوُ المنادَى فى يا زيدُ ونحوِه ممّا هو مفردٌ فانّه وإن لم يكن مشابهًا للحرف فهو واقعٌ موقعَ أَنْتَ من حيث كان مخاطَبا واسماء الخطاب مبنيّةٌ وسنذكر مستوفًى، فامّا يومَئذٍ وحينَئذٍ وساعتَئذٍ ففيه وجهان البناء والاعرابُ فالاعرابُ على الاصل والبناء لانّه ظرفٌ مبهمٌ اضيف الى غيرِ متمكّنٍ من الاسماء فاكتسى منه البناءَ لانّ المضاف يكتسى من المضاف اليه كثيرا من أحكامه، وقد أجروا غيرًا ومِثْلًا مُجرى الظرف فى ذلك لإبهامهما نحوَ قوله تعالى انّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ فإنّ مثلا مبنيّةٌ لاضافتها الى غيرِ متمكّنٍ وهو أمثلُ وُجوهِها، فامّا قوله * لم يمنع الشُرْبَ منها غيرَ أن نطقتْ الخ * فالبيت لأبى قَيْس بن رِفاعةَ وقيل لرجلٍ من كِنانَةَ والشاهدُ فيه انّه بنى غيرا على الفتح لاضافتها الى غيرِ متمكّنٍ وإن كان فى موضعِ رفعٍ، فان قيل فأنْ والفعلُ فى تأويل المصدر وكذلك أَنَّ المشدّدةُ مع ما بعدها والمصدرُ اسمٌ متمكّنٌ فحينئذٍ غيرٌ ومثلٌ قد اضيفتا الى متمكّنٍ فلمَ وجب البناء قيل كونُ أنْ مع الفعل فى تقدير المصدر شىءٌ تقديريٌّ والاسمُ غيرُ ملفوظٍ به وانّما الملفوظُ به فعلٌ او حرفٌ فلمّا اضيفتا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافةَ بُنيتا معها لانّ الاضافة بابُها أن تقع على الاسماء المفردة فلمّا خرجتْ ههنا عن بابها بُنى الاسم وسيوضَح بأكثرَ من ذلك، يقول لم يمنَعْنا من التعريج على الماء الّا صوتُ حمامةٍ ذكّرتْنا مَن نُحبّ فهيّجَنا وحثَّنا على السَيْر، والأَوْقال الأعالى ومنه التَوَقُّل وهو الصُعود فيه، ونحوُ ذلك قول النابغة

* على حِينَ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِبَى * وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ *

الشاهد فيه اضافةُ حِينَ الى الفعل الماضى وبناؤه لذلك على الفتح والاعرابُ جائزٌ على الاصل غيرَ انّ البناء هٰهنا أَوجهُ منه فى قوله غيرَ ان نطقتْ لانّ الظرف هٰهنا مضافٌ الى فعلٍ محضٍ وفى قوله غيرَ ان نطقت مضافٌ الى اسمٍ متأوَّلٍ فكان الاعرابُ فيه أَظهرَ ، وصف انّه بَكَى على الديار زمنَ مَشيبه ومُعاتَبته لنفسه على صِباه وطَرَبه والوازِعُ الناهى وأَوقعَ الفعلَ على المشيب اتّساعًا والمعنى عاتبتُ نفسى على الصبى لمكانِ شَيْبِى فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والبناء على السكون هو القياسُ والعدولُ عنه الى الحركة لأَحدِ ثلثةِ أَسباب للهَرَب من ٱلتقاء الساكنَيْن فى نحوِ هٰؤُلاء ولئلّا يُبتدأَ بساكنٍ لفظا او حُكْمًا كالكافَيْن التى بمعنى مِثْلٍ والتى هى ضميرٌ ولعُروضِ البناء وذلك فى نحوِ يا حَكَمُ ولا رجلَ فى الدار ومِن قَبْلُ ومن بَعْدُ وخمسةَ عَشَرَ ،

قال الشارح القياس فى كلّ مبنىّ ان يكون ساكنًا وما حُرِّك من ذلك فلعلّةٍ فاذا وجدتَ مبنيًّا ساكنًا فليس لك أَن تسأَل عن سببِ سُكونه لانّ ذلك مقتضَى القياس فيه فإِن كان متحرِّكا فلك أَن تسأَل عن سببِ الحركة وسببِ اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات وانّما كان القياس فى كلّ مبنىّ السكونَ لوجهَيْن احدُهما انّ البناء ضدُّ الاعراب وأَصلُ الاعراب ان يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعانى المختلفة فوجب أَن يكون البناء الذى هو ضدُّه بالسكون والوجهُ الثانى أَنّ الحركة زيادةٌ مستثقلةٌ بالنسبة الى السكون فلا يُؤْتَى بها الّا لضرورةٍ تدعو الى ذلك ، والأَسباب المُوجبة لتحريك المبنىّ احدُ ثلاثةِ اشياء الفِرارُ من التقاء الساكنَيْن والبَدْاءةُ بالحرف الساكن لفظًا او حكمًا وأَن يكون المبنىُّ له حالةُ تمكّنٍ فالاوّل نحوُ أَيْنَ وهٰؤُلاء وحَيْثُ اصلُ حركةِ التقاء الساكنين الكسرةُ وانّما يُعدَل عنها لضربٍ من الاستحسان من قِبَلِ أَنّا رأَينا الكسرةَ لا تكون اعرابا الّا باقترانِ التنوين بها او ما يقوم مقامَه وقد يكون الضمّةُ والفتحةُ اعرابَيْن من غيرِ تنوينٍ يصحَبُهما ولا شىءٍ يقوم مقامَ التنوين نحوَ ما لا ينصرف والافعالِ المضارعة فاذا اضطُررنا الى تحريك الساكن حرّكناه بحركةٍ لا تُوَهِّمُ فيه الاعرابَ وهى الكسرةُ ، وامّا تحريكُ الحرف لئلّا يُبتدأَ بساكنٍ فنحوُ همزة الاستفهام وواوِ العطف وفائه والقياسُ فى هذه الحروف أَن تكون سَواكِنَ وانّما الحركةُ فيها لأَجلِ وقوعها اوّلًا وهذا حكمُ كلّ حرف فى اوّل كلّ كلمة يُبتدأُ بها من اسمٍ او فعلٍ او حرفٍ لا يكون الّا متحرّكا ، وقوله لفظًا او حكمًا فالمراد باللفظ ما ذكرناه

من نحو واو العطف وألف الاستفهام وكاف التشبيه فى نحو زيدٌ كالأسد فهذه الحروف ونظائرها لا تكون أبدًا الّا مفتوحةً لوقوعها اوّلًا لفظا وأمّا كونها اوّلا فى الحكم فنحو كاف ضمير المفعول من نحو ضَرَبَكَ وأَكْرَمَكَ فهذه الكافُ منفصلةٌ فى الحكم يُبْدَأُ بها فى التقدير والمفعولُ فضلةٌ غيرُ لازم للفعل ولذلك لا تُسكَّن له الفعلَ اذا اتّصل بضميره كما سكّنته للفاعل، واعلمْ انّ أصحابنا يقولون انّ الابتداء بالساكن لا يكون فى كلام العرب وقد أحالَه بعضُهم ومنع من تصوُّره ولا شُبْهَةَ فى الامكان ألا ترى انّه يجوز الابتداء بالساكن اذا كان مدّغمًا نحو تَّاقَلْتُمْ تَّخَذْتُمْ فى تَثاقَلْتُمْ واتَّخَذْتُمْ ويُؤَيِّد ذلك وأنّه من لغة العرب أنّهم لم يُخفّفوا الهمزةَ اذا وقعتْ اوّلًا بأيّ حركةٍ تحرّكتْ نحو أَحْمَدَ وابرهيمَ ونحو قوله * أَأَنْ رَأَتْ رجلًا أَعْشَى * لانّ فى تخفيفها تضعيفا للصوت وتقريبًا له من الساكن فامتناعُهم من تخفيف الهمزة مع إمكانِ تخفيفها والنُطْق بها دليلٌ على انّ ذلك من لغة العرب وذلك من قِبَل انّ المبتدِئ بالنطق مستجِمٌّ مستريحٌ فيُعظِّم صوتَه والواقفُ تَعِبٌ حَسِرٌ يقف للاستراحة فيُضعِّف صوتَه، وامّا عُروضُ البناء فإنّ المبنيّ من الاسماء يكون على ضربَيْن ضربٌ له حالةٌ يكون مُعرَبا فيها وانّما يعرِض له البناء فى بعض الاحوال نحوُ يا زيدُ فى النداء وما كان مثله فإنّه يكون فى غير النداء معربًا وانّما عرض البناء فى النداء ومثلُه لا رجلَ فى النفى فإنّ البناء عرض له فى حالِ النفى وفى غيرِ النفى يكون معربًا نحوَ هذا رجلٌ ورأيت رجلا ومررت برجلٍ وكذلك لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ونحوُهما من الغايات وكالأعداد المركّبة من نحو خمسةَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ فإنّه قبل التركيب كان معربا وضربٌ آخرُ لم يكن له حالةُ تمكُّن البتّةَ بل لا يكون قطّ الّا مبنيّا فجُعل لكلّ واحد منهما مَرْتبةٌ غيرُ مرتبةِ الآخر ولمّا كان السكونُ أنقصَ من الحركة بَنَيْنا عليه ما لم يكن له حظٌّ فى التمكّن وبنينا على حركةٍ ما كان له حظٌّ فى التمكّن ليكونَ له بذلك فضيلةٌ على المبنيّ الآخَر فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وسكونُ البناء يسمّى وَقْفا وحركاتُه ضمّا وفتحا وكسرا وأنا أسوق اليك عامّةَ ما بَنَتْه العربُ من الاسماء إلّا ما عَسَى يشذّ منها او قد ذكرناه فى هذه المقدّمة فى سبعةِ أبواب وهى المُضْمَراتُ وأسماء الاشارة والمَوْصولاتُ واسماء الأفعال والأصْواتُ وبعضُ الظُروف والمُركَّباتُ والكِنايات،

قال الشارح اعلم انّ سيبويه وجماعةً من البصريين قد فصلوا بين ألقاب حركات الاعراب وسكونه وبين ألقابِ حركاتِ البناء وسكونه وإن كانت فى الصورة واللفظ شيئًا واحدا فجعلوا الفتحَ المطلقَ لقبًا للمبنيّ على الفتح والضمَّ لقبا للمبنيّ على الضمّ وكذلك الكسرَ والوقفَ وجعلوا النصبَ لقبا للمفتوح

بعاملٍ وكذلك الرفعَ والجرّ والجزمَ ولا يقال لشيء من ذلك مضمومٌ مطلقًا لا بدّ من تقييدٍ لئلّا يدخل فى حيّزِ المبنيّات أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانةَ الفرق بينهما فاذا قال هذا الاسمُ مرفوعٌ عُلم انّه بعاملٍ يجوز زوالُه وحُدوثُ عاملٍ آخرَ يُحْدِث خِلافَ عَمَله فكان فى ذلك فائدةٌ وإيجازٌ لانّ قولنا مرفوعٌ يكفى عن أن يقال له مضمومُ ضمّةً تزولُ او ضمّةً بعاملٍ، وربّما خالَفَ فى ذلك بعضُ الكوفيين وسمّى ضمّةَ البناء رفعًا وكذلك الفتحَ والكسرَ والوقفَ والوجهُ الاوّلُ لِمَا ذكرناه من القياس ووجهِ الحِكْمة، وتنحصر المبنيّاتُ فى سبعةِ أبواب اسم كُنِى به عن اسمٍ وهو المضمرُ نحوُ أَنَا وأَنْتَ وهُوَ ونحوها واسمٍ أُشير به الى مسمًّى وفيه معنَى فعلٍ نحو هذا وهذان وهؤلاء واسمٍ قام مقامَ حرفٍ وهو الموصولُ نحوُ الّذى والّتى ونحوهما واسمٍ سُمّى به فعلٌ نحو صَهْ ومَهْ وشِبْهِهما والأَصواتِ المَحْكيّةِ والظروفِ لم تتمكّن واسمٍ رُكب مع اسمٍ مثلِه وسنَرِدُ عليك مُفصّلةً إن شاء الله تع،

المضمرات

فصــــل ١٦٠

قال صاحب الكتاب هى على ضربَيْن متّصلٌ ومنفصلٌ فالمتّصلُ ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمةٍ كقولك أَخُوكَ وضَرَبَكَ ومرّ بِكَ وهو على ضربين بارزٌ ومستترٌ فالبارزُ ما لُفِظَ به كالكاف فى اخوك والمستترُ ما نُوِىَ كالذى فى زيدٌ ضَرَبَ والمنفصلُ ما جرى مَجْرَى المظْهَر فى استبداده كقولك هُوَ وأَنْتَ،

قال الشارح لا فَرْقَ بين المضمر والمَكْنىّ عند الكوفيين فهما من قبيلِ الاسماء المترادفة فمعناهما واحدٌ وإن اختلفا من جهة اللفظ وأمّا البصريون فيقولون المضمراتُ نوعٌ من المَكْنيّات فكلُّ مضمرٍ مَكنىٌّ وليس كُلُّ مكنىّ مضمرا فالكنايةُ اقامةُ اسمٍ مُقامَ اسمٍ تَوْرِيَةً وإيجازًا وقد يكون ذلك بالاسماء الظاهرة نحو فُلان والفُلان وكَيْتَ وكَيْتَ وكَذَا وكَذَا فُفلانٌ كنايةٌ عن أعلامِ الأَناسىّ والفلانُ كنايةٌ عن اعلامِ البَهائم وكَيْتَ وكَيْتَ كنايةٌ عن الحديث المُدْمَج وكَذَا كَذَا كنايةٌ عن العدد المبهَم واذ كانت الكنايةُ قد تكون بالاسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة كانت المضمراتُ نوعًا من الكنايات، وانّما أُتى بالمضمرات كلّها لضربٍ من الإيجاز وآحترازا من الإلباس فأمّا الايجاز فظاهرٌ لانّك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم

بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم وأمّا الالباس فلأنّ الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيدٌ فعل زيدٌ جاز ان يُتوهَّم فى زيدٍ الثانى أنّه غيرُ الأوّل وليس للاسماء الظاهرة احوالٌ تفترق بها اذا آلتبستْ وانّما يُزيل الالتباسَ منها فى كثيرٍ من احوالها الصفاتُ كقولك مررت بزيدٍ الطويلِ والرجلِ البزّازِ والمضمراتُ لا لَبْسَ فيها فاستغنتْ عن الصفات لانّ الاحوال المقترِنة بها قد تغنى عن الصفات والاحوالُ المقترِنةُ بها حضورُ المتكلّمِ والمخاطَبِ والمشاهَدةُ لهما وتقدُّمُ ذكرِ الغائب الذى يصير به بمنزلة الحاضرِ المشاهَدِ فى الحكم فأعرفُ المضمرات المتكلّمُ لانّه لا يُوهِمُك غيرَه ثمّ المخاطَبُ والمخاطَبُ تِلْوُ المتكلّم فى الحضور والمشاهَدة وأضعفُها تعريفا كنايةُ الغائب لانّه يكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ حتّى قال بعض النحويّين كنايةُ النكرة نكرةٌ ۝ والمضمرات كلّها مبنيّةٌ وانّما بُنيت لوجهَيْن احدُهما شَبَهُها بالحروف ووجهُ الشَبَه أنّها لا تستبدّ بأنفسها وتفتقر الى تقدُّمِ ظاهرٍ ترجع اليه فصارت كالحروف التى لا تستبدّ بنفسها ولا تُفيد معنًى الّا فى غيرها فبُنيت كبنائها والوجهُ الثانى أنّ المضمر كالجزء من الاسم المظهر اذ كان قولك زيدٌ ضربتُه انّما أتيتَ بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالّا عليه الّا انّك ذكرتَ الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون فى كلّ ما تريد أن تُضمِره ممّا تقدّم ذكرُه فكان لذلك كجزءٍ من الاسم وجزء الاسم لا يستحقّ الاعرابَ ۝ والمضمر على ضربَيْن متّصلٌ ومنفصلٌ فالمتّصلُ ما كان متّصلا بعامله وانّما قال ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمةٍ ولم يقل بعاملٍ تحرّزًا من المضاف فى نحو أخوك وشبيهك فانّه على رأىِ جماعةٍ من المحقّقين العاملُ فيه حرفُ الجرّ المقدّرُ لا نفسُ الاسم المضاف فلذلك لم يُقيِّد اتّصاله بالعامل فيه ۝ والمنفصل ما لم يتّصل بالعامل فيه وذلك بأن يكون مُعَرًّى من عامل لفظىّ او مقدَّما على عامله او مفصولا بينه وبينه بحرف الاستثناء او حرفِ عطف أو شىء يفصل بينهما فصلًا لازمًا ۝ فان قيل ولِمَ كانت المضمراتُ متّصلةً ومنفصلةً وهلّا كانت كلّها متّصلةً او منفصلةً قيل القياسُ فيها أن تكون كلُّها متّصلةً لانّها أَوْجَزُ لفظا وأبلغُ فى التعريف وانّما أُتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الاسماء التى تُضمَر فبعضُها يكون مبتدأً نحوَ زيدٌ قائمٌ فاذا كنيتَ عنه قلتَ هو قائمٌ او أنت قائمٌ إن كان مخاطبا لانّ الابتداء ليس له لفظٌ يتّصل به الضميرُ فلذلك وجب ان يكون ضميرُه منفصلا ۝ وبعضُها يتقدّم على عامله نحوَ زيدا ضربتُ فاذا كنيتَ عنه مع تقديمه لم يكن الّا منفصلا لتعذُّرِ الاتيان به متّصلا مع تقديمه فلذلك تقول ايّاه ضربتُ او ايّاك قال الله تع ايّاكَ نَعْبُدُ وَايّاكَ نَسْتَعِينُ أُتى بالضمير المنفصل لمّا كان المفعولُ مقدَّما ۝ وقد يُفصَل بين المعمول وعامله فاذا كُنى عنه

لا يكون ضميره الّا مفصولا نحوَ ما ضَرَبَ زيدا الّا أنتَ وما ضربتُ الّا ايّاك وعلّمتُ زيدا ايّاه فلذلك كانت متّصلةً ومنفصلةً والذى يُؤيّد عندك ذلك انّ الاسم المجرور لمّا كان عاملُه لفظيّا ولا يجوز تقديمُه عليه ولا فصلُه عنه لم يكن له ضميرٌ الّا متّصلٌ ٭ والمتّصل أوْغَلُ فى شَبَه الحرف لعدم استبداده بنفسه وأعرفُ من المنفصل على ما ذكرنا والمنفصلُ جارٍ مجرى الاسماء الظاهرة فى استبداده بنفسه وعدم افتقاره الى ما يتّصل به فاعرفه ٭

فصـــل ١٦٢

قال صاحب الكتاب ولكلٍّ من المتكلّم والمخاطَب والغائب مذكّره ومؤنّثه ومُفْرَده ومُثنّاه ومجموعه ضميرٌ متّصل ومنفصل فى احوال الاعراب ما خَلَا حالَ الجرّ فانّه لا منفصلَ لها تقول فى مرفوع المتّصل ضَرَبْتُ ضربْنَا وضربتَ الى ضربْتُنّ وزيدٌ ضَرَبَ الى ضربْنَ وفى منصوبه ضَرَبَنى ضربنَا وضربكَ الى ضربكُنّ وضربهُ الى ضربهُنّ وفى مجروره غلامى غلامُنَا وغلامكَ الى غلامكُنّ وغلامهُ الى غلامهُنّ وتقول فى مرفوع المنفصل أَنَا نَحْنُ وأَنْتَ الى أَنْتُنّ وهُوَ الى هُنّ وفى منصوبه ايّاىَ ايّانَا وايّاكَ الى ايّاكُنّ وايّاهُ الى ايّاهُنّ ٭

قال الشارح المضمرات ثلثةُ أقسام متكلّمٌ ومخاطَبٌ وغائبٌ وتختلف ألفاظُها بحسب اختلاف محلّها من الاعراب فضميرُ المرفوع غيرُ ضمير المنصوب والمجرور ٭ فان قيل كيف اختلف صِيَغُ المضمرات والاسماء لا تختلف صيغُها قيل لمّا كانت الاسماء المضمرةُ واقعةً موقعَ الاسماء الظاهرة المعربة وليس فيها اعرابٌ يدلّ على المعانى المختلفة فيها جعلوا تغيُّرَ صيغها عوضًا من الاعراب اذ كانت مبنيّةً ٭ ولكلّ واحد من المضمرات ضميران متّصلٌ ومنفصلٌ ما خلا حالَ الجرّ فانّه لا منفصلَ له فلا يكون الّا متّصلا فتقول فى ضمير المرفوع المتّصلِ ضربتُ اذا كان المتكلّمُ وحده بتاء مضمومة يستوى فيه المذكّرُ والمؤنّثُ لانّ الفصل بين المذكّر والمؤنّث انّما يُحتاج اليه لئلّا يُتوهّمَ غيرُ المقصود فى موضع المقصود والمتكلّمُ لا يُشاركه غيرُه فى لفظه وعبارته عن نفسه وغيره اذ لا يجوز ان يكون كلامُ واحد من متكلّمين ٭ فان قيل ولِمَ كانت هذه التاء متحرّكةً وهلّا كانت ساكنةً ولِمَ خُصّتْ حيث حُرّكتْ بهذه الحركة التى هى الضمّ دون غيره فالجوابُ أمّا تحريكها فلانّ التاء هنا اسمٌ قد بلغ الغايةَ فى القلّة فلم يكن بدٌّ من تقويَته بالبناء على حركةٍ لتكون الحركةُ فيه كحرف ثانٍ والذى يدلّ انّ التاء اسمٌ ههنا أنّك تُؤكّدها كما تُؤكّد الاسماء فتقول فعلتُ انا نفسى ولو كانت حرفًا كالتاء فى فَعَلَتْ اذا أُريد المؤنّث لم يجز

تأكيدُها كما لم يجز تأكيدُ تاء التأنيث فى نحو قائمةٍ وقاعدةٍ ، وانّما خُصّ بالضمّ دون غيره لأمرَيْن احدُهما انّ المتكلّم اوّلٌ قبل غيره فأُعطى اوّل الحركات وهى الضمّةُ والامرُ الآخر أنّهم ارادوا الفرقَ بين ضميرَى المتكلّم والمخاطبِ فنزّلوا المتكلّمَ منزلةَ الفاعل ونزّلوا المخاطبَ منزلةَ المفعول من حيث كان هذا مخاطِبا وذاك مخاطَبا فضمّوا تاء المتكلّم لتكون حركتُها مُجانسةً لحركة الفاعل وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتُها من جنس حركة المفعول ، فاذا ثنّيتَ او جمعتَ المتكلّم كان ضميرُه نَا ويستوى فى علامته الاثنان والجماعةُ تقول ذَهَبْنَا وتَحَدَّثْنَا ومعك واحدٌ وذهبْنا وتحدّثْنا ومعك اثنان فصاعدًا واِنّما استوى فى الضمير لفظُ الاثنين والجمع لانّ تثنيةَ ضمير المتكلّم وجمعَه ليس على منهاجِ تثنيةِ الاسماء الظاهرة وجمعِها لانّ التثنية ضمٌّ شىء الى مثله كزيد وزيد ورجل ورجل تقول فيهما الزيدان والرجلان والجمعُ ضمٌّ شىء الى اكثرَ منه من لفظه كرجل ورجل ورجل وزيد وزيد وزيد ونحو ذلك فتقول اذا جمعتَ الزيدون ورجالٌ وليس الامرُ فى هذا المضمر كذلك لانّ المتكلّم لا يُشاركه متكلّمٌ آخرُ فى خطابٍ واحدٍ فيكونَ اللفظُ لهما لكنّه قد يتكلّم الانسانُ عن نفسه وحدَه ويتكلّم عن نفسه وعن غيره فيجعل اللفظَ المعبَّرَ به عن نفسه وعن غيره مخالفا للفظِ المعبّر به عن نفسه وحدَه واستوى أن يكون المضمومُ اليه واحدا او اكثرَ فلذلك تقول قُمْنَا ضاحكَيْنِ وقمنا ضاحكِينَ ، فإن كان مخاطَبا فصلتَ بين لفظ مذكّره ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعه فتقول فى المذكّر ضربتَ وفى المؤنّث ضربتِ فتفتح التاء مع المذكّر وتكسرها مع المؤنّث للفرق بينهما وخصّوا المؤنّث بالكسر لانّ الكسرة من الياء والياء ممّا تُؤنّث بها فى نحو تَفْعَلِينَ وفى ذِى ولمّا اختصّت الضمّةُ بالمتكلّم لِمَا ذكرناه والكسرةُ بالمؤنّث المخاطَب لم يبق الّا الفتحةُ فخُصّ بها المخاطبُ المذكّرُ ، واِنّما احتيج الى الفصل بين المذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع فى المخاطب لانّه قد يكون بحضرة المتكلّم اثنان مذكّرٌ ومؤنّثٌ وهو مُقْبِلٌ عليهما فيخاطب احدَهما فلا يُعرَف حتى يُبيّنه بعلامة ولذلك من المعنى ثنّى وجمع خَوْفا من انصرافِ الخطاب الى بعضِ الجماعة دون بعضٍ فلذلك تقول اذا خاطبتَ مذكّرا ضربتَ وفعلتَ وفى التثنية ضربتما وفعلتما وفى الجمع ضربتم وفعلتم وفى المؤنّث ضربتِ وفى التثنية ضربتما وفى الجمع ضربتُنّ يستوى المذكّرُ والمؤنّثُ فى التثنية ويفترقان فى الجمع وذلك لانّ التثنية ضربٌ واحدٌ لا يختلف فلا تكون تثنيةٌ اكثرَ من تثنيةٍ فلمّا اتّفق معناهما اتّفق لفظُهما ويختلف الجمعُ فى لفظه كما اختلف معناه ، وأصلُ ضربتم فى جمع المذكّر ضربتُمُوا بواوٍ بعد الميم

كما كانت التثنيةُ بألفٍ بعد الميم فالميمُ في الجمع لمجاوزة الواحد والواوُ للجمع كما كانت الميمُ في التثنية لمجاوزة الواحد والالفُ للتثنية وقد يُحذف الواو من الجمع لأَمْن اللبس اذ الواحدُ لا ميمَ فيه والتثنيةُ يلزمها الميمُ والالفُ فلا يُلْبِس بواحدٍ ولا تثنيةٍ لانّ الواحد لا ميمَ فيه والتثنيةَ يلزم فيها الالفُ واذا حذفتَ الواو سكّنتَ الميم لانّه أبلغُ في التخفيف ومع ذلك فالحركةُ قبل حرف اللين لمّا لم يكن بدٌّ منها كانت من لَوازِمه وأعْراضه كالصَفير لحروف الصفير والتكرير للراء فكما اذا حُذفت هذه الحروفُ زالت هذه الأعراضُ معها كذلك اذا حُذف حرفُ اللين زالت الحركةُ معه اذ كانت من لوازمه ، وقلت في جمعِ المؤنّث ضربْتُنّ بتشديد النون لتكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكّرين وذلك أنّ ضمير المؤنّث على حسب ضميرُ المذكّر فإن كانت علامةُ المذكّر حرفا واحدا فعلامةُ المؤنّث حرفٌ واحدٌ وإن كانت علامةُ المذكّر حرفَيْن كانت علامةُ المؤنّث حرفَيْن فقلت الهِنْداتُ ضَرَبْنَ بنون واحدة حيث قلت الزيدون قاموا وقلت ضربْتُنّ بنونَيْن حيث قالوا قُمْتُمُوا وضربْتُمُوا ليكون الزيادتان بإزاء الميم والواو في جمعِ المذكّر ، وتقول في ضميرِ الغائب المذكّر زيدٌ ضَرَبَ وفي التثنية الزيدان ضَرَبَا وفي الجمع الزيدون ضربوا فيكون ضميرُ الواحد بلا لفظٍ والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ ولفظٍ فالالفُ في قاما علامةُ التثنية وضميرِ الفاعل والواوُ علامةُ الجمع وضميرِ الفاعل وانّما كان الواحدُ بلا علامةٍ والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ من قِبَل انّه قد استقرّ وعُلم انّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ كالكتابة التي لا بدّ لها من كاتبٍ والبناء الذي لا بدّ له من بانٍ ولا يحدث شيءٌ من تلْقاء نفسه فالفاعلُ معلومٌ لا محالةَ اذ لا يخلو منه فعلٌ وقد يخلو من الاثنين والجماعة فلمّا كان الفاعلُ معلوما لأستحالة فعلٍ بلا فاعلٍ لم يُحتج له الى علامة تدلّ عليه ولمّا جاز ان يخلو من الاثنَيْن والجماعة احتيج لهما الى علامة ، وقد اختلف العلماء في هذه الالف والواو فذهب سيبويه الى انّهما قد تكونان تارةً اسمَيْن للمضمرَيْن ومرّةً تكونان حرفَيْن دالَّيْن على التثنية والجمع فاذا قلت الزيدان قاما فالالفُ اسمٌ وهي ضميرُ الزيدَيْن واذا قلت الزيدون قاموا فالواوُ اسمٌ وهو ضميرُ الزيدين واذا قلت قاما الزيدان فالالفُ حرفٌ مُؤذِنٌ بأنّ الفعل لاثنَيْن وكذلك اذا قلت قاموا الزيدون فالواوُ حرفٌ مُؤذِنٌ بأنّ الفعل لجماعةٍ وهي لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم وعليه جاء قولُهم أَكَلُوني البَراغيثُ في احد الوجوه ومنه قول الشاعر

* يَلُومُونَنِي في ٱشْتِراء النَخِيـلِ أَهْلِي فكُلُّهُم يَعْذِلُ *

وقولُ الاخر

* أُلْفِيَتَا عَيْناكَ عند القَفَا * أَوْلَى فأَوْلَى لكَ ذا واعِيَهْ *

وذهب ابو عثمان المازنيّ وغيرُه من النحويّين الى انّ الالف فى قاما والواو فى قاموا حرفان يدلّان على الفاعلَيْن والفاعلِين المضمرين والفاعلُ فى النيّة كما انّك اذا قلت زيدٌ قامَ ففى قامَ ضميرٌ فى النيّة وليست له علامةٌ ظاهرةٌ فاذا ثُنّى او جُمع فالضميرُ ايضا فى النيّة غيرَ انّ له علامةً ، والمذهب الاوّل لانّك اذا قلت الزيدان قاما فالالفُ قد حلّت محلّ ابوهما اذا قلت الزيدان قام ابوهما فلمّا حلّت محلّ ما لا يكون الّا اسما وجب أن يكون اسما ، وتقول فى المؤنّث هندٌ ضَرَبَتْ فالفاعلُ فى النيّة والتاء مُؤْذِنةٌ بانّ الفعل لمؤنّثٍ والذى يدلّ انّها ليست اسما اشياء منها انّك تقول هندٌ ضربتْ جاريتُها فترفع الجاريةَ بانّها فاعلةٌ ولو كانت التاء اسما لم يجز رفعُ الاسم الظاهرِ لانّ الفعل لا يَرْفع فاعلَيْن احدُهما مضمرٌ والآخرُ ظاهرٌ ومنها انّها لو كانت اسما لكنتَ اذا قلت قامت هندٌ فقد قدّمت المضمرَ على المظهر وذلك لا يجوز ومنها انّك تقول فى التثنية قامَتَا فتجمع بين التاء وضمير التثنية فيلزم من ذلك ان يكون الفعلُ خبرا عن ثلاثةٍ من غير اشتراكٍ فاذًا لا فَرْقَ بين قولك قامت هندٌ وهندٌ قامت فى كون التاء حرفا ، فاذا ثنّيتَ قلت الهندان قامَتَا فيكون كلفظ المذكّر لِمَا ذكرناه من انّ التثنية ضربٌ واحدٌ ، فإن جمعتَ المؤنّثَ قلت الهندات قُمْنَ فتكون النونُ اسما ضميرا لهندات فإن قدّمتَ وقلت ضربن الهنداتُ كانت حرفا مُؤْذِنةً بانّ الفعل لجماعة المؤنّث كما قلنا فى التاء اذا قلت قامتْ هندٌ ومنه بيتُ الفَرَزْدَق

* وَلٰكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ * بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ *

فالنون فى يعصرن حرفٌ وليست اسما فأمرُ النون كأمر الالف والواو فى قامَا أَخَواكَ وقاموا إِخْوَتُكَ ، فان قلت فهلّا كان الاختيارُ قاما اخواك وقاموا اخوتك وقُمْنَ الهنداتُ اذ كُنّ حروفا مُؤْذِنةً بعدد الفاعلين كما كان الاختيارُ قامت هندٌ قيل الفرقُ بينهما أنّ التأنيث معنًى لازمٌ لا يُفارِق الاسمَ والتثنيةُ غيرُ لازمة لانّك قد تزيد عليها فتصير جمعًا وقد تنقُص منها فيبقى واحدٌ فللزوم معنى التأنيث لزمت علامتُه ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامتُه ووجهٌ ثانٍ أنّهم لم يختاروا قاما اخواك ولا قاموا اخوتك لئلّا يُتوهّم انّه خبرٌ مقدّمٌ فيلتبسَ الفاعلُ بالمبتدإ فاعرفه ، وأمّا الضمير المنصوب المتّصل فهو يُوافِق ضميرَ المجرور فى اللفظ ويُشارِكه فى الصورة وانّما استوت علامةُ ضمير المنصوب والمجرور

لتواخيهما فى الاتيان على معنى المفعول أعنى انّهما يأتيان فضلةً فى الكلام ، وهو على ثلثة أضرب متكلّمٍ ومخاطَبٍ وغائبٍ فتقول فى ضمير المتكلّم ضَرَبَنِى فتكون العلامةُ الياء كما تكون فى المجرور كذلك نحوَ غُلامى وصاحبى الّا انّك أتيتَ بنونٍ قبل الياء ليقع الكسرُ عليها ويسلَمَ الفعلُ من الكسر كانّهم حرسوا أواخرَ الافعال من دخولِ الكسر عليها لتباعُدِ الافعال من الجرّ والكسرُ لفظُه لفظُ الجرّ وذلك أنّ ياء المتكلّم تكْسِر ما قبلها اذا كان ممّا يُحرَّك ، والذى يدلّ على انّ النون زيادةٌ والضميرَ هو الاسمُ وحدَه انّه متى اتّصل ضميرُ المتكلّم المنصوبُ او المجرورُ بالاسم كان ياءً لا نونَ معها وكسرت الياءُ ما قبلها فامّا المنصوب فنحوُ الضاربى والمُكْرِمى فالياءُ منهما فى موضع منصوب والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا أوقعتَ موقعَه ظاهرا لم يكن الّا منصوبا نحوَ الضاربُ زيدا والمُكْرِمُ خالدا فامّا المجرورُ فنحوُ مَعى وغلامى فعلمتَ بذلك انّ النون فى ضَرَبَنِى ليست من الضمير فى شىء وانّما أُتى بها لأمرٍ راجعٍ الى الفعل وهو ما ذكرناه من حِراسة الافعال من الكسر وممّا يُؤيّد عندك زيادتَها وأنّها ليست من الاسم أنّك قد تحذفها فى نحو أَنّى وانّى قال الله تع انّنى مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى فأتى بنونِ الوقاية على الاصل وقال انّى أَنَا ٱللّٰهُ فحذف نونَ الوقاية ، والذى يدلّ على انّ المحذوف منها نونُ الوقاية أنّها قد حُذفت فى أُخْتَيْها قالوا لَعَلّى ولَيْتِى قال الله تع لَعَلّى أَطَّلِعُ اِلَى اِلٰهِ مُوسَى وقال الشاعر

* كمُنْيَةِ جابرٍ اذ قال لَيْتِى * أُصادِفُه وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِى *

فالمحذوف هنا نونُ الوقاية غيرَ ذى شكٍّ فثبت أنّ المحذوف فى انّى وأنّى نونُ الوقاية ، وقد اختلفوا فى علّةِ حذف هذه النون فقال سيبويه انّما حُذفت لكثرة الاستعمال واجتماعِ النونات وهم يستثقلون التضعيفَ ، فان قيل فاذا كانوا انّما حذفوا نونَ الوقاية لثقَلِ التضعيف واجتماع النونات فما بالُهم حذفوها فى لَعَلّى ولَيْتِى ولم يجتمع فى آخِرِها نوناتٌ قيل امّا لَعَلَّ فانّها وان لم يكن فى آخرها نونٌ فانّ فى آخِرِها لامًا مضاعَفةً واللامُ قريبةٌ من النون ولذلك تُدّغَم فيها نحوَ قوله تعالى من لَّدُنْهُ ولا يُدّغَم فى النون غيرُ اللام ، وامّا لَيْتَ فلم يكن فى آخرها نونٌ ولا ما يُضارِع النونَ ويقرُب منها فيلزمُها النونُ وقالوا لَيْتَنِى وقلّ فى كلامهم لَيْتِى وكان من قبيلِ الضرورة ومع ذلك فانّها حروفٌ أُجريت مُجرى الفعل فى العمل وليست أفعالا فهى بحكم الشَبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل ومن حيث هى حروفٌ يجوز إسقاطُ النون منها لانّ الحروف فى ذلك على ضربَيْن تأتى بالنون وبالياء وبالياء وحدَها وذلك نحو قولك مِنّى وعَنّى فهذه قد لزمتْها النونُ على ما ترى وقالوا اِلَىَّ وبِى من غيرِ نون لانّ الحروف لا يُكْرَه فيها

الكسرُ كما كُره فى الافعال مع انّهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسه نحوَ قوله

* تَراهُ كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكًا * يَسُوءُ الفاليات اذا فَلَيْنِى *

واذا أجازوا حذفَها مع الفعل كان مع الحرف أَسْوغَ، فامّا الفرّاء فانّه احتجّ لسقوطِ النون فى أَنَّ وكأَنَّ ولَعَلَّ بانّها بعُدتْ عن الفعل اذ ليست على لفظه فضعُف لزومُ النون لها ولَيْتَ على لفظ الفعل فقوى فيها إثباتُ النون ألا ترى انّ اوّلها مفتوحٌ وثانيَها حرفُ علّةٍ ساكنٌ وثالثَها مفتوحٌ فهو كقَامَ وبَاعَ وهو قولٌ حسنٌ الّا انّه يلزمه أن يقلّ حذفُها مع أَنَّ المفتوحة لانّها على وِزانِ الافعال المضاعَفة نحو رَدَّ وشَدَّ ومَدَّ، فاذا ثنّيتَ او جمعتَ قلت ضَرَبَنَا فيستوى لفظُ التثنية والجمع وقد تقدّمتْ علّةُ ذلك فى ضميرِ الفاعل الّا انّك هنا لا تُسكّن آخرَ الفعل كما فعلتَ به حين اتّصل به ضميرُ الفاعل نحوَ ضَرَبْنَا وحَدَّثْنَا فاذا سكّنتَ آخرَ الفعل فالضميرُ فاعلٌ واذا حرّكتَ فالضميرُ مفعولٌ، وامّا المخاطب المنصوب اذا كان مذكّرا فضميرُه كافٌ مفتوحةٌ نحوُ ضربتُكَ والمؤنّثُ كافٌ مكسورةٌ نحوُ ضربتُكِ قال الله تع فى قصّة زَكَرِيّاءَ يُبَشِّرُكَ وقال فى قصّة مَرْيَمَ يُبَشِّرُكِ فتحوا الكافَ مع المذكّر وكسروا مع المؤنّث للفرق بينهما وخُصّ المؤنّث بالكسرة لانّ الكسرة من الياء والياءُ ممّا يُؤنَّث به نحوَ قُومِى وتَذْهَبِينَ فهذه الكافُ اسمٌ وتُفيد الخطابَ والذى يدلّ على انّها اسمٌ أنّها وقعتْ موقعَ ما لا يكون الّا اسما وهو المفعولُ ألا ترى انّك لو وضعتَ مكانَها ظاهرا لكان منصوبا بحقّ المفعول نحوَ ضرب زيدا عمروٌ، وقد تكون هذه الكافُ لمجرّد الخطاب عَرِيّةً من معنَى الاسميّة نحوَ قولهم النَّجاءَكَ فالكافُ حرفٌ لمجرّد الخطاب ولا يجوز ان يكون اسما لانّه لو كان اسما لكان له موضعٌ من الإعراب وليس له موضعٌ من الاعراب لانّه لو كان له موضعٌ من الاعراب لم يَخْلُ إمّا أن يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا لا يجوز ان يكون مرفوعا لانّه لا رافعَ هناك ولا يجوز ان يكون منصوبا لعدم الناصب ايضا ولا يجوز ان يكون مخفوضا لانّ ما فيه الالفُ واللام لا يجوز ان يضاف الّا فى بابِ الحسنِ الوجهِ وليس ذلك منه، ومنه الكافُ فى ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ ونحوِهما لعدمِ جوازِ الاضافة فيهما، فاذا ثنّيتَ قلت ضربتُكُمَا ويستوى فيه المذكّرُ والمؤنّثُ وقد تقدّمتْ علّةُ ذلك، وتقول فى جمع المذكّر ضربتُكُمْ وأصلُه ضربتُكُمُوا بواوٍ وانّما حذفتَ الواوَ تخفيفا وأسكنتَ الميمَ لما ذكرناه، وتقول فى المؤنّث ضربتُكُنَّ فتنفصل بين ضميرِ المذكّر والمؤنّث والتثنيةِ والجمعِ لما ذكرناه فى ضميرِ المرفوع، وامّا ضميرُ الغائب فانّك تُثنّيه وتجمعُه وتفرق بين مذكّره ومؤنّثه كما فعلتَ مع المخاطب وهو ههنا أَوْلَى لانّه ضميرُ ظاهرٍ قد جرى ذكرُه والظاهرُ يُثنّى

وتُجمَع ويُذكَّر ويُؤنَّث فتقول فى المذكّر ضربتُهُ فالضميرُ الهاءُ الّا انّك تزيد معها حرفا آخَرَ وهو الـواو وذلك لخفاء الهاء وكان القياسُ أن يكون حرفا واحدا لانّ المضمراتِ وُضعت نائبةً عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضربٍ من الايجاز والاختصار كما جِيءَ بحروف المعانى نائبةً عن غيرها من الافعال فمَا نائبةٌ عن أَنْفِى والهمزةُ نائبةٌ عن أَسْتَفْهِمُ والواوُ فى العطف ونحوُها من الفاء وثُمَّ نائبةٌ عن أَجْـمَـعُ وأَعْطِفُ فلذلك قلّتْ حروفُها كما قلّتْ حروفُ المعانى فجُعل ما كان منها متّصلا على حرف واحد كالتاء فى قُمْتَ والكاف فى ضَرَبَكَ وجُعل بعضُ المتّصل فى النيّة كالضمير فى أَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وتَفْعَلُ وفى زيدٌ قام ويقوم مبالغةً فى الايجاز عند أَمْنِ اللَّبْس بدلالةِ حروفِ المضارعة على المضمرين ألا ترى انّك اذا قلت أَفْعَلُ فالهمزةُ دلّت على انّ الفعل للمتكلّم وحْدَه والنونُ دلّت على انّ المتكلّم معه غيرُه والتاء دلّت على انّ الفعل للمخاطب او الغائبة وتقدُّمُ الظاهر فى قولك زيدٌ قام دلّ على انّ الضمير له واحتمل ان يكون على حرف واحد لانّه متّصلٌ بما قبله من حروف الكلمة ولو كان منفصلا لكان على حرفَيْن او أكثرَ لانّه لم يُمكِن إفرادُ كلمةٍ على حرف واحد والمنفصلُ منفردٌ عن غيره بمنزلة الاسماء الظاهرة وتقول فى المؤنّث ضربتُها وفى التثنية ضربتُهُمَا الذَّكَرُ والأُنْثَى فيه سَواءٌ وتقول فى جمع المذكّر ضربتُهُمْ والاصلُ ضربتُهُمُو بواوٍ بعد الميم وتُحذف الواوُ وتُسكَّن ما قبلها تخفيفًا وتقول فى جمع المؤنّث ضربتُهُنَّ بنون مشدّدة ليكون نونان بإزاء الميم والواو فى المذكّر ، وامّا ضمير المجرور فهو فى اللفظ والصورة كلفظ المنصوب على ما تقدّم نحوَ قولك اذا كنيتَ عن نفسك وحدَك مَرَّ بِى وغُلامِى فالضميرُ الياءُ كما كانت فى المنصوب الّا انّك لا تأتى ههنا بنونِ الوقاية لانّه اسمٌ والاسمُ لا يُصان عن الكسر وهذه الياءُ تُفتَح وتُسكَّن فمَن فتحها فلأنّها اسمٌ على حرف واحد فقوِى بالحركة كالكاف فى غلامُكَ ومَن أسكنَ فحُجّتُه انّه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها مع إرادة التخفيف فيها ، فاذا ثنّيتَ قلت مَرَّ بِنَا وغلامُنَا يستوى فى ذلك التثنيةُ والجمع والمذكّر والمؤنّثُ استغناءً بقرينة المشاهَدة والحُضور عن علامةٍ تدلّ على كلّ واحد من هذه المعانى ، فاذا خاطبتَ قلت بكَ وغلامُكَ فى المذكّر بكاف مفتوحة كما كان المنصوبُ كذلك وتقول فى المؤنّث بكِ وغلامُكِ بكاف مكسورة كما فعلت فى المنصوب كذلك وتقول فى التثنية بكُمَا وغلامُكُمَا مذكّرا كان او مؤنّثا كما كان فى المنصوب كذلك ، وتقول فى الجمع بكُمْ وغلامُكُمْ وفى جمع المؤنّث بكُنَّ وغلامُكُنَّ فتُثنّى وتُجمَع وتُؤنّث والعلّة فيه ما تقدّم ، فامّا المضمر المنفصل فانّا قد بيّنّا انّه الذى لا يلى العاملَ ولا يتّصل به وذلك بأن يكون مُعرًّى

من عاملٍ لفظيٍّ كالمبتدإ والخبر في نحو قولك نَحْنُ ذاهبون وكيف انتَ وأَيْنَ هو او يكون مقدَّما على عامله كقولك إيّاكَ أُخاطِبُ قال الله تع اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِينُ او مفصولا بينه وبينه بشيءٍ كالاستثناء والعطف نحو ما قام الّا أنتَ وما ضربتُ الّا ايّاكَ ونحو ضربتُ زيدا وايّاه ولا يخلو من ان يكون مرفوعَ الموضع او منصوبَ الموضع ولا يكون مخفوضَ الموضع لانّ المجرور لا يكون الّا بعاملٍ لفظيٍّ كحروف الجرّ والاضافة ولا يجوز ان يتقدّم المجرورُ على الجارّ ولا يُفصَل بينهما فصلًا لازمًا وقولُنا لازمًا احترازٌ ممّا قد يُفصَل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فانّ ذلك لا يقع لازمًا لانّ الظرف ليس بلازمٍ ذكرُه فامّا ضميرُ المرفوع فيكون متكلّما ومخاطَبا وغائبا فالمتكلّمُ أَنَا اذا كان وحدَه فالالفُ والنون هو الاسمُ عند البصريين والالفُ الأخيرة أُتي بها في الوقف لبيانِ الحركة فهي كالهاء في أُغْزُهْ وارْمِهْ واذا وصلتَ حذفتَها كما تحذف الهاء في الوصل وذهب الكوفيون الى انّها بكمالها هو الاسمُ واحتجّوا لذلك بقول الشاعر

* أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فَاعْرِفُونِي * حَمِيدًا قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا *

وجهُ الشاهد انّه أثبتَ الالفَ في حالِ الوصل ومنه قراءةُ نافعٍ أَنَا أُحْيِي قالوا فإثباتُها في الوصل دليلٌ على ما قلناه ولا حجّةَ في ذلك لقلّته ولانّ الأعمّ الأغلبَ سقوطُها ومُجازُ البيت والقراءةِ على اجراء الوصل مُجرى الوقف وهو بالضرورة أشبهُ كقوله * مِثْلُ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبّا * وقد قالوا أَنَهْ فوقفوا بالهاء حُكي عن بعض العرب وقد عَرْقَبَ ناقتَه لضَيْفٍ فقيل له هلّا فصدتَها وأطعمتَه دَمَها مَشْوِيًّا فقال هذا فَصْدي أَنَهْ وقال الشاعر

* اِنْ كُنْتُ أَدْرِي فعَلَيَّ بَدَنَهْ * من كَثْرةِ التَّخْلِيطِ فِيَّ مَنْ أَنَهْ *

ومنهم من يُسكّن النون في الوصل والوقف فيقول أَنْ فعلتُ وهذا ممّا يؤيّد مذهبَ البصريين وأنّ الالف زائدةٌ لبيانِ الحركة لوقوعها موقعَ ما لا شُبْهَةَ في زيادتها وهي الهاءُ وسقوطها في هذه اللغة وقد حكى الفرّاء آنَ فعلتُ بقلبِ الالف الى موضعِ العين فان صحّت هذه الرواية كان فيها تقويةٌ لمذهبهم فهو عند الكوفيين مبنيٌّ على السكون وهي الالفُ وعند البصريين مبنيٌّ على الفتح ويحتمل انّهم انّما فتحوه لئلّا يُشْبِه الأدواتِ واما نَحْنُ فللمتكلّم اذا كان معه غيرُه يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّث والتثنيةُ والجمع فتقول نحن خارجانِ ونحن خارجون وانّما استوى فيه لفظُ التثنية والجمع لِمَا تقدّم من انّ التثنية والجمعَ ههنا ليس على منهاجِ غيرها من الاسماء الظاهرة لانّه لم يُرَد ضمُّ

منكلّم الى متكلّم كما كان التثنيةُ ضمَّ اسم الى اسم وانّما المتكلّمُ يتكلّم عن نفسه وغيرِه ولم يكن المتكلّمُ ممّا يُلْبِس بغيره لإدراكه بالحاسّة فلم يحتج الى الفصل بين التثنية والجمع والتأنيث والتذكير ٠

وحركةُ النون لالتقاء الساكنَيْن وخُصّت بالضمّ لوجوهٍ منها أنّ الصيغة للجمع والواوُ من علامات الجمع نحوُ قاموا والزيدون والضمّةُ من جنس الواو فلمّا وجب تحريكُها حُرّكت بأقربِ الحركات الى معنى الجمع وهذا قولُ أبي إسحق الزجّاج ومنها قولُ أبي العبّاس المبرّد انّها شُبّهت بقَبْلُ وبَعْدُ في الغايات وذلك من حيث صلحتْ لاثنين فصاعدًا كما صلحتْ قبلُ وبعدُ للشيء والشيئَيْن فما فوقَهما فصارت لذلك غايةً كقبلُ وبعدُ ومنها أنّ هذا الضمير مرفوعُ الموضع فحُرّك بحركة المرفوع وهو قولُ ابي الحسن الأخفش الصغير وقال قُطْرُبٌ بُنيت على الضمّ لانّ اصلها نَحُنْ بضمّ العين ثمّ نُقلت الضمّة الى اللام التي هي النونُ وكان الذي دعاه الى هذه المَقالة أنّه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمّة الى الساكن قبله فيقولون نَحُنْ كما يقولون هذا بَكُرْ فادّعى انّ أصلها ذلك ثمّ أسكنها تخفيفا كما يقولون في عَضُدٌ عَضْدٌ وكره الساكنين فنقل حركتَه الى الساكن قبله الثاني كما قالوا يَرُدُّ ويَفِرُّ ويَعَضُّ لمّا أسكنوا للادغام نقلوا حركتَه الى الساكن قبله وهذا لا يستقيم لانّ النقل من عوارض الوقف فلا يُجعَل أصلًا يُبنَى عليه حُكْمٌ ٠ وامّا المخاطَب فانّك تفصل بين مذكّره ومؤنّثه وتثنيته وجمعه بالعلامات لانّ تعريفه دون تعريف المتكلّم لانّه قد يُلْبِس بأن تُخاطِب واحدا ويكون بحضرته غيرُه فيُتوهَّمُ انصرافُ الخطاب الى غيرِ المقصود وليس كذلك المتكلّمُ لانّه اذا تكلّم لا يشتبه به غيرُه فلذلك تقول أَنْتَ اذا خاطبتَ واحدا فالاسمُ منه الالفُ والنون عندنا وهي التي كانت للمتكلّم زيدت عليها التاءُ للخطاب وهي حرفُ معنًى مجرّدٌ من معنى الاسميّة اذ لو كان اسما لكان له موضعٌ من الاعراب ولو اعتُقد له موضعٌ من الاعراب لكان إمّا رفعا او نصبا او جرّا فلا يجوز ان يكون مرفوعا او منصوبا لانّه لا رافعَ ولا ناصبَ ولا يجوز ان يكون مخفوضا لانّه مضمرٌ والمضمراتُ لا تضاف من حيث كانت معرفةً واذا بطل أن يكون له موضعٌ من الاعراب بطل ان يكون اسما فليست التاء في أَنْتَ كالتاء في ضربتَ كما انّ الكاف في ذلكَ والنجاءَكَ ليست كالكاف في غلامك وصاحبك واذا ثبت أنّها حرفٌ كان حقُّه السكونَ وانّما حُرّك لأجلِ الساكن قبله وخُصّ بالفتحة لخفّتها كواوِ العطف وفائه وهمزة الاستفهام ونحوِهنّ من حروف المعاني ولتكون حركتُها كالتاء في ضربتَ وقتلتَ حيث كانا جميعا للخطاب وإن اختلف حالاهما ٠

وقد ذهب الكوفيون الى انّ التاء من نفس الكلمة والكلمةُ بكمالها اسمٌ عَمَلًا بالظاهر والصوابُ ما ذكرناه ٠

فإن خاطبتَ المؤنّث كسرتَها فقلت أنتِ وذلك لانّ الفتح لمّا استبدّ به المذكّرُ عُدل الى الكسر لانّه أخفّ من الضمّ ولانّ الكسرة من الياء وهي ممّا يُؤنّث بها على ما تقدّم قبلُ ، فإن خاطبتَ اثنين قلت أنتُما فالميمُ لمجاوزة الواحد وكانت الميمُ أَوْلى لشَبَهها بحروف المدّ وهي من مَخْرَج الواو والواوُ تكون للجمع في قاموا والالفُ للدلالة على التثنية كما كانت كذلك في قاما فإذا الاسمُ منه الهمزةُ والنون وباقي الحروف زوائدُ لما ذكرناه ، وقيل انّ الكلمة بكمالها الاسمُ من غيرِ تفصيل وهو الصوابُ لانّ هذه الصيغة دالّةٌ على التثنية وليست تثنيةً صناعيّةً لانّ حدّ المثنّى ما تتنكّرُ معرفتُه والمضمرُ لا تتنكّرُ بحالٍ فكانّ صيغته لذلك ويستوي فيه المذكّرُ والمؤنّث كما يستوي في الظاهر نحو الزيدان والعمران والهندان لانّ العدّة واحدةٌ ، فإن خاطبتَ جماعةً قلتَ أنتُمُو وإن شئتَ قلت أنتُمْ وثبوتُ الواو هو الاصلُ لانّ الواو تكون علامةَ ضميرِ الجمع في الفعل نحوَ قاموا ولانّه في مقابلة جمع المؤنّث نحو قولك ضربتُنَّ فكما أنّ علامة المؤنّث حرفان فكذلك علامةُ الجمع حرفان ويُؤكّد ذلك عندك أنّ الواو تظهر بعد الميم مع الضمير في أعطيتُكُموهُ والضمائرُ تردّ الاشياء الى أُصولها في أكثر الامر وحذفُ الواو تخفيفٌ لثقلها عند أَمْنِ اللبس وزوالِ الاشكال لانّه لا يُلْبِس بالواحد لوجودِ الميم ولا يُلْبِس بالتثنية لانّ المثنّى يلزمُه ثبوتُ الالف وقد تقدّم نحوُ ذلك في المتّصل والصوابُ انّ الكلمة بكمالها اسمٌ كما ذكرنا في التثنية وهي صيغةٌ موضوعةٌ للجمع فإن خاطبتَ جماعةَ مؤنّثاتٍ قلت أنتُنَّ بنون مشدّدة والكلمةُ بكمالها الاسمُ على ما قدّمناه في التثنية والجمع المذكّر ، فامّا ضميرُ الغائب فإنّه يُثنّى ويُجمع ويُبيَّن بعلامةِ المؤنّث وهو أَوْلى بذلك لما ذكرناه من انّه ضميرُ ظاهرٍ قد جرى ذكرُه والظاهرُ يُثنّى ويجمع ويؤنّث فكذلك ما ناب منابَه فاذا كنيتَ عن الواحد المذكّر قلت هُوَ قائمٌ فهُوَ مرفوعُ الموضع لانّه مبتدأٌ والمبتدأُ مرفوعٌ ولانّك لو وضعتَ مكانَه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحوَ زيدٌ قائمٌ والاسمُ هُوَ بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسمُ الهاءُ وحدَها والواوُ مَزيدةٌ واحتجّوا لذلك بقول الشاعر

* فبَيْناهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ *

فحذف الواوَ وحذفُها يدلّ على زيادتها والصوابُ مذهبُ البصريين لانّه ضميرٌ منفصلٌ مستقلٌّ بنفسه يجري مجرَى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولانّ المضمر انّما أُتي به للايجاز والاختصار فلا يَليق به الزيادةُ ولا سيّما الواوُ وثقلَها ولا دليلَ في البيت لقلّته فهو من قبيل الضرورة وبُنيت على الفتح

تقويةً بالحركة ولم تضمّها اتباعا لضمّة الهاء لثقل الضمّة على الواو المضموم ما قبلها وكانت الفتحة أخفَّ الحركات ، وربّما جاء فى الشعر سكونُها وتضعيفُها قال الشاعر

* وإنّ لِسانِى شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها * وهُوَّ على مَن صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ *

والإسكان تخفيفٌ والتضعيف لكراهية وقوعِ الواو طَرَفًا وقبلَها ضمّةٌ ، وتقول فى التثنية هُمَا والكلام عليها على نحوٍ من الكلام على أَنْتُمَا الّا انّ انتما ليس فيه حذفٌ وقيل انّ اصلَ هُمَا هُومَا فحُذفت الواو قالوا لانّها لو بقيتْ لَوجب ضمُّها لانّ هذه الميم يُضَمّ ما قبلها والضمّةُ تُستثقل على الواو المضمومِ ما قبلها فحُذفت الضمّة للثقل ولمّا سكنت الواوُ تَطرّق اليها الحذفُ لضُعْفها وذلك لئلّا يُتوهَّم انّهما كلمتان منفصلتان أعنى مَا وهُوَ وثبتت الالفُ فى هُمَا كما ثبتت فى أنتما ، وتقول فى جمعِ المذكّر هُمُوا تزيد ميمًا وواوًا علامةً للجمع كما زادوهما لذلك فى قاموا وأنتموا هذا هو الاصلُ أعنى إثباتَ الواو وقد تُحذَف الواو فِرارًا من ثِقلها ولانّ اللبس مرتفعٌ لانّه لا يُلْبِس بالواحد لانّ الواحد لا ميمَ فيه والتثنيةُ يلزمُها الالفُ بعد الميم ولمّا حُذفت الواو أُسكنت الميم لانّ فى إبقاء الضمّة إيذانًا بإرادة الواو المحذوفة اذ كانت من أعراضها ، وتقول فى الواحدة المؤنّثة هِىَ بفتحِ الياء كأنّهم قوّوها بالحركة اذ كان الضميرُ المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر وأَقَلُّ ما يكون عليه الظاهرُ ثلاثةُ أحرف ولمّا كان هُوَ وهِىَ على حرفَيْن قُوّيا بالحركة وكانت الفتحةُ أَوْلَى لخفّتها ، وذهب الكوفيون الى انّ الاسم الهاءُ وحدَها كما ذكرنا فى هُوَ الذى للمذكّر واحتجّوا لذلك بحذف الياء فى نحو قوله * دِيارُ سُعْدَى اذْهِ مِن هَواكَا * وليس فى ذلك حجّةٌ لانّ ذلك من ضروراتِ الشعر ، وفيها ثلاثُ لغاتٍ هِىَ بتخفيف الياء وفتحها لما ذكرناه من ارادة تَقْوِيةِ الاسم وهِىَّ بتشديد الياء مبالغةً فى التقوية ولتصير على أَبْنيةِ الظاهر وهِىْ بالاسكان تخفيفًا وهى أضعفُ لغاتها وينبغى ان يكون الحذفُ فى قوله اذْهِ من هواكا على لغة مَن أُسكن لضُعفها اذ المفتوحةُ قد قُوّيتْ بالحركة ، فان دخلتْ على كلّ واحدة منهما واوُ العطف او فاءه او لامُ الابتداء كنتَ مخيَّرا إن شئتَ أسكنتَ الهاء وإن شئت بقّيتَ الحركة فمَن بقّى الحركة فعلى الاصل ومَن أسكن فلانّ الحرف الذى قبلها لمّا كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار بمنزلة جزء منه فشُبّه فَهِىَ بكَتِفٍ وفَهُوَ بعَضُدٍ فكما يقال فى كتف وعضد كَتْفٌ وعَضْدٌ كذلك قالوا فى فَهِىَ فَهْىَ وفى فَهُوَ فَهْوَ قال الله تع فَهْوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وقال الله تع خَالِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهْوَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ وقال تعالى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهْوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ، ولا يفعلون ذلك مع ثُمَّ

ونحوها ممّا هو على أكثرَ من حرف واحد الّا على نَدْرةٍ نحوَ قوله ثُمَّ لْيَقْطَعْ قُرِئ بإسكانِ اللام وكسرِها فالكسرُ على الاصل لِما ذكرناه ومَن أسكن شَبَّهَ الميمَ مِن ثُمَّ مع ما بعدها بكَتْف فأسكن لذلك وهو قليلٌ ، وتقول في التثنية هُمَا للمذكّر واستوى المذكّرُ والمؤنّث ههنا كما استويا في المخاطب والمتّصل نحوَ أنتما فَعَلْتُمَا ، وتقول في جمعِ المؤنّث هُنَّ بتشديد النون ليكون حرفَيْن فيُقابِلَ الميمَ والواوَ في جمعِ المذكّر نحوِ هُمُوا فعلوا ، وامّا الضمير المنصوب المنفصل فاثنا عشرَ لفظا تقول ايّايَ أكرمتَ اذا أخبرت عن نفسك وفي التثنية والجمع ايّانَا يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّث والتثنيةُ والجمع لانّ حالَ المتكلّم واضحةٌ فلم يحتج الى علامةٍ فاصلةٍ ، فإن خاطبتَ مذكّرا قلت ايّاكَ أكرمتُ بفتح الكاف كما تفتحُها مع المتّصل نحوَ أكرمتُكَ ، وتقول في التثنية ايّاكما وفي الجمع ايّاكُمُوا وإن شئت حذفتَ الواو وسكّنتَ الميم كما فعلتَ في المتّصل نحو أكرمتُكُمْ ، وتقول للمؤنّث المخاطب ايّاكِ بكسر الكاف كما فعلت مع المتّصل نحو أكرمتُكِ ، والتثنية ايّاكُمَا كالمذكّر والجمع ايّاكُنَّ شدّدتَ النون في المؤنّث ليكون حرفَيْن بإزاء الميم والواوِ في المذكّر ، وتقول في الغائب ايّاهُ لقيتُ وفي التثنية ايّاهُمَا وفي الجمع ايّاهُمُوا فإن شئت أقررتَ الواو وإن شئت حذفتَها وأسكنتَ الميم ، وتقول في المؤنّث ايّاها وفي التثنية ايّاهُمَا كالمذكّر وفي الجمع ايّاهُنَّ شدّدتَ النون لتكون بإزاء الميم والواو على ما ذكرناه فاعرفه ،

فصـــل ١٩٣

قال صاحب الكتاب والحروف التي تتّصل بايّا من الكاف ونحوها لَواحقُ للدلالة على أحوالِ المرجوع اليه وكذلك التاء في أَنْتَ ونحوها في أُخواته ولا مَحَلَّ لهذه اللواحق من الاعراب انّما هي علاماتٌ كالتنوين وتاء التأنيث وياء النَسَب وما حكاه الخليلُ عن بعض العرب اذا بلغ الرجلُ الستّين فايّاه وايّا الشوابِّ ممّا لا يُعمَل عليه ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكالٌ ولذلك كثر اختلافُ العُلماء فيه وأسدُّ الاقوال اذا أُمعِن النَظَرُ فيها ما ذهب اليه ابو الحسن الاخفش وهو أنّ ايّا اسمٌ مضمرٌ وما بعده من الكاف في ايّاكَ والياء في ايّايَ والهاء في ايّاه حروفٌ مجرّدةٌ من مذهب الاسميّة للدلالة على أعدادِ المضمرين وأحوالِهم لا حظَّ لها في الاعراب ، وانّما قلنا انّ ايّا اسمٌ مضمرٌ ليس بظاهرٍ لانّه في جميع

الاحوال منصوبُ الموضع وليس فى الاسماء الظاهرة اسمٌ يلزمُه النصبُ فلا يرتفع الّا ما كان ظرفًا غيرَ متمكّن نحو ذاتَ مَرّةٍ وبُعَيْداتِ بَيْنٍ وذا صَباحٍ وما جرى مجراهنّ وشىءٌ من المصادر نحو سُبْحانَ ومَعاذَ ولَبَّيْكَ وليس ايّا واحدا منها فلمّا لزم النصبَ كلزومِ أَنْتَ وأخواتِه الرفعَ دلّ على انّه مضمرٌ مثلُه فايّاك فى المنصوب كأَنْتَ فى المرفوع ، وممّا يدلّ ايضا على انّه ليس بظاهرٍ تغيُّرُ ذاته فى حالِ الرفع والجرِّ وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانّ الاسماء الظاهرة يعتقب على آخرها حركاتُ الاعراب ويُحكَم لها بها فى موضعها اذا لم تظهر فى لفظها من غيرِ تغيُّرِها أنفسِها فلمّا خالَفَ هذا الاسمُ فيما ذكرناه الاسماءَ الظاهرةَ ووافَقَ المضمراتِ دلّ على انّه مضمرٌ وليس بظاهرٍ واذ ثبت انّه اسمٌ مضمرٌ كانت الكافُ اللاحقةُ له حرفا مجرّدا من معنَى الاسميّة للخطاب وانّما قلنا ذلك لانّه لو كان اسما لكان له موضعٌ من الاعراب ولو كان له موضعٌ من الاعراب لكان إمّا رفعًا وإمّا نصبا وإمّا جرّا فلا يجوز أن يكون فى موضع مرفوع لانّ الكاف ليست من ضمائرِ المرفوع ولا يجوز ان يكون منصوبا لانّه لا ناصبَ له ألا ترى انّك اذا قلت ايّاكَ أُخاطِبُ كانت ايّا هى الاسمَ بما ذكرناه من الدليل واذا كانت الاسمَ كانت مفعولةً لهذا الفعل واذا كان كذلك فبقى الكافُ بلا ناصبٍ اذ هذا الفعلُ لا يتعدّى الى أكثرَ من مفعولٍ ولا يجوز ايضا ان يكون مجرورا لانّ الجرّ فى كلامهم انّما هو من وجهَيْن إمّا بحرفِ جرّ وإمّا باضافةِ اسم ولا حرفَ جرّ ههنا يكون مجرورا به ولا يجوز ان يكون مخفوضا باضافةِ ايّا اليه لانّه قد قامت الدلالةُ على انّه اسمٌ مضمرٌ والمضمرُ لا يضاف لانّ الاضافة للتخصيص والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا فلم تحتج الى الاضافة واذا ثبت أنّه ليس باسمٍ كان حرفا بمعنَى الخطاب مجرّدا من مذهبِ الاسميّة كالكاف فى النَّجاءَكَ بمعنَى أَنْجُ فالكافُ هنا حرفُ خطاب لانّ الالف واللام والاضافة لا تجتمعان ، ومثله قولهم أَنْظِرْكَ زيدا فالكافُ حرفُ خطاب لانّ الفعل قد تعدّى الى مفعوله فلم يتعدّ الى آخرَ ولانّ هذا الضربَ من الفعل لا يتعدّى الى ضميرِ المأمور لا تقول اِضْرِبْكَ ولا اُقْتُلْكَ اذا امرتَه بضَرْبِ نفسه وقَتْلِه ايّاها وقالوا عنده رجلٌ لَيْسَكَ زيدا فالكافُ هنا ليست اسمًا لانّك قد نصبت زيدا بأنّه خبرُ ليس ولو كانت الكافُ اسما لكانت منصوبةً ولو كانت منصوبة لَمَا نصبتِ اسما آخرَ واذا كانت الكافُ قد وردتْ مرّةً اسما دالّا على الخطاب نحوَ رأيتُك ومررتُ بك ومرّةً حرفا دالًّا على الخطاب مجرّدا من معنَى الاسميّة كانت الكافُ فى ايّاكَ من القبيل الثانى لقيامِ الدليل عليه ، فان قيل اذا زعمتَ انّ الكاف فى ايّاكَ حرفُ خطاب كحالها فى ذلكَ وما ذكرتَه من النظير فما تصنع بقولهم ايّاه وايّاىَ ولا كافَ هناك وانّما

هنا هاءٌ وياءٌ ولا نعلمُهم جرّدوا الهاءَ والياءَ في نحوِ هذا من مذهب الاسميّة كما فعلوا ذلك في الكاف التي في ذلكَ وأُولٰئكَ قبيل قد ثبت ذلك في الكاف ولم نجد امرًا سوّغ ذلك في الكاف وانكفّ عن الهاء والياء مع انّه قد جاء عنهم قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقُمْنَ الهنداتُ وأنتَ اذا قلت الزيدان قاما فالالفُ اسمٌ وضميرُ الفاعل واذا قلت الزيدون قاموا فالواوُ اسمٌ واذا قلت قاموا الزيدون فهي حرفٌ وكذلك النونُ في قولك الهندات قُمْنَ اسمٌ وفي قولك قُمْنَ الهنداتُ حرفٌ واذا جاز في هذه الاشياء أن تكون في حالٍ دالّةً على معنى الاسميّة ومعنى الحرفيّة ثمّ يُخلَع عنها معنى الاسميّة في حالٍ اخرى جاز ان تكون الهاء في ضَرَبَهُ والياء في ضَرَبَني اسمَيْن دالَّيْن على معنى الاسميّة والحرفيّة واذا قلت ايّايَ وايّاهُ تجرّدتا من معنى الاسميّة وخلصتا لدلالة الحرفيّة، ويؤكّد عندك كونَها حروفًا غيرَ اسماء أنّه لم يُسمَع عنهم تأكيدُها لم يقولوا ايّاك نفسَك ولا ايّاكم كُلَّكم ولا ايّايَ نفسي ولا ايّاهم كلَّهم ولو كانت اسماءً لساغ فيها ذلك، وقد ذهب الخليلُ الى انّ ايّا في ايّاك اسمٌ مضمرٌ مضافٌ الى الكاف وحُكي عن المازنيّ مثلُه أنّه مضمرٌ أُضيف الى ما بعده واعتمد على ما حكاه عن العرب قال سيبويه حدّثني مَن لا أتّهِمُ عن الخليل انّه سمع أعرابيًّا يقول اذا بلغ الرجلُ الستّين فايّاهُ وايّا الشوابِّ قال وقوعُ الظاهرِ موقعَ هذه الحروف مخفوضًا بالاضافة يدلّ على انّها اسماءٌ في محلّ خفض وحُكي عن ابي عثمان أنّه قال لولا قولُهم وايّا الشوابِّ لكانت الكافُ للمخاطب وحكى سيبويه عن الخليل أنّ قائلًا لو قال ايّاك نفسَك لم أُعنِّفْه يريد لو أكّدها بمؤكّد لم يكن مخطئًا وهو قولٌ فاسدٌ لانّه اذا سُلّم انّه مضمرٌ لم يكن سبيلٌ الى اضافته لما ذكرناه من انّ الغرض من الاضافة التخصيصُ والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا وما اضيف من المعارف نحو زيدكم وعمركم فعلى تأويل التنكير كانّه توهّم انّ جماعةً مسمَّيْنَ بهذَيْن الاسمَيْن فأضافهما ولولا ذلك لم تسُغ اضافتُها والمضمراتُ لا يُتصوّر تنكيرُها بحالٍ فلا يمكن اضافتُها وأمّا قولهم وايّا الشوابِّ فمحمولٌ على الشُذوذ وذلك أسهلُ من القول باضافة المضمر، وامّا قوله لو أنّ قائلًا قال ايّاك نفسَك لم أُعنّفه فليس ذلك برواية رواها عن العرب ولا محضَ اجازةٍ بل هو قياسٌ على ما رواه من قولهم وايّا الشوابِّ وأبو الحسن استقلّ هذه الحكاية ولم تكثر ولم يجز القياسُ عليها فلم يجز ايّاك وايّا الباطلِ ولم يستحسن الجميعُ اضافةَ هذا الاسم الى الظاهر، وذهب ابو اسحق الزجّاجُ الى انّ ايّا اسمٌ ظاهرٌ يضاف الى سائر المضمرات نحوَ قولك ايّاك ضربتُ وايّاهُ حدّثتُ ولو قلت ايّا زيدٍ حدّثتُ كان قبيحًا لانّه خُصّ به المضمرُ قال والهاء في ايّاه مجراها كالتي في عَصاه وهذا القول

يفسُد بما ذكرناه من الدلالة بأنّه اسمٌ مضمرٌ ولو كان اسما ظاهرا وألفُه كألف عَصًى ومَغْزًى وما أشبهَهما ممّا يُحكَم فى حروف العلّة منه بالنصب لثبتت الالفُ فى إيّا فى حال الرفع والجرّ كما كانت فى عصى كذلك وليس كذلك بل ثبتتْ فى موضع النصب دون الموضعَيْن فبَانَ أنّ إيّا ليس كعَصًى ومَغْزًى لكنّه نفسَه فى موضع نصب كما انّ الكاف فى رأيتك فى موضع نصب وأنْتَ وهُوَ فى موضع رفع ، وذهب بعضُهم الى انّ إيّاكَ بكمالها اسمٌ حكى ذلك ابنُ كَيْسانَ وفيه ضعفٌ من قِبَل انّه ليس فى الاسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخرُه فيكون تارةً كافا وتارةً ياءً وتارةً هاءً نحوَ قولك إيّاكَ وإيّاىَ وإيّاهُ فيكونَ هذا مثلَه بل لمّا كانت الكافُ مفتوحةً مع خطابِ المذكّر مكسورةً مع خطاب المؤنّث فكذلك إيّا الاسمُ والكافُ بعدها حرفُ خطاب ولذلك تقول إيّاكَ وإيّاكُمَا وإيّاكُمْ كما تقول أنْتَ وأنْتُمَا وأنْتُمْ ، وقال بعضهم الياءُ والكافُ والهاءُ هى الاسماءُ وإيّا عِمادٌ لها وذلك لانّها هى الضمائرُ فى أكرمتَنى وأكرمتُك وأكرمتُه فلمّا أُريد ذلك فَصلَها عن العامل إمّا بالتقديم وإمّا بتأخيرها عنه ولم تكن ممّا يقوم بنفسه لضُعْفها وقلّتها فدُعِمتْ بإيّا وجُعلت وُصلةً الى اللفظ بها فإيّا عندهم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به الى المضمر كما انّ كِلَا اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به الى المضمر فى قولك كلاهما وهذا القولُ واهٍ وذلك لانّ إيّا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلة أَنَا وأَنْتَ ونَحْنُ وهُوَ فى انّها مضمراتٌ منفصلةٌ فكما انّ أنا ونحن وأنت تخالفٌ لفظَ المرفوع المتّصل نحو التاء فى قُمْتُ والنونِ والألف فى قُمْنَا وهى ألفاظٌ أُخَرُ غيرُ ألفاظ المضمر المتّصل وليس شىءٌ منها معمودا بل هو قائمٌ بنفسه فكذلك إيّا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معمودا به غيرُه وكما انّ التاء فى أنْتَ وإن كان لفظُها لفظَ التاء فى قُمْتَ ليست إيّاها معمودةً بما قبلها وانّما الاسمُ ما قبلها وهى حرفُ معنًى وافَقَ لفظَ الاسم كذلك ما قبل الكاف فى إيّاك هو الاسمُ وهى حرفُ خطاب ، وأمّا تشبيهُهم إيّا بكِلَا فليس بصحيح والفرقُ بينهما ظاهرٌ وذلك أنّ كِلَا اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ منصرِفٌ يدلّ على الاثنَيْن كما انّ كُلًّا اسمٌ مفردٌ ظاهرٌ يدلّ على الجمع وكِلَا ليس بوُصلة الى المضمر لانّه قد اطّردتْ اضافتُه الى الظاهر اطّرادَها الى المضمر نحوُ قوله تعالى كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ونحوُ قول الشاعر * كِلَا يَوْمَىْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى * ولو كانت كلا وصلةً الى الضمير لم تُضَفْ الى غيره ، وقال سيبويه إيّا اسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ بل هو مبهمٌ كُنى به عن المنصوب وجُعلت الكافُ والياءُ والهاءُ بَيانا عن المقصود وليُعلَم المخاطب من الغائب ولا موضعَ لها من الاعراب ويُعزَى هذا القولُ الى ابى الحسن الاخفش الّا انّـه أشكلَ عليه امرُ إيّا فقال هى مبهمةٌ بين الظاهر والمضمر وقد قامت الدلالةُ على انّه اسمٌ مضمرٌ بما فيه

مَقْنَعٌ وشَبَّهَها بالتنوين وتاء التأنيث وياءى النِسْبة من حيث كانت حروفا دالّةً على أحوالٍ في الاسم كما دلّت الحروفُ الواقعةُ بعد إيّا على أعدادِ المضمرين والحضورِ والغَيْبةِ والمتكلّمِ فهي مثلُها من هذه الجهة وخُلُوّها من معنى الاسميّة فاعرفه ٭

فصــل ١٩٣

قال صاحب الكتاب ولانّ المتّصل أَخْصَرُ لم يُسوّغوا تَرْكَه الى المنفصل الّا عند تعذُّرِ الوصل فلا تقول ضَرَبَ انت ولا هو ولا ضربتُ إيّاك الّا ما شذّ من قولِ حُمَيْدٍ الأَرْقَطِ * إليك حتّى بلغتْ إيّاكا * وقولِ بعضِ اللُّصوص

* كأنّا يومَ قُرّى إ * نّما نَقْتُلُ إيّانا *

وتقول هو ضَرَبَ والكريمُ انت وإنّ الذاهبين نحن و * ما قَطَّرَ الفارسَ الّا أنا * وجاء عبدُ الله وأنت وإيّاك أكرمتُ الّا ما انشده ثَعْلَبٌ

* وما نُبالي اذاما كُنْتِ جارَتَنا * أَلّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ *

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ الضمير ضميران متّصلٌ ومنفصلٌ فما كان متّصلا كان أَقَلَّ حروفًا من المنفصل فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء في قمتُ والكاف في ضَرَبَكَ طَلَبًا للايجاز والاختصار حتّى انّهم جعلوا بعضَ المتّصلة في النيّة كالضمير في أَفْعَلُ ونَفْعَلُ وتَفْعَلُ وفي زيدٌ قامَ وجاز أن يكون على حرف واحد لاتّصاله بما قبله من حروف الكلمة المتقدّمة فأمّا المنفصل فلا يكون الّا على حرفَيْن او أكثرَ لانّه منفردٌ عن غيره بمنزلة الاسماء الظاهرة ولا يمكن إفرادُ كلمة على حرف واحد واذا ثبت انّ المتّصل أَقلُّ حروفا من المنفصل وأَوْجزُ كان النُطْقُ بالمتّصل أخفَّ فلذلك لا يستعملون المنفصلَ في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتّصلُ لانّهم لا يعدلون الى الأثقل عن الأخفّ والمعنى واحدٌ الّا لضرورةٍ فلذلك لا تقول ضَرَبَ أنتَ ولا هُوَ لانّه يجوز ان يقع هنا المتّصلُ فتقول ضَرَبْتَ وضَرَبَ فتكون التاء الفاعلةَ ولا حاجةَ الى أنتَ وكذلك يكون الفاعل مستترا في ضَرَبَ ولا حاجةَ الى هُوَ لانّ الاوّل أوجزُ وكذلك لا تقول ضرب زيدٌ إيّاك وإن كان فَصَلَ بينهما الفاعلُ الظاهرُ لانّ الفصل ليس بلازمٍ اذ ليس تقدّمُ الفاعل على المفعول حَتْمًا لازمًا لانّه يجوز ان تقول ضَرَبَكَ زيدٌ فتُقدّم المفعولَ من غيرِ قُبْحٍ ٭ وامّا قول حُمَيْدٍ الأَرْقَطِ * إليك حتّى بلغتْ إيّاك * فإنّه وضع إيّاك موضعَ الكاف ضرورةً والقياس

بلغتْكَ وكان ابو اسحق الزجّاجُ يقول تقديرُه حتى بلغتْكَ ايّاكَ وهذا التقديرُ لا يُخرِجه عن الضرورة سواءٌ أراد به التأكيدَ او البدلَ لانّ حذفَ المؤكَّد او المُبْدَل منه ضرورةٌ والمرادُ سارت هذه الناقةُ حتى بلغتْكَ، ومثله قولُ بعض اللصوص

* كأنّا يومَ قُرَّى إ * نّما نَقْتُلُ إيّانا *

البيت لذي الإصْبَع العَدْوانيّ وقبله

* لَقِينا مِنْهُمْ جَمْعًا * فأَوْفَى الجَمْعَ ما كانا *

وبعده

* قَتَلْنا مِنْهُمْ كُلَّ * فَتًى أَبْيَضَ حُسّانا *

الشاهد فيه وضعُ إيّانا موضعَ الضمير المتّصل الّا انّه أسهلُ ممّا قبله وذلك لانّه لا يُمْكِنه أن يأتى بالمتّصل فيقول نَقْتُلُنا لانّه يتعدّى فعلُه الى ضميره المتّصل فكان حقّه أن يقول نقتل أنفسَنا لانّ المنفصل والنفس يشتركان فى الانفصال ويقعان بمعنًى نحوَ قولك ما أكرمتَ الّا نفسَكَ وما أكرمتَ الّا إيّاكَ فلمّا كان المتّصل لا يمكن وقوعُه ههنا لما ذكرناه وكان النفسُ والمنفصلُ مترادفَيْن استعمل احدَهما موضعَ الآخر، وقُرّى بضمّ الاوّل موضعٌ والمعنى أنّ قَتْلَنا إيّاهم بمنزلة قَتْلنا أنفسَنا لأنّا عشيرةٌ واحدةٌ، قال وتقول هو ضَرَبَ والكريمُ أنتَ الخ يشير الى انّ المضمر اذا وقع فى هذه المواقع لا يكون الّا منفصلا ولا حظَّ للمتّصل فيها، وجملةُ الأمر أنّ المضمرات المنفصلة تكون مرفوعةَ الموضع ومنصوبةَ الموضع والمرادُ بالمنفصل الذى لا يلى العاملَ ولا يتّصل به بأن يكون مُعرًّى من عاملٍ لفظيّ او مقدّما على عامله اللفظيّ او مفصولا بينه وبين عامله، فأمّا المرفوع فخمسةُ مواضعَ المبتدأُ وخبرُه وخبرُ انّ وأخواتِها وبعدَ حروف الاستثناء وحروف العطف فقولُنا هو ضَرَبَ فهُوَ مبتدأٌ وضَرَبَ جملةٌ فى موضع الخبر وقولُنا الكريمُ أنتَ الكريمُ مبتدأٌ وأنت الخبرُ والمبتدأُ وخبرُه العاملُ فيهما الابتداءُ وهو عاملٌ معنويٌّ فلا يمكن وصلُ معموله به فلذلك وجب أن يكون ضميرُهما منفصلا ومثلُ ذلك كيفَ أنتَ وأَيْنَ هُوَ فكَيْفَ وأَيْنَ خبران مقدّمان وأنتَ وهُوَ مبتدءان فلذلك وجب ان يكون ضميرُهما منفصلا ايضا، وقوله إنّ الذاهبين نَحْنُ فنحنُ خبرُ إنّ ولا يكون ضميرُه الّا منفصلا لانّه لا يصحّ اتّصالُه بالعامل فيه لانّ مرفوعَ إنّ وأخواتِها لا يتقدّم على منصوبها، وقوله * ما قَطَّرَ الفارسَ الّا أَنَا * لمّا وقعت الكنايةُ بعد حرف الاستثناء لم تكن الّا منفصلةً، وقوله جاء عبدُ اللّه وأنتَ انت عطفٌ

على عبد الله فانفصل لانّه وقع بعد حرف العطف فلم يلتصق بالعامل فيه ٭ وامّا المنصوب المنفصل فيقع فى خمسة مواضع ايضا اذا تقدّم على عامله نحو إيّاك أكرمتُ لانّه لا يمكن اتّصاله بالعامل مع تقدّمه او كان مفعولا ثانيا او ثالثا نحو علمتُه إيّاه وأعلمتُ زيدا عمرا ايّاه او كان اغراء المخاطب نحـــو إيّاك والطريقَ وقد تقدّم شرحُ ذلك ٭ وربّما اضطرّ الشاعر فوضع المتّصلَ موضعَ المنفصل نحـــو ما أنشده أحمدُ بن يَحْيَى * فما نُبالي اذا ما كنتِ جارَتَنا الخ * فأتى بالكاف موضعَ إيّاك وهو ههنا أسهلُ من قوله * اليك حتّى بلغتْ إيّاكا * لانّ فيه عُدولًا الى الأخفّ الأَوْجزِ وإلّا فى معنى العامل اذ كانت مُقوّيةً له كيف وقد ذهب بعضهم الى انّها هى العاملةُ وانّما أتى بالضمير المنصوب بعد إلّا هنا لانّه استثناءٌ مقدّمٌ والمرادُ أن لا يُجاوِرنا ديّارٌ الّا انتِ اى انتِ المطلوبةُ فاذا خلصتِ فلا ٱلـتـفـاتَ الى غيرك ٭

فصـــل ١٩٤

قال صاحب الكتاب فاذا ٱلْتَقى ضميران فى نحو قولهم الدرهمُ أعطيتُكَهُ والدرهمُ اعطيتُكُمُوهُ والدرهمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ وعجبتُ من ضَرْبِكَهُ جاز ان يتّصلا كما ترى وأن ينفصل الثانى كقولك اعطيتُك إيّاه وكذلك البَواقى وينبغى اذا اتّصلا أن تُقدّم منهما ما للمتكلّم على غيره وما للمخاطب على الغائب فتقول أعطانيكَ وأعطانيه زيدٌ والدرهمُ أعطاكَهُ زيدٌ وقال الله تعالى أَنُلْزِمُكُمُوهَا ٭

قال الشارح المضمران اذا اتّصلا بعاملٍ فلا يخلو اتّصالُهما إمّا أن يكون بفعلٍ وإمّا باسمٍ فيه معنى الفعل فإن اتّصلا بفعلٍ فإن كان احدُ المضمرَيْن فاعلا والاخرُ مفعولا لزم تقديمُ الفاعل على كلّ حال من غيرِ اعتبارِ الأقرب وذلك نحو ضربتُك وضربتُه وضربتَنى وضربتَه وضَرَبْتِنى وضَرَبكَ وضَرَبَه وانّما لزم تقديمُ الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات لانّه كجزء منه اذ كان يُغيّر بناءه حتى يختلط به كانّه من صيغته كقولك ذهبْتَ وذهبْتُما وذهبْتُم وذهبْتُنّ فتُسكّن آخرَ الفعل وقد كان مفتوحا قبل اتّصاله به وربّما اختلط به الضميرُ حتى يصير مقدّرا فى الفعل بغيرِ علامة ظاهرة كقولك زيدٌ قام وأنتَ تقوم وأنا أقوم ونحنُ نقوم ولا يُوجَد ضميرٌ مرفوعٌ متّصلٌ بغيرِ فعل ولذلك استحكمتْ علامةُ الاضمار فى الفعل ٭ فإن كان المتّصلُ به الضميران مصدرا نحو عجبتُ من ضَرْبى ايّاك ومن ضَرْبِيكَ فلك فى

الثانى وجهان أن تأتى بالمتّصل نحو عجبتُ من ضَرْبيكَ وأن تأتى بالمنفصل نحو عجبتُ من ضَـرْبى ايّاك والثانى هو الأجودُ المختارُ وانّما كان المنفصلُ هنا هو المختارَ بخلاف الفعل لوجهَيْن احدُهما انّ ضَرْبًا اسمٌ ولا يستحكم فيه علاماتُ الاضمار استحكامَها فى الافعال اذ كانت علامةُ ضميرِ المرفوع لا تتّصل به ولا بما اتّصل به وانّما يتّصل به علامةُ ضميرِ المجرور والذى يُشاركه فى ذلك الاسماء التى ليس فيها معنى فعل نحو غُلامى وغلامك وغلامه ولا يتّصل بالضمير المضاف اليه الغلامُ ضميرٌ آخرُ متّصلٌ فكان المصدرُ الذى هو نظيرُه كذلك، والوجه الثانى انّ الضميرَ المضافَ اليه المصدرُ مجرورٌ حالٌّ محلَّ التنوين ونحن لو نوّنّا المصدرَ لَمَا وَلِيَه ضميرٌ متّصلٌ وانّما يَليه المنفصلُ نحو قولك عجبتُ من ضَـرْبٍ ايّاك ومن ضربٍ ايّاه ومن ضربٍ ايّاىَ ولذلك كان الأجودُ المختارُ أن تأتى بالمنفصل مع المصدر، ويجوز ان تأتى بالمتّصل معه جوازًا حسنًا وليس بالمختار وانّما جاز اتّصالُ الضميرَيْن به من نحو عجبتُ من ضَـرْبيـك وإن كان القياسُ يقتضى انفصالَ الثانى من حيث كان اسمًا كغيره من الاسماء غيرِ المشتقّة نحو غلامك وصاحبك لشَبَهه بالفعل من حيث كان الفعلُ مأخوذا منه ويعمل عَمَلَه فشُبِّه ما اتّصل بالمصدر بما اتّصل بالفعل فقولُك عجبتُ من ضَرْبى ايّاك هو الوجهُ والقياسُ وقولُك عجبتُ من ضَرْبيك جائزٌ حسنٌ على التشبيه بالفعل نحو ضربتُك فالياء فى ضَرْبيك بمنزلةِ التاء فى ضربتُك واذا اتّصل الضميران بالمصـدر فالاوّلُ هو الفاعلُ والثانى هو المفعول على الترتيب الذى ذكره من تقديم المتكلّم ثمّ المخاطبُ ثمّ الغائبُ من نحو عجبتُ من ضَرْبيك وضَرْبيه ومن ضَرْبِكَهُ على الترتيب الذى رتّبه صاحبُ الكتاب، فإن كان الفاعلُ المخاطبَ وأضفتَ المصدرَ اليه والمفعولُ به المتكلّمُ لم يحسن الّا المنفصلُ نحو عجبتُ من ضَرْبِك ايّاىَ وعجبتُ من ضَرْبه ايّاى، فإن كان الضميران مفعولَيْن لزم اتّصالُ ضمير المفـعـول الاوّل بالفعل لانّه يَليه ولا فَرْقَ فى ذلك بين أن يكون قد اتّصل بالفعل ضميرُ فاعلٍ وأن لا يكون اتّصل به لانّ ضمير الفاعل يصير كحرفٍ من حروف الفعل فيتّصل به ضميرُ المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما يتّصل به خاليًا من الضمير فتقول ضربتُك وضربتَنى كما تقول ضَرَبَك وضَرَبَنى فاذا جئتَ بعد اتّصال ضمير المفعول الاوّل بضميرِ مفعولٍ ثانٍ جاز اتّصالُه وانفصالُه نحو الدرهمُ أعطيتُكَهُ وأعطيتُك ايّاه فاتّصالُه لقوّة الفعل وأنّه الاصلُ فى اتّصال المنصوب ولمّا كان المتّصلُ أخصرَ من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصل اختاروه على المنفصل وامّا جوازُ الاتيان بالمنفصل فلانّ ضميرَ المفعول الثانى لا يُلاقى ذاتَ الفعل انّما يُلاقى ضميرَ المفعول الاوّل وليس كذلك ضميرُ المفعول الاوّل لانّه يلاقى ذاتَ الفعل حقيقةً فى نحو ضَرَبَكَ

او ما هو منزّلٌ منزلةَ ما هو حرفٌ من حروف الفعل نحوَ ضربتُكَ ألا ترى انّه يلاقى الفاعلَ والفاعلُ يتنزّلُ منزلةَ الجزء من الفعل قال اللّه تع أَنُلْزِمُكُمُوهَا فقدّم ضميرَ المخاطب على الغائب لانّه أقربُ الى المتكلّم، وقد اشترط صاحبُ الكتاب أنّه اذا التقى ضميران متّصلان بُدِئَ بالأقرب الى المتكلّم من غيرِ تفصيلٍ والصوابُ ما ذكرتُه وهذا الترتيبُ رأْىُ سيبويه وحكايتُه عن العرب والعلّةُ فى ذلك أنّ الأَوْلى أن يبدأَ الانسانُ بنفسه لانّها أعرفُ وأَهَمُّ عنده وكما كان المختارُ أن يبدأَ بنفسه كان المختار تقديمَ المخاطب على الغائب لانّه أقربُ الى المتكلّم، وقد أجاز غيرُه من النحويّين تقديمَ الضمير الأبعد على الأقرب قياسا وهو رأْىُ ابى العبّاس محمّد بن يزيد وكان يُسوّى بين الغائب والمخاطب والمتكلّم فى التقديم والتأخير ويُجيز اعطاهُوكَ واعطاهُونِى واعطاكَنِى ويستجيدُه ولم يَرْضَ سيبويه مَقالتَهم وقال هو شىءٌ قاسُوه ولم يتكلّم به العربُ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واذا انفصل الثانى لم تُراعِ هذا الترتيبَ فقلتَ أَعطاهُ إيّاكَ واعطاكَ إيّاىَ وقد جاء فى الغائبَيْن اعطاهَاهُ واعطاهُوهَا ومنه قوله

* وقد جعلتْ نَفْسِى تَطِيبُ لِضَغْمةٍ * لِضَغْمِهِماهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها *

وهو قليلٌ والكثيرُ اعطاها إيّاه واعطاه إيّاها والاختيارُ فى ضميرِ خبرِ كانَ واخواتِها الانفصالُ كقوله * لَئِنْ كان إيّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنا * وقوله

* ليس إيّاىَ وإيّا * كِ ولا نَخْشَى رَقِيبًا *

وعن بعضِ العرب عليه رجلا لَيْسَنِى وقال * إذ ذهب القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِى *،

قال الشارح ومتى انفصل الضميرُ الثانى عن الأوّل لم يلزم فيه هذا الترتيب بل يجوز لك أن تبدأ بأيّهما شئتَ فتقول أُعطاه إيّاكَ واعطاه إيّاىَ واعطاكَ إيّاىَ فتكون مخيّرًا أيَّهما شئتَ قدّمتَ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ الضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه وعدمِ افتقاره الى غيره فكما انّ الاسماء الظاهرة لا يُراعَى فيها الترتيبُ بل تُقدّم أيَّها شئت فكذلك الضميرُ المنفصل، فاذا كان الضميران غائبَيْن جاز لك الجمع بينهما متّصلَيْن فتقول اعطاهُوهَا واعطاهَاهُ وكنتَ مخيّرًا فى أيّهما بدأتَ به وذلك من قِبَل انّهما كلاهما غائبٌ وليس فيهما تقديمُ بعيدٍ على قريبٍ قال سيبويه وهو عربىٌّ جيّدٌ وليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثرُ فى كلامهم اعطاه إيّاها واعطاها إيّاهُ فتأتى بضميرِ المفعول الثانى منفصلا وانّما قلّ فى كلامهم لانّه ليس فيه تقديمُ الاقرب على الابعد لتساويهما فى المرتبة،

فامّا قولُ مُغَلِّس بن لَقيط الأَسَدىّ * وقد جعلتْ نفسى الخ * فالشاهد فيه انّه جمع بين ضميرَيْن بلفظ الغيبة الاوّل مجرورٌ باضافة المصدر اليه والثانى فى محلّ نصب بالمصدر والجيّدُ الكثيرُ لضَغْمهما ايّاها فيأتى به منفصلا واتّصالُ الضميرَيْن فى البيت اقبحُ لانّهما اتّصلا بالمصدر وهو اسمٌ ولم يستحكم فى اتّصال الضمير به استحكامَ الفعل ، يصف حالَه مع بنى أخيه مُدْرِكٍ ومُرّةَ وهو من أبياتٍ اوّلُها

* وأَبْقَتْ لِىَ الأَيّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا * ومُرّةَ والدُّنْيا كريهٌ عِتابُها *

* قَرِينَيْنِ كالذِّئْبَيْنِ يَقْتَسِمانِنى * وشَرُّ صَحاباتِ الرجالِ ذِئابُها *

الضَغْم العَضّ والضميرُ الاوّل المثنّى يعود الى قرينين والضميرُ الثانى يعود الى النفس ، وقوله يقرعُ العظمَ نابُها يصف شدّةَ العضّ بحيث يصل نابُه الى العظم ، فامّا ضميرُ خبرِ كانَ واخواتها ففيه وجهان احدهما الاتّصالُ نحوُ قولك كانَهُ وكانَنى قال ابو الأَسْوَد

* فإنْ لم يَكُنْها او تَكُنْهُ فاِنّه * أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانِها *

والثانى أن يأتى منفصلا نحوَ كان زيدٌ اِيّاه وكان اِيّاىَ قال الشاعر

* لَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ * لا نَرَى فيه عَرِيبَا *

* لَيْسَ اِيّاىَ واِيّا * كِ ولا نَخْشَى رَقِيبَا *

وقال عمر بن أبى رَبيعةَ

* لَئِنْ كان اِيّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا * عن العَهْدِ والانسانُ قد يَتَغَيَّرُ *

وهذا هو الوجهُ الجيّدُ لانّ كانَ وأخواتها يدخلن على المبتدإ والخبر فكما انّ خبرَ المبتدإ منفصلٌ من المبتدإ كان الأَحسنُ ان تفصله ممّا دخلن عليه فامّا الاسمُ المُخْبَرُ عنه فإنّ ضميره متّصلٌ لانّه بمنزلة فاعلِ هذه الافعال ولا يكون الّا اسماً فصار مع الفعل كشىء واحد ولذلك تتغيّرُ بِنْيةُ الفعل له ولمّا كان الخبرُ قد يكون جملةً وظرفًا غيرَ متمكّن وهذه الاشياء لا يجوز إضمارُها ولا تكون الّا منفصلةً من الفعل اختير فى الخبر الذى يمكن اضمارُه اذا أُضمر أن يكون على منهاج ما لا يصحّ اضمارُه من الأخبار فى الانفصال من الفعل ، ووجهٌ ثانٍ أنّا لو وصلنا ضميرَ الخبر بضميرِ الاسم نحو كُنْتُكَ وكانَهُ وكانَنى فالفاعلُ فى هذا الباب والمفعولُ لشىء واحد وفعلُ الفاعل لا يتعدّى الى نفسه متّصلا ويتعدّى الى نفسه منفصلا فلا يجوز ضربتُنى ولا ضربتَك ويجوز ايّاىَ ضربتُ وايّاك ضربتَ فامّا وجهُ جوازِ كُنْتُهُ

وكأنّنى فعلى التشبيه بالفعل الحقيقىّ حين جُعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول، فامّا قولهم عليه رجلًا لَيْسَنِى فهو حكايةٌ عن بعض العرب قال ذلك لرجلٍ ذُكر له انّه يريده بسُوءٍ فوصل الضمير بنون الوقاية على ما ذكرنا من التشبيه بالافعال الحقيقيّة، فامّا قول الشاعر

* عَدَدْتُ قَوْمِى كعَدِيدِ الطَّيْسِ * إِذْ ذهب القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِى *

فوصله بغيرِ نون تشبيهًا لها بالحرف لقلّةِ تمكّنها وعدم تصرّفها،

فصل ١٦٥

قال صاحب الكتاب والضمير المستتر يكون لازما وغيرَ لازم فاللازمُ فى أربعةِ افعال افْعَلْ وتَفْعَلُ للمخاطب وأَفْعَلُ ونَفْعَلُ وغيرُ اللازم فى فعلِ الواحد الغائب وفى الصفات ومعنَى اللُزوم فيه انّ إسنادَ هذه الافعال اليه خاصّةً لا تُسنَد البتّةَ الى مظهرٍ ولا الى مضمر بارزٍ ونحوُ فَعَلَ ويَفْعَلُ يُسنَد اليه واليهما فى قولك عمْرو قام وقام غلامُه وما قام إلّا هو ومن غيرِ اللازم ما يستكنّ فى الصفة نحوُ قولك زيدٌ ضاربٌ لانّك تُسنده الى المظهر ايضا فى قولك زيدٌ ضاربٌ غلامُه والى المضمر البارز فى قولك هِنْدٌ زيدٌ ضارِبَتُه هِىَ والهندانِ الزيدانِ ضاربتُهما هُما ونحوُ ذلك ممّا أجريتَها فيه على غيرِ ما هِىَ له،

قال الشارح لمّا كانت المضمرات انّما جِىء بها للإيجاز والاختصارِ قلّت حروفها فجُعل ما كان متّصلا منها على حرف واحد كالتاء فى قمتُ والكاف فى ضَرَبَكَ الّا أن يكون هاءً فانّه يُردَف بحرف لِيْنٍ لخفائه واحتمل ان يكون على حرف واحد لاتّصاله بما قبله من حروف الكلمة فامّا المنفصلُ فيكون على أكثرَ من حرف واحد لانفصاله ممّا يعمل فيه واستقلالِه بنفسه فهو جارٍ لذلك مجرى الظاهر، وجُعل بعضُ المضمرات مستترا فى الفعل منويًّا فيه غُلُوًّا فى الايجاز وذلك عند ظهورِ المعنى وأَمْنِ الالتباس وذلك فى أفعالٍ مخصوصةٍ من ذلك الفعلُ الماضى اذا أُسند الى واحدٍ غائبٍ نحوَ زيدٌ قام وعمْرو ضرب لا يظهر له علامةٌ فى اللفظ فإن ثُنّى وجُمع ظهرت علامتُه نحوَ الزيدان قاما والزيدون قاموا، فان قيل ولِمَ كان لا يظهر له علامةٌ مع الواحد وتظهر مع التثنية والجمع قيل قد عُلم انّ كلّ فعل لا بدّ له من فاعلٍ اذ لا يحدُث شىءٌ من ذلك من تِلْقاء نفسه فقد عُلم فاعلٌ لا محالةَ فلمّا كان الفعلُ لا يخلو من فاعلٍ لم يُحتَج له الى علامة، فان قيل ولِمَ كان الفاعلُ الغائبُ اذا أُسند الى الماضى لا يظهر له علامةٌ

ومع المتكلّم والمخاطب يظهر له علامةٌ نحوَ قمْتُ وقمْتَ قبل مع دلالةِ الفعل على فاعلٍ وقد تقدّم ظاهرٌ يعود اليه ذلك المضمرُ أُغنى عن علامةٍ له وليس كذلك مع المتكلّم والمخاطب فانّه لا يتقدّم لهما ذكرٌ فاحتيج الى علامةٍ لهما لذلك فاعرفه ، ومن ذلك الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول نحو ضاربٍ ومضروبٍ ونحوِهما من الصفات فانّها اذا جرت صفةً لواحد كان فيها مضمرٌ من الموصوف لما فيها من معنى الفعليّة الّا انّه لا يظهر له علامةٌ فى اللفظ لما ذكرناه نحوَ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ فان وصفتَ بها اثنين او جماعةً ثنّيتَ الصفةَ او جمعتَها فتقول هذان رجلان ضاربان وغلامان مضروبان وقامت علامةُ التثنية والجمع مقامَ علامة المضمر وإن لم تكن ايّاها والذى يدلّ على انّ التثنية ههنا قائمةٌ مقامَ علامة الضمير وإن لم تكن ايّاها انّه اذا خلت الصفةُ من المضمر لم تحسن تثنيتُها ولا جمعُها وذلك اذا أُسندت الى ظاهرٍ نحوَ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ غلامُه لم تُثنّه ولم تجمعه نحوَ قولك هذان رجلان ضاربٌ غلامُهما ومضروبٌ أخواهما ، ومن ذلك الافعالُ المضارعةُ نحوُ أقومُ ونقومُ ويقومُ وتقوم يستوى فيها ضميرُ المخاطب والمتكلّم والغائب فى الاستتار وعدمِ ظهورِ علامةٍ لانّ تصريفَ الفعل وما فى اوّله من حروف المضارعة يدلّ على المعنى ويُغْنى عن ذِكْرِ علامة له ، وهذا الضمير المستتر على ضربَيْن لازمٌ وغيرُ لازم والمراد بقولنا لازمٌ أن لا يُسنَد الفعل الى غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة ذَواتِ العلامة وذلك نحوُ اقومُ اذا أخبرتَ عن نفسك وحدَها ونَقومُ اذا اخبرتَ عن نفسك وعن غيرِك فانّه لا يكون الفاعلُ فيهما الّا مستكنًّا مستترا وانّما لم يُسنَد الى ظاهرٍ لانّ الظاهرَ موضعٌ للغيبة والمتكلّمُ حاضرٌ فاستحال الجمعُ بينهما ولم يظهر فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ لامتناعِ حقيقةِ التثنية والجمع منه اذ المتكلّمُ لا يُشارِكه متكلّمٌ آخرُ فى خطابٍ واحدٍ فيكونَ اللفظُ لهما لكنّه قد يتكلّم عن نفسه وعن غيره فجُعل اللفظ الذى يتكلّم به عنه وعن غيره مخالفَ اللفظ الذى له وحدَه واستوى أن يكون غيرُه المضمومُ اليه واحدا واثنين وجماعةً وقد تقدّم نحوُ ذلك ، فامّا قولُ صاحب الكتاب فاللازمُ فى أربعةِ افعالٍ افْعَلْ للأمر فالفاعلُ فيه مستكنٌّ لا يمكن إبرازُه وتَفْعَلُ للمخاطب وأَفْعَلُ للمتكلّم وحدَه ونَفْعَلُ للمتكلّم اذا كان معه غيرُه ومعنَى اللزوم أنّ إسنادَ هذه الافعال اليه خاصّةً لا تُسنَد الى مظهرٍ ولا الى مضمرٍ بارزٍ والمرادُ بالبارز أن يكون له علامةٌ لفظيّةٌ وذلك أنّ افْعَلْ فى الامر للواحد لا يظهر ضميرُه ويظهر فى التثنية والجمع نحوِ افْعَلَا وافْعَلُوا وكذلك تَفْعَلُ اذا خاطبت واحدا لا يظهر له صورةٌ وتظهر العلامةُ فى التثنية والجمع نحوِ تفعلان وتفعلون فامّا أَفْعَلُ اذا أخبر عن نفسه ونَفْعَلُ اذا

أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورةُ فاعلٍ البتّةَ استغناءً عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهمزة فى أَفْعَلُ والنون فى نَفْعَلُ، وما عدا ما ذكر من الافعال لا يلزم استتارُ الضمير فيه فاعرفه،

فصل ١٩٦

قال صاحب الكتاب ويتوسّط بين المبتدإ وخبره قبل دخولِ العوامل اللفظيّة وبعده اذا كان الخبر معرفةً او مُضارِعًا له فى امتناعِ دخولِ حرف التعريف عليه كأَفْعَلَ من كذا احدُ الضمائر المنفصلة المرفوعة ليُؤْذِن من اوّلِ أمره بأنّه خبرٌ لا نَعْتٌ وليُفيدَ ضَرْبًا من التوكيد ويُسمّيه البصريون فَصْلًا والكوفيون عمادا وذلك فى قولك زيدٌ هو المنطلقُ وزيدٌ هو أفضلُ من عمرو وقال الله تعالى إِنْ كَانَ هٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ وقال كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وقال وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ ٱللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ وقال اِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ويدخل عليه لامُ الابتداء تقول إن كان زيدٌ لَهو الظريفَ وإن كنّا لَنحن الصالحين وكثيرٌ من العرب يجعلونه مبتدأً وما بعده مبنيًّا عليه عن رُؤْبَةَ انّه كان يقول أَظُنُّ زيدا هو خيرٌ منك ويقرؤن وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوا هُمُ ٱلظَّالِمُونَ وأَنَا أَقَلُّ،

قال الشارح اعلم انّ الضمير الذى يقع فَصْلًا له ثلثُ شرائطَ احدها أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضعِ ويكونَ هو الاوّلَ فى المعنى الثانى أن يكون بين المبتدإ وخبره او ما هو داخلٌ على المبتدإ وخبره من الافعال والحروف نحوِ انّ وأخواتها وكَانَ واخواتها وظننتُ وأخواتها الثالثُ أن يكون بين معرفتَيْن او معرفةٍ وما قارَبَها من النكرات، ويقال له فَصْلٌ وعِمادٌ فالفصل من عباراتِ البصريين كانّه فصل الاسمَ الاوّل عمّا بعده وآذن بتَمامه وأن لم يبق منه بَقيّةٌ من نعتٍ ولا بدلٍ الّا الخبرَ لا غيرُ والعمادُ من عبارات الكوفيين كانّه عمد الاسمَ الاوّلَ وقوّاه بتحقيق الخبر بعده، والغرض من دخول الفصل فى الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكَماله وأنّ الذى بعده خبرٌ وليس بنعتٍ وقيل أُتى به ليُؤْذِن بأنّ الخبر معرفةٌ او ما قارَبَها من النكرات، وانّما اشترط ان يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضعِ لانّ فيه ضربًا من التأكيد والتاكيدُ يكون بضميرِ المرفوع المنفصل نحو قمتُ أَنَا وٱسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمرُ هو الاوّلَ فى المعنى لانّ التأكيد هو المؤكَّد فى المعنى ولهذا المعنى يُسمّيه سيبويه وَصْفًا كما يسمّى التأكيدَ المحضَ ولو قلت على هذا

كَانَ زيدٌ انتَ خيرا منه او ظننتُ زيدا انتَ خيرا منه لم يجز لانّ الفصل ههنا ليس الاوّل فلا يكون فيه تأكيدٌ له ، فامّا قول الشاعر

* وكائِنْ بالأَباطِحِ من صَدِيقٍ * يَرانِى لو أُصِبْتُ هو المُصابا *

فانّك لو حملتَه على ظاهره لم يجز ان يكون هُوَ فصلًا لانّ هُوَ ضميرُ غائبٍ وفى ضميرُ متكلّمٍ فلا يصحّ ان يكون تأكيدا له فإن حملتَه على حذفِ مضاف كانّه قال يرى مُصابى هو المصابَا جاز لانّ الثانى هو الاوّل ، وانّما اشتُرط ان يكون بين المبتدإ والخبر او ما دخل عليهما ممّا يقتضى الخبرَ وذلك من قِبَل انّ الغرض به إزالةُ اللبس بين النعت والخبر اذ الخبرُ نعتٌ فى المعنى وذلك نحوُ قولك زيدٌ هو القائمُ لانّ الذى بعده معرفةٌ يمكن ان يكون نعتا لما قبله فلمّا جئت بهُوَ فاصلةً بَيَّنَ انّك أردتَ الخبرَ وأنّ الكلام قد تمّ به لفَصْلك بينهما اذ الفصلُ بين النعت والمنعوت قبيحٌ ، فان قيل اذا كان الغرض بالفصل انّما هو الفرقَ بين النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لَبْسَ فيه نحوَ قوله تعالى وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَارِثِينَ وإِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ولا لَبْسَ فى ذلك لانّ المضمرات لا تُوصَف فالجوابُ انّ هذا هو الاصلُ أن لا يقع الفصلُ الّا بعد الاسم الظاهر ممّا يُوصَف فلمّا ثبت هذا الحكمُ للظاهر أُجرى المضمر مُجراه وإن كانت المضمراتُ لا تُنعَت اذ كان اصلُه المبتدأَ والخبرَ كما ذكرنا فى يَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ اصلُ الحذف فى يَعِدُ لوقوعِ الواو بين ياء وكسرة وباقى أخواته محمولةٌ عليه كذلك ههنا فلذلك تقول كان زيدٌ هو القائمَ وكنتُ أنا القائمَ قال الله تع فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وتقول ظننتُ زيدا هو القائمَ وحسبتُ زيدا هو الجالسَ قال الله تع وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وقال إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا من رُؤْيةِ القَلْب ، واعلمْ انّ قوله تعالى كنتَ انت الرقيبَ عليهم وكُنّا نحن الوارثين وإنْ ترنِ أنا أقلّ منك مالا وولدا يجوز ان يكون المضمر فيه فصلا ويجوز ان يكون تأكيدا لانّه بعد مضمرٍ والمضمرُ يُؤكَّد بالمضمر المرفوع اذ كانَهُ سواءٌ كان الاوّل مرفوعَ الموضع او منصوبَه او مجرورَه ، واعلمْ انّ الفصل لا يظهر له حكمٌ فى بابِ إنّ وأخواتِها وبابِ المبتدإ والخبر لانّ أخبارها مرفوعةٌ فاذا قلت زيدٌ هو القائمُ وإنّ زيدا هو القائمُ لم يُعلَم انّ المضمر فصلٌ او مبتدأٌ الّا بالإرادة والنيّة ولا يظهر الفرقُ بينهما فى اللفظ ويظهر مع الفعل لانّ أخباره منصوبةٌ نحوَ قولك كان زيدٌ هو القائمَ وظننتُ زيدا هو العاقلَ فعُلم انّ هُوَ فصلٌ بنصبِ ما بعده ، وانّما وجب ان يكون بعد معرفةٍ لانّ فيه ضربًا من التأكيد ولفظُه لفظُ المعرفة فوجب ان يكون الاسمُ الجارى

عليه معرفةً كما انّ التأكيد كذلك ووجب ان يكون ما بعده معرفةً ايضا لانّه لا يكون ما بعده الّا ما يجوز ان يكون نعتًا لما قبله ونعتُ المعرفة معرفةٌ فلذلك وجب ان يكون بين معرفتَيْن، وقولنا او ما قارَبَ المعرفةَ اشارةٌ الى بابِ أَفْعَلَ مِن كذا لانّه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفةً وذلك لانّه مُشابِهٌ للمعرفة من أجلِ انّه غيرُ مضاف ويمتنع دخولُ الالف واللام عليه لانّ الالف واللام تُعاقِب مِنْ فلا تُجامعها فجرى مجرَى العَلَم نحو زيد وعمرو فى امتناعه من الالف واللام وليس بمضافٍ مع انّ مِنْ تُخصّصه لانّها من صلته فطال الاسمُ بها فصارت كالصلة للموصول وذلك نحوُ قولك كان زيدٌ هو خيرًا منك وحسبتَنى أَنَا خيرا منك قال الله تع ولا تحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم اللّهُ من فضله هو خيرا لهم يُقرَأُ تحسبنّ فى الآية بالتاء والياء فمَن قرأ بالتاء فتقديرُه لا تحسبنّ بُخْلَ الذين يبخلون بما آتاهم اللّه ثمّ حُذف المضاف ومَن قرأ بالياء فالّذينَ فى موضع الفاعل والمفعولُ الاوّل محذوفٌ والتقديرُ البخلَ هو خيرا لهم وحسُن اضمارُه لما فى يبخلون من الدلالة عليه وصار كقولهم مَن كَذَبَ كان شرًّا له اى كان الكَذِبُ شرًّا له، ولو قلت على هذا ما ظننتُ احدا هو خيرا منك لم يجز لانّه لم يأت بعد معرفة وكذلك لو قلت ما ظننتُ زيدا هو قائما لم يجز لانّ الذى بعده ليس معرفةً ولا مُقاربا للمعرفة، ويجوز رفعُ ما بعد هذه المضمرات سواءٌ كان قبلها معرفةٌ او بعدها او لم تكن وذلك نحوُ قولك ما ظننتُ احدا هو خيرٌ منك فأحدا مفعولٌ اوّلٌ وقولُك هو خيرٌ منك مبتدأٌ وخبرٌ فى موضع المفعول الثانى وكذلك لو قلت ما ظننتُ زيدا هو قائمٌ كلُّ ذلك جائزٌ وكذلك تقول زيدٌ هو القائمُ وإنّ زيدا هو العاقلُ وظننتُ محمّدا هو الشاخصُ وكنتُ أَنَا الراكبُ وهو استعمالُ ناس كثير من العرب حكاه سيبويه وعن رُؤْبَةَ انّه كان يقول أظُنّ زيدا هو خيرٌ منك بالرفع وحكى عيسى بن عمر أنّ ناسا كثيرا من العرب يقولون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وقال قيس بن ذُرَيْح

* تُبَكّى على لُبْنَى وأنتَ تركتَها * وكُنْتَ عليها بالمَلا أنتَ أَقْدَرُ *

جاء مرفوعا لانّ القافية مرفوعةٌ والذى يُفارِق به المبتدأُ الفصلَ ههنا أنّ الضمير اذا كان مبتدأً فانّه يُغيّر اعرابَ ما بعده فيرفعُه البتّةَ بانّه خبرُ المبتدا واذا كان فصلا لا يُغيّر الاعرابَ عمّا كان عليه بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودا فتقول فى المبتدا كان زيدٌ هو القائمُ ترفع القائمَ بعد أن كان منصوبا وتكون الجملة فى موضع الخبر وكذلك تقول ظننتُ زيدا هو القائمُ ترفعُه ايضا وتكون الجملة فى موضع المفعول الثانى لظننتُ فأمّا اذا كان الفصلُ بين المبتدا وخبره او بين اسمِ إنّ وخبرها فانّه لا

يظهر الفرقُ بينهما من جهة اللفظ لانّ ما بعد المضمر فيه مرفوعٌ في كلا الحالَيْن لانّ خبرَ المبتـدا مرفوعٌ وخبرَ إِنّ مرفوعٌ وانّما يقع الفصلُ بينهما من جهةِ الحكم والتقديرِ فاذا جعلتَه مبتدأً كان اسما فله موضعٌ من الاعراب وهو الرفعُ بأنّه مبتدأٌ والمبتدأُ يكون مرفوعا ويدلّ على ذلك أنّك لو أوقعتَ موقعَه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحوَ قولك كان زيدٌ غلامُه القائمُ واذا جعلتَه فصلا فقد سلبتَه معنى الاسميّة وابتززتَه ايّاه وأصرتَه الى حَيّزِ الحروف وألْغَيْتَه كما تُلْغي الحروفَ نحوَ الغاء مَا في قوله فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللّٰهِ فلا يكون له موضعٌ من الاعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا خفضٌ وليس ذلك بأبعدَ من إعمالِ مَا عَمَلَ لَيْسَ لشبَهها بها والقياسُ أن لا تعمل ونظيرُ ذلك من الاسماء التي لا موضعَ لها من الاعـــراب الكافُ في ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ ورُوَيْدَكَ والنَّجاءَكَ ونحوِ ذلك ؞ وربّما ٱلتبس الفصلُ بالتأكيد والبدلِ في مواضعَ والذى يفصِل بينهما أمّا الفرقُ بين الفصل والتأكيد فانّه اذا كان التأكيدُ ضميرا فلا يُؤَكَّد به الّا مضمرٌ نحوَ قمتَ أنتَ ورأيتُك انت ومررتُ بك انت والفصلُ ليس كذلك بل يقع بعد الظاهرِ والمضمر فاذا قلت كان زيدٌ هو القائمَ لم يكن هُوَ ههنا الّا فصلا لوقوعه بعد ظاهرٍ ولو قلت كنتَ أنتَ القائمَ جاز ان يكون فصلا ههنا وتأكيدا ومن الفصل بينهما أنّك اذا جعلتَ الضميرَ تأكيدا فهو باقٍ على اسميّته ويُحكَم على موضعه بإعرابِ ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا على ما بيّنّا ؞ وامّا الفصلُ بينه وبين البدل فإنّ البدل تابعٌ للمُبْدَل منه في اعرابه كالتأكيد الّا انّ الفرق بينهما أنّك اذا أبدلتَ من منصوبٍ أتيتَ بضميرِ المنصوب فتقول ظننتُك ايّاكَ خيرا من زيد وحسبتُه ايّاه خيرا من عمرو واذا أكّدتَ او فصلتَ لا يكون الّا بضميرِ المرفوع ؞ ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أنّ لامَ التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل فتقول في الفصل إن كان زيدٌ لَهو العاقلَ وإن كنّا لَنَحْنُ الصالحين ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل لانّ اللام تفصل بين التأكيد والمؤكَّد والبدلِ والمبدلِ منه وهما من تمامِ الاوّل في البيان ؞ وقد ذهب قومٌ الى انّ هُوَ ونحوَها من المضمرات لا تكون فصلا وانّما هي في هذه المواضع وصفٌ وتأكيدٌ وهي باقيةٌ على اسميّتها وقد بيّنّا فسادَ ذلك بوقوعه بعد الظاهرِ والمضمر ولا يُؤكَّد به الظاهرُ وبدخولِ لامِ التأكيد عليه فاعرفه ؞

فصـــل ١٩٧

قال صاحب الكتاب ويُقدّمون قبل الجملة ضميرا يسمّى ضميرَ الشأنِ والقصّة وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحوُ قولك هو زيدٌ منطلقٌ اى الشأنُ والحديثُ زيدٌ منطلقٌ ومنه قولُه تعالى قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ويتّصل بارزًا فى قولك ظننتُه زيدٌ قائمٌ وحسِبْتُه قامَ اخوك وإنّه أَمَةُ اللّه ذاهبةٌ وإنّه مَن يأْتِنا نأْتِه وفى التنزيل وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ ومستكنّا فى قولهم ليس خَلَقَ اللّهُ مثلَه وكان زيدٌ ذاهبٌ وكان انت خيرٌ منه وقولِه تعالى كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ويجىء مؤنّثا اذا كان فى الكلام مؤنّثٌ نحوَ قوله عزّ وجلّ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وقولِه أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وقال

* على انّها تَعْفُو الكُلُومُ * ،

قال الشارح اعلم انّهم اذا ارادوا ذِكْرَ جملة من الجُمَل الاسميّة او الفعليّة فقد يُقدّمون قبلها ضميرا يكون كنايةً عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له ويُوَحّدون الضمير لانّهم يريدون الأمرَ والحديثَ لانّ كلَّ جملة شأنٌ وحديثٌ ولا يفعلون ذلك الّا فى مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك هو زيدٌ قائمٌ فهُوَ ضميرٌ لم يتقدّمْه ظاهرٌ انّما هو ضميرُ الشأن والحديثِ وفسّرَه ما بعده من الخبر وهو زيدٌ قائمٌ ولم تأْتِ فى هذه الجملة بعائدٍ الى المبتدإ لانّها هو فى المعنى ولذلك كانت مُفسِّرةً له ويُسمّيه الكوفيون الضمير المجهول لانّه لم يتقدّمْه ما يعود اليه، فامّا قوله تعالى قُلْ هو اللّه احدٌ فقد قال جماعةُ البصريين والكسائىُّ من الكوفيين انّ هُوَ ضميرُ الشأن والحديث أُضمر ولم يتقدّمه مذكورٌ وفسّره ما بعده من الجملة وقال الفرّاء هو ضميرُ اسمِ اللّه تع وجاز ذلك وإن لم يَجْرِ له ذكرٌ لما فى النفوس من ذِكْره وكان يُجيز كان قائما زيدٌ وكان قائما الزيدان والزيدون فيكون قائما خبرا لذلك الضمير وما بعده مرتفعٌ به، والبصريون لا يُجيزون ان يكون خبرُ ذلك الضمير اسما مفردا لانّ ذلك الضمير هو ضميرُ الجملة فينبغى ان يكون الخبر جملةً كما تقول كان زيدٌ أَخاك فتجعل الاخ خبرا له اذ كان هو ايّاه غيرَ انّ الخبر اذا كان مفردا كان مُعرَبا وظهر الاعرابُ فى لفظه واذا كان جملةً كان الاعرابُ مقدّرا فى موضعه دون لفظه، ويجىء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر نحوِ انّ وأَخواتِها وظننتُ واخواتها وكانَ واخواتها وتعمل فيه هذه العواملُ، فاذا كان منصوبًا برزتْ علامتُه متّصلةً نحوَ قولهم ظننتُه زيدٌ قائمٌ وحسبتُه قام اخوك فالهاء ضميرُ الشأن والحديثِ وهى فى موضع المفعول الاوّل والجملة بعدها فى موضع المفعول الثانى وهى مُفسِّرةٌ لذلك المضمر وتقول إنّه زيدٌ

ذاهبٌ فالهاء ضميرُ الأمر وزيدٌ ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ فى موضع خبرِ الامر، ومثله إنّه أَمَةُ اللّه ذاهبةٌ وإنّه مَن يأتِنا نَأْتِه الهاء فى ذلك كلّه ضميرُ الحديث وما بعده من الجملة تفسيرٌ له فى موضع الخبر ولا يُحتاج فيها الى عائد فى الجملة لانّها هى الضميرُ فى المعنى، ومثله قوله تعالى وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللّٰهِ يَدْعُوهُ ولا يجوز حذفُ هذه الهاء الّا فى الشعر لا يجوز فى حال الاختيار إنّ زيدٌ ذاهبٌ على معنى إنّه زيدٌ ذاهبٌ وقد جاء فى الشعر قال

* إنّ مَن لامَ فى بَنِى بِنْتِ حَسّا * نَ أَلُمْهُ وأَعْصِه فى الخُطُوب *

وقال

* إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْقَ فيها جَآذِرًا وظِبـآء *

الهاء مرادةٌ والتقديرُ إنّه وذلك لانّ مَنْ ههنا شرطٌ ولا يعمل فى الشرط ما قبله من العوامل اللفظيّة فلذلك قلنا انّ الهاء مرادةٌ وكذلك باقى اخواتها، واذا كان مرفوعا متّصلا استكنّ فى الفعل واستتر فيه لانّ ضمير الفاعل اذا كان واحدا غائبا استكنّ فى الفعل نحو زيدٌ قام فلذلك قالوا ليس خَلَقَ اللّه مثلَه ففى لَيْسَ ضميرٌ منوىٌّ مستكنٌ لانّ لَيْسَ وخَلَقَ فعلان والفعلُ لا يعمل فى الفعل فلا بدّ من اسمٍ يرتفع به فلذلك قيل فيه ضميرٌ، وتقول كان زيدٌ قائمٌ وكان أنتَ خيرٌ منه ففى كانَ ضميرُ الأمر مستكنّا فيها والجملةُ بعده فى موضع الخبر وهو تفسيرٌ لذلك المضمر وكذلك باقى أخواتها قال الشاعر

* اذا مُتُّ كان الناسُ صِنْفان شامتٌ * وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كُنْتُ أَصْنَعُ *

أضمر فى كانَ ضميرَ الشأن والحديث وأوقع الجملةَ بعده تفسيرَه ومنه قول الآخر

* هِىَ الشِفاء لِدآء لو ظَفِرتُ بها * وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ *

جعل فى لَيْسَ ضميرا لم يتقدّمه ظاهرٌ ثمّ فسّره بالجملة من المبتدإ والخبر الذى هو خبرُه، فامّا قوله تعالى مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ فقد قرأ حَمْزَةُ وحَفْصٌ كاد يزيغ بالياء وقرأ الباقون بالتاء وفى رفعِ قلوب وجهان احدُهما انّها مرتفعةٌ بتزيغ وفى كَادَ ضميرُ الامر لانّ كادَ فعلٌ وتزيغ فعلٌ والفعل لا يعمل فى الفعل فلم يكن بدٌّ من مرتفعٍ به الثانى انّها مرتفعةٌ بكادَ والخبرُ مقدّمٌ وهو تزيغ والاوّلُ أجودُ لانّك جعلتَ ما يعمل فيه الاوّلُ يلى الآخرَ وهذا لا يحسن، قال وربّما أنّثوا ذلك الضمير على إرادةِ القصّة وأكثرُ ما يجىء إضمارُ القصّة مع المؤنث وإضمارُها مع المذكّر جائزٌ فى القياس لانّ

التذكير على اضمار المذكّر وهو الامرُ والحديثُ فجائزٌ اضمارُ القصّة والتأنيثُ لذلك ۶ وامّا قوله تعالى أَوَلَمْ تكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماءُ بنى اسرائيل فإنّ ابن عامرٍ وحدَه قرأ بالتاء ورفعِ آية وقرأ سائرُ السبعة بالياء ونصب آية فالنصبُ على خبرِ كان وأَنْ يعلمَه الاسمُ ومن قرأ بالتاء والرفع فعلى اضمارِ القصّة والتقديرُ أولم تكن القصّةُ أن يعلمه علماء بنى اسرائيل آيةٌ كانّك قلت علْمُ بنى اسرائيل آيةٌ كما تقول لم تكن هندٌ منطلقةٌ وأنتَ تريد لم تكن القصّةُ وأن يعلمه مبتدأٌ وآيةٌ الخبرُ وقد تقدّم عليه كقولهم تميميٌّ أنا ومشنوءٌ مَن يَشْنَأُك ولا يحسن ان يكون آيةٌ اسمَ تَكُنْ لانّها نكرةٌ وأن يعلمه معرفةٌ فاذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ فالاسمُ هو المعرفةُ والخبرُ النكرةُ فلذلك عدل المحقّقون عن هذا الظاهر الى اضمار القصّة ۶ وقد ذهب بعضهم الى انّ آية اسمُ تكن وتأنيثَ الفعل لذلك وأَنْ يعلمه الخبرُ قال لانّ الاسم والخبر شىءٌ واحدٌ مع انّها قد خَصّصتْ بقوله لَهُمْ وهذا ضعيفٌ لا يكون مثلُه الّا فى الشعر وموضعِ الضرورة ويُقوّى الوجهَ الاوّلَ قراءةُ الجماعة ۶ فامّا قول الشاعر

* على انّها تَعْفُو الكُلومُ وإنّما * نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِى *

البيت من الحَماسة لأبى خِراشٍ الهُذَلىّ وهو من قِطْعةٍ اوّلُها

* حَمِدْتُ الاهى بعدَ عُرْوَةَ اذْ نَجا * خِراشٌ وبعضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ *

والشاهد فيه قولُه على انّها على تأنيثِ القصّة اى على انّ القصّة تعفو الكلومُ الكلومُ جمعُ كَلْمٍ وهى الجِراحُ تعفو اى تَدْرُسُ من قولهم عَفَتِ الرياحُ المنزلَ اى درسَتْه والمرادُ انّ الكلوم والمَصائب قد تُنْسَى وانّما نُوَكَّل منها بما يقرُب حدوثُه وإن كان ما مضى منه جليلا فاعرفه ۶

فصـــل ١٦٨

قال صاحب الكتاب والضمير فى قولهم رُبَّهُ رَجُلًا نكرةٌ مُبهَمٌ يُرْمَى به من غيرِ قَصْدٍ الى مضمرٍ له ثمّ يُفسَّر كما يفسَّر العَدَدُ المبهمُ فى قولك عشرون درهما ونحوُه فى الإبهام والتفسيرِ الضميرُ فى نِعْمَ رجلا ۶

قال الشارح هذا الضمير كالضمير المتقدّم فى احتياجه الى ما يُفسّره الّا انّ ذلك الضمير يُفسَّر بجملة والضميرَ فى رُبَّ يفسّر بمفردٍ وانّما دخلتْ رُبَّ على هذا المضمر ورُبَّ مختصّةٌ بالنكرات من حيث كان

ضميرا لم يتقدّمه ذكرٌ فكان مبهما مجهولا يحتاج الى ما يُفسّره ويُبيّنه فأشبهَ النكراتِ فساغ دخولُها عليه لذلك وصار كالعدد اذا قلت عشرون او ثلثون مَثَلاً فانّه يُفيد مقدارا معلوما من غيرِ ان يدلّ على نوع المعدود فهو مبهمٌ ولذلك فُسّر بالواحد ليدلّ على نوع المعدود ٥ ونظيرُ هذا المضمر المضمرُ فى نِعْمَ وبِئْسَ فى احدِ ضربَىْ فاعلهما فانّه يكون مضمرا لم يتقدّمه ذكرٌ ثمّ يُفسّر بالواحد المنكورِ نحوَ نِعْمَ رجلا زيدٌ وبِئْسَ غلاما عمرٌو وسنذكر حكمَهما فى موضعهما ان شاء الله تع ٥

فصـــل ١٦٩

قال صاحب الكتاب واذا كُنى عن الاسم الواقع بعد لَوْلَا وعَسَى فالشائعُ الكثيرُ أن يقال لولا انت ولولا انا وعسيتَ وعسيتُ قال الله تعالى لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال فَهَلْ عَسَيْتُمْ وقد روى الثقاتُ عن العرب لولاكَ ولولاىَ وعساكَ وعسانى قال يَزِيدُ بن أُمِّ الحَكَم

* وكَمْ مَوْطِنٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى * بأَجْرامه من قُلّةِ النِيقِ مُنْهَوِى *

وقال * لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ * وقال * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكَا * وقال

* ولى نَفْسٌ أقولُ لها اذاما * تُنازِعُنى لَعَلّى او عَسانى *

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الاسم الواقع بعد لَوْلَا الظاهرَ يرتفع بالابتداء عند جماعةِ البصريين فاذا كُنى عنه فينبغى ان لا يختلف إعرابُه لانّ العامل فى الحالَيْن شىءٌ واحدٌ فكما أنّه اذا كان ظاهرا يكون مرفوعا بالابتداء فكذلك اذا كُنى عنه يكون فى محلّ رفع بالابتداء ويكون لفظُه من الضمائر المرفوعة المنفصلة هذا هو القياسُ وعليه أكثرُ الاستعمال فعلى ذلك تقول لولا انتَ ولولا انتُما ولولا انتم قال الله تع لولا انتم لَكُنّا مؤمنين وقال عامر بن الأَكْوع وهو يَحْدُو برسول الله صلعم

* لَاهُمَّ لولا أنتَ ما اهْتَدَيْنا * ولا تَصدَّقْنا ولا صَلَّيْنا *

وامّا الكسائىُّ فكان يرى ارتفاعَ الاسم بعد لولا بفعل مضمر معناه لو لم يكن فعلى هذا ينبغى اذا كُنى عنه أن تقول لولا انا ولولا انت لانّ الفعل لم يظهر فيتّصل به كنايتُه فوجب ان يكون الضمير منفصلا ٥ وامّا عَسَى فهو فعلٌ من افعال المقاربة وهو محمولٌ فى العمل على كَانَ لاقتضائه اسما وخبرا واسمُها مشبّهٌ بالفاعل يرتفع ارتفاعَه كما انّ كَانَ كذلك فاذا كُنى عن اسم عَسَى فينبغى أن يكون

كالكناية عن اسمِ كانَ ضميرا متّصلا مرفوعَ الموضع وعليه الاستعمالُ نحوُ عَسَيْتُ وعسيتَ وعسيتُما وعسينَا وعسيتُم قال اللّه تع فهل عسيتم قُرِئَ بفتح السين وكسرها وهما لغتان والفتحُ اشهرُ الّا انّه قد ورد عن العرب لولاكَ ولولاىَ قال الثقفىّ * وكم موطن لولاىَ الخ * وقبله

* عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِى إن لَقِيتُه * وأَنْتَ عَدُوّى ليس ذاكَ بمُسْتَوِى *

الشاهد فيه إتيانُه بضميرِ المجرور بعد لَوْلَا وهى من حروف الابتداء ومعنى طَحْتَ هلكتَ والأجرامُ جمعُ جِرْمٍ وهو الجَسَدُ والنِيقُ أعلى الجبل ومُنْهَوٍ ساقطٌ وهو شاذٌّ لانّ نونَ المطاوَعة انّما تدخل فعلا متعدّيا نحوَ كسرتُه فانكسر وحسرتُه فانحسر وهو كما ترى لازمٌ ؛ ومنه قول الاخر * لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ * البيت لعمر بن ابى رَبِيعَةَ وصدرُه * أَوْمَتْ بكَفَّيْها مِنَ الهَوْدَجِ * وكان ابو العبّاس يُنْكِر هذا الاستعمال ويقول انّه خَطَأٌ والذى استغواهم بيتُ الثقفىّ وفى قصيدته اضطرابٌ وإنكارُ مثلِ هذا لا يحسن اذ الثقفىُّ من أعيانِ شعرآء العرب وقد روى شِعْرَه الثقاتُ فلا سبيلَ الى مَنْعِ الأَخْذِ به مع انّه قد جاء من غير جهةِ الثقفىّ نحوُ بيت عمر وهو قوله * لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ * الكاف فى لولاكَ مفتوحةٌ والخطابُ لعمر يشير الى انّها أَوْمَأَتْ اليه وقالت ذلك ؛ ومنه قول الاخر

* أَتُطْمِعُ فينَا مَن أَراقَ دِماءَنا * ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسابِنا حَسَنْ *

وورد عنهم ايضا عَساكَ وعَسانِى قال الشاعر * ولى نفسٌ اقول لها الخ * البيت لعِمْرانَ بن حَطّان الخارجىّ والشاهدُ فيه اتّصالُ ضمير النصب بعَسَى والقياسُ عَسَيْتُ فتأتى بضميرِ الرفع كما انّ الظاهر كذلك ودخولُ نون الوقاية فى عسانى دليلٌ على انّ الضمير فى موضع نصب يقول اذا نازعتْنى نفسى فى امر الدنيا خالفتُها وقلتُ لعلّى أتورّطُ فيها فأَكُفُّ عمّا تدعونى اليه ؛ وقيل المرادُ اذا نازعتُها لأحمِلَها على الأصلح لها ثمّ سوّفتْنى قلتُ لها لعَلّى أقبَلُ هذا وأصبِر على ما تدعونى اليه ؛ وقبلَ هذا البيت

* ومَن يَقْصِدْ لأهْلِ الحَقّ منهمْ * فانّى أَتَّقِيه بما أَتّقانى *

يريد انّ من يقصد الخوارجَ ويُخالِفها أُدافعه وأُحاربه وأَتّقيه ؛ ومن ذلك قول رُؤْبَة * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَسَاكَا * وقبله * تقول بِنْتِى قد أَنَى أَنَاكَا * الشاهد فيه عساكا ووضعُ ضمير النصب موضعَ ضمير الرفع والمعنى انّه قد حان وقتُ رَحِيلك فى طَلَبِ الرزق وقولُه عَلَّكَ اى لَعَلَّكَ إن سافرتَ صِبتَ مُلْتَمَسَكَ ؛

قال صاحب الكتاب واختُلف فى ذلك فمذهبُ سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أنّ الكاف والياء بعد لولا فى موضع الجرّ وانّ للولا مع المَكنىّ حالًا ليس له مع المظهر كما انّ للَدُنْ مع غُدْوة حالًا ليس له مع غيرها وهما بعد عسى فى محلّ النصب بمنزلتهما فى قولك لَعلّكَ ولَعلّى ومذهبُ الأخفش أنّهما فى الموضعَيْن فى محلّ الرفع وأنّ الرفع فى لولا محمولٌ على الجرّ وفى عسى على النصب كما حُمل الجرّ على الرفع فى قولهم ما أنا كأنْتَ والنصبُ على الجرّ فى مواضعَ ٭

قال الشارح لمّا ورد عنهم لَوْلاىَ ولَوْلاكَ وعساكَ وعسانى وليست هذه الكناياتُ من ضمائرِ المرفوع والموضعُ موضعُ رفع تَشعَّب فيه آراء الجماعة فذهب سيبويه الى انّ موضعَ الضمير فى لـولاىَ ولـولاكَ خفضٌ وحكاه عن الخليل ويونس واحتجّ بأنّ الياء والكاف لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ وأنّ لَوْلا فى عَمَلِها الخفضَ مع المكنىّ وإن كانت لا تعمله مع الظاهر بمنزلةِ عَسَى فى عملها النصبَ مع المكنىّ نحو عساكَ وعسانى وإن كان عملُها مع الظاهر الرفعَ فلعَسَى وللَوْلا مع المضمر حالٌ تُخالف الظاهرَ كما انّ للَدُنْ مع غُدْوةٍ حالا ليست مع غيرها ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرَها والمرادُ انّه غيـرُ مستنكَر أن يكون للحرف عملٌ فى حالٍ لا يكون له فى حالٍ اخرى وحاصلُه إبرازُ نظيرٍ ليقعَ الاستئناسُ به ٭ ومن ذلك لَاتَ من قوله تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فانّها تعمل فى الاحيان عَمَلَ لَيْسَ ومع غيرها لا يكون لها عملٌ ٭ فان قيل اذا جعلتم لَوْلَا خافضةً وحروفُ الخفض جىء بها لاتّصال الافعال الى الاسماء فلَوْلَا وُصلةٌ لما ذا فالجوابُ انّ حروف الجرّ قد تقع زوائدَ فى موضعِ ابتداء وذلك نحوُ قولهم بحَسْبِكَ زيدٌ والمرادُ حسبُك زيدٌ وقولهم هل من أحدٍ عندك والمرادُ هل احدٌ عندك فموضعُ الحرفَيْن رفـعٌ بالابتداء وإن كانا عملا الخفضَ فكذلك لَوْلَا اذا عملت الجرَّ صارت بمنزلة الباء فى بحسبك زيدٌ ومنْ فى هل من احد عندك غيرَ متعلّقة بشىء وموضعُها رفعٌ بالابتداء والخبرُ مقدّرٌ محذوفٌ كما كان مع الرفع ٭ وقال الأخفش وهو قول الفرّاء انّ الكاف والياء فى لولاك ولولاى فى موضعِ رفع واحتجّ بأنّ الظاهر الذى وقعت هذه الكناياتُ موقعَه مرفوعٌ قال وانّما علامةُ الجرّ دخلتْ على الرفع ههنا كما دخلت علامةُ الرفع على الجرّ فى قولهم ما أنا كأنتَ وأنتَ من علاماتِ المرفوع وهو ههنا فى موضعِ مجرور وكذلك الكافُ والياء من علاماتِ المجرور وهما فى لولاى ولولاك من علامات المرفوع ويُؤيّد ذلك انّك تجد المكنىّ يستوى لفظُه فى الخفض والنصب فتقول ضربتُك ومررت بك ويستوى ايضا فى الـرفـع والنصب والخفض فتقول ضَرَبَنَا ومَرَّ بنا وقُمْنا فتكون النونُ والالف علامةَ المنصوب والمجرور والمرفوع واذا

كان كذلك جاز ان تكون الكافُ في موضعِ أنتَ وأنتَ في موضع الكاف ويُفرَّق بين إعرابهما بالقرائن ودَلالاتِ الاحوال ، وقد ردّ سيبويه هذه المقالةَ فقال لو كان موضعُ الياء والكاف في لولاى ولولاك رفعاً وأنّ كنايةَ الرفع وافقتِ الجرّ كما وافقه النصبُ اذا قلت معك وضَرَبَك لفُصِلَ بينهما في المتكلّم فكنتَ تقول في الرفع لولانى وفي الجرّ لولاىَ كما تقول في النصب ضَرَبَني وفي الجرّ مَعِي فاعرفه ، وامّا عساك وعسانى ففيه ثلاثةُ أقوال احدُها قولُ سيبويه وهو انّ عَسَى بمنزلةِ لَعَلَّ ينتصب بعدها الاسمُ والخبرُ محذوفٌ مرفوعٌ في التقدير كما انّ عَلَّكَ خبرُها محذوفٌ مرفوعٌ في التقدير والكافُ اسمُها وهي منصوبةٌ والذى يدلّ على انّ الكاف في عساك منصوبةٌ أنّها ليست من ضمائرِ الرفع ويدخل عليها نونُ الوقاية في قولِ عِمْران * لعلّى او عسانى * والنون والياء فيما آخِرُه الفٌ لا تكون الّا للنصب ، والثانى وهو قول الأخفش أنّ الكاف والنون والياء في موضع رفعٍ وأنّ لفظ النصب استُعير للرفع كما استُعير له لفظُ الجرّ في لولاى ولولاك ، والثالث قول ابى العبّاس المبرّد وهو انّ الكاف والنون والياء في موضع نصب بأنّها خبرُ عسى وأنّ اسمها مضمرٌ فيها مرفوعٌ وجعله كقولهم * عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا * الّا انّه قُدّم الخبر لانّها فعلٌ ونُوِيَ الاسم للعلم به كما قالوا لَيْسَ الّا فاعرفه ،

فصـــل ١٧٠

قال صاحب الكتاب وتُعمَد ياء المتكلّم اذا اتّصلتْ بالفعل بنونٍ قبلها صَوْنًا له من أَخِي الجرّ وتُحمَل عليه الاحرفُ الخمسة لشبهها به فيقال أنّني وكذلك الباقيةُ كما قيل ضَرَبَنِي ويَضْرِبُنِي وللتضعيف مع كثرةِ الاستعمال جاز حذفُها من أربعةٍ منها في كلّ كلام وجاء في الشعر لَيْتِي لانّها منها قال زيدُ الخَيْل

* كمُنْيةِ جابرٍ اذْ قالَ لَيْتِي * أُصادِفُه وأُفْقِدُ بَعْضَ مالِي *

قال الشارح اعلم انّ ضمير المنصوب اذا كان للمتكلّم واتّصل بالفعل نحو ضَرَبَنِي وخاطَبَنِي وحدّثني فالاسمُ انّما هو الياء وحدَها والنونُ زيادةٌ ألا تراها مفقودةً في الجرّ من نحو غلامى وصاحبى والمنصوبُ والمجرورُ يستويان وانّما زادوا النونَ في المنصوب اذا اتّصل بالفعل وقايةً للفعل من ان تدخله كسرةٌ لازمةٌ

وذلك انّ ياء المتكلّم لا يكون ما قبلها الّا مكسورا اذا كان حرفا صحيحا نحوَ غلامى وصاحبى والافعالُ لا يدخلها جرٌّ والكسرُ أخو الجرّ لانّ مَعْدِنهما واحدٌ وهو المَخْرَجُ فلمّا لم يدخل الافعالَ جرٌّ آثروا ان لا يدخلها ما هو بلفظه ومن مَعْدِنه خوفًا وحراسةً من ان يتطرّق اليها الجرُّ فجاؤا بالنون مزيدةً قبل الياء ليقع الكسرُ عليها وتكون وِقايةً للفعل من الكسر وخصّوا النونَ بذلك لقُرْبها من حروف المدّ واللين ولذلك تُجامعها فى حروف الزيادة وتكون إعرابا فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين كما تكون حروفُ المدّ واللين إعرابا فى الاسماء الستّة المعتلّة من نحوِ قولك أخوك وأبوك وأخواتِهما وفى التثنية والجمع ولانّ هذه النون قد تكون علامةَ إضمار فكرهوا ان يأتوا بحرفٍ غيرِ النون فيخرجَ عن علامات الاضمار، فان قيل فلمَ زدتموها فيما آخِرُه الفٌ من الافعال نحوِ أعطانى وكسانى والكسرُ لا يكون فى الالف قيل لمّا لزمت النونُ والياءُ فى جميعِ الافعال الصحيحة لما ذكرناه صارت كانّها من جملةِ الضمير فلم تُفارِقها لذلك مع انّ الحكم يُدار على المَظِنّة لا على نفس الحِكْمة والياءُ مظنّتُه كسرُ ما قبلها والذى يدلّ على انّ النون مزيدةٌ لما ذكرناه أنّ هذا الضمير اذا اتّصل باسمٍ لم تأت فيه بنون الوقاية نحوَ الضاربى والشاتمى فالياء ههنا فى محلِّ نصب كما تقول الضاربُ زيدا ولم تأت معه بنون الوقاية لانّه اسمٌ يدخله الجرُّ فلمّا كان الجرُّ ممّا يدخله لم يمتنع ممّا هو مقاربٌ له، فان قيل فهلّا حُرِست الافعالُ من الكسر فى مثلِ اضْرِبِ الرجلَ قيل الكسرةُ ههنا عارضةٌ لالتقاء الساكنين فلا يُعْتَدّ بها موجودةً ألا ترى انّك لا تُعيد المحذوفَ لالتقاء الساكنين فى مثلِ زَنَتِ المرأةُ وبَغَتِ الأَمَةُ وان كان احدُ الساكنين قد تحرّك اذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين، وقد أدخلوا هذه النونَ مع انّ واخواتِها فقالوا اِنّنِى وأَنّنِى وكَأَنّنِى ولٰكِنّنِى ولَعَلّنِى ولَيْتَنِى لانّها حروفٌ أشبهتِ الافعالَ وأُجريت فى العمل مُجراها فلزمها من علامةِ الضمير ما يلزم الفعلَ، وقد جاءت محذوفةً وأكثرُ ذلك فى انّ وأنّ ولٰكنّ وكأنّ فقالوا اِنّى وأَنّى ولٰكِنّى وكَأَنّى وانّما ساغ حذفُ النون منها لانّه قد كثر استعمالُها فى كلامهم واجتمعت فى آخِرها نوناتٌ وهم يستثقلون التضعيف ولم تكن اصلا فى لَحاقِ هذه النون لها وانّما ذلك بالحمل على الافعال فلاجتماعِ هذه الاسباب سوّغوا حذفَها، وقد حذفوها من لَعَلّ فقالوا لَعَلّى لانّه وان لم يكن آخِرُه نونا فانّ اللام قريبةٌ من النون ولذلك تُدْغَم فيها فى نحو قوله تعالى مِن لَدُنْهُ فأُجريت فى جواز الحذف مجراها، وامّا لَيْتَ فلمّا لم يكن فى آخِرها نونٌ ولا ما يُشْبِه النونَ لزمتْها النونُ ولم يجز حذفُها الّا فى ضرورة الشعر، فامّا قوله * كمُنْيَةِ جابرٍ اذْ قال لَيْتِى الخ *

البيت لزيد الخَيْل وهو زيدُ بن مُهَلْهِل بن يزيد بن مُنْهِب الطائىّ وكان شاعرا مُجيدا قدم على النبىّ صلّعم فى وَفْدِ طَيِّئٍ سنةَ تسعٍ فأسلمَ وسمّاه النبىُّ صلّعم زيدَ الخَيْر وقال ما وُصف لى احدٌ فى الجاهليّة الّا رأيتُه دون ما وُصف غيرَك ٭ وقبله

* تَمَنَّى مَزْيَدٌ زيدا فلاقَى * أَخَا ثِقَةٍ اذا ٱخْتَلَفَ العَوالِى *

ومَزْيَدٌ رجلٌ من بنى أَسَد كان يتمنّى ان يلقى زيدَ الخيل فلقِيَه زيدُ الخيل فطعنه فهرب منه وقوله كمُنْيَة جابرٍ يريد انّ مزيدا تمنّى ان يلقاه كما تمنّى جابرٌ وكلاهما لقى منه ما يكرَه ٭ والشاهد فى البيت حذفُ النون من لَيْتِى ضرورةً شبّهها بأخواتها يصف انّ مزيدا تمنّى لقاءه فكان تمنّيه عليه كمنيةِ جابرٍ ٭

قال صاحب الكتاب وقد فعلوا ذلك فى مِنْ وعَنْ ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ إبقاءً عليها من أن تُزيل الكسرةُ سكونَها وأمّا قوله * قَدْنِى من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * فقال سيبويه لمّا اضطُرّ شبّهه بحَسْبِى وعن بعض العرب مِنِى وعَنِى وهو شاذّ ولم يفعلوه فى عَلَىَّ وإلَىَّ ولَدَىَّ لأَمْنِهِم الكسرةَ فيها ٭

قال الشارح اعلم انّ مِنْ وعَنْ من الحروف المبنيّة على السكون ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ بمعنى حَسْبُ اسماءٌ مبنيّةٌ ايضا على السكون ومن الحروف والاسماء ما هو متحرّكٌ بحركة بناء او اعراب وياء المتكلّم يكون ما قبلها متحرّكا مكسورا فكرهوا اتّصال الياء بهذه الكلم فتُتكسَر اواخرُها لها فتلتبس بما هو مبنىٌّ على حركة او بما هو معربٌ من الاسماء التى على حرفَيْن من نحو يَدٍ وهَنٍ فجاؤا بالنون حِراسةً لسكون هذه الكلم وإيثارًا لبَقاء سكونها لئلّا يقعوا فى باب لَبْس فلذلك قالوا مِنّى وعَنّى ولَدُنّى وقَطْنِى وقَدْنِى فكان لفظُ المجرور هنا كلفظ المنصوب ٭ فامّا قوله * قَدْنِىَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * البيت لابى بَحْدَلة وبعده * ليس الامامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ * والشاهد فيه حذفُ النون من قَدِى تشبيهًا لها بحَسْبِى اذ كان معناهما واحدا وإثباتُها هو المستعمل لانّها فى البناء ومضارَعة الحروف بمنزلة مِنْ وعَنْ فألزموها النونَ قبل الياء لئلّا يُغيَّر آخرُها عن السكون ٭ والمراد بأبى خُبَيْب عبدُ الله بن الزُبَيْر وكان مكنّى بابنٍ له اسمُه خبيبٌ وثنّاه لانّه أراده ومُصْعَبا وغلّب أبا خبيب لشُهْرته كما قيل العُمَران ومن قال الخُبَيْبِينَ بلفظ الجمع فانّه اراد عبد الله وشيعتَه يصف رَغْبَتَه عن عبد الله وأخيه الى عبد الملك بن مَرْوانَ ٭ وقد جاء عن بعض العرب مِنِى وعَنِى بحذف نون الوقاية انشد بعضهم

* أَيُّها السائلُ عنهم وعَنِى * لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسٌ مِنِى *

وهو قليل فى الاستعمال وإن كان القياس لا يأباه كلَّ الاباء من حيث كانت حروفا والحروف قد يأتى بالنون والياء نحو مِنّى وعَنّى وقد تأتى بالياء وحدها نحو بِى ولِى فلذلك حذفها مَن حذف حملًا لها على غيرها من الحروف ، فامّا ما فى آخره الفٌ من الحروف والاسماء غير المتمكّنة نحو عَلَى وإلَى ولَدَا فانّهم لم يأتوا فيها بالنون اذا أضافوها الى ياء النفس وإن كانت أواخرُها ساكنةً كما أتوا بها مع مِنْ وعَنْ وقَطْ وقَدْ حيث قالوا مِنّى وعنّى وقطنى وقدنى من قوله * امْتَلأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِى * وذلك من قِبَل انّهم انّما أتوا بنون الوقاية فى مِنّى وعَنّى حِراسةً لسكونهما وشُحًّا عليه أن يذهب لانّ ياء النفس تَكْسِر ما قبلها وههنا الفٌ تنقلب مع المضمر ياءً والالف والياء لا تُكْسَران لياء النفس ولا تزولان عن السكون معها أمّا الالف فلتعذُّرِ تحريكها وامّا الياء فالادّغامُ يُحصّنها من التحريك فاستغنوا عن النون التى تكون وقايةً للكسرة لذلك ،

اسماء الاشارة

فصل ١٧١

قال صاحب الكتاب ذَا للمذكّر ولمثنّاه ذَانِ فى الرفع وذَيْنِ فى النصب والجرّ ويجىء ذانِ فيهما فى بعض اللغات ومنه قوله تعالى انّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ وتَا وتِى وتِهْ وذِهْ بالوصل وبالسكون وذِى للمؤنّث ولمثنّاه تانِ وتَيْنِ ولم يُثَنَّ من لغاته إلّا تا وحدها ولجمعهما جميعا أُولَآءِ بالقَصْر والمَدّ مستويًا فى ذلك أُولو العَقْل وغيرُهم قال جَرِيرٌ

* ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِوَى * والعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الأَيّامِ *

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من الاسماء هو البابُ الثانى من المبنيّات وهى الاسماء التى يشار بها الى المسمّى وفيها من أجلِ ذلك معنى الفعل ولذلك كانت عاملةً فى الاحوال وهى ضربٌ من المبهم وانّما كانت مبنيّةً لتضمّنها معنى حرف الاشارة وذلك أنّ الاشارة معنًى والموضوعُ لافادة المعانى انّما هى الحروفُ فلمّا استُفيد من هذه الاسماء الاشارةُ عُلم انّ للاشارة حرفًا تَضمّنه هذا الاسمُ وإن لم يُنْطَق به فبُنى كما بُنى مَنْ وكَمْ ونحوُهما ، وقال قومٌ انّما بُنى اسمُ الاشارة لشَبَهه بالمضمر وذلك لانّك تشير به الى ما

بحضرتك ما دام حاضرا فاذا غاب زال عنه ذلك الاسمُ والاسماء موضوعةٌ للزوم مسمّياتها ولمّا كان هذا غيرَ لازم لِما وُضع له صار بمنزلة المضمر الذى يُسمّى به اذا تقدّم ظاهرٌ ولم يكن اسما له قبل ذلك فهو اسمٌ للمسمّى فى حال دون حال فلمّا وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك، ويقال لهذه الاسماء مبهماتٌ لانّها تشير بها الى كلّ ما بحضرتك وقد يكون بحضرتك اشياء فتُلْبِس على المخاطب فلم يدر الى أيّها تشير فكانت مبهمةً لذلك ولذلك لزمها البيانُ بالصفة عند الإلباس، ومعنى الاشارة الايماء الى حاضرٍ بجارحةٍ او ما يقوم مقامَ الجارحة فيتعرّفُ بذلك فتعريفُ الاشارة ان تخصّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسّةِ البَصَر وسائرِ المعارف هو أن تختصّ شخصا يعرفه المخاطبُ بقلبه فلذلك قال النحويّون انّ اسماء الاشارة تتعرّف بشيئَيْن بالعين وبالقلب، فذا اشارةٌ الى مذكّرٍ وهو ثُلاثىٌّ ووزنُه فَعْلٌ ساكنَ العين محذوفَ اللام وألفُه منقلبةٌ عن ياء فهو من مضاعَفِ الياء من باب حَيِيتُ وعَيِيتُ هذا مذهبُ البصريين قالوا اصلُه ذَيٌّ على لفظ حَيٍّ وعَيٍّ ثمّ حُذفت اللام لضرب من التخفيف فبقى ذَىْ ساكنَ الياء فقُلبت ياءه ألفًا لئلّا يُشْبِه الأدواتِ نحوَ كَىْ وأَىْ، فان قيل فمن أَيْنَ زعمتم انّ أَلِفَه منقلبةٌ عن ياء وهلّا كانت اصلا لبُعْدها من التمكّن وعدمِ اشتقاقِها كما قلتم ذلك فى ألِفِ مَتَى ولَدَى واذا ونحوِها من الاسماء غيرِ المتمكّنة فالجوابُ انّهم قد قالوا فى ذَا ذا فأمالوها حكاه سيبويه فدلّ انّها من الياء، وذهب قومٌ الى انّها من الواو قالوا لانّ بابَ شَوَيْتُ ولَوَيْتُ أكثرُ من بابِ حَيِيتُ وعَيِيتُ والاوّلُ أقيسُ لمجىء الامالة فيها، فان قيل ولِمَ حكمتم عليها بانّها من ذوات الثلاثة وهلّا كانت ثُنائيّةً كمَنْ وكَمْ قيل لانّ ذَا اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه قد غلب عليه أحكامُ الاسماءِ الظاهرة نحوَ وَصْفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فلمّا غلب عليه شَبَهُ الاسماء المتمكّنة حُكم عليه بانّه ثُلاثىٌّ كالاسماء المتمكّنة وقد جعله بعضُهم من الاسماء الظاهرة وهو القياسُ اذ لا يفتقر الى تقدُّمِ ظاهرٍ فيكونَ كنايةً عنه، فان قيل فهلّا كان ممّا أُضمر على شريطةِ التفسير ويكون ما بعده من النعت بَيانا له كما فُسّر المضمر بالظاهر فى قولك أكْرَمَنى وأكرمتُ زيدا قيل لو كان كذلك لزم نعتُه ولم يجز ان لا تذكره ألا تراك تقول هذا زيدٌ ورأيتُ هذا فلا تأتى له بصفةٍ انّما تأتى بها اذا ألتبس للايضاح فلذلك كان القياس ان يكون ظاهرا، وقد أشكل أمرُه على قومٍ فجعلوه قِسْمًا ثالثًا بين الاسماء الظاهرة والمضمرة لانّ له شَبَهًا بالظاهرة وشبهًا بالمضمرة فمن حيث كانت مبنيّةً ولم يُفارقها تعريفُ الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صُغّرت ووُصفت ووُصف بها كانت كالظاهرة، وذهب الكوفيون الى انّ الاسم انّما هو الذالُ وحدَها والالفُ مزيدةٌ

لتكثيرِ الكلمة قالوا والدليلُ على ذلك قولُهم فى التثنية ذَانِ وذَيْنِ فحذفوا الالف لقيامِ حرف التثنية مقامَها فى التكثير وهذا فاسدٌ لقولهم فى التحقير ذَيَّا فأعادوه الى اصله وهذا شأنُ التصغير وامّا ذَهابُ ألفه فى التثنية فلم يكن لما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية انّما حذفُه لالتقائه مع حرف التثنية فحُذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه فى رَحَيان لبُعده من التمكّن وعدمِ تصرُّفه ؏ فان قيل الزيادة فى حال التصغير لا تدلّ على انّ ذلك اصلٌ فيها فانّا لو سمّينا بقَدْ او هَلْ ونحوهما ممّا هو على حرفَيْن ثمّ صغّرناه لزِدْنا فيه ما لم يكن له فكذلك اسمُ الاشارة لمّا كان على حرفَيْن وصغّرناه زدنا فيه زيادةً كمّلتْ له بناء التصغير قيل نحن اذا سمّينا بقَدْ وأشباهِه فانّا ننقُله من الحرف الى الاسم فاذا صغّرناه فانّما نُصغّره على انّه اسمٌ فوجب ان نجتلب له حرفا يُوجبه الاسميّةُ واذا صغّرنا ذَا ونحــوَه من اسماء الاشارة فانّما نُصغّره وهو على معناه من الاسميّة الذى وُضع له على انّه لو ذهب ذاهبٌ الى انّ ذَا ثُنائىٌّ وليس له اصلٌ فى الثلاثيّة نحوَ مَنْ وكَمْ فى المبهمة وأنّ ألفه اصلٌ كالالف فى لَدَا واِذَا لم أَرَ به بأسًا لعدم اشتقاقه وبُعْدِه عن التصرّف والذى يُؤيِّد ذلك انّك لو سمّيت بذَا لقلت هــذا ذاءٌ فتزيدها ألفا اخرى ثمّ تقلبها همزةً لاجتماع الالفَيْن كما تقول لاءٌ اذا سمّيت بلَا ولو كان اصلُـهــا الثلاثيّة ولامُها ياءٌ لكنت تقول اذا سمّيت به هذا ذاىٌّ فتأتى بالياء الاصليّة ولا تقلبها لوقوعها بعد الف اصليّة كما تقول زاىٌ وراىٌ ؏ فامّا الامالةُ فانّما ساغت فيه لانّ الالف قد تنقلب ياءً فى ذِى ؏ فاذا ثنّيتَه قلت ذَانِ فى الرفع وهذه الالفُ علامةُ الرفع وقد انحذفت الفُ الاصل لالتقاء الساكنين دلّ على ذلك انقلابُها فى النصب والجرّ من نحوِ رأيت ذَيْنِ ومررت بذَيْنِ ؏ وقد اختلف النحويّون فى هذه التثنية فذهب قومٌ الى انّها تثنيةٌ صناعيّةٌ والنونُ عوضٌ من الحركة والتنوين كما كانت فى قولك الزيدان والعمران كذلك وإن كان الواحدُ مبنيّا لا حركةَ ولا تنوينَ فيه لانّه بالتثنية فارَقَ الحرفَ وعاد الى حكم التمكّن فقُدّر فيه فى التثنية الحركةُ والتنوينُ فصارت النونُ عوضا منهما ؏ وقال آخرون انّ النون فى هذَانِ وهذَيْنِ عوضٌ من الالف الاصليّة حين حُذفت فى التثنية لالتقاء الساكنين ؏ وذهب آخرون الى انّها ليست تثنيةً صناعيّةً وانّما هى صيغةٌ للتثنية كما صيغت اَللّذَانِ واَللّتَانِ للتثنية وليست النونُ عوضا من الحركة والتنوين ولا عوضا من الحرف المحذوف وذلك أنّ اسماء الاشارة لا تصحّ تثنيةُ شىء منها من قِبَل انّ التثنية انّما تأتى فى النكرات واسماء الاشارة لا يصحّ تنكيرُها بحالٍ فلا يصحّ ان يُثنّى شىءٌ منها وهو الصوابُ ألا ترى انّ حالَ اسماء الاشارة بعد التثنية على حدّ ما كانت

عليه قبل التثنية وذلك نحو قولك هٰذان الزيدان قائمَيْن فتنصب قائمين على الحال بمعنى الفعل الذى دلّ عليه الاشارةُ والتنبيهُ كما كنتَ تنصب فى الواحد نحو هذا زيدٌ قائمًا فتجدُ الحالَ واحدةً قبل التثنية وبعدها فاذًا طريقُ هاذان وهاتان غيرُ طريقِ الزيدان والعمران ألا ترى انّ تعريفَ زيد وعمرو بالوضع والعَلَميّة فاذا ثنّيت واحدا منهما تَنكّر حتّى صار كاسماء الأجناس الشائعة فتقول هذان زيدان ظريفان ورأيت زيدَيْن ظريفَيْن فلو لم يكونا نكرتَيْن لَمَا صحّ وصفُهما بالنكرة فاذا اردت بعد ذلك التعريفَ فبالألف واللام او بالاضافة فتعريفُهما بعد التثنية من غيرِ وجه التعريف قبلها وان امتنع تثنيةُ الاسماء المشارِ بها لامتناع تنكيرها كان قولهم هاذان وهاتان وهٰذَيْن وهاتَيْن صيغًا موضوعةً للتثنية مخترَعةً لها وليست تضمّ هذا الى هذا كما ضممتَ زيدا الى زيد حين قلت الزيدان الّا انّهم جاؤا بها على منهاجِ التثنية الحقيقيّة فقالوا هذان وهذَيْن لئلّا يختلف طريقُ التثنية ونظيرُ ذلك الاسماء المضمرةُ نحو قولك أنتَ وأَنْتُما وهُوَ وهُمَا فى انّها صيغٌ صيغت للتثنية واسماءٌ مخترَعةٌ لها وليست تثنيةً صناعيّةً ، فان قيل فاذا كان هذان وهاتان صيغا للتثنية كهُمَا وأَنْتُمَا فى المضمرات فهلّا قالوا فى أنت انتان وفى هُوَ هُوان كما قالوا فى هذا وهاتا هذان وهاتان قيل اسماء الاشارة أشدُّ شَبَهًا بالمتمكّنة من المضمرة ألا تراهم يصفون اسماء الاشارة ويصفون بها فيقولون مررت بهذا الرجل ومررت بزيدٍ هذا فلمّا قاربت اسماءُ الاشارة الاسماءَ المتمكّنةَ هذه المقارَبةَ ودانتْها هذه المُداناةَ صيغت فى التثنية على منهاجِ تثنيةِ الاسماء المتمكّنة ولذلك أُعربت التثنية وإن كان الواحدُ مبنيّا كانّ ذلك لئلّا يختلف طريقُهما ولمّا بعُدت المضمراتُ من المتمكّنة وتوغّلتْ فى شَبَه الحروف صاغوا لها اسماءً للتثنية على غيرِ منهاجِ تثنيةِ المتمكّنة تمييزًا لِما قارب المتمكّنةَ على ما لم يُقاربها وبعُد عنها ، فامّا قول صاحب الكتاب ويجىء ذانِ فيهما فى بعض اللغات فانّ المراد بذلك انّه يكون فى حالِ الرفع والنصب والجرّ بالالف فتقول جاءنى ذان ورأيت ذان ومررت بذان وليس ذلك ممّا يختصّ باسماء الاشارة بل يكون فى جميع الاسماء المثنّاة نحو قولك جاءنى الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وهى لغةٌ لبنى الحارث وبُطونٍ من رَبِيعَةَ فمن ذلك قولُه

* تَزَوَّدَ منّا بَيْنَ أُذْناهُ طَعْنَةً * دَعَتْهُ الى هابى التُرابِ عَقِيمُ *

وقال الآخر

* فَأَطْرَقَ إِطراقَ الشُجاعِ ولو يَرَى * مَساغًا لِناباهُ الشُجاعُ لَصَمَّمَا *

وأنشدوا

* إِنّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوانَا * أَخْزَى فُلانًا وٱبْنَهُ فلانَا *

* أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانَا * ومَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانَا *

يريد العينَيْن ثمّ جاء بمنخرَيْن على القياس وقال آخر

* طارُوا عَلاهُنَّ فطِرْ عَلاهَا * وٱشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواهَا *

* إِنّ أَباها وأَبَا أَبــاهــا * قد بَلَغَا فى المَجْد غايَتاهــا *

وهى لغةٌ فاشيةٌ، فامّا قوله تعالى إِنّ هذان لَساحران فقد قرأ ابنُ كَثير وحَفْصٌ إِنْ بالتخفيف وقرأ ابو عمرو انّ هذَيْنِ لساحران بتشديد النون والياء فى هذين وقرأ الباقون بتشديد النون والالف فامّا قراءةُ ابن كثير وحفصٍ فعلى انّ إِنِ المخفّفةُ من الثقيلة ودخلت اللامُ فَرْقًا بينها وبين النافية وأُبطل عملُها لنقصِ لفظها وخروجِها لذلك عن شَبَه الفعل وهو المختار فى إِنِ المكسورة اذا خُفّفت، وقال الكوفيون إِنْ ههنا بمعنى النفى واللامُ بمعنَى الّا والتقديرُ ما هذان الّا ساحران وهو حسنٌ على أصلهم غيرَ انّ اصحابنا لا يُثْبِتون مجىءَ اللام بمعنَى إِلّا، وامّا قراءةُ الجماعة إِنّ هذان لساحران فأمثلُ الاقوال فيها ان تكون على لغة بنى الحرث فى جَعْلهم المثنّى بالالف على كلّ حال كانّهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاح ما قبلها وإِن كانت ساكنةً كقولهم فى يَيْأَسُ يَاءَسُ، وقال ابو اسحق الهاء مرادةٌ والتقديرُ إِنّهُ هذان لساحران واللامُ مزيدةٌ فيه للتأكيد وحَسُن دخولُها فى الخبر حيث كانت الجملةُ مفسِّرةً لذلك المضمر فكأنّها فى الحكم بعدَ انّ فدخلت اللامُ مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها، وقال قومٌ إِنّ ههنا بمعنَى نَعَمْ والمعنى نَعَمْ هذان لساحران واللامُ مزيدةٌ للتأكيد وكان محلُّها أن تكون فى الاسم الّا انّهم أخّروها الى الخبر لوجودِ لفظِ إِنّ وإِنّ كانت بمعنَى نَعَمْ وإِذا كانوا قد أخّروا لامَ التأكيد من الاسم الى الخبر نحوَ قوله

* أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * تَرْضَى مِن اللَّحْم بعَظْمِ الرَّقَبَهْ *

على توهُّمِ إِنّ لكثرة دخولها على المبتدإ فلَأَنْ يُؤَخِّروها مع وجود لفظها أَجدرُ والى هذا الوجه ذهب ابو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثَنّى ومحمّدُ بن يزيد وابو الحسن علىّ بن سليمان الأخفش، وقد جاءت إِنّ بمعنَى نَعَمْ كثيرا قال الشاعر

* بَكَرَ العَواذِلُ فى الصَبُو * حِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ *

* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ اِنَّهْ *

اى نَعَمْ هو كذلك والهاء لبيان الحركة وقال الآخر

* قالوا غَدَرْتَ فقلتُ اِنَّ ورُبَّمَا * نالَ العُلَى وشفا الغَليلَ الغادِرُ *

اى نعم، فاذا أشرتَ الى المؤنّث ففيه خمسُ لغات قالوا ذِى وذِهْ وتَا وتِى وتِهْ فامّا ذِى فهو تأنيثُ ذَا ووزنُه فِعْلٌ كبِنْتٍ والياءُ فيه اصلٌ وليست للتأنيث انّما هى عينُ الكلمة واللامُ محذوفةٌ كما كانت فى ذَا كذلك والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة وصحّت الياء لانكسارِ ما قبلها، وامّا ذِهْ فهى ذِى والهاء فيها بدلٌ من الياء وليست للتأنيث ايضا فان قيل فلمَ قلتم انّ الهاء بدلٌ من الياء فى ذى وهلّا كان الامرُ فيها بالعكس قيل انّما قلنا انّ الياء هى الاصلُ لقولهم فى تصغيرِ ذَا ذَيَّا وذِى انّما هو تأنيثُ ذَا فكما انّ الهاء ليس لها اصلٌ فى المذكّر فكذلك هى فى المؤنّث لانّها من لفظه فان قيل فهلّا كانت الهاء للتأنيث على حدّها فى قائمة وقاعدة فالجوابُ انّها لو كانت للتأنيث على حدّها فى قائمة وقاعدة لكانت زائدةً وكان يؤدّى الى ان يكون الاسمُ على حرف واحد وقد بيّنّا ضُعْفَ مذهب الكوفيين فى ذلك وأمرٌ آخرُ أنّك لا تجد الهاء علامةً للتأنيث فى موضع من المواضع والياء قد تكون علامةً للتأنيث فى قولك اضْرِبِى فامّا قائمةٌ وقاعدةٌ فانّما التأنيثُ بالتاء والهاء من تغيُّرِ الوقف ألا تراك تجدها تاءً فى الوصل نحو طَلْحَتان وهذه طلحةٌ يا فتَى وقائمةٌ يا رجلُ فاذا وقفتَ كانت هاءً والهاء فى ذِهْ ثابتةٌ وصلًا ووقفًا والكلامُ انّما هو فى حقيقته وما يندرج عيله ألا ترى أنّنا نُبدِل من التنوين ألفا فى النصب وهو فى الحقيقة تنوينٌ على ما يَدْرَج عليه الكلامُ ويؤيّد ذلك انّ قوما من العرب وهم طَيِّئٌ يقفون على هذا بالتاء فيقولون شَجَرَتْ وحَجَفَتْ فثبت بما ذكرناه انّ الهاء فى ذِهْ ليست كالهاء فى قائمة فلا تُفيد فائدتَها من التأنيث، وقوله بالوصل وبالسكون يريد انّ هذه الهاء يجوز فيها وجهان أن تكسرها وتَصِلها بحرفِ مدّ كما تفعل بهاء الاضمار والاخرُ ان تُسكّنها وصلًا ووقفًا فمَن حرّكها فلانّها هاءٌ فى اسم مبهم غيرِ متمكّن فشُبّهت بهاء الاضمار نحو مررت بهِ ونظرت الى غلامه ومَن سكّنها فانّه جرى على القياس اذ كانت بدلا من حرف ساكن وهو الياء فيقول هذِهْ أَمَةُ اللّه ونظرت الى هذِهْ يا فتَى فاذا لَقِيَها ساكنٌ لم يكن بدٌّ من تحريكها بالكسر فتقول هذهِ المرأةُ قائمةٌ وهذهِ الأَمَةُ عاقلةٌ ويحتمل ذلك امرَيْن احدُهما أن يكون لمّا صار الى موضع يُحتاج فيه الى حركة الهاء لئلّا يجتمع ساكنان عاد الى لغةِ من يكسر ولم يجعلها فى قوله هذِهْ أَمَةُ اللّه لالتقاء الساكنين وذلك أَقيسُ من

اجتلابِ حركةٍ غريبةٍ ويدلّ على ذلك أنّ من قال هُمْ قاموا فأسكنَ الميمَ من هُمْ متى احتاج الى حركتها ردّ اليها الضمّةَ التى فى لغةِ من يقول هُمُو قاموا وعلى ذلك من قال مُذْ فأسكنَ الذالَ لزوالِ النون الساكنة من قبلها اذا احتاج الى حركةِ الذال ردّها الى الضمّ فقال مُذُ اليومِ وكذلك مَن أعمل مَا النافيةَ اذا عرض ما يُبْطِل الإعمالَ من اعتراضِ الاستثناء او تقديمِ الخبر صار الى لغةِ من لا يُعْمِل، والامر الاخر ان تكون الكسرةُ لالتقاء الساكنين وكذلك الضمُّ فى هُمُ القومُ لالتقاء الساكنين وانّما عُدل الى الضمّ للاتباع وكذلك الضمُّ فى مُذُ الليلةِ ويؤيّد ما قلناه انّ بعضَ ذلك قد جاء مكسورا قال الشاعر فيما أنشده قُطْرُبٌ

* ألا إنّ أصحابَ الكَنِيفِ وَجَدْتُهم * هُمِ القَوْمُ لَمَّا أَخْصَبوا وتَمَوَّلُوا *

وأنشد الكوفيون

* فهُمو بطانَتُهم وهُمْ وزراؤُهُمْ * وَهُمِ القُضاةُ ومِنْهُم الحُكّامُ *

وهى لغةٌ لبعضِ بنى سُلَيْم وحكى اللحيانىّ مُذِ اليوم ومُذِ الليلة والكسرُ لا محالةَ لالتقاء الساكنين فكذلك يكون الضمُّ لالتقاء الساكنين وعدلوا عن الكسرة للاتباع على حدّ قوله تعالى وَقَالَتُ اخْرُجْ وبِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ارْكُضْ واذا جاز الاتباعُ مع الفصل فيما ذكرناه فجوازُه مع غير الفصل أَوْلى، فاذا ثنّيتَ قلت تَانِ فى الرفع وتَيْنِ فى النصب والجرّ كما ذكرنا فى المذكّر وقال صاحب الكتاب ولم يُثَنَّ من لغاته الّا تَا وحدَها والذى أراه أنّ ذِى وذِهْ لا يصحّ تثنيتُهما لانّك لو فعلت لكنت تحذف الياءَ من ذِى لسكونها والهاءَ من ذِهْ لانّها بدلٌ من الياء وكنت تقول ذَانِ وذَيْنِ فيُلْبِس بالمذكّر وامّا تَا وتِى وتِهْ فلا مانعَ من تثنيتها فاذا قلت تَانِ جاز ان يكون على لغةِ من يقول تَا فحذف الالف لالتقاء الساكنين وجاز ان يكون على لغةِ من يقول تِى فحذف الياء وفتح التاءَ لمجاوَرةِ الف التثنية ويجوز ان يكون على لغةِ من يقول تِهْ فحذف الهاء لانّها عوضٌ من الياء فى تِى فأجراها مُجرى الياء فى الحذف وفتح التاء لمجاورة الف التثنية، فاذا اردت الجمع قلت أُولَا وأُولَآءِ بالقصر والمدّ وهذا اللفظ يُعبّر به عن المذكّر والمؤنّث وهى صيغةٌ من غيرِ لفظ الواحد كالابل والخَيْل والقصرُ هو الاصل ونظيرُه قُرًى وبُرًى ولم يلتقِ فى آخره ساكنان فيُكْسَرَ لالتقائهما فبقى ساكنًا على ما يقتضيه القياسُ فى كلّ مبنىّ ومَن مدّ فانّه زاد ألفًا قبل اللام حيث أراد بناءَ الكلمة على المدّ فاجتمع ألفان الالفُ المبدلة من اللام وألفُ المدّ فوجب حذفُ احدهما او تحريكُه لالتقاء الساكنين فلم يجز الحذفُ لئلّا يزول المدُّ

وقد بنيت الكلمة على المدّ فوجب التحريك فلم يجز تحريك الأُولى لانّ تحريكها يُؤدّى الى قلبها همزةً ولو قُلبت همزةً لفارقتِ المدّ فوجب تحريك الثانية فانقلبت همزةً لانّها أقربُ الحروف اليها وكان القياسُ ان تكون ساكنةً على اصلِ البناء وانّما كُسرت لالتقاء الساكنين، وهذه الصيغة يستوى فيها المذكّرُ والمؤنّثُ لانّها واقعةٌ على جمعٍ او جماعةٍ فكانّه قال أُشير الى هذه الجماعة او الى هذا الجمع والجمع والجماعةُ كلٌّ واحد منهما يقع على المذكّر والمؤنّث والحَيَوانِ والجَمادِ فلذلك استوى فيه لفظ المذكّر والمؤنّث ووزنُه فُعالٌ على وزنِ غُرابٍ، فامّا قولُ جَرِير * ذمّ المنازل الخ * فالشاهد فيه استعمالُ اولئك فيما لا يعقل وهى الأيّامُ على حدّ ما يُستعمل فى العُقلاء ألا ترى انّه قال اولئك الايّام كما يقولون اولئك القومُ ومثلُه قول الآخر

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنا * من هُؤُلَيّائِكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ *

فجاء بأُولاء للضال والسَّمُر كما جاء به جريرٌ للأيّام،

فصل ١٧٣

قال صاحب الكتاب ويُلحق حرفُ الخطاب بأواخرها فيقال ذاك وذانّك بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ وذَيْنِك وتاك وتيك وذيك وتانك وتَيْنِك وأُولاك وأُولئك ويتصرّف مع المخاطب فى احواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع قال الله تعالى كَذٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ وقال ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى وقال ذٰلِكُمُ ٱللّٰهُ رَبُّكُمْ وقال فَذٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ،

قال الشارح اعلم انّ كاف الخطاب على ضربَيْن احدُهما ما يُفيد الخطابَ والاسميّةَ والآخرُ ما يفيد الخطاب مجرّدا من معنى الاسميّة فالاوّلُ نحوُ الكاف فى أخيك وأبيك وغلامك ونحوها ممّا له موضعٌ من الاعراب ألا ترى انّ موضعَ هذه الكاف خفضٌ باضافة الاسم الاوّل اليه وكذلك اذا وضعتَ مكانَه ظاهرا كان مخفوضا نحوَ اخى زيدٍ وأبى خالدٍ وغلامِ عمرو والثانى نحوُ الكاف اللاحقة باسماء الاشارة نحو ذاك وذانّك وذَيْنك وتاك وتانك وتَيْنك وتيك وذيك وأُولئك الكاف فى جميع ذلك للخطاب مجرّدا من معنى الاسميّة والذى يدلّ على تجرّدها من معنى الاسميّة أنّها لو كانت باقيةً على اسميّتها لكان لها موضعٌ من الاعراب إمّا رفعٌ وإمّا نصبٌ وإمّا خفضٌ وذلك ممتنعٌ ههنا وقد تقدّم بيانُ ذلك وشرحُه فى

أيّاكَ من المضمرات ، وممّا يدلّ على انّ هذه حروفٌ وليست اسماءً اثباتُ نون التثنية معها فى ذانك وتانك ولو كانت اسماءً لوجب حذفُ النون قبلها وجَرُّها بالاضافة كما تقول غلاماك وصاحباك ، ونظيرُ الكاف فى ذلك ونحوه من اسماء الاشارة الكافُ فى النَّجاءَكَ بمعنى أُنْجُ الكافُ فيه حرفُ خطاب اذ لو كانت اسمًا لَمَا جازت اضافةُ ما فيه الالفُ واللام اليها وكذلك قولهم أُنْظُرْكَ زيدا الكافُ حرفُ خطاب لانّ هذا الفعل لا يتعدّى الى ضميرِ المأمور المتّصل وقولُهم لَيْسَكَ زيدا زَيْدًا هو الخبرُ والكافُ حرفُ خطاب ومثلُه أَرَأَيْتَكَ زيدا ما يصنعُ الكافُ هنا للخطاب وليست اسمًا قال الله تع أَرَأَيْتَكَ هٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَيَّ فاذا قلت لَكَ او اَلَيْكَ فقد خاطبتَه باسمه كنايةً واذا قلت ذاك او ذلك فقد خاطبتَه بغيرِ اسمه ولذلك لا يحسن ان يقال للمُعظَّم من الناس هذا لك ولا اليك ويحسن ان يقال قد كان ذلك وهو كذلك ، وقوله ينصرّف مع المخاطب فى أحواله من التذكير والتأنيث فالمراد انّه تختلف حركاتُ هذه الكاف ليكون ذلك أمارةً على اختلافِ أحوالِ المخاطب من التذكير والتأنيث وتلحقُه علاماتٌ تدلّ على عَدَدِ المخاطبين ويُوضح لك ذلك نعتُ اسمِ الاشارة ونداءُ المخاطب فاذا سألتَ رجلا عن رجل قلت كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ بفتح الكاف لانّك تُخاطب مذكّرا قال الله تع ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ واذا سألتَ امرأةً عن رجل قلت كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ كسرتَ الكاف حيث خاطبتَ مؤنّثا قال الله تع كَذٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ واذا سألت رجلَيْن عن رجل قلت كيف ذلكُمَا الرجلُ يا رجلان أَلحقتَ الكافَ علامةَ التثنية حيث خاطبتَ رجلَيْن قال الله تع ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى فإن سألت رجلا عن رجلَيْن قلت كيف ذانكَ الرجلان يا رجلُ ثنّيتَ ذا حيث كنت تسأل عن رجلَيْن وفتحتَ الكاف حيث كنت تخاطب واحدا واذا سألت رجالا عن رجال قلت كيف اولٰئكم الرجالُ يا رجالُ جمعتَ اسم الاشارة لانّ المسُول عنه جمعٌ وألحقتَ الكافَ علامةَ الجمع اذ كنت تخاطب جماعةً قال تعالى ذٰلِكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ فان سألت رجلا عن جماعةِ مذكّرين قلت كيف اولٰئكَ الرجالُ يا رجلُ فان سألت نساءً عن نساء قلت كيف اولٰئكنّ النساءُ يا نساءُ قال الله تع فذٰلِكُنَّ الّذى لُمْتُنَّنى فيه ألحقَ علامةَ جمع المؤنّث حيث كان الخطابُ للنسوة وهنّ صواحباتُ يوسف وكيف ذلكنّ الرجلُ يا نساءُ اذا سألت نساءً عن رجل وعلى هذا فقِسْ ما يأتيك من هذا هذه هى اللغةُ الفاشيةُ التى يقتضيها القياسُ وعليها مُعْظَمُ الاستعمال ، وفيها لغةٌ اخرى نقلها الثقاتُ وهى إفرادُ علامة الخطاب وفتحُها على كلّ حال تغليبًا لجانب الواحد المذكّر

فتقول للرجل كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ بفتح الكاف كخطاب المذكّر وكذا اذا خاطبتَ اثنين او جماعةً وفى التنزيل وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا وقياسُ اللغة الأُولى وكذلكُمْ لانّ الخطاب لجماعة كما فى الآية الاخرى كَذٰلِكُمْ قَالَ ٱللّٰهُ مِنْ قَبْلُ ومنه قوله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا اِنْ تَنْصُرُوا ٱللّٰهَ يَنْصُرْكُمْ الى قوله ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ولم يقل ذٰلِكُمْ والمخاطبُ جماعةٌ ،

فصـــل ١٧٣

قال صاحب الكتاب وقولهم ذٰلكَ هو ذاكَ زيدت فيه اللامُ وفُرِق بين ذا وذاك وذلك فقيل الاوّل للقريب والثانى للمتوسّط والثالثُ للبعيد وعن المبرّد أنّ ذانّكَ مشدّدةً تثنيةُ ذٰلكَ ومثلُ ذٰلكَ فى المؤنّث تِلْكَ وتالكَ وهذه قليلةٌ ،

قال الشارح قولهم ذٰلكَ الاسمُ فيه ذَا والكافُ للخطاب وزيدت اللامُ لتدلّ على بُعْد المشار اليه وكُسرت لالتقاء الساكنين ولم تُفتح لئلّا تُلْبِس بلام المِلْك لو قلت ذا لَكَ ، فذَا اشارةٌ الى القريب بتجرّدها من قرينةٍ تدلّ على البُعْد فكانت على بابها من إفادة قرب المشار اليه لانّ حقيقةَ الاشارة الإيماء الى حاضرٍ فاذا ارادوا الاشارة الى متنحٍّ متباعدٍ زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامةً لتباعُد المشار اليه فقالوا ذَاكَ فإن زاد بُعْدُ المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذٰلكَ واستُفيد باجتماعهما زيادةٌ فى التباعُد لانّ قوّةَ اللفظ مُشْعِرةٌ بقوّة المعنى ، فامّا تشديدُ النون فى ذانّ وهذانّ فعوضٌ من حرف محذوف فأمّا فى ذانّ فعوضٌ من ألف ذَا وهى فى ذانّك عوضٌ من لام ذٰلكَ قاله المبرّدُ فاذا قلت ذَاكَ فى الواحد قلت فى التثنية ذانكَ واذا قلت ذٰلكَ قلت فى التثنية ذانّكَ بالتشديد ويحتمل ان يكون التشديدُ عوضا من الف ذٰلكَ واذا كان عوضا من حرفٍ صار بمنزلة الميم المشدّدة فى آخرِ ٱللّٰهُمَّ عوضًا من يَا فشُدّدت كتشديد الميم ، ويجوز ان يكون تشديدُ النون للفرق بين النون التى هى عوضٌ من حرفٍ وبين النون التى هى عوضٌ من الحركة والتنوين جعلوا لِما هو عوضٌ من الحرف مَزِيّةً فشُدّدت ، فان قيل فلمَ عوّضوا من الحرف الذاهب وحذفُه عارضٌ لالتقاء الساكنين قيل من قِبَل انّ التثنية لا يسقُط منها شىء لالتقاء الساكنين الّا المبهمَ فلمّا خالف المتمكّنَ ونقص منه حرفٌ عُوّض من ذلك ، وبعضهم لا يجعل التشديدَ فى ذانّ عوضا بل من قبيل الادّغام وذلك أنّنا ثنّينا ذَا فصار ذانِ ثمّ

دخلت اللامُ بعد النون للمعنى الذى أُريد منها وهو بُعْدُ المشار اليه فصار ذانِلِ فاجتمعت النونُ واللامُ وكلٌّ واحد منهما يجوز ادّغامُه فى صاحبه فقُلب الثانى الى لفظ الاوّل فصارت اللامُ نونًا وادُّغمت فيها النونُ الأُولى كما قالوا مُدَّكِرٌ بالذال المعجمة وأصلُه مُذْتَكِرٌ ولا يكون ذلك فى هٰذانِ لانّ هاء التنبيه واللام لا يجتمعان لانّ هَا للقريب واللامَ للبعيد والبُعْدُ والقُرْبُ معنيان متدافعان ٭ وقوله ومثلُ ذلك فى المؤنّث تِلْكَ وتالِكَ يريد انّه كما زادوا اللامَ مع المذكّر لبُعْدِ المشار اليه فقالوا ذٰلك كذلك زادوها مع المؤنّث فقالوا تِلْكَ وتالِكَ فامّا تلك فهى تِى وانّما حذفوا الياء لسكونها وسكون اللام بعدها ولم يكسروا اللامَ كما فعلوا فى ذٰلِكَ كانّهم استثقلوا وقوعَ الياء بين كسرتَيْن لو قالوا تِيلِكَ وقالوا فى تَا تَالِكَ فلم يحذفوا الالفَ كما لم يحذفوها فى ذٰلِكَ وهى قليلةٌ فى الاستعمال والقياسُ لا يأباها ولم يقولوا ذِيكَ كانّهم استغنوا عنه بتِيكَ ٭

فصل ١٧٤

قال صاحب الكتاب وتدخل هَا التى للتنبيه على أَوائلها فيقال هٰذا وهٰذاكَ وهٰذانِ وهاتا وهاتى وهٰذِى وهاتِيكَ وهٰؤُلاَءِ وهٰؤُلاَ ٭

قال الشارح اعلم انّ هَا كلمةُ تنبيهٍ وهى على حرفَيْن كلَا ومَا فاذا ارادوا تعظيمَ الامر والمبالغةَ فى إيضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والاشارة وقالوا هٰذا وهٰذِهِ وهاتِهِ وهاتا وهاتِى قال الشاعر

* وَنَبَّأْتُمانِى إِنَّمَا المَوْتُ بالقُرَى * فكَيْفَ وهَاتِى هَضْبَةٌ وكَثِيبُ *

وقال الآخر

* ولَيْسَ لعَيْشِنَا هذا مَهاهٌ * وليستْ دارُنا هاتا بدارِ *

فهَا للتنبيه وذَا للاشارة والمرادُ تَنَبَّهْ أيّها المخاطبُ لمن أُشيرُ اليه وتسقط ألفُه فى الخطّ لكثرة الاستعمال وهى ثابتةٌ لفظا وقد يكون معهما خطابٌ فتقول هاذاكَ وهاتاكَ فهَا تنبيهٌ وذَا وتَا اشارةٌ والكافُ حرفُ خطابٍ ٭ وفى التثنية هاذانِ وهاتانِ وإن جئتَ بالخطاب قلت هاذانِكَ وهاتانِكَ فهَا تنبيهٌ وذانِ اشارةٌ الى اثنين والكافُ حرفُ خطابٍ ٭ وتقول فى الجمع هَاؤُلاَءِ وفيه ثلاثُ لغات أشهرُها هاؤلاء بالمدّ وهاؤُلَا بالقصر وهَؤُلاء بحذف ألفِ هَا التى للتنبيه كانّه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة فخفّفوه

بحذف أَلفه قال الشاعر

* تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هَؤُلاء هذا * بَكَى لمّا بَكَى أَسَفًا وغَيْظًا *

وقال الأعشى

* هؤُلَا ثُمَّ هاؤُلائك أَعْطَيْــــــتَ نعالًا مَحْذُوَّةً بنعالِ *

فصـــل ١٧٥

قال صاحب الكتاب ومن ذلك قولهم اذا أشاروا الى القريب من الأَمْكنة هُنَا والى البعيد هَنَّا وقد حُكِى فيه الكسرُ وثَمَّ وتُلحَق كافُ الخطاب وحرفُ التنبيه بهُنَا وهَنَّا ويقال هُنالك كما يقال ذُلكَ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء من اسماء الاشارة ايضا فهى مشارٌ بها كما يشار بهٰذا وهؤلاء الّا انّ هذه الاسماء لا يشار بها الّا الى ما حضر من المكان وتلك يشار بها الى كلّ شىء وهى مبنيّةٌ كبناء ذا وذِهْ على السكون والعلّةُ فى بنائها كالعلّة فى بناء ذَا وذِهْ وهو تضمُّنُها معنى حرف الاشارة او شَبَهُها بالمضمرات على ما تقدّم وفيها ثلاثُ لغات هُنَا وهَنَّا وهِنَّا فأفصحُها هُنَا بضمّ الهاء وأَردؤُها هِنَّا بالكسر والفُ هُنَا لامٌ ووزنُه فُعَلٌ كصُرَدٍ ونُغَرٍ واما هَنَّا بتضعيف العين فينبغى ان لا يكون من لفظ هُنَا بل من معناه وإِن وافَقَه فى بعض حروفه كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ وأَلفه زائدةٌ ووزنُه فَعْلَا العينُ واللامُ من وادٍ واحد كحَبٍّ ودَرٍّ وذلك لقلّة ما جاء فى الاسماء على وزن فَعَّلَ انّما جاء فى اسماء قليلة من المعارف نحو خَضَّمَ وعَثَّرَ ويحتمل ان تكون الفه للإلحاق نحو أَرْطًى فيمن قال أَدِيمٌ مأروطٌ وعَلْقًى ولم يُنوَّن للبناء ويحتمل ان تكون للتأنيث كسَلْمَى ورَضْوَى، وامّا مَن كسر الهاء فقال هِنَّا فهى أَرْدَأُ اللغات وأَقلُّها وأَلفُه زائدةٌ ايضا لانّه قد ثبتت زيادتُها فى لغة مَن فتح الهاء فتكون زائدة فى لغة مَن كسر لانّها لا تكون أَصلا فى لغةٍ زائدةً فى لغة اخرى ويحتمل ان تكون الفه للإلحاق بدِرْهَمٍ كمِعْزًى ويحتمل ان تكون للتأنيث كدِفْلَى قال ذو الرُّمّة فى التشديد

* هُنَّا وهِنَّا ومن هُنَّا لَهُنَّ بها * ذاتَ الشَمائلِ والأَيْمانِ هَيْنُومُ *

فامّا قول الراجز

* قد وَرَدَتْ مِن أَمْكِنَهْ * مِن هاهُنَا ومِن هُنَهْ * إِنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ *

فانّه اراد هُنَا فأبدل من الالف هاءً ويجوز إدخالُ هاء التنبيه عليها كما تُدْخِله على ذَا فتقول هَاهُنَا وهاهَنا وهاهِنَّا قال الله تع أَنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ويدخل عليها كافُ الخطاب فيقال هُنَاكَ فهُنَا اشارةٌ الى مكان قريب وهُناكَ اشارةٌ الى مكان متباعِد كما كان فى ذَاكَ كذلك فإن ارادوا زيادةَ البُعْد جاؤا باللام فقالوا هُنالِكَ كما قالوا ذُلِكَ قال الله تع هُنَالِكَ ٱلْوَلَايَةُ لِلّٰهِ ٱلْحَقِّ وامّا ثَمَّ فاشارةٌ الى المكان البعيد جعلوا لفظَه وصيغتَه تدلّ على بُعْد فلم يحتاجوا معه الى قرينةٍ من كافِ خطاب او لامٍ اذ نفسُ الصيغة تدلّ على ذلك فاذا قلت هُناكَ دلّت الكافُ على مثلِ ما يدلّ عليه ثَمَّ بمجرّدها وهى مبنيّةٌ لتضمّنها حرفَ الاشارة او شَبَهِ المضمر على ما ذكرناه فى ذُلِكَ وهُنَالِكَ وكان اصلُها أن تكون ساكنةً وانّما حُرِّكت لالتقاء الساكنين وهما الميمان فى آخرها وفُتحت طَلَبًا للخفّة لاستثقالِ الكسرة مع التضعيفِ فاذا وقفتَ عليها إن شئت ألحقتَها هاءَ السّكت فقلت ثَمَّهْ وإن شئت لم تأت بها وقلت ثَمّ فاعرفه

الموصولات

فصـــل ١٧٦

قال صاحب الكتاب اَلَّذِى للمذكّر ومن العرب من يُشدّد ياءه واللّذانِ لمثنّاه ومنهم من يُشدّد نونَه والّذينَ وفى بعضِ اللغات اَللّذُونَ لجمْعه والأُلَى واللّاؤُونَ فى الرفع واللّائينَ فى الجرّ والنصب والّتِى لمؤنّثه واللّتانِ لمثنّاه واللّاتِى واللّاتِ واللّائى واللّاء واللّاىِ واللّواتى لجمعه

قال الشارح معنى الموصول أن لا يتمّ بنفسه ويفتقر الى كلامٍ بعده تصلُه به ليَتِمّ اسمًا فاذا تَمّ بما بعده كان حكمُه حكمَ سائر الاسماء التامّة يجوز ان يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأً وخبرا فتقول قام الذى عندك فموضعُ اَلّذى رفعٌ بانّه فاعلٌ وتقول ضربتُ الذى قام أبوه فموضعُه نصب بانّه مفعول وتقول جاءنى غلامُ الذى فى الدار فيكون موضعُ اَلّذى خفضًا بإضافةِ الغلام اليه وتقول الذى فى الدار زيدٌ فيكون موضعُ اَلّذى رفعًا بانّه مبتدأٌ وتقول زيدٌ الذى ابوه قائمٌ فموضعُ اَلّذى رفعٌ بانّه خبرُ المبتداءِ ولهذا المعنى من احتياجه فى تمامه اسمًا الى جملةٍ بعده توضحه وجب بناؤه لانّه صار

كبعضِ الكلمة وبعضُ الكلمة لا يستحقّ الاعرابَ او لانّه أشبهَ الحرفَ من حيث انّه لا يُفيد بنفسه ولا بدّ من كلامٍ بعده فصار كالحرف الذى لا يدلّ على معنًى فى نفسه انّما معناه فى غيره ولذلك يقول بعضُهم أنّ الموصول وحدَه لا موضعَ له من الإعراب وانّما يكون له موضعٌ من الاعراب اذا تمّ بصلته والصوابُ عندى انّ الاعراب للاسم الاوّل الموصولِ ومُجرَى الصلة من الموصول مُجرَى الصفة من الموصوف فكما لا يتوقّف اعرابُ الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقّف اعرابُ الموصول على تمامه بالصلة ويُوضِح ذلك لك أنّ المُعْرَب من الموصولات يظهر الاعرابُ فيه نحوَ أيّ ألا تراك تقول جاءنى أيُّهُمْ أبوه قائمٌ ورأيت أيَّهم ابوه قائمٌ ومررت بأيّهم ابوه قائم فكما انّ الاعراب هنا ظاهرٌ فى أيٍّ كذلك ينبغى ان يكون فى آلّذى واخواتِها الّا انّ الفرق بين الصلة والصفة انّ الجملة اذا كانت صفةً كان لها موضعٌ من الاعراب لانّها واقعةٌ موقعَ المفرد اذ كانت الصفةُ تكون بالمفرد والصلةُ لا موضعَ لها من الاعراب لانّها لم تقع موقعَ المفرد لانّ الصلة لا تكون مفرداً ٭ واعلمْ انّ الموصولاتِ ضربٌ من المُبْهَمات وانّما كانت مبهمةً لوقوعها على كلّ شىء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما كوُقوعِ هٰذا وهٰؤلاء ونحوِهما من اسماء الاشارة على كلّ شىء ٭ وجملةُ الامر انّ الموصولات تسعةٌ وهى آلّذى وآلّتى وتثنيتُهما وجمعُهما ومَنْ ومَا بمعناهما واللام بمعنَى آلّذى وأَيٌّ وذُو فى لغة طَيِّيٍ وذَا اذا كان معها مَا وآلْأُلَى فى معنَى آلّذينَ ٭ فامّا آلّذى فيقع على كلّ مذكّرٍ من العُقلاء وغيرِهم تقول جاءنى زيدٌ الذى قام ابوه ورأيت الثَّوْب الذى تعرفُه قال اللّه تعالى أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولًا وقال تعالى الَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَى ٱلَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ وفيها اربعُ لغات قالوا آلّذى بياء ساكنة وهو الاصل فيها وآلّذِ بكسر الذال من غيرِ ياء كانّهم حذفوا الياء تخفيفا اذ كانت الكسرةُ قبلها تدلّ عليها فعلوا ذلك كما قالوا يا غُلامِ ويا صاحبِ بالكسرة اجتزاءً بها عن الياء الثالثُ آلّذْ بسكون الذال ومُجازُه انّهم لمّا حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثمّ أجروا الوصل مُجرى الوقف كما قالوا * مِثْلُ الحَرِيقِ صادَفَ الْقَصَبّا * وهو من قبيل الضرورة وعند الكوفيين قياسٌ لكثرته الرابعُ آلّذِىُّ بتشديد الياء للمبالغة فى الصفة كما قالوا أَحْمَرِىٌّ وأَصْفَرِىٌّ وكما قال * والدَّهْرُ بالإنْسان دَوّارِىٌّ * ولبس منسوباً ٭ واصلُ آلّذى لَذِ كعَمٍ وشَجٍ فاللامُ فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها هذا مذهبُ البصريين وقال الكوفيون الاصل فى آلّذى الذال وحدَها وما عداها زائدٌ فاصلُ آلّذى كاصلِ هٰذَا وهٰذا عندهم اصلُه الذال وحدها فجَوْهَرُهما واحدٌ وانّما يفترقان بحسبِ ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلافِ معنيَيْهما واحتجّوا لذلك بأن قالوا رأينا الياء

تسقط فى التثنية نحو قولك ٱللَّذانِ وٱللَّذَيْنِ وقالوا فى إحدى لغاتها ٱللَّذْ بسكون الذال قال الشاعر * كَٱللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَٱصْطِيدا * وهو فاسدٌ لانّه لا يجوز ان يكون اسمٌ فى كلام العرب على حرف واحد الّا أن يكون مضمرا متّصلا ولو كان الاصل الذالَ وحدَها لَما جاز تصغيرُها والتصغيرُ ممّا يردّ الاشياء الى اصولها ولا يدخل الّا على اسمٍ ثُلاثىّ وقد قالوا فى التصغير ٱللَّذَيَّا فالياء الاولى للتصغير والالفُ كالعِوَض من ضمّ أوّله والموجودُ بعد ذلك ثلاثةُ أحرف اللام والذال والياء ولا يُدفَع المسموع وما عليه اللفظ الّا بدليلٍ اذ الاصلُ عدمُ الزيادة وامّا احتجاجُهم بحذف الياء فى التثنية نحو قولهم ٱللَّذانِ فانّما كان لالتقاء الساكنين كما قلنا فى هٰذانِ ولم تثبت الياء وتتحرّك فيقالَ ٱللَّذَيَانِ كما قالوا العَمِيانِ لنقص تمكّنها وخروجها الى شَبَه الحروف والحروفُ جامدةٌ لا تصرّفَ لها كتصرّف المتمكّنة وامّا حذفُ الياء وإسكانُها فلضربٍ من التخفيف كحذفهم لها فى قوله تعالى مَنْ يَهْدِ ٱللّٰهُ فَهْوَ ٱلْمُهْتَدِ فى قرآءة كثيرٍ من القُرّاء ومثلُه

* كَنَواحِ رِيشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ * وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ *

وامّا الالف واللام فى ٱلّذى وٱلّتى وتثنيتهما وجمعهما فذهب قومٌ الى انّها زائدة للتعريف على حدّها فى الرجل والغلام لانّها معارفُ والالف واللام مُعرِّفان فكان افادةُ التعريف بهما، والذى عليه المحقّقون انّهما زائدتان والمرادَ بهما لفظُ التعريف لا معناه والذى يدلّ انّهما ليستا لمعنى التعريف أمران احدهما انّ الالف واللام فى الموصولات زيادةٌ لازمةٌ ولامُ التعريف لا نعرفها جاءت لازمةً بل يجوز إسقاطُها نحوُ الرجلُ والغلامُ ورجلٌ وغلامٌ ولم نجدْهم قالوا لَذِى كما قالوا غُلامٌ فلمّا خالفتْ ما عليه نظائرُها دلّ على انّها زائدة لغيرِ معنى التعريف كما يُزاد غيرُها من الحروف والامرُ الثانى انّا نجد كثيرا من الاسماء الموصولة مُعرّاةً من الالف واللام وهى مع ذلك مُعرّفةٌ وهى مَنْ وما وأىٌّ نحوُ قولك ضربتُ مَنْ عندك وأخذتُ ما أعطيتَنى ولأُكْرِمَنّ أيُّهمْ فى الدار فهذه الاشياء كلّها معارفُ ولا الفَ ولامَ فيها كما كانتا فى ٱلّذى وٱلّتى وانّما تعرّفُها بما بعدها من صلاتها واذا ثبت انّ الصلة معرفةٌ لم يكن الالفُ واللام فيما دخلا فيه من الموصولات مُعرِّفةً ايضا لانّ الاسم لا يَتعرّف من جهتَيْن مختلفتَيْن واذا ثبت انّ الالف واللام لا يُفيدان هنا التعريف كان زيادتُهما لضربٍ من إصلاح اللفظ وذلك انّ ٱلّذى واخواته ممّا فيه لامٌ انّما دخل توصّلا الى وصفِ المعارف بالجمل وذلك انّ الجمل نكراتٌ ألا ترى انّها تجرى أوصافا على النكرات نحوَ قولك مررتُ برجلٍ أبوه زيد ونظرتُ الى غلامٍ قام أخوه وصفةُ النكرة نكرةٌ ولولا انّ الجمل نكراتٌ لم

يكن للمخاطب فيها فائدةٌ لانّ ما تَعرَّف لا يُستفاد فلمّا كانت تجرى أوصافا على النكرات لتنكّرها أرادوا ان يكون فى المعارف مثلُ ذلك فلم يَسُغ ان تقول مررت بزيدٍ ابوه كريمٌ وأنت تريد النعت لزيْد لانّه قد ثبت انّ الجمل نكراتٌ والنكرةُ لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن إدخالُ لام التعريف على الجملة لانّ هذه اللام من خَواصّ الاسماء والجملةُ لا تختصّ بالاسماء بل تكون جملةً اسميّةً وفعليّةً فجاوًا حينئذ بالّذى متوصّلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التى كانت صفةً للنكرة صفةً للّذى وهو الصفة فى اللفظ والغرضُ الجملة كما جاوًا بأَىّ متوصّلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا أيّها الرجلُ والمقصود نداءُ الرجل وأىٌّ وُصلةٌ وكما جاوًا بذى التى بمعنى صاحب متوصّلين الى وصف الاسماء بالاجناس الّا انّ لفظ الّذى قبل دخولِ الالف واللام لم يكن على لفظِ أوصافِ المعارف فزادوا فى اوّلها الالفَ واللام ليحصُل لهم بذلك لفظُ المعرفة الذى قصدوه فيتطابقَ اللفظُ والمعنى • فاذا تثنيتَ الّذى قلت فى الرفع اللّذانِ وفى النصب والجرّ اللّذَيْنِ • واعلمْ انّ جميعَ هذه الاسماء المُبهَمة نحوِ الّذى والّتى واسماء الاشارة ونحوِها ممّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصحّ تثنيتُه فالتثنية فيه انّما هى صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية لانّ التثنية انّما تكون فى النكرات نحو قولك رجلٌ ورجلان وفرسٌ وفرسان فامّا زيدٌ وعمرٌو وزيدان وعمران فانّك لم تُثَنِّه الّا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريف العَلَميّة حتّى صار شائعا كرجلٍ وفرسٍ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ المعرفة لا يصحّ تثنيتُها لانّ حدَّ المعرفة ما خصّ الواحدَ من جنسه ولم يَشِع فى أُمّته واذا ثُنّى فقد شُورِكَ فى اسمه وخرج عن ان يكون معرفةً واذا ثبت انّ المعرفة لا تصحّ تثنيتُها مع بَقاء تعريفها فما لا يصحّ تنكيرُه لا تصحّ تثنيتُه ولمّا كانت هذه الاسماء ممّا لا يصحّ اعتقادُ التنكير فيها لم تكن تثنيتها تثنيةً حقيقيّةً وانّما هى صيغةٌ موضوعةٌ للدلالة على التثنية الّا انّها جرت على منهاج التثنية الحقيقيّة فى الاعراب لقُربها من الاسماء المتمكّنة وممّا يؤيّد انّها وَضْعيّةٌ حذفُ الياء فى التثنية ولو كانت تثنيةً صناعيّةً لثبت فيها الياء كما تثبت فى عَمٍ وعَمِيانِ • وتجرى النون فيها مَجراها فى هذانِ وكانت مكسورةً لانّها جرت على منهاج التثنية الحقيقيّة تقول رجلان وفرسان بكسر النون كذلك ههنا ومنهم من يقول دخلت النونُ فى اللّذانِ واللّتانِ عوضًا من الياء المحذوفة كما كانت فى هذانِ كذلك ومنهم من لا يجعلها عوضا من شىء لانّها صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية على ما تقدّم ومنهم من يُشدّد النون فيقول اللّذانّ وقد قرأ ابن كثير وَٱللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ بتشديد النون فمن خفّف النونَ فقد جرى على منهاج التثنية علـى

حذ نون رَجُلانِ وفَرَسانِ ومن شدّدها فإنّه جعل التشديد فَرْقًا بين ما يضاف من المثنّى وتسقط نونُه للاضافة نحو غلاما زيدٍ وصاحبا عمرٍو وبين ما لا يضاف نحو ٱلّذى وٱلّتى وسائرِ المبهمات ومنهم من يقول التشديدُ فرقٌ بين النون الداخلة عوضا من الحركة والتنوين وبين النون الداخلة عوضا من حرف ساقط من نفس الكلمة كانّهم جعلوا لِما هو عوضٌ من اصل الكلمة مَزِيَّةً على ما هو عوضٌ من شىء زائد ليس من الكلمة، وتقول فى الجمع ٱلّذِينَ بالياء فى الرفع والنصب والجرّ لا يختلف لانّه مبنىّ كالواحد ومنهم من يقول ٱللَّذُونَ فى الرفع وٱلّذِينَ فى النصب والخفض يجعله كالتثنية اذ كان على منهاجها فى الصحّة والاوّل اكثر وامّا ٱلأُلَى بمعنَى ٱلّذين فهو جمعُ ٱلّذى من غير لفظه كرَجُل ونَفَر وٱمْرأة ونِسْوَة وهو بوزن الحُطَم واللُّبَد وامّا ٱللّاء فهو بمعنَى ٱلّذى نحوُ جاءنى ٱللّاء فَعَلَ كذا اى ٱلّذى فعل فهو بوزن رجلٌ مالٌ اذا كثر مالُه وكَبْشٌ صافٌ اذا كثر صُوفُه ويَوْمٌ راحٌ اذا كثرتْ فيه الريح ويُجمع ٱللّاء جمعَ السلامة كما فعلوا ذلك بٱلّذى فقالوا ٱللّاؤُونَ فى الرفع وٱللّائِينَ فى النصب والجرّ، وامّا ٱلّتى فهى عبارةٌ عن كلّ مؤنّث من حَيَوان وغيرِه تقول جاءتْنى المرأةُ ٱلّتى تعرفُها ورأيتُ الناقةَ الّتى عندك وعُنِيتُ بالشجرة ٱلّتى حَمْلُها طيّبٌ واللامُ فيها كما اللامُ فى ٱلّذى والالفُ واللام فيها زائدة كما كانت فى ٱلّذى لإصلاحِ لفظها لوصف المعارف وهى ثُلاثيّةٌ الاسمُ اللامُ والتاء والياء لانّه الموجود والذى عليه اللفظ وقال الكوفيون هى منقولة من تا فى الاشارة واصلُ تَا عندهم التاءُ وحدَها والكلامُ عليها كالكلام فى ٱلّذى وفيها اربعُ لغات كلغاتِ ٱلّذى يقولون ٱلّتِى باسكان الياء وٱلّتِ بالكسر وٱلّتْ بالسكون وٱلّتِىّ بالتشديد واللامُ عليها كاللام على ٱلّذى وقد تقدّم ما فيه مَقْنَعٌ وتُثنّى ٱلّتى فتقول ٱللّتانِ فى الرفع وٱللّتَيْنِ فى النصب والجرّ وهو معربٌ لانّ منهاجَ التثنية لا يختلف ولا تكون الّا من لفظ الواحد وليس كذلك الجمعُ فإنّه يختلف فيكون جمعٌ اكثرَ من جمعٍ ولا تكون تثنيةٌ اكثرَ من تثنية ويكون الجمعُ من غير لفظ واحده كالنَفَر والنِسْوَة والابل فلذلك حافظوا على التثنية وأجروها فى الاعراب على منهاجٍ واحد وتركوا الجمع على حاله من البناء كواحده ويقولون فى جمع ٱلّتى ٱللّاتِى على وزن القاضى وٱللّاتى وٱللّاء بغير ياء كما قالوا فى ٱلّذى ٱلأُلَى فأتوا به على غير لفظ الواحد قال الله تعالى وَٱللّاءِ يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱللّاءِ لَمْ يَحِضْنَ وربّما قالوا ٱللَّوَاتِى وٱللَّوَاءِ بغيرِ ياء كما قالوا ٱللَّوَاتِى وٱللَّوَاتِ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واللامُ بمعنَى ٱلّذى فى قولهم الضاربُ أباه زيدٌ اى الذى ضَرَبَ اباه ومَا ومَنْ فى

قولك عرفتُ ما عرفتَه ومَن عرفتَه وأيُّهم فى قولك اِضْرِبْ أَيَّهم فى الدار وذُو الطائيّةُ الكائنةُ بمعنَى اَلَّذِى فى نحو قولِ عارِقٍ * لَأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عارِقُهْ * وذَا فى قولك ما ذا صنعتَ بمعنَى أَىُّ شىء الذى صنعتَه،

قال الشارح قد ذكرنا عدّةَ الاسماء الموصولة وقد تقدّم الكلام على اَلَّذِى واَلَّتِى وتثنيتهما وجمعهما فامّا الالفُ واللام فتكون موصولة بمعنَى اَلَّذِى فى الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول هذا الضاربُ زيدا والمراد اَلّذى ضرب زيدا وهذا المضروبُ والمراد اَلّذى ضُرِب او يُضرَب وذلك أنّهم ارادوا وصفَ المعرفة بالجملة من الفعل فلمّا لم يُمكِن ذلك لتَنافيهما فى التعريف والتنكير توصّلوا الى ذلك بالالف واللام وجعلوها بمعنَى اَلّذى بأن نَوَوْا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا اَلّذى بها الّا انّه لمّا كان من شأنها أن لا تدخل الّا على اسمٍ حوّلوا لفظَ الفعل الى لفظ الفاعل او المفعول وهم يريدون الفعل فاذا قلت الضاربُ فالالفُ واللام اسمٌ فى صورة الحرف واسمُ الفاعل فعلٌ فى صورة الاسم ألا ترى انّه لا يجوز ان تقول هذا ضاربٌ زيدا أَمْسِ فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه البتّةَ ويجوز ان تقول هذا الضاربُ زيدا امس فتُعمِلَه لانّك تنوى بالضارب اَلّذى ضَرَبَ ومتى لم تَنوِ بالالف واللام اَلَّذى لم يحسن ان يعمل ما دخلا عليه وصار كسائرِ الاسماء ويؤيِّد ما ذكرناه انّ الشاعر قد يُضطرّ فيُدخِل الالف واللام على لفظ الفعل من غيرِ أن ينقله الى اسم الفاعل وما أَقَلَّه قال الشاعر

* فيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ من نافِقائه * ومن جُحْرِه ذى الشِّيحَةِ اَلْيَتَقَصَّعُ *

وقال الآخر

* يقولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقًا * الى رَبّه صَوْتُ الحِمارِ اَلْيُجَدَّعُ *

والمراد الذى يتقصّعُ والذى يُجدَّع، وقد اختُلف فى هذه اللام فذهب قومٌ الى انّها حرف وليست اسما وإن نُوِى بها مذهبُ الاسميّة ولذلك أُعرِب الاسم الواقع بعدها باعرابِ اَلّذى بغيرِ صلة ولو كانت اسما لكان الاعرابُ لها وحُكِم على موضعها بالاعراب الذى يستحقّه اَلّذى وذهب قومٌ الى انّها اسم واحتجّوا لذلك بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها اليها كما يعود الى اَلّذى من صلتها . والصوابُ الاوّل انّها حرف اذ لو كانت اسما لكان لها موضعٌ من الاعراب ولا خلافَ انّه لا موضعَ لها من الاعراب ألا ترى انّها لو كان لها موضع من الاعراب لكانت اذا قلت جاءنى الضاربُ يكون موضعُها رفعا بأنّها فاعلٌ فكان يؤدّى الى ان يكون للفعل الواحد فاعلان من غيرِ تثنية او عطفِ الالفُ واللام واسمُ الفاعل

واذا قلت ضربتُ الكاتبَ يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لانّ هذا الفعل لا يكون له اكثرُ من مفعول واحد واذا قلت مررت بالضارب يكون لحرفِ الجرّ مجروران وذلك مُحال وامّا قولهم انّه يعود اليها الضميرُ من الصفة فلا تقول انّ الضمير يعود الى نفس الالف واللام بل تقول انّه يعود الى الموصوف المحذوف لانّك اذا قلت مررت بالضارب فتقديرُه مررت بالرجل الضارب فالضميرُ يعود الى الرجل الموصوف المحذوف لانّه فى حكمِ المنطوق به وتارةً تقول انّه يعود الى مدلولِ الالف واللام وهو ٱلّذى فاعرفه، وامّا مَنْ فانّها تكون بمعنَى ٱلّذى وتحتاج من الصلة الى مثلِ ما احتاجت اليه ٱلّذى الّا انّها لا تكون الّا لذواتِ مَن يعقل وهى اسمٌ بدليلِ انّها تكون فاعلةً نحوَ قولك جاءنى من قام فموضعُ مَنْ رفعٌ بانّه فاعلٌ ومفعولةً نحوَ رأيت مَن عندك فيكون موضعُها نصبا بانّه مفعول به كما تكون الاسماء كذلك ولا بدّ لها من ضمير يعود اليها وذلك من خصائص الاسماء ويدخل عليها حروفُ الجرّ نحوَ قولك مررت بمَنْ عندك قال الله تعالى يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ وهى مبنيّة كما كانت ٱلّذى كذلك لانّ ما بعدها من الصلة من تمامها فهى بمنزلةِ بعض الاسم وبعضُ الاسم مبنىٌّ لا يستحقّ الاعرابَ وذلك نحوُ قولك جاءنى مَن عندك اى الذى عندك قال الله تعالى وَلَهُ مَنْ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ الّا انّها تُفارِق ٱلّذى فى انّها لا توصَف كما توصف ٱلّذى ولا يوصَف بها كما يوصف بٱلّذى ألا تراك تقول جاءنى زيدٌ الذى قام وجاءنى الذى قام الظريفُ فتصف ٱلّذى وتصف بها ولا تفعل ذلك فى مَنْ لخُروجها عن شَبَهِ الاسماء المتمكّنة وشَبَهِها بالمضمرات بنَقْصِ لفظها ألا ترى انّها على حرفَيْن والاسماء الظاهرة لا تكون على أقلّ من ثلثة أحرف فلمّا بعُدتْ من الظاهر لم توصَف ولم يوصَف بها وليس كذلك ٱلّذى فانّها على ثلثة احرف اذ اصلُها لَذٍ مثلُ عَمٍ وشَجٍ، فان قيل اذا زعمتَ انّها لا تقع الّا على ذوات مَن يعقل فما تصنع بقوله تعالى وَٱللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَعٍ والذى يمشى على بطنه والذى يمشى على اربع ليسوا من العُقلاء لانّ الذى يمشى على بطنه من جنسِ الحيّات والذى يمشى على اربع من جنسِ الأنعام والخيل فالجوابُ أنّه لمّا خلط ما يعقل وما لا يعقل غلّبَ جانبَ من يعقل وذلك انه قال فَمِنْهُمْ فجمع كناية من يعقل وما لا يعقل بلفظِ ما يعقل فلمّا كان كنايةُ الجمع الذى فيه ما يعقل وما لا يعقل مثلَ كناية الجمع الذى ليس فيه ما لا يعقل كان تفصيله كذلك، ولمَنْ مواضعُ غيرُ ذلك تُذكَر فيما بعدُ، وامّا مَا فتكون موصولة بمعنَى ٱلّذى تحتاج من الصلة الى مثلِ ما تحتاج وهى مبنيّةٌ لما ذكرناه فى مَنْ من انّها

هي وما بعدها اسمٌ واحدٌ فكانت كبعض الاسم وهي تقع على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل قال الله تعالى يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ اى يُذاب ما فى بطونهم وجلودهم وقال وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْئًا فأوقع مَا على ما كانوا يعبدون من الأصنام وقال تعالى وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ، وقد ذهب بعضهم الى انّها تقع لِما يعقل بمعنى مَنْ واحتجّ بقوله تعالى فَٱنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءِ مَثْنَى وبقوله وَٱلسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وحكى ابو زيد من قول العرب سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا فأجرى مَا على القديم سبحانه وهذا ونحوه محمول عندنا على الصفة وقد ذكرنا انّها تقع على صفاتِ من يعقل فقولُه ما طاب لكم من النساء بمعنَى الطَّيِّب منهنّ وقولُه والسماء وما بناها بمعنَى البانى لها فى احدِ القولَيْن والقولُ الآخر ان يكون بمعنى المصدر اى وبناءها وقولُهم سبحانَ ما سخّركنّ لنا بمعنَى المُسخِّر ومهما جاء من ذلك فتأوَّلْ على ما يَرجِعه الى ما أصّلنا ولها مواضعُ تُذكر أقسامُها فيها فيما بعدُ ان شاء الله ، وامّا أَيٌّ فانّها تكون موصولة ايضا تحتاج الى كلام بعدها تتمّ به اسمًا كاحتياج ٱلَّذِى ومَنْ ومَا اذا كانا بمعنَى ٱلَّذِى ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل فى ٱلَّذِى فتقول لَأَضرِبَنَّ أَيُّهُمْ فى الدار والمعنى الذى فى الدار منهم فأيٌّ بمنزلة ٱلَّذِى الّا انّها تُفيد تبعيضَ ما اضيفت اليه ولذلك لزمتْها الاضافةُ ألا ترى انّك اذا قلت لاضربنّ الذى فى الدار لم يكن فى اللفظ دلالةٌ على انّه واحدٌ من جماعة كما تُفيد أَيٌّ ذلك ، وقد تفرد ومعناها الاضافة نحو قوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَى والمعنى أَيَّ الاسمَيْن دعوتَ اللّه به فله الاسماء الحسنى ، ولا بدّ من عائد فى الجملة التى هى صلةٌ له ألا تراك تقول جاءنى أَيُّهُم قام ابوه والعائدُ الهاء فى ابوه وتقول لَأَضرِبَنَّ أَيُّهُم قام غلامُه وأَيُّهُم هو أحسنُ فإن حذفتَ العائد المرفوع الذى لا يحسُن حذفُه فى ٱلَّذِى بُنِى على الضمّ نحوَ قولك لَأَضرِبَنَّ أَيُّهُم أحسنُ قال الله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عُتِيًّا والمعنى أَيُّهم هو أشدُّ وانّما بُنيت لانّ القياس فيها أن تكون مبنيّة على حدّ نظيرَيْها وهما مَنْ ومَا لانّها اذا كانت استفهاما فقد تضمّنتْ معنَى همزة الاستفهام واذا كانت جزاء فقد تضمّنت معنى حرف الجزاء وهو انْ واذا كانت خبرا بمعنَى ٱلَّذِى فهى كبعض الاسم على ما أصّلنا وانّما أُعربت لتمكُّنها بلزوم الاضافة لها حَمْلًا لها على نقيضها ونظيرها وهو بَعْضٌ وكُلٌّ فلمّا حُذف العائد المرفوع الذى لا يحسن حذفُه مع ٱلَّذِى دخلها نقصٌ بإزالتها عن ترتيبها فعادت الى اصلها ومقتضَى القياس فيها من البناء كما انّ مَا الحِجازيّةَ اذا قدم خبرُها او دخلها الاستثناء الناقصُ لمعنَى الجَحْد رُدّت الى قياس نظيرها

فى الابتداء نحو هَلْ وإِنَّما ونحوِهما ممّا يكون بعده المبتدأُ والخبر وانّما بُنى على الضمّ على التشبيه بقَبْلُ وبَعْدُ ويَا زيدُ لانّه يكون مُعربا فى حال ومبنيّا فى حال كما تقول جئتُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ ويَا رجلاً ثمّ تقول جئت من قبلُ ومن بعدُ اذا اردت المعرفة ويَا زيدُ هذا مذهبُ سيبويه، والكوفيون يُخالفونه فى هذا الاصل وينصبون أيًّا اذا وقع عليها فعلٌ سواءٌ حذفوا العائد من الصلة او لم يحذفوه ولا فرقَ عندهم بين قولهم لَأضربَنّ أيَّهم هو افضلُ وبين لَأضربَنّ أيَّهم افضلُ ولا يضمّون أيّهم الّا فى موضع رفع فامّا قوله تعالى لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ فانّهم يقرؤونها بالنصب حكاه هارونُ القارئ عنهم وقرأ بها ايضا، وتأوّلوا الضمّ على وجوهٍ احدُها انّه مُعربٌ وانّه رفعٌ بانّه مبتدأ وأشدُّ الخبرُ ويكون أيٌّ هنا استفهاما كأنّه اكتفى بالجارّ والمجرور فى قوله من كلّ شيعة كما يقال لَأقتُلَنّ من كلّ قَبيلٍ ولَآكُلَنّ من كلّ طَعامٍ ثمّ ابتدأ أيُّهُمْ أشدُّ على الرحمن عتيّا وهو رأْىُ الكسائىّ والفرّاء وعلى هذا لا يكون للجملة التى هى أيُّهُم أشدُّ موضعٌ من الاعراب والوجهُ الثانى ان يكون أيُّهم ايضا استفهاما على ما ذكرنا وهو رفعٌ بانّه مبتدأ وما بعده الخبرُ والجملةُ فى موضع المفعول لقوله لننزعنّ والنَّزْعُ بمعنى التبيين فهو قريب من العلْم فلذلك جاز تعليقُه عن العمل والوجهُ الثالث ان يكون رفعا على الحكاية والمعنى ثمّ لننزعنّ من كلّ فَريقٍ تَشايَعُوا الذى يقال فيه أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّا وهو رأْىُ الخليل وشبّهه بقول الأَخْطَل * فأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ * وهذا بابُه الشعر وفى حال الاختيار عنه مندوحةٌ، ويونس يجعله من قبيل أَشْهَدُ انّكَ لَرَسُولُ ٱللّهِ فى تعليق الفعل عن العمل سواءٌ كان من افعال القلب او لا يكون ويُجيز لَأضربنّ أيُّهُم هو افضلُ ويُعلّق الضَرْب وهذا ضعيف لانّ التعليق ضربٌ من الالغاء ولا يجوز ان يُعلَّق من الافعال عن العمل الّا ما يجوز الغاؤه والذى يجوز الغاؤه افعالُ القلب نحو ظننتُ وعلمتُ، والكوفيون لا يرون لَأضربنّ أيُّهم قائمٌ بالضمّ ولا يقولونه الّا منصوبا وبعضُ ما قالوا ما حكاه الجَرْمىُّ قال من حينِ خرجتُ من الخَنْدَق يعنى خندقَ البصرة حتّى صرتُ الى مكّة لم أسمع احدا يقول اضرب أيُّهم افضلُ اى كلّهم ينصب وهذه الحكايةُ لا تمنع ان يكون غيرُه سمع خلافَ ما رواه ويكونَ ما سمعه لغةً لبعض العرب وذلك انّ سيبويه سمع ذلك وحكاه ويدلّ على ذلك قوله وسألتُ الخليل عن قولهم اضرب أيُّهم افضلُ يعنى العربَ وقال القياسُ هو النصب وتأوّلَ الرفع على الحكاية وأنشد ابو عمرو

* اذا ما أَتَيْتَ بَنِى مَالِكٍ * فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

وهذا نصٌّ فى محلّ النزاع، ولأيّ وما ومَنْ اقسامٌ تُذكر فيما بعدُ ان شاء الله، واما ذُو فانّ طَيّئًا تقول هٰذا ذُو قال ذاك يريدون الّذى قال ذاك وهى ذُو التى بمعنى صاحب نقلوها الى معنى الّذى ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدإ والخبر التى توصَل بها الّذى وبنوها لاحتياجها الى ما بعدها كما كانت الّذى مبنيّةً فقالوا هذا زيدٌ ذُو قام ورأيت زيدا ذو قام ومررت بزيدٍ ذو قام ابوه فيكون فى حال الرفع والنصب والجرّ بالواو وهذه الواوُ عينُ الكلمة وليست علامةَ الرفع وتقول مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلَيْن ذو قاما وبالرجال ذو قاموا فيستوى فيه التثنيةُ والجمع والمؤنّث قال الشاعر

* فإنّ الماءَ ماءُ أَبِى وجَدّى * وبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ *

وصف البئر بذُو وهى مؤنّثة، ومن أبيات الحَماسة لمَنْظور بن سُحَيْم

* فامّا كِرامٌ مُوسِرُون أَتَيْتُهُمْ * فحَسْبِى مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ما كَفانِيا *

اى من الذى عندهم ووَصَلَه بالظرف كما تَصِل الّذى به فى قولك جاءنى الذى عندهم، فامّا قوله

* لَئِنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ * لَأَنْتَحِيَنْ للعَظْمِ ذُو أَنَا عارِقُهْ *

وقبلَه

* حَلَفْتُ بِهَدْىٍ مُشْعَرٍ بَكَراتُهُ * تَخُبُّ بصَحْراءِ الغَبِيطِ دَرادِقُهْ *

فالبيت لعَارِق الطائىّ وعارقٌ لقبٌ غلب عليه لُقّب بذلك لقوله فى آخرِ البيت ذُو أَنَا عارِقُهْ وٱسمه قَيْس بن جِرْوَةَ بن سَيْف بن مالك بن عمرو بن أَبان ويُروى لَئِنْ لم يُغَيِّرْ ويروى لَأَنْتَحِيَنَّ ٱلعَظْمَ والشاهد فيه جعلُ ذُو بمعنَى الّذى ووصلُها بالمبتدإ والخبر وقولُه لَئِنْ فيما بين القَسَم والمُقسَم عليه تَوْطِئَةٌ للقسم وجوابُ القسم لَأَنْتحِيَنْ للعظم يقول ٱلبَيْتُ إن لم تُغيِّر بعضَ صَنيعك لأَقصِدنّ فى مُقابَلته كَسْرَ العَظْم الذى صرتُ أَعْرُقه اى أَنتزِعُ اللحمَ منه جعل شَكْواه كالعَرْق وجعل ما بعده إن لم يُغيِّر مُعامَلتَه تأثيرا فى العَظْم نفسه وهذا وَعِيدٌ، وذهب بعضهم الى انّك تقول فى المؤنّث ذاتُ قالت ذاك وفى التثنية والجمع ويكون مضموما فى كلّ حال، وحُكى إنّه يجوز ان تقول فى جماعة المؤنّث ذَواتُ قلن وفى ذلك دلالةٌ انّه منقول من ذى التى بمعنَى صاحبٍ، والفرق بين ذُو التى بمعنَى الّذى على لغة طيّء وبين ذُو التى بمعنَى صاحب من وجوهٍ منها انّ ذُو فى لغة طيّء توصَل بالفعل ولا يجوز ذلك فى ذُو التى بمعنى صاحب ومنها انّ ذُو فى مذهب طيّء لا يوصَف بها الّا المعرفةُ والتى بمعنَى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إن أضفتَها الى نكرة وصفت بها النكرة وإن أضفتها الى معرفة

صارت معرفةً ووصفت بها المعرفة وليست ذُو التى بمعنَى ٱلَّذِى كذلك لانّها مُعرَّفةٌ بالصلة على حدّ تعريف مَنْ ومَا ومنها انّ التى فى لغةِ طيّء لا يجوز فيها ذَا ولا ذِى ولا تكون الّا بالواو تقول مررت بالرجل ذُو قال اى الذى قال ورأيت الرجلَ ذُو قال وليس كذلك التى بمعنَى صاحب فاعرفه٭ فامّا ذَا من قولك مَا ذَا صنعتَ فهى على وجهَيْن احدُهما ان تكون مَا استفهاما وهى اسم تامّ مرفوعُ الموضع بالابتداء وذَا خبرُه وهى بمعنَى ٱلّذِى وما بعده من الفعل والفاعل صلتُه والعائدُ محذوف والتقديرُ صنعتَهُ والوجه الثانى ان تجعل مَا وذَا جميعا بمنزلةِ مَا وحدَها وتكون قد رُكّبت من كلمتَيْن كلمةً واحدةً نحوَ انّمَا وحَيْثُمَا ونحوِهما من المركّبة وتكون مَا مع ذَا فى موضعِ نصب بصَنَعْتَ ويكون جوابُ الاوّل مرفوعاً وجواب الثانى منصوبا لانّ الجواب بدلٌ من السؤال قال الله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَا ذَا يُنْفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ قرِئَ برفعِ العفو ونصبه فالرفعُ على ان يكون ذَا بمعنَى ٱلّذِى والمعنى مَا الذى ينفقونه قال الشاعر

* أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَا ذَا يُحَاوِلُ * أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وباطِلُ *

والنصب على تركيبِ مَا وذَا وجعلِهما معًا كلمةً واحدةً فى موضعِ منصوب بالفعل بعدهما قال الله تعالى مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا٭ فان قيل فهلّا كانت ذَا فى قولك مَا ذَا صنعتَ زائدةً مُلغاةً قيل عنه جوابان احدهما انّه لو كانت ذَا زائدةً لقلتَ فى الجواب عَمَّ ذَا تسألُ بحذفِ الفِ مَا كما تقول عَمَّ تسألُ لانّ مَا اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرفُ الجرّ حُذفت الفُها نحوَ قوله تعالى عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وفِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا فلمّا ثبتت الالف وقلتَ عَمَّا ذَا تسألُ دلّ على انّهما رُكّبا تركيبَ انّمَا وصارت الالفُ حَشْوا والثانى لو كانت مُلغاةً لكان التقديرُ فى مَا ذَا تصنعُ ما تصنعُ وتكون فى موضعِ نصب فلمّا قال * أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلُ * فأبدل المرفوعَ من مَا دلّ انّها مرفوعة بالابتداء والخبرُ ذَا والفعلُ صلةٌ على ما ذُكر٭

فصل ١٧٧

قال صاحب الكتاب والموصول ما لا بُدّ له فى تمامه اسمًا من جملةٍ تردَفه من الجُمَل التى تقع صفاتٍ ومن ضميرٍ فيها يرجع اليه وتُسمّى هذه الجملة صِلَةً ويسمّيها سيبويه الحَشْوَ وذلك قولُك الّذى ابوه منطلقٌ زيدٌ وجاءنى مَن عَهِدَه عمرٌو واسمُ الفاعل فى الضارب فى معنَى الفعل وهو مع المرفوع به جملةٌ واقعةٌ صلةً للّام ويرجع الذكرُ منه اليه كما يرجع الى ٱلّذِى٭

قال الشارح الموصول ما لا يتمّ حتّى تَصِلَه بكلام بعده تامّ فيصير مع ذلك الكلام اسمًا تامًّا بإزاء مسمّى فاذا قلت جاءنى الرجلُ الذى قام فالّذى وما بعده فى موضع صفة الرجل بمعنى القائم واذا قلت جاءنى من قام فمَنْ وما بعدها فى موضع اسم معروف غيرِ صفة فمنزلةُ الّذى ونحوه من الموصولات وحدَه منزلةُ حرف من الكلمة من حيث كان لا يُفهَم معناه الّا بضمّ ما بعده اليه فصار لذلك من مُقدّماته ولذلك كان الموصول مبنيًّا فالموصولُ وحدَه اسمٌ ناقصٌ اى ناقصُ الدلالة فاذا جئتَ بالصلة قيل موْصُولٌ حينئذٍ، وقوله لا بدّ له فى تمامه اسمًا من جملة تردفه اى تتبعه وكلُّ شىء يتبع شيئًا فقد رَدِفَه، وقوله من الجمل التى تقع صفات يريد من الجمل التى تُوضِح وتُبيّن وهى الجملُ المتمكّنة فى باب الخبر وصلح فيها أن يقال فيه صِدْقٌ او كِذْبٌ وجاز ان تقع صفةً للنكرة فامّا الاستفهامُ فلا يجوز ان يُوصَل به الّذى وأخواتُها لا يجوز جاءنى الذى أزيدٌ أبوه قائمٌ وكذلك الامرُ والنهىُ لما ذكرناه من انّها لا تقع صفةً للنكرة اذ كانت لا تحتمل الصدقَ والكذبَ، وجملةُ الامر انّ الصلة بأربعة اشياء الفعلِ والفاعلِ والمبتدإ والخبرِ والشرطِ وجوابه والظرفِ ولا بدّ فى كلّ جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها الى الموصول وهو ضميرُ ذلك الموصول ليربط الجملةَ بالموصول ويُؤذِنَ بتعلّقها بالموصول اذ كانت الجملة عبارةً عن كلّ كلام تامّ قائم بنفسه فاذا أتيتَ فيها بما يتوقّف فهمُه على ما قبله آذنَ بتعلّقها به فمثالُ وَصْلك بالفعل قولُك جاءنى الذى قام فالّذى الموصولُ وقامَ الصلةُ والعائد الفاعل وهو ضميرُ الموصول وأستتر فى الفعل لانّه له ولو كان لغيره لم يستتر نحوَ الذى قام غلامُه زيدٌ وسواءٌ فى الفعل الفعلُ اللازم والمتعدّى والحقيقىّ وغيرُ الحقيقىّ نحوُ كانَ وليْسَ فمثالُ اللازم ما تقدّم من قولنا جاءنى الذى قام والذى قام غلامُه ومثالُ المتعدّى جاءنى الذى ضرب زيدا والذى أعْطَى عمرًا درهمًا والذى ظَنَّ زيدا قائما والذى أعْلَمَ عمرا زيدا خيرَ الناس فالّذى هو الموصول وضَرَبَ زيدا هو الصلة والعائدُ الفاعل المستتر فى ضرب وكذلك الباقى الصلةُ الفعل وما يتبعُه من الفاعل والمفعولين ومثالُ وَصْلك بالفعل غير الحقيقىّ قولُك جاءنى الذى كان قائما والذى ليس قائما فكانَ واسمها وخبرها الصلةُ والعائدُ الاسم المستتر ولا فرقَ فى ذلك بين أن تكون الجملة ايجابًا او سَلْبًا فمثالُ الايجاب الذى قام زيدٌ ومثال السلب الذى ما قام زيدٌ وتقول فى الموصول بالمبتدإ والخبر جاءنى الذى ابوه قائمٌ فالّذى اسمٌ موصولٌ وأبوه قائمٌ الصلةُ والعائدُ الهاء فى ابوه ومثلُه جاءنى الذى هو قائمٌ فقولُك هو قائمٌ صلةٌ وهُوَ العائدُ الى الموصول ومثالُ وَصْلك بالشرط والجزاء قولك جاءنى الذى إنْ تَأْتِه يأْتِك عمرٌو فقولك إن تأته يأتك عمرٌو صلةٌ والعائدُ

الهاء فى تأته واعلمْ انّ كلّ واحد من الشرط والجزاء جملةٌ فعليّةٌ تامّةٌ فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة فى افتقارِ كلّ واحدة من الجملتَيْن الى الاخرى كافتقار المبتدإ الى الخبر فالجملةُ الاولى التى هِىَ شرطٌ بمنزلة المبتدإ والجملةُ الثانية التى هِىَ جزاءٌ كالخبر واذا كان كذلك فأنتَ بالخيار فى إلحاقِ العائد إن شئت أتيت به فى الجملة الاولى نحوَ ما تقدّم من قولك جاءنى الذى إن تأته يأتك عمرٌو فالعائدُ الهاء فى تأتِه وإن شئت اتيت به فى الجملة الثانية نحوَ قولك جاءنى الذى إن تُكْرِمْ زيدا يَشْكُرْك فالعائدُ المضمر فى يشكرك فإن جئت بالضمير فيهما فأحسنُ شىء نحوَ قولك جاءنى الذى إن تَزُرْه يُحْسِنْ اليك فالعائدُ الاوّل الهاء المنصوبة فى تزره والآخَرُ الضمير المرفوع فى يحسن اليك كما يكون فى المبتدإ والخبر اذا كانا صلةً كذلك إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدإ وحدَه نحوَ جاءنى الذى ابوه قائمٌ وإن شئت اتيت به مع الخبر وحدَه نحوَ الذى اخوك غلامُه زيد وإن شئت اتيت به معهما نحوَ الذى ابوه اخوه زيدٌ والذى عمُّه خالُه عمرٌو ٭ وامّا الصلة اذا كانت ظرفا او جارًّا ومجرورا فنحوُ الذى عندك زيدٌ والذى فى الدار خالدٌ واعلمْ انّ الظرف اذا وقع صلةً فإنّه يَتعلّق بفعل محذوف نحوِ اسْتَقَرَّ او حَلَّ ونحوِه ولا يتعلّق باسمِ فاعل لانّ الصلة لا تكون بمفردٍ انّما تكون بجملةٍ ٭ وأكثرُ النحويّين يسمّى هذه الجملة صلةً وسيبويه تسمّيها حَشْوًا فالصِلةُ مصدرٌ كالوَصْل من قولك وَصَلْتُ الشىء وَصْلًا وصِلةً والمراد انّ الجملة وَصْلٌ له فامّا تسميةُ سيبويه لها حَشْوًا فمن معنى الزيادة اى أنّها ليست اصلا وانّما هِىَ زيادةٌ يُتمَّم بها الاسم ويُوضَح بها معناه ومنه فُلانٌ مِنْ حَشْوِ بنى فُلانٍ اى من أتْباعهم وليس من صَميمهم ٭ وقوله واسم الفاعل فى الضارب فى معنى الفعل قد تقدّم القول انّ الالف واللام بمعنَى ٱلّذى واسمَ الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنّهم ارادوا ان يصفوا بالجملة الفعليّة المعرفةَ كما وصفوا بها النكرةَ فلم يمكنهم ذلك لتنافيهما فى التعريف والتنكير فجاؤوا بالالف واللام ونَوَوْهما بمعنَى ٱلّذى ولم يمكن إدخالُهما على لفظ الفعل لانّهما من خصائص الاسماء فحوّلوا لفظَ الفعل الى لفظِ اسم الفاعل فصار اسمًا فى اللفظ وهو فعلٌ فى الحكم والتقدير وفيه ضميرٌ يعود الى الالف واللام اذ كانت فى تأويلِ ٱلّذى والصوابُ انّه عائدٌ الى مدلولِ الالف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسمُ الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع فى تقدير الجملة كسائر الصلات ٭

قال صاحب الكتاب وقد يُحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليلُ عَرَبيًّا يقول ما أنا بالذى قائلٌ لك

شيئًا وقُرِئَ تمامًا على الّذى أحسنُ بحذف شطر الجملة وقد جاءت الّتى فى قوله بعد اللُّتيّا والّتى محذوفةَ الصلة بأسرها والمعنى بعد الخطّة التى من فظاعة شأنها كَيْتَ وكَيْتَ وانّما حذفوا ليُوهِموا انّها بلغتْ من الشدّة مبلغًا تقاصرت العبارةُ عن كُنْهِه ٭

قال الشارح اعلم انّهم قد حذفوا الرّواجع من الصلة وكثُر ذلك عندهم حتّى صار قياسا وليس حذفُها دون إثباتها فى الحُسْن وقد جاء الامران فى كتاب الله تعالى نحوُ قوله أهذا الّذى بعث الله رسولاً والمراد بعثه وقال فى موضع آخر كالّذى يتخبّطه الشيطان من المسّ فأتى بالعائد وهو الهاء وانّما حذفوا العائد من الصلة لانّ الّذى وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد وكذلك كلّ موصول يكون هو وصلتُه كاسم واحد فكانّهم استطالوا الاسمَ وأنْ يكون اربعةُ اشياء كشيء واحد فكرهوا طُولَه كما كرهوا طولَ اشْهيباب واحْميرار فخفّفوه بحذف الياء وقالوا اشْهباب واحْمرار كذلك لمّا استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائدَ تخفيفا وانّما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة اذ لم يكن سبيلٌ الى حذف الموصول لانّه هو الاسمُ ولا الى حذف الفعل لانّه هو الصلةُ ولا الى حذف الفاعل لانّ الفعل لا يَستغنى عنه فحذفوا الراجع ٭ ولا يُحذف هذا الراجع الّا بمجموع ثلث شرائط احدُها أن يكون ضميرا منصوبا لا ضميرا مرفوعا ولا مجرورا لانّ المفعول كالفضلة فى الكلام والمستغنَى عنه وأن يكون الراجعُ متّصلا لا منفصلا لكثرة حروف المنفصل وأن يكون على حذفه دليلٌ وذلك أن يكون ضميرا واحدا لا بدّ للصلة منه فتقول الذى ضربتُ زيدٌ فتحذف العائد الذى هو الهاء لانّ الكلام والصلة لا يتمّ الّا بتقديره ولو قلت الذى ضربتُه فى داره زيدٌ لم يجز حذفُ الهاء لانّ الصلة تتمّ بدونه فلا يكون فى اللفظ ما يدلّ عليه ٭ وقد حذفوا العائد على الموصول اذا كان مبتدأً نحوَ قولك جاءنى الذى ضاربٌ زيدا والمراد الذى هو ضاربٌ وحكى صاحبُ الكتاب عن الخليل مَا أنا بالذى قائلٌ لك شيئًا اى الذى هو قائلٌ ومن ذلك قراءةُ بعضهم مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ برفع بعوضة كانّه جعل مَا موصولةً بمعنَى الّذى والمرادُ انّ الله لا يَستحيى ان يضرب مَثَلًا الذى هو بعوضةٌ ومثله قراءةُ بعضهم تَماما على الذى أحسنُ اى الذى هو احسنُ ومثله قوله

* لَمْ أَرَ مثْلَ الفتْيانِ فى غِيَرِ * الأيّامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها *

اى ينسون الذى هو عواقبُها وحذفُ الضمير من هذا ضعيف جدّا لانّ العائد هنا شَطْرُ الجملة

وليس فضلةً كالهاء فى قولك الذى كلّمتُه والذى سَهَّلَه قليلا العِلْمُ بموضعه اذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد؞ وقد جاءت الصلة محذوفةً باللّتَيّا وذلك شاذّ فى الاستعمال والقياس أمّا قلّتُه فى الاستعمال فظاهرٌ وامّا فى القياس فلانّ الصلة هى الصفة فى المعنى وانّما جيء بالّذى وُصْلةً الى ذلك فلا يسوغ حذفها لانّ فيه تفويتَ المقصود كما لا يجوز حذفُ الصفة من المُبهَم فى قولك يا أيُّها الرجلُ لانّه هو المقصود بالنداء وأيٌّ وُصْلة الى ذلك؞ فمن ذلك قولُهم فى المَثَل بَعْدَ ٱللّتَيّا وَٱلّتى بحذف الصلة من كلّ واحد منهما لانّ الغرض انّ هذه الخُطّة لعظَمها وفَخامة أمرها موصوفةٌ بصغيرِ المكروه وعظيمه وقيل ٱللّتَيّا وَٱلّتى من اسماء الداهية كانّها سُمّيت بالموصول دون الصّلة وامّا قول الشاعر انشده ابو عثمان

* حَتّى إذا كانا هُما ٱللّذَيْنِ * مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحْمَلَجَيْنِ *

فانّه شبّه الّذى بمَنْ ومَا فحذف صلتَها ووصفها كما يُفعل بمَنْ ومَا فامّا على اصل الكوفيين فانّهم يجعلون ٱلّذى هنا موصولةً على بابها ويصلونها بمِثْل لانّهم يُجرونها مُجرى الظرف؞

فصـــل ۱۷۸

قال صاحب الكتاب وٱلّذى وُضع وُصْلةً الى وصفِ المَعارف بالجُمَل وحَقُّ الجلة التى يوصَل بها أن تكون معلومةً للمخاطب كقولك هذا الذى قَدِمَ من الحَضْرة لمَن بلغه ذلك؞

قال الشارح قد تقدّم القول انّ ٱلّذى انّما أُتى بها توصّلا الى وصف المعارف بالجُمَل حين احتاجوا الى وصفها بالجمل كما كانت النكراتُ كذلك وينبغى ان تكون الجملة التى تقع صلةً معلومةً عند المخاطب لانّ الغرض بها تعريفُ المذكور بما يعلمُه المخاطب من حاله ليصحَّ الإخبارُ عنه بعد ذلك والصلةُ تُخالف الخبرَ لانّ الخبر ينبغى ان يكون مجهولا عند المخاطب لانّ الغرض من الخبر إفادةُ المخاطب شيئا من أحوالِ مَن يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مُفيدا له شيئا فلذلك لا تقول جاءنى الذى قام الّا لمن عرف قيامَه وجهل مَجيئَه لانّ جاء خبرٌ وقَامَ صلةٌ وكذلك لا تقول أَقْبَلَ الذى ابوه منطلقٌ الّا لمن عرف انطلاقَ أبيه وجهل إقبالَه فاعرف ذلك؞

قال صاحب الكتاب ولٱستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرةِ الاستعمال خفّفوه من غيرِ وجه فقالوا ٱللّذِ بحذف الياء ثمّ ٱللّذْ بحذف الحركة ثمّ حذفوه رأسًا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لامُ التعريف وقد

فعلوا مثلَ ذلك بمؤنّثه فقالوا ٱللّتِ وٱللّتْ والضاربتُه هِنْدٌ بمعنى ٱلّتى ضربتْه هندٌ وقد حـذفـوا النون من مثنّاه ومجموعه قال الفرزدق

* أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنّ عَمّىّ ٱللّذَا * قَتَلَا ٱلْمُلوكَ وفَكّكَا ٱلْأَغْلالَا *

وقال * وإِنّ ٱلّذى حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ * وقال الله تعالى وَخُضْتُمْ كَٱلّذى خَاضُوا ،

قال الشارح قد تقدّم انّهم استطالوا الاسم الموصول بصلته ولاستطالتهم ايّاه تجرّؤوا على تخفيفه من غيرِ جهة واحدة فتارةً حذفوا الياء منها واجتزؤوا بالكسرة منها وقالوا ٱللّذِ وتارةً يحذفون الياء والكسرة معًا لانّه أبلغ فى التخفيف فاذا غالَوْا فى التخفيف حذفوا ٱلّذى نفسَها واقتصروا على الالف واللام التى فى اوّلها وأقاموها مقامَ ٱلّذى ونووا ذلك فيها ولم يمكن إدخالُها على نفس الجملة لانّها من خصائص الاسماء فحوّلوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللامَ وهم يريدون ٱلّذى وقد تقدّم ذلك ، وقد فعلوا فى المؤنّث مثلَ ذلك فقالوا ٱللّتِ بكسر التاء وٱللّتْ بسكونها كما كان فى المذكّر كذلك وقالوا الضاربتُه هندٌ والمراد التى ضربتْه فحذفوا ٱلّتى واجتزؤوا بالالف واللام وحوّلوا لفظ الفعل الى اسم الفاعل مبالغةً فى التخفيف ، وقد حذفوا النون ايضا تخفيفا من مثنّاه ومجموعه فقالوا جاءنى ٱللّذَا قاما وٱلّذى قاموا والمراد ٱللّذان وٱلّذينَ فحذفوا النون تخفيفا لطُولِ الاسم بالصلة فامّا قول الفرزدق * أبنى كليب إنّ عمّىّ اللذا الخ * فإنّ الشاهد فيه حذفُ النون من اللّذان وقولُه ٱللّذَا يفخر على جَرِيرٍ وهو من بنى كُلَيْب بن يَرْبُوع بمن اشتهر من بنى تَغْلِبَ كعمرو بن كُلْثُوم قاتلِ عمرو بن هِنْد الملك وعاصم بن النُعْمان بن مالك بن عَتّاب أبى حَنَش بن حنش قاتلِ شُرَحْبِيل بن عمرو بن حُجْر يومَ الكُلاب الاوّلَ وغيرِهما من سادات تغلب وقيل اراد بعَمّيْه هُذَيْلَ بن هُبَيْرَةَ التغلبىّ الشاعر والهذيلَ ابن عِمْرانَ الأَصْغرَ الذى كان اخا لأُمّه ، وامّا قول الآخر

* وإنّ الذى حانتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ * هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ *

فإنّ البيت للأَشْهَب بن رُمَيْلَة ويروى زُمَيْلَة بالزاى والشاهدُ فيه حذفُ النون من ٱلّذين استخفافا على ما تقدّم والذى يدلّ انّه اراد الجمعَ قوله دماؤهم فعَوْدُ الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدلّ انّه اراد الجمع ومثلُه قوله تعالى وَخُضْتُمْ كَٱلّذى خَاضُوا والمراد ٱلّذين لقوله خاضوا ويجوز ان يكون ٱلّذى واحدا ويُؤدّى عن الجمع فإنْ عاد الضمير بلفظ الواحد فنَظَرًا الى اللفظ وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حدّ مَنْ ومثلُه قوله تعالى وَٱلّذى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولٰئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ وقال

سبحانه كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ فعاد الضمير مرّةً بلفظ الواحد ومرّةً بلفظ الجمع حَمْلًا على المعنى، وهو يرثى قوما قُتلوا بفَلْجٍ وهو موضع معروف بين البصرة وضَرِيَّةَ وهو مذكّر مصروف،

فصـــل ١٧٩

قال صاحب الكتاب ومَجالُ ٱلَّذِى فى باب الإخبار أَوْسَعُ من مَجالِ اللام التى بمعناه حيث دخل فى الجملتين الاسميّة والفعليّة جميعًا ولم يكن للّام مَدْخَلٌ الّا فى الفعليّة وذلك قولك اذا أخبرتَ عن زيد فى قام زيدٌ وزيدٌ منطلقٌ الذى قام زيدٌ والذى هو منطلقٌ زيدٌ والقائمُ زيدٌ ولا تقول ٱلْهُوَ منطلقٌ زيدٌ والإخبارُ عن كلّ اسم فى جملة سائغٌ الّا اذا منع مانعٌ،

قال الشارح الإخبار ضربٌ من الابتداء والخبرِ تُصدِّر فيه بٱلَّذِى او بالالف واللام بمعناها وقد ذكرنا انّ ٱلَّذِى اذا تمّ بصلته كان اسما مفردا كزيد وعمرو لا يُفيد الّا بضَمّ جزء آخرَ اليه فاذا قيل لك أَخْبِرْ عن اسم من الاسماء فالمرادُ أَلْحِقِ الكلامَ ٱلَّذِى او الالفَ واللام واجعلْهما فى موضع مبتدإ وٱنزِعْ ذلك الاسمَ من مكانه الذى كان فيه وضَعْ موضعَه ضميرا يقوم مقامَه يكون راجعًا الى ٱلَّذِى او الى الالف واللام وٱجعلْ ذلك الاسمَ خبرا، مثالُ ذلك اذا قيل لك أَخْبِرْ عن زيد من قولك قام زيدٌ بٱلَّذِى قلتَ الذى قام زيدٌ فيكون ٱلَّذِى مبتدأً وقَامَ صلتَه وفيه ضميرٌ قام مقامَ زيد فى كونه الفاعلَ وهو ضميرٌ راجعٌ الى ٱلَّذِى وبه تمّ الكلامُ وهو فى المعنى زيدٌ لانّه ضميرُ ٱلَّذِى وٱلَّذِى هو زيدٌ ولذلك كان خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا هو المبتدأُ فى المعنى فإن أخبرتَ عنه بالالف واللام قلت القائمُ زيدٌ فالالفُ واللام قائمٌ مقامَ ٱلَّذِى واسمُ الفاعل الذى هو قائمٌ عوضٌ عن قَامَ وفى اسم الفاعل ضميرٌ عائدٌ الى الالف واللام والالفُ واللام هما زيدٌ غيرَ انّك أعربتَ الالف واللام بتَمامه بإعراب ٱلَّذِى وحدَها، فإن اخبرتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ قلت الذى هو منطلقٌ زيدٌ جعلتَ بدلَ زيد ضميرَه وهو مبتدأٌ كما كان زيدٌ مبتدأً ومنطلقٌ الخبرُ وهُوَ منطلقٌ صلةُ ٱلَّذِى وهُوَ راجعٌ الى ٱلَّذِى وزيدٌ خبرُ ٱلَّذِى لانّ زيدا هو ٱلَّذِى فى المعنى فلو أخذتَ تُخبِر عنه بالالف واللام لم يصحّ لانّك تحتاج ان تنقله الى اسم الفاعل واسمُ الفاعل انّما يكون من الفعل لا من الاسم ولذلك قال انّ

مَجالُ ٱلّذى فى باب الإخبار اوسعُ من مَجال الالف واللام لانّ ٱلّذى يكون مع الجملتين الاسميّة والفعليّة والالفُ واللام لا تكون الّا مع جملة فعليّة فكلُّ ما يُخبَر عنه بالالف واللام يصحّ ان يُخبَر عنه بٱلّذى وليس كلُّ ما يخبر عنه بٱلّذى يجوز ان يخبر عنه بالالف واللام فكان الاخبارُ بٱلّذى أعمَّ ، وقوله والإخبار عن كلّ اسم فى جملةٍ سائغٌ يريد الجملةَ الخبريّةَ التى يحسن فى جوابها صدَقْتَ وكذَبْتَ لانّ هذه الجمل تقع صلاتٍ وصفاتٍ كما تقع أخبارا والاسماء بحُكْمِ انّها اسماءٌ سِماتٌ على مسمَّياتٍ يجوز الاخبارُ عنها بأحوالها الّا اذا منع مانعٌ وسنذكر الموانعَ فيما بعدُ ،

قال صاحب الكتاب وطريقةُ الإخبار أن تُصدِّر الجملةَ بالموصول وتُزحْلِفَ الاسمَ الى عَجُزها واضعًا مكانَه ضميرا عائدا الى الموصول بَيانُه أنّك تقول فى الإخبار عن زيد فى زيدٌ منطلقٌ الذى هو منطلقٌ زيدٌ وعن منطلق الذى زيدٌ هو منطلقٌ وعن خالد فى قام غلامُ خالدٍ الذى قام غلامُه خالدٌ او القائمُ غلامُه خالدٌ وعن اسمك فى ضربتُ زيدا الذى ضرب زيدا أنا او الضاربُ زيدا انا وعن الذُباب فى يَطيرُ الذُبابُ فيغضَب زيدٌ الذى يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ او الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ وعن زيد الذى يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ او الطائرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ طريقةَ الإخبار أن تُصدِّر الجملة بالموصول الذى هو ٱلّذى وٱلّتى او الالفُ واللام بمعناهما وتنزع الاسم الذى تريد الاخبارَ عنه من الجملة وتضع موضعَه ضميرا يعود الى الموصول يكونه فى المعنى ثمّ تأتى بذلك الاسم الذى تُخْبِر عنه آخِرا تجعله خبرا عن الموصول ، وانّما قال النحويّون أُخْبِرَ عنه وهو فى اللفظ خبرٌ لانّه فى المعنى مُحدَّثٌ عنه اذ قد يكون خبرٌ ولا يُخبَر عنه نحوُ الفعل فأرادوا التنبيه على انّه خبرٌ ومحدَّثٌ عنه فى المعنى ، فاذا أخبرتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ فانّك تقول الذى هو منطلقٌ زيدٌ نزعتَ زيدا من الجملة وجعلتَ بدلَه ضميرَه وهو مبتدأٌ كما كان زيد مبتدأً ومنطلق خبرُه على ما كان والجملةُ من المبتدإ والخبر صلةُ ٱلّذى وهو راجعٌ الى ٱلّذى وٱلّذى هو زيدٌ ولذلك كان خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا يكون هو المخبرَ عنه فى المعنى ، فان اخبرتَ عن منطلق من قولك زيدٌ منطلقٌ قلت الذى زيدٌ هو منطلقٌ فتجعل الضمير موضعَ منطلق خبرا عن زيد كما كان زيدٌ كذلك وجعلتَ الجملة صلةَ ٱلّذى ثمّ أتيتَ بمنطلق وجعلته خبرا عن الموصول الذى هو زيدٌ ولا يصحّ الإخبارُ بالالف واللام هنا لانّ الالف واللام لا مَدْخَلَ لها فى المبتدإ والخبر على ما بيّنّا ، فان اخبرتَ عن خالدٍ فى قولك قام غلامُ خالدٍ قلت الذى قام غلامُه

خالدٌ جعلتَ الهاء موضعَ خالد وهي مضافٌ اليها الغلامُ كما كان خالدٌ كذلك وجعلت خالدا خبرا عن الموصول الذى هو الهاء فى المعنى، فان اخبرت بالالف واللام قلت القائم غلامُه خالدٌ فالقائم مبتدأٌ وغلامُه مرتفع ارتفاعَ الفاعل كانّك قلت الذى قام غلامُه لانّ الالف واللام فى معنى ٱلّذى واسمُ الفاعل فى معنى الفعل وجعلتَ خالدا الخبرَ كما كان فى ٱلّذى كذلك، وجملةُ الامر انّ الاضافة تنقسم قسمَيْن احدُهما أن يدلّ المضاف اليه على شخصٍ بعينه والآخَرُ ان لا يدلّ على شخص بعينه فامّا ما دلّ على شخص مفرد فنحوُ غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمرو وامّا ما لا يدلّ على شخص مفرد فنحوُ سامِ أَبْرَصَ وأبى الحُصَيْن فامّا الثانى وهو ما لا يدلّ على شخص مفرد فلا يجوز الإخبارُ عنه لانّه لا يتخصّص بالاضافة وامّا الاوّل وهو ما يدلّ على شخص مفرد فانّه يجوز الاخبارُ عن المضاف مفردا وعن المضاف اليه مفردا ولا يجوز الاخبارُ عنهما معا لانّ المضمر لا يدلّ على اكثرَ من واحد، ولو قيل لك أَخْبِرْ عن قَامَ من قولك قام غلامُ خالد قلت هذا لا يجوز لانّ الفعل لا يُضمَر وقد بيّنّا انّ معنى الاخبار أن تنزع الاسمَ المُخبَرَ عنه من الكلام وتأتى موضعَه بضميره إن كان مبتدأً كان ضميرا منفصلا وإن كان مفعولا او مضافا اليه كان المضمرُ متّصلا، فان اخبرت عن اسمك فى ضربتُ زيدا قلت فى الاخبار بٱلّذى الذى ضرب زيدا أَنَا نزعتَ ضميرَ المتكلّم من الفعل ووضعتَ مكانَه ضميرَ الغَيْبة لانّه راجعٌ الى ٱلّذى وٱلّذى موضوعٌ للغيبة واستتر الضميرُ فى الفعل لانّ الفعل اذا كان واحدا غائبا لم تظهر له علامةٌ ثمّ جعلت ضميرَ المتكلّم المنتزعَ خبرا فلمّا صار خبرا وجب ان يكون ضميرا مرفوعا منفصلا للمتكلّم نحوَ أَنَا وانّما كان مرفوعا لانّه خبرُ المبتدإ وخبرُ المبتدإ لا يكون الّا مرفوعا وانّما كان منفصلا لانّ خبر المبتدإ ليس عامله لفظا فيتّصلَ به وكان ضميرَ متكلّم على حدّ ما كان فى ضربتُ وتقول فى الاخبار بالالف واللام الضاربُ زيدا انا فالضارب مبتدأٌ وفيه ضميرٌ يعود الى الالف واللام وأَنَا الخبرُ، فان اخبرت عن المفعول الذى هو زيدٌ بٱلّذى قلت الذى ضربتُه زيدٌ فٱلّذى مبتدأٌ وضربتُه صلتُه والهاء عائدةٌ اليه وزيدٌ خبرٌ ويجوز حذفُ الهاء فتقول الذى ضربتُ زيدٌ قال الله تع أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولًا فان اخبرت بالالف واللام قلت الضاربُه انا زيدٌ فالهاء فى الضاربه ترجع الى ما دلّ عليه الالفُ واللام وهو ٱلّذى وأَنَا مرتفعٌ بضارب وأظهرتَ المضمر الذى هو أَنَا لانّ ضارباً لك وقد جرى على الالف واللام الذى لزيدٍ وقد جرى على غيرِ مَن هو له واسمُ الفاعل اذا جرى على غيرِ مَن هو له برز ضميرُه، وتقول يَطِير الذُّباب فيغضَب زيدٌ إن اخبرتَ عن الذباب قلت

الذى يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ فيكون الّذى فى موضع رفع لانّه مبتدأٌ ويطير صلتُه وفيه ضميرٌ يعود الى الّذى وهو الفاعلُ استكنّ فيه لكونه واحدا لغائبٍ وضميرُ الفاعل اذا كان بهذه الصفة كان مستكنّا فى الفعل بلا علامة لفظيّة وقولُه فيغضب زيدٌ جملةٌ معطوفةٌ على يطير والمعطوفُ والمعطوف عليه داخلٌ فى الصلة والذبابُ خبرُ المبتدإ وقد كان قبلَ الاخبار فاعلَ يطير فلمّا اخبرت عنه وضعتَ مكانَه ضميرَه وأخّرتَه فجعلته خبرا فإن اخبرت بالالف واللام قلت الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ فيكون الطائر مبتدأً وفيه ذكرٌ يعود الى مدلولِ الالف واللام وهو مرتفعٌ به وقولُه فيغضب زيدٌ معطوفٌ عليه لانّه وإن كان مفردا فهو فى تأويل الجملة لانّ الطائر بمعنَى الذى يطير فكانّك عطفت جملةً على جملة فى الحكم ومثلُه قوله تعالى انّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا على معنَى إنّ الذين تصدّقوا وأقرضوا والذبابُ الخبرُ فهو الآن مرفوعٌ لانّه خبرُ المبتدإ وقبلُ كان مرفوعا بانّه فاعلٌ؛ فان اخبرت عن زيد قلت الذى يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ فالّذى مبتدأٌ ويطير الذبابُ صلةٌ وقولُه فيغضب معطوفٌ عليه وفيه ذكرٌ يعود الى المبتدإ والموصولِ وهو الّذى وزيدٌ الخبرُ والفاء ربطت الجملتَيْن وجعلتْهما كالجملة الواحدة لانّها أحدثت فيهما معنَى الجزاء وصار بمعنَى إن طار الذبابُ يغضب زيدٌ ولمّا كان الشرطُ والجزاء كالجملة الواحدة فاقتضى كلُّ واحدة من الجملتين الاخرى كفى عودُ الضمير الى الموصول من احداهما اذا كانتا صلةً نحوَ قولك الذى ابوه قائمٌ زيدٌ ولو كان مكانَ الفاء الواوُ لم يصحّ الاخبارُ عن الذباب ولا عن زيد لانّ الواو لا تُحْدِث فى الكلام معنى الجزاء فتبقى احدى الجملتَيْن أجنبيّةً من الموصول لخُلُوّها من العائد وتقول فى الاخبار بالالف واللام الطائرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ فالطائر مبتدأٌ والذبابُ رفعٌ به وليس فيه ذكرٌ لانّه قد رفع ظاهرا ويغضب معطوفٌ عليه وفيه ذكرٌ يعود الى الموصول وبه تمّت الصلةُ وزيدٌ خبرُ المبتدإ؛

قال صاحب الكتاب وممّا امتنع فيه الإخبارُ ضميرُ الشأن لاستحقاقه اوّلَ الكلام والضميرُ فى منطلق فى زيدٌ منطلقٌ والهاء فى زيدٌ ضربتُه ومنْهُ فى السَّمْنُ مَنَوانِ منه بدرهم لانّها اذا عادتْ الى الموصول بَقِيَ المبتدأُ بلا عائدٍ والمصدرُ والحالُ فى نحوِ ضَرْبِى زيدا قائما لانّك لو قلت الذى هو زيدا قائما ضربى أعملتَ الضمير ولو قلت الذى ضربى زيدا إيّاه قائمٌ أضمرتَ الحال والاضمارُ انّما يسوغ فيما يسوغ تعريفُه؛

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كلّ اسم من جملةٍ تامّةٍ خبريّةٍ يجوز الاخبارُ عنه الّا أن يمنع منه مانعٌ

فمن المواضع التى يمتنع الاخبارُ عن الاسم فيها ضميرُ الشأن والحديثِ لو قلت كان زيدٌ قائمٌ فأضمرتَ فى كانَ ضميرَ الشأن والحديث لم يجز الاخبارُ عن ذلك الضمير فلا يجوز الذى كان زيدٌ قائمٌ هو ولا الكائنُ زيدٌ قائمٌ هو لانّ ضمير الشأن والحديث لا يكون الّا اوّلًا غيرَ عائد على ظاهر وانّما تُفسّره الجملةُ بعده وأنتَ اذا اخبرتَ عنه اخرجتَه عن هذه الصفة بأن يصير متأخّرا يعود على ما قبله من الموصول غيرَ مفسّرٍ بجملةٍ وهذا غيرُ ما وُضع عليه، ومن ذلك الضميرُ فى منطلقٍ فى قولك زيدٌ منطلقٌ لا يجوز الاخبارُ عنه لو قلت الذى زيدٌ منطلقٌ هو لم يجز لانّ الضمير فى منطلقٌ كان عائدا الى المبتدإ الذى هو زيدٌ وأنتَ حينَ اخبرتَ عنه نزعتَ منه ذلك الضميرَ وجعلت فيه ضميرا يعود الى الموصول وأخّرت الضميرَ الذى كان مستكنّا فيه الى موضع الخبر وجعلته منفصلا فبقى المبتدأُ الذى هو زيدٌ بلا عائدٍ اليه فإن أعدتَ الضمير الى زيد بقى الموصولُ بلا عائد فكانت المسئلة باطلةً من هذا الوجه، ومثاله امتناعُ الاخبار عن الهاء فى زيدٌ ضربتُه لانّ هذه الهاء عائدةٌ الى زيد ولو اخبرتَ عنه لنزعتَ هذا المضمر وجعلت مكانه ضميرا آخرَ يعود الى الموصول وأخّرتَ الضمير الذى فى ضربتُه الى موضع الخبر على القاعدة المذكورة وكنت تجعله منفصلا لتعذُّرِ الاتيان بالمتّصل ولو فعلت ذلك لأخليتَ المبتدأ الذى هو زيدٌ من عائد عليه، ومثاله امتناعُ الاخبار عن الهاء فى منْهُ من قولك السَّمْنُ مَنَوانِ منه بدرهمٍ لانّك لو اخبرتَ عنها لكنت قائلا الذى السمنُ منوان منه بدرهمٍ هو فتجعل الهاءَ فى منه عائدةً على الموصول ويبقى المبتدأُ الذى هو السمن بلا عائد وذلك ممتنعٌ، ومن ذلك قولك ضَرْبى زيدا قائما لا يجوز الاخبارُ عن المصدر ههنا ولا عن الحال لانّك إن اخبرت عن المصدر لزِمَك إضمارُه وكنت تقول الذى هو زيدا قائما ضَرْبى فكنت تنصب زيدا قائما بِهُوَ لانّها كنايةٌ عن المصدر الناصبِ والمصدرُ اذا أُضمر لا يعمل لو قلت مُرُورى بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ لم يجز لانّ المصدر انّما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديرِه بأَنْ والفعلِ وبعد الكناية تزول منه حروفُ الفعل ويمتنع تقديرُه بأَنْ والفعلِ وكذلك لو اخبرتَ عن الحال فقلت الذى ضَرْبى زيدا ايّاه قائمٌ لم يجز لانّ الحال لا يكون الّا نكرةً وأنتَ اذا كنيتَ عنه عرّفتَه وذلك لا يجوز فى الحال فلو اخبرت عن المفعول وهو زيدٌ لجاز وكنت تقول الذى ضربى ايّاه قائما او ضربتُه قائما زيدٌ فاعرفه،

فصـــل ١٨٠

قال صاحب الكتاب ومَا اذا كانت اسما على اربعةِ أوجه موصولةٌ كما ذُكر وموصوفةٌ كقوله

* رُبَّ ما تَكْرَهُ النُفوسُ من الأَمـــر له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ *

ونكرةٌ فى معنَى شَىْءٍ من غيرِ صلةٍ ولا صفةٍ كقوله تعالى فَنِعِمَّا هِىَ وقولهم فى التعجّب ما أَحْسَنَ زيدًا ومضمَّنةٌ معنَى حرف الاستفهام والجزاء كقوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ وقوله وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ ٱللَّهِ ،

قال الشارح لمّا ذكر الموصولات وذكر فى جملتها مَا أتبعها ذِكْرَ أقسامها وهى على اربعةِ اضرب احدُها أن تكون موصولةً معرفةً بمنزلةِ ٱلّذى والآخر ان تكون منكورةً غيرَ موصولة والثالثُ ان تكون استفهاما والرابعُ ان تكون جزاءً فامّا الاوّل منها وهو أن تكون بمعنَى ٱلّذى وتوصَل بما يوصَل به ٱلّذى فقد تقدّم الكلامُ عليها وامّا الثانى وهو ان تكون منكورةً فهى على ضربَيْن احدُهما ان تكون غيرَ موصوفة والآخرُ ان تكون موصوفةً فامّا الموصوفةُ فكقوله تعالى هٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ عتيدٌ خبرٌ ثانٍ او صفةٌ ثانيةٌ ويجوز ان تكون مَا بمعنَى ٱلّذى ولدىّ بعده الصلةُ وهو خبرٌ عن هٰذَا وعتيدٌ خبرٌ ثانٍ على حدّ هٰذَا بَعْلِى شَيْخٌ والفصلُ بين الصفة والصلة انّ الصلة لا تكون الّا جملةً والصفةُ قد تكون اسما مفردا فاذا وقعت الجملةُ صفةً للنكرةِ فانّما تقع من حيث تُوصَف النكراتُ بالجمل لا أنّ ذلك لازمٌ بخلاف الصلة والفرقُ بين الجمل التى تكون صلةً لمَا وبين الجمل التى تكون صفةً لها أنّ الجمل التى تكون صفةً لها لها موضعٌ من الاعراب بحسبِ إعرابِ موصوفها والجملُ التى تكون صلةً لا موضعَ لها من الاعراب، وممّا جاءت فيه منكورةً موصوفةً قولُه تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةً أجاز بعضُهم ان تكون مَا نكرةً وبعوضةً وصفٌ لها على ان تكون مَا فى موضع البدل من مثلا فان قيل كيف ساغ وصفُها ببعوضة وهو نوعٌ قيل لا يبعد ذلك ههنا لانّ مَا اسمٌ عامٌ قرُبت فى الإبهام والعموم من ذَا وحكمُ هذه الاسماء أن تُبيَّن باسماء الانواع وقد تقدّم علّةُ ذلك وكذلك مَا الثانيةُ فى قوله فَمَا فَوْقَهَا يجوز ان تكون نكرةً ويكون فوقها صفةً والتقديرُ إنّ اللّه لا يَستحيى أن يضرب مَثَلا شيئًا بعوضةً فشيئًا فوقها، فامّا قولُ الشاعر * رُبّ ما تكره الخ * فالبيت لأُمَيّةَ بن أبى الصَّلْت والشاهدُ فيه كونُ مَا نكرةً وما بعدها صفةٌ لها والذى يدلّ انّها نكرةٌ دخولُ رُبَّ عليها وهى بمعنَى شَىْء والعائدُ من الصفة محذوفٌ والمعنى رُبَّ شىء تكرهه النفوسُ من الأمور الحادثة الشديدة وله فَرْجَةٌ تعقُب الضِّيْق كحَلِّ عِقالِ المقيَّد والفَرْجَةُ بالفتح

فى الأمر وبالصمّر فى الحائط ونحوه ممّا يُرَى حكى ابو عُبَيْدة عن ابى عمرو بن العَلاء قال أخافنا الحَجّاج فهرب الى نحو اليَمَن وهربتُ معه فبَيْنَا نحن نَسير وقد دخلنا الى ارض اليمن لحِقَنا أعرابىٌّ على بَعيرٍ يُنشِد

* لا تَضيقَنّ بالأُمور فقد يُكْـــشَف غَمّاؤُها بغَيْرِ ٱحْتِيالِ *
* رُبّ ما تكرَه النفوسُ من الأمـــر له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ *

فقال ابو عمرو وما الخبرُ قال مات الحَجّاجُ قال ابو عمرو وكنتُ بقوله فَرْجَةٌ بفتح الفاء أَشَدّ فَرَحًا من قوله مات الحَجّاج • والضرب الاخر من ضربَي النكرة هو أن تكون نكرةً غيرَ موصوفة وذلك من نحو قوله تعالى انْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ فمَا ههنا نكرةٌ غيرُ موصوفة والذى يدلّ على ذلك انّها لو كانت موصوفةً لكان بعدها صفةٌ وليس بعدها ما يصلح ان يكون صفةً لانّ الصفة انّما تكون مفردةً او جملةً واذا كان الوصفُ مفردا وجب ان يكون نكرةً لإبهام الموصوف وليس ما بعده نكرةً ولا جملةً فيكونَ صفةً فثبت بما ذكرناه انّها غيرُ موصوفة وأنّها نكرةٌ لعدم الصلة واذا كانت نكرةً فهى فى موضع نصب كما لو كانت النكرةُ ملفوظا بها والتقديرُ إن تُبْدُوا الصدقاتِ فالصدقاتُ نِعْمَ شيـًٔا إبداؤُها اى نِعْمَ الشىءُ شيـًٔا فإبداؤُها هو المخصوص بالمدح فحُذف المضاف الذى هو الإبداء وأُقيم المضاف اليه وهو ضميرُ الصدقات مُقامه للدلالة عليه وانّما قلنا ذلك لانّ هى ضميرُ الصدقات غيرَ ذى شَكّ فلا يخلو إمّا ان يكون على تقديرِ حذفِ المضاف الذى هو الابداء او لا على تقديره فلو لم يكن المضاف مقدّرا لكان المعنى فنِعْمَ شيـًٔا الصدقاتُ وتكون الصدقاتُ هى الممدوحةَ وليس المعنى على ذلك انّما المدحُ راجعٌ الى ابداء الصدقات لا اليها نفسها واخفاءها وإيتاءها الفُقراء خيرٌ • ومن ذلك مَا فى التعجّب نحـــو قولك ما أحسن زيدا ومنه قوله تعالى قُتِلَ ٱلْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ فمَا نكرةٌ غير موصوفة فى موضع رفع بالابتداء وأكفره الخبرُ ومعناه التعجّب اى هو ممّن يُتعجّب منه ومثله فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ اى هم ممّن يقال فيهم ذلك وقيل انّ مَا استفهامٌ وهو ابتداءٌ وأكفره الخبرُ اى أَىُّ شىءٍ حملهم على الكُفْر مع ما يرون من الآيات الدالّة على التوحيد • وامّا القسم الثالث وهو كونُها استفهاما فهى فيه غيرُ موصولة ولا موصوفة وهى سُؤَالٌ عن ذواتِ غيرِ الأناسىّ وعن صفاتِ الاناسىّ نحوُ قوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى وقوله تعالى مَا هٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِى أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ فمَا اسمٌ نكرةٌ فى موضع رفع بالابتداء والتقديرُ أَىُّ شىءٍ تلك بيمينك • وهى مبنيّةٌ لتضمّنها همزةَ الاستفهام وانّما جىءَ بها لضربٍ من الاختصار وذلك

انّك اذا قلت ما بيدك فكانّك قلت أَعَصًى بيدك ام سيفٌ ام خَنْجَرٌ ونحوُ ذلك ممّا يكون بيده وليس عليه اجابتُك عمّا بيده اذا لم تأت على المقصود فجاؤا بمَا وهو اسمٌ واقعٌ على جميع ما لا يعقل مُبْهَمٌ فيه وضمّنوه همزةَ الاستفهام فاقتضى الجوابَ من اوّلِ وَهْلَةٍ فكان فيه من الايجاز ما ترى ، وامّا كونُها جزاءً فنحوُ قولك ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ مثلَه ونحوُ قوله تعالى وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ ٱللّٰهِ ونحوُ قوله تعالى مَا يَفْتَحِ ٱللّٰهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وحكمُها فى الجزاء فى حَصْرِها الاسماءَ ووقوعِها عليها كحكمها فى الاستفهام فاذا قال ما تَأْكُلْ آكُلْ فتقديرُه إن تأكُلْ خُبْزًا او إن تأكُلْ لَحْمًا او غيرَ ذلك ممّا يُؤكَل فمَا قامت مقامَ هذه الاشياء وأغنتْ عن تَعْدادها كما كانت فى الاستفهام كذلك فامّا موضعُها من الاعراب فعلى حسبِ العامل كما أنّها فى الاستفهام كذلك إن كان الشرطُ فعلا غيرَ متعدٍّ كان الموضعُ رفعا بالابتداء نحوَ مَا تَقُمْ أَقُمْ وما تَقُمْ أَضْرِبْ كما انّها فى الاستفهام كذلك وإن كان متعدّيا كانت منصوبةَ الموضع به وإن دخل عليها حرفُ جرٍّ او أُضيف اليها اسمٌ كانت مجرورةَ الموضع به كما انّها فى الاستفهام كذلك فامّا انجزامُ الفعل بعدها وبعد غيرها من اسماء الجزاء فينبغى ان يكون بتقديرِ انْ ولا يكون بالاسم لانّا لم نجد اسمًا عاملا فى فعلٍ وانّما الافعالُ تعمل فى الاسماء ،

قال صاحب الكتاب وهى فى وجوهها مُبهَمةٌ تقع على كلّ شىء تقول لشَبَحٍ رُفِعَ لك من بعيد لا تشعُرُ به ما ذاك فاذا شعرتَ انّه انسانٌ قلتَ مَن هو وقد جاء سُبْحانَ ما سخّركنّ لنا وسبحانَ ما سبّح الرَّعْدُ بحَمْدِه ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ مَا فى وجوهها الاربعة تقع على ذواتِ غيرِ الأَناسىّ وعلى صفاتِ الاناسىّ فاذا قلت ما فى الدار فجوابُه ثوبٌ او فرسٌ ونحوُ ذلك ممّا لا يعقل واذا قلت ما زيدٌ فجوابُه طويلٌ او أسودُ او سَمينٌ فتقع على صفاته وقد تُقام الصفة مُقامَ الموصوف فى الخبر نحوَ مررت بعاقلٍ وكاتبٍ فكذلك يجوز ان تقوم مقامَه فى الاستخبار فاذا قيل ما عندك قلت زيدٌ او عمرٌو ونحوهما من أشخاص الاناسىّ وذلك على اقامة مَا وهو استخبارٌ عن الاوصاف مقامَ مَنْ فى الاستخبار عن المعارف كما أقمتَ الكاتبَ مقامَ زيد وكما اقمته مقامه فى الاستخبار كذلك يجوز ان تُقيمه مقامه فى الخبر وعليه قوله تعالى اِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ومن ذلك ما حُكى عن ابى زيد سُبْحانَ ما سبّح الرَّعْدُ بحَمْدِه وسبحانَ ما سخّركنّ لنا ، فامّا اذا قلت فى جوابِ مَا عِنْدَكَ رجلٌ او فرسٌ فليس على اقامة الصفة مقامَ الموصوف لانّ مَا يُسأَل بها عن الانواع والاشياء التى تدلّ على اكثرَ من واحد فمن حيث كان رجلٌ

وفرسٌ نوعَيْن يَعُمّان جماعةً كثيرةً جاز ان يقعا فى جوابِ مَا وليس ذلك باتّساعٍ كما كان وقوعُ زيد وعمرو فى جوابها اتّساعا ، وقوله تقول لشَبَحٍ رُفع لك من بعيد لا تشعر به مَا ذَاكَ يريد انّك اذا رأيت شخصا من بُعْد ولا تتحقّق انّه من العُقلاء او غيرهم عبّرتَ عنه بمَا لانّها تقع على الانواع فكانّ السؤال وقع عن نوع الشبح المَرْئىّ فاذا تحقّقتَ انّه انسانٌ قلت مَنْ هو فتُعبّر عنه بمَنْ اذ كانت مختصّةً بالعقلاء وقد تقدّم الكلام عليها ،

فصـــل ١٨١

قال صاحب الكتاب ويُصيب ألفَها القَلْبُ والحذفُ فالقلب فى الاستفهاميّة جاء فى حديث أبى ذُؤَيْبٍ قدِمتُ المدينةَ ولأهْلها ضَجِيجٌ بالبُكاء كضجيجِ الحَجيجِ أهلّوا بالإحرام فقلتُ مَهْ فقيل هَلَكَ رسولُ الله ،

قال الشارح اعلم انّه لمّا كثُر استعمالُ هذه الكلمة وتشعّبتْ مواضعُها وأوقعوها على ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل وربّما اتّسعوا فيها واوقعوها على ذواتهم على ما ذكرناه اجترؤا على ألفها تارةً بالقلب وتارةً بالحذف فامّا القلب ففى الاستفهاميّة وذلك قولهم مَهْ والمراد ما الامرُ او ما الخبرُ فقلبوا الالف هاءً لانّها من مَخْرَجها وتُجانسها فى الخَفاء الّا انّها أبينُ منها قال الراجز

* قد وَرَدَتْ من أَمْكِنَهْ * من هاهُنا ومن هُنَهْ * إن لم أُرَوِّها فَمَهْ *

فقوله فَمَهْ اى فما أَصْنَعُ او فما قُدْرتى ، ونحوُ ذلك حديثُ ابى ذُؤَيْبٍ قدمتُ المدينةَ الخ والمراد ما الخبرُ او ما الامرُ فقلبوا الالف هاءً وحذفوا الخبر لدلالة الحال عليه ، وأبو ذؤيب هذا هو الشاعرُ كان مُسْلما على عهد رسول الله صلّعم ولم يَرَه وكان جاهليّا اسلاميّا واسمُه خُوَيْلِدُ بن خالد بن محرِّثٍ وهذا الحديثُ رواه ابنُ يَسارٍ يرفعه الى ابى ذؤيب انّه قال بَلَغَنا انّ رسول الله صلّعم عليلٌ فاستشعرتُ حُزْنا فبِتُّ بأَطْوَلِ ليلة لا ينجاب دَيْجُورُها ولا يطلع نورُها وظللتُ أُقاسى طُولَها حتّى اذا كان قريبُ السَّحَر أغفيتُ فهتف بى هاتفٌ وهو يقول

* خَطْبٌ أَجَلُّ أَناخَ بالإسلامِ * بَيْنَ النَّخيلِ ومَقْعَدِ الآطامِ *
* قُبِضَ النَّبىُّ محمّدٌ فعيونُنا * تُذْرِى الدُّموعَ عليه بالتَّسْجامِ *

قال ابو ذُؤَيْب فوثبتُ من نَوْمى فَزِعًا فنظرتُ الى السماء فلم أَرَ الّا سَعْدَ الذابِح فتفأّلتُ به ذَبْحًا يقع فى العرب وعلمتُ انّ النبىّ صلعم قد قُبض وهو ميّتٌ من علّته فركبتُ ناقتى وسرتُ فلمّا أصبحتُ طلبتُ شيــًا أَزْجُرُ به فعَنّ لى شَيْهَمٌ يعنى القُنْفُذَ وقد قبض على صِلٍّ يعنى الحَيّةَ فهى تلتوى والشَيْهَمُ يَعَضُّها حتى أكلها فزجرتُ ذلك فقلت شيهمٌ شىءٌ مُهِمٌّ وٱلتواء الصلّ التواء الناس على القائم بعد رسول الله ثمّ أوّلتُ أَكْلَ الشيهم غَلَبَةَ القائم بعده على الارض فحثثتُ ناقتى حتى اذا كنتُ بالغابة زجرتُ الطائرَ فأخبرنى بوَفاته ونعب غرابٌ سانحٌ فنطق بمثل ذلك فتعوّذتُ بالله من شرّ ما عَــنّ لى فى طريقى وقدمتُ المدينة ولهم ضجيجٌ بالبكاء كضجيج الحجيج اذا أهلّوا بالاحرام فقلتُ مَهْ قالوا قُبض رسول الله صلعم فجئتُ الى المسجد فوجدتُه خاليا فأتيتُ بيتَ رسول الله فوجدتُ بابَه مُرْتَجًا وقيل هو مُسَجًّى وقد خلا به اهلُه فقلتُ أَيْنَ الناسُ فقالوا فى سَقيفة بنى ساعدَةَ صاروا الى الانصار فجئتُ الى السقيفة فوجدتُ ابا بكرٍ وعمر وابا عُبَيْدَةَ بن الجرّاح وسالمًا وجماعةً من قُرَيْش ورأيتُ الأنصار فيهم سَعْدُ بن عُبادَةَ وفيهم شُعراءُهم حَسّانُ بن ثابتٍ وكَعْبُ بن مالكٍ ومَلأٌ منهم فأويتُ الى قريش وتكلّمتِ الأنصارُ فأطالوا الخطاب وأكثروا الصَواب وتكلّم ابو بكرٍ فللّه دَرُّه من رجلٍ لا يُطيل الكلامَ ويعلم مواضعَ فَصْلِ الخصام واللّه لقد تكلّم بكلامٍ لا يسمعه سامعٌ الّا ٱنقاد له ومال اليه ثمّ تكلّم عمرُ بعده بدون كلامه ثمّ مدّ يدَه اليه وبايَعَه وبايَعوه ورجع ابو بكر ورجعتُ معه قال ابو ذؤيب فشهدتُ الصلاةَ على محمّد صلعم وشهدتُ دَفْنَه ثمّ انشد ابو ذؤيب يبكى النبىّ صلعم شعرٌ

* لمّا رأيتُ الناسَ فى عَسَلانِهِــمْ * ما بَيْنَ مَلْحُودٍ لـه ومُـضَـرَّحِ *
* مُتَبادِرِينَ لشَرْجَعٍ بأَكُـفِّـهِـمْ * نَصَّ الرِقابِ لفَـقْـدِ أَرْوَعَ أَرْوَحِ *
* فهُناكَ صِرْتُ الى الهُمومِ ومَن يَبِتْ * جارَ الهُمومِ يَبِيتُ غيرَ مُرَوَّحِ *
* كُسِفَتْ بمَصْرَعِه النجومُ وبَدْرُها * وتَزَعْزَعَتْ آطامُ بَطْنِ الأَبْطَحِ *
* وتَزَعْزَعَتْ أَجْبالُ يَثْرِبَ كلُّهـا * ونَخِيلُها بحُلولِ خَطْبٍ مُـفْـدِحِ *
* ولَقَدْ زَجَرْتُ الطَيْرَ قَبْلَ وَفـاتـه * بمُصابِه وزجرتُ سَعْـدَ الأَذْبَـحِ *
* وزجرتُ اذ نَعَبَ المُشَحَّجُ سانحًا * مُتَفائلًا فيه بـفَـأْلٍ أَقْـبَـحِ *

ثمّ انصرف ابو ذؤيب الى باديَته وتوفّى ابو ذؤيب فى خلافة عثمانَ بن عفّانَ بطريق مكّةَ ذاهبا اليها ودفنه ابنُ الزُبَيْر،

قال صاحب الكتاب والجزائيّة وذلك عند الحاقِ مَا المزيدةِ بآخرِها كقوله تعالى مَهْمَا تَـأْتِـنَـا بِهِ مِنْ آيَةٍ ؞

قال الشارح وقد قلبوا ألفها هاءً ايضا اذا كانت جزاءً فقالوا مَهْمَا وأصلها عند الخليل مَا وحروفُ الجزاء قد تُزاد فيها مَا كقولك متى ما تأتنى آتك وأَيْنَ ما تكن أكن فزادوا مَا على مَا كما يزيدون مَا على مَتى فصار مَامَا فاستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفَيْن فأبدلوا من الالف الاولى هاءً فقالوا مَهْمَا اذ الالف والهاء من مَخْرَجٍ واحد وقال آخرون هى مركّبةٌ من مَهْ بمعنَى أكْفُفْ ومَا الشرطيّة والمعنى عندهم اكفف عن كلّ شىء ما تفعلْ أَفعلْ وقال غيرهم هى اسمٌ مفردٌ معناه العمومُ قالوا لانّ الاصل عدمُ التركيب ويؤيّد القولَ الاوّلَ عَوْدُ الضمير الى مَهْمَا كما يعود الى مَا قال الله تع مَهْمَا تَأْتِنا به من آيةٍ ويؤيّد الثانى قولُ الشاعر

* أَماوِىَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فى صَدِيقِهِ * أَقاوِيلَ هذا الناسِ مَاوِىَّ يَنْدَمِ *

فركّب مَهْ مع مَنْ كما ركّبتها مع مَا فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب والحذف فى الاستفهاميّة عند إدخالِ حروفِ الجرّ عليها وذلك قولك فِيمَ وبِمَ وعَمَّ ولِمَ وحَتّامَ والامَ وعَلامَ ؞

قال الشارح اعلم انّ الفَ مَا اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرفُ جارٍّ فانّها تُحذف لفظا وخطّا نحو قولك فِيمَ وبِمَ وعَلامَ وعَمَّ ولِمَ وحَتّامَ والامَ وانّما حذفوها لانّ الاستفهام له صدرُ الكلام ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظيّة الّا حروفُ الجرّ وذلك لئلّا يخرج عن حكمِ الصدر وانّما وجب لحروف الجرّ ان تعمل فى اسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزّلها ممّا دخلت عليه منزلةَ الجزء من الاسم يُحكَم عليهما جميعا بالنصب ولذلك يُعطَف عليهما بالنصب نحو قوله * فلَسْنَا بالجِبالِ ولا الحَدِيدَا * واذا دخل على مَا الاستفهاميّة حرفُ جرّ بعُد من الاستفهام حيث عمل فيه ما قبله وقرُب من الخبريّة فحذفوا ألفَه للفرق بين الخبر والاستخبار فقالوا فِيمَ وعَمَّ والاصلُ فِيمَا وعَمَّا قال الله تع فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا وقال عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ؞ وانّما خصّوا الفَ الاستفهاميّة بالحذف دون الخبريّة لانّ الخبريّة تلزمها الصلةُ والصلةُ من تمام الموصول فكانّ ألفها وقعتْ حَشْوا غيرَ متطرّفةٍ فتحصّنتْ عن الحذف ؞ وربّما أثبتوها فى الشعر وهو قليلٌ قال الشاعر

* على ما قامَ يَشْتِمُنى لَئِيمٌ * كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فى رَمادِ *

فصـــل ١٨٣

قال صاحب الكتاب ومَنْ كمَا فى أَوْجُهِها الّا فى وقوعها غيرَ موصولة ولا موصوفة وهى تختصّ بأُولِى العِلْم ، قال الشارح اعلم انّ مَنْ اسمٌ مبهمٌ يقع على ذوات ما يعقل والدليلُ على انّه اسمٌ أنّه يقع فاعلا ومفعولا ويدخل عليه حروفُ الجرّ ويعود عليه الضميرُ وهذه الاشياءُ من خصائص الاسماء فامّا وقوعها فاعلةً ففى غير الاستفهام والجزاء وذلك اذا كانت موصولةً او نكرةً لانّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والفاعلُ لا يكون الّا بعد فعلٍ وامّا المفعول فيكون فى جميع ضروبها لانّ المفعول يجوز تقديمُه على فعله نحوُ قولك مَنْ ضربتَ فمَنْ فى موضع نصب ، وأقسامُها كأقسامِ مَا فى جميع مواضعها الّا فى وقوعها نكرةً غيرَ موصوفة على ما ذكرناه فى مَا فى نحوِ فَنِعِمَّا هِيَ وفى التعجّب نحو ما أحسنَ زيدا عند سيبويه وأصحابه فإنّ مَنْ لا تُستعمل فى ذلك ، ولها ثلاثةُ مواضع الاوّلُ ان تكون موصولةً بمعنَى ٱلَّذِى تحتاج الى جملة بعدها تتمّ بها اسمًا وقد تقدّم شرحُه الثانى ان تكون استفهامًا نحوَ قولك مَنْ قام ومَنْ عندك فمَنْ فى موضعِ رفع بالابتداء وما بعدها الخبرُ والذى يدلّ على ذلك انّك لو اوقعتَ موقعَها اسما معربا ممّا يظهر فيه الاعرابُ لَظهر فيه الرفعُ نحوُ قولك أَىُّ انسانٍ عندك وأَىُّ رجلٍ قام قال الله تـع مَنْ ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ الّا بِإِذْنِهِ وقال مَنْ ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللّٰهَ قَرْضًا حَسَنًا وقال الشاعر

* مَن رَأَيتَ المَنُونَ خَلَّدْنَ أَمْ مَنْ * ذا عليه مِن أَنْ يُضامَ خَفِيرُ *

فمَنْ هنا استفهامٌ فى موضعِ رفع اذا رُفع المنون وأُلْغى الفعل الذى هو رأيت فإن أَعملتَ الفعل نصبتَ المنون وكانت مَنْ فى موضع نصب بخلّدن وهى مبنيّةٌ لتضمّنها همزةَ الاستفهام وذلك انّك اذا قلت مَن هذا فكانّك قلت أزيدٌ هذا أعمرٌو هذا والاسماءُ لا تُحصَى كثرةً فأتوا باسمٍ يتضمّن جميعَ ذلك وهو مَنْ فاستُغنى به عن تَعداد الاسماء كلّها على ما تقدّم فى مَا ، الموضع الثالث أن تقع للمُجازاة وتختصّ ايضا بذواتِ من يعقل وهى مبنيّةٌ ايضا لتضمّنها حرفَ الجزاء وهو إنْ وذلك نحوُ قولك مَن يأتنى آتِه ومَن يُكْرِمْنى أَشْكُرْه كانّك قلت إن يكرمنى زيدٌ او عمرٌو ونحوُهما ممّن يعقل اشكره قال الله تع وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ، الرابع ان تكون نكرةً موصوفةً نحوَ قوله تعالى كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ فى احدِ الوجهَيْن اى كُلُّ شىء عليها هَالِكٌ الّا وَجْهَه ومثلُه قول الشاعر

* يا رُبَّ مَن يُبْغِضُ أَذْوادَنا * رُحْنَ على بَغْضائه وٱغْتَدَيْنْ *

ومثله قول الآخر

* رُبَّ مَن أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ * قد تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لم يُطَعْ *

فمَنْ في ذلك كلّه نكرةٌ لدخولِ رُبَّ عليها وما بعدها من الجملة صفةٌ لها وقد وُصفت بالمفرد نحوَ قوله

* وكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا * حُبُّ النَّبِيِّ محمّدٍ إيّانا *

فقوله غيرِنا مخفوضٌ على انّه نعتٌ لمَنْ ، والكوفيون يزيدون في أقسامها قسما خامسا يجعلونها زائدةً مُؤكِّدةً كما تُزاد مَا وأنشد الكسائيّ لعَنْتَرَة

* يا شاةَ مَن قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له * حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَهَا لم تَحْرُمِ *

قال اراد يا شاةَ قنصٍ وأصحابُنا يُنشِدونه يا شاةَ ما قنصٍ فإن صحّت روايتُهم حُمل على انّها موصوفةٌ وقنصٌ الصفةُ فهو مصدرٌ بمعنَى قانصٍ كما قالوا ماءٌ غَوْرٌ اى غائرٌ ورجلٌ عَدْلٌ اى عادلٌ والمراد يا شاةَ انسانٍ قانصٍ ، وانّما قال تختصّ بأُولِي العِلْم ولم يقل بأُولِي العقل على عادة النحويّين لانّه رآها تُطلَق على البارئ سبحانه في نحوِ قوله قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ونحوِ قوله أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ والبارئُ سبحانه يوصَف بالعلم ولا يوصف بالعقل فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث ولفظها مذكّرٌ والحَمْلُ عليه هو الكثيرُ وقد تُحمَل على المعنى وقُرِئَ قوله تعالى وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا بتذكير الاوّل وتأنيث الثاني وقال وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وقال الفرزدق * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

قال الشارح اعلم انّ مَنْ لفظها واحدٌ مذكّرٌ ومعناها معنى الجنس لإبهامها تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث فاذا وقعتْ على شيء من ذلك ورددتَ اليها الضميرَ العائدَ من صلتها او خبرِها على لفظها نفسها كان مفردا مذكّرا لانّه ظاهرُ اللفظ سواءٌ اردتَ واحدا مذكّرا او مؤنّثا او اثنين او جماعةً وإن أعدتَ الضمير اليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلّمُ من المعنى فامّا ما أُعيد اليه على اللفظ فنحوُ قوله تعالى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ على حدّ قوله وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ وقوله وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وعليه اكثرُ الاستعمال وامّا ما أُعيد اليه على معناه في الجمع فنحوُ قوله ومنهم من يستمعون اليك وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ وامّا ما أُعيد بلفظ التثنية فنحوُ قول الفرزدق

* تَعَشَّ فإنْ عاهدتَني لا تَخُونُني * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

ويُروى تَعالَ وقبله

* وأَطْلَسَ عَسّالٍ وما كان صاحِبًا * رَفَعْتُ لِنارِى مَوْهِنًا فَأَتانى *

الشاهد فيه قوله يصطحبان ثنّى الضمير الراجع الى مَنْ من حيث انّه اراد معنى التثنية لانّه عنى نفسَه والذئبَ وصف انّه أوقدَ نارا وطرقه الذئبُ فدعاه الى العَشاء وقد فرق بين الصلة والموصول بقوله يا ذئبُ وساغ ذلك لانّ النداء موجودٌ فى الخطاب وإن لم يذكره فإنْ قدّرتَ مَنْ نكرةً ويصطحبان فى موضع الصفة كان الفصلُ بينهما اسهلَ، وامّا المؤنّث فنحوُ قولهم فيما حكاه يونسُ مَنْ كانت أُمَّكَ أُنْثى كانَتْ حيث كان فيها ضميرُ مَنْ وكان مؤنّثا لانّه هو الأُمُّ فى المعنى هذا اذا نصبت أُمَّكَ فإنْ رفعتَ الأُمَّ كان اسمَ كانَ وكان التأنيثُ ظاهرا اذ كان الفعل مسندا الى مؤنّث ظاهرٍ وتكون مَنْ فى موضعِ نصب خبرَ كان وعلى الوجه الاوّل تكون فى موضع رفع بالابتداء ومن ذلك قرآءةُ الزَعْفرانىّ والجَحْدرىّ وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا بالتاء فيهما حيث اراد واحدةً من النساء جعل صلته اذ عنى المؤنّث كصلةِ ٱلّتى وقرأ حَمْزةُ والكسائىُّ يَقْنُتْ وَيَعْمَلْ بالياء على التذكير حملًا على اللفظ فيهما وقرأ الباقون من السبعة يَقْنُتْ بالتذكير على اللفظ وتَعْمَلْ بالتأنيث على المعنى، وقال بعضُ الكوفيين اذا حُمل على المعنى لم يجز ان يُرَدّ الى اللفظ واذا حُمل على اللفظ جاز حملُه على المعنى وهو ضعيف لانّه لا فَرْقَ بينهما وقد جاء ذلك فى التنزيل قال الله تعالى وَمَنْ يُؤْمِنْ بِٱللّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا فجمع حملًا على المعنى ثمّ قال قَدْ أَحْسَنَ ٱللّهُ لَهُ رِزْقًا،

فصل ١٨٣

قال صاحب الكتاب واذا استفهم بها الواقفُ عن نكرة قابَلَ حركتَه فى لفظ الذاكر من حروف المدّ بما يُجانسها يقول اذا قال جاءنى رجلٌ مَنُو واذا قال رأيت رجلا مَنَا واذا قال مررت برجلٍ مَنِى وفى التثنية مَنَانْ ومَنَيْنْ وفى الجمع مَنُونْ ومَنِينْ وفى المؤنّث مَنَهْ ومَنْتَانْ ومَنْتَيْنْ ومَنَاتْ والنونُ والتاء ساكنتان،

قال الشارح اعلم انّ الاستفهام هنا استثباتٌ وهو ضربٌ من الحكاية والغرضُ به إعلامُ السامع أنّه قد تقدّم كلامٌ هذا إعرابُه خوفًا من ان يكون عرض له غفلةٌ عن استماع الكلام المتقدّم وكان القياسُ ان

تُعاد الكلمة جَمْعآء بالالف واللام او تُضمَر لانّها تصير معهودةً لتقدُّم ذكرها قال الله تع كَمَا أَرْسَلْنَا اِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ الّا انّهم عدلوا عن ذلك لئلّا يُتوهّم فيه انّه معهودٌ غيرُ الاوّل فزادوا على مَنْ فى الوقف زيادةً تُؤْذِن بانّه قد تقدّم كلامٌ هذا إعرابُه وأنّ القصد اليه دون غيره وكانت تلك الزيادةُ من حروف المدّ واللين لانّها تُجانِس الحركاتِ فقابلوا كلَّ حركةٍ فى لفظ المُذكَر بما يُجانسها من هذه الحروف فان كان مرفوعا زدتَ فى أداة الاستفهام واوا وان كان منصوبا زدت ألفا وان كان مجرورا زدت ياء فاذا قال القائل هذا رجلٌ قلت فى جوابه مَنُو واذا قال رأيت رجلا قلت فى جوابه مَنَا واذا قال مررت برجلٍ قلت مَنِى وتُثنّى وتجمع وتُؤنّث فتقول اذا قال هذان رجلان مَنَانْ واذا قال رأيت رجلَيْن او مررت برجلَيْن قلت مَنَيْنْ واذا قال هؤلاء رجالٌ قلت مَنُونْ واذا قال رأيت رجالا او مررت برجالٍ قلت مَنِينْ فان قال رأيت امرأةً قلت مَنَهْ ومَنْتْ كما يقال اِبْنَةٌ وبِنْتٌ واذا قال هاتان امرأتان قلت مَنْتَانْ واذا قال رأيت امرأتَيْن او مررت بامرأتَيْن قلت مَنْتَيْنْ باسكان النون كانّه ثنّى مَنْت فقال مَنْتَان كما يقال بِنْتَان وثِنْتَان واذا قال فى الجمع رأيت نساءً قلت مَنَاتْ باسكان التاء ‪.‬ واعلم انّك اذا قلت فى الاستثبات مَنُو او مَنَا او مَنِى فَمَنْ فى موضع رفع بالابتداء والخبرُ محذوف والتقديرُ مَن المذكورُ او مَن المستفهَمُ عنه او يكون خبرا والمحذوفُ هو المبتدأُ وهذه الزياداتُ ليست اعرابا لما دخلتْ عليه وانّما هى علاماتٌ يُحكَى بها حالُ الاسم المتقدّم وانّما قلت ذلك لامرَيْن احدُهما انّ مَنْ مبنيّةٌ لتضمُّنها حرفَ الاستفهام وذلك مستمرٌّ فيها واذا كان مستمرّا فيها استمرّ البناء لاستمرار سَبَبِه والامرُ الثانى انّ هذه العلامات لا تثبُت الّا فى الوقف والاعرابُ لا يثبت فى الوقف ‪.‬ وقد اختلف العُلمآء فى كَيْفيّة دخولِ هذه الحروف فقال قومٌ انّما دخلت الحركاتُ التى هى الضمّةُ والفتحة والكسرة مَنْ فى حال الوقف حكايةً لاعراب الاسم المتقدّم ولم تكن الحركةُ ممّا يُوقف عليها فوصلوها بهذه الحروف لتبيين ما قصدوه من الدلالة فوصلوا الضمّةَ بالواو والفتحةَ بالالف والكسرةَ بالياء كوَصْلهم القافيةَ المُطْلَقة بهذه الحروف نحو قوله * سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُو * ونحو قوله * أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَا * ونحو * بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي * وقال المبرّد أدخلوا هذه الحروف قبل الحركات فالواو فى مَنُو قبل ضمّة النون والالف فى مَنَا قبل الفتحة والياء فى مَنِى قبل الكسرة وانّما حرّكوا النون وأصلُها البناء على السكون لعِلّتَيْن احداهما انّك تقول فى النصب مَنَا فتفتح النون لانّ ما قبل الالف لا يكون الّا مفتوحا فلمّا وجب تحريكُها فى النصب حرّكوها فى الرفع والجرّ ليكون الجميعُ على منهاج واحد لا يختلف

والعلّة الثانية انّ الواو والياء خَفِيّتان فاذا جعلوا قبل كلّ واحد منهما الحركة التى هى منها ظهرتا وتبيّنتا واما مَنَهْ فانّما فُتحت النون لانّ هاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا واما تحريكها فى التثنية والجمع فمن قِبَل انّهم ارادوا ان يكون الاستثبات فى التثنية والجمع على منهاج التثنية والجمع الحقيقىّ فلمّا كان ما قبل حرف التثنية مفتوحا فتحوا النون فى حكايته ولمّا كان ما قبل الواو فى الجمع مضموما وما قبل الياء مكسورا اعتمدوا مثلَ ذلك فى حكايته اذا استثبتوا فامّا مَنْتَانْ ومَنْتَيْنْ بسكون النون فى حكاية تثنية المؤنّث فكانّه ثُنّى مَنْتْ بسكون النون كما تقول بِنْتان وأُخْتان جُعل التاء للالحاق بفَلْسٍ وكَعْبٍ كما كانت فى بِنْتٍ وأُخْتٍ ملحقتَيْن بعِدْلٍ وبُرْدٍ ؞

قال صاحب الكتاب واما الواصلُ فيقول فى هذا كلّه مَنْ يا فَتَى بغيرِ علامة وقد آرتكب مَن قال * أَتَوْا نارِى فقلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * شُذوذَيْن إِلحاقَ العلامة فى الدَّرْج وتحريكَ النون ؞

قال الشارح قد تقدّم القول انّ هذه العلامات انّما تلحق فى حال الوقف فقط فاذا وصلت عادت الى حالها من البناء على السكون ومقتضى القياس فيها فلذلك اذا قال فى الوقف مَنُو ومَنَا ومَنِى يقول اذا وصل مَنْ يا فتى وكذلك اذا قال رأيت نساءً فقال فى الوقف مَنَاتْ واذا قال رأيت رجالا فقال مَنِينْ واذا قال رأيت امرأةً فقال مَنَهْ او مَنْتْ فانّه اذا وصل قال مَنْ يا فتى بإسكان النون وكذلك اذا قال رأيت رجلا وامرأةً فبَدَأَ بالمذكّر قلت فى السؤال مَنْ ومَنَهْ وإن بدأ بالمؤنّث قلت مَنْ ومَنَا لانّ العلامة انّما تلحق الذى تقف عليه وهو الثانى والاوّل لا تلحقه علامةٌ لانّه موصولٌ بالثانى هذا مذهب الخليل وسيبويه ؞ واما يونس فكان يُجيز مَنَةٌ ومَنَةً ومَنَةٍ فى الوصل كما يكون مع الوقف ويَقيسه على أَىٍّ وزعم انّه سمع عربيًّا يقول ضرب مَنٌ مَنًا وعلى هذا ينبغى اذا ثَنّى او جمع فقال منان او منون أن لا يُغيّره ويُثْبته وصلًا ووقفاً واستدلّ على ذلك بقولِ شَمِر بن الحُرث الطائىّ الشاعر

* أَتَوْا نارِى فقلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِموا ظَلامَا *

* فقلتُ الى الطَّعام فقال منهم * زَعِيمٌ نَحْسُدُ الأَنَسَ الطَّعامَا *

وبعضهم يرويه عِموا صَباحا والاكثرُ ظَلامَا ويؤيّده البيتُ الثانى وهو شاذّ وشذوذه من وجهَيْن احدهما انّه أثبتَ الزيادة فى الوصل وهى انّما تكون فى الوقف لا غيرُ والثانى انّه فتح النونَ وحقُّها السكون وكان ابو اسحق يقول فيه انّ الشاعر اعتقد الوقفَ على منون ثمّ ابتدأ بما بعده ؞ واما قياسُ مَنْ على أَىٍّ فليس بصحيح لانّ أَيًّا معربةٌ ومَنْ مبنيّةٌ واما ما حكاه من قولهم ضرب مَنٌ مَنًا فهى حكايةٌ

نادرةٌ لا يُؤْخَذ بها وقد استبعدها سيبويه فقال لا يتكلّم به العربُ ووجهُه من القياس انّه جرّد مَنْ من الدلالة على الاستفهام حتى صارت اسمًا كسائرِ الاسماء يجوز إعرابُها وتثنيتُها وجمعُها كما جرّدوا أيًّا من الاستفهام حين وصفوا بها فقالوا مررت برجلٍ أَيِّ رجلٍ اى كاملٍ وقد فعلوا ذلك في مواضعَ فمن ذلك قول الشاعر

* أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ * اثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مشكومُ *

فهذا اعتقد خَلْعَ الاستفهام من هَلْ ولولا ذلك لم يجمع بين استفهامَيْن وهى أَمْ وهَلْ وانّما حكمنا على خلعِ دليلِ الاستفهام من هَلْ دون أَمْ لانّ هَلْ قد استُعمل غيرَ استفهام نحوَ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ اى قد أَتى ونحوَ قوله هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ والمرادُ النفى اى ما جــزاءُ الاحسان الّا الاحسانُ فكان اعتقادُ نَزْعِ الاستفهام منها أسهلَ من اعتقادِ نـزعـه من أَمْ فامّا قول الشاعر

* أَمْ كيف يَنْفَعُ ما تُعْطِى العَلُوقُ به * رِئْمانَ أَنْفٍ اذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ *

فانّه ينبغى ان يُعتقد نَزْعُ دليل الاستفهام من أَمْ وقَصْرُها على العطف لا غيرُ ألا ترى أنّا لو نزعنا الاستفهامَ من كَيْفَ لَلَزِم اعرابُها كما أُعربتْ مَنْ فى هذا الوجه فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب ومنهم مَن لا يزيد اذا وَقَفَ على الاحرف الثلثة وَحَّدَ ام ثَنَّى ام أَنَّثَ ام جَمَعَ ؞

قال الشارح قوم من العرب لا يحكون الّا الاعرابَ لا غيرُ فيقولون فى الرفع مَنُو وفى النصب مَنَا وفى الجرّ مَنِى سَواءٌ فى ذلك الواحدُ والاثنان والجمع والمذكّر والمؤنّث حكى سيبويه عن يونس انّ قوما من العرب يقولون ذلك وكانّ الذين يقولونه اكتفوا بما ضمّنوه من علامات الاعراب ويُجْرون مَنْ على اصلها من كونها تصلُح للواحد والاثنين والجمع بلفظ الواحد المذكّر فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وامّا المعرفة فمذهبُ اهلِ الحجاز فيه اذا كان عَلَما أن يَحْكِيَه المستفهِمُ كما نُطق به فيقولُ لمَن قال جاءنى زيدٌ مَن زيدٌ ولمَن قال رأيت زيدا مَن زيدا ولمَن قال مررت بزيدٍ مَن زيدٍ واذا كان غيرَ عَلَم رَفَعَ لا غيرُ يقول لمَن قال رأيت الرجلَ مَنِ الرجلُ ومذهبُ بنى تميم أن يرفعوا فــى المعرفة البَتّةَ ؞

قال الشارح قد اختلفت العربُ فى الاسم المعروف فذهب اهلُ الحجاز الى حكايةِ لفظه وهى أن يجرى الاسمُ على اعرابِ الاسم المتقدّم ذكرُه فاذا قال الرجل لرجلٍ جاءنى زيدٌ قلت فى جوابه متثبتًا من

زيدٌ واذا قال رأيت زيدا قلت مَن زيدا واذا قال مررت بزيدٍ قلت مَن زيدٍ وانّما يفعلون ذلك فى العَلَم خاصّةً واما بنو تميم فيرفعون على كلّ حال ويقولون مَن زيدٌ بالرفع لا غيرُ سواء قالوا جاءنى زيدٌ او رأيت زيدا او مررت بزيد فامّا اهلُ الحجاز فتحرّزوا بالحكاية لما قد يعرِض فى العَلَم من التنكير بالمشارَكة فى الاسم فجاؤا بلفظه لئلّا يتوهّم المسؤل انّه يُسأل عن غيرِ مَن ذَكَرَه من الاعلام، وخصّوا الأعلامَ بذلك لكثرة دَوْرِها وسعةِ استعمالها فى الإخبارات والمعامَلات ونحوِها ولانّ للحكاية ضربٌ من التغيير اذ كان فيها عدولٌ عن مقتضَى عمَل العامل والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير ألا ترى انّهم قالوا رَجاء بن حَيْوة وقالوا مَحْبَبٌ ومَكْوَزة وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الاسماء لانّها فى اصلها مغيَّرةٌ بنَقْلها الى العَلَميّة والتغييرُ يُؤْنَس بالتغيير ووجهٌ ثانٍ انّ الاعلام انّما سوّغوا الحكايةَ فيها لما توهّموه من تنكيرها ووُجودِ التزاحم لها فى الاسم فجاؤا بالحكاية لإزالةِ توهُّمِ ذلك وهذا المعنى ليس موجودا فى غيرها من المعارف لانّه لا يصحّ اعتقادُ التنكير فيما فيه الالفُ واللام مع وجودهما ولا فيما هو مضافٌ مع وجودِ الاضافة وكذلك سائرُ المعارف، وكان يونسُ يُجْرِى الحكاية فى جميع المعارف ويرى بابَها وبابَ الاعلام واحدا وحكى سيبويه عن بعض العرب دَعْنا من تَمْرتانِ كانّه قال ما عنده تمرتان فحكى قولَه وقال سمعتُ عربيّا يقول لرجلٍ سأله أليس قُرَشيّا فقال ليس بقُرَشيّا حكايةً لقوله فعلى هذا اذا قال رأيتُ اخا زيدٍ جاز ان يقول مَن أخا زيدٍ وليس ذلك بالمختار والوجه الرفع فى جميع المعارف ما خلا الاعلامَ نحوُ قولك فى جوابِ جاءنى اخو زيدٍ مَن اخو زيدٍ ورأيت اخا زيد مَن اخو زيد ومررت باخى زيد مَن اخو زيد وكذلك باقى المعارف، فان قيل اذا كان الغرض من حكاية العَلَم إزالةَ توهُّمِ انّ الاسم الثانى غيرُ الأوّل فهلّا زادوا على مَن زيادةً تُنْبِئ عن حالِ الاسم المذكور فيُعْلَم انّه المراد دون غيره كما فُعل بالنكرة حيث قالوا مَنُو ومَنَا ومَنِى قيل كان القياس فى النكرة الحكايةَ كالعَلَم لما ذكرناه غيرَ انّ إعادةَ لفظ النكرة لم تجز لانّه يلزم فيها اذا أُعيدت إدخالُ الالف واللام فيها لانّها تصير معهودةً نحوُ قولك جاءنى رجلٌ وفعل الرجلُ كذا واذا أُدخل عليه الالف واللام لم تمكن اعادةُ لفظ الاوّل فلمّا لم تسغ الحكايةُ فى النكرة عدلوا الى ما فعلوه من زيادةٍ على لفظ مَنْ لتنوبَ منابَ الحكاية وامّا العَلَمُ المعرفةُ فلا يلزم فيه ما لزم فى النكرة من الإتيان بالالف واللام لتعرُّفه فساغت فيه الحكايةُ، وامّا بنو تميم فانّهم جروا فى ذلك على القياس فى غيرِ هذا الباب اذ لا خلافَ انّ مستفهِما لو ابتدأ السؤالَ لَقال مَن زيدٌ فمَنْ مبتدأٌ وزيدٌ الخبر او زيد مبتدأ ومَن الخبر فكذلك اذا وقع السؤال جوابا لا فَرْق بينهما

ولانّ الحكاية انّما كانت فى النكرة لتُنْبِئَ انّ الاستفهام انّما كان عن الاسم المتقدّم لا عن غيره ممّا يُشارِكه فى اسمه وليس هذا المعنى فى المعرفة فكان منزلةُ بنى تميم منزلةَ مَن أتى بالكلام من غيرِ تأكيد نحوِ قولك أتانى القومُ ومنزلةُ اهل الحجاز منزلةَ من اتى بالتاكيد نحوِ قولك اتانى القومُ كلُّهم لانّ التاكيد يُزيل توهُّمَ اللبس كما تُزيله الحكايةُ، فان جئت مع مَنْ بواوِ عطف او فاء نحوَ قولك فَمَنْ او وَمَنْ لم يكن فيما بعده الّا الرفعُ وبطلت الحكايةُ وذلك قولك اذا قال القائل رأيت زيدا وَمَنْ زيدٌ او فَمَنْ زيدٌ وانّما كان كذلك من قِبَل انّك لمّا أتيتَ بحرف العطف علم المسؤولُ انّك تعطِف على كلامه وتنحو نحوَه فاستغنيتَ عن الحكاية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واذا استُفهِم عن صفةِ العَلَم قيل اذا قال جاءنى زيدٌ المَنِىُّ اى ٱلْقُرَشِىُّ أم ٱلثَقَفِىُّ والمَنِيّانْ والمَنِيّونْ،

قال الشارح قد يحتاج الانسان الى معرفةِ نَسَبِ مَنْ يُذكَر له وإن كان معروفَ العين عنده فاذا اراد ذلك أدخل الالفَ واللام على مَنْ من اوّلها وأتى بياء النسب من آخِرها وأعربها باعراب الاسمِ المسؤول عنه فاذا قال جاءنى زيدٌ قال المَنِىُّ واذا قال رأيت زيدا قال المَنِىَّ واذا قال مررت بزيد قال المَنِىِّ كانّه قال ٱلثقفىُّ ام القُرَشىُّ واذا قال جاءنى الزيدان قلت المَنِيّانْ وفى النصب والجرّ المَنِيَّيْنْ فجئت بمَنْ لانّ مَنْ يُسأل بها عن الرجل المنسوب او الموصوف وامّا علامةُ النسب التى هى الياء فليُعْلَم انّه يُسأل عنه منسوبا وامّا الالف واللام فلانّه انّما يُسأل عن صفةِ العبارةُ عنها بالالف واللام ولو صرّحتَ مكانَ المَنِىّ بالثقفىّ او القرشىّ لكان اعرابُه اعرابَ المنىّ على حسبِ الاسم المتقدّم، ويجوز رفعُه البتّة على إضمارِ مبتدإ تقديرُه أهو الثقفىُّ او القرشىُّ كما اذا قيل كيف انتَ قلت صالحٌ اى أنا صالحٌ، ولا يحسن ان يقع فى جوابِ المنىّ غيرُ النسب الى الأب نحوِ الثقفىّ والقرشىّ ولا يحسن البصرىّ او المكّىّ لانّ اكثرَ أغراض العرب فى المسألة عن الانسان، وحُكى عن المبرّد انّه سُئل عن الرجل بقولِ رأيت زيدا فأردتَ ان تسأله عن صفته فقال أقول المنىَّ كانّى اقول الظريفىّ او العالمىّ فعلى هذا يجوز فى كلّ صفة والاوّلُ اكثرُ فعلى هذا لو قيل رأيت لاحِقًا وأُريد البعير وأردتَ ان تسأله عن صفته فالقياسُ ان تقول الماتىّ او الماوِىّ لانّ مَا تختصّ بما لا يعقل فاعرفه،

فصل ١٨٤

قال صاحب الكتاب وأىٌّ كمَنْ فى وُجوهها تقول مستفهِماً أيُّهم حَضَرَ ومُجازِياً أيُّهم يأتِنى أُكْرِمْه وواصلاً اِضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ وواصفاً يا أيُّها الرجلُ وهى عند سيبويه مبنيّةٌ على الضمّ اذا وقعتْ صلتُها محذوفةَ الصدْر كما وقعتْ فى قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عُتِيًّا وأنشد ابو عمرو الشَّيْبانىُّ فى كتاب الحروف

* اذاما أَتَيْتَ بَنِى مالِكٍ * فسَلِّمْ على أيُّهم أَفْضلُ *

فاذا كملتْ فالنصبُ كقولهم عرفتُ أيَّهم هو فى الدار وقد قُرِئَ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ٭

قال الشارح قد تقدّم القول على أىٍّ وأنّ معناها تبعيضُ ما اضيفت اليه ولذلك لزمتْها الاضافةُ وأقسامُها كأقسامِ مَنْ فى وُجوهها وهى اربعة اقسام تكون استفهاما وجزاءً وموصولةً وموصوفةً فاذا كانت استفهاما او جزاءً كانت تامّةً لا تحتاج الى صلةٍ وتكون مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً فرفعُها بالابتداء لا غيرُ ونصبُها بما بعدها من العوامل ولا يعمل فيها ما قبلها لانّ الاستفهام والجزاء لهما صدرُ الكلام فمثالُ الاستفهام أيُّهم حضر وأيُّهم يأتينى فأىٌّ هنا اسمٌ تامٌّ لا يفتقر الى صلةٍ وهو رفعٌ بالابتداء وما بعده الخبرُ قال الله تع أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا وتقول أيَّهم تضرب فأىٌّ نصبٌ بما بعده قال الله تع أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ فأىٌّ نصبٌ بينقلبون لا بما قبله ٭ ومثالهم اذا كانت جزاءً أيُّهم يأتنى أُكْرِمْهُ وأيَّهم تُكْرِمْ أُكْرِمْه فأىٌّ نصبٌ بما بعده من الفعل قال الله تع أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى فأيًّا نصبٌ بتدعوا وما زائدةٌ ٭ واذا كانت موصولةً احتاجت الى وَصْلها بكلامٍ بعدها يُتمّها وتصيير اسمًا به كاحتياج ٱلّذى ومَنْ وما اذا كانا بمعنى ٱلّذى ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها كما يعمل فى ٱلّذى وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصًى فى الموصولات ٭ وامّا كونُها موصوفةً ففى النداء خاصّةً اذا اردت نداء ما فيه الالفُ واللام فتجىء بها مجرّدةً من معنى الاستفهام وتجعلها وُصْلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللام وذلك نحوُ قولك يا أيُّها الرجلُ ويا أيُّها الغلامُ وهو كثيرٌ فى الكتاب العزيز نحوُ يا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ويا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ولزمتْها هاءُ التنبيه كالعِوَض من المضاف اليه فأىٌّ مُنادًى مضمومٌ كيا زيدُ وها للتنبيه وما بعده صفةٌ له وقد تقدّم ذلك فى النداء ٭

فصل ١٨٥

قال صاحب الكتاب واذا استُفهم بها عن نكرة فى وَصْل قيل لمَن يقول جاءنى رجلٌ أىٌّ بالرفع ولمَن يقول

رأيت رجلا ايًّا ولمَن يقول مررت برجلٍ ايٍّ وفى التثنية والجمع فى الاحوال الثلث أيّانِ وأيُّونَ وأيَّيْنِ وأيّينَ وفى المؤنّث أيَّةٌ وأمّا فى الوقف فإسقاطُ التنوين وتسكينُ النون ؛

قال الشارح سبيلُ أيٍّ فى الاستثبات سبيلُ مَنْ وكان الاصلُ اذا قال القائل رأيت رجلًا أن تقول أيُّ الرجلِ لانّ النكرة اذا أُعيدت عُرِّفت بالالف واللام لانّها تصير معهودةً بتقدُّمِ ذكرها فاقتصروا على أيٍّ وأعربوه باعرابِ الاسم المتقدّم وحكوا اعرابَه وتثنيتَه وجمعَه إن كان مثنًّى او مجموعا ليُعْلِموا بذلك انّه المقصود دون غيره فاذا قال جاءنى رجلٌ قلت أيٌّ واذا قال رأيت رجلا قلت أيًّا واذا قال مررت برجلٍ قلت أيٍّ واذا قال جاءنى رجلان قلت أيّانِ وفى النصب والجرّ أيَّيْنِ واذا قال رجالٌ قلت أيُّونَ وفى النصب والجرّ أيّينَ واذا قال جاءتْنى امرأةٌ قلت أيّةٌ واذا قال امرأتان او امرأتَيْنِ قلت أيّتانِ او أيّتَيْنِ وان قال جاءنى نساءٌ قلت أيّاتٌ وكان ذلك أخصرَ وأوجزَ من ان يأتوا بزيادة الالف واللام والجملةِ بأسرها مع حصولِ المقصود بدُونها وربّما وقع عند ظهور الخبر بالالف واللام فى الخبر لبسٌ بأنّ المذكور معهودٌ غيرُ الاوّل قال ابو العبّاس المبرّد لو ذكرتَ الخبر وأظهرتَه لم تكن أيٌّ الّا مرفوعةً نحوَ قولك أيٌّ مَن ذكرتَ او أيٌّ هؤلاء ولم تحسن الحكايةُ لانّ الخبر اذا ظهر عُلم انّ المتقدّم مبتدأٌ فقبُح مخالفةُ ما يقتضيه اعرابُ المبتدإ ألا ترى انّهم قد أجازوا الحكايةَ بمَنْ فى العَلَم فقالوا فى جوابِ من قال رأيت زيدا مَن زيدا لعدمِ ظهور الاعراب فى مَنْ ولم يفعلوا ذلك مع أيٍّ لظهور الاعراب فيها فاستقبحوا مخالفةَ ما يقتضيه ظاهرُ اللفظ وكذلك ورد عنهم إنّهم اجمعون ذاهبون برفعِ اجمعين على الموضع لمّا لم يظهر فى المَكْنىّ الاعرابُ ولم يُجيزوا إنّ القومَ اجمعون ذاهبون على الموضع لظهور الاعراب فى القوم ؛ واعلم انّ أيًّا لمّا كانت مخالفةً لمَنْ من جهةِ انّ أيًّا معربةٌ ومَنْ مبنيّةٌ كان ما يلحق أيًّا اعرابا يثبت وصلًا ويُحذَف وقفًا ويُبدَل فى الوقف من تنوينه فى النصب الفٌ ولمّا كانت مَنْ مبنيّةً لم يكن ما يلحقها اعرابا وانّما هو علاماتٌ ودلالاتٌ على المسؤل عنه ولذلك كان بابُه الوقفَ ويُحذف فى الوصل فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب ومحلُّه الرفعُ على الابتداء فى هذه الاحوال كلّها وما فى لفظه من الرفع والنصب والجرّ حكايةٌ وكذلك قولُك مَن زيدٌ ومَن زيدا ومَن زيدٍ مَنْ والاسمُ بعده فيه مرفوعًا المحلِّ مبتدأً وخبرا ويجوز إفرادُه على كلِّ حال وأن يقال أيًّا لمَن قال رأيت رجلَيْن او امرأتَيْن او رجالا او نساءً ويقال فى المعرفة اذا قال رأيت عبدَ اللّه ايُّ عبدُ اللّه لا غيرُ ؛

قال الشارح اعلم انّك اذا حكيت وقلت أيًّا فى جوابِ رأيتُ رجلا فأيًّا فى محلٍّ مرفوع بالابتداء

والخبرُ محذوف والتقديرُ أيًّا مَن ذكرتَ او أيًّا المذكورُ ويجوز ان يكون خبرَ ابتداء والمحذوفُ هو المبتدأُ والنصبُ فى لفظه على حكايةِ اعرابِ الاسم المتقدّم كما انّك اذا حكيت بمَنْ عن العَلَم فقلت فى جوابِ من قال رأيت زيدا مَن زيدا يكون زيدا فى موضعِ رفع بانّه خبرُ المبتدا وإن كان منصوبا على الحكاية كذلك اذا قلت أيًّا كان فى موضعٍ مرفوع وإن كان منصوبا فى اللفظ على الحكاية وكذلك الجرُّ اذا قلت أيٍّ فى جوابِ مررت برجلٍ فى موضعِ رفع بالابتداء وخفضُه حكايةُ اعرابِ الاسم المتقدّم واذا قيل جاءنى رجلٌ قلت أيٌّ فرفعت فالرفعُ على الحكاية لانّك انّما تستفهم عمّا وضع المتكلّمُ كلامَه عليه وليس الرفعَ الذى يُوجبه الابتداء انّما هو فى محلّ مبتدإ ، ويجوز ان يقال أيًّا لِمن قال رأيت رجلَيْن او امرأتَيْن او رجالا او نساء فتُفْرِدها مع الاثنين والجماعة وتُذكّرها مع المؤنّث لانّ لفظ أَيٍّ يجوز ان يقع للاثنين والجماعة على لفظ الواحد ويقع على المؤنّث بلفظِ المذكّر كما كانت مَنْ كذلك ، فاذا استثبتَّ بأيٍّ عن معرفة لم يكن بدٌّ من الإتيان بالخبر وبطلت الحكايةُ فاذا قال جاءنى عبدُ الله قلت أيٌّ عبدُ الله واذا قال رأيت عبدَ الله قلت أيٌّ عبدُ الله واذا قال مررت بعبد الله قلت أيٌّ عبدُ الله بالرفع لا غيرُ لم يكتفوا فى المعرفة الّا بذكرِ الاسم والخبر ، وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حالَيْهما فى السؤال وذلك انّ السؤال فى النكرة انّما هو عن ذاتها وفى المعرفة انّما هو عن صفتها فاذا سألت عن منكورٍ فانّما سألت عن شائع فى الجنس لِيَخُصّه لك باللقب او بغيره من المُعرِّفات واذا سألت عن معرفة فانّما سألت عن معروفٍ وقع فيه اشتراكٌ عارضٌ فأردت ان يَخُصّه لك بالنعت فاذا قال جاءنى عبد الله قلت أيٌّ عبدُ الله فالجوابُ الطويلُ او العالمُ ونحوُهما من الصفات المميِّزة ممّن له مثلُ اسمه فلمّا كان الجوابُ بالنعت لم يكن بدٌّ من ذكرِ المنعوت فاعرفه ،

فصــــل ۱۸۶

قال صاحب الكتاب لم يُثْبِتْ سيبويه ذَا بمعنَى ٱلَّذِى الّا فى قولهم مَا ذَا وقد أثبته الكوفيون وأنشدوا

* عَدَسْ ما لعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ * أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

اى والذى تحملينهُ طليق وهذا شاذّ عند البصريين وذكر سيبويه فى مَا ذَا صنعتَ وجهَيْن

احدُهما أن يكون المعنى أَيُّ شىء الذى صنعتَه وجوابُه حَسَنٌ بالرفع وانشد للَبيد

* أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ ما ذا يُحاوِلُ * أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وباطِلُ *

والثانى أن يكون مَا ذَا كما هو بمنزلةِ اسمٍ واحد كانّه قيل أَيَّ شىء صنعتَ وجوابُه بالنصب وقُرِئَ قوله تعالى مَا ذَا يُنْفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ بالرفع والنصب ٭

قال الشارح قد تقدّم القول فى ذَا من قولك مَا ذَا صنعتَ أنّها تكون على وجهَين احدُهما ان تكون بمعنَى ٱلّذى وما بعده من الفعل والفاعل صلتُه وهو فى موضع مرفوع لانّه خبرُ المبتدإ الذى هــو مَا والوجهُ الثانى ان يكون مَا وذَا جميعا اسما واحدا يُستفهم به بمعنَى مَا وموضعُه نصبٌ بالفعل بعده وقد مضى مشروحا ٭ فامّا البيت الذى انشده وهو * ألا تسألان الخ * البيت للَبيد والشاهد فيه رفعُ أَنَحْبٌ وضَلالٌ على البدل من مَا فدلّ ذلك على انّ ذَا فى موضعِ رفع بانّه خبرُ مَا وهو بمعنَى ٱلّذى وما بعده صلتُه والنَّحْبُ النَّذْرُ يقال سار فلانٌ على نَحْبٍ اذا سار فأَجْهَدَ السيرَ كانّه خاطَرَ على شىء فجَدَّ فى السير كانّه يُعنِّف الانسانَ على جِدّه فى أمر الدنيا وتَعَبِه لها اى يفعل ذلك لــنــذرٍ يقضيه ام لضلالٍ وأمرٍ باطلٍ ٭ ولا يكون ذَا ولا شىء من اسماء الاشارة موصولا عند البصريين الّا فيما ذكرناه من ذَا اذا كان معها مَا وذهب الكوفيون الى انّ جميعَ اسماء الاشارة يجوز ان تقع موصولةً وإن لم يكن معها مَا واحتجّوا بأشياء منها قوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ومن ذلك ما قاله ثَعْلَبٌ فى قوله تعالى ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ أنّ هاؤلاء بمعنَى ٱلّذين والمراد الّذين تقتلون انفسكم ومن ذلك قوله * عدس ما لعبّاد الخ * البيت ليزيد ابن مُفرِّغ والشاهد فيه قوله وهذا تحملين جعل هٰذا بمعنَى ٱلّذى موصولا وتحملين صلتُه اى والذى تحملينهُ طليقٌ يصف أَمْنَه بخروجه عن ولايةِ عَبّادٍ ويخاطب بَغْلته فقولُه عَدَسْ زَجْرٌ للبغلة كانّه زجرها ثمّ قال ما لعبّادٍ عــلــيــك إمارةٌ أمنتِ ويجوز ان يكون عدس اسمًا للبغلة نفسِها سُمّيت بذلك لانّه ممّا تُزجَر به كما قال * اذا حَمَلْتُ بِزّتى على عَدَسْ * والصواب ما ذهب اليه اصحابُنا وما تعلّقوا به لا حُجّةَ فيه فامّا قــولــه تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فالجارُّ والمجرور فى موضع الحال ومَا استفهامٌ فى موضع رفــع بالابــتــداء وتلكَ الخبرُ كما يكون الجارّ والمجرور صفةً اذا وقع بعد نكرة نحوَ هذه عَصًا بيَمينك وصفةُ النكرة تكون حالا للمعرفة وكذلك تحملين من قوله وهذا تحملين طليقُ فهٰذا مبتدأٌ وطليقُ الخبرُ وتحملين فى موضع الحال والتقديرُ هذا محمولاً طليقٌ ٭ وامّا قوله ثمّ انتم هؤلاء تقتلون انفسكم فأنْتم مبتدأٌ وهاؤلاء

للخبر وتقتلون انفسكم فى موضع الحال التقديرُ ثمّ انتم هؤلاء قاتلينَ انفسَكم وذهب ابو العبّاس المبرّد الى انّ هؤلاء مُنادًى والتقدير يا هؤلاء فهو فى موضعِ اسم مضموم وأنْتم مبتدأ والخبرُ تقتلون ولو كان تقديرُ هاؤلاء آلّذين كما ذهبوا اليه لكان تقتلون بلفظِ الغيبة لانّ آلّذى اسمٌ ظاهر موضوع للغيبة هذا هو الاكثرُ وربّما جاء لا بلفظ الغيبة حملًا على المعنى دون اللفظ نحوَ قوله

* وَأَنَا آلّذى قتَلتُ بَكْرًا بِالقَنَا * وتركتُ مُرّةَ غيرَ ذاتِ سَنامِ *

وهو قليلٌ من قبيلِ الشاذّ فاعرفه،

اسماء الافعال والاصواتُ

فصــل ١٨٧

قال صاحب الكتاب هى على ضربَيْن ضربٌ لتَسْمِيةِ الأَوامِر وضربٌ لتسميةِ الأَخبار والغَلَبَةُ للاوّل وهــو ينقسم الى متعدٍّ للمأمور وغيرِ متعدٍّ له فالمتعدّى نحوُ قولك رُوَيْدَ زيدا اى أَرْوِدْه وأَمْهِلْه ويقال تَيْدَ زيدا بمعنى رُوَيْدَ وهَلُمَّ زيدا اى قَرِّبْه وأَحْضِرْه وهاتِ الشىءَ اى أَعْطِنيه قال اللّه تعالى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ وهاءَ زيدا اى خُذْه وحَيَّهَلَ الثَرِيدَ اى ايتِه وبَلْهَ زيدا اى دَعْه وتَراكِها ومَناعِها اى اُتْرُكْها وامْنَعْها وعَلَيْكَ زيدا اى اِلْزَمْه وعَلَىَّ زيدا اى أَوْلِنيه،

قال الشارح اعلم انّ معنَى قول النحويّين اسماء الافعال المرادُ به انّها وُضعت لتدلّ على صِيَغ الافعال كما تدلّ الاسماء على مُسمّياتها فقولُنا بَعْدَ دالٌّ على ما تحته من المعنى وهو خِلاف القُرْب وقــولُــك هَيْهَاتَ اسمٌ للفظِ بَعُدَ دالٌّ عليه وكذلك سائرُها، والغرض منها الايجاز والاختصار ونوعٌ من المبالغة ولولا ذلك لكانت الافعالُ التى هذه الالفاظُ اسماءٌ لها أَوْلَى بموضعها ووجهُ الاختصار فيها مجيئُها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورةٍ واحدة ألا ترى انّك تقول فى الأمر للواحد صَهْ يا زيدُ وفى الاثنين صَهْ يا زيدان وفى الجماعة صَهْ يا زيدون وفى الواحدة صه يا هِنْدُ وصه يا هــنــدان وصه يا هندات ولو جئتَ بمُسَمَّى هذه اللفظة وهو أُسْكُتْ وأُسكتا للاثنين وأُسكتوا للجماعة وأُسكتى للواحدة المخاطبة وأُسْكُتْنَ لجماعة المؤنّث فتَتْرُكهم إظهارَ علامةِ التأنيث والتثنية والجمع مع انّ فى كلّ

واحد من هذه الاسماء ضميرا للمأمور والمَنْهِىّ بحكم مشابهة الفعل ونيابته عنه دليلٌ على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار واما المبالغة فإنّ قولنا صَهْ أبلغ فى المعنى من اُسْكُتْ وكذلك البواقى ، واعلم انّ هذه الاسماء وإن كان فيها ضميرٌ تستقلّ به فليس ذلك على حدّه فى الفعل ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملةً وليست هذه الاسماء كذلك بل هى مع ما فيها من الضمير اسماءٌ مفردةٌ على حدّه فى اسم الفاعل واسمِ المفعول والظرفِ والذى يدلّ على انّ هذه الالفاظ اسماء مفردة إسنادُ الفعل اليها قال زُهَيْر

* ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِرْعِ أَنْتَ اذا * دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ فى الذُعْرِ *

فلو كانت نَزالِ بما فيها من الضمير جملةً لَما جاز اسنادُ دُعِيَتْ اليها من حيث كانت الجمل لا يصحّ كونُ شىء منها فاعلا وانّما لم يصحّ ان تكون الجملةُ فاعلا لانّ الفاعل يصحّ إضمارُه والجملة لا يصحّ اضمارها لانّ المضمر لا يكون الّا معرفةً والجمل ممّا لا يصحّ تعريفُها من حيث كانت معانى الجمل مستفادةً ولو كانت معرفةً لم تكن مستفادةً فلمّا تَدافع الامران فيها وتَنافيا لم يجتمعا والذى يدلّ انّ هذه الالفاظ اسماءٌ أمورٌ الاوّل منها جوازُ كونِها فاعلةً ومفعولةً فى الفاعل ما ذكرناه من إسنادِ الفعل اليها فى قوله اذا دعيتْ نزالِ والفعلُ لا يُسنَد الّا الى اسم مَحْض ومن المفعول قولُ الآخَر

* فدَعَوْا نَزالِ فكُنْتُ اوّلَ نازِلٍ * وعَلامَ أَرْكَبُهُ اذا لم أَنْزِلِ *

فان قيل فقد قال الشاعر

* وما راعَنِى إلّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ * وعَهْدِى به قَيْنًا يَفُشُّ بكِيرِ *

فجعل يسير فاعلًا وهو فعلٌ مضارعٌ وقال جَميلٌ

* جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يومَ تَحَمَّلوا * وحُقَّ لِمِثْلِى يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ *

فأسند حُقَّ الى يجزع وهو فعلٌ قيل انّ مراده ههنا معنى الفعلَيْن والتقديرُ أَنْ يسيرَ وأَنْ يجزعَ فالفعلُ فيهما مسندٌ الى المصدر المنوىّ لا الى الفعل لانّ أَنْ والفعلَ مصدرٌ والمرادُ وما راعنى الّا سَيْرُه وحُقَّ لمثلى الجَزَعُ وقد اطّرد حذفُ أَنْ وإرادتُها نحوُ قوله

* أَلَا أَيُّهاذا الزاجِرِى أَحْضُرُ الوَغَى * وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِى *

والمراد أن أحضرَ فلمّا حُذف أَنْ ارتفع الفعل وإن كانت مرادةً ومثلُه قوله * فقالوا ما تَشاء فقلتُ أَلْهُو * والمراد أن أَلْهُوَ اى اللَّهْوَ والثانى حكايةُ بنائه اذا نُقل الى العَلَمِيّة وسُمّى به وفى آخره الراء

فانّه يجتمع القبيلان بنو تميم واهل الحجاز على بنائه نحو قولك حَضارِ وسَفارِ فحالُه بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه لانّه اسمٌ نُقل فبقى على بنائه ولم يُعرَب ولو كان فعلا لوجب اذا نُقل الى العلميّة أن يُعرب نحوَ كَعْسَبَ وتَغْلِبَ واضرب فان قيل فهلّا كان اعرابُ بنى تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخرُه راءً نحوَ نَزالِ ودَراكِ دليلًا على انّه فعلٌ قيل لا يدلّ ذلك على كونه فعلا لانّهم أجروا ذلك مُجرَى أَيْنَ وكَيْفَ وكَمْ اذا سُمّى به واجماعُهم مع الحجازيّين على بناء ما كان آخره راءً بعد التسمية به دلالةٌ على انّه اسمٌ عندهم، الثالث انّه يُنوَّن فَرْقًا بين المعرفة والنكرة وذلك اذا قلت صَهْ كان معرفة واذا قلت صَهٍ كان نكرة والتعريفُ من خصائص الاسماء ويؤيّد ما قلناه جُمودُها وعدمُ تصرّفها، فان قيل هذه تعمل عملَ الافعال وتُفيد فائدةَ الافعال من الأمر والنهى والزمان الخاصّ ألا تراك اذا قلت هَيْهاتَ فهمتَ البُعدَ في زمانٍ ماضٍ وهذه دلالةُ الفعل فهلّا قلت انّها افعالٌ وتكون من قبيل الالفاظ المترادفة فصَهْ واُسْكُتْ بمنزلة ذَهَبَ ومَضَى وقَعَدَ وجَلَسَ قيل قد تقدّمت الدلالةُ على اسميّة هذه الكَلِم بما فيه مَقْنَعٌ وامّا إعمالها عملَ الافعال فللشَبَه الواقع بينها وبين الافعال وامّا دلالتُها على ما تدلّ عليه الافعال من الامر والنهى والزمان الخاصّ فانّما استُفيد من مدلولها لا منها نفسها فاذا قلت صَهْ دلّ ذلك على اُسْكُتْ والامرُ مفهوم منه اى من المسمّى الذى هو اسكت وهَيْهاتَ اسمٌ ومسمّاه لفظٌ آخَر وهو بَعُدَ فالزمانُ معلومٌ من المسمّى لا من الاسم، ولمّا كانت هذه الالفاظ اسماءً للافعال كالأعلام عليها كان فيها كثيرٌ من احكام الاعلام وذلك انّ فيها المرتجَلَ والمنقولَ والمشتقّ فالمرتجلُ نحوُ صَهْ ومَهْ والمنقول كعَلَيْكَ واِلَيْكَ ودُونَكَ والمشتقّ كنَزالِ وحَذارِ وبَدادِ، وهذه الاسماء على ضربين كما ذُكر ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغَلَبَةُ للاوّل وانّما كان الغالب فيها الامرَ لما ذكرناه من انّ الغرض بها الإيجاز مع ضربٍ من المبالغة وذلك بابُه الامر لانّه الموضع الذى يُجْتزأ فيه بالاشارة وقرينةِ حالٍ او لفظٍ عن التصريح بلفظ الامر ألا ترى انّك تقول لمَن أشال سَوْطًا او سدّد سَهْمًا او شهر سيفًا زيدًا او عمرًا فتستغنى بشاهد الحال عن ان تقول أَوْجِعْ او اِرْمِ او اِضْرِبْ ويكفى من ذلك الاشارةُ وشاهدُ الحال وقامت المخاطبةُ وحُضورُ المأمور مقامَ اللفظ بالامر واذا جاز حذفُ فعل الامر من غيرِ خَلَفٍ لشاهدِ حالٍ كان حذفُه لقيام غيره مقامَه أَوْلَى بالجواز وليس كذلك الغائب والخبرُ فلذلك قلّ استعمالُ هذه الكَلِم في الخبر وكثُر في أمرِ الحاضر ووجهٌ ثانٍ انّ الامر لا يكون الّا بالفعل فلمّا قويت الدلالةُ على الفعل حسُن حذفُه واقامةُ الاسم المُناب عنه خَلَفًا منه، ولمّا كانت هذه الاسماء عِوضا

عن اللفظ بالفعل ونائبةً عنه أُعملتْ عَمَلَه ولمّا كانت الافعال التى هى مسمّياتُ هذه الاسماء منها ما هو متعدٍّ للفاعل متجاوِزٌ له الى غيره نحوُ خُذْ زيدًا والْزَمْ عمرًا ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزه الى مفعول نحوُ اُسْكُتْ واُكْفُفْ كانت هذه الاسماء كذلك على حسب مسمّياتها منها ما هو متعدٍّ للمأمور ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزه الى غيره فمن المتعدّى قولهم رُوَيْدَ زيدًا اى أَرْوِدْه وأَمْهِلْه فهو اسمٌ لهذا اللفظ وهو مشتقّ من مسمّاه الذى هو أَرْوِدْ وأصلُه المصدر الذى هو إِرْوادٌ وصُغِّر بحذف الزوائد تصغيرَ الترخيم فقالوا رُوَيْد كما قالوا سُوَيْدٌ فى أَسْوَدَ وزُهَيْرٌ فى أَزْهَرَ وقال الفرّاء رُوَيْدَ تصغيرُ رُودٍ والرُودُ المَهْل يقال فلانٌ يمشى على رُودٍ اى على مهل قال الشاعر * كأنّها ثَمِلٌ يَمْشى على رُودِ * وقالوا تَيْدَ زيدًا فى معنَى رُوَيْدَ زيدًا فهو اسمٌ لقولك أَرْوِدْ وأَمْهِلْ وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ فعل الامر وتضمُّنه معنَى لام الامر وكان الاصلُ ان يكون ساكنَ الآخِر الّا انّه التقى فى آخره ساكنان الياء والدال فُفُتحت الدال لالتقاء الساكنين لثقل الكسرة بعد الياء على حدّ صَنيعهم فى رُوَيْدَ وأَيْنَ وكَيْفَ وحكى البَغْداديّون تَيْدَكَ زيدًا ويحتمل ان يكون الكاف اسما فى موضعِ خفض ويكون انتصابُه على المصدر بمنزلة ضَرْبَ زيدٍ عمرًا ويجوز ان تكون للخطاب مُجرَّدةً من معنَى الاسميّة بمنزلة رُوَيْدَكَ زيدًا والاقربُ فى هذه اللفظة ان تكون مأخوذةً من التُؤَدَة الفاء واوٌ أُبدل منها التاء ولزم البدلُ على حدّ تَيْقُورٍ وتَوْراةٍ والعينُ همزةٌ أُبدلت ياءً لضربٍ من التخفيف على غيرِ قياس كما قالوا فى قَرَأْتُ قَرَيْتُ وفى بَدَأْتُ بَدَيْتُ وفى تَوَضَّأْتُ تَوَضَّيْتُ ، ومن ذلك هَلُمَّ زيدًا اى قَرِّبْه وأَحْضِرْه وليس المراد انّها دالّةٌ على ما يدلّ عليه قَرِّبْه وأَحضِرْه وانّما هَلُمَّ اسمٌ لهذا اللفظ الذى هو قرِّبْ واحضِرْ وله موضعٌ يُذكر فيه ، ومن ذلك هَاتِ الشىءَ اى أَعْطِنيه وهو اسمٌ لأَعْطِنى وناوِلْنى ونحوِهما وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ الامر وكُسر لالتقاء الساكنين الالف والتاء وكانّه من لفظ هَيْتَ ومعناه وقال بعضهم هو من آتَى يُؤَاتِى والهاءُ فيه بدلٌ من الهمزة ويُعزَى هذا القول الى الخليل واستدلّ على ذلك بتَصْريفه نحو قوله * للّه ما يُعْطى وما يُهاتى * من المُهاتاة ويُلحقونه ضميرَ التثنية والجمع لقوّةِ شَبَهِ الفعل قال الله تعالى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وفى الحديث هاتوا رُبْعَ عُشُورِ أموالكم كما فعلوا ذلك فى هَلُمَّ حين قالوا هلمّا وهلمّوا وفى هاءَ حين قالوا هاؤُمَا وهاؤُمْ قال الله تعالى هَاؤُمُ ٱقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ، ومن ذلك قولهم حَيَّهَلَ الثَرِيدَ جعلوا حَىَّ وهَلْ بمنزلة شىءٍ واحد وفتحوهما كخمسةَ عشرَ وسمّوا بهما الفعلَ فحيّهل الثريد بمنزلة ايتوا الثريدَ ، وقالوا بَلْهَ زيدًا والمراد دَعْ زيدا وقالوا تَرَاكِها ومَنَاعِها والمراد اُتْرُكْها وامْنَعْها وقالوا عَلَيْكَ زيدًا اى اِلْزَمْه وقالوا عَلَىَّ زيدًا

اى أَوْلِنيه فهذه كلّها اسماءٌ لما ذكرناه من الدلالة وكلّها مُتعدّيةٌ ضميرَ المأمور الى المفعول كما كانت مسمّياتُها كذلك فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وغيرُ المتعدّى نحو قولك صَهْ اى اُسْكُتْ ومَهْ اى اُكْفُفْ وايهِ اى حَدِّثْ وهَيْتَ وهَلَ اى أَسْرِعْ وهَيَّكَ وهَيْكَ وهَيًّا اى أَسْرِعْ فيما أنت فيه قال * فقدْ دَجَا اللَّيْلُ فهَيًّا هَيًّا * ونَزالِ اى اِنْزِلْ وقَدْكَ وقَطْكَ اى اِكْتَفِ واِنْتَهِ والَيْكَ اى تَنَحَّ وسمع ابو الخطّاب مَن يقال له اَلَيْكَ فيقول اَلَى كانّه قيل له تَنَحَّ فقال أَتَنَحَّى ودَعْ اى اِنْتَعِشْ يقال دَعًا لك ودَعْدَعًا وأَمِينَ وآمِينَ بمعنى اِسْتَجِبْ ،

قال الشارح هذه الالفاظ كلّها ممّا سُمّى به الفعل فى حال الامر وهى لازمةٌ لا تُجاوز مأمورَها لانّها نائبةٌ عن افعال لازمة غير متعدّية واذا كان الاصلُ الذى هو المسمّى لازما كان الاسمُ الذى هو فرعٌ باللزوم وعدمِ التعدّى أَوْلَى فمن ذلك صَهْ بمعنى اُسْكُتْ ومَهْ بمعنى اُكْفُفْ وايهِ بمعنى حَدِّثْ فكلّها اسماءٌ لما تقدّم بيانُه وكلّها لازمةٌ لانّها اسمٌ لفعلٍ لازمٍ وكلّها مبنيّةٌ لوقوعها موقعَ الفعل المبنىّ وهو الامرُ ، فان قيل فعلُ الامر مختلفٌ فى بنائه واعرابه على ما هو معلومٌ فما بالُ الاجماع وَقَعَ على بناء هذه الكلم قيل فعلُ الامر مبنىٌّ عند المحقّقين على انّا نقول انّ وقوعَ هذه الاسماء موضعَ ما اصلُه البناء وجَرْيَها مَجراه فى الدلالة سببٌ كافٍ فى البناء ولا خلافَ عند الجميع فى انّ اصلَ ما وقعتْ هذه الكلمُ موقعَه البناءُ وهو الفعلُ على الإطلاق فكان مبنيًّا لهذه العلّة ، فصَهْ ومَهْ مبنيّان لما ذكرناه ولانّهما صوتان سُمّى بهما وحُكى حالهما قبل التسمية وبعد التسمية وهما لازمان على حسب مُسمّاهما فصَهْ نائبٌ عن اُسْكُتْ ومَهْ نائبٌ عن اُكْفُفْ وهما مبنيّان على الوقف وذلك هو الاصل فى كلّ مبنىّ وانّما حُرّك منه ما حُرّك لعلّةٍ ، وحالُ ايهِ كحالِ صَهْ ومَهْ فى البناء وكان القياسُ ان تكون ساكنةَ الآخِر كصَهْ ومَهْ الّا انّه التقى فى آخرِها ساكنان الياء والهاء فكُسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتُمل ثقلُ الكسرة بعد الياء اذ لو فُتحت لالْتَبس بايهًا التى للكفّ وهى نائبةٌ عن زِدْ او حَدِّثْ وذَكَرَها مع اللازمة نظرًا الى الاستعمال اذ لا يكادون يقولون ايهِ الحديثَ وإن كان القياسُ لا يأباه بل يقتضيه لانّه اسمٌ ناب عن فعل متعدٍّ نحو حَدِّثْ او زِدْ وكلٌّ واحد من هذَيْن الفعلَيْن متعدٍّ فوجب ان يكون كذلك لانّه عبارةٌ عنهما قال ذو الرُّمّة

* وَقَفْنَا وقُلْنَا ايهِ عن أُمِّ سالمٍ * وما بالُ تَكْليمِ الديارِ البَلاقِعِ *

وكان الأصمعىّ يُنْكِر على ذى الرُّمّة هذا البيتَ ويزعم انّ العرب لم تقل الّا ايهٍ بالتنوين وجميعُ

النحويّين صوّبوا قولَ ذى الرمّة وقسموا ايه الى قسمَيْن معرفةٍ ونكرةٍ فاذا استزادوا منكورا قالوا ايهٍ بالتنوين واذا استزادوا معرفةً قالوا ايهِ من غيرِ تنوين على حدّ صَهِ وصَهٍ ، ومن ذلك هَيْتَ وهو اسمٌ للفعل وفيه ضميرُ المخاطب كصَهْ ومَهْ ومسمّاه أَسْرِعْ يقال هَيْتَ اذا دعاه قال الشاعر

* أَبْلِغْ أميرَ المؤمنيــــن أَخَا العراقِ اذا أَتَيْتَا *

* أَنّ العراقَ وأَهْلَهُ * سَلْمٌ اليك فهيتَ هَيْتَا *

يريد علىّ بن أبى طالب رضوانُ الله عليه ، وهو لازمٌ لا يتعدّى الى مفعول كما انّ مسمّاه كذلك وفيه ثلاثُ لغات هَيْتَ بالفتح وهَيْتُ بالضمّ وهَيْتِ بالكسر وأصلُه البناء على السكون كصَهْ الّا انّه التقى فى آخره ساكنان الياء والتاء فحُرّكت التاء لالتقاء الساكنين فمن فتح فطَلَبًا للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء كما قالوا أَيْنَ وكَيْفَ ومن ضمّ فانّه شبّهه بالغايات نحو قَبْلُ وبَعْدُ وذلك لانّ معنى هَيْتَ دُعائى لَكَ فهو فى معنى الاضافة واستعمالُه من غيرِ اضافة كقَطْعه عن الاضافة فيُبْنَى على الضمّ كبناء قَبْلُ وبَعْدُ ومن كسر فقال هَيْتِ وهى أقلُّها فكَسَرَ على أصلِ التقاء الساكنين ولم يُبالِ الثقلَ لقلّة استعمالها ونُدْرتها فى الكلام فجاؤا بها على الاصل كجَيْرِ ، ولَكَ من قولك هَيْتَ لك تبيينٌ للمخاطب جيء به بعد استغناء الكلام عنه كما كان كذلك فى سَقْيًا لَكَ الا ترى انّ سقيا غيرُ محتاجٍ الى لَكَ لانّ معناه سَقاك اللهُ سَقْيًا وانّما جيء بلَكَ تأكيدا وزيادةً فهى فى هَيْتَ لك كذلك ، وامّا هَلْ فهو من الاصوات المسمّى بها ايضا ومعناها أَسْرِعْ وتَعالَ يقال هَلْ وهَلٍ وهو مبنىٌّ لانّه صوتٌ وقع موقعَ الفعل المبنى وسكن على اصل البناء وتنوينُه يدلّ على انّه صوتٌ كصَهٍ وايهٍ قال الشاعر

* فَظَنَنّا أنّه غائبُه * فدَعَوْناه بهَابٍ ثمّ هَلْ *

وأصله زجرٌ للفرس ثمّ سُمّى به الفعلُ قال الشاعر انشده ابو عُبَيْدَةَ

* فعَرَفْنا هِزّةً تأْخُذُهُ * فزَجَرْناه وقُلْنا هَلَ هَلْ *

وقالوا هَيَّكَ مضعّفَ الياء والمرادُ أَسْرِعْ والاسم هَيَّ والكاف حرفُ خطاب كالتى فى رُوَيْدَكَ زيدًا وهو مبنىٌّ وحُرّك آخره لالتقاء الساكنين وفُتح لثقل التضعيف وخُفّف بحذف احدى الياءَيْن فيقال هَيْكَ كما قالوا فى بَخٍّ بَخٍّ بَخْ فحذفوا احدى الخاءَيْن وكما قالوا فى أُفٍّ أُفْ فحذفوا احدى الفاءَيْن فاذا لم يُلْحِقوا الكاف جاؤا بالالف للوقف فقالوا هَيَّا كما جاؤا بها للوقف فى أَنَا قال ابن مَيّادَةَ

* لَتَقْرِبِنّ قَرَبًا جُلْذِيّا * ما دامَ فيهنّ فَصِيلٌ حَيّا * وقد دَجا الليلُ فَهَيّا هَيّا *

اى أَسْرِعى أَسْرِعى يخاطب ناقته ولذلك كسر الباء من لنقربنّ وجلذيًا اى سريعًا يحثّها على سرعة السير، ومن ذلك قولهم نَزَالِ فى الامر والمرادُ انْزِلْ فهو لازمٌ غيرُ متعدّ على حدّ لزوم مسمّاه وهو انْزِلْ وسيوضَح امره فى موضعه بعدُ، ومن ذلك قَدْكَ وقَطْكَ وهما اسمان ومسمّاهما اكْتَفِ وانْتَهِ فهما لازمان على حسب ما سُمّيا به من الافعال وهما مبنيّان لوقوعهما موقع الفعل المبنىّ وجَرْيهما مجراه فى الدلالة وسُكّن آخرهما على حدّ التسكين فى صَهْ ومَهْ لانّه الاصلُ فى البناء ولم يلتقِ فى آخرهما ساكنان فتجبَ الحركةُ لاجتماعهما والكافُ فيهما ليست اسما وانّما هى حرفُ خطاب على حدّها فى النّجاءَكَ ورُوَيْدَكَ وقَدْ مُخفّفةٌ وأصلُها قَدٌّ مثقّلةٌ فحُذفت احدى الدالَيْن تخفيفًا على حدّ قولهم بَخٍ خفيفةً فى بَخٍّ مثقّلةً لانّه مأخوذٌ من قددتُ الشىءَ اذا قطعتَه طُولاً وكذلك قَطْكَ مخفّفةٌ من قَطٍّ مأخوذةٌ من قططتُ الشىءَ اى قطعتُه عَرْضا كانّ الاكتفاء قطعٌ عمّا سواه فاعرفه، ومن ذلك الَيْكَ بمعنى تَنَحَّ قال الأعشى

* فَاذْهَبى ما اليكِ أَدْرَكَنى الحِلْـــمُ عَدانى عن هَيْجِكُمْ أَشْغالُ *

وأنشد ثَعْلَبُ

* اذْهَبْ اليكَ فإنّى من بنى أَسَدٍ * أَهْلِ القِبابِ وأَهلِ الخَيْلِ والنادى *

كانّه قال اذهبْ تَنَحَّ فالكافُ فى محلّ خفض بحرف الجرّ والتسميةُ وقعت بالجارّ والمجرور ولذلك حُكى لفظهما وجَرَيَا فى التسمية مجرى الاصوات المسمّى بها من نحو صَهْ ومَهْ، وحكى ابو الخطّاب انّه سمع مَن يقال له الَيْكَ فيقول الَىَّ كانّه قيل له تَنَحَّ فقال أَتَنَحَّى لم يأت ذلك الّا فى هذا الحرف وحدَه فلا يقال دُونِى ولا عَنّى وذلك من قِبَل انّ بابَ هذا الأمرُ فاذا قلت اليكَ فقال الَىَّ فقد جعل الَىّ بمعنَى أَتنحّى وهذا خبرٌ ليس بأمرٍ وقد تقدّم انّ بابَ هذه الاسماء انّما الامرُ للمخاطَب لانّ أمر المخاطب يُكتفى معه بشاهد الحال على ما سبق، ومن قولهم دَعْ ومعناه انْتَعِشْ يقال ذلك للعاثر او لمَنْ أصابتْه حادثةٌ قال الشاعر

* لَحَى اللّهُ قَوْمًا لم يقولوا لعاثِرٍ * ولا لِابْنِ عَمٍّ نالَهُ الدَّهْرُ دَعْدَعَا *

وهو صوتٌ سُمّى به يقال دَعْدَعْتُ بالمِعْز اذا دعوتَها وهو مبنىّ على السكون وعلّة بنائه كعلّة صَهْ ومَهْ، فامّا قولهم دَعًا لك ودَعْدَعًا فهو مصدرٌ معربٌ كقولهم سَقْيًا لك، ومن ذلك قولهم فى الدُعاء آمِينَ ومعناه اسْتَجِبْ فهو اسمٌ لهذا الفعل وفيه لغتان أَمِينَ بالقصر على زنة فَعِيل وآمِينَ بالمدّ على زنة

فاعيل قال الشاعر

* يا رَبّ لا تَسْلُبَنّى حُبَّهَا أَبَدًا * ويَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قال آمينَا *

فجاء بها ممدودةً وقال الآخر فى المقصورة

* تَباعَدَ عنّى فُطْحُلٌ اذ رأيتُه * أَمِينَ فزادَ اللهُ ما بَيْنَنَا بُعْدَا *

والاصل القصر والمدّ إشباعُ فتحةِ الهمزة ومنه قولُ الهُذَلىّ

* بَيْنَا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِه * يَوْمًا أُتِيحَ له جَرِىءٌ سَلْفَعُ *

والمراد بينَ أوقاتِ تعنّقه قالوا فى بَيْنَ بَيْنَا وهى مبنيّة لوقوعها موقعَ فعلِ الامر وفُتحت لالتقاء الساكنين على حدّ رُوَيْدَ وأَيْنَ وكَيْفَ فامّا قولُ ابى العبّاس فى آمينَ بمنزلةِ عَاصِينَ فانّه انّما يريد به انّ الميم خفيفةٌ كصادِ عاصِين لا أنّه جمعٌ وقال ابو الحسن آمينَ اسمٌ من اسماء الله تع والوجهُ الاوّل اذ لو كان كذلك لم يكن مبنيّا ويؤيّد ذلك قولُه تعالى قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا كما جاء فى الخبر أنّ موسى كان يدعو وأخاه كان يُؤمّن والاسمُ الواحد لا يقال له دعاء

قال صاحب الكتاب واسماء الأخبار نحوُ هَيْهاتَ ذاك اى بَعُدَ وشَتّانَ زيدٌ وعمرٌو اى افْتَرَقَا وتَبايَنَا وسَرْعانَ ذا اهالةً اى سَرُعَ ووَشْكانَ ذا خُروجًا اى وَشُكَ وأُفّ بمعنى أَتَضَجَّرُ وأَوّهْ بمعنى أَتَوَجَّعُ

قال الشارح قد ذكرنا انّ بابَ اسماء الافعال الأَغلبُ فيها الامرُ لانّ الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ والاختصار يقتضى حذفًا والحذفُ يكون مع قوّةِ العلم بالمحذوف وهذا حكمٌ مختصٌّ بالامر لما ذكرناه لانّ الامر يُستغنى فيه فى كثيرٍ من الامر عن ذكرِ ألفاظِ افعاله بشواهدِ الافعال والخبرُ ليس كالامر فى ذلك فلذلك قلّ فى الخبر الّا انّه لمّا كان الحذف ايضا قد يقع فى بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد ووُضوحِ الامر فيه وكَوْنِه محذوفا كمنطوقٍ به لوجودِ الدليل عليه استُعمل فى الخبر بعضُ ذلك فجاءت فيه كما جاءت فى الامر الّا انّها قليلةٌ بالاضافة الى ما جاء فى الامر وبابُه السَماع دون القياس فمن ذلك قولهم هَيْهاتَ وهو اسمٌ لبَعُدَ وانّما عدلوا عن لفظ الفعل لضربٍ من المبالغة فاذا قال هيهات زيدٌ فكانّه قال بَعُدَ جِدًّا او بَعُدَ كُلّ البُعْدِ ولعلّه يخرج فى كثيرٍ من الامر الى ان يؤيَس منه وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ الفعل المبنىّ وهو بَعُدَ ويقع الاسمُ بعدها مرفوعا بها ارتفاعَ الفاعل بفعله لانّها جاريةٌ مجرى الفعل فاقتضت فاعلا كاقتضائه الفعلُ قال جَريرٌ

* فهيهاتَ هيهاتَ العَقيقُ وأَهْلُهُ * وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهْ *

العقيق وادٍ بالمدينة وقال ايضا

* هيهات مَنْزِلُنا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ * كانت مُبارَكَةً من الأيّام *

فالعقيق ومنزلُنا مرتفعان بانّهما فاعلُ هيهات فامّا قوله تعالى هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ فقيل اللامُ زائدة ومَا الفاعلةُ والتقديرُ هيهات هيهات ما توعدون وقيل الفاعلُ محذوف والتقدير بعُد الصدْقُ لِما توعدون فاللامُ على بابها لانّه لم تُؤلَف زيادةُ اللام فى نحو هذا وانّما تُزاد لتمكينِ معنى الاضافة نحوِ قوله

* يا بُؤْسَ للحَرْبِ الّتِى * وَضَعَتْ أَراهِطَ فَٱسْتَراحُوا *

وقولِه * يا بُؤْسَ للحَرْبِ ضَرّارًا لأَقْوامِ * وقد استبعد بعضُهم القولَ بحذف الفاعل وزعم انّه مضمرٌ فيه والتقديرُ هيهات بَعْثُكم واخراجُكم لتقدُّمِ ذكرِ الاخراج، وممّا سُمّى به الفعل فى حال الخبر شَتّانَ ومسمّاه اِفْتَرَقَ وتَباعَدَ وهو مبنىٌّ على الفتح وربّما كسروا نونَه والفتحُ المشهور وانّما بُنى لوقوعه موقع الفعل المبنىّ وهو الماضى نحوُ افترقَ وبعُد وقال الزجّاج انّما بُنى لانّه على زنة فَعْلَان فهو مخالفٌ لأخواته اذ ليس فى المصادر ما هو على هذه الزنة فبُنى لذلك وهذا ضعيفٌ لانّه قد جاء عنهم لَوَاهُ لَيّانًا قال الشاعر

* تُطِيلِينَ لَيّانِى وأَنْتِ مَلِيئَةٌ * وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التَقاضِيَا *

وتحريكه لالتقاء الساكنين وهما النون والالف قبلها وانّما فُتح اتباعًا للفتحة قبله وقيل انّما فُتح لانّ الفتحة حركةُ مسمّاه وهو الفعل الماضى وزعم ابو حاتم انّ شتّان كسُبْحانَ وهو وَهْمٌ لانّ شتّان مبنىٌّ وسبحان معربٌ لكنّه لا ينصرف للتعريف والالفِ والنونِ ولذلك لمّا نُكّر فى قوله

* سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ *

انصرف ونُوّن ولفظُه مأخوذ من الشَتّ وهو التفرّق والتباعد يقال شَتَّ الشَمْلُ يَشِتُّ اذا تَفرّق وقيل انّ شَتَّ الذى شَتّان مصدرُه فَعُلَ مضمومَ العين وانّما حُذفت الضمّة للادّغام قال الله تع إنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ولا بدّ له من فاعلٍ فيقال شَتّانَ زيدٌ وعمرٌو قال الشاعر

* شتّان هذا والعِناقُ والنَوْمْ * والمَشْرَبُ البارِدُ فى ظِلّ الدَوْمْ *

ويقال شتّان ما زيدٌ وعمرٌو والمراد شتّان زيدٌ وعمرٌو ومَا زائدةٌ قال الاعشى

* شتّان ما يَوْمِى على كُورِهَا * ويَوْمُ حَيّانَ أَخِى جابِرِ *

وربّما قالوا شتّان ما بين زيد وعمرو قال رَبيعةُ الرَّقّىّ

* لَشتّانَ ما بين اليَزِيدَيْنِ فى النّدَى * يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حاتِمِ *

وكان الأصمعىّ يُنْكِر هذا الوجه ويأباه وحجّته انّ شتّان نابَ عن فعلٍ تقديرُه تفرّق وتَباعَد وهو من الافعال التى تقتضى فاعلَيْن لانّ التفرّق لا يحصل من واحد والقياسُ لا يأباه من جهة المعنى لانّه اذا تَباعد ما بينهما فقد تباعد كُلّ واحد منهما من الآخَر ولو قال شتّان زيدٌ او عمرٌو لم يجز لانّ أَوْ لأحد الشيئَيْن والافتراقُ لا يكون من واحد، ومن ذلك سَرْعانَ والمراد سَرُعَ وفُعل به ما فُعل بشتّان من البناء والفتح وفى المَثل سَرعانَ ذا إِهالةً اى ما أسرعَ هذه الاهالةَ والاهالةُ الشَّحم المُذاب زعموا انّ بعضَ حَمْقَى العرب اشترى شاةً فسال رُعامُها فتوهّمه شَحما مُذابا فقال لبعض اهله خُذْ من شاتنا إهالتَها فنظر الى مُخاطها فقال سرعان ذا إهالةً فاهالةً منصوبٌ على التمييز وقيل انّ بعضهم استضاف بقومٍ فعجّلوا له إهالةً فقال سَرْعانَ ذا إهالةً، وقالوا وَشْكانَ وأُشْكانَ ذا خروجًا اى سَرُع وقَرُب وخروجا نصبٌ على التمييز اى من خُروجٍ، ومن ذلك قولهم أُفٍّ ومعناه أَتضجّرُ فهو اسمٌ لهذا الفعل ونائبٌ عنه وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ الفعل مطلقاً اذ الفعلُ اصلُه البناء ومن يقول انّما بُنى بالحمل على اسماء الافعال المأمور بها لم يحتج الى اعتذار عن أُفٍّ وأصلُه ان يكون بناؤه على السكون وانّما الحركةُ فيه لالتقاء الساكنين وهما الفاءان وفيه لغاتٌ قالوا أُفِّ وأُفَّ وأُفُّ وأُفٍّ وأُفٌّ وأُفًّا وتُمال فيقال أُفّى والعامّةُ تُخلّصها ياءً فتقول أُفّى وتُخفّف فيقال أُفْ فالحركةُ فى جميعها لالتقاء الساكنين فمَن كسر فعلى اصل الباب ومن ضمّ فللاتباع ومن فتح فللاستخفاف ومن لم يُنوّن فانّه اراد المعرفة اى أتضجّرُ التضجّرَ ومن نوّن اراد النكرة اى تضجُّرًا ومَن أمال أدخل فيها ألفَ التأنيث وبناها على فُعْلَى وجاز دخولُ ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاءه مع ذَيّةَ وكَيّةَ وقد قالوا هَنّا فأدخلوا فيها ألفَ التأنيث ووزنُها فَعْلَى وليس من لفظِ هَنَا بل هو مثلُ سِبَطْرٍ وسَبِطٍ ويجوز ان يكون من لفظه ويكون وزنُه فَنْعَلًا كعَنْبَسٍ وعَنْسَلٍ فيمن جعله من العَسَلان، ومن ذلك أَوَّهْ بمعنَى أَتوجّعُ وفيه لغاتٌ قالوا أَوَّهْ من كذا بسكون الواو وكسر الهاء قال الشاعر

* فأَوْهِ لذِكْراها اذاما ذكرتُها * ومن بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنا وسَماءِ *

وقالوا آهِ بمدّةٍ بعد الهمزة وكسرِ الهاء وربّما شدّدوا الواو وكسروها وسكّنوا الهاء فقالوا أَوِّهْ من كذا وربّما كسروا الهاء مع التشديد انشد احمد بن يحيى قال انشدتنى امرأةٌ من بنى قُرَيْظ

* أَوِّهْ من ذِكْرَى حُصَيْنًا ودُونَهُ * نَقًا هائلٌ جَعْدُ الثَرَى وصَفِيحُ *

وقالوا فيه آوَّهْ بالمدّ وتشديد الواو وفتحها ساكنةَ الهاء وكلٌّ ذلك من التأوُّه ومنه قوله

* اذا ما قُمْتُ أَرْحَلُها بلَيْلٍ * تأوَّهُ آهَةَ الرَجُلِ الحَزِينِ *

ومن ذلك قوله تعالى انَّ ابْرٰهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ فالهمزةُ فاءٌ والواو عينٌ والهاء لامٌ فمن قال أَوْهِ فانّه كسر الهاء لسكون الواو قبلها ومن قال آهِ فانّه قلب الواو ألفًا للفتحة قبلها كما قالوا فى الدَوّ داوِىّ ومن قال أَوِّهْ بتشديد الواو وسكون الهاء فانّه ضعّف العينَ للمبالغة وكسرها لالتقاء الساكنين وسكّن الهاء لتحرّك ما قبلها ومن قال أَوِّهِ فكسر الهاءَ مع كسرِ الواو وتشديدها فقد كان القياسُ ان تسكن الهاء التى هى لامٌ لانّ ما قبلها متحرّكٌ الّا انّه حُرّك الآخِر إتباعًا لكسر الواو وقد فعلوا نحوًا من ذلك ببعض المُعرَب نحوِ أُخْتُكَ وأُبُوكَ وامْرُؤ وابْنُمْ ومن قال آوَّهْ بالمدّ فيحتمل ان يكون أشبعَ فتحةَ الهمزة فصارت ألفا كما قالوا آمِينَ فى أَمِينَ وفتحوا الواوَ إتباعًا للفتحة قبلها وقد قالوا اوت فى معنى اوه وجاؤا فيها بلغات قريبةٍ من لغاتِ اوه وينبغى ان لا تكون من لفظها بل من معناها لانّ أَوْهِ صحيحُ اللام فهو من بابِ حَوْصٍ وقَوْزٍ وأَوت الهمزةُ فاءٌ والعينُ واللام واوٌ فهو من بابِ الهُوّة والقُوّة فهى كِلَمٌ تقاربتْ ألفاظُها واتّحدتْ معانيها،

فصـــل ١٨٨

قال صاحب الكتاب فى رُوَيْدَ اربعةُ أَوْجه هو فى احدها مبنىٌّ وهو اذا كان اسما للفعل وعن بعضِ العرب واللّهِ لو أردتَ الدراهمَ لَأعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِعْرُ،

قال الشارح لرُوَيْدَ اربعةُ مواضعَ احدها ان يكون اسما للفعل نحوَ ما تقدّم ومسمّاه أَرْوِدْ وأَمْهِلْ وهو متعدٍّ الى مفعول واحد نحوَ رويدَ زيدا على حسبِ تعدّى مسمّاه نحو قولك أَروِدْ زيدا وأَمهِلْه وفيه ضميرٌ منوىٌّ وهو ضميرُ المخاطب إن كان المخاطب واحدا كان الضمير واحدا وان كان اثنين فالضميرُ اثنان وان كان الخطاب لجماعة فالضميرُ لجماعة الّا انّه لا يظهر لذلك صورةٌ لفظ لا فى تثنية ولا جمعٍ بخلاف الفعل فانّ الضمير تظهر صورتُه فى التثنية والجمع لانّ الفعل هو الاصل فى العمل وهذه الاسماء فروعٌ ونائبةٌ عنه فلذلك انحطّت عن درجته قال الشاعر

* رُوَيْدَ عليًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ * إلَيْنا ولٰكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمايِنُ *

فنصب عليًّا بِرُوَيْدَ كأنّه قال أَرْوِدْ عليًّا اى أَمْهِلْهم وعَلِيٌّ قبيلةٌ وجُدَّ قُطع نسبتهم بنا وكَنَى بالثدى عن القَرابة لانّ الرِضاع سببُ القرابة ، فامّا قولهم واللهِ لو أَردتَ الدراهمَ لَأَعطيتُكَ رُوَيْدَ ما الشِعْرَ فالمراد أَرْوِدِ الشعرَ ومَا زائدةٌ كانّه قال لو اردت الدراهم لاعطيتُك فدَعِ الشعرَ لا حاجةَ بك اليه وقد تدخله كافُ الخطاب فيقال رُوَيْدَكَ زيدا جاؤا بها لتُبيِّن مَن يُعْنَى بالخطاب لئلّا يلتبس بمن لا تعنيه كما جاؤا بها فى هَلُمَّ لك وسَقْيًا لك الّا انّ الكاف فى لَكَ فى محلّ خفض بما قبله من الخافض والكافُ فى رُوَيْدَكَ لا محلّ لها من الاعراب وإن كان طريقُهما فى البيان واحدا ، فإن كان المخاطب مذكّرا فتحتَها وان كان مؤنّثا كسرتها وتُثنّيها وتجمعها اذا اردت تثنيةً او جمعاً فتقول رُوَيْدَكَ يا زيدُ ورويدكِ يا هِنْدُ ورويدكما يا زيدان ورويدكم يا زيدون ، وقد اختلفوا فى هذه الكاف فذهب قومٌ الى انّها اسمٌ موضعُه من الاعراب رفعٌ وقال آخرون موضعُها نصبٌ وذهب سيبويه الى انّها حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة للخطاب كالكاف فى ذٰلك وأُولٰئك والنَجاءَكَ والصحيحُ مذهبُ سيبويه فيها لانّها لو كانت فى موضع رفع بانّها فاعلٌ لم يجز حذفُها وأنتَ قد تقول رويدَ زيدا فتحذفها وتجعل فى رويد ضميرا مرفوعا فى النيّة يجوز ان يُؤكَّد وأن يُعطَف عليه بحسبِ ما يجوز فى ضمائرِ الفاعلين نحو قولك رويدكم انتم وزيدٌ ورويدكم اجمعون كما تقول قُمْ انت وعبدُ الله وقوموا اجمعون فلمّا ساغ فيها ذلك دلّ على ان الكاف ليست فاعلةً ، ولا تكون ايضا فى موضع نصب لانّ رويد اسمُ أَرْوِدْ وأَرْوِدْ انّما يتعدّى الى مفعول واحد فلو كانت الكاف فى محلّ نصب لَكنتَ اذا قلت رويدك زيدا مُعدّيا له الى مفعولَيْن احدُهما مضمرٌ وهو الكاف والاخر ظاهرٌ وهو زيد ولو جاز ذلك لجاز رويد زيدا خالدا ولا نعلم احدا قاله ولو كانت منصوبة ايضا لجاز ان تقول رويدك نفسَك اذا اردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورة لجاز ان تقول رويدك نفسِك على انّه تأكيدٌ ولا يُسمع مثلُ ذلك ،

قال صاحب الكتاب وهو فيما عداه مُعْرَبٌ وذلك أن يقع صفةً كقولك ساروا سيرًا رُوَيْدًا وضَعْه وَضْعًا رويدًا وقولك للرجل يُعالِج شيـًٔا رويدًا اى عِلاجًا رويدًا وحالًا كقولك ساروا رويدًا ومصدرًا فى معنى إرواد مضافًا كقولك رويدَ زيدٍ وسُمع بعض العرب رويدَ نفسه جعَلَه مصدرا كضَرْبَ الرقاب ،

قال الشارح الموضع الثانى من مواضع رُوَيْدَ أن تكون صفة نحو قولك ساروا سيرًا رويدًا وتكون معربة مصدرا وُصف به على حدّ قولهم رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ ويكون اصله إِرْوادًا الّا انّه صُغّر بحذف زوائده

كما قالوا فى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ وفى أَزْهَرَ زُهَيْرٌ ويجوز ان يكون تصغيرَ مُرْوَدٍ او مَرْوَدٍ فحذفوا الزوائدَ ، الموضع الثالث أن يكون حالًا ويكون معربًا ايضا نحوَ قولهم ساروا رويدًا اى مُرْوِدِينَ اذا ذكرت المصدرَ كان صفةً له واذا لم تذكره كان حالا لضُعْفِ حذفِ الموصوف واقامةِ الصفة مُقامه ويجوز ان يكون المراد ساروا سيرا رويدا ثمّ حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو ضعيف ، والموضع الرابع ان يكون مصدرا بمعنى ارْوادٍ ويكون معربا فتقول رويدًا زيدًا بمعنى أَرْوِدْ زيدا إروادًا فحُذف الفعل وأقيم المصدر مُقامه كما قالوا سَقْيًا ورَعْيًا والمراد سَقاك اللّٰهُ ورَعاك اللّٰهُ ، وقد يضاف الى المفعول فيقال رُوَيْدَ زيدٍ كما قال فَضَرْبَ الرِقابِ فهو باقٍ على مصدريّته غيرَ مسمًّى به ولا مُغيَّرٍ عن جهته قال الشاعر

* رُوَيْدًا بنى شَيْبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ * تُلاقوا غدًا خَيْلِى على سَفَوانِ *

ويروى رُوَيْدَ بنى شيبان من غير تنوين ويحتمل ان يكون مصدرا مضافا الى ما بعده ويؤيّده روايةُ مَن نوّن ويجوز ان يكون اراد اسمَ الفعل ويكون بنى شيبان منصوبا به كقوله رويدَ عَلِيًّا ،

فصل ١٨٩

قال صاحب الكتاب هَلُمَّ مركّبةٌ من حرفِ التنبيه مع لُمَّ محذوفةً من هَا الفُها عند أصحابنا وعند الكوفيين من هَلْ مع أُمَّ محذوفةً همزتُها والحجازيّون فيها على لفظ واحد فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وبنو تميمٍ يقولون هَلُمَّا هلُمُّوا هلُمِّى هَلْمُمْنَ وهى على وجهَيْن متعدّيةٌ كهَاتِ وغيرُ متعدّيةٍ بمعنى تَعَالَ وأَقْبِلْ قال اللّٰه تعالى قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ وقال هَلُمَّ إِلَيْنَا وحكى الأصمعىُّ أنّ الرجل يقال له هَلُمَّ فيقول لا أَهَلُمُّ ،

قال الشارح قد تقدّم انّ هَلُمَّ اسمٌ من اسماء الافعال ومسمّاه ايتِ وتَعالَ وهو مبنىٌّ لوقوعه موقع الفعل المبنىّ وأصلُه ان يكون ساكنًا على اصل البناء وانّما حُرّك آخره لالتقاء الساكنين وهما الميمان فى آخره وفُتح تخفيفا لثقل التضعيف وهو مركّبٌ قال الخليل اصله هَا لُمَّ فهَا للتنبيه ولُمَّ من قولهم لَمَّ اللّٰهُ شَعَثَه اى جَمَعَه كأنّه اراد لُمَّ نفسَك الينا اى اقْرُبْ وانّما حُذفت ألفُ هَا تخفيفا لكثرة الاستعمال ولانّ اللام بعدها وإن كانت متحرّكةً فى حكم الساكن ألا ترى انّ الاصل وأقوى اللغتين وهى الحجازيّة أنّك تقول هَا الْمُمْ فلمّا كانت اللام فى حكمِ الساكن حُذفت لها ألفُ هَا كما تُحذف لالتقاء الساكنين وجُعلا

اسما واحدا، وقال الفرّاء اصله هَلْ أُمّ اى اقْصِدْ فخُفّفت الهمزة بأن أُلقيتْ حركتها على اللام وحُذفت فصارت هَلُمّ وقد أنكر بعضهم ذلك وقال انّه ضعيف من جهة المعنى اذ كانت هَلْ للاستفهام ولا مَدْخَلَ للاستفهام ههنا والقولُ انّ هَلْ التى رُكّبت مع أُمّ ليست التى للاستفهام وانّما هى التى للزَجْر والحَثّ من قوله * وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِي حَتّى هَلْ * وفيها مذهبان احدهما وهو مذهبُ اهل الحجاز ان تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث نحو هَلُمّ يا رجلُ وهلمّ يا رجلان وهلمّ يا رجالُ وهلمّ يا امرأةُ وهلمّ يا امرأتان وهلمّ يا نسوةُ يستوى فى اللفظ الواحدُ والجمعُ كما كان كذلك فى صَهْ ومَهْ ونحوهما وهو القياس وبه ورد التنزيلُ قال الله تع وَٱلْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا أُفرد والمخاطبون جماعةٌ وعليه قوله * يا أَيُّهَا النّاسُ أَلَا هَلُمَّهْ * وانّما كان هذا هو القياسَ لانّه قد قامت الدلالة على انّه اسمٌ وليس القياس فى الاسماء ان تتّصل بها علامةُ الضمير المرفوع انّما ذلك للافعال والذى يدلّ على خروجه عندهم عن حكم الافعال مخالفتُهم مجراه فى لغتهم لانّ لغتهم أن يقولوا للواحد أُلْمُمْ باظهار التضعيف نحو أُرْدُدْ وأُشْدُدْ فلمّا ركّبوه مع غيره وسمّوا به خرج عن حكم الفعل فلم تظهر فيه علامةُ تثنية ولا جمعٍ، والمذهب الثانى وهو مذهب بنى تميم اعتبارُ الفعل وهو لُمّ وتغليبُ جانبه فيُثنّون ويجمعون نحو قولهم هلمّ يا رجلُ وهلمّا يا رجلان وهَلُمُّوا يا رجالُ وهَلُمّى يا امرأةُ وهَلْمُمْنَ يا نسوةُ تفتح الهاء وتُسكّن اللام وتضمّ الميم الأُولى وتسكّن الثانية وتفتح النون مخفّفةً هذا مذهبُ البصريين وأكثرِ الكوفيين وانّما كان كذلك لانّ لام الكلمة تسكن عند اتّصالِ هذه النون بها اذ كانت ضميرَ مرفوع كما تقول ضَرَبْنَ وخَرَجْنَ واذا سكن ما قبلها بطل الادّغامُ وصار بمنزلة أُشْدُدْ وأُرْدُدْ، وزعم الفرّاء انّ الصواب ان يقال هَلُمَّنّ بفتح الهاء وضمّ اللام وفتح الميم وتشديدها وفتح النون ايضا مشدّدةً قال والذى أوجب ذلك انّ هذه النون التى هى ضميرُ الجماعة لا تُوجَد الّا وقبلها ساكنٌ فزادوا نونا ثانيةً قبلها ليقع السكونُ عليها وتسلَمَ فتحةُ الميم فى هَلُمَّ فتكون وقايةً لها من السكون كما قالوا مِنّى وعَنّى فزادوا نونا ثانيةً لتسلم نونُ مِنْ وعَنْ من الكسر اذ كانت ياء المتكلّم ابدًا تَكْسِر ما قبلها وحُكى ايضا عن بعضهم هَلُمِّيْنَ يا نسوةُ بجعل الزائد للوقاية ياء وهذا شاذّ، واعلم انّ بنى تميم وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل فى اتّصال الضمير بها لشدّة شَبَهها بالفعل وإفادتها فائدةَ الفعل فهى عندهم ايضا اسمٌ للفعل وليست مُبقاةً على اصلها من الفعليّة قبل التركيب والضمّ والذى يدلّ على ذلك انّ بنى تميم يختلفون فى آخر الامر من المضاعف فمنهم من يُتْبِع فيقول رُدُّ بالضمّ وفِرِّ بالكسر وعَضَّ بالفتح ومنهم من

يكسر على كلّ حال فيقول رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ومنهم من يفتح على كلّ حال ثمّ رأيناهم كلّهم مجتمعين على فتح الميم من هَلُمَّ ليس احدٌ يكسرها ولا يضمّها فدلّ ذلك على انّها خرجت عن طريق الفعليّة وأُخلصت اسمًا للفعل نحوَ دُونَكَ ورُوَيْدَكَ وعِنْدَكَ ، وهى تكون على وجهَيْن متعدّيةً وغيرَ متعدّية فالمتعدّيةُ نحوُ قولهم هلمّ زيدا بمعنَى قَرِّبْهُ وأَحْضِرْهُ فتكون كهَاتِ قال الله تع هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمْ وغيرُ المتعدّية قولك هَلُمَّ يا زيدُ بمعنَى ايتِ واقْرُبْ قال الله تع هَلُمَّ الَيْنَا فعدّاه بحرف الجرّ فيكون مجراه مجرى الافعال التى تُستعمل لازمةً ومتعدّيةً نحوِ رَجَعَ ورجعتُهُ وشَحَا فُوهُ وشَحَا فَاهُ ونحوِهما وحكى الاصمعىّ هلمّ الى كذا فيقال لا أَهَلُمُّ اليه وهلمّ كذا فيقال لا أَهَلُمُّهُ بفتح الالف والهاء وضمّ اللام والميم والاصلُ فى ذلك لا أَلُمُّ كما تقول لا أَرُدُّ كانّه يردّه الى اصله قبل التركيب وهو شاذّ ،

فصــــل ١٩٠

قال صاحب الكتاب ها بمعنَى خُذْ وتُلحَق الكافُ فيقال هَاكَ فتُصرَّف مع المخاطب فى أحواله وتوضَع الهمزة موضعَ الكاف فيقال هاءَ وتُصرَّف تصريفَها ويُجمَع بينهما فيقال هاءَكَ بإقرارِ الهمزة على الفتح وتصريفِ الكاف ومنهم مَن يقول هاءِ كرَامِ ويُصرِّفه تصريفَه ومنهم مَن يقول هَأْ بوزنِ هَبْ ويصرّفه تصريفَه ،

قال الشارح اعلم انّ هَا من الاصوات المسمّى بها الفعلُ فى الامر ومسمّاه خُذْ وتَناوَلْ ونحوُهما ومنهم من يجعله ثُنائيًّا مثلَ صَهْ ومَهْ وتلحقه كاف الخطاب فيقال هَاكَ يا رجلُ وهاكُمَا يا رجلان وهَاكُمْ يا رجالُ وهَاكِ يا امرأةُ وهاكُمَا يا امرأتان كالمذكّرَيْن وهاكُنَّ يا نسوةُ فالاسم هَا وفيه ضميرٌ بحسبِ المخاطبين إن كان واحدا ففيه ضميرُ واحد وان كان اثنين ففيه ضميرُ اثنين وان كان جماعة ففيه ضميرُ جماعة الّا انّه لا يظهر ذلك الضمير والكافُ حرفُ خطاب لا موضعَ لها من الاعراب وتختلف بحسبِ اختلاف المخاطبين فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع فتفتحها اذا كان المخاطب مذكّرا وتكسرها اذا كان مؤنّثا وتُثنّيها وتجمعها اذا كان المخاطب مثنًّى او مجموعا ، ومنهم من يقول هَاءَ بهمزة بعد الالف يجعله ثُلاثيًّا كخَافَ وهَابَ ويفتح الهمزةَ مع المذكّر ويكسرها مع المؤنّث فيقول هاءَ يا رجلُ وهاءِ يا امرأةُ ويكون فيه ضميرٌ مستترٌ فإن ثُنّى او جُمع ظهر ذلك الضميرُ فتقول فى تثنية المذكّر وجَمْعه هاؤُما وهاؤُمْ

قال الله تع هَآؤُمُ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ وفى جماعة المؤنّث هَاؤُنّ يا نسوةُ وهذه أجودُ لغاتها وبها ورد الكتاب العزيز؛ واعلم انّ الباب والقياس فى هذه الاسماء ان لا يلحَقها ضميرُ تثنية ولا جمعٍ لانّ هذه الاسماء انّما سُمّيت بها الافعالُ لضرب من الاختصار ولولا ذلك لكانت الافعالُ التى هذه الالفاظُ اسماءها موجودةً هنا غيرَ معوّض عنها ووجهُ الاختصار مجيئُها للواحد والواحدة فما فوقهما على صورة واحدة تقول هاءَ يا رجلُ وهاءِ يا امرأةُ وكذلك التثنية والجمع وعلى هذه اللغة أكثرُ الاستعمال وانّما لمّا نابت عن الافعال وقامت مقامَها قويت الدلالةُ على معناها فصارت كالمرادفة لها فظهر الضميرُ فى بعض الاحوال لِيُؤْذِنَ بقوّة الشَبَه بهذه الافعال التى هى فى معناها وليُعْلِم ايضا بظهوره انّ فى باب صَهْ ومَهْ ضميرا كما قالوا المَقْوُودُ والحَوَكَةُ وأَغْيَلَتِ المرأةُ و * صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُدُودَ * ليكون ذلك مَنْبَهَةً وأمارةً على انّ الاصل ذلك ولمّا ظهر الضميرُ ظهر على صورة غريبة ليدلّ ذلك على انّ الموضع ليس من مواضع ظهور الضمير وانّما كانت غريبةً لانّها ليست على حدّ افْعَلْ وافْعَلَا وافْعَلُوا انّما ذلك هَاءُ وهاءا وهاؤُوا فامّا هاؤُمْ فغريبٌ من نادرِ العربيّة لانّ الميم انّما تُوجَد فى ضمير المخاطب اذا كان غيرَ أمر نحو قُمْتُمْ وقُمْتُمَا وضربْتُكم وضربْتُكما وهذا ممّا يُؤكّد كونَ هذه الالفاظ اسماءً وليست افعالا وذلك انّه لمّا اتّصل الضميرُ بما اتّصل به منها اتّصل على غيرِ حدّ اتّصاله بالفعل انّما جاء على نحوِ أنتما وأنتم فدلّ ذلك على انّها اسماءٌ لا افعالٌ على انّ بعضهم قد قال هَاءُ يا رجلُ وهاءا وهَاؤُوا على حدّ اِضْرِبَا واِضْرِبُوا حكى ذلك ابو عمر الجَرْمىّ وابو بكر بن السَرّاج قال ابو عمر وذلك قليل؛ ومنهم من يقول هاءِ يا رجلُ على وزن عاطٍ ورامٍ يجعل اصلَه هاءِى بالياء فمثالُه من الفعل فَاعِلْ كقَاتِلْ وسقطت الياء للأمر ومثلُه هَاتِ وتقول للاثنين هائِيَا وللجمع المذكّر هاؤُوا وللمرأة هاءِى بياء والتثنيةُ هائِيَا كالمذكّرَيْن وتقول فى جماعة المؤنّث هَائِينَ قال الشاعر

* فقلتُ لها هاءِى فقالتْ براحةٍ * تَرَى زَعْفَرانًا فى أَسِرّتِها وَرْدَا *

فامّا قولُ علىّ رضى الله عنه * أَفَاطِمَ هاءِ السَيْفَ غيرَ ذَمِيمِ * فانّه يحتمل ان يكون من اللغة الأُولى ويحتمل ان يكون من هذه اللغة وحُذف الياء لسكون اللام بعدها؛ فان قيل فهلّا حكمتم عليه بانّه فعلٌ لاتّصال الضمير به على حدّ اتّصاله بالفعل كما قلتم فى لَيْسَ انّها فعلٌ مع عدم دلالتها على الزمان الماضى لاتّصال الضمير بها على حدّ اتّصاله بالافعال قيل الجوابُ انّه قد قامت الدلالةُ بما سبق انّه اسمٌ ومن قال هاءِ او هاؤُوا فلقوّة شَبَهِه بالفعل ووقوعِه موقعَه أجراه مُجراه فى اتّصال الضمير به وعامَلَه

معامَلةَ مُقابِله وهو هاتِ وهاتِيَا وهاتُوا وهاتِينَ كما شَبَّهَ لَيْسَ بما من قال ليس الطِيبُ الّا المِسْكُ فعامَلَها معاملتَها فى إبطالِ عملها عند دخولِ حرفِ الاستثناء على خبرها، وممّا يدلّ انّه ليس فعلا انّك تقول فى امرِ الواحدِ هاءِ ولو كان فعلا لقيل هَأْ كخَفْ فلمّا لم يُقَلْ دلّ على انّه اسمٌ ولبيس فعلا على انّ منهم من يقول هَأْ يا رجلُ على زِنَةِ خَفْ بهمزة ساكنة وهاءَ او هاءِى يا امرأةُ وهاؤُوا وهَأْنَ مثل خَفْنَ فهاؤلاء يجعلونه فعلا ويؤيّد ذلك ما حكاه الكسائىّ من قول الرجل اذا قيل له هاءِ ممّن أَهاءُ واهاءُ كما تقول ممّن أَخافُ وقياسُ هذا المذهب ان يكون على فَعِلَ يَفْعَلُ كعَلِمَ يَعْلَمُ كخِلْتُ اخالُ ولذلك جاز كسرُ الهمزة من اوّله فقالوا اهاءُ كما قالوا اخالُ، ومنهم من يقول هَأْ بهمزة ساكنة وهاءا وهاؤُوا كما تقول طَأْ وطاءا وطاؤُوا وهاءِى يا امرأةُ كما تقول طاءِى وهَأْنَ كما تقول طَأْنَ وقياسُ هذه اللغة أن تجعلها من بابِ وَهَبَ يَهَبُ ممّا فاؤه واوٌ وسقطت الواوُ على حدّ سقوطها فى وهب يهب،

وقوله وتُلْحَق الكاف فيقال هاكَ يعنى للخطاب فتُصرَّف مع المخاطب فى احواله يعنى إن كان المخاطب مذكّرا فُتحت وإن كان مؤنّثا كُسرت وان كان مثنّى ثُنّيت وان كان مجموعا جُمعت على ما تقدّم،

وقوله وتُوضَع الهمزة موضعَ الكاف يعنى انّهم يخاطبون بها فيفتحونها مع المذكّر ويكسرونها مع المؤنّث كما يفعلون بالكاف ولا يريد انّها زائدةٌ للخطاب كالكاف انّما الهمزةُ لامٌ والكلمة بها ثُلاثيّةٌ فهاء بألف وهمزة بعدها من غيرِ لفظِ هَا بألف وحدَها وإن كانا بمعنى واحد على حدّ لُؤْلُؤٍ ولَأّالٍ وسَبِطٍ وسِبَطْرٍ،

وقوله وتجمع بينهما يريد بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقول أَرَأَيْتَكَ زيدا ما صَنَعَ والجمعُ بينهما يؤيّد انّ الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف فاعرفه،

فصــل ١٩١

قال صاحب الكتاب حَيَّهَلَ مركّبٌ من حَيَّ وهَلْ مبنىٌّ على الفتح ويقال حَيَّهَلًا بالتنوين وحَيَّهَلَا بالالف ذَكَرَ هذه اللغاتِ سيبويه وزاد غيرُه حَيَّهْلَ وحَيَّهَلْ وحَيَّهْلًا،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ حَيَّهَلَ اسمٌ من اسماء الافعال وهو مركّبٌ من حَيَّ وهَلْ وهما صوتان معناهما الحثّ والاستعجال فجُمع بينهما وسُمّى بهما للمبالغة فكان الوجه ان لا ينصرف كما كان حَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ كذلك الّا انّه ههنا وقع موقعَ فعلِ الامر فبُنى كصَهْ ومَهْ وفيه لغاتٌ قالوا حَيَّهَلَ

بفتحهما شبّهوه بخَمْسَةَ عَشَرَ وبابه وفى الحديث اذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَلَ بعُمَرَ اى أَدْعُ عمرَ انّه من اهل هذه الصفة وقالوا حَيَّهَلًا فنوّنوه للتنكير كما قالوا فى صَهْ صَهٍ وفى ايهِ ايهٍ وقالوا حَيَّهَلَا بألف من غير تنوين وأصلُها ان تُلْحَق فى الوقف على حدّ إلحاق الهاء فى كِتابِيَهْ وحسابِيَهْ للوقف ونظيرُ الالف هنا الالفُ فى أَنَا من قولك أَنَا اذا وقفتَ عليها من قولك أَنَ فعلتُ وإثباتُها فى الوصل لغةٌ رديئةٌ وبابُه الشعر نحوُ قوله

* فكيف أَنَا وأَنْتِحالِى القَوافِـــــىَ بَعْدَ المَشيب كَفَى ذاكَ عارًا *

وحكى غيرُ سيبويه حَيَّهَلْ بسكون اللام على اصل البناء كصَهْ ومَهْ لانّه لا يُلْحَق فى آخره ساكنان فبقى على اصله من البناء قال لَبيد

* يَتَمارَى فى الّذى قُلْتُ له * ولَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلى حَيَّهَلْ *

وقالوا حَيْهَلَ بسكون الهاء وفتح اللام وحَيْهَلًا بسكون الهاء مع الالف وانّما أسكنوا الهاء لانّها لمّا رُكّبتْ وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماعَ المتحرّكات فسكّنوا الهاء كما سكّنوا الشين فى إحْدَى عَشْرَةَ ونظائرِه لاجتماع المتحرّكات ٭

قال صاحب الكتاب وقد جاء مُعَدًّى بنفسه وبالباء وبعَلَى وبالَى وفى الحديث اذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَلًا بعُمَرَ وقال

* بحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيّةٍ * أَمامَ المَطايا سَيْرُها المُتَقاذِفُ *

وقال الآخر

* وهَيَّجَ الحَىَّ من دارٍ فظَلّ لَهُمْ * يومٌ كثيرٌ تَنادِيهِ وحَيَّهَلُهْ *

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء لمّا كانت اسماءً لالفاظ الافعال وواقعةً موقعَها ومؤدِّيةً معناها قويتْ دلالتُها عليها فكان حكمُها فى اللزوم والتعدّى كحكمها فتكون لازمةً اذا كانت اسماءً لفعل لازم غير متناولٍ مفعولا نحو صَهْ ومَهْ فهذان اسمان لازمان لانّهما وقعا موقعَ فعل هو كذلك فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدّى الّا بواسطة حرف جرّ ٭ وتكون متعدّيةً وذلك اذا كانت اسماءً لفعل متعدّ نحو رُوَيْدَكَ زيدا اى أَمْهِلْهُ وعليكَ بكرا بمعنى الْزَمْهُ وخُذْهُ من فَوْقِكَ ودُونَكَ بكرا اى تَناوَلْهُ من تَحْتِكَ ومنها ما استُعمل تارةً لازمًا متعدّيًا كرُوَيْدَ وهَلُمَّ ونظيرُ الاسم من هذه الاسماء ما استُعمل تارةً لازما لا يتعدّى الّا بواسطة حرف الجرّ وتارةً متعدّيا بنفسه فى الافعال الصريحة ما جاء على صيغة واحدة نحوُ

وزنتُ زيدا ووزنتُ له وكِلْتُه وكِلْتُ له قال الله تع وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ، وحيّهل ايضا ممّا يُستعمل لازما ومتعدّيا بنفسه وذلك على اختلاف تقديرِ الفعل المسمّى فاذا قلت حيّهل الثَّرِيدَ فمعناه أَحْضِرْه وقَرِّبْه فلمّا كانا الفعلان متعدّيَيْن كان الاسمُ الواقع موقعَهما كذلك وتقول حيّهل بفلانٍ بمعنَى ايتِ به فتتصل الاسمَ بالباء كما كان الفعلُ المنوبُ عنه كذلك وتقول حَيَّ على الصلوة اى أَقْبِلوا عليها وقالوا حَيَّ على الصَّبُوح وربّما قالوا حيّ الى كذا بمعنَى سارِعوا اليه وبادِروا فامّا ما انشده من قوله * بحيّهلا يزجون الخ * فشاهدٌ على انّ معناها الاستحثاثُ والعَجَلَةُ والبيتُ للنابغة الجَعْدىّ أدخل حرفَ الجرّ على حيّهلا وتركه على لفظه اذ كان مبنيّا والباء متعلّقةٌ بيزجون يقول لعَجَلَتهم يزجون المَطايا بحيّهلا على انّها متقدّمةٌ فى السيرِ متقاذِفةٌ فيه اى مترامِيةٌ وجعل التقاذفَ للسير توسُّعًا لانّه يكون فيه ، وامّا قوله * وهيّج الحَىّ الخ * فهو من أبيات الكتاب والشاهد فيه اعرابُ حيّهله ورفعُه جَعَلَه وإن كان مركّبا من شيئَيْن اسما واحدا للصوت ولم يُرِد به الدعاء اى كثيرٌ فيه هذا الصوتُ الذى معناه الدعاء ، ومثله فى جَعْله اسما واحدا قولُ الآخر * هَيْهَاءُهُ وحَيَّهَلُهْ * وصف جَيْشا سُمِع به وخِيفَ منه فانتُقل عن المحلّ لأجله وبُودِرَ بالانتقال قبل لَحاقه ،

قال صاحب الكتاب ويُستعمل حَيَّ وحدَه بمعنَى أَقْبِلْ ومنه قولُ المُؤذِّن حَيَّ على الصَّلوة وهَلَا وحدَه قال * أَلَا أَبْلِغَا لَيْلَى وقُولَا لها هَلَا *

قال الشارح قد تقدّم انّ كلّ واحد من حَيَّ وهَلْ صوتٌ معناه الحثّ والاستعجالُ فهو مستقِلّ بهذه الفائدة وانّما جُمع بينهما مبالغةً فى افادة هذا المعنى فاذا اردت المبالغةَ جمعتَ بينهما واذا اردت اصلَ الدعاء من غيرِ مبالغةٍ فيه جئتَ بكلّ واحد منهما منفردا فمن ذلك قول ابن أَحْمَر

* أَنْشَأْتُ أَسْأَلُه ما بالُ رُفْقَتِه * حَيَّ الحُمُولَ فإنّ الرَّكْبَ قد ذَهَبَا *

ومن ذلك قول المُؤذِّن حَيَّ على الفَلاح انّما هو دعاء الى الصلوة والى الفلاح وربّما اكتفوا بهَلْ وحدَها قال النابغة الجَعْدىّ * أَلَا حَيِّيَا لَيْلَى وقُولَا لها هَلَا * اى تَعالَىْ وأَقْبِلى واستعمالُ حَيَّ وحدَها اكثرُ من استعمالِ هَلْ وحدَها ،

فصــــل ١٩٣

قال صاحب الكتاب بَلْهَ على ضربَيْن اسمُ فعل ومصدرٌ بمعنَى التَرْك ويضاف فيقال بَلْهَ زَيْدٍ كانّه قيل

تَرْكَ زيدٍ وأنشد ابو عُبَيْدٍ قوله * بَلْهَ الأَكُفِّ كانّها لم تُخْلَقِ * منصوبا ومجرورا وقد روى ابو زيد فيه القلبَ اذا كان مصدرا وهو قولهم بَهْلَ زيدٍ ،

قال الشارح اعلم انّ بَلْهَ تكون على ضربين احدُهما ان تكون اسمًا من اسماء الافعال كصَهْ ومَهْ والاخر ان تكون مصدرا مضافا الى ما بعده كما كانت رُوَيْدَ زيدٍ كذلك فاذا كانت اسما للفعل كانت بمعنى دَعْ وكانت مبنيّة لوقوعها موقع الفعل وهو دَعْ وحُرّكت لالتقاء الساكنين وهما اللام والهاء وفُتح إتباعًا لفتحة الباء ولم يُعتَدّ باللام حاجزا لسكونها كما قالوا مُنْذُ فأتبعوا الذال ضمّةَ الميم ولم يعتدّوا بالنون حاجزا ومثله قوله * لم يَلْدَهُ أَبَوان * فتح الدالَ إتباعًا لفتحة الباء عند سكون اللام وإن كان مصدرا كان معربا غيرَ مبنيّ مضافا الى ما بعده فتقول بَلْهَ زيدٍ كما تقول تَرْكَ زيدٍ من نحو قوله تعالى فَضَرْبَ الرِّقَابِ فمن قال بَلْهَ زيدا جعله بمنزلة دَعْ وسمّى به الفعلَ ومن قال بَلْهَ زيدٍ فأضاف جعله مصدرا ولا يجوز ان يضاف ويكونَ مع الاضافة اسمَ الفعل لانّ هذه الاسماء التى سُمّى بها الفعل عندهم لا تضاف كما لا تضاف مسمّياتُها من الافعال فلا تضاف كما لا تضاف الافعالُ ، فامّا ما انشد من قوله

* تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِياً هاماتُها * بَلْهَ الأَكُفِّ كانّها لم تُخْلَقِ *

فانّ ابا عُبَيْدَةَ انشده لكَعْب بن مالك ويُروى بخفض الأكفّ ونصبها فمن خفض جعله مصدرا بمنزلةِ ضَرْبَ الرِقابِ ومن نصب جعله اسما للفعل بمعنى دَعْ والذى يدلّ على انّه اسمُ فعل قولُ ابن هَرْمَةَ

* يَمْشِى القَطُوفُ اذا غَنّى الحُداةُ به * مَشْىَ الجَوادِ فَبَلْهَ الجِلّةَ النُّجُبا *

فهذا لا يكون الّا اسمَ فعل لنَصْبه ما بعده فامّا قولُ الاخر

* حَمّالُ أَثْقالِ أَهْلِ الوُدِّ آوِنَةً * أُعْطِيهِم الجَهْدَ مِنّى بَلْهَ ما أَسَعُ *

فيجوز ان تكون مَا فى موضع نصب ويكون فى بَلْهَ ضميرٌ مرفوع ويدلّ على ذلك قوله * بَلْهَ الجِلّةَ النجبا * ويجوز ان يكون موضعه جرّا على من انشد بَلْهَ الأَكُفِّ بجعله مصدرا وذهب ابو الحسن الأَخفشُ الى انّ بَلْهَ حرفُ جرّ بمنزلة حاشَى وعَدَا ، وقد حكى ابو زيد فيها بَهْلَ قلب اللامَ الى موضع العين وحكى عنهم انّ فلانا لا يُطيق ان يحمل الفِهْرَ فمن بَلْهِ أن يأتى بالصخرة يقول لا يُطيق ان يحمل الفهر فكيف يطيق حَمْلَ الصخرة وبعض العرب يقول من بَهْلِ أن يحمل الصخرةَ فقلب وهذه الحكايةُ من دخولِ مِنْ عليه والاضافةُ فى قوله بَلْهَ الأكفِّ والقلبُ فى قولهم بهل يدلّ على انّه مصدرٌ لانّ اسم

الفعل لا يضاف ولا يدخل عليه عواملُ الاسماء لانّه فى معنى الفعل ولذلك قال ابو الحسن انّ دُونَكَ فى الإغراء لا ينتصب على حدّ انتصابه قبل التسمية والنيابة عن الفعل فاعرفه ؛

فصــــل ١٩٣

قال صاحب الكتاب فَعالِ على اربعة اضرب التى فى معنى الامر كنَزالِ وتَراكِ وبَراكِ ودَراكِ ونَظارِ وبَدادِ اى ليأخذْ كلٌّ منكم قِرْنَه ويقال ايضا جاءت الخَيْلُ بَدادِ اى متبدّدةً ونَعاءِ فلانًا ودَبابِ للضَّبُع اى دِبّى وخَراجِ لُعْبَةٌ للصِّبيان اى اُخْرُجوا وهى قياسٌ عند سيبويه فى جميع الافعال الثُّلاثيّة وقد قلّتْ فى الرُّباعيّة كقَرْقارِ فى قوله * قالت له ريحُ الصَّبا قَرْقارِ * وقال * يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بها عَرْعارِ *

قال الشارح اعلم انّ صيغة فَعالِ ممّا اختصّ به المؤنّثُ ولا يكون الّا معرفةً معدولا عن جهته وهو على أربعة اضرب فالاوّل ان يكون اسما للفعل فى حال الامر مبنيّا على الكسر وذلك قولك نَزالِ وتَراكِ ونحوهما وانّما بُنى لما ذكرناه من وقوعه موقعَ فعل الامر وهذا تقريبٌ والحقُّ فى ذلك انّ علّة بنائه انّما هى لتضمّنه معنَى لام الأمر ألا ترى انّ نَزالِ بمعنَى انْزِلْ وكذلك صَهْ بمعنَى اُسْكُتْ وأصلُ اُسْكُتْ وانْزِلْ لِتَسْكُتْ ولِتَنْزِلْ كما انّ اصلَ قُمْ لِتَقُمْ وأصلَ اُقْعُدْ لِتَقْعُدْ يدلّ على ذلك انّه قد جاء على الاصل فى قوله تعالى فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا فلمّا تضمّنتْ هذه الاسماء معنى لام الامر شابهت الحروف فبُنيت كما بُنيت كَيْفَ وكَمْ لمّا تضمّن كلّ واحد منهما معنى حرف الاستفهام والاسماء المسمّى بها الفعلُ فى الخبر نحو شَتّانَ وهَيْهاتَ محمولةٌ فى ذلك على الاسماء المسمّى بها فى الامر وحقّها ان تكون مُسكّنةَ الآخِر كصَهْ ومَهْ الّا انّه التقى فى آخرها ساكنان الالفُ الزائدة ولامُ الكلمة فوجب تحريكُ اللام لالتقاء الساكنين وكان الكسرُ أَوْلى لوجهَيْن احدهما انّ نَزالِ وبابَه مؤنّثٌ والكسرُ من عَلَم التأنيث نحو قُمْتِ وضَرَبْتِ فحُرّكَ بأشكل الحركات به والوجهُ الاخر انّه كُسر على حدّ ما يُوجبه التقاء الساكنين ؛ وانّما أُتى بهذه الاسماء لما ذكرناه من إرادة الإيجاز والمبالغة فى المعنى فنَزالِ أبلغ فى المعنى من إنْزِلْ وتَراكِ أبلغ من اُتْرُكْ وانّما غُيّر لفظُ الفعل الواقعةِ هذه الاسماء موقعه ليكون ذلك أدَلَّ على الفعل وأبلغَ فى إفادة معناه فنَزالِ بمعنى المُنازَلة ولذلك كان مؤنّثا فى قوله

* وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ اذا * دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ فى الذُّعْرِ *

وهو اسمٌ لنازِلْ وأصلُه انّه كان اذا التقى خَصْمان نزلا عن ظهور خَيْلهما وتقاتلا ثمّ اتُّسع فيه حتى قيل لكلّ متحاربَيْن متنازلان وإن كانا راكبَيْن، وقالوا تَراكِ بمعنَى اُتْرُكْ قال الشاعر

* تَراكِها من ابِلٍ تَراكِها * أَمَا تَرَى الخَيْلَ لَدَى أَوْراكِها *

وقالوا بَراكِ بمعنَى اُبْرُكْ يقال فى الحروب بَراكِ بَراكِ اى اُبْرُكوا واُثْبُتوا والبَراكاءُ الثّبات فى الحرب والجِدُّ فيه قال بِشْرٌ

* ولا يُنْجِى من الغَمَراتِ إلّا * بَراكاءُ القِتالِ أَوِ الفِرارُ *

وقالوا دَراكِ بمعنَى أَدْرِكْ والادراكُ اللحوق يقال مشيتُ حتى أدركتُ والمدارَكةُ المتابَعة، ويقال بَدادِ بَدادِ فى الحرب اى ليَأْخُذْ كُلّ رجل قِرْنَه والبَدادُ البِراز يقال لو كان البَدادُ لَما أَطاقوه اى لو بارزَهم رجلًا رجلًا ويقال تَبادَّ القومُ اذا اخذ كُلّ واحد قِرْنَه فامّا قولهم جاءت الخيلُ بَدادِ اى متبدِّدةً فليس من هذا الباب وسيُذكَر فى موضعه، وقالوا نَعاءِ الرجلَ بمعنَى انْعَه قال الكُمَيْت

* نَعاءِ جُذامًا غيرَ مَوْتٍ ولا قَتْلٍ * ولٰكِنْ فِراقًا للدَّعائمِ والأَصْلِ *

وكانت العرب اذا مات منها ميّتٌ له خَطَرٌ وقَدْرٌ ركب راكبٌ وجعل يسير فى الناس ويقول نَعاءِ فلانًا اى انْعَهُ اى أَظْهِرْ خبرَ وَفاته، وقالوا دَبابِ للضَبُع والمراد دِبِّى قيل لها ذلك لقلّة عَدْوِها كانّها تَدِبُّ يقال ناقةٌ دَبُوبٌ اى لا تكاد تمشى لكثرة لَحْمها، وقالوا خَراجِ خَراجِ اى اُخْرُجوا الى الخَريج والخَريجُ لِعْبةٌ للصبيان قال الهُذَلى

* أَرِقْتُ له ذاتَ العِشاء كأنّه * مَخاريقُ يُدْعَى تحتَهُنّ خَريجُ *

وقالوا مَناعِ زيدًا اى امْنَعْهُ قال الشاعر

* مَناعِها من ابِلٍ مَناعِها * أَمَا تَرَى الموتَ لَدَى أَرْباعِها *

ولم يأت هذا البناء من الرُباعىّ الّا قليلا قالوا قَرْقارِ بمعنَى قَرْقِرْ قال الراجز

* قالت له رِيحُ الصَبا قَرْقارِ * وٱخْتَلَطَ المعروفُ بالانكارِ *

اى قالت قَرْقِرْ بالرَعْد كانّها امرت السحابَ بذلك اى ألقحتْه وهيّجتْ رَعْدَه وهو مأخوذ من قَرْقَرَ البعيرُ اذا صفا صوتُه ورجّع وبعيرٌ قَرْقارُ الهَدير اذا كان صافى الصوت فى هديره، وقالوا عَرْعارِ من العَرْعَرة وهى لِعبةٌ للصبيان قال النابغة

* مُتَكَنِّفِى جَنْبَىْ عُكاظَ كِلَيْهِما * يَدْعو وَلِيدُهُمُ بها عَرْعارِ *

وذلك أنّ الصبىّ كان اذا لم يجد من يُلاعبه رفع صوتَه فقال عَرْعارِ اى هَلُمُّوا الى العَرْعرة فاذا سمعوا خرجوا اليه ولعبوا معه تلك اللعبةَ هذا مذهب سيبويه فى ذلك كلّه، وقد خولف فى حَمْل قرقار وعرعار على العدل لخروجهما عن الثُلاثىّ الذى هو البابُ وجُعلا حكايةً للصوت المُردَّد دون ان يكونا معدولَيْن وهو القياس لانّ بناء فَعالِ انّما يجىء من الثلاثىّ وهذا العدلُ انّما جاء فيه فامّا الرباعىُّ نحوُ قرقار وعرعار فهو فَعْلَالِ وليس بفَعالِ، واعلم انّ هذه الاسماء كلّها اسماءٌ لما تقدّم من الدلالة لانّ هذا البناء ليس من أَمْثِلَةِ الافعال وهو فى الاسماء كثيرٌ وهى مؤنّثةٌ بدليل قوله * اذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ فى الذُعْر * فتأنيثُ الفعل حين أُسند اليه دليلٌ على انّه مؤنّثٌ وهى معرفةٌ لانّ قولك نَزالِ معناه انْزِلْ وهذا لفظٌ معروف غيرُ منكور، واعلم انّ للنحويّين خلافًا فى هذا القسم المعدول عن لفظ فعل الامر المأخوذِ من لفظه فمنهم مَن طرده فى كلّ فعل ثلاثىّ لكثرةِ ما ورد منه عنهم واستمرّ وهو رأْىُ سيبويه ومنهم من يَقِف عند ما جاء عن العرب منه فلا يقول قَوامِ فى معنى قُمْ ولا قَعادِ فى معنَى اُقْعُدْ وهو القياس لانّ فَعالِ اسمٌ وضعتْه العربُ موضعَ اِفْعَلْ وليس لأحدٍ ان يبتدع اسمًا لم يتكلّم به العربُ وامّا الرباعىُّ فلا كلامَ انّه لا يقاس عليه، والفصل بين الثلاثىّ والرباعىّ عند سيبويه انّ الثلاثىّ قد كثُر فى كلامهم جدًّا ولا يُسمَع من الرباعىّ الّا فى الحرفَيْن اللذَيْن ذكرناهما فلمّا كثر ذلك فى كلامهم جعله أصلا وقاس عليه ولمّا قلّ فى الرباعىّ وقف عند المسموع منه ولم يتجاوزه،

قال صاحب الكتاب والتى فى معنى المصدر المعرفة كفَجارِ للفَجْرة ويسارِ للمَيْسَرة وجمادِ للجُمود وحمادِ للمَحْمَدة ويقولون للظباء اذا وردتِ الماء فلا عَبابِ واذا لم ترِدْ فلا أَبابِ ورَكِبَ فلانٌ هَجاجِ اى الباطلَ ويقال دَعْنى كَفافِ اى تكُفّ عنّى وأَكُفّ عنك ونزلتْ بَوارِ على الكفّار ونزلتْ بَلاءِ على اهل الكتاب،

قال الشارح الضرب الثانى من ضروب فَعالِ ان تكون اسمًا لمصدرٍ عَلَمًا عليه كفَجارِ وبَدادِ ولا تُبنَى الّا ان يجتمع فيها ما اجتمع فى نَزالِ وبابه من التعريف والتأنيث والعدلِ فهى محمولةٌ عليه فى البناء لانّها على لفظه ومُشابِهةٌ له من الجهات المذكورة وهذا مذهب سيبويه، وزعم ابو العبّاس المبرّد انّ الذى أوجب بناء هذه الاسماء انّها لو كانت مؤنّثةً معرفةً غيرَ معدولة لكان حكمُها مَنْعَ الصرف فلمّا عُدلت زادها العدلُ ثقلًا فلم يبقَ بعد منعِ الصرف الّا البناء وهو رأْىُ ابن كَيْسانَ وكان ابو اسحق يُنْكِر هذا القول ويستضعفه ويقول الاسمُ اذا اجتمع فيه عِلّتان امتنع من الصرف ولا يزيده اجتماعُ

العِلَل على منع الصرف فيكون اجتماعُ العلل المانعَ من الصرف وأدنى ذلك علّتان والذى يدلّ على ذلك انّ صَحْرآء لا ينصرف واذا سُمّى به زاد علّةً ولم يُخْرِجه ذلك الى البناء وكذلك حَمْرآء غير مصروف وفيه الوصفُ مع التأنيث المستقلّ بمنع الصرف ومن ذلك فِرْعَوْن لو سمّيت به امرأة لم يَزِدْه ذلك على منع الصرف وقالوا آذَرْبِيجانُ اسمُ هذا المكان فانّه قد اجتمع فيه التعريفُ وزيادةُ الالف والنون والعُجْمَةُ والتأنيثُ والتركيبُ ولم يزده على منع صرفه، فمن ذلك فَجارِ قال النابغة

* انّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا * فحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ *

قالوا يريد الفَجْرَةَ جعلوه عَلَمًا عليه فاذا قيل فَجارِ دلّ على لفظ الفجرة والحَدَثُ الذى هو الفُسوقُ مستفادٌ من المسمّى لا من الاسم وقد ذهب من ينتمى الى التحقيق من النحويّين الى انّ الأَمْثَلَ ان تكون فَجارِ معدولةً عن فَجْرَةَ عَلَمًا لانّه قَرَنَها بعدْلها بَرّةَ فكما انّ بَرّة عَلَمٌ لا محالةَ فكذلك ما عُدِل عنه فَجارِ فهو فى التقدير فَجْرَةُ فلو عُدل عن بَرّة هذا لكان قياسُه بَرارِ، ومن ذلك بَدادِ يقال جاء القومُ بَدادِ قال عَوْف بن الخَرِع

* وذكرتَ من لَبَنِ المُحَلَّق شُرْبَةً * والخَيْلُ تَعْدُو فى الصَعيد بَدادِ *

اى بَدَدًا بمعنى متبدّدةً فهو مصدرٌ فى معنى اسم الفاعل كقولهم عَدْلٌ بمعنى عادلٍ وغَوْرٌ بمعنى غائرٍ والتحقيقُ فيه انّه اسمٌ لمصدر مؤنّثٌ معرفةٌ كانّه البَدّةُ وان كان لا يُتكلّم به كانّه اصلٌ مرفوض ومثله قولُ حسّان

* كُنّا ثَمانِيَةً وكانوا جَحْفَلًا * لَجِبًا فشُلّوا بالرماح بَدادِ *

اى متبدّدين، فان قيل بَدادِ معرفةٌ فيما زعمتم وهى ههنا حالٌ والحالُ لا تكون الّا نكرة فالجوابُ يجوز ان يجىء الحالُ معرفةً اذا كان مصدرا نحوَ فعلتُه جَهْدَكَ وطاقتَك وأرسلها العِراكَ من قوله

* فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْها * ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ *

وقالوا يَسارِ بمعنى المَيْسَرَة يقال أَنْظِرْنى حتّى يَسارِ اى الى الميسرة قال

* فقلتُ امْكُثى حتّى يَسارِ لَعَلَّنا * نَحُجُّ مَعًا قالتْ أَعامًا وقابِلَهْ *

اى امكثى الى ميسرة فهو عَلَمٌ على هذا اللفظ، وقالوا جَمادِ بمعنى الجُمود يقال للبَخيل جَمادِ له اى لا زال جامدَ الحالِ، وقالوا حَمادِ بمعنى المَحْمَدَة قال المتلمّس

* جَمادِ لها جَمادِ ولا تَقُولى * لها أبَدًا اذا ذُكِرَتْ حَمادِ *

اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حَمْدًا وشُكْرًا ، وقالوا عَبابِ بمعنى العَبّ ويقال لا عَبابِ اى لا عَبَّ والعبُّ شربُ الماء من غير مَصٍّ وفى الحديث الكُبادُ من العَبّ والكُباد وجعُ الكَبِد ويقولون للظباء اذا وردتِ الماءَ لا عَبابِ اى لا عبَّ واذا لم تَرِد لا أَبابِ ، وقالوا رَكِبَ فلانٌ هَجاجِ اى رأسَه فكانّه اسم للهجاج قال الشاعر * وقد ركبوا على لَوْمِى هَجاجِ * اى الهَجّةَ اى هاجّين على رُؤوسهم لا يلتوون ، ويقال دَعْنى كَفافِ اى تكُفّ عنّى وأَكُفّ عنك فهو اسم بمعنى الكَفّة ، ويقال نزلتْ عليهم بَوارِ حكاه الأحمر جعله معدولا عن المصدر وبناه على الكسر لما ذكرناه والبَوار الهَلاكُ ومنه قوله تعالى وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا اى هَلْكَى ، وقالوا نزلتْ بَلاءِ على اهل الكتاب مكسورةً كفَجارِ وبَدادِ حكاه الاحمر عن العرب وهو اسم للمصدر والمرادُ البَلِيّة والبَلاء الاختبارُ بالخير والشرّ يقال أَبْلاه الله بلاءً حسنًا قال زُهَيْر

* جَزَى اللهُ بالإحسانِ ما فَعَلَا بكم * وأَبْلاهما خَيْرَ البَلاءِ الّذى يَبْلُو *

اى خيرَ الصَنيع الذى يختبر به عبادَه فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والمعدولة عن الصفة كقولهم فى النداء يا فَساقِ ويا خباثِ ويا لكاعِ ويا رطابِ ويا دفارِ ويا خصافِ ويا حباقِ ويا خزاقِ ،

قال الشارح هذا الضرب هو الثالث من ضروب فَعالِ وهو ان تكون صفةً غالبةً نحوَ قولك يا فَساقِ ويا غَدارِ ويا خَباثِ ونحو ذلك ممّا ذكره وأصلُها فاعِلَةٌ نحوُ فاسقة وغادرة وخَبيثة وانّما عُدل الى فَعالِ لضرب من المبالغة فى الفِسْق والغَدْر والخُبْث كما عدلوا عن راحِمٍ الى رَحْمٰنَ للمبالغة وكما عدلوا عن لَئِيم الى مَلْأَمانَ وعن لاكِعٍ الى مَلْكَعانَ حيث ارادوا المبالغة فى الصفة ، ولا يُستعمل فى غير النداء غالباً وانّما اختصّ به النداء لانّه يصير معرفةً بالقصد كتعريف رجل فى قولك يا رجلُ فاجتمع فيه التعريفُ الحاصل بالنداء والتأنيثُ اذ كان معدولا عن مؤنّث والعدلُ مع لفظ فَعالِ فناسَبَ لفظَ نَزالِ ومعناه فبُنى كبنائه والدليلُ على تعريفه قولهم يا فُسَقُ الخَبِيثُ ويا فَساقِ الخبيثةُ فوصفُهم اياه بالمعرفة دليلٌ على تعريفه ، وربّما جاء فى غير النداء ضرورةً فى الشعر ولذلك قلنا غالباً قال الحُطَيْئة

* أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمّ آوِى * الى بَيْتٍ قَعيدَتُهُ لَكاعِ *

ففَساقِ معدول عن فاسِقَة والفاسقُ الفاجر وأصله الخروجُ عن الامر يقال فسقتِ الرُّطَبَةُ اذا خرجتْ عن قِشْرتها ومنه قوله تعالى فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ اى خرج عن ذلك قال ابن الأعرابىّ لم يُسمع فى شىء من كلام الجاهليّة ولا شعرِهم فاسِقٌ ، وامّا خَباثِ فمعدول عن خَبِيثة والخبيثُ ضدّ الطيّب يقال خَبُثَ

فهو خبيثٌ اى خَبٌّ رَدِئٌ وأخبثَه غيرُه علّمه الخُبثَ ، ولَكاعِ معدول عن لَكْعاَء يقال رجلٌ لُكَعٌ اى لئيمٌ وامرأةٌ لَكْعاَء وقد لَكِعَ لَكاعةً فهو أَلْكَعُ ولُكَعُ معدول عنه ولذلك لا ينصرف ولَكاعِ معدول عن لَكْعاَء ، وقالوا رَطابِ للأَمَة وهى صفةُ ذَمّ والمراد يا رَطْبَةَ الفَرْجِ وذلك ممّا تُعاب به المرأة ، وقالوا يا دَفارِ والمراد يا دَفْرَةُ فعدلوا عن دفرة الى دَفارِ للمبالغة فى الصفة والدَفْرُ النَتْنُ والدنيا أُمُّ دَفارِ كنوها بذلك ذمًّا لها ويقال دَفْرًا لك اى نَتْناً ، وقالوا للأَمَة ايضا يا خَصافِ فهو صفةُ ذمّ والخَصْفُ الحَبْق انشد الأصمعىّ

* إنّا وَجَدْنا خَلَفًا بِئْسَ الخَلَفْ * عَبْدًا اذا ما نآء بالحِمْل خَصَفْ *

كانّهم ارادوا يا خاصفةُ اى يا ضارطةُ ، ومثله قولهم يا حَباقِ والمراد يا حابقةُ فعُدل الى فَعالِ للمبالغة والحَبْقُ الضَرْطُ ، وقالوا يا حَزاقِ اى يا حازقةُ وهو من صفات الذمّ من معنى البُخْل وقيل هو بالخاء المعجمة من الخَزْق وهو القَذْرُ كانّه قال يا ذارقةُ ،

قال صاحب الكتاب وفى غير النداء نحوُ حَلاقِ وجبافِ للمَنيّة وصرامِ للحَرْب وكلاحِ وجداعِ وأزامِ للسَنة وحنادِ وبراحِ للشمس وسباطِ للحُمّى وطمارِ للمكان المرتفع يقال هَوَى من طَمارِ وإبْنَا طَمارِ ثَنيّتان ووَقَعَ فى بَناتِ طَبارِ وطَمارِ اى فى دَواهٍ ورماه اللّهُ بِبِنْتِ طَمارِ وسَبَّيْتُه سَبّةً تكون لَزامِ اى لازمةً ويقولون للرجل يطلع عليهم يكرهون طَلْعَتَه حَدادِ حُدّيه وكَرارِ خَرَزَةٌ يُؤَخِّذْن بها أَزْواجَهنّ يقلن يا هَصْرَةُ اهْصِريه ويا كَرارِ كُرّيه إن أَدْبَرَ فرُدّيه وإن أَقْبَلَ فسُرّيه وفى مَثَل فَشاشِ فُشّيه من اسْتِه الى فِيه وقَطاطِ فى قوله

* أَطَلْتُ فِراطَهم حتّى اذاما * قَتَلْتُ سَراتَهم كانتْ قطاطِ *

اى كانت تلك الفَعْلَةُ لى كافيةً وقاطّةً لثأرى اى قاطعةً له ولا تَبُلُّ فلانًا عندى بَلالِ اى بالّةٌ ويقال للداهية صَمِّى صَمامِ وكَوَيْتُه وَقاعِ وهى سِمة على الجاعِرتَيْن وقيل فى طُولِ الرأس من مقدّمه الى مؤخّره قال

* وكُنْتُ اذا مُنِيتُ بخَصْمِ سَوْءٍ * دلفتُ له فأَكْوِيه وَقاعِ *

قال الشارح هذه الالفاظ وإن كان اصلها الصفةَ الّا انّها خرجت مَخْرَجَ الاعلام نحو حَذامِ وقَطامِ فلذلك كانت معارفَ والعلّةُ فى بنائها كالعلّة فى بناء حذامِ وقطامِ فى ذلك حَلاقِ وجَبافِ للمنيّة قيل لها حَلاقِ لانّها تحلق كلَّ حيّ من حَلْقِ الشَعَرِ قال الشاعر

* لَحِقَتْ حَلاقِ بهم على أَكْسائهم * ضَرْبَ الرِقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ *

وجَباذِ من جبذتُ الشىء كانّها تجبذهم وليس جَبَذَ مقلوبا من جَذَبَ وان كان فى معناه وانّما هما لغتان يقال جذب وجبذ ألا ترى انّ تصرّفهما بالماضى والمستقبل والمصدر واسم الفاعل والمفعول تصرّفٌ واحدٌ نحوُ جبذ يجبذ جَبْذًا فهو جابذٌ ومجبوذٌ كقولك جذب يجذب جَذْبًا فهو جاذبٌ ومجذوبٌ وان تَساوَيا فى التصرّف لم يكن جعلُ احدهما اصلا والاخرِ مقلوبا منه بأَوْلى من العكس وانّما قيل لها ذلك لجَبْذها الأرواحَ، ومن ذلك قولهم ضَرامِ للحرب عَلَمٌ لها وهو من أَضْرَمْتُ النارَ اى أَجّجْتُها يقال منه ضَرَمْتُ النارَ وأضرمتُ وضَرِمَ الشىءُ بالكسر اشتدّ حَرُّه والحربُ تُشبَّه بالنار، وقالوا كَلاحِ وجَداعِ وأَزامِ للسَنَة وكَلاحِ من قولهم كلح الرجلُ كُلوحًا وكُلاحًا اذا كشر عن أنيابه عُبوسًا وتوصَف السنة الجَدْبة بالكلوح فيقال سنةٌ كالحةٌ وربّما وصفوها بالمصدر مبالغةً كما قالوا رجلٌ عدلٌ ورِضًى قال لَبيدٌ

* كان غِياثَ المُرْمِلِ المُمْتاحِ * وعِصْمَةً فى الزَمَنِ الكُلاحِ *

وكَلاحِ اسمٌ للسنة الجَدْبة الشديدة معدولٌ عن كالحة، وجَداعِ اسمٌ للسنة الجدبة ايضا التى تجدع بالمال اى تذهب به قال الشاعر

* لقد آلَيْتُ أَغْدُرُ فى جَداعِ * وإنْ مُنّيتُ أُمّاتِ الرِباعِ *

وقالوا أَزامِ للسنة الشديدة يقال نزلت بهم أَزامِ وأَزُومٌ اى سنة شديدة من الأَزْمة وهى الشدّة والقحط يقال أصابتهم سنةٌ أَزَمَتْهم أَزْمًا اى طحنتْهم، وقالوا للشمس حَناذِ من الحَنْذ وهو شدّةُ الحَرّ وإحراقه يقال منه حنذتْه الشمسُ اى أَحْرقتْه ويجوز ان يكون من قوله تعالى فَمَا لَبِثَ أَنْ جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ اى مَشْوِيّ كانّها تَشْوِى بحرّها، وقالوا بَراحِ وهو من اسماء الشمس ايضا قال الشاعر

* هذا مَقامُ قَدَمَىْ رَباحِ * ذَبَّبَ حتّى دَلَكَتْ بَراحِ *

وهو مأخوذ من برح اذا زال ولذلك قيل لأقرب ليلةٍ مضت البارحةُ قيل لها ذلك لزوالها ويجوز ان يكون قيل لها ذلك لشدّة حرّها من البَوارِح وهى الرياحُ الحارّةُ ومنه بُرَحاء الحُمّى وهى شدّةُ حرّها، وقالوا سَباطِ للحُمّى قال * كانّهم تَمْلُّهُمْ سَباطِ * وهو مأخوذ من أسبطَ الرجلُ اى امتدّ وانبسط من الضرب اذ المحمومُ يتمدّد ويتمطّى ويتألّم تألُّمَ المضروب، وطَمارِ من اسماء المكان المرتفع قال الأصمعىّ يقال انصبّ عليه من طَمارِ اى من عالٍ قال الشاعر

* وإنْ كنتِ لا تَدْرِينَ ما الموتُ فانْظُرِى * الى هانئٍ فى السُّوق وَابنِ عَقِيلِ *

* الى بَطَلٍ قد عَقَّرَ السيـــفُ وَجْـــهَـــه * وآخَرَ يَهْوِى من طَمارِ قَـتِـيـــلِ *

قال الكسائىّ يقال من طَمارِ ومن طَمارَ بكسر الراء وفتحها فمَن كسر بناه على الكسر ومَن فتح أعربه ولم يصرفه كما فعلوا فى حَذامِ وقَطامِ وهو مأخوذ من الطُمور وهو شِبْهُ الوُثوب نحوَ السماء قال الشاعـــر

* وإذا نَبَذْتَ له الحَصاةَ رأيتَه * يَنْزُو لوَقْعتِها طُمورَ الأَخْيَلِ *

وطامرُ بن طامرٍ البُرْغوث قيل له ذلك لوُثوبه وابنا طَمارِ ثَنِيَّتان معروفتان ووقع فى بنات طَمارِ وطَبارِ اى فى دَواهٍ وأظنّ الباء بدلا من الميم لغَلَبَة استعمال الميم ويقولون رماه الله ببِنْتِ طَمارِ اى بداهية، وقالوا سبّبتُه سَبّةً تكون لَزامِ اى لازمةً جاؤا بها على فَعالِ كقَطامِ وقياسُه ان يكون صفةً شاملةً الّا انّ السبّة اختصّت بهذا البناء حتى صار كالعَلَم لها حكى ذلك الكسائىّ، ويقولون للرجل يطلُع عليهم يكرهون طَلْعتَه حَدادِ حُدّيه وهو من الحَدّ وهو المنع ومنه قيل للبوّاب حَدّادٌ لمَنْعه الداخلَ فحَدادِ معدول عن حادّة اى مانعة وهو مُنادًى محذوفُ أداةِ النداء وينبغى ان يكون موضعه مع فَساقِ ولَكاعِ وقولهم حُدّيه اى امْنَعيه وهى كالرُقْية والتأنيث كانّه يخاطب جِنّيّةً او تابعةً، وكذلك قولهم كَرارِ هى خَرَزَةٌ تُؤخَذ بها نساء العرب أزواجَهنّ اى يسحَرن تقول الساحرةُ يا هَصْرَةُ اهْصِـرِيـه اى ارْجِعيه وأصلُه المَيْل ويا كَرارِ كُرّيه وهو معدول عن كارّةٍ وهو من الكَرّ وهو الرُجوع يُستعمل لازما ومتعدّيا كما كان رجع كذلك إن أَدْبَرَ فرُدّيه وإن أقبل فسُرّيه، وقالوا فى مَثَلٍ قَشاشِ قُشّيه من آسته الى فيه قَشاشِ مبنىٌّ على الكسر والمراد فاشّةٌ عُدل الى قَشاشِ للمبالغة والمرادُ بقَشاشِ الداهيةُ اى يا داهيةُ استخرجى ما عنده كما تنفشّ الرياحُ من الوَطْب ورُدّيه عمّا فى نفسه من قولهم انْفَشّ الرجلُ من الامر اذا فتر وكسل، وقالوا قَطاطِ وهو معدول عن قاطّةٍ اى كافيةٍ يقال قَطاطِ بمعنَى حَسْبى من قولهم قَطْك درهمٌ اى حَسْبُك وكافيك مأخوذٌ من القَطّ وهو القَطْع كانّ الكفاية قطعتْ عن الاستمرار فامّا قوله * أطلتُ فراطهم الخ * فالبيت لعمرو بن مَعْديكَرِبَ، وقالوا بَلالِ بمعنى بالّةٍ يقال لا تَبُلُّك عندى بَلالِ اى بالّةٌ قالت ليلى الأَخْيَليّة

* فلا وأَبيك يا ابنَ أبى عقيلٍ * تَبُلُّك بعدها فينا بَلالِ *

* فلو آسَـيْـتَـه لَخَـلاك ذَمٌّ * وفارَقَك ابنُ عمّك غيرَ قالِ *

ابن ابى عقيل كان مع تَوْبَةَ حين قُتل وفرّ عنه فهى تُعنّفه على ذلك وكان ابنَ عمّه اى لا يُصيبك بعدها فينا نَدًى ولا خيرٌ وهو من البَلَل وهو الرُّطوبة، وقالوا صَمامِ للداهية اى صامّةٌ ويقال داهيةٌ صَمّاء اى شديدة يقال صَمّى صَمامِ اى ازْدَقِّ يا داهيةُ وزيدى، وقالوا كَوِيته وَقاعِ وهى سمةٌ قال ابو عبيدة هى الدائرةُ على الجاعرتَيْن وقال غيره هى دائرة واحدة يُكْوَى بها جِلْدُ البعير اَيْنَ كان لا تَخُصّ موضعًا قال عَوْفُ بن الأَحْوص * وكنتُ اذا مُنيتُ الخ * وهو مأخوذ من الوَقيعة وهى نُقْرةٌ فى مَتْنِ حجرة يستنقع فيها الماء،

قال صاحب الكتاب والمعدولة عن فاعِلةَ فى الأعلام كحَذامِ وقطام وغلاب وبهان لنِسْوة وسَجاحِ للمتنبّئة وكساب وخطاف لكَلْبَتَيْن وقثام وجعار وفشاح للضَّبُع وخصاف وسكاب لفَرَسَيْن وعرار لبَقَرة يقال باءتْ عَرارِ بكَحْلَ وظَفارِ للبَلَد الذى يُنسَب اليه الجَزْعُ ومنها قولهم مَن دخل ظَفارِ حَمَّرَ ومَلاعِ ومناع لهَضْبَتَيْن ووبار وشراف لأَرْضَيْن ولصاف لجَبَل،

قال الشارح هذا القسم الرابع من اقسام فَعالِ وهو ضربٌ من المرتجَل لانّه لم يكن قبل العَلَميّة بإزاء حقيقةٍ معدولا ثمّ نُقل الى العلميّة والفرقُ بين هذا القسم والذى قبله انّ هذا القسم مقطوعُ النَظَر فيه عن معنى الوصفيّة والذى قبله الوصفيّةُ فيه مرادةٌ فمن ذلك حَذامِ اسمٌ من اسماء النساء معدول عن حاذِمةَ عَلَمًا وهو مأخوذ من الحَذْم وهو القطع يقال حذمتُ الشىء حَذْمًا اى قطعتُه وسيفٌ حَذِيمٌ اى قاطعٌ وبه سُمّى حَذِيمَةُ بن يَرْبوع بن غَيْظ بن مُرّةَ، ومن ذلك قَطامِ اسم امرأةٍ معدول عن قاطمةَ وهو مأخوذ من القَطْم وهو العَضّ وقطعُ الشىء بمُقدَّم الفم ولذلك قيل للصقر قُطامىٌّ ومنه لقبُ الشاعر قُطامىّ بضمّ القاف وفتحها، وكذلك غَلابِ من اسماء النساء كقطام مأخوذ من غَلَبَهُ يغلبه غَلْبًا وغَلَبًا وغَلَبَةً قال الله تع وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ، وبَهانِ اسم امرأة قال الشاعر

* أَلَا قالتْ بَهانِ ولم تَأَبَّقْ * كَبِرْتَ ولا يَليقُ بك النَعيمُ *

وهو مأخوذ من قولهم امرأةٌ بَهْنانةٌ اى ضَحّاكةٌ طَيِّبةُ الأَرَج وبَهْنانةٌ فَعْلانةٌ الالفُ والنون فيها زائدة كخُمْصانةٍ ونَدْمانةٍ، وسَجاحِ اسم امرأة من بنى يَرْبوع تنبّأتْ فى زمنِ مُسَيْلِمَةَ وهو مأخوذ من قولهم وجهٌ أَسجحُ اى حسنٌ مستقيمُ الصورة قال الشاعر * كمرآةِ الغريبة أَسجحُ * ومنه قولهم ملكتَ فأَسْجِحْ اى أَحْسِنْ فسَجاحِ معدول عن ساجحةَ عَلَمًا وساجحة منقول من الصفة وهى المُحْسِنة، ومن الاعلام على فَعالِ قولهم كَسابِ وخَطافِ لكَلْبَتَيْن فكَسابِ معدول عن كاسبة منقول من الصفة يقال كسبتُ

مالا واكتسبته بمعنى واحد وكسبتُ الرجلَ مالا فكسبه جاء مطاوعُه على فَعَلَ والكَسْبُ طلبُ الرزق والكَواسِبُ الجَوارِح وخَطافِ معدول عن خاطفة كانّها تَخطَف الصَّيْدَ اى تستلبه ، ومن اسماء الضَّبُع قَثامِ وجَعارِ وفَشاحِ فقَثامِ اسمُ الأُنثى من الضباع والذكرُ قُثَمُ فقُثَمُ معدول عن قاثِمٍ منقول من الصفة بمعنى المُعْطِى من قَثَمَ له من المال اذا أعطاه دُفْعَةً من المال جيّدةً كما كان عُمَرُ معدولا عن عامرٍ وقَثامِ معدول عن قاثمة كما كان حَذامِ معدولا عن حاذمة وقيل انّما قيل لها قثام لتلطّخها بجَعْرِها وهو نَجْوُها يقال للأَمَة قَثامِ كما يقال لها دَفارِ وقالوا لها ايضا جَعارِ لكثرة جَعْرِها وقالوا لها ايضا فَشاحِ وهو من قولهم فَشَحَ فبَالَ اى فرّج ما بين رجلَيْه وهو كالتفحّج كانّها لعِظَم بَطْنها تفشح ، وقالوا حَصافِ وهو اسمُ فرس وهو من قولهم فرسٌ مُحْصِفٌ وناقةٌ مِحْصافٌ اى سريعةٌ وربّما قالوه بالخاء المعجمة ، وعَرارِ بالعين والراء المهملتَيْن اسمُ بَقَرة ومن امثالهم بآءتْ عَرارِ بكَحْلِ كانتا بَقَرتَيْن انتطحتا فماتتا معًا فبآءتْ هذه بهذه يُضرَب لكلّ متساويَيْن قال ابن عَنْقاء الفَزارىّ

* بآءتْ عَرارِ بكَحْلٍ والرِفاقُ مَعًا * فلا تمنّوْا أَمانىّ الأَباطيلِ *

يقال بآء الرجل بصاحبه اذا قُتل به ويقال بُؤْ به اى كُنْ ممّن يُقتَل به وكَحْل يصرف ولا يصرف فمَن لم يصرفه فلانّه عَلَمٌ مؤنّثٌ لانّه اسمُ بقرة ومَن صرّفه فلخفّته كدَعْدٍ ويجوز ان يكون اشتقاقُ عَرارِ من العُرّة وهو السَلْح يقال عَرّ اذا سَلَحَ كانّه قيل لها ذلك لسَلْحها كما قيل للضبع جَعارِ لكثرة جَعْرِها ، وظَفارِ اسمُ بلد باليَمَن يقال جَزْعٌ ظَفارىٌّ منسوبٌ اليها وعُودٌ ظَفارىٌّ للّذى يُتبخّر به ومن امثالهم مَن دخل ظَفارِ حَمَّرَ اى تكلّم بكلام حِمْيَرَ يُضرَب لمن يتلبّس بقوم فيصير على خُلُقهم واشتقاقُ ظَفارِ من الظَفَر وهو المطمئنّ من الارض ذو النبات ويقال ظَفَّرَ النباتُ يُظفّر اذا طلع ، ومَلاعِ اسمُ هَضْبَة والهضبةُ الجبل المنبسط على وجه الارض ومن امثالهم أَوْدَتْ بهم عُقابُ مَلاعِ اى أهلكتْهم بكُنُودها وهو من المَليع والمَلاع وهما المَفازة لا نبات فيها ، وكذلك مَناعِ اسمُ هضبة ايضا شاقّةٍ وهو مأخوذ من قولهم مكانٌ مَنيعٌ وقد مَنُعَ اذا امتنع على من يُريده ، وقالوا وَبارِ وهو عَلَم لارض كانت لعادٍ ويزعمون انّها بلدُ الجنّ ويحتمل اشتقاقُها امرَيْن احدهما ان تكون سُمّيت بذلك لكثرة الوبار بها وهو جمعُ وَبْرة وهى دُوَيْبّةٌ تُشبه بالسنّوْر بلا ذَنَب او لانّها تُنْبِت بناتِ أَوْبَرَ وهى ضربٌ من الكَمْأة ، وقالوا شَرافِ وهو اسم لارض من قولهم جبلٌ مُشْرِفٌ اى عالٍ ، وقالوا لَصافِ وهى ارضٌ من منازل بنى تميم قال الشاعر

* قد كنتُ أَحْسَبُكُمْ أُسُودَ خَفِيَّةٍ * فاذًا لَصافِ تَبِيضُ فيها الحُمَّرُ *

الحُمَّر ضرب من الطير كالعُصْفور ويجوز ان يكون اشتقاقُ لَصافِ من اللَّصَف وهو شيء ينبت فى اصل الكَبَر أشبهَ الخِيارَ وقيل هو ضربٌ من التمر،

فصــــل ١٩٤

قال صاحب الكتاب والبناء فى المعدولة لغةُ اهل الحجاز وبنو تميم يُعربونها ويمنعونها الصرفَ الّا ما كان آخِرُه راءً كقولهم حَضارِ لأحدِ المُحْلِفَيْن وجَعارِ فانّهم يوافِقون فيه الحجازيّين الّا القليلَ منهم كقوله

* ومَرَّ دَهْرٌ على وَبارٍ * فهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبارُ *

بالرفع،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من المعدولة فيها مذهبان احدهما مذهبُ اهل الحجاز فانّهم يجعلونها كالفصول المتقدّمة فيبنونها ويكسرونها حملًا عليها لمجامَعتها إيّاها فى التأنيث والعدل والتعريف كما كان كذلك فيما قبلُ وقال ابو العبّاس انّما بُنيت لانّها قبل العدل غيرُ مصروفة نحوُ حاذِمةَ وقاطِمةَ فاذا عُدلت زادها العدلُ ثِقلًا وليس وراءَ منعِ الصرف الّا البناء وقد تقدّم ذلك والكلامُ عليه قال الشاعر

* اذا قالت حَذامِ فصَدِّقوها * فإنّ القولَ ما قالت حَذامِ *

وقال الاخر

* أتارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطامِ * وضِنًّا بالتحيّةِ والكَلامِ *

فبناهما على الكسر وامّا بنو تميم فانّهم يُجْرونها مُجْرَى ما لا ينصرف من المؤنّث نحو زَيْنَبَ وعائشةَ فيقولون هذه حَذامُ وقَطامُ ورأيت حذامَ وقطامَ ومررت بحذامَ وقطامَ الّا ما كان آخِرُه راءً فإنّ اكثرهم يُوافِق اهلَ الحجاز فيكسرون الراءَ وذلك من قِبَل انّ الراء لها حظٌّ فى الامالة ليس لغيرها من الحروف فيكسرونها على كلّ حال من جهة الامالة التى تكون فيها فيكون الكسرُ من جهة واحدة وذلك نحوُ حَضارِ اسمِ كوكب بالقرب من سُهَيْل يقال حَضارِ والوَزْنُ مُحْلِفان وهما نَجْمان يطلعان قبل سهيل فيُحلَف انّهما سهيلٌ للشَبَه، وجَعارِ اسم للضبع ووَبارِ موضع، ومنهم من لا يفرّق بين ما آخِرُه راءٌ

وغيرِه فلا يصرفه كحذامِ وقطامِ وقال الشاعر * ومرّ دهرٌ الخ * هكذا جاء مرفوعا وهو من قصيدة قوافيها مرفوعة وهو للأعشى وهو من بنى قيس ومنزلُه باليمامة وبها بنو تميم ؛

فصل ١٩٥

قال صاحب الكتاب هَيْهاتَ بفتح التاء لغةُ اهل الحجاز وبكسرها لغةُ أَسَدٍ وتَميمٍ ومن العرب مَن يضمّها وقُرِئَ بهنّ جميعا وقد تُنوَّن على اللغات الثلث وقال

* تذكّرتَ أيّامًا مَضَيْنَ من الصِبَى * فهَيْهاتَ هَيْهاتٍ اليكَ رُجوعُها *

وقد رُوِى قوله * هَيْهاتُ من مُصْبَحِها هَيْهاتِ * بضمّ الاوّل وكسر الثانى ؛

قال الشارح قد ذكرنا هَيْهاتَ وأنّه مبنىّ لوقوعه موقع الفعل المبنىّ او بالحمل على صَهْ ومَهْ ونحوهما ممّا يُؤمَر به وحقُّه السكون على اصل البناء والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين الالف والتاء فمنهم مَن فتح التاء إتباعًا لما قبلها من الفتح اذ كانت الالف غيرَ حصينة لضرب من الخفّة كما فتحوها فى الآنَ وشتّانَ وهى لغةُ اهل الحجاز وهو اسم واحد عندهم رباعىٌّ من مُضاعَف الهاء والياء ووزنُه فَعْلَلَةٌ وأصله هَيْهَيَةٌ فهو من باب الزَلْزَلة والقَلْقَلة ونظيرُه من المعتلّ الزَوْزاة والقَوْقاة والشَوْشاة والزوزاةُ مصدرُ زَوْزَيْتُ به وهو شِبْهُ الطَرْد والقَوْقاةُ كالضَوْضاة ومنه قَوْقَتِ الدَجاجةُ اذا صَوّتَتْ والشَوْشاةُ الناقة السريعة والاصل الزَوْزَوَة والقَوْقَوَة والشَوْشَوَة فقُلبت الواو فيهنّ ياءً لوقوعها رابعةً ثمّ قُلبت ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فالالف هنا بدلٌ من ياءٍ هى بدلٌ من واو وهيهات اصلُها هَيْهَيَة فقُلبت ياءه ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت هَيْهَات وتاءه للتأنيث لحقه عَلَمُ التأنيث وإن كان مبنيّا كما لحق كَيّةَ وذَيّةَ فعلى هذا تُبدَل من تاءه هاءً فى الوقف كما تبدلها فى أَرْطاةٍ وسِعْلاةٍ ؛ ومنهم من كسر التاء فقال هيهاتِ وهى لغة تميم وأسدٍ ويحتمل امرَيْن احدهما ان يكون اسما واحدا كحاله فى لغة مَن فتح وانّما كُسر على اصل التقاء الساكنَيْن لخفّة الالف قبلها كما كسروا نون التثنية بعد الالف فى قولك الزيدان والعمران ويحتمل أن يكون جمعَ هيهاتَ المفتوحة لجمع المصحَّح والتاء فيه تاء جمع التأنيث فالكسرةُ فيها كالفتحة فى الواحد ويكون الوقفُ بالتاء على حدّ الوقف على التاء فى مسلماتٍ واللامُ التى هى الالف فى هيهات محذوفةٌ لالتقائها مع الف الجمع وانّما حُذفت ولم تُقلب كما قُلبت فى حُبْلَيات لعدم تمكّنها

جعلوا للمتمكّن مَزِيّةً على غير المتمكّن فحذفوها على حدّ حذف الياء فى اللذان واللتان ولو جاءت غير محذوفة لقلت هَيْهَيَات كشَوْشَيَات وقَوْقَيَات فى جمع شَوْشاةٍ وقَوْقاةٍ لكنّه جاء مخالفاً لجمع المتمكّنة فالالف فى هيهات فى مَن فتح لامُ الفعل المبدلةُ من الياء بمنزلة اللام الثانية فى الزَّلْزَلَة والقَلْقَلَة والالف فيمَن كسر زائدةٌ وهى التى تصحب تاء الجمع فى مثل الهِنْدات والحُبْلَيات، ومنهم من يضمّ التاء فيقول هيهاتُ ويحتمل الضمّ فيها امرَيْن احدُهما ان يكون إعرابا وقد أخلصها اسماً معربًا فيه معنى البُعْد ولم يجعلها اسما للفعل فيَبْنِيَه ويكون مبتدأً وما بعده الخبر والامرُ الثانى ان تكون مبنيّةً على الضمّ لانّ الضمّ ايضا قد يكون لالتقاء الساكنين نحو أُفُّ ومُنْذُ ونَحْنُ وقد قالوا فى زَجْرِ الإبل جَوْتَ بالفتح وجَوْتِ بالكسر وجَوْتُ بالضمّ، وقد تُنَوَّن هيهات فى لغاتها الثلاث فيقال هيهاتٌ وهيهاتٍ وهيهاتاً فمن لم ينوّن اراد المعرفة اى البعدَ ومَن نوّن اراد النكرة اى بُعْداً، وقوله وقد قُرِئَ بهنّ جميعا يريد اللغات الثلاث فالفتحُ هى القراءة العامّة المشهورة وقد رُوِيت منوّنةً عن الأَعْرَج والكسرُ من غيرِ تنوين قراءةُ ابى جعفر الثَّقَفىّ والكسرُ مع التنوين قراءةُ عيسى بن عمر والضمُّ مع التنوين قراءةُ ابى حَيْوَةَ ولا أعلمها قُرِئت بالضمّ من غير تنوين وقيل قرأ بها قَعْنَبٌ فامّا قوله * تذكّرتَ ايّاما الخ * فشاهد على الكسر مع التنوين فنوّن الثانيةَ ولم ينوّن الاولى والمعنى يتأسّف على ايّام الصبى ويستبعد رجوعَها وامّا قول الاخر

* يُصْبِحْنَ بالقَفْرِ أَتاوِيّاتِ * هيهاتِ مِن مُصْبَحِها هيهاتِ *
* هيهاتِ حَجْرٌ من صُنَيْبِعاتِ *

فالرواية بضمّ الاوّل وكسر الثانى يصف إبلاً قطعتْ بلاداً حتى صارت فى القِفار،

قال صاحب الكتاب ومنهم مَن يحذفها ومنهم مَن يسكّنها ومنهم مَن يجعلها نوناً وقد تُبدَل هاؤها همزةً ومنهم مَن يقول أَيْهاكَ وأَيْهانَ وأَيْهَا وقالوا إنّ المفتوحة مفردةٌ وتاؤُها للتأنيث مثلُها فى غُرْفة وظُلْمة ولذلك يقلبها الواقفُ هاءً فيقول هَيْهاهْ وألفُها عن ياءٍ لانّ اصلها هَيْهَيَةٌ من المُضاعف كزَلْزَلَةٍ وامّا المكسورة فجمعُ المفتوحة وأصلُها هَيْهَيات فحذف اللام والوقفُ عليها بالتاء كمُسْلِمات،

قال الشارح من العرب من يحذف التاء من هيهات فيقول هَيْهَا لانّ التاء زائدةٌ لتأنيثِ اللفظة كظُلْمَة وغُرْفَة وليست لتأنيث المعنى كقائمة وقاعدة فلذلك حذفها وجعل تسميةَ الفعل بدونها لانّه أخفّ والتذكيرُ هو الاصل، ومنهم من يُسكّن التاء ويقول هَيْهاتْ هَيْهاتْ وقد قرأ بها عيسى الهَمْدانىّ

وفي روايةٌ عن ابى عمرو ووجهُ ذلك اعتقادُ الوقف لانّه فى الوقف يجوز الجمع بين ساكنَيْن فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة والأَمثلُ ان يكون ذلك فيما فيه ضميرٌ نحو قوله هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ اذ كان فيه ضميرُ الإخراج لتقدُّم ذكره واذا كان فيه ضميرٌ استقلّ به فساغ الوقفُ عليه والوجهُ ان يكون ذلك على لغةِ مَن كسر التاء واعتقد فيه الجمعيّةَ ولذلك وقفوا عليها بالتاء اذ لو كان مفردا لكانت هاءً كهاء عَلْقاةٍ وسُماناةٍ ولَلزم إبدالُها فى الوقف هاءً فكنت تقول هيهاهْ فبَقاء التاء فى الوقف عليها دليلٌ على ما قلناه وقد قيل انّ الوقف عليها بالتاء اجراءً لحال الوقف مُجْرَى الوصل كقولِ من سُلّم عليه وعليك السلامُ والرحمتْ ونحو قوله * بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ * والاوّل أشبهُ اذ الثانى بابُه الضرورة والشعر، ومنهم من يجعلها نونًا فيقول هيهانَ والأقيسُ فى ذلك انّهم لمّا اعتزموا التذكيرَ بحذف التاء منها بالَغوا فى ذلك بأن زادوا الالفَ والنونَ اللتين تكونان للتذكير فى الصفات نحو عَطْشان وسَكْران وأُحذفت الالفُ الاصليّة لسكونها وسكونِ الالف الزائدة بعدها كما حُذفت مع الف الجمع فى هيهاتٍ على لغةِ مَن كسر فيكون هيهان مذكّرا وهيهات مؤنّثا ويجوز ان يكون هيهانَ فَعْلانَ ثلاثيٌّ فيكون من معنى هيهات لا من لفظه كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ولا يقال النونُ بدلٌ من التاء لانّا لا نعلمها أُبدلت من التاء فى موضعٍ فيكونَ هذا مثلَه، فامّا مَن كسر نونَ هيهان فيكون تثنيةً وقد حكى ثَعْلَبٌ التثنيةَ فيها والمرادُ بالتثنية معنى التكرير اى هيهاتَ هيهاتَ كما كان تقديرُ حَنانَيْكَ ودَوالَيْكَ تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ ومُداوَلةً بعد مداولة ويحتمل ان يكون تثنيةً ايضا على لغةِ مَن فتح النون على حدّ قوله

* أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانَا * ومَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانَا *

ومن العرب من يُبدِل هاءه همزةً فيقول أَيْهاتَ قال جَرِير

* أَيْهاتَ مَنْزِلُنا بنَعْفِ سُوَيْقةٍ * كانتْ مُبارَكةً من الأَيّام *

والهمزة قد تُبدَل من الهاء قالوا ماءٌ وشاءٌ والاصلُ مَوَهٌ وشَوَهٌ وكان ذلك لضرب من التّقاصّ لكثرةِ إبدال الهاء من الهمزة ألا تراهم قالوا هِنْ فعلتَ فعلتُ والمراد إنْ وقالوا هنرتُ الثوبَ فى أنرتُه وقالوا هرحتُ الدابّةَ والمراد أرحتُها فعوّضوا الهمزةَ من الهاء لكثرة دخول الهاء عليها وقالوا أَيْهاكَ فأبدلوا من الهاء الهمزةَ ولمّا حذفوا التاء من هيهات لما ذكرنا من إرادةِ تذكيرِ لفظها أدخلوا كافَ الخطاب فقالوا أَيْهاكَ على حدّها فى ذاكَ والنّجاءكَ ويجوز ان تكون الكاف اسمًا فى محلّ خفض بالاضافة وتُخلص هَيْهَا

اسمًا معربًا بمعنى البُعْد ويُؤنّس بذلك قراءةُ من قرأ هيهاتٌ بالرفع والتنوين فى احد الوجهين، وممّا يُؤنّس باستعمالهم فى هذا اللفظ اسمًا معربًا قولُ رُؤْبَةَ * هيهاتَ من مُنْخَرَقٍ هيهاءُه * فهو كقولهم بُعْدَ بُعْدُه وجُنّ جُنُونُه للمبالغة فهَيْهَاءَةٌ فَعْلالَةٌ كزَلْزالَةٍ والهمزةُ فيه بدلٌ من الياء لانّه رباعىٌّ على ما تقدّم، وقالوا أَيْهانَ وأَيْهَا كما قالوا هَيْهانَ وهَيْهَا وقوله إِنّ المفتوحة مفردةٌ قد تقدّم الكلام عليه الى آخر الفصل،

فصل ١٩٦

قال صاحب الكتاب المعنى فى شَتّانَ تَبايُنُ الشيئَيْن فى بعض المَعانى والاحوالِ والذى عليه الفُصَحاء شَتّانَ زيدٌ وعمرٌو وشَتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو قال

* شَتّانَ ما يَوْمِى على كُورِها * ويومُ حَيّانَ أَخِى جابِرِ *

وقال

* شَتّانَ هذا والعِناقُ والنَّوْمْ * والمَشْرَبُ البارِدُ فى ظِلّ الدَّوْمْ *

وامّا نحوُ قوله

* لَشَتّانَ ما بينَ اليَزِيدَيْنِ فى النَّدَى * يَزيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حاتِمِ *

فقد أَباه الأصمعىّ ولم يستبعده بعضُ العُلَماء عن القياس،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على شَتّانَ بما فيه مَقْنَعٌ ونحن الآنَ نتكلّم على الأبيات، اعلمْ انّ شتّان معناها تَبايَنَ وافْتَرَقَ وذلك لا يكون من واحد لانّ الفُرْقة انّما تحصل من اثنين فصاعدًا والمرادُ المفارَقةُ فى المعانى والاحوال كالعِلْم والجَهْل والصِحّة والسَقَم ونحوها لانّ الافتراق بالذوات حاصلٌ اذ كلّ شيئين فأحدُهما غيرُ الاخر لا محالةَ وانّما لمّا كان قد يحصل ثَمّ اشتباهٌ فى بعض الاحوال والمعانى وجب ان يكون الافتراق فيها ايضا فلذلك تقول شَتّانَ زيدٌ وعمرٌو ولو قلت شتّان زيدٌ وسكتّ لم يجز لما ذكرناه من انّ الافتراق لا يكون من واحد، وامّا البيت الثانى الذى انشده وهو * شتّان هذا والعِناقُ والنَّوْمْ الخ * فالشاهد فيه رفعُ الاسمين بعده ارتفاعَ الفاعل وهذه اللغةُ الفصيحة ويُروى فى ظلّ الدوم على الاضافة فمَن روى والظلّ الدوم فعلى الصفة والمعنى الظلُّ الدائمُ ومن أضاف اراد

بالدوم شجر المُقْل لا الصفة، واما البيت الاوّل وهو * شتّان ما يَوْمى الخ * فالبيت للأعشى والشاهد فيه ما يومى ويوم حيّان فما زائدة والمرادُ شتّان يومى ويومُ حيّان فهو كالاوّل الّا انّ فيه زيادةَ مَا وحَيّانُ رجلٌ من بنى حَنيفة كان يُنادِم الاعشى وله أخٌ يقال له جابر كان مَلكًا يُحْسِن اليه فهو يفرق بين ركوبه على كور الناقة تدور وبين تلك الايّام وهو قريبٌ من معنى البيت الاوّل، واما البيت الثالث وهو * لَشتّان ما بين اليزيدين الخ * فهو لِرَبيعَةَ الرَّقّى وهو مُولَّد لا يُؤخَذ بشعره واليزيدان يزيدُ بن حاتم المُهَلَّبىّ وهو الممدوح ويزيد بن أُسَيْد السُلَمىّ وكان المنصورُ قد عقد ليزيد بن اسيد على ديار مُضَر وعقد ليزيد بن حاتم على افْرِيقيّة فسارا معًا وكان يزيد بن حاتم يَمون الكَتيبتَيْن فقال ربيعةُ ذلك، وكان الأصمعىّ يُنْكِره ووجهُ انكاره انّ شتّان يقتضى اسمَيْن وما ههنا إن جعلتَها موصولةً كان ما بعدها اسما واحدا بمنزلة شَتّانَ زيدٌ وذلك لا يجوز ولذلك قالوا لو قيل شتّان زيدٌ او عمرٌو من غير ذكرِ اثنين لم يجز لانّ أَوْ لأحدِ الشيئَيْن وإن جعلتَها صلةً لم يبق معك ما يصلح ان يكون فاعلا وقال قومٌ لا يبعُد جوازُ ذلك لانّه اذا تَباعد ما بينهما فقد تَباعدا وفارَق كلُّ واحد منهما صاحبَه فاعرفه،

فصل ١٩٧

قال صاحب الكتاب أُفٍّ يُفتح ويُضَمّ ويُكسر وينوّن فى احواله وتُلحَق به التاء منوّنا فيقال أُفّةٌ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ أُفّ مبنيّة ومعناها أتَضَجَّرُ ونحوُه وحقُّها السكون على اصل البناء والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين وهما الفاءان وفيها لغاتٌ عدّةٌ قالوا أُفَّ مفتوحةً غيرَ منوّنة وأُفًّا مفتوحةً منوّنةً وأُفُّ مضمومةً من غير تنوين وأُفٌّ مضمومةً منوّنةً وأُفِّ بالكسر من غير تنوين وأُفٍّ بالكسر مع التنوين وتُخفَّف فيقال أُفْ ساكنةَ الفاء وتُمال فيقال أُفّى وهى التى تُخلِصها العامّةُ ياءً فتقول أُفّى، فامّا الفتح فيها فلكراهيَة الكسر فيها مع ثِقَل التضعيف فعدلوا الى الفتح اذ كان أخفّ الحركات ومَن ضمّ أتبع الفاءَ ضمّةَ الهمزة كما قالوا مُنْذُ وشُدُّ ومُدُّ ومن كسر فعلى اصل التقاء الساكنين ولم يُبالِ التثقّل ومن لم يُنوّن اراد التعريف اى التضجُّرَ المعروفَ ومن نوّن اراد النكرةَ اى تضجُّرًا ومن أمال أدخل فيه الفَ التأنيث وبناه على فُعْلَى وجاز دخولُ الف التأنيث مع البناء كما جاءت تاءه معه فى ذَيَّةَ

وكَيَّة وقد قالوا هَنَّا فى المكان فأدخلوا فيه عَلَم التأنيث مع البناء فعلى هذا لا يكون من لفظ هُنَا لانّ هُنَا من لفظٍ معتلّ اللامر فهو من باب هُدًى وضُحًى وهَنَّا صحيحُ اللامر من المضاعف فهو من باب حَبٍّ ودَرٍّ ولا يبعد ان يكون من لفظه ويكون وزنُه فَنْعَلًا كعَنْبَس فتكون النونُ الاولى زائدة والالفُ اصلاً ؞ وامّا أُفِ الخفيفةُ فانّهم استثقلوا التضعيفَ فحذفوا احدى الفائَيْن تخفيفاً فصارت أُفْ ساكنةً لانّها انّما كانت متحرّكةً للساكنَيْن وقد زال المقتضى للحركة وهو ذهابُ احد الساكنين ؞ ومنهم من قال أُفَ بفتح الفاء مع تخفيفها وقد قرأ بها ابن عبّاس ووجهُ ذلك انّهم أبقوا الحركةَ مع التخفيف أمارةً على انّها قد كانت مثقّلةً مفتوحة كما قالوا رُبَ فخفّفوها وأبقوا الفتحةَ فيها دلالةً على اصلها كما قالوا لا أُكلّمك حَبْرِى دَهْرٍ فأسكن الياء فى موضع النصب فى غير الشعر لانّه اراد التضعيف فى حَبْرِىَّ دَهْرٍ فكما انّه لو ادّغم الياء الأُولى فى الثانية لم تكن الّا ساكنةً فكذلك اذا حُذفت الثانية تخفيفاً أُقِرّت الاولى على سكونها لتكون أمارةً وتنبيهًا على إرادة الادّغام اذ مع الادّغام لا تكون الاولى الّا ساكنةً كذلك ههنا وقد ذكرنا طَرَفًا من ذلك فى شرح المُلوكىّ ؞ وامّا أُفَّة بتاء التأنيث فلا أَعرفُها وإن كانت قد وردتْ فما أَقَلّها وإن كان القياسُ لا يأباها كلَّ الاباء لانّه اذا جاز ان يدخلها الفُ التأنيث فيقال أُفِّى جاز ان يدخلها تاء لا فرقَ بينهما فاعرفه ؞

فصـــل ١٩٨

قال صاحب الكتاب وهذه الاسماء على ثلثة اضرب ما يُستعمل معرفةً ونكرةً وعلامةُ التنكير لَحاقُ التنوين كقولك ايهِ وايهٍ وصَهْ وصَهٍ ومَهْ ومَهٍ وغاقِ وغاقٍ وأُفِّ وأُفٍّ وما لا يُستعمل الّا معرفةً نحو بَلْهَ وآمِينَ وما التُزم فيه التنكيرُ كايهاً فى الكفّ وويْهاً فى الاغراء وواهاً فى التعجّب يقال واهاً له ما أَطْيَبَه ومنه فداءٍ لكَ فلانٌ بالكسر والتنوين اى لِيَفْدِكَ قال * مَهْلاً فداءٍ لكَ الأَقْوامُ كُلُّهُمُ *

قال الشارح قد تقدّم انّ هذه الاسماء تكون نكرةً ومعرفةً فاذا اريد بها النكرةُ نُوِّنتْ وكان التنوين دليلَ التنكير واذا اريد بها المعرفةُ واعتُقد ذلك فيها سقط التنوينُ منها وكان سقوطُه عَلَم المعرفة وذلك نحو صَهْ وصَهٍ وايهِ وايهٍ هذا مقتضى القياس فيها الّا انّها من جهة الاستعمال على ثلاثة اضرب منها ما يُستعمل معرفةً ونكرة ومنها ما لم يستعمل الّا معرفة ومنها ما لم يستعمل الّا نكرة فالاوّل نحو

قولك ايهِ وايهٍ وصَهْ وصَهٍ ومَهْ ومَهٍ وغاقِ وغاقٍ وأُفِّ وأُفٍّ فايهِ من غير تنوين معرفةٌ ومعناه الاستزادة قال ذو الرُّمّة

* وَقَفْنَا وقُلْنَا ايهِ عن أُمِّ سالمٍ * وما بالُ تَكْليمِ الدِيارِ البَلاقعِ *

لمّا اراد المعرفة لم يأتِ فيه بالتنوين وكان الأصمعىّ يُخطّئ ذا الرمّة فى هذا البيت ويزعم انّ العرب لا تقول الّا ايهٍ بالتنوين وجميعُ البصريين صوّبوا ذا الرمّة وقسموا ايه الى معرفة ونكرة فالمعرفةُ ايهِ بلا تنوين والنكرةُ ايهٍ منوّنًا وقالوا خَفِىَ هذا الموضعُ على مَن عابه والقولُ فيه انّ الاصمعىّ أنكره من جهة الاستعمال والنحويّون أجازوه قياسًا ولا خلافَ بينهم فى قلّة استعماله، ومن ذلك صَهْ من غير تنوين معرفةٌ وصَهٍ منوّنًا نكرةٌ، ومثله مَهْ ومَهٍ فمَهْ فى المعرفة ومعناه الكَفّ ومَهٍ فى النكرة ومعناه كَفًّا، وكذلك اذا قلت فى حكاية صوت الغُراب غاقِ وغاقٍ اذا نوّنت كان نكرةً ومعناه بُعْدًا بُعْدًا او فراقًا فراقًا لانّ صوت الغراب يُؤذِن بالفراق والبُعْد عندهم ولذلك سمّوه غراب البَيْن وكانّهم فهموا ذلك من لفظه اذ كان الغُراب من الغُربْة والاغتراب واذا اريد به المعرفةُ تُرك منه التنوين نحوَ غاقِ غاقِ، ومن ذلك أُفِّ وأُفٍّ وقد تقدّم الكلام فيه، فالتنوين الذى يدخل فى هذه الاصوات انّما يفرق بين المعرفة والنكرة ولا يكون فى معرفةٍ البتّةَ ولا يكون الّا تابعًا لحركات البناء وليس كتنوين زيد وعمرو الذى يكون بعد حركات الاعراب فى المعرفة والنكرة، وامّا الثانى وهو ما لا يُستعمل الّا معرفة فنحوُ بَلْهَ بمعنى دَعْ وآمينَ بمعنى استجبْ لم يُسمَع فى واحد منهما التنوينُ وقد تقدّم ذكرُهما، وامّا الضرب الثالث وهو ما لا يُستعمل الّا نكرةً منوّنا فنحو ايهًا فى الكَفّ فانّها لم تَرِد الّا منوّنةً نكرةً وفُتحت للفرق بينها وبين ايهِ التى بمعنى الاستزادة يقال ايهِ اى زِدْ من حديثك او عَمَلك وايهًا اذا استكففته عن ذلك قال حاتم

* ايهًا فِداءٌ لَكُمْ أُمّى وما وَلَدَتْ * حاموا على مَجْدكم وٱكْفوا مَن ٱتّكَلا *

وقال ابو بكر بن السَّرىّ يقال ايهًا فى الكفّ وايهًا بالتعريف والتنكير قال ومن ينوّن اذا فتح فكثيرٌ والقليلُ من يفتح ولا يُنوّن، ومن ذلك وَيْهًا بمعنى الاغراء بالشىء والاستحثاث عليه قال الكُمَيْت

* وجاءتْ حَوادِثُ فى مِثْلها * يقالُ لِمثْلِىَ وَيْهًا فُـلُ *

وقال الاخر

* وَهْوَ اذا قيل له وَيْهًا كُلْ * فانّه مُواشِكٌ مستعجِلْ *

* وَهْوَ اذا قيل له وَيْهاً فُلْ * فانّه أَحْرِ به أن يَنْكِلْ *

يريد يا فلانُ وهو صوتٌ سُمّى به الفعل ومسمّاه أَسْرِعْ وعَجِّلْ وهو مبنىّ لذلك وفُتح لثقل الكسر بعد الياء ولم يأت عنهم الّا منكورا ، وقالوا وَاهاً له ما أَطْيَبَهُ للتعجّب من طَيِّبِ الشىء وحُسْنه وهو اسمٌ لأَعْجَبُ قال ابو النجم

* وَاهاً لِرَيّى ثمّ واهاً واهَا * يا لَيْتَ عَيْنَيْها لنا وفاها *
* بِثَمَنٍ نُرْضِى به أَباها *

وهو من الاسماء التى لم تُستعمل الّا منكورةً منوّنةً والعلّةُ فى بناءه وفَتْحه كالعلّة فى وَيْهاً ، ومن ذلك قولهم فداءٍ لك فلانٌ بالكسر والتنوين انشد ابو زيد

* ايها فِداءٍ لك يا فَضالَهْ * أَجِرَّهُ الرُمْحَ ولا تُهالَهْ *

فهو مبنىّ على الكسر وانّما بُنى لوقوعه موقعَ ما اصلُه البناء وهو فعلُ الامر لانّهم يريدون به الدعاء والدعاء حقّه ان يكون على لفظ الامر وما جاء منه بلفظ الخبر نحوُ رَحِمَهُ اللهُ وسَلَّمَهُ اللهُ فتوسّعٌ ومبالغةٌ على معنَى حصولِ ذلك واستقرارِه والمرادُ لِيَفْدِكَ وهو فى البناء كنَزالِ ومَناعِ وكُسر لالتقاء الساكنين على اصلِ ما يقتضيه التقاء الساكنين والتنوينُ فيه للتنكير على نحوه فى ايهٍ ولم يُسمع عنهم الّا منوّنا وذلك لانّه ليس له متعلَّقٌ يحتمل التعريفَ كما لنظائره فيما ذكرنا فيجرى مجرَى ما وقع موقعَه من الفعل ، ويُروى فِداءٌ لك بالرفع وفِدًى لك بالقصر امّا وجهُ الرفع فعلى انّه خبرٌ مقدّمٌ على المبتدإ وهو فلانٌ وامّا القصرُ فيحتمل امرَيْن احدُهما ان يكون فى موضعِ رفع كما قالوا فداءٌ لك فرفعوا ويجوز ان يكون فى موضعِ بناء الّا انّه ثبتت الالفُ وإن كان فى موضعِ سكون لانّ الالفَ الواقعةَ قبل الممدود لا تقع قبل المقصور لكنّه ثبتت فيه الالفُ كما ثبتت فى مَتَى وليست الالفُ فى فدى لك على هذا كالتى فى عَلًا من قوله * فهْىَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً من عَلَا * لانّ هذه فى موضعِ حركةٍ وهى ضمّةٌ وتلك فى موضعِ سكون ، فامّا قوله

* مَهْلاً فِداءٍ لك الأَقْوامُ كُلُّهُمُ * وما أُثَمِّرُ من مالٍ ومن وَلَدِ *

فالبيت للنابغة والاقوامُ رفعٌ لانّه فاعلُ فداءِ لانّه فى معنَى لِيَفْدِكَ الاقوامُ ويروى بالرفع على الابتداء والخبر وبالنصب على المصدر ذكره النحّاسُ فاعرفه ،

فصـــل ١٩٩

قال صاحب الكتاب ومن اسماء الفعل دُونَكَ زيدا اى خُذْه وعِنْدَكَ عمرا وحَذَرَكَ بَكْرا وحَذارَكَ ومَكانَكَ وبَعْدَكَ اذا قلتَ تَأَخَّرْ او حذّرته شيئًا خَلْفَه وفَرَطَكَ وأَمامَكَ اذا حذّرتَه من بينِ يَدَيْه شيئًا او أَمرتَه أن يتقدّم ووَراءَكَ اى أُنْظُرْ الى خَلْفِكَ اذا بصّرتَه شيئًا ،

قال الشارح قد سمّوا الافعال باسماء مضافةٍ ظروفِ أَمْكِنَةٍ وغيرِها وقد قصره بعضهم على السَماع ولا يستعمل الّا ما ورد عن العرب من ذلك ولا يَقيسه وقد اجاز الكسائىُّ الاغراء بجميعِ حروف الصفات ويريد اهلُ الكوفة بحروف الصفات حروفَ الجرّ لاجراء حروف الجرّ مُجرى الظروف والمذهبُ الاوّل وعليه الاكثرُ وذلك لقلّةِ ما جاء منه عنهم فمن ذلك قالوا دُونَكَ زيدا اى خُذْهُ من تحتٍ وعندك عمرًا اى الْزَمْه من قُرْبٍ وقالوا مكانَكَ بمعنى اُثْبُتْ قال الله تع مَكانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكاؤُكُمْ فأكّد الضميرَ فى مكانكم حيث عطف عليه الشركاء فهو كقولك اُثبتوا انتم وشركاؤكم ، وقالوا بَعْدَكَ ووراءَكَ اذا قلت له تأَخَّرْ وحذّرته شيئًا من خَلْفه ، وقالوا فَرَطَكَ وأَمامَكَ اذا حذّرته من بينِ يدَيْه شيئًا فهذه كلّها ظروفٌ أُنيبت عن فعل الامر فهى فى مذهب الفعل لذلك والذى يدلّ على ذلك قولُه

* وقَوْلِي كُلّما جَشَأَتْ وجاشَتْ * مَكانَكِ تُحْمَدِى او تَسْتَرِيحِى *

فجوابُه بالجزم دليلٌ على انّه فى مذهب الامر كانّه قال اُثْبُتى تحمدى او تستريحى ، ومن ذلك ما حكاه الفرّاء من قول بعض العرب مكانَكَنِي لمّا وضعه موضعَ أَنْظِرْنى لَحِقه النونَ المزيدةَ لسلامة الفعل من الكسر نحو خُذْنِى وأَنْظِرْنى وهذه مبالغةٌ فى إجراء هذه الظروف مُجرى الفعل ولكون هذه الظروف فى مذهب الفعل ونائبةً عنه لم تكن معمولةً لغيرها ولا الحركةُ فيها بحركةِ اعراب وانّما هى حركةُ بناءٍ مَحْكِيّةٌ جائيةٌ بعد النقل على ما كانت عليه قبله الّا انّها لمّا لم تكن بعاملٍ كانت بناءً ويجوز ان لا تكون حكايةً وانّما هى بناءٌ لانّه لمّا سُمّى به فى حالِ اضافته صار كالاسم الواحد وصار الاوّل كالصدر للثانى ففتحُ الاوّل كفتحِ حَضْرَمَوْتَ وليست الفتحة فيه الفتحةَ التى كانت له فى حال اعرابه ، وامّا الكاف فى عندك ودونك ونحوهما من الظروف المسمّى بها الافعالُ فانّها اسماءٌ مخفوضةُ الموضع لانّها قبل التسمية بها كانت اسماء مخفوضة لا محالةَ والتسميةُ وقعتْ بها فكانت باقيةً على اسميّتها اذ التسميةُ لا تُحيلها ألا ترى انّ نحو تأبّطَ شرًّا لمّا وقعتِ التسميةُ بالجملة حُكِيَتْ وكان الاسمُ الثانى منصوبا كحاله قبل التسمية ، وذكر ابن بابْشاذ انّ الكاف فى هذه الاسماء حرفُ خطاب على حدّها

فى رُوَيْدَكَ وذٰلِكَ والنَّجاءَكَ واحتجّ بانّها اسماء افعالٍ واسماء الافعال فى مذهب الفعل فلا تضاف هذا معنى كلامه والمذهبُ الاوّل لانّ التسمية فى دونك وعندك ونحوهما وقعتْ بالمضاف والمضاف اليه كما وقعتْ بالجملة فى نحو تأبّط شرًّا وبَرَقَ نَحْرُه والتسميةُ فى رُوَيْدَكَ وقعت بالاسم الاوّل وحدَه بدليلِ انّه يقع بعده الظاهرُ فتقول رُوَيْدَ زيدًا وليس كذلك هذه الظروفُ، فامّا حَذَرَكَ وحذارَكَ فلا أراه من هذا الباب وانّما هو من مصادرَ مضافةٍ الى ما بعدها فهى من باب عَمْرَكَ اللهَ وقِعْدَكَ اللهَ وانّما أوردها ههنا لانّ فيها تحذيرا كالتحذير فى وَراءَكَ وأَمامَكَ ونحوهما فاعرفه،

فصـــل ٢٠٠

قال صاحب الكتاب ومن الأصوات قولُ المتندّم والمتعجّب وَىْ يقول وَىْ ما أَغْفَلَه ويقال وَىْ لِمَهْ ومنه قوله تعالى وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَافِرُونَ وضَرَبَه فما قال حَسِّ ولا بَسِّ ومِضْ أن يتمطّق بشفتيْه عند ردّ المحتاج قال * سألتُها الوَصْلَ فقالتْ مِضْ * وفى أمثالهم إنّ فى مِضّ لَمَطْمَعًا وبَخٍّ عند الاعجاب وأَخٍّ عند التكرّه قال العجّاج * وصارَ وَصْلُ الغانياتِ أخًّا * ورُوى كَخًّا وهَلَا زَجْرٌ للخَيْل وعَدَسْ للبَغْل وبه سُمّى وهَيْدَ بفتح الهاء وكسرها للابل وهادِ مثلُه ويقال أتاهم فما قالوا له هَيْدَ ما لك اذا لم يسألوه عن حاله وجَهْ ودَهْ مثلُه ومنه إلّا دَهٍ فلا دَهٍ وحَوْبُ وحاىْ وعاىْ مثلُه وسَعْ حَثٌّ للابل وجَوْتَ دُعاء لها الى الشُّرْب وأُنشد قوله

* دَعاهُنّ رِدْفِى فَٱرْعَوَيْنَ لصَوْتِه * كما رُعْتَ بالجَوْتَ الظِماءَ الصَوادِيا *

بالفتح محكيّا مع الالف واللام وجِىءٌ مثلُه وحَلْ زجرٌ للناقة وحَبْ من قولهم للجَمَل حَبْ لا مَشَيْتَ وهِدَعْ تسكينٌ لصغارِ الابل ودَوْهِ دعاء للرُبَع ونَخٍّ مشدّدةً ومخفّفةً صوتٌ عند إناخة البعير وهِيخِ وإيخِ مثلُه وهُسْ وهِجْ وفاعِ زجرٌ للغَنَم وبُسْ دعاء لها وهَجٍ وهَجَا خَسْءٌ للكلب قال

* سفرتْ فقلْتُ لها هَجٍ فتبرقعتْ * فذكرتُ حينَ تبرقعتْ ضَبّارا *

وعِيجِ يُصوّت به الحادى وحَجِ وعَهْ وعِيزِ زجر للضأن وثِىءٌ دعاء للتيس عند السفاد ودَجْ صياح بالدجاج وسَأْ وتُشُوْ دعاء للحمار الى الشُّرْب وفى مَثَلٍ اذا وقف الحمارُ على الرَدْهَة فلا تَقُلْ له سَأْ وجاهِ زجر السَبُع وقُوسْ دعاء للكلب وطِيخِ حكايةُ صوت الضاحك وعِيطْ صوتُ الفِتْيان اذا تصايحوا فى اللَّعِب وشيب

صوتُ مَشافرِ الابل عند الشُرْب وماء حكايةُ بُغامِ الظَّبْية وغاقِ حكايةُ صوتِ الغُراب وطاقِ حكايةُ صوتِ الضَّرْب وطَقْ حكايةُ صوتِ وَقْعِ الحجارة بعضها ببعض وقَبْ حكايةُ وقع السيف ،

قال الشارح انّما قال ومن الاصوات لانّ اسماء الافعال والاصوات متواخيةٌ لانّها مزجورٌ بها كما انّ الاصوات كذلك ، واعلمْ انّ الاصوات كلّها مبنيّةٌ محكيّةٌ لانّ الصوت ليس فيه معنًى فجرى مجرى بعضِ حروف الاسم وبعضُ حروف الاسم مبنيٌّ ، فمن ذلك قولهم وَيْ في حالِ النَدَم والإعجاب بالشيء وهو اسمٌ سُمّي به الفعل في حال الخبر كانّه اسمُ أَعْجَبُ او أَتَنَدَّمُ وهو مبنيّ لانّه صوتٌ سُمّي به ولم يلتقِ في آخره ساكنان فيجبَ لذلك التحريكُ فبقي على سكونه وقالوا وَيْ لُمّهِ والمراد لأُمّهِ فحذفوا الهمزة تخفيفًا كما قالوا أَيْش والمراد أَيُّ شيءٍ فحذفوا تخفيفاً ، فامّا قوله تعالى وَيْكَأَنَّهُ لا يفلح الكافرون فذهب الخليل وسيبويه الى انّ وَيْ منفصلةٌ معناها أَعْجَبُ ثمّ ابتدأ كأنّه لا يفلح الكافرون وكأنّ ههنا لا يراد بـه التشبيهُ بل القطعُ واليَقينُ وعليه بيتُ الكتاب

* وَيْ كأَنْ مَن يكُنْ له نَشَبٌ يُحْـبَبْ ومَن يفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ *

لم يُرِد ههنا التشبيه بل اليقين وممّا لا يكون فيه كأنّ الّا عاريةً من معنى التشبيه قوله

* كأنّني حينَ أُمسي لا تُكَلِّمُني * مُتَيَّمٌ يَشْتَهي ما ليس مَوْجودَا *

اى أنا حين أُمسي هذه حالي ، وذهب ابو الحسن الى انّه وَيْكَ مفصولةً من أَنَّهُ وكان يعقوبُ يقف على وَيْكَ ثمّ يبتدئ أَنَّهُ لا يفلح الكافرون كانّه اراد بذلك الإعلامَ بأنّ الكاف من جملةِ وَيْ وليست التي في صدرِ كأنّ انّما هي وَيْ على ما ذكرنا اضيف اليها الكافُ للخطاب على حدّها في ذلِكَ وأُولئكَ ويُؤيِّد ذلك قولُ عَنْتَرَة

* ولقد شَفَى نَفْسي وأَبرأَ سُقْمَها * قَوْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ *

فجاء بها متّصلةً بالكاف من غيرِ أنّ فهي حرفُ خطاب وليست اسما مخفوضا كالتي في غلامك وصاحبك لانّ وَيْ اذا كانت اسمًا للفعل فهي في مذهب الفعل فلا تضاف لذلك وأَنّ وما بعدها في مـوضـع نصب باسم الفعل الذي هو وَيْ ولذلك فُتحت أَنَّ والتقديرُ أَعْجَبُ لانّه لا يفلح الكافرون فلمّا سقط الجارّ وصل الفعلُ فنصَبَ وذهب الكسائيّ الى انّ الاصل وَيْلَكَ فحُذفت اللام تخفيفًا وهو بعيدٌ وليس عليه دليلٌ وقد ذهب بعضهم الى انّ وَيْكَأَنَّهُ بكماله اسمٌ واحدٌ والمراد شدّةُ الاتّصال وأنّه لا ينفصل بعضُه من بعض فاعرفه ، ومن ذلك حَسِّ وبَسِّ فحَسِّ اسمٌ سُمّي به الفعل في حال الخبر ومعناه أَتَأَلَّمُ

وأَتوجّعُ وهو مبنىّ لانّه صوتٌ وقع موقع الفعل وكُسر لالتقاء الساكنين وبَسّ بمعنى حَسْبُ فهو اسمُ اكْتَفِ واقْطَعْ يقال ضربهُ فما قال حَسِّ ولا بَسِّ اى لم يتوجّع ولا استكف وفى الحديث فأصاب قَدَمُه قدمَ رسول الله صلّعم فقال حَسِّ كانّه تألّم ، ومن ذلك مِصِّ بكسر الميم والصاد وهو حكايةُ صوت الشَفَتَيْن عند التمطّق يقال ذلك عند رَدّ ذى الحاجة وهو اسم بمعنى اعْذِرْ والمراد به الرّدّ مع إطماع وفى المَثَل إنّ فى مِصّ لَمَطْمَعاً اى لطَمَعاً وقال الراجز * سألتُها الوَصْلَ فقالتْ مِصّ * وهى مبنيّة على الحكاية وكُسرت لالتقاء الساكنين وهما الصادان ، ومن ذلك بَخٍ وهى كلمة تقال عند تعظيم الشىء وتفخيمه وأصلها التشديد والكسر قال الشاعر * فى حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أَقْعَسا * اى فى حسب مقولٍ فيه ذلك وهو اسمٌ لعَظُمَ وفَخُمَ فهو مبنىّ لذلك وفيه لغاتٌ قالوا بَخِّ بَخِّ بالتضعيف والكسر من غير تنوين فالبناء لانّه صوتٌ محكىّ او لوقوعه موقعَ الفعل والكسرُ لالتقاء الساكنين وهما الخاءان وقالوا بَخٍّ بَخٍّ بالتضعيف مع التنوين كانّهم ارادوا النكرة وقالوا بَخْ بَخْ مخفّفةً كانّهم استثقلوا التضعيف فحذفوا احدى الخاءَيْن ثمّ سكّنوا الاخرى لانّه لم يلتقِ فيه ساكنان قال الأعشى

* بَيْنَ الأَشَجِّ وبين قَيْسٍ باذِخٌ * بَخْ بَخْ لِوالِده وللمَوْلُود *

وقالوا بَخٍ بَخٍ بالتنوين للتنكير قال الشاعر

* رَوافِدُهُ أَكْرَمُ الرافِداتِ * بَخٍ لكَ بَخٍ لبَحْرٍ خِضَمّ *

فجمع بين اللغتَيْن وحكى ابن السكّيت بَهْ بَهْ فى معنى بخ بخ وينبغى ان تكونا لغتَيْن لانّ الهاء لا تُبْدَل من الخاء ، وقالوا أَخِّ عند التكرّه للشىء وهو صوت سُمّى به الفعل ومسمّاه أَكْرَهُ وأَتَكرّهُ قال العجّاج

* وانْثَنَتِ الرِجْلُ فصارتْ فَخّا * وصار وَصْلُ الغانياتِ أَخّا *

ويروى كَخّا أعربها هنا لانّه اراد اللفظة ولم يرد مسمّاها ، وقالوا هَلا وهو زجرٌ للخيل والابل وهو اسم للفعل ومسمّاه تَوَسّعى او تَنَحّى ونحوُهما قال * وأَىُّ جَوادٍ لا يُقالُ له هَلا * وقد تُسكَّن بها الاناث عند دُنُوّ الفَحْل منها وهو صوت محكىّ مبنىّ لوقوعه موقعَ الفعل وهو مُسكَّنُ الآخِر على ما يقتضيه البناء ، وقالوا عَدَسْ وهو زجرٌ للبَغْل قال ابن مُفَرِّغ

* عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عليكِ امارةٌ * أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَليقُ *

وقد سمّوا البغل نفسَه عَدَس قال

* اذا حملتُ بِزّتى على عَدَسْ * على الّذى بَيْنَ الحِمارِ والفَرَسْ *
* فلا أُبالى مَن غزا ومَن جَلَسْ *

وهو صوت محكىّ ولم يلتقِ فى آخره ما يُوجِب تحريكه فبقى على سكونه، وقالوا هَيْدَ وهِيدَ بفتح الهاء وكسرها وهو زجر للابل قال الشاعر

* باتَتْ تُبادى شَعْشَعاتٍ ذُبَّلَا * فَهْىَ تُسَمّى زَمْزَماً وعَيْطَلَا *
* حتّى حَدَوْناها بهَيْدَ وهَـلَا * حتّى يُرى أَسْفَلُها صار عَلَا *

زمزم وعيطل اسمان لناقة واحدة ويقال أتاهم فما قالوا له هَيْدَ اى ما سألوه عن حاله وهو مبنىّ لما ذكرناه من انّه صوتٌ سُمّى به الفعل وكان حقّه ان يكون مسكّنَ الآخر الّا انّه التقى فى آخره ساكنان الياء والدال ففُتحت الدال لالتقاء الساكنين لثقل الكسرة بعد الياء، وهادِ مثله يقال هَيْدَ وهادِ ويقال ما له هَيْدَ ولا هادِ اى لا يقال له ذلك اى لا يُمنَع من مَرامه ولا يُزْجَر عنه لقوّته قال ابن هَرْمَة

* حتّى استقامتْ له الآفاقُ طائعةً * فما يقال له هَيْدَ ولا هادِ *

الّا انّ هَيْدَ مفتوحةٌ لثقل الكسرة بعد الياء وهادِ مكسورة على القياس، وقالوا جَهْ وهو صوتٌ يُزجَر به السَّبُع ليكُفّ وينتهىَ يقال منه جَهْجَهْتُ بالسبع اذا قلتَ له ذلك كما يقال بَخْبَخْتُ اذا قلت له بَخٍ بَخٍ ويقال تَجَهْجَهْ عنّى اى طاوِعْ وانْتَهِ، ومثله فى الزجر قالوا دَهْ مثل هَبْ ومنه اِنْ لا دَهْ فلا دَهْ ساكنةَ الهاء وهو رواية ابن الأعرابىّ والمشهورُ روايةُ المفضّل اِن لا دَهٍ فلا دَهٍ ومعناه افْعَلْ فهو صوت سُمّى به الفعل فى الامر ومنه قولُ رُؤْبَةَ * وقُوّلٍ اِنْ لا دَهٍ فلا دَهٍ * والمعنى اِن لا يكن منك فَعْلٌ لهذا الامر فلا يكون بعد الآنَ فكانّه نفىُ مدلولِ مسمّاه والتنوينُ فيه للتنكير على نحو صَهٍ ومَهٍ وهو كلمة فارسيّة وأصله انّ الموتور كان يلتقى وَاتِرَه فلا يتعرّض له فيقال له ذلك يُضرَب لكلّ من لا يقدُم على الامر وقد حان حِينُه، وقالوا حَوْبَ وهو صوت يُزجر به الابل يقال حَوَّبْتُ بالابل اذا قلتَ لها حوب وهو مبنىّ لانّه صوت محكىّ والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين وفيه ثلاثُ لغات قالوا حَوْبَ بالفتح وحَوْبُ بالضمّ وحَوْبِ بالكسر وتُنوَّن فى جميع لغاتها فيقال حَوْباً وحَوْبٌ وحَوْبٍ وقالوا فيه حابِ فمَن فتح طلب الخفّة ومن ضمّ فاتباعٌ للواو قبلها أجروا الواو مُجرى الضمّة فأتبعوها الضمّ كما أتبعوا الضمّةَ فقالوا مُدُّ وشُدُّ ومن قال حوبِ فكسر فعلى اصلِ التقاء الساكنين ومن لم يُنوّن أراد المعرفة ومَن نوّن اراد النكرة واعلمْ بأنّ اختلاف هذه اللغات ومَجيئَها منوّنةً وغيرَ منوّنة ممّا يدلّ انّها اصواتٌ وليست افعالا اذ

ليس لها عِصْمَةُ الافعال، ومن ذلك قولهم عاءِ في الزجر وحاءِ كلمةُ زجرٍ للابل وغيرها من المواشي، وقالوا سَعْ وهو زجر للمَعْز يقال لها سَعْ سَعْ قال الفرّاء يقال سَعْسَعْتُ بالمعز اذا زجرتَها قال ابن دُرَيْد وقد يُزجَر البعير فيقال له سَعْ وهو صوتٌ ايضا مبنيّ محكيّ وسكّن آخرُه لانّه لم يلتقِ في آخره ما يُوجِب الحركةَ كصَهْ ومَهْ، وقالوا جَوْتَ وهو دعاء للابل لتشرب ويقال جَوْتَ جَوْتَ وهو من الاصوات المحكيّة وفُتح للخفّة فامّا قول الشاعر انشده الكسائيّ * دعاهنّ رِدْفي الخ * فشاهد على صحّة الاستعمال وقال بالجَوْتَ فأدخل عليه الالفَ واللام وأبقاه على حاله من الحكاية والبناء لانّ لِحاقَ الالف واللام الاسماءَ المبنيّةَ لا يُوجِب لها الاعرابَ ألا ترى الى قولهم الآنَ والّذي والّتي ونحوها كيف دخلت عليها اللامُ ولم توجب لها اعرابا فكذلك دخولُ الالف واللام في الجَوْتَ زائدةٌ على حدّ زيادتها فيما ذكرنا ولا يوجب ذلك اعرابا لانّها لم تلحق هذا القبيلَ لانّ مجراه مجرى الفعل ألا ترى انّها لا تدخل في مثلِ غاقِ وصَهْ ونحوها ومثلُ الجَوْتَ في دخول الالف واللام عليه قوله * تداعَيْنَ بآسمِ الشِيبِ في مُتَثَلِّمِ * فقوله شِيبِ حكايةُ صوتِ جَذْبِها الماءَ ورَشْفِها له عند الشرب فأدخل عليه اللامَ وحكاه ومثلُه قول الاخر * يَدْعُونَني بالماء ماءً أَسْوَدَا * فماء حكايةُ صوتِ بُغام الظباء وأدخل عليه اللامَ وهو قليل قياسًا واستعمالا، ومثله جِئْ وهو صوتٌ محكيّ ساكنُ الآخر لانّه لم يعرض فيه ما يُوجِب الحركةَ يقال ذلك للابل عند الشرب ويقال جَأْجَأْتُ بالابل جَأْجَأَةً اذا قلت لها جِئْ جِئْ والاسمُ الجِيءُ مثلُ الجِيع قال

* وما كان على الجِيءِ * ولا الهِيءِ آمْتِداحِيكَا *

فالجِيءُ الدعاء للشرب والهِيءُ الدعاء للعَلَف يقال هَأْهَأْتُ بها اذا دعوتَها للعلف، ومن الاصوات حَلْ وهو زجرٌ للناقة وهو مبنيّ على السكون لانّه لم يلتقِ في آخره ساكنان فيبقى على سكونه يقال منه حَلْحَلْتُ بالناقة اذا قلت لها حَلْ حَلْ ويدخله تنوينُ التنكير فيقال حَلٍ قال رُؤْبَةُ * وطُولُ زَجْرٍ بحَلٍ وعاجِ * وقالوا حَبْ بالحاء غير المعجمة وهو صوتٌ يُزجَر به الجمل عند البروك يقولون حَبْ لا مَشَيْتَ والاحباب في الابل كالحِران في الخيل قال الشاعر * ضَرْبَ البَعيرِ السَوْءِ اذْ أَحَبّا * وهو مبنيّ على السكون لانّه لم يُوجَد في آخره ما يُوجِب الحركةَ، وقالوا هِدَعْ بكسر الهاء وفتح الدال وهو صوت تُسكَّن به صغارُ الابل اذا تفرّقت وهو ساكنُ الآخر على اصل البناء، وقالوا دَوْهْ وهو دعاء للرُبَع والرُبَع الفصيل يُنتَج في الربيع وهو اوّل النتاج يقال ما له رُبَعٌ ولا هُبَعٌ والهُبَعُ ما يُنتَج في آخر النتاج، وقالوا

نَخٍّ مشدّدةً وهو صوت يقال عند إناخة البعير وفُتح آخره لالتقاء الساكنين وهما الخاءان وخُصّ بالفتح لثقل التضعيف واتباعاً لفتحة النون وقد يُخفَّف بحذف احدى الخاءين فاذا حُذفت احدى الخاءين يُسكَّن آخره لانّ الموجب للحركة قد زال وهو اجتماع الساكنين ويقال منه تَخْتَخْتُ الناقةَ فتخختْ اى أبركتُها فبركتْ قال العجّاج * ولو أَنَخْنا جَمْعَهُمْ تَنَخْنَخُوا * وقالوا هِيخ وايخ مثله يقال لإناخة البعير، وقالوا هُسّ وهو صوت يزجر به الراعى الغنمَ وهو مفتوحُ الآخر لثقل التضعيف ويقال راعٍ هَسْهاسٌ وهَساهِس اذا رعاها لَيْلَهُ كلَّهُ كانّه قيل له ذلك لزَجْره ايّاها بهُسّ، وقالوا فاع والمشهور فَــعْ فعلى ذلك تكون الالف إشباعاً عن فتحة الفاء يقال فَعْفَعَ بالغنم اذا قال لها فَعْ فَعْ ومنه راعٍ فَعْفاعٌ، وقالوا بُسْ وهو صوت يُدعَى به الغنم قال ابو زيد أَبْسَسْتُ بالغنم اذا أشليتَها الى الماء وقال ابو عُبَيْد يقال بسستُ الابل وأبسستُها لغتان اذا قلت لها بُسْ بُسْ ومصدرُه الابساسُ وهو صوت للــراعــى يُسكَّن به الناقة عند الحَلْب، وقالوا هَجْ فى خَسْء الكلب وزجرِه ساكنَ الآخر مخفَّفٌ على اصل البناء كصَهْ ومَهْ وهو زجر للغنم وربّما قالوا فيه هَجَا بألف فامّا قوله وهو الحرث بن الخَزْرَج * سفرتْ فقلتُ لها هَجٍ الخ * فشاهد على الاستعمال ونوّن هَجٍ لانّه اراد النكرة يهجو امرأةً ويصفها بالقَباحة وأنّها حين سفرتْ زَجَرَها زَجْرَ الكلاب وحين تبرقعتْ أشبهتِ الكلابَ وضَبّارٌ اسم كلب، وقالوا هِيجِ وهو صوت يُصوّت به الحادى ويزجر به إبلَه وحَجْ وهو صوت يزجر به الضأن ومثله عَهْ وعِيزٍ، وقالــوا ثُئٍّ وهو دعاء للتَيْس عند السفاد وهو ساكنُ الآخر لانّه لم يُوجَد فيه ما يُوجِب تحريكه، وقالوا دَجْ بفتح الاوّل وإسكان الثانى وهو صوت يُدعَى به الدَجاج يقال دَجْدَجْتُ بالدجاجة اذا قلت لها دَجْ تدعوها، وقالوا سَأْ بالسين غير المعجمة وتُشُؤْ بالشين المعجمة وهو صوت يُدعى به الحمار الى الشرب قال الاحمر سَأْسَأْتُ بالحمار اذا دعوته الى الشرب وقلتَ له سَأْسَأْ بالسين غير المعجمة وقال ابو زيد شَـأْشَـأْتُ بالحمار دعوتُه وقلت له تُشُؤْ تُشُؤْ وقال رجلٌ من بنى الحِرْماز تُشَأْ تُشَأْ بضمّ التاء وفتح الشين يــقــال شَأْشَأْتُ، وفى المَثَل اذا وقف الحمارُ على الرَدْهة فلا تَقُلْ له سَأْ وفى روايةٍ قَرِّب الحمارَ من الردهة ولا تقل له سَأْ والردهةُ نُقْرةٌ فى صخرة الجبل يستنقع فيها ماء السماء والمراد قَرِّب الحمار من الماء فهو يــشــرب ولا حاجة الى ان تدعوه الى الشرب بهذا اللفظ، وقالوا جاهِ مكسورَ الآخر لالتقاء الساكنين وهو صوت يُزجَر به البعير دون الناقة هكذا نقله الجَوْهَرىّ وربّما قالوا جاهٍ بالتنوين وانشد

* اذا قلتَ جاهٍ لَجَّ حتّى تَرُدَّهُ * قُوَى أَدَمٍ أَطْواقُها فى السَلاسِلِ *

وصاحب الكتاب قال هو زجرٌ للسبع، وقالوا قُوسْ وهو صوت يُدعَى به الكلب وهو ساكنُ الآخرِ وإن اجتمع فيه ساكنان لأنّه موقوفٌ عليه فإن وُصل بكلام يُوجِب تحريكه ضُمّ للاتباع، وقالوا طِيخِ بكسر الطاء وهو حكايةُ صوت الضاحك، وقالوا عِيطْ ساكنَ الطاء وهو حكايةُ صوت الصبيان اذا تصايحوا يقال عَطْعَطَ القومُ اذا تصايحوا والمصدر العَطْعَطَةُ ولا أراه من لفظ عِيطْ انّما الفعلُ منه عيّطوا ويجوز ان يكون الاصل فى عِيطْ عِطْ مثلَ جِىٍّ وتِىٍّ والياء حدثت عن إشباع كسرة العين كما قالوا فى صَهٍ صَاهٍ فأشبعوا فتحةَ الصاد فصارت ألفًا فعلى هذا تكون العَطْعَطَة، وشِيبِ حكاية صوت مَشافِرِ الإبل عند الشرب قال ذو الرُمّة

* تَداعَيْنَ بٱسْمِ الشِيبِ فى مُتَثَلِّمٍ * جَوانِبُه من بَصْرَةٍ وسِلامِ *

وشِيبِ مكسورُ الباء للساكن قبله، وقالوا ماءِ مكسورَ الهمزة لسكون الالف قبلها وهو حكايةُ صوت بُغام الظَبْيَة وقد تقدّم، وقالوا غاقِ وهو حكايةُ صوت الغراب وهو مكسور الآخِرِ لسكون الالف قبل آخِره وقد يُنوَّن فيقال غاقٍ قال الفَلاخ

* مُعاوِدٌ للجُوعِ والامْلاقِ * يَغْضَبُ إنْ قال الغُرابُ غاقِ *
* أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِن نِياقِ *

وقالوا طاقِ حكايةُ صوت الضَرْبِ وهو مكسور للساكن قبله، وطَقْ حكاية وقعِ الحجارة بعضها على بعض يقال طَقْطَقَتِ الحجارةُ اذا جاء صوتُها طَقْ طَقْ والطَقْطَقَةُ صوتُ وقعِ حَوافرِ الخيل على الصلاب مثلُ الدقدقة وهو ساكنُ الآخِرِ لانّه لم يُوجَد فى آخِره ما يُوجِب الحركة، وقالوا قَبْ ساكنَ الباء ايضا وهو حكايةُ صوت وقعِ السيف على الضَريبة،

٢٠ الظروف

فصــل ٢٠١

قال صاحب الكتاب منها الغايات وهى قَبْلُ وبَعْدُ وفَوْقُ وتَحْتُ وأَمامُ وقُدّامُ ووراءُ وخَلْفُ وأَسْفَلُ ودُونُ ومِنْ عَلُ وٱبْدَأْ بهذا أَوَّلُ وقد جاء ما ليس بظَرْف غايةً نحو حَسْبُ ولا غَيْرُ ولَيْسَ غَيْرُ والـــذى

هو حَدُّ الكلام وأَصلُه أن يُنطَق بهنّ مضافات فلمّا اقتُطع عنهنّ ما يُضَفْنَ اليه وسُكت عليهنّ صِرْنَ حُدودا يُنتهى عندها فلذلك سُمِّينَ غاياتٍ ،

قال الشارح انّما قيل لهذا الضرب من الظروف غاياتٌ لانّ غايةَ كلّ شىء ما ينتهى به ذلك الشىء وهذه الظروفُ اذا اضيفت كانت غايتُها آخِرَ المضاف اليه لأنّ به يتمّ الكلامُ وهو نهايتُه فاذا قُطعت عن الاضافة وأُريد معنى الاضافة صارت هى غاياتِ ذلك الكلام فلذلك من المعنى قيل لها غاياتٌ وهى مبنيّة على الضمّ أمّا بناءها فلانّ هذه الظروف حقُّها ان تكون مضافة لانّها من الاسماء الاضافيّة التى لا يتحقّق معناها الّا بالاضافة ألا ترى انّ قَبْلًا انّما هو بالاضافة الى شىء بعده وبَعْدًا انّما هو بالاضافة الى ما قبله فلذلك كان حقّها الاضافة نحوَ جئتُ قبلَ يومِ الجمعة وبعدَ يومِ خُروجِك فلمّا حُذف ما اضيفت اليه مع ارادته واكتُفى بمعرفة المخاطب عن ذكره وفُهم منها بعد الحذف ما كان مفهوما منها قبل الحذف صارت بمنزلة بعض الاسم لانّ المضاف والمضاف اليه كالشىء الواحد وبعضُ الاسم مبنىٌّ لا يستحقّ الاعرابَ واما كونُها على حركةٍ فلانّ لها اصلا فى التمكّن ألا ترى انّها تكون معرفة اذا كانت مضافة نحوَ قولك جئتُ قَبْلَكَ ومن قَبْلِك وبعدَك ومن بَعْدِك او نكرةً فى نحو جئت قَبْلًا وبَعْدًا وانّما تكون مبنيّة اذا قُطعت عن الاضافة فلمّا كان لها هذا القَدَمُ فى التمكّن وجب بناءها على حركةٍ تمييزا لها على ما بُنى ولا اصلَ له فى التمكّن من نحو مَنْ وكَمْ وليس تحريكها لالتقاء الساكنين كما يظنّ بعضهم ألا ترى انّ من جملة الغايات أوّلُ ومن عَلُ وآخِرُهما متحرّك ولم يلتق فيه ساكنان ، واما الضمّ فيها خاصّةً فلانّ الضمّة حركةٌ لم تكن لها فى حال اعرابها وتمكّنها ألا ترى انّها فى حال اعرابها تكون منصوبة ومجرورة نحوَ قولك جئتُ قَبْلَك وبَعْدَك وجئت من قَبْلِك ومن بَعْدِك فلمّا بُنيت ووجب لها الحركةُ ضمّوها لئلّا يُتوهّم انّها معربة اذ الضمّة غريبةٌ منها وقيل حُرّكت بأقوى الحركات وهى الضمّة لتكون كالعوض من حذف ما اضيف اليه وقيل بُنيت على الضمّ لشَبَهها بالمنادى المفرد من نحو يا زيدُ ووجهُ الشَبَه بينهما انّ المنادى المفرد متى نُكّر او اضيف أُعرب نحوَ قوله * أَدارًا بحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً * وقوله تعالى يَا حَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ واذا أُفرد معرفةً بُنى وقد كان له حالةُ تمكّنٍ وكذلك قَبْلُ وبَعْدُ اذا نُكّر وأُضيف أُعرب واذا أُفرد معرفةً بُنى فلذلك قالوا جئتُ قَبْلُ وبَعْدُ ومن قَبْلُ ومن بعدُ قال الله تع لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ والمرادُ من قَبْلِ كلّ شىء ومن بعدِ كلّ شىء وكذلك بقيّةُ الظروف قال الشاعر * ولم يَكُنْ * لِقاءك الّا من وَرآءُ وَرآءُ * وقال * أَرْمَضُ من

تَحْتُ وأَضْحى من عَلُهْ * وحكمُ أَوَّلُ وحَسْبُ ولَيْسَ غَيْرُ حكمُ قَبْلُ وبعدُ قال الشاعر

* لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى وإنّى لَأَوْجَلُ * على أَيِّنا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ *

فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وانّما يُبْنَيْنَ اذا نُوِى فيهنّ المضافُ اليه فإن لم يُنْوَ فالاعرابُ كقوله

* فساغَ لِىَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلًا * أَكادُ أَغَصُّ بالماء الفُراتِ *

وقد قُرِئَ لِلّٰهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وابْدَأْ به أَوَّلًا،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المضاف اليه من تمام المضاف اذ كان مُعرِّفا له فهو بمنزلة اللام من الرجل والغلام فاذا حُذف المضاف اليه مع إرادته كان ما بقى كبعض الاسم وبعضُ الاسم لا يستحقّ الاعرابَ وامّا اذا حُذف ولم يُنْوَ ثبوتُه ولا التعريفُ به كان المضاف تامًّا فيُعرَب كسائر النكرات نحو فَرَسٍ وغلامٍ فتقول جئتُ قَبْلًا وبَعْدًا ومِن قَبْلٍ ومن بَعْدٍ وامّا قول الشاعر * فساغ لى الشراب الخ * فشاهدٌ على اعراب قَبْلٍ حيث حُذف منها المضاف اليه ولم يُنْوَ والمشهورُ فيه الرواية بالماء الفرات ورواه الثعالبىّ عن ابى عمرو بالماء الحميم وهو المحفوظ، وقُرِئَ لله الامرُ من قبلٍ ومن بعدٍ بالجرّ والتنوين على ارادة النكرة وقَطْعِ النظر عن المضاف اليه وقرأ الجَحْدَرىّ وعونٌ العُقَيْلىّ من قبلِ ومن بعدِ بالجرّ من غير تنوين على ارادة المضاف اليه وتقديرِ وجوده، ومثله فى ارادة النكرة قولُهم ابْدَأْ بذلك أَوّلًا اى مُقدَّمًا ولم يتعرّض للتقدّم على ما ذا فصار نكرةً يُفهَم منه مفردا غيرُ ما يُفهَم منه مضافا ألا ترى انّك اذا اضفتَه تُفهِم منه التقدّمَ على شىء بعينه واذا لم تضفه فهِمتَ منه التقدّمَ مطلقًا وقيل معنى التنكير فيه أنّه اذا اضيف الى نكرة كان نكرة واذا حُذف المضاف اليه بقى على تنكيره فكان معربا لذلك،

قال صاحب الكتاب ويقال جئتُه من عَلٍ وفى معناه من عالٍ ومن مُعالٍ ومن عَلَا ويقال جئتُه من عَلْوَ وعَلْوُ وعَلْوِ وفى معنى حَسْبُ بَجَلْ قال * رُدّوا علينا شَيْخَنا ثُمَّ بَجَلْ *،

قال الشارح اعلم انّهم يقولون جئتُه من عَلٍ ومعناه من فَوْقٍ وفيه لغاتٌ قالوا جئته من عَلٍ منقوصٌ كعَمٍ وشَجٍ قال امرُؤُ القيس * كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ من عَلِ * وقالوا من عالٍ كقاضٍ وغازٍ قال الشاعر * فَبَّاهُ مِن تَحْتُ ورَبًّا من عالْ * ويروى * تَظْمَأُ من تَحْتُ وتَرْوَى من عالْ * وقالوا فى معناه من مُعالٍ قال ذو الرُّمّة * ونَغْصانُ الرَّحْلِ من مُعالِ * وقالوا من عَلَا مقصورا كعَصًا ورَحًى قال

* فَهْىَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِن عَلَا * نَوْشًا بِه تَقْطَعُ أَجْوازَ الفَلَا *

وقالوا مِن عَلُ بضمّ اللام قال الشاعر

* وَلَقَدْ سَدَدتُ عليكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ * وأَتَيْتُ فَوْقَ بنى كُلَيْبٍ مِن عَلُ *

وقالوا مِن عَلْوُ ومن عَلْوِ ومن عَلْوَ بالضمّ والفتح والكسر قال أعشى باهِلَةَ

* إنّى أَتَتْنى لِسانٌ لا أُسَرُّ بها * مِن عَلْوَ لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ *

يروى بالضمّ والفتح والكسر وهذه اللغاتُ وإن اختلفت ألفاظُها فالمراد بها معنًى واحدٌ وهو فَوْقٌ وفَوْقٌ من الاسماء التى لا تنفكّ من الاضافة لانّه انّما يكون فوقا بالنسبة الى ما يضاف اليه كما كانت قَبْلُ وبَعْدُ كذلك فوجب ان يكون عَلُ وسائرُ لغاتها مضافةً الى ما بعدها فاذا اضيف الى معرفة وقُطع عن الاضافة وكان المضافُ اليه مرادا منويًّا كان معرفةً وبُنى لما ذكرناه من تنزّله منزلةَ بعض الاسم اذ كان انّما يتمّ تعريفُه بما بعده ممّا اضيف اليه وإن قُطع النظر عن المضاف اليه كان معربا منكورا وكذلك لو اضفته الى نكرة وقطعتَه عنه كان معربا ايضا لانّه منكورٌ كما كان فمعناه مع قطع الاضافة كمعناه مضافا فاذا قلت جئتُ من عَلٍ بالخفض جعلتَه منكورا كانّك قلت جئتُ من فوقٍ ويحتمل ان تكون الكسرة إعرابا وهو محذوفُ اللام ويحتمل ان تكون الكسرة فيه بناء وكسرةُ الاعراب محذوفةٌ لثقلها على الياء التى هى لامٌ مبدلةٌ من الواو والياءُ حُذفت لسكون التنوين بعدها على حدّ قاضٍ ، واذا قلت مِن عَلُ بالضمّ فهو معرفةٌ محذوفُ اللام والضمُّ فيه كقَبْلُ وبَعْدُ ، واذا قلت عَلْوُ وعَلْوَ وعَلْوِ فقد تمّمتَ الاسم ولم تحذف منه شيئًا فمن قال عَلْوِ وعَلْوَ بالكسر او الفتح فكانّه توهّم الحركةَ فيه لالتقاء الساكنين فالكسرُ على اصل التقاء الساكنين والفتحُ طلبًا للخفّة وإتباعًا لفتحة العين اذ كانت اللام ساكنةً فهى حاجزٌ غيرُ حصين ، وكذلك من قال فيه عَلَا وجعله مقصورا فهو ايضا تامٌّ غيرُ منتقص منه وألفُه منقلبة عن الواو فإن نوى فيه المضافَ اليه وجعله معرفةً كانت الالف فى تقدير ضمّة ومن جعله نكرةً كانت الالف فى تقدير كسرة كما تكون عَصًا كذلك ، وكذلك عالٍ ومُعالٍ فهو تامٌّ اذا كان نكرةً كان مجرورا ونُوّن واذا كان معرفةً حُذف منه التنوين وكان بالياء وكانت الضمّة فيه منويّةً هذا هو القياس ، فامّا بَجَلْ فهى اسمٌ من اسماء الافعال معناها اكْتَفِ واقْطَعْ وهى مبنيّة على السكون لوقوعها موقعَ الفعل المبنىّ وسكنت على مقتضى القياس فى كلّ مبنىّ وقد يُدْخِلون عليها الكافَ فيقولون بَجَلْكَ كما يقولون قَطْكَ وقَدْكَ الّا انّهم يقولون فى اضافته الى النفس بَجَلِى ولا يكادون يقولون بَجَلْنِى

كما يقولون قَطْنِى وانّما ذُكرت ههنا لانّها فى معنَى حَسْبُ فاعرفه ٥

فصل ٣٠٢

قال صاحب الكتاب وشُبّه حَيْثُ بالغايات من حيثُ ملازمتُها الاضافةَ ويقال حَيْثَ وحَوْثُ بالفتح والضمّ فيهما وحكى الكسائىُّ حَيْثِ بالكسر ولا يضاف الى غير الجملة الّا ما رُوى من قوله * أَمَا تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طالِعًا * اى مكانَ سهيلٍ وقد روى ابنُ الأَعرابىّ بيتًا عَجُزه * حيثُ لَيِّ العَمائِمِ * ويتّصل به مَا فيصير للمُجازاة ٥

قال الشارح فى حَيْثُ أربعُ لغات قالوا حيثُ بالضمّ وحيثَ بالفتح وحَوْثُ وحَوْثَ وهى مبنيّة فى جميع لغاتها والذى اوجب بناءها انّها تقع على الجهات الستّ وهى خَلْفٌ وقُدّامٌ ويَمِينٌ وشِمالٌ وفَوْقٌ وتَحْتٌ وعلى كلّ مكان فأبهمتْ حَيْثُ ووقعتْ عليها جميعا فضاهتْ بإبهامها فى الأمكنة اذْ المبهمةَ فى الأزمنة الماضية كلّها فكما كانت اذْ مضافةً الى جملةٍ تُوضحها أُوضحتْ حَيْثُ بالجملة التى تُوضَح بها اذْ من ابتداءٍ وخبرٍ وفعلٍ وفاعلٍ وحين افتقرتْ الى الجملة بعدها أُشبهتْ الّذى ونحوَها من الموصولات فى إبهامها فى نفسها وافتقارِها الى جملةٍ بعدها تُوضحها فبُنيت كبناء الموصولات ٥ ووجهٌ ثانٍ انّه ليس شىءٌ من ظروف الأمكنة يضاف الى جملةٍ الّا حَيْثُ فلمّا خالفتْ اخواتِها بُنيت لخروجها عن بابها ووجب ان يكون بناءها على السكون لانّ المبنىّ على حركةٍ ما كان له اصلٌ فى التمكّن وحالةٌ يكون معربًا فيها نحوَ يا زيدُ وبابه فى النداء وقبلُ وبعدُ ونحوِهما من الغايات فامّا حَيْثُ فلمّا لم تكن لها هذه الحالةُ كانت ساكنةَ الآخِرِ الّا انّه التقى فى آخرها ساكنان وهما الياء والثاء فمنهم مَن فتح طلبًا للتخفّة لثقل الكسرة بعد الياء كأَيْنَ وكَيْفَ ومنهم من شبّهها بالغايات فضمّها كقَبْلُ وبَعْدُ ووجهُ الشَبَه بينهما انّ حقّ حَيْثُ من جهة انّها ظرفٌ أن تضاف الى المفرد كغيرها من ظروف الامكنة نحوِ أَمامَكَ وقُدّامَكَ ونحوِهما فلمّا اضيفت الى الجملة صارت اضافتُها كلَا اضافةٍ فأشبهتْ قَبْلُ وبَعْدُ فى قطعهما عن الاضافة الّا انّ الحركة فى حَيْثُ لالتقاء الساكنين وفى قَبْلُ وبَعْدُ للبناء ٥ وحكى الكسائىّ عن بعض العرب الكسرَ فى حَيْثِ فيقول من حَيْثِ لا يعلمون فكَسَرَها مع اضافتها الى الجملة ووجهُ هذه اللغة انّهم أجروا حَيْثَ وإن كانت مكانا مُجرى ظروف الزمان فى اضافتها الى الجمل واذا اضيفت الى الجملة كان فيها وجهان

الاعرابُ والبناءُ نحوُ قوله

* على حِينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِبَى * وقلتُ أَلمّا أَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ *

ويروى على حينِ بالكسر فمَن فتح بناه ومَن كسر أعربه ، ويجوز ان يكون من قال حَيْثِ بناه ايضا الّا انّه كسر على اصل التقاء الساكنين ولم يُبالِ الثقلَ كما قالوا جَيْرِ ووَيْبِ فكسروا وإن كان قبل الآخر ياءً ، ومن العرب من يضيف حَيْثُ الى المفرد ويجرّه أنشد ابنُ الأعرابيّ

* ونَطْعُنُهُمْ حيثُ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهِم * بِبيضِ المَواضِي حيثُ لَيِّ العَمائمِ *

فهذا بناه وأضافه الى المفرد كما قال مِن لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ فأضاف لدن مع كونه مبنيًّا ولم يمنعْه ذلك من الاضافة ، ولا يُجازَى بحَيْثُ كما جُوزِى بأخواتها من نحوِ أَيْنَ وأَنَّى من حيث كانت مضافة الى الجملة بعدها والاضافةُ مُوضِحةٌ مُخصِّصةٌ والجزاء يقتضى الإبهامَ فيتنافى معنى الاضافة والجزاء فلم يُجمع بينهما فاذا اريد ذلك أُتِى معها بمَا يقطعها عن الاضافة ويصيِّر الفعلَ بعدها مجزوما بعد ان كان مجرورَ الموضع ، ولا تصير بدخولِ مَا عليها حرفًا كما صارت اذْ عند سيبويه حرفا بدخولِ مَا عليها وذلك لقوّةِ حَيْثُ وكثرةِ مواضعها وتشعُّبِ لغاتها على ما سيوضَّح فى موضعه من هذا الكتاب ، وقد يُستعمل حَيْثُ بمعنى الزمان نحوَ قوله

* للفَتَى عَقْلٌ يَعيشُ به * حَيْثُ تَهْدِى ساقَهُ قَدَمُهْ *

فاعرفه ،

فصـــل ٢٠٣

قال صاحب الكتاب ومنها مُنْذُ وهى اذا كانت اسما على معنيين احدهما اوّلُ المُدّة كقولك ما رأيتُه منذُ يومِ الجُمعة اى اوّلُ المدّة التى آنْتَفَتْ فيها الرُؤْيةُ ومَبْدَؤُها ذلك اليومُ والثانى جميعُ المدّة كقولك ما رأيتُه مُنْذُ يومان اى مدّةُ انتفاء الرؤية اليومان جميعا ومُذْ محذوفةٌ منها وقالوا هى لذلك أَدْخَلُ فى الاسميّة واذا لَقِيَها ساكنٌ بعدها ضُمّتْ رَدًّا الى اصلها ،

قال الشارح اعلم انّ مُذْ ومُنْذُ يختصّان بالزمان فلا يدخلان الّا على زمانٍ فمحلُّهما من الزمان محلُّ مِنْ من المكان فمِنْ لابتداء الغاية فى المكان ولا يُستعمل فى غيره تقول ما سِرْتُ مِن بغدادَ اى ما ابتدأتُ السيرَ من هذا المكان ومُنْذُ ومُذْ لهذا المعنى فى الزمان ولا يُستعملان فى غيره ، وذهب

الكوفيون الى انّ مِنْ يصلح للزمان والمكان ومُذْ ومُنْذُ لا يصلحان الّا للزمان وتعلّقوا بقوله تعالى لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ وأوّلُ يومٍ من الزمان وقد دخلتْ مِنْ على الزمان ومنه قولُ زُهَيْرٍ

* لِمَنِ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ * أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهْرِ *

وحِجَجٌ معناه سِنون وقد دخل عليها مِنْ ولا حُجّةَ فى ذلك لاحتمالِ ان يكون المراد بقوله من اوّل يوم من تأسيسِ اوّلِ يومٍ ثمّ حُذف المضافُ وأُقيم المضافُ اليه مُقامه وقولُ زهير من حِجَجٍ اى من مَرِّ حِجَجٍ فدخولُ مِنْ انّما هو على الحدث لا على الزمان، قال سيبويه ومُذْ تكون ابتداءَ غايةِ الأيّام والاحيان كما كانت مِنْ لا يدخل واحدٌ منهما على الآخر يعنى انّ مُذْ لا تدخل على مِنْ ومِنْ لا تدخل عليها، ومُذْ مخفّفة من مُنْذُ بحذف عينها كما كانت لَدُ مخفّفةً من لَدُنْ بحذف لامها والذى يدلّ على ذلك انّك لو سمّيت بمُذْ وصغّرتَها لقلت مُنَيْذٌ فتُعيد المحذوفَ، والعرب تستعملهما اسمَيْن وحرفَيْن والأغلبُ على مُنْذُ ان تكون حرفا ويجوز ان تكون اسمًا والأغلبُ على مُذْ ان تكون اسما للحذف الذى لحقها والحذفُ بابُه الاسماء من نحوِ يَدٍ ودَمٍ والافعال من نحوِ خُذْ وكُلْ واما الحروف فليس الاصلُ فيها الحذفَ الّا ان تكون مضاعَفة فتُخفَّف نحو انَّ ولٰكنَّ ورُبَّ وانّما قلّ الحذفُ فى الحروف لانّ الحذف ضربٌ من التصرّف والحروفُ لا تصرُّفَ لها لجُمودها وكونِها بمنزلةِ جزءٍ من الاسم والفعل وجزءُ الشىء لا تصرُّفَ له وشىءٌ آخَرُ وهو انّ الحروف انّما جِىءَ بها لضربٍ من الايجاز والاختصار وهو النيابةُ عن الافعال لتُفيد فائدتَها مع إيجاز اللفظ ألا ترى انّ همزة الاستفهام نائبةٌ عن أَسْتَفْهِمُ وواوُ العطف نائبةٌ عن عطفتُ وكذلك سائرُ الحروف واذا كانت الحروفُ انّما جِىءَ بها للايجاز والاختصار فلو ذهبتَ تحذف منها شيئًا لكان اختصارَ المختصر وهو إجحافٌ فلذلك كان الغالبُ على مُنْذُ الحرفيّةَ والغالبُ على مُذ الاسميّةَ فاذا كانت حرفا كان ما بعدها مخفوضا وكانت بمعنى الزمان الحاضر نحوَ قولك ما رأيتُه مُذْ الساعةِ اى فى هذه الساعة الحاضرة وكذلك مُنْذُ الشهرِ ومنذُ العامِ كلّه بمعنى الحاضر فمُنْذُ أَوصلتْ معنى الفعل الى ما بعدها من الزمان ومثلُه مُذْ كَمْ سرتَ فمُذْ أَوصلتْ معنى سرت الى كَمْ كما كانت الباءُ كذلك فى قولك بمن تَمُرُّ، وتقول ما رأيتُه مُذ اليومِ الى ساعتك هذه جعلتَ اليوم أوّلَ غايتك فأجريتَ فى بابها كما جرتْ مِنْ اذا قلت مِن مكانِ كذا وتقول ما رأيتُه مُذْ يومَيْن جعلتهما غايةَ ابتدائها، واذا كانت اسما فلها معنيان احدُهما ان تكون بمعنى الأَمَد فتنتظم اوّلَ الوقت الى آخِره والآخَرُ ان تكون بمعنى أوّلِ الوقت مثالُ الوجه الاوّل قولك ما رأيتُه مذ يومان ومنذ ليلتان والمعنى

أمدُ ذلك يومان وليلتان والنكرةُ ممّا يختصّ بهذا الضرب لانّ الغرض عدّةُ المُدّة التى انقطعتْ فيها الرؤيةُ وذلك انّها وقعتْ جوابا عن كم مدّةُ انقطاعِ الرؤيةِ او مذ كم يوماً لم ترَه فوجب ان يكون الجوابُ عددا لانّ كَمْ عَدَدٌ والجوابُ ينبغى ان يكون مطابقا للسؤال ولا يلزم تخصيصُ الوقت وتعيينُه فإن أتيتَ بمعرفةٍ تشتمل على عددٍ جاز ولم يمتنع نحوَ قولك لم أَرَه مذ المحرّمُ ومذ الشتاءُ لاشتمالهما على مدّة معدودة كانّك قلت لم أره مذ ثلثون يومًا ومذ ثلاثةُ أشهرٍ لانّ تعريفه لم يُخْرِجه عن افادة العدد فقد وفيتَ بجوابِ كَمْ وزيادةٍ ، وامّا الوجه الاخر فيُذكَر فيه ابتداءُ الوقت على جهة التعريف كقولك ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة والمعنى ابتداءُ ذلك يومُ الجمعة وأوّلُ ذلك يومُ الجمعة وهذا الوجهُ الثانى لا يجوز فيه الّا التوقيتُ والاشارةُ الى وقتٍ بعينه وذلك أنّ جميعَ ذلك جوابُ كلام كانّه لمّا قال لم أرَك قال كم مدّةُ ذلك وما أوّلُ ذلك فجوابُ الاوّل العددُ وما له مقدارٌ معلومٌ من الزمان على ما ذُكر وجوابُ الثانى وهو ما أوّلُ ذلك وما ابتداءُ ذلك أن تذكر له أوقاتا معلومةً نحوَ يومُ كذا وسنةُ كذا والمرادُ ما رأيتُه مذ ذلك الوقت الى وقتى هذا الّا انّك تركتَ ذِكْرَ منتهَى الغاية للعلْم به اذ لو كان وقعت رؤيتُه بعدُ ولم تكن الرؤيةُ انقطعتْ من الوقت الذى ذكره لكان الإخبار غيرَ صحيحٍ ، واعلم انّك اذا رفعتَ ما بعد مُذْ فالكلامُ مبتدأٌ وخبر فمُذ ابتداءٌ وما بعده الخبرُ لانّ مُذْ واقعةٌ موقعَ الأَمَد كانّك قلت أمدُ ذلك يومان او أوّلُ أمدِه يومُ الجمعة فكما يكون الأمدُ مبتدأً فكذلك ما وقع موقعَه وقال بعضهم يومان هو المبتدأ ومُذ الخبر وتُقدَّر مُذْ تقديرَ ظرف المكان كانّه قال بينى وبينه يومان والاوّلُ أظهرُ فالكلامُ اذا رفعتَ ما بعد مُذْ جملتان واذا خفضتَ وقلت مذ يومَيْن فالكلامُ جملةٌ واحدة ، وذهب الفرّاء الى انّ مُنْذُ مركّبةٌ من مِنْ وذُو فحذفوا الواو تخفيفا وما بعدها من صلة الذال وقال غيره هى مركّبةٌ من مِنْ وإذْ فحُذفت الهمزة تخفيفا وغُيّرت بضمّ أوّلها وحُرّكت الذال لسكونها وسكونِ النون قبلها وضُمّتْ إتباعًا لضمّة الميم وهذه دَعاوَى لا دليلَ عليها والاصلُ عدمُ التركيب ، وقد ذهب بعضُ اصحابنا الى انّ مُذْ ومُنْذُ اسمان على كلّ حال فاذا رفعتَ ما بعدهما فعلى الابتداء والخبر على ما سبق واذا خفضتَ ما بعدهما فعلى تقديرِ اسمين مضافين وإن كانا مبنيَّيْن كقولك من لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ أضفتَ لدن الى حكيم وإن كان مبنيّا ومثلُه فى خفضِ ما بعده ورفعِه كَمْ تقول كم رجلٍ جاءنى فيكون بمنزلة عدد مضاف وتقول كم دراهمُك فيكون فى موضع مبتدإ وما بعده الخبرُ وهو قول متين الّا انّ الجواب عنه انّ مُذْ ومُنْذُ لابتداء الغاية فى الزمان فهى نظيرةُ مِنْ فى المكان فكما انّ

مِنْ حرفٍ فكذلك ما هو فى معناه ، فان قيل فلِمَ بُنيت منذ ومذ قيل أمّا اذا كانت حرفا فلا كلامَ فى بنائها اذ الحروفُ كلّها مبنيّة واذا كانت اسمًا فهى مبنيّة ايضا لانّها اسمٌ فى معنى الحرف فكان مبنيّا كمَنْ ومَا اذا كانا استفهاما او جزاءً وحقُّهما السكون لانّ اصل البناء على السكون وانّما حُرّكت مُنْذُ لكون النون قبلها ساكنةً وضُمّت إتباعًا لضمّ الميم اذ النونُ خفيّةٌ لانّها غُنّةٌ فى الخَيْشوم ساكنةٌ فكانت حاجزا غيرَ حصين ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضمّ الى كسر وذلك قليلٌ فى كلامهم ومثلُه فى الاتباع قولُهم مُنْتُنٌ فنهم من يضمّ التاء إتباعا لضمّة الميم ومنهم من يقول مِنْتِنٌ بكسر الميم إتباعا لكسرة التاء اذ النونُ لخفائها وكونها غنّةً فى الخيشوم حاجزٌ غيرُ حصين ، وامّا مُذْ فساكنةٌ لانّه لم يلتقِ فى آخرها ما يوجب لها الحركةَ فإن لَقِيَها ساكنٌ بعدها ضُمّت لالتقاء الساكنين نحوَ مُذُ اليومُ ومُذُ الليلةُ ومنهم من يكسرها فيقول مُذِ اليومُ ومُذِ الليلةُ فمَن ضمّ فانّه أتبع الضمَّ الضمَّ واذا كانوا أتبعوا فى مُنْذُ مع الحاجز فأن يُتْبِعوه مع عدم الحاجز أَوْلى ويجوز ان يكون لمّا وجب التحريكُ لالتقاء الساكنين حرّكوه بالحركة التى كانت له كما قالوا رُبَ فحرّكوها فى حال التخفيف بالحركة التى كانت لها قبل التخفيف فاعرفه ،

فصـــل ٣٠٤

قال صاحب الكتاب ومنها اذْ لِما مضى من الدَهْر واذَا لما يُستقبل منه وهما مضافتان ابدًا الّا انّ اذْ تضاف الى كِلْتَا الجملتَيْن وأُخْتُها لا تضاف الّا الى الفعليّة تقول جئتُ إذ زيدٌ قائمٌ واذ قام زيد واذ يقوم زيد واذ زيد يقوم وقد استقبحوا اذ زيد قام وتقول اذا قام زيد واذا يقوم زيد قال الله تعالى وَٱللَّيْلِ اِذَا يَغْشَى وَٱلنَّهَارِ اِذَا تَجَلَّى ونحوُ قوله * اذا الرِجالُ بالرجالِ ٱلْتَفَّتِ * ارتفاعُ الاسمِ فيه بمضمرٍ يفسّره الظاهرُ ،

قال الشارح اذْ واذَا ظرفان من ظروف الأَزمنة فاذْ ظرفٌ لِما مضى منها واذَا لما يُستقبل وهما مبنيّان على السكون والذى أُوجب لهما البناء شَبَهُهما بالموصولات وتنزُّلُ كلِّ واحد منهما منزلةَ بعض الاسم فامّا اذْ فانّها تقع على الازمنة الماضية كلّها مبهمةً فيها لا اختصاصَ لها ببعضها دون بعض فاحتاجت لذلك الى ما يوضحها ويكشف عن معناها وإيضاحُها يكون بجملة بعدها فصارت بمنزلة بعض الاسم

وضارعتْ ٱلّذى والاسماء الناقصة المحتاجة الى الصلات لانّ الاسماء موضوعة للدلالة على المسمّيات والتمييز بين بعضها وبعض فاذا وُجد منها ما يتوقّف معناه على ما بعده حلّ مع ما بعده من تمامه محلّ الاسم الواحد وصار هو بنفسه بمنزلة بعض الاسم وبعضُ الاسم مبنىّ لانّ بعض الاسم لا يُوضَع للدلالة على المعنى وبُنيت على السكون على اصل البناء على ما تقدّم ، فاذْ تُوضَح بالمبتدإ والخبر والفعل والفاعل فمثالُ المبتدإ والخبر قولُك جئتُك اذ زيدٌ قائمٌ ومثال الفعل والفاعل قولك جئتُك اذ قام زيدٌ واذ يقوم زيدٌ واذا كان الفعل مضارعًا حسن تقديمُه وتأخيرُه نحوُ جئتُك اذ يقوم زيد واذ زيد يقوم واذا كان ماضيا لم يحسن تأخيرُه لا يكادون يقولون اذ زيدٌ قام وذلك لانّ اذْ ظرفُ زمان ماضٍ فاذا كان معك فعلٌ ماضٍ استحبّوا إيلاءه ايّاه لتشاكُل معناهما ، وما بعد اذْ فى موضع خفض باضافة اذْ اليه اذ كانت زمانًا والزمانُ يضاف الى الجُمل نحوَ جئتُك زمانَ زيدٌ أميرٌ وزمنَ قام زيدٌ وزمنَ يقوم زيدٌ ، وامّا اذَا فهى اسمٌ من اسماء الزمان ايضا ومعناها المستقبَل وهى مبنيّةٌ لابهامها فى المستقبل وافتقارِها الى جملة بعدها تُوضحها وتُبيّنها كما كانت الموصولات كذلك على ما ذكرنا فى اذْ مضافًا ذلك الى ما فيها من معنى الشرط فبُنيت كبناء أدوات الشرط وسكن آخرُها لانّه لم يلتقِ فيه ساكنان ولما تضمّنتْه من معنى الجزاء لم يقع بعدها الّا الفعلُ نحوُ آتيك اذا احمرّ البُسْرُ واذا يقوم زيدٌ فامّا قول الله تع والليلِ اذا يغشى والنهارِ اذا تجلّى فشاهدٌ على جوازِ وقوعِ كلّ واحد من المضارع والماضى بعدها فاذا وقع الاسمُ بعدها مرفوعا فعلى تقدير فعلٍ قبله لانّه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر لما تضمّنتْه من الشرط والجزاء والشرطُ والجزاء مختصّان بالافعال وذلك نحوُ قوله وهو جَحْدَرُ بن ضُبَيْعَةَ جاهلىٌّ * اذا الرجالُ بالرجالِ ٱلْتَقَتِ * وبعده * أَخْدَجَ فى الحَرْبِ أَمْ أَتَمَّتِ * ويروى * اذا الكُماةُ بالكُماةِ التقتِ * و * اذا العَوالى بالعوالى التقتِ * والمُخْدَجُ الولدُ يولَد ناقصًا وان تمّت ايّامُ حَمْله كانّه قال اذا التقت الرجالُ بالرجالِ التقتْ ، ومثله قوله

* اذا ابنُ أبى مُوسَى بلالًا بَلَغْتِهِ * فقامَ بفَأْسٍ بين وِصْلَيْكَ جازِرُ *

والمراد اذا بُلغ ابنُ ابى موسى بلالٌ بلغته وعليه قوله تعالى اذا ٱلسَّمَآءُ ٱنْشَقَّتْ واذا ٱلسَّمَآءُ ٱنْفَطَرَتْ كلّه باضمارِ فعلٍ يُفسّره الظاهرُ ، وأجاز الكوفيون وقوعَ المبتدإ والخبر بعدها لانّها ليست شرطا فى الحقيقة ،

قال صاحب الكتاب وفى اذا معنى المجازاة دونَ اذْ الّا اذا كُفّتْ كقول العبّاس بن مِرْداس

* اذْ ما دخلتَ على الرسولِ فقُلْ له * حقًّا عليكَ اذا اطْمأنّ المجْلسُ *

وقد تقعانِ للمُفاجأة كقولك بَيْنَا زيدٌ قائم اذ رأى عمرا وبينما نحن بمكان كذا اذا فلانٌ قد طلع علينا وخرجتُ فاذا زيدٌ بالباب قال

* وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيلَ سيّدًا * اذا أنّه عَبْدُ القفا واللَهازمِ *

وكان الأصمعىّ لا يستفصح الّا طرْحَهما فى جوابِ بَيْنَا وبَيْنَمَا وانشد

* بينا نحنُ نرْقُبُه أتانا * مُعلّقَ وَفْضَةٍ وزِنادِ راعِ *

وأمثالا له ويُجاب الشرط بإذا كما يجاب بالفاء قال الله تعالى وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ،

قال الشارح انّما كان فى اذا معنى المجازاة لانّ جوابها يقع عند الوقت الواقع كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط ومثله قولك الذى يأتينى فلَهُ درهمٌ فيه معنى المجازاة لانّه بالاتيان يستحقّ الدرهمَ ولا يُجازَى بها فيُجْزَم ما بعدها لما تقدّم من توقيتها وتعيينِ زمانها فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعًا نحوَ قوله

* تُصْغى اذا شدّها للرَحْل جانحةً * حتّى اذا ما اسْتوى فى غرْزها تثِبُ *

ولا يُجزَم بها الّا فى الشعر نحو قوله

* اذا قصُرتْ أسيافُنا كان وَصْلُها * خُطانا الى أعدائِنا فنُضارِبِ *

فجزمُ ما عُطف على الجواب دليلٌ على جزم الجواب، وليست اذْ كذلك لتبيين وقتها وكونه ماضيا والشرطُ انّما يكون بالمستقبل فلذلك ساغ ان يليها الاسمُ والفعلُ فاذا دخلتْ عليها مَا كفّتْها عن الاضافة نحوَ قوله وهو العبّاس بن مِرْداس * اذ ما أتيْتَ على الرسول فقُلْ له الخ * الشاهد فيه مُجازاتُه باذْ مَا ودلّ على ذلك إتيانُه بالفاء جوابًا لانّها صارت بدخولِ مَا عليها وكفّها لها عن الاضافة المُوضحة الكاشفة عن معناها مبهمةً بمنزلة مَتى فجازت المجازاةُ بها كما يُجازَى بمَتى والفرقُ بين مَتى واذْ انّ متى للزمان المطلق واذْ للزمان المعيّن الّا انّ اذْ تصير بتركيب مَا معها حرفًا من حروف الجزاء عند سيبويه وتخرج عن حيّز الاسماء وسيوضّح ذلك فى موضعه من الجزاء، وقد تكون اذا للمُفاجأة فتكون فيه اسمًا للمكان وظرفًا من ظروفه فتقول خرجتُ فاذا زيدٌ قائمٌ وخرجتُ فاذا زيدٌ قائمًا وخرجتُ

فاذا زيدٌ فاذا قلت خرجتُ فاذا زيدٌ قائمٌ كان زيدٌ المبتدأَ وقائم الخبرَ واذا ظرفُ مكان عمِل فيه الخبرُ كما تقول فى الدار زيدٌ قائمٌ والمرادُ بحَضْرتى زيدٌ قائمٌ اى فاجَأَنى عند خُروجى واذا قلت فاذا زيدٌ قائمًا جعلتَ اذا الخبرَ لانّه ظرفُ مكان وظروفُ المكان تقع أخبارا عن الجُثَث وقائمًا حالٌ من المضمر فى الظرف والظرفُ وضميرُه عملا فى الحال كما تقول فى الدار زيدٌ قائمًا ومن قال خرجتُ فاذا زيدٌ فزيدٌ مبتدأ واذا الخبر، فامّا قوله انشده سيبويه * وكنتُ أُرَى زيدا الخ * فأَوْرده شاهدا على كون اذا خبرا وذلك اذا فُتحت أَنّ على تأويل المصدر المبتدإ والإخبارُ عنه بإذا والتقديرُ فاذا العُبُوديّةُ كانّه شاهَدَ نفسَ المعنى الذى هو الخِدمةُ والعَمَلُ فأمّا اذا كُسرت انّ فإنّه على نيّة وقوع المبتدإ والخبر بعد اذا لانّ انّ تُقدَّر تقديرَ الجُمَل اى فاذا هو عبدٌ كانّه شاهَدَ الشخصَ نفسَه من غير صفة العمل يهجو هذا الرجلَ بأنّه كان يظنّ فيه النَّجْدَةَ فاذا هو ذليلُ القفا واللهازمِ واللهازمُ جمعُ لِهْزِمَةٍ بكسر اللام وهما لهزمتان اى عَظْمان ناتئان فى اصل اللَّحْيَيْن لانّ الخُضوع يكون بالأعناق والرُؤُوس واذا هاهنا يجوز ان تكون ظرفَ مكان متعلّقةً بالخبر ويجوز ان تكون حرفا دالًّا على المفاجأة فلا تتعلّق بشىء وقد تقدّم نحوُ ذلك فى اوّل الكتاب، وقد تُغْنى اذا اذا كانت للمفاجأة عن الفاء فى جواب الشرط تقول إن تأتنى فأنا مُكْرِمٌ لك وإن شئت اذا أناً مكرم لك وذلك لتقارُب معنيَيْهما لانّ المفاجأة والتعقيب متقاربان قال الله تع وإن تُصِبْهم سيّئةٌ بما قدّمتْ أيديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون، فامّا قولهم بَيْنَا زيدٌ قائمٌ إذْ رأى عمرا وبَيْنَما نحنُ فى مكانِ كذا اذ طلع فلانٌ علينا فقال بعضهم هى للمفاجأة كما كانت اذا كذلك وقال بعضهم هى زائدةٌ والمعنى بينما زيدٌ قائمٌ رأى عمرا وكان الأصمعىّ لا يرى الّا طَرْحَ اذْ من جواب بَيْنَا وبَيْنَما ويستضعف الاتيانَ بها وذلك من قِبَل انّ بَيْنَا هى بَيْنَ والالفُ إشباعٌ عن فتحة النون وهى متعلّقة بالجواب فاذا اتيتَ بإذْ وأضفتَها الى الجواب لم يحسن إعمالُه فيما تقدّم عليه والذى أجازه لأجلِ انّه ظرفٌ والظروفُ يُتّسع فيها وأحسنُ أحوالها ان تكون زائدة فلا تكون مضافة فلا يقبح تقديمُ ما كان فى حيّز الجواب، فامّا قوله * بينا نحن نرقبه الخ * فشاهدٌ على استعمالها بغير إذْ وهو الأفصحُ والمراد بقوله بينا نحن بين أوقات نحن نرقبه لانّه قد اضيف الى الجملة وانّما يضاف الى الجملة اسماءُ الزمان دون غيرها فلذلك قلنا انّ المراد بين اوقات نحن نرقبه ومثله قوله

* بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِه * يَوْمًا أُتِيحَ له جَرِىءٌ سَلْفَعُ *

والمراد بين اوقاتِ تعنُّقه الكماةَ ،

فصـــل ٢٠٥

قال صاحب الكتاب ومنها لَدَى والذى يفصل بينها وبين عِنْدَ انّك تقول عِنْدى كذا لما كان فى مِلْكك حَضَرَك او غاب عنك ولَدَىَّ كذا لما لا يتجاوز حَضْرتَك وفيها ثمانى لغاتٍ لَدَى ولَدَنْ ولُدْنْ ولَدْ بحذف نونها ولَدْنِ ولُدْنِ بالكسر لالتقاء الساكنين ولَدْ ولُدْ بحذف نونهما وحكمُها ان يُجَرّ بها على الاضافة كقوله تعالى مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ وقد نصبتِ العربُ بها غُدْوَةً خاصّةً قال

* لَدُنْ غُدْوَةً حتّى أَلاَنَ بخُفِّها * بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ من الظِلّ قالِصِ *

تشبيهاً لنونها بالتنوين لمّا رأوها تُنزَع عنها وتُثبَت ،

قال الشارح اعلم انّ لَدَى ظرفٌ من ظروف الأمكنة بمعنَى عِنْدَ وهو مبنىّ على السكون والذى أوجب بناءَه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كلّ جهة من الجهات الستّ فليس فى ظروف الأمكنة أَبْهَمُ من لَـدَى وعِنْدَ ولذلك لزمت الظرفيّةَ فلم تتمكّن تمكُّنَ غيرها من الظروف فجرت لذلك مجرى الحرف فى ابهامه وكان القياس بناء عِنْدَ ايضا لانّها فى معنَى لَدُنْ ولَدَى وانّما أُعربت عِنْدَ لانّهم توسّعوا فيها فأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وإن كان اصلها للحاضر فقالوا عندى مالٌ وإن لم يكن حاضرا يريد انّه فى مِلْكى وقالوا عندى عِلْمٌ ولا يعنون به الحضرةَ ولَدَى لا يتجاوزون به حضرةَ الشىء فلهذا القدر من التصرّف اعربوا عِنْدَ وإن كان حكمُها البناء كلَدُنْ ولَدَى وبها جاء التنزيل قال الله تع مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ وقال مِنْ لَدُنْهُ وقال مِنْ لَدُنَّا وقال وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ وقال وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ، وليست لَدَى من لفظ لَدُنْ وإن كانت من معناها لانّ لَدَى معتلّ اللام ولَدُنْ صحيح اللام وقالوا فيها لَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون كانّهم استثقلوا ضمّة الدال فسكّنوا تخفيفًا كما قالوا فى عَضُدٍ عَضْدٌ ولمّا سكنت الدالُ والنونُ ساكنةٌ كسروا النونَ لالتقاء الساكنين فقالوا لَدْنِ ، وقالوا لُدْنِ بضمّ اللام مع سكون الدال وكسر النون وذلك انّهم لمّا ارادوا التخفيف نقلوا الضمّة من الدال الى اللام ليكون ذلك أمارةً على الحركة المحذوفة وكسروا النون لالتقاء الساكنين ، فأمّا من قال لَدُنْ فهى لَدُنْ بضمّ الدال وانّما سكّنوا الدال استثقالا للضمّة فيها كما قالوا عَضْدٌ وسَبْعٌ فلمّا سكنت الدال وكانت النون بعدها ساكنةً فتحت الدال لالتقاء الساكنين وشُبّهت من طريق اللفظ بنحو

قولك في الأمر والنَّهْي اِضْرِبَنْ زيدا ولا تَضْرِبَنْ عمرا ، وقد حذفوا النون من لَدُنْ تخفيفًا فقالوا من لَدُ الصلوة ولَدُ الحائط وليس حذفُ النون لالتقاء الساكنين لانّهم قد حذفوها ولا ساكنَ بعدها أنشد سيبويه * من لَدُ شَوْلًا فالَى إِتْلائها * فنهم من قال لَدُ بضمّ الدال وإبقاء الضمّة بعد الحذف ليكون دليلا على المحذوف وأنّه منتقص من غيره وليس بأصلٍ على حِياله ومنهم من قال لُدْ فحذف النون بعد نقل الضمّة الى اللام ومنهم من قال لَدْ بفتح اللام وسكون الدال كانّه حذف الضمّة تخفيفًا على ما ذكرنا ثمّ حذف النون وأبقى الدال على سكونها ، واعلم انّ حكمَ لَدُنْ ان يُخْفَض ما بعدها بالاضافة كسائر الظروف نحو أَمامَ وقُدّامَ ووَرآءَ وفَوْقَ وتحتَ ولانّ نونها من اصل الكلمة بمنزلة الدال من عِنْدَ كما قال عزّ وجلّ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ غيرَ انّ من العرب من ينصب بها قال الشاعر

* لدن غدوةً حتّى ألاذ الخ * وقال ذو الرُمّة

* لَدُنْ غُدْوَةً حتّى اذا أَمْتَدَّتِ الضُحَى * وحَثَّ القَطِينَ الشَحْشَحانُ المُكَلَّفُ *

يعنى الحادى والقطينُ جمعُ قاطنٍ ، وانّما نصبوا بها ههنا لانّهم شبّهوا نونَ لدن بالتنوين في ضاربٍ فنصبوا غدوةً تشبيهًا بالمميّز في نحو عندى راقودٌ خَلًّا وجُبّةٌ صُوفًا والمفعولِ في نحو هذا ضاربٌ زيدًا وقاتلٌ بكرا ووجهُ الشَبَه بينهما اختلافُ حركة الدال قبل النون يقال لَدُنْ ولَدَنْ بضمّ الدال وفتحها على ما سبق فلمّا اختلفت الحركتان قبل النون وكانوا يحذفون النون فيقولون لَدُ غدوة شابهت الحركاتُ قبلها باختلافها حركاتِ الاعراب وشابهت النونُ التنوينَ بكونها تُحذَف تارةً وتُثبَت اخرى كما يكون التنوينُ كذلك فنصبوا بها غدوةً كما نصبوا بضاربٍ ، وقد شبّه بعضُهم غدوةً بالفاعل فرفعها فقال لدن غدوةٌ كما تقول قام زيدٌ ومنهم من يجرى على القياس فيخفض بها فيقول لدن غدوةٍ ، ولا يُنصب غيرُ غدوة مع لدن وذلك لكثرة استعمالها فغيّروها عن الجرّ فلا تقول قياسا على لدن غدوةً لدن بُكْرَةً لانّه لم يكثر في كلامهم كثرةَ لدن غدوةً ، واعلم انّ غدوة قد وقعت بعد لدن مصروفةً البتّةَ فقالوا لدن غدوةً وغدوة وقعتْ في كلامهم معرفةً وغداةٌ نكرةً ألا ترى انّك تقول بالغداة والعَشيّ ولا تقول بالغدوة والعشيّ الّا في قراءة ابن عامرٍ والوجهُ في ذلك كثرةُ استعمالها وكثرة الاستعمال أثّر في التغيير ألا ترى انّهم قالوا أَيْش والمراد أَىُّ شىء وقالوا وَيْلُمّه وقالوا لا أَدْرِ فغيّروا هذه الاشياء عن مقتضاها لضربٍ من التخفيف عند كثرة الاستعمال وصرفُ الاسم حكم عليه بالخفّة وعدل به عن شَبَه الفعل هذا مع ما في صرفه من إزالة لبس وذلك انّك لو منعتَه الصرفَ فقلت لـــدن

غدوة ربّما أشكل على السامع وظنّ انّه مخفوض والفتحة علامة الخفض فصرفوها ليُبَيِّنوا هذا اللبسَ فيه وحملوا الخفض والرفع على النصب فى الصرف لمجىء الامر فيه على منهاج واحد فى التخفيف كما حملوا أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ على يَعِدُ فى حذف الواو ويحتمل وجهاً آخَرَ وهو انّ النصب انّما هو على التشبيه بالتمييز على ما تقدّم والتمييز لا يكون الّا نكرة فنوّنوا فى غدوة التنكيرَ حملًا لها على أُختها وهى غداةٌ وقد اعتقد فيها التنكيرَ من قرأ بِٱلْغُدْوَةِ وَٱلْعَشِيِّ ومن ذلك قولُ طَرَفَةَ

* كأنّ حُدُوجَ المالكيّةِ غُدْوَةً * خلايا سَفِينٍ بالنَّواصِفِ من دَدِ *

ولمّا كان النصب هو الغالبَ عليها حملوا الرفعَ والجرّ عليه فاعرفه ٭

فصـــل ٣٠٦

قال صاحب الكتاب ومنها الآنَ وهو للزمان الذى يقع فيه كلامُ المتكلّم وقد وقعت فى اوّل احوالها بالالف واللام وهى علّة بنائها ومَتَى وأَيْنَ وهما يتضمّنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط تقول متى كان ذاك ومتى تأتنى أُكْرِمْك وأين كنتَ وأين تجلسْ أَجلسْ ويتّصل بهما مَا المزيدةُ فتزيدهما إبهامًا والفصلُ بين متى وإذا انّ متى للوقت المُبهَم وإذا للمعيّن وأيّانَ بمعنى متى اذا استُفهِم بها ولَمّا فى قولك لمّا جئتَ جئتُ بمعنى حِينَ ٭

قال الشارح الآنَ ظرفٌ من ظروف الزمان معناه الزمنُ الحاضرُ وهو الذى يقع فيه كلامُ المتكلّم الفاصلُ بين ما مضى وما هو آتٍ وهو مبنىّ على الفتح وفى علّة بناءه إشكالٌ فذهب قومٌ الى انّه بُنى لانّه وقع فى أوّل أحواله معرفةً بالالف واللام وحكمُ الاسماء ان تكون منكورةً شائعةً فى الجنس ثمّ يدخل عليها ما يعرّفها من اضافةٍ وألفٍ ولامٍ فلمّا خالفتْ أخواتِها من الاسماء بأنْ وقعت معرفةً فى اوّل احوالها ولزمتْ موضعا واحدا بُنيت لذلك لانّ لزومها بهذا الموضع ألحقها بشَبَه الحروف وذلك انّ الحروف لازمةٌ لمواضعها التى وُضعت لها غيرُ زائلة عنها وهذا رأىُ أبى العبّاس المبرّد واليه أشار صاحبُ الكتاب ٭ وقال الفرّاء اصلُه آنَ من آنَ الشىء يَئِينُ اذا انى وقتُه يقال آنَ لك أن تفعل كذا وأَنَى لك قال الشاعر

* تَمَخَّضَتِ المَنُونُ له بيَوْمٍ * أَنَى ولكُلّ حاملةٍ تَمامُ *

وآنَ فعلٌ ماضٍ فلمّا أُدخل عليه الالف واللام تُرك على ما كان عليه من الفتح كما جاء فى الحديث أنّه صلّى الله عليه وسلّم نَهى عن قِيلَ وقَالَ وقيل وقال فعلان ماضيان فأدخل الخافضَ عليهما وتركهما على ما كانا عليه وله قولٌ اخرُ انّ اصله أَوان فحذفوا الواو وصار آنَ كما قالوا رَبَاحٌ وراحٌ وكلا القولَيْن فاسدٌ امّا الاوّل فلانّه لو كان اصلُه آنَ لأفتقر الى فاعلٍ مع انّ الافعال المحكيّة يدخل عليها العواملُ ولا تُؤثّر فيها نحوَ تأبّطَ شرًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ ولا يدخل عليها الالفُ واللام فامّا الثانى فحاصلُه راجعٌ الى المعنى وليس بعلّةٍ للبناء ، وذهب ابو اسحق الى انّ الآنَ انّما تعريفُه بالاشارة وأنّه انّما بُنى لمّا كانت فيه الالفُ واللام لغيرِ عهدٍ متقدّمٍ لانّك تقول الآنَ فعلت ولم يتقدّم ذكرُ الوقت الحاضر وهذا فاسدٌ أمّا قوله انّ تعريفه بالاشارة فانّ اسماء الاشارة لا تدخلها لامٌ نحوَ هٰذا وتلك وامّا قوله انّه بُنى لانّ الالف واللام فيه لغيرِ عهدٍ متقدّم ففاسدٌ ايضا لانّا نجد الالفَ واللام فى كثير من الاسماء على غيرِ عهدٍ مع كونِ الاسماء معربةً وتلك الاسماء قولك يا ايّها الرجلُ ونظرتُ الى هذا الغلامِ ، وقد ذهب جماعةٌ ممّن ينتمى الى التحقيق والحِذْقِ بهذه الصناعة الى انّه مبنىّ لتضمّنه لامَ التعريف وتلك اللامُ غيرُ اللام الظاهرة فيه على حدّ بنائه فى أَمْسِ وتلك اللامُ المقدّرةُ هى المُعرِّفة وذلك لانّه معرفةٌ وتعريفُه لا يخلو إمّا ان يكون بما فيه من اللام الظاهرة كما يظنّ بعضُهم او أنّه من قبيل سائر المعارف فلا جائزٌ ان يكون تعريفه بما فيه من اللام لانّا استقرينا جميعَ ما فيه لامُ التعريف فإذا إسقاطُ لامه جائزٌ نحوُ الرجل ورجل والغلام وغلام ولم يقولوا أفعلُ آنَ ذلك كما قالوا الآنَ فدلّ ذلك على انّ اللام فيه ليست للتعريف واذا لم تكن للتعريف كانت زائدة على حدّ زيادتها فى ٱلّذى وٱلّتى ألا ترى انّ تعريفَ الذى والتى بالصلة لا بما فيه من اللام يدلّ على ذلك انّ مَنْ ومَا معارفُ وليس فيهما لامٌ فعلمتَ بذلك انّ التعريف بالصلة لا باللام واذا ثبت انّها زائدةٌ لم تكن المُعرِّفةَ وليس بمضمرٍ لانّ المضمرات محصورةٌ وليس الآنَ منها وليس ايضا بعَلَمٍ لانّ العَلَم يقع على كلّ شىء بعينه والآنَ يقع على كلّ وقتٍ حاضرٍ لا يخصّ بعضَ ذلك دون بعض وليس من اسماء الاشارة لما ذكرناه من دخول اللامِ عليه واللامُ لا تدخل على اسماء الاشارة وليس بمضافٍ لانّا لا نُشاهد مضافا اليه واذا ثبت انّه معرفةٌ وليس من أنواع المعارف الاربعة تعيّن ان يكون معرفةً باللام المقدّرة فيه كما قلنا فى أَمْسِ لتعذّرِ ان يكون التعريفُ بهذه اللام الظاهرة فيه ، والذى أراه انّ تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة وامّا لزومُها فعلى حسبِ ارادة معنى التعريف فيها بخلاف الرجل والغلام فانّه لم تلزمهما اللّامُ لانّهما

يُستعملان معرفةً ونكرةً فاذا أُريد النكرة لم يأتوا باللام واذا ارادوا المعرفة ألحقوهما اللامَ وكذلك نظائرُهما وامّا الآنَ فلمّا أُريد به المعرفة البتّة لزمت أداتُه وامّا علّة بنائه فلإبهامه ووُقوعه على كلّ حاضرٍ من الأزمنة فاذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرفُ التعريف فجرى مجرى الّذى والّتى فاعرفه ، وامّا مَتَى فسؤالٌ عن زمانٍ مبهمٍ يتضمّن جميعَ الازمنة فاذا قيل متى الخروجُ فتقول اليومَ او الساعةَ او غدًا والمرادُ بها الاختصار وذلك انّك لو سألت إنسانا عن زمنِ خروجه لكان القياسُ آليومَ تخرج ام غدًا ام الساعةَ والازمنةُ اكثرُ من ان يحاط بها فاذا قلت مَتى أغنى عن ذكرِ ذلك كلّه وهى مبنيّة على السكون لانّها وقعت موقعَ حرف الاستفهام وهو الالف وأصلُ الاستفهام بحروف المعانى وبُنيت على السكون على اصل البناء ولم يلتق فى آخرها ساكنان فيجبَ التحريكُ لذلك ، وامّا أَيْنَ فظرفٌ من ظروف الامكنة وهو مبنىّ لتضمُّنه همزةَ الاستفهام والغرضُ به ايضا الايجازُ والاختصار وذلك انّ سائلا لو سأل عن مستقرّ زيد فقال أفى الدار زيدٌ أفى المسجد زيدٌ ولم يكن فى واحد منهما فيُجيب المسؤلُ بلَا ويكون صادقًا وليس عليه ان يُجيب عن مكانه الذى هو فيه لانّه لم يُسأل الّا عن هذَيْن المكانَيْن فقط والامكنةُ غيرُ منحصرة فلو ذهب يُعدّد مكانًا مكانًا لقصَرَ عن استيعابها وطال الامرُ عليه فجاؤا بأَيْنَ مشتملًا على جميع الامكنة وضمّنوه معنى الاستفهام فاقتضى الجوابَ من اوّلِ مرّة ووجب ان تُبنى على السكون لوقوعها موقعَ همزة الاستفهام الّا انّه التقى فى آخره ساكنان فحُرّكت النون لاجتماعهما وفُتحت طلبًا للخفّة واستثقالًا للكسرة بعد الياء فآثروا تخفيفَها لكثرة دَوْرها وسعةِ استعمالها ، وفيهما معنى المجازاة لإبهامهما ووقوعهما على كلّ اسم يقع بعد حرف الجزاء ألا ترى انّك اذا قلت متى تَقُمْ أَقُمْ كان معناه إِنْ تقم يومَ الجمعة أقم فيه إِنْ تقم يومَ السَبْت أقم فيه وكذلك اذا قلت أَيْنَ بيتُك آتِه معناه اين بيتُك إِنْ أعرفْه آتِه واين تكن أكن معناه إِن تكن فى المسجد أكن فيه إِن تكن فى السُوق أكن فيه فلمّا كانت مَتى وأَيْنَ يشتملان على كلّ اسم من اسماء الزمان والمكان ويقع الجوابُ عنهما معرفةً ونكرةً ولم يكونا مضافَيْن الى ما بعدهما كانا واذا جازت المجازاةُ بهما قال الشاعر

* أَنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنَايَا * متى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُونى *

وقال

* أَيْنَ تَصْرِفْ بها الغَداةَ تَجِدْنا * نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَها للتَلَاقِى *

وقد تدخل مَا أَيْنَ ومَتَى للجزاء زائدةً مُؤَكّدةً نحو متى ما تَقُمْ أَقُمْ وأَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ معك

قال الشاعر

* متى ما يَرَ الناسُ الغَنِيَّ وجارُه * فَقِيرٌ يقولوا عاجِزٌ وجَلِيدُ *

وقال الله تع أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَوْتُ وقال فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ فاذا دخلتْ عليهما مَا زادتْهما إبهامًا وازدادت المجازاةُ بهما حُسْنًا ، فان قيل ولِمَ جُوزِىَ بمَتى ولم يُجازَ باذَا وما الفصلُ بينهما قيل قد تقدّم انّ اذَا للزمان المعيَّن وهو الآتى ومَتَى لزمان مبهم فلذلك جوزى بمتى ولم يجاز باذَا أَلا ترى الى قوله اذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ واذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنْشَقَّتْ لو وُضِع مكانَ اذَا انْ فقيل إن الشمسُ كوّرت وإن السماءُ انشقت لم يحسن لانّك تجعل ما هو متيقَّنُ الوجودِ مشكوكًا فيه ، وامّا أَيَّانَ فظرفٌ من ظروف الزمان مبهمٌ بمعنَى مَتَى والفرقُ بينها وبين مَتَى أنّ مَتَى لكثرة استعمالها صارت أظهرَ من أَيَّانَ فى الزمان ووجهٌ آخرُ من الفرق انّ مَتَى يُستعمل فى كلّ زمانٍ وأَيَّانَ لا يُستعمل الّا فيما يراد تفخيمُ أمره وتعظيمُه نحو قوله تعالى أَيَّانَ مُرْسَاهَا اى متى مرساها وقال تعالى يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَامَةِ وبُنى لتضمّنه همزةَ الاستفهام وحُرِّك آخرُه لالتقاء الساكنين وفُتح على طريق الإتباع لما قبله اذ الالفُ من جنس الفتحة او إتباعًا للفتحة قبله اذ الالفُ حاجزٌ غيرُ حصين كما فعلوا فى شَتَّانَ كذلك ، وامّا لَمَّا فظرفُ زمانٍ اذا وقع بعده الماضى نحوَ قولك جئتُ لمّا جئتَ ومعناه معنَى حِينَ وهو الزمان المبهم وهو مبنىّ لإبهامه واحتياجه الى جملة بعده كبناء اذْ واذَا وهو مركّب من لَمْ النافية ومَا فحصل فيها بالتركيب معنًى لم يكن لها وهو الظرفيّة وخرجتْ بذلك الى حيّز الاسماء فاستحالت بالتركيب من الحرفيّة الى الاسميّة كما استحالت اذْ بدخولِ مَا عليها من الاسميّة الى الحرفيّة وتغيَّر معناها بالتركيب من المُضىّ الى الاستقبال ،

قال صاحب الكتاب وأَمْسِ وهى متضمّنةٌ معنى لام التعريف مبنيّةٌ على الكسر عند الحجازيّين وبنو تميم يمنعونها الصرفَ فيقولون ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه وما رأيتُه مُذْ أَمْسَ قال

* لَقَدْ رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا * عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعالِى خَمْسَا *

قال الشارح اعلم انّ أَمْسِ ظرفٌ من ظروف الزمان ايضا وهو عبارةٌ عن اليوم الذى قبلَ يومك الذى انت فيه ويقع لكلّ يوم من ايّام الجُمْعة وللعرب فيه خِلافٌ فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون فعلتُ ذاك أَمْسِ ومضى امسِ بما فيه واحتجّ ابو العبّاس وابو بكر بن السَّرّاج بانّه مبهمٌ ووقع فى اوّلِ احواله معرفةً فعرفتُه قبل نكرته فجرى مجرَى الآنَ والصوابُ انّه انّما بُنى لتضمّنه لامَ المعرفة وبها صار

معرفةٌ والاسمُ اذا تضمّن معنى الحرف بُنى وكان حقُّه تسكينَ الآخِرِ على ما يقتضيه البناء وانّما التقى فى آخِره ساكنان وهما السين والميمُ قبلها فكُسرت السين لالتقاء الساكنين، فان قيل فلِمَ حُذفت اللام من امس وضُمّن معناها وأُلْزمت الآنَ وهما سَواءٌ فى التعريف والظرفيّة قيل لانّ امس يقع على اليوم المتقدّم ليومك من اوّله الى آخِره فأمْرُه واضحٌ فاستغنى بوُضوحه عن علامة التعريف وليس كذلك الآنَ لانّه الحَدّ الفاصل بين الزمانَيْن وهو من أَلْطَف ما يُدرَك فلم يستغن لذلك عن علامة تكون فيه، فان قيل ولِمَ وجب تعريفُ امس ولم يجب تعريفُ غدٍ وهما سَواءٌ فأمس اسمٌ لليوم الذى قبل اليوم الذى انت فيه وغدٌ اسمٌ لليوم الذى يَلِى اليومَ الذى انت فيه فالجواب انّ امس قد حضر وشوهد فحصلت معرفتُه بالمشاهَدة فأغنى ذلك عن علامةٍ وليس كذلك غد فأقاموا المشاهدةَ فى امس مقامَ اداة التعريف ولم يكن فى غد مثلُ ذلك ما يقوم مقامَ علامة التعريف فهو نكرةٌ حتى تدخل عليه العلامةُ المُعرِّفةُ، وامّا بنو تميم فيعربونه ويجعلونه معدولا عن اللام فاجتمع فيه التعريفُ والعدلُ فيُمنَع من الصرف لذلك فيقولون مضى امسُ بما فيه بالرفع من غيرِ تنوين وفعلتُه امسَ بالنصب قال الراجز انشده سيبويه

* لَقَدْ رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا * عَجائِزًا مِثْلَ السَعالِى خَمْسَا *
* يَأْكُلْنَ ما فى رَحْلِهِنّ نَهْسَا * لا تَرَكَ اللّهُ لهنّ ضِرْسَا *

الشاهد فيه انّه خفض بمُذْ واعتقد فيها الحرفيّة والفتحةُ علامةُ الخفض، والفرق بين المعدول عن الحرف والمتضمّن له انّك اذا عدلتَ عن الحرف جاز لك إظهارُه واستعمالُه واذا ضمّنتَه ايّاه لم يجز اظهارُه ألا ترى انّه لا يجوز اظهارُ همزة الاستفهام مع أَيْنَ وكَيْفَ ونظائرِهما، وقد حكى بعضُهم انّ من العرب من يعتقد فيه التنكيرَ ويعربه ويصرفه ويُجْريه مُجْرى الاسماء المتمكّنة فيقول مضى امسٌ بما فيه على التنكير وهو غريبٌ فى الاستعمال دون القياس فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقَطُّ وعَوْضَ وهما لزمانَى المُضِىّ والاستقبال على سبيل الاستغراق تقول ما رأيتُه قَطُّ ولا أَفْعَلُه عَوْضَ ولا يُستعملان الّا فى موضع النفى قال

* رَضِيعَىْ لِبانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تَقاسَمَا * بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نَتَفَرّقُ *

وقد حُكى قُطُّ بضمّ القاف وقَطُ خفيفةَ الطاء وعَوْضُ مضمومةً،

قال الشارح اعلم انّ قَطُّ بمعنى الزمان الماضى يقال ما فعلتُه قَطُّ ولا يقال لا افعلُه قطّ وهى مبنيّة على

الضمّ لانّها ظرفٌ وأصلُ الظروف ان تكون مضافة فلمّا قُطعت عن الاضافة بُنيت على الضمّ كقَبْلُ وبَعْدُ قال الكسائىّ كان قَطُط على زنة فَعُل كعَضُد فلمّا سكن الحرفُ الاوّل للادّغام حُرّك الاخر بحركته والذى أراه انّه فَعْل كقَبْل وبَعْد لانّ الحركة زيادةٌ ولا يُحكم بها الّا بدليلٍ ولانّ اكثرَ ظروف الزمان كذلك نحو يَوْمٍ وشَهْرٍ ودَهْرٍ ومنهم من يقول قُطُّ بضمّ القاف والطاء يُتْبِع الضمَّ الضمّ مثلَ مُدُّ وشُدُّ ومنهم من يُخفّف فيحذف احدى الطاءين تخفيفًا ويُبقى الحركةَ بحالها دلالةً وتنبيهًا على اصلها كما قالوا رُبَ حين خفّفوها أبقوا الفتحةَ دلالةً على المحذوف ومنهم من يُتبِع الضمَّ الضمّ فى المخفّف ايضا فيقول قُطُ وهو قليلٌ ، واما عَوْضَ فهو اسمٌ من اسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان كما انّ قطُّ للماضى وأكثرُ استعماله فى القَسَم تقول عَوْضَ لا أُفارِقُك اى لا أُفارِقك أبدًا كما تقول قطّ ما فارقتُك وعَوْضَ مبنيّةٌ لقَطْعها عن الاضافة وفيها لغتان الفتحُ والضمُّ فمن فتح فطلبًا للخفّة ومَن ضمّ فتشبيهًا بقَبْلُ وبَعْدُ كما قالوا حَوْثَ وحَوْثُ قال الأعشى * رضيعَىْ لبان الخ * الشاهد فيه قولُه عوض لا نتفرّق اى لا نتفرّق ابدًا يريد انّهما تحالَفا فى بطن أُمّهما ودلّ عليه قوله بأسحم داجٍ والأسحمُ الأسودُ ويقال الدمُ تُغمَس فيه اليَد عند التحالُف ويقال بالرَحِم ، فان أضفته أعربتَه تقول لا أفعلُه عوضَ العائضين اى دَهْرَ الداهِرِينَ فيكون معربًا وانتصابُه على الظرف لا على حدّه فى عَوْضَ لا نتفرّق وعوض من لفظ العِوَض ومعناه وذلك أنّ الدهر لا يمضى منه جزءٌ الّا ويخلُفه جزءٌ اخرُ فصار الثانى كالعِوَض من الاوّل ،

فصـــل ٢٠٧

قال صاحبُ الكتاب وكَيْفَ جارٍ مجرَى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيدٌ اى على أَىِّ حالٍ هو وفى معناها أَنَّى قال الله تعالى فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وقال الكُمَيْت * أَنَّى ومن أَيْنَ آبَكَ الطَرَبُ * الّا انّهم يُجازون بأَنَّى دون كَيْفَ قال لَبِيدٌ * فأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها * وحكى قُطْرُبٌ عن بعض العرب أُنْظُرْ الى كيفَ يصنَع ،

قال الشارح كَيْفَ سؤالٌ عن حالٍ وتضمّنت همزةَ الاستفهام فاذا قلت كيف زيدٌ فكانّك قلت أصحيحٌ زيدٌ ام سقيمٌ أآكلٌ زيدٌ ام شاربٌ الى غيرِ ذلك من احواله والاحوالُ اكثرُ من أن يحاط بها فجاءُوا بكَيْفَ اسمٍ مبهمٍ يتضمّن جميعَ الاحوال فاذا قلت كيف زيدٌ أغنى عن ذكرِ ذلك كلّه ، وقومٌ

من يُتبع الضمَّ الضمَّ في المخفَّف أيضًا، فيقول: «قُطُ»، وهو قليل.

وأمّا «عَوْضَ»، فهو اسمٌ من أسماء الدهر، وهو للمستقبل من الزمان، كما أنّ «قطّ» للماضي. وأكثرُ استعماله في القَسَم، تقول: «عَوْضَ لا أُفارِقُك»، أي: لا أُفارِقك أبدًا، كما تقول: «قطّ ما فارقتُك». و«عَوْضَ» مبنيّةٌ لقَطْعها عن الإضافة، وفيها لغتان: الفتحُ والضمُّ، فمَن فتح، فطلبًا للخفّة، ومن ضمّ، فتشبيهًا بـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ»، كما قالوا: «حَوْثَ»، و«حَوْثُ». قال الأعشى [من الطويل]:

رضيـعَـي لـبـان... إلـخ

الشاهد فيه قوله: «عوض لا نتفرّق»، أي: لا نتفرّق أبدًا، يريد أنهما تَحالفَا في بطن أُمّهما. ودلّ عليه قوله: «بأسحم داج». والأسحمُ: الأسودُ، ويقال: الدمُ تُغمَس فيه اليَد عند التحالُف، ويقال بالرَّحِم. فإن أضفته، أعربتَه، تقول: «لا أفعلُه عوضَ العائِضين»، أي: دَهْرَ الداهِرِينَ، فيكون معربًا. وانتصابُه على الظرف، لا على حدّه في «عَوْضَ لا نتفرّق». و«عوض» من لفظ العِوَض ومعناه، وذلك أنّ الدهر لا يمضي منه جزءٌ إلّا ويخلُفه جزءٌ آخر، فصار الثاني كالعِوَض من الأوّل.

فصل
[«كيفَ»]

قال صاحب الكتاب: **و«كَيْفَ» جارٍ مجرَى الظروف، ومعناه السؤال عن الحال، تقول: «كيف زيدٌ؟» أي: على أيّ حالٍ هو؟ وفي معناها «أنّى». قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾**(١)**. وقال الكُمَيت** [من المنسرح]:

٦٥٠ـ أنّى ومِن أينَ آبكَ الطَّرَبُ [مِنْ حيثُ لا صَبْوةٌ ولا ريَبُ]

---

(١) البقرة: ٢٢٣.

٦٥٠ ـ **التخريج**: البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص١٠٠؛ وشرح شواهد الألفية ص٣١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٧.

اللغة: آبك: عاودك وراجعك. الصبوة: التصابي.

المعنى: من أين أتاك الطرب، وطريقُك إلى بني هاشم لا صبوة في صبا ولا ريب.

الإعراب: **«أنى»**: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ «آبك». **«ومن»**: الواو: حرف عطف، و«من»: حرف جرّ. **«أين»**: اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «آبك». **«آبك»**: فعل ماض مبنيّ على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«الطرب»**: فاعل «آبك» مرفوع بالضمّة. **«من»**: حرف جرّ. **«حيث»**: ظرف مكان مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان ب«آبَكَ». **«لا»**: حرف نفي. **«صبوة»**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف لتوكيد النفي. **«ريب»**: معطوف على «صبوة» مرفوع.

=

إلّا أنّهم يُجازون بـ«أنّى» دون «كَيْفَ». قال لَبِيدٌ [من الطويل]:

٦٥١ـ فأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها [كِلا مَرْكَبَيها تَحتَ رِجْلَيكَ شاجِرُ]

وحكى قُطْرُبٌ عن بعض العرب: «انظُرْ إلى كيفَ يصنع».

* * *

قال الشارح: «كَيْفَ» سؤالٌ عن حالٍ، وتضمّنت همزة الاستفهام، فإذا قلت: «كيف زيدٌ؟» فكأنك قلت: «أصحيح زيدٌ أم سقيم؟ آآكل زيدٌ، أم شاربٌ؟ إلى غيرِ ذلك من أحواله. والأحوالُ أكثرُ من أن يحاط بها، فجاؤوا بـ«كَيْفَ» اسم مبهم يتضمّن جميعَ الأحوال. فإذا قلت: «كيف زيدٌ؟» أغنى عن ذلك كلّه. وقومٌ يُجْرونَ «كَيْفَ» مُجرى الظروف، ويُقدِّرونها بحرف الجرّ، فإذا قلت: «كيف أنت؟» فتقديرُه: على أيّ حال.

والصحيحُ أنّها اسمٌ صريحٌ غيرُ ظرف، وإن كان قد يُؤدّي معناها معنى «على أيّ حال». والذي يدلّ على ذلك أنّك تُبْدِل منها الاسم، فتقول: «كيف أنت: أصحيحٌ أم

= وجملة «آبك»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا صبوة»: في محل جر بالإضافة.
والشاهد فيه مجيء «أنّى» بمعنى «كيف»، إذ لو كانت هنا بمعنى «أين»، لتكرّرت مع ما بعدها.

٦٥١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٢٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٩١، ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣؛ والكتاب ٣/ ٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ٤٧ (فجر)؛ والمعاني الكبير ص ٨٧١؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٤؛ والمقتضب ٢/ ٤٨.

اللغة: تلتبس: تختار. الشاجر: المباعد بين رجليه.

المعنى: إن تأتِ أيًّا من جانبي هذه الناقة، وجدت مركبك تحت رجلك يدفعك ويبعدك، أي لا يطمئن تحت رجلك.

الإعراب: «**فأصبحت**»: الفاء: حرف استئناف، و«أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محلّ رفع اسم «أصبح». «**أنّى**»: اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. «**تأتها**»: فعل مضارع (فعل الشرط) مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به. «**تلتبس**»: فعل مضارع (جواب الشرط) مجزوم بالسكون الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تلتبسْ». «**كلا**»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، وهو مضاف. «**مركبيها**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**تحت**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ «شاجر». «**رجليك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**شاجر**»: خبر المبتدأ «كلا» مرفوع بالضمة.

وجملة «فأصبحت...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**أنى تأتها تلتبس**»: في محل نصب خبر «أصبح». وجملة «تأتها»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تلتبس»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلا مركبيها **شاجر**»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: أنّ «أنّى» شرطية جازمة.

سقيمٌ؟» ويقع الجوابُ بالاسم، فتقول في جوابِ من قال: «كيف أنت»: «صحيحٌ»، أو «سقيمٌ»، ونحوهما من أحواله. ولو كانت ظرفًا، لوقع البدلُ منها، والجوابُ عنها بالظرف. ألا ترى أنّ «أينَ» لمّا كانت ظرفًا، لم يُجَبْ عنها إلّا بظرفٍ، نحو: «أين أنت؟» فيقال: «في المسجد» أو «في السوق». ولو قال في جوابِ من قال: «كيف أنت؟»: «على حالِ كذا»، لم يمتنع، وكان الجوابُ معنويًا، لا على اللفظ. ولو قال: «على أيِّ حال زيدٌ؟» فقيل: «على حالِ شِدّة، أو حالِ رَخاء»، لكان الجوابُ على اللفظ. ولو قال: «صالحٌ»، أو «سقيمٌ»، لم يمتنع نظرًا إلى المعنى.

وممّا يُؤيِّد كونَ «كَيْفَ» اسمًا لا ظرفًا أنّها لو كانت ظرفًا أو في تقدير الظرف، لم يمتنع دخولُ حروف الجرّ عليها، كما لم يمتنع دخولُها على «أَيْنَ» و«مَتَى». وهي مبنيّةٌ لما ذكرناه من وقوعها موقعَ ألف الاستفهام، وتضمُّنها معناه، وبُنيت على السكون، فالتقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والفاءُ، فحرّكوا الفاء بالفتح استثقالاً للكسرة بعدَ الياء، والعربُ يُجيزون الخفّةَ فيما يكثر استعماله.

فإن قيل: ومن أَيْنَ زعمتم أنّ «كَيْفَ» اسمٌ؟ وهلّا قلتم إنّها حرفٌ لامتناعِ خَواصّ الأسماء والأفعالِ منها. قيل: إنّما قلنا ذلك؛ لأنّها لا تخلو إمّا أن تكون اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا. فلا تكون حرفًا؛ لأنّها تُفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلامًا، نحو: «كيف أنت؟» والحرفُ لا يفيد مع الاسم إلّا في باب النداء. وليس هذا بنداء، ولا تكون فعلاً؛ لأنّها تفيد مع الفعل، نحو: «كيف أصبحتَ؟» والفعلُ لا يفيد مع الفعل، ولا يكون منهما كلامٌ، وأيضًا فإنّه على زنةِ «فَعْلَ»، بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة.

فإن قيل: فإذا كان اسمًا على ما ذكرتم، فلِمَ امتنعتْ منه حروفُ الجرّ، ولم تدخل عليه كما دخلت على «أَيْنَ»، إذا قلت: «من أين؟» و«إلى أين؟» فالجواب أنّ «أَيْنَ» لمّا كانت سؤالاً عن الأمكنة، ونائبةً عن اللفظ بها، وكانت الأمكنةُ المنوبُ عنها ممّا تدخلها حروفُ الجرّ، فتقول: «من السوق»، و«من الجامع»، و«إلى السوق»، و«إلى الجامع» جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامَها، وأمّا «كَيْفَ» فإنّما هي سؤالٌ عن الأحوال، والأحوالُ لا تدخل عليها حروفُ الجرّ. ألا تراك لا تقول: «أَمِن صحيح» ولا «أَمِن سقيم»، فكذلك سائرُ الأحوال، فلم تدخل على «كيف»: كما لم تدخل على ما ناب عنه. وقد حكى قُطْرُبٌ: «انْظُرْ إلى كيف يصنع»، وقالوا: «على كيف تَبِيعُ الأَحْمَرَيْنِ؟» وذلك شاذٌ، شبّهوها بـ«أَيْنَ».

وفي «كيف» لغتان، قالوا: «كَيْفَ»، و«كَيْ». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٥٢ - أو راعِيانِ لِبُعْرانٍ لنا شَرَدَتْ ... كَيْ لا يُحِسّانِ من بُعْرانِنا أَثَرا

---

٦٥٢ - التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص٧١؛ ولسان العرب ١٤/ ٧٦ (بغا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧.

=

قالوا: «كَيْ» هنا بمعنى «كيف» استفهام. وقال قومٌ: أراد: «كيف»، وإنّما حذف الفاء تخفيفًا، كما قالوا: «سَوْ أفعلُ»، والمرادُ: سَوْفَ.

ولا يُجازَى بـ«كيف» كما جُوزي بـ«أَيْنَ» لضَعْفها ونَقْصها عن تصرُّفِ أخواتها بكونها اسمًا، ولا يُخبَر عنها، فلا يقال: «كيف في الدار؟»، كما يقال: «من في الدار؟»، و«ما عندك؟» على الابتداء والخبر. ولا يعود إليها ضميرٌ، فلا يقال: «كيف ضربتَه؟»، والهاء تعود إلى «كيف». ولا يكون جوابُها إلّا نكرةً، وجوابُ أخواتها يكون معرفة ونكرة، فإذا قلت: «كيف زيدٌ»، فيقال: «صالحٌ»، أو «سقيمٌ»، ولا يقال: «الصالحُ». فلمّا نقص تصرُّفُه عن تصرُّفِ أخواته، ولم تكن ثَمَّ ضرورةٌ تدعو إلى المجازاة به، لأنّه يقوم مقامَه: «على أيِّ حال تكن أكُنْ».

وأمّا «أنّى»، فظرفُ مكان يُستفهم بها كـ«أَيْنَ»، قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾(1)، أي: من أيْنَ لك هذا؟ ويجازون بها. يقولون: «أنّى تقم أقم». قال لبيد [من الطويل]:

فأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَشْتَجِرْ بها كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلَيْكَ شاجِرُ(2)

وقال بعضهم: إنّها تُؤدّي معنى «كَيْفَ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾(3)، أي: كيف شئتم. والمجازاةُ بها دليلٌ على استعمالها استعمالَ «أيْنَ». وهي مبنيّة لتضمّنها همزة الاستفهام، وسكن آخِرُها على قياس البناء، فأمّا قول الكُمَيْت [من المنسرح]:

أَنَّى ومِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ مِن حيثُ لا صَبْوَةٌ ولا رِيَبُ(4)

الشاهد فيه استعمالُ «أنّى» بمعنى «كيف». ألا ترى أنّه لا يحسن أن تكون بمعنى «أَيْنَ»؛ لأنّ بعدها «من أَيْنَ»، فتكون تكرارًا. ويجوز أن تكون بمعنى «من أين»، وكُرّرت على سبيل التوكيد، وحسُن التكرارُ لاختلاف اللفظَيْن، فاعرفه.

= **اللغة**: البعران: جمع بعير. شردت: تاهت، والمراد به الإبل.
المعنى: يستغرب ألا يعرف هذان الراعيان أثرًا لبعرانهما الضالة.
الإعراب: «**أو راعيان**»: أو: حرف عطف، «راعيان»: معطوف على مرفوع مجهول المحل الإعرابي، لأن البيت الشاهد يروى في كتب اللغة والنحو وحيدًا. «**لبعرانٍ**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «راع». «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بصفة من «بعران». «**شردت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. «**كي**»: اسم استفهام مبني على الفتح المقدر على الفاء المحذوفة ضرورة. والأصل: كيف، وهو في محل نصب حال من فاعل «يحسان». «**لا**»: نافية. «**يُحِسّانِ**»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. «**من بعراننا**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أثرًا» والأصل أن يتعلقا بصفته، ولكن لمّا تقدَّمَتْ شبه الجملة على النكرة تَعلّقَتْ بحال منها. «**أثرًا**»: مفعول به للفعل «يحسان».
والشاهد فيه أنّ «كي» فيه بمعنى «كيف»، وأن فاءه حذفت لضرورة الشعر.

(1) آل عمران: ٣٧. (2) تقدم بالرقم ٦٥١.
(3) البقرة: ٢٢٣. (4) تقدم بالرقم ٦٥٠.

المركّبات

فصل
[نوعا المُركَّبات]

قال صاحب الكتاب: **هي على ضربَين: ضربٌ يقتضي تركيبُه أن يُبْنَى الاسمان معًا، وضربٌ لا يقتضي تركيبُه إلّا بناءَ الأوّل منهما. فمن الضرب الأوّل نحو «العشرة» مع ما نَيَّفَ عليها، وقولُهم: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ»[1]، و«لقيتُه كَفَّةَ كفةَ»[2]، و«صَحْرَةَ بَحْرَةَ»[3]، و«هو جاري بَيْتَ بَيْتَ»[4]، و«وقع بَيْنَ بَيْنَ»، و«آتيك صَباحَ مَساءَ، ويومَ يومَ»، و«تَفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وخِذَعَ مِذَعَ»[5]، و«تركوا البِلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وحاثِ باثِ». ومنه «الخازِ بازِ»، والضربُ الثاني نحو قولهم: «افْعَلْ هذا بادِيَ بَدِي»، و«ذهبوا أَيْدِي سَبَا»[6]، ونحو: «مَعْدِيكَرِبَ»، و«بَعْلَبَكَّ»، و«قالِي قَلَا»[7].**

* * *

(١) هذا مثل، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ٧/ ٩ (بيص)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٢٧ الحَيْص: الفرار. والبَيْص: أصلها البَوْص، فقُلِبَت الواو ياءً للازدواج، ومعناها الفَوْت. يضرب لمن وقع في ضيق أو محنة لا خلاص منها فِرارًا أو فَوْتًا.

(٢) هذا مثل، وقد ورد في العقد الفريد ٣/ ١٣٥؛ وكتاب الأمثال ص٣٧٧؛ ولسان العرب ٩/ ٣٠٣ (كفف)؛ والمستقصى ٢/ ٢٨٩. أي: متواجهين، وذلك أنَّ المتلاقيين إذا تلاقيا، فقد كفَّ كلٌّ واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال ص٣٧٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥ (بحر)؛ والمستقصى ٢/ ٢٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٥.
والمعنى: لقيته خالياً. وأصل «صحرة» من «الصحراء». وأصل «بحرة» من «البحر» وهو الشقّ والسّعة.

(٤) هذا مثل وقد ورد في لسان العرب ٢/ ١٦ (بيت)؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٣٢٢.
أي: بيته إلى جانب بيتي.

(٥) هذا مثل، وقد ورد في لسان العرب ٥/ ١٦٤ (مذر) برواية: «تَفَرَّقَتْ إِبِلُهُ شَذَرَ مَذَرَ» (أو: شِذَرَ مِذَرَ).
أي: تفرّقت في كلّ وجه. وفي مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩: «ذهبوا خِذَعَ مِذَعَ أو شَغَرَ بَغَرَ».

(٦) هذا مثل وقد ورد في ثمار القلوب ص٣٣٧؛ وزهر الأكم ٣/ ١٦؛ ولسان العرب ١/ ٩٤ (سبأ)، ١٤/ ٣٧٠ (سبي)؛ ١٥/ ٤٢٦ (يدي)؛ والمستقصى ٢/ ٨٨؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥.
أي: تفرّقوا تفرُّقًا لا اجتماع بعده.

(٧) قالي قلا: مدينة بأرمينية. (معجم البلدان ٤/ ٢٩٩).

يومَ وتفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ وشَذَرَ مَذَرَ وخِذَعَ مِذَعَ وتركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ وحاثِ باثِ ومنه الخازِ بازِ والضربُ الثانى نحوُ قولهم اِفْعَلْ هذا بادِى بَدِى وذهبوا أَيْدِى سَبَا ونحوُ مَعْدِيكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ وقالِى قَلَا ؞

قال الشارح لمّا كانت المبنيّات منقسمةً الى مفرد ومركّب وتقدّم الكلامُ على المفرد منها اذ كان المفردُ اصلا للمركّب وجب ان ينتقل الى الكلام على الاسماء المركّبة والمركّبُ من الاسماء ضربان ضربٌ يجب فيه البناء لكلّا الاسمين نحوُ أَحَدَ عَشَرَ وخَمْسَةَ عَشَرَ ونحوِها وحَيْصَ بَيْصَ ونحوِها ممّا ذكره فى هذا الفصل وضربٌ اخرُ يُبنى فيه الاسم الأوّل دون الثانى وهو قالِى قَلَا وحَضْرَمَوْتَ ونحوُها وسيُذكر الفصل بينهما بعدُ ان شاء الله تع ؞

فصــل ٣٠٩

قال صاحب الكتاب والذى يفصل بين الضربَيْن انّ ما تَضمّن ثانيه معنَى حرف بُنى شَطْراه لوُجـود علّتَى البناء فيهما معًا امّا الأوّل فلانّه تَنزّل منزلةَ صدرِ الكلمة من عَجُزها وامّا الثانى فلانّه تَضمّن معنَى الحرف وما خلا ثانيه من التضمّن أُعْرِبَ وبُنى صدرُه ؞

قال الشارح اعلم انّ التركيب على ضربَيْن تركيبٌ من جهة اللفظ فقط وتركيبٌ من جهة اللفظ والمعنى فامّا التركيبُ من جهة اللفظ فقط فهو الضرب الأوّل من التركيبَيْن اللذَيْن ذكرهما وهو فى الاعداد نحوُ أَحَدَ عَشَرَ وبابه ولقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ وحَيْصَ بَيْصَ ونحوِها فهذا يجب فيه بناء الاسمَيْن معًا وذلك لانّ الاسم الثانى قد تضمّن معنى الحرف ألا ترى انّ الاصل فى احد عشر احدٌ وعَشَرةٌ فحُذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها ألا ترى انّ المراد احد وعشرة فعشرة عدّةٌ معلومةٌ اضيفت الى العدد الأوّل فكمل من مجموعهما مقدارٌ معلومٌ فهما اسمان كلُّ واحد منهما منفردٌ بشىء من المعنى فلمّا كانت الواو مرادةً تَضمّنها الاسمُ الثانى وبُنى لذلك وبُنى الاسم الأوّل لانّه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلةِ صدرِ الكلمة من عَجُزها فهما علّتان وكذلك باقى هذا الضرب من نحو كَفَّةَ كَفَّةَ وخازِ بازِ وسيوضَّح ذلك ان شاء الله تع ؞ وامّا الضرب الثانى وهو المركّب من جهة اللفظ والمعنى نحوُ حَضْرَمَوْتَ وقالِيقَلَا ومَعْدِيكَرِبَ ونحوِها من الاعلام المركّبة فهذا اصلُه الواو ايضا حُذفت من اللفظ ولم تُرَدْ من جهة

المعنى بل مُزج الاسمان وصارا اسما واحدا بإزاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثانى بشىء من معناه فكان كالمفرد غيرِ المركّب فبُنى الاسم الاوّل لانّه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يُعرَب لانّه كالصوت وأُعرب الثانى لانّه لم يتضمّن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على إرادته لانّ العَلَم انّما هو وَضْعُ لفظٍ بإزاء مسمًّى من غيرِ افادة معنًى من اللفظ وقد ذكر صاحبُ الكتاب بادِىَ بَدَا وأَيادِى سَبَا من هذا الضرب وليس منه وانّما هو من الضرب الاوّل لانّهما ليسا عَلَمَيْن وسيوضَح امرُهما ان شاء الله تعـ

فصـــل ٢١٠

قال صاحب الكتاب والاصل فى العدد المنيِّف على العشرة أن يُعطَف الثانى على الاوّل فيقالَ ثلاثةٌ وعَشَرَةٌ فمُزج الاسمان وصُيِّرا واحدا وبُنيا لوُجودِ العِلّتَيْن

قال الشارح قد تقدّم القول انّ من الاسماء المركّبة العَدَدَ من أَحَدَ عَشَرَ الى تِسْعَةَ عَشَرَ من نحو ثلاثةَ عشرَ وخمسةَ عشرَ ونحوِ ذلك جعلتَ النَيِّفَ والعشرةَ اسما واحدا وبنيتَهما على الفتح والذى أوجب بناءهما انّ التقدير فيهما خمسةٌ وعشرةٌ فحُذفت الواو وركّبوا احدَ الاسمَيْن مع الاخر وجعلوهما كالاسم الواحد الدالّ على مسمًّى واحدٍ ليجرى مجرى سائر الاعداد المفردةِ نحو خمسةٍ وستّةٍ لانّه أحصرُ وربّما احتاجوا الى ذلك فى بعض الاستعمال وذلك انّك لو قلت أعطيتُ بهذه السِلْعة خمسةً وعشرةً جاز ان يتوهّم المخاطَبُ انّهما صَفْقَتان أُعْطى بها مرّةً خمسةً ومرّةً عشرةً فاذا ركّبت زال هذا الاحتمالُ وارتفع اللَبْس وتحقّق المخاطبُ انّك أعطيتَ بها هذا المقدارَ من العدد ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين والثلثين فما فوقهما من العُقود كالستّين والسبعين لانّ مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة وإعرابُها كإعرابه والتركيبُ لا يتطرّق على المثنّيات والمجموعات انّما بابُ ذلك المفرداتُ فلذلك لم تُركّب هذه العقود مع النَيِّف عليها كما رُكّبت العشرة مع ما انضمّ اليها ممّا هو دونها من الاعداد مع انّه قلّ ما يتباين حكمُ مُثمَّنٍ فى التقويم حتى يُعطَى تارةً درهما وتارةً عشرين درهما وما زاد على العشرين من العقود كالثلثين والاربعين فالتباينُ أفحشُ واللبسُ أبعدُ وبُنى على حركة لانّ له اصلا فى التمكّن فعُوّض من تمكّنه بأن بُنى على حركة تمييزًا له على ما بُنى ولا اصلَ له فى التمكّن نحو مَنْ وكَمْ وفُتح طلبًا للخفّة اذ ليس الغرضُ فى تحريكه الّا تمييزَه على ما بُنى على السكون وبالفتحة نصل الى هذا الغرض

فلم يكن بنا حاجةٌ الى تكلّف ما هو اثقلُ منها ؞

قال صاحب الكتاب ومن العرب مَن يسكّن العينَ فيقول أَحَدَعْشَرَ احترازا من توالى المتحرّكات فى كلمة ؞

قال الشارح من العرب من يقول أَحَدَ عْشَرَ ثَلَاثَةَ عْشَرَ فيسكّن العين وذلك أنّهم لمّا ركّبوا الاسمَيْن اسما واحدا توالى فى أَحَدَ عَشَرَ ستُّ متحرّكاتٍ وفى ثلاثة عشر وخمسة عشر خمسُ متحرّكات ولا يتوالى فى كلمة اكثرُ من ثلاث حركات الّا ان يكون مخفّفا من غيره فيجتمع فيه اربعُ متحرّكات نحو عُلَبِطٍ وهُدَبِدٍ وأصلُهما عُلابِطٌ وهُدابِدٌ فحُذفت الالف تخفيفا فلا يجتمع فى كلمةٍ اكثرُ من اربع متحرّكات فلمّا اجتمع فى أَحَدَ عَشَرَ ستُّ متحرّكات وفى خَمْسَةَ عَشَرَ خمسُ متحرّكات أسكنوا الحرفَ الذى بتحريكه يكون الخروجُ عن منهاج الاسماء وطريقها ؞ ومَن فعل ذلك من العرب فانّه لا يفعله فى اِثْنَىْ عَشَرَ لئلّا يجمع بين ساكنَيْن وليس فى كلامهم جمعٌ بين ساكنين الّا ان يكون الاوّل حرفَ مدٍّ ولينٍ والثانى مدّغما نحوَ دابّةٍ وشابّةٍ مع انّ الياء فى النصب والالف فى الرفع ساكنان فلم يَتوالَ فيهما من المتحرّكات ما توالَى فى احد عشر ونحوه وأيضا فإنّ الاسكان فى احد عشر ونحوه انّما كان لتوالى المتحرّكات فى كلمة واحدة لأجل التركيب وجَعْلِهما كلمةً واحدةً وأمّا اثنى عشر فغيرُ مركّبة فلم يكونا كلمةً واحدةً فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وحرفُ التعريف والاضافةُ لا يُخِلّان بالبناء تقول الأَحَدَ عَشَرَ والحادِىَ عَشَرَ الى التِسْعَةَ عَشَرَ والتاسعَ عَشَرَ وهذه أَحَدَ عَشَرَكَ وتسعةَ عَشَرَكَ وكان يَرَى الاخفشُ فيه الرفعَ اذا اضافه وقد استرذله سيبويه وإن سُمّى رجلٌ بخَمْسَةَ عَشَرَ كان فيه الرفعُ والإبقاء على الفتح ؞

قال الشارح اذا اردتَ تعريفَ هذا العدد أدخلتَ عليه الالفَ واللام او الاضافةَ وتركتَه على بنائه لانّ الالف واللام والاضافة لا تُخرِجانه عن لفظه وتركيبه فكان باقيًا على بنائه فلذلك تقول مع الالف واللام اخذتُ الخمسةَ عشرَ درهما وكذلك الى التسعةَ عشرَ والحادىَ عَشَرَ والخامسَ عَشَرَ بفتح الآخِر منهما الى التاسعَ عَشَرَ وتقول فى الاضافة خمسةَ عشرَكَ وخامسَ عشرَكَ فلا يختلف حكمُ البناء فى الاضافة لما ذكرناه من العلّة ؞ وكان الاخفش يرى اعرابَها اذا أضفتَها وهى عددٌ فتقول هذه الدراهمُ خمسةَ عَشَرُكَ قال سيبويه وهى لغةٌ رديئةٌ وكان يحتجّ بانّ خمسة عشر فى تقديرِ تنوين ولذلك عمل فى مُميّزه فمَتى اضفته الى مالكه لم يصلح تقديرُ التنوين لمعاقبة التنوين الاضافةَ فصار

بمنزلة اسمٍ لا ينصرف فاذا اضيف انصرف وأُعْرِب وهذا الاعتلالُ فاسد لانّ تقدير التنوين فيه لم يكن سببَ بنائه حتى يُعْرَبَ عند زواله انّما البناء لتضمُّنه حرفَ العطف وذلك باقٍ بعد الاضافة كما كان قبلها ثمّ ما ذكره منتقضٌ بدخول الالف واللام فانّه لا يُعرَب لذلك كما أُعرب بالاضافة ولا فَرْقَ بينهما فى معاقبة التنوين ‹ فإن سُمّى رجلٌ بخمسةَ عشرَ ونحوه من المركّبات ففيه وجهان احدهما أن تعربه فتضمّ الراء فى الرفع وتفتحها فى النصب والجرّ وتُجْرِيه مُجْرَى اسمٍ لا ينصرف نحو بَعْلَبَكَّ ومَعْدِيكَرِبَ لزوال معنى العطف وعلى هذا اذا اضفت صرفته ودَخَلَه الجرُّ نحو جاءنى خمسةَ عَشَرِكَ ورأيت خمسةَ عشرِكَ ومررت بخمسةَ عشرِكَ والوجهُ الثانى أن تَبْنيه بعد التسمية لانّ التركيب والبناء وقع قبل التسمية فلمّا سمّيتَ بهما حكيتَ حالَهما قبل التسمية ‹

فصــــل ٣١٢

قال صاحب الكتاب وكذلك الاصلُ وقعوا فى حَيْصٍ وبَيْصٍ اى فى فِتْنَةٍ تموجُ بأَهْلها متأخّرين ومتقدّمين ولقيتُه كَفَّةً وكَفَّةً اى ذَوَىْ كفّتين كفّةٍ من اللاقى وكفّةٍ من المُلْقَى لانّ كلّ واحد منهما فى وَهْلةِ التَلاقى كافٌّ لصاحبه ان يتجاوزه ‹

قال الشارح العرب تقول وقع الناسُ فى حَيْصَ بَيْصَ اذا وقعوا فى فِتْنَةٍ واختلاطٍ من امرهم لا مَخْرَجَ لهم منه وهما اسمان رُكّبا اسما واحدا وبُنيا بناءَ خمسةَ عشرَ والذى أوجب بناءهما تقديرُ الواو فيهما وذلك انّ الاصل وقعوا فى حَيْصٍ وبَيْصٍ ثمّ حُذفت الواو إيجازا وتخفيفا والمعنى على العطف فتضمّن معنى حرف العطف فبُنى لذلك كما فعلوا فى خمسةَ عشرَ وبابه وحَيْصٌ مأخوذ من حاصَ يَحيصُ اذا فرّ يقال ما عنه مَحيصٌ اى مَهْرَبٌ وبَيْصٌ مأخوذ من قولهم بَاصَ يَبُوصُ اى فاتَ وسَبَقَ لانّه اذا وقع الاختلاطُ والفتنةُ فمنهم هاربٌ ومنهم فائتٌ ولذلك فسّرهما بفتنة تموج بأهلها متأخّرين ومتقدّمين فالحَيْصُ التأخّر والهَرَبُ والبَوْصُ التقدّم والسَبْقُ ‹ وكان ينبغى ان يقال حَيْصَ بَوْصَ غيرَ انّهم أتبعوا الثانى الأوّلَ قال الشاعر * عَيْناءُ حَوْراءُ من العِينِ الحِيرْ * والكلام الحُور لانّها جمعُ حَوْرَاءَ كحَمْرَاءَ وحُمْرٍ ليَزْدَوِجا ولا يختلفا ومثلُه العَشايَا والغَدايَا ولو انفردت الغَداةُ لم تُجمع على غدايَا وفى مَثَلٍ أَخَذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ بضمّ الدال من حدث ولو انفردت لم تكن الّا مفتوحة نحو حَدَثَ الامرُ

وهو كثيرٌ وفى حيص بيص لغاتٌ قالوا حَيْصَ بَيْصَ بالفتح فيهما وهو الكثير المشهور وأنشد الأصمعيُّ لأُمَيَّةَ بن ابى عائذ الهُذَلىّ

* قد كنتُ خَرّاجاً ولوجاً صَيْرَفاً * لم تَلْتَحِصْنى حَيْصَ بَيْصَ لَحاصِ *

وقالوا حَيْصِ بَيْصِ بكسر الآخِر منهما قال الشاعر

* صارت عليه الأرضُ حَيْصِ بَيْصِ * حتّى يَلُفَّ عيصَهُ بعيصى *

وربّما كسروا الأوّل منهما فى اللغتَيْن فقالوا حِيصَ بِيصَ وحِيصِ بِيصِ وعلى هذا تكون الواوُ فى بيص قد انقلبت ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها على حدّ انقلابها فى ميزانٍ وميعادٍ وقد يُنَوّنونهما فيقولون حيصٍ بيصٍ وحيصاً بيصاً حكى ذلك ابو عمرٍ ومَن فتحهما فقد طلب الخِفّةَ كما قلنا فى خمسةَ عشرَ ومَن كسر فلالتقاء الساكنين ويجوز ان تجعله صوتاً كانّه حكايةُ ما يقع فى الاختلاط والفتنة وعلى هذا لا يكون مشتقّا من شىء فتكسره كما تكسر الأصوات نحوَ غاقِ غاقٍ اذا قدّرته تقديرَ المعرفة وتُنوّنه اذا نويتَ النكرةَ، وقالوا لقيتُه كَفّةَ كَفّةَ اذا فاجأتَه وهما اسمان رُكّبا اسمًا واحدًا وبُنيا على الفتح بناءَ خمسةَ عشرَ والاصلُ كَفّةٌ وكَفّةٌ اى كفّةٌ منه وكفّةٌ منّى ويجوز ان يكون الاصل كفّةً على كفّةٍ او كفّةً عن كفّةٍ وذلك انّ المتلاقيَيْن اذا تلاقيا فقد كَفّ كُلّ واحد منهما صاحبَه عن مجاوَزته الى غيره فى وقتِ التقائهما فكفّةً كفّةً مصدران فى موضع الصفة ومحلُّهما نصبٌ على الحال كانّك قلت لقيتُه متكافّيْن مثلَ قولك لقيتُه قائمَيْن تريد حالا منك وحالا منه نحوَ قول الشاعر

* مَتى ما تَلْقَنى فَرْدَيْن تَرْجُفْ * رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا *

قال صاحب الكتاب وصَحْرَةَ بَحْرَةَ اى ذوَىْ صحرةٍ وبحرةٍ اى انكشافٍ واتّساعٍ لا سُتْرةَ بيننا ويقال أخبرتُه بالخبر صحرةَ بحرةَ ويقولون صحرةَ بحرةَ نَحْرةَ فلا يبنون لئلّا يمزجوا ثلثةَ اشياءَ وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ اى بيتٍ الى بيتٍ او بيتٌ لبيتٍ اى هو جارى مُلاصِقاً ووقع بَيْنَ بَيْنَ هذا وبين هذا قال عَبِيدٌ * وبَعْضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا *

قال الشارح يقال لقيتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ اى ليس بينى وبينه ساترٌ وهما مركّبان والتقديرُ صحرةٌ وبحرةٌ فحُذفت الواو وتضمّن الكلامُ معناها فبُنى لذلك وفُتح للخفّة وموضعُهما حالٌ والتقدير لقيتُه بارزًا واشتقاقُهما من الصَّحْراء والبَحْر وصحرةٌ وبحرةٌ مصدران اى ذوَىْ صحرةٍ وبحرةٍ اى ذوى انكشافٍ واتّساعٍ ويقولون لقيتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ نَحْرَةً فيُعربونها وينصبونها منوّنةً لانّهم لا يُركّبون ثلاثةَ اشياءَ اسما

واحدا ونَحْرَةً من نَحْرِ الشَّهْرِ وهو أوّله اى لقيتُه مكشوفًا نهارًا ، وقالوا هو جارِى بيتَ بيتَ يريدون القُرْبَ والتلاصُقَ وهو مركّبٌ ايضا مبنىٌّ على الفتح كخمسةَ عشرَ والاصلُ بيتًا لبيتٍ او بيتًا فبيتًا او بيتًا الى بيتٍ فحُذف الحرف وضُمّن معناه فبُنى لذلك وهما فى موضع الحال كانّك قلت هو جارى مُلاصِقًا والعامل فى الحال ما فى جارى من معنى الفعل ولا يجوز تقديمُ الحال فيه على العامل لو قلت بيتَ بيتَ هو جارى لم يجز لانّ العامل ليس فعلا ولا اسمَ فاعلٍ ويجوز التقديمُ فى كفّةَ كفّةَ فتقول كَفّةَ كَفّةَ لقيتُه لانّ العامل فعلٌ ولو قلت جاوَرَنى او مُجاوِرى بيتَ بيتَ جاز التقديمُ حينئذ فتقول بيتَ بيتَ هو مُجاوِرى فتُقدّمه لانّ العامل اسمُ فاعلٍ واسمُ الفاعل يجوز تقديمُ منصوبه عليه ولو قلت بيتَ بيتَ جاوَرَنى لكان بالجواز أجدرَ اذ كان فعلا فاعرفه ، وقالوا وقع هذا الامرُ بَيْنَ بَيْنَ فبنوهما اسما واحدا لانّ الاصل بينَ هذا وبينَ هذا فلمّا سقطت الواوُ تخفيفًا والنيّةُ نيّةُ العطف بُنى لتضمُّنه معنى الحرف وهو فى موضع الحال ايضا اذ المرادُ بقولهم وقع بينَ بينَ اى وَسَطًا ، فامّا قول عُبَيْدِ بن الأَبْرَص

* نَحْمِى حَقِيقَتَنَا وبعـــضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا *

فهو شاهد على صحّة الاستعمال والحقيقةُ ما يجبُ على الرجل ان يحميه يقال رجلٌ حامِى الحقيقةِ اى شَهْمٌ لا يُضام له حَرِيمٌ ،

قال صاحب الكتاب وآتيه صَباحًا ومَساءً ويومًا ويومًا اى كُلّ صباحٍ ومساءٍ وكلّ يوم وتفرّقوا شَغَرًا وبَغَرًا اى منتشرين فى البلاد هائجين من اشتغرتْ عليه ضَيْعَتُه اذا فَشَتْ وانتشرتْ وبَغَرَ النَّجْمُ هاجَ بالمطر قال العجّاج * بَغْرَةَ نَجْمٍ هاجَ ليلاً فانْكَدَرْ * وشَذَرًا ومَذَرًا من التشذُّرِ وهو التفرّقُ والتبذيرِ والميمُ فى مَذَرَ بَدَلٌ من الباء وخِذَعًا ومِذَعًا اى منقطعين منتشرين من الخَذْعِ وهو القَطْعُ ومن قولهم فلانٌ مَذّاعٌ اى كذّاب يُفْشى الأَسْرارَ وينشرُها وحَيْثًا وبَيْثًا من قولهم فلانٌ يَستحيث ويَستبيث اى يستبحث ويستثير ،

قال الشارح يقال أتيتُه صَباحَ مَساءَ ويَوْمَ يَوْمَ والكلام فيه كالكلام فيما قبلَه وذلك أنّه بُنى لتضمُّنه معنى الحرف وهو الواوُ كانّك قلت صباحًا ومساءً ويومًا ويومًا فلمّا حذفت الواو بُنيا لذلك وليس المرادُ صباحا بعينه او يوما بعينه ولو أضفتَ فقلت صباحَ مساءٍ لجاز كانّك نسبته الى المســاء اى صباحًا مقترنًا بمساءٍ وجاز اضافتُه اليه لتصاحُبهما وكذلك الاضافةُ جائزةٌ فى جميعِ ما تقدّم من نحوِ

بيتَ بيتٍ وبينَ بينٍ وكَفَّةَ كَفَّةٍ يُنسَب احدهما الى الاخَر لاتّفاقهما فى وقوع الفعل منهما؛ فإن دخل على جميع ذلك حرفُ جرّ لم يكن الّا مضافا مخفوضا وبطل البناء نحو آتيك فى كلّ صباحٍ ومساء لانّه بدخول حرف الجرّ خرج عن باب الظروف وتمكّن فى الاسميّة فلم يُبْنَ لانّ هذه الاسماء انّما تُبنَى اذا كانت حالا او ظرفا لانّه حالٌ تَنْقُص تمكُّنَها فلم تُقدَّر فيها الواو؛ وقالوا تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ اى فى كلّ وجه لا اجتماعَ معه وهما اسمان رُكّب احدهما مع الاخر فصارا اسما واحدا وبُنيا لِما تضمّناه من معنى الواو وكان الاصل فيه شَغَرًا وبَغَرًا فحُذفت الواو لِما ذكرناه من ارادة الايجاز والتخفيف وتضمّنا معناها والمعنى بالتضمّن ارادةُ معنى الحرف مع حذفه فبُنى لذلك بناء خمسةَ عشرَ وشَغَرَ مأخوذ من قولهم اشتغر فى البلاد اذا أبعد فيها او من شَغَرَ الكلبُ اذا رفع احدى رِجْلَيه ليَبُول فباعَدَها من الاخرى وبَغَرَ من بَغَرَ النجمُ اى سقط وهاج بالمطر قال العجّاج * بَغْرَةَ نَجْمٍ هاجَ لَيْلًا فَانْكَدَرْ * او من البَغَرِ وهو العَطَش يأخذ الابلَ فلا تَرْوَى وربّما ماتت به قال الفرزدق

* فقلتُ ما هو الّا الشَّأْمُ تَرْكَبُه * كأنّما الموتُ فى أَجْنادِهِ البَغَرُ *

فجُعل مع شَغَرَ فى التفرّق الذى لا اجتماعَ معه كما يكون فى العطش كذلك؛ ومثله شَذَرَ مَذَرَ كلّه من معنى التفرّق الذى لا اجتماع معه وهو مركّب ايضا مبنىّ لتضمّنه معنى الحرف ويحتمل ان يكون مأخوذا من الشَّذْر وهو الذهبُ يُلقَط من المَعْدِن من غيرِ ذَوْب الحجارة فهو متفرّق فيه متبدّدٌ او من الشَّذْر وهو صِغارُ اللُّؤلُؤ كانّه لصغره متفرّق لا يُجمَع بالنَّظْم ومَذَرَ من مَذِرَت البَيْضةُ اذا فسدت وأبعدتْ او من البَذْر وهو الزَّرْعُ لانّ فيه تفريقَ الحَبّ ومنه التبذير وهو تفريقُ المال اسرافًا فتكون الميمُ على هذا بدلًا من الباء ويُؤيّد ذلك قولُهم فيه شَذَرَ بَذَرَ بالباء على الاصل؛ وقالوا فى معناه خِذَعَ مِذَعَ وهو مركّب مبنىّ لتضمّنه حرف العطف والمراد خِذَعًا ومِذَعًا فرُكّبا والعطفُ مرادٌ فى النيّة وهو مأخوذ من الخَذْع وهو القطعُ يقال لَحْمٌ مُخَذَّعٌ اى مُقَطَّعٌ ومِذَعَ من قولهم مَذَعَ السرَّ اذا أفشاه ولم يكتُمه كانّه تفريقٌ له؛ وقالوا تركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ وحاثِ باثِ وحَوْثَ بَوْثَ اذا تفرّقوا وربّما نوّنوا تشبيهًا لها بالاصوات المنكورة وقالوا حَيْثًا بَيْثًا وذلك اذا تفرّقوا وتبدّدوا وهو من استحاث الشىءَ اذا ضاع فى التراب ومثله استباث وهو البحث عن الشىء بعد ضياعه قال الشاعر

* لَحَقُّ بَنِى شَغارةَ أن يقولوا * لصَخْرِ الغَىِّ ما ذا تَسْتَبِيثُ *

اى تطلب؛

قال صاحب الكتاب وفى خازِ بازِ سبعُ لغات وله خمسةُ مَعانٍ فاللغاتُ خازِ بازِ وخازَ بازَ وخازِ بازُ وخازُ بازُ وخازُ بازِ وخازِ باءٍ كقاصعاء وخِزْبازٌ كقِرْطاسٍ ؟

قال الشارح قد ورد فى الخازِ بازِ اللغاتُ التى ذكرها وهى سبعُ لغات قالوا خازِ بازِ بكسر الاوّل والثانى وخازِ بازُ بكسر الاوّل وضمّ الثانى وخازَ بازَ بفتحهما معًا وخازَ بازُ بفتح الاوّل وضمّ الثانى وخازُ بازِ باضافة الاوّل الى الثانى وخازِ باءٍ مثلَ قاصِعاء ونافِقاء وخِزْبازٌ كقِرْطاسٍ وكِرْباسٍ والكِرياس الكَنيفُ فى أعلى السَّطْح وهو معرّب فمن قال خازِ بازِ فانّه جعلهما اسمَيْن غيرَ مركّبين وأجراهما مُجرى الأصوات نحو غاقِ غاقِ وكسر كلّ واحد لالتقاء الساكنين ومن قال خازِ بازُ فانّه ركّبهما اسما واحدا وبنى الاوّل لانّه صار كالجزء من الثانى بمنزلة الصدر له وسكّنه على اصل البناء الّا انّه التقى فى آخره ساكنان فكسر لالتقاء الساكنين وأعرب الثانى تشبيهًا بمَعْديكَرِبَ فى لغة من يعرب فيقول هذا معديكربُ ورأيت معديكربَ ومررت بمعديكربَ الّا انّه لم يلتفت فى آخرِ معديكرب ساكنان فبقى على سكونه ومن قال خازَ بازَ ففتحهما فانّه ركّبهما وجعلهما اسما واحدا وبناهما على الفتح تشبيهًا بخمسةَ عشرَ ومن قال خازَ بازُ فانّه ركّبهما اسما واحدا وشبّهه بحضرموت فى لغة من اعرب وقال هذا حضرموتُ فأعربه كإعرابه وفتح الاوّل لانّه يُنزّل الثانى من الاوّل منزلةَ تاء التأنيث وفتح ما قبل الثانى كما يفتح ما قبل تاء التأنيث ومن قال خازُ بازِ فانّه اضاف الاوّل الى الثانى كما قالوا بَعْلَبَكٍّ ومعديكربٍ فيمن اضاف وجعل كرب مذكّرًا وطريقُ اضافة هذه الاسماء طريقُ اضافة الاسم الى اللقب نحو قَيْسُ قُفّةٍ وسَعيدُ كُرْزٍ ومن قال خازِ باءٍ فانّه بناه على فاعِلاءَ وجعل همزته للتأنيث مثلَ قاصِعاء ونافِقاء ومن قال خِزْبازٌ فانّه بنى منهما اسما واحدا على مثال قِرطاسٍ وكِرْباسٍ فهو معربٌ بوُجوه الاعراب كلّها منصرفٌ ؟

قال صاحب الكتاب والمعانى ضربٌ من العُشْب قال * والخازِ بازِ السَنَمَ المَجُودَا * وذُبابٌ يكون فى العُشْب قال * وجُنّ الخازِ بازِ به جُنُونَا * وصوتُ الذباب وداءٌ فى اللَّهازِم قال * يا خازِ بازِ أَرْسِلِ اللَّهازِمَا * والسِنَّوْرُ ؟

قال الشارح للخازِ بازِ معانٍ خمسةٌ على ما ذُكر حكاها ابو سَعيد وهو ضربٌ من العُشْب انشد ابن الأعرابىّ

* رَعَيْتُها أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا * الصِلَّ والصِفْصِلَ واليَعْضِيدَا *

* والخازِ بازِ السَّنِمَ المَجُودَا * بِحَيْثُ يَدْعُو عامِرٌ مَسْعُودَا *

عامر ومسعود راعيان والصلّ والصفصل نبتٌ واليعصيد بقلةٌ والسَّنِمُ المرتفع وهو الذى خرجت سُنْبُلَتُه كانّه يدعوه للفرح بالخِصْب، وذبابٌ أزرقُ يكون فى العُشْب قال ابنُ أحْمَرَ

* تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السَوارِى * وجُنَّ الخازِ بازِ به جُنُونَا *

فيحتمل ان يريد بالخاز باز العشبَ ويحتمل ان يريد به الذبابَ نفسَه فانّه يقال جُنَّ النبتُ اذا خرج زَهْرُه قال

* تَبَرَّجَتِ الأرْضُ مَعْشُوقَةً * وجُنَّ على وَجْهِهَا كُلُّ نَبْتِ *

ويقال ايضا جُنَّ الذبابُ اذا طار وهاج قال الاصمعىّ الخازِ بازِ حكايةُ صوت الذباب وسمّاه به وقوله تفقّأَ اى تَشَقَّقَ بمائه وقوله فَوْقَهُ اى فوق الهَيْجل وهو المُطمئنّ من الارض او فوق العُشْب والقَلَعُ جمعُ قَلَعَةٍ وهى القطعة العظيمة من السَّحاب والسَّوارى جمعُ ساريةٍ وهى السحابة تأتى ليلاً، وقال الخازِ بازِ فأدخل عليه الالف واللام وتركه على بنائه كما تقول الخمسةَ عشرَ فتدخل عليه الالف واللام وهو على بنائه، ويكون بمعنى داء فى الأعناق واللَّهازم قال الشاعر انشده الأخفش

* مِثْلُ الكِلابِ تَهِرُّ عند بُيُوتِها * وَرِمَتْ لَهازِمُها من الخِزْبازِ *

وقال الراجز وهو العَدَوِىّ

* يا خازِ بازِ أَرْسِلِ اللَّهازِمَا * إنّى أخافُ أن تكون لازِمَا *

واللهازم جمعُ لِهْزِمَةٍ واللِّهْزِمَتان عَظْمان ناتئان تحت الأُذُن، وحكى ابو سَعيد انّه السِّنَّوْر وهو أغْرِبُها،

فصل ٢١٣

قال صاحب الكتاب افْعَلْ هذا بادِىَ بَدِى وبادِىَ بَدَا اصلُه بادِئَ بَدِىءٍ وبادئَ بَداء فخُفِّف بطرح الهمزة والإسكانِ وانتصابُه على الحال ومعناه مبتدئًا به قبل كلّ شىء وقد يُستعمل مهموزا وفى حديث زيدِ بن ثابت امّا بادِئَ بَدْءٍ فانّى أَحْمَدُ اللّهَ،

قال الشارح العرب تقول افعلْ هذا بادِى بَدَا بياء خالصة وألف خالصة والمعنى أوّلَ كلّ شىء فبادى بدا اسمان رُكّبا وبُنيا على تقديرِ واو العطف وهو منكورٌ بمنزلةِ خمسةَ عشرَ ولذلك كان حالا

وأصلُه بادِئَ بَداءَ على زنة فَعالِ مهموزا لانّه من الابتداء فخُفِّفت الهمزة من بادئَ بقَلْبها ياء خالصةً لانكسارِ ما قبلها على حدّ قلبها فى بيرٍ وبيارٍ وأصلُهما الهمزة ولمّا صارت ياء أُسكنت على حدّ اسكانها فى قاليقَلَا ومَعْديكَرِبَ ٭ وامّا بَدَا فاصلُه بَداءَ فخفّفوه بأن قصروه بحذف الفه فبقى بَدَأَ فخُفّفت الهمزة بقلبها ألفًا لانفتاحِ ما قبلها على حدّ قلبها فى قوله * فَارْعَىْ فَزارَةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ * واصلُه لا هَنَأَكِ المرتعُ ونحو قوله * سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللّهِ فاحِشَةً * واصلُه سَأَلَتْ مهموزًا ٭ وقيل كان اصلُه بَداءَ على زنة فَعالِ فحُذفت الهمزة تخفيفًا كما حذفوها من سَا يَسُو وجَا يَجِى واصلُه جَاءَ يَجِىءُ وسَاءَ يَسُوءُ والى هذا اشار صاحبُ الكتاب بقوله فُخُفِّف بطرح الهمزة والاسكانِ يريد بطرح الهمزة من بداءَ والاسكان فى بادى ٭ وقالوا بادى بَدِى بالاضافة من غيرِ بناء واصلُه بَدِىءَ على زنة فَعيلٍ فقُصر بحذف الياء ثمّ أُبدلت الهمزة ياء لانكسارِ ما قبلها على حدّ قلبها فى بادى او حُذفت الهمزة حذفًا لكثرة الاستعمال كما حُذفت فى بَدَا فوزنُ بَدَا من بادى بَدَا على القول الاوّل فَعَلْ وعلى القول الثانى فَعَا محذوفَ اللام ٭ وفيه لغاتٌ أُخَرُ قالوا بادى بَدْءَ على زنة فَعْلٍ بالهمزة فى الثانى دون الاوّل وبادى بَدِىءَ على زنة فَعِيلٍ على الاصل وبادِئَ بَدْءَ على زنة فَعْلٍ بالهمزة فيهما وعليه حديثُ زيد بن ثابتٍ أمّا بادِئَ بَدْءٍ ٭ وقال بعضهم معنى بادى بدا ظاهرًا مأخوذٌ من بَدَا يَبْدُو اذا ظهر والوجهُ هو الاوّل لمجيئه مهموزا فى حديثِ زيد أمّا بادِئَ بَدْءٍ ونحو بادِئَ بَدْءٍ ٭

فصـــل ٢١٤

قال صاحب الكتاب يقال ذهبوا أَيْدِى سَبَا وأَيادِى سبا اى مثلَ ايدى سَبَا بنِ يَشْجُبَ فى تفرُّقهم وتبدُّدهم فى البلاد حينَ أُرسلَ عليهم سَيْلُ العَرِمِ والأَيْدِى كِنايةٌ عن الأبناء والأُسْرَة لانّهم فى التَقَوِّى والبَطْشِ بهم بمنزلة الايدى ٭

قال الشارح يقال ذهبوا أَيْدِى سَبَا وفيه لغتان أَيْدِى سَبَا وأَيادِى سَبَا فأَيْدِى جمعُ يَدٍ وهو جمعُ قلّة واصلُه أَيْدُىٌ على زنة أَفْعُلٍ نحو كَعْبٍ وأَكْعُبٍ وانّما كسروا العين منه لئلّا تنقلب الياء منه واوًا لانضمامِ ما قبلها فيصير آخرُ الاسم واوًا قبلها ضمّةٌ وذلك معدومٌ فى الاسماء المتمكّنة ومثلُه قوله

* لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَتِهِ * بالرَقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأَعْراسُ *

فأبدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً فصار أَجْرٍ كما ترى من قبيل المنقوص، وأَيادى جمعُ الجمع قالوا أَيْدٍ وأَيادٍ، وفيه لغتان احداهما أن تُركّبهما اسما واحدا وتبنيهما لتضمّن حرف العطف كما فُعل بخمسةَ عشرَ وبابِه الثانيةُ ان تضيف الاوّل الى الثانى كما تقدّم فى بيتَ بيتَ وصباحَ مساءَ من جواز التركيب والبناء والاضافة، وموضعهما النصبُ على الحال والمرادُ ذهبوا متفرّقين ومتبدّدين ونحوَهما، فان قيل فكيف جاز ان يكون حالا وهو معرفةٌ لانّ سَبَا اسمُ رجل معرفةٌ قيل أمّا اذا ركّبتَهما فقد زال بالتركيب معنَى العَلَمِيّة وصار اسما واحدا فسَبَا حينئذ كبعض الاسم وهو نكرةٌ، وامّا اذا اضفتَ ففيه وجهان احدهما انّه معرفةٌ وقع موقعَ الحال وليس بالحال على الحقيقة وانّما هو معمولُ الحال والمرادُ ذهبوا مُشْبِهين أَيادى سَبَا ثمّ حُذفت الحال وأُقيم معمولها مُقامها على حدّ أَرسلها العِراكَ اى مُعْتَرِكَةً العراكَ ورجع عَوْدَه على بَدْئه اى عائدًا عودَه والوجهُ الثانى ان تجعل سَبَا فى موضع منكور واذا كان كذلك فلا يمتنع كونُه حالا وطريقُ تنكيره ان تريد مِثْلَ سَبَا فتكون الاضافةُ فى الحقيقة الى مثل ومثلُ نكرةٌ وإن اضيف الى معرفة كما قالوا قَضِيّةٌ ولا أَبَا حسنٍ لها والمرادُ ولا مثلَ ابى حسن ولولا ذلك لم يجز ان تعمل فيه لَا لانّ لَا يختصّ عملُها بالنكرات ومثلُه * لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِىّ * والمراد لا مثلَ هَيْثَمٍ، وسَبَا اصلُه الهمزة وانّما تُرك الهمزة تخفيفًا لطُول الاسم وكثرة الاستعمال مع ثِقَل الهمزة كما قالوا مِنْسَاةٌ وهو من نَسَأْتُ فصار من قبيل المقصور فاذا اعتقد فيه التركيب والبناء كانت الالف فى تقديرٍ مفتوحٍ نحو فتحة كَفَّةَ كَفَّةَ وبيتَ بيتَ اذا رُكّبت وبُنيت واذا اضفتَ كان فى موضعِ مخفوض، واصلُ هذا المَثَل انّ سَبَأً بن يَشْجُبَ بن يَعْرُبَ بن قَحْطانَ لمّا أُنْذِروا بسَيْل العَرِم خرجوا من اليَمَن متفرّقين فى البلاد فقيل لكلّ جماعة تفرّقتْ ذهبوا ايدى سَبَا والمرادُ بالأَيْدى الأبناءُ والأُسْرةُ لا نفسُ الجارحة لانّ التفرّق بهم وقع واستُعير اسمُ الأَيْدى لانّهم فى التَقَوّى والبَطْش بهم بمنزلة الأَيْدى فاعرفه،

فصـــل ٣١٥

قال صاحب الكتاب فى مَعْدِيكَرِبَ لغتان إحْدٰيهما التركيبُ ومَنْعُ الصرف والثانيةُ الاضافةُ فاذا أُضيف جاز فى المضاف اليه الصرفُ وتركُه تقول هذا معديكرِبُ ومعدِى كربٍ ومعدِى كربَ وكذلك قالى قَلَا وحَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ ونظائرُها،

قال الشارح اعلم انّ فى معديكرب لغاتٍ يقال هذا معديكربُ بالرفع وهذا معدى كربٍ بالخفض والتنوين وهذا معدى كربَ بالفتح من غير تنوين فمن قال هذا معديكربُ فانّه ركّبهما وجعلهما اسما واحدا وأعرب الثانى الّا انّه منعه الصرفَ لاجتماع التعريف والتركيب وهما علّتان من مَوانع الصرف وبنى الاوّل لانّه منزّل منزلةَ الجزء من الكلمة فهو كصدر الكلمة من عَجُزها ، وكان القياس فتحَ الياء من معديكرب على حدّ نظائرها من الصحيح نحو حَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ الّا انّهم تركوا الفتح وأسكنوه فقالوا هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب وكذلك جميعُ ما جاء من ذلك بالياء من نحو قاليقَلا وأَيادِى سَبًا وثَمانى عشرةَ والعلّةُ فى إسكانها امران احدهما انّهما لمّا رُكّبا وصارا كلمة واحدة ووقعت الياء حَشْوا أشبهتْ ما هو من نفس الكلمة نحو ياء دَرْدَبِيس وعَيْطَمُوس فأُسكنت على حدّ سكونهما والوجه الثانى انّ الاسمَيْن اذا جُعلا اسما واحدا وكان آخرُ الاوّل منهما صحيحاً بُنى على الفتح والفتحُ أخفُّ الحركات والياءُ المكسورُ ما قبلها أثقلُ من الحروف الصحيحة فوجب أن تُعطَى أخفَّ ممّا أُعطى الحرفُ الصحيح ولا أخفَّ من الفتحة الّا السكونُ ، فان قيل ولِمَ أُعرب معديكرب ونظائرُه من نحو حضرموت وبعلبكّ مع انّه مركّبٌ وهلّا بُنى على حدّ خمسةَ عشرَ وبيتَ بيتَ فيمن ركّب قيل التركيبُ ههنا ليس كالتركيب فى خمسةَ عشرَ وذلك انّ معديكرب وحضرموت وشِبْهَهما من المركّبات مشبَّهةٌ بما فيه هاء التأنيث من نحو طَلْحَةَ وحَمْزَةَ فأُعرب كاعرابه لانّ اتّصال الاسم الثانى بالاسم الاوّل كاتّصال هاء التأنيث من جهة انّه زيادةٌ فيه بها تمامُه من غيرِ ان يكون له معنًى ينفرد به ولو كان للثانى معنًى ينفرد به لكان كخمسةَ عشرَ فى البناء ألا ترى انّ العشرة عدّةٌ معلومةٌ كما انّ الخمسة كذلك فلمّا اجتمعا انتهيا الى مقدارٍ آخرَ من العدد ليس لكلّ واحد منهما كما لو جمعتَهما بحرف العطف فمعنى العطف بعد التركيب مرادٌ والتركيبُ انّما كان من جهة اللفظ لا غيرُ وليس كذلك معديكرب لانّ كَرِبَ لا ينفرد بمعنًى من الجملة فصار كتاء طَلْحَةَ وحَمْزَةَ ونحوهما من الاسماء المفردة ممّا فى آخره تاء التأنيث ، واللغة الثانية ان تقول هذا معديكربٍ فتضيف معدى الى كرب وتجعل كربا اسما مذكّرا وتصرفه لذلك وتنوّنه ، فان قيل فاذا كان مضافًا فهلّا فُتحت ياءه فى النصب فقلتَ رأيت معدِيَ كربٍ كما تقول رأيت قاضِيَ واسطٍ فالجوابُ انّها لمّا أُسْكنت فى حال التركيب نحوَ هذا معديكرب وهو موضعٌ ينفتح فيه الصحيحُ نحوُ حضرَموت أُسكنت فى حال الاعراب للزوم السكون لها فى حال البناء ووجهٌ ثانٍ انّهم أسكنوا الياء فى حالٍ وهو حالُ الاضافة ليكون دليلا على

انّ لها حالًا تسكن فيه وهو حالُ التركيب كما فتحوا الراء فى أَرَضُون ليكون ذلك دليلا على انّ لها حالا تُفتح فيه وهو الجمع المؤنّث نحوُ أَرَضاتٌ ، ومن قال هذا مَعْدِيكَرِبَ ففتح على كلّ حال فيحتمل امرَيْن احدُهما ان يكون معدى مضافا الى كرب وتجعل كرب عَلَمًا مؤنّثا فتمنعه الصرفَ فيكون الاسمان معربَيْن على هذا والامرُ الثانى ان يكونا مركّبَيْن مبنيَّيْن على حدّ خمسةَ عشرَ كانّه ركّبهما وبناهما قبل التسمية على ارادة الواو ثمّ سمّى بهما بعد التركيب وحكى حالَهما فى البناء قبل التسمية ، وفى معديكرب شذوذان احدهما اسكانُ الياء فى موضع الفتح والاخرُ قولهم مَعْدِى والقياس مَعْدًا بالفتح لانّ المَفْعَل من المعتلّ اللام سَوآءٌ كان من الواو او من الياء فبابُه الفتح نحوُ المَغْزَى والمَرْمَى وسَواءٌ فى ذلك الحَدَثُ والزمانُ والمكانُ فلمّا جاء مَعْدِى مكسورا كان خارجًا عن مقتضى القياس ، واشتقاقُ مَعْدِى من عَداه يَعْدُوه اذا تجاوزه وكرب من الكَرْب وهو الغمّ وتفسيرُ معديكرب عَداه الكَرْبُ فاعرفه ،

الكنايات

فصــل ٢١٩

قال صاحب الكتاب وهى كَمْ وكَذا وكَيْتَ وذَيْتَ فكَمْ وكَذا كنايتان عن العَدَد على سبيل الابهام وكَيْتَ وذَيْتَ كنايتان عن الحديث والخَبَر كما كُنى بفلانٍ وهَنٍ عن الأعلام والأجناس تقول كَمْ مالُك وكم رجلٍ عندى وله كذا وكذا درهمًا وكان من القِصّة كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ ،

قال الشارح الكناية التَوْرِيَةُ عن الشىء بأن يُعبَّر عنه بغيرِ اسمه لضربٍ من الاستحسان نحوَ قوله تعالى كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ كنى به عن قضاء الحاجة اذ كان أكْلُ الطعام سببًا لذلك ومثلُه قوله تعالى فى جواب قولِ قومِ هُودٍ صلواتُ الله عليه لهُود إِنَّا لَنَرَاكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَاذِبِينَ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلٰكِنِّى رَسُولٌ مِنْ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ فكَنَى عن تكذيبهم وأَحسنَ ومن ذلك الكناياتُ فى الطَلاق وهو التعبيرُ عنه بألفاظٍ غيرِ ظاهرة فيه وهو مأخوذ من كَنَيْتُ عن الشىء اذا عبّرتَ عنه بغيرِ الذى له ومنه الكُنْيَةُ لانّها تَوْرِيَةٌ عن الاسم ، والغرض هنا الكُنَى المبنيّةُ فمن ذلك كَمْ وهى كنايةٌ عن العدد المُبْهَم تقع على القليل منه والكثيرِ والوَسَطِ ولها موضعان الاستفهامُ والخبرُ وأَصلُها الاستفهام والاستفهام

يكون بالمبهم لِيُشْرَح ما يُسأل عنه وليس الاصلُ فى الإخبار الإبهامَ ولذلك كان فى الخبريّة شىءٌ من أحكامِ الاستفهام وهو انّ لها صدرَ الكلام كالاستفهاميّة وتُفسَّر بالمنكور ويجوز تفسيرُها بالواحد كانّهم تركوا عليها بعضَ أحكام الاستفهام ليدلّ على انّها مُخْرَجةٌ عنه الى الخبر وانّما أُخرجت الى الخبر للحاجة الى المبالغة فى تكثير العدّة وهى فى كلا الموضعَيْن اسمٌ مبنىٌّ على السكون والذى يدلّ على كونها اسمًا أُمورٌ منها دخولُ حرف الجرّ عليها تقول بكَمْ مررتَ وعلى كم نزلتَ والى كم تصنع كذا وتضاف ويضاف اليها فتقول صاحبُ كم أنْتَ وكم رجلٍ عندك ويُخبَر عنها نحوَ كم غلامًا عندك ويُبدَل منها الاسمُ نحوَ كم دينارا لك أعشرون ام ثلثون ويعود اليها الضميرُ نحوَ كم رجلاً جاءك وإن شئت جاءُوك وتكون مفعولةً نحوَ كم رجلا ضربتَ وهذا كلّه يدلّ على كونها اسمًا وامّا الذى أوجب بناءها فانّها اذا كانت استفهاما فقد تضمّنت معنى الحرف ووقعت موقعَه فاذا قلت كم غلامًا لك او كم مالُك فمعناه أعشرون غلامًا لك ام ثلثون ونحوُهما من الاعداد لانّه يُسأل بها عن جميع الاعداد فأغنتْ كَمْ عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد واذا كانت خبرا فهى مبنيّة ايضا لانّها بلفظِ الاستفهاميّة وتقع فى الخبر موقعَ رُبَّ ورُبَّ حرفٌ فضارعتْها كَمْ فى الخبر فبُنيت كبنائها والمرادُ بمضارعتها لها أنّ رُبَّ لتقليل الجنس وكَمْ فى الخبر لتكثيره وكُلُّ جنس فيه قليلٌ وكثيرٌ فالكثيرُ مركّبٌ من القليل والقليلُ بعضُ الكثير فهما شريكان لذلك وبُنيت على الوقف لانّ اصل البناء على الوقف

وامّا كَذَا فهى كنايةٌ عن عدد مبهم بمنزلة كَمْ يقال لى عليه كذا وكذا درهمًا اذا اراد إبهامَ العدد كنى عنه بكَذَا كما يكنون عن الاعلام بفُلَان والاصلُ ذَا والكافُ زائدة وليست على بابها من التشبيه لانّه لا معنًى للتشبيه ههنا انّما المعنى لى عليه عددٌ مّا فلم يكن هنا تشبيهٌ فالكافُ اذًا زائدةٌ الّا انّها زيادةٌ لازمةٌ وذَا فى موضعِ مجرور بها ويدلّ على انّ الكاف فى كَذَا جارّةٌ وذَا فى موضعِ مجرور بها قولُه تعالى فَكَأَيِّن مِنْ قَرْيَةٍ فالكافُ فى كأىّ هى الكافُ فى كذا فظهورُ الجرّ فى أَىّ حين زيد عليها الكافُ دليلٌ على انّ ذَا مجرورٌ بها الّا انّه لا تَبيّن فيها الاعرابُ حيث كانت مبنيّة واذا كانت زائدة لا تُفيد معنى التشبيه لم تكن متعلّقة بفعلٍ ولا معنَى فعل كما كانت الباء فى ليس زيدٌ بقائمٍ غيرَ متعلّقة بشىء حيث كانت زائدة والذى يدلّ على انّ الكاف فى كذا وكذا زائدةٌ ممزوجةٌ بذَا امتزاجَ الكلمة الواحدة أنّك لا تصف ذَا ولا تُؤكّدها ولا تُؤنّثها فلا تقول كَذِهْ كما تقول ذِهْ لانّه جرى مجرَى حَبَّذَا فى امتزاجها كلمةً واحدةً وعلى هذا قالوا إنّ كذا وكذا مالُك فجعلوها فى موضعِ مُخْبَرٍ عنه كما قالوا

حَبَّذَا زيدٌ فجعلوه فى موضع مبتدا مُحدَّثٍ عنه ، وامّا كَيْتَ وكَيْتَ فكنايتان عن الحديث المُدْمَج كُنى بها عن الحديث كما كُنى بفُلان عن الاعلام وبهَنٍ عن الاجناس وهى مبنيّةٌ وفيها لغاتٌ تأتى بعدُ ،

فصــــل ٢١٧

قال صاحب الكتاب وكَمْ على وجهين استفهاميّةٌ وخَبَريّة فالاستفهاميّةُ تنصب مُميِّزَها مفردًا كمميّزِ أَحَدَ عَشَرَ تقول كم رجلًا عندك كما تقول احد عشر رجلا والخبريّةُ تجُرّه مفردا او مجموعا كمميّزِ الثلثة والمائة تقول كم رجلٍ عندى وكم رجالٍ كما تقول ثلثةُ اثوابٍ ومائةُ ثوبٍ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ لكَمْ موضعَيْن الاستفهامَ والخبرَ فاذا كانت استفهاما كانت بمنزلة عدد منوّنٍ او فيه نونٌ نحو احدَ عشرَ وعشرين وثلاثين فاذا قلت كم مالُك فقد سألتَ عن عدد لانّ كَمْ سؤالٌ عن عدد فإن فسّرتَ ذلك العدد جئت بواحدٍ منكورٍ فتنصبه على التمييز فتقول كم درهمًا لك وكم غلاما عندك كما تقول أعشرون درهما لك فتُعْمِل كم فى الدرهم كما تُعمِل العشرين لانّ العشرين عددٌ منوّنٌ فكذلك كَمْ عددٌ منوّنٌ فكلُّ ما يحسن ان تُعمِل فيه العشرين تعمل فيه كَمْ واذا قبُح للعشرين ان يعمل فيه قبُح ذلك فى كَمْ لانّ مجراهما واحد ، وانّما قدّرها بأحدَ عشرَ ولا تنوينَ فيه من قِبَل انّه فى حكم المنوّن اذ كان المراد منه العطفَ وانّما حُذف منه التنوين للبناء كما يُحذف فيما لا ينصرف نحو قولك هؤلاء حَواجُّ بيتَ اللّه فتنصب بيت اللّه بحواجّ مع حذف التنوين لانّ التنوين لم يكن حُذف منه لمعاقَبة الاضافة وانّما حُذف لعلّة مَنْع الصرف ومشابَهة الفعل فكذلك احدَ عشرَ اصلُه التنوين وانّما أُوجب سقوطَه البناء ومشابهةُ الحرف وحكمُ كم حكمُ العشرين والاحد عشر فى انّ اصلها الحركةُ والتنوينُ وانّما سقطا لمكان البناء فكذلك نُصب ما بعد كم بتقدير التنوين كما يُنصَب ما بعد احد عشر بتقدير التنوين ، وامّا الخبريّة فإنّها تُبيِّن بالواحد والجمع وتُضاف الى المعدود وذلك نحو كم رجلٍ عندك وكم غِلْمانٍ لك لانّها بمنزلة اسم منصرف فى الكلام منوّنٍ يجُرّ ما بعده اذا سقط التنوينُ وذلك نحو مائتَا درهمٍ فانْجَرّ الدرهمُ لمّا سقط التنوينُ ودخل فيما قبله لانّ المضاف اليه داخلٌ فى المضاف وانّما كان كذلك من قِبَل انّ كم واقعةٌ على العدد والعددُ منه ما ينصب مميِّزه نحو قولك عندى خمسةَ عشرَ ثوبًا وعشرون عِمامَةً ومنه ما يضاف الى مميِّزه وذلك على

ضربَيْن منه ما يضاف الى الجمع نحوُ ثلاثةُ أثوابٍ الى العشرة ومنه ما يضاف الى الواحد نحوُ مائةُ درهمٍ وألفُ دينارٍ فمُيِّزت كَمْ بجميعِ أنواعِ ما مُيِّز به العددُ وهذا مع ارادةِ الفرقِ بين موضعيها ان كان لفظُهما واحدا ولها معنيان فكَمْ ومُذْ وحَتّى من جهة اللفظ على هيئةٍ واحدةٍ وتعمل عَمَلَيْن ، فان قلت ولِمَ خُصّت الخبريّة بالخفض والاستفهاميّة بالنصب فالجوابُ انّ التى فى الخبر تُضارِع رُبَّ وهى حرفُ خفض فخفضوا بكَمْ فى الخبر حملاً على رُبَّ ولمّا وجب للخبريّة الخفضُ بمضارَعتها رُبَّ وجب للاخرى النصبُ لانّ العدد يعمل إمّا خفضاً وإمّا نصباً ويُؤيِّد ذلك انّ الاستفهام يقتضى الفعلَ والفعلُ عملُه النصب والقياسُ فى كَمْ ان تُبيَّن بالواحد من حيث كانت للتكثير والكثيرُ من العدد يُبيَّن بالواحد نحوَ مائةُ ثوبٍ وألفُ دينارٍ فاعرفه ،

فصــل ٢١٨

قال صاحب الكتاب وتقع فى وجهَيْها مبتدأةً ومفعولةً ومضافا اليها تقول كم درهمًا عندك وكم غلامٍ لك على تقديرِ أَىُّ عَدَدٍ من الدراهم حاصلٌ عندك وكثيرٌ من الغِلْمان كائنٌ لك وتقول كم منهم شاهدٌ على فلان وكم غلاما لك ذاهبٌ تجعل لَكَ صفةً للغلام وذاهبا خبرا لكَمْ وتقول فى المفعوليّة كم رجلا رأيتَ وكم غلامٍ ملكتَ وبكَم رجلٍ مررت وعلى كم جِذْعا بُنى بيتُك وفى الاضافة رِزْقَ كم رجلا وكم رجلٍ أطلقتَ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كَمْ اسمٌ بدليلِ دخولِ حرف الخفض عليها والإخبارِ عنها الّا انّها مبنيّةٌ لِما ذكرناه من أمرها فلا يظهر فيها إعرابٌ انّما يُحكَم على محلّها بالرفع والنصب والخفض فاذا كانت مرفوعةَ الموضع فالابتداء لا غيرُ ولا تكون فاعلةً لانّ الفاعل لا يكون الّا بعد فعلٍ وكَمْ لا تكون الّا اوّلا فى اللفظ فاذا كان الفعلُ لها فانّما يرتفع ضميرُها به وهى مرفوعةٌ بالابتداء فمثالُ كونها مبتدأةً قولُك فى الاستفهام كم درهمًا عندك فكَمْ فى موضعِ رفع مبتدأةٌ ودرهمًا منصوبٌ بكَمْ لانّها فى تقديرِ عددٍ منوّنٍ او فيه نونٌ وعندك الخبرُ والمعنى أَىُّ عددٍ من الدراهم كائنٌ عندك او حاصلٌ ونحوُ ذلك وتقول كم رجلا جاءك فتكون كم ايضا فى موضعِ مرفوعٍ بالابتداء وجاءك الخبرُ وفيه ضميرٌ يرجع الى المبتدإ وتقول فى الخبر كم غلامٍ لك فكَمْ فى موضعِ رفع بالابتداء وغلامٍ مخفوضٌ باضافةِ كَمْ اليه ولَكَ الخبرُ والمعنى كثيرٌ من الغِلْمان لك لانّ كم فى الخبر للتكثير هذا تفسيرُ المعنى وامّا تقديرُ الاعراب فكانّك

قلت مائةُ غلامٍ لك ونحوُه من العدد الكثير نحو مائة وألف وغيرهما من الذى قد حُذف تنوينه للاضافة وقالوا كم رجلٍ افضلُ منك حكاه يونسُ عن ابى عمرو عن العرب جعل افضل خبرا وتقول كم منهم شاهدٌ على فلان فتكون كم فى موضع رفع بالابتداء وشاهدٌ الخبر وعَلَى متعلّقةٌ بشاهد والمميّزُ محذوفٌ وتقول فى الخبر كم غلامٍ لك ذاهبٌ فكَمْ فى موضع مبتدإ ايضا وذاهبٌ الخبر ولَكَ فى موضع الصفة لغلام ويتعلّق بمحذوف تقديرُه استقرّ لك او مستقِرٌّ لك، واذا كانت منصوبة فعلى ثلثة أضرب مفعولٌ به ومفعولٌ فيه ومصدرٌ فمثالُ المفعول به قولك كم رجلاً رأيتَ فكَمْ فى موضع منصوب برأيتَ وهى استفهامٌ هنا ولذلك نصبتْ مميّزَها وتقديمُ المفعول هنا لازمٌ لانّ كَمْ استفهامٌ والاستفهامُ له صدرُ الكلام والتقديرُ أعشرين رجلا رأيتَ ونحوُه وتقول فى الخبر كم غلامٍ ملكتُ فكَمْ فى موضع نصب بملكت وقُدّم لما تقدّم من كونِ كَمْ لها صدرُ الكلام ايضا فى الخبر على حدّها فى الاستفهام وحملًا على رُبَّ لمضارعتها إيّاها على ما تقدّم وامّا المفعول فيه فقولُك كم يومًا عبدُ الله ماكثٌ فعبدُ الله مبتدأ وماكثٌ الخبر فكَمْ هنا زمانٌ وهى فى موضع نصب مفعولٌ فيه ومثلُ ذلك كم شَهْرًا صُمْتَ فكَمْ فى موضع منصوب بصمت وتقول كم فَرْسَخًا سرْتَ وكم ميلًا قطعتَ فكَمْ هنا مكانٌ ومثالُ المصدر كم ضَرْبَةً ضربتَ وكم وَقْفةً وقفتُ فتكون كم فى موضع مصدر منصوبٍ بما بعده من الفعل والمرادُ عددُ المرّات فكَمْ يُسأَل بها عن كلّ مقدار فلذلك جاز ان يسأل بها عن الزمان والمكان وعن المصادر وعن الاسماء فعَنْ أيِّ شىء سُئل بها عنه صارت من ذلك الجنس ويُوضح امرَها مميّزُها، وامّا اذا كانت مجرورة فإنّ ذلك يكون بحرف جرّ او باضافة اسمٍ مثله اليه فمثالُ حرف الجرّ بكَمْ رجلًا مررتَ فكَمْ فى موضع مخفوض بالباء والجارُّ والمجرور فى موضع نصب بمررت ورجلا منصوبٌ بكَمْ لانّها استفهامٌ فإن اردتَ الخبر خفضتَ رجلا وقلت بكم رجلٍ مررت والفرقُ بينهما انّه فى الاستفهام يسأل عن عددِ مَن مرّ بهم من الرجال وفى الثانى يخبر انّه مرّ بكثير من الرجال فالمسألةُ الأُولى تقتضى جوابًا والثانية لا تقتضى جوابا وتقول على كم جِذْعًا بُنى بيتُك فكم ايضا مخفوضةٌ بعَلَى وعَلَى وما بعده فى موضع نصب بما بعده من الفعل وهو فعلٌ بُنى للمفعول وجذعا منصوبٌ بكَمْ وقد حكى الخليلُ انّ من العرب من يخفض جذعا ويقول على كم جذعٍ بيتُك مبنىٌّ والوجْهُ النصب لانّه ليس موضعَ تكثير وانّما هو سؤالٌ واستفهامٌ عن عدّة الجُذوع والذين خفضوا فانّما خفضوا بإضمارِ مِنْ وحسُن حذفُها ههنا لانّ عَلَى فى اوّل الكلام صارت عوضًا منها كما حسُن حذفُ حرف القَسَم فى قولهم لا هَا اللهِ لا أفعلُ وآللّهِ لَتَفْعَلَنّ حيث جعلوا

هاءَ التنبيه وألفَ الاستفهام عوضًا من واو القسم كذلك ههنا ، وتقولُ فى الاضافة رِزْقَ كم رجلًا أَطلقتَ فرزق منصوب بانّه مفعولُ اطلقت وهو مضاف الى كم والتقديرُ أَرِزْقَ عشرين رجلا اطلقت ونحوُه من العدد ممّا فيه نونٌ او تنوينٌ مقدّرٌ نحوُ خمسةَ عشرَ وبابه وباضافته الى كَمْ سرى اليه الاستفهامُ فصار مستفهَمًا عنه ألا تراك تقول مَن عندك ويكون الجوابُ زيدٌ او عمرٌو او هندٌ ونحوُ ذلك ممّا يعقل ولو قلت غلامُ مَنْ عندك لم يكن الجوابُ الّا غلامُ زيد او غلامُ عمرو فعلمتَ انّ السؤال انّما وقع عن المضاف لا المضاف اليه وتقول اذا كانت خبرا رزقَ كم رجلٍ اطلقتَ بخفض رجل فيكون التكثيرُ للرزق دون العدد فاعرفه ،

فصـــل ۲۱۹

قال صاحب الكتاب وقد يُحذَف المميّزُ تقول كم مالُك اى كم درهمًا او دينارا مالُك وكم غلمانُك اى كم نفسا غلمانُك وكم درهمُك اى كم دانقًا درهمُك وكم عبدُ الله ماكثٌ اى كم يوما او شهرا وكذلك كم سِرْتَ وكم جاءك فلانٌ اى كم فَرْسَخًا وكم مرّةً او كم فرسخٍ وكم مرّةٍ ،

قال الشارح يجوز حذفُ المفسّر مع كَمْ كما كان لك أن تحذفه فى العدد من نحوِ عشرين ونظائره وتكتفى بدليلٍ عليه إمّا بتقدّمِ ذكره او دليلِ حال وذلك نحوُ كم مالُك والمراد كم درهمًا او دينارا مالُك ولا يجوز فى مالُك الّا الرفعُ على الابتداء وكَمْ الخبرُ او كم المبتدأُ ومالك الخبر وجاز حذفُ المميّز للعلم بمكانه ووضوحِ امره ، ولا يحسن حذفُ المميّز مع كم الّا اذا كانت استفهاما ولا يحسن مع الخبريّة لانّ الخبريّة مضافةٌ وحذفُ المضاف اليه وتَبْقِيَةُ المضاف قبيحٌ ، ومثله كم غلمانُك والمعنى كم غلامًا غلمانُك او نفسًا ونحوُهما من التقديرات وتقول كم درهمُك والمراد كم دانَقًا او قيراطًا فالسؤالُ وقع عن أجزاء درهمٍ واحد له ولو نصب فقال كم درهمًا لك لكان سائلا عن عددِ دراهمه وتقول كم عبدُ الله ماكثٌ فعبدُ الله مبتدأ وماكثٌ الخبر وكَمْ ظرفُ زمان منتصبٌ بماكث والمميّزُ محذوف والتقدير كم يوما او شهرا عبدُ الله ماكث فالمسئلةُ عن مقدارِ مَكْثه من الزمان ولذلك قُدّر بالزمان وكذلك تقول كم سرتَ ولا تذكر مفسّرا فيحتمل ان تريد ما سارَه من المَسافة فيكون ظرفَ مكان كانّك قلت كم فرسخًا سرتَ او كم ميلًا ونحوَ ذلك واذا اردت ما ساره من الايّام فهو ظرفٌ من الزمان وتقديرُه كم يومًا سرتَ او ساعةً فتكون كم فى موضعِ نصب بالفعل وكذلك كم جاءك فلانٌ والمراد

كم مرّةً جاءك وقد قدّر صاحبُ الكتاب المفسِّرَ المحذوفَ بالنصب والخفض فالنصبُ على الاستفهام والخفضُ على الخبر وقد تقدّم انّ تقديره منصوبا احسنُ اذ حذفُ المضاف اليه قبيحٌ فاعرفه ،

فصــــل ٣٣٠

قال صاحب الكتاب ومميّزُ الاستفهاميّة مفردٌ لا غيرُ وقولُهم كم لك غلمانا المميّزُ فيه محذوفٌ والغلمان منصوبةٌ على الحال بما في الظرف من معنى الفعل والمعنى كم نفسا لك غلماناً ،

قال الشارح قد تقدّم انّ كَم الاستفهاميّةَ تُفسَّر بالواحد المنكور نحوِ رجل وغلام ودرهم ودينار ونحوها من الأنواع وذلك لانّها في الاستفهام مقدّرةٌ بعدد منوّن او فيه نونٌ نحوِ خمسةَ عشرَ وعشرين وثلاثين ونحوِ ذلك من الاعداد المنوّنة وتفسيرُ هذه الاعداد انّما يكون بالواحد المنكور نحوَ عندى خمسةَ عشرَ غلامًا وعشرون عمامةً فكذلك ما كان في معناها فلذلك فُسّرت كم في حال الاستفهام بالواحد، فامّا الخبريّة فانّه يجوز تفسيرُها بالمفرد والجمع نحوُ كم رجلٍ عندك وكم عمامةٍ لك وكم رجالٍ عندك وكم غِلْمانٍ لك لانّها في تقديرِ عدد مضاف والعددُ المضاف منه ما يضاف الى جمع نحوُ ثلاثةُ أثوابٍ وعشرةُ غلمانٍ ومنه ما يضاف الى واحد نحوُ مائةُ دينار وألفُ درهم وكانت كَمْ تشمَل النوعَيْن فأضيفت اليهما وقال ابو علىّ اصلُها ان تضاف الى واحد وانّما اضيفت الى الجمع على الاصل المرفوض لانّ الاصل في مائةُ درهم مائةٌ من الدراهم فحذفوا مِنْ تخفيفًا واكتفوا عن الجمع بالواحد كما قالوا ثلاثُ مائةٍ والاصلُ ثلاثُ مِئِين، فامّا قولهم كم لك غلمانًا فكَمْ في موضعِ مبتدإ ولَكَ الخبرُ والمميّزُ محذوف والتقدير كم نفسًا لك غلمانًا اى في خِدْمتهم او كم وَلَدًا لك غلمانا اى شبابًا والعاملُ في الحال الجارُّ والمجرور النائبُ عن استقرّ ونحوِه والصاحبُ المضمرُ فيه ولو قلت كم غلمانا لك لم يجز البتّةَ لانّك إن جعلتَه تفسيرا امتنع لكونه جمعًا وإن جعلتَه حالا امتنع لتقدُّمه على العامل المعنوىّ وهو لَكَ وكان بمنزلةِ زيدٌ قائمًا فيها لتقدُّم الحال على العامل المعنوىّ ،

فصــــل ٣٣١

قال صاحب الكتاب واذا فُصل بين الخبريّة ومميّزها نُصب تقول كم في الدار رجلا قال * كم نالَنى منهم فَضْلًا على عَدَمٍ * وقال

* تَؤُمُّ سِنانًا وكم دُونَهُ * من الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غارُها *

وقد جاء الجرّ فى الشعر مع الفصل قال

* كم فى بَنِى سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ * ضَخْمِ الدَسيعةِ ماجدٍ نَفّاعِ *

قال الشارح اعلم انّ كَمْ يجوز الفصلُ بينها وبين مميّزها بالظرف وحروف الجرّ جوازًا حسنًا من غيرِ قُبْحٍ نحوُ كم لك غلاما وكم عندك جاريةً ولا يحسن ذلك فيما كان فى معناها من الاعداد نحوِ عشرين وثلاثين ونحوِها من الاعداد المنوّنة والفصلُ بينهما أنّ كم كانت مستحِقّةً للتمكّن فى الاصل بحكم الاسميّة ثمّ مُنعتْه بما أوجب البناءَ لها فصار الفصلُ واستحسانُ جوازه كالعوض ممّا مُنعتْه من التمكّن مع كثرة استعمالها فى كلامهم؛ فان قيل فهلّا كان الفصلُ بين خمسة عشر ومميّزها الى تسعة عشر حسنًا ايضا لانّها مُنعت التمكّنَ بعد استحقاقه قيل قد جعلنا كثرةَ الاستعمال احدَ وصفَيِ العلّة ولم يوجَد فى خمسة عشر وبابه؛ فان قيل فلِمَ قبُح الفصلُ بين العدد ومميّزه ولم يحسن قبضتُ خمسةَ عشرَ لك درهمًا ورأيت عشرين فى المسجد رجلًا قيل انّما كان كذلك لضُعْف عملِ العشرين ونحوِها فيما بعدها لانّها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تَقْوَ قوّتَه مع انّه قد جاء ذلك فى الشعر قال الشاعر

* على أنّنى بَعْدَ ما قد مَضَى * ثلاثون للهَجْرِ حَوْلًا كَميلَا *

وانشد سيبويه لعبد بنى الحَسْحاس

* فأَشْهَدُ عند اللهِ أن قد رأَيتُها * وعشرون منها إِصْبَعًا من وَرائِيا *

واعلم انّ كم الاستفهاميّةَ لا يكون مميّزُها الّا واحدا منصوبا وكم الخبريّةَ تُفسَّر بالواحد والجمع وتضاف الى مفسِّرها ويعضُ العرب ينصب بكَمْ فى الخبر كما ينصب فى الاستفهام وهم بنو تميم كانّهم يقدّرون فيها التنوينَ وينصبون ومعناها منوّنةً وغيرَ منوّنة سَواءٌ وهو عربىٌّ جيّدٌ والخفضُ اكثرُ فاذا فُصل بين كم ومميّزها فى الخبر عدلوا الى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منوّن وينصبون بها لانّه قبيحٌ أن يُفصَل بين المضاف والمضاف اليه لانّ المضاف اليه من تمام المضاف فصارا كالكلمة الواحدة والمنصوبُ يجوز ان يُفصل بينه وبين ما عمل فيه ألا تراك تقول هذا ضاربٌ اليومَ زيدا ولا تقول هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ الّا فى ضرورة فامّا قول القُطاميّ

* كم نالَنِى مِنْهُمْ فَضْلًا على عَدَمٍ * اذ لا أَكادُ من الإِقْتارِ أَحْتَمِلُ *

فالشاهد فيه أنّه لمّا فصل بين كم ومميّزها وهو فصْلٌ عدل الى لغةِ من ينصب لقُبْح الفصل بين الجارّ والمجرور ولا سيّما بغير الجارّ والمجرور وكم ههنا خبريّةٌ لانّه مدحٌ بتكثير الأفضال عليه عند عدمه لشدّة الزمان وبلوغِ الفقر على حالٍ لا يُمكنه الارتحالُ للانتجاع وطلبِ الرزق وأحتملُ من التحمّل وهو الرّحيل ويُروى اجتمل بالجيم والمعنى أَجْمَعُ العظامَ وأُخْرِجُ وَدَكَها وأَتعلّلُ به مأخوذٌ من الجَميل وهو الوَدَك ومن رواه كذلك قال انّ لا أزالُ، ومثلُ هذا الفصل والنصبِ قولُ زُهَيْرٍ * تؤمّ سِنانًا الخ * الشاهد فيه نصبُ محدودبا حيث فصل بينه وبين كم بالظرف والجارّ والمجرورِ وعدل الى لغةِ من ينصب يصف ناقتَه فيقول تؤمّ سِنانًا وهو الممدوحُ على بُعْدِ المَسافة والغارُ الغائرُ من الارض المطمئنّ وجعله مُحْدَوْدِبًا لما يتّصل به من الإكام ومُتونِ الارض، وربّما جرّوا بها مع الفصل على حدّ قوله

* كأنّ أَصْواتَ من إيغالِهِنّ بنا * أَواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ *

وذلك فى الشعر نحو قول الشاعر

* كم بجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَى * وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ *

يُروى مقرفٍ بالجرّ ويجوز فيه النصبُ والرفعُ فالجرُّ باضافةِ كم مع الفصل والنصبُ على التمييز والرفعُ على الابتداء وكم الخبرُ وحسُن الابتداء به وهو نكرةٌ لوَصْفه بقوله نال العلى او يكون كم مبتدأً ومقرفٌ الخبر، وامّا قول الفرزدق * كم فى بنى سعد بن بكر الخ * فالشاهد فيه خفضُ سيّد بكَمْ مع الفصل ضرورةً والدَسيعةُ العَطيّةُ وهو من دَسَعَ البعيرُ بجِرّته اذا دفعها ويقال هى الجَفْنَةُ والمرادُ انّه واسعُ المعروفِ والماجدُ الشريفُ،

فصــــل ٣٢٢

قال صاحب الكتاب ويرجع الضمير اليه على اللفظ والمعنى تقول كم رجلٍ رأيتَه ورأيتَهم وكم امرأةٍ لقيتُها ولقيتُهنّ قال الله تعالى وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ لَا تُغْنِى شَفَاعَتُهُمْ شَيْـًٔا،

قال الشارح اعلم انّ كَمْ اسمٌ مفرد مذكّر موضوع للكثرة يُعبَّر به عن كلّ معدود كثيرا كان او قليلا وسَواءٌ فى ذلك المذكّرُ والمؤنّثُ فقد صار لها معنًى ولفظٌ وجرت فى ذلك مجرَى كلّ وأَىّ ومَنْ وما فى انّ كلّ واحد منها له لفظٌ ومعنًى فلفظه مذكّر مفرد وفى المعنى يقع على المؤنّث والتثنية والجمع فاذا عاد الضميرُ الى كم من جملةٍ بعدها جاز ان يعود نظرًا الى اللفظ وجاز ان يعود حملًا على المعنى فتقول

كم رجلٍ جاءك فتُفرِد الضميرَ وتُذكِّره حملا على اللفظ ولو قلت جاءاك بلفظ التثنية او جاؤك بلفظ الجمع لجاز ان تردّ الضميرَ تارةً الى اللفظ وتارةً الى المعنى وكذلك فى المؤنّث تقول كم امرأةٍ جاءتك على اللفظ وجاءتْك وجاءتاك وجِئْنَك على المعنى قال الله تع وكم من مَلَكٍ فى السموات لا تُغنِى شفاعتُهم شيـًٔا فجمع الضميرَ نظرًا الى المعنى ولو حمل على اللفظ لقال شفاعتُه؞ وامّا تمثيلُه بكَمْ رجلٍ رأيتُه فهو على لفظ كم ورأيتُهم على المعنى لانّ المراد التكثيرُ وقولُه وكم امرأةٍ لقيتُها فالضمير عائدٌ فيه على المعنى ولو اراد اللفظ لقال لقيتُه لانّ كم مذكّرُ اللفظ ولقيتُهنّ على المعنى ايضا لانّه واقعٌ على مؤنّث فى معنى الجمع؞ ومنه قوله تعالى وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فأنّث الضمير على المعنى ايضا لانّ كم مفسّرةٌ بالقرية ولو جاء على اللفظ لقال اهلكناه ولا يكون الضميرُ فى اهلكناها عائدا الى القرية لانّ خبرَ المبتدإ اذا كان جملةً فالضميرُ منها انّما يعود الى المبتدإ نفسه لا الى تفسيره ثمّ قال أَوْ هُمْ قَائِلُونَ لانّ المراد بالقرية اهلُها فاعرفه؞

فصـــل ٢٢٣

قال صاحب الكتاب وتقول كم غيرَه لك وكم مثلَه لك وكم خيرا منه لك وكم غيرَه مثلَه لك تجعل مثلَه صفةً لغيره فتنصبه نَصْبَه؞

قال الشارح تقول كم غيرَه لك وكم مثلَه لك كلُّ ذلك جائزٌ فتكون كم فى موضع مبتدإ ولكَ الخبرَ وغيرَه ومثلَه ينتصبان بكم لانّهما نكرتان وإن كانا مضافَيْن وقد مضى تفسيرُهما وكذلك يجوز ان يُفسّرهما العددُ من نحو عشرين وثلاثين فيما حكاه سيبويه عن يونس وتقول كم خيرًا منه لك لانّ خيرا نكرةٌ وإن قاربتِ المعرفةَ وتقول كم غيرَه مثلَه لك فتنصب غيرا بكم وتنصب مثلَه لانّه صفةٌ لغيرٍ فينتصب انتصابَه؞

فصـــل ٢٢٤

قال صاحب الكتاب وقد يُنشَد بيتُ الفَرَزْدَق

* كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخالةٌ * فَدْعاءُ قد حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشارِى *

على ثلثةِ أوجهٍ النصبُ على الاستفهام والجرُّ على الخبر والرفعُ على معنَى كم مرّة حلبتْ علىّ عمّاتُك؞

قال الشارح هذا البيت يُنشَد على ثلثة اوجه رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ فالرفعُ على انّه مبتدأٌ وحسُن الابتداء به حيث وُصف بالجارّ والمجرور وهو لَكَ وقوله قد حلبتْ علىّ عِشارِى فى موضع الخبر وتكون كم واقعةً على الحَلَبات فتكون مصدرا والتقدير كم مرّةٍ او حَلْبَةٍ عَمّةٌ لك قد حلبتْ علىّ عشارى ويجوز ان تكون كم واقعةً على الظرف فيكون التقدير كم يومًا او شهرًا ونحوَهما من الأزمنة ، ومن نصب فعلى لغةِ من يجعل كم فى معنَى عددٍ منوّنٍ ونصب بها فى الخبر وهم كثيرٌ منهم الفرزدق لانّ هذا ليس موضعَ استفهام مع انّه لا يبعد الاستفهامُ على سبيل التقرير فتكون كم مبتدأً فى موضع مرفوع وقوله قد حلبت علىّ عشارى فى موضع الخبر وتكون كم واقعةً على العمّات ، ومن جرّ فعلى انّه خبرٌ بمعنَى رُبَّ وأجودُها الجرّ لانّه خبرٌ والاظهرُ فى الخبر الجرُّ والمراد الإخبار بكثرة العمّات الممتهنات بالخِدْمة وبعده النصبُ لانّه خبرٌ ايضا فى معنَى عمّاتٍ ، واذا رُفعت لم تكن الّا واحدة لانّ التمييز يكون بواحدٍ فى معنَى جمع واذا رفعتَ فلست تريد التمييزَ ألا ترى انّه اذا قيل كم درهمٌ لك كان المعنى كم دانقًا هذا الدرهمُ الذى سُئلتَ عنه فالدرهمُ واحدٌ لانّه خبرٌ وليس بتمييزٍ وصاحبُ الكتاب فسّره فى حال الرفع بالجمع وفيه نظرٌ والصوابُ ما ذكرتُه لك ، وهذا البيت يهجو به جَريرًا ويصف انّ نساءه راعياتٌ له يَحْلُبْنَ عليه عِشارَه وهى النُوق التى أتى عليها من حينِ أُرسل عليها الفَحْلُ عشرةُ أشهرٍ ثمّ لا يزال ذلك اسمًا لها حتى تَضَع فاعرفه ،

فصــل ٢٢٥

قال صاحب الكتاب والخبريّة مضافةٌ الى مميّزها عاملةٌ فيه عَمَلَ كلِّ مضاف فى المضاف اليه فاذا وقعــت بعدها مِنْ وذلك كثيرٌ فى استعمالهم منه قوله تعالى وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ كانت منوّنةً فى التقدير كقولك كثيرٌ من القُرَى ومن المَلائكة وهى عند بعضهم منوّنةٌ أبدا والمجرورُ بعدها باضمارِ مِنْ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كم فى الخبر فى تأويلِ اسم منصرف فى الكلام يجُرّ ما بعده اذا أُسقط التنوين منه نحوَ مائةُ درهمٍ ومائتَىْ دينارٍ وتدخل مِنْ على مميّزها كثيرا نحوَ قوله تعالى وكم من قرية وكم من ملك لانّ الاضافة فيها مقدّرةٌ بمِنْ على حدّ بابُ ساجٍ وجُبّةُ صُوفٍ فاذا قلت كم قريةٍ وكم ملكٍ فكانّك قلت كثيرٌ من القرى وكثيرٌ من الملائكة فاذا أظهرتَ مِنْ كان العملُ لها دون كم ، والكوفيون يخفضون ما بعد كم على كلّ حال بمِنْ فإن أظهرتَها فهى الخافضةُ وإن لم تُظْهِرها فهى مرادةٌ مقدّرةٌ

كما تُحذَف رُبَّ وتُقدَّر ولذلك حسُن الفصلُ بين كم والمخفوض بعدها وتكون كم عندهم فى تقدير اسمٍ منوَّنٍ على كلِّ حال وهو ضعيف لانّ المجرور داخلٌ فيما قبله فهما فى موضعِ اسم واحد ولا يحسن حذفُ بعض الاسم فاعرفه ‹

فصــل ٢٣٩

قال صاحب الكتاب وفى معنَى كَم الخبريّة كَأَيِّنْ وهى مركّبةٌ من كاف التشبيه وأَيّ والأكثرُ أن تُستعمل مع مِنْ قال الله عزّ وجلّ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وفيها خمسُ لغات كَأَيِّنْ وكاءٍ بوَزْنِ كاعٍ وكَيْءٍ بوزن كَيْعٍ وكَأْيٍ بوزن كَعْيٍ وكَا بوزن كَعٍ ‹

قال الشارح اعلم انّ كَأَيِّنْ اسمٌ معناه معنَى كم فى الخبر يكثُر به عدّةُ ما يضاف اليه نحوَ قوله

* وكاءٍ ترَى من صامتٍ لك مُعْجِبٍ * زِيادَتُه او نَقْصُه فى التكلّم *

ونحوَ قوله

* وكاءٍ بالأَباطِـحِ مِــن صَــدِيــقٍ * يَرانى لو أُصِبْتُ هو المُصابا *

وهى مركّبة اصلُها أَيٌّ زيد عليها كافُ التشبيه وجُعلا كلمةً واحدةً وحصل من مجموعهما معنًى ثالثٌ لم يكن لكلّ واحد منهما فى حال الإفراد ولذلك نظائرُ من العربيّة وغيرِها ولكونهما صارا كلمةً واحدةً لم تتعلّق الكافُ بشىء قبلها من فعلٍ ولا معنَى فعل كما لا تتعلّق فى كَأَنَّ وكَذَا بشىء مع كونها عاملةً فيما دخلتْ عليه لانّ حرف الجرّ لا يُعلَّق عن العمل ألا ترى انّ مِنْ فى قولك ما جاءنى من احدٍ زائدةٌ لا تتعلّق بشىء وهى مع ذلك عاملةٌ وكذلك الباء فى قولك ليس زيدٌ بقائمٍ عاملةٌ مع كونها زائدةً غيرَ متعلّقة بفعلٍ قبلها وكذلك الكافُ فى كَأَىّ زائدةٌ غيرُ متعلّقة بشىء وهى مع ذلك عاملةٌ وهى تنصب ما بعدها فتقول كأَيّن رجلًا رأيت فتكون كأىّ فى موضعِ منصوب برأيت نَصْبَ المفعول به كما انّك اذا قلت رأيت كذا وكذا رجلا كان كَذا فى موضعِ نصب برأيت وتقول كأَىّ أتانى رجلًا فتكون كأىّ فى موضعِ مبتدإٍ وأتانى الخبرُ كما تكون كم كذلك وانّما نصبوا بها للُزومِ التنوين لها والتنوينُ مانعٌ من الاضافة فعُدل الى النصب لانّها للتكثير بمنزلة كم فى الخبر تخفض مميِّزها عند قومٍ وتنصبه عند آخرين والخفضُ ههنا ممتنعٌ قال سيبويه لانّ المجرور بمنزلة التنوين فلذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد كذا وكذا درهمًا ‹ وأكثرُ العرب لا يتكلّمون بها الّا مع مِنْ نحوَ قوله تعالى

وكأيّنْ من قرية أهلكناها وانّما ألزموها مِنْ توكيدا فصارت بمنزلة تمام الاسم ومثلُه زيادةُ مَا فى لا سيّمَا زيدٌ وانّما اختاروا ذلك لتوهّمِ لبسٍ ربّما وَقَعَ وذلك انّك اذا قلت كأيٍّ رجلا أهلكت جاز ان يكون رجلا منصوبا بكأيٍّ فيكون واحدا فى معنى جمع ويجوز ان يكون منصوبا بالفعل بعده ويكون كأيٍّ ظرفا كانّه قال كأيٍّ مرّةً فيكون رجلا واحدا لفظًا ومعنًى كانّه قال أهلكتُ رجلا مِرارًا قال سيبويه انّما ألزموها مِنْ لانّها توكيدٌ فجُعلت كانّها شىء يتمّ به الكلامُ قال ورُبَّ تأكيدٍ لازمٍ حتّى يصير كانّه من الكلمة وهذا هو المعنى الاوّل وذلك انّ التأكيد انّما يُؤتَى به لإزالةِ لَبْسٍ او قَطْعِ مَجاز فلمّا كان الموضع موضعَ لبسٍ لزم التأكيدُ ، وفيها خمسُ لغات على ما ذُكر قالوا كَأَيٍّ وكَاءٍ وكَيْءٍ وكَأْيٍ وكَأٍ حكى ذلك احمدُ بن يحيى ثعلبٌ فمن قال كَأَيٍّ فهى أيٌّ دخلتْ عليها الكافُ ورُكّبتا كلمةً واحدةً على ما تقدّم ومن قال كاءٍ فهى كأيٍّ ايضا تصرّفوا فيها لكثرة استعمالهم ايّاها فقدّموا الياء المشدّدةَ وأُخّرت الهمزة كما فعلوا ذلك فى قِسِيٍّ وأشْياء وجاء فى قول الخليل فصار كَيِّءٍ فأشبهَ هَيِّنًا ولَيِّنًا فحذفوا الياء الثانية تخفيفًا فصار كَيْءٍ كما قالوا هَيْنٌ ولَيْنٌ ثمّ قلبوا الياء ألفا لانفتاح ما قبلها كما فعلوا فى طاءىٍّ والاصلُ طَيْئِىٌّ وكما قالوا حارِىٌّ فى النَّسَب الى الحِيرة وقالوا آيَةٌ وهو فَعْلَةٌ ساكنَ العين فى قولِ غير الخليل ولذلك نظائرُ فصار كاءٍ وكان ابو العبّاس المبرّد يذهب الى انّ الكاف لمّا لحقتْ اوّلَ أيٍّ وجُعلتْ معها اسما واحدا بنوا منهما اسماً على زنةِ فاعلٍ فجعلوا الكافَ فاءً وبعدها ألفُ فاعلٍ وجعلوا الهمزةَ التى كانت فاءً فى موضع العين وحذفوا الياء الثانية من أيٍّ والياءُ الباقيةُ فى موضع اللام ودخل عليها التنوينُ الذى كان فى أيٍّ فسقطت الياء لالتقاء الساكنَيْن فصارت كاءٍ ولزمت النونُ عوضًا من الياء المحذوفة وكان يونس يزعم انّ كائنْ فاعلٌ من كَانَ يَكُونُ فعلى القولَيْن الآخرَيْن يكون الوقفُ عليها بالنون وعلى القول الاوّل تقف بالهمزة والسكون وتحذف التنوينَ ، وامّا كَيِّءٍ بياء مشدّدة وهمزةٍ بعدها فانّه لمّا أصاره القلبُ والتغييرُ الى كَيِّءٍ وُقف عند ذلك ولم تُحذَف احدى الياءَيْن وانّما أُخّر الهمزة وقُدّم الياء فصار كسَيِّدٍ وجَيِّدٍ فخفّ بكثرة النظير ، وامّا كَيْءٍ بوزن كَيْعٍ فلغةٌ حكاها ابو العبّاس وذلك أنّه لمّا أصاره القلبُ والتخفيفُ بحذف احدى الياءَيْن الى كَيْءٍ بوزن بَيْتٍ لم تُقلَب الياء ألفًا لسكونها ، وامّا كأْيٍ بوزن كَعْيٍ بهمزة ساكنة وياء مكسورة خفيفة فحكاها ابو الحسن بن كَيْسانَ فانّه لمّا أدخل الكاف على أيٍّ وركّبهما كلمةً واحدةً وصار اللفظُ كأيٍّ خفّف بحذف احدى الياءَيْن وأسكن الهمزةَ كانّه بنى من المجموع اسماً على زنةِ فَعْلٍ مثلَ فَلْسٍ وكَعْبٍ ، وامّا كأٍ بوزن كَعٍ فحكاها

ايضا ابو الحسن بن كيسان وذلك انّهم بنوا منه اسمًا على زنة فَعِلٍ بكسر العين وفتح الفاء كَعَمٍ وشَجٍ ‹ فهذا ما بَلَغَنا من لغاتها وأصلُ هذه اللغات وأفصحُها كَأَيِّ بياء مشدّدة والوقفُ عليها بغيرِ تنوين وبعدها في الفصاحة والكثرة كاء بوزن كاعٍ وهي اكثرُ في أشعار العرب من الأُولى ثمّ باقي اللغاتِ متقاربةٌ في الفصاحة ‹

فصـــل ٣٢٧

قال صاحب الكتاب وكَيْتَ وذَيْتَ مخفّفتان من كَيَّةَ وذَيَّةَ وكثيرٌ من العرب يستعملونهما على الاصل ولا تُستعملان الّا مكرّرتَيْن وقد جاء فيهما الفتحُ والكسر والضمّ والوقفُ عليهما كالوقف على بِنْت وأُخْت ‹

قال الشارح قد تقدّم انّ هذه الاسماء كِنايات عن الحديث فتقول كان من الامر كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ وفي كَيْتَ وذَيْتَ ثلاثُ لغات الفتحُ والكسر والضمّ واصلُه ان يكون ساكنَ الآخِر على اصل البناء وتحريكُه لالتقاء الساكنين فمَن فتح فطلبًا للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء كما قالوا أَيْنَ وكَيْفَ ومَن كسر فعلى اصل التقاء الساكنين ومَن ضمّ فتشبيهًا بقَبْلُ وبَعْدُ ‹ واصلُهما كَيَّةَ وذَيَّةَ وقد نطقت بذلك العربُ فقالت كان من الامر كَيَّةَ وذَيَّةَ ثمّ انّهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لامٌ تاء كما فعلوا ذلك في ثِنْتَيْن وليست التاء في كيت وذيت للتأنيث يدلّ على ذلك سكونُ ما قبلها وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحًا والتأنيثُ مستفادٌ من نفس الصيغة فالصيغةُ في كَيْتَ وذَيْتَ رسيلةُ التاء في كَيَّةَ وذَيَّةَ كما كانت التاء في ابْنَة واثْنَتَيْن رسيلةَ الصيغة في بِنْتٍ وثِنْتَيْن ‹ فامّا كَيَّةَ وذَيَّةَ فليس فيهما مع الهاء الّا الفتح لانّ الهاء بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم نحوَ خمسةَ عشرَ وشَغَرَ بَغَرَ فكما انّ الاسم الاوّل من الاسمَيْن مفتوحٌ لا محالةَ فكذلك هاء التأنيث ‹ فان قيل فلِمَ قضيتَ على تاء كيت وذيت بأنّها بدلٌ من ياء وهلّا قلت انّها بدلٌ من واو كما كانت كذلك في بِنْتٍ وأُخْتٍ قيل لو قضينا على تاء كيت وذيت بأنّها من الواو لصِرْنا الى مثال لا نظيرَ له في كلامهم لانّه ليس في كلام العرب لفظةٌ عينُها ياءٌ ولامُها واوٌ ألا ترى انّ سيبويه قضى على واوِ حَيَوان بانّها مبدلةٌ من الياء قال لانّه ليس في كلامهم مثلُ حَيَوْتُ ‹ وقوله ولا يُستعمل كيت وذيت الّا مكرّرتَيْن فانّه يريد انّهما لا يُستعملان مفردَيْن وانّما تُكرِّرهما فتقول كيت وكيت وذيت وذيت ليكون ذلك أدلَّ على الحديث ولا

يُتوهّم انّهما كنايةٌ عن لفظَيْن مفردَيْن فاعرفه ٭

ومن اصناف الاسم المُثنّى

فصـــل ٣٢٨

قال صاحب الكتاب وهو ما لحقتْ آخِرَه زيادتان الفٌ او ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورة لِتكون الأُولى عَلَمًا لضمّ واحد الى واحد والأُخْرى عِوَضًا ممّا مُنع من الحركة والتنوين الثابتَيْن فى الواحد ٭

قال الشارح اعلم انّ التثنية ضمُّ اسم الى اسم مثله واشتقاقُها من ثَنَّى يُثَنِّى اذا عطف يقال ثنى العُودَ اذا عطفه عليه فكانّ الثانى معطوف واصلُها العطف فاذا قلت قام الزيدان فأصله زيدٌ وزيدٌ لكنّهم اذا اتّفق اللفظان حذفوا احدَ الاسمين واكتفوا بلفظ واحد وزادوا عليه زيادةً تدلّ على التثنية فصارا فى اللفظ اسما واحدا وإن كانا فى الحكم والتقدير اسمَيْن وكان ذلك أوجزَ عندهم من ان يذكروا الاسمين ويعطفوا احدَهما على الاخر ٭ فاذا ثنّوا الاسم المرفوع زادوا فى آخِره ألفًا ونونا واذا ثنّوا الاسم المجرور او المنصوب زادوا فى اخره ياءً مفتوحًا ما قبلها ونونا مكسورةً فيكون لفظ المجرور كلفظ المنصوب فالزائدُ الاوّل وهو الالف او الياء يكون عوضا من الاسم المحذوف ودالّا على التثنية ولذلك كان حرفَ الاعراب فالاصلُ فى قولك الزيدان زيدٌ وزيدٌ والذى يدلّ على ذلك انّ الشاعر اذا اضطُرّ عاود الاصل نحو قوله

* كأنّ بين فَكّها والفَكّ * فأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فى سَكّ *

اراد بين فَكّيْها فلمّا لم يتّزن له رجع الى العطف وهو كثيرٌ فى الشعر ويؤيّد ذلك انّك لا تأتى به فى الاسماء المختلفة نحو جاءنى زيدٌ وعمرٌو لكون احد اللفظَيْن لا يدلّ على الاخر وقد قالوا ايضا العُمَران والمراد ابو بكر وعُمَرُ وقالوا القَمَران والمراد الشمس والقمر وذلك لاتّضاح الامر فيهما وعـدم الاشكال ٭ وانّما كانت هذه الحروف هى المزيدةَ دون غيرها لخفّتها وذلك أنّ أخفّ الحروف حروفُ المدّ واللين وهى الواو والالف والياء وقد كان القياسُ ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجرّ بالياء وكذلك الجمعُ الذى على حدّ التثنية لتعذُّر الحركات فيها لانّ حكم العلامات أن تكون بالحركات اذ كانت اقلّ واخفّ فلمّا كانت الحركاتُ متعذّرةً لاستيعاب الواحد لها عدلوا الى أشبهها من الحروف

غيرَ انّهم ارادوا الفصلَ بين إعراب التثنية والجمع ولم يمكن الفصلُ بينهما بنفس الحروف لانّها سواكنُ ففصلوا بينهما بالحركات التى قبل هذه الحروف فكان ينبغى على ما قدّمناه ان تكون تثنيةُ المرفوع بواوٍ مفتوحٍ ما قبلها نحوُ قولك زيدَوْنِ ومسلمَوْنِ وتثنيةُ المجرور بالياء نحوُ زيدَيْنِ ومسلمَيْنِ وتثنيةُ المنصوب بالالف نحوُ زيدَانِ ومسلمانِ ويكون رفعُ الجمع بواوٍ مضمومٍ ما قبلها نحوُ قولك الزيدُونَ والمسلمُونَ وجمعُ المجرور بياءٍ مكسورٍ ما قبلها كقولك زيدِينَ ومسلمِينَ وجمعُ المنصوب بالالف والالفُ لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا كقولك زيدان ومسلمان ولو فعلوا ذلك لوَقَعَ الفرقُ بين التثنية والجمع فى المرفوع والمجرور لانّ ما قبل الواو والياء فى التثنية مفتوحٌ وفى الجمع على غير ذلك الّا انّه كان يلتبس تثنيةُ المنصوب بجمعه فأسقطوا الالف من علامة النصب وجُعلت علامةَ الرفع فى التثنية فبقى النصبُ بلا علامةٍ فأُلحق بالجرّ وكان إلحاقُه بالجرّ أَوْلى لأمورٍ منها انّ الجرّ أقوى من الرفع لانّ الجرّ مختصٌّ بالاسماء ولا يكون فى غيرها فكان إلحاقه به اولى الثانى انّ النصب أخو الجرّ وانّما كان اخاه لانّه يُوافِقه فى كناية الاضمار نحو ضربتُكَ وغلامُكَ فالكاف فى ضربتك فى موضع نصب وهى فى غلامك فى موضع خفض فلمّا اتّفقا فى الكناية حُمل احدهما على الآخر الثالثُ انّهما شريكان فى وصول الفعل اليهما على سبيل الفضلة غيرَ انّ وقوعه على المنصوب بلا واسطةٍ وعلى المجرور بواسطة حرف الجرّ ألا ترى انّه لا فرقَ فى المعنى بين قولنا نصحتُ زيدا ونصحتُ لزيدٍ فلمّا استويا فى المعنى سُوّى بينهما فى اللفظ ، فان قيل فهلّا استُعملت الالف فى نصب التثنية والجمع فى احدهما وأسقطوها من الآخر اذ اللبسُ انّما وقع باستعمالها فيهما فالجوابُ انّ التثنية وهذا الضربَ من الجمع لمّا كانا على منهاجٍ واحدٍ فى سلامة لفظ الواحد وزيادةٍ ممّا تدلّ على التثنية والجمع ووجب إسقاطُ الالف من احدهما أسقطوها من الآخر ليتّفقا ولا يختلفا ونظيرُ ذلك يَعِدُ ويَزِنُ والاصلُ يَوْعِدُ ويَوْزِنُ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ثمّ أتبعوا باقىَ المضارع فى الحذف اذ كان طريقُها فى المضارعة واحدا ، فان قيل ولِمَ أزالوا الواو من علامة رفع التثنية وجعلوا مكانها الالفَ مع حصول الفرق بين التثنية والجمع بفتح ما قبل الواو فى التثنية وضمّ ما قبلها فى الجمع قيل كرهوا ان يستعملوا حرفَيْن من حروف المدّ ويطرحوا الثالثَ وقد كانت الحركاتُ المأخوذةُ منهنّ مستعمَلاتٍ فى الواحد واستعملوا الالف فى التثنية دون الجمع لوجهَيْن احدهما انّ ما قبل الياء فى التثنية مفتوحٌ مُشاكِلٌ للالف والوجهُ الثانى انّ التثنية اكثرُ من الجمع ألا ترى انّ كلّ ما يجوز جمعُه هذا الجمعَ يجوز تثنيتُه وليس كلّ ما يجوز تثنيتُه يجوز ان يُجمع جمع

السلامة فجُعلت الالف فيما يكثر استعماله لخفّتها لانّهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم ولذلك نظائرُ كثيرةٌ وانّما استعملوه فى المرفوع دون المجرور لانّ الجرّ لازمٌ فى الاسم لا يكون الّا فيه وليس كذلك الرفعُ فانّه يكون فيه وفى الفعل فكان تغييرُ ما ليس بلازمٍ أَوْلى ووجهٌ آخر انّ الواو اثقلُ من الياء فلمّا وجب إبدالُ إحداهما بالالف كانت الواوُ أَوْلى لثقلها مع انّهم كرهوا ان يقولوا الزيدَوْن لانّه يُشْبِه لفظَ ما جُمع من المقصور جمعَ السلامة نحوِ المُصْطَفَوْنَ والمُعَلَّوْنَ ، واعلم انّ الالف والياء حرفا اعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر هذا مذهبُ سيبويه وهو قولُ ابى اسحق وابن كَيْسانَ وأبى بكر ابن السَّرّاج واحتجّوا بأنّ حكمَ الاعراب ان يدخل الكلمةَ بعد دلالتها على معناها للدلالة على اختلاف أحوالها من الفاعليّة والمفعوليّة ونحوهما نحو قولك جاءنى زيدٌ ورأيت زيدا ومررت بزيد فيختلف حالُ الاسم بحسبِ اختلاف الاعراب وذاتُ الاسم واحدةٌ لا تختلف فلمّا كان الواحدُ دالًّا على مفردٍ وبزيادة حرفَيِ التثنية دالًّا على اثنين كان حرفُ التثنية من تمام الاسم ومن جملة صيغة الكلمة وصار كالهاء فى قائمة والالف فى حُبْلَى لانّ الالف والهاء زيدَا لمعنى التأنيث كما زيد حرفُ التثنية لمعنى التثنية وصارا حرفَيِ اعراب كذلك فى التثنية ، وقال ابو الحسن ليست هذه الحروف حروفَ اعراب ولا اعرابًا لكنّها دليلُ الاعراب فاذا رأيتَ الالف علمتَ انّ الاسم مرفوعٌ واذا رأيت الياء علمت انّ الاسم مجرورٌ او منصوب واليه ذهب ابو العبّاس محمّد بن يزيد واحتجّ بانّها لو كانت حروفَ اعراب لَمَا عرفتَ بها رفعًا من نصبٍ ولا جرٍّ كما انّك اذا سمعتَ دالَ زيد لم تدلّ على رفع ولا نصب ولا جرّ فلمّا دلّت على الاعراب عُلم انّها ليست حروفَ اعراب وهذا الاعتلالُ ليس بلازمٍ لانّه يجوز ان يكون الحرف من نفس الكلمة ويفيد الاعرابَ ألا ترى أنّا لا نختلف انّ الافعال المعتلّةَ الاخرِ نحوَ يَغْزُو ويَرْمِى ويَخْشَى جزمُها بسقوطِ هذه الحروف منها وذلك كقولك لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ فاذا كان الاعرابُ قد يكون بحذفِ شىء من نفس الكلمة جاز ان يكون باثباته ومن ذلك قولُك أبوك وأخوك وأباك وأخاك وأبيك وأخيك فالواوُ قد أفادت الرفعَ والالفُ قد أفادت النصب والياء قد افادت الجرّ وهنّ حروفُ الاعراب بلا خلاف عندنا ، فان قيل فهلّا دلّ انقلابُ الف التثنية الى الياء فى حال الجرّ والى الواو فى حال الرفع انّها ليست حروف اعراب قيل انقلابُها لا يُخْرِجها عن كونها حروفَ اعراب بعد ان قام الدليلُ على ذلك ألا ترى انّا لا نختلف فى انّ الفَ كِلَا حرفُ الاعراب منها وأنت مع ذلك تقلبها ياء فى النصب والجرّ نحوَ قولك جاءنى الزيدان كلاهما ورأيتُهما كِلَيْهما ومررت

بهما كِلَيْهما ومن ذلك الاسماء المعتلّة نحوُ أخوك وأبوك وأخواتهما فانّها تكون فى الرفع واوًا وفى النصب ألفًا وفى الجرّ ياء ومع ذلك لا تختلف فى انّها حروفُ اعراب على ما سبق   وامّا قوله انّها ليست باعراب فهو صحيحٌ وهو مذهب سيبويه وقيل مذهبُ سيبويه انّ الالف والياء فى التثنية اعرابٌ فالالف بمنزلة الضمّة والياء بمنزلة الكسرة والفتحة والاوّل المشهور من مذهبه ، وقال ابو عمر الجَرْمىّ الالفُ حرفُ اعراب كما قال سيبويه وانقلابُها هو الاعراب ولا يكاد ينفكّ من ضَعْف وذلك انّه يجعل الاعرابَ فى الجرّ والنصب معنًى لا لفظا لانّ الانقلاب معنًى واللفظُ هو المقلوب فيجعل اعرابَه فى الرفع لفظا لا معـنًى فخالف بين جهات الاعراب فى اسم واحد وذلك معدومُ النظير ، وكان الزياديّ والفرّاء يذهبان الى انّ الالف فى التثنية اعرابٌ وكذلك الياء وقد تقدّم القول بأنّ الاعراب اذا أُزيل لم يختلّ معنى الكلمة وأنت متى أسقطتَ الالف او الياء اختلّ معنى التثنية فعُلم بذلك انّهما ليستا باعراب ، ويدلّ على انّ الالف فى التثنية ليست اعرابا قولُهم مِذْرَوانِ ألا ترى انّ الالف لو كانت اعرابا لَوجب ان تنقلب الواوُ فى مِذْرَوان ياء لانّها رابعةٌ وقد وقعتْ طرفا كما قُلبت فى أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ   ووجودُ هذه الالف فى اسم العدد من نحو اثنان دليلٌ على انّها ليست اعرابا لانّ اسماء العدد كلّها مبنيّةٌ نحو ثلثهْ اربعهْ خمسهْ لانّها كالاصوات موقوفةُ الاخرِ ، وامّا الزيادة الثانية وهى النون فهى عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا فى الواحد وذلك انّ الاسم بحُكْم الاسميّة والتمكّن تلزمه حركةٌ وتنوينٌ فالحركةُ دليلُ كونه فاعلا او مفعولا ونحوَهما من المعانى والتنوينُ دليلُ كونه منصرفا متمكّنا وانتَ اذا ثنّيتَه بضمّ غيره اليه امتنع من الحركة والتنوين ولم تُزِل التثنيةُ ما كان له بحقّ الاسميّة والتمكّن فعُوّض النون من الحركة والتنوين ، فان قيل فأنت تقول الرجلان والزيدان فتُثْبِت النونَ مع الالف واللام والتنوينُ لا يثبت مع الالف واللام فلِمَ قلتم انّ النون عوضٌ من الحركة والنون جميعا فالجواب انّ النون دخلت قبل دخول الالف واللام عوضًا من الحركة والتنوين ثمّ دخلت الالف واللام للتعريف لانّ التثنية لا تصحّ مع بقاء تعريفه ألا ترى انّك لو رُمْتَ تثنية الرجل مع بقاء ما فيه من التعريف لرُمْتَ مُحالًا لانّ الرجل معيّنٌ مقصودٌ اليه فاذا ثنّيناه زال التعيينُ وصار من أُمّة كلٌّ واحد له مثـلُ اسمه وهذان معنيان متدافعان فصحّ انّك لمّا اردتَ تثنيتَه نزعتَ عنه الالفَ واللام حتى صار نكرةً ودخلت النون عوضا من الحركة والتنوين ثمّ دخلت الالف واللام حينئذ للتعريف ولم يُزيلا النونَ كما أزالا التنوينَ لانّ التنوين ساكنٌ زائلٌ فى الوقف والنون متحرّكةٌ ثابتةٌ فى الوقف فلم يقويا على

حذفها، وانّما كان المعوَّض نونا من قِبَل انّه كان ينبغى أن يكون احدَ حروف المدّ واللين لِما تقدّم من خفّتها ولو فعلوا ذلك لزِمهم قلبُها او حذفُها لاجتماعها مع الف التثنية او يائها فلمّا كان يؤدّى الى تغيير احدها عدلوا الى اقرب الحروف شَبَهًا بها وهى النون فزيدت وكانت ساكنةً وقبلها الالفُ او الياء ساكنةً فكُسرت لالتقاء الساكنين، فان قيل ولِمَ حُرّكت النون لالتقاء الساكنين وهلّا حُذفت الالف لذلك فالجوابُ انّه كان القياس حذفَ الالف لالتقاء الساكنين لانّ حرف المدّ اذا لَقِيَه ساكنٌ بعده فانّه يُحذف لالتقاء الساكنين لانّ حركةَ ما قبله تدلّ عليه وذلك نحوُ لم يَخَفْ ولم يَهَبْ ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ والاصل يَخاف ويَهاب ويَقُول ويَبِيع وانّما لمّا سكن حروفُ الاعراب للجازم التقى فى آخر الفعل ساكنان حرفُ الاعراب وما قبله من حروف المدّ فحُذف حرفُ المدّ لالتقاء الساكنين وانّما امتنع حذفُ حرف التثنية لسكون النون بعده من قِبَل انّه جِىء به للدلالة على معنى التثنية فلو حذفته لذهبتْ دلالتُه وكان يكون نقضًا للغرض كما لو ادُّغم نحوُ مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ فلذلك حُرّكت النون ولم تُحذف الالف لهذا المانع، فان قيل ولِمَ خُصّت بالكسر دون غيرها من الحركات قيل لوجهَيْن احدُهما انّ الاصل فى حركة التقاء الساكنين الكسرُ فكُسرت نونُ التثنية على اصل التقاء الساكنين والوجهُ الثانى انّهم ارادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع ولمّا كان ما قبل نون التثنية ألِفًا وما قبل نون الجمع واوًا والالفُ اخفُّ من الواو كسروها مع الالف وفتحوها مع الواو لتكون الكسرةُ التى هى ثقيلةٌ مع الالف التى هى خفيفةٌ والفتحةُ التى هى خفيفةٌ مع الواو التى هى ثقيلة فيعتدل الامرُ، فان قيل فأنت تقول فى الجرّ والنصب مررت بالزيدَيْنِ وضربت الزيدَيْنِ وقبلها ياءٌ فهلّا عدلتَ الى الفتحة لأجل الياء كما فعلتَ فى أَيْنَ وكَيْفَ قيل الياء فى التثنية ليست بلازمة على حدّ لزومها فى اين وكيف ألا تراك تقول فى الرفع الذى هو الاصل رجلان وفرسان فلا تلزم النونَ الياء كما تلزم الياءُ النونَ والفاءَ فى اين وكيف فلعدم لزوم الياء فى التثنية وكونِ الرفع هو الاصلَ أجروا البابَ على حكم الاصل الذى هو الالفُ وانّما الياء بدلٌ مع تنكُّب اختلافِ حالِ نون التثنية على انّ من العرب من يفتح نون التثنية فى حال الجرّ والنصب ويُجْرِى الياء وإن كانت غيرَ لازمة مُجرى الياء اللازمة فى نحو أَيْنَ وكَيْفَ فيقول مررت بالزيدَيْنَ وضربتُ الزيدَيْنَ حكى ذلك البغداديّون وأنشدوا لحُمَيْد بن ثَوْر

* على أَحْوَذِيَّيْنَ ٱسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً * فما هى الّا لَمْحَةٌ فتَغِيبُ *

وأنشد قُطْرُبٌ لامرأةٍ من فَقْعَس

* يا رُبَّ خالٍ لكِ من عُرَيْنَهْ * حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُزَيْنَهْ *

* فَسْوَتُهْ لا تَنْقَضِى شَهْرَيْنَهْ * شَهْرَىْ رَبيعٍ وجُمادَيِيْنَهْ *

وقد فتحها بعضهم فى موضع الرفع انشد ابو زيد فى نَوادره

* أَعْرِفُ منها الجِيدَ والعَيْنانَا * ومَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانَا *

وقد حُكى عن بعضهم انّه ضمّ النون فى التثنية نحوَ الزيدانُ والعمرانُ وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرُهما عليهما ٭ وهذا معنى قوله لِتكون الأُولى عَلَما لضمّ اسم واحد الى اسم واحد يعنى الالف فى الرفع والياء فى الجرّ والنصب جعلوهما دليلا على التثنية وعوضًا من الاسم المحذوف والاخرى عوضًا ممّا مُنع من الحركة والتنوين يعنى النون على ما ذكرنا ٭

قال صاحب الكتاب ومن شأنه اذا لم يكن مثنّى منقوصٍ أن تبقَى صيغةُ المفرد فيه محفوظةً ولا تسقُط تاء التأنيث الّا فى كلمتَيْن خُصْيانِ وأَلْيانِ قال * كانّ خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ * وقال * يَرْتَجُّ أَلْياهُ ٱرْتِجاجَ الوَطْبِ *

قال الشارح ومن شرط المثنّى ان تسلم صيغةُ واحده فى التثنية ولا تُغيَّر عمّا كانت عليه فى حال الافراد وذلك من قِبَل انّ لفظ الاسم المثنّى دالّ على المحذوف فلو غُيِّر بزيادةٍ فيه او نقصٍ منه لم يبق دالًّا على ما حُذف وشىءٌ اخرُ انّ المثنّى فى معنى العطف فكما انّك فى حال العطف لا تُغيّر المعطوف عليه كذلك فى التثنية التى هى فى معناه ولا فرق فى ذلك بين المذكّر والمؤنّث فإن كان فى المؤنّث علامةُ تأنيث فإنّها تثبت ولا تُحذف كما حُذفت فى الجمع نحوِ مسلماتٍ وصالحاتٍ بل تأتى بها فتقول قائمتانِ وقاعدتانِ فتُثبت التاء لِما ذكرتُه ولانّ التاء علمُ التأنيث فلو حُذفت لٱلتبس بالمذكّر وليس كذلك الجمعُ فى مثلِ مُسْلماتٍ وقائماتٍ لانّ التاء الثانية تُغْنى عنها فى الدلالة ٭ ولم تُحذف التاء فى التثنية الّا فى موضعَيْن شذًّا عن القياس قالوا خُصْيان وأَلْيان والقياس خُصْيَتانِ وأَلْيَتانِ لانّ الواحدة خُصْيَةٌ وأَلْيَةٌ قالت امرأةٌ من العرب

* لَسْتُ أُبالِى أنْ أكونَ مُحْمَقَهْ * اذا رأيتُ خُصْيَةً مُعَلَّقَهْ *

وربّما قالوا خِصْيَةٌ بالكسر كانّهم ثنّوا خُصْيًا بغيرِ تاء جاؤا فى المثنّى على ما لم يُستعمل كما جاؤا بشىء من الجموع على غيرِ واحده نحوِ حاجَةٍ وحَوائِجَ وشَبَهٍ ومَشابِهَ وذَكَرٍ ومَذاكِيرَ ويجوز ان يكون بنوا

خصيتان وأليتان على التثنية كما بنوا مِذْرَوانِ ثمّ أسقطوا التاء حينئذ لئلّا يصير عَلَمُ التأنيث حَشْوًا من كلّ وجه وليس كقائمتان لانّ التثنية فى تقدير الانفصال قال ابو عمرو الخُصْيَتان البَيْضَتان والخُصْيان الجِلْدتان اللتان فيهما البيضتان ، فامّا قول الراجز انشده سيبويه

* كأنّ خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ * ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ *

فشاهد على حذف التاء فى التثنية وذلك على قولِ من لا يفرق وفيه شذوذان احدهما حذف التاء من خُصْيَةٍ فى التثنية هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال والاخرُ قوله ثنتا حنظل والقياس ان يقول حَنْظَلَتانِ والتَدَلْدُلُ الاضطراب وخصّ ظرفَ العجوز لانّها لا تستعمل طيبًا ولا غيرَه ممّا تتصنّع به النساء للرجال وانّما تدّخر فيه ما تتعانى به من الحنظل ونحوه ، فامّا أَلْيَةٌ فلم يُسمَع فيها الّا الفتح وفى التثنية أَلْيانِ وانشد * يرتجّ أَلْياهُ ارتجاجَ الوطب * والقياس أَلْيَتاه فحذف التاء لما ذكرناه وحذف النون للاضافة والوَطْبُ النِّحْى وارتجاجه اضطرابه اذا كان مملوءًا ، وقوله اذا لم يكن مثنّى منقوصٍ يريد الّا ان يكون الاسم المثنّى منتقصا منه فى حال الافراد نحو أَخٍ وأَبٍ فانّك تُغيّره بردّه الى اصله من ظهورِ ما حُذف منه نحو أَخَوانِ وأَبَوانِ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وتسقط نونه بالاضافة كقولك غلامَا زيدٍ وثَوْبَى عمرٍو وألفُه بملاقاة ساكنٍ كقولك اِلْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطانِ ،

قال الشارح وتسقط نون التثنية للاضافة نحو جاءنى غلاما زيد ورأيت ثَوْبَىْ عمرو والاصل غلامانِ وثوبَيْنِ وذلك انّ النون عوضٌ من الحركة والتنوين والتنوينُ لا يثبت مع الاضافة فكذلك ما هو بدلٌ منه ، فان قيل النون عوضٌ من الحركة والتنوين جميعًا على ما قرّرتم والحركةُ تثبت مع الاضافة نحو قولك جاءنى غلامُ زيد ورأيت غلامَ زيد ومررت بغلامِ زيد فلِمَ حذفتم النون فى الاضافة مع ثبوتِ احد بَدَلَيْها وهو الحركةُ فالجواب انّه لمّا تثبت النون مع الالف واللام فى نحو الرجلان والغلامان مع انّ احد بدلَيْها وهو التنوين لا يثبت معهما حُذفت مع الاضافة مع انّ احد بدلَيْها وهو الحركة لا يُحذف كانّ ذلك لضرب من التعادل والتقاصّ ، فان قيل فهلّا ثبتتْ مع الاضافة وحُذفت مع الالف واللام قيل المضاف اليه محلُّه محلُّ التنوين آخرًا ومحلُّ الالف واللام اوّلًا فكان حذفُ النون مع الاضافة أَولى لوجودِ ما يقوم مقامَه ويحُلّ محلّه ووجهٌ ثانٍ وهو انّ المضاف والمضاف اليه كاسم واحد والنونُ والتنوينُ يفصلان الكلمةَ عمّا بعدها والالفُ واللام تفصل الكلمةَ ايضا لانّهما يمنعان

اضافةَ ما يدخلان عليه كفصلِ النون والتنوين فكانّ زيادة النون مع الالف واللام فيه تأكيدٌ لمعناها ومع الاضافة نقضٌ للغرض بالاضافة ومع ذلك لو حذفوها مع الالف واللام ربّما وقعوا فى لبسٍ لانّهم قد يُلْحِقون الواحدَ المنصوبَ الفَ الاطلاقِ فى القوافى وفى أواخرِ الآى نحوِ قوله تعالى فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا وتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ونحوِ قولِ الشاعر * أَقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا * فلو أسقطوا النون فى حالِ دخول الالف واللام لم يُعلَم أواحدٌ هو ام مثنًّى ؞ وقد ذهب بعضهم الى انّ للنون فى التثنية أحوالا ثلثةً حالا تكون فيه عوضًا من الحركة والتنوين وحالا تكون فيه عوضا من الحركة وحدَها وحالا تكون فيه عوضا من التنوين وحدَه أمّا كونُها عوضا من الحركة والتنوين ففى كلّ موضع لا يكون الاسمُ المتمكّن فيه مضافا ولا معرّفا بالالف واللام نحوَ رجلان وغُلامان ألا ترى انّك اذا أفردتَ الواحد على هذا الحدّ وجدتَ فيه الحركة والتنوين جميعاً نحوَ رجلٌ وغلامٌ فالنون عوضٌ عمّا يجب فى الفِ رجلان التى هى حرفُ الاعراب بمنزلةِ لامِ رجل فامّا الحال التى تكون فيها نونُ التثنية عوضا من الحركة وحدَها فمع لام التعريف نحوَ الرجلان والغلامان ألا ترى انّك لو أفردتَ هذا الاسم لم تجد فيه الّا الحركةَ وحدَها نحوَ قولك الرجلُ والغلامُ والحالُ التى تكون فيها النونُ عوضا من التنوين وحدَه فهو اذا كان مضافا نحوَ غلاما زيدٍ وفرسا خالدٍ ألا تراك تحذفها كما تحذف التنوينَ للاضافة والصحيحُ المذهب الاوّل وقد تقدّمت الدلالةُ على صحّته ؞ واعلم انّه قد تُحذف ايضا الفُ التثنية وذلك اذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة اخرى كقولك جاءنى غلاما ٱبْنِك وٱلْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطانِ حُذفت النون للاضافة والالفُ لسكونها وسكونِ ما بعدها وهو الباء فى ابنك واللام فى البطان لانّ الهمزة زائلةٌ فى الوصل ؞ فان قلت فأنت قد منعت من حذفها لسكون نون التثنية بعدها فما بالُك حذفتها ههنا وما الفرقُ بين الموضعين فالجواب انّ الفرق بينهما انّ نون التثنية لازمةٌ للمثنّى بمنزلةِ حرف من حروف الكلمة وليس كذلك اذا كان من كلمتَيْن لانّه ليس بلازمٍ ان يضاف الى ما فيه الفٌ ولامٌ او همزةُ وصلٍ ألا تراك تقول هذان غلاما زيدٍ وصاحبا عمرو فكان الساكنُ اذا كان من كلمة اخرى امرًا عارضًا والعارضُ لا اعتدادَ به ألا تراك لا تُعيد المحذوفَ فى رمتِ المرأةُ ولم يقمِ الرجل وإن كانت التاء والميم قد تحرّكتا اذ الحركةُ فيهما ليس امرًا لازمًا ولذلك قال وتُحذف الفه يريد الف المثنّى بملاقاة ساكنٍ يعنى من كلمتَيْن على ما ذكرنا فاعرفه ؞

فصـــل ٢٢٩

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المنقوص من ان تكون الفُه ثالثةً او فوق ذلك فإن كانت ثالثةً وعُرف لها اصلٌ فى الواو او الياء رُدّت اليه فى التثنية كقولك قَفَوانِ وعَصَوان وفَتَيان ورَحَيان وإن جُهل اصلُها نُظر فإن أُميلت قُلبتْ ياءً كقولك مَتَيان وبَلَيان فى مسمَّيَيْن بمَتى وبَلى وإلّا قُلبت واوا كقولك لَدَوان وإلَوان فى مسمَّيَيْن بلَدَى وإلَى ٭

قال الشارح اعلم انّك اذا ثنّيتَ المقصور وهو كلّ اسمٍ وقعتْ فى اخره الفٌ مفردةٌ نحوُ رَحًى وعَصًا فلا يخلو امّا ان يكون ثُلاثيًّا او زائدا على الثلاثة فإن كان ثلاثيًّا نظرتَ فإن كانت الفُه منقلبةً عن ياءٍ رددتَها فى التثنية الى الياء كقولك فى رَحًى رَحَيانِ وفى فَتًى فَتَيانِ قال الله تع وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ٭ فان قيل فمِن أين علمتم انّ الفَ رحى وفتى من الياء قيل لقولهم فيه رَحَيْتُ بالرحى اذا طحنتَ بها ولقولهم فى جمع فَتًى فِتْيانٌ وفِتْيَةٌ فظهورُ الياء فيما ذكرنا دليلٌ على انّها من الياء ٭ فان قيل ففى رحى لغتان يقال رَحَيْتُ بالرحى ورَحَوْتُ بالياء والواو فلِمَ قلتم رَحَيانِ لا غيرُ قيل الحكمُ فى التثنية على الغالب الاكثرِ والاكثرُ رحيت بالياء قال الشاعر

* كأنّا غُدْوَةً وبَنِى أَبِينَا * بِجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيَا مُدِيرِ *

فان كانت الالف منقلبةً عن واوٍ رددتَها فى التثنية الى الواو نحوَ قَفًا وعَصًا ورَجًا واحدِ أَرْجاء البئر وانّما قالوا فى قَفًا قَفَوانِ لقولك قَفَوْتُ الرجلَ اذا تبعتَه من خَلْفه وفى عَصًا عَصَوانِ لقولك عَصَوْتُه بالعصا اذا ضربتَه بالعصا وتقول فى رَجًا رَجَوانِ قال الشاعر

* فَلَا يُرْمَى بِىَ الرَّجَوانِ إِنِّى * أَقَلُّ القَوْمِ مَن يُغْنِى مَكانِى *

فان قيل ولِمَ قُلبت الالف الى الواو والياء وهلّا حُذفت لالتقاء الساكنين على حدّ الحذف فى اقامة واصابة فالجواب انّه انّما وجب تحريكُها لالتقاء الساكنين ولم تُحذف لأنّا لمّا أدخلنا الالفَ للتثنية اجتمعت مع الالف التى هى لامُ الكلمة ولم يمكن حذفُ احداهما خوفًا من لبسٍ فلمّا بطل حذفُ احداهما لما ذكرناه وجب التحريكُ ولم يمكن تحريكُ الالف لانّها مدّةٌ لا تكون الّا ساكنةً وقد عُلم انّ الاسم اذا كان على ثلثة احرف والثالثُ أَلفٌ أنّ الالف منقلبةٌ عن ياء او واو فرُدّت فى التثنية الى ما هى منقلبةٌ عنه وكان ذلك أَوْلى من اجتلاب حرف أجنبىّ ألا ترى انّك لو ثنّيت مثل رَحًى وعَصًا وحُبْلَى فكان يلزم اذا اضفتَ حذفُ النون قلتَ عصَا زيد ورحَا عمرو وحُبْـلَا القـوم

فيلتبس الواحدُ بالتثنية ولا يُعلَم أواحدًا تريد ام اثنين، فإن جُهل امرُها نظرتَ فإن كان سُمع فيها الامالةُ قُلبت فى التثنية ياءً فعلى هذا لو سمّيتَ ببَلى ومَتى ثمّ ثنّيتَهما فانّك تقلب ألفهما ياءً فى التثنية لانّه قد سُمع فيهما الامالةُ أمّا بلى فانّها وإن كانت حرفا فانّها على أبنية الاسماء من ذوات الثلاثة وتكْفى فى الجواب فصارت كانّها دلّت دلالةَ الاسماء فأُميلت لذلك وأمّا متى فأُميلت لقوّة الاسميّة فعلى هذا تقول مَتَيانِ وبَلَيانِ فى تثنية مَن اسمُه مَتى وبَلَى ولو سمّيتَ بالَى ولَدَى واذا قلبتَ ألفهنّ واوًا لانّ امرها مجهولٌ ولم يُسمع فيهنّ الامالةُ وليس شىءٌ من الاسماء اصلُه الياء وتمتنع منه الامالةُ هذا اصلٌ مستمرٌّ عند البصريين لا يختلفون فيه، وذهب الكوفيون الى انّ ما كان من الثلاثىّ مفتوحَ الاوّل كان على العِبْرة التى ذكرناها وما كان مكسورَ الاوّل او مضمومَهُ قلبوه الى الياء وإن كان من الواو وكتبوه بالياء نحوَ الضُحَى والرِّشَى والحُبَى والحقُّ مع البصريين للقياس والسَماع أمّا القياس فقد ذُكر وأمّا السماع فما حكاه ابو الخطّاب انّه سمع فى تثنية كِبًا وهو العُود الذى يُتبخّر به كِبَوانِ وحكى الكسائىّ منهم انّه سمع فى حِمًى حِمَوانِ وفى رِضًا رِضَوانِ وهذا نصٌّ فى محلّ النزاع فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وإن كانت فوق الثالثة لم تُقْلَبْ الّا ياءً كقولهم أَعْشَيان ومِلْهَيان وحُبْلَيان وحُبارَيان وأمّا مِذْرَوان فلانّ التثنية فيه لازمةٌ كالتأنيث فى شَقاوة،

قال الشارح فإن كان المقصور فوق الثلاثة قُلبت ألفه فى التثنية ياءً على كلّ حال وذلك من قِـبَـل انّ المقصور اذا زاد على الثلاثة لم تكن ألفه منقلبةً الّا عن ياء او مشبَّهةً بالمنقلب عنها سواءٌ كان اصلُها الياء او لا اصلَ لها فمثالُ الاوّل أَعْشَى ومِلْهَى ونحوُهما من قولك مَغْزًى ومُعْطًى فهذه الالفاظُ اصلها الواو لانّ أَعْشَى من عَشَا يَعْشُو من قوله

* مَتَى تَأْتِه تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِه * تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ *

ومِلْهًى من اللَهْو ومَغْزًى من الغَزْو ومُعْطًى من عَطَا يَعْطُو وانّما لمّا وقعت الواو رابعةً قُلبت ياءً وهذه قاعدةٌ من قواعد التصريف انّ الواو اذا وقعت رابعةً طرفًا فانّها تُقلَب ياءً نحوَ أَدْعَيْتُ وأَغْزَيْتُ فعلوا ذلك حملًا له على المضارع فى يُغْزِى ويُدْعِى فأصلُ هذا القلب فى الفعل والاسمُ محمولٌ عليه فالاصلُ فى أَعْشَى أَعْشَوُ وفى مِلْهًى مِلْهَوٌ وفى مَغْزًى مَغْزَوٌ وفى مُدْعًى مُدْعَوٌ فحُوّل الى أَعْشَىُ ومِلْهَىٌ ومَغْزَىٌ ومُدْعَىٌ ثمّ صارت ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فهذه الالفُ منقلبةٌ عن ياء والياء بدلٌ من الواو، وامّا المنقلبة عن الياء أصلا فنحوُ المَرْمَى والمَجْرَى تقول مَرْمَيانِ ومَجْرَيانِ وهو من رَمَيْتُ وجَرَيْتُ، وامّا المـشـبَّـه

بالمنقلب فنحوُ الف حُبْلَى وحُبارَى وأَرْطًى وقَبَعْثَرًى فالالفُ فى حُبْلَى للتأنيث وليست منقلبة عن شىء لكنّها فى حكم المنقلب عن الياء اذ الواو لا تقع طرفًا رابعةً ولذلك تُكتَب ياءً وتسوغ فيها الامالةُ ولو صُرّفت لكان بالياء نحوَ حَبْلَيْتُ وحَبْرَيْتُ والالفُ فى أَرْطًى للالحاق بجَعْفَرٍ وألفُ قبعثرى زائدةٌ لتكثير الكلمة وحكمُها فى شَبَه المنقلبة عن الياء حكمُ الف التأنيث فلذلك قُلبت فى التثنية ياءً فقلتَ حُبْلَيانِ وأَرْطَيانِ وقَبَعْثَرَيانِ هذا مذهب البصريين فيما جاوزَ الثلثةَ من المقصور قلّتْ حروفُه او كثُرتْ، وامّا الكوفيون فيحكون عن العرب انّه اذا تعدّى المقصورُ الاربعةَ وكثُرت حروفُه حذفوا الفَه فى التثنية ولم يفرق اصحابُنا بين القليل والكثير، فامّا مِذْرَوانِ وهما أطرافُ الأَلْيَتَيْن وهما ايضا الموضعان اللذان يقع فيهما الوَتَرُ من القوس قال عَنْتَرَةُ

* أَحَوْلِي تَنْفُضُ آسْتُكَ مِذْرَوَيْها * لِتَقْتُلَنِى فَهَا أَنَا ذَا عُمارَا *

فقد كان ينبغى ان يقال مِذْرَيَيْها بالياء على قياس تثنية المقصور الزائد على الثلاثة من نحو مِلْهًى ومَغْزًى غيرَ انّ التثنية على ضربَيْن احدُهما ان يلحق الاسمَ فيها حرفُ التثنية ويكون فى تقدير الانفصال والاخرُ ان تُصاغ على التثنية ولا يُقدَّر فيها انفصالُ الواحد كما قُدّر فى الوجه الاوّل ولكن بُنى على التثنية فالاوّلُ كقولك رجلٌ ورجلان وعَصًا وعَصَوانِ وجميعُ ما تقدّم والثانى كقولهم مِذْرَوانِ وعقلتُه بثِنايَيْن فهذا بُنى على التثنية كما بُنى نحوُ الشَقاوَة والعَظايَة والاداوَة على التأنيث من غير تقديرِ دخول التاء على المذكّر فلولا ذلك لانقلبت الواو والياء همزةً كما تنقلب فى رِدآءَيْن فلا مفردَ لكلّ واحد من مذروين وثنايَيْن كما انّه لا مذكّرَ للاداوة والشقاوة ونحوهما فاعرفه،

فصــل ٣٣٠

قال صاحب الكتاب وما آخرُه همزةٌ لا تخلو همزتُه من ان تسبقها الفٌ او لا فالّتى سبقتْها الفٌ على اربعة اضرب اصليّةٌ كقُرّاء ووُضّاء ومنقلبةٌ عن حرفٍ اصلٍ كرِداء وكِساء وزائدةٌ فى حُكْمِ الاصليّة كعِلْباء وحِرْباء ومنقلبةٌ عن الف تأنيث كحَمْراء وصَحْراء فهذه الاخيرةُ تُقلَب واوا لا غيرُ كقولك حَمْراوانِ وصَحْراوانِ والبابُ فى البَواقى أن لا يُقْلَبْنَ وقد أُجيزَ القلبُ ايضا والتى لا الفَ قبلها فبابُها التصحيحُ كرَشا وحِدَا،

قال الشارح اعلم انّ ما آخِرُه همزةٌ من الاسماء على ضربَيْن ممدودٌ وغيرُ ممدود فالممدودُ كلّ اسم وقعت فى اخره همزةٌ قبلها الفٌ زائدةٌ نحوُ كِساء ورِداء ونحوِهما من نحو سِقاء وغِطاء وشَقاء وغيرُ الممدود كلُّ اسم كان فى آخِره همزةٌ لا الفَ قبلها نحوُ خَطَا ورَشَا ونحوِهما من نحو حِدَا وقارِئٍ ومُنْشِئٍ فالمهموزُ أعمُّ من الممدود اذ كلُّ ممدود مهموزٌ لانّ فى اخره همزةً وليس كلُّ مهموز ممدودا ، والهمزة فى اخر الممدود عـلى اربعة اضرب تكون اصلا وبدلًا من اصل وزائدةً فى حكم الاصل وزائدةً للتأنيث فالاصلُ نحو قُرّاء ووُضّاء والذى يدلّ على انّها اصلٌ ثبوتُها فى تصرُّفها من الفعل نحوُ قَرَأْتُ وتَوَضَّأْتُ فتجدُها ثابتةً فى تصاريف الفعل ، وامّا كونها بدلًا من اصل فنحوُ كِساء ورِداء فهذه الهمزة ليست اصلا ولا زائدةً وانّما هى بدلٌ من حرف اصلىّ كقولك فلانٌ حسنُ الكِسْوَة والرِدْيَة فالواو فى الكسوة والياء فى الردية هى الهمزةُ فى كساء ورداء مقلوبةً عنهما ، وامّا كونُها زائدة للالحاق فنحوُ عِلْباء وحِرْباء الهمزة فيه للالحاق بسِرْداح وحِمْلاق والحقُّ من امرها انّها بدلٌ من ياء مزيدة للالحاق كانّ الاصل عِلْباىٌ وحِرْباىٌ ثمّ وقعت الياء طرفًا بعد الالف زائدةً فقُلبت ألفا ثمّ قُلبت الالف همزةً ومثلُه العمل فى كساء ورداء والذى يدلّ انّ الاصل ما ذكرنا من امرِ هذه الهمزة انّهم لمّا أنّثوا هذا الضربَ أظهروا الحرف المنقلب وذلك نحوُ دِرْحايَة ودِعْكايَة وانّما قال انّها فى حكم الاصل لانّها للالحاق فالهمزةُ بإزاء الحاء فى سِرْداح والقاف فى حِمْلاق ، وامّا كونها زائدةً للتأنيث فنحوُ حَمْرآء وصَحْرآء فالهمزة فيهما زائدةٌ للتأنيث والحقُّ فيها انّها بدلٌ من الف التأنيث فى حُبْلَى وسَكْرَى وانّما قُلبت همزةً لاجتماعها مع الف المدّ قبلها وسيوضَح امرُها فى موضعه من هذا الكتاب فاذا ثنّيت الممدودَ فإن كانت همزتُه للتأنيث نحو حمراء وصحراء قلبتَها واوًا ابدًا نحوَ قولك هُذانِ حَمْراوانِ وصَحْراوانِ ورأيت حمراوَيْنِ وصحراوَيْنِ ومررت بحمراوَيْن وبصحراوَيْن وانّما قلبوها هنا ولم يُقِرّوها على لفظها حملًا لها على الجمع المؤنّث السالم والنسب من نحو صَحْراوات وخُنْفَساوات وصَحْراوىّ وحَمْراوىّ لاجتماعهنّ فى سلامة الواحد وزيادة الزائدَيْن فى الآخِر منهنّ للمعنى وانّمـا قُلبت فى النسب لئلّا يصير علمُ التأنيث حَشْوا مع انّك لو نسبتَ اليه مؤنّثًا لَاجتمع فى الكلمة علامتَا تأنيث نحوُ حَمْرائيّة وصَحْرائيّة وذلك لا يجوز وأبدلوا منها فى الجمع واوًا لئلّا يجمعوا فى اسم بين علامتَىْ تأنيث ، فان قيل ولِمَ كان البدلُ واوا ولم يكن ياء فالجواب انّ الذى دعاهم الى القلب فى صحراوات وصحراوىّ الفرارُ من علامتَىْ تأنيث وكانت الياء ممّا يؤنَّث بها فى مثل اِذْهَبِى واِنْطَـلِـقِـى فعدلوا عنها الى الواو لانّها لا تكون للتأنيث وقيل اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصورة ، فإن

كانت همزته زائدة للالحاق نحو عِلْباء وحِرْباء ففيه وجهان اجودُهما اقرار الهمزة بحالها نحو علباءان وحرباءان لانّ الهمزة فيه ليست للتأنيث والثانى ان تُبدلها واوا كما فعلت بهمزة التأنيث فتقول عِلْباوان وحِرْباوان لانّها وإن لم تكن للتأنيث لكنّها شابهتْ حَمْراء وبابَها بالزيادة فحُملت عليها وهذا شَبَهٌ لفظىٌّ لانّا لا نشكّ انّ حمراء وبابها لم تُقلَب لكونها زائدة، وإن كان مثنّى نحو كِساء ورِداء فالوجه والباب إقرارُ الهمزة نحوُ قولك كساءانِ ورداءانِ ورأيت كِساءَيْن ورداءَيْن ومررت بكساءَيْن ورداءَيْن ويجوز قلبُها واوا فتقول جاءنى كساوانِ ورداوان ورأيت كساوَيْن ورداوَيْن حملًا لها على همزة عِلْباء وحِرْباء من حيث كانت الهمزة فى كساء ورداء بدلًا من حرفٍ ليس للتأنيث ثمّ إنّهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا قُرّاوان ووُضّاوان فشبّهوا همزةَ قُرّاء ووُضّاء بهمزة كِساء ورِداء من حيث كانت لاما غيرَ زائدة كما انّ همزةَ كساء ورداء غيرُ زائدة فاذًا القلبُ فى حمراوان هو الاصل، قال ابو عمرو وكلُّ العرب تقول حمراوان وربّما قالوا حمراءان فلم يقلبوها تشبيهًا بهمزة علباء من حيث هما زائدان حكى ذلك محمّد بن يزيد عن ابى عثمان والقلبُ فى علباء اقوى منه فى كساء والقلبُ فى كساء اقوى منه فى قُرّاء ووُضّاء والداعى لهم الى هذه الالحاقات والحَمل حاجتُهم الى التوسّع فى اللغة، وحكى الكسائىّ عن العرب كسايان ورِدايان بالياء فصار فيه ثلثُ لغات وأجاز ذلك اجمعَ فى باب حمراء فقال حمراوان بالواو وحمراءان بالهمزة وحمرايان بالياء، وأجاز الكوفيون فيما طال من الممدود حذفَ الحرفَيْن الآخرَيْن فقالوا قاصعان ونافقان فى قاصعاء ونافقاء، فإن ثنّيت نحوَ رَشَا وقَرَا ونحوِهما ممّا هو مهموز غيرُ ممدود فليس الّا وجهٌ واحدٌ وهو إقرارُ الهمزة نحوُ رشأان وقرأان لانّ الهمزة فيه اصليّةٌ لم يوجَد فيها ما وُجد فى الممدود فاعرفه،

فصــل ٢٣١

قال صاحب الكتاب والمحذوف العَجُزِ يُرَدّ الى الاصل ولا يُرَدّ فيقال أَخَوان وأَبَوان ويَدان ودَمان وقد جاء يَدَيان ودَمَيان قال * يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * وقال

* فلَوْ أَنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا * جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ *

قال الشارح اعلم انّ المحذوفَ العجز وهو الساقطُ اللام على ضربَيْن ضربٌ يُرَدّ اليه الحرف الساقط فى التثنية

وضربٌ لا يردّ اليه فمتى كانت اللام الساقطة ترجع في الاضافة فانّها تردّ اليه في التثنية لا يكون الّا كذلك واذا لم يرجع الحرفُ الساقطُ في الاضافة لم يرجع في التثنية فمثالُ الاوّل أَخٌ وأَبٌ تقول في تثنيتهما هذان أَخَوان وأَبَوان ورأيت أَخَوَيْن وأَبَوَيْن ومررت بأَخَوَيْن وأَبَوَيْن لانّك تقول في الاضافة هذا أبوك وأخوك ورأيت أباك وأخاك ومررت بأبيك وأخيك فترى اللامَ قد رجعت في الاضافة فكذلك رددتَها في التثنية وذلك لانّا رأينا التثنية قد تردّ الذاهبَ الذى لا يعود في الاضافة كقولك في يَدٍ يَدَيانِ وفي دَمٍ دَمَيانِ وأنت تقول في الاضافة يَدُك ودمُك فلا تردّ الذاهب فلمّا قويت التثنيةُ على ردّ ما لم تردّه الاضافةُ صارت اقوى من الاضافة في باب الردّ فاذا ردّت الاضافةُ الحرفَ الذاهب كانت التثنية أَوْلى بذلك وأجدرَ ، ومثالُ الثاني يَدٌ ودَمٌ فانّك تقول في التثنية يَدانِ ودَمانِ فلا تردّ الذاهب لانّك لا تردّه في الاضافة فامّا قول الشاعر

* يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تَمْنَعانِك أَنْ تُضامَ وتُضْهَدَا *

ويُروى مُحَرِّقٍ والشاهد فيه قوله يَدَيانِ بردّ الساقط ومثلُه قول الاخر * فلو انّا على حجرٍ ذُبِحنا * وحمله اصحابُنا على القلّة والشذوذ وجعلوه من قبيل الضرورة والذى أراه انّ بعض العرب يقول في اليد يَدًى في الاحوال كلّها يجعله مقصورا كرَحًى وفَتًى من ذلك قولُ الراجز

* يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدَا * الّا ذِراعَ العَنْسِ او كَفَّ اليَدَا *

وتثنيتُها على هذه اللغة يَدَيانِ مثلُ رَحَيانِ ، وكذلك دَمٌ يقال منقوصا ومقصورا وعليه قولُ الشاعر

* فلَسْنَا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا * ولٰكِنْ على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَمَا *

فلذلك قال جَرَى الدَمَيانِ كما تقول فَتَيانِ ورَحَيانِ ومُحَلِّمٌ ملكٌ من ملوك اليَمَن وقوله جَرَى الدَمَيانِ بالخبر اليقين يصف ما بينهما من العَداوة والبَغْضاء حتّى انّهما لو ذُبحا على حجرٍ واحدٍ لَمَا امتزج دماؤهما والبيت لمِرْداس بن عمرو وقيل للأَخْطَل وقبله

* لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وأَبَا رَبَاحٍ * على طُولِ التَجاوُرِ بَعْدَ حِينِ *
* لَأُبْغِضُهُ ويُبْغِضُنِي وأَيْضًا * يَرانِي دُونَهُ وأَراهُ دُونِي *

وامّا هَنٌ فمن قال فيه هَنُك ولم يردّ الذاهبَ في الاضافة قال في تثنيته هَنانِ وهَنَيْنِ ومن قال هذا هَنُوك ورأيت هَنَاك ومررت بهَنِيك قال في التثنية هَنَوان وهَنَوَيْن فردّ الساقطَ فاعرفه ،

فصـــل ٢٣٢

قال صاحب الكتاب وقد يثنّى الجمع على تأويل الجماعتَيْن والفِرْقتين انشد ابو زيد * لنا ابِلانِ فيهما ما عَلِمْتُمْ * وفى الحديث مَثَلُ المُنافِقِ كالشاة العائرة بين الغَنَمَيْن وانشد ابو عُبَيْد

* لَأَصْبَحَ الحَىُّ أَوْبادًا ولم يَجِدوا * عند التَفَرُّقِ فى الهَيْجا جِمالَيْن *

وقالوا لِقاحان سَوْداوان وقال ابو النَجْم * بَيْنَ رِماحَىْ مالِكٍ ونَهْشَلِ *

قال الشارح القياس يأبى تثنيةَ الجمع وذلك انّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة والتثنيةُ تدلّ على القلّة فهما معنيان متدافعان ولا يجوز اجتماعُهما فى كلمة واحدة وقد جاء شىءٌ من ذلك عنهم على تأويلِ الإفراد قالوا ابِلان وغَنَمان وجِمالان ذهبوا بذلك الى القطيع الواحد وضمّوا اليه مثلَه فثنّوه انشد ابو زيد

* لَنا ابِلانِ فيهما ما عَلِمْتُمْ * فَعَنْ أَيِّها ما شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا *

وقالوا لِقاحان سَوْداوان حكاه سيبويه وانّما لِقاحٌ جمعُ لِقْحَةٍ ، وقالوا جِمالان يريدون قطيعَيْن منها قال الشاعر * لأصبح الحى الخ * فالتثنية تدلّ على افتراقها قطيعَيْن ولو قال لِقاحٌ او جِمالٌ لَفُهِم منه الكثرةُ الّا انّه لا يدلّ على انّها مفترقةٌ قطيعين وهو فى ابلان أسهلُ لانّه جنسٌ فهو مفردٌ وليس بتكسيرِ كجَمَلٍ وجِمالٍ ، ومن ذلك قول ابى النَجْم

* تَبَقَّلَتْ فى أَوَّلِ التَبَقُّلِ * بين رِماحَىْ مالِكٍ ونَهْشَلِ *

أَعلَمَ بالتثنية افتراقَ رماحِ هؤلاء من رماح هؤلاء ، فامّا قوله عم مَثَلُ المُنافِقِ كالشاة العائرة بين الغَنَمَيْن فانّه شبّه المنافقَ وهو الذى يُظْهِر انّه من قوم وليس منهم بالشاة العائرة وهى المتردّدة بين الغنمَيْن اى بين القطيعَيْن لا تعلم من أىّ القطيعين هى يقال سَهْمٌ عائرٌ وحَجَرٌ عائرٌ اذا لم يُعلَم من أَيْنَ هو ولا مَن رماه ،

فصـــل ٢٣٣

قال صاحب الكتاب ويُجعَل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متّصلَيْن كقولك ما أَحْسَنَ رُؤُسَهما وفى التنزيل فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما وفى قراءة عبد الله أَيْمانَهُما وفيه فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما وقال * ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهورِ التُرْسَيْن * فاستعمل هذا والاصلَ معًا ولم يقولوا فى المنفصلَيْن أَفْراسُهما ولا غِلْمانُهما وقد جاء

وَضَعَا رِحالَهما ،

قال الشارح اعلم انّ كلّ ما فى الجَسَد منه شئ واحدٌ لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب فانّك اذا ضممتَ اليه مثلَه جاز فيه ثلثةُ اوجه احدُها الجمع وهو الاكثر نحوُ قولك ما أحسن رؤُسَهما قال الله تع اِنْ تَتُوبَا اِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وانّما عبّروا بالجمع والمرادُ التثنية من حيث انّ التثنية جمعٌ فى الحقيقة ولانّه ممّا لا يُلْبِس ولا يُشْكِل لانّه قد عُلم انّ الواحد لا يكون له الّا رأسٌ واحدٌ او قلب واحد فأرادوا الفصل بين النوعَيْن فشبّهوا هذا النوع بقولهم نحن فعلنا وإن كانا اثنين فى التعبير عنهما بلفظ الجمع ، وكان الفرّاء يقول انّما خُصّ هذا النوع بالجمع نظرًا الى المعنى لانّ كلّ ما فى الجسد منه شئ واحدٌ فانّه يقوم مقامَ شيئَيْن فاذا ضُمّ الى ذلك مثلُه فقد صار فى الحكم اربعةً والاربعةُ جمعٌ وهذا من اصول الكوفيين الحسنة ويؤيّد ذلك انّ ما فى الجسد منه شىء واحد ففيه الديَةُ كاملةً كاللسان والرأس وامّا ما فيه شيئان فإنّ فيه نصفَ الدية ، والوجه الثانى التثنية على الاصل وظاهرِ اللفظ نحوُ قولك ما أحسنَ رأْسَيْهما وأسلمَ قلبيهما قال الشاعر

* بِمَا فِى فُؤَادَيْنا من الهَمّ والهَوَى * فيَبْرَأُ مُنْهاضُ الفُؤادِ المُشْعَبُ *

فامّا قول خِطام المُجاشعىّ

* ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ * ظَهْراهما مثْلُ ظُهورِ التُرْسَيْنْ *
* جِئْتُهما بالنَعْتِ لا بالنَعْتَيْنْ *

فانّ الشاهد فيه تثنيةُ الظَهْر على الاصل والكثيرُ الجمع لما ذكرناه مع كَراهيةِ اجتماع التثنيتَيْن فى اسم واحد لانّ المضاف اليه من تمام المضاف يصف مفازةً قَطَعَها والمَهْمَهُ القَفْرُ والقَذَفُ بالفتح البعيدُ والمَرْتُ الارض التى لا تنبت كانّها فلاتان لا نَبْتَ فيهما ولا شخصَ يُستدلّ فشبّههما بالتُرْسَيْن وجَمَعَ بين اللغتَيْن بقوله ظهراهما مثل ظهور الترسَيْن وقوله جئتُهما بالنعت اى خرقتُهما بالسير اى بأنْ نُعِتَا لى مرّةً واحدةً ، والوجه الثالث الافراد نحوُ قولك ما أحسن رأسَهما وضربتُ ظَهْرَ الزيدَيْن قال الشاعر * كأنّه وَجْهُ تُرْكيّيْن قد غَضِبَا * وذلك لوضوح المعنى اذ كلّ واحد له شئ واحدٌ من هذا النوع فلا يُشْكِل فأتى بلفظ الافراد اذ كان اخفّ ، فإن كان ممّا فى الجسد منه أكثرُ من واحد نحوِ اليَد والرِجْل فانّك اذا ضممته الى مثله لم يكن فيه الّا التثنيةُ نحو ما أبسطَ يَدَيْهما وأخفّ رِجْلَيْهما لا يجوز غيرُ ذلك فامّا قوله تعالى وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا فانّما جمع لانّ المراد الأَيْمانُ وقد

جاء فى قراءة عبد الله بن مسعود فاقطعوا أَيْمانَهما ، وكذلك المنفصل من نحو غلام وثوب اذا ضممت منه واحدا الى واحد لم يكن فيه الّا التثنية نحوُ غلامَيْهما وثَوْبَيْهما اذا كان لكلّ واحد غلامٌ وثوبٌ ولا يجوز الجمعُ فى مثلِ هذا لانّه ممّا يُشْكِل ويُلْبِس اذ قد يجوز ان يكون لكلّ واحد غِلْمانٌ وأثوابٌ وقد حكى بعضهم وَضَعَا رِحالَهما كانّهم شبّهوا المنفصل بالمتّصل وهو قليل فاعرفه ،

ومن اصناف الاسم المَجْموعُ

فصــــل ٢٣٤

قال صاحب الكتاب وهو على ضربَيْن ما صحّ فيه واحدُه وما كُسّر فيه فالاوّلُ ما آخِرُه واوٌ او ياءٌ مكسورٌ ما قبلها بعدها نونٌ مفتوحةٌ او الفٌ وتاءٌ فالذى بالواو والنون لمَن يعلَم فى صفاته وأعلامه كالمُسْلِمِينَ والزَيْدِين الّا ما جاء من نحو ثُبونَ وقُلونَ وأَرَضون وأَحَرّون واوَزّون والذى بالالف والتاء للمؤنّث فى اسمائه وصفاته كالهِنْدات والثَمَرات والمسلمات ،

قال الشارح اعلم انّ الجمع ضَمُّ شىء الى اكثرَ منه فالتثنيةُ والجمعُ شريكان من جهةِ الجمع والضمّ وانّما يفترقان فى المقدار والكَمّيّة والغرضُ بالجمع الايجازُ والاختصارُ كما كان فى التثنية كذلك اذ كان التعبيرُ باسم واحد اخفَّ من الاتيان بأسماء متعدّدةٍ وربّما تَعذّر إحصاء جميع آحادِ ذلك الجمع وعطفُ احدها على الاخر ، وهو على ضربَيْن جمعُ تصحيحٍ وجمعُ تكسيرٍ فجمعُ الصحّة ما سلم فيه واحدُه من التغيير وانّما تأتى بلفظه البتّةَ من غيرِ تغييرٍ ثمّ تزيد عليه زيادةً تدلّ على الجمع كما فُعل فى التثنية ويقال له جمعٌ سالمٌ لسلامة لفظ واحده من التغيير ويقال جمعٌ على حدّ التثنية لسلامةِ صدره كما كان المثنّى كذلك وربّما قالوا جمعٌ على هجاءَيْن لانّه يكون مرّةً بالواو والنون ومرّةً بالياء والنون ، وانّما جُعل التثنية اصلًا فى السلامة لانّ المثنّى لا يكون الّا سالمًا والجمعُ قد يكون منه سالمٌ وغيرُ سالمٍ ألا ترى انّه ليس كلُّ الاسماء يُجمع جمعَ السلامة فانّه لا يقال فى مَسْجِد مسجدون ولا فى حَجَر حجرون وانّما المجموعُ منها جمعَ السلامة اسماءٌ مخصوصةٌ وليست التثنيةُ كذلك اذ لا تكون الّا سالمةً مصحّحًا فيها لفظُ الواحد نحوَ قولك فى مسجد مسجدان وفى حجر حجران ، والمجموع

جمعَ السلامة على ضربَيْن مذكّرٍ ومؤنّثٍ فالمذكّر يكون آخِرُه فى الرفع بالواو والنون نحو الزيدُونَ والمسلمُونَ وفى الجرّ بالياء المكسورِ ما قبلها والنون نحوِ الزيدِينَ والمسلِمِينَ والنصبُ محمول على الجرّ كما كان كذلك فى التثنية وانّما اشتُرط فى الياء ان يكون ما قبلها مكسورا تحرّزًا من ياء التثنية فإنّ التثنية فى الجرّ والنصب بالياء ويكون ما قبل ياءها مفتوحا ولم يُشترط فى الواو ان يكون ما قبلها

٥ مضموما لانّ من المجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحا وهو المقصور نحو المُصْطَفَوْنَ والمُعَلَّوْنَ وقد تقدّمت العلّة فى جعلِ رفع الاثنين بالالف ورفعِ الجمع بالواو فى فصل التثنية بما أغنى عن إعادته، وهذه الواو حرفُ الاعراب كما كانت الالف فى التثنية كذلك وهى علامةُ الرفع والجمع والقلّة فانّه لا يُجمع على هذا الجمع الّا ما كان من الثلثة الى العشرة فهو من أبنيةِ القلّة فإن أُطلق بإزاء الكثير فتجوّزٌ والحقيقةُ ما ذكرناه وانّما كان كذلك لانّ هذا الضرب من الجمع على منهاج التثنية فكان مثلَه فى القلّة،

١٠ وليس كلُّ الاسماء يُجمع هذا الجمعَ انّما يُجمع منها بالواو والنون ما كان مذكّرًا عَلَمًا لمن يعقل او لصفاتِ من يعقل وذلك نحوُ الزيدون والمسلمون فلو قلت فى هِنْدٍ هِنْدون لم يجز لانّه وإن كان عَلَما بعقل فليس مذكّرا ولو قلت فى حَجَرٍ حجرون او فى صَخْرٍ صخرون لم يجز لانّه ليس بعَلَمٍ عاقل فلو سمّيتَ رجلا بحجر او صخر جاز جمعُه بالواو والنون لانّه بالتسمية قد جمع الاوصافَ الثلاثةَ، وانّما قال لمن يعلم ولم يقل لمن يعقل لانّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه نحو قوله وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا

١٥ فَنِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ وقوله أَمْ نَحْنُ ٱلْخَالِقُونَ وقوله أَمْ نَحْنُ ٱلزَّارِعُونَ وهو كثيرٌ فلذلك عدل عن اشتراط العقل الى العلم لانّ البارئَ يوصَف بالعلم ولا يوصف بالعقل وانّما قال لمن يعلم ولم يقل لأُولى العلم لانّ البارئَ سبحانه عالِمٌ لذاته لا بعِلْمٍ عنده فجرى فى العبارة على قاعدة مذهبه، فان قيل ولِمَ كان الجمع بالزيادة ولم يكن بالنُقْصان قيل لمّا كان الجمع تكثيرَ الواحد وجب تكثيرُ حروف الواحد للدلالة على الجمع لتكون الزيادةُ كالعوض من الاسماء الساقطة هذا هو القياس الّا ان توجَد علّةٌ تقتضى الحذفَ

٢٠ والتخفيف، فان قيل ولِمَ فُرِق بين جمع من يعقل وما لا يعقل قيل القياس يقتضى التفرقةَ بين جمعِ من يعقل وبين جمعِ ما لا يعقل وبين كلِّ مختلفَيْن فى لفظٍ او معنًى هذا هو الاصل الّا ان يدخل شىء فى غير بابه لضرب من المشاكلة، فان قيل ولِمَ اختصّ هذا الجمعُ بأعلامِ من يعقل وصفاتهم قيل لمّا كانت الحاجة ماسّةً الى الأعلام للاخبار عن كلّ شخص لمن يعقل بما له او عليه من تبايُعٍ ومُعامَلةٍ وغيرِها كانوا بثباتها مُعتنين وتصحيحِ ألفاظها لفرط اهتمامهم بها فجعلوا لجمعها لفظا يحفظ صيغتَها من التغيير

والتكسير وامّا صفاتُهم فانّها جاريةٌ مجرى الافعال فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع كما يُفعل ذلك بالفعل فى نحو يَقُومُونَ ويَضْرِبُونَ فكما جمعوا افعالَهم بالواو والنون كذلك جمعوا صفاتِهم لانّ الصفة تجرى مجرى الفعل، وامّا النون فكالعوض من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا فى الواحد على ما بيّنّاه فى فصل التثنية وتحريكها لالتقاء الساكنين وهما النون وما قبلها من حروف اللين وخُصّ الجمع بالفتح ليُفرَق بين نون الجمع ونون التثنية وقد تقدّم ذلك، فقد جاءت اسماءٌ مجموعةٌ جمعَ السلامة وهى مؤنّثةٌ وليست واقعةً على من يعقل وهى ثُبَةٌ وقُلَةٌ وأَرَضٌ وحَرَّةٌ وإوَزّةٌ وذلك من حيث كانت اسماءً معتلّةً منتقصا منها وأكثرها محذوفةُ اللام فجُعل جمعُها بالواو والنون كالعوض من الذاهب منها فثُبَةٌ بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم وأصلُه ثُبوة والذى يدلّ على ذلك قولُهم ثَبَّيْتُ الشىء اذا جمعته قال لَبيدٌ

* تُثَبّى ثَناءً من كَريمٍ وقَوْلِه * أَلَا أَنْعَمْ على حُسْنِ التَحِيَّةِ وَاَشْرَبِ *

فثَبَّيْتُ يدلّ على انّ اللام حرفُ علّة وأنّ الثاء فاءٌ والباء عينٌ ولا يدلّ انّه من واو او ياء لانّ الواو اذا وقعتْ رابعةً طرفًا لا تثبت ألا تراهم قالوا عَدَّيْتُ وخَلَّيْتُ وهو من العَدْو والخَلْوة لكن لمّا كان الاكثرُ فيما حُذفت لامُه من الواو نحو أَخٍ وأَبٍ وغَدٍ وهَنٍ قُضى عليه انّه من الواو، والاكثر فى جمعها ثُبَاتٌ على قياس جمع الاسماء المؤنّثة قال الله تع فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا فثُباتٌ كقولك جماعاتٌ فى تفرقةٍ قال

* فلمّا جَلاها بالايامِ تَحَيَّزَتْ * ثُباتٍ عليها ذُلُّها وٱكْتِئابُها *

وقد ذهب ابو الحسن الى انّه ثُبَةُ الحَوْض وهى وَسَطُه من ثابَ الماءُ اليها وأنّ الكلمة محذوفةُ العين والصوابُ ان يكون المحذوف فيه اللامَ ويكون من ثَبَّيْتُ وذلك انّ مجتمع الماء وسطُه هذا مع كثرة ما حُذف لامه من الاسماء وقلّة المحذوف العين ألا ترى انّه لم يأت ممّا حُذف عينه الّا فى كلمتَيْن قالوا سَهٌ فى اسْتٍ وقالوا مُذْ فى مُنْذُ، وامّا قُلَةٌ فأصلُه قُلوة لقولهم قَلَوْتُ بالقُلَةِ وجمعُه قُلاتٌ وقُلُونَ لما ذكرناه وله نظائرُ من كلامهم قالوا بُرَةٌ وبُرونَ وسَنَةٌ وسِنُونَ ومِائَةٌ ومِئُونَ كلّ ذلك انّما جُمع بالواو والنون عوضًا ممّا حُذف لامه وربّما كسروا أوّله فقالوا ثِبُونَ وقِلُونَ وسِنُونَ كانّهم أرادوا ان يدخله ضربٌ من التكسير ليُعلَم انّه ليس مصحَّحًا من كلّ وجه انّما ذلك لامرٍ عرض فيه، ويؤكّد عندك انّهم انّما جمعوه بالواو والنون لضربٍ من التعويض أنّهم اذا جمعوه بالتاء ردّوا ما حُذف منه وقالوا سَنَواتٌ واذا حذفوا قالوا

سِنُونَ وهذا ظاهرٌ ، وامّا أَرْضٌ وأَرَضُونَ فانّه وإن لم يكن منتقصا منه شىء فيكونَ جمعُه بالواو والنون عوضاً منه فإنّ أرضًا اسمٌ موّنّثٌ والقياسُ فى كلّ اسم موّنّث ان يدخله علمُ التأنيث للفرق بينه وبين المذكّر نحوُ قائم وقائمة وظريف وظريفة ورَجُل ورَجُلَة وأمّا ما تُركت منه العلامةُ فللخفّة والثقة بدلالة باقى الكلام عليه قبله او بعده وأَرْضٌ موّنّثةٌ فكان فيها هاءٌ مرادةٌ وكان التقدير أَرْضَةٌ فلمّا حُذفت الهاء التى كان القياسُ يُوجِبها ويستحقّها عَلَمُ الفرق عوّضوا منها الجمع بالواو والنون فقالوا أَرَضُـــونَ وفتحوا الراء فى الجمع ليدخل الكلمةَ ضربٌ من التغيير استيحاشاً من ان يوفوه لفظَ التصحيح البتّةَ وليُعْلِموا ايضا انّ أرضًا ممّا سبيلُه لو جُمع بالتاء أن يُفتح راءه فيقال أَرَضاتٌ لانّ فَعْلَةَ اذا كان اسمـــا وجُمع بالالف والتاء فإنّ عينه تُحرَّك فى الجمع بالفتح أبدًا نحوَ قولهم فى جَفْنَة جَفَناتٌ وفى قَصْعَة قَصَعاتٌ فرقًا بين الاسم والصفة ، وامّا حَرَّةٌ فهى ارضٌ ذاتُ حجارة سُود كالمُحْرَقة يقال حَرَّةٌ وأَحَرَّةٌ والجمعُ حَرُّونَ وأَحَرُّونَ قال الشاعر

* لا خَمْسَ إلّا جَنْدَلُ الأَحَرِّينْ * والخَمْسُ قد أَجْشَمَكَ الأَمَرِّينْ *

وأصله أَحْرِرَةٌ على زنة أَفْعِلَة فكرهوا اجتماعَ مثلَيْن متحرّكَيْن فنُقلت حركةُ الاوّل الى ما قبله وهى الحاء ثمّ ادُّغم احدهما فى الاخر ، ومثله اوَزَّةٌ واوَزُّونَ قال الشاعر

* تُلْقى الإوَزُّونَ فى أَكْناف دارَتِها * فَوْضَى وبين يَدَيْها التِبْنُ مَنْثُورُ *

والعلّة فيهما واحدٌ لما دخل هذا الضربَ من التغيير والادّغام فيُجْرُوه بجمعه على لفظ يحفظ صيغةً واحدةً ولا يدخله تغييرٌ اخرُ بسبب الجمع ، وقالوا حَرَّةٌ وحَرُّونَ فجمعوه ايضا بالواو والنون حملًا على أَحَرِّينَ لانّه من لفظه ومعناه قال الشاعر * فَما حَوَتْ نَقْدَةُ ذاتُ الحَرِّينْ * مع انّ فيه من الادّغام مثلَ ما فى الأَحَرِّين فاعرفه ، وامّا الموّنّث فجمعُه السالمُ بالالف والتاء نحوُ الهِنْدات والمسلمات وكذلك ما أُلحق بالموّنّث ممّا لا يعقل من نحوِ جبالٍ راسياتٍ وجِمالٍ قائماتٍ فهذا الضربُ من الجمع اذا زدتَ فى آخره الالفَ والتاء كالجمع المذكّر السالم فى سلامة واحده ، وقد اختلفوا فى هذه الالف والتاء فقال بعضُ المتقدّمين التاء للجمع والتأنيث ودخلت الالفُ فارقةً بين الجمع والواحد وقال قومٌ التاء للتأنيث والالفُ للجمع والذى عليه الاكثرُ انّ الالف والتاء للجمع والتأنيث من غيرِ تفصيل والذى يدلّ على ذلك أمران احدُها إسقاطُ التاء الاولى التى كانت فى الواحد فى قولك مسلماتٌ فلولا دلالةُ الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الاولى لئلّا يُجمع فى كلمة واحدة بين علامتَىْ

تأنيث والامرُ الثانى انّك لو اسقطتَ احدهما لم يُفهَم من الحرف الثانى ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث، فان قيل ولِمَ كانت الزيادةُ حرفَيْن وهلّا كانت حرفًا واحدًا قيل انّما زادوا حرفَيْن لانّ جمعَ المؤنّث السالم فرعٌ على جمع المذكّر السالم فكما انّ المَزيد فى جمع المذكّر السالم حرفان كذلك كان مثلَه فى جمع المؤنّث وكان الزائد الاوّل حرفَ مدّ ولين كما كان فى التثنية والجمع وانّما اختيرت الالفُ دون الواو والياء لخفّتها وثقلِ الجمع والتأنيث واختيرت التاء معها لوجهَيْن احدُهما انّها تُشبِه الواوَ ولذلك أُبدلت منها فى مواضعَ كثيرةٍ نحو تُكَأَةٍ وتُخَمَةٍ والواوُ أختُ الالف والوجهُ الثانى انّها تدلّ على التأنيث فرُكّبت مع الالف ليدلّا على الجمع والتأنيث، وهذه التاء هى حرفُ الاعراب فى هذا الجمع لانّها حرفٌ صيغت الكلمةُ عليه لمعنى الجمع فكانت كالواو والياء فى الجمع المذكّر السالم فالتاء والضمّةُ عليها بمنزلة الواو فى الزيدون والتاء والكسرةُ بمنزلة الياء فى الزيدين،

قال صاحب الكتاب والثانى يعُمّ مَن يعلم وغيرَهم فى أسامِيهم وصفاتِهم كرِجالٍ وأَفْراسٍ وجَعافِرَ وظِرافٍ وجِيادٍ،

قال الشارح قوله الثانى يريد الثانى من ضربَي الجمع وهو جمع التكسير وهو يعُمّ من يعقل وما لا يعقل نحو رِجالٍ وأَفْراسٍ والمذكَّرَ والمؤنّثَ نحو هُنُودٍ وزُيُودٍ وانّما قيل له مكسَّرٌ لتغيُّرِ بنيته عمّا كان عليها واحدُه فكانّك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناء ثانيًا فهو مشبّهٌ بتكسير الأبنية لتغيُّر بنْيتها عن حال الصحّة وهذا التغييرُ يكون تارةً بزيادة وتارةً بنقص وتارةً بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص فى الحروف فامّا التغيير بالزيادة فنحوُ رَجُلٍ ورِجالٍ وفَرَسٍ وأَفْراسٍ ومثالُ التغيير بالنقص ازارٌ وأُزْرٌ وخِمارٌ وخُمْرٌ وامّا تغييرُ البناء فهو راجعٌ الى تغيير الحركات نحو أَسَدٍ وأُسْدٍ ووَثَنٍ ووُثْنٍ، والاصل فى ذلك الجمعُ بالزيادة لما ذكرناه نحو فَلْسٍ وأَفْلُسٍ وفُلُوسٍ وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ وكِعابٍ فامّا ازارٌ وأُزُرٌ وخِمارٌ وخُمُرٌ وأَسَدٌ وأُسُدٌ ووَثَنٌ ووُثُنٌ فمنتقصٌ منه ومقصورٌ من فُعُولٍ وأصلُه أُزُورٌ وأُسُودٌ لكنّهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف، واعلم انّ اعراب هذا الضرب يكون باختلاف الحركات نحو هذه دُورٌ وقُصُورٌ ورأيت دورًا وقصورًا ومررت بدورٍ وقصورٍ بخلاف جمع الصحّة وانّما كان اعرابُه بالحركات لانّه أشبه المفردَ لانّ الصيغة تستأنف له كما تستأنف للمفرد وليس كذلك جمعُ السلامة فانّ الصيغة فيه هى صيغةُ المفرد وانّما زيد عليه زيادةٌ تدلّ على الجمع ويؤكّد شَبَهَ التكسير بالمفرد انّهم قد يصفون المفردَ بجمع التكسير نحوَ قولهم برمةٌ أَعْشارٌ وثَوْبٌ أَسْمالٌ وقِدْرٌ أَكْسارٌ ولا يفعلون ذلك فى جمع السلامة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وحكمُ الزيادتين في مسلمون نظيرُ حكمهما في مسلمانِ الأُولى عَلَمُ ضَمِّ الاثنين فصاعدًا الى الواحد والثانيةُ عوضٌ من الشيئَيْن وتسقط عند الاضافة ،

قال الشارح حكمُ الزيادتَيْن في الجمع السالم وهما الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجرّ والنصب حكمُ الزيادتَيْن في التثنية فكما كانت الالف في التثنية عوضًا من ضمّ اسم الى اسم وهو معنى الدلالة على التثنية والثاني وهو النون عوضا من الحركة والتنوين على ما قرّرناه فكذلك الواو في الجمع السالم والياء عوضٌ من ضمّ الاسمَيْن فصاعدًا الى الاسم المذكور وهو معنى الجمع ، وفي هذه الواو ستّ علامات الجمعُ والتذكيرُ لانّ هذا الضرب من الجمع انّما هو للمذكّرين ممّن يعقل والسلامةُ والقلّةُ وعلامةُ الرفع وحرف الاعراب وكذلك الياء هذا مذهبُ سيبويه وقد تقدّم ذكرُ الخلاف فيه ، وامّا النون فعوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد على حدّ ما ذكرناه في التثنية ، قال وتسقطان في الاضافة يعني نون التثنية ونون الجمع نحو قولك جاءني مسلمو زيدٍ ورأيت مسلمِي زيد ومررت بمسلمِي زيد كما تقول جاءني غلاما زيد ورأيت غلامَيْ زيد ومررت بغلامَيْ زيد وانّما حُذفت هذه النون في الاضافة لانّها عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد والتنوينُ يُحذف مع الاضافة فحُذفت النون ههنا كحذفه ، فان قيل فاذا كانت النون عوضا من الحركة والتنوين جميعًا فما بالها تُحذف مع الاضافة مع ثبوت احد بدلَيْها وهو الحركةُ قيل لمّا ثبتتْ مع الالف واللام مع حذف احد بدلَيْها وهو التنوين حُذفت مع الاضافة مع ثبوت احد بدلَيْها وهو الحركة ليعتدلا ، فان قيل فهلّا عُكس الامر فيهما فالجواب انّ الاضافة تقتضي الاتّصالَ لانّ المضاف اليه داخلٌ في المضاف من تمامه والنونُ تفصل الاسمَ ممّا بعده فكان إثباتُ النون مع الاضافة نقضًا للغرض بالاضافة والالفُ واللام يفصلان الاسمَ ممّا بعده لانّهما يمنعان الاضافةَ على حدّ منعِ النون فكانّ في ثبوت النون مع الالف واللام تقريرًا للمعنى وتأكيدا له من غيرِ تدافُع ووجهٌ ثانٍ انّ الالف قد تلحق الواحدَ المنصوبَ مع الالف واللام في القوافي ورُؤُسِ الآي كقوله تعالى فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ونحو قول الشاعر * أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَا * فلو أُسقط النون مع الالف واللام في التثنية لَٱلتبست بالواحد فيما ذكرناه فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وقد أُجْرِيَ المؤنّث على المذكّر في التّسوية بين لفظَي الجرّ والنصب فقيل رأيت المسلماتِ ومررت بالمسلماتِ كما قيل رأيت المسلمِينَ ومررت بالمسلمِينَ ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ اعراب هذا الجمع بالحركات على القياس وليس الامرُ فيه كالتثنية والجمع اللذَيْن اعرابُهما بالحروف واذا كان اعرابُه بالحركات فرَفْعُه بالضمّ نحوُ هذه مسلماتٌ وفى الجرّ مررت بمسلماتٍ والنصبُ محمولٌ على الجرّ فيكون فى موضع النصب مكسورا وانّما حُمل النصب فيه على الجرّ لوجهَيْن احدُهما انّ جمع المؤنّث السالم فرعٌ على جمع المذكّر السالم فكما حُمل منصوبُ جمع المذكّر على مجروره فى مثلِ مررت بالزيدِينَ ورأيت الزيدِينَ كذلك حُمل منصوبُ جمع المؤنّث السالم على مجروره فى مثلِ مررت بالمسلماتِ ورأيت المسلماتِ ليكون الفرعُ على منهاجِ الاصل ولا يُخالفه والوجهُ الثانى انّ جمع المؤنّث السالم يوافق جمعَ المذكّر السالم فى أشياء ويخالفه فى اشياء فأمّا الموافقةُ ففى سلامة الواحد وزيادةِ الزيادتَيْن لعلامة الجمع وكونِ الزائد الاوّل حرفَ مدّ وامّا المخالفةُ فمن جهة انّ الزائد الثانى وهو التاء حرفُ الاعراب يجرى عليها حركاتُ الاعراب وليس كذلك الجمعُ المذكّرُ فإنّ النون لا يدخلها اعرابٌ ومنها انّ الزيادة الاولى التى هى الالف لا تتغيّر كما تتغيّر الزيادةُ الاولى فى جمع المذكّر نحوِ الزيدون والزيدِين فتكون فى الرفع واوا وفى الجرّ والنصب ياء وتثبت الزيادةُ الثانيةُ وهى التاء فى الجمع المؤنّث السالم ولا تُحذف فى الاضافة نحوِ مسلماتُك وتُحذف النون من جمع المذكّر فى الاضافة اذا قلت مسلمُوك ومسلمُو زيد فبالمعنى الذى استويا فيه حُمل احدهما على الاخر لانّ الشيء يُقاس على الشيء اذا كانا مشتبهَيْن فى معنًى ما وإن كانا مختلفَيْن فى أشيــاء أُخَــرَ فبالمشابهة حُمل جمع المؤنّث على جمع المذكّر بأن جُعل للرفع علامةٌ مفردةٌ وللجرّ والنصب علامةٌ واحدةٌ اشتركا فيها فقيل جاءنى مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ ولا يجوز فتحُ هذه التاء عندنا وأجازه البغداديّون وأنشدوا لأبى ذُؤَيْب

* فلمّا اجْتَلاها بالايامِ تحيّزَتْ * ثُباتًا عليها ذُلُّها وٱنْكسارُها *

وحكوا ايضا سمعتُ لُغاتَهم ولا حجّةَ لهم فى ذلك لاحتمالِ ان يكون لُغاتٌ وثُباتٌ واحدا فأصلُ ثُبَة ثُبْوَةٌ وأصلُ لُغَة لُغْوَةٌ مثلُ نُقْرَةٍ وثُغْرَةٍ وإن كان استعمالُهما بحذف اللام الّا انّهم تمّموها كقولهم حُلاةٌ وحُلًى ومُهاةٌ ومُهًى وقال ابو الخطّاب واحدُ الطُلَى طُلاةٌ فكذلك لغاتهم تكون على فُعْلَة وحكى احمدُ ابن يحيى سِمٌ وسُمٌ وسُماةٌ فردّ اللام وإن كان الاستعمالُ بحذفها فلُغاتٌ مثلُ سُماة ومثله فى الحذف والاتمام قولهم غَدٌ وغَدْوٌ فى قوله

* لا تَقْلُوَاها وٱدْلُوَاها دَلْوَا * إنّ مع اليَوْم أخاه غَدْوَا *

ويكون أجرى التاء فى المفرد مجراها فى الجمع فردّ اللامَ مع المفرد كما تُرَدّ مع الجمع فى قولهم أَخَواتٌ ، فإن قالوا اضافتُه الى الجمع تدلّ انّه جمعٌ قيل لا تدلّ اضافتُه الى الجمع على انّه جمع لاحتمالِ ان يكون من قبيل قوله

* كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا * فإنّ زَمانكم زَمَنٌ خَمِيصُ *

فامّا قوله تعالى خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ فيحتمل ان يكون من قبيل البيت اكتفى بلفظ الافراد عن الجمع لعدم الإلباس ويجوز ان يكون السمعُ مصدرا والمراد مواضعُ سمعهم ومثله قول الشاعر

* إنّ العُيُونَ التى فى طَرْفِها مَرَضٌ * قَتَلْنَنَا ثُمّ لم يُحْيِينَ قَتْلانَا *

فإنّه أفرد الطرف اذ كان مصدرا كالسمع ، فان قيل فقد قالوا استأصل اللّهُ عِرْقاتَهم اى شَأْفَتَهم بفتح التاء هكذا جاء فى كتاب العَيْن عن الخليل وهذا الاسمُ ليس منتقصا منه فيقالَ تُمّمَ قيل يحتمل ان يكون عرقاتهم واحدا والالفُ فيه للالحاق بدِرْهَمٍ فألفه كألف مِعْزاةٍ وسِعْلاةٍ فاعرفه ،

فصــــل ٢٣٥

قال صاحب الكتاب وينقسم الى جمعِ قِلّةٍ وجمعِ كَثْرةٍ فجمعُ القلّةِ العَشَرةُ فما دونها وأَمْثِلَتُه أَفْعُلٌ أَفْعالٌ أَفْعِلَةٌ فِعْلَةٌ كأَفْلُسٍ وأَثْوابٍ وأَجْرِبَةٍ وغِلْمَةٍ ومنه ما جُمِع بالواو والنون والالف والتاء وما عدا ذلك جُموعُ كثرة ،

قال الشارح كان القياس ان يُجعل لكلّ مقدار من الجمع مثالٌ يمتاز به من غيره كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع فلمّا تَعذّر ذلك اذ كانت الاعدادُ غيرَ متناهيةِ الكثرة اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير فجعلوا للقليل أبنيةً تُغاير أبنيةَ الكثير ليتميّز احدُهما من الاخر والمرادُ بالقليل الثلثةُ فما فوقها الى العشرة وما فوق العشرة فكثيرٌ ، وأبنيةُ القلّة اربعةُ أمثلةٍ من التكسير وهى أَفْعُلٌ مثل أَفْلُسٍ وأَكْعُبٍ وأَفْعالٌ مثل أَجْمالٍ وأَفْراسٍ وأَفْعِلَةٌ مثل أَرْغِفَةٍ وأَجْرِبَةٍ وفِعْلَةٌ مثل غِلْمَةٍ وصِبْيَةٍ ، ومن ذلك جمعا السلامة بالواو والنون نحوُ الزيدون والمسلمون والالفِ والتاء فهذان البناءان أيضا من ابنية القلّة لانّهما على منهاجِ التثنية والتثنيةُ قليلٌ فكانا مثلَه ويدلّ على انّ هذه الأبنية للقلّة امران احدُهما

انك تصغرها على لفظها فتقول فى تصغير أَفْلُسٍ أُفَيْلِسٌ وفى أَجْمالٍ أُجَيْمالٌ وفى أَجْرِبَةٍ أُجَيْرِبَةٌ وفى غِلْمَةٍ غُلَيْمَةٌ ولو كانت للكثير لرددتها الى الواحد ثمّ تجمعها بالواو والنون إن كانت لمن يعقل وبالالف والتاء إن كانت لغيره نحو قولك فى رِجالٍ رُجَيْلون وفى غِلْمانٍ غُلَيْمون وفى جِمالٍ جُمَيْلاتٌ وفى دَراهمَ دُرَيْهِماتٌ والثانى انّك تفسّر به العددَ القليلَ فتقول ثلثةُ أَفْلُسٍ وأربعةُ أَجْمالٍ وخمسةُ أَرْغِفَةٍ وثلثةُ صِبْيَةٍ وكذلك الجمع بالواو والنون والالف والتاء تقول ثلثةُ بَنِينَ وثلثُ شجراتٍ فتمييزك بهذه الجموع العددَ القليلَ دليلٌ على ما قلناه ولذلك عابوا على حَسّانَ قولَه

* لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُحَى * وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا *

قالوا البيت مَدْحٌ وقد كان ينبغى ان يقول لنا الجِفانُ البيضُ لانّ الغُرّةَ بَياضٌ يسيرٌ وكان حقّه ان يستعمل السُيُوفَ موضعَ الأَسْياف، وهذا وإن كان الظاهرُ ما ذكروه الّا انّ العرب قد تستعمل اللفظ الموضوعَ للقليل فى موضع الكثير من ذلك قوله تعالى وَهُمْ فى الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ وقال انّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ولا يعد الكريمُ سبحانه بانّ فى الجنّة غُرُفاتٍ يسيرةً وكذلك ليس المراد بقوله إنّ المسلمين والمسلمات العشرةَ فما دونها وانّما الإخبارُ عن هذا الجنس قليله وكثيره وذلك انّ الجموع قد يقع بعضها موضعَ بعض ويُستغنى ببعضها عن بعض ألا ترى انّهم قالوا رَسَنٌ وأَرْسانٌ وقَلَمٌ وأَقْلامٌ واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة وقالوا رَجُلٌ ورجالٌ وسَبُعٌ وسِباعٌ ولم يأتوا لهما ببناء قلّة وأقيسُ ذلك أن يُستغنى بجمع الكثرة عن القلّة لانّ القليل داخلٌ فى الكثير، واعلمْ انّ هذا الفصل بين أبنية القليل والكثير انّما وقع فى الثلاثىّ لخفّة لفظه وكثرة دَوْره اذ الكلمةُ اذا كثرت كثر التصرّفُ فيها ألا ترى انّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة فى الزيادة سبعةَ احرف نحو اِشْهِيباب فزيد على الثلثة اربعةُ احرف فلم يُزَدْ على الاربعة اكثرُ من ثلثة احرف نحو اِحْرِنْجام ولم يزد على الخمسة اكثرُ من حرف واحد نحو عَضْرَفُوط فثبت بما ذكرناه كثرةُ تصرّفهم فى الثلاثىّ وقلّةُ تصرّفهم فى الرباعىّ والخماسىّ فلذلك كان لكلّ مثال من أمثلة الثلاثىّ أمثلةٌ كثيرةٌ فى الكثرة والقلّة ولم يكن للرباعىّ الّا مثالٌ واحدٌ القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ وهو فَعالِلُ نحو خَباجِرَ وبَراثِنَ ولم يكن للخماسىّ مثالٌ فى التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعىّ فى التصرّف وكان محمولا على الرباعىّ فى جمعه نحو فَرازِدَ وسَفارِجَ كجَعافِرَ فهو بناءٌ واحدٌ للكثير والقليل بخلاف الثلاثىّ الذى له أبنيةٌ كثيرةٌ، واعلم انّ أبنية القلّة أقربُ الى الواحد من أبنية الكثرة ولذلك يجرى عليه كثيرٌ من أحكام المفرد ومن ذلك جوازُ تصغيره على لفظه خلافًا للجمع الكثير

ومنها جوازُ وصفِ المفرد بها نحو ثَوْبٌ أَسْمالٌ وبُرْمَةٌ أَكْسارٌ ومنها جوازُ عَوْدِ الضمير اليها بلفظ الافراد نحو قوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ ،

فصـــل ٢٣٦

قال صاحب الكتاب وقد يُجعَل إعرابُ ما يُجمَع بالواو والنون فى النون وأَكْثرُ ما يجىء ذلك فى الشعر ويُلزَم الياءَ اذّذاك قالوا أَتَتْ عليه سِنِينٌ وقال

* دَعانِىَ من نَجْدٍ فإنّ سِنِينَهُ * لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا *

وقال سُحَيْم

* وما ذا يَدَّرِى الشُعَراءُ مِنّى * وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

قال الشارح اعلم انّ من العرب من يجعل اعرابَ ما يُجمع بالواو والنون فى النون وذلك انّما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضًا من نقصٍ لحقه نحو قولك سِنُونَ وقُلُون وثُبُون والشيخ قد أطلق ههنا والحقُّ ما ذكرتُه ويلزم فيه الياء فتقول هذه سِنِينٌ ورأيت سنينًا ومررت بسنينٍ وانّما جاز اعرابُ النون فى هذا الضرب من الجمع لانّ النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب فجعلوها كلام الكلمة وانّما ألزموه الياء ليصير نظيرَ غِسْلِين ونحوِه من الاسماء المفردة وغِسْلِينٌ فِعْلِينٌ من الغُسالة وأجاز ابو العبّاس المبرّد التزامَ الواو فيكون مثلَ زَيْتُونٍ ، فامّا قوله * دَعانِى من نَجْدٍ فإنّ سِنِينَهُ الخ * وقبله

* لَحَى اللّهُ نَجْدًا كَيْفَ يَتْرُكُ ذا الغِنَى * فقيرًا وحُرَّ القَوْمِ تَحْسِبُهُ عَبْدَا *

البيت للصِمَّة بن عبد الله القُشَيْرِىّ والشاهدُ فيه انّه جمع بين النونَيْن والاضافة فى قوله سِنِينَهُ والقياسُ فيه سِنِيهِ لكنّه جعل النونَ حرفَ الاعراب وألزمه الياءَ ليكون كغسلين ومثلُه قوله فيما انشده ابو زيد

* سِنِينِىَ كُلَّها لاقَيْتُ حَـرْبًـا * أُعَدُّ مع الصَلادِمَةِ الذُكُـور *

وقال الاخر

* وَلَقَدْ وَلَدْتِ بَنِينَ صِدْقٍ سادَةً * وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللّهِ كُنْتَ السَيِّدَا *

فامّا قول سُحَيْم بن وَثِيل * وما ذا يَدَّرِى الخ * فذهب قومٌ الى انّ النون فى الاربعين حرفُ

الاعراب والكسرة فيه علامةُ الجرّ ويكون من قبيلِ ما جُمع بالواو والنون عوضاً من المحذوف كسِنُون وقُلُون وذلك أنّ ثلاثين ونحوَه من قولك أربعين ليس بجمعِ ثلاثٍ وأربعٍ على الحقيقة اذ لو كان ثلاثون جمعَ ثلاث لَوجب ان يُستعمل فى تِسْعة لانّ الواحد من تَثْليثها ثلثةٌ وفى اثنى عشرَ لانّ الواحد من تثليثها اربعةٌ وفى خمسةَ عشرَ لانّ الواحد من تثليثها خمسةٌ الى ان تتجاوز به الثلثين من الاعداد التى الواحد من تثليثها فوق العشرة وكذلك الأربعين ونحوُها من الخمسين الى تسعين واذا ثبت انّ ثلثين ليس بجمع ثلث وأربعين ليس بجمع اربعٍ عُلم انّه اعتقد فيه انّ له واحدًا مقدّرًا وإن لم يجرِ به استعمالٌ فكانّ اربعين جمعُ اربع وأربعُ جماعةٌ فكانّه قد كان ينبغى ان يكون فيه الهاء فعُوّض بالواو والنون وصار الامرُ فيه كحالِ أَرْضٍ وأَرَضِينَ ونحوٌ من ذلك قولُهم فى اسم البلد قِنَّسْرُونَ وفَلَسْطُونَ كانّهم جعلوا كلَّ ناحيةٍ من قنّسرين وفلسطين قِنّسْرَ وفَلَسْطَ والناحيةُ والجهةُ مؤنّثتان فكان القياس فى واحده لو نُطق به قِنَّسْرَةٌ وفَلَسْطَةٌ فعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون ۶ والحقُّ فيه انّ النون فى قوله * وقد جاوزتُ حَدَّ الاربعينِ * ليست حرفَ اعراب ولا الكسرةُ فيه علامةَ جرّ انّما هى حركةُ التقاء الساكنين وهما الياء والنون وكُسرت على اصل التقاء الساكنين لانّ حركة التقاء الساكنين لم تأت على منهاجٍ واحد بل تأتى تارةً كسرةً وهو الاصل وتارةً ضمّةً نحوَ شُدُّ ومُدُّ وتارةً فتحةً نحو شُدَّ فيمَن فتح وأَيْنَ وكَيْفَ فلمّا اضطُرّ الشاعر الى الكسر لئلّا تختلف حركةُ حرف الرَوِىّ كَسَرَ لانّ الأبيات مجرورةُ القوافى مطلقةٌ وممّا يدلّ انّ الكسرة فى نون الاربعين ليست جرّا انّما هى كسرةُ التقاء الساكنين قولُ ذى الاصْبَع

* انّى أَبِىٌّ أَبِىٌّ ذو مُحافَظَةٍ * وَٱبْنُ أَبِىٍّ أَبِىٍّ مِن أَبِيِّينِ *

فأَبِيُّونَ جمعُ أَبِىّ مثلُ ظَريف وظَريفون فكما لا يُشَكّ فى كسرة نون أَبِيِّينِ انّها لالتقاء الساكنين لانّه جمعٌ صحيحٌ مثلُ مسلمين وصالحين فكذلك ينبغى ان تكون كسرةُ النون فى الاربعينِ ۶ ومثله قول الاخر * مِثْلِ الخَلائفِ من بَعْدِ النَبِيِّينِ * فهذا جمعٌ بُنى على الصحّة وانّما كُسرت نونُ الجمع ضرورةً وأُجريت فى الكسر مُجرى نون التثنية واعتمدوا فى الفصل بين التثنية والجمع بحركةِ ما قبل الياء فى الجرّ والنصب وامّا فى الرفع فالفصلُ بينهما ظاهرٌ لانّ رفع الاثنين بالالف ورفع الجميع بالواو فاعرفه ۶

قال صاحب الكتاب وللثلاثيّ المجرّد اذا كُسّر عشرةُ أمثلة أَفْعالٌ فِعالٌ فُعُولٌ فِعْلانٌ فُعْلانٌ أَفْعُلٌ فِعَلَةٌ فُعُلٌ فِعْلَةٌ فُعَلٌ فأَفعالٌ أَعَمُّها تقول أَفْراخٌ وأَحْمال وأَرْكان وأَجْمال وأَعْجاز وأَعْناق وأَفْخاذ وأَعْناب وأَرْطاب وآبال ثمّ فِعالٌ تقول زِنادٌ وقِداح وخِفاف وجِمال ورِباع وسِباع ثمّ فُعولٌ وفِعْلانٌ وهما متساويان تقول فُلوسٌ وعُروق وجُروح وأُسود ونُمور ورِئْلانٌ وصِنْوان وعِيدان وخِرْبان وصِرْدان ثمّ أَفْعُلٌ تقول أَفْلُسٌ وأَرْجُل وأَزْمُن وأَضْلُع ثمّ فُعْلانٌ وفِعَلَةٌ وهما متساويان تقول بُطْنانٌ وذُؤْبان وحُمْلان وغِرَدَةٌ وقِرَدة وقِرَطة ثمّ فُعُلٌ تقول سُقُف وفُلُك ثمّ فِعْلَةٌ وفُعَلٌ تقول جِيرَةٌ ونُمَر وقد جاء حِجْلَى فى جمع حَجَلٍ قال * حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَرَبَّة وُقَّعُ *،

قال الشارح انّما بدأ بحصْرِ ألفاظ الجمع ولم يذكر أبنيةَ الثلاثيّ التى هى الآحادُ التى تُكسَّر عليها الجموعُ لانّ الباب بابُ الجمع فجاء بالتفصيل على وَفْق التَرْجَمة ونحن نجمع بينهما لانّ الفائدة مرتبطةٌ بهما، فالاسماء الثلاثيّة المجرّدة من الزيادة لها عشرةُ أمثلة فَعْلٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى مثلُ فَلْسٍ وكَعْبٍ وفَعَلٌ بفتح الاوّل والثانى نحوُ فَرَسٍ وجَمَلٍ وفَعِلٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى نحوُ كَتِفٍ وفَخِذٍ وفَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى نحوُ عَضُدٍ ويَقُظٍ وفِعْلٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى نحوُ حِبْرٍ وعِدْلٍ وفِعَلٌ بكسر الاوّل وفتح الثانى نحوُ عِنَبٍ ونِطَعٍ وفِعِلٌ بكسر الاوّل والثانى نحوُ ابِلٍ واطِلٍ وفُعْلٌ بضمّ الاوّل وسكون الثانى نحوُ قُفْلٍ وبُرْدٍ وفُعَلٌ بضمّ الاوّل وفتح الثانى نحوُ صُرَدٍ ونُغَرٍ وفُعُلٌ بضمّ الاوّل والثانى نحوُ عُنُقٍ وطُنُبٍ، فامّا فَعْلٌ فالقياس فى تكسيره ان يجىء فى القلّة على أَفْعُلَ نحو كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ وقالوا فى المضاعف صَكٌّ وأَصُكٌّ وضَبٌّ وأَضُبٌّ وأمّا الكثير فبابُه أن يجىء على فِعَالٍ وفُعُولٍ نحو قولك كَلْبٌ وكِلابٌ وفَلْسٌ وفُلوسٌ وربّما تَعاقَبا على الاسم الواحد قالوا فَرْخٌ وفِراخٌ وفُروخٌ وكَعْبٌ وكِعابٌ وكُعوبٌ قال الشاعر

* وكُنْتُ اذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كُعوبَها او تَسْتَقِيمَا *

وباقى الأمثلة تُجمع فى القلّة على أَفْعالٍ نحو أَفْراسٍ وأَكْتافٍ وأَعْضادٍ وأَجْبالٍ وأَعْنابٍ وآطالٍ وأَبْرادٍ وأَعْناقٍ وجمعُها الكثير فِعالٌ وفُعُولٌ نحو جَمَلٍ وجِمالٍ وبُرْدٍ وبُرودٍ ما خلا فُعَلاً فانّ بابه ان يُجمع على فِعْلانَ نحو صُرَدٍ وصِرْدانٍ وجُرَذٍ وجِرْذانٍ يستوى فيه القليلُ والكثيرُ وأصلُه الكثرة والقلّةُ داخلةٌ عليه ويُفرَق بينهما بقرينة، فان قيل ولِمَ اختصّ جمعُ القلّة بأَفْعُلَ وأَفْعالٍ فالجواب انّه لمّا كان بين جمع القـلّـة

والواحد من المشابهة ما تقدّم ذكره من كون صيغته مستأنفةً له ويجرى عليه كثيرٌ من أحكام المفرد من نحوِ عود الضمير مفردًا اليه كقوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ وجوازِ تصغيره على لفظه ووصفِ المفرد به من نحوِ بُرْمَةٍ أَكْسارٍ وثَوْبٍ أَسْمالٍ اختاروا هذَيْن البناءَيْن لانّهما لا يكاد يُوجَد لهما نظيرٌ في الآحاد ليُعلَم انّهما للجمع ولا يقع فيهما التباسٌ بالواحد، فان قيل ولِمَ اختصّ أَفْعُل بفَعْلٍ ساكنَ العين مفتوحَ الفاء قيل لخفّته وكثرة استعماله اختاروا له أخفّ اللفظَيْن وأقلّهما حروفًا لانّ بنية الجمع على حسبِ واحده فاذا كان الواحد خفيفًا قليلَ الحروف قلّت حروفُ جمعه وحركاته اللاحقةُ لتكسيره واذا ثقُل الواحد وكثُرت حروفه كثُر ما يلحق جمعَه لما ذكرناه من انّ الجمع يكون بزيادةٍ على الواحد، فان قيل ولِمَ اختصّ فُعَلٌ مضمومَ الفاء مفتوحَ العين بفِعْلانٍ نحو نُغَرٍ ونِغْرانٍ وجُرَذٍ وجِرْذانٍ قيل لوجهَيْن احدُهما انّ هذا البناء لمّا اختصّ بضربٍ من المسمّيات وهو الحَيَوانُ ولزمه فلم يفارقه الى غيره ولم يكن غيرُه من الاسماء كذلك فانّها لا تلزم مسمًّى خصّوه بهذا الجمع كما خصّوا بفَعْلَى ما كان به آفةٌ من نحو قَتْلَى ومَرْضَى ولا يُجمع عليه الّا ما اصابته بليّةٌ نحوُ جَرِيحٍ وجَرْحَى وزَمِينٍ وزَمْنَى والوجه الآخر ان يكون منتقصًا من فُعَالٍ وفُعَالٌ يُجمع في الكثرة على فِعْلانٍ نحو غُرابٍ وغِرْبانٍ وعُقابٍ وعِقْبانٍ وممّا يؤيّد ذلك انّ فُعَلًا لا يكاد الّا مغيّرا من غيره نحوَ عُمَرَ وزُفَرَ عَدْلًا من عامرٍ وزافرٍ وفُسَقَ وخُبَثَ والمراد فاسقٌ وخبيثٌ فلمّا كان قد تَغيّر عن فاعلٍ وفَعيلٍ كان تغييرُه عن فُعالٍ أَوْلى لانّه ليس بين البناءَيْن الّا طرحُ الالف فهو اقربُ اليه، واعلم انّ الاسم الثلاثيّ لكثرته وسعةِ استعماله كثُرت أبنيةُ تكسيره وكثُر اختلافها حتى لا يكاد يخلو بناءٌ منها من الشذوذ والقياسُ ما تقدّم ذكره والمرادُ بقولنا انّه القياسُ أنّه لو ورد اسمٌ ولم يُعرف كيف جمعُه لكان القياسُ ان يُجمع على المنهاج المذكور فعلى هذا لو سمّيتَ بالمصدر من نحوِ ضَرْبٍ وقَتْلٍ لكان القياس في جمعه ان تقول في القلّة أَضْرُبٌ وأَقْتُلٌ قياسًا على أَفْلُسٍ وأَكْعُبٍ وفي الكثير ضُرُوبٌ او ضِرابٌ وقُتُولٌ او قِتالٌ قياسًا على فُلُوسٍ وكِعابٍ ولا بدّ من ذكرِ ما شذّ من ذلك ليُعلم حتى لو اضطُرّ شاعرٌ او ساجعٌ الى مثله لم يكن مُخطئًا لانّه استند الى اصلٍ من استعمالهم فمن الشاذّ تكسيرُهم فَعْلًا في القلّة على أَفْعالٍ والقياس أَفْعُلٌ على ما تقدّم قالوا رَأْدٌ وأَرْآدٌ والرَأْدُ اصل اللَحْيَيْن وقالوا زَنْدٌ وأَزْنادٌ والزَنْدُ العُود الذى يُقدَح به النار وهو الأعلى والزَنْدَةُ السُفْلى فيها ثَقْبٌ وهي الأُنثى فاذا اجتمعا قيل زَنْدانِ ولم يُقَل زندتان وقالوا فَرْخٌ وأَفْراخٌ وأَنْفٌ وآنافٌ جمعوا هذه الاسماء على أَفْعالٍ حملًا لها على ما هي في

معناه وذلك انّ رَأْدًا فى معنى ذَقَنٍ وزَنْدٌ فى معنى عُودٍ وفَرْخٌ فى معنى طَيْرٍ او وَلَدٍ وأَنْفٌ فى معنى عُضْوٍ فكما قالوا أَذْقانٌ وأَعْوادٌ وأَطْيارٌ وأَعْضاءٌ فكذلك قالوا أَرْآدٌ وأَفْراخٌ وأَزْنادٌ وآنافٌ لانّها فى معناها فأعطوها حُكْمَها وقيل انّما قالوا أَرْآدٌ لانّ الهمزة مُقارِبةٌ للالف ومن مَخْرَجها فعاملوها مُعامَلَتها فى الجمع فكما قالوا بابٌ وأَبْوابٌ ونابٌ وأَنْيابٌ كذلك قالوا رَأْدٌ وأَرْآدٌ والنونُ فى زَنْدٍ وأَنْفٍ ساكنةٌ فهى غُنّةٌ فجرت لغُنّتها مجرى المتحرّكة والراء فى فَرْخٍ حرفٌ مكرّرٌ فجرى تكريرُه مجرى الحركة فيه فلذلك قالوا أَفْراخٌ وربّما تَوارد البناءآن على الاسم الواحد منها قالوا أَزْنُدٌ وأَزْنادٌ قال الشاعر

* وُجِدْتَ اذا اَصْطَلَحوا خَيْرَهم * وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنادِها *

وقالوا أَفْرُخٌ وأَفْراخٌ قال الراجز

* لولا هُباشاتٌ من التَهْبِيـــشِ * لِصِبْيَةٍ كأَفْرُخِ العُشُوشِ *

وقال الشاعر

* ما ذا تقول لأَفْراخٍ بذى مَرَخٍ * زُغْبِ الحَواصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ *

فالبيت الاوّل على القياس والثانى على الشاذّ، وقالوا أَنْفٌ وآنافٌ وآنُفٌ قال الأَعْشى

* اذا رَوَّحَ الراعى اللِقاحَ مُعَزِّبًا * وأَمْسَتْ على آنافِها غُبَراتُها *

فامّا الرَأْدُ فلم يُسمع فيه الّا أَرْآدٌ، وقد جاء الكثير على فُعْلانَ بضمّ الفاء قالوا ظَهْرٌ وظُهْرانٌ وبَطْنٌ وبُطْنانٌ وثَعْبٌ وثُعْبانٌ والثَعْبُ مَسِيلُ الوادى وقالوا جَحْشٌ وجِحْشانٌ وعَبْدٌ وعِبْدانٌ فكسّروه على فِعْلانَ بكسر الفاء وربّما كسّروه على فُعُولَةَ وفِعالَةَ فيأتون فيه بناء التأنيث لتحقيق تأنيث الجمع فقالوا الفِحالَةُ والبُعُولَةُ والعُمُومَةُ وقد جاء ايضا على فِعَلَةَ قالوا جَبْءٌ وجِبَأَةٌ وقَفْعٌ وقِفَعَةٌ لضربَيْن من الكَمْأَة وقالوا قَعْبٌ وقِعَبَةٌ وقد جاء ايضا على فَعِيلٍ قالوا عَبْدٌ وعَبِيدٌ وكَلْبٌ وكَلِيبٌ قال الشاعر

* والعِيسُ يَنْغُضْنَ بكِيرانِها * كأنّما يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبُ *

وذلك كلّه قليلٌ شاذّ لا يُقاس عليه وبعضه أشذّ من بعض فالكَلِيبُ والعَبِيدُ أقلّ من قِفَعَةٍ وقِعَبَةٍ وقِفَعَةٌ وقِعَبَةٌ اقلّ من فُعْلانَ وفِعْلانَ وسيبويه كان يذهب الى انّ الكليب ونحوه اسمٌ للجمع كالجامل والباقِرِ وكذلك قِفَعَةٌ وقِعَبَةٌ وليس بجمع مكسّر فعلى هذا لو صُغّر لصُغّر على لفظه ولم يُردّ الى الواحد وذهب الاخفش الى انّ ذلك كلّه تكسيرٌ وإن قلّ استعماله وقال قومٌ فِعَلَةٌ وبابُه مقصورٌ من فِعالَةَ فالاصلُ فى قِفَعَةٍ قِفاعَةٌ كحِجارَةٍ فاعرفه، فامّا فَعَلٌ بفتح الفاء والعين فالقياسُ ان يأتى فى القلّة على أَفْعالٍ

كجَمَلٍ وأَجْمالٍ وفى الكثير فِعالٌ وفُعُولٌ نحو جِبالٍ وجِمالٍ وأُسُودٍ وذُكُورٍ وفِعالٌ فى هذا الباب اكثرُ من فُعُولٍ وقد جاء على غير المنهاج المذكور قالوا فى القليل زَمَنٌ وأَزْمُنٌ قال ذو الرُمّة

* أَمَنْزِلَتَىْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا * هَلِ الأَزْمُنُ اللاتى مَضَيْنَ رَواجِعُ *

وحكى سيبويه جَبَلٌ وأَجْبُلٌ وقالوا فى المعتلّ عَصًا وأَعْصٍ كأَدْلٍ وأَحْقٍ وذلك من حيث كان الزَمَنُ دَهْرًا والجَبَلُ تَلًّا فحملوه على معناه، وفى الجملة إنّ الاسماء الثلاثيّة لمّا اشتركتْ فى عدّة واحدة وأصلٍ واحد جاز ان يُشبَّه بعضُها ببعضٍ فيدخل كلُّ واحد منها على الاخر ولُزومُ فَعَلٍ مفتوحَ العين لأَفْعالٍ وبناؤه عليه اكثرُ من لزوم فَعْلٍ ساكنَ العين لأَفْعُلٍ وذلك لخفّة فَعْلٍ وكثرته توسّعوا فيه اكثرَ من توسّعهم فى فَعَلٍ ولذلك كان الشاذُّ فى جمع فَعَلٍ أقلَّ من الشاذّ فى جمع فَعْلٍ وقد كسّروه فى الكثير على فُعْلانَ قالوا حَمَلٌ وحُمْلانٌ وسَلَقٌ وسُلْقانٌ والسَلَقُ المكان المطمئنّ وقالوا بَرَقٌ وبِرْقانٌ ووَرَلٌ ووِرْلانٌ كسّروه على فِعْلانَ بكسر الفاء والبَرَقُ الحَمَلُ والوَرَلُ دُوَيْبّةٌ تُشْبِه الضَبَّ وقالوا أَسَدٌ وأُسْدٌ ووَثَنٌ ووُثْنٌ وقد قرأ عَطاء بن ابى رَباح إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِه إِلَّا أُثْنًا والمراد وُثْنًا فسكّنت العين على حدّ رُسْلٍ وكُتْبٍ وقُلبت الواو همزةً لانضمامها على حدّ قلبها فى أُقّتت وأُجُوهٍ وقد أنكر بعضهم ان يكون لفظُ الجمع اقلَّ من لفظ الواحد فتأوّله على ان يكون مخفّفا من أُسُدٍ مضمومَ العين وأُسْدٌ مقصورٌ من أُسُودٍ فامّا ازارٌ وأُزْرٌ فهو ايضا مقصورٌ من أُزُورٍ ومثله قول الشاعر

. . . .

وقد يُدْخِلون الهاء على فُعُولٍ وفِعالٍ هنا كما أدخلوها عليهما فى تكسير فَعْلٍ فيقولون ذُكُورَةٌ وأُسُودَةٌ وذِكارَةٌ وجِمالَةٌ وحِجارَةٌ وقالوا حِجارٌ ايضا وهو أَقيَس وحِجارَةٌ اكثرُ قال الشاعر

* كأنّه من حِجارِ الغَيْلِ لَبَّسَها * مَضارِبُ الماء لَوْنَ الطُحْلُبِ اللَزِبِ *

الغَيْلُ الماء الجارى واللَزِبُ اللازم، فامّا ما كان منه مضاعفًا فإنّه يلزم بناء ادنى العَدَد ولا يُجاوِزه قالوا لَبَبٌ وأَلْبابٌ ومَدَدٌ وأَمْدادٌ وفَنَنٌ وأَفْنانٌ اجتزوا فى المضاعف ببناء القلّة عن بناء الكثرة كما قالوا أَرْسانٌ وأَقْلامٌ فاقتصروا على أَفْعالٍ ولم يجاوزوه، وامّا فَعِلٌ بفتح الفاء وكسر العين فانّه يكسّر على أَفْعالٍ قالوا كَبِدٌ وأَكْبادٌ وفَخِذٌ وأَفْخاذٌ ونَمِرٌ وأَنْمارٌ ولا يكادون يتجاوزونها الى بناء الكثرة وذلك من قِبَل انّ فَعِلًا اقلُّ من فَعَلٍ بكثير كما انّ فَعَلًا أقلُّ من فَعْلٍ والبناء اذا كثُر توسّعوا فى جمعه ألا ترى انّ فَعْلًا ساكنَ العين لمّا كان اكثرَ من فَعَلٍ جاؤا لمضاعفه ببناء قلّة وبناء كثرة نحو قولهم صَكٌّ وأَصُكٌّ وصِكاكٌ

وصُكُوكٌ ولم يجئْ في مثل مَدَدٍ وفَنَنٍ مِدادٌ وفِنانٌ ولا مُدُودٌ وفُنُونٌ وفَعَلٌ اقلُّ من فَعْلٍ فنقص تصرُّفه عنه بأن لزم بناءَ القلّة ولم يتجاوزه وقد قالوا النُّمُور والوُعُول ولم يكثر فيه كثرتَه في فَعْلٍ وانّما ذلك على التشبيه بالأُسُود ، فامّا فَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثاني فهو كفَعِلٍ يأتي على أَفْعالٍ قالوا عَجُزٌ وأَعْجازٌ وعَضُدٌ وأَعْضادٌ ولم يتجاوزه الى غيره كما لم يتجاوز فَعِلٌ لانّ فَعُلًا مضمومَ العين اقلُّ من فَعِلٍ مكسورَ العين واذا لم يُجاوِزوا فَعِلًا ادنى العدد لقلّته كان ذلك في فَعُلٍ اولى لانّه اقلُّ وقد قالوا رَجُلٌ ورِجالٌ وسَبُعٌ وسِباعٌ جاؤوا به على فِعالٍ على التشبيه بفَعْلٍ وقد قالوا ثلثةُ رَجْلَةٍ كانّهم استغنوا بها عن رِجالٍ وليس رَجْلَةٌ بتكسير رَجُلٍ وانّما هو اسمٌ للجمع ، وامّا فِعْلٌ بكسر الاوّل وسكون الثاني فانّه يكسَّر في القلّة على أَفْعالٍ وفي الكثير على فُعُولٍ وفِعالٍ وفُعُولٌ فيه اكثرُ قالوا حِمْلٌ وأَحْمالٌ وحُمُولٌ وعِدْلٌ وأَعْدالٌ وعُدُولٌ وبِئْرٌ وأَبْآرٌ وبِئارٌ وذِئْبٌ وذِئابٌ ويجتزؤون بأَفْعالٍ عن فُعُولٍ وفِعالٍ قالوا خِمْسٌ وأَخْماسٌ والخِمْسُ من أَظْماء الابل وشِبْرٌ وأَشْبارٌ وسِتْرٌ وأَسْتارٌ وطِمْرٌ وأَطْمارٌ استغنوا بأَفْعالٍ هنا كما استغنوا بأَفْعالٍ فيما تقدّم نحو رَسَنٍ وأَرْسانٍ وقَدَمٍ وأَقْدامٍ عن بناء الكثرة وكما استغنوا بأَفْعُلٍ في كَفٍّ وأَكُفٍّ ولم يتجاوزوه وقد جاؤوا به على فِعَلَةٍ قالوا قِرْدٌ وقِرَدَةٌ وحِسْلٌ وحِسَلَةٌ والحِسْلُ ولد الضبّ جعلوه للقليل قالوا ثلثةُ قِرَدَةٍ كانّهم استغنوا بقِرَدَةٍ عن أَقْرادٍ وقد كسّروه على فُعْلانٍ بضمّ الفاء قالوا ذِئْبٌ وذُؤْبانٌ وصِرْمٌ وصُرْمانٌ وعلى فِعْلانٍ بكسر الفاء قالوا رِئْدٌ ورِئْدانٌ والرِئْدُ التِرْبُ وشِقْذٌ وشِقْذانٌ وهو فَرْخ العَظاء والحِرْباء وقالوا صِنْوٌ وصِنْوانٌ وقِنْوٌ وقِنْوانٌ وقد يُضَمّان فيقال صُنْوانٌ وقُنْوانٌ وكثر في كلامهم فهو في الكثرة عديلُ فَلْسٍ وكَعْبٍ فلذلك توسّعوا في ابنية تكسيره وقد يجيء في القلّة على أَفْعُلٍ وذلك قليل يُسمع ولا يقاس عليه قالوا ذِئْبٌ وأَذْؤُبٌ وقِطْعٌ وأَقْطُعٌ والقِطْعُ نَصْلٌ عريض يصير للسهم وقالوا قِدْرٌ وأَقْدُرٌ وأنكر الجَرْمي أَقْدُرٌ وقالوا جِرْوٌ وأَجْرٍ ورِجْلٌ وأَرْجُلٌ ولم يتجاوزوا أَرْجُلًا الى غيره من جموع الكثرة كما لم يتجاوزوا أَكُفًّا ، فامّا فِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين فانّه في القلّة على أَفْعالٍ نحو عِنَبٍ وأَعْنابٍ وضِلَعٍ وأَضْلاعٍ ومِعًى وأَمْعاءٍ وإِرَمٍ وآرامٍ والإِرَمُ العَلَم في الطريق وفي الكثير فُعُولٌ قالوا ضُلُوعٌ وأُرُومٌ ولم يقولوا عُنُوبٌ ولا مُعِيٌّ اجتزؤوا عنه بمثال القلّة كما اكتفوا بأَرْسانٍ عن رُسُونٍ وقد قالوا في القلّة أَضْلُعٌ شبّهوه بأَزْمُنٍ او لانّه عَظْمٌ قالوا أَضْلُعٌ كما قالوا أَعْظُمٌ ، فامّا فِعِلٌ بكسر الفاء والعين فتكسيره في القلّة على أَفْعالٍ قالوا إِبِلٌ وآبالٌ وإِطِلٌ وآطالٌ والإِطِلُ الخاصِرَةُ ولم يتجاوزوه الى غيره بل اكتفوا بهذا المثال عن مثال الكثرة لقلّته في كلامهم ولم يتوسّعوا فيه ، وامّا فُعْلٌ بضمّ الفاء وسكون العين نحو قُفْلٍ وبُرْدٍ فبابُه ان يجيء في القلّة

على أَفْعالٍ نحو أَقْفالٍ وأَبْرادٍ ويُجمع فى الكثرة على فُعُولٍ وفِعَالٍ وفُعُولٌ اكثر فيه قالوا بُرْدٌ وبُرُودٌ وأَبْرادٌ وبُرْجٌ وبُرُوجٌ وأَبْراجٌ وجُنْدٌ وجُنُودٌ وأَجْنادٌ وأمّا مجيئُه على فِعَالٍ قالوا جُمْدٌ وأَجْمادٌ وجِمادٌ والجُمْدُ الارض المرتفعة وقُرْطٌ وقِراطٌ وأَقْراطٌ وفِعالٌ فى المضاعف اكثرُ قالوا قُفٌّ وقِفافٌ لما ارتفع من الارض وقالوا خُفٌّ وخِفافٌ وأَخْفافٌ فى القلّة وخُصٌّ وأَخْصاصٌ وخِصاصٌ وعُشٌّ وعِشاشٌ وأَعْشاشٌ وقالوا عُشُوشٌ ايضا قال رؤبة * لِصِبْيَةٍ كأَفْرُخِ العُشُوشِ * وقالوا فى المعتلّ مُدْىٌ وأَمْداءٌ ولم يتجاوزوه لقلّته وقد كسّروه ايضا على فِعَلَةٍ قالوا جُحْرٌ وأَجْحارٌ وجِحَرَةٌ وقُلْبٌ وأَقْلابٌ وقِلَبَةٌ وقالوا خُرْجٌ وخِرَجَةٌ ولم يقولوا أَخْراجٌ وقالوا رُكْنٌ وأَرْكانٌ وجُزْءٌ وأَجْزاءٌ ولم يجاوزوه كما لم يجاوزوا خِرَجَةً وقد كسّروا حرفًا منه على فُعْلٍ كما كسّروا عليه فَعَلٌ بفتح العين قالوا الفُلْكُ للواحد والجمع قال الله تع فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ وقال تعالى حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ فجعله جمعًا كانّهم حملوا فُعْلًا على فَعَلٍ لانّ فُعْلًا يكون جمعًا لفَعَلٍ نحو أَسَدٍ وأُسْدٍ وفُعْلٌ وفَعَلٌ قد يشتركان فى أَفْعالٍ نحو صُلْبٍ وأَصْلابٍ وأَسَدٍ وآسادٍ فشورك بينهما فى هذا الضرب من الجمع فالفُلْكُ اذا أُريد به الواحد بمنزلة قُفْلٍ واذا أُريد به الجمع فهو بمنزلة أُسْدٍ وكثر توسُّعهم فى هذا البناء لكثرته فى كلامهم فهو فى الكثرة قريبٌ من كثرة فَلْسٍ وكَعْبٍ، وامّا فُعَلٌ بضمّ الفاء وفتح العين نحو صُرَدٍ وصِرْدانٍ وجُرَذٍ وجِرْذانٍ فقد تقدّم ذكره وقد شذّ منه رُبَعٌ وأَرْباعٌ والرُّبَعُ من الابل ما نُتِج فى الربيع ورُطَبٌ وأَرْطابٌ وانّما قالوا ذلك لانّ الرُّبَعَ جَمَلٌ فجمعوه جمعَه والرُّطَبُ تَمْرٌ فكسّروه تكسيرَه مع انّه ليس بواحدٍ وانّما هو جمعُ رُطَبَةٍ، وامّا فُعُلٌ بضمّ الفاء والعين نحو عُنُقٍ وطُنُبٍ وأُذُنٍ فهو قليل كفِعَلٍ نحو ضِلَعٍ قالوا فيه عُنُقٌ وأَعْناقٌ وأُذُنٌ وآذانٌ فلم يجاوزوه الى غيره لقلّته كما لم يجاوزوا ابلًا وآبالًا وبابَه فاعرفه، فجميعُ أبنية جموع الثلاثىّ عشرةٌ على ما ذكرنا منها خمسةُ ابنية مَقيسةٍ مطّرِدةٍ وهى أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ وفُعُولٌ وفِعَالٌ وفِعْلانٌ فامّا أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ فبناءان للقليل وأمّا فُعُولٌ وفِعَالٌ فأخوان وهما للكثير وفُعُولَةٌ وفِعالَةٌ مؤنّثاهما يجريان مجراهما وليس أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ أخويْنِ لانّ ما يجىء فيه فُعُولٌ يجىء فيه فِعَالٌ بعينه وليس كذلك أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ وباقى الأمثلة شاذّةٌ من جهة الاستعمال وبعضُها اكثرُ من بعضٍ، وقوله فأَفْعالٌ أَعمُّها يريد اعمّها استعمالًا لانّه ورد فى الأبنية العشرة وهو شاذّ فى بناءَيْن منها وذلك قولهم أَفْراخٌ وآرادٌ وأَرْباعٌ وأَرْطابٌ مطّردٌ فى الباقى ثمّ فِعالٌ اكثرُ من بقيّة الأبنية لانّه يرد فى ستّة أمثلة فى فَعْلٍ مفتوحِ الاوّل ساكنِ الثانى نحو كِباشٍ وزِنادٍ وفى فِعْلٍ بكسر الفاء نحو قِدْحٍ وقِداحٍ وفُعْلٍ بضمّ الفاء نحو خُفٍّ وخِفافٍ وفى فَعَلٍ بفتح الاوّل والثانى نحو جَمَلٍ وجِمالٍ

وفى فُعَلٍ بضمّ الاوّل وفتح الثانى نحو رُبَعٍ ورِباعٍ وفى فُعْلٍ بضمّ الثانى نحو سَبُعٍ وسِباعٍ ثمّ فُعُولٌ بعد فِعالٍ فى الكثرة ترد فى خمسة امثلة قالوا فُلُوسٌ فى جمع فَلْسٍ وعُرُوقٌ فى جمع عِرْقٍ وجُرُوحٌ فى جمع جُرْحٍ فهذه ثلثة امثلة ساكنة العين متحرّكة الفاء بالحركات الثلاث وقالوا أُسُودٌ ونُمُورٌ فى جمع أَسَدٍ ونَمِرٍ، وفِعْلانٌ مقارِبٌ فى الكثرة لفُعُولٍ قالوا رِئْلانٌ وصِنْوانٌ وعِيدانٌ وخِرْبانٌ وصِرْدانٌ فى جمع رَأْلٍ وصِنْوٍ وعُودٍ وخَرَبٍ وصُرَدٍ، ثمّ أَفْعُلٌ فى الكثرة بعد فِعْلانٍ ورد فى اربع امثلة قالوا أَفْلُسٌ وأَرْجُلٌ وأَزْمُنٌ وأَضْلُعٌ فى جمع فَلْسٍ ورِجْلٍ وزَمَنٍ وضِلَعٍ، وفُعْلانٌ مضمومَ الفاء وفِعَلَةٌ بكسر الفاء وفتح العين وهما متساويان فى الكثرة قالوا بُطْنانٌ وذُؤْبانٌ وحُمْلانٌ فى جمع بَطْنٍ وذِئْبٍ وحَمَلٍ وقالوا عِوَدَةٌ وقِرَدَةٌ وقِرَطَةٌ فى جمع عَـــوْدٍ وهـــو البَعِيرُ الهَرِمُ وقِرْدٍ وقُرْطٍ وهو الحَلْقة فى الأُذُنِ، وباقى الامثلة متقاربةٌ فى القلّة والكثرة فامّا حِجْلَى فى جمع حَجَلٍ فهو قليل لم يأت منه فى الثلاثىّ الّا هذا المثالُ ولذلك لم يذكره صاحب الكتاب مع امثلة الجموع قال الاصمعىّ هو لغةٌ فى الحَجَل والصحيحُ انّه جمعٌ ونظيره ظِرْبَى فى جمع ظَرِبانٍ على زنة قَطِرانٍ وهو دُوَيْبّةٌ مُنْتِنَةٌ والذى يدلّ انّ حِجْلَى وظِرْبَى جمعان تأنيثُهما يقال هى الحِجْلَى والظِرْبَى وهو الحَجَلُ حكى ذلك ابو زيد ولو كان لغةً فى الحَجَل كما قال الاصمعىّ لكان مذكّرًا مثلَه وقال ابو الحسن حِجْلَى يكون واحدا ويكون جمعا كالفُلْك والهِجانِ فعلى هذا يكون بناءً ثالثًا فامّا البيت الذى انشده وهو

* ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِى الذين كأنّهم * حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَرَبّةِ وُقَّعُ *

فهو لعبد الله بن الحَجّاج والشاهدُ فيه استعمالُ حِجْلَى جمعًا وأُصَيْبِيَتِى تصغير أَصْبِيَةٍ وهو جمع صَبِىٍّ كرَغِيفٍ وأَرْغِفَةٍ وحقّره على لفظه ولم يردّه الى الواحد لانّه بناء قلّة شبّه صِبْيَتَه لضَعْفهم عن الكسب بحَجَلٍ يَتَدرّج من أماكنه ولا يَطِيرُ لعَجْزه عن الطَيَران والشَرَبّةُ موضعٌ وهو بناءٌ غريبٌ،

فصـــل ٢٣٩

قال صاحب الكتاب وما لحقته من ذلك تاء التأنيث فأمثلةُ تكسيره فِعالٌ فُعُولٌ أَفْعُلٌ فِعَلٌ فُعَلٌ فُعْلٌ نحو قِصاعٍ ولِقاحٍ وبِرامٍ ورِقابٍ وبُدُورٍ وحُجُوزٍ وأَنْعُمٍ وأَيْنُقٍ وبِدَرٍ ولِقَحٍ ونِيَرٍ ومِعَدٍ ونُوَبٍ وبُـــرَقٍ ونُخُمٍ وبُدْنٍ،

قال الشارح اعلم انّ ما لحقته التاء من الثلاثىّ ستّة أبنية فَعْلَةٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى وفَعَلَةٌ بفتح الاوّل والثانى وفَعِلَةٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى وفُعْلَةٌ بضمّ الاوّل وسكون الثانى وفِعْلَةٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى وفُعَلَةٌ بضمّ الاوّل وفتح الثانى فامّا الاوّل وهو فَعْلَةٌ فجمعه لأدنى العدد بالالف والتاء نحو قَصْعَةٍ وقَصَعاتٍ وجَفْنَةٍ وجَفَنات وصَحْفَة وصَحَفات واذا اردت الكثير كسّرته على فِعالٍ وذلك قَصْعَةٌ وقِصاعٌ وجَفْنَةٌ وجِفانٌ وصَحْفَةٌ وصِحافٌ هذا هو الباب وقد يجىء على فُعُولٍ قالوا بَدْرَةٌ وبُدُورٌ ومَأْنَةٌ ومُؤُونٌ والمَأْنَةُ اسفلُ البطن أدخلوا فُعُولًا على فِعالٍ لانّهما أُختان كما دخلت عليها فى جمع فَعْلٍ نحو فَلْسٍ وفُلُوسٍ الّا انّ فُعُولًا فى جمع فَعْلَةٍ قليلٌ وفى جمع فَعْلٍ كثيرٌ وذلك لانّ فَعْلًا اخفُّ من فَعْلَةٍ واكثرُ استعمالًا فكانت اكثرَ تصرّفًا وانّما اختصّ فَعْلَةٌ بفِعالٍ لانّه اخفُّ البناءين والمعتلّ والمضاعف فى ذلك كالصحيح قالوا فى المعتلّ العين ضَيْعَةٌ وضَيَعاتٌ وضِياعٌ وعَيْبَةٌ وعَيَبَاتٌ وعِيابٌ وقالوا رَوْضَةٌ ورَوْضاتٌ ورِياضٌ قال الله تع فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ وقالوا فى المعتلّ اللام ظَبْيَةٌ وظَبَيات وظِباءٌ ورَكْوَةٌ ورَكَواتٌ ورِكاءٌ وقَشْوَةٌ وقَشَواتٌ وقِشاءٌ وربّما كسّروه على فُعَلٍ قالوا نَوْبَةٌ ونُوَبٌ وجَوْنَةٌ وجُوَنٌ ومثله قَرْيَةٌ وقُرًى وليس ذلك بقياس مطّرد انّما هو محمول على غيره حملوه على فُعْلَةٍ حيث قالوا غُرَفٌ وظُلَمٌ كما حملوا فَعْلًا ساكنَ العين على فُعْلٍ فجمعوه على فِعْلانٍ قالوا حَشٌّ وحِشّانٌ وعَبْدٌ وعِبْدانٌ وصُرَدٌ وصِرْدانٌ ونُغَرٌ ونِغْرانٌ وقد يجىء على فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين قالوا خَيْمَةٌ وخِيَمٌ وهَضْبَةٌ وهِضَبٌ وجَفْنَةٌ وجِفَنٌ وليس ذلك ايضا بقياس انّما هو مقصور من فِعالٍ نحو هِضابٍ وجِفانٍ والمضاعفُ منه كالصحيح قالوا سَلَّةٌ وسَلّاتٌ وسِلالٌ وجَرَّةٌ وجَرّاتٌ وجِرارٌ ورَبَّةٌ ورَبّاتٌ ورِبابٌ وقد يستغنون بجمع القلّة فلا يجاوزونه قال سيبويه وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثرة ، وامّا الثانى وهو فَعَلَةٌ بالتحريك فانّه يجمع فى القلّة بالتاء وفى الكثرة على فِعالٍ قالوا رَقَبَةٌ ورَقَباتٌ ورِقابٌ ورَحَبَةٌ ورَحَباتٌ ورِحابٌ والرحبةُ ساحةُ المسجد وغيره بتحريك الحاء وحكى ابو زيد رَحْبَةٌ بالسكون والمعتلّ كذلك قالوا نَاقَةٌ ونِياقٌ والقليل ناقاتٌ وربّما كسّروه على فُعْلٍ قالوا ناقةٌ ونُوقٌ وقارَةٌ وقُورٌ والقارةُ الأَكَمَةُ قال الراجز

* هل تَعْرِفُ الدارَ بأَعْلَى ذى القُورْ * قد دَرَسَتْ غيرَ رمادٍ مَكْفُورْ *

ومثله من الصحيح خَشَبَةٌ وخُشْبٌ وبَدَنَةٌ وبُدْنٌ قال الله تع وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ ٱللَّهِ وقال كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ قُرِئ بالاسكان والضمّ وليس ذلك بالاصل انّما فُعْلٌ مخفّفٌ من فُعُلٍ مقصورٌ من فُعُولٍ وقد كُسّرت ايضا على فِعَلٍ قالوا قامَةٌ وقِيَمٌ وتارَةٌ وتِيَرٌ قال الراجز * يَقُومُ تاراتٍ ويَمْشِى تِيَرًا *

وفَعَلٌ هنا مقصور من فِعَالٍ ويؤيّد ذلك عندك قلبُ الواو ياءً في قِيَمٍ كما قُلب في سَوْطٍ وسِياطٍ وحَوْضٍ وحِياضٍ اذ لو كان اصلا لصحّت الواوُ فيه كما صحّت في زَوْجٍ وزِوَجَةٍ وعَوْدٍ وعِوَدَةٍ   وامّا المعتلّ اللام فنحوُ قَناةٍ وقَطاةٍ وحَصاةٍ فأكثرُ ما يجيء جمعُه كجمع الاجناس او جمع السلامة بالالف والتاء فامّا الاوّل فنحوُ قَناةٍ وقَنًا وقَطاةٍ وقَطًا وأمّا الثانى وهو جمع السلامة فنحوُ قَنَواتٍ وقَطَواتٍ وحَصَيَاتٍ   وقد جاءت على فِعالٍ قالوا أَضاةٌ وإِضاءٌ قال الشاعر

* عُلِينَ بكِدْيَوْنٍ وأُبْطِنَّ كُرَّةً * فَهُنَّ اضاءٌ صافياتُ الغَلائلِ *

وقالوا أَمَةٌ وإِماءٌ   ويجيء ايضا على فُعُولٍ كما جاء الصحيح قالوا صَفاةٌ وصُفِيٌّ فصُفِيٌّ فُعُولٌ وأصلُه صُفُوٌّ وانّما قلبوا الواو ياءً لوقوعها ساكنةً مع الياء قال الشاعر

* كأنّ مَتْنَيْهِ من النَفِيِّ * من طُولِ إشرافٍ على الطَوِيِّ *
* مَواقِعُ الطَيْرِ على الصُفِيِّ *

وقالوا دَواةٌ ودُوِيٌّ وهو فُعُولٌ ايضا فُعِل به ما تقدّم ذكرُه   وما جاء من المضاعف فحكمُه حكمُ الصحيح لكنّه عزيزٌ   وامّا الثالث وهو فُعْلَةٌ فانّه يجمع في القلّة بالالف والتاء قالوا رُكْبَةٌ ورُكُباتٌ وظُلْمَةٌ وظُلُماتٌ قال الله تع مِنْ وَرَاءِ ٱلْحُجُرَاتِ وقال ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ويجمع في الكثير على فُعَلٍ قالوا رُكَبٌ وظُلَمٌ وغُرَفٌ هذا هو الباب كما كان فِعالٌ نحوُ جِفانٍ وقِصاعٍ هو البابَ في فَعْلَةٍ   وفَعَلاتٌ كجَفَنَاتٍ وقَصَعاتٍ اشدُّ تمكّنًا من غُرُفاتٍ وظُلُماتٍ وذلك لأمرين احدُهما انّ فَعْلَةً كجَفْنَةٍ وقَصْعَةٍ اكثرُ من فُعْلَةٍ بالضمّ وأخفُّ لفظا فكان التوسّع فيه اكثر والثانى كراهيةُ الضمّتَيْن اذا قلت رُكُباتٌ   وقد يجيء على فِعالٍ في المضاعف قالوا جُبَّةٌ وجِبابٌ وقُبَّةٌ وقِبابٌ وهو كثيرٌ وقالوا في غير المضاعف بُرْمَةٌ وبِرامٌ ونُقْرَةٌ ونِقارٌ وبُرْقَةٌ وبِراقٌ شبّهوه بقَصْعَةٍ وقِصاعٍ   وقالوا فيما اعتلّت عينه دُولَةٌ ودُولاتٌ ودُوَلٌ   وقالوا في المعتلّ اللام خُطْوَةٌ وخُطُواتٌ وخُطًى وعُرْوَةٌ وعُرُواتٌ وعُرًى والمعتلّ بالياء في الكثير كذلك قالوا كُلْيَةٌ وكُلًى ومُدْيَةٌ ومُدًى ولا يكادون يجمعونه بالتاء كأنّهم كرهوا جمعه بالتاء لما يلزم من ضمّ العين فيقال كُلُياتٌ فتقع الياء بعد ضمّة فيثقل النُطْقُ بها فاجتزؤا ببناء الكثرة عنه وقالوا ثلثُ غُرَفٍ ورُكَبٍ فأضافوا عددَ القليل الى بناء الكثرة كما قالوا ثلثةُ قِرَدَةٍ وثلثةُ جُرُوحٍ فأضافوه الى بناء الكثرة   والمضاعفُ مثلُه قالوا سُرَّةٌ وسُرّاتٌ وسُرَرٌ ومُدَّةٌ ومُدّاتٌ ومُدَدٌ وجُدَّةٌ وجُدّاتٌ وجُدَدٌ   وامّا الرابع وهو فِعْلَةٌ فانّه يجمع في القلّة بالالف والتاء نحوَ سِدْراتٍ وكِسْراتٍ وفي الكثير يُكسَّر على فِعَلٍ قالوا سِدَرٌ وكِسَرٌ وقد يقولون

ثلثُ كِسَرٍ وثلثُ فِقَرٍ فيُوقِعونه على القليل كما قالوا ثلث غُرَف فأوقعوه على القليل وثلثُ كِسَرٍ اقوى من ثلث غُرَف لانّ جمعَ فُعْلَةَ مضمومَ الفاء بالالف والتاء اكثرُ من جمع فِعْلَةَ بكسر الفاء بهما فغُرُفاتٌ اكثرُ من كِسِراتٍ وذلك من قِبل انّ التقاء الكسرتَيْن في كلمة واحدة اقلُّ من التقاء الضمّتَيْن ولذلك قلّ بابُ ابِلٍ واطِلٍ وكثُر بابُ طُنُبٍ وجُنُبٍ والمعتلُّ اللام بهذه المنزلة قالوا لِحْيَةٌ ولِحًى وفِرْيَةٌ وفِرًى ورِشْوَةٌ ورِشًى ولا يكادون يجمعونه بالالف والتاء لانّه كان يلزم كسرُ ثانيه فيقال رِشِواتٌ واذا كرهوا اجتماعَ الكسرتين في الصحيح كانوا له في المعتلّ أكرهَ وقالوا في المعتلّ العين قِيمَةٌ وقِيماتٌ ودِيمَةٌ ودِيماتٌ وقِيَمٌ ودِيَمٌ جمعوه في القلّة بالالف والتاء لانّه لا يجتمع فيه كسرتان كما اجتمعتا في المعتلّ اللام وقالوا في المضاعف قِدّةٌ وقِدّاتٌ وقِدَدٌ وعِدّةٌ وعِدّاتٌ وعِدَدٌ، وربّما كسّروا فِعْلَةَ على أَفْعُلَ قالوا نِعْمَةٌ وأَنْعُمٌ وشِدّةٌ وأَشُدٌّ وذلك قليل ليس بالاصل والذى عليه المحققون أنّ أَنْعُمًا جمعُ نُعْمٍ على القياس والنُعْمُ المصدرُ وأَشُدٌّ جمعُ شَدٍّ كقَدٍّ وأَقُدٍّ قال ابو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى أَشُدٌّ جمعٌ لا واحدَ له،

الخامس وهو فَعِلَةُ بفتح الاوّل وكسر الثانى نحوُ نَقِمَةٍ ومَعِدَةٍ فتكسيرُه في الكثير فِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين نحوُ نِقَمٍ ومِعَدٍ وليس ذلك بقياس والذى سوّغ لهم ذلك انّهم يقولون نِقْمَةٌ ومِعْدَةٌ بسكون الثانى فيصير كَكِسْرَةٍ وخِرْقَةٍ فيُكسَّر تكسيرَه وفي القلّة بالالف والتاء نحوَ نَقِماتٍ ومَعِداتٍ ولا يُغيَّر،

السادس ما كان على فُعَلَةَ بضمّ الفاء وفتح العين وذلك نحوُ تُخَمَةٍ وتُهَمَةٍ فتكسيرُه في الكثرة على تُخَمٍ وتُهَمٍ بضمّ الاوّل وفتح الثانى أجروا هذا القبيل من الاسماء في الجمع مجرى فُعْلَةَ كظُلْمَةٍ وغُرْفَةٍ كما أجروا فَعَلَةَ بفتح الفاء والعين مجرى فَعْلَةَ ساكنَ العين فقالوا رِقابٌ كما قالوا جِفانٌ وليس تُخَمٌ وتُهَمٌ كرُطَبٍ لانّ رُطَبًا ونحوه جنسٌ فهو بمنزلة تَمْرٍ وبُرٍّ فهو اسمٌ واحد يقع للجنس ألا ترى انّه يُذكّر فيقال هو الرطب كما يقال هو التمر والتُخَمُ ونحوُه مؤنّثٌ نحوُ قولك هى التخم ولو صغّرت رطبا لصغّرته على لفظه فقلت رُطَيْبٌ ولو كان تكسيرا لكنت تقول رُطَيْباتٌ فلو صغّرت تخما لقلت تُخَيْماتٌ فتردّه الى الواحد ثمّ تجمعه بالالف والتاء لانّه جمعٌ مكسّرٌ، فجميعُ ابنيةِ جمعِ هذه الاسماء ستّةٌ على ما ذُكر فأعمُّها فِعالٌ لانّه يكون في اربعةٍ منها وذلك انّه يكون في فَعْلَةَ نحو جَفْنَةٍ وجِفانٍ وفِعْلَةَ كلِقْحَةٍ ولِقاحٍ واللِقْحَةُ الناقة تُحلَب وفي فُعْلَةَ بالضمّ كبُرْمَةٍ وبِرامٍ والبرمةُ القِدْرُ وفي فَعَلَةَ كرَقَبَةٍ ورِقابٍ وفِعالٌ في فَعْلَةَ وفِعْلَةَ بسكون العين وتحريكها قياسٌ مطّردٌ وهو فيما عداهما شاذّ وفُعَلٌ في فُعَلَةَ وفُعْلَةَ بضمّ الفاء اصلٌ وما عداه فهو شاذّ وفِعَلٌ في فِعْلَةَ بكسر الفاء اصلٌ وغيرُه فيها شاذّ وامّا فَعِلَةُ كمَعِدَة

فقد ذكر امرها فاعرفه ؞

فصــــل ٢٣٩

قال صاحب الكتاب وأمثلةُ صفاته كأمثلة اسمائه وبعضها أَعَمُّ من بعض وذلك قولك أَشْياخٌ وأَجْلاف وأَحْرار وأَبْطال وأَجْناب وأَيْقاظ وأَنْكاد وأَعْبُدٌ وأَجْلُف وصِعابٌ وحِسان ووِجاع وقد جاء وَجاعَى ونحوُه حَباطَى وحَذارَى وضِيفانٌ واخْوان ووُغْدانٌ وذُكْران وكُهُولٌ ورِطَلَةٌ وشِيَخَةٌ ووُرْدٌ وسُحُلٌ ونُصُف وخُشُن وقالوا سُمَحاء فى جمع سَمْحٍ ؞

قال الشارح اعلم انّ تكسير الصفة ضعيفٌ والقياسُ جمعُها بالواو والنون وانّما ضعُف تكسيرها لانّها تجرى مجرى الفعل وذلك انّك اذا قلت زيدٌ ضاربٌ فمعناه يَضْرِبُ او ضَرَبَ اذا اردتَ الماضــى واذا قلت مضروبٌ فمعناه يُضْرَبُ او ضُرِبَ ولانّ الصفة فى افتقارها الى تقدّم الموصوف كالفعل فى افتقاره الى الفاعل والصفةُ مشتقّةٌ من المصدر كما انّ الفعل كذلك فلمّا قاربت الصفةُ الفعلَ هذه المقاربةَ جرت مجراه فكان القياس ان لا تُجمع كما انّ الافعال لا تُجمع فأمّا جمعُ السلامة فانّه يجرى مجرى علامة الجمع من الفعل اذا قلت يَقُومُونَ ويَضْرِبُونَ فأشبهَ قولُك قائمون يقومون وجرى جمعُ السلامة فى الصفة مجرى جمع الضمير فى الفعل لانّه يكون على سلامة الفعل فكلُّ ما كان اقربَ الى الفعل كان من جمع التكسير ابعدَ وكان البابُ فيه ان يُجمع جمعَ السلامة لما ذكرناه من انّ ضاربون ومضروبون يُشْبِه يَضْرِبون ويُضْرَبون من حيثُ سلامةُ الواحد فى كلّ واحد منهما وأَنّ الواو للجمع والتذكير كما كانت فى الفعل كذلك ؞ وقد تُكسَّر الصفة على ضُعْفٍ لغَلَبَة الاسميّة واذا كثُر استعمالُ الصفة مع الموصوف قويت الوصفيّةُ وقلّ دخولُ التكسير فيها واذا قلّ استعمالُ الصفة مع الموصوف وكثُر اقامتُها مُقامه غلبت الاسميّةُ عليها وقوى التكسير فيها ؞ وتكسير الصفة على حدّ تكسير الاسم وقولُه وأمثلةُ صفاته كأمثلة اسمائه يريد انّ ابنية تكسير الصفة كأبنية تكسير الاسم والضميرُ فى قوله وامثلة صفاته كأمثلة اسمائه يعود الى الاسم الثلاثىّ والمرادُ انّ تكسير الصفة اذا كانت ثلاثيّةً كتكسير الاسم اذا كان ثلاثيًّا ؞ وابنيةُ الثلاثىّ من الصفات سبعةُ ابنية فَعْلٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى وفِعْلٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى وفُعْلٌ بضمّ الاوّل وسكون الثانى وفَعَلٌ بفتحهما وفَعِلٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى وفَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى وفُعُلٌ بضمّهما فما كان من الاوّل وهو فَعْلٌ فتكسيره على فِعالٍ قالوا صَعْبٌ

وصِعابٌ وفَسْلٌ وفِسالٌ وخَدْلٌ وخِدالٌ والفسلُ الرَّذْلُ والخدلُ الممتلئُ هذا هو الغالب المطّرد وربّما جاء على فُعُولٍ قالوا كَهْلٌ وكُهُولٌ دخلت فُعُولٌ على فِعالٍ هنا على حدّ دخولها عليها فى الاسماء نحو كَعْبٍ وكِعابٍ وكُعُوبٍ الّا انّها فى الاسم أقعدُ منها فى التكسير فكان التوسّعُ فيه اكثرَ وقد جاء على فُعْلٍ ايضا قالوا رجلٌ كَثُّ اللحْيَة وقومٌ كُثٌّ وقالوا رجلٌ ثَطٌّ للكَوْسَجِ وقومٌ ثُطٌّ وثَوْبٌ سَحْلٌ وثيابٌ سُحْلٌ وهو الأبيض وقالوا فرسٌ وَرْدٌ وخيلٌ وُرْدٌ وهو قليل وربّما قالوا كِثاثٌ وثِطاطٌ ووِرادٌ على القياس وقالوا سَمْحٌ وسُمَحاءُ فجاؤوا به على معناه لانّه فى معنى اسم الفاعل فجاء على عالِمٍ وعُلَماءَ وصالِحٍ وصُلَحاءَ وما أقربَه من المَذاكير والمَلامِح كانّه جاء على غير المستعمل ولا يُكسّر القليل على أَفْعُلٍ فلا يقال فى صَعْبٍ أَصْعُبٌ ولا فى فَسْلٍ أَفْسُلٌ كما قالوا فى الاسم أَكْعُبٌ وأَفْلُسٌ وذلك انّ الغرض من المجيء بأبنية القلّة ان تضاف اسماء أدنى العدد اليها من نحو ثلاثةُ أثوابٍ وخمسةُ أَكْلُبٍ وأنت لا تضيف الى الصفة لانّ الغرض بيانُ نوع المعدود ولا يحصل ذلك بالاضافة الى الصفة ألا ترى انّك اذا قلت ثلاثةُ طِوالٍ مَثَلًا لم يدلّ على نوع دون نوع لانّ الطُول يشترك فيه انواعٌ كثيرةٌ فلمّا كان كذلك لم يُحْتَجْ الى امثلة القلّة فى الصفات فاذا احتيج الى ذلك جمعوه جمعَ السلامة يقع للقليل فاستغنوا به وقد كسّروا بعض الصفات تكسيرَ الاسماء فجاؤوا بها على أَفْعُلٍ قالوا عَبْدٌ وأَعْبُدٌ وعَبِيدٌ كما قالوا كَلْبٌ وأَكْلُبٌ وكَلِيبٌ وقالوا شَيْخٌ وأَشْياخٌ كما قالوا بَيْتٌ وأَبْياتٌ وقالوا عِلْجٌ وعِلَجَةٌ وأَعْلاجٌ كما قالوا أَجْذاعٌ فى جِذْعٍ وقالوا شِيخانٌ وضِيفانٌ على حدّ رَأْلٍ ورِئْلانٍ وقالوا شِيَخَةٌ كما قالوا زِوَجَةٌ وعِوَدَةٌ فى الاسم وقالوا وَغْدٌ ووُغْدانٌ بالضمّ على زنة فُعْلانَ كما قالوا ظَهْرٌ وظُهْرانٌ وقالوا وِغْدانٌ بكسر الفاء كما قالوا جَحْشٌ وجِحْشانٌ وعَبْدٌ وعِبْدانٌ فجاءت امثلته على تسعة ابنية منها بناءٌ واحدٌ مطّردٌ وهو فِعالٌ والبواقى شاذّةٌ تُسمَع ولا يقاس عليها وبعضُها اكثرُ من بعض وذلك لانّهم أجروها مجرى الاسماء ألا ترى انّهم لا يكادون يستعملونها مع موصوفاتها فلا يقولون رجلٌ عبدٌ ولا رجلٌ شيخٌ ولو سمّيت رجلا بصفة لكان حكمُها حكمَ الاسماء، وامّا الثانى وهو فِعْلٌ فانّه يكسّر على أَفْعالٍ نحو جِلْفٍ وأَجْلافٍ والجِلْفُ الشاة المسلوخة بلا رأسٍ ولا قوائمَ وقالوا نِضْوٌ وأَنْضاءٌ وهو المهزول وحكى ابو زيد خِلْوٌ بالكسر وأَخْلاءٌ جعلوا أَفْعالًا هنا بدلًا من فُعُولٍ وفِعالٍ ولذلك لا يجيء معهما فلا يقال أَجْلافٌ وجُلُوفٌ ولا جِلافٌ وقال بعضهم أَجْلُفٌ كما قالوا أَذْؤُبٌ أجروه مجرى الاسماء وقالوا رجلٌ صِنْعٌ وقومٌ صِنْعُونَ لم يجاوزوا ذلك والصِنْعُ الحاذق وليس شيءٌ من هذه الصفات يمتنع من الجمع بالواو والنون، وامّا الثالث

وهو فُعْلٌ بضمّ الفاء وسكون العين فهو مثلُ فِعْلٍ المكسورِ الفاء فى القلّة قالوا رجلٌ حُلْوٌ وقومٌ حُلْوُونَ وقالوا مُرٌّ وأَمْرارٌ وحُرٌّ وأَحْرارٌ كما قالوا جِلْفٌ وأَجْلافٌ لانّ فِعْلًا وفُعْلًا قد يشتركان فى أَفْعالٍ وقالوا رجلٌ جُدٌّ لذى الحظّ ورجالٌ جُدُّونَ لم يجاوزوا فيه الواو والنون كما قالوا صِنْعُونَ ولم يجاوزوه والتوسّعُ فى فُعْلٍ اقلُّ من التوسّع فى فِعْلٍ لانّه اقلُّ فى الصفة كما كان اقلّ منه فى الاسماء؛ وامّا الرابع وهو فَعَلٌ فقد كسّروه على فِعالٍ فقالوا حَسَنٌ وحِسانٌ وسَبَطٌ وسِباطٌ وهو الشَّعْرُ المسترسِل غيرُ الجَعْد وقالوا قَطَطٌ وقِطاطٌ للشَّعْر اذا كان شديدَ الجُعودة حملوه على الاسم فى نحوِ جَبَلٍ وجِبالٍ وجَمَلٍ وجِمالٍ اتّفق فَعَلٌ وفَعَلٌ فى الصفة كما اتّفقا فى كِلابٍ وجِبالٍ وربّما كسّروه على أَفْعالٍ لانّه ممّا يكسّر عليه فى الاسم نحوِ أَجْبالٍ وأَجْمالٍ واستغنوا به عن فِعالٍ وذلك قولك بَطَلٌ وأَبْطالٌ وعَزَبٌ وأَعْزابٌ وقالوا خَلَقٌ وأَخْلاقٌ وسَمَلٌ وأَسْمالٌ قال لَبِيدٌ

* تَهْدِى أَوائلَهنّ كُلُّ طِمِرَّةٍ * جَرْداءَ مِثْلِ هِراوَةِ الأَعْزابِ *

ولا يمتنع منه ما كان مذكّرا يعقل من الواو والنون نحوُ حَسَنُونَ وعَزَبُونَ ومن الالف والتاء للمؤنّث كقولهم حَسَنَةٌ وحَسَناتٌ وسَبَطَةٌ وسَبَطاتٌ وبَطَلَةٌ وبَطَلاتٌ وربّما كسّروه على فِعالٍ قالوا حَسَنٌ وحِسانٌ وسَبَطٌ وسِباطٌ وقالوا صَنَعٌ وصَنَعُونَ للحاذقِ الصَّنْعة وقالوا رَجَلُ الشَّعْرِ ورَجَلُونَ لمن رَجِلَ شَعْرُه ولم يُكسّروهما استغنى عن تكسيرهما بجمع السلامة وذلك لقوّة الجمع السالم فى الصفة؛ وامّا الخامس وهو فَعِلٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى فانّه يكسّر على أَفْعالٍ قالوا نَكِدٌ وأَنْكادٌ وحملوه على نظيره من الاسماء وهو كَبِدٌ وأَكْبادٌ والصفاتُ قد تُحمَل على الاسماء فى التكسير لانّها اشدُّ تمكّنًا فى التكسير من الصفات فتى احتجتَ الى صفة ولم تعلم مذهبَ العرب فى تكسيرها فانّك تكسّرها تكسيرَ الاسم الذى هو على بنائها لانّها اسماءٌ وإن كانت صفاتٍ وذلك فى الشعر فامّا فى الكلام فالجمعُ بالواو والنون والالف والتاء لا غيرُ الّا أن تعلم مذهب العرب فى تكسيرها فلا يُعدَل عنه وقالوا وَجِعٌ وقومٌ وِجاعٌ كانّهم حملوه على حَسَنٍ وحِسانٍ وسَبَطٍ وسِباطٍ فوافَقَ فَعِلٌ فَعَلًا فى الصفة كما وافقه فى الاسم حيث قالوا جَمَلٌ وأَجْمالٌ كما قالوا كَتِفٌ وأَكْتافٌ وقالوا أَسَدٌ وأُسُودٌ كما قالوا نَمِرٌ ونُمُورٌ فلمّا اتّفقا فى الاسم اتّفقا فى الصفة وقالوا وَجِعٌ ووَجْعَى جاءوا به على فَعْلَى كما قالوا هَلْكَى وزَمْنَى لانّها بَلايا وآفاتٌ فأجروها مجرى قَتْلَى وجَرْحَى وسيوضَح ذلك فى موضعه وقالوا ايضا وُجاعَى وهو ايضا بناءٌ لما يكون آفةً وبليّةً الّا انّ فَعْلَى فيه اكثرُ وحكى ابو عمر الجَرْمىّ فَرِحٌ وأَفْراحٌ ويقال فِراحٌ قال الشاعر

* وُجوهُ النّاسِ ما عَمِرَتْ بِيضٌ * طَلِيقاتٌ وأَنْفُسُهم فِراحُ *

والباب فيه ان يُجمع بالواو والنون نحو فَرِحُون وفَزِعون ووَجِلون قال الله تع كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ وقال اِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ، السادس وهو فَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى وحكمه حكم فَعِلٍ لانّ فَعُلًا وفَعِلًا قد كثُر فى الكلمة الواحدة نحو حَذُرٍ وحَذِرٍ ويَقُظٍ ويَقِظٍ وفَطُنٍ وفَطِنٍ لتقارُب الحركتَيْن تعاقَبتا على الكلمة الواحدة وقد كسّروا بعض ذلك على أَفْعال قالوا يَقُظٌ وأَيْقاظٌ قال الشاعر

* لقد عَلِمَ الأَيْقاظُ أَخْفِيَةَ الكَرَى * تزجُّجَها من حالكٍ وأَكْتِحالَها *

فامّا يَقْظانُ فتكسيره على أَيْقاظٍ والبابُ فيه جمعُ السلامة كما تقدّم، السابع وهو فُعُلٌ بضمّ الاوّل والثانى وهو قليل فى الصفات قالوا رجلٌ جُنُبٌ اى ذو جَنابةٍ وفيه لغتان قومٌ من العرب يجمعونه فيقولون أَجْنابٌ وجُنُبانٍ حكاه الأخفش وقومٌ يُفرِدونه فى جميع الاحوال فيقولون رجلٌ جُنُبٌ ورجلانِ جُنُبٌ ورجالٌ جُنُبٌ قال الله تع وَاِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا جعلوه مصدرا فلذلك وحّدوه، فقد صارت ابنيةُ جمع الصفات سبعةَ ابنيةٍ فاعمُّها أَفْعالٌ لانّها ترد على جميع ابنية الصفات وهى فَعْلٌ كشَيْخٍ وأَشْياخٍ وفِعْلٌ كجِلْفٍ وأَجْلافٍ وفُعْلٌ كحُرٍّ وأَحْرارٍ وفَعَلٌ كبَطَلٍ وأَبْطالٍ وفَعُلٌ كيَقُظٍ وأَيْقاظٍ وفَعِلٌ كنَكِدٍ وأَنْكادٍ وفُعُلٌ كجُنُبٍ وأَجْنابٍ ثمّ فِعالٌ لانّه يقع على ثلثة ابنية منها فَعْلٌ نحو صَعْبٍ وصِعابٍ وفَعَلٌ نحو حَسَنٍ وحِسانٍ وفَعِلٌ نحو وَجِعٍ ووِجاعٍ وباقى الابنية متساويةٌ،

قال صاحب الكتاب والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعُقَلاء الذُكور غيرُ ممتنع كقولك صَعْبُونَ وصِنْعون وحَسَنون وجُنُبون وحَذِرون ونَدُسون،

قال الشارح لا يمتنع شىء من هذه الصفات من الجمع بالواو والنون اذا كان مذكّرا ممّن يعقل بل هو القياس فيها لما ذكرناه من انّها جاريةٌ مجرى الافعال فى جَرْيها صفةً على ما قبلها كما تكون الافعالُ كذلك وواوُ ضارِبُونَ تُشْبِه واوَ الضمير فى يضربون لانّها مثلُها فى مَجيئها بعد سلامةِ ما قبلها وأنّها للجمع فجاز ان تُجمع هذا الجمعَ فتقول صَعْبُونَ كما تقولُ يَصْعُبُونَ قال الشاعر

* قالت سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ * ولا السِباطَ اِنّهم مَناتِينْ *

وقالوا رجلٌ صِنْعٌ وقومٌ صِنْعُونَ للحاذق الصَنْعة وقالوا رجلٌ حَسَنٌ وقومٌ حَسَنُونَ ورجلٌ جُنُبٌ وقومٌ جُنُبُونَ وحَذِرٌ وحَذِرُونَ والحَذِرُ الكثيرُ الحَذَر يقال رجلٌ حَذُرٌ وحَذِرٌ بالضمّ والكسر اذا كان مستيقظا متحرّزا وقالوا رجلٌ نَدُسٌ وقومٌ ندسون يقال نَدُسٌ ونَدِسٌ بالضمّ والكسر اى فَهِمٌ،

قال صاحب الكتاب وامّا جمعُ المؤنّث منها بالالف والتاء فلم يجئْ فيه غيرُه وذلك نحو عَبْلات وحُلْوات وحَذِرات ويَقُظات الّا مِثالَ فَعْلَة فانّهم كسّروه على فِعالٍ كجِعادٍ وكِماش وعِبال وقالوا عِلَجٌ فى جمع عِلْجَةٍ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام انّ الباب فى الصفة جمعُ السلامة وأنّ التكسير فيها على خلاف الاصل فاذا بعُد التكسيرُ فى المذكّر كان فى المؤنّث ابعدَ لانّ التأنيث يزيده شَبَهًا بالفعل ولذلك كان من الاسباب المانعة للصرف فاذًا الوجهُ فى جمع ما كان مؤنّثا بالتاء من الاسماء الثلاثيّة نحو عَبْلَة وحُلْوَة وعِلْجَة وحَذِرَة ويَقُظَة أن يُجمع بالالف والتاء فيقال عَبْلاتٌ وحُلْواتٌ وعِلْجاتٌ وحَذِراتٌ ويَقُظاتٌ ولم يُسمع التكسير فى شىء منها الّا فى مثال واحد وهو فَعْلَةٌ فانّهم كسّروه على فِعالٍ قالوا عَبْلَةٌ وعِبالٌ وكَمْشَةٌ وكِماشٌ يقال رجلٌ كَمْشٌ وامرأةٌ كَمْشَةٌ بمعنى الماضى السريع كانّهم لكثرة فَعْلَة تصرّفوا فيها على نحوٍ من تصرُّفهم فى فَعْلٍ واستوى فَعْلٌ وفَعْلَةُ فى فِعالٍ اذا كانا صفتَيْن كما استويا فى الاسم من نحو كَلْب وكِلابٍ وجَمْرَةٍ وجِمارٍ ولم يتجاوزوا فِعالًا فى فَعْلَة لانّ التكسير لا يتمكّن فى الصفة تمكّنَه فى الاسم، وقالوا عِلَجٌ وعِلَجَةٌ وهو قليل جاؤا به على نحوٍ من تكسير الاسماء نحو خِرْقَةٍ وخِرَقٍ وكِسْرَةٍ وكِسَرٍ فاعرفه،

فصـــل ٣٤٠

قال صاحب الكتاب والمؤنّث الساكنُ الحَشْوِ لا يخلو من ان يكون اسما او صفةً فاذا كان اسما تحرّكتْ عينُه فى الجمع اذا صحّتْ بالفتح فى المفتوح الفاء كجَمَراتٍ وبه وبالكسر فى المكسورها كسِدَرات وبه وبالضمّ فى المضمومها كغُرُفات وقد تُسكّن فى الضرورة فى الاوّل وفى السَعة فى الباقيَيْن فى لغة تميم،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من هذه الاسماء الثلاثيّة المؤنّثة بوزنِ فَعْلَة كقَصْعَة وجَفْنَة فانّك تفتح العين منه فى الجمع ابدًا اذا كان اسمًا نحو جَفَنات وقَصَعاتٍ كانّهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة فيفتحون عين الاسم ويقولون تَمَراتٌ ويسكّنون الصفة فيقولون جاريةٌ خَدْلَةٌ وجوارٍ خَدْلات وحالةٌ سَهْلَةٌ وحالاتٌ سَهْلاتٌ وانّما فتحوا الاسم وسكّنوا النعت لخفّة الاسم وثقل الصفة لانّ الصفة جاريةٌ مجرى الفعل والفعلُ اثقلُ من الاسم لانّه يقتضى فاعلًا فصار كالمركّب منهما فلذلك كان اثقلَ من الاسم ولا يجوز إسكانُه الّا فى ضرورة الشعر نحو قول ذى الرُّمّة

* أَتَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشاءَ قَلْبِهِ * خُفُوقًا ورَفَضاتُ الهَوَى فى المَفاصِلِ *

وقال الاخر * او تَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِن زَفَراتِها * وقيل انّها لغةٌ ، فإن كان مضمومَ الفاء كظُلْمَةٍ وغُرْفَةٍ فانّك تُحرِّك العين بالضمّ نحو ظُلُماتٍ وغُرُفاتٍ ورُكُباتٍ وانّما ضمّوها تشبيها بفَعْلَةٍ وفَعَلاتٍ من قولهم جَفْنَةٌ وجَفَناتٌ ومنهم من يفتح فيقول ظُلَماتٌ ورُكَباتٌ وقد رُوى

* فلمّا رَأَوْنا بادِيًا رُكَباتُنا * على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ *

مفتوحا والكثيرُ الضمّ فالضمُّ للاتباع والفتحُ للخفّة وقال بعض النحويّين انّ رُكَباتٍ بالفتح جمعُ رُكَبٍ ورُكَبٌ جمعُ رُكْبَةٍ ولو كان كما قالوا لمّا جاز ثلاثُ ركباتٍ لانّ هذا الضرب من العدد لا يضاف الّا الى ابنية القلّة او ما كان فى معناها وركباتٌ على هذا كثيرٌ لانّه جمعُ جمعٍ والإسكانُ فى ظُلُماتٍ جائزٌ فيقال ظُلْمات وغُرْفات وهو تخفيفٌ لثقل الضمّة كما قالوا فى رُسُلٍ رُسْلٌ واذا كانوا يستثقلون الضمّة الواحدة فى مثل عَضُدٍ فيُسكِّنون فهم للضمّتَيْن أشدُّ استثقالا ولا يحرّكون منه ما كان مضاعفا من نحو جُدّاتٍ وسُرّاتٍ لانّهم ادّغموا فى الواحد لاجتماع المِثْلَيْن فلم يُبْطِلوا ذلك فى الجمع ولهم عنه مندوحةٌ الى جمع اخر وهو المكسّر نحو جُدَدٍ وسُرَرٍ ، وما كان منه مكسور الفاء من نحو كِسْرَةٍ وسِدْرَةٍ فانّك تَكْسِر عينه فى الجمع نحو كِسِرات وسِدِرات وهو اقلُّ من غُرُفات وظُلُمات لانّ اجتماع الكسرتَيْن فى اوّل الكلمة اقلُّ من اجتماع الضمّتَيْن ولذلك قلّ نحو ابِلٍ واطِلٍ وكثر نحو جُنُبٍ وطُنُبٍ ومنهم من يفتح العين كما يفتح فى نحو ظُلْمَةٍ ويقول كِسَراتٌ وسِدَراتٌ كما يقول ظُلَماتٌ فالكسرُ للاتباع والفتحُ للتخفيف ومنهم من يحذف الكسرة تخفيفًا فيقول كِسْراتٌ وسِدْراتٌ كما يقول فى ابِلٍ ابْلٌ وفى كَتِفٍ كَتْفٌ ،

قال صاحب الكتاب فاذا اعتلّتْ فالاسكانُ كبَيْضات وجَوْزات وديمات ودُولات الّا فى لغة هُذَيْلٍ قال قائلهم * أَخُو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ *

قال الشارح والمراد اذا اعتلّت العين من الاسم المؤنّث فما كان منه بوزن فَعْلَةٍ كجَوْزَةٍ وعَيْبَةٍ فانّك تسكّن حرفَ العلّة منه فتقول جَوْزاتٌ وعَيْباتٌ قال الله تع ثَلٰثُ عَوْراتٍ لَكُمْ وقال فِى رَوْضاتِ ٱلْجَنّاتِ ولا يحرّكون فيقولوا جَوَزاتٌ وبَيَضاتٌ كما يقولون جَفَناتٌ وتَمَراتٌ كانّهم كرهوا حركةَ حرف العلّة وقبله مفتوحٌ فيُقلَب ألفًا فيقال جازاتٌ وباضاتٌ فيلتبس فَعْلَةٌ ساكنةَ العين بفَعَلَةٍ مفتوحةَ العين نحو دارَةٍ ودارات وقامَةٍ وقامات ومنهم من يقول جَوَزاتٌ وبَيَضاتٌ فيفتح ولا يقلب لانّ الفتحة عارضةٌ كما لم

يقلب الواو من وأَنْ لَوِ ٱسْتَقَامُوا واشْتَرَوُا ٱلضَّلَالَةَ وهى لغةٌ لِهُذَيْلٍ قال الشاعر

* أَخُو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * رَفيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

وذلك قليل والأوّل عليه الكثيرُ وحكمُ المضمومِ الفاء والمكسورِه فى إسكان عينه كحكم المفتوح نحوُ دِيماتٍ ودُولاتٍ حملوه فى الاسكان على بَيْضات وعَوْرات فامّا المعتلُّ اللامِ من نحو غَدْوَةٍ وقَرْيَةٍ فانّك تحرّك وتجرى فيه على قياس الصحيح نحو غَدَوات وقَرَيات لتحصّن حرف العلّة عن القلب بوقوع الف الجمع بعده اذ لو قلبته لزمك حذف احدهما لاجتماع الالفَيْن وكان يلتبس بالواحد ممّا هو على فَعَلَةٍ بتحريك العين من نحو قَناةٍ وقَناةٍ فاعرفه

قال صاحب الكتاب وتُسكَّن فى الصفة لا غيرُ وانّما حرّكوا فى جمع لَجْبَةٍ ورَبْعة لانّهما كانّهما فى الاصل اسمان وُصف بهما كما قالوا امرأةٌ كَلْبَةٌ ولَيْلَةٌ غَمٌّ

قال الشارح قد تقدّم القول انّ ما كان بوزن فَعْلَةٍ صفةً وجمعتَه بالالف والتاء لم تحرّك وَسَطَه بل تُسكّنه فرقًا بين الصفة والاسم نحو عَبْلاتٍ وخَدْلاتٍ فامّا قولهم لَجْبَةٌ ولَجَباتٌ بالتحريك ففيه وجهان احدهما انّ من العرب من يقول شاةٌ لَجَبَةٌ بفتح الجيم بوزن أَكَمَةٍ وهى التى وَلّى لبنُها وقلّ وأجمعوا فى الجمع على هذه اللغة والوجهُ الثانى انّ لجبةً فى الاصل اسمٌ وُصف به فروعِىَ اصله بأن حُرّك فى الجمع وكذلك رَبْعَةٌ اسمٌ فى الاصل يدلّ على ذلك ثبوتُ تاء التأنيث فيه مع المذكّر كثبوتها مع المؤنّث فتقول رجلٌ رَبْعَةٌ كما تقول امرأةٌ رَبْعَةٌ فهو اسمٌ يقع على المذكّر والمؤنّث وُصف به كما يقال رجالٌ خمسةٌ وخمسةٌ اسمٌ وُصف به المذكّر وهم قد يصفون بالاسماء على تخيُّل معنى الوصفيّة فيها نحوَ قولك ليلةٌ غَمٌّ اى مُظْلِمَةٌ وامرأةٌ كَلْبَةٌ على معنى دَنِيّة ولو كان ربعة صفةً فى الاصل لفُصل به بين المذكّر والمؤنّث بحذف التاء كما تقول رجلٌ عالمٌ وامرأةٌ عالمةٌ وقالوا العَبَلاتُ بالفتح لقومٍ من قُرَيْش سُمّوا بذلك لانّ أُمّهم كان اسمها عَبْلَةَ والصفةُ اذا سمّى بها خرجت عن حكم الصفة وجُمعت جمعَ الاسماء ولذلك قالوا الأَحاوِصُ فاعرفه

فصل ٢٤١

قال صاحب الكتاب وحكمُ المؤنّث ممّا لا تاء فيه كالذى فيه التاء قالوا أَرَضاتٌ وأَهَلاتٌ فى جمع أَرْضٍ وأَهْلٍ قال * فهم أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ * وقالوا عُرُساتٌ وعِيَراتٌ فى جمع عُرْسٍ وعِيرٍ

قال الكُمَيْت

* عِيَراتُ الفَعالِ والسُودَدِ العِـــدِّ اليهم مَحْطوطةُ الأَعْكامِ *

قال الشارح حكم المؤنّث الذى لا تاء فيه فى فتح ثانيه اذا جُمع بالالف والتاء حكمُ ما فيه التاء فتقول فى امرأةٍ اسمُها دَعْدٌ او وَعْدٌ دَعَدات ووَعَداتٌ كما تقول تَمَراتٌ وجَفَناتٌ لمّا جمعتَ ما لا تاء فيه بالالف والتاء تجمعِ ما فيه تاءٌ صار حكمُه كحكمه فى انفتاح ثانيه ومن ذلك أَرْضٌ هى مؤنّثةٌ ولذلك تظهر التاء فى تحقيرها فتقول أُرَيْضَةٌ فاذا جمعتَها بالتاء فتحتَ الراء منها فقلت أَرَضاتٌ كما قلت دَعَداتٌ ووَعَداتٌ، وامّا أَهَلاتٌ فهو جمعُ أَهْلَةٍ بالتاء وليس بجمع أَهْلٍ كما ظنّه صاحبُ الكتاب ألا ترى انّ أَهْلًا مذكّرٌ يُجمع بالواو والنون نحوَ أَهْلُونَ قال الشاعر وهو الشَنْفَرَى

* ولى دُونَكم أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ * وأَرْقَطُ زُهْلولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ *

لانّهم لمّا وصفوا به أجروه مُجرى الصفات فى دخول تاء التأنيث للفرق فقالوا رجلٌ أَهْلٌ وامرأةٌ أَهْلَةٌ كما يقولون ضاربٌ وضاربَةٌ قال الشاعر

* وأَهْلَةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهم * وأَبلَيتُهم فى الحَمْد جَهْدى ونائلى *

ولمّا قالوا فى المذكّر اهلٌ وأهلون وفى المؤنّث أَهْلَةٌ وأَهلاتٌ أشبه فَعْلَةَ فى الصفات فجمعوه بالالف والتاء وأسكنوا الثانى منه فقالوا أَهْلاتٌ كما فعلوا ذلك بسائر الصفات من نحو صَعْباتٍ وعَبْلاتٍ ومن العرب من يقول أَهَلاتٌ فيفتح الثانى كما فتحوه فى أَرَضاتٍ لانّه اسمٌ مثلُه وإن أشبه الصفةَ قال المُخَبَّل السَعْدىّ

* فهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصمٍ * اذا أَدْلَجوا بالليل يَدْعُون كَوْثَرا *

فامّا عُرُساتٌ فهو جمع عُرُسٍ وعُرُسٌ جمع عَرُوسٍ والعروس صفةٌ تقع للذكر والأُنثى، وامّا عِيَراتٌ فهو جمع عِيرٍ وهى الابلُ تحمل الطعامَ والمِيرة وسيبويه ذكره عِيَرات مفتوحَ الفاء ثمّ فتح الثانى فى الجمع على لغة هُذَيْل نحو أَخَو بَيَضاتٍ وحكى ذلك عن العرب ولا أعرفُ العير مؤنّثا الّا ان يكون جمع عيرةٍ بالتاء فانّه يقال للذكر من الحُمُر عَيْرٌ وللأُنثى عَيْرَةٌ فامّا قول الكُمَيْت

* عِيَراتُ الفَعالِ والسُودَدِ العِـــدِّ اليهم مَحْطوطةُ الأَعْكامِ *

ويروى والحَسَبِ العَوْدِ وهذا البيت من قصيدة يمتدح بها اهلَ البيت رضوان الله عليهم اجمعين اوّلُها

* مَن لقَلْبٍ مُتَيَّمٍ مُسْتَهامٍ * غيرِ ما صَبْوةٍ ولا أَحْلامِ *

والفَعالُ بفتح الفاء الكَرَمُ والسُّودَدُ السيادة والعِدُّ بالكسر الشىء الكثير وما له مادّةٌ لا تنقطع والحَسَبُ كَرَمُ الرجل والعَوْدُ القديم وقوله محطوطةُ الأعكامِ اى تركب الابل بأعكامها اى بأحمالها فيهم بالحسب والرُّشْدِ والافعالِ الحسنة،

فصل ٢٤٣

قال صاحب الكتاب وامتنعوا فيما اعتلّتْ عينُه من أَفْعُلَ وقد شذّ نحوُ أَقْوُسٍ وأَثْوُبٍ وأَعْيُنٍ وأَنْيُبٍ وامتنعوا فى الواو دون الياء من فُعولٍ كما امتنعوا فى الياء دون الواو من فِعالٍ وقد شذّ نحو فُؤُوجٍ وسُؤُوقٍ،

قال الشارح قد تقدّم انّ فَعْلًا يُجمع فى القلّة على أَفْعُلَ نحو أَكْلُبٍ وأَفْلُسٍ وفى الكثير على فِعالٍ وفُعُولٍ نحو كِلابٍ وفُلُوسٍ فامّا المعتلّ العين من نحو سَوْطٍ وحَوْضٍ وشَيْخٍ وبَيْتٍ فانّه اذا اريد به ادنى العدد جُمع على أَفْعالٍ نحو ثَوْبٍ وأَثْوابٍ وسَوْطٍ وأَسْواطٍ وبَيْتٍ وأَبْياتٍ وشَيْخٍ وأَشْياخٍ عدلوا فى المعتلّ عن أَفْعُلَ كراهيةَ الضمّة فى الواو والياء لو قالوا أَسْوُطٌ وأَبْيُتٌ اذ الضمّةُ على الواو والياء مستثقلةٌ وان سكن ما قبلهما وكان عنه مندوحةٌ فصاروا الى بناء آخر وهو أَفْعالٌ وقد شذّت الفاظٌ فجاءت على القياس المرفوض قالوا أَقْوُسٌ وأَثْوُبٌ وأَعْيُنٌ وأَنْيُبٌ جاؤا بها على أَفْعُلَ مَنْبَهةً على انّه الاصل قال الأَزرق العَنْبَرىّ

* طِرْنَ انقطاعةَ أَوْتارٍ مُحَظْرَبةٍ * فى أَقْوُسٍ نازَعَتْها أَيْمُنٌ شُمُلا *

وكذلك المعتلّ العين بالالف يُجمع على أَفْعالٍ من نحو بابٍ وأَبْوابٍ ونابٍ وأَنْيابٍ وذلك من قبل انّ الالف منه منقلبةٌ عن ياء او واو متحرّكتَيْن فى الاصل ولذلك اعتلّتا واذا كانت الالف اصلُها الحركةَ كانت فى الحكم من باب فَرَسٍ وقَلَمٍ وبابُ ذلك أَفْعالٌ نحو أَفْراسٍ وأَقْلامٍ لا أَفْعُلٌ، وكان بعضهم يفرق بين المذكّر والمؤنّث فيجمع منه ما كان مذكّرا على أَفْعالٍ كبابٍ وأَبْوابٍ ويجمع ما كان مؤنّثا على أَفْعُلَ كدارٍ وأَدْوُرٍ ونارٍ وأَنْوُرٍ وليس ذلك بمطّرد عند سيبويه ولا قياساً بدليل قولهم نابٌ وأَنْيابٌ واذا تجاوزتَ ادنى العدد كانت بناتُ الواو على فِعالٍ نحو سَوْطٍ وسِياطٍ وحَوْضٍ وحِياضٍ كانّهم كرهوا فُعُولًا لاجل الضمّة على حرف العلّة مع واو الجمع فامّا قلبُ الواو ياءً فسيُذكر فى موضعه من التصريف ان شاء

اللام وقد شذّ نحو فُؤوجٍ وسُؤوقٍ لِما ذكرناه من ارادة التنبيه على انّ ذلك هو الباب، فامّا بنات الياء فانّها تجمع على فُعُولٍ نحو بَيْتٍ وبُيوتٍ وشَيْخٍ وشُيوخٍ وغلب فُعُولٌ فى بنات الياء لئلّا تلتبس ببنات الواو اذ الواو فى فِعالٍ تصير الى الياء وكانت الضمّة مع الياء اخفّ منها مع الواو،

فصل ٣٤٣

قال صاحب الكتاب ويقال فى أَفْعُلٍ وفُعُولٍ من المعتلّ اللام أَدْلٍ وأَيْدٍ ودُلِيٌّ ودُمِيٌّ وقالوا نُحُوٌّ وقُنُوٌّ والقلبُ اكثر وقد يُكسَر الصدر فيقال دِلِيٌّ ونِحِيٌّ وقولُهم قِسِيٌّ كانّه جمع قَسْوٍ فى التقدير،

قال الشارح امّا ما كان معتلّ اللام من نحو دَلْوٍ وحَقْوٍ وجَرْوٍ فانّه يجمع فى ادنى العدد على القياس فيقال أَدْلٍ وأَحْقٍ وأَجْرٍ والاصلُ أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ فوقعت الواو طرفًا وقبلها ضمّة وليس من الاسماء المتمكّنة ما هو بهذه الصفة فكرهوا المَصيرَ الى بناءٍ لا نظيرَ له فأبدلوا من الضمّة كسرةً ثمّ قلبوا الواو ياءً لتطرّفها ووقوع الكسرة قبلها فصار من قبيل المنقوص كقاضٍ وغازٍ قال الشاعر

* لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَته * بالرَّقْمَتَيْن له أَجْرٍ وأَعْراسُ *

ومثله قَلَنْسُوَةٌ وقَلَنْسٍ وقَمَحْدُوَةٌ وقَمَحْدٍ لمّا حُذفت التاء للفرق بين الجمع والواحد صارت الواو طرفا وقبلها ضمّة فعُمل فيها ما تقدّم، وجُمع فى الكثير على فِعالٍ وفُعُولٍ قالوا دُلِيٌّ ودُمِيٌّ ودِماءٌ والاصل دُمُوٌّ ودُلُوٌّ فحوّلوه الى دُلِيٍّ ودُمِيٍّ ومثله عُصِيٌّ فى جمع عَصًا والعلّة فى تحويله الى ذلك اجتماعُ امرين احدُهما كونُ الكلمة جمعًا والجمعُ اثقل من الواحد والثانى انّ الواو الاولى مدّةٌ زائدةٌ لم يُعتدّ بها فاصلةً فصارت الواو التى هى لامُ الكلمة كانّها وَلِيت الضمّة وصار فى التقدير عُصُوٌ ودُلُوٌ فقلبت الواو ياءً على حدّ قلبها فى أَدْلٍ وأَحْقٍ ثمّ اجتمعت هذه الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التى قبلها للجمع وهى ساكنةٌ فقلبت الواو ياءً وادّغمت فى الياء الثانية على حدّ طَوَيْتُه طَيًّا ولَوَيْتُه لَيًّا ومنهم من يُتْبِع ذلك ضمّةَ الفاء فيكسرها ليكون العملُ من وجه واحد فيقول دِلِيٌّ وعِصِيٌّ ومنهم من يُبْقيها على حالها مضمومةً ويقول دُلِيٌّ وعُصِيٌّ، فامّا دُمِيٌّ فاللامُ ياءٌ من غير قلب فاجتمعت مع الواو قبلها ساكنةً فقلبت ياءً وادّغمت كما فُعل بعصيّ ودليّ ولو كان مثلُ عُصُوٍّ ودُلُوٍّ اسمًا واحدًا لا جمعًا لم يجب فيه القلبُ لخفّته الا تراك تقول مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ وعُتُوٌّ وعُتُوٌّ مصدر عَتَا يَعْتُو هذا هو الوجه المختار

ويجوز القلب فى الواحد فيقال مَغْزِىٌّ ومَدْعِىٌّ قال الشاعر

* وقد عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى * أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيَا *

انشده ابو عثمان مَعْدُوًّا بالواو على الاصل ورواه غيرُه مَعْدِيًّا فامّا الجمع من نحو حُقِيٍّ وعُصِيٍّ فلا يجوز فيه الّا القلبُ وقد شذّت الفاظٌ من هذا الجمع فجاءت على الاصل غيرَ مقلوبة كانّهم صحّحوها مَنْبَهةً على انّ اصلها ذلك قال الشاعر

* أَلَيْسَ مِن البَلاءِ وَجِيبُ قَلْبِى * وايضاعِى الهُمُومَ مع النُّجُوّ *

اراد جمع نَجْوٍ من السّحاب وحكى سيبويه عن بعض العرب انّه قال انّكم لَتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرةٍ يريد جمعَ نَحْوٍ اى جهاتٍ وقالوا بَهْوٌ وبُهُوٌّ فى الصدر وبُهِيٌّ ايضا وحكى ابن الأعرابىّ أَبٌ وأُبُوٌّ وأَخٌ وأُخُوٌّ وأنشد القنانىّ

* أَبَى الذَّمَّ أَخْلاقُ الكِسائىِّ وٱنْتَهَى * به المَجْدُ أَخْلاقَ الأُبُوِّ السَّوابِقِ *

وامّا قِسِىٌّ فمقلوبٌ من قُوُوسٍ ووزنُه فُلُوعٌ مقلوبٌ من فُعُولٍ كانّه فى التقدير جمعُ قَسْوٍ ثمّ قُلبت الواو فيه ياءً كدَلْوٍ ودُلِيٍّ فاعرفه ؞

فصــل ۳۴۴

قال صاحب الكتاب وذو التاء من المحذوف العَجُزِ يُجمع بالواو والنون مغيّرا اوّله كسِنُونَ وقِلون وغيرَ مغيّر كثُبون وقُلون وبالالف والتاء مردودا الى الاصل كسَنَوات وعِضَوات وغيرَ مردود كثُبات وهَنات وعلى أَفْعُلٍ كآمٍ وهو نظيرُ آكُمٍ ؞

قال الشارح قد تقدّم القول انّ أَقلّ الاسماء اصولًا ما كان على ثلثة احرف فامّا ما كان منها على حرفَيْن وفيه تاء التأنيث نحو قُلَةٍ وثُبَةٍ وبُرَةٍ وكُرَةٍ وسَنَةٍ ومِئَةٍ فانّها اسماءٌ منتقصٌ منها محذوفةُ اللامات فأصلُ قُلَةٍ قلوةٌ فحُذفت الواو تخفيفًا والقُلَةُ اسمُ لُعْبةٍ وهو أن يُؤخَذ عُودان صغيرٌ وكبيرٌ يُوضَع الصغير على الارض ويُضرَب بالكبير وهو من الواو لقولهم قَلَوْتُ بالقُلَةِ اذا لعب بها ؞ والثُبَةُ الجماعة من قوله تعالى فَٱنْفِرُوا ثُبَاتٍ او انفروا جميعا وأصلُ ثُبَةٍ ثُبْوَةٌ كظُلْمَةٍ وغُرْفَةٍ وقد بيّنتُ امره فى اوّل هذا الفصل وهو من قولهم ثَبَّيْتُ اى جمعتُ فهذا يدلّ انّ اللام حرفُ علّة ولا يدلّ انّه من الواو والياء لانّ الواو اذا وقعت رابعةً تُقلَب ياءً نحو أَعْطَيْتُ وأَرْضَيْتُ وهو من عَطَا يَعْطُو والرِضْوانِ وانّما قلنا انّها من الــواو

لانّ اكثرَ ما حُذف لامه من الواو نحوَ أَخٍ وأَبٍ، وامّا البُرَةُ فأصلُها بروة واللامُ محذوفة والبرةُ حَلْقة تُجعَل في أنف البعير لينقادَ وهي معتلّةُ اللام لقولهم في جمعها بُرًى وينبغي ان يكون المحذوف واوا حملًا على الاكثر، وكُرَةٌ كذلك لقولهم كَرَوْتُ بالكُرَة، وسَنَةٌ من الواو لقولهم سَنَواتٌ ومن قال سانَهْتُه كان المحذوف منه الهاءَ والهاء مشبّهةٌ بحرف العلّة فحُذفت كحذفه، وامّا مِئَةٌ فأصلُها مِأْيَةٌ بالياء لقولهم أَمْأَيْتُ الدراهمَ اذا كمّلتَها مائةً وقالوا في معنى مائةٍ مِأًى وهذا قاطعٌ على انّه من الياء، فاذا اريد جمعُ شيء من ذلك كان بالالف والتاء نحوَ قُلاتٍ وثُبات وبُرات وكُرات ومئات هذا هو الوجه في جمعها لانّها اسماءٌ مؤنّثةٌ بالتاء فكان حكمها في الجمع حكمَ قَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ ولم يكسّروها لانّها اسماءٌ قد حُذفت لاماتها لضرب من التخفيف وصارت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ولم يكسّروها على بناء يـردّ المحذوفَ فيكون نقضًا للغرض وتراجُعًا عمّا اعتزموه فيها فلذلك وجب جمعُها بالالف والتاء وقد يجمعون ذلك بالواو والنون فيقولون قُلُونَ وبُرُونَ وثُبُونَ وسِنُونَ ومِئُونَ ونحوَ ذلك كما يجمعون المذكّر ممّن يعقل من نحو المسلمين والصالحين كانّهم جعلوا جمعه بالواو والنون عوضاً ممّا مُنعه من جمع التكسير ومنهم من يكسر اوّل هذه الاسماء فيقولون قِلُونَ وثِبُونَ وسِنُونَ وانّما فعلوا ذلك للايذان بانّه خارجٌ عن قياس نظائره لانّه ليس في الاسماء المؤنّثة غيرِ المنتقص منها ما يُجمع بالـواو والنون وقد قال بعضهم في مِئُونَ انّ الكسرة في الجمع غيرُ الكسرة في الواحد كما انّ الضمّة في قولهم يا مَنْصُ في لغة من قال يا حارُ بالضمّ غيرُ التي كانت في مَنْصُورٍ، وقال ابو عمر الجَرْمىّ انّ الجمع بالالف والتاء للقليل وبالواو والنون للكثير فيقولون هذه ثُباتٌ قليلةٌ وثُبُونَ كثيرةٌ ولا أرى لذلك اصلًا وكانّ الذى حمله على ذلك أنّهم اذا صغّروه لم يكن الّا بالالف والتاء نحوَ سُنَيّاتٍ وقُلَيّات وثُبَيّات وانّما ذلك لانّه اذا صُغّر يُرَدّ اليه المحذوف فيصير كالتامّ فيُجمع بالالف والتاء كما يُجمع التامّ، وقد يجمعون من ذلك بالالف والتاء ما لا يجمعونه بالواو والنون قالوا ظُباتٌ وسِياتٌ ولم يقولوا ظُبُونَ ولا سِيُونَ كانّهم استغنوا عنه بالالف والتاء وفي ذلك دليلٌ على انّ الجمع بالالف والتاء هو الاصلُ في هذه الاسماء لانّك تجمع بالالف والتاء كلّ ما تجمعه منها بالواو والنون ولستَ تجمع بالواو والنون كلّ ما تجمعهُ بالالـف والتاء منها، والوجهُ ألّا تردّ المحذوفَ في الجمع في نحو قُلات وثُبات لما ذكرناه من ارادة التخفيف فيها وتعويضِ التاء عن المحذوف ولذلك استغنوا عن تكسيرها وقد ردّوا المحذوف في شيء منها تنبيهًا على الاصل وأُنْسًا بذلك انّ تاء التأنيث التى هي عوضٌ قد انحذفت قالوا سَنَةٌ وسَنَواتٌ وقالوا هَـنَـةٌ

وهَنَواتٌ وهَناتٌ قال الشاعر

* أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ *

وقالوا عِضَةٌ وعِضاهٌ وعِضَواتٌ قال الشاعر

* هذا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا * وعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهازِمَا *

وقد كسّروا شيئًا منها تكسيرَ التامّ قالوا أَمَةٌ وفى القليل آمٍ وفى الكثير اماءٌ فأَمَةٌ فَعَلَةٌ بتحريك العين وجُمعت فى القلّة على أَفْعُلَ كما قالوا أَكَمَةٌ وآكُمٌ وأصلُ آمٍ آمُوٌ فأبدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً كما فعلوا فى أَدْلٍ وأَجْرٍ وقالوا فى الكثير اماءٌ كما قالوا اكامٌ ولم يقولوا أَمُونَ فيجمعوه بالواو والنون كما قالوا سِنُونَ لانّهم قد كسّروه والجمعُ بالواو والنون انّما هو عوضٌ من التكسير ولم يجمعوه بالالف والتاء فيقولوا أَمَواتٌ كما قالوا سَنَواتٌ لانّهم استغنوا عن ذلك بآمٍ اذ كان جمعَ قلّةٍ مثلَه فاعرفه ،

فصـــل ٢٤٥

قال صاحب الكتاب ويُجمع الرُباعىّ اسمًا كان او صفةً مجرّدا من تاء التأنيث او غيرَ مجرّد على مثال واحد وهو فَعالِلُ كقولك ثَعالِبُ وسَلاهِبُ ودَراهِمُ وهَجارِعُ وبَراثِنُ وجَراشِعُ وقَماطِرُ وسَباطِرُ وضَفادِعُ وخَضارِمُ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الرباعىّ لثقله بكثرة حروفه لم يتصرّفوا فيه تصرّفَهم فى الثلاثىّ فلم يضعوا له فى التكسير الّا مثالا واحدا كالوا به جميعَ أبنية الرباعىّ القليلَ والكثيرَ وهو فَعالِلُ او ما كان على طريقته ممّا ثالثُ حروفه الفٌ وبعدها حرفان وذلك نحوُ ثَعْلَبٍ وثَعالِبَ وبُرْثُنٍ وبَراثِنَ وجُرْشُعٍ وجَراشِعَ وقِمَطْرٍ وقَماطِرَ وسِبَطْرٍ وسَباطِرَ وضِفْدِعٍ وضَفادِعَ وخِضْرِمٍ وخَضارِمَ والبُرْثُنُ من السباع والطير كالأصابع من الانسان والمَخالِبُ كالظُفْرِ والجُرْشُعُ من الابل العظيمُ والقِمَطْرُ وعاءٌ تُصان فيه الكُتُب ومنه قول الشاعر

* ليس بعِلْمٍ ما يَعِى القِمَطْرُ * ما العِلْمُ الّا ما وَعاهُ الصَدْرُ *

والسِبَطْرُ كالبسيط وهو المُمْتَدّ والضِفْدِعُ معروفةٌ من دَوابّ الماء وهو ضِفْدِعٌ بكسر الصاد والدال كزِبْرِجٍ وقد تُفتح الدال وهو قليل والخِضْرِم من اوصاف البَحْر يقال بحرٌ خِضْرِمٌ اى

كثيرُ الماء ورجلٌ خضرمٌ كثيرُ العطيّة فهذا وزنُه فَعالِلُ لانّ حروفه كلّها اصولٌ وقالوا مَسْجِدٌ ومَساجِدُ فهذا وزنُه مَفاعِلُ وقالوا فى المُلْحَق به جَدْوَلٌ وجَداوِلُ وهذا وزنُه فَعاوِلُ والبناء فى هذا كلّه على طريقة واحدة وانّما اختاروا هذا البناء لخفّته وذلك انّه لمّا كثُرت حروف الرباعىّ فطال ثقُل ووجب طلبُ الخفّة له ولما ذكرناه من ثِقَله كان الرباعىّ فى الكلام اقلّ من الثلاثىّ ولزم جمعُه طريقةً واحدةً ولم يزد فى مثال تكسيره الّا زيادةً واحدةً هَرَبًا من الثقل واختاروا اخفَّ حروف اللين وهى الالف وفتحوا اوّله لخفّة الفتحة وكسروا ما بعد الالف حملًا على التصغير لانّ الالف فى التكسير وَسيلةُ ياء التصغير فكما كسروا ما بعد ياء التصغير كسروا ما بعد الالف فى التكسير والذى يدلّ انّ الفتحة فى ثَعالِبَ وجَعافِرَ غيرُ الفتحة فى ثَعْلَبٍ وجَعْفَرٍ فتحُها فى سَباطِرَ وبَراثِنَ مع انّ الاوّل فى سِبَطْرٍ وبُرْثُنٍ ليس مفتوحا، ولم يجيؤا فى الرباعىّ ببناء قلّة وانّما بناء ادنى عدده وأقصاه بناءٌ واحدٌ وهو فعالِلُ فتقول ثلاثةُ قَماطِرَ فتستعمله فى القليل وهو للكثير لانّك لا تصل الى الجمع بالالف والتاء لانّه مذكّرٌ ولا يمكن الاتيانُ ببناء ادنى العدد الّا بحذف حرف من نفس الاسم ألا ترى انّك لو اخذتَ تكسّر نحوَ ضِفْدِعٍ على أَفْعُلٍ وأَفْعالٍ لوجب ان تقول أَضْفُدٌ وأَضْفادٌ فلمّا كان يؤدّى بناء القلّة الى حذف شىء من الاسم وكان عنه مندوحةٌ رُفض واذا اجتُزِئ ببناء الكثرة عن بناء القلّة حيث لا حَذْفَ نحوَ شُسُوعٍ كان هنا أَوْلى ولا فَرْقَ فى ذلك بين الاسم والصفة ألا تراهم يقولون فى ثَعْلَبٍ وجَعْفَرٍ ثَعالِبُ وجَعافِرُ وكذلك تقول فى سَلْهَبٍ وصَقْعَبٍ سَلاهِبُ وصَقاعِبُ والسلهب الطويل وكذلك الصقعب وكما قالوا ضِفْدِعٌ وضَفادِعُ وزِبْرِجٌ وزَبارِجُ قالوا خِضْرِمٌ وخَضارِمُ وصِمْرِدٌ وصَمارِدُ والصمرد الناقةُ القليلةُ اللبن وكذلك الباقى لا فرق فيه بين الاسم والصفة وذلك انّهم اذا استثقلوا الاسمَ وراموا تخفيفَه فلأَنْ يخفّفوا الصفة لثقلها بتضمّنها ضميرَ الموصوف كان ذلك أَوْلى وكذلك ما فيه تاء التأنيث حكمُه فى التكسير حكمُ ما لا تاء فيه نحوُ زَرْدَمَةٍ وزَرادِمَ وجُمْجُمَةٍ وجَماجِمَ ومَكْرُمَةٍ ومَكارِمَ تجمعُه جمعَ ما لا تاء فيه لانّ التاء زائدةٌ تسقط فى التكسير الّا انّك اذا اردت ادنى العدد جمعتَه بالالف والتاء نحوَ زَرْدَمات وجُمْجُمات ومَكرمات لمكان تاء التأنيث فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وامّا الخُماسىّ فلا يكسَّر الّا على استكراهٍ ولا يُتجاوز به إن كُسّر هذا المثالُ بعد حذفِ خامسه كقولهم فى فَرَزْدَقٍ فرازِدُ وفى جَحْمَرِشٍ جَحامِرُ،

قال الشارح اعلم انّه لا يجوز جمعُ الاسم الخماسىّ لإفراطه فى الثقل بطُوله وكثرة حروفه وبُعْدِه عن المثال

المعتدل وهو الثلاثىّ وتكسيرُه يزيده ثِقَلًا بزيادة الف الجمع فكرهوا تكسيرَه لذلك فاذا اريد تكسيرُه حذفوا منه حرفا وردّوه الى الاربعة وذلك الحرفُ الآخِرُ وانّما حذفوا الاخر لوجهَيْن احدُهما انّ الجمع يسلَم حتّى يُنتهى اليه فلا يكون له موضعٌ الثانى انّ الحرف الاخر هو الذى أثقلَ الكلمة فلو لا الخامسُ ما كان ثقيلًا فلذلك تَنكّبوا تكسيرَ بنات الخمسة لكراهِيَتِهم أن يحذفوا من الاصول شيئًا وذلك قولك فى سَفَرْجَلٍ سَفارِجُ وفى شَمَرْدَلٍ شَمارِدُ وكذلك جميعُ الخماسىّ تحذف اللامَ وتبنيه على مثالٍ من امثلة الرباعىّ نحو جَعْفَرٍ وزِبْرِجٍ ونحوِهما ثمّ تجمعه جمعَه وقالوا فى فَرَزْدَقٍ فرازِقُ والجَيَّدُ فَرازِدُ وانّما حذفوا الدال لانّها من مَخْرَجِ التاء والتاءُ من حروف الزيادة فلمّا كان كذلك وقُربت من الطرف حذفوها ومن قال ذلك لم يقل فى جَحْمَرِشٍ جَحارِشُ لتباعُد الميم من الطرف ٭

قال صاحب الكتاب ويقال دَهْثَمُونَ وهِجْرَعون وصَهْصَلِقون وحَنْظَلاتٌ وبُهْصُلات وسَفَرْجَلات وجَحْمَرِشات ٭

قال الشارح يريد انّ الاسم الخماسىّ لا يُجمع مكسّرًا لما ذكرناه ويُجمع سالمًا لانّ الزيادة التى تلحقه فى جمع السلامة غيرُ معتدّ بها من نفس الكلمة لانّها زيادةٌ عليها بعد سلامة لفظ الواحد بمنزلة الزيادة للاعراب والنحويّون يقدّرون التثنيةَ وجمعَ السلامة تقديرَ ما عُطف من الاسماء فاذا قلت الزيدان فهو بمنزلة زيدٌ وزيدٌ واذا قلت الزيدون فهو بمنزلة زيد وزيد وزيد فكما انّ المعطوف أجنبىٌّ من المعطوف عليه كذلك ما قام مقامَه فاذا كان الاسم الخماسىّ عَلَمًا جمعتَه جمعَ السلامة نحوَ فَرَزْدَقٍ وفرزدقون وكذلك اذا كان صفةً من صفات من يعقل وذلك قولهم دَهْثَمٌ ودَهْثَمُونَ وهِجْرَعٌ وهِجْرَعُونَ الدهثمُ السَهْلُ الخُلُق وأرضٌ دهثمةٌ اى سهلة والهِجرَعُ الطويل وقالوا صَهْصَلِقٌ وصَهْصَلِقون والصهصلق الصوت الشديد يقال رجلٌ صهصلقُ الصوت وقومٌ صهصلقون وقوله حَنْظَلاتٌ وبُهْصُلات وسَفَرْجَلات وجَحْمَرِشات يريد انّ الاسم الرباعىّ والخماسىّ اذا كان فيهما تاء التأنيث جُمع لأدنى العدد بالالف والتاء نحو حنظلة وحنظلات وهى الشَرْىُ وبهصلة وبهصلات والبهصلة بالباء المضمومة والصاد غير المعجمة المضمومة المرأةُ القصيرة وقالوا فى الخماسىّ سفرجلةٌ وسفرجلات وجحمرش وجحمرشات والجحمرشُ العجوز المُسنّة جمعوها بالتاء لانّها مؤنّثةٌ وإن لم تكن فيه علامةٌ فاعرفه ٭

فصــل ٣٤٦

قال صاحب الكتاب وما كانت زيادتُه ثالثةً مَدّةً فلأسمائه فى الجمع احد عشر مثالا أَفعِلَةٌ فُعُلٌ فِعْلانٌ

فَعائِلُ فُعْلانُ فِعْلَةٌ أَفْعالٌ فِعالٌ فُعُولٌ أَفْعِلاءُ أَفْعُلٌ وذلك نحوُ أَزْمِنَةٍ وأَحْمِرةٍ وأَغْرِبةٍ وأَرْغِفةٍ وأَعْمِدةٍ وقُذُلٍ وخُمُرٍ وقُرُدٍ وكُثُبٍ وزُبُرٍ وغِزْلانٍ وصِبيران وغِرْبان وظُلْمان وقِعْدان وأَفائِلَ وذَنائب وشَمائِلَ وزُقّانٍ وقُضْبان وغِلْمَةٍ وصِبْيَةٍ وأَيْمانٍ وأَفْلاءٍ وفِصالٍ وعُنُوقٍ وأَنْصِباء وأَلْسُنٍ ولا يُجمع على أَفْعُلَ الّا المؤنّثُ خاصّةً نحو عَناقٍ وأَعْنُقٍ وعُقابٍ وأَعْقُب وذِراعٍ وأَذْرُعٍ وأَمْكُنٍ من الشواذّ ❊

قال الشارح اعلم انّ ما كان من الاسماء على اربعة احرف وثالثُه حرفُ لين فأبنيةُ تكسيره احدَ عشرَ بناءً على ما ذُكِرَ والاسماء التى تُكسَّر من هذا البناء خمسةُ ابنية فَعالٌ كزَمان وفِعالٌ كحِمار وفُعالٌ كغُراب وفَعِيلٌ كرَغِيف وفَعُولٌ كعَمُود فما كان من الاوّل وهو فَعالٌ فانّه يُجمع فى القلّة اذا كان اسماً مذكّرا على أَفْعِلَةٍ نحو زَمانٍ وأَزْمِنَةٍ وقَذالٍ وأَقْذِلَةٍ وفَدانٍ وأَفْدِنَةٍ وكذلك كُلُّ ما كان على اربعة احرف ثالثُه حرفُ مدّ ولين نحوُ حِمارٍ وأَحْمِرَةٍ وغُراب وأغرِبة ورَغِيف وأرغِفة وعَمُود وأعمِدة لانّها سواءٌ فى الزيادة والحركة والسكون وانّما جمعوه على أَفْعِلَةٍ فى القلّة ليكون على منهاجِ أَفْعُلَ فى جمعِ فَعْلٍ بسكون العين كانّهم توهّموا حذفَ الزائد وذلك انّ هذه الاسماء انّما زادت على فَعْلٍ بحرف اللين وهو مدّةٌ زائدةٌ وما قبله من الحركة من توابعه وأعراضه اذ لا يكون حرفُ المدّ واللين الّا وقبله من جنسه وكما جمعوا فَعْلًا على أَفْعُلَ نحوَ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ كذلك جمعوا هذه الاسماء على أَفْعِلَةَ اذ لا فرقَ بين أَفْعُلَ وأَفْعِلَةَ الّا زيادةُ عَلَم التأنيث فامّا الهمزةُ ففى اوّلهما جميعا والضمّةُ التى فى عينِ أَفْعُلَ كالكسرة التى فى عين أَفْعِلَةَ مع انّ هذه الضمّة قد تصير كسرةً مع المعتلّ فى نحوِ أَدْلٍ وأَظْبٍ فاذا اردت بناء الكثرة قلت فُدُنٌ وفُدْنٌ وقَذالٌ وقُذُلٌ وقد يستغنون ببناء القلّة فلم يجاوزوه نحوَ زمانٍ وأَزْمِنَةٍ ومَكانٍ وأَمْكِنَةٍ وقد كسّروه على فُعُولٍ قالوا عَناقٌ وعُنُوقٌ ❊ وامّا الثانى وهو فِعالٌ بكسر الفاء فحكمُه فى جمع الكثرة كحكم فَعالٍ لانّه ليس بينهما فى البناء الّا فتحُ الاوّل وكسرُه ولذلك استويا فى بناء جمع الكثرة كما استويا فى القليل فتقول فى القليل حِمارٌ وأَحْمِرَةٌ وخِمارٌ وأَخْمِرَةٌ كما كان كذلك فى فَعالٍ وقالوا فى الكثير حُمُرٌ وخُمُرٌ وأُزُرٌ وقالوا شِمالٌ للبَد وشَمائلُ كسّروه على فَعائلَ كانّهم جعلوه من ذوات الاربعة بزيادة الالف التى فيه فصار كقِمَطْرٍ وقَماطِرَ فامّا قول ابى النَّجْم * يأتى لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ * وقولُ الأَزرق العَنْبَرى * نازَعْتُها أَيْمُنٌ شُمُلا * فانّهما قدّرا حذفَ الالف فصار ثلاثيًا ثمّ جمعاه على أَفْعُلَ وفُعُلٍ نحو أَكْلُبٍ وأُسُدٍ ومثله لِسانٌ وأَلْسُنٌ ❊ وامّا فُعالٌ مضمومَ الفاء نحوُ غُرابٍ وغُلام وخُراجٍ فانّه يُكسَّر لأدنى العدد على أَفْعِلَةٍ على حدّ تكسيرِ فَعالٍ وفِعالٍ لانّه ليس بينهما الّا ضمُّ الفاء وذلك قولك غُرابٌ وأَغْرِبَةٌ وخُراج

وأَخْرِجَة ولم يقولوا أَغْلِمَةٌ كانّهم استغنوا عنه بغِلْمَةٍ لانّ غِلْمَةً على زنة فِعْلَة وهو من أبنية ادنى العدد وربّما رُدّ فى التصغير الى الباب يقولون أُغَيْلِمَةٌ وقالوا فى الكثير فِعْلانٌ نحو غُراب وغِرْبانٍ وغُلام وغِلْمان وقيل انّما قالوا فى الكثير فِعْلانُ لانّ ألفه مدّةٌ زائدةٌ فلمّا حُذفت صار كانّه غُرَبٌ وغُلَمٌ على مثال صُرَدٍ وجُرَذٍ فكما قالوا صِرْدانٌ وجِرْذانٌ كذلك قالوا غِرْبان وغِلْمان ، وامّا فَعِيلٌ فانّه يُكسّر فى ادنى العدد على أَفْعِلَةَ كفَعالٍ وفِعالٍ لانّهنّ اخواتٌ فى الزنة والحركات والسكون وذلك قولك جَرِيبٌ وأَجْرِبَةٌ وكَثِيبٌ وأَكْثِبَةٌ ورَغِيفٌ وأَرْغِفَةٌ وربّما كسّروه فى القلّة على فِعْلَةٍ نحو صَبِىٍّ وصِبْيَةٍ كما قالوا غِلْمَةٌ وعلى أَفْعالٍ نحو يَمِينٍ وأَيْمانٍ كانّهم حذفوا الزائد وكسّروا ذوات الثلاثة فاذا جاوزتَ ادنى العدد فانّه يجىء على فُعُلٍ كأخواته وعلى فُعْلانَ نحو قولك قَضِيبٌ وقُضُبٌ وقُضْبانٌ ورَغِيفٌ ورُغُفٌ ورُغْفانٌ وكَثِيبٌ وكُثُبٌ وكُثْبانٌ هذا بابُه وعليه قياسُ ما جُهل امره وما عدا ذلك فشاذٌ يُسمع ولا يقاس عليه وقالوا نَصِيبٌ وأَنْصِباءُ وخَمِيسٌ وأَخْمِساءُ فجمعوه على أَفْعِلاءَ كانّهم شبّهوه بالصفة حيث قالوا شَقِىٌّ وأَشْقِياءُ وتَقِىٌّ وأَتْقِياءُ ولانّهم يجمعون عليه ما كان معتلًّا او مضاعفا جاوًا بهذا البناء فى الكثير على منهاج بناء القلّة ألا ترى انّه لا فرقَ بينهما الّا ابدالُ عَلَم التأنيث وهو التاء بغيره وقد كسّروه على فِعْلانَ بكسر الفاء وهو قليل ايضا قالوا ظَلِيمٌ وظِلْمانٌ وقَضِيبٌ وقِضْبانٌ ويقال قُضْبانٌ ايضا وقالوا فَصِيلٌ وفِصْلانٌ وعَرِيضٌ وعِرْضانٌ كانّهم شبّهوه بفِعالٍ وكسّروه تكسيرَه نحو غُراب وغِرْبانٍ والعَرِيضُ التَيْسُ كانّهم جاوًا به على حذف الزائد وقالوا أَفِيلٌ وافالٌ وأَفائلُ فمن قال افالٌ جمعه على حذف الزيادة وجعله ثلاثيًّا ومن قال أَفائلُ جمعه على الزيادة كما قالوا شَمائلُ وقالوا أَدِيمٌ وأَدَمٌ وأَفِيقٌ وأَفَقٌ وهما اسمان للجمع وليسا بتكسير الواحد ، وامّا فَعُولٌ فجراه فى التكسير مجرى فَعِيلٍ وذلك لاستوائهما فى العدد والحركات والسكون ليس بينهما فرقٌ الّا انّ زيادة فَعُولٍ الواوُ وزيادة فَعِيلٍ الياءُ والياءُ اختُ الواو فاذا اردت ادنى العدد بنيتَه على أَفْعِلَةَ كما كان فعيل كذلك فتقول عَمُودٌ وأَعْمِدَةٌ وخَرُوف وأَخْرِفَة وقَعُود وأَقْعِدَة وتقول فى الكثير عُمُدٌ وعُنُدٌ وقُدُمٌ فى جمع قَدُومٍ كسّروه على حدّ قَلِيبٍ وقُلُبٍ وكَثِيبٍ وكُثُبٍ وقد قالوا خِرْفانٌ وقِعْدانٌ وعِتْدانٌ فى جمع عَتُودٍ شبّهوه بغُرابٍ وغِرْبانٍ وغُلامٍ وغِلْمانٍ والبابُ الاوّل خالفتْ فَعُولٌ فَعِيلًا هنا كما خالفتْها فُعالٌ وقالوا ذَنُوبٌ للدَلْوِ وذَنائبُ كسّروه بالزيادة كما قالوا أَفائلُ وقد جاوًا به فى القلّة على أَفْعالٍ نحو فَلُوٍّ وأَفْلاءٍ كسّروه على حذف الزيادة ، واعلمْ انّ كلّ ما جاء من ذلك على فُعُلٍ فيجوز تسكينُه تخفيفا نحو قولك فى كُتُبٍ كُتْبٌ وفى رُسُلٍ رُسْلٌ وهى لغةُ بنى تميم قالوا كلّ ما اصلُه الحركة يجوز

تسكينه تخفيفا وحُكى عن ابى الحسن انّ كلّ فُعْلٍ فى الكلام فتثقيله جائزٌ الّا ما كان صفةً نحوَ حُمْرٍ او معتلَّ العين نحوَ سُوقٍ فالاوّل يجوز فى الكلام وحال السعة والثانى لا يجوز الّا فى الشعر، فقد صار أمثلةُ تكسيره احدَ عشرَ مثالًا من ذلك أَفْعِلَةٌ وهى القياس فيه لأدنى العدد يشترك فيه الأبنيةُ الخمسةُ فَعالٌ نحوُ زمانٍ وأَزْمِنَةٍ وفِعالٌ نحوُ حِمار وأَحْمِرَة وفُعالٌ كغُراب وأَغْرِبَة وفَعيلٌ كرَغيف وأَرْغِفة وفَعُولٌ كعَمُود وأَعْمِدَة، ومن ذلك فُعُلٌ بضمّ الفاء والعين وهو القياس فى الكثير وقد جاء فى الامثلة الخمسة من ذلك فَعالٌ قالوا قَذالٌ وقُذُلٌ وهو مؤخّر الرأس ومَعْقِد العِذار من الفرس وفِعالٌ نحو حِمار وحُمُر وفُعالٌ نحو قُراد وقُرُد والقُراد صِغارُ الحَلَم ويُجمَع على قِرْدانٍ ايضا وفَعيلٌ نحو كَثيب وكُثُب وهى تِلالُ الرمل وفَعُولٌ نحو زَبُور وزُبُر وهو الكتاب وهو فَعُولٌ بمعنى مَزْبُور اى مكتوب فيه، ومنه فِعْلانٌ وقد جاء ايضا فى الامثلة الخمسة قالوا غَزالٌ وغِزْلانٌ وصِوارٌ وصِيرانٌ والصِوارُ القطيع من البَقَر وهو ايضا وِعاء المِسْك قال الشاعر

* اذا لاحَ الصِوارُ ذكرتُ لَيْلَى * وأَذْكُرُها اذا نَفَحَ الصِوارُ *

فجمع بينهما وفُعالٌ غُرابٌ وغِرْبانٌ وفَعيلٌ ظَليمٌ وظِلْمانٌ وفَعُولٌ قَعُودٌ وقِعْدانٌ، ومن ذلك فَعائِلُ جاء فى بناءَيْن فَعيلٍ وفَعُولٍ قالوا فى فَعيلٍ أَفيلٌ وأَفائِلُ وهى صغار الابل وقالوا فى فَعُولٍ ذَنُوبٌ وذَنائِبُ والذَنوبُ الدَلْوُ المملوءة، ومن ذلك فُعْلانٌ وهو فى بناءَيْن فُعالٍ نحوِ زُقاقٍ وزُقّانٍ وفَعيلٍ نحوِ قَضيب وقُضْبانٍ، ومن ذلك فِعْلَةٌ وهو منها فى بناءَيْن ايضا فُعالٍ قالوا غُلامٌ وغِلْمَةٌ وفَعيلٍ نحوِ صَبِىٍّ وصِبْيَةٍ وهى من أبنية ادنى العدد، ومن ذلك أَفْعالٌ وهو فى بناءَيْن فَعيلٍ وفَعُولٍ قالوا لليَد يَمِينٌ وأَيْمانٌ وفَلُوٌّ وأَفْلاء والفَلُوُّ المُهْر سُمّى بذلك لانّه يُفتلى عن أُمّه اى يُقطَع، ومن ذلك فِعالٌ لم يأت الّا فى مثال واحد وهو فَعيلٌ قالوا فَصيلٌ وفِصالٌ، ومنه فُعُولٌ وهو ايضا فى مثال واحد وهو فَعالٌ قالوا عَناقٌ وعُنُوقٌ وهى الأنثى من ولد المَعْز، ومن ذلك أَفْعِلاء جاء فى بناء واحد ايضا وهو فَعيلٌ قالوا نَصيبٌ وأَنْصِباء، ومن ذلك أَفْعُلٌ ولا يجمع على أَفْعُلَ الّا ما كان مؤنّثا سواء كان على فَعالٍ او فُعالٍ او فِعالٍ قالوا عَناقٌ وأَعْنُقٌ وعُقابٌ وأَعْقُبٌ وذِراعٌ وأَذْرُعٌ فامّا لِسانٌ وأَلْسُنٌ فانّ فيه لغتَيْن التأنيثَ والتذكيرَ فمن أنّث قال أَلْسُنٌ ومن ذكّر قال أَلْسِنَةٌ كانّهم فرقوا بين جمع المذكّر من هذا البناء والمؤنّث كما فصلوا بين جمعِ نحوِ قَصْعَة وكَعْب فجمعوه على خلاف جمع المذكّر لانّ المذكّر يجمع فى القلّة على أَفْعِلَة وهذا يجمع على أَفْعُلَ وشبّهوه بالعدد يكون فى المذكّر بالهاء نحو ثلثة وأربعة وفى المؤنّث بغيرها نحو ثلث وأربع ولم يجمعوه جمعَ ما فيه تاء التأنيث نحو قَصْعَة وجَفْنَة وإن كان على عدّته لانّ زيادته ليست كتاء التأنيث لانّ زيادته

مَدّةٌ زائدةٌ كالإشباع فاعتقدوا سقوطَها فصار على ثلثة احرف فجُمع على أَفْعُلٍ كما يُجمَع الثلاثة عليه نحو كَعْبٍ وأَكْعُبٍ وفَلْسٍ وأَفْلُسٍ ولذلك قالوا فى الكثير عُنُوقٌ لانّ فُعُولًا وأَفْعُلَ يترادفان على الثلاثىّ نحو فَلْسٍ وأَفْلُسٍ وفُلُوسٍ وربّما قالوا عُنُقٌ قصروا فُعُولًا كما قالوا أُسُدٌ فى أُسُودٍ وربّما خُفّف ايضا فقالوا عُنْقٌ كما قالوا أُسْدٌ وقد قالوا مَكانٌ وأَمْكُنٌ فجمعوه جمعَ المؤنّث والمكانُ مذكّرٌ جاء ذلك شاذًّا ومُجازه انّه على فَعالٍ والمكانُ أرضٌ والارضُ مؤنّثةٌ فجُمع جمعَ ما هو مؤنّثٌ والمشهور أَمْكِنَةٌ على القياس فاعرفه ٠

قال صاحب الكتاب ولم يجئْ فُعُلٌ فى المُضاعَف ولا المعتلّ اللام وقد شذّ نحو ذُبٌّ فى جمع ذُبابٍ ٠

قال الشارح يريد انّ المضاعف يجمع فى القلّة على أَفْعِلَةٍ نحو كِنانٍ وأَكِنّةٍ والكِنانُ ما يَكُنّك اى يستُرك من مَطَرٍ او حَرٍّ او بَرْدٍ وعِنانٍ وأَعِنّةٍ وخِلالٍ وأَخِلّةٍ والخِلالُ العُود يُتخلّل به وما يُخَلّ به الثوبُ ايضا واقتصروا على بناء القلّة وإن عنوا الكثيرَ استغنوا بأَكِنّةٍ وأَعِنّةٍ عن ان يقولوا كُنُنٌ وعُنُنٌ فيكرّروا النون من غير ادّغام كانّهم استثقلوا ذلك وكان عنه مندوحةٌ وهو الاجتزاء ببناء القلّة واذا كانوا قد اجتزؤا ببناء القلّة حيث لا ضرورةَ نحو زَمانٍ وأَزْمِنَةٍ ومَكانٍ وأَمْكِنَةٍ ورَسَنٍ وأَرْسانٍ كان مع الضرورة أَوْلى ٠ فإن قيل فهلّا ادّغموه وقالوا كُنٌّ وعُنٌّ قيل لو فعلوا ذلك لم ينفكّ من ثقل التضعيف فامّا قولهم ذُبٌّ فى جمع ذُبابٍ فهو شاذّ فانّه يقال ذُبابةٌ للواحد وذُبابٌ للجنس على حدّ بَطّةٍ وبَطٍّ وحَمامةٍ وحَمامٍ ويجمع الذُبابُ فى القلّة على أَذِبّةٍ والكثيرُ ذِبّانٌ على حدّ غُرابٍ وأَغْرِبَةٍ وغِرْبانٍ قال النابغة * ضَرّابةٍ بالمِشْفَرِ الأَذِبّهْ * فامّا المعتلّ فإن كان معتلّ العين بالياء كان حكمُه حكمَ الصحيح يقال عِيانٌ وأَعْيِنَةٌ فى العدد القليل وفى الكثير عُيُنٌ بضمّ الياء لانّ الضمّة على الياء لا تثقل ثقلَها على الواو ومن قال فى رُسُلٍ رُسْلٌ فخفّف قال هنا عِيْنٌ بكسر العين كما قالوا دَجاجةٌ بُيُوضٌ ودَجاجٌ بُيُضٌ وبِيضٌ وانّما كسروا الفاء لتصحّ الياء ولا تنقلبَ واوا لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها فى مُوسِرٍ ومُوقِنٍ فان كان من ذوات الواو من نحو خُوانٍ ورُواقٍ كُسّر فى القلّة على أَفْعِلَةٍ تكسيرَه فى الصحيح نحو أَرْوِقَةٍ وأَخْوِنَةٍ وتقول فى الكثير خُونٌ ورُوقٌ تأتى به على لغة بنى تميم بالاسكان كانّهم استثقلوا الضمّة على الواو فحذفوها وكان الاصل خُوُنٌ ورُوُقٌ فإن اضطرّ الشاعر ردّ الاصلَ قال عَدِىٌّ * وفى الأَكُفّ اللامعاتِ سُوُرْ * وما كان من ذلك معتلّ اللام من نحو كِساء ورِداء وغِطاء وسَماء فانّك تكسّره فى القلّة على أَفْعِلَةٍ نحو أَكْسِيَةٍ وأَرْدِيَةٍ وأَغْطِيَةٍ ولا تُجاوِزه الى بناء الكثرة وذلك من قبل انّ الهمزات التى فى اواخر هذه الاسماء

اصلها الواو لانّه من غطا يَغْطو والكِسْوة فلو بنيته للكثير على حدّ فُذُنٍ وقُذُلٍ لقلت كُسُوٌ وغُطُوٌ وسُمُوٌ فكانت الواو تقع طرفًا وقبلها ضمّة وذلك معدوم في الاسماء المتمكّنة وكان يلزم قلبُ الواو ياءً والضمّة كسرةً على حدّ صَنيعك في أَدْلٍ وأَجْرٍ فلمّا كان يؤدّي الى هذا التغيير وكان عنه مندوحة تجنّبوه واجتزؤا ببناء القلّة ، فامّا رِدآء فلامُه ياء لقولهم حسنُ الرِدْيَة ولا يكسّر على فُعُلٍ لانّه يلزم وقوعُ الياء طرفًا وقبلها ضمّة فكان يلزم قلبُها واوًا لضُعْفها بتطرّفها ووقوعِ الضمّة قبلها فكان يصير حالُها كحال ما لامُه واوٌ ، فامّا سَمآء فاذا اريد به المَطَرُ كُسّر في ادنى العدد على أَسْمِيَة وفي الكثير سُمِيّ قال العجّاج

* تَلُفُّهُ الأَرْواحُ والسُمِيُّ * وهو فُعُولٌ فُعل به ما فُعل بعُصِيّ ودُلِيّ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ولما لحقتْه من ذلك تاء التأنيث مثالان فَعائِلُ فُعُلٌ وذلك نحو صَحائفَ ورَسائلَ وحَمائمَ وذَوائبَ وحَمائلَ وسُفُنٍ ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من الاسماء مؤنّثا بالتاء على أربعة احرف ثالثُه حرف مدّ ولين على زنة فَعالَة كحَمامَةٍ ودَجاجَةٍ او فِعالَة كرِسالَةٍ وعِمامَةٍ او فُعالَة كذُؤابَةٍ وذُبابَةٍ او فَعيلَة كصَحيفَةٍ وسَفينَةٍ او فَعُولَة كحَمُولَةٍ ورَكُوبَةٍ فإنّ بابه أن يُكسَّر على فَعائِلَ نحو حَمائمَ ودَجائجَ ورَسائلَ وعَمائمَ وذَوائبَ وذَبائبَ وصَحائفَ وسَفائنَ وحَمائلَ ورَكائبَ وانّما كان الباب فيما لحقتْه التاء من هذه الأبنية أن يجمع على فَعائلَ لانّهم ارادوا الفصلَ بين جمع المذكّر والمؤنّث من هذه الابنية كما فصلوا بين جمع قَصْعَةٍ وقَلْسٍ ورَحَبَةٍ وقَلَمٍ فنزّلوا الزائدَ الذي هو حرفُ المدّ فيها منزلةَ الاصل فجمعوها على الزيادة التي فيها ولم يُقدّروا حذفَها فصارت كالاربعة من نحو جُخْدُبٍ وبُرْثُنٍ فكما قالوا جَخادِبُ وبَراثِنُ قالوا هنا حَمائمُ ورَسائلُ لانّه على طريقةِ فَعالِلَ اذ كان في العدّة والحركات مثلَه وإن اختلفا في الوزن فوزنُ جَخادبَ وبَراثنَ فَعالِلُ ووزنُ حَمائمَ ورَسائلَ فَعائلُ لانّ الثالث منها مَدّة زائدة فقوبلتْ في المثال بمثلها والثالثُ من جُخْدُبٍ اصلٌ فقوبل في المثال باللام ، فاذا اردت العدد القليل جمعته بالالف والتاء نحو حَمامات ورِسالات وذُؤابات وصَحيفات وحَمُولات وربّما قالوا ثلاثُ صَحائفَ ورَسائلَ فاستعملوا هذا البناء في القليل كما قالوا ثلثةُ جَعافِرَ وجَخادِبَ الّا انّ استعمالَ نحو جَخادبَ في القليل عن ضرورةٍ اذ لا يمكن جمعُها بالالف والتاء وفي صَحائفَ وبابه استحسانٌ وتشبيهٌ بجَخادبَ ، فان قيل ولِمَ قلبتَ حرف المدّ همزةً في الجمع قيل لمّا جُمع على الزيادة وقعت الفُ حَمامة ورِسالة وذُؤابة بعد الف التكسير والفُ التكسير تُكسّر ما بعدها من نحو جَعافِرَ وزَبارِجَ وبَراثِنَ والالفُ مَدّة زائدة لا حظّ لها في الحركة فقُلبت الى اقرب الحروف اليها بما يمكن

تحريكه وهو الهمزة فقالوا حمائم ورسائل وذوائب لامتناع الحركة فيها فان قيل فانّكم همزتم الالف فى حمائم وذوائب لامتناع الحركة فيها فما بالكم همزتموها فى صحائف وحمائل مع امكان الحركة فى الياء والواو قيل لمّا كانت الياء فى صحيفة والواو فى حمولة مدّتين زائدتين لا حظّ لهما فى الحركة حملوهما فى الهمزة على الالف فى حمامة ورسالة وذؤابة اذ كانت مثلها فى الزيادة والمدّ ألا ترى أنّك لا تهمز نحو ياء معيشة بل تتركها ياءً على حالها فى الجمع نحو قولك مَعايش لكون الياء فيها اصلاً متحرّكةً فى الاصل وهمزها ردىء ووجهه ومجازه التشبيه بصحيفة وكتيبة وليس مثلهما ، وربّما قالوا سُفُنٌ وصُحُفٌ فكسّروه على فُعُلٍ وشبّهوه بقَليب وقُلُب كانّهم لم يعتدّوا بالهاء وجمعوا سَفينًا وصَحيفًا على سُفُنٍ وصُحُفٍ كما قالوا جَفْرةٌ وجِفارٌ فقدّروا الهاء ساقطةً وجمعوه جمعَ ما لا هاء فيه حتى كانّهم جمعوا جَفْرًا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ولصفاته تسعةُ أمثلة فُعَلاءُ فُعُلٌ فِعالٌ فُعْلانٌ فِعْلانٌ أَفْعالٌ أَفْعِلاءُ أَفْعِلَةٌ فُعُولٌ وذلك نحو كُرَماء وجُبَناء وشُجَعاء ووُدَداء ونُذُرٍ وصُبُرٍ وصُنُعٍ وكُنُزٍ وكِرامٍ وجِياد وهِجان وثُنْيان وشُجْعان وخِصْيان وشِجْعان وأَشْراف وأَعْداء وأَنْبِياء وأَشِحّة وظُرُوف ويُجمَع جمعَ التصحيح نحو كَريمون وكَريماتٌ ،

قال الشارح الهاء فى قوله ولصفاته تعود الى مَا من قوله وما كانت زيادته ثالثةً مدّةً ممّا هو على اربعة احرف لانّ ذلك يكون اسماء وصفات فأضاف الصفة اليه اضافةَ البعض الى الكلّ كما يقال نَصْلُ السَّيْف وحَبُّ الحصيد فانّ الباب ان يكسّر على فُعَلاءَ وفِعالٍ ففُعَلاءُ نحو فَقِيه وفُقَهاءَ وبَخِيل وبُخَلاءَ وكَرِيم وكُرَماءَ وانّما جمعوا فَعيلاً اذا كان صفةً على فُعَلاءَ للفرق بينه وبين فَعِيلٍ الذى هو اسمٌ وجعلوا الفَ التأنيث فى آخره بإزاء تاء التأنيث فى جمع المذكّر نحو أَرْغِفَة وأَجْرِبَة وانّما أتوا بعَلَم التأنيث فى الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحذوف فى الجمع ، وامّا فِعالٌ فنحو كَرِيم وكِرامٍ وظَرِيف وظِراف ولَئِيم ولِئامٍ وذلك على حذف الزائد فصار ثلاثيًا فجمعوه جمعَ الثلاثىّ من الصفات نحو صَعْب وصِعاب وعَبْلٍ وعِبالٍ وقالوا فى المضاعف شَدِيدٌ وشِدادٌ وجَدِيدٌ وجِدادٌ وقالوا أَشِدّاءُ وأَلِبّاءُ وأَشِحّاءُ جعلوه نظيرَ فُعَلاءَ كانّهم كرهوا ان يقولوا شُدَداءُ ولُبَباءُ وشُحَحاءُ فيكرّروا حرفَين بلفظ واحد من غير ادّغام وحين استثقلوا ذلك عدلوا الى بناء جمع الاسم من نحو جَرِيب وأَجْرِبَة وكَثِيب وأَكْثِبَة الّا انّهم غيّروا عَلَمَ التأنيث لئلّا يكون مثله من كلّ وجه وقد قالوا أَشِحّةٌ وأَعِزّةٌ وأَذِلّةٌ فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير قال الله تع وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وقالوا شَقِىٌّ وأَشْقِياءُ وغَنِىٌّ وأَغْنِياءُ وصَفِىٌّ وأَصْفِياءُ جعلوا

أَفْعِلاَءَ فيما اعتلّت لامُه نظيرَ فُعَلاَءَ فى الصحيح وذلك انّهم كرهوا ان يقولوا شُقَيَاءَ وغُنَيَاءَ فتقع الياء مفتوحةً وقبلها فتحةٌ وذلك ممّا يُوجِب قلبَها الفاً فعدلوا عنه الى أَفْعِلاَءَ، وامّا ما كان معتلَّ العين من نحو طَوِيلٍ وقَوِيمٍ فانّه يُكسَّر على فِعالٍ من نحو طِوالٍ وقِوامٍ وطِيالٍ وقِيامٍ وهو قليل قال الشاعر

* تَبيَّن لى أَنّ القَماءَةَ ذِلَّةٌ * وأَنّ أَعِزّاءَ الرِجالِ طِيالُها *

والكثير طِوالُها ولم يقولوا فيه فُعَلاَءَ ولا أَفْعِلاءَ استغنوا عنهما بفِعَالٍ لانّه اخفّ وقد شذّ منه قولهم بَغِىٌّ وبُغَواءُ وكان حقّه ان يقال بُغَيَاءُ لانّه من ذوات الياء وحكى الفرّاء سَرِىٌّ وسُرَواءُ ولم يجمع على هذا الّا هذان الحرفان، وقد كسّروه على فُعُلٍ قالوا نَذِيرٌ ونُذُرٌ شبّهوه بالاسم نحو كَثِيبٍ وكُثُبٍ قال تعالى فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ وقالوا جَدِيدٌ وجُدُدٌ وسَدِيسٌ وسُدُسٌ والسديس التى أَتت عليها السنةُ السادسةُ يقال شاةٌ سَدِيسٌ وناقةٌ سديس والجمع سُدُسٌ قال الشاعر

* فَطافَ كما طافَ المُصَدِّقُ وَسْطَها * يُخَيِّرُ منها فى البَوازِلِ والسُدْسِ *

وقالوا صَدِيقٌ وصُدُقٌ وفَصِيحٌ وفُصُحٌ قال الشاعر

* خُرْسٌ تُلاقِى كُلَّ مَكْرُمَةٍ * فُصُحٌ بقَوْلِ نَعَمْ وبالفِعْلِ *

وقالوا لَذِيذٌ ولُذٌّ خفّفوا على حدّ رُسُلٍ ورُسْلٍ قال الشاعر

* لُذٌ بأَطْرافِ الحَدِيثِ اذا * حُبَّ القِرَى وتُنُوزِعَ الفَجَرُ *

وقالوا فى المعتلّ ثَنِىٌّ وثُنِى والاصل ثُنُىٌ بضمّ النون فأبدلوا من الضمّة كسرةً لئلّا تنقلب الياء واوًا كما فعلوا فى أَدْلٍ وأَجْرٍ ومن خفّف قال ثُنْىٌ باثبات الياء وقالوا ثُنْيانٌ كسّروه على فُعْلانَ شبّهوه بجَرِيبٍ وجُرْبانٍ ومثله شَجِيعٌ وشُجْعانٌ وقالوا خَصِىٌّ وخِصْيانٌ كسّروه على فِعْلانَ بكسر الفاء شبّهوه بظَلِيمٍ وظِلْمانٍ وقالوا يَتِيمٌ وأَيْتامٌ وشَرِيفٌ وأَشْرافٌ جاءوا به على أَفْعالٍ شبّهوا فَعِيلًا بفاعِلٍ حيث قالوا شاهِدٌ وأَشْهادٌ وصاحِبٌ وأَصْحابٌ لانّه اربعةٌ على عدّته والزيادةُ فيه حرفٌ ساكنٌ ليّنٌ مثلُه، وقالوا أَبِيلٌ وآبالٌ والابيل القَسُّ وكان عيسَى عمّر يقال له أَبِيلُ الأَبِيلِينَ كما يقال قَسُّ القُسُوسِ قال الشاعر

* وما سَبَّحَ الرُهْبانُ فى كُلِّ بِيعَةٍ * أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المَسِيحَ ابنَ مَرْيَمَا *

وقالوا ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ جاءوا به على حذف الزائد كانّه جمعُ ظَرْفٍ وإن لم يُستعمل على نحو فَلْسٍ وفُلُوسٍ وظَرْفٌ فى معنى ظَرِيفٍ كما قالوا عَدْلٌ فى معنى عادِلٍ وقال ابو عمر هو جمعُ ظريف على غيرِ قـيـاس ونظيره زَنْدٌ وأَزْنادٌ وزَمانٌ وأَزْمانٌ قال ويدلّ على ذلك انّك لو صغّرت ظُرُوفًا لقلت ظُرَيْفُونَ ولا يمتنع ما

كان من ذلك لمن يعقل مذكّرا من الواو والنون نحو قولك ظريفون ولبيبون وحكيمون وما كان مؤنّثا بالالف والتاء نحو لبيبة ولبيبات وظريفة وظريفات ، وفُعالٌ بمنزلة فَعيل لانّهما اختان تقول رجلٌ طويلٌ وطُوالٌ وبَعيدٌ وبُعادٌ وقالوا شَجيعٌ وشُجاعٌ وخَفيفٌ وخُفافٌ وتدخل فى مؤنّث فُعال الهاء كما تدخل فى مؤنّث فَعيل تقول امرأةٌ طويلةٌ وطُوالةٌ وخفيفةٌ وخُفافةٌ فلمّا اتّفقا فى المعنى اتّفقا فى الجمع وقالوا شُجاعٌ وشُجَعاءُ كما قالوا فَقيهٌ وفُقَهاءُ وقالوا طُوالٌ وطِوالٌ كما قالوا كِرامٌ ولِئامٌ ، وامّا فَعُولٌ فيجىء على ثلثة أبنية فُعُل وفَعائِل وفَعَلاءَ فالاوّل قالوا صَبُورٌ وصُبُرٌ وغَدُورٌ وغُدُرٌ هذا هو الباب المذكّرُ والمؤنّثُ فيه سَواءٌ وانّما استويا فى هذا المثال لانّه لا علامةَ للتأنيث فيه ظاهرةٌ تقول رجلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صَبُورٌ ورجلٌ غَدُورٌ وامرأةٌ غدورٌ فلمّا استويا المذكّر والمؤنّث فى الواحد استويا فى الجمع والثانى فَعائِلُ ويختصّ بالمؤنّث قالوا عَجُوزٌ وعَجائزُ شبّهوه بفَعيلَة لانّه مؤنّث مثله وقالوا عُجُزٌ قال الشاعر

* جاءتْ به عُجُزٌ مُقابَلَةٌ * ما هُنّ من جَرْمٍ ولا عُكْلِ *

وقالوا للوالِه عَجُولٌ وعُجُلٌ وقالوا جَدُودٌ وجَدائِدُ وصَعُودٌ وصَعائِدُ وسَلُوبٌ وسَلائِبُ والجدود التى قلّ لَبَنُها والصَّعُودُ التى عطفت على ولد غيرها والسَّلُوبُ التى سُلبت ولدَها بموتٍ او ذَبْحٍ او غيرِ ذَيْنِكَ جاؤا بها على فَعائِلَ لانّها مؤنّثةٌ فكان علامةُ التأنيث فيها مقدّرةٌ فصار كصَحيحَةٍ وصَحائِحَ شبّهوا فَعُولًا فى الصفة بالاسم فجمعوه جمعَه فكما قالوا قَدُومٌ وقُدُمٌ وقَدائمُ وقَلُوصٌ وقُلُصٌ وقَلائصُ كذلك قالوا عَجُوزٌ وعُجُزٌ وعَجائزُ وقد يستغنون بأحدهما عن الاخر قالوا عَجائِلُ ولم يقولوا عُجُلٌ وقالوا صَعائِدُ ولم يقولوا صُعُدٌ وقد قالوا فى المذكّر جَزُورٌ وجَزائِرُ وبابُه المؤنّث كانّه لمّا كان لغيرِ من يعقل جمعوه جمعَ المؤنّث لانّ غيرَ العُقلاء يجرى فى الجمع مجرى المؤنّث فامّا ذَنُوبٌ وأَذْنِبَةٌ ففيه لغتان التذكير والتأنيث فمن ذكّر قال أَذْنِبَةٌ ومن انّث قال ذَنائِبُ ويُحكَى انّه لمّا قال عَلْقَمَةُ

* وفى كلّ حَيٍّ قد خَبَطْتَ بنِعْمَةٍ * فحُقّ لشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ *

فقال بل أَذْنِبَةٌ وأطلقَ أخاه شَأْسًا وأحسن اليه ، ولا يجمعون من ذلك بالواو والنون وإن كان لمن يعقل لانّ مؤنّثه لا يجمع بالالف والتاء وانّما لم يجمع المؤنّث بالالف والتاء لانّها لا تُستعمل فى المؤنّث بعلامة التأنيث لانّها لم تَجْرِ على الفعل فلمّا طُرحت الهاء فى الواحد مع انّ التأنيث يُوجِبها كرهوا ان يأتوا بجمعٍ يوجب ما كرهوا فيكون نقضًا لغرضهم فعدلوا عن السلامة الى التكسير وأجروا المذكّرَ مجراه وقد حكوا عَدُوَّةٌ فأدخلوا تاء التأنيث على فَعُولٍ وهو قليل والكثيرُ عَدُوٌّ وإن عنيت

المؤنّث وانّما ادخلوا فيه تاء التأنيث تشبيهًا له بصَدِيقٍ وصَدِيقةٍ لانّه مثله فى الصفة والعدّة والزيادة وهم كثيرا ما يحملون الشىء على نقيضه وكلٌّ واحد منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد قال الله تع فَانَّهُمْ عَدُوٌّ لِي اِلَّا رَبَّ ٱلْعَالَمِينَ وقال اِنَّ ٱلْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا وكذلك صَدِيقٌ قال الراجز * دَعْها فَمَا النَّحْوِيُّ مِن صَدِيقِها * وكما شُبّه فَعُولٌ بفَعِيلٍ فأُلحق به تاء التأنيث كذلك شبّهوا فَعِيلًا بفَعُولٍ فأسقطوا منه تاء التأنيث فقالوا شاةٌ سَدِيسٌ اذا أَتت عليها السنةُ السادسةُ وقالوا رِيحٌ خَرِيقٌ اى باردةٌ شديدةُ الهُبُوب قال الشاعر

* كأنّ هُبُوبَها خَفَقانُ رِيحٍ * خَرِيقٍ بين أَعْلامٍ طِوالِ *

وكَتِيبةٌ خَصِيفٌ فامّا قولهم رَكُوبَةٌ وحَلُوبَةٌ فالتأنيثُ فيه للمبالغة والتكثير كنَسّابةٍ ومن قال عَدُوَّةٌ لم يمتنع عنده جمعُه بالالف والتاء ومذكّره بالواو والنون الثالث فُعَلآء وهو قليل قالوا وَدُودٌ ووُدَدآءُ شبّهوه بفَعِيلٍ اذ كان مثله فى العدّة والواوُ اختُ الياء ولذلك يتّفقان فى الرِّدْف وفيه شذوذٌ من وجهَيْن احدُهما انّ فَعُولًا لا يجمع على فُعَلآء انّما بابُه فَعِيلٌ ككَرِيمٍ وكُرَمآءَ فهو فى فَعُولٍ شاذّ الثانى انّه انّما جاء هذا البناء فى الجمع على التشبيه بفَعِيلٍ فلا يكون هذا البناء فى المضاعف من فَعِيلٍ فلا يقال شَدِيدٌ وشُدَدآءُ وجَلِيلٌ وجُلَلآءُ فهو فى فَعُولٍ المشبَّه به أَشدُّ امتناعًا فكان فيه شاذًّا وانّما سوّغ ذلك خروجُه عن بابه وشذوذُه فأُجرى عليه بما ليس له وقد شبّهه سيبويه بخُشَشآء فى الواحد يريد انّهم احتملوا التضعيف فى وُدَدآء كما احتملوه فى خُشَشاء والخُشَشاء العظم الناتئ خلف الأُذُن وهما خُشَشاوانِ وربّما اُدْغم فقيل خُشّاء ونظيرُه قُوبآء بالسكون وهما حرفان نادران، فامّا فَعَالٌ بفتح الفاء فهو كفَعُولٍ يجمع على فُعُلٍ وفُعْلٍ فى المعتلّ وقد جاء فيه ايضا فُعَلآء فكان له ثلاثةُ ابنية فى الجمع فالاوّلُ فُعُلٌ قالوا امرأةٌ صَنَاعٌ وصُنُعٌ وجَمَادٌ وجُمُدٌ كما قالوا صَبُورٌ وصُبُرٌ والصَّناعُ المرأة الحاذقة ويقال جَمادٌ اى بَخِيلةٌ وسنةٌ جَمادٌ اى مُجْدِبَةٌ الثانى قالوا فى المعتلّ نَوارٌ ونُورٌ وجَوادٌ وجُودٌ وعَوانٌ وعُونٌ وأَصلُه التثقيل وانّما سكّنوه تخفيفًا لثقل الضمّة على حرف العلّة وانّما كان البابُ فى فَعالٍ ان يُكسّر على فُعُلٍ لانّه نظيرُ فَعُولٍ من جهة الصفة والعدّة وأنّه يمتنع من كلّ واحد منهما تاء التأنيث فلا يقال امرأةٌ صَنَاعةٌ كما لا يقال امرأةٌ صَبُورةٌ ويقال امرأةٌ نَوارٌ اى عفيفة نافرة عن القبيح واصلُ النَّوار النِّفارُ والجَوادُ الرجل الكريم مأخوذٌ من الجَوْد وهو المطر الغزير والعَوانُ النَّصَف يقال امرأة عوان وبَقَرةٌ عوان اى نَصَفٌ فى سِنّها الثالث قالوا جَبانٌ وجُبَنآءُ .قال سيبويه شبّهوه بفَعِيلٍ قالوا فَقِيهٌ وفُقَهآءُ

وتحيلٌ ونُحلآء لانّه مثله فى الصفة والزنة والزيادة يريد انّ قَقيها وظريفاً ونحوهما من الصفات كما انّ جَبانًا صفةٌ وأنّ الزائد فى البناءَيْن حرفُ مدّ ولين وأنّ زنتهما واحدةٌ من جهة سكونه وحُكى عن سيبويه رجلٌ جَبانٌ وامرأةٌ جبانةٌ وجُبَناء فى الجمع فعلى هذا لا يمتنع جمعُه بالواو والنون فيمن يعقل وبالالف والتاء فى المؤنّث ‹ واما فِعَالٌ بكسر الفاء فله فى التكسير ثلثة ابنية فُعُلٌ فِعَالٌ فَعائِلُ وهو كفَعالٍ بفتح الفاء لا تدخل تاء التأنيث فى مؤنّثه فالاوّل وهو فُعُلٌ قالوا فيه ناقةٌ دِلاثٌ اى سريعةٌ ونُوقٌ دُلُثٌ وناقةٌ كِنازٌ ونُوقٌ كُنُزٌ اى مجتمعةُ اللحم الثانى وهو فَعائِلُ قالوا ناقةٌ هِجانٌ وهى الكريمة الخالصة ونُوقٌ هَجائِنُ وقالوا شِمالٌ وهى الخليقة والجمع شَمائِلُ على ارادة الزائد واما فُعُلٌ فعلى تقدير حـــذف الزائد الثالثُ فِعَالٌ قال الخليل الهِجانُ يكون واحدًا ويكون جمعاً تقول هذا هِجانٌ وهؤلاء هِجانٌ وذلك انّ هِجانًا فِعالٌ وفِعالٌ يجرى مجرى فَعيلٍ لاستوائهما فى العدّة والزيادة فمن حيث جمعوا فَعيلًا على فِعالٍ نحو ظَريف وظِراف وشَريف وشِراف كذلك كسّروا عليه فِعالًا وقالوا فى الشِمال التى هى الخليقة تكون واحدا وجمعا قال الشاعر * وما لَوْمِى أَخِى من شِمالِيَا * يريد من شَمائِلى وقالوا دِرْعٌ دِلاصٌ وهو البَرّاق ودُرُوعٌ دِلاصٌ فدِلاصٌ اذا كان جمعاً تكسيرُ دِلاص الذى هو واحـــد ‹ فان قيل فهلّا كان هِجانٌ ودِلاصٌ فى مذهب المصدر من نحو جُنُبٍ ولا يكون تكسيرا قيل فى ذلك مذهبان منهم من يقول هذا هِجانٌ وهذان هِجانان وهؤلاء هَجائِنُ وكذلك دِلاصٌ فعلى هذا يكون تكسيرا اذ لو كان مصدرا لم يُثَنَّ كما كان فى جُنُبٍ كذلك والذى يدلّ على ذلك قولهم جَوادٌ وجِيادٌ فجمعوا فَعالًا على فِعالٍ وفَعالٌ وفِعالٌ مجراهما واحدٌ ليس بينهما فرقٌ الّا فتحُ الفاء وكسرُها فكما لا يُشَكّ فى انّ جِيادًا تكسيرٌ كذلك هِجانٌ ومنهم من يقول هذا هِجانٌ وهذان هِجانٌ وهؤلاء هِجانٌ وكذلك دِلاصٌ فهؤلاء يجعلونه مصدرا ويُوَحّدونه فى كلّ الاحوال كما كانت جُـنُـبٌ كذلك فاعرفه ‹

قال صاحب الكتاب واما فَعيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ فبابُه أن يكسّر على فَعْلَى كجَرْحَى وقَتْلَى وقد شذّ قُتَلاء وأُسَراء ولا يُجمَع جمعَ التصحيح فلا يقال جَريحون ولا جَريحاتٌ ‹

قال الشارح اعلم انّ فَعيلًا اذا كان بمعنى مَفْعُولٍ فانّه يجرى مجرى فَعُولٍ فلا تدخله الهاء فى المؤنّث ويكون لفظُ المذكّر والمؤنّث فيه سواءً كما كان كذلك فى فَعُولٍ وبابُه ان يُكسّر على فَعْلَى كما ذكر نحوَ جَريحٍ وجَرْحَى وقَتيلٍ وقَتْلَى ولَديغٍ ولَدْغَى فامّا اختصاصُه بفَعْلَى فلانّه لا يُجمَع على ذلك الّا ما كان

من الآفات والمكاره التى تُصيب الحىّ وهو لها كارهٌ غيرُ مُريد فلمّا اختصّ المفردُ بمعنى واحد لا يشركه فيه غيرُه اختصّوا جمعَه ببناء خاصّ لا يشركه فيه غيرُه وهو فَعْلَى فإن وُجد فى غيره فلمشاركته له وشَبَهه به على ما سيُذكر، وقد شذّ نحو قُتَلاءَ وأُسَرآءَ كأنّهم شبّهوه بظَرِيف وظُرَفاء وشَرِيف وشُرَفاء والباب فَعْلَى لانّ قتيلًا بمعنى مقتول وأسيرًا بمعنى مأسور ولا يُجمع شىء من ذلك اذا كان مذكّرا بالواو والنون كما لم يجمع مؤنّثه بالالف والتاء فلا يقال قتيلون ولا جَريحات لانّهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة فكرهوا ان يفصلوا بينهما فى الجمع فيأتوا فى الجمع بما كرهوا فى الواحد فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولمؤنّثها ثلثةُ امثلة فِعالٌ فَعائلُ فُعَلاءُ وذلك نحو صِباحٍ وصَبائحَ وعَجائزَ وخُلَفاءَ،

قال الشارح قوله ولمؤنّثها يعنى مؤنّث هذه الصيغة يريد ما كان على بناء فَعِيلٍ اذا لم يكن بمعنى مفعول وله فى الجمع ثلثةُ ابنية فِعالٌ فَعائلُ فُعَلاءُ فالاوّل قالوا صَبيحةٌ وصِباحٌ وظَريفةٌ وظِرافٌ والصبيحةُ الجميلة يقال امرأةٌ صبيحةٌ اذا كانت ذاتَ صَباحة وهى الجَمال ومثله ظَريفةٌ وظِرافٌ جمعوه على فِعالٍ بالزيادة كالمذكّر ولم يفصلوا بينهما فى الجمع كانّهم اكتفوا بالفصل فى الواحد عن الفصل فى الجمع والثانى فَعائلُ قالوا صَبيحةٌ وصَبائحُ وصَحيحةٌ وصَحائحُ وطَبيبةٌ وطَبائبُ جمعوه جمعَ الاسماء نحو صَحيفةٍ وصَحائفَ وسَفينةٍ وسَفائنَ فهذا البناء فى المؤنّث نظيرُ أَفْعِلاءَ وفُعَلاءَ فى الصفات للمذكّر فأَفعِلاءُ نحو صَفِىّ وأَصْفِياءَ وشَقِىّ وأَشْقِياءَ وفُعَلاءُ نحو كَرِيم وكُرَماءَ وشَهِيد وشُهَداءَ وقد يستغنون بفِعالٍ عن فَعائلَ قالوا سَمِينةٌ وسِمانٌ وصَغِيرةٌ وصِغارٌ وكَبِيرةٌ وكِبارٌ ولم يقولوا سَمائنُ ولا صَغائرُ ولا كَبائرُ فى السنّ انّما جاز ذلك فى الذنوب الثالث فُعَلاءُ قالوا فَقِيرةٌ وفُقَراءُ وسَفِيهةٌ وسُفَهاءُ جُمع جمعَ المذكّر ولم يُسمع من ذلك الّا هذان الحرفان وقد قالوا فيه سَفائهُ كما قالوا صَحائحُ فامّا خليفةٌ فقد قالوا فيه خَلائفُ وخُلَفاءُ قال الله تع خَلَآئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ وقال جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ فمن قال خَلائفُ فعلى الاصل المذكور جَمَعَه على حدّ صَبيحة وصَبائحَ ومن قال خُلَفاءُ كان كفُقَراءَ وسُفَهاءَ وهو ههنا اسهلُ لانّ الخليفة لا يكون الّا مذكّرا فجُمع على المعنى دون اللفظ ويحتمل ان يكون خلائفُ جمعَ خَلِيفٍ فانّه يقال خَلِيفٌ وخليفةٌ قال الشاعر

* إنّ من القَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ * وما خَلِيفُ أَبِى وَهْبٍ بِمَوْجُودِ *

فجاء خُلَفاءُ على خَلِيف كفُقَهاءَ وظُرَفاءَ،

فصــل ٣٤٧

قال صاحب الكتاب وما كان على فاعِلٍ اسماً فله اذا جُمع ثلثةُ امثلة فَواعِلُ فُعْلانٌ فِعْلانٌ نحوُ كَواهِلَ وحُجْرانٍ وجِنّانٍ ٭

قال الشارح اعلم انّ ما كان من الاسماء على فاعِلٍ او فاعَلٍ غيرَ نَعْتٍ فله فى التكسير ثلثةُ ابنية فالبابُ فيه ان يُكسَّر على فَواعِلَ نحو كاهِلٍ وكَواهِلَ وحائطٍ وحَوائطَ ونائِلٍ ونَوائِلَ وطابَقٍ وطَوابِقَ وذلك لانّه ليس بنَعْتٍ فتريد ان تفصل بينه وبين مؤنّثه وانّما هو اسمٌ رباعىٌّ بالزيادة فجُمع على الزيادة فكان حكمه فى الجمع حكمَ بنات الاربعة وشُبّه بما فيه زيادةُ الإلحاق نحو جَوْهَرٍ وصَيْرَفٍ لانّه مثلُه فى العدّة وكونِ الزائد ثانيا من حروف المدّ فكما يقال جَواهِرُ وصَيارِفُ كذلك قيل حَوائطُ وحَواجِزُ وانّما قلبوا الفَ فاعِلٍ فى هذا الجمع واوا لانّ الف التكسير تقع بعدها والجمعُ بينهما متعذِّرٌ لسكونهما فلم يكن بدٌّ من حذف احدهما او قلبه فلم يسغ الحذف لانّه يُخلّ بالدلالة على الجمع فتعيّن القلبُ وقلبوها واوا ولم يقلبوها ياءً لأمورٍ منها انّهم حملوها فى القلب على التصغير فكما قالوا حُوَيْئِطٌ وحُوَيْجِزٌ قالوا فى التكسير حَوائِطُ وحَواجِزُ لانّ التصغير والتكسير من وادٍ واحد فجاز ان يُحمَل كلّ واحد من التصغير والتكسير على أخيه ألا ترى انّهم كما حملوا التكسير على التصغير هنا كذلك حملوا التصغير على التكسير فقالوا أُسَيْوِدُ من غير ادّغام كما قالوا أَساوِدُ الثانى انّهم ارادوا الفرق بين الف فاعِلٍ وياء فَيْعَلٍ نحو صَيْرَفٍ ألا تراك لو قلت فى صارِفٍ صَيارِفُ لجاز ان يُتوهَّم انّه جمعُ صَيْرَفٍ فعُدل الى الواو لذلك الامر الثالث انّ الالف لمّا زيدت للجمع وأُريد قلبُها قلبوها واوًا تشبيهاً لها بواو الجمع نحو قاموا والزيدون ولا فرق فى ذلك بين المعرفة والنكرة فانّك تقول فى المعرفة خالدٌ وخَوالِدُ وقاسمٌ وقَواسِمُ كما تقول كاهِلٌ وكَواهِلُ ولا تمتنع المعرفةُ من الواو والنون نحو قولك خالدون وقاسمون ٭ وقد جاء فى فاعِلٍ فَواعيلُ نحوُ طابَقٍ وطَوابيقَ ودانَقٍ ودَوانيقَ وخاتَمٍ وخَواتيمَ كانّهم جمعوه على ما لم يُستعمل نحوِ طاباقٍ وطَوابيقَ وداناقٍ ودَوانيقَ وخاتامٍ وخَواتيمَ وليس ذلك بقياس مطّرد على انّ بعضهم قال خاتامٌ وأنشدوا * أخذتِ خاتامى بغيرِ حَقِّ * فعلى هذا يكون خَواتيمُ قياسا قال الفرّاء لم يجئْ فى فاعِلٍ فَواعيلُ الّا فى شىء من كلام المولّدين قالوا باطِلٌ وبَواطيلُ شبّهوه بطابَقٍ وطَوابيقَ ٭ الثانى فُعْلانٌ بضمّ الفاء قالوا حاجِرٌ وحُجْرانٌ وسالٌّ وسُلّانٌ وحائرٌ وحُورانٌ وقالوا فيه حِيرانٌ كسّروه على فِعْلانَ كما قالوا جِنّانٌ ومثله غِيطانٌ وحِيطانٌ جمعَ غائطٍ وحائطٍ وذلك انّهم شبّهوه بفَعيلٍ فجمعوه

جمعَه كما قالوا جَرِيبٌ وجُرْبانٌ ورَغِيفٌ ورُغْفانٌ كذلك قالوا هٰهنا جِنّانٌ وجِيرانٌ وفُعْلانٌ بالضمّ فى هذا اكثرُ من فِعْلانَ لانّه محمولٌ على فَعِيلٍ والبابُ فى فعيل فُعْلانٌ نحو جريب وجُرْبان وكثيب وكُثْبان وفِعْلانٌ فيه قليل نحو ظَلِيمٍ وظِلْمانٍ وقضيب وقِضْبانٍ واذا قلّ فى الاصل كان فيما حُمل عليه اقلّ فمن كسّره على فَواعِلَ جمعه جمعَ الاربعة فنزّل الزائدَ فيه منزلةَ الاصل ومن كسّره على فُعْلان وفِعْلان فعلى حذف الزائد وجمعه جمعَ بنات الثلاثة نحو حُمْلانٍ ووِرْلانٍ، وقالوا وادٍ وأَوْدِيَةٌ جمعوه فى القلّة على أَفْعِلَةٍ كما قالوا أَرْغِفَةٌ ولم يأت الّا فى هذا الحرف المعتلّ نادرًا كانّهم كرهوا فيه فَواعِلَ لئلّا تنقلب الواو همزةً فيقال أَوادٍ والاصل وَوادٍ فيجتمع فى اوّل الكلمة واوان فتنقلب الأُولى همزةً كما قلبوها فى أَواقٍ، والحاجر مكانٌ مستديرٌ يمسك الماء من شَفَة الوادى وهو فاعلٌ من الحَجْر وهو المَنْعُ والسالُ مَسِيلٌ ضيّقٌ فى الوادى والحائر كالبُسْتان وتُسمّيه العامّة الحَيْر والغائط المكان المنخفض وكُنى به عن قضاء الحاجة لانّ من اراد قضاء الحاجة أتى الغائطَ ليتستّر عن الأعين وهو من الواو لقولهم تَغَوَّطَ اذا اتى الغائطَ وانّما قلبوا الواو ياءً فى الغِيطان لسكونها وانكسارِ ما قبلها كما فعلوا فى ميزان ومثلُه حِيطانٌ هو من الواو لانّه من حَاطَ يَحُوطُ،

قال صاحب الكتاب ولمؤنّثه مثالٌ واحد فَواعِلُ نحو كَواثِبَ وقد نزّلوا الفَ التأنيث منزلةَ تائه فقالوا فى فاعِلاءَ فَواعِلُ نحو نَوافِقَ وقَواصِعَ ودَوامٍّ وسَوابٍ،

قال الشارح المؤنّث فى هذا البناء على ضربين مؤنّثٌ بعلامةٍ هى تاءٌ كجاعِرةٍ وكاثِبةٍ ومؤنّثٌ بعلامةٍ هى الفٌ ممدودةٌ نحو نافِقاء وقاصِعاء فقياسُ ما كان من الاوّل ان يجمع على فَواعِلَ لانّك فى التكسير تحذف التاء اذ كانت منفصلةً عن الاسم على حدّ حذفها فى قَصْعَةٍ وقِصاعٍ وجَفْنَةٍ وجِفانٍ ثمّ تجمع جمعَ المذكّر فتنقلب الفه واوا نحو جَواعِرَ وكَواثِبَ ولم يخافوا التباسَه بالمذكّر لانّ التأنيث هنا ليس للفرق، وما كان من الثانى وهو المؤنّث بالالف الممدودة فانّه ايضا يُجمع على فَواعِلَ قالوا نافِقاء ونَوافِقُ وقاصِعاء وقَواصِعُ شبّهوا ما فيه الفُ التأنيث بما فيه تاء التأنيث فنافِقاء وقاصِعاء بمنزلة نافِقَةٍ وقاصِعَةٍ فحذفوها فى التكسير كما يحذفون التاء ومثلُه قولهم خُنْفَساء وخَنافِسُ كانّهم جمعوا خُنْفَسَةً والجاعِرة حَلْقة الدُبُر وهى ايضا طَرَفُ الفَخِذ موضعُ الرَقْمة من الحمار وهما الجاعرتان والكاثِبة من الفرس اعلى الحارك والنافِقاء والقاصِعاء والداماء من جِحَرة اليَرْبُوع وسَوابٍ جمع سابِياء وهو النِتاج ومنه الحديث تسعةُ أَعْشارِ البَرَكة فى التجارة وعُشْرٌ فى السابِياء،

قال صاحب الكتاب والصفة تسعة فُعَّلٌ فُعّالٌ فَعَلَةٌ فُعَلَةٌ فُعْلٌ فُعَلاءُ فُعْلانٌ فِعالٌ فُعُولٌ نحو شُهَّدٍ وجُهّالٍ وفَسَقَةٍ وقُضاةٍ وتختصّ بالمعتلّ اللام وبُزْلٍ وشُعَراءَ وعُجْبانٍ وتِجارٍ وقُعُودٍ وقد شذّ نحو فَوارِسَ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ التكسير فى الصفات ليس بقياس لشَبَهها بالافعال والبابُ ان تجمع بالواو والنون لانّ الفعل يتّصل به هذه العلاماتُ نحوُ يضربون فاذًا البابُ فى فاعلٍ اذا كان صفةً نحوَ كاتب وضارب ان يجمع بالواو والنون نحوَ قولك ضاربون وكاتبون لانّه صفةٌ ومؤنّثه بالهاء نحوُ ضاربة وكاتبة فكان جمعُ مذكّره بالواو والنون كما كان جمعُ مؤنّثه بالالف والتاء نحوُ ضاربات وكاتبات ، وقد يكسّر بحكم الاسميّة فاذا كُسّر المذكّر منه كان على فُعَّلٍ قالوا شاهدٌ وشُهَّدٌ لشاهد المَصِير وبازِلٌ وبُزَّلٌ وقارِحٌ وقُرَّحٌ ومثلُه فى المعتلّ صائمٌ وصُوَّمٌ ونائمٌ ونُوَّمٌ ويجوز صُيَّمٌ ونُيَّمٌ وقالوا فيما اعتلّت لامه غازٍ وغُزًّى وعافٍ وعُفًّى بمعنى الدارس وعلى فُعّالٍ قالوا شُهّادٌ وجُهّالٌ ورُكّابٌ وذلك كثيرٌ ، وقد يكسّر على فَعَلَةٍ قالوا فاسقٌ وفَسَقَةٌ وبارٌّ وبَرَرَةٌ وكافرٌ وكَفَرَةٌ وقالوا فيما اعتلّت عينه خائنٌ وخَوَنَةٌ وحائكٌ وحَوَكَةٌ والقياس خانَةٌ وحاكَةٌ وانّما خُرّج على الاصل وربّما قالوا خانةٌ وحاكةٌ كما قالوا باعَةٌ ونظيرُه من المعتلّ اللام غازٍ وغُزاةٌ وقاضٍ وقُضاةٌ جاؤا به على فُعَلَةٍ وهو بناءٌ اختصّ به المعتلُّ لا يكون مثلُه فى الصحيح وزعم بعضُ الكوفيين انّ اصل قُضاةٍ قُضًّى مثلَ شُهَّدٍ وقُرَّحٍ فحذفوا احدى العينَيْن وأبدلوا منها الهاءَ ولا دليل على ذلك وكان ابو العبّاس محمّد بن يزيد يذهب الى انّ ذلك ليس بتكسيرٍ لفاعلٍ على الصحّة انّما هى اسماءٌ للجمع فهو بابُه كعَمُودٍ وعَمَدٍ وأَفِيقٍ وأَفَقٍ ، وقد كسّروه على فُعْلٍ قالوا بازِلٌ وبُزْلٌ وشارِفٌ وشُرْفٌ للمُسِنّة من الابل وقالوا عائذٌ وعُوذٌ وهى القريبةُ النتاج وحائلٌ وحُولٌ وعائطٌ وعِيطٌ بمعنى الحائل وأصلُ عُوذٍ وحُولٍ عُوُذٌ وحُوُلٌ فأُسكنت الواو استثقالًا للضمّة عليها وأصلُ عِيطٍ عُيُطٌ فسكّنوا الياء استثقالا وكسروا العين لتصحّ الياء وذلك كما قالوا بِيضٌ فى جمع أَبْيَضَ وأصلُه بُيْضٌ كأَحْمَرَ وحُمْرٍ وانّما كسروا الباء لتصحّ الياء وذلك انّهم شبّهوا فاعلا بفَعُولٍ فجمعوه على حذف الزيادة لانّه مثلُه فى الزيادة والعدّة فكما قالوا غَفُورٌ وغُفُرٌ وصَبُورٌ وصُبُرٌ كذلك قالوا بازِلٌ وبُزُلٌ وشارِفٌ وشُرُفٌ فحذفُ الالف من فاعلٍ هنا كحذف الواو من فَعُولٍ ، ويجىء على فُعَلاءَ قالوا شاعرٌ وشُعَرآءُ وجاهل وجهلآء وعالم وعلمآء وصالح وصلحآء وعاقل وعقلآء شبّهوه بفعيل الذى هو بمنزلة فاعل نحو كريم وكرمآء وحكيم وحكمآء لانّه انّما يقال ذلك لمن قد استكمل الكَرَمَ والحكمةَ وكذلك شاعرٌ لا يقال الّا لمن قد صارت صناعته وكذلك جاهلٌ فلمّا استويا فى العدّة وتقاربا فى المعنى حُمل عليه كما

حُمل بازِلٌ وبُزْلٌ على صَبُورٍ وصُبُرٍ وليس فُعْلٌ وفُعَلاءُ فيه بمطَّرِدٍ فيقاسَ عليه لقلّته انّما يُسمَع ما قالـــوه ولا يُتجاوز قال سيبويه وليس فُعْلٌ ولا فُعَلاءُ بالقياس المتمكّن فى هذا الباب ، وامّا فُعْلانٌ فقالوا راعٍ ورُعْيانٌ وشابٌّ وشُبّانٌ وصاحبٌ وصُحْبانٌ شبّهوه بالاسم حيث قالوا فالِقٌ وفُلْقانٌ وحاجِرٌ وحُجْرانٌ وليس بالكثير ، ويُكسَّر على فِعَالٍ قالوا تاجِرٌ وتِجارٌ وصاحِبٌ وصِحابٌ ونائمٌ ونِيامٌ وراعٍ ورِعاءٌ قال الله تع حَتَّى يُصْدِرَ ٱلرِّعَاءُ وقالوا كافِرٌ وكفارٌ قال الشاعر

* وشُقَّ البَحْرُ عن أَصْحابِ مُوسَى * وغُرِّقَتِ الفَراعِنَةُ الكِفارُ *

وذلك انّهم أجروا فاعلا مُجرى فَعِيل حيث قالوا راعٍ ورُعْيانٌ وفالِقٌ وفُلْقانٌ كما قالوا جَرِيب وجُرْبانٌ وقد اجازوا فى فَعِيل الذى هو اسمٌ فِعالًا كقولهم افالٌ وفِصالٌ فى جمع أَفِيل وفَصِيل فأجازوا ذلك فى فاعل لانّ فَعِيلا يُجمع عليه ككريم وكِرام وطويل وطِوال ، ويكسَّر ايضا على فُعُولٍ قالوا قاعِدٌ وقُعُودٌ وجالِسٌ وجُلُوسٌ وشاهِدٌ وشُهُودٌ قال الشاعر

* وبايَعْتُ لَيْلَى فى خَلاءٍ ولم يكن * شُهُودٌ على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ *

كانّهم جاؤا به على المصدر نحو جَلَس جُلُوساً وقَعَدَ قُعُودًا قال سيبويه وليس بالكثير ، وقالوا هالِكٌ وهَلْكَى شبّهوه بفَعِيلٍ بمعنى مفعول نحو جريح وجَرْحَى وقتيل وقَتْلَى اذ كانت بَلِيّةً ومُصِيبةً ، فامّا غائبٌ وغَيَبٌ وخادمٌ وخَدَمٌ فاسماءٌ للجمع وليست جموعًا ، وقوله وقد شذّ نحو فوارِسَ يريد انّهم لم يجمعوا فاعلًا صفةً على فَواعِلَ وإن كان هو الاصلَ لانّهم قد جمعوا المؤنّث عليه فكرهوا التباسَ البناءَيْن اذ لو قالوا ضَوارِبُ وكَواتِبُ لم يُعلَم ام جمعُ فاعِلٍ هو ام جمع فاعلةَ وقد قالوا فارسٌ وفَوارِسُ قال الشاعر

* فَدَتْ نَفْسِى وما مَلَكَتْ يَمِينِى * فَوارِسَ صَدَّقَتْ فيهم ظُنُونِى *
* فَوارِسَ لا يَمَلُّونَ المَـــنـــايَـــا * اذا دارت رَحَا الحَرْبِ الزَبُونِ *

وقالوا هالِكٌ فى الهَوالِكِ قال

* فَأَيْقَنْتُ أَنِّى ثائِرُ ابنِ مُكَدَّمٍ * غَداتَئِذٍ او هالِكٌ فى الهَوالِكِ *

وذلك قليل شاذّ ومُجازُه امران احدهما انّ فارسًا قد جرى مُجرى الاسماء لكثرة استعماله مفردا غيرَ موصوف وآلآخرُ انّ فارسا لا يكاد يُستعمل الّا للرجال ولم يكن فى الاصل الّا لهم فلمّا لم يكن للمؤنّث فيه حَظٌّ لم يخافوا التباسًا وامّا هَوالِكُ فانّه جرى مَثَلًا فى كلامهم والامثالُ تجرى على لفظ واحد

فلذلك جاء على اصله فإن اضطرّ الشاعر اليه جاز له ان يجمعه على فَواعِل لانّه الاصل قال الفَرَزْدَق

* وإذا الرجالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهم * خُضُعَ الرِقابِ نَواكِسَ الأَبْصارِ *

والاصل من هذه الابنية فُعَّلٌ وفُعّالٌ وكان فُعَّلًا مخفَّفًا من فُعّالٍ لانّ كلّ ما يجوز فيه فُعَّلٌ يجوز فيه فُعّالٌ وما عدا هذَيْن البناءَيْن فمجموعٌ على غير بابه ٭

قال صاحب الكتاب ولمُؤَنَّثه مثالان فَواعِلُ وفُعَّلٌ نحوُ ضَوارِبَ ونُوَّمٍ ويستوى فى ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه كحائِضٍ وحاسِرٍ ٭

قال الشارح اعلم انّ هذه الصفة لمّا كانت جارية على الفعل يوصَف بها المذكّر والمؤنّث وتدخل التاء على المؤنّث للفرق بينهما كسّروا ما كان من ذلك مؤنّثا على فَواعِلَ نحو امرأةٍ ضاربةٍ ونساءٍ ضوارِبَ وجاريةٍ جالسةٍ ونساءٍ جوالسَ وكرهوا ان يجمعوا عليه المذكّرَ وإن كان اصلا لئلّا يلتبس البناءان ولم يخافوا التباسَه بالاسم لانّ الفرق بينهما ظاهرٌ اذ كان الصفة مأخوذةً من الفعل وسَواءٌ فى ذلك ما فيه تاءٌ وما لا تاء فيه نحوُ حائضٍ وحوائضَ وطامثٍ وطوامثَ وحاسرٍ وحواسرَ لانّ التاء مرادةٌ فيه ويجرى ذلك المجرى ما كان صفةً لما لا يعقل تجمعه على فواعل وإن كان مذكّرا نحوَ جَمَلٍ بازلٍ وجِمالٍ بوازلَ وجَبَلٍ شاهقٍ وجِبالٍ شواهقَ وحِصانٍ صاهلٍ وخَيْلٍ صواهلَ لانّ ما لا يعقل يجرى مجرى المؤنّث وكذلك اذا صغّرت الجمع وكان لما لا يعقل نحوَ قولك فى تحقير فُلُوسٍ فُلَيْساتٌ وفى تحقير كِلابٍ كُلَيْباتٌ ٭

وقد كسّروه ايضا على فُعَّلٍ كالمذكّر واعتمدوا فى الفرق على القرينة قالوا حُيَّضٌ وحُسَّرٌ وقالوا نائمةٌ ونُوَّمٌ وزائرةٌ وزُوَّرٌ وذلك انّ التاء لمّا لم تكن من بناء الاسم انّما هى متّصلةٌ صار كانّه نائمٌ وزائرٌ فجُمع جمعَ ما لا تاء فيه من المذكّر فاعرفه ٭

فصـــل ٣٤٨

قال صاحب الكتاب وللاسم ممّا فى آخره الفُ تأنيثٍ رابعةٌ مقصورةٌ او ممدودةٌ مثالان فَعالَى فِعالٍ نحوُ صَحارَى وإناثٍ ٭

قال الشارح لمّا كانت الف التأنيث تقع لازمةً غيرَ منفصلة من الكلمة كما كانت التاء منفصلة لانّ الكلمة بُنيت عليها فلمّا كان الامر فيها على ما ذُكر نزّلوها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة فاذا كانت رابعةً كان الاسم بها كالرباعىّ فجُمع جمعَه فقالوا عَلْقَى وعَلاقٍ وذِفْرَى وذَفارَى وقالوا فى الصفة حُبْلَى

وحَبالَى وسَكْرَى وسَكارَى فحَبالَى وذَفارَى بمنزلة تخادِبَ ودَرَاهِمَ وليست الالف فى حَبالَى كالالف فى حُبْلَى لانّ الالف فى حُبْلَى للتأنيث والالف فى حبالى منقلبة عن ياء لانّه جمعٌ على منهاج جَعافِرَ وما بعد الالف فى جَعافِرَ لا يكون الّا مكسورا فلمّا انكسر ما قبل الياء فى حَبالَى انقلبت ياءً فصار فى التقدير حَبالِى فأبدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء الفًا لانّ الالف اخفّ فى اللفظ ولم يُشْكِل لانّه ليس لك فعائلُ يلتبس به ولم يفعلوا ذلك بقاضٍ لئلّا يلتبس بفاعَلٍ نحو خاتَمٍ وتابَلٍ فامتناعُ الصرف فى حَبالَى وذَفارَى لم يكن كامتناعه فى حُبْلَى وذِفْرَى وانّما كان كامتناعه فى مساجد وجعافر والذى يدلّ انّ الالف فى حبالى ليست كالالف فى حبلى انّك لو سمّيت رجلا بحَبالَى ثمّ صغّرته لم تُصغّره على حدّ تصغير حُبارَى ألا ترى انّك لو صغّرت حُبارَى لكان لك فيه وجهان احدهما ان تحذف الالف الاولى وتُثْبِت الف التأنيث فتقول حُبَيْرَى والوجهُ الثانى ان تحذف الف التانيث للطول ولا تحذف الاولى وتقلبها ياءً فتقول حُبَيِّرٌ وأنت لو صغّرت حَبالَى اسمَ رجل لحذفتَ الالف الاولى وقلبت الثانية ياءً على حدّ الاصليّة والمُلْحقة نحو قولك فى مَلْهًى مُلَيْهٍ وفى أَرْطًى أُرَيْطٍ • وكذلك ما فى آخره الفا التأنيث نحوُ صَحْراءَ وعَذْراءَ فانّك تقول فى تكسيره صَحارَى وعَذارَى وإن شئت صَحارٍ وعَذارٍ وكان الاصل صَحارِىٌّ وعَذارِىٌّ مشدّدَ الياء وإن شئت ان تقوله قلتَه قال الشاعر انشده ابو العبّاس للوليد بن يزيد

* لقد أَغْدُو على أَشْقَــــرَ يَجْتابُ الصَّحارِيَا *

وقال آخر

* اذا جاشتْ حَوالَيْهِ ترامَتْ * ومَدَّتْه البَطاحِىُّ الرِغابُ *

يريد جمع بَطْحاءَ وحكى الاصمعىّ صَلافِىُّ فى جمع صَلْفاءَ وهى الارض الصُلْبة وخَبارِىُّ فى جمع خَبْراءَ • فان قيل ومن اين جاء التشديد فى مثل هذا قيل صحراءُ ونحوه من قولك عذراء وخبراء على خمسة احرف والالف اذا وقعت رابعةً فيما هذا عدّتُه لم تحذف فى التكسير والتصغير وانّما تحذف اذا لم تجد من الحذف بدّا واذا ثبتت لزمك ان تقلبها ياءً لانكسار الراء فى صَحارِىّ قبلها كما تنقلب الفُ قِرْطاسٍ وحِمْلاقٍ ياءً لانكسار ما قبلها اذا قلت قَراطيسُ وحَماليقُ وكذلك تقلب الالف الاولى من صَحْراءَ وعَذْراءَ ياءً فتصيير الهمزةُ الفًا لانّها انّما كانت قُلبت همزةً لوقوع الف المدّ قبلها فاذا زالت الالفُ بقلبها ياءً عادت الهمزة الى ما كانت عليه وهو الفٌ فقلبوا الالف ياءً لسكون الياء قبلها

والالف لا يكون ما قبلها ساكنًا وادّغموا الياء المنقلبة عن الف المدّ فى الياء المنقلبة عن الف التأنيث فصار صَحارِىّ وصَلافِىّ فمنهم من قاله ومنهم من حذف الياء الاولى تخفيفًا فصار صَحارٍ وصَلافٍ فقومٌ أبقوه على حاله وقومٌ ابدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء الفًا لانّها اخفّ ولا يُشْكِل بغيره وليكون آخِرُ الجمع بالالف كما كان الواحد كذلك فهذا المثال الاوّل وهو فَعالَى ٭ وامّا المثال الثانى وهو فعالٌ فقد قالوا ذِفارٌ فى جمع ذِفْرَى وقالوا فى الصفة اناثٌ وقالوا فى الممدود نُفَساء ونِفاسٌ وذلك انّهم شبّهوا ألفَي التأنيث بتاءه فحذفوهما فى التكسير كما تحذف التاء فيه فأُنْثَى واناثٌ وبَطْحاء وبِطاحٌ بمنزلة جُفْرَةٍ وجِفارٍ وقَصْعَةٍ وقِصاعٍ ونُفَساء ونِفاسٌ بمنزلة رُبَعَةٍ ورِباعٍ والجُفْرَةُ من الفرس وسطُه وكما قالوا فى قاصعاء ونافقاء قَواصِعُ ونَوافِقُ نزّلوا الفَي التأنيث فيه منزلةَ التاء فى ضارِبةٍ وضَوارِبَ وقائمةٍ وقوائمَ كذلك نزّلوهما منزلتَها فى الحذف هنا لانّهما سَواءٌ فى التأنيث وان كان احدُهما بالتاء والآخَرُ بالالف ٭ وصاحب الكتاب ضمّن هذا الفصلَ أحكامَ جميع الاسم ومثّل بأُنْثَى واناثٍ وهو صفةٌ وعُذْرُه انّه لا فَرْقَ بينهما فى هذا الجمع فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وللصفة اربعةُ امثلة فِعالٌ فُعْلٌ فُعَلٌ فَعالَى نحوُ عِطاشٍ وبِطاحٍ وعِشارٍ وحُمْرٍ والصُغَرِ وحَرامَى ويقال ذِفْرَياتٌ وحُبْلَيات والصُغْرَيات وصَحْراوات اذا أُريد أَدْنَى العدد ولا يقال حَمْراوات وامّا قولُه عليه السلام ليس فى الخَضْراوات صَدَقَةٌ فلجَرْيِه مجرَى الاسم ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ ما كان من الاسماء على اربعة احرف آخِرُه الفُ التأنيث مقصورةً كانت او ممدودةً فانّه يُكسَّر على فَعالَى وفِعالٍ ويشترك فيهما الاسم والصفة تقول فى الاسم صَحْراء وصَحارَى وذِفْرَى وذَفارَى وتقول فى الصفة أُنْثَى واناثٌ وعَطْشَى وعِطاشٌ من قولك رجلٌ عَطْشانُ وامرأةٌ عَطْشَى وقالوا بَطْحاء وبِطاحٌ فهذا اصلُه الصفة يقال مكانٌ أَبْطَحُ وبَرِيّةٌ بَطْحاء لما اتّسع منها فلذلك مثّلنا به فى الصفات ومثّلنا به فى الاسم لانّه جارٍ مجرى الاسم لانّك تقول أَبْطَحُ وبَطْحاء ولا يكاد يُذكَر موصوفًا وكذلك تقول فى الجمع بَطْحاوات فتجمعه بالالف والتاء كما تقول صَحْراواتٌ وقالوا الأَباطِحُ كأَفْكَلٍ وأَفاكِلَ ولم يقولوا بُطْحٌ وان كان هو الاصلَ وقالوا حَرامَى وهو جمعُ حَرْمَى وهو صفةٌ تقول شاةٌ حَرْمَى اذا اشتهت الفحلَ وشياهٌ حَرامَى وكذلك كلُّ ذات ظِلْفٍ ٭ وتختصّ الصفة ببناءَيْن آخرَيْن فى التكسير وهما فُعْلٌ وفُعَلٌ فامّا فُعْلٌ فهو جمعُ فَعْلاء صفةً اذا كانت مؤنّثةَ أَفْعَلَ نحوَ حَمْراء وحُمْرٍ وصَفْراء وصُفْرٍ جمعوه على فُعْلٍ جمعَ ما لا زائدَ فيه شبّهوه بفَعُولٍ حيث قالوا صَبُورٌ وصُبُرٌ وعَجُولٌ وعُجُلٌ لانّه من

الثلثة كما انّه من الثلثة ويستوى فيه المذكّر والمؤنّث تقول حَمْرآء وحُمْرٌ واحمرُ وحُمْرٌ وصَفْرآء وصُفْرٌ وأَصْفَرُ وصُفْرٌ وانّما اشتركا في الجمع لانّهما لمّا مُنعا الاشتراكَ الذى فى ضاربٍ وضاربةٍ عُوِّضا الاشتراكَ فى الجمع فقيل حُمْرٌ وصُفْرٌ ولانّ المذكّر والمؤنّث يستويان فى تأنيث الجمع نحو هى الرجالُ وهى النساءُ ولا يجوز تحريكُ وسط هذا الّا فى الشعر نحو قول طَرَفَة * جَرِّدُوا منها وِرادًا وشُقُرْ * وذلك للفرق بين أَفْعَلَ صفةً وبين ما يجمع عليه من الاسماء نحو رُسُلٍ وكُتُبٍ فإنّ هذا مضمومُ العين ويجوز إسكانُه والاوّلُ ساكنٌ لا يجوز ضمُّه الّا ضرورةً يُشبّهونه بالاسم ، ويُكسَّر على فُعْلانَ نحو سُودانٍ وبيضانٍ وشُمْطانٍ وذلك انّهم لمّا جمعوه على فُعْلٍ نحوَ جمعِ ما لا زائدَ فيه نحو سُودٍ وحُمْرٍ جمعوه ايضا على فُعْلانَ نحو وَغْدٍ ووُغْدانٍ ، ولا يجمع المؤنّث من هذا بالالف والتاء ولا مذكّره بالواو والنون لانّه ليس بجارٍ على الفعل وذلك انّ الصفات على ضربَيْن احدُهما ما كان جاريًا على الفعل كضاربٍ وضاربةٍ وغيرُ جارٍ كأَحْمَرَ ونحوه فما كان من الاوّل فانّه يجمع جمعَ السلامة فتقول فى المذكّر قائمون وضاربون وفى المؤنّث قائمات وضاربات وذلك انّه لمّا جرى على الفعل شُبّه بلفظ الفعل الذى يتّصل به ضميرُ الجمع لانّ الفعل يسلم ويتغيّر بما يتّصل به فقولُك ضاربون بمنزلةِ يضربون وضارباتٌ بمنزلةِ يَضْرِبْنَ وما كان من الثانى وهو غيرُ الجارى فلا يجمع جمعَ السلامة الّا عن ضرورةٍ نحو قوله

* فما وُجِدَتْ بناتُ بنى نزارٍ * حلائلَ أَحْمَرِينَ وأَسْوَدِينَا *

وكان ابن كَيْسان يقول لا أرى به بأسًا والمذهبُ الاوّل لما ذكرناه ولذلك لا يجمع فَعْلَى فَعْلانُ جمعَ السلامة فإن سمّيتَ بشيء من ذلك جاز ان تجمعه جمعَ السلامة لانّه اسمٌ وقد جاء فى الحديث ليس فى الخَضْراوات صَدَقَةٌ لانّه يريد البُقُولات وكذلك لو سمّيتَ رجلا بأَسْوَدَ جاز ان تجمعه بالواو والنون فتقول أَسْوَدُونَ وكذلك لو صغّرت هذا الجمعَ لجمعته بالواو والنون والالف والتاء فتقول فى سُود وأنت تريد المذكّر أُسَيْوِدِينَ وسُوَيْداوات اذا اردت المؤنّث ، وامّا فُعَلٌ فهو جمع الفُعْلَى تأنيثِ الأَفْعَل وذلك انّ أَفْعَلَ اذا كان لا يتمّ نعتًا الّا بمِنْ كقولك افضلُ من زيد واصغرُ من خالد فانّه يجمع منه ما كان للآدميّين مذكّرا بالواو والنون كما قال تعالى قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ وقال بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ومؤنّثه بالالف والتاء نحو الكُبْرَى والكُبْرَيات والصُغْرَى والصُغْرَيات وذلك من قبل انّه لمّا لم يُنكَّر ولم يكن الّا بالالف واللام المُعرِّفة او مِن المُخصِّصة نقص عن مجرى الصفات وجرى مجرى الاسماء لانّ الصفات بابُها التنكير من حيث كانت جاريةً مجرى الفعل ولمّا جرت مجرى الاسماء لم تمتنع من جمع

السلامة اذا كانت للآدميّين ولذلك تُكسّر تكسيرَ الاسماء فتقول فى المذكّر منه الأَكابِرُ والاصاغر كما تقول الاجادل والافاكل قال الله تع أَكابِرَ مُجْرِمِيهَا وتقول فى المؤنّث الكُبْرَى والكُبَرُ والصُغْرَى والصُغَرُ قال الله تع انّهَا لَاحْدَى ٱلْكُبَرِ نزّلوا الف التأنيث فيه منزلةَ التاء التى تُلْحَق للتأنيث فالكُبْرَى والكُبَرُ بمنزلة الظُلْمَة والظُلَم والغُرْفَة والغُرَف ، وقوله ويقال ذِفْرَيَاتٌ وحُبْلَيَاتٌ والصُغْرَيَاتُ وصَحْرَاوات اذا اريد ادنى العدد ولا يقال حَمْرَاواتٌ يريد انّ كلّ ما فى آخره الفُ التأنيث المقصورةُ او الممدودة فانّه يجوز جمعُه بالالف والتاء وذلك لانّ الاسم اذا كان فى آخره الفُ التأنيث يجرى مجرَى ما فيه تاء التأنيث لاتّفاقهما فى الزيادة وافادة معنى التأنيث فكما يجمع ما فيه التاء اذا اردت ادنى العدد نحوُ ضاربة وضاربات كذلك يجمع ما فيه الفُ التأنيث من نحو ذِفْرَى وذِفْرَيات وحُبْلَى وحُبْلَيات والصُغْرَى والصُغْرَيات وصَحْرَآء وصَحْرَاوات ما خلا بابَ حَمْرَآء وصَفْرَآء فانّه لا يجمع بالالف والتاء وكذلك فَعْلَى مؤنّثُ فَعْلانَ فانّه لا يجمع بالالف والتاء ولا مذكّره بالواو والنون وقد تقدّمت علّةُ ذلك ،

قال صاحب الكتاب واذا كانت الالف خامسةً جُمع بالتاء كقولك حُبارَيَاتٌ وسُمانَيَات ،

قال الشارح اذا كانت الف التأنيث خامسةً فى اسمٍ لم يُكسّروه بل يقتصرون فيه على جمع السلامة نحوِ قولك حُبارَى حُبارَيَاتٌ وسُمانَى سُمانَيَاتٌ وان عنيتَ الكثير وذلك انّك لو كسّرتَه وهو على خمسة احرف لم يمكن ذلك ولم يكن بدٌّ من حذف احدى الالفَيْن فان حذفتَ الف التأنيث قلت حَبائِرُ وسَمائِنُ وذلك انّك لمّا حذفت الفَ التأنيث بقى حُبارٌ وسُمانٌ ثمّ جئت بالف التكسير قبل الف الافراد فوجب قلبُها همزةً لانّها وقعت موقعَ ما لا يكون الّا مكسورا لانّها وقعت موقعَ الفاء من جَعافِرَ والدال من جَخادِبَ والالفُ لا يمكن تحريكُها فقُلبت همزةً لانّها قريبةٌ من الالف ويمكن تحريكها فصار حَبائِرَ ، وان حذفت الالف الاولى بقى الاسم حُبْرَى وسُمْنَى واذا كسّرته قلت حَبارَى وسَمانَى كما قالوا حُبْلَى وحَبالَى وما كان على فَعْلآء او فِعالَة وأَخواتها فانّه يُكسّر على ذلك ففَعْلاء نحوُ صَحْرآء وصَحارَى وعَذْراء وعَذارَى وفِعالَةٌ نحوُ رِسالَةٍ ورَسائِل وأَخواتُها فُعالَةٌ وفَعالَةٌ وفَعِيلَةٌ ففَعالَةٌ سَحابَةٌ وسَحائِبُ وفُعالَةٌ ذُؤابَةٌ وذَوائِبُ وفَعِيلَةٌ سَفِينَةٌ وسَفائِنُ فكرهوا تكسيرَ ذلك لئلّا يصيروا الى هذه الأبنية ففصلوا بينهما بأن عدلوا عن تكسيرها الى جمع السلامة ، فان قيل فأنت تقول فى دَلَنْظَى وسَرَنْدَى ونحوِهما دَلانِظُ وسَرانِدُ ودَلاظٍ وسَرادٍ ولا تبالى الالتباسَ قيل الالف فى دَلَنْظَى وسَرَنْدَى ليست للتأنيث وانّما هى للالحاق وما كان للالحاق فهو جارٍ مجرَى الاصل فلذلك كُسّر كما يُكسّر

سَفَرْجَلٌ ونحوُه بالحذف ،

فصــــل ٣٤٩

قال صاحب الكتاب ولأَفْعَلَ اذا كان اسمًا مثالٌ واحدٌ أَفاعِلُ نحوُ أَجادِلَ وللصفة ثلثةُ امثلة فُعْلٌ فُعْلانٌ أَفاعِلُ نحوُ حُمْرٍ وحُمْرانٍ والأَصاغِرِ وانّما يُجمَع بأَفاعِلَ أَفْعَلُ الذى مؤنّثه فُعْلَى ويُجمَع ايضا بالواو والنون قال اللّه تعالى بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا وامّا قوله

* أَتانى وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ * فَيا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأَحاوِصَا *

فنظورٌ فيه الى جانبَى الوَصْفيّة والاسميّة ،

قال الشارح أَفْعَلُ يكون اسمًا ويكون صفةً فاذا كان اسما فجمعُه على أَفاعِلَ نحو أَفْكَلٍ وأَفاكِلَ وهى الرِعْدة وأَيْدَعٍ وأَيادِعَ وهو ضربٌ من الصَمْغ احمرُ وأَرْنَبٍ وأَرانبَ وأَجْدَلٍ وأَجادِلَ وهو الصَقْر وانّما جُمع على ذلك لانّه فى العدّة كالاربعة فجمع جمعَه فأَفاكِلُ كجَعافِرَ الهمزةُ فيه كالجيم وإن كانت الهمزة زائدةً فى الوزن والجيمُ اصلٌ فصار كالملحق بالاربعة من نحو قَسْوَرٍ وغَيْلَمٍ وإن لم يكن ملحقًا عل الحقيقة لكنّه على وزنه فكلُّ ما كان فى اوّله همزةٌ زائدةٌ من الاسماء الثُلاثيّة فإنّ تكسيره على الأَفاعِل وإن اختلفت حركاتُه نحوَ أُثْمُدٍ وأَثامِدَ وأَبْلَمٍ وأَبالِمَ واصْبَعٍ وأَصابِعَ لا يختلف بناء جمعه وإن اختلفت حركاتُ الواحد كما كان الرباعىّ كذلك نحوَ زِبْرِجٍ وزَبارِجَ وجَعافِرَ وبَراثِنَ ودَراهِمَ وقَماطِرَ وجَخادِبَ ، وامّا الصفة فلها ثلثةُ ابنية فُعْلٌ نحو أَحْمَرَ وحُمْرٍ وأَصْفَرَ وصُفْرٍ وكلُّ أَفْعَلَ مؤنّثه فَعْلاء فهذا جمعُه ولا يجوز ضمّه الّا فى الشعر ويجمع عـــلـــى فُعْلانَ نحو حُمْرانٍ وبيضانٍ وسُودانٍ قال الشاعر

* ومِعْزًى هَدِبًا يَعْلُو * قِرانَ الأَرْضِ سُودَانَا *

ولا يجمع بالواو والنون الّا عن ضرورة وقد تقدّم شرحُ ذلك بما فيه كفايةٌ وامّا أَفاعِلُ فيكون جمعًا لأَفْعَلَ صفةً ايضا وذلك انّ أَفْعَلَ قد يكون صفةً فيلزمها مِنْ ويراد بها التفضيل كقولك زيدٌ افضلُ من عمرٍو وخالدٌ اكرمُ منك فاذا أُدخلتَ عليه الالف واللام أُسقطتَ منه مِنْ كقولك مررت بالافضل والاكرم ولا يُستعمل مع حذف مِنْ الّا بالالف واللام او بالاضافة نحو الافضل وفُضْلام واذا كان معه مِنْ فانّه يكون بلفظ واحد لا يُؤنَّث ولا يُثنّى ولا يجمع فتقول زيدٌ افضلُ من عمرو وهندٌ افـضــل من عمرو والزيدان افضل من العمرَيْن والزيدون افضل من الخالدين وذلك لانّه فى معنى الفعل اذ المراد

يزيد فضلُه عليه والفعلُ لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث واذا كان معه الالف واللام جرى مجرى الاسم فيؤنّث نحوَ الفُضْلَى والطُولَى ويثنّى نحوَ الاكرمان والافضلان ويجمع جمعَ السلامة نحوَ قولك الافضلون والاكرمون ويكسّر تكسيرَ الاسماء نحو الأَكابِر والأَصاغِر وقد تقدّم الكلام عليه مشروحاً قبلُ، فاذا سُمّى بصفة رجلٌ نحو أَحْمَدَ وأَسْعَدَ صار اسمًا جامدًا وجُمع جمعَ الاسماء نحوَ أَحامِدَ وأَساعِدَ ويجمع ايضا جمعَ السلامة نحوَ قولك احمدون واسعدون واحمدِينَ واسعدِينَ لانّه بالتسمية زال معنى الوصف عنه ولم يبقَ يُفيد من المعنى ما كان يفيده قبل التسمية ألا ترى انّك تسمّى بالاسم الشىء وضدّه وتسمّى حَسَنًا من ليس بالحسن واذا زال عنه معنى الوصف جُمع جمعَ الاسماء الجامدة نحو أَرانِبَ وأَفاكِلَ، فامّا قول الشاعر * أتانى وعيدُ الحوص الخ * فانّه لمح معنى الوصفيّة فيه فجمعه على حُوصٍ كأُحْمَرٍ وحُمْرٍ كانّه جعله بمنزلة مَن به حَوَصٌ والحَوَصُ ضيقُ احدى العينين وعلى ذلك ادخلوا الالف واللام على الحارث والعبّاس لمكان معنى الوصفيّة ثمّ قال الأَحاوص تغليبًا لجانب العَلَميّة كما يُغلّب العلميّةَ من يقول حارثٌ وعَبّاسٌ فجمعه جمعَ الاسماء نحو أَفْكَلٍ وأَفاكل وأَرْنَبٍ وأَرانب والبيت للأعشى ويعنى عبد عمرو بن شُرَيْح بن الاحوص وكان علقمةُ بن عُلاثة بن عَوْف بن الاحوص نافرَ عامرَ بن الطُفَيْل فهَجا الاعشى علقمةَ ومدح عامرا فأوعده بالقتل فقال اتانى وعيد الحوص فاعرفه،

فصل ٢٥٠

قال صاحب الكتاب وقد جُمع فَعْلانُ اسمًا على فَعالِينَ نحو شَياطِينَ وكذلك فُعْلانُ وفِعْلانُ نحو سَلاطِينَ وسَراحِينَ وقد جاء سِراحٌ وصفةً على فِعالٍ وفَعالَى نحو غِضابٍ وسَكارَى وتقول بعضُ العرب كُسالَى وسُكارَى وعُجالَى وغُيارَى بالضمّ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من الاسماء على وزنِ فَعْلانَ فانّه يكسّر على فَعالِينَ ولا فرق بين المفتوح الاوّل والمضموم والمكسور وذلك نحو شَيْطانٍ وشَياطِينَ وسُلْطانٍ وسَلاطِينَ وسِرْحانٍ وسَراحِينَ وذلك لانّها اسماءٌ ثلاثيّةٌ أُلحقت ببنات الاربعة فوجب ان تجمع جمعَ ما أُلحقت به لانّ حكم الملحق حكمُ ما أُلحق به لانّه مثلُه فى الحكم ألا ترى انّك تقول فى جمع قَسْوَرٍ وصَيْرَفٍ قَساوِرُ وصَيارِفُ فتجمعه جمعَ جَعْفَرٍ وجَعافِرَ وسَلْهَبٍ وسَلاهِبَ اذ كان ملحقًا به كذلك شيطان من الثلاثيّة لحق بالاربعة لانّه من شاطَ يَشيطُ اذا بطل وهلك قال الاعشى

* قد تَخْضِبُ العَيْرَ من مَكْنُونِ فائِله * وقد يَشِيطُ على أَرْماحِنا البَطَلُ *

ووقعت الالف فيه رابعةً وهو موضعٌ يثبت فيه حرفُ المدّ ولا يُحذف وإن كانت خماسيّةً نحوَ قِنْدِيلٍ وقَنادِيلَ وجُرْمُوقٍ وجَرامِيقَ وشِمْلالٍ وشَمالِيلَ الّا انّها تُقلَب ياءً اذا لم تكنْها لانكسارِ ما قبلها، وسُلْطانٌ ثلاثيٌّ لانّه من السَلاطَةِ وهو القَهْر ملحقٌ بقُرْطاطٍ وفُسْطاطٍ قال سيبويه وهو قليل ولا نعلمه جاء وَضْعًا وهو فُعْلانٌ وسِرْحانٌ من الثلاثة ايضا كقولهم فى تكسيره سراحٌ أُلحق بالاربعة من نحو عِثْكالٍ وشِمْراخٍ وهو كثير نحوُ حِذْفارٍ وهو واحدُ الحَذافير من قوله عم فكأنّما حُيِّزت له الدُّنْيا بحذافيرها، وامّا الصفة فانّها تجمع على فِعالٍ وذلك اذا كان مؤنّثه فَعْلَى نحوَ عَجْلانَ وعِجالٍ وعَطْشانَ وعِطاشٍ وغَرْثانَ وغِراثٍ وكذلك مؤنّثه جمعوه على حذف الزائد من آخره للفرق بينه وبين الاسم فكانّه بعد حذف الزائد عَجْلٌ وعَطْشٌ فجُمع على فِعالٍ كما قالوا خَدْلٌ وخِدالٌ وصَعْبٌ وصِعابٌ كما حذفوا الفَ أُنْثَى فقالوا اناثٌ والفَ رُبَّى فقالوا رُبابٌ للشاة القريبة العهد بالنتاج قال سيبويه وافقَ فَعيلًا وفَعيلَةَ وفَعالَةَ وفَعالًا يعنى كما قدّروا حذف الزائد فى هذه الكلم وجمعوها جمعَ ما لا زيادةَ فيه نحوَ كَرِيمٍ وكِرامٍ وظَرِيفَةٍ وظِرافٍ وجَوادٍ وجِيادٍ كذلك فعلوا بعَطْشانَ وبابه، وقد كسّروه ايضا على فَعالَى قالوا سَكْرانُ وسَكارَى وحَيْرانُ وحَيارَى وخَزْيانُ وخَزايَا والاوّل اكثر والمؤنّث كذلك قالوا سَكْرَى وسَكارَى وخَزْيانُ وخَزايَا شبّهوا الالف والنون بالفى التأنيث لانّهما زائدان معًا والاوّلُ منهما حرفُ مدّ ويُؤنّث كلُّ واحد منهما على لفظ مذكّره فكما قالوا صَحْراءُ وصَحارَى وعَذْراءُ وعَذارَى كذلك قالوا سَكْرانُ وسَكارَى وعَطْشانُ وعَطاشَى، وقد ضمّ بعضهم الاوّل من هذا الجمع فقالوا سُكارَى وعُجالَى وغُيارَى فى جمع غَيْرانَ كلُّه مضموم وهذا الضمُّ فى جمع فَعْلانَ خاصّةً ليُعلَم انّه جمعُ فَعْلانَ وليس بجمع فَعْلاءَ،

فصــــل ٢٥١

قال صاحب الكتاب وفَيْعِلٌ يكسّر على أَفْعالٍ وفِعالٍ وأَفْعِلاءَ نحوِ أَمْواتٍ وجِيادٍ وأَبْيِناءَ ويــقــال هَيِّنُونَ وبَيِّعاتٌ،

قال الشارح اعلم انّ فَيْعِلًا من الابنية المختصّة بالمعتلّ لا يكون مثله فى الصحيح كما قالوا غُزاةٌ ورُماةٌ فجمعوا فاعِلًا منه على فُعَلَةَ ولا يكون مثله فى الصحيح، وقد ذهب بعض الكوفيين الى انّ اصله فَعِيلٌ

ثمّ قُلبت الى فَيْعِل والقلبُ على خلافِ الاصل ولا دليلَ عليه فاذا اريد جمعُه فالبابُ فيه والكثير ان يجمع جمعَ السلامة لانّه صفةٌ تدخل مؤنّثه التاء للفرقِ من نحو مَيّتٍ ومَيّتةٍ وبَيّعٍ وبَيّعةٍ وهو جارٍ مجرى فاعِلٍ لانه على عدّته وموضعُ الزيادة فيهما واحدٌ فكما كان الباب فى فاعِلٍ جمعَ السلامة من نحو قولك ضارِبٌ وضارِبون وضارِبَةٌ وضارِبات كذلك كان الاكثرُ فى فَيْعِلٍ جمعَ السلامة من نحو قولك مَيّتٌ وميّتون وهَيّنٌ وهيّنون ومَيّتةٌ ومَيّتات وهَيّنَةٌ وهَيّنات وفى الحديث المؤمنون هيّنون ليّنون، فاذا اريد تكسيره حُمِل على غيره ممّا هو على عدّته فمن ذلك قولهم مَيّتٌ وأَمْواتٌ شبّهوه بفاعِلٍ فكما قالوا شاهِدٌ وأَشْهادٌ كذلك قالوا مَيّتٌ وأَمْواتٌ جاؤا به على حذف الزوائد كانّه بقى مَوْتٌ فقالوا أَمْواتٌ مثلَ سَوْطٍ وأَسْواطٍ وحَوْضٍ وأَحْواضٍ والمؤنّث كالمذكّر لا فصلَ بينهما قالوا مَيّتَةٌ وأَمْواتٌ كما قالوا فى المذكّر مَيّتٌ وأَموات وذلك انّك فى التكسير تحذف التاء فيصير مَيّتًا فتجمعُه على أَمْوات ومثلَه قالوا حَيٌّ وأَحْياءٌ وحَيّةٌ وأَحْياءٌ ونِضْوٌ وأَنْضاءٌ ونِضْوَةٌ وأَنْضاءٌ وذلك كثير وقالوا للمَلِك قَيْلٌ وأَقْوالٌ وربّما قالوا أَقْيالٌ بالياء وذلك من قِبَل انّ القَيْل اصله قَيِّلٌ وهو فَيْعِلٌ من القول قيل له ذلك لنَفاذ قوله فمن قال أَقْوالٌ جمعه على الاصل كمَيّتٍ وأَمْواتٍ ومن قال أَقْيالٌ جمعه على لفظه والوجهُ الاوّل وقالوا كَيْسٌ وأَكْياسٌ والمراد كَيِّسٌ على زنة فَيْعِلٍ يدلّ على ذلك جمعُهم ايّاه بالواو والنون كثيرًا ولو كان فَعْلًا لكان الباب فى جمعه التكسيرَ نحو صَعْبٍ وصِعابٍ، وقد كسّروه ايضا على فِعالٍ قالوا جَيّدٌ وجِيادٌ وشبّهوه بفاعِلٍ وقالوا مَيّتٌ وأَمْواتٌ وجَيّدٌ وأَجْوادٌ كذلك قالوا أَجْيادٌ كما قالوا قائمٌ وقِيامٌ ونائمٌ ونِيامٌ وكذلك قالوا سَيّدٌ وسادَةٌ كما قالوا قائدٌ وقادَةٌ وحائكٌ وحاكَةٌ، وقد كسّروه ايضا على أَفْعِلاءَ فقالوا هَيّنٌ وأَهْوِناءُ وحكى الجَرْمىّ جَيّدٌ وأَجْوِداءُ حملوه على فَعِيلٍ نحو نَبِيٍّ وأَنْبِياءَ وصَفِيٍّ وأَصْفِياء وقد احتجّ الفرّاء بهذا الجمع على انّ اصله فَعِيلٌ قال لانّ فَعِيلًا يجمع على ذلك ولا دليلَ فى ذلك لانّهم قد يجمعون الشىء على غيرِ بابه أَلا تراهم قالوا شاعِرٌ وشُعَراءُ وجاهِلٌ وجُهَلاءُ وانّما فُعَلاءُ بابه فَعِيلٌ نحوُ كُرَماءَ ولُؤَماءَ فكذلك ههنا فاعرفه،

فصــل ٢٥٣

قال صاحب الكتاب وفَعّالٌ وفُعّالٌ وفِعّيلٌ ومَفْعُولٌ ومُفْعِلٌ ومُفْعَلٌ يُستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير فيقال شَرّابونَ وحُسّانون وفِسّيقون ومَضْروبون ومُكْرِمون ومُكْرَمون،

قال الشارح اعلم انّ هذه الصفات لا تكاد تُكسَّر كانّه استُغنى عن تكسيرها بجمع السلامة ففَعّالٌ للمبالغة فأجروه مُجرى مُفَعِّلٍ لانّهما للمبالغة ومُفَعِّلٌ يجرى على فَعَّلَ نحو كَسَّرَ فهو مُكَسِّرٌ وقَطَّعَ فهو مُقَطِّعٌ وتدخله تاء التأنيث نحوُ مُكَسِّرةٍ ومُقَطِّعةٍ وفَعّالٌ كذلك تقول شَرّابٌ وشَرّابةٌ فلذلك تجمعه جمعَ السلامة كما تجمع مُفَعِّلًا فتقول شَرّابون وشَرّاباتٌ وقَتّالون وقَتّالاتٌ كما تقول مُقَتِّلٌ ومقتِّلون ومقتِّلةٌ ومقتِّلاتٌ لم يُفعَل به ما فُعِل بفَعُولٍ من التكسير وإن كانا جميعًا للمبالغة كانّهم ارادوا الفصل بينهما ، وامّا فُعّالٌ نحوُ حُسّانٍ وكُرّامٍ وقُرّاءٍ ووُضّاءٍ فحكمُه فى الجمع حكمُ فَعّالٍ يكون المذكّر بالواو والنون والمؤنّث بالالف والتاء نحوُ حُسّانون وكُرّامون وحُسّاناتٌ وكُرّاماتٌ لانّه مثله فى المبالغة وتدخل مؤنّثه التاء قال الشمّاخ

* دارَ الفَتاةِ التى كُنّا نَقُولُ لها * يا ظَبْيَةً عُطُلًا حُسّانةَ الجِيدِ *

فكان فى حكم الجارى على الفعل لذلك كما كان فَعّالٌ ، ومثل ذلك فِعِّيلٌ نحوُ فِسِّيقٍ وشِرِّيبٍ وسِكِّيرٍ فانّه يجمع مذكّره بالواو والنون ومؤنّثه بالالف والتاء لانّه مثلُ فَعّالٍ فى المبالغة وتدخل مؤنّثه تاء التأنيث فكان كالجارى على الفعل فلذلك كان حكمه حكمَ جمع السلامة ، وكذلك مَفْعُولٌ من نحو مضروب ومقتول بمنزلة فَعّالٍ لانّه فى حكم الجارى على الفعل وتدخله تاء التأنيث من نحو مضروبة فلذلك كان الباب فيه جمع السلامة من نحو مضروبون ومنصورون قال الله تع إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنْصُورُونَ وقال مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ، وكذلك ما جرى على الفعل من نحو مُفَعِّلٍ ومُفَعَّلٍ من نحو مُكَسِّرٍ ومُكَسَّرٍ فمُكَسِّرٌ اسمُ فاعلٍ جارٍ على يُكَسِّرُ ممّا سُمّى فاعلُه ومُكَسَّرٌ اسمُ مفعولٍ جارٍ على يُفَعَّلُ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه وتدخل المؤنّثَ منه تاء التأنيث فلذلك كان جمعُ مذكّره بالواو والنون ومؤنّثه بالالف والتاء فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وقد قيل عَواوِيرُ ومَلاعِينُ ومَشائيمُ ومَيامِينُ ومَياسِيرُ ومَفاطِيرُ ومَناكِيرُ ومَطافِلُ ومَشادِنُ ،

قال الشارح قد شذّ من ذلك اشياء فجاءت مكسّرةً وذلك يُحفَظ ولا يقاس عليه فمن ذلك قولهم عُوّارٌ وعَواوِيرُ للجَبان أجروه مجرى الاسماء لانّهم لا يقولون للمرأة عُوّارةٌ لانّ الشجاعة والجُبن من اوصاف الرجال لحضورهم الحَرْبَ وكثرةِ لقائهم الأعداءَ قال الأعشى

* غيرِ ميلٍ ولا عَواوِيرَ فى الهَيْـجا ولا عُزَّلٍ ولا أكْفالِ *

فهذا شاذّ فى فُعّال، وقالوا مَلاعِينُ كسّروا مَلْعُونًا كانّهم شبّهوه بالاسم ممّا هو على خمسة احرف ورابعُه حرفُ مدّ ولين من نحو بُهْلُولٍ وبَهالِيلَ ومُغْرُودٍ ومَغارِيدَ وهو ضربٌ من الكَمْأَة، ومثله مَشْؤُمٌ ومَشائِيمُ قال الشاعر

* مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * ولا ناعِبٍ الّا بِبَيْنٍ غُرابُها *

وقالوا مَيْمُونٌ ومَيامِينُ ومَكْسُورٌ ومَكاسِيرُ ومَسْلُوخَةٌ ومَسالِيخُ كلّه على التشبيه بالاسم وهذا شاذّ فى مفعول وقالوا مُفْطِرٌ ومَفاطِيرُ ومُنْكِرٌ ومَناكِيرُ ومُوسِرٌ ومَياسِيرُ ومُطْفِلٌ ومَطافِلُ ومُشْدِنٌ ومَشادِنُ فهذه الاسماء مكسّرةٌ فما كان جاريًا على الفعل بمعنى الفاعل فمُفْطِرٌ من أَفْطَرَ يُفْطِرُ فهو مُفْطِرٌ وقالوا فى الجمع مَفاطِيرُ ومُنْكِرٌ فاعلٌ من أَنْكَرَ فهو منكِرٌ والجمع مَناكِيرُ ومُوسِرٌ من اليُسْر والواوُ فيه منقلبةٌ عن الياء لسكونها وآنضمام ما قبلها ولذلك عادت الى الياء فى الجمع نحو مَياسِير لتحرّكها وزوالِ الضمّة قبلها والياء فيها مَطْلَةٌ على حدّها فى خاتَمٍ وخَواتِيمَ وقالوا مُطْفِلٌ ومَطافِلُ ومُشْدِنٌ ومَشادِنُ وربّما قالوا مَطافِيلُ ومَشادِينُ على غير القياس والمُطْفِلُ الأُمّ معها طِفْلٌ والمُشْدِنُ الظَّبْيَة التى قد شَدَنَ خِشْفُها اى قوى واستغنى عن أُمّه،

فصل ٢٥٣

قال صاحب الكتاب وكلّ ثلاثىّ فيه زيادةٌ للالحاق بالرباعىّ كجَدْوَلٍ وكَوْكَبٍ وعِثْيَرٍ او لغير الالحاق وليست بمَدّةٍ كأَجْدَلٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ فجمعُه على مثال جمعِ الرباعىّ تقول جَداوِلُ وأَجادِلُ وتَناضِبُ ومَداعِسُ،

قال الشارح اذا أُلحق بناءٌ ببناء صار حكمُ الفرع الملحَق كحكم الاصل الملحَق به فالثلاثىُّ اذا زيد فيه ما يُلْحِقه بالاربعة صار حكمه حكمَ الاربعة فجمعُه كجمعه فتفتح اوّله وتزيد فيه الفًا ثالثةً وتكسر ما بعدها كما تفعل بجَعافِرَ وزَبارِجَ فتقول فى جَدْوَلٍ جَداوِلُ وفى كَوْكَبٍ كَواكِبُ لانّ جدولا وكوكبا الواوُ فيهما زائدةٌ لانّها لا تكون اصلا مع ثلاثة احرف اصولٍ فهما ملحقان بجعفر وعِثْيَرٌ ثلاثىٌّ والياء فيه زائدة لما ذكرناه فهو ملحقٌ بدِرْهَمٍ وهِجْرَعٍ فكما تقول جَعافِرُ ودَراهِمُ فكذلك تقول جَداوِلُ وكَواكِبُ وعَثايِرُ لانّه قد صار فى الحكم رباعيًّا، فإن كانت الزيادة فيه لغير الالحاق ولم تكن مدّةً كأَجْدَلٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ فأَجْدَلٌ ثلاثىٌّ والهمزةُ فى اوّله زائدةٌ لانّ الهمزة لا تكون فى اوّل بنات الثلاثة الّا زائدةً فالبناء

وإن كان على زنة جعفر فليس المراد من الهمزة الالحاقَ انّما ذلك شيء حصل بحكم الاتّفاق من غير ان يكون مقصودا اليه الّا انّ الزيادة لمّا لم تكن من حروف المدّ واللين جرى مجرى الملحق لانّ الملحق تكثيرٌ كما انّ هذه الحروف كذلك وليست حروف المدّ كذلك لانّها تجرى مجرى الحركات المُشْبَعة عمّا قبلها فلا تُعتدّ مُكثِّرةً لغيرها فلذلك تجمعها جمعَ الملحق فتقول فى أَجْدَلٍ وهو الصَقْر أَجادِلُ فتفتح اوّله وتزيده الفًا ثالثةً وتكسر ما بعدها كما تفعل فى الرباعىّ والملحق به لانّه قد صار على عدّته، وتقول تَنْضُبُ وتَناضِبُ والتنضب شجرٌ يُتّخذ منه السهامُ وهو من الثلاثة والتاء فى اوّله زائدةٌ لانّه ليس فى الاسماء مثلُ جَعْفُرٍ بضمّ الفاء ولانّه من الشيء الناضب وهو البعيد كانّه قيل له ذلك لعِظَمه كما قيل لنَظيره شَوْحَطٌ وهو من شَحَطَ، وقالوا مِدْعَسٌ ومَداعِسُ والمدعس الرُمْحُ الأصمّ والميمُ فيه زائدة لانّها لا تكون فى اوّل بنات الثلثة الّا زائدةً وكانّه من الدَعْس وهو الطعن لانّ الرمح آلةُ الطعن،

قال صاحب الكتاب وتُلحَق بآخره التاء اذا كان أَعْجَميًّا او منسوبا كجَوارِبَةٍ وأَشاعِثَةٍ،

قال الشارح اذا كان الاسم رباعيًّا أَعجميًّا او منسوبا فانّه يجمع على ما تقدّم من جمع الرباعىّ الّا انّك تُلْحِق جمعَه الهاء فى الاكثر قالوا مَوْزَجٌ ومَوازِجَةٌ وجَوْرَبٌ وجَوارِبَةٌ وكلاهما فارسىٌّ معرّبٌ ودخلت الهاء لتأكيد تأنيث الجمع لانّه مكسّرٌ على حدّ دخولها فى حَجَرٍ وحِجارَةٍ وذَكَرٍ وذِكارَةٍ وللايذان بالعُجْمة فيها ومثله كَيْلَجَةٌ وكَيالِجَةٌ لمِكْيال وطَيْلَسانٌ وطَيالِسَةٌ ونظيرُ ذلك من العربىّ صَيْقَلٌ وصَياقِلَةٌ وصَيْرَفٌ وصَيارِفَةٌ ومَلْأَكٌ ومَلائِكَةٌ وربّما حذفوا التاء تشبيهًا بالعربىّ قالوا جَوارِبُ وكَيالِجُ كانّهم شبّهوه بصَوامِعَ وكَواكِبَ وقالوا المَنَاذِرَةُ والمَسامِعَةُ والسَبابِجَةُ والمَهالِبَةُ والأَحامِرَةُ والأَزارِقَةُ فواحدُ المَناذِرَةِ مُنْذِرِىٌّ منسوبٌ الى المُنْذِر بن ماء السَماء وواحدُ المَسامِعَةِ مِسْمَعِىٌّ منسوبٌ الى مِسْمَع واما السَبابِجَةُ فجمعٌ والواحدُ سَبْبَجِىٌّ فارسىٌّ معرّبٌ وهم قومٌ من السِنْد بالبصرة كانوا جَلاوِزَةً وحُرّاسَ السِجْن ومثله البَرابِرَةُ الواحد بَرْبَرِىٌّ والمَهالِبَةُ منسوبٌ الى المُهَلَّب بن ابى صُفْرَةَ الواحدُ مُهَلَّبِىٌّ والأَحامِرَةُ والأَزارِقَةُ الواحد منهما أَحْمَرِىٌّ وأَزْرَقِىٌّ، والهاء فى هذا الجمع تحتمل امرَيْن احدُهما ان تكون لتأكيد تأنيث الجمع لانّه مكسّرٌ والاخرُ ان تكون بدلًا من ياءَىِ النَسَب كما ابدلوا الياء من المحذوف فى سَفارِيجَ ونحوه وذلك انّهم حذفوا ياءَىِ النسب ثمّ جمعوا مُنْذِرًا على مَناذِرَ لانّه رباعىٌّ وأَدخلوا الهاء عوضًا من المحذوف وكذلك مِسْمَع وسَبْبَج فامّا مُهَلَّبٌ فاللامُ فيه مضاعفةٌ فحذفوا احدى اللامَيْن فبقى مُهَلْبٌ

رباعيٌّ فجمعوه جمعَ الرباعيّ وكذلك أَحْمَرُ وأَزْرَقُ جمعوهما جمعَ الاسماء لمّا لم يريدوا فيهما الصفة فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والرباعيّ اذا لحقه حرفُ لين رابعٌ جُمع على فَعاليلَ كقناديل وسَراديحَ وكذلك ما كان من الثلاثيّ مُلْحقا به كقَراوِيحَ وقَراطيطَ وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادةٌ غيرُ مَدّة كمَصابيحَ وأَناعيمَ ويَرابيعَ وكَلاليبَ ،

قال الشارح اذا وقع حرف المدّ رابعاً مع اربعة احرف اصولٍ نحوَ سِرْداحٍ وهى الناقة الكثيرة اللحم وقِنْديلٍ وجُرْموقٍ وهو ما يُلبَس فوق الخُفّ فإنّ تكسيرها على فَعاليلَ نحو سَراديحَ وقَناديلَ وجَراميقَ فلا تحذف حرف المدّ بل تقلبه الى الياء إن لم يَكُنْها لسكونه وانكسارِ ما قبله ولا تحذفه لانّه موضعٌ يثبت فيه حرف المدّ ألا ترى انّك تقول فى تكسير سَفَرْجَلٍ سَفاريجُ وفى فَرَزْدَقٍ فَرازيدُ واذا كنت تزيد حرفَ المدّ هنا بعدَ ان لم يكن ولا تقدح فى بناء التكسير فلأن تُقِرّه اذا كان معك أَوْلَى اذ لا تحذف شيـًا وأنت تجد من الحذف بُدًّا ، وامّا ما أُلْحق من الثلاثيّ ببنات الاربعة فإنّ جمعه كذلك ايضا نحوَ قِرْواحٍ وقَراويحَ وقُرْطاطٍ وقَراطيطَ كما كان جمعُ جَدْوَلٍ وعِثْيَرٍ كجمع جَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ والقِرْواحُ الناقة الطويلة القوائم قيل لأعرابيّ ما القِرْواحُ قال التى كانّها تمشى على أَرْماحٍ قالوا الواو والالف فيه زائدتان كانّه من قَرَحَ الفرسُ والقُرْطاطُ البَرْذَعَةُ وأصلُه قُرْطٌ واحدى الطاءَيْن زائدة للالحاق ببنات الاربعة ثمّ زيد فيها الفٌ رابعةٌ فصار بمنزلة اربعة احرف اصليّة زيد فيها الفٌ رابعةٌ نحو سِرْداحٍ وحِذْبارٍ وهى الناقة المهزولة فلذلك تجمعه كالاصل فامّا قول الشاعر

* أَدْينُ وما دَيْنى عليك بمَغْرَمٍ * ولكنْ على الشُمّ الجِلادِ القَراوِحِ *

وانّما قال القراوح على حدّ قول الآخر * وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَواوِرِ * كانّه حذف الياء تخفيفًا وصحّةُ الواو تدلّ على ذلك ، وكذلك ما كان فيه زيادةٌ غيرُ مدّة فيصير بها اربعةً وإن لم تكن للالحاق نحوُ مِصْباحٍ وأَنْعامٍ ويَرْبوعٍ وكُلّوبٍ فإنّه يجمع على مثل جمع الملحق نحوِ مَصابيحَ وأَناعيمَ ويَرابيعَ وكَلاليبَ لانّه على عدّته ولا اعتبارَ باختلاف حركاته فمِصْباحٌ مِفْعالٌ من الصُبْح والميمُ زائدة فى أوّله وليست من حروف المدّ واللين والالفُ زائدة وهى من حروف المدّ واللين وأَنْعامٌ جمعُ نَعَمٍ جمعُ قلّة وهذا البناء قد يجمع اذا اريد الكثرة نحوُ أَناعيمَ وأَقاويلَ واليَرْبوع دُوَيْبّةٌ تُشْبه الجُرَذَ مُكَحَّلةٌ بَرّيّةٌ تأكله العربُ والياء فى أوّله زائدةٌ والواوُ ايضا زائدة وهى رابعة وكُلّوبٌ فَعُّولٌ احدى اللامين

زائدة كانّه من الكَلْب وهو مِسْمارٌ مُعْوَجٌّ يُعلَّق عليه المُسافِرُ أداتَه والكُلُّوبُ الكُلّاب فهو المِنْشال فاعرفه ❊

فصـــل ٢٥٤

قال صاحب الكتاب ويقع الاسم المفرد على الجنس ثمّ يُميَّز منه واحدُه بالتاء وذلك نحوُ تمرٍ وتمرةٍ وحَنْظَلٍ وحنظلةٍ وبِطّيخٍ وبطّيخةٍ وسَفَرْجَلٍ وسفرجلةٍ   وانّما يكثر هذا فى الاشياء المخلوقة دون المصنوعة ونحوُ سَفينٍ وسفينةٍ ولَبِنٍ ولَبِنَةٍ وقَلَنْسٍ وقَلَنْسُوَةٍ ليس بقياس   وعَكْسُ تمرٍ وتمرةٍ كَمْأَةٌ وكَمْءٌ وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ ❊

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من الاسماء التى يُميَّز فيها الواحد بالتاء من نحو شَعيرةٍ وشَعيرٍ وتَمْرةٍ وتَمْرٍ انّما هو عندنا اسمٌ مفرد واقعٌ على الجنس كما يقع على الواحد وليس بتكسير على الحقيقة وإن استُفيد منه الكثرة لانّ استفادة الكثرة ليست من اللفظ انّما هى من مدلوله اذ كان دالًّا على الجنس والجنسُ يفيد الكثرةَ   والكوفيون يزعمون انّه جمعٌ كُسّر عليه الواحد ويؤيّد ما ذكرناه امران احدهما انّه لو كان جمعًا لكان بينه وبين واحده فرقٌ إمّا بالحروف وإمّا بالحركات فلمّا اتى الواحدُ على صورته لم يُفرَّق بينهما بحركة ولا غيرِها دلّ على ما ذكرناه   وامّا التاء فبمنزلة اسم ضُمّ الى اسم فلا يدلّ سقوطُها على التكسير   الامرُ الثانى انّه يوصَف بالواحد المذكّر من نحو قوله تعالى أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ وأنت لا تقول مررت برِجالٍ قائمٍ فدلّ ذلك على ما قلناه ❊ فان قيل فقد قال أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ فأنّث وقال وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ والحالُ كالوصف وقال سبحانه ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ فوصفه بالجمع فهلّا دلّ ذلك على انّه جمعٌ لانّ المفرد المذكّر لا يوصَف بالجمع قيل انّ ذلك جاء على المعنى لانّ معنى الجنس العمومُ والكثرةُ والحمل على المعنى كثيرٌ ويدلّ على ذلك إجماعُهم على تصغيره على لفظه نحو تُمَيْرٍ وشُعَيْرٍ ولو كان مكسّرا لرُدّ فى التصغير الى الواحد وجُمع بالالف والتاء من نحو تُمَيْراتٍ وشُعَيْراتٍ فلمّا لم يُرَدّ هنا الى الواحد دلّ على ما قلناه ❊

ولا يكون فى الغالب الّا فيما كان مخلوقًا للّه تعالى غيرَ مصنوع نحوَ تَمْرةٍ وتَمْرٍ وطَلْحَةٍ وطَلْحٍ وبُرّةٍ وبُرٍّ وذلك لانّه جنسٌ يخلقه اللّهُ جُمْلَةً فالجملةُ فيه مقدّمة على الواحد وليس كالمصنوعات التى الواحدُ فيها مقدّم على الجملة فاذا اريد تمييزُ الواحد مُيّز حينئذ بالتاء من نحو تَمْرة وطَلْحَة ونظيرُ ذلك المصدرُ من نحو الضَّرْب والأَكْل فانّه جنسٌ للافعال دالٌّ على الكثرة فاذا ادخلوا الهاء وقالوا ضَرْبَةً وأَكْلَةً صار محدودًا ودلّ على المرّة الواحدة كذلك ههنا ❊ فامّا قولهم سَفِينَةٌ وسَفِينٌ ولَبِنَةٌ ولَبِنٌ وقَلَنْسُوَةٌ وقَلَنْسٍ

فشبّهٌ بما تقدّم من المخلوقات والقياسُ فيما كان من ذلك التكسيرُ نحوُ قَصْعَةٍ وقِصاعٍ وجَفْنَةٍ وجِفانٍ وربّما شبّهوا المخلوقاتِ بالمصنوعات فكسّروها وقالوا طَلْحَةٌ وطِلاحٌ وسَخْلَةٌ وسِخالٌ وصَخْرَةٌ وصُخورٌ ، فامّا اللَمْأَةُ والجَبْأَةُ وهو ضربٌ من الكمأة ايضا فعَكْسُ هذا الجمع وهو نادرُ الجمع لانّ الكثير أن يكون ما فيه التاء للواحد نحوُ تمرة وطلحة وما سقطت منه للجمع نحوُ تمر وطلح وهذا اذا كان فيه التاء كان للجمع واذا كان عاريًا منها فهو للواحد ووجهُه انّ التاء قد تلحق الجمعَ لتأكيد تأنيث الجمع من نحو حِجارةٍ وذُكورةٍ فتدرّجوا فى ذلك الى ان جعلوها للجمع البتّة وربّما كُسّر على القياس فقالوا جِبَأَةٌ على حدّ فَقْعٍ وفِقَعَةٍ وقالوا أَكْمُؤٌ ككَلْبٍ وأَكْلُبٍ قال * ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقِلَا * فكسّر على أَكْمُؤٍ فاعرفه ،

فصــل ٢٥٥

قال صاحب الكتاب وقد يجيء الجمع مبنيّا على غير واحده المستعمَل وذلك نحوُ أَراهِطَ وأَباطِيلَ وأَحاديثَ وأَعاريضَ وأَقاطيعَ وأَهالٍ ولَيالٍ وحَميرٍ وأَمْكُنٍ ،

قال الشارح اعلم انّهم قد كسّروا شيئًا من الاسماء لا على الواحد المستعمَل بل تحمّلوا لفظا آخرَ مُرادِفًا له فكسّروه على ما لم يُستعمل فمن ذلك رَهْطٌ وأَراهِطُ قال الشاعر

* يا بُؤْسَ للحَرْبِ التى * وَضَعَتْ أَراهِطَ فاستَراحُوا *

وليس القياس فى رهط ان يجمع على اراهط لانّ هذا البناء من جموع الرباعىّ وما كان على عدّته نحو جَعْفَرٍ وجَعافِرَ وجَدْوَلٍ وجَداوِلَ وأَرْنَبٍ وأَرانِبَ ورَهْطٌ ثلاثىٌّ فلا يجمع عليه فكانّهم حين قالوا أَراهِطُ جمعوا أَرْهُطًا فى معنى رهط وإن لم يُستعمل وليس أَرْهُطٌ بجمع رَهْطٍ اذ لو كان كذلك لم يكن شاذّا ويدلّ على ذلك انّ الشاعر قد جاء به لمّا احتاج اليه قال

* وفاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فى أَرْهُطِهْ * من أَرْفَعِ الوادى ولا من بُعْثُطِهْ *

ومن ذلك قالوا باطِلٌ وأَباطيلُ وليس قياسُ جمع فاعِلٍ على ذلك وانّما قياسُ ذلك بَواطِلُ مثل كاهِلٍ وكَواهِلَ وجائزٍ وجَوائزَ فكانّهم جمعوا إِبْطيلًا وأَبْطالًا فى معنى باطِلٍ وإن لم يُستعمل ، ومن ذلك أَحاديثُ وأَعاريضُ فى جمع حَديثٍ وعَروضٍ والحديثُ الخبرُ وهو جنسٌ يقع على القليل والكثير وقد جمعوه على أَحاديثَ والعَروضُ ميزان الشِعْر وهى مؤنّثةٌ لا تجمع لانّها كالجنس يقع على القليل والكثير

والعَرُوض ايضا اسمٌ لآخِرِ جُزْءٍ فى النصف الاوّل من البيت وجمع على أَعاريضَ على غير قياس كانّهم جمعوا إِعْرِيضًا فى معنى عَرُوضٍ ولم يُستعمل والقياسُ حَدائِثُ وعَرائضُ على حدّ قَلوصٍ وقَلائصَ وسَفِينَةٍ وسَفائِنَ الّا انّهم قالوا أَحاديثُ وكانّهم جمعوا أُحْدُوثَةً فى معنى الحديث وإن لم يستعمل قال الفرّاء هو جمعُ احدوثة واستُعمل فى الحديث والفرقُ بين الحديث والاحدوثة انّ الحديث اللفظ والاحدوثة المعنى المتحدَّثُ به فكذلك أَعاريضُ مثلُه ، وقالوا قَطِيعٌ للطائفة من البقر والغنم والجمعُ أَقاطِيعُ على غير قياس جاءُوا به على ما لم يُستعمل وهو اقْطِيعٌ والقياس قَطائعُ لكنّه لم يستعمل ، وقالوا أَهْلٌ وأَهالٍ على غير قياس كانّهم جمعوا أَهْلاةً ولم يستعمل ولو جُمع على القياس لقيل إِهالٌ على زِنة فِعالٍ ككَعْبٍ وكِعابٍ وقد جاء فى الشعر آهالٌ مثلُ فَرْخٍ وأَفْراخٍ وأنشد الأخفش * وبَلْدَةٍ ما الانْسُ من آهالِها * ومثله لَيْلَةٌ ولَيالٍ جاء على غير واحده لانّ لَيْلَةً ثلاثىٌّ ولَيالٍ جمعُ رباعىٍّ كانّه جمعُ لَيْلاةٍ وربّما قالوه قال الشاعر * فى كلِّ ما يومٍ وكلِّ لَيْلاهْ * وقالوا فى التصغير لُيَيْلِيَةٌ فصغّروه على ليلاة كما جاء عليه فى الجمع ، وقد جمعوا ما كان على اربعة احرف جمعَ الثلاثىّ كما جمعوا الثلاثىَّ جمعَ الرباعىّ فقالوا حِمارٌ وحَمِيرٌ كانّهم قدّروا حمارًا على حَمْرٍ ثمّ جمعوه على فَعِيلٍ مثلِ كَلْبٍ وكَلِيبٍ وعَبْدٍ وعَبِيدٍ ومثلُه قولهم فى صاحِبٍ أَصْحابٌ وفى طائِرٍ أَطْيارٌ كانّهم قدّروه صَحْبًا وطَيْرًا ثمّ كسّروه على أَفْعالٍ ، وقالوا مَكانٌ وهو فَعالٌ يدلّ على ذلك قولُهم أَمْكِنَةٌ وكسّروه على أَمْكُنٍ كانّه جمعُ مَكْنٍ بحذف الألف لانّا لا نعلم فَعالًا او فِعالًا او فُعالًا يجمع على أَفْعُلَ الّا اذا كان مؤنّثًا نحوَ عُقابٍ وأَعْقُبٍ فاعرفه ،

فصــــل ٢٥٦

قال صاحب الكتاب ويُجمع الجمع فيقال فى كلِّ أَفْعُلَ وأَفْعِلَةَ أَفاعِلُ وفى كلِّ أَفْعالٍ أَفاعيلُ نحوَ أَكالِبَ وأَساوِرَ وأَناعِيمَ وقالوا جَمائِلُ وجِمالاتٌ ورِجالات وكِلابات وبُيُوتات وحُمُرات وجُزُرات وطُرُقات ومُعُنات وعُوذات ودُورات ومَصارِينُ وحَشاشِينُ ،

قال الشارح اعلم انّ جمع الجمع ليس بقياس فلا يجمع كلُّ جمع وانّما يوقَف عند ما جمعوه من ذلك ولا يُتجاوز الى غيره وذلك لانّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة وذلك يحصل بلفظ الجمع فلم يكن بنا حاجةٌ الى جمع ثان قال سيبويه اعلم انّه ليس كلُّ جمع يُجمع كما انّه ليس كلّ مصدر يُجمع

كالأَشْغال والحُلوم وقال ابو عمر الجَرْمىّ لو قلنا فى أَفْلُس أَفالِس وفى أَكْلُب أَكالِبُ وفى أَدْلٍ أَدالٍ لم يجز فاذًا جمعُ الجمع شاذّ، وامّا قول صاحب الكتاب فيقال فى كلِّ أَفْعُلَ وأَفْعِلَةَ أَفاعِلُ وفى كلّ أَفْعالٍ أَفاعيلُ فتسمّح فى العبارة والصوابُ ما ذكرناه، وانّما يجمعون الجمع اذا ارادوا المبالغة فى التكثير والايذانَ بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد وقد جاء ذلك فى جمع القلّة وفى جمع الكثرة وهو فى جمع القلّة اسهلُ لدلالته على القلّة فاذا اريد الكثيرُ جمعوه ثانيًا فامّا مَجيئُه فى جمع القلّة أَفْعُلَ وأَفْعِلَةَ وأَفْعالٍ فمن ذلك قولهم أَيْدٍ وأَيادٍ وأَوْطُبٌ وأَواطِبُ فاليَدُ التى هى الجارحة تجمع على أَيْدٍ قال الله تع فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وقال لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا وقال أُولِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَارِ جمعوا يَدًا على أَفْعُلَ وهو من أمثلة أقلّ العدد لمّا كان واحده فَعْلًا والدالُ التى هى عينُ الفعل وإن كانت مكسورةً فأصلُها الضمّ كما انّها فى كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ كذلك وانّما عدلوا الى الكسر لتصحّ الياء اذ لو بقيت الضمّةُ قبل الياء لانقلبت واوًا وكنت تصير الى بناء ليس مثله فى الاسماء ويجمع الأَيْدِى على أَيادٍ قال الراجز * قَطْنٌ سُخامٌ بأَيَادِى غُزَّلِ * قال الجرمىّ سمعتُ ابا عُبَيْدَةَ يقول سمعتُ ابا عمرو يقول اذا ارادوا المعروف قالوا له عندى أَيادٍ واذا ارادوا جمع اليَدِ قالوا أَيْدٍ فذكرتُ ذلك لأبى الخطّاب قال ألم يسمع ابو عمرو قولَ عَدِيّ

* ساءها ما تَأَمَّلَتْ فى أَيادِيـــــنا وأَشْنافُنا الى الأَعْناقِ *

وانشد ابو زيد

* فأمّا واحدٌ فكَفاكَ مِثْلِى * فمَنْ لِيَدٍ تُطاوِحُها الأَيادِى *

قال ابو زيد جُمع اليَد على الأَيادِى، وقالوا أَوْطُبٌ فى جمع وَطْبٍ وهو سقاء اللبن خاصّةً وقالوا أَواطِبُ فجمعوا الجمعَ قال الراجز * تُحْلَبُ منها ستّةُ الأَواطِبِ * فامّا تمثيله بأَكالِبَ فكانّه قاسه وما أظنّه ورد ولذلك قال الجرمىّ لو قلت أَكالِبُ لم يجز على انّ الجَوْهرىّ قد حكى اكالب فى جمع أَكْلُبٍ، فامّا أَفْعِلَةٌ فنحوُ قولهم سِقاءٌ وأَسْقِيَةٌ وأَساقٍ والسِقاء القِرْبَةُ الّا انّ القربة للماء والسقاء للّبن وللماء والنِّحْى للسمن والوَطْب للّبن فهذه الاسماء من أبنية القلّة فلمّا ارادوا التكثير جمعوه وشبّهوا أَفْعِلَةً بأَفْعَلَ نحو أَرْنَبٍ فجمعوه جمعَه لانّه على اربعة احرف مثله واختلافُ الحركات لا أثرَ لها فى جمع الرباعىّ ألا ترى انّك تقول فى جَعْفَرٍ جَعافِرُ وفى زِبْرِجٍ زَبارِجُ وفى بُرْثُنٍ بَراثِنُ فتجمع الرباعىّ كلّه على منهاجٍ واحد وإن اختلفت أبنيتُه كذلك ههنا قالوا أَواطِبُ وأَيادٍ كما قالوا أَرانِبُ وأَفاكِلُ وإن اختلفا فى الحركة، وقد قالوا سِوارٌ

للواحد من أَسْوِرَة المرأة وأسورةٌ لادنى العدد وقد جمعوا أسورة فقالوا أَساوِرُ وفى الكتاب العزيز يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وقد يُدْخِلون عليه التاء لتأنيث الجمع فيقولون أَساوِرَةٌ على حدّ قولهم جِجارَةٌ وذُكورَةٌ قال الله تع فَلَوْلَا أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَساوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ شبّهوا أَفْعِلَةً بأَفْعَلَةٍ نحو أَرْمَلَةٍ فجمعوه جمعه فقالوا أَساوِرُ كما قالوا أَرامِلُ وقال ابو عمرو بن العَلاء قد يكون أَساوِرُ جمعَ أُسْوارٍ فعلى هذا لا يكون من جمع الجمع ويكون اصله أَساوِيرَ وحُذفت الياء تخفيفا على حدّ حذفها فى العَواوِرِ، فامّا أَفْعالٌ فنحو قولهم أَنْعامٌ فى جمع نَعَمٍ والنَعَمُ المال الراعية واستعمالُه فى الابل اكثرُ وهو لفظٌ مفرد دلّ على الجمع لا واحدَ له من لفظه ويجمع فى القلّة على أَنْعامٍ فاذا جمعوا هذا الجمع للتكثير قالوا أَناعِيمُ فأَناعِيمُ على هذا جمعُ الجمع فلو قال له عندى أناعيمُ فأَقلُّ ما يلزم به سبعةٌ وعشرون من ذلك النوع لانّ النعم جمعٌ من جهة المعنى وأَقلُّ ما ينطلق عليه اسمُ الجمع ثلثةٌ فاذا جمعتَ وقلت أَنْعامٌ فإنّ أَقلّ تضعيفها ثلثُ مرّات فتصير تسعةً فاذا جمعت أنعامًا وكان المراد بأقلّها تسعةً كان اقلّ تضعيفها ثلاث مـرّات فتصير سبعة وعشرين وعلى هذا لو قلت سمعتُ أَقاوِيلَ لكان اقلُّ ذلك سبعة وعشرين قولًا وأَفْعالٌ ههنا محمول فى الجمع على افْعالٍ نحو اكْرامٍ واحْسانٍ كما كان أَفْعُلُ محمولا على أَفْعَلَ نحو أَرْنَبٍ وأَفْعِلَةٌ محمولا على أَفْعَلَةٍ نحو أَرْمَلَةٍ، وقالوا أَعْطِياتٌ وأَسْقِياتٌ فجمعوها جمعَ السلامة حيث كسّروها وشبّهوها بأَنْمُلَةٍ وأَنْمُلاتٍ، وامّا بناء الكثرة فقد قالوا فيه جِمالٌ وجَمائِلُ حملوه على شِمالٍ وشَمائِلَ لانّه مثله فى الزنة كانّهم ارادوا اختلاف ضروبها ولم يقصدوا بذلك التكثير لانّ بناء الاصل يفيد الكثرة قال ذو الرُمّة

* وقَرَّبْنَ بالزُرْقِ الجَمائِلَ بَعْدَما * تَقَوَّبَ عن غِرْبانِ أَوْراكِها الخَطْرُ *

وقالوا جِمالاتٌ قال الله تع كَأَنَّهُ جِمالَاتٌ صُفْرٌ وقد كثُر جمعُ السلامة فى التكسير قالوا رِجالاتٌ وكِلاباتٌ وبُيُوتاتٌ لانّها جموعٌ مكسّرة موّنّثة فجمعوها بالالف والتاء كما يجمع المؤنّث وقالوا حُمُراتٌ وجُزُراتٌ وطُرُقاتٌ جمعوا حِمارًا وجَزورًا على حُمُرٍ وجُزُرٍ وطَرِيقًا على طُرُقٍ ثمّ جمعوها بالالف والتاء لما ذكرناه من تأنيث التكسير، وامّا مُعُناتٌ فمثل طُرُقاتٍ الواحدُ مَعِينٌ وهو الماء الجارى وجمعُه مُعُنٌ مثل طَرِيقٍ وطُرُقٍ ثمّ جمعوا الجمع بالالف والتاء لانّه موّنّثٌ مكسّرٌ فقالوا مُعُناتٌ، وقالوا عُوذاتٌ والواحد عائِذٌ للناقة القريبة العهد بالنتاج قال الراعى

* لها بحَقِيلٍ فالنُمَيْرَةِ مَنْزِلٌ * تَرَى الوَحْشَ عُوذاتٍ به ومَتالِيَا *

والجمع عُوقٌ وأصله عُوُقٌ بالضمّ وانّما اتّفقوا على لغةِ من أسكن لثقل الضمّة على الواو ثمّ جمعوا عُوقًا على عُوقاتٍ ، وكذلك دارٌ جمعوها على دُورٍ على حدّ أَسَدٍ وأُسْدٍ ثمّ جمعوا الجمع بالالف والتاء فقالوا دُوراتٌ ، فامّا مَصارِينُ فهو جمعُ الجمع ايضا والواحد مَصِيرٌ وجمعُه الكثير مُصْرانٌ مثل كَثِيبٍ وكُثْبانٍ وجمعوا مُصْرانا على مَصارِينَ كما قالوا قُرْطانٌ وقَراطِينُ ، فامّا حَشاشِينُ فالواحد حَشٌّ وهو البُسْتان والجمع حِشّانٌ مثلُ ضَيْفٍ وضِيفانٍ ثمّ جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا حَشاشِينُ كما قالوا مُصْرانٌ ومَصارِينُ ،

فصل ٢٥٧

قال صاحب الكتاب ويقع الاسم على الجميع لم يُكسَّر عليه واحده وذلك نحوُ رَكْبٍ وسَفْرٍ وأَدَمٍ وعَمَدٍ وحَلَقٍ وخَدَمٍ وجامِلٍ وباقِرٍ وسَراةٍ وفُرْهَةٍ وضَأْنٍ وغَزِيٍّ وتُؤامٍ ورُخالٍ ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من الاسماء وإن دلّ على الكثرة فليس بجمعٍ كُسّر عليه الواحد على حدّ رَجُلٍ ورِجالٍ وانّما هو اسمٌ مفرد واقعٌ على الجمع بمنزلة قَوْمٍ ونَفَرٍ الّا انّ قوما ونفرا من غير لفظ الواحد لانّ الواحد منهما رَجُلٌ وليس من لفظ قوم ونفر فى شىء فامّا راكِبٌ ورَكْبٌ ومُسافِرٌ وسَفْرٌ وجميعُ هذا الباب من لفظ المفرد ومن تركيبه الّا انّه لم يُكسَّر عليه الواحد بل هو اسمٌ موضوعٌ بإزاء الجمع وذهب ابو الحسن الى انّه تكسيرٌ فاذا صُغّر على مذهبه رُدّ الى الواحد وصُغّر عليه ثمّ تلحقه الواوُ والنون إن كان مذكّرا والالف والتاء ان كان مؤنّثا فتقول فى تصغير رَكْبٍ رُوَيْكِبُونَ وفى سَفْرٍ مُسَيْفِرُونَ ورُوَيْكِباتٌ ومُسَيْفِراتٌ اذا كان مؤنّثا والمذهبُ الاوّل لأمورٍ منها انّ المسموع فى تصغير رَكْبٍ رُكَيْبٌ قال الشاعر انشده ابو زيد

* وأَيْنَ رُكَيْبٌ واضِعُون رِحالَهم * الى أَهْلِ نارٍ من أُناسٍ بأَسْوَدَا *

وأنشد ابو عثمان عن الأصمعىّ لأُحَيْحَةَ بن الجُلاح

* بَنَيْتُه بعُصْبَةٍ من مالِيَا * أَخْشَى رُكَيْبًا او رُجَيْلًا عادِيَا *

وهذا نَصٌّ فى محلّ النزاع اذ لو كان جمعا مكسّرا لرُدّ الى الواحد فامّا قول ابى الحسن رُوَيْكِبُونَ فهو شىء يقوله على مقتضى قياس مذهبه والمسموعُ غيره الثانى انّ الجمع المكسّر مؤنّثٌ وهذه الاسماء مذكّرةٌ تقول هو الرَّكْبُ وهذا السَّفْرُ وهو الجامِلُ والباقِرُ والأَدَمُ والعَمَدُ ونحوَ ذلك ولو كان مكسّرا

لقلت هِيَ وهُذِهِ الثالث انّ فَعْلًا لا يكون جمعا مكسّرا لفاعلٍ ونحوِهِ لانّ الجمع المكسّر حقُّه ان يزيد على لفظ الواحد وهذا اخفُّ من بناء الواحد فلا يكون جمعا مكسّرا فان قلت فأنتم تقولون ازارٌ وأُزْرٌ وجدارٌ وجُدْرٌ وهو عندكم تكسيرٌ وهو انقصُ من لفظ الواحد قيل فُعْلٌ هنا منتقصٌ من فُعُولٍ والاصلُ أُزُورٌ وجُدُورٌ وانّما خُفِّف بحذف الواو منه الرابع انّ هذه الابنية لو كانت جمعا صناعيًّا لاطّرد ذلك فيما كان مثله وأنت لا تقول فى جالسٍ جَلْسٌ ولا فى كاتبٍ كَتْبٌ فثبت بما ذكرناه انّه اسم مفرد دالّ على الجمع وليس بجمع على الحقيقة، فمن ذلك قولهم راكبٌ ورَكْبٌ فالراكبُ يقال لراكب البعير خاصّةً فاذا كان على ذى حافرٍ فرسٍ او حمارٍ قيل فارسٌ وقيل لا يقال لراكب الحمار فارسٌ وانّما يقال له حمّارٌ والرَّكْبُ اصحابُ الابل فى السفر خاصّةً من العشرة فما فوقها، وامّا السَّفْرُ فالجماعة المسافرون والواحدُ سافرٌ مثلُ صاحبٍ وصَحْبٍ يقال سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُورًا اذا خرجتَ الى السفر فأنا سافرٌ وقد كثُرت السافرةُ اى المسافرون، ومنه أَديمٌ وأَدَمٌ وعَمُودٌ وعَمَدٌ فامّا الادمُ فالجِلْدُ المدبوغ والعَمُود عمودُ البيت فالأَدَمُ بالفتح والعَمَدُ اسما جنس وليس بتكسيرٍ يدلّ على ذلك ما تقدّم من تصغيره على لفظه وتذكيره وعدم اطّراده فتقول هو الادم والعمد وأُدَيْمٌ وعُمَيْدٌ ولم يقولوا أُدَيِّمٌ ولا عُمَيِّدٌ، ومن ذلك قولهم حَلَقٌ وخَدَمٌ وهما جنسٌ وليس بتكسيرٍ لما ذكرناه فالحَلَقُ جنسٌ والواحد حَلَقَةٌ بالتحريك وهى حلقةُ الباب والأُذُنِ وقد انكر بعضهم التحريك وقال انّما يقال حَلْقَةٌ بالاسكان لا غيرُ حكى يونسُ عن ابى عمرو بن العَلاء حَلْقَةٌ بالتحريك والجمعُ حَلَقٌ قال ثَعْلَبٌ كلّهم يجيزه على ضُعْفه وحكى ابن السكّيت عن ابى عمرو الشَّيْبانىّ قال ليس فى الكلام حَلَقَةٌ بالتحريك الّا فى قولهم هؤلاء قومٌ حَلَقَةٌ للذين يحلقون الشَّعْرَ فمن قال حَلَقَةٌ وحَلَقٌ كان مثلَ ثَمَرةٍ وثَمَرٍ فهو جنسٌ وكذلك خَدَمَةٌ وخَدَمٌ للخلخال وأصله السَّيْرُ يُشَدّ فى رُسْغ البعير ليُعلَّق فيه سَرِيحَةُ النَّعْلِ، ومن ذلك الجاملُ والباقرُ فالجامل القطيعُ من الابل مع رُعاتها وأربابها قال الشاعر * لَنَا جاملٌ ما يَهْدَأُ اللَّيْلَ سامِرُهْ * والباقرُ جماعةُ البقر وقد قُرِئ انّ ٱلْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا الواحدُ منهما جَمَلٌ وبَقَرَةٌ، وامّا السَّراة فواحده سَرِىٌّ والسَّرْوُ السخاء فى المُرُوءة وأصله سَرَوَةٌ مثل فَسَقَةٍ وكَفَرَةٍ وليس بتكسير سَرِىٍّ لانّ فَعِيلًا لا يكسّر على فَعَلَةٍ ولانّك تقول سَرَواتٌ فتجمعه بالتاء ولم تقل فَسَقاتٌ فدلّ انّه ليس مثله ولو كان جمعا مكسّرا لقيل سُراةٌ بالضمّ لانّ باب جمع ما كان معتلًّا فُعَلَةٌ نحو غُزاةٍ ورُماةٍ وبابُ ما كان صحيحًا فَعَلَةٌ نحو فَسَقَةٍ وكَفَرَةٍ، ومثله فارِهٌ وفُرْهَةٌ يقال حمارٌ فارِهٌ اذا كان حادًّا فى المَشْى حاذقًا فيه وحمِيرٌ فُرْهَةٌ مثل صاحِبٍ وصُحْبَةٍ وهو اسم مفرد

واقع على الجمع لعدم اطّراده وجواز تصغيره على لفظه، وكذلك الضَأْنُ يقال للواحد ضائنٌ وضَأَنٌ بالفتح كماعِزٍ ومَعَزٍ وقد يسكن الثانى فيقال ضَأْنٌ ومَعْزٌ فيكون على هذا ضائنٌ وضَأْنٌ كراكِبٍ ورَكْبٍ، وقالوا غَزِىٌّ والواحد غازٍ قال امرؤ القيس

* سَرَيْتُ بهم حتّى تَكِلّ غُزاتُهم * وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ *

ومثله عازِبٌ وعَزِيبٌ وقاطِنٌ وقَطِينٌ وحكمُه حكمُ تاجِرٍ وتَجْرٍ وصاحِبٍ وصَحْبٍ فى عدم اطّراده وتذكيره نحو هو الغَزِىُّ وتصغيرِه على لفظه فالعازِبُ الذى لا يروح عن الحَىّ من الابل والجمعُ عَزِيبٌ مثل غازٍ وغَزِىٍّ وعكسُه فى المعنى قاطِنٌ وقَطِينٌ يقال قَطَنَ بالمكان اذا تَوطَّنه فهو قاطِنٌ وجمعُه قَطِينٌ مثل عازِبٍ وعَزِيبٍ وغازٍ وغَزِىٍّ، وقالوا تُؤَامٌ فى جمع تَوْأَمٍ على زنة فَوْعَلٍ مثل جَوْهَرٍ والقياس تَوائِمُ مثلُ قَشْعَمٍ وقَشاعِمَ وقد جاء ايضا على القياس، ونحوُه قالوا رُخالٌ ورِخالٌ بضمّ الراء وكسرها فى جمع رَخِلٍ وهى الأُنثى من ولد الضأن والقياس أَرْخالٌ ككَبِدٍ وأَكْبادٍ،

فصــل ٢٥٨

قال صاحب الكتاب ويقع الاسم الذى فيه علامةُ التأنيث على الواحد والجميع بلفظ واحد نحــو حَنْوَةٍ وبُهْمَى وطَرْفاء وحَلْفاء،

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء اسماء نباتٍ فهى اجناسٌ يخلقها اللهُ دفعةً واحدةً كالشجر والنخل فكان مقتضى الدليل ان يُميَّز الواحد من الجنس بزيادة التاء كما فُعل فى نحو شَجَرَةٍ وشَجَرٍ ونَخْلَةٍ ونَخْلٍ فلم يسغ ذلك فى هذه الاسماء لانّ فى آخرها علامةَ التأنيث فتركوها على حالها وفصلوا الواحد بالصفة فقالوا اذا ارادوا الكثير حَنْوَةٌ واذا ارادوا الواحد قالوا حنوةٌ واحدةٌ وكذلك بُهْمَى وطَرْفاء وحَلْفاء تقول عندى بهمى كثيرةٌ وبهمى واحدةٌ وعندى طرفاء كثيرة وطرفاء واحدة وحلفاء كثيرة وحلفاء واحدة ولم يجز ان تقول فى الواحدة بُهْماةٌ ولا طَرْفاةٌ كما قلت ذلك فى شَجَرَةٍ ونَخْلَةٍ من قبل انّك لا تجمع بين علامتَىْ تأنيثٍ فى كلمة واحدة يدلّ على ذلك انّ الف أَرْطًى وعَلْقًى لمّا كانــت للالحاق ولم تكن للتأنيث جاز ان تقول فى الواحد علقاةٌ وأرطاةٌ كما قلت فى شجرة ونخلة، فالحَنْوَة بالفتح نبتٌ طيّبُ الرائحة قال الشاعر

* وكأنّ أَنْماطَ المَدِينَةِ حَوْلَها * من نَوْرِ حَنْوَتِها ومن جَرْجارِها *

والبُهْمَى نبتٌ يُشبِه رأسه سُنْبُلَ الزَرْع وليس ايّاه والطَرْفاء شجرٌ مُرٌّ والحَلْفاء نبتٌ فى الماء لا واحدَ لطرفاء وحلفاء قال سيبويه الطرفاء واحدٌ وجمعٌ يريد ان هذا اللفظ يُستعمل للواحد والجمع فاذا اريد به الواحد مُيِّز بالصفة على ما ذكرنا وقد ذكر بعضهم انّ واحد طرفاء طَرَفَةٌ بفتح الراء وكذلك واحدُ القَصْباء قَصَبَةٌ وأمّا الحلفاء فقال الأصمعىّ الواحد حَلِفَةٌ بالكسر وقال ابو زيد والفرّاء حَلَفَةٌ بالفتح كطَرَفةٍ وقَصَبةٍ ؛

فصل ٢٥٩

قال صاحب الكتاب ويُحمَل الشىء على غيره فى المعنى فيُجمع جمعَه نحوَ قولهم مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وحَمْقَى حُملتْ على قَتْلَى وجَرْحَى وعَقْرَى ولَدْغَى ونحوها ممّا هو فَعيلٌ بمعنَى مفعول وكذلك أَيامَى ويَتامَى محمولان على وَجاعَى وحَباطَى ؛

قال الشارح اعلم انّ الشىء يُحمَل على الشىء لمناسَبةٍ بينهما إمّا من جهة اللفظ وإمّا من جهة المعنى وقد تقدّم من ذلك كثيرٌ فى التكسير وهذه الاسماء حُملت على غيرها لتقارُبهما فى المعنى وذلك انّ هذا البناء من الجمع انّما يجمع عليه فَعيلٌ اذا كان فى معنى مفعول وذلك بانّ فِعْلَه ممّا لم يُسمّ فاعلُه من نحو قَتيلٍ وجَريحٍ ألا ترى انّ تقديره قُتِلَ فهو قتيلٌ وجُرِحَ فهو جَريحٌ ولا يجمع من ذلك على فَعْلَى الّا ما كان من الآفات والمكاره التى يُصاب بها الحَىُّ وهو غير مُريد لها نحو لَديغٍ وعَقيرٍ فتقول فى تكسيره قَتْلَى وجَرْحَى ولَدْغَى وعَقْرَى ولا يقال فى حَميدٍ حَمْدَى لانّه ليس بآفةٍ فامّا مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وزَمْنَى فليس الباب فيها ان تجمع على فَعْلَى لانّ افعالها لما سُمّى فاعله نحو مَرِضَ وهَلَكَ ومَاتَ وجَرِبَ وزَمِنَ ولا تُبنَى لما لم يُسمّ فاعله فلا يقال مُرِض ولا هُلِكَ لانّها غير متعدّية فبابُها ان تجمع جمعَ السلامة نحوَ مريضون وجَرِبون وزَمِنون لانّها جاريةٌ على افعالها وتدخلها تاء التأنيث للفرق فيقال مَرِضَتْ هندٌ فهى مَرِيضَةٌ وزَمِنَتْ فهى زَمِنَةٌ فالقياس مريضون تجمعه بالواو والنون لانّ مؤنّثه يجمع بالالف والتاء نحوَ مريضاتٍ وزَمِناتٍ فامّا جمعُهم ايّاه على فَعْلَى فليس بالاصل وانّما هو بالحمل على جريح وجَرْحَى وقتيل وقَتْلَى لمشاركتها فَعيلًا فى معنى مفعول فى المكروه قال الخليل انّما قالوا مَرْضَى وهَلْكَى ونحوَها لانّ هذه الاشياء امورٌ أُدْخِلوا فيها وهم لها كارهون فصار بمنزلة المفعول به نحوِ جريح وجرحى وعقير وعقرى فهى فاعلة فى اللفظ ومفعولة فى المعنى وحُمل فاعلٌ ههنا على المفعول اذ

كان فى معناه كما حملوا مفعولا على فاعلٍ اذا كان فى معناه نحوَ قولهم امرأةٌ حميدةٌ فأدخلوا فيها التاء وإن كانت بمعنى مفعول لانّ الحمد شىءٌ يُطلَب ويُرغَب فيه فصارت بمنزلة الفاعل والذى يدلّ انّ باب مَرْضَى وهَلْكَى ونحوها محمولٌ على جرحى وعقرى قولُك زمنون وجَرِبون ولو كان اصلا كجَرْحَى لم يجمع جمعَ السلامة كما انّ جريحًا وبابه لا يجمع جمع السلامة لانّه يستوى فيه لفظ المذكّر والمؤنّث فيقال رجل جريح وامرأة جريح فلا يقال جَرِيحون كما لا يقال جَرِيحاتٌ والحمل على المعنى هو الكثير وقد جاء شىءٌ من ذلك محمولا على اللفظ قالوا مِراضٌ كما قالوا ظَرِيفٌ وظِرافٌ لانّه فاعلٌ مثلُه قال جرير * وفى المِراضِ لنا شَجْوٌ وتَعْذِيبُ * وقالوا هالِكٌ وهُلّاكٌ وهالكون كما قالوا شاهِدٌ وشُهّادٌ وشاهدون وقالوا جَرِبٌ وجِرابٌ جعلوه بمنزلة حَسَنٍ وحِسانٍ لانّ فَعِلًا وفَعَلًا يتقاربان ألا تراهم قالـــوا بَطَلٌ وأَبْطالٌ كما قالوا نَكِدٌ وأَنْكادٌ وقالوا ايضا جُرْبٌ على القياس من قوله

* ما إنْ رأيتُ ولا سمعتُ به * كاليومِ هانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ *

ومثلُ مَرْضَى وهَلْكَى قولهم أَحْمَقُ وحَمْقَى وأَنْوَكُ ونَوْكَى والأَنْوَكُ الأَحمق جعلوا ما أُصيبوا به فى عقلهم بمنزلةِ ما أُصيبوا به فى أَبْدانهم ولا يجىء ذلك فى كلّ ما كان مثله ألا ترى انّك لا تقول فى بَخِيلٍ بَخْلَى ولا فى سَقِيمٍ سَقْمَى ، وقالوا يَتامَى وأَيامَى شبّهوها بوَجاعَى وحَباطَى لانّهما مصائبُ ابتُلوا بـــهـــا كالأَوجاع لعدم القَيِّم بأمورها وانّما قالوا انّ وجاعى وحباطى هما الاصل ويتامى وأيامى محمولان عليهما لانّ بابَ فَعالَى أن يكون جمعًا لفَعْلانَ ويكون الالف والنون بمنزلة ألِفَيِ التأنيث فواحدُ وجاعى وَجِعٌ وواحدُ حباطى حَبِطٌ وفَعِلٌ وفَعْلانُ يشتركان كثيرا كقولهم عَطِشٌ وعَطْشانُ وعَجِلٌ وعَجْلانُ وليس الواحد من يَتامَى وأَيامَى يَتِمٌ وأَيِّمٌ فيكونَ مثله فلذلك حمله عليه ولم يجعله اصلا وقال بعضهم الاصلُ فى أَيامَى أَيايِمُ فقلبوا الياء الى موضع اللام ثمّ فعلوا به ما فعلوا بمَدارَى والاوّل اقيسُ فاعرفه ،

فصـــل ٣٩١

قال صاحب الكتاب والمحذوف يُرَدّ عند التكسير وذلك قولهم فى جمع شَفَةٍ واِسْتٍ وشاةٍ ويَدٍ شِفاهٌ وأَسْتاهٌ وشِياهٌ وأَيْدٍ ويُدِىٌّ ،

قال الشارح اعلم انّ ما حُذف منه حرفٌ وبقى على حرفَيْن على ضربَيْن احدهما ما تلحقه تاء التأنيث

فتكون كالعوض من المحذوف وذلك نحو سَنَة وقُلَة وشَفَة وشاة والثانى ما لا تاء فيه كدَم ويَد فما كان من الاوّل فالبابُ فيه ان يجمع بالالف والتاء نحوَ سَنَوات وقُلات لمكان التاء فى آخره وقد يجمع بالواو والنون نحو سِنُون وقُلُون وقد تقدّم ذلك وشرحُه فى الجمع الصحيح وربّما كسّروا منها شيئًا فحينئذ يُرَدّ فيه المحذوف كما يردّ فى التصغير فمن ذلك شَفَةٌ وشِفاهٌ وشاةٌ وشِياهٌ ولم يجمعوا ذلك بالواو والنون حيث كسّروه وردّوا ما حُذف منه ولم يجمعوه ايضا بالالف والتاء اذا ارادوا ادنى العدد كانّهم استغنوا بشِفاه وشِياه عن ادنى العدد وإن كانت من ابنية الكثرة كما استغنوا بجُرُوح عن أَجْراح وقد تقدّم مثلُ ذلك ووزنُ شفة وشاة فى الاصل فَعْلَة كجَفْنَة وقَصْعَة ولذلك جُمعت على شِفاه وشِياه كما قالوا جِفانٌ وقِصاعٌ والاصل شَفْهَةٌ اللامُ هاءٌ والهاء مشبّهةٌ بحرف العلّة لخَفائها وضُعْفها بتطرُّفها وهم كثيرا ما يحذفون حروف العلّة اذا وقعت طرفًا وبعدها تاء التأنيث نحوَ ثُبَة وبُرَة وقُلَة كانّ تاء التأنيث قامت مقامَ المحذوف فحُذفت الهاء هنا كحذفها فى أَخٍ ويَد يدلّ على ذلك ظهورُها فى التصغير من نحو شُفَيْهَة وفى التكسير نحو شِفاه وقالوا فى الفعل شافَهْتُ مُشافَهةً ويقال للرجل العظيم الشَفَتَيْن شُفاهِيٌّ وذهب السيرافىّ الى انّها شَفَهَةٌ وشَوَهَةٌ بتحريك العين وتكسيرُهما على فِعال نحو شِفاه وشِياه على حدّ رَقَبَة ورِقاب والوجهُ ما ذكرناه لانّ باب قَصْعَة وجَفْنَة اكثرُ من باب قَصَبَة وطَرَفَة والعملُ انّما هو على الاكثر لا على الاقلّ مع انّ الاصل عدمُ الحركة فلا يُحكَم بها الّا بثَبَت وزعم قومٌ انّه من الواو وأصلُه شَفْوَةٌ كسَلْوَة وشَقْوَة لانّه يقال فى الجمع شَفَواتٌ ورجلٌ أَشْفَى اذا كان لا تنضمّ شفتاه كالأَرْوَق والصحيحُ الاوّل وما رووه من شفوات إن صحّ فهو من معنى الشفة لا من لفظها او يكون كعِضَة وسَنَة فى انّه يكون له اصلان الهاء والواو، وامّا شاةٌ فالاصلُ فيها شَوْهَةٌ ايضا بسكون العين ولامُها هاءٌ بدليل قولهم فى التصغير شُوَيْهَةٌ وفى الجمع شِياهٌ فظهورُ الهاء دليلٌ على ما قلناه فحُذفت اللام على حدّ حذفها فى شفة ولمّا انحذفت الهاء بقى الاسم شَوَةٌ فانفتحت الواو لمجاورة تاء التأنيث لانّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها نحوَ جاء طَلْحَةُ ورأَى حَمْزَةَ فقُلبت الواو الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت شاةً فاذا اريد تكسيرُها على اصل بنائها قبل الحذف وذلك على تقدير التمام فما وجب له فى حال التمام من الجمع عومل به، ومن ذلك اِسْتٌ وأَسْتاهٌ ويَدٌ وأَيْدٍ ويُدِيٌّ ودَمٌ ودِماءٌ فامّا اِسْتٌ فأصله سَتَةٌ بالتحريك ولامُه هاء فحُذفت اللام وأُسْكِنت الفاء لتدخل الهمزةُ عوضًا من المحذوف فصار اِسْتًا والذى يدلّ انّ اللام هاءٌ قولهم رجلٌ أَسْتَهُ بَيِّنُ السَتَهِ اذا كان كبير العَجُز والسُتْهُمُ والسُتاهِىُّ مثله وظهورُ الهاء فيما ذكرنا دليلٌ على

انّ اللام هاء وربّما حذفوا العين وأبقوا اللام التى هى هاء فقالوا رجلٌ سَهٌ قال الشاعر

* شَأْنُكَ قُعَيْنٌ غَثُّها وسَمِينُها * وأَنْتَ السَهُ السُفْلَى اذا دُعِيَتْ نَصْرُ *

وفى الحديث العَيْنُ وِكاء السَهِ والاوّل اكثر لانّ الحذف فى اللامات اكثرُ منه فيما هو عينٌ ويدلّ على انّ الاصل سَتَهٌ بفتح العين قولُهم فى جمعه لأدنى العدد أَسْتاهٌ ولو كان فَعْلًا كفَلْسٍ وكَعْبٍ لقيل فى جمعه أَسْتُهٌ كما قالوا أَفْلُسٌ وأَكْعُبٌ ولا تكون الفاء مضمومة او مكسورة لانّ الفتحة قد ظهرت فى سَتَهٍ وهذا نَصٌّ، وامّا يَدٌ فقد تقدّم الكلام عليها وأنّها يَدْىٌ بسكون العين من غير خلاف وانّما قلنا ذلك لانّ الحركة زيادةٌ ولا سبيلَ الى الحكم بالزيادة حتى تقوم الدلالةُ عليها وليس فى قوله

* يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تَمْنَعانِكَ أن تُضامَ وتُضْهَدَا *

دليلٌ على حركة العين لانّ اللام لمّا حُذفت وصارت العين حرفَ الاعراب وتعاقبت عليها حركاتُ الاعراب ثمّ رُدّت اللام لم تسكن العينُ التى كانت متحرّكةً اذ لو سكنتْ لصار الردُّ كَلَا رَدٍ وهذا الاسمُ من باب سَلِسَ وقَلِقَ فاؤه ولامه ياء وهو نادر ليس فى الاسماء مثله والذى يدلّ انّ لامه ياء قولهم يَدَيْتُ اليه يَدًا اذا أَوْلَيْتَه معروفًا قال الشاعر

* يَدَيْتُ على ابن حَسْحاسِ بن وَهْبٍ * بأَسْفَلِ ذى الجِذاة يَدَ الكريمِ *

وسُمّيت النِعْمَةُ يَدًا لانّ الاعطاء انّما يكون باليد فسُمّيت بها كما سمّوا الحَلْفَ يَمِينًا لانّهم كانوا يتعاطون أَيْمانَهم عند الحَلْف ولكَوْن اليَد فَعْلًا جُمعت فى القلّة على أَفْعُلٍ نحو أَيْدٍ كما قالوا أَدْلٍ وأَجْرٍ وقالوا يُدِىٌّ من قوله * فإنّ لَهُ عندى يُدِيًّا وأَنْعُمَا * وهذا الجمع ايضا ممّا يدلّ على انّ اليَدَ فَعْلٌ لانّ هذا الجمع انّما يكون لِما هو على زنة فَعْلٍ ساكنَ العين نحو عَبْدٍ وعَبِيدٍ وكَلْبٍ وكَلِيبٍ فاعرفه، فامّا دَمٌ فأصله دَمْىٌ لقوله * جَرَى الدَمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ * ومن قال الدَمَوانِ جعله من الواو والاوّل أكثر وذهب ابو الحسن وأبو العبّاس المبرّد الى انّ اصله دَمَىٌ بالتحريك فهو فَعَلٌ كجَبَلٍ وأنّ جمعه جـــاء مخالفًا لنظائره قالا والذى يدلّ على ذلك انّ الشاعر لمّا اضطُرّ عاد الى الاصل ألا ترى الى قوله

* فلَسْنَا على الأَعْقاب تَدْمَى كُلُومُنا * ولٰكِنْ على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَمَا *

وقال الاخر

* غَفَلَتْ ثُمّ أَتَتْ تَطْلُبُه * فاذا هى بعظامٍ ودَمَا *

قالا ولا يُلزِم على هذا قولُه * يديان بيضاوان عند محلّم * لاحتمالِ ان يكون على لغةِ مَن قصر

وقال هذه يَدَى ورأيت يَدَى ومررت بيَدَى كرَحًى وقَفًا والوجهُ الاوّل لما ذكرناه ولانّك تجمعه فى الكثرة على دِماء ودُمِيّ على حدّ ظَبْي وظِباء وظُبِيّ ودَلْو ودِلاء ودُلِيّ واما قولهما انّ جمعه جاء مخالفًا فالاصلُ عدمُ مُخالفة القياس وسُلوكُ مَحَجَّته ومَهْمَا أَمْكَنَ العملُ به فلا يُعدَل عنه واما قوله * ولكن على اقدامنا يقطر الدَمَا * فعلى لغة مَن قصر فاعرفه ؛

فصـــل ٣٦١

قال صاحب الكتاب والمذكّر الذى لم يُكسَّر يُجمع بالالف والتاء نحوَ قولهم السُرادِقاتُ وجِمالٌ سِبَحْلاتٌ وسِبَطْرات ولم يقولوا جُوالِقات حين قالوا جَوالِيقُ وقد قالوا بُواناتٌ مع قولهم بُونٌ ؛

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء لمّا لم يدخلها التكسيرُ وكانت قد تصير الى تأنيث الجمع تخيّلوا فيها التأنيثَ فجمعوها بالالف والتاء على حدّ ما فيه تاء التأنيث فقالوا سُرادِقاتٌ والواحد سُرادِقٌ وهو البيت من القُطن وقالوا جِمالٌ سِبَحْلاتٌ والواحد سِبَحْلٌ مثل قِمَطْرٍ وهو البعير الضخم وقالوا سِبَطْراتٌ والواحد سِبَطْرٌ اى ممتدّ طويل وقالوا جُوالِقٌ ولم يقولوا جوالقات فيجمعوه بالالف والتاء حيث كسّروه وقالوا جَوالِيقُ والجُوالِق وعاء من صوف وغيره وقالوا بُواناتٌ مع قولهم بُونٌ والواحد بُوانٌ بكسر الباء وهو عمود من أعمدة الخِبْاء فجمعوه بالالف والتاء مع انّهم قد كسّروه وذلك قليل وما كان من هذا الجمع فسبيلُه ان يُحفَظ ولا يقاس عليه ؛

ومن اصناف الاسم المَعْرِفةُ والنَكِرةُ

فصـــل ٣٦٢

قال صاحب الكتاب فالمعرفة ما دلّ على شىء بعينه وهو خمسةُ اضرب العَلَمُ الخاصّ والمُضْمَرُ والمُبْهَمُ وهو شيئان أَسْماء الإشارة والموصولات والداخلُ عليه حرفُ التعريف والمضافُ الى احد هؤلاء اضافةً حقيقيّةً ؛

قال الشارح اعلم انّ المَعْرِفَة فى الاصل مصدرُ عَرَفْتُ مَعْرِفَةً وعِرْفانًا وهو من المصادر التى وقعت موقع

الاسماء فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف كالمراد بنَسْجِ اليَمَن انّه منسوجُ اليمن وكقوله تعالى هٰذا خَلْقُ اللّٰهِ اى مَخْلوقُه وكذلك النكرةُ بمعنى المنكور والمرادُ بالمعرفة ما خَصَّ واحدا من الجنس لا يتناول غيرَه وذلك متعلّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلم اذ قد يذكر المتكلّمُ ما هو معروفٌ له ولا يعرفه المخاطبُ فيكون منكورا كقول القائل لمن يخاطبه فى دارى رجلٌ ولى بُسْتانٌ وهو يعرف الرجل والبستان وقد لا يعرفه المتكلّمُ ايضا نحوَ قولك أنا فى طَلَبِ غلامٍ أشتريه ودارٍ أكتريها ولا يكون قصدُه الى شىء بعينه؛ واعلم انّ النكرة هى الاصل والتعريف حادثٌ لانّ الاسم نكرةٌ فى اوّل امره مبهمٌ فى جنسه ثمّ يدخل عليه ما يُفْرِد بالتعريف حتّى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه كقولك رجلٌ فيكون هذا الاسم لكلّ واحد من الجنس ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحدٍ بعينه فتقول الرجلُ فيكون مقصورا على واحد بعينه فالنكرةُ سابقةٌ لانّها اسم الجنس الذى لكلّ واحد منه مثلُ اسمِ سائرِ أُمّتِه وضعه الواضعُ للفصل بين الاجناس فلا تجد معرفةً الّا وأصلُها النكرة الّا اسمَ اللّه تعالى لانّه لا شريك له سبحانه وتعالى فالتعريفُ ثانٍ أُتِى به للحاجة الى الحديث عن كلّ واحد من اشخاص ذلك الجنس اذ لو حُدِّث عن النكرة لَمّا علم المخاطبُ عن مَن الحديثُ ويزيد ما ذكرناه عندك وُضوحًا انّ الانسان حين يُولَد فيُطلَق عليه حينئذ اسمُ رجل او امرأة ثمّ يُميَّز باللقب والاسم؛ والمعارف خمسةٌ على ما ذكر فمنها العَلَم الخاصّ نحوُ زيد وعبد اللّه فهو معرفةٌ لانّه موضوع بإزاء واحد بعينه لا يشركه فيه غيرُه وقد تقدّم الكلام فى الاعلام فى اوّل الكتاب وقولُه الخاصّ تحرّزٌ من الاسماء العامّة نحو رجل وفرس ونحوِها من اسماء الاجناس فانّ الاسماء كلّها اعلامٌ على مسمّياتها الّا انّ منها ما مسمّاه عامٌّ وهو اسمُ الجنس ومنها ما مسمّاه خاصٌّ نحوُ زيد وعبد الله ونحوِها فاسمُ الجنس مسمّاه عامّ والعَلَمُ مسمّاه خاصّ؛ ومنها المُضْمَر وهو ضربٌ من الكناية فكلُّ مضمر كنايةٌ وليس كلّ كناية مضمرًا وانّما صارت المضمرات مَعارِفَ لانّك لا تُضْمِر الاسم الّا وقد علم السامعُ على مَن يعود فلا تقول ضربتُه ولا مررت به حتّى يعرفه ويدرى مَن هو؛ ومن ذلك الاسماء المُبْهَمة وهى ضربان اسماء الاشارة والموصولاتُ فامّا اسماء الاشارة فنحوُ ذا وذهْ وذانِ وتانِ وأُولآء ومعنى الاشارة الإيماء الى حاضرٍ فان كان قريبا نبّهتَ عليه بها نحوَ هٰذا وهاتا وان كان بعيدا أَلحقته كافَ الخطاب فى آخره نحوَ ذاكَ للفرق بينهما ومعنى التعريف فيه ان تختصّ واحدا ليعرفه المخاطبُ بحاسّة البَصَر وغيرُه من المعارف تختصّ واحدا ليعرفه بالقلب ومن الفرق بين المضمر والمبهم انّ المضمر فى الغائب يبيّن بما قبله وهو المظهر الذى يعود عليه المضمرُ نحوَ قولك

زيدٌ مررتُ به والمبهمُ الذى هو اسم الاشارة يُفسَّر بما بعده وهو اسمُ الجنس كقولك هذا الرجل والثوب ونحوه وقد مضى الكلام على اسماء الاشارة بما فيه مَقنعٌ والمعنىُّ بالابهام وقوعُها على كلّ شىء من حَيَوان وجَماد وغيرهما ولا تختصّ مسمًّى دون مسمّى هذا معنى الابهام فيها لا انّ المراد به التنكيرُ ألا ترى انّ هذه الاسماء معارفُ لِما ذكرناه فيها ◦ والقسم الثانى من المبهمات وهو الاسم الموصول كالّذى والّتى ومَنْ ومَا وتقدّم الكلام عليها وكلُّها معارفُ بصلاتها فبَيانُها بما بعدها ايضا الّا انّ اسماء الاشارة تُبيَّن باسم الجنس والموصولات تبيّن بالجمل بعدها والذى يدلّ انّها معارف انّه يمتنع دخولُ علامة النكرة عليها وهى رُبَّ وتُوصَف بالمعارف نحوَ قولك جاءنى الذى عندك العاقلُ وتقع ايضا وصفًا للمعارف نحوَ جاءنى الرجل الذى عندك وكلُّها مبهمة لانّها لا تخصّ مسمًّى دون مسمّى كما كانت اسماء الاشارة كذلك ◦ وامّا الداخل عليه الالف واللام فنحو الرجل والغلام اذا اردتَ واحدا بعينه معهودا بينك وبين المخاطب كقول القائل لقيتُ رجلا فيقول المخاطب وما فعل الرجـلُ اى المعهود بينى وبينك فى الذِكْر او تكون معه فى حديث رجل ثمّ يأتى ذلك الرجلُ فتقول وَافَى الرجلُ اى الذى كنّا فى حديثه وذِكْرِه وافى فلا بدّ فى تعريف العَهْد من ثلثةٍ المذكورِ والمتكلّمِ والمخاطَبِ وتكون اللام لتعريف الجنس كقولك الدينارُ خيرٌ من الدرهم والرجلُ خيرٌ من المرأة ولا تعنى بقولك الدينار والرجل شخصًا مخصوصًا تُفضّله وانّما تريد الجنس اجمعَ ويكشف عن ذلك قولُه تعالى إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ فالانسانُ هنا عامٌّ يراد به جميعُ الآدميّين بدليل استثناء الجمع منه لانّه انّما يُستثنى الاقلُّ من الاكثر ومحالٌ استثناء الاكثر من الاقلّ وللالف واللام اقسامٌ تُذكَر فى موضعها من الكتاب ان شاء الله تع ومن الفرق بين تعريف العهد وتعريف الجنس انّ العهد لا بدّ فيه من تقديم مذكورٍ ولذلك يحسن ان يقع موقعَه المضمرُ فتقول جاءنى رجلٌ وفعل الرجلُ وإن شئتَ قلت وفعل على إضماره لتقدُّم ذكره وكذلك قوله تعالى فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا لو كان كلاما لجاز ان يقال مَعَهُ وليس كذلك الجنس فاعرفه ◦

قال صاحب الكتاب وأَعْرَفُها المضمرُ ثمّ العلمُ ثمّ المبهمُ ثمّ الداخلُ عليه حرفُ التعريف وامّا المضاف فيُعتبر أمره بما يضاف اليه وأعرفُ أنواع المضمر ضميرُ المتكلّم ثمّ المخاطَب ثمّ الغائب ◦

قال الشارح اعلم انّ المعارف وإن اشتركت فى اصل التعريف فهى تتفاوت فى ذلك فبعضُها اعرفُ فكلّما كان الاسم اخصّ كان اعرفَ وقد انقسموا فى القول باعرف المعارف بحسب انقسام المعارف

فقال قومٌ اعرفُ المعارف المضمر ثمّ الاسم العَلَم ثمّ المبهم ثمّ ما فيه الالف واللام واحتجّوا بأنّ المضمر لا اشتراكَ فيه لتعيُّنه بما يعود اليه ولذلك لا يوصَف ولا يوصَف به وليس كذلك العَلَمُ فانّه يقع فيه الاشتراكُ ويُميَّز بالصفة   وذهب آخرون الى انّ الاسم العلم اعرفُ المعارف ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ ما عُرّف بالالف واللام وهو مذهب الكوفيين واليه ذهب ابو سَعيد السيرافيّ واحتجّوا بانّ العلم لا اشتراكَ فيه فى اصل الوَضْع وانّما تقع الشِرْكةُ عارضةً فلا أَثَرَ لها قالوا والمضمر يصلح لكلّ مذكور فلا يخصّ شيئًا بعينه وقد يكون المذكور قبله نكرةً فيكون نكرةً ايضا على حسبِ ما يرجع اليه ولذلك تدخل عليه رُبَّ من قولهم رُبَّهُ رجلًا   وذهب قومٌ الى انّ المبهم اعرف المعارف ثمّ المضمر ثمّ العلم ثمّ ما فيه الالف واللام وهو رأْىُ ابى بكر بن السَرّاج واحتجّ بانّ اسم الاشارة يتعرّف بشيئَيْن بالعين والقلب وغيرُه يتعرّف بالقلب لا غيرُ وهو ضعيف لانّ التعريف امرٌ راجعٌ الى المخاطب دون المتكلّم وما ذكره يرجع الى معرفة المتكلّم وامّا المخاطبُ فلا عِلْمَ له بما فى نفس المتكلّم   والمذهب الاوّل وعليه الاكثرُ وهو مذهب سيبويه لِما ذكرناه   وامّا قولهم انّه قد يعود الى نكرةٍ فيكون نكرةً فنقول لا نُسلّم انّه يكون نكرة لانّا نعلم قَطْعًا مَن عُنى بالضمير   وامّا دخولُ رُبَّ عليه فى رُبَّهُ فهو شاذّ مع انّه يُفسَّر بما بعده فصار بمنزلة النكرة المتقدّمة؛ والاسماء الاعلام اعرفُ من اسماء الاشارة لانّ الاعلام تُوصف ولا يُوصَف بها وذلك دليلٌ على ضُعْف التعريف فيها ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات واسماء الاشارة توصَف ويوصَف بها والصفةُ لا تكون اخصّ من الموصوف وجوازُ الوصف بالاسم ووَصْفه مُوذِن بوَهْن تعريفه وضَعْفه ألا ترى انّك اذا قلت زيدٌ الطويلُ فالطويل اعمُّ من زيد وحده لانّ الطويل كثيرٌ وزيدٌ اخصُّ من الطويل   واسماء الاشارة اعرفُ ممّا فيه الالف واللام لِما ذكرناه فالالف واللام ابهمُ المعارف وأقربُها من النكرات ولذلك قد نُعِتَتْ بالنكرة كقولك انّى لأَمُرُّ بالرجل غيرِك فيَنْفَعُنى وبالرجل مِثْلِك فيُعْطِينى لانّك لا تقصد رجلا بعينه ومن ذلك قوله تعالى اِهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ جعل غَيْرًا نعتًا للّذينَ وهى فى مذهب الالف واللام التى لم يُقصَد بها شىء بعينه ويدلّ على ذلك أنّ من المعرَّف بالالف واللام ما يستوى فى معناه ما فيه الالف واللام وما لا لامَ فيه نحو شربتُ ماءً والماءَ وأكلتُ خُبْزًا والخبزَ ولذلك امتنع ان يُنعَت ما فيه الالفُ واللام بالمبهم؛ وامّا المضاف فيُعتبر امره بما يضاف اليه فحكمُ المضاف حكمُ المضاف اليه فاذًا ما اضيف الى المضمر اعرفُ ممّا اضيف الى العلم وما اضيف الى العلم اعرف ممّا

اضيف الى المبهم وما اضيف الى المبهم اعرف ممّا اضيف الى ما فيه الالف واللام فعلى هذا لا تصف العلم بما اضيف الى المضمر فلا تقول مررت بزيدٍ اخيك على الوصف ويجوز على البدل ولا تصف المبهمَ بما اضيف الى مضمرٍ او عَلَمٍ فلا تقول مررتُ بهذا اخيك او صاحبِ عمرو على النعت ولا تصف ما فيه الالف واللام بما اضيف الى غيره ممّا لا لامَ فيه؞ واعلمْ انّ المضمرات وإن كانت اعرفَ المعارف الّا انّها تتفاوت ايضا فى التعريف فبعضُها اعرفُ من بعض فأعرفُها وأخصُّها ضميرُ المتكلّم نحو أنَا والتاء فى فعلتُ والياء فى غلامى وضَرَبَنى لانّه لا يُشارِك المتكلّمَ احدٌ فيدخلَ معه فيكونَ ثمّ لَبْسٌ ثمّ المخاطب وانّما قلنا انّ المخاطب منحطّ فى التعريف عن المتكلّم لانّه قد يكون بحضرته اثنان او اكثرُ فلا يُعلَم أيُّهم يخاطِب ثمّ الغائب وانّما انحطّ ضميرُ الغائب عنهما لانّه قد يكون كنايةً عن معرفة وعن نكرة حتى قال بعضُ النحويّين انّ كناية النكرة نكرةٌ ولذلك أجازوا رُبَّ رجلٍ وأَخيه فهذا ترتيبُها فى التعريف فاعرفه؞

قال صاحب الكتاب والنكرة ما شاع فى أُمّته كقولك جاءنى رجلٌ وركبتُ فرساً؞

قال الشارح قد تقدّم انّ النكرة اصلٌ للمعرفة ومتقدّمةٌ عليها وهى كلّ اسم يتناول مسمَّيَيْن فصاعدًا على سبيل البدل فهو نكرةٌ وذلك نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ ألا ترى انّ رجلا يصلح لكلّ ذَكَرٍ من بنى ادم وفرسٌ يصلح لكلّ ذى اربعٍ صَهّالٍ وعلامتُها ان تحسن فيها رُبَّ واللامُ نحو رُبَّ رجلٍ والرجلُ؞ وبعض النكرات أنكرُ من بعض فما كان اكثرَ عُمومًا كان أَوْغَلَ فى التنكير فعلى هذا شَىْءٌ انكرُ من جِسْمٍ لانّ كلّ جسم شىءٌ وليس كلُّ شىء جسمًا وجِسْمٌ انكرُ من حَيَوانٍ لانّ كلّ حيوان جسمٌ وليس كلّ جسم حيوانا وحيوانٌ انكرُ من انسانٍ وانسانٌ انكر من رجل وامرأةٍ فاعرفْ ذلك؞

ومن اصناف الاسم المذكّر والمؤنّث

فصــل ٣٩٣

قال صاحب الكتاب المذكّر ما خلا من العلامات الثلث التاء والالف والياء فى نحو غُرْفَةٍ وأَرْضٍ وحُبْلَى وحَمْرَاءَ وهُذِى والمؤنّث ما وُجدتْ فيه إحداهنّ؞

قال الشارح التذكير والتأنيث معنيان من المعانى فلم يكن بدٌّ من دليلٍ عليهما ولمّا كان المذكّر اصلا

والمؤنّث فرعًا عليه لم يحتج المذكّرُ الى علامة لانّه يُفهَم عند الاطلاق اذ كان الاصلَ ولمّا كان التأنيث ثانيًا لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه والدليلُ على انّ المذكّر اصلٌ امران احدُهما مجيئُهم باسم مذكّر يعُمّ المذكّرَ والمؤنّثَ وهو شَىْءٌ الثانى انّ المؤنّث يفتقر الى علامة ولو كان اصلا لم يفتقر الى علامة كالنكرة لمّا كانت اصلاً لم تفتقر الى علامة والمعرفةُ لمّا كانت فرعًا افتقرت الى العلامة ولذلك اذا انضمّ الى التأنيث العَلَمِيّةُ لم ينصرف نحو زَيْنَبَ وطَلْحَةَ واذا انضمّ الى النكرة انصرف نحو جَفْنَةٍ وقَصْعَةٍ فاذًا قد صار المذكّرُ عبارةً عن ما خلا من علامات التأنيث والمؤنّثُ ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة، وعلامات التأنيث ثلاثةٌ التاء والالف والياء والكلامُ اسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ والذى يؤنّث منها الاسماء دون الافعال والحروف وذلك من قبل انّ الاسماء تدلّ على مسمّيات تكون مذكّرةً ومؤنّثةً فتدخل عليها علامةُ التأنيث أمارةً على ذلك ولا يكون ذلك فى الافعال ولا الحروف أمّا الافعال فلانّها موضوعةٌ للدلالة على نِسْبَة الحَدَث الى فاعلها او مفعولها من نحو ضَرَبَ زيدٌ وضُرِبَ عمرٌو فدلالتُها على الحدث ليست من جهة اللفظ وانّما هى التزامٌ فلمّا لم تكن فى الحقيقة بإزاء مسمّيات لم يدخلها التأنيثُ وأمرٌ آخرُ انّ مدلولها الحَدَثُ وهى مشتقّةٌ منه والحدثُ جنسٌ والجنس مذكّرٌ ولذلك قال سيبويه لو سُمّيت امرأةٌ بنِعْمَ وبِئْسَ لانْصَرَفَا لانّ الافعال مذكّرةٌ فامّا لحاق العلامة بها من نحو قامت هندٌ وقعدتْ سُعادُ فلتأنيث الفاعل لا لتأنيثها فى نفسها وهذا احدُ ما يدلّ انّ الفاعل كجُزْءٍ من الفعل وذلك انّ الاصل اذا اريد تأنيثُ كلمة ان يلحق عَلَمُ التأنيث تلك الكلمةَ فامّا لحاقُ العلامة بكلمة والمرادُ غيرُها فلا فدلّ ذلك على انّ الفعل والفاعل كجزء واحد وامّا الحروف فلانّها لا تدلّ على معنًى تحتها وانّما تجىء لمعنًى فى الاسم والفعل فهى لذلك فى تقدير الجزء من الاسم والفعل وجزءُ الشىء لا يؤنّث وقد جاء منها ثلاثةُ احرف وهى لَا وثُمَّ ورُبَّ على التشبيه بالفعل اذ كانت تكون عاملةً، وعلامات التأنيث ثلاثةٌ على ما ذكر التاء والالف والياء وقد أضاف غيرُه الكسرة فى نحو فَعَلْتِ يا امرأةُ فصارت العلامات اربعةً فامّا التاء فتكون علامةً للتأنيث تلحق الفعلَ والمراد تأنيثُ الفاعل على ما ذكرنا فى نحو قامت هندٌ وقعدت جُمْلُ وهذه التاء اذا لحقت الافعالَ كانت ثابتةً لا تنقلب فى الوقف نحوَ قامتْ هندٌ وهندٌ قامتْ واذا لحقت الاسمَ نحوَ قائمة وقاعدة أُبْدل منها الهاء فى الوقف فتقول هذه قائمهْ وقاعدهْ وفى هذه التاء مذهبان احدُهما وهو مذهبُ البصريين انّ التاء الاصلُ والهاء بدلٌ منها والثانى وهو مذهب الكوفيين انّ الهاء هى الاصل والحقُّ الاوّل والدليلُ على ذلك انّ

الوصل ممّا تجرى فيه الاشياء على اصولها والوقف من مواضع التغيير ألا ترى انّ من قال فى الوقف هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ فنقل الضمّةَ والكسرةَ الى الكاف فانّه اذا وصل عاد الى الاصل من إسكان الكاف وكذلك من قال فى الوقف هذا خالِدّ فضاعف فانّه اذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفّف الدال على انّ من العرب من يُجْرِى الوقف مجرى الوصل فيقول هذا طَلْحَتْ وعليك السلام والرحمتْ وقال * بل جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ * وأنشد قُطْرُبٌ

* اللّهُ نجّاكَ بكَفّى مُسْلِمَتْ * من بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ *
* صارت نُفوسُ القَوْمِ عند الغَلْصَمَتْ * وكادتِ الحُرّةُ أنْ تُدْعَى أَمَتْ *

وقد اجروها فى الوصل على حدّ مجراها فى الوقف من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى العدد ثَلٰثَهْ أَرْبَعَهْ وعلى هذا قالوا فى الوصل سَبْسَبّا وكَلْكَلّا وهو قليل من قبيل الضرورة فلمّا كان الوصل ممّا يجرى فيه الاشياء على اصولها وكان الوقفُ ممّا يتغيّر فيه الاشياءُ عن اصولها فى غالب الامر ورأينا عَلَمَ التأنيث فى الوصل تاءً وفى الوقف هاءً نحوَ ضاربه وقائمه علمنا انّ الهاء فى الوقف بدلٌ من التاء فى الوصل وأنّ التاء هى الاصلُ، وامّا الالف فقد تكون للتأنيث وذلك نحو الالف فى حُبْلَى وسَكْرَى وغَضْبَى وجُمادَى وحُبارَى فهذه كلّها وما يجرى مجراها للتأنيث يدلّ على ذلك انّك لا تُنوّنها فى النكرة قال الفرزدق

* وأَشْلاءِ لَحْمٍ من حُبارَى يَصيدُها * لنا قانِصٌ من بَعْضِ ما يَتَخَطَّفُ *

والفرق بين تأنيث التاء فى قائمة وقاعدة والتأنيث بالالف فيما ذكرنا انّ التاء تدخل فى غالب الامر كالمنفصلة ممّا دخلت عليه لانّها تدخل على اسم تامّ الفائدة لإحداث معنًى آخَرَ وهو التأنيث فكانت كاسم ضُمّ الى اسم اخر نحو حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ ويدلّ على ذلك امورٌ منها انّك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثانى من الاسمَيْن فتقول قائمَةٌ وطلحَةُ كما تقول حَضْرَمَوْتُ فتفتح ما قبل الاخر ومنها انّك اذا صغّرتَ ما فى آخره تاء التأنيث فانّك تُصغّر الصدر ثمّ تأتى بالتاء نحو طُلَيْحَةَ وطُلَيْحَةَ وتُمَيْرَةٍ كما تصغّر الصدر من الاسمين المركّبين ثمّ تأتى بالآخر نحو حُضَيْرَمَوْتَ وممّا يدلّ على انفصالها وأنّ الكلمة لم تُبْنَ عليها انّك تحذفها فى التكسير فتقول فى تكسير جَفْنَةٍ جِفانٌ وفى قَصْعَةٍ قِصاعٌ وليست الالف كذلك بل تثبت فى التكسير فتقول فى حُبْلَى حَبالَى وفى سَكْرَى سَكارَى لانّ الكلمة بُنيت عليها بناءَ سائر حروفها كما تقول فى جَعْفَرٍ جَعافِرُ وفى زِبْرِجٍ زَبارِجُ، فان قيل فما

بالكم تقولون فى تكسير قَرْقَرا وجَحْجَبَى قَراقِرُ وجَحاجِبُ بحذف الالف قيل لم يحذفوا الالف هنا على حدّ حذف التاء فى جِفانٍ وقِصاعٍ وانّما حذفوها لوقوعها خامسةً كما يحذفون الخامسَ الاصلىَّ فى سَفَرْجَلٍ وسَفارِجَ وفَرَزْدَقٍ وفَرازِدَ، فان قيل الهمزة ايضا فى حَمْرآء وخَضْرآء وصَحْرآء وعَذْرآء تفيد التأنيث فما بالكم لم تذكروها مع علامات التأنيث قيل الهمزة فى الحقيقة ليست عَلَمًا للتأنيث وانّما هى بدلٌ من الالف فى مثلِ حُبْلَى وسَكْرَى وانّما وقعت بعد الف قبلها زائدةٍ للمدّ فٱلتقى ألفان زائدتان الاولى المزيدةُ للمدّ والثانيةُ للتأنيث فلم يكن بدّ من حذف احداهما او تحريكها فلم يجز الحذفُ فى واحدة منهما أمّا الاولى فلو حُذفت لذهب المدُّ وقد بُنيت الكلمة ممدودةً وأمّا الثانية فلو حُذفت لزال علمُ التأنيث وهو أفحشُ من الاوّل فلمّا امتنع حذفُ احداهما ولم يجز اجتماعُهما لسكونهما تعيّن تحريكُ احداهما فلم يمكن تحريكُ الاولى لانّها لو حُرّكت لَفارقت المدَّ والكلمةُ مبنيّةٌ على المدّ فوجب تحريكُ الثانية ولمّا حُرّكت انقلبت همزةً فقيل صَحْرآء وحَمْرآء فثبت بما ذكرنا انّ الهمزة بدلٌ من الف التأنيث، فان قيل ولِمَ قلت انّ الهمزة بدلٌ من الف التأنيث وهلّا قلت انّها اصلٌ فى التأنيث كالتاء والالف قيل عنه جوابان احدهما أنّا لم نَرَهم أنّثوا بالهمزة فى غير هذا الموضع وانّما يؤنّثون بالتاء والالف فى نحو حَمْزَةَ وحُبْلَى فكان حملُ الهمزة فى صحراء وبابه على انّها بدلٌ من الف التأنيث أَوْلَى وقد تقدّم نحوٌ من ذلك الثانى أنّا قد رأيناهم لمّا جمعوا شيئًا ممّا فى آخره همزةُ التأنيث أبدلوها فى الجمع ياء ولم يحقّقوها وذلك قولهم فى جمع صَحْرآء وخَبْرآء صَحارِىُّ وخَبارِىُّ ولو كانت اصلا غيرَ منقلبة لجاءت ظاهرةً نحوَ قولهم فى قُرّاء قَرارِىء وفى كوكبٍ دُرِّىءٍ دَرارِىء فظهرت الهمزةُ ههنا حيث كانت اصلا لانّه من قَرَأْتُ ودَرَأْتُ فامّا قول بعض النحويين أَلِفَيِ التأنيث فتقريبٌ وتجوّزٌ والحقّ ما ذكرناه وذلك انّهما لمّا اصطحبتا وبُنيت الكلمة عليهما أطلقوا على الف المدّ الفَ التأنيث فقالوا ألِفَا التأنيث،

وامّا الياء فقد تكون علامةً للتأنيث فى نحو اِضْرِبِى وتَضْرِبِينَ ونحوهما فانّ الياء فيهما عند سيبويه ضميرُ الفاعل وتفيد التأنيثَ كما انّ الواو فى اِضْرِبُوا ويَضْرِبُونَ ضميرُ الفاعل وتفيد التذكيرَ وهى عند الأخفش وكثيرٍ من النحويين حرفٌ دالّ على التأنيث بمنزلة التاء فى قامَتْ والفاعلُ ضميرٌ مستكنّ كما كان كذلك مع المذكّر فى اِضْرِبْ فامّا الياء فى هٰذِى فليست علامةً للتأنيث كما ظنّ وانّما هى عينُ الكلمة والتأنيثُ مستفاد من نفس الصيغة وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث لانّ الاسم عندهم الذال وحدها والالفُ من ذا مزيدةٌ وكذلك الياء مزيدة للتأنيث فالمؤنّث ما

وُجِد فيه احدى هذه العلامات ٭

قال صاحب الكتاب والتأنيث على ضربين حقيقيٌّ كتأنيث المرأة والناقةِ ونحوهما ممّا بإزائه ذَكَرٌ في الحَيَوان وغيرُ حقيقيّ كتأنيث الظُلْمَة والنَعْلِ ونحوهما ممّا يتعلّق بالوَضْع والاصطلاح والحقيقيّ أقوى ولذلك امتنع في حالِ السَعة جاء هِنْدٌ وجاز طلع الشمسُ وإن كان المختار طلعتْ فإن وقع فصلٌ استُجيز نحو قولهم حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ وقولِ جَريرٍ * لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ * وليس بالواسع وقد رَدّه المبرّدُ واستُحسن نحو قوله تعالى فَمَنْ جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ٭

قال الشارح اعلم انّ المؤنّث على ضربَيْن كما ذكر حقيقيٌّ وغيرُ حقيقيّ فالمؤنّث الحقيقيُّ التأنيث والمذكّرُ الحقيقيُّ التذكيرِ معلومان لانّهما محسوسان وذلك ما كان للمذكّر منه فَرْجٌ خلافُ فَرْجِ الأنثى كالرَجُل والمرأة وإن شئتَ ان تقول ما كان بإزاءه ذَكَرٌ في الحَيَوان نحوُ امرأة ورجل وناقة وجَمَل وأتان وعَيْر ورِخْل وحَمَل وذلك يكون خِلْقة الله تع وغيرُ الحقيقيّ امرٌ راجعٌ الى اللفظ بأن تُقْرَن به علامةُ التأنيث من غير ان يكون تحته معنًى نحوُ البُشْرَى والذِكْرَى وصَحْرآء وعَذْرآء وغُرْفة وظُلْمَة وذلك يكون بالاصطلاح ووَضْع الواضع فالبشرى والذكرى مؤنّثان بأن دخل عليهما الفُ التأنيث المقصورةُ وصحرآء وعذرآء ونحوهما مؤنّثان بالالف الممدودة وغرفة وظلمة مؤنّثان بالتاء ونَعْلٌ وقِدْرٌ ونحوهما من مثل شَمْسٍ وقَرَسٍ وهِنْدٍ وجُمْلَ علامةُ التأنيث فيها مقدّرةٌ يدلّ على ذلك ظهورُها في التصغير نحو نُعَيْلَة وقُدَيْرة ٭ واعلم انّ التأنيث الحقيقيّ اقوى من التأنيث اللفظيّ لانّ المؤنّث الحقيقيّ يكون تأنيثُه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلولُه مؤنّثا وغيرُ الحقيقيّ شيء يختصّ باللفظ من غيرِ ان يدلّ على معنًى مؤنّثٍ تحته فكان التأنيث المعنويّ اقوى لما ذكرناه ويلزم فعلَه علامةُ التأنيث في نحوِ قامت المرأةُ وذهبت الجاريةُ فتلحق التاء الفعلَ للايذان بانّ فاعله مؤنّثٌ كما تلحقه علامةُ التثنية والجمع في نحوِ قاما أخَواك وقاموا اخْوَتُك للايذان بعَدَد الفاعلين ٭ فان قيل الاختيار قامر أخواك وقام اخْوَتُك فما بالُك توجب إلحاقَ العلامة في المؤنّث نحوَ قامت هندٌ فالجواب انّ الفرق بينهما انّ التأنيث معنًى لازمٌ لا يصحّ انتقالُه عنه الى غيره وليس كذلك التثنية والجمع فانّهما غيرُ لازمَيْن اذ الاثنان قد يُفارِق احدُهما الآخرَ فيصير واحدا ويزيدان فيصيران جمعًا وكذلك الجمع قد ينقص فيصير تثنيةً وليس التأنيث كذلك فللزومِ معنى التأنيث لزمت علامتُه ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتُهما ٭ فإن فصل بينهما فاصلٌ من مفعول او ظرف او جارّ ومجرور جاز سقوطُ

علم التأنيث نحو قولهم حَضَرَ القاضِىَ اليومَ امرأةٌ لمّا فصل بالظرف والمفعول حسن تركُ العلامة لانّ الفاصل سَدَّ مَسَدَّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث، فامّا قول جَرِير

* لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ * على بابِ آسْتِها صُلُبٌ وشَامُ *

الشاهد فيه إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقيًّا لوجود الفصل بالمفعول يهجوه بذلك والصُّلُبُ جمع صَلِيبٍ وأصله صُلُبٌ مثل كَثِيبٍ وكُثُبٍ وامّا الإسكانُ لضرب من التخفيف والشامُ جمعُ شامَةٍ يُعلِمه انّه عارفٌ بذلك المكان منها ومثلُه قول الاخر

* إنّ آمْرَءًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ * بَعْدِى وبَعْدَكِ فى الدنيا لَمَغْرُورُ *

لم يقل غَرَّتْهُ لمكان الفصل ولو قاله لكان احسن وفى الكتاب العزيز فَجَآءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ، وقد ردّ ابو العبّاس اسقاطَ العلامة مع المؤنّث الحقيقىّ ومنع منه وإن كان بينهما فصــلٌ واحتجّ بانّه قد يشترك الرجالُ والنساء فى الاسماء قال الشاعر

* تجاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عن قِتالِهِ * الى مالِكٍ أَعْشُو الى ضَوْءِ نارِهِ *

فهندٌ هنا اسمُ رجل وقال الآخر

* يا جَعْفَرٌ يا جَعْفَرٌ يا جَـعْـفَـرُ * انْ أَكُ دَحْداحًا فأَنْتِ أَقْصَرُ *

وجعفرٌ هنا اسم امرأة والسَماعُ بخلاف ما ذهب اليه فهو تعليلٌ فى مُقابَلةِ النَّصّ، فامّا اذا سُمّى بمذكّرٍ كامرأة تُسمَّى بزَيْدٍ او قاسِمٍ لزم إلحاقُ العلامة سواءٌ فى ذلك الفصلُ وعدمُه نحو قالتْ زيدٌ وأقبلتِ اليومَ قاسمٌ ولا يجوز حذفُ التاء منه لئلّا يُلْبِس بالمذكّر لانّ الفاعل لا دلالةَ فيه على التأنيث اذ لا علامةَ فيه للتأنيث ولا هو غالبٌ فى المؤنّث نحو زَيْنَبَ وسُعادَ، فان كان المؤنّث غيرَ حقيقىّ بأن يكون من غير حَيَوان نحوِ النَّعْل والقِدْر والدار والسُّوق ونحو ذلك فانّك اذا أسندتَ الفعل الى شىء من ذلك كنت مخيّرا فى إلحاق العلامة وتَرْكِها وإن لأَصَقَ نحو انقطع النعلُ وانقطعت النعل وانكسرت القِدْرُ وانكسر القدر وعَمَرَتِ الدارَ وعمر الدارَ لانّ التأنيث لمّا لم يكن حقيقيًّا ضعُف ولم يُعيَّن بالدلالة عليه مع انّ المذكّر هو الاصل فجاز الرجوعُ اليه وإثباتُ العلامة فيه احسنُ من سقوطها مع الحقيقىّ قال الله تع فَمَنْ جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ٱلصَّيْحَةُ وإثباتُ التاء احسنُ قال الله تع قَدْ جَآءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ،

قال صاحب الكتاب هذا اذا كان الفعل مُسْنَدًا الى ظاهرِ الاسم فاذا أُسند الى ضميره فإلحاقُ العلامة

وقوله * ولا أَرْضَ أَبْقَلَ ابْقالَها * متأوَّلٌ ،

قال الشارح هذا حكمُ الفعل اذا أُسند الى ظاهرٍ مؤنّث فإنْ أُسند الى مضمر مؤنّث نحو الدارُ انهدمتْ ومَوْعِظةٌ جاءتْ لم يكن بدّ من لحاق التاء وذلك لانّ الراجع ينبغى ان يكون على حسبِ ما يرجع اليه لئلّا يُتوهّم انّ الفعل مسندٌ الى شىء من سببه فيُنتظَر ذلك الفاعلُ فلذلك لزم لحاقُ العلامة لقطْعِ هذا التوهّم كما اضطرّوا الى علامة الفاعل اذا أُسند الى ضميرِ تثنية او جمعٍ نحوَ الزيدان قاما والزيدون قاموا للايذان بانّ الفعل للاسم المتقدّم لا لغيره فيُنتظَر وسواءٌ فى ذلك الحقيقىّ وغيرُ الحقيقىّ ، فامّا قوله

* فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها * ولا أَرْضَ أَبْقَلَ ابْقالَها *

فانّ البيت لعامر بن جُوَيْن الطائىّ والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل الى ضمير المؤنّث وذلك قليل قبيح ومُجازُه على تأويلِ انّ الارض مكانٌ فكانّه قال ولا مكان ابقل ابقالها والمكانُ مذكّر والمُزْنَة القطْعة من السحاب والوَدْقُ المطر والإبقالُ إنباتُ البَقْل يقال أبقل المكانُ فهو باقلٌ والقياس مُبْقِلٌ وكلُّ نبات اخضرّت به الارضُ فهو بقلٌ ونحو ذلك قول الأعشى

* فامّا تَرَيْنِى وَلِى لِمَّةٌ * فإنّ الحَوادِثَ أَوْدَى بها *

ولم يقل أَوْدَتْ لانّ الحوادث بمعنى الحَدَثان والحدثانُ مذكّر والذى سوّغ ذلك امران كونُ تأنيثه غيرَ حقيقىّ والآخرُ انّ فيه رَدًّا الى الاصل وهو التذكير ولو قال إنّ زَيْنَبَ قامَ لم يجز لانّ تأنيثَ هذا حقيقىٌّ ، وأقبحُ من ذلك قول رُوَيْشِد

* يا أَيُّها الراكِبُ المُزْجِى مَطِيَّتَهُ * سائِلْ بنى أَسَدٍ ما هذه الصَوْتُ *

فانّه أنّث الصوت وهو مذكّر لانّه مصدر كالضرب والقتل كانّه اراد الصَيْحة والاستغاثة وهذا من أقبح الضرورة اعنى تأنيث المذكّر لانّ المذكّر هو الاصل ونظيرُه

* اذا بعضُ السِنِينَ تَعَرَّقَتْنا * كَفَى الأَيْتامَ فَقْدَ أَبِى اليَتِيمِ *

لانّه أنّث البعض وهو مذكّر وهو اسهلُ ممّا قبله لانّ بعض السنين سنةٌ وليس كذلك الصوتُ فاعرفه ،

فصل ٣٩٤

قال صاحب الكتاب والتاء تُثبَت في اللفظ وتُقدَّر ولا تخلو من ان تُقدَّر في اسم ثلاثيّ كعَيْنٍ وأُذْنٍ او في رباعيّ كعَناقٍ وعَقْرَبٍ ففي الثلاثيّ يظهر أمرها بشيئين بالاسناد وبالتصغير وفي الرباعيّ بالاسناد ٭

قال الشارح اعلم انّ المؤنّث على ضربين مؤنّثٌ بعلامة ومؤنّثٌ بغير علامة والاصلُ في كلّ مؤنّث ان تلحقه علامةُ التأنيث للفرق بين المذكّر والمؤنّث نحوُ قائم وقائمة وامْرِءٍ وامرأةٍ وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنّث والمذكّر وامّا ما لا علامةَ فيه للتأنيث فنحوُ هِنْدٍ وعَناقٍ وقِدْرٍ وشَمْسٍ ونحوِ ذلك فإنّ التاء فيه مقدّرةٌ مرادةٌ وانّما حُذفت من اللفظ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنّث ٭ والمؤنّث على ضربين ثلاثيّ ورباعيّ فالثلاثيّ يُعلَم تقدير التاء فيه بشيئَيْن بالتصغير وبالاسناد وامّا التصغير فنحو قولك في قِدْرٍ قُدَيْرَةٌ وفي شَمْسٍ شُمَيْسَةٌ وفي هِنْدٍ هُنَيْدَةٌ فيُرَدّ الى الاصل في التصغير فتلحقه العلامة لتَبْنِيَ تصريفَه على اصله كما تقول في بابٍ بُوَيْبٌ وفي نابٍ نُيَيْبٌ وامّا الاسنادُ فكقولك طلعت الشمسُ وانكسرت القِدْرُ وحاصلُ هذا السماعُ ٭ فامّا اذا كان الاسم رباعيًّا نحوَ عَقْرَبٍ وعَناقٍ وسُعادَ وزَيْنَبَ فانّ التاء لا تظهر في مصغّره نحوِ قولك عُقَيْرِبٌ وعُنَيِّقٌ وسُعَيِّدُ وزُيَيْنِبُ وانّما فعلوا ذلك ولم يُلْحِقوها الهاء كما ألحقوها الثلاثيّ وذلك انّهم شبّهوا باءَ عَقْرَبٍ وقافَ عَناقٍ ودالَ سُعادَ وإن كنّ لاماتٍ اصولا بهاء التأنيث في طلحة وحمزة اذ كانت هذه الاسماء مؤنّثة وكانت الباء والقاف والدال متجاوزةً للثلاثة التي هي اوّلُ الاصول كتجاوُز الهاء في طلحة وحمزة الثلاثةَ فكما انّ هاء التأنيث لا تدخل عليها هاءٌ اخرى كذلك منعوا الباء من عقرب ونحوها ان يقولوا عُقَيْرِبَةٌ كما امتنعوا ان يقولوا في حمزة حُمَيْزَتَةٌ فيُدْخلوا تأنيثًا على تأنيث واذا لم تظهر التاء في مصغّره لما ذكرناه عُلم تأنيثُه بالاسناد نحو لسعتِ العقربُ ورَضعَتِ العَناقُ وأقبلت سُعادُ وقد يُعْلَم التأنيث بالصفة من نحو هذه عقربٌ مُؤْذِيَةٌ وعناقٌ رَضيعةٌ وسعادُ الحسنةُ وقد يعلم ايضا بتأنيث الخبر من نحو العقربُ مؤذيةٌ والعناقُ رضيعةٌ وسعادُ حسنةٌ فاعرفه ٭

فصل ٣٩٥

قال صاحب الكتاب ودخولها على وجوهٍ للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الصفة كضاربةٍ ومضروبةٍ وجميلةٍ وهو الكثير الشائع وللفرق بينهما في الاسم كامْرأةٍ وشَيْخةٍ وانْسانةٍ وغُلامةٍ ورَجُلةٍ وحِمارةٍ وأَسَدةٍ وبِرْذَوْنةٍ

وهو قليل وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتَمْرة وشَعيرة وضَرْبة وقَتْلة وللمبالغة فى الوصف كعَلّامة ونَسّابة وراوية وفَرُوقة ومَلُولة ولتأكيد التأنيث كناقة ونَعْجة ولتأكيد معنى الجمع كحِجارة وذِكارة وصُقُورة وخُؤُولة وصَياقِلَة وقَشاعِمَة وللدلالة على النَسَب كالمَهالبة والأشاعثة وللدلالة على التعريب كمَوازِجة وجَوارِبة وللتعويض كفَرازِنة وجَحاجِحة ويجمع هذه الاوجهَ انّها تدخل للتأنيث وشِبْهِ التأنيث ٠

قال الشارح هذا الفصل يشتمل على اقسام تاء التأنيث وذِكرِ مَظانّها وهى تأتى فى الكلام على عشرة انواع الاوّل وهو أعمّها ان تكون فرقًا بين المذكّر والمؤنّث فى الصفات نحو ضاربٍ وضاربةٍ ومضروبٍ ومضروبةٍ ومُفْطِرٍ ومفطرة فجميعُ ما ذكرناه صفةٌ وهو مأخوذ من الفعل وبما لم نذكره من الصفات فهذا حكمُهُ ٠ الثانى للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى الجنس نحو امْرِئٍ وامرأةٍ ومَرْءٍ ومَرْأةٍ قال الله تع إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ وقال امْرَأَةُ ٱلْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا وقالوا شَيْخٌ وشَيْخَةٌ قال الشاعر

* وتَضْحَكُ منّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيّةٌ * كَأَنْ لم تَرَى قبلى أَسيرًا يَمانيا *

وقالوا غُلامٌ وغُلامةٌ قال أَوْسٌ الهُجَيْمىّ يصف فرسًا

* بِسَلْهَبَةٍ صَرِيحِىٍّ أَبُوها * تُهانُ بها الغُلامةُ والغُلامُ *

وقالوا رَجُلٌ ورَجُلَةٌ قال الشاعر

* مَزَّقُوا جَيْبَ فَتاتِهِم * لم يُبالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ *

وكانت عائشةُ رضى الله عنها رَجُلَةَ الرأْىِ حكاه ابو زيد وقالوا حِمارٌ والأَتانُ حِمارةٌ واشتقاقه من الحُمْرة لانّ الغالب على حُمُرِ الوحش الحُمْرَةُ وقالوا أَسَدٌ واللَّبُوةُ أَسَدَةٌ حكاه ابو زيد وقالوا بِرْذَوْنٌ للدابّة قال الكِسائىّ الأُنثى بِرْذَوْنَةٌ وأنشد

* أَرَيْتَ اذا جالَتْ بكَ الخَيْلُ جَوْلَةً * وأَنْتَ على بِرْذَوْنَةٍ غيرُ طائلِ *

وذلك قليل لانّ الانثى لها اسمٌ تنفرد به ومن ذلك دخولُها فى العدد من نحو ثلثة وأربعة للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى الجنس الّا انّه على نقيض تلك الطريقة لما ذكرناه فى باب العدد ٠ الثالث ان تأتى للفرق بين الجنس والواحد نحو تَمْرَةٍ وتَمْرٍ وشَعِيرَةٍ وشعير وقد تقدّم القول انّ بابه يكون فى المخلوقات دون المصنوعات ومن ذلك ضَرْبَةٌ وضَرْبٌ وقَتْلَةٌ وقَتْلٌ لانّ الضرب جنس يعمّ القليلَ والكثيرَ وضَرْبَةٌ للمرّة الواحدة ومن ذلك بَطّةٌ وبَطٌّ وحَمامةٌ وحَمامٌ وذكر ابو بكر بن السَّرّاج هذا القسمَ مُفْرَدًا

لانّه يقع فى الحيوان للفرق بين الواحد والجمع وهو داخلٌ فى هذا الباب من هذه الجهة وينفصل منـه لانّه فى الحيوان لا يراد به الفرقُ بين المذكّر والموّنث فى الجنس كَمَرْءٍ ومَرْأَةٍ، الرابع ان تدخل للمبالغة فى الصفة مثلِ عَلّامَةٍ ونَسّابَةٍ للكثيرِ العِلْمِ والعالمِ بالأَنْساب وقالوا راوِيَةٌ للكثيرِ الرِوايةِ يقال رجل راويةُ الشِعْرِ ومن ذلك بعيرٌ راويةٌ وبَغْلٌ راويةٌ اى يكثر الاستقاء عليه ومنه فَرُوقَةٌ يقال رجلٌ فَرُوقَةٌ للكثير الفَرَقِ وهو الخَوْف وفى المَثَل رُبَّ عَجَلَةٍ تَهَبُ رَيْثًا ورُبَّ فَرُوقَةٍ يُدْعَى لَيْثًا وقالوا مَلُولَةٌ فى معنى المَلُولِ وهو الكثيرُ المَلَلِ، الخامس ان تأتى لتأكيد التأنيث وهو قليل نحوُ ناقةٍ ونَعْجَةٍ وذلك انّ الناقةَ موّنثةٌ من جهة المعنى لانّها فى مقابَلةِ جَمَلٍ وكذلك نعجةٌ فى مقابلة كَبْشٍ فهو بمنزلة عَناقٍ وأَتانٍ فلم يكن محتاجًا الى عَلَم التأنيث وصار دخولُ العَلَم على سبيل التأكيد لانّه كان حاصلًا قبل دخوله، السادس ان تكون لتأكيد تأنيث الجمع لانّ التكسير يُحْدِث فى الاسم تأنيثًا ولذلك يُؤنَّث فعلُه نحوُ قالت الأَعرابُ فدخلت لتأكيده نحو حِجارَةٍ وذِكارَةٍ وصُقُورَةٍ وخُؤُولَةٍ وعُمُومَةٍ وصَياقِلَةٍ وقَشاعِمَةٍ، السابع ان تدخل فى معنى النَسَب مثل المَهالِبةِ والأَشاعِثةِ والمَسامِعةِ الاصلُ مُهَلَّبِىّ وأَشْعَثِىّ ومِسْمَعِىّ فلمّا لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضًا منها فأفادت النسبَ كما كانت تُفيده الياءُ فى مهلّبىّ ونحوه، الثامن ان تدخل الأعجميّةَ للدلالة على التعريب نحوَ جَوارِبَةٍ ومَوازِجَةٍ لانّ الجَوْرَبَ اعجمىٌّ والموازجةُ جمع مَوْزَجٍ وهو كالجورب وهو معرّب وأصلُه بالفارسيّة مُوزَه، التاسع الحاقها للعوض فى الجمع الذى على زِنَةِ مَفاعِيلَ نحوُ فَرازِنَةٍ وجَحاجِحَةٍ فى جمع فِرْزانٍ وجَحْجاحٍ وقياسُه فَرازِينُ وجَحاجِيحُ فلمّا حذفوا الياء وليست ممّا يُحذف عوّضوا التاء منها، العاشر الحاقها فى مثل طَلْحَةٍ وحَمْزَةٍ وهو فى الحقيقة من باب تمرةٍ وتمرٍ الطَلْحُ شجرٌ وحَمْزَةٌ بَقْلَةٌ ثمّ سُمّى بها قال أَنَسٌ كَنانى رسولُ الله صلّعم ببقلةٍ كنتُ أَجتنيها وكان يُكْنَى أَبا حَمْزَةَ فاذا اتى من هذا شىءٌ نُظر الى اصله قبل النقل والتسمية ليُعْلَم من أىّ الاقسام هو، قال ويجمع هذه الانواعَ أنّها تدخل للتأنيث وشَبَهِ التأنيث يريد انّ الاصل فى الحاق التاء للفرق بين المذكّر والموّنث الحقيقىّ والحاقُها فى ما عدا ذلك على جهة الشبه والتفريع على هذا الاصل فمن ذلك الحاقُها للفرق بين الواحد والجمع فلانّ الجمع لمّا كان اسمـًا للجنس كان اصلًا من هذا الوجه ثمّ احتيج الى إفراد الواحد من الجنس فكان فرعًا على ذلك الاصل فلحقتْه العلامةُ بهذه العلّة فجميعُ ما لحقتْه التاء فهو تفريعٌ على اصلِ تأنيث كتفريع الموّنـث

على المذكّر فاعرفه ،

فصـــل ٣٦٦

قال صاحب الكتاب والكثير فيها ان تجىء منفصلةً وقلّ أن يُبْنَى عليها الكلمة ومن ذلك عَبايَةٌ وعَظايَة وعلاوَة وشَقاوَة ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ تاء التأنيث فى حكم المنفصلة لانّها تدخل على اسم تامّ فتُحْدِث فيه التأنيثَ نحوَ قائم وقائمة وامرئ وامرأة فهى لذلك بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم هذا هو الكثيرُ فيها والغالبُ عليها وقد دللنا على ذلك فيما تقدّم وقد تأتى لازمةً كالالف كانّ الكلمة بُنيت على التأنيث ولم يكن لها حظٌّ فى التذكير فهى كحرف من حروف الاسم صيغ عليه فامّا عَبايَةٌ وعَظايَةٌ وصَلايَةٌ فانّه قد ورد فيها الامران تصحيحُ الياء وقلبُها همزةً فامّا التصحيح فيها فانّه لمّا بُنيت الكلمة على التأنيث وتنزّلت التاء فيها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة قويت الياء لبُعْدها عن الطرف ووقوعها حَشْوًا فصحّت ولم تُهْمَز ومثلُ ذلك قَمَحْدُوَةٌ وتَرْقُوَةٌ وعَرْقُوَةٌ فلولا بناء الكلمة على التأنيث لوجب قلبُ الواو فيها ياءً لوقوعها طرفًا فى الحكم وانضمام ما قبلها وامّا من أَعَلَّ الياء وهَمَز فانّه بنى الواحدَ على الجمع فلمّا كانوا يقولون فى الجمع عَظاءٌ وعَباءٌ وصَلاءٌ فيلزمهم إعلالُ الياء لوقوعها طرفًا فاذا ارادوا افرادَ الواحد من الجنس أدخلوا عليه تاء التأنيث كما فعلوا فى تَمْر وتَمْرَة وقدّروها منفصلةً فثبتت الهمزةُ لذلك بعد دخول التاء كما كانت ثابتةً قبل دخولها وامّا نِهايَةٌ وغَباوَةٌ وشَقاوَةٌ وسِقايَةٌ فاقتصروا فيها على التصحيح لانّها كَلِمٌ بُنيت على التأنيث ولم يقدّروها منفصلةً ألا ترى انّهم لم يقولوا فى الجمع نهاءٌ ولا غباءٌ ولا شقاءٌ فيلزمَ الاعلالُ كما لزم فى عباء وعظاء وصار نظيرَ قولهم عقلتُه بثِنايَيْن فى انّ الكلمة مبنيّةٌ على التثنية ولذلك لم يهمزوا كما همزوا فى كِساء ورِداء ،

فصـــل ٣٦٧

قال صاحب الكتاب وقولهم جَمّالَةٌ فى جمع جَمّال بمعنى جَماعة جَمّالة وكذلك بَغّالَةٌ وحَمّارة وشارِبَةٌ ووارِدة وسابِلة ومن ذلك البَصْرِيَّةُ والكُوفيّة والمَرْوانيّة والزُبَيْرِيّة ومنه الحَلُوبَة والقَتُوبَة والرَّكُوبة قال الله تعالى فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وقُرِئَ رَكُوبَتُهُمْ وامّا حَلوبَةٌ للواحد وحَلوبٌ للجمع فكتَمْرة وتَمْر ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الصفات فيها ضربٌ من النَّسَب وإن لم يكن فيها ياء النسب فقالوا لصاحب الجِمال جَمّالٌ ولصاحب البغال بَغّالٌ ولصاحب الحُمُر حَمّارٌ وهو الذى يعمل عليها ويُباشرها وإن لم يكن مالِكَها وذلك كثيرٌ فيما كان صنعةً تكثُر مُعالَجتُها نحوَ صَرّافٍ وعَوّاجٍ للذى يُكْثِر الصَّرْف وبَيْعَ العاجِ لانّ فَعّالًا للتكثير وصاحبُ الصنعة مُلازِمٌ لصنعته مُداوِمٌ عليها فجُعل له البناء الدالُّ على التكثير كالبَزّاز والعَطّار، فاذا ارادوا الجمع ألحقوها التاء فقالوا جَمّالةٌ وبغّالة وحمّارة فأنّثوا لفظه على ارادة الجماعة لانّ الجماعة مؤنّثة فكانّهم قالوا جماعة جمّالة وبغّالة وحمّارة ومثله شاربة وواردة وسابلة فالشاربةُ الجماعة على ضَفّة النهر ولهم ماؤُه والواردةُ والسابلةُ ابناء السبيل والتأنيثُ على ارادة الجماعة الشاربة والواردة والسابلة، وكذلك المنسوب قد يُؤنّث على ارادة الجماعة كالبصريّة والكوفيّة والمَرْوانيّة فى المنسوب الى مَرْوانَ بن الحَكَم والزُبَيْرِيّة فى المنسوب الى الزُبَيْر ومثله الحَلُوبة والقَتُوبة والرَكُوبة فانّ الباب فيما كان على فَعُولٍ ان لا يُؤتَى فيه بعلامةِ تأنيث لانّه ليس بجارٍ على الفعل ويستوى فيه الذَكَرُ والأُنثى فيقال رجلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صبورٌ ورجلٌ غدورٌ وامرأةٌ غدورٌ الّا انّهم قالوا رجلٌ مَلُولةٌ وهو الكثيرُ المَلَل وهو السّآمة وامرأةٌ ملولةٌ وقالوا رجلٌ فَرُوقةٌ وامراة فروقة على معنى المبالغة كما قالوا نَسّابة وعَلّامة وقالوا حَمُولةٌ وقتوبةٌ وركوبةٌ يريدون انّها ممّا يُحْمَل عليها وتُقْتَب وتُرْكَب فهى متّخذةٌ لذلك وإن لم يقع بها الفعلُ فهى كالذَبيحة والضَحِيّة فى انّها مُعَدّةٌ لذلك   وقال ابو الحسن انّما قالوا حمولةٌ حيث ارادوا التكثير كما قالوا نَسّابةٌ وراوِيةٌ ودخلها معنى الجمع على ارادة الجماعة فاعرفه،

فصـــل ٣٦٨

قال صاحب الكتاب وللبصريين فى نحوِ حائِضٍ وطامِثٍ وطالِقٍ مذهبان فعند الخليل انّه على معـــنى النَّسَب كلابِنٍ وتامِرٍ كانّه قيل ذاتُ حَيْضٍ وذاتُ طَمْثٍ وعند سيبويه انّه متأوّلٌ بإنسانٍ او شىء حائضٍ كقولهم غُلامٌ رَبْعَةٌ ويَفَعَةٌ على تأويل نفسٍ وسِلْعَةٍ   وانّما يكون ذلك فى الصفة الثابتة فامّا الحادثةُ فلا بُدّ لها من علامةِ التأنيث تقول حائضةٌ وطالقةٌ الآنَ وغدًا   ومذهبُ الكوفيين يُبطله جَرْيُ الضامرِ على الناقة والجمل والعاشِقِ على المرأة والرجل،

قال الشارح اعلم انّهم قالوا امرأةٌ طالِقٌ وحائضٌ وطامثٌ وقاعِدٌ للآيِسَة من الحَيْض وعاصفٌ فى وصف

الريح من قوله تعالى جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفًا للمؤنّث وذلك لانّه لم يجرِ على الفعل وانّما يلزم الفرقُ ما كان جاريًا على الفعل لانّ الفعل لا بدّ من تأنيثه اذا كان فيه ضميرُ مؤنّثٍ حقيقيًّا كان او غيرَ حقيقيّ نحوَ هندٌ ذهبتْ ومَوْعِظةٌ جاءتْ فاذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرقُ بين المذكّر والمؤنّث كما كان كذلك فى الفعل واذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب فحائضٌ بمعنى حائضيّ اى ذات حَيْضٍ على حدّ قولهم رجلٌ دارِعٌ اى دِرْعِيٌّ بمعنى صاحب دِرْعٍ ألا ترى انّك لا تقول دَرِعَ فتُجْرِيَه على فَعِلَ انّما قولُك دارِعٌ اى ذو دُرُوعٍ وطالقٌ اى ذات طَلاقٍ اى انّ الطلاق ثابتٌ فيها ومثله قولهم مُرْضِعٌ اى ذات رَضاعٍ ومنه قوله تعالى ٱلسَّمَآءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ اى ذات انفطارٍ وليس ذلك على معنى حَاضَتْ وٱنْفَطَرَتْ اذ لو اريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا حائضةٌ غدًا وطالِقةٌ غدا لانّه شىء لم يثبت وانّما هو إخبارٌ على طريق الفعل كانّك قلت تحيض غدا وتطلق غدا ومنه قوله تعالى يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وقال تعالى وَلِسُلَيْمَانَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً وقولُ الشاعر

* رأيتُ جُنُونَ العامِ والعامُ قبله * كحائِضَةٍ يُزْنَى بها غيرُ طاهِرِ *

وذلك كلّه يجرى على الفعل على تقديرِ حاضَتْ وطَلُقَتْ هذا مذهب الخليل وسيبويه يتأوّل على انّه صفةُ شَىْءٍ او انْسانٍ والشَّىْء مذكّرٌ فكانّهم قالوا شىء حائضٌ لانّ الشىء عامٌّ يقع على المذكّر والمؤنّث واحتجّ الخليلُ بانّه قد جاء فيما لا يختصّ بالمؤنّث نحوِ جَمَلٍ بازِلٍ وناقةٍ بازِلٍ ووجدناهم قد وصفوا بأشياءَ لا فِعْلَ لها نحوِ دارِعٍ ونابلٍ ولا وجهَ له الّا النسبُ فحملوا عليه حائضًا وطالقًا ونحوَهما وكانّ المعنى ساعَدَ عليه وامّا سيبويه فاحتجّ بانّه لمّا ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكّرُ والمؤنّثُ كان الحمل على المعنى مَهْيَعًا مُعبَّدًا نحوَ قوله

* قامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ * مَنْ لِيَ مِن بَعْدِكَ يا عامِرُ *

* تَرَكْتَنِى فى الدارِ ذا غُرْبَةٍ * قد ذَلَّ مَن ليس له ناصِرُ *

ولم يقل ذات غربة كانّه حمله على انسانٍ ذى غربة لانّ المرأة انسانٌ فكذلك قالوا حائضٌ على معنى شَىْءٍ حائضٍ لانّ المرأة شىء وانسانٌ واعلم ان حائضًا وطاهرا ونحوهما اذا سقط منها التاء على التأويل المذكور فانّه مذكّرٌ وليس ذلك من قبيل المؤنّث المعنوىّ من نحو نَعْلٍ وسُوقٍ ودارٍ اللاتى التاء مرادةٌ فيها والذى يدلّ على ذلك انّا لو سمّينا رجلا بحائض او طاهر لصرفنا ولو كان مؤنّثا لم

ينصرف كما لو سمّينا بسُعاد وزَيْنَب وذلك نصٌّ من سيبويه ويدلّ على تذكيره ايضا انّ التاء قد تدخله على الحدّ الذى وصفناه وانّما وُصف المؤنّث بالمذكر على التأويل على حدّ وصف المذكّر بالمؤنّث كقولهم رجلٌ رَبْعَةٌ ونُكَحَةٌ ولُعَنَةٌ وهُزَأَةٌ ، وذهب الكوفيون الى انّ سقوط التاء من هذه الاشياء لانّها معانٍ مخصوصٌ بها المؤنّثُ فاستغنى عن علامة التأنيث اذ العلامةُ انّما يُؤتَى بها عند الاشـتـراك فى المعنى للفصل فامّا اذا لم يكن هناك اشتراكٌ فلا حاجةَ الى علامة ورأيتُ ابن السكّيت قد علّلَ بذلك فى اصلاحه وهو يَفْسُد من وجوهٍ احدُها انّ ذلك لم يطّرد فيما كان مختصًّا بالمؤنّث بل قـد جاء ايضا فيما يشترك فيه الذَّكَرُ والأنثى قالوا جملٌ بازلٌ وناقة بازل وجمل ضامر وناقة ضـامـر قال الأعشى

* عَهْدِى بها فى الحَىّ قد سُرْبِلَتْ * هَيْفاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضامرِ *

فاسقاط العلامة ممّا يشترك فيه القبيلان دليلٌ على فَسادِ ما ذهبوا اليه وإن كان اكثرُ الحذف انّما وقع فيما يختصّ بالمؤنّث الثانى انّه ينتقض ما ذهبوا اليه بقولهم مُرْضِعَةٌ باثبات التاء فيما يختصّ بالمؤنّث الثالثُ انّ التاء مُلْحَقٌ مع فعل المؤنّث نحوَ حاضت المرأةُ وطُلِّقت الجاريةُ ولو كان اختصاصُه بالمؤنّث يكفى فارقًا لم يفترق الحالُ بين الصفة والفعل فاعرفه ،

فصـــل ٣٦٩

قال صاحب الكتاب ويستوى المذكّرُ والمؤنّثُ فى فَعُولٍ ومِفْعالٍ ومِفْعِيلٍ وفَعِيلٍ بمعنَى مفعول ما جرى على الاسم تقول هذه المرأةُ قَتِيلُ بَنِى فلانٍ ومررتُ بقتيلتهم وقد يُشبَّه به ما هو بمعنَى فاعلٍ قال الله تعالى انَّ رَحْمَةَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ وقالوا مِلْحَفَةٌ جديدٌ ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الامثلة من الصفات يستوى فى سقوط التاء منها المذكّرُ والمؤنّثُ فيقال رجلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ وامرأةٌ صبورٌ وشكورٌ وكذلك قالوا امرأةٌ مِعْطارٌ للّتى تُكْثِر من استعمال الطيب ومِذْكارٌ للّتى عادتُها ان تلد الذكورَ ومِئْناثٌ للّتى عادتُها ان تلد الإناثَ وقالوا مِنْطِيقٌ للبليغ ومِعْطِيرٌ بمعنى العَطّار وقالوا امرأةٌ جَرِيحٌ وقَتِيلٌ فهذه الاسماء اذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالـهـاء واذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خَوْفَ اللبس نحوَ رأيتُ صبورةً ومعطارةً وقتيلةَ بنى فلانٍ فهذا معنى قوله

ما جرى على الاسم اى ما تَقدّمها موصوفٌ ، فامّا فَعُولٌ ومِفْعالٌ ومِفْعيلٌ فأمثلةٌ معدولٌ بها عن اسم الفاعل للمبالغة ولم تَجْرِ على الفعل فجرت مجرى المنسوب نحو دارِعٍ ونابلٍ فلم يُدْخِلوا فيها الهاء لذلك وقد شذّ نحوُ مِعْزابَةٍ اذا كان يعزب بإبله فى المَرْعَى فيُبْعِدها عن الناس لعزّته وقُدْرته ومثلُه مِطْرابَةٌ للكثير الطَّرَب ومِجْذامَةٌ للسريع فى قطع المَوَدّة ، وامّا فَعيلٌ بمعنى مفعولٍ فنحو كَفٍّ خَضيبٍ وعَيْنٍ كَحيلٍ فانّه ايضا يستوى فى حذف التاء منه المذكّرُ والمؤنّثُ وذلك لانّه معدولٌ عن جهته اذ المعنى كَفٌّ مخضوبةٌ بالحِنّاء وعينٌ مكحولةٌ بالكُحْل فلمّا عدلوا عن مفعول الى فعيل لم يُثْبِتوا التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو كَرِيمَةٍ وجميلةٍ وقد شبّهوا فعيلا التى بمعنى فاعلٍ بالّتى بمعنى مفعول فأسقطوا منها التاء فمن ذلك قوله تعالى انّ رَحْمَةَ ٱللّٰهِ قَرِيبٌ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ وهو بمعنى مُقْتَرِبٍ شبّهوه بقَتيلٍ ونحوه وقيل انّما أُسقطت منه التاء لانّ الرَحْمَةَ والرُحْمَ واحدٌ فحملوا الخبر على المعنى ويؤيّده قوله تعالى هٰذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّى فامّا قولهم مِلْحَفَةٌ جديدٌ فقال الكوفيون هى فعيلٌ بمعنى مفعول اى مجدودة وهى المقطوعة عن المِنْوال عند الفَراغ من نَسْجها وقال البصريون هى بمعنى فاعلة اى جَدَّتْ يقال جَدَّ الشىء يجِدّ اذا صار جديدا وهو ضدُّ الخَلَق فسقوطُ الهاء عندهم شاذٌّ مشبّهٌ بالمفعول ومن ذلك رِيحٌ خَرِيقٌ اى شديدةُ الهُبوب كانّها تخرق الارض قال الشاعر

* كأنّ هُبُوبَها خَفَقانُ رِيحٍ * خَرِيقٍ بين أَعْلامٍ طِوالِ *

ومنه شاةٌ سَدِيسٌ اى بلغت السنةَ السادسةَ ،

فصــل ٢٧٠

قال صاحب الكتاب وتأنيثُ الجمع ليس بحقيقىّ ولذلك اتّسع فيما أُسند اليه الحاقُ العلامة وتركُها تقول فَعَلَ الرجالُ والمسلماتُ والأيّامُ وفَعَلَتْ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الجمع يَكْسِب الاسمَ تأنيثًا لانّه يصير فى معنى الجماعة وذلك التأنيثُ ليس بحقيقىّ لانّه تأنيثُ الاسم لا تأنيثُ المعنى فهو بمنزلة الدار والنَّعْل ونحوهما فلذلك اذا أُسْنِد اليه فعلٌ جاز فى فعله التذكيرُ والتأنيثُ فالتأنيث لما ذكرناه من ارادة الجماعة والتذكيرُ على ارادة الجمع ولا اعتبارَ بتأنيث واحده او تذكيره ألا تراك تقول قامت الرجالُ وقام النساء فتُؤنّث فعلَ الرجال مع انّ الواحد منه مذكّرٌ وهو رجلٌ وتُذكّر فعلَ النساء مع انّ الواحد امرأةٌ قال الله تع قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ

وقال نِسْوَةٌ ولا فرق بين العُقلاء وغيرهم فالرجالُ والأيّام فى ذلك سَواءٌ لانّ التأنيث للاسم لا للمسمّى والكوفيون يزعمون انّ التذكير للكثرة والتأنيث للقلّة ويؤيّد عندك انّ تأنيث الجمع ليس بحقيقىّ انّك لو سمّيت رجلا كِلابًا او كِعابًا او فُلوسًا او عُنوقًا لصرفته ولو كان تأنيثُه حقيقيًّا لكان حكمُه حكمَ عقربٍ اذا سُمّى به وسُعادَ فى الصرف، والجمع على ضربَيْن مكسّرٌ وصحيحٌ واعلمْ انّ الجموع تختلف فى ذلك فما كان من الجمع مكسّرًا فأنتَ مخيّرٌ فى تذكير فعله وتأنيثه نحو قام الرجال وقامت الرجال من غيرِ ترجيحٍ لانّ لفظ الواحد قد زال بالتكسير وصارت المعامَلةُ مع لفظ الجمع فإن قدّرتَه بالجمع ذكّرته وإن قدّرتَه بالجماعة أنّثته قال الشاعر * أَخَذَ العَذارَى عِقْدَها فنَظَمْنَهُ * وقال الراجز

* اذا الرِجالُ وَلَدَتْ أَوْلادُها * واضْطَرَبَتْ من كِبَرٍ أَعْضادُها *
* وَجَعَلَتْ أَوْصابُها تَعْتادُها * فَهْىَ زُرُوعٌ قد دَنَا حَصادُها *

وما كان منه مجموعًا جمعَ السلامة فما كان منه لمؤنّثٍ نحوُ المسلمات والهندات كان الوجه تأنيثَ الفعل وإن كان الجمع للمذكّرين بالواو والنون فالوجهُ تذكير الفعل فيه نحوُ قام الزيدون وانّما كان الوجه فيما كان مؤنّثا تأنيثَ الفعل لرُجْحان التأنيث فيه على التذكير وذلك انّ التأنيث فيه من وجهَيْن من جهةِ انّ الواحد مؤنّثٌ وهو باقٍ على صيغته وهو مع ذلك مقدّرٌ بالجماعة والتذكيرُ من جهة واحدة وهو تقديره بالجمع وجمعُ المذكّر بالعكس التذكيرُ فيه من جهتَيْن من جهةِ انّ الواحد باقٍ وهو مذكّر والثانى انّه مقدّرٌ بالجمع وهو مذكّر والتأنيثُ من جهة واحدة وهو تقديره بالجماعة فرَجَحَ على التأنيث وقد ذكّر بعضهم الاوّلَ وهو قليل قرأ حمزةُ والكسائىّ وابن عامرٍ قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِماتُ رَبّى بالياء وقال الشاعر

* وقام الىَّ العاذلاتُ يَلُمْنَنى * يَقُلْنَ أَلَا تَنْفَكُّ تَرْحَلُ مَرْحَلَا *

وقد أنّث بعضهم الثانى وهو من قبيل الضرورة قال الشاعر

* قالت بنو عامرٍ خالُوا بنى أَسَدٍ * يا بُؤْسَ للحَرْبِ ضَرّارًا لأَقْوامِ *

فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وامّا ضميرُه فتقول فى الاسناد اليه الرجالُ فعلتْ وفعلوا والمسلماتُ فعلتْ وفَعَلْنَ وكذلك الأيّامُ قال

* واذا العَذارَى بالدُخانِ تقنّعتْ * واستعجلتْ نَصْبَ القُدورِ فملّتِ *

قال الشارح قوله وامّا ضميره يريد ضمير الجمع فاذا أُسند فعلٌ الى ضمير الجمع فلا يخلو الجمعُ من ان يكون مكسّرًا او غيرَ مكسّر فإن كان مكسّرا وكان المذكّرُ ممّن يعقل نحو الرجال والغلْمان كان لك فيه وجهان احدهما ان تُلْحقه تاء التأنيث نحوَ الرجالُ قامتْ فتؤنّثه وتُفْرده لانّه يرجع الى تقدير الجماعة وهى حقيقةٌ واحدةٌ مؤنّثةٌ ويجوز ان يرجع الى اللفظ وهو جمعُ مذكّرٍ عاقلٍ فتظهر علامة ضميره بالواو نحو الرجالُ قاموا لانّ الواو للمذكّرين ممّن يعقل فامّا قوله

* شَرِبْتُ بها والديكُ يَدْعو صَباحَه * اذا ما بَنُوا نَعْشٍ دَنَوْا فتَصَوَّبُوا *

فانّه كان ينبغى ان يقول دَنَتْ على تقدير علامة الجماعة او دَنَوْنَ لانّه جمعٌ لما لا يعقل الّا انّه أجراها مجرَى من يعقل اذ كان دَوْرُها يجرى على تقديرٍ لا يختلف وصار كقصد العاقل لشىء يعلمه فلذلك جمعها بالواو والنون فقال بنو نعش ولم يقل بنات نعش فاذًا عاد الضميرُ بالواو على حدّ جمعه ايّاه ومثله قوله تعالى قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لمّا أخبر عنهنّ بالخطاب الذى يختصّ بمن يعقل جمعها بالواو المختصّة بمن يعقل ، وإن كان المكسّر لغير أولى العقل نحو الأيّام والحُمُر فلك فيه وجهان احدهما ان تُلْحق الفعلَ التاء فتقول الأيّامُ فعلتْ على تقدير جماعة الايّام وإن شئت قلت فَعَلْنَ لانّ الايّام ممّا لا يعقل فجمعُه وضميرُ جمعه كالمؤنّث وإن كان مذكّرًا نحو ثيابُك مُزِّقْنَ وجِمالُك أَقْبَلْنَ قال الشاعر

* وإن تكنِ الأيّامُ فَرَّقْنَ بَيْنَنا * فَقَدْ بَانَ مَحْمُودٌ أَخِى يَوْمَ وَدَّعَا *

والذى يؤيّد عندك انّ ما لا يعقل يجرى عندهم مجرى المؤنّث انّك اذا صغّرتَ نحو جمالٍ ودراهمَ فانّك تردّه الى الواحد ثمّ تجمعه بالالف والتاء كالمؤنّث فتقول فى تصغير جمال ودراهم جُمَيْلاتٌ ودُرَيْهِماتٌ ، والمؤنّث السالم نحوُ الهندات تقول الهنداتُ قامتْ على معنى الجماعة وقُمْنَ على اللفظ وكذلك مكسّره نحو الهُنُودُ قامت وقُمن إن شئت فامّا قول الشاعر * واذا العذارى الخ * البيت لسُلْمىّ بن رَبيعةَ الضَّبّىّ والشاهد فيه قوله تقنّعتْ ومَلّتْ حيث كان عائدا الى العذارى والعَذارَى جمعُ عَذْراءَ وهى البكْر يصف إكرامَ اهله الضُّيُوفَ وأنّه لفرط إكرامهم تُباشر الصَبيّاتُ الأبكارُ ما يباشره الآباءُ ، وامّا الجمع المذكّر السالم فضمرُه بالواو نحو الزيدون قاموا لا غيرُ ،

قال صاحب الكتاب وعن ابى عُثْمانَ العربُ تقول الأَجْذاعُ انكَسَرْنَ لأَدْنَى العدد والجُذوعُ انكسرتْ ويقال لخمس خَلَوْنَ ولخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ وما ذاك بضَرْبَةِ لازِبٍ ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الشىء قد استعملته العربُ استحساناً للفرق بين القليل والكثير فيقولون الأَجْذاع انكسرن والجُذوع انكسرت فيؤنّثون الكثير بالتاء والقليل بالنون ومنه قولهم فى التأريخ لخمسٍ خَلَوْنَ وأربعٍ بَقِينَ ولخمسَ عشرةَ خلتْ ولثلاثَ عشرةَ بقيتْ ، وقد قيل فى تعليل ذلك اقوالٌ أقربُها ما ذهب اليه الجُرْجانىّ وهو انّ التأنيث فيها لمعنى الجماعة والكثرةُ أذهبُ فى معنى الجمعيّة من القلّة والتاء حرفٌ مختصٌّ بالتأنيث فجُعلت علامةً فيما كان أذهبَ فى معنى الجمعيّة والنونُ فيما هو اقلُّ حَظًّا فى الجمعيّة لانّ النون لا ترد للتأنيث خصوصًا وانّما ترد على ذوات صفتُها التأنيث ، والذى عندى فى ذلك انّ بناء القلّة قد جرى عليه كثيرٌ من احكام الواحد من ذلك جوازُ تصغيرها على ألفاظها من نحو أُجَيْمالٍ وأُثَيّاب ومنها جوازُ وصف المفرد به من نحو بُرْمَة أَكْسارٍ وثَوْب أَسْمالٍ ومنها عودُ الضمير اليه مفردًا من قوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ فلمّا غلبت على القلّة احكامُ المفرد عبّروا عنها فى التأنيث بالنون المختصّة بالجمع لئلّا يُتوهَّم فيها الافرادُ ، وقوله وما ذاك بضَرْبة لازبٍ يريد بأمْرٍ ثابتٍ يلزمك ان تأتى به بل أنتَ مخيَّرٌ إن أتيتَ به فحَسَنٌ وإن لم تأت به فعربىٌّ جيّدٌ وهو من قولهم لَزَبَ الشىء يَلْزُبُ لُزُوبًا اذا ثبت ولازِبٌ افصحُ من لازمٍ ،

فصــل ٣٧١

قال صاحب الكتاب ونحوُ النَّخْلِ والتَّمْرِ ممّا بينه وبين واحده التاء يُذكَّر ويُؤنَّث قال الله تعالى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ وقال مُنْقَعِرٍ ومؤنّثُ هذا الباب لا يكون له مذكَّرٌ من لفظه لألتباس الواحد بالجمع وقال يونسُ فاذا ارادوا ذلك قالوا هذه شاةٌ ذَكَرٌ وحَمامةٌ ذكرٌ ،

قال الشارح قد تقدّم انّ هذا الضرب من الجمع ممّا يكون واحدُه على بنائه من لفظه وتلحقه تاء التأنيث ليُبيِّن الواحد من الجمع فإنّه يقع الاسمُ فيه للجنس كما يقع للواحد فاذا وصفته جاز فى الصفة التذكيرُ على اللفظ لانّه جنسٌ مع الافراد والتأنيثُ على تأويل معنى الجماعة وذلك نحو قوله تعالى أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ومُنْقَعِرٍ ويجوز جمع الصفة مكسّرًا ومصحّحًا نحو قوله تعالى ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ وقال تعالى وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ويقع على الحيوان كما يقع على غيره من نحو حَمامةٍ وحَمامٍ وبَطّةٍ وبَطٍّ وشاةٍ وشاءٍ ، ولا يُفْصَل بين مذكّره ومؤنّثه بالتاء لانّك لو قلت للمؤنّث حمامةٌ وللمذكّر حمامٌ لألتبس بالجمع

فتجنّبوه لذلك واكتفوا بالصفة فاذا ارادوا الذكرَ قالوا حمامةٌ ذَكَرٌ وشاةٌ ذكرٌ وكذلك اذا ارادوا الانثى قالوا حمامةٌ أُنْثَى وشاةٌ انثى حكى ذلك يونسُ فاعرفه ،

فصـــل ٢٧٣

قال صاحب الكتاب والأَبْنِيَةُ التى تلحقها الفُ التأنيث المقصورةُ على ضربَيْن مختصّةٌ بها ومشترَكةٌ فمن المختصّة فُعْلَى وهى تجىء على ضربَيْن اسمًا وصفةً فالاسمُ على ضربين غيرُ مصدر كالبُهْمَى والحُمَّى والرُؤْيا وحُزْوَى ومصدرٌ كالبُشْرَى والرُجْعَى والصفةُ نحوُ حُبْلَى وخُنْثَى ورُبَّى ،

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على المؤنّث بالتاء انتقل الى الكلام على المؤنّث بالالف والفُ التأنيث على ضربَيْن مقصورة وممدودة ومعنى قولنا مقصورة ان تكون مفردة ليس معها الفٌ اخرى فتُمَدّ انّما هى الف واحدة ساكنة فى الوصل والوقف فلا يدخلها شىء من الاعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ كانّها قُصِرَتْ عن الاعراب كلّه من القَصْر وهو الحَبْس والالفُ تُزاد آخرًا على ثلثة اضرب احدُها ان تكون للتأنيث والثانى ان تكون مُلْحِقةً والثالث ان تكون لغيرِ تأنيث ولا إلحاقٍ بل لتكثير الكلمة وتَوْفير لفظها والفرقُ بين الف التأنيث وغيرها انّ الف التأنيث لا تُنوَّن نكرةً نحو حُبْلَى ودُنْيا ويمتنع ادخال علم التأنيث عليها فلا يقال حُبْلاةٌ ولا دُنْياةٌ لئلّا يُجْمَع بين علامتَىْ تأنيث والضربان الآخَران يدخلهما التنوينُ ولا يمتنعان من علم التأنيث من نحو أَرْطًى ومِعْزًى فأَرْطًى ملحقٌ بجَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ ومِعْزًى ملحق بدِرْهَمٍ وهِجْرَعٍ والذى يدلّ على ذلك انّك تنوّنه فتقول ارطًى ومعزًى وتُدْخِلهما تاء التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أَرْطاةٍ وامّا الثالث فهو لحاقُها لغير تأنيثٍ ولا لحاقٍ نحوُ قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى فهذه الالفُ ليست للتأنيث لانّها منوّنة ولا للالحاق لانّه ليس لنا اصل سُداسىٌّ فيُلْحَقَ قبعثرى به فكان زائدًا لتكثير الكلمة ، وامّا الالف التى للتأنيث فهى على ضربَيْن الف مفردة والف تُلْحَق قبلها الفٌ للمدّ فتنقلب الآخرةُ منهما همزةً لوقوعها طرفًا بعد الف زائدة فامّا الالف المفردة فاذا لحقت الاسمَ لم تخل من ان تلحق بناءً مختصًّا بالتأنيث او بناءً مشترَكًا للتأنيث وغيره فمن المختصّ ما كان على فُعْلَى بضمّ الاوّل وسكون الثانى نحو دُنْيا وحُبْلَى فهذا البناء لا يكون الّا مؤنّثا والمرادُ بقولنا لا يكون الّا مؤنّثا انّ الفه لا تكون للالحاق ولا لغيره لانّه ليس فى الكلام مثلُ

جُعْفُرٍ بضمّ الفاء فيكونَ هذا ملحقًا به وزيادتها للتكثير قليلةٌ لا يُصار اليه ما وُجد عنه مندوحةٌ مع انّ غالب الامر فى الزيادة لغير الالحاق أن تكون فيما زاد على الاصول على حدّها فى قَبَعْثَرَى وكُمَّثْرَى هذا رأْى سيبويه وأصحابه فامّا على قياس مذهب ابى الحسن فيجوز ان يكون للالحاق بجُخْدَبٍ وقد أجاز السيرافىّ الالحاقَ بجُخْدَبٍ وإن لم يكن من الاصول لانّ حروفه كلّها اصولٌ ذكر ذلك فى باب الجمع فيما كان ملحقًا بالاربعة وقد حكى سيبويه على سبيل الشذوذ بُهْماةٌ وقياسُ ذلك عند سيبويه ان تكون الالف فيه للتكثير لتعذُّرِ ان تكون للتأنيث اذ علمُ التأنيث لا يدخل على مثله ؎ وهذا البناء يجىء على ثلثة اضرب اسمًا ليس بمصدر ومصدرًا وصفةً فالاوّل نحو البُهْمَى وهو نبتٌ والحُمَّى والرُّؤْيَا لما يراه فى مَنامه الانسانُ من الأَحْلام وحُزْوَى موضع بالدَّهْناء من بلاد تميم ومنه طُغْيَا اسمٌ للصغير من بقر الوحش حكاه الاصمعىّ بضمّ الاوّل وحكاه ثَعْلَبٌ بفتحه والثانى وهو المصدر كالرُّجْعَى بمعنى الرُّجوع والبُشْرَى بمعنى البشارة ومن ذلك الزُّلْفَى بمعنى الازْلاف وهى القُرْبة والمَنْزِلة من قوله تعالى وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى اى ازْلافًا ومن ذلك الشُّورَى بمعنى المَشْوَرة والسُّوأَى بمعنى المَساءة والحُسْنَى بمعنى الحُسْن والغُمَّى بمعنى الغَمّ والثالث وهو الصفة نحو حُبْلَى للحامل وخُنْثَى لمن أشكل امرُه بأن يكون له ما للرجال والنساء جميعا مأخوذٌ من التخنّث وهو الانعطاف والتكسّر ورُبَّى وهى الشاة التى وضعت حديثًا وجمعُها رُبابٌ ؎

قال صاحب الكتاب ومنها فَعَلَى وهى على ضربَيْن اسمٌ كأَجَلَى ودَقَرَى وبَرَدَى وصفةٌ كجَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى ؎

قال الشارح يريد من المختصّ بالمؤنّث فَعَلَى بفتح الفاء والعين لانّ الفه لا تكون للالحاق لانّه ليس فى الرباعىّ مثلُ جَعَفَرٍ بفتح الفاء والعين فكانت للتأنيث لما ذكرنا فمن ذلك أَجَلَى ودَقَرَى وبَرَدَى وهى اسماء مواضع وقالوا فى الصفة جَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى فالجمزى من السُّرْعة يقال هو يعدو الجمزى اى هذا الضربَ من العَدْو وقالوا حمارٌ جَمَزَى اى سريعٌ قال الشاعر

* كأنّى ورَحْلى اذا رُعْتُها * على جَمَزَى جازِئٍ بالرِمالِ *

وذلك كما يقال رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ والبَشَكَى مثله يقال عَدَا البَشَكَى وناقةٌ بَشَكَى اى سريعةٌ وكذلك المَرَطَى ضربٌ من العَدْو سريعٌ قال الاصمعىّ هو فوق التقريب ودون الإهذاب ؎

قال صاحب الكتاب ومنها فُعَلَى كشُعَبَى وأُرَبَى ؎

قال الشارح كذلك هذا البناء يختصّ بالتأنيث لامتناع ان يكون للالحاق اذ ليس فى الاصول ما هو

على هذا المثال فشُعَبَى مكان وأُرَبَى من اسماء الداهية ؏

قال صاحب الكتاب ومن المشتركة فَعْلَى فالتى الفُها للتأنيث اربعة اضرب اسمُ عين كسَلْمَى ورَضْوَى وعَوَّى واسمُ معنى كالدَّعْوَى والرَّعْوَى والنَّجْوَى واللَّوْمَى ووصفٌ مفردٌ كالظَمْأَى والعَطْشَى والسَكْرَى وجمعٌ كالجَرْحَى والأَسْرَى ؏

قال الشارح المراد بالمشترك ان يكون البناء ممّا يشترك فيه المذكّرُ والمؤنّثُ وذلك بأن يكون الاسمُ الذى فى آخره الفٌ زائدةٌ على وزن الاصول نحو فَعْلَى فانّه يكون على مثال جَعْفَرٍ فيجوز ان يكون الفه للالحاق ويجوز ان يكون للتأنيث فيحتاج حينئذ الى نَظَرٍ واستدلالٍ فان كان ممّا يسوغ ادخالُ تاء التأنيث عليه لم تكن الالفُ فى آخره للتأنيث وكذلك إن سُمع فيها التنوين فليست للتأنيث لانّ الف التأنيث لا يدخلها تنوينٌ لانّها تمنع الصرف ولا يدخل عليها علمُ التأنيث اذ علمُ التأنيث لا يدخل على مثله وإن امتنعت من ذَيْنك فهى للتأنيث ؏ واذا كانت للتأنيث فلها اربعةُ مواضعَ احدها ان يكون اسمَ عين وهو ما كان شخصًا مَرْئِيًّا نحو سَلْمَى وهو اسم رجل وسَلْمَى احدُ جَبَلَىْ طَىّءٍ وكانّ العَلَم منقولٌ منه ومن ذلك رَضْوَى وهو اسم جبل بالمدينة وعَوَّى من منازل القمر وهى خمسةُ أَنْجُمٍ يقال لها وَرِكُ الأَسَد الثانى ان يكون اسمَ معنى وهو ما كان مصدرا كالدَّعْوَى بمعنى الادّعاء والرَّعْوَى ايضا مصدرٌ بمعنى الارْعِوآء يقال ارْعَوَى عن القبيح اذا رجع عنه وهو حَسَنُ الرِّعْوِ والرُّعْوِ والرَّعْوَى ومن ذلك النَّجْوَى بمعنى المُناجاة وهى المُسارَّة ومنه قوله تعالى وَاذْ هُمْ نَجْوَى ولذلك وُحِّد وهم جماعةٌ لكونه مصدرا جُعلوا نفسَ النجوى مبالغةً كما يقال رجلٌ عدلٌ وقومٌ رِضًى وكذلك اللَّوْمَى بمعنى اللَّوْم انشد ابو زيد

* أَمَا تَنْفَكُّ تَرْكَبُنِى بلَوْمَى * بَهِجْتَ بها كما بَهِجَ الفَصِيلُ *

اى تَعْلونى باللَّوْم الّا انّه أنّث فقال بها لانّ الالف للتأنيث الثالث ان يكون صفةً وهى على ضربين تكون مفردًا وتكون جمعًا فالمفردُ يكون مؤنّثَ فَعْلانَ وهو نظيرُ أَفْعَلَ فَعْلاءَ نحو أَحْمَر وحَمْرآء فى انّ مؤنّثه على غير بناء مذكّره والجمع ان يكون جمعَ فَعِيلٍ بمعنى مفعول ممّا هو آفةٌ وداءٌ نحو جَرِيحٍ وجَرْحَى وأَسِيرٍ وأَسْرَى وكَلِيمٍ وكَلْمَى وقد تقدّم الكلام عليه فى الجمع ؏

قال صاحب الكتاب والتى الفُها للالحاق نحو أَرْطًى وعَلْقًى لقولهم أَرْطاةٌ وعَلْقاةٌ ؏

قال الشارح قد تقدّم القول انّ هذا البناء يكون مذكّرا ويكون مؤنّثا فاذا امتنعت الفُه من التنوين

ودخولِ التاء عليها دلّ ذلك على انّها للتأنيث واذا سُمع فيها التنوين وساغ دخولُ التاء عليها نحوُ أَرْطًى وعَلْقًى وأَرْطاةٍ وعَلْقاةٍ فإنّ تنوينه يدلّ على انصرافه ولو كان الالف فيه للتأنيث لكان غير مصروف كحُبْلَى وسَكْرَى واذا لم تكن للتأنيث كانت للالحاق وذلك لانّه على ابنية الاصول والالحاق معنًى مقصودٌ ويفيد فائدةً ما هو مَزيدٌ للتكثير ولم يُرَد به الالحاقُ لانّ كلّ الحاقٍ تكثيرٌ وليس كلُّ تكثيرٍ الحاقا فاعرفه ؟

قال صاحب الكتاب ومنها فِعْلَى فالتى الفُها للتأنيث ضربان اسمُ عين مفردٌ كالشِيزَى والدِفْلَى وذِفْرَى فيمَن لم يَصْرِفْ وجمعٌ كالحِجْلَى والظِرْبَى فى جمعِ الحَجَل والظَرِبانِ ومصدرٌ كالذِكْرَى والتى للالحاق ضربان اسمٌ كمِعْزًى وذِفْرًى فيمَن صرف وصفةٌ كقولهم رجلٌ كِيصًى وهو الذى يأكل وحدَه وعِزْهًى عن ثَعْلَبٍ وسيبويه لم يُثْبِتْه صفةً الّا مع التاء نحوَ عِزْهاةٍ ؟

قال الشارح قوله ومنها يريد ومن المشتركة فِعْلَى بكسر الفاء وسكون العين فهذا البناء يكون ايضا موَنّثا ومذكّرا فالموَنّثُ ما كانت الفُه للتأنيث واعتبارُه بامتناع الصرف وامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه وذلك على اربعة اضرب اسمُ عين ومصدرٌ وصفةٌ وجمعٌ فالاوّل وهو العين نحو الشِيزَى وهو خشبٌ اسودُ يُتّخذ منه القِصاع والدِفْلَى وهو نبتٌ وفيه لغتان الصرف وتركه فمَن صرفه جعل الفه للالحاق بدِرْهَمٍ ومن لم يصرفه جعله موَنّثا وكذلك ذِفْرَى وهو من القفا ما وراء الأُذُن وهو اوّلُ ما يَعْرَق من البعير يقال ذِفْرَى أَسِيلَةٌ وفيه ايضا لغتان الصرف وتركه واما الثانى وهو المصدر فقالوا ذكرتُه ذِكْرَى بمعنى الذِكْر قال الله تع انّ فى ذٰلِكَ لَذِكْرَى وقال تَبْصِرَةً وذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ فامتناعُ تنوينه مع انّه نكرةٌ دليلٌ على انّ الفه للتأنيث الثالث وهو الصفة زعم سيبويه انّ فِعْلَى لم يَرِد صفةً الّا وفيه تاء التأنيث نحوُ قولهم رجلٌ عِزْهاةٌ وهو الذى لا يُطْرَب للّهو تكبُّرًا وسِعْلاةٌ وهى أَخبثُ الغُول وحكى احمد بن يحيى ثَعْلَبٌ عِزْهًى بغير تاء وقالوا رجلٌ كِيصًى للذى يأكل وحدَه وسيبويه منع ان يكون فِعْلَى صفة اذا كانت الفُه للتأنيث فامّا ما ذكروه فأنّ الفه للالحاق بدليل دخول التاء عليه واما الرابع وهو ما كان جمعًا من هذا البناء فلم يأت الّا فى حرفَيْن قالوا حِجْلَى فى جمع حَجَلٍ وظِرْبَى فى جمع ظَرِبانٍ وقد تقدّم الكلام عليهما فى الجمع وقالوا الدِفْلَى يقع للواحد والجمع وهو بالجنس أَشبهُ منه بالجمع ؟

فصل ٢٧٣

قال صاحب الكتاب والأبنية التى تلحقها ممدودةً فَعْلآءُ وهى على ضربين اسمٌ وصفةٌ فالاسمُ على ثلثة اضرب اسمُ عينٍ مفردٌ كالصَحْراء والبَيْداء وجمعٌ كالقَصْباء والطَرْفاء والحَلْفاء والأَشْياء ومصدرٌ كالسَرّاء والضَرّاء والنَعْماء والبَأْساء ؞

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على ابنية الالف المقصورة انتقل الى الكلام على أبنية الممدودة وقد تقدّم بيان معنى المقصورة والممدودة فمن ابنية الممدودة فَعْلآء بفتح الفاء منها وهى على ضربين اسمٌ وصفةٌ فالاسمُ على ثلثة اضرب مفردٌ واقعٌ على عينٍ كالصَحْراء والبَيْداء فالصحراء البَرّيّة وقيل لها ذلك لاتّساعها وعدم الحائل فيها ومنه لقيتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ اى من غير حائل والبَيْداء المَفازة مأخوذٌ من بادَ يَبِيدُ اذا هلك لانّها مُوحِشةٌ مُهْلِكةٌ وقيل لها مَفازةٌ على طريق التفاؤل بالسلامة كما قيل للمُعْوَجّ أَحْنَفُ والحَنَفُ الاستقامة وقيل المفازةُ مأخوذ من قولهم فَوَّزَ اذا هلك فيكون اذًا كالبيداء والاوّل امثلُ لاحتمال ان يكون فَوَّزَ مأخوذا من المفازة كانّه رَكِبَ مفازةً فهلك وقالوا الجَرْباء للسماء كانّهم جعلوا الكواكب كالجَرَب لها فعلى هذا اصلُها الصفة وانّما غلبتْ فصارت اسمًا بالغَلَبَة وقالوا الجَمّاء من قولهم الجَمّاء الغَفيرُ اى جماعتُهم لم يتخلّف منهم احدٌ فهو اسمٌ وليس بمصدر ؞ وامّا الجمع فنحو القَصْباء والطَرْفاء والحَلْفاء والأَشْياء وهذه الاسماء مفردةٌ واقعةٌ على الجمع فلفظُها لفظُ الافراد ومعناها الجمعُ هذا مذهب سيبويه وحكى ابو عثمان عن الأصمعيّ انّه قال واحد الطرفاء طَرَفَةٌ وواحد القَصْباء قَصَبَةٌ وواحد الحَلْفاء حَلِفَةٌ فهذا وحدَه مكسورُ العين وليس الخلافُ فى تكسيرها وعدم تكسيرها انّما موضعُ الخلاف انّ هذه الاسماء هل هى بمنزلة القوم والإبل لا واحدَ لها من لفظها او هى بمنزلة الجامل والباقر فى انّ لها واحدٌ من لفظها وهو جَمَلٌ وبَقَرةٌ وامّا أَشْياء فإنّ اصلها شَيْئآء على زنة فَعْلآء كقَصْباء وطَرْفاء الّا انّهم كرهوا تقارُبَ الهمزتَيْن فحوّلوا الاولى الى موضع الفاء فقالوا أَشْيآء على زنة لَفْعآء والاصلُ فَعْلآء والذى يدلّ على انّه مفردٌ تكسيرُهم ايّاه على أَشاوَى وفيه خلافٌ قد ذكرتُه فى شرح المُلوكيّ وقد استقصيتُ الكلامَ فيه هناك ؞ وامّا المصدر فنحو السَرّاء والضَرّاء بمعنى المَسَرّة والمَضَرّة والنَعْماء بمعنى النِعْمة قال الله تع وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ والصواب انّها اسماءٌ للمصادر وليست أنفسَها فالسَرّاء الرخآء والضَرّاء الشدّة والنَعْماء النِعْمة فهى اسماءٌ لهذه المعانى فاذا قلنا انّها مصادرُ كانت عبارةً عن نفس الفعل الذى هو المعنى واذا كانت اسماءً لها كانت عبارةً عن المحصّل لهذه المعانى ؞

قال صاحب الكتاب والصفةُ على ضربَيْن ما هو تأنيثُ أَفْعَلَ وما ليس كذلك فالاوّل نحو سَوْداءَ وبَيْضاءَ والثانى نحو امرأةٍ حَسْناءَ وديمةٍ هَطْلاءَ وحُلّةٍ شَوْكاءَ والعَرَبِ العَرْباءِ ٠

قال الشارح هذه الاسماء كلّها صفاتٌ لانّها جاريةٌ على الموصوفين نحو هذه امرأةٌ حَسْناءُ ورأيت امرأةً حسناءَ ومررت بامرأةٍ حسناءَ وكذلك البقيّةُ والغالبُ على هذا البناء ان يكون مؤنّثَ أَفْعَلَ وبابُه الألوانُ والعُيُوبُ الثابتةُ بأصل الخِلْقة نحو أَبْيَض وبَيْضاءَ وأَسود وسَوْداءَ وأَزرق وزَرْقاءَ وقالوا فى العيوب أَعْمَى وعَمْياءُ وأَعرجُ وعَرْجاءُ وأَعورُ وعَوْراءُ وقد جاء لغير أفعل قالوا امرأةٌ حسناءُ اى جميلة ولم يقولوا رجلٌ أحسنُ حتى يَقرنوه بمِنْ فيقولوا رجلٌ احسنُ من غيره وقالوا ديمةٌ هَطْلآءُ اى دائمةُ الهَطْلِ ولا يكادون يقولون مَطَرٌ أهطلُ وقالوا حُلّةٌ شَوْكآءُ للجديدة هكذا قال ابو عُبَيْدة كانّها تشوك لجدّتها لانّ الجديد يوصَف بالخُشونة وقالوا العَرَبُ العَرْباءُ اى الخالصة كما يقال العاربةُ وقالوا امرأةٌ عَجْزآءُ للكبيرة العَجُز واذا ارادوا المذكر قالوا رجلٌ أَلْيٌّ ولم يقولوا أَعْجَزُ وقالوا داهيةٌ دَهْيآءُ كانّهم رفضوا أَفْعَلَ فى هذه الصفات لقلّة وصف المذكّر بها ٠ فهذا البناء أعنى فَعْلآءَ المفتوحَ الاوّلِ على اختلاف ضروبه لا تكون الهمزةُ فى آخره الّا للتأنيث فلا ينصرف لذلك وهى بدلٌ من الف التأنيث بخلاف المضموم اوّله والمكسورِ نحو قُوباءَ وعِلْباءَ وذلك لانّه ليس فى الكلام فَعْلالٌ بفتح الفاء فيكونَ هذا ملحقًا به الّا فيما كان مضاعفا نحوَ الزَّلْزال والقَلْقال وحكى الفرّاء ناقةٌ بها خَزْعالٌ اى ظَلْعٌ وروى ثَعْلَبٌ قَهْقارٌ للحَجَر الصُّلْب وزاد ابو مالك قَسْطالٌ للغُبار فان صحّت الروايةُ حُمل على انّ المراد خَزْعَلٌ وقَهْقَرٌ وقَسْطَلٌ والالفُ إشباعٌ عن الفتحة قبلها على حدّ * تَنْقادُ الصَّياريفِ *

قال صاحب الكتاب ونحوُ رُحَضاءَ ونُفَساءَ وسِيَراءَ وسابِياءَ وكِبْرِياءَ وعاشُوراءَ وبَراكاءَ وبَرُوكاءَ وعَقْرَباءَ وخُنْفُساءَ وأَصْدِقاءَ وكُرَماءَ وزِمِكّاءَ ٠

قال الشارح وقد جاءت الف التأنيث فى أبنيةٍ مختلفةٍ غيرِ فَعْلآءَ فمن ذلك الرُّحَضاءُ وهو عَرَقُ الحُمّى مأخوذٌ من رَحَضَ الثوبَ اذا غسله كانّ عرق الحُمّى يغسل المحمومَ وهو بضمّ الفاء وفتح العين وهمزتُه للتأنيث وليست للالحاق لانّه ليس فى الكلام مثلُ فُعَلالٍ فيكونَ ملحقًا به ومثله العُرَواءُ وهى قِرّةُ الحُمّى ومَسُّها اوّلَ ما تأخذ مأخوذٌ من عَرا يَعْرو وقالوا نُفَساء للمرأة حين تضع حَمْلَها ومن ذلك سِيَراءُ بكسر الاوّل وفتح الثانى وهو من البُرود فيه خطوطٌ كالسُّيُور وقيل هو الذَّهَب قال النابغة

* صَفْرآءُ كالسِّيَراءِ أُكْمِلَ خَلْقُها * كالغُصْنِ فى غُلَوآئِهِ المُتَأَوِّدِ *

وقالوا سابياء للمَشيمة التى تخرج مع الولد واذا كثُر نَسْلُ الغنم فهى السابياء وهو مأخوذ من سَبَيْتُ الخَمْرَ اذا حملتَها من بلد الى بلد لخروجها من مكان الى مكان ويجوز ان يكون من أَسابيِّ الدم وهو طرائقه لانّ المشيمة لا تنفكّ من دم والكِبْرِياء مصدر كالكِبْر بمعنى العَظَمة وعاشوراء اليوم العاشر من المحرّم خاصّةً وهو فاعُولاء من العَشَرة وبَراكاء معناه الثَبات فى الحرب وهو من البُرُوك يقال بَراكِ بَراكِ وكذلك بَرُوكاء والعَقْرَباء الأنثى من العقارب والخُنْفُساء من حَشَرات الارض معروفةٌ يقال خُنْفُسٌ وخُنْفُساء وأَصْدِقاء وكُرَماء من الجموع التى وقعت الف التأنيث فى آخرها كما وقعت المقصورة فى آخرِ حَبالَى وسَكارَى وهو كثيرٌ فى فَعيلٍ نحو شَقِيٍّ وأَشْقِياء ونَقِيٍّ وأَنْقِياء ومثل كَريم وكُرَماء وحَنيف وحُنَفاء وقالوا شاهدٌ وشُهَداء وصالحٌ وصُلَحاء وشاعرٌ وشُعَراء وامّا زِمِكّاء فهو ذنبُ الطائر والقصرُ فيها الفاشى *

قال صاحب الكتاب وامّا فِعْلاء وفُعْلاء كعِلْباء وحِرْباء وسِيساء وحُوّاء ومُزّاء وقُوباء فألفُها للالحاق *

قال الشارح امّا ما كان على فِعْلاء وفُعْلاء بكسر الاوّل وضمّه وسكون الثانى منه فانّه مصروف منوّن لانّ همزته ليست للتأنيث بخلاف الهمزة فى نحو صَحْراء وبَيْداء فالمكسورُ الاوّل نحو عِلْباء وحِرْباء وسِيساء والعِلباء عَصَبُ العُنُق يقال منه عَلِبَ البعيرُ وناقةٌ مُعَلَّبَةٌ اذا داء جانبا عنقها والحِرْباء دُوَيْبَّةٌ اكبرُ من العَظاءة تستقبل الشمسَ وتدور معها حيث دارت وتتلوّن ألوانًا بحرّ الشمس قيل هو ذَكَرُ أُمِّ حُبَيْنٍ والسيساء الظَهْر قال ابو عمرو السيساء من الفرس الحارك ومن الحمار الظَهْرُ ومنه القيقاء والزِيزاء للارض الغليظة فهذا كلّه ملحقٌ بسِرْداحٍ ولذلك انصرف كما انّ سرداحًا منصرفٌ والهمزةُ فيه بدلٌ من ياء والاصلُ عِلْبايٌ وحِرْبايٌ وسيسايٌ فوقعت الياء طرفًا بعد الف زائدة فقُلبت الفًا ثمّ قُلبت الالف همزةً كما قلنا فى كِساء ورِداء بخلاف همزة فَعْلاء نحو صَحْراء وحَمْراء فانّ الهمزة فيه بدلٌ من الف التأنيث فان قيل ما الدليل على انّ الاصل عِلْبايٌ وحِرْبايٌ بالياء دون ان يكون عِلْباوًا وحِرْباوًا بالواو فالجواب انّ العرب لمّا أنّثت هذا الضربَ وأظهرتْ هذا الحرف المنقلبَ لم تُظْهِر الّا ياءً وذلك نحو دِرْحايَة للضخم القصير ودِعْكايَة فظهورُ الياء فى المؤنّث بالهاء دلالةٌ على انّ الهمزة فى حِرْباء وعِلْباء منقلبةٌ عن ياء لا عن واو * وكذلك المضموم الاوّل نحو الحُوّاء والمُزّاء والقُوباء كلّه مصروف لانّه ملحق بقُرْطاسٍ وقُرْطاطٍ فالحُوّاء نبتٌ يُشْبِه لونه لونَ الذئب الواحدةُ حُوّاءَةٌ والمُزّاء من اسماء الخَمْر يقال مُزّةٌ ومُزّاءٌ للذيذ الطَعْم وهو من اسمائها وليس بصفة والقُوباء داءٌ معروفٌ يتقشّر فاذا تُفل عليه يَبْرأُ وفيه لغتان قُوَباء بفتح العين وقُوباء بالاسكان فمَن فتح العين كان من باب الرُحَضاء والعُرَواء لا ينصرف

لانّه ليس فى الابنية فُعَلاَّلٌ بضمّ الفاء وفتح العين فيُلْحَقَ به فكانت همزته للتأنيث فلم ينصرف لذلك ومن أسكن وقال قُوباء كان ملحقاً بقُرْطاسٍ فهو منصرف لذلك ومثله الخُشّاء وهو العَظْم الناتئ وراء الأذن قال ابن السكّيت ليس فى الكلام فُعْلاء بضمّ الفاء وسكون العين الّا حرفان الخُشّاء والقُوباء فاعرفه ،

ومن اصناف الاسم المُصَغَّر

فصـــل ٢٧٤

قال صاحب الكتاب الاسم المتمكّن اذا صُغّر ضُمَّ صدرُه وفُتح ثانيه وأُلحق ياءٌ ساكنةٌ ثالثةً ولم يتجاوز ثلثةَ أمثلة فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ كفُلَيْسٍ ودُرَيْهِمٍ ودُنَيْنِيرٍ ،

قال الشارح اعلم انّ التصغير والتحقير واحدٌ وهو خلافُ التكبير والتعظيم وتصغيرُ الاسم دليلٌ على صِغَر مسمّاه فهو حِلْيَةٌ وصفةٌ للاسم لانّك تريد بقولك رُجَيْلٌ رجلا صغيرا وانّما اختصرتَ بحذف الصفة وجعلتَ تغييرَ الاسم والزيادةَ عليه عَلَمًا على ذلك المعنى كما جُعل تكسيرُ الاسم علامةً تنوب عن تحْليَته بالكثرة والذى يدلّ على انّ التصغير اصلُه الصفة انّ حُكْم الصفة قائمٌ ألا ترى انّ مَن اعمل اسمَ الفاعل فقال هذا ضاربٌ زيدا لم يستحسن إعمالَه اذا صغّره فلا يقول هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا كما لم يستحسن اعماله اذا وَصَفَه ولذلك لا يُصغَّر من الاعلام الّا ما يجوز وصفُه ممّا يُتوهَّم فيه الشِرْكةُ ولذلك قال أصحابنا انّه ليس البابُ أن يصغَّر الاعلام ، وله ثلثةُ معانٍ احدها تصغير ما يجوز ان يُتوهَّم انّه عظيمٌ كقولك رُجَيْلٌ وجُمَيْلٌ الثانى تقليلُ ما يجوز ان يُتوهَّم انّه كثيرٌ كقولنا دُرَيْهِماتٌ ودُنَيْنيراتٌ الثالثُ تقريبُ ما يجوز ان يُتوهَّم انّه بَعيدٌ كقولهم بُعَيْدَ العَصْرِ وقُبَيْلَ الفَجْرِ والسَقْفُ فُوَيْقَنا لا يخلو معناه من هذه الاقسام الثلثة وأضاف الكوفيون قسمًا رابعًا يسمّونه تصغير التعظيم كقول الشاعر

* وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تدخل بينهم * دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأَنامِلُ *

فقال دُوَيْهِيَةٌ والمراد تعظيم الداهية اذ لا داهيةَ اعظمُ من الموت وقال الاخر

* فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهِقِ الرَّأْسِ لم تكن * لِتَبْلُغَه حتّى تَكِلَّ وتَعْمَلا *

فقال جُبَيْلٌ ثمّ قال شاهق الرأس وهو العالى فدلّ على انّه اراد تفخيم شأنه وقالوا يا بُنَيّ ويا أُخَيّ

ويريدون المبالغة وهذا ليس من اصول البصريين وجميعُ ما ذكروه راجعٌ الى معنى التحقير فامّا قولهم دُوَيْهِيَةٌ فالمراد انّ أصغر الأشياء قد يُفْسِد الاصول العظام مُحتْفُ النفوس قد يكون تصغيرَ الامر الذى لا يُؤْبَهُ له واما قوله فُوَيْقَ جُبَيْلٍ فالمراد انّه صغيرُ العَرْض دقيقُ الرأس شاقٌّ المصعد لطُوله وعُلُوّه واما بُنَىّ وأُخَىّ فالمراد تقريبُ المنزلة ولُطْفُها لانّه قد يصل بلَطافة ما بينهما الى ما يصل اليه العظيمُ ،

فاذا صغّرتَ الاسم المتمكّن ضممتَ اوّله وفتحتَ ثانيه وزدتَ عليه ياءً ثالثةً ساكنةً وتكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة وانّما قلنا المتمكّن تحرّزًا ممّا ليس بمتمكّنٍ من الاسماء نحو اسماء الاشارة مثل ذَا وتَا والموصولِ نحو اَلّذِى واَلّتِى فانّك اذا صغّرتَ هذه الاسماء لا تضمّ اوّلها بل تُبْقيها على حالها فى المُكبَّر وسيتّضح امرُها اذا انتهينا اليها ، فان قيل ولِمَ كان اذا صغّروا الاسم يُضَمّ اوّله قيل لانّا اذا صغّرنا الاسم فلا بدّ من تغييره بعلامةٍ تدلّ على المصغَّر وكان الضمّ اولى لانّ الفتحة للجمع فى نحو مَساجِدَ وضَوارِبَ فلم يبقَ الّا الكسرُ والضمُّ فاختاروا الضمّ لانّ الياء علامةٌ للتصغير وما بعدها مكسورٌ فيما زاد على الثلاثة فكرهوا كسرَ الاوّل لثقل اجتماع كسرتَيْن مع الياء وكانت عنه مندوحةٌ الى الضمّة وقال بعضهم انّما ضمّوا الاوّل من المصغّر تشبيهًا بفعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله فكما ضمّوا اوّلَ ضُرِبَ كذلك ضمّوا الاوّل من المصغّر فى نحو جُبَيْرٍ والجامع بينهما انّ المكبَّر يكون على أبنية مختلفة وهو الاصل ولم يفتقر الكلامُ معه الى علامة تدلّ على التكبير لانّ العلامات انّما يؤتَى بها عند تغيير الكلام عن اصله وامّا التصغير فيفتقر الى علامة لانّه حادثٌ لنيابته عن الصفة على ما قدّمنا وكذلك فعلُ ما لم يسمّ فاعله من حيث انّ ما سُمّى فاعله على الاصل ولا يفتقر الى علامة تدلّ عليه وهو على أبنية مختلفة نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ فاذا لم يسمّ فاعله ألزموه بناءً واحدًا وضمّوا اوّله ليدلّ التغييرُ على المعنى الحادث فيه فقالوا ضُرِبَ وعُلِمَ وظُرِفَ فى هذا المكان فالمكبَّرُ كالفعل المسمّى فاعلُه والمصغَّرُ كالفعل الذى لم يسمّ فاعله والمعتمَدُ انّ الغرض صيغةٌ تخلُص للتصغير من غير مشاركة ولم يوجد سوى هذه الصيغة ، فان قيل فلمَ كان التصغير بزيادة حرف وهلّا كان بنقص حرف اذ الغرضُ تغييرُ صيغة المكبّر عن حاله وكما يحصل التغييرُ بالزيادة كذلك يحصل بالنقص مع انّ النقص يُناسب معنى التصغير اذ كان التصغيرُ نقصًا قيل عنه جوابان احدهما انّ التصغير لمّا كان صفةً وحِلْيَةً للمصغّر بالصغر والصفةُ انّما هى لفظٌ زائدٌ على الموصوف جُعِل التصغير الذى هو خَلَفٌ عنه بزيادة ولم يُجعَل بنقص ليُناسب حالَ الصفة والثانى انّهم لمّا ارادوا الدلالة على معنى التصغير والايذانَ بذلك

جعلوا العلامة بزيادة لفظ لانّ قوّة اللفظ تُؤذِن بقوّة المعنى ووجهٌ ثالثٌ انّ اكثر الاسماء الثلاثيّةُ فلو كان التصغيرُ بنقصٍ لَخرج الاسم عن منهاج الاسماء ونقص عن البناء المعتدل ، فان قيل ولِمَ كان المزيد ياء دون غيرها من الحروف فالجواب انّ الدليل كان يقتضى ان يكون المزيد احدَ حروف المدّ واللين لخفّتها وكثرة زيادتها فى الكلم فتنكّبوا عن الالف لانّ التكسير قد استبدّ بها فى نحو مساجد ودراهم ولانّه قد لا يخلص البناء للتصغير لانّه يصير على فُعَالٍ كغُرابٍ فعدلوا الى الياء لانّها اخفّ من الواو ، وله ثلثة أبنية فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ والمراد بها الوزن لا المثال نفسه لانّه قد يكون المثال أُفَيْعِلُ نحو أُحَيْمِد ومُفَيْعِلٌ نحو مُكَيْرِم وفُعَيْلِينٌ نحو سُرَيْحِين فامّا فُعَيْلٌ فهو تصغيرُ ما كان على ثلثة احرف من أىّ بناء كان كقولك فى فَلْسٍ فُلَيْسٌ وفى قَلَمٍ قُلَيْمٌ وكذلك بقيّةُ أبنية الثلاثىّ وامّا فُعَيْعِلٌ فهو تصغيرُ ما كان على اربعة احرف من اىّ بناء كان كقولك فى جَعْفَرٍ جُعَيْفِرٌ وفى زِبْرِجٍ زُبَيْرِجٌ وكذلك سائرُ ابنية الرباعىّ وسواءٌ فى ذلك الاصولُ وما فيه زيادةٌ فكما تقول جُعَيْفِرٌ وسُبَيْطِرٌ كذلك تقول فى جَهْوَرٍ جُهَيْوِرٌ وفى صَيْرَفٍ صُيَيْرِفٌ وفى غُلامٍ غُلَيِّمٌ وفى عَجُوزٍ عُجَيِّزٌ وامّا فُعَيْعِيلٌ فهو على وجهين احدهما ان يكون تصغيرَ ما كان من الاسماء على خمسة احرف والرابعُ منها واوٌ او الفٌ او ياءٌ فالواو نحو صُنْدُوقٍ وصُنَيْدِيقٍ والالف نحو شِمْلالٍ وشُمَيْلِيلٍ والياء نحو قِنْدِيلٍ وقُنَيْدِيلٍ لا يختلف بناء المصغّر وان اختلفت أبنيةُ المكبّر والثانى ان تُصغّر خماسيًّا وليس رابعُه شيئًا من حروف المدّ فيحتاج الى ان تحذف منها حرفًا ليرجع الى الاربعة ثمّ تُصغّره تصغيرَ ما كان على اربعة احرف ثمّ تُعوّض من المحذوف ياءً رابعةً نحو قولك فى سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجٌ وإن شئت سُفَيْرِيجٌ فتعوّض الياءَ من اللام المحذوفة وكذلك نظائرُه من نحو فَرَزْدَقٍ وفُرَيْزِدٌ وفُرَيْزِيدٌ إن شئت هذا نصّ سيبويه فى اصل الباب انّ المصغّر على ثلثة أمثلة ، وقيل للخليل لِمَ تُثْبِتُ التصغير على هذه الامثلة الثلثة فقال وجدتُ معاملة الناس على فَلْسٍ ودرهمٍ ودينارٍ فصار فلسٌ مثالا لكلّ اسم على ثلثة احرف ودرهمٌ مثالا لكلّ اسم على اربعة احرف ودينارٌ مثالا لكلّ اسم على خمسة احرف رابعُها حرفُ علّة ،

قال صاحب الكتاب وما خالَفَهنّ فلعلّة وذلك ثلثة اشياء محقّرُ أفعالٍ كأُجَيْمالٍ وما فى آخره الفُ تأنيث كحُبَيْلَى وحُمَيْراء او الفٌ ونونٌ مضارعتان كسُكَيْرانَ ،

قال الشارح قد جاءت هذه الامثلةُ الثلاثة الأُخَر فى التصغير وهو مخالفةٌ للامثلة المذكورة وهى أُفَيْعالٌ تحقيرُ أَفْعالٍ نحو قولك فى تحقير أَجْمالٍ أُجَيْمالٌ وفى تحقير أَنْعامٍ أُنَيْعامٌ وسائرِ ما يجمع على أَفْعالٍ

وانّما لم يذكر سيبويه هذا البناء لانّه جمعٌ والتصغيرُ ليس قعيدًا فى الجمع وذلك من قِبَل انّ المراد من الجمع الدلالةُ على الكثرة والتصغيرُ تقليلٌ فكان بينهما تنافٍ فلذلك لم يذكره اذ كان الدليلُ يأباه والذى حسّنه ههنا انّه من أبنية القلّة قال السيرافىّ ولو اضاف مثالا رابعا لكان يشتمل على التصغير كلّه وهو أُفَيْعالٌ نحو أُجَيْمالٍ، وامّا حُبَيْلَى وحُمَيْراء وسُكَيْران فصدورُها من الابنية المتقدّمة والزيادةُ فى آخرها كتاء التأنيث فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولا يصغّر الّا الثلاثىّ والرباعىّ وامّا الخماسىّ فتصغيره مستكرَهٌ كتكسيره لسقوط خامسه فان صُغّر قيل فى فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِدٌ وفى جَحْمَرِشٍ جُحَيْمِرٌ،

قال الشارح اعلم انّ التصغير انّما هو للثلاثىّ والرباعىّ من الاسماء فامّا الثلاثىّ فهو اقعدُ فى التصغير من الرباعىّ لانّه اعدلُ الابنية وأخفُّها ولذلك كثرت أبنيتُه وكان له فى التكسير بناءآن بناء قلّة وبناء كثرة فكان أقبلَ للتغيير وأحملَ للزيادة وامّا الرباعىّ فهو متوسّطٌ بين الثلاثىّ والخماسىّ وأثقلُ من الثلاثىّ ولذلك قلّ التصرّفُ فيه فلم يكن له فى التكسير الّا بناءٌ واحدٌ وهو للكثير والقليل، وامّا الخماسىّ فثقيلٌ جدًّا لكثرة حروفه فلم يُزَدْ ثِقَلًا بزيادة ياء التصغير وتغييرِ بضمّ اوّله وكسرِ ما بعد يائه وذلك ممّا يزيده ثقلًا فاذا اريد تصغيرُه حُذف منه حرفٌ حتى يرجعَ الى الاربعة ثمّ يُصغَّرُ بمثال الرباعىّ وهو فُعَيْعِلٌ نحو سُفَيْرِجٍ كما كُسّر على مثال الرباعىّ وهو فَعالِلُ نحو سَفارِجَ كجَعافِرَ فلذلك كرهوا تصغيرَه وتكسيرَه لما يلزمه من حذف خامسه وقيل اصلُ الحذف فى التكسير وحُمل التصغير عليه فى الحذف وذلك انّه ثقُل عليهم اذا جمعوا أن يأتوا بالحروف كلّها مع كثرتها وثِقَلِ الجمع وأنّه جمعٌ لا ينصرف فحذفوا منه حرفًا تخفيفًا وحُمل التصغير عليه لانّهما من وادٍ واحد وانّما حذفوا الخامس لانّ الثقل به حصل ولئلّا يصير عَجُزُ الكلمة اكثرَ من صدرها واعلم انّك اذا حذفت حرفًا ممّا زاد على الاربعة فى التصغير او التكسير فانّك تُقدّر بناءه على بناءٍ من ابنية الرباعىّ ثمّ تُصغّره تصغيرَ ذوات الاربعة من نحو جَعْفَرٍ وزِبْرِجٍ وسائرِ امثلة الرباعىّ فاذا قلت فى فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِدٌ فكانّك صغّرت فَرَزْدًا نحو جَعْفَرٍ او فِرِزْدًا نحو زِبْرِجٍ وكذلك جَحْمَرِشٌ تقول فيه جُحَيْمِرٌ،

قال صاحب الكتاب ومنهم مَن قال فُرَيْزِقٌ وجُحَيْمِرِشٌ بحذف الميم لانّها من الزوائد والدالَ لشَبَهها بما هو منها وهو التاء والاوّلُ الوجهُ قال سيبويه لانّه لا يزال فى سُهولة حتّى يبلغَ الخامسَ ثمّ يرتدع فانّما حذْفُ الذى ارتدع عنده وقال الأخفش سمعتُ مَن يقول سُفَيْرِجٌ متحرّكًا والتصغيرُ والتكسيرُ

من واد واحد ،

قال الشارح اعلم انّ من العرب من يقول فى تصغير خَدَرْنَق وفَرَزْدَق خُدَيْرِقٌ وفُرَيْزِقٌ فيحذف النون من خدرنق لانّها وإن لم تكن زائدة فى خدرنق فهى من حروف الزيادة وهى مُجاوِرةٌ للطرف وهم كثيرًا ما يُعْطون الجارَ حكمَ مُجاوِرِه ألا ترى انّهم قالوا صُيَّمٌ وقُيَّمٌ فى صُوَّمٍ وقُوَّمٍ فقلبوا الواو ياءً على حدّ قلبها فى عُصِيّ ودُلِيّ ونظائرُ ذلك كثيرةٌ فلمّا كانت النون من حروف الزيادة ولها حكمُ الطرف وكانت القاف حرفًا قويًا بعيدًا من حروف الزيادة حذفوها كما يحذفون ما هو زائدٌ فى بنات الخمسة نحوَ قولك فى مُغْتَسِلٍ مُغَيْسِلٌ وفى مُقْتَدِرٍ مُقَيْدِرٌ وحذفوا الدال من فرزدق لانّه مُجاوِرٌ للطرف ومُشابِهٌ للتاء التى هى من حروف الزيادة فحذفوه كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة ، فامّا قول صاحب الكتاب فى جَحْمَرِشٍ جُحَيْرِشٌ بحذف الميم فليس بصحيح وأظنّه سَهْوًا لانّ الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهى بعيدةٌ من الطرف غيرُ مُجاوِرةٍ له فلم يحسن الّا حذفُ الشين نحوُ جُحَيْمِرٍ لفوات احد وصفَيِ العلّة ولانّ الميم فى جحمرش ثالثةٌ والثالثُ فى التصغير يؤتى به ضرورةً والدالُ فى فرزدق رابعٌ وكذلك النون فى خَدَرْنَقٍ وقد يكون فى المصغّر ما ليس له رابعٌ كالثلاثىّ فلمّا كان للحرف الرابع قد يوجد وقد لا يوجد شُبِّه بالحروف الزوائد اذ كان من جنسها فمن قال فُرَيْزِدٌ بحذف القاف وهو القياس قال خُدَيْرِنٌ ومن قال فُرَيْزِقٌ قال خُدَيْرِقٌ وذلك شاذّ قليلٌ فلذلك قال صاحب الكتاب والوجه الاوّل قال سيبويه لانّه لا يزال فى سُهولة حتى يبلغَ الخامسَ ثمّ يرتدع اشارةً الى انّ الثقل انّما حصل بالخامس فهو الذى أَوْجب الحذفَ لانّ الحرفَيْن اللذَيْن فى الصدر مصيبا على القياس المطّرد فى تصغير الثلاثىّ والرباعىّ والحرفُ الذى بعد الياء موجودٌ فى الثلاثىّ والرباعىّ والحرفُ الرابعُ موجود فى الرباعىّ والخماسىّ وهو الذى لا نظيرَ له فيما تقدّم من التصغير فكان أَوْلى بالحذف وذكر سيبويه عن بعض النحويين سُفَيْرِجلٌ وسَفارِجلُ قال الأخفش سمعتُ من يقول سُفَيْرِجَلٌ متحرّكًا يعنى بتحريك الجيم وفى الجمع سَفارِجلُ فهذا يأتى به على الاصل ولا يبالى الثقلَ وقال الخليل لو كنتُ محقّرًا لهذه الاسماء ولا أَحْذِفُ منها شيـًا كما قال بعض النحويين لَسكّنتُ الحرفَ الذى قبل الآخر فقلتُ سُفَيْرِجْلٌ بتسكين الجيم حتى يصيرَ بوزن دُنَيْنِيرٍ لانّ قبل الآخر الياء ساكنةٌ حتى تصير الجيم مثلَ الياء الساكنة ، وقوله والتصغير والتكسير من واد واحد يريد ان العمل فيهما واحدٌ وذلك انّك تغيّر الاوّل منهما الّا انّ تغيير اوّل المكسّر بالفتح وتغييرَ اوّل المصغّر بالضمّ فاذا قلت مَساجِدُ فليست الفتحة فى الميم هى الفتحة

فى ميم مَسْجِد يدلّك على ذلك انّك تقول بُرَيْثِنٌ وبَراثِنُ وزُبَيْرِجٌ وزَبارِجُ فكما لا تشكّ انّ الاوّل من براثن وزبارج فتح لأجل الجمع فكذلك فى مَساجِدَ وتزيد فيهما حرفًا من حروف المدّ ثالثًا الّا انّ المَزيد فى التكسير الفٌ وفى التصغير ياءٌ وتكسر ما بعد الياء فى المصغّر كما تكسر ما بعد الالف فى المكسّر فلمّا كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا قيل انّهما من وادٍ واحد فاعرفه ٭

فصــل ٢٧٥

قال صاحب الكتاب وكلّ اسم على حرفَيْن فانّ التحقيرَ يردّه الى اصله حتّى يصيرَ الى مثال فُعَيْل وهو على ثلثة اضرب ما حُذف فاؤه او عينه او لامه تقول فى عِدَةٍ وشِيَةٍ وكُلْ وخُذْ اسمَيْن وُعَيْدَةٌ ووُشَيَّةٌ وأُكَيْلٌ وأُخَيْذٌ وفى مُذْ وسَلْ اسمَيْن وسَهٍ مُنَيْذٌ وسُوَيْلٌ وسُتَيْهَةٌ وفى دَمٍ وشَفَةٍ وحِرٍ وفُلٍ وفَمٍ دُمَىٌّ وشُفَيْهَةٌ وحُرَيْحٌ وفُلَيْنٌ وفُوَيْهٌ ٭

قال الشارح اعلم انّه لا يجوز ان يصغّر اسمٌ على أقلّ من ثلثة احرف لانّ ادنى ابنية التصغير فُعَيْلٌ وذلك لا يكون الّا من بنات الثلاثة لانّ ياء التصغير تقع ثالثةً ساكنةً وأدنى ما يقع بعدها حرفٌ يكون حرفَ الإعراب نحوَ رُجَيْلٍ وجُمَيْلٍ ولو صُغّر ما هو على حرفَيْن لوقعت ياء التصغير ثالثةً طرفًا فكان يلزم تحريكُها بحركات الاعراب وهى لا تكون الّا ساكنةً لانّها رسيلةُ الف التكسير فى رِجالٍ وجِمالٍ وجَعافِرَ ومَساجِدَ وكان يؤدّى ذلك الى قلب ياء التصغير الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها او حذفها اذا وقع بعدها التنوينُ وكلّ ذلك محظورٌ لما يلزم فيه من نقض الغرض باجتلاب ياء التصغير ٭ فان كان الاسم المتمكّن على حرفَيْن وذلك انّما يكون بحذف حرف منه اذ اقلّ ما يكون عليه الاسماء المتمكّنة ثلثةُ احرف وذلك على ثلثة اضرب احدها ما ذهبت فاؤه الثانى ما ذهبت عينه الثالث ما ذهبت لامه فالبابُ فيما كان من ذلك أن يُرَدّ الاسم فى التصغير الى اصله حتّى يصير الى مثال فُعَيْلٍ وكان ردّه الى اصله أَوْلى من اجتلابِ حرف غريب فالاوّلُ نحو عِدَةٍ وزِنَةٍ وشِيَةٍ ففاء هذه الاسماء واوٌ محــذوفــةٌ والاصلُ وَعْدَةٌ ووَزْنَةٌ ووَشْيَةٌ يدلّ على ذلك الوَعْد والوَزْن والوَشْى فاذا صغّرتها قلت وُعَيْدَةٌ ووُزَيْنَةٌ ووُشَيَّةٌ وإن شئت همزتَ فقلت أُعَيْدَةٌ وأُزَيْنَةٌ وأُشَيَّةٌ لانّ الواو اذا انضمّت ضمًّا لازمًا ساغ همزُها نحو وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ وكذلك لو سمّيت رجلا بخُذْ وكُلْ لقلت أُخَيْذٌ وأُكَيْلٌ لانّ الفاء همزةٌ محذوفةٌ يدلّ على

ذلك الأَخْذُ والأَكْلُ، والثانى ما حُذف عينه نحو مُذْ وسَهٍ لغةٌ فى الاسْت وذلك أنّ فيه ثلاثَ لغات اسْتٌ وسَهٌ وسَتٌ فمن قال اسْتٌ حذف اللام وعوّض منه همزة الوصل كما فعل فى ابْنٍ ومن قال سَهٌ حذف العين ومن قال سَتٌ حذف اللام فاذا سمّيت رجلا بمُذْ ثمّ صغّرته قلت مُنَيْذٌ لانّ اصله مُنْذُ ومُذْ مخفّف فاذا صغّرته رددتَه فى التصغير الى اصله وحالِه التى كانت له وكذلك لو صغّرتَ سَهًا لقلت سُتَيْهَةٌ لانّ اصله سَتَهٌ بفتح التاء يدلّ على ذلك قولهم فى التكسير أَسْتاهٌ ولو سمّيت رجلا بسَلْ من إسْأَلْ على تخفيف الهمزة لقلت سُؤَيْلٌ فتردّ الهمزة لانّ عينه همزةٌ محذوفةٌ ومنهم من يجعله معتلّ العين بالواو ويقول سَالَ يَسالُ مثلَ خَافَ يَخافُ ومنه قراءةُ من قرأ سَالَ سَائلٌ بغير همزة فى الفعل ويدلّ انّه من الواو قولهم سَاوَلْتُهُ وسِلْتُهُ فهو مَسُولٌ مثلُ خِفْتُه فهو مَخُوفٌ وقياسُ ذلك ان تقول فى تصغيره سُوَيْلٌ فتردّ الواو ويكون ردُّ الساقط للتسمية لا للتصغير لانّ من قاعدة مذهب سيبويه انّه اذا سمّى رجلا بنحو قُمْ وخَفْ وبِعْ ردّ اليه ما ذهب منه قبل التسمية قبل التصغير فيقول فى المسمّى بقُمْ هذا قُومٌ وفى خَفْ هذا خَافٌ وفى بِعْ هذا بِيعٌ لانّ العين انّما كانت حُذفت لسكون اللام للأَمْر فاذا سُمّى به أُعْرِب وتحرّكت اللامُ بحركات الاعراب فعاد ما كان حُذف لالتقاء الساكنين وليس كذلك اذا سُمّى بسَلْ من سَأَلَ يَسْأَلُ مهموزًا لانّ الهمزة انّما حُذفت تخفيفًا فلم تَعُدْ فى التسمية، الثالث ما حُذفت لامه وذلك نحو دَمٍ وشَفَةٍ وحِرٍ وفُلٍ فاذا صغّرت شيـئًا من ذلك رددت المحذوف فتقول فى دَمٍ دُمَىٌّ وفى يَدٍ يُدَيَّةٌ لانّ اصلهما دَمْىٌ ويَدْىٌ وتقول فى شَفَةٍ شُفَيْهَةٌ لانّ اصله شَفَهَةٌ بالهاء يدلّ على ذلك قولهم فى التكسير شِفاهٌ وفى الفعل شافَهْتُ فان قيل انتم انّما رددتم المحذوف ضرورةَ تكميل بناء التصغير وهو فُعَيْلٌ وتاء التأنيث يتمّ بها الاسمُ ويصير على ثلثة احرف فهلّا اجتُزِئَ بالتاء مُكمِّلةً ولم يُرَدَّ المحذوف فالجواب انّ تاء التأنيث لا يُعْتَدّ بها لانّها تُعَدّ منفصلةً بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم فكما انّك تُصغِّر الصدرَ من الاسمين فتقول حُضَيْرَمَوْتُ ولا تُغيِّر الثانى فكذلك يقع التصغيرُ على ما قـبـل تاء التأنيث وقالوا فى تصغير حِرٍ حُرَيْحٌ لانّ اصله حِرْحٌ لانّه من باب سَلِسَ وقَلِقَ فخفّفوه بحذف لامه والذى يدلّ على ذلك قولهم فى التكسير أَحْراحٌ وتقول فى تصغير فُلٍ من قول ابى النَّجْم * فى لَجّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ * فُلَيْنٌ لانّ الذاهب منه نونٌ اذ اصلُه فُلانٌ وانّما خُفّف فلمّا صغّروه أعادوا اللام التى هى النون ولم يُعيدوا الالف لانّها زائدة والغرضُ يحصل بردّ اللام وحدَها وتقول فى تصغير فَمٍ فُوَيْهٌ لانّ اصله فَوْهٌ بدليل قولهم فى التكسير أَفْواهٌ وانّما حذفوا الهاء لشَبَهها بحروف المدّ كما تُحذَف

في شَفَة وأبدلوا من الواو ميماً فلمّا صغّروه أعادوه الى اصله واَمّا سَنَةٌ فمن قال سَنَواتٌ قال في تصغيره سُنَيَّةٌ واَمّا من قال سانَهْتُه قال في التصغير سُنَيْهَة وهكذا تفعل في كلّ منتقص منه من الثلاثيّ فتقول في تصغيرِ المسمّى بأَنِ المخففة من الثقيلة أُنَيْنٌ وفي المسمّى ببَخْ بُخَيْخٌ لانّ اصله التشديد يدلّ على ذلك قول العجّاج * في حَسَبٍ بَخٍّ وعزٍّ أقْعَسَا * وتقول في المسمّى برُبَ من قوله * رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ * رُبَيْبٌ لانّ اصله رُبَّ مشدّدة ، فان صُغّر ما هو على حرفَيْن ممّا لا اصلَ له او ما لا يُعرَف اصله نحو مَنْ وكَمْ وانِ التي للجزاء وانِ التي تُلْغَى مع مَا من قوله

* فَمَا انْ طِبُّنا جُبْنٌ ولٰكِنْ * مَنايانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا *

فجميعُ ذلك اذا سُمّي به ثمّ صُغّر يُتمّم بالياء فيقال مُنَيٌّ وكُمَيٌّ وأُنَيٌّ لانّ اكثرَ المحذوفات من الياء والواو نحوَ أَبٍ وأَخٍ ويَدٍ والواوُ ترجع في التصغير الى الياء لاجتماعها مع ياء التصغير نحوِ أُبَيٍّ وأُخَيٍّ ويُدَيٍّ فلمّا كانت تؤول الى الياء جعلوا الزائدَ ياءً من اوّل امره كما قال

* رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي الى آخِرٍ * فصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلَا *

فصل ٢٧٩

قال صاحب الكتاب وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المحقَّر لم يُرَدّ الى اصله كقولهم في مَيْتٍ وهارٍ وناسٍ مُيَيْتٌ وهُوَيْرٌ ونُوَيْسٌ ولو رُدّ لقيل مُيَيِّت وهُوَيْئِر وأُنَيِّس ،

قال الشارح اعلم انّ الاسم اذا حُذف منه شيء وبقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير وهو ثلاثة احرف لم يُرَدّ المحذوف لانّ الحذف لم يكن عن علّة تزول في التصغير انّما كان الحذف لضرب من التخفيف في المكبّر وهو أحوجُ اليه في المصغّر لزيادة حروفه فلذلك تقول في مَيْتٍ مخفَّف من مَيِّتٍ مُيَيْتٌ بياء واحدة بعدها ياء التصغير ولم تردّ المحذوف لانّ الغرض من ردّ المحذوف من نحو أَبٍ وأَخٍ تحصيلُ بناء التصغير وهو فُعَيْلٌ وذلك حاصلٌ من مَيْتٍ فلم يُحتَج الى ردّ المحذوف ولو رُدّ لقيل مُيَيِّتٌ بثلاث ياءات وكذلك تقول في هارٍ من قوله تعالى عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ هُوَيْرٌ فلا تردّ المحذوف اذ لا حاجةَ الى ذلك لحصول بناء التصغير لانّ الباقي بعد الحذف ثلاثة احرف وأصلُ هارٍ هائرٌ فحذفت العين تخفيفًا وتقول في تصغير ناسٍ نُوَيْسٌ ولو رددتَ المحذوف لقلت أُنَيِّسٌ لانّ اصله أُناسٌ فحذفت

الفاء منه وهى الهمزة وصارت الف فُعَال كالعوض من المحذوف ويدلّم انّ اصله أُناسٌ قولُ الشاعر

* انّ المَنايَا يَطَّلِعــــنَ على الأُناسِ الآمنينَا *

هذه قاعدة مذهب سيبويه فعلى ذلك لو سمّى رجلا بيَضَعُ ويَدَعُ ثمّ صغر لقال يُضَيْعٌ ويُدَيْعٌ ولا يردّ المحذوف الذى هو الواو لانّ الباقى بعد الحذف يَفِى ببناء التصغير فلم يحتج الى ردّه ، وزعم يونس انّ ناسا يقولون هُوَيْئِرٌ وذكر يونس ايضا انّ ابا عمرو بن العَلاء كان يقول فى تصغير مُرٍ وهو اسم الفاعل من أَرَى يُرِى مُرَيٍّ مثل مُرَيْعٍ وكان ابو العبّاس وهو قول ابى عثمان المازنىّ يرى الردّ ويقول يُوَيْضِعٌ وهُوَيْئِرٌ قال سيبويه من قال هُوَيْئِرٌ فانّما صغر هائرًا لا هارًا كما قالوا رُوَيْجِلٌ كانّهم صغّروا راجلًا فى معنى رَجُلٍ وإن لم يُستعمل وكما قالوا أُبَيْنُونَ جاؤا بالتصغير على ما لم يُستعمل كانّهم بنوا صيغة الجمع على أَفْعَلَ ثمّ صغّروه وجمعوه بالواو والنون ألا ترى انّه لو كان تصغيرُ الجمع مستعملا لم يَخْلُ إمّا ان يكون تصغير أَبْناء او تصغير بَنِينَ فلا يكون تصغير أبناء اذ لو كان كذلك لقيل أُبَيْناءٌ كما يقال أُجَيْمالٌ ولو كان تصغير بنين لقيل بُنَيُّون كانّك تصغّر الواحد ثمّ تجمعه بالواو والنون وفى بُطْلانِ ذلك دليلٌ على ما ذُكر قال ويلزم من قال يُوَيْضِع وهُوَيْئِرٌ فردّ ان يقول فى مَيْتٍ مُيَيِّتٌ وفى ناسٍ أُنَيِّس وفى خَيْرٍ منك وشَرٍّ منك أُخَيِّرُ منك وأُشَيْرُ منك لانّ اصلهما أَخْيَرُ منك وأَشَرُّ منك وقد اتّفقوا فى ذلك على مُيَيْت ونُوَيْس من غير ردّ وكذلك قالوا خُيَيْرٌ منك وشُرَيْرٌ منك من غير ردّ ولا فرقَ بينهما ،

فصـــل ٢٧٧

قال صاحب الكتاب وتقول فى اِسْمٍ واِبْنٍ سُمَيٌّ وبُنَيٌّ فتردّ اللامَ الذاهبة وتستغنى بتحريك الفاء عن الهمزة وفى أُخْتٍ وبِنْتٍ وهَنْتٍ أُخَيَّةٌ وبُنَيَّةٌ وهُنَيَّةٌ تردّ اللامَ وتُؤنِّث وتذهب بالتاء اللاحقة ،

قال الشارح اعلم انّ كلّ اسم كان فى اوّله همزةُ وصل فانّ همزته تسقط فى التصغير سواءٌ كان الاسم تامًّا او ناقصا فمثالُ التامّ قولك فى اِنطلاقٍ واِقتدارٍ نُطَيْلِيقٌ وقُتَيْدِيرٌ ومثالُ الناقص قولك فى اِبْنٍ بُنَيٌّ وفى اِسْمٍ سُمَيٌّ وفى اِسْتٍ سُتَيْهَةٌ حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها لانّها انّما دخلت توصّلًا الى النطق بالساكن وما بعد الاوّل فى التصغير يكون ابدًا محرّكا فلم يحتج الى الهمزة ولمّا حُذفت الهمزة رُدّ المحذوف لانّ الباقى لا يفى ببناء التصغير اذ كانا حرفَيْن ، وامّا نحو بِنْتٍ وأُخْتٍ وهَنْتٍ فانّ هذه الكلم وإن استُفيد منها التأنيث فليست التاء فيها بعلامة تأنيث وانّما قلنا ذلك

لسكون ما قبلها وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا ما لم يكن الفًا وايضا فانّ تاء التأنيث اذا اتّصلت بالاسم يُبْدَل منها فى الوقف هاءٌ نحوُ شَجَرَهْ وتَمْرَهْ وهذه تاءٌ فى الوصل والوقف هذا مذهب سيبويه فيها وقد نصّ على ذلك فى باب ما لا ينصرف فقال لو سمّيتَ بهما رجلا لصرفتَهما معرفةً يعنى بِنْتًا وأُخْتًا ولو كانت للتأنيث لَمَّا انصرفتا كما لم ينصرف نحوُ طَلْحَةَ وحَمْزَةَ فثبت بما ذكرناه انّ التاء ليست للتأنيث انّما هى مبدلةٌ من اللام التى هى واوٌ ألا ترى انّ الاصل فيها أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ وهَنَوَةٌ ووزنُها فَعَلٌ بفتح الفاء والعين فنقلوها الى فُعْلٍ وفِعْلٍ وفَعْلٍ وأَلْحَقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْلٍ وعِدْلٍ وفَلْسٍ فان قيل اذا زعمتم انّ التاء ليست علامةَ تأنيث وأنّ بِنْتًا ليست من اِبْنٍ بمنزلة صَعْبَةٍ من صَعْبٍ فما عَلَمُ التأنيث فيها فالجوابُ انّ الصيغة فيها علمُ التأنيث والمراد بالصيغة نَقْلُها من فَعَلٍ الى فُعْلٍ وفِعْلٍ وفَعْلٍ وابدالُ التاء من الواو فانّ هذا عَمَلٌ اختصّ بالمؤنّث الّا انّ التاء ههنا وان لم تكن علامةَ تأنيث فهى جاريةٌ مجراها اذ كان هذا الالحاقُ مختصًّا بالمؤنّث فلذلك لم يُعْتَدّ بها فى بناء التصغير فاذا صغّرتَها أعدتَ اللام المحذوفة معها كما تُعيدها مع الياء التى هى علامة التأنيث من نحو ثُبَيَّةٍ وبُرَيَّةٍ فى تصغير ثُبَةٍ وبُرَةٍ وأُلْحِقَت التاء التى هى علامة التأنيث للايذان بالتأنيث لانّ الصيغة الدالّة على التأنيث فى أُخْتٍ وبِنْتٍ قد زالت بالتصغير وكانت التاء أَوْلَى بالعلامة هنا دون غيرها من علامات التأنيث لشَبَهِها بها من حيث كانت تاءً فى الوصل، ومن ذلك ثِنْتانِ التاء فيه بدلٌ من اللام التى هى ياءٌ من ثَنَيْتُ وهى مُلْحِقةٌ له بحِلْسٍ وعِدْلٍ والتاء فى اثنتان للتأنيث كما كانت فى بِنْتٍ للالحاق وفى اِبْنَةٍ للتأنيث ومن ذلك التاء فى كَيْتَ وذَيْتَ التاء فيهما بدلٌ من اللام التى هى ياءٌ فى كَيَّةَ وذَيَّةَ وقد تقدّم الكلام عليهما فى فصل الكنايات فاعرفه،

فصــــل ٢٧٨

قال صاحب الكتاب والبَدَلُ غيرُ اللازم يُرَدّ الى اصله كما يُرَدّ فى التكسير تقول فى ميزانٍ مُوَيْزِينٌ وفى مُتَّعِدٍ ومُتَّسِرٍ مُوَيْعِدٌ ومُيَيْسِرٌ وفى قِيلَ وبابٍ ونابٍ قُوَيْلٌ وبُوَيْبٌ ونُيَيْبٌ واما البدل اللازم فلا يُرَدّ الى اصله تقول فى قائلٍ قُوَيْئِلٌ وفى تُخَمَةٍ تُخَيْمَةٌ وكذلك تاء تُراث وهمزةُ أُدَدٍ وتقول فى عيدٍ عُيَيْدٌ لقولك أَعْيادٌ،

قال الشارح اعلم انّ البدل على ضربَيْن لازمٌ وغيرُ لازمٍ والمراد باللازم ما كان الابدالُ فيه لضرب من التخفيف لا لعلّةٍ أوجبت ذلك له وغيرُ اللازم ما كان البدلُ فيه لعلّةٍ أوجبت ذلك فيه امّا بحركةٍ أوجبت قلبَ ما بعدها وإمّا بحرفٍ على حالةٍ تُوجِب قلبَ حرفٍ بعده فاذا حقّرت او جمعت تزول العلّةُ الموجبةُ امّا بزوال الحركة او بزوال الحالة من ذلك الحرف فيُرَدّ الى اصله، فمن غير اللازم ميزانٌ وميعادٌ وميقاتٌ والاصل مِوْزان ومِوْعاد ومِوْقات فقلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها فاذا صُغّرت او جُمعت بحركة الواو فعادت الى اصلها لزوال سبب القلب وذلك نحو قولك فى التصغير مُوَيْزِينٌ وفى التكسير مَوازِينُ ومن العرب من لا يردّها الى الواو فى الجمع وانشدوا

* حِمًى لا يَحُلُّ الدَهْرُ الّا بإذْننا * ولا نَسْأَلُ الأَقْوامَ عَهْدَ المَياثِقِ *

وهو جمع ميثاقٍ وأصلُه من وَثِقْتُ، ومن ذلك قولهم فى تصغير قِيلٍ قُوَيْلٌ لانّه من الواو كانّهم بنوا من القول اسما على فِعْلٍ مثل عِدْلٍ ومنه قوله عليه السلام نهى عن قِيلٍ وقالٍ ولذلك لو سمّيت رجلا بقِيلَ فِعْلٍ ما لم يسمّ فاعلُه لكان هذا حكمَه فى التصغير فتقول قُوَيْلٌ، وكذلك لو صغّرت رِيحًا لقلت رُوَيْحَةٌ لانّ اصلها رِوْحٌ وانّما قلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فاذا صغّرتها تحرّكت وزالت الكسرة من قبلها فبطلت العلّةُ وكذلك تقول فى الجمع أَرْواحٌ قال الشاعر * اذا هَبّت أَرْواحُ الشِتاءِ الزَعازِعُ * ويُحْكَى عن عُمارة انّه قال رِيحٌ وأَرْياحٌ ويحكى انّ أبا حاتمٍ السِجِسْتانىّ أنكر عليه ذلك فقال أَمَا ترى فى المُصْحَف وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ كانّه قاسَهُ فغَلِطَ، وكذلك لو صغّرت نحوَ مُوقِنٍ ومُوسِرٍ لقلت مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِرٌ فتُعيده الى الياء لانّ اصله الياء لانّه من اليَقِين واليُسْر وانّما قُلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وبالتصغير زال السكون فعادت الى الاصل، ومن ذلك مُتَّعِدٌ ومُتَّسِرٌ ومُتَّزِنٌ اذا صغّرتها قلت مُوَيْعِدٌ ومُيَيْسِرٌ ومُوَيْزِنٌ فعُدتَ الى الاصل لانّ متّعدا من الوَعْد ومتّزنا من الوَزْن ومتّسرا من اليُسْر وانّما قلبت الفاء تاءً منها لوقوع تاء الافتعال بعدها فاذا صغّرتها حُذفت لكون الاسم بها خمسةَ احرف واذا حذفت التاء عادت الواو والياء الى اصلهما لانّ القلب انّما كان لاجل التاء هذا مذهبُ ابى اسحق الزجّاج وامّا سيبويه فلا يرى ردّها الى اصلها ويقول مُتَيْعِدٌ ومُتَيْزِنٌ ومُتَيْسِرٌ وذلك لانّ قاعدة مذهبه انّه اذا وجب البدل فى موضع الفاء والعين لعلّةٍ ثمّ زالت العلّةُ بالتصغير لم يُغيّر البدل كانّ التصغير قام مقام العلّة فمُتَّعِدٌ بمنزلة مُغْتَسِلٍ فاذا صُغّرت حُذفت تاء الافتعال وبقيت التاء الاولى على حالها والاوّلُ اقيسُ، فامّا بابٌ ونابٌ ونحوهما ممّا هو على ثلثة احرف

وثانيه الفٌ فانّه إن كانت الالف فيه منقلبةً عن واو رُدّت الواو نحوَ قولك فى باب بُوَيْبٌ وفى مال مُوَيْلٌ وفى غارٍ غُوَيْرٌ وفى المثل عَسَى ان يكون الغُوَيرُ أبْؤُسًا وما كان من الياء فانّك تردّها الى الياء نحوَ قولك فى ناب نُيَيْبٌ وفى رجلٍ اسمه غابَ وصارَ غُيَيْبٌ وصُيَيْرٌ وذلك لانّك تضمّ اوّل المصغّر ابدًا اذا كان اسما متمكّنا والالف لا تثبت مع انضمام ما قبلها لانّها مَدّةٌ لا تكون حركةُ ما قبلها الّا من جنسها فإن لم يُعرَف له اصلٌ فى الواو والياء قُلبت الى الواو لانّ ذوات الواو فى هذا الباب اكثرُ من ذوات الياء فلذلك تقول فى سارٍ سُوَيْرٌ تريد السائرَ فتحذف الهمزة وسَواءٌ فى ذلك كان من سَارَ يَسِيرُ او من قولك سائر النـاس لانّ الهمزة التى هى عينٌ او بدلٌ من عين محذوفةٌ للتخفيف فبقى سارٌ على زنة قَالٍ فقلبتها واوا كما لو لم تحذف العين فى نحو سُوَيْئِرٍ وذُوَيْهِبٍ وكذلك تقول فى رجل خافٍ خُوَيْفٌ سواءٌ فى ذلك كان اصله خائفًا ثمّ خُفّف او خَوِفًا مثلَ رجلٍ مالٍ وكَبْشٍ صافٍ فاعرفه ، واما البدل اللازم فنحو الهمزة فى قائلٍ وبائعٍ فاذا صُغّر شىء من ذلك قلت قُوَيْئِلٌ وبُوَيْئِعٌ بالهمز لم يخالف فى ذلك احدٌ من أصحابنا الّا ابو عمر الجَرْمىّ فانّه كان يقول قُوَيِّلٌ وبُوَيِّعٌ من غير همز قال لانّ الهمز فى قائل وبائع انّما كان لاعتلال العـين بوقوعها بعد الف زائدة وكانت مجاورةً للطرف فهمزوها على حدّ الهمز فى عَطاء وكساء وأنت اذا صغّرت زالت الالف فعادت الهمزة الى اصلها من الواو والياء على حدّ عَوْدها فى مُتّـعِـد ومُتّـزِن وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوّة الهمزة هنا بثبوتها فى التكسير نحوِ قَوائِمَ وبَوائِعَ وكلّ العرب تهمز الجمع فلذلك كانت الهمزة فى قائلٍ وبائعٍ لازمةً وإن كانت حدثت عن علّة ومن ذلك التاء فى تُخَمَة وتُكَلَة وتُراث البدل فيه لازمٌ يثبت فى التصغير والتكسير لانّ اصله الواو فتُخَمَةٌ اصله وُخَمَةٌ لانّه من الوَخامَة وتُكَلَةٌ اصله وُكَلَةٌ لانّه من تَوَكَّلْتُ وتُراثٌ اصله وُراثٌ لانّه من وَرِثْتُ لانّه لم يكن لعلّة انّما كان لضرب من التخفيف والتخفيفُ كما كان مطلوبا فى المكبّر كذلك هو مطلوب فى المصغّر بل هو فى المصغّر اجدرُ لانّ التصغير يزيده ثِقَلًا بالزيادة فيه فلذلك تقول تُخَيْمَةٌ وتُكَيْلَةٌ وتُرَيْثٌ وذلك باجماع من اصحابنا ، واما أُدَدٌ وهو ابو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كَهْلانَ بن سَبَا فقد جاء مصروفا كانّهم جعلوه من باب نُقَبٍ ولم يجعلوه معدولًا وهمزته بدلٌ من واو واصلُه وُدَدٌ من الوُدّ وانّما قلبوا واوه همزةً لانضمامها على حدّ وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ والتصغير على البدل أُدَيْدٌ لانّها مضمومة ايضا فى التصغير فالعلّةُ الموجبةُ للقلب فى المكبّر موجودةٌ فى المصغّر ، واما عيدٌ وأَعْيادٌ فانّه وإن كان البدلُ فيه لعلّة اذ اصلُه الواو لانّه من العَوْد وانّما قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فكان القياس ان تعود الى

الواو فى التصغير لتحرّكها على حدّ عَوْدها فى مُوَيْزِينٍ ومُوَيْعِيدٍ وانّما لزم البدلُ لقولهم فى التكسير أَعْيادٌ كانّهم كرهوا أَعْوادًا لئلّا يلتبس بجمع عُودٍ فاعرفه ٭

فصــل ۴۷۹

قال صاحب الكتاب والواو اذا وقعتْ ثالثةً وَسَطًا كواوِ أَسْوَدَ وجَدْوَلٍ فأَجْوَدُ الوجهَيْن أُسَيِّدُ وجُدَيِّلٌ ومنهم مَن يُظْهِر فيقول أُسَيْوِدُ وجُدَيْوِلٌ ٭

قال الشارح الواو اذا وقعت حشوًا فلا تخلو من ان تكون ثانيةً او ثالثةً فاذا كانت ثانية نحو جَوْزَةٍ ولَوْزَةٍ فانّها لا تُغيَّر فى التصغير لانّها تُحرَّك بالفتح فى التحقير وتقع الياء ساكنةً بعدها فتقول جُوَيْزَةٌ ولُوَيْزَةٌ فان كانت ثالثةً وَسَطًا فلا تخلو من ان تكون ساكنة او متحرّكة فان كانت ساكنة نحو واو عَجُوزٍ وعَمُودٍ فانّها تُقلَب ياءً فى التصغير ابدًا وتُدغَم فيها ياء التصغير لانّه لا بدّ من وقوع ياء التصغير ثالثةً قبلها وهى ساكنةٌ فتجمع الواو والياء والاوّلُ منهما ساكنٌ فقُلبت الواو ياءً كما قُلبت فى مَيِّتٍ وسَيِّدٍ وقَيِّمٍ والاصل مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ وقَيْوِمٌ وان كانت متحرّكةً عينًا كانت او زائدةً للالحاق مثالُ العين نحوُ أَسْوَدَ وأَعْوَرَ ومثالُ الملحقة جَدْوَلٌ وقَسْوَرٌ فأنت اذا حقّرت ذلك فلك فيه وجهان احدهما القلب والادّغام وهو الكثير الجيّد نحوُ قولك أُسَيِّدُ وأُعَيِّرُ وجُدَيِّلٌ وقُسَيِّرٌ والاصل أُسَيْوِدُ وأُعَيْوِرُ وجُدَيْوِلٌ وقُسَيْوِرٌ فعُمل فيه ما تقدّم ذكرُه من قلب الواو وادّغامِ ياء التصغير فيها على حدّ العمل فى مَيِّتٍ وسَيِّدٍ الثانى الاظهار فتقول أُسَيْوِدُ وأُعَيْوِرُ وجُدَيْوِلٌ وقُسَيْوِرٌ وعلّةُ هذا الوجه انّهم حملوا التصغير هنا على التكسير فكما قالوا أَساوِدُ وجَداوِلُ باظهار الواو كذلك قالوا أُسَيْوِدُ وجُدَيْوِلٌ لانّ التصغير والتكسير من وادٍ واحد وانّما كان الوجه الاوّل هو المختارَ لانّ الحمل على التكسير ضعيفٌ لا يطّرد ألا ترى انّهم قالوا مَقاوِلُ ومَقاوِمُ فى مَقامٍ ومَقالٍ فأظهروا الواو فى الجمع ومع هذا فهم يقولون فى التصغير مُقَيِّمٌ ومُقَيِّلٌ فادّغموا ولم يعتمدوا بظهورها فى التكسير وقيل انّما قالوا أُسَيْوِدُ وجُدَيْوِلٌ حيث قويتْ بالحركة فى الواحد ألا ترى انّهم قالوا ثِيابٌ فقلبوا الواو ياءً فى التكسير حيث سكنت فى الواحد ولم يقلبوها فى طِوالٍ حيث كانت متحرّكة فى الواحد من نحو طَوِيلٍ فاعرفه ٭

فصــــل ٢٨٠

قال صاحب الكتاب وكلّ واو وقعتْ لامًا صحّتْ او أُعلّتْ فانّها تنقلب ياءً كقولك عُرَيّةٌ ورُضَيًّا وعُشَيّاء وعُصَيّةٌ فى عُرْوةٍ ورَضْوَى وعَشْواء وعَصًا ٭

قال الشارح متى وقعت الواو لامًا قلبتَها ياءً فى التصغير لا غيرُ فتقول فى تصغير عُرْوةٍ وغُدْوةٍ عُرَيّةٌ وغُدَيّةٌ وتقول فى تحقير رَضْوَى اسم جبل رُضَيًّا والاصل عُرَيْوةٌ وغُدَيْوةٌ ورُضَيْوَى فقلبت الواو ياءً لوقوع ياء التصغير ساكنةً قبلها وتقول فى تحقير عَشْواء عُشَيّاء وانّما وجب فى اللام القلبُ لا غيرُ وجاز فى العين إقرارُ الواو على الصفة التى ذكرناها وذلك لضُعْف اللام بتطرُّفها وقوّةِ العين بتوسُّطها ولذلك كثُر الحذف فى اللام من نحو أَخٍ وأَبٍ وقلّ فى نحو مُذْ وسَهٍ ويؤيّد ذلك انّه متى اجتمع ياءان او واوان او ياءٌ وواوٌ ووُجد فى كلّ واحدة منهما ما يوجب القلبَ ولم يجز إعلالُهما معًا اعتلّت اللام دون العين نحو حَوَى يَحْوِى وحَيَّ يَحْيَا وهَوِى ونَوى قال وكلّ واو وقعتْ لامًا صحّتْ او اعتلّتْ فانّها تنقلب ياءً وذلك قولك فى تصغير عُرْوةٍ ورَضْوَى عُرَيّةٌ ورُضَيًّا وفى تصغير عَصًا وقَفًا عُصَيّةٌ وقُفَيٌّ والاصل أُصَيْوةٌ وقُفَيْوٌ فلمّا اجتمعت الواو والياء والاوّل منهما ساكنٌ قلبوا كما فعلوا بمَيّتٍ وجَيّدٍ ولم يُجيزوا التصحيح كما جوّزوه فى أُسَيْوِدَ وأُعَيْوِرَ لانّ العين اقوى من اللام والقلبُ فى المعتلّة اقوى فاعرفه ٭

فصــــل ٢٨١

قال صاحب الكتاب واذا اجتمع مع ياء التصغير ياءانِ حُذفت الاخيرةُ وصار المصغّرُ على مثالِ فُعَيْلٍ كقولك فى عَطاء واداوةٍ وغاوِيَةٍ ومُعاوِيَةَ وأَحْوَى عُطَيٌّ وأُدَيّةٌ وغُوَيّةٌ ومُعَيّةٌ وأُحَيٌّ غيرَ منصرف وكان عيسَى بن عمر يصرفه وكان ابو عمرو يقول أُحَيٍّ ومَن قال أُسَيْوِدُ قال أُحَيْوٍ ٭

قال الشارح اعلم انّه متى آلَ التصغير بالاسم الى ان يجتمع فى آخره ثلثُ ياءات فانّك تحذف الياء الاخيرة لثقل الجمع بين الياءات وخصّوا الاخيرة بالحذف لتطرُّفها وكثرةِ تطرُّق التغيير الى اللام على ما وصفنا وذلك قولك فى تصغير عَطاء عُطَيٌّ على زنة فُعَيْلٍ وذلك انّك لمّا صغّرته وقعت ياء التصغير ثالثةً قبل الالف فانقلبت الالفُ ياءً لانّ ياء التصغير لا تكون الّا ساكنةً والالفُ لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا وادُّغمت فى الياء المنقلبة عن الالف ولمّا انقلبت الالف ياءً عادت الهمزة الى اصلها وهو الواو

لانّه من عَطَا يَعْطُو وذلك انّها انّما كانت انقلبت همزةً لوقوعها طرفًا بعد الالف الزائدة فلمّا صارت ياءً عادت الى اصلها وهو الواو ثمّ قُلبت ياءً للكسرة قبلها لانّ ياء التصغير لا يكون ما بعدها الّا مكسورا فاجتمع حينئذ ثلثُ ياءات ياء التصغير وهي الأُولى والياء المبدلة من الالف المدّغم فيها والياء المبدلة من الواو التى كانت همزةً فى المكبّر فحُذفت اللام لما ذكرناه وصار تصغيرُه كتصغير بنات الثلثة نحو قولك فى قَفًا قُفَىٌّ وفى رَحًى رُحَيَّةٌ ومثله اداوةٌ لمّا صغّرتَها زدتَ قبل الالف ياء التصغير فانقلبت ياءً ثمّ قلبتَ الواو ياءً لانكسار ما قبلها على حدّ قلبها فى غازِيَةٍ ومَحْنِيَةٍ واما غاوِيَةٌ فهو فاعلةٌ من الغَىّ فاذا صُغّر قُلبت الفه واوا لانضمام الفاء منه ووقعت ياء التصغير ثالثةً بعدها الواوُ التى هى عين الكلمة متحرّكةٌ فقُلبت الواو ياءً وادُّغمت فيها الياء الاولى واجتمعت مع الياء الاخيرة التى هى لامٌ فاجتمع ثلاثُ ياءات فحُذفت الاخيرةُ على ما تقدّم وقيل غُوَيَّةٌ على منهاج فُعَيْلَةَ ووزنُها فى الحقيقة فُوَيْعَةٌ واللام محذوفةٌ واما مُعاوِيَةُ فانّك اذا صغّرتَه حذفت الفَه لانّه على خمسة احرف وفيها زيادتان الميم والالف وكانت الميم مزيدةً لمعنًى والالفُ لغيرِ معنى فحُذفت الالف كما يُفْعَل فى مُغْتَلِمٍ ومُنْطَلِقٍ اذا صغّرتهما فانّك تحذف التاء والنون دون الميم واذا حذفت الالف وقعت ياء التصغير ثالثةً فتجتمع مع الواو التى هى عين الكلمة ومن قال أُسَيْوِدُ ولم يقلب قال مُعَيْوِيَةُ من غير قلب ولا حذفِ شىء لانّه لم تجتمع ثلث ياءات ومن قال أُسَيِّدُ قال مُعَيَّةُ لانّه لمّا قُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير وكانت الياء التى هى لامٌ بعدها اجتمع ثلاثُ ياءات فحُذفت اللام وبقى مُعَيَّةُ على زنة مُفَيْعَةَ قال الشاعر

* وَفاءٌ يا مُعَيَّةُ من أَبِيه * لِمَنْ أَوْفَى بِعَهْدٍ او بِعَقْدِ *

ومن ذلك أَحْوَى وهو أَفْعَلُ من الحُوَّة وهى سُمْرةُ الشَفَة يقال رجلٌ أَحْوَى وامرأةٌ حَوَّاءُ وهو من باب الهُوَّة والقُوَّة عينُه ولامه واوٌ وانّما وقعت الواو رابعةً فانقلبت ياءً على حدّ انقلابها فى أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ ثمّ قُلبت الياء الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فاذا صغّرته قلت أُحَىٌّ غيرَ مصروف هذا مذهب سيبويه وذلك انّك زدت ياء التصغير ثالثةً فاجتمعت مع الواو التى هى عينٌ فانقلبت ياءً على ما قدّمناه وكان بعدها الياء المبدلة من لام الكلمة فاجتمع ثلثُ ياءات فحُذفت الاخيرةُ ولم يُعْتَدّ بالنقص لانّ ما حُذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به وقاسَه سيبويه على أَصَمّ فانّه لا ينصرف وإن كان نقص عن بنيةِ أَفْعَلَ ألا ترى انّ الاصل أَصْمَمُ فلمّا اريد الادّغامُ نقلوا حركة العين الى الفاء ففارَقَ بناءَ أَفْعَلَ

ومع ذلك فهو لا ينصرف وكان عيسى بن عمر يصرفه ويقول أُحَيٌّ يا فتى كانّه اعتبر نَقْصه وخروجَه عن زنة أَفْعَلَ وفرق ابو العبّاس المبرّد بين المسئلتين فقال أُحَيٌّ قد ذهبت لامه وتغيّرت بنيتُه فصار الى زنة أُفَيْعٍ وأُصَيْمٌ لم يذهب منه شيء وانّما نُقلت حركةُ ميمه الى الصاد فهي موجودة في الكلمة غيرُ محذوفة منها وهذا القولُ ضعيف بدليلِ أنّنا لو سمّينا بيَعِدُ ويَضَعُ رجلا فانّه يمتنع من الصرف وإن كان محذوفًا منه كذلك ههنا وكان ابو عمرو بن العَلاء يقول هو أُحَيٍّ كانّه يجعله منقوصا وردّ سيبويه قولَه بقولنا عُطَيٌّ ولم نجعله منقوصا وإن كان في آخره ياءٌ قبلها مكسورٌ بل حذفنا الاخيرة لاجتماع الياءات فامّا من قال أُسَيْوِدُ فانّه يقول هنا أُحَيْوٍ لا غيرُ يجعله منقوصا ولا يحذف الياء لانّه لم يجتمع في آخره ثلاثُ ياءات ؞

فصل ٢٨٢

قال صاحب الكتاب وتاء التأنيث لا تخلو من ان تكون ظاهرةً او مقدّرةً فالظاهرةُ ثابتةٌ أبدًا والمقدّرةُ تثبُت في كلّ ثلاثيّ الّا ما شذّ من نحو عُرَيْسٍ وعُرَيْبٍ ؞

قال الشارح علامة التأنيث علامتان التاء والالف فالتاء اذا كانت ظاهرةً في الاسم تثبت في تحقيره قلّت حروفه ام كثُرت لانّها بمنزلةِ اسم ضُمّ الى اسم نحو حَضْرَمَوْتَ ألا ترى انّها تدخل على المذكّر فلا تُغيّر بناءه ويكون ما قبلها مفتوحا واذا كان ذلك كذلك فالبابُ فيها ان تُصغّر الاسم من أيّ باب كان ثمّ تأتي بها كما تفعل بالمركّب وذلك قولك في تَمْرَةٍ تُمَيْرَةٌ وفي حَمْدَةٍ حُمَيْدَةٌ وفي قَرْقَرَةٍ قُرَيْقِرَةٌ وفي سَفَرْجَلَةٍ سُفَيْرِجَةٌ وأمّا التاء المقدّرة فهي تظهر في تحقير كلّ اسم مؤنّث ثلاثيّ وذلك قولك في قَدَمٍ قُدَيْمَةٌ وفي يَدٍ يُدَيَّةٌ وفي هِنْدَ هُنَيْدَةُ وانّما لحقت التاء في تحقير المؤنّث اذا كان على ثلثة احرف لأمرَيْن احدُهما انّ اصل التأنيث ان يكون بعلامةٍ والاخرُ خفّةُ الثلاثيّ فلمّا اجتمع هذان الامران وكان التصغير قد يردّ الاشياء الى اصولها فأظهروا العلامة المقدّرة لذلك ؞ وقد شذّت اسماءٌ فجاءت مصغّرةً على حدّ مجيئها مكبّرةً من غير علامة وذلك ستّةُ اسماء منها ثلاثةُ اسماء قد ذكرها سيبويه وهي الناب للمُسنّة من الابل والحَرْبُ والفَرَسُ فاذا حقّرتها قلت نُيَيْبٌ وحُرَيْبٌ وفُرَيْسٌ فامّا النابُ من الابل فانّما قالوا نُيَيْبٌ لانّ الناب من الأَسْنان مذكّرٌ وانّما قيل للمُسنّة من الابل نابٌ لطُول نابها فكانّهم

جعلوها النابَ من الأَسْنان وامّا الحَرْب فمصدرٌ وُصف به كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وكانّ الاصل مُقاتلةٌ حَرْبٌ اى حاربةٌ للمال والنفس ثمّ حُذف الموصوف وقيل حربٌ كما قيل عدلٌ وامّا الفَرَسُ فاسمٌ مذكّرٌ يقع على المذكّر والانثى كالانسان والبَشَر فى وقوعه على الرجل والمرأة فصُغّر على اصله فلو اريد الانثى لم يُقَلْ الّا فُرَيْسَةٌ فامّا الثلاثة الأُخَرُ فحكاها ابو عمر الجَرْمىّ وهى دِرْعُ الحديد كانّهم لحظوا فيها معنى التذكير فصُغّرت من غير علامة تأنيث فالدرعُ قميصٌ والقوسُ عُودٌ والعُرْسُ تَعْرِيسٌ ووَقْتٌ والعَرَبُ مؤنّثةٌ كانّهم ذهبوا الى البادِيَة فلذلك قالوا العَرَبُ العارِبَةُ وصغّروه من غير إلحاق تاء فقالوا عُرَيْبٌ قال ابو الهِنْدىّ

* ومَكْنُ الضِبابِ طَعامُ العُرَيْبِ * ولا تَشْتَهِيهِ نُفوسُ العَجَمْ *

كانّهم عنوا الجِيلَ من الناس،

قال صاحب الكتاب ولا تثبت فى الرباعىّ الّا ما شذّ من نحو قُدَيْدِيمَةٍ ووُرَيِّئَةٍ،

قال الشارح فامّا الاسم الرباعىّ فانّ تاء التأنيث لا تظهر فى مصغّره اذا لم تكن ظاهرةً فى مكبّره لانّها اثقلُ والحرفُ الرابع ينزل عندهم منزلةَ عَلَم التأنيث لطُول الاسم به ألا ترى انّه صار عِدّةُ عُنَيِّقٍ بغير هاء كعدّة قُدَيْمَةٍ ورُجَيْلَةٍ بالهاء، وقد شذّ اسمان من الرباعىّ قالوا قُدَيْدِيمَةٌ ووُرَيِّئَةٌ تصغيرُ قُدّامٍ ووراءَ قال الشاعر * يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزاءِ مَسْمُومُ * وقال الاخر

* قُدَيْدِيمَةَ التَجْرِيبِ والحِلْمِ انّنى * أَرَى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَجارِبِ *

وذلك لانّ سائر الظروف مذكّرةٌ والبابُ فيها على التذكير فلو لم تظهر علامةُ التأنيث فى التصغير لم يكن على تأنيثِ واحد منهما دليلٌ، فان كان فى الرباعىّ المؤنّث ما يوجب التصغيرُ حذفَ حرف منه حتى يصيرَ على لفظ الثلاثىّ وجب ردُّ التاء كقولك فى تصغيرِ سَماءٍ سُمَيَّةٌ لانّ الاصل سُمَيِّىٌ بثلاث ياءات فحُذفت واحدة منها كما قالوا فى تصغير عَطاءٍ عُطَىٌّ بحذف ياء فلمّا صار ثلاثىَّ الحروف زادوا التاء كما زادوها فى قُدَيْمَةٍ ولذلك لو صغّرتَ سُعادَ وزَيْنَبَ تصغيرَ الترخيم لقلت سُعَيْدَةٌ وزُنَيْبَةٌ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وامّا الالف فهى اذا كانت مقصورةً رابعةً ثبتت نحو حُبَيْلَى وسقطت خامسةً فصاعدًا كقولك جُحَيْجِبٌ وقُرَيْقِرٌ وحُوَيْلٍ فى جَحْجَبَى وقَرْقَرَى وحَوْلايا،

قال الشارح انّما تثبت الف التأنيث فى حُبَيْلَى وبُشَيْرَى لانّ الكلمة بها على اربعة احرف وأنت لا

تحذف فى التصغير من الاربعة شيئًا لانّه لم تخرج بها عن بناء التصغير وهو فُعَيْعِلٌ وصار كجُخَيْدِبٍ وجُخَيْدِبٍ الّا انّهم فتحوا الحرف الذى بعد ياء التصغير وكان القياسُ كسرَه على حدّ انكساره فى جُعَيْفِرٍ لانّ الف التأنيث تفتح ما قبلها كما انّ التاء كذلك فحُبَيْلَى بمنزلة حُبَيْلَةٍ فلو كسروا ما قبل الالف انقلبت ياءً والفُ التأنيث لا تكون منقلبةً لانّ انقلابها يُذْهب دلالتَها على التأنيث اذ التأنيث مستفادٌ من لفظ الالف فإن كانت الالف لغير التأنيث انقلبت ياءً لانّك تكسر ما قبلها كما تكسر فى الرباعىّ كقولك فى مَرْمًى مُرَيْمٍ وفى أَرْطًى أُرَيْطٍ فالالف فى مَرْمًى لامُ الكلمة وهى منقلبة عن ياء رَمَيْتُ والالف فى أَرْطًى زائدةٌ للالحاق والذى يدلّ على زيادتها قولُهم أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ اى قد دُبغ بالأرطى وهو شجر معروف ودليلُ كونها لغير التأنيث قولُهم أَرْطًى بالتنوين والفُ التأنيث لا يدخلها تنوينٌ وقولُهم فى الواحد أَرْطاةٌ ولو كانت للتأنيث لم تدخلها تاء التأنيث لانّ التأنيث لا يدخل على تأنيث ومثله مِعْزًى ومُعَيْزٍ لتنوينه ودخولِ التاء فى الواحدة نحو مِعْزاةٍ فامّا عَلْقى وذِفْرى وتَتْرى فمن نوّنها فالالفُ عنده للالحاق لا للتأنيث لانّ الف التأنيث لا تُنوَّن فلذلك تقول فى تحقيره عُلَيْقٍ وذُفَيْرٍ وتُتَيْرٍ ومنهم من لا يُنوِّن ويجعلها للتأنيث فهى ثابتةٌ فى التصغير كألف حُبْلَى فتقول عُلَيْقَى وذُفَيْرَى وتُتَيْرَى • وقول الشيخ اذا كانت مقصورةً رابعةً فإنّ فيه زيادةَ قَيْدٍ لا حاجةَ به اليه لانّها اذا كانت رابعة لم تكون الّا مقصورةً لانّ الف التأنيث فى حَمْراء ونحوها قبلها الفٌ اخرى للمدّ ولذلك كانت ممدودة فهى فى الحقيقة خامسةٌ • وامّا اذا وقعت الالف المقصورة خامسةً فانّك تحذفها فى التصغير أبدًا سواءٌ كانت للتأنيث او لغير تأنيث وذلك اذا كان قبلها اربعةُ احرف اصولٍ مثالُ ما كانت الفه للتأنيث قولك قُرَيْقِرٌ وجُحَيْجِبٌ فى تصغير قَرْقَرَى وهو اسمُ موضع وجَحْجَبَى اسم رجل والذى يدلّ انّ الالف فيهما للتأنيث امتناعُهما من الصرف وعدمُ دخول التنوين عليهما ومثالُ ما كان لغير التأنيث قولهم حُبَيْرِكٌ وصُلَيْخِدٌ فى تصغير حَبَرْكَى وهو ضربٌ من القُراد وقد استُعير للقصير وتصغيرِ صَلَخْدًى وهو الجَمَل القوىّ فهذا الضرب الفه زائدة للالحاق بسَفَرْجَلٍ وشَمَرْدَلٍ يدلّ على ذلك قولُهم للواحدة حَبَرْكاةٌ وللناقة صَلَخْداةٌ • وامّا حَوْلايا وهو اسم رجل فتقول فى تصغيره حُوَيْلِيٌّ لانّك تحذف الالف الاخيرة اذا كانت الفَ تأنيث مقصورةً فيبقى حَوْلايَ على خمسة احرف والرابعُ منها الفٌ فلا تسقط بل تُقلَب ياءً لانكسار اللام بعد ياء التصغير وتُدْغم فيما بعدها فيصير حُوَيْلِيٌّ والذى وقع فى نُسَخ الكتاب حُوَيْلٍ كانّه حذف الالف وما قبلها فبقى حَوْلًا ثمّ قُلبت

الالف ياء لانكسار ما قبلها فقال حُوَيْلٍ منقوصا والصوابُ ما ذكرناه متقدّمًا وانّما حذفوا الالف اذ وقعت خامسةً فصاعدًا فى هذا الباب لانّ بناء التصغير قد انتهى دونها والالفُ زائدةٌ فلم تكن لتكون بأقوى من الحرف الاصلىّ نحو لامِ سَفَرْجَلٍ وما أشبهها من الاصول واذا وجب حذفُ الاصل الاقوى فيما ذكرنا كان حذفُ الزائد أَوْلى لضَعْفه ‹ فان قيل فهلّا حذفتم الالف الممدودة فى مثل خُنْفُساء لانتهاء بناء التصغير دونها والّا فما الفرقُ بينهما قيل الالف الممدودة مشبَّهةٌ بتاء التأنيث فصارت لها مَزِيّةٌ وصارت مع الاوّل كاسمٍ ضُمّ الى اسمٍ ولذلك تسقطان فى التكسير فيقال خنفساء وخَنافِسُ كانّك قلت خُنْفَسَةٌ وخنافِسُ ومثلُها ياءُ النسبة والالف والنون الزائدتان كقولنا زُعَيْفِرانٌ فى زَعْفَرانٍ وسَلْهَبِىٌّ وسُلَيْهِبِىٌّ والمقصورةُ ليست كذلك لانّها حرفٌ ميّتٌ للسكون الذى يلزمها فحُذفت لانّها لا تُشْبِه الاسمَ الذى يُضَمّ الى الاسم بل هى متصلةٌ بما قبلها فتَنزّلت منزلةَ الجزء منه بدليل ثبوتها فى التكسير نحو قولك حُبْلَى وحَبالَى وسَكْرَى وسَكارَى ‹

فصل ٢٨٣

قال صاحب الكتاب وكلُّ زائدة كانت مَدّةً فى موضعِ ياء فُعَيْعِيلٍ وجب تقريرُها وإبدالُـهـا ياء إن لم تكنْها وذلك نحو مُصَيْبِيحٍ وكُرَيْدِيسٍ وقُنَيْدِيلٍ فى مِصْباحٍ وكُرْدُوسٍ وقِنْدِيلٍ ‹

قال الشارح اذا كان الاسم على خمسة احرف وفيه زيادةُ حرف من حروف المَدّ واللين وكانت الزائدةُ رابعةً فإنّ تلك الزيادة تثبت فى التصغير على حدّ ثبوتها فى التكسير لا تحذف من الاسم شيـئًا بل إن كانت الزيادة ياء أقررتَها على حالها وإن كانت الفًا او واوًا قلبتَها الى الياء لانكسار ما قبلها وسكونها فى نفسها وذلك فى قِنْدِيلٍ قُنَيْدِيلٌ وفى مِصْباحٍ مُصَيْبِيحٌ وفى كُرْدُوسٍ كُرَيْدِيسٌ والكردوس القطعة من الخيل وهذا معنى قوله وإبدالُها ياء إن لم تكنْها اى إن لم تكن المدّة ياء فانّك تقلبها ياء وانّما ثبتت المَدّةُ الزائدةُ اذا وقعت رابعةً لانّه موضعٌ يكثر فيه زيادةُ الياء عوضًا نحو قولك فى سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِيجٌ وفى فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِيدٌ واذا كنتَ تزيدها بعد ان لم تكن فاذا وجدتَها كانت أحقَّ بالثبات ‹

قال صاحب الكتاب وإن كانت فى اسم ثلاثىّ زائدتان وليست إحديهما إيّاها أبقيتَ أَذْهَبَهما فى الفائدة وحذفتَ أُختها فتقول فى مُنْطَلِقٍ ومُغْتَلِمٍ ومُضارِبٍ ومُقَدِّمٍ ومُهَوِّمٍ ومُحْمَرٍّ مُطَيْلِقٌ ومُغَيْلِمٌ

ومُضَيْرِبٌ ومُقَيْدِمٌ ومُهَيِّمٌ ومُحَيْمِرٌ وإن تَساوتا كنتَ مخيّرا فتقول فى قَلَنْسُوَةٍ وحَبَنْطًى قُلَيْنِسَةٌ او قُلَيْسِيَةٌ وحُبَيْنِطٌ او حُبَيْطٌ ء

قال الشارح قوله اذا اجتمع فى اسم ثلاثىّ زيادتان وليست احداهما ايّاها يريد ولم تكن احدى الزيادتَيْن المدّةَ التى تقع رابعةً فإنّ تلك لا تُحذَف فإن كانت احدى الزيادتَيْن أَلزمَ للاسم وأذهبَ فى الفائدة أبقيتَها وحذفتَ الاخرى وذلك قولك فى مُنْطَلِقٍ مُطَيْلِقٌ وفى مُغْتَلِمٍ مُغَيْلِمٌ فالميم والنون فى منطلق زائدتان لانّه من أَطلقتُه وكذلك الميم والتاء فى مغتلم لانّه من الغُلْمَة فلمّا صغّرتَهما أبقيتَ الميم فيهما وحذفتَ الزائدة الاخرى وهى النون او التاء وانّما كان إقرارُ الميم أَوْلى لأَمْرَيْن احدُهما انّ الميم أَلزمُ فى الزيادة ألا ترى انّ النون والتاء لا تُزادان فى الاسم الّا مع الميم وقد تزاد الميم وحدَها فى نحو مُكْرِمٍ ومُحْسِنٍ فكانت أَلزمَ من هذه الجهة الامر الثانى انّ الميم زيدت لمعنًى مُحصَّلٍ والنونُ والتاء ليستا كذلك فكانّ حذف الميم يُذْهِب دلالتَها ألا ترى انّ الميم زيدت فى الاسم للدلالة على اسم الفاعل والنون فى منطلق والتاء فى مغتلم انّما جِىءَ بهما بحُكْمِ جَرَيانهما على الفعل ألا ترى انّ النون والتاء كانتا موجودتَيْن فى انطلق واغتلم ولم تكن الميم موجودة فى الفعل فلمّا اضطُررنا الى حذف احدى الزائدتَيْن لئلّا يخرج عن بِنْيَة التصغير كان حذفُ ما له قَدَمٌ راسخةٌ فى الزيادة وأَقَلّهما فائدةً أَوْلى بالحذف وكذلك ما كان نحوَهما من ذوات الثلثة وفيه زيادتان وذلك نحو مُضارِبٍ ومُقَدِّمٍ ومُهَوِّمٍ ومُحْمَرٍّ حُذفت من مُضارِبٍ الالف حتى رجع الى الاربعة ثمّ صُغّر تصغيرَ الاربعة ومُقَدِّمٌ المحذوف منه احدى الدالَيْن وامّا مُهَوِّمٌ فاحدى الواوَيْن زائدةٌ فحُذفت ثمّ زيد عليها ياء التصغير فصارت مُهَيْوِمٌ فقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير وأُدْغمت فيها ياء التصغير وامّا مُحْمَرٌّ فالميم الاولى واحدى الراءَيْن زائدةٌ لانّه من الحُمْرة فحُذفت الراء الزائدة فبقى مُحْمَرٌ على اربعة احرف مثلُ جُخْدَبٍ فقيل فيه مُحَيْمِرٌ كما تقول جُخَيْدِبٌ هذا اذا ترجّحت احدى الزيادتَيْن على الاخرى ء فأمّا اذا تساوتا فى اللزوم والفائدة كنتَ مُخيَّرًا أيّهما شئتَ حذفتَ فتقول فى تحقير قَلَنْسُوَةٍ قُلَيْسِيَةٌ بحذف النون وإن شئت قُلَيْنِسَةٌ باثبات النون وحذف الواو وذلك انّ الواو والنون زائدتان فيه أمّا الواو فلانّها لا تكون اصلًا فى الثلثة فصاعدًا وامّا النون فزائدةٌ ايضا لانّها لا تكون ثالثةً ساكنةً الّا زائدةً كنون شَرَنْبَثٍ وعَصَنْصَرٍ ومجراهما فى الزيادة واحدٌ فلذلك كنتَ مخيّرا فى حذف أيّهما شئتَ ء وتقول فى تحقير حَبَنْطًى وهو القصير حُبَيْنِطٌ وإن شئت حُبَيْطٌ وذلك انّ النون

والالف زائدتان للالحاق بسَفَرْجَلٍ فهما سِيّان لا مَزِيّةَ لاحداهما على الاخرى والذى يدلّ على زيادتهما انّ النون قد اطّردت زيادتُها اذا وقعت ثالثةً ساكنةً نحوَ شرنبث وعصنصر وسَجَنْجَلٍ وأمّا الالف فلانّها لا تكون مع ثلثة احرف اصولٍ فصاعدًا الّا زائدةً وسُمع فيها التنوين فلا تكون للتأنيث وكان الالحاق معنًى مقصودًا فحُملت عليه فاذا صغّرته فإن شئت حذفتَ النون وأبقيت الالف الّا انّك تقلب الالف ياءً لانكسار الطاء قبلها فقلت هذا حُبَيْطٍ ومررت بحُبَيْطٍ ورأيت حُبَيْطِيًا وإن شئت حذفت الالف فقلت حُبَيْنِطٌ يا هذا وحذفُ الالف أحبُّ الىّ لتطرّفها ؛

قال صاحب الكتاب وإن كُنّ ثلثًا والفضلُ لإحديهنّ حُذفت أُختاها فتقول فى مُقْعَنْسِسٍ مُقَيْعِسٌ وامّا الرباعىّ فتحذف منه كلّ زائدة ما خلا المَدّةَ الموصوفةَ تقول فى عَنْكَبُوتٍ عُنَيْكِبٌ وفى مُقْشَعِرٍّ قُشَيْعِرٌ وفى إحْرِنْجامٍ حُرَيْجِيمٌ ؛

قال الشارح قوله وإن كنّ ثلاثًا اى ان كان فى الاسم الثلاثىّ ثلاثُ زيادات ولإحداهنّ فضلٌ ومَزِيّةٌ على أُخْتَيْها أَبقيتَ ذاتَ المزيّة وحذفتَ أُختيها نحوَ مُقْعَنْسِسٍ اذا صغّرته قلت مُقَيْعِسٌ حذفتَ النون واحدى السينَيْن وأبقيت الميم لانّها تدلّ على الفاعل كما أبقيتَها فى مُغَيْلِمٍ ومُطَيْلِقٍ تصغيرِ مُغْتَلِمٍ ومُنْطَلِقٍ هذا مذهب سيبويه وكان ابو العبّاس المبرّد يقول قُعَيْسِسٌ لانّ مقعنسسًا ملحقٌ بمُحْرَنْجِمٍ وأنت تقول فى محرنجم حُرَيْجِمٌ فكذلك فى مُقْعَنْسِسٍ لانّ حكم الزائد فيه حكمُ الاصل والمذهبُ الاوّل هو المختار لانّ المحذوف فى مقيعس مع النون السينُ وهى زائدة والمحذوف فى محرنجم الميم الاولى وحدَها لانّ الثانية اصلٌ فلم تُحذف ؛ وامّا الرباعىّ فاذا كان فيه زائدٌ حذفته فى التحقير وتُبْقى الاصول فيقع التحقيرُ عليها فتقول فى سُرادِقٍ سُرَيْدِقٌ بحذف الالف لانّها زائدة وتقول فى جَحَنْفَلٍ جُحَيْفِلٌ بحذف النون لانّها زائدة وتقول فى مُدَحْرِجٍ دُحَيْرِجٌ بحذف الميم لانّه ليس هناك زائدةٌ سواه وكذلك تقول فى عَنْكَبُوتٍ عُنَيْكِبٌ بحذف الواو والتاء لانّهما زائدان كقولك فى معناه عَنْكَبٌ وتقول فى مُقْشَعِرٍّ قُشَيْعِرٌ لانّ الميم واحدى الراءَيْن زائدة أمّا الميم فلانّها ليست موجودة فى اقْشَعَرَّ واحدى الراءين لانّ الفعل لا يكون على اكثر من اربعة احرف وكذلك تقول فى تحقير مُحْرَنْجِمٍ حُرَيْجِمٌ لانّ الميم زائدة وكذلك تقول فى تصغير إحْرِنْجامٍ حُرَيْجِيمٌ فتصير حاله فى حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم وتُخْلِد فى الفرق الى القرائن ؛ وقوله ما خلا المَدّةَ الموصوفةَ يريد انّ المدّة اذا وقعت زائدةً رابعةً فانّها تثبت ولا تُحذف على ما تقدّم ألا تراك تقول فى سِرْداحٍ سُرَيْديحٌ وفى جُرْمُوقٍ

جُرَيْمِيقٌ وفى قِنْدِيلٍ قُنَيْدِيلٌ لانّه لا يخرج بهذه الزيادة عن بناء فُعَيْعِيلٍ فاعرفه ٭

فصــــل ٢٨٤

قال صاحب الكتاب ويجوز التعويضُ وتركُه فيما يُحذَف من هذه الزوائد والتعويضُ أن يكون على مثال فُعَيْعِلٍ فيُصارَ بزيادةِ الياء الى فُعَيْعِيلٍ وذلك قولك فى مُغْتَلِمٍ مُغَيْلِيمٌ وفى مُقْدِمٍ مُقَيْدِيمٌ وفى عَنْكَبٍ عُنَيْكِيبٌ وكذلك البَواقِى فإن كان المثالُ فى نفسه على فُعَيْعِيلٍ لم يكن التعويضُ ٭

قال الشارح أنت مخيّرٌ فى التعويض وتركه فيما حُذف منه شىء سواءٌ كان المحذوف اصلا او زائدا نحوَ قولك فى سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجٌ وإن شئت سُفَيْرِيجٌ وفى مُغْتَلِمٍ مُغَيْلِمٌ وإن شئت مُغَيْلِيمٌ وفى مُقْدِمٍ مُقَيْدِمٌ وإن شئت مُقَيْدِيمٌ وفى عَنْكَبٍ عُنَيْكِبٌ وإن شئت عُنَيْكِيبٌ فالتعويضُ خيرٌ لما لحقه من الإيهان بالحذف مع الوَفاء ببناء المصغّر وعدمِ الخروج عنه وتركُ التعويض جائزٌ لانّ الحذف انّما كان لضرب من التخفيف وفى التعويض نقضٌ لهذا الغرض هذا اذا لم يكن المثالُ على فُعَيْعِيلٍ فأنت تُعوّض من المحذوف فيصير على مثاله فامّا اذا كان المثال بعد الحذف على مثال فُعَيْعِيلٍ فلا سبيلَ الى التعويض لانّه يُخْرِجه عن أبنية التصغير وذلك قولك فى تحقير عَيْطَمُوسٍ وهى من النساء التامّة الخَلْق وكذلك من الابل عُطَيْمِيسٌ وفى عَيْسَجُورٍ وهى من النوق الصُلْبة عُسَيْجِيرٌ وذلك لانّ الواو والياء فيهما زائدان والاسمُ بهما على ستّة احرف فلو حذفت الواو لزمك حذفُ الياء ايضا لانّه يبقى على خمسة احرف وليس الرابع حرفَ مدّ فحُذف الاوّل وهو الياء اذ لا يلزم حذفُ الواو لانّه يصير كجُرْموقٍ وجُرَيْميقٍ واذا صار بعد الحذف على مثال فُعَيْعِيلٍ لم يكن الى التعويض سبيلٌ لانّه يخرج به عن ابنية التصغير فاعرفه ٭

فصــــل ٢٨٥

قال صاحب الكتاب وجمعُ القِلّة يحقّر على بنائه كقولك فى أَكْلُبٍ وأَجْرِبَةٍ وأَجْمالٍ ووِلْدَةٍ أُكَيْلِبٌ وأُجَيْرِبَةٌ وأُجَيْمالٌ ووُلَيْدَةٌ ٭

قال الشارح المراد بتحقير الجمع تقليلُ عدده والجمع جمعان جمعُ تصحيحٍ وجمعُ تكسيرٍ فما كان من الجمع صحيحًا بالواو والنون نحوَ الزيدين والعمرين او بالالف والتاء نحوَ الهندات والمسلمات فإنّ تحقيرَ هذا

وما كان نحوه على لفظه تقول هؤلاء الزُّبَيْدون ورأيت الزُّبَيْديِينَ وهؤلاء المُسَيْلِماتُ ورأيت المُسَيْلِماتِ وذلك لانّا لو صغّرنا جمعًا من جموع الكثرة لرددناه الى الواحد ثمّ نجمعه جمعَ السلامة فلأن يبقى ما كان مجموعًا جمعَ السلامة على لفظه فى التحقير أَوْلى وأَحْرَى ‹ وامّا ما كان جمعًا مكسّرًا فهو على ضربَيْن جمعُ قلّة وجمعُ كثرة وأبنيةُ القلّة اربعةٌ أَفْعُل وأَفْعِلَة وأَفْعال وفِعْلَة فاذا صغّرتَ شيئًا من ذلك صغّرته على لفظه فتقول فى أَكْلُب وأَكْعُب أُكَيْلِبٌ وأُكَيْعِبٌ وفى أَجْرِبَة وأَقْفِزَة أُجَيْرِبَةٌ وأُقَيْفِزَةٌ وفى أَجْمالٍ وأَعْـدالٍ أُجَيْمالٌ وأُعَيْدالٌ وفى وِلْدَة وغِلْمَة وُلَيْدَةٌ وغُلَيْمَةٌ ‹

قال صاحب الكتاب وامّا جمعُ الكثرة فله مذهبان احدهما ان يُرَدَّ الى واحده فيصغَّر عليه ثمّ يُجْمَعَ على ما يستوجبه من الواو والنون او الالف والتاء او الى بناء جمعِ قلّة إن وُجد له وذلك قولك فى فِتْيانٍ فُتَيُّونَ او فُتَيَّةٌ وفى أَذِلّاءَ ذُلَيِّلُونَ او أُذَيْلَّةٌ وفى غِلْمانٍ غُلَيِّمُونَ او غُلَيْمَةٌ وفى دُورٍ دُوَيْراتٌ او أُدَيْرٌ وتقول فى شُعَراءَ شُوَيْعِرون وفى شُسُوعٍ شُسَيْعاتٌ ‹

قال الشارح امّا ما كان من ابنية جمع الكثرة وهو ما عدا ما ذُكر فلك فى تحقيره مذهبان أنت مخيَّرٌ فيهما احدُهما ان تردّه الى واحده ثمّ تصغّره وتجمعه بالواو والنون إن كان مذكّرا يعقل وبالالف والتاء ان كان مؤنّثا او غيرَ عاقل وذلك قولك فى تحقير رِجالٍ رُجَيْلُونَ وفى شُعَراءَ شُوَيْعِرُونَ تردّهما الى رَجُلٍ وشاعِرٍ ثمّ تصغّره على رُجَيْلٍ وشُوَيْعِرٍ ثمّ تُلْحِقه الواوَ والنونَ لانّه مذكّرٌ ممّن يعقل ولو صغّرت نحوَ جِفانٍ وقِصاعٍ ودَراهِمَ ودَنانيرَ لقلت جُفَيْناتٌ وقُصَيْعاتٌ ودُرَيْهِماتٌ ودُنَيْنِيراتٌ لانّك رددتَها الى الواحد وواحدُ جِفانٍ وقِصاعٍ جَفْنَةٌ وقَصْعَةٌ مؤنّثتان وجمعُ المؤنّث بالالف والتاء وواحدُ الدراهم والدنانـير دِرْهَمٌ ودينارٌ فصغّرتهما على دُرَيْهِمٍ ودُنَيْنِيرٍ ثمّ تُلْحِقهما الالف والتاء لانّهما لا يعقلان وغيرُ العاقل فى حكم المؤنّث والثانى أن تنظر فإن كان له فى التكسير بناءُ قلّة رددتَه اليه فتقول فى تصغير فِتْيانٍ فُتَيَّةٌ رددته الى فِتْيَة ثمّ صغّرته لانّه بناءُ قلّة وإن شئت قلت فُتَيُّونَ فتردّه الى الواحد وتـصـغّـره ثمّ تجمعه بالواو والنون وتقول فى أَذِلّاءَ أُذَيْلَّةٌ رددته الى أَذِلَّة لانّه بناءُ قلّة من قوله تعالى وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ وإن شئت ذُلَيِّلُونَ تردّه الى الواحد وهو ذَليلٌ وتصغّره ثمّ تجمعه بالواو والنون لانّه مذكّرٌ يعقل ومثله لو صغّرت نحو كِلابٍ وفُلُوسٍ لجاز ان تقول كُلَيْباتٌ وأُكَيْلِبٌ وفُلَيْساتٌ وأُفَيْلِسٌ لانّه له بناءُ كثرة وبناءُ قلّة فإن شئت أتيت ببناء القلّة وإن شئت رددته الى الواحد وتصغّره عليه ثمّ تجمعه بالالف والتاء لانّه لا يعقل ولو صغّرت نحو جَرْحَى وحَمْقَى وهَلْكَى لقلت جُرَيْحُونَ

وأُحَيْمِقُونَ وهُوَيْلِكُون إن اردت المذكّر وجُرَيْجات وحُمَيْقاوات وهُوَيْلِكات إن اردت المؤنّث لانّ هذا الجمع يصلح للمذكّر والمؤنّث وانّما لم يُصغّر جمعَ الكثرة على لفظه لانّه بناء يدلّ على الكثرة والتصغير انّما هو تقليل العدد فلم يجز الجمع بينهما لتضادّ مدلولهما وتناقض الحال فيهما اذ كنت مُقلِّلًا بلفظ التصغير مُكثِّرًا بلفظ الجمع ٭

قال صاحب الكتاب وحكمُ اسماء الجموع حكمُ الآحاد تقول قُوَيْمٌ ورُهَيْطٌ ونُفَيْرٌ وأُبَيْلَةٌ وغُنَيْمَةٌ ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ هذه الاسماء اسماء الجمع وليست بجموعٍ كُسّر عليها الواحد فيجرى حكمُها على حكم الآحاد فلذلك تُصغّر على لفظها فتقول فى قَوْمٍ قُوَيْمٌ وفى رَهْطٍ رُهَيْطٌ كما تقول فى فَلْسٍ فُلَيْسٌ وتقول فى نَفَرٍ نُفَيْرٌ كما تقول فى جَمَلٍ جُمَيْلٌ وتقول فى ابلٍ أُبَيْلَةٌ وفى غَنَمٍ غُنَيْمَةٌ تُلْحِقها تاء التأنيث لانّها مؤنّثة كما تقول فى قَدَمٍ قُدَيْمَةٌ ولو جمعتَ قَوْمًا ورَهْطًا فقلت أَقْوامٌ وأَراهِطُ لقلت فى التحقير أُقَيّامٌ فتصغّره على لفظه لانّه بناء قلّة وتقديرُه أُقَيْوامٌ فتقلب الواو ياء لوقوع ياء التصغير قبلها فيصير أُقَيّامٌ بياء مشدّدة وتقول فى أَراهِطَ رُهَيْطُونَ تردّه الى واحده ثمّ تجمعه بالواو والنون وحكى ابن السرّاج فيه أَرْهُطًا فعلى هذا يجوز تصغيرُه عليه فتقول أُرَيْهِطٌ فاعرفه ٭

فصــل ٢٨٦

قال صاحب الكتاب ومن المصغّرات ما جاء على غيرِ واحده كأُنَيْسِيانٍ ورُوَيْجِلٍ وآتيك مُغَيْرِبانَ الشمس وعُشَيّانًا وعُشَيْشِيَةً ومنه قولهم أُغَيْلِمَةٌ وأُصَيْبِيَةٌ فى صِبْيَةٍ وغِلْمَةٍ ٭

قال الشارح هذه ألفاظ قد شذّت عن القياس وجاءت على غير بناء المكبّر فهى فى التصغير كالملامح والمذاكير فى التكسير فمن ذلك أُنَيْسِيانٌ تصغيرُ انْسانٍ زادوا فى المصغّر ياء لم تكن فى مكبّره كانّهم صغّروا انْسِيانًا وانسيانٌ غيرُ معروف ومن ذلك قولهم رُوَيْجِلٌ فى تصغير رَجُلٍ وقياسُه رُجَيْلٌ كانّهم صغّروا راجِلًا فى معنى رَجُلٍ وإن لم يظهر به استعمالٌ كما قالوا رَجُلٌ فى معنى راجلٍ قال الشاعر

* أَمَا أُقاتِلُ عن دِينى على فَرَسى * او هٰكذا رَجُلًا إلّا بأَصْحابى *

فكانّهم صغّروا لفظًا ويريدون آخر والمعنى فيهما واحد وقالوا آتيك مُغَيْرِبانًا وعُشَيّانًا وعُشَيْشِيَةً فأرادوا بمُغَيْرِبانٍ تصغيرَ المَغْرِب وليس ذلك بقياس والقياسُ مُغَيْرِبٌ وانّما جاؤا به كانّهم ارادوا مَغْرِبانٌ

واما عُشَيّانٌ وعُشَيْشِيَةٌ فهو تصغير عَشِيَّةٍ على غير قياس فعُشَيّانٌ كانّه تصغيرُ عَشْيانٍ مثل سَعْدانٍ فزيدت ياء التصغير ثالثةً وبعدها الياء التى هى لامٌ فأُدغمت فيها فصارت ياءً مشدّدةً واما عُشَيْشِيَةٌ فكانّه تصغير عشاةٍ فلمّا صُغّر وقعت ياء التصغير بين الشينَيْن ثمّ قُلبت الالف ياءً لانكسار ما قبلها فصار عُشَيْشِيَةً وقالوا أُغَيْلِمَةٌ وأُصَيْبِيَةٌ فى تصغير غِلْمَةٍ وصِبْيَةٍ كانّهم صغّروا أَغْلِمَةً وأَصْبِيَةً وذلك انّ غُلامًا فُعالٌ مثلُ غُرابٍ وصَبِىٌّ فَعيلٌ مثل قَفيزٍ وبابُ فُعالٍ وفَعيلٍ ان يُجمع فى القلّة على أَفْعِلَةٍ مثل أَغْرِبَةٍ وأَقْفِزَةٍ فكانّهم لمّا ارادوا التصغير صغّروه على اصل الباب اذ التصغيرُ ممّا يردّ الاشياء الى اصولها قال الشاعر

* ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِى الذين كانّهم * حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَرَبَّةِ وُقَّعُ *

فصل ٢٨٧

قال صاحب الكتاب وقد يُحقَّر الشيء لدُنُوّه من الشيء وليس مثلَه كقولك هو أُصَيْغِرُ منك انّما اردتَ ان تُقلّل الذى بينهما وهو دُوَيْنَ ذلك وفُوَيْقَ هذا ومنه أُسَيِّدُ اى لم يبلغ السَوادَ وتقول العرب اخذتُ منه مُثَيْلَ هاتَيّا ومُثَيْلَ هاذَيّا ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ التصغير تقليلٌ وتحقيرٌ وقوله لدُنُوّه من الشيء اى لقُرْبه ممّا اضيف اليه وانّما أخبرتَ انّهما يفترقان بشيء يسير اى مُنْحَطّ عنه وجملةُ الامر انّ المصغّر على ثلثة أضرب تصغيرٌ مُبْهَمٌ كقولك زُيَيْدٌ وعُمَيْرٌ ونحوِهما من الاعلام أخبرتَ بحقارة المسمّى من غير افادةِ ما أوجب الحقارةَ له وتصغيرٌ موضحٌ وذلك فى الصفات كقولك عُوَيْلِمٌ وزُوَيْهِدٌ تريد انّ عِلْمه وزُهْده قليل ومثلُه عُطَيْطِيرٌ وبُزَيْزِيزٌ فى تصغير عَطّارٍ وبَزّازٍ تريد ضُعْفَ صَنْعتهما فى العِطْر والبَزّ وكذلك ما كان نحوَهما من الصفات مثلُ أُحَيْمِرُ وأُسَيْوِدُ تريد انّه قد قارَبَ الحُمْرَةَ والسَوادَ وليس بالكامل التامّ فيه الثالث هو ما اشتمل عليه هذا الفصلُ وهو تصغير الشيء لدُنُوّه من الشيء وقُرْبه ممّا اضيف اليه على ما ذكرنا وذلك نحو قولك هو أُصَيْغِرُ منك وذلك انّك لو قلت هو أصغرُ منك احتمل ان يكون التفاوت بينهما يسيرا وان يكون كثيرا فأوضحتَ بالتصغير انّه قليل وانّه يكاد يكون مثله فى الصِغَر وكذلك الأمكنةُ نحو الجهات الستّ كقولك هو فوقَ زيد وتحتَ خالد ودونَ بكر فيحتمل ان يكون بكثير

وان يكون بقليل فاذا قلت فُوَيْقَ زيد وتُحَيْتَهُ ودُوَيْنَهُ فلا يجوز ان يكون الّا بقليل وكذلك لو قال آتيك قبل طلوع الشمس فجاءه فى الليل لم يكن مُخْلِفًا ولو قال قُبَيْلَ طلوع الشمس لزم ان يكون بعد طلوع الفَجْرِ ونحوِه ممّا قارَبَ طلوعَ الشمس فاعرفه ٭

فصــــل ٢٨٨

قال صاحب الكتاب وتصغيرُ الفعل ليس بقياس وقولُهم ما أُمَيْلِحَهُ قال الخليل انّما يعنون الذى تَصِفُه بالمَلْح كانّك قلتَ زيدٌ مُلَيِّحٌ شبّهوه بالشىء الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئًا آخَرَ نحوَ قولك بنو فلان يَطَؤُهم الطريقُ وصِيدَ عليه يومان ٭

قال الشارح انّما كان القياس يأبى تصغيرَ الفعل لانّ الغرض من التصغير وصفُ الاسمِ بالصِغَرِ والمرادُ المسمّى والاسماء علاماتٌ على المسمّيات فصُغّرت ألفاظها لتكون دليلا على صِغَرِ المسمّيات والافعالُ ليست كذلك انّما هى إخباراتٌ وليست بسِماتٍ كالاسماء فلم يكن للتصغير فيها معنًى كما لم يكن لوصفها معنًى والذى يؤيّد عندك بُعْدَ الفعل من التصغير انّ اسمَ الفاعل اذا كان للحال او الاستقبال نحوَ قولك هذا ضاربٌ زيدا فاذا صغّرته بطل عملُه فلا تقول هذا ضُوَيْرِبٌ زيدا لِبُعْدِه بالتصغير عن الافعال وغَلَبَةِ الاسميّة عليه واذا كان كذلك فتصغيرُ فعل التعجّب من قوله

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا * من هُؤُلَيّائِكُنَّ الضالِ والسَمُرِ *

شاذّ خارجٌ عن القياس وذلك انّهم ارادوا تصغيرَ فاعلِ فِعْلِ التعجّب وهو ضمير يرجع الى مَا فلم يجز تصغيرُ الضمير لانّه مستترٌ لا صورةَ له مع انّ المضمرات كلّها لا تُصغّر كما لا توصَف لشَبَهِها بالحروف ولم يُمكنهم تصغيرُ ما يرجع اليه الضميرُ وهو مَا لكونه مبنيًّا على حرفَيْن ولم يُسمَع العدول عنه الى ما هو فى معناه لئلّا يبطل معنى التعجّب ولم يُصغّروا مفعول الفعل لانّ الفعل له فى الحقيقة ألا ترى انّك اذا قلت ما أَمْلَحَ زيدا كانّك قلت مَلُحَ زيدٌ جدًّا لانّك لو صغّرته ربّما تُوهّم انّ صِغَرَه لم يكن من جهة المَلاحة انّما هو من جهة اخرى فعند ذلك صغّروا لفظ الفعل والمراد الفاعل فقولُك ما أُمَيْلِحَ زيدًا كانّك قلت زيدٌ مُلَيِّحٌ وشَبَّهَه الخليلُ وسيبويه بقولهم بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ وصِيدَ عليه يومان والمراد يطؤهم اهلُ الطريق الذين يمرّون عليه فحذف اهلا وأقام الطريقَ مُقامه ومعنَى يطؤهم الطريق

اى بُيُوتُهم على الطريق فمَن جاز فيه رآهم وثقُل عليهم وقوله صِيدَ عليه يومان معناه صِيدَ عليه الصَّيْدُ يومَيْن فحُذف الصيد وأُقيم اليومان مقامه وانّما يفعلون ذلك فيما لا يُلْبِس فاعرفه ،

فصـــل ٢٨٩

قال صاحب الكتاب ومن الاسماء ما جرى فى الكلام مصغَّرًا وتُرِك تكبيرُه لانّه عندهم مستصغَرٌ وذلك نحوُ جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ وكُمَيْتٍ وقالوا جِمْلانٌ وكِعْتانٌ وكُمْتٌ فجاءوا بالجمع على المكبَّر كانّها جمعُ جُمَلٍ وكُعَتٍ وأَكْمَتَ ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء اسماءٌ نطقوا بها مصغَّرةً لانّها عندهم مستصغَرةٌ فاكتفوا بلفظ المصغَّر عن المكبَّر فمن ذلك قولهم جُمَيْلٌ وهو طائر صغير شبيهٌ بالعُصْفور وكُعَيْتٌ وهو البُلْبُل وقيل شبيهٌ بالبلبل وليس ايّاه وقد كسّروهما على لفظ المكبّر فقالوا جِمْلانٌ وكِعْتانٌ كانّهم قدّروا المكبّر على فُعَلٍ نحو جُمَلٍ وكُعَتٍ كصُرَدٍ ونُغَرٍ ثمّ قالوا جِمْلانٌ وكِعْتانٌ كصِرْدانٍ ونِغْرانٍ وذلك انّ المصغّر لا يُكسَّر على بناء الكثرة كما انّ ما كُسّر على بناء الكثرة لا يُصغَّر لما ذكرناه من انّ بناء التكسير يدلّ على الكثرة وتصغيرُه يدلّ على القلّة فبينهما تنافٍ واذا كُسّر انّما يكون التكسير للمكبّر وإن لم يُلفَظ به ، وامّا كُمَيْتٌ فهو لفظ يقع على المذكّر والمؤنّث وقد ورد مصغَّرًا لا يكاد يُنطَق بمكبّره وهو تصغيرُ الترخيم بحذف الزوائد كما قالوا فى أَشْقَرَ شُقَيْرٌ وفى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ والكُمْتَةُ لَوْنٌ يقصُر عن سَواد الأدْهم ويزيد على حُمْرة الأشقر وهو بين الحمرة والسواد قال سيبويه سألتُ الخليل عن كُمَيْتٍ فقال انّما صُغِّر لانّه بين السواد والحمرة كانّه لم يخلُص له واحدٌ منهما فهو قريب من كلّ واحد منهما فصُغّر ليدلّ على ذلك المعنى فهو كدُوَيْنَ زيدٍ وقد جمعوه على كُمْتٍ فى المذكّر والمؤنّث كما قالوا شُقْرٌ وسُودٌ فى المذكّر والمؤنّث جاءوا بالتكسير على المكبّر كانّهم جمعوا أَكْمَتَ وكَمْتاءَ كما قالوا جِمْلانٌ وكِعْتانٌ فجاءوا به على المكبّر ، وقالوا لما يجىء فى آخر الخيل سُكَّيْتٌ وسُكَيْتٌ فامّا سُكَّيْتٌ فهو فُعَّيْلٌ كجُمَّيْزٍ وعُلَّيْقٍ وامّا سُكَيْتٌ فهو تصغيرٌ على الترخيم فاعرفه ،

فصـــل ٢٩٠

قال صاحب الكتاب والاسماء المركّبة يُحقَّر الصدرُ منها فيقال بُعَيْلَبَكّ وحُضَيْرَمَوْتُ وخُمَيْسَةَ عَشَرَ ،

قال الشارح اذا صغّرتَ اسما مركّبا من اسمَين جُعلا اسما واحدا فالطريقُ فيه ان تصغّر الصدرَ ثمّ تُتْبِعه الثانى كما تفعل قبل التصغير من التركيب وذلك لانّ المعامَلة مع الاوّل والثانى كالتتمّة له فمحلُّ الثانى من الاوّل محلُّ المضاف اليه من المضاف فكما انّك اذا حقّرت مضافا من نحو عَبْد زيد وطَلْحة عمرو انّما تحقّر الاوّل دون الثانى من نحو عُبَيْد زيد وطُلَيْحة عمرو كذلك تقول هذا بُعَيْلَبَكّ وحُضَيْرَمَوْت ومُعَيْديكَرِب لانّ المضاف والمضاف اليه والمركّبَيْن بمنزلة اسم واحد طويل كعَنْتَرِيس فكما تقول عُنَيْتِرِيس كذلك تقول حُضَيْرَمَوْت فيحلّ موت من حضر محلّ ريس من عنتريس من حيث كان تمامًا له ومثله خمسة عشر لانّه مركّبٌ مثلُه فتقول هذا خُمَيْسَةَ عَشَرَ فتصغّر الاوّل وتُتْبِعه الثانى سواء فى ذلك اردتَ العدد او سمّيتَ به وتقول فى اِثْنَا عَشَرَ واِثْنَتَا عَشْرَة ثُنَيّا عشر وثُنَيَّتَا عشرة لانّ محلّ عشر من اثنى عشر محلُّ النون من اثنَيْن وقد مضى بيانُ ذلك ٭

فصل ٣٩١

قال صاحب الكتاب وتحقيرُ الترخيم أَن تحذف كلّ شىء زيدَ فى بَنات الثلثة والاربعة حتّى يصيرَ الاسمُ على حروفه الاصولِ ثمّ تُصغّره كقولك فى حارِث حُرَيْث وفى أَسْوَد سُوَيْد وفى خَفَيْدَدٍ خُفَيْد وفى مُقْعَنْسِس قُعَيْس وفى قِرْطاس قُرَيْطِس ٭

قال الشارح معنى تصغير الترخيم ان تحذف زوائدَ الاسم فى التحقير بحيث لا يبقى الّا الاصولُ ثلاثيّا كان الاسمُ او رباعيّا كانّهم آثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده لما يحدث فى الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير فتقول فى تحقير مُحَمَّد حُمَيْد لانّ الميم الاولى زائدة واحدى الميمَيْن الثانيتَيْن فتحذفهما فتقول فى تحقير أَحْمَد حُمَيْد ايضا بحذف الهمزة لا غيرُ لانّها الزائدة وتقول فى تحقير مَحْمود حُمَيْد بحذف الميم والواو لانّهما زائدتان ولا تُبالى الإلباسَ ثقةً بالقرائن فعلى هذا تقول فى حارِث حُرَيْث حذفتَ الالف لانّها زائدة وبقّيتَ الاحرف الاصولَ التى هى الحاء والراء والثاء فصُغّر عليها وتقول فى أَسْوَد سُوَيْد بحذف الهمزة لانّها هى الزائدة ولا فرقَ بين ان تكون الزيادة للالحاق او لغير الالحاق وقالوا فى خَفَيْدَد خُفَيْد حذفوا الياء واحدى الدالَيْن لانّهما زائدتان للالحاق بسَفَرْجَل والخفيدد الخفيف من الظِلْمان وقالوا فى مُقْعَنْسِس قُعَيْس بحذف الميم والنون واحدى السينَيْن لانّها

زوائدُ للالحاق بمُحْرَنْجِم، وبنات الاربعة فى ذلك بمنزلة بنات الثلثة تحذف الزوائدَ حتى تصير على مثال فُعَيْعِلٍ فتقول فى مُدَحْرِجٍ دُحَيْرِجٌ وفى مُحْرَنْجِمٍ حُرَيْجِمٌ وفى جُمْهُورٍ جُمَيْهِرٌ ولا فرقَ فى بنات الاربعة بين تصغيرِ الترخيم وغيره الّا انّ ياء العوض لا تدخل تصغيرَ الترخيم وتدخل غيرَه فتقول دُحَيْرِيجٌ وحُرَيْجِيمٌ وجُمَيْهِيرٌ ولا تقوله اذا كان مرخّماً، وقال الفرّاء فى هذا التصغير انّ العرب انّما تفعل ذلك فى الاسماء الأعلامِ كما كان الترخيم فى النداء كذلك فعلى هذا لو صغّرنا حارثًا او أَسْوَدَ عَلَمَيْن لقلنا حُرَيْثٌ وسُوَيْدٌ فى الترخيم ولو صغّرناهما قبل النقل والتسمية لم نقل الّا حُوَيْرِثٌ وأُسَيِّدٌ ولم يفرق اصحابُنا بين هذيْن وذكر فى بعض الامثال عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ يريد تصغير أَحْمَقَ فاعرفه،

فصــل ٣٦٣

قال صاحب الكتاب ومن الاسماء ما لا يُصغَّر كالضمائر وأَيْنَ ومَتَى وحَيْثُ وعِنْدَ ومَعَ وغَيْرٍ وحَسْبُ ومَنْ ومَا وأَمْسِ وغَدٍ وأَوَّلَ مِنْ أَمْسِ والبارِحَةَ وأَيّامِ الأُسْبوع والاسمِ الذى بمنزلة الفعل لا تقول هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا،

قال الشارح اعلم انّ من الاسماء ما لا يجوز تصغيرُه كما لا يجوز وصفُه فمن ذلك المضمرات نحوُ أَنَا وأَنْتَ وهُوَ فلا تقول فى أَنَا أُنَيّ وفى نَحْنُ نُحَيْن وذلك لأمورٍ احدُها انّ المضمرات تجرى مجرى الحروف فى عدم قيامها بأنفسها وافتقارِها الى غيرها فلا تحقّر كالحروف الثانى انّ اكثر الضمائر على حرفٍ او حرفَيْن وذلك ممّا لا يُحقَّر لنَقْصه عن ابنية التحقير الثالثُ انّ المضمرات ليست اسماءً لشىء ثابت تخُصّه ولا تقع على غيره والشىء انّما يكون حقيرا صغيرا بالاضافة الى ما له ذلك الاسمُ وهو أكبرُ منه فان قيل فقد حقّروا المبهمات وهى مبنيات تجرى مجرى الحروف وفيها ما هو على حرفَيْن قيل المبهم يُشْبِه الظاهرَ من حيث انّه يوصَف ويوصَف به ويُبتدأ به الكلامُ كقولك هذا زيدٌ وليس فيه شىء يتّصل بالفعل ولا يجوز فصلُه كالكاف فى ضربتُك والتاء فى قمتُ فالمبهمُ كالظاهر لقيامه بنفسه ولِما ذكرناه، ولا يُحقَّر أَيْنَ ولا مَتَى لبُعْدهما من التمكّن وتنزّلهما منزلةَ الحروف من جهة تضمُّنهما معنى الاستفهام ولا تُصغَّر حَيْثُ لعدم تمكّنها وافتقارها الى مُوضِحٍ ومثلُها فى الأزمنة اذْ واذَا فان قيل فإنّ اَلّذِى واَلّتِى يفتقران الى مُوضِحٍ افتقارَ حَيْثُ ومع ذلك فإنّهما يُصغَّران نحوَ اَللَّذَيّا واَللَّتَيّا قيل اَلّذى

وألّتى اقربُ الى التمكّن ألا ترى انّهما يكونان فاعلَيْن ومفعولَيْن ويُبتدأ بهما ويوصَفان ويوصَف بهما فافترق الحالُ بينهما ، ومن ذلك عِنْدَ فانّها لا تُصغَّر لعدم تمكّنها ولانّ الغرض من تصغير الظرف التقريبُ كقُبَيْلَ وفُوَيْقَ وعِنْدَ فى غاية القرب فلمّا دلّ لفظها على ما تدلّ عليه الظروف مصغّرةً لم يُحْتَجْ الى التصغير فيها ، وامّا مَعَ فلا تُصغَّر ايضا لبُعْدها من التمكّن وكونها على حرفَيْن وقد اعتقد فيها الحرفيّةَ مَن أسكنها فى قوله * فَرِيشِى مِنْكُمْ وهَوَاىَ مَعْكُمْ * ومن ذلك غَيْرٌ وسِوًى لا يُصغَّران بخلاف مِثْلٍ فانّك تصغّره فتقول هذا مُثَيْلُ هذا ولا تقول غُيَيْرُهُ وذلك من قِبَل انّ المماثلة قد تختلف بأن تقلّ وتكثُر ألا ترى انّك تقول هذا اكثرُ مماثلةً وهذا أقلُّ مماثلةً من هذا وليست المغايَرةُ كذلك لانّ غَيْرًا اسمٌ لكلّ مَن لم يكن المضافَ اليه وليس فى كونه غيرَه معنًى يكون أنقصَ من معنًى فيُصغَّرَ الناقص كما كان فى المماثلة كذلك وامّا سِوًى فالعلّةُ واحدةٌ ، ومن ذلك حَسْبُ لا يصغّر لانّه فى معنى الفعل فاذا قلت حَسْبُكَ درهمان فمعناه لِيَكْفِكَ درهمان فكما لا يصغّر الفعل كذلك لا يصغّر ما هو فى معناه ، وامّا مَا ومَنْ فلا يُصغَّران لانّهما غيرُ متمكّنَيْن وعلى حرفَيْن وهما بمنزلة الحرف فى الاستفهام والجزاء والخبر ، وامّا أَمْسِ وغَدٌ فلا يُحقَّران لانّهما لمّا كانا يتعلّقان باليوم الذى أنت فيه صارا بمنزلة المضمرات لاحتياجهما الى حضور اليوم كما انّ الضمير يحتاج الى ظاهرٍ يتقدّمه وكذلك أوّلُ من أَمْسِ حكمُه حكمُ أَمْسِ ومثله البارِحَةَ وامّا أيّامُ الأُسْبوع نحو الثَّلْثاء والأَرْبِعاء لا يحقّر شىء منها وكذلك اسماء الشُّهور نحو المُحَرَّم وصَفَرٍ لانّها اعلامٌ على هذه الايّام فلم تتمكّن تمكّنَ زيد وعمرو ونحوهما من الاعلام لانّ العَلَم انّما وُضع على شىء لا شريكَ له وهذه الاسماء وُضعت على الشهور والأُسبوع ليُعْلَم انّه الشهر الاوّل من السنة واليوم الاوّل او الثانى من الاسبوع وذلك لا يختلف فيصغَّرَ بعضُها عن بعض وذهب الكوفيون وابو عثمان المازنىّ وابو عمر الجرمىّ الى جواز تصغير ذلك ، وامّا ضاربٌ اذا كان للحال والاستقبال وهو فى نيّة التنوين فانّه لا يحقّر ايضا لانّا اذا نوّنّاه ونصبنا ما بعده فهو فى مذهب الفعل وليس التصغيرُ ممّا يلحق الافعالَ الّا فى التعجّب فلذلك لا يجوز هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا غَدًا فامّا اذا كان لِما مضى نحو هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ فليس فى مذهب الفعل ومجراه مجرَى غلامُ زيدٍ فكما تقول هذا غُلَيِّمُ زيدٍ فكذلك يجوز هذا ضُوَيْرِبُ زيدٍ امسِ ،

قال صاحب الكتاب والاسماء المُبْهمة خولفَ بتحقيرها تحقيرُ ما سواها بأن تُركت أوائلُها غيرَ مضمومة وأُلحقت بأواخرها أَلفاتٌ فقالوا فى ذا وتا ذَيّا وتَيّا وفى أُولَا وأُولاء أُلَيّا وأُلَيّاء وفى الّذى والّتى اللَّذَيّا واللَّتَيّا وفى الّذينَ واللّاتى اللَّذَيُّونَ واللَّتَيّاتُ ،

قال الشارح اعلم انّ القياس فى الاسماء المبهمة ان لا تُصغَّر من حيث كانت مبنيّة على حرفَيْن كمَنْ ومَا الّا انّها لمّا كان لها شَبَهٌ بالظاهر من حيث كانت تُثنّى وتُجمع وتوصَف ويوصف بها والتصغيرُ وصفٌ فى المعنى فدخلها التصغيرُ كما دخلها الوصفُ ولمّا كانت مُخالفة للاسماء المتمكّنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكّنة بأن غيّروها على غير منهاج تغيير تصغير الاسماء المتمكّنة وصار ذلك دلالةً على حَقارة المشار اليه كما كان تغييرُ الاسماء المتمكّنة بضمّ أوائلها وبنائها على فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ دلالةً على صِغَر المسمّى فاذا اردتَ تصغير المبهم تركتَ اوّله على حاله وزدتَ فيه ياء التصغير على حدّ زيادتها فى المتمكّنة لانّها علامةٌ فلا يَعْرَى المصغّرُ منها اذ لو عرى منها فلا يكون على تصغيره دليلٌ وأُلحقت فى آخره الفًا كالعوض من ضمّ اوّله تدلّ على ما كانت تدلّ عليه الضمّة فتقول فى ذا ذَيّا وفى تا تَيّا فان قيل فما بال ياء التصغير زيدت هنا ثانيةً وسبيلُها ان تزاد ثالثةً قيل انّما أُلحقت ثالثةً ولكنّك حذفت ياءً لاجتماع الياءآت وذلك انّ الاصل ذا وتا على حرفَيْن كما ترى فلمّا صغّروهما احتاجوا الى حرف ثالث فأتوا بياء اخرى لتمام بناء التصغير ثمّ ادخلوا ياء التصغير ثالثةً فانقلبت الالفُ ياءً لتحرّكها بوقوع ياء التصغير بعدها وزادوا الالفَ آخرًا عوضًا من ضمّة الفاء فصار ذَيَيّا فاجتمع ثلاثُ ياءآت وذلك مستثقلٌ فحذفوا احدى الياءات فلم يكن سبيلٌ الى حذف ياء التصغير لانّها علامةٌ ولا الى حذف الياء التى بعد ياء التصغير لانّه بعدها الفٌ ولا يكون ما قبل الالف الّا مفتوحا فلو حذفوها حرّكوا ياء التصغير وهى لا تكون متحرّكة فحذفوا الياء الاولى فبقى ذَيّا وتَيّا وحصلت ياء التصغير ثانيةً واما تَيّا فهو تحقيرُ تا ومن قال ذى وذه قال فى تحقيره تَيّا وهو على لغة من قال هٰذه وهٰذى وتا وتى ايضا يرجع كلّه فى التصغير الى لغة من يقول تا لئلّا يُلْبِس المؤنّث بالمذكّر واذا قلت هٰذَيّا وهاتَيّا فانّما هو ذَيّا وتَيّا دخلت عليهما هاء التنبيه وكذلك اذا قلت ذَيّاكَ وتَيّاكَ فتلحقه علامة الخطاب كما تلحق المكبّر فى قولك ذاكَ وتاكَ ، فامّا أُولَا مقصورًا وممدودًا وهو جمعُ ذا وتا فانّه يقع على المذكّر والمؤنّث فاذا صغّرت أُولَا مقصورا فلا اشكالَ فيه لانّك تُلحق ياء

التصغير ثالثةً وتقلب الفه ياءً لوقوعها موقعَ مكسور بعد ياء التصغير ثمّ تزيد الالف اخيرًا عوضًا من ضمّة التصغير فصار اللفظ أُوَلَيّا فان قلت اذا كنتَ انّما تُلحق الالف آخرًا عوضًا من ضمّة أوائل الاسماء المصغّرة ونحن اذا صغّرنا أُولَا فنضمّ اوّلها ونقول أُلَيّا فتكون الضمّة موجودةً واذا كانت الضمّة موجودة فما وجهُ التعويض عن شيء موجود في اللفظ فالجواب انّ ضمّة اوّل أُلَيّا ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمّة اوّل كُلَيْبٍ وجُمَيْلٍ وانّما هي الضمّة التي كانت موجودة في حال التكبير في قولك أُولَا والذي يدلّ على ذلك تركهم ما هو مثله من اسماء الاشارة واستحقاقُ البناء بحاله غيرَ مضموم وذلك قولك ذَيّا وتَيّا الا ترى انّ الذال والتاء مفتوحتان كما كانتا قبل التحقير في ذَا وتَا فكذلك ضمّةُ همزة أُلَيّا هي الضمّة في أُلَا فلمّا كانت الضمّة في أُلَيّا هي الضمّة التي كانت موجودة في أُلَا وليست مجتلبة للتحقير بقيت بحالها وعُوِّض الالف في آخره عن ضمّة التحقير وأمّا أُولَاءِ ممدودةً ففيه نَظَرٌ والقولُ فيه انّ أُلَاءِ وزنُه فُعَالٌ كغُرَابٍ وقياسُ تصغيره لو صُغّر على حدّ تصغير الاسماء المتمكّنة ان تقول هذا أُوَلَيٌّ كما تقول عُطَيٌّ الّا انّهم لمّا لم يغيّروا اوّله عن حاله ارادوا ان يزيدوا في آخره الالف كالعوض من ضمّة التحقير في اوّله فلم تسغ زيادتها بعد الهمزة لئلّا يتحوّل الممدودُ عن لفظه وقد بنوه على المدّ فزادوا الف العوض قبل الهمزة فصار أُلَيّاءِ على لفظ أُلَيّاعٍ هذا رأى سيبويه وهو مذهب المبرّد وامّا ابو اسحق فانّه كان يقدّر الهمزة في أُلَاءِ أَلِفًا في الاصل فاذا صُغّر دخلت ياء التصغير ثالثةً بعد اللام فتنقلب الالفُ الاولى ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها على حدّ قلبها في غُلَامٍ وعَنَاقٍ فتقول غُلَيِّم وعُنَيِّق ثمّ أدخلوا الالف المزيدة للتصغير آخرًا فاجتمع ألفان في التقدير فقُلبت الثانية همزةً لاجتماع الالفَيْن على حدّ قلبها في حَمْراء وصَحْراء وهذا أقربُ الى القياس لاعتقاد زيادة الف التصغير آخرًا على منهاج سائر المبهمات الّا انّه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالالف فاعرفه،

وامّا ٱلّذي وٱلّتي فيحقّران على منهاج تحقير اسماء الاشارة لانّ مجراهما في الابهام واحدٌ بوقوعهما على كلّ شيء من حَيَوانٍ وجَمادٍ كما كانت اسماء الاشارة كذلك فتترك أوّلهما على حاله من الفتح وتزيد ياء التصغير ثالثةً وتدغمها في الياء التي هي لامُ الكلمة وتزيد الالفَ المزيدة للتصغير آخرًا فتقول ٱللَّذَيّا وٱللَّتَيّا قال الشاعر انشده ابو العبّاس

* بَعْدَ ٱللَّتَيّا وٱللَّتَيّا وٱلَّتي * اذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ *

وقد حُكي اللُّذَيّا واللُّتَيّا بضمّ الاوّل منهما والاوّلُ أقيسُ لانّ هؤلاء يجمعون بين العوض والمعوّض،

فاذا ثنّيتَ او جمعتَ شيـًٔا من هذه الاسماء لم تُلحِقه ألفًا فى آخِره من اجل الزيادة التى لحقتْه وذلك قولك فى التثنية جاءنى اللّذَيّان قاما وفى الجرّ والنصب مررت باللّذَيَّيْن قاما ورأيت اللّذَيَّيْن قاما وتقول فى الجمع جاءنى اللّذَيّينَ ورأيت اللّذَيّينَ ومررت باللّذَيّينَ ومن قال اللّذُونَ فى الرفع قال جاءنى اللّذَيُّونَ فيضمّ الياء المشدّدة قبل الواو ويكسرها فى الجرّ والنصب كما يفعل فى الصحيح وكان ابو الحسن يذهب الى انّ الالف المزيدة للتصغير مقدّرةٌ وانّما حُذفت لالتقاء الساكنَيْن وبقى ما قبلها مفتوحا ليدلّ على الالف المحذوفة على حدّ المُصْطَفَيْنَ والأَعْلَيْنَ فيقول جاءنى اللّذَيَّوْنَ بفتح الياء ورأيت اللّــذَيَّــيْنَ ومررت باللّذَيَّيْنَ فيكون لفظُ الجمع فيه كلفظ التثنية غيرَ انّ نون التثنية مكسورةٌ ونون الجمع مفتوحةٌ وتقول فى المؤنّث اللّتَيّا وفى التثنية اللّتَيّانِ فى الرفع وفى النصب والجرّ اللّتَيَّيْنِ وفى الجمع اللّتَيّاتُ على المذهبَيْن جميعًا وامّا اللّاتى فلا يُحقَّر على لفظه لانّه جمعُ كثرة فردّوه الى الواحد وصغّـروه ثمّ جمعوه بالالف والتاء لانّه مؤنّثٌ كما يُفعَل بالجمع من غيرِ المبهم نحو قولهم فى جِفانٍ وقِصاعٍ جُفَيْناتٌ وقُصَيْعاتٌ قال سيبويه استغنوا بجمع الواحد المحقّر السالم اذا قلت اللّتَيّاتُ كما استغنوا عن تحقير القَصْر وهو العَشِىّ والمَساء بقولهم أتانا مُسَيّانًا وعُشَيّانًا وكذلك اللّاتى تقول فيها اللّتَيّاتُ وكان الاخفش يحقّر اللّاتى على لفظه فيقول اَللَّوَيّا كانّه يحذف التاء من آخِره لئلّا يصير الاسم المصغّر بزيادة الالف التى للتصغير على خمسة احرف فيخرج عن بناء التصغير ويحتجّ بانّه ليس بجمع اَلّتى على لفظها وانّما هو اسمٌ للجمع كقولك نَفَرٌ وقَوْمٌ وهو القياس وكان المازنىّ يقول اذا آلَ الامرُ الى حذف حرف من اجل الالف الداخلة فتحذف الالف التى هى بعد اللام وهو أَوْلى قال لانّه زائد اذ كان فى تقدير فاعِلٍ ؞

ومن اصناف الاسم المنسوبُ

فصـــل ٢٩٤

قال صاحب الكتاب هو الاسم المُلحَق بآخِره ياءٌ مشدّدةٌ مكسورٌ ما قبلها علامةٌ للنِسْبة اليه كما أُلحقت التاء علامةً للتأنيث وذلك نحو قولك هاشِمِىٌّ وبَصْرِىٌّ ؞

قال الشارح اعلم انّ النِسْبة التى يقصدها النحويّون ويسمّيها سيبويه الاضافةَ هو ما يُنسَب الى قبيلة

او بَلْدة او صَنْعة او غيرِ ذلك يقال نسبتُه الى بنى فلانٍ اذا عَزَوْتَه اليهم فهى اضافةٌ من جهة المعنى وإن كانت مخالِفةً لها من جهة اللفظ وذلك انّك فى الاضافة تذكر الاسمَيْن وتُضيف احدهما الى الاخر نحوَ غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمرٍو وفى النَّسَب انّما تذكر المنسوب اليه وحدَه ثمّ تزيد عليه زيادةً تدلّ على النسب وتكتفى بتقدُّم الموصوف عن ذكرِ المنسوب وذلك أن يزاد فى آخرِ المنسوب اليه ياءٌ مشدّدةٌ ويُكسَر ما قبل الياء فيما قلّت حروفُه او كثُرت وذلك نحو قولك فى النسب الى هاشمٍ هاشمىٌّ والى قَيْسٍ قَيْسىٌّ والى بَغْدادَ بغدادىٌّ والى واسِطٍ واسطىٌّ والى من يَبيع الدَّقيقَ) دقيقىٌّ والى من يبيع الثيابَ المُلْحَمَةَ مُلْحَمىٌّ والغرضُ بالنسب ان تجعل المنسوبَ من آلِ المنسوب اليه او من اهل تلك المدينة او الصنعة وفائدتُها فائدةُ الصفة، فان قيل ولِمَ كانت الياء هى المَزيدةَ دون غيرها فالجواب انّ القياس كان يقتضى ان تكون احدَ حروف المدّ واللين لما تقدّم من خفّتها ولانّها مألوفٌ زيادتُها الّا انّهم لم يزيدوا الالف لئلّا يصير الاسم مقصورا فيمتنع من الاعراب وكانت الياء اخفّ من الواو فزيدت، فهذه الياء اللاحقة شبيهةٌ بالتاء اللاحقة بالمؤنّث وذلك من قِبَل انّ الياء علامةٌ لمعنى النسب كما انّ التاء علامةٌ لمعنى التأنيث وكلٌّ واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه حتى يصير كجُزْء منه وينتقل الاعرابُ اليه فتقول هذا رجلٌ بَصْرىٌّ ورأيت رجلا بصريًّا ومررت برجلٍ بصرىٍّ كما تقول هذه امرأة قائمة ورأيت امرأة قائمة ومررت بامرأة قائمة فكلٌّ واحدة من الزيادتين أعنى الياء فى النسب والتاء فى المؤنّث حرفُ اعراب لما دخل فيه وانّما صارا بمنزلة الجزء ممّا دخلا فيه من قِبَل انّ العلامة أحدثت فى كلّ واحد من المنسوب والمؤنّث معنًى لم يكن فصار الاسمُ بالعلامة مركّبًا والعلامةُ فيه من مُقَوِّماته فتنزّلت العلامةُ فى كلّ واحد منهما منزلةَ أداة التعريف فى الرجل والغلام فكما انّ الالف واللام جزءٌ ممّا دخلتا فيه فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث والذى يدلّ على انّ الالف واللام جزءٌ ممّا دخلتا فيه انّ العامل يتخطّاهما الى ما بعدهما من الاسم المعرَّف فيعمل فيه، وانّما كانت ياء النسب مشدّدةً لأمرَيْن احدُهما ان لا تلتبس بياء المتكلّم الثانى انّها لو لحقت خفيفةً وما قبلها مكسورٌ لَثَقُل عليها الضمّة والكسرةُ كما ثَقُلتا على القاضىِ والداعىِ وكانت مُعرَّضةً للحذف اذا دخل عليها التنوينُ فحصّنوها بالتضعيف ووقع الاعرابُ على الثانية فلم تثقل عليها ضمّةٌ ولا كسرةٌ لسكون الياء الاولى، وانّما كان ما قبلها مكسورا لامرَيْن احدُهما انّها مَدّةٌ ساكنةٌ وانّما ضُوعفت خوفَ اللَّبْس وحرفُ المدّ لا تكون حركةُ ما قبله الّا من جنسه الامر الثانى انّه لمّا وجب تحريكُ ما قبلها

لسكونها لم يُفتح لئلّا يلتبس بالمثنّى فكانت الكسرة اخفّ من الضمّة فعدلوا اليها ، فان قيل فهل هذه الياء حرفٌ او اسمٌ فالجواب انّها حرف كتاء التأنيث لا موضعَ لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى انّها اسم فى موضع مجرور باضافة الاوّل اليه واحتجّوا بما يُحكَى عن العرب رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ بجرِّ تَيْم الثانى جعلوه بدلاً من الياء فى التيميّ واذا كان بدلا منه كان اسما لانّ حكم البدل حكمُ المُبْدَل منه وهو فاسدٌ من قِبَل انّ الياء حرفُ معنًى دالٌّ على معنى النسب كما انّ تاء التأنيث حرف دالّ على معنى التأنيث وليست كنايةً عن مسمًّى فيكونَ لها موضعٌ من الاعراب مع انّ الاسم الذى له موضعٌ من الاعراب هو الذى يَتعذّر ظهورُ الاعراب فى لفظه فيُحكَم على محلّه وامّا ما حكوه من قولهم رأيتُ التيميَّ تَيْمِ عَدِيٍّ فان صحّت الرواية فهو محمولٌ على حذف المضاف كانّه لمّا ذكر التيميّ دلّ ذكرُه ايّاه على صاحبٍ فأضمره للدلالة عليه فكانّه قال صاحبَ تَيْمِ عَدِيٍّ او ذا تيمِ عديّ ثم حذف المضافَ وأبقى المضاف اليه على حاله من الاعراب وجعله وإن لم يُذكَر بمنزلة الثابت الملفوظ به ونظيرُه قوله

* أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نارًا *

فانّه خفض نارًا على تقديرِ وكلِّ نارٍ ومثله قولهم ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً وقد تقدّم نحوُ ذلك ،

قال صاحب الكتاب وكما انقسم التأنيثُ الى حقيقيّ وغيرِ حقيقيّ فكذلك النَّسَبُ فالحقيقيُّ ما كان مُؤثِّرا فى المعنى وغيرُ الحقيقيّ ما تَعلّق باللفظ فحَسْبُ نحوُ كُرْسيّ وبَرْديّ وكما جاءت التاء فارقةً بين الجنس وواحده فكذلك الياء نحوُ رُوميّ ورُومٍ ومَجُوسيّ ومَجُوسٍ ،

قال الشارح قد أيّدَ صاحب الكتاب بما ذكره قوّةَ المشابهة بين النسب والتأنيث وذلك انّ التأنيث كما يكون حقيقيّا وغيرَ حقيقيّ فالحقيقيُّ ما كان مسمّاه مؤنّثا فدخلت العلامة فى اسمه للايذان بذلك وغيرُ الحقيقيّ ما تَعلّق التأنيث باللفظ دون مدلوله نحوُ قَرْيَةٍ وغُرْفَةٍ فكذلك النسبُ قد يكون حقيقيّا وغيرَ حقيقيّ فالحقيقيُّ ما كان مُؤثِّرا اى دالًّا على نسبة الى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة نحوُ هاشميّ وبَصْريّ ومُلْحَميّ وغيرُ الحقيقيّ ما لا يدلّ على نسبة الى شىء ممّا ذُكر بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون فى آخره زيادةُ النسب كقولنا كُرْسيّ وبَرْديّ وقُمْريّ وبُخْتيّ ألا ترى انّ كُرْسًا من كُرْسيّ ليس بأبٍ ولا بلدةٍ ولا شىءٍ ممّا يُنسَب اليه

واتّما هو شيء تعلّق باللفظ ويؤيّد ذلك عندك انّ كرسيّا وبرديّا اسمان كما ترى ولو كانا منسوبَيْن حقيقةً لخرجا الى حيّز الصفة كما خرج هاشمٌ وقيسٌ الى حيّز الصفة في قولك رجلٌ هاشميّ وقيسيّ

قال ويؤيّد عندك قوّةَ الشَبَه بينهما انّه كما يُفصَل بناء التأنيث بين الواحد وجنسه في نحو تمْرةٍ وتمْرٍ وشَعيرةٍ وشعيرٍ كذلك فُصل بينهما بياءَيِ النسبة فقالوا في الواحد رُوميّ وفي الجمع رُومٌ وقالوا زَنْجيّ وفي الجمع زَنْجٌ ومَجُوسيّ ومَجُوسٌ واتّما قال بين الواحد وجنسه ولم يقل بين الواحد وجمعه لانّ نحوَ تمْرٍ وشعيرٍ في الحقيقة جنسٌ دالٌّ على الكثرة وليس بتكسيرٍ وقد تقدّم الكلام على ذلك فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب والنسبة ممّا طرّق على الاسم لتغييراتٍ شتّى لانتقاله بها عن معنى الى معنى وحالٍ الى حالٍ والتغييراتُ على ضربَيْن جاريةٌ على القياس المطّرد في كلامهم ومعدولةٌ عن ذلك ٭

قال الشارح اعلم انّ النسب يُحْدِث في الاسم المنسوب تغييراتٍ منها زيادةُ ياءَيِ النسب في آخره وكسرُ ما قبلها وجعلُ الياءَيْن منتهَى الاسم وحرفَ الاعراب فهذا اوّلُ تغييرٍ تَطرّق الى اللفظ بسبب النسب واتّما تَطرّق التغييرُ الى اللفظ لتغيير المعنى ألا ترى انّك اذا نسبت الى عَلَمٍ استحال نكرةً بحيث تدخله أداةُ التعريف كالتثنيةِ والجمع وصار صفةً بمنزلة المشتقّ بعد الجُمود ويرفع فاعلًا بعده امّا مظهرًا وامّا مضمرًا تقول مررت برجلٍ تميميٍّ أبُوه وآخَرَ هاشميٍّ أخوه فهذا قد جَمَعَ التغييرات الثلثَ التنكيرَ بكونه قد صار صفةً للنكرة والصفةَ بجَرَيانه على ما قبله جَرْيَ الصفة ورَفْعَه الظاهرَ بعده فهو كالحَسَنِ الوَجْهِ في أحكامه وقوله لانتقاله من معنى الى معنى اشارةٌ الى ما ذكرناه من تنكيره وخروجه الى الوصفيّة وقوله من حال الى حال اشارةٌ الى تغيير اللفظ وجملةُ الامر انّ تغيير النسب على ضربَيْن احدهما قياسٌ مطّردٌ لكثرته عنهم فيجرى لذلك مجرى رفع الفاعل ونصبِ المفعول والاخرُ ما لا يطّرد فيه القياس بل يُسمَع ما قالوه ولا يُتجاوز وسنَقِفُ على ذلك مفصّلًا مشروحًا ان شاء الله ٭

فصل ٢٩٥

قال صاحب الكتاب فمن الجارية على قياس كلامهم حذفُهم التاء ونونَي التثنية والجمع كقولهم بَصْرِيّ وهِنْديّ وزَيْديّ في البَصْرة وهِنْدان وزَيْدون اسمَيْن ومن ذلك قِنَّسْرِيّ ونَصِيبيّ ويَبْرِيّ فيمن جعل

لاعرابَ قبل النون ومَن جعله معتقِبَ الاعراب قال قِنَّسْرِينِىّ وقد جاء مثلُ ذلك فى التثنية قالوا خَلِيلانِىٌّ وجاءنى خَلِيلانُ اسمَ رجل وعلى هذا قوله * أَلَا يا دِيارَ الحَىِّ بالسَّبُعانِ * ،

قال الشارح اعلم انّ حذف تاء التأنيث قد كثُر عنهم واطّرد حتى صار قياسًا يُسمَع ما قالوه ويُحمَل عليه نظائرُه فاذا نسبت الى اسمٍ فى آخره تاء التأنيث حذفتَها لا يجوز غيرُ ذلك فتقول فى النسب الى البَصْرة بَصْرِىٌّ والى مَكّة مَكّىٌّ والى الكُوفة كُوفِىٌّ والى فاطِمَة فاطِمِىٌّ واتّما أُسقطت التاء من النسب لانّا لو بقيناها فى الاسم على ما كانت عليه قبل النسب لَوجب ان نقول بَصْرَتِىٌّ وكُوفَتِىٌّ ومَكّتِىٌّ فى لرجل يُنسَب الى البصرة والكوفة ومكّة ولَزِمَنا ان نقول اذا نسبنا امرأةً الى ما فيه تاء التأنيث بصرتيّةٌ وكوفتيّةٌ ومكّتيّةٌ وفاطمتيّةٌ فكان يُجمَع فى الاسم الواحد تاءآن للتأنيث وذلك لا يجوز وايضا فانّ باءَىِ النسب لمّا كانت مُشابِهة لتاء التأنيث من الجهات المتقدّمة لم يُجمَع بينهما كما لم يُجمَع بين علامتَى نسبة، واما نونا التثنية والجمع فلا تثبتان ايضا مع باءى النسبة وذلك اذا سمّينا رجلا بمثنًّى او مجموعٍ جمعَ السلامة قلنا فيه مذهبان احدُهما وهو الأجودُ ان تحكى الاعرابَ قبل التسمية فتقول هذا زيدان ورأيت زيدَيْن قائمًا ومررت بزيدَيْن جالسًا فتُعْرِبه بالحروف كما كان اعرابُه قبل التسمية بها فعلى هذا اذا نسبتَ الى شىء من ذلك حذفت علامتَى التثنية والجمع فتقول هذا زَيْدِىٌّ ورأيت زيديًّا ومررت بزيدىٍّ وهذا مُسْلِمِىٌّ ورأيت مسلميًّا ومررت بمسلمىٍّ وذلك انّك لو أبقيتَهما وقلت مسلمونِىٌّ ومسلمانِىٌّ لجمعتَ فى الاسم الواحد بين إعرابَيْن احدُهما بالحروف والاخر بالحركات الكائنة على علامة النسب وذلك لا يجوز مع انّه كان يجوز ان تثنّيه وتجمعه بالواو والنون فتقول مسلمانيّانِ ومسلمونيّونَ فيُجمَع ايضا فى الاسم الواحد اعرابان بالحروف وكلاهما فاسدٌ والثانى ان لا تحكى الاعرابَ بعد التسمية وتُجْرِى الاعراب فى التثنية على النون وتجعل قبل النون الفًا لازمةً وتجعله من قبيل عُثْمانَ ومَرْوانَ فتقول هذا مسلمانُ ورأيت مسلمانَ ومررت بمسلمانَ وتقول فى الجمع هذا مسلمينٌ ورأيت مسلمينًا ومررت بمسلمينٍ وقد تقدّم ذلك فعلى هذا تكون النسبةُ اليه باثبات علامة التثنية والجمع من غيرِ حذفِ شىء منهما فتقول هذا زيدانىٌّ ورأيت زيدانيًّا ومررت بزيدانىٍّ وتصرفه عند اتّصال باءَىِ النسبة به كما تصرف نحوَ مَساجِدَ اذا اتّصل به تاء التأنيث نحوَ صَياقِلَة وصَيارِفَة وقد جاء خَلِيلانُ اسمٌ ونسبوا اليه خَلِيلانِىٌّ وقد جاء فى اسماء الأمكنة ما هو على طريق التثنية كما جاء فيها ما هو على طريقة الجمع قالوا سَبُعان وهو اسمُ مكان كانّه تثنيةُ سَبُعٍ ولا

يكون فَعْلانُ لانّه لا نظيرَ له وامّا قوله

* أَلَا يا دِيارَ الحَيِّ بالسَّبُعانِ * أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوانِ *

فإنّ الشعر لابن مُقْبِلٍ الشاهدُ فيه انّه أعربه بالحركات وألزمه الالفَ فعلى هذا النسبةُ إليه سَبُعانِىٌّ لانّ الالف فيه ليست للدلالة على الإعراب انّما هى بمنزلة الالف فى زَعْفَرانٍ والمعنى انّه يتأسّف على ديار قومه بهذا المكان ويُخْبِر انّ المَلَوَيْن وهما الليل والنهار أبلياها ودرساها وامّا نحو قِنَّسْرِينَ ونَصيبِينَ ويَبْرِينَ ونحوهنّ من اسماء المواضع كفِلَسْطِينَ وسَيْلَحِينَ وماكِسِينَ فامّا قِنَّسْرِين فمدينةٌ داثرةٌ بالشأم وامّا نصيبين فمدينة بالجزيرة وامّا يَبْرِين فموضعٌ بالشأم ايضا وسَيْلَحون قريةٌ بفارسَ وماكِسون موضعٌ بالخابُور فهذه الاسماء كلّها من قبيلِ ما سُمّى بجمع كانّهم جعلوا كلّ جهة قِنَّسرًا ونصيبًا ويَبْرًا ثمّ جمعوه بالواو والنون وسمّوا به وفيه المذهبان منهم من يجعل الاعراب فى النون ويُلْزِمه الياء فيقول هذا قِنَّسرينُ ورأيت قِنَّسرينَ ومررت بقِنَّسرينَ فعلى هذه اللغة لا تحذف شيـًٔا منه اذا نسبت اليه وتقول هذا قِنَّسرِينِىٌّ ورأيت قِنَّسرِينِيًّا ومررت بقِنَّسرِينِىٍّ فاعرفه ٫

فصـــل ٣٩٦

قال صاحب الكتاب وتقول فى نَمِرٍ وشَقِرَةَ والدُّئِلِ ونحوها ممّا كُسرت عينه نَمَرِىٌّ وشَقَرِىٌّ ودُؤَلِىٌّ بالفتح قياسٌ مُتْلَئِبٌّ ومنهم مَن يقول يَثْرِبِىٌّ وتَغْلَبِىٌّ فيفتح والشائعُ الكسرُ ٫

قال الشارح وممّا يلزم التغييرُ فيه ويطّرِد وذلك بأن يكون الاسم المنسوب اليه على ثلثة احرف ثانيه مكسورٌ فاذا نسبتَ اليه فتحتَ ثانيَه تقول فى النسب الى نَمِرٍ نَمَرِىٌّ والى شَقِرَةَ شَقَرِىٌّ والى الدُّئِل دُؤَلِىٌّ ولو سمّيت رجلا بضُرِبَ ثمّ نسبت اليه لقلت ضُرَبِىٌّ ولو نسبت الى اِبِلٍ لقلت اِبَلِىٌّ بالفتح وانّما فتحوا العين استثقالًا لتَوالى الكسرتَيْن والياءَيْن فى اسم ليس فيه حرفٌ غيرُ مكسور الّا واحدٌ ٫ وقوله مُتْلَئِبٌّ اى مستقيم يقال طريق متلئبّ اى ممتدّ مستقيم ٫ فامّا مثلُ تَغْلِبَ ويَثْرِبَ ممّا هو على اربعة احرف فالبابُ ان تأتى به على لفظه من غير تغيير فتقول تَغْلِبِىٌّ ويَثْرِبِىٌّ ومَغْرِبِىٌّ لانّ فيه حرفَيْن غير مكسورين التاءُ من تغلب مفتوحة والغينُ ساكنة ومنهم من يفتح ويقول تَغْلَبِىٌّ ويَثْرَبِىٌّ ومَغْرَبِىٌّ ويُشبّهون المكسور منه بالمكسور فى شَقِرَةَ ونَمِرٍ ولم يحفلوا بالساكن كانّهم نسبوا الى تَلِب من تَغْلِب

وأهملوا الغين لسكونها وكذلك ما كان مثله وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل وهو عند ابى العبّاس المبرّد قياسٌ مطّردٌ، فامّا نحو عُلَبِطٍ وهُدَبِدٍ فلا مقالَ فى بقائه على لفظه من غير تغيير لتحرّك الحرف الثانى منه فاعرفه،

فصـــل ٣٩٧

قال صاحب الكتاب وتُحذَف الياء والواو من كلّ فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ فيقال فيهما فَعَلِىٌّ نحوَ قولك حَنَفِىّ وشَنَئِىّ الّا ما كان مضاعَفا او معتلّ العين نحوَ شَدِيدة وطَوِيلة فانّك تقول فيهما شَدِيدِىّ وطَوِيلِىّ ومن كلّ فُعَيْلَةٍ فيقال فيها فُعَلِىّ نحوُ جُهَنِىّ وغُفَلِىّ،

قال الشارح ومن التغيير اللازم حذفُ الياء والواو من فَعِيلَةَ وفُعَيْلَةَ وفَعُولَةَ وذلك اذا نسبت الى مثل حَنِيفَةَ ورَبِيعَةَ وجُهَيْنَةَ فتقول حَنَفِىٌّ ورَبَعِىٌّ وجُهَنِىٌّ وتعمل ثلثةَ اشياء تحذف تاء التأنيث ثمّ ياء فعيلةَ وتنقله من فَعِلٍ مكسورَ العين الى فَعَلٍ مفتوحَ العين أمّا حذفُ تاء التأنيث فعلى الجادّة وأمّا حذفُ الياء فلانّها فى نفسها مستثقلةٌ مع كونها زائدةً وقد حصل فى الكلمة اسبابٌ أوجبت ثِقَلَها وهو انّه اجتمع فيها ياء فَعِيلَةَ او فُعَيْلَةَ مع كسرٍ ما قبل علَم النسبة وياءَىِ النسبة وكلّ ذلك من جنس واحد فاستُثقل اجتماعها والنسبُ بابُ تغيير فحذفوا الياء تخفيفًا وذلك لانّهم قد حذفوها من فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ نحوَ ثَقَفِىٍّ وسُلَمِىّ وليس فى الاسم الّا تغييرٌ واحدٌ وهو تغييرُ حركةِ آخره بالكسر للَحاق ياءَىِ النسبة وإن لم يكن ذلك بالقياس عند سيبويه واذا كان حذفُها فيما لا هاءَ فيه جائزا كان فيما فيه الهاءُ لازمًا لانّ فيه تغييرَيْن تغييرَ حركةٍ وحذفَ حرف والكلمةُ كلّما ازداد التغييرُ فيها كان الحذف فيها ألزمَ ولمّا حذفت الياء بقيت الحروفُ التى كانت قبل الياء مكسوراتٍ وهنّ ثَوانٍ فبقى بعد حذف الياء والتاء حَنِفًا ورَبِعًا مثلَ نَمِرٍ ففُتح فى النسب قيل حَنَفِىٌّ ورَبَعِىٌّ كما تقول فى نَمِرٍ نَمَرِىّ الّا ان يكون مضاعَفًا او معتلّ العين فانّك لا تحذف الياء منهما نحوَ النسب الى شَدِيدَةٍ وطَوِيلَةٍ وجَلِيلَةٍ فتقول شَدِيدِىٌّ وطَوِيلِىٌّ وجَلِيلِىٌّ لانّك لو حذفت الياء لَوجب ان يقال شَدَدِىٌّ فيجتمع حرفان من جنس واحد وهو ممّا يستثقلونه وكذلك لو نسبت الى بنى طويلةَ وبنى حُوَيْزَةَ وهم فى التَيْم قلت طويلىٌّ وحُوَيْزِىٌّ والتصريفُ يُوجب انّ الواو اذا تحرّكت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا كقولهم دارٌ ومالٌ وحذفُ التاء انّما هو لضرب من التخفيف فلمّا آلَ الحالُ الى ما هو أبلغُ منه فى الثقل

او الى إعلال لحرف احتُمل ثقلُه وأُقرّ على حاله   وقد جاء فيما فيه التاء اسماء قليلة باثبات الياء ولا يقاس عليها فمّا جاء منه باثبات الياء ما حكاه سيبويه قالوا فى سَلِيمَة سَلِيمىّ وفى عَمِيرَة كَلْب عَمِيرىّ قال يونس وهذا قليل وقالوا فى خُرَيْبَة خُرَيْبىّ وقالوا فى النسب الى سَلِيقَة سَلِيقىّ والسليقةُ الطبيعة وقالوا رماحٌ رُدَيْنيّةٌ وهى منسوبة الى رُدَيْنَة٠ واما فَعُولَةُ فحكمها فى النسب عند سيبويه حكمُ فَعِيلَةَ فتسقط الواو كما سقطت الياء ويُفتح عين الفعل المضمومة كما فُتح المكسورة وحُجّته فى ذلك انّه قد وُجد فى فَعُولَةَ من الثقل ما وُجد فى فَعِيلَةَ فكانت مثلها مع انّ العرب قد قالت فى النسب الى شَنُوءة شَنَئِىّ   واما ابو العبّاس المبرّد فانّه كان يخالفه فى هذا الاصل ويجعل شَنَئِيًّا من الشاذ فلا يُجيز القياسَ عليه وفرق بين الواو والياء بأشياء منها انّه قال لا خلافَ بينهم انّه يُنسَب الى عَدِىّ عَدَوِىّ والى عَدُوٍّ عَدُوِّىّ ففصلوا بين الواو والياء فأقرّوا الواو على حالها وغيّروا الياء   ومن ذلك انّهم يقولون فى النسبة الى سَمُرَة سَمُرِىّ والى نَمِر نَمَرِىّ فغيّروا فى نمر من اجل الكسرة ولم يغيّروا فى سمرة لانّ المستثقل اجتماعُ الياءآت والكسرات فلمّا خالفت الضمّةُ الكسرةَ فى نمر وسمرة والواوُ الياءَ فى عَدِىّ وعَدُوّ وجب ان تخالف الياءُ فى فَعِيلة الواوَ فى فَعُولة   وقولُ ابى العبّاس مَتِينٌ من جهة القياس وقولُ سيبويه اشدُّ من جهة السَماع وهو قولهم شَنَئِىّ وهذا نَصٌّ فى محلّ النزاع٠

فصــــل ٣٩٨

قال صاحب الكتاب وتُحذف الياء المتحرّكة من كلّ مثال قبل آخره ياءان مدّغمةٌ إحديهما فى الاخرى نحوَ قولك فى أُسَيِّد وحُمَيِّر وسَيِّد ومَيِّت أُسَيْدِىّ وحُمَيْرِىّ وسَيْدِىّ ومَيْتِىّ٠

قال الشارح الباب فى كلّ اسم قبل آخره ياءٌ مشدّدةٌ ان تفكّ الادّغامَ وتحذف الياءَ المتحرّكةَ فتقول فى أُسَيِّد وحُمَيِّر تصغيرِ أَسْوَد وحِمار أُسَيْدِىّ وحُمَيْرِىّ ومثله فى النسب الى سَيِّد وهَيِّن سَيْدِىّ وهَيْنِىّ وانّما حذفوا الياء لثقل الاسم باجتماع ياءَيْن وكسرتَيْن بعدهما ياء الاضافة فثقل عليهم اجتماعُ هذه المتجانسات فحذفوا الياء تخفيفًا وخصّوا المتحرّكة بالحذف لانّه أبلغ فى التخفيف لانّ الاسم يُنقص ياء فيخفّ ولو حذفوا الياء الساكنة لَبقيت الياء المكسورةُ فتتوالى الكسرتان ولانّهم يقولون قبل النسبة مَيِّتٌ ومَيْتٌ وهَيِّنٌ وهَيْنٌ فيخفّفون بحذف الياء المتحرّكة استثقالا فاذا نسبوا وجاؤا بياء

النسبة لزموا التخفيفَ على ذلك المنهاج فاعرفه ٬

قال صاحب الكتاب قال سيبويه ولا أُظنّهم قالوا طائيٌّ الّا فِرارًا من طَيْئِيّ وكان القياسُ طَيْئِيٌّ لوكنّهم جعلوا الالف مكانَ الياء وامّا مُهَيِّمٌ تصغيرُ مُهَوِّمٍ فلا يقال فيه الّا مُهَيْيِمِيٌّ على التعويض والقياسُ فى مُهَيِّمٍ من هَيَّمَهُ مُهَيْمِيٌّ بالحذف ٬

قال الشارح القياس فى النسبة الى طَيِّئٍ بوزن طَيِّعٍ طَيْئِيٌّ لكنّهم جعلوا مكانَ الياء الفًا تخفيفا لانّه اخفُّ وله نظائرُ وإن كان الجميع شاذّا غيرَ مَقيس عليه فن ذلك قولهم فى النسب الى زَبِينَةَ زَبانِيٌّ وقالوا فى يَوْجَلُ ياجَلُ كانّهم اجتزءوا بأحد الشرطَيْن فى قلب الياء الفًا وهو انفتاحُ ما قبلها وقولُ سيبويه لا أُظنُّهم قالوا طائيٌّ الّا فرارًا من طَيْئِيّ يريد فرارًا من اجتماع الأمثال والأشباه وهو الياء والكسرة وياءا النسب ٬ وامّا مُهَيِّمٌ فهو على ضربَيْن يكون تصغيرَ مُهَوِّمٍ من قولهم هَوَّمَ يُهَوِّمُ اذا نام وذلك لانّك لمّا صغّرته حذفت احدى الواوَيْن لانّها زائدةٌ يخرج بها الاسمُ عن بناء التصغير كما تحذف احدى الدالَيْن من مُقَدِّمٍ فيصير مُهَيْوِمٌ فتنقلب الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها كما قلبتها فى أُسَيِّدَ ثمّ لك وجهان إن شئت ان تُعوِّض وإن شئت لا فاذا نسبت اليه لزم التعويضُ لتنفصل الياءُ الساكنةُ بين الياءَيْن الثقيلتَيْن ولم يحذفوا الياء الخفيفة لئلّا يصير الى مثال حُمَيْرِيّ فيلزمَ فيه حذفُ ياءَيْن فتقولَ مُهَيْمِيّ خفيفةً والذى فيه عندى أنّك لمّا صغّرت مُهَوِّمًا لم تحذف منه شيـــًٔا لانّ الواو الثانية وقعت رابعةً موضعَ العوض ولم تُحذَف وقلت مُهَيِّيمٌ كما تقول فى كِدْيَوْنٍ كُدَيِّينٌ فاذا نسبت اليه قلت كُدَيِّينِيٌّ فكذلك تقول مُهَيِّيمِيٌّ ٬ وامّا مُهَيِّمٌ من هَيَّمَهُ الحُبُّ فهو اسمُ فاعل على زنة مُفَعِّلٍ وليس بمصغّر فتحتاجَ فيه الى تعويض فاذا نسبت اليه قلت مُهَيْمِيٌّ فتعمل فيه ما عمـــلـــت بحُمَيْرِيّ فاعرفه ٬

فصـــل ٣٩٩

قال صاحب الكتاب وتقول فى فَعِيلٍ وفَعِيلَةَ وفُعَيْلٍ وفُعَيْلَةَ من المعتلّ اللام فَعَلِيٌّ وفُعَلِيٌّ كقولك غَنَوِيٌّ وضَرَوِيّ وقُصَوِيّ وأُمَوِيّ وقال بعضهم أُمَيِّيٌّ وقالوا فى تَحِيَّةٍ تَحَوِيٌّ ٬

قال الشارح اعلم انّ ما كان من هذا النوع فانّه يستوى فى النسب اليه ما كان فيه تاءُ التأنيث وما ليست فيه فتقول فى النسب الى غَنِيّ غَنَوِيٌّ وغنىّ حَىٌّ من غَطَفانَ والى ضَرِيَّةَ ضَرَوِيٌّ وضريّةُ قريةٌ لبنى

كلاب على طريق البَصْرة بالقرب من مكّة والى عَدِيّ عَدَوِيّ وقالوا فى النسب الى قُصَيّ قُصَوِيّ والى أُمَيَّةَ أُمَوِيّ لا فرقَ بين ما فيه التاء وغيرِه وذلك انّ غَنِيًّا آخِرُه ياء مشدّدة وهما ياءان فى الحكم والياء الاولى زائدة وهى ياء فَعِيلٍ والثانيةُ لام الكلمة فاذا نسبت اليه لحقته ياء النسبة وهى مشدّدة بياءين فيتوالى فى آخر الكلمة اربعُ ياءات فتثقل فعمدوا الى الياء الزائدة فحذفوها فبقى بعد الحذف غَنِيٌ مكسورَ النون بمنزلة نَمِرٍ ففتحوا النونَ كما فتحوا الميم فى نَمَرِيّ ولمّا انفتحت انقلبت الياء الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت فى التقدير غَنًى مثل رَحًى ثمّ قُلبت الالف واوا كما تُقلَب فى النسب الى رَحًى وفَتًى فتقول غَنَوِيٌّ كما تقول رَحَوِيّ وفَتَوِيّ وكذلك اذا كان فيه تاء التأنيث لانّ التاء تُحذَف فى النسب فيصير بمنزلة ما لا تاء فيه ، وحكمُ فُعَيْلٍ وفُعَيْلَةَ من ذلك نحو قُصَيّ وأُمَيَّةَ كذلك تحذف ياء التصغير والعينُ مفتوحةٌ فتنقلب اللام الفًا سواءٌ كانت من ذوات الياء او من ذوات الواو فتقول فى النسب الى قُصَيّ قُصَوِيّ كان فُعَلًا بحذف الياء للنسب كراهيةَ اجتماع اربع ياءات على ما تقدّم ثمّ قلبت اللام الفًا فصار قُصًى مقصورًا كهُدًى ورُشًا فقُلبت الفه واوًا فى النسب فقالوا قُصَوِيّ كما قالوا هُدَوِيّ ورُشَوِيّ وما كان فيه تاء التأنيث فكذلك لانّ التاء تحذف فى النسب فيقولون فى أُمَيَّةَ أُمَوِيّ ومن العرب من يحتمل الثقل ويقول أُمَيِّيٌّ وقُصَيِّيٌّ ووجهُ ذلك انّه لمّا كان يدخل الياء المشدّدةَ الاعرابُ فيقال هذا صَبِيٌّ وعَدِيٌّ ورأيت صبيًّا وعديًّا ومررت بصبيّ وعديّ شبّهوه بالصحيح فنسبوا اليه كما يُنسَب الى الصحيح وقالوا فى النسب الى تَحِيَّة تَحَوِيّ وأصلُه تَحْيِيَةٌ على تَفْعِلَةَ لانّه مصدرُ حَيَّى يُحَيِّي على زنة فَعَّلَ يُفَعِّلُ ومصدرُه يأتى على تفعلة كالتَّحْلِيَة والتَّرْوِيَة فنُقلت كسرة الياء الى الحاء قبلها فسكنت الياء وادُّغمت فيما بعدها فصار لفظُها كلفظ فَعِيلَةَ لانّ ثالثها ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ فنسبوا اليها كما ينسبون الى فَعِيلَةَ بحذف الياء الثانية فبقى تَحِيَةٌ مثلَ عَمِيَةٍ فى اللفظ فنقلوه الى تَحاةٍ على ما وصفنا ثمّ يُنسَب اليها تَحَوِيٌّ كما يقال عَمَوِيّ شبّهوا الياء الزائدة بالاصل والياء الاصليّة بالزائدة فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وفى فَعُولٍ فَعُولِيٌّ كقولك فى عَدُوٍّ عَدُوِّيٌّ وفرق سيبويه بينه وبين فَعُولَةَ فقال فى عَدُوَّة عَدَوِيٌّ كما قالوا فى شَنُوءَة شَنَئِيّ ولم يفرق المبرّدُ وقال فيهما فَعُولِيٌّ ،

قال الشارح تقول فى النسبة الى عَدُوٍّ عَدُوِّيٌّ فلا تُغيِّره لانّه لم يجتمع فيه الياءاتُ التى اجتمعت فى عَدِيّ وانّما يقع الحذفُ والتغييرُ لكثرة الياءات ألا ترى انّه لمّا اجتمع فى عَدِيّ اربعُ ياءات استثقلوا

ذلك فحذفوا احدى الياءات وقلبوا الثانية واوًا لتخفيف اللفظ بالاختلاف لانّ المستثقل عندهم اجتماعُ المتجانسات ألا ترى انّك تقول في النسب الى فَتًى ورَحًى فَتَوِيٌّ ورَحَوِيّ فقلبتَ الالف واوا وإن كان اصلها الياء فرارًا من اجتماع الياءات فاذا قدروا على الواو فقد حصل غرضهم على المخالفة فلم يغيّروا اللفظ ، فإن دخلت تاء التأنيث في ذلك فنسبتَ الى مثل عَدُوَّة قلت عَدَوِيٌّ فتغيّره لاجل تاء التأنيث وكثرةِ التغيير فيه والتغييرُ مُؤنِسٌ بالتغيير فتحذف الواو الزائدة فتُبْدل من الضمّة فتحةً فسيبويه يجرى في ذلك على اصله في فَعُولَة ويَقيسه على قولهم في شَنُوءَة شَنَئِيٌّ والمبرّد لا يرى ذلك ويقول في عَدُوَّة عَدُوِّيٌّ كالمذكّر فاعرف ذلك ان شاء الله ،

فصــل ٣٠٠

قال صاحب الكتاب والالف في الآخِر لا تخلو من ان تقع ثالثةً او رابعةً منقلبةً او زائدةً او خامسةً فصاعدًا فالثالثةُ والرابعة المنقلبة تُقلَبان واوا كقولك عَصَوِيّ ورَحَوِيّ ومَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ وأَعْشَوِيّ ،

قال الشارح اعلم ان الالف لا تكون اصلا في الاسماء المتمكّنة ولا في الافعال ايضا انّما تكون بدلا وزائدةً فاذا وقعت آخرًا فلا تخلو من ان تكون ثالثةً او رابعةً فصاعدًا فما كان على ثلثة احرف والثالثُ منها الفٌ فلا تكون الّا منقلبةً كالالف في عَصًا ورَحًى ومَنًا وحَصًى فإنّ الالف في هذه الاسماء كلّها بدلٌ من لام الكلمة فالالف في عَصًا ومَنًا بدلٌ من الواو لقولك عَصَوانِ ومَنَوانِ وفي رَحًى وحَصًى بدلٌ من ياء لقولك رَحَيانِ وحَصَيانِ وحَصَياتٌ فاذا نسبت الى شيء من ذلك كان كلّه بالواو سواءٌ كانت من الواو او من الياء تقول في عَصًا ومَنًا عَصَوِيّ ومَنَوِيّ وفي رَحًى وفَتًى رَحَوِيّ وفَتَوِيّ وذلك لانّك أدخلت ياءَ النسبة ولا يكون ما قبلها الّا مكسورا والالفُ لا تكون الّا ساكنة فاحتاجوا الى حرف يُكسَر فقلبوها واوًا وكرهوا الياء في ذوات الياء لانّهم لو قلبوها ياءً لقالوا رَحَيِيٌّ وفَتَيِيٌّ فكانت تجتمع ثلثُ ياءات وكسرةٌ في الياء الاولى وذلك ممّا يُستثقل لانّه قريب من أُمَيِّيٌّ ولم يحذفوا الالف لانّ المنسوب اليه أقلُّ الاسماء حروفًا فان قيل فالثقل في أُمَيِّيّ أبلغُ لانّك تجمع فيه بين اربع ياءات وفَتًى ورَحًى انّما يجتمع فيه ثلثُ ياءات وبعضُ العرب يستعمل أُمَيِّيٌّ ولا نعلم احدًا يقول رَحَيِيٌّ فالجواب انّ مثل أُمَيّ وعَدِيّ قد استُعمل قبل النسبة وامّا مثلُ رَحَيٍ فغيرُ مستعمل الّا في النسبة لانّه يلزمه قلبُها الفًا لتحرّكها

وانفتاح ما قبلها فكرهوا ان يتحمّلوا الثقل فى لفظ غير مستعمل فان قيل فأنت اذا قلت رَحَوِىّ ومَنَوِىّ فرَحَوٌ ومَنَوٌ غيرُ مستعمل الّا فى النسب قيل الامرُ وإن كان على ما ذكرتَ فإنّ الثقل فيه اقلُّ لاختلاف الحرفَيْن اذ الثقلُ فى الواو وياءَىِ النسب اقلُّ من الثقل فى الياءات مع ياء النسب، فان كان المقصور على اربعة احرف والحرفُ الثانى ساكنٌ فلا تخلو الالف فى آخره من ان تكون منقلبة او زائدة للتأنيث نحو حُبْلَى وسَكْرَى وعَطْشَى وجُزْوَى فالأجودُ فى هذا حذفُ الالف فيقال حُبْلِىٌّ وسَكْرِىّ وعَطْشِىّ وذلك انّهم شبّهوا الف التأنيث بتاء التأنيث فى الحذف فحذفوها كحذفها ويجوز مَدُّها فيقال حُبْلاوِىٌّ وسَكْراوِىٌّ تشبيهًا بالمؤنّث الممدود نحو حَمْراء وصَفْراء ويجوز قلبُ الالف واوًا فيقال حُبْلَوِىّ وسَكْرَوِىّ كما يقال كِسْرَوِىّ شبّهوها بالمنقلبة فى نحو مَلْهَوِىّ ومَغْزَوِىّ فهذه ثلثةُ أَوْجُه احدُها حُبْلِىّ بحذف الالف وهو أجودُها ثمّ حُبْلاوِىّ ثمّ حُبْلَوِىّ، فان كانت الالف لغير التأنيث وهو على اربعة احرف والرابعُ الف مقصورة وثانيها ساكنٌ ففى المنقلبة نحو مَلْهًى ومَغْزًى ومَحْيًا وأَعْشَى ثلثةُ اوجه أجودُها ان تُقلَب الالف واوًا فيقال فى النسب الى مَلْهًى مَلْهَوِىّ والى مَغْزًى مَغْزَوِىّ والى مَحْيًا مَحْيَوِىّ وذلك لانّها بدلٌ من اللام فكان حكمُها حكمَ عصًا ورَحًى فكما تقول عَصَوِىّ وفَتَوِىّ كذلك تقول مَلْهَوِىّ وأَعْشَوِىّ والثانى ان تمدّ ذلك وهو ضعيف فتقول مَلْهاوِىّ ومَغْزاوِىّ تشبيهًا بالزائدة الممدودة للتأنيث والثالث ان تحذف الالف فتقول مَلْهِىٌّ ومَغْزِىٌّ تشبيهًا بالف التأنيث المقصورة نحو حُبْلَى وسَكْرَى كما قالوا مِدْرًى ومَدارَى فجمعوه جمعَ حُبْلَى وحَبالَى وإن لم يكن مثله لانّ الفَ مدرى لامٌ والف حبلى زائدةٌ فشبّهوا الاصل بالزائد وكذلك ما كان مُلْحَقا به من الزائد نحو أَرْطًى وأَرْطَوِىٌّ ومِعْزًى ومِعْزَوِىّ فيه الوجوهُ الثلاثة،

قال صاحب الكتاب وفى الزائدة ثلثةُ اوجه الحذفُ وهو أحسنُها كقولك حُبْلِىّ ودُنْيِىّ والقلبُ نحوُ حُبْلَوِىّ ودُنْيَوِىّ وأن يُفصَل بين الواو والياء بألف كقولك دُنْياوِىّ وليس فيما وراء ذلك الّا الحذفُ كقولك مُرامِىّ وحُبارِىّ وقَبَعْثَرِىّ وجَمَزِىّ فى حكم حُبارَى،

قال الشارح فإن كانت الالف زائدة نظرتَ فان كانت للتأنيث مثلَ حُبْلَى وسَكْرَى فالاجودُ حذفُها كما تحذف تاء التأنيث لانّها زائدة مثلُها وفى معناها فيقال حُبْلِىّ وسَكْرِىّ ويجوز من بَعْد ذلك وجهان آخران احدهما قلبُها واوًا تشبيهًا لها بالاصل فيقال حُبْلَوِىّ وسَكْرَوِىّ والاخر حُبْلاوِىّ وسَكْراوِىّ وتُشبّهها بالممدودة وإن كانت للالحاق مثلَ أَرْطًى ومِعْزًى كنت مخيَّرا ان شئت قلبتَ

وإن شئت حذفت الّا انّ القلب هنا احسن منه فى حُبْلَوِىّ لانّها فى حكم الاصل اذ كانت ملحقة فتقول أَرْطَى وأَرْطَوِىّ ومِعْزًى ومِعْزَوِىّ ٭ فامّا اذا كانت الالف خامسة فصاعدًا او كانت على اربعة احرف والحروفُ الثلثةُ التى قبل الالف متحرّكاتٌ فلا يجوز الّا حذفُ الالف سواءٌ كانت للتأنيث او لغير التأنيث وذلك قولك اذا كانت للتأنيث شُكاعِىٌّ وسُمانِىٌّ والشُكاعَى نبتٌ يُتداوى به والسُمانَى طائرٌ وفى ما كان لغير التأنيث وهو على ضربَيْن اصليّةٌ وزائدةٌ فالاصليّةُ نحو مُرامًى ومُسامًى تقول فيه مُرامِىّ ومُسامِىّ وانّما وجب الحذفُ لانّ الالف ساكنةٌ والياء الاولى من ياءَىِ النسبة ساكنةٌ ايضا وقد طال الاسمُ وكثُرت حروفه فوجب باجتماعِ ذلك الحذفُ واذا كانوا قد حذفوا فيما قلّت حروفُه نحوِ حُبْلِىّ ومَلْهِىّ ففيما كثُرت أَوْلى واما الزائدة لغير التأنيث نحوُ حَبَنْطًى ودَلَنْظًى وقَبَعْثَرًى فانّك تقول فيه حَبَنْطِىّ ودَلَنْظِىّ وقَبَعْثَرِىّ والحبنطى القصير البطين والدلنظى الصُلْب الشديد والالفُ فيهما للالحاق بسَفَرْجَلٍ والقبعثرى العظيم الخَلْق والالف فيه لتكثير الكلمة وليست للتأنيث ولا للالحاق لانّه ليس فى الاصول ما هو على هذه العدّة فيكونَ ملحقًا به وتقول فى جَمَزَى وبَشَكَى وما كان مثلهما جَمَزِىّ وبَشَكِىّ لانّ الالف فى حكم الخامسة لانّ الحركة فى الثانى بمنزلة الحرف ألا ترى انّ من يصرف هِنْدًا ودَعْدًا لا يصرف سَقَرَ وقَدَمَ عَلَمَيْن لانّ الحركة فيه صيّرتْه فى حكم زَيْنَبَ وسُعادَ فلذلك قال هو فى حكم حُبارَى يعنى تصيير الالفِ فى آخره فى حكم الخامسة لتحرّك حرف ما هى فيه ٭

فصل ٣٠١

قال صاحب الكتاب والياء المكسور ما قبلها فى الآخر لا تخلو من ان تكون ثالثة او رابعةً او خامسةً فصاعدًا فالثالثةُ تُقلَب واوا كقولك عَمَوِىّ وشَجَوِىّ وفى الرابعة وجهان الحذفُ وهو أحسنُهما والقلبُ كقولك قاضِىّ وحانِىّ وقاضَوِىّ وحانَوِىّ قال

* وكَيْفَ لنا بالشُرْبِ اِن لم يَكُنْ لنا * دَراهِمُ عند الحانَوِىّ ولا نَقْدُ *

وليس فيما وراء ذلك الّا الحذفُ كقولك مُشْتَرِىّ ومُسْتَسْقِىّ وقالوا فى مُحَيٍّ مُحَوِىٌّ ومُحَيِّىّ كقولهم أُمَوِىّ وأُمَيِّىّ ٭

قال الشارح اعلم انّ ما كان فى آخره ياءٌ من الاسماء المنسوبة فإن كانت الياء ثالثةً قبلها كسرةٌ نحو عَمٍ

وشَجٍ فانّك تُبْدِل من الكسرة فتحةً كما فعلت فى نَمِرٍ وشَقِرَةٍ لثقل توالى الكسرات مع ياء الاضافة ثمّ تقلب الياء الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فيصير فى حكم التقدير عَمًا وشَجًا ثمّ تقلب الالف واوًا كقولك عَمَوِىّ وشَجَوِىّ كما فعلت فى عَصًا ورَحًى فقلت عَصَوِىّ ورَحَوِىّ ؞ فامّا اذا كانت رابعة فانّ الباب فيه عند سيبويه حذفُ الياء لالتقاء الساكنين تقول فى قاضٍ ورامٍ ورجلٍ يسمّى يَرْمِى قاضىٌّ ورامىٌّ ويَرْمِىٌّ وكان الاصل ان تقول قاضِيِىٌّ ورامِيِىٌّ ويَرْمِيِىٌّ كما تقول فى النسب الى حاكم حاكمىّ والى يَضْرِبَ يَضْرِبِىّ غيرَ انّهم استثقلوا الكسرة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها ثمّ حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الاولى من ياءَىِ النسب فان قيل فانّه يجوز الجمع بين ساكنَيْن اذا كان الاوّل حرفَ مدّ ولين والثانى مدّغما مثلَ دابّةٍ وشابّةٍ وحِيب بَكْرٌ قيل الامرُ كذلك غيرَ انّ الياء لا يمكن اسكانُها لانّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها الّا مكسورا وكان فى الجملة ثمّ ساكنان فحُذف لالتقاء الساكنين عند تعذّر الاسكان وقالوا فى النسب الى عَرْقُوَةٍ وتَرْقُوَةٍ عَرْقِىٌّ وتَرْقِىٌّ وذلك انّهم لمّا حذفوا التاء للنسبة على القاعدة بقى عَرْقُوٌ وتَرْقُوٌ فوقعت الواو طرفًا وقبلها ضمّةٌ وليس ذلك فى الاسماء فقلبوها ياءً كما قالوا أَدْلٍ وأَجْرٍ والاصل أَدْلُوٌ وأَجْرُوٌ ثمّ نسبوا اليه بحذف الياء فقالوا عَرْقِىٌّ وتَرْقِىٌّ ويجوز عَرْقُوِىٌّ باثبات الواو لانّ ياءَىِ النسب يجريان مجرى تاء التأنيث وقد تقدّم ذكرُ المشابهة بينهما فكما ثبتت مع تاء التأنيث فكذلك مع ياءَىِ النسبة لانّها تصير حشوًا فى الكلمة وقد حُكى عنهم انّهم يقولون فى النسب الى قَرْنُوَةٍ قَرْنُوِىٌّ وهذا نصٌّ على جوازه ومن قال فى تَغْلِبَ ويَثْرِبَ تَغْلَبِىّ ويَثْرَبِىّ قال فى القاضى ويَرْمِى قاضَوِىّ ويَرْمَوِىّ فيفتح المكسورَ ويقلب الياء الفًا ثمّ ينسب اليه ويقلب الالفَ واوًا ولا يحذف منه شيئًا ؞ وحكى سيبويه حانَوِىّ فى النسب الى الحانَة وحانِىٌّ وهو الموضع يُباع فيه الخمر وأصلُ حانة حانِيَةٌ لانّه من الحُنُوّ كانّها تحنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللّذاذة والحانوتُ مقلوب منه وأصلُه حَنَوُوتٌ فقُدّمت اللام الى موضع العين ثمّ قُلبت الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فهو على وِزانِ رَحَمُوتٍ ورَهَبُوتٍ فوزنُه الآنَ فَعْلُوتٌ مقلوبٌ من فَعَلُوتٍ وانشد * وكيف لنا بالشرب الخ * البيت لعُمارةَ ويروى * وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دَوانيقُ * وبعده

* أَنَعْتانُ أَم نَدّانُ أَم يَنْبَرِى لنا * أَغَرُّ كنَصْلِ السَّيْفِ أَبْرَزَهُ الغِمْدُ *

والمراد انّه يريد شُرْبَ الخمر لو كان له عند الخَمّار ما يصرفه فى ثَمَنها وقولُه أنعتان اى نشترى بنَسيئةٍ من قولهم اعْتانَ الرجل السِلْعةَ اى اشتراها بنسيئةٍ من العِينَة وادّانَ اذا اخذه بدَيْنٍ وينبرى

لنا أغرُّ اى نطلب كريمًا ويتعرّض لمعروفةٍ كنصل السّيف اى ماضٍ فى السّخاء يشترى لنا الخمر والحانىّ اجودُ لانّ الحذف عنده اجودُ اللغتَيْن وأنشد فى الحذف

* كَأْسُ عَزِيزٍ من الأَعْنابِ عَتَّقَها * لِبَعْضِ أَرْبابِها حانِيَّةٌ حُومُ *

وقيل الموضع الذى يُباع فيه الخمر حانيّةٌ مثلُ ناحِيَةٍ ونُسب اليه على حدّ النسب الى قاضٍ ويَرْمى والمشهورُ انّ الموضع الذى يباع فيه الخمر حانةٌ قال الأَخْطَلُ

* وخَمْرَةٍ من جِبالِ الرُّومِ جاء بها * ذو حانَةٍ تاجِرٌ أَعْظِمْ بها حانَا *

فجعل الموضعَ حانةً والخمّارَ حانًا، فامّا مُحَيٍّ فالنسبةُ اليه مُحَوِيٌّ الفاعل والمفعول فيه سواء وذلك انّ مُحَيِّيًا اسمُ فاعل من حَيَّى يُحَيِّى فهو مُحَيٍّ والمفعول مُحَيًّى ففيه ثلثُ ياءات فيجب حذفُ الآخرة لانّها خامسةٌ كألف مُرامًى فاذا نسبت اليه اجتمع فيه اربعُ ياءات فيحذفون الياء الاولى من مُحَيٍّ فيبقى مُحَيٌّ فتنقلب الياء الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فيصير مُحًى كهُدًى فيقولون مُحَوِيٌّ كهُدَوِيّ وامّا من قال أُمَيِّيٌّ فجمع بين اربع ياءات فانّه يقول مُحَيِّيٌّ ايضا واسمُ المفعول فى ذلك كالفاعل وهو مُحَيًّى تحذف الالف الخامسة على القاعدة ثمّ تفعل ما ذكرناه فى اسم الفاعل،

فصــل ٣٠٢

قال صاحب الكتاب وتقول فى غَزْوٍ وظَبْيٍ غَزْوِيٌّ وظَبْيِيٌّ واختُلف فيما لحقتْه التاء من ذلك فعند الخليل وسيبويه لا فَصْلَ وقال يونسُ فى ظَبْيَة ودُمْيَة وقِنْيَة ظَبَوِيٌّ ودُمَوِيٌّ وقِنَوِيّ وكذلك بناتُ الواو كغَزْوَة وعُرْوَة ورِشْوة وكان الخليلُ يَعذِره فى بنات الياء دون بنات الواو،

قال الشارح اذا كان الاسم على زنة فَعْلٍ ساكنَ العين معتلَّ اللام بالياء او الواو وليس فى آخره تاء التأنيث نحوَ غَزْوٍ ونَحْوٍ وظَبْيٍ ورَمْيٍ فالنسبةُ اليه على لفظه من غيرِ تغيير نحوَ غَزْوِيّ ونَحْوِيّ وظَبْيِيّ ورَمْيِيّ لا خلافَ فى ذلك لانّ ما قبلها ساكنٌ فهى لذلك فى حكم الصحيح تتصرّف بوجوه الاعراب قبل النسب فلم تتغيّر كما لم يتغيّر الصحيحُ واذا جاز ان يقال فى أُمَيَّةَ أُمَيِّيٌّ فجُمِع بين اربع ياءات كان ما نحن فيه اسهلَ لانّه لم يجتمع فيه الّا ثلثُ ياءات، فان لحقت تاء التأنيث شيـًٔا من ذلك نحوَ غَزْوَةٍ ورَمْيَةٍ ودُمْيَةٍ وقِنْيَةٍ فالخليلُ وسيبويه يجريان فى ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه فيقولان

فى غَزْوَةٍ غَزَوِىّ وفى رَمْيَة رَمَيِىّ وفى دُمْيَةٍ دُمَيِىّ وفى قِنْيَةٍ قِنَيِىّ وهو قياسٌ عندهما وحكى يونس عن ابى عمرو مثلَ ذلك وقالوا فى بنى جِرْوَةَ جِرَوِىّ وهو جِرْوَةُ بن تَضْلَةَ مكسورَ الجيم وكان يونس يغيّر ما فيه تاء التأنيث فيفتح الحرف الساكن وهو الثانى فيقول فى ظَبْيَةٍ ظَبَوِىّ وفى رَمْيَةٍ رَمَوِىّ وفى قِنْيَةٍ قِنَوِىّ وقالوا فى عُرْوَةٍ عُرَوِىّ لا فرقَ عنده بين ذوات الياء والواو وكان الزجّاج يميل الى هذا القول ويحتجّ بانّ تاء التأنيث قوّةُ التغيير فيها وأمّا يونس فلم يرد عنه احتجاجٌ لذلك وكان الخليل يعذره فى ذوات الياء ويحتجّ له بانّه شبّه فَعْلَةَ بفَعِلَةَ مكسورَ العين قال لانّ اللفظ بفَعِلَةَ وفَعْلَةَ اذا سكنت العين سواءٌ والمراد بذلك انّ ظَبْيَةً كظَبِيَةٍ ورَمْيَةً كرَمِيَةٍ وقِنْيَةً كقِنِيَةٍ ثمّ أُسكنوا للتخفيف كما يقال فى كَتِفٍ كَتْفٌ وفى ابِلٍ ابْلٌ فصار لفظُ ما كان على فَعِلَةَ بكسر العين فى الاصل بوزن فَعْلَةَ فعَمِيَةٌ على وزن لفظ عَمْيَةٍ ورَمِيَةٌ على لفظ رَمْيَةٍ فى الاصل بإسكان فاذا نسبنا الى ذلك رددناه الى الاصل لانّه بالحركة يُفيدنا خفّةً وذلك لانّا اذا نسبنا الى عَمِيَةٍ وقِنِيَةٍ وثوانيها مكسورةٌ وجب فتحُها وقلبُ الياء واوًا بعد قلبها الفًا على حدّ قولك فى عَمٍ عَمَوِىّ وفى شَجٍ شَجَوِىّ فيصير فى اللفظ اخفَّ من عَمِيِىّ وقِنِيِىّ قال وكذلك لو بنيتَ من ذوات الواو فَعِلَةَ لصارت بهذه المنزلة تقول فى فَعِلَةَ من الغَزْوِ غَزِيَةٌ ومن الرَبْوِ رَبِيَةٌ فيصير كذوات الياء فيصير المسكَّنُ منها عن الكسر بمنزلةِ ما اصلُه الاسكانُ فلمّا رأوا آخرَ فَعِلَةَ المكسورِ يُشْبِه اذا خُفِّف آخرَ فَعْلَةَ المسكَّنِ العين فى الاصل جعلوا اضافتَها شيئًا واحدا هذا احتجاجُ الخليل ليُونُسَ ٭

قال صاحب الكتاب وعلى مذهبِ يونسَ جاء قولهم قَرَوِىٌّ وزِنَوِىٌّ فى قَرْيَةٍ وبَنِى زِنْيَةَ وتقول فى طَىٍّ ولَيَّةٍ طَوَوِىٌّ ولَوَوِىّ وفى حَيَّةٍ حَيَوِىٌّ وفى دَوٍّ وكَوَّةٍ دَوِّىٌّ وكَوِّىّ ٭

قال الشارح قد جاء عن العرب قَرَوِىٌّ فى النسبة الى قَرْيَةٍ وزِنَوِىٌّ فى النسبة الى بنى زِنْيَةَ وهم حىٌّ من العرب وهو شاذّ عند سيبويه والقياس قَرْيِىّ وزِنْيِىّ وهو عند يونس قياسٌ وتقول فى طَىٍّ طَوَوِىٌّ وفى لَيَّةٍ لَوَوِىّ وفى حَيَّةٍ حَيَوِىّ امّا طَىٌّ فمصدرُ طَوَى يَطْوِى ولَيَّةٌ مصدرُ لَوَى يَلْوِى فالعينُ واوٌ واللام ياءٌ والاصل فيه طَوْىٌ ولَوْيَةٌ فلمّا اجتمعت الواو والياء والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياءً وهذه قاعدةٌ فى التصريف فلمّا نسبوا اليه استثقلوا اجتماعَ اربع ياءات وأرادوا التخلّص منها فبنوا الكلمة على فَعَلٍ وقد كان فَعْلًا ساكنَ العين فانفكّ الادّغامُ وعادت العين الى اصلها وهو الواو ثمّ انقلبت الياء التى هى لامٌ الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ثمّ نسبوا اليها وقلبوها واوا على القاعدة فقالوا طَوَوِىٌّ

ولَوَوِىّ   وامّا حَيَّةٌ فالعين واللام ياءٌ ولمّا بنوه على فَعَلٍ انقلبت اللام الفًا لانّ اللام أقبلُ للتغيير ثمّ قلبوا الالف واوا على قاعدة النسب وقالوا حَيَوِىٌّ ومن قال أُمَيِّىٌّ قال طَيِّىٌّ وحَيِّىٌّ ولم يُبالِ الثقلَ ؛ وامّا النسب الى دَوٍّ وكَوَّةٍ فانّك لا تغيّره بل تنسب اليه على لفظه فتقول دَوِّىٌّ وكَوِّىٌّ لانّ التغيير انّما كان لاجل اجتماع اربع ياءات ففرّوا الى الواو فأمّا اذا وقع الاختلاف بحصول الواو لم تكن حاجةٌ الى التغيير   فامّا قول ذى الرُمّة

* داوِيّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كأنّهما * يَمٌّ تَراطَنَ فى حافاته الرُومُ *

قال بعضهم اراد دَوِّيَّةً وانّما ابدل من الواو الاولى الفًا لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة فى نفسها كانّه استغنى بأحد الشرطَيْن كما قال عليه السلام اِرْجِعْنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ والاصل مَوْزورات   وقال سيبويه فى آيَةٍ انّه فَعْلَةٌ كشَرْبَةٍ وانّما أُبْدِل من الياء الاولى الفٌ فيكون حينئذ داوِيّة من الشاذّ والمحقّقون يذهبون الى انّه بنى من الدَوّ اسمًا على زنة فاعِلَةٍ فصار فى التقدير داوِوَةٌ فقُلبت الواو الثانية ياءً لانكسار ما قبلها فصارت داوِيَةٌ ثمّ نُسب اليها على حدّ نسبهم الى حانِيَةٍ حانِىٌّ فاعرفه ؛

فصل ٣٠٣

قال صاحب الكتاب وتقول فى مَرْمِىٍّ مَرْمِىٌّ تشبيهًا بقولهم فى تَمِيمِىٍّ وهَجَرِىّ وشافعىّ تَمِيمِىٌّ وهَجَرِىّ وشافعىّ ومنهم مَن قال مَرْمَوِىّ وفى بُخاتِىّ اسمَ رجل بُخاتِىٌّ ؛

قال الشارح هذا الفصل يشتمل على مسئلة واحدة وهى النسبة الى مَرْمِىٍّ والنسب اليه مَرْمِىٌّ فيكون لفظه بعد النسب مثلَ لفظه قبل النسب كانّهم شبّهوا لفظه بالمنسوب وأنت اذا نسبت الى منسوب بقّيته على لفظه نحوَ النسب الى تَمِيمىّ وهَجَرِىّ وشافِعىّ فانّك تقول فيه ايضا تَمِيمىّ وهَجَرِىّ وشافِعىّ فيكون اللفظ واحدا الّا انّ التقدير مختلفٌ وذلك انّك اذا حذفت الياء الاولى التى للنسب أحدثتَ ياءً اخرى غيرها لانّه لا يُجمَع بين علامتَى النسب كما لا يجمع بين علامتى التأنيث مع ما فى ذلك من ثقل اجتماع اربع ياءات ومَرْمِىٌّ مشبّهٌ بالمنسوب من حيث انّ آخره ياءٌ مشدّدةٌ قبلها مكسورٌ   ويجوز ان تقول فيه مَرْمَوِىٌّ وذلك انّ اصله مَرْمُوىٌ على زنة مَفْعُولٍ من رَمَيْتُ ولمّا اجتمعت الواو والياء وقد سبق الاولى منهما بالسكون قلبوا الواو ياءً وادّغموا الياء الاولى فى

الثانية على القاعدة ثمّ كسروا ما قبل الياء لتصحّ الياء فلمّا نسبوا اليه استثقلوا اجتماعَ اربع ياءات فحذفوا الياء الاولى المبدلة من واوِ مفعول لكونها زائدةً فصار اللفظ مَرْمِيٌّ مثلَ يَرْمِيُ فقياسُه فى النسب قياسُ يرمى وتَغْلِبَ فتُبْدِل من الكسرة فتحةً ثمّ من الياء واوا بعد ان قلبوها الفًا كما قالوا فى حانٍ حانَوِيٌّ فاعرفه ؞

فصـــل ٣٠٤

قال صاحب الكتاب وما فى آخره الفٌ ممدودةٌ إن كان منصرفا كِكساء ورِداء وعِلْباء وحِرْباء قيل كِسائىٌّ وعِلْبائىّ والقلبُ جائزٌ كقولك كِساوىّ وإن لم ينصرف فالقلبُ كحَمْراوىّ وخُنْفُساوىّ ومَعْيُوراوىّ وزَكَرِيّاوىّ ؞

قال الشارح اعلم انّ الممدود كلُّ اسمٍ فى آخره همزةٌ قبلها الفٌ زائدةٌ وذلك على أربعة اضرب ضربٌ همزتُه اصليّةٌ نحوُ قُرّاء ووُضّاء وهو من قرأت ووُضُوء والوُضّاء الجميل وضربٌ همزتُه منقلبة عن حرف اصلىّ نحوُ كِساء ورِداء واصله كِساوٌ ورِدايٌ والواوُ والياء اذا وقعتا طرفًا وقبلهما الفٌ زائدةٌ قُلبتا همزتَيْن والواوُ والياء فى كساء ورداء لامُ الكلمة لانّه من الكُسْوة والرِدْية كقولهم فلانٌ حسنُ الرِدْية وضربٌ ثالثٌ همزتُه منقلبة عن ياء زائدة نحوُ عِلْباء وحِرْباء ويدلّ على انّ الهمزة فيه من الياء قولهم دِرْحاية ودِعْكاية لمّا اتّصل بها تاء التأنيث ظهرت الياء لانّها انّما كانت انقلبت همزةً لكونها طرفاً فلمّا اتّصلت بها تاء التأنيث وبُنيت على التأنيث خرجت عن ان تكون طرفا والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن الف التأنيث نحوُ حَمْراء وصَفْراء ولذلك لا ينصرف وينصرف الضروب الثلاثة فاذا نسبت الى ما كان منصرفا من ذلك فالباب فيه إقرارُ الهمزة نحوُ وُضّائىّ وقُرّائىّ وكِسائىّ ورِدائىّ وعِلْبائىّ وحِرْبائىّ باثبات الهمزة والاصلُ من ذلك قُرّاء ووُضّاء لانّ الهمزة فيهما اصلٌ بمنزلة الصاد من حُمّاص والقاف من سُمّاق فكما تقول حُمّاصىّ وسُمّاقىّ فكذلك تقول وُضّائىّ وقُرّائىّ وكسائىّ ورِدائىّ محمولٌ عليه لانّ الهمزة فيهما منقلبة عن اصلٍ فهى لامٌ كما انّها لامٌ وعِلْباءىٌّ محمول على كسائىّ لانّ الهمزة فيه ليست اصلا انّما هى منقلبة عن حرف ليس للتأنيث كما انّ كساء كذلك فعُومل فى النسب معاملتَه فاذًا الاصل فى قُرّاء ووُضّاء اقوى منه فى كساء لانّ الهمزة فيه اصلٌ وفى كساء بدلٌ وهى فى كسائىّ اقوى منها فى عِلْبائىّ لانّها فى كساء لامٌ وفى علباء زائدةٌ ؞ فان نسبت الى ما لا ينصرف

نحو حَمْراء وصَحْراء فالباب ان تقلب الهمزة واوا فيه فتقول حَمْراوِيّ وصَحْراوِيّ وانّما قُلبت الهمزة فيه واوا ولم تُقرّ بحالها لئلّا تقع علامةُ التأنيث حَشْوا ولم تكن لتُحذَف لانها لازمةٌ تتحرّك بحركات الاعراب فهي حَمِيّة بالحركة ولمّا لم يجز حذفُها وجب تغييرُها فقُلبت واوا ثمّ قالوا في الاضافة الى عِلْباء وحِرْباء عِلْباوِيّ وحِرْباوِيّ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث لكنّها شابهت حَمْراء وصَحْراء بالزيادة فحملوها عليها وإن لم تكن همزةُ حمراء قُلبت في حَمْراوِيّ لكونها زائدةً ثمّ تجاوزوا ذلك الى ان قالوا في كساء كساوِيّ وفي رداء رداوِيّ فأبدلوا الهمزة واوا حملًا لها على همزة عِلْباء من حيث كانت همزةُ كساء ورداء مبدلةً من حرفٍ ليس للتأنيث ثمّ قالوا في همزة قُرّاء قُرّاوِيٌّ فشبّهوا همزتَه بهمزة كساء من حيث كانت اصلا غير زائدة فكلٌّ واحد من هذه الاسماء محمولٌ في القلب على ما قبله وإن لم يَشْرَكه في العلّة لكن لشَبَه لفظيّ فاذًا القلبُ في حمراويّ اقوى منه في علباويّ وهو في علباويّ اقوى منه في كساويّ وهو في كساويّ اقوى منه في قُرّاويّ فلذلك قال فالباب فيما كان منصرفا إقرارُ الهمزة على حالها نحو قُرّائيّ وكسائيّ وعلبائيّ والقلبُ جائزٌ وإن لم ينصرف فالقلبُ نحو حمراويّ وصحراويّ وانّما مثّل بهذه الاسماء نحو خُنْفُساوِيّ ومَعْيُوراوِيّ والمَعْيُوراء جماعةُ الحُمُر وزَكَرِيّاوِيّ ليُريك الفصلَ بين المقصور والممدود وأنّ الطويل من الاسماء الممدودة والقصير منها حكمُهما واحد وأنّ كثرة حروف خنفساء ومعيوراء وما أشبههما لا يوجب إسقاطَ شيء منه كما كان ذلك في المقصور لسكون آخره اذ الحرف يقوى بحركته ويمتنع حذفُه في المكان الذي يسقط فيه الساكنُ ألا ترى انّ من قال ثَقَفِيّ وقُرَشِيّ وهُذَلِيّ فحذف الياء الساكنة لم يقل في النسب الى عِثْيَر وهو التُراب وحِثْيَل وهو نبتٌ عِثَرِيّ وحِثَلِيّ فيحذف الياء لتحرّكها فاعرفه ٭

فصل ٣٠٥

قال صاحب الكتاب وتقول في سِقايَة وعَظايَة سِقائيٌّ وعَظائيٌّ وفي شَقاوَة شَقاوِيٌّ وفي رايَة رايِيٌّ ورائيٌّ وراوِيٌّ وكذلك في آيَة وثايَة ونحوهما ٭

قال الشارح اعلم انّ ما كان من نحو سِقايَة وعَظايَة ونحوهما ممّا في آخره تاء التأنيث ولامُه واوٌ او ياءٌ وقبلها ألفٌ زائدةٌ فانّه قبل النسب تصحّ اللام ولا تُقلَب همزةً لانّ الاسم بُنِي على التأنيث فلم تقع

البياء والواو طرفًا فلم يلزم قلبُهما همزةً فاذا نسبت الى شىء من ذلك أسقطت التاء ثمّ قلبت اللامَ همزةً فصارت النسبةُ كانّها الى سِقاء وعَظاء بمنزلة كساء ورداء فلذلك تقول فى النسب سِقائىّ وعَظائىّ اى كما تقول كسائىّ وردائىّ ومن قال كساوىّ ورداوىّ قال ههنا سقاوىّ وعظاوىّ وكذلك قيل فى النسب الى شاء شاوِىٌّ قال الشاعر

* لا ينفع الشاوىَّ فيها شاتُهُ * ولا حِمارَاهُ ولا عَلاتُهُ *

فان كانت اللام واوا نحوَ شَقاوة وغَباوة فانّك لا تغيّرها فى النسب وتُقرّها على حالها فتقول فيه شَقاوىٌّ وغَباوىّ لانّا كنّا نَفِرّ الى الواو فيما كان همزةً واذا ظفرنا بما قد لُفظ به واوًا لم نعدل عنها الى لفظ آخر قال جرير

* اذا هبطنَ سَماوِيًّا مَوارِدَه * من نَحْوِ دُومَةَ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِى *

نسبه الى سَماوَةَ، وامّا نحو رايَة وآيَة وثايَة وطايَة فلك فى النسب اليه ثلاثةُ اوجه أقيسُها تركُ الياء على حالها ولم تُغيّرها لانّك لو افردتَه بعد طرح الهاء لأثبتَّ الياء وقلت آىٌّ وراىٌ وثاىٌّ وطاىٌّ ولا تلزم الهمزةُ لانّ الالف قبل الياء والواو اصلٌ غيرُ زائدة والواوُ والياءُ انّما تُهمَزان اذا كان قبلهما الفٌ زائدةٌ نحوَ كِساء ورِداء والثانى الهمز تشبيهًا بكساء ورداء لوقوعها طرفًا بعد الف ساكنة والفرقُ بينها وبين الاصل الذى هو كساءٌ ورداءٌ انّ باب كساء ورداء ان تقع الياء والواو بعد الف زائدة وما نحن فيه وقعتا بعد الف غير زائدة الثالث ابدالها واوا على حدّ كِساوىّ ورِداوىّ،

فصـــل ٣٠٩

قال صاحب الكتاب وما كان على حرفَيْن فعلى ثلثة اضرب ما يُرَدّ ساقطُه وما لا يُرَدّ وما يسوغ فيـــه الامران فالاوّل نحوَ أَبَوىّ وأَخَوىّ وضَعَوىّ ومنه سَتَهِىٌّ فى اِسْتٍ والثانى نحوُ عِدىّ وزِنىّ وكذا البابُ الّا ما اعتلّ لامُه نحوُ شِيَة فانّك تقول فيه وِشَوىّ وقال ابو الحَسَن وِشْيِىّ على الاصل وعـــن ناسٍ من العرب عِدَوِىٌّ ومنه سَهِىٌّ فى سَهٍ والثالث نحوُ غَدىّ وغَدَوىّ ودَمىّ ودَمَوىّ ويَدىّ ويَدَوىّ وحِرىّ وحِرَحىّ وابو الحسن يسكّن ما اصلُه السكونُ فيقول غَدْوىّ ويَدْيىّ ومنه اِبْنِىٌّ وبَنَوىّ واِسْمىّ وسِمَوىّ بتحريك الميم وقياسُ قول الأخفش اِسكانُها،

قال الشارح اعلم انّ ما كان على حرفَيْن من الاسماء التى يلحقها التصغيرُ والجمعُ والاعرابُ فانّه على ثلثة اضرب احدها ما كان اصله على ثلثة احرف وأُسْقِط منها واحد تخفيفًا او لعلّة توجب ذلك وذلك الحذفُ يكون من موضع اللام وهو اكثره ويكون من موضع الفاء ويكون من العين وهو أقلّه فاذا نسبت الى شىء من ذلك فهو على ثلثة اضرب كما ذكر احدُها ان تردّ الساقطَ والثانى ان لا تردّ والثالث يجوز فيه الامران فامّا الاوّل فهو ما كان الساقط منه من موضع اللام ويرجع فى التثنية والجمع بالالف والتاء وذلك قولك فى النسبة الى أَبٍ أَبَوِىّ والى أَخٍ أَخَوِىّ والى ضَعَةٍ ضَعَوِىّ والى هَنْتٍ هَنَوِىّ لانّك اذا ثنّيت الاب والاخ قلت ابوان واخوان واذا جمعت ضَعَةً وهو ضربٌ من الشجر قلت ضَعَواتٌ قال جرير * مُتَّخِذًا من ضَعَواتٍ تَوْلَجَا * وتقول من هَنٍ هَنَواتٌ ومنه قول الشاعر

* أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتتابِعُ *

ومنهم من يقول هَنانِ فى التثنية وهَناتٌ فى الجمع فمن قال هَنَواتٌ لزمه ان يقول فى النسب هَنَوِىّ ومن قال هَنانِ فى التثنية وهَناتٌ فى الجمع كان مخيّرا فيه إن شاء ردّ وإن شاء لم يردّ وانّما لزم ردُّ الذاهب هنا لانّا رأينا النسب قد يردّ الذاهبَ الذى لا يعود فى تثنية ولا جمعٍ كقولك فى يَدٍ يَدَوِىّ وفى دَمٍ دَمَوِىّ وأنت تقول فى التثنية يَدانِ ودَمانِ فلمّا قويت النسبةُ على ردّ ما لم تردّه التثنيةُ صار اقوى من التثنية فى باب الردّ فلمّا ردّت التثنيةُ الحرفَ الذاهبَ كانت النسبةُ اولى بذلك ، وامّا الضرب الثانى وهو ما لا يُرَدُّ الساقط فيه فهو ما كان الساقط منه فاءً او عينًا وذلك نحو النسب الى عِدَةٍ وزِنَةٍ ونحوهما كصِلَةٍ وثِقَةٍ فانّك اذا نسبت الى شىء من ذلك حذفتَ تاء التأنيث ولا تُعيد المحذوف الّا لضرورة وذلك قولك عِدِىّ وزِنِىّ فالذاهب منه واوٌ هى فاءٌ واصله وِعْدَةٌ ووِزْنَةٌ وانّما لم يردّوا الذاهب منه لانّه فى اوّل الكلمة فهو بعيدٌ من ياء النسب فلو ظهر لم يكن يتغيّر بدخول ياء النسب كما تتغيّر لامُ الكلمة بالكسر من اجل الياء ويؤيّد ذلك انّ العرب لم تردّ المحذوف اذا كان فاءً فى شىء من كلامها لا فى تثنية ولا جمعٍ بالالف والتاء كما ردّوا فيما ذهبت لامُه فلم يقولوا فى مثل عِدَةٍ وزِنَةٍ وِعْدَتان ووِزْنَتان ولا وِعْداتٌ ووِزْناتٌ كما قالوا فى سَنَةٍ سَنَواتٌ وفى تثنية أَخٍ وأَبٍ أَخَوان وأَبَوان وفى جمع أُخْتٍ أَخَواتٌ لا نعلم فى ذلك خِلافًا وقولنا الّا لضرورة تحرّزٌ ممّا اذا كانت اللام ياءً نحوَ شِيَةٍ ودِيَةٍ فانّك تعيد المحذوف وإن كانت فاءً ضرورةَ ان يبقى الاسم على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ ولين وذلك لا يكون فى اسم متمكّن فتقول على مذهب سيبويه فى شِيَةٍ وِشَوِىّ وفى دِيَةٍ

وِدْوِىٌّ وذلك انّ اصله وِشْيَةٌ ووِدْيَةٌ فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت الواو لانّ الفعل قد اعتلّ بحذفها فى يَشِى ويَدِى فبقى شِيَةٌ ودِيَةٌ كما ترى فلمّا نسبت اليهما حذفت منهما تاء التأنيث على القاعدة فبقى الشين والياء ولا عَهْدَ لنا باسمٍ على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ ولين ووجب زيادةُ حرف ليصير الى ما عليه الاسماء المتمكّنة فكان ردُّ المحذوف اولى من زيادة حرف غريب فرُدّت الواو مكسورةً على اصلها وبقيت العين مكسورةً ايضا ثمّ أُبدل من الكسرة فتحةٌ ومن الياء الفٌ ثمّ قلبت الالف واوا كما فعلت فى عَمٍ وشَجٍ فقلت عَمَوِىّ وشَجَوِىّ وانّما أبقوا الكسرة فى العين لانّ قاعدة مذهب سيبويه انّ الاسم اذا دخله حذفٌ ولزم الحرفَ المجاوِرَ للحركةُ ثمّ رُدّ المحذوف لعلّة او ضرورةٍ فانّه يُبْقِى الحركة فيه ولا يُزيلها فتقول فى غَدٍ غَدَوِىّ وفى يَدٍ يَدَوِىّ فتفتح العين منهما وان كان اصلها السكون والذى يدلّ انّ الاصل فى غَدٍ غَدْوٌ بسكون العين قول الشاعر وهو لَبِيدٌ

* وما الناس الّا كالديار وأهْلُها * بها يَوْمَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ *

لمّا اضطُرّ الى ردّ اللام أتى به ساكنَ العين ويدلّ على انّ الاصل فى يَدٍ يَدْىٌ بالسكون تكسيرُهم ايّاها على أفْعُلٍ نحو أيْدٍ وأفْعُلٌ بابه فَعْلٌ نحو كَلْبٍ وأكْلُبٍ وفَلْسٍ وأفْلُسٍ واما ابو الحسن الاخفش فانّه يردّ الكلمة الى اصلها عند ردّ ما سقط منها فكانّه ينسب الى وِشْيَةٍ فيقول وِشْيِىٌّ كما تقول فى ظَبْيَةٍ ظَبْيِىٌّ وحجّته انّ العين اصلها السكون وانّما تحرّكت عند حذف الفاء منها فاذا أُعيد ما سقط منها عادت الى اصلها وهو السكون والمذهب ما قاله سيبويه لانّ الشين متحرّكةٌ والضرورةُ لا توجب اكثرَ من ردّ الحرف الذاهب فلم تحتج الى تغيير البناء ومثلُ ذلك لو نسبت الى شاةٍ بعد التسمية لقلت شاهِىّ لانّك تحذف تاء التأنيث فيبقى الاسم على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ ولين وذلك لا نظيرَ له فردّوا الساقط منه وهو الهاء وقوله وعن ناسٍ من العرب عِدَوِىٌّ يريد انّ قومًا من العرب يردّون المحذوف وإن كان فاءً ويؤخّرونه الى موضع اللام فكانّه ينقلب الفًا فيصير عِدًا وزِنًا فاذا نسبت اليه قلبت الالف واوا على القاعدة فتقول عِدَوِىّ وزِنَوِىّ وهو رأى الفرّاء حكى ذلك صاحبُ الصّحاح

وممّا لا يُرَدّ فيه الساقط ما حُذفت عينه نحوُ سَهٍ فى معنى الاسْتِ وذلك انّ فيه ثلثَ لغات اِسْتٌ وسَتٌ وسَهٌ واصلُها سَتَهٌ وذلك لانّك تقول فى التصغير سُتَيْهَةٌ وفى التكسير أَسْتاهٌ فالذى قال اِسْتٌ وسَتٌ حذف اللام وهو الهاء والذى قال سَهٌ حذف عين الفعل وهو التاء فاذا نسبت اليه على قول من قال اِسْتٌ او سَتٌ فهو بمنزلة اِبْنٍ فان شئت قلت اِسْتِىّ وان شئت قلت سَتَهِىّ لانّ الساقط لا

يظهر فى التثنية ولا فى الجمع بالالف والتاء ومن قال سَهٌ لم يقل الّا سَهِىٌّ كما لم يقل فى عِدَةٍ وزِنَةٍ الّا عِدِىٌّ وزِنِىٌّ لبُعْد المحذوف من ياء النسبة، وامّا الضرب الثالث وهو ما يسوغ فيه الامران فــهــو ما حُذف منه لامه ولا يظهر ذلك فى تثنية ولا جمعٍ بالالف والتاء وذلك قولك فى النسب الى يَــدٍ يَدِىٌّ وان شئت يَدَوِىٌّ وفى دَمٍ دَمِىٌّ ودَمَوِىٌّ وفى غَدٍ غَدِىٌّ وان شئت غَدَوِىٌّ فمَن نسب الى الحرفَيْن فعلى اللفظ لانّ الاصل قد رُفض فلم يظهر فى تثنية ولا جمع ومَن ردّ المحذوف فلانّ النسبة قويّةٌ فى الردّ على ما تقدّم فان قيل فقد ردّوا المحذوف منْ دَمٍ ويَدٍ فى قوله

* فلَوْ أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْــنــا * جرى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَــقِــينِ *

وقولِ الاخر

* يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تَمْنعانك أن تُضامَ وتُضْهَدا *

فهلّا لزم لذلك ردُّ المحذوف فى النسب اليهما قيل لا اعتدادَ بذلك لانّ ذلك من ضرورات الشعــر ومن ذلك النسب الى حِرٍ حِرِىٌّ وإن شئت حِرَحِىٌّ لانّك تقول فى التثنية حِرانِ ولا تُظْهِر المحــذوف ومن ذلك ما كان فى اوّله همزةُ الوصل فتقول فى النسب الى ابنٍ اِبْنِىٌّ وإن شئت بَنَوِىٌّ لانّك تقول فى التثنية اِبْنانِ وتقول فى النسب الى اِسْمٍ اِسْمِىٌّ وان شئت سِمَوِىٌّ بكسر السين وفتح الميم امّا كسرُ السين فلانّ الاصل سِمْوٌ لقولهم فى تكسيره أَسْماءٌ نحوَ عِدْلٍ وأَعْدالٍ وأمّا فتحُ الميم فعلى قاعدة مذهب سيبويه وامّا قياسُ قول الاخفش فأن يقال سِمْوِىٌّ بسكون الميم لانّه الاصل،

فصــل ٣٠٧

قال صاحب الكتاب وتقول فى بِنْتٍ وأُخْتٍ بَنَوِىٌّ وأَخَوِىٌّ عند الخليل وسيبويه وعند يونس بِنْتِىٌّ وأُخْتِىٌّ وتقول فى كِلْتا كِلْتِىٌّ وكِلْتَوِىٌّ على المذهبَيْن،

قال الشارح اعلم انّ التاء فى بِنْتٍ وأُخْتٍ بدلٌ من اللام فيهما والاصل أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ فنقلوا بــنــوةً وأخوةً ووزنُهما فَعَلٌ الى فِعْلٍ وفُعْلٍ فألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن جِذْعٍ وقُفْلٍ فقالوا بِنْتٌ وأُخْتٌ وليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكونِ ما قبلها هذا مذهب سيبويه وقد نصّ عليه فى بابِ ما لا ينصرف فقال لو سمّيت بهما رجلا لصرفتهما معرفةً وهذا نصٌّ منه ولو كانت للتأنيث لَــمــا

انصرفا الّا انّها وإن لم تكن للتأنيث فانّها فى مذهب علامة التأنيث اذ كانت لم تقع الّا على مؤنّث فاذا نسبت الى واحد منهما حذفت التاء لانّها مُشبَّهةٌ بتاء التأنيث وفى حكمها فحذفوها كحذف التاء فى رَبَعِىّ وجُهَنِىّ ولمّا حذفوها اعادوا اللام المحذوفة لانّ التاء كانت بدلًا منها فلمّا زال البدلُ عاد المُبْدَل منه فلذلك تقول فى بِنْتٍ بَنَوِىّ كالمذكر وفى أُخْتٍ أَخَوِىّ فقد صار فى التاء مذهبان مذهب الحروف الاصليّة لما ذكرناه من سكون ما قبلها ومذهبُ تاء التأنيث لحذفها فى النسب ويونسُ يقول بِنْتِىّ وأُخْتِىّ ويُجْرِى التاء فيهما مُجرى الاصل فكان يلزمه ان يقول فى النسب الى هَنْتٍ ومَنْتْ هَنْتِىّ ومَنْتِىّ ولم يقل ذلك احدٌ . واما كِلْتا فالتاء فيها بدلٌ من لامها والالف فيها للتأنيث على حدّ ابدالها فى بنت وأخت واصلُها كِلَوَى كذِكْرَى والذى يدلّ على انّ اللام معتلّةٌ قولهم فى مذكرها كِلَا وكِلَا فِعَلٌ ولامُه معتلّة بمنزلة لام حِجًا ورِضًى وأن تكون اللام واوًا امثلُ من ان تكون ياءً لانّ ابدال التاء من الواو أضعافُ ابدالها من الياء والعملُ انّما هو على الاكثر فعلى هذا يُنسَب اليه كما ينسب الى بنت وأخت فتقول كِلَوِىّ فمن حيث وجب ردُّ بنت فى النسب الى الاصل وجب ردّ كلتا الى الاصل وحذفت التاء ثمّ حذفت الف التأنيث فقيل كِلَوِىّ واللامُ متحرّكة لانّه قد صحّ تحريكُها فى كِلَا وقياسُ مذهب يونس ان يقول كِلْتَوِىّ لانّ التاء بدلٌ من اللام فهى كتاء بنت وأخت

وقوله تقول كِلْتِىّ وكِلْتَوِىّ على المذهبَيْن يعنى يونسَ وسيبويه وليس بصحيح لانّ سيبويه يقول كِلَوِىّ وكان ابو عمر الجَرْمىّ يذهب الى انّها فِعْتَلٌ وانّ التاء عَلَمُ تأنيثها والنسبة اليها كِلَوِىّ كما يقال فى مِلْهًى مِلْهَوِىّ ويشهد بفساد هذا القول انّ التاء لا تكون علامةَ تأنيث الواحد الّا وقبلها فتحةٌ نحوُ طَلْحَةَ وقائمة او يكون قبلها الفٌ نحوُ سِعْلاة وعِزْهاة واللام فى كِلْتَا ساكنةٌ كما ترى ووجهٌ ثانٍ انّ علامة التأنيث لا تكون ابدًا حَشْوًا انّما تكون آخِرًا لا محالةَ وكِلْتا اسمٌ مفردٌ يُفيد معنى التثنية باجماعٍ من البصريين فلا يجوز ان تكون التاء فيه للتأنيث وما قبلها ساكنٌ ووجهٌ ثالثٌ انّ فِعْتَلًا مثالٌ لا يُوجَد فى الكلام اصلًا فيُحْمَلَ هذا عليه فعلى هذا لو سمّيت رجلا بكلتا لم تصرفه على قول سيبويه معرفةً ولا نكرةً لانّ ألفها للتأنيث بمنزلة الف ذِكْرَى وتصرفه نكرةً فى قول الجرمىّ لانّ اقصى أحواله ان يكون كقائمة وقاعدة فاعرفه .

فصـــل ٣٠٨

قال صاحب الكتاب ويُنسَب الى الصدر من المركّبة فتقول مَعْدِىّ وحَضْرِىّ وخَمْسِىّ فى خَمْسَةَ عَشَرَ اسمًا وكذلك اِثْنِىّ او ثَنَوِىّ فى اِثْنَىْ عَشَرَ اسمًا ولا يُنسَب اليه وهو عددٌ ومنه تَأَبَّطَ شَرًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ تقول تَأَبَّطِىّ وبَرَقِىّ ،

قال الشارح اذا كان الاسمان قد رُكّبا وجُعلا اسما واحدا عَلَمًا على المسمّى فالوجهُ والقياس حذفُ الثانى منهما يجعله الخليل بمنزلة تاء التأنيث فحَضْرَمَوْتُ بمنزلة طَلْحَةَ وتقع النسبةُ الى الاوّل فتقول فى النسب الى مَعْدِى كَرِبَ مَعْدِىّ وفى حَضْرَمَوْت حَضْرِىّ وفى خَمْسَةَ عَشَرَ خَمْسِىّ وذلك لانّ التركيب لم يجعلهما اسما واحدا على الحقيقة ألا ترى انّ من جملة المركّبات نحوَ شَغَرَ بَغَرَ وليس فى الاسماء ما يتوالى فيه ستّةُ متحرّكات فعُلم انّ منزلة الثانى من الاوّل منزلةُ علامة التأنيث ضُمّت الى الصدر فحُذفت فى النسب ووقعت النسبةُ الى الصدر ولو كانا شيئًا واحدا على التحقيق لوقعت النسبةُ اليهما كما تقع فى عَيْضَمُوزٍ وعَنْتَرِيسٍ ونحوهما ممّا جُعل على الزيادة اسمًا ، ومن ذلك اِثْنَا عَشَرَ اذا نسبتَ اليه وهو عَلَمٌ قلت ثَنَوِىّ فى قولِ من قال فى اِبْنٍ بَنَوِىّ لانّ مجراهما واحد وتقول اِثْنِىّ فى قول من قال اِبْنِىّ وذلك انّهم شبّهوا عَشَرَ من اثنا عشر بالنون فى اثنين كما شبّهوا عشر من خمسة عشر بتاء التأنيث لانّها واقعةٌ موقعَ النون فى اثنان واثنين ولذلك لا تُجامعهما فكما تحذف النون اذا نسبت اليها كذلك تحذف الثانى منهما وهو عشر فتقول اِثْنِىّ وثَنَوِىّ فامّا اذا كان عددًا فلا يضاف اليهما لانّك لو نسبت اليهما وجب ان تقول اِثْنِىّ او ثَنَوِىّ فكان يُلْبِس بالنسب الى الاثنَيْن وكذلك سائرُ الاعداد المركّبة من نحو خمسةَ عشرَ لا يُنسَب اليها وهى عددٌ فان قيل فالنسبة الى العَلَم قد تُوقع لبسًا ايضا فلا يُعلَم هل هو مسمًّى باثنين او باثنى عشر قيل اللبسُ فى الاعلام لا يُعتَدّ به لعلم المخاطب بالمنسوب اليه وقد اجاز ابو حاتم السِجِسْتانىّ النسبَ فى مثل هذا اليهما مفردَيْن فرارًا من اللبس فيقول ثَوْبٌ اِحْدَوِىّ عَشَرِىّ واِحْدَوِىّ عَشَرِىّ ومن قال اِحْدَى عَشِرَةَ بكسر الشين قال احدوىّ عَشَرِىّ بفتح الشين فى النسب كما تقول فى النسب الى النَمِر نَمَرِىّ ، ومن ذلك الجُمَل المحكيّة المسمّى بها من نحو تَأَبَّطَ شَرًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ فانّك اذا نسبت الى شىء من ذلك نسبتَ الى الاوّل وحذفت الثانى فتقول تَأَبَّطِىّ وبَرَقِىّ وذَرَوِىّ فى ذَرّى حَبًّا حذفت من تأبّط شرّا المفعول ونزعت الفاعل من الفعل ليخرج من ان يكون جملةً وما علمنا احدًا نسب الى شىء من ذلك الّا الى تأبّط شرّا والباقى

قياسٌ وانّما وجب النسب الى الاوّل لانّ الحكاية فى معنى المركّب والمضاف من حيث كان اكثر من اسم واحد بل هو فى الحكاية ابلغ لانّه قد يكون اكثر من اسمَيْن فكما تقول حَضْرِىّ فى حضرموت وعَبْدِىّ فى عَبْدِ القَيْس كذلك تقول تأبّطِىٌّ فى تأبّط شرّا وبابه، وقد قالوا كُونِىّ فى النسب الى كُنْتُ اذا كان بكَبِير من قولِ كُنْتُ وذلك انّهم حذفوا التاء الفاعلة ثمّ نسبوا الى كُنْ وأعادوا الواو التى هى عين الفعل لتحرّك النون بالكسر لاجتماعها مع ياء النسب ومنهم من قال كُنْتِىٌّ فنسب الى كُنْتُ لمّا اختلط ضميرُ الفاعل بالفعل ولا يُوجَد فصلُه من الفعل صارا كالكلمة الواحدة فجازت النسبةُ اليهما لذلك وهذا احدُ ما يدلّ على شدّةِ امتزاجِ الفاعل واختلاطه به قال الشاعر

* فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصبحتُ عاجِنًا * وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ *

ومنهم من قال كُنْتُنِىّ فزاد نونَ الوقاية مع ضمير الفاعل كانّه حافظ على لفظ كُنْتُ فأدخل نون الوقاية ليسلَم لفظُ كُنْتُ من الكسر قال الشاعر انشده ثَعْلَبٌ

* وما أنتَ كُنْتِىٌّ وما أَنَا عاجِنٌ * وشَرُّ الرِجالِ الكُنْتُنِىُّ وعاجِنُ *

وقد عاب ابو العبّاس كُنْتُنِيًّا وقال هو خطأٌ فاعرفه،

فصـــل ٣٠٩

قال صاحب الكتاب والمضاف على ضربين مضافٌ الى اسم معروف يتناول مسمًّى على حِيالِه كابْنِ الزُبَيْر وابن كُراعَ ومنه الكُنَى كأبى مُسْلِمٍ وابى بَكْرٍ ومضافٌ الى ما لا ينفصل فى المعنى عن الاوّل كامْرِءِ القَيْس وعَبْدِ القَيْس فالنسبُ الى الضرب الاوّل زُبَيْرِىٌّ وكُراعِىّ ومُسْلِمِىّ وبَكْرِىّ والى الثانى عَبْدِىٌّ ومَرْءِىّ قال ذو الرُمّةِ * ويَذْهَبُ بينها المَرْءِىُّ لَغْوًا * وقد يُصاغ منهما اسمٌ فيُنسَب اليه كعَبْدَرِىّ وعَبْقَسِىّ وعَبْشَمِىّ،

قال الشارح اعلم انّ القياس فى هذا الباب ان تقع النسبةُ الى الاسم الاوّل لانّ الاسم الثانى بمنزلة تمام الاسم وواقعٌ موقعَ التنوين فكانت الاضافةُ الى الاوّل لذلك فقالوا فى عَبْدِ القيس عَبْدِىّ وفى امْرِءِ القيس امْرِئِىّ ومَرْئِىّ إن شئت هذا مقتضى القياس الّا أن يعرض ما يوجب العدولَ الى الثانى وذلك امّا للَبْس يقع او لزيادةِ بيان يُتوقّع وذلك اذا كان مضافا الى آخرَ من الكُنَى وما جرى مجراها كقولك

فى النسب الى ابى بكرٍ بَكْرِىّ والى ابى مُسْلِم مُسْلِمِىّ وقالوا فى النسبة الى رجل يُعرَف بابن كُراعَ كُراعِىّ والى ابن دَعْلَجٍ دَعْلَجِىّ وانّما كان كذلك فى ابن فلانٍ وابى فلان لانّ الكنى كلّها متشابهةٌ فى الاسم المضاف ومختلفةٌ فى المضاف اليه وباختلاف الاسماء المضاف اليها يتميّز بعض من بعض كقولك ابو زيد وابو جعفر فلو أضفنا الى الاوّل لصارت النسبةُ اليه كلّه أَبَوِىّ فكان لا يتميّز بعض من بعض وكذلك لو نسبنا الى الابن لوقع اللبسُ ولم يتميّز فعدلوا الى الثانى لذلك ، والذى ذكره صاحب الكتاب مذهبُ المبرّد فانّه كان يقول ما كان فى المضاف يُعرَّف بالثانى وكان الثانى معروفا فالقياسُ اضافته الى الثانى نحو ابن الزُبَيْر وابن كُراعَ وما كان الثانى منه غيرَ معروف فالقياسُ الاضافة الى الاوّل مثلُ عبد القيس وامرئ القيس لانّ القيس ليس بشىء معروف أُضيف عبدٌ وامرؤ اليه ويردّ عليه الكُنَى لانّ الثانى غيرُ معروف كابى مُسْلِم وابى بكر ألا ترى انّ مسلما وبكرا ليسا اسمَيْن معروفَيْن أُضيف الاوّل اليهما فانّه قد يُكْنَى الصغير المولود ولم يكن له ولدٌ فبان انّ القياس النسبة الى الاوّل وانّما عُدل الى الثانى للبس فامّا قول الشاعر * ويذهب بينها الخ * البيت لذى الرُمّة يهجو امرأ القيس وليس الشاعرَ بل اخرَ اسمُه ذلك فرآه جَرير ابن الخَطَفى وهو يُنْشِئ فقال هل أُغنّيك ببَيْت او بيتَيْن وأنشأ

* يَعُدُّ الناسبون الى تَمِيم * بُيُوتَ المَجْدِ أَرْبَعَةً كِبارًا *
* يَعُدّون الرِبابَ وآلَ بَكْرٍ * وعَمْرًا ثمّ حَنْظَلَةَ الخِيارًا *
* ويذهب بينها المَرَئىّ لَغْوًا * كما أَلْغَيْتَ بالدِيَةِ الحُوارًا *

وقد يصوغون من حروف الاسمَيْن ما ينسبون اليه فقالوا عَبْشَمِىّ فى عبد شَمْس وعَبْدَرِىّ فى عبد الدار وعَبْقَسِىّ فى عبد القيس كانّهم اضافوا الى عَبْشَم وعَبْدَر وعَبْقَس وذلك ليس بقياس وانّما يُسمَع ما قالوه ولا يقاس عليه لقلّته ،

فصـــل ٣١٠

قال صاحب الكتاب واذا نُسب الى الجمع رُدّ الى الواحد كقولك مِسْمَعِىّ ومُهَلَّبِىّ وفَرَضِىّ وتَحَفِىّ وامّا الأَنْصارىّ والأَنْبارىّ والأَعْرابىّ فلتَجْرِيها مَجرَى القَبائل كأَنْمارىّ وضِبابىّ وكِلابىّ ومنه المَعافرىّ والمَدائنىّ ،

قال الشارح اذا نُسب الشيء الى جمع فهو على ضربَيْن احدهما ان يكون جمعا صحيحا مكسّرا عليه الواحدُ والاخرُ ان يكون الجمع اسما لواحدٍ او لجمعٍ فما كان من الاوّل ونسبتَ اليه من يلزمه ويُمارِسه فالبابُ ان تنسب الى واحده كرجلٍ يلزم المساجدَ ويُكْثِر الاستعمال بالفرائض والنَظَرَ فى الصُحُف فاذا نسبت الى شيء من ذلك قيل فيه مَسْجِدىّ وفَرَضىّ وصَحَفىّ تردّها الى مَسْجِدٍ وفَرِيضَةٍ وصَحِيفَةٍ وقالوا مِسْمَعىّ ومُهَلَّبىّ فى النسبة الى المَسامِعة والمَهالِبة لانّه جمعٌ والواحد مِسْمَعىّ ومُهَلَّبىّ فحذفتَ من الواحد ياء النسبة ثمّ أحدثتَ ياءً للنسبة غيرَها على القاعدة والمسامعةُ قومٌ نزلوا البصرةَ فنُسبت اليهم المَحَلَّةُ ومن المُحَدِّثين المعروفين بها ابو يَعْلَى محمّد بن شَدّاد بن عيسى المسمعىّ كان احد المتكلّمين على مذهب العدل والتوحيد والواحدُ من المسامعة مِسْمَعىّ بكسر الميم الاولى منسوبٌ الى مِسْمَعٍ ومنه قوله * كَرَرْتُ ولم أَنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا * والمَهالبة جمعُ المُهَلَّبىّ والمهلّبىّ منسوب الى المُهَلَّب بن ابى صُفْرَةَ اى المَهالبةُ نُسب بنوه اليه وقالوا فى النسب الى العَبَلات وهم حىٌّ من قُرَيْش عَبْلىّ لانّ واحده عَبْلىّ كانّهم نُسبوا الى أُمّهم عَبْلَةَ وانّما اختاروا النسبَ الى الواحد دون لفظ الجمع كانّهم فرقوا بين ما كان اسما لشيء واحد وبينه اذا لم يُرَد به الّا الجمعُ وساغ لهم ذلك لانّ المنسوب مُلابِسٌ لكلّ واحد من آحادِ ذلك ولفظُ الواحد اخفُّ فنسبوا اليه لذلك قالوا بَنَوىّ وأَبْناوىّ فامّا بنوىّ فمنسوبٌ الى ابناء فارسَ وهم الذين استصحبهم سَيْفُ بن ذى يَزَنَ الى اليَمَن وامّا الأَبْناوىّ فمنسوبٌ الى قبائل سَعْد بن زيد مَناةَ ، وامّا الضرب الثانى وهو ما كان اسما لواحدٍ او لجمعٍ فانّك تنسب اليه على لفظه من غير تغيير فتقول فى أَنْمارٍ أَنْمارىّ لانّه اسم لواحد وقالوا فى كِلابٍ كِلابىّ وقالوا فى الضِباب ضِبابىّ لانّه اسمُ قبيلة وقالوا مَعافِرىّ وهو اسم رجل يقال له مَعافِرُ بن مُرّ اخو تميم وقالوا أَنْصارىّ لانّ الأنصار اسمٌ وقع لجماعتهم ومن ذلك مَدائنىّ وأنبارىّ والمَدائنُ والأَنْبارُ عَلَمان على بلدَيْن معروفَيْن بالعراق وتقول فى النسب الى نَفَرٍ نَفَرىّ والى رَهْطٍ رَهْطىّ لانّه اسمٌ للجمع لا واحدَ له من لفظه وتقول فى النسب الى نِسْوَةٍ نِسْوىّ لانّه اسم للجمع فلو جمعتَ شيئا من اسماء الجمع نحوَ أَراهِطَ وأَنْفارٍ ونساءٍ لقلت فى النسب اليه رَهْطىّ ونَفَرىّ ونِسْوىّ لانّ قولك نَفَرٌ ورَهْطٌ جمعٌ لا واحدَ له وقولك أَراهِطُ وأَنفارٌ ونساءٌ لها واحدٌ من لفظها وهو نفر ورهط ونسوة وتقول فى النسب الى مَحاسِنَ مَحاسِنىّ لانّه لا واحد له من لفظه لانّه لا يقال مَحْسَنٌ وعلى هذا تقول فى النسب الى مَشابِهَ ومَذاكِيرَ مَشابِهىّ ومَذاكِيرىّ لانّه لا يقال فى واحدها مَشْبَهٌ ولا مِذْكارٌ وتقول فى الأَعْراب

أَعْرابىّ لانّه لا واحد له من لفظه وليس بتكسير عَرَبٍ اذ ليس معنى العرب معنى الاعراب فيكونَ تكسيرا له لانّ العرب من كان من هذا الجيل من سُكّان البُلْدان والبادية والأَعرابُ من كان منهم من سكّان البادية فاعرفه ،

فصـــل ٣١١

قال صاحب الكتاب ومن المعدولة عن القياس قولهم بَدَوِىّ وبِصْرىّ وعُلْوىّ وطائىّ وسُهْلىّ ودُهْرىّ وأُمَوِىّ وثَقَفِىّ وبَحْرانىّ وصَنْعانىّ وقُرَشىّ وهُذَلىّ قال

* هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو اذا هِىَ فاخَرَتْ * أَبًا هُذَلِيًّا من غطارِفَةٍ نُجْدِ *

وفُقَمِىٌّ ومُلَحِىّ وزَبانىّ وعُبَدِىّ وجُذَمِىّ فى فُقَيْمِ كنانةَ ومُلَيْحِ خُزاعةَ وزَبِينَةَ وبَنِى عَبِيدَةَ وجَذِيمَةَ وخُراسِىٌّ وخُرْسِىّ ونِتاجٌ خَرَفِىٌّ وجَلُولِىّ وحَرُورِىّ فى جَلُولاءَ وحَرُوراءَ وبَهْرانىّ ورَوْحانىّ فى بَهْراءَ ورَوْحاءَ وخُرَيْبِىٌّ فى خُرَيْبَةَ وسَلِيمِىٌّ وعَمِيرِىّ فى سَلِيمَةَ من الأَزْد وفى عَمِيرَةِ كَلْبٍ وسَلِيقِىٌّ لرجل يكون من اهل السَّلِيقة ،

قال الشارح اعلم انّ العرب قد نسبت الى اشياء فغيّروا لفظ المنسوب اليه فاستُعمل ذلك كما استعملته العربُ ولا يُقاس عليه غيرُه فما جاء ممّا لا نعلم مذهبَ العرب فيه فهو على القياس وهذا الشذوذ يجىء على ضروبٍ منها العدول عن ثقيل الى ما هو اخفُّ منه ومنها الفرقُ بين شيئَيْن على لفظ واحد ومنها التشبيه بشىء فى معناه فمن ذلك قولهم فى النسبة الى البادِيَة بَدَوِىّ والقياس بادِىّ او بادَوِىّ على حدّ قاضٍ وقاضِيَة وغازٍ وغازِيَة كانّهم بنوا من لفظه اسما على فَعَلٍ حملوه على ضدّه وهو الحَضَرُ فقالوا بَدَوِىّ كما قالوا حَضَرِىّ وقالوا بِصْرِىٌّ بكسر الباء والقياس فتحُها وذلك لانّ البَصْرة سُمّيت بهذا الاسم لحجارةٍ بيضٍ فى المِرْبَد يُتّخذ منها الجِصّ يقال لها بَصْرةٌ وبِصْرٌ فنسبوا الى معناه وقالوا فى النسب الى العالِيَة عُلْوِىّ والعالية مواضعُ فى بلاد العرب وهى الحجاز وما والاها كانّهم بنوه على فُعْلٍ ونسبوا اليه حملًا على ضدّه وهو السُّفْلُ وقالوا طائىٌّ وهو شاذّ ايضا والقياس طَيِّئىّ فحذفوا احدى الياءَيْن على حدّ حذفها فى أُسَيِّدَ وأُسَيْدِىّ ثمّ أبدلوا من الياء الفًا كما قالوا آيةٌ وهو عند سيبويه فَعْلَةٌ وقالوا داوِىّ فى النسبة الى دَوٍّ فقلبوا الياء والواو الفًا لانفتاح ما قبلهما وإن كانتا ساكنتَيْن وقالوا سُهْلىّ ودُهْرىّ فالسُّهْلىّ منسوب الى السَّهْل الذى هو خلاف الحَزْن واذا نسبوا الى رجل اسمه سَهْلٌ

قالوا سَهْلىّ بالفتح كانّهم ارادوا الفرق بينهما واما الدَهْر فاذا نسبوا اليه رجلا قد أتى عليه الدَهْرُ وطال عُمْره قالوا دُهْرىّ واذا كان رجلا يقول بقِدَم الدهر ولا يُؤمن بالمَعاد قالوا دَهْرىّ بالفتح فصلوا بينهما بذلك وقالوا فى النسب الى أُمَيَّةَ أُمَوِىّ بالضمّ وهو القياس ومن العرب من يقول أَمَوىّ بفتح الهمزة كانّه ردّه الى المكبّر لانّ أُمَيّة تصغير أَمَة واصلُ أَمَة أَمَوَةٌ فحذفت اللام تخفيفًا وستقف عليه فى التصريف ان شاء الله تع وقالوا ثَقَفىّ فى النسبة الى ثَقِيف وهو ابو قبيلةٍ من هَوازِنَ وهو شاذّ عند سيبويه والقياس ثَقِيفىّ وهو لغةُ قوم من العرب بتِهامةَ وما يقرب منها وقد كثُر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسا وقالوا هُذَلىّ فى النسب الى هُذَيْلٍ وهو حىٌّ من مُضَرَ بن مُدْرِكَةَ بن الياس وقوله * هُذَيْلِيّة تدعو الخ * الشاهد فيه قوله هُذَيْلِيّة فى النسبة الى هُذَيْل انشده شاهدًا على صحّة الاستعمال والقياسُ عند سيبويه هُذَيْلىّ ومنه قوله هذيليّةٌ وقالوا قُرَشىّ والقياس قُرَيْشىّ نحوُ قوله

* بكلّ قُرَيْشىٍّ عليه مَهابةٌ * سَريعٍ الى داعى النَدَى والتكرُّمِ *

وقالوا فُقَمىّ فى فُقَيْمٍ وفقيم حىٌّ من كِنانةَ وهم نَسأَةُ الشهور وفى مُلَيْحِ خُزاعةَ مُلَحىّ وقولنا فُقَيْمُ كنانةَ لانّ فى بنى تميم فُقَيْمَ بن جَرير بن دارِم والنسبةُ اليه فُقَيْمىّ وقولُنا مُلَيْحُ خُزاعةَ لانّ فيهم مُلَيْحَ بن الهُون والنسبة اليه مُلَيْحىّ وقالوا فى سُلَيْم سُلَمىّ وفى خُثَيْمٍ خُثَمىّ والداعى الى هذا الشذوذ طلبُ الخفّة لاجتماع الياء مع الكسرة وياءَىِ النسب ومن الشاذّ قولهم بَحْرانىّ فى النسب الى البَحْرَيْن وصَنْعانىّ فى النسب الى صَنْعاء فامّا بَحْرانىّ فشاذّ والقياس بَحْرىّ بحذف علامة التثنية فى النسبة كما تحذف تاء التأنيث لكنّهم كرهوا اللَّبْس ففرقوا بين النسب الى البَحْر لانّ النسبة اليه بَحْرىّ وبين ما يُنسَب الى البحرَيْن والبَحْرَيْن موضعٌ بعينه والذى يقول بَحْرانىّ نسبه الى فَعْلان كانّهم سمّوا به على مثال سَعْدانٍ وسَكْرانٍ فنسبوا اليه للفرق واما صنعانىّ فى النسب الى صنعاء فمثله بَهْرانىّ فى النسب الى بَهْراء وهى قبيلة من قُضاعةَ فهو شاذّ والقياس صَنْعاوىّ وبَهْراوىّ ومن العرب من يقوله ووجهُه انّهم ابدلوا من الهمزة النون لانّ الالف والنون يجريان مجرى أَلِفَى التأنيث وقالوا ايضا فى النسب الى رَوْحاء وهو بلد رَوْحانىّ والقياس رَوْحاوىّ وهو اكثرُ استعمالا وقالوا فى النسبة الى زَبِينَةَ وهى قبيلة من باهِلَةَ زَبانىّ والقياس زَبِينىّ ويحتمل هذه الالف امرَيْن احدهما انه لمّا كان القياس حذفَ الياء مع تاء التأنيث توهّموا سقوطَها وفتحوا الباء ثمّ قلبوا الياء الفًا للفتحة قبلها على حدّ طائىّ فصار زَبانيّا والامرُ الثانى انهم قالوا زَبَنىّ على القياس ثمّ أشبعوا فتحة الباء فنشأت الالف بعدها على حدّ بيننا من

قولهم بَيْنَا زيدٌ قائمٌ أقبلَ عمرٌو ومنه بيتُ الكتاب

* بَيْنَا نحنُ نَرْقُبُه أَتانَا * مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادِ راعِ *

ومنه قولهم آمِينَ فى لغةِ من مَدَّ انّما هو أَمِينَ زيدت الالفُ إشباعًا للفتحة وهو كثيرٌ، ومن ذلك عُبَدِىّ وجُذَمِىّ فى بنى عَبِيدَةَ وجَذِيمَةَ وبنو عبيدة حىٌّ من عَدِىٍّ وجذيمةُ من عبد القَيْس والقياسُ عندى عَبَدِىّ وجَذَمِىّ بفتح العين والجيم كما تقول فى حَنِيفَةَ حَنَفِىّ لكنّهم ضمّوا كانّهم راموا الفرقَ بينه وبين غيره ممّن اسمُه عَبِيدَةُ وجَذِيمَةُ والذى يقول عُبَدِىّ وجُذَمِىّ بالضمّ قليلٌ كانّهم صغّروه والكثير الفتح، وقالوا فى النسب الى خُراسانَ خُراسانىّ وهو القياس وقالوا خُراسىّ وخُرْسِىّ وهو خارجٌ عن القياس فمن قال خُراسىّ شبّه الالف والنون فى آخره بزيادة التثنية او بتاء التأنيث فحذفهما ومن قال خُرْسِىّ فانّه حذف الزوائد أجمعَ وبناه على فُعْلٍ لانّه احدُ الأبنية ولم يغيّر الضمّةَ من أوّله والقائلُ الذى يُنسَب اليه الخُرْسِىّ من هذا منسوبٌ الى خُراسانَ، وقالوا نِتاجٌ خَرَفِىٌّ اذا نُتِجَ زمنَ الخريف والشذوذُ فيه كالشذوذ فى ثَقَفِىّ وهُذَلِىّ وقد قالوا ايضا خَرْفِىّ بسكون الراء وهو أكثرُ فى الكلام من خَرِيفِىّ وخَرَفِىّ وخريفِىٌّ هو القياس ومن قال خَرْفِىّ بالسكون فانّه نسب الى المصدر وهو الخَرْفُ من قولك خرفتُ الرُّطَبَ اذا اجتنيتَه فى هذا الزمان والمصادرُ تُستعمل بمعنى الفاعلين كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ والمراد عادلٌ وغائرٌ كانّه جعل نفسَ الزمان خارفًا لانّه يكون فيه وكذلك كلُّ ما يُنسَب الى الخريف كقولنا مطرٌ خرفىّ وفاكهةٌ خرفيّةٌ، وقالوا جَلُولِىّ وحَرُورِىّ فى النسب الى جَلُولاءَ قريةٍ بناحية فارسَ وحَرُوراءَ وهو الموضع الذى كان فيه القتال بين علىّ عليه السلام والشُراة فنُسب الشراة الى هذا الموضع الذى كان فيه القتالُ فقيل لهم حروريّةٌ والواحد حرورىّ والقياس حَرُوراوىّ وجَلُولاوىّ لانّ ما كان فى آخره الفٌ ممدودةٌ لا تُحذَف فى النسب كقولنا حَمْراوىّ وسَمْراوىّ وما أشبه ذلك غيرَ انّهم اسقطوا الفَىِ التأنيث لطُول الاسم فشبّهوهما بتاء التأنيث، وقالوا خُرَبِىّ فى النسب الى خُرَيْبَةَ وهى قبيلةٌ والقياس خُرَيْبِىّ وقالوا سَلِيمِىّ وعَمِيرِىّ فى سَلِيمَةَ من الأَزْد وعَمِيرَةِ كَلْبٍ وسَلِيقِىّ للذى يتكلّم بطَبْعه مُعْرِبًا وقد جاء ايضا رِماحٌ رُدَيْنِيّةٌ وهى منسوبة الى رُدَيْنَةَ وهى زوجةُ سَمْهَرٍ كانا يُقوّمان الرماحَ وهذا الشذوذ خلافُ ثَقَفِىّ وهُذَلِىّ لأن هناك حُذفت الياء والدليلُ يقتضى إثباتها وههنا أُثبتت الياء والدليل يقتضى حذفها ووجهُه انّه حُمل كلّ واحد منهما على الاخر تشبيهًا، وقد جاء عنهم من الشاذّ اكثرُ ممّا ذكر قالوا فى النسب الى الأُفْق أَفَقِىّ بالفتح لانّ فُعْلًا وفَعَلًا يجتمعان كثيرا كعُجْمٍ

وعَجَم وعُرْب وعَرَب وقد قالوا أُفُقِىّ بالضمّ فى الهمزة وسكون الفاء وهو قياسٌ لانّ فُعُلًا يجوز ان يسكن ثانيه قياسًا مطّرِدًا وقال بعضهم إبِلٌ حَمَضِيّةٌ بفتح الميم وذلك اذا اكلت الحَمْض وحَمْضِيّة اجود قال المبرّد يقال حَمْض وحَمَض فإن صحّ ما قال فيكون حَمَضِيّة قياسًا وقالوا فى بنى الحُبْلَى وهم حىٌّ من الأنصار حُبَلِىّ كانّهم فتحوا الباء للفرق بينهم وبين غيرهم وانّما سُمّوا بنى الحُبْلَى لكِبَرِ بطنه وقالوا فى النسب الى الشِتاء شَتْوِىّ كانّهم نسبوا الى شَتْوَةٍ وقيل انّ شتاء جمعُ شَتْوَةٍ كقَصْعَةٍ وقِصاعٍ وصَحْفَةٍ وصِحاف وأنت اذا نسبت الى جمعٍ رددته الى واحده فعلى هذا يكون قياسًا وقالوا فى الطويل الجُمّة وهو الشَعْر جُمّانىّ وفى الطويل اللِحْية لِحْيانىّ ولو كانت لِحْيَة اسمَ بلد او رجلٍ لم يُقَل فيه الّا لِحْيِىّ عند سيبويه وعند يونس لِحَوِىّ وقالوا فى الغليظ الرَقَبَة رَقَبانىّ زادوا الالف والنون للمبالغة دلالةً على هذا المعنى وهو خارجٌ عن قياس النسبة ولذلك لا يُستعمل الّا فيما استعملته العربُ ولو نسبت الى نفس الرَقَبَة لم تقل فيه الّا رَقَبِىّ ٭ واعلم انّ هذه الاسماء التى ذكرنا شذوذَها اذا نسبتَ اليها فى غير هذا الموضع الذى شذّت فيه أجريتها على القياس ولم تستعمل فيه الشذوذ كرجلٍ سمّيته بزُبَيْنَةَ فانّك تقول فيه زُبَنِىّ ولم يجز فيه زُبانىّ لانّهم تكلّموا بالشذوذ فى اسم القبيلة التى يقال لها زُبَيْنَةُ وكذلك اذا كان اسمه دَهْرًا لم يجز فى النسب اليه الّا دَهْرِىّ بفتح الدال لانّ دُهْرِيًّا بضمّ الدهر انّما تكلّموا به فى الرجل الذى يطول عُمْرُه وتمضى عليه الدهورُ وكذلك سائرها ٭

فصـــل ٣١٣

قال صاحب الكتاب وقد يُبنَى على فَعّالٍ وفاعِلٍ ما فيه معنَى النسب من غيرِ إلحاقِ الياءَيْن كقولهم بَتّاتٌ وعَوّاجٌ وثَوّاب وجَمّال ولابِنٌ وتامِر ودارِع ونابِل والفرق بينهما انّ فَعّالًا لذى صَنْعةٍ يُزاوِلها ويُديمها وعليه اسماء المحترفين وفاعِلٌ لمَن يُلابِس الشىءَ فى الجُمْلة وقال الخليل انّما قالوا عيشةٌ راضيةٌ اى ذات رِضًى ورجلٌ طاعِمٌ كاسٍ على ذا ٭

قال الشارح اعلم انّهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور وذلك لان لم يأتوا بياء النسبة لكنّهم يبنون بناءً يدلّ على نحوِ ما دلّ عليه ياءُ النسبة وهو قولهم لصاحب البُتوت وهى الأَكْسِيَة واحدها بتٌّ بَتّاتٌ ولصاحب الثياب ثَوّابٌ ولصاحب البَزّ بَزّازٌ ولصاحب العاج عَوّاجٌ ولصاحب الجِمال الـــذى

يُنقَل عليها جَمّالٌ ولصاحب الحَمير التى ينقل عليها حَمّارٌ وللصَيْرفىّ صَرّافٌ وهو اكثرُ من ان يُحصَى كالعَطّار والنَقّاش وهذا النحوُ انّما يُعْملونه فيما كان صَنْعَةً ومُعالَجةً لتكثير الفعل اذ صاحب الصنعة مُداوِمٌ لصنعته فجُعل له البناء الدالُّ على التكثير وهو فَعّالٌ بتضعيف العين لانّ التضعيف للتكثير، وما كان من هذا ذا شىء وليس بصنعة يُعالجها اتوا بها على فاعِلٍ وذلك لانّ فاعلًا هو الاصل وانّما يُعدَل عنه الى فَعّالٍ للمبالغة فاذا لم تُرِد المبالغة جىء به على الاصل لانّه ليس فيه تكثيرٌ قالوا لذى الدِرْع دارِعٌ ولذى النَبْل نابلٌ ولذى النُشّاب ناشبٌ ولذى اللَبَن والتَمْر لابنٌ وتامرٌ قال الحُطَيْئة

* وغررتَنى وزعمتَ انّـــــك لابنٌ بالصَيْف تامرْ *

اى ذو لبنٍ وذو تمرٍ وقالوا لذى السِلاح سالحٌ ولصاحب الفرس فارسٌ وفاعلٌ ههنا ليس بجارٍ على الفعل انّما هو اسمٌ صِيغَ لذى الشىء ألا ترى انّك لا تقول درع يدرع ولا لبن يلبن وقالوا لصاحب النَعْل ناعلٌ ولصاحب الحِذاء حاذٍ ولصاحب اللَحْم لاحمٌ ولصاحب الشَحْم شاحمٌ وإن كان شىءٌ من هذه الاشياء صنعةً ومَعاشًا يُداوِمها صاحبُها نُسب على فَعّالٍ فيقال لمن يبيع اللبن والتمر لَبّانٌ وتَمّارٌ ولمن يرمى بالنَبْل نَبّالٌ قال امرؤُ القيس

* ليس بذى رُمْحٍ فيَطْعُنَنى به * وليس بذى سَيْفٍ وليس بنَبّالِ *

وربّما جمعوا اللفظَيْن فى شىء واحد قالوا رجلٌ سائفٌ وسَيّافٌ وقالوا رجلٌ تارسٌ وتَرّاسٌ اى معه تُرْسٌ وقالوا هو ملازمٌ فأجروه مجرى الصنعة والعِلاج وقالوا همٌّ ناصبٌ اى ذو نَصَبٍ وليس على الفعل فهو كالدارع والناشب وقالوا رجلٌ كاسٍ اى ذو كُسْوة وطاعمٌ اى ذو طَعْمٍ اى آكلٌ وهو ممّا يُذَمّ به اى ليس له فضلٌ غيرُ انّه يأكل ويشرب قال الحُطَيْئة

* دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِها * وٱقْعُدْ فإنّك أنْتَ الطاعِمُ الكاسى *

ومن ذلك قولهم حائضٌ وطالقٌ وطامثٌ اى ذات حَيْضٍ وطَلاقٍ وطَمْثٍ فى أصحّ الاقوال، فامّا قوله تعالى عِيشَةٌ راضِيَةٌ فقد قال الخليل انّه من قبيل النسب الّا انّه يُشْكِل عليه دخولُ التاء لانّهم قالوا انّما سقطت التاء من حائض وطالق لانّه ليس بجارٍ على الفعل وقد ذكروا انّ عيشةً راضيةً لم تجر على الفعل لانّ العيشة مَرْضِيّةٌ وفعلُها رَضِيتُ فحملوها على انّها ذات رِضًى من أهلها بها ثمّ أُثْبِتت الهاء فيها فيجوز ان تكون الهاء للمبالغة على حدّها فى عَلّامة ونَسّابة، وهذا القبيل وإن كان كثيرًا واسعًا فليس بقياسٍ بل يُتّبَع فيه ما قالوه ولا يُتجاوز فلا يقال لبائع البُرّ بَرّارٌ ولا لصاحب الفاكهة

فَكّاهٌ ولا لصاحب الشّعير شَعّارٌ ولا لبائع الدّقيق دَقّاقٌ وانّما يقال دَقيقىّ وقد قيل دَقّاقٌ ومثل ذلك الكسائىّ نسبٌ على قياس النسب والفرّاء على قياس البزّاز والعطّار ء

ومن اصناف الاسم اسماء العَدَد

فصل ٣١٣

قال صاحب الكتاب هذه الاسماء اصولُها اثنتا عشْرةَ كلمةً وهى الواحدُ الى العَشَرة والمائةُ والأَلْفُ وما عداها من أَسامى العدد فتتشعّبُ منها وعامّتُها تُشفَع باسماء المعدودات لتدلّ على الأجناس ومقاديرها كقولك ثَلٰثَةُ اثوابٍ وعَشَرَةُ دراهمَ وأَحَدَ عَشَرَ دينارًا وعِشْرُونَ رجلًا ومِائَةُ درهمٍ وأَلْفُ ثوبٍ ما خلا الواحِدَ والاثْنَيْنِ فانّك لا تقول فيهما واحدُ رجالٍ ولا اثنَا دراهمَ بل تلفظ باسْمِ الجنس مُفْرَدًا وبه مُثَنًّى كقولك رَجُلٌ ورجلانِ فتحصُل لك الدلالتان معًا بلَفْظة واحدة وقد عمل على القياس المرفوض من قال * ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ *

قال الشارح اعلم انّ العَدَد مصدرُ عددتُ الشىء أَعُدُّه عَدًّا اذا أحصيتَه والعددُ الاسمُ واسماؤه اثنا عشرَ اسمًا كما ذكر الواحدُ فما فوقَه الى التسعة والعشرةُ والمائةُ والالفُ لانّ كلّ مَرْتبة فيها تسعةُ عقود فالآحادُ تسعةُ عقود والعشراتُ تسعةُ عقود والمئاتُ تسعة عقود والأُلوفُ متشعّبةٌ منها اى مأخـوذةٌ من المراتب الثلثة فهى آحادُ الوفٍ وعشراتُ الوفٍ ومئاتُ الوفٍ والوفُ الوفٍ الى ما لا نهايةَ له ء فامّا قوله الواحد فاسمٌ واقعٌ فى الكلام على ضربَيْن احدهما ان يكون اسما عَلَما على هذا المقدار كما انّ سائر اسماء العدد كذلك ولا يجرى وصفًا على ما قبله جَرْىَ الصفة المشتقّة وانّما حكمُه اذا قلت مررت برجالٍ ثلثةٍ او اربعةٍ ونحوهما من اسماء العدد حكمُ اسماء الأجناس من نحوِ مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه اى خَشِنٍ وكذلك مررت برجالٍ ثلثةٍ اى معدودةٍ وبثَوْبٍ خَمْسين ذراعًا اى طويلٍ وامّا الثانى وهو ما كان وصفًا فهو ان يكون مأخوذا من الوَحْدَة ويجرى وصفًا صريحًا نحوَ مررت برجل واحد قال الله تع انّما اللّٰهُ اِلٰهٌ وَاحِدٌ واذا جرى على مؤنّثٍ أُنّث نحوَ مررت بامرأة واحدة قال الله تع اِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ وقد استعملوا أحدا بمعنًى واحد الذى هو اسمٌ قالوا احدٌ وعشرون وأَحَدَ عَشَرَ بمعنًى واحد وعشرين

وواحد وعشرة وألف أحد هنا بدلٌ من واو لانّه من الوحدة والاصل وَحَدٌ يقال واحدٌ وأَحَدٌ ووَحَدٌ بمعنًى واحدٍ ومنه قول النابغة

* كأنّ رَحْلِى وقد زالَ النهارُ بنا * بذِى الجَليلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ *

وقد أنّثوا احدا على غير بنائه قالوا احْدَى ولا يستعملونه الّا مضموما الى غيره قال ابو عمرو ولا تقول جاءنى احدى ولا رأيت احدى وليست احدٌ هذه التى فى النفى من نحو ما جاءنى احدٌ لانّ معنى تلك العمومُ والكثرةُ بمعنى عَرِيبٍ ودَيّارٍ ولذلك لا تُستعمل فى الواجب وهمزتُها اصلٌ ولا تُثنّى ولا تُجمع لانّ معناها يدلّ على الكثرة فاستُغنى به عن التثنية والجمع بخلاف احد التى فى العدد فانّها تجمع على آحادٍ وامّا حَادِىَ من قولهم حَادِىَ عَشَرَ وحادى عشرين فكانّه مقلوب من واحد أخّروا الفاء الى موضع اللام وجعلوا الزيادة بعد العين لانّ الالف لا يمكن الابتداء بها فصار وزنُ حادى عالِف والقلبُ كثير فى كلامهم من نحو شاكِى السلاحِ واصله شائِكٌ لانّه من الشَوْكة شُبّه لحديد بالشَوْك لخشونته، وامّا اثنان فمحذوف اللام كابْنَيْن ولامه ياء لانّه من ثَنَيْتُ الشىء اذا عطفتَه وصارت الهمزة فى أوّله كالعوض من المحذوف والمؤنّثُ اثنتان لحقوا التاء للتأنيث كما قالوا ابنتان وان شئت قلت ثِنْتَيْنِ كبِنْتَيْنِ، فاذا عددت نوعًا من الانواع فلا بدّ ان تضمّ الى اسم العدد ما يدلّ على نوع المعدود ليُفيد المقدارَ والنوعَ لكنّهم قالوا فى الواحد رجلٌ وفرسٌ ونحوَهما فاجتمع فيه معرفةُ النوع والعدد وكذلك اذا ثنّيت قلت رجلان وفرسان فقد اجتمع فيه العدد والنوع لانّ التثنية لا تكون الّا مع سلامة اللفظ بالواحد فاستغنوا بدلالته على المراد عن ان يشفعوه بغيره من اسماء الاجناس فامّا اذا قلت ثلثةُ أفراسٍ لم يجتمع فى ثلثة العددُ والنوعُ فافتقر الحال الى ان يُضَمّ اليه ما يدلّ على نوع المعدود ويكون تفسيرا له وذلك على ضربَيْن منه ما يُفسّر بالنكرة المنصوبة نحوُ احدَ عَشَرَ درهمًا وعشرون دينارًا وقد تقدّم شرحُه فى باب التمييز ومنه ما يُفسّر بالاضافة وهو ما كان فيه تنوينٌ لانّ التنوين لمّا كان ضعيفًا لسكونه جاز ان يُعاقِبه المضافُ اليه وذلك من الثلثة الى العشرة نحوُ ثلثةُ أثوابٍ وأربعةُ غِلْمانٍ وخمسةُ أَرْغِفةٍ ومن ذلك مائةُ درهمٍ وألفُ دينارٍ وكان قياسُ الواحد والاثنين ان يضاف كلّ واحد منهما الى ما بعده من الانواع المعدودة فيقال واحدُ رجالٍ واثنا رجالٍ لكن لمّا أمكن ان يُذكَر النوع باسمه فيجتمع فيه الامران وكانت التثنية كالواحد اذ كانت لضرب واحد أمكن فيها ذلك ايضا فقيل فيها رجلان وغُلامان ولم يَسُغ ذلك فى الجمع لانّه غيرُ محصور ولا موقوف على

عدّة معيّنة فلو أراد مُريدٌ فى التثنية ما يريده فى الجمع لجاز ذلك فى الشعر لانّه كان الاصل لانّ التثنية جمعٌ من حيث هو ضمُّ شىء الى شىء مثله قال الشاعر

* كأنّ خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ * ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ *

فجاء به على اصل القياس ضرورةً وكان قياسُ ما عليه الاستعمالُ حَنْظَلَتانِ فاعرفه ،

فصل ٣١٤

قال صاحب الكتاب وقد سُلك سبيلُ قياس التذكير والتأنيث فى الواحد والاثنين فقيل واحِدةٌ واثْنَتانِ وخولف عنه فى الثلثة الى العشرة فأُلحقت التاء بالمذكّر وطُرحت عن المؤنّث فقيل ثمانيَةُ رجالٍ وثمانى نِسْوةٍ وعَشَرَةُ رجالٍ وعَشْرُ نسوةٍ ،

قال الشارح اعلم انّ عدد المؤنّث من ثلثة الى عشرة بغيرِ هاء كقولك ثلثُ نِسْوةٍ وأربعُ جَوارٍ وعشرُ لَيالٍ وعددَ المذكّر بالهاء نحوَ خمسة أبياتٍ وسبعة دراهمَ وعشرة دنانيرَ وهذا عكسُ القاعدة لانّ القاعدة اثباتُ العلامة مع المؤنّث وحذفُها مع المذكّر وانّما كان الامر فى العدد على ما ذكر للفرق بين المذكّر والمؤنّث وانّما اختصّ المذكّرُ بالتاء لانّ اصل العدد قبل تعليقه على معدوده ان يكون مؤنّثا بالتاء من نحو ثلثة واربعة ونحوهما من اسماء العدد فاذا اردت تعليقه على معدود هو اصلٌ وفرعٌ جُعل الاصل للاصل فأُثبتت العلامة والفرعُ للفرع فأُسقطت العلامة فمن اجلِ هذا قلت ثلثة رجالٍ واربع نسوةٍ قال الله تع سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ وقال فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً وقال فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ اذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ وقال الله تع عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِى ثَمَانِىَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ والاعتبار فى التذكير والتأنيث بالواحد فاذا اضيف الى ما واحده مذكّر أُلحق فيه الهاء نحوُ ثمانية أيّام لانّ الواحد يَوْمٌ وهو مذكّرٌ وإن اضيف الى ما واحده مؤنّث اسقط منه الهاء نحوَ ثمانى حِجَجٍ لانّ الواحد حِجّةٌ وهو مؤنّث وقيل لمّا أُريد الفرق بين المذكّر والمؤنّث وكان المذكّر اخفَّ من المؤنّث اسقطوا الهاء من المؤنّث ليعتدلا وانّما كان اصل العدد التأنيث للمبالغة بالإشعار بقوّة التضعيف وذلك لانّه لا شىء فيه من قوّة التضعيف ما فى العدد فيما يظهر للعقل فأُشعر بالعلامة انّ له المنزلةَ هذه وجرت علامةُ التأنيث فى العدد مجراها فى مثل عَلّامةٍ ونَسّابةٍ للاشعار بقوّة المبالغة

فى الصفة وتضاعُفها فى المعنى وقيل انّما كان اصل العدد التأنيث من قِبَل ان كلّ اسم لا يخلو مسمّاه من ان يكون عاقلا او غير عاقل ومسمّى قولنا ثلثة واربعة ونحوهما من الاعداد انّما هو شىء فى الذهن مجهولٌ فصار بمنزلة ما لا يعقل والإخبارُ عن جماعةِ ما لا يعقل كالاخبار عن المؤنّث المفرد فلذلك أُنّث، وامّا واحد واثنان فقد اعتُمد فيهما قاعدةُ القياس فأُلحقنا علامةَ التأنيث اذا وقعتا على مؤنّث وأُسقطت مع المذكّر فتقول واحد فى المذكّر وواحدة فى المؤنّث واثنان فى المذكّر واثنتان فى المؤنّث وإن شئت ثِنْتان فمن قال اثنتان كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة ابْنتان ومن قال ثِنْتان كانت التاء فيه للإلحاق كانّه تثنيةُ ثِنْت ملحقٌ بجِذْع فهو كبِنْتَيْن وانّما كان كذلك لانّه ليس اصلهما التأنيث كما كان فى ثلثة واربعة وذلك لانّه لم يوجد فيهما من قوّة التضعيف ما وُجد فى سائر الاعداد فيحتاجَ الى علامة تدلّ على قوّة التضعيف والمبالغة فيه فاعرفه،

فصـــل ٣١٥

قال صاحب الكتاب والمميّز على ضربَيْن مجرور ومنصوب فالمجرورُ على ضربين مفرد ومجموع فالمفردُ مميّزُ المائة والالف والمجموعُ مميّزُ الثلثة الى العشرة والمنصوبُ مميّزُ أَحَدَ عَشَرَ الى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ ولا يكون الّا مفردا،

قال الشارح تفسير العدد على ضربين منه ما يفسّر بالاضافة ومنه ما يفسّر بنكرة منصوبة فالذى يستحقّ التفسيرَ بالاضافة هو ما فيه تنوينٌ لانّ التنوين ضعيف لسكونه فجاز ان يُعاقبه المضافُ اليه والمضاف اليه على ضربين مفردٌ ومجموعٌ فما كان لأدنى العدد اضيف الى ما بُنى لجمع ادنى العدد وأدنى العدد من الثلثة الى العشرة وأدنى الجموع أَفْعَالٌ وأَفْعُلٌ وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ والجمعُ السالم المذكّر والمؤنّث فتقول عندى ثلثةُ أَجْمالٍ واربعةُ أَفْرُخٍ وخمسةُ أَرْغِفَةٍ وتسعةُ غِلْمَةٍ وعشرةُ أَحْمَدِينَ وستُّ مسلماتٍ فان قيل فكيف جازت الاضافة هنا والاوّلُ هو الثانى ألا ترى انّك اذا قلت ثلثة أَكْلُبٍ فالثلثةُ هى الاكلبُ فيكون من قبيل اضافة الشىء الى نفسه فالجواب انّما جازت الاضافة هنا لانّ الثانى ليس الاوّلَ من كلّ وجه لانّ الاوّل عددٌ والثانى معدودٌ والعدد غيرُ المعدود كما ان الأجزاء غيرُ المُجْزَّإ فجازت الاضافة فى مثل ثلثة اثواب كما جازت فى مثل كلّ القوم وامّا الضرب الثانى وهو ما يضاف الى مفرد فالمائة تقول

عندى مائة درهمٍ والقياس ان تضاف الى جمع الكثرة لانّها عددٌ كثيرٌ غيرَ انّها شابهت العشرةَ التى حكمُها ان تضاف الى جماعة والعشرين التى حكمُها ان تُميَّز بواحد منكور فأخذتْ من كلّ واحد منهما حُكْمًا بالشَبَه فأضيفت بشَبَه العشرة وجُعل ما تضاف اليه واحدا بشَبَه العشرين لانّ ما تضاف اليه نوعٌ يُبيّنها كما يُبيّن النوعُ المميّزُ العشرين ووجهُ الشبه بينهما أمّا شبهُها بالعشرة فلانّها عَقْدُ العشرة كما انّ العشرة عقد الواحد لانّ المائة عشرُ مرّاتِ عشرةٍ كما انّ العشرة عشرُ مرّات واحد وأمّا شبهُها بالعشرين فلانّها تلى التسعين فكان حكمها حكم التسعين كما كان حكم عشرة حكم تسعة لانّها تليها ألا ترى انّك تقول عشرة دراهمَ كما تقول تسعة دراهمَ فتضيف العشرة كما تضيف التسعة كذلك ينبغى فى المائة ان يكون حكمها حكم التسعين لانّها تليها الّا انّه لمّا أخذ شَبَهًا من شيئَيْن أُعْطِىَ حكمًا يَتجاذبانه فأضيف بحكم شبه العشرة وفُسّر بالواحد بحكم شبه التسعين فاجتمع فيه ما افترق فى العشرة والتسعين وهو احسنُ ما يكون من التفريع على الاصول ليُشْعِر الفرعُ بمعنى الاصل فى البناءَيْن جميعًا فإن ثنّيت المائة اضفت كاضافة المائة فتقول مائتا درهمٍ ومائتا ثوب فتحذف النون للاضافة الى مميّزها لانّ النون فيه عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا فى الواحد فحُذفت للاضافة كحذفها فى ضاربِى زيدٍ بخلاف النون فى نحو عشرين وثلثين لانّه ليس لها تمكُّنُ هذه لانّها ليست عوضًا من الحركة والتنوين على الحقيقة لانّها اسماءٌ جاريةٌ على منهاج الجموع وليست بجموع على الحقيقة وقد تقدّم نحو ذلك وكذلك الأَلْفُ يضاف الى الواحد فيقال الفُ درهمٍ كما يقال مائة درهمٍ والعلّةُ فى ذلك كالعلّة فى المائة وذلك لانّ الالف على غير قياسِ ما قبله لانّك لا تقول عشرُ مائةٍ كما قلت تسع مائةٍ بل تأتى بلفظ اخر مرتَجلٍ يدلّ على العقد كما فعلت فى المائة لمّا وضعتَ بعد التسعين لفظا غيرَ مأخوذ ممّا قبله وهو المائة والأَلْفُ مذكّرٌ يدلّ على ذلك قوله تعالى بِثَلٰثَةِ آلَافٍ مِنَ ٱلْمَلَائِكَةِ فاثباتُ التاء فى العدد يدلّ على تذكّرها كما قلت ثلثة غلمانٍ ٭

وامّا ما يفسّر بنكرةٍ منصوبة فبعدَ المركّبات وذلك من احد عشر الى تسعة عشر وبعد العشرين الى التسعين نحوَ قولك عندى احدَ عشرَ درهمًا واثنَا عشرَ دينارًا وعشرون عبدًا وثلثون جاريةً ونحو ذلك فامّا نصبُ الاسم بعد احد عشر وخمسة عشر الى تسعة عشر فلانّه عددٌ فيه نيّةُ التنوين الّا انّه مبنىٌّ فكان بناؤه مانعًا من ظهور التنوين كمَنْع ما لا ينصرف نحو قولك هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله وضوارِبُ زيدًا فلمّا كان فى نيّة منوّن امتنعت لذلك اضافتُه ووجب نصبُ مميّزه فان قيل فهلّا حُذف

التنوين منه وأضيف الى ما بعده نحو قولك هذا حضرموتُ زيدٍ وبعلبكُّ الأميرِ فالجواب انّ اضافة حضرموت ونظائره ليست لازمة انّما تقع عند تنكيره وإرادة تعريفه بالاضافة وأمّا احدَ عشرَ وخمسةَ عشرَ ونحوُهما من الاعداد المركّبة فانّها مبهمةٌ لازمٌ لها التفسيرُ فكانت تكون الاضافة لازمة وكان يؤدّى الى جعل ثلثة اشياء اسما واحدا وذلك ممّا لا نظيرَ له فان اضفته الى مالكه وقلت هذا احدَ عشرَك وخمسةَ عشرَك جاز لانّ الاضافة الى المالك ليست لازمة كلزوم المميّز فكان كقولك هذا حضرموتُ زيدٍ فاذا اضفته أبقيته على بنائه لانّ العلّة الموجبة باقيةٌ ومنهم من يُعْرِبه فيقول هذا خمسة عشرُك ومررت بخمسة عشرِك ورأيت خمسة عشرَك ويحتجّ بانّ الاضافة تردّ الاشياء الى اصولها ومن يقول هذه خمسةَ عشرَك فيضيف لا يقول هذه اثنَا عشرَك فيضيف لانّ عشر فيه قد قام مقام النون والاضافةُ تَحْذِف النونَ فلم يجز ان تُجامع ما قام مقامَها ولا يجوز حذفُ عشر فيقالَ اثْناك لانّه يُلْبِس باضافة الاثنين فلا يُعلَم أمركبًا اضفتَ ام مفردًا فان قيل فلمَ كان المفسّر واحدا منكورا وهلّا كان جمعًا فيقالَ عندى خمسةَ عشرَ غلمانا كما تقول هو أفْرَهُ الناس عبدًا وان شئت عَبيدًا قيل الفرق بينهما انّك اذا قلت زيدٌ افره الناس عبدًا فانّما تعنى عبدا واحدا واذا قلت عبيدا فانّما تعنى جماعةً فلولا جمعُ المفسّر لَمَا عُرِف مرادك ومنه قوله تعالى قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا جمع المميّز للايذان بانّ خُسْرانهم انّما كان من جهات شتّى لا من جهة واحدة وامّا اذا قلت عندى خمسةَ عشرَ عبدًا فالعدّةُ معلومة من العدد ولم يبق الّا بيانُ الجنس فأغنى فيه الواحدُ عن الجمع وانّما كان نكرةً لانّه اخفُّ وبه يحصل الغرضُ فلم يُعدَل عنه الى ما هو اثقلُ منه وكذلك العشرون والثلثون الى التسعين فانّه يُفسَّر بالواحد المنكور نحوَ قولك عندى عشرون درهما وثلثون عمامةً لما ذكرناه فى المركّبات نحو احدَ عشرَ وههنا أَوْلى لوقوعه بعد النون ولعدم تمكّنه لم يجز حذفُ نونه واضافتُه الى الجنس المميّز فلم يقولوا عِشْرُو درهمٍ كما قالوا ضاربون زيدا وضاربو زيدٍ وفى الصفة المشبّهة نحوِ حسنون وجوهًا وحسنو وجوهٍ لانّ العشرين وأخواتها لم تقو قوّة اسم الفاعل ولا الصفة فأُلْزِمت طريقةً واحدةً وتُحذَف اذا اضيف الى المالك نحوَ قولك عِشْرُو زيدٍ فلذلك لم يكن التفسيرُ الّا واحدا لانّ الواحد دالٌّ على نوعه فان قلت عندى عشرون رجالًا كنت قد أخبرت انّ عندك عشرين كلُّ واحد منهم جماعةُ رجالٍ كما قالوا جِمالانِ وابلانِ فاعرفه

فصـــل ٣١٦

قال صاحب الكتاب وممّا شذّ عن ذلك قولهم ثلثمائةٍ الى تسعمائةٍ اجتزءوا بلفظ الواحد عن الجمع كقوله

* كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا * فإنّ زَمانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ *

وقد رجع الى القياس مَن قال

* ثَلٰثُ مِئِينَ للمُلوكِ وَفَى بها * رِدائى وجَلَّتْ عن وُجوهِ الأهاتِمِ *

وقد قالوا ثلثةٌ اثوابًا وانشد صاحبُ الكتاب

* اذا عاشَ الفتى مائتَيْن عامًا * فقد ذَهَبَ اللَذاذةُ والفَتاءُ *

وقولُه عزّ مَن قائلٍ ثَلٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ على البدل وكذلك قوله اِثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا قال ابو اسحق ولو انتصب سِنِينَ على التمييز لَوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعَ مائةِ سنةٍ ء

قال الشارح القياس فى ثَلٰثمائةٍ وأربعمائةٍ الى تسعمائةٍ ان تُجمَع المائة فيقال ثلثُ مِئِينَ او ثلثُ مِئاتٍ لانّ العدد من الثلثة الى العشرة يضاف الى الجمع نحوَ ثلثةِ أَقْفِزةٍ واربعةِ دراهمَ وقولُه وممّا شذّ عن ذلك قولهم ثلثمائةٍ يريد انّه شذّ عن القياس وأمّا من جهة الاستعمال فكثيرٌ مطّردٌ قال سيبويه شبّهوه بعشرين وأحدَ عشرَ يريد انّهم يبيّنونه بواحد كما بيّنوا عشرين وأحد عشر بواحد لما بينهما من المشابهة والمناسبة وذلك انّك اذا قلت ثلثين وأربعين الى التسعين صرت الى عَقْدٍ ليس لفظُه من لفظ ما قبله فكذلك ثلثمائة وسبعمائة اذا جاوزت تسعمائة صرت الى عقد يخالف لفظه لفظَ ما قبله وهو قولك أَلْفٌ فلا تقول عشرَ مائةٍ فأشبهت ثلثمائةِ العشرين فبُيِّنت بالواحد وأشبهت الثلثَ فى الآحاد فجُعل بيانها بالاضافة ويدلّ على صحّةِ هذا انّهم يقولون ثلثة آلافِ درهمٍ فيضيفون الثلث الى الجمع لانّهم يقولون عشرة آلافٍ فلمّا كان عشرةٌ على منهاج ثلثة أجروه مجرى ثلثةِ أثواب لانّك تقول عشرة أثواب قال سيبويه وليس بمستنكر فى كلامهم ان يكون اللفظ واحدًا والمعنى جمعًا وهذا انّما يكون عند عدم اللبس وعليه قوله انشده سيبويه * كُلُوا فى بعضِ بَطْنِكم الخ * والشاهد فيه وضعُ البطن موضعَ البطون لانّه اسمُ جنس ينوب واحدُه عن جمعه فأفرد اجتزاءً بلفظ الواحد عن الجمع لانّه لمّا اضاف البطن الى ضمير الجماعة عُلم انّه اراد الجمعَ اذ لا يكون للجماعة بطنٌ واحدٌ يصف شدّةَ الزمان وكَلَبَه يقول كلوا فى بعض بطونكم اى لا تملؤوها حتى تعتادوا ذلك وتَعِفُّوا عن كثرة الاكل

وتقنعوا باليسير فانّ الزمان ذو مَخْمَصَة وجَدْب وقوله زمانكم زمنٌ خميص كقولهم نهارُه صائمٌ وليله قائم فكما اجتزوا بالواحد عن الجمع كذلك اذا قلت عشرون درهمًا ونحوَه من الاعداد المفسّرة بالواحد قد عُلم من العدد الجماعةُ فجاز ان يُستغنى بلفظ الواحد فى التفسير عن الجمع ومثله قوله

* لا تُنْكِروا القَتْلَ وقد سُبِينَا * فى حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شُجِينَا *

أفرد الحلق والمراد حلوقكم لأمْن اللبس فامّا قوله تعالى فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَىْءٍ مِنْهُ نَفْسًا وقوله تعالى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا فانّما افرد لانّهما أُخرجا مخرج التمييز وقد جاء فى الشعر على القياس فقالوا ثلثُ مِئِينَ وثلثُ مِآتٍ لانّ الشعراء يُفْسَح لهم فى مُراجعة الاصول المرفوضة قال الشاعر * ثلثُ مِئِين للملوك الخ * وقال الاخر

* ثلثُ مِئِينَ قد مَرَرْنَ كَوامِلًا * وها أَنَا هذا أَشْتَهِى مَرَّ أَرْبَعِ *

وهذا وإن كان القياسَ الّا انّه شاذّ فى الاستعمال وقد يجوز قطعُه عن الاضافة وتنوينُه ويجوز حينئذ فى التفسير وجهان احدهما الاتباع على البدل نحوُ ثلثةٌ اثوابٌ والنصبُ على التمييز نحوُ ثلثةٌ اثوابًا وهو من قبيل ضرورة الشعر فامّا قوله * اذا عاش الفتى مائتَيْنِ عامًا الخ * فالشاهد فيه اثبـاتُ النون فى مائتين ضرورةً ونصبُ ما بعدها على التمييز وهو عامر شبّهه بعشرين وثلثين وكان الـوجـه حذفَها وخفضَ ما بعدها والبيت للرَبيع بن ضُبَيْع الفَزارىّ والمعنى انّه يصف هَرَمَه وذهابَ لَذّاته وكان نَيَّفَ على المائتين ويروى تسعين عامًا فعلى هذا لا يكون فيه شاهدٌ ومثله قوله

* أَنْعَتُ عَيْرًا من حَمِيرِ خَنْزَرَهْ * فى كلّ عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَهْ *

لمّا أثبت النونَ نصب كمرةً على التمييز وامّا قوله تعالى ثَلٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ فانّ سنين نصبٌ على البدل من ثلثمائة وليس بتمييز وكذلك قوله اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا نصب اسباطا على البدل هذا رأى ابى اسحق الزجّاج قال ولا يجوز ان يكون تمييزا لانّه لو كان تمييزا لوجب ان يكون اقلُّ ما لبثوا تسعَمائة سنة لانّ المفسِّر يكون لكلّ واحد من العدد وكلُّ واحد سنون وهو جمع والجمعُ أقلُّ ما يكون ثلثةٌ فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة وأجاز الفرّاء ان يكون سنين تمييزا على حدّ قوله

* فيها آثْنتانِ وأَرْبَعون حَلُوبَةً * سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ *

وذلك انّه جاء فى التمييز سُودًا وهو جمع لانّ الصفة والموصوف شىء واحد والمذهب الاوّل لانّ الثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الاوائل ألا ترى انّك تقول يا زيدُ الطويلَ ولو قلت يا الطويل لم يجز فاعرفه ؀

فصـــل ٣١٧

قال صاحب الكتاب وحقُّ مميِّزِ العشرة فما دونها ان يكون جمعَ قلّة ليُطابِق عددَ القلّة تقول ثلثةُ أَفْلُسٍ وخمسةُ أثوابٍ وثمانيةُ أَجْرِبَةٍ وعشرةُ غِلْمَةٍ الا عند إعوازِ جمع القلّة كقولهم ثلثةُ شُسوع لفَقْد السَماع فى أَشْسُع وأَشْساع وقد رُوى عن الاخفش انّه أثبت أَشْسُعًا وقد يُستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلّة كقوله تعالى ثَلٰثَةَ قُرُوٓءٍ ؀

قال الشارح قد تقدّم ان العشرة فما دونها جمعُ قلّة فوجب ان تضاف الى بناء من ابنية القلّة وذلك من قبل ان العدد عددان قليلٌ وكثيرٌ فالقليل العشرة فما دونها الى الثلثة والجمعُ جمعان ايضا جمع قليل وجمع كثير فلمّا اريد اضافةُ ادنى العدد الى نوع المعدود تبيينًا له اضيف الى الجمع القليل ليُشاكِله ويطابق معناه فى العدد لانّ التفسير يكون على حسب المفسَّر فان لم يكن له بناء قلّة اضيف الى بناء الكثير ضرورةً فتقول عندى ثلثةُ كُتُبٍ وخمسةُ شُسُوعٍ ورأيت عشرةَ مَساجِدَ لانّه لا يُسمَع أَكْتِبَةٌ ولا أَشْساعٌ فامّا ما حكاه عن ابى الحسن من أَشْسُعٍ فهو شاذّ قياسًا واستعمالًا فامّا الاستعمال فما أَقَلَّهُ وأمّا القياس فانّ الباب فى فِعْلٍ بكسر الفاء ان يجمع على أَفْعالٍ نحو عِدْلٍ وأَعْدالٍ فمجيئُه على أَفْعُلَ على خلاف القياس فلمّا لم يكن له بناء قلّة اضافوه الى الكثير وكان هذا من المواضع التى قد اتُّسع فيها فاستُغنى ببناء الكثير واذا جاز ان يُستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحوَ قولهم رَسَنٌ وأَرْسانٌ ولم يقولوا رُسُونٌ وقَلَمٌ وأَقْلامٌ ولم يقولوا قُلُومٌ فأَحْرَى وأَوْلَى ان يستغنى بجمع الكثير عن القليل لانّه داخلٌ فى معناه فعلى هذا لا تقول عندى ثلاثة كِلاب لانّ له بناء قلّة وهو أَكْلُبٌ الّا فى ضرورة الشعر قال الخليل شبّهوه بثلثة قُرُوٓءٍ يريد بذلك انّهم شبّهوا ما يُستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل واعلم انّك اذا قلت ثلثة كِلاب كان على غير وجهِ ثلثة أَكْلُبٍ وذلك انّك اذا اضفته الى بناء من ابنية القلّة كان على اضافته من المميِّز على حدّ مائة دينارٍ واذا اضفته الى الكثير كان على حدّ اضافة البعض الى الجنس على ما تقدّم من نحو ثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ فالمراد بثلثة كلاب

ثلثةٌ من الكلاب كما انّ المراد ثوبٌ من خزٍّ وبابٌ من ساجٍ فامّا قوله تعالى وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلٰثَةَ قُرُوٓءٍ فمّا استُعير فيه جمعُ الكثرة لجمع القلّة وذلك لاشتراكهما فى الجمعيّة ولعلّ القُروء كانت اكثرَ استعمالا فى جمع القُرْء من الأَقْراء فأُوثر عليه كانّهم نزّلوا ما قلّ استعمالُه منزلةَ المُهْمَل فيكون مثل شُسوعٍ ،

فصـــل ٣١٨٠

قال صاحب الكتاب وأَحَدَ عَشَرَ الى تِسْعَةَ عَشَرَ مبنىٌّ الّا اِثْنَىْ عَشَرَ وحكمُ آخِرِ شطرَيْه حكمُ نون التثنية ولذلك لا يضاف اضافةَ اخواته فلا يقال هذه اثْنَا عَشَرَك كما قيل هذه أَحَدَ عَشَرَك ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام فى بناء ما رُكّب من الاعداد من احدَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ فى المبنيّات وذلك لتضمُّنه معنى واو العطف اذ الاصل احدٌ وعشرةٌ فحُذفت الواو وجعل الاسمان اسما واحدا اختصارا ما خلا اثنَا عشرَ فانّ الاسم الاوّل معربٌ لانّ الاسم الثانى حلّ منه محلَّ النون فجرى التغييرُ على الالف مع الاسم الذى بُنى معه كما جرى التغيير عليها مع النون ويكون ذلك الاسمُ على حاله كما كانت النون على حالها وليست النون محذوفة على جهة الاضافة ويدلّ على انّه غير مضاف انّ الحكم المنسوب الى المضاف غير منسوب الى المضاف اليه ألا ترى انّك اذا قلت قبضتُ درهمَ زيدٍ كان القبضُ واقعا بالدرهم دون زيد واذا قلت قبضت اثنَىْ عشرَ درهمًا فالقبضُ واقع بالاثنين والعشرة معًا والذى يدلّ ان العشرة واقعةٌ موقع النون انّك لا تضيفه الى المالك على حدّ اضافة خمسةَ عشرَ وأخواته فلا تقول اثنَىْ عشرَك كما تقول خمسةَ عشرَك لانّ عشر قد قام مقامَ النون والاضافة بحذف النون فلا يجوز ان يثبت معها ما قام مقامَ النون ولو أسقطنا عشر للاضافة لم يُعلَم أأُضيفت الى اثنين ام الى اثنى عشر فاعرفه ،

فصـــل ٣١٩

قال صاحب الكتاب وتقول فى تأنيث هذه المركّبات احْدَى عَشْرَةَ واثْنَتَا عشرةَ او ثِنْتَا عشرةَ وثَلٰثَ عشرةَ وثَمانِىَ عشرةَ تُثبت علامةَ التأنيث فى احدِ الشطرين لتنزّلهما منزلةَ شىء واحد وتُعرب الثنتَيْن كما أُعربتَ الاثنين وشينُ العشرة يسكّنها اهلُ الحجاز ويكسرها بنو تميم واكثرُ العرب على

فتح الياء فى ثمانى عشرة ومنهم من يسكّنها ٠

قال الشارح تأنيث المركّبات من العدد يجرى على منهاج المفرد فيثبت الهاء فى الثلثة والاربعة اذا كان مركّبا مع العشرة فى المذكّر فتقول ثلثةَ عشرَ رجلا واربعةَ عشرَ غلاما تُثبت الهاء فى النّيف كما تثبتها اذا لم يكن نيّفا وتنزعها من العشرة كراهيةَ ان يجمعوا بين تأنيثَيْن من جنس واحد فى كلمة واحدة فاذا اردت المؤنّث نزعتها من الاسم الاوّل وأثبتّها فى آخر الاسم الثانى فكان نزعُها من الاسم الاوّل دليلا على الفصل بين المذكّر والمؤنّث وتثبت التاء فى الاسم الثانى بحكم الاصل ولم يوجد ما يوجب حذفَها فتثبت لذلك فان قيل فلِمَ قلتم انّ نزع التاء من الاسم الاوّل علمُ التأنيث وهلّا كان ثبوتُها فى الاسم الثانى هو الفارقَ بين المذكّر والمؤنّث على القاعدة فى كلّ مؤنّث قيل القاعدة فى العدد من الثلثة الى العشرة قبلَ ان يصير نيّفا ما ذكرناه ولم يوجد ما يوجب العدول عنه ويؤيّد ذلك انّك تؤنّث الاسم الاوّل فاذا كان نيّفا مع المؤنّث فيما ليس اصله التأنيث نحو احْدَى عَشْرَةَ جاريةً واثْنَتَا عَشْرَةَ عِمامةً وثِنْتَا عَشْرَةَ جُبّةً فتأنيثُ الاسم الاوّل اذا عُلّق على مؤنّث دليلٌ على ما قلناه لانّه لم يكن فيه تاء فتُحذَف اذا وقعت على مؤنّث كما كان فى ثلثة واربعة فان قال قائل فما بالُكم قلتم احدى عشرة واحدى مؤنّثةٌ وعشرة فيها تاء التأنيث وكذلك اثنتا عشرة فالجواب فى ذلك ان تأنيث احدى بالالف وليس بالتأنيث الذى على جهة المذكّر نحو قائم وقائمة واذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها لانّ الف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الحرف ألا ترى انّهم قالوا حُبْلَى وحَبالَى فلم يُسْقطوا الالف فى التكسير كما اسقطوا التاء فى نحو قَصْعَة وقِصاع وجَفْنَة وجِفان وقالوا حُبْلَياتٌ فلم يسقطوا الف التأنيث لاجتماعها مع التاء كما حذفوها فى مسلمات لاجتماعها مع التاء فلذلك يسقطونها مع ثلثة من العشرة ولا يسقطونها من عشرة مع احدى واما اثنتان وثنتان فليس تأنيث الاثنين ولكنّه تأنيثٌ بُنى الاسم عليه فلا ينفرد له واحدٌ من لفظه فالتاء فيه ثابتةٌ وإن كان اصلها ان تكون فيما واحدُه بالهاء ألا ترى انّهم قالوا مِذْرَوانِ لا ينفرد له واحد ولو كان ممّا ينفرد له واحد لم يكن الّا مِذْرَيانِ وكذلك عقلته بثِنايَيْن ولو كان فيما ينفرد الواحد منه لم يكن الّا بثِناءَيْن بالهمزة ووجهٌ ثان انّ اثنتين فى معنى ثِنْتَيْن وليست التاء فى ثنتين لمحض التأنيث انّما هى للالحاق كتاء بِنْت فحُملت فى الثبات على اختها ٠ فامّا عشرة من اثنتى عشرة ففى شينها لغتان كسرُ الشين وإسكانُها فبنو تميم يفتحون العين ويكسرون الشين ويجعلونها بمنزلة كلمة

وثَفِنَة وأهلُ الحجاز يسكّنون الشين ويجعلونها بمنزلة ضَرْبَة وهذا عكس ما عليه لغةُ اهل الحجاز وبنى تميم لانّ اهل الحجاز فى غير العدد يكسرون الثانى وبنو تميم يسكّنون فيقول الحجازيون نَبِقَةٌ وثَفِنَةٌ ويقول التميميون نَبْقَةٌ وثَفْنَةٌ بالسكون فلمّا رُكّب الاسمان فى العدد استحال الوضعُ فقال بنو تميم احدى عَشِرَة وثنتا عَشِرَة الى تسع عشرة وقال اهل الحجاز عَشْرة بسكونها وذلك انّ العدد قد نُقضت فى كثير منه العاداتُ من ذلك قولهم فى الواحد واحِدٌ وأَحَدٌ فلمّا صاروا منه الى العدد قالوا احدى عشرة فبنوه على فِعْلَى ومنه قولهم عَشْرٌ وعَشَرَةٌ فلمّا صاغوا منه اسمًا للعدد بمنزلة ثلثين وأربعين قالوا عِشْرون بكسر اوّله ومنه اقتصارهم من ثلثمائة الى تسعمائة على ان اضافوه الى الواحد ولم يقولوا ثلاثُمِئات ولا اربعُمِئِينَ الّا شاذًا فان قيل فمن اين جاءت الكسرة فى الشين حين قلت ثلث عَشِرَةَ فالجواب ان عشر من قولك عَشْر نسوةٍ مؤنّثةُ الصيغة فلم يصحّ دخول الهاء عليها فاختاروا لفظةً اخرى يصحّ دخول الهاء عليها فقالوا عَشِرَة بكسر الشين فخفّف اهل الحجاز ذلك على ما قلناه وقرأ الأعمش فَٱنْفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْنًا ففتح الشينَ على الاصل والقياسُ عليه الجماعة وهو المسموع فامّا ثمانى عشرةَ ففيها لغتان فتح الياء وهو الاكثر وتسكينها فمَن فتحها فانّه أجراها مجرى اخواتها من نحو ثلثةَ عشرَ واربعةَ عشرَ لانّ العلّة واحدة ومن أسكن فانّه شبّهها بالياء فى معدِى كَرِبَ وقالِى قَلاَ٠

فصــل ٣٢٠*

قال صاحب الكتاب وما لحق بآخره الواوُ والنون نحوُ العِشْرِينَ والثلثين يستوى فيه المذكّر والمؤنّث وذلك على سبيل التغليب كقوله

* دَعَتْنِى أخاها بَعْدَما كان بَيْنَنا * من الأَمْرِ ما لا يَفْعَلُ الأَخوانِ *

قال الشارح اعلم انّ عِشْرِينَ وبابه من نحو ثلثين وأربعين الى التسعين ممّا هو بلفظ الجمع يستوى فيه المذكّر والمؤنّث كانّهم غلّبوا جانب المذكّر لما علق عليهما وهذه قاعدةٌ انّه اذا اجتمع المذكّر والمؤنّث غُلّب المذكّر لانّه الاصل فامّا البيت الذى انشده وهو * دعتنى اخاها الخ * وقبله

* دَعَتْنِى أخاها أُمُّ عمرٍو ولم أَكُنْ * أخاها ولم أُرْضَعْ لها بِلِبانِ *

انشدها ابو العبّاس المبرّد فى الكامل ولم يذكر قائلهما والشاهد فيه انّه غلّب المذكّرَ ألا ترى انّه

عبّر عن نفسه وعنها بالأُخَوَيْن ولم يقل الأُخْتان يريد انّ هذه المرأة سمّته اخاً بعد ما كان بينهما ما لا يكون بين الاخوَيْن يريد ما يكون بين المُحِبَّيْن وقال قوم انّما كسروا العين من عِشْرين لانّها لمّا كانت واقعة على المذكّر والمؤنّث كسروا اوّلها للدلالة على التأنيث وجمعوا بالواو والنون للدلالة على المذكّر فيكون اخذُه من كلّ واحد منهما بتأثير وهو ضعيف لانّه يلزم عليه ان يكسروا اوّل الثلثين والاربعين الى التسعين للدلالة على التأنيث ويمكن ان يقال انّهم اكتفوا بالدلالة على العشرين وكان في ذلك دلالةٌ على غيره من الثلثين والتسعين فجرى على ما جرى عليه العشرون فاذا وقع العشرون على المذكّر والمؤنّث وظهر فيه الفرقُ كان الثلثون مثله واكتُفى بعلامة التأنيث في العشرين عن علامته في الثلثين وقال قوم انّ ثلثا من ثلثين هي ثلاث التى للمؤنّث ويكون الواو والنون لوقوعه على المذكّر فيكون قد جمع لفظَ التذكير والتأنيث وأخذ من كلّ واحد بنصيب وقال قوم انّما كسروا الاوّل من عشرين لانّهم قالوا في ثلث عشرات ثلثون وفي اربع عشرات اربعون فكانّهم جعلوا ثلثين عشر مرار ثلثةٍ واربعين عشر مرار اربعةٍ الى التسعين فاشتقّوا من الآحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد فكان قياس العشرين ان يقال اِثْنُونَ واِثْنِينَ لعشر مرار اثنَيْن فكنّا ننزع اِثْن من اثنين ونجمعه بالواو والنون واِثْنٌ لا يُستعمل الّا مثنّى فاشتقّوه من لفظ العشرة وكسروا عينه اِشعارًا بارادة لفظ اثنين فاعرفه ۶

فصــــل ٣٢١

قال صاحب الكتاب والعدد موضوعٌ على الوقف تقول واحِدْ اِثْنانْ ثَلَثَهْ لانّ المعانِيَ الموجِبةَ للاعراب مفقودةٌ وكذلك اسماء حروف التهَجّي وما شاكَلَ ذلك اذا عُدِّدتْ تعديدًا فاذا قلت هذا واحدٌ ورأيتُ ثلثةً فالاعرابُ كما تقول هذه كافٌ وكتبتُ جيماً ۶

قال الشارح اعلم انّ اسماء العدد اذا عدّدتّها فانّها تكون مبنيّة على الوقف لانّها لم تقع موقع الاسماء فتكونَ فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً لانّ الاعراب في اصله انّما هو للفرق بين اسمين لكلّ واحد منهما معنًى يخالف معنى الاخر فلمّا لم تكن هذه الاسماء على الحدّ الذى يستوجب الاعرابَ سكنتْ وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو صَهْ ومَهْ فتقول واحدْ اثنانْ ثلثهْ اربعهْ بالاسكان من غير اعراب ويؤيّد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم ثَلَثَهَرْبَعَهْ فيترك الهاء من ثلثه بحالها غيرَ مردودة الى التاء

وإن كانت قد تحرّكت بفتحة همزة اربعه دلالةً على انّ وَضْعها ان تكون ساكنة فى العدد حتى انّه لمّا أُلقى عليها حركةَ الهمزة التى بعدها أقرّها فى اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها ولو كانت كالاسماء المعربة لوجب ان تردّها متى تحرّكت تاء فتقول ثلثتربعه كما تقول رأيت طلحةَ يا فتى فان أوقعتَها موقع الاسماء اعربتَها وذلك نحو قولك تَفْضُل ثلثةَ اربعةُ بواحد اعربتَها لانّ ثلثة ههنا مفعولة واربعة فاعلة وتقول ثمانيةُ ضعفُ اربعةَ اعربتها لانّها مبتدأة ولم تصرف للتـأنـيـث والتعريف وكذلك حروف المُعْجَم اذا كانت حروفَ هِجاء غيرَ معطوفة ولا واقعة موقع الاسماء فانّها سواكنُ الاواخر فى الدرج والوقف وذلك قولك الفْ ب ت ث ج ح خ د ذ ر وفى الزاى لغتان منهم من يقول زاى بياء بعد الف كما تقول واو بواو بعد الف ومنهم من يقول زَىّ بوزن كَىّ وأَىّ وقد حُكى فيها زا ممدودةً ومقصورةً وكذلك سائرها تُبنَى اواخرها على الوقف لانّها اسماء الحروف الملفوظ بها فى صِيَغ الكلم فهى بمنزلة اسماء الاعداد نحو ثلثهْ واربعهْ وخمسهْ فلا تجد لها رافعًا ولا ناصبًا ولا جارًّا لانّك لم تُحدّث عنها ولا جعلت لها حالةً تستحقّ الاعرابَ بها كما قلنا فى العدد فكانت كالحروف نحو هَلْ وبَلْ وغيرهما من الحروف فلم يجز لذلك تصريفُها ولا اشتقاقها ولا تثنيتها ولا جمعُها كما انّ الحروف كذلك ويدلّ على انّها بمنزلة هل وبل انّك تجد فيها ما هو على حرفَيْن الثانى منهما حرف مدّ ولين وذلك نحو بَا تَا ثَا طَا ظَا فَا هَا يَا ولا تجد فى الاسماء المعربة ما هو على حرفين الثانى منهما حرف مدّ ولين انّما ذلك فى الحروف نحو مَا ولَا وبَا وأَوْ وأَىْ وكَىْ فلا تزال هذه الحروف مبنيّةً غيرَ معربة لانّها اصواتٌ بمنزلة صَهْ ومَهْ وايهِ حتى توقعها موقعَ الاسماء فترفعها حينئذ وتجـرّهـا وتنصبها كما تفعل ذلك بالاسماء وذلك قولك اوّلُ الجيم جيمٌ وآخرُ الصاد دالٌ وكتبتُ جيمًا حسنةً وحفظتُ قافًا صحيحةً وكذلك العطف لانّه نظير التثنية فتقول ما هِجاء بكرٍ فيقول المجيب باءٌ وكافٌ وراءٌ فيعربها لانّه قد عطف فان لم يعطف بناها وقال بَا كافْ را قال الشاعر * كافًا وميمَيْنِ وسيـنـًا طاسِما * وقال الاخر * كما بُيِّنَتْ كافٌ تَلُوحُ وميمُها * وقال يزيد بن الحَكَم يهجو النحويّين

* اذا اجتمعوا على ألِفٍ وباءٍ * وواوٍ هاجَ بَيْنَهُمْ جدالُ *

واذا جعلت هذه الحروف اسماءً واخبرت عنها وعطفت بعضَها على بعض اعربتها على ما ذكرنا ومددت ما كان منها مقصورا وشدّدت الياء من زَىّ فى قول من لا يُثبِت الالف وذلك من قبَل انّها اذا صُيِّرت اسماءً ونُقلت الى مذهب الاسميّة فلا بدّ من ان تُجْرَى مجراها وتُعْطَى حكمَها فيجوز تصريفُها وتثنيتها

وجمعها وتمثيلُها بالفاء والعين واللام والقضاء على ألفاتها بانّها غير اصل اذ قد صارت الى حكم ما ذلك واجب فيه ولكون انّه ليس فى الاسماء المفردة التى يدخلها الاعراب اسمٌ على حرفَيْن الثانى من حروف المدّ واللين زدتَ على الف ب ت ث الفًا اخرى لتصير ثلاثيّةً ثمّ تقلب الالف همزة لسكونها وسكون الالف الاولى كما تقلب فى كساء ورداء وزدت على باء زى باء اخرى وادّغمتها فيها كما تفعل ذلك فى الحروف اذا نقلتها الى الاسميّة نحوَ قول زُبَيْد

* لَيْتَ شِعْرِى وأَيْنَ مِنّىَ لَيْتٌ * إنّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عَناءُ *

ألا ترى انّه ضعّف الواو فى لَوْ لمّا جعلها اسماً حيث أُخبر عنها ومثلُه قول الاخر

* أُلامُ على لَوٍّ ولو كنتُ عالمًا * بأذْنابِ لَوٍّ لم تَفُتْنى أوائلُهْ *

فكذلك حروف المعجم لانّها فى معناها وانّما لم يكن فى الاسماء المعربة ما هو على حرفَيْن الثانى منهما حرف مدّ ولين لانّ التنوين اذا وُجد حذفُه لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد فلذلك يلزم ان تزيد على حرف المدّ مثلَه ليصير ثلاثيًّا فاعرفه،

فصل ٣٢٢

قال صاحب الكتاب والهمزة فى أَحَدٍ وإحْدَى منقلبةٌ عن واو ولا يُستعمل احد واحدى فى الأعداد الّا فى المُنيّفة،

قال الشارح اعلم ان احدا كلمةٌ قد استُعملت على ضربَيْن احدهما ان يراد بها العموم والكثرة ولا تقع الّا فى النفى وغير الإيجاب نحوِ ما جاءنى من احدٍ ولا احدَ فيها ولا يقال فيها أحدٌ والذى يدلّ على وقوعه على الجمع قوله تعالى فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ فحاجزين نعتُ احد وجمعُ الصفة مُؤْذِنٌ بارادة الجمع فى الموصوف وعلى هذا الهمزةُ فى اوّله اصلٌ وليست بدلًا من واو ولا غيره وذلك لانّ اللفظ على الهمزة ولم تقم دلالةٌ بما يخالف الظاهرَ واللفظ وامّا الضرب الاخر من ضربَىْ احد فأن يراد به معنى واحدٍ فى العدد نحوَ قولك احدٌ وعشرون والمراد واحد وعشرون والهمزة فيه بدلٌ من الفاء التى هى واوٌ والاصل وَحَدٌ يقال وَحَدٌ وأَحَدٌ وأُحَدٌ بمعنى وَاحِدٍ حكى ذلك ابن الأعرابىّ وكذلك الهمزة فى إحْدَى بدلٌ من الواو لانّها تأنيث الاحد والهمزة فى احد بدلٌ من الواو فكذلك هى فى

مؤنّثه لانّه من لفظه ومعناه والهمزةُ تُبْدَل من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة وإبدالُها من المفتوحة قليل يؤخذ سماعًا ومن المضمومة كثيرٌ قياسًا مطّردًا وفى المكسورة خلافٌ وسنوضح ذلك فى موضعه من هذا الكتاب ، فان قيل ولِمَ كان المؤنّث بالالف ولم يكن بالتاء كأخواته من ثلاثة وأربعة وشبْههما فالجواب انّ احدا اسمٌ استُعمل على ضربَيْن وصفٌ واسمٌ للعدد غيرُ وصف فامّا الصفة فجاريةٌ على الفعل
٥ على نحو قائمٍ وقاعدٍ وتتبع الموصوفَ وتُذكَّر وتُؤنَّث نحوَ مررت برجل واحد والٰهكم الٰهٌ واحدٌ وتقول فى المؤنّث مررت بامراة واحدة وقال الله تع فَاِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ فهذا وصفٌ جارٍ على الفعل ويعمل عَمَلَه من نحوِ مررت برجلٍ واحدٍ درهمُه ويثنّى ويجمع كما تفعل سائرُ الصفات قال الشاعر * فقدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ واحِدِينَا * فامّا الضرب الثانى الذى هو اسمٌ فقولهم فى العدد واحد اثنان فواحد ههنا غير صفة وانّما قلت ذلك لأمور منها انّه لو كان صفة لَوجب ان يكون له موصوفٌ ولا
١٠ موصوف ومنها ان قد كسّروه على أُحْدان من نحو قول الهُذَلىّ * أُحْدان الرجال * وهذا الضرب من التكسير فى فاعلٍ اذا كان اسمًا دون الصفة نحوَ قولك حاجِرٌ وحُجْران وغالٍ وغُلّانٍ فامّا قولهم راعٍ ورُعْيانٌ وصاحبٌ وصُحْبانٌ فانّما كُسّر على ذلك لاستعمالهما استعمالَ الاسماء ولم يُذكر معهما موصوفٌ فان قيل وقد قيل مررت برجل واحد وبقومٍ ثلاثةٍ فتصف بالعدد وتُجرى إعرابَه على الاسم الذى قبله فالجواب انّ حقيقةَ هذا انّه اسمٌ وعطفُ بيانٍ لا صفةٌ كما تقول مررت بأبى عبدِ الله زيدٍ
١٥ والدليل على انّ واحدا اسمٌ وإن جرى اعرابه على ما قبله قولهم مررت بنسوةٍ اربعٍ بالتنوين والصرفِ ولو كان صفة لم ينصرف كما لا ينصرف أُحَدُ وواحدٌ مثله فى باب العدد وهذا الضرب لا يثنّى ولا يجمع من لفظه فاذا اردت التثنية قلت اثنان واذا اردت الجمع قلت ثلاثة اربعة فتصوغ للتثنية والجمع لفظا من غير لفظ الواحد وكما لم تُثنّه من لفظه كذلك لا تؤنّثه من لفظه لانّه لو أُنّث من لفظه لزم ان يقال واحدةٌ فيخرج الى مُشابهة الصفات الجارية على افعالها وواحدٌ ليس بصفة فكُره فيه
٢٠ ما يكون فى الصفات فلمّا امتنع منه هذا الضربُ من التأنيث واحتيج الى علامة فاصلة بين المذكّر والمؤنّث اذ كان اسمًا قد يقع على المؤنّث كما يقع على المذكّر عُدل الى لفظ اخر بمعناه ولمّا كان احدٌ بمعنَى واحد فى العدد وكان اسمًا غير صفة كما انّ واحدا كذلك وأُريد إثباتُ العلامة لم تكن بالتاء كراهيةَ ان تكون على حدّ الصفة نحو حسن وحسنة كما كُره ذلك فى فاعلٍ لانّ الصفة فى الموضعين واحدةٌ فعُدل عن العلامة التى هى التاء الى غيرها فلم يجز مع العدول عن هذه العلامة الّا

تغييرُ البناء لانّ العلامة التى غير التاء تُغيّر البناء وتصاغ معه على غير لفظ المذكّر فلمّا أُنّث بالالف قُلب عن فَعَلٍ الى فِعْلَى فقالوا اِحْدَى فى المؤنّث وأَحَدٌ فى المذكّر فاستُغنى بتأنيث احد عن تأنيث واحد لانّه فى معناه فان قيل ولِمَ لم يستعمل احد ولا احدى الّا نيّفًا معه شىء فالجواب امّا احدى فلا يستعمل الّا اذا ضُمّ الى غيره وجُعل معه اسما واحدا او استُعمل فيما جاوز ذلك فامّا فى باب الآحاد وأوائل الاعداد فلا لانّه ليس الى تأنيث الواحد وتذكيره كثيرُ حاجة لانّه لا يضاف الى المعدود كما يضاف سائر الاعداد لانّ لفظ المعدود يُغْنِى عن ذلك فدلالتُه على العدّة والنوع جميعا وامّا احدٌ فهو وإن كان بمعنَى واحدٍ فله نحوٌ ليس لواحد من الإبهام وعدم التعيين ألا ترى انّك اذا قلت جاءنى احدهما او احدهم انّما المراد واحدٌ من هذه العدّة غيرُ متعيّن واذا كانت موضوعة على ان تكون مضافة ومعها غيرُها ألزموها فى العدد اذا وقعت موقعَ واحد ان تكون نيّفًا نحوَ احد عشر وأحدٌ وعشرون ليكون ما بعدها بمنزلة المضاف اليه ولا تخرجَ عن منهاج استعمالها وموضوعها فاعرفه،

فصـــل ٣٢٣

قال صاحب الكتاب وتقول فى تعريف الاعداد ثلثةُ الاثواب وعشرةُ الغِلْمَة وأربعُ الأَدْوُر وعَشْرُ الجَوارى والأَحَدَ عَشَرَ درهمًا والتسعةَ عَشَرَ دينارًا والاحْدَى عَشْرَةَ والأَحَدُ والعِشْرون ومائةُ الدرهمِ ومائـتـا الدينارِ وثلثمائةِ الدرهمِ وأَلْفُ الرجلِ وروى الكسائىُّ الخمسةُ الاثوابِ وعن ابى زيد انّ قومًا من العرب يقولونه غيرُ فُصَحاء،

قال الشارح لا يخلو العدد من ان يكون مضافا او مركّبا او مفردا فاذا اريد تعريفه فإن كان مضافا نحوَ ثلثةُ اثوابٍ وعشرةُ غِلْمَةٍ فالطريقُ فيه ان تعرّف المضاف اليه بأن تُدْخِل فيه الالف واللام ثمّ تضيف اليه العدد فيتعرّف بالاضافة على قياس غلام الرجل وباب الدار فتقول ثلثةُ الاثواب واربعة الغلمة وعشرُ الجوارى لان المضاف يكتسى من المضاف اليه التعريفَ والتخصيصَ كما يكتسى منه الجزاء والاستفهامَ نحوَ قولك غلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ وغلامُ مَنْ أَنْتَ قال الشاعر

* أَمَنْزِلَتَىْ مَىٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا * هَلِ الأَزْمُنُ اللاتى مَضَيْنَ رَواجِعُ *

* وهل يَرْجِعُ التسليمَ او يَكْشِفُ العَمَى * ثلاثُ الأَثافى والرُسومُ البَلاقِعُ *

وقال الفرزدق

* ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ ازارَهُ * يَسْمُو فأَدْرَكَ خمسةَ الأَشْبارِ *

لمّا اراد التعريف عرّف الثانى بالالف واللام ثمّ اضاف اليه فتعرّف المضاف قال ابو العبّاس المبرّد هذ الذى لا يجوز غيرُه وقد تقدّم الكلام عليه وعلى الخلاف فيه بحُجَجه وعِلَله فى فصل الاضافة بما أغنى عن اعادة وامّا المركّب فهو من احدَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ ففيه ثلثة مذاهب احدُها مذهب اكثر البصريين ان تُدخِل الالف واللام على الاسم الاوّل منهما فتقول عندى الأَحدَ عشرَ درهمًا والثلاثةَ عشرَ غلامًا لانّهما قد جعلا بالتركيب كالشىء الواحد فكان تعريفُهما بادخال اللام فى اوّلهما الثانى وهو مذهب الكوفيين والاخفش من البصريين تعريف الاسمَيْن الاوّلَيْن نحوُ عندى الاحدَ العشرَ درهمًا لانّهما فى الحقيقة اسمان والعطف مرادٌ فيهما ولذلك وجب بناؤهما ولو صرّحت بالعطف لم يكن بدٌّ من تعريفهما فكذلك اذا كان مضمَّنًا معنى العطف الثالث مذهبُ قوم من الكُتّاب انّهم يُدْخِلون الالف واللام على الاسماء الثلثة وهو فاسد لما ذكرناه من ان التمييز لا يكون الّا نكرة لانّك اذا قلت الخمسة عشر درهمًا فالعددُ معلوم كانّك قلت اخذت الخمسة عشر درهمًا التى عرفتَ والدرهم غير معلوم مقصودٌ اليه وانّما هو بمنزلة قولك كلُّ رجل يأتينى فلَهُ درهمٌ فالمراد كلّ من يأتينى من الرجال واحدًا واحدًا فله درهمٌ ولو قلت كلّ الرجلِ استحال المعنى وامّا العدد المفرد نحو عشرين وثلثين فما فـوقـهـمـا الى تسعين فتعريفُه بادخال الالف واللام على العدد نحوِ العشرين والثلثين كما تقول الضاربون زيدًا ولا يجوز العشرون الدرهمِ الّا على المذهب الضعيف ووجهُ ضُعْفه ما ذكرناه فى الخمسة عشر درهمًا ووجهٌ اخر ان ما بعد النون منفصلٌ ممّا قبله لان درهمًا بعد عشرين منفصلٌ من العشرين فلا يتعرّف العدد بتعريفه وليس كذلك ثلثة واربعة ونحوُهما ممّا يضاف فانّ الثانى متّصلٌ بالاوّل من تمامه فيُعرّف المضاف بتعريف المضاف اليه فلذلك اذا اريد تعريف العدد المفرد عُرّف نفسه بخلاف الـمـضـاف فامّا المائة والالف فحكمهما حكمُ العقد الاوّل نحوُ مائةُ درهمٍ ومائةُ الدرهمِ والفُ درهمٍ والفُ الدرهمِ لان التنوين ليس لازمًا للمائة والالف كما لم يكن لازمًا للثلثة والاربعة ونحوِهما من العقد الاوّل وهذا حكمُ كلّ اضافة طالت او قصرت فانّك تعرّف الاسم الاخير ويسرى تعريفُه الى الاسم الاوّل فتقول ما فعلت مائةُ الفِ الدرهمِ وعلى ذلك فقسْ ء

فصـــل ٣٢٤

قال صاحب الكتاب وتقول الأوّل والثانى والثالثُ والأُولى والثانيةُ والثالثةُ الى العاشر والعاشرة والحادى عَشَرَ والثانى عَشَرَ بفتح الياء وسكونها والحاديَةَ عَشْرَةَ والثانيَةَ عَشْرَةَ والحادى قلبُ الواحد والثالثَ عَشَرَ الى التاسعَ عَشَرَ تبنى الاسمين على الفتح كما بنيتَهما فى أَحَدَ عَشَرَ

قال الشارح اعلم انّ هذا الفصل يشتمل على اسم الفاعل المشتقّ من اسماء العدد والأوّل ليس من ذلك وانّما ذكره لانّه يكون صفة كما يكون ثانٍ وثالثٌ ونحوهما صفات فالأوّل فهو من مضاعف الفاء والعين ولم يُشتقّ منه فِعْلٌ وانّما جاء من ذلك اسماءٌ يسيرةٌ قالوا كَوْكَبٌ ودَدَنٌ والذى يدلّ انّه أَفْعَلُ انّه قد جاء مؤنّثه على الفُعْلَى نحو الأُولَى كالأَكْبَرِ والكُبْرَى والأَطْوَل والطُولَى فالهمزة فى اوّل أوّل زائدة بإزاءها فى أَفْضَلَ وهى فى الأُولَى فاءٌ بدلٌ من واو كانّ ذلك لاجتماع الواوَيْن على حدّ واقِيَةٍ وأَواقٍ وهو على ضربَيْن يكون صفة واسما فاذا كان صفة لم ينصرف نحوَ قولك هذا رجلٌ اوّلُ اى اوّلُ من غيره فحذف الجارّ والمجرور تخفيفًا وهما فى تقدير الثبات ولذلك لم تلزمه الالف واللام لانّ الشىء اذا كان مرادا كان فى حكم المنطوق ولو لفظت بالجارّ والمجرور لم تأت بالالف واللام قال الله تع يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ولم يقل والاخفى لان المراد واخفى من السرّ قال الشاعر

* يا لَيْتَها كانت لأَهْلِى ابِلَا * او هُزِلَتْ فى جَدْبِ عامٍ أَوّلَا *

فلم يصرف لانّه صفة ومعناه اوّل من عامك وحذفُ الجارّ والمجرور من نحو هذا فى الصفة ضعيفٌ وهو فى الخبر اكثرُ لانّ الغرض من الصفة الايضاح والبيان وذلك يُنافى الحذفَ واذا كانت اسمًا كانت منصرفة فتقول ما تركتُ له اوّلًا ولا آخرًا اى لا قديما ولا حديثا · واما الثانى والثالث ونحوهما الى العاشر فانّ العرب تشتقّها من العدد على حسب اشتقاق اسم الفاعل من الفعل فى نحو ضاربٍ وآكلٍ وشاربٍ فيصير حكمها حكم اسم الفاعل فتجرى صفةً على ما قبلها فان كان مذكرا ذكّرتها وان كان مؤنّثا انّثتها فتقول للرجل اذا كان معه رجلان هذا ثالثُ ثلثةٍ وللمرأة هذه ثالثةُ ثلثٍ أسقطت التاء من ثالث لانّه اسم فاعل جرى على مذكّر كضارب وأثبتّها فى ثلثة لانّه عدد مضاف الى مذكّر فى التقدير اذ المعنى ثالثُ ثلثةِ رجالٍ وأثبتّها فى ثالثة اذ جرت على مؤنّث كما تقول ضارِبَةٌ واسقطتها من ثلاث لانّه عدد فى تقدير المضاف الى مؤنّث وتقول هذا رابعُ اربعةٍ اذا كان هو وثلاثُ نسوة لانّه قد دخل معهنّ فقلت اربعة بالتذكير لانّه اذا اجتمع مذكّر ومؤنّث حُمل الكلام على التذكير لانّه الاصل فاذا تجاوزت العشرة

فلك فيه ثلثة اوجه احدها ان تأتى باربعة اسماء فتقول هذا حادِيَ عشرَ احدَ عشرَ وثانِيَ عشرَ اثنَىْ عشرَ وثالثَ عشرَ ثلثةَ عشرَ فالاسمان الاوّلان من هذا نظيرُ الاسمِ الاوّل من ثالثُ ثلثةٍ والاسمان الاخيران نظير الاسم الثانى منه واذا كان نظيره وجب ان يُعتقد ان الاسمَيْن الثانيَيْن فى موضع جرّ باضافة الاسمَيْن الاوّلَيْن وبذلك خرج من ان تكون قد جعلتَ اربعة اسماء بمنزلة شىء واحد وانّما بنيت الاسمين الاوّلين وجعلتهما كاسم واحد وبنيت الاسمين الثانيين وجعلتهما كاسم واحد ثمّ اضفت الاوّل الى الثانى ولم يمنع البناء الاضافة ألا ترى انّك تقول كم رجلٍ جاءك فتضيف كم الى رجل وقال سبحانه مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ فاضاف لَدُنْ وهو مبنىّ والثانى ان تأتى بثلثة اسماء فتقول هذا حادِى احدَ عشرَ وثانِى اثنَىْ عشرَ وثالثُ ثلثةَ عشرَ كانّهم استثقلوا ان يأتوا باربعة اسماء فحذفوا الاسم الثانى من الاوّل تخفيفا وعلى هذا الوجه يكون الاسم الاوّل معربا يجرى بوجوه الاعراب لانّ التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثانى فبقى الاسمان الثانيان على بنائهما لانّه لم يحذف منهما شىءٌ وهما فى موضع جرّ باضافة الاسم الاوّل اليهما ولا يجوز فى الاوّل الّا الاعراب لانّها ثلثة اسماء فلا يجوز ان تجعل فى موضع اسم واحد والوجه الثالث ان تقول هذا حادِيَ عَشَرَ وثانِيَ عَشَرَ بتسكين الياء وفتحها فمن سكّن الياء من حادى وثانى جعله معربا فى موضع رفع وعلى هذا تقول هذا ثالثُ عشرَ ورابعُ عشرَ لان تقديره حادِى احدَ عشرَ فحذف احدا تخفيفا وهو مراد فصار كقولك هذا قاضى بَغْدادَ ومن فتح بناها على الفتح حين حذف احدا فجعل حادى قائما مقامه وتقول فى المؤنّث منه على الوجه الاوّل هذه حاديةَ عَشْرَةَ اِحْدَى عَشْرَةَ وعلى الوجه الثانى هذه حاديةُ احدَى عشرةَ بالضمّ لا غيرُ وعلى الوجه الثالث هذه حاديةُ عشرةَ بالضمّ والفتح على ما تقدّم واما حادى فهو مقلوب من واحد أُخّرت الفاء الى موضع اللام ثمّ قلبت الواو ياءً لتطرّفها وانكسارِ ما قبلها فصار وزنُها عالفًا واصلها فاعلٌ من الوحدة وقد تقدّم نحوٌ من ذلك فاعرفه ❊

فصــل ٣٢٥

قال صاحب الكتاب واذا اضفتَ اسمَ الفاعل المشتَقّ من العدد لم يخلُ من ان تُضيفه الى ما هو منه كقوله تعالى ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ وثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ او الى ما دونه كقوله تعالى مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَٰثَةٍ اِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وقوله خَامِسُهُمْ وسَادِسُهُمْ فهو فى الاوّل بمعنَى واحد من الجماعة المضاف هو اليها وفى الثانى بمعنَى جاعلها

على العدد الذى هو منه وهو من قولهم رَبَعْتُهم وخَمَسْتُهم فاذا جاوزتَ العشرة لم يكن الّا الوجهُ الاوّل تقول هو حادِى أَحَدَ عَشَرَ وثانى آثْنَىْ عَشَرَ وثالثُ ثَلٰثَةَ عشر الى تاسعِ تِسْعَةَ عشر ومنهم من يقول حادِىَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ وثالثَ عشر ثلثةَ عشر ٭

قال الشارح قد استُعمِل اسم الفاعل المشتقّ من العدد على معنيَيْن احدهما ان يكون المراد به واحدا من جماعةٍ والاخر ان يكون فاعلا كسائرِ اسماء الفاعلين فالاوّل نحو ثانى اثنَيْن وثالثُ ثلثةٍ قال الله تعالى لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا إِنَّ ٱللّٰهَ ثَالِثُ ثَلٰثَةٍ وقال عزّ وجلّ اذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ فما كان من هذا الضرب فاضافته محضةٌ لانّ معناه احدُ ثلثةٍ وبعضُ ثلثةٍ فكما انّ اضافة هذا صحيحةٌ فكذلك ما هو فى معناه ولا يجوز فيه ان يُنوَّن ويَنْصِبَ فى قول اكثر النحويين لانّه ليس مأخوذا من فعل عامل وامّا الثانى وهو ما يكون فاعلًا كسائرِ اسماء الفاعلين نحوَ ثالثُ اثنَيْن ورابعُ ثلثةٍ وخامسُ اربعةٍ فهذا غير الوجه الاوّل انّما معناه هو الذى جعل الاثنين ثلثةً بنفسه فمعناه الفعلُ كانّه قال الذى ثَلَّثَهم وربَعَهم وخَمَسَهم وعلى هذا قوله تعالى مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ومثله سَيَقُولُونَ ثَلٰثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ وعلى هذا الوجه يجوز ان ينوّن وينصب ما بعده فتقول هذا ثالثٌ اثنَيْن ورابعٌ ثلثةً لانه مأخوذ من ثلّثهم وربَعهم فهو بمنزلةِ هذا ضاربٌ زيدا والاوّلُ اكثرُ قال سيبويه قلَّ ما تريد العرب هذا يعنى خامسٌ اربعةً فان اضفته فهو بمنزلةِ ضاربُ زيدٍ فتكون الاضافة غير محضة هذا اذا اريد به الحال او الاستقبال فان اريد به الماضى لم يجز فيه الّا حذفُ التنوين والاضافةُ كما كان كذلك فى قولك هذا ضاربُ زيدٍ امسِ ٭ فاذا تجاوزتَ العشرة على قياسِ من قال هذا رابعُ ثلثةٍ وخامسُ اربعةٍ ففيه خلافٌ منهم من اجازه فقال هذا خامسُ اربعةَ عشرَ اذا كانوا رجالا وهذه خامسةُ اربعَ عشرةَ اذا كنّ نساءً فصرن بها خمسَ عشرةَ ويَقيسون ذلك اجمعَ وهو مذهب سيبويه والمتقدّمين من النحويين وكان ابو الحسن الاخفش لا يرى ذلك ويأباه وهو رأْىُ ابى عثمان المازنىّ وابى العبّاس المبرّد وقد اختاره صاحب هذا الكتاب وهو المذهب وذلك لانّك اذا قلت رابعُ ثلثةٍ فانّما تُجْرِيه مجرى ضاربٍ ونحوه من اسماء الفاعلين ويكون المعنى كانوا ثلثةً فربَعَهم ثمّ قلت منه رابعٌ ولا يجوز ان تبنى من اسمَيْن مختلفَى اللفظ نحو خمسة وعشرة اسمَ فاعل لانّ الاصل خامسَ عشرَ اربعةَ عشرَ فاعرفه ٭

ومن اصناف الاسم المقصورُ والممدودُ

فصــــل ٣٣٦

قال صاحب الكتاب المقصور ما فى آخره الفٌ نحوُ العَصَا والرَّحَى والممدود ما فى آخره همزةٌ قبلها الفٌ كالرِدَآء والكِسَآء وكلاهما منه ما طريقُ معرفته القياسُ ومنه ما لا يُعرَف الّا بالسَّماع فالقياسىُّ طريقُ معرفته أن يُنظَر الى نظيره من الصحيح فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور وإن وقعتْ قبل آخره الفٌ فهو ممدود ‎٭

قال الشارح المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء المتمكّنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما مقصور ولا ممدود وكذلك الاسماء غير المتمكّنة نحوُ مَا وذَا فانّه لا يقال فيهما مقصور لعدم التمكّن وشَبَهِ الحروف فامّا قولهم فى هؤلآء وهؤلا ممدود ومقصور فتسمّحٌ فى العبارة كانّه لمّا تَقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود مع ما فى اسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وَصْفها والوصفِ بها وتصغيرها ‎٭ والمراد بالمقصور ما وقع فى آخره الفٌ وقال بعضهم ما وقعت فى اخره الفٌ لفظًا واحترز بقوله لفظا عن مثل رَشًا وخَطًا فانّ فى اخر كلّ واحد منهما الفًا لكن فى الخطّ وامّا فى اللفظ فهى همزةٌ وقال بعضهم الفٌ ساكنةٌ ومن المعلوم انّ الالف لا تكون الّا ساكنة لكن احترز عن الهمزة المتحرّكة نحو ما ذكرناه من قولنا رشإ وخطإ وقال بعضهم الفٌ مفردةٌ كانّه احترز عن الممدود من نحو حَمْرآء وصَفْرآء فانّ فى اخر هذا القبيل الفَيْن احداهما للتأنيث زائدةٌ بمنزلتها فى سَكْرَى والاخرى قبلها للمدّ وهذا كلّه لا حاجة اليه لان قولنا الفٌ كافٍ فى تعريف المقصور لان مثل خطإ وحمراء ليس آخرُهما الفا انّما هى همزة وليس الاعتبارُ بالخطّ انّما الاعتبار باللفظ ‎٭ وهذه الالف التى تقع آخرا على ضربين تكون منقلبة وزائدة ولا تكون اصلا البتّة فى اسم متمكّن فامّا المنقلبة فلا تخلو انقلابها من ان يكون من واو او ياء وقد جاءت منقلبة عن همزة وذلك قولهم أَيْدِى سَبًا وأَيَادِى سَبًا فامّا المنقلبة عن الواو والياء فنحو رَجًا وقَفًا وفَتًى ورَحًى فرَجًا وقَفًا من الواو لقولهم فى التثنية رَجَوان وقَفَوان والرَّجا واحد أَرْجاء البئرِ وفَتًى ورَحًى من الياء لقولهم فَتَيان ورَحَيان وانّما قُلبا الفَيْن لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما وامّا المزيدة فتأتى على ثلثة اضرب احدُها ان تأتى ملحقة والاخر ان تأتى للتأنيث والثالث ان تكون

زائدة لغير الحاق ولا تأنيثٍ بل لتكثير الكلمة وتوفيرِ لفظها من غير ارادة الحاق فمثالُ الملحقة أَرْطًى ومِعْزًى والمراد بالالحاق ان تزيد على الكلمة حرفا زائدا ليس من اصل البناء لتبلغ بناءً من ابنية الاصول أَزْيَدَ منها وذلك كزيادتهم الياء فى حَيْدَرٍ وكزيادتهم الواو فى حَوْقَلٍ والنون فى رَعْشَنٍ ولا تكون الالف للالحاق الّا فى اخر الاسماء فأَرْطًى ملحقٌ بالالف فى اخره بوزن جَعْفَرٍ ومِعْزًى ملحق بوزن دِرْهَمٍ والذى يدلّ ان الالف هنا للالحاق لا للتأنيث تنوينُها ولحاقُ الهاء بها فى قولهم أَرْطاةٌ ومِعْزاةٌ وامّا زيادتها للتأنيث فكلُّ ما لم ينوّن نحوُ حُبْلَى وجُمادَى فهذه وما يجرى مجراها للتأنيث ولذلك لم تنوّن ولم تدخل عليها تاء التأنيث وزيادتها لغير الحاق ولا تأنيثٍ فنحوُها فى قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى فليست هذه الالف للتأنيث لانّها منوّنة ولا للالحاق لانّه ليس لنا اصل سُداسىّ فيكونَ ملحقا به ٭ فاذا وقعت الفٌ من هذه الالفات فى اخر الاسم المتمكّن سمّى مقصورا ولم يدخله لفظُ رفع ولا نصب ولا جرٍّ بل يكون فى الاحوال الثلاث بلفظ واحد ولا يدخله تنوين اذا كانت الالف للتأنيث نحوَ حُبْلَى وسَكْرَى ويدخله اذا كانت لغير تأنيث نحوَ أَرْطًى وكُمَّثْرًى واتّما سمّى هذا الضرب مقصورا لأحد امرَيْن وهو امّا ان يكون من القَصْر وهو الحَبْس من قوله عزّ وجلّ حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ومنه قول الشاعر ٭ قد قصرنا السنآء بعدُ عليه ٭ ومنه قول الاخر

٭ وأنتِ التى حبّبتِ كلَّ قَصِيرةٍ ٭ إلىّ وإن لم تَدْرِ ذاك القصائرُ ٭

٭ عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ ٭ قِصارَ الخُطَى شَرُّ النساء البَحاتِرُ ٭

او يكون من قَصَرْتُه اى نقصته من قَصْر الصلوة من قوله تعالى أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلٰوةِ إِنْ خِفْتُمْ اى تنقُصوا من عدد رَكَعاتها او هَيْـآتها وإن كانا يؤولان الى اصل واحد ألا ترى انّ قصر الصلوة انّما هو حبسُها عن التمام فى الافعال وذلك ان الاسم المقصور كانّه حُبِس عمّا استحقّه من الاعراب او نقص عن الممدود الذى هو أَزْيَدُ لفظًا ٭ وامّا الممدود فكلّ اسم وقعت فى اخره همزة قبلها الف وقد احتاط بعضهم فقال كلّ اسم وقعت فى اخره همزة قبلها الف زائدة وذلك قَيْدٌ زائدٌ فى الحقيقة فانّ الالف التى تكون قبل الهمزة فى الممدود على ضربين احدهما ان تكون منقلبة عن واوٍ او ياءٍ وهو عينٌ والاخر ان تكون زائدة غير منقلبة فالاوّل وهو قليل قولهم ماءٌ وشاءٌ وآءٌ ورآءٌ لضربَيْن من النبت الواحدةُ آءةٌ ورآءةٌ وقال بعضهم فى رُوَيَّة رآءة فهذا اجرى الالف الاصليّة مُجرى الزائدة فقلب الياء بعدها همزةً كما قلب فى رِداء لاجتماعهما فى انّهما ليسا من الاصل وامّا كونها زائدة وهو الاكثر فهو على ثلثة اضرب منه

ما همزته اصليّة نحو قِثّاء وحِنّاء وقُرّاء الهمزة في هذه ونحوها اصل والالف قبلها زائدة لقولهم أَقْثَأَت الارضُ وارضٌ مَقْثَأَةٌ ومَقْثُوّةٌ اذا كثر القِثّاء فيها وقولهم حَنَأْتُ يَدِى وقرأْتُ القُرْآن ومنه ما همزته منقلبة وذلك على ضربين احدهما ان تكون منقلبة عن حرف اصلىّ فالهمزةُ في كِساء بدل من الواو لانّه من الكُسْوة وهى في رِداء من الياء لقولهم هو حسن الرِدْيَة والثانى ان تكون منقلبة عن زائدة وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما كانت همزته للالحاق نحو حِرْباء وزِيزاء وهذا ونحوه ملحق بسِرْداح وشِمْلال واصلُ الهمزة فيه الياء ألا ترى انّهم لمّا انّثوا نحو هذا بالهاء ظهرت الياء التى هى الاصل وغير المنصرف نحو حَمْراء وصَفْراء وبابه الهمزة فيه بدل من الف التأنيث في نحو حُبْلَى وعَطْشَى ، والمراد ههنا معرفةُ الممدود والمقصور والفرق بينهما دون احكامهما في الاعراب وذلك على ضربين ضربٌ منه يُدْرَك قياسًا وضرب منه يدرك سَماعًا فامّا الذى يدرك قياسا فهو ما له نظيرٌ من الصحيح يُعتبر به فإن كان قبل اخره الف زائدة كان في المعتلّ ممدودا وان كان قبل اخره فتحةٌ كان في المعتلّ مقصورا مثالُ ذلك انّك تقول أَعْطَى إعطاء وزيدٌ مُعْطًى فتمُدّ المقصور لان نظيره من الصحيح أَحْسَنَ إحسانًا وتَقْصر المفعول لان نظيره من الصحيح مُحْسَنٌ اليه فهذا وأشباهه هو الاصل المعتمَدُ عليه وما لم يكن له نظيرٌ فهو من باب المسموع ،

فصل ٣٢٧

قال صاحب الكتاب فاسماء المَفاعيل ممّا اعتلّ آخرُه من الثلاثىّ المزيد فيه والرباعىّ نحو مُعْطًى ومُشْتَرًى ومُسْلَقًى مقصوراتٌ لكون نظائرهنّ مفتوحاتِ ما قبل الاواخر كمُخْرَج ومُشْتَرَك ومُدَحْرَج ومن ذلك نحو مَغْزًى ومَلْهًى لقولك مَخْرَج ومَدْخَل ونحو العَشَا والصَدَى والطَوَى لانّ نظائرَها الحَوَلُ والفَرَقُ والعَطَش ،

قال الشارح انّما قدّم الكلامَ على المقصور من حيث كان اصلا والممدود فرعٌ ولذلك يجوز قصر الممدود في الشعر ولا يجوز مدّ المقصور عندنا لانّ في قصر الممدود حذفَ زائدٍ وردًّا الى اصله وليس في مدّ المقصور ردٌّ الى اصل فمّما يُعرَف به المقصور من جهة القياس ما كان من اسماء المفعول الذى زاد فعلُه على ثلثة احرف وكان اللام منه ياء او واوا وذلك نحو مُعْطًى ومُرْسًى فهذا نظير مُكْرَم ومُخْرَج فكما ان

الراء من مكرم تلى الميم التى هى آخرُ الكلمة ولامُ الفعل كذا السين من مُرْسًى تلى اخر الكلمة وهى فى موضعِ حركة وقبلها فتحة فتنقلب الفًا ومثل ذلك قولهم جَعْبَيْتُه وسَلْقَيْتُه فهو مُجَعْبًى ومُسَلْقًى فكما انّ جعبيتُه بمنزلة دَحْرَجْتُه فكذلك مسلقى بمنزلة مُدَحْرَجٍ ومن ذلك اسماء الزمان والمكان والمصادر نحو المَغْنَى والمَغْزَى والمَلْهَى والمَرْمَى والمَرْسَى فهذا بمنزلة المَذْهَب والمَدْخَل والمَضْرَب ولفظُ المكان والمصدرِ ممّا كان ماضيه على اربعة احرف كلفظ المفعول به وذلك نحو أَرْسَى اللهُ الجَبَلَ فهو مُرْسًى كقولك دحرجتُ الحَجَر فهو مُدَحْرَجٌ وقوله تعالى ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا وهما مصدران بمنزلة إجرائها وإرسائها ومن ذلك ما كان مصدرا لفَعِلَ يَفْعَلُ والحرف الثالث منه ياء او واوٌ واسمُ الفاعل منه على فَعِلٍ او أَفْعَلَ او فَعْلانَ وذلك نحو العَشَا والصَدَى والطَوَى فالعشا مصدرُ عَشِىَ يَعْشَى عَشًا فهو أَعْشَى وهو الذى لا يُبْصِر فى الليل ويبصر فى النهار والصَدَى مصدر صَدِىَ يَصْدَى صدًا فهو صَدٍ وصادٍ اذا عطش والطَوَى مصدر طَوِىَ يَطْوَى طَوًى فهو طَيّانُ اذا جاع قال

* باتَ الحُوَيْرِثُ والكِلابُ تَشُمُّهُ * وغدا بأَسْمَرَ كالهلال من الطَوَى *

ومثله الغَوَى مصدر غَوِىَ الفصيلُ يَغْوَى غوًى وكَرًى وهَوًى فهذه المصادر كالكَسَل فى مصدر كَسِلَ كَسَلًا فهو كَسِلٌ والفَرَق فى مصدر فَرِقَ فَرَقًا فهو فَرِقٌ وعَطِشَ عَطَشًا وحَوِلَ حَوَلًا، والمراد بقوله تلون نظائرهنّ مفتوحاتٍ ما قبل الاواخر يريد ان يكون الفعل على عدّة أفعال هذه المصادر ووزانها فكما ان الفرق ونحوها على ثلثة احرف كلّها اصولٌ فكذلك الكرى والطوى ونحوهما ممّا ذكر على هذه العدّة والزنة الّا انّه يقع الحرف الثالث الذى هو ياءٌ او واوٌ فى موضعِ حركة وقبلها فتحة فتنقلب الفًا،

قال صاحب الكتاب والغَراء فى مصدرِ غَرِىَ فهو غَرٍ شاذّ هكذا أثبته سيبويه وعن الفرّاء مثلُه والأصمعىّ يقصره ومن ذلك جمع فُعْلَة وفِعْلَة نحو عُرًى وجِزًى فى عُرْوَة وجِزْيَة،

قال الشارح قالوا غَرِىَ بالشىء يَغْرَى به اذا أُولِعَ به فهو غَرٍ غَرًا وغَرآءً مقصورٌ وممدودٌ فامّا الغراء فممدود فهو شاذّ بمنزلة الظَماء من قولهم سنةٌ ظَمْيآء بيّنةُ الظَماء جاء على فَعالٍ بمنزلة الذَهاب والبَداء والقياس فيهما القصر على حدّ نظائرهما هكذا نقله سيبويه ممدودا وعليه الفرّاء وخالف فى ذلك الاصمعىّ ورواه مقصورا والقياسُ مع الاصمعىّ مع الرواية فامّا قول كُثَيِّر

* اذا قيل مَهْلًا فاضتِ العَيْنُ بالبُكا * غِرآءً ومَدَّتْها مَدامعُ نُهَّلُ *

بكسر الغين كانّه جعله مصدر غَارَى يُغارِى غِرآءً وهو فَاعَلَ ومصدرُ فَاعَلَ يأتى على فِعَالٍ مثلَ رَامَى يُرامِى رِماءً ومثله من الصحيح قَاتَلَ قِتالًا ، وممّا يُعرَف به المقصور ان يكون جمعًا وواحدُه على فُعْلَةَ مضمومَ الاوّل او فِعْلَةَ مكسور الاوّل فانّه اذا كان على هذا البناء وأُرِيد جمعه على التكسير فما كان منه على فُعْلَةَ فانّ جمعه على فُعَلٍ وما كان على فِعْلَةَ بالكسر فجمعُه على فِعَلٍ نحو عُرْوَةٍ وعُرًى وجِزْيَةٍ وجِزًى لانّ نظيرهما من الصحيح ظُلْمَةٌ وظُلَمٌ وكِسْرَةٌ وكِسَرٌ ولذلك كان نظيرُهما من المعتلّ مقصورا لانّه لمّا كان آخِرُه حرف علّة وقبله فتحةٌ انقلب الفًا فاعرفه ،

فصـــل ٣٢٨

قال صاحب الكتاب والاعْطاء والرِماء والاشْتِراء والاحْبِنْطاء وما شاكلهنّ من المصادر ممدوداتٌ لوُقوعِ الالف قبل الاواخر فى نظائرهنّ الصِحاحِ كقولك الإكرام والطِلاب والافْتِتاح والاحْرِنْجام ،

قال الشارح وممّا يُعلَم انّه ممدود من جهة القياس ما وقعت ياءه او واوه طرفًا بعد الف زائدة وذلك نحو الإعطاء والرِماء فالاعطاء مصدر أَعْطَيْتُ والرِماء مصدر رَامَيْتُ وأعطيت بمنزلة أَكْرَمْت وراميت بمنزلة طالبت فكما تقول فى مصدر الصحيح الإكرام والطِلاب فتقع الميم من الاكرام والباء من الطلاب طرفا بعد الف زائدة كذلك تقع الياء التى هى لام الكلمة فى اعطيت وراميت بعد الف زائدة فتنقلب همزةً وكذلك الاشتراء والارتماء لانّهما بمنزلة احتقار وافتتاح ومن ذلك الاحبِنْطاء والاسلنْقاء لانّهما بمنزلة الاحرنجام ،

قال صاحب الكتاب وكذلك العُواء والثُغاء والرُغاء وما كان صوتًا لقولك النُباح والصُراخ والصُياح وقال الخليل مدّوا البُكاء على ذا والذين قصروه جعلوه كالحَزَن والعِلاجُ كالصوت نحوُ النُزاء ونظيرُه القُماص ومن ذلك ما جُمع على أَفْعِلَةَ نحوُ قَباء وأَقْبِيَة وكِساء وأَكْسِية لقولك قَذالٌ وأَقْذِلة وحِمارٌ وأَحْمِرة وقولُه * فى ليلةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ * فى الشذوذ كأَنْجِدة فى جمع نَجْدٍ ،

قال الشارح وممّا يُعلَم به انّه ممدود أن تجد المصدرَ مضمومَ الاوّل ويكون للصوت نحوَ العُواء وهو مصدر عَوَى الكلبُ عُواءً والثُغاء وهو صوت الشاء والمَعْز يقال ثَغَتْ تَثْغُو ثُغاءً اذا صاحت والدُعاء مصدر دَعَا يَدْعُو دُعاءً ومنه الرُغاء وهو صوت ذات الخُفّ يقال رَغا البعير يَرْغُو رُغاءً اذا ضجّ والزُقاء وهو

الصُباح وقياسُه من الصحيح الصُراخ والنُباح والبُغام والصُباح وهو كثير   والبُكاء يُمَدّ ويُقصر فمن مدّه ذهب به مذهبَ الاصوات ومن قصر جعله كالحَزَن ولم يذهب به مذهب الصوت وقياسُ القصر ضعيف لانّه لم يأت من المصادر على فُعَلٍ الّا الهُدَى والسُرَى   ويكون العلاج كذلك نحوُ النُزاء لانّ نظيره القُماص والنُزاء كالوُثوب والقماص من قَمَص البعير وهو كالجَمْز   وممّا يعلم به ان واحده ممدود ما كان فى الجمع على مثال أَفْعِلَة نحو قَباء وأَقْبِيَة ورِشاء وأَرْشِيَة كما ان واحد الأَقْذِلَة قَذال فدلّ أَفْعِلَةٌ على مدّ الواحد لانّ أفعلة انّما هو جمع فَعالٍ او فِعالٍ او فُعالٍ كقولك قَذالٌ وأَقْذِلَةٌ وحِمارٌ وأَحْمِرَةٌ وغُرابٌ وأَغْرِبَةٌ   فامّا نَدًى وأَنْدِيَةٌ فشاذّ فيما ذكره سيبويه كانّهم جمعوا ما لم يُستعمل واحده كما ان حَرائِرَ وكَنائِنَ فى جمع حُرّةٍ وكَنّةٍ كذلك ومثله مَلامِحُ ومَشابِهُ ومَذاكِيرُ   وقيل انّهم نزّلوا الفتحة منزلة الالف فصار نَداء كقَذال فجمعوه جمعَه كما نزّلوا الالف فى كِساء ورِداء منزلة الفتحة فأعلّوا الواو والياء القَيْن كما يفعلون فى باب وناب   وقال بعضهم جُمِع نَدًى على نِداء كما قالوا جَمَلٌ وجِمالٌ وجَبَلٌ وجِبالٌ ثمّ جمع فِعالٌ على أَفْعِلَة فيكون اندية جمعَ جمعٍ   وقول صاحب الكتاب هو فى الشذوذ كأَنْجِدَةٍ فى جمع نَجْدٍ والنجد ما ارتفع من الارض ومنه قوله

* يَغْدُو أَمامَهُمْ فى كلّ مَرْبَأَةٍ * طَلّاعُ أَنْجِدَةٍ فى كَشْحِهِ هَضَمُ *

فقال بعضهم هو من الجموع الشاذّة التى جاءت على غير لفظ الواحد وقال بعضهم جُمِع نَجْدٌ على نُجُود ثمّ جمع الجمع على أَنْجِدَةٍ نحو عَمُودٍ وأَعْمِدَةٍ فامّا البيت الذى انشده وهو * فى ليلة من جمادى الخ * وقبله

* يا رَبّةَ البَيْتِ قُومِى غيرَ صاغِرَةٍ * ضُمِّى اليكِ رِحالَ القَوْمِ والقُرُبا *

الشعر لمُرّة بن مَحْكانَ التميميّ من شعرآء الحَماسة والشاهد فيه جمع نَدًى على اندية يصف إكرامه الضيف وأَمْرَه مَن عنده بالقيام بأمر الضيف وإحراز رحالهم ومتاعهم والقِرابُ وعآء يكون فيه السيف بغلافه وحمائله ويصف بَرْدَ تلك الليلة وخصّ جمادى لان الشتاء عندهم جُمادَى لجمود الماء فيه وفى درعيّات ابى العَلاء * كمُغْتَسِلٍ أَعْلَى جُمادَى ببارِدِ *   ومن الممدود ما كان جمعا لفَعْلَة وفِعْلَة وفُعْلَة قالوا صَعْوَةٌ وصِعاءٌ بالمدّ والصعوة طائر صغير ويجمع على صَعْوٍ وصِعاء وقالوا رُكْوَةٌ ورِكاءٌ وهى التى للماء وفى المثل صارت القَوْسُ رَكْوَةً   وروى ابو اسحاق الزياديّ ان ابا الحسن كان يقول فى كُوّةٍ وهى ثَقْبٌ فى البيت كُوًى بالقصر قال وهو شاذّ كبَدْرَةٍ وبِدَرٍ وقالوا كِوآءٌ ايضا بالمدّ بمنزلة قَصْعَةٍ وقِصاعٍ فكما ان

العين التى هى لامٌ فى قصعة واقعةٌ بعد الف كذلك الواو والياء اذا وقعتا بعد مدّة الالف انقلبتا همزة فصارت الكلمة ممدودة ومثل ذلك لَهاةٌ ولَهاءٌ واللهاة الهَنَة المُطْبِقة فى اقصى الفم يقال لَهاةٌ ولَهاةٌ كأَضاة وأَضاء ولِهاءٌ كرَقَبَة ورِقاب وقيل اللِهاء بالمدّ جمع لَهاء كأَضاء واضاء قال الشاعر

* يا لكِ من تمْرٍ ومن شيشاءِ * يَنْشَب فى المَسْعَل واللَهاءِ *

وقيل القياس لُهًى مقصورا والمدّ ضرورةٌ ذكره الجَوْهرىّ فاعرفه ،

فصـــل ٣٢٩

قال صاحب الكتاب وامّا السماعىّ فنحوُ الرَجا والرَحَى والخَفاء والاباء وما أشبه ذلك ممّا ليس فيه الى القياس سبيلٌ ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على ما يُعلَم قصره ومدّه من جهة القياس وامّا ما يعلم من جهة السَماع ولا يعلم بالمَقاييس فنحو الرَجَا والرَحَى والطَوَى والنَوَى وكذلك الخَفاء ممدود من قولهم خَفِىَ الامرُ عليه خَفاءً ومنه بَرِحَ الخَفاءُ اى وضح والاِباء ممدود ايضا فهذه مسموعٌ فيها القصر والمدّ وليس للرأى فيها مَساغٌ لانّها ليست بأن تكون كحَجًى وجَمَلٍ أَوْلَى من ان تكون كحِمارٍ وقَذالٍ فاعرفه ،

ومن أصناف الاسم الاسماءُ المتّصلةُ بالافعال

فصـــل ٣٣٠

قال صاحب الكتاب وهى ثمانيةُ اسماء المصدرُ اسمُ الفاعل اسمُ المفعول الصفةُ المشبَّهةُ اسمُ التفضيل اسما الزمان والمكان اسمُ الآلة ،

قال الشارح يريد بقوله المتّصلة بالافعال تعلّقها بها من جهة الاشتقاق وأنّ فيها حروف الفعل فكان بينهما تعلّقٌ واتّصالٌ من جهة اللفظ اذ كانت تنزِع الى اصل واحد وليس المراد انّها مشتقّة من الافعال وهذا الاتّصال والتعلّق على ضربين احدهما ان لا يطّرِد كالقُرْبَة من القُرْب ألا ترى انّه لا يقال لكلّ ما يقرب قربة وكالخابِئة من الخَبْء ولا يقال لكلّ ما يُخْبَأ خابئة بل اختصّت ببعض المسمّين

للفرق ومثل ذلك قولهم عِدْلٌ لما يعادل من المتاع وعَدِيلٌ لا يقال الّا لما يعادل من الأَناسىّ فرقوا بين البناءين ليفرقوا بين المتاع وغيره فالاصل واحدٌ والبناءان مختلفان وذلك كثير والثانى ما هو المطّرد وهو ما ذكره من الاسماء الثمانية ألا تراه عامّا لكلّ موصوف وكلّ زمان ومكان ونحوها ٭

المَصْدَر

فصـــل ٣٣١

قال صاحب الكتاب أبنيتُه فى الثلاثىّ المجرّد كثيرةٌ مختلفةٌ يرتقى ما ذكره سيبويه منها الى اثنين وثلثين بناء وهى فَعْلٌ فِعْل فُعْل فَعْلَة فِعْلة فُعْلة فَعْلَى فِعْلَى فُعْلَى فَعْلانُ فِعْلان فُعْلان فَعَلان فَعَلٌ فِعَل فُعَل فَعَلَة فَعِلة فَعالٌ فِعال فُعال فَعالة فِعالة فُعُولٌ فَعُول فَعِيل فُعُولة مَفْعَلٌ مَفْعِل مَفْعَلَة مَفْعِلَة وذلك نحو قَتْلٍ وفِسْقٍ وشُغْلٍ ورَحْمَةٍ ونِشْدة وكُدْرة ودَعْوَى وذِكْرَى وبُشْرَى ولَيّانٍ وحِرْمان وغُفْران ونَزَوان وطَلَبٍ وخَنِقٍ وصِغَر وهُدًى وغَلَبَةٍ وسَرِقة وذَهاب وصِراف وسُؤال وزَهادة ودِراية ودُخُولٍ وقَبول ووَجِيف وصُهُوبَة ومَدْخَلٍ ومَرْجِع ومَسْعاةٍ ومَحْمِدة ٭

قال الشارح من ذلك المصدر وانّما سمّى مصدرا لان الافعال صدرت عنه اى أُخذت منه كمصدر الابل للمكان الذى تَرِده ثمّ تصدُر عنه وذلك احدُ ما يحتجّ به اهلُ البصرة فى كون المصدر اصلا للفعل وقد تقدّم الكلام عليه والخلافُ فيه وانّما نذكر ابنية المصادر المَقِيس منها وغيرَ المقيس وانّما قدّم الكلامَ عليه لانّه الاصل وما عداه من الامثلة مأخوذ منه ولذلك لم تجرِ المصادرُ على سَنَنٍ واحد كمجىء اسماء الفاعلين واسماء المفعولين ونحوهما من المشتقّات بل اختلفت اختلافَ سائر اسماء الاجناس ولمّا جرت مجرى الاسماء كان حكمها حكم اللغة التى تُحْفَظ حِفْظًا ولا يقاس عليهاء فمن ذلك ابنية مصادر الافعال الثلاثيّة المجرّدة من الزيادة وهى كثيرة مختلفة والافعالُ ثلثةُ ابنية فَعَلَ يَفْعِلُ كضرب يضرب وفَعَلَ يَفْعُلُ كقتل يقتل وفَعِلَ يَفْعَلُ كعلم يعلم وفَعُلَ يَفْعُلُ كشرف يشرف ولم يأت فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح الّا فيما كان عينه او لامه حرفا من حروف الحلق نحو ذَهَبَ يَذْهَبُ وجَبَهَ يَجْبَهُ وقد استوفينا الكلام على ابنية الافعال فى كتابنا شرح تصريف المُلوكىّ والغالب على ما كان من هذه الافعال متعدّيا ان يكون مصدره فَعْلًا والاسم منه فاعِلًا فامّا فَعَلَ يَفْعِلُ فنحو ضرب يضرب ضَرْبًا فهو

ضاربٌ وحبس يحبس حَبْسًا فهو حابسٌ وفَعَلَ يَفْعُلُ نحو لحسه يلحسه لَحْسًا فهو لاحسٌ ولقمه يلقمه لَقْمًا فهو لاقمٌ الاصل فى جميعها هذا لكنّها اختلفت ابنيتها كما تختلف ابنية سائر الاسماء ونحن نذكر ما جاء من ذلك فى كلّ ضرب منها ء الضرب الاوّل من الافعال ما كان على فَعَلَ يَفْعِلُ ويجىء على اربعة عشرَ بناءً فَعْلٌ نحو ضرب يضرب ضَرْبًا وهو الاصل وعليه القياس وفِعْلٌ قالوا عَدَلَ الشىءَ يَعْدِلُه عِدْلًا اذا ماثله وفَعَلٌ بفتح الفاء والعين قالوا سَرَقَ يَسْرِقُ سَرَقًا بالتحريك كانّهم حملوه على العَمَل وقالوا فيه سَرِقَةٌ جاؤا به على فَعِلَةٍ كالفِطْنَة وقالوا غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا جعلوه كالسَرَق وغَلَبَةً وغُلُبَّةً ايضا قال

* أَخَذُوا المَخاضَ من الفَصِيلِ غُلُبَّةً * ظُلْمًا ويُكْتَبُ للأَميرِ أَفِيلَا *

وجاء على فَعِلٍ ايضا بكسر العين قالوا كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا وقالوا فيه الكِذاب قال الشاعر

* فصَدَقْتُهُ وكَذَبْتُه * والمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذابُهْ *

ومثاله ضَرَبَ الفَحْلُ الناقةَ ضِرابًا كما قالوا نَكَحَها نِكاحًا والقياس ضَرْبًا ولا يقولونه كما لا يقولون نَكْحًا فامّا الكِذّاب بالتشديد فهو مصدر كَذَّبَ يُكَذِّبُ قال الله تع وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا وقد جاء على فِعْلَةٍ قالوا حَمَيْتُ المريضَ حِمْيَةً وقالوا حَمَيْتُ المكانَ حِمايَةً وقالوا دَرَيْتُه دِرْيَةً مثل حميته حِمْيَةً ودِرايَةً مثل حِمايَةٍ ومنها ما جاء على فِعْلانٍ قالوا حَرَمَه حِرْمانًا ووَجَدَ الشىءَ يَجِدُه وِجْدانًا وعَرَفْتُه عِرْفانًا وقد جاء ايضا على فُعْلانٍ مضمومَ الفاء قالوا غَفَرَ الله ذَنْبَه غُفْرانًا وقد جاء على فَعْلانٍ بفتح الفاء قالوا لَوَيْتُه بدَيْنه لَيّانًا قال الشاعر

* تُطِيلِينَ لَيّانِى وأَنْتِ مَلِيئَةٌ * وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التَقاضِيا *

قال ابو العبّاس فَعْلانٌ بفتح الفاء لا يكون مصدرا انّما يجىء على فِعْلانٍ وفُعْلانٍ وهذا كثير فى المصادر نحو العِرْفان والوِجْدان فكان اصله لِيّانًا او لُيّانًا فاستثقلوا الكسرة والضمّة مع الياء المشدّدة فعدلوا الى الفتحة وقد حكى ابو زيد عن بعض العرب لويته لِيّانا بالكسر وهو شاهدٌ لما قلناه وقالوا هَدَيْتُه للدين هُدًى وامّا قولهم وَلَجْتُه وُلُوجًا فأصله وَلَجْتُ فيه فهو غير متعدّ فلذلك جاء مصدره على فُعُولٍ ء

وامّا الضرب الثانى وهو فَعَلَ يَفْعُلُ بضمّ العين فهو قريب من الاوّل فى الاختلاف من ذلك ما جاء على فَعْلٍ وهو الاصل على ما تقدّم قالوا قَتَلَه يَقْتُلُه قَتْلًا وخَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا وعلى فَعَلٍ قالوا جَلَبَ يَجْلُبُ جَلَبًا وطَلَبَ يَطْلُبُ طَلَبًا وعلى فَعِلٍ بكسر العين قالوا خَنَقَه يَخْنُقُه خَنِقًا وعلى فُعْلٍ بضمّ الفاء وسكون

العين قالوا كَفَرَ يَكْفُرُ كُفْرًا وشَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرًا وعلى فِعْلٍ نحو القِيل والذِّكْر مصدرَىْ ذَكَرَ ذِكْرًا وقال قِيلًا وجاء على فِعْلَةٍ قالوا نَشَدْتُ الضالّةَ نِشْدَةً اى طلبتُها وعلى فِعالٍ قالوا كَتَبَ يَكْتُبُ كِتابًا وحَجَبَ يَحْجُبُ حِجابًا وقالوا كَتْبًا على القياس وعلى فُعْلانٍ قالوا شَكَرَ شُكْرانًا وكَفَرَ كُفْرانًا قال الله تع فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ ؎ الضرب الثالث وهو فَعَلَ يَفْعَلُ قد جاء ايضا على ابنية منها فَعْلٌ وهو الاصل قالوا حَمَدَه يَحْمَدُه حَمْدًا وشَمَّه يَشَمُّه شَمًّا ومنها فِعْلٌ نحو عَلِمَ عِلْمًا وحَفِظَ حِفْظًا ومنها فُعْلٌ بضمّ الفاء نحو شَرِبَه شُرْبًا وشَغَلَه شُغْلًا ومنها فَعَلٌ قالوا عَمِلَ عَمَلًا قال سيبويه أجروه مُجرى الفَزَع لانّ بناء فعليهما واحد فشُبِّه به وذلك ان الباب فى فَعِلَ الذى لا يتعدّى اذا كان فاعله يأتى على فَعِلٍ كفَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا فهو فَرِقٌ وفَزِعَ يَفْزَعُ فَزَعًا فهو فَزِعٌ شبّهوا ما يتعدّى بما لا يتعدّى لانّ بناءهما فى الماضى والمضارع واحد ومنها فَعْلَةٌ كرَحْمَةٍ ورَحِمَةٍ ولَقِيتُه لَقْيَةً ولا يراد به المرّة الواحدة وقالوا فيه رَحَمَةٌ جعلوه كالغَلَبَة ومنها فِعْلَةٌ قالوا خِلْتُه اخالُه خِيلَةً وخِفْتُه خِيفَةً ومنها فِعالٌ بكسر الفاء قالوا سَفِدَ الذَّكَرُ الانثى سِفادًا نَزا عليها ومنها فَعالٌ قالوا سَمِعْتُه سَماعًا جاء فيه فَعالٌ كما جاء فيه فَعُولٌ وبابُهما غير المتعدّى ومنها فَعَلانٌ قالوا غَشِيتُه غَشَيانًا ومنها فُعُولٌ قالوا لَزِمَه لُزُومًا ونَهِكَه نُهُوكًا ؎ فامّا فَعَلَ يَفْعَلُ ممّا فيه حرفٌ من حروف الحَلْق فعلى ثلثة ابنية منها فَعالَةٌ نحو نَصَحَ نَصاحَةً وفَعالَةٌ قالوا نَكَأْتُ القَرْحَةَ نَكايَةً ومنها فَعالٌ قالوا ذَهَبَ ذَهابًا وفُعالٌ قالوا سَأَلَ سُؤالًا وقد جاءت مصادرُ فيما يتعدّى فعله مؤنّثةً بالالف نحو رَجَعْتُه رُجْعَى وذكرتُه ذِكْرَى وقالوا الدَّعْوَى فالرُّجْعَى بمعنى الرجوع والذِّكْرَى بمعنى الذِّكْر والدَّعْوَى بمعنى الدُّعاء انّثوا هذه المصادر بالالف كما انّثوا كثيرا منها بالهاء نحو العِدَة والزِّنَة والجِلْسَة والقِعْدَة وقد يُطْلِقون الدَّعْوَى بمعنى ما يُدَّعَى به والاصل المصدر وانّما جاء ما ذكرناه على حدّ قولهم ضَرْبُ الامير بمعنى مَضْروبه ونَسْجُ اليَمَن بمعنى منسوجه ومثل الدعوى الحُذْيا والبُقْيا اصلهما المصدر وأُوقعا على المفعول ؎ الضرب الثانى من الثلاثىّ غيرُ المتعدّى وتنقسم ابنيةُ فعله الى انقسام ابنية المتعدّى ويخصّه فَعُلَ يَفْعُلُ وهذا البناء لا يكون فى المتعدّى البتّة ومن ذلك فَعَلَ يَفْعِلُ ولمصدره اربعة ابنية فُعُولٌ قالوا جَلَسَ يَجْلِسُ جُلوسًا وهو الكثير وعليه القياس وقد شبّهوه بالمتعدّى فجاءت بعضُ مصادره على مصادر المتعدّى قالوا حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا جاءوا به على فَعْلٍ حملوه على السَّرِق فى المتعدّى وقالوا عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا حملوه على الضَّرْب فى المتعدّى وقالوا سَرَى يَسْرِى سُرًى كما قالوا هُدًى وليس فى المصادر ما هو على فُعَلٍ الّا الهدى والسرى وقد كثُر فى الاصوات فَعِيلٌ قالوا الصَّهِيل

والنّهيق والصّحيح وقد يتعاور فَعيلٌ وفُعالٌ قالوا شَحَجَ البغلُ شَحِيجًا وشُحاجًا ونَهَقَ البعير نَهيقًا ونُهاقًا وهو كثير اتّفقا فى المصدر كما اتّفقا فى الصفة من نحو نَجِيب ونُجاب وخَفيف وخُفاف ، واما فَعَلَ يَفْعُلُ بالضمّ فهو فى غير المتعدّى اكثر من فَعَلَ يَفعِلُ بالكسر وله ابنيةٌ منها فُعُولٌ وهو الكثير والذى عليه القياس نحوُ قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا وخَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجًا ومنها فَعالٌ وهو فى الكثرة بعد فُعُولٍ نحوُ نَبَتَ نَباتًا وثَبَتَ ثَباتًا وثُبُوتًا على القياس وقد جاء فيه ايضا الفُعال بالضمّ كما جاء الفُعُول والفَعال قالوا عَطَسَ عُطاسًا ونَعَسَ نُعاسًا وكثر الفُعال فيما كان صوتا نحوَ الصُراخ والنُباح وقالوا سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا جاؤا به على فَعْلٍ جعلوه كالقَتْل فى المتعدّى وقالوا فيه ايضا سُكُوتًا على القياس وقالوا المَكْث جاؤا به على فَعْلٍ جعلوه كالقَبْح فى المتعدّى وقالوا فَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا جعلوه كالذِكْر فى المتعدّى وقالوا عَمَرَ المَنْزِلُ عِمارَةً جعلوه كالشِكايَة والقِصارَة فى المتعدّى واما الحجّ فذكره سيبويه فى المصادر جعله كالذِكْر فى المتعدّى وعن ابى زيد ان الحَجّ بالفتح المصدر والحِجّ بالكسر اسم الحاجّ وانشد

* وكأنّ عاقِبَةَ النُسُورِ عليهمِ * حِجٌّ بأَسْفَلِ ذى المَجازِ نُزُولُ *

ورواه الجوهرىّ حُجٌّ بالضمّ جعله جمع حاجّ كعائذ وعُوذٍ ، واما فَعِلَ يَفْعَلُ فى اللازم فالباب فيه فَعَلٌ قالوا غَضِبَ غَضَبًا وبَطِرَ بَطَرًا وأَشِرَ أَشَرًا هذا هو الكثير والمَقيس وقد يُخالف كما خالف ما قبله قالوا ضَحِكَ ضَحْكًا ولَعِبَ لَعْبًا كما قالوا الحَلْف وقالوا شَبِعَ شِبَعًا والشِبْع بالاسكان اسمُ ما يُشْبِع ونظيرُ الشِبَع قولهم رَوِيتُ من الماء رِيًّا ورَيًّا ورِوًى ورَضِيتُ عنه رِضًى وقالوا حَرِدَ يَحْرَدُ حَرَدًا وقولهم فى الاسم منه حارِدٌ يدلّ انّه مُسكَّن خرج عن بابِ غَضِبَ غَضَبًا فهو غَضْبانُ بقولهم حارِدٌ ، واما ما كان ممّا لا يتعدّى مختصًا ببناء لا يشركه فيه المتعدّى فهو فَعُلَ وذلك لما يكون خَصْلَةً فى الشىء غيرَ عَمَلٍ ولا علاجٍ ولمصدره ابنيةٌ ثلثة يكثر فيها وهى فَعالٌ وفَعالَةٌ وفُعْلٌ فالاوّل جَمُلَ جَمالًا وبَهُوَ بَهاءً والثانى قَبُحَ قَباحَةً وبَهُوَ بَهاءَةً وشَنُعَ شَناعَةً ووَسُمَ وَسامَةً والثالث حَسُنَ حُسْنًا ونَبُلَ نُبْلًا وفَعالَةٌ اكثر وقد يجىء مصدره على فَعْلٍ قالوا ظَرُفَ ظَرْفًا جعلوه كالسَكْت وعلى فَعَلٍ قالوا شَرُفَ شَرَفًا شبّهوه بالغَضَب والبَطَر لاشتراكها فى عدم التعدّى وقد جاء على فِعَلٍ قالوا عَظُمَ عِظَمًا وصَغُرَ صِغَرًا وكَبُرَ كِبَرًا جعلوه كالشِبَع وقالوا قَبُحَ قُبُوحَةً وسَهُلَ سُهُولَةً بنوه على فُعُولَةٍ كما بنوه على فَعالَةٍ كالقَباحَة وربّما جاء على فَعْلَةٍ قالوا كَثُرَ كَثْرَةً وكَثارَةً على القياس وقالوا كَدُرَ الماء كُدُورَةً وكَدَرَ كَدَرًا وكَدُرَ الطائرُ كُدْرَةً صار

لونه كُدْرَةٌ وهى غُبْرَةٌ ، وقد جاءت مصادرُ على مثال واحد فى اللازم وإن اختلفت ابنيةُ افعالها لتقارُب معانيها وذلك نحو الغَلَيان والنَّزَوان فالغَلَيان مصدرُ غَلَى يَغْلِى مثل جَلَسَ يَجْلِسُ فى الصحيح والنَّزَوان مصدر نَزَا يَنْزُو مثل قَعَدَ يَقْعُدُ فأبنيةُ الافعال مختلفةٌ ومصادرها متّفقةٌ على فَعَلانَ وذلك لتقارُب معانيها وانّما يكون ذلك لما فيه اضطرابٌ وحركةٌ فى ارتفاعٍ نحو النَّقَزان والنَّفَزان ومثله العَسَلان والرَّتَكان وهما ضربان من العَدْو وأكثرُ ما يكون الفَعَلان فى هذا الضرب ممّا فيه حركة واضطراب ولا يجيء فعلُه متعدّىَ الفاعل الّا ان يشذّ شىءٌ نحوُ شَنِئْتُه شَنَآنًا ولا نعلمه جاء متعدّيا الّا فى هذا الفعل لا غيرُ ، فجميع مصادر الثلاثىّ اثنان وسبعون مصدرا وجميع ابنيتها اثنان وثلثون بناءً على ما ذكر والاصل منها فيما كان متعدّيا فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين نحو ضَرْبٍ وقَتْلٍ وعليه مدارُ الباب وما عداه ليس بأصل لاختلافه وطريقُه ان يُحْفَظ حفظًا وانّما قلنا ذلك لكثرة فَعْلٍ فى الثلاثىّ واطّراده فيما كان متعدّيا منه والذى يدلّ على ذلك انّك اذا اردت المرّة الواحدة فانّما ترجع الى فَعْلَةٍ على اىّ بناء كان الثلاثىُّ وذلك قولك ذهبت ذَهابًا ثمّ تقول ذهبت ذَهْبَةً واحدةً والاصل فى غير المتعدّى فُعُولٌ وفَعالٌ نحو قَعَدَ قُعُودًا وخَرَجَ خُرُوجًا وثَبَتَ ثَباتًا ونَبَتَ نَباتًا وما عداهما فليس بأصل بل يحفظ وذلك لكثرته وكانّهم جعلوا الزيادة فى المصدر كالعوض من التعدّى فامّا دَخَلْتُه دُخُولًا ووَلَجْتُه وُلُوجًا فهما فى الحقيقة غير متعدّيين والمراد دخلت فيه وولجت فيه فحذف حرف الجرّ لكثرة الاستعمال فاعرفه ،

فصل ٣٣٣

قال صاحب الكتاب ويَجْرِى فى اكثرِ الثلاثىّ المَزِيد فيه والرباعىّ على سَنَنٍ واحد وذلك قولك فى أَفْعَلَ إفْعالٌ وفى افْتَعَلَ افْتِعال وفى انْفَعَلَ انْفِعال وفى اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعال وفى افْعَلَّ وافْعالَّ افْعِلال وافْعِيلال وفى افْعَوَّلَ افْعِوّال وفى افْعَوْعَلَ افْعِيعال وفى افْعَنْلَلَ افْعِنْلال وفى تَفاعَلَ تَفاعُل وفى افْعَلَلَّ افْعِلّال وقالوا فى فَعَّلَ تَفْعِيلٌ وتَفْعِلَةٌ وعن ناس من العرب فِعّال قالوا كَلَّمْتُه كِلّاما وفى التنزيل وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا وفى فاعَلَ مُفاعَلَةٌ وفِعالٌ ومَن قال كِلّام قال قِيتال وقال سيبويه فى فِعال كانّهم حذفوا الياء التى جاء بها اولئك فى قِيتال ونحوها وقد قالوا مارَيْتُه مِرّاءً وقاتَلْتُه قِتّالا وفى تَفَعَّلَ تَفَعُّل وتِفِعّال فيمن قال كِلّام قالوا تحَمَّلْتُه تِحِمّالًا وقال

* ثلاثةُ أَحْبابٍ فحُبٌّ علاقةٌ * وحُبٌّ تِمِلّاقٌ وحُبٌّ هو القَتْلُ *

وفى فَعْلَلَ فَعْلَلَةٌ وفِعْلالٌ قال رُؤْبَةُ * أَيَّما سِرْهافِ * وقالوا فى المُضاعَف قَلْقال وزِلْزال بالكسر والفتح وفى تفَعْلَلَ تفَعْلُلٌ ،

قال الشارح اعلم انّ ما جاوز من الافعال الماضية ثلثة احرف سواء كانت بزيادة او بغير زيادة فانّ مصادرها تجرى على سَنَنٍ لا يختلف وقياسٍ واحد مطّرد فى غالب الامر واكثره وذلك لانّ الفعل بها لا يختلف والثلاثيّة مختلفةٌ افعالُها الماضيةُ والمضارعةُ فلاختلاف الثلاثيّة اختلفت مصادرها ولعدم اختلاف ما زاد منها على الثلاثة جرت على منهاجٍ واحد لم يختلف وجملةُ الامر انّ ما زاد على الثلاثة من الافعال على ضربَيْن احدهما بحروف كلُّها اصول ولا يكون الّا على اربعة احرف لا غيرُ والثانى بزيادة عليه وذلك على ثلثة اضرب مُوازِنٌ للرباعىّ على سبيل الالحاق به وموازن له من غير الحاق وغير موازن له فامّا الملحق بالرباعىّ فحكمُه حكم الرباعىّ فى الماضى والمضارع والمصدر نحو شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً وحَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وبَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً كما تقول دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وامّا المُوازِن من غير الحاق فثلثةُ ابنية أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ فهذه الابنية وان كانت على وزن دحرج فى حركاته وسَكَناته فذلك شىء كان بحكم الاتّفاق من غيرِ ان يكون مقصودا اليه فلذلك لم يأت مصدره على نحو الدَّحْرَجَة بل قالوا فى أَفْعَلَ افْعالٌ نحو أَعْطَى يُعْطِى اعْطاء وأَكْرَمَ يُكْرِمُ اكْراماً وذلك ان الرباعىّ له مصدران احدهما الفَعْلَلَة نحو الدَّحْرَجَة والسَرْهَفَة والاخر الفِعْلال نحو السِّرْهاف والزِّلْزال والاوّل أَغْلبُ وأَلْزمُ وربّما لم يأت منه فِعْلالٌ أَلا ترى انّهم قالوا دَحْرَجْته دَحْرَجَةً ولم يُسمع فيه دِحْراجٌ فجاء مصدرُ الملحق على الأَغلب نحو البَيْطَرَة والجَهْوَرَة ومصدرُ ما وازَنَ من غير الحاق على فِعْلالٍ نحو الاكْرام ليكون قد أخذ بحكم الشَبَه والمُوازَنة من الرباعىّ بنصيب، وامّا فَعَّلَ فانّ مصدره يأتى على التَّفْعيل نحو كسّرته تَكْسيرًا وعذّبته تعذيبا قال الله تع وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً كانّهم جعلوا التاء فى اوّله بدلًا من العين المزيدة فى فعّل وجعلوا الياء قبل الاخر بمنزلة الالف التى فى الافعال غيّروا اوّله كما غيّروا اخره كما فعلوا فى الافعال وقال قوم كلّمته كِلّاما وحمّلته حِمّالا قال الله تع وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً كانّهم نحوا نحو أَفْعَلَ افْعالًا فكسروا الاوّل وزادوا قبل الاخر الفاء، وامّا فَاعَلَ فانّ المصدر منه الذى لا ينكسر أبدا مُفاعَلَةٌ نحو قاتلته مُقاتَلَةً وجالسته مُجالَسَةً جاء لفظه كالمفعول لان المصدر مفعولٌ قال سيبويه جعلوا الميم عوضًا من الالف التى بعد اوّل حرف منه والهاء عوضا من الالف التى قبل اخر

حرف منه يعنى ان فى فِعال قد حُذفت الالف التى كانت بعد الفاء وفى مُفاعَلة حذفت الالف التى قبل الاخر فعُوِّض منها وفى الجملة المُقاتَلة والمُخالَفة هنا كالمَضْرَب والمَقْتَل فى مصدرِ ضَرَبَ وقَتَلَ جاءا على غير قياس أفعالهما ومنهم من يقول قاتَلْتُه قِيتالًا وضاربته ضِيرابًا كانّهم يستوفون حروف فاعَلَ ويزيدون الالف قبل آخره ويكسرون اوّل المصدر على حدّ اِكْرام واِخْراج واذا كسروا الاوّل انقلبت الالف ياءً ومنهم من يحذف هذه الياء تخفيفا فيقول قاتلتُه قِتالًا ومارَيْتُه مِراءًا والمصدر اللازم فى فاعلت المُفاعَلة وقد يدعون الفِعال والفيعال ولا يدعون المُفاعَلة قالوا جالسته مُجالَسةً ولم يسمع جِلاسًا ولا جيلاسًا ولا قِعادًا ولا قِيعادًا؛ واما غير الموازن فأبنيته عشرةٌ منها اثنتان ليس فى اوّلهما همزةٌ وهما تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ وثمانيةٌ قد لزمت اوّلها همزةُ الوصل ثلثةٌ خُماسيّةٌ وهى اِنْفَعَلَ واِفْتَعَلَ واِفْعَلَّ وخمسةٌ سُداسيّةٌ وهى اِسْتَفْعَلَ واِفْعالَّ واِفْعَوْعَلَ واِفْعَوَّلَ واِفْعَنْلَلَ فامّا تَفَعَّلَ فبابُه التَفَعُّل نحوُ تَكَلَّمْتُ تَكَلُّمًا وتَقَوَّلْتُ تَقَوُّلًا جاؤا فى المصدر بجميع حروف الفعل وضمّوا العين لانّه ليس فى الاسماء ما هو على تَفَعَّل بفتح العين وفيها تَفَعُّلٌ بضمّ العين نحو تَنَوُّطٍ لطائرٍ ولم يزيدوا ياء ولا الفًا قبل آخره لانّهم جعلوا التاء فى اوّله وتشديدَ العين عوضا مما يُزاد فى المصدر واما الذين قالوا كِذّابًا فانّهم يقولون تَحَمَّلْتُ تِحِمّالًا ارادوا ان يُدْخِلوا الالف قبل آخره كما ادخلوها فى أَفْعَلت وكسروا الحرف الاوّل كما كسروا اوّل اِفْعال وانّما يزيدون فى المصدر ما ليس فى الفعل فرقًا بينهما وخصّوا المصدر بذلك لانّه اسمٌ والاسماء اخفّ من الافعال وأَحْمَلُ للزيادة فامّا البيت الذى انشده وهو * ثلثةُ أَحْباب الخ * فانّ البيت انشده ثَعْلَبٌ فى أَماليه عن الأعرابىّ والشاهد فيه قوله تِمِلّاقٌ جاء به على تَمَلَّقَ مطاوعِ مَلَّقَ ويروى فحبٌّ علاقةٌ بالتنوين وبغير تنوين والاضافة فى الموضعين جعله منقوصا من الاجزاء الخماسيّة يريد انه قد جمع انواعَ المحبّة حُبَّ عَلاقة وهو اصفى المودّة وحبَّ تِمِلّاقٍ وهو التودّد قال سيبويه كانّه يحمله على امرٍ تخيّله عنه يقال مَلِقَ له مَلَقًا وتملّاقًا وحبٌّ هو القتل يريد الغُلُوّ فى ذلك؛ واما تَفاعَلَ فمصدره التَفاعُلُ كما كان مصدر تَفَعَّلَ التَفَعُّلَ لانّ الزنة وعدّة الحروف واحدة وتَفاعَلْتُ من فاعَلْتُ بمنزلة تَفَعَّلْتُ من فَعَّلْتُ وضمّوا العين لانّهم لو كسروا لأَشْبَهَ الجمع نحوَ تَنْضُبٍ وتَناضِبَ ولم يفتحوه لانّه ليس فى الاسماء تَفاعَلٌ؛ واما ما فى اوّله همزةُ الوصل فمصدره ان تأتى به على منهاج اِكْرام واِخْراج فتزيد الفًا قبل آخره وتستوفى حروفَ الفعل وتثبت الهمزة موصولةً فى اوّله كما تثبت كذلك فى اوّل الفعل لانّ العلّة الموجبة لاجتلابها فى الفعل موجودةٌ فى

المصدر وهو سكون اوّله فتقول فى الخماسىّ انْطَلَقَ انْطِلَاقًا واحْتَسَبَ احْتِسابًا واحْمَرَّ احْمِرارًا وتقول فى السداسىّ استخرج اسْتِخْراجًا واشهابَّ اشْهِيبَابًا واغْدَوْدَنَ اغْدِيدَانًا واجْلَوَّذَ اجْلِوّاذًا واقْعَنْسَسَ اقْعِنْساسًا واما افْعَلَّ نحو احْمَرَّ احْمِرارًا فهو مقصور من احْمارَّ، واما فَعْلَلَ فهو بناء يختصّ به بنات الاربعة الاصولُ نحو دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ وسَرْهَفَ يُسَرْهِفُ وله مصدران الفَعْلَلَةُ والفِعْلالُ وذلك نحو دحرجته دَحْرَجَةً وسرهفته سَرْهَفَةً جعلوا التاء عوضًا من الالف التى تزاد قبل الاخر فى مثل الاعطاء والاكرام وقالوا السِرْهاف والغالب الاوّل لانّه لازمٌ لجميعها وربّما لم يأتِ فِعْلالٌ تقول دحرجته دَحْرَجَةً ولم يسمع دِحْراجٌ وقالوا زَلْزَلْتُه زَلْزَلَةً وقلقلته قلقلة وقالوا الزِلْزال والقِلْقال كالسِرْهاف وربّما فتحوا الاوّل فى المضاعف فقالوا الزَلْزال والقَلْقال ولا يقولونه فى غيره فلا يقولون السَرْهاف بفتح السين كانّهم لثقل التضعيف لم يكسروا الاوّل وانّما حذفوا التاء وأتوا بالالف قبل الاخر عوضًا عنها وفتحوا الاوّل كما فتحوا اوّل التَفْعيل من نحو كلّمته تَكْليمًا ومَن كسر جعله كالكِلّام والكِذّاب فامّا قوله * سَرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرْهافِ * فانّ صاحب الكتاب انشده لرؤبة وهو للعجّاج وقبله

* والنَسْرُ قد يَرْكُضُ وهو هافِ * بُدِّلَ بعد رِيشه الغُدافِ *

* قَنازِعًا من زَغَبٍ خَوافِ * سَرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرْهافِ *

القَنازِعُ جمع قُنْزُعَة وهو الشَعْرُ حول الرأس والزَغَب الشعرات الصغَر على ريش الفَرْخ والخوافى ما دون الريشات العشر من مُقَدَّم الجناح وسُرْهِفَ الصبىُّ أُحْسِنَ غذاؤه يقال سرهفه وسرعفه والشاهد فيه قوله سِرْهاف جاء بالمصدر على فِعْلالٍ، وما لحقته الزيادةُ من بنات الاربعة وجاء على مثال استفعلت فانّ مصدره يجىء على استفعال نحو احْرَنْجَمْتُ احْرِنْجامًا واطْمَأْنَنْتُ اطْمِئْنانًا واقْشَعْرَرْتُ اقْشِعْرارًا فامّا الطُمَأْنينَةُ والقُشَعْرِيرَةُ فاسمان وليسا مصدرَيْن جارِيَيْن على اطْمَأَنَّ واقْشَعَرَّ وانّما هما بمنزلة النَبات من أَنْبَتَ،

فصـــل ٣٣٤

قال صاحب الكتاب وقد يرد المصدرُ على وزنِ اسمَي الفاعل والمفعول كقولك قمتُ قائمًا وقوله * ولا خارجًا من فِىَّ زُورُ كلامِ * وقوله * كَفَى بالنّأْيِ من أَسْماءَ كافِى * ومنه الفاضلة والعافيَة والكاذبة والدالّة والمَيْسُور والمَعْسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون فى قوله تعالى بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ

ومنه المكروهة والمصدوقة والمأْويّة ولم يُثْبِت سيبويه الواردَ على وزنِ مفعول والمُصْبَح والمُمْسَى والمُجَرَّب والمُقاتَل والمُتحامَل والمُدَحْرَج قال

* الحَمْدُ لله مُمْسانا ومُصْبَحَنا * بالخَيْرِ صَبَّحَنا رَبِّى ومَسّانا *

وقال * وعِلْمُ بَيانِ المَرْءِ عند المُجَرَّب * وقال * فإنّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ * وقال * إنّ المُوَقَّى مِثْلُ ما وُقِّيتُ * وقال * أُقاتِلُ حتّى لا أَرَى لى مُقاتَلًا * وما فيه مُتَحامَلٌ وقال * كأَنَّ صَوْتَ الصَنْجِ فى مُصَلْصَلِهْ * ؎

قال الشارح اعلم ان المصدر قد يجىء بلفظ اسم الفاعل والمفعول كما قد يجىء المصدر ويُراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم ماءٌ غَوْرٌ اى غائرٌ ورجلٌ عَدْلٌ اى عادلٌ وقالوا درهمٌ ضَرْبُ الامير اى مضروبُه وهذا خَلْقُ الله والاشارةُ الى المخلوق وقالوا أتيتُه رَكْضًا اى راكضًا وقتلته صَبْرًا اى مصبورا كذلك قالوا قُمْ قائمًا فانتصب انتصابَ المصدر المؤكّد لا انتصابَ الحال والمراد قُمْ قِيامًا فامّا قوله

* أَلَمْ تَرَنِى عاهدتُ رَبِّى وإنّـنِـى * لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمٌ ومَـقـامِ *

* على حِلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَهْرَ مُسْلِمًا * ولا خارِجًا من فِيَّ زُورُ كَلامِ *

فانّهما للفرزدق والشاهد فيه قوله ولا خارجًا وضعه موضعَ خروجًا والتقدير لا اشتم شَتْمًا ولا يخرج خروجًا وموضعُ خارجًا موضعُ خروجًا لانّه على ذلك أقسمَ لانّ عاهدت بمعنى أقسمت هذا مذهب سيبويه وكان عيسى بن عمر يذهب الى انّ خارجا حالٌ واذا كان حالا فلا بدّ ان يكون الفعل قبله فى موضع الحال لانّه معطوف عليه والعاملُ فيهما عاهدت والتقدير عاهدتُ ربّى لا شاتمًا ولا خارجًا من فىّ زورُ كلام اى فى هذه الحال ولم يذكر ما عاهد عليه ؎ وامّا قول الاخر

* كَفَى بالنَأْىِ من أَسْماءَ كافِى * وليس لحُبِّها اذ طَالَ شافِى *

* فيَا لكَ حاجةٌ ومَطالُ شَوْقٍ * وقَطْعُ قَرِينَةٍ بعدَ ٱئْـتِـلافِ *

الشعر لبِشْرٍ والشاهد فيه نصبُ كافٍ على المصدر وانْ كان لفظه لفظ اسم الفاعل والمراد كافيًا وانّما أسكن الياء ضرورةً جعله فى الاحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور وقد جاء ذلك كثيرًا ومنه قوله

* ولو أنّ واشٍ باليَمامَةِ دارُه * ودارى بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ ٱهْتَدَى لِيَا *

وفاعلُ كَفَى ما بعد الباء ومثله كَفَى بٱللّهِ شَهِيدًا وممّا جاء من المصادر على فاعِلٍ قولهم الفاضلة

بمعنى الفَضْل والافْضال والعافِيَةُ بمعنى المُعافاة يقال عافاه اللّٰه وأعفاه معافاةً وعافِيَةً والعاقِبَة من قولهم عَقَبَ فلانٌ مكانَ أبيه اى خَلَفَهُ وعاقبةُ كلّ شيء آخِرُه وفى الحديث السَّيِّدُ والعاقِبُ فالعاقب من يخلُف السيّدَ وقولُ النبىّ صلعم أنا العاقِبُ اى آخِرُ الأنبياء والدالَّةُ الدَّلّ من قولهم فلانةُ حسنةُ الدَّلال والدَّلّ والدالَّة وهو كالغُنْج والكاذِبَة من قوله تعالى لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كاذِبَةٌ بمعنى الكَذِب ونحوه قوله تعالى فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ اى من بَقاء والحَقُّ انّها اسماء وُضعت موضع المصادر، وامّا ما جاء بلفظ المفعول قولهم المَيْسُور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود فأكثرُ النحويين يذهبون الى انّها مصادر جاءت على مفعول لان المصدر مفعولٌ فالميسور بمعنى اليُسْر والمعسور بمعنى العُسْر يقال يُسْرٌ ويُسُرٌ وعُسْرٌ وعُسُرٌ وميسورٌ ومعسورٌ وهما نقيضان فى المعنى يقال دَعْهُ الى ميســـوره والى معسوره اى الى زمن يُسْرِه وعُسْرِه كما يقال مَقْدَمَ الحاجّ وخُفُوقَ النَّجْمِ والمرفوع والموضوع بمعنى الرَّفْع والوَضْع وهما ضربان من السير يقال رفع البعيرُ فى السير اذا بالَغَ قال طَرَفَة

* موضوعُها زَوْلٌ ومرفوعُها * كمَرِّ صَوْبٍ لَجِبٍ وَسْطَ رِيحْ *

ويقال ايضا وضعتُ الشيء من يدى موضوعاً ووَضْعًا ومثله المعقول بمعنى العَقْل يقال ما له معقولٌ اى عقلٌ والمجلود بمعنى الجَلادة يقال رجلٌ جَلْدٌ بيّنُ الجَلادة والمجلودِ وبه قالوا فى قوله تعالى بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ اى بأيّكم الفِتْنةُ وكان سيبويه لا يرى ان يكون مفعولٌ مصدرا ويحمل هذا الاشياء على ظاهرها ويجعل الميسور والمعسور زماناً يُوسَر ويُعْسَر فيه كما تقول هذا وقتٌ مضروبٌ لان الضرب يقع فيه ومثله قوله * حَمَلَتْ به فى لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ * فى رواية من خفض جعل الليلة مزؤودةً من حيث كان الزُّؤْد فيها فاذا قال دَعْهُ الى ميسوره ومعسوره فكانّه قال الى زمانٍ يُوسَر فيه ويُعْسَر فيه وجعل المرفوع والموضوع ما ترفعه وما تضعه وجعل المعقول من عقلتُ الشيء اى حبسته وشددته كانّه عقل له لُبّه وشدّ وقيل فى قوله بأيّكم المفتونُ ان الباء زائدة على حدّ زيادتها فى تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ فى اصحّ القولين والمراد فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ أَيُّكم المفتون واستغنى بهذه المفعولات عن الفعل الذى يكون مصدرا لان فيها دليلا على الفعل وقيل المراد بالمفتون الجِنّىّ لان الجِنّىّ مفتون وذلك ان الكُفّار قالوا ان النبىّ صلعم مجنونٌ وأنّ به جِنّيًا فقال سبحانه فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون يعنى الجِنّى ومن ذلك المكروهة والمصدوقة والمأْويّة على التفسير المتقدّم فامّا المُصْبَح والمُمْسَى ونحوهما فمصادرُ غيرُ ذى شكّ وذلك ان المصدر اذا كان لفعل زائد على الثلاثة كان على مثال المفعول لان المصدر مفعولٌ تقول أدخلته

مُدْخَلًا وأَخرجته مُخْرَجًا كما قال تعالى أَنْزِلْنِى مُنْزَلًا مُبَارَكًا وقال الله مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا والمفعول به مُدْخَلٌ ومُخْرَجٌ وكذلك لو بنيت من الفعل اسمًا للمكان والزمان كان كلّ واحد منهما على مثال المفعول لان الزمان والمكان مفعولٌ فيهما والفعلُ يعمل فيهما كلّها عملًا واحدًا فلمّا اشتركت فى وصول الفعل اليهما ونَصْبِها اشتركت فى اللفظ فقالوا فى المكان والزمان مُمْسًى ومُصْبَحٌ وكذلك اذا ارادوا المصدر ومنه المُجَرَّبُ والمُقاتَل والمُتَحامَلُ والمُدَحْرَجُ فالمُفْعَل فى هذا كالمفعول فى الثلاثىّ الّا انّهم يضمّون الاوّل فيما زاد على الثلاثة كما ضمّوا اوّل الفعل منه فمُدْخَلٌ كيُدْخُلُ ومُنْزَلٌ كيُنْزَلُ فامّا قوله * الحمد لله مُمْسانَا ومُصْبَحَنا الخ * فالبيت لأُمَيَّةَ بن ابى الصَّلْت والشاهد فيه استعمال الممسى والمصبح بمعنى الإمساء والإصباح والمراد وقتَ الامساء ووقتَ الاصباح كما يقال اتيتُه مَقْدَمَ الحاجّ وخُفُوقَ النَّجْم اى وَقْتَه فالممسى ههنا والمصبح نصبٌ على الظرف وامّا قول الاخر * وعِلْمُ بَيانِ المَرْء عند المُجَرَّبِ * فالبيت لرجل من بنى مازنٍ وقد اوقعت بنو مازن بقوم من بنى عِجْلٍ فقتلوهم فغدت بنو عجل على جارٍ من بنى مازن فقتلوه وصدرُ البيت * وقد ذُقْتُمـونـا مَرَّةً بعد مرّةٍ * والشاهد فيه وضعُ المُجَرَّب موضعَ التَّجْرِبَة يريد ان بالتجربة يُعْرَف ما يُحْسِنه المرء وقوله * فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فَرُكُوبُ * الشعر لعَلْقَمَةَ بن عَبَدَةَ وصدره * تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فانْ تَعَفْ * وقبله

* فأَوْرَدْتُها ماءً كأنّ جِمامَهُ * من الأَجْنِ حِنّاءٌ مَعًا وصَبِيبُ *

والشاهد فيه وضع المُنَدَّى موضعَ التَّنْدِيَة يقال نَدَتِ الإبلُ اذا رعت بين النَّهَل والعَلَل تَنْدُو نَدْوًا وأَنْدَيْتُها أنا ونَدَّيْتُها تَنْدِيَةً والمكان المُنَدَّى وكذلك المصدر يصف ابلا ترعى على دمن المياه فان عافت الرَّعْيَ استُعْمِلت فى الرحيل والركوب فهو كقوله * فعَليقُها الاسْراجُ والإلجامُ * وانّما عطف الركوب بالفاء دون الواو ليُؤْذِن بانّ ذلك متّصل لا ينقطع كما يقال مُطِرْنا ما بين زُبالَةَ فالثَّعْلَبِيَّة اذا اردت ان المطر انتظم الأَماكنَ التى بين هاتَيْنِ القريتَيْن يقروها شيـئًا فشيـئًا بلا فُرْجة ولو قلت مطرنا ما بين زبالة والثعلبيّة فانّما افدت بهذا القول ان المطر وقع بينهما ولم ترد انه اتّصل فى هـذه الاماكن من اوّلها الى آخرها وامّا قول الراجز * إِنَّ المُوَقَّى مِثْلُ ما وُقِّيتُ * فهو لرُؤْبَةَ بـن العجّاج وقبله

* يا رَبِّ انْ أَخْطَأْتُ او نَسِيتُ * فأنْتَ لا تَنْسَى ولا تَمُوتُ *

الشاهد فيه استعمال المُوَقَّى بمعنى التَّوْقِيَة اى انّ التوقية مثلُ تَوْقِيَتى وكان قد وقع فى أَيْدى الحَرُورِيّة

وامّا قول الآخر * أُقاتِلُ حتّى لا أرى لى مُقاتَلًا * فانّ هذا المِصْراع قد استعمله شاعران احدهما مالك بن ابى كَعْب وتمامه * وأَنْجُو اذا خُمّ الجَبانُ من الكَرْب * والشاهد فيه استعمال مُقاتَل بمعنى القِتال اى حتى لا تبقى لى قُدْرةٌ على القتال وأَنجو عند الغَلَبَة بالفرار اذا هلك الجبان وأُحِيطَ بـه لعَجْزه عن الدفع والنّجاة والآخر زيد الخَيْل وتمامه * وأَنْجو اذا لم يَنْجُ الّا المُكَيِّسُ * اى الكَيِّس العاقل لانّه يعرف وجه التخلّص وامّا قوله * كانّ صَوْتَ الصَنْجِ فى مُصَلْصَلهْ * الشعر فالشاهد فيه استعمال المصلصل بمعنى الصَلْصَلَة شبّه صَهِيل الفرس بصوت الصنج والصنج الذى تعرفه العرب فهو الذى يُتّخذ من صُفْرٍ يُضرَب احدهما بالآخر وامّا ذو الأوتار فهو للعَجَم والصلصلة الصوت يقال تَصَلْصَلَ الحَلْىُ على صدر المرأة اى صَوّتَ ويجوز ان يكون شبّه عَلْكَ اللجام لجَرْيه بصوت الصنج وصلصلةُ اللجام صوتُه ٭

فصـــل ٣٣٤

قال صاحب الكتاب والتَفْعال كالتهدار والتلعاب والترداد والتجوال والتقتال والتسيار بمعنى الهَدْر واللَعْب والرَدّ والجَوَلان والقَتْل والسَيْر ممّا بُنى لتكثير الفعل والمبالغة فيه ٭

قال الشارح هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدرُ فَعَلْتُ فيه على غير ما يجب له بأن زِيدَ فيه زوائدُ للايذان بكثرة المصدر وتكريره كما جاءت فَعَّلْتُ بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره وذلك قولك فى الهَدْر التَهْدار يقال هَدَرَ الشرابُ يَهْدِر هَدْرًا وتَهْدارًا اذا غَلَى فالتهدارُ الهَدْرُ الكثير وقالوا فى اللَعْب التَلْعاب وفى الصَفْق التَصْفاق وفى الرَدّ التَرْداد وفى الجَوَلان التَجْوال وفى القَتْل التَقْتال وفى السَيْر التَسْيار فليس فى هذه المصادر ما هو جارٍ على فَعَلَ لكن لمّا اردت التكثير عدلتَ عن مصادرها وزدتَ فيها ما يدلّ على التكثير لان قوّة اللفظ تُؤذِن بقوّة المعنى الا ترى انّهم يقولون خَشُنَ الشىء واذا ارادوا الكثرة والمبالغة قالوا اخْشَوْشَنَ وقالوا عَشُبَت الارضُ واذا ارادوا الكثرة قالوا اعْشَوْشَبَت فهى مصادرُ جرت على غير افعالها وقال الكوفيون التَفْعال هنا بمنزلة التَفْعيل ولا بأس بـه لانّ التفعيل مصدرُ فَعَّلَ وهو بناء كثرة فلم يأتوا بلفظه لئلّا يُتوهّم انّه منه فغيّروا الياء بالالف وبقّوا التاء مفتوحةً فامّا التِبْيان فلم ترد التاء فيه للتكثير ولو كانت كذلك لفُتحت لكنّها زيدت لغير علّة والبَيان والتِبْيان واحدٌ وكذلك التِلْقاء واللقاء واحدٌ وليس فى المصادر تِفعالٌ بكسر التاء الّا هذين

المصدرَيْن وما عداهما تَفْعالٌ بالفتح وقد جاءت اسماءٌ يسيرةٌ غيرُ مصادر على تِفْعال تبلغ نحوَ ستّةَ عشرَ اسماً قالوا تِهْواء وتِبْراك وتِعْشار وتِرْباع لمواضعَ وتِمْساحٌ للدابّة المعروفة وتِمْساحٌ للرجل الكذّاب وتِجْفاف لما يُلْبَس الفرس عند الحرب والجمع تَجافيف وتِمْثالٌ للصورة وتِمْراد بيتٌ صغيرٌ للحَمام والجمع تماريدُ وتِلْفاقٌ ثوبان يُلْفَقان وتِلْقامٌ سريع اللَّقْم وتِضْرابٌ لوقت الضِراب وتِلْعابٌ كثير اللَّعب وتِقْصار وتِبْثال للقصير ٭

فصــــل ٣٣٥

قال صاحب الكتاب والفِعّيلَى كذلك تقول كان بينهم رِمِّيّا وهي التَرامى الكثيرُ والحِجّيزَى والحِثّيثَى كثرةُ الحَجْزِ والحَثِّ والدِلّيلَى كثرةُ العِلْم بالدَلالة والرُسوخ فيها والقِتّيتَى كثرةُ النَميمة ٭

قال الشارح اعلم ان هذه المصادر جاءت على فِعّيلَى مضعّفةَ العين للمبالغة والتكثير يقال كان بينهم رِمِّيّا اى تَرامٍ ولا يريد مطلق الرَمْى بل الكثرة وكذلك الحِجّيزَى والحِثّيثَى المراد كثرة الحَجْز والحَثّ كما ان الرِمِّيّا كذلك ولا يكون من واحد لان المراد الترامى والتحاجُز والتحاثُث وقد يجيء هذا الوزنُ لواحد قالوا الدِلّيلَى والمراد بها كثرة العِلْم بالدَلالة وقالوا القِتّيتَى بمعنى النَميمة والهِجِّيرَى كثرة الكلام السبَبِىّ وعن عُمَر رضه لولا الخِلّيفَى لَأَذَّنْتُ اى لولا الخلافة والاشتغال بأمرها عن تعهُّد أوْقات الأَذان لأَذَّنْتُ يشير بذلك الى فضل الأَذان وهذه الالفاظ من المصادر جاءت مؤنّثةً بالالف ولم تأتِ الّا مقصورةً نحوَ الدَعْوَى والرُجْعَى وخَصّه بالشيء خُصوصاً خُصوصيّةً وخِصِّيصَى وحكى الكسائىّ خِصِّيصاءَ بالمدّ والامرُ بينهم فَيْضُوضَى والفَيْضُوضَى الامر المشترك وأجاز المدّ فى جميع الباب قياساً وخالفه جميع البصريين فى ذلك والفرّاء من اصحابه ٭

فصــــل ٣٣٦

قال صاحب الكتاب وبناء المَرّة من المجرّد على فَعْلَة تقول قمتُ قَوْمَةً وشربتُ شَرْبَةً وقد جاء على المصدر المستعمَل فى قولهم أتيتُه اتْيانةً ولقيتُه لِقاءةً وهو ممّا عداه على المصدر المستعمَل كالاعْطاءة والانطلاقة والابتسامة والتَرْويحة والتَقَلُّبة والتَغافُلة وامّا ما فى آخره تاءٌ فلا يُتجاوز به المستعمَل بعينه تقول قاتَلْتُه مُقاتَلةً واحدةً وكذلك الاستعانة والدَحْرَجة ٭

قال الشارح قد تقدّم ان اصل مصدر الفعل الثلاثيّ المجرّد من الزيادة أن يأتى على فَعْلٍ فاذا ارادوا المرّة الواحدة لحقوه التاء وجاءوا به على فَعْلَة فقالوا ضربتُه ضَرْبَةً وقتلتُه قَتْلَةً وأتيتُه أَتْيَةً ولقيتُه لَقْيَةً وكذلك لو كان فى المصدر زيادةٌ نحوُ جلس جُلُوسًا وقعد قُعُودًا فانّك تُسْقط الزيادة اذا اردت المرّة الواحدة وتأتى به على فَعْلَة نحو جلس جَلْسَةً وقعد قَعْدَةً لان الاصل جَلْسٌ وقَعْدٌ وقولهم الجُلُوس والذَّهاب ونحوهما ليست الزيادة فيه من الاصل لانّها لم تكن فى الفعل ولم تلزم الزيادةُ فيه لزومَها ما كانت موجودةً فى فعله نحوَ الافْعال فى باب أَفْعَلَ والاستفعال فى بابِ استفعل فالضَّرْبُ والقَتْلُ ونحوهما جمع فَعْلَة نحو تَمْرَةٍ وتَمْرٍ ونَخْلَةٍ ونَخْلٍ لان المصدر يدلّ على الجنس كما ان النخل والتمر يدلّان على الجنس فضَرْبَةٌ نظير تمرةٍ وضَرْبٌ نظير تمرٍ، وقد يزيدون التاء على المصدر المزيد فيه فيزيدون به المرّة الواحدة قالوا اتيتُه اتْيانَةً ولقيتُه لقاءةً جاءوا به على المصدر المستعمل كانّهم نزّلوا الزيادة غير اللازمة منزلةَ اللازمة فكما يقولون أَعْطَيْتُه اعْطاءةً واستغفرتُه استغفارةً كذلك قالوا اتيته اتيانةً ولقيته لقاءةً، وهو فيما عداه على المصدر المستعمل يعنى ما عدا الفعلَ الثلاثيّ المجرّدَ من الزيادة والمرادُ انّ ما كان من الفعل زائدًا على الثلاثة فانّ المرّة الواحدة تكون بزيادة الهاء على مصدره المستعمل نحو قولك استغاث استغاثةً وأَعْطاه اعْطاءةً وكَسَّره تَكْسيرةً يراد بذلك كلّه المرّة الواحدة وسَواءٌ ما كان زائدًا على الثلاثة بحروف كلّها اصولٌ نحوُ الدَّحْرَجَة والسَّرْهَفَة او بزيادة على بنات الثلاثة نحو أعطيتُه اعطاءةً وانْطَلَق انطلاقةً، فان كان فيه هاءٌ لم يُجتلب للمرّة هاءٌ واكتُفى بالهاء التى فيه عن هاء تجتلبها وذلك قولك قاتلتُه مُقاتَلَةً ولا تقول فى المرّة قِتالَةً لان اصل المصدر فى فاعَلَ المُفاعَلَة لا الفِعال لانّه على وزن الدَّحْرَجَة ومثله أَقَلْتُه اقالَةً واسْتَعَنْتُ به استعانةً ولو قيل فى قولك اذا قلت استعنتُ به استعانةً وأراد المصدر ثمّ قال استعانةً وأراد المرّة الواحدة أنّ هذه التاء غير تلك التاء الأُولى كما انّك اذا قلت يا مَنْصُ فى لغة من قال يا حارُ فانّ الضمّة فيه غير ضمّة الصاد التى كانت فيه لكان قولًا قويًّا،

فصـــل ٣٣٧

قال صاحب الكتاب وتقول فى الضرب من الفعل هو حَسَنُ الطِعْمَة والرِكْبة والجِلْسة والقِعْدة وقتلتُه قِتْلةَ سَوْءٍ وبِئْسَتِ المِيتَةُ والعِذْرةُ ضربٌ من الاعتذار،

قال الشارح انّما قال فى الضرب من الفعل لان المصدر يدلّ على جنس الفعل فاذا قلت ضَرْبٌ او قَتْلٌ دلّ على الضرب والقتل الذى يتناول جميعَ انواع الضرب والقتل وأنت هنا لم تُرِد به الجنس ولا العدد انّما اردت نوعًا من الجنس فاذا قلت الطِعْمَة والرِكْبَة والجِلْسَة ونحوها فانّما تريد الحالة التى عليها الفاعلُ والمراد انّه اذا ركب كان ركوبُه حسنًا اى ذلك عادتُه فى الركوب والجلوس وكذلك هو حسنُ الطِعْمَة المراد ان ذلك لمّا كان موجودا فيه لا يُفارِقه صار حالةً له والقِعْدَةُ حالةُ وقتِ قعودِه ومثله القِتْلة للحالة التى قُتل عليها وبئْسَت المِيتَةُ اى انّه مات مِيتَةَ سَوْء اى حالةُ وقت الموت كانت سيّئةً والعِذْرَةُ حالةُ وقت الاعتذار، وهذا البناء يكون على ضربين احدهما للحالة على ما ذكرنا والاخر ان يكون مصدرا لا يراد به الحالةُ وذلك نحو دَرَيْتُ دِرْيَةً ولفلانٍ شِدّةٌ وبأْسٌ وشَعُرْتُ بالامر شِعْرةً وقولهم لَيْتَ شِعْرِى المراد ليت شِعْرَتى اى عِلْمِى ومَعْرِفَتِى وانّما حذفوا التاء تخفيفًا لكثرة الاستعمال،

فصــل ٣٣٨

قال صاحب الكتاب وقالوا فيما اعتلّت عينُه من أَفْعَلَ واعتلّت لامُه من فَعَّلَ اجازةً واطاقة وتَعْزِيَــةً وتَسْلِية معوَّضين التاءَ من العين واللامِ الساقطتَيْن ويجوز تركُ التعويض فى أَفْعَلَ دون فَعَّلَ قال الله تعالى وإِقَامَ ٱلصَّلٰوةِ وتقول أَرَيْتُه اراءً ولا تقول تَسْلِيًا ولا تَعْزِيًا وقد جاء التَّفْعِيلُ فيه فى الشعر قال

* فَهْىَ تُنَزِّى دَلْوَها تَنْزِيًّا * كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

قال الشارح امّا ما كان من الافعال على أَفْعَلَ معتلَّ العين نحو أجاز يُجِيز وأطاق يُطيق ونظائرهما من نحوِ أقام وأقال فإنّ المصدر منها على اجازة واطاقة واقامة واقالة والاصل اجْوازٌ واطْواقٌ لانّه من أجاز يُجيز وأطاق يُطيق فهو كقولك أَكْرَمَ يُكْرِم إكرامًا الّا انّه لمّا اعتلّت العين من اجاز يجيز واطاق يطيق بقلبها الفًا أعلّوا المصدر حملًا على الفعل بنقل حركتها الى ما قبلها ثمّ قلبت العين الفًا لتحرّكها فى الاصل وانفتاحِ ما قبلها الآنَ وكانت الالف بعدها ساكنةً فحذفت الالف لالتقاء الساكنَيْن وعُوِّض من المحذوف التاء فالخليل وسيبويه يذهبان الى ان المحذوف الفُ إفعال لانّها زائدةٌ فهــى أَوْلى بالحذف وابو الحسن الاخفش والفرّاء يذهبان الى ان المحذوف الالف المبدلة من العين وهو القياس ولذلك اختاره صاحب الكتاب فقال معوَّضين من العين واللام يريد العين من إطاقة واللام من

تَعْزِيَة وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه ومن ذلك استَعنته استِعانةً واستَخار استِخارةً والاصل استِعْوانا واستِخْيارا فامّا قولهم أَرَيْتُه اراءةً فانّه وان لم يكن معتلّ العين لان الاصل أَرْأَيْتُه عينُه همزة لانّه أَفْعَلَ من رَأَيْتُ فالهمزة حرف صحيح لكنّه دخله نقصٌ بتخفيف الهمزة ولزوم ذلك حتى صار الاصل مرفوضا وذلك انّهم أَلقوا حركة الهمزة على الراء وأُسْقطت الهمزة فأتوا بالهاء عوضًا من ذلك النقص والذى يدلّ على ان الهاء عوضٌ من المحذوف انّك تقول اخترتُ اختِيارا وانقاد انقِيادا فلا تُلْحِق الهاء لانّه لم يسقط من المصدر شىء لانّه لم يلتقِ فيه ساكنان وأجاز سيبويه ان لا يأتوا بالعوض واحتجّ بقوله تعالى وَأَقَامِ ٱلصَّلٰوةِ وَإِيتَاءَ ٱلزَّكٰوةِ والفرّاء يجيز حذفها فيما كان مضافا نحو الآية فكان الاضافة عوضٌ من التاء وسيبويه لم يفصل بين ما كان مضافا وغير مضاف فهو يجيز أَقَامَ اقامًا والفرّاء لا يجيزه ؛ وامّا فَعَّلَ فله فى الصحيح مصدران التَفْعِيل والتَفْعِلَة نحو كرّمته تَكْرِيمًا وتَكْرِمَةً وعظّمته تعظيما وتعظمة والتفعيل هو الاصل لانّه هو اللازم فامّا اذا كان معتلّ اللام بالياء او الواو أَلزموه تَفْعِلَةً ولم يأتوا بالمصدر الاخر لئلّا يجتمع فى آخره ياءان قبلهما كسرةٌ فيُحتمل ثقلٌ وعنه مندوحةٌ الى المصدر الاخر وذلك قولك عَزَّيْتُه تَعْزِيَةً وغَذَّيْتُه تَغْذِيَةً قال ابو بكر بن السرّاج الاصل تَعْزِيًّا وتَغْذِيًّا فحذفت ياءٌ من الياء المشدّدة ودخلت التاء عوضاً من المحذوف وكلامُ الشيخ يُصرّح فيه بان المحذوف اللام وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أَوْجَهُ عندى لان اللام باقيةٌ فى الصحيح من نحو تَكْرِمَة فكذلك يكون فى المعتلّ ولا يجوز اسقاط التاء من هذا فيقالَ فى تغزية تَغْزٍ كما جاز فى اقامة فقالوا اقامٌ والفرقُ بينهما ان نحوَ أقامَ وأقالَ واستَحاذَ قد استُعمل على الاصل فقالوا أَطْوَلْتُ إطْوالًا واستحوذتُ استِحْواذًا فلمّا كان قد ورد تامًّا على الاصل جاز ان لا يعوَّض منه فامّا نحوُ تَعْزِيَة وتَغْذِيَة فلم يرد الاصل البتّة فلزم العوض لذلك وقد جاء التفعيل فيه فى الشعر قال * فهى تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا الخ * والشاهد فيه قوله تَنْزِيًّا والقياس تَنْزِيَةً لكنّه راجَعَ الاصلَ ضرورة لانّ الشاعر له مراجَعةُ الاصول المرفوضة يقال امرأةٌ شَهْلَةٌ اذا كانت نَصَفًا وصار كالاسم لها بالغَلَبَة ولا يقال ذلك للرجل يصف امرأةً تستقى ماءً والمراد انّها ترفع دَلْوَها كما ترفع المرأةُ الصبىَّ عند ترقيصه ؛

فصـــل ٣٣٩

قال صاحب الكتاب ويُعمَل المصدر إعمالَ الفعل مفردًا كقولك عجبتُ من ضَرْبِ زيدٌ عمرا ومن ضرب عمرا

زيدٌ ومضافا الى الفاعل او الى المفعول كقولك أَعْجَبَنى ضربُ الاميرِ اللصَّ ودَقُّ القَصّارِ الثوبَ وضــربُ اللصِّ الاميرُ ودقُّ الثوبِ القصّارُ ويجوز تركُ ذكرِ الفاعل والمفعول فى الافراد والاضافة كقولك عجبتُ من ضربِ زيدا ونحوُه قوله عزّ اسمه أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ومن ضربِ عمرٍو ومن ضربِ زيدٍ اى من ان ضَرَبَ زيدٌ او ضُرِبَ ونحوُه قوله تعالى وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ومعرَّفا باللام كقوله

* ضَعيفُ النِكايَةِ أَعْداءَهُ * يَخالُ الفِرارَ يُراخى الأَجَلْ *

وقوله * كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا * ؛

قال الشارح والمصدر يعمل عمَلَ الفعل المأخوذِ منه إن كان الفعل غير متعدّ كان المصدر غير متعدّ فكما تقول قام زيدٌ ولا تجاوز الفاعلَ كذلك تقول أعجبنى قيامُ زيدٍ وإن كان يتعدّى الى واحد يتعدّى مصدره الى واحد فتقول أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا وتقول اعجبنى إعطاءُ زيدٍ عمرًا درهمًا فتُعدّيه الى مفعولَيْن كما يفعل ذلك الفعلُ نحوُ اعطيتُ زيدا درهمًا وإن كان يتعدّى فعلُه بحرفِ جرّ كان المصدر كذلك فتقول اعجبنى مرورُك بزيدٍ ؛ وانّما يعمل من المصادر ما كان مقدّرا بأَنْ والفعلِ نحوُ قولك أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا وتقديره أن ضَرَبَ زيدٌ عمرا فامّا اذا كان مؤكِّدًا لفعله او عاملًا فيه الفعلُ الذى أُخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل لانّه لا يقدَّر بأَنْ والفعلِ وذلك نحو قولك ضربتُ زيدا ضَرْبًا والـضـربَ الشديدَ لانّه لا يحسن ان تقول فيه ضربتُ زيدا أن ضربتُ زيدا فامّا قولهم فى الامر ضَرْبًا زيدًا فكثيرٌ من النحويين يقولون العاملُ فى زيد ضربًا والذى عليه المحقّقون ان العامل فيه الفعل الذى نصب المصدرَ وتقديره اِضْرِبْ ضربًا زيدا ولا يبعد عندى ان يكون هذا المصدر عاملا فى زيد لنيابته عن الفعل لا بحكمِ أنّه مصدرٌ وجاء كقولك زيدٌ فى الدار قائمًا فالعاملُ فى الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه وذلك لنيابته عن الفعل كذلك ههنا ويكون فيه ضميرُ فاعلٍ نُقل اليه من الفعل وهو ضمير المخاطب كما نُقل الضمير من الفعل الى الظرف فى زيدٌ فى الدار قائمًا ولو أظهرت الفعل وقلت اِضْرِبْ ضَرْبًا زيدا لم يكن العامل فى زيدا الّا الفعلَ دون المصدر كما انّك لو اظهرت العامل فى الظرف وقلت زيدٌ استقرّ فى الدار قائما لم يكن العامل فى الحال الّا الفعلَ دون الظرف وكان خاليًا من الضمير ولو قلت أنكرتُ ضَرْبَك زيدا لكان فى معنَى أَنْ والفعلِ لانّه يحسن ان تقول أنكرتُ أن تضرب اذ العامل فيه من غير لفظه ولك ان تقدّره بأَنْ والفعلِ المسند الى الفاعل نحوَ قــولــك أعاجبنى ضَرْبُك زيدا والتقدير أن ضربت زيدا ولك ان تقدّره بالفعل الذى لم يسمّ فاعله نحوَ

ساءنى ضربُك والتقدير أن ضُرِبْتَ والفرق بينهما بالقرائن   وانّما عمل المصدر إن كان على هذه الصفة لانّه فى معنى الفعل على ما ذكرنا ولفظه متضمّنٌ حروف الفعل فجرى مجرى اسم الفاعل فعمل عمله الا ترى انّ أَنْ وما بعدها من الفعل لمّا كانت فى تأويل المصدر أُعطيت حُكْمَه فوقعت فاعلةً ومفعولةً ومضافا اليها نحوَ قولك اعجبنى ان قمتَ فأَنْ وما بعدها من الفعل فى موضعِ مرفوع بانّه الفاعل وتقول أكْرَهُ أنْ تقومَ والمعنى اكره قيامَك كذلك المصدر اذا كان مقدّرا بأَنْ والفعلِ كان له حكمُ الفعل من العمل وانّما اشتُرط ان يكون لفظ المصدر العامل متضمّنًا حروفَ الفعل ليدلّ على الفعل فلذلك تقول مُرورى بزيدٍ حسنٌ ومرورى بعمرٍو قبيحٌ ولو قلت وهو بعمرو قبيحٌ لم يجز لزوال حروف الفعل من لفظه ؛ وهذا المصدر يعمل على ثلثة اضرب اذا كان مفردًا منوّنًا واذا كان مضافًا واذا كان معرّفًا بالالف واللام فامّا الاوّل وهو ما كان منوّنًا فهو اقيسُ الضروب الثلاثة فى العمل وذلك من قِبَل ان المصدر انّما عمل لشَبَهه بالفعل والتنوينُ يدلّ على التنكير فهو فى المعنى موافقٌ لمعنى الفعل وإن كان فى اللفظ من زيادات الاسماء   وامّا المضاف فاعماله فى الجرّ بعد الاوّل لانّ الاضافة وإن كانت من خصائص الاسماء وبابُها التعريف والتخصيص وذلك ممّا لا يكون فى الافعال الّا ان الاضافة قد تقع منفصلةً فلا تفيد التعريفَ على حدّ وقوعها فى اسم الفاعل فلمّا كان التعريف قد يتخلّف عن الاضافة لم تكن الاضافة منافيةً لمعنى الفعل من كلّ وجه اذ قد توجَد غيرَ معرِّفة   وامّا ما عمل من المصادر وفيه الالف واللام فهو أضعفُها لانّ الالف واللام لا تكون فى اسماء الاجناس التى هى الاصول الّا معرِّفةً فلذلك ضعُف اعمالها وانّما قلنا فى اسماء الاجناس تحرّزًا من الأعلام فإنّ الالف واللام قد تدخلها لا لمعنى التعريف نحوَ الحَسَن والعَبّاس ونحوِ قوله   * باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسيرِها *   فمثال ما عمل من المصادر منوّنًا قولك اعجبنى ضربٌ زيدٌ عمرًا وان شئت قلت اعجبنى ضربٌ عمرًا زيدٌ فتُقدّم المفعول على الفاعل وذلك قليل فى الاستعمال   وانّما جاز ان تأتى بعد المصدر بالفاعل والمفعول ولم يجز ان تأتى بعد اسم الفاعل الّا بالمفعول وذلك من قِبَل ان المصدر غيرُ الفاعل والمفعول فلم تستغن بذكره عن ذكرهما وليس كذلك اسم الفاعل فانّه هو الفاعل فلم تحتج الى ذكره بعده فلذلك لم تجز اضافتُه الى الفاعل لانّ الشىء لا يضاف الى نفسه ؛ وجملةُ الامر ان الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستّة اوّلُها ان الالف واللام فى اسم الفاعل تفيد التعريف مع كونها بمعنَى الّذى والالف واللام فى المصدر تفيد التعريف لا غيرُ   الثانى ان اسم الفاعل يتحمّل الضميرَ كما يتحمّل الفعلُ لانه جارٍ عليه

والمصدر لا يتحمّل ضميرا لانه بمنزلة اسماء الاجناس والفاعل يكون معه منويّا مقدّرا غيرَ مستتر فيه الثالث ان المصدر يضاف الى الفاعل والمفعول واسمُ الفاعل لا يضاف الّا الى المفعول لا غيرُ وقد ذُكر الرابع ان المصدر يعمل فى الازمنة الثلاثة واسم الفاعل يعمل عمل الفعل فى الحال والاستقبال الخامس ان المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه سواءٌ كانت فيه الالف واللام او لم تكن واسم الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه اذا لم تكن فيه الالف واللام السادس ان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله والمصدر يعمل معتمدا وغير معتمد فمّا جاء مُعْمَلا من المصادر منوّنا قوله تعالى أَوْ اطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ فيتيمًا منصوب بالمصدر الذى هو اطعام والتقدير او اطعامٌ هو فيكون الفاعل مقدّرا محذوفا فإن صرّحت بالفعل كان الفاعل مستترا نحوَ قولك او أن أطعم يتيما ومن ذلك قول الشاعر

* فلولا رَجاءُ النَصْرِ منك ورَهْبَةٌ * عِقابَك قد صاروا لنا كالمَوارِدِ *

فأعمل رهبة فى عقابك ومن ذلك قول الاخر

* بضَرْبٍ بالسُيُوفِ رُؤُوسَ قومٍ * أَزَلْنا هامَهنّ على المَقِيلِ *

فنصب الرؤوس بضربٍ، وامّا اعماله وهو مضاف فانّه يضاف الى الفاعل والى المفعول لتعلّقه بكلّ واحد منهما فتعلّقه بالفاعل وقوعُه منه وتعلّقه بالمفعول وقوعه به واضافتُه الى الفاعل احسن لانّه له واضافتُه الى المفعول حسنة لانّه به اتّصل وفيه حَلَّ وذلك نحو قولك سَرَّنى ضَرْبُ زيدٍ عمرًا اذا اضفتَه الى الفاعل وضربُ زيدٍ عمرٌو اذا اضفته الى المفعول تخفض ما تضيفه اليه إن كان فاعلًا وإن كان مفعولا فإن اضفته الى الفاعل جررت الفاعلَ ونصبت المفعول واذا اضفته الى المفعول جررتَه ايضا ورفعت الفاعل وممّا جاء من ذلك مُعْمَلا وهو مضاف قوله تعالى وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ اضافه الى الفاعل ونصب الناس لانه مفعول ومنه قول الشاعر

* عَهْدِى بها الحَىَّ الجميعَ وفيهمِ * قَبْلَ التفرّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ *

اضاف العهد الى الياء وهو فى موضع الفاعل ونصب الحَىَّ لانه مفعول وعهدى مبتدأ وقوله وفيهم الى آخر البيت فى موضع الحال وقد سدّ مَسَدّ الخبر كقولك قيامُك ضاحكًا وضَرْبى زيدا قائمًا وقد يضاف الى الفاعل ولا يُؤْتَى له بمفعول وذلك نحوُ عجبت من ضربِ زيدٍ اى من أن ضَرَبَ زيدٌ او ضُرِبَ زيدٌ ان شئت قدّرته بما سُمّى فاعله وان شئت قدّرته بما لم يسمّ فاعله ومنه قوله تعالى وَهُمْ مِنْ بَعْدِ

غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ اى من بعدِ ان غُلِبُوا ومن اضافته الى المفعول قوله

* أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مُرْبِعٌ ومُصِيفُ * لعينَيْكَ من ماء الشُّؤُونِ وَكِيفُ *

والتقدير أَمِنْ أن رَسَمَ دارًا مربعٌ ومصيفٌ وقد يضاف الى المفعول من غير ذكر الفاعل نحوَ قوله تعالى لَا يَسْأَمُ ٱلْإِنْسَانُ مِنْ دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ والاصل من دعاء الخير هو والتقدير من ان يدعو الخيرَ ومثله قــوله تعالى لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ اى بسؤال نعجتك هو وحذف الفاعل للعلم به ودلالةِ الحال عليه لان المصدر لا يتحمّل ضميرا بخلاف الصفة فامّا قوله

* فلا تُكْثِرَا لَوْمِى فإنّ أخاكما * بِذِكْرَاهُ لَيْلَى العامريّةَ مُولَعُ *

ففى البيت مصدران احدهما اللوم والاخر الذِكْرَى فاللوم مصاف الى المفعول والمراد لا تكثر لومَكَ إيّاى والذكرى مصاف الى الفاعل وهو الهاء وليلى المفعول فى محلّ منصوب ۞ وامّا الضرب الثالث وهو اعمال المصدر وفيه الالف واللام فنحوُ قولك عجبت من الضرب زيدٌ عمرا اى من أن ضرب زيدٌ عمــرا ولا أَعلمُه جاء فى التنزيل فامّا قوله * ضعيفُ النِكَايةِ أَعْداءه الخ * انشده سيبويه غُفْلًا ولم يذكر شاعرَه والشاهد فيه نصب الاعداء بالنكاية لمنع الالف واللام الاضافةَ كمنع التنوين وبعضهم ينصبه بمصدر منكور منوّن محذوفٍ تقديره ضعيفُ النكايةِ نكايةً اعداءه وذلك لضُعْف اعمال المصدر وفيه الالف واللام يهجو رجلا يقول هو ضعيفٌ عن ان يَنْكَأَ اعداءه وجَبانٌ فلا يثبت لقِرْنه فيلجأ الى الفِرار ويخاله مُؤَخِّرا لأَجَله ۞ وامّا قول الاخر

* لقدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغيرة أنّنى * كررتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعا *

فهو فى الكتاب منسوب الى المرّار الأَسَدىّ ورواه بعضهم فى شعر مالك بن زُغْبةَ الباهلىّ وبعده

* وإنّى لَأَعْدِى الخَيْلَ تَعْثُرُ بالقَنَا * حِفاظًا على المَوْلَى الحَديدِ لِيُمْنَعَا *

وروايةُ البيت فى كتاب سيبويه لحقتُ مكانَ كررتُ والاحتجاج على روايةِ من روى كررت فيكون مسمع منصوبا بالضرب وامّا من روى لحقت يجوز ان يكون مسمع منصوبا به لا بالمصدر فلا يكون فيه حجّةٌ فان قيل ولا يكون ايضا فى رواية من روى كررت حجّةٌ لاحتمالِ ان يكون المراد كررت على مسمع فلم انكل عن ضربه بحذف الجارّ قيل لا يحسن ذلك لانّ حذف حرف الجرّ واعمال الفعل اللازم قبله بابُ ضرورة وطريقُه السَماع فلا يُحمَل عليه ما وُجِد عنه مندوحةٌ يقول قد علم اوّلُ مَن لقيتُ من المُغيرين انّى صرفتهم عن وجوههم هازمًا لهم ولحقتُ عَمِيدَهم فلم انكل عن ضربه بسيفى والنكولُ الرجوع عن

القِرْن جُبْنًا وكانت بنو ضُبَيْعَةَ قد أغارت على باهِلَةَ فلحقتْهم باهلةُ فهزمتْهم والمُغِيرة اسم فاعل من أغار وأُولاها بضمّ الهمزة وهي مُقدّمتها وهي تأنيث أَوّل، وقد تقدّم القول ان اعمال المصدر وفيه الالف واللام ضعيف ولذلك ذهب بعضهم الى انّك اذا قلت اردتُ الضرب زيدا فانّما تنصبه باضمار فعل لا بالضرب وبعضُهم يقدّره بمصدر ليس فيه الفٌ ولامٌ كانّه قال ضعيفُ النكاية نكايةً اعداءه والصوابُ انّه منصوب بالمصدر المذكور على ضُعْفه وذلك لان الالف واللام بمنزلة التنوين فعمل وفيه الالف واللام كما يعمل وفيه التنوين فاعرفه،

فصـــل ٣٤٠

قال صاحب الكتاب وبيت الكتاب

* قد كنتَ دايَنْتَ بها حَسّانَا * مَخافَةَ الافْلاسِ واللَّيّانَا *

انّما نُصب فيه المعطوفُ محمولا على محلِّ المعطوف عليه لانّه مفعولٌ كما حَمَلَ لَبيدٌ الصفةَ على محلّ الموصوف فى قوله * طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المظلومُ * اى كما يطلب المعقّبُ المظلومُ حقّه،

قال الشارح اذا عطفت على ما خُفض بالمصدر جاز لك فى المعطوف وجهان احدهما ان تحمله على اللفظ فتخفضه وهو الوجه والاخر ان تحمله على المعنى فإن كان المخفوض مفعولا فى المعنى نصبت المعطوف وإن كان فاعلا رفعته فتقول عجبت من ضربِ زيدٍ وعمرٍو وان شئت وعمرا فهو بمنزلة قولك هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا وانّما كان الوجه الجرّ لتشاكُل اللفظين واتّفاق المعنيين واذا حملته على المعنى كان مردودا على الاوّل فى معناه وليس مُشاكلا له فى لفظه واذا حصل اللفظُ والمعنى كان اجود من حصول المعنى وحدَه واذا نصبت قدّرت المصدر بالفعل كانّك قلت عجبت من ان ضرب او من ان يضرب ليتحقّق لفظُ الفاعل والمفعول فامّا قوله

* قد كنتَ دايَنْتَ بها حَسّانَا * مَخافَةَ الافْلاسِ واللَّيّانَا *
* يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقِيانا *

الشعر لزياد العَنْبَرىّ والشاهد فيه نصب اللّيّان بالعطف على المعنى وذلك كانّه قال وتخافُ الليّانَ ويجوز ان يكون معطوفا على مخافة والتقدير مخافةَ الافلاسِ ومخافةَ الليّانِ ثمّ حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وكذلك القيان هو منصوب على معنى الأصل لان المراد يحسن ان يبيع الاصلَ

والقيانَ والقَيْنَةُ الأَمَةُ مُغَنِّيَةً كانت او غيرَ مغنّية يريد انّه دايَنَ بها يعنى الإبل حسّانَ لانّه مَلِئٌ لا يُماطِل مخافةَ ان يُداينِ غيرَه ممّن ليس بمَلِء فيُماطِل لإفلاسه واللَّيّانُ مصدر بمعنى اللّىّ ومنه قوله عليه السلام لَىُّ الغَنِىّ ظُلْمٌ ۔ والنعت فى ذلك كالعطف فى جواز الحمل على اللفظ والمعنى تقول فيه عجبت من ضرب زيدٍ الظريفِ بالخفض على اللفظ والظريفُ بالرفع على المعنى ومنه قول لَبيد

* حتّى تَهَجَّرَ فى الرَّواح وهاجَه * طَلَبَ المعقِّب حَقَّهُ المظلومُ *

يصف عَيْرا يقول حتى تهجّر فى الرواح اى سار فى الهاجرة وهاجه يعنى أثاره اى العيرَ وطلب منصوب على المصدر بما دلّ عليه المعنى اى طَلَبَ الماءَ طَلَبًا مثلَ طلبِ المعقّب حقّه المظلوم ثمّ حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه والمعقِّب الممطول بدَيْنه قيل له ذلك لانه يتبع عَقِبَ المَدين والمظلوم نعتٌ له على المعنى ولو خفض لكان اجود لو ساعدت القافيةُ ۔

فصـــل ٣٤٢

قال صاحب الكتاب ويعمل ماضياً كان او مستقبَلا تقول أعجبنى ضربٌ زيدا امسِ وأُريد إكرامَ عمرٍو اخاه غدا ۔

قال الشارح يشير بذلك الى الفرق بين اسم الفاعل والمصدر فى العمل وذلك لانّ اسم الفاعل لا يعمل الّا اذا كان للحال او الاستقبال نحوَ قولك هذا ضاربٌ زيدا غدًا ومُكْرِمٌ عمرًا الساعةَ ولا يعمل بمعنى المضىّ بل يكون مضافا الى ما بعده نحوَ هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وسيأتى الكلام عليه مستوفًى وامّا المصدر فانّه يعمل على كلّ حال سواءٌ كان ماضياً او حاضرًا او مستقبَلًا والعلّة فى ذلك ان اسم الفاعل انّما عمل لجَرَيانه على الفعل المضارع فى حركاته وسَكَناته وعددِ حروفه على ما سيوضَح فامّا اذا كان بمعنى الماضى فانّه لا مشابهةَ بينه وبين الفعل الماضى الا ترى انّ ضَرَبَ ثلثةُ احرف كلّها متحرّكة وضارِبٌ اربعةُ احرف الثانى منها ساكنٌ فلذلك لم يعمل اذا كان بمعنى الماضى وامّا المصدر فانّه لم يكن عمله لما ذكرناه فى اسم الفاعل وانّما كان عمله لما فيه من حروف الفعل وتقديره بأنْ وما بعده من الفعل وهذا المعنى موجود فى كلّ الأزمنة فالمقتضى لعمل المصدر موجودٌ سواءٌ كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال وليس اسم الفاعل كذلك فاعرف الفرق بينهما ان شاء الله تعالى ۔

فصــــل ٣٤٢

قال صاحب الكتاب ولا يتقدّم عليه معمولُه فلا يقال زيدا ضربُك خيرٌ له كما لا يقال زيــدا أن تضربَ خيرٌ له ،

قال الشارح قد تقدّم القول ان المصدر موصول ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدّرا بأَنْ والفعلِ وأَنْ موصولةٌ كالّذى فلذلك لا يتقدّم عليه ما كان من صلته لانّه من تمامه بمنزلة الياء والدال من زيد بخلاف اسمِ الفاعل فانّه يجوز تقديم معموله عليه لانه ليس موصولا ولم يكن مقدّرا بأن الّا ان يكون فيه الالف واللام نحوَ الضارب فانّه لا يجوز تقديمُ شىء من معموله عليه لان الالف واللام موصولة كالّذى فعلى هذا لا تقول زيدًا ضربك خيرٌ له فيكون الضرب مبتدأ وهو مضاف الى الفاعل وزيد مفعول وخير له الخبر فاذا قدّمت زيدا على المصدر وهو من صلته اذ كان معمولا له بطلــت المسئلةُ وتقول أعجبَ زيدا ركوبُ الدابّةِ عمرٌو والمراد اعجب زيدا ان ركب الدابّةَ عمرٌو فزيد منصوب باعجب فهو خارج من الصلة وأن وما بعدها فى موضع مرفوع بانّه فاعلُ اعجب والدابّة وعمرو وركب من صلةِ أَنْ فلا يجوز تقديم شىء منه على أَنْ ولا على المصدر ايضا لانه مقدّرٌ بأن وكذلك لا يُفْصَل بين المصدر وما عمل فيه بأجنبىّ والمراد بقولنا اجنبىّ ان لا يكون للمصدر فيه عملٌ فلو قلت أعجب ركوبُ الدابّة زيدا عمرٌو لم يجز لان زيدا اجنبىّ من المصدر الذى هو الركوب اذ لم يكن فيه تعلّقٌ وقد فصلت به بين المصدر وما عمل فيه وهو عمرو وتقول اعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا اليومَ عند جعفر ان جعلت الظرفَيْن متعلّقين بالمصدر لم يجز ان تُقدّمهما عليه وان جعلت اليوم متعلّقا باعجبنى وجعلت ظرف المكان متعلّقا بالمصدر لم يجز ذلك لانّك قد فصلت بين الصلة والموصول باجنبىّ منهما فان جعلت الظرفين متعلّقين بالمصدر جاز تقديمُ ايّهما شئت على صاحبه لانّهما جميعًا من الصلة ولا يجوز تقديمهما على المصدر لانّهما من صلته فلو علّقتَهما جميعا باعجب جاز تقديمهما على المصدر وعلى الفعل ايضا لانّهما ليسا من المصدر فى شىء فاعرف ذلك وقِسْ عليه ما كان مثله تُصِبْ ان شاء الله تع ،

اسم الفاعل

فصــــل ٣٤٣

قال صاحب الكتاب هو ما يجرى على يَفْعَلُ من فعله كضارِب ومُكْرِم ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج ومُدَحْرِج

ويعمل عَمَلَ الفعل فى التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كقولك زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرا وهو عمرا مُكْرِمٌ وهو ضاربُ زيدٍ وعمرا اى وضاربٌ عمرا ؏

قال الشارح اعلم ان اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل هو الجارى مجرى الفعل فى اللفظ والمعنى امّا اللفظ فلانّه جارٍ عليه فى حركاته وسكناته ويطّرد فيه وذلك نحو ضاربٍ ومُكْرِم ومنطلِق ومستخرِج ومُدَحْرِج كلّه جارٍ على فعله الذى هو يضرِب ويُكْرِم وينطلِق ويستخرِج ويُدَحْرِج فاذا اريد به ما انت فيه وهو الحال او الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى مجراه وحُمل عليه فى العمل كما حُمل فعلُ المضارع على الاسم فى الاعراب لِما بينهما من المُشاكلة فاسم الفاعل اذا اريد به الحال او الاستقبال يعمل عمل الفعل اذا كان منوّنا او فيه الالف واللام لانّ التنوين مانعٌ من الاضافة والالف واللام تُعاقِب الاضافة فتقول مع التنوين زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا غدًا فزيدٌ مبتدأٌ وضارب الخبر وغلامه مرتفع به ارتفاعَ الفاعل وعمرا منصوب على انّه مفعول لانّه جارٍ مجرى يضرب غلامُه عمرا وتقول هذا الضارب زيدا ففى الضارب ضميرٌ يرجع الى مدلول الالف واللام لانّها تدلّ على الذى ولذلك كانت موصولة وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفًا واذا زال التنوين عاقَبَتْه الاضافةُ والمعنى معنى ثبات التنوين ولذلك لا يكون الّا نكرة قال الله تعالى هَدْيًا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ فلو لم يُرد به التنوين لم يكن صفةً لهَدْى وهو نكرة ومن ذلك قوله تعالى هٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا وصف عارضا وهو نكرة بقوله ممطرنا ومنه قوله تعالى انْ كُلُّ مَنْ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ الّا آتِى ٱلرَّحْمٰنِ عَبْدًا وكُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ ٱلْمَوْتِ وانّما قلنا ان التنوين مرادٌ لانّه لو لم يكن مرادا لكان معرفة ولو كان معرفة لكنت قد اخبرت عن النكرة بالمعرفة وذلك قلبُ القاعدة فالتقديرُ الّا آتٍ الرحمنَ عبدا وكلُّ نفسٍ ذائقةٌ الموتَ والتنوين هو الاصل والاضافة دخلت تخفيفًا ولو لم يكن التنوين هو الاصل لَما جاز دخول التنوين لانّه ثقيل وممّا يدلّ على ارادة التنوين وانفصاله ممّا اضيف اليه انّك قد تجمع بين الاضافة والالف واللام فتقول هذا الضارب الرجلِ والضاربا زيدٍ ولا تقول الغلام الرجلِ ولا الغلاما زيدٍ وان كان التنوين مرادا حكمًا وهو الاصل كانت الاضافة منفصلة وكان المخفوض منصوبا فى الحكم لانّه مفعول وذلك ان اسم الفاعل لا يضاف الّا الى المفعول ولا يضاف الى الفاعل كالمصدر فلا تقول هذا ضاربُ زيدٍ والضارب هو زيد لانّ الاسم لا يضاف الى نفسه ؏ وقوله يعمل عمل الفعل فى التقديم والتأخير والإظهار والإضمار اشارة الى قوّة عمل اسم الفاعل لقوّة مُشابَهته للفعل من الجهات التى ذكرناها فمثال إعماله مقدّما هذا ضاربٌ زيدا فهذا مبتدأ وضارب الخبر وزيد

منصوب بضارب وقد تقدّم الكلام عليه ومثاله مؤخّرا هو عمرا مكرمٌ فامّا اعماله مضمرا فقد فسّره بقوله هو ضاربُ زيدٍ وعمرا بمعنَى انّك اذا عطفته على المخفوض كان بتقديرِ ناصبٍ فبعضهم يقدّره فعلًا اى ويضرب عمرا لان اسم الفاعل فى معنى الفعل وبعضهم يقدّره اسمَ فاعل منوّنًا يكون الظاهر دليلا عليه والحقّ ان انتصاب المعطوف على معنى الاوّل لانّه مفعول والتنوين مراد فهو كقول الشاعر فى المصدر * مَخافةَ الافلاسِ واللّيّانا * واذا كان فى اللفظ ما ينصبه لم تحتج الى تقديرِ محذوف ولذلك مثّله سيبويه بقوله

* جِئْنى بمِثْلِ بنى بَدْرٍ لِقَوْمهمِ * او مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بنِ سَيّارِ *

قال لانّ جئْنى فى معنَى هاتِ فحمل النصب على معناه والنصبُ فى الاوّل اقوى لان اسم الفاعل اصله التنوين والنصب وجئْنى اصله الجرّ لانّه لا يتعدّى الّا بالباء وقد تقدّم الكلام عليه وينبغى ان يكون اعماله مضمرا فى نحو قولك أزيدا انت ضاربُه لمّا اشتغل اسم الفاعل عن مفعوله الذى هو زيد بضميره لم يعمل فيه وكان العامل مقدّرا دلّ عليه الظاهر كانّك قلت أضاربٌ زيدا انت ضاربُه ومثله أَعمرًا أنت مكرِمٌ اخاه والتقدير امكرمٌ عمرا انت مكرمٌ اخاه فان قيل الهاء فى زيدا انت ضاربُه فى موضع خفض فكيف تنصب ما ضميرُه مجرور قيل لمّا كان هذا الضمير المجرور فى حكم المنصوب من حيث كان التنوين مرادا وضاربٌ فى معنى الفعل صار كقولك أزيدا مررتَ به الضميرُ مجرورٌ وهو فى الحكم منصوب ٭

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وأجروا اسمَ الفاعل اذا ارادوا ان يُبالِغوا فى الامر مُجْراه اذا كان على بناء فاعِل يريد نحوَ شرّاب وضَروب ومِنْحار وأنشد للقُلاخ * أَخَا الحَرْبِ لَبّاسًا اليها جِلالَها * ولَيْسَ بِوَلّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلا * وقال ابو طالب * ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها * وحكى عن العرب إنّه لَمِنْحارٌ بَوائكَها واما العَسَلَ فأنا شرّابٌ وانشد * كريمٌ رؤوسَ الدارِعينَ ضَروبُ * وجوّز هذا ضَروبٌ رُؤُسَ الرِجالِ وسُوقَ الإبِلِ ٭

قال الشارح قد ذكرنا ان اسم الفاعل اذا اريد به الحال او الاستقبال انّما أُعمِل عمل الفعل المضارع لجَرَيانه عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه وقد اجروا ضَرْبًا من اسماء الفاعلين ممّا فيه معنى المبالغة مَجرى الفعل الذى فيه معنى المبالغة فى العمل وان لم يكن جاريا عليه فى اللفظ فقالوا زيدٌ ضَرّابٌ عُبيدَه وقتّالٌ أعداءَه كما قالوا زيدٌ يُضرِّب عبيدَه ويُقتِّل اعداءَه اذا كثُر ذلك منه وكان ضرّاب وقتّال بمنزلة ضارِبٍ وقاتلٍ كما كان يضرّب ويقتّل بالتشديد بمنزلة يَضْرِب ويَقْتُل من غير تشديد لانّه يريد

به ما اراد بفاعلٍ من إيقاع الفعل الّا انّ فيه إخبارا بزيادة مبالغة وتلك الاسماء فَعُولٌ وفَعّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِلٌ وفَعِيلٌ فجميعُ هذه الاسماء تعمل عمل فاعلٍ وحكمُها فى العمل حكم فاعلٍ من التقديم والتأخير والاظهار والاضمار فتقول هذا ضَرُوبٌ زيدا كما تقول هذا ضاربٌ زيدا وضَرّابٌ عمرا ومِنْحارٌ إبلَه وحَذِرٌ عدوَّه ورَحِيمٌ أباه والتقديم فى ذلك كلّه والاضمار جائزٌ كما كان فى فاعلٍ وتقول هو ضَرُوبُ زيدٍ وعمرا وان شئت وعمرٍو كما فعلت فى ضاربٍ وتقول أزيدا انت ضَرُوبُه كما تقول ازيدا انت ضاربُه فأمّا قوله

* أخا الحَرْبِ لَبّاسًا اليها جِلالَها * وليس بوَلّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلَا *

فان البيت للقُلاخ بن حَزْن التميمىّ والشاهد فيه نصب الجلال بلَبّاس ولَبّاس تكثير لابِسٍ يصف رجلا بالشجاعة والمراد بالجلال الدُروع وما يُلْبَس للحرب جعلها جلالا والوَلّاجُ الكثيرُ الولوج وأراد بالخوالف البيوت وهو جمع خالفةٍ وأصلها الشقّة تكون فى اسفل البيت والاعقل الذى يصطرب رِجْلاه من الفَزَع قال سيبويه وسمعنا من يقول أمّا العَسَلَ فأنا شَرّابٌ فنصب العسل بشرّاب كما تقول امّا العسلَ فأنا شاربٌ فهو شاهد على الاعمال وجواز التقديم وامّا قوله

* ضَرُوبٌ بنَصْلِ السيف سُوقَ سِمانِها * اذا عَدِمُوا زادًا فإنّك عاقِرُ *

البيت لابى طالب بن عبد المُطّلب والشاهد فيه اعمال فَعُول كاعمال فاعل فنصب سوق سمانها بضروب كما تنصبه بضارب يرثى ابا أُمَيّةَ بن المُغِيرَة بن عبد الله ويصفه بالكرم والمراد ان يعقِر الابل السمان للأضياف عند عدم الزاد وشدّة السنة ومثله قول الاخر

* بَكَيْتُ اخا اللَأْوآءِ يُحْمَدُ يومه * كريمٌ رُؤُوسَ الدارِعِينَ ضَرُوبُ *

البيت لابى طالب والشاهد فيه اعمال فعول كفاعل وفيه دلالةٌ على جواز تقديم معموله عليه لان المراد ضروب رؤوسَ الدارعين ثمّ قُدّم وحكى سيبويه عن العرب إنّه لَمِنْحارٌ بَوائِكَها نصب البوائك بمنحار وهذا نصٌّ على اعمال مِفْعال والبوائك جمع بائكةٍ وهى السمينة الفَتِيّة قال الكسائىّ باكت الناقة تبوك اذا سمنت وقد انشد سيبويه فى اعمال فَعِل

* حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ * ما ليس مُنْجِيَهُ من الأَقْدار *

نصب الامور بحَذِر لانّه تكثيرُ حاذرٍ يعمل عملَ الفعل لانّه فى معناه وانّما غُيّر عن بناءه للتكثير ومنه قول ابن أحمر

* او مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ * بِسَراتِه نَدَبٌ لها وكُلُومُ *

الشاهد فيه نصب عضادة بشنج وهو تكثير شانج وشانجٌ فى معنى مُلازِم وفعلُه شنجته كلزمته وانشد فى اعمال فَعِيلٍ لساعدةَ بن جُؤَيَّةَ

* حتّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ * باتتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لم يَنَمِ *

والشاهد فيه نصب الموهن بكليل لانّه بمعنى مُكِلٍّ او كالٍّ وانّما غيّره للتكثير والمبالغة وخالف سيبويه اكثرُ النحويين فى بناءيْن من هذه المُثُل الخمسة وهما فَعِلٌ وفَعِيلٌ قالوا لان فعلا وفعيلا بناءان موضوعان للذات والهيئة التى يكون الانسان عليها لا لأن يجريا مجرى الفعل فهما كقولك رجل كريم وظريف ورجل نَجِلٌ ولَقِنٌ اذا كان ذلك كالطبيعة وحملوا ما احتجّ به من الابيات على غيرِ ما ذكره فامّا البيت الاوّل فقالوا لم يصحّ عن العرب ورُوى عن المازنى انّ اللاحقىّ قال سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدّى فَعِلٍ فعملتُ له هذا البيتَ ويروى ايضا ان البيت لابن المقفّع واما البيت الثانى * او مسحل شنج عضادة سمحج * فهو للَبِيد فقالوا انتصاب عضادة سمحج على الظرف لا على المفعول ومعنى عضادة سمحج قوائمُها وشنجٌ لازم ومسحل هو العَيْر وسمحجٌ الأَتان كانّه قال او عَيْرٌ لازمٌ يَمْنَةَ اتان او يَسْرَةَ اتان فيكون المراد بالعضادة الناحية واما البيت الثالث وهو * حتى شآها كليل موهنا عمل * فقالوا هو البرق الضعيف ومنه قولهم رجلٌ كَلِيلٌ اذا كان مُعْيِيًا من كَلَّ يَكِلُّ فهو فعل غير متعدّ الا ترى انّه لا يقال كَلَّ زيدٌ عمرا والمَوْهِن الساعة من الليل فهو لا ينتصب فى غير الظرف واذا كان انتصابه على الظرف لم يكن فيه حجّةٌ والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو القياس لان صفات المبالغة اذا كانت معدولة جاز ان تتعدّى فمن ذلك فَعُولٌ ومِفْعالٌ وفَعّالٌ فهكذا سبيلُ فَعِيلٍ اذا كان معدولا كقولك رَحِيم من راحم وعليم من عالم فيجوز زيدٌ رحيمٌ عمرًا كما تقول راحمٌ عمرًا لانه معدول عنه هذا مع السماع فامّا قولهم عن البيت الاوّل وهو * حَذِرٌ امورا الخ * فانّ سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقةٌ لا سبيلَ الى رَدِّ ما رواه وامّا البيت الثانى فانّ ما ذهب اليه سيبويه هو الظاهر وما ذكروه تأويلٌ وذلك ان شنجًا فى المعنى لازمٌ والمراد بالعضادة القوائم وليست ظرفا فالمراد انّه لازمٌ عضادةَ سمحج وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرّحا به فى قول الاخر

* قالت سُلَيْمَى لَسْتَ بالحادى المُدِلّ * ما لك لا تَلْزَمُ أَعْضادَ الابِلْ *

فاعضاد هنا بمعنى عضادة سمحج وقد نصبها بتلزم وشنج فى معنى ذلك على انّه قد جاء

لزيد الخيل

* أتاني انّهم مَزِقُونَ عِرْضِي * جِحاشُ ٱلكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيدُ *

قال مزقون عرضى كما ترى فأجراه مجرى مُمَزِّقين وهذا لا يحتمل غيرَ هذا التأويل وعليه معنى الشعر لانّه وصف المِسْحَل وهو عَيْر الوحش بالنَشاط والهِياج وشبّه ناقته به فى هذا الحال ولو كان المعنى على التفسير الاخر لقصر فى وصْف ناقته وامّا البيت الثالث فانّ كليلا بمعنى مُكِلّ وانّما غُيِّر عنه للتكثير وفَعِيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ كثيرٌ قالوا عَذابٌ أَلِيمٌ بمعنى مُؤْلِمٍ وداعٍ سَمِيعٌ بمعنى مُسْمِعٍ قال عمرو بن معدى كرب * أَمِنْ رَيْحانَةَ الداعِي السَمِيعُ * اى المُسْمِع والمراد انّه يصف وحشيًّا وانّها نظرت الى برق مستمطر دالّ الى الغَيْث يُكِلّ المَوْهِنَ بدَوِيّه وتَوالى لَمَعاته كما يقال أتعبتَ ليلتَك اى سرتَ فيها سيرًا مُتْعِبًا والمَوْهِن وقتٌ من الليل فشآها ذلك البرقُ اى شاقها وأزعجها فباتت طَرِبَةً اليه منقلبةً نحوه وهذا واضح

فصل ٣٤٤

قال صاحب الكتاب وما ثُنّى من ذلك وجُمع مصحّحا او مكسّرا يعمل عَمَلَ المفرد كقولك هما ضاربان زيدا وهم ضاربون عمرا وهم قُطّانُ مَكّةَ وهنّ حَواجُّ بيتَ اللّه و * عَواقِدُ حُبُكَ النِطاقِ * وقال العَجّاج * أَوالِفًا مَكّةَ من وُرْقِ الحَمِى * وقال طَرَفَةُ

* ثُمّ زادُوا أنّهم فى قَوْمِهِمْ * غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرْ *

وقال الكُمَيْت

* شُمٌّ مَهاوِينَ أَبْدانَ الجَزورِ مَخا * مِيصَ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ *

قال الشارح قد تقدّم ان اسم الفاعل محمول على الفعل فى العمل لكن اسم الفاعل يثنّى ويجمع على حسبِ ما يكون له من الفعل فتكون تثنيةُ اسم الفاعل وجمعُه جاريًا مجرى الفعل وأَوْلى الجموع بذلك الجمعُ السالم لانّه يسلَم فيه لفظُ واحده فتكون طريقته طريقةَ الواحد والواحدُ جارٍ مجرى الفعل على ما ذكرناه وزيادةُ التثنية والجمع تجرى مجرى الزيادتَيْن اللاحقتين للفعل فتقول هذان ضاربان زيدا كما تقول يضربان زيدا وهم ضاربون زيدا كما تقول يضربون زيدا ويجوز تقديم منصوبهما عليهما كما كان كذلك فى الواحد تقول هذان زيدا ضاربان وهؤلاء زيدا ضاربون ثمّ اجروا الجمع المكسّر

مجرى الجمع السالم اذ كانا جميعًا جمعَيْن وإن كان التكسير فى الصفات قليلا فقالوا الزيدون ضُرّابٌ عمرا والزيدون عمرا ضُرّابٌ والهِنْداتُ ضوارِبُ عمرا وعمرا ضوارِبُ وقد كثُر ذلك فى فواعِلَ لاطّراده فى جمع فاعِلَةَ اطّرادَ جمع السلامة فيه قال ابو كَبِير الهُذَلىّ

* ممّن حَمَلْنَ به وهنّ عواقِدٌ * حُبُكَ النِطاقِ فشبَّ غيرَ مُهَبَّلِ *

صرف عواقد ضرورةً ونصب به حبك وعواقدُ جمع عاقدة يريد ان امّه حملت به مُكْرَهَةً والعربُ تزعم ان المرأة اذا وُطِئت مكرهةً جاء الولدُ نجيبًا فامّا ما انشده من قوله * أَوالِفًا مَكّةَ من وُرْقِ الحَمِى * فالشعر للعجّاج وأوالِفُ جمع آلِفَةٍ وصرفه ضرورةً وصف حَمامَ مكّةَ بانّها قد أَلِفتْ مكّةَ لأَمْنها فيها ويروى قواطِنًا وهو جمع قاطنة وهى المُقيمة الساكنة والوُرْق جمع وَرْقاء وهى التى لونها الى الغُبْرة نحوُ الخُضْرة ويريد بالحَمِى الحَمامَ وانّما حَذَفَ ويحتمل ذلك امرين احدهما ان يكون حذف الميم على حدّ الترخيم فى غيرِ النداء ضرورةً ثمّ أَبدل من الالف ياء كما أُبدل من الياء الف فى نحو مَدارٍ ومَحارٍ الامر الثانى ان يكون حذف الالف تخفيفًا لزيادتها فاجتمع الميمان فأبدل من الثانية ياء لكراهية التضعيف على حدّ الابدال فى تَظَنَّيْتُ والاصل تَظَنَّنْتُ وفى قوله * أَيْمَا الى جَنّةٍ أَيْمَا الى النار * ومن ذلك قولهم هنّ حَواجُّ بيتَ الله جمع حاجّة وفيه نيّة التنوين وانّما سقط لانّه لا ينصرف فكان ما فيه من أسبابِ منعِ الصرف بمنزلة التنوين فلذلك نصب ما بعدها كانّك قلت حَواجٌّ بيتَ الله ويجوز حواجُّ بيتِ الله بالخفض ويُنْوَى سقوط التنوين للاضافة لا لمنع الصرف وقالوا قُطّانٌ مكّةَ حملوا فُعّالًا على فَواعِلَ لانّهما جميعا جمعُ فاعلٍ وإن كان الاوّل اكثرَ وقد اعملوا جمعَ ما اريد به المبالغة والتكثير كما اعملوا واحده وكما اجروا فَواعِلَ مجرى فاعلٍ فقالوا هم غُفُرٌ ذَنْبَ الجُناة ومَهاوِينُ الأَعداء اى يغفرون ذنبَ الجناة ويُهينون اعداءهم فامّا قوله * ثمّ زادوا انّهم الخ * ويروى فُجُر بالجيم البيتُ لطَرَفَةَ والشاهد فيه انّهم اجروا جمع فَعُولٍ وما كان للمبالغة فى باب المتعدّى مجرى جمع فاعل فى التعدّى فغُفُرٌ جمع غَفُورٍ وقد عدّوه الى ذنبهم كما عدّوا غفورا نفسَه مدح قومَه بانّ لهم فضلًا فى الناس وزيادةً عليهم وانّهم يغفرون ذنب المُذْنِب اليهم ولا يفخرون بذلك سَتْرًا لمعروفهم ومن روى غيرُ فُجُرٍ بالجيم فالمراد انّهم يَعِفّون عن الفواحش والروايةُ الاولى اصحّ وامّا قوله

* شمّ مهاوين أبدانَ الجزورِ الخ * البيت للكُمَيْت والشاهد فيه نصب ابدان الجزور بقوله مَهاوِينُ وهو جمع مِهْوانٍ ومِهْوانٌ تكثير مُهِينٍ كما كان مِنْحارٌ تكثير ناحرٍ فعمل الجمع عملَ واحده كما

كان اسم الفاعل كذلك وصف قومًا بالعزّ والأَنَفَة وكنى عن ذلك بالشَمَم وهو ارتفاعُ الأَنْف كما يقال للعزيز شامخُ الأَنْفِ والأَبْدان جمع بَدَنَة وهى الناقة المتّخذة للنحر يريد انّهم يهينون الابلَ فينحرونها للأضياف وقوله خماميص العَشيّاتِ المراد انّهم يجوعون فى العَشايا لانّهم يؤخّرون عَشاءهم رَغْبَةً فى حضورِ ضَيْف والخُورُ الضعفآء والقَزَمُ الأَرذال من الناس ولا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّــث لانّ اصله المصدر،

فصـــل ٣٤٥

قال صاحب الكتاب ويُشترط فى إعمال اسم الفاعل أن يكون فى معنى الحال او الاستقبال فلا يقال زيدٌ ضاربٌ عمرا امسِ ولا وَحْشِىٌّ قاتلٌ حَمْزَةَ يومَ أُحُدٍ بل يُستعمل ذلك على الاضافة الّا اذا أُريـدت حكايةُ الحال الماضية كقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ او أُدخلت عليه الالف واللام كقولك الضاربُ زيدا امس،

قال الشارح اعلم ان اسم الفاعل يجىء على ثلثة اضرب للماضى وللحال وللاستقبال كما ان الفعل كذلك الّا ان الفعل تختلف صيغتُه للزمان وتتّفق فى اسم الفاعل لان الفعل بابه التصرّف والاسماء بابها الجمودُ وعدمُ الاختلاف وانّما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال او الاستقبال نحوُ هذا ضاربٌ زيدا غدا ومكرمٌ خالدا الساعةَ لانّه على لفظ المضارع اذ كان جاريا عليه فى حركاته وسكناته وعددِ حروفه وهو فى معناه فلمّا اجتمع فيه ما ذُكر عمل عملَه فامّا اذا كان بمعنى الماضى فانّك لا تُعْمِله اذ لا مضارعةَ بينه وبين الماضى الا ترى انّ ضاربا ليس على عددِ ضَرَبَ ولا مثلَه فى حركاته وسكناته فلذلك لا تقول زيدٌ ضاربٌ عمرا امس ولا وَحْشِىٌّ قاتلٌ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ وهذا وحشىٌّ نوبىٌّ من سُودانِ مكّة يُكْنَى ابا دَسِمَةَ وهو مَوْلَى طُعَيْمَةَ بن عَدِىّ وقيل مولى جُبَيْر بن مُطْعِم فلا تنصب بقاتل هنا لانّه فى معنى قَتَلَ ولا بضارب لانّه فى معنى ضرب وقد بيّنتُ انّه لا مضارعةَ بين الماضى واسم الفاعل اذا كان فى معناه فلمّا لم يكن بينهما مضارعةٌ ما بينه وبين الفعل اذا اريد به الحال او الاستقبال لم يُعْمِلوه عملَه بل يكون مضافا الى ما بعده بحكم الاسميّة فتقول هذا ضاربُ زيدٍ امسِ ووحشىٌّ قاتلُ حمزةَ يومَ احد بالاضافة ولا يجوز تنوينه والنصب به فهو كقولك هذا غلامُ زيدٍ ولا يجوز غلامٌ زيدا بالتنوين وإعماله فيما بعده ولا أن تجمع فيه بين الالف واللام والاضافة فتقول هذا الضاربُ الرجلِ امس كما

تقول اذا اردت الحال او الاستقبال كما لا تقول الغلامُ الرجلِ وتقول هؤلاء حَواجُّ بيتِ الله امس بالخفض لا غير وتقول مررت برجلٍ ضارباه الزيدان كما تقول أخواه الزيدان وذهب الكسائىّ من الكوفيين الى جواز اعمال اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى وأن يقال هذا ضاربٌ زيدًا امس واحتجّ بأمورٍ منها قوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ فاعمل باسط فى الذراعين وهو ماضٍ ومن ذلك ما حكاه عن العرب هذا مارٌّ بزيدٍ امس فأعملوه فى الجارّ والمجرور ومن ذلك قولهم هذا مُعْطِى زيدٍ درهمًا امس ومن ذلك قوله سبحانه فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ ٱللَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ومن ذلك هذا الضاربُ زيدًا امس تُعْمِله اذا كان فيه الالف واللام لا محالة والجوابُ امّا الآية الاولى وهى قوله تعالى وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد فحكايةُ حال ماضية كقوله وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ثمّ قال هَٰذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ والاشارة بهذا انّما يقع الى حاضرٍ ولم يكن ذلك حاضرا وقتَ الخبر عنه وامّا قولهم هذا مارٌّ بزيدٍ امس فانّما اعمله فى الجارّ والمجرور ولم يعمله فى مفعول صريحٍ والجارُّ والمجرور يجرى مجرى الظرف والظروفُ يعمل فيها روائحُ الافعال وامّا ما فيه الالف واللام من نحوِ هذا الضارب زيدا امس فانّما عمل لانّ الالف واللام فيه بمعنى ٱلّذى واسمِ الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل فلمّا كان فى مذهب الفعل عمل عمله فهو اسمٌ لفظًا وفعلٌ معنًى وانّما حُوّل لفظ الفعل فيه الى الاسم لان الالف واللام لا يجوز دخولُهما على لفظ الفعل فكان الذى اوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ ومعنى الفعل باقٍ على حاله وكان الاخفش يزعم ان المنصوب فى قولك هذا الضارب زيدا اذا كان ماضيا انّما ينتصب كما ينتصب هذا الحسنُ الوجهَ على التشبيه بالمفعول وليس على المفعول الصريح والمذهب الاوّل وعليه سيبويه ولذلك استثناه صاحب الكتاب فقال الّا اذا اردت حكاية الحال او ادخلت عليه الالف واللام لانّه اذا اريد حكاية الحال كان فى حكم الحال ولذلك يأتى بلفظ الحال واذا كان فيه الالف واللام كان فى معنى الفعل اذ كان فى معنى الصلة وامّا ما يتعدّى الى مفعولَيْن من نحوِ هذا مُعْطِى زيدٍ درهمًا فانّ كثيرا من النحويين يزعمون ان الثانى ينتصب باضمارِ فعل تقديرُه هذا معطِى زيدٍ أعطاه درهمًا وليس بالحسن الا ترى انّ ممّا يتعدّى الى مفعولين ما لا يجوز ان يُذْكر احدهما دون الاخر وأنت تقول هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا امس فلو كان الثانى ينتصب باضمار فعل لكنت فى الاوّل مقتصرا على مفعول واحد وهو ما اضيف اليه اسمُ الفاعل وذلك لا يجوز والجيّدُ ان يكون منصوبا بهذا الاسم وذلك لان الفعل الماضى فيه بعضُ المضارعة على

ما سيُذْكَر فى موضعه ولذلك بُنى على حركة فكما مُيّز الفعل الماضى بتلك المضارعة بأن بنى على حركة كذلك أُعمل الاسم الذى فى معناه عملًا دون عمل الاسم الجارى على الفعل المضارع فكما اعطوا الفعل الماضى حظًّا بالشَبَه وهو بناؤه على حركة كذلك اعطوا الاسم الذى فى معناه حظًّا من العمل وذلك بأن اعملوه فى المفعول الثانى لمّا لم تمكن الاضافة اليه لانّه لا يضاف الى اسمين فاضيف الى الاسم الذى يليه وصارت اضافته اليه بمنزلة التنوين له فعمل فى الثانى بحكم انّه فى معنى الفعل وأنّه كالمنوّن وامّا قوله تعالى فالقُ الإصباحِ وجاعلُ الليلِ سَكَنًا فانّ اكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيًا لان الفلق والجعل قد كانا فعلى هذا يكون نصبُ سكنا وما بعده باضمارِ فعل على القول الاوّل وبالفعل المذكور على الثانى تجز الاضافةُ بينهما وكان ابو سَعيد السيرافىّ يجيز ان يكون ذلك للحال والاستقبال لان ذلك كلّ يوم يحدث وعلى هذا يكون سكنا منصوبا بالفعل المذكور والاسمُ الاوّل فى معنًى منصوب ويكون الشمس والقمر معطوفا على المعنى كما قلنا فى هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا غدًا وهذا القولُ يُضعّفه قوله والشمس والقمر حسبانا لانه ماضٍ قد كان لا محالة لا يتجدّد كلّ يوم فاعرفه،

فصـــل ٣٤٩

قال صاحب الكتاب ويُشترط اعتماده على مبتدا او موصوف او ذى حالٍ او حرف استفهام او حرف نفى كقولك زيدٌ منطلقٌ غلامُه وهذا رجلٌ بارعٌ أَدَبُه وجاءنى زيدٌ راكبًا حمارا وأَقائمٌ أَخواك وما ذاهبٌ غلاماك فإن قلتَ بارعٌ ادبُه من غيرِ ان تَعْمِدَه بشىء وزعمتَ انّك رفعتَ به الظاهرَ كُذّبتَ بامتناعِ قائمٌ اخواك،

قال الشارح قد تقدّم القول بانّ اصل العمل انّما هو للافعال كما ان اصل الاعراب انّما هو للاسماء واسمُ الفاعل محمول على الفعل المضارع فى العمل للمشابهة التى ذكرناها كما ان المضارع محمول عليه فى الاعراب واذ عُلم ذلك فليُعْلَمْ ان الفروع ابدًا تنحطّ عن درجات الاصول فلمّا كانت اسماء الفاعلين فروعا على الافعال كانت اضعف منها فى العمل والذى يؤيّد عندك ذلك انّك تقول زيدٌ ضاربٌ عمرا وزيدٌ ضاربٌ لعمرٍو فتكون مخيّرا بين ان تُعدّيه بنفسه وبين ان تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه ولا يجوز مثل ذلك فى الفعل فلا تقول ضربت لزيدٍ قال الله تع قَالَ فَعَلْتُهَا اِذًا فعدّى الفعل بنفسه وقال تعالى فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ فعدّى الاسم باللام قال الشاعر

* ونَحْنُ التاركون لِما سَخِطْنا * ونحن الآخذون لما رَضِينا *

ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدإ او موصوف او ذى حال او استفهام او نفى وذلك من قِبَل ان هذه الاماكن للافعال والاسماء فيها فى تقدير الافعال الا ترى ان الخبر فى الحقيقة انّما يكون بالفعل لانه هو الذى يجهله المخاطبُ او ممّا يجوز ان يجهل مثلَه لان الافعال حادثةٌ منقضيةٌ وكذلك الصفة والحال لانك انّما تحْكيه بفعل او ما يرجع الى فعل وامّا الاستفهام فهو فى موضع الافعال لانّك انّما تسأل عمّا تشكّ فيه وأنت اذا قلت أزيدٌ قائمٌ فانّما تشكّ فى قيام زيد لا فى ذاته لان ذاته معلومة معروفة وكذلك النفى انّما يكون للافعال فاسمُ الفاعل لضعفه فى العمل لا يعمل او يعتمدَ والفعل لقوّته لا يفتقر الى ذلك وقد أجاز ابو الحسن ان يعمل من غير اعتماد فتقول على مذهبه قائمٌ زيدٌ فيكون قائم مبتدأ وزيد مرفوع بفعله وقد سدّ مسدّ الخبر لحصول الفائدة به وتمام الكلام وذلك لقوّة شَبَه اسم الفاعل بالفعل وانشد

. . . .

ولا ضميرَ فى اسم الفاعل عنده لانه قد رفع ظاهرًا فلا يكون له فاعلان وسيبويه يجيز المسئلة على ان يكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدّما وعلى هذا يكون فيه ضمير من زيد كما لو كان مؤخّرا والى هذا اشار صاحب الكتاب بقوله فإن قلت بارِعٌ أَدَبُه وزعمت انك رفعتَ به الظاهرَ كذّبتَ بامتناعِ قائمٌ اخواكَ يعنى ان قولهم قائمٌ زيدٌ جائز عند سيبويه على تقديم الخبر لا على رفعه الظاهرَ ومن ظنّ ذلك بطل عليه بامتناع سيبويه من جوازِ قائمٌ اخواكَ لانه لا يرفع الاخوين بقائم لانه لا يعمله من غير اعتماد ولا يكون خبرا مقدّما لانه مفرد والمفرد لا يكون خبرا على المثنّى واعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل بثلثة اشياء احدها ما تقدّم من قولنا ان اسم الفاعل لا يعمل او يعتمدَ على كلام قبله والفعل يعمل معتمدا وغيرَ معتمد لقوّته الثانى ان اسم الفاعل اذا جرى على غيرِ مَن هو له برز ضميرُه نحوَ قولك زيدٌ هندٌ ضاربُها هو فزيد مبتدأ وهند مبتدأ ثان وضاربُها خبرُ هند والفعلُ لزيد فقد جرى على غير من هو له فلذلك برز ضميره وخلا اسم الفاعل من الضمير ويظهر اثرُ ذلك فى التثنية والجمع فتقول الزيدان الهندان ضاربُهما هما والزيدون الهنداتُ ضاربُهنّ هم ولا تقول ضارِباهما ولا ضاربوهنّ لخُلُوّه من الضمير لانه جارٍ مجرى الفعل والفعل اذا تقدّم وُحّد ولو كان فعلا لم يبرز الضمير وكنت تقول زيدٌ هندٌ يضربها فيكون فى يضربها ضمير مستكنّ مرفوع وها المفعول

لان الافعال اصلٌ فى اتّصال الضمير بها الثالث ان اسم الفاعل لا يعمل الّا اذا كان للحال او الاستقبال ولا يعمل اذا كان ماضيا والفعلُ لقوّته يعمل فى الاحوال الثلاث ،

اسم المفعول

فصـــل ٣٤٧

قال صاحب الكتاب هو الجارى على يُفْعَلُ من فعلِه نحو مَضْرُوب لانّ اصله مُفْعَلٌ ومُكْرَم ومُنْطَلَق به ومُسْتَخْرَج ومُدَحْرَج ويعمل عمل الفعل تقول زيدٌ مضروبٌ غلامُه ومُكْرَمٌ جارُه ومُسْتَخْرَجٌ مَتاعُه ومُدَحْرَجٌ بِيَدِه الحَجَرُ وامرُه على نحوٍ من امرِ اسم الفاعل فى إعمالِ مثنّاه ومجموعِه واشتراطِ الزمانَيْن والاعتماد ،

قال الشارح اسم المفعول فى العمل كاسم الفاعل لانه مأخوذ من الفعل وهو جارٍ عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه كما كان اسم الفاعل كذلك فمفعولٌ مثلُ يُفْعَلُ كما ان فاعلا مثل يَفْعَلُ فالميم فى مفعول بدلٌ من حرف المضارعة فى يُفْعَلُ وخالفوا بين الزيادتَيْن للفرق بين الاسم والفعل والواوُ فى مفعول كالمدّة التى تنشأ للاشباع لا اعتدادَ بها فهى كالياء فى الدَّراهيم ونحوِه أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثىّ ومفعول الرباعىّ ، وهو يعمل عملَ فعله الجارى عليه فتقول هذا رجلٌ مضروبٌ اخوه فأخوه مرفوع بانّه اسمُ ما لم يسمّ فاعله كما انّه فى يُضْرَب اخوه كذلك وتقول محمّدٌ مستخرَجٌ متاعُه كما تقول يُستخرج متاعُه وكذلك بناتُ الاربعة فتقول زيدٌ مُدَحْرَجٌ بيَدِه الحَجَرُ كما تقول يُدحرَج بيده الحجر فمدحرجٌ جارٍ على يدحرج لفظًا ومضروب جارٍ على يُضْرَب حكمًا وتقديرًا وتقول هذا مُعْطًى اخوه درهما تقيم المفعول الاوّل مُقامَ الفاعل وتنصب الثانى على حدّ انتصابه قبل بنائه للمفعول ، ولا يجوز ان يُبْنَى مفعول الّا ممّا يجوز ان يبنى منه يُفْعَل لانه جارٍ عليه فلا تقول مَقُومٌ ولا مقعود لانّهما لازمان كما لا تقول يُقام ولا يُقْعَد الّا ان يتّصل به جارٌّ ومجرور او ظرف او مصدر مخصّص فانّه يجوز حينئذ ان تبنيه لما لم يسمّ فاعله ، وشرط اعماله كشرط اعمال اسم الفاعل فى انّه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل لضُعْفه عن درجة الافعال ولا يعمل ايضا الّا اذا اريد به الحال او الاستقبال نحوَ قولك هذا مضروبٌ غلامُه الساعةَ ومررت برجلٍ مكرَمٍ اخوه غدا كما تقول هذا ضاربٌ غلامَه الساعةَ

ومررت برجلٍ مكرمٍ اخاه غدا وتقول فى التثنية هذان مضروبان ومررت برجلَيْن مضروبَيْن ففى مضروب ضميرٌ مستكنٌّ وهو ضمير الفاعل والالف والياء علامة التثنية على حدّهما فى قولك رجلان ورجلين لانه اسم كما انه اسم وتقول هذان مضروبٌ غلامُهما فترفع به الظاهرَ ولا تُلْحِقه علامة التثنية لانه لا ضمير فيه فان قيل اذا كنت انّما تثنّيه وجمعته اذا كان فيه ضميرٌ فهلّا قلت ان هذه الحروف هى الضمير كما كانت كذلك فى الفعل اذا قلت هذان يضربان قيل الفرق بينهما انّ يضرب فعلٌ والفعل نفسُه لا يثنّى ولا يجمع وانّما ذلك للضمير الذى يكون فيه وامّا اسم الفاعل واسم المفعول فهما اسمان تدخلهما التثنيةُ والجمع والذى يدلّ ان العلامة اللاحقة حرفٌ دالّ على التثنية والجمع وليسا اسمين انقلابُهما وتغيُّرُهما للاعراب نحو جاءنى الضاربان ورأيت الضاربَيْن ومررت بالضاربين كما تقول جاءنى الرجلان ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين وانّما لم تُلْحِقهما علامةَ التثنية والجمع اذا رفعا ظاهرًا لانّهما حينئذ يكونان فى مذهب الافعال والفعلُ اذا لم يكن فيه ضمير لم تلحقه علامةٌ فلذلك تقول هذان رجلان ضاربٌ اخوهما ومضروبٌ غلامُهما فاعرف ذلك ،

الصفة المشبّهة

فصل ٣٤٨

قال صاحب الكتاب هى الّتى ليست من الصفات الجارية وانّما هى مشبّهةٌ بها فى انّها تُذكَّر وتُؤنَّث وتُثنّى وتُجْمَع نحو كَرِيمٍ وحَسَن وصَعْب وهى لذلك تعمل عمل فعلها فيقال زيدٌ كريمٌ حَسَبُه وحَسَنٌ وجهُه وصَعْبٌ جانبُه ،

قال الشارح الصفة المشبّهة باسم الفاعل ضربٌ من الصفات تجرى على الموصوفين فى اعرابها جَرْىَ اسماء الفاعلين وليست مثلها فى جَرَيانها على افعالها فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وانّما لها شَبَهٌ بها وذلك من قِبَل انها تُذكَّر وتُؤنَّث وتدخلها الالف واللام وتُثنّى وتُجْمَع بالواو والنون فاذا اجتمع فى النعت هذه الاشياء التى ذكرناها او اكثرها شبّهوه باسماء الفاعلين فأعملوه فيما بعده وذلك نحو حَسَنٌ وشَدِيد وصَعْب وكَرِيم فحسنٌ من حَسُنَ يَحْسُنُ وشديد من شَدَّ يشدّ وصعبٌ من صَعُبَ

يَصْعُبُ وليست مثلها فى حركاتها وسكناتها كما كانت اسماء الفاعلين وانّما لها شَبَهٌ باسماء الفاعلين من الجهات المذكورة فلذلك تقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه وزيدٍ كريمٍ حَسَبُه وشديدٍ ساعدُه وصعبٍ جانبُه فترفع ما بعد هذه الصفات من الاسماء بفعلها كما كنت صانعًا فى اسم الفاعل حيث قلت هذا قائمٌ ابوه وقاعدٌ اخوه لانك تقول حسنٌ وحسنة وشديد وشديدة وصعب وصعبة وكريم وكريمة فتُذكِّر وتؤنِّث وتقول الحسن والشديد وتُدْخِل فيهما الالف واللام وتقول حسنان وحسنون فتثنّيه بالالف والنون وتجمعه بالواو والنون كما تقول ضاربٌ وضاربة وضاربان وضاربون والضارب والضاربة فحَسَنٌ مُشبَّه بضارب وضاربٌ مشبَّه بيَضرب وحسنان مثل ضاربان وضاربان مثل يضربان وحسنون مثل ضاربون وضاربون مثل يضربون الّا ان ضاربًا وقاتلًا من افعال متعدّية حقيقةً فنصبتْ كما تنصب افعالُها وحَسَنٌ وبَطَل وكَريم من افعال غير متعدّية على الحقيقة فكان حكمها فى عدم التعدّى حكم افعالها لانها فروعٌ فى العمل عليها فأقصى درجاتها ان تُساوِيَها وأمّا ان تفوقها فلا وأمّا تعدّيها على التشبيه لا على الحقيقة الا ترى انّك اذا قلت زيدٌ ضاربٌ عمرا فالمعنى ان الضرب وقع بعمرو واذا قلت زيدٌ حسنُ الوجهِ فلست تُخْبِر ان زيدا فَعَلَ بالوجه شيئًا بل الوجهُ فاعلٌ فى المعنى لانه هو الذى حسُن ولذلك قال سيبويه ولا تعنى انّك اوقعتَ فعلا وانّما أخبرت عن زيد بالحسن الذى للوجه كما قد تصفه بذلك اذا قلت مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وكان الاصل مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه وصفتَه بحسن وجهه ء وقد يوصَف الشىء بفعلِ غيره اذا كانت بينهما وُصْلَةٌ فى اللفظ بضمير يرجع الى الموصوف نحوَ مررت برجلٍ قائمٍ ابوه حلّيتَه بقيام ابيه للعُلْقَة التى ذكرناها كذلك ههنا ء واعلم ان الصفات على ثلث مراتبَ صفةٌ بالجارى كاسم الفاعل واسم المفعول وهى اقواها فى العمل لقربها من الفعل وصفةٌ مشبّهةٌ باسم الفاعل فهى دونها فى المنزلة لان المشبّه بالشىء اضعفُ منه فى ذلك الباب الذى وقع فيه الشَبَهُ ثمّ المشبّهة بالمشبّهة وهى المرتبة الثالثة وسنأتى بعدُ فلمّا كانت الصفات المشبّهة فى المرتبة الثانية وهى فروع على اسماء الفاعلين اذ كانت محمولة عليها انحطّت عنها ونقص تصرّفها عن تصرّف اسماء الفاعلين كما انحطّت اسماء الفاعلين عن مرتبة الافعال فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول هذا الوجهَ حسنٌ كما تقول هذا زيدا ضاربٌ ولا تُضْمِره فلا تقول هذا حسنُ الوجهِ والعينَ فتنصبَ العين على تقديرِ وحسنٌ العينَ كما تقول هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا على تقديرِ وضاربٌ عمرا ولا يحسن ان تفصل بين حسن وما يعمل فيه فلا تقول هو حسنٌ فى الدار

الوجهَ وكريمٌ فيها الأبَ كما تقول هذا ضاربٌ فى الدار زيدا فاسمُ الفاعل يتصرّف ويجرى مجرى الفعل لقوّة شَبَهه وجَرَيانه عليه وهذه الصفات مشبَّهة باسم الفاعل والمشبَّه بالشىء يكون دون ذلك الشىء فى الحكم فلذلك تعمل فى شيئين لا غير احدهما ضمير الموصوف والثانى ما كان من سبب الموصوف ولا تعمل فى الأجنبىّ فتقول مررت برجل حسن فيكون فى حسن ضميرٌ يعود الى الموصوف وهو فى موضع مرفوع بحسن وتقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه فترفع الوجه بحسن وهو من سبب رجل ولولا الهاء العائدة على رجل من وجهه لم تجز المسئلة ولو قلت مررت برجلٍ حسنٍ عمرٌو لم يجز لان الحسن لعمرو فلا يجوز ان يُجْعَل وصفًا لرجل الّا بعُلْقة وهى الهاء التى وصفنا وتقول مررت برجل كريمٍ ابوه وبرجل حسنةٍ جاريتُه وانّما تُؤنِّث حسنة وهى صفةٌ لمذكّر لانه فعلُ الجارية وانّما وُصف به الرجل للعلقة اللفظيّة التى بينهما فان اردت التثنية او الجمع لم تُثَنِّ الصفة ولا تَجْمَع لانها بمنزلةِ فعلٍ متقدّم فتقول مررت برجلٍ كريمٍ ابواه وبرجالٍ كريمٍ آباؤهم فاعرفه ؛

فصـــل ٣٤٩

قال صاحب الكتاب وهى تدلّ على معنًى ثابتٍ فإن قُصد الحُدوث قيل هو حاسنٌ الآنَ او غدًا وكارمٌ وطائلٌ ومنه قوله تعالى وَضَآئِقٌۢ بِهِ صَدْرُكَ وتضاف الى فاعلها كقولك كريمُ الحَسَبِ وحَسَنُ الوجهِ واسماء الفاعل والمفعول يُجرَيان مُجراها فى ذلك فيقال ضامرُ البطنِ وجائلةُ الوِشاحِ ومعمورُ الدارِ ومؤدَّبُ الخُدّامِ ؛

قال الشارح اعلم ان هذه الصفات وإن كانت مشبّهة باسم الفاعل فبينهما تباينٌ وطريقُهما مختلف وذلك ان حَسَنًا مأخوذ من فعل ماض وأمرٌ مستقرّ ومع ذلك فاذا اضفته الى معموله فلا يتعرّف وان كان ما اضيف اليه معرفة وتصف به النكرة فتقول مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وليس كذلك اسم الفاعل اذا كان فى مذهبِ حَسَنَ من المُضىّ بل يكون معرفة اذا اضيف الى معرفة فان قيل فاذا زعمتم ان هذه الصفات ونحوها فى معنى الماضى فما بالكم تُعْمِلونها واسم الفاعل الذى شُبّهت به اذا كان ماضيا لا يجوز ان يعمل وهل هذا الّا إعطاء الفرع فوق مرتبة الاصل قيل هذه الصفات وان كانت من افعال ماضية الّا ان المعنى الذى دلّت عليه امرٌ مستقرٌّ ثابتٌ متّصل بحال الإخبار الا ترى

ان الحسن والكرم معنيان ثابتان ومعنى الحال ان يكون موجودا فى زمن الاخبار فلمّا كان فى معنى الحال أُعمل فيما بعده ولم يخرج بذلك عن منهاج اسماء الفاعلين ، فان قُصد الحدوث فى الحال او فى ثانى الحال جىء باسم الفاعل الجارى على المضارع الدالّ على الحال او الاستقبال وذلك قولك هـذا حاسنٌ غدا اى سَيَحْسُنُ وكارمٌ الساعةَ ومنه قوله تعالى فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ اى بَلِّغْ ما أُنزل اليك بصدرٍ فسيحٍ من غيرِ التفات الى استكبارهم واستهزائهم وعدل عن ضَيِّق الى ضائق ليدلّ على انه ضَيْقٌ عارضٌ فى الحال غيرُ ثابت وعلى هذا قوله تعالى اِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَامِينَ عدل عن عَمِينَ الى عامِينَ لهذا المعنى وعلى هذا تقول زيدٌ سيّدٌ جَوادٌ تريد ان السيادة والجُود ثابتان له فاذا اردت الحدوث فى الحال او فى ثانى الحال قلت سائدٌ وجائدٌ ، وقد يُعاملون اسم الفاعل معامَلةَ الصفة المشبّهة اذا كان لازما له غيرَ متعدّ وذلك ان اسم الفاعل يجوز ان يرفع السببَ فتقول هذا رجلٌ قائمٌ ابوه وقاعدٌ غلامُه فتصفه بفعلِ غيرِه للعُلْقة التى بينهما فاذا كان غيرَ متعدّ عاملًا فى السبب شابَهَ بابَ الحسنُ الوجهِ فجاز ان تنقل الفعل الى الموصوف ثمّ تضيفه الى من كان فاعلا عـلى سبيل البيان فتقول هذا رجلٌ قائمُ الابِ فيكون فى قائم ضمير مرتفع به يعود الى الرجل كما كان كذلك فى الحسن الوجهِ يدلّ على ذلك قولك هذه امرأةٌ قائمةُ الابِ فتأنيثُ قائمة دليل على ما قلناه وقد قالوا هذه امرأةٌ ضامرُ البطنِ والمراد ضامرٌ بطنُها الّا انهم نقلوا الفعل الى الموصوف على ما ذكرناه فان قيل فكان ينبغى ان يقال ضامرةُ البطن فيؤنّث لانّ فيه ضميرا مؤنّثا يعود الى المرأة قيل جاء ذلك على سبيل النسب كقولهم تامِرٌ ولابِنٌ ومنه قولهم امرأةٌ حائضٌ وطاهرٌ قال الشاعر

* عَهْدِى بها فى الحَىّ قد سُرْبِلَتْ * هَيْفاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضامرِ *

وقالوا امرأةٌ جائلةُ الوِشاحِ والمراد جائلٌ وشاحُها اى يضطرب لوفوره والوشاح كالقِلادة من أَدَمٍ فيه جوهرٌ وقالوا طاهرُ الذَّيْلِ اذا وصفوه بالعِفّة وقالوا فى المفعول فلانٌ معمورُ الدارِ والمراد معمورةٌ دارُه ومـؤدَّبُ الخُدّامِ اى مؤدَّبٌ خدّامُه اجروه مجرى حسنُ الوجهِ ،

فصـــل ٣٥٠

قال صاحب الكتاب وفى مسئلة حَسَنٌ وجهُه سبعةُ اوجه حسنٌ وجهُه وحسنُ الوجهِ وحسنٌ وجهًا قال ابو زُبَيْدٍ

* هَيْفاء مُقْبِلَةً عَجْزاء مُدْبِرَةً * محطوطةٌ جُدِلَتْ شَنْباء أَنْيابا *

وحسنٌ الوجهَ قال النابغة

* ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنابِ عَيْشٍ * أَجَبَّ الظَّهْرِ ليس له سَنامُ *

وحسنُ وجهٍ قال حُمَيْدٌ * لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ * وحسنُ وجهِهِ قال الشمّاخ

* أَقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارَتَا صَفًا * كُمَيْتَا الأَعالِى جَوْنَتا مُصْطَلاهُما *

وحسنٌ وجهَه قال * كُومَ الذُّرَى وادِقَةٌ سُرّاتُها *،

قال الشارح اعلم ان هذه المسئلة يجوز فيها عدّةُ أوجه فاوّلها هذا رجلٌ حسنٌ وجهُه وكثيرٌ مالُه فهذا هو الاصل لان الحُسْن انّما هو للوجه والكثرة انّما هى للمال ولذلك ارتفعا بفعلهما وليس فيه نقلٌ ولا تغييرٌ والهاء فى وجهه وماله هو العائد الى الموصوف الذى هو رجلٌ الثانى مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ بالاضافة وإدخال الالف واللام فى المضاف اليه وهو المختار بعد الاوّل وانّما كان المختار من قِبَل انّك لمّا نقلت الفعل عن الوجه وأسندته الى ضمير الموصوف الذى كان متّصلا بالوجه للمبالغة ووجهُ المبالغة انّك جعلتَه حسنَ العامّة بعد ان كان الحسن مقصورا على الوجه كان المختار الاضافة وادخال الالف واللام فى المضاف اليه اما اختيار الاضافة فلانّ هذه الصفات المشبّهة باسماء الفاعلين غيرُ مُعْتَدّ بفعلها لانّ افعالها غير مؤثّرة كضاربٍ وقاتلٍ وانّما حدث لها هذا المعنى والشَبَهُ باسماء الفاعلين بعد ان صارت اسماء وكانت غير مستغنية عن الاسم الذى بعدها فاضيفت الى ما بعدها كسائر الاسماء اذا اتّصلت باسماء نحو غلامُ زيدٍ ودارُ عمرٍو فلذلك اختير فيها الاضافة واما اختيار الالف واللام فى الوجه فلانّه انّما كان معرفة باضافته الى الهاء التى هى ضمير الاوّل فلمّا نزعوا ذلك الضمير وجعلوه فاعلا مستكنّا عوّضوا عنه الالف واللام لئلّا يخرج عن منهاج الاصل فى التعريف، واما الثالث وهو هذا رجلٌ حسنٌ وجهًا فيحتمل نصبُ وجه امرَيْن احدهما انّه منصوب بحسن على حدّ المفعول كما يعمل ضاربٌ فى زيد اذا قلت هذا ضاربٌ زيدا على التشبيه به كما رُفع الوجه فى قولك حسنٌ وجهُه على التشبيه به والثانى ان يكون منصوبا على التمييز كما تقول هذا احسنُ منك وجهًا وما فى السماء موضعُ راحةٍ سَحابًا لانّك بيّنت بالوجه موضع الحسن كما بيّن السحابُ نوع المقدار وهو نكرةٌ كما انّه نكرة فاما قوله * هيفاء مُقْبِلةً الخ * البيت لابى زُبَيْد الطائىّ والشاهد فيه نصب انيابا بشنباء لما فيه من نيّة التنوين الّا انّه لا ينصرف فامتناعُ التنوين منه لعدم الصرف لا للاضافة فهو كقولك

هؤلاء حواجُّ بيتَ الله   وصف امرأةً قال اذا أقبلت رأيتَ لها خَصْرا أَهْيَفَ والهَيَفُ ضُمْرُ البطن والخصر واذا أدبرت رأيت لها عَجيزة مُشْرِفة والمحطوطةُ المَلْساء الظَّهْر يريد انّها غير متغضّنة الجِلْد من كِبَرٍ وجُدِلت أُحكم خَلْقُها من الجَديل وهو زِمامٌ من أَدَمٍ ؛ الرابع قولهم هذا حسنُ وجهٍ ومنه قولهم هو حديثُ عَهْدٍ بالنعمة وهو مثل حسنُ الوجهِ الّا انّهم حذفوا الالف واللام تخفيفًا ولانه موضعٌ أُمِنَ فيه اللبسُ لعلم السامع انّه لا يعنى من الوجوه الّا وجهه ولانّ الوجه لا يُعرِّف حَسَنًا لانه فى نيّة الانفصال ويدلّ على تنكيره مع اضافته الى المعرفة جوازُ دخول الالف واللام عليه فى قولهم مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ   فامّا قوله * لاحِقِ بَطْنٍ بقَرًا سَمِينِ * البيت لحُمَيْدٍ الأَرْقَط والشاهد فيه اضافة لاحق الى البطن مع حذف الالف واللام فهو بمنزلة حسنُ وجهٍ   واعلم ان قوله لاحق بطن وان كان اصله اسم فاعل كضارب وخارج فانّما ذُكر فى هذا الباب لانه أُجْرِى مُجرى الصفة المشبّهة فقُدِّر بلاحقٍ بطنُه كما قدّر حسنُ وجهٍ بحسنٍ وجهُه فالبطنُ فاعلٌ فى المعنى كما ان الوجه فاعل فى المعنى واسمُ الفاعل لا يضاف الى الفاعل لا تقول هذا ضاربُ زيدٍ وزيدٌ فاعل لانّ الشىء لا يضاف الى نفسه وليس كذلك الصفة لانها نُقلت النقلَ الذى لا يكون فى اسم الفاعل   وصف فرسًا بضُمْر البطن واللاحقُ الضامر وحقيقتُه ان يلحق بطنُه ظهرَه ضُمْرًا ثمّ نفى ان يكون ضُمْرُه من هُزالٍ فقال بقَرًا سمينٍ والقَرا الظَّهْر ؛ الخامس قولهم هو حسنٌ الوجهَ وذلك على رأىِ من يقول هو حسنٌ وجهًا فانتصاب الوجه هنا على التشبيه بالمفعول وذلك لانه لمّا اضمر الفاعلَ فى الصفة جعل الثانى كالمفعول فصار بمنزلة قولك هذا الضارب الرجلَ والقاتل الحَقَّ حملوا هنا الصفة على اسم الفاعل فنصبوا بها وان كانت غير متعدّية كما حملوا اسم الفاعل على الصفة المشبّهة حيث قالوا مررت بالضارب الرجلِ وانّما قلنا ذلك لانه معرفة لا يحسن نصبه على التمييز   وقد اجاز ابو علىّ ومن وافقه ان يكون منصوبا على التمييز وان كان فيه الالف واللام وذلك انّه قال لا فرقَ بين دخول الالف واللام وعدمها لو قال هو حسنٌ وجهًا واذا قد جاء الجَمّاءَ الغفيرَ وفاهُ الى فِىَّ وأرسلها العِراكَ ولم يمتنع من كون مثل هذا منصوبا على الحال لانّ فائدته فائدةُ النكرة فلم يمتنع ان يكون هذا منه وهو وجهٌ حسنٌ لولا شناعةٌ فى اللفظ   فامّا قوله * ونأخذ بعده الخ * فانّ الشاهد فيه نصب الظهر مع الالف واللام بأجبّ لانه فى نيّة التنوين ولو كان فى غير نيّة التنوين لأجرّ ما بعده بالاضافة   وصف النُعْمان بن المُنْذر وأنّه إن هلك صار الناس بعده فى أَسْوَإِ حالٍ وأضْيَقِ عيشٍ وتمسّكوا بمثل ذنبِ بَعيرٍ أجبَّ وهو الذى

لا سَنامَ له من الهُزال والذِئاب والذُئابَى هو الذَنَبُ ء السادس وهو قولك مررت برجلٍ حسنِ وَجْهِهِ باضافة حسن الى وجهه كما تقول حسنِ الوجهِ أجازه سيبويه قال شبّهوه بحسنِ الوجهِ يعنى جعلوا الاضافة مُعاقِبةً للالف واللام قال وهو ردىء يعنى انّه قد جاء عن العرب مع رَداءته وذلك ان الاصل كان زيدٌ حسنٌ وجهُه فالهاء تعود الى زيد فنُقلت الهاء الى الصفة وصارت الصفة مُسْنَدة الى عامّة بعد ان كانت مسندة الى خاصّة واستكنّ الضمير فى الصفة وصار مرفوعَ الموضع بفعله بعد ان كان مجرور الموضع بالاضافة فلا يحسن إعادتُها مع اسناد الصفة اليها لان احدهما كافٍ فلذلك كان رديـًٔا ووجهُ جوازه جعلُ الضمير مكان الالف واللام لانهما يتعاقبان وبقى الضمير الاوّل على حاله فعاد الى الاوّل ضميران احدهما مرفوع والاخر مجرور بمنزلة قولك زيدٌ ضاربُ غلامِه ففى ضارب ضميرٌ يعود الى زيد مرفوعٌ وفى الغلام ضميرٌ يعود اليه مجرورٌ وانشد

* أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَكْبُ فيهما * بحَقْلِ الرُخامَى قد عَفَا طَلَلاهُما *
* أَقامت على رَبْعَيْهما جارَتا صَفًا * كُمَيْتَا الأَعالى جَوْنَتا مُصْطَلاهُما *

البيتان للشمّاخ والشاهد فى البيت الثانى فى قوله جونتا مصطلاهما فجونتا مثنّى بمنزلة حسنا وقد اضيف الى مصطلاهما فمصطلاهما بمنزلة وجوههما اذا قلت جاءنى رجلان حسنًا وجوهِهما فالضمير الذى فى مصطلاهما يعود الى قوله جارتا صفا اعاده بعد إسناد الصفة اليه فلذلك كان رديـًٔا يصف الأَثافى والصَفَا الجَبَلُ لان الأُثفيتَيْن تُبْنَى فى اصل الجبل فى موضعَيْن والجبل الثالث وقوله كميتا الاعالى يعنى ان اعالى الاثفيتَيْن لم تسودّ لبُعْدها عن مباشرة النار فهى على لون الخَيْل وقوله جونتا مصطلاهما يعنى مُسْوَدَّتا المصطلى وهو موضع الوقود منهما وقد انكر بعض النحويين هذا الاستدلالَ وزعم ان الضمير من مصطلاهما غير عائد الى الجارتين انّما يعود الى الاعالى كانّه قال كميتا الاعالى جونتا مصطلّى الاعالى فهو بمنزلة زيدٌ حسن وجهِ الاخِ جميلُ وجهِ الاخِ وذلك جيّد بلا خلاف ويجوز ان تكنى عن الاخ فتقول زيدٌ حسنُ وجهِ الاخِ جميلُ وجهِه والهاء تعود الى الاخ لا الى زيد فان أعدته الى زيد لم يجز وان اعدته الى الاخ جاز كذلك قوله كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما ان اعدته الى الاعالى جاز وان اعدته الى الجارتَيْن لم يجز فان قلت كيف يجوز ان يعود الضمير الى الاعالى وهو جمعٌ والمضمر مثنّى والضمير انّما يكون على حسبِ ما يرجع اليه قيل الاعالى هنا فى موضع الأَعْلَيَيْن وذلك ان الجمع فى هذا النحو معناه التثنية كقوله تعالى صَغَتْ قُلُوبُكُمَا والحقيقة قلبان لانه لا يكون لكلّ

واحد آلا قلبٌ واحدٌ فجاز ان يعود اليه الضمير مثنًّى على الاصل ونحوه قول الشاعر

* متى ما تَلْقَنى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ * رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستَطارا *

فردّ الضمير فى تستطارا الى الرانفتَيْن على الاصل والاوّل مذهب سيبويه واستدلاله صوابٌ لانه الظاهر وما ذكرناه تأويلٌ على خلاف الظاهر والأخذُ بالظاهر هو الوجه؛ السابع قولهم مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ بنصب الوجه مع اضافته الى ضمير الموصوف وانتصابه على التشبيه بالمفعول به ومَن نصب الوجه فى قولهم مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ على التمييز نصب هذا على التمييز فلم يعتدّ بتعريفه لانه قد عُلم انّهم لا يعنون من الوجوه الّا وجهَ المذكور وأنشد قولهم

* أَنْعَتُها انّى من نُعّاتِها * كُومَ الذُّرَى وادِقةً سُرّاتِها *

هكذا انشده ابو عمر الزاهد بكسر التاء من سرّاتها جعله منصوبا بوادقة فهو مثلُ زيدٌ حسنٌ وجهَه؛ ويجوز ادخال الالف واللام على الصفة ويجوز فيها بعدُ اكثرُ الوجوه المتقدّمة فتقول مررت بالرجل الحسنِ وجهُه برفع الوجه هنا كما كنت ترفعه قبلُ ومررت بالرجل الحسنِ الوجهِ قال سيبويه وليس فى العربيّة مضافٌ تدخل عليه الالف واللام غير المضاف الى المعرفة فى هذا الباب والعلّةُ فى جواز ذلك ان الاضافة لا تكسوها تعريفا ولا تخصيصا اذ كانت فى تقدير الانفصال وإن لم تكسها الاضافةُ تعريفا لم تمنعها من دخول الالف واللام عليها اذا احتيج الى التعريف وتقول مررت بالرجل الحسنِ وجهًا فتنصب وجها على التمييز او التشبيه بالمفعول به كما كان يُنْصَب قبل دخول الالف واللام مع التنوين ولا يجوز ان تقول مررت بالرجلِ الحسنِ وجهٍ كما جاز حسنِ وجهٍ كرهوا ان تضاف المعرفة فى اللفظ الى نكرة اذ كان فى ذلك تناقضٌ فى الظاهر مع انّه مخالفٌ لسائر ابواب العربيّة وتقول مررت بالرجل الحسنِ الوجهَ بنصب الوجه قال سيبويه وهى عربيّة جيّدة تنصبه مع الالف واللام كما كنت تنصبه مع التنوين اذا قلت حسنٌ الوجهَ لان الالف واللام بدلٌ من التنوين قال الشاعر

* فما قَوْمى بثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ * ولا بفَزارَةَ الشُّعْرِ الرِقابَا *

يروى الشُّعْرَى بألف وهو مؤنّث الأَشْعَر كالكُبْرَى ويروى الشُّعْرِ بغير الف وهو جمع أشعر كأحمر وحُمْرٍ فمن انّث اراد القبيلة ومن جمع اراد كلّ واحد منهم هذه صفتُه وكانت العرب تمدح الجَلَى وخفّةَ الشَّعْر كانّه يهجوهم بكثرة شعر القَفا والوجهِ وينشد الشُّعْرَى رِقابًا من غير الف ولام والرقابا بالالف واللام فمن قال الرقابا بالالف واللام كان كالحسن الوجهَ ومن قال رقابًا كان كالحسن وجهًا وتقول مررت بالرجل

لحسنِ الوجهُ برفع الوجه وفيه نَظَرٌ لخُلُوّه من العائد وهذه الصفاتُ انّما عملُها فى ضمير الموصوف او فى ما كان من سببه وجوازُه عند الكوفيين على تنزيل الالف واللام منزلةَ الضمير فيكون قولهم لحسن الوجهُ بمنزلة لحسن وجهُه ويتأوّلون قوله تعالى فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ ٱلْحَيٰوةَ ٱلدُّنْيَا فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَى فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَى على ان المراد مأواه والذى عليه الاكثرُ انّه على حذف العائد للعلم بموضعه والمراد مررت بالرجل لحسنِ الوجهُ منه وكذلك الآيةُ اى المأوى له والعائدُ قد يحذف تخفيفًا للعلم به وموضعُ حذفه الصلة للطُول نحوُ هذا الذى بعث اللهُ رسولا وقد يحذف من الصفة من نحوِ ما حكاه سيبويه من قولهم الناس رجلان رجلٌ أكرمتُ ورجلٌ أهنتُ والمراد اكرمتُه واهنتُه وانشد

* فما أَدْرِى أَغَيَّرَهم تَناءٍ * وطُولُ العَهْدِ ام مالٌ أصابوا *

اراد اصابوه فحذف الهاء وهو يريدها وقد يحذف من الخبر ايضا وهو قليل قال الشاعر

* قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِى * علىّ ذَنْبًا كُلُّهُ لم أَصْنَعِ *

اراد أَصْنَعْهُ والكثير حذفُه من الصلة للطول ثمّ حذفُه من الصفة فى الحُسْن بعد الاوّل تُشبَّه الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشىء الواحد وهو فى الخبر قليل فامّا قوله تعالى جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ ٱلْأَبْوَابُ فقال بعضهم ان الالف واللام أغنت عن المضمر العائد اذ كانت مُعاقبة للاضافة والمراد أبوابها وهو ضعيف اذ لو جاز مثل هذا لجاز جاءنى الذى قام الغلامُ على ارادة غلامُه وذلك لا يجوز بلا خلاف وقال قومٌ وهو رأْىُ اكثر البصريين ان العائد محذوف والمراد مفتّحةً لهم الابوابُ منها واختيارُ ابى علىّ ان تكون الصفة مسندة الى ضمير الموصوف فيكون على هذا فى مفتّحة ضميرُ الجنّات لانه يقال فُتحت الجنّات اذا فُتحت ابوابُها وفى التنزيل وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وتكون الابواب مرتفعة على البدل من الضمير فى مفتّحة بدلَ البعض من الكلّ بمنزلة قوله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وقد انشدوا بيت امرئِ القيس

* كبِكْرِ المُقاناةِ البَياضِ بصُفْرةٍ * غَذاها نَميرُ الماء غيرَ مُحَلَّلِ *

على ثلثة اوجه الجرّ والنصب والرفع فالجرّ كقولك لحسن الوجهِ والنصب كقولك الحسن الوجهَ على التشبيه بالمفعول به والرفع كقولك الحسن الوجهُ على ما ذكرناه من ارادة العائد فاعرفه ؏

أَفْعَلُ التَّفْضِيل

فصــل ٣٥١

قال صاحب الكتاب قياسه ان يُصاغ من ثُلاثيّ غيرِ مزيد فيه ممّا ليس بلَوْنٍ ولا عَيْبٍ لا يقال فى أَجابَ وانطلَقَ ولا فى سَمِرَ وعَوِرَ هو أَجْوَبُ منه وأَطْلَقُ ولا أَسْمَرُ منه وأَعْوَرُ ولكن يُتوصّل الى التفضيل فى نحوِ هذه الافعال بأَن يُصاغ أَفْعَلُ ممّا يصاغ منه ثمّ يُميَّز بمصادرها كقولك هو أَجْوَدُ منه جَوابًا وأَسْرَعُ انطلاقا وأَشَدُّ سُمرةً وأَقْبَحُ عَوَرًا ء

قال الشارح اعلم ان هذا البناء لا يكون الّا من فعل ثلاثيّ دون ما زاد عليه وكذلك بناء أَفْعَل التعجّب نحو ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به فكلُّ ما لا يجوز فيه ما افعله لا يجوز فيه هذا أَفْعَلُ من هذا وانّما جرى هذا افعل من هذا مجرى التعجّب لاتّفاقهما فى اللفظ وتقارُبهما فى المعنى امّا اللفظ فبناؤهما على أَفْعَل فكما لا يكون افعل فى التعجّب ممّا زاد على الثلاثة فكذلك لا يكون هذا فى باب افعل من هذا لاستحالة ان يكون هذا البناء ممّا زاد على الثلثة لان ذلك انّما يكون بهمزة زائدة اوّلا وثلثة احرف اصولٍ بعدها فلو رُمْتَ بناءَ مثلِ ذلك ممّا زاد على الثلثة لزمك ان تحذف منه شيـًٔا فيكون حينئذ هَدْمًا لا بناءً وامّا المعنى فلانّه تفضيل كما انّه تفضيل الا ترى انّك اذا قلت ما أَعلمَ زيدا كنت مُخْبِرا بانّه فاق أَشكالَه واذا قلت زيدٌ أَعلمُ من عمرو فقد قضيتَ له بالسَّبْق والسُّمُوّ عليه ء فامّا الأَلوان والعُيوب فان الخليل اعتلّ للمنع منه بانّ الالوان والعيوب تجرى مجرى الخَلْق نحوِ اليَد والرِجْل فكما لا تقول ما أَيْداه ولا ما أَرْجَلَه لبُعْده عن الفعل فكذلك لا تقول ما أَسْوَدَه ولا ما أَعْوَرَه لانهما معانٍ لازمةٌ تجرى مجرى الخلق وكما لا يجوز ما اسوده ولا ما اعوره لا يجوز هذا اسود من هذا ولا هذا اعور وبعضهم احتجّ بانّ اصلها يرجع الى ما زاد على الثلثة نحو اِسْوادَّ واِسْوَدَّ واعوارّ واعورّ وامّا حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ البعيرُ فنقوصاتٌ من احوالّ واعوارّ فهى فى الحكم زائدة على الثلثة يدلّ على ذلك صحّة الواو والياء فيها ولولا ملاحَظةُ الاصل لقلت عار وحال وصاد الا ترى انّ فى هذه الافعال ما فى خاف وهاب ونحوهما من مُوجِب القلب والاعلال فعلى هذا لا تقول من أَجابَ وانطلق هذا أَجْوَبُ من هذا ولا أَطلقُ منه لان فعلَيْهما زائدان على الثلثة الا ترى ان الهمزة فى اوّل اجاب زائدة والهمزة والنون

من انطلق زائدتان فاذا اردت التفضيل من ذلك او التعجّب جئت بفعل ثلاثيّ يفيد شدّة ذلك الامر وثباتَه وتنصب مصادرَ تلك الافعال المقصودة بالتفضيل او التعجّب بوقوع تلك الافعال عليها وذلك نحو هذا اسرعُ انطلاقا من غيره وأجودُ جوابًا وهذا معنى قوله يُتوصّل الى التفضيل بان يصاغ افعل ممّا يصاغ منه اى من الافعال الثلاثيّة ثمّ تُميِّز بمصادرها اى تُبيِّن المعنى المراد تفصيلُه فتقول من الاكرام هو أشدُّ إكرامًا ومن الكَرَم هو أكرمُ وكذلك تقول هو اشدُّ سُمْرةً منه ولا تقول هو اسمرُ من فلان الا اذا اردت معنى المُسامَرة وهو اقبح عَوَرًا ولا تقول هو أعورُ من هذا وكذلك الالوان لا تقول هو احمر من هذا وأنت تريد الحمرة فان اردت معنى البَلادة جاز ولا تقول هو أبيضُ من البياض فان وصفتَ طائرا بكثرة البَيْض جاز وعلى ذلك فقِسْ ،

فصـــل ٣٥٢

قال صاحب الكتاب وممّا شذّ من ذلك هو أَعْطاهم للدينار والدرهم وأَوْلاهم للمعروف وأنت أَكْرَمُ لى من زيد اى أَشَدُّ إكراما وهذا المكان اقفرُ من غيره اى اشدُّ إقفارا وهذا الكلام اخصرُ وفى أَمثالهم افلسُ من ابن المذلِّق وأحمق من هَبَنَّقَةَ ،

قال الشارح اعلم ان سيبويه يجيز بناء أفعل من كلّ فعل ثلاثيّ قياساً نحوَ ما أكرم زيدا من كرُم وما اضربَ محمّدا من ضرب وما اعلمَ جعفرا من علِم وبعضهم يجيزه ايضا ممّا كان من أَفْعَلَ وهو مذهب سيبويه وذلك قولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وأَوْلاهم للمعروف وأنت أكرمُ لى من زيد اى أشدُّ إكرامًا والمكانُ أقفرُ من غيره انّما هو من أَقْفَرَ ومن ذلك المَثَل السائر هو افلس من ابن المُذلِّق وهو رجل من بنى عبد شَمْس فقيرٌ مُدْقِعٌ ما كان يحصل على بيتِ ليلةً وآباؤه وأجداده كذلك قال الشاعر

* فانّك اذ تَرْجُو تَميمًا ونَصْرَها * كراجِى النَدَى والعُرْف عند المُذلِّقِ

ومنه المثل الاخر احمق من هَبَنَّقَةَ وهبنّقةُ لقب ذى الوَدَعات واسمه يزيد بن ثَرْوانَ بن قَيْس بن ثَعْلَبَةَ وكان يُضرَب به المثل فى الحُمْق قال الشاعر

* عِشْ بجَدٍّ وكُنْ هَبَنَّقَةَ القَيْسىَّ او مثلَ شَيْبَةَ بنِ الوَلِيد *

وكان ابو الحسن الاخفش يجيز بناء افعل من كذا من كلّ فعل ثلاثىّ لحقتْه زوائدُ قلّت او كثُرت كاستفعل وافتعل وانفعل لان اصلها ثلاثة احرف قال وانّما قالوا ما اعطاه للمال وأولاه للخير لانه ثلاثىّ الاصل وهذا المعنى موجود فى انطلق ونحوه ممّا فيه زيادةٌ وتابَعه ابو العبّاس المبرّد وهو فاسد وذلك من قبل انّ ما فى اوّله همزةٌ يجوز استعماله بغير همزة ثمّ تدخل الهمزة للنقل وغيره نحوَ قول امرئ القيس

* وتَعْطُو برَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كانّه * أَسارِيعُ ظَبْيٍ او مَساوِيكُ اِسْحِلِ *

واذا كان اصله ان يستعمل بغير همزة وانّما الهمزة داخلةٌ عليه فجاز ان يُعتقد عدمُ دخولها وتُقدّر الهمزة محذوفةً غيرَ موجودة وليس كذلك استخرج وانطلق فانّ الكلمة منهما صيغت على هذا البناء فافترق امرُهما فلم يجز ان يقاس على اعطى وأولى وبابه فعلى هذا يكون قولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للخير شاذًا من جهة الاستعمال لا القياس فامّا قول الشاعر

* جاريةٌ فى دِرْعها الفَضْفاضِ * أَبْيَضُ من أُخْتِ بنى اِباضِ *

وقول الاخر

* اذا الرجالُ شَتَوْا واشتَدَّ أَكْلُهُمْ * فأنت أَبْيَضُهم سِرْبالَ طَبّاخِ *

فمن اعتلّ بانّ المانع من التعجّب من الألوان انّها معانٍ لازمةٌ كالخَلْق الثابت نحوِ اليَد والرِجْل فهذان البيتان شاذّان قياسًا واستعمالًا عنده ومن علّل بانّ المانع من التعجّب كونُ افعالها زائدة على الثلثة فهما شاذّان عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال امّا القياس فإنّ افعالها ليست ثلاثيّة على فعل ولا على افعل انّما هو افعلّ وافعالّ وامّا الاستعمال فأمرُه ظاهر وامّا عند ابى الحسن الاخفش والمبرّد فانّهما ونحوهما شاذّان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس لان افعالها ثلاثيّة بزيادةٍ فجاز تقديرُ حذف الزوائد ؞

فصــل ٣٥٣

قال صاحب الكتاب وقد جاء أفعلُ ولا فِعْلَ له قالوا أَحْنَكُ الشاتَيْن واحنكُ البعيرَيْن وفى امثالهم آبَلُ من حُنَيْف الحَناتِم ؞

قال الشارح قد تقدّم القول ان أَفْعَلَ من كذا لا يصاغ الّا ممّا يصاغ منه فعلَا التعجّب وقد قالوا

أحنك الشاتَيْن واحنك البعيريْن مشتقّ من الحَنَك وهو ما تحت الذَّقَن والقياس يأبى ذلك والذى سوّغه ان المراد بقولهم احنك الشاتين اكثرهما أَكْلًا فكانّهم قالوا آكَلُ الشاتين لان الآكِل يحرّك حنكه فلمّا كان المراد به حركتَه عند الاكل لا عَظْمَهما استعملوه استعمالَ ما هو فى معناه وامّا قولهم آبَلُ من حُنَيْفِ الحَناتِمِ فحُنَيْفٌ هذا رجلٌ من بنى تَيْم اللات بن ثَعْلَبَة فالمراد به الحِذْق فى رَعْى الابل والعلمُ بذلك ومن كلامه الدالّ على أَبالته قوله مَن قاظ الشَّرَفَ وتَربّع الحَزْنَ وتَشتّى الصَّمّانَ فقد أصاب المَرْعَى والشرف فى بلاد بنى عامر والحزن من زُبالَةَ مُصْعِدًا فى بلاد نَجْدٍ والصمّانُ فى بلاد بنى تميم قال الجَوْهرىّ الصمّان موضع الى جنب رمل عالج وبناء أَفْعَلُ من هذا اسهلُ امرًا ممّا قبله لانه مأخوذ من قولهم أَبِلَ الرجل بالكسر يَأْبَلُ أَبالَةً مثل شَكِسَ شَكاسَةً فهو آبِلٌ اى حاذقٌ بمَصْلَحَة الابل فهو مأخوذ من فعل ثلاثىّ كانّهم اشتقّوا من لفظ الابِل فعلا وتصرّفوا فيه كسائر الافعال وأصلُ هذا المَثَلُ ؞

فصل ٣٥٤

قال صاحب الكتاب والقياس ان يُفضَّل على الفاعل دون المفعول وقد شذّ نحوُ قولهم اشغلُ من ذات النِحْيَيْن وأَزْهَى من ديكٍ وهو اعذرُ منه وأَلْوَمُ واشهر واعرف وانكر وأَرْجَى وأَخْوَفُ وأَهْيَبُ واحمد وانا أَسَرُّ بهذا منك قال سيبويه وهم ببيانه أَعْنَى ؞

قال الشارح قد تقدّم القول انّه لا يبنى افعلُ من كذا الّا ممّا يقال فيه ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به فلمّا لا يُتعجّب من فعلِ ما بُنى للمفعول من الافعال نحو ضُرب وشُتم فلا يقال ما أَضْرَبَهُ ولا أَضْرِبْ به وقد وقع به الضربُ فكذلك لا يقال هو اضرب من فلان ويكون مضروبا لانهم لو فعلوا ذلك لوقع لبسٌ بين التعجّب من الفاعل وبين التعجّب من المفعول ولانّ التعجّب انّما يكون ممّا يكثر حتى صار كالغَريزة له والضربُ ونحوه اذا وقع بالمحلّ فليس من فعل المفعول انّما هو للفاعل فلا يصير فعلُ غيره غريزةً له لانّ الغريزة ما كان خِلْقة فى المحلّ كالسّواد والبياض فاذا تكرّر الفعلُ من الفاعل جُعل كالغريزة والموجودُ من المضروب انّما هو الاحتمال والتمرّن لا نفس الضرب فإن تعجّبتَ من الاحتمال والتمرّن جاز لانهما من فعله وإن تعجّبتَ من الضرب لم يجز لانه ليس له ولذلك لا يبنى منه افعل من كذا وقد جاء من ذلك الفاظٌ يسيرةٌ تُحفظ حفظًا ولا يقاس عليها ولذلك قال القياس ان يفضّل على الفاعل

دون المفعول وقد شذّت الفاظٌ يسيرةٌ متأوَّلةٌ من ذلك قولهم فى المثل اشغلُ من ذات النِّحْيَيْن وفى قصّة خوّات بن جُبَيْر الأنصارىّ مع امرأة من العرب أتت سُوقَ عُكاظٍ ومعها نِحْيا سمن فاعترضها خوّاتٌ وفتح فم احد النحيين وذاقه ودفعه اليها فأمسكته بيدها الواحدة ثمّ فتح فم الاخر ودفعه اليها فامسكته بيدها الاخرى فاشتغلت يداها بتمسّك فمَي النحيين ثمّ واقعها فضُرب المثل بها فى الاشتغال والذى سهّل ذلك انّها وان كانت مشغولة فهى ذات شُغْل ويجوز ان يكون المراد اشغل من ذات النحيين ليَدَيْها فلا يكون حينئذ شاذّا وكذلك سائرُ ما ذكر من قوله أزْهَى من ديك وهو اعذر منه وألْوَمُ واشهر الا ترى انّه ذو زَهْو وذو عُذْر وذو لَوْم وذو اشتهار وكذلك البقيّة فاعرفه ؞

فصـــل ٣٥٥

قال صاحب الكتاب وتعتورُه حالتان متضادّتان لزومُ التنكير عند مصاحَبة مِنْ ولزومُ التعريف عند مفارَقتها فلا يقال زيدٌ الافضلُ من عمرٍو ولا زيدٌ افضلُ وكذلك مؤنّثه وتثنيتُهما وجمعُهما لا يقال فُضْلَى ولا أفْضَلانِ ولا فُضْلَيانِ ولا أفاضِلُ ولا فُضْلَياتٌ ولا فُضَلُ بل الواجبُ تعريفُ ذلك بالـــلام او بالاضافة كقولك الافضلُ والفُضْلَى وافضلُ الرجالِ وفُضْلَى النساء ؞

قال الشارح هذا الضرب من الصفات موضوع للتفضيل واصله ان يكون موصولا بمِنْ ومِنْ فيه لابتداء الغاية فاذا قلت زيد افضل من عمرو فالمراد ان فضله ابتدأ راقيًا من فضل عمرو وكلّ من كان مقدارُ فضله كفضل عمرو فكانّك قلت علا فضلُه على هذا المقدار فعلم المخاطب انّه علا عن هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء فصار كقولك سار زيدٌ من بغدادَ فعُلم الموضع الذى ابتدأ سيرُه منه وتجاوزه ولم يعلم اين انتهى فلمّا كان معنى الباب الدلالةَ على ابتداء التفضيل لم يكن بدٌّ من مِنْ ظاهرةً او مضمرةً لافادة المعنى المذكور ولا يجوز تعريفه والحالةُ هذه لا بالالف واللام ولا بالاضافة لانّه بمنزلة الفعل والفعل لا يكون الّا نكرة لانّه موضوع للخبر والمراد من الخبر الفائدة فلو عُرِّف لم يبقَ مُفيدًا وانّما قلنا انه فى معنى الفعل لامرَيْن احدهما انّك اذا قلت زيدٌ افضل منك فانّما المراد ان فضله يزيـــد عـــلى فضلك فهو عبارة عن الفعل والامرُ الثانى انّه متضمّنٌ المصدر وزيادةً فكان كالفعل الدالّ على الحدث والزمان فلمّا كان الفعل لا يضاف ولا تدخله لامُ التعريف لم تدخل على ما هو فى معناه فلذلك لا

تقول زيد الافضل من عمرو ولا الاحسن من خالد لما ذكرناه ولانّ مِنْ تَكْسب ما تتصل به من أَفْعَلَ هذه تخصيصا ممّا الا ترى انّ فيه إخبارا بابتداء التفضيل وزيادة الفضل من المفضول وهذا اختصاص الموصوف بهذه الصفة ومن ههنا وقع بعد الفصل من قوله تعالى انْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ فلمّا كانت مِنْ للتخصيص واللامُ اذا دخلت عليه استوعبت من التعريف اكثرَ ممّا تفيده مِنْ من التخصيص كرهوا الجمع بينهما فيكون نقصاً لغرضهم وتراجعًا عمّا حكموا به من قوّة التعريف الى ما هو دونه فلمّا لم يجز الجمع بين اللام ومِنْ لما ذكرناه عاقبوا بينهما فاذا وُجد احدهما سقط الاخر ولم يجز ان يسقطا معًا لئلّا يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من مِنْ والتعريف المفاد من الالف واللام لا يقال زيد الافضل من عمرو ولا الاحسن من خالد ولا يقال زيدٌ افضلُ وكذلك مؤنّثه وتثنيتهما وجمعهما لا يقال فُضْلَى ولا أفضلان ولا فُضْلَيان ولا أَفاضِلُ ولا فُضْلَيات ولا فُضَلُ لا بدّ من مِنْ او التعريف بالالف واللام او الاضافة لما ذكرناه ٭

فصــل ٣٥٦

قال صاحب الكتاب وما دام مصحوبًا بمِنْ استوى فيه الذَكَرُ والأُنْثَى والاثنان والجمعُ فاذا عُرِّف باللام أُنّث وثُنّي وجُمع واذا اضيف ساغ فيه الامران قال الله تعالى أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا وقال وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَى حَيٰوةٍ وقال ذو الرُمّة

* ومَيّةُ أَحْسَنُ الثَقَلَيْنِ جِيدًا * وسالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذالا *

قال الشارح قد تقدّم القول انّ افعل منك موضوع للتفضيل وهو بمنزلة الفعل اذ كان عبارة عنه ودالّا على المصدر والزيادة كدلالة الفعل على المصدر والزمان فمنع التعريفَ كما لا يكون الفعل معرّفا ومنع التثنية والجمع كما لا يكون الفعل مثنّى ولا مجموعا وكذلك لا يجوز تأنيثه انّما تقول هندٌ افضل منك من غير تأنيث وذلك لانّ التقدير هندٌ يزيد فضلُها على فضلك فكانّ افعل ينتظم معنى الفعل والمصدر وكلّ واحد من الفعل والمصدر مذكّر لا طريقَ الى تأنيثه فان قيل فأنت تقول قامت المرأة وانطلقت الجارية فتُلْحِق الفعلَ علمَ التأنيث فما بالك لا تفعل ذلك فيما كان في معناه فالجواب ان الفعل نفسه لا يؤنّث فاذا قلت قامت هندٌ فالعلامةُ انّما لحقته لتأنيث الفاعل بدليلِ انّها لا تلحقه الّا اذا كان الفاعل مؤنّثا للإيذان بانّ الفعل مسندٌ الى مؤنّث ولو كان ذلك لتأنيث الفعل نفسه

لجاز تأنيثه مع الفاعل المذكّر نحوُ قامت زيدٌ وذلك لا يقوله احدٌ وهذا احدُ ما يدلّ على اتحـــاد الفاعل والفعل وأنّهما كالشيء الواحد ٭ فامّا اذا ادخلت الالف واللام نحوَ زيدٌ الافضل خرج عن ان يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل واستغنى عن مِنْ والاضافة وعُلم انّه قد بان بالفضل فحينئذ يؤنّث اذا اريد المؤنّث ويثنّى ويجمع فتقول زيدٌ الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضـلـون والافاضل وهندٌ الفُضْلى والهندان الفُضْلَيان والهندات الفُضْلَيات والفُضَلُ ان شئت تثنّى وتجـمـع وتؤنّث كما تفعل بالفاعل لانّه في معناه ٭ فامّا اذا اضيف ساغ فيه الامران الافراد في كلّ حال تقول زيدٌ افضلُكم والزيدان افضلُكم والزيدون افضلُكم وتقول في المؤنّث هندٌ افضلكم والهندان افضلكم والهندات افضلكم والتثنيةُ والجمع اذا وقع على مثنّى او مجموع نحوُ قوله تعالى أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا والمعنى بقولنا زيدٌ افضل منكم وزيد افضلُكم واحدٌ الّا انّك اذا أتيت بمِنْ فزيدٌ منفصلٌ ممّن فضّلتَه عليه واذا اضفته كان واحدا منهم وانّما جاز الامران في ما اضيف لانّ الاضافة تُعاقِب الالفَ واللام وتجرى مجراها فكما انّك تؤنّث وتثنّى وتجمع مع الالف واللام كذلك تفعل مع الاضافة التى هى بمنزلة ما فيه الالف واللام وامّا علّة الإفراد فلانّك اذا اضفته كان بعضَ ما تضيفه اليه تقول حمارُك خير الحَمير لان الحمار بعض الحمير ولو قلت حمارك افضل الناس لم يجز لانه ليس منهم لان الغرض تفضيل الشيء على جنسه واذا كان كذلك فهو مضارع للبَعْض الذى يقع للمذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع بلفظ واحد فلم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنّث كما ان البعض كذلك ٭ فامّا قوله * وميّة احسن الخ * فالشاهد فيه تذكير افعل وان كان جارياً على مؤنّث الا ترى انّه قال احسن الثقلين وهو خبرٌ عن ميّة فامّا الافراد الراجع في قوله احسنه قذالا وإن كان ما تقدّم تثنيةً في معنَى جمع فذلك من قبل انّه موضعٌ يكثر فيه استعمالُ الواحد كقولهم هو احسنُ فَتًى في الناس وإن كان الاصل الجمع والواحدُ واقعٌ موقعه فتُرك الاصل فوجب الوضعُ على الافراد لانّه ممّا يُؤلَف وعلى ذلك يقولون هو احـســن الرجال وأجملُه ٭ واعلم انّه متى اضيف افعل على معنَى مِنْ فهو نكرة عند بعضهم وعليه الكوفيون واذا اضيف على معنى اللام فهو معرفة وفى قول البصريين المتقدّمين انّه معرفة على كلّ حال الّا اذا اضيف الى نكرة والمتأخّرون يجعلونه نكرة لان المضاف اليه مرفوع فى المعنى والاوّل القياس مَيّةُ اسم امرأة يُشبّب بها والثَقَلان الجنّ والانس والجِيد العُنُق والجَيَد بالتحريك طول العنق وحُسْنُه والسالفة مُقدّم العنق من لدن معلّق القُرْط الى التَرْقُوَة والقَذال مُؤَخَّر الرأس وهو مَعْقِد العِذار من

الفرس يصف المرأة بحسن التفصيل فاعرفه ،

فصـــل ٣٥٧

قال صاحب الكتاب وممّا حُذفت منه مِنْ وهى مقدَّرة قوله عزّ وجلّ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى اى واخفى من السرّ وقولُ الشاعر

* يا لَيْتَها كانت لأَهْلى ابِلَا * او هُزِلَتْ فى جَدْبِ عامٍ أَوَّلَا *

اى اوّلَ من هذا العام وأَوّلُ من أَفْعَلَ الذى لا فعلَ له كآبَلَ وممّا يدلّ على انّه افعلُ الأُولَى والأُوَّلُ وممّا حُذفت منه مِنْ قولُك اللهُ أَكْبَرُ وقولُ الفرزدق

* إِنّ ٱلّذى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لنا * بَيْتًا دَعائمُه أَعَزُّ وأَطْوَلُ *

قال الشارح اعلم انّهم قد يحذفون مِنْ من افعل اذا اريد به التفضيل ومعنى الفعل وهم يريدونها فتكون كالمنطوق بها نحوَ زيدٌ اكرم وافضل فلم تأت بالف ولام كما لم تأت بها مع مِنْ لان الموجود حكماً كالموجود لفظاً ومنه قوله عزّ وجلّ وَإِنْ تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى اى اخفى منه اى من السرّ وهو حديث النفس والذى يدلّ على ارادةِ مِنْ انّ اخفى لا ينصرف كما لا ينصرف آخَـرُ من قولك مررت برجلٍ اخرَ اذا اردت مِنْ معه وان لم تذكره وهذا الحذف يكثر فى الخبر ويقلّ فى الصفة وذلك من قبل ان الغرض من الخبر انّما هو الفائدة وقد يُكتفى فى حصولها بقرينةٍ فامّا الصفة فانّها فى الكلام على ضربَيْن إمّا التخليص والتخصيص وإمّا المدح والثناء وكلاهما من مَقامات الإسهاب والإطناب لا من مَظانّ الإيجاز والاختصار واذا كان كذلك لم يَلِق الحذفُ بها ، ومن ذلك أَوّلُ من قولك ما رأيتُه مذ عامٌ اوّلُ اى اوّلُ من هذا العام فأوّلُ وصفٌ على زنة أَفْعَلَ فاءه وعينه واوٌ ولم يستعملوا منه فعلاً والذى يدلّ على ما قلناه قولهم فى المؤنّث أُولَى والاصل وُولَى بواوَيْن فقُلبت الاولى التى هى فاء همزةً لاجتماع الواوَيْن على حدّ وُقِيَّةٍ وأَواقٍ وجمعُ المؤنّث أُوَلُ على حدّ الأَصْغَر والصُغْرَى والصُـغَــر والاكبر والكبرى والكبر قال الله تعالى انَّهَا لَاِحْدَى ٱلْكُبَرِ فأَوّلُ أَفْعَلُ وأُولَى فُعْلَى وأُوَلُ فُعَلُ وهو وإن كان صفة فانّهم قد اتّسعوا فيه واستعملوه استعمالَ الاسماء فقالوا مررت بأَوّلَ منه ولم يقولوا رجلٌ أَوّلُ ولم يُخْرِجه هذا الاتّساعُ عن كونه وصفًا الا ترى ان الأَبطح والأَجرع وان كانا قد استُعملا استعمالَ الاسماء حتى يسرى اليهما تكسيرُها فقالوا الاباطح والاجارع لم يُخْرِجهما ذلك عن الوصفيّة فلذلك

لا ينصرفان كما لم ينصرف نحوُ ابيض واصفر فامّا رفضهم استعمالَ الفعل منه فلانّ الفعل يتصرّف بالماضى والمستقبل والامر والنهى فلو استعملوا منه فعلا لكان يتكرّر فيه حرف العلّة واذا كانوا قد تركوا تصريفَ ما لا يتكرّر فيه هذه الحروف كاستعمال ماضى يَدَعُ ومضارعِ عَسَى وقالوا رجلٌ آبَلُ الناس ولم يلفظوا منه بفعل فاذا جاء هذا النحو من الصحيح غيرَ متصرّف فأن لا يصرّفوا نحوَ اوّل كان أَوْلى واذا ثبت انّه أَفْعَلُ صفةً فالوجهُ ان يكون متّصلا بمِنْ كما انّ سائرَ ما كان مثله كذلك فاذا حذفت مِنْ وأنت تريده لم تصرف الاسم لانّه يكون فى حكم الموجود وان حذفته وأنت لا تريده صرفته وكان كسائر الاسماء نحو أَفْكَلٍ لانّه انّما يكون صفة اذا كان معه مِنْ وعلى هذا لو سمّيت رجلا بأفضل كان كأحمرَ فلو نكّرته لانصرف بلا خلاف ولا يكون كاحمر اذا سُمّى به لانّه انّما يكون صفة اذا كان معه مِنْ وقد استُعمل اوّل الذى هو صفة ظرفًا قال سيبويه سألته يعنى الخليل عن قولهم مذ عام اوّلَ فقال جعلوه ظرفا فى هذا المكان فكانّه مذ عام قبلَ عامك وقد استُعملت اشياء من الصفات ظروفا نحوَ استعمالهم أَسْفَلَ ظرفا من قوله تعالى وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وكاستعمالهم قَرِيبًا فى قولهم إنّ قريبًا منك زيدًا ومَليًّا من النهار فيحصل من ذلك ان اوّل على ثلثة اضرب تكون صفة على تقدير مِنْ وتكون ظرفا وتكون اسما وذلك اذا حذفت منها مِنْ وانت لا تريدها فعلى هذا يجوز ان تكون اوّل من قوله * يا ليتها كانت الخ * مخفوضا على الصفة لعامٍ الّا انّه لا ينصرف ويجوز ان تكون منصوبا على الظرف وهذا المستعمَلُ ظرفًا هو المبنىّ على الغاية من قولهم ابْدَأْ به اوّلُ وقوله

* لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى وإنّى لَأَوْجَلُ * على أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ *

اذا قدّرت فيه حذف الاضافة الا ترى ان مُعْظَم هذا القبيل الذى هو غاية انّما هو ظروفٌ وأنّ ما ليس بظرف ممّا قد حُذف منه المضاف اليه لم يُبْنَ وذلك قولهم جاءنى كلٌّ قائمًا وقال تعالى وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ وذهب ابو الحسن الاخفش فى قولهم ليس غيرُ على انّه على حذف المضاف اليـــه وكذلك قال فى قول العجّاج * خالَطَ من سَلْمَى خَيَاشِيمَ وفَا * وزعم ان منهم من ينوّن فيقول ليس غيرٌ واذا كانت هذه المبنيّة ظرفا وجب ان تكون اوّل المبنيّة ظرفا ايضا ولا تكون ظرفا حتى تكون صفة ولا تكون صفة حتى تكون مِنْ معها مرادةً او مضافةً الى ما يُعاقب الاضافةَ وامّا الاسم فهو ما حذف منه مِنْ وليست مرادة نحوُ قولهم ما تركتُ له اوّلًا ولا آخرًا اى قديما ولا حديثا فامّا قوله * يا ليتها كانت الخ * فالشاهد فيه حذف مِنْ من الصفة وهو يريدها ولذلك لم يصرف

أوّل وهو مخفوض على الصفة لعامٍ ويجوز ان يكونَ منصوبا على الظرف اى فى جدبٍ عامٍ قبلَ هذا العام يتحسّر على ذهاب إبله فى أخصبِ سنةٍ ويتمنّى لو انّها غَنِمَها اهلُه او هلكتْ فى عام الجدب، وقالوا اللّهُ أكبرُ والمراد اكبر من كلّ شىء يدلّ على ذلك انّه لو لم تكن مِنْ مرادة لوجب صرف الاسم كما وجب صرفُ أَفْكَلٍ ونحوه ممّا هو على افعل ولا معنى للوصف فيه واذا لم ينصرف دلّ على انّ مِنْ مرادة وانّها وإن كانت محذوفة من اللفظ فهى فى حكم المُثْبَت، ومنه قوله تعالى وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ويجوز ان يكون اهون ههنا بمعنى هَيِّن لانّه سبحانه ليس عليه شىء اهونَ من شىء، فامّا قول الفرزدق

* إنّ الذى سمك السماء الخ * فالشاهد فيه حذفُ مِنْ ايضا اى اعزّ من غيره واطول من غيره واطول ههنا من الطَّوْل الذى هو الفضل لا من الطُّول الذى هو ضدّ القِصَر ودلّ على ارادة مِنْ امتناعه من الصرف يصف قومه وبيته وانّ دعائم بيته اعزُّ دعامة واكرمُها فاعرفه،

فصل ٣٥٨

قال صاحب الكتاب ولآخَرَ شَأْنٌ ليس لأخواته وهو انّه التُزم فيه حذفُ مِنْ فى حالِ التنكير تقول جاءنى زيدٌ ورجلٌ آخَرُ ومررتُ به وبآخَرَ ولم يَسْتَوِ فيه ما استوى فى اخواته حيث قالوا مررت بآخَرَيْنِ وآخَرِينَ وأُخْرَى وأُخْرَيَيْنِ وأُخَر وأُخْرَياتٍ،

قال الشارح آخَرُ افعلُ صفةً ومِنْ محذوفة منه مرادة فى التقدير ولذلك لا ينصرف وقضيّةُ الدليل ان يستوى فيه المذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع كما لو كانت مِنْ ملفوظا بها الّا انهم لمّا كثُر حذف مِنْ معها وكثُر استعمالها مُفْرَدَةً من الموصوف نحوَ مررت برجلٍ كذا وبآخَرَ كذا أجروها مجرى الاسماء فثنّوها وجمعوها وأنّثوها فقالوا مررت بآخَرَيْنِ وبآخَرِينَ قال الله تعالى وَآخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ وفى المؤنّث أُخْرَى وفى التثنية أُخْرَيانِ وفى الجمع أُخَرُ قال الله تعالى وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ وقالوا أُخْرَياتٌ ايضا قال

* فى أُخْرَيَاتِ الليلِ مُنْتَصِب * فصار لها حكمان حكم الصفة فى منع الصرف وحكم الاسماء فى التأنيث والتثنية والجمع وهذا معنى قوله ولآخَرَ شَأْنٌ ليس لأخواته اى أنّ اخواته اذا حذفت منها مِنْ وهى مرادة استوى فيها المذكّر والمؤنّث والمثنّى والمجموع واذا حذفت منها مِنْ ولم يريدوها اجروها مجرى الاسماء فى التثنية والجمع وآخَرُ قد اخذ حَظًّا من الطَرَفَيْن فاعرف ذلك ان

شاء الله تعالى ؛

فصــل ٣٥٩

قال صاحب الكتاب وقد استُعملت دُنْيَا بغير الف ولام قال العَجّاج * فى سَعْيِ دُنْيَا طالَمَا قد مُدَّتِ * لانّها غلبت فاختلطت بالاسماء ونحوُها جُلَّى فى قوله * وإن دَعَوْتِ الى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ * وامّا حُسْنَى فيمَن قرأ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى وسُوءَى فيمَن انشد * ولا يَجْزُونَ من حَسَنٍ بسُوءَى * فليستا بتأنيثَىْ أَحْسَنَ وأَسْوَأَ بل هما مصدران كالرُجْعَى والبُشْرَى وقد خُطِّئَ ابنُ هانِئٍ فى قوله * كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقعها * وقولُ الأَعْشَى * ولَسْتَ بالأَكْثَرِ منهم حَصًى * ليست مِنْ فيه بالتى نحن بصَدَدها هى نحوُ مِنْ فى قولك انتَ منهم الفارسُ الشُجاعُ اى من بينهم ؛

قال الشارح القياس فى دُنْيَا ان يكون بالالف واللام لانه صفة فى الاصل على زنة فُعْلَى ومذكّره الأَدْنَى مثلُ الاكبر والكبرى وهو من دَنَوْتُ فقلبت الواو فى الادنى أَلفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وذلك بعد قلبها ياءً لوقوعها رابعةً وقد تقدّم ان الالف واللام تلزم هذه الصفة الّا انّهم استعملوا دنيا استعمالَ الاسماء فلا يكادون يذكرون معه الموصوف ولذلك قلبوا اللام منه ياءً لضرب من التعادل والعوض كانّهم ارادوا بذلك الفرق بين الاسم والصفة فلمّا غلب عليها حكمُ الاسماء أَجروها مُجرى الاسماء وكانت الالف واللام لا تلزم الاسم فاستعملوها بغير الف ولام كسائر الاسماء فامّا قول العجّاج

* يومَ ترى النفوسُ ما أَعَدَّتِ * فى سَعْيِ دُنْيَا طالَمَا قد مُدَّتِ *

فالشاهد استعمالها نكرةً من غير الف ولام إجراءً لها مُجرى الاسماء لكثرة استعمالها من غير تقدّم موصوف يصف امر الآخرة ويُرغّب فى السعى لها والسَّعْىُ يُستعمل فى الخير والسِعاية فى الشرّ ؛ فامّا جُلَّى من قوله

* وإنْ دَعَوْتِ الى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ * يومًا سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا *

البيت من شعر الحماسة لبعض بنى قَيْس بن ثَعْلَبَةَ وقيل انّه لبَشامَةَ بن حَزْنٍ النَهْشَلىّ والشاهد فيه قوله جُلَّى من غير الف ولام ولا اضافة فالجيّد ان يكون مصدرا كالرُجْعَى بمعنى الرجوع والبُشْرَى بمعنى البِشارة وليس بتأنيث الأَجلّ على حدّ الاكبر والكبرى لانه اذا كان مصدرا جاز تعريفه وتنكيره فتقول بشرته بُشْرَى والبشرى ورجعتُه رُجْعَى والرُجْعَى فلذلك حملناه على المصدر ولم

تحمله على الصفة يقول إن أشدت بذكر خيار الناس لجليلة نابت او مكرمة عرضت فأشيدى بذكرنا وظاهرُ هذا الكلام استعطافٌ لها وسَراةُ القوم سادتُهم والجمع السَّرَوات ورجلٌ سَرِيٌّ بيّن السَّرْوِ والكِرام هنا الذين يحمون ويدفعون الضَيْمَ، ومثله ما حكى ان بعضهم قرأ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى فإن حُمل على الصفة كان شاذًّا والجيّد ان يحمل على المصدر لما ذكرناه من ان المصدر يكون معرفة ونكرة، وكذلك سُوءى من قول ابى الغُول الطُهَوىّ

* ولا يَجْزُون من حَسَنٍ بسُوءى * ولا يجزون من غِلَظٍ بلِينِ *

الشاهد فيه قوله بسوءى ويروى على ثلثة اوجه بسَوْءٍ وبسَىْءٍ وبسُوءى فمن رواه بسَوْءٍ فهو مصدرُ ساءه يَسُوءه سَوْءًا وسُوءًا وهو نقيض سَرّه يَسُرّه سُرورًا ومن قال بسَىْءٍ جعله صفة واصله سَيِّئٌ بالتشديد على حدّ جيّد وسيّد وانّما خففه بحذف احدى الياءين كما يقولون هَيْنٌ ولَيْنٌ ومن قال سُوءى ففيه نَظَرٌ إن جعلته صفة كان شاذًّا وصحّة محلّه ان تجعله مصدرا على ما تقدّم والمعنى انّهم يجزون كُلًّا بفعله إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ وهو خلاف قول العَنْبرىّ

* يجزون من ظُلْمِ اهلِ الظُلْم مَغْفِرَةً * ومن إساءة اهل السَّوْءِ إحسانًا *

فامّا قول ابن هانِئٍ

* كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقِعها * حَصْباءُ دُرٍّ على ارضٍ من الذَهَبِ *

فقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرةً وهذا الضرب من الصفات لا يُستعمل الّا معرّفا والاعتذارُ عنه انّه استعمله استعمالَ الاسماء لكثرة ما يجىء منه بغير تقدّم موصوف نحو صغيرة وكبيرة فصار كالصاحب والأجرع والأبطح فاستعمله لذلك نكرةً ويجوز ان يكون لم يُرِد فيه التفضيل بل معنى الفاعل كأنّه قال كأنّ صغيرةً وكبيرةً من فواقعها على حدّ قوله تعالى وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ فى احد القولَيْن يقال فاقعةٌ وفُقّاعَةٌ وجمع الفُقّاعة الفَقاقيعُ وهى النفّاخات التى تكون على وجه الماء يصف خَمْرًا وما عليه من الحَبَب شبّه الحبب بالدرّ وهو اللؤلؤ والخمرَ تحته بأرضٍ من ذهب ولقد أحسنَ، وامّا قول الأعشى

* ولستَ بالأكثرِ منهم حَصًى * وانّما العِزّةُ للكاثرِ *

فقد تعلّق بظاهره الجاحظ وزعم انّ فى ذلك نقضًا لما اصّله النحويون من امتناع الجمع بين الالف واللام ومنْ فى هذا الضرب من الصفات والوجه فى ذلك ان يكون منهم فى موضع الحال من تاء لستَ كقولك لست منهم بالكثير مالًا وما أنت منهم بالحسن وَجْهًا اى لست من بينهم وفى جملتهم بهذه

الصفة وليست من التى تصحب افعل هذه للتخصيص لان لام المعرفة تُغْنِى عنها الا ترى انّ مَنْ انّما تُخصّص ما يُخصّص باللام فتقول زيدٌ افضل من عمرو فاذا قلت الافضل دخل فيه عمرٌو وغيرُه فمَنْ تقتضى تفضيلَه على المجرور بها لا غيرُ واللام تقتضى تفضيله عليه وعلى غيره فعلى هذا يكون العامل فى منهم نفسَ ليس لا الاكثر والحروفُ الجارّة تعمل فيها المعانى وما ليس بفعل واذا كان يعمل فيها ما هو ابعدُ شَبَهًا من ليس كان عملُ ليس فيها أَوْلَى ونظيرُ هذا تعلّقُ الظرف بكَانَ فى قوله تعالى أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا فقوله للناس متعلّقٌ بكان وذلك انّه لا يخلو امّا ان يكون متعلّقا بعجبا او بأوحينا او بكان فلا يجوز ان يتعلّق بعجبا نفسها لانه مصدرٌ ومعموله من صلته فلا يتقدّم عليه ولا يكون صفة لعجبا على انّه يتعلّق بمحذوف لتقدُّمه عليه والصفةُ لا تتقدّم على الموصوف ولا يجوز ان يتعلّق باوحينا لانه فى صلته ولا يجوز تقديمه عليه واذا بطل تعلُّقه بما ذكرنا تَعيّن ان يكون متعلّقا بكان نفسها تعلُّقَ الظرف بالفعل وكذلك الظرف فى البيت ويجوز ان يكون متعلّقا بالاكثر على حدّ ما يتعلّق به الظرف لا على حدّ هو افضل من زيد كانّه قال ولست بالاكثر فيهم لان افعل بمعنى الفعل اظهرُ منه فى ليس يدلّ على ذلك نصبُه الظرفَ فى قوله

* فإنّا رأينا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً * الى الصَّوْن من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ *

الا ترى ان الظرف هنا لا يتعلّق الّا باحوج وتعليقُ الظرف بليس ليس بالسهل لجَرْيه مجرى الحروف بدلالة قوله تعالى وَأَنْ لَيْسَ لِلْانْسَانِ الَّا مَا سَعَى ولو كان كالفعل لدخل بينه وبين أَنْ حاجزٌ كالذى فى قوله عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ونظائرُه كثيرة والحَصَا من قوله * ولست بالاكثر منهم حَصًا * العدد الكثير قال يعقوب واصله مثل الحصا وموضعه نصب على التمييز ؞

فصـــل ٣٦١

قال صاحب الكتاب ولا يعمل عملَ الفعل لم يُجيزوا مررتُ برجل أَفْضَلَ منه أبوه ولا خَيْرٍ منه ابوه بل رفعوا افضلَ وخيرا بالابتداء وقولُه * وأَضْرَبَ مِنّا بالسُّيوف القَوانِسَا * العاملُ فيه مضمرٌ وهو يَضْرِبُ المدلولُ عليه بأَضْرَبَ ؞

قال الشارح قد تقدّم القول ان مقتضى هذه الصفات ان لا تعمل من حيث كانت اسماء والاسماء لا

تعمل فى اسماء مثلها فامّا الصفة المشبّهة فانّها لمّا جرت على الموصوف ثمّ نُقل الضمير الى الاوّل فجُعل عاملا فى اللفظ ثُنّى وجُمع وأُنّث على مقدارِ ما فيه من الضمير من نحو مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وبرجلَيْن حسنَي الوجهَيْن وبرجالٍ حسنِي الوجوهِ وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ أشبهت اسمَ الفاعل فعملت عملَه كما ان اسم الفاعل الجارى على فعله فى تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره صار محلّه محلَّ الفعل فعمل عمله فامّا أَفْعَلُ هذه وبابُها فانّه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث فبعُد من شَبَه اسم الفاعل وصار كالاسماء الجوامد التى لم تُؤْخَذ من الافعال كقولك مررت برجلٍ قُطْنٌ جُبَّتُه وبرجلٍ كتّانٌ ثوبُه الا ترى ان القطن لا يثنّى ولا يجمع وكذلك الكتّان وجُعلا مبتدأً وخبرًا فى موضع النعت كقولك مررت برجلٍ اخوك ابوه وانّما لم يُثنَّ افعل ولم يجمع ولم يؤنّث لما تقدّم من انّه قد تضمّن معنى الفعل والمصدر وكلٌّ واحد منهما لا تصحّ تثنيتُه ولا جمعُه ولا تأنيثُه كذلك ما كان فى معناهما او متضمّنا معناهما وقد اجاز قوم من العرب مررت برجلٍ افضلَ منه ابوه وخيرٍ منه عمُّه وذلك انّه مأخوذ من الفعل وإن بعُد شَبَهُه باسماء الفاعلين قال سيبويه وهو قليل رديء لما ذكرناه فامّا قوله

* أَكَرَّ وأَحْمَى للحقيقة منهم * وأَضْرَبَ منّا بالسُّيُوف القَوانِسا *

فالبيت للعبّاس بن مِرْداس والشاهد فيه نصب القوانس باضرب وحقيقتُه نصبُه باضمار فعلٍ دلّ عليه اضرب وتقديرُه ضربنا بالسيوف او نضرب القوانسَ ولا يجوز ان تتناوله أفعلُ هذه التى للتفضيل والمبالغة لما ذكرناه ومثله قوله تعالى اَللّٰهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ فحيث ههنا فى موضع نصب بانّه مفعول به لا ظرفٌ لانه لا تخلو حَيْثُ هذه من ان تكون مجرورة او منصوبة فلا يجوز أن تكون مجرورة لانه يلزم ان يكون افعل مضافا اليه وافعلُ انّما يضاف الى ما هو بعضٌ له وذلك هنا لا يجوز واذا لم يكن مجرورا كان منصوبا بفعل مضمر دلّ عليه أَعْلَمُ كانّه قال يعلم مكان رسالته ولا يكون انتصابه على الظرف لان عِلْمَه سبحانه لا يتفاوت بتفاوُت الامكنة يصف قومه بالحفاظ والشهامة والحقيقةُ ما يلزم الانسان ان يحميه ويقال للحقيقة الرايَةُ ومنه قول عامر بن الطُّفَيْل * أَنَا الفارسُ الحامى حقيقةَ جَعْفَرٍ * والقَوانِس جمع قَوْنَس وهو أعلى بَيْضة الحديد قال الشاعر

* بمُطَّرِدٍ لَدْنٍ صِحاحٍ كُعُوبُهُ * وذى رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوانِسَا *

والقَوْنَس ايضا العَظْم الناتئ بين أُذُنَي الفرس قال طَرَفَة * ضَرْبَكَ بالسَّيْف قَوْنَسَ الفَرَسْ *

اسماء الزمان والمكان

فصـــل ٣٦١

قال صاحب الكتاب ما بُنى منهما من الثلاثىّ المجرَّد على ضربين مفتوحُ العين ومكسورُها فالاوّل بناؤه من كلّ فعل كانت عينُ مُضارعه مفتوحة كالمَشْرَب والملبَس والمذهَب او مضمومةً كالمَصْدَر والمقتَل والمَقام الّا احد عشر اسمًا وهى المَنْسِك والمجزِر والمنبِت والمطلِع والمشرِق والمغرِب والمفرِق والمسقِط والمسكِن والمرفِق والمسجِد٬

قال الشارح الغرض من الاتيان بهذه الابنية ضربٌ من الإيجاز والاختصار وذلك انك تفيد منهما مكان الفعل وزمانه ولولاها لزمك ان تأتى بالفعل ولفظ المكان والزمان فاشتقّوا المكان والزمان من الثلاثىّ ولا يكاد يكون من الرباعىّ وذلك يجىء على مثال الفعل المضارع على يفعل الّا انك توقع الميم موقعَ حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل فاذا كان المضارع منه على يَفْعَلُ مفتوحَ العين فالمَفْعَلُ منه كذلك نحو المَلْبَس والمَشْرَب والمَذْهَب وكان يلزم على هذا ان يقال فيما المستقبلُ منه يَفْعُلُ بالضمّ مَفْعُلٌ فيقال فى المكان من قتل يقتُل مَقْتُلٌ ومن قعد يقعُد مَقْعُدٌ غيرَ انّهم عدلوا عن هذا لانه ليس فى الكلام مَفْعُلٌ الّا بالهاء كقولك مَكْرُمَةٌ ومَقْبُرَةٌ ونحوهما فعدلوا الى احد اللفظَيْن الاخرَيْن وهو مَفْعَلٌ بالفتح لان الفتح اخفّ٬ وقد جاءت عن العرب احد عشر اسما على مَفْعِلٍ فى المكان ممّا فعله على يَفْعُلُ بالضمّ وذلك مَنْسِكٌ لمكان النُسْك وهو العبادة وهو من نَسَكَ ينسُك اذا عبد والمجزِر لمكان جَزْر الابل وهو نَحْرها يقال جزرتُ الجَزُور أجزُرها بالضمّ اذا نحرتَها وجلّدتَها والمَنْبِت لموضع النَبات يقال نبت البقلُ ينبُت اذا طلع والمَطْلِع مكان الطلوع وقد يكون مصدرا بمعنى الطلوع وعليه قراءة من قرأ حَتَّى مَطْلِعِ ٱلْفَجْرِ ومن ذلك المَشْرِق والمَغْرِب لمكان الشروق والغروب وقالوا المَفْرِق لوَسَط الرأس لانه موضع فرق الشعر وكذلك مَفْرِقُ الطريق للموضع الذى يَتشعّب منه طريقٌ اخرُ والمَسْقِط موضع السقوط يقال هذا مسقط رأسى اى حيث وُلدتُ وأنا فى مسقط رأسى اى حيث سقط والمَسْكِن موضع السُكْنَى يقال سكنتُ دارى أسكُنها والمسكِن الموضع والمصدر المَسْكَن بالفتح والمَرْفِق موضع الرِفْق والرفق ضدّ العُنْف يقال رفقتُ به أرفُق والمكان المَرْفِق وقالوا المَسْجِد

وهو اسمٌ للبيت وليس المراد موضع السجود اى موضع جَبْهَتك اذ لو اريد ذلك لقيل المَسْجَد بالفتح كسروا هذه الالفاظ والبابُ فيها الفتح ادخلوا الكسر فيها لانه احد البناءَيْن كما ادخلوا الفتح فيها ؞

قال صاحب الكتاب والثانى بناؤُه من كلّ فعل كانت عينُ مضارعه مكسورة كالمَحْبِس والمجلس والمَبِيت والمصيف ومَضْرِب الناقة ومنتِجها الّا ما كان منه معتلّ الفاء او اللام فانّ المعتلّ الفاء مكسورٌ ابدًا كالمَوْعِد والمورِد والموضِع والموجِل والموحِل والمعتلّ اللام مفتوحٌ ابدًا كالمَأْتَى والمرمَى والمأْوَى والمثوَى وذكر الفرّاء انّه قد جاء مَأْوِى الابِل بالكسر ؞

قال الشارح امّا ما كان عينُ المضارع منه يَفْعِلُ بالكسر فالمكان والزمان منه مَفْعِلٌ بالكسر كالمَحْبِس والمجلس والمبيت والمصيف ومضرِب الناقة ومنتِجها فالمحبس موضع الحَبْس يقال حبستُه أَحْبِسُه اى منعتُه الانبعاثَ والمجلس موضع الجلوس لانه من جَلَسَ يجلس وقالوا المَبِيت للمكان يُبات فيه لانّ بات يَبِيتُ كجلس يجلس وامّا المَصِيف فالمراد به الزمان وهو من صاف يصيف وكذلك مَضْرِب الناقة لزمن ضِرابها يقال اتى مضرب الشَّوْل وانقضى مضربها اى اتى زمانه وانقضى زمانه وكذلك المَنْتِج لزمان النِتاج يقال اتت الناقة على منتِجها اى الوقت الذى تنتج فيه ؞ وامّا المعتلّ من هذا الضرب فانّه لا يخلو من ان يكون معتلّ الفاء او العين او اللام فما كان منه معتلّ الفاء فانّه يجرى على منهاج واحد لا يختلف باختلاف حركة عين المضارع منه كما كان كذلك فى الصحيح فيجىء مكسورَ العين على كلّ حال سواءٌ كان مفتوح العين او مكسوره فى المضارع ولذلك استثناه لانه مخالفٌ لما تقدّمه وذلك نحو المَوْعِد والمَوْرِد وهما من وَعَدَ يَعِدُ ووَرَدَ يَرِدُ بالكسر وقالوا المَوْجِل والمَوْحِل فكسروا ايضا وهو من وَجِلَ يَوْجَلُ ووَحِلَ يَوْحَلُ بالفتح والعلّة فى ذلك انّ ما كان على فَعَلَ واوّله واوٌ فانّه يلزم مستقبله يَفْعِلُ ويلزمه الاعلال بحذف واوه فى المستقبل نحو يَعِدُ ويَرِدُ فكسروا المَفْعِل منه على القاعدة ثمّ حملوا ما كان منه على فَعِلَ يفعَل على ذلك فقالوا مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ وذلك لانّ يوجل ويوحل فى هذا الباب قد يعتلّ فتُقلَب الواو ياءً مرّةً نحو يَيْجَل ويَيْحَل وأَلِفًا اخرى نحو ياجَلُ وياحَلُ فلمّا كان كذلك شبّهوها بالاوّل لانها فى حال اعتلال ولان الواو فيها فى موضع الواو من الاوّل وهم كثيرا ما يشبّهون الشىء بالشىء فيحملونه عليه اذا كان بينهما موافَقةٌ فى شىء وإن اختلفا من جهات اخرى وقد حكى يونس وغيره فيما حكاه سيبويه ان ناسًا من العرب يقولون مَوْجَلٌ ومَوْحَلٌ بالفتح حيث كان المضارع

مفتوحا فى يَوْجَل ويَوْحَل فجروا فيه على الاصل وهذا القول اقيسُ والاوّل افصحُ ، وامّا ما كان معتلّ العين فانّه يجرى على قياس الصحيح فما كان منه مضموم العين فانّ المَفْعَل منه مفتوح نحوُ المَقام والمَقال لانه من قال يقول وقام يقوم فهو كالمَقْتَل والمَخْرَج من قتل يقتُل وخرج يخرُج وما كان مكسور العين فالمَفْعِل منه مكسور نحو المَقيل والمَبيت لانه من بات يبيت وقال يقيل كضرب يضرِب وجلس يجلس ، وامّا المعتلّ اللام فانّه يأتى مَفْعَل منه على منهاج واحد كالمعتلّ الفاء الّا ان المعتلّ الفاء مَفْعِل منه مكسور والمعتلّ اللام مَفْعَل منه مفتوح وذلك نحو المَأْتَى والمَرْمَى والمَأْوَى والمَثْوَى وذلك لانه معتلّ فكان الالف والفتح اخفّ عليهم من الكسر مع الياء ففرّوا الى مَفْعَل بالفتح اذ كان ممّا يُبْنَى عليه المكان والزمان فاذا كان ذلك فيما لامه ياء كان فى ذوات الواو اولى نحو المَغْزا والمَدْعا لانه على فعل يفعُل بالضمّ مثل دَعَا يَدْعُو وغزا يَغْزُو وفيه ما فى ذوات الياء لم يخرج من ذلك الّا مَأْوِى الابل فانّه قد جاء مكسورا فيما حكاه الفرّاء وذكر غيرُه مَأْوَى الابل بالفتح على القياس فاعرفه ،

فصــل ٣٦٤

قال صاحب الكتاب وقد يدخل على بعضها تاء التأنيث كالمَزِلّة والمَظِنّة والمَقْبَرة والمشرَقة ومَوْقَعَة الطائر وامّا ما جاء على مَفْعُلَة بالضمّ كالمَقْبُرة والمشرُقة والمسرُبة فاسماءٌ غيرُ مذهوب بها مذهبَ الفعل ،

قال الشارح وقد انّثوا بعض هذه الاسماء كانهم ارادوا البُقْعَة فقالوا المَزِلّة لموضع الزَلَل وكسروه لان المضارع منه مكسور وقالوا المَظِنَّة لموضع الظَنّ ومألَفه وهو مفتوح لانه من ظنّ يظُنّ بالضمّ والمَقْبَرَة لموضع القبر والمَشْرَقَة لموضع شروق الشمس وهو موضع القعود فيها وقالوا مَوْقَعَة الطائر وهو الموضع الذى يقع عليه وهو مفتوح القاف من وقع يَقَعُ مفتوحٌ لمكان حرف الحلق فامّا ما جاء مضموما نحوَ المَقْبُرة والمَشْرُقة والمَشْرُبة للغُرْفة فهى اسماءٌ فالمقبرة اسمٌ لموضع القبور وليس لمكان الفعل والمشرقة اسمٌ للموضع الذى يقع فيه التشريق وكذلك المشربة اسمٌ للغرفة ولو اريد مكان الفعل لقيل المَقْبَرة والمَشْرَقة والمَشْرَبة بالفتح ،

فصــــل ٣٦٣

قال صاحب الكتاب وما بُنى من الثلاثىّ المزيد فيه والرباعىّ فعلى لفظ اسم المفعول كالمُدْخَل والمُخْرَج والمُغار فى قوله * مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حَىِّ خَثْعَما * وقولهم فُلانٌ كريمُ المُرَكَّب والمُقاتَلِ والمُضْطَرَبِ والمُتَقَلَّبِ والمُتَحامَلِ والمُدَحْرَجِ والمُحْرَنْجَمِ قال العَجّاج * مُحْرَنْجَمُ الجامِلِ والنُّؤِىّ * ٤

قال الشارح اعلم ان اسماء المكان والزمان ممّا زاد على الثلاثة بزيادة او غيرها فانّهما يكونان على زنة مفعولهما وذلك كالمُدْخَل والمُخْرَج والمُغار ويشمل هذا اللفظ المكانَ والزمانَ والمصدرَ والمفعولَ وانّما اشتركت هذه الاشياء فى لفظ واحد لاشتراكها فى وصول الفعل اليها ونَصْبه ايّاها فلمّا اشتركت فى ذلك اشتركت فى اللفظ وايضا فانّ اسم المكان جارٍ على المضارع فى حركاته وسكناته ولذلك ضمّوا الميم منه كما انّ اوّل المضارع مضموم وكانت الزيادة ميما لئلّا يُلْبِس بالفعل وفُتح ما قبل آخره لانّه جارٍ على زنة المفعول به نحو المُدْخَل والمفعولُ على زنةِ ما لم يسمّ فاعله نحو يُخْرَج وكان فعلُ ما لم يسمّ فاعله اولى به لانه مبنىّ للمفعول به فهذا اللفظ يشمل اسم الزمان والمكان والمصدر وهو على منهاج واحد لا يختلف فان قلت فلمَ اختلف المكان فى الثلاثىّ نحو المَضْرِب والمَقْتَل والمَقْبُرة ولم يختلف فيما زاد عليه فالجواب انّ ما يُشتقّ للمكان فهو مبنىّ على لفظ المضارع والمضارع من الثلاثىّ مختلف يأتى على يفعَل بالفتح وعلى يفعِل بالكسر وعلى يفعُل بالضمّ فلمّا اختلف المضارع اختلف المَفْعَل التى على زنته ولمّا كان مضارعُ ما زاد على الثلاثة على منهاج واحد لا يختلف وهو الكسر لم يختلف اسم المكان فيه فامّا الابيات التى انشدها فقد تقدّم الكلام عليها فى المصادر فامّا المُغار فهو موضع الإغارة ويستعمل فى المكان والزمان والمفعول به والمُرَكَّب الاصل والمَنْبِت يقال فلان كريمُ المُرَكَّبِ اى كريم الاصل والمَنْصِب والمُتَقَلَّب بالتاء واللام المشدّدة بمعنى التقلّب ويكون موضع الفعل وزمانه والمُقاتَل الموضع من قاتَلَ وكذلك المُضْطَرَب موضع الاضطراب فاعرفه ٤

فصــــل ٣٦٤

قال صاحب الكتاب واذا كثر الشىء بالمكان قيل فيه مَفْعَلَةٌ بالفتح يقال ارضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدةٌ ومَذْأَبةٌ ومَحْياة ومَفْعاة ومَقْثاة ومَبْطَخة قال سيبويه ولم يجيؤا بنظيرِ هذا فيما جاوز ثلثة احرف من نحـو

الصِفْدِع والثَعْلَب كَراهَةَ ان يثقُل عليهم لانّهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرةُ الثَعالِب ◦

قال الشارح اعلم ان هذا الضرب من الاسماء ممّا لزمت فيه الهاء لانه ليس اسماء للمكان الذى يقع فيه الفعل وانّما هى صفةُ الارض التى يكثر فيها ذلك الشىء والارض مؤنّثة فكانت صفتُها كذلك ولم يأت ذلك عنهم فى كلّ شىء الّا ان تَقيس وتعلم ان العرب لم تستعمله ولم يجيئوا بمثل هذا فى الرباعى من نحو الصِفْدِع والثَعْلَب كراهيَةَ ان يثقل عليهم وكان لهم عنه مندوحةٌ ان يقولوا كثيرةُ الثعالب وانّما اختصّوا بذلك بنات الثلاثة لخفّتها ولو قالوا من بنات الاربعة نحوَ مَأْسَدَة لقيل مُثْعَلَبَةٌ لان ما جاوز الثلاثة يكون نظيرُ المَفْعل بزنة المفعول ويستوى فيه المصدر والمكان والزمان الذى فى اوّله الميم زائدةً ويكون بلفظ المفعول وليس كذوات الثلاثة فتقول فى الثلاثة المَضْرَب فى المصدر مفتوحا والمَضْرِب بالكسر فى المكان والزمان وفى المفعول مَضْرُوبٌ فلفظ المفعول غير لفظ المكان والزمان وتقول فيما جاوز الثلاثة المُقاتَل والمسرَّح والمُوَقَّى فى معنى القتال والتسريح والتَوْقية وكذلك المكان والزمان ولفظ المفعول كذلك فقالوا على ذلك ارضٌ مُعَقْرَبَةٌ ومُثَعْلَبَةٌ فيأتى على لفظ المفعول لمجاوزة الثلاثة ومن قال ثُعالَةٌ قال ارضٌ مَثْعَلَةٌ لانه ثلاثىّ كمَأْسَدَة وقالوا ارضٌ مَحْياةٌ اذا كثر فيها الحيّات وارضٌ مَفْعاةٌ اذا كثر فيها الأَفاعى ومذهب سيبويه ان عين حَيَّة ياءٌ فهو من لفظ حَيِيتُ وقال غيره العين واوٌ والاصل حَوْيَةٌ فقلبت ياءً على حدّ قلبها فى طَوَيْتُه طَيًّا ولَوَيْتُه لَيًّا فيكون من لفظ حَوَيْتُ وحكى صاحب العَيْن ارضٌ مَحْواةٌ ويشهد لهذا القول قولُهم حَوّاءٌ لصاحب الحيّات وسيبويه يجعل حَوّاءً من معنى الحَيّة لا من لفظها فاعرفه ◦

فصـــل ٣٦٥

قال صاحب الكتاب ولا يعمل شىءٌ منها والمَجَرُّ فى قول النابغة

* كأنّ مَجَرَّ الرامسات ذُيُولَها * عليه قَصِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَوانِعُ *

مصدرٌ بمعنى الجرّ وقبله مضافٌ محذوفٌ تقديره كانّ أَثَرَ جَرِّ الرامسات ◦

قال الشارح قوله ولا يعمل منها شىءٌ اى لا يعمل اسم المكان والزمان عملَ المصدر لانه ليس فى معنى الفعل فامّا قول النابغة * كانّ مَجَرَّ الخ * فلا يجوز حمله على ظاهره لانه لا يخلو امّا ان يكون مصدرا

بمعنى الجرّ او اسم مكان فان جعلته اسم مكان فسد اعماله ونصبه ذيولَها لانك لا تقول جلستُ في مَجَرِّ زيدٍ ذَيْلَه وأنت تريد المكان وانّما تقول في مَجَرِّ ذيلِ زيدٍ كما تقول في مكان زيد وان جعلته مصدرا فسد من جهة المعنى لانه شبّهه بقصيم والقصيم جِلْدٌ ابيض يكتب فيه وقيل نَطْعٌ منقوشٌ وطريق صحّته على تقدير مضاف محذوف كانه قال كانّ أَثَرَ مَجَرِّ الرامسات او موضع مجرّ الرامسات على معنى موضع جَرِّ الرامسات والرامساتُ الرياح فيكون منصوبا بالمصدر يصف رَسْمًا عفا بعد اهله ولعبت به الرياح فصار ما أَبْقَتْ منه بمنزلة نطع حالَ عن جِدّته وبقى اثرُ صنعته وهو القصيم فلذلك كان محمولا على حذف المضاف دون ظاهره فاعرفه ·

اسم الآلة

فصـــل ٣٦٩

قال صاحب الكتاب هو اسمُ ما يعالَج به ويُنقل ويجىء على مِفْعَلٍ ومِفْعَلَةٍ ومِفْعالٍ كالمِقَصّ والمِحْلَب والمِكْسَحة والمِصْفاة والمِقْراض والمِفْتاح ·

قال الشارح كلّ اسم كان في اوّله ميم زائدة من الآلات التى يعالج بها وينقل وكان من فعل ثلاثيّ فانّ ميمه تكون مكسورة كانّهم ارادوا الفرق بينه وبين ما يكون مصدرا او مكانا فالمِقَصّ بالكسر ما يُقَصّ به والمَقَصّ بالفتح المصدر والمكان وأبنيتُه ثلاثة مِفْعَلٌ ومِفْعَلَةٌ ومِفْعالٌ وذلك نحو المِحْلَب لما يُحْلَب فيه والمِنْجَل الذى يقطع به الرَّطْبة والقَتّ وقالوا مِكْسَحَةٌ وهى كالمِكْنَسة يقال كسحت البيت اى كنسته ومِسَلّةٌ لواحدة المَسالّ وهى الابَرُ العظام وقالوا مِطْرَقَةٌ ومِطْرَقٌ وهو القضيب يضرب به الصوف وآلةُ الحَدّاد والصائغ ومِصْفًا ومِصْفاة وهى آلةٌ يُصفَّى بها الشراب وغيره انّثوا مِفْعَلًا كما انّثوا المكان لانه آلةٌ وقد يجىء مِفْعالٌ قالوا مِقْراض ومِفْتاح ومِصْباح وقيل ان مِفْعَلا مقصور عن مِفْعال وإن كان مِفْعَلٌ اكثر استعمالا ويؤيّد ذلك ان كلّ ما جاز فيه مِفْعَلٌ جاز فيه مِفْعالٌ نحو مِقْرَض ومِقْراض ومِفْتَح ومِفْتاح وليس كلّ ما جاز فيه مِفْعال جاز فيه مِفْعَل قالوا ولذلك صحّت العين في مِخْيَط ومِجْوَل ولم تقلب كما قلبت في مَقال ومَقام قالوا لانها مقصورة عمّا تلزم صحّته وهو مِخْياط ومِجْوال لوقوع الالف

بعدها ونظير ذلك العَواوِرُ ولم يقلبوا الواو همزةً كما قلبوها في أَواثِل وذلك ان العواور مقصور عن العَواوِير فكما لا يلزم القلب في العواوير لبُعْد الواو عن الطرف كذلك ههنا فاعرفه ه

فصل ٣٦٧

قال صاحب الكتاب وما جاء مضمومَ الميم والعين من نحو المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُقّ والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضة فقد قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهبَ الفعل ولكنّها جُعلت اسماء لهذه الأَوْعِيَة ه

قال الشارح هذه الاحرف شذّت عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمالُ بأن جاءت مضمومة وهي ما يُعالَج به ويُنْقَل كانّهم جعلوها اسماء لِما يُوعَى فيه ولم يُراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاقَ كما قالوا المُغْفُور لضرب من الصمغ يقع على الشجر حُلْو والمُغرور لضرب من الكَمْأة فهذه على زنة مُفْعُول وهي اسماء اشياء لم يُرَد فيها معنى الفعل كذلك هذه الاحرف وهي المُسْعُط وهو ما يجعل فيه السَّعُوط من دواء او من دُهْن فيُسْعَط به العليل او الصبيّ في أنفه اى يجعل فيه والمُنْخُل ما يُنْخَل به الدقيق ونحوه وجمعه مَناخِل والمُدُقّ وهو اسمُ ما يُدَقّ به الشيء كفِهْر العطّار ويَد الهاوُن والمُدْهُن بضمّ الميم والهاء لِما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره والمُكْحُلَة لوعاء الكُحْل زجاجاً كان او غيره هذه الخمسة حكاها سيبويه فامّا المُحْرُضَة فوعاء الحُرُض وهو الأُشْنان والكسر هو المشهور ولا اعرف الضمّ فيها ه

ومن اصناف الاسم الثُلاثيّ

فصل ٣٦٨

قال صاحب الكتاب للمجرّد منه عشرةُ أبنية أمثلتُها صَقْرٌ وعِلْم وبُرْد وجَمَل وابِل وطُنُب وكَتِف ورَجُل وضِلَع وصُرَد وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرةٌ ولعلّ الامثلةَ التى انا ذاكرُها تُحيط بها او بأكثرها ه

قال الشارح الاسماء المتمكّنة على ثلثة اضرب ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ لا تكون اصلا على اكثر من الخمسة لثقله ولئلّا يُتوهَّم انّه مركّب من ثلاثيّيْن وكذلك ما زاد وذهب الفرّاء والكسائيّ الى ان الاصل

الثلاثيّ وان الرباعيّ فيه زيادةُ حرف وان الخماسيّ فيه زيادة حرفَين والمذهب الاوّل وهو رأى سيبويه ولذلك نَزِنُه بالفاء والعين واللام ولو كان الامر على ما ذُكر لقوبل الزائد بمثله البتّة والثلاثيّ عشرة ابنية كما ذكر تكون اسماء وصفات وقوله للمجرّد اى للمجرّد من الزيادة فمن ذلك فَعْلٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى يكون اسما وصفة فالاسم صَقْرٌ وكَلْبٌ والصفة صَعْبٌ وضَخْمٌ وفِعْلٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى يكون اسما وصفة فالاسم منه عِدْلٌ وعِلْمٌ والصفة نِقْضٌ ونِضْوٌ وفُعْلٌ بضمّ الاوّل وسكون الثانى يكون اسما وصفة فالاسم بُرْدٌ وقُفْلٌ والصفة عُبْرٌ ومُرٌّ يقال ناقةٌ عُبْرُ أَسْفارٍ اى يسافر عليها وفَعَلٌ بفتح الاوّل والثانى يكون اسما وصفة فالاسم جَبَلٌ وجَمَلٌ والصفة بَطَلٌ وحَسَنٌ وفَعِلٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى يكون اسما وصفة فالاسم كَبِدٌ وكَتِفٌ والصفة حَذِرٌ ووَجِعٌ وفَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى يكون اسما وصفة فالاسم عَضُدٌ ورَجُلٌ والصفة حَدُثٌ وحَذُرٌ يقال رجل حدث اى حسن الحديث وحَذُرٌ اى مُتيقِّظٌ وفِعَلٌ بكسر الاوّل وفتح الثانى يكون اسما وصفة فالاسم ضِلَعٌ وعِنَبٌ والصفة قالوا قومٌ عِدًى ولا نعلمه جاء صفة فى غير هذا وحدَه من المعتلّ وهو اسم جنس وُصف به الجمع كالسَّفْر والرَّكْب وليس بتكسير لعدم نظيره فى الجموع وفِعِلٌ بكسر الفاء والعين يكون اسما وصفة قالوا ابِلٌ قال سيبويه وهو قليل ليس فى الاسماء غيرُه وقال ابو الحسن يقال للخاصرة اِطِلٌ وأَيْطَلٌ قال * لها أَيْطَلَا ظَبْيٍ وساقا نَعامَةٍ * وقالوا فى الصفة امرأةٌ بِلِزٌ وهى العظيمة وقيل القصيرة وفُعُلٌ بضمّ الفاء والعين يكون اسما وصفة فالاسم طُنُبٌ وعُنُقٌ والصفة ناقة سُرُحٌ وطُلُقٌ وفُعَلٌ بضمّ الاوّل وفتح الثانى يكون اسما وصفة فالاسم خُزَزٌ ورُبَعٌ والصفة حُطَمٌ وكُسَعٌ قال * قد لَفَّهَا الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ * فهذه الامثلة يجمعها كلّها كونُها ثلاثيّةً وإن كانت مختلفةَ الأبنية لانّ وزن كلّ مثال منها غير الآخر وليس فى الاسماء فُعِلٌ الّا دُئِلٌ معرفةٌ فيما حكاه الاخفش ولم يذكره سيبويه والمعارف غير مُعوَّل عليها فى الابنية لانه يجوز ان يسمّى الشخص بالفعل والحرف والجملة وليس فى الكلام فِعُلٌ بكسر الفاء وضمّ العين لانّهم كرهوا الخروج من الكسر الذى هو ثقيلٌ الى الضمّ الذى هو اثقل منه والثلاثيّ اعدلُ الابنية لانه حرفٌ يُبتدأ به لا يكون الّا متحرّكا وحرفٌ يُوقَف عليه لا يكون الّا ساكنًا وحرفٌ يكون حَشْوا فاصلا بينهما وليس المراد بالاعتدال قلّة الحروف الا ترى انّ فى الكلام نحوَ مَنْ وكَمْ ولسنا نقول انها اعدلُ الابنية فامّا المزيد فيه فهى كثيرة جدًّا تُقارِب ،

فصــــل ٣٦٩

قال صاحب الكتاب والزيادة امّا أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية فى قُعْدُدٍ ومَهْدَدَ او من غير جنسها كهمزة أَفْكَلٍ وأَحْمَرَ او للإلحاق كواو جَوْهَرٍ وجَدْوَلٍ او لغير الإلحاق كألف كاهِلٍ وغُلامٍ ،

قال الشارح معنى الزيادة ان يضاف الى الحروف الاصول ما ليس منها ممّا قد يسقط فى بعض تصاريف الكلمة ولا يقابَل بفاء ولا عين ولا لام وذلك يكون إمّا بتكرير حرف من نفس الكلمة نحو الباء من جَلْبَبَ والدال من قُعْدُدٍ او بزيادة حرف من غير جنسها من حروف اليومَ تنساه نحو واو جَوْهَرٍ وياء صَيْرَفٍ وهمزة أَفْكَلٍ وأَحْمَرَ والغرض من ذلك إمّا إفادةُ معنى لم يكن وامّا إلحاقُ بناء ببناء غيره وامّا المدُّ وتكثيرُ البناء لا غيرُ كألف غلام وواو عجوز وياء صَحِيفَةٍ وسَعِيدٍ ونحوها فامّا الاوّل فنحو الف ضارِبٍ وميم مضروب الا ترى ان الالف فى ضارب يفيد انّه فاعلٌ والميم فى مضروب يفيد معنى المفعوليّة ونحوُ حروف المضارعة يختلف اللفظُ بها لاختلاف المعنى وأشباهُ ذلك كثيرةٌ وامّا الثانى وهو المزيد للالحاق فنحو الدال فى قُعْدُدٍ ومَهْدَدَ فقُعْدُدٌ ملحقٌ ببُرْثُنٍ ولذلك لم يُدّغم المثلان فيه كما ادُّغما فى حُبّ ووُدّ والقُعْدُدُ القريبُ الآباء من الجَدّ الأعلى ومَهْدَدُ ملحق بجَعْفَرٍ وهو اسم امرأةٍ وكذلك جَوْهَرٌ وصَيْرَفٌ أُلْحِقا بالواو والياء بجعفر ودَحْرَجَ وامّا الزيادة للمدّ وتكثير البناء فنحو واو عَجُوزٍ وألف غلام وياء سَعِيدٍ لم يُرَد بهذه الزيادة الّا امتداد الصوت وتكثير اللفظ لانّهم كثيرا مّا يحتاجون الى المدّ عوضًا من شيء قد حُذف او للين الصوت به الا ترى ان الضرب الثالث من الطويل نحوَ قوله

* أَقِيمُوا بنى النُّعْمانِ عَنّا صُدُورَكم * وإلّا تُقِيموا صاغِرِينَ الـــرُّؤُسَـــا *

ونحوَ قول الاخر

* لَعَمْرُكَ إنّى فى الحياة لَزاهِـــدٌ * وفى العَيْش ما لم أَلْقَ أُمّ حَكِيمِ *

انّما لزم الرِدْفُ ليكون عوضا من السَبَب المحذوف من مَفاعِيلُنْ فاعرفه ،

فصــــل ٣٧٠

قال صاحب الكتاب والزيادة المُجانسة لا تخلو من ان تكون تكريرا للعين كخَفَيْفَدٍ وقِنَّبٍ او للّام

كخَفَيْدَدٍ وخِدَبٍّ او للفاء والعين كمَرْمَرِيسٍ ومَرْمَرِيتٍ او للعين واللام كصَمَحْمَحٍ وبَرَهْرَهَةٍ وما عداها من الزوائد حروف سألتمونيها ،

قال الشارح المراد بالزيادة المجانسة ان يكون الحرف المزيد من جنس حروف اصول الكلمة كانّهم كرّروا ما هو من نفس الكلمة وذلك يكون بتكرير العين قالوا خَفَيْفَدٌ وهو الظليم السريع وهو من قولهم خَفَدَ الظليمُ اذا أسرع لحقوه بزيادة الياء وتكرير العين بسَفَرْجَلٍ وقالوا قِنَّبٌ النون الثانية زائدة مكرّرة من غير فصل ووزنه فِعَّلٌ ملحق بدِرْهَمٍ وقد كرّروا اللام قالوا خَفَيْدَدٌ للظليم ايضا زادوا الياء وكرّروا اللام للالحاق بسفرجل ايضا الّا ان المكرّر ههنا اللام من خَفَيْدَدٍ والعين من خَفَيْفَدٍ وقالوا خِدَبٌّ اى ضَخْمٌ ومثله هِجَفٌّ كرّروا اللام من غير فصل للالحاق بقِمَطْرٍ واما الفاء فلم تأت مكرّرة فى شىء من كلام العرب الّا فى حرف واحد وهو مَرْمَرِيسٌ للداهية الشديدة فى قول الراجز * حَدْبَاءَ مَرْمَرِيس * وزنته فَعْفَعِيلٌ لانه من المَراسة وهى الشدّة فكرّرت الفاء والعين فامّا مَرْمَرِيتٌ فلم يحكه سيبويه وهو الارض المَلْساء التى لا نبات بها من قولهم مكانٌ مَرْتٌ بيّن المُرُوتة وقد كرّروا العين واللام قالوا صَمَحْمَحٌ للعظيم الضخم كرّروا العين واللام للالحاق بسفرجل ومثله قالوا بَرَهْرَهَةٌ للصافية اللون كُرّرت فيه العين واللام وما عداها من الزوائد فمن حروف سألتمونيها اى ما عدا ما ذكر من التكرير فلا تكون الزيادة الّا بحروف سألتمونيها والاوّل قياس والثانى مسموع غير قياس فتقول فى حَرَجٍ اذا شئت حَرْجَجٌ وحَرَجٌّ قياسا على جَلْبَبَ وقِنَّبٍ ولا تقول حَرْوَجٌ ولا حَيْرَجٌ قياسا على جَوْهَرٍ وصَيْرَفٍ فاعرفه ان شاء الله تع ،

فصل ٣٠١

قال صاحب الكتاب والزيادة تكون واحدة وثنتين وثلثا واربعا ومواقعها اربعةٌ ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع مفترقةً او مجتمعةً ،

قال الشارح الزيادة فى الكلمة قد تكون واحدة نحو الهمزة فى أَحْمَر وثنتين فى نحو منطلق وثلاثا فى نحو مستخرج واربعة فى نحو اشْهِيباب وذلك اكثر ما تنتهى اليه الزيادةُ وتبلغ بناتُ الثلاثة بالزيادة سبعةً فتكون الزيادة فيها اربعة احرف نحو عِرِقّان واشْهِيباب ويبلغ ذلك بناتُ الاربعة نحو عَبَوْثَران وهو

نبتٌ طيّب الريح واحرنجام فتكون الزيادة فيه ثلثة احرف واكثرُ ما تبلغ بنات الخمسة بالزيادة ستّة احرف نحوُ عَضْرَفُوطٍ وقَبَعْثَرَى لم يتصرّفوا فيها اكثرَ من زيادة واحدة وانّما كثر التصرّف فى الثلاثىّ بالزيادة لكثرته وقَلّ فى الخماسىّ لقلّته واذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرّف فيها الا ترى ان كلّ مثال من امثلة الثلاثىّ له ابنية كثيرة فى التكسير للقلّة والكثرة وليس للرباعىّ الّا مثال واحد القليلُ والكثير فيه سواء وهو فَعالِلُ نحوُ حناجر وبراثن ولم يكن للخماسىّ مثال فى التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعىّ فى التصرّف وكان محمولا على الرباعىّ نحوَ فَرازِدَ وسَفارِجَ ولذلك كثرت الزيادة فى الثلاثىّ وتوسّطت فى الرباعىّ وقلّت فى الخماسىّ وامّا مَظانّ الزيادة فما قبل الفاء وبعد الفاء وبين العين واللام وبعد اللام فسيأتى الكلام على ذلك مفصّلا ان شاء الله ؞

فصـــل ٣٧٣

قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة قبل الفاء فى نحوِ أَجْدَلٍ واثْمِد واصْبَع وأُصْبَع وأُبْلُم وأَكْلُب وتَنْضُبٍ وتُدْرَإٍ وتُتْفُل وتِحْلِئ ويَرْمَع ومَقْتَل ومِنْبَر ومَجْلِس ومُنْخُل ومُصْحَف ومِنْخِر وهِبْلَع عند الأخفش ؞

قال الشارح لمّا قدّم الكلامَ على مواقع الزيادة مُجْمَلًا لزمه بيانُ ذلك مفصّلًا مشروحا فمن الزيادة اوّلا الهمزة نحوُ أَجْدَلٍ وهو الصَقْر الهمزة فيه زائدة لوقوعها فى اوّل بنات الثلاثة ولانه من الجَدْل وهو الفَتْل كانّه يفتل الضَرِيبة ليصيدها وهذا البناء يكون اسما وصفة فالاسم ما ذكرناه من أَجْدَلٍ وأَفْكَلٍ وهو الرِّعْدة والصفة ابيض واحمر واثْمِدٌ بكسر الهمزة والميم وهو حجرٌ يُكتحل به الهمزة زائدة فى اوّله لوقوعها فى اوّل بنات الثلاثة فان قيل فالميم ايضا من حروف الزيادة قيل الميم اذا وقعت حشوا لا يُحْكَم بزيادتها الّا اذا قامت الدلالة على ذلك فلذلك قُضى بزيادة الهمزة دون الميم ومثله اِجْرِدٌ وهو نبتٌ ولا نعلمه جاء صفةً وامّا اصْبَعٌ فالهمزة فى اوّلها زائدة لوقوعها فى اوّل بنات الثلاثة وتذكّر وتؤنّث وفيها خمس لغات اِصْبَعٌ بكسر الهمزة وفتح الباء وهى اشهرها ومثله اِبْيَنٌ وهو موضع بعَدَنَ واشْفًى الذى للاسكاف وهو المِخْرَز ولم يأت صفةً وقالوا أُصْبَعٌ بضمّ الهمزة وفتح الباء وقالوا اِصْبِعٌ بكسر الهمزة والباء كانّهم أتبعوا الباء الهمزةَ فى الكسر وقالوا أُصْبُعٌ بضمّ الهمزة والباء أتبعوا الباء ايضا ضمّ

الهمزة وقالوا أَصْبَعٌ بفتح الهمزة وكسر الباء   ومن ذلك أَبْلُمٌ وأَكْلُبٌ الهمزة فيهما زائدة لما ذكرناه والأُبْلُم خُوص المُقْل وفيه لغات قالوا أُبْلُمٌ بضمّ الهمزة واللام ولا نعلمه جاء صفة وقالوا أَبْلَمٌ بفتحهما وإِبْلِمٌ بكسرهما والواحدة بالتاء وامّا أَكْلُبٌ فجمعُ كَلْبٍ وليس فى الاسماء المفردة ما هو على أَفْعُل انّما ذلك فى الجمع نحو أَعْبُدٍ وأَفْلُسٍ   ومن ذلك تَنْضُبٌ وهو شجرٌ كالنَبْع والنبع شجر يُتّخذ منه القِسِىّ والتنضب يتّخذ منه السهام والتاء فيه زائدة لانه ليس فى الكلام فَعْلُلٌ مثل جَعْفُرٍ بضمّ الفاء وتُدْرَأٌ التاء فيه زائدة لانه ليس فى الكلام مثل جُعْفَر بضمّ الجيم وهى عند الاخفش ايضا زائدة من جهة الاشتقاق لانه من الدَرْء وهو الدفع والتدرأ من معنى الدفع يقال رجلٌ ذو تُدْرَءٍ اى صاحب قوّة على دفع الأعداء   وقد جاء فى الاسماء قالوا تُرْتُبٌ وبعضهم يجعله وصفاً فيقول أمرٌ تُرْتُبٌ اى راتبٌ وقال * وكان لنا فَضْلٌ على الناس تُرْتُبٌ *   وقالوا ناقةٌ تُحْلُبَةٌ اى تُحْلَب قبل ان يضربها الفحل وتِحْلِبَةٌ وتَحْلَبَةٌ ايضا   ومن ذلك تَتْفُلٌ وهو من اسماء الثعلب بفتح التاء الاولى وسكون الثانية وضمّ الفاء وفيه اربعُ لغات قالوا تَتْفُلٌ على ما تقدّم وتُتْفُلٌ كانّه ملحق ببُرْثُنٍ وتَتْفَلٌ كتُدْرَءٍ كانّه ملحق بجُنْدَبٍ وتِتْفَلٌ مثل جَعْفَرٍ والتاء فيه زائدة لانه ليس فى الكلام فَعْلُلٌ مثل جَعْفُرٍ فهو مثل تَنْضُبٍ واذا ثبت انّها زائدة فى هذه اللغة كانت فى لغة من قال تُتْفُلٌ بالضمّ ايضا زائدة وإن كانت على زنة بُرْثُنٍ لانه قد ثبت زيادتُها على لغةٍ من فتح التاء ولا تكون اصلا فى لغةٍ زائدةً فى لغةٍ اخرى لان اللفظ واحد والمعنى واحد   وامّا تِحِلِّئٌ فانّه تِفْعِلٌ بكسر التاء والعين وهو مهموز من حَلِئَ الأديمُ اذا فسد ولا يكون الّا اسما وهو قليل والتِحِلِّئُ فسادٌ يلحق الجلدَ من السكّين عند السَلْخ وقيل انّه بُشارة الاديم يقال حَلَأْتُ الاديمَ اذا بَشَرْتَه فالتاء فيه زائدة للاشتقاق   واليَرْمَع حجارةٌ بيضٌ تلمع والياء فى اوّله زائدة لانّها لا تكون أصلا مع بنات الثلاثة ولم يأت هذا البناء الّا فى الاسماء دون الصفات   ومثل يرمع يَلْمَقٌ وهو القَباء فارسىّ معرّب   ولم يأت فى الاسماء ولا الصفات يُفْعِلٌ بضمّ الياء وكسر العين   وقد وقعت الميم زائدة اوّلًا فى بنات الثلاثة نحو مَقْتَل ومِنْبَر ومَجْلِس فالمقتل يقع على المصدر والزمان والمكان وقد تقدّم الكلام عليه وقالوا مِنْبَرٌ للآلة التى يَنْبِر عليها الخطيب اى يرفع صوته من نَبَرَ يَنْبِرُ اى رفع صوتَه والمجلس مكان الجلوس واذا اريد المصدر قالوا المَجْلَس بالفتح وقد ذُكر ومنه مُنْخُلٌ اسم لآلة النَخْل فهو كالمُدْهُن والمُسْعُط وقد تقدّم شرح ذلك   ومنه المُصْحَف من لفظ الصحيفة تقول أصحفتُه فهو مُصْحَفٌ اى جعلته صحيفةً وربّما كسروا اوّله وقالوا مِصْحَفٌ يشبّهونه بالآلة

وقالوا مَنْخِر لموضع النَخِير فهو كالمَسْجِد والمَنْبِت وهو فى الصفة قليل وقالوا هِبْلَعٌ وهِجْرَعٌ الهاء فيهما زائدة عند الاخفش لان هِبْلَعًا مشتق من البَلْع والهجرع من الجَرَع وهو المكان السهل المنقاد فهو من معنى الطُول وسيبويه يجعل الهاء اصلا لقلّة زيادة الهاء اوّلا فهو كدِرْهَمٍ فهذه الالفاظ فى اوّلها زائدٌ واحدٌ لما ذكرناه ،

فصــل ٣٧٣

قال صاحب الكتاب وما بين الفاء والعين فى نحو كاهِلٍ وخاتَمٍ وشَأْمَلٍ وضَيْغَمٍ وقُنْبُرٍ وجُنْدَبٍ وعَنْسَلٍ وعَوْسَجٍ ،

قال الشارح هذه الاسماء ممّا وقعت الزيادة فيه ثانيًا بعد الفاء من ذلك الالف وهو موضع زيادتها لانه لا يمكن زيادتها اوّلا لانها ساكنة والساكن لا يمكن الابتداء به قالوا كاهِلٌ وهو الحارك فالالف فيه زائدة لانها لا تكون مع بنات الثلاثة الّا زائدة ومثله حاتِمٌ وهو القاضى من حتم الامرَ اذا أحكمه وقضاه وهو الغُراب ايضا قالوا لانه يحتم بالفراق وقالوا فى الصفات ضارِبٌ وقاتِلٌ الالف فيهما زائدة لانه من الضرب والقتل وقد زيدت الهمزة ثانية قالوا شَأْمَلٌ للريح فالهمزة زائدة ووزنه فَأْعَلٌ لقولهم شَمَلَتِ الريحُ اذا هبّت شمالًا ولا نعلمه جاء صفة وفيه لغات قالوا شَمْل بسكون الميم وشَمَل بفتحها وشَمَال وشَمْأَل وشَأْمَل على ما ذكرنا ومن ذلك الياء زيدت ثانية فى الاسم والصفة فالاسم زَيْنَبٌ وغَيْلَمٌ والغيلم السُلَحْفاة والصفة ضَيْغَمٌ للأسد قيل له ذلك لعَضّه والضَغْم العَضّ وقالوا صَيْرَفٌ للصَرّاف قال سيبويه ولا نعلم فى الكلام فَيْعُل بالضمّ ولا فَيْعِل بالكسر فى غير المعتلّ وقد زادوا النون ثانية ايضا قالوا قُنْبُرٌ وهو طائر معروف ويقال له ايضا القُنْبُرَاء والقُبَّرَة والجمع قُبَّرٌ النون فى القنبر زائدة لانه ليس فى الاسماء جُعْفُرٌ بضمّ الفاء ولقولهم فيه قُبَّرَةٌ بغير نون وقالوا جُنْدَبٌ لذَكَر الجَراد وقالوا عَنْسَلٌ وهى الناقة السريعة والنون فيه زائدة لانه من عَسَلَ الذئبُ اذا أسرع وقد زادوا الواو ثانية ايضا قالوا كَوْكَبٌ وعَوْسَجٌ لضرب من الشَوْك فالواو فيه زائدة لانها لا تكون مع بنات الثلاثة الّا كذلك ،

فصـــل ٣٧٤

قال صاحب الكتاب وما بين العين واللام فى نحو شَمْأَلٍ وغَزال وحِمار وغُلام وبَعِير وعِثْيَر وعُلْيَب وعُرُنْد وقَعُود وجَدْوَل وخِرْوَع وسُدُوس وسُلَّم وقِنَّب ٭

قال الشارح قد وقعت الزيادة فى هذه الاسماء ثالثة بعد العين قالوا شَمْأَلٌ للريح فى احدى لغاتها وقد ذُكرت ومن ذلك الالف قالوا غَزال وحِمار وغُلام فالالف زائدة لانها لا تكون مع الثلاثة الّا كذلك فغَزال فَعال وغُلام فُعال من الغُلْمة وهى شَهْوَة النكاح وانّما قيل للصغير غلام على سبيل التفأّل بالسلامة وبلوغِ سِنّ الاحتلام وحِمارٌ فِعال من الحُمْرة لان الغالب على حُمُر الوَحْش التى هى اصلها الحمرة وقد زادوا الياء ثالثة فى الاسم والصفة فالاسم بَعِيرٌ وقَضِيب فالبعير الياء فيه زائدة لوقوعها مع بنات الثلاثة وهو يقع على الذكر والانثى وحُكى عن بعض العرب صرعتْنى بعيرى اى ناقتى ويقال شربت من لبن بعيرى فهو كالانسان فى وقوعه على الذكر والانثى والناقة كالجارية والجَمَل كالرجل قال الفرّاء الجمل زوج الناقة والقضيبُ واحد القُضْبان والصفة قالوا طويل وظريف وقد جاء على فِعْيَلٍ اسمًا وصفةً فالاسم عِثْيَرٌ وهو الغُبار وحِمْيَرٌ قبيلة والصفة قالوا رجلٌ طِرْيَمٌ اذا كان طويلا والطِرْيَم السحاب الكثيف واما عُلْيَبٌ وهو اسم وادٍ فبناءٌ نادرٌ لم يأت اسم مضموم الفاء ساكن العين مفتوح الياء غيرُه وقالوا عُرُنْدٌ النون فيه زائدة لمخالفته الاصولَ اذ ليس فى الاصول مثل جُعُفْر بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء وحكى سيبويه وَتَرٌ عرندٌ اى غليظ وقالوا ايضا عَرَنْدَدٌ اى صُلْبٌ كانه أُلحق بسفرجل وقد جاءت الواو زائدة ثالثة فى فَعُول وفَعْوَل وفِعْوَل وفُعُول وامّا فَعُول فيكون اسما وصفة فالاسم قَعُود وخَرُوف والصفة صَدُوق وصَبُور فالقعود من الابل البَكْر حين يُرْكَب كانه أمكنَ من اقتعاد ظهره والخروف الحَمَل وربّما سمّى المُهْر خروفا وامّا فَعْوَل فيكون اسما وصفة فالاسم جَدْوَل وجَرْوَل والصفة جَهْوَر وحَشْوَر يقال رجل جهور وجَهْوَرِىُّ الصوت اى رفيعُه والحشور المنتفخ الجنبَيْن يقال فرس حشور والجَدْوَل النهر الصغير والجرول الحجارة وامّا فِعْوَل بكسر الفاء وفتح الواو فهو قليل قالوا خِرْوَع وعِتْوَرٌ فالخروع نبت معروف وكلّ نبت ضعيف يَتَثَنّى فهو خروع والعتور اسم وادٍ لم يأت منه الّا هذان الحرفان من الاسماء ولا نعلمه جاء صفة وامّا فُعُول فقد جاء اسما وصفة فالاسم أُتِىٌّ وسُدُوسٌ فالأُتىّ مَسيل الماء وبعضهم يفتح الهمزة وأنكر الضمّ الاصمعىّ فمَن ضمّ فهو عنده فُعُول لا محالة والاصل أُتُوىٌ فقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء على حدّ طَوَيْته طَيًّا لانه ليس فى الاسماء فُعِيل بضمّ الفاء ومَن فتح الهمزة جاز ان يكون فعولا

وقُلبت الواو فيه ياءً على ما قلنا وجاز ان يكون فَعيلا واما سُدُوس بالضمّ فضربٌ من الطَيالسة الملوّنة وسَدُوس بالفتح قبيلة هذا قول اكثر اهل اللغة وذهب الاصمعيّ الى ان سَدوسا بالفتح الطَيْلسان وسُدوس بالضمّ القبيلة فالواو فى ذلك كلّه زائدة لانها لا تكون مع الثلثة الّا كذلك واما سُلَّمٌ فهو فُعَّلٌ وقد جاء هذا البناء اسما وصفة فالاسم سلّم وهو واحد السَلالم وحُمّرٌ جمع حُمَّرة وهو طائرٌ والصفة قالوا زُمَّحٌ وزُمَّلٌ فالزمّح بالزاى المعجمة والحاء غير المعجمة فهو اللئيم وقيل القصير الدميم والزمّل الجبان قال * خُلقتُ غيرَ زُمَّلٍ ولا وَكَلْ * واما قِنَّبٌ فهو فِعَّل ويكون اسما وصفة فالاسم قنّب وهو نبت معروف وإمَّرٌ فهو ولد الضأن والصفة إمَّعَةٌ وهِيَّخٌ فالامّعة الذى لا رأى له ويتبع كلّ قول والهيّخ الهائج فاعرفه،

فصل ٣٧٥

قال صاحب الكتاب وما بعد اللام فى نحو عَلْقًى ومِعْزًى وبُهْمَى وسَلْمَى وذِكْرَى وحُبْلَى وذِفْرَى وشُعَبَى ورَعْشَنٍ وفِرْسِنٍ وبِلَغْنٍ وقَرْدَدٍ وشُرْبُبٍ وعُنْدَدٍ ورِمْدِدٍ ومَعَدٍّ وخِدَبٍّ وجُبُنٍّ وفِلِزٍّ،

قال الشارح قد جاءت الزيادة منفردةً آخرا كثيرا من ذلك الالف وقد جاءت رابعة لا زيادةَ فى الكلمة غيرها وذلك على ضربَيْن احدهما ان تكون ملحقة والاخر ان تكون للتأنيث وذلك نحو عَلْقًى ومِعْزًى الالف فيهما زائدة للالحاق فعلقى ملحق بجعفر ومعزى ملحق بدرهم والعلقى نبت والواحدة عَلْقاة ومثله أَرْطًى وهو نبت ايضا وبُهْمَى وسَلْمَى وذِكْرَى الالف فيها زائدة للتأنيث والبهمى نبت وسلمى احد جَبَلَى طَيِّئٍ وذِكْرَى بمعنى الذِكْر مصدرٌ وألفه للتأنيث واما ذِفْرَى بالذال المعجمة فهو من القفا حيث يعرق من خلف الاذن وألفه زائدة للتأنيث ولذلك لا ينصرف وبعضهم ينوّنه ويُلْحِقه بدرهم والاوّل الكثير ومن ذلك شُعَبَى بضمّ الشين وفتح العين وهو موضع وألفه للتأنيث ولذلك لا ينصرف وقد زادوا النون آخرا مفردةً قالوا رَعْشَنٌ للذى يرتعش يقال رجلٌ رعشنٌ وجمل رعشن لاهتزازه فى السير فنونه زائدة للالحاق بجعفر لانه من الرَعْش ومثله ضَيْفَنٌ وهو من لفظ الضَيْف ومعناه وقالوا فِرْسِنٌ والفرسن للبعير كالحافر للدابّة ونونه زائدة للالحاق بزِبْرِج لانه من فرست وقالوا بِلَغْنٌ اى بليغ من البلاغة بكسر الفاء وفتح العين ومثله قولهم عِرَضْنٌ للفرس تَعرّض فى عَدْوها نَشاطًا وناقةٌ عِرَضْنَةٌ وقالوا قَرْدَدٌ للارض الغليظة ويقال لها القَرْدُود ايضا كرّرت فيها الدال للالحاق

جعفر ولذلك لم يدّغم المثلان فيها ومثله مَهْدَدٌ اسم امرأة وقالوا سُرْدُدٌ وشُرْبُبٌ بضمّ الفاء واللام فسردد اسم موضع وشربب شجرٌ وقيل موضعٌ والدال والباء زائدتان للالحاق بِبُرْثُنٍ وقالوا فى الصفة قُعْدُدٌ وهو اقرب القبيلة الى جَدّه ومنهم من يفتحه وذلك ممّا يقوّى بناء جُخْدَب اذ لولا ارادة الالحاق به لما فُكّ الادّغام وقد جاء من ذلك فِعْلِل بكسر الفاء واللام قالوا رِمادٌ رِمْدِدٌ اى هالكٌ لحقوه بتكرير اللام بزِبْرِجٍ وهو قليل لم يأت الّا صفة واما مَعَدٌّ اسم قبيلة فانّ ميمه اصلٌ والدال الثانية زائدة لقولهم تَمَعْدَدَ اذا صار على خُلُق مَعَدّ ولم يُرَد بالزيادة الالحاق ولذلك ادُّغما ومثله شَرَبَّةٌ وهو مكان وقالوا خِدَبٌّ مثل هِجَفٍّ وهو الضخم الجافى وقالوا جُبُنَّةٌ وجُبُنَّةٌ لهذا المأكول يقال جُبْنٌ وجُبُنٌ وقد يضعّفونه قال * جُبُنَّةٌ من أَطْيَبِ الجُبُنِّ * ومثله دُجُنٌّ والواحد دُجُنَّةٌ وهو الغَيْم وقالوا فى الصفة قُمُدٌّ وصُمُلٌّ اى شديدان وقالوا فِلِزٌّ لما ينفيه الكير من خَبَث ما يُذاب من جواهر الارض فالزاى الثانية زائدة فهذه الاسماء كلّها وقعت الزيادة فيها آخرا بعد اللام فاعرفه،

فصــــل ٣٧٩

قال صاحب الكتاب والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء فى نحو أُدابِرٍ وأَجادِلَ وأَلَنْجَجٍ وأَلَنْدَدٍ وزنهمـــا أَفَنْعَلٌ ومُقاتِلٍ ومَساجِدَ وتَناضِبَ ويَرامِعَ،

قال الشارح قد وقع فى الاسماء ما فيه زيادتان فرق بينهما الفاء وذلك فى اسماء صالحة العدّة منها ما هو جمع ومنها ما هو مفرد فامّا الجمع فنحو أَجادِلَ ومَساجِدَ وتَناضِبَ ويَرامِعَ فأجادل جمع أَجْـــدَلٍ وهو الصَقْر فالهمزة فى اوّله زائدة لانها كانت فى اوّل واحده مزيدة والالف مزيدة للجمع والجيم التى هى فاء قد فصلت بين الزيادتين وكذلك مَساجِدُ فى جمع مَسْجِد فالميم زائدة لانه من السُجود والالف للجمع والسين فاء فاصلة بينهما وتَناضِبُ جمع تَنْضُب وهو ضرب من الشجر فالتاء فيـــه زائدة لما تقدّم من مخالفة بنائه للاصول والالف مزيدة للجمع والنون التى هى فاء قد فصلت بين الزيادتين ايضا ويَرامِعُ جمع يَرْمَعٍ وهو الحجارة الرقاق فالياء زائدة فيه لما تقدّم من انّها لا تكون اصلا مع الثلاثة والالف زائدة للجمع والراء فاصلة بينهما واما المفرد فقد جاء على أُفاعِل بضمّ الهمزة قالوا أُجارِدُ وهو موضع والصفة أُدابِرٌ وأُباتِرٌ وذكر سيبويه ادابر فى الاسماء والصواب انه صفة يقال رجلٌ

أُدابِرٌ للذى يقطع رَحِمَه ولا يلوى على احد كانّه يُعْرِض عنهم ويُوَلّيهم دُبُرَه ومثله أُباتِرٌ للذى يقطع رحِمَه فالالف فيه زائدة لانها لا تكون فى بنات الثلاثة فصاعدا الّا زائدة واذا ثبت زيادة الالف كانت الهمزة فى اوّله زائدة لانها لا تكون اصلا فى اوّل بنات الثلثة مع انّ ادابر واباتر من الدُّبْر والبَتْر وقد فصلت الفاء بين الزيادتين وجاء ايضا على أَفَنْعَل قالوا فى الاسم أَلَنْجَجٌ وهو العُود يُتبخّر به ويقال فيه يَلَنْجَجٌ وأَلَنْجُوجٌ وكذلك أَلَنْدَدٌ اللام فاصلة بين الزيادتين التى هى الهمزة والنون والالندد بمعنى الأَلَدّ يقال خَصْمٌ الندَدٌ اى خصيم قال * خَصْمٌ أَبَرُّ على الخُصوم أَلَنْدَدُ * فالنون فيهما زائدة لانها قد وقعت ثالثة ساكنة فى بنات الخمسة ولا تكون اذا كانت كذلك الّا زائدة نحو شَرَنْبَثٍ وغَضَنْفَرٍ واذا ثبت زيادة النون لم تكن الهمزة الّا زائدة لانها لا تكون فى اوّل بنات الثلاثة الّا زائدة وقد فُصل بين الزيادتين بالفاء التى هى اللام وامّا مُقاتِل فهو اسم فاعل من قاتَلَ ومُقاتَل مفعول منه والميم والالف فيه زائدتان والقاف التى هى فاء قد فصلت بينهما ولا نعلمه جاء اسما ٭

فصـــل ٣٧٧

قال صاحب الكتاب وبينهما العينُ فى نحو عاقُولٍ وساباط وطُومار وخَيْتام وديماس وتَوْراب وقَيْصُوم ٭

قال الشارح يريد انه قد وقع فى الاسماء ما فيه زيادتان والعين فاصلة بينهما فاحدى الزيادتين بعد الفاء والاخرى بعد العين وذلك سبعة ابنية منها فاعُول يكون اسما وصفة فالاسم نحو عاقُول وناموس فالعاقُول ما اعوجّ من نَهْر او واد والناموس قُتْرة الصائد التى يقعد فيها والناموس صاحب سِرّ الانسان ومُوسَى كان يأتيه الناموس وهو جبرائيلُ عم وقالوا فى الصفة حاطُومٌ وجارُوف والحاطوم المُمْرِى يقال ماء حاطوم اى مُمْرٍ والجارُوف الموت العامّ كانه يجترف الانفس والمال وسيلٌ جارُوفٌ ما يَمُرّ عليه والالف والواو فيهما زائدتان لانهما لا تكونان فى بنات الثلثة الّا كذلك وقد وقعت الاولى التى هى الالف بعد الفاء التى هى العين والزيادة الثانية بعد العين التى هى القاف ففصلت العين بينهما ومن ذلك فاعالٌ قالوا ساباطٌ وهو كلّ سقيفة بين حائطَيْن تحتها طريقٌ وخاتام لغة فى الخاتَم ولا نعلمه جاء وصفًا فالالف فيهما زائدة والباء والتاء اللتان هما عينان قد فصلتا بينهما ومن ذلك فُوعالٌ قالوا طُومارٌ وسُولافٌ فطومار واحد الطوامير وهى السِجِلّات وسولاف ارضٌ ولم يأت وصفا ومن ذلك فَيْعال ويكون اسما

وصفة فالاسم خَيْتامٌ ودَيْماسٌ وشَيْطانٌ والصفة بَيْطارٌ وغَيْداقٌ فالخيتام واحد الخَواتِيم يقال خاتَمٌ وخاتِمٌ بالفتح والكسر وخاتام وخَيْتام كلّه بمعنى واحد وقد فصلت التاء بين الزيادتين وهما الياء والالف فيمن قال خَيْتام وبين الالفَيْن فى خاتام وقالوا دَيْماسٌ ودِيماسٌ بالفتح والكسر والديماس سجنٌ كان للحجّاج وقد يقال للقبْر ديماس كانّه من دمستُه اى دفنته فالياء والالف زائدتان لذلك وقد وقعت الميم التى هى عين فاصلةً بينهما وقد قالوا فى جمعه دَياميسُ ودَماميسُ فمن قال دياميس بالياء كانت الياء عنده غير منقلبة عن غيرها والاقيس ان يكون جمع دَيْماس بالفتح ومن قال دَماميسُ كانت الياء فى ديماس منقلبة من الميم الاولى اذ الاصل دِمّاسٌ كما قالوا قِيراطٌ فى قِرّاطٍ لقولهم قَرارِيطُ والشَيْطان معروف والياء والالف زائدتان وقد فصلت بينهما العين التى هى الطاء وذلك على رأيِ من يأخذه من شَطَنَ اى بَعُدَ والبَيْطار معروف وهو مأخوذ من بطرتُ اى شققت فالياء والالف زائدتان وقد وقعت العين التى هى الطاء فاصلة بينهما والغَيْداق الرجل الكريم وهو ايضا من ولد الضَبّ وقالوا تَوْرابٌ بمعنى التُراب ففصلوا بالراء التى هى عين بين الزائدتين وفى التراب لغات قالوا تُرابٌ وتَوْراب وتَوْرَبٌ وتَيْرَبٌ وتُرْبٌ وتُرْبةٌ وتَرْباءُ ومن ذلك فَيْعُول وقد جاء اسما وصفة فالاسم قَيْصُوم وحَيْزُوم والصفة قَيُّوم ودَيْمُوم فالقيصوم نبتٌ والحيزوم الصدر لانه موضع الحِزام والقَيُّوم فَيْعُول من قام بالامر يقوم اذا تكفّل به وهو من صفات الله عزّ وجلّ لانه المتكفّل بأرزاق العباد والدَيْمُوم المَفازة التى لا ماء فيها قال * قد عرضَتْ دَوِيّةٌ دَيْمُومُ * فاعرفه ٭

فصل ٣٧٨

قال صاحب الكتاب وبينهما اللام فى نحو قُصَيْرَى وقَرَنْبَى والجُلَنْدَى وبَلَنْصَى وحُبارَى وخَفَيْدَد وجَرَنْبَةٌ ٭

قال الشارح يريد انه قد وقع الزائدان فى الكلمة وفصل بينهما اللام فكان احد الزائدين قبل اللام والاخر بعده فمن ذلك القُصَيْرَى للضِلَع الاخرة الواهية وهو تصغير القُصْرَى مؤنّث الأَقْصَر وقد فُصل بين الزيادتين باللام التى هى الراء وهو بناء تصغير يكون فى الاسماء والصفات فالاسماء القُصَيْرَى والعُلَيْقَى والصفة حُبَيْلَى وسُكَيْرَى والقَرَنْبَى دويبّة طويلة الرِجْلين شبيهة بالخُنْفَساء اعظمُ منها والنون فيه والالف زائدتان فالنون فيه زائدة لانها وقعت ثالثة ساكنة فيما هو خمسة احرف والالف زائدة

لانها لا تكون اصلا مع الثلثة فصاعدا والاسم ملحق فيهما بسفرجل وهذا البناء كثير في الصفة نحو سَبَنْتَى وسَبَنْدَى وهو الجرىء المُقْدِم من كلّ شىء وعَفَرْنَى الشديد القوىّ الالف فى ذلك كلّه زائدة للالحاق يدلّ على ذلك لحاق الهاء لها اذا اريد المؤنّث نحو قَرْنَباة وسَبَنْتاة وعَفَرْناة وقد اكتنف اللامَ فى ذلك الزائدان النون والالف واما الجُلُنْدَى بضمّ الجيم وفتح اللام فاسم ملك عُمانَ النون فيه زائدة لانه ليس فى الاصول ما هو على زنة سُفَرْجَل بضمّ السين والالف فى اخره زائدة لانها لا تكون مع الثلاثة الّا كذلك وقد فرقت بين الزائدين الدالُ التى هى لام والبَلَنْصَى طيرٌ واحده بَلَصُوصٌ جاء الجمع على غير قياس فالنون زائدة لسقوطها فى بلصوص والالف فى اخره زائدة ايضا لانها لا تكون مع بنات الثلثة فصاعدا اصلا وقد فرقت اللام التى هى الصاد بينهما وحُبارَى طائر والالفان فيه زائدتان وقد فصل بينهما الراء التى هى لام الكلمة وهذا البناء فى الاسم كثير نحو سُمانَى وهو طائر وشُكاعَى وهو نبت والالف فى اخره للتأنيث ولذلك لا ينصرف فى النكرة وحكى ابو الحسن شُكاعاة وحكى البغداديون سُماناة فعلى هذا يكون الالف لغير تأنيث بل لتكثير الكلمة ولا يكون هذا البناء وصفا الّا ان يكون جمعا نحو كُسالَى وسُكارَى واما خَفَيْدَدٌ فاسم الظليم ووزنه فَعَيْلَلٌ وهو السريع ولا نعلمه جاء اسما الياء فيه زائدة وكذلك الدال الاخرة مكرّرة للالحاق والجَرَنْبَة العانة من حُمُر الوحش والكثير ايضا ويقال فيه جَرَبَّة وقد فصلت اللام بين الزيادتَيْن وهما النون والتاء فاعرفه٠

فصـــل ٣٧٩

قال صاحب الكتاب وبينهما الفاء والعين فى نحو اِعْصارٍ واِخْرِيط وأُسْلُوب واِدْرَوْن ومِفْتاح ومَضْرُوب ومِنْدِيل ومُغْرُود وتِمْثال وتَرْداد ويَرْبُوع ويَعْضِيد وتَنْبِيت وتَذْنُوب وتُنُوِّط وتُبُشِّر وتَهَبُّط٠

قال الشارح يريد انّه قد يُزاد فى الكلمة زائدان احدهما اوّلا قبل الفاء والاخر قبل اللام فيفرق بين الزائدين الفاءُ والعينُ وذلك نحوٌ من اربعة عشر بناء الاوّل اِفْعال وذلك يكون اسما وصفة فالاسم اِعْصارٌ واِمْخاضٌ والصفة اِسْكاف فالاعصار ريحٌ شديدة الهبوب تُثير غبارا الى السماء كانّه عمود نار وقيل اِن لم يكن فيها نارٌ فليست اعصارا والالف زائدة لانها مع ثلثة احرف اصول واذا ثبت زيادة الالف كانت الهمزة زائدة لانها لا تكون فى اوّل بنات الثلثة الّا كذلك وقد فصل بين الزيادتين بالفاء والعين

والإحاص مصدرُ أَحصتُه الحديثَ إحاصًا اذا صدقتَه والالف والهمزة زائدتان فيه لانه من المَحْصِ وهو الخالص والاسْكاف النجّار وكلّ صانع عند العرب اسكافٌ الثانى افْعِيلٌ ويكون اسما وصفة فالاسم إِخْرِيط وهو ضربٌ من الحَمْض واكْلِيلٌ وهو تاج الملك ومنزلٌ من منازل القمر والصفة اصْلِيتٌ واجْفِيلٌ يقال سيفٌ اِصليتٌ اى صقيل واجفيل جَبان وظليمٌ اجفيلٌ يهرب من كلّ شىء الثالث أُفْعُولٌ يكون اسما وصفة فالاسم أُسْلُوبٌ وأُخْدُودٌ والصفة أُمْلُودٌ وأُسْكُوبٌ فالأُسْلُوب واحد الأَساليب وهو الفنون والاخدود الشقّ فى الارض والجمع أَخاديدُ والأُمْلُود الناعم يقال غُصْنٌ املود اى ناعمٌ والاسكوب المنسكب يقال ماءٌ اسكوب اى منسكب قال الشاعر

* الطاعن الطَعْنَةَ النَجْلاءَ يَتْبَعُها * مُثْعَنْجِرٌ من دَمِ الأَجْوافِ أُسْكُوبُ *

الرابع اِفْعَوْلٌ بكسر الهمزة وفتح العين جاء اسما وصفة فالاسم اِدْرَوْنٌ وهو الدَرَن والدَنَس يقال فلان يرجع الى ادرونه اى الى اصله النَجِس وامّا الصفة فالاسْحَوْف والازمول والاسحوف الواسعُ مَخْرَجِ الاحْليل وهو مخرج البَوْل ومخرج اللبن من الضَرْع والازمول الذى يزمُل اى يتبع غيره لضعفه الخامس مِفْعال يكون اسما وصفة فالاسم مِنْقارٌ ومفتاح والصفة مضحاك ومصلاح والمِنْقار للطائر والنجّار والمِفْتاح واحد المَفاتيح والمضحاك الكثير الضَحِك والمصلاح الكثير الصلاح فالالف زائدة فيها لانها لا تكون اصلاً مع ذوات الثلاثة واذا ثبت زيادة الالف كانت الميم زائدة لانها لا تكون اصلا فى اوّل بنات الثلاثة وقد فُرِق بينهما بالفاء والعين السادس مَفْعُولٌ ويكون اسما وصفة فالاسم مَعْقُولٌ بمعنى العقل ومحصول بمعنى الحاصل وهو البقيّة والصفة معرور ومضروب والمعرور من الابل الذى اصابه العُرّ وهو قروح كالقُوَباء تخرج بالابل فى مشافرها وقوائمها يسيل منها ماءٌ اصفر فتُكْوَى الصحاح لئلّا تُعْدِيها المِراضُ ومضروب مفعول من الضرب السابع مِفْعِيلٌ قد جاء اسما وصفة فالاسم مِنْدِيلٌ والصفة مِسْكِينٌ فالمنديل معروف يقال منه تَنَدّل الرجل اذا حمل المنديل فالميم زائدة والياء زائدة وفصل بينهما بالنون والدال وهما الفاء والعين الثامن تِفْعالٌ بكسر التاء وقد جاء اسما وصفة فالاسم تِمْثال للصُورة ويجمع على تماثيل وقالوا تِجْفاف وتِبْيان والتجفاف واحد تَجافيف الفرس وهو ما يُلْبَس عند الحرب والزينة وتِبْيان بمعنى البَيان فنهم من يجعله مصدرا من قبيل الشاذّ لان المصادر انّما تجىء على تَفْعال بالفتح نحو التَلْعاب والتَهْدار ولم تجىّ بالكسر الّا حرفان وهما تِبْيان وتِلْقاء وسيبويه يجعلهما من الاسماء التى وُضعت موضع المصادر كالغارة وُضعت موضع الإغارة وقد حكى السيرافىّ منها ألفاظا متعدّدة وقالوا فى الصفة

من ذلك تِضْراب وضارِبٌ وهى التى تضرب حالبَها فالتاء فيهنّ زائدة للاشتقاق لانه من المثل والجفاف والضرب والالف زائدة لما ذكرناه من وقوعها مع ثلثة احرف اصول وقد فصل بينهما بالفاء والعين التاسع تَفْعالٌ بفتح الاوّل نحو التَرْداد والتهدار بمعنى الرّدّ والهَدْر وقد تقدّم الكلام عليه فى المصادر العاشر يَفْعُولٌ جاء اسما وصفة فالاسم يَرْبوعٌ ويَعْقوبٌ ويَسْروعٌ والصفة يَحْمومٌ ويَرْقوعٌ واليربوع دويبّة شبيهة بالفارة تستطيبها العرب واليعقوبُ ذكر القَبَج واليسروع دويبّة حمراء تكون فى البقل ثمّ تسلخ فتكون كالفَراشة واليَحْموم لونٌ كالكُمْتة يقال فرسٌ يحمومٌ اذا كانت كُمْتَتُه الى السواد مأخوذ من الحُمّة وهى السواد واليرقوع من صفات الجُوع يقال جُوعٌ يَرْقوعٌ اى شديد والحادى عشر يَفْعيلٌ قالوا يَعْضيدٌ ويَقْطينٌ فاليعضيد بقلةٌ وأحسبُها الطَرْخُون واليقطين كلّ ما ليس له ساقٌ من النبات كالبِطّيخ ونحوه وفيهما زائدان وهما الياءان وقد فصل بينهما الفاء والعين الثانى عشر تَفْعيل بالتاء المعجمة من فوق قالوا فى الاسم تمييز وتنبيت ولم يأت صفة وقد يكسر اوّله والتاء والياء فيهما زائدتان وقد فصل بينهما الفاء والعين الثالث عشر تَفْعُولٌ بالتاء المعجمة من فوق قالوا تَعْضُوضٌ وهو ضرب من التمر اسود شديدُ الحلاوة يكثر بهَجَر وقالوا تَذْنُوبٌ للبُسْر يبدو به الإرطابُ من قِبَل ذَنَبه يقال منه ذَنّبَ البُسْرُ تَذْنيباً فالتاء فى اوّله زائدة وكذلك الواو وقد فصلت الفاء والعين بينهما الرابع عشر قالوا تُنُبِّرٌ وتُنُوِّط وتِهِبِّط على بناء ما لم يسمّ فاعله ولم يأت صفة فتُنُبِّرٌ طائرٌ كأنّه سُمى بالفعل وتنوّط ايضا طائر قال الاصمعىّ سمّى بذلك لانه يُدلّى خُيوطًا من شجرة ثمّ يُفرّخ فيها وامّا تِهِبِّط فقيل انــه ارضٌ وقال ابو عبيدة هو طائر فالتاء فيه زائدة والشين الثانية من تُنُبِّر ايضا زائدة وقد فصلت الباء والشين الاولى بينهما وكذلك أُختاها فاعرفه ،

فصل ٣٨٠

قال صاحب الكتاب وبينهما العين واللام فى نحو خَيْزَلى وخَيْزَرى وحِنْطَأْو ،

قال الشارح قد فُصل بالعين واللام بين الزيادتين فمن ذلك فَيْعَلى قالوا خَيْزَلى وهو ضربٌ من المَشْى فيه تفكّكٌ كمشى النسوان يقال خَيْزَلى وخَيْزَرى ومثله الخَوْزَرى قال * والناشئات الماشيات الخَوْزَرى *

ولا نعلمه جاء صفة فالخيزلى فيه زائدان الياء والالف وقد فصل بينهما العين واللام ومثله الخوزرى الواو زائدة والالف لانهما لا تكونان اصلا مع ثلثة احرف اصول وامّا حِنْطَأْوٌ فهو القصير وقيل العظيم

البطن والكِنْثَأْوُ العظيم اللحْية ولا نعلمه جاء اسما فالنون فيهما زائدة لقولهم في تصغيره حُطَيْئٌ وكثأتْ لحيتُه اذا كثرت قال

* وأنتَ امْرؤٌ قد كَثَأَتْ لك لِحْيَةٌ * كأنّك منها قاعدٌ في جُوالق *

فصـــل ٣٨١

قال صاحب الكتاب وبينهما الفاء والعين واللام في نحو أَجْفَلَى وأُتْرُجّ وإِرْزَبّ ،

قال الشارح يريد ان الزيادتين قد تقعان في الكلمة على تباعُدٍ بينهما احداهما في اوّل الكلمة قبل الفاء والاخرى آخرا بعد اللام فيفصل بينهما بالفاء والعين واللام وذلك أَفْعَلَى قالوا أَجْفَلَى ولم يأت منه غيره وهو اسم وهو الدَّعْوة العامّة يقال دُعي فلان في النَّقَرَى لا في الجَفَلَى والأَجْفَلَى اى في الخاصّة قال الاصمعيّ لا اعرفُ الاجفلى وحكاه غيره فالالفُ الاخيرة في الأجفلى زائدة غيرَ ذي شكّ لانها لا تكون اصلا في بنات الثلاثة فصاعدا واذا ثبتت زيادة الالف آخرا كانت الهمزة في اوّلها زائدة ايضا لانها لا تكون في اوّل بنات الثلاثة الّا زائدة ومن ذلك أُفْعُلّ يكون اسما ولم يأت صفة وذلك نحو أُتْرُجّ وأُسْكُفّة فأُتْرُجٌ الجيم الثانية زائدة لقولهم في معناه تُرُنْجٌ واذا كانت الجيم زائدة كانت الهمزة ايضا زائدة في اوّله لانها لا تكون في اوّل بنات الثلاثة الّا كذلك والاسكفّة معروفة وهي عَتَبَةُ الباب والهمزة في اوّلها زائدة والفاء الثانية زائدة فامّا تاء التأنيث فلا اعتدادَ بها في البناء لانها بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم والإِرْزَبّ القصير والباء الاخيرة زائدة فيه كانّها لحقتْه بجِرْدَحْلٍ وكذلك الإِرْزَبّة من الحديد الباء فيه زائدة لقولهم فيه مِرْزَبَة بالتخفيف ،

فصـــل ٣٨٢

قال صاحب الكتاب والمجتمعتان قبل الفاء في نحو مُنْطَلِق ومُسْطِيع ومُهْراق وانْقَحْل وانْقَحْر ،

قال الشارح قد تكون الزيادتان مجتمعتَيْن اوّلا قبل الفاء وحشوًا وآخِرًا فامّا اجتماعهما قبل الفاء فيكون ذلك في ما كان جاريا على الفعل من نحو منطلق ومنكسر الميم والنون في اوّلهما زائدتان وقالوا مُسْطِيعٌ من اسْطاعَ يَسْطِيعُ فالميم والسين زائدتان فهو جارٍ على الفعل وقالوا مُهْراق

الميم والهاء زائدتان لانه من أَهْراقَ يُهْرِيقُ ومن قال هَراقَ يُهَرِيقُ كانت الهاء عنده بدلا من همزة أَراقَ وقد جاءت الزيادتان فى اوّلِ غيرِ الجارى على الفعل وهو قليل جدًّا فى لفظتَيْن او ثلاثٍ لا غير قالــوا رجلٌ انْقَحْلٌ اى مُسِنٌّ يابِسُ الجِلْد على العَظْم من قولهم قَحَلَ الشىء يقحَل اذا يبس فالهمزة والنون فى اوّله زائدتان لِما ذكرناه من الاشتقاق ولقولهم فى معناه قَحْلٌ بفتح القاف وسكون الحاء وقالوا رجلٌ انْزَهْوٌ للمُزْدَهِى فالهمزة والنون فى اوّله زائدتان لانه من الزَهْو وهو الفَخْر وقالوا انْفَخْرٌ وهو فى معـنـى انْزَهْو فاعرفه ؞

فصـــل ٣٨٣

قال صاحب الكتاب وبين الفاء والعين فى نحو حَواجِرَ وغَيالِمَ وجَنادِبَ ودُواسِرٍ وصَيَّهَمٍ ؞

قال الشارح قد تقدّم قولنا ان الزيادتين قد تقع حَشْوًا وذلك بعد الفاء فيما كان جمعا نحوَ فَواعِلَ فى الاسم والصفة فالاسم حاجِرٌ وحَواجِرُ وحائِطٌ وحَوائِطُ والصفة دَوْسَرٌ ودَواسِرُ وهو الجمل الضَخْم وضارِبَةٌ وضَوارِبُ ومن ذلك فَناعِلُ يكون اسما وصفة فالاسم جُنْدَبٌ وجَنادِبُ وخُنْفَسٌ وخَنافِسُ والصفة عَنْبَسٌ وعَنابِسُ وهو من صفات الأسد كانه وُصف بالعُبُوس وعَنْسَلٌ وعَناسِلُ للناقة السريعة وهو من العَسَلان لضرب من العَدْو ومن ذلك فَياعِلُ فيهما فالاسم غَيْلَمٌ وغَيالِمُ وهو السُلَحْفاة وعَيْطَلٌ وعَياطِلُ وعيطل اسم ناقة معروفة والصفة صَيْرَفٌ وصَيارِفُ وعَيْطَلٌ وعَياطِلُ وهى الطويلة العُـنُـق من النساء والنوق والخيل فامّا فَواعِلُ فان الواو فيه زائدة لانها بدلٌ من الف فاعِل وهى زائدة والالــف بعدها مزيدة للجمع وامّا فَناعِلُ نحو جَنادِب وعَنابِس فالنون فيه زائدة كانّها أُلحقته بجُحْدُبٍ والالف مزيدة للجمع وامّا فَياعِلُ فالياء فيه زائدة لانها زائدة فى الواحد نحو غَيْلَم وعَيْطَل وصَيْرَف لان الياء لا تكون اصلا فى بنات الثلاثة فهى زائدة للالحاق بجَعْفَر والالف مزيدة للجمع وامّا صَيَّهَمٌ فصفة ولم يأت اسما وهو الرافع رأسه والياءان زائدتان بعد الفاء وقبل العين ؞

فصـــل ٣٨٤

قال صاحب الكتاب وبين العين واللام فى نحو كَلّاء وخُطّاف وحِنّاء وجِلْواخ وجِرْيال وعُضْواد وهَبَيَّخ وكِدْيَوْن وبِطِّيخ وقُبَّيْط وقِنّام وصُوّام وعَقَنْقَل وعَثَوْثَل وعِجَّوْل وسُبُّوح ومُرِّيق وخُطائِط ودُلامِص ؞

قال الشارح قد فصل بالزيادة بين العين واللام وذلك فى عدّة ابنية منها فَعّالٌ يكون اسما وصفة فالاسم كَلّاءٌ والصفة شَرّابٌ ولَبّاسٌ فالكلّاء مشدّدٌ ممدودٌ موضع بالبصرة كانّهم يَكْلَؤُونَ سُفُنَهم هناك اى يحفظونها قال سيبويه هو فَعّالٌ من كَلَأَ والمعنى ان الموضع يدفع الريح عن السفن ويحفظها ومنهم من يجعلها فَعْلاءَ فلا يصرفها من كَلَّ اذا أَعْيَا لانها تُرْفَأ فيها السفنُ كانّها تكِلّ فيها من الجَرْى ونحوُهُ المِيناء بالمدّ والقصر وهو مِفْعالٌ او مِفْعَلٌ من الوَنَى وهو الفُتور وصاحب هذا الكتاب اختار الاوّل فالالف زائدة والعين الثانية وهى اللام لان التضعيف يكون بتكرير الحرف الاوّل ومن ذلك فُعّالٌ بضمّ الفاء وتضعيف العين ويكون اسما وصفة فالاسم خُطّاف وكُلّاب والصفة حُسّانٌ وعُوّارٌ فالخُطّاف طائرٌ صغير والكُلّاب والكَلُّوب المِنْشال فالطاء الاخيرة من الخُطّاف والالف زائدتان لانه من الخَطف وكذلك اللام الثانية والالف فى كُلّاب زائدتان وقد فُصل بهما بين العين واللام ومن ذلك فِعّالٌ بكسر الفاء وتضعيف العين قالوا حِنّاءٌ وقِثّاءٌ ولا نعلمه صفةً فالحِنّاء النون الثانية والالف زائدتان لانه من الحَنْءَة وهو خِضاب اليَد وكذلك الثاء الثانية من قِثّاء لقولهم ارضٌ مَقْثَأَةٌ ومن ذلك فِعْوالٌ جاء اسما وصفة فالاسم قِرْواشٌ وعِصْوادٌ والصفة جِلْواخٌ وقِرْواحٌ فالقرواش والعصواد بالصاد غير المعجمة الامرُ العظيم هكذا جاء فى ديوان الأدب بالكسر وذكر السيرافىّ انّه جاء بالضمّ والكسر وكيف ما كان فالواو والالف زائدتان والجِلْواخ الوادى الواسع والقِرْواح الناقة الطويلة القوائم وقيل لبعض العرب ما القرواح قال التى كانّها تمشى على أَرْماحٍ وهو ايضا القَضاء البارز للشمس الذى لا ساترَ له ومن ذلك فِعْيالٌ فى الاسم نحو جِرْيالٍ وكِرْياسٍ فالجِرْيال الذهب وهو ايضا صِبْغٌ احمرُ ولا نعلمه صفة والكرياس واحد الكَرابيس وهو الكَنيف فى اعلى السَطْح ومن ذلك فَعَيَّلٌ قالوا هَبَيَّخٌ بفتح الهاء والباء والياء المشدّدة وهو صفة يقال غلامٌ هبيّخٌ اى سمين مأخوذ من الهَبَخ وهو الوَرَم ومن ذلك فَعْيَوْلٌ يكون اسما وصفة فالاسم كَدْيَوْنٌ وهو عَكَرُ الزيت والصفة عِذْيَوْطٌ وهو الذى يُحْدِث عند الجِماع ومن ذلك فِعّيلٌ بكسر الفاء وتشديد العين يكون اسما وصفة فالاسم بِطّيخٌ لهذا المعروف وخِرّيتٌ بمعنى الدَليل والصفة سِكّيرٌ وشِرّيبٌ وخِمّيرٌ فالياء والطاء الثانية زائدتان لقولهم مَبْطَخَةٌ لموضع البطّيخ وكذلك الياء والراء الثانية من خرّيت زائدتان لانه مأخوذ من خَرْتَ الارضَ اذا عرفها وكذلك هى فى السكّير والشرّيب والخمّير لانه من السَكَر والشُرْب والخَمْر ومن ذلك فُعَّيْلٌ بضمّ الفاء وتشديد العين وفتحها جاء اسما وصفة فالاسم عُلَّيْقٌ وقُبَّيْطٌ والصفة زُمَّيْلٌ وسُكَّيْتٌ فالعلّيق شجرٌ له شَوْكٌ وثمرٌ يُشْبِه الفِرْصادَ

والقُبَّيْط ضرب من الحَلْوَى والزُمَّيْل الضعيف والسُكَّيْت الذى يجىء من الخيل فى الحَلْبَة من العشر المعدودات آخِرًا وقد يخفّف فيقال سُكَيْتٌ مثل كُمَيْت وهو الفِسْكِل وما جاء بعد ذلك فلا يُعْتَدّ به والقَيّام بمعنى القَيّوم وقُرِئ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيَّامُ وذكره فى هذا الفصل كالغلط لان هذا الفصل يتضمّن اجتماع الزائدَيْن وأن يفصلا بين العين واللام والقَيّامُ فَيْعالٌ اصله قَيْوامٌ فلمّا اجتمعت الواو والياء وسبق الاوّل منهما بالسكون قلبوا الواو ياءً وادّغموا الياء فى الياء والصوابُ القَوّام بواو مشدّدة على زنة فَعّال الّا انّه كان يصير كالكَلّاء وقد ذُكر هذا البناء ومن ذلك فُعّال وقد جاء مفردا اسما قالوا حُمّاضٌ وسُمّاق وفى الصفات نحو صُوّام وقُوّام وقد فصل الزائدان بين العين واللام ومن ذلك فَعَنْعَلٌ قالوا عَقَنْقَلٌ وسَجَنْجَلٌ والعقنقل رملٌ متراكبٌ كالجبل والنون فيه زائدة لوقوعها ثالثةً فى الخماسىّ والقاف بعدها زائدة مكرّرة للالحاق بسَفَرْجَل وكذلك سجنجل وهى المِرْآة ومن ذلك فَعَوْعَلٌ قالوا رجل عَثَوْثَلٌ وعَثْوَلٌ الواو والثاء الثانية زائدتان والعثوثل الفَدْم العَيِىّ المسترخى ومن ذلك فَعّوْلٌ يكون اسما وصفة فالاسم عَجّوْلٌ وعَجاجِيلُ ومثله سَنّوْرٌ وقَلّوْبٌ للذئب والصفة خَنّوْصٌ لولد الخنزير وسَرّوْطٌ فالجيم الثانية والواو هما الزائدتان لقولهم فى معناه عِجْلٌ ومن ذلك فُعّوْلٌ قالوا سُبّوحٌ وقُدّوسٌ وهما اسمان من اسماء الله تع والفتح جائزٌ فيهما وليس فى الاسماء ما هو على فُعّولٍ بالضمّ الّا سبّوح وقدّوس فانّ الضمّ فيهما اكثر وما عداهما مفتوحٌ ومن ذلك فُعِّيلٌ قالوا مُرِّيقٌ بضمّ الميم وكسر الراء وتشديدها وهو الاحْرِيض اى العُصْفُر وقالوا فى الصفة كوكبٌ دُرِّىءٌ ودِرِّىءٌ والضمّ اضعف اللغات وهو فُعِّيلٌ مثل مُرِّيقٍ الّا انّ مرّيقا اسم ودرّىء صفة وهو مأخوذ من الدَرْء وهو الدفع كانّ ضَوْءه متتابعٌ يدفع بعضه بعضا ومن ذلك فُعائِلٌ قالوا حُطائِطٌ وهو صفة بمعنى الصغير كانّه من الشىء المحطوط ومثله جُرائِضٌ للثقيل كانّـه من الجَرَض وهو الغَصّ يَغَصّ به كلّ من يراه فالالف والهمزة زائدتان وقد فصلتا بين العين والــلام ومن ذلك فُعامِلٌ قالوا دِرْعٌ دُلامِصٌ فهو صفة بمعنى البَرّاق فالميم زائدة لقولهم فى معناه دِلاصٌ فسقوط الميم دليل على انّها زائدة هناك والالف زائدة غير ذى شكّ لكونها مع ثلثة احرف اصول وقد فصلت الزيادتان بين العين واللام وقد اجاز المازنىّ ان تكون الميم اصلا ويكون دلاص من معنى دلامص كسَبِط وسِبَطْر وذلك لقلّة زيادة الميم غير اوّل فاعرفه ٭

فصـــل ٣٨٥

قال صاحب الكتاب وبعد اللام فى نحو ضَهْيَاء وطَرْفاء وقُوباء وعِلْباء ورُحَضاء وسِيَراء وجَنَفاء وسَعْدان وكَرَوان وعُثْمان وسِرْحان وظَرِبان والسَّبُعان والسِلطان وعِرَضْنَى ودِفِقَّى وهِبْرِيَة وسَنْبَتة وقَرْنُوَة وعُنْصُوَة وجَبَرُوت وفُسْطاط وجِلْباب وحِلْتِيت وصَمَحْمَح وذُرَحْرَح ؛

قال الشارح قد وقعت الزيادتان مجتمعتَيْن بعد اللام وذلك فى ابنية منها فَعْلآء وذلك اسم وصفة فالاسم ضَهْيَاء وطَرْفاء والصفة حمراء وصفراء والضهيباء الارض التى لا نبات فيها وقد تكون صفة بمعنى المرأة التى لا ينبت لها ثَدْىٌ وقيل التى لا تحيض وفيها لغتان القصر والمدّ قالوا ضَهْيَا مقصورٌ وضَهْيَاء ممدودٌ فمَن مدّ كانت الهمزة عنده زائدة للتأنيث لا محالة ولذلك لا تنصرف ووزنها عنده فَعْلآء وعلى ذلك يكون قد وقع فى اخرها زائدان بعد اللام وهما الهمزة للتأنيث والالف للمدّ قبلها ومن قصر وقال ضَهْيَأةٌ فالهمزة عنده ايضا زائدة والياء اصلٌ والكلمة مصروفة ووزنها فَعْلَأةٌ لانّها قد انحذفت فى لغة من مدّ فكانت زائدة لذلك وأجاز ابو اسحق ان تكون هذه الهمزة اصلا والياء زائدة وأنّ وزن الكلمة فَعْيَلَةٌ كانّه اشتقّها من قولهم ضاهَأْتُ وذلك انّه يقال ضاهأْتُ بالهمزة وضاهَيْت غيرَ مهموز اى ماثلت قال والضَهْيَاء التى لا تحيض وقيل التى لا تدى لها وفى كلا الحالَيْن ضاهت الرجالَ وهو مذهب حسن من الاشتقاق الّا انّه ليس فى الكلام فَعْيَلٌ بفتح الفاء انّما هو فِعْيَل بكسرها والطَرْفاء ضربٌ من الشجر الواحدةُ طَرَفَةٌ وليس بتكسير انّما هو اسم جنس كقَصْباء قال الاصمعىّ هو جمع والالف والهمزة بعده زائدتان ولذلك لا ينصرف ومنها فُعْلآء قالوا القُوباء والخُشّاء فالقوباءُ داءٌ معروف ويُداوَى بالريق وفيه لغتان قُوَباء بالفتح وقُوباء باسكان الواو فمَن فتح فهمزته للتأنيث ولذلك لا ينصرف فهو كالرُحَضاء والعُشَراء ومَن اسكن الواو صرفه وكانت الهمزة عنده زائدة للالحاق بقُرْطاس والخُشّاء العَظْم الناتئ وراء الاذن قال ابن السِكّيت وليس فى الكلام فُعْلآء بضمّ الفاء وسكون العين الّا هذان الحرفان ومن ذلك فِعْلآء نحو عِلْباء وحِرْباء ولا نعلمه جاء وصفًا فالعلباء عَصَب العنق وهما عِلْباوان بينهما مَنْبِت العُرْف وهو ملحق بسِرْداح والسرداح الناقة الكثيرة اللحم وحِرْباء دويبّة معروفة ومن ذلك فُعَلآء بضمّ الفاء وفتح العين ويكون اسما وصفة فالاسم رُحَضاء وقُوَباء والصفة عُشَراء ونُفَساء والرحضاء العَرَق فى اثر الحُمّى وهذا البناء فى الجمع كثير نحو خُلَفاء وظُرفاء وشرفاء ومن ذلك فِعَلآء بكسر الفاء وفتح العين قالوا فى الاسم السِيَراء والخِيَلاء ولم يأت صفة والسيراء بُرْدٌ فيه خطوطٌ ومن

ذلك فَعَلَآء بفتح الفاء والعين قالوا جَنَفاء وقَرَماء فالجنفاء ماءٌ لمعاوية بن عامر قال الشاعر

* رحلتُ اليك من جَنَفاء حتّى * أَنَخْتُ فِناء بَيْتِك بالمَطالِ *

وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهرىّ ذكره بالفاء وهو مُصحَّفٌ انّما هو بالقاف وقالوا فى الصفة الثَّأَدآء بمعنى الأَمَة يقال ثأداء ودأثاء مقلوب منه قال ابن السكّيت ليس فى الكلام فَعَلآء بالتحريك الّا حرف واحد وهو الدأَثاء يعنى فى الصفات فهذه الاسماء الالفان فى اخرها زائدان ومـمّـا زيـد فى اخرها زائدان فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين فى الاسم والصفة فالاسم السَّعْدان والضَّمْران والصفة الرَيّان والعَطْشان فالسعدان نبتٌ له شَوْك وهو من افضل مَراعى الابل وفى المثل مَرْعًى ولا كالسَّعْدان وضَمْرانٌ بالضاد المعجمة نبتٌ ايضا ومن ذلك فَعَلان بفتح الفاء والعين فيهما فالاسم كَرَوانٌ ووَرَشانٌ والصفة صَمَيانٌ وقطوان فالكروان والورشان طائران والصميان الشجاع الجَرِىء يقال رجلٌ صميان اى شجاع جرىء والقطوان البَطِىء فى مَشْيه مع نَشاط يقال قطا يقطو فهو قطوان ومن ذلك فُعْلان بضمّ الفاء وسكون العين فى الاسم والصفة فالاسم نحو عُثْمانَ وذُبْيانَ وهو كثير فى الجمع نحو جُرْبانٍ وقُضْبانٍ تكسير جَرِيبٍ وقَضِيبٍ والصفة نحو عُرْيانٍ وخُمْصانٍ يقال رجلٌ خُمْصانٌ وامرأةٌ خُمْصانةٌ ومن ذلك فَعِلان بفتح الفاء وكسر العين نحو ظَرِبانٍ وهى دويبّة مُنْتنة الريح والقَطِران ولم يأت صفةً ومن ذلك فَعُلان بفتح الفاء وضمّ العين وذلك قليل قالوا السَّبُعان اسم مكان والشَّبُهان وهو شجر من العضاه فهو اسم وقيل الثُّمام من الرَياحين فعلى هذا يكون صفة والفتح فيه اكثر ومن ذلك فِعِلّان بتضعيف اللام قالوا سِلِطّانٌ ولم يأت غيره فهذا قد اجتمع فى آخره ثلث زوائد الطاء الثانية المضاعفة والالف والنون ومن ذلك فِعَلْنَى قالوا ناقة عِرَضْنَى للتى من عادتها ان تمشى معارضةً للنشاط يقال عرضنى وعِرَضْنَةٌ وهو اسم والنون والالف فيه زائدة لانه من الإعراض فالنون للالحاق بسِبَطْرٍ والالف للبناء ولذلك تقول فى التصغير عُرَيْضِنٌ فتثبت النون وتحذف الالف لانها ليست للالحاق ومن ذلك فِعِلّى بكسر الفاء والعين فيهما فالاسم زِمِكّى وزِمِجّى لذنب الطائر والصفة كِمِرّى وهو العظيمُ الكَمَرة ومن ذلك فِعَلّى بكسر الفاء وفتح العين قالوا دِفَقّى وهو ضرب من المشى بسرعة يقال مشى الدفقّى وهو اسم ولا نعلمه صفة ومن ذلك فِعْلِيَةٌ بكسر الفاء وسكون العين قالوا هِبْرِيَةٌ وحِذْرِيَةٌ فى الاسم وقالوا فى الصفة عِفْرِيَةٌ وزِبْنِيَةٌ والهبرية شىء يقع فى الشَّعْر كالنُخالة يقال فى رأسه هبريةٌ والحذرية مكان غليظ والعفرية الداهية يقال شيطانٌ عفريةٌ والزبنية واحد الزَبانية وهو الشديد وفى

اخرها زائدتان وهما الياء والتاء فالياء زائدة لانها مع ثلثة احرف اصول والتاء زائدة للتأنيث وانّما اعتُدّ بتاء التأنيث وإن كانت تاء التأنيث ليست من البناء فى شىء لان التاء لازمة لِفعْليَة كما لزمتْ فَعالِيَةَ كَكَراهِيَةٍ ورَفاهِيَةٍ ومن ذلك فَعْلَتَة قالوا مضتْ سَنْبَتَةٌ من الدهر اى قطعةٌ منه فهو اسم ولم يأت صفة وفى اخره زائدتان وهما التاءان الاولى من بناء الكلمة والثانية للتأنيث والذى يدلّ على زيادة الاولى قولهم فى معناه سَنْبٌ وسَنْبَةٌ مثل تمر وتمرة فسقوط التاء من سنب وسنبة قاطعٌ على زيادتها فى سنبتة ومن ذلك فَعْلُوَة قالوا تَرْقُوَةٌ وقَرْنُوَةٌ فالترقوة العَظْم الناتئ بين ثُغْرة النَّحْر وبين العاتِق والقرنوة نبت له ورق أَغْبَرُ شبيهٌ بالخَنْدَقُوق يُدْبَغ به يقال منه سِقاءٌ قَرْنَوِىّ اذا دُبغ بالقرنوة فالواو زائدة لانها لا تكون اصلا مع بنات الثلاثة وتاء التأنيث زائدة لا محالة ومن ذلك فُعْلُوَة قالوا عُنْصُوَةٌ وعنفوة ولم يأت صفة فالعنصوة الخُصْلة من الشَّعْر والجمع عَناصٍ يقال فى رِياض بنى فلان عناصٍ من النبت اى قليل متفرّق والهاء لازمة لهذه الواو لا تُفارقها كما كانت لازمة للياء فى حِذْرِيَة ومن ذلك فَعَلُوت يكون اسما وصفة فالاسم جَبَرُوتٌ ورَهَبُوتٌ ورَحَمُوتٌ والصفة الحَلَبُوت والتَرَبُوت فالرحموت والرهبوت مصدران بمعنى الرَحْمة والرَهْبة والجَبَرُوت التجبّر والحلبوت الاسود يقال اسودُ حلبوتٌ اى حالكٌ والتربوت الذَلول يقال جمل تربوت وناقة تربوت الذكرُ والانثى فيه سواءٌ والواو والتاء فى ذلك كلّه زائدة أمّا الرحموت والرهبوت فللاشتقاق وامّا قولهم اسود حلبوت فالتاء زائدة لقولهم فى معناه حُلْبُوبٌ اى حالك وهذا ثَبَتٌ فى زيادة التاء والواوُ ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا فى بنات الثلاثة فصاعدا ومن ذلك فُعْلال قالوا قُرْطاطٌ وفُسْطاطٌ قال سيبويه وهو قليل فى الكلام ولا نعلمه جاء صفة فالقرطاط البَرْذَعة التى تكون تحت الرَحْل ويقال قُرْطانٌ بالنون ايضا والفسطاط البيت من الشَعْر يقال فُسطاط وفِسطاط والطاء زائدة مكرّرة وكذلك الالف قبلها وهو ملحق بقُرْطاس وحُمْلاق ومن ذلك فِعْلال فى الاسم والصفة فالاسم جِلْبابٌ وهو المِلْحَفة والصفة شِمْلالٌ للناقة السريعة يقال ناقة شملال وشِمْليل اى سريعة ومن ذلك فِعْليل فى الاسم والصفة فالاسم حِلْتيتٌ والصفة صِنْديدٌ وشِمْليلٌ فالحلتيت ضربٌ من الصَمْغ ومن ذلك فَعَلْعَل فى الاسم والصفة فالاسم الحَبَرْبَر والتَبَرْبَر وهما بمعنى واحد حكى سيبويه ما اصاب منه حبربرا ولا تبربرا ولا حَوَرْوَرًا اى شيئًا ويقال ما فى الذى تحدّثنا به حبربرٌ اى شىءٌ والصفة صَمَحْمَحٌ ودَمَكْمَكٌ فالصمحمح الشديد وقيل القصير الغليظ والدمكمك الشديد كرّر فيهما العين واللام وانكر الفرّاء ان يكون على فَعَلْعَل وقال هو فَعَلَّلٌ مثل

سَفَرْجَلٍ قال ولو جاز ان يقال انه فعلعل بتكرير لفظ العين واللام لجاز ان يكون وزن صَرْصَر فَعْفَع بتكرير لفظ الفاء والعين والصواب الاوّل وهو رأى سيبويه وذلك ان الحرف لا يُحْكَم بزيادته الّا بعد إحراز ثلثة احرف اصول وصرصرٌ وأشباهه لم يوجد فيه ذلك ومن ذلك فُعَلْعَلٌ فى الاسم قالوا ذُرَحْرَحٌ وجُلَعْلَعٌ ولا نعلمه صفة فالذرحرح واحد الذراريح والجلعلع الجُعَل فهذه الاسماء كلّها فى اخرها زائدان فاعرفه ،

فصـــل ٣٨٦

قال صاحب الكتاب والثلث المفترقة فى نحو اهْجِيرَى ومَخاريق وتَماثيل ويَرابيع ،

قال الشارح قد زيد فى الاسم ثلاث زوائد فيكون الاسم بها على ستّة احرف وتلك الزوائد تكون مفترقة ومجتمعة فالمفترقة تكون فى الجمع والمفرد فالمفرد اِفْعِيلَى قالوا اِهْجِيرَى واِهْجِيراء دَأْبُه وعادته والاِجْرِيّاء كذلك العادة وهو من الجَرْى فالهمزة زائدة والياء الاولى المدّغمة والالف الاخيرة وامّا الجمع فمن ذلك مَفاعيلُ يكون اسما وصفة فالاسم مَفاتيحُ ومَخاريقُ والمخاريق جمع مِخْراقٍ وهو المنديل يُلَفّ لِيُضْرَب به وفى الحديث البَرْقُ مَخاريقُ الملائكة وقالوا فى الصفة مَحاضيرُ ومَناسيبُ والمحاضير جمع مِحْضِيرٍ وهو الشديد العَدْوِ من الخيل والمناسيب جمع مَنْسُوبٍ فالميم فى اوّلها زائدة لانها فى الواحد كذلك والالف مزيدة للجمع والياء الاخيرة زائدة لانها بدل من الف زائدة ومن ذلك تَفاعيلُ وهو بناء جمع ايضا قالوا فى الاسم تَجافيفُ وتَماثيلُ فى جمع تِجْفافٍ وتِمْثالٍ بمعنى الصورة ويكون على يَفاعيلَ فى الاسم والصفة فالاسم يَرابيعُ جمع يَرْبُوعٍ وهى دويبّة ويَعاقيبُ جمع يَعْقُوبٍ وهو ذكر القَبَج والصفة يَحاميم ويَخاضير فاليحاميم جمع يَحْمُومٍ وهو الدخان يصفون به اذا ارادوا الحُلْكة واليخاضير جمع يَخْضُورٍ وهو الاخضر وصفوا به كما وصفوا باليحموم ،

فصـــل ٣٨٧

قال صاحب الكتاب والمجتمعة قبل الفاء فى مُسْتَفْعَلٍ ،

قال الشارح لا يكون هذا المثال الّا صفة فيما كان جاريا على الفعل نحو مستخرج ومستعلم فالميم والسين والتاء زوائد لانها تسقط فى خرج وعلم ،

فصـــل ٣٨٨

قال صاحب الكتاب وبين العين واللام فى سَلاليمَ وقَراوِيحَ ،

قال الشارح قد فصلوا بهذه الزيادات الثلاث بين العين واللام وذلك فى فَعاليلَ نحو سَلاليمَ وذلك ان واحده سُلَّمٌ فاللام الثانية زائدة واذا كُسِّر للجمع زيدت الف الجمع بعد اللام الاولى وبعدها اللام الزائدة وبعد اللام الياء للاشباع كانهم كسّروا سُلّاما فكانت ثلاث زوائد بين العين واللام ومن ذلك فَعاوِيلُ نحو قِرْواحٍ وقَراوِيحَ معك فى الواحد الواو والالف زائدتان وزيدت الف الجمع قبل الواو فاجتمع ثلاث زوائد قبل اللام ،

فصـــل ٣٨٩

قال صاحب الكتاب وبعد اللام فى صِلِّيانٍ وعُنْفُوان وعِرِقّان وتَئِفّان وكِبْرِياء وسِيمِياء ومَرْحَيّا ،

قال الشارح قد جاءت هذه الزيادات الثلاث آخرا بعد اللام من ذلك فِعْلِيان بكسر الفاء جاء اسما وصفة فالاسم صِلِّيانٌ وبِلِّيان والصفة العِنْظِيان والخِرِبّان فالصلّيان نبتٌ والبلّيان قالوا بلدٌ ويقال ذهب بذى بلّيانٍ اى حيث لا يدرى والعنظيان الجافى وقيل الشابّ الطرىّ والخِرِبّان الجبان ومن ذلك فُعْلُوانٌ قالوا عُنْظُوانٌ وعُنْفُوانٌ ولم يأت صفة فالعنظوان شجرٌ والعنفوان اوّل الشباب ومن ذلك فِعِلّان بكسر الفاء والعين وتشديد اللام فى الاسم قالوا فِرِكّانٌ وعِرِقّان فالفركّان البُغض من فركت المرأة زوجها وهو اسم وعرقّان مصدر بمعنى المَعْرِفة وهو اسم رجل ايضا ومن ذلك فَعِلّان قالوا تَئِفّان وهو اسم ومعناه اوّل الشىء يقال جاءنا على تئفّانِ ذلك اى اوّله فالالف والنون والحرف الاخير من المضاعف زوائد ومن ذلك فِعْلِياء يكون اسما وصفة فالاسم كِبْرِياء وسيمياء والصفة جِرْبِياء فالكبرياء مصدر بمعنى الكِبْر وفى اخره ثلاث زوائد وهى الياء والهمزة والالف قبلها والسيمياء العلامة والجربياء النُكَيْباء من الرياح وهى بين الشمال والدبور ومن ذلك فَعَلَّيا قالوا مَرَحَيّا وهو زَجْرٌ يقال عند الرَمْى وبَرَدَيّا وهو نهر بالشأم هكذا فى كتاب سيبويه والمعروف بَرَدَى قال الشاعر

* يَسْقُون مَن وَرَدَ البَرِيصَ عليهمِ * بَرَدَى يُصَفَّق بالرَحِيق السَلْسَلِ *

فصـــل ٣٩٠

قال صاحب الكتاب وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدةٌ فى نحو أُفْعُوانٍ واضْحِيان وأَرْوَنان وأَرْبِعـــاء وأَرْبُعاء وقاصِعاء وقَساطِيطَ وسَراحِينَ وثَلْثاء وسَلامانٍ وقُراسِيَة وقَلَنْسُوَة وخُنْفُساء وتَيَّحانٍ وعُـمُـــدّان ومَلْكَعان ٭

قال الشارح هذا الفصل موافقٌ للفصل الذى قبله من جهة ومخالفٌ من جهة اخرى فالموافقـة انّ فى كلّ واحد من هذه الاسماء ثلاث زوائد كالفصل المتقدّم وأمّا جهة المخالفة فأن الزوائد فى هذه الاسماء متفرّقةٌ منها اثنتان مجتمعتان وواحدة منفردةٌ وذلك فى اسماء مختلفة البناء ايضا فمنها ما هو على زنة أُفْعُلان بضمّ الهمزة والعين ويكون اسما وصفة فالاسم أُفْعُوانٌ وأُقْحُوانٌ والصفة أُسْحُلانٌ وأُلْعُبانٌ فالأفعوان ذَكَرُ الأفاعى والهمزة فى اوّله زائدة والالف والنون فى آخره زائدتان يدلّ على ذلك قولهم فعوة السُمّ وهذا قاطعٌ على ان الفاء والعين اصلان دون الباقى والاقحوان نبت طيّب الريح حـوالَـيْـه ورقٌ ابيضُ وسطُه اصفر وهو البابُونَج الهمزة فى اوّله زائدة والالف والنون فى اخره زائدتان لقولهم دواءٌ مَقْحُوٌّ اذا كان فيه الاقحوان والاسحلان التامّ والالعبان اللّعّاب ومن ذلك افْعِلان بكسر العين وكسر الهمزة وهو قليل يكون فى الاسم والصفة فالاسم اسْحِمان والصفة ليلةٌ اضْحِيانَةٌ فالاسحمان جُبَيْلٌ بعينه والاضحيانة المُضيئة ومن ذلك أَفْعَلان بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين ولم يأت الّا صفة قالوا تَجِينٌ أَنْبَجانٌ اذا سُقى كثيرا وأُجيد نَجْنُه وأَرْوَنان يقال يومٌ أرونانٌ اى شديد ومن ذلك أَفْعِلاء قال سيبويه ولا نعلمه جاء الّا فى الأَرْبِعاء وقد يفتح الباء كانّه جمع رَبيع وهو من ابنـيـة التكسير نحو شَقِيٍّ وأَشْقِياء وصفيّ وأصفياء ونبيّ وأنبياء ومن ذلك فاعِلاء نحو القاصِعاء والنافقاء وهما من جِحَرة اليَرْبُوع ولا نعلمه جاء صفة ومن ذلك فَعاليلُ وهو من ابنية التكسير جاء اسما وصفة فالاسم طَنابيبُ وقَساطِيطُ والصفة شماليل وبهاليل فطنابيبُ جمع طُنْبُوب وهو عَظْم الساق والالف زائدة للجمع والياء المبدلة من واو طنبوب زائدة ايضا لانها بدل من زائد وانّما صـــارت ياءً لانكسار ما قبلها والباء مكرّرة للالحاق بجُرْمُوقٍ والقَساطيط جمع قُسْطاطٍ وهو ضرب من الأبنية والطاء زائدة مكرّرة للالحاق بقُرْطاسٍ وكذلك اللام فى شِمْلالٍ للالحاق بحِمْلاقٍ واللام فى بُهْلُولٍ مكرّرة ايضا للالحاق بجُرْمُوقٍ والشَماليل جمع شِمْلالٍ وهى الناقة السريعة والبهاليل جمع بُهْـلُـولٍ وهـــو من الرجال الضَحّاكُ ومن ذلك فَعالين قالوا فى الاسم سَراحِينُ وقَرازِينُ ولا نعلمه جاء صفة فالسراحين

جمع سِرْحانٍ وهو الذئب وقد يستعمل فى الاسد والفرازينُ جمع فِرْزانٍ   ومن ذلك فَعالآء قالوا فى الاسم ثَلاثآء وبراكاء وفى الصفة عَياياء وطَباقاء فالثلاثاء من الأيّام معروف الثاء واللام فيه اصلٌ وما عداه زائدٌ وبراكاء اسم الثبات فى الحرب وهو من البُرُوك ويقال رجلٌ عياياء اى ذو عِيّ فى الامر والمَنْطِق ومثله طَباقاء وهو من الابل الذى لا يُحْسِن الضراب وقد يوصف به الرجل الاحمق   ومن ذلك فَعالان قالوا سَلامانٌ وحَماطانٌ ولم يأت صفة فالسلامان شجر وحماطان موضع فى قول الجَرْمىّ وانشد * يا دارَ سَلْمَى فى حَماطانَ آسْلَمِى * وقال ثَعْلَبٌ هو نبتٌ   ومن ذلك فُعالِيَة بضمّ الفاء فى الاسم والصفة فالاسم هُبارِيَةٌ وصُراحِيَةٌ والصفة نحو العفارية والقراسية فالهبارِيَةُ كالحَزاز فى الرأس والصراحية كالتصريح والتلخيص للشىء والعفارية الشديد والقراسية الفَحْل العظيم فالالف زائدة فى هذه الاسماء لانّها لا تكون مع الثلاثة الاصول الّا زائدة والياء كذلك وتاء التأنيث وهى لازمة فى هذا البناء   ومن ذلك فَعَنْلُوَة قالوا قَلَنْسُوَة فالنون زائدة لانه ليس فى الاسماء مثلُ سَفَرْجُلَة بضمّ الجيم والواو ايضا زائدة لانها لا تكون مع الثلاثة الّا كذلك والتاء لازمة لهذه الواو   ومن ذلك فُنْعَلآء بضمّ الفاء وفتح العين نحو خُنْفَساء ولم يأت صفة فالخنفساء دويبّة وهى الخُنْفَس ايضا وقد حكى فيها الغُورىّ الضمّ فقال خُنْفُساء وخُنْفُسٌ بضمّ الفاء والعين ووزنه فُنْعُلٌ فالنون زائدة لانه ليس فى الكلام فُعْلُلٌ ولا فُعْلَلٌ مثل جُخْدَب واذا كانت زائدة فى لغة من فتح فهى زائدة فى لغة من ضمّ لانّها لا تكون زائدة فى لغة اصلا فى اخرى   ومن ذلك فَيْعَلان جاء اسما وصفة فالاسم قَيْقَبانٌ وسَيْسَبانٌ والصفة هَيَّبانٌ وتَيَّحانٌ فالقيقبان شجر يُتّخذ منه السُروج والسيسبان شجر ايضا والهَيَّبان الجبان وهو من الهَيْبَة يقال هَيَّبانٌ بالفتح والكسر وكذلك تَيِّحانٌ يقال رجل مِتْيَحٌ وتَيِّحانٌ اذا تعرّض لما لا يَعْنِيه وفرس مِتْيَحٌ وتيّحانٌ اذا اعترض فى مَشْيه نشاطًا   وفَيْعِلان بالكسر من ابنية المعتلّ ولا يكون منه فى الصحيح قال سيبويه ولا نعلم فى الكلام فَيْعِلان بالكسر غيرَ المعتلّ   ومن ذلك فُعُلّان فيهما فالاسم حُوُمّان والصفة عُمُدّانٌ وجُلُبّانٌ   ومن ذلك مَفْعَلان نحو مَلْكَعانٍ ومَلْأمانٍ وهما اسمان معرفتان لا يستعملان الّا فى النداء فملأمان من اللُؤْم الميم فى اوّله زائدة والالف والنون فى اخره زائدتان وملكعان كقولك يا لُكَعُ وهو بمعنى الهُجْنة،

فصــــل ٣٩١

قال صاحب الكتاب والاربعة فى نحو اشْهيباب واحْميرار ،

قال الشارح هذه غايةُ ما ينتهى اليه بنات الثلاثة فى الزيادة فيصير الاسم الثلاثىّ على سبعة احرف وذلك نحو اشْهيباب واحْميرارٍ مصدر اشهابّ واحمارّ والشُّهْبَةُ فى الالوان بياضٌ يغلب على السواد يقال اشْهابّ واشْهَبَّ مقصور منه وكذلك احمارّ واحمرّ والاحميرارُ مصدر احمارّ والاحمرارُ مصدر احمرّ فالزائدُ فى اشهيباب الهمزة الاولى جىء بها توصُّلًا الى النطق بالساكن والياء التى بعد الهاء زائدة ايضا وهى بدل من الف اشهابّ قُلبت ياءً لانكسار ما قبلها والالف بعد الياء الاولى والباء الثانية ايضا زائدة لانها مكرّرة الا ترى انها ليست موجودة فى الشهبة وكذلك احميرار لان الراء الثانية ليست موجودة فى الحُمْرة فاعرفه ،

ومن اصناف الاسم الرُباعىّ

فصــــل ٣٩٢

قال صاحب الكتاب للمجرّد منه خمسةُ ابنية امثلتُها جَعْفَرٌ ودِرْهَمٌ وبُرْثُنٌ وزِبْرِجٌ وقِطَحْلٌ وتُحيط بأبنية المزيد فيه الامثلةُ التى أذكرُها والزيادةُ فيه ترتقى الى الثلث ،

قال الشارح قوله للمجرّد منه احتراز من المزيد فيه من الرباعىّ وابنيتُه خمسة من ذلك فَعْلَلٌ يكون اسما وصفة فالاسم جَعْفَرٌ وعَنْتَرٌ والصفة سَلْهَبٌ وخَلْجَمٌ فجعفر نهرٌ وقد سُمّى به والعنتر الذباب الازرق ونونه اصل لان الاصل عدم الزيادة والسلهب من الخيل الطويل والخلجم الطويل ومن ذلك فِعْلَلٌ بكسر الفاء وفتح اللام يكون اسما وصفة فالاسم دِرْهَمٌ وقِلْعَمٌ والصفة هِجْرَعٌ وهِبْلَعٌ عند سيبويه فالدرهم معروف وهو فارسىّ معرّب والقلعم الشيخ الكبير والهجرع الطويل والهبلع الأكول وسيبويه يرى ان الهاء فيهما اصل وذلك لقلّة زيادة الهاء وابو الحسن كان يذهب الى ان الهاء فى هجرع وهبلع زائدة لانه كان يأخذه من الجَرَع وهو المكان السهل المنقاد فهو من معنى الطُول وهبلع من البلع ومن ذلك فُعْلُلٌ بضمّ الفاء واللام فيهما فالاسم بُرْثُنٌ وحُبْرُجٌ والصفة جُرْشُعٌ وكُنْدُرٌ فالبرثن واحد البَراثن وهو من السباع والطير بمنزلة الاصابع من الانسان والمِخْلَب كالظُفْر منه والحبرج هو الحُرَب وهو ذَكَرُ الحُبارَى

عن ابى سَعيد والجرشع من الابل العظيم والكندر القصير ومن ذلك فِعْلِلٌ فالاسم زِبْرِجٌ وزِئْبِرٌ والصفة عِنْفِصٌ وخِرْمِلٌ فالزبرج الزينة ويقال هو الذهب والزئبر ما يعلو الفَرْخَ والثوبَ الجديد كالخَزّ والعنفص المرأة البَذِيئة القليلة الحَيَاء والخرمل بالخاء المعجمة المرأة الحَمْقاء ومن ذلك فِعَلٌّ فى الاسم والصفة فالاسم فِطَحْلٌ وقِمَطْرٌ والصفة هِزَبْرٌ وسِبَطْرٌ والفطحل زمنٌ من قبل خَلْقِ الناس والقمطرُ وعاء يجعل فيه الكتب والهزبر الجرىء وهو من صفات الاسد والسبطر الممتدّ يقال سَبِطٌ وسِبَطْرٌ واضاف ابو الحسن بناء سادسًا وهو فُعْلَلٌ وحكى جُخْدَبٌ بفتح الدال وسيبويه لم يُثْبِت هذا الوزن ويرويه جُخْدُبًا بالضمّ كبُرْثُنٍ وحمل رواية الاخفش على انهم ارادوا جُخادِبٌ ثمّ حذفوا وذلك لانهم يقولون جخدبًا وجُخادِبًا كما قالوا عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ وهُدَبِدٌ وهُدابِدٌ قال سيبويه والدليل على ذلك انه ليس شىء من هذا المثال الّا ومثالُ فُعالِل جائزٌ فيه فكما قالوا فى عُلَبِط وهُدَبِد انه مخفّف من علابط وهدابد فكذلك جُخْدَبٌ مخفّف من جُخادِبٍ الّا ان جخدبا مخفّف من جهتَيْن بحذف الالف وسكون الخاء وجميعُ ما تقدّم مخفّف بحذف الالف لا غير وأرى القول ما قاله ابو الحسن لان الفرّاء قد حكى بُرْقَعٌ وبرقَع وطُحْلُبٌ وطُحْلَبٌ وقُعْدُدٌ وقُعْدَدٌ ودُخْلُلٌ ودُخْلَلٌ وهذا وإن كان المشهور فيه الضمّ الّا ان الفتح قد جاء عن الثقة ولا سبيل الى ردّه ويؤيّد ذلك انهم قد قالوا سُودَدٌ وعُوطَطٌ فسودد من لفظ سيّد وعوطط من لفظ عائط فإظهارُ التضعيف فيهما دليل على ارادة الالحاق كما قالوا مَهْدَدٌ وقَرْدَدٌ حين ارادوا الالحاق بجعفر وعلى هذا يكون الالف فى بُهْماةٍ ودُنْياةٍ فيما حكاه ابن الاعرابىّ للالحاق بجُخْدَبٍ وقوله وتُحيط بأبنية المزيد فيه الامثلةُ التى أذكرُها يريد انه قد يزاد على الرباعىّ كما قد زِيدَ فى الثلاثىّ وسنذكرُ ابنيةَ المزيد فيه مفصّلا بعدُ وقوله والزيادة فيه ترتقى الى الثلاث يريد ان تصرُّفهم بالزيادة فى الرباعىّ ليس كتصرّفهم فى الثلاثىّ وانّما قَلّ تصرّفهم فى الرباعىّ لقلّته واذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرّف فيها ٭

فصــل ٣٩٣

قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون الّا فى نحو مُدَحْرَجٍ ٭

قال الشارح الزيادة فى بنات الاربعة تكون على ضربَيْن للالحاق ولغير الالحاق فاذا كان على خمسة احرف منها حرفٌ زائدٌ وكان نظمُ متحرّكاته وسواكنه على نظم الخمسة كان ملحقا نحو عَمَيْثَلٍ الياء

فيه زائدة وحَنْفَلٍ النون ايضا فيه زائدة وهما ملحقان بالباء والنون بمثال سَفَرْجَلٍ الا ترى انهما مثله فى عدده وحركاته وسكناته وما كان لغير الحاق فهو ما كان فيه زائد وخالف فيه ابنيةَ الاصول وقد تكون الزيادة واحدة وتكون اثنتين وتكون ثلاثا واكثرُ ما ينتهى اليه الاسم الرباعىّ بالزيادة سبعة احرف فيكون المزيد فيه ثلاثة احرف نحوَ اِحْرِنْجام ولا يلحق ذوات الاربعة شىء من الزوائد اوّلا وذلك لقلّة التصرّف فى الرباعىّ وأنّ الزيادة اوّلا لا تتمكّن تمكّنها حشوا وآخرا الا ترى ان الواو الواحدة لا تزاد اوّلا البتّة وتزاد حشوا مضاعفةً وغير مضاعفة فالمضاعفة نحو كَرَوَّس وعَطَوَّدٍ واِجْلَوَّذ واِخْرَوَّط وغير المضاعفة نحو واو عَجُوزٍ وواو جُرْمُوقٍ فلذلك اذا رأيتَ همزة او ميما وبعدها اربعة احرف اصول حكمتَ على الهمزة والميم بأنهما اصلان الّا ان يكون الاسم جاريا على الفعل نحو دَحْرَجَ وسَرْهَف ومُدَحْرَجٌ ومسرهف فتلحق الميم اسمَ الفاعل كما تلحق أَفْعَلْتُ من أَكْرَمْتُ فأنا مُكْرِمٌ ولو كان ثلاثيّا وفى اوّله همزةٌ او ميمٌ لم تكونا الّا زائدتين نحو أَكْرَمَ وأَفْكَلٍ فلذلك قلنا ان الهمزة فى اوّل اِبْرٰهيم واسمعيل اصلٌ لانها فى اوّل بنات الاربعة وذلك لان الباء والراء والهاء والميم اصول والالف والياء زائدتان لانهما لا تكونان مع الثلاثة فصاعدا الّا كذلك ومثله اسمعيل السين والميم والعين واللام اصول فالهمزة اذًا اصل كذلك فاعرفه

فصـــل ۳۹۴

قال صاحب الكتاب وهى بعد الفاء فى نحو قَنْفَخْرٍ وكُنْتَأْلٍ وكَنَهْبَلٍ

قال الشارح قد وقعت الزيادة فى الرباعىّ على ضروب نحن نذكرها فمن ذلك وقوعها ثانيةً على فُنْعَلّ ويكون اسما وصفة فالاسم خُنْثَعْبَةٌ وهى الناقة والصفة قِنْفَخْرٌ وكُنْتَأْلٌ فالقنفخر الفائق فى نوعه والنون فيه زائدة للاشتقاق الا ترى انهم قالوا فى معناه قُفاخِرٌ وقُفاخِرىّ فسقوط النون فى قفاخر وقفاخرىّ دليل على زيادتها فى قنفخر ولو خُلّينا والقياسَ لكانت اصلا لانها بإزاء الراء من جِرْدَحْلٍ وقِرْطَعْبٍ لكن ورد من السماع ما أرغب عن القياس على انه حكى السيرافىّ قُنْفُخْرٌ بضمّ القاف فعلى هذا تكون النون زائدة للمثال لانه ليس فى الكلام جُرْدُحْلٌ بضمّ الجيم ومن ذلك كُنْتَأْلٌ وهو القصير والنون زائدة لانه ليس فى الكلام فُعْلَلّ ومن ذلك فَنَعْلُل قالوا كَنَهْبُلٌ وهو شجر فالنون زائدة لانه ليس فى الاصول سَفَرْجُلٌ بضمّ الجيم وهو قليل

فصــل ٣٩٥

قال صاحب الكتاب وبعد العين فى نحو عُذافِرٍ وسَمَيْدَعٍ وفَدَوْكَس وحَبارِجَ وحَزَنْبَلٍ وقَرَنْفُلٍ وعِلَّكْدٍ وهُمَّقِعٍ وشُمَّخْرٍ ٭

قال الشارح وقد جاءت الزيادة بعد العين فى تسعة ابنية من ذلك فُعالِل وقد جاء اسما وصفة فالاسم جُخادِبٌ وبُراثِلٌ والصفة فُرافِصٌ وعُذافِرٌ فالجُخادِبُ والجُخْدُبُ ضربٌ من الجَنادِبِ وهو الاخضر الطويل الرجلين وألفه زائدة وبُراثِلُ الديك هو ريش رَقَبَته يقال بَرْأَلَ الديكُ اذا نفش بَرائِلَه ليقاتلَ والالف فيه زائدة والفُرافِص الاسد والعُذافِرُ الجمل الشديد ومن ذلك فَعَيْلَل ولا يكون الّا صفة وذلك نحو سَمَيْدَعٍ وهو السيّد وعَمَيْثَلٍ وهو الذيّال بذَنَبه ويقال ناقةٌ عَيْثَلةٌ اى جسيمة ومن ذلك فَعَوْلَل يكون اسما وصفة فالاسم حَبَوْكَرٌ وفَدَوْكَسٌ والصفة سَرَوْمَطٌ وعَشَوْزَنٌ فالحبوكر الداهية والفدوكس الاسد والسرومط الطويل من الابل وغيرها والعشوزن الصلب الشديد والمؤنّث عشوزنةٌ ومن ذلك فَعالِل وهو بناء تكسير يكون اسما وصفة فالاسم حَبارِجُ تكسير حُبْرُجٍ والصفة قَراشِبُ وهو تكسير قِرْشَبٍ بكسر القاف وهو المُسِنّ وقد وقعت الزيادة فيهما بعد العين ومن ذلك فَعَنْلَل بفتح الفاء والعين واللام ولا يكون الّا صفة قالوا جَحَنْفَلٌ للغليظ الشفة وحَزَنْبَلٌ للقصير الموثوق الخَلْق والنون زائدة فيه بعد العين لحقته بشَمَرْدَلٍ لانها لا تكون ثالثةً ساكنةً فى الخمسة الّا زائدةً وذلك لكثرة ما ظهر من ذلك بالاشتقاق من نحو حَبَنْطَى ودَلَنْظَى ثمّ حمل غير المشتقّ على المشتقّ ومن ذلك فَعَنْلُل بضمّ اللام فى الاسم وهو قليل قالوا عَرَنْتُنٌ وقَرَنْفُلٌ فالعرنتن نبت يدبغ به والقرنفل نبت وهو من طيب العرب والنون فيه زائدة لما ذكرناه ولانه ليس فى الاصول ما هو على مثال سَفَرْجُلٍ بضمّ الجيم ومن ذلك فِعَلّ بكسر الفاء وفتح العين مضاعفةً ولا نعلمه جاء الّا صفة قالوا عِلَّكْدٌ وهِلَّقْسٌ فالعلكد الغليظ وقال المبرّد العجوز المُسِنّة والهلّقس الشديد من الجمال والناس واللام الثانية التى هى عين مضاعفة زائدة ومن ذلك فُعَّلِلٌ بضمّ الفاء وفتح العين مضاعفةً وكسر اللام الاولى قالوا فى الاسم هُمَّقِعٌ وفى الصفة زُمَّلِقٌ الهمّقع نبتٌ قال الجَرْمىّ هو ثمرُ التَنْضُب فعلى هذا هو اسم قال الفرّاء قال لى شُبَيْلٌ هو الاحمق فعلى هذا يكون صفة والاوّل مضمون كلام سيبويه والزمّلق الذى يُنْزِل قبل ان يجامع وقيل الذى ينسك ويخرج من بين القوم يقال زُمَّلِقٌ وزُمْلُوقٌ مثل هُدَبِد ومن ذلك فُعَّلٌّ بضمّ الفاء وتشديد العين واسكان اللام الاولى قالوا شُمَّخْرٌ وضُمَّخْرٌ فالشمّخر العظيم من الابل والناس والضمّخر المتعظم

قال رُؤْبة

* انا ابنُ كلِّ مُصْعَبٍ شُمَّخْرِ * سامٍ على رَغْمِ العِدَى ضُمَّخْرِ *

* يا ايّها الجاهلُ ذو التنزّي * لا تُوعِدَنّي حَـيَّـةً بالـنَّكْزِ *

والزيادة فى ذلك كلّه وقعت ثالثة بعد العين ٭

فصـــل ٣٩٩

قال صاحب الكتاب وبعد اللام الأولى فى نحو قِنْديلٍ وزُنْبور وغُرْنَيْق وفِرْدَوْس وقَرَبُوس وكَنَهْوَر وصَلْصال وسِرْداح وشَفَلَّح وصُفُرّق ٭

قال الشارح قد جاءت الزيادة رابعة بعد اللام الاولى فى اسماء صالحة العدّة تُقارِب عشرةَ ابنية من ذلك فِعْليل وذلك فى الاسم والصفة فالاسم قِنْديلٌ وبِرْطِيلٌ والصفة شِنْظِيرٌ وهِمْهِيمٌ فالقنديل معروف والبرطيل حجر طويل قدرُ الذراع والشنظير السيّئ الخُلُق والهمهيم الذى يُرَدِّد ويُهَمْهِم ويقال حِمارٌ هِمْهِيمٌ اى فى صوته ترديد من الهَمْهَمَة ومن ذلك فُعْلُول فى الاسم والصفة فالاسم عُصْفُورٌ وزُنْبورٌ والصفة سُرْحُوبٌ وقُرْضُوبٌ فالعصفور والزنبور معروفان والسرحوب الطويل والقرضوب السيف القاطع والقرضوب الفقير وهو من اسماء السيف وربّما قيل للّصّ قرضوب ومن ذلك فُعْلَيْل بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى قالوا فى الصفة غُرْنَيْقٌ وهو الرفيع السيّد والغرنيق من طيور الماء طويل العنق قال الهذلىّ يصف غوّاصا * أَزَلُّ كغُرْنَيْقِ الضُحُولِ عَمُوجُ * الضحول جمع ضَحْلٍ وهو الماء القليل والعُموج الاعوجاج يقال سهمٌ عَموجٌ يلتوى قال الجوهرىّ واذا وصف به الرجال قالوا غِرْنَيْقٌ بكسر الفاء وغُرْنَيْقٌ بالضمّ والجمع غَرانِقُ بالفتح وغَرانيقُ ومن ذلك فِعْلَوْل جاء فى الاسم والصفة فالاسم فِرْدَوْسٌ وحِرْذَوْنٌ والصفة عِلْطَوْسٌ فالفردوس هو البستان ويقال هو حديقة فى الجنّة والحرذون دويبّة كالقطاة والعلطوس الناقة الفارهة ومن ذلك فَعَلُول فى الاسم والصفة فالاسم قَرَبُوسٌ وزَرَجُون والصفة قَرَقُوسٌ وحَلَكُوكٌ فالقربوس للسَرْج معروف والزَرَجُون الخَمْر سمّيت بذلك للونها وأصلها بالفارسيّة زركون الزر الذهب والكون اللون وقال ابو عمر الجرمىّ هو صِبْغٌ احمر ومن ذلك فَعَلْوَل بفتح الفاء والعين وسكون اللام وفتح الواو قالوا كَنَهْوَرٌ وبلهور والكنهور السحاب العظيم والبلهور من ملوك الهند يقال لكلّ ملك عظيم منهم بلهور ولا نعلمه اسما ومن ذلك فَعْلال ولا يكون فى الكلام الّا فى المصاعف من ذوات

الاربعة يكون اسما وصفة فالاسم الزِّلْزال والحَثْحاث والصفة الصلصال والقسقاس فالزلزال مصدر كالزلزلة والحثحاث بمعنى الحثحثة يقال حثثته وحثحثته والصلصال الطين الحُرّ خُلط بالرمل فصار يتصلصل اذا جفّ فان طُبخ فهو الفَخّار والقسقاس الدليل الهادى وقد جاء حرف واحد على فَعْلال غير مضاعف قالوا ناقة بها خَزْعالٌ وهو سُوءُ مَشْىٍ من داء ومن ذلك فِعْلال بكسر الفاء يكون اسما وصفة فالاسم نحو سِرْبال وحِمْلاق والصفة سِرْداح وهِلْباج والسِرْبال القميص والحملاق ما تغطّيه الاجفان من العين والسرداح الارض الواسعة والهلباج الكثير العيوب ومن ذلك فَعَلّل بفتح الفاء والعين وتضعيف اللام الاولى يكون اسما وصفة فالاسم شَفَلَّحٌ وهمرّجة والصفة العَدَبَّس والعملّس فالشفلّح هنا ثمر الكَبَر وقد يكون صفة بمعنى الغليظ الشفة والهمرّجة الاختلاط يقال همرجتُ عليه الخَبَرَ اى خلطته والعدبّس الضَخْم والعملّس الخفيف وقيل للذئب عملّس ومن ذلك فُعُلّل بضمّ الفاء والعين وسكون اللام وهو قليل قالوا الصُفُرّق والزمرّد وهما اسمان فالصفرّق نبت والزمرّد من الجوهر معروف والصُعُرُّرُ،

فصل ٣٦٧

قال صاحب الكتاب وبعد اللام الاخيرة فى نحو حَبَرْكَى وجَحْجَبَى وهِرْبِذَى وهِنْدَبَى وسِبَطْرَى وسَبَهْلَل وقِرْشَبّ وطُرْطُبّ،

قال الشارح قد وقعت الزيادة الواحدة آخرا ايضا بعد اللام فمن ذلك فَعَلَّى بفتح الفاء والعين وسكون اللام الاولى قالوا حَبَرْكَى وجَلَعْبَى ولا نعلمه الّا صفة فالحبركى الطويل الظهر القصير الرجلين فهو صفة وقد يكون القُرادَ الواحدةُ حَبَرْكاةٌ وألفه للالحاق بسفرجل يدلّ على ذلك دخولُ تاء التأنيث عليه ولو كانت للتأنيث لم يدخل عليها علامة التأنيث والجلعبى هو الغليظ الشديد يقال رجلٌ جلعبى العين اى شديد البَصَر ومن ذلك فَعْلَلَى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وذلك فى الاسماء دون الصفات قالوا جَحْجَبَى وقرقرى فجحجبى حىٌّ من الانصار وقرقرى موضع والالف فى اخره زائدة للتأنيث ولذلك لا ينصرف ومن ذلك فِعْلِلَى بالكسر قالوا هِرْبِذَى وهى مِشْية ومن ذلك هِنْدَبَى وهو اسم هذه البقلة ومن ذلك فِعَلَّى وهو قليل قالوا سِبَطْرَى وهى مشية فيها تبختر والضَبَغْطَى وهو شىء يُفزّع به الصبيان ولم يأت صفة ومن ذلك فَعَلّل قالوا سَبَهْلَلٌ وقفعدد ولم يأت

صفة فالسبهلل الفارغ وفى الحديث قال عمر رضه انى لأكره أن أرى احدكم سبهللا لا فى عمل دنيا ولا فى عمل آخرة والقفعدد القصير ومن ذلك فِعْلَلٌ فى الاسم والصفة فالاسم عِرْبَدٌ والصفة قِرْشَبٌ فالعربد حيّة تنفخ ولا تضرّ ومنه اشتقاق المُعَرْبِد والقرشبّ المُسِنّ والباء الاخيرة زائدة مكرّرة للالحاق بقِرْطَعْب ومن ذلك فُعْلُل قالوا طُرْطُبٌ وقسقبّ ولا نعلمه اسما فالطرطبّ الثدى الطويل وامرأة طرطبّة اى ذات ثدى كبير والقسقبّ الضخم والباء فى اخره زائدة لتكرّرها وليس المراد بذلك الالحاق لانه ليس فى الاصول ما هو على هذه الزنة فيكونَ ملحقًا به ·

فصــل ٣٩٨

قال صاحب الكتاب والزيادتان المفترقتان فى نحو حَبَوْكَرَى وخَيْتَعُورٍ ومَنْجَنُون وكُنابيل وجِحِنْبارٍ ·

قال الشارح وقد وقع فى الاسماء الرباعيّة زيادتان مفترقتان كما كان ذلك فى الثلاثيّة فمن ذلك فَعَوْلَلَى ولا يكون الّا اسما ولا يكون صفة فالاسم حَبَوْكَرَى كانهم انّثوا حَبَوْكَرًا بمعنى الداهية فالواو زائدة للالحاق بسفرجل والالف للتأنيث وقد فصل بين الزيادتَيْن اللامان ومن ذلك فَيْعَلُول فى الاسم والصفة فالاسم خَيْتَعُورٌ وخيسفوج والصفة عيسجور وعيطموس فالخيتعور ايضا الداهية وقيل كلّ ما يغرّ ويخدع كالسَراب ونحوه والدنيا خيتعور لانها لا تدوم والخيسفوج قيل شجرٌ قال ابن فارس الخيسفوجة سُكّان السفينة والعيسجور من النوق الصلبة والعيطموس من النساء التامّة الخلق وكذلك من الابل وجمعه عَطاميس ومن ذلك فَنْعَلُول وهو قليل قالوا فى الاسم مَنْجَنُونٌ وفى الصفة حندقوق فالمنجنون الدولاب الذى يُستقى عليه والحندقوق الطويل المضطرب وقيل هو شبيه بالمنجنون لافراط طوله واضطرابه وامّا هذا النبت الذى تسمّيه العامّة حندقوقا فهو الدُرَق عند العرب وامّا المنجنون فلا أرى هذا الفصل موضعَ ذكره وذلك لانه ضمّنه ان يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين من الرباعىّ ومنجنون فيه قولان احدهما انه من ذوات الثلاثة والنون الاولى فيه زائدة والواو واحدى النونين الاخيرتين زائدتان ويجمع على هذا على مَجانينَ ويكون من الثلاثة وفيه ثلث زوائد وموضعه ما تقدّم والثانى انه رباعىّ والنون الاولى اصل والواو زائدة واحدى النونين ويجمع حينئذ على مَناجينَ وهو المسموع من العرب فعلى هذا وإن كان رباعيّا وفيه زيادتان فليستا مفترقتين على ما

شرط فى هذا الفصل ومن ذلك فُعاليل بضمّ الفاء وهو قليل لم يأت الّا فى اسم واحد قالوا كُنابيل وهو اسم ارض معروفة والالف والياء زائدتان وهما مفترقتان على ما ترى ومن ذلك فِعّلال بكسر الفاء والعين وهو قليل لم يأت الّا صفة قالوا جِحِنْبار وجعنبار والجحنبار الضخم العظيم الخَلْق والجعنبار كذلك ؞

فصـــل ٣٩٩

قال صاحب الكتاب والمجتمعتان فى نحو قَنْدَوِيل وقَمَحْدُوَة وسُلَحْفِيَة وعَنْكَبُوت وعَرْطَلِيل وطِرِمّاح وعَقْرَباء وهِنْدِباء وشَعْشَعان وعُقْرُبان وحِنْدِمان ؞

قال الشارح هذا الفصل يشتمل على ما فيه زيادتان مجتمعتان من الرباعىّ فمن ذلك فَعْلَوِيل جاء فى اسماء قليلة قالوا قَنْدَوِيل وهندويل فالواو والياء فيهما زائدتان لانهما لا تكونان فى ذوات الثلاثة فصاعدا الّا كذلك ولم يأت صفة فالقندويل العظيم الرأس مأخوذ من القَنْدَل وهو العظيم الرأس والهندويل الضخم ومن ذلك فَعَلُّوَة قالوا قَمَحْدُوَة ونظيره من الثلاثىّ قَلَنْسُوَة فالقمحدوة من الرأس مؤخّره والميم اصل لانها لا تكون حشوا زائدة الّا بثَبَت من الاشتقاق والواو زائدة لانها لا تكون مع الثلاثة فصاعدا الّا كذلك والتاء لازمة هنا ولذلك اعتُدّ بها فى البناء فقد توالى فيها زائدان الواو والتاء ومن ذلك فُعَلِّيَة قالوا فى الاسم سُلَحْفِيَة وسُحَفْنِيَة ونظيره من الثلاثىّ بُلَهْنِيَة فالسلحفية دابّة تكون فى الماء جِلْدها عظام وقد توالى فيها زائدان الياء وتاء التأنيث فهى لازمة لهذه الياء كما لزمت واوَ قَمَحْدُوَة والبلهنية عيش لا كَدَرَ فيه ومن ذلك فَعْلَلُوت قالوا عَنْكَبُوت وتخربوت ولم يأت صفة فالعنكبوت معروفة وهى دويبّة تنسج لها بيتا من خيوط واهية والتخربوت الناقة الفارهة والواو والتاء فى اخرها زائدان زيدا فى اخر الرباعىّ كما زيدا فى اخر الثلاثىّ من نحو مَلَكُوت ورَهَبُوت ومن ذلك فَعْلَلِيل مضاعفا صفة قالوا عَرْطَلِيل وقطرير ولا نعلمه جاء اسما العرطليل الطويل وقيل الغليظ والقمطرير الشديد واللام فى اخره مكرّرة زائدة والياء قبلها ومن ذلك فِعَلّال فى الاسم والصفة فالاسم جِنبار والصفة الطِرِمّاح ونظيره من الثلاثىّ جِلِبّاب فالجنبار فرخ الحُبارَى والطرمّاح الطويل والجلبّاب القميص فالالف فيها وما قبلها من اللام المضاعفة زوائد ومن ذلك فَعْلَلاء بفتح الاوّل وسكون الثانى قالوا بَرْنَساء وعَقْرَباء ولا نعلمه جاء صفة فالبرنساء الناس وفيه لغتان

بَرْنَساء مثل عقرباء وبَرْناساء قال ابن السكّيت يقال ما ادرى اىّ البرنساء هو واىّ البرناساء هو اى اىّ الناس والعقرباء الانثى من العَقارب وفى اخرها زائدان وهما الالفان الف التأنيث المبدلة همزةً والف المدّ قبلها ولذلك لا تنصرف كصَحْراء وطَرْفاء ومن ذلك فِعْلَلاء بكسر الفاء واسكان العين قالوا فى الاسم هِنْدَباء ولم يأت صفة والهندباء بفتح الدال ممدود اسم لهذه البقلة وفى آخره الف التأنيث كما ترى ولذلك لا ينصرف وقد يُقْصَر فيقال هِنْدِبًا قال ابو زيد الهندبا بكسر الدال يمدّ ويقصر ومن ذلك فَعْلَلان وهو قليل قالوا شَعْشَعانٌ وهو صفة وفى الاسم زَعْفَرانٌ يقال رجلٌ شعشعانٌ وشعشاعٌ اى حسن طويل فالالف والنون فى اخره زائدتان لقولهم فى معناه شعشاع ومن ذلك فُعْلُلان جاء اسما وصفة فالاسم عُقْرُبانٌ وعرقصان والصفة قردمان ورقرقان فالعقربان ذَكر العقارب وقيل هو دَخّال الاذن والعرقصان الحَنْدَقُوق والقردمان القَباء المحشوّ كالكِبْر للحرب والرقرقان البَرّاق الذى يترقرق ففى اخر كلّ واحد من هذه الاسماء زيادتان وهما الالف والنون ومن ذلك فِعْلِلان يكون اسما وصفة وهو قليل فى الكلام فالاسم حِنْدِمانٌ والصفة حدرجان فالحندمان اسم قبيلة والحدرجان القصير والالف والنون فيهما زائدتان ايضا ✻

فصــل ٤٠٠

قال صاحب الكتاب والثلث فى نحو عَبَوْثُران وعُرَيْقِصان وجُخادِباء وبَرْناساء وعُقْرُبان ✻

قال الشارح هذا الفصل يشتمل على ما اجتمع فيه ثلاث زوائد من الرباعىّ وهو غايةُ ما ينتهى اليه زيادته فيكون على سبعة احرف كانّ ذلك لنقص تصرّفه عن تصرّف الثلاثىّ فزيد فى الثلاثىّ اربع زوائد نحو اشهيباب ولم يزد فى الرباعىّ الّا ثلث زوائد فمن ذلك فَعَوْلَلان يكون اسما قالوا عَبَوْثَرانٌ وهو نبت ولا نعلمه جاء صفة وقد اجتمع فيه ثلاث زوائد الواو بعد العين والالف والنون آخرا ومن ذلك فُعَيْلِلان قالوا عُرَيْقِصان وعُبَيْثِران ولا نعلمه جاء صفة فالعريقصان لغة فى العَرَقْصان وهو الحَنْدَقُوق والعبيثران لغة فى العَبَوْثَران وهو نبت وفيه ثلاث زوائد الياء بعد العين والالف والنون آخرا ويقال عبيثُران ايضا ومن ذلك فُعالِلاء وهو قليل قالوا جُخادِباء وهو ضرب من الجَنادِب ويقال انه دابّة شبيهة الحِرْباء يقال جُخادِباء وجُخادِبٌ وجُخْدُبٌ ومن ذلك فَعْلالاء قالوا بَرْناساء وهو لغة فى البَرْنَساء بمعنى الناس ومن ذلك فُعْلُلان بضمّ الفاء واسكان العين وضمّ اللام الاولى وتضعيف اللام الثانية قالوا

عقْرُبَانٌ لغةٌ فى العُقْرُبان بالتخفيف وفى العقربّان ثلاث زوائد الباء الثانية المضاعفة والالف والنون ٭

ومن اصناف الاسم الخُماسىّ

فصـــل ۴۰۱

قال صاحب الكتاب للمجرّد منه اربعةُ ابنية امثلتُها سَفَرْجَلٌ وجَحْمَرِش وقُذَعْمِل وجِرْدَحْل ٭

قال الشارح هذا الفصل جامعٌ لاصول الخماسىّ كما كان ما قبله جامعا لاصول الرباعىّ ووزنُ كلّ واحد من هذه الابنية غير وزن الاخر لكنّها يجمعها كونُها كلّها خماسيّة فمن ذلك فَعَلّلٌ يكون اسما وصفة فالاسم سَفَرْجَلٌ وفرزدق والصفة شمردل وهمرجل فالشمردل بالدال المهملة السريع من الابل وغيره والناقة همرجلة ومن ذلك فُعَلِّلٌ فى الاسم والصفة فالاسم قُذَعْمِلٌ والصفة خُبَعْثِن فالقذعمل الشىء التافه يقال ما عنده قذعملةٌ اى شىء ولا يستعمل الّا منفيّا ويكون صفة بمعنى المرأة القصيرة الخسيسة ويقال للناقة الشديدة قذعملة ومن ذلك فَعْلَلِلٌ قالوا جَحْمَرِشٌ وصهصلق ولم يأت صفة فالجحمرش العجوز المُسِنّة والصهصلق الصوت والصهصلق العجوز الصَخّابة ومن ذلك فِعْلَلٌّ يكون اسما وصفة فالاسم قِرْطَعْبٌ وحنبتر والصفة جِرْدَحْلٌ وخِنْزَقْرٌ فالقرطعب السحاب يقال ما فى السماء قرطعبٌ ولا قرطعبةٌ اى سحابة وقال ثعلبٌ قرطعبٌ دابّةٌ والحنبتر الشدّة والجردحل الضخم الشديد والخنزقر القصير الدميم وقد ذكر محمّد بن السَرِىّ بناء خامسا وهو هَنْدَلِعٌ لبقلة وأحسبُه رباعيّا والنون فيه زائدة ولو جاز ان يجعل هندلع بناء خامسا لجاز ان يجعل كَنَهْبُلٌ بناء سادسا وهذا يؤدّى الى خرق متّسع فهذه اصول الاسماء المجرّدة من الزيادة وقد ذهب الفرّاء والكسائىّ الى ان الاصل فى الاسماء كلّها الثلاثىّ وان الرباعىّ فيه زيادة حرف والخماسىّ فيه زيادة حرفين والمذهب الاوّل ولذلك نزنه بالفاء والعين واللام ولو كان الامر على ما ذكرا لقوبل الزائد بمثله وانّما لم يكن للسداسىّ اصلٌ لانه ضعْفُ الاصل الاوّل فيصير كالمركّب من ثلاثيّين مثل حَضْرَمَوْت فافهمْه ٭

قال صاحب الكتاب وللمزيد فيه خمسةٌ ولا تتجاوز الزيادة فيه واحدة وامثلتُها خَنْدَرِيس وخُزَعْبِيل وعَضْرَفوط ومنه يَسْتَعُور وقِرْطَبُوس وقَبَعْثَرى ٭

قال الشارح لم يتصرّفوا في الاسم الخماسيّ باكثر من زيادة واحدة كانّ ذلك لقلّتها في نفسها فلمّا قلّت قلّ التصرّف فيها فكانهم تَنكّبوا كثرة الزوائد لكثرة حروفها فمن ذلك فَعْلَليل في الاسم والصفة فالاسم سَلْسَبيلٌ وخَنْدَرِيسٌ والصفة دردبيس وعلطميس فالسلسبيل الليّن الذي لا خُشونة فيه والخندريس من اسماء الخمر والدردبيس الداهية وهي العجوز المُسِنّة وخَرَزَةٌ تُحبِّب المرأة الى زوجها والعلطميس المرأة الشابّة ومن ذلك فُعَليلٌ يكون اسما وصفة فالاسم خُزَعْبيل والصفة قذعميل فالخزعبيل الباطل من كلام ومُزاح والقذعميل في معنى قُذَعْمِل وقد فسّرناه ومن ذلك فَعْلَلول نحو عَضْرَفُوط وقَرْطَبُوس ويَسْتَعُور فامّا عضرفوط فالواو فيه زائدة وهو دابّة قيل هو ذكر العَظاء وكذلك الواو في قرطبوس والقرطبوس الداهية ويستعور بلدٌ بالحجاز والياء في اوّله اصل لان الزيادة لا تقع في اوّل بنات الاربعة الّا ما كان جاريا على فعله نحو مدحرج فيستعور بمنزلة عضرفوط ومن ذلك فَعَلّى وهو قليل قالوا قَبَعْثَرى وضَبَغْطَرى وهما صفتان فالقبعثرى الجمل الضخم والضبغطرى الشديد والالف في آخرهما زائدة لتكثير الكلمة على حدّها في كُمَّثرى وليست للتأنيث لانه قد سمع فيهما التنوين ولو كانت للتأنيث لم يجز صرفهما ولا للالحاق لانه ليس في الاصول ما هو على هذه العدّة فتلحق به فاعرف ذلك ان شاء الله تعالى ☆

قد تمّ المجلّد الاوّل

ويليه ان شاء الله المجلّد الآخر

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٠	٩	الشاةُ	الشاء
١٣	١ و ٣	وكلّمتُ	وكلّمتَ
١٣	١٥	أيمنُ	أيمن
١٤	١٠	أطيبتُ	أطيبُ
١٥	٩	أوضع	أودع
١٧	٢٠	وخَلْقٌ	وخَلْقٍ
١٩	١٤	لِيُسْهِلَ	لِيُسَهِّلَ
٢٥	٤		على معنًى فى نفسه
٢٧	١٩	الآخِرَ	الآخَرُ
٢٨	١٩	ذو الشَّيْخَة	ذى الشِيخَة
٢٩	٩	العَلَمات	العَلامات
٢٩	١٧	تَشابَهَ ـــ الاشياء	تَشابُهُ ـــ الاشياء
٣١	١	أَخَصُّ	أَخَصّ
٣١	١٩	وأَغْلِقُها	وأُغْلِقُها
٣٣	١٧	يتسمّى بها	تُسمّى به
٣٣	٢٢	أسماء فاعلين	أسما فاعلَيْن
٣٤	١٩	تَرْجَمَ	تَرْجَمُ
٣٥	١٠	يزبرها	يُذَبِّرُها
٣٧	١٥	مَعاشٍ	ومَعاشٍ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٣٨	١٠	شَمْسٍ	شَمْسَ
٣٨	١٤	كان هذه اللفظةُ	كانّ هذه اللفظةَ
٣٩	٣	تَمُنَّنْ عليك طلاقةٌ	يَمُنَّنْ عليك طلاقةً
٣٩	٣	أَعْوَجَ	أَعْوَجا
٤٠	٥	تحتاج	يَحْتاج
٤٠	٧	غيره	غيرها
٤١	٢	أُلِي	الى
٤١	١٢	قرينة	قريبة
٤٢	٢	اسماء	أسما
٤٢	٩	أمّ جُبَيْنٍ	أمّ حُبَيْنٍ
٤٢	١٢	سِوَى أُمِّ الجُبَيْنِ ورأْسِ فيلِ	شَوَى أُمِّ الحُبَيْنِ ورأْسُ فيلِ
٤٣	٩	يُصرّف	يَصْرف
٤٣	١٧	وفد	وقد
٤٥	١٧	فتصرّف	فتَصْرِف
٤٦	٢٢	بالعَلم	بالعِلْم
٤٨	٤	الزريّا	الثريّا
٤٨	٤	اليه	اليها
٤٨	٢٣	ولزمتّه	ولزمتْها

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٤٩	١٤	عليه	عليها
٤٩	١٥	واختصّ	واختصّا
٤٩	١٨	مشتقٌّ صفة	مشتقٌّ صفةٌ
٥٠	٢	والعلميّةُ	والعلميّةِ
٥٠	١٥	اسما	اسماءً
٥١	٢٣	أَنْثَى	أُنْثَى
٥٢	٢	يُوهِم	تَوهّم
٥٢	٦	لحمراء	لحمراء
٥٢	٢٢	فَمَجازُها	فَمُجازُها
٥٣	٢١	يُنكَّر	تَنكَّر
٥٤	٦	صِبغٌ	صِبَغٌ
٥٤	٦	كائنتا	كانا
٥٤	٢١	دارِها	دارَها
٥٥	١	يُنكَّر	تَنكَّر
٥٥	٦	عمر	عمرو
٥٥	٧	يُنكَّرا	تنكَّرا
٥٥	٢٠	فهم	فهو
٥٦	١٠	تُنكَّر	تَنكَّر
٥٦	١٤	فللكنايات	فللكناية
٥٧	٤	وأكثَرَ	وأكثرُ
٥٩	٤	يُحْدَث	يَحْدُث
٦٤	٢٠	وأضعف	أضعاف
٦٥	١٥	نحوَ	نحوُ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٦٥	١٦	بينها	بينه
٦٦	١٦	نحوَ	نحو
٦٨	٥	وهذا نصٌّ	وهذا نصٌّ ،
٦٨	١٣	الفعلَ	بالفعل
٧٠	١٩	عُلّم	عُلم
٧١	٢	نحوَ	نحوُ
٧٢	٥	أبي أَسْوَدَ	ابي الأَسْوَد
٧٢	٢٤	تجميّان	التجميّان
٧٣	١	دُقاقٌ	دِقاقٌ
٧٣	٢٣	والسَّمَرِ	والسَّمُرِ
٧٤	١٠	وزُفَّرٌ	وزُفَرٍ
٧٤	٢٢	ومَوْحَدَ	ومَوْحَدُ
٧٥	١٩	وحكمُه	فحكمُه
٧٦	١	نحوَ	نحوُ
٧٩	١٨	نحوَ	نحوُ
٧٩	٢١	نحوَ	نحوِ
٨٠	٢٣	وزنها	وزنه
٨١	١٤	الأَصْبَغ	ذي الاصْبَع
٨١	٢٤	ما لا ينصرف	ما ينصرف
٨٢	٩	منعُ صرفٍ	صرفُ
٨٢	١٣	جوازِ صرف	جوازِ ترك صرف
٨٤	٩	الجَرير	جَرير
٨٤	١١	خَصيبرةٌ	خَضَريّةٌ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٨٩	١٠	يَخْلَق	يُخْلَق
٨٧	١	يُحْدَث — ويُبْطَل	يَحْدُث — ويَبْطُل
٨٧	٢٢	لمشارَكة	المُشارِكة
٨٨	٥	عن غيره	من غيره
٨٨	٩	متعدٍّ كان	متعدّيا كان
٩١	١٠	ألتاخيرَ	التأخيرَ
٩١	١٣	بن جِنّى	بن جنّى
٩٣	٤	الأوّليّة	الأوّلويّة
٩٤	٤	مشوبةٌ	مشوبةٌ
٩٥	٤	فى الأوّل	فى الأولى
٩٥	٩	الأوّليّة	الأوّلويّة
٩٦	٨	الى جملة لا تعلّقَ لأحدهما	على جملة لا تعلّقَ لإحداهما
٩٧	١٠	أذهبتْ	ذهبتْ
٩٨	١٠	وأقواها	وأقواهما
٩٩	١٢	الخُشْن	الخَشِن
١٠٣	٩	لا تأثير له	لا تأثير لها
١٠٤	١٠	يُخصّص	تخصّص
١٠٤	١٥	يَهُرّ	يَهِرّ
١٠٦	١٩	تحمّل	يتحمّل
١٠٩	٢١	ولا هو	بلا هو
١١٥	٣	فعُرف	فعُرّف
١١٨	١٠	به	بها

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٢٠	٢٢	بلّغتُ وعرّفتُ	بلّغتَ وعرّفتَ
١٢١	١٩	سِتّ	سِتّ
١٢٢	١١	فأنْكَح	فأنْكِح
١٢٣	١٢	أنْكَح	أنْكِح
١٢٣	١٥	مستحِقّ	مستحَقّ
١٢٣	١٥ و١٩	أُذِنَ	آذن
١٢٧	١٣	تحتج	يحْتَج
١٢٧	١٥	ألّبَ	ألبُّ
١٢٧	٢٢	ومعناه إنّ	ومعناه أنّ
١٢٧	٢٣	والفائدة إنّ	والفائدة أنّ
١٢٨	٥	ما يُشْبِه	ماشيةً
١٤٠	٢٢	مُيَسّرٌ	مُيَسَّرٌ
١٥٦	٣		تأمّلتَ
١٦٢	٥	التَفْرِقة	التَفرقة
١٦٣	١٠	بِشْرُ	بِشْرٌ
١٦٣	١٩	فى انه	فانه
١٦٤	٢	بِشْرُ	بِشْرٌ
١٦٤	٤ و٩	نَصْرُ نَصْرُ	نَصْرٌ نَصْرٌ
١٦٦	١٠	زيدَ — هندَ	زيد — هندُ
١٦٦	١	ولُعَيْبِد	ولعَبيد
١٧٠	١٣	بارِدًا	بارِدًا
١٧٣	٩	تأثيرُ	تأثيرٌ
١٧٤	٤	يكون	تكون

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٧٥	١٣	طَلْحَةْ	طَلْحَةَ
١٧٥	٢٢	حَسُنْتَ	حَسَّنْتَ
١٧٦	٨	يتّصل	تتّصل
١٧٧	١٣	يا	وا
١٧٧	٢٤	يُلْبَس	يَلْبِس
١٧٨	١٥	الظريفاه وْ	الظريفاهْ
١٨٠	١٧	يُميل	يَميل
١٨١	١٩	اَللّهُمَّ	اَللّهُمَّ
١٨١	٢٣	بَنْعت	يُنْعَتْ
١٨٢	٩	انفسَهم ٤ وما	انفسهم وما
١٨٤	١٠	بحضرتك	بحضرتك
١٨٤	٤	يُقصد	تَقْصد
١٨٧	١٧	اسمِ	اسمَ
١٨٨	٢٤	اسمِ	اسمَ
١٨٨	٢٤	ياء	ياءي
١٨٩	٤	اسمِ	اسمَ
١٨٩	١١	ياء	ياءا
١٩٧	٣	بعينه	يُغْنيه
١٩٧	٥	وأهلا	اهلا
٢٠٠	٩	رَأيَةٌ	رَايَةٌ
٢٠٠	١٧	الاكرامُ	الاكرامَ
٢٠٣	١٩	وآهنْتَ	وأأهنْتَ
٢٠٨	١٣	صاحِبيّ	آخَيانِي
٢١٠	١	اضربْ	اضربُ
٢١٢	٢	لَلّه	لِلّه
٢١٢	١٣	للأزْمنه	للأزْمنة
٢١٧	٥	*إنّ سواءها* دُهْمًا وجُونًا *	*ا*نّ سواءها* دُهْمًا وجُونًا *
٢٣٧	١٠	عمرو	عمر
٢٣٨	٢٢	فما	ممّا
٢٥٠	٩	فقُتل	فقَتَلَ
٢٦١	١٠	وحلا	وخلا
٢٦٥	١	أُنيسٌ	أُنيسُ
٢٧٦	١٤	الجُمّ	الجُمّ
٢٧٧	١٩	الدى	الذى
٢٨٠	٢٠	لدخول	بدخول
٢٨٨	٨	تَبيتُ	تُبيتُ
٢٨٩	١٥	الراء	الزاء
٢٨٩	٢٠	مُتحّلا	مُتخّلا
٢٨٩	٢٤	البلا	البلاد
٢٩٩	٢٤	المسبّهة	المشبّهة
٣٠٤	٤	أُنيسٌ	أُنيسُ
٣٠٩	١٩	تصفه	تُصفه
٣١٢	١٩	مثلك	مثْلك
٣١٣	٢٣	الثقفيّ	الثقفيّ
٣٢٢	١٢	الزِبَعْرّى	الزِبَعْرَى

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٣٢٢	٢٠	ٱلْحَيَواةِ	ٱلْحَيَوة
٣٢٥	٢٣	مُلأَتْ	مُلِئَتْ
٣٣٧	٢	أَتِيكَ	آتِيكَ
٣٣٨	١٢	سُعْثًا	شُعْثًا
٣٣٨	١٥	لنزيد	ليزيد
٣٤٠	٢١	تقول	يقول
٣٤٨	٢٤	رأى	رُئى
٣٥٥	١٥	ولا شُنِئْتُ	ولا شُنِيتُ
٣٦٧	١٩		بَخَلْقه
٣٦٩	١٨	اللَّوْم	اللُّوم
٣٧٩	١٣	تفرق	تفرُق
٣٨٨	٤	ذلك معنى	ذلك على معنى
٣٨٨	٢٤	لجعنا	لجعلنا
٣٨٨	٢٤	بالرحمن ر	بالرحمن
٣٩٩	٥	ويُعطَفَ	ويُعطَفُ
٣٩٨	٢١	المراد	المراد
٤٠٣	٢٠	او حرفٌ	وحرفٌ
٤٠٥	٩	رُكب	رُكّب
٤١٠	٢٢	تلزم علامتُه	تلزم علامتُها
٤١٣	٢٤	ضميرٌ ظاهرٌ	ضميرُ ظاهرٍ
٤١٩	٧	تتنكّرُ	يتنكّرُ
٤٢٥	٢٣	أحصرَ	أخصرَ
٤٣٥	١٩	ولخبر	والخبر
٤٣٨	١٤	خَطّاب	حطّان
٤٣٨	٢٤	صبتَ	أصبتَ
٤٤٩	٢٣	عَقِيمُ	عَقِيمِ
٤٤٨	١٩	يَدْرَجُ	يُدْرَجَ
٤٥٧	٢٠		مُعرِّفةٌ
٤٦٠	٥	الفعول	المفعول
٤٦٥	١٧	فيُقْضَى	فيُقْضَى
٤٧٤	٩	فيغصب	فيغصب
٤٨٥	٩	ابْنَةٌ وبِنْتٌ	ابْنَهْ وبِنْتْ
٤٨٩	١٨	شَمَر	شَمِر
٤٨٧	٢٤	متثبتًا	مستثبتًا
٤٨٨	٩	حَيْوَة	حَيْوَةَ
٤٨٨	٨	يُونَس	يُونِس
٤٨٩	١٩	الانسان	الأنساب
٤٩٥	١١	فيها	فيهما
٥٠٠	١١	أَشْغالُ	أَشغالِي
٥٠١	٢١	بيونس	يُوبِّس
٥٠٢	٢٣	الدَّوْمَ	الدَّوْمْ
٥٠٣	١٥	تُخَلِّصها	تُخْلِصها
٥٠٣	١٧	فَعْلَى	فُعْلَى
٥٠٤	١٠		أوّت
٥٠٩	٨	قَاْطُوَلْتِ	قَاْطُوَلْت
٥١٠	١		المِسْكُ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٥١٠	٧و٨	وهاءا وهاأوا كما تقول طَأً وطَـاءا وطـاأوا وهـاءى كما تقول طاءى	وَهَأًا وَهَوُوا كما تقول طَأً وطَـأًا وطَـأُوا وهَـاى كما تقول طَاى
٥١١	١٨	مُؤْذِنَة	مُوْذِيَة
٥١٣	١١	هَيْهاءَهْ	هِيْهاءَهْ
٥١٥	١١	قَتْلِ	قَتْلِ
٥١٥	١٢	ويقول	ويقال
٥١٥	١٤و٢٣	لِعْبَةٌ	لُعْبَةٌ
٥١٨	٤	يلتوون	يَلْوون
٥١٩	٤	دَفْرَةٌ	دَفِرَةٌ
٥٢٢	٢٣	الْحِسنة	الحَسَنَة
٥٢٣	١٢	مَمَن	مِن
٥٢٣	١٣	صرّفه	صرفه
٥٢٨	٢	هيهاءهْ	هيهاوُهْ
٥٢٩	٥		الرَّقّى
٥٢٩	٧	افْرِيقيّة	افْرِيقِيَة
٥٣٢	٣	طَيِّبَ الشيءِ وحَسَّنَه	طِيبِ الشيء وحُسْنه
٥٣٢	٤	لأُعَجِّبُ	لأُعْجَبُ
٥٣٣	٥	قصّره	قصره
٥٣٧	١٨	يقدُم	يُقْدِم
٥٣٨	٨	زائدةٌ	زائدةٌ
٥٣٩	٩	وهَساهِس	وهُساهِسُ
٥٤١	٩	منها ـــ منها	منه ـــ منه
٥٤٢	٥	أَغَضُّ	أَغَضُّ
٥٤٣	٢٢	كجَلْمُودِ	كجُلْمُودِ
٥٥٨	١١	فيَمنَع	فيُمنَع
٥٦٣	١٤	أحصرُ	أخصرُ
٥٦٦	١٩	عُبَيْد	عَبِيد
٥٦٦	٢٠	عُبَيْدٌ	عَبِيدٌ
٥٦٧	١١	عُبَيْد	عَبِيد
٥٦٩	٢٤	والصِّفْصِلّ	والصِّفْصِلّ
٥٧٢	٥	ونحوُها	ونحوَها
٥٧٣	٢١	فُتحت	فَتحتَ
٥٨٠	١٨	والصاحبُ المصمُ	والصاحبِ المصمِ
٥٨١	٢٣	ضاربٌ	ضاربُ
٥٨٨	١٧	سَكّ	سُكّ
٥٩٠	١٢	حرفَيِ	حرفَيْ
٥٩٢	٢٤	لَحَمَةٌ	لُحْمَةٌ
٥٩٣	٢٢	مُحَمَقَة	مُحْمِقَة
٩٠٣	١٥و١٩	جِئْتُهما	جُبْتُهما
٩٠٥	٢٣	لمن	ممّن
٩٠٦	٢٠	قَلوة	قُلْوَة
٩٠٧	١٥	صيغةٌ واحدةٌ	صيغةَ واحدة
٩١١	٢٢	أَرعَفَة	أَرْغِفَة

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٩١٣	١٤	فجعلوها كلام	فجعلوها من كلام
٩١٤	٦	أربِع	اربَع
٩٢٣	٦	صافِيات	صَافيات
٩٣٢	٢٣	اهلُ	اهلَ
٩٤٣	٢٢	سُورٌ	سُوْرٌ
٩٤٤	٧	تَلَفُّه	تَلْفُّه
٩٤٥	٦	وكتِيبَة	وكَتِيبَة
٩٥٨	١٥	فَعْلانُ	فَعْلانَ
٩٥٩	٢٣	وسَرانْدُ	وسَرانِدُ
٩٦٢	١٤	وخَزْيَانُ	وخَزْيَا
٩٦٦	٩	تَنْضُبُ وتَناضِبُ	تَنْضُبٌ وتَناضِبُ
٩٧٣	١٠	فامّا الادمُ	فامّا الاديمُ
٩٧٤	١٥	حَلْقَةٌ	حَلَقَةٌ
٩٧٥	٩	عن الحيّ	على الحيّ
٩٩٤	١٨	بثناتَيْن	بثنايَيْن
٧٠٠	١٥	مَحْمُودٌ	مَحْمُودًا
٧٠٠	٢٣	الآباء	الاماء
٧١٩	٨	يَحُلُّ الدَهْرُ	يُحَلُّ الدَهْرَ
٧٢٥	١٤	الجَوْزاء	الجَوْزاء
٧٢٨	٣		حُبَيْط
٧٢٨	١٦	الدالَيْن	الدالَيْن
٧٤٣	٢١ و٢٣	نسبة	نَسَبه
٧٤٩	٢	لوكنّهم	ولكنّهم

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٧٥٨	١١	ووُضُوء	ووَضُوت
٧٦٠	٩	مَوارِدَه	مَوارِدُه
٧٧٠	٥	مَوازِنَ	هَوازِنَ
٧٧٩	٤	مالكة	مالكه
٧٨١	١٠	كَوامِلًا	كَوامِلًا
٧٨٣	١٧	والاضافة	والاضافةُ
٧٨٧	٨	زَىّ — كَىّ وأَىّ	زَىْ — كَىْ وأَىْ
٧٩١	٣	هذ	هذا
٧٩٣	١٤	هَزَلَتْ	هُزِلَتْ
٧٩٤	٨		ويَنْصِب
٨٠٥	١٩	حَرَدًا	حَرْدًا
٨١١	١١	تَحِبِ	تَجِبِ
٨١١	١٤	هذا	هذه
٨١٤	٥	تبْثالٌ	تِنْبالٌ
٨١٤	١٦	خُصُوصِيّةٌ	وخُصُوصِيّةٌ
٨١٦	١٥	تَسْلِيًّا ولا تَعْزِيًّا	تَسْلِيًا ولا تَعْزِيًا
٨٣٩	٥	لقصرِ فى وصّف	لقصّرِ فى وصف
٨٥٣	١	التفصيل	التفصيل
٨٥٦	٩	مصارحه	مصارعه
٨٦٣	٩	مُتْعَلَبَةٌ	مُتَعْلَبَةٌ
٨٦٥	١٠	والمغرور	والمُغْرُود
٨٦٨	٩	حَدْباء	جَدْباء
٨٦٩	١٧	وأَفْكَلُ	وأَفْكَلِ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٨٧٠	٩	تُرْتَبْ	تُرْتَبُ
٨٧٢	٢١	يَتَّنَى	يَتَّنِى
٨٧٦	٢١	الواهية	الواهنة
٨٧٨	١٠	مَجْرَج	مَخْرَج
٨٨٤	٧	ضَهْيَا	ضَهْيَأً
٨٨٥	٢٤	والعفزية	والعفرية
٨٩١	٧	البياء	البباء
٨٩٤	٢٤	وضُمّخْمٍ ـ والضمّخم	وضُمّخْزٍ ـ والضمّخز
٨٩٥	٢	ضُمّخْمٍ	ضُمّخْزٍ

IBN JAʿÎŠ

COMMENTAR

ZU

ZAMACHŠARÎ'S MUFAṢṢAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

ZU

LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO

AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN UND MIT REGISTERN UND ERLÄUTERUNGEN VERSEHEN

VON

Dr. G. JAHN.

Erster Band.

LEIPZIG,
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.
1882.

Herrn

Geheimen Hofrath Professor Dr. H. L. Fleischer

in Leipzig

zugeeignet

vom Herausgeber.

Vorwort.

Der erste Anstoss zur Herausgabe des vorliegenden Werkes ging von Professor Roediger aus, unter dessen Leitung ich mich vor zwölf Jahren mit dem Studium des Mufaṣṣal beschäftigte. Derselbe verglich die Leipziger Handschrift des Ibn Ja'îś (No. 72 der Rifâ'îja-Sammlung der Universitäts-Bibliothek) unausgesetzt, veranlasste mich, aus derselben Excerpte zur Erklärung schwieriger Stellen zu machen und wies auf die Edition des Commentars hin als eines bei dem Reichthum des Inhalts und der Klarheit der Darstellung höchst förderlichen Hülfsmittels für die Kenntniss der arabischen Originalgrammatik. Er dachte sich dieselbe als eine solche, welche von mehreren jungen Arabisten durch Bearbeitung einzelner Abschnitte, wie die über die Relativsätze von Prof. Prym und die über die Nomina verborum von Dr. Joh. Roediger gelieferten, zu veranstalten sei, und wies mir den Abschnitt über die منصوبات an. So sehr mich die Darstellung des Mufaṣṣal anzog, ebenso sehr fühlte ich mich damals durch die des Ibn Ja'îś abgestossen; denn in der That sind kaum zwei Werke desselben Inhalts denkbar, deren Fassungen sich schroffer gegenüberstehen: ebenso knapp, concis, bisweilen orakelhaft, alle Erörterungen ausschliessend, jede nähere Begründung abweisend, ausschliesslich Resultate und Thatsachen bietend, bei aller Kürze klar, grammatisch und stilistisch musterhaft Zamaḫśarî im Mufaṣṣal schreibt, ebenso breit, redselig, öfter weitschweifig bis zur Wiederholung ganzer Stellen an verschiedenen Orten, bisweilen durch die Breite sogar unklar, nachlässig in Constructionen, auch wohl incorrect bis zu Verstössen, welche an das Vulgäre erinnern, ist die Schreibweise des Ibn Ja'îś. Ich setzte dessenungeachtet das Excerpiren fort, zunächst nur der Uebung wegen, und fand, dass unter der Anfangs abstossenden Hülle eine Fülle grammatischer, sowohl sachlicher wie historischer Gelehrsamkeit, eine Belesenheit besonders in der poetischen Litteratur, eine Schärfe der Darstellung, eine wahrhaft dialektische Fertigkeit in der Kritik seiner Vorgänger, deren Systeme sich einem unerbittlichen Verhör unterwerfen müssen, verbirgt, welche für die Mängel mehr als entschädigt. Als ich meine arabischen Studien in Leipzig unter Geheimrath Fleischer's Leitung fortsetzte und demselben einige meiner Excerpte vorlegte, unterzog er dieselben einer genauen Durchsicht, welche das lebhafteste Interesse bezeugte, und ermuthigte

mich, den gedachten Abschnitt ganz zu copiren. Bei der Fehlerhaftigkeit der einzigen Handschrift, auf welche ich angewiesen war, war kaum an eine erträgliche Herstellung des Zusammenhangs zu denken, der Correctheit des Einzelnen ganz zu geschweigen. Und doch sollte diese Handschrift in mehr als Einer Hinsicht die beste bleiben von allen, deren Einsicht mir nachher ermöglicht wurde. Dieselbe ist von verschiedenen Händen geschrieben, im ersten Drittel kalligraphisch schön und grammatisch meist correct, was hier in seltener Weise zusammentrifft, nachher aber nachlässig bis zur Unleserlichkeit und lückenhaft und incorrect bis zur Unverständlichkeit. Besonders mangelhaft ist der Text des für den Herausgeber vielleicht schwierigsten Theils, der Śawâhid. Wie die meisten arabischen Handschriften scheint auch diese von unkundiger Hand mechanisch abgeschrieben zu sein. Ueber die Zeit der Vollendung der Handschrift fehlt jede Angabe. Auf keinen Fall liess sich mit dieser Handschrift allein eine Edition des ganzen Textes bewerkstelligen, zu welcher ich bei längerem Studium desselben immer mehr hinneigte; höchstens war eine Erklärung schwieriger Stellen des Mufaṣṣal möglich mit stellenweiser Wiedergabe des Grundtextes, wobei aber oft das Werthvollste hätte übergangen werden müssen; denn schon hier spreche ich es offen aus: der Commentar des Ibn Ja'îś hat weniger Werth als Erklärung des Mufaṣṣal, von dem er bisweilen grade Stellen übergeht, welche für uns eines Commentars zu bedürfen scheinen, als als selbstständige Darstellung des grammatischen Materials, dessen schliessliche Festsetzung auf kritischer Sichtung der bedeutendsten vorhergehenden Systeme beider Schulen beruht. Seine Darstellung verräth überall die selbstständige Meisterhand, und in allen Abschnitten, welche einer systematischen Darstellung bedürfen, geht er seinen eigenen Weg. Ich verweise z. B. auf die Abschnitte über den plur. fractus, über das Maṣdar, über die مضمرات, über den Dual, über die Ausnahme, über das مفعول معه, über die Nominalbildung, über die Verbalflexion. Ebendahin gehört, was schon Prof. Thorbecke in einer Recension dieses Werkes ausgesprochen hat, dass Ibn Ja'îś keineswegs auf die Worte des Zamaḫśarî schwört; nicht selten unterwirft er auch ihn seiner Kritik, und ich meinerseits habe keine derartige Stelle gefunden, in welcher ich ihm nicht dem grossen جار الله gegenüber Recht geben müsste. Ich freue mich, dass die oft an Unmöglichkeit grenzende Schwierigkeit, hier einen Auszug mit Beibehaltung des Wichtigsten zu geben, wie ihn Prof. Broch und auch ich ursprünglich beabsichtigt hatte, jetzt wenigstens von Prof. Thorbecke offen ausgesprochen ist. Anders stand es mit der Breite der Darstellung und mit den Wiederholungen, welche eine Kürzung zuliessen, die aber, mit dem Reichthum des Ganzen verglichen, immer nur eine sehr geringe sein konnte. Ich habe eine solche in den meisten Abschnitten der letzten drei Hefte hier und da vorgenommen, selbstverständlich ohne die Vollständigkeit des Inhalts im Geringsten anzutasten, und ich gestehe, dass eine solche auch den ersten Heften, besonders der Vorrede, wo ich sie noch nicht vorzunehmen wagte, nicht zum Nachtheil gereicht haben würde.

Gern hätte ich damals diese Edition mit der des Sîbaweihi vertauscht, für

welche in den europäischen Bibliotheken handschriftliches Material zur Genüge vorhanden war, und welche weit beliebter gewesen wäre; aber einerseits befand sich diese bereits in guten Händen, andererseits wies Prof. Fleischer unausgesetzt darauf hin, dass durch die Edition eines Werkes späterer Zeit und gereifterer begrifflicher und terminologischer Durchbildung und Festsetzung erst das Verständniss des Sîbaweihi aufgeschlossen werden würde, dass das Studium der arabischen Grammatiker nicht von vorn, sondern von hinten zu beginnen habe.

Bei dieser immer deutlicher mir entgegentretenden Nothwendigkeit, entweder eine Edition des Ganzen zu veranstalten, oder dieselbe ganz zu unterlassen, war es unumgänglich nothwendig, neues handschriftliches Material herbeizuschaffen. Nun war in den europäischen Bibliotheken nur noch eine einzige Handschrift, die der Bodlejana in Oxford, aufzutreiben, deren Benutzung mir, wenn auch nur für kurze Zeit, von den Curatoren derselben mit dankenswerther Bereitwilligkeit zugestanden wurde. Dieselbe besteht aus zwei Bänden, deren erster, Cod. Hundington 152, das erste Drittel bis zum Commentar über Mufaṣṣal p. ٧٣ ed. Broch, und der zweite, Cod. Hundington 151 (sic), das letzte Drittel von Mufaṣṣal p. ١٣٤ bis zum Schluss enthält; das zweite Drittel fehlt. Sie ist sehr deutlich geschrieben, aber grösstentheils ohne diakritische Zeichen, übertrifft stellenweise Cod. Lips. an grammatischer Correctheit, leidet aber an grösseren Auslassungen. Sie ist nach der Unterschrift im Jahre 681 vollendet. Merkwürdigerweise stehen diese beiden Handschriften meist vereint den späteren von mir in orientalischen Bibliotheken gefundenen gegenüber und scheinen ebenso, wie diese andererseits, aus einer gemeinsamen Quelle geflossen zu sein. Die kurze Benutzungsfrist reichte kaum aus, um die erst durch diese Collation ermöglichte Abschrift des dritten Drittels zu Ende zu führen, und ich rechne für die Edition desselben auf eine erneute Collation.

Da auch diese Handschrift noch keineswegs genügte, um einen überall correcten Text herzustellen, fand ich endlich in den im 7. Band von Flügel's Ḥâgî-Chalfa abgedruckten (übrigens mit den jetzigen geschriebenen Katalogen der Bibliotheken nach meinen Erfahrungen nicht übereinstimmenden) Katalogen der konstantinopolitaner Bibliotheken mehrere Handschriften des Ibn Ja'îš. Anfragen an die deutsche Botschaft über die Möglichkeit der Uebersendung derselben blieben unbeantwortet, wohl weil an eine solche bei moslemischen Grundsätzen über das Waḳf nicht zu denken war; Herr Prof. Sachau, so eben aus Konstantinopel zurückgekehrt, hatte die Güte, mir mitzutheilen, dass er eine Versendung der Handschriften für absolut unthunlich halte und bei der Nachfrage nach den von mir bezeichneten Handschriften solchen Schwierigkeiten begegnet sei, dass er nicht ein einziges Mal die betr. Bibliotheken habe betreten dürfen. In Folge dessen hätte ich nicht nur von dem Versuch, eine Uebersendung zu ermöglichen, sondern auch von der mir immer nothwendiger erscheinenden Reise nach Konstantinopel, ja vielleicht von der ganzen Edition Abstand genommen, wenn nicht der jetzige Kanzler-Dragoman in Beirut Dr. Hartmann, welcher damals in Konstantinopel

beschäftigt war, zufällig beim Besuch der Muhammed-Fâtiḥ-Moschee auf eine einfache Anfrage eine gute Handschrift gefunden hätte, über welche er sofort Prof. Fleischer Mittheilung machte, ebenso über die Leichtigkeit, mit welcher ihm dieselbe zur Collation eines von mir früher edirten Abschnittes überlassen worden sei. Meine amtlichen Verhältnisse fügten es grade damals so, dass ich ohne Schwierigkeit für drei Monate Urlaub zu einer Reise nach Konstantinopel erhielt — eine kurze Zeit für Collation eines so voluminösen Werkes, zumal in Anbetracht des Reichthums der Hülfsmittel. Meine dortigen Erlebnisse habe ich in meinem Reisebericht in der Zeitschrift der D. M. G.*) auseinandergesetzt; nur die Bemerkung kann ich hier nicht unterdrücken, dass ich stets mit Dankbarkeit der bereitwilligen Unterstützung gedenken werde, die ich in den Bibliotheken der Moscheen gefunden, dass eine Aufopferung, wie die des Bibliothekars der Lâlelî-Moschee Jûsuf-Ḍijâ Efendi, welcher sich schon bei meinem zweiten Besuch unter Zurückweisung jeglicher Entschädigung erbot, meinetwegen täglich zwei Stunden über seine Dienstzeit hinaus in der Bibliothek zu bleiben, und auch am Dienstag, an welchem sonst die Bibliotheken geschlossen sind, mit mir allein während des grössten Theils des Tages dort verweilte, der seine Gebete verrichtete, während ich collationirte, der mir die seltensten Koranexemplare in der Moschee sowie in der Maḥmûd-Turbe, deren تربهدار er ist, zeigte und auch den Zutritt zu den Bibliotheken anderer Moscheen vermittelte und lange noch mit mir correspondirt hat, unauslöschlich in der Erinnerung haftet. Jeder Sachkenner weiss, dass eine Collation in so kurzer Zeit nur mit Mühe und nicht ohne eine gewisse Hast durchzuführen ist, dass die ungemein reichen grammatischen und lexicalischen Hülfsmittel der Bibliotheken nur ganz obenhin benutzt werden konnten. Eine Handschrift, die der Muḥammed-Fâtiḥ-Moschee, habe ich ganz durchcollationirt, wenn auch selbstverständlich nicht überall mit gleicher Genauigkeit. Sie besteht aus zwei Bänden, deren erster, vollendet im Reǵeb 648, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das مصغّر, der zweite, vollendet im Ṣafar 651, den Rest des Werkes enthält. Diese sehr sorgfältig geschriebene Handschrift war besonders wichtig für die Herstellung des Textes der Śawâhid, sowie für die zweite Hälfte des Werkes, deren Text in der Leipziger und Oxforder Handschrift bisweilen ausserordentlich verderbt ist. Dass ich ausserdem die meisten Anstoss darbietenden Stellen noch mit den Handschriften der Lâlelî, Bâjazîd und Wâlide-Moscheen collationirt habe, habe ich in meinem Reisebericht auseinandergesetzt. Für die Benutzung der vielleicht noch in anderen Moscheen befindlichen Handschriften fehlte mir die Zeit.

Der Text der Śawâhid ist ausserdem grösstentheils theils durch Vergleichung der Stellen der Dichter, worüber der Commentar den Nachweis liefern wird, theils durch Śawâhid-Commentare sicher gestellt. Von letzteren habe ich benutzt den grossen und kleinen von El-ʿAinî, jener in Konstantinopel mehrfach, z. B. in der Fâtiḥ- und Lâlelî-

*) Band XXX, Heft 1, S. 125—131. Vergl. auch die Beilage.

Moschee, dieser in Berlin, den Commentar des Sujûṭî zum مغنى اللبيب des Ibn Hišâm in Berlin, den Commentar von El-Šantamarî zu den Šawâhid des Sîbaweihi in Oxford und Konstantinopel und einen Herrn Professor Socin angehörenden جامع الشواهد, welcher den Commentar zu Versen aus 15 grammatischen Werken enthält.

Schon vor meiner Reise nach Konstantinopel hatte mir mein Freund Dr. Goldziher in Budapest während seines Aufenthalts in Cairo Nachricht von einer dort in der vicekoniglichen Bibliothek befindlichen Handschrift des Ibn Ja'îš gegeben, welche er mir als fehlerhaft und grösstentheils der diakritischen Zeichen ermangelnd schilderte. Trotz dieser grossen Mängel, welche von Herrn Dr. Spitta-Bey bestätigt wurden, war sie mir, welchem damals nur die Leipziger und Oxforder Handschrift zu Gebote standen, ein so willkommenes Hülfsmittel, dass ich mir eine Abschrift anfertigen liess. Bei meiner im Sommer 1880 stattgehabten vierzehntägigen Anwesenheit in Cairo musste ich diesem Urtheil zustimmen und kam zu der Einsicht, dass die in der Abschrift befindlichen diakritischen Zeichen trotz aller Zusagen einer genau mit dem Original übereinstimmenden Copie grösstentheils vom Abschreiber hinzugesetzt sind. Die Handschrift enthält, ebenso wie der erste Band der Handschrift der Fâtiḥ-Moschee in Konstantinopel, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das مصغر. Die Abschrift leidet an grossen Lücken, ist nur stellenweise brauchbar, stellenweise dagegen gradezu sinnlos. Hätte ich die Konstantinopolitaner Handschriften schon damals gekannt, so hätte ich sie schwerlich anfertigen lassen. Ausserdem fand ich in Cairo noch folgende Fragmente von Handschriften, welche mir der Aufseher über die arabisch-persisch-türkische Abtheilung der Bibliothek, Ḥasanein-Efendi, sofort zur Benutzung in der Bibliothek überliess.

1, Ein Fragment, beginnend mit dem ذكر المجرورات Mufaṣṣal ed. Broch S. ٣٩ bis zum Ende des Abschnitts über die كنايات Muf. S. ٧٣, zum Theil vocalisirt, welches mir bei der kurzen Durchsicht, die mir verstattet war, als recht correct erschien.

2, Ein Stück, beginnend mit dem Anfang des Werkes, bis zum Ende des Abschnittes über das وقف Muf. p. ١٤٣, auch gut und zum Theil vocalisirt, aber mit grossen Lücken.

3, Ein Stück, beginnend mit den كنايات Muf. S. ٧٢ bis zu dem Verse كررت وهل انكل اللخ Ibn Ja'îš S. ٧٩٨ Z. 9; sehr deutlich geschrieben, aber zum Theil ohne diakritische Zeichen.

4, Ein Stück, beginnend mit dem Commentar über Muf. S. ٢٨ Z. 11 ff. bis zum Commentar über Muf. S. ٥٩ Z. 12 ff., nachlässig geschrieben, zum Theil vocalisirt.

Die Cairenser Handschriften ergänzen sich also so, dass der Commentar zum ganzen Text, stellenweise mehrfach, vorhanden ist, bis zum Ende des Abschnitts über das وقف, immerhin ein ärmliches Material verglichen mit den Reichthum der Konstantinopolitaner Bibliotheken.

Ich habe den Auftrag gegeben, mir eine Abschrift von No. 2 zunächst für den mir noch zur Edition vorliegenden Abschnitt anzufertigen, von welcher ich die ersten Bogen bereits benutzt habe. Es war mir von Ḥasanein-Efendi zugesagt worden, dass auch die im Original befindlichen Vocale und Randbemerkungen aufgenommen werden würden, und dass er für eine nachträgliche Collation mit dem Original Sorge tragen werde. Lieber wäre mir allerdings eine, übrigens leicht zu vermittelnde, Abschrift und Collation der Konstantinopolitaner Codd. gewesen, die ich noch nicht verglichen habe, und die vollständiger und ohne Zweifel besser sind als die Cairenser; doch ist die Preisdifferenz zwischen einer Copie in Konstantinopel und einer solchen in Cairo eine so beträchtliche, dass ich mich mit der letzteren begnügt habe.

Aber alle diese Hülfsmittel reichen nicht aus, um einen Text mit derjenigen Sicherheit herzustellen, wie sie für die Edition des Kitâb oder des Mufaṣṣal möglich ist. Offenbar ist dem Studium des Ibn Ja'îš im Orient nicht die Gunst wiederfahren, wie dem anderer Grammatiker. Das Geschäft der Textkritik, welche hier besonders thätig sein muss, wird erschwert durch die oft nachlässige Stilistik des Ibn Ja'îš, die besonders in der wenigstens in den Handschriften oft vernachlässigten und bei Wörtern, welche generis communis sind, unstät von einem Genus auf das andere überspringenden Concordanz, bisweilen auch in der fehlenden Apodosis längerer Bedingungs- und Temporalsätze[1]), in der Nichtbeachtung der Regeln der strengen

---

* 1) Ueber die Möglichkeit der Auslassung der Apodosis in Bedingungssätzen vgl. De Sacy gr. ar. II. § 463. Doch kommt sie auch noch in anderen Fällen vor; vgl. Muf. S. ۱٥۱ Z. 2, wozu Ibn Ja'îš bemerkt:

قال اصحابنا انّ حذف الجواب ابلغ من إظهاره الا ترى انّك اذا قلت لعبدك واللهِ لئن قمتُ اليك وسكتّ عن الجواب ذهب فكره الى اشياء من انواع المكروه فلم يدر ايّها يبقى ولو قلت لأضربنّك لم تُبقِ شيئًا غير الضرب ،

Ueber die Auslassung der Apodosis nach لمّا vgl. Beiḍâwî zu Sure 12, 15 (zu den Worten فلمّا ذهبوا به)

وجوابُ لمّا محذوف مثلُ فعلوا به ما فعلوا من الأذى ،

Ferner den Kaššâf zu Sure 2, 16 (zu den Worten فلمّا أضاءت ما حوله)

جواب لمّا محذوف وانّما جاز حذفها لاستطالة الكلام مع أمْن الالباس للدلالة عليه وكان الحذف أولى من الاثبات لِما فيه من الوجازة مع الاعراب عن الصفة التى حصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ فى إداء المعنى كانّه قيل فلمّا اضاءت ما حوله خَمِدَتْ فبقوا خابطين فى ظلام متحيّرين متحسّرين على فوت الضوء خائبين بعد الكدح فى إحياء النار ،

Aehnlich in der Mo'allaḳa des Imru'ulḳeis V. 27, wozu Zauzanî bemerkt حذف جوابِ لمّا كثير فى التنزيل وكلام العرب

Grammatik über die Setzung des ف[1]), sowie über die Negationspartikeln[2]), in Verwechslung von و und او[3]) in der nicht seltenen Concordanz des Nomen demonstr. und relat. mit dem Prädicat[4]), in den oft معنًى, nicht لفظا bezogenen Suffixen[5]), in Anako-

---

1) So fehlt es in der Regel nach أمّا bei der Anführung von Dichterstellen, aber auch bisweilen vor den auf اذا im Sinn von إنْ als Apodosis folgenden Nominalsätzen, (vgl. z. B. Ibn Ja'îš ٣٤٨ Z. 16) leitet dagegen bisweilen die Verbal-Apodosis nach لمّا ein. Letzteres habe ich corrigirt. — Wie streng verurtheilt dagegen El-Chalîl bei Sîbaweihi jene Auslassung des ف (Sîb. ed. Derenbourg S. ٣٨٧ Z. 7):

وسألته (اى الخليلَ) عن قوله إن تأتنى انا كريمٌ فقال لا يكون هذا الّا أن يُضطَرّ شاعر من قبل انّ انا كريم يكون كلاما مبتدأً والفاء واذًا لا يكونان الّا معلّقَيْن بما قبلهما فكرهوا ان يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء ؛ (يُشْبِهِ الفاءَ voc. Derenbourg, يَشْبَهْ الفاءَ schlägt Prof. Fleischer vor.)

2) Wo لا und لم nicht immer scharf unterschieden werden und, in den Handschriften wenigstens, ما ganz in vulgärer Weise auch wohl mit dem Imperf. verbunden wird. Auch dies habe ich corrigirt.

3) Ueber die Verwechslung von و und او vgl. den Muḥîṭ-al-Muḥîṭ, welcher in der Aufzählung der Gebrauchsweisen von او als eine solche الجمع المطلق angiebt, nach welcher es gradezu für Wâw gebraucht wird; ferner Lane unter او und die Glosse, welche Derenbourg im Comm. zu Nâbiga Gedicht 14 V. 1 anführt:

أوْ والواو فى هذا سواءٌ كما تقول خُذْهُ بما عزّ وهان وان شئت بما عزّ او هان اى خذه بما أمكنك ؛

4) Ueber die Möglichkeit, das Nomen demonstr. auf das Prädikat zu beziehn, vgl. die Erklärung des Kaššâf zum Anfang der zweiten Sure (ذلك الكتاب):

فان قلت لِمَ ذكّر اسم الاشارة والمشارُ اليه مؤنّث وهو السورة قلت لا أخلو من ان اجعل الكتاب خبره او صفته فإن جعلته خبره كان ذلك فى معناه ومسمّاه مسمّاه فجاز إجراء حكمه عليه بالتذكير كما اجرى عليه فى التأنيث فى قولهم مَن كانت أمّك وإن جعلته صفته فإنّما اشير به الى الكتاب صريحًا لانّ اسم الاشارة مشارٌ به الى الجنس الواقع صفةً له ؛

5) Ueber die Möglichkeit, ein Suffix auf ein معنًى zu ergänzendes Nomen zu beziehen, vgl. Kaššâf I. ed. Lees S. ٨١: قال ابو عُبَيْدة قلت لرُؤْبة فى قوله

* فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ * كانّه فى الجِلْد توليعُ البَهَقْ *

إن اردت الخطوط فقل كانّها وإن اردت السواد والبلق فقل كانّهما فقال اردتُ كانّ ذاك وَيْلك والذى حسن منه انّ اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة وكذلك الموصولات ولذلك جاء اَلّذى بمعنى الجمع ؛

Vgl. auch die Anmerkung in Freytag's Ḥamâsa, II, 1. S. 146. Anm. 4. Ueber die Beziehung

luthien u. s. w. hervortritt. Dass über den Ursprung dieser Mängel eine selbstverständlich fliessende Meinungsdifferenz zwischen mir und Prof. Fleischer herrscht, welcher sie zum grössten Theil den Abschreibern zuschreiben und aus dem Text entfernen möchte, während ich sie zum Theil vom Verfasser ableite, hat Herr Prof. Fleischer in einer Recension des Werkes bereits ausgesprochen*). Eine genaue Darstellung der Vorzüge wie der Mängel des Ibn Ja'îś behalte ich dem erklärenden Theile des Werkes nach Beendigung der Edition des Textes vor; denn erst dann wird sich ein endgültiges Urtheil feststellen lassen. Ebendahin verweise ich eine Zusammenstellung der wenigen Notizen, welche uns über das äusserlich einförmige Gelehrtenleben des Ibn Ja'îś überliefert sind.

Die Vocale habe ich nach ähnlichen Grundsätzen, wie Prof. Broch in seiner Ausgabe des Mufaṣṣal, gesetzt, an wenigen Stellen zweifelhaften Sinnes aber weggelassen und der Erklärung im Commentar vorbehalten.

Für die Erläuterungen hatte ich bisher einen grösseren Band in Aussicht genommen; nachdem aber der erste Band des Kitâb des Sîbaweihi von Derenbourg erschienen ist, mit welchem ich mich neben der Edition des Ibn Ja'îś unausgesetzt beschäftige, überlege ich, ob es nicht für die grammatische Wissenschaft erspriesslicher wäre, die Erklärung des Ibn Ja'îś, dessen Verständniss im Ganzen weniger Schwierigkeiten bietet als die Herstellung des Textes, auf ein geringeres Mass zu beschränken, dagegen, falls Zeit und Kräfte ausreichen, eine, wie es scheint, von Dr. Derenbourg nicht beabsichtigte genaue Erklärung, vielleicht auch Uebersetzung des Sîbaweihi auszuarbeiten, welcher an Fülle der Observationen und Tiefe des Eindringens in den Geist der Sprache, wie es scheint, von keinem seiner Nachfolger erreicht worden ist, aber wegen des Ringens eines der grössten Denker mit einer für seinen Stoff erst auszubildenden Sprache, wegen der noch nicht endgültig festgesetzten Terminologie ohne Erklärung nach seinen zahlreichen und ausführlichen Commentaren, von welchen die Konstantinopolitaner Bibliotheken wimmeln, für den occidentalischen Gelehrten ebenso verschlossen sein dürfte, wie das Werk des Ibn Ja'îś, wenige Stellen ausgenommen, dem Verständniss des einigermassen mit der Grammatik vertrauten Arabisten klar zu Tage liegt.

---

eines pron. suffix. auf ein aus dem verbum finitum zu ergänzendes Nomen verbi vgl. den Vers im Muḥîṭ-al-Muḥîṭ unter جرى

* هُمْ قطعوا الأَرحام بينى وبينهم * وأَجروا اليها واستحلّوا المَحارما *

mit der Erklärung

اى أَجروا فعلهم اليها اى الى قطيعة الارحام،

Bei Mutanabbi' ed. Diet. S. ٥٥٥ V. ۴۳ ist das Suff. in اليها auf den aus وغًا zu ergänzenden Begriff حَرْب bezogen.

*) Z. D. M. G. XXXIII. S. 722.

Herr Geheimrath **Fleischer**, welcher die Correcturbogen, mit Ausnahme des grössten Theils des ersten Heftes, vor Abschluss des Druckes durchgesehen hat, ist nicht müde geworden, mich über schwierige Stellen immer und immer wieder aufzuklären. Von ihm rührt auch der grösste Theil der Verbesserungen her. Die nicht in den Text aufgenommenen Vorschläge desselben für Textänderung werde ich in den Erläuterungen ausnahmlos besprechen. Einen bedeutenden Beitrag zu denselben verdanke ich ferner Herrn Prof. **Thorbecke**, welcher besonders für die citirten Dichterstellen die dankenswerthesten Emendationen geliefert hat. Mehrere hat Herr Baron V. **von Rosen** mir zugehen lassen, und mir selber sind einige bei fortgesetzter arabischer Lectüre als nothwendig erschienen. Den Text, besonders die Vocalisation, mehrerer citirter Verse hat Herr Prof. **Ahlwardt** festgestellt und für den oft so paradoxen Wortausdruck derselben überall einen erträglichen Sinn und Zusammenhang entweder nachgewiesen oder wahrscheinlich gemacht. Allen diesen Herren, sowie Herrn Prof. **Wüstenfeld** für die Besorgung der Revision, spreche ich meinen Dank aus.

G. Jahn.

Beilage.

Ueber den jetzigen Zustand der Konstantinopolitaner Bibliotheken schickt mir Herr Dr. Schröder in Konstantinopel folgenden Artikel der in Konstantinopel erscheinenden französischen Zeitung Stamboul zu, welcher freilich den Dilettanten verräth, aber auch für den Orientalisten von Interesse sein dürfte.

L'Europe littéraire n'a qu'une idée vague et superficielle des bibliothèques orientales, du nombre des volumes, de la valeur des ouvrages qu'elles contiennent, de l'histoire de leurs origines, de leurs déplacements et de leur formation en bibliothèques à Constantinople. C'est une lacune profonde et déplorable pour la civilisation occidentale. Les historiens turcs, soit par ignorance, soit par insouciance, ont négligé de faire l'historique de la formation des bibliothèques de la capitale. Ils ont omis de nous dire dans quels pays les glorieux successeurs d'Othman ont enlevé ces innombrables ouvrages pour en doter les admirables mosquées qui portent les noms de leurs fondateurs.

Tous ces grands conquérants, après avoir remporté un grand nombre de victoires et ajouté de grands territoires à l'Empire, élevaient des mosquées auxquelles étaient joints un médressé (école de théologie) et une immense bibliothèque de 20, 60 et jusqu'à 80,000 volumes en langue arabe, persane et tartare ramassés dans tous les pays conquis depuis la mer Caspienne jusqu'à l'Ocean Atlantique.

L'accès de ces bibliothèques est exclusivement réservé au monde musulman*), aux étudiants en théologie, aux ulémas et aux lettrés plus ou moins connus des bibliothécaires, qui ne sont que des softas préposés à la conservation des volumes et sur lesquels ne s'exerce aucun contrôle.

En principe, des conditions très-rigoureuses étaient imposées à ceux qui visitaient ces bibliothèques. Les livres devaient être lus sur place sans pouvoir jamais franchir le seuil de ces sanctuaires. Mais ces règlements ne tardèrent pas à tomber en désuétude. Un grand nombre de volumes ont été prêtés, dont une grande partie n'est jamais rentrée. Le pire est que les criminels gardiens de ces bibliothèques ont trouvé lucratif d'enlever les ouvrages les plus précieux pour les vendre à vil prix à

*) Nach meinen Erfahrungen übertrieben. Vgl. meinen Reisebericht a. a. O. J.

toutes les classes de la société. Une partie de ces précieux volumes, après avoir passé de mains en mains, sont allés enrichir les bibliothèques européennes où ils sont conservés avec un culte digne de leur valeur.

Aujourd'hui, après ces criminelles et sacrilèges dilapidations, il reste encore près d'un million de manuscrits sur parchemim ou sur papier velin, dans les bibliothèques des mosquées Fatih, Sainte-Sophie, Sultan Ahmed, Sélimié, Suléimanié, Osmanié, Bayazid et Eyoub, pour ne citer que celles-là.

Une opinion très répandue dans le monde littéraire européen est que tous ces ouvrages ne sont que des dissertations et des commentaires théologiques et qu'ils ne peuvent nullement contribuer à développer les connaissances en histoire, arts et sciences. C'est une grande erreur.

Bien qu'une grande partie de ces ouvrages ait trait à la théologie et à la religion musulmane, un grand nombre, cependant, appartient à l'histoire, à la philosophie, à la poésie et à toutes les sciences auxquelles la civilisation européenne doit son origine.

Cette déplorable situation des bibliothèques de Constantinople qui continue depuis près d'un siècle, vient d'attirer l'attention de S. M. I. le Sultan, qui attache un intérêt tout particulier à leur amélioration.

Un érudit uléma arabe, nommé Salih effendi, a été nommé par le Souverain directeur et inspecteur-général de toutes les bibliothèques de la capitale.

Salih effendi, en parcourant ces bibliothèques, a été vivement affligé du déplorable abandon dans lequel se trouvent ces trésors littéraires. Il a remarqué nombre d'ouvrages du plus haut intérêt gisant dans la poussière des taudis des Softas. Il a constaté par les rares catalogues*) qu'il a pu se procurer que beaucoup d'ouvrages, d'une valeur inestimable et mentionés sur ces catalogues comme ayant été apportés à Constantinople par Sélim I^er^ et d'autres Sultans, ont complètement disparu.

Un premier examen, fait dans une ou deux bibliothèques, a amené de précieuses découvertes. Salih effendi a trouvé, entre autres, dans la bibliothèque de la mosquée de Ste-Sophie réduite à 6000 volumes, un Coran en deux volumes in-folio, en caractères cufiques, écrit sur parchemim par le Khalife Ali-Abou-Taleb**), gendre du Prophète, et dont Mohammed II avait fait dorer les caractères.

Dans la bibliothèque de Fatih, réduite à 10 ou 12,000 volumes, Salih effendi a découvert un Coran en un volume, en caractères cufiques sur parchemim, venu du Khalife Othman***). Cette précieuse relique porte encore sur plusieurs feuilles des

*) Sorgfältig geschriebene Kataloge habe ich in jeder der von mir besuchten Bibliotheken gefunden. J.

**) Die Aechtheit dieses angeblichen ʿAli-Autographs hält Prof. Fleischer mindestens für fraglich. J.

***) Wird nach meiner Erfahrung mit anderen seltenen Koranexemplaren bei näherer Bekanntschaft auch Nicht-Muslimen gezeigt. Nach Prof. Fleischer's Mittheilung existirt dieses angebliche Othman-Exemplar mit den Blutflecken mehrfach. J.

traces du sang du ce Khalife, lorsqu'il fut assassiné par ses compagnons, pendant qu'il lisait ce Coran.

Une bibliothèque a complètement disparu. Deux caisses de manuscrits provenant de cette bibliothèque avaient été déposées dans les caves de la mosquée du Sultan Ahmed, pendant la grande réparation de la mosquée Ste-Sophie, sous le règne du Sultan Abd-oul-Medjid.

Salih effendi les a fait retirer de cette cave, mais dans quel état! Les manuscrits étaient presqu'entièrement pourris par l'humidité à laquelle ils avaient été exposés si longtemps et on n'a pu en utiliser que quelques-uns.

Le savant directeur a commencé la classification*) des ouvrages de ces bibliothèques et prépare un catalogue, qui ne comprendra pas moins de 9 gros volumes.

Hamdy bey, directeur des musées de Constantinople, en visitant les mosquées et autres monuments de Constantinople, a constaté la disparition de magnifiques objets antiques de toute matière. Il a sauvé un grand nombre d'autres objets qu'il a fait transporter dans les musées.

Ces deux personnages méritent les sincères félicitations des gens éclairés et spécialement du Souverain, qui cherche à sauver d'un anéantissement complet les souvenirs de ses glorieux ancêtres.

---

*) In den von mir besuchten Bibliotheken sind sie classificirt. Aus eigener Erfahrung ist diese Darstellung des Zustandes der Bibliotheken offenbar nicht hervorgegangen. J.

شرح مُفَصَّلِ الزَمَخْشَرىّ

للعَلّامة المحقِّق ابى البَقاء ابن يَعِيش

المجلّد الثانى

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثانى فى الأفعال

فصل ٤٠٢

قال صاحب الكتاب الفِعْل ما دلّ على اقترانِ حَدَث بزمان ومن خصائصه صحّةُ دخولِ قَدْ وحرفَى الاستقبال والجوازمِ ولحوقِ المتّصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنةً نحوَ قولك قَدْ فَعَلَ وقَدْ يَفْعَلُ وسَيَفْعَلُ وسَوْفَ يَفْعَلُ ولَمْ يَفْعَلْ وفَعَلْتُ ويَفْعَلْنَ وافْعَلِى وفَعَلَتْ ،

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على القسم الاوّل فى الاسماء وجب ان ينتقل الى الكلام على القسم الثانى فى الافعال وهذا الفصلُ يشتمل منه على شيئين ما هو فى نفسه وما علاماتُه فامّا الفعل فكلُّ كلمة تدلّ على معنى فى نفسها مقترنةٍ بزمان وقد يضيف قومٌ الى هذا الحدّ زيادةَ قَيْد فيقولون بزمان محصّل ويرومون بذلك الفرقَ بينه وبين المصدر وذلك ان المصدر يدلّ على زمان اذ الحَدَثُ لا يكون الّا فى زمان لكنّ زمانه غير متعيّن كما كان فى الفعل والحقُّ انّه لا يُحتاج الى هذا القيد وذلك من قبل ان الفعل وُضع للدلالة على الحدث وزمانِ وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافيًا فدلالتُه عليهما من جهة اللفظ وهى دلالةُ مطابَقة وقولنا مقترن بزمان اشارة الى ان اللفظ وُضع بإزائهما دفعةً واحدةً وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هى من خارجٍ لان المصدر تُعْقَل حقيقته بدون الزمان وانّما الزمان من لوازمه وليس من مقوّماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزامًا وليست من اللفظ فلا اعتدادَ بها فلذلك لا يحتاج الى الاحتراز عنه ، وقول صاحب الكتاب فى حدّه ما دلّ على اقتران

حدث بزمان ردىء من وجهين احدهما ان الحدّ ينبغى ان يُؤتى فيه بالجنس القريب ثمّ بالفصل الذاتىّ وقوله ما دلّ فمَا من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد والجيّد ان يقال كلمة او لفظة او نحوهما لانهما اقربُ الى الفعل من مَا فان قلت مَا ههنا وإن كان عامّا فالمراد به الخصوص ووضعُ العامّ موضع الخاصّ جائزٌ قيل حاصلُ ما ذكرتم المَجازُ والحدّ المطلوب به اثباتُ حقيقة الشىء فلا يستعمل فيه مجازٌ ولا استعارةٌ والاخر قوله على اقتران حدث بزمان لان الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه وانّما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان والاقترانُ وُجد تَبَعًا فلا يُؤخَذ فى الحدّ على ما تقدّم ثمّ هذا يُبْطَل بقولهم القتالُ اليومَ فهذا حدثٌ مقترنٌ بزمان وليس فعلا فوجب ان يؤخذ فى الحدّ كلمةٌ حتى يندفع هذا الاشكال، وامّا خصائصه فجمعُ خصيصة وهى لوازمه المختصّة به دون غيره فهى لذلك من علاماته والفرقُ بين العلامة والحدّ انّ العلامة تكون بالامور اللازمة والحدّ بالذاتيّة والفرق بين الذاتىّ واللازم ان الذاتىّ لا تُفْهَم حقيقةُ الشىء بدونه ولو قدّرنا انعدامَه فى الذهن بطلت حقيقةُ ذلك الشىء وليس اللازم كذلك الا ترى انّا لو قدّرنا انتفاء الحدث او الزمان لبطلت حقيقةُ الفعل وليس كذلك العلامات من نحو قد والسين وسوف فإنّ عدم صحّة جواز دخول هذه الاشياء عليها لا يقدح فى فِعْليّتها الا ترى ان فعل الامر والنهى لا يحسن دخول شىء ممّا ذكرنا عليهما وهما مع ذلك أفعالٌ فمن خصائص الفعل صحّةُ دخول قَدْ عليه نحو قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد وحرفَي الاستقبال وهما السين وسَوْفَ نحوُ سيقوم وسوف يقوم وانّما اختصّت هذه الاشياء بالافعال لان معانيها فى الافعال فقَدْ لتقريب الماضى من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهى فى الافعال بمنزلة الالف واللام فى الاسماء وكذلك حروف الجزاء نحوُ إن تقم أقم لان معنى تعليق الشىء على شرط انّما هو وقوفُ دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود والاسماء ثابتة موجودة فلا يصحّ هذا المعنى فيها لانها موجودة ولذلك لا يكون الشرط الّا بالمستقبل من الافعال ولا يكون بالماضى ولا الحاضر لانهما موجودان، وقوله ولحوق المتّصل البارز من الضمائر انّما قيّد بالبارز تحرّزا من الصفات نحو ضارب ومضروب وحَسَنٍ وشديد فانّ هذه الاسماء تتحمّل الضمائر كتحمّل الافعال الّا ان الضمير لا تبرز له صورةٌ كما يكون فى الافعال نحو ضربتُ فالتاء فاعلةٌ وهو ضمير المتكلّم ويَفْعَلْنَ ضمير جماعة المؤنّث وافْعَلِى ضمير المؤنّثة المخاطَبة وهو بارز غير مستتر كما يكون فى ضارب من قولك زيدٌ ضاربٌ الا ترى انّ فى ضارب ضميرا يرجع الى زيد الّا انه ليس له صورة بارزة وذلك لقوّة الافعال فى اتّصالها

بالفاعلين وكونها الاصل فى تحمّل الضمير وهذه الاسماء انّما تحمّلت الضمير بحكم جَرَيانها على الافعال وكونها من لفظها   وامّا تاء التأنيث فنحو قامت وضربت وانّما قَيَّدَ ذلك بكونها ساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للافعال وبين التاء اللاحقة للاسماء وذلك ان التاء اذا لحقت الفعل فهى لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهى فى حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبناء الفعل قبلها على ما كان والتاء اللاحقة بالاسماء لتأنيثها فى نفسها فهى كحرف من حروف الاسم فلذلك امتزجت بها وصارت حرف اعراب الاسم تتحرّك بحركات الاعراب فلذلك جعلها اذا كانت ساكنة من خصائص الافعال؛ فان قيل ولِمَ لُقّب هذا النوع فعلا وقد علمنا ان الاشياء كلّها افعال الله تعالى قيل انّما لُقّب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف وخُصّ بهذا اللقب لانه دالّ على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقىّ فلقّب بما دلّ عليه   فان قيل فانّه يدلّ على الزمان ايضا فهلّا لقّب به قيل الفعل مشتقّ من لفظ المصدر وليس مشتقّا من لفظ الزمان فلمّا اجتمع فيه الدلالة على المصدر وأنّه من لفظه كان اخصّ به من الزمان؛

ومن اصناف الفعل الماضى

فصــــل ٤٠٣

قال صاحب الكتاب وهو الدالّ على اقترانِ حَدَث بزمان قبل زمانك   وهو مبنىّ على الفتح الّا ان يعترضه ما يوجب سكونَه او ضَمّه فالسكونُ عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر والضمّ مع واو الضمير؛

قال الشارح لمّا كانت الافعال مُساوِقة للزمان والزمان من مقوّمات الافعال توجَد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ولمّا كان الزمان ثلثةً ماضٍ وحاضر ومستقبل وذلك من قبل ان الازمنة حركات الفَلَك فمنها حركةٌ مضت ومنها حركة لم تأت بعدُ ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الافعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر فالماضى ما عُدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه فى زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك اى قبل زمان اخبارك ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحدّ فاسدا والمستقبل ما لم يكن له وجود بعدُ بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده   وامّا الحاضر فهو

الذى يصل اليه المستقبل ويسرى منه الماضى فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده وقد انكر بعض المتكلّمين فعل الحال وقال ان كان قد وُجد فيكون ماضيا والّا فهو مستقبل وليس ثَمّ ثالثٌ والحقّ ما ذكرناه وان لطُف زمان الحال لما ذكرناه، وقال وهو مبنىّ على الفتح وللسائل أن يسأل فيقول لِمَ بُنى الفعل الماضى على الفتح فالجواب ان اصل الافعال كلّها ان تكون ساكنةَ الاخر وذلك من قبل ان العلّة التى من اجلها وجب اعراب الاسماء غير موجودة فيها لان العلّة الموجبة لاعراب الاسماء الفصلُ بين فاعلها ومفعولها وليس ذلك فى الافعال الّا ان الافعال انقسمت ثلثةَ اقسام قسمٌ ضارع الاسماء مضارَعةً تامّةً فاستحقّ به ان يكون معربا وهو الفعل المضارع الذى فى اوّله الزوائد الاربع وسيوضح امر ذلك والضرب الثانى من الافعال ما ضارع الاسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضى والضرب الثالث ما لم يضارع الاسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الامر فاذًا قد تَرتّبت الافعال ثلاثَ مراتبَ اوّلها الفعل المضارع وحقّه ان يكون معربا وآخِرُها فعل الامر الذى ليس فى اوّله حرف المضارعة الذى لم يضارع الاسم البتّة فبقى على اصله ومقتضى القياس فيه السكون وتَوسّط حال الماضى فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الامر لان فيه بعض ما فى المضارع وذلك انه يقع موقع الاسم فيكون خبرا نحو قولك زيد قام فيقع موقعَ قائمٌ ويكون صفة نحو مررت برجلٍ قام فيقع موقعَ مررت برجل قائم وقد وقع أيضا موقعَ الفعل المضارع فى الجزاء نحو قولك إن قمتَ قمتُ والمراد ان تقمْ أقمْ فلمّا كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للاسماء والافعال المضارعة مُيّز بالحركة على فعل الامر لفضله عليه اذ كان المتحرّك امكنَ من الساكن ولم يُعْرَب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكمٌ بين حكم المضارع وحكم الامر فان قيل ولِمَ كانت الحركة فتحة فالجواب ان الغرض بتحرّكه ان يجعل له مزيّةٌ على فعل الامر وبالفتح تصل الى هذا الغرض كما تصل بالضمّ والكسر والفتحُ اخفّ فوجب استعماله ووجهٌ ثانٍ وهو ان الجرّ لمّا مُنع من الفعل وهو كسرٌ عارضٌ فالكسر اللازم أَوْلى ان يمنع فلهذا لم يجز ان يبنى على الكسر ولم يجز ان يبنى على الضمّ لان بعض العرب يجتزئ بالضمّة عن الواو فيقول فى قاموا قامُ كما قال

* فلَوْ أَنّ الأَطِبّا كانُ حَوْلِى * وكانَ مع الأَطِبّاء الأُساةُ *

فلو بُنى على الضمّ لَالْتبس بالجمع فى بعض اللغات فعُدل عن الضمّ مخافةَ الإلباس والكسرِ لما ذكرناه فلم يبق الّا الفتح فبُنى عليه، وقوله الّا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمّه فالسكون عند الاعلال او لحوقِ بعض الضمائر امّا عند الاعلال فنحوُ غَزَا ورَمَى ونحوهما ممّا اعتلّت لامه من الافعال الماضية

والاصل غَزَوَ ورَمَيَ فتحرّكت الواو والياء وقبلهما مفتوح فقُلبتا أَلِفَيْن والالف لا تكون الّا ساكنة فهذا معنى قوله عند الاعلال   وامّا لحوق بعض الضمائر فيريد ضمير الفاعل البارز نحوَ ضربْتُ وضربْنا وضربْتَ وضربْتُما وضربْتُمْ فانّ لام الفعل تسكن عند اتّصاله به وذلك لئلّا يتوالى فى الكلمة الواحدة اربع حركات لوازم نحوَ قولك ضَرَبَتُ لو لم تسكن   وقولنا لوازم تحرّزٌ من ضمير المفعول نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ لان ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل وقد تقدّم الكلام على ذلك وعلّة اختصاص السكون بالآخِر   وامّا ضمّه فعند اتّصاله بالواو التى هى ضمير جماعة الفاعلين المذكّرين نحو ضربوا وكتبوا لان الواو هنا حرف مدّ لا يكون ما قبلها الّا مضموما   فان قيل وقد يقال رَمَوْا وغَزَوْا فيكون ما قبلها مفتوحا قيل الاصل رَمَيُوا وغَزَوُوا فتحرّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقُلبا الفَيْن ثمّ وقعت الواو التى هى ضمير الفاعل بعدها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الالف المحذوفة   فالفتح فى الافعال الماضية هو الاصل والاسكان والضمّ عارض فيها لما ذكرنا فاعرفه ٭

ومن اصناف الفعل المضارع

فصــل ٤٠٤

قال صاحب الكتاب وهو ما يعتقب فى صدره الهمزةُ والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب او الغائبة تَفْعَلُ وللغائب يَفْعَلُ وللمتكلّم أَفْعَلُ وله اذا كان معه غيره واحدًا او جماعةً نَفْعَلُ وتُسمّى الزوائدَ الاربعَ   ويشترك فيه الحاضرُ والمستقبَلُ واللامُ فى قولك إنّ زيدا لَيفعلُ مُخلِّصةٌ للحال كالسين او سَوْفَ للاستقبال وبدخولهما عليه قد ضارَعَ الاسمَ فأُعرب بالرفع والنصب والجزم مكانَ الجرّ ٭

قال الشارح هذا القبيل من الافعال يسمّيه النحويون المضارع ومعنى المضارع المُشابِه يقال ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته اذا صرتَ مثله واصلُ المضارعة تقابلُ السَخْلَيْن على ضَرْعِ الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلان اذا اخذ كلّ واحد بحَلَمَة من الضرع ثمّ اتّسع فقيل لكلّ مشتبهَيْن متضارعان فاشتقاقُه اذًا من الضرع لا من الرضع والمراد انه ضارَعَ الاسماءَ اى شابهها بما فى اوّله من الزوائد الاربع وهى الهمزة والنون والتاء والياء نحوُ اقوم ونقوم وتقوم ويقوم فأُعرب لذلك وليست الزوائد هى التى أَوْجبت له الاعرابَ وانّما لمّا دخلت عليه جعلتْه على صيغة صار بها مشابها للاسم

والمشابهةُ اوجبت له الاعراب فان قيل فمن اين اشبه الاسمَ فالجواب من جهات احدها انّا اذا قلنا زيدٌ يقوم فهو يصلح لزمانَيِ الحال والاستقبال وهو مبهمٌ فيهما كما انك اذا قلت رأيت رجلا فهو لواحد من هذا الجنس مبهمٍ فيهم ثمّ يدخل على الفعل ما يُخلِّصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحوُ قولك زيدٌ سَيقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا لا غير بدخول السين وسوف كما انك اذا قلت رأيت الرجل فادخلتَ على الواحد المبهم من الاسماء الالف واللام قصراه على واحد بعينه فاشتبها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما اوّلا مبهمَيْن ومنها انه يقع في مواقع الاسماء ويؤدّى معانيها نحوَ قولك زيدٌ يضرب كما تقول زيدٌ ضاربٌ وتقول في الصفة هذا رجلٌ يضرب كما تقول هذا رجلٌ ضاربٌ فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيهما واحد والثالث انها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الاصل للاسم لانها في الحقيقة لام الابتداء نحوَ قولك إنّ زيدا لَيقوم كما تقول انّ زيدا لَقائمٌ ولا يجوز دخولها على الماضى لبُعْدِ ما بينه وبين الاسم فلا يقال إنّ زيدا لَقَامَ على معنى هذه اللام فلمّا ضارع الاسمَ من هذه الاوجه أُعرِب لمضارَعة المعرب واعرابُه بالرفع والنصب والجزم ولا جرّ فيه كما لا جزمَ في الاسماء وهذا معنى قوله والجزم مكان الجرّ وسنذكر علّةَ ذلك بعدُ فاعرفه *

فصـــل ٤٠٥

قال صاحب الكتاب وهو اذا كان فاعله ضميرَ اثنين او جماعةٍ او مخاطَبٍ مؤنّثٍ لحقتْه معه في حال الرفع نونٌ مكسورةٌ بعد الالف مفتوحةٌ بعد أُخْتَيْها كقولك هما يَفْعَلانِ وانتما تفعلانِ وهم يفعلُونَ وأنتم تفعلونَ وأنتِ تفعلينَ وجُعل في حال النصب كغير المتحرِّك فقيل لَنْ يفعلَا ولن يفعلُوا كما قيل لم يفعلا ولم يفعلوا *

قال الشارح اعلم ان هذه الامثلة اعنى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ليست تثنية للفعل ولا جمعا له في الحقيقة لان الافعال لا تُثنَّى ولا تجمع لان الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظُ الفعل يُعبَّر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة الى التثنية والجمع وذلك نحو قولك قام زيدٌ وضرب زيدٌ عمرا فيجوز ان يكون قد قام مرّة ويجوز ان يكون قد قام مرارا وكذلك الضرب ولو وجبت تثنيةُ الفعل او جمعُه اذا أُسند الى فاعلَيْن او جماعةٍ لجازت تثنيته اذا اسند الى واحد وتكرّر الفعلُ منه فكان يقال قامَا زيدٌ وقاموا زيدٌ وذلك فاسد فاذا كان الفعل نفسُه لا يثنّى ولا

يجمع فالتثنيةُ فى قولك يفعلان والجمع فى قولك يفعلون انّما هى للفاعل لا للفعل والالفُ فى قـولك يضربان اسمٌ وهى ضمير الفاعل وليست كالالف فى الزيدان لان الالف فى الزيدان حرفٌ وهى فى يضربان اسمٌ وكذلك الواو فى يضربون ونحوه انّما هى ضمير الفاعل وليست كالواو فى الزيدون لان الواو فى الزيدون حرف وهى فى يضربون اسم وكذلك الياء فى تضربين وكان سيبويه يذهب الى ان هذه الحروف لها حالتان حالٌ تكون فيها اسمآء وذلك اذا تقدّمها ظاهرٌ نحوَ قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالالف فى قاما اسمٌ وهو ضمير والواو فى قاموا اسم وهو ضمير واذا قلت قاما الزيدان فالالف فى قاما علامةٌ مُؤذِنةٌ بانّ الفعل لاثنين وكذلك الواو فى الزيدون قاموا اسمٌ لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بانّ الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم أَكَلُونى البَراغيثُ ومنه قوله

* يَلُومونَنى فى اشتراء النَخيـــل قومى فكلُّهم يَعْذِلُ *

ونظير ذلك نون جماعة المؤنّث اذا قلت الهندات قُمْنَ فالنون ضمير فاذا قلت قُمْنَ الهندات فالنون حرف مؤذن بان الفعل لمؤنّث بمنزلة التاء فى قامت هندٌ ومنه قول الفرزدق

* ولٰكنْ دِيافِىٌّ أبوه وأُمُّه * بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَليطَ أقاربُهْ *

وكان ابو عثمان المازنىّ وجماعة من النحويين يذهبون الى ان الالف فى قاما ويقومان حرف مؤذن بانّ الفعل لاثنين والواو فى قاموا ويقومون حرف مؤذن بانّ الفعل لجماعة وانّك اذا قلت الزيدان قاما والزيدون قاموا فالفاعل ضمير مستتر فى الفعل كما كان كذلك فى الواحد من نحو زيد قام الّا ان مع الواحد لا يُحتاج الى علامة اذ قد عُلم ان الفعل لا يخلو من فاعل فامّا اذا كان لاثنين او جماعة افتقر الى علامة اذ ليس من الضرورة ان يكون الفعل لاكثر من واحد والصحيح المذهب الاوّل وهو رأى سيبويه لانك اذا قلت الزيدان قاما فقد حلّت هذه الالف محلّ غلامُهما اذا قلت الزيدان قام غلامُهما فلمّا حلّت محلّ ما لا يكون الّا اسما قُضى بانّها اسم فامّا الياء فى اِضْرِبى واُخْرُجى ونحو ذلك فانّها اسم ايضا وهو ضمير فاعلٍ مؤنّثٍ وكثيرٌ من النحويين يذهبون الى انها حرف علامة تأنيث والفاعلُ مستكنّ كما كان فى المذكّر كذلك نحوَ قُمْ واذْهَبْ والصحيح المذهب الاوّل لانها تسقط فى حال التثنية نحو اِضْرِبَا واخرجا ولو كانت علامة لم تسقط بضمير التثنية كما لم تسقط فى قامَتَا وضَرَبَتَا والنون لحقت علامةً للرفع فى هذه الامثلة الخمسة وجعلوا سقوطها علامةً للجزم والنصب

محمول عليه كما حُمل النصب على الجرّ في تثنية الاسماء وجمعها لان الجرّ والجزم نظيران وهذا معنى قوله وجُعل في حال النصب كغير المتحرّك يريد بغير المتحرّك المجزومَ فان قيل ولِمَ كان اعراب هذه الافعال بالحروف قيل المقتضى لاعراب هذه الافعال قبل اتّصال هذه الضمائر بها موجودٌ قائمٌ فوجب اعرابها لذلك وكان حرف الاعراب من هذه الافعال قد تَعذّر تحمُّله حركاتِ الاعراب لاشتغاله بالحركات التى يقتضيها ما بعده الا ترى ان الالف في نحو يضربان لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا فلا يمكن اعرابه لانّك لو اعربته ومن جملة الاعراب الجزمُ الذى هو سكون فكان يلتقى ساكنان فكان يؤدّى الى حذف الالف التى هى ضمير الفاعل فكانت الالف ايضا تنقلب واوا في حال الرفع لانضمام ما قبلها وكذلك الواو كان يلزم ان تسقط في الجزم فلمّا نبا حرفُ الاعراب عن تحمُّل حركات الاعراب ولم يمكن ان تكون في هذه الحروف التى هى ضمائر لانها أجنبيّة في الحقيقة من الفعل فجُعل ما بعدها وهو النون اذ كان الفاعل يتنزّل منزلةَ الجزء من الفعل واذا كان ضميرا متّصلا اشتدّ اتّصالُه بالفعل وامتزاجُه به فلم يُعْتَدّ به فاصلا وانّما خُصّت النون بذلك لانها اقرب الحروف الى حروف المدّ واللين وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين نحوَ يضربانِ وتضربانِ وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك في تثنية الاسماء لا فرق بينهما وكانت مع الواو والياء في مثل يضربونَ وتضربينَ مفتوحة لثقل الكسرة بعد الياء والواو كما كان كذلك في الجمع نحو الزيدون والعمرين فاذا قلت يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين كان مرفوعا لا محالةَ ولا تحذف هذه النون الّا لجزمٍ ونصبٍ ولا تثبت الّا لرفع فامّا ما انشده ابو الحسن من قول الشاعر

* لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهمْ * يَوْمَ الصُلَيْعاء لم يُوفُون بالجار *

فشاذّ فسبيله عندنا على تشبيه لَمْ بلَا ومثله قول الاخر

* أن تَهْبِطِينَ بِلادَ قو * م يَرْتَعُونَ من الطِلاح *

فهذا على تشبيه أَنْ بمَا المصدريّة وهذا طريق الكوفيين فامّا البصريون فيحملونه وأشباهَه على انها المخفّفة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديثِ والمراد أنّه تهبطين فاعرفه ،

فصـــل ٤٠٦

قال صاحب الكتاب واذا اتّصلتْ به نونُ جماعةِ المؤنّث رجع مبنيّا فلم تعمل فيه العواملُ لفظا ولم

تسقط كما لا تسقط الالفُ والواوُ والياء التى هى ضمائرُ لانّها منها وذلك قولك لم يَضْرِبْنَ ولن يَضْرِبْنَ ويُبْنَى ايضا مع النون المؤكّدة كقولك لا تضربَنَّ ولا تضربَنْ ؏

قال الشارح اعلم ان هذه النون تلحق اخرَ الفعل علامةً للجمع والضمير فى نحو قولك الهندات قُمْنَ ويَقُمْنَ وعلامةً للجمع مجرّدةً من الضمير فى نحو قمن الهندات على ما تقدّم شرحه فاذا تقدّم الظاهر كانت النون اسما وضميرا واذا تقدّم الفعل كانت حرفا مؤذنا بانّه لجماعة مؤنّثة الّا انـهـا اذا اتّصلت بفعل مضارع أعادتْه مبنيّا على حاله الاوّل من البناء على السكون وان كانت العلّة الموجبة للاعراب وهى المضارعة قائمةً موجودةً حملًا له على الفعل الماضى من نحو جلسْتُ وضربْتُ فكما أُسْكِن ما قبل الضمير وهو لام الفعل كذلك اسكن فى المضارع تشبيها له به لانه فعلٌ كما انه فعل وآخِرُه متحرّكٌ كما ان اخر فَعَلَ متحرّك قال سيبويه وليس ذلك فيها بأبعد اذ كانت هى وفَعَلَ شيئًا واحدا من يَفْعَلُ اذ جاز فيها الاعراب حين ضارعت الاسماءَ وليست باسماء يعنى انه ليس حملُ المضارع فى تسكين آخره على الماضى وهما حقيقة واحدة من جهة الفعليّة بأبعد من حمل الافعال المضارعة على الاسماء فى الاعراب وهما حقيقتان مختلفتان وتفتح هذه النون لانها نون جمع كما تفتح نون الجمع فى قولك الزيدون والعمرون فاذا قلت هنّ يَضْرِبْنَ كان الفعل فى محلّ رفع واذا قلت لن يَضْرِبْنَ كان فى موضع نصب واذا قلت لم يضربن كان فى محلّ جزوم وذلك لان موجب الاعراب موجود وذلك لان المضارعة قائمة وانّما وُجد مانعٌ منه فحُكم على محلّه بالاعراب ولا تسقط هذه النون لجزم ولا لنصب كما سقطت تلك النون لانها ضمير كالواو فى يضربون والالف فى يضربان فكما لا تسقط الواو والالف هناك كذلك لا تسقط ههنا قال الله تعالى الّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ فأثبت النون لانها ضمير وليست علامة رفع كالتى فى لم يضربوا ولن يضربوا ونظير هذه النون فى بناء الفعل عند اتّصالها به نونُ التأكيد الخفيفة والثقيلة فى نحو والله لَيقومَنَّ وليضربَنَّ وليقومَنْ وليضربَنْ وذلك من قبل ان الاصل فى الافعال ان تكون مبنيّة وانّما أُعْرِب منها ما اعرب للشَبَه بالاسم فاذا دخلت عليها نون التأكيد أكّدتْ معنى الفعليّة ومكّنته فغلب جانبُ الفعل وبعُد من الاسم فعاد الى اصله ونحوه ما لا ينصرف انما مُنع من الصرف لشَبَه الفعل فاذا دخلت عليه الالف واللام او أُضيف بعد من الفعل وتمكّنت فيه الاسميّةُ فعاد الى اصله من دخول الجرّ والتنوين اللذَيْن كانا له فى الاصل هذا مع ما فى التركيب من الخروج عن التمكّن وسيوضح امرُ ذلك فى الحروف ان شاء الله ؏

ذِكر وجوه إعراب المضارع

فصـــل ٤٠٧

قال صاحب الكتاب في الرَّفْع والنَّصْب والجَزْم وليست هذه الوجوهُ بأعلامٍ على معانٍ كوجوهِ اعراب الاسم لانّ الفعل في الاعراب غيرُ أَصيلٍ بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفَيْن في منع الصرف وما ارتفع به الفعلُ وانتصب وانجزم غيرُ ما استوجب به الاعرابَ وهذا بيانُ ذلك ،

قال الشارح لمّا وجب للافعال المضارِعة ان تكون معربة بالحمل على الاسماء والشَّبَهِ لها وكان الاعرابُ جنسا تحته انواعٌ كان القياس ان يدخلها جميع انواعه من الرفع والنصب والجرّ كما كان في الاسم كذلك الّا ان الجرّ امتنع من الافعال لامرَيْن احدهما ان الجرّ يكون بأدواتٍ يستحيل دخولها على الفعل وهي حروف الجرّ والاضافة فحروف الجرّ لها معانٍ من التبعيض والغاية والمِلْك وغير ذلك ممّا لا معنى له في الافعال وامّا الاضافة فالغرض بها التعريف او التخصيص والافعال في غاية الابهام والتنكير فلا يحصل بالاضافة اليها تعريفٌ ولا تخصيص فلم يكن في الاضافة اليها فائدة الامر الثاني ان الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه والمضاف اليه داخل في المضاف ومن تمامه وواقعٌ موقع التنوين منه ولا يبلغ من قوّة التنوين ان يقوم مقامه شيآن قويّان فان قيل على الوجه الاوّل كما ان الجرّ لا يكون الّا بأدوات يستحيل دخولها على الافعال فكذلك الرفع والنصب في الاسماء انما هما للفاعل والمفعول ولا يكونان الّا بالافعال وحروفٍ يستحيل دخولُها على الافعال ومع ذلك فقد دخلا الافعالَ على غير ذَيْنك الحدّين بأدوات غير أدواتهما في الاسماء فهلّا كان الجرّ كذلك يدخل الافعال على غير منهاجه في الاسماء وبأدوات غير ادواته في الاسماء فالجواب ان الرفع والنصب في الاسماء الاصلُ فيهما ان يكونا للفاعلين والمفعولين وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشَّبَه بهما ويكون لهما ادوات مجازيّة ولا يصير المرفوع بها فاعلا حقيقةً ولا المنصوب مفعولا حقيقة وذلك في نحو كان زيد قائما الا ترى ان زيدا ههنا ليس بفاعل وقع منه فعلٌ ولا قائما مفعول وقع به فعل وانّما ذلك على سبيل التشبيه اللفظيّ وكذلك انّ زيدا قائم مشبّهان بالفاعل والمفعول وكذلك المبتدأ والخبر يُرفعان على التشبيه بالفاعل وعاملهما معنى غير لفظ وليس كذلك الجرّ فانّه لا يكون الّا بحروف الجرّ او بالاضافة فلمّا كان الرفع والنصب قد تُوسّع فيهما في الاسماء وجاءا على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبيه جاز ان يكونا في

الافعال المشابهة للاسماء وجُعل لهما ادوات غير ادوات الاسماء ولم يكن للجرّ كذلك لان ادواته فى الاسماء على منهاج واحد لا تختلف فلمّا لم يتّسعوا فيه اتّساعَهم فى الرفع والنصب امتنع دخوله فى الافعال ولم يُجعل له ادوات غير تلك الادوات فجُعل الجزم فيها مكانه وساغ دخوله عليها اذ كان حذفا وتخفيفا اذ الافعال ثقيلة فلذلك صار اعراب الافعال ثلاثةً رفعا ونصبا وجزما   وقوله وليست هذه الـــوجـــوه باعلام على معان كوجوه اعراب الاسم يعنى ان الاعرابَ فى الاسم انما كان للفصل بين المعانى فكلٌّ واحد من انواعه أمارةٌ على معنى فالرفعُ علم الفاعليّة والنصب علم المفعوليّة والجرّ علم الاضافة وليس فى الافعال كذلك وانّما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضارَعةِ الاسم ولم يدلّ الرفع فيها على معنى الفاعليّة ولا النصب على معنى المفعوليّة كما كان فى الاسماء كذلك   وقوله بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفَيْن فى منع الصرف يعنى ان منزلة دخول الاعراب فى الافعال المضارِعة بمنزلة الالـــف والنون فى سكرانَ وعطشانَ لان الالف والنون انّما منعتا الصرف لشبههما بألفى التأنيث فى نحو بيْضاء وحمراء وإن كان منعُ الصرف فى الفى التأنيث انّما هو للتأنيث ولزومه وليس منع الصرف فى نحو سكران وعطشان كذلك بل بالحمل على الفى التأنيث كما كان دخول الاعراب فى الاسماء لحاجة الاسماء اليه فى الفصل بين المعانى وفى الافعال على غير هذا المنهاج   وقوله وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غيرُ ما استوجب به الاعرابَ يريد ان الرفع فيه بعامل وهو وقوعه مع الاسم والنصب بالنواصب والجزم بالجوازم فامّا الاعراب فيه وهو استحقاقه لدخول هذه الانواع عليه فبالمضارعة فاعرفِ الفرق بين موجِب الرفع وغيره من انواع الاعراب وبين موجب الاعراب نفسه ولا تغلطْ وسيوضح امر العوامل بعدُ ان شاء الله تعالى ء

المرفوع

فصـــل ٤٠٨

قال صاحب الكتاب هو فى الارتفاع بعاملٍ معنويّ نظيرُ المبتدإ وخبرِه وذلك المعنى وقوعُه بحيـــث يصحّ وقوعُ الاسم كقولك زيدٌ يضرب رفعتَه لانّ ما بعد المبتدإ من مَظانّ صحّة وقوع الاسماء وكذلك اذا قلت يضرب الزيدان لانّ مَن ابتدأ كلاما منتقلا الى النُطْق عن الصَمْت لم يلزمه ان يكون اوّل كلمة يفوه بها اسما او فعلا بل مَبْدَأُ كلامه موضعُ خِيَرَةٍ فى اىّ قبيل شاء ء

قال الشارح قد تقدّم القول ان عامل الرفع فى الفعل المضارع المرفوع انما هو وقوعُه موقع الاسم وموجِبُ الاعراب مضارَعة الاسم فهما غيران والمعنى بوقوعه موقع الاسم انه يقع حيث يصحّ وقوع الاسم الا ترى انه يجوز ان تقول يضربُ زيد فترفع الفعل اذ يجوز ان تقول اخوك زيد لانه موضع ابتداء كلام وليس من شرطِ من اراد كلاما ان يكون اوّلُ ما ينطق به فعلا او اسما بل يجوز ان يأتى فيه بايّهما شاء ولذلك قال هو موضع خيرة اى كان المتكلّم بالخيار ان شاء اتى بالاسم وان شاء اتى بالفعل هذا مذهب سيبويه وقد توهّم ابو العبّاس احمد بن يحيى ثعلبٌ ان مذهب سيبويه ان ارتفاعه بمضارَعة الاسم ولم يعرف حقيقة مذهبه وتَبِعَه على ذلك جماعةٌ من اصحابه والصحيحُ من مذهبه ان اعرابه بالمضارَعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا وذهب جماعة من البصريين الى ان العامل فى الفعل المضارع الرفع انما هو تَعَرّيه من العوامل اللفظيّة مطلقًا وذلك ضعيف لانّ التعرّى عدمُ العامل والعاملُ ينبغى ان يكون له اختصاص بالمعمول والعدمُ نسبتُه الى الاشياء كلّها نسبةٌ واحدةٌ لا اختصاصَ له بشىء دون شىء فلا يصحّ ان يكون عاملا وزعم الفرّاء من الكوفيين ان العامل فيه الرفعَ انما هو تجرّدُه من النواصب والجوازم خاصّة وهو ايضا ضعيف لامرَيْن احدهما انه تعليل بالعدم المحض وقد أفسدناه والثانى انّ ما قاله يقتضى بان اوّل احوال الفعل المضارع النصبُ والجزمُ والامر بعكسه وذهب الكسائىّ منهم ايضا الى ان العامل فيه الرفع ما فى اوّله من الزوائد الاربع قال لانه قبلها كان مبنيّا وبها صار مرفوعا فأضيف العمل اليها ضرورةً اذ لا حادثَ سواها وهو قول واهٍ ايضا لان حرف المضارعة اذا دخل الفعلَ صار من نفس الفعل كحرف من حروفه وجزء الشىء لا يعمل فى باقيه لانه يكون عاملا فى نفسه ووجه ثانٍ ان الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يجزمه وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هى العاملةَ الرفعَ لم يجز ان يدخل عليها عاملٌ اخر كما لم يدخل ناصبٌ على جازم ولا جازمٌ على ناصب فان قيل فانت قد تقول انْ لم يفعل فلان كذا وكذا فعلتُ كذا وكذا فتُدْخِل حرف الشرط على لم وهى جازمة مثله وغلب احدهما على الاخر فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع فى الفعل فاذا دخل عليه ناصب او جازم غلب فصار العمل له فالجواب ان الفرق بينهما انّ إن الشرطيّة بطل عملُها بعامل بعدها لقربه من المعمول وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله وكلاهما لفظىّ فبان الفرق بينهما فان قيل فاذا قلتم انه يرتفع بوقوعه موقعَ الاسم فما بالكم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض فى قولك زيدٌ يضربُ وظننتُ زيدا يضربُ ومررت بزيد يضربُ وهلّا اختلف اعراب الفعل

بحسب اختلاف اعراب الاسم الواقع موقعه فالجواب ان عامل الرفع فى الفعل انما هو وقوعه بحيث يصحّ وقوع الاسم وذلك شىء واحد لا يختلف وامّا اختلاف اعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله وعواملُ الاسم لا تأثير لها فى الفعل فلا يختلف اعراب الفعل باختلافها فان قيل ولِمَ كان وقوعه موقع الاسم يوجب له الرفع دون غيره من نصب او جزم قيل من قبل ان وقوعه موقع الاسم ليس عاملا لفظيًّا فأشبه الابتداء الذى ليس بعامل لفظىّ فعمل مثل عمله فاعرفه؞

فصـــل ۴۰۹

قال صاحب الكتاب وقولهم كاد زيدٌ يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الاصلُ فيه أن يقال قائما وضاربا وآكلا ولكنْ عُدل عن الاسم الى الفعل لغَرَضٍ وقد استُعمل الاصل فيمَن روى بيتَ الحَماسة * فأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِباً *؞

قال الشارح كانّ صاحب الكتاب لمّا قرّر ان الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم اعترض على نفسه بقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل فان هذه الافعال مرتفعة فى هذه المواضع ولا يستعمل الاسم فيها فلا يقال كاد زيد قائما وطفق آكلًا ولا جعل ضاربا ثمّ أجاب عن ذلك بان قال الاصل فى كاد زيدٌ يقوم ان يقال قائما وفى جعل يضرب ضاربا وفى طفق يأكل آكلا وانما عدل عن الاسم الى لفظ الفعل لغرض وذلك الغرض ارادةُ الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباسِ به فاذا قلت كدتُ افعل كانّك قلت مقاربًا لفعله آخذًا فى أسباب الوقوع فيه ولستَ بمنزلة من لم يَتعاطه بل قربتَ من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شىء الّا مواقعتُه وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم والذى يدلّ على صحّة ذلك انك تحكم على موضع هذه الافعال بالاعراب فتقول هى فى محلّ نصب والمراد انها واقعة موقع مفرد حقُّه ان يكون منصوبا ونظيرُ ذلك عَسَى نحوُ قولك عسى زيدٌ ان يقوم والتقدير عسى زيد القيامَ وإن كان المصدر غير مستعمل ونظائرُ ذلك كثيرة فامّا بيت الحماسة

* فأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا * وكم مثلها فارقْتُها وهى تَصْفِرُ *

فالبيت لتأبّط شرّا ويروى ولم أَكُ آئِبًا فمن قال ولم اك ائبا لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ والمراد ولم اك ائبا فى نظرهم لانهم كانوا قد أحاطوا به ومن روى وما كدت آئبا وهى الرواية الصحيحة المختارة فالشاهد انه استعمل الاسم الذى هو الاصل المرفوض الاستعمالِ موضع الفعل الذى هو فرعٌ وذلك ان

قولك كدتُ اقوم اصله كدت قائما والمعنى وما كدتُ أؤوب الى اهلى وهم بنو فهم لانه أُحيط بى وأشفيتُ على التَّلَف وقاربتُ ان لا أرجع اليهم ومثله فى مراجعة الاصل المرفوض قوله

* أكثرتَ فى العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا * لا تُكْثِرَنْ إِنّى عَسَيْتُ صائمًا *

ومن ذلك عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا فاستعمل الاسم موضع الفعل ووجه ثانٍ فى ارتفاع الفعل بعد كاد ان الاصل فى كاد زيدٌ يقومُ زيدٌ يقومُ فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم فى خبر المبتدإ ثمّ دخلت كاد لمقاربة الفعل ولم يكن لها عملٌ فى الفعل فبقى على حاله من الرفع ؞

المنصوب

فصـــل ٤١٠

قال صاحب الكتاب انتصابه بأَنْ واخواتِه كقولك أرجو أن يغفرَ اللهُ لى ولَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ وجئتُ كَيْ تُعْطِيَنِى واذَنْ أُكْرِمَكَ ؞

قال الشارح قد تقدّم الكلام فى اعراب الفعل وأنه يدخله الرفع والنصب والجزم وقد استوفيتُ الكلام على رفعه فامّا النصب فيه فبعواملَ لفظيّة وهى أَنْ ولَنْ وكَىْ واذَنْ هذه الاربعة تنصب الفعل بأنفسها وما عداها فباضمارِ أَنْ معها على ما سيأتى بيانه والاصلُ من هذه الاربعة أَنْ وسائر النواصب محمولة عليها وانّما عملت لاختصاصها بالافعال كما عملت حروف الجرّ فى الاسماء لاختصاصها بها وامّا عمل النصب خاصّةً فلشَبَه أَنِ الخفيفة بأَنَّ الثقيلة الناصبة للاسم ووجهُ المشابهة من وجهين من جهة اللفظ والمعنى فامّا اللفظ فهما مثلان وان كان لفظ هذه انقص من تلك ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتَيْن فلا يحسن عندهم إنّ أنْ تقومَ خيرٌ لك كما يستقبحون إنّ أنّ زيدا قائم يُعْجِبنى فى معنى إنّ قيام زيد يعجبنى وامّا المعنى فمن قبل انّ أَنْ وما بعدها من الفعل فى تأويل المصدر كما انّ أَنَّ المشدّدة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد فكما كانت المشدّدة ناصبة للاسم جُعلت هذه ناصبة للفعل فان قيل فهلّا ينصبون بمَا المصدريّة فى قولك يعجبنى ما تصنع وهى مع ما بعدها مصدرٌ كما كانت أَنْ كذلك فالجواب ان الفرق بينهما من وجهَيْن احدهما انّ أَنْ انّما نصبتْ لمشابهةِ أَنَّ الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص فامّا مَا فلم تستحقّ به العملَ

لانه لا اختصاص لها بالفعل الا ترى انه يقع بعدها الفعل والاسم فكما يقال يعجبنى ما تصنع بمعنى صَنِيعُكَ فكذلك يقال يعجبنى ما انت صانعٌ فى معنى صنيعك ايضا فلمّا لم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل لم يؤثّر فيها شَبَهُ أَنْ والوجه الثانى انّ ان المخفّفة اشبهت انّ الثقيلة من وجهين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى على ما تقدّم وامّا مَا فانّها اشبهت من جهة واحدة وهى كونها مع ما بعدها مصدرا كما انّ تلك كذلك فلم تستحقّ العملَ من جهة واحدة على انّ من العرب من يُلْغِى عمل أَنْ تشبيها بمَا وعلى هذا قرأ بعضهم أَنْ يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ بالرفع ومنه قوله

* أن تَقْرآنِ على أَسْماء وَيْحَكُما * مِنّى السَلامَ وأن لا تُشْعِرَا احدَا *

والذى يُلْغِى أَنْ عن العمل لمشابهة مَا فانّه لا يُعْمِل مَا لمشابهة أَنْ لعدم اختصاصها فاعرفه؛ وامّا لَنْ فحرف ناصب عند سيبويه وهو نقيض سوف وذلك ان القائل اذا قال سوف يقوم زيد فنفيُ هذا لن يقومَ زيد ويجوز ان يتقدّم عليها ما عملتْ فيه من الفعل المنصوب نحوَ قولك زيدا لن أضربَ بخلاف أَنْ لانّ أَنْ وما بعدها مصدر فلا يتقدّم عليه ما كان فى حيّزه وليس كذلك لن لانها انما تنصب لشَبَهها بأَنْ ووجهُ الشبه بينهما اختصاصها بالافعال ونَقْلها ايّاها الى المستقبل كما كانت أَنْ كذلك وكان الخليل يذهب فى احدى الروايتَيْن عنه الى ان الاصل فى لَنْ لَا أَنْ ثمّ خفّفت لكثرة الاستعمال كما قالوا أَيْش والاصل أَىُّ شىء فخفّفت وكما قالوا كَيْنُونَة والاصل كَيَّنونة وهو قول يضعف اذ لا دليلَ يدلّ عليه والحرفُ اذا كان مجموعُه يدلّ على معنى فاذا لم يدلّ دليل على التركيب وجب ان يُعتقد فيه الافراد اذ التركيب على خلاف الاصل وردّ سيبويه هذه المقالة لجواز تقدّم معموله عليه ولو كانت مركّبة من لَا أَنْ لكان ذلك ممتنعا كامتناع زيدا لا أَنْ أضربَ وللخليل ان يقول انّهما لما رُكّبا زال حكمُهما عن حال الافراد وكان الفرّاء يذهب الى ان الاصل فى لن ولم لَا وانّما أبدل من الف لَا النون فى لَنْ والميم فى لَمْ ولا ادرى كيف اطّلع على ذلك اذ ذلك شىء لا يُطّلع عليه الّا بنصّ من الواضع؛ وامّا اذَنْ فحرف ناصب ايضا لاختصاصه ونقله الفعل الى الاستقبال كلَنْ وهى جواب وجزاء فيقول القائل انا أَزورُك فتقول اذن أُكرِمَك فانّما اردت اكراما تُوقعه فى المستقبل وهو جواب لكلامه وجزاء زيارته ولها ثلثة احوال احدها ان تدخل فى الفعل فى ابتداء الجواب فهذه يجب اعمالُها لا غير نحوُ قولك اذن اكرمَك فى جواب انا ازورك قال الشاعر وهو عبد الله بن محمّد الضّبّى

* أُرْدُدْ حِمارَكَ لا يَرْتَعْ بروْضَتنا * اذَنْ يُردَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ *

والثانى ان يكون ما قبلها واوا او فاءً فيجوز اعمالها والغاؤها وذلك قولك زيدٌ يقوم واذن يذهبَ فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارَيْن مختلفَيْن وذلك انك إن عطفت واذن يذهب على يقوم الذى هو الخبر ألغيتَ اذن من العمل وصار بمنزلة الخبر لان ما عُطف على شىء صار واقعا موقعه فكانّك قلت زيد اذن يذهبُ فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدإ وإن عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنَفة وصار فى حكم ابتداء كلام فأُعمل لذلك ونُصب به قال الله تعالى وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا وفى قراءة ابن مسعود وإذا لا يلبثوا بالنصب على ما ذكرنا وقال تعالى فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا وامّا الحالة الثالثة فأن تقع متوسّطةً لا محالةَ معتمِدًا ما بعدها على ما قبلها او كان الفعل فعلَ حال غيرِ مستقبل وذلك فى جواب من قال انا ازورك انا اذن اكرمُك فترفع هنا لان الفعل معتمد على المبتدإ الذى هو أَنَا وكذلك لو قلت إن تكرمْنى اذن اكرمْك فتجزم لان الفعل بعد اذن معتمد على حرف الشرط وانما ألغيتَ فى هذه الاحوال لان ما بعد اذن معتمد على ما قبلها وما قبلها محتاج الى ما بعدها وهى لا تعمل الّا مبتدأةً ولا يصحّ ان تُقدّر مبتدأةً لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وكانت ممّا قد يُلْغَى فى حال فأُلغيت هنا فامّا قول الشاعر

* لا تَتْرُكَنّى فِيهِمْ شَطِيرَا * إِنّى اذًا أَهْلِكَ او أَطِيرَا *

فانّه شاذّ وإن صحّت الرواية فهو محمول على ان يكون الخبر محذوفا وابتدأ اذَنْ بعد تمام الاوّل بخبره وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه كانّه قال لا تتركنّى فيهم غريبا بعيدا انّى أَذِلُّ اذًا اهلكَ او اطيرا او يكون شبّه اذن هنا بلَنْ فلم يُلْغِها لانهما جميعا من نواصب الافعال المستقبلة ويشبّه اذن من عوامل الافعال بافعال الشكّ واليقين لانها ايضا تُعْمَل وتُلْغَى الّا ان افعال الشكّ اذا تأخّرت او توسّطت يجوز ان تعمل واذن اذا توسّطت بين كلامَيْن احدُهما محتاج الى الاخر لم يجز ان تعمل لانها حرف والحروف اضعف فى العمل من الافعال فلذلك جاز فى افعال اليقين والشكّ الاعمال اذا توسّطت او تأخّرت ولم يجز اعمال اذن فى الموضع الذى ذكرناه ٭ وامّا كَىْ فللعرب فيها مذهبان احدهما ان تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أَنْ وتكون مع ما بعدها بمنزلة اسم كما كانت أَنْ كذلك والاخر ان تكون حرف جرّ بمنزلة اللام فينتصب الفعل بعدها باضمار أَنْ كما ينتصب بعد اللام فاذا كانت بمنزلة أَنْ جاز دخول اللام عليها قال الله تعالى لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ولِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا وقياس كَىْ هذه ان تكون بمنزلة أَنْ ولولا ذلك لم يجز دخول اللام عليها لان حرف الجرّ لا يدخل

على مثله فامّا قول الشاعر

* فلا واللّه لا يُلْفَى لِما بى * ولا لِلْمَا بهم أَبَدًا دَوآءٌ *

فشاذّ لا يحمل عليه غيره ممّا كثُر وفَشَا واذا كانت حرف جرّ جاز دخولها على الاسماء كدخول حرف الجرّ من ذلك قول بعض العرب كَيْمَهْ فأدخل كى على ما فى الاستفهام كما يدخل عليها حروف الجرّ نحو لِمَ وبِمَ وعَمَّ فحذف الالف كما يحذفها مع حروف الجرّ وادخل عليها هاء السكت فى الوقف فقال كَيْمَهْ كما يقال فِيمَهْ وعَمَّهْ فاذا قلت جئتُ لكى تُكْرِمَنى لم تكن الّا الناصبة بنفسها لدخول اللام عليها واذا قلت جئت كى تكرمنى من نحو قوله تعالى كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً جاز فيه الامران جميعا على انه قد حُكى عن الخليل انه لا ينتصب بشىء الّا بأَنْ إمّا ان تكون ظاهرة او مقدّرة وهذا يقتضى ان يكون النصب بعد كَىْ وإذَنْ باضمار أَنْ فاعرفه ؏

فصــل ٤١١

قال صاحب الكتاب وينتصب بأَنْ مضمرةً بعد خمسة احرف وهى حَتَّى واللامُ وأَوْ بمعنَى الَى وواوُ الجمع والفاء فى جوابِ الاشياء الستّة الامرِ والنهى والنفى والاستفهام والتمنّى والعَرْض وذلك قولك سِرْتُ حتّى أَدخلَها وجئتُك لِتُكْرِمَنى ولَأَلْزَمَنَّك أَوْ تُعْطِيَنى حَقِّى ولا تَأْكُلِ السَمَكَ وتشربَ اللَبَنَ وايتِنى فأُكْرِمَك ولا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى وما تأتينا فتحدّثَنا وهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ويا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ وألَا تنزل فتُصيبَ خيرا ؏

قال الشارح اعلم ان الفعل ينتصب بعد هذه الاحرف التى ذكرها وهى خمسة منها اثنان من حروف الجرّ وثلثة من حروف العطف وهما حَتّى واللام وذلك قولك سرت حتى ادخلَها وجئتك لتكرمَنى فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب باضمار أَنْ لا بها نفسها فان قيل ولِمَ قلتم انّ أَنْ مقدّرة بعد هذه الحروف ولم تكن مقدّرة بعد اِذَنْ ولَنْ وكَىْ قيل انّ اذن ولن وكى فى احد وجهَيْها تلزم الافعالَ وتُحْدِث فيها معانىَ فصارت كأَنْ فى لزومها الفعلَ فحُملت عليها وعملت عملها لمشاركتها ايّاها على ما وصفنا فامّا اللام وحَتّى فهما حرفا جرّ وعواملُ الاسماء لا تعمل فى الافعال فاذا وُجد الفعل بعدهما منصوبا كان بغيرهما فاذا قدّرتَ أَنْ صارت اللام وحتى عاملتَيْن فى اسم على اصلهما لانّ أَنْ والفعل فى تأويل الاسم وانّما ساغ حذفُ ان والنصب بهما لانّ حتى واللام صارتا عوضين منها فكانت

كالموجودة لوجود العوض منها وقال الكوفيون النصب فى قولك جئتُ لأكرِمَكَ وسرت حتى أدخلَ المدينة انما هو باللام وحتى فاللامُ هى الناصبة لاكرمك وهى بمنزلة أَنْ وليست هى لام الخفض التى فى الاسماء ولكنها لامٌ تفيد الشرطَ وتستعمل على معنى كَيْ واذا أتت اللام مع كَيْ فالنصب باللام وكى موكّدة لها واذا انفردت كى فالعمل بها وإن جاءت أَنْ مظهرةً بعد كَيْ فهو جائز عندهم وصحيح ان يقال جئتك لكى ان تكرمنى ولا موضع لأَنْ لانها توكيد لكَيْ كما اكّدتْها فى قوله

* أردتُ لِكَيْمَا أن تَطيرَ بِقِرْبتى * وتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداء بَلْقَعِ *

ولذلك اجازوا ظهورها بعد حتى كظهورها بعد كى والنصبُ عندهم بحتى كالنصب بأَنْ فاذا قلت لأَسيرَنَّ حتى ان أُصَبِّحَ القادِسيّةَ فهو جائز والنصب بحتى وأَنْ توكيد لحتى كما كانت توكيدا لكى وقال ثعلب قولا خالف فيه اصحابَه والبصريين وذلك انه قال فى جئت لاكرمك وسرت حتى ادخل المدينة ان المستقبل منصوب باللام وحتى لقيامهما مقام أَنْ فخالف اصحابَه لانهم يقولون ان النصب بهما بطريق الأصالة ولم يوافق البصريين لانه يقول ان النصب بهما لا بمضمر بعدهما وما احتجّ به الكوفيون انهم قالوا لو كانت اللام الداخلة على الفعل هى اللامَ الخافضةَ لجاز ان تقول امرتُ بتُكْرِمَ على معنى امرت بأن تكرم والجواب ان حروف الجرّ لا تتساوى فى ذلك لان اللام قد تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين فى افعالهم وهى شاملة يجوز ان يسأل بها عن كلّ فعل فيقال لِمَ فعلت فيقال لكذا لان لكلّ فاعل غرضًا فى فعله وباللام يخبر عن جميع ذلك وكَيْ وحَتّى فى معناها فكانها دخلت على أَنْ والفعل لانهما مصدر لافادة أَنْ ذلك الغرضَ من إيقاع الفعل المتقدّم ثمّ حُذفت أَنْ تخفيفا فصارت هذه الحروف كالعوض منها ولذلك لا يجوز ظهورُها وليس ذلك بأوّل ما حذف لكثرة الاستعمال فان قيل ولِمَ كانت أَنْ أَوْلى بالاضمار من سائر الحروف قيل لامرَيْن احدهما انّ أَنْ هى الاصل فى العمل لما ذكرنا من شَبَهها بأَنّ المشدّدة فوجب ان يكون المضمر أَنْ لقوّتها فى بابها وأن يكون ما حُمل عليها يلزم موضعا واحدا ولا يتصرّف والامر الاخر انّ لها من القوّة والتصرّف ما ليس لغيرها الا ترى انّ أَنْ يليها الماضى والمستقبل بخلاف اخواتها فانّها لا يليها الّا المستقبل فلمّا كان لها من التصرّف ما ذُكر جُعلت لها مزيّة على اخواتها بالاضمار فاعرفه ٭ وامّا حتّى فاذا نصبت الفعل بعدها فهى فيه حرف جرّ على ما ذكرنا فاذا قلت سرت حتى ادخلَها فالفعل منتصب بأَنْ مضمرةً وأَنْ والفعل فى تأويل مصدر والمصدرُ فى محلّ مخفوض بحتى وحتى وما بعدها من المصدر فى موضع نصب بالفعل

كما ان الجارّ والمجرور كذلك فى قولك مررت بزيد ونزلت على عمرو ولها فى النصب معنيان احدهما ان تكون غاية بمعنى الى أن والمراد بالغاية ان يكون ما قبلها من الفعل متّصلا بها حتى يقع الفعل الذى بعدها فى منتهاه كقولك سرت حتى ادخلَها فيكون السير والدخول جميعا قد وقعا كانك قلت سرت الى دخولها فالدخولُ غاية لسيرك والسير هو الذى يؤدّى الى الدخول ومنه قوله تعالى وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ بالنصب اى زلزلوا الى ان قال الرسول والثانى ان تكون بمعنى كَىْ فيكون الفعل الاوّل فى زمان والثانى فى زمان اخر غيرَ متّصل بالاوّل وذلك نحو قولك كلّمتُه حتى يأمرَ لى بشىء والمراد كلّمته كى يأمر لى بشىء وكذلك أسلمتُ حتى ادخلَ الجنّة ولحتّى مواضع اخر قد ذُكر بعضها فى العطف وسيذكر الباقى فى موضعه ان شاء الله ، واما اللام فهى من حروف الجرّ ومعناها الغرض وأنّ ما قبلها من الفعل علّةٌ لوجود الفعل بعدها كما كانت كى كذلك وقد تقدّم الكلام عليهما ، واما حروف العطف فأوْ والواو والفاء فهذه الحروف ايضا ينتصب الفعل بعدها باضمار أَنْ وليست هى الناصبة عند سيبويه وذلك من قبل انها حروف عطف وحروف العطف تدخل على الاسماء والافعال وكلّ حرف يدخل على الاسماء والافعال فلا يعمل فى احدهما فلذلك وجب ان يقدّر أَنْ بعدها ليصحّ نصب الفعل اذ كانت هذه الحروف ممّا لا يجوز ان يعمل فى الافعال وذهب الجرمىّ الى انها هى الناصبة بانفسها وذهب الفرّاء من الكوفيين الى ان النصب فى هذه الافعال لا بهذه الحروف بل هى منتصبة على الخلاف لانها عطفت ما بعدها على غير شَكْله وذلك انه لمّا قال لا تَظْلِمْنى فتَنْدَمَ دخل النهى على الظلم ولم يدخل على الندم فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله فى معناه ولا يدخل عليه حرف النهى كما دخل على الذى قبله استحقّ النصبَ بالخلاف كما استحقّ ذلك الاسمُ المعطوفُ على ما لا يشاكله فى قولهم لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلَك قال وذلك من قبل ان الافعال فروع للاسماء فاذا كان الخلاف فى الاصل ناصبا وجب ان يكون فى الفرع كذلك والخلاف الموجب للنصب فى الاسماء عندهم فى اشياء منها نصبُ الظروف بعد الاسماء نحوُ زيدٌ عندَك وزيدٌ خلفَك لمّا خالفتْ هذه الظروفُ ما قبلها نُصبت على الخلاف والمذهبُ الاوّل فامّا قول الجرمىّ انها هى الناصبة فقد أبطله المبرّد بانّها لو كانت ناصبة بانفسها لكانت كأَنْ وكان يجوز ان تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أَنْ فكان يلزم ان يجوز عنده ان يقال ما انت بصاحبى فأُحدّثَك وفأُكرمَك لان الفاء هى الناصبة وكان يجوز ان يقال لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ لان الواو هى الناصبة

الا ترى ان الواو فى القَسَم لمّا كانت هى العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها وجاز ان يقال واللّهِ وواللّهِ ولمّا كانت واوُ رُبَّ اصلها العطفُ لم يجز دخول حرف العطف عليها فلا يقال فى مثل * وبَلْدَةٍ ليس لها أَنيسٌ * ووبلدة كذلك ههنا لو كانت هذه الحروف هى الناصبة انفسها لجاز دخول حرف العطف عليها كما جاز دخوله على واو القسم ولمّا امتنع منها ذلك دلّ على ان اصلها العطف كواو رُبَّ وبذلك احتجّ سيبويه فى دفع هذه المقالة فامّا أَوْ فاصلها العطف حيث كانت وتستعمل فى النصب على وجهين احدهما ان يتقدّم فعلٌ منصوبٌ بناصبٍ من الحروف ثمّ يعطف عليه بأَوْ كما يعطف بسائر الحروف وذلك نحوُ مدحتُ الاميرَ كى يَهَبَ لى دينارا او يحملَنى على دابّة ومعناها احد الشيئين وهذا الوجه يقع فيه المرفوع والمجزوم اذا تقدّم مرفوع او مجزوم وليس بحتْم ان يقع فيه منصوب فتقول فى المرفوع انا اكرِمُك او أَخرجُ وتقول فى المجزوم لِيَخْرُجْ زيد الى البصرة او يُقِمْ فى مكانه والوجهُ الاخر ما نحن بصدده وهو ان يُخالِف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها الّا أَنْ والفرق بين هذا الوجه والاوّل ان الاوّل لا تعلُّقَ فيه بين ما قبل أَوْ وبين ما بعدها وانّما هى لأَحد الامرَيْن وليس بينهما ملابسةٌ انما هو إِخبارٌ بوجود احدهما الا ترى انه لا ملابسة بين قوله تُقَاتِلُونَهُمْ وبين يُسْلِمُونَ فهو كعطف الاسم على الاسم بأَوْ نحو قولك جاءنى زيدٌ او عمروٌ والوجه الثانى أَنْ يكون الفعل الاوّل كالعامّ فى كلّ زمان والثانى كالمُخْرِج له عن عمومه الا ترى انك اذا قلت لأَلْزَمَنَّك ان ذلك عامّ فى كلّ الازمنة فاذا قلت او تقضيَنى حَقّى فقد اخرجت بعض الازمنة المستقبلة من ذلك وجعلته ممتدّا فى جميع الاوقات سوى وقت القضاء ففى الاوّل كان مطلقا وبالثانى صار مقيّدا وهو فى الوجه الاوّل عطف ظاهر وفى الثانى عطف متأوّل لانك فى الاوّل تعطف ما بعدها على ما قبلها وتُشْرِكه فى اعرابه وظاهرِ معناه والنصبُ بعد أَوْ هذه ليس باضمارِ أَنْ انما هو بالناصب الذى نصب ما قبلها ثمّ عُطف عليه بحرف العطف المُشْرِك بينهما فى العامل وامّا العطف المتأوّل فنحوُ لألزمنّك او تُعْطِيَنى حقّى فهذا لا يريد فيه العطف الظاهر لانه لم يُرِد ايجاب احدهما انما يريد ايجاب اللزوم ممتدّا الى وقت الاعطاء فلمّا لم يرد فيه العطف الظاهر تأوّلوه بأَن وتوهّموا المصدرَ فى الاوّل لان الفعل يدلّ على المصدر ونصبوا الثانى باضمارِ أَنْ لان أَنْ والفعل مصدرٌ وصارت أَوْ قد عطفت مصدرا فى التأويل على مصدر فى التأويل ولذلك لا يجوز اظهارُ أَنْ لئلّا يصير المصدر ملفوظا به فيؤدّى الى عطف اسم على فعل وذلك لا يجوز وممّا يؤكّد عندك الفرق بينهما انك اذا قلت سَتُكلّم زيدا او يَقْضِىَ

حاجتَك فتنصب يقضى على معنَى الّا أَنْ يقضى فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه واذا عطفت فانّما تُخْبِر بانّه سيقع احد الامرين من غير ان يدخله هذا المعنى ويوضح ذلك لك ان الفعلين اللذَيْن فى العطف نظيران ايّهما شئت قدّمته فيصحّ به المعنى فتقول سيقضى حاجتَك زيدٌ او تكلّمه اذا عطفت فأيّهما قدّمت كان المعنى واحدا واذا نصبت اختلف المعنى فدلّ على السبب كما بيّنت لك ولا يصحّ على هذا سيقضى حاجتك زيدٌ او تُكلّمَه الّا ان تريد ان تجعل الكلام سببا لابطال قضاء حاجته فيجوز حينئذ كانّه يكره كلامَه فهو يقضى حاجته إن سكت وإن كلّمه لم يقضها فان قيل وأىّ مناسبة بين أَوْ والّا أَنْ حتى كانت فى معناها قيل بينهما مناسبة ظاهرة وهو العدول عن ما أوجبه اللفظ الاوّل وذلك انّا اذا قلنا جاءنى القومُ الّا زيدا فاللفظ الاوّل قد اوجب دخول زيد فيما دخل فيه القوم لانه منهم فاذا قلت الّا فقد أبطلت ما أوجبه الاوّل واذا قلت جاءنى زيد او عمرو فقد اوجبت المجىء لزيد فى اللفظ قبل دخول أَوْ فلمّا دخلت بطل ذلك الوجوبُ ولاجل هذه المخالفة احتيج الى تقدير الفعل الاوّل مصدرا وعطف الثانى عليه على التقدير الذى مضى ومن النحويين من يقدّر أَوْ هذه بالَى ويجعل ما بعد أَوْ غايةً لما قبلها وايّاه اختار صاحب هذا الكتاب والوجه الاوّل وهو اختيار سيبويه لان قوله لألزمنّك يقتضى التأبيد فى جميع الاوقات فوجب ان يُستثنى الوقت الذى يقع فيه انتهاءه فلذلك قدّروه بالّا فيكون المعنى ان الفعل الاوّل يقع ثمّ يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد أَوْ فيكون سببا لارتفاعه وعلى قيلهم يكون ممتدّا الى غاية وقوع الثانى فمن ذلك قول امرئ القيس

* فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُك انّما * نُحاوِلُ مُلْكًا او نَمُوتَ فنُعْذَرَا *

والقوافى منصوبة والتقدير فيه ما قدّمناه ولو رفع لجاز على تقديرَيْن احدهما على الوجه الاوّل وهو ان يكون معطوفا على نحاول او يكون مستأنَفًا كانه قال او نحن نموتُ فنُعْذَرُ ومن ذلك قوله تعالى سَتُدْعَوْنَ اِلَى قَوْمٍ أُولِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ بالرفع على الاشتراك بين الثانى والاوّل او على الاستئناف كانه قال او هم يسلمون وقد وُجد فى بعض المصاحف او يُسْلِمُوا بحذف النون للنصب على الوجه الثانى والفرقُ بينهما انّ مَن رفع كان المراد انّ الواقع احد الامرين إمّا القتال وإمّا الاسلام وعلى الوجه الثانى يجوز ان يقع القتال ثمّ يرتفع بالاسلام، وامّا الواو فتنصب الافعالَ المستقبلةَ اذا كانت بمعنى الجمع نحوَ قولهم لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن اى لا تجمعْ بينهما

ومنه قول الأَخْطَل

* لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَه * عارٌ عليك اذا فعلتَ عظيمُ *

فالمراد لا تجمعْ بين اكل السمك وشربِ اللبن ولا تجمع بين نَهْيك عن شىء واتيانك مثلَه والنصب فى ذلك كلّه باضمار أَنْ بعد الواو عندنا كما كان بعد أَوْ وحملِه على الفعل الاوّل الا ترى انهم لم يريدوا بقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن النهىَ عن اكل السمك منفردا وشربِ اللبن منفردا وانما المراد ان ينهاه عن الجمع بينهما لما فى ذلك من الفساد والضرر ولو جزمه بالعطف على ما تقدّم لكان داخلا فى حكم الاوّل وكان التقدير لا تنه عن خلق ولا تأت مثلَه ولو كان قال ذلك لكان قد نهاه ان ينهى عن شىء ونهاه ان يأتى شيـًٔا من الاشياء وهو محال فلمّا استحال حمل الثانى على الاوّل كانّه تخيّل مصدرَ الاوّل اذ كان الفعل دالّا عليه مع موافقة المعنى المرادِ فصار كانّه قال لا يكن منك نَهْىٌ ثمّ اضمر أَنْ مع الثانى فصار مصدرا فى الحكم ثمّ عطف مصدرا متأوّلا على مصدر متأوّل ولذلك لا يجوز اظهارُ أَنْ فيه لئلّا يصير المصدر مصرَّحًا به ثمّ تعطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل صريح فلو كان الاوّل مصدرا صريحا لجاز لك ان تُظْهِر أَنْ فى الثانى نحوَ قوله

* لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنى * أَحَبُّ إِلىَّ من لُبْسِ الشُفُوفِ *

ولو قال وأن تقرّ عينى لجاز لان الاوّل مصدرٌ فلبس عباءة مبتدأٌ وتقرّ عينى فى موضع رفع بالعطف عليه واحبّ الىّ الخبرُ عنهما والمعنى ان لبس الخَشِن من الثياب مع قُرّة العين احبّ الىّ من لبس الشفوف وهو الرقيق من الملبوس فالتفضيلُ لهما مجتمعين على لبس الشفوف ولو انفرد احدهما بطل المعنى الذى اراده اذ لم يكن مراده انّ لبس عباءة احبّ اليه من لبس الشفوف فلمّا كان المعنى يعود الى ضمّ تقرّ عينى الى لبس عباءة اضطُرّ الى اضمارِ أَنْ والنصبِ وقد حُكى عن الاصمعىّ انه قال لم أسمعه الّا وتأْتِى مثلَه بإسكان الياء يجعله مرفوعا على الاستئناف او يجعله حالا اى لا تنه عن خلقٍ وأنت تأْتى مثلَه اى فى حال إتيانك مثلَه وهذا قريب من معنى النصب فامّا قوله تعالى يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فقد قُرئت على وجهَيْن برفع الفعلَيْن الاخرين وهما لا نكذّب ونكون وبنصبهما وامّا الرفع فكان عيسى بن عمر يجعلهما متمنّيين معطوفين على نردّ ويقول ان الله تعالى أكذبَهم فى تمنّيهم على قول من يرى التمنّى خبرا وكان ابو عمرو بن العَلاء يرفعهما لا على هذا الوجه بل على سبيل الاستئناف وتأويلِ ونحن لا نكذّبُ بآيات ربّنا ونكونُ من المؤمنين إن رُددنا

فالفعلان الاخيران خبران غير متمنّيين ولذلك أكذبهم الله ولم يكن يرى التمنّى خبرا فامّا النصب وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفص فعلى معنى الجمع والتقدير يا ليتنا يُجْمَع لنا الردّ وتــركُ التكذيب والكونُ من المؤمنين ويكون المعنى كالوجه الاوّل فى دخولهما فى التمنّى ويكون التكذيب على رأيِ من يرى التمنّى خبرا فاعرفه ❊ فامّا الفاء فينتصب الفعل بعدها على تقديرِ أَنْ ايضا وذلك اذا وقعت جوابا للاشياء التى ذكرناها وهى الامر والنهى والنفى والاستفهام والتمنّى والعَرْض ومنهم من يضيف اليها الدعاء ويجعلها سبعةً ومنهم من يجتزئ عن كلّ ذلك بالامر وحده لان اللفظ واحد فالامر نحو قوله ايتنى فأُكْرِمَك ومنه

* يا ناقَ سيرى عَنَقًا فَسيحَا * الى سُلَيْمانَ فنَسْتَرِيحَا *

ومثال النهى لا تأتِ زيدا فيُهِينَك قال الله تعالى وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى وقال تعالى لَا تَفْتَرُوا عَلَى ٱللّٰهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ومثال النفى ما تأتينى فَتُحَدِّثَنى قال زيادٌ

* وما أُصاحِبُ من قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ * الّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا اِلَىَّ هُمُ *

وامّا الاستفهام فنحو قولك أَيْنَ بيتُك فَأَزُورَك قال الله تعالى فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا وقال الشاعر

* هل من سَبيلٍ الى خَمْرٍ فَأَشْرَبَها * أم هل سبيلٌ الى نَصْرِ بن حَجّاجِ *

والتمنّى ليت لى مالًا فأُنْفِقَه قال الله تعالى يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا والعَرْض ألا تنزلُ فتُحدِّثَ فهذه الافعال تُنْصَب بعد هذه الفاء باضمار أَنْ اذا كانت جوابا وانّما أُضمِرت أَنْ ههنا ونُصب بها من قبل انهم تَخيَّلوا فى اوّل الكلام معنى المصدر فاذا قال زُرْنى فأَزُورَك فكانّه قال لِتكُنْ منك زيارةٌ فلمّا كان الفعل الاوّل فى تقدير المصدر والمصدر اسمٌ لم يسغ عطف الفعل الذى بعده عليه لان الفعل لا يعطف على الاسم فاذا أضمروا أَنْ قبل الفعل صار مصدرا فجاز لذلك عطفُه على ما قبله وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم وانّما تَخيَّلوا فى الاوّل مصدرا لمخالفة الفعل الثانى الفعلَ الاوّلَ فى المعنى ولذلك اذا قلت ما تَزُورُنى فتُحدِّثَنى لم ترد ان تنفيهما جميعا اذ لو اردت ذلك لَرفعت الفعلَيْن معا ولكنّك تريد ما تزورنى مُحدِّثًا اى قد تزورنى ولا حديثَ فأثبتّ له الزيارةَ ونفيتَ الحديثَ فلمّا اختلف الفعلان ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الاوّل عدلوا عن الظاهر وأضمروا مصدره اذ الفعل يدلّ على المصدر فاضطُرّوا لذلك الى اضمار أَنْ لما ذكرت لك وامّا مجيئه بعد غير الفعل فهو اسهل فى اعتقاد المصدر لانه ليس هناك فعلٌ يجوز عطف هذا الفعل المتأخّر عليه الا ترى انك اذا

قلت أَيْنَ بيتُك ليس هناك فعل يعطف عليه ازورك فحمل على المعنى لان معناه ليكنْ تعريفُ بيتك منك فزيارةٌ متى لانّ معنى اين بيتك عَرِّفْنِي واعلم ان هذه الفاء التى يجاب بها تعقد الجملة الاخيرة بالاولى فتجعلهما جملة واحدة كما يفعل حرفُ الشرط ولو قلت ما تزورُنى فتحدّثُنى فرفعتَ تحدّثنى لم يكن الكلام جملة واحدة بل جملتين لان التقدير ما تزورُنى وما تحدّثُنى فقولك ما تزورنى جملة على حِيالها وما تحدّثنى جملة ثانية كذلك والكوفيون يقولون فى مثل هذا وأشباهه انه منصوب على الصرف وهذا الكلام إن كان المراد به انّه لمّا لم يُرِد فيه عطف الثانى على لفظ الفعل الاوّل صُرِف عن الفعليّة الى معنى الاسميّة بأن أضمروا أَنْ ونصبوا بها فهو كلام صحيح وإن كان المراد ان نفس الصرف الذى هو المعنى عاملٌ فهو باطلٌ لان المعانى لا تعمل فى الافعال النصبَ انما المعنى يعمل فيها الرفع وهو وقوعه موقعَ الاسم كما كان الابتداء الذى هو معنى عاملا فى الاسم فاعرفه ،

فصل ۴۱۲

قال صاحب الكتاب ولقولك ما تأتينا فتحدّثَنا معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدّثنا اى لو أتيتَنا تحدّثْتَنا والاخرُ ما تأتينا ابدا إلّا لم تحدّثْنا اى منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثَ منك وهذا تفسيرُ سيبويه ،

قال الشارح اذا قلت ما تأتينا فتُحدِّثَنا فيجوز فى الفعل الثانى النصب والرفع فالنصب يشتمل على معنيَيْن يجمعهما أن الثانى مخالف للاوّل فأحدُ المعنيين ما تأتينا محدِّثًا اى ما تأتينا الّا لم تُحدِّثْنا اى قد يكون منك اتيانٌ ولا يكون منك حديثٌ والوجه الاخر ما تأتينا فكيف تحدّثنا فهذا معنى غير المعنى الاوّل لان معناه لو زُرْتَنا لحدّثتَنا فأنت الآنَ نافٍ للزيارة ومُعْلِمٌ انّ الزيارة لو كانت لكان الحديثُ واما الرفع فعلى وجهين ايضا احدهما ان يكون الفعل الاخر شريكا للاول داخلا معه فى النفى كانّك قلت ما تأتينا وما تحدّثُنا فهما جملتان مَنْفِيَّتان والوجه الثانى ان يكون معنَى ما تأتينا فتحدّثُنا اى ما تأتينا فأنت تحدّثُنا كقولك ما تُعْطِينى فأشكرُك اى ما تعطينى فانا اشكرك على كلّ حال ومثلُه فى الجزم لم تُعْطِنى فأشكرْك اراد لم تعطنى فيكون شكرٌ فإن اراد العطف على الاوّل قال لم أُعْطِك فتشكرْنى بالجزم فامّا قوله تعالى لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا فهو على قولك لا تأتينى

فأُعْطِيَكَ على أن تكون لَا نافية اى لو أتيتنى لأَعْطَيْتُكَ فامّا قوله تعالى فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ فالرفعُ لا غير لانه لم يجعل فيكون جوابا من هذا الباب لانه ليس ههنا شرطٌ ،

فصـــل ٤١٣

قال صاحب الكتاب ويمتنع إظهارُ أَنْ مع هذه الاحرف الّا اللامَ اذا كانت لامَ كَىْ فانّ الإظهارَ جائز معها وواجبٌ إن كان الفعلُ الذى تدخل عليه داخلةٌ عليه لَا كقولك لِئَلَّا تُعطِيَنى وامّا المؤكّدة فليس معها الّا التزامُ الإضمار ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على هذه الحروف وأنها ليست الناصبة بانفسها وانّما النصب باضمار أَنْ بعدها وأتينا على العلّة فى امتناع ظهور أَنْ بعدها فامّا اللام فانّ الفعل ينتصب بعدها باضمار أَنْ كقوله تعالى لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ ويجوز ظهورُ أَنْ بعدها فتقول جئتُك لأَنْ تُكْرِمَنى وقصدتُك لأن تزورَنى ولا خلاف بين اصحابنا فى صحّة استعمال ذلك ولا أعلمُه جاء فى التنزيل وانّما جاز ظهورُ أَنْ بعد اللام فى الموجب لانّ أَنْ والفعل مصدرٌ واللام تدخل على المصادر التى هى اغراضُ الفاعلين وهى قابلةٌ أن يسأل بها عن كلّ فعل فيقال لِمَ فعلتَ فتقول لكذا لان لكلّ فاعل غرضا فى فعله وباللام يُتوصّل الى ذلك ولذلك كنت مخيّرا بين حذفها واظهارها فامّا مع لا النافية فيجب ظهورُ أَنْ ولا يحسن حذفها كقوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ والعلّةُ فى ذلك انّ هذه اللام هى اللام فى قوله لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ لكنّها فى الموجب باشرتْ لفظَ الفعل واصلُها ان تدخل على الاسم اذ كانت حرف جرّ وحروفُ الجرّ مختصّة بالاسم فباشروا باللام هنا لفظَ الفعل لانّ أَنْ حاجزٌ مقدّرٌ بينهما مع ان الفعل مُشابِهٌ للاسم وخصوصًا المضارعُ وتالٍ له فى المرتبة فلم يجيزوا دخولَه على الحرف لبُعْده من الاسم بخلاف لفظ الفعل ووجه ثان وهو انهم كرهوا ان يباشروا باللام لفظَ لَا فيتوالى لامان وذلك مستثقل فأظهروا أَنْ ليزول ذلك الثقلُ لان حذف أَنْ انما كان لضرب من التخفيف فلمّا أدّى الى ثقل من جهة اخرى عادوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل أَوْلى من احتمال الثقل مع مخالفة الاصل بحذف أَنِ الناصبة وامّا المؤكّدة وهى لام الجحود فهى تكون مع النفى فى باب كَانَ الناقصة كقوله تعالى مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ

وهذه اللام هي اللام في قولك جئتُ لتُعْطِيَني وهي التي اجازوا معها اظهارَ أَنْ فلمّا اعترض الكلامَ النفيُ وطال شيئًا لزم الاضمارُ مع النفي لانه جوابٌ ونفيٌ لإيجابٍ فيه حرفٌ غير عامل في الفعل فوجب ان يكون بإزاءه حرفٌ غير عامل فقولك سيفعل زيدٌ او سوف يفعل فإنّ نَفْيه ما كان زيد ليفعلَ ومنه قوله تعالى مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ فيُباشِر الفعلَ في حال النفي حرفٌ غير عامل فيه كما كان كذلك في حال الايجاب ووجه ثان وهو انه انما قبح ظهورُ أَنْ بعد لام الجَحْد لانه نقيضُ فعل ليس تقديره تقديرَ اسم ولا لفظه لفظَ اسم وذلك أنّا اذا قلنا ما كان زيد ليخرجَ فهو قبل الجحد كان زيد سيخرج وسوف يخرج فلو قلنا ما كان زيد لأَنْ يخرج باظهارِ أَنْ لكُنّا قد جعلنا مُقابِلَ سوف يخرج وسيخرج اسما فكرهوا اظهار أَنْ لذلك لان النفي يكون على حسب الإثبات وقال الكوفيون لام الجحد هي العاملة بنفسها واجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام نحوَ قولك ما كنتُ زيدا لأَضربَ وانشدوا

* لقد وعدتْني أُمُّ عمرو ولم أَكُنْ * مَقالَتَها ما كنتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا *

ولا دليل في ذلك لأنّا نقول انه منصوب باضمار فعل كانه قال ولم اكن لاسمع مقالتَها ثمّ بَيَّنَ ما أُضمر بقوله لاسمع كما في قوله * أَبَتْ للأَعادي أَنْ تَذِلَّ رِقابُها * التقدير ابت ان تذلّ رقابها للاعادي ثمّ كرّر الفعل بيانًا للمضمر فاعرفه ە

فصل ٤١٤

قال صاحب الكتاب وليس بحتْم أن يُنْصَب الفعل في هذه المواضع بل للعدول به الى غير ذلك من معنًى وجهةٍ من الاعراب مَساغٌ فله بعد حتّى حالتان هو في إحديهما مستقبلٌ او في حكم المستقبل فيُنْصَب وفي الأخرى حالٌ او في حكم الحال فيُرْفَع وذلك قولك سرتُ حتّى ادخلَها وحتّى ادخلُها تنصب اذا كان دخولُك مترقّبا لمّا يُوجَدْ كانّك قلت سرتُ كي ادخلَها ومنه قولهم اسلمتُ حتّى ادخلَ الجنّةَ وكلّمتُه حتّى يأمرَ لي بشيء او كان متقضّيا الّا انّه في حكم المستقبل من حيث انّه في وقت وجود السير المفعول من اجله كان مترقّبا ە

قال الشارح ليس النصب لازما في هذه الاشياء بحيث لا يجوز غيره بل يجوز فيها العطف على ظاهر

الفعل المتقدّم فيشاركه فى اعرابه إن رُفعا وإن جُزما الا ترى انك اذا قلت لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ بجزم الثانى كنت قد عطفت الثانى على الاوّل ويكون المعنى انك نهيتَه عن كلّ واحد على الانفراد حتى لو اكل السمك وحده كان عاصيا ولو شرب اللبن وحده كان عاصيا فاذا اريد النهى عن الجمع لا عن كلّ واحد منهما عدل الى النصب فهذا معنى قوله بل للعدول به الى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ اى اذا اريد غير معنى العطف الصريح وكان له مساغٌ عدلوا اليه فمن ذلك حَتَّى وقد تقدّم الكلام عليها والخلافِ فيها وهى اذا دخلت على الفعل كانت على مذهبَيْن احدهما ان يقع الفعل بعدها منصوبا والاخر ان يكون مرفوعا وذلك على تقديرَيْن فاذا نصبت الفعل بعدها كان باضمار أَنْ وكانت حتّى هى الجارّة للاسم من نحو قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ كما ان اللام كذلك وظاهرُ امرها الغايةُ واصل معنى الغاية لالَى وحتّى محمولةٌ فى ذلك عليها فهى حرف جرّ مثلُها ولذلك جرّت كما جرّت تلك فى قوله تعالى ثُمَّ أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱللَّيْلِ وكلاهما غاية كما ترى الّا انّ حَتَّى تُدْخِل الثانى فيما دخل فيه الاوّل من المعنى فمعناها اذا خفضتْ كمعناها اذا نُسق بها فلذلك خالفتْ الَى فاذا قلت اكلتُ السمكة حتى رأسِها بالخفض كان المعنى إنّنى لم أُبْقِ منها شيئًا كما لو كانت العاطفة واذا كانت الجارّة على ما قرّرنا فجارٌّ الاسم ليس بناصب للفعل فاذا انتصب الفعل بعدها فيكون باضمار أَنْ وأَنْ والفعل مصدرٌ مجرورٌ بحتّى وحتى وما عملتْ فيه فى موضع نصب بالفعل المتقدّم او ما هو فى حكم الفعل ممّا يتعلّق به حتّى ويكون النصب بحتّى هذه على وجهين ضربٌ يكون الفعل الاوّل سببًا للثانى فتكون حتّى بمنزلة كَىْ وذلك قولك أَطِعِ اللّهَ حتى يُدْخِلَك الجنّةَ وكلّمتُه حتى يأمرَ لى بشىء فالصلوةُ والكلامُ سببان لدخول الجنّة والامرِ له بالشىء ولا يلزم امتداد السبب الى وجود المسبَّب والثانى ان لا يكون سببا للثانى فيكون التقدير الَى أَنْ وذلك قولك سرتُ حتّى تطلعَ الشمس فهذه لا تكون الّا بمعنَى الى ان لان طلوع الشمس لا يؤدّيه فعلُك ومثله لَأَنْتَظِرَنَّهُ حتى يَقْدَمَ فالانتظارُ متّصل بالقدوم لان المعنى الى ان يقدم فكلُّ ما اعتوره هذان المعنيان فالنصب له لازم وقول صاحب الكتاب هو فى احداهما مستقبلٌ او فى حكم المستقبل فيُنْصَب يريد ان العوامل الظاهرة لا تعمل فى فعل الحال لانه يُشْبِه الاسماء لدَوامه فلم تعمل فيه عوامل الافعال الظاهرةُ كما لم تعمل فى الاسماء ولا تعمل الّا فى المستقبل فاذا رأيت الفعل منصوبا كان مستقبلا او فى حكم المستقبل مثالُ الاوّل أَطِعِ اللّهَ حتى يُدْخِلَك الجنّةَ فالسببُ والمسبَّبُ معا مستقبلان لان

4 *

الطاعة لم تُوجَد بعدُ ودخولُ الجنّة لم يتحقّق بعدُ وانّما هو منتظَر مترقَّب وقوله كلّمتُه حتى يأمرَ لى بشيء فالسببُ قد وُجد والمسبَّب لم يتحقّق بعدُ اذ قد تحقّق منه الكلام والامرُ بشيء مترقّب ومثالُ الثانى سرتُ حتى أدخلَها فالسببُ والمسبّب جميعا وإن كانا قد وُجدا الّا ان الاوّل هو المفعول من اجل وجود الثانى وهو السبب وكان مترقّبا منتظرا فهو فى حكم المستقبل الآن فالسببُ فى كلا الوجهين مستقبل امّا حقيقةً وامّا حكمًا ء

قال صاحب الكتاب وترفع اذا كان الدخولُ يوجَد فى الحال كانّك قلت حتى انا ادخلُها الآنَ ومنه قولهم مرِض حتى لا يرجونه وشربتِ الابلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرّ بطنَه او تَقَضّى الّا انّك تحكى الحالَ الماضيةَ وقُرِئَ قوله عزّ وجلّ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ ٱلرَّسُولُ منصوبا ومرفوعا ء

قال الشارح اعلم انّ حَتّى يرتفع الفعل بعدها وهى التى تكون حرف ابتداء فيرتفع الاسمُ بعدها على الابتداء والخبرِ من نحو قوله * وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ * فهى فيه بمنزلة أمّا وانّما واذا وليست الخافضةَ كما كانت اذا انتصب الفعل بعدها فالرفعُ بعدها على وجهين يرجعان الى وجه واحد وإن اختلفت مواضعُها وذلك ان يكون ما قبلها موجبا لما بعدها ولكن ما يوجبه قد يجوز ان يكون عقيبا له ومتّصلا به وقد يجوز ان لا يكون متّصلا به ولكن يكون مُوطِّأً مُسَهِّلًا بالفعل الاوّل وذلك نحو سرت حتى أدخلُها اى كان منّى سيرٌ فدخولٌ فليس فى هذا معنَى كَيْ ولا معنَى إلى أَنْ وانما أخبرتَ بانّ هذا كذا وقع منك فالسببُ والمسبَّبُ جميعا قد مضيا والوجه الاخر ان يكون السيرُ متقدّما غير متّصل بما تُخْبِر عنه ثمّ يكون مؤدّيا الى هذا كقولك مرض حتّى لا يرجونه اى هو الآن كذلك وقالوا شربت الابل حتى يجيءُ البعير يجرّ بطنه اى وُجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجرّ بطنه فهو منقطع من الاوّل ووجودُه انما هو فى الحال كما ذكرت لك بانهما يرجعان الى شيء واحد فان قيل وكيف يرجعان الى شيء واحد والفعل الواقع بعد حتّى فى الوجه الاوّل ماضٍ وفى الثانى حالٌ قيل وإن كان ماضيا منقضِيا الّا انك تحكى الحال التى كان عليها فصار وإن كان قد تَقضّى فى حكم الحال وقولُنا انهما يرجعان الى شيء واحد نعنى به ان الفعل الذى قبل حتّى موجبٌ ما بعدها والفعل الذى بعدها حالٌ او فى حكم الحال على ما بيّنّا فاذا نصبتْ كانت بمعنى الغاية او بمعنى كَيْ واذا رفعتْ كان ما قبلها موجبا لما بعدها فامّا قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فقد قُرِئ برفع الفعل الذى هو يقول ونصبه فالنصب على وجهين وهو ان يكون القول غاية

للزلزال والمعنى وزلزلوا فاذا الرسولُ فى حالِ قولِ والاخرُ ان تكون حتّى بمعنى كَىْ فتكون الزلزلة علّة للقول كانه لمّا آلَ الى ذلك صار كانه علّةٌ له والرفع على وجهين ايضا احدهما ان يكون الزلزال اتّصل بالقول بلا مُهْلة بينهما لان القول انما كان عن الزلزلة غيرَ منقطع والاخرُ ان يكون الزلزال قد مضى والقولُ واقع الآن وقد انقطع الزلزال ٠

قال صاحب الكتاب وتقول كان سَيْرى حتى ادخلَها بالنصب ليس الّا فإن زدتَ أَمْسِ وعلّقتَه بكَانَ او قلتَ سَيْرا مُتْعِبا او اردتَ كَانَ التامّةَ جاز فيه الوجهان وتقول أَسِرْتَ حتى تدخلَها بالنصب وأَيُّهم سار حتى يدخلُها بالنصب والرفع ٠

قال الشارح اذا قلت كان سيرى حتّى ادخلَها لم يحسن فيه الّا النصب ولا يسوغ الرفع لانك اذا رفعت ما بعد حتّى كانت حرفَ ابتداء كاذا وأمّا يقع بعدها الجملة والجملةُ اذا لم يكن فيها عائدٌ الى الاولى وقعت منقطعةً منها أجنبيّةً فلا يسوغ ان يكون خبرا كما لو قلت كان سيرى فاذا انا أدخلُها لم يجز لانك لم تأت لكَانَ بخبر واذا نصبت كانت حرف جرّ فى موضع الخبر كما تقول كان زيد من الكرام فان زدت أمس وقلت كان سيرى امس حتّى ادخلُها جاز النصب والرفع وذلك على تقديرَيْن إن جعلت امس خبرا جاز الرفع لحصول الخبر وهذا معنى قوله وعلّقته بكان اى جعلته خبرا وانما حقيقةُ تعليقه بمحذوف اذا وقع خبرا وإن علّقته بالمصدر الذى هو السير وجب النصب ولم يجز الرفع لانك لم تأت بخبر وكذلك لو قلت كان سيرى سيرًا مُتْعبًا حتى ادخلها جاز الرفع لانك جئت لكَانَ بخبر وهو قولك سيرا متعبا وكذلك إن جعلت كَانَ التامّةَ جاز الرفع والنصب لانها لا تفتقر الى خبر اذ كانت المكتفية بفاعلها وامّا قولهم أَسِرتَ حتى تدخلَها فلا يجوز فيه الّا النصب لانه قد تقدّم من قولنا ان الرفع بعد حتّى يوجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وموجبا له فلا بدّ ان يكون واجبا وأنت اذا استفهمت كنت غير موجِب فلا يصلح ان يكون سببًا فبطل الرفع وتَعيّن النصب لان النصب قد يكون الثانى فيه غاية للاوّل غير مسبَّب عنه وإن كان السبب والغاية يتقاربان فى اشتراكهما فى اتّصالِ ما قبلهما بما بعدهما فامّا اذا قلت أَيُّهم سار حتّى يدخلها فانّه يجوز معه الامران لان السؤال انما وقع عن فاعل السير وتعيينه فامّا السير فمتحقّق فجاز ان يكون سببا وموجبا فحينئذ يجوز الرفع لانه سبب والنصب على الغاية او معنى كَىْ ٠

فصـــل ٤١٥

قال صاحب الكتاب وقُرِئ قوله تعالى تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ بالنصب على اضمار أَنْ والرفع على الاشراك بين يسلمون وتقاتلونهم او على الابتداء كانّه قيل او هم يسلمون ؞

قال الشارح قد تقدّم القول ان اصلَ أَوْ العطف ومعناها احد الامرَيْن وهى تكون على ضربَيْن احدهما أن تجرى على مقتضى العطف فإن كان ما قبلها مرفوعا رفعت ما بعدها نحوَ قولك انا اكرمُك او اخرجُ معك اى يكون منّى احد الامرين وكذلك إن كان ما قبلها فعلا منصوبا او مجزوما فمثال النصب قولك أريد ان تُعْطِيَنى دينارا او عشرةَ دراهمَ وتقول فى الجزم ليخرجْ زيدٌ او يقمْ عندنا والثانى ان يخالف ما قبلها ما بعدها ويكون معناها إلّا أَنْ والفرقُ بين الوجه الاوّل والثانى ان الاوّل لا يُعلّق بين ما قبل أَوْ وبين ما بعدها وانما هو دلالة على احد الامرين كعطف الاسم على الاسم بأَوْ نحو قولك جاءنى زيد او عمرو وعلى الثانى الفعلُ الاوّلُ كالعامّ فى كلّ زمان والثانى كالمُخْرِج له عن عمومه ولذلك صار معناه الّا أَنْ فامّا قوله تعالى سَتُدْعَوْنَ اِلَى قَوْمٍ أُولِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فالثانى فيه عطفٌ على الاوّل والذى يقع من ذلك احدُ الامرين إمّا القتال وامّا الاسلام فهو خبرٌ بوجود احدهما من غير تعيين وقال الزجّاج هو استئناف اى هو خبرُ مبتدإ محذوف تقديره او هم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وحكى سيبويه انه رأى فى بعض المصاحف او يسلموا وقيل هى قراءة أُبَىّ فيسلموا هذا ينتصب على معنى الّا أن فيجوز ان يقع القتال ثمّ يرتفع بالاسلام وقال الكسائىّ معناه حتى يسلموا وعلى هذا يكون خبرا بوقوع القتال والاسلام ويكون القتال سببا للاسلام او يكون الاسلام غاية ينتهى القتالُ عند وجوده ؞

قال صاحب الكتاب وتقول هو قاتلِى او أَفْتَدِىَ منه وإن شئت ابتدأته على او أنا افتدى وقال سيبويه فى قول آمرء القَيْس

* فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ اِنّما * نُحاوِلُ مُلْكًا او نموتَ فنُعْذَرا *

ولو رفعتَ لَكان عَرَبيًا جائزا على وجهين على أن تُشْرِك بين الاوّل والآخِر كانّك قلت إنّما نحاولُ او إنّما نموتُ وعلى ان يكون مبتدأً مقطوعا من الاوّل بمعنًى او نحن ممّن يموت ؞

قال الشارح اعلم ان هذه المسئلة على منهاج الآية يجوز فيها النصب والرفع فالنصب على معنى

الّا أن والمعنى يَقْتُلُنى او أَفْتَدِىَ والمراد ان القتل قد يكون ويرتفع بالفِدْيَة ولو رفعت جاز على معنى او انا ممّن يَفْتَدِى ومثله ببيت امرئ القيس * فقلت له لا تبك الخ * يجوز فيه الوجهان النصب على معنى الّا ان نموتَ فنُعْذَرَا ويجوز ان يكون أَوْ ههنا بمعنى حَتّى كانه قال حتى نموت فنعذرا ويكون المراد بالمحاولة على هذا طَلَبه قبل الظَفَر به وسياسته بعد بلوغه فيكون المعنى إنّنا نَجِدُّ فى الطلب حتى اذا متنا على طلب معالى الامور كنّا معذورين والرفع على الاشتراك بين الثانى والاوّل قال سيبويه هو عربىّ جيّد والمراد لا تبك عينك فانّه لا بدّ من احد هذين الامرين ويجوز ان يكون على القطع والاستئناف بمعنى او نحن ممّن يموت فنعذر الّا ان القوافى منصوبة ويروى فنُعْذِرا بكسر الذال اى نبلغ العُذْرَ يقال أَعْذَرَ الرجلُ اذا اتى بعُذْرٍ قال هذا لعمرو بن قَمِئَةَ البَشْكُرىّ حين استصحبه فى سيره الى قَيْصَرَ ٭

فصـــل ٤١٩

قال صاحب الكتاب ويجوز فى قوله تعالى وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَّ بِٱلْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا ٱلْحَقَّ أن يكون تكتموا منصوبا ومجزوما كقوله * ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ * وتقول زُرْنى وأَزُورَكَ بالنصب تعنى لِتجتمعِ الزيارتان كقول رَبيعةَ بن جُشَمَ

* فقلتُ ٱدْعِى وأَدْعُوَ إنّ أَنْدَى * لصَوْتٍ أَنْ يُنادِىَ داعِيانِ *

وبالرفع تعنى زيارتُك علىّ على كلّ حال فَلْتَكُنْ منك زيارةٌ كقولهم دَعْنى ولا أَعُودُ وإن اردت الامرَ ادخلتَ اللام فقلت ولِأَزُرْكَ والّا فلا مَحْمِلَ لأن تقول زُرْنى وأَزُرْكَ لانّ الاوّل موقوفٌ ٭

قال الشارح امّا قوله تعالى لا تلبسوا الحقّ بالباطل وتكتموا الحقّ فيجوز ان يكون تكتموا مجزوما بالعطف على لفظ لا تلبسوا فيُشاركه فى اعرابه ويكون النهىُ عن كلّ واحد منهما وتقديره ولا تلبسوا الحقّ بالباطل ولا تكتموا الحقّ ويجوز ان يكون منصوبا وحذفُ النون من تكتموا علامة النصب ويكون النهى عن الجمع بينهما على حدّ لا تأكل السمك وتشربَ اللبن اى لا تَجمعْ بينهما وجرت هذه المسئلةُ يوما فى مجلس قاضى القُضاة بحَلَبَ فقال ابو الحَزْم المَوْصِلىّ لا يجوز النصب فى الآية لانه لو كان منصوبا لكان من قبيل لا تأكل السمك وتشرب اللبن وكان مثله فى الحكم يجوز تناوُلُ كلّ واحد منهما

كما يجوز ذلك فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن فقلتُ يجوز ان يكون منصوبا ويكون النهى عن الجمع بينهما ويكون كلّ واحد منهما مَنْهيّا عنه بدليل اخر ونحن انما قلنا فى قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه يجوز تناوُل كلّ واحد منهما لانه لا دليل الّا هذا ولو قدّرنا ثَمَّ دليلا اخر للنهى عن كلّ واحد منهما منفردا لكان كالآية فانقطع الكلام عند ذلك واما قول الشاعر

* ولا تشتم المولى وتبلغ اذاته * فإنّك إن تفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ *

فالبيت لجرير والشاهد فيه جزم تبلغ لدخوله فى النهى والمعنى لا تشتمْه ولا تبلغ أذاته والمولى هنا ابن العمّ وتقول زُرْنى وأَزُورَكَ بالنصب ولا يجوز الجزم لانه لم يتقدّم ما تحمله عليه لان الذى تقدّم فعلُ امرٍ مبنىّ على السكون فلا يصحّ عطف المضارع المعرب عليه لان حرف العطف يُشْرِك فى العامل والاوّلُ بلا عامل فلم يمكن حمله عليه ولا يصحّ ارادة الامر فى الثانى لان المتكلّم اذا امر نفسَه لم يكن ذلك الّا باللام لان امر المتكلّم نفسَه كأمر الغائب لا يكون الّا باللام ولو جاز ان يكون معطوفا على الامر بغير لام لجاز ان تقول مبتدِئًا أَزُرْكَ وتريد الامر وذلك ممّا لا يجوز الّا فى ضرورة الشعر كقوله

* محمّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ * اذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبالَا *

واذا امتنع الجزم نُصب على تقدير أَنْ ويكون المراد الجمع اى لتجتمع الزيارتان زيارةٌ منك وزيارةٌ منّى فيصحّ المعنى واللفظ ويجوز الرفع فيكون المعنى إن زيارتك علىّ واجبة على كلّ حال فَلْتكنْ منك زيارة ولم يُرِد معنى الجمع وامّا قوله * فقلت ادعى الخ * فالبيت انشده صاحب الكتاب وعزاه الى رَبيعةَ بن جُشَمَ وقيل هو للأعشى وقيل للحُطَيْئَة والشاهد فيه انه كالمسئلة المتقدّمة لمّا امتنع عطف الثانى الى الاوّل لما ذكرناه نَصَبَه باضمارِ أَنْ والمعنى ليكن منّا أن تَدْعِىَ وأَدْعُوَ ويروى وأَدْعُ على الامر بحذف اللام وأَنْدَى أبعدُ صوتًا والنَدَى بُعْدُ الصوت ؞

قال صاحب الكتاب وذكر سيبويه فى قول كَعْبٍ الغَنَوىّ

* وما أنا للشىء الذى ليس نافِعِى * ويَغْضَبُ منه صاحِبِى بقَؤُولِ *

النصبَ والرفعَ وقال اللّه تعالى لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ اى ونحن نقرّ ؞

قال الشارح روى سيبويه هذا البيت منصوبا ومرفوعا فالنصب باضمار أنْ عطفًا على قوله للشىء الذى

ليس نافعى وتقديره وما انا بقؤولٍ للشىء غير النافعى ولا لغضب صاحبى بقؤول والمراد بقؤول لما يكون سببا لغضبه لانه لا يقول الغضبَ واما الرفع فبالعطف على موضعِ ليس لانها من صلةِ ٱلّذى وٱلّذى تُوصَل بالجمل الابتدائيّة ولا يكون لها موضعٌ من الاعراب فاذا عطفت عليها فعلا مضارعا كان فى حكم المبتدإ به فلا يكون الّا مرفوعا والرفعُ هنا أَوْجَهُ الوجهين لانه ظاهرُ الاعراب صحيحُ المعنى والنصب على ظاهره غيرُ صحيح لانك تعطفه على الشّىْء وليس بمصدر فيسهل عطفُه عليه واذا عطفتَه عليه كان فى حكم المخفوض باللام لانه معطوف على ما خُفض باللام فيصير التقدير وما انا لغضب صاحبى بقؤول والغضبُ ليس مقولا فيفتقر الى التأويل الذى قدّرناه وقد ردّ ابو العبّاس المبرّد على سيبويه تقديمَه النصبَ على الرفع هنا وسيبويه لم يُقدّم النصب لانه احسن من الرفع وانما قدّمه لما بنى عليه البابَ من النصب باضمار أَنْ ، وقوله تعالى لنبيّن لكم ونقرّ فى الارحام ما نشاء لم يأت ونقرّ الّا مرفوعا على الابتداء والاستئناف كانه قال ونحن نقرّ فى الارحام ولو نصب لٱختلّ المعنى اذ كان بعد ان ذلك لنبيّنَ لكم القدرةَ على البَعْث لانه اذا كان قادرا على ابتداع هذه الاشياء بعد ان لم تكن كان أَقْدَرَ على اعادتها الى ما كانت عليه من الحياة لان الاعادة اسهل من الابتداء ،

فصـــل ٤١٧

قال صاحب الكتاب ويجوز فى ما تأتينا فتحدّثُنا الرفع على الاشراك كانّك قلت ما تأتينا فما تحدّثُنا ونظيرُه قولُه تعالى وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ وعلى الابتداء كانّك قلت ما تأتينا فأَنتَ تَجْهَلُ أَمرَنا ومثلُه قول العَنْبَرىّ

* غيرَ أَنّا لم يأتنا بيَقِينٍ * فنُرَجّى ونُكْثِرُ التّأْميلا *

اى فنحن نُرَجّى وقال

* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فيَنْطِقُ * وهَلْ يُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ *

قال سيبويه لم يجعل الاوّل سببَ الآخِرِ ولكنّه جعله ينطق على كلّ حال كانّه قال فهو ممّا ينطق كما تقول ايتِنى فأُحدّثُك اى فأنا ممّن يحدّثك على كلّ حال وتقول وَدّ لو تأتيه فتحدّثه والرفعُ جيّد كقوله تعالى وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ وفى بعض المصاحف فَيُدْهِنُوا وقال ابن أَحْمَرَ

* يُعالِجُ عاقِرًا أَعْيَتْ عليه * لِيُلْقِحَها فَيَنْتِجُها حُوارَا *

كانّه قال يعالج فينتجها وإن شئت على الابتداء ؛

قال الشارح قد تقدّم القول فى نحو ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا انه يجوز فى الثانى النصب والرفع فالنصب من وجهين وقد تقدّم الكلام عليهما والرفع ايضا من وجهين احدهما ان تريد بالثانى ما اردت بالاوّل وتُشْرِك بينهما فتعطف تحدّثنى على ما تأتينى ويكون النفى قد شملهما كانه قال ما تأتينا وما تحدّثنا فهو عطف فعل على فعل ومثله قوله تعالى هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ اى فلا يعتذرون والوجه الثانى ان يكون الاتيان منفيّا والحديث مُوجَبًا ويكون فيه عطف جملة على جملة كانه قال ما تأتينى فأنت تحدّثنى على كلّ حال وليس احدهما متعلّقا بالاخر ولا هو شرطٌ فيه ومثله قول الشاعر * غير انا لم الخ * البيت لبعض الحارثيّين والشاهد فيه قطعُ ما بعد الفاء ورفعُه ولو أمكنه النصبُ على الجواب لكان احسن فهذا لا يكون الّا على الوجه الثانى كانه قال فنحن نُرَجّى ونُكْثِرُ التأميلا فهو خبر مبتدا ولم يجز الوجه الاوّل لانّ الاوّل مجزوم ومنه قول الاخر وهو جميل بن مَعْمَر * ألم تسأل الربع الخ * فالشاهد فيه قطعُ ينطق ممّا بعده ورفعُه على الاستئناف اى فهو ينطق على كلّ حال ولا يجوز الوجه الاوّل لان الفعل الاوّل مجزوم ولو أمكنه النصبُ لكان احسن لكنّ القوافى مرفوعة والقَواء القَفْر وجعله ناطقا للاعتبار اى يُجيب اعتبارًا لا حِوارًا لدروسه وتغيّره ثمّ يُراجع كالمُنْكِر على نفسه بأنّ الرَّبْع لا يجيب حقيقةً فقال وهل يُخْبِرَنْك اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ والبيداء القفر والسملق التى لا شىء فيها قال سيبويه لم يجعل الاوّل سببا للاخر اى لو اراد ذلك لنصب قال ولكنّه جعله ينطق على كلّ حال على ما ذكرنا ومثله ايتنى فأُحَدِّثُك برفع قال الخليل لم ترد ان تجعل الاتيانَ سببا للحديث ولكنّك اردتَ ايتنى فانّنى ممّن يحدّثك البتّة جئتَ او لم تجئْ وتقول وَدَّ لو تأتينا وتُحَدِّثَنا بالنصب والرفع فالنصبُ على معنى التمنّى لان معناه ليتك تأتينا فتحدّثنا فتنصب مع وددت كما تنصب مع لَيْتَ لانها فى معناها والرفعُ جيّد ايضا بالعطف على لفظ تأتينا لانه مرفوع ويكون التقدير وددت لو تأتينا ووددت لو تحدّثنا ومثله قوله تعالى ودّوا لو تدهن فيدهنون الثانى مرفوع بالعطف على لفظ الاوّل لانه شريكه فى معناه وحكى سيبويه انها فى بعض المصاحف فيدهنوا بالنصب على معنى التمنّى وانشد * يعالج عاقرا الخ * البيت لابن أَحْمَرَ والشاهد فيه رفعُه فينتجُها إمّا بالعطف على يعالج كانه قال يعالج فينتج او على القطع عمّا قبله

والابتداء به كذا الروايةُ ولو نصبت لجاز بالعطف على المنصوب قبله وهو اجود لانه اذا رفع فقد اوجب وجوده ونتاج العاقر والمعنى انّ هذا يُحاوِل مَضرّته ولا يقدر على ذلك فهو بمنزلة من يحاول نِتاجَ ما لا يُلْقَح والحُوار ولد الناقة؛

فصـــل ٤١٨

قال صاحب الكتاب وتقول اريد ان تأتيَنى ثمّ تحدّثَنى ويجوز الرفع وخَيَّرَ الخليلُ فى قول عُرْوَةَ العُذْرىّ

* وما هو الّا أَنْ أَرَاهَا فُجاءةً * فأُبْهَتُ حتّى ما أَكادُ أُجيبُ *

بين النصب والرفع فى فأبهت وممّا جاء منقطعا قولُ ابى اللَّحّامِ التَغْلبىّ

* على الحَكَمِ المَأْتِىِّ يومًا اذا قَضَى * قَضِيَّتَه ان لا يَجُورَ ويَقْصِدُ *

اى عليه غيرُ الجَوْرِ وهو يقصدُ كما تقول عليه أن لا يجور وينبغى له كذا قال سيبويه ويجوز الرفع فى جميع هذه الحروف التى تُشْرِك على هذا المثال؛

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف من حروف العطف اعنى الواو والفاء وثمّ اذا عطفتَ أدخلت الثانى فى حكم الاوّل وأشركته فى معناه فاذا قلت اريد ان تأتيَنى ثمّ تحدّثَنى جاز النصب بالعطف على الاوّل ويكون الثانى داخلا فى الارادة كالاوّل كانّك قلت اريد ان تأتيَنى ثمّ اريد ان تحدّثَنى ويجوز الرفع على القطع والاستئناف كانك قلت اريد ان تأتينى ثمّ انت تحدّثُنى قال سيبويه وسألت الخليل عن قول الشاعر * وما هو الّا ان اراها الخ * فقال انت فى فأبهت بالخيار إن شئت حملتها على أَنْ وإن شئت لم تحملها عليها فرفعت البيت لعُرْوَةَ العُذْرىّ وقيل هو لبعض الحارثيّين والشاهد فيه جواز الرفع والنصب فالنصب بالعطف على ان المراد المصدر والتقدير فما هو الّا الرؤية فأُبْهَتَ على نحو قوله * فإنّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرَكُوبُ * والرفع على القطع والاستئناف والمعنى فاذًا انا مبهوت وامّا قول الاخر

* على الحَكَمِ المَأْتِىِّ يوما اذا قَضَى * قَضِيَّتَه أن لا يَجُورَ ويَقْصِدُ *

البيت لعبد الرحمن بن امّ الحَكَم وقيل هو لابى اللَّحّام التَغْلبىّ وقبله

* عَمِرْتُ وأَكْثَرْتُ التَفَكُّرَ خاليًا * وساءلْتُ حتّى كاد عُمْرِى يَنْفَدُ *

* فأَصْبَحَتْ أُمُورُ الناس يَغْشَيْنَ عالِمًا * بما يَتَّقِي منها وما يُتَعَمَّد *

* جَدِيرٌ بأَنْ لا أَسْتَكِينَ ولا أُرَى * اذا حَلَّ امرٌ ساحَتِي أَتَبَلَّدُ *

والشاهد فيه رفعُ يقصد وقطعه عمّا قبله فههنا لا يصحّ النصب بالعطف على الاوّل لانه يُفسد المعنى لانه يصير عليه غيرَ الجَوْر وغير القصد وذلك فاسد والوجه الرفع على الابتداء والمراد عليه غير الجور وهو يقصد والقصد العَدْل فهو خبرٌ ومعناه الامر على حدّ قوله تعالى وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ اى ينبغي لهنّ ذلك فَلْيَفْعَلْنَ ذلك ومثله اريدُ ان تأتيني فتشتمُني لا يجوز النصب ههنا لانك لم ترد الشتيمةَ ولكن المراد كلّما اردتُ إتيانَك تشتمُني فهو منقطع من أَنْ ونحوه قول الراجز * يُرِيدُ ان يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ * فانّه رفع على الاستئناف وإرادة فهو يعجمُه لانه لو نصبه لكان داخلا في الارادة وليس المعنى عليه قال سيبويه ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال والمراد ان الرفع جائزٌ في كلّ ما يجوز ان يَشْرَكه الاوّل من نصب او جزم اذا تقدّم ناصبٌ او جازمٌ على القطع والاستئناف ويكون واجبا فيما لا يجوز حمله على الاوّل نحو ما ذكرناه ٭

المجزوم

فصـــل ٤١٩

قال صاحب الكتاب تعمل فيه حروفٌ واسماءٌ نحوَ قولك لمْ يخرجْ ولمّا يحضرْ وليضربْ ولا تفعلْ وإنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْك وما تصنعْ أَصنعْ وأيًّا تضربْ أَضربْ وبمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ به ٭

قال الشارح اعلم ان عوامل الجزم على ضربين حروفٌ واسماء كما ذكر فالحروف خمسة وهي إنْ ولمْ ولمّا ولام الامر ولا في النهي فهذه الاصول في عمل الجزم وانّما عملت لاختصاصها بالافعال دون الاسماء والحرفُ اذا اختصّ عمل فيما يختصّ به وهذه الحروف قد اثّرتْ في الافعال تأثيرَيْن وذلك انّ انْ نقلت الفعلَ الى الاستقبال والشرط ولمْ نقلته الى الماضي والنفي ولمّا كذلك الّا انّ لَمّا لنفي فعلٍ معه قَدْ ولمْ لنفي فعل ليس معه قَدْ فاذا قال القائل قام زيد قلت في نفيه لم يقم واذا قال قد قام قلت في نفيه لمّا يقم ولامُ الامر نقلته الى الاستقبال والامرُ والنهي كذلك فان قيل ولمَ كان عمل بعض الحروف المختصّة بالافعال الجزم وبعضها النصب فالجواب عن ذلك انّ ما نقله الى معنى لا يكون في الاسم عمل

فيه اعرابا لا يكون فى الاسم ولمّا كان الشرط والامر والنهى لا يكون الّا فى الافعال عملت ادواته فيها الجزمَ الذى لا يكون الّا فى الافعال وامّا لَمْ ولَمّا فانّهما ينقلان الفعل الحاضر الى الماضى على حدّ لا يكون فى الاسم لانّ الحدّ الذى يكون فى الاسم انما يكون بقرينة الوقت كقولك زيدٌ ضاربٌ امسِ ولا يجوز زيدٌ يضرب امس فتنقل الفعل المضارع الى المُضىّ بقرينة كما فعلتَ فى الاسم ويجوز لم يضرب امس فلمّا نقلته على حدّ لا يجوز فى الاسم عملتْ فيه اعرابا لا يكون فى الاسم فلذلك كانت جازمة فان قيل فالحروف الناصبة نحو أَنْ ولَنْ واِذَنْ وكَىْ قد أحدثت فى الفعل ما لا يكون فى الاسماء فهلّا كانت جازمة قيل لَعَمْرى لقد كان القياس فيها ما ذكرتَ غيرَ انه عرض فيها شَبَهٌ من أَنَّ الثقيلة فعملت عملها على ما سبق فلذلك تقول لم يخرجْ زيد فتُدْخِلها على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضى الا ترى انك تقول لم يقم زيد امس ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لم يجز يقوم زيد امس وكذلك لمّا بمنزلة لَمْ فى الجزم قال الله تعالى وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ فجزمتْ كما تجزم لَمْ الّا ان الفرق بينهما انّ لَمْ لا تكتفى بها فى الجواب لو قال قائل قام زيد لم يجز ان تقول فى جوابه لَمْ حتى تقول لم يقم واذا قال قد قام جاز ان تقول لَمّا لانها بزيادة ما عليها والتركيب قد خرجت الى شَبَه الاسماء فجاز ان تكتفى بها فى الجواب كما تكتفى بالاسماء ولذلك وقع بعدها مثال الماضى فى قولك لمّا جئتَ جئتُ وامّا لام الامر فنحو قولك ليضربْ زيدٌ عمرا اذا كان للغائب قال الله تعالى ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وامّا اذا كان المأمور حاضرا لم يحتج الى اللام من قبل ان المواجهة تُغْنى عنها وربّما جاءت اللام مع فعل المخاطب نحوَ قوله تعالى فى قراءة أُبَىّ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا وقد جاء فى بعض كلام النبىّ صلعم فى غَزاة لِتَأْخُذُوا مَصافَّكم وتقول فى النهى لا تضربْ فهذه الحروف هى الجازمة لما بعدها بلا خلاف وامّا اِن الشرطيّة فتجزم ما بعدها وهى أُمّ حروف الشرط ولها من التصرّف ما ليس لغيرها الا تراها تُستعمل ظاهرةً ومضمرةً مقدّرةً ويحذف بعدها الشرط ويقوم غيره مقامه وتليها الاسماء على الاضمار فامّا عملها ظاهرةً فنحو قولك اِن تكرمْنى أكرمْك قال الله تعالى اِنْ تَنْصُرُوا ٱللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وامّا عملها مقدّرةً فبعد خمسة اشياء الامر والنهى والاستفهام والعَرْض والتمنّى وهو كالجواب بالفاء الّا الجَحْدَ فانّه لا يجاب بالجزم وسيوضح ذلك ان شاء الله تعالى واعلم انك اذا قلت فى الشرط اِن تكرمْنى اكرمْك مَثَلًا فالفعل الاوّل مجزوم بانْ بلا خلاف فيما اعلم وهو الشرط ومعنى الشرط العَلامة والأَمارة فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه ومنه أَشْراطُ الساعة اى علاماتها قال الله تعالى فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا وامّا

الجزاء فيُختلف فيه فذهب ابو العبّاس المبرّد الى ان الجازم للشرط انْ وانْ وفعلُ الشرط جميعا عملا فى الجزاء فهو عنده كالمبتدإ والخبر فالعامل فى المبتدإ الرافع له الابتداء والابتداء والمبتدأ جميعا عملا فى الخبر وكذلك انْ هى العاملة فيما بعدها من فعل الشرط وفعلُ الشرط وحرف الشرط جميعا عملا فى الجزاء لان الجزاء يفتقر الى تقدّمهما افتقارا واحدا وهما المقتضيان لوجود الجواب فليس نسبةُ العمل الى احدهما بأولى من نسبته الى الاخر وهذا القول وإن كان عليه جماعةٌ من حُذّاق اصحابنا فانّه لا ينفكّ من ضَعْف وذلك لانّ انْ عاملة فى الشرط لا محالة وقد ظهر اثرُ عملها فيه وامّا الشرط فليس بعامل هنا لانه فعلٌ والجزاء فعلٌ وليس عملُ احدهما فى الاخر بأولى من العكس واذا ثبت انه لا اثر له فى العمل فاضافةُ ما لا اثر له الى ما له اثرٌ لا اثر له ويمكن ان يقال ان الشىء قد يؤثّر بانفراده اثرًا فاذا انضاف الى غيره ورُكّب معه حصل له بالتركيب حكمٌ لم يكن له قبلُ والذى عليه الاكثرُ انّ انْ هى العاملة فى الشرط وجوابه لانه قد ثبت عملها فى الشرط فكانت هى العاملة فى الجزاء الّا ان عملها فى الشرط بلا واسطة وفى الجزاء بواسطة الشرط فكان فعل الشرط شرطا فى العمل لا جُزْءًا من العامل وكذلك تقول فى المبتدإ والخبر ان الابتداء عامل فى المبتدإ بلا واسطة وفى الخبر بواسطة المبتدإ وقد شبّه بعض النحويين ذلك بالماء والنار فقال اذا وضعت الماء فى قِدْر وسخّنتَه بالنار فالنار هى المؤثّرة فى القدر والماء الإسخانَ الّا انّ تأثيرها فى القدر بلا واسطة وفى الماء بواسطة القدر ويحكى عن ابى عثمان انه كان يقول انّ فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومَيْن معربَيْن وانّما هما مبنيّان لانهما لمّا وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعا لا يصلح فيه الاسماء فبعُدا من شَبَهها فعادا الى البناء الذى كان يجب للافعال وهذا القول ظاهرُ الفساد وبأَدْنَى تأمّل يَصح وذلك لانه لو وجب له البناء بدخول انْ عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقيّة الجوازم لان الاسماء لا تقع فيها فاعرفه

وامّا الاسماء فأحد عشر اسما فيها معنَى إنْ ولذلك بُنيت وقد تقدّم الكلام على بنائها فى المبنيّات من فصل الاسم وهى على ضربين اسماء وظروف فالاسماء مَنْ ومَا ومَهْمَا وأَىٌّ والظروف أَنَّى وأَيْنَ ومَتَى وحَيْثُمَا واذْمَا واذَامَا فجميعُها تجزم ما بعدها من الافعال المستقبلة كما تجزم انْ وانّما عملت من اجل تضمّنها معنَى انْ الا ترى انها اذا خرجت عن معنى انْ الى الاستفهام او معنَى الذى لم تجزم نحوَ قولك فى الاستفهام مَن يقومُ وأعجبنى من تكرمُه اذا اردت معنَى الذى تكرمه فامّا مَنْ فهو لمن يعقل من الثَقَلَيْن والملائكة نحوِ قوله تعالى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا وامّا مَا فلما لا يعقل

قال الله تعالى مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا واذا كان الجواب بالفاء فما بعده جملة مستقلّة والفاء ربطتْها بالاوّل واما مَهْمَا فمن ادوات الشرط تُستعمل فيه استعمالَ مَا تقول مَهْمَا تفعلْ أفعلْ مثلَه قال الله تعالى وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ وقد اختلفوا فيها فذهب قوم الى انها اسم بكمالها يُجازَى به قالوا لان التركيب على خلاف الاصل فلا يُقْدَم عليه الّا بدليل فلو وُزنت لكانت فَعْلَى وقد افادت معنى الشرط فيما بعدها والغالبُ فى افادة المعانى انما هو الحروف فكانت متضمّنة لمعنى الحرف وعَوْدُ الضمير اليها يدلّ على اسميّتها وقال الخليل هى مركّبة كانّ الاصل مَا الشرطيّة التى فى قوله تعالى وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ زيدت عليها مَا اخرى توكيدا ومَا تزاد كثيرا مع ادوات الشرط الا ترى انها قد زيدت مع انْ وادُّغمت النون فى الميم لسكونها لان النون الساكنة تُدّغم فى الميم فقالوا امّا تأتنى آتك قال الله تعالى فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا وزادوها ايضا مع مَتَى وأَيْنَ فقالوا متى ما تأتنى آتك وأَيْنَمَا تكنْ اكن فصار اللفظ بها مَامَا وكرهوا توالى لفظَيْن حروفُهما واحدةٌ فأبدلوا من الف مَا الاولى هاءً لقرب الهاء من الالف فى المَخْرج وكانت الفُ مَا الاولى اجدر بالتغيير من الثانية لانها اسم والاسماء أقبلُ للتغيير والتصرّف من الحروف لقُرْبها من الافعال وقال قوم هى مركّبة من مَهْ بمعنى أُكْفُفْ ومَا فاللفظ على هذا لم يدخله تغييرٌ لكنّه مركّب من كلمتَيْن بقيتا على لفظهما وحكى الكوفيون فى ادوات الشرط مَهْمَنْ وهذا يقوّى القول الثالث لان هذه مَهْ ضُمّت الى مَنْ كما انّ تلك مَهْ ضُمّت الى مَا فاعرفه والوجه قول الخليل لانه به يلزم ان يكون كلّ موضع جاء فيه مهما اريد فيه معنى الكَفّ وما أظنّ القائل * وانّك مَهْمَا تأمُرِى القَلْبَ يَفْعَلِ * اراد وانّك اكففى ما تأمرى القلب يفعل ولذلك تُكْتَب بالالف ولو كانت كلمة واحدة لكُتبت بالياء لان الالف اذا وقعت رابعةً كُتبت ياءً والدليل على انّ مهما فيها معنَى مَا انّه يجوز ان يعود اليه الضمير والضمير لا يعود الّا الى الاسم كقولك مهما تعمل من مَصالحَ نُجازَ عليه فالهاء فى عليه يعود الى مهما وقال الشاعر

* اذا سُدْتَه سُدْتَ مِطْواعَةً * ومَهْمَا وَكَلْتَ اليه كَفاهُ *

فالهاء فى كفاه تعود الى مَهْمَا كما تعود الى مَا وممّا يؤيّد قول الخليل انه قد استُفهم بمَهْمَا كما يُستفهم بمَا نحو قول الشاعر انشده ابو زيد فى نوادره

* مَهْمَا لِىَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ * أَوْدَى بنَعْلَىَّ وسِرْبالِيَهْ *

يريد ما لى وامّا أَىّ فانها اسم مبهم منكور وهى بعض ما تضاف اليه إن أضفتها الى الزمان فهى زمان وان اضفتها الى المكان فهى مكان الى أىّ شىء اضفتَها كانت منه ويُجازَى بها كأخواتها مضافةً ومفردةً تقول أيُّهم يأتنى آته وأيّهم يُحْسِنْ الىّ احسنْ اليه ترفع أيًّا بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبرُ لانّ أيًّا هنا الفاعل فى المعنى لان المبتدأ اذا تقدّم امتنع ان يكون فاعلا صناعيًّا وارتفع بالابتداء وأُسْنِد فعل الشرط الى ضميره وتقول أيّهم تضربْ أضربْ تنصب أيًّا بتضرب لانه واقع عليه فى المعنى والمفعولُ يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل والفعلُ فى باب الجزاء ليس بصلة لما قبله كما انّ ما بعد الاستفهام ليس بصلة لما قبله فجاز ان يتقدّم معموله والفعل اذا كان مجزوما يعمل عَمَلَه غيرَ مجزوم قال الله تعالى قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ فأيًّا منصوب بتدعوا وكذلك حكمُ مَنْ ومَا فى العمل وأما الظروف فمنها أَنّى واصلها الاستفهام تأتى تارة بمعنَى من أَيْنَ وتارة بمعنَى كيف قال الله تعالى أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا اى من اين لك هذا وقال تعالى أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وقال أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وقال أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ويجازى بها فيقال انّى تكن اكن قال الشاعر

* فأَصْبَحْتَ أَنّى تأتِها تَلْتَبِسْ بها * كِلا مَرْكَبَيْها تحت رِجْلَيْك شاجِرُ *

جزمت تأتى بأنّى وهو شرط وتلتبسْ لانه جزاء والمعنى انه يخاطب رجلا قد وقع فى مُعْضِلة وقضيّة صَعْبة فقال كيف اتيتَ هذه المعضلةَ من قدّام او من خلف وشاجِرٌ داخلٌ تحت الرِجْل ويروى رَحْلك بالحاء ورِجْلك بالجيم وكلُّ شىء دخل بين شيئين ففرجهما فقد شجرهما ومركَبَيْها يعنى المعضلة وامّا أَيْنَ فاسم من اسماء الامكنة مبهمٌ يقع على الجهات الستّ وكلّ مكان يُستفهم بها عنه فيقال اين بيتُك اين زيدٌ وتنقل الى الجزاء فيقال اين تكن اكن والمراد إن تكن فى مكانٍ كذا اكن فيه والاكثرُ فى استعمالها ان تكون مضمومة اليها مَا نحوَ قوله تعالى أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وليس ذلك فيها بلازم بل انت مخيَّر فيها قال الشاعر

* أَيْنَ تَصْرِفْ بها الغَداةَ تَجِدْنا * نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَها للتَلاقِ *

وامّا مَتَى فاسم من اسماء الزمان يستفهم به عن جميعها نحوَ قولك متى تقوم متى تخرج قال الله تعالى وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ فهى فى الزمان بمنزلة أَيْنَ فى المكان وتنقل الى الجزاء كأيْنَ قال الشاعر

* متى تأتِه تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِه * تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ *

وقال طرفة

* متى تَأْتِنَا أُصْبِحْكَ كاسًا رَوِيَّةً * وإن كنتَ عنها غانيًا فَاغْنَ وٱزْدَدِ *

ولكنّ استعمالها فى الجزاء مضموما اليها مَا وغيرَ مضموم اليها ان شئت قلت متى تذهبْ اذهبْ ومتى ما تذهبْ اذهبْ ، وامّا حَيْثُ واذْ واذَا فظروفٌ ايضا فحيث ظرف من ظروف الامكنة مبهم يقع على الجهات الستّ واذ واذا ظرفا زمان فاذ لِما مضى واذا لِما يُستقبل وكلّ الظروف التى يجازى بها يجـــوز ان يجازى بها من غير ان يضمّ اليها مَا ما خلا حَيْثُمَا واختيها وذلك لانها مبهمة تفتقر الى جملة بعدها تُوضحها وتُبيّنها فتنزّلت الجلة منها منزلة الصلة من الموصول فكانت فى موضع جرّ باضافتها اليها متنزّلةً منها منزلة الجزء من الكلمة فلمّا ارادوا المجازاة بها لزمهم إبهامُها وإسقاطُ ما يوضحها فألزموها مَا كما الزموا انّمَا وكأنّمَا وربّمَا وجعلوا لزومَ مَا دلالةً على إبطال مذهبها الاوّل فجعلوا حيثما بمنزلة أَيْنَ فى الجزاء ولم تزل عن معناها الاوّل فتقول حيثما تكن اكن كما تقول اين تكن اكن وحيثما تقم بُحْبِبْكَ اهلُها قال الله تعالى وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ فكنتم فى موضع مجزوم ولذلك أجابه بالفاء وجعلوا اذ ما واذا ما بمنزلة متى فقالوا اذ ما تأتنى آتك واذا ما تُحْسِنْ الىّ أشكرْك قال العبّاس بن مِرْداس

* اذ ما أَتَيْتَ على الرَسُول فَقُلْ له * حَقًّا عليك اذا ٱطْمَأَنَّ المَجْلِسُ *

وقال عبد الله السَلُولىّ

* اذ ما تَرَيْنى اليومَ أُزْجِى مَطِيَّتِى * أُصعِّدُ سَيْرًا فى البلاد فأُفْرِعُ *

فأَتَيْتَ فى موضع جزم باذ ما الّا انه مبنىّ اذ كان ماضيا فلا يظهر فيه الاعراب وتقول فى اذَا مَا اذا ما تأتنى أُحْسِنْ اليك قال ذو الرُمّة

* تُصْغِى اذا شَدَّها للرَحْل جانِحَةً * حتّى اذا ما ٱسْتَوَى فى غَرْزِها تَثِبُ *

وربّما جُوزى باذا من غير مَا وهو قليل لا يكون الّا فى الشعر قال قَيْس بن الخَطِيم

* اذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها * خُطانا الى أَعْدائنا فنُضارِبُ *

وقال الفرزدق

* يَرْفَعُ لى خِنْدِفٌ واللهُ يرفعُ لى * نارًا اذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ *

فان قيل اذْ ظرف زمان ماضٍ والشرطُ لا يكون الّا بالمستقبل فكيف تصحّ المجازاة بها فالجواب من

وجهين احدهما انّ اذ هذه التى تستعمل فى الجزاء مع مَا ليست الظرفيّة وانّما هى حرف غيرها ضُمّت اليها مَا فرُكّبا للدلالة على هذا المعنى كأنّهما والثانى انها الظرف الّا انها بالعقد والتركيب غُيّرت ونُقلت عن معناها بلزوم مَا اياها الى المستقبل وخرجت بذلك الى حيّز الحروف ولذلك قال سيبويه ولا يكون الجزاء فى حيث ولا فى اذ حتى يضمّ الى كل واحد منهما مَا فتصير اذ مع ما بمنزلة انّما وكأنّما وليست مَا فيهما بلغو ولكنّ كلّ واحد منهما مع مَا بمنزلة حرف واحد فامّا اذا ما فانّ سيبويه لم يذكرها فى الحروف والقياس ان تكون حرفا كاذ ما ولذلك لا يعود اليها ضميرٌ ممّا بعدها كما يعود الى غيرها ممّا يجازى به من نحو مَنْ ومَا ومَهْمَا فاعرفْ ذلك ان شاء الله تعالى ء

فصــل ٤٢٠.

قال صاحب الكتاب ويُجْزَم بانْ مضمرةً اذا وقع جوابا لأمر او نهى او استفهام او تَمَنٍّ او عرض نحوَ قولك أَكْرِمْنى أُكْرِمْك ولا تفعلْ يكنْ خيرا لك وأَلا تأتينى أُحدّثْك وأَيْنَ بيتُك أَزُرْك وأَلا ماءَ أَشْرَبْه ولَيْتَه عندنا يحدّثْنا وأَلا تنزل تُصبْ خيرا وجوازُ اضمارها لدلالة هذه الاشياء عليها قال الخليل انّ هذه الاوائلَ كلّها فيها معنَى انْ فلذلك انجزم الجوابُ ء

قال الشارح اعلم ان الامر والنهى والاستفهام والتمنّى والعرض يكون جوابها مجزوما وعند النحويين أنّ جزمه بتقدير المجازاة وأنّ جواب الامر والاشياء التى ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف فى الحقيقة لان هذه الاشياء غير مفتقرة الى الجواب والكلامُ بها تامّ الا ترى انك اذا امرت فانّما تطلب من المأمور فعلا وكذلك النهى وهذا لا يقتضى جوابا لانك لا تريد وقوفَ وجود غيره على وجوده ولكن متى اتيتَ بجواب كان على هذا الطريق فاذا قلت فى الامر ايتنى اكرمْك وأَحْسِنْ الىّ اشكرْك فتقديره بعد قولك ايتنى ان تأتنى اكرمك كانك ضَمِنْتَ الاكرامَ عند وجود الاتيان ووعدت بايجاد الاكرام عند وجود الاتيان وليس ذلك ضَمانا مطلقا ولا وَعْدا واجبا انما معناه ان لم يُوجَد لم يجب وهذه طريقة الشرط والجزاء والنهى قولك لا تَزُرْ زيدا يُهِنْك على تقدير ان لا تزره يهنك ولذلك قال النحويون انه لا يجوز ان تقول لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك لان التقدير لا تدن من الاسد ان لا تدن من الاسد يأكلك وهذا محال لان تباعُده لا يكون سببا لأكْله لانه يعاد لفظ الامر والنهى

ويُجْعَل شرطا وجوابه ما ذكر بعد الامر والنهى واذا قلنا اكرِمْ زيدا يكرِمْك فالذى تضمره من الشرط إن تكرم زيدا ولو قلت لا تدن من الاسد يأكُلك بالرفع جاز لان معناه يأكُلك إن دنوت منه وكذلك لو قلت لا تدن من الاسد فيأكلَك بالفاء والنصب لانه يكون تقديره لا يكن دُنُوٌّ فأكْلٌ والاستفهام اين بيتُك أَزُرْك كانه قال اين بيتك إن أَعْلَمْ مكانَ بيتك ازرك وتقول أَأَتَيْتَنا امس نُعْطِك اليومَ معناه أأتيتنا امس إن كنت أتيتنا امس اعطيناك اليوم وإن كان قولك اأتيتنا امس تقريرا ولم يكن استفهاما لم يجز الجزم لانه اذا كان تقريرا فقد وقع الاتيان وانما الجزاء فى غير الواجب قال الله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ولمّا انقضى ذكرها قال يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ جزم لانه جوابُ هَلْ وقال الزجّاج يغفر لكم جواب قوله تؤمنون بالله ورسوله الآيةَ فهو امرٌ بلفظ الخبر وليس جوابَ هل لان المغفرة لا تحصل بالدلالة على الايمان انما تحصل بنفس الايمان والجهاد ويؤيّد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود آمِنوا بالله مكانَ تؤمنون والاظهرُ الوجه الاوّل وهو ان يكون جوابَ هل لان تؤمنون انما هــو تفسيرٌ للتجارة على معناها لا على لفظه ولو فسّرها على لفظها لقال أن تؤمنوا لانّ أن تؤمنوا اسمٌ وتجارة اسمٌ والاسم يُبْدَل من الاسم ويقع موقعه وقوله تؤمنون كلام تامّ قائم بنفسه وفيه دلالةٌ على المعنى المراد فمن حيث كان تفسيرا للتجارة فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهامُ بهل والاعتمادُ فى الجواب على هل وهل فى معنى الامر لانه لم يقصد الى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المُنْجية هل يدلّون او لا يدلّون عليها وانما المراد الامر والدعاء والحثّ على ما يُنْجيهم ومثله قوله تعالى فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ فانّ المراد انتهوا لا نفس الاستفهام وامّا التمنّى فقولك ليت زيدا عندنا يُحَدِّثْنا فيحدّثنا جزمٌ لانه جواب والتقدير ان يكن عندنا ومنه قولهم ألا ماءَ أَشْرَبْه فهذا ايضا معناه التمنّى وهى لا النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت فى النكرة فأحدث دخولُها معنى التمنّى فلا مــع ما بعدها فى موضع نصب بما دلّ عليه ألا من معنى التمنّى وقال ابو العبّاس المبرّد هو على مــا كان ويُحْكَم على موضعه بالرفع على الابتداء وثمرةُ الخلاف تظهر فى الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماءَ باردًا بنصب الصفة لان موضعها نصبٌ وابو العباس يرفع النعت ويقول الا ماء باردٌ واذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمنّى جاز ان يجاب بالجزم فيقال أَشْرَبْه كما لو صرّحت بالتمنّى وقلت ليت لى ماءً أشربْه وامّا العرض فقولك ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيرا فقولك الا تنزل هو العرض يقول

الرجل للاخر ألا تفعل كذا وكذا يَعرِضه عليه وتصب خيرا جوابه وهو داخل فى جواب الاستفهام الّا انه لمّا كان القصد فيه الى العرض وإن كان لفظه استفهاما سمّاه عرضا وتقديره إن تنزل عندنا تصب خيرا وهذه الاشياء انما اضمر حرف الشرط بعدها لانها تُغْنى عن ذكره وتكتفى بذكرها عن ذكره اذ كانت غير واجبة وصار الثانى مضمونَ الوجود اذا وُجِد الاوّل فلذلك قال الخليل هذه الاوائل كلّها فيها معنى إنْ ولذلك انجزم الجواب ؞

فصل ٤٢١

قال صاحب الكتاب وما فيه معنَى الامر والنهى بمنزلتهما فى ذلك تقول اتّقى اللّهَ امْرُؤٌ وفَعَلَ خيرا يُثَبْ عليه معناه ليَتّقِ اللّهَ وليفعلْ خيرا وحَسْبُك يَنَمِ الناسُ ؞

قال الشارح قد تقدّم من كلامنا ان الامر والنهى قد يُجابان بالجزم على تقدير إضمار حرف الشرط بعدهما لِما بينهما من المشاكلة فكذلك ما كان فى معنى الامر والنهى اذا أُجيب يكون مجزوما لان العلّة فى جزم جواب الامر انما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ واذا كان من جهة المعنى لزم فى كلّ ما كان معناه معنى الامر فمن ذلك قولهم اتّقى اللّه امرؤٌ وفعل خيرا يُثَبْ عليه لان المعنى ليَتّقِ اللّهَ وليَفْعَلْ خيرا وليس المراد الإخبار بأنّ إنسانا قد اتّقى اللّه وانما يقوله مَثَلًا الواعظُ حاثّا على التّقى والعملِ الصالح ويُقدَّر بعده حرف الشرط كما كان يقدّر بعد الامر الصريح والخبرُ قد يستعمل بمعنى الامر نحو قوله تعالى وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ اى ليرضعن ومن ذلك قولهم فى الدعاء رَحِمَه اللّهُ لفظُه لفظ الخبر ومعناه الامر ومن ذلك قولهم حَسْبُك يَنَمِ الناسُ معنى حسبك هنا الامرُ اى اِكْتَفِ وَاقْطَعْ ومثله كَفْيُك وشَرْعُك كلّها بمعنى واحد وكذلك قَدْكَ وقَطْكَ كلّه بمعنى حسبُ وقولهم حسبُك ينمِ الناس كانّ إنسانا قد كان يُكْثِر الكلام ليلا ويَصيح بحيث يُقْلِق من يسمعه فقيل له ذلك اى اكتف واقطعْ من هذا الحديث فإن تفعلْ ينمِ الناس ولا يَسْهَروا وحسبُك هنا مرفوع بالابتداء والخبرُ محذوف لعلم المخاطب به وذلك انه لا يقال شىء من ذلك الّا لمن كان فى امرٍ قد بلغ منه مَبْلَغًا فيه كفايةٌ فيقال له هذا ليَكُفّ ويكتفى بما قد علمه المخاطبُ وتقديرُ الخبر حسبُك هذا

او حسبُك ما قد علمتَه ونحوُ ذلك فاعرفه ؏

فصـــل ٤٢٣

قال صاحب الكتاب وحقُّ المضمر ان يكون من جنس المظهر فلا يجوز ان تقول لا تَدْنُ من الاسد يأكلْك بالجزم لانّ النفى لا يدلّ على الاثبات ولذلك امتنع الاضمار فى النفى فلم يُقَلْ ما تأتينا تحدّثْنا ولكنّك ترفع على القطع كانّك قلت لا تَدْنُ منه فانّه يأكلُك وإن ادخلتَ الفاء ونصبتَ فحَسَنٌ ؏

قال الشارح اعلم ان المعنى اذا كان مرادا لم يجز حذف اللفظ الدالّ عليه لانه يكون إخلالا بالمقصود اللّهُمَّ الّا أن يكون ثَمَّ ما يدلّ على المعنى او على اللفظ الموضوع بإزاء ذلك المعنى فيحصُل العلم بالمعنى ضرورةَ العلم بلفظه وههنا انما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدُّم ما يدلّ عليه من الامر والنهى والاستفهام والتمنّى والعرض فيلزم أن يكون المضمر من جنس الظاهر اذ لو خالَفَه لَمَا دلّ عليه فاذا كان الظاهر موجَبا كان المضمر موجبا واذا كان نفيا كان المضمر مثله والامرُ كالموجب من حيث كان طَلَبَ إيجاب والنهيُ كالنفى من حيث كان طلب نفى فلذلك كان حكم الامر كحكم الموجب فكما يكون الموجب بأداة وبغير اداة نحوَ إنّ زيدا قائمٌ وزيدٌ قائمٌ كذلك يكون الامر باداة وبغير اداة نحوَ لِيَقُمْ زيدٌ وقُمْ يا زيدُ وكما لا يكون النفى الّا باداة كان النهى كذلك نحوَ لا تَقُمْ فاذا كان الظاهر امرا كان المضمر فعلا موجبا وذلك اذا قلت أَكْرِمْنى أُكْرِمْك كان التقدير إن تكرِمْنى اكرِمْك واذا قلت لا تَعْصِ اللهَ يُدْخِلْك الجنّةَ كان المعنى إن لا تَعْصه يدخلْك الجنّة قال النحويون انه لا يجوز ان تقول لا تَدْنُ من الاسد يَأْكُلْك بالجزم لان التقدير عندهم ان يُعاد لفظ الامر والنهى فيُجْعَل شرطا جوابُه ما ذُكر بعد الامر والنهى فيصير التقدير إن لا تدن من الاسد يأكلك وهذا محال قال ولذلك امتنع ما تأتينا تحدّثْنا بالجزم يشير الى ان المانع من جواز الجزم مع النفى من حيث امتنع مع النهى لانه يصير التقدير ما تأتينا إن لا تأتنا تحدّثْنا وذلك محال وليس الامر على ما ظنّ لان النهى يجوز فى موضع ويمتنع فى اخر الا ترى انك اذا قلت لا تَعْصِ اللهَ يُدْخِلْك الجنّةَ كان صحيحا لان التقدير إن لا تعصه وهذا كلام سديد ولو قلت لا تعصِ الله يدخلْك النارَ كان محالا لان عدم المَعْصية لا يوجب النارَ وأنت فى طرف النفى لا تُجوِّز الجواب بالجزم بحالٍ فعُلم ان

العلّة المانعة فى طرف النفى غير العلّة المانعة فى طرف النهى وانما لم يجز الجواب مع النفى بالجزم لانه ليس فيه معنى الشرط اذ كان النفى فيه يقع على القطع نحوَ قولك ما يقوم زيد فقد قطع بانّه ليس يقوم فالامرُ والنهى والاستفهام والتمنّى والعرض فليس فيه قطعٌ بوقوع الفعل فمن هنا تضمّن معنى الشرط   قال ولكنّك ترفع على القطع يريد اذا رفعت الفعل فى جواب النهى جاز على الاستئناف لا على انه جواب كانك قلت لا تدنُ من الاسد انّه ممّا يأكلك فاحذَرْه ومثله لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه الجزمُ فاسدٌ والرفع جيّد فان جئت بالفاء ونصبت كان حسنا لان الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير العطف فكانه قال لا يكن منك دنوٌّ فأكلٌ وكذلك الرفع فاعرفه ؏

فصــل ٤٢٣

قال صاحب الكتاب وإن لم تقصد الجزاء فرفعتَ كان المرفوع على احد ثلثة اوجه إمّا صفةً كقوله عزّ وجلّ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي او حالا كقوله فذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ او قطعا واستئنافا كقولك لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه وقُمْ يدعوك ومنه بيتُ الكتاب * وقال رائدُهم أَرْسوا نُزاوِلُها * وممّا يحتمل الامرين الحالَ والقطعَ قولُهم ذَرْهُ يقول ذاك ومُرْهُ يَحْفِرُها وقولُ الأَخْطَل * كُرّوا الى حَرّتَيْكم تَعْمُرونَهما * وقولُه عزّ وجلّ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ؏

قال الشارح يريد ان هذه الاشياء التى تجزم على الجواب فى الامر والنهى واخواتهما اذا لم تقصد الجواب والجزاء رفعت والرفع على احد ثلثة اشياء إمّا الصفة ان كان قبله ما يصحّ وصفه به وإمّا حالا ان كان قبله معرفةٌ وإمّا على القطع والاستئناف مثالُ الأوّل قولك أَعْطِنى درهمًا أُنْفِقْه اذا لم تقصد الجزاء رفعت على الصفة ومنه قوله تعالى فهب لى من لدنك وليّا يرِثُنى فقُرِئَ بالجزم والرفع فالجزمُ على الجواب والرفعُ على الصفة اى هب لى من لدنك وليّا وارثًا والرفعُ هنا احسن من الجزم وذلك من جهة المعنى والاعراب أمّا المعنى فلانّه اذا رفع فقد سأل وليّا وارثا لانّ من الأولياء من لا يرث واذا جزم كان المعنى إن وهبتَه لى ورثنى فكيف يُخْبِر اللهَ سبحانه بما هو اعلمُ به منه ومثله قوله تعالى رِدْءًا يُصَدِّقُنى بالرفع والجزم   ومثال الثانى خَلِّ زيدا يَمْزَحْ اى مازحا لانه لا يصلح ان يكون وصفا لما قبله لكونه معرفةً والفعلُ نكرة ومثله قوله تعالى ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ فهو حالٌ من المفعول فى ذرهم

ولا يكون حالا من المضمر في خوضهم لانه مضاف والحالُ لا يكون من المضاف اليه والثالث ان يكون مقطوعا عمّا قبله مستأنفا كقولك لا تذهب به تُغْلَبُ عليه وذلك ان الجزم ههنا على الجواب لا يصحّ لفساد المعنى اذ يصير التقدير إن لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه فيصير عدمُ الذهاب به سببَ الغَلَب عليه وليس المعنى عليه فكان مستأنفا كانك أخبرت انه ممّن يُغْلَب عليه على كلّ حـــال وكذلك قُمْ يَدْعُوكَ اى إنّه يدعوك فأمرتَه بالقيام وأخبرته انه يدعوه البتّة ولم ترد الجواب على انه إن قام دعاه واما بيت الكتاب وهو

* وقال رائدُهم أَرْسوا نُزاوِلُها * فكُلُّ حَتْفِ آمْرِئٍ يُقْضَى بِمقْدارِ *

البيت للاخطل والشاهد فيه رفعُ نزاولُها على القطع والاستئناف ولو أمكنه الجزمُ على الجواب لجاز يصف شَرْبا ذهب رائدُهم في طلب الخمر فظفر بها فقال لهم أَرسوا اى انزلوا نشربها نُزاوِلها اى نُخاتل صاحبَها عنها فكلُّ حتف امرئ يقضى بمقدار اى الموت لا بدّ منه فَلْنَحْصُلْ على لَذّة النفس قبل الموت قال وممّا يحتمل الامرَيْن الحال والقطع ذَرْهُ يقول ذاك يجوز الرفع في يقول على الحـــال اى ذره قائلا ويجوز ان يكون مستأنفا كانه قال ذَرْهُ فإنّه ممّن يقول ذاك واما قولهم مُرْهُ يَحْفِرُها فيجوز فيه الجزم والرفع فالجزم من وجه واحد وهو الجواب كانه قال إن امرتَه يحفرْها واما الرفع فعلى ثلثة اوجـه احدها ان يكون يحفرها على معنى فانّه ممّن يحفرها كما كان في لا تدنُ من الاسد يأكلُك والثانى ان يكون على الحال كانه قال مُرْه في حال حَفْرِها ولو كان اسما لَظهر النصب فيه فكنتَ تقول مُرْه حافرًا لها والثالث أقلُّها وذلك ان تريد مُرْه أن يحفرَها فتحذف أَنْ وترفع الفعل لان عامله لا يضمـــر وقد اجاز بعض الكوفيين النصب على تقدير أَنْ وعليه قوله

* ألا أَيُّهذا الزاجرى أَحْضُرَ الوَغَى * وأن أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل انت مُخْلِدِى *

والجزم أظهر ومنه قول الأخطل

* كُرّوا الى حَرَّتَيْكم تَعْمُرونَهما * كما تَكُرُّ الى أَوْطانها البَقَرُ *

الشاهد فيه رفع تعمرونهما إمّا على الاستئناف وقَطْعه عمّا قبله وإمّا على الحال كانه قال عامريـــن اى مقدّرين ذلك وصائرين اليه ولو أمكنه الجزمُ على الجواب لجاز الحَرّة ارضٌ ذاتُ حجارة سود وكانّه يعيّرهم بنزولهم في الحَرّة لحصانتها وهى حرّة بنى سُلَيْم وثَنّاها لحرّة اخرى تُجاوِرها واما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى فيجوز ان يكون رفعُ لا تخاف ولا تخشى

على الحال من الفاعل فى اضربْ لهم طريقا فى البحر غيرَ خائف دركا ولا خاشيًا ويُقوّى رفعَ لا تخاف اجماعُ القرّاء على رفعِ ولا تخشى وهو معطوف على الاوّل ويجوز ان يكون رفعه على القطع والاستئناف اى انت لا تخاف دركا ويجوز ان يكون صفة لطريق والتقدير لا تخاف فيه دركا ثمّ حذف حرف الجرّ فوصل الفعل فنصب الضمير الذى كان مجرورا ثمّ حذف المفعول اتّساعًا كقوله تعالى وَٱخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِى وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ والتقدير لا يجزى فيه ومن جزم لا تخاف جعله جوابا لقوله واضربْ لهم على تقديرِ إن تضرب لا تَخَفْ دركا ممّن خَلْفَك وبرفع تخشى على القطع اى وانت غير خاشٍ فاعرفه ء

فصـــل ٤٢٤

قال صاحب الكتاب وتقول إن تأتِنى تسألُنى أُعْطِك وإن تأتِنى تَمْشِى أَمْشِ معك ترفع المتوسّط ومنه قول الحُطَيْئة

* مَتَى تأتِه تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِه * تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ *

وقال عُبَيْدُ الله بن الحُرّ

* متى تأتِنا تُلْمِمْ بِنا فى دِيارِنا * تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تَأَجَّجَا *

فجَزَمَه على البدل ء

قال الشارح اعلم انه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء ويكون على ضربَيْن احدهما مرفوع لا غير والاخر يدخل بين المجزومَيْن وتكون انت مخيّرا بين الجزم على البدل من الاوّل وبين الرفع على الحال فامّا ما يكون رفعا لا غير فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس فى معنى الفعل فلا يكون بدلا منه وذلك إن تأتِنا تسألُنا نُعْطِك وإن يأتِنى زيدٌ يضحكُ أُكْرِمْه لا يحسن فى ذلك غير الرفع لانّ يضحك وتسأل ليس من الاتيان فى شىء فهو فى موضع الحال كانه قال إن يأتنى زيد ضاحكا وإن تأتنى سائلا فإن أبدلته منه على انه بدلُ غَلَطٍ لم يمتنع كانك اردت الثانى فسبق لسانُك الى الاوّل فأبدلته منه وجعلت الاوّل كاللغو على حدّ مررت برجلٍ حمارٍ ولا يكون فى الفعل من البدل الّا بدلُ الكلّ وبدل الغلط ولا يكون فيه بدلُ بعض ولا اشتمالٍ ولو قلت إن تأتنى تمشى أَمْشِ معك جاز ان ترفع تمشى فيكون معناه إن تأتنى ماشيًا أَمشِ معك وجاز ان تجزم على البدل من الاوّل

لانّ تأتنى فى معنَى تمشى لان المَشْى ضرب من الاتيان والضحكُ والسؤال ليسا من جنس الاتيان فاما قوله * متى تأته تعشو الخ * الشاهد فيه رفعُ تعشو على انه حال والمراد متى تأته عاشيا اى قاصدا فى الظلام يقال عشوتُه اى قصدتُه ليلا ثمّ اتُّسع فقيل لكلّ قاصد عاشٍ وعَشَوْتُ النارَ أَعْشُو اليها اذا استدللت عليها ببَصَرٍ ضعيف تجد خيرَ نار اى تجدها مُعَدَّةً للضَّيْف الطارق واما قول الاخر * متى تأتنا تلمم الخ * فالشاهد فيه الجزم لانه بدل من قوله تأتنا لان الإلمام ضرب من الاتيان فهو على حدّ قولك فى الاسماء مررت برجلٍ عبدِ الله فسّر الاتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الاوّل بالاسم الثانى ولو رفع على الحال لجاز فى العربيّة لولا انكسارُ وزن البيت وقوله تأجّجا يجوز ان يكون تثنية على الصفة للحطب والنار وذكّر الراجعَ لان الحطب مذكّر فغلّب جانبَه ويجوز ان يكون مفردا من صفة الحطب لانه أهمُّ اذ النار به تكون ويجوز ان يكون من صفة النار وذُكّر على معنى شِهابٍ او على ارادة النون الخفيفة وأبدل منها ألفا فى الوقف يمدح فى هذا البيت بَغيضاً وهو من بنى سعد ابن زيد مَناةَ وبعد هذا البيت

* اذا خرجوا من غَمْرَةٍ رَجَعوا لها * بأَسْيافهم والطَّعْنُ حِينَ تَعَرَّجَا *

فصـــل ٤٢٥

قال صاحب الكتاب وتقول إن تأتنى آتك فأُحَدِّثْك بالجزم ويجوز الرفع على الابتداء وكذلك الواوُ وثمّ قال الله تعالى مَنْ يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ وقُرِئَ وَيَذَرُهُمْ وقال وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ وقال وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ؞

قال الشارح اعلم انك اذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلكَ فيه وجهان الجزمُ بالعطف على المجزوم على إشراك الثانى مع الاوّل فى الجواب والرفع على القطع والاستئناف وذلك قولك إن تأتنى آتك فأحدّثك كانّه وعده ان اتاه فانّه يأتيه فيحدّثُه عقيبَه ويجوز الرفع بالقطع واستئناف ما بعده كما قال * يُريد ان يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ * اى فهو يُعْجِمُهُ على كلّ حال ومثله قوله تعالى اِنْ تُبْدُوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَآءُ قُرِئَ فيغفر جزمًا ورفعًا على ما تقدّم ولا فرقَ فى ذلك بين الفاء والواو وثُمّ من حروف العطف حكمُ الجميع واحد فى ذلك وامّا قوله تعالى من يضلل

الله فلا هادى له ويذرهم فقد قرئ ويذرهم جزمًا ورفعًا فالجزم بالعطف على الجزاء وهو فلا هادى له لان موضعه جزمٌ والمراد بالموضع انه لو كان الجواب فعلا لكان مجزوما والرفع على القطع والاستئناف على معنى وهو يذرُهم فى طُغْيانهم فعُطف هنا بالواو كما عطف فى الآية قبلها بالفاء واما قوله تعالى وان تتولّوا يستبدل قوما غيركم ثمّ لا يكونوا امثالكم وقوله وان يقاتلوكم يولّوكم الادبار ثمّ لا ينصرون ففيهما شاهدٌ على العطف بثُمّ كما عطف بالفاء الّا انه جزم فى الاولى ورفع فى الثانية وكلٌّ جائز صحيح وحكمُ الجميع واحد الّا الفاء فانّه قد اجاز بعضهم فيه النصبَ وقرأ الزَعْفرانيّ يحاسبكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذّبَ من يشاء وقد استضعفه سيبويه لانه موجب فصار من قبيلِ * وأَلْحَقُ بالحجاز فأَسْتَرِيحَا * والذى حسّنه قليلا كونُه معطوفا على الجزاء والجزاء لا يجب الّا بوجوب الشرط وقد يتحقّق وقد لا يتحقّق فاعرفه ٤

فصــــل ٤٣٦

قال صاحب الكتاب وسأل سيبويه الخليلَ عن قوله عزّ وجلّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ فقال هذا كقول عمرِو بن مَعْدِيكَرِبَ

* دَعْنِى فَأَذْهَبَ جانِبًا * يَوْمًا وأَكْفِكَ جانِبَا *

وكقوله

* بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى * ولا سابِقٍ شَيْئًا اذا كان جائِيَا *

اى كما جرّوا الثانى لانّ الاوّل قد تدخله الباء فكانّها ثابتةٌ فيه فكذلك جزموا الثانى لانّ الاوّل يكون مجزوما ولا فاء فيه فكانّه مجزومٌ ٤

قال الشارح لَوْلَا معناه الطلب والتحضيض فاذا قلت لولا تُعطيني فمعناه أَعْطِنى فاذا أُتى لها بجواب كان حكمُه حكم جواب الامر اذ كان فى معناه وكان مجزوما بتقدير حرف الشرط على ما تقدّم واذا جئت بالفاء كان منصوبا بتقديرِ أَنْ فاذا عطفت عليه فعلا اخر جاز فيه وجهان النصب بالعطف على ما بعد الفاء والجزم على موضع الفاء لولا تدخل وتقديرِ سقوطها ونظيرُ ذلك فى الاسم إِنّ زيدا قائمٌ وعمرٍو وعمرًا إِن نصبت فبالعطف على ما بعد انّ وإن رفعت فبالعطف على موضعِ انّ قبل دخولها وهو الابتداء فامّا قول عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ * دَعْنِى فأَذْهَبَ الخ * فالشاهد فيه انه

عطف على جواب الامر وأعتقد سقوط الفاء فجزم على المعنى لانه لو لم تدخل الفاء لكان مجزوما وقد شبّهه الخليل بقول الاخر * بدا لى انّى الخ * البيت لصِرْمَةَ الأنصارىّ وقيل لزُهَيْر والشاهد فيه انه خفض سابق بالعطف على خبرِ ليس على توهّم الباء لان الباء تدخل فى خبر ليس كثيرا فلمّا كان خبرها مَظِنَّةَ الباء اعتقد وجودها فخفض المعطوف عليه وهو قوله ولا سابقٍ ومثله

* مَشَائِيمُ ليسوا مُصْلِحِين عَشِيرَةً * ولا ناعِبٍ الّا بِبَيْنٍ غُرابُها *

بجرّ ناعب على توهّم الباء فى الخبر الذى هو مصلحين وقريبٌ من ذلك قوله

* أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * تَرْضَى من اللّحْم بعَظْمِ الرَّقَبَهْ *

فانّه توهّم انّ فادخل اللام فى الخبر حتى كانّه قال إنّ امّ الحليس اذ كان ذلك ممّا يستعمل كثيرا وعكسُ ذلك قوله تعالى انّ ٱلَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا ٱللّٰهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ قدّر حذفَ انّ عند سيبويه ثمّ ادخل الفاء فى خبرِ الذين وحاصلُه انه غلطٌ فاعرفه ء

فصـــل ٤٢٧

قال صاحب الكتاب وتقول واللّهِ إن أتيتَنى لا أَفعلُ بالرفع وأنا واللّهِ إن تأتِنى لا آتِك بالجزم لانّ الاوّل لليمين والثانى للشرط ء

قال الشارح اعلم ان اليمين لا بدّ لها من جواب لان القسم جملة تؤكّد بها جملة اخرى فاذا اقسمت على المجازاة فالقسم انما يقع على الجواب لان جواب المجازاة خبرٌ يقع فيه التصديق والتكذيب والقسمُ انما يؤكّد الاخبارَ الا ترى انك لا تقول واللّه هل تقوم ولا واللّه قم لان ذلك ليس بخبر فلمّا كان القسم معتمَدًا به الجوابُ بطل الجزم وصار لفظه كلفظه لو كان فى غير مجازاة فتقول واللّهِ إن أتيتنى لا افعلُ بالرفع لانه جواب القسم والشرطُ مُلْغًى كانك قلت واللّه لا افعلُ ان اتيتنى وصار الشرط معلّقا على جواب اليمين كما كان معلّقا عليه الظرف من نحوِ اذا قلت واللّه لا افعل يومَ الجمعة وتقول واللّهِ إن اتيتنى آتيك والمراد لا آتيك فلا تُحْذَف من القسم فى الجاحد للعلم بموضعها اذ لو كان ايجابا لزمته اللامُ والنونُ نحوُ واللّه لَآتِيَنَّكَ ومنه قوله تعالى تَٱللّٰهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ اى لا تفتؤ ولو جزمت الشرط وقلت واللّه إن تأتِنى لا آتيك لم يحسن لان حرف الشرط لا يجزم ما لا جوابَ له

والجوابُ هنا للقسم فان تقدّم القسمَ شيء ثمّ أتى بعده المجازاة اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء وأُلْغِي القسم نحوُ قولك أنا واللّه ان تأتنى لا آتيك اعتمد الشرط والجزاء على أنا وصار القسم حشوا مُلْغًى كانه ليس فى اللفظ الا ترى انك تقول زيدٌ واللّه منطلقٌ ولو قدّمت القسمَ لزمك ان تأتى باللام فتقول واللّه لَزيدٌ منطلقٌ فبانَ الفرق أنّ القسم اذا وقع حشوا أُلْغِى وكان من قبيل الجمل المعترضة فى الكلام فأنا مبتدأ والشرط وجوابه خبر المبتدإ والقسم اعترض بين المبتدإ وخبره لا حكمَ له فاعرفه ،

ومن اصناف الفعل مِثالُ الأَمْرِ

فصــل ٤٢٨

قال صاحب الكتاب وهو الذى على طريقة المضارعِ للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغتَه الّا ان تنزع الزائدةَ فتقول فى تَضَعُ ضَعْ وفى تُضارِبُ ضارِبْ وفى تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ ونحوها ممّا اوّله متحرّكٌ فإن سكن زِدتَ لئلّا تبتدئَ بالساكن همزةَ وَصْل فتقول فى تَضْرِبُ اِضْرِبْ وفى تَنْطَلِقُ وتَسْتَخْرِجُ اِنْطَلِقْ واِسْتَخْرِجْ والاصلُ فى تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ كتُدَحْرِجُ فعلى ذلك خرج أَكْرِمْ ،

قال الشارح اعلم ان الامر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله ولصيغته اسماءٌ بحسب اضافاته فإن كان من الاعلى الى مَن دونه قيل له امرٌ وإن كان من النظير الى النظير قيل له طلبٌ وإن كان من الأدنى الى الاعلى قيل له دعاءٌ واما قول عمرو بن العاص لمُعاوِيَةَ * أمرتُك أَمْرًا جازمًا فعَصَيْتَنى * فيحتمل ان يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأى والاصابة فى المَشْوَرة مع ان الشعر موضعُ ضرورة فجاز ان يستعير فيه لفظ الامر فى موضع الطلب والدعاء وامّا صيغته فمن لفظ المضارع يُنْزَع منه حرفُ المضارعة فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرّكا بقّيتَه على حركته نحوَ قولك فى تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ وفى تُسَرْهِفُ سَرْهِفْ وفى تَرُدُّ رُدَّ وفى تَقُومُ قُمْ وإن كان ساكنا أتيتَ بهمزة الوصل ضرورةَ امتناع النطق بالساكن وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين الّا ان يكون الثالث منه مضموما فانه يضمّ اتباعًا لضمّته وكراهيةَ للخروج من كسر الى ضمّ والحاجزُ بينهما ساكنٌ غير حصين فهو كلا حاجزٍ

والكوفيون يذهبون الى ان همزة الوصل فى الامر تابعةٌ لثالث المستقبل ان كان مضموما ضممتها وان كان مكسورا كسرتها ولا يفعلون ذلك فى المفتوحة لئلّا يلتبس الامر باخبار المتكلّم عن نفسه نحوَ اَعْلَمْ وأَعْلَمْ   فان قيل ولِمَ حذفت حرف المضارعة من امر الحاضر قيل لكثرته فى كلامهم فآثروا تخفيفه لانّ الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب وحضورُ المأمور وحاضرُ الحال يدلّان على ان المأمور هو المخاطب ولانّه ربّما التبس الامر بالخبر لو تُرك حرف الخطاب على حاله   فان قيل ولِمَ كان لفظ الامر من المضارع دون غيره قيل لمّا كان زمنُ الامر المستقبلَ أُخذ من اللفظ الذى يدلّ عليه وهو المضارع   وقوله والاصل فى تُكْرِمَ تُؤَكْرِمَ كتُدَحْرِجَ كانّه جواب دَخْلٍ مقدّرٍ كانّه قيل لِمَ قالوا فى الامر من تُكْرِمُ وتُخْرِجُ ونظائرهما أَكْرِمْ وأَخْرِجْ بهمزة مفتوحة مقطوعة وهلّا جاؤا فيه بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة كما فعلوا فى تَضْرِبُ وتَخْرُجُ حين سكن ما بعد حرف المضارعة فالجواب ان الاصل تُؤَكْرِمُ بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة وذلك ان الماضى أكرم وأخرج بهمزة التَعْدية على وزانِ دَحْرَجَ فالهمزة بإزاء الدال فاذا رددتَه الى المضارع زدتَ فى اوّله حرف المضارعة وكان القياس تُؤَكْرِمُ نحوَ تُدَحْرِجُ لان حرف المضارعة انّما تزاد على لفظ الماضى من غير حذف شىء منه الّا انهم حذفوا الهمزة من اوّله كراهيةَ اجتماع همزتين فى فعل المُخْبِر عن نفسه نحو أُأَكْرِمُ ثمّ حملوا عليه سائر المضارعة ليجرى البابُ على منهاجٍ واحد فى الحذف ولا يختلف كما فعلوا ذلك فى يَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ وإن لم يقع الواو بين ياء وكسرة واذا امرت منه حذفت حرف المضارعة واذا زال حرف المضارعة عادت الهمزة فقلت أَكْرِمْ وأَخْرِجْ وذلك لامرَيْن احدهما ان الموجِب لحذفها قد زال وهو حرف المضارعة والاخر انه لمّا حذف حرف المضارعة وكان ما بعده ساكنا احتيج الى همزة الوصل وكان رَدُّ ما حذف منه اولى فاعرفه ٭

فصـــل ٤٢٩

قال صاحب الكتاب وامّا ما ليس للفاعل فانّه يُؤْمَر بالحرف داخلًا على المضارع دخولَ لَا ولَمْ كقولك لِتُضْرَبْ أنت ولِيُضْرَبْ زيدٌ ولأُضْرَبْ أنا وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك لِيَضْرِبْ زيدٌ ولأَضْرِبْ انا ٭

قال الشارح الاصل فى الامر ان يدخل عليه اللام وتلزمه لافادة معنى الامر اذ الحروف هى الموضوعة

لافادة المعانى كلّا فى النهى ولَمْ فى النفى الّا انهم فى امر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغُنْية عنه بدلالة الحال وتخفيفًا لكثرة الاستعمال ولمّا حذفوه لم يأتوا بلام الامر لانها عاملة والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن ان يكون معربا فلم يدخل عليه العامل وما عدا المخاطب من الافعال المأمور بها تلزمها اللام لانه لم يجز حذف حرف المضارعة منه لئلّا يُلْبِس ولعدم الدليل عليه فمن ذلك ما ليس للفاعل وهو فعلُ ما لم يسمّ فاعلُه اذا امرت به لزمتْه اللام نحو لتُعْنَ بحاجتى ولتُوضَعْ فى تجارتك ولتُزْهَ علينا يا رجلُ فهذا القبيل لا بدّ فيه من اللام وإن كان مخاطبا حاضرا لان هذا الفعل قد لحقه التغييرُ بحذف فاعله وتغييرِ بنيته فلم تحذف منه اللام ايضا وحرف المضارعة لئلّا يكون إجحافا به واذا لم يجز الحذف مع المخاطب فأن لا يجوز مع الغائب اولى فلذلك تقول لتَضْرِبْ يا زيدُ وليَضْرِبْ هو وكذلك لو كان الامر لغائب او متكلّم لم يكن بدٌّ من اللام نحو ليَقُمْ وليَخْرُجْ بكرٌ ولأَقُمْ ولأَخرجْ وذلك من قبل ان حرف المضارعة يلزم هنا للدلالة على المقصود منه واذا لزم حرف المضارعة وجب الاتيانُ بلام الامر لافادة معنى الامر وكان المحلّ قابلًا من حيث كان معربا لما فيه من حروف المضارعة وربّما حذفوا هذه اللام فى الشعر وجزموا بها انشد ابو زيد

* فتُضْحِى صَرِيعًا لا تقومُ لحاجـةٍ * ولا تَسْمَع الداعى ويُسْمِعْك مَن دَعَا *

وانشد سيبويه

* على مِثْلِ أصحاب البَعُوضَة فاْخْمُشِى * لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ او يَبْكِ من بَكَا *

وانشد ايضا

* محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ * اذا ما خِفْتَ من شىءٍ تَبَالا *

اى لتَفْدِ وهو قليل فان قيل ولِمَ زعمتم انّ امر الحاضر اكثرُ من امر الغائب حتى دَعَتِ الحالُ الى تخفيفه قيل لان الغائب لبُعْده عنك اذا اردت ان تأمره امرتَ الحاضر ان يؤدّى اليه انك تأمره نحوَ قولك يا زيدُ قُلْ لعمرو قُمْ ولا تحتاج فى امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثرَ لانك تحتاج فى امر الغائب الى امر الحاضر ولا يلزم من امر الحاضر امرُ الغائب وممّا يؤكّد عندك قوّةَ الحاضر وغلَبَتَه الغائبَ انك لا تأمر الغائب بالاسماء المسمّى بها الفعلُ فى الامر نحو صَهْ ومَهْ وايهٍ وايهًا ودُونَك وعِنْدَك لا تقول دونه زيدا ولا عليه بكرا ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضميرَ الغائب فتقول أنت وهو فعلتُما ولا تقول فَعَلا واذا صاغوا لهما اسما كالتثنية صار على لفظ الحضور نحو قولك انتما

فعلتما ولا تقول لهما فعلا فاعرفه

فصل ٤٣٠

قال صاحب الكتاب وقد جاء قليلا أن يُؤْمَر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبىّ صلّى الله عليه وسلّم فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا

قال الشارح قد تقدّم القول ان اصل الامر ان يكون بحرف الامر وهو اللام فاذا قلت اضربْ فأصله لِتَضْرِبْ وقُمْ اصله لِتَقُمْ كما تقول للغائب ليضربْ زيدٌ ولتذهبْ هندُ غيرَ انها حُذفت منه تخفيفا ولدلالة الحال عليه وقد جاءت على اصلها شاذّةً فى ذلك القراءة المعزوّة الى النبىّ صلّعم وهى قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وقرأ بها ايضا عثمان بن عفّانَ وأُبَىُّ بن كَعْب وأَنَس بن مالك وروى عنه فى بعض غَزَواته لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ اى خذوا مصافّكم وانّما ادخل اللام مراعاةً للاصل

فصل ٤٣١

قال صاحب الكتاب وهو مبنىّ على الوقف عند اصحابنا البصريين وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرةً وهذا خَلْفٌ من القول

قال الشارح اعلم ان فعل الامر على ضربَيْن مبنىّ ومعرب فاذا كان للحاضر مجرّدا من الزيادة فى اوّله كان مبنيّا عندنا خلافا للكوفيين وانّما قلنا ذلك لان اصل الافعال كلّها ان تكون مبنيّة موقوفةَ الآخِر وانّما أُعْرِب الفعل المضارع منها بما فى اوّله من الزوائد الاربع وكينونته على صيغة ضارَعَ بها الاسماء فاذا امرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من اوّله فقلنا اِضْرِبْ اِذْهَبْ فتتغيّر الصورة والبنية التى ضارع بها الاسمَ فعاد الى اصله من البناء استصحابًا للحال الاولى وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام محذوفة وهى لام الامر فاذا قلت اذهبْ فأصله لِتذهبْ وانما حذفت اللام تخفيفا وما حُذف للتخفيف فهو فى حكم الملفوظ به فكان معربا مجزوما بذلك الحرف المقدّر ويؤيّد عندك انه مجزوم انّك اذا امرت من الافعال المعتلّة نحو يَرْمِى ويَغْزو ويَخْشَى حذفت لاماتها كما تفعل فى المجزوم من نحو لِيَغْزُ ولِيَرْمِ ولِيَخْشَ والبناء لا يوجب حذفا والجواب عن كلام الكوفيين أمّا قولهم انه معرب فقد تقدّم القول ان اصل الافعال البناء وسببُ اعراب المضارع ما فى اوّله من الزوائد وقد فُقدت هنا وقولهم انه

مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ لان عوامل الافعال ضعيفة فلا يجوز حذفُها واعمالها كما لم يجز ذلك فى لَمْ ولَنْ ونظائرها وذلك لان عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء لان الافعال محمولة على الاسماء فى الاعراب فكانت الاسماء أمكن وعواملُ الاصل اقوى من عوامل الفرع وعواملُ الاسماء على ضربين افعالٌ وحروفٌ فما كان من الافعال فقد يجوز حذفه وتبقيةُ عمله نحوُ لولا زيدٌ وهَلّا عمْرو ويجوز زيدا ضربتَه وأشباهُ ذلك وما كان من الحروف نحوِ أَنَّ واخواتها وحروف الجرّ فانّه لا يجوز حذفُ شىء من ذلك وتبقيةُ عمله فكان ذلك فى الفرع الذى هو اضعف اولى بالامتناع مع أنّا نقول لو كان فعل الامر مجزوما بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة كما بقى فى قوله * محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ * وكما قال * او يَبْكِ مَن بَكَى * فلمّا حذف حرف المضارعة وتغيّرت بنيةُ الفعل دلّ على ما قلناه واما حذف حرف العلّة من نحوِ اِرْمِ واُغْزُ واِخْشَ فلانّه لمّا استوى لفظ المجزوم والمبنىّ فى الصحيح نحو لم تذهبْ واِذْهَبْ ارادوا ان يكون مثل ذلك فى المعتلّ فحذفوا آخرَه فى البناء ليوافق اخره اخرَ المجزوم فاعرفه ء

ومن اصناف الفعل المُتَعَدِّى وغير المعتدّى

فصــــل ۴۳۳

قال صاحب الكتاب فالمتعدّى على ثلثة اضرب متعدٍّ الى مفعول به والى اثنين والى ثلثة فالاوّل نحـــو قولك ضربتُ زيدا والثانى نحوُ كسوتُ زيدا جُبَّةً وعَلِمْتُ زيدا فاضلا والثالثُ نحوُ أَعْلَمْتُ زيدا عمرا فاضلا وغيرُ المتعدّى ضربٌ واحد وهو ما تختصّ بالفاعل كذَهَبَ زيدٌ ومَكُثَ وخَرَجَ ونحو ذلك ء

قال الشارح اعلم ان الافعال على ضربين متعدٍّ وغيرِ متعدّ فالمتعدّى ما يفتقر وجودُه الى محلّ غـيـر الفاعل والتعدّى التجاوُز يقال عدا طَوْرَه اى تجاوز حَدَّه اى انّ الفعل تجاوز الفاعلَ الى محلّ غيره وذلك المحلّ هو المفعول به وهو الذى يحسن ان يقع فى جواب بمَن فعلتَ فيقال فعلتُ بفلانٍ فكلُّ ما أنْبَأَ لفظُه عن حلوله فى حيّزٍ غير الفاعل فهو متعدّ نحوُ ضرب وقتل الا ترى ان الضرب والـقـتـل يقتضيان مضروبا ومقتولا وما لم يُنْبِئْ لفظُه عن ذلك فهو لازمٌ غير متعدّ نحوُ قام وذهب الا ترى

ان القيام لا يتجاوز الفاعلَ وكذلك الذهاب ولذلك لا يقال هذا الذهابُ بمن وقع وكذلك القيام بخلافِ ضرب وأشباهه فانّه لا يكون ضربا حتى يوقعه فاعلُه بشخص والمتعدّى على ثلثة اضرب متعدّ الى مفعول واحد يكون عِلاجا وغير علاج فالعلاجُ ما يفتقر فى إيجاده الى استعمالِ جارحة او نحوها نحوُ ضربت زيدا وقتلت بكرا وغيرُ العلاج ما لم يفتقر الى ذلك بل يكون ممّا يتعلّق بالقلب نحوُ ذكرت زيدا وفهمت الحديثَ وذلك على حسبِ ما يقتضيه ذلك الفعلُ نحوُ أكرمتُ زيدا وشربت الماء وأَرْوَى أخاك الماءَ ومن المتعدّى الى مفعول واحد افعالُ الحواسّ كلُّها يتعدّى الى مفعول واحد نحوُ أبصرته وشممته وذُقْته ولمسته وسمعته وكلُّ واحد من افعال الحواسّ يقتضى مفعولا ممّا تقتضيه تلك الحاسّةُ فالبصر يقتضى مُبْصَرا والشمّ يقتضى مشموما والسمع يقتضى مسموعا فكلُّ واحد من افعال هذه الحواسّ يتعدّى الى مفعول ممّا تقتضيه تلك الحاسّةُ تقول أبصرت زيدا لانه ممّا يُبْصَر ولو قلت ابصرتُ الحديث او القيام لم يجز لان ذلك ممّا ليس يُدْرَك بحاسّة وكذلك سائرها وذهب ابو علىّ الفارسىّ الى انّ سمعت خاصّةً يتعدّى الى مفعولين ولا يكون الثانى الّا ممّا يُسْمَع كقولك سمعتُ زيدا يقول ذاك ولو قلت سمعت زيدا يضربُ لم يجز لان الضرب ليس ممّا يسمع فإن اقتصرت على احد المفعولين لم يكن الّا ممّا يسمع نحوَ سمعت الحديث والكلام ولا أراه صحيحا لان الثانى من قولنا سمعتُ زيدا يقول جملةٌ والجمل لا تقع مفعولةً الّا فى الافعال الداخلة على المبتدا والخبر نحو ظننت وعلمت واخواتهما وسمعت ليس منها والحقّ انه يتعدّى الى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول الّا ممّا يُسْمَع فإن عدّيته الى غير مسموع فلا بدّ من قرينة بعده من حال او غيره تدلّ على ان المراد ما يسمع منه فاذا قلت سمعت زيدا يقول فزيدٌ المفعول على تقدير حذف مضاف اى قولَ زيد ويقول فى موضع الحال وبه عُلم ان المراد قوله ومن ذلك قوله تعالى هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ اِذْ تَدْعُونَ فالمفعول الضمير المتّصل به وهو ضمير المخاطَبين وحسُن ذلك بقوله اذ تدعون لان به عُلم ان المراد دعاءكم فامّا قوله تعالى اِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ فلا اشكالَ فيه لان الدعاء ممّا يسمع فامّا دخلتُ البيتَ فقد اختلف العلماء فيه هل هو من قبيلِ ما يتعدّى الى مفعول واحد او من اللازم وسببُ الخلاف فيه استعمالُه تارةً بحرف جرّ وتارةً بغيره نحوُ دخلت البيتَ ودخلت الى البيت والصوابُ عندى انه من قبيل الافعال اللازمة وانّما يتعدّى بحرف الجرّ نحوَ دخلت الى البيت وانّما حذف منه حرف الجرّ توسّعًا لكثرة الاستعمال والذى يدلّ على ذلك ان مصدره يأتى على فُعُول نحو الدُخُول وفُعُولٌ

في الغالب انما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس وأنّ مثله وخلافه غير متعدّ فدخلت مثل غبرت فكما ان غبرت غير متعدّ فكذلك دخلت وخلافه خرجت وهو لازم ايضا وقلّ ما تجد فعلا متعدّيا الّا وخلافه ومضادّه كذلك الا ترى انّ تحرّك لازم وضدّه سكن وهو كذلك واسودّ وابيضّ كذلك ومثل دخلتُ البيتَ ذهبتُ الشأمَ امرُهما واحد ولا يقاس عليهما غيرُهما لقلّة ما جاء من ذلك واعلم انه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه نحوَ قولك ضرب زيدا عمرٌو وعمرا ضرب زيدٌ كلُّ ذلك عربيّ جيّد وذلك اذا لم يلتبس لان الاعراب يفصل بين الفاعل والمفعول فإن لزم من ذلك لَبْسٌ بأن يكون الاسمان مبنيّين او لا يظهر فيهما الاعرابُ لاعتلال لامَيْهما نحو ضرب هذا ذاك وأكرم عيسى موسى فحينئذ يلزم حفظ المرتبة ليُعْرَف الفاعل بتقدّمه والمفعول بتأخّره   واما ما يتعدّى الى مفعولَيْن فهو على ضربين احدهما ما يتعدّى الى مفعولَيْن ويكون المفعول الاوّل منهما غير الثاني والاخر ان يتعدّى الى مفعولين ويكون الثاني هو الاوّل في المعنى   فامّا الضرب الاوّل فهي افعالٌ مؤثِّرةٌ تنفذ من الفاعل الى المفعول وتؤثّر فيه نحو قولك أعطى زيدٌ عبدَ الله درهما وكسا محمّدٌ جعفرا جبّةً فهذه الافعالُ قد أثّرت إعطاء الدرهم في عبد الله وكَسْوَةَ الجبّة في جعفر ولا بدّ ان يكون المفعول الاوّل فاعلًا بالثاني الا ترى انك اذا قلت أعطيت زيدا درهما فزيدٌ فاعلٌ في المعنى لانّه آخذ الدرهم وكذلك كسوتُ زيدا جبّةً فزيدٌ هو اللابس للجبّة   ومن هذا الباب ما كان يتعدّى الى مفعولين الّا انه يتعدّى الى الاوّل بنفسه من غير واسطة والى الثاني بواسطة حرف الجرّ ثمّ اتُّسع فيه فحذف حرف الجرّ فصار لك فيه وجهان وذلك نحو قولك اخترتُ الرجالَ بكرًا وأصله من الرجال قال الله تع وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا اى من قومه ومنه استغفرت اللهَ ذنبًا اى من ذنب قال الشاعر

* أستغفرُ اللّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ *

ومن ذلك سمّيتُه بزيد وكنّيته بأبي بكر فانّه يجوز التوسّع فيه بحذف حرف الجرّ بقولك سمّيته زيدا وكنّيته ابا بكر وكلّ ما كان من ذلك فانّه يجوز فيه التقديم والتأخير نحوُ اعطيت زيدا درهما واعطيت درهما زيدا وزيدا اعطيت درهما كلّ ذلك جائز لانه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا فإن كان الثاني ممّا يصحّ منه الاخذُ نحوَ اعطيت زيدا عمرا وجب حفظ المرتبة لان كلّ واحد منهما يصحّ منه الاخذُ   واما الثاني وهو ما يتعدّى الى مفعولين ويكون الثاني هو الاوّل في المعنى وهذا الصنف من الافعال لا يكون من الافعال التي تنفذ منك الى غيرك ولا يكون من الافعال المؤثّرة انما هي افعالٌ تدخل على المبتدا

والخبر فتجعل الخبرَ يقينا او شكّا وتلك سبعةُ افعال وهى حسبت وظننت وخِلْت وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت فحسبت وظننت وخلت متواخيةٌ لانها بمعنى واحد وهو الظنّ وعلمت ورأيت ووجدت متواخية لانها بمعنى واحد وهو اليقين وزعمت مفردٌ لانه يكون عن علمٍ وظنٍّ وذلك قولك حسبت زيدا اخاك وظنّ زيد محمّدا عالما وخلت بكرا ذا مالٍ وعلمت جعفرا ذا حفاظٍ ووجدت اللهَ غالبًا وزعمت الاميرَ عادلا فهذه الافعال المفعولُ الثانى من مفعولَيْها هو الاوّل فى المعنى الا ترى ان زيدا هو الاخ فى قولك حسبت زيدا اخاك وكذلك سائرها وانّما كان كذلك لانها داخلة على المبتدإ والخبر وخبرُ المبتدإ اذا كان مفردا كان هو المبتدأ فى المعنى والذى يدلّ انها داخلة على المبتدإ والخبر انّك لو أسقطت الفعل والفاعل لعاد الكلام الى المبتدإ والخبر نحوِ قولك زيدٌ اخوك ومحمّدٌ عالمٌ بخلافِ أعطيت زيدا درهما لان المفعول الثانى فى اعطيت غير الاوّل فلا يكون خبرا ولكونها داخلة على المبتدإ والخبر لم يجز الاقتصار على احدهما دون الاخر وذلك انك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا فانّما شككت فى انطلاق زيد لا فيه لان المخاطَب يعرف زيدا كما يعرفه المخاطِب فالمخاطَب والمخاطِب فى المفعول الاوّل سواءٌ وانّما الفائدةُ فى المفعول الثانى كما كان فى المبتدإ والخبر الفائدة فى الخبر ولذلك من المعنى لم يجز الاقتصار على احد المفعولين دون الاخر فلا تقول زيدا حتى تقول قائما ولا تقول قائما حتى تقول زيدا لانّ الظنّ يتعلّق بالقيام ونحوه الّا انك لو اقتصرت عليه لم يُعْلَم القيام لِمَنْ هو فاحتجت الى ذكر المُخْبَر عنه ليعلم ان القيام له فصار بمنزلة قولك قائمٌ فى انه لا فائدة فيه الّا بعد تقدّم المبتدإ وبَانَ بما ذكرنا تعلّقُ هذه الافعال بالمبتدإ والخبر واَمّا ما يتعدّى الى ثلثة فهو افعالٌ منقولةٌ ممّا كان يتعدّى الى مفعولين نحوُ أعلمت زيدا عمرا فاضلا وأَرَيْتُ محمّدا خالدا ذا حفاظٍ فأعلم منقول من عَلِمَ وقد كان ممّا يتعدّى الى مفعولين الثانى منهما هو الاوّل وصار بعد نقله بالهمزة يتعدّى الى ثلثة وكذلك أَرَى وسيأتى الكلام على هذا الفصل بأَوْضَحَ من هذا بعد ان شاء الله ¤

فصـــل ٤٣٣

قال صاحب الكتاب والتعدية أسبابٌ ثلثةٌ وهى الهمزةُ وتثقيلُ الحَشْو وحرفُ الجرّ تتّصل ثلثتها بغير المتعدّى فتُصيِّره متعدّيا وبالمتعدّى الى مفعول واحد فتُصيِّره ذا مفعولَيْن نحوَ قولك أذهبْتُه وفرّحتُه

وخرجتُ به وأحفرتُه بئرًا وعلّمتُه القرآنَ وغصبتُ عليه الضيعةَ وتتّصل الهمزةُ بالمتعدّى الى اثنين فتنقُله الى ثلثة نحوَ اعلمتُ ء

قال الشارح قد ذكرنا ان الافعال على ضربين منها ما هو لازم للفاعل غيرُ متجاوز له الى مفعول ويقال له غير متعدّ ومنها ما يتجاوز الفاعلَ الى مفعول به ويقال له المتعدّى فاذا اردت ان تُعَدِّىَ ما كان لازما غير متعدّ الى مفعول كان ذلك بزيادة احد هذه الاشياء الثلثة وهى الهمزة وتضعيف العين وحرف الجرّ فامّا الاوّل وهو زيادة الهمزة فى اوّله فنحوُ ذهب وأذهبتُه وخرج وأخرجته قال الله تعالى أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ وقال كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ ٱلْجَنَّةِ الا ترى انه حدث بدخول الهمزة تعدٍّ لم يكن قبلُ ولهذا البناء معانٍ اخر تُذْكَر بعدُ الّا ان الغالب عليه التعدية واما التضعيف فنحو قولك فرح زيدٌ وفرّحته وغرِم وغرّمته ونبُل ونبّلته ونزل ونزّلته والمراد حملته على ذلك وجعلته يفعله ولذلك صار متعدّيا بعد ان لم يكن كذلك وهذا البناء يُشارِك أَفْعَلَ فى اكثرِ معانيها الّا ان احدهما قد يكثر فى معنًى ويقلّ فى معنى اخر على ما سنذكر واما حروف الجرّ فنحو قولك مررت بزيد ونزلت على عمرو فهذه الحروف انما دخلت الاسمَ للتعدية وإيصال معنى الفعل الى الاسم لان الفعل قبلها لا يصل الى الاسم بنفسه لانها افعالٌ ضعُفتْ عُرْفًا واستعمالا فوجب تقويتُها بالحروف الجارّة فيكون لفظه مجرورا وموضعه نصبا بانّه مفعول ولذلك يجوز فيما عُطف عليه وجهان الجرّ والنصب نحوُ قولك مررت بزيد وعمرٍو وعمرًا فالجرُّ على اللفظ والنصب على الموضع وذلك من قبل ان الحرف يتنزّل منزلةَ الجزء من الفعل من جهة انّه به وصل الى الاسم فكان كالهمزة فى أذهبته والتضعيف فى فرّحته وتارةً يتنزّل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز ان يعطف عليهما بالنصب فالجرُّ على الاسم وحدَه والنصب على موضع الحرف والاسم معًا وكما تُعدّى هذه الاشياء الثلاثة غيرَ المتعدّى الى مفعول نحوَ قولك أذهبت زيدا فكذلك تزيد فى تعدية ما كان متعدّيا منها فاذا كان يتعدّى الى مفعول واحد وأتيتَ بالهمزة او أَخْتَيْها صار يتعدّى الى مفعولَيْن نحوَ أضربتُ زيدا عمرا اى حملته على الضرب فصار الفاعل مفعولا وإن كان يتعدّى الى مفعولين صار يتعدّى الى ثلثة نحوَ قولك فى علمت زيدا قائما ورأيت عمرا عالما أعلمنى بكرٌ زيدا قائما وأرانى عبدُ الله عمرا عالما كان المتكلّم قبل النقل فاعلا فصار بعد النقل بالهمزة مفعولا وليس وراء الثلثة متعدًّ اليه واعلم انّه متى عدّيت الفعل بالهمزة او التضعيف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجرّ لانّ الغرض تعديةُ الفعل فبأىّ شىء حصل أغنى عن الاخر ولا حاجة

الى الجمع بينهما فتقول أدخلت زيدا الدارَ وأذهبت خالدا ودخلت بزيد الدارَ وذهبت به قال الله تعالى يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ولا يجوز ادخلت بزيد الدارَ ولا اذهبت به فتجمع بين الهمزة والباء لما ذكرت لك فاعرفه ؟

فصــل ٤٣٤

قال صاحب الكتاب والافعال المتعدّية الى ثلثة على ثلثة اضرب ضربٌ منقول بالهمزة عن المتعدّى الى مفعولَيْن وهو فعلان أعلمتُ وأَرَيْتُ وقد أجاز الاخفش أظننتُ وأحسبت وأَخَلْت وأزعمت وضربٌ متعدّ الى مفعول واحد قد أُجرى مُجْرَى اعلمتُ لموافقته له فى معناه فعُدّى تعديتَه وهو خمسة افعال أنبأتُ ونبّأت وأخبرت وخبّرت وحدّثتُ قال الحرثُ بن حِلِّزَةَ * فمَن حُدِّثْتُموه له علينا العَـلاء * وضربٌ متعدّ الى مفعولَيْن والى الظرف المُتَّسَع فيه كقولك أعطيتُ عبدَ الله ثوبًا اليومَ وسرق زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ ومن النحويين مَن أَبَى الاتّساعَ فى الافعال ذاتِ المفعولَيْن ؟

قال الشارح اعلم ان هذا الباب منقول من بابِ ظننت واخواتها نحوَ أعلم وأَرَى فهذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت وهما من الافعال المتعدّية الى مفعولَيْن لا يجوز الاقتصار على احدهمـا كان الاصل قبل النقل علم زيدٌ عمرا قائما ورأى بكرٌ محمّدا ذا مال فلمّا نقلته من فَعَلَ الى أَفْعَلَ صار الفاعل مفعولا فاجتمع معك ثلثة مفاعيل نحو قولك اعلمت زيدا عمرا قائما وأريتُ بكرا محمّدا ذا مـال فالمفعولُ الاوّل هنا كان فاعلا قبل النقل وذلك انّك اذا قلت علم زيدٌ عمرا قائما جاز ان يكون ذلك العلم بمُعْلِمٍ فاذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان مُعْلِمًا وزيدٌ الذى كان فاعلا عالما مفعولٌ من حيث كان مُعْلَمًا وهذا النقلُ مقصور على هذَيْن الفعلين دون اخواتهما وهو المسموع من العـرب فبعضُهم يقف عند المسموع ولا يتجاوزه الى غيره وكان ابو الحسن الاخفش يَقيس عليهما سائـرَ اخواتهما فيُجيز أَظَنَّ زيدٌ عمرا اخاك قائما وأزعم بكرٌ محمدا جعفرا منطلقا والمذهبُ الاوّل لقلّة ذلك واما الضرب الثانى فما كان فى معنى العلم وهى خمسة افعال أَخْبَرَ وأَنْبَأَ وخَبَّرَ ونَبَّأَ وحَدَّثَ فهذه الافعال الخمسة معناها الإخبار والحديث والاخبارُ إعلامٌ فلمّا كانت فى معنى الاعلام تَعدّت الى ثلثة مفاعيل كما يتعدّى أعلم فتقول أَخبرتُ زيدا عمرا ذا مال وأنبأت محمّدا جعفرا مقيما ونبّأتُ أباك أخاك منطلقا وخبّرت زيدا الاميرَ كريما وحدّثت محمّدا اخاه عالما فاما قول الحرث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُرِى

* انْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُـــدِّثْتُموه له علينا العَلاء *

فأنشده شاهدا على صحّة الاستعمال وأنّه متعدّ الى ثلثة مفعولين فالتاء والميم المفعول الاوّل وقد أُقيم مُقام الفاعل والهاء المفعول الثانى وله علينا العلاء جملةٌ فى موضع المفعول الثالث والمعنى إن منعتم ما تُسْأَلون من الانصاف فمَن حُدّثتم عنه انه قهرنا وحقيقةُ تعدّى هذه الافعال بتقدير حرف الجرّ فاذا قلت أنبأت زيدا خالدا مقيما فالتقدير عن خالد لانّ أنبأت فى معنَى أخبرت والخبر يقتضى عَنْ فى المعنى فهو بمنزلة امرتُك الخيرَ والمراد بالخير لان الفعل فى كلّ واحد منهما لا يتعدّى الّا بحرف جرّ فاذا ظهر حرفُ الجرّ كان الاصلَ واذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظِ به لان المعنى عليه واللفظُ مُحْوِجٌ اليه وليس ذلك كالباء ولا كمِنْ فى قولك ليس زيد بقائم وما جاءنى من احد لان اللفظ مستغنٍ عنهما فأدخلوهما زائدتَيْن لضرب من التأكيد فاذا لم يذكرا لم يكونا فى نيّة الثبوت وليس كذلك عَنْ فى قولك اخبرت زيدا عن عمرو لان حرف الجرّ هنا دخل لان اللفظ مُحْوِجٌ اليه فاذا حذفته كان فى تقدير الثبوت اذ لا يصحّ اللفظ الّا به مع انّ عَنْ لم ترد قطّ الّا بمعنًى يُحْوِج الكلام اليه فاذا وجدناها فى شىء ثمّ فقدناها منه علمنا انها مقدّرة واعلم ان هذه الافعال لا يجوز الغاءها كما جاز فيما نُقلت عنه لانك اذا قلت علمت او ظننت ونحوَهما فهى افعالٌ ليست واصلة ولا مؤثّرة انما ذلك شىءٌ وقع فى نفسك لا شىءٌ فعلتَه واذا قلت أعلمت فقد اثّرت اثرًا اوقعته فى نفس غيرك ومع ذلك فإنّ علمت وظننت من الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر فاذا أُلغيت عاد الكلام الى اصله من المبتدإ والخبر لان المُلْغَى نظير المحذوف فلا يجوز ان يُلْغَى من الكلام ما اذا حذفته بقى الكلام غيرَ تامّ وأنت اذا قلت زيدٌ ظننتُ منطلقٌ بالغاء ظننت كان التقدير زيدٌ منطلقٌ فدخل الظنّ والكلام تامٌّ ولو اخذتَ تُلْغِى أعلمت وأَرَيْتُ ونحوَهما فى قولك اعلمت بِشْرًا خالدا خيرَ الناس لَبقى بشرٌ خالدٌ خيرُ الناس وهو كلام غير تامّ ولا منتظم لان زيدا يبقى بغير خبر واعلم انه يجوز الاقتصار فى هذه الافعال المتعدّية الى ثلثة مفعولين على المفعول الاوّل وأن لا يذكر الثانى ولا الثالث لان المفعول الاوّل كان فاعلا فى باب علمت قبل النقل فكما يجوز الاقتصار على الفاعل فى باب علمت كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الاوّل فى باب اعلمت ولا يجوز على الثانى ولا الثالث كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الاوّل دون الثانى وعلى الثانى فى باب علمت ورأيت وهذا لا خلاف فيه والظاهرُ من كلام سيبويه أن لا يجوز الاقتصار على المفعول الاوّل والصوابُ ما ذكرناه ويُحْمَل كلام سيبويه على القُبْح لا على عدم الجواز واما الضرب الثالث فما كان من الافعال متعدّيا الى

مفعولَيْن ثمّ تعدّى الى الظرف ويجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام وقولك اعطيت عبدَ الله ثوبًا اليومَ وسرق زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ فاعطيت فعلٌ وفاعلٌ وعبد الله مفعولٌ اوّلٌ وثوبا مفعول ثـــانٍ واليومَ مفعول ثالث لا تجعله ظرفا كانّ الفعل وقع به لا فيه وامّا سرق زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ فأصله ان يتعدّى الى مفعول واحد وهو الثوب مَثَلًا وعبد الله منصوب على تقدير حرف الجرّ والاصل من عبد الله والليلةَ ظرفٌ جُعل مفعولا على الاتّساع وامّا قوله ومن النحويين من يأبى الاتّساع فـــى الظروف فى الافعال ذات المفعولين فذلك من قبل ان الفعل اذا كان لازما وعدّيته الى الـظـرف نحـــوَ قمت اليومَ فتنصب اليوم على انّه مفعول به اتّساعا وتُشبّهه من الافعال بما يتعدّى الى مفعول واذا كان الفعل يتعدّى الى مفعول واحد وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به على السعة صار كالافعال المتعدّية الى مفعولَيْن واذا كان الفعل يتعدّى الى مفعولين وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به صار كالافـعـــال المتعدّية الى ثلثة فاذا كان الفعل يتعدّى الى ثلثة مفعولين ثمّ جئت بالظرف فمن النحويين من يأبى الاتّساع فى الظرف حينئذ لان الثلاثة نهايةُ التعدّى وليس وراءها ما يُلْحَق به ومنهم من أجاز ذلك لانه لا يخرج عن حكم الظرفيّة بدليل جواز تعدّى الفعل اللازم والمنتهى فى التعدّى اليه فاعرف ذلك ؏

فصـــل ٤٣٥

قال صاحب الكتاب والمتعدّى وغير المتعدّى سِيّان فى نصبِ ما عدا المفعولَ به من المفاعيل الاربعة وما يُنْصَب بالفعل من المُلْحَقات بهنّ كما تَنْصِب ذلك بنحوِ ضَرَبَ وكَسَا وأَعْلَمَ تنصبه بنحوِ ذَهَبَ وقَرُبَ ؏

قال الشارح يريد ان الفعل الذى لا يتعدّى الفاعلَ والذى يتعدّيه جميعا يشتركان فى التعدّى الى المفاعيل الاربعة وهى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال نحوَ قولك فى اللازم قام زيد قيامًا يومَ الجمعة عندك ضاحكا وتقول فى المتعدّى أكرم زيد عمرا اليومَ خلفَك مستبشرًا وانّما اشتركا فى التعدّى الى هذه الاربعة لان المتعدّى اذا انتهى فى التعدّى واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلةِ ما لا يتعدّى وكلّ ما لا يتعدّى يعمل فى هذه الاشياء لدلالته عليها واقتضائه ايّاها وما يدلّ عليه صيغةُ الفعل اقوى ممّا لا يدلّ عليه الصيغة فتَعَدّيه الى المصدر اقوى من ظرف

الزمان لان الفاعل قد فعله وأحدثه ولم يفعل الزمانَ انما فعل فيه والزمانُ اقوى من المكان لان دلالة الفعل على الزمان دلالةٌ لفظيّة ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالته عليه تضمينٌ ودلالته على المكان ليست من اللفظ وانّما هي من خارجٍ فهي التزامٌ ودلالةُ التضمين اقوى فأنت اذا قلت ذهب فهذا اللفظ بُنى ليدلّ على حصول الذهاب في زمن ماض واذا قلت يذهب فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض وليس كذلك المكان فانّ لفظ الفعل لا يدلّ عليه ولا يُحَصِّل لك مكانا دون مكان ولذلك يعمل الفعل فى كلّ شىء من الزمان عَمَلَه ولا يعمل في كلّ شىء من المكان هذا العملَ ثمّ المكان اقوى من الحال لانهما وإن كانت دلالةُ الفعل عليهما من خارجٍ الّا ان الحال محمول على المكان وفي تأويله الا ترى انك اذا قلت جاء زيد ضاحكا معناه في هذه الحال ولتقارُبهما في المعنى جاز عطف احدهما على الاخر في قوله تعالى وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِٱللَّيْلِ فعطف وبالليل على الحال لان المعنى في الصباح وفي الليل وقوله وما يُنْصَب بالفعل من الملحَقات بهنّ يريد الملحق بهذه الاشياء الاربعة من نحو المفعول معه والمفعول له وانّما قلنا ان المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الاشياء الاربعة وليسا منها وإن كان اكثرُ النحويين لا يفصلهما عن هذه الاربعة لان الفعل قد يخلو من المفعول له والمفعولِ معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال الا ترى ان انسانا قد يتكلّم بكلامٍ مُفيدٍ وربّما فعل افعالا منتظمةً وهو نائمٌ او ساهٍ فلم يكن له فيه غرضٌ فلم يكن في فعله دلالةٌ على مفعول له وكذلك قد يفعل فعلا لم يُشارِكه فيه غيرُه فلم يكن فيه مفعول معه والمفعولُ له اقوى من المفعول معه لان الفعل أدلُّ عليه اذ الغالبُ من العاقل أن لا يفعل فعلا الّا لغرض ما لم يكن ساهيا او ناسيا وليس كذلك المفعول معه لانه ليس من الغالب ان يكون للفاعل مشاركٌ في الفعل ولما ذكرنا من قوّة المفعول له تعدى الى المفعول له تارةً بحرف الجرّ وتارة بغير حرف جرّ ولم يتعدّ الى المفعول معه الّا بواسطة حرف لا غير فاعرفه ﻫ

ومن اصناف الفعل المبنىّ للمفعول

فصـــل ٤٣٩

قال صاحب الكتاب هو ما استغنى عن فاعله فأُقيم المفعول مُقامَه وأُسند اليه معدولا عن صيغة فَعَلَ

الى فُعِلَ ويسمّى فعلَ ما لم يسمَّ فاعلُه والمفاعيلُ سَواءٌ فى صحّة بنائه لها الّا المفعولَ الثانىَ فى باب علمتُ والثالثَ فى باب اعلمتُ والمفعولَ له والمفعولَ معه تقول ضُرب زيدٌ وسِيرَ سيرٌ شديدٌ وسِيرَ يومُ الجمعة وسِيرَ فَرْسَخانِ ؎

قال الشارح اعلم ان المفعول الذى لم يسمّ فاعله يجرى مجرى الفاعل فى انه بُنى على فعلٍ صِيغَ له على طريقة فُعِلَ كما يُبْنَى الفاعل على فعلٍ صيغ له على طريقة فَعَلَ ويُجْعَل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل فى انه يصحّ به وبفعله الفائدةُ ويحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل ويُصاغ لمن وقع منه ويقال له فعلُ ما لم يسمّ فاعله فمَا ههنا موصولة بمعنَى ٱلّذى والتقدير فعلُ المفعول الذى لم يسمّ فاعله لان الذى صيغ له قد كان مفعولا وكان له فاعلٌ مذكورٌ فكلّ فعل يبنى لما لم يسمّ فاعله فلا بدّ فيه من عمل ثلثة اشياء حذفِ الفاعل واقامةِ المفعول مقامه وتغييرِ الفعل الى صيغة فُعِلَ امّا حذف الفاعل فلأمورٍ منها الخَوْفُ عليه نحو قولك قُتل زيد ولم تذكر فاعله خَوْفًا من ان يؤخَذ قولك شهادةً عليه او لجلالته نحو قولك قُطع اللصّ وقُتل القاتل ولم تقل قَطع الاميرُ ولا قَتل السلطانُ ونحوَ ذلك تُرك ذكره لجلالته قال الله تعالى قُتِلَ ٱلْخَرَّاصُونَ والمراد قتل اللهُ الخرّاصين وقد لا يذكر الفاعل لدَنايته نحوَ قولك عُمِل الكَنيف وكُنس السُوق وقد يكون للجَهالة به وقد يُتْرَك الفاعل ايجازا واختصارا لان يكون غرض المتكلّم الاخبارَ عن المفعول لا غير فتُرك الفاعل ايجازا للاستغناء عنه فاذا حذف الفاعل وجب رفعُ المفعول واقامتُه مقام الفاعل وذلك من قبل ان الفعل لا يخلو من فاعل حقيقةً فاذا حذف فاعله من اللفظ استُقبح ان يخلو من لفظ الفاعل فلهذا وجب ان يقام مقامه اسمٌ اخر مرفوع الا ترى انهم قالوا مات زيدٌ وسقط الحائطُ فرفعوا هذين الاسمين وإن لم يكونا فاعلين فى الحقيقة وشىءٌ اخرُ وهو ان المفعول اذا لم يذكر مَن فعل صار الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل الا ترى انك اذا قلت ضُرب زيد فالمحدَّثُ عنه هو المفعول كما انك اذا قلت قام زيدٌ فالمحدَّث عنه هو الفاعل لاكتفاء الفعل بهما عن غيرهما فلمّا شارك هذا المفعول الفاعلَ فى الحديث عنه رُفع كما رفع ولا يلزم اذا حُذف المفعول ان يقام غيره مقامه لانه فضلةٌ لا يُحْوِج انعقادُ الكلام اليه ؎ وامّا تغييره فبنَقْله من فَعَلَ الى فُعِلَ وجملةُ الامر ان الفعل اذا بُنى لما لم يسمّ فاعله فلا يخلو من ان يكون ماضيا او مضارعا فإن كان ماضيا ضُمّ اوّله وكُسر ما قبل اخره ثلاثيّا كان او زائدا عليه نحوَ قولك ضُرِبَ زيد ودُحْرِجَ الحجر وأُسْتُخْرِجَ المال وان

كان مضارعا ضُمّ اوله وفتح ما قبل اخره نحوَ قولك يُضْرَبُ زيد ويُدَحْرَجُ الحجر ويُسْتَخْرَجُ المال هذا اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلّا نحوَ قَالَ وبَاعَ فما كان من ذلك من ذوات الواو فانّ واوه تصيير ياء في أعلى اللغات فتقول قِيلَ القول وصِيغَ الخاتَم وكان الاصل قُوِلَ بضمّ القاف وكسر الواو على قياس الصحيح فأرادوا إعلاله حملًا على ما سُمّى فاعله فنقلوا كسرة الواو الى القاف بعد إسكانها ثمّ قلبوا الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلها ياء فصار اللفظ بها قِيلَ بكسرة خالصة وياء خالصة فاستوى فيه ذوات الواو والياء وتقول في اللغة الثانية قِيلَ بإشمام القاف شيئًا من الضمّة حِرْصًا على بيان الاصل وتقول في اللغة الثالثة قُولَ القَوْلُ فتُبْقِى ضمّة القاف حرصًا على بناء الكلمة فعلى هذا تكون قد حُذفت كسرة الواو حذفًا من غير نقل وما كان من ذوات الياء ففيه ثلثة اوجه ايضا احدها بِيعَ المتاع والاصل بُيِعَ بضمّ الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة من الياء الى الباء من غير قلب وتقول في الوجه الثاني بِيعَ بإشمام الباء شيئًا من الضمّة وقرأ الكسائىّ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ بالاشمام وقرأ غيره من القرّاء بإخلاص الكسرة على الوجه الاوّل وفي الوجه الثالث بُوعَ المتاع كانّك أبقيت ضمّة القاف إشعارا بالاصل ومحافظةً على البناء وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا في الواو فصار اللفظ بُوعَ المتاع فتستوى ذوات الياء والواو وانشد ابن الأعرابى

* لَيْتَ وما يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ * لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فَٱشْتَرَيْتُ *

فان قيل ولِمَ وجب تغيير الفعل اذا لم يسمّ فاعله قيل لان المفعول يصحّ ان يكون فاعلا للفعل فلو لم يُغيَّر الفعل لم يُعْلَم هل هو فاعل حقيقىّ او مفعول اقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره فان قيل ولِمَ وجب التغيير الى هذا البناء المضموم الاوّل المكسور ما قبل الاخر قيل لان الفعل لمّا حُذف فاعله الذى لا يخلو منه جُعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء اخر من ابنية الاسماء والافعال التى قد سمّى فاعلوها خوفَ الإشكال وقيل انما ضمّ اوّله لان الضمّ من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالًّا على فاعله فوجب ان يحرّك بحركة ما يدلّ عليه فان قيل على الوجه الاوّل هلّا عُدل الى فِعُلَ بكسر الاوّل وضمّ الثاني لانه ايضا بناء لا نظيرَ له قيل كِلَا البناءين وإن كان لا نظيرَ له الّا انّ الاوّل أَوْلى لانه أخفّ عندهم لان الخروج من ضمّ الى كسر اخفّ من الخروج من الكسر الى الضمّ لانه اذا بُدِئ بالاخفّ وثُنّى بالاثقل كانت الكُلْفة فيه اثقل من الابتداء بالاثقل ثمّ يؤتى بالاخفّ فلذلك بُنى على هذه الصيغة الا ترى انه لو فُتح ثانيه او سُكّن او ضُمّ لم يخرج عن الامثلة التى تقع في الاستعمال

واما قوله معدولا عن صيغة فَعَلَ الى فُعِلَ اشارةٌ الى ان هذه الصيغة مُنْشَأة ومركّبة من باب الفاعل وعليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول ان هذا الباب اصلٌ قائمٌ بنفسه وليس معدولا من غيره واحتجّ بانّ ثَمَّ افعالا لم يُنْطَق بفاعليها مثلَ جُنّ زيدٌ وحُمَّ بكرٌ والمذهبُ الاوّل لقولهم بُويِعَ زيدٌ وسُويِرَ خالدٌ وموضعُ الدليل انه قد عُلم انه متى اجتمعت الواو والياء وقد سبق الاوّل منهما بالسكون فإنّ الواو تقلب ياءً ويدّغم الاوّل فى الثانى نحوَ طَوَيْتُه طَيًّا وشَوَيْتُه شَيًّا وههنا قد اجتمعتا على ما ترى ومع ذلك لم تقلب وتدّغم لان الواو مَدّةٌ منقلبةٌ من الف سَايَرَ وبَايَعَ فكما لا يصحّ الادّغام فى ساير وبايع فكذلك لا يصحّ فى فُوعِلَ منه مراعاةً للاصل وايذانا بانّه منه وامّا اقامة المفعول مقام الفاعل فى هذا الباب فلأن لا يبقى الفعل حديثا عن غير محدَّثٍ عنه فاذا كان الفعل يتعدّى الى مفعول واحد نحوَ ضرب زيدٌ عمرا حذفت الفاعل وأقمت المفعول مقامه فقلت ضُرِب عمرٌو فصار المفعول يقوم مقام الفاعل اذ كان الكلام يتمّ وبقى بلا منصوب لانّ الذى كان منصوبا قد ارتفع وان كان الفعل يتعدّى الى مفعولَيْن نحوَ اعطيت زيدا درهما فرددته الى ما لم يسمّ فاعله قلت أُعْطِىَ زيدٌ درهما فقام احد المفعولين مقام الفاعل وبقى منصوبٌ واحدٌ تعدّى اليه هذا الفعل لان الفعل اذا رفع فاعلا فى اللفظ فجميعُ ما يتعلّق بالفعل سواه يكون منصوبا فلذلك نصبت الدرهم هنا وصار منصوبا بفعل المفعول كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل وكذلك إن كان يتعدّى الى ثلثة مفعولين نحوَ أعلم اللّهُ زيدا عمرا خيرَ الناس فإن لم يسمّ الفاعل قلت أُعلم زيدٌ عمرا خيرَ الناس فقام احد المفاعيل مقام الفاعل وبقى معك مفعولان فهذا حكم الباب إن كان الفعل يتعدّى الى مفعول واحد ورددته الى ما لم يسمّ فاعله صار من قبيل الافعال اللازمة وان كان يتعدّى الى مفعولَيْن رددته الى ما لم يسمّ فاعله صار من قبيل ما يتعدّى الى مفعول واحد وكذلك ان كان يتعدّى الى ثلثة وبنيته لما لم يسمّ فاعله صار يتعدّى الى مفعولين فهذا عكسُ ما تقدّم من نقلِ فَعَلَ الى أَفْعَلَ لانك فى ذلك تزيد واحدا واحدا وفى هذا الباب تَنْقُص واحدا واحدا وقوله والمفاعيل سواءٌ فى صحّة بنائه لها يريد ان المفاعيل متساوية فى صحّة بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله واقامة أىِّ المفاعيل شئت مقام الفاعل سواءٌ كان مفعولا به من نحوِ ضُرِب زيدٌ وأُعطى عمرٌو درهما وأُعطى درهمٌ عمرًا وأُعلم زيدٌ عمرا خيرَ الناس او مصدرا من نحو سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ اذا لم يكن معه مفعولٌ به او ظرفَ زمان او ظرفَ مكان من نحو سِيرَ به يومُ الجمعة وسِير به فرسخان الّا ما استثناه وهو المفعول الثانى فى باب

علمت والثالث فى باب أعلمت لان المفعول الثانى فى باب علمت قد يكون جملة من حيث كان فى الاصل خبر المبتدإ لان هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر فالمفعول الاوّل كان مبتدأً والمفعول الثانى كان خبرا للمبتدإ فلذلك كلّ ما جاز ان يكون خبرا جاز ان يكون مفعولا ثانيا من نحو المفرد والجملة والظرف فالمفردُ نحو ظننت زيدا قائما والجملة نحو ظننت زيدا قام وظننت زيدا أبوه قائمٌ والظرف ظننت زيدا فى الدار والفاعل لا يكون جملة فكذلك ما وقع موقعه لانّ ما وقع موقع الفاعل يجرى مجراه فى جواز إضماره وتعريفه والجملُ لا تكون الّا نكراتٍ ولذلك لا يصحّ اضمارها مع انه ربّما تغيّر المعنى بإقامة الثانى مقام الفاعل الا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا اخاك فالشكّ انما وقع فى الاخوّة لا فى زيد كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالشكّ انما وقع فى قيام زيد فلو قدّمت الاخ واخّرت زيدا لصارت الاخوّة معلومة والشكّ واقعٌ فى التسمية فاذا كان الفعل يتغيّر بالتقديم فبإسناد الفعل اليه اولى لانه يكون فى الحكم مقدّما وكذلك المفعول الثالث لا يبنى الفعل له لانه المفعول الثانى فى باب علمت وقد تقدّم القول فى المنع من اقامته مقام الفاعل وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه لا يقام شىء منها مقام الفاعل فامّا الحال والتمييز فلا يجوز ان يجعل شىء منهما فى موضع الفاعل فاذا قلت سير بزيد قائما وتَصبّب بَدَنُ عمرو عَرَقًا فلا يجوز ان تُقيم قائما او عرقا مقام الفاعل لانهما لا يكونان الّا نكرتين والفاعلُ وما قام مقامه يُضْمَر كما يُظْهَر والمضمر لا يكون الّا معرفة وكذلك المفعول له لا يجوز ان تردّه الى ما لم يسمّ فاعله لا يجوز غُفر لزيد ادّخارُه على معنى لِادّخاره لانك لمّا حذفت اللام على الاتّساع لم يجز ان تنقله الى مفعول به فتتصرّف فى المَجاز تصرّفًا بعد تصرّف لانه يبطل المعنى بتباعُده عن الاصل واما المفعول معه فلا يجوز ايضا ان يقوم مقام الفاعل فى ما لم يسمّ فاعله لانهم قد توسّعوا فيه وأقاموا واو العطف فيه مقامَ مَعَ فلو توسّعوا فيه وأقاموه مقامَ الفاعل لبعُد عن الاصل وبطلت الدلالة على المصاحبة ويكون تراجُعا عمّا اعتزموه ونقضًا للغرض الذى قصدوه فان كان الفعل غير متعدّ الى مفعول به نحوَ قام وسار لم يجز ردُّه الى ما لم يسمّ فاعله لانه اذا حذف الفاعل يُصاغ الفعل للمفعول وليس لهذا الفعل مفعولٌ يقوم مقام الفاعل فاىّ شىء يقوم مقام الفاعل فى ما لم يسمّ فاعله فان كان معه حرفُ جرّ من الحروف المتّصلة بالفعل او ظرفٌ من الظروف المتمكّنة زمانا كان او مكانا او مصدرٌ مخصوصٌ فحينئذ يجوز ان تبنيه لما لم يسمّ فاعله لانّ معك ما يقوم مقام الفاعل فتقول سِرتُ بزيد فرسخَيْن يومَيْن سيرا شديدا فان بنيته لما لم يسمّ فاعله

جاز ان تقيم أىّ هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل وهى مستويةٌ فى ذلك فتقول سِيرَ بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فتقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل لانه فى تقدير المفعول به لان الباء فى تعدية الفعل بمنزلة الهمزة فقولك قام زيد وأقمتُه بمنزلة قمتُ به وذهب زيد وأذهبتُه بمنزلة ذهبتُ به قال الله تعالى وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ والمعنى لأذهبَ سمعَهم وأبصارَهم فلمّا كانت الباء بمنزلة الهمزة فى تعدية الفعل تعدّى الى ما تعلّقت به الباء فيجوز على هذا قيم بزيد وذُهب بعمرو كما تقول أُذهب زيد وأُقيم عمرو ولا يجوز على هذا ان تُقدّم بزيد على سِيرَ لانه فاعلٌ ويجوز ان تقول سير بزيد فرسخان يومَيْن سيرا شديدا فتقيم الفرسخين مقام الفاعل ولذلك رفعته فان اقمت اليومين مقام الفاعل جاز ايضا ورفعته فتقول سير بزيد فرسخين يومان سيرا شديدا فان اقمت المصدر مقام الفاعل قلت سير بزيد فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ ترفع الذى تقيمه مقام الفاعل وتنصب سائر اخواته واعلم ان المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شىء منها مرفوعا فى هذا الباب حتى تُقدّر فيه انّه اذا كان الفاعل معه انّه مفعول صحيح كانّ الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح فحينئذ يجوز ان يقام مقام الفاعل اذا لم يذكر الفاعل فاذا كان كذلك فالمصادر تجىء على ضربين منها ما يراد به تأكيد الفعل من غير زيادة فائدة ومنها ما يراد به ابانةُ فائدة فما اريد به تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولا على سعة الكلام ولا يقام مقام الفاعل وما كان فيه فائدةٌ جاز ان تجعله مفعولا على السعة وأن تقيمه مقام الفاعل فتقول قمت القيامَ وقيمَ القيامُ الّا ان لا يكون متمكّنا فاذا لم يكن متمكّنا لم يقم مقام الفاعل نحوَ سبحانَ الله فتقول سُبّح فى هذه الدار تسبيحٌ كثيرٌ لله ولا يجوز ان تقول سُبّح فى هذه الدار سبحانُ الله وإن كان معناه معنى التسبيح وكذلك لا يجوز ان تقيم من الظروف مقام الفاعل الّا ما يجوز ان تجعله مفعولا على السعة نحوَ اليوم والليلة والمكان والفرسخ وما أشبهها من المتمكّنة فامّا غير المتمكّنة نحوُ اذْ واذَا وعِنْدَ ومُنْذُ فلا يجوز التوسّع فيها وجعلُها مفعولا على السعة فلا يجوز اقامتُها مقام الفاعل فاعرفه ء

فصـــل ٤٣٧

قال صاحب الكتاب واذا كان للفعل غيرُ مفعول فبُنى لواحد بقى ما بقى على انتصابه كقولك أُعطى زيدٌ درهما وعُلم اخوك منطلقا وأُعلم زيدٌ عمرا خيرَ الناس ء

قال الشارح يريد ان الفعل اذا كان يتعدّى الى مفعولَيْن او اكثرَ ثمّ رددتَه الى ما لم يسمّ فاعله اقمت المفعول الاوّل مقام الفاعل ورفعته وتركت ما بقى منها منصوبا على حدّ انتصابه قبل البناء لِما لم يسمّ فاعله وذلك ان الفعل اذا ارتفع به فاعلٌ ظاهرٌ فجميعُ ما يتعلّق به بعدُ سوى ذلك الفاعل منصوب وكذلك اذا شغلته للمفعول فرفعته به فجميعُ ما يتعلّق به سواه منصوب فلذلك وجب فى قولك أُعطى عبدُ الله المالَ وعُلِم اخوك منطلقا نصبُ المال ومنطلقا لان عبد الله واخاك قد ارتفعا بالفعلين وصيغا له وتعلّق المال والانطلاق بالفعلين فوجب نصبهما فصار فعل المفعول يتعدّى الى مفعول واحد كما كان فعل الفاعل فيهما يتعدّى الى مفعولين وكذلك لو كان الفعل يتعدّى الى ثلثة ونقلته لما لم يسمّ فاعله صار فعل المفعول يتعدّى الى اثنين كقولك أُعلِم زيدٌ عمرا خيرَ الناس وقد كان اعلم اللهُ زيدا عمرا خيرَ الناس ومن النحويين من يقول ان هذا مبنىٌّ على الخلاف الذى ذكرناه فمن قال انّ فعلَ ما لم يسمّ فاعله منقول من الفعل المبنىّ للفاعل قال ان الدرهم فى قولك أُعطى زيدٌ درهما منصوب بذلك الفعل بقى على حاله ومن قال انه بابٌ قائمٌ بنفسه غير منقول من غيره كان منصوبا بهذا الفعل نفسه فاعرفه ء

فصــل ٤٣٨

قال صاحب الكتاب وللمفعول به المتعدّى اليه بغير حرف من الفَضْل على سائرِ ما بُنى له انّه متى ظُفِر به فى الكلام فممتنعٌ أن يُسْنَد الى غيره تقول دُفع المال الى زيد وبُلغ بعَطائك خمسُ مائة برفع المال وخمس المائة ولو ذهبتَ تنصبهما مُسْنِدا الى زيد وبعطائك قائلا دُفع الى زيد المالَ وبُلغ بعطائك خمسَ مائة كما تقول مُنِحَ زيدٌ المالَ وبُلِّغَ عطاؤك خمسَ مائة خرجت عن كلام العرب ء

قال الشارح الفعل المتعدّى انما جىء به للحديث عن الفاعل والمفعول فهو حديث عن الفاعل بان الفعل صدر عنه وعن المفعول بان الفعل وقع به الّا انه حديثٌ عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه وعن المفعول على سبيل الفضلة فاذا اريد الاقتصار على الفاعل منه حُذف المفعول لانه فضلة فلم يُحْتَج الى اقامة شىء مقامه ومتى اريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقى الفعل حديثا عن المفعول به لا غير فوجب تغييرُه واقامته مقام الفاعل لئلّا يخلو الفعل من لفظ فاعلٍ على ما تقدّم فلكَوْن الفعل حديثا عن المفعول به فى الاصل متى ظُفر به وكان موجودا فى الكلام لم يقم مقام الفاعل

سواه ممّا يجوز ان يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان لان الفعل صيغ له وما تُقيمه مقام الفاعل غيرَه فانّما ذلك على جَعْله مفعولا به على السعة على ما تقدّم وقوله المتعدّى اليه بغير حرف جرّ تحرّز به ممّا يتعدّى اليه بحرف الجرّ نحو سِرت بزيد فانّ الجارّ والمجرور هنا متعلّق بالفعل تعلُّقَ المفعول به بالفعل فاذا انفرد اقيم مقام الفاعل على ما ذكرنا فإن اجتمع معه مفعول صحيح لم يقم مقام الفاعل سواه لان الفعل وصل اليه بغير واسطة فكان تعدّى الفعل اليه اقوى فاذا قلت دفعتُ المالَ الى زيد فالمال مفعول به صحيحٌ والجارّ والمجرور فى موضع المفعول به ايضا فلذلك تلزم اقامةُ المفعول الصحيح مقام الفاعل فتقول دُفع المالُ الى زيد فترفع المال لاقامتك ايّاه مقام الفاعل والجارّ والمجرور فى موضع نصب فيبقى على حاله وكذلك تقول بَلَغَ الأميرُ بعَطائك خمسَ مائة فخمس مائة مفعول صحيح والجارّ والمجرور متأوَّلٌ فاذا بنيته لما لم يسمّ فاعله لم يقم مقام الفاعل الّا المفعول الصحيح فتقول بُلغ بعطائك خمسُ مائة برفع خمس مائة لا غير ولو عكست وأقمت الجارّ والمجرور مقام الفاعل ونصبت المفعول الصحيح فقلت دُفع الى زيد المالَ بنصب المال واقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل لم يجز وكنت قد خرجت عن كلام العرب والغرضُ بالنحو ان ينحو المتكلّم به كلامَ العرب وسبيلُ ما يجىء من ذلك ان يُتأوّل ويحمل على الشذوذ فمن ذلك قوله تعالى فى قراءة ابى جعفر يزيد بن القَعْقاع وَيُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا فليس على اقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على انه مفعول به وانما الذى اقيم مقام الفاعل مفعولٌ به مضمرٌ فى الفعل يعود على الطائر فى قوله وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِى عُنُقِهِ وكتابٌ منصوب على الحال والتقديرُ ويُخْرَجُ له يومَ القيامة طائرُه اى عملُه كتابًا اى مكتوبا وهو محذوف فى قراءة الجماعة ونُخْرِجُ له يومَ القيامة كتابا اى ونخرج له طائرَه اى عملَه كتابًا ويؤيّد ذلك قراءةُ يعقوب ويَخْرُجُ اى يخرج عملُه كتاباً فاما قوله تعالى لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ففيه إشكالٌ وذلك انه اقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه وتقديره ليجزى الجزاءُ قوما بما كانوا يكسبون وهو شاذّ قليل فاما قوله تعالى وَكَذَلِكَ نُجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ فقال قوم انه كالآية المتقدّمة والتقدير نجّى النجاءُ المؤمنين والصواب ان يكون نجّى فعلا مضارعا والاصل نُنْجِى بنونَيْن فأُخفيت النون الثانية عند الجيم فظنّها قومٌ ادّغاما ولبس به ويؤيّد ذلك اسكانُ الياء واما قول الشاعر

* فلو ولدتْ قَفِيرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ * لَسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلابَا *

فقد حمله بعضهم على الشذوذ من اقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب وقد تأوّله بعضهم بان جعل الكلاب منصوبا بولدت ونصب جرو كلب على النداء وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به فحسن اقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير فلو ولدت فقيرةُ الكلاب يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ السَبُّ بذلك ٭

قال صاحب الكتاب ولكنْ إن قصدت الاقتصارَ على ذكرِ المدفوع اليه والمبلوغ به قلت دُفع الى زيد وبُلغ بعطائك وكذلك لا تقول ضُرب زيدا ضربٌ شديدٌ ولا يومُ الجمعة ولا أمامُ الامير بل ترفعه وتنصبها ٭

قال الشارح يريد ان الفعل المتعدّى الى مفعول او اكثرَ اذا كان معه جارّ ومجرور جاز ان تقتصر على المجرور ولا تذكر المفعول الصحيح نحوَ قولك دَفَعَ عمرٌو الى زيد فاذا بنيته لما لم يسمّ فاعله جاز ان تقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل نحوَ قولك دُفع الى زيد وبُلغ بعطائك وكذلك لو كان معك ظرفٌ او مصدرٌ جاز ان تقيم كلّ واحد منهما مقام الفاعل نحوَ ضُرب اليومُ وضُرب الضربُ الشديدُ لانّك اذا لم تذكر المفعول كان بمنزلة الفعل اللازم ٭

قال صاحب الكتاب وامّا سائر المفاعيل فمستويةُ الاقدام لا تفاضُلَ بينها اذا اجتمعتْ فى الكلام فى انّ البناء لايّها شئتَ صحيحٌ غيرُ ممتنع تقول اسْتُحقّ بزيد استحقاقا شديدا يومَ الجمعة امامَ الامير إن اسندتَ الى الجارّ مع المجرور ولك أن تُسْنِد الى يوم الجمعة او الى غيره وتترك ما عداه منصوبا ٭

قال الشارح يريد انّ ما عدا المفعول به ممّا ذكرنا من الجارّ والمجرور والمصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان متساويةٌ فى جواز اقامة أيّها شئتَ مقام الفاعل اذا بنيت الفعل لما لم يسمّ فاعله لا يمتنع اقامة شىء منها مقام الفاعل كما كان ذلك مع المفعول به فهذا ما لا خلاف فيه لانّ فيه فائدةً انما الخلاف فى الأَوْلى منها فذهب قومٌ الى ان الاختيار اقامة الجارّ والمجرور لانه فى مذهب المفعول به فاذا قلت سرتُ بزيدٍ فالسير وقع به وقال قومٌ الظرف اولى لظهور الاعراب فيه فان قيل فالاعراب ايضا يظهر فى المصدر كما يظهر فى الظرف قيل ذاك صحيح الّا ان الظرف فيه زيادةُ فائدة لان الفعل دالّ على المصدر وليس بدالٍّ على الظرف وقولنا مستوية الاقدام يحمل على التساوى فى الجواز فاعرفه ٭

فصــــل ٤٣٩

قال صاحب الكتاب ولك فى المفعولَيْن المتغايرَيْن أن تُسْنِد الى ايّهما شئتَ تقول أُعطى زيدٌ درهما وكُسى عمرو جُبّةً وأُعطى درهمٌ زيدا وكُسيتْ جبّةٌ عمرا الّا انّ الإسناد الى ما هو فى المعنى فاعلٌ احسنُ وهو زيدٌ لانّه عاطٍ وعمرٌو لانّه مُكْتَسٍ ❊

قال الشارح اعلم ان الفعل الذى يتعدّى الى مفعولَيْن على ضربَيْن احدهما ما كان داخلا على المبتدإ والخبر بعد استيفاء فاعله فنَصَبَهما جميعا واعتبارُ ذلك بأن يكون المفعول الثانى هو الاوّل فى المعنى نحوَ ظننت وأخواتها تقول ظننت زيدا قائما فتجد القائمَ هو زيدٌ وزيدٌ هو القائم والثانى ما كان المفعول الثانى فيه غيرَ الاوّل نحوُ أعطيت زيدا درهما وكسوت بكرا جُبّةً فما كان من الضرب الثانى وبُنى لما لم يسمّ فاعله كان لك ان تقيم أيَّهما شئت مقام الفاعل فتقول أُعطى زيدٌ درهما اذا اقمت الاوّل مقام الفاعل فان شئت قلت أُعطى درهمٌ زيدا فتقيم الثانى مقام الفاعل لان تعلّقهما بالفعل تعلّقٌ واحدٌ فكان حكمُهما واحدا الّا ان الأَوْلى اقامة الاوّل منهما مقام الفاعل من حيث كان فاعلا فى المعنى لانه هو الآخذ للدرهم فلمّا اضطررنا الى اقامة احدهما مقام الفاعل كان اقامة ما هو فاعلٌ مقام الفاعل اولى وهذا معنى قوله لانه عاطٍ اى آخِذٌ من عَطَا يَعْطُو اذا تَناول واعلم ان صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد والصوابُ ان يقال ما لم يكن هناك لَبْسٌ او إشكالٌ فإن عرض فى الكلام لبسٌ او اشكالٌ امتنع اقامة الثانى مقام الفاعل وذلك اذا قلت أعطى زيدٌ محمّدا عبدَه او نحوَه ممّا يصحّ أخذُه فإنّ هذا ونحوه ممّا يصحّ منه الاخذُ اذا بنيته لما لم يسمّ فاعله لم تُقِم مقام الفاعل الّا المفعول الاوّل فتقول أُعطى محمّدٌ عبدا ولا يجوز اقامة العبد مقام الفاعل فتقولَ أُعطى عبدٌ محـمّـدا لان العبد يجوز ان يأخذ محمّدا كما يجوز لمحمّد ان يأخذ العبدَ فيصير الآخذُ مأخوذا فامّا أُعطى درهمٌ زيدا فحسنٌ لان الدرهم لا يأخذ زيدا فإن رُفع فلا تتوهّم فيه انّه آخذٌ لزيد وما كان من الضرب الاوّل وهو ما كان داخلا على المبتدإ والخبر نحوُ ظننت واخواتها فانك اذا بنيت من ذلك فعلَ ما لم يسمّ فاعله لم تُقِم مقام الفاعل الّا المفعول الاوّل نحوَ ظُنّ زيدٌ قائما ولا تقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لان المفعول هنا قد يكون جملةً من حيث كان فى الاصل خبرا لمبتدإ نحوَ قولك علمتُ زيدا أبوه قائمٌ والفاعلُ لا يكون جملة فكذلك ما يقع موقعه ولانه قد يتغيّر المعنى بإقامة الثانى مقام الفاعل الا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا اخاك فالشكُّ واقعٌ فى الأُخُوّة لا فى زيد كما انك اذا

قلت ظننت زيدا قائما فالشكّ انما وقع في قيام زيد فلو قدّمت الاخ وأخّرت زيدا لصارت الاخوّة معلومةً والشكّ واقعٌ في التسمية فلذلك لا يجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لتغيُّر المعنى وقد اجاز ابن دُرُسْتَوَيْه ظُنّ خارجٌ زيدا فيُقيم المفعول الثاني من مفعولَيْ ظننت مقام الفاعل اذا كان نكرة مفردا وذلك لزوال الاشكال قال لان هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر والمبتدأُ لا يكون نكرة وكذلك المفعول الاوّل لا يكون نكرة ، واما ما يتعدّى الى ثلثة مفعولين فيلزم اقامة المفعول الاوّل مقام الفاعل اذا بنى لما لم يسمّ فاعله لانه فاعلٌ في المعنى الا ترى انك اذا قلت علم زيدٌ عمرا خيرَ الناس انّ زيدا هو العالم بحال عمرو ثمّ قلت اعلم اللهُ زيدا عمرا خيرَ الناس فيصير زيدٌ مفعولا فاذا لم يسمّ الفاعل وجب ان يقام مَن هو فاعلٌ في المعنى مقام الفاعل وهو المفعول الاوّل ولو اقمت الثاني لتغيّر ولم يُعْلَم انه الفاعل في الاصل او المفعولُ فلذلك لم تكن بالخيار ولا يجوز اقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لما تقدّم ذكره من انه قد يكون جملةً وربما أشكل على ما وصفنا في بابِ ظننت فاعرفه ،

ومن اصناف الفعل افعالُ القلوب

فصــل ٤٤٠

قال صاحب الكتاب وهي سبعةٌ ظننتُ وحسِبت وخِلْت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت اذا كُنّ بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك علمتُ اخاك كريما ورأيته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ تدخل على الجملة من المبتدإ والخبر اذا قُصد إمضاؤها على الشكّ واليقين فتنصب الجزءين على المفعوليّة وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما ،

قال الشارح اعلم ان هذه الافعال افعالٌ غير مؤثّرة ولا واصلة منك الى غيرك وانما هي امورٌ تقع في النفس وتلك الامورُ علمٌ وظنٌّ وشكٌّ فالعلم هو القطع على شيء بنَفْيٍ او إيجاب وهذا القطع يكون ضروريّا وعقليّا فالضروريّ كالمُدْرَك بالحواسّ الخمس نحوُ علمنا بانّ السماء فوقنا والارض تحتنا وانّ الاثنين اكثر من واحد وأقلّ من الثلثة ويقرب من ذلك الامورُ الوِجْدانيّة كالعلم بالألم واللذّة ونحوها وامّا العقليّ فما كان عن دليل من غير مُعارِض فان وُجد معارضٌ من دليل اخر وتردّد النظرُ بينهما

على سَواء فهو شكٌّ وان رجح احدُهما فالراجح ظنٌّ والمرجوح وَهْمٌ والافعال الدالّة على هذه الامور سبعةٌ علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت فالثلاثةُ الاوّل متواخية لانها بمعنى العلم والثلاثةُ التى تَليها متواخية لانها بمعنى الظنّ وزعمت مفردٌ لانه يكون عن غير علمٍ وظنٍ والغالبُ عليه القول عن اعتقاد والاعتمادُ بهذه الافعال على المفعول الثانى الذى كان خبرا للمبتدا وذلك انك اذا قلت علمت زيدا منطلقا فانما وقع علمُك بانطلاقه اذ كنت عالما به من قبلُ فالمخاطب والمخاطِب فى المفعول الاوّل سواءٌ وانما الفائدة فى المفعول الثانى كما كان فى المبتدا والخبر الفائدة فى الخبر لا فى المبتدإ وهذا معنى قوله اذا كنّ بمعنى معرفةِ شىء على صفة يعنى ان المخاطَب قد كان يعرفه لا متّصفا بهذه الصفة وفائدةُ الاخبار الآنَ اتّصافُه بصفة كان يجهلها وذلك متعلّقٌ بالخبر والضمير فى قوله اذا كنّ يعود الى الثلثة الاواخر وهى رأيت وعلمت ووجدت لانها بمعنى العلم والمعرفة وسائرُ اخواتها شكٌّ وظنٌّ ولمّا كانت هذه الافعال داخلةً على المبتدإ والخبر ومعناها متعلّقٌ بهما جميعا لا بأحدهما أمّا تعلّقها بالخبر فلانّه موضع الفائدة وبالمبتدإ فللايذان بصاحب القصّة المشكوك فيها او المتيقّنة وجب ان تنصبهما جميعا لان الفعل اذا اشتغل بفاعلٍ ورَفَعه فجميعُ ما يتعلّق به غيرَه يكون منصوبا لانه يصير فضلة وقوله اذا قُصد إمضاؤها على الشكّ واليقين تحرّزٌ ممّا اذا قُصد إلغاؤها فانها لا تعمل شيـًٔا وقوله وهما على شرائطهما واحوالهما فى اصلهما يعنى شرائط المبتدإ والخبر واحوالَه لا تتغيّر ذلك بدخول هذه الافعال عليهما ‌ء

فصل ٤٤٢

قال صاحب الكتاب ويُستعمل أُريتُ استعمالَ ظننتُ فيقال أُريتُ زيدا منطلقا وأُرَى عمرا ذاهبا وأَينَ تُرَى بِشْرا جالسا ويقولون فى الاستفهام خاصّةً متى تقول زيدا منطلقا وأَتقول عمرا ذاهبا وأَكلَّ يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظنّ قال

* أَجُهّالًا تقول بَنِى لُؤَيٍّ * لَعَمْرُ أَبِيكَ أَم مُتجاهِلِينا *

وقال عُمَر بن ابى رَبِيعَة

* أَمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بَعْدَ غَدٍ * فَمَتَى تقول الدارَ تَجْمَعُنَا *

وبنو سُلَيْمٍ يجعلون بابَ قُلْتُ أَجْمَعَ مثلَ ظننتُ ‌ء

قال الشارح قد تقدّم القول انّ أَرَى ممّا يتعدّى الى ثلثة مفعولين وهو منقول من رأيتُ ورَأَى اذا كان من رؤية القلب له معنيان احدهما العلم والاخر الحِسْبان والظنّ فاذا بنى لما لم يسمّ فاعله اقيم المفعول الاوّل مقام الفاعل ونُصب ما بقى من المفاعيل فتقول أُرِيتُ عمرا منطلقا اى ظننت عمرا منطلقا فاذا أَظَنَّه غيرُه فقد ظَنَّ فلذلك تقول أُرَى زيدا منطلقا بمعنى ظننتُ وأَيْنَ تُرَى بشرا جالسا والمراد اين تظنّ لانه ظانّ اذا أَظَنَّه غيرُه واكثر ما يُستعمل ذلك مع المتكلّم وقد يُجْرون القَوْل مجرى الظنّ فيُعْمِلونه عمله فاذا دخل على المبتدإ والخبر نصبهما لان القول يدخل على جملة مُفيدة فيتصوّرها القلبُ ويترجّح عنده وذلك هو الظنّ والاعتقاد والعبارةُ باللسان عنه هو القول فأجروا العبارة على حسب المعبَّر عنه الا ترى انه يقال هذا قولُ فلان ومذهبُ فلان وما تقول فى مسئلة كذا ومعناه ما ظنُّك وما اعتقادُك فمنهم من يعمله عملَ الظنّ مطلقا نحوَ قال زيدٌ عمرا منطلقا ويقول زيدٌ عمرا منطلقا من غير اشتراطِ شىء كما ان الظنّ كذلك وهى لغة بنى سُلَيْم ومنهم من يشترط ان يكون معه استفهامٌ وأن يكون القول فعلا للمخاطب وأن لا يفصل بين اداة الاستفهام والفعل بغير الظرف فامّا اشتراط الاستفهام فلانّ بابه ان يقع محكيّا ولا يدخل فى باب الظنّ الّا مع الاستفهام لان الغالب ان الانسان لا يُسأل عن قوله اذ ذاك ظاهرٌ انما يسأل عن ما يُجِنّه ويعتقده لخفائه واما اشتراط الخطاب فلانّ الانسان لا يُسأل عن ظنّ غيره انما يسأل عن ظنّ نفسه فلذلك تقول متى قلتَ زيدا منطلقا وأتقول زيدا قائما ولا يجوز بياء الغيبة فلا تقول متى يقول زيدا قائما ولا يفصل بينه وبين اداة الاستفهام بغير الظرف فلا يجوز أأنت تقول زيدا قائما لانك تفصل بالاسم المبتدإ بين اداة الاستفهام والفعل فخرجتْ تَقُولُ عن الاستفهام وعادت الى حكمها من الحكاية كما تقول أأنت زيدٌ مررتَ به فترفع والاختيارُ النصب لان الاستفهام لم يقع على الفعل فاما قوله * أجهّالا تقول الخ * فان البيت للكُمَيْت والشاهد فيه اعمالُ تقول عملَ تظنّ لانها بمعناها ولم يرد قولَ اللسان وانما اراد اعتقاد القلب ولم يفصل الاسمُ هنا لانه مفعول موخّر فى الحكم والتقديرُ اتقول بنى لؤىّ جهّالا اى أتظنّهم كذلك وأراد ببنى لؤىّ قُرَيْشا لانها تنتمى الى لؤىّ بن غالب بن فِهْر بن مالك بن النَّضْر ابن كنانة والنضر ابو قريش وهذا البيت من قصيدة يفخر بها على اليَمَن ويذكر فضل مُضَرَ عليهم فيقول أتظنّ قريشا جاهلين او متجاهلين حين استعملوا اليمانين على ولايتهم وآثروهم على المُضَريّين مع فضلهم عليهم والمتجاهل الذى يستعمل الجهل وان لم يكن من أهله الا ترى الى قول

الاخر * اذا تحازرْتُ وما بى من تَحَزُّرِ * واما قول الاخر * امّا الرحيل الخ * فالبيت لعُمَر بن ابى رَبيعة المَخْزومىّ والشاهد فيه نصب الدار بتقول لما ذكرناه من خروجها الى معنى الظنّ كما تقدّم يقول قد حان رحيلنا عمّن نُحِبُّ ومفارقتُنا فى غدٍ وعبّر عنه بقوله دون بعد غد فمتى تجمعنا الدارُ بعد هذا الافتراق فيما تظنُّ وتعتقد ،

فصـــل ٤٤٣

قال صاحب الكتاب ولها ما خلا حسبتُ وخلت وزعمت معانٍ أُخَرُ لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا وذلك قولك ظننته من الظِنّة وهى التُهمة ومنه قوله تعالى وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ وعلمته بمعنى عرفته ،

قال الشارح اعلم انه قد توجّه بعض هذه الافعال الى معان اخر فلا تفتقر الى مفعولَيْن وتكتفى بمفعول واحد فمن ذلك ظننت وهى تُستعمل على ثلثة اضرب ضربٌ على بابها وهو بإزاء ترجُّح احد الدليلَيْن المتعارضَيْن على الاخر وذلك هو الظنّ وهى اذا كانت كذلك تدخل على المبتدا والخبر ومعناها متعلّق بالجملة على ما تقدّم وقد يقوى الراجح فى نظر المتكلّم فيذهب بها مذهبَ اليقين فتجرى مجرى علمت فتقتضى مفعولين ايضا من ذلك قوله تعالى وَرَأَى ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا فالظنُّ ههنا يقينٌ لانّ ذلك الحين ليس حين شكّ ومنه قول الشاعر

* فقلتُ لهم ظُنُّوا بألْفَىْ مُدَجَّجٍ * سَرَاتُهُمْ فى الفارسىّ المُسَرَّدِ *

والمراد اعلموا ذلك وتَيقّنوه لانه اخرجه مخرج الوعيد ولا يحصل ذلك الّا مع اليقين وقد يقوى الشكّ بالنظر الى المرجوح فتصير فى معنى الوهم فتقول ظننتُ زيدا فى معنى اتّهمتُه اى اتّخذته مكانًا لوَهْمى فهى لذلك تكتفى بمفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمُتَّهَمٍ وظنينٌ هنا بمعنى مظنون وفيه ضميرٌ مرفوعٌ كان مفعولا فأُقيم مقام الفاعل وامّا من قرأ بِضَنِينٍ فانّه اراد ببخيل وفَعِيلٌ ههنا بمعنى فَاعِلٍ اى باخل لانه لازمٌ لا يُبْنَى منه مفعولٌ فلذلك لا يصحّ ان يقدّر ضنين به ومن ذلك علمت اذا اريد به معرفة ذات الاسم ولم يكن عارفا به قبلُ ولا بدّ فيه من شىء من إدراك الحاسّة فتقول علمت زيدا اى عرفته شخصَه ولم تكن عرفته قبل وليس بمنزلة قولك علمت زيدا عالما اذا اخبرت انك علمته متّصفا بهذه الصفة ولم تكن عرفته قبلُ بذلك وإن كنت

عارفا بذاته مجرّدةً من هذه الصفة ء

قال صاحب الكتاب ورأيته بمعنى أبصرته ووجدتُ الضالّةَ اذا أَصَبْتَها وكذلك أُرِيتُ الشيء بمعنى بُصّرْتُه او عُرِّفته ومنه قوله تعالى وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وأَتقول إِنّ زيدا منطلقٌ اى أَتَفُوهُ بذلك ء

قال الشارح رأيت تجيء على ضربين احدهما بمعنى ادراك الحاسّة تقول رأيت زيدا اى أبصرته فتتعدّى الى مفعول واحد ولا يكون ذلك المفعول الّا ممّا يُبْصَر قال الله تعالى وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ فترى ههنا بمعنى بَصَرِ العين والهاء والميم به مفعولٌ وينظرون اليك فى موضع الحال والثانى ان تكون من رؤية القلب فتتعدّى الى مفعولَيْن وله معنيان الحُسْبان والعلم قال الله تعالى إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا اى يحسبونه بعيدا ونراه قريبا اى نعلمه لان القديم سبحانه عالمٌ بالاشياء من غير شكّ ولا حسبانٍ ومن ذلك وجدت فلها ايضا معنيان احدهما وجود القلب بمعنى العلم فتتعدّى الى مفعولَيْن كما يتعدّى العِلم اليهما فتقول وجدت زيدا عالما اى علمت ذلك منه وتكون بمعنى الاصابة فتكتفى بمفعولٍ واحد كقولك وجد زيدٌ ضالّته اى أصابها وامّا أُرِيتُ فقد تقدّم من قولنا انها تستعمل على ضربين احدهما ان تكون من رؤية القلب فتتعدّى الى مفعولين والثانى ان تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد فعلى هذا الثانى اذا نقلتها بالهمزة صارت تتعدّى الى مفعولين نحوَ قولك أَرَيْتُ زيدا عمرا اى جعلته يراه قال الله تعالى وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا فعدّاها الى مفعولين فاذا بنيتها لما لم يسمّ فاعله فقلت أُرِيتُ الشيء اقمت المفعول الاوّل مقام الفاعل فرفعته وهو التاء وتركت الثانى على حاله منصوبا فقد صارت أُرِيتُ لها معنيان احدهما ان تكون من رؤية القلب فتتعدّى الى مفعولين وأصلها قبل بنائها لما لم يسمّ فاعله ان تتعدّى الى ثلثة مفاعيل والثانى ان تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد وأصلها قبل بنائها لما لم يسمّ فاعله ان تتعدّى الى مفعولين ولذلك ذكرها ههنا لانها على معنيَيْن وامّا أتقول أَنّ زيدا منطلقٌ فانّه يجوز فى انّ الكسر والفتح لكن على تقديرَيْن إن جعلت القول على بابه من الحكاية كانت انّ بعد الفعل مكسورة نحوَ قولك قال زيدٌ إنّ عمرا منطلقٌ لانك انما تحكى قولَه ولفظَه مبتدئًا بكسر انّ ولذلك قال أتَفُوهُ بذلك يريد انه من عَمَلِ اللسان لا من فعل القلب وإن اعتقدت انه بمعنى الظنّ فتحت انّ وقلت أتقول أَنّ زيدا منطلقٌ كما تقول أتظُنُّ أَنّ زيدا منطلق ويكون من فعل القلب ليس للسان فيه حظٌّ وتكون انّ واسمها وخبرها قد سدّت مسدّ مفعولَيْه وامّا على رأى بنى سُلَيْم فيجوز فتحُ انّ بعد

جميع افعال القول لانهم يُجرون بابَ القول اجمعَ مجرى الظنّ   فامّا خال وحسب وزعم فليس لها الّا قسمٌ واحدٌ وهو معنى الشكّ ولذلك استثناها في اوّل الفصل ❊

فصل ٤٤٣

قال صاحب الكتاب ومن خصائصها انّ الاقتصار على احد المفعولَيْن في نحو كسوتُ واعطيتُ ممّا تَغاير مفعولاه غيرُ ممتنع تقول اعطيتُ درهمًا ولا تذكر مَن اعطيته واعطيتُ زيدًا ولا تذكر ما اعطيته وليس لك ان تقول حسبتُ زيدًا ولا منطلقا وتسكت لفَقْد ما عقدتَ عليه حديثك ❊

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الافعال المتعدّية الى مفعولَيْن على ضربَيْن ضربٌ لا يكون الفعل فيهما من افعال الشكّ واليقين ولا تدخل على مبتدإ وخبر نحو أعطيت وكسوت تقول كسوت زيدًا ثوبا واعطيته درهما فالمفعول الاوّل مُغايرٌ للمفعول الثاني من طريق المعنى وهو فاعلٌ الا ترى ان زيدًا يكتسي الثوبَ وانّه آخذٌ للدرهم وليس الدرهم بزيدٍ ولا زيدٌ بالثوب الا ترى انك لو أسقطت الفعل والفاعل لم يجز ان تقول زيدٌ ثوبٌ ولا زيدٌ درهمٌ لان الثاني ليس الاوّل فلذلك قال ممّا تُغاير فيه المفعولان واذا كان ذلك كذلك جاز في هذه المسئلة ثلثة أوجه منها الاكتفاء بالفاعل مع الفعل فتقول اعطيت وكسوت لان الفعل والفاعل جملةٌ يحسن السكوت عليها ويحصل بها فائدةٌ للمخاطب   وذكرُ المفعول فائدة اخرى تزيد على افادة الجملة فان ذكرت المفعولَيْن كان تناهيًا في البيان والفائدة بذكر المُعْطِي وهو الفاعل ومن أُعطي وهو المفعول الاوّل وما أُعطي وهو المفعول الثاني   ولك ان تقتصر على احد المفعولين ويكون توسّطا في البيان والفائدة فتقول اعطيت درهما فأفدت المخاطبَ جنسَ ما اعطيت من غير تعيينِ مَن اعطيت   واما الضرب الاخر فانّه يتعدّى الى مفعولين وهو من افعال الشكّ واليقين وتدخل على المبتدإ والخبر نحو ظننت زيدًا قائما وحسبت بكرا منطلقا وقد تقدّم ذكرها قبلُ فما كان من هذه الافعال فليس لك ان تقتصر على احد المفعولين فيها دون الاخر وذلك لانها تدخل على المبتدإ والخبر ولا بدّ لكلّ واحد منهما من صاحبه لان بمجموعهما تتمّ الفائدةُ للمخاطب فالمفعول الثاني معتمَدُ الفائدة والمفعول الاوّل معتمد البيان الا ترى انك اذا قلت ظننت زيدًا قائما فالشكّ انما وقع في قيام زيد لا في ذاته وانما ذكرت المفعول الاوّل لبيان مَن أُسْنِد اليه هذا الخبرُ فلمّا

كانت الفائدة مرتبطةً بهما جميعا لم يجز الّا ان تذكرهما معًا فلو قلت ظننت زيدا وسكتّ او ظننت قائما لم يجز كما جاز في اعطيت لِما ذكرناه وهذا معنى قوله لفقد ما عقدت عليه حديثك فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب فامّا المفعولان معًا فلا عليك أن تسكت عنهما في البابَيْن قال الله تعالى وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وفي امثالهم مَن يسمعْ يَخَلْ وامّا قولُ العرب ظننتُ ذاك فذاك اشارةٌ الى الظنّ كانّهم قالوا ظننتُ فاقتصروا وتقول ظننتُ به اذا جعلته موضعَ ظنّك كما تقول ظننتُ في الدار فإن جعلت الباء زائدةً بمنزلتها في أَلْقى بيَدِه لم يجز السكوت عليه ،

قال الشارح اما باب اعطى وكسا فقد تقدّم الكلام عليه في جواز السكوت على الفاعل لانها جملة من فعل وفاعل يحصل للمخاطب منها فائدةٌ وهو وجود الاعطاء والكسوة اذ قد يجوز ان يوجَد منه ذلك واَمّا افعال القلوب وهي باب ظننت واخواتها فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل فامتنع قومٌ من جواز ذلك وقالوا لانه لا فائدة فيه لانه قد عُلم ان العاقل لا يخلو من ظنّ او علم فاذا قلت ظننت او علمت لم يجز لانك أخبرته بما هو معلوم عنده والوجهُ جوازُه لانك اذا قلت ظننت فقد أفدت المخاطب انه ليس عندك يقينٌ واذا قلت علمت فقد اخبرت انه ليس عندك شكٌّ وكذلك سائرها وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه وعليه اكثر النحويين قال الله تعالى وظننتم ظنّ السوء فأتى بالمصدر المؤكّد وكانّه قال وظننتم لان التأكيد كالتكرير ومن أمثال العرب مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ففي يخل ضمير فاعل ولم يجئ بالمفعولَيْن فعلى هذا تقول ظننت ظنًّا وظننت يومَ الجمعة وظننت خَلْفَك كلُّ ذلك جائز وإن لم تذكر المفعولين واما قول العرب ظننت ذاك فانما يعنون ذلك الظنّ فيكون ذا اشارةً الى المصدر لدلالة الفعل عليه وقد جاز ان تقول ظننت من غير مفعولين واذا جئت بذاك وأنت تعني المصدر فانّما اكّدت الفعل ولم تأت بمفعول يُحْوِج الى مفعول اخر فظننت ههنا يعمل في ذاك عملَه في الظنّ كما يعمل ذهبت في الذهاب وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنّك كما تقول نزلت به ونزلت عليه مجراه ههنا مجرى الظرف فلا يحوج الى ذكر مفعول اخر فإن جعلت الباء زائدةً كان الضمير مفعولا ولم يكن بدٌّ من ذكر المفعول الثاني لانك ذكرت المفعول الاوّل وصار التقدير ظننت زيدا كما كان التقدير في أَلْقى بيَدِه أَلْقى يَدَه والباء تزاد مع المفعول كثيرا قال الله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ الى ٱلتَّهْلُكَةِ وأَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللّٰهَ يَرَى ولو لم تكن الباء زائدة لَما جاز

ان يكون الاسم معها فاعلا فى نحو قوله تعالى وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا والتقدير كفى اللّٰه والذى يدلّ على زيادتها انها اذا حذفت يرتفع الاسم بفعل نحوَ قول الشاعر * كَفَى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْءِ ناهِيًا *

فصـــل ۴۴۴

قال صاحب الكتاب ومنها أنّها اذا تقدّمتْ أُعملتْ ويجوز فيها الإعمالُ والالغاء متوسّطةً ومتأخّرةً قال

* أَبِالأَراجِيزِ يا ابنَ اللُّؤمِ تُوعِدُنى * وفى الأَراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ *

ويُلْغَى المصدر إلغاءَ الفعل فيقال متى زيدٌ ظَنُّكَ ذاهبٌ وزيدٌ ظَنّى مُقيمٌ وزيدٌ اخوك ظنّى وليس ذلك فى سائر الافعال ء

قال الشارح قد تقدّم القول عن ضُعْف اعمال هذه الافعال فى المفعولين لكَوْنها غير مؤثّرة ولا نافذة منك الى غيرك وانّما هى اشياء تهجُس فى النفس من يقين او شكّ من غير تأثير فيما تعلّق بها وانّما اعملت لان فاعلها قد تعلّق ظنُّه او علمُه بمظنون او معلوم كما ان قولك ذكرت زيدا يتعدّى الى زيد لان الذكر اختصّ به وإن لم يكن مؤثّرا فيه فلذلك تعدّت هذه الافعال وإن لم تكن مؤثّرة لتعلُّقها بما ذكرنا واختصاصِها به ولأجل كونها ضعيفةً فى العمل جاز ان تُلْغَى عن العمل وهذه الافعال لها احوال ثلثة تكون متقدّمة على المبتدإ والخبر وتكون متوسّطة بينهما وتكون متأخّرة عنهما فاذا تقدّمت لم يكن بدٌّ من اعمالها لان المقتضى لاعمالها قائمٌ لم يوجد ما يُوهِى الفعل ويسوّغ إبطالَ عمله فورَدَ الاسم وقد تقدّم الشكّ فى خبره فمَنَعَه ذلك التقدّمُ من ان يجرى على لفظه قبل دخول الشكّ فاما اذا توسّطت او تأخّرت فانه يجوز إلغاؤها لانها دخلت على جملة قائمة بنفسها فاذا تقدّمت الجملة او شىءٌ منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشكّ وصُيِّر الفعل فى تقدير ظرف له كانك قلت زيدٌ منطلقٌ فى ظنّى مع ان الفعل يضعف عملُه اذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر الا ترى ان قولك ضربتُ زيدا اقوى فى العمل من قولك زيدا ضربت ولذلك يجوز تقويةُ الفعل بحرف الجرّ اذا تقدّم معموله عليه فتقول لزيد ضربت ولا يحسن ذلك مع تأخُّره فكذلك اذا قلت زيدٌ أظنُّ منطلقٌ يجوز الاعمال والالغاء نحوُ قولك زيدٌ حسبت منطلقٌ وزيدا حسبت منطلقا وزيدٌ منطلقٌ حسبت فاذا ألغيت كان الفعل فى تقديرِ ظرف متعلّق بالخبر كانك قلت زيدٌ منطلقٌ فى حِسْبانى وظنّى واذا اعملت كان الفعل فى حكم الافعال المؤثّرة نحوِ أبصرت وضربت واعطيت واعلم

انه كلّما تَباعد الفعل عن الصدر ضعُف عمله فاذًا قولك زيدا حسبت قائما اقوى من قولك زيدا قائما حسبت وزيدا قائما حسبت اقوى من قولك زيدا قائما اليوم حسبت كلّما طال الكلام ضعُف الاعمال مع التأخّر فاما قوله * ابالاراجيز الخ * البيت للّعين المِنْقَرى يهجو العجّاج والشاهد فيه إلغاء خلت حين قدم الخبرُ وهو الجارّ والمجرور وتوسّط الفعلُ فاللؤم مبتدأ والخور معطوف عليه وفى الاراجيز الخبرُ وخلت مُلْغًى لتوسّطه والمعنى أتُهدّدنى بالهجاء والاراجيز وذلك من افعال اللُّؤماء والنَوَكة ومَن لا قدرة له وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل فيجوز إلغاؤه حيث جاز الغاء الفعل ومعنى الغائه إبطال عمله لا ابطال اعرابه فتقول متى زيدٌ ظنّك ذاهبٌ وزيدٌ ذاهبٌ ظنّى فزيد مرتفع بالابتداء وخبرُه ذاهب ومتى ظرفٌ للذهاب وظنّك مصدر منصوب بفعل مضمر مُلْغًى كانك قلت متى زيدٌ تظنّ ظنّك منطلقٌ وهذا تمثيلٌ لانه قبيحٌ ان يؤكّد الفعل الملغى وانما جاز مع المصدر اذا كان منفردا لانه قد صار كالبدل من الفعل فلمّا كان فى تقدير الفعل جاز الغاؤه كما يُلْغَى الفعل اذا توسّط بين المبتدإ والخبر وكذلك اذا تأخّر نحوَ قولك زيدٌ ذاهبٌ ظنّى او فى ظنّى او ظَنًّا منّى والالغاء هنا احسن اذ كان متأخّرا كما كان الفعل كذلك فإن بدأتَ بالمصدر وقلت ظنّى زيدٌ ذاهبٌ اليوم كان الالغاء قبيحا ممتنعا كما كان فى الفعل كذلك اذا قلت أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ لان تقديره تقدير الفعل فإن تقدّمه ظرفٌ او نحوه من الكلام نحوُ قولك متى ظَنّى زيدٌ ذاهبٌ وأَيْنَ ظنّى زيدٌ ذاهبٌ جاز الالغاء لان قبله كلاما فصار الفعل كانه حشوٌ فان نصبت الاسمين وقلت متى ظنُّك زيدا ذاهبا رفعت المصدر على الابتداء والظرفُ خبره لان ظروف الزمان تقع أخبارا عن الاحداث وقد اعملت المصدر اعمالَ فعله وهو احسن هنا من الالغاء وقوله وليس ذلك بسائر الافعال يريد فى باقى اخوات ظننت لا يجوز زيدٌ حسبانى ذاهبٌ وذلك لكثرة استعمالِ ظننت فاعرفه ٭

فصل ٤٤٥

قال صاحب الكتاب ومنها أنّها تُعلَّق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفى كقولك ظننتُ لَزيدٌ منطلقٌ وعلمتُ أَزيدٌ عندك ام عمرٌو وأَيُّهم فى الدار وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلق ولا يكون التعليقُ فى غيرها ٭

قال الشارح اعلم ان التعليق ضرب من الالغاء والفرقُ بينهما ان الالغاء ابطال عمل العامل لفظا وتقديرا والتعليق ابطال عمله لفظا لا تقديرا فكلُّ تعليقٍ الغاء وليس كلّ الغاء تعليقا ولمّا كان التعليق نوعا من الالغاء لم يجز ان يُعلَّق من الافعال الّا ما جاز الغاءه وهي افعال القلب وهي علمت واخواته وانما تُعلَّق اذا وَلِيَها حروفُ الابتداء نحوِ الاستفهام وجوابات القَسَم فيُبْطَل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع فتقول قد علمت أزيدٌ في الدار ام عمرٌو وعلمت إنّ زيدا لَقائمٌ وإِخالُ لَعمرٌو اخوك وأَحْسِبُ لَيقومنّ زيدٌ قال الله تعالى لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا وقال تعالى اذا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ اِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ اِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ومن النحويين من يجعل مًا ولَا كانّ واللام فيقول أَظُنُّ ما زيدٌ منطلقٌ وأَحسبُ لا يقوم زيدٌ فلا يُعْمِل في اللفظ شيئًا بل يحكم على الموضع بالنصب لانّ مَا ولَا يجاب بهما في القسم فتقول وَٱللَّهِ ما زيدٌ منطلقٌ وتاللّهِ لا يقوم زيدٌ وانما علّقت هذه الاشياء العاملَ لانّ لها صدرَ الكلام فلو أُعمل ما قبلها فيها او فيما بعدها لخرجت عن ان يكون لها صدرُ الكلام وأمّا حروف الجرّ فيجوز ان تعمل فيها نحوَ قولك بمَن مررت وإلى أيّهم ذهبت وذلك من قبل انّ الجارّ والمجرور بمنزلة الشيء الواحد فاما قوله تعالى وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ فأَيٌّ هنا منصوبٌ بالفعل بعده وهو ينقلبون لا بسيعلم وقوله ولا يكون التعليق في غيرها اى لا يكون الّا في الافعال التى تُلْغَى نحو ظننت وعلمت لان التعليق نوعٌ من الالغاء على ما ذكرنا فلذلك لا تقول لأَضربنّ أيُّهم قام لانه فعلٌ مؤثّر لا يجوز الغاءه فلا يجوز تعليقه واما قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عِتِيًّا فانّ الخليل كان يحمل ذلك على الحكاية وإضمارِ قَوْلٍ تقديرُه لننزعنّ من كلّ شيعة الذى يقال فيه أيُّهم اشدّ فأيّهم هنا عنده استفهامٌ مرفوعٌ بالابتداء رَفْعَ اعرابٍ واشدّ على الرحمن عتيّا الخبر على حدّ قوله * فأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومٌ * اى بالذى يقال فيه ذلك واما سيبويه فكان يذهب الى انه اسمٌ موصولٌ بمعنَى ٱلَّذى وقد حذف العائد من صلته واصله أيّهم هو اشدُّ فحذف هُوَ العائد المرفوع ومثله قراءةُ من قرأ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ والمراد الذى هو احسن وحين حذف العائد من صلته أشبه الغاياتِ من نحو قبلُ وبعدُ فانّه لمّا حذف منها المضاف اليه بُنيت على الضمّ كذلك أيُّهم لمّا حذف من صلتها العائد الذى هو من تمامها وبه إيضاحُها صار كحذف المضاف اليه فبُنيت على الضمّ لذلك وموضعها نصبٌ بالفعل الذى هو لننزعنّ ومثله أضربُ أيُّهم افضلُ انشد الخليل

* اذا ما أَتَيْتَ بنى مالكٍ * فسَلِّمْ على أَيُّهم أفضلُ *

والكوفيون لا يعرفون هذا الاصل ويُجْرون أَيًّا مُجرَى مَنْ ومَا فى الاستفهام والجزاء فاذا وقع الفعل عليها وهى بمعنَى الذى نصبوها لا محالةَ فيقولون أضربُ أيَّهم افضل ولا فرقَ عندهم بين ايّهم هو افضل وبين ايّهم افضل وحكى هَرُونُ عنهم انّهم قرؤًا الآية بالنصب ويؤيّد ذلك ما حكاه الجرميّ قال خرجتُ من الخَنْدَق يعنى خندق البصرة حتى صرتُ الى مكّة فلم أسمع احدا يقول اضرب أيُّهم افضل اى كلّهم ينصب ولم يذكر الكوفيون أيُّهم افضل وحكاه البصريون فاما الآية ورفعُها فلهم فيها اقوالٌ احدُها وهو قول الكسائىّ والفرّاء ان الفعل اكتفى بالجارّ والمجرور عن مفعول صريح كما يقال قتلت من كلّ قبيل وأكلت من كلّ طعام فكذلك وقعت الكفايةُ بقوله لننزعنّ من كلّ شيعة وابتدأ بقوله ايّهم اشدّ على الرحمن عتيّا الثانى وهو ان العامل فى الجملة فعلٌ دلّ عليه شيعةٌ لان الشيعة الأعوان والمعنى ثمّ لننزعنّ من كلّ قوم تَشايعوا لينظروا أيُّهم اشدّ والنظرُ والعلمُ من افعال القلب يجوز تعليقهما واسقاط عملهما اذا وليهما استفهامٌ وكان يونس يرى تعليقَ لننزعنّ وما كان نحوه من غير افعال القلوب نحوَ اضرب أيُّهم افضل على تعليق العامل وشبّهه بأشهدُ إنّك لَرسولُ الله وقد تقدّم إفسادُ ذلك وأنّه لا يكون الّا فى افعال القلب والوجهُ ما ذهب اليه سيبويه لان نظيرَ ايّهم مَنْ ومَا وهما مبنيّان وكان حقُّ ايّهم ان يكون مبنيّا كأخواته لوقوعه موقعَ حرف الاستفهام او الجزاء او موقعَ الّذى فلمّا سقط احدُ جُزْءَى الجملة من الصلة وهو العائد نقص فعاد الى الاصل وهو البناء واما مذهب الخليل وإرادةُ الحكاية واضمارُ القول فهو شىء بابُه الضرورة والشعرُ اجملُ به فلا يصار اليه وعنه مندوحةٌ قال سيبويه ولو اتّسع هذا فى الاسماء لقيل أضربُ الفاسقُ الخبيثُ على الذى يقال له الفاسقُ الخبيثُ واما قول يونس وتشبيهُه ايّاه بأشهد إنّك لرسولُ الله فلا يُشْبِهه لانّ ما بعد اشهد كلامٌ مستقلٌّ قائمٌ بنفسه وليس كذلك ايّهم افضل ؏

فصــــل ٤٤٦

قال صاحب الكتاب ومنها انّك تجمع فيها بين ضميرَيِ الفاعل والمفعول فتقول علمتُنى منطلقــا ووجدتَك فعلتَ كذا ورآه عظيما ؏

قال الشارح اعلم ان الافعال المؤثّرة اذا أوقعها الفاعل بنفسه لم يجز ان يتعدّى فعلُ ضميره المتّصل

الى ضميره المتّصل فلا يقال ضربتُنى ويكون الضميران للمتكلّم ولا ضربتَك ويكون الضميران للمخاطب ولا نحوُ ذلك فاذا ارادوا شيـًا من ذلك قالوا ضربتُ نفسى وأكرمتُ نفسى ونحوَ ذلك وانّما امتنع ذلك لان الغالب من الفاعلين إيقاعُ الفعل بغيرهم وافعالُ النفس فى الافعال التى لا تتعدّى نحوُ قام زيدٌ وجلس بكرٌ وظَرُف محمّدٌ ونحوِ ذلك فاذا اتّحد الضميران فقد اتّحد الفاعل والمفعول من كلّ وجه وكان ابو العبّاس يحتجّ لذلك بأن الفاعل بالكلّيّة لا يكون المفعولَ بالكلّيّة وهذا معنى قولنا لانه لا بدّ من مغايَرة مّا الا ترى انه يجوز ما ضربنى الّا أنا لان الضميرَيْن قد اختلفا من جهة ان احدهما متّصلٌ والاخر منفصلٌ فلم يتّحدا من كلّ وجه قال الزجّاج استغنوا عن ضربتُنى بضربتُ نفسى كما استغنوا بكلَيْهما عن تثنية أَجْمَعَ فلم يقولوا قام الزيدان اجمعان وإن كانوا قد جمعوه فقالوا قام القوم اجمعون كذلك لم يقولوا ضربتُنى استغنوا عنه بضربتُ نفسى لان النفس كغيره الا ترى ان الانسان قد يخاطب نفسه فيقول يا نفسُ لا تفعلين كما يخاطب الأجنبيّ فكان قوله ضربتُ نفسى بمنزلة ضربتُ غلامى واما افعال القلب التى هى ظننت واخواتها فانّه يجوز ذلك فيها ويحسن فيتعدّى ضمير الفاعل فيها الى ضمير المفعول الاوّل دون الثانى فتقول ظننتُنى عالما وحسبتَك غنيّا وذلك لان تأثير هذه الافعال انما هو فى المفعول الثانى الا ترى ان الظنّ والعلم انما يتعلّقان بالثانى لان الشكّ وقع فيه والاوّل كان معروفا عنده فصار ذكرُه كاللّغو فلذلك جاز ان يتعدّى ضمير الاوّل الى الثانى لان الاوّل كالمعدوم والتعدّى فى الحقيقة الى الثانى وقوله ورآهُ عظيمًا فى المثال يريد اذا كان المفعول الاوّل هو الفاعل المضمر فى رأى فاعرفه ۶

قال صاحب الكتاب وقد أَجْرَت العربُ عَدِمْتُ وفَقَدْتُ مُجراها فقالوا عدمتُنى وفقدتُنى قال جِرانُ العَوْدِ

* لَقَدْ كان لى عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِى * وعَمَّا أُلاقِى منهما مُتَزَحْزَحُ *

ولا يجوز ذلك فى غيرها فلا تقول شتمتُنى ولا ضربتَك ولكنْ شتمتُ نفسى وضربتَ نفسَك ۶

قال الشارح قد أجرت العرب عدمت وفقدت مجرى ظننت ونحوه من الافعال التى يجوز الغاؤها فيما حكاه الفرّاء فيقولون عدمتُنى وفقدتُنى وذلك لان معناها يؤول فى التحصيل الى معناها الا ترى انّ معنَى عدمت الشىء علمتُه غيرَ موجود واذ كانا فى معنى العلم أُجريا مجراها مع انّ النَّظَر يُحيل عدمتُنى الا ترى انك اذا قلت عدمتنى فمعناه علمتُنى غيرَ موجود ومحالٌ ان تعلم شيـًا وأنت غير

موجود لانك اذا علمت كنت موجودا وصحّته على الاستعارة وأصله عَدِمَنى غيرى وانما استُعير الى المتكلّم واما قوله * لقد كان لى عن ضرّتين الخ * وبعده

* هما الغُولُ والسِعْلاةُ حَلْقِى منهما * مُخَدَّشُ ما بَيْنَ التَراقِى مُكَدَّحُ *

الشاهد فيه عدمتنى باتّحاد الضميرين المتّصلين والمعنى انه كان له امرأتان ضَرَبَهما فخدّشتا وجهه والضرّتان المرأتان فاعرفه ؏

ومن اصناف الفعل الافعالُ الناقصةُ

فصل ٤٤٧

قال صاحب الكتاب وهى كَانَ وصَارَ وأَصْبَحَ وأَمْسَى وأَضْحَى وظَلَّ وبَاتَ ومَا زَالَ وما بَرِحَ ومَا اَنْفَكَّ وما فَتِئَ وما دَامَ ولَيْسَ يدخلن دخولَ افعال القلوب على المبتدإ والخبر الّا انّهنّ يرفعن المبتدأ وينصبن الخبرَ ويسمّى المرفوع اسما والمنصوب خبرا ونُقْصانُهنّ من حيث انّ نحوَ ضَرَبَ وقَتَلَ كلامٌ متى اخذ مرفوعَه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوبَ مع المرفوع لم يكنّ كلاما ؏

قال الشارح اعلم ان هذه الافعال من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر ومجراها فى ذلك مجرى ظننت واخواتها وإنّ واخواتها فى كونها من عوامل المبتدإ والخبر الّا انّ شَبَهها بافعال القلوب كظننت واخواتها اخصُّ من حيث كانت افعال القلوب تفيد اليقين او الشكّ فى الخبر وكَانَ تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا فى دخولهما على المبتدإ والخبر وتعلُّقهما بالخبر ولذلك قال سيبويه فى التمثيل تقول كان عبد الله اخاك فانما اردت ان تُخْبِر عن الاخوّة وأدخلت كَانَ لتجعل ذاك فيما مضى وذكرت الاوّل كما ذكرت الاوّل فى ظننت وهذا معنى قول صاحب الكتاب يدخلن دخولَ افعال القلوب وتسمّى افعالا ناقصةً وافعالَ عبارة فامّا كونها افعالا فلتصرّفها بالماضى والمضارع والامرِ والنهى والفاعلِ نحو قولك كان يكون كُنْ لا تكنْ وهو كائنٌ وامّا كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقىّ يدلّ على معنى وزمان نحوَ قولك ضَرَبَ فانه يدلّ على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب وكَانَ انما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط ويَكُونُ تدلّ على ما انت فيه او على ما يأتى من الزمان فهى تدلّ على زمان فقط فلمّا نقصت دلالتُها كانت ناقصة وقيل افعال عبارة اى هى افعالٌ لفظيّةٌ لا حقيقيّةٌ لان الفعل فى الحقيقة ما دلّ

على حَدَث والحدثُ الفعل الحقيقيّ فكأنّه سُمّى باسمِ مدلوله فلمّا كانت هذه الاشياء لا تدلّ على حدث لم تكن افعالا الّا من جهة اللفظ والتصرّف فلذلك قيل افعال عبارة الّا انها لمّا دخلت على المبتدإ والخبر وأفادت الزمان فى الخبر صار الخبرُ كالعوض من الحدث فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتى بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدإ والخبر وكانت مُشْبِهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها ان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهًا بالفعل اذ كان الفعل يرفع الفاعلَ وينصب المفعولَ فقالوا كان زيدٌ قائما وأصبح البرد شديدا وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيّين اللذَيْن هما لحقيقتَيْن مختلفتَيْن أفرد الكلامَ عليه فى باب منفرد ولم يذكر فى باب الفاعل والمفعول ولذلك قيل لمرفوعها اسمٌ ولمنصوبها خبرٌ فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول والذى يدلّ ان اصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الافعالَ عاد الكلام الى المبتدإ والخبر نحوِ قولك فى كان زيدٌ قائما اذا اسقطت كانَ زيدٌ قائمٌ ؛

فصـــل ٤٤٨

قال صاحب الكتاب ولم يذكر سيبويه منها الّا كان وصار وما دام وليس ثمّ قال وما كان نحوَهنّ من الفعل ممّا لا يستغنى عن الخبر وممّا يجوز ان يُلْحَق بها آضَ وعَادَ وغَدَا ورَاحَ وقد جاء جَآءَ بمعنى صار فى قول العرب ما جاءتْ حاجتَك ونظيره قعد فى قول الأعرابىّ أَرْهَفَ شَفْرَتَه حتّى قعدتْ كأنّها حَرْبَةٌ ؛

قال الشارح سيبويه لم يأت على عِدّتها وانما ذكر بعضها ثمّ نبّه على سائرها بأن قال وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغنى عن الخبر يريد ما كان مجرّدا من الحَدَث فلا يستغنى عن منصوب يقوم مقام الحدث وهى على ما ذكر كانَ وأَمْسَى وأَصْبَحَ وظَلّ وأَضْحَى ومَا دَامَ ومَا زَالَ وصَارَ وبَاتَ ولَيْسَ فكَانَ مقدّمةٌ لانها امّ الافعال لكثرة دَوْرها وتشعُّب مواضعها وأصبح وأمسى اختان لانهما متقابلان فى طَرَفَي النهار وظلّ وأضحى اختان لاتّفاقهما فى المعنى اذ كانا لصدر النهار وما دام وما زال وما انفكّ وما فَتِئَ وما بَرِحَ اخواتٌ لانعقادها بما فى أوّلها وبات وصار اختان لاشتراكهما فى الاعتلال ولَيْسَ منفردةٌ لانها وحدها من بين سائر اخواتها لا تتصرّف وامّا آضَ وعَادَ فقد يجوز ان يُلْحَقا بها ويعملا عملها وذلك انّ آضَ يَئِيضُ بمعنَى عَادَ يَعُودُ ومنه قولهم وَقَالَ أَيْضًا وقد يستعمل بمعنَى صَارَ قال زُهَيْر يذكر

ارضا قطعها

* قطعتُ اذا ما الآل آضَ كانّه * سُيُوفٌ تَنَحّى ساعَةً ثُمّ تَلْتَقي *

واما غَدَا ورَاحَ فقد يجريان هذا المجرى فيقال غدا زيدٌ ماشياً وراح محمّدٌ راكباً يريد الاخبار عنهما بهذه الاحوال فى هذه الازمنة فالغَدْوَة من حين صلاة الغداة الى طلوع الشمس والرَواحُ نقيضُ الغُدُوّ وهو اسمٌ للوقت من بعد الزوال الى الليل والذى يدلّ ان المنصوب بهما فى مذهب الخبر وليس بحال وقوعُ المعرفة فيه نحوُ قولك غدا زيدٌ اخاك وراح محمّدٌ صديقَك كما تقول كان زيدٌ اخاك واما قولهم ما جاءتْ حاجتَك فجاءَ فعلٌ استُعمل على ضربين متعدّ وغيرِ متعدّ تقول جاء زيدٌ الى عمرو وجاء زيدٌ عمرًا كما يقال لَقِىَ زيدٌ عمرا ويكون الفاعل فيه غيرَ المفعول كسائر الافعال وقد قالت العرب ما جاءت حاجتَك بتأنيثِ جاء وإلحاقِه التاء ونصبِ حاجتك وأوّلُ من تكلّم به الخوارجُ حين أتاهم ابن العبّاس يدعوهم الى الحقّ من قِبَل علىّ عليه السلام فأجروا جاء ههنا مُجرَى صار وجعلوا لها اسما وخبرا ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك فى كانَ لما بينهما من الشَبَه وذلك انّ قولك جاء زيدٌ الى عمرو كقولك صار زيدٌ الى عمرو لانّ فى جاء من الانتقال مثلَ ما فى صار فلمّا كانت فى معناها أُجريت مُجراها فمَا اسمٌ مبتدأٌ مرفوعُ الموضع وجاءت فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ مرفوعٌ يعود الى مَا وأُنّث حملًا على المعنى لانّ مَا هو الحاجة فى المعنى والتقدير أَىُّ حاجةٍ جاءت حاجتَك وحاجتك منصوبةٌ لانها الخبر والجملةُ خبرُ مَا ونظيرُ ذلك مَن كانت أُمَّك فالضمير فى كانت وإن عاد الى مَنْ الّا انّه أُنّث حملا على المعنى اذ التقدير أَىُّ امرأةٍ كانت أُمّك ولم يُسْمَع هذا المَثل الّا بالتأنيث ولا عَهْدَ لنا بجاء فى معنى صَارَ الّا فى هذا المثل قال ونظيره قَعَدَ فى قول الأعرابىّ ارهف شفرته حتى قعدت كانّها حربة ففى قعدت ضميرٌ يعود الى الشفرة وكَأنّ واسمها وخبرها فى موضع نصبِ خبرِ قعدت وليس المـراد القعودَ الذى هو فى معنى الجلوس وانما المراد الصَيْرُورة والانتقال فلذلك ضاهت صَارَ فاعرفه ؞

فصـــل ٤٤٩

قال صاحب الكتاب وحال الاسم والخبر مثلُها فى باب الابتداء من انّ كَوْنَ المعرفة اسما والنكرة خبرا حَدُّ الكلام ونحوُ قول القُطامىّ * ولا يَكُ مَوْقِفٌ منكِ الوَداعَا * وقولِ حسّان * يكون مِزاجَها

عسَلٌ وماء * وبيتِ الكتاب * أَظَبْيٌ كان أُمَّكَ ام حِمارُ * من القلب الذى يشجّع عليه أَمْنُ الالباس ويجيئان معرفتَيْن معًا ونكرتَيْن والخبرُ مفردا وجملةً بتقاسيمهما ء

قال الشارح اعلم انه اذا اجتمع فى هذا الباب معرفةٌ ونكرةٌ فالذى يُجْعَل اسمَ كَانَ المعرفةُ لان المعنى على ذلك لانه بمنزلة الابتداء والخبر الا ترى انك اذا قلت كان زيدٌ قائماً فقائمٌ هنا خبرٌ عن الاسم الذى هو زيد كما كان فى الابتداء كذلك وقولُ النحويين خبرُ كان انما هو تقريبٌ وتيْسيرٌ على المبتدإ لان الافعال لا يُخْبَر عنها ولو قلت كان رجلٌ قائما او كان انسانٌ قائما لم تُفِد المخاطبَ شيئا لان هذا معلومٌ عنده انه قد كان او قد يكون والخبر موضوعٌ للفائدة فاذا قلت كان عبدُ الله فقد ذكرت له اسما يعرفه فهو يتوقّع الفائدةَ فيما تُخْبِر به عنه ولذلك لو قرّبتَ النكرة من المعرفة بالأوصاف لجاز ان تُخْبِر عنها لان فيها فائدةً وذلك نحو قولك كان رجلٌ من بنى تميم عندى لان هذا ممّا يجوز ان لا يكون فيجوز ههنا كما يجوز فى الابتداء نحو قولك رجلٌ من بنى تميم عندى لانه بالصفة قد تخصّص فقرُب من المعرفة وربّما اضطُرّ شاعرٌ فقلب وجعل الاسم نكرةً والخبر معرفةً وانما حَمَلَهم على ذلك معرفتُهم ان الاسم والخبر يرجعان الى شىء واحد فأيّهما عرّفتَ تَعرّفَ الاخرُ وهذا معنى قول صاحب الكتاب الذى شجّعهم على ذلك أَمْنُ الالباس فامّا الابيات التى انشدها شاهدةً على صحّة الاستعمال فمن ذلك قوله

* قِفِى قبل التفرّق يا ضُباعَا * ولا يَكُ مَوْقِفٌ منْكِ الوَداعَا *

البيت للقُطامىّ واسمه عُمَيْر بن شُيَيْم والشاهد فيه رفع الموقف وهو نكرةٌ ونصب الوداع وهو معرفة وحسّن ذلك وصفُ الموقف بالجارّ والمجرور الذى هو منْكِ والتقدير موقفٌ كائنٌ منك والنكرةُ اذا وُصفت قربت من المعرفة وقد رُوى ولا يكُ موقفى بالاضافة وهذا لا نَظَرَ فيه اذ لا ضرورةَ وضُباعا ترخيم ضُباعةَ اسمَ امرأة وهى ضباعةُ بنت زُفَر بن الحرث الكلابىّ ومن ذلك قول حسّان بن ثابتٍ الأنصارىّ

* كأنّ سَبيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ * يكون مِزاجَها عَسَلٌ وماء *

الشاهد فيه نصب المزاج بأنّه خبرُ يكون وهو معرفة ورفعُ العسل والماء بانه اسمُها وهو نكرة ضرورةَ كون القافية مرفوعةً وهو فى هذا البيت اسهل من الذى قبله من حيث كان المزاج مضافا الى ضميرِ سبيئة وهى نكرة وضميرُ النكرة لا يفيد المخاطبَ اكثرَ ممّا يفيده ظاهرُها وإن كان المضمر معرفة من حيث

يعلم المخاطب انه عائدٌ الى المذكور الّا ان المذكور غير متميّز فكانّ حكمه حكم النكرة مع انّ عسلا وماءً جنسان ولا فرقَ بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصّه بل يُعبَّر عنه بلفظ الجنس فاذًا لا فَرْقَ بين قولك عسلٌ والعسلُ اذا اريد الجنس الا ترى انك تقول عندى عسلٌ وعندك درهمٌ منه وعندى عسلٌ وعندك كثيرٌ وقد رواه ابو عثمان المازنىّ يكون مزاجُها عسلاً وماءً برفع المزاج على انه اسمُ يكون وهو معرفة وعسلا الخبر وهو نكرة على شرط الباب وماءٌ مرفوع حَمْلًا على المعنى لان كلّ شىء مازَجَ شيئًا فقد مازَجَه الاخرُ فصار التقدير ومازَجَهُ ماءٌ اى خالَطَهُ والسبيئة الخمر سُمّيت بذلك لانها تُسْبَأ اى تُشترى ويروى سُلافةً والسلافة من الخمر ما جرى من غير اعتصار واشتقاقُها من سلف اذا تقدّم وبيت رأس موضع بعينه بالشأم وقيل رأس اسمُ خَمّار معروف بجُودة الخمر ووصفها بالمزاج لانها شأميّةٌ إن لم تُمْزَج قَتَلَتْ واما بيت الكتاب

* فانّك لا تُبالِى بعد حَوْلٍ * أَظَبْىٌ كان أُمّكَ ام حِمارُ *

فانّ الشعر لِخداش بن زُهَيْر والشاهد فيه جعلُ اسمِ كان نكرةً والخبرِ معرفةً لانها افعالٌ مشبّهةٌ بالافعال الحقيقيّة وفى الافعال الحقيقيّة يجوز ان يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأُجريت هذه الافعال مُجراها فى ذلك عند الاضطرار قال سيبويه وهو ضعيف مع ما تقدّم لانهما لعين واحدة فاذا عُرف احدهما يُعْرَف الاخر لانه هو فى المعنى فاذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا عُلم انه صاحب الصفة وقد ردّ ابو العبّاس المبرّد على سيبويه الاستشهادَ بهذا البيت وقال اسمُ كان هنا مضمرٌ فى كانَ يعود الى الظبى والمضمراتُ كلّها معارفُ وأمّك الخبر فحصل من ذلك ان الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز نحوُ كان عبد الله اخاك وسيبويه كانّه نظر الى المعنى من كون ضمير النكرة فى التحصيل لا يزيد على ظاهره اذ لا يُميِّز واحدا من واحد وإن كان من حيث علم المخاطب بانّه يعود على المذكور معرفةً وقد تقدّم نحو ذلك وقد ذهب بعضهم الى ان ظبيا فى قولك اظبى كان امّك ام حمار مرتفع بكانَ مضمرةً تُفسّرها كانَ هذه الظاهرةُ لان الاستفهام يقتضى الفعل فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ولا يحسن ذلك عندى لان الاسم اذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبرُه فعلا فارتفاعُه بالابتداء ولا يحسن ارتفاعُه بفعل محذوف الّا مع هَلْ وقد تقدّم نحو ذلك والمعنى انه يصف إضراب الناس عن الشَّرَف بالأنساب وأنّه اذا حصل للانسان الاستغناء بنفسه لم يُبالِ الى من انتسب من الأمّهات وضرب الظبى والحمار مَثَلا لفضل الظبى ونقصِ الحمار وذكر الحولَ لذكر الظبى والحمار لانهما بعد

لحول يستغنيان بأنفسهما   فتقرّر بما ذكرناه انّ بابَ كان القياس فيه ان يكون اسمها معرفةً والخبر نكرةً ولا يحسن عكسُ ذلك الّا عند الاضطرار   وقد يجوز ان يكون الاسم والخبر معرفتين نحوَ قولك كان زيدٌ اخاك وإن شئت قلت كان اخوك زيدًا انت فى ذلك مخيّرٌ وعليه قوله تعالى فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وإن شئت رفعت الاوّل واذا نصبت الاوّل كان أَنْ مع الفعل فى تأويلِ اسم مرفوع واذا رفعتَ الاوّل كان فى تأويل اسم منصوب لانّ أَنْ والفعل فى تأويلِ معرفةٍ اذ أَنْ والفعل فى تأويلِ مصدرٍ مضاف الى فاعلِ ذلك الفعل والتقديرُ الّا قولهم ولذلك يحسن الابتداء به فتقول أَنْ ذهبتَ خيرٌ لك على معنَى ذهابُك خيرٌ لك   ومثله قوله

* لقد عَلِمَ الاقوامُ ما كان داءها * بثَهْلانَ الّا الخِزْىُ ممّن يَقُودُها *

لك فى الخزى الرفع والنصب على ما تقدّم   وممّا يدلّك انّ أَنْ والفعل مصدرٌ معرفةٌ امتناعُ دخولِ لام التعريف عليه   وقد يكونان نكرتَيْن نحوَ قولك ما كان احدٌ مثلَك وما كان احد مُجْتَرِئًا عليك وانما جاز الاخبار عن نكرة هنا لانّ احدا فى موضع الناس والمراد ان يعرّفه أنّه فوق الناس كلّهم حتى لا يوجد له مثلٌ او دونهم حتى لا يوجد له فى الصفة مثلٌ وهذا معنًى يجوز ان يُجْهَل مثله فيكون فى الاخبار فائدةٌ   وكذلك اذا قلت ما كان احدٌ مجترئا عليك فالمراد انه ليس فى الناس واحدٌ فما فوقه مجترئٌ عليه فقد صار فيه فائدةٌ لما دخله من العموم وتقول ما كان فيها احدٌ مجترئا عليك فيجوز فيه وجهان احدهما رفعُ مجترئٍ على انه صفةُ احد وفيهَا الخبر وقد تقدّم والاخر نصبُه على الخبر ويكون الظرف مُلْغًى من متعلّقات الخبر   واعلم ان الظرف اذا كان خبرا فالأحسنُ تقديمه واذا كان لغوا فالاحسن تأخيره مع انّ كلّا جائزٌ وهما عربيّان   ومنه قوله تعالى فى قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فلَهُ لغوٌ هنا والخبر كفوًا   فان قلت فالقرآن يُتخيّر له لا عليه قيل لَهُ الظرف هنا وإن لم يكن خبرا فإنّ سقوطه يُخلّ بمعنى الكلام الاوّل الا تراك لو قلت ولم يكن كفوًا احدٌ لم يصحّ الكلام اذ كان معطوفا على الخبر الذى هو لَمْ يَلِدْ والخبرُ اذا كان جملةً افتقر الى عائدٍ فلمّا لزم الإتيانُ به ولم يجز سقوطُه صار كالخبر الذى يتوقّف المعنى عليه فقُدّم لذلك   فاما قول الشاعر

* لَتَقْرَبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيّا * ما دَامَ فيهنّ فَصِيلٌ حَيّا * وقد دَجَا الليلُ فَهَيّا هَيّا *

فانه قدّم الجارّ والمجرور مع انه لغوٌ لانه شعرٌ والشاعرُ له أن يأتى بالجائز وإن لم يكن المختار مع انه قد افاد بقوله فيهنّ المعنى المراد ولو حذف فيهنّ لكان على معنًى اخر وهو التأبيد كقولك لا أُكَلّمك ما

طار طائرٌ وما طلعت الشمسُ فلمّا كان المعنى يقتضى وجودَ فيهنّ اذ المعنى عليه ولو أُسقط لتغيّر المعنى فصار فى لزومه ومَسيس الحاجة اليه كالخبر فلذلك قدّمه فاذا كانا نكرتَيْن جاز الاخبار باحدهما عن الاخر لانهما قد تكافَآ كما لو كانا معرفتَيْن واما اذا كان احدهما معرفة والاخر نكرة لم يجز الاخبار فيه عن النكرة لانه قلْبُ الفائدة واما قوله والخبر مفردا وجملةً بتقاسيمهما فانه يريد ان خبر هذه الافعال كأخبار المبتدأ والخبرِ من المفرد والجملة وقوله بتقاسيمهما يريد تقاسيم المفرد والجملة لان الخبر اذا كان مفردا ينقسم الى قسمَيْن قسمٌ خالٍ من الضمير نحوُ زيدٌ اخوك وقسمٌ يتحمّل الضميرَ نحوُ زيدٌ منطلقٌ وهو فى خبرِ كَانَ كذلك نحوُ كان زيدٌ اخاك وكان زيد منطلقا واما الجملة فعلى أربعة اضرب فعليّةٌ نحو زيدٌ ذهب واسميّةٌ نحوُ زيد ذاهبٌ وشرطيّة نحو زيدٌ إن تُحْسِنْ اليه يَشْكُرْك وظرفيّة نحو زيدٌ عندك وكذلك تقع هذه الاشياء أخبارا عن هذه الافعال فتقول كان زيدٌ يخرج الّا انه لا يحسن وقوعُ الفعل الماضى فى أخبارِ كان واخواته لان احد اللفظَيْن يُغْنِى عن الاخر وتقول فى الاسميّة كان زيدٌ قائما وفى الشرطيّة كان زيد إن تحسن اليه يشكرك وفى الظرف كان زيد من الكرام فاعرف ذلك ؛

فصــــل ٤٥٠

قال صاحب الكتاب وكَانَ على اربعة اوجه ناقصةٌ كما ذُكر وتامّةٌ بمعنى وَقَعَ ووُجِدَ كقولهم كانت الكائنةُ والمقدورُ كائنٌ وقولِه تعالى كُنْ فَيَكُونُ ؛

قال الشارح اعلم انّ كَانَ امُّ هذا الباب وأكثرُها تصرُّفا فلها اربعةُ مواضع كما ذكر احدها ان تكون ناقصة فتفتقر الى الخبر ولا تستغنى عنه لانها لا تدلّ على حَدَثٍ بل تفيد الزمان مجرّدا من معنى الحدث فتدخل على المبتدإ والخبرِ لافادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها فاذا قلت كان زيدٌ قائما فهو بمنزلة قولك قام زيدٌ فى افادة الحدث والزمن واعلم انّ كَانَ قد اجتمع فيها امران كلّ واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ومع ذلك فإنّ حذفه لا يجوز وذلك انّ هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر وحذفُ خبر المبتدإ يجوز من اللفظ اذا كان عليه دليلٌ من لفظ او غيره نحوُ قولك زيدٌ قائمٌ وعمرٌو والمراد وعمرٌو قائمٌ وكذلك تقول لمن قال مَن عندك زيدٌ والمراد زيدٌ عندى ولا يجوز مثلُ ذلك مع كَانَ والاخرُ ان هذه الافعال جارية مجرى الافعال الحقيقيّة وفاعلها ومفعولها

والمفعول يجوز اسقاطه وأن لا تأتى به ولا يجوز ذلك فى خبر هذه الافعال وإن كانت مشبّهة بتلك والعلّةُ فى ذلك ما ذكرناه من ان الخبر قد صار كالعوض من الحدث والفائدةُ منوطة به فكما لا يجوز اسقاط الفعل فى قام زيدٌ فكذلك لا يجوز حذف الخبر لانه مثله واعلم ان هذه الافعال لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الافعال الحقيقيّة ومشبّهة بها جاز فى خبرها ما هو جائز فى المفعول من التقديم والتأخير فتقول كان زيد قائما وكان قائما زيد وقائما كان زيد كلُّ ذلك حسن قال الله تعالى وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ فحقّا خبر مقدّم وتقول من كان اخوك ومن كان اخاك إن رفعت الاخ فمَنْ فى موضع منصوب بانّه الخبر وقد تقدّم وإن نصبته فمَن فى موضع رفع بالابتداء فاما قوله تعالى وَبَاطِلًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فى قراءة مَن نصب ففيها دلالةٌ على جواز تقديم خبر كانَ عليها لانك قدّمت معمول الخبر لانّ مَا زائدةٌ للتأكيد على حدّها فى قوله فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ وباطلا منصوب بيعملون وقد قدّمه وتقديمُ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل لان مرتبة العامل قبل المعمول فلا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل وكذلك سائر اخواتها يجوز فيها التقديم والتأخير

الموضع الثانى ان تكون تامّة بمعنى الحدوث وقيل لها تامّة لدلالتها على الحدث نحو قولك كان الامرُ بمعنى حدث ووقع ويقال كانت الكائنة اى حدثت الحادثة ومنه قولهم المقدور كائنٌ المراد ما يقضيه اللهُ ويقدّره كائنٌ اى حادثٌ وواقعٌ لا رادّ له ومنه قوله تعالى كُنْ فَيَكُونُ اى أَحْدُثْ فَيَحْدُثُ وكذلك قوله تعالى الّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ اى تقع تجارة ومنه بيت الكتاب وهو لمقّاس

* فِدًا لبنى ذُهْل بن شَيْبانَ ناقتى * اذا كان يومٌ ذو كَواكِبَ أَشْهَبُ *

اى اذا حدث وتسمّى هذه التامّة لدلالتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها فهى فى عداد الافعال اللازمة وتسمّى الأُولى ناقصة لافتقارها الى منصوبها ؛

قال صاحب الكتاب وزائدةٌ فى قولهم إنّ من أَفْضَلهم كان زيدا وقال

* جِيادُ بنى أَبى بَكْرٍ تَسامَى * على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ *

ومن كلام العرب ولدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الكَمَلَةَ من بنى عَبْسٍ لم يوجَد كان مِثْلُهم والتى فيها ضميرُ الشأن ؛

قال الشارح الوجه الثالث من وجوه كانَ ان تكون زائدة دخولُها كخروجها لا عملَ لها فى اسم ولا خبرٍ وذهب السيرافىُّ الى ان معنى قولنا زائدة ان لا يكون لها اسمٌ ولا خبرٌ ولا هى لوقوع شىء

مذكور ولكنّها دالّةٌ على الزمان وفاعلُها مصدرها وشبّهها بظننت اذا أُلغيت نحوَ قولك زيدٌ ظننتُ منطلقٌ فالظنُّ مُلْغًى هنا لم تُعْمِلها ومع ذلك فقد أخرجتِ الكلام من اليقين الى الشكّ كأنّك قلت زيدٌ منطلقٌ فى ظنّى والذى أراه الاوّلُ واليه كان يذهب ابن السَرّاج قال فى اصوله وحقُّ الزائــد ان لا يكون عاملا ولا معمولا ولا يُحْدِث معنًى سوى التأكيد ويؤيّد ذلك قول الأَئمّة فى قوله سبحانه وتعالى كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا انّ كَانَ فى الآية زائدة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لأَفادت الزمانَ ولو افادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام فى ذلك مُعْجِزةٌ لان الناس كلّهم فى ذلك سواءٌ فلو كانت الزائدةُ تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة ولم يكن للعُدول الى جعلها زائدةً فائدةٌ فمن مواضع زيادتها قولهم إنّ من أفضلهم كان زيدا والمراد إنّ من افضلهم زيدا وكَانَ مزيدة لضربٍ من التأكيد اذ المعنى انّه فى الحال افضلهم وليس المراد انّه كان فيما مضى اذ لا مَدْحَ فى ذلك ولانّك لو جعلت لها اسما وخبرا لكان التقدير إنّ زيدا كان من افضلهم وكنت قد قدّمت الخبر على الاسم وليس بظرف وذلك لا يجوز لان زيدا يكون اسمَ إنَّ وكَانَ وما تَعلّق بها الخبر فلذلك قيل انّ كَانَ هنا زائدة فاما قول الشاعر * سَرَاةُ بنى ابى بكر تسامى الخ * فالشاهد فيه زيادة كَانَ والمراد على المسوّمة العراب وقال قوم انّ كَانَ اذا زيدت كانت على وجهَيْن احدهما ان تُلْغَى عن العمل مع بقاء معناها والاخر ان تلغى عن العمل والمعنى معًا وانما تدخل لضرب من التأكيد فالاوّل نحو قولهم ما كان أحسنَ زيدا المراد ان ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل والمعنى ما احسن زيدا أمْسِ وهى فى ذلك بمنزلة ظننت اذا أُلغيت بطل عملُها لا غير نحوَ قولك زيدٌ ظننتُ منطلقٌ الا ترى ان المراد فى ظنّى واما الثانى فنحو قوله * على كان المسوّمةِ العرابِ * ومنه قوله تعالى كيف نُكلِّم من كان فى المهد صبيّا والمراد كيف نكلّم من فى المهد صبيّا ولو اريد فيها معنى المُضيّ لم يكن لعيسى عليه السلام فى ذلك معجزةٌ لانه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس واما قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة لم يوجد كان مثلُهم فالمراد بالكملة الجماعة وهو جمع كاملٍ كحافد وحَفَدَة وخائن وخَوَنة والمراد ان هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم فى الكمال والفضل وكَانَ زائدةٌ وهؤلاء الكملة هم بنو زياد العَبْسيّ وأُمّهم فاطمة بنت الخرشب الأَنماريّة وهى احدى المُنْجبات ولدت ربيعًا وعمارةَ وأَنَسًا وكلّ واحد منهم ابو قبيلة وقيل لها يومًا أىّ بَنيك افضلُ فقالت ربيعٌ الواقعةُ بل عمارةُ الواهبُ بل انسُ الفوارس ثكِلْتُهم إن كنتُ أدرى

ايّهم افضل وكانت رأت فى مَنامها انّ قائلا قال لها أعشرةٌ هَدَرَةٌ أحبُّ اليك ام ثلثةٌ كعشرةٍ فلمّا انتبهت قصّت رُؤياها على زوجها فقال لها إن عاوَدَك فقُولى ثلاثةٌ كعشرة فولدت بنين ثلاثة وفيهم يقول قيس بن زُهَيْر

* لَعَمْرُك ما أضاعَ بنو زيادٍ * ذِمارَ أبيهم فيمَن يُضيعُ *

والوجه الرابع ان تكون بمعنى الشأن والحديث وذلك قولك كان زيدٌ قائمٌ ترفع الاسمَيْن معًا قال الشاعر

* اذا مُتُّ كان الناسُ نِصْفان شامتٌ * وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كنتُ أصْنَعُ *

يروى نصفان ونصفَيْن فمن نصب جعلها الناقصة ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث وعادةُ العرب ان تُصدِّر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملةٌ تُفسّره وتكون فى موضع الخبر عن ذلك المضمر نحوَ قولك هو زيدٌ قائمٌ اى الامرُ زيدٌ قائمٌ وانما يفعلون ذلك عند تفخيم الامر وتعظيمه واكثرُ ما يقع ذلك فى الخُطَب والمَواعظ لما فيها من الوعد والوعيد ثمّ تدخل العواملُ على تلك القضيّة فإن كان العامل ناصبا نحوَ أنّ وإنّ واخواتها وظننت واخواتها كان الضمير منصوبا وكانت علامته بارزةً نحوَ قولك إنّه زيدٌ قائمٌ فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث وبرز لفظُها لانها منصوبة والمنصوبُ يبرز لفظه ولا يستتر قال الله تعالى وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ وربّما جعلوا مكان الامر والحديث القصّةَ فأنّثوا فيقولون إنّها قامت جاريتُك قال الله تعالى فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ واكثرُ ما يجىء اضمارُ القصّة مع المؤنّث واضمارُها مع المذكّر جائزٌ فى القياس وتقول ظننتُه زيدٌ قائمٌ والمراد ظننت الامرَ والحديثَ زيدٌ قائمٌ فالهاء المفعول الاوّل والجملة المفعول الثانى فاذا دخلتْ كانَ عليه صار الضمير فاعلا واستتر لان الفاعل متى كان مضمرا واحدا لغائب لم تظهر له صورةٌ وتقع الجملة بعده للخبر وهى كالمفسّرة لذلك الضمير وتسمّيه الكوفيون الضمير المجهول لانه لا يعود الى مذكور وكان الفرّاء يجيز كان قائما زيدٌ وكان قائما الزيدان وكان قائما الزيدون فيجعل قائما خبرَ ذلك الضمير وما بعده مرتفع به والبصريون لا يجيزون ان يكون الخبر عنه الّا جملةً من الجمل الخبريّة وهذا القسم من اقسام كانَ يؤول الى القسم الاوّل وهى الناقصة من حيث كانت مفتقرة الى اسم وخبر وانما أفردوها بالذكر وجعلوها قسما قائما بنفسه لان لها احكاما تنفرد بها وتُخالِف فيها الناقصةَ وذلك ان اسمَ هذه لا يكون الّا مضمرا وتلك يكون اسمها ظاهرا ومضمرا والمضمرُ هنا لا يعود الى مذكور ومن تلك يعود الى مذكور ولا

يُعْطَف على هذا الضمير ولا يُؤكَّد ولا يُبْدَل منه بخلاف تلك ولا يكون الخبر ههنا الّا جملةً على المذهب وتلك يكون خبرها جملة ومفردا والجملةُ فى خبرِ هذه لا تفتقر الى عائد يعود منها الى المخبر عنه وفى تلك يجب ان يكون فيها عائدٌ فلمّا خالفتها فى هذه الاحكام جُعلت قسما قائما بنفسه وقد كان ابن دُرُسْتَوَيْه يذهب الى ان هذا القسم من قبيل التامّة التى ليس لها خبرٌ ولا تفتقر الى مرفوع قال لان هذه الجملة التى بعدها مفسّرةٌ لذلك المضمر فاذا كانت مفسّرة للاسم كانت ايّاه فيكون حكمها كحكمه ولا يصحّ ان تكون خبرا مع كونها مفسّرةً والقول الاوّل وهو المذهب لأنّا لا نقول انها مفسّرة على حدّ تفسير زيدا ضربتُه وانما هى خبرٌ عن ذلك الضمير على حدّ الاخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت الجملة هى ذلك الضميرَ فى المعنى لانك اذا قلت كان زيدٌ قائمٌ فالمعنى كان الحديثُ زيدٌ قائمٌ فالحديثُ هو زيدٌ قائمٌ كما انك اذا قلت كان زيدٌ اخاك فالاخُ هو زيدٌ فلمّا كانت الجملة هى الضميرَ فسّرتْه وأوضحتْه لا أنّها أُنيبت مُنابَه فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وقوله عزّ وعلا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ يتوجّه على الاربعة وقيل فى قوله

* بتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِىُّ كأنّها * قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخًا بُيُوضُها *

إنّ كَانَ فيه بمعنَى صَارَ ٭

قال الشارح اما قوله تعالى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ فيجوز ان تكون الناقصة الناصبة للخبر ويكون قلب هو الاسمَ والجارّ والمجرور هو الخبر وقد تقدّم والنكرةُ يجوز الاخبار عنها اذا كان الخبر جارّا ومجرورا وتقدّم على النكرة نحوَ قولك كان فيها رجلٌ وكان تحت رأسى سرجٌ ويجوز ان تكون التامّة التى تكتفى بالاسم ولا تحتاج الى خبر ويكون قلبٌ اسمها والجارّ والمجرور فى موضع الحال كانه كان صفة النكرة وقد تقدّم عليها الوجه الثالث ان تكون زائدة دخولُها كخروجها والمراد لِمَن له قلبٌ ويكون له قلب جملةً فى موضع الصلة اى لمن له قلبٌ الوجه الرابع ان تكون بمعنَى صَارَ اى لمن صار له قلبٌ واما قوله * بتيهاء قفر * البيتَ فانه لابن كَنْزَةَ والشاهد فيه استعمالُ كان بمعنَى صار والعربُ تستعير هذه الافعال فتوقع بعضَها مكانَ بعض فأوقعوا كَانَ هنا موقعَ صار لما بينهما من التقارُب فى المعنى لانّ كَانَ لما انقطع وانتقل من حال الى حال الا تراك تقول قد كنتُ غائبا وأنا الآنَ حاضرٌ فصَارَ كذلك تفيد الانتقال من حال الى حال نحوَ قولك صار زيدٌ غنيّا اى انتقل من حال الى هذه الحال كما استعملوا جَاء فى معنَى صار فى قولهم ما جاءت حاجتَك لانّ جَاء تفيد الحركةَ والانتقالَ

كما كانت صَارَ كذلك يصف سَيْرَه فى فلاة مُوحِشة أَعْيَت المطىُّ فيها وهزلت شبّه مطيّتَه لسرعة مَشْيها وعدم لبثها بالقطا لانها اذا فَرَّخَتْ لا تستقرّ بل تُسْرِع الطَيَرانَ لطلب النُجْعة والتيهاء القَفْر المَضَلّة ليس بها عَلَمٌ يُهتدى به كانّه يُتاهُ فيها والقَفْر الخالية والحَزْن ما غلظ من الارض وقد حمل بعضهم كَانَ فى قوله تعالى كيف نُكلّم من كان فى المهد صبيّا على انها بمعنى صار ومنه قول العجّاج

* والرأْس قد كان له شَكِيرُ * اى قد صار والشكير ما ينبت حول الشجرة من اصلها قال الشاعر

* ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها *

فصـــل ٤٥٢

قال صاحب الكتاب ومعنَى صَارَ الانتقالُ وهو فى ذلك على استعمالَيْن احدهما قولك صار الفقيرُ غنيّا والطينُ خَزَفا والثانى صار زيدٌ الى عمرو ومنه كلُّ حَىّ صائرٌ الى الزَوال ❊

قال الشارح قد تقدّم القول انّ صَارَ معناها الانتقال والتحوّل من حال الى حال فهى تدخل على الجملة الابتدائيّة فتُفيد ذلك المعنى فيها بعد ان لم يكن نحوَ قولك صار زيد عالما اى انتقل الى هذه الحال وصار الطين خَزَفًا اى استحال الى ذلك وانتقل اليه وقد تستعمل بمعنَى جَآء فتتعدّى بحرف الجرّ وتفيد معنى الانتقال ايضا كقولك صار زيد الى عمرو وكلُّ حىّ صائرٌ للزوال فهذه ليست داخلة على جملة الا تراك لو قلت زيدٌ الى عمرو لم يكن كلاما وانما استعمالُها هنا بمعنَى جاء كما استعملوا جاء بمعنى صار فى قولهم ما جاءت حاجتَك اى ما صارت ولذلك جاء مصدرُها المَصير كما قالوا المَجِىء قال الله تعالى وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ❊

فصـــل ٤٥٣

قال صاحب الكتاب وأَصْبَحَ وأَمْسَى وأَضْحَى على ثلثة مَعانٍ احدها ان تقرن مضمونَ الجملة بالأَوْقات الخاصّة التى هى الصَباحُ والمَساء والضُحَى على طريقة كَانَ والثانى ان تُفيد معنَى الدخول فى هذه الاوقات كأَظْهَرَ وأَعْتَمَ وهى فى هذا الوجه تامّةٌ يُسْكَت على مرفوعها قال عبدُ الواسع بن أُسامة

* ومن فَعَلاتِى أَنّنى حَسَنُ القِرَى * اذا الليلةُ الشَهْباء أَضْحَى جَلِيدُها *

قال الشارح قد استعملت هذه الافعال على ثلثة معان كما ذكر احدها ان تدخل على المبتدا

والخبر لافادة زمانها فى الخبر فاذا قلت اصبح زيدٌ عالما وامسى الامير عادلا واضحى اخوك مسرورا فالمراد انّ علم زيد اقترن بالصباح وعدل الامير اقترن بالمساء وسرور الاخ اقترن بالضحى فهى ككانَ فى دخولها على المبتدإ وإفادةِ زمانها للخبر الّا ان ازمنة هذه الاشياء خاصّةٌ وزمانُ كَانَ يعُمّ هذه الاوقات وغيرَها الّا انّ كَانَ لِما انقطع وهذه الافعال زمانُها غير منقطع الا ترى انك تقول اصبح زيد غنيّا وهو غنيّ وقتَ إخبارك غيرَ منقطع الثانى ان تكون تامّة تجتزئ بمرفوع لا غير ولا تحتاج الى منصوب كقولك أصبحنا وأمسينا وأضحينا اى دخلنا فى هذه الاوقات وصِرْنا فيها ومنه قولهم أَفْجَرْنا اى دخلنا فى وقت الفجر قال الشاعر

* فما أَفْجَرَتْ حتّى أَهبَّ بسُحْرَةٍ * عَلاجِيمُ عينِ ٱبنَي صَباحٍ يُثيرُها *

ومثله قول الاخر

* فأصبحوا والنَوَى عالِى مُعَرَّسِهم * وليس كُلّ النَوَى تُلْقِى المَساكِينُ *

اى أصبحوا وهذه حالهم ومنه أَشْمَلْنا وأجنبنا وأَصْبَيْنا اى دخلنا فى اوقات هذه الرياح وكذلك يقال أدنف كانه دخل فى وقت الدَنَف واكثرُ ما يستعمل ذلك فى وقت الاحيان فاما قوله * ومن فعلاتى الخ * البيت لعبد الواسع بن أُسامَةَ والشاهد فيه قوله اضحى جليدها والاكتفاء بالمرفوع اى صار جليدُها فى وقت الضحى يصف نفسه بالكرم وأنّه حسنُ القرى للأضياف حتى عند عزّة الطعام والجَدْب وأراد بالليلة الشهباء المُجْدِبة الباردة التى اضحى جليدُها اى دخل جليدها فى وقت الضحى يريد انه طال مَكْثُه لشدّة البرد ولم يَذُبْ عند ارتفاع النهار والجليد ما جمد من النَداء

قال صاحب الكتاب والثالث ان تكون بمعنى صَارَ كقولك اصبح زيدٌ غنيّا وامسى فقيرا وقال عَدِيّ

* ثُمّ أَضْحَوْا كأنّهم وَرَقٌ جَــــفّ فَأَلْوَتْ به الصَبَا والدَبُورُ *

قال الشارح الوجه الثالث ان تستعمل بمعنى كان وصار من غير ان يُقصد بها الى وقت مخصوص نحوَ قولك اصبح زيدٌ فقيرا وأمسى غنيّا تريد به انه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص ومنه قول عدىّ بن زيد * ثمّ اضحوا كانّهم ورق الخ * يريد انهم صاروا الى هذه الحال شبّه أَحِبّاءه وانقراضَهم بورق الشجر وتغيُّره وجَفافه وذكر الصبا والدبور وهما ريحان لان لهما تأثيرا فى الاشجار ومثله قول الاخر

* أَصبحتُ لا أَحْمِلُ السِلاحَ ولا * أَمْلِكُ رَأْسَ البعيرِ إِنْ نَفَرَا *

فصـــل ۴۵۳

قال صاحب الكتاب وظَلَّ وبَاتَ على معنيَيْن احدهما اقترانُ مضمون الجملة بالوقتَيْن الخاصَّيْن على طريقة كَانَ والثانى كَيْنونتُهما بمعنى صَارَ ومنه قوله عزّ اسمه وَاِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ‹

قال الشارح حكم هذَيْن الفعلين كحكم أَصبح وأَضحى يكونان ناقصَيْن فيدخلان على المبتدإ والخبر لافادة الوقت الخاصّ فى الخبر فتقول ظلّ زيدٌ يفعل كذا اذا فعله فى النهار دون الليل وبات خالدٌ يفعل كذا اذا فعله ليلا والجملةُ بعده فى موضع الخبر ومنه قوله تعالى فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ وظلت مخفّفٌ من ظَلِلْتُ بكسر اللام كانه حذف منه اللام المكسورة يقال ظَلِلْتُ أَفعلُ كذا أَظَلُّ ظُلُولًا قال الشاعر

* ولقد أَبِيتُ على الطَوَى وأَظَلُّهُ * حتى أَنَالَ به كَرِيمَ المَأْكَلِ *

وقد يستعملان استعمالَ كان وصار مع قطع النظر عن الاوقات الخاصّة فيقال ظلّ كئيبًا وبات حزينًا وإن كان ذلك فى النهار لانه لا يراد به زمانٌ دون زمان ومنه قوله سبحانه واذا بشّر احدهم بالانثى ظلّ وجهه مسودّا والمراد انه يَحْدُث به ذلك ويصير اليه عند البشارة وإن كان ليلا وقد تستعمل بَاتَ تامّةً تجتزئ بالمرفوع فيقال بات زيدٌ بمعنى انه دخل فى المَبِيت يقال منه بَاتَ يَبِيتُ ويَبَاتُ بَيْتُوتَةً ‹

فصـــل ۴۵۴

قال صاحب الكتاب والتى فى أوائلها الحرفُ النافى فى معنى واحد وهو استمرارُ الفعل بفاعله فى زمانه ولدخول النفى فيها على النفى جرتْ مجرى كَانَ فى كونها للايجاب ومن ثَمّ لم يجز ما زال زيدٌ الّا مُقِيمًا وخُطِّئَ ذو الرُمّة فى قوله * حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكُّ اِلّا مُنَاخَةً *

قال الشارح امّا ما فى اوّله منها حرفُ نفى نحوُ ما زال وما بَرِحَ وما انفكّ وما فَتِئَ فهى ايضا كأخواتها تدخل على المبتدإ والخبر فترفع المبتدأَ وتنصب الخبرَ كما انّ كَانَ كذلك فيقال ما زال زيدٌ يفعل قال الله تعالى فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ وكذلك اخواتها ومعناها على الايجاب وإن كان فى اوّلها حرفُ النفى وذلك ان هذه الافعال معناها النفى فزال وبرح وانفكّ وفتئ كلُّها معناها خلاف الثبات الا ترى انّ

معنًى زال برح فاذا دخل حرفُ النفى نُفى البَرَاح فعاد الى الثّبات وخلافِ الزّوال فاذا قلت ما زال زيدٌ قائما فهو كلامٌ معناه الاثبات اى هو قائمٌ وقيامُه استمرّ فيما مضى من الزمان فهو كلامٌ معناه الاثبات ولهذا المعنى لم تدخل الّا على الخبر فلا يجوز لم يزل زيدٌ الّا قائما كما لم يجز ثبت زيدٌ الّا قائما لانّ معنى ما زال ثبت فاما قول ذى الرُّمّة

* حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ الّا مُناخةً * على الخَسْفِ او نَرْمِى بها بَلَدًا قَفْرَا *

فانّ الأصمعىّ والجَرْمىّ قالا أخطأ ذو الرّمّة ووجهُ تَخْطِئته ان يكون مناخة الخبر وتكون الّا داخلةً عليه وذلك خطأٌ على ما تقدّم قال المازنىّ الّا فيه زائدة والمراد ما تنفكّ مناخة وقيل الخبر عَلَى الخسف ومناخةً حالٌ والمراد ما تنفكّ على الخسف الّا مناخةً فما تكون الّا قد دخلت على الخبر وقيل انّ الّا واقعة فى غير موقعها والنيّةُ بها التأخير والمراد ما تنفكّ مناخة الّا على الخسف ومثله فى وقوع الّا فى غير موقعها قوله تعالى انْ نَظُنُّ الّا ظَنًّا وقول الشاعر * وما اَغْتَرّهُ الشَّيْبُ الّا اَغْتِرارًا * الا ترى انك لو حملت الكلام على هذا الظاهر الذى هو عليه لم يكن فيه فائدةٌ لانه لا يُظَنّ الّا الظّنّ ولا يغترّه الشيبُ الّا اغترارًا فاذ كان كذلك علمت ان المعنى والتقدير انْ نحن الّا نظنّ ظنًّا وما اغترّه الّا الشيبُ اغترارا فان قيل ما ذكرتَه من وقوع الّا فى غير موضعها انما أُخّرت عن موضعها ومعناه التقديم وما ذكرتَه الّا فيه مقدّمةٌ وأنت تنوى بها التأخير وذلك خلافُ ما ذكرتَه فالجواب انه اذا جاز التأخير جاز التقديم لانه مثله فى انه واقعٌ فى غير موقعه ويجوز ان يكون الشاعر راعى اللفظ لانه منفىّ ولم ينظر الى المعنى فأدخل الّا لذلك ومثله كثيرٌ قال الله تعالى أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِىَ ٱلْمَوْتَى فادخل الباء فى الخبر لوجود لفظ النفى لان الباء انما تزاد لتأكيد النفى والمعنى فيها على الايجاب ومثله قوله تعالى انْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ فى قول بعضهم انّ انْ هنا بمعنَى نَعَمْ ودخلت اللام لوجود لفظ انْ وإن لم يكن المعنى معناها واعلم انّ زَالَ من قولهم ما زال يفعل وزنُه فَعِلَ بكسر العين وانما قلت ذلك لقولهم فى المضارع يَزالُ على يفعَل بالفتح ويفعَل مفتوحَ العين انما يأتى من فَعِلَ بكسر العين دون غيره الّا ان تكون العين او اللام حرفا حلقيًّا نحو سَأَلَ يَسْأَلُ وقَرَأَ يَقْرَأُ وعينُه من الياء وليس من لفظ زال يزول لقولهم زَيَّلْتُه فزال وزايلته وهذه دلالةٌ قاطعةٌ تشهد انه من الياء فان قيل يجوز ان يكون زيّلته فَيْعَلْتُه مثلَ بَيْطَرْتُه واذا جاز ان يكون كذلك فلا يكون فيه دليلٌ قيل لو كان فيعلته لجاء مصدره زَيَّلَةً على وزن فَيْعَلَةً وحيث لم يجئ دلّ ذلك على

انه فَعِّلَ لا فَيْعَلَ   وممّا يدلّ على ذلك قولهم لم يَزَلْ بالفتح ولو كان من زال يَزُولُ لقيل لم يَزُلْ بالضمّ وأصلُ زال ههنا ان يكون لازما غير متعدّ نحوَ قولك زال الشيء اى فَاتَ وبَرِحَ الّا انه جُرِّد من الحدث لدلالته على الزمان وأُدْخِل على المبتدإ والخبر كما كانت كَانَ كذلك   واما بَرِحَ من قولهم ما برح فهو بمعنى زال وجاوز ومنه قيل للّيلة الخالية البارحة وكذلك قيل أبرحتَ رَبًّا وأبرحت جارًا اى جاوزتَ ما يكون عليه أمثالُك من الخلال المرضيّة فقالوا ما برح يفعل بمعنى ما زال   وقد فرق بعضهم بين ما زال وما برح فقال برح لا يستعمل فى الكلام الّا ويراد به البَرَاحُ من المكان فلا بدّ من ذكر المكان معه او تقديره وذلك ضعيف لانه قد جاء فى غير المكان قال الله تعالى لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ فلا ابرح هذه لا يجوز ان يراد بها البراح من المكان لانه من المُحال ان يبلغ مجمع البحرين وهو فى مكانه لم يبرح منه واذا لم يجز حملُه على البراح تعيّن ان يكون بمعنى لا أزالُ   واما انفكّ من قولهم ما انفكّ يفعل فهى ايضا بمعنى زال من قولك فككت الشيءَ من الشيء اذا خلّصته منه وكلُّ مشتبِكَيْن فصلتَ احدهما من الاخر فقد فككتهما وفكّ الرَّقَبَةَ أعتقها ثمّ جُرِّدت من الدلالة على الحدث ثمّ أُدْخلت على المبتدإ والخبر كما فُعل بكَانَ   واما فَتِئَ من قولهم ما فتئ يفعل فهو ايضا بمعنى زال يقال منه فَتِئَ وفَتَأَ بالكسر والفتح ويقال منه ما أَفْتَأْتُ تفعل فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وتجىء محذوفا منها حرفُ النفى قالت امرأةُ سالِمِ بن قُحْفانَ   * تَزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها *   وقال امْرُءُ القَيْس   * فقلتُ لها واللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا *   وقال

* تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيــــتَ بِهالِكٍ حتّى تكونَهْ *

وفى التنزيل تَٱللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ؞

قال الشارح قد ذكرنا ان هذه الافعال لا تستعمل الّا ومعها حرفُ الجحد نحوَ ما زال ولم يزل ولا يزال وذلك من قبل ان الغرض بها اثبات الخبر واستمراره وذلك انما يكون مع مقارنة حرف النفى لان استعمالها مجرّدةً من حرف النفى تُنافى هذا الغرض لانها اذا عَرِيَتْ من حرف النفى لم تفد الاثبات والغرضُ منها اثبات الخبر ولا يكون الايجاب الّا مع حرف النفى على ما تقدّم الّا ان حرف النفى قد يحذف فى بعض المواضع وهو مرادٌ وانما يسوغ حذفه اذا وقع فى جواب القَسَم وذلك لأمن اللبس وزوال الاشكال فمن ذلك

* تزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها * لها ما مشى يومًا على خُفِّهِ جَمَلْ *

والمراد واللهِ لا تزال فحذف لا والحبالُ العُهود والمبرمات المُحْكَمات اعدّها لها اى للمحبوبة مدّةَ مَشْيِ الجمل على خفّه كما يقال ما طار طائرٌ وما حَنّتِ النيبُ ودلّ على ارادة القسم حذفُ حرف النفى فلولا القسم لَمّا ساغ الحذف ولا يجوز ان يحذف من هذه الحروف غيرُ لا نحوَ واللهِ اقومُ والمراد لا اقوم وانما لم يجز حذفُ غيرها لانه لا يجوز حذف لمْ ولَن لانّ لمْ عاملة فيما بعدها والحرف لا يجوز ان يحذف ويعمل وكذلك ما قد تكون عاملة فى لغة اهل الحجاز ولا يكون هذا الحذف الّا فى القسم لانه لا يُلْبِس بالموجب اذ لو اريد الموجب لأُتِىَ بانّ واللام والنون وهو كثير قال امرؤ القيس

* فقلتُ لها تَاللهِ أَبْرَحُ قاعدًا * ولو قطعوا رَأْسى لَدَيْكِ وأَوْصالى *

اى لا أبرحُ وقال ايضا * تنفكّ تسمع الخ * وقال

* تَاللهِ يبقى على الايّام مُبْتَقِلٌ * جَوْنُ السَّراةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ *

ومنه قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا اى لا تزال تذكر يوسف حتى تكون حرضا اى ذا حرضٍ وهو الحُزْنُ ٭

فصل ٤٥٥

قال صاحب الكتاب ومَا دَامَ توقيتٌ للفعل فى قولك أَجْلِسْ ما دُمْتَ جالسا كانّك قلت أجلس دَوامَ جُلوسك نحوَ قولهم آتيك خُفوقَ النَّجم ومَقْدَمَ الحاجّ ولذلك كان مفتقرا الى ان يُشْفَع بكلامٍ لانّه ظرفٌ لا بدّ له ممّا يقع فيه ٭

قال الشارح امّا ما دام من قولك ما دام زيدٌ جالساً فليست مَا فى اوّلها حرف نفى على حدّها فى ما زال وما برح انما مَا ههنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان فاذا قلت لا أُكلّمك ما دام زيد قاعدا فالمراد دوامَ قعوده اى زمنَ دوامه كما يقال خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجّ والمراد زمنَ خفوق النجم وزمنَ مقدم الحاجّ وممّا يدلّ على انّ مَا مع ما بعدها زمانٌ انها لا تقع اوّلا فلا يقال ما دام زيد قائما ويكون كلاما تامّا ولا بدّ ان يتقدّمه ما يكون مظروفا وليس كذلك ما زال واخواتها فانك تقول ما زال زيدٌ قائما ويكون كلاما مفيدا تامّا ومَا من قولك ما دام تقع لازمةً لا بدّ منها ولا يكون الفعل معها الّا ماضيا وليس كذلك ما زال فانّه يجوز ان يقع موقعَ مَا غيرُها من حروف النفى ويكون الفعل مع النافى ماضيا ومضارعا نحوَ ما زال ولم يزل ولا يزال ٭

قال صاحب الكتاب ولَيْسَ معناه نفىُ مضمون الجملة فى الحال تقول ليس زيدٌ قائما الآنَ ولا تقول ليس زيدٌ قائما غدًا والذى يُصدِّق انّه فعلٌ لحوقُ الضمائر وتاء التأنيث ساكنةً به واصلُه لَيِسَ كصَيِدَ البعيرُ،

قال الشارح اعلم انّ لَيْسَ فعلٌ يدخل على جملة ابتدائيّة فينفيها فى الحال وذلك انك اذا قلت زيدٌ قائمٌ ففيه إيجاب قيامه فى الحال واذا قلت ليس زيدٌ قائما فقد نفيت هذا المعنى فان قيل فمِن أَيْنَ زعمتم انها فعلٌ وليس لها تصرّفُ الافعال بالمضارع واسم الفاعل كما كان ذلك فى كَانَ واخواتها وانما هى بمنزلة مَا فى دلالتها على نفى الحاضر قيل الدليل على انها فعلٌ اتّصالُ الضمير الذى لا يكون الّا فى الافعال بها على حدّ اتّصاله بالافعال وهو الضمير المرفوع نحوُ قولك لستُ ولسـنـا ولستَ ولستُمَا ولستُمْ ولستِ ولستُنّ ولان آخرها مفتوحٌ كما أواخر الافعال الماضية وتلحقها تاء التأنيث ساكنةً وصلًا ووقفًا نحوَ ليستْ هندٌ قائمةً كما تقول كانت هندٌ قائمةً وليس كذلك التاء اللاحقة للاسماء فانها تكون متحرّكة بحركات الاعراب نحوَ قائمةٍ وقاعدةٍ فلمّا وُجد فيها ما لا يكون الّا فى الافعال دلّ على انها فعلٌ فان قيل الافعال بابُها التصرّف ولَيْسَ غير متصرّفة فهلّا دلّكم ذلك على كونها حرفا قيل عدمُ التصرّف لا يدلّ على انها ليست فعلا اذ ليس كلُّ الافعال متصرّفةً الا ترى انّ نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى وفعل التعجّب كلّها افعالٌ وإن لم تكن متصرّفة وامّا كونها بمنزلة مَا فى النفى فلا يُخْرِجها ايضا عن كونها فعلا لانه يدلّ على مشابهةٍ بينهما وهو الذى اوجب جمودَها وعدمَ تصرّفها وامّا ان يدلّ انّها حرفٌ فلا اذ الدلالة قد قامت على انها فعلٌ وممّا يدلّ انّها فعلٌ وليست حرفا انّها تتحمّل الضميرَ كما انّه يتحمّل الضمير فتقول زيدٌ ليس قائما فيستكنّ فى لَيْسَ ضميرٌ من زيد ولا يكون مثلُ ذلك فى مَا فلا يقال زيدٌ ما قائمًا فيجعلَ فى مَا ضميرُ زيد وايضا فانّ لَيْسَ لا يُبْطِل عملَها دخولُ الّا فى خبرها فتقول ليس زيدٌ الّا قائما ولا يكون مثلُ ذلك فى مَا لا تقول ما زيدٌ الّا قائما ومن المانع لَيْسَ من التصرّف انك تقول كان زيدٌ فتفيد المُضىّ وتقول يكون زيد فتفيد الاستقبالَ وأنت اذا قلت ليس زيدٌ قائما الآنَ فقد أدّتْ لَيْسَ المعنى الذى يكون فى المضارع بلفظ الماضى واستُغنى عن زيادةِ حرف مضارعة فيها وقوله لا تقول ليس زيد قائما غدًا يريد انها لا تكون الّا

لنفى الحاضر لا غير ولا يُنْفَى بها فى المستقبل وقد أجازه ابو العبّاس المبرّد وابن دُرُسْتَوَيْه فان قيل وزنُه فَعْلَ ساكنَ العين كلَيْتَ وليس فى الافعال الماضية ما هو على هذه الزنة فهلّا دلّكم ذلك على انها حرف قيل لمّا مُنع التصرّف لِما ذكرناه ولم يُبْنَ بناء الافعال من بنات الياء نحو بَاعَ وسَارَ مُنع ما للافعال من الاعلال والتغيير لان الاعلال والتغيير ضربٌ من التصرّف والاصلُ فى لَيْسَ لَيِسَ على زنة حَرِجَ وصَعِدَ وانما قلنا ذلك لانه قد قامت الدلالة على انه فعلٌ فالافعالُ الماضية الثلاثيّة على ثلثة اضرب فَعَلَ كضرب وقتل وفَعِلَ كعلم وسلم وفَعُلَ كظرف وشرف وليس فيها ما هو على زنة فَعْلَ بسكون العين واذا كان كذلك وجب ان لا يخرج عن ابنية الافعال فلذلك قلنا ان اصله لَيِسَ على فَعِلَ بكسر العين فيكون من قبيل صَيِدَ البعيرُ اذا رفع رأسه من داء وكان قياسه ان تقلب الياء فيه الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على حدّ بَاعَ وسَارَ الّا انّهم لمّا لم يريدوا تصرُّف الكلمة أبقوها على حالها ثمّ خفّفوها بالاسكان على حدّ قولهم فى كَتِفٍ كَتْفٌ وفى فَخِذٍ فَخْذٌ وألزموها التخفيفَ لعدم تصرُّفها ولزومِ حالة واحدة وانما قلنا ان اصله فَعِلَ بالكسر لانه لا يخلو من ان يكون على فَعَلَ او فَعُلَ او فَعِلَ على ما ذكرنا فلا يجوز ان يكون على فَعَلَ بالفتح لانه لو كان مفتوحا لم يجز اسكانه لان الفتحة خفيفةٌ الا ترى انهم لا يخفّفون نحوَ قَلَمٍ وجَبَلٍ بالسكون ولا يجوز ان يكون على فَعُلَ بالضمّ لان هذا البناء لم يأت من بنات الياء فلمّا امتنع ان يكون على فَعَلَ وفَعُلَ تعيّن ان يكون فَعِلَ بالكسر وصُحّح كما صُحّح صَيِدَ البعيرُ وليس المراد ان العلّة واحدةٌ وانما ذلك لإبداء النظير وذلك لان العلّة فى تصحيح لَيْسَ ارادةُ عدم التصرّف والعلّة فى تصحيح صَيِدَ انما هو لانه فى معنى أَصْيَدَ كعَوِرَ وحَوِلَ اذ كانا فى معنى أَعْوَرَ وأَحْوَلَ ؞

فصل ٤٥٧

قال صاحب الكتاب وهذه الافعال فى تقديم خبرها على ضربين فالتى فى اوائلها ما يتقدّم خبرُها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها وعليها وقد خُولِفَ فى لَيْسَ فجُعل من الضرب الاوّل والاوّل هو الصحيح ؞

قال الشارح قد تقدّم ان هذه الاشياء لمّا كانت داخلة على المبتدإ والخبر وكانت مقتضيةً لهما

جميعا وجب من حيث كانت افعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكمُ ما بعدها كحكم الافعال الحقيقيّة وكانت الافعال الحقيقيّة ترفع فاعلا وتنصب مفعولا فرفعتْ هذه الاسمَ ونصبت الخبرَ ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحوِ كان زيدٌ قائما كما تقول ضرب زيدٌ عمرا ولمّا كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعلُ لا يجوز تقديمه على الفعل لم يجز تقديم اسماء هذه الافعال عليها ولمّا كان المفعول يجوز تقديمُه على الفاعل وعلى الفعل نفسه جاز تقديم أخبار هذه الافعال على اسمائها وعليها انفسها ما لم يمنع من ذلك مانعٌ فلذلك تقول كان زيدٌ قائما قال الله تعالى وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا وقال وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا وتقول كان قائما زيدٌ فتُقدّم الخبر على الاسم قال الله تعالى وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وقال أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا فقوله حقّا خبرٌ وقد تقدّم على الاسم الذى هو نصر المؤمنين وعجبا خبرٌ ايضا وقد تقدّم على الاسم الذى هو أن اوحينا لانّ أَنْ والفعل فى تأويل المصدر وذلك المصدرُ مرفوع بأنّه اسمُ كان وتقول قائما كان زيدٌ فتُقدِّم الخبر على الفعل نفسه قال الله تعالى وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ فلولا جوازُ تقديم الخبر على نفس الفعل لَمَا جاز تقديم معموله عليه وذلك ان انفسهم معمولُ يظلمون وهو الخبر وقد تقدّم انه لا يُقدَّم المعمول حيث لا يتقدّم العامل الا ترى انه لا يجوز القتالَ زيدا حينَ يأتى حيث لم يجز تقديم عامله الذى هو يأتى لانّ المضاف اليه لا يتقدّم المضافَ وكذلك باقى اخواتها فامّا ما فى أوّله حرف النفى وحروف النفى اربعةٌ مَا ولَمْ ولَنْ ولَا فإن كان النفى بمَا نحوَ ما زال وما انفكّ وما فتئَ وما برح فمذهبُ سيبويه والبصريين انه لا يجوز تقديم أخبارهـــا عليها فلا يقال قائما ما زال زيدٌ واليه ذهب ابو زكريّاء يحيى بن زياد الفرّاء وذلك أنّ مَا للنفى وأنّه يُستأنف بها النفى ولذلك يُتلقّى بها القَسَمُ كما يتلقّى بإنّ واللام فى الايجاب فجرت فى ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له صدرُ الكلام وانما صار للاستفهام صدرُ الكلام لانه جاء لافادة معنى فى الاسم والفعل فوجب ان يأتى قبلهما لا بعدهما كما ان حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذلك هنا الا ترى انك لو قلت فى الاستفهام زيدا أضربتَ لم يجز كذلك ههنا لو قلت قائما ما زال زيدٌ لم يجز لانك تُقدّم ما هو متعلّقٌ بما بعد حرف النفى عليه ويجوز ذلك مع لَمْ ولَنْ ولَا فتقول قائما لم يزل زيدٌ ومنطلقا لن يبرح بكرٌ وخارجا لا يزال خالدٌ وانما ساغ ذلك مع لم ولن ولا ولم يسغ مع ما لانّ لم ولن لمّا اختصّتا بالدخول على الافعال صارتا كالجزء منها فكما يجوز تقديمُ منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لانهما كأحد حروفه وايضا فإنّ لم أفعل نفيُ فعلتُ

ولن أفعل نفيُ سأفعلُ وحكمُ النفى حكم ايجابه فكما يسوغ فى الايجاب التقديمُ فكذلك مع النفى فجرى النفى هنا مجرى الايجاب كما جرى مجراه فى لَنْ اذ لم يُتلقّ به القَسَم الا ترى انك لا تقول واللّه لن أضربَ كما لا تقول واللّه سأضرب وكذلك لا تقول واللّه لم اضرب كما لا تقول واللّه ضربتُ وامّا لَا وإن كانت قد يُتلقى بها القسم وتدخل على الاسماء والافعال فانّها تصرّفت تصرّفًا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة وأنّه يتخطّاها العاملُ فيعمل فيما بعدها نحوَ قولك خرجت بلا زادٍ وعُوقبتُ بلا جُرْمٍ فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها واجاز ذلك الكوفيون واليه ذهب ابو الحسن بن كَيْسان فيقولون قائمًا ما زال زيدٌ وكذلك ما كان فى معناها من اخواتها فانّهم يشبّهونها بلَمْ وامّا مَا دَامَ فانّها لا تستعمل الّا بلفظ الماضى كما كانت لَيْسَ كذلك ولا يتقدّمها الّا فعلٌ مضارعٌ نحوُ لا أُكلّمك ما دام زيدٌ قائما ولا يتقدّم عليها نفسها لانّ مَا فيها مصدريّةٌ لا نافيةٌ وذلك المصدرُ بمعنى ظرف الزمان الا ترى انك اذا قلت لا أفعلُ هذا ما دام زيدٌ قائما كان التقدير فيه زمنَ دوامِ قيامِ زيد كقولك جئتُك مَقْدَمَ الحاجّ وخفوقَ النجم اى زمنَ خفوق النجم وزمنَ مقدم الحاجّ الّا انه حذف المضاف الذى هو الزمان للعلم به وأقيم المصدر المضاف اليه مقامه واذا كانت مَا فى ما دام بمنزلة المصدر كان ما يتعلّق بها من صلتها وتمامها فلا يتقدّم عليها وامّا تقديم أخبارها على اسمائها فجائزٌ بلا خلاف لانّ المقتضى لجواز ذلك موجودٌ وهو كون العامل فعلا ولا مانعَ هناك فلذلك جاز ان تقول ما زال قائما زيدٌ وما انفكّ عالما بكرٌ وامّا لَيْسَ ففيها خلافٌ فمنهم من يُغلّب عليها جانبَ الحرفيّة فيُجريها مجرى مَا النافية فلا يُجيز تقديمَ خبرِها على اسمها ولا عليها لا يقولون ليس قائما زيدٌ ولا قائما ليس زيدٌ وعليه حمل سيبويه قولَهم ليس الطيبُ الّا المسكُ وليس خَلْقُ اللّه أَشْعَرُ منه اجراها مجرى مَا ومنهم من اجاز تقديمَ خبرها عليها نفسها نحوَ قائما ليس زيدٌ وهو قول سيبويه والمتقدّمين من البصريين وجماعةٍ من المتأخّرين كالسيرافىّ وابى علىّ واليه ذهب الفرّاء من الكوفيين واحتجّوا لذلك بالنصّ والمعنى أمّا النصّ فقوله تعالى أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ووجهُ الدليل انه قدّم معمولَ الخبر عليها وذلك انّ يَوْمَ معمولُ مصروفا الذى هو الخبر وتقديمُ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل لانه لا يجوز ان يقع المعمول حيث لا يقع العامل لانّ رتبة العامل قبل المعمول وامّا المعنى فانّه فعلٌ فى نفسه وانما مُنع المضارعَ للاستغناء عنه بلفظ الماضى وهذا المعنى لا ينقص حكمَها وصار كيَدَعُ ويَذَرُ لمّا منعنا لفظَ الماضى منهما استغناءً عنه

بترك لم تنقص من حكم عملهما ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها وهو مذهب الكوفيين وابى العبّاس المبرّد وقال السيرافىّ وابو علىّ لا خلاف فى تقديم الخبر على اسمها انما الخلاف فى تقديم الخبر عليها وحكى ابن درستويه فى كتاب الارشاد انّ فيه خلافا على ما تقدّم وقوله وقد خولف فى لَيْسَ فجعل من الضرب الاوّل يريد الذى لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما كان فى اوّله مَا فيه اشارةٌ الى انّ من مذهبه جوازَ تقديم خبرها عليها وقوله والاوّل هو الصحيح يريد الاوّل من القولَيْن وهو جواز تقديم خبرها عليها وهو الذى أَفْتى به والثانى ما حكاه من قول المخالِف وهو عدم جواز تقديمه ؛

فصل ٤٥٨

قال صاحب الكتاب وفصل سيبويه فى تقديم الظرف وتأخيره بين اللَّغْو منه والمستقرّ فاستحسن تقديمَه اذا كان مستقرّا نحوَ قولك ما كان فيها احدٌ خيرٌ منك وتأخيرَه اذا كان لَغْوا نحوَ قولك ما كان احدٌ خيرا منك فيها ثمّ قال واهلُ الجفاء يقرؤون وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ ؛

قال الشارح سيبويه كان يسمّى الظرف والجارّ والمجرور متى وقع واحدٌ منهما خبرا مستقَرًّا لانه يُقدَّر باستقرّ ومتى لم يكن خبرا سمّاه لَغْوًا وذلك نحو قولك زيدٌ فيها قائما الظرف ههنا مستقرٌّ لانه الخبر والتقدير زيدٌ استقرّ فيها وقائما حالٌ فإن رفعت قائما وجعلته الخبرَ فقلت زيدٌ فيها قائمٌ كان الظرف لغوا لانه ليس بخبرٍ انما الخبر قائمٌ والظرف من متعلّقات الخبر الذى هو قائمٌ ومتى جعلته خبرا كان ظرفا ووعاءً للاستقرار ومتى جعلته لغوا كان ظرفا للقيام فاذا فهمت القاعدةَ فسيبويه يختار تقديم الظرف اذا كان مستقرّا لانه مضطرٌّ اليه وتأخيرَه اذا كان لغوا لانه فضلةٌ وذلك نحو قولك ما كان فيها احدٌ خيرٌ منك فأحدٌ اسمُ كان وخيرٌ منك صفته والظرف الخبر ولذلك قدّمه فان نصبت خيرا وجعلته الخبرَ اخّرت الظرف لانه ملغًى نحوَ قولك ما كان احدٌ خيرا منك فيها فأحدٌ الاسم وخيرا منك الخبر وفيها لغوٌ من متعلّقات الخبر وتقديمُ الظرف وتأخيرُه اذا كان مستقرّا جائزٌ قال سيبويه كلٌّ عربىٌّ جيّدٌ كثيرٌ وانما اختار تقديمه اذا كان مستقرّا ولا كلامَ فى جواز تأخيره فان قيل فما تصنع بقوله سبحانه وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فقدّم الجارّ والمجرور مع انه لغوٌ قيل لمّا كانت الحاجة ماسّةً والكلامُ غيرَ مستغنٍ عنه صار كانّه خبرٌ فقُدّم لذلك الا ترى ان قوله تعالى اللّهُ الصَّمَدُ مبتدأٌ

وخبرٌ وقوله لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ خبرٌ ثانٍ وقوله ولم يكن له كفوًا احدٌ معطوف عليه وما عُطف على الخبر كان فى حكم الخبر فلذلك لم يكن بدٌّ من العائد فى قوله لَهُ لان الجملة اذا وقعت خبرا افتقرت الى العائد قال واهل الجفاء يقرؤون ولم يكن كفوًا له احدٌ فيؤخّرون الجارّ والمجرور لقوّة التأخير فى المُلْغى عندهم والمرادُ باهل الجفاء الأعراب الذين لم يبالوا بخطّ المُصْحَف او لم يعلموا كيف هو فاما قول الشاعر

* لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا * ما دام فيهنّ فَصِيلٌ حَيًّا *

فانّه قدّم الظرف هنا وإن لم يكن مستقرًّا وذلك انّ فصيل اسمُ ما دام وحيًّا الخبر وفيهنّ ظرفٌ للخبر وذلك لجواز التقديم عنده مع انه قد تدعو الحاجةُ اليه ولا يسوغ حذفه اذ لو حذف لتغيّر المعنى ويصير بمعنى الأَبَد كما يقال ما طلعت الشمسُ وما حنّت النيبُ فلمّا كان المعنى متعلّقا به صار كالمستقرّ فقدّمه لذلك والجُلْذِىّ السيْر الشديد ويجوز ان يكون اسم ناقته ثمّ ناداها مُرخَّمًا فاعرفه ،

ومن اصناف الفعل افعالُ المُقارَبة

فصل ٤٥٩

قال صاحب الكتاب منها عَسَى ولها مذهبان احدهما ان تكون بمنزلة قارَبَ فيكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ الّا انّ منصوبها مشروطٌ فيه ان يكون أَنْ مع الفعل متأوّلا بالمصدر كقولك عسى زيدٌ أن يخرج فى معنى قارَبَ زيدٌ الخروجَ قال الله تعالى فَعَسَى ٱللّٰهُ أَنْ يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ والثانى ان تكون بمنزلة قَرُبَ فلا يكون لها الّا مرفوعٌ الّا انّ مرفوعها أَنْ مع الفعل فى تأويل المصدر كقولك عسى أن يخرج زيدٌ فى معنى قَرُبَ خروجُه قال الله تعالى وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ،

قال الشارح معنى قولهم افعال المقاربة اى تفيد مقاربةَ وقوع الفعل الكائن فى أخبارها ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان فى رفع الاسم ونصب الخبر والجامعُ بينهما دخولهما على المبتدإ والخبر وافادةُ المعنى فى الخبر الا ترى انّ كانَ واخواتها انما دخلت لافادة معنى الزمان فى الخبر كما ان هذه الافعال دخلت لافادة معنى القرب فى الخبر فمن ذلك عَسَى وهو فعلٌ غير متصرّف ومعناه المقاربة على

سبيل الترجّى قال سيبويه معناه الطَّمَع والإشفاق اى طمعٌ فيما يستقبل وإشفاقٌ ان لا يكون واعلم ان اصل الافعال ان تكون متصرّفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان ولولا ذلك لأغنت المصادرُ عنها ولهذا قال سيبويه فامّا الافعال فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الاسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائنٌ لم ينقطع وهذه عَسَى قد خالفت غيرَها من الافعال ومُنعت من التصرّف وذلك لأمور منها انهم اجروها مجرى لَيْسَ اذ كان لفظها لفظ الماضى ومعناها المستقبل لانّ الراجى انما يرجو فى المستقبل لا فى الماضى فصارت كلَيْسَ فى انها بلفظ الماضى ويُنْفَى بها الحال فمُنعت لذلك من التصرّف كما منعت لَيْسَ الثانى انها تَرَجٍّ فشابهتْ لَعَلَّ وقد استضعف بعضُهم هذا الوجهَ من التعليل قال وذلك انّ شَبَه الحرف معنًى مُضْعِفٌ للاسم لا للفعل الا ترى ان اكثر الاسماء المبنيّة نحوَ كَمْ ومَنْ انما كان يُشْبِه الحروفَ فامّا الفعل فانّه اذا أشبه بمعناه الحرفَ فانّه لا يَمْنَع التصرّفَ وذلك لان معانى هذه الحروف مستفادةٌ ومكتسَبةٌ من الافعال الا ترى انّ الّا فى الاستثناء نائبةٌ عن أَسْتثنى والهمزة فى الاستفهام نائبةٌ عن أَستفهم ومَا النافية نائبةٌ عن أَنْفِى والشىء انما يُعْطَى حكما بالشبه اذا أشبهه فى معناه وامّا اذا اشبهه فى معنًى هو له او يُساويه فيه فلا ولو جاز ان يَمْنَع التصرّفَ عَسَى لانها فى معنَى لَعَلَّ لجاز ان يمنع استثنى التصرّفَ لمشاركة الّا ولجاز ان يمنع أَنْفِى التصرّفَ لمشاركة مَا وذلك قولُ من قال انّ لَيْسَ ممنوعةُ التصرّف لمشاركة مَا فى معناها والاخر انها لمّا دلّت على قُرْب الفعل الواقع فى خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنًى فى غيرها اذ الافعال تدلّ على معنًى فى نفسها لا فى غيرها فجمدت لذلك جمودَ الحروف فان قيل ما الدليل على انها افعالٌ مع جمودها جمودَ الحروف وعدمِ تصرّفها فالجواب انه يتّصل بها ضمير الفاعل على حدّ اتّصاله بالافعال نحوَ قولك عَسَيْتُ ان أفعلَ كذا وعَسِيتُ بالكسر ايضا وهما لغتان قال الله تعالى فَهَلْ عَسَيْتُمْ وقُرِئَ بالكسر والمؤنّث عَسَتْ فتؤنّثه بالتاء الساكنة وصلًا ووقفًا على ما يكون عليه الافعالُ ولمّا كانت فعلا افتقرت الى فاعلٍ ضرورةَ انعقاد الكلام وهى فى ذلك على ضربين احدهما ان تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر الى منصوب ومرفوع ويكون معناها قَارَبَ والضرب الثانى ان تكون بمنزلة كان التامّة فتكتفى بمرفوع ولا تفتقر الى منصوب وتكون بمعنَى قَرُبَ فالاوّل نحو قولك عسى زيدٌ ان يقوم ولا يكون الخبر الّا فعلا مستقبلا مشفوعًا بأَن الناصبة للفعل قال الله تعالى فَعَسَى ٱللَّهُ أَنْ يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ فزيدٌ اسمُ عسى وموضعُ أَنْ مع الفعل نصبٌ لانه خبرٌ والذى يدلّ على ذلك قولهم فى المثل عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا والمراد أن

يَبْأَس فقد انكشف الاصلُ كما انكشف اصلُ آثام وأَطال بقوله

* صددتِ فأَطْوَلْتِ الصُدُودَ وقَلّما * وِصالٌ على طُولِ الصُدُودِ يَدُومُ *

وأَبْؤُسٌ فى البيت جمع بَأْسٍ لانّ فَعْلًا يجمع على أَفْعُلٍ نحوَ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وممّا يدلّ ان خبرها فى موضع اسمٍ منصوب وإن لم يُنْطَق به أن الفعل فى خبرها اذا تجرّد من أَنْ كان مرفوعا والفعل انما يُرْفَع بوقوعه موقع الاسم نحو قوله

* عسى اللهُ يُغْنِى عن بِلادِ ابن قادرٍ * بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَبابِ سَكُوبِ *

وقول الاخر

* عسى الكَرْبُ الذى أَمْسَيْتَ فيه * يكونُ وَرآءه فَرَجٌ قَرِيبُ *

فارتفاعُ يُغْنِى ويَكُونُ عند تجرُّدِهما من الناصب دليلٌ على ما قلناه فان قيل فلِمَ لزم ان يكون الخبر أَنْ والفعلَ قيل امّا لزوم الفعل فلانّه لمّا مُنع لفظَ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضى عُوّض المضارع فى الخبر وايضا فانّه لمّا كانت عَسَى طَمَعًا وذلك لا يكون الّا فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالا يفيد الاستقبال اذ لفظ المصدر لا يدلّ على زمان مخصوص وامّا لزوم أَن الخبرَ فلما اريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام اليه لان الفعل المجرّد من أَنْ يصلح للحال والاستقبال وأَنْ تُخلِصه للاستقبال والذى يؤيّد ذلك انّ الغرض بأَن الدلالةُ على الاستقبال لا غيرُ وامّا قول الشاعر

* عسى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعدَ هذه * ستُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانحِ *

لمّا كانت السين كأَنْ فى الدلالة على الاستقبال وضعها موضعَها وإن اختلفت من حيث ان الفعل لا يكون معها فى تأويل المصدر والضرب الثانى ان تكتفى بالمرفوع من غير افتقارٍ الى منصوب وتكون عسى بمعنَى قَرُبَ الّا ان مرفوعها لا يكون الّا أَنْ والفعل نحوَ قوله تعالى وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ فأَنْ تكرهوا بموضعِ رفع بانّه فاعلٌ ووقعت الكفايةُ به لتضمّنه معنى الحدث الذى كان فى الخبر ويجوز فى قولك عسى ان يقوم زيدٌ أَن يكون زيد مرفوعا بعَسَى وان يقوم فى موضع نصب بانّه خبر مقدّم ويكون فى الفعل على هذا التقدير ضميرٌ من زيد يظهر فى التثنية والجمع نحوَ قولك عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون لان التقدير عسى الزيدان ان يقوما وعسى الزيدون ان يقوموا فيجوز لك فى ذلك وما كان نحوه وجهان أبدًا احدهما ان يكون أَنْ والفعل فى

موضع مرفوع وأن يكون فى موضعِ منصوب بانّه خبرٌ مقدّمٌ فامّا قوله تعالى عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا فلا يجوز فيه الّا وجه واحد وهو ان يكون ربّك فاعلَ يبعث وأَنْ مع ما بعدها فى موضع رفع بعَسَى ولا يجوز ان يكون أَنْ فى موضع نصب على الوجه الاخر لانه يؤدّى الى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبىّ لان مقاما محمودا منصوبةٌ بيبعث فلا يكون الربّ مرتفعا الّا به والّا كان اجنبيّا اذ لم يكن عاملا فيه ء

فصـــل ۴۹۰

قال صاحب الكتاب ومنها كَادَ ولها اسمٌ وخبرٌ وخبرُها مشروطٌ فيه ان يكون فعلا مضارعا متأوّلا باسم فاعل كقولك كاد زيدٌ يخرجُ وقد جاء على الاصل * وما كِدْتُ آئِبًا * كما جاء عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسًا ء

قال الشارح ومن قوله ومنها يعنى من افعال المقاربة كَادَ تقول كاد زيدٌ يفعلُ اى قارَبَ الفعلَ ولم يفعل الّا انّ كَادَ أبلغ فى المقاربة من عَسَى فاذا قلت كاد زيدٌ يفعل فالمراد قُرْب وقوعه فى الحال الّا انه لم يقع بعدُ لانك لا تقوله الّا لمَن هو على حدّ الفعل كالداخل فيه لا زمانَ بينه وبين دخوله فيه قال اللـــه تعالى يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ومن كلام العرب كاد النَعامُ يطير وهى ترفع الاسم وتنصب الخبر حملًا لها على كَانَ لدخولها على المبتدإ والخبر وافادة معناها فى الخبر واشترطوا ان يكون الخبر فعلا لانهم ارادوا قربَ وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض وجُرّد ذلك الفعل من أَنْ لانهم ارادوا قرب وقوعه فى الحال وأن تصرّف الكلام الى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافُع المعنيَيْن ولمّا كان الخبر فعلا محضا مجرّدا من أَنْ قدّروه باسم الفاعل لان الفعل يقع فى الخبر موقعَ اسم الفاعل نحو زيدٌ يقوم والمراد قائمٌ ودلّ على انه منصوب قول الشاعر * فأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا * كما دلّ قولهم عسى الغُوَيرُ أَبْؤُسًا على انّ موضعَ أَن يَبْأَسَ نصبٌ فاما البيت فهو لتأبّط شرّا ويروى ولم أَكُ آئبـــًا فلا يكون فيه شاهدٌ والرواية الاولى اقيسُ من جهة المعنى لان المراد رجعت الى فهم وهى قبيلة وكدتُ لا أَؤُوبُ لمشارَفتى التَلَفَ قال ابن الأعرابىّ الرواية ما كدت ائبا وروايةُ من روى ولم أَكُ ائبا خطـــأٌ وأرى انها جائزةٌ والمعنى ولم أك فى نظرى واعتقادى أنّنى أسلمُ وقصّتُه معروفةٌ واما قولهم فى المثل عسى الغوير أبؤسا قال الأصمعىّ انه كان غارٌ فيه ناسٌ فانْهارَ عليهم او أتاهم فيه عدوٌّ فقتلهم فصار مثلا

لكلّ شيء يُخاف أن يأتى منه شرّ   قال ابن الكَلْبىّ الغوير ماء لكَلْب وهذا المثلُ تكلّمت به الزبّاء لمّا تَنكّب قَصيرٌ اللَّخْمىّ بالأجمال الطريقَ المَهْيَعَ وأخذ على الغُوَيْر   فان قيل فهلّا منعتم كادَ من التصرّف كما فعلتم ذلك بعسى اذ معناها واحدٌ قيل له جوابان احدهما انّ كادَ قد يُخْبَر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل نحوَ قولك كاد زيدٌ يقوم امس ويكاد يخرج غدا فلمّا اريد بها معنى المُضىّ والاستقبال أُتى لها بالأمثلة التى تدلّ على الازمنة وهو بناء الماضى والمضارع ولمّا كانت عَسَى طمعًا والطمع يختصّ بالمستقبل فقط اختير له اخفُّ الابنية وهو مثال الماضى ولم تكن حاجة الى تكلُّف زيادة المضارع   والجواب الثانى انهم قد غالوا فى عَسَى فاستعملوها موجبةً ولم تأت فى الكتاب العزيز الّا موجبةً الّا فى موضع واحد وهو قوله تعالى عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ قال ومنه قول الشاعر

* ظَنّى بهم كَعَسَى وهُمْ بتَنُوفَةٍ * يَتنازعون جَوائزَ الأمثالِ *

والمراد ظنّى بهم كاليقين فلمّا تناهت عَسَى فى بابها وكان فيها ما ليس فى كاد أُخرجت عن بابها وباب الفعل الى حيّز الحروف وجمودها   واما قول حَسّان

* وتكاد تَكْسَلُ أن تجىء فِراشَها * فى جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ *

فانّه قد قيل انّ تكاد فيه زائدةٌ والمراد انها تكسل ان تجىء فراشها لدَلالها ٭

فصـــل ٤٩١

قال صاحب الكتاب وقد شبّه عَسَى بكَادَ مَن قال

* عَسَى الكَرْبُ الذى أَمْسَيْتَ فيه * يكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ *

وكَادَ بعَسَى مَن قال   * قد كاد من طُولِ البِلَى ان يَمْصَحَا *

قال الشارح قد تقدّم القول ان الاصل فى عسى ان يكون فى خبرها أَنْ لما فيها من الطمع والإشفاق وهما معنيان يقتضيان الاستقبال وأَنْ مؤذنةٌ بالاستقبال واصلُ كاد ان لا يكون فى خبرها أَنْ لان المراد بها قرب حصول الفعل فى الحال الا انه قد تشبه عسى بكاد فينْزَع من خبرها أَنْ   فاما قوله

* عسى الهَمُّ الذى امسيت فيه الخ * فالبيت لهُدْبَةَ بن الخَشْرَم والشاهد فيه اسقاط أَنْ من الخبر ورفع الفعل على التشبيه بكاد يقول هذا لرجل من قومه أُسِرَ وقد تُشَبَّه كاد بعسى فيُشْفَع خبرها بأَنْ فيقال كاد زيدٌ ان يقوم وقد جاء فى الحديث كاد الفَقْرُ ان يكون كُفْرًا فاما قولهم * قد كاد من طُول البِلَى أن يَمْصَحَا * فالبيت لرُؤْبة وقبله * رَبْعٌ عَفاهُ الدَهْرُ طُولًا فَٱنْمَحَى * والشاهد فيه دخول أَنْ على كاد تشبيهًا لها بعسى والوجهُ سقوطها وصف منزلا بالقِدَم وعَفْو الاثر ويَمْصَح فى معنى يَذْهَبُ يقال مصح الظِلُّ اذا انتعله الشاخصُ عند قيام الظَهيرة فحملوا كلّ واحد من الفعلَيْن على الاخر لتقارُب معنيَيْهما وطريقُ الحمل والمقاربةِ انّ عَسَى معناها الاستقبال وقد يكون بعض المستقبل اقربَ الى الحال من بعض فاذا قال عسى زيدٌ يقومُ فكانّه قَرُبَ حتى أَشْبَهَ قرب كاد واذا ادخلوا أَنْ فى خبر كاد فكانّه بَعُد عن الحال حتى أشبه عسى ومن قال عسى زيدٌ يفعل فقد أجرى عسى مجرى كَانَ ويجعل الفعل فى موضع الخبر كانه قال عسى زيدٌ فاعلا وقد صرّح الراجز عند الضرورة بذلك فقال

* أَكْثَرْتَ فى العَذْلِ مُلِحًّا دائمَا * لا تُكْثِرَنْ انّى عَسَيْتُ صائمَا *

كما صرّحوا فى المَثَل فقالوا عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا ؛

فصـــل ٣٩٤

قال صاحب الكتاب وللعرب فى عسى ثلثةُ مذاهبَ احدها ان يقولوا عسيتَ ان تفعل وعسيتمـــا الى عسيتنّ وعسى زيدٌ ان يفعل وعسيا الى عَسَيْنَ وعسيتُ وعسينا والثانى ألّا يتجـاوزوا عـــســى ان يفعل وعسى ان يفعلا وعسى ان يفعلوا والثالثُ ان يقولوا عساكَ ان تفعل الى عساكنّ وعساه ان يفعل الى عساهنّ وعسانى ان افعل وعسانا ؛

قال الشارح اعلم انّ عسى فى اتّصال الضمير بها على ثلثة مذاهب احدها ان تكون كلَيْسَ فى اتّصال الضمير بها واستتاره فيها فتقول عسيتَ ان تفعل كذا يا هذا فالتاء ضمير المخاطب وهـــو الفاعل والياء قبلها بدلٌ من الالف التى كانت فى عَسَى لانها فى موضع متحرّك ولمّا اتّصل الضميـــر بها سكن فعادت الياء الى اصلها كما كانت وتقول فى التثنية عسيتما وفى الجمع عسيتمْ كما تقول لَسْتَ ولستما ولستم وتقول فى المتكلّم عسيتُ ان أفعل وفى التثنية والجمع عسينا وتقول فى الغائـــب

زيدٌ عسى ان يفعل فزيدٌ مبتدأ وعسى وما بعدها الخبر وفى عسى ضميرٌ يرجع الى زيد ويظهر ذلك الضمير فى التثنية والجمع فتقول الزيدان عَسَيَا ان يقوما وفى الجمع الزيدون عَسَوْا ان يقوموا وفى المؤنّث عَسَتْ وفى التثنية عَسَتَا وفى الجمع عَسَيْنَ ان يقمن الثانى ان تكون فى موضع رفع فاعله فتقول زيدٌ عسى ان يفعل فأن يفعل فى موضع رفع بانّه الفاعل والجملةُ فى موضع خبر المبتدإ وتقول فى التثنية الزيدان عسى ان تفعلا وفى الجمع الزيدون عسى ان يفعلوا وتقول فى المؤنّث هندٌ عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن فعسى فى هذا الوجه منحطّةٌ عن درجةِ لَيْسَ الا ترى انّ لَيْسَ تتحمّل الضميرَ ويظهر فى التثنية والجمع فتقول زيدٌ ليس قائما والزيدان ليسا قائمَيْن والزيدون ليسوا قياما وليست عسى فى هذا الوجه كذلك فانّها لا تتحمّل الضمير ولذلك لا يظهر فى تثنية ولا جمعٍ وذلك لغلبة الحرفيّة عليها وجمودها وعدم تصرّفها لفظا وحكما أمّا اللفظ فظاهرٌ وامّا الحكم فانّها لزمت طريقةً واحدةً بأن لا يكون منصوبها الّا فعلا ولا يقع اسما الّا ضرورةً فتقول عسى زيدٌ ان يفعل ولا تقول عسى زيدٌ الفعلَ وليست لَيْسَ كذلك فانّه يقع خبرُها فعلا واسما نحوَ ليس زيدٌ قائما وإن شئت يَقُومُ فلمّا انحطّت عنها مع الظاهر انحطّت عنها مع المضمر واما الوجه الثالث وهو قولهم عساك ان تفعل وعساكما ان تفعلا وعساكم ان تفعلوا ومنه قول رُؤْبة * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكَ * فذهب سيبويه الى ان الكاف فى موضع نصب وأنّ خبرَ عسى هنا مرفوع محذوف والكاف فى موضع نصب وأنّ عسى هنا بمنزلة لعلّ تنصب الاسمَ وترفع الخبرَ والخبرُ محذوف كما انّ علّك فى قولك علّك او عساك خبرُه محذوفٌ مرفوعٌ والكاف اسمها وهى منصوبة والذى يدلّ على ذلك انك اذا رددت الفعل الى نفسك قلت عسانى قال عِمْران بن خَطّاب الخارجىّ

* ولى نفسٌ أقولُ لها اذا ما * تُنازِعُنى لَعَلّى او عَسانى *

فالنون والياء فيما اخرُه الفٌ لا يكون الّا نصبا وكان لعَسَى فى الاضمار هذه الحالُ كما كان للَوْلَا فى قولهم لَوْلَاىَ ولَوْلَاكَ حالٌ ليست لها مع الظاهر وكما كان للَدُنْ مع غُدْوَة حالٌ ليست لها مع غيرها من الاسماء وذهب ابو الحسن الأخفش الى ان الكاف والياء والنون فى موضع رفع وحجّته ان لفظ النصب استُعير للرفع فى هذا الموضع كما استعير لفظ الجرّ فى لولاى ولولاك والقول الثالث قول ابى العبّاس المبرّد ان الكاف والنون والياء فى عساك وعسانى فى موضع نصب بانّه خبرُ عسى

واسمُها مضمرٌ فيها مرفوعٌ وجعله من الشاذّ الذى جاء الخبر فيه اسما غير فعل كقولهم عسى الغوير ابؤسا وحُكى عنه ايضا انه قدّم الخبر لانه فعلٌ وحذف الفاعل لعلم المخاطب كما قالوا لَيْسَ الّا فاعرفه ،

فصـــل ۴۶۳

قال صاحب الكتاب وتقول كاد يفعل الى كِدْنَ وكِدْتَ تفعل الى كدتنّ وكدتُ افعل وكدنا وبعض العرب يقول كُدْتُ بالضمّ ،

قال الشارح يشير بذلك الى الفرق بين كاد وعسى وإن كان تصرّفهما يجرى على منهاج واحد كسائر الافعال المتصرّفة فتقول زيدٌ كاد يفعل فيكون فى كاد ضميرٌ مرفوعٌ يعود الى زيد كما كان ذلك فى كَانَ من قولك زيدٌ كان قائما والزيدان كادا يقومان والزيدون كادوا يقومون كما تقول ذلك فى كَانَ وتقول فى المؤنّث هندٌ كادت تقوم كما تقول كانت وفى التثنية كادتا وفى الجمع كِدْنَ لمّا سكنت اللام لاتّصال ضمير الفاعل به سقطت الالف لالتقاء الساكنين وكذلك مع المخاطب والمتكلّم واعلم انهم قد اختلفوا فى الف كاد أمن الواو هى ام من الياء والامثلُ ان تكون من الواو وان تكون من باب فَعِلَ يَفْعَلُ مثل علم يعلم ونظيرُه من المعتلّ خِفْتُ أخافُ وانما قلتُ انها من الواو لأمورٍ منها ان انقلاب الالف اذا كانت عينا عن الواو أضعافُ انقلابها عن الياء والعملُ انما هو على الاكثر الثانى قولهم فى مصدره كَوْدٌ زعم الاصمعىّ انه سمع من العرب من يقول لا أفعلُ ذلك ولا كَوْدًا فقولهم كَوْدٌ فى المصدر دليلٌ انه من الواو كما ان القَوْلَ دليل انّ الفَ قَالَ من الواو وقولُهم فى المضارع يكاد دليل ان ماضيه فَعِلَ بالكسر نحوَ خاف يخاف ونام ينام فاذا اتّصل ضمير المتكلّم او المخاطب قلت كِدْتَ بكسر الفاء لانهم نقلوا كسرة العين الى الفاء ليكون ذلك امارةً على تصرّفه ودليلا على المحذوف الا ترى انهم لمّا لم يريدوا فى لَيْسَ التصرّف لم يغيّروا حركة الفاء بل أبقوها مفتوحةً على ما كانت وليس فى كسر الفاء دليل انّه من الياء كما لم يكن فى خِفْتُ ونِمْتُ دلالة انه من الياء وتقول كِدْنَا فيستوى لفظ الاثنين والجمع وحكى سيبويه عن بعض العرب كُدْتُ بالضمّ كانه جعله فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح فى الماضى والمستقبل مثل رَكَنَ يَرْكَنُ وأَبَى يَأْبَى وفى ذلك دلالةٌ انه من الواو ايضا لان النقل الى فَعُلَ بالضمّ انما يكون من الواو لا من الياء فاعرفه ،

فصـــل ٤٩٤

قال صاحب الكتاب والفصل بين معنيَىْ عسى وكاد انّ عسى لمقاربة الامر على سبيل الرّجاء والطّمع تقول عسى اللّهُ ان يشفى مريضك تريد انّ قُرْبَ شفائه مرجوٌّ من عند اللّه مطموعٌ فيه وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمسُ تغرُب تريد انّ قُرْبها من الغروب قد حصل ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على الفرق بين عسى وكان بما أغنى عن إعادته ،

فصـــل ٤٩٥

قال صاحب الكتاب وقوله تعالى إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا على نفى مقاربة الرؤية وهو أَبْلَغ من نفى نفس الرؤية ونظيرُه قول ذى الرّمّة

* اذا غَيّرَ الهَجْرُ المُحِبّينَ لم يَكَدْ * رَسيسُ الهَوَى من حُبّ مَيّةَ يَبْرَحُ *

قال الشارح قد اضطربت أرآء الجماعة فى هذه الآية فمنهم مَن نظر الى المعنى وأعرض عن اللفظ وذلك انه حمل الكلام على نفى المقاربة لانّ كاد معناها قارَبَ فصار التقدير لم يُقارِب رُؤْيَتَها وهو اختيار الزمخشرىّ والذى شجّعهم على ذلك ما تضمّنته الآيةُ من المبالغة بقوله ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ومنهم من قال التقدير لم يَرَها ولم يكد وهو ضعيف لانّ لَمْ يَكَدْ ان كانت على بابها فقد نُقض اوّلُ كلامه بآخره وذلك ان قوله لم يرها يتضمّن نفى الرؤية وقوله ولم يكد فيه دليلٌ على حصول الرؤية وهما متناقضان ومنهم من قال انّ يكد زائدةٌ والمراد لم يرها وعليه اكثر الكوفيين والذى أراه انّ المعنى انه يراها بعد اجتهاد ويأْسٍ من رؤيتها والذى يدلّ على ذلك قول تأبّط شرّا * فأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كِدتُ آئِبًا * والمراد ما كِدتُ أَؤُوبُ كما يقال سلمتُ وما كدتُ أَسْلَمُ الا ترى ان المعنى انه آبَ الى فهم وهى قبيلةٌ ثمّ أخبر انّ ذلك بعد ان كاد لا يؤب وعلّةُ ذلك انّ كَادَ دخلت لافادة مـــعـــنى المقاربة فى الخبر كما دخلت كانَ لافادة الزمان فى الخبر فاذا دخل النفى على كاد قبلها كان او بعدها لم يكن الّا لنفى الخبر كانك قلت اذا اخرج يده يكاد لا يراها فكاد هذه اذا استُعملت بلفظ الايجاب كان الفعل غيرَ واقع واذا اقترن بها حرفُ النفى كان الفعل الذى بعدها قد وقع هذا مقتـــضـــى اللفظ فيها وعليه المعنى والقاطعُ فى هذا قوله تعالى فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ وقد فعلوا الذبحَ بلا

رَيْبِ فاما قول ذى الرمّة * اذا غيّر النأى المحبّين النخ * فقد قيل انه لمّا انشده أُنكِر عليه وقيل له فقد برح حُبُّها فغَيَّره الى قوله لم أَجِدْ رسيسَ الهوى وعليه اكثر الرُّوَاة وإن صحّت الرواية الاولى فصحّتُها مَحْمَلُها على زيادة يكاد والمعنى لم يبرح رسيسُ الهوى من حبّ ميّة فهذا عليه اكثر الكوفيين والشاعرُ لا ينقيّد بمذهب دون مذهب ومثله قوله * وتكاد تَكْسَلُ أن تجيء فِراشَها * تكاد فيه زائدة فاعرفه ء

فصـــل ٤٩٦

قال صاحب الكتاب ومنها أَوْشَكَ يُستعمل استعمالَ عسى فى مذهبَيْها واستعمالَ كاد تقول يُوشِكُ زيدٌ أن يجيء ويوشك ان يجيء زيدٌ ويوشك زيدٌ يجيء قال .

* يُوشِكُ مَن فَرَّ من مَنِيَّتِهِ * فى بعضِ غِرّاته يُوافِقُها *

قال الشارح اعلم انّ أَوْشَكَ يستعمل استعمالَ عسى فى المقاربة فيقال أَوْشَكَ زيدٌ ان يقومَ فزيدٌ فاعلٌ وأن يقوم فى موضع المفعول والمراد قارب زيدٌ القيامَ ويقال أوشك ان يقوم زيدٌ فتكون أَنْ وما بعدها فى موضع مرفوع كما كانت عسى كذلك وقد أُسقط من خبرها أَنْ تشبيهاً بكاد نحوَ قولك اوشك زيدٌ يقوم قال الشاعر * يوشك من فرّ النخ * البيت لأُمَيَّةَ بن ابى الصَّلْت والشاهد فيه اسقاط أَنْ بعد يوشك تشبيها بكاد كما اسقطت بعد عسى تشبيها بكاد ومعنَى يوشك يُقارِبُ يقال أوشك فلانٌ ان يفعل كذا اذا قاربَه وهو من السرعة من قولهم خرج وَشِيكًا اى سريعاً ومنه وُشْكُ البين اى سرعة الفراق فقولهم يوشك ان يفعل اى يُسْرِع وضدُّه يُبْطِئُ اى يُبْعِد ومعنَى أَنْ فيه صحيحٌ لانه فى معنَى يقرب أن يفعل والغِرّةُ الغَفْلة عن الدهر ووقوعِ صروفه اى لا ينجى من المنيّة شئٌ فاعرفه ء

فصـــل ٤٩٧

قال صاحب الكتاب ومنها كَرَبَ وأَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ يُستعملن استعمالَ كاد تقول كرب يفعل وجعل يقول ذاك واخذ يقول قال اللّه تعالى وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ء

قال الشارح اعلم ان هذه الافعال تستعمل بمعنى المقاربة استعمالَ كاد تقول كَرَبَ يفعل كما تقول كاد يفعل بمعنَى قرب ولا يكون الخبر الّا فعلا صريحا ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع فى خبر كاد ولم يسمع

فيه أَنْ ولا يمتنع معناه من ذلك اذ كان معناه قرب وأنت لو قلت قرب ان يفعل لكان صحيحا على معنَى قرب فعلَه وهو من قولهم كرب الشىء اى دَنَا وإناءٌ كَرْبانُ اذا قارب الامتلاء ومنه كربت الشمسُ اى دنت للغروب وأخذ وجعل وطفق كلّها بمعنى واحد وهو مقاربة الشىء والدخول فيه ولا يكون الخبر فيها الّا فعلا محضا ولا يحسن دخولُ أَنْ عليه لانهم اخرجوا الفعل فيه مُخْرَجَ اسم الفاعل ولم يذهبوا به مذهبَ المصدر فاذا قلت اخذ يفعل او جعل يفعلُ كان المعنى انه داخلٌ فى الفعل فهو بمنزلة زيدٌ يفعل اذا كان فى حالِ فعل واخذ وجعل لتحقيق الدخول فيه يقال طَفِقَ يفعل كذا بمعنَى اخذ فى فعله قال الاخفش وبعضهم يقول طَفَقَ بالفتح فاعرفه ۶

ومن اصناف الفعل فعلَا المَدْحِ والذَّمّ

فصـــل ٣٦٨

قال صاحب الكتاب هما نِعْمَ وبِئْسَ وُضعا للمدح العامّ والذمّ العامّ وفيهما اربعُ لغات فَعِلَ بوزنِ حَمِدَ وهو اصلهما قال * نَعِمَ الساعُونَ فى الأَمْرِ المُبِرّ * وفَعْلَ وفِعْلَ بفتح الفاء وكسرها وسكون العين وفِعِلَ بكسرهما وكذلك كُلُّ فعل او اسم على فَعِلَ ثانيه حرف حَلْق كشَهِدَ وفَخِذٍ ويُستعمل ساء استعمالَ بِئْسَ قال الله تعالى سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ۶

قال الشارح اعلم انّ نعم وبئس فعلان ماضيان فنعم للمدح العامّ وبئس للذمّ العامّ والذى يدلّ انهما فعلان انك تُضمِر فيهما وذلك انه اذا قلت نعم رجلا زيدٌ ونعم غلاما غلامُك لا تضمر الّا فى الفعل وربّما برز ذلك الضمير واتّصل بالفعل على حدّ اتّصاله بالافعال قالوا نِعْمَا رجلَيْن ونِعْمُوا رجالًا كما تقول ضربا وضربوا حكى ذلك الكسائىّ عن العرب ومن ذلك انه تلحقها تاء التأنيث الساكنةُ وصلًا ووقفًا كما تلحق الافعالَ نحوَ نِعْمَتِ الجاريةُ هندٌ وبِئْسَتِ الجاريةُ جاريتُك كما تقول قامت هندٌ وقعدت وايضا فإنّ آخرهما مبنىّ على الفتح من غيرِ عارض عرض لهما كما تكون الافعال الماضية كذلك الّا انهما لا يتصرّفان فلا يكون منهما مضارعٌ ولا اسمُ فاعل والعلّةُ فى ذلك انهما تضمّنا ما ليس لهما فى الاصل وذلك انّهما نُقلا من الخبر الى نفس المدح والذمّ والاصلُ فى افادة المعانى انما هى

الحروف فلمّا افادت فائدةَ الحروف خرجت عن بابها ومُنعت التصرّف كلَيْسَ وعَسَى هذا مذهب البصريين والكسائىّ من الكوفيين وذهب سائر الكوفيين الى انهما اسمان مبتدءان واحتجّوا لذلك بمفارقتهما الافعالَ بعدم التصرّف فانّه قد تدخل عليهما حروف الجرّ وحكوا ما زيدٌ بنِعْمَ الرجلُ وانشدوا لحسّان بن ثابت

* أَلَسْتُ بنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ * أَخَا قِلَّةٍ او مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما *

وحكى الفرّاء ان اعرابيّا بُشِّر بمولودة فقيل له نعمَ المولودةُ مولودتُك فقال واللّه ما هي بنِعْمَ المولودةُ وحكوا يا نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النصيرُ فنداءهم ايّاه دليل على انه اسمٌ والحقّ ما ذكرناه وامّا دخول حرف الجرّ فعلى معنى الحكاية والمراد ألستُ بجارٍ مقولٍ فيه نِعْمَ الجارُ وكذلك البواقى وأمّا النداء فعلى تقدير حذف المنادَى والمعنى يا مَن هو نعم المولى ونعم النصيرُ كما قال سبحانه أَلَا يَا ٱسْجُدُوا والمراد الا يا قومُ اسجدوا او يا هؤلاء اسجدوا وفيها اربع لغات نَعِمَ على زنة حَمِدَ وعَلِمَ وهو الاصل ونِعِمَ بكسر الفاء والعين ونَعْمَ بفتح الفاء وسكون العين ونِعْمَ بكسر الفاء وسكون العين وليس ذلك شيئا يختصّ هذَيْن الفعلَيْن وانّما هو عملٌ فى كلّ ما كان على فَعِلَ ممّا عينه حرفُ حلق اسما كان او فعلا نحو فَخِذٍ وشَهِدَ فانّه يسوغ فيهما وفى كلّ ما كان مثلهما اربعةُ اوجه والعلّةُ فى ذلك ان حرف الحلق يُستثقل اذا كان مستقلّا واخراجُه كالتهوّع فلذلك آثروا التخفيف فيه وكلّ ما كان أشدّ تسفّلا كان اكثر استثقالا فمن قال نَعِمَ وبَئِسَ بكسر العين وفتح الفاء فقد اتى بهما على الاصل وقد قرأ فَنَعِمَّا هِيَ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائىُّ والذى يدلّ ان هذا البناء هو الاصل انه يجوز فيه اربعة اوجه وذلك انما يكون فيما كان على فَعِلَ ممّا عينه حرف حلق وايضا فانّه لا يخلو من ان يكون فَعَلَ او فَعِلَ او فَعُلَ فلا يكون فَعَلَ بالفتح اذ لو كان مفتوح العين لم يجز اسكانُه لخفّة الفتحة الا ترى انهم لم يقولوا فى نحو جَبَلٍ وجَمَلٍ جَبْلٌ وجَمْلٌ كما قالوا كَتْفٌ وعَضْدٌ فى كَتِفٍ وعَضُدٍ وكسرُ اوّلهما دليلٌ على انه فَعِلَ دون فَعُلَ بالضمّ لان الثانى لو كان مضموما لم يجز كسرُ الاوّل لانه لا كسرةَ بعده فيكسرَ الاوّل للكسرة التى بعده وليس فى ابنية الثلاثىّ من الافعال الماضية التى تسمّى فاعلوها الّا هذه الاقسام الثلاثة فصحّ بما ذكرناه انّه فَعِلَ مثلُ علم ومن قال نِعِمَ بكسر الفاء والعين أتبع الكسر الكسرَ لان الخروج من الشىء الى مثله اخفّ من الخروج الى ما يخالفه ومن ذلك مِنْتِنٌ ومِنْخِرٌ بكسر الميم إتباعًا لما بعدها وعليه قراءةُ زيد بن علىّ والحسن ورُؤْبة ٱلْحَمْدِ لِلّهِ بكسر الدال ومن قال نَعْمَ بفتح النون

وسكون العين فانه أسكن العين تخفيفًا كما قالوا فى كَتِف كَتْف وفى فَخِذ فَخْذ وقد قرأ يحيى بن وثاب فَنَعْمَ عُقْبَى ٱلدَّار ومنه قول الشاعر

* فإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ * مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاه وغارِبُهْ *

أراد ضَجِرَ ودَبِرَتْ فأسكن تخفيفًا ومن قال نِعْمَ بكسر النون وسكون العين وهى اللغة الفاشية فانه اسكن بعد الاتباع كما قالوا فى اِبِل اِبْل وعليه اكثر القرّاء، وقد يستعمل ساءَ استعمالَ بئس بمعنى الذمّ فيقال ساء رجلا زيدٌ كما تقول بئس رجلا زيدٌ فيكون فى ساء ضمير مستتر يفسّره الظاهرُ كما يكون فى بئس وهو من ساءه الشيءُ يَسُوءُهُ ضدّ سَرّه فاذا نقلته الى معنى بئس نقلته الى فَعُلَ بضمّ العين وصار لازما بعد ان كان متعدّيا فيصير تقديره سَوُءَ مثلَ فَقُهَ وشَرُفَ وانما قلبت الواو الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على حدّ طَالَ قال الله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذّبوا باياتنا وقال قوم لك أن تذهب بسائر الافعال الى مذهب نعم وبئس فتحوّلها الى فَعُلَ فتقول عَلُمَ الرجلُ زيدٌ وجَادَ الثوبُ ثوبُه وطَابَ الطعامُ طعامُه واذا تعجّبتَ فهو مثلُ نعم الرجلُ زيدٌ تمدَح وأنت متعجّبٌ وحكى عن الكسائيّ انه كان يقول فى هذا قَضُوَ الرجل ودَعُوَ الرجل اذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء قال الله تعالى كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وقال وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا وكلّ ما كان من ذلك بمعنى نعم وبئس يجوز نقلُ حركة وسطه الى اوّله وإن شئت تركت اوّله على حاله وسكّنت وسطه فتقول ظُرْفَ الرجلُ زيدٌ وظَرْفَ الرجلُ زيد فمن قال ظُرْفَ فأصله ظَرُفَ فنقل الضمّة الى الظاء للايذان بالمراد والاصل ومن قال ظَرْفَ بفتح الظاء لم ينقل وتركها على حالها ثقةً بدليل الحال كما قال

* فقلتُ ٱقْتُلُوها عَنْكُم بمزاجِها * وحَبَّ بها مَقْتُولَةً حينَ تُقْتَلُ *

يروى بفتح الحاء وضمّها ولا تنتقل حركة وسطه الى اوّله الّا اذا كان بمعنى نعم وبئس،

فصــــل ٤٦٩

قال صاحب الكتاب وفاعلهما امّا مُظْهَرٌ معرَّفٌ باللام او مضافٌ الى المعرَّف به وامّا مضمرٌ مميَّزٌ بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ هو المخصوصُ بالمدح او الذمّ وذلك قولك نعمَ الصاحبُ او نعمَ صاحبُ القوم زيدٌ وبئس الغلامُ او بئس غلام الرجل بِشْرٌ ونعم صاحبًا زيدٌ وبئس غلامًا بشرٌ،

قال الشارح قد ثبت بما ذكرناه كونُ نعم وبئس فعلَين واذا كانا فعلين فلا بدّ لكلّ واحد منهما من فاعل ضرورةَ انعقاد الكلام واستقلالِ الفائدة وفاعلاهما على ضربَين احدهما ان يكون الفاعل اسما مظهرا فيه الالف واللام او مضافا الى ما فيه الالف واللام والضرب الاخر ان يكون مضمرا فيفسَّر بنكرة منصوبة مثالُ الاوّل نعم الرجلُ عبدُ الله وبئستِ المرأةُ هندٌ والمضاف الى ما فيه الالف واللام نحو نعم غلامُ الرجل عمرٌو وبئس صاحبُ المرأة بشرٌ فالالف واللام هنا لتعريف الجنس وليست للعهد انما هى على حدّ قولك أَهْلَكَ النَّاسَ الدرهمُ والدينارُ وأخافُ الأسدَ والذئبَ ولست تعنى واحدا من هذا الجنس بعينه انما تريد مطلقَ هذا الجنس من نحو قوله تعالى إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ الا ترى انه لو اراد معيَّنًا لَمَا جاز الاستثناء منه بقوله إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ولو كانا للعهد لم يجز وقوعُه فاعلا لنعم او بئس لو قلت نعم الرجلُ الذى كان عندنا او نعم الذى فى الدار لم يجز وقول صاحب الكتاب وفاعلهما امّا مظهر معرّف باللام او مضاف الى المعرّف به يريد تعريف الجنس لا غير وأمّا اطلاقُه فليس بالجيّد فان قيل ولِمَ لا يكون الفاعل اذا كان ظاهرا الّا جنسا قيل لوجهَين احدهما ما يحكى عن الزجّاج انّهما لمّا وُضعا للمدح العامّ والذمّ العامّ جُعل فاعلُهما عامّا ليُطابقَ معناهما اذ لو جُعل خاصّا لكان نقضا للغرض لان الفعل اذا اسند الى عامٍّ عَمَّ واذا اسند الى خاصٍّ خَصَّ وقد تقدّم نحو ذلك فى الخطبة الوجه الثانى انهم جعلوه جنسا ليدلّ انّ الممدوح والمذموم مستحِقٌّ للمدح والذمّ فى ذلك الجنس فاذا قلت نعم الرجلُ زيدٌ أعلمت ان زيدا الممدوح فى الرجال من اجل الرُّجُوليّة وكذلك حكم الذمّ واذا قلت نعم الظريفُ زيدٌ دللت بذكر الظريف انّ زيدا ممدوحٌ فى الظِراف من اجل الظَرْف ولو قلت نعم زيدٌ لم يكن فى اللفظ ما يدلّ على المعنى الذى استحقّ به زيدٌ المدحَ لانّ لفظ نعم لا يختصّ بنوع من المدح دون نوع ولفظُ زيد ايضا لا يدلّ اذ كان اسما عَلَمًا وُضع للتفْرِقة بينه وبين غيره فأُسند الى اسم الجنس ليدلّ انه ممدوح او مذموم فى نوع من الانواع والمضافُ الى ما فيه الالف واللام بمنزلة ما فيه الالف واللام يعمل نعم وبئس فيه كما يعمل فى الاوّل وانما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين اذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع لانهم يقصدون بهما الاحتواء على الاشخاص وهما فى هذا الحكم واحدٌ الثانى وهو ما كان فاعله مضمرا قبل الذكر فيفسَّر بنكرة منصوبة نحوُ قولك نعم رجلا زيدٌ وبئس غلاما عمرٌو ففى كلّ واحد من نعم وبئس فاعلٌ أُضْمر قبل ان يتقدّمه ظاهرٌ فلزم تفسيرُه بالنكرة ليكون هذا التفسير فى تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له والاصلُ فى كلّ مضمر

ان يكون بعد الذكر والمضمرُ ههنا الرجل فى نعم رجلا والغلامُ فى بئس غلاما استُغنى عنه بالنكرة المنصوبة التى فسّرتْه لان كلّ مبهم من الاعداد انما يفسّر بالنكرة المنصوبة ونصبُ النكرة هنا على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضميرُ فاعل وانما خصّوا بهذا أبوابا معيّنةً فان قيل فلِمَ خُصّت نعم وبئس بهذا الاضمار فيهما قيل لان المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبهٌ من النكرة اذ كان لا يُفْهَم الى من يرجع حتّى يُفسَّر وقد بيّنّا انّ نعم وبئس لا تليهما معرفةٌ محضةٌ فضارَعَ المضمرُ هنا ما فيه الالف واللام من اسماء الاجناس فان قيل فما الفائدةُ فى هذا الاضمار وهلّا اقتصروا على قولهم نعم الرجلُ زيدٌ قيل فيه فائدتان احداهما التوسّع فى اللغة والاخرى التخفيف فإنّ لفظ النكرة اخفّ ممّا فيه الالف واللام وقد جاء فاعل نعم وبئس على غير هذَيْن المذهبَيْن قالوا نعم غلامُ رجلٍ زيدٌ فرفعوا بنعم النكرة المضافة الى ما لا الف ولا لام فيه زعم الاخفش ان بعض العرب يقول ذاك وانشد لحسّان بن ثابتٍ وقيل هو لكثير بن عبد الله النَّهْشليّ

* فنِعْمَ صاحبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لهم * وصاحبُ الرَّكْبِ عثمانُ بن عَفّانا *

قال ابو علىّ وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لان المرفوع بنعم وبئس لا يكون الّا دالّا على الجنس لو قلت أَمْلَكُ الناس شاةٌ وبعيرٌ لم يدلّ على الجنس كما يدلّ عليه الشاة والبعير ولو نصبت صاحب قوم فى غير هذا البيت على التفسير لجاز كما تنصب النكرة المفردة فى نحو قولك نعم رجلا لكنّه ضعيفٌ ههنا لعطفك فى قولك وصاحب الركب عثمان والمرفوعُ لا يعطف على المنصوب وكان الذى حسّن ذلك فى البيت قوله وصاحب الركب لمّا عطف عليه ما فيه الالف واللام دلّ على انهما فى المعطوف عليه مرادُه لان المعنى واحد فاعرفه ،

فصــــل ٤٧٠

قال صاحب الكتاب وقد يُجْمَع بين الفاعل الظاهر وبين المميّز تأكيدا فيقال نعم الرجلُ رجلا زيدٌ قال جَرِيرٌ

* تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبيكَ فينا * فنِعْمَ الزادُ زادُ أَبيكَ زادَا *

قال الشارح قد اختلف الأئمّة فى هذه المسئلة فمنع سيبويه من ذلك وأنّه لا يقال نعم الرجلُ رجلا زيدٌ وكذلك السيرافىّ وابو بكر بن السرّاج واجاز ذلك المبرّد وابو علىّ الفارسىّ واحتجّ فى ذلك

سيبويه بانّ المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على لجنس وأحدُهما كافٍ عن الاخر وايضا فانّ ذلك ربما أَوْهَمَ ان الفعل الواحد له فاعلان وذلك انك رفعت اسمَ لجنس بانّه فاعلٌ واذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنتَ بانّ الفعل فيه ضميرُ فاعل لان النكرة المنصوبة لا تأتى الّا كذلك وحجّةُ المبرّد فى لجواز الغُلُوّ فى البيان والتأكيد والاوّل اظهرُ وهو الذى أراه لما ذكرناه فاما بيت جرير وهو * تزوّد مثل الخ * فانّه انشده شاهدا على ما ادّعى من جواز ذلك فانّه رفع الزاد المعرّف بالالف واللام بانّه فاعلُ نعم وزاد ابيك هو المخصوص بالمدح وزادًا تمييزٌ وتفسيرٌ والقولُ عليه أنّا لا نُسلّم انّ زادا منصوب بنعم وانما هو مفعول به لتَزَوَّدْ والتقدير تزوّدْ زادا مثلَ زاد ابيك فينا فلمّا قدّم صفتَه عليه نصبها على لحال ويجوز ان يكون مصدرا موكّدا محذوفَ الزوائد والمراد تزوّد تَزَوُّدًا وهو قول الفرّاء ويجوز ان يكون الزاد تمييزا لقوله مثل زاد ابيك فينا كما يقال لى مثلُه رجلًا وعلى تقديرِ ان يكون العامل فيه نعم فإنّ ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال ابو بكر بن السرّاج وما ثبت للضرورة يتقدّر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا ومثله قول الأسود بن شَعُوب

* ذَرانى أَصْطَبِحْ يا بَكْرُ انّى * رأيتُ الموتَ نَقَّبَ عن هِشامِ *

* تَخَيَّرَهُ ولم يَعْدِلْ سِواهُ * ونِعْمَ المَرْءُ مِن رَجُلٍ تَهامِ *

فقوله من رجل تهام كقوله رجلًا لانّ مِنْ تدخل على التمييز وذلك كلّه من ضرورة الشعر فاعرفه ؞

فصـــل ٤٧١

قال صاحب الكتاب وقوله تعالى فَنِعِمَّا هِىَ نعم فيه مُسْنَدٌ الى الفاعل المضمر ومميِّزُه مَا وهى نكرةٌ لا موصولةٌ ولا موصوفةٌ والتقديرُ فنِعْمَ شيـًٔا هِىَ ؞

قال الشارح اعلم انّ مَا قد تستعمل نكرةً تامّةً غير موصوفة ولا موصولة على حدّ دخولها فى التعجّب نحوِ ما أحسن زيدا والمراد شىءٌ أحسنه ولذلك من الاستعمال قد يفسّر بها المضمرُ فى باب نعم كما يفسّر بالنكرة المحضة فيقال نعم ما زيدٌ اى نعم الشىءُ شيـًٔا زيدٌ وقوله تعالى انْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ فمَا هنا بمعنَى شىء وهى نكرةٌ فى موضع نصب على التمييز مُبيِّنةٌ للضمير المرتفع بنعم والتقدير نعم شيـًٔا هِىَ اى نعم الشىءُ شيـًٔا هِىَ فهِىَ ضميرُ الصدقات وهو المقصود بالمدح ومثله قوله تعالى

انّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ فما فى موضع نصب تمييزٌ للمضمر ويعظكم به صفةٌ للمخصوص بالمدح وهو محذوفٌ والتقدير نعم الشيء شيئًا يعظكم به اى نعم الوَعْظُ وعظًا يعظكم به وحذف الموصوف على حدّ قوله مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ والمعنى قومٌ يحرّفون ومِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى ٱلنِّفَاقِ اى قومٌ وكان الكسائىّ يجيز نعم الرجلُ يقومُ وقَامَ وعِنْدَكَ والمراد رجلٌ يقوم ورجلٌ قام ورجلٌ عندك ومنع ابنُ السرّاج من ذلك وأباه واحتجّ بان الفعل لا يقوم مقام الاسم وانما تقام الصفاتُ مقام الاسماء لانها اسماءٌ يدخل عليها ما يدخل على الاسماء وإن جاء من ذلك شىءٌ فهو شاذّ عن القياس فسبيلُه ان يُحْفَظ ولا يقاس عليه ؏

فصــــل ٤٧٣

قال صاحب الكتاب وفى ارتفاع المخصوص مذهبان احدهما ان يكون مبتدأً خبره ما تقدّمه من الجملة كانّ الاصل زيدٌ نعم الرجل والثانى ان يكون خبرَ مبتدإٍ محذوف تقديره نعم الرجلُ هو زيدٌ فالاوّلُ على كلام والثانى على كلامَيْن ؏

قال الشارح اعلم ان المخصوص بالمدح او الذمّ عبد الله مَثَلًا من قولك نعم الرجلُ عبدُ الله وفى ارتفاعه وجهان احدهما ان يكون مبتدأ وما تقدّم من قولك نعم الرجل هو الخبر وانما أُخّر المبتدأ والاصل عبدُ الله نعم الرجلُ كما تقول مررت به المسكينُ تريد المسكينُ مررتُ به وامّا الراجع الى المبتدإ فإنّ الرجل لمّا كان شائعا ينتظم الجنسَ كان عبدُ الله داخلا تحته اذ كان واحدا منه فارتبط به والقصدُ بالعائد ربطُ الجملة التى هى خبرٌ بالمبتدإ ليعلم انها حديثٌ عنه فصار دخولُه تحت الجنس بمنزلة الذكر الذى يعود عليه فأجروا الذكرَ المعنوىّ مجرى الذكر اللفظىّ ومثله قول الشاعر

* فأمّا صُدُورٌ لا صُدُورَ لجَعْفَرٍ * ولٰكنّ أَعْجازًا شديدًا ضَرِيرُها *

فالصدور مبتدأ وقوله لا صدورَ لجعفر جملة فى موضع الخبر ولمّا كان النفى عامّا شمل الصدورَ الاوّلَ ودخل الاوّلُ تحته فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد ونحوه قول الاخر

* فأمّا القتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمُ * ولٰكنّ سَيْرًا فى عِراضِ المَواكِبِ *

وانما اخّر المبتدأ وحقّه ان يكون مقدّما لأمرَيْن احدُهما انّه لمّا تضمّن المدحَ العامّ او الذمَّ جرى مجرى حروف الاستفهام فى دخولها لمعنى زائد فكما ان حروف الاستفهام متقدّمةٌ فكذلك ما أشبهها

الامر الثانى انه كلامٌ يجرى مجرى المثل والامثالُ لا تُغيَّر وتحمل على الفاظها وإن قاربتِ اللَّحنَ والوجه الثانى من وجهَىْ رفع المخصوص ان يكون عبد الله فى قولك نعم الرجلُ عبدُ الله خبرَ مبتدإ محذوف كانّه لمّا قيل نعم الرجلُ فُهِمَ منه ثناءٌ على واحد من هذا الجنس فقيل مَن هذا الذى أُثْنِىَ عليه فقال عبدُ الله اى هو عبد الله وهذا من المبتدءات التى تُقدَّر ولا تُظْهَر فعلى الوجه الاوّل يكون نعم الرجلُ له موضعٌ من الاعراب وهو الرفع بانّه خبرٌ عن عبد الله ويكون الكلام جملةً واحدةً من مبتدإ وخبر وعلى الوجه الاخر يكون جملتَيْن جملةً أُولَى فعليّةً لا موضع لها من الاعراب وجملةً ثانيةً اسميّةً كالمفسّرة للجملة الاولى وليست احداهما متعلّقةً بالاخرى تعلُّقَ الخبر كما كانت الاولى كذلك فالاولى على كلام واحد والثانيةُ على كلامَيْن ء

فصـــل ٤٧٣

قال صاحب الكتاب وقد يُحْذَف المخصوص اذا كان معلوما كقوله عزّ وجلّ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ اى نعم العبدُ أيّوبُ وقوله فَنِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ اى فنعم الماهدون نحن ء

قال الشارح الاصل أن يُذْكَر المخصوص بالمدح او الذمّ للبيان الّا انه قد يجوز اسقاطه وحذفُه اذا تقدّم ذكره او كان فى اللفظ ما يدلّ عليه واكثرُ ما جاء فى الكتاب العزيز محذوفا قال الله تعالى نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ والمراد أيّوبُ عمّ ولم يذكره لتقدُّم قصّته وقال وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ اى فنعم الماهدون نحن قال تعالى فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَادِرُونَ اى نحن وقال تعالى وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ اى دارهم وقال فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ اى عقباهم وقد جاء مذكورا قال بِئْسَ مَا ٱشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا فأن يكفروا فى موضع رفع بانّه المخصوص بالذمّ اى كُفْرُهم وفى جواز حذفه دلالةٌ على قوّة مَن اعتقد انه مرفوع بالابتداء وما تقدّم الخبر لان المبتدأ قد يحذف كثيرا اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليه واما حذف المبتدإ والخبر جميعا فبعيدٌ فاعرفه ء

فصـــل ٤٧٤

قال صاحب الكتاب ويُؤنَّث الفعل ويُثنَّى الاسمان ويُجْمَعان نحوَ قولك نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ وإن شئت قلت نِعْمَ المرأةُ وقالوا هذه الدارُ نعمَتِ البَلَدُ لمّا كان البلد الدارَ كقولهم مَنْ كانت أُمَّك وقال ذو الرُمّة

* او حُرّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرةٌ * دَعائمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ *

وتقول نعم الرجلان أَخَواك ونعم الرجالُ اخْوَتُك ونعمت المرأتان هِنْدٌ ودَعْدٌ ونعمت النساء بناتُ عَمِّك ؛

قال الشارح اعلم انّ نعم وبئس اذا وَلِيَهما مؤنّثٌ كنت مخيَّرا فى إلحاق علامة التأنيث بهما وتركها فتقول نعمتِ الجاريةُ هندٌ وبئستِ الأمةُ جاريتُك وإن شئت قلت نعم الجاريةُ هندٌ وبئس الامةُ جاريتُك فان قيل فمن اين حسن اسقاطُ علامة التأنيث من نعم وبئس اذا وليهما مؤنّث ولم يحسن ذلك فى غيرهما من الافعال قيل أمّا مَن ألحق علامة التأنيث فأمْرُه ظاهرٌ وهو الايذان بانّه مسند الى مؤنّث قبل الوصول اليه كما يكون فى سائر الافعال كذلك من نحو قامت هندٌ ومن أسقطها فعلّةُ ذلك انّ الفاعل هنا جنسٌ والجنس مذكّرٌ فاذا أُنّث اعتُبِر اللفظ واذا ذُكّر حُمل على المعنى وعلى هذا تقول هذه الدارُ نِعْمَتِ البَلَدُ فتؤنّث لانّك تعنى دارًا فهو من الحمل على المعنى ومثله قولهم مَن كانت أُمَّك فتؤنّث ضميرَ مَنْ لانه فى المعنى الأُمّ فاما قوله * او حرّة عيطل الخ * فالشاهد فيه قوله نعمت زورقُ البلد أنّث الفعل مع انه مسندٌ الى مذكّر وهو زورق البلد لانه يريد به الناقة فأنّث على المعنى كما انّث مع البلد فى قوله نعمت البلدُ حين اراد به الدار والحُرّةُ الكريمة والعيطل الطويلة العنق والثَّبْجاء عظيمةُ السَّنام والمجفرة العظيمة الجنب يقال فرسٌ مجفرٌ وناقةٌ مجفرةٌ اذا كانت عريضة المَحْزِم ودعائمُ الزَّوْرِ قوائمها وصفها بانّها عظيمة القوائم وكنى عن ذلك بدعائم الزور والزورُ أعلى الصدر وانتصب دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من باب الحَسَنُ الوجهَ وقيل انتصابه على التمييز وهو ضعيف لانّه معرفة والتمييزُ لا يكون معرفة وقيل انما حسن اسقاطُ علامة التأنيث من نعم وبئس اذا وليهما المؤنّثُ من قبل انّ المرفوع بهما جنسٌ شاملٌ فجرى مجرى الجمع والفعلُ اذا وقع بعده جماعةُ المؤنّث جاز تذكيرُ الفعل كقوله تعالى وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ فصار قولك نعم المرأةُ بمنزلة نعم النساء فلهذا حسن التذكير فى هذين الفعلين ولم يحسن فى غيرهما من الافعال ونقول نعم الرجلان أخواك ونعم الرجالُ اخْوَتُك فالرجلان فاعلُ نعم وهو جنسٌ وليست الالف واللام للعهد والمراد نعم هذا الجنسُ اذا مُيّزوا اثنين اثنين ونعم هذا الجنس اذا ميّزوا جماعةً جماعةً وكذلك تقول نعمت المرأتان هندٌ ودعدٌ ونعمت النساء بناتُ عَمِّك واذا قلت نعم رجلَيْن او نعم رجالا كان منصوبا على التمييز والفاعلُ مضمر كقولك نعم رجلا وهذا انما يُصْلِحه ويُفْسِده

التقديرُ والاعتقادُ فإن اعتُقد في الالف واللام العهدُ امتنع ذلك لانّ فاعلَ نعم وبئس لا يكون خاصًا وإن اعتقد فيهما الجنس والشمول جاز وعلى ذلك تقول نعم العُمَرُ عمرُ بن الخطّاب وبئس الحَجّاجُ حجّاجُ بن يوسف تجعل العمر جنسا لكلّ من له هذا الاسمُ وكذلك الحجّاج فاعرفه ؟

فصـــل ٤٧٥

قال صاحب الكتاب ومن حقّ المخصوص أن يجانس الفاعلَ وقولُه عزّ وجلّ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا على حذف المضاف اى ساء مثلا مَثَلُ القوم ونحوُه قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا اى مَثَلُ الذين كذّبوا ورُئِيَ أن يكون محلُّ الذين مجرورا صفةً للقوم ويكونَ المخصوص بالذمّ محذوفا اى بئس مَثَلُ القوم المكذّبين مَثَلُهم ؟

قال الشارح حقُّ المخصوص بالمدح او الذمّ ان يكون من جنس فاعله لانه اذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلّقٌ والمخصوصُ إمّا ان يكون مبتدأً وما قبله لخبر فيلزم ان يكون من جنسه ليدلّ عليه بعُمومه ويكون دخولُه تحته بمنزلة الذِكْر الراجع اليه وإمّا ان يكون خبرَ مبتدإٍ محذوف فيكون كالتفسير للفاعل واذا لم يكن من جنسه لم يصحّ ان يكون تفسيرا له مع ان المراد بنعم الرجلُ زيدٌ انه محمودٌ في جنسه واذا قلت بئس الرجلُ خالدٌ كان المراد به انه مذموم في جنسه واذا كان كذلك لم يكن بدّ من حذف المضاف في قوله سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ اى مثلُ القوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك أنّ سَآءَ ههنا بمعنَى بئس وفيها ضميرٌ فسّره مثلا فيلزم ان يكون المخصوصُ بالذمّ من الامثال وليس القوم بمَثَلٍ فوجب ان يكون هناك مضاف محذوف والتقديرُ ساء مثلا مثلُ القوم فيكون المخصوصُ من جنس المرفوع فاما قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا فيجوز ان يكون الذين هو المخصوص بالذمّ وأن يكون في موضع رفع ولا بدّ من تقديرِ مضاف محذوف معناه مَثَلُ الذين كذّبوا ثمّ حذف المضاف كما تقدّم في الآية المتقدّمة ويجوز ان يكون الذين صفةً للقوم ويكون في موضعِ خفض والمخصوصُ محذوف تقديره بئس مَثَلُ القومِ المُكذّبين مَثَلُهم ؟

فصـــل ٤٧٦

قال صاحب الكتاب وحَبَّذَا ممّا يناسب هذا البابَ ومعنَى حَبَّ صار محبوبا جِدًّا وفيه لغتان فتحُ

لحاء وضمّها وعليهما رُوى قوله * وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ * واصله حَبُبَ وهو مسندٌ الى اسم الاشارة الّا انّهما جريا بعد التركيب مجرى الأمثال الّتى لا تُغيَّر فلم يُضَمَّ اوّلُ الفعل ولا وُضع موضعَ ذا غيرُه من اسماء الاشارة بل التُزمت فيهما طريقةٌ واحدةٌ ؛

قال الشارح اعلم انّ حَبَّذَا تُقارِب فى المعنى نِعْمَ لانّها للمدح كما انّ نعم كذلك الّا انّ حبّذا تفضُلها بأنّ فيها تقريبا للمذكور من القَلْب وليس كذلك نعم وحبّذا مركّبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ فالفعلُ حَبَّ وهو من المضاعف الذى عينه ولامه من وادٍ واحد وفيه لغتان حَبَبْتُ وأَحْبَبْتُ واحببت اكثرُ فى الاستعمال قال الله تعالى قُلْ انْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ فهذا من أَحَبَّ وقال سبحانه هَا أَنْتُمْ أُولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وقال عليه السلام مَن أحبَّ لقاءَ الله احبَّ اللهُ لقاءه وقال أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مّا فأمّا حببت فمتعدٍّ فى الاصل ووزنه فَعَلَ بفتح العين قال الشاعر

* فوَاللّهِ لولا تَمْرُه ما حَبَبْتُه * ولو كان أَدْنَى من عُبَيْدٍ ومِشْرَقِ *

فاذا اريد به المدح نُقل الى فَعُلَ على ما تقدّم فتقول حُبَّ زيدٌ اى صار محبوبا ومنه قوله * وَحُبَّ بها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ * فضمّ الفاء منه دليل على ما قلناه وكذلك قول الاخر * هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَن يتجنّبُ * وقد ذهب الفرّاء الى انّ حَبَّ اصله حَبُبَ على وزن فَعُلَ مضمومَ العين ككَرُمَ واستدلّ بقولهم حَبِيبٌ وفَعِيلٌ بابُه فَعُلَ كظريف من ظَرُف وكريم من كَرُم والصواب ما ذكرناه لانه قد جاء متعدّيا وفَعُلَ لا يكون متعدّيا فأمّا قولهم حَبِيبٌ فلا دليلَ فيه لانه هنا مفعول فحبيبٌ ومحبوبٌ واحد فهو كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول وحبيب من حبّ اذا اريد به المدح فاعلٌ كظريف وحبّ فعل متصرّف لقولهم منه حَبَّهُ يَحِبُّه بالكسر وهو من الشاذّ لانّ فَعَلَ اذا كان مضاعفا متعدّيا فمضارعُه يفعُل بالضمّ نحوُ رَدّه يَرُدّه وشَدّه يشُدّه وقالوا فى المفعول محبوبٌ وقلّ حابٌّ وكثُر مُحِبٌّ فى اسم الفاعل وقلّ مُحَبٌّ ولمّا نُقل الى فَعُلَ لاجل المدح والمبالغة كما قالوا قَضُوَ الرجلُ ورَمُوَ اذا حَذَقَ القضاءَ وأجاد الرَمْىَ مُنع التصرّفَ لمضارعته بما فيه من المبالغة والمدح بابَ التعجّب ونعم وبئس وحبّذا لزم طريقةً واحدةً وهو لفظ الماضى وفاعله ذا وهو من اسماء الاشارة يستعمل هنا مجرّدا من حرف التنبيه وذلك لانهم لمّا ركّبوا الفعل والفاعل وجعلوهما شيئا واحدا لم يأتوا بحرف التنبيه لئلّا تصير ثلثة اشياء بمنزلة شىء واحد وليس ذلك من كلامهم وجعلوا ذلك الاسم مفردا مذكّرا اذ كان المفرد اخفَّ والمذكّرُ قبل المؤنّث فهو كالاصل له فلذلك تقول حبّذا زيدٌ وحبّذا هندٌ وحبّذا الزيدان

وحبّذا الزيدون ولا يقال حَبّذه فى المؤنّث ولا حَبّذى قال الشاعر

* يا حبّذا القَمْرآء والليلُ الســاجْ * وطُرُقٌ مثْلُ مُلاء الـنَـسّـاجْ *

وقال اخر

* لا حبّذا أنْتِ يا صَنْعاء من بَلَدٍ * ولا شَعُوبُ هَوًى منّى ولا نُقُمْ *

وذلك من قبل ان حبّذا لمّا رُكّب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيته ولا جمعه لانه قد صار فى منزلة بعض الكلمة وبعضُ الكلمة لا يجوز فيه شىء من ذلك والذى يدلّ انهما بُنيا وجُعلا شيـًٔا واحدا انه لا يجوز ان يفصل بين الفعل فيه وبين ذَا بشىء ولا يقال حَبَّ فى الدار ذَا ولا حَبَّ اليومَ ذَا فان قيل لِمَ خُصّ حبّ بالتركيب مع ذَا من بين سائر الاسماء قيل لان ذَا اسم مبهم يُنْعَت بالاجناس وحكمُ حبّ هنا كحكم نعم فركّبوه مع ذَا لينوب عن اسماء الاجناس اذ لا يُنْعَت الّا بها والنعتُ والمنعوتُ شىء واحد ايضا فانّ ذَا مبهم فصار بمنزلة المضمر فى نعم ولذلك فُسّر بالنكرة كما يفسّر فى نعم فتقول حبّذا رجلا كما تقول نعم رجلا فقياسهما واحدٌ فلمّا صار حبّذا فى الحكم كلمة واحدة غلّب عليها بعضهم جانبَ الاسميّة واعتقدوا انه اسمٌ له موضع من الاعراب وموضعُه هنا رفعٌ بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبرُ وليس فى العربيّة فعلٌ وفاعلٌ جُعلا فى موضع مبتدإ الّا حبّذا لا غير فان قيل ولِمَ غلّب هؤلاء معنى الاسميّة فيه قيل لان الاسم اقوى من الفعل والفعلُ اضعف فلمّا رُكّبا وجُعلا شيـًٔا واحدا غُلّب جانب الاسم لقوّته وضُعْف الفعل واستدلّوا على اسميّته بكثرة ندائه نحو قولهم يا حبّذا قال الشاعر

*يا حبّذا جَبَلُ الريّانِ من جَبَلٍ * وحبّذا ساكِنُ الريّان مَن كانا*

وقال آخر

*يا حبّذا القَمْراء والليلُ الساجْ * وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاء النَسّاجْ*

وهو كثير ومنهم من غلّب جانب الفعل ويجعل الاسم كالمُلْغَى ويرفع الاسمَ بعده رَفْعَ الفاعل فاذا قلت حبّذا زيدٌ فحبّذا فعلٌ وزيدٌ فاعل وذَا لَغْوٌ وانما غلّبوا جانبَ الفعل هنا لانه أسبقُ لفظًا ويدلّ على ذلك انهم قد صرفوه فقالوا لا يُحَبِّذُهُ بما لا ينفعه والاوّلُ امثل وقولهم لا يحبّذه كانهم اشتقّوا فعلا من لفظ الجملة كقولهم حَمْدَلَ فى حكاية الحمدُ لله وسَبْحَلَ فى حكاية سبحانَ الله فهذان وجهـــان عربيّان كما ترى ومنهم من لا يغلّب احدهما على الاخر ويُجْريهما على ظاهرهما وهو المذهب المشهور

فيجريهما مجرى نعم وبئس ويكون حَبَّ فعلا ماضيا وذَا فاعلٌ في موضع رفع والاسمُ الاخير يرتفع من حيث يرتفع بعد نعم من الوجهَيْن المذكورَيْن فيكون زيدٌ مَثَلًا من قولك حبّذا زيدٌ امّا مبتدأً وحبّذا الخبر كما كانت في نعم كذلك وامّا ان يكون في موضع خبرِ مبتدإٍ محذوف اى هو زيدٌ ويضاف اليه الوجوه التى ذكرناها وهو ان يكون خبرَ حبّذا على رأيِ من يجعل حبّذا مبتدأً وأن يكون فاعلا على رأيِ من يجعل حبّذا فعلا ويُلْغِى الاسمَ الذى هو ذَا وأن يكون بدلا من ذَا فقد صار ارتفاع زيدٍ في قولك حبّذا زيدٌ من خمسة اوجه وقوله حبّذا ممّا يُناسب هذا البابَ يعنى بابَ نعم وبئس لِما فيها من معنى المدح والمبالغة وقوله وفيه لغتان فتح الفاء وضمّها يعنى حبّ اذا اريد بها المدح من غير اسنادها الى ذَا وذلك انك اذا قلت حبّ رجلاً فمعناه صار محبوبا جدًّا واصله حَبُبَ مضمومَ الباء لانه منقول من حَبَبَ مفتوحِ الباء لما اريد فيه من المبالغة على ما ذكرناه في قوله تعالى سَآءَ مَثَلًا حين اريد به المبالغة في الذمّ واجرائه مجرى بئس الّا انّ منهم من ينقل حركة العين الى الفاء عند الادّغام إيذانًا بالاصل ومنهم من يحذف الضمّ حذفًا ويُبْقِى الفاء مفتوحةً بحالها وعليه قوله

*فقلتُ ٱقْتُلُوها عَنْكُمْ بمزاجها * وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ*

البيت لحسّان والشاهد فيه قوله وحبّ بها مقتولةً فانّه قد رُوى بفتح الحاء وضمّها لما ذكرناه يصف الخمر فامّا اذا رُكّبت مع ذَا فانّ الحاء لا تكون الّا مفتوحة لانه لمّا اسند الى ذَا ولزم المعنى جرى مجرى الامثال فلم تُغيَّر الامثالُ بل يُؤْتَى بها على لفظها وان قارَبتِ اللَّحْنَ نحوَ قولهم الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ تقوله للمذكّر بكسر التاء على التأنيث لان اصله للمؤنّث فاعرفه ❊

قال صاحب الكتاب وهذا الاسم في مثل ابهام الضمير في نِعْمَ ومن ثَمَّ فُسِّر بما فُسِّر به فقيل حبّذا رجلا زيدٌ كما يقال نعم رجلا زيدٌ غيرَ انّ الظاهر فُضِّل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسّر فقيل حبّذا زيدٌ ولم يقولوا نعم زيدٌ ولانّه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبّذا ❊

قال الشارح قد تقدّم القول ان ذَا من حبّذا يجرى مجرى الجنس من حيث انها اسمٌ ظاهرٌ يكون وُصْلَةً الى اسماء الاجناس ولذلك لا يوصف الّا بها ومجرى المضمر في نعم من جهة ابهامه ووقوعه على كلّ شيء كما كان المضمر على شريطة التفسير كذلك ولذلك فُسِّر بالنكرة فقيل حبّذا رجلا كما تقول نعم رجلا الّا انه في حبّذا يجوز ان لا تأتى بالمفسّر وتقول حبّذا زيدٌ ولا يجوز ذلك في نعم فلا تقول

نعم زيدٌ وذلك لانّ ذا اسمٌ ظاهرٌ يجرى مجرَى ما فيه الالف واللام من اسماء الاجناس على ما ذكرنا فاستغنى عن المفسّر لذلك فكما تقول نعم الرجلُ زيدٌ ولا تأتى بمفسّرٍ كذلك تقول حبّذا زيدٌ ولا تقول نعم زيدٌ وايضا فانّه ربّما أُلْبِسَ فى نعم لو فُعل ولا يُلْبِس فى حبّذا وذلك انّ حَبَّ فعلٌ عمل فى ذا واستوفى ما يقتضيه فاذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعا لا يُشْكِل بأن يُتوهّم انه فاعلٌ لان الفعل لا يكون له فاعلان وليست نعم كذلك لان فاعلها مستترٌ لا يظهر فافتقر الى تفسير فلو لم تأت بالمفسّر وأوليتَه المخصوص بالمدح مرفوعا لجاز ان يظنّ ظانٌّ انه فاعلُ نعم وأنّه ليس فى نعم فاعلٌ وهذا معنى قوله ولانه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل يعنى فى نعم فاعرفه ٭

ومن اصناف الفعل فعلَا التعجّب

فصـــل ۴۷۷

قال صاحب الكتاب هما نحو قولك ما أَكْرَمَ زيدًا وأَكْرِمْ بزيدٍ ولا يُبنيان الّا ممّا يُبنى منه افعلُ التفضيل ويُتوصّل الى التعجّب ممّا لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما يُتوصّل به الى التفضيل الّا ما شذّ من نحو ما أَعْطاه وما أَوْلاه للمعروف ومن نحوِ ما أَشْهاها وما أَمْقَتَه وذكر سيبويه انّهم لا يقولون ما أَقْيَلَه استغناءً عنه بما أَكْثَرَ قائلتَه كما استغنوا بتركتُ عن وذرتُ ٭

قال الشارح اعلم ان التعجّب معنًى يحصل عند المتعجّب عند مشاهدة ما يُجْهَل سببُه ويقلّ فى العادة وجودُ مثله وذلك المعنى كالدَهَش والحَيْرة مثالُ ذلك أنّا لو رأينا طائرا يطير لم نتعجّب منه لجَرْى العادة بذلك ولو طارَ غيرُ ذى جناحٍ لوقع التعجّب منه لانه خرج عن العادة وخفى سببُ الطَيَران ولهذا من المعنى لا يصحّ التعجّب من القديم سبحانه لانه عالمٌ لا يخفى عليه شىء فامّا قراءةُ من قرأ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ بضمّ التاء فتأوّله على ردّ الضمير الى النبىّ عم اى قُلْ بل عجبت ويسخرون او انه أُخرج مخرج العادة فى استعمال المخلوقين تعظيمًا لامره وتفخيمًا له وانما قال فعْلا التعجّب بلفظ التثنية والتعجّبُ معنًى واحدٌ لانّه يكون بلفظَيْن احدُهما أَفْعَلَ ويُبْنَى على الفتح لانه ماضٍ نحو أَكرم وأَخرج والثانى أَفْعِلْ ويبنى على الوقف لانه على لفظ الامر فامّا الضرب الاوّل وهو أَفْعَلَ فلا بـدّ أن

يلزمه مَا من اوّله فتقول ما أحسن زيدا وما اجمل خالدا وهى جملة مركّبة من مبتدا وخبر فمَا اسمٌ مبتدأٌ فى موضع رفع وهى هنا اسم غير موصول ولا موصوف بمعنَى شَىْء كانّك قلت شىءٌ حسّن زيدا ولم تُرِد شيئًا بعينه انما هى مبهمة كما قالوا شىءٌ جاء بك اى ما جاء بك الّا شىءٌ ونحوَ قوله تعالى فَنِعِمَّا هِىَ اى نعم شيئًا هى ولمّا اريد بها الإبهام جُعلت بغير صلة ولا صفة اذ لو وَصفتَ او وُصلت لكان الامر معلوما فان قيل ولِمَ خصّوا التعجّبَ بمَا دون غيرها من الاسماء قيل لإبهامها والشىء اذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس متشوّقةً اليه لاحتماله امورا فان قيل فاذا قلتم انّ تقديرَ ما احسن زيدا شىءٌ أحسنه وأصاره الى الحسن فهلّا استعمل الاصل الذى هو شَىْءٌ فالجواب انه لو قيل شىءٌ احسن لم يُفْهَم منه التعجّب لان شَيْئًا وإن كان فيه ابهامٌ الّا انّ مَا اشدُّ إبهامًا والمتعجَّبُ مُعْظِمٌ للامر فاذا قال ما احسن زيدا فقد جعل الاشياء التى يقع بها الحسنُ متكاملةً فيه ولو قال شىءٌ احسن زيدا كان قد قصر حسنَه على جهة دون سائر جهات الحسن لان الشَىْء قد يستعمل للقليل وامّا أَفْعَلَ فى التعجّب ففعلٌ ماضٍ غيرُ متصرّف لا يستعمل الّا بلفظ الماضى ولا يكون منه مضارعٌ ولا امرٌ ولا اسمُ فاعل فلا تقول فى ما احسن زيدا ما يُحْسِن زيدا ولا نحوَه من انواع التصرّف وقد خالف الكوفيون فى ذلك وزعموا انّ أَفْعَلَ فى التعجّب بمنزلة افعل فى التفصيل واحتجّوا بجواز تصغيره نحو قوله

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا * من هُؤَلَيّائِكُنَّ الضالِ والسَمُرِ *

والافعال لا يصغّر شىءٌ منها قالوا وايضا فانّه تصحّ عينُه فى التعجّب نحو ما أَقْوَلَه وما أَبْيَعَهُ وهذا التصحيح انما يكون فى الاسماء نحو زيدٌ أَقْوَمُ من عمرو وأَبْيَعُ منه ولو كان فعلا لاعتلّ بقلب عينه ألفًا نحوَ أقال وأباع والحقُّ ما ذهب اليه البصريون وذلك لأمور منها انه قد يدخل عليها نونُ الوقاية نحوُ ما أَحْسَنَنِى عندك وما أظرفنى فى عينك وما أعلمنى فى ظَنّك ونونُ الوقاية انما تدخل على الفعل لا على الاسم فتقول أَعْلَمَنى ولا تقول مُعْلِمِنى وتقول ضَرَبَنى ولا تقول ضارِبُنى فان قلت فقد جاء ضارِبُنى قال * وليس حاملُنى الّا ابنُ حَمّال * فقليلٌ من الشاذّ الذى لم يُلتفت اليه مع ان الرواية الصحيحة وليس يَحْمِلُنى وامّا قولهم قَدْنى وقَطْنى فشاذّ ايضا مع انهم قد قالوا قَدِى من غير نون قال * قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * ولم يقولوا فى التعجّب ما أَحْسَنِى فافترق الحال فيهما والذى حسّن دخول نون الوقاية فى قدنى وقطنى كونُهما امرا فى معنًى اِكْتَفِ واِقْطَعْ الامر الثانى انه ينصب المعارفَ والنكراتِ نحوَ قولك ما احسن زيدا وما اجمل غلاما اشتريتُه وأَفْعَلُ اذا كان اسما لا ينصب الّا

نكرةً على التمييز نحوَ زيدٌ اكثرُ منك مالاً واكرم منك أبًا ولو قلت زيدٌ اكثرُ منك المالَ والـعلمَ لم يجز ولمّا جاز ما أكثرَ عِلْمَه وما أكبرَ سِنَّه دلّ على ما قلنا من انه فعلٌ   الامر الثالث انه مبنيّ على الفتح من غير مُوجِب دلّ على ما قلناه   وأمّا الجواب عمّا تعلّق به الكوفيون أمّا عدمُ التصرّف فلا يدلّ على اسميّته لانّ ثَمَّ أفعالاً لا رَيْبَ فيها وهى غير متصرّفة نحوُ عَسَى ولَيْسَ والذى منع فعلَ التعجّب من التصرّف انه تَضمّن ما ليس له فى الاصل وهو الدلالة على معنًى زائدٍ على معنى الفعل وهو التعجّب والاصلُ فى افادة المعانى انما هو الحروفُ فلمّا أفاد فائدة الحروف جمد جمودَها وجرى فى امتناع التصرّف مجراها   ووجهٌ ثانٍ انّ المضارع يحتمل زمانَيْن الحال والاستقبال والتعجّبُ انما يكون ممّا هو موجودٌ مشاهَدٌ والماضى قد يُتعجّب منه لانه شىءٌ قد وُجد وقد يتّصل آخِرُه باوّل الحال ولذلك جاز ان يقع حالاً اذ اقترن به فلو استُعمل لفظُ المضارع لم يُعْلَم التعجّب ممّا وقع من الزمانَيْن فيصير اليقين شكًّا   وامّا التصغير فانما دخله وإن كانت الافعالُ لا تُصغَّر من قبل انه مُشابِهٌ للاسم من حيث لزم طريقةً واحدةً وامتنع من التصرّف وكان فى المعنى زيدٌ أحسنُ من غيره فلذلك من الشَّبَه حُمل عليه فى التصغير   فان قيل ولِمَ اختصّ هذا الفعل ببناء أَفْعَلَ فالجواب لانه منقول من الفعل الثلاثىّ للتعدية فهو بمنزلة ذَهَبَ وأذهبتُه فاذا قلت ما احسن زيدا فأصلُه حَسُنَ زيدٌ فأردتَ الإخبارَ بأنّ شيئًا جعله حسنا فنقلتَه بالهمزة كما تقول فى غير التعجّب زيدٌ أحسنَ عمرا اذا اخبرت انه فعل به ذلك   ولا يكون هذا الفعل الّا من الافعال الثلاثيّة نحوِ ضرب و علِم وظرُف فاذا تعجّبتَ منها قلت ما أَضْرَبَهُ وما اعلمه وما اظرفه لا يكون الفعل الّا من الثلاثة   فان قيل اذا زعمتم ان هذه همزةُ التعدية وهمزةُ التعدية أبدًا تزيد مفعولا وأنتَ فى التعجّب اذا قلت ما أضربَ زيدا فما زاد تعديةً لانه بعد النقل يتعدّى الى مفعول واحد على ما كان عليه قبل النقل بل اذا قلت ما اعلمَ زيدا فانّه ينقص بهذا التعدّى لانه قبل التعجّب قد كان ممّا يتعدّى الى مفعولَيْن وفى التعجّب صار يتعدّى الى مفعول واحد لا غير فما بالُ ذلك كذلك فالجواب ان التعجّب بابُ مبالغةِ مدحٍ او ذمٍّ وذلك لا يكون الّا بعد تكرُّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة فحينئذ تنقله فى التقدير الى فَعُلَ بالضمّ فيصير ضَرُبَ وعَلُمَ كما قالوا قَضُوَ الرجلُ ورَمُوَ حين ارادوا المدح والمبالغة وهذا البناء لا يكون متعدّيا فاذا اريد التعجّب منه نقلوه بالهمزة فيتعدّى حينئذ الى مفعول واحد لانه قبل النقل كان غير متعدّ   فان قيل ولِمَ لا يكون هذا النقل الّا من فعل ثلاثىّ ولا يكون ممّا زاد على الثلاثىّ قبل النقل فى

التعجّب كالنقل في غير التعجّب بزيادة الهمزة في اوّل الثلاثيّ نحو دخل زيدٌ الدارَ وأَدْخَلَهُ غيرُه وحسُن زيدٌ وأحسنه اللهُ فجروا في ذلك على عادة استعمالهم وايضا فإنّ فعل التعجّب محمولٌ على أَفْعَلَ في التفضيل لان مجراهما واحدٌ في المبالغة والتفضيل وأَفْعَل هذا لا يكون الّا من الثلاثة نحوَ قولك زيدٌ أفضل واكرم واعلم ولذلك قال صاحب الكتاب لا يُبْنَى الّا ممّا يبنى منه افعلُ التفضيل وجملة الامر ان الافعال التي لا يجوز ان تستعمل في التعجّب على ضربَيْن احدهما ما زاد وسوءٌ كانت الزيادةُ على الثلاثة اصلا او غير اصل والاخرُ الافعال المشتقّة من الألوان والعيوب لان فعلها زائدٌ على الثلثة اصلا وغيرَ اصل فلو زِدْتَ عليه همزة التعدّى لخرج عن بناء أَفْعَلَ وقد قالوا ما أعطاه للدرهم وأَوْلاه للخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يُجيز منه الّا ما تكلّمت به العربُ فالتعجّبُ من فَعَلَ قياسٌ مطّردٌ ومن أَفْعَلَ مسموعٌ لا يُجاوِز ما ورد عن العرب وزعم الاخفش ان ذلك في كلّ فعل ثلاثيّ دخلتْه زوائدُ كاستفعل وافعل وانفعل لان اصلها ثلثة احرف وقاسَه على ما اعطاه وما اولاه كانه بحذف الزوائد ويردّه على الثلاثة وتابَعَه ابو العبّاس المبرّد على ذلك واجازه وذلك ضعيف لان العرب لم تقل ما اعطاه الّا والفعل للمُعْطِي لانه منقولٌ من عَطَوْتُ وعطوت للأخذ قال امرؤ القيس

* وتَعْطُو برَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كانّه * أساريعُ ظَبْيٍ او مَساويكُ اسْحِلِ *

وكذلك ما أَوْلاه انما هو للمُولِي لا لمن وَلِيَ شيئًا وانما ساغ ذلك في أفعل عند سيبويه دون غيره من الابنية المَزيد فيها لان أفعل امرُه ظاهرٌ فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لَما ساغ التعجّب منه وأمّا غيره من الافعال المزيد فيها من نحو اقتطع وانقطع واستقطع فلو تعجّبنا بشيء منها بحذف الزيادة لم يُعْلَم أيّ المعاني نريد وكذلك لو وقع التعجّبُ من اضطرب وقيل ما أَضْرَبَهُ لم يعلم أضاربٌ هو ام مضطرِبٌ في نفسه وامّا الألوان والعيوب فنحوُ الابيض والاصفر والاحول والاعور فلا يقال ما أَبْيَضَ هذا الطائرَ ولا ما اصفره اذا اريد البياض والصُفْرة فإن اريد كثرة البَيْض والصَفير جاز وكذلك لا تقول ما أَسْوَدَ فلانا من السَواد الذي هو اللون فإن اردت السُود جاز وكذلك ما احمره ان اردت الحُمْرة لم يجز وإن اردت البَلادة جاز وذلك لان افعالها تزيد على الثلاثة من نحو ابْيَضّ واصفرّ واحمرّ واسودّ وابْياضّ واصفارّ واحمارّ واسوادّ وكذلك العيوب الخَلْقيّة لا يقال في شيء منها ما أَعْوَرَهُ ولا ما أَحْوَلَهُ لما ذكرناه من ان افعالها زائدةٌ على الثلاثة فهي كالالوان نحوُ اعوَرّ واحولّ واعوارّ واحوالّ فان قيل فقد يقال عَوِرَ وحَوِلَ فقُلْ على هذا ما أَحْوَلَهُ وما اعوره فالجواب ان هذا غير جائز لانه منقول

من أفْعَلَّ والدليلُ على انه منقول منه صحّةُ عينه اذ لو كان اصلا غير منقول من غيره لاعتلّت عينه فكنت تقول عارتْ وحالتْ كقالتْ وقامتْ وقال الخليل انه ما كان من هذا لونًا او عيبًا فقد ضارع الاسماء وصار خِلْقة كاليَد والرِجْل ونحوهما فلا تقول فيه ما افعله كما لم تقل ما أَيْدَاهُ وما أَرْجَلَهُ فان قيل فقد جاء في الكتاب العزيز مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا قيل يحتمل ذلك امرَيْن احدهما ان يكون من عَمَى القلبِ واليه يُنْسَب اكثرُ الضلال والثاني ان يكون من عمى العين ولا يراد به التفضيل ولكنّه اعمى كما كان في الدنيا كذلك وهو في الاخرة اضلّ سبيلا فاذا اريد التعجّبُ من شيء من ذلك فحكمُه في التعجّب ان تبني أَفْعَلَ من الكثرة او القلّة او الشدّة او نحوِ ذلك ثمّ تُوقع الفعل على مصادر هذه الافعال كقولك ما أكثرَ دَحْرَجَةَ زيد وما أَشَدَّ حُمْرَةَ عمرٍو وما أقلّ حَوَلَه وانما بُنيت افعل من هذه الاشياء خاصّةً من اجلِ ان المتعجَّب منه لا يخلو من كثرة او قلّة او شدّة خارجةٍ عمّا عليه العادةُ ولذلك وجب التعجّب فتكون هذه الاشياء ونحوها عبارةً عمّا لا يمكن التعجّبُ منه من الافعال اذ كانت الافعال كلّها غير منفكّة من هذه المعاني كما عُبّر بكَانَ عن الاحداث كلّها ٭

فصـــل ٤٧٨

قال صاحب الكتاب ومعنَى ما أَكْرَمَ زيدا شيءٌ جَعَلَه كريما كقولك امرٌ أَقْعَدَه عن الخروج ومُهِمٌّ أَشْخَصَه عن مكانه تريد انّ قعوده وشخوصَه لم يكونا الّا لأمرٍ الّا انّ هذا النقل من كلّ فعل خلا ما استُثني منه مختصٌّ بباب التعجّب وفي لسانهم ان يجعلوا لبعض الابواب شأنا ليس لغيره لمعنًى ٭

قال الشارح معنَى ما أكرم زيدا شيءٌ جعله كريما فمَا ههنا بمعنَى شَيْء وهو اسمٌ منكورٌ في موضع رفع بالابتداء وقد تقدّم الكلام على مَا والخلاف فيها بما فيه مقنعٌ والمراد ههنا إبداء النظير لجواز الابتداء بالنكرة وانما جاز الابتداء هنا لانه في تقدير النفي وذلك ان المعنى في قولك ما أحسن زيدا شيءٌ جعله حسنا والمراد ما جعله حسنا الّا شيءٌ كما قالوا شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ اي ما أهرّه الّا شرٌّ ومنه امرٌ اقعده عن الخروج ومُهِمٌّ أشخصه عن مكانه والمراد ان قعوده وشخوصه لم يكونا الّا لأمر فساغ الكلام لانه في معنى النفي والنكرةُ في تأويل الفاعل فلذلك جاز الابتداء به واما قوله الّا ان هذا النقل من كلّ فعل خلا ما استُثني منه فالغرضُ من ذلك انّ نقل الفعل الثلاثيّ بالهمزة في غير التعجّب

موقوف على السماع غير مطّرد في القياس لانه قد يكون بتشديد العين الا ترى انك تقول عرف زيدٌ الامرَ وعرّفته ايّاه ولم يقولوا أعرفتُه وقالوا غَرِمَ زيدٌ وغرّمته ولم يقولوا أغرمته فلا يسوغ النقل بالهمزة الّا فيما استعملته العربُ وهو في باب التعجّب قياسٌ مطّردٌ بالهمزة في جميع الافعال الثلاثيّة الّا ما استُثنى وهو ما كان من الالوان والعيوب والالوان نحوُ سَمُرَ من السُمْرة وحَمِرَ من الحُمْرة وشَهُبَ من الشُهْبة وسَوِدَ من السَواد والعيوبُ نحو عَوِرَ وحَوِلَ كلُّ ذلك لا يُنْقَل بالهمزة في التعجّب ولا غيره فلا تقول في شيء منها أَفْعَلَ فلا يقال ما اسمره ولا ما احمره ونحوُهما من الالوان ولا ما اعوره ولا ما احوله ونحوهما من العيوب والكوفيون يجيزون التعجّب من البياض والسواد خاصّةً ويحتجّون بقول الشاعر

* جاريةٌ في دِرْعها الفَضْفاضِ * أَبْيَضُ من أُخْتِ بني إباضِ *

ووجهُ الاستدلال به انه قال ابيض من اخت بني إباض وأفعلُ من كذا وما أَفْعَلَهُ مجراهما واحدٌ في ان لا يستعمل احدُهما الّا حيث استُعمل الاخر والجوابُ عنه انه شاذّ معمول على فسادٍ للضرورة فلا يجعل اصلا يقاس عليه مع انه يحتمل ان تكون افعل ههنا التي مؤنّثُها فَعْلاء نحوَ حمراء وأحمر وليس الكلام في ذلك انما الكلام في افعل التي معناها التفضيل وتكون مِنْ صفةً متعلّقةً بمحذوف وتقديرُه كائنةٌ من اخت بني اباض كما قال * بأَبْيَضَ من ماء الحديدِ صَقيلِ * اى كائن من ماء الحديد فان قيل لو كان الامر كما قلتم لقيل بَيْضاء لانه من صفة الجارية قيل انما قال أبيض لانه اراد في درعها الفضفاض جسدٌ أبيضُ فارتفاعُه بالابتداء والجارُّ والمجرور قبله الخبرُ والجملة من صفة الجارية وانما اختاروا النقل بالهمزة في التعجّب لانها اكثرُ في النقل ولزم هذا اللفظُ الواحدَ ولم يتجاوزوا الى غيره وإن كان غيره مستعملا في باب النقل وذلك حين مُنع فعله من التصرّف وإن كان اصله التصرّف وهذا معنى قوله وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الابواب شأناً ليس لغيره لمعنًى وذلك نحوُ مَا ولَا ولَاتَ الا ترى انّ مَا ولَا ولَاتَ تُشبَّه بلَيْسَ فتعمل عملَها من رفع الاسم ونصب الخبر كما انّ لَيْسَ كذلك فلم يتصرّفوا في مَا كتصرّفهم في لَيْسَ فمنعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها ومن دخولِ إلّا على الخبر وقصروا لَا على العمل في النكرة دون المعرفة وقصروا لَاتَ على العمل في الاحيان دون غيرها وإن كان مجرى الجميع في الشَبَه واحدا فاعرفه ء

قال صاحب الكتاب وامّا أَكْرِمْ بزيد فقيل اصلُه أَكْرَمَ زيدٌ اى صار ذا كَرَمٍ كأَغَدَّ البعيرُ اى صار ذا

غُدّة الّا انّه أُخْرِجَ على لفظ الامر ما معناه الخبرُ كما أُخرِج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء فى قولهم رَحِمَه اللّهُ والباء مثلُها فى كَفَى باللّه وفى هذا ضربٌ من التعسّف وعندى انّ أَسْهَلَ منه مَأْخَذًا ان يقال انّه امرٌ لكلّ احد بأن يجعل زيدا كريما اى بأن يصفه بالكَرَم والباء مَزيدةٌ مثلُها فى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ للتأكيد والاختصاص او بأن يصيّره ذا كَرَم والباء للتعدية هذا اصلُه ثمّ جرى مجرى المَثَل فلم يُغَيَّرْ عن لفظ الواحد فى قولك يا رجلان أَكْرِمْ بزيد ويا رجالُ اكرمْ بزيد ء

قال الشارح اعلم ان هذا الفعل منقول من أَفْعَلَ التى للصيرورة حين ارادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم أَنْحَزَ الرجل اذا صار ذا مال فيها النُحاز وأَجْرَبَ اذا كان ذا ابلٍ فيها الجَرَب وأَغَدَّ البعير اذا صار ذا غُدّة فكذلك لمّا ارادوا التعجّبَ من الكَرَم والحُسْن نقلوه الى أَكْرَمَ واحسن ثمّ تَعجّبوا منه بصيغة الامر فقالوا أَكْرِمْ وأَحْسِنْ اللفظُ لفظ الامر فى قطع همزته وإسكانِ آخره ومعناه الخبر فالنقلُ هنا نظير النقل فى ما اكرم زيدا الا ترى انك ما عدّيتَه بالهمزة الّا بعد ان نقلتَه الى أَفْعَلَ التى معناها المبالغة لان التعجّب لا يكون الّا فيما قد ثبت واستقرّ حتى فاق أَشكالَه وخرج عن العادة فلا يقال لمن أنفق درهما ما اكرمه ولا لمن ضرب مرّةً ما اضربه انما يقال ذلك لمن قدُم تكرُّر الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة وذلك قولك يا زيدُ أَكْرِمْ بعمرٍو ويا هندُ اكرم بعمرو ويا رجلان اكرم بعمرو وكذلك جماعةُ الرجال والنساء قال الله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ والمعنى ما أَسْمَعَهم وما أَبْصَرَهم وحّدتَ لفظ الفعل وذكّرته لانك لست تأمر المخاطَبين الذين تُحدّثهم ولا تسألُهم ان يُكْرِموا احدا انما تُخْبِرهم ان عمرا كريمٌ وقولك يا زيدُ انما هو تنبيهٌ له على استماع كلامك وحديثك والفعلُ الذى هو أَكْرِمْ ليس لزيد فيتأنّث بتأنيثه ويتذكّر بتذكيره ويُثَنّى له ويُجْمَع وانما هو لعمرو والمجرورُ بالباء موضعُه رفعٌ والباء زائدة على حدّ زيادتها فى وكَفَى باللّه والمراد وكفى اللّهُ والذى يدلّ على ذلك انك اذا اسقطت الباء ارتفع الاسمُ قال * كفى الشَيْبُ والاسلامُ للمَرْء ناهيًا * وانما قلنا ان المجرور فى احسنْ بزيد هو الفاعل لانه لا فِعْلَ الّا بفاعلٍ وليس معنى مّا يصلح ان يكون فاعلا الّا المجرورُ بالباء وهو الذى قد كرم وحسن فاللفظُ محتمِلٌ والمعنى عليه ولزمت الباء هنا لتُؤْذِن بمعنى التعجّب بمخالفة سائر الاخبار ء فان قيل فكيف صار هنا المتعجَّب منه فاعلا وهو فى قولك ما اكرم زيدا مفعول فالجواب ان الفاعل هنا ليس شيئًا غير المفعول الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيدا فتقديره شىءٌ حسّن زيدا وذلك الشىء ليس غير زيد فانّ الحسن لو حلّ فى غيره لم يحسن هو فكان ذلك

الشىء مَثَلًا عينُه او وجهُه وليسا غيره فلذلك جاز ان يكون مفعولا فى ذلك اللفظ وفاعلا فى هذا اللفظ اذ المعنى واحدٌ فان قيل ما وجه استعمال التعجّب على لفظ الامر وإدخالِ الباء معه قيــل ارادوا بذلك التوسّعَ فى العبارة والمبالغةَ فى المعنى أمّا التوسّع فظاهرٌ لان تأْدِيَةَ المعنى بلفظَيْن اوسعُ من قصره على لفظ واحد وامّا دخول الباء فلما ذكرناه من ارادة الدلالة على التعجّب اذ لو اريد الامرُ لكان كسائر الافعال ويتعدّى بما يتعدّى تلك الافعالُ فكنت تقول فى أَحْسِنْ بزيد احسن الى زيد لانك تقول أَحسنتُ الى زيد ولا تقول احسنت بزيد فامّا قول صاحب الكتاب وفى هذا ضربٌ من التعسّف وعندى انّ أسهلَ مَأْخَذًا منه ان يقال انّه امرٌ لكلّ احد بأن يجعل زيدا كريما الى اخر الفصل فإنّ المذهب الاوّل مذهب سيبويه والجماعةِ وهذا الذى زعم انه اسهلُ مأخذا وعزاه الى نفسه فهو شىءٌ يُحْكَى عن ابى اسحق الزجّاج وذكر فى الباء وجهَيْن احدهما ان تكون مزيدة للتأكيد على حدّها فى قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ الى ٱلتَّهْلُكَةِ والمراد أَيْدِيَكم والوجه الثانى ان تكون للتعدية ويكون معنى اكرم بزيد صَيِّرِ الكَرَمَ فى زيد كما يقال نزلتُ بالجبل اى فى الجبل وذلك بعيدٌ من الصواب وذلك لأمور منها انه وإن كان بلفظ الامر فليس بأمرٍ وانما هو خبرٌ محتملٌ للصــدق والكذب فيصحّ ان يقال فى جوابه صدقتَ او كذبتَ لانه فى معنى حسُن زيدٌ جدًّا ومنها انه لو كان امرا لكان فيه ضميرُ المأمور فكان يلزم تثنيتُه وجمعُه وتأنيثُه على حسب احوال المخاطَبين ومنها انه كان يصحّ ان يُجاب بالفاء كما يصحّ ذلك فى كلّ امر نحوَ أَكْرِمْ بعمرو فيشكرَك وأَجْمِلْ بخالد فيُعْطِيَك على حدّ قولك أَعْطِنى فأشكرَك فلمّا لم يجز شىءٌ من ذلك دلّ على ما ذكرناه فاعرفه ؞

فصــل ٤٧٩

قال صاحب الكتاب واختلفوا فى مَا فهى عند سيبويه غيرُ موصولة ولا موصوفة وهى مبتدأٌ ما بعــده خبرُه وعند الاخفش موصولةٌ صلتُها ما بعدها وهى مبتدأٌ محذوفُ الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كانّه قيل اىُّ شىء أَكْرَمَه ؞

قال الشارح قد تقدّم القول فى مَا هذه التى للتعجّب وأنّ مذهب سيبويه والخليل فيها انها اسم تامّ غير موصول ولا موصوف وتقديرها بشىْء والمعنى فيها شىءٌ حسّن زيدا اى جعله حســنـا وهى فى

موضع مرفوع بالابتداء وأَحْسَنَ فعلٌ ماضٍ غير متصرّف وفيه ضميرٌ يرجع الى مَا وزَيْدًا مفعول به والجملة فى موضع الخبر كما تقول عبدُ الله احسن زيدا واما الاخفش فانه استبعد ان تكون اسما تامّا غير استفهام ولا جزاء فاضطرب مذهبُه فيها فقال وهو المشهور من مذهبه انها اسم موصول بمعنى الذى وما بعدها من قولك احسن زيدا الصلة والخبرُ محذوف وتقديره الذى احسن زيدا شىءٌ وعليه جماعةٌ من الكوفيين واحتجّ من يقول ذلك بقولهم حَسْبُكَ فهو اسمٌ مبتدأٌ لم يُؤْتَ له بخبرٍ لان فيه معنى النَّهْى فكانت مَا كذلك وحكى ابن درستويه ان الاخفش كان يقول مرّةً مَا فى التعجّب بمعنى الّذى الّا انه لم يُؤْتَ لها بصلةٍ ومرّةً يقول هى الموصوفة الّا انه لم يؤت لها بصفة وذلك لما اريد فيها من الابهام والفعلُ بعدها وما اتّصل به فى موضع الخبر وهذا قريبٌ من مذهب الجماعة واما الاوّل فضعيف جدّا وذلك لأُمورٍ منها انه يعتقد ان الخبر محذوف والخبرُ انما ساغ حذفه اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليه ولا دليلَ ههنا فلا يسوغ الحذف ومنها انهم يقدّرون المحذوف بشَىْءٍ والخبرُ ينبغى ان يكون فيه زيادةُ فائدة وهذا لا فائدةَ فيه لانه معلومٌ ان الحُسْن ونحوه انما يكون بشىءٍ أَوْجَبَهُ فقد أُضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدةٌ الثالث ان باب التعجّب بابُ إبهام والصلةُ مُوضحةٌ للموصول ففيه نقضٌ لما اعتزموه فى باب التعجّب من ارادة الابهام وكان ابن درستويه يذهب فى مَا هذه الى انّها التى يُستفهم بها فى قولك ما تصنع وما عندك فهى بمنزلة مَنْ وأَىّ فى الابهام قال وانما وُضع هذا فى التعجّب لاجل ان التعجّب فيه ابهامٌ وذلك ان التعجّب انما يكون فيما جاوز الحدّ المعروفَ وخرج عن العادة وصار كانّه لا يُبْلَغ وَصْفه ولا يُوقَف على كُنْهه فقولُك ما احسن زيدا فى المعنى كقولك أَىُّ رجل زيدٌ اذا عنيتَ انه رجلٌ عظيمٌ او جليلٌ ونحوَ ذلك وهو مذهب الفرّاء من الكوفيين الّا ان الفرّاء كان يذهب الى انّ أَفْعَلَ بعدها اسمٌ حقُّه ان يكون مضافا الى ما بعده والمذهبُ الاوّل وما ذكره من انّ مَا استفهامٌ فبعيدٌ جدّا لان التعجّب خبرٌ محضٌ يحسن فى جوابه صدقٌ او كذبٌ والمتكلّمُ لا يسأل المخاطب عن الشىء الذى جعله حسنا وانما يُخْبِره بانّه حسنٌ ولو كانت مَا استفهاما لم يسغ فيها صدقٌ او كذبٌ لان الاستفهام ليس بخبرٍ فاعرفه ؞

فصـــل ۴۸۰

قال صاحب الكتاب ولا يُتصرّف فى الجملة التعجّبيّة بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ فلا يقال عبدَ الله ما

أَحْسَنَ ولا ما عبدَ الله احسنَ ولا بزيد أَكْرِمْ ولا ما احسن فى الدار زيدا ولا أَكْرِمِ اليومَ بزيد وقد اجاز الجَرْمىُّ الفصلَ وغيرُه من اصحابنا وينصرُهم قولُ القائل ما أَحْسَنَ بالرجل أن يَصْدُقَ ؞

قال الشارح صيغة التعجّب تجرى على منهاجٍ واحدٍ لا يختلف فلا يجوز تقديم المفعول فيه على مَا ولا على الفعل فلا يجوز زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن كما يجوز ذلك فى غير التعجّب من نحوِ زيدا عبدُ الله اكرم وعبدُ الله زيدا اكرم وذلك لضعف فعل التعجّب وغَلَبَةِ شَبَهِ الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيح المعتلّ منه من نحوِ ما أُمَيْلِحَهُ وما أَقْوَمَهُ فامّا الفصل بين فعل التعجّب والمتعجّب منه بظرفٍ او نحوِه فمختلَفٌ فيه فذهب جماعةٌ من النحويين المتقدّمين وغيرهم كالاخفش والمبرّد الى المنع من ذلك واحتجّوا بان التعجّب يجرى مجرى الامثال للزومه طريقةً واحدةً والامثالُ الالفاظ فيها مقصورة على السماع نحوُ قولهم الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ يقال ذلك بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكّرا وذهب اخرون كالجَرْمىّ وغيره الى جواز الفصل بالظرف نحوِ قولك ما احسن اليومَ زيدا وما اجمل فى الدار بكرا واحتجّوا بانّ فعل التعجّب وإن كان ضعيفا فلا ينحطّ عن درجة انّ فى الحروف وأنت تجيز الفصل فى انّ بالظرف من نحوِ إنّ فى الدار زيدا ولَيْتَ لى مِثْلَك صديقًا واذا جاز ذلك فى الحروف كان فى الفعل أَجْوَزَ وإن ضَعُفَ لانه لا يتقاصر عن الحرف فامّا سيبويه فلم يُصرِّح فى الفصل بشىء وانما صرّح بمَنْع التقديم فقال ولا يجوز ان تُقدِّمَ عبد الله وتؤخِّرَ مَا ولا أن تُزيل شيئًا عن موضعه فظاهرُ اللفظ انه اراد تقديمَ مَا فى أوّل الكلام وإيلاء الفعل وتأخيرَ المتعجّب منه بعد الفعل ولم يتعرّض للفصل بالظرف وقولهم ما احسنَ بالرجل أن يَصْدُقَ فشاهدٌ على جواز الفصل لانّ ان يصدق فى موضع المفعول المتعجّب منه وقد فصل بالجارّ والمجرور الذى هو بالرجل بينه وبين الفعل والجوابُ عنه ان هذا وإن كان قد ورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه وذلك ان التعجّب وإن كان واقعًا فى اللفظ على أَنْ وصلتِها فيرجع التعجّبُ فى المعنى الى الرجل المجرور وذلك انّ أَنْ وصلتها مصدرٌ والمصادرُ واقعةٌ من فاعليها والمدحُ والذمّ انما يلحقان الفاعلين فلمّا كان يرجع التعجّبُ الى الرجل لم يقبح الفصلُ به اذ كان المستحقّ ان يلى فعلَ التعجّب فى الحقيقة وانما اختصّ التعجّب بلفظ الماضى لان التعجّب مدحٌ ولا يُمْدَح الانسان الّا بما ثبت فيه وعُرِف به فاعرفه ؞

فصـــل ٤٨١

قال صاحب الكتاب ويقال ما كان أَحْسَنَ زيدا للدلالة على المُضِيّ وقد حُكى ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها وما أَمْسَى أَدْفَأَها والضمير للغداة ،

قال الشارح اعلم انه قد تدخل كانَ فى باب التعجّب زائدةً على معنى إلغائها عن العمل وإرادةِ معناها وهو الدلالةُ على الزمان وذلك نحو قولك ما كان احسن زيدا اذا اريد ان الحسن كان فيما مضى فمَا مبتدأةٌ على ما كانت عليه وأحسن زيدا الخبر وكانَ ملغاةٌ عن العمل مفيدةٌ للزمان الماضى كما تقول من كان ضرب زيدا تريد من ضرب زيدا ومن كان يُكلّمك تريد من يكلّمك فكانَ تدخل فى هذه المواضع وإن أُلغيت من الاعراب فمعناها باقٍ وهى ههنا نظيرةُ ظننتُ اذا أُلغيت فانّه يُبْطَل عملُها ومعنى الظنّ باقٍ وذلك ان الزيادة على ضربَيْن زيادةٌ مُبْطِلَةُ العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه وزيادةٌ لا يراد بها اكثر من التأكيد فى المعنى وإن كان العمل باقيا نحوُ ما جاءنى من احدٍ والمراد ما جاءنى احدٌ ومثله قولهم بحَسْبك زيدٌ والمراد حَسْبُك وكفى بالله والمراد كفى اللهُ وكان السيرافىّ يذهب الى جوازِ ان تكون كانَ ههنا غير زائدة وتكون خبرَ مَا وفيها ضميرٌ من مَا وأحسن زيدا خبرُ كانَ وقد حكاه الزجّاجىّ وفيه بُعْدٌ لان فعل التعجّب لا يكون الّا أَفْعَلَ منقولا من فَعَلَ فتجعْلُه على غير هذا البناء عديمُ النظير وقد قالوا ما أحسن ما كان زيدٌ ترفع زيدا هنا لا غير وكانَ تامّةٌ هنا وزيدٌ فاعلٌ ومَا مع الفعل مصدرٌ والتقدير ما أحسنَ كونَ زيد وجاز التعجّبُ من الكون وهو فى الحقيقة لزيد لانّ كونه ملتبسٌ به الا ترى الى قول الشاعر * كما شَرِقَتْ صدرُ القَناة من الدّمِ * كيف انّث الفعل وهو للصَّدْر اذ كان صدر القناة ملتبسًا بالقناة ولا يجوز نصبُ زيد هنا لانه اذا نُصب كان خبرا لكانَ ويكون اسمُها مضمرا فيها وذلك المضمر هو زيدٌ فى المعنى لانه مفردٌ والخبر اذا كان مفردا كان هو الاوّل فى المعنى وذلك الضميرُ راجعٌ الى مَا ومَا لا يعقل وزيدٌ يعقل فكان يتنافى المعنيان فاعرفه ولا يزاد فى باب التعجّب الّا كانَ وحدَها دون غيرها من اخواتها وذلك لانها أُمّ الافعال لا ينفكّ فعلٌ من معناها وقد قالوا ما أَصبح أَبْرَدَها وما أَمْسَى أَدْفَأَها حكى ذلك الاخفش ولم يحكه سيبويه وأنّث الضمير لانه اراد الغداة والعشيّة وفى ذلك بُعْدٌ لانهم جعلوا اصبح وامسى بمنزلةِ كانَ وليسا مثلها لانهما لا يكونان زائدين بخلافِ كان ومن الفرقان بينهما انّ كانَ لا تدلّ على شىء فى الحال وانّما تدلّ على ماضٍ نحوِ قولك كان زيدٌ قائما وليس كذلك اصبح وامسى

فانّهما يدلّان على وجود الامر فى الحال نحوَ قولك اصبح زيدٌ غنيّا اى هو فى الحال كذلك   واعلم انّ كانَ فى حال زيادتها لا اسمَ لها ولا خبر ولا فاعل لانها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحقّقين كابن السرّاج وأبى علىّ   وكان السيرافىّ يذهب الى انه لا بدّ لها من فاعلٍ بحكم الفعليّة وذلك الفاعلُ معنوىٌّ يُقدَّر بالمصدر ولفظُ كانَ يدلّ عليه على حدّ قولهم مَن كذب كان شرّا له اى كان الكذبُ فاعرفه ٭

ومن اصناف الفعل الثُلاثىّ

فصــــل ٤٨٣

قال صاحب الكتاب للمجرَّد منه ثلثةُ ابنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وكلٌّ واحد من الاوّلَيْن على وجهَيْن متعدٍّ وغيرُ متعدّ ومضارعُه على بناءَيْن مضارعُ فَعَلَ على يَفْعِلُ ويفعُل ومضارعُ فَعِلَ على يفعَل ويفعِل   والثالثُ على وجه واحد غيرُ متعدّ ومضارعُه على بناء واحد وهو يفعُل فمثالُ فَعَلَ ضرَبه يضرِبه وجلَس يجلِس وقتَله يقتُله وقعَد يقعُد ومثالُ فَعِلَ شرِبه يشرَبه   وفرِح يفرَح ووَمِقه يمِقه ووثِق يثِق   ومثالُ فَعُلَ كرُم يكرُم ٭

قال الشارح اعلم ان الافعال على ضربين ثلاثيّة ورباعيّة لا غير كانها نقصت عن درجة الاسماء لقوّة الاسماء واستغنائها عن الافعال وحاجة الافعال اليها ففضلت الاسماء بان جُعلت ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة والافعالُ لا تكون الّا ثلاثيّة ورباعيّة فامّا الثلاثىّ فيكون مجرّدا من الزيادة وغير مجرّد منها فالمجرّدُ ثلثةُ ابنية فَعَلَ بفتح العين وفَعِلَ بالكسر وفَعُلَ بالضمّ وامّا فُعِلَ بضمّ الفاء وكسر العين فبناء ما لم يسمّ فاعلُه وليس بأصلٍ فى الابنية انما هو منقول من فَعَلَ او فَعِلَ وقد تقدّم الكلام عليه والخلاف فيه مستقصًى   وليس فى الثلاثىّ فَعْلَ ساكنَ العين انما ذلك من ابنية الاسماء نحوِ فَلْس وكَعْب فامّا قول الشاعر

* فإن أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ * مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاه وغارِبُهْ *

فانه اراد ضَجِرَ بالكسر ودَبِرَت وانما اسكن تخفيفا كما قالوا فى عَلِمَ عَلْمَ وفى شَهِدَ شَهْدَ وقالوا فى الاسم كَتْف فى كَتِف وفَخْذ فى فَخِذ فامّا قول الاخر

* وما كان مُبْتاعٌ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ * يُراجِعُ ما قد فاتَهُ بِرَدادِ *

فانه اراد سَلَفَ بالفتح وانما اسكن ضرورةً فاسكانُ المفتوح ضرورةٌ واسكانُ المضموم والمكسور لغةٌ فما كان من الافعال فَعَلَ بفتح العين فانه يجيء على ضربين متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ فالمتعدّى ضَرَبَهُ وقتله وغيرُ المتعدّى قَعَدَ وجَلَسَ والمضارع منه يجيء على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ بالكسر والضمّ ويكثُران فيه حتى قال بعضهم انه ليس لاحدهما أَوْلى من الاخر وقد يكثر احدُهما فى عادة الفاظ الناس حتى يُطْرَح الاخر ويقبح استعمالُه وقال بعضهم اذا عُرف أن الماضى فَعَلَ بفتح العين ولم يُعْرَف المستقبل فالوجــهُ ان يكون يَفْعِلُ بالكسر لانه اكثر والكسرُ اخفُّ من الضمّ وقيل هما سواءٌ فيما لا يُعْرَف وقيل ان الاصل فى مضارع المتعدّى الكسر نحوُ يَضْرِبُ وأن الاصل فى مضارع غير المتعدّى الضمّ نحوُ سَكَتَ يَسْكُتُ وقَعَدَ يَقْعُدُ يقال هذا مقتضى القياس الّا انهما قد يتداخلان فيجيء هذا فى هذا وربّما تَعاقبا على الفعل الواحد نحو عَرَشَ يَعْرُشُ ويَعْرِشُ وعَكَفَ يَعْكُفُ ويَعْكِفُ وقد قُرِئَ بهما وما كان فَعِلَ بكسر العين فانّه على ضربين متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ فالمتعدّى نحو شَرِبَهُ ولَقِمَهُ وغيرُ المتعدّى نحو سَكِرَ وفَرِقَ والمضارع منهما على يَفْعَلُ بالفتح نحو يَشْرَبُ ويَلْقَمُ ويَسْكَرُ ويَفْرَقُ وقد شَذَّ من ذلك اربعةُ افعال جاءت على فَعِلَ يَفْعِلُ بالكسر فى المضارع والماضى وبالفتح فى المضارع ايضا قالوا حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ ويَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْأَسُ ونَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ وبَئِسَ يَبْئِسُ ويَبْأَسُ قال سيبويه سمعنا من العرب من يقول * فَهَلْ يَنْعِمَنْ مَن كان فى العُصُر الخالى * والفتح فى هذا كلّه هو الاصل والكسر على التشبيه بظَرُفَ يَظْرُفُ وقد يكثر فى المعتلّ فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين فى الماضى والمضارع على قلّته فى الصحيح نحو وَرِثَ يَرِثُ ووَلِيَ يَلِي ووَرِمَ يَرِمُ والعلّةُ فى ذلك كراهيتُهم الجمعَ بين واو وياء لو قالوا يَوْلَى ويَوْرَثُ فحملوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه وربما جاء منه شيء على فَعِلَ يَفْعُلُ بكسر العين فى الماضى وضمّها فى المستقبل قالوا فَضِلَ يَفْضُلُ وهو قليل شاذّ على ما سيوضح امرُه بعدُ ان شاء الله وامــا البناء الثالث وهو فَعُلَ مضمومَ العين فلا يكون الّا غير متعدٍّ نحوَ كَرُمَ وظَرُفَ قال سيبويه وليس فى الكلام فَعُلْتُه متعدّيا ولا يكون مضارعه الّا مضموما نحوَ يَكْرُمُ ويَظْرُفُ لانه موضوعٌ للغرائز والهَيْئة من غير ان يفعل بغيره شيـًا بخلاف فَعَلَ وفَعِلَ اللذين يكونان لازمَيْن ومتعدّيين ولم يشذّ منه شيءٌ الّا ما حكاه سيبويه من انّ بعضهم قال كُدْتُ أَكَادُ والقياس أَكُودُ ء

قال صاحب الكتاب وامّا فعِل يفعَل فليس بأصل ومن ثَمّ لم يجئ الّا مشروطا فيه ان يكون عينُه او

لامُه احد حروف الحلق الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين الّا ما شذّ من نحوِ أَبَى يأبَـى وركَن يركَن ٭

قال الشارح ادام الله ايّامَه امّا فَعَلَ يَفْعَلُ فلم يأت عنهم الّا ان تكون العين او اللام احد حروف الحلق وليس ذلك بالاصل انما هو لضرب من التخفيف بتجانُس الاصوات وحروف الحلق ستّة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء هذا ترتيبُها فالهمزةُ والهاء من اوّل مَخارج الحلق ممّا يلى الصدرَ فأقصاه الهمزة ثمّ يليه الهاء والحاء والعين من وَسَط الحلق والحاء قبل العين والغين والخاء من الجانب الاخر ممّا يقرب من الفم والغين قبل الخاء لا على ما رتّبها صاحب الكتاب وذلك نحو قَرَأَ يَقْرَأُ وجَبَهَ يَجْبَهُ وقَلَعَ يَقْلَعُ وذَبَحَ يَذْبَحُ وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عينا سَأَلَ يَسْأَلُ وبَعَثَ يَبْعَثُ ونَغَرَ يَنْغَرُ وفَخَرَ يَفْخَرُ وانما فعلوا ذلك لان هذه الحروف الستّة حلقيّة مستفلة والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطَرَف الاخر من الفم فلمّا كان بينهما هذا التباعدُ فى المَخْرَج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق لان الفتحة من الالف والالفُ اقرب الى حروف الحلق لتتناسُب الاصوات ويكون العملُ من وجه واحد وقد جاء شيء من هذا النحو على الاصل قالوا بَرَأَ يَبْرُو وهَنَأَ يَهْنُو وزَأَر يَزْئِرُ ونَأَم يَنْئِمُ ونَهَقَ يَنْهِقُ والاصلُ فى الهمزة والهاء اقلّ لانهما ادخلُ فى الحلق وكلّما سفل الحرفُ كان الفتح له ألزمَ وقالوا نَزَعَ يَنْزِعُ ورَجَعَ يَرْجِعُ ونَطَحَ يَنْطِحُ وجَنَحَ يَجْنِحُ والاصل فى العين اقلّ منه فى الحاء لانها اقرب الى الهمزة من الحاء والاصل فى العين والحاء والغين والخاء احسن من الفتح لانها اشدّ ارتفاعا الى الفم وذلك نحو نَزَعَ يَنْزِعُ وصَبَغَ يَصْبُغُ ونَفَخَ يَنْفُخُ وطَبَخَ يَطْبُخُ فان كانت هذه الحروف فاءاتٍ نحو أَمَرَ يَأْمُرُ لم يلزم الفتح فيه لسكون حرف الحلق فى المضارع والساكنُ لا يوجب فتحَ ما بعده لضُعْفه بالسكون وقالوا أَبَى يَأْبَى وقَلَى يَقْلَى وغَسَا الليلُ يَغْسَى وسَلَا يَسْلَا وقالوا رَكَنَ يَرْكَنُ وهَلَكَ يَهْلَكُ وقرأ الحسن وَيَهْلَكَ ٱلْحَرْثُ وَٱلنَّسْلُ فكان محمّد بن السَرِىّ يذهب فى ذلك كلّه الى انها لغاتٌ تداخلت وهو فيما آخِرُه الفٌ اسهلُ لان الالف تُقارِب الهمزةَ ولذلك شبّه سيبويه أَبَى يَأْبَى بقَرَأَ يَقْرَأُ فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وامّا فعِل يفعُل نحوُ فضِل يفضُل ومِتّ تَموت فمن تداخُلِ اللغتين وكذلك فعُل يفعَل نحوُ كُدْتَ تَكاد وللمزيد فيه خمسةٌ وعشرون بناءً تَمرّ فى أَثْناء التقاسيم بعون الله والزيادةُ لا تخلو إمّا ان تكون من جنس حروف الكلمة او من غيرِ جنسها كما ذُكر فى أبنية الاسماء ٭

قال الشارح لم يأت عنهم فَعِلَ يَفْعُلُ بكسر العين فى الماضى وضمّها فى المستقبل الّا احرفٌ يسيرة لا

اعتدادَ بها لقلّتها وندرتها قال ابو عثمان انشدنى الاصمعىّ

* ذكرتُ ابنَ عبّاسٍ بباب ابن عامرٍ * وما مَرّ من يَوْمِى ذكرتُ وما فَضِلْ *

وقد منع من ذلك ابو زيد وابو الحسن وقد جاء عن غير سيبويه حَضِرَ يَحْضُرُ وقالوا فى المعتـلّ مِتَّ تَمُوتُ ودِمْتَ تَدُومُ وذلك كلّه من لغاتٍ تداخلت والمراد بتداخُل اللغات ان قوما يقولون فَضَلَ بالفتح يَفْضُلُ بالضمّ وقوما يقولون فَضِلَ بالكسر يَفْضَلُ بالفتح ثمّ كثُر ذلك حتى استُعمل مضارع هذه اللغة مع ماضى اللغة الاخرى لا أنّ ذلك اصلٌ فى اللغة وامّا فَعُلَ مضمومَ العين فى الماضى فبناء لا يكون الّا لازما غير متعدّ لانه بناءٌ موضوعٌ للغرائز والهيئة التى يكون الانسانُ عليها من غيرِ ان يفعل بغيره شيئًا ولا يكون مضارعه الّا مضموما بخلافِ فَعَلَ وفَعِلَ اللذين يكونان لازمين ومتعدّيين ولم يشذّ منه شىء الّا ما حكاه سيبويه من ان بعضهم قال كُدْتُ بضمّ الكاف أَكَادُ وهو من تداخُل اللغات فهذه جملة الافعال الثلاثيّة المجرّدة من الزيادة فأمّا ذواتُ الزيادة فمعنى الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها إمّا لافادةِ معنى وإمّا لضرب من التوسّع فى اللغة فهى نَيِّفٌ وعشرون بناءً على ما سيأتـى الكلامُ عليها شيئًا فشيئًا والزيادةُ اللاحقة للافعال ضربان احدهما ما يكون بتكرير حرف من اصل الفعل نحوُ قولهم جَلْبَبَ وشَمْلَلَ كُرّرت اللام فيهما لتُلْحَق ببناء دَحْرَجَ كما فعلوا ذلك فى الاسم من نحو مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ وذلك قياس مطّرد لك أن تقول من ضرب ضَرْبَبَ ومن خرج خَـرْجَجَ اذا اردت إلحاقه بدحرج كما فعلوا ذلك بجلبب وشملل الضرب الثانى ان تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التى يجمعها اليومَ تَنْساه من نحو جَهْوَرَ وبَيْقَرَ زِيدَ فيهما الواو والياء لتُلْحَقا بدحرج وذلك مسموع يوقَف عند ما قالوه من غير مجاوَزةٍ له الى غيره فاعرفه

فصـــل ٤٨٣

قال صاحب الكتاب وابنيةُ المزيد فيه على ثلثة اضرب مُوازِنٌ للرباعىّ على سبيل الإلحاق وموازنٌ لـه على غير سبيل الالحاق وغيرُ موازن له فالاوّل على ثلثة اوجه مُلْحَقٌ بدَحْرَجَ نحوُ شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَى وملحقٌ بتَدَحْرَجَ نحوُ تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغافَلَ وتَكَلّمَ وملحقٌ باحْرَنْجَمَ نحوُ اِقْعَنْسَسَ واِسْلَنْقَى ومِصْداقُ الالحاق اتّحادُ المصدرَيْن والثانى نحو أَخْرَجَ وجَرَّبَ وقاتَلَ يُوازِن دَحْرَجَ غيرَ انّ مصدره مخالفٌ لمصدره والثالث نحوُ اِنْطَلَقَ واِقْتَـدَرَ

وَاسْتَخْرَجَ وَاشْهَابَّ وَاشْهَبَّ وَاغْدَوْدَنَ وَاعْلَوَّطَ .

قال الشارح اعلم ان ابنية المزيد فيه من الثلاثيّ على ثلثة اضرب موازنٌ للرباعيّ على طريق الالحاق وذلك ان يكون الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعيّ لا لافادة معنى توسُّعًا في اللغة والثاني موازنٌ له لا على سبيل الالحاق وذلك ان الموازنة لم تكن الغرض وانما الزيادة لمعنًى اخر والموازنة حصلت بحكم الاتّفاق وغيرُ موازن فالاوّل يكون على ضربَيْن ضربٌ بتكرير حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها والاخرُ يكون بزيادة حرف من غير جنس حروفها وهذا انما يكون من حروف الزيادة وذلك نحو شَمْلَلَ وجَلْبَبَ احدى اللامَيْن فيه زائدة لانه من الجلب والشمل وانما كُرِّرت اللام للالحاق بدَحْرَجَ وسَرْهَفَ فصار موازنا له في حركاته وسكناته ومثلَه في عدد الحروف ولا يدّغم المثلان فيه كما ادُّغما في شَدَّ ومَدَّ لئلّا تبطل الموازنة فيكون نقضا للغرض من الالحاق وهذا القبيل من الالحاق مطّرد ومَقيس حتى لو اضطُرّ ساجعٌ او شاعرٌ الى مثل ضَرْبَبَ وخرجج جاز له استعمالُه وان لم يسمعه من العرب لكثرة ما جاء عنهم من ذلك واما الثاني وهو ما أُلحق بزيادة من حروف الزيادة التى هي اليوم تنساه فنحوُ الواو في جَهْوَرَ وحَوْقَلَ ونحو الياء في شَيْطَنَ وبَيْطَرَ والالف في نحو سَلْقَى وقَلْسَى والنون في قَلْنَسَ فهذا كلّه ايضا ملحق بدحرج وسرهف ويكون متعدّيا وغيرَ متعدّ فالمتعدّى نحو صَوْمَعْتُه وبَيْطَرْتُه وغيرُ المتعدّى نحو حوقل وبيقر يقال حوقل الشيخُ اذا أدبر عن النساء وبيقر اذا هاجر من موضع الى موضع وهذا القبيلُ مقصور على السماع لقلّته ومضارعُ هذه الافعال كمضارع الرباعيّ نحوُ يُشَمْلِلُ ويُجَلْبِبُ ويُحَوْقِلُ ويُبَيْطِرُ ومصدره الشَّمْلَلَةُ والجلببة والحوقلة والبيطرة كمصدر الرباعيّ نحو الدَحْرَجَة والزلزلة والقلقلة وربّما جاء على فيعال نحو حيقال قال الشاعر

* يا قومُ قد حَوْقَلْتُ او دَنَوْتُ * وشَرُّ حيقالِ الرجالِ الموتُ *

فَفِيعالٌ هنا ملحق بفِعْلالٍ نحو السِرْهاف وقالوا سَلْقَيْتُه سِلْقاءً فهو فِعْلاءٌ ملحق بفِعْلال كالسِرْهاف والزِلْزال واعتبارُ الالحاق بالمصدر الاوّل لانه أغلبُ في الرباعيّ وألزمُ وربّما لم يأت منه فِعْلال قالوا دحرجته دَحْرَجَةً ولم يسمع الدِحْراج ولذلك قال سيبويه تقول دحرجته دَحْرَجَةً واحدةً وزلزلته زلزلةً واحدةً تجيء بالواحد على المصدر لانه الاغلبُ الاكثرُ فاما قوله في تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ أنّها ملحقاتٌ بتدحرج فكلامٌ فيه تسامحٌ لانه يُوَهّم ان التاء مزيدةٌ فيها للالحاق وليس الامر كذلك لان حقيقة الالحاق في تجلبب انما هي بتكرير الباء أُلْحِقَتْ جلبب بدحرج والتاء دخلت لمعنى المطاوعة

كما كانت كذلك فى تدحرج لان الالحاق لا يكون من اوّل الكلمة انما يكون حشوا او آخرًا وكذلك تَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ الالحاقُ بالواو والياء لا بالتاء على ما ذكرنا وأمّا تَمَسْكَنَ وتغافَلَ وتَكَلَّمَ فليست الزيادة فيها للالحاق وإن كان على عدّة الاربعة فقولُهم تمسكن شاذّ من قبيل الغلط ومثله قولهم تَمَدْرَعَ وتمندل والصواب تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتندّل وكذلك تَغافَلَ ليست الالف للالحاق لان الالف لا تكون حشوًا مُلْحِقةً لانها مَدّةٌ محضةٌ فلا تقع موقعَ غيرها من الحروف انما تكون للالحاق اذا وقعت اخرا لنقص المدّ فيها مع ان حقيقة الالحاق اذا وقع اخرا انما هو بالياء لكنّها صارت الفًا لوقوعها موقعَ متحرّك وقبلها فتحةٌ وتَكَلَّمَ كذلك تضعيفُ العين لا يكون ملحِقا فاطلاقُه لفظَ الالحاق هنا سَهْوٌ واما اِحْرَنْجَمَ فافعنلّ رباعىٌّ والنون فيه للمطاوعة فهو فى الرباعىّ بمنزلة انْفَعَلَ فى الثلاثىّ نحوِ حسرتُه فانحسر وكسرتُه فانكسر واِسْحَنْكَكَ واِقْعَنْسَسَ ثلاثىّ ملحق باحرنجم وحقيقةُ الالحاق بتكرير اللام ولذلك لا يدّغم المثلان فيه والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولذلك لا يتعدّى

واما الضرب الثانى وهو الموازن من غير الحاق فهى ثلثة ابنية أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ نحو اخرج واكرم وجرّب وكسّر وقاتل وحارب فهذه الابنيةُ وإن كانت على وزنِ دحرج فى حركاته وسكناته فذلك شىء كان بحكم الاتّفاق وليست الموازنة فيها مقصودة والذى يدلّ على ذلك انك تقول أكرم إكراما وكسر تكسيرًا وقاتل مُقاتَلةً وقتالًا فلم تأت مصادرها على نحو الدَحْرَجَة والزَلْزَلَة فلمّا خالفت مصادرَ الرباعىّ علم انها ليست للالحاق وإن اتّفقت فى المضارع لان الاعتبار بالمصادر التى هى اصلها وأمرٌ أخر يدلّ على ما ذكرنا انّ ما زيدَ للالحاق ليس الغرضُ منه الّا إتباعَ لفظ للفظٍ لا غير نحوَ واو جَوْهَرَ وجَهْوَرَ دخلت لالحاق هذا البناء الثلاثىّ ببناء دحرجِ الرباعىّ فهو شىء يخصّ اللفظَ من غير ان يُحْدِث معنًى وهكذا الابنية الثلاثة التى هى أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ فالزيادةُ فى كلّ واحد منها أفادت معنًى لم يكن قبلُ وقد استقصيتُ معانيها فى كتابى فى شرح المُلوكىّ فى التصريف واما غير الموازن فهو سبعة ابنية على ما ذكر وذلك نحو انطلق واقتدر واستخرج واِشْهابَّ واِشْهَبَّ واِغْدَوْدَنَ واِعْلَوَّطَ فهذه الابنية قد لزم اوّلَها همزةُ الوصل وذلك لسكون اوّلها وانما سكن كراهيةَ ان يتوالى فيها اكثرُ من ثلاث متحرّكات الا ترى انّا لو حرّكنا النون من انطلق والطاء واللام والقاف متحرّكاتٌ لتوالى فيها اربع متحرّكات وذلك مفقود فى كلامهم وكذلك افتعل نحوُ اقتدر وسائرُها محمول على ما ذكرنا ؛

فصــــل ٤٨٤

قال صاحب الكتاب فما كان على فَعَلَ فهو على معانٍ لا تُضْبَط كثرةً وسَعَةً وبابُ المغالبة مختصٌّ بفَعَلَ يَفْعُلُ كقولك كارَمَنى فكَرَمْتُه أَكْرُمه وكاثرنى فكثرته اكثُره وكذلك عازّنى فعززته وخاصمنى فخصَمته وهاجانى فهجَوْته الّا ما كان معتلّ الفاء كوَعَدْتُ او معتلّ العين او اللام من بنات الياء كبِعْتُ ورَمَيْت فانّك تقول فيه أَفْعِلُه بالكسر كقولك خايَرْتُه فخِرْتُه أَخِيرُه وعن الكسائىّ انّه استثنى ايضا ما فيه احدُ حروف الحلق وانّه يقال فيه أَفْعَلُه بالفتح وحكى ابو زيد شاعرتُه اشعُره وفاخرته افخَــره بالضمّ قال سيبويه وليس فى كلّ شىء يكون هذا الا ترى انّك لا تقول نازَعنى فنزعتُه استُغنى عنه بغَلَبْتُه،

قال الشارح يريد انّ فَعَلَ مفتوح العين يقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعًا فيه لخفّة البناء واللفظ واللفظُ اذا خفّ كثُر استعماله واتّسع التصرّف فيه فهو يقع على ما كان عَمَلًا مَرْعِيًّا والمرادُ بالمرعىّ ما كان متعدّيا فيه علاجٌ من الذى يُوقعه بالذى يُوقَع به فيُشاهَد ويُرَى وذلك نحوُ ضَــرَبَ وقَتَلَ ونحوهما ممّا كان علاجا مرعيًّا وقالوا فى غير المرعىّ شَكَرَ ومَدَحَ وقالوا فى اللازم قَعَدَ وجلس وثبت وذهب وقالوا نطق الانسان وهدل الحَمام وصهل الفرس وضبح ونحوَ ذلك ممّا معناه الصوت وقالوا فى خلافه سكت وهمس وصمت وقالوا فى القطع جدع أَنْفَه وصرب النباتَ وصرم الصديقَ وقالوا نعس وهجع ورقد وهجد ونحوَ ذلك ممّا معناه النوم وقالوا أكل الانسانُ ورتع الفرسُ ورَعَى كلّه أَكَلَ وقالوا نكح وضربها الفَحْلُ وقرعها كلّه بمعنى الجماع وممّا لا يكون الّا فَعَلَ اذا كان الفعل بين اثنين كقاتلته وشاتمته فاذا غلب احدُهما كان فعله على فعَل يفعُل بفتح العين فى الماضى والضمّ فى المستقبل نحو كارَمَنى فكَرَمْتُه أَكْرُمه وخاصمنى فخصمته أَخصُمه وهاجانى فهجوته أَهجوه وانّما كان كذلك لان فَعَلَ اخفّ الابنية ولانّ الكسر يغلب عليه الأدواء والاحزان والمغالبةُ موضوعة للفَلْج والظَفَر فتحاموه لذلك ولم يُبْنَ على فَعُلَ بالضمّ لانه بناءٌ لازمٌ لا يكون منه فعلتُه وفعلُ المغالبة متعدّ فلم يأت عليه ومضارعُه مضمومٌ لانه يجرى مجرى الغرائز اذ كان موضوعا للغالب فصار كالخصلة له الّا ان يكون لامه او عينه ياءً او فاؤه واوا فانّه يلزم مضارعَه الكسرُ نحوَ خايَرَنى فخِرْتُه أَخِيرُه وراماني فرَمَيْتُه أَرْميه وواعدنى فوعدتُه أَعِدُه وواحلنى فوحلتُه أَحِلُه لان الكسر له فى الاصل قياسا مستمرًّا لا ينكسر فجاءوا به هنا

على مِنْهاجه وليس كذلك ما تقدّم من الابنية لانّ مضارعها مختلف وحُكى عن الكسائىّ انه استثنى ما فيه احدُ حروف الحلق وأنّه يقال فيه أَفْعَلُه والحقّ غيره لانّ ما فيه حرفُ الحلق قد لا يلزم طريقةً واحدةً ويأتى على الاصل نحو بَرَأَ يَبْرُأُ وهَنَأَ يَهْنُأُ ونَهَقَ يَنْهِقُ ونَزَعَ يَنْزِعُ على ما سيأتى بيانه بعدُ وليس كما ذكرناه ممّا يلزم فيه الكسر لا غير وقد حكى ابو زيد شاعرتُه اشعُره اى غلبته فى الشِعْر وفاخرته افخُره بالضمّ وهذا نصٌّ على انه لا يلزم فيه الفتح ولا يكون ذلك فى كلّ شىء الا ترى انّه لا يقال نازعنى فنزعته كانّهم استغنوا عنه بغلبته كما استغنوا عن ودعته ووذرته بتركته فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وفَعِلَ يكثر فيه الأعراضُ من العِلَل والأحزان وأضدادها كسَقِمَ ومرِض وحزِن وفرِح وجذِل وأشِر والألوانُ كأدِم وشهِب وسوِد وفعُل للخصال الّتى تكون فى الاشياء كحَسُنَ وقبُح وصغُر وكبُر ،

قال الشارح وامّا فَعِلَ بالكسر فقد استُعمل ايضا فى معانٍ متّسعة نحو شَرِبَ الدواء وسمِع الحديثَ وحَذِرَ العدوّ وعَلِمَ العِلْمَ ورَحِمَ المسكينَ ويكثر فيما كان داءً نحو مرِض وسقِم وحبِط البعيرُ وحبِج وهو ان ينتفخ بطنُه من اكل العَرْفَج وقالوا غرِث وعطِش وظمِئَ لانها ادواء وقالوا فزِع وفرِق ووجِل لانه داءٌ وصل الى فؤاده وقالوا حزِن وغضِب وحرِد وسخِط لانها أحزان وادواء فى القلب وقالوا فيما يُضادّ ذلك فرِح وبطِر وأشِر وجذِل وقد جاء فى الالوان قالوا أدِم الرجلُ أُدْمَةً وهى الشُقْرة وشهِب الشىءُ شُهْبَةً وهو بياضٌ غلب على السواد يقال منه أشهب الرأس اى كثر بياض شعره وقالوا سَوِدَ الرجلُ بمعنى اسودّ قال نُصَيْبٌ * سَوِدتُ ولم أَمْلِكْ سَوادى * وامّا فعُل بالضمّ فبناؤه موضوع للغرائز والخصال التى يكون عليها الانسان من حُسْنٍ وقبحٍ ونحوهما فمن ذلك حَسُنَ الشىءُ يحسُن وملُح يملُح ووسُم يَوْسُم وجمُل يجمُل وقبُح يقبُح وسهُم وجهُه يسهُم وقالوا فى معناه شنُع يشنُع فهو شَنيع وجهُم وجهُه جُهومةً وقالوا شرُف وظرُف وسهُل سُهولةً وصعُب صُعوبةً وقالوا عظُم الشىءُ وضعُف الى غير ذلك ممّا لا يكاد ينحصر وبابُه ما ذكرناه فاعرفه ،

فصــل ٤٨٥

قال صاحب الكتاب وتَفَعْلَلَ يجىء مُطاوِعَ فَعْلَلَ كتَجَوْرَبَه فتجَوْرَبَ وجلببه فتجلبب وبناءً مقتضبا كتسهْوَكَ وترهوك ،

فصــــل ٤٨٦

قال صاحب الكتاب وتَفَعَّلَ يجىء مطاوعَ فَعَّلَ نحوَ كسّرتُه فتكسّر وقطّعته فتقطّع وبمعنى التكلّف نحوَ تشجّع وتصبّر وتحلّم وتمرّأ قال حاتم

* تَحَلَّمْ عن الأَدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ * ولَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حتّى تَحَلَّمَا *

قال سيبويه وليس هذا مثلَ تجاهَلَ لانّ هذا يطلب ان يصير حليماً ومنه تقيّس وتنزّر وبمعنى استفعل كتكبّر وتعظّم وتعجّل الشىء وتيقّنه وتقصّاه وتثبّته وتبيّنه وللعَمَل بعد العمل فى مُهْلة كقولك تجرّعه وتحسّاه وتعرّقه وتفوّقه ومنه تفهّم وتبصّر وتسمّع وبمعنى اتّخاذ الشىء نحوَ تديّرتُ المكانَ وتوسّدت التُرابَ ومنه تبنّاه وبمعنَى التجنُّب كقولك تحوّب وتأثّم وتهجّد وتحرّج اى تجنّب الحُوبَ والاثْمَ والهُجودَ والحَرَجَ ء

فصــــل ٤٨٧

قال صاحب الكتاب وتَفاعَلَ لما يكون من اثنين فصاعداً نحوَ تضاربا وتضاربوا ولا يخلو من ان يكون من فاعَلَ المتعدّى الى مفعول او المتعدّى الى مفعولَيْن فإن كان من المتعدّى الى مفعول كضارَبَ لم يتعدّ وإن كان من المتعدّى الى مفعولَيْن نحوِ نازعْتُه الحديثَ وجاذبته الثوبَ وناسبته البَغْضاءَ تعدّى الى واحد كقولك تنازَعْنا الحديثَ وتجاذبنا الثوبَ وتناسبنا البغضاءَ ويجىء ليُريَك الفاعلُ انّه فى حال ليس فيها نحوَ تغافلتُ وتعاميت وتجاهلت قال * اذا تخازَرْتُ وما بى من خَزَرْ * وبمنزلة فَعَلْتُ كقولك توانيتُ فى الامر وتقاضيته وتجاوز الغايةَ ومطاوعَ فاعلتُ نحوَ باعدْتُه فتباعد ء

فصــــل ٤٨٨

قال صاحب الكتاب وأَفْعَلَ للتعدية فى الاكثر نحوُ اجلستُه وامكثتُه وللتعريض للشىء وأن يُجْعَل بسببٍ منه نحوُ اقتلتُه وأَبَعْتُه اذا عرّضتَه للقَتْل والبَيْع ومنه اقبرتُه واشفيته واسقيته اذا جعلتَ له قَبْرا وشِفاءً وسُقْيَا وجعلتَه بسبب منه من قِبَلِ الهِبَة او نحوِها ولصَيْرورَة الشىء ذا كذا نحوُ أَغَدَّ البعيرُ اذا صار ذا غُدّةٍ واجرب الرجلُ واخز واحال صار ذا جَرَبٍ ونُحازٍ وحِيالٍ فى ماله ومنه ألام وأراب وأصرم النَخْلُ واحصد الزَرْعُ واجزّ ومنه ابشر وافطر واكبّ واقشع الغَيْمُ ولوُجودِ الشىء على

صفة نحوُ احمدتُه اى وجدته محمودا واحببْتُ الارضَ وجدتها حَيّةَ النّبات وفى كلام عمرو بن مَعْديكرِبَ لمُجاشعٍ السُلَمىّ لله دَرُّكم يا بنى سُلَيْمٍ قاتلناكم فما أجبنّاكم وسألناكم فما أبخلناكم وهاجيناكم فما أفحمناكم وللسَلْب نحوُ اشكيته واعجمتُ الكتابَ اذا أزلتَ الشكايةَ والعُجْمةَ ويجىء بمعنَى فَعَلْتُ تقول قِلْتُ البيعَ وأَقَلْتُه وشغلته واشغلته وبكر وابكر ،

فصـــل ٤٨٩

قال صاحب الكتاب وفَعّلَ يُؤاخِى أَفْعَلَ فى التعدية نحوَ فرّحته وغرّمته ومنه خطّأته وفسّقته وزنّيته وجدّعته وعقّرته وفى السَلْب نحوَ فزّعته وقذّيت عينَه وجلّدت البعيرَ وقرّدته اى أزلتُ الفَزَعَ والقَذَى والجِلْدَ والقُرادَ وفى كونه بمعنَى فَعَلَ كقولك زِلْتُه وزيّلته وعِضْته وعوّضته ومِزْتُه وميّزته ومجيئُه للتكثير هو الغالب عليه كقولك قطّعتُ الثيابَ وغلّقت الأبوابَ وهو يُجَوِّل ويُطَوِّف اى يُكْثِر الجَوَلانَ والطَوافَ وبرّك النَعَمُ وربّض الشاءُ وموّت المالُ ولا يقال للواحد ،

فصـــل ٤٩٠

قال صاحب الكتاب وفاعَلَ لأن يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه كقولك ضارَبْتُه وقاتلته فاذا كنتَ الغالبَ قلت فاعَلَنى ففَعَلْتُه ويجىء مجىءَ فعلتُ كقولك سافرت وبمعنَى أفعلتُ نحوَ عافاك اللهُ وطارقتُ النَعْلَ وبمعنَى فعّلت نحوَ ضاعفت وناعمت ،

فصـــل ٤٩١

قال صاحب الكتاب وانْفَعَلَ لا يكون الّا مطاوعَ فَعَلَ كقولك كَسَرْتُه فانكسر وحطمته فانحطم الّا ما شذّ من قولهم أقحمته فانقحم واغلقته فانغلق واسفقته فانسفق وازعجته فانزعج ولا يقع الّا حيث يكون علاجٌ وتأثيرٌ ولهذا كان قولهم انعدم خَطَأً وقالوا قُلْتُه فانقال لانّ القائل يعمل فى تحريك لسانه ،

قال الشارح فامّا انفعل فهو بناء مطاوع لا يكون متعدّيا البتّة واصله الثلثة ثمّ تدخل الزيادة عليه من أوّله نحوَ قطعته فانقطع وشرحته فانشرح وحسرته فانحسر وقالوا طردته فذهب ولم يقولوا انطرد استغنوا عنه بذهب فامّا انطلق فانّه لم يستعمل فعله الذى هو مطاوعه ومثله أَزْعَجْتُه فانزعج وأغلقت البابَ

فانغلق كانّهم طاوعوا به أَفْعَلَ ومنه قوله * ولا يَدِى فى حَمِيتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلُ * جاء به على أدخلته فاندخل وهذا شاذّ ولا يكون فَعَلَ الذى انفعل مطاوعٌ له الّا متعدّيا نحوَ كسرته فانكسر فامّا قول الشاعر

* وكم منزلٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى * بأَجْرامه من قُلّةِ النِيقِ مُنْهَوِى *

فانّه استعمله من هَوَى يَهْوِى وهو غير متعدّ كما ترى ضرورةً مع ان هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطرابٌ واعلم انه لا يستعمل انفعل الّا حيث يكون علاجٌ وعملٌ فلذلك استضعف انعدم الشىء وقالوا قلت الكلام فانقال لان القول له تأثيرٌ فى إعمال اللسان وتحريكه ،

فصــــل ٤٩٢

قال صاحب الكتاب وافْتَعَلَ يُشارِك انفعل فى المطاوَعة كقولك غممته فاغتمّ وشويته فاشتوى ويقال انغمّ وانشوى ويكون بمعنى تَفاعَلَ نحوَ اجتوروا واختصموا والتقَوْا وبمعنى الاتّخاذ نحوَ اذّبَحَ واطّبخ واشتوى اذا اتّخذ ذَبيحةً وطَبيخًا وشِواءً لنفسه ومنه اكتال واتّزن وبمنزلة فَعَلَ نحوَ قرأْتُ واقترأْتُ وخَطِفَ واختطف وللزيادة على معناه كقولك اكتسب فى كَسَبَ واعتمل فى عَمِلَ قال سيبويه امّا كسبتُ فانّه يقول أَصَبْتُ وامّا اكتسبت فهو التصرّف والطَّلَب والاعتمال بمنزلة الاضطراب ،

قال الشارح امّا افتعل فهو بمنزلة انفعل فى العدّة ومثله فى حركاته وسكناته وله معانٍ أغلبُها الاتّخاذ يقال اشتوى القوم اللحمَ اذا اتّخذوه شِواءً وامّا شَوَيْت فكقولك أَنْضجت وكذلك اختبز العجينَ وخَبَزَهُ وله معانٍ أُخَرُ احدها ان يُستعمل بمعنى المطاوعة فيُشارِك انفعل ولا يتعدّى كقولك غممته فانغمّ واغتمّ وشَوَيْته فانشوى واشتوى وهو قليل الثانى ان يكون بمعنَى تَفاعَل نحو اضطربوا والمراد تضاربوا واقتتلوا فى معنَى تقاتلوا ومنه اعتونوا واجتوروا فى معنَى تعاونوا وتجاوروا الثالث ان يجىء بمعنَى فَعُلَ لا يراد به زيادةُ معنى وتلزمه الزيادةُ نحوَ افتقر فى معنى فَقُرَ ولذلك تقول فى الفاعل منه فَقِير جاؤا به على المعنى ومن ذلك اشتدّ فهو شديد واستلم الحَجَرَ ولا يستعمل سَلَمَ ولا يَسْلُمُ وامّا قولهم كسب واكتسب قال سيبويه فرق بينهما كسب بمعنى اصاب مالاً واكتسب تصرّف واجتهد فهو بمنزلة الاضطراب وقال غيره لا فرق بينهما قال الله تعالى لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ والمعنى واحد ،

فصل ٤٩٣

قال صاحب الكتاب واسْتَفْعَلَ لطلب الفعل تقول استخفّه واستعمله واستعجله اذا طلب خِفّتَه وعَمَلَه وعَجَلَتَه ومَرَّ مستعجلا اى مرّ طالبًا ذلك من نفسه مُكَلِّفها إيّاه ومنه استخرجته اى لم أَزَلْ أتلطّفُ وأَطلبُ حتّى خرج وللتحوّل نحوُ استنْيَسَتِ الشاةُ واستنْوَقَ الجَمَلُ واستحجر الطِينُ وإنّ البُغاثَ بأرْضِنا يستنسرُ وللاصابة على صفةٍ نحوُ استعظمْتُه واستسمنته واستجَدْتُه اى أَصَبْتُه عظيما وسمينا وجيّدا وبمنزلةِ فَعَلَ نحوُ قرّ واستقرّ وعلا قِرْنَه واستعلاه ٭

قال الشارح امّا استفعل فهو على ضربين متعدّ وغير متعدّ فالمتعدّى قولهم استحقّه واستقبحه وغير المتعدّى استقدم وأستأخر ويكون فعلٌ منه متعدّيا وغير متعدّ فالمتعدّى نحو عَلِمَ واستعلم وفَهِمَ واستفهم وغير المتعدّى نحو قَبُحَ واستقبح وحَسُنَ واستحسن وله معان احدها الطلب والاستدعاء كقولك استعطيت اى طلبت العطيّة واستعتبته اى طلبت اليه العُتْبَى ومنه استفهمت واستخبرت الثانى ان يكون للاصابة كقولك استجدته واستكرمته اى وجدته جيّدا وكريما وقد يكون بمعنى الانتقال والتحوّل من حال الى حال نحوَ قولهم استنْوَقَ الجمل اذا صار على خُلُق الناقة واستَتْيَسَت الشاة اذا أشبهت التَيْس ومنه استحجر الطين اذا تحوّل الى طَبْع الحجر فى الصَلابة وقد يكون بمعنى تَفَعَّلَ لتكلّف الشىء وتعاطيه نحوَ استعظم بمعنى تَعظّم واستكبر بمعنى تكبّر كقولهم تشجّع وتجلّد وربّما عاقَبَ فَعَلَ قالوا قَرَّ فى المكان واستقرّ وعَلَا قِرْنَه واستعلاه قال الله تعالى وَاِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ اى يسخرون ويَسْتَرُوونَ اى يَرْوُونَ والغالبُ على هذا البناء الطلب والاصابة وما عدا ذَيْنِكَ فانه يُحْفَظ حِفْظًا ولا يقاس عليه ٭

فصل ٤٩٤

قال صاحب الكتاب وافْعَوْعَلَ بناءُ مبالغة وتوكيد فاخشوشن واعشوشبَتِ الارضُ واحلولَى الشىءُ مبالغاتٌ فى خَشُنَ وأَعشبتْ وحَلَا قال الخليل فى اعشوشبتْ انّما يريد ان يجعل ذلك عامّا قد بالَغَ ٭

قال الشارح امّا افْعَالَّ فأكثرُ ما يكون فى الالوان نحو اشْهَابَّ وابياضّ ولا يكون متعدّيا وهو اذا لم يُدْغم بزنةِ استفعل فى حركاته وسكناته وقد يُقصَر افْعَالَّ لطوله فيرجع الى افْعَلَّ قال سيبويه وليس شىء يقال

فيه افعالّ الّا ويقال فيه افعلّ الّا انه قد تقلّ احدى اللغتين فى الكلمة وتكثر فى الاخرى فقولهم ابيضّ واحمرّ واصفرّ واخضرّ اكثر من ابياضّ واحمارّ واصفارّ واخضارّ وقولهم اشهابّ وادهامّ اكثر من اشهبّ وادهمّ   وقد يأتى افعالّ فى غير الالوان قالوا اقْطارَّ النبتُ اذا وَلّى واخذ يَجِفُّ وابهارَّ الليلُ اذا أَظْلَمَ وقد يأتى الالوان على فَعُلَ قال أَدِمَ يَعْدُمُ وشَهُبَ يَشْهُبُ وقَهُبَ يَقْهُبُ وهو سوادٌ يضرب الى حمرة وقالوا كَهُبَ يَكْهُبُ وسَوِدَ يَسْوَدُ قال نُصَيْبٌ

* سَوِدتُ ولم أَملِكْ سَوادِى وتَحْتَهُ * قميصٌ من القُوهِىّ بيضٌ بَنائقُهْ *

وربما ضمّوا ذلك جميعَه وذكر بعض النحويين انّ فَعُلَ مخفّف عن افْعالَّ واستدلّ على ذلك بتصحيح العين نحو عَوِرَ وحَوِلَ قال صحّت الواو هنا حيث صحّت فى اعوارّ اذ كان هو الاصل، واما افْعَوْعَلَ فبناء موضوع للمبالغة قالوا خشُن المكان اذا حزُن فاذا ارادوا المبالغة والتوكيد قالوا اخْشَوْشَنَ وقالوا أَعْشَبَتِ الارض فاذا ارادوا العموم والكثرة قالوا اعْشَوْشَبَتْ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو فمعنى خشن واعشب دون معنى اخشوشن واعشوشب وقوّة اللفظ مؤذنة بقوّة المعنى اذ الالفاظ قوالب المعانى وقد جاء متعدّيا قالوا احْلَوْلَيْتُه اى استطبْتُه قال حُمَيْد

* فلمّا مضى عامان بعد انفصاله * عن الضَرْعِ واحْلَوْلَى دِماثًا يَرُودُها *

وربما بُنى الفعل على الزيادة ولم تُفارِقه نحو اعْرَوْرَيْتُ الفَلُوَّ اذا ركبتَه عُرْيًا وهو مخالفٌ لما قبله من افْعالَّ لان المكرّر هنا العين وما قبله المكرّر فيه اللام فزيادةُ الواو هنا كزيادة الالف فيما قبله وقالوا ادْلَوْلَى الرجل اذا أسرع ألحقوه باعرورى وبنوه على الزيادة ولم تفارقه، واما افْعَوَّلَ نحو اجْلَوَّذَ اذا اسرع واخروّط السيرُ اذا امتدّ واعلوّط البعيرَ اذا ركب عنقه ومعناه المبالغة كافْعَوْعَلَ لانه على زنته الّا ان المكرّر هناك العين وهنا الواو الزائدة،

ومن اصناف الفعل الرُباعىّ

فصـــل ۴۹۵

قال صاحب الكتاب للمجرّد منه بناء واحد فَعْلَلَ ويكون متعدّيا نحو دَحْرَجَ الحَجَرَ وسرهف الصبىّ وغيرَ متعدّ نحو دربخ وبرهم   وللمزيد فيه بناءان افْعَنْلَلَ نحو احرنجم وافْعَلَلَّ نحو اقشعرّ،

قال الشارح اعلم ان الرباعىّ له بناءٌ واحدٌ وهو فَعْلَلَ وهو على ضربين متعدّ وغير متعدّ فالمتعدّى نحو سرهفتُه اذا أصلحتَ غِذاءه ودحرجتُه وغير المتعدّى نحو دربخت الحَمامةُ اذا خضعت لذكرها وبَرْهَمَ اى ادام النظرَ وأسكن طَرْفه   وللمزيد فيه بناءان اِفْعَنْلَلَ نحو احرنجم بمعنى الازدحام والتجمّع والمراد به هنا المطاوعة فهو فى الرباعىّ كانْفَعَلَ فى الثلاثىّ والثانى اِفْعَلَلّ كاقشعرّ واطمأنّ وهو كاحمرّ واصفرّ فى الثلاثىّ ولذلك لا يتعدّى   واِسْحَنْكَكَ واقعنسس واِحْرَنْبَأَ كلّ ذلك ملحق باحرنجم وأصله الثلاثة والكاف الثانية والسين الثانية مكرّرتان ولذلك لا يدّغم المثلان فيه كما لا يدّغم نحوُ جلبب وشملل ٭

فصـــل ٤٩٧

قال صاحب الكتاب وكِلا بناءَى المزيد فيه غيرُ متعدّ وهما فى الرباعىّ نظيرُ اِنْفَعَلَ وافْعَلَّ فى الثلاثىّ قال سيبويه وليس فى الكلام احرنجمتُه لانّه نظيرُ انفعلتُ فى بنات الثلثة زادوا نونًا والفَ وصل كما زادوهما فى هذا وقال وليس فى الكلام افعلَلْتُه ولا افعالَلْتُه وذلك نحوُ احمررت واشهاببت ونظيرُ ذلك من بنات الاربعة اطمأْنَنْت واشمأْزَزت ٭

قال الشارح قد تقدّم القول على هذَيْن البناءَيْن وانّ بناء احرنجم بناءُ مطاوعةٍ فهو بمنزلة انفعل فى الثلاثىّ ولذلك لا يتعدّى لانه اذا طاوَعَ لا يفعل بغيره شيـًٔا وكذلك افعللتُ وافعاللتُ لا يتعدّى شىء من ذلك فلا يقال احرنجمته ولا احمررته ولا اشهاببته لانها مختصّة بالالوان فهى جارية مجـرى الخُلُق فلا تتجاوز الفاعلَ فاعرفه ٭

القسم الثالث فى الحُروف

فصــــل ٤٩٧

قال صاحب الكتاب الحَرْف ما دلّ على معنًى فى غيره ومن ثَمّ لم ينفكّ من اسم او فعل يصحَبه،

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على قسمَي الاسم والفعل انتقل الى الكلام على الحرف والحرف كلمةٌ دلّت على معنى فى غيرها فقولُنا كلمة جنسٌ عامٌّ يشمَل الاسمَ والفعلَ والحرفَ وقولُنا دلّت على معــنى فى غيرها فصلٌ ميّزه من الاسم والفعل اذ معنى الاسم والفعل فى انفسهما ومعنى الحرف فى غيره الا تراك اذا قلت الغلام فُهم منه المعرفة ولو قلت الْ مفردةً لم يُفْهَم منه معنًى فاذا قُرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف فى الاسم فهذا معنَى دلالته فى غيره وقولهم ما دلّ على معنى فى غيره امثلُ من قولِ من يقول ما جاء لمعنى فى غيره لانّ فى قولهم ما جاء لمعنى فى غيره اشارةً الى العلّة والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلّة التى وُضع لأجلها اذ علّةُ الشىء غيرُه وقولنا كلمةٌ أسدُّ من قوله ما دلّ لان الكلمة اقرب من الحرف فهى أدلُّ على الحقيقة وقد زعم بعضهم ان هذا الحدّ يفسُد بأَيْنَ وكَيْفَ ونحوِهما من اسماء الاستفهام ومَنْ ومَا ونحوِهما من اسماء الجزاء فإنّ هذه الاسماء تفيد الاستفهام فيمــا بعدها وتفيد الجزاء فتُعلِّق وجودَ الفعل بعدها على وجود غيره وهذا معنى الحروف والجوابُ عن هذا الاشكال ان هذه الاسماء دلّت على معنى فى نفسها بحكم الاسميّة فأَيْنَ دلّت على المكان وكَيْفَ دلّت على الحال وكذلك اسماء الجزاء فمَنْ دلّت على من يعقل ومَا دلّت على ما لا يعقل وأمّا دلالتهما عــلى الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفَيْهما فهما شيئان دلّا على شيئَيْن فالاسم دلّ على مسمّاه والحرفُ افاد

فى غيره معناه ويؤيّد ذلك بناءها لتضمّنها معنى الحرف وانما يلزم ان لو كانت هذه الاسماء باقيةً على بابها من الاسميّة والتمكّن وقد دلّت على هاتَيْن الدلالتَيْن لَيكون كاسرًا للحدّ   وربما احترز بعضهم من ذلك فقال ما دلّ على معنى فى غيره فقط فيفصل بقوله فقط بين هذه الاسماء والحروف اذ هذه الاسماء قد دلّت دلالتَيْن دلالةَ الاسماء ودلالةَ الحروف   ومنهم من يضيف الى هذا الحدّ ولم يكن احدَ جزءَىِ الجملة كانه يفصل بذلك بين هذه الاسماء والحروف فإنّ هذه الاسماء وإن دلّت على معنى فى غيرها من الجهة المذكورة فقد تكون احد جزءى الجملة الا ترى انّ أَيْنَ وكَيْفَ يكون كلّ واحد منهما جزءَ لجملةٍ من نحوِ أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ عمرٌو فزيدٌ مبتدأ وأَيْنَ الخبر وكذلك عمرٌو مبتدأ وكيف الخبر وتقول مَن عندك فيكون مَنْ مبتدأ وعندك الخبر فهذه الاشياء قد تكون احد جزءى الجملة اى مبتدأً او خبرَ مبتدإٍ وليس كذلك الحروف فانّه لا يُخْبَر بها ولا عنها لا تقول الَى قائمٌ على ان يكون الَى مبتدأ وقائمٌ الخبر كما تقول زيدٌ قائمٌ ولا عَنْ ذاهبٌ كما تقول زيدٌ ذاهبٌ وقد صرّح ابن السرّاجِ بهذا المعنى فى تحديد الحرف فقال هو الذى لا يجوز ان يُخْبَر عنه ولا يكون خبرا   قال ابو علىّ الفارسىّ مَن زعم ان الحرف ما دلّ على معنى فى غيره فانّه ينبغى ان تكون اسماء الأحداث كلّها حروفا لانها تدلّ على معان فى غيرها فان قال فإنّ القيام يُتوهَّم منفردا من القائم قيل له فإنّ الالصاق والتعريف الذى يدلّ عليهما باء الجرّ ولامُ المعرفة قد يُتوهّمان منفردَيْن عن الاسمَيْن ولو كان هذا كما قال لوجب ان يكون هُوَ الذى للفصل حرفا لانه يدلّ على معنى فى غيره الا ترى انّها تجىء لتدلّ على ان الخبر معرفةٌ او قريبٌ من المعرفة او لتُؤذِن ان الاسم الذى بعدها ليس بوصفٍ لما قبلها ويلزم ان تكون اسماء التأكيد حروفا لانها تدلّ على تشديد المؤكَّد وتبيينه الا ترى انّ منها ما لا يتقدّم على ما قبله مثل أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ وينبغى ان تكون الصفات كذلك ايضا لانها تدلّ على معان فى غيرها وينبغى ان تكون كَمْ فى الخبر فى نحوِ كم رجلٍ حرفا لانها تدلّ على تكثير فى غيرها وهو تكثير الرجال وينبغى ان تكون مِثْل حرفا لانها تدلّ على تشبيه فى غيرها وينبغى ان لا تكون مَا حرفا فى قولهم إنّك مَا وخَيْرًا لانها لا تدلّ على معنى فى غيرها وكذلك ما حاجَبُه وأن لا تكون مَا فى قوله امّا لَا حرفا لانها لا تدلّ على معنى فى غيرها وانما تدلّ على الفعل المحذوف وكذلك أَمّا أنت منطلقٌ انطلقتُ   وكذلك قولُ من قال أنّه الذى لا يجوز ان يكون خبرا ولا مُخْبَرا عنه فاسدٌ لان الاسماء المضمرة المجرورة والاسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة لا تكون اخبارا ولا مخبرا عنها

وكذلك الفصْل نحوُ هُوَ لا يكون خبرا ولا مخبرا عنه انتهى كلامُ ابى علىّ قال الشارح كانّ أبا علىّ اورد هذه التشكيكات للبَحْث واذا انعم النظر كانت غير لازمة أمّا اسماء الاحداث فكلّها اسماءٌ يُخْبَر عنها كما يخبر عن الاعيان نحوَ قولك العلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ لان العلمَ والجهل ونحوهما سِماتٌ على مُسَمّيات معقولةٍ متوهّمةٍ منفصلةٍ عن مَحالّها وإن كانت لا تنفصل بالوجود من حيث كانت أعراضا والعرضُ لا يقوم بنفسه وامّا قوله ان الباء تدلّ على الالصاق واللام تدلّ على التعريف والالصاقُ والتعريفُ يُتوهّمان منفردَيْن فالقولُ فى ذلك ان الالصاق والتعريف اسمان يُتوهّمان منفردَيْن لا فرقَ بينهما وبين غيرهما من الاحداث ولا كلامَ فيهما انما الكلام فى الباء نفسها فإنّها لا تدلّ على الالصاق حتى تضاف الى الاسم الذى بعدها لا أنّه يتحصّل منها منفردةً وكذلك القولُ فى لام التعريف ونحوها من حروف المعانى وامّا الاسماء المضمرة التى تكون فصلا من نحوِ كنتُ انا القائمَ وكنّا نحن القائمين وقوله تعالى كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ فهى اسماءٌ قد سُلبت دلالتَها على الاسميّة وسُلك بها مذهبَ الحروف بأن أُلغيتْ ومعنى إلغاء الكلمة أن تأتى لا موضعَ لها من الاعراب وأنّها متى أُسْقطت من الكلام لم يختلّ الكلامُ ولم يتغيّر معناه وتصير كالحروف الملغاة من نحو مَا فى قوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةً والمراد مثلاً بعوضةً وقوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ فلولا إلغاء مَا لم يَتخطّ الخافضُ وعمل فيما بعدها فتجرى هذه الاسماء مجرى الحروف وكونَها قد صارت فى مذهبها لم يخبر عنها كما لم يخبر عن سائر الحروف فاعرفه وامّا اسماء التأكيد فانها اسماءٌ دالّةٌ على معانٍ فى انفسها الا ترى انك اذا قلت جاءنى زيدٌ نفسُه فالنفسُ دلّت على ما دلّ عليه زيدٌ فصار ذلك كتكرار اللفظ نحوِ قولك زيدٌ زيدٌ فزيدٌ الثانى لم يدلّ على اكثر ممّا دلّ عليه الاوّل والتأكيدُ والتشديدُ معنًى حصل من مجموع الاسمَيْن لا من احدهما وامّا الصفات من نحوِ جاء زيدٌ العاقلُ فانّ الصفة التى هى العاقل لم تدلّ على معنى فى الموصوف وانما دلّت على معنى فى نفسها نحوِ العاقل فانّه دلّ على ذاتٍ باعتبار العقل فاذا جمعتَ بين الصفة والموصوف نحوَ قولك زيدٌ العاقلُ حصل البيان والتعريف من مجموع الصفة والموصوف لا من احدهما فبان لك ان الصفة لم تدلّ على معنى فى غيرها وانما دلّت على معنى تحتها وأمّا مِثْلٌ فأمرُها كأمر الصفة لانها بمعنَى مُشابِهٍ ومُماثِلٍ وذلك معنًى معقولٌ فى نفس الاسم وأمّا كونها تقتضى مماثلا فليس ذلك بذاتىّ لها ولا من مُقوّماتها وانما ذلك من لوازمها وامّا كَمْ فى الخبر فهى اسمٌ بمعنى العدد والكثير وأمّا كونها تدلّ على كثرة الرجال مثلا اذا قلت كم رجلٍ فإنّ الكثرة لم تُفِدْها كَمْ فى

الرجال وانما كم لعددٍ مبهمٍ يقع على القليل منه والكثير فاذا اضيفت الى ما بعدها بَيّن ان المراد الكثير فجرى مجرى الالفاظ المُجْملة المتردّدة بين اشياء وبيّنها غيرُها من قرينة حالٍ او لفظٍ ولا يُخْرجها ذلك عن ان تكون دالّة على ذلك الشيء   وامّا الحروف الزائدة فانها وإن لم تُفِدْ معنًى زائدا فإنّها تفيد فضلَ تأكيدٍ وبيانٍ بسبب تكثير اللفظ بها وقوّةُ اللفظ مؤذنةٌ بقوّة المعنى وهذا معنًى لا يتحصّل الّا مع كلام   وامّا إفسادهم قولَ من عرّف الحرف بانه الذى لا يجوز ان يكون خبرا ولا مخبرا عنه بالاسماء المضمرة المجرورة والاسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة فالقولُ ان امتناع الإخبار عن هذه الاسماء وبها لم يكن لأمرٍ راجعٍ الى معنى الاسم وانما ذلك لانها صِيَغٌ موضوعةٌ بإزاء اسمٍ مخفوض او منصوب فلو أُخبِر عنها وجب ان ينفصل الضمير المجرور ويصير عِوَضَه ضميرٌ مرفوعُ الموضع نحوُ أَنْتَ وشِبْهِه وكذلك الضمير المنصوب لو أُخبر به او عنه لتَغيّر اعرابُه ووجب تغييرُ صيغة الاعراب فامتناعُ الاخبار عن هذه الاشياء لم يكن الّا من جهة الاعراب   قال الزمخشرىّ لو كان الحرف يدلّ على معنى فى نفسه لم يُفْصَل بين ضَرَبَ زيدٌ وما ضرب زيدٌ لانه كان يبقى معنى النفى فى نفسه   وقوله ومن ثمّ لا ينفكّ من اسم او فعل يصحبه يريد ولكونه لا يدلّ على معنى الّا فى غيره افتقر الى ما يكون معه ليفيد معناه فيه   وجملةُ الامر انه دخل الكلامَ على ثلثة اضرب لافادة معنى فيما يدخل عليه ولتعليقِ لفظ بلفظ اخر ورَبْطِه به ولزيادةِ ضربٍ من التأكيد فالاوّلُ ثلثةُ مواضع احدها ان يدخل على الاسم نحوِ الرجل والغلام فالالفُ واللام أفادت معنى التعريف فيهما لانهما كانا نكرتين   الثانى انه يدخل الفعلَ نحوَ قَدْ والسين وسَوْفَ نحوَ قولك قد قام وسيقوم وسوف يقوم فهذه الحروف أَحدثت بدخولها على الفعل معنًى لم يكن قبلُ فقَدْ قرّبتْه من الحاضر والسينُ وسوف مختصّة بالاستقبال وخلّصتْه له بعد ان كان شائعا فى الحال والاستقبال فهذه الحروفُ فى الافعال نظيرةُ الالف واللام فى الاسماء   الثالث ان يدخل على الكلام التامّ والجملةِ المفيدة نحوَ قولك أزيدٌ عندك وما قام خالدٌ فلمّا دخلت الهمزةُ أَحدثت فيه معنى الاستفهام وقد كان خبرًا وكذلك مَا أَحدثت معنى النفى وقد كان موجَبا   وامّا الضرب الثانى من القسمة الاولى فهو فى اربعة مواضع احدُها ان يدخل لرَبْط اسم باسم وهو معنى العطف نحوَ قولك جاء زيدٌ وعمرٌو   الثانى ان يدخل لربط فعل بفعل نحوَ قام زيدٌ وقعد   الثالث ان يدخل لربط فعل باسم نحو قولك نظرتُ الى زيد وانصرفتُ عن جعفر وهو معنى التعدية   الرابع ان يدخل لربط جملة بجملة نحو قولك إن تُعْطِنى أَشْكُرْكَ وكان الاصل تُعْطِينى

أَشْكُرْكَ وليس بين الفعلَيْن اتّصالٌ ولا تعلّقٌ فلمّا دخلت إِنْ علّقتْ احدى الجملتين بالاخرى وجعلتِ الاولى شرطا والثانية جزاءً واما الضرب الثالث وهو ان يدخل زائدا لضرب من التأكيد نحوُ قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ ونحو قوله فَبِمَا نَقْضِهِمْ الا ترى انّ مَا لو كان لها موضعٌ من الاعراب لَمَا تخطّاها الباء وعمل فيما بعدها وكذلك لَا من قولهم ما قام زيدٌ ولا عمرٌو الواو هى العاطفة ولَا لَغْوٌ كانهم شبّهوها بمَا فزادوها ومن ذلك إِن الخفيفة المكسورة فى نحو قوله * فما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ * والمراد فما طبّنا وكذلك المفتوحة فى نحو قوله تعالى فَلَمَّا أَنْ جَآءَ ٱلْبَشِيرُ فهذه الحروف ونحوها لا موضع لها من الاعراب ولا معنى لها سوى التأكيد ۶

قال صاحب الكتاب الّا فى مواضع مخصوصة حُذف فيها الفعل واقتُصر على الحرف فجرى مجرى النائب نحوَ قولك نَعَمْ وبَلَى وإِى وإِنّه ويَا زيدُ وقَدْ فى قوله * وكَأَنْ قَدِ * ۶

قال الشارح لمّا اشترط فى الحرف ان يكون مصحوبا بغيره اذ لا معنًى له فى نفسه استثنى منه حروفا قد حُذف الفعل منها وبقى الحرفُ وحده مفيدا معنًى فربّما ظنّ ظانٌّ ان تلك الفائدة من الحرف نفسه والفائدةُ انما حصلت بتقدير المحذوف وتلك الحروفُ التى يجاب بها وهى نَعَمْ وبَلَى وإِى وإِنّه بمعنًى نعم من قوله

* بَكَرَ العَوَاذِلُ فى الصَّبُو * حِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ *
* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلَا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إِنَّهْ *

اى نَعَمْ قد علانى الشيب فهذه الاشياء قد يُكتفى بها فى الجواب فيقال أَقامَ زيدٌ فيقال فى جوابه نَعَمْ اى نعم قد قام فنعم قد افادت ايجاب الجملة بعدها الّا انها قد حذفت لدلالة الجملة المستفهَم عنها قبلها واللفظُ اذا حُذف وكان عليه دليلٌ وهو مرادٌ كان فى حكم الملفوظ وكذلك سائرها الا ترى انه قد ساغت الامالةُ فى بَلَى ولَا لوقوع الكناية بهما فى الجواب بنيابتهما عن الجمل المحذوفة فكذلك يَا فى النداء من نحو يا زيدُ فيَا قد نابت هنا منابَ أَدْعُو وأُنادِى وقد ذهب بعضهم الى انها قد دخلت لمعنى التنبيه والفعلُ مراد بعدها والعملُ فى الاسم بعدها انما هو لذلك الفعل لا لها وقال اخرون انما العملُ لها بالنيابة ولذلك ساغت فيها الامالة والذى يدلّ ان العمل لها دون الفعل المحذوف انّ ما حُذف فيه الفعل اذا ظهر الفعل لم يتغيّر المعنى وأنت لو اظهرت ادعو وانادى لتغيّر المعنى وصار خبرا والنداءُ ليس بخبر الامر الثانى ان العرب قد اوصلت حروف النداء الى المنادى

تارةً بانفسها وأُخْرَى بحرف الجرّ وذلك نحوُ يا زيدُ ويا لَزيدٍ ويا بكرُ ويا لَبكرٍ فجرى ذلك مجرَى جئتُ زيدا وجئت اليه وسُمّيت زيدا وسمّيت بزيد ويؤيّد ذلك جوازُ الامالة فيه كما جاز فى بَلَى ولا وهو فى بَلَى اسهلُ لتمام اللفظ ومجيئها على عدّة الاسماء وضُعْف يا ولا لنقص لفظهما فان قيل ولمَ جيء بالحروف وما كانت الحاجةُ اليها فالجواب ان حروف المعانى جُمَعَ جيء بها نيابةً عن الجمل ومفيدةً معناها من الايجاز والاختصار فحروفُ العطف جيء بها عوضًا عن أعطِفُ وحروفُ الاستفهام جيء بها عوضا عن أستفهمُ وحروفُ النفى انما جاءت عوضا عن أنفى وحروف الاستثناء جاءت عوضا عن أستثنى او لا أعنى وكذلك لامُ التعريف نابت عن أُعَرِّفُ والتنوينُ ناب عن خَفَّ وحروفُ الجرّ جاءت نائبةً عن الافعال التى هى بمعناها فالباء نابت عن أُلْصِقُ والكاف نابت عن أُشَبِّهُ وكذلك سائر الحروف ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعانى كحروف الجرّ ونحوها لان الغرض منها الاختصار واختصارُ المختصَر إجحافٌ فان قيل فاذا كانت هذه الحروف نائبةً عن الافعال على ما زعمتم والافعالُ معناها فى نفسها ولمَ كانت الحروف معناها فى غيرها والخَلَفُ لا يُخالِفُ الاصلَ فى حقّ الحكم فالجواب ان كلّ فعل متعدٍّ بنفسه وبواسطةٍ فانّما هو عبارةٌ ولفظٌ دالٌّ على فعلٍ واصلٍ الى المفعول فاذا قلت أدعو غلامَ زيد فأدعو ليس واصلا بنفسه الى غلام زيد وانما هو دالّ على الدعاء الواصلِ الى الغلام فحروفُ أدعو عبارةٌ عن حروف الدعاء وليس كذلك قولك يا غلامَ زيد فانّ اضافةَ يَا الى ما بعدها فُهِمَ منها معنى الدعاء الدالّ عليه أدعو فأنت اذا قلت يا غلامَ زيد فهو نفس الدعاء واذا قلت أدعو كان إخبارا عن وقوع الدعاء وكذلك اذا قلت أستفهمُ كان عبارة عن طلب الفهم واذا قلت أقَامَ زيدٌ كان نفس الطلب فلمّا افترق معناهما افترق حكمُهما فأفْهَمْهُ ففيه لُطْفٌ ؏

ومن اصناف الحرف حروفُ الاضافة

فصـــل ۴۹۸

قال صاحب الكتاب سُمّيتْ بذلك لانّ وَضْعَها على ان تُفْضِيَ بمعانى الافعال الى الاسماء وهى فَوْضَى فى ذلك وإن اختلفتْ بها وجوهُ الافضاء ؏

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف تسمّى حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال قبلها الى الاسماء

بعدها وتسمّى حروف الجرّ لانها تجرّ ما بعدها من الاسماء اى تخفضها وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وهى متساويةٌ فى ايصال الافعال الى ما بعدها وعمل الخفض وإن اختلفت معانيها فى انفسها ولذلك قال هى فَوْضَى فى ذلك اى متساوية يقال قومٌ فَوْضَى اى متساوون لا رئيسَ لهم قال الشاعر

*لا يَصْلُحُ الناسُ فَوْضَى لا سَراةَ لهم * ولا سَراةَ اذا جُهّالُهم سادوا*

فلمّا كانت هذه الحروف عاملة للجرّ من قبل ان الافعال التى قبلها ضعُفت عن وُصولها وإفضائها الى الاسماء التى بعدها كما يُفْضِى غيرُها من الافعال القويّة الواصلة الى المفعولين بلا واسطة حرف الاضافة الا تراك تقول ضربتُ عمرا فيُفْضِى الفعلُ بعد الفاعل الى المفعول فينصب لان فى الفعل قوّةً أفضت الى مباشرة الاسم ومن الافعال افعالٌ ضعُفت عن تجاوُز الفاعل الى المفعول فاحتاجت الى اشياء تستعين بها على تناوُله والوصول اليه وذلك نحو عجبتُ ومررت وذهبت لو قلت عجبت زيدا او مررت جعفرا او ذهبت محمّدا لم يجز ذلك لضعف هذه الافعال فى العُرْف والاستعمال عن إفضائها الى هذه الاسماء على ان ابن الاعرابىّ قد حكى عنهم مررت زيدا كانه اعمله بحسب اقتضائه ولم ينظر الى الضعف وهو قليل شاذّ وأنشدوا

*تمُرّون الديارَ ولم تعُوجُوا * كلامُكُم عَلَىَّ إذًا حَرامُ*

فلمّا ضعُفت هذه الافعال عن الوصول الى الاسماء رُفِدت بحروف الاضافة فجُعلت مُوصِلة لها اليها فقالوا عجبتُ من زيد ونظرتُ الى عمرو وخُصّ كلّ قبيل من هذه الافعال بقبيل من هذه الحروف وقد تَداخلت فيُشارِك بعضُها بعضاً فى هذه الحروف الموصلة وجُعلت تلك الحروف جارّةً ولم تُفْضِ الى الاسماء النصبَ من الافعال قبلها لانهم ارادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السببُ الاقوى من السبب الاضعف وجُعلت هذه الحروف جارّةً ليخالف لفظُ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوىّ ولمّا امتنع النصب لما ذكرناه لم يبق الّا الجرّ لان الرفع قد استبدّ به الفاعلُ واستولى عليه فلذلك عدلوا الى الجرّ لان الجرّ اقرب الى النصب من الرفع لان الجرّ من مَخْرج الياء والنصب من مخرج الالف والالفُ اقرب اليها من الواو فان قيل فاذا قلتم ان هذه الحروف انما أُتِىَ بها لايصال معانى الافعال الى الاسماء فما بالهم يقولون زيدٌ فى الدار والمالُ لخالد فجىء بهذه الحروف ولا فعلَ قبلها فالجواب انه ليس فى الكلام حرفُ جرّ الّا وهو متعلّقٌ بفعل او ما هو بمعنى الفعل فى اللفظ او التقدير

أمّا اللفظ فقولك انصرفت عن زيد وذهبت الى بكرٍ فالحرف الذى هو الى متعلّقٌ بالفعل الذى قبله وامّا تعلّقه بالفعل فى المعنى فنحو قولك المالُ لزيد تقديرُه المال حاصلٌ لزيد وكذلك زيدٌ فى الدار تقديره زيدٌ مستقرٌّ فى الدار او يستقرّ فى الدار فثبت بما ذكرناه ان هذه الحروف انما جيء بها مُقوِّيةً ومُوصِلةً لما قبلها من الافعال او ما هو فى معنى الفعل الى ما بعدها من الاسماء فان قيل فما لهم لا يخفضون بالواو فى المفعول معه نحو استوى الماء والخَشَبَةَ وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ وبالّا فى الاستثناء نحو قام القومُ الّا زيدا وكلٌّ واحد منهما انما دخل مُقوّيًا للفعل قبله ومُوصِلا له الى ما بعده كما كانت حروف الجرّ كذلك وفى عدم اعتبارِ ذلك دليلٌ على فساد العلّة فالجواب ان حروف الجرّ انما عملت لشبهها بالافعال واختصاصها بالاسماء واختصّت بعمل الجرّ دون غيرها لما ذكرناه من العلّة فامّا واو المفعول معه والّا فى الاستثناء فلم يستحقّا اصلَ العمل لعدم اختصاصهما فلم يعملا جرّا ولا غيره وأمّا الواو فلانّ اصلها العطف وحرفُ العطف لا عملَ له لعدم اختصاصه بالاسماء دون الافعال والذى يدلّ على ذلك انها لا تستعمل بمعنى مَعَ الّا فى الموضع الذى يجوز ان تكون فيه عاطفةً نحو قولك قمتُ وزيدا اى مع زيد لانه يجوز ان تقول قمتُ وزيدٌ فترفع زيدا بالعطف على موضع التاء وكذلك لو تُركت الناقةُ وفصيلَها بمعنى مع فصيلها فانّه قد كان يجوز ان تقول وفصيلُها بالرفع بالعطف على الناقة ولو قلت مات زيدٌ والشمسَ اى مع الشمس لم يصحّ لانه لا يصحّ عطف الشمس على زيد المُسْنَد اليه الموتُ اذ لا يصحّ فيها الموت وكذلك لو قلت لأنتظرنّك وطلوعَ الشمس لم يصحّ لانك لو رفعت بالعطف على الفاعل لم يجز لان الشمس لا يصحّ منها الانتظارُ هذا مع ان ابا الحسن الاخفش كان يذهب الى ان انتصاب المفعول معه انتصابُ الظرف والظرفُ يعمل فيه روائحُ الافعال فلا يحتاج الى مُقوٍّ للفعل وامّا الّا فى الاستثناء فكذلك لا اختصاص لها بالاسماء ولا يصحّ إعمالها فيما بعدها الا تراك تقول ما جاء زيدٌ قطّ الّا يضحك وما مررت به الّا يُصلّى ولا رأيتُه قطّ الّا فى المسجد فلمّا كانت تدخل على الافعال والحروف على حدّ دخولها على الاسماء لم يكن لها عملٌ لا جرٌّ ولا غيره كيف وأبو العبّاس المبرّد كان يذهب الى ان الناصب للمستثنى فعلٌ دلّ عليه مجرى الكلام تقديرُه أستثنى ولا أعنى ونحوه فلا تكون الّا مُقوّيةً فافترق حالُ هذين الحرفين أعنى الواو والّا وحال حروف الجرّ واعلم ان حرف الجرّ اذا دخل على الاسم المجرور فيكون موضعُ الحرف الجارّ والاسمِ المجرور نصبًا بالفعل المتقدّم يدلّ على ذلك امران احدهما انّ عِبْرة الفعل المتعدّى بحرف الجرّ عبرةُ ما يتعدّى بنفسه اذا كان فى معناه الا

ترى ان قولك مررت بزيد معناه كمعنى جُزْتُ زيدا وانصرفتُ عن خالدٍ كقولك جاوزتُ خالدا فكما انّ ما بعد الافعال المتعدّية بانفسها منصوبٌ فكذلك ما كان فى معناها ممّا يتعدّى بحرف الجرّ لان الاقتضاء واحدٌ الّا ان هذه الافعال ضعُفت فى الاستعمال فافتقرت الى مُقوٍّ والامر الاخر من جهة اللفظ فانّك قد تنصب ما عطفتَه على الجار والمجرور نحوَ قولك مررت بزيدٍ وعمرًا وإن شئت وعمرٍو بالخفض على اللفظ والنصب على الموضع وكذلك الصفةُ نحوُ مررت بزيدٍ الظريفَ بالنصب والظريفِ بالخفض فهذا يؤذن بان الجارّ والمجرور فى موضع نصب ولذلك قال سيبويه انك اذا قلت مررت بزيد فكانّك قلت مررت زيدا يريد انه لو كان ممّا يجوز ان يستعمل بغير حرف جرّ لكان منصوبا وجملةُ الامر ان حرف الجرّ يتنزّل منزلةَ جُزْءٍ من الاسم من حيث كان وما بعده فى موضع نصب وبمنزلةِ جُزْءٍ من الفعل من حيث تَعدّى به فصار حرفُ الجرّ بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحوِ أذهبتُ زيدا وفرّحته فاعرفه ٤

قال صاحب الكتاب وهى على ثلثة اضرب ضربٌ لازمٌ للحَرْفيّة وضربٌ كائنٌ اسما وحرفا وضربٌ كائنٌ حرفا وفعلا فالاوّل تسعةُ احرف مِنْ والَى وحَتّى وفِى والباء واللامُ ورُبَّ وواوُ القَسَم وتاؤه والثانى خمسةُ احرف عَلَى وعَنْ والكافُ ومُذْ ومُنْذُ والثالثُ ثلثةُ احرف حاشَا وعَدَا وخَلَا ٤

قال الشارح قد قسم حروفَ الجرّ الى هذه ثلثة الاقسام قسمٌ استعملته العربُ حرفا فقط ولم تُشرِكه فى لفظ الاسم والفعل ولم يُجْروه فى موضعٍ من المواضع مُجرى الاسماء ولا مُجرى الافعال وقسمٌ اخر يكون اسما وحرفا وقسمٌ ثالثٌ وهو ما يستعمل حرفا وفعلا والمراد بذلك ان يكون اللفظ مشتركا لا ان الحرف بنفسه يكون اسما او فعلا هذا محالٌ فامّا القسم الاوّل وهو الحروف التى استعملت حروفا فقط وهى تسعةٌ مِنْ والَى وحَتّى وفِى والباء واللام ورُبَّ وواو القسم وتاؤه فهذه لا تكون الّا حروفا لانها تقع فى الصلات وقوعًا مطّردًا من غيرِ قُبْحٍ نحوَ قولك جاءنى الذى من الكرام ورأيت الذى فى الدار وكذلك سائرها ولو كانت اسماءً لم يجز وقوعها هنا فى الصلات لان الصلة لا تكون بالمفرد ولانها لا تقع موقع الاسماء فاعلةً ومفعولةً ولا يدخل على شىء منها حرفُ الجرّ ولا تكون افعالا لانها تقع مضافةً الى ما بعدها والافعالُ لا تضاف وسيأتى الكلام على كلّ حرف منها مفصّلا واما القسم الثانى وهو ما استعمل حرفا واسما وهى خمسة عَلَى وعَنْ والكاف ومُذْ ومُنْذُ فهذه تكون حروفا وقد تُشاركها فى لفظها الاسماء على ما سيأتى بيانه مشروحا وكذلك القسم الثالث يكون حروفا وافعالا وهى ثلثة حَاشَا وعَدَا وخَلَا

وسيأتى الكلام عليها ان شاء الله ؛

فصـــل ٤٩٩

قال صاحب الكتاب فمِنْ معناها ابتداء الغاية كقولك سرتُ من البَصْرة وكونُها مُبعِّضةً فى نحو اخذتُ من الدراهم ومُبيِّنةً فى نحو فَٱجْتَنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ ومزيدةً فى نحو ما جاءنى من احد راجعٌ الى هذا ولا تُزاد عند سيبويه الّا فى النفى والاخفشُ يجوّز الزيادةَ فى الواجب ويستشهد بقوله تعـــالى يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ؛

قال الشارح قد صدّر صاحب الكتاب كلامَه وابتدأه بمِنْ وهى حَرِيّةٌ بالتقديم لكثرة دَوْرها فى الكلام وسعةِ تصرُّفها ومعانيها وإن تَعدّدت فُتلاحِمةٌ فمن ذلك كونها لابتداء الغاية مُناظِرةً لالَى فى دلالتها على انتهاء الغاية لان كلّ فاعلٍ اخذ فى فعلٍ فلفعله ابتداءٌ منه يأخذ وانتهاءٌ اليه ينقطع فالمبتـــدأُ تُباشِره مِنْ والانتهاءُ تُباشِره الَى والغالبُ على استعمال مِنْ فى هذا المعنى ولا تكون مِنْ عند سيبويه الّا فى المكان وابو العبّاس المبرّد يجعلها ابتداء كلّ غاية واليه يذهب ابنُ درستويه وغيره من البصريين فتقول خرجتُ من الكوفة وعجبتُ من فلان وفى الكتاب من فلان الى فلان قال الله تعالى وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ اى من دار اهلك وقال تعالى وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وقال نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَارَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ فمِنْ فى الشجرة والشاطئ لابتداء غاية النداء وقد اجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان وهو رأى ابى العبّاس المبرّد وابن درستويه من اصحابنا كمُذْ ومُنْذُ واحتجّوا بقوله تعالى لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ وبقول الشاعر

* لِمَنِ الديارُ بقُنّة الحِجْرِ * أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومن دَهْرِ *

ومن لا يرى استعمالها فى الزمان يتأوّل الآيَةَ بأنّ ثَمّ مضافا محذوفا تقديره من تأسيس اوّل يوم ومن مَرِّ حِجَجٍ ومرِّ دهرٍ فهذا فيه دلالةٌ على استعمالها فى غير المكان لان التأسيس والمرّ مصدران وليسا بزمانَيْن وان كانت المصادرُ تُضارِع الازمنةَ من حيث هى منقضيةٌ مثلها واما كونها للتبعيض فنحوُ قولك اخذت درهمًا من المال فدلّتْ مِنْ على انّ الذى اخذتَ بعضُ المال وفيه معنى الابتداء ايضا لان مَبْدَأَ أَخْذِكَ المالُ قال الله تعالى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً اى بعضَها ومنه كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ اذا أَثْمَرَ قال ابو العبّاس المبرّد وليس هو كما قال سيبويه عندى لان قوله اخذت من ماله انما جعل ماله ابتداءَ

غايةِ ما اخذ فدلّ على التبعيض من حيث صار ما بقى انتهاءً له والاصلُ واحد وكونها لتبيين الجنس كقولك ثوبٌ من صُوفٍ وخاتمٌ من حديدٍ وربما أوهمَ هذا الضربُ التبعيضَ ولهذا قلنا انّ مَرْجِعَها الى شىء واحد ومنه قوله تعالى فاجتنبوا الرجسَ من الاوثان وذلك انّ سائرَ الأرجاس يجب ان تُجتنب وبيّن المقصودَ بالاجتناب من اىّ الارجاس واعتبارُه ان يكون صفةً لما قبله وأن يقع موقعَه ألّذى الا ترى ان معناه فاجتنبوا الرجسَ الذى هو وثنٌ وقد حمل بعضُهم الآيةَ على القلب اى الاوثان من الرجس وفيه تعسّفٌ من جهة اللفظ والمعنى واحدٌ وقد قيل فى قول سيبويه هذا باب عِلْمِ ما الكَلِمُ من العَرَبيّة أنّه من هذا الباب لان الكلم قد تكون عربيّة وغير عربيّة فَبيّنَ جنسَ الكلم بانّها عربيّةٌ

وتكون مِنْ زائدة كقوله * وما بالرَّبْعِ من احدٍ * وانما تزاد فى النفى مُخلّصةً للجنس مؤكّدةً معنى العموم وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثةَ شرائط احدها ان تكون مع النكرة والثانى ان تكون عامّة والثالث ان تكون فى غير الموجَب وذلك نحوُ ما جاءنى من احدٍ الا ترى انه لا فرق بين قولك ما جاءنى من احد وبين قولك ما جاءنى احدٌ لان احدا يكون للعموم فأمّا قولك ما جاءنى من رجلٍ فقال الاكثر لا تكون زائدة على حدّ زيادتها مع أحد لانها قد افادت استغراق الجنس اذ قد يقال ما جاءنى رجلٌ ويراد به نفىُ رجل واحد من هذا النوع واذا قال من رجل استغرق الجميعَ وعندى يجوز ان يقال ما جاءنى من رجل على زيادةِ مِنْ كما يكون كذلك فى ما جاءنى من احد وذلك انّه كما يجوز ان يقال ما جاءنى رجلٌ ويراد به نفىُ واحد من النوع كذلك يجوز ان يقال ما جاءنى رجلٌ ويراد به نفى الجنس كما تنفيه بقولك ما جاءنى احد فاذا أُدخل مِنْ فانما تُدْخِلها توكيدا لان المعنى واحد وانّما يزاد مِنْ لان فيه تناوُلَ البعض كانّه ينفى كلّ بعضٍ للجنس الذى نفاه مفردا كانه قال ما جاءنى زيدٌ ولا بكرٌ ولا غيرهما من ابعاض هذا الجنس فالنفىُ بمِنْ مفصّلًا وبغير مِنْ مُجْمَلًا فاذا قلت ما جاءنى رجلٌ وأردت الاستغراق ثمّ قلت ما جاءنى من رجل كانت مِنْ زائدة فامّا اذا قلت ما جاءنى من احد فمِنْ زائدة لا محالةَ للتأكيد لانّ مِنْ لم تفد الاستغراق لان ذلك كان حاصلا من قولك ما جاءنى احدٌ ولذلك لا يرى سيبويه زيادةَ مِنْ فى الواجب لا تقول جاءنى من رجل كما لا تقول جاءنى من احد لان استغراق الجنس فى الواجب محالٌ اذ لا يُتصوّر مجىءُ جميع الناس ويتصوّر ذلك فى طرف النفى وقد اجاز الاخفش زيادتها فى الواجب فيقول جاءنى من رجلٍ واحتجّ بقوله تعالى فَكُلُوا مِمّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ والمراد ما امسكن عليكم وبقوله تعالى وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ والمعنى

سيّآتكم يدلّ على ذلك قوله تعالى انْ تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ والجواب عمّا تعلّق به امّا قوله تعالى فكلوا ممّا امسكن عليكم فمِنْ هنا غير زائدة بل هى للتبعيض اى كلوا منه اللحم دون الفرْث والدم فانّه محرّمٌ عليكم   واما قوله تعالى ويكفّر عنكم من سيّآتكم فانّ مِنْ للتبعيض ايضا لان الله عزّ وجلّ وعد على عملٍ ليس فيه التوبةُ ولا اجتنابُ الكبائر تكفيرَ بعض السيّآت وعلى عملٍ فيه توبةٌ واجتنابُ الكبائر تمحيصَ جميع السيّآت يدلّ على ذلك قوله تعالى فى الآية الاخرى انْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّآتِكُمْ فجىء بمِنْ ههنا وفى قوله انْ تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ لم يأت بمِنْ لانه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفيرَ جميع السيّآت ووعد باخراج الصدقة على ما حُدّ فيها تكفيرَ بعض السيّآت فاعرفه

وقول صاحب الكتاب وكونُها مُبعّضةً وزائدةً راجعٌ الى هذا المعنى الى ابتداء الغاية فانّ ابتداء الغاية لا يُفارقها فى جميع ضروبها فاذا قلت اخذتُ من الدراهم درهما فانك ابتدأت بالدرهم ولم تَنْتَهِ الى اخر الدراهم فالدرهمُ ابتداء الاخذ الى ان لا يبقى منه شىءٌ ففى كلّ تبعيض معنى الابتداء فالبعضُ الذى انتهاؤه الكلُّ   وامّا التى للتبيين فهى تخصيص الجملة التى قبلها كما انها فى التبعيض تخصيص الجملة التى بعدها فكان فيها ابتداء غاية تخصيص كما كان فى التبعيض   وامّا زيادتها لاستغراق الجنس فى قولك ما جاءنى من رجلٍ فانّما جعلتَ الرجل ابتداء غاية نفيِ المجىء الى آخر الرجال ومن ههنا دخلها معنى استغراق الجنس   وقد اضاف بعضهم الى أقسامها قسما اخر وهو ان تكون لانتهاء الغاية وذلك بأن تقع مع المفعول نحوَ نظرت من دارى الهلالَ من خَلَل السحاب وشممت من دارى الريحانَ من الطريق فمن الأُولى لابتداء الغاية والثانية لانتهاء الغاية   قال ابن السرّاج وهذا خَلْط معنى مِنْ بمعنى الى والجيّدُ ان تكون من الثانيةُ لابتداء الغاية فى الظهور وبدلًا من الاولى   فان قلت فقوله تعالى وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فقد تكرّرت مِنْ فى ثلاثة مواضع فما معناها فى كلّ موضع منها قيل انّ الاولى لابتداء الغاية والثانيةُ يجوز فيها وجهان احدهما التبعيض على ان الجبال بَرَدٌ تكثيرًا له فينزّل بعضَها والاخر على ان المعنى من أمثال الجبال من الغَيْم فيكون هذا المعنى لابتداء الغاية كقولك خرجت من بغدادَ من دارى الى الكوفة   واما الثالثة فتكون على وجهَيْن التبعيض والتبيين أمّا التبعيض فعلى معنًى ينزّل من السماء بعضَ البرد وأمّا التبيين فعلى انّ الجبال من بردٍ وهذا على رأى سيبويه ومن لا يرى زيادةَ مِنْ فى الواجب وأمّا على

رأى ابى الحسن ومن يرى رأيه فيحتمل ثلثة اوجه احدها ان تكون من الاولى لابتداء الغاية وموضعُها نصب على انه ظرف والثانية زائدة على انه مفعول به فتكون الجبال على هذا تعظيما لما ينزّل من السماء من البرد والمطر وفيهَا من صفة الجبال وفيه ضميرٌ من الموصوف ومن الثالثة لبيان الجنس كانّه بيّن من اىّ شىء هو المُكثّر كما تقول عندى جبالٌ من مالٍ فتُكثّر ما منه عندك ثمّ تُبيّن المُكثّر بقولك من المال ويجوز ان تكون من الثالثة زائدة وموضعها رفعٌ بالظرف الذى هو فيهَا ولا يكون فيه ضميرٌ على هذا لانه قد رفع ظاهرا وذلك فى قول سيبويه والاخفش جميعا لان سيبويه لا يُعْمِل الظرف حتى يعتمد على كلام قبله وههنا قد اعتمد على الموصوف والاخفشُ يُعْمِله معتمدا وغيرَ معتمد ويكون التقدير وينزّل من السماء جبالا اى امثالَ الجبال فيها بردٌ ويجوز ان يكون برد مبتدأ وفيهَا الخبر والجملة فى موضع الصفة واما الوجه الثانى فأن يكون موضعُ من الثانية نصبا على الظرف وتكون الثالثة زائدة فى موضع نصب على المفعول به اى وينزّل من السماء من جبالٍ فيها بردا والوجه الثالث ان تكون من الاولى لابتداء الغاية والثانية نصبا على الظرف والثالثة لبيان الجنس وفى ذلك دلالةٌ على ان فى السماء جبالَ برد وكانّه على هذا التأويل ذكر المكانَ الذى يُنزّل منه ولم يذكر المُنزَّلَ للدلالة عليه ووضوح الامر فيه فاعرفه ؏

فصــل ٥٠٠

قال صاحب الكتاب والَى معارضةٌ لمِنْ دالّةٌ على انتهاء الغاية كقولك سرتُ من البصرة الى بَغْدَادَ وكونُها بمعنى المصاحَبة فى نحو قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ اِلَى أَمْوَالِكُمْ راجعٌ الى معنى الانتهاء ؏

قال الشارح اعلم انّ الَى تدلّ على انتهاء الغاية كما دلّت مِنْ على ابتدائها فهى نقيضتها لانها طَرَفٌ بإزاء طَرَف مِنْ ولذلك قال انها مُعارِضةُ مِنْ اى مُجانبةٌ ومضادّةٌ لها ولا تختصّ بالمكان كما اختصّت مِنْ به كقولك خرجت من الكوفة الى البصرة فالَى دلّت انّ منتهى خروجك البصرة وكذلك اذا قلت رَغِبْت الى الله دللت به على ان منتهى رَغْبَتك اللهُ عزّ وجلّ واذا كتبتَ فقلت من فلان الى فلان فهو النهاية فمِنْ للابتداء والَى للانتهاء وجائزٌ ان تقول سرت الى الكوفة وقد دخلت الكوفة وجائزٌ ان تكون قد بلغتَها ولم تدخلها لانّ الَى نهايةٌ فجائزٌ ان تقع على اوّل الحدّ وجائزٌ ان تتوغّل فى المكان ولكن تُمْنَع من مجاوزته لان النهاية غايةٌ وما كان بعده شىء لم يُسَمّ غايةً وتحقيقُ ذلك

انها لانتهاء غاية العمل كما انّ مِنْ لابتداء غاية العمل الّا انه قد يُلابس الابتداء موضعا من المواضع فيكون من اجل تلك الملابسة ابتداء للغاية وقد يلابس انتهاء الغاية موضعا من المواضع فيكون من اجل تلك الملابسة انتهاء للغاية وذلك نحوُ خرجت من بغداد الى الكوفة فعلى هذا تكون المَرافِق داخلةً فى الغَسْل من قول الله عزّ وجلّ اِذَا قُمْتُمْ اِلَى ٱلصَّلٰوةِ فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ اِلَى ٱلْمَرَافِقِ ولا يُعْدَل عن هذا الاصل الّا بدليل واذا قلت كِتابى الى فلان فمعناه انه غاية الكتابة اذ لا مطلوبَ بعده وليس هناك عملٌ يتّصل الى فلان كما يتّصل عملُ السير والخروج وما أشبهه من النزول وغيره ومنه قوله تعالى اُنْظُرُوا اِلَى ثَمَرِهِ اِذَا أَثْمَرَ وقوله فَلَمَّا رَجَعُوا اِلَى أَبِيهِمْ وقوله أَلَا اِلَى ٱللّٰهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ واِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ فالثمر غايةٌ للنظر والأب غايةٌ للرجوع والله تعالى غايةٌ لصعود الكلم ينتهى عنده وليس فى ذلك عملٌ يتّصل بالغاية فامّا قولُ من جعلها بمعنى مَعَ وبمعنى غيرها من الحروف فيحتجّ بقوله تعالى مَنْ أَنْصَارِى اِلَى ٱللّٰهِ وقوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ اِلَى أَمْوَالِكُمْ ويحمل عليه قولَه تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق قالوا لانه لا يقال نصرتُ الى فلان بمعنى نصرتُه ولا أكلتُ الى مال فلان بمعنى أكلتُه وانما المعنى يعود الى ان يكون بمعنى مَعَ ولذلك دخلت المرافق فى الغسل والتحقيقُ فى ذلك ان الفعل اذا كان بمعنى فعلٍ اخرَ وكان احدُهما يصل الى معموله بحرف والاخرُ يصل بآخَرَ فإنّ العرب قد تتّسع فتُوقِع احدَ الحرفَيْن موقعَ صاحبه إيذانًا بان هذا الفعل فى معنى ذلك الاخر وذلك كقوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ اِلَى نِسَآئِكُمْ وأنت لا تقول رفثت الى المرأة انما يقال رفثت بها لكنّه لمّا كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء وكنتَ تُعدّى افضيتُ بالَى جئتَ بالَى إيذانا بانه فى معناه وكذلك قوله تعالى مَن انصارى الى الله لمّا كان معناه مَن يُضاف فى نُصْرى الى الله جاز لذلك ان تأتى بِالَى ههنا وكذلك قوله عزّ اسمُه لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم لمّا كان معنى الاكل ههنا الضمّ والجمع لا حقيقة المَضْغ والبَلْع عدّاه بالَى اذ المعنى لا تجمعوا اموالهم الى اموالكم فامّا قوله تعالى الى المرافق فقد ذكرنا الوجه فى دخول المرافق فى الغسل وفيه وجهٌ ثانٍ انّ الَى هنا غايةٌ فى الاسقاط وذلك انه لمّا قال اغسلوا وجوهكم وأيديكم تناول جميعَ اليد كما تناول جميع الوجه واليَدُ اسمٌ للجارحة من رأس الأنامل الى الابْط فلمّا قال الى المرافق فصار إسقاطا الى المرافق فالمرافق غايةٌ فى الاسقاط فلم تدخل فى الاسقاط وبقيتْ واجبةَ الغسل ولو كانت الَى بمعنَى مَعَ لساغ استعمالُها فى كلّ موضع بمعنَى مَعَ وأنت لو قلت سرتُ الى زيد تريد مع زيد لم يجز اذ لم يكن

معروفا فى الاستعمال ولذلك قال صاحب الكتاب وكونها بمعنى المصاحبة راجع الى معنى الانتهاء فاعرفه ٭

فصــل ٥٠١

قال صاحب الكتاب وحَتّى فى معناها الّا انّها تُفارقها فى انّ مجرورها يجب ان يكون آخِرَ جُزْءٍ من الشىء او ما يلاقى آخرَ جزء منه لانّ الفعل المعدّى بها الغرضُ فيه ان يتقضّى ما تَعلّق به شيئًا فشيئًا حتّى يأتىَ عليه وذلك قولك أكلتُ السَمَكةَ حتّى رأسِها ونمْتُ البارحةَ حتّى الصباحِ ولا تقول حتّى نِصْفِها او ثُلُثِها كما تقول الى نصفها والى ثلثها ومن حقّها ان يدخل ما بعدها فيما قبلها ففى مسئلتَى السمكة والبارحة قد أُكل الرأسُ ونِيمَ الصباحُ ولا تدخل على مضمر فتقولَ حتّاه كما تقول اليه وتكون عاطفةً ومبتدأً ما بعدها فى نحو قول آمْرِءِ القيس * وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ * ويجوز فى مسئلة السمكة الوجوهُ الثلثةُ ٭

قال الشارح اعلم ان حَتّى من عوامل الاسماء الخافضة وهى حروف كاللام لا تكون الّا حرفا ومعناها منتهى ابتداء الغاية بمنزلة الى ولذلك ذكرها بعدها الّا انّ حَتّى تُدْخِل الثانى فيما دخل فيه الاوّل من المعنى ويكون ما بعدها جزءًا ممّا قبلها ينتهى الامرُ به فهى اذا خفضتْ كمعناها اذا نُسق بها فحتّى تُخالف الى من هذه الجهة وذلك قولك ضربتُ القومَ حتّى زيدٍ ودخلت البلادَ حتى الكوفةِ وأكلت السمكةَ حتى رأسِها فزيدٌ مضروبٌ كالقوم والكوفةُ مدخولة كالبلاد والسمكةُ مأكولة جميعا اى لم أُبْقِ منها شيئًا وهذا معنى قوله اكلت السمكة حتى رأسِها ونمتُ البارحةَ حتى الصباحِ قد أُكل الرأس ونِيمَ الصباحُ وانما وجب ان يكون ما بعدها جزءًا ممّا قبلها من قبل ان معناها ان تستعمل لاختصاص ما تقع عليه امّا لرِفْعته او دَناءته كقولك ضربت القومَ فالقوم عند من تخاطبه معروفون وفيهم رفيعٌ ودَنىءٌ فاذا قلت ضربت القومَ حتى زيدٍ فلا بدّ من ان يكون زيدٌ امّا أَرفعَهم او أَدناهم لتدلّ بذكره ان الضرب قد انتهى الى الرُّفَعآء او الوضعآء فان لم يكن زيدٌ هذه صفتُه لم يكن لذكره فائدةٌ اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وغيره فلمّا كان ذِكْرُ زيد يفيد ما ذكرناه وجب ان يكون داخلا فى حكم ما قبله وأن يكون بعضًا ممّا قبله فيُستدلّ بذكره ان الفعل قد عمّ الجميعَ ولذلك لا تقول ضربت الرجالَ حتى النساءِ لان النساء ليست من جنس الرجال فلا يُتوهّم دخولهنّ

مع الرجال وانما يُذكر بعد حَتَّى ما يشتمل عليه لفظ الاوّل ويجوز ان لا يقع فيه الفعلُ لرفعته او دناءته فيُنبِّه بحَتَّى انه قد انتهى الامر اليه وربّما استُعملت غايةً ينتهى الامر عندها كما تكون الَى كذلك وذلك نحو قولك إنّ فلاناً ليصوم الايّامَ حتى يومِ الفطْرِ والمراد انه يصوم الايّام الى يوم الفطر ولا يجوز فيه على هذا الّا الجرّ لان معنى العطف قد زال لاستعمالها استعمالَ الَى والَى لا تكون عاطفة فلا يجوز أن يتنصب يوم الفطر لانه لم يَصُمْهُ فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله وكذلك اذا خالف الاسم الذى بعدها ما قبلها نحوَ قولك قام القوم حتى الليل والتأويل قام القوم اليومَ حتى الليل فعلى هذا اذا قلت نِمْتُ البارحةَ حتى الصباحِ لم يلزمه نومُ الصباح لانه ليس من جنسه ولا جزءٍ منه قال ولا تدخل على مضمر ولا تقول حَتّاهُ ولا حتّاك قال سيبويه استغنوا عن الاضمار فى حَتَّى بقولهم دَعْــهُ حتى ذاك وبالاضمار فى الَى كقولهم دَعْهُ اليه لان المعنى واحد يريد الى ذلك فذلكَ اسمٌ مبهمٌ وانما يُذْكَر مثلُ ذلك اذا ظنّ المتكلّمُ ان المخاطَب قد عرف مَن يَعْنِى كما يكون المضمر كذلك ولذلك لا يرى سيبويه الاضمار مع كاف التشبيه ولا مع مُذْ ولا يجيز كَهُ ولا كِى قال استغنوا عن ذلك بمِثْلُهُ ومِثْلِى وعن مُذْهُ بمُذْ ذاك هذا رأى سيبويه وكان ابو العبّاس المبرّد يرى اضافةَ ما منع سيبويه اضافتَه الى المضمر فى هذا الباب ولا يمنع منها ويقول اذا كان ما بعد حَتَّى منصوبا ايّاه واذا كان مرفوعا حتى هو واذا كان مجرورا حتّاهُ وحتّاك ويقول فى منذ ذلك اذا كان ما بعدها مرفوعا مُذْ هو واذا كان مجرورا مُذْهُ ومُذْكَ والصحيحُ ما ذهب اليه سيبويه لموافقته كلامَ العرب وربما جاء فى الشعر بعضُ ذلك مضمرا نحوَ قوله * وأُمُّ أَوْعالٍ كَهَا او أَقْرَبَا * انشده سيبويه للعجّاج وهو ضرورةٌ واعلم انهم قد اختلفوا فى الخافض لما بعد حَتَّى فى الغاية فذهب الخليل وسيبويه الى ان الخفض بحَتَّى وهى عندهما حرف من حروف الجرّ بمنزلة اللام وذهب الكسائىّ الى ان خفضَ ما بعدها باضمارِ الَى لانها نفسها نصَّ على ذلك فى قوله تعالى حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ فقال ان الخفض بالَى المضمرة وقال الفرّاء حَتَّى من عوامل الافعال مجراها مجرى كَىْ وأَنْ وليس عملها لازما فى الافعال الا تراك تقول سرتُ حتى أَدخلُها ووقعتُ حتى وصلتُ الى كذا فلا تعمل ههنا شيــًا ثمّ لمّا نابت عن الَى خفضت الاسمــاء لنيابتها وقيامِها مقامَ الَى وهو قولٌ واهٍ فيه بُعْدٌ لانه يؤدّى الى ابطال معنَى حتّى وذلك ان بابَ حَتَّى فى الاسماء ان يكون الاسم الذى بعدها من جملة ما قبلها وداخلا فى حكمه ممّا يُستبعد وجوده فى العادة كقولنا قاتلتُ السباعَ حتى الأُسودِ فقتالُه الأسَدَ أبعدُ من قتاله لغيره وكذلك اجترأ على

الناسُ حتى الصبيانِ لان اجتراء الصبيان ابعدُ فى النفوس من اجتراء غيرهم ولو جعلنا مكانَ حَتّى الى لَمَا أدّى هذا المعنى فان قيل ولِمَ قلتم انّ حَتّى هى الخافضة بنفسها قيل لظهور الخفض بعدها فى نحوِ حتى مطلع الفجر ولم تقم الدلالة على تقدير عاملٍ غيرها فكانت هى العاملة وممّا يؤيّد ذلك قولهم حَتّامَ واما كونها عاطفةً فنحو قولك قام القوم حتى زيدٌ اى وزيدٌ ورأيت القومَ حتى زيدا ومررت بالقوم حتى زيدٍ أجروها فى ذلك مجرى الواو فان قيل ولِمَ قلتم ان اصلها الغاية وانها فى العطف محمولةٌ على الواو فالجواب انما قلنا ان اصلها الجرّ لانها لمّا كانت عاطفةً لم تخرج عن معنى الغاية الا ترى انك اذا قلت جاءنى القوم حتى زيدٍ بالخفض فزيدٌ بعضُ القوم ولو جعلتَ حَتّى عاطفةً لم يجز ان يكون الذى بعدها الّا بعضا للّذى قبلها وهذا الحكمُ تقتضيه حَتّى من حيث كانت غايةً على ما تقدّم بيانُه ولو كان اصلها العطفَ لجاز ان يكون الذى بعدها من غير نوعِ ما قبلها كما تكون الواو كذلك الا ترى انه يجوز ان تقول جاءنى زيدٌ وعمرٌو ولا يجوز ان تقول جاءنى زيد حتى عمرٍو كما لا يجوز ذلك فى الخفض فدلّ ما ذكرناه على ان اصلها الغايةُ فان قيل فمن اين أشبهت حَتّى الواوَ حتى حُملت عليها قيل لان اصل حَتّى اذا كانت غايةً ان يكون ما بعدها داخلا فى حكمِ ما قبلها كقولك ضربتُ القوم حتى زيدٍ فزيدٌ مضروب مع القوم كما يكون ذلك فى قولك ضربت القومَ وزيدا فلمّا اشتركا فيما ذكرنا حُملت على الواو واما القسم الثالث فأن تكون حرفا من حروف الابتداء ليستأنف بعدها الكلامُ ويُقْطَعَ عمّا قبله كما يستأنف بعد أمّا واذا التى للمفاجأة وإنّما وكأنّما ونحوها من حروف الابتداء فيقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل من نحو قولك سرّحتُ القومَ حتى زيدٌ مُسَرَّحٌ وأجلستُ القومَ حتى زيدٌ جالسٌ قال جرير

* فما زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دماءها * بدِجْلَةَ حتى ماء دجلةَ أَشْكَلُ *

فقوله ماء رفعٌ بالابتداء وأشكلُ الخبر وقال الفرزدق

* فَيَا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنى * كأنّ أباها نَهْشَلٌ او مُجاشِعُ *

والمراد يسبّنى الناسُ حتى كليبٌ تسبّنى فوقع بعدها المبتدأ والخبر واما البيت الذى انشده وهو

* سَرَيْتُ بهم حتى يَكِلَّ مَطِيُّهم * وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ *

البيت لامرئ القيس والشاهد فيه قوله وحتى الجياد ما يقدن بأرسان فحَتّى حرف ابتداء الا ترى انها ليست حرف خفض لوقوع المرفوع بعدها وليست حرف عطف لدخول حرف العطف عليها

وهو الواو فكانت قسْمًا ثالثا ولذلك وقع بعدها المبتدأ والخبر ولم تعمل فيما بعدها والمعنى انــه يسرى بأصحابه حتى يكلّ المطىّ وينقطع الخيل وتُجْهَد فلا تحتاج الى أرسانٍ فحَتّى هذه يقع بعدها الجملة من المبتدإ والخبر والفعلِ والفاعلِ فامّا المبتدأ والخبر فقد ذُكر وامّا الفعل فقد يكون مرفوعا ومنصوبا فاذا نصبتَه كانت حرف جرّ بمنزلةِ الى وانتصابُ الفعل بعدها باضمار أَنْ فاذا قلت سرت حتى ادخلَها فالتقدير حتى أن ادخلَها فادخلها منصوب بتقديرِ أَن المضمرة وأَنْ والفعلُ فى تأويل المصدر والمعــنى حتى دخولها فحَتّى وما بعدها فى موضع نصب بالفعل المتقدّم واذا ارتفع ما بعدها كانت حــرف ابتداء تقطع ما بعدها عمّا قبلها على ما تقدّم وقد أنشدوا بيتاً جمعوا فيه الباب اجمعَ وهو

* أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَه * والزادَ حتى نَعْلَه أَلقاها *

يروى برفع النعل ونصبها وجرّها فمن جرّها جعلها غايةً وكان أَلْقاها تأكيدا لان ما بعد حتّى يكون داخلا فيما قبلها فيصير أَلقاها حينئذ تأكيدا لانه مستغنًى عنه واما مَن رفع النعل فبالابتداء وأَلقاها الخبرُ فهو معتمَدُ الفائدة وامّا من نصب النعل فعلى وجهَيْن احدهما ان تكون حتّى حرف عطف بمعنى الواو عَطَفَ النعل على الزاد وكان أَلقاها ايضا توكيدا مستغنًى عنه والاخر ان تكون حَتّى ايضا حرف ابتداء تقطع الكلام عمّا قبله وتنصب الفعل باضمار فعل دلّ عليه أَلقاها كانه قال حتّى أَلقى نعلَه أَلقاها على حدّ زيدا ضربْتُه ومثله مسئلة السمكة اذا قلت أكلتُ السمكةَ حتى رأسها جاز فى الرأس ثلاثة الأوجه الجرّ على الغاية والنصب على العطف والرفع على الابتداء وفى الاوجه الثلاثة الرأسُ مأكولٌ امّا فى الجرّ فلانّ ما بعد حتّى فى الغاية يكون داخلا فى حكم الاوّل وامّا النصب فلانّه معطوف على السمكة وهى مأكولةٌ فكان مأكولا مثلَها وامّا الرفع فعلى الابتداء والخبرُ محذوف والتقدير رأسُها مأكولٌ وساغ حذفُه لدلالة أكلتُ عليه٠

فصــــل ٥٠٣

قال صاحب الكتاب وفى معناها الظَّرْفيّةُ كقولك زيدٌ فى أرضه والرَّكْضُ فى الميدان ومنه نَظَرَ فى الكتاب وسَعَى فى الحاجة وقولُهم فى قولِ الله تعالى وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ إنّها بمعنَى عَلَى عَمَلٌ على الظاهر والحقيقةُ انّها على اصلها لتمكّن المصلوب فى الجِذْع تمكُّنَ الكائن فى الظرف فيه٠

قال الشارح أمّا فى فمعناها الظرفيّة والوعاء نحو قولك الماء فى الكأس وفلانٌ فى البيت انما المراد ان

البيت قد حواه وكذلك الكأس وكذلك زيدٌ فى أرضه والرَكْض فى الميدان هذا هو الاصل فيها وقد يُتّسع فيها فيقال فى فلانٍ عَيْبٌ وفى يَدِى دارٌ جعلت الرجل مكانا للعيب بحتويه مجازا او تشبيها الا ترى ان الرجل ليس مكانا للعيب فى الحقيقة ولا اليد مكانا للدار وتقول أتيته فى عُنْفُوانِ شَبابه وفى أَمْره ونَهْيه فهو تشبيهٌ وتمثيلٌ اى هذه الامور قد أحاطت به وكذلك نَظَرٌ فى الكتاب وسَعَى فى الحاجة جعل الكتاب مكانا لنَظَره والحاجة مكانا لسَعْيه اذ كان مختصّا بها ومن ذلك قولهم فى هذا الامر شَكٌّ جُعل الامر كالمكان لاشتماله على الشكّ ومنه قوله تعالى أَفِى ٱللّٰهِ شَكٌّ راجعٌ الى ما ذكرنا اى شكٌّ مختصٌّ به وانما أُخرج على طريق البلاغة هذا المُخْرَجَ فكأنّه قيل أفى صفاته شكٌّ ثمّ أُلغيت الصفات للايجاز وانما قلنا هذا لانه لا يجوز عليه سبحانه تشبيهٌ لا حقيقةً ولا بلاغةً ولهذا كان على تقدير أفى صفاته الدالّة عليه شكٌّ واما قوله تعالى ولاصلّبنّكم فى جذوع النخل فليست فى معنَى عَلَى على ما يظنّه مَن لا تحقيقَ عنده وانما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكّن عُدّى بفى كما يُعدّى الاستقرار فكما يقال تمكّن فى الشجرة كذلك ما هو فى معناه نحوُ قول الشاعر

* بَطَلٌ كأنّ ثيابَه فى سَرْحَةٍ * يُحْذَى نِعالَ السِبْتِ ليس بتَوْأَمِ *

لانه قد عُلم انّ الشجرة لا تُشَقّ وتُستودع الثيابَ وانما المراد استقرارُها فى سرحة فهو من قبيل الفعلَيْن احدهما فى معنى الاخر والسرحةُ واحدة السَرْح وهو الشجر العُظام الطُوال ومثله قول امرأة من العرب

* ونَحْنُ صَلَبْنَا الناسَ فى جِذْعِ نَخْلَةٍ * ولا عطِبتْ شَيْبانُ الّا بأَجْدُعِ *

فصــــل ٥٠٣

قال صاحب الكتاب والباء معناها الإلصاقُ كقولك بِهِ داءٌ اى الْتَصَقَ به وخامَرَه ومررتُ به واردٌ على الاتّساع والمعنى التصق مُرورى بموضع يقرُب منه ويدخلها معنى الاستعانة فى نحو كتبتُ بالقَلَم ونَجرت بالقَدوم وبتوفيقِ اللّه حججتُ وبفُلانٍ أَصَبْتُ الغرضَ ومعنى المصاحَبة فى نحو خرج بعَشيرته ودخل عليه بثيابِ السَفَر واشترى الفرسَ بسَرْجه ولجامه،

قال الشارح اعلم ان الباء ايضا من حروف الجرّ نحوَ مررت بزيد وظفرت بخالد وهى مكسورة وكان حقّها الفتح لان كلّ حرف مفرد يقع فى اوّل الكلمة حقّه ان يكون مفتوحا اذ الفتحة اخفّ الحركات

نحو واو العطف وفائه الّا انهم كسروا باء الجرّ حملًا لها على لام الجرّ لاجتماعهما فى عمل الجرّ ولزوم كلّ واحد منهما للحرفيّة بخلاف ما يكون حرفا واسما وكونهما من حروف الذلاقة ويسمّونها مرّةً حرف الصاق ومرّةً حرف استعانة ومرّةً حرف اضافة فامّا الالصاق فنحو قولك أمسكتُ زيدا ويحتمل ان تكون باشرتَه نفسَه ويحتمل ان تكون منعتَه من التصرّف من غير مباشرة له فاذا قلت امسكت بزيد فقد أعلمت انك باشرتَه بنفسك واما الاستعانة فنحو قولك ضربته بالسيف وكتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وبتوفيق الله حججت استعنت بهذه الاشياء على هذه الافعال واما الاضافة فنحو قولك مررت بزيد اضفتَ مرورك الى زيد بالباء كما انك اذا قلت عجبت من بكرٍ اضفتَ تعجّبَك منه اليه بمِنْ واللازمُ لمعناها الالصاقُ وهو تعليق الشىء بالشىء فاذا قلت مررت بزيد فقد علّقت المرور به فزيدٌ متعلَّقُ المرورِ وذلك على ثلثة اوجه اختصاص الشىء بالشىء وعمل الشىء بالشىء واتّصال الشىء بالشىء فتعليقُ الذكر بالمذكور الغائب تعليقُ اختصاص وتعليق الفعل بالقدرة او الآلة تعليقُ عملٍ وُصل اليه بذلك الشىء فعلى هذا يجرى امرُ الباب فمن ذلك قوله تعالى وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ فالمعنى من يُرِدْ أمرًا من الامور بالحاد اى بميل عنه ثمّ قال بظلم فبيّن ان ذلك الالحاد الذى قد يكون بظلم وغير ظلم اذا وقع فهذا حكمُه فالباء الاولى على تقدير عمل الشىء بالشىء والثانية على تقدير تخصيص الشىء بالشىء وانما قلنا ان الاولى على تقدير عمل الشىء بالشىء من اجل ان الالحاد فيه هو العمل الذى دلّ على النهى عنه الّا انه أُخْرِجَ مخرجَ ما اضيف اليه ممّا هو غيره من اجل انه على خلاف معناه واما كونها بمعنى المصاحبة ففى قولهم خرج بعشيرته ودخل عليه بثياب السفر واشترى الفرس بسرجه ولجامه والتقدير خرج وعشيرتُه معه فهى جملةٌ من مبتدإ وخبر فى موضع الحال والمعنى مُصاحبًا عشيرتَه فلمّا كان المعنى يعود الى ذلك لقّبوا الباء بالمصاحبة وكذلك دخل بثياب السفر واشترى الفرس بسرجه ولجامه اى وثيابُ السفر عليه والسرجُ واللجامُ معه ومن ذلك قوله تعالى تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ فى قول المحقّقين من أصحابنا وتأويله تُنْبِت ما تُنْبِته والدهنُ فيه فهو كقولك خرج بثيابه ونحوُه قول الشاعر انشده الأصمعىّ

* ومُسْتَنَّةٍ كاستنانِ الخرو * فِ قد قطعَ الحبلَ بالمِرْوَدِ *

اى ومِروَدُه فيه والخروف المُهْر له ستّة أشهر او سبعةٌ

قال صاحب الكتاب وتكون مزيدة فى المنصوب كقوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وقوله بِأَيِّكُمُ

ٱلْمَفْتُونُ وقوله * سُودُ ٱلْمَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ * وفى المرفوع كقوله تعالى كَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا وبِحَسْبِكَ زيدٌ وقولِ امرءِ القيس

* أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ * بِأَنَّ ٱمْرَأَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا *

قال الشارح قد تزاد الباء فى الكلام والمراد بقولنا تزاد انها تجىء توكيدا ولم تُحْدِث معنًى من المعانى المذكورة كما انّ مَا فى قوله تعالى فَبِمَا نَقْضِهِمْ وعَمَّا قَلِيلٍ ومِمَّا خَطَايَاهُمْ كذلك وتقديره فبنَقْضهم وعن قليلٍ ومن خطاياهم وجملةُ الامر ان الباء قد زيدت فى مواضع مخصوصة وذلك مع المبتدإ والخبر ومع الفاعل والمفعول وفى خبرِ لَيْسَ ومَا الحجازيّة فأمّا زيادتها مع المبتدإ ففى موضع واحد وهو قولهم بحَسْبِكَ أن تفعل الخيرَ معناه حَسْبُكَ فَعْلُ الخيرِ فالجارّ والمجرور فى موضع رفع بالابتداء قال الشاعر

* بِحَسْبِكَ فى القَوْمِ أَن يَعْلَموا * بِأَنَّكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرّ *

فقولك بحسبك فى موضع رفع بالابتداء وأن يعلموا خبره كانّه قال حسبُك عِلْمُهم ولا يُعْلَم مبتدأٌ دخل عليه حرفُ جرٍّ فى الايجاب غيرُ هذا الحرف فأمّا فى غير الايجاب فقد جاء غير الباء قالوا هل من رجل فى الدار وهل لك من حاجة قال الله تعالى هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ فالجارّ والمجرور فى موضع رفع بالابتداء وامّا زيادتها مع الخبر ففى موضع واحد ايضا فى قول ابى الحسن الاخفش وهو قوله تعالى جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا زعم ان المعنى جزاء سيّئة مِثْلُها ودلّ على ذلك قوله تعالى فى موضع اخر وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ولا يبعد ذلك لان ما يدخل على المبتدإ قد يدخل على الخبر نحوَ لام الابتداء فى قول بعضهم إنّ زيدا وَجْهُهُ لَحَسَنٌ وقد جاء فى الشعر قال * أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * وزيادة الباء فى الخبر أقوى قياسًا من زيادتها فى المبتدإ نفسه وذلك ان خبر المبتدإ يُشْبِه الفاعلَ من حيث كان مستقلًّا بالمبتدإ كما كان الفاعل مستقلًّا بالفعل والباء تزاد مع الفاعل على ما سنذكر وكذلك يجوز دخولها على الخبر وامّا زيادتها مع الفاعل ففى موضعَيْن احدهما كفى بالله شهيدًا والاخر أَحْسِنْ به فى التعجّب قال الله تعالى كَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا وقال الشاعر * كفى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْءِ نَاهِيَا * لمّا لم يأت بالباء رَفَعَ وقد زيدت فى التعجّب نحو قولك أَحْسِنْ بزيدٍ وقوله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ وقد تقدّمت الدلالة على زيادتها فيه فى فصل التعجّب وامّا قول امرئ القيس * الا هل أتاها الخ * فالشاهد فيه زيادة الباء مع الفاعل المرفوع المحلّ والمراد انّ امرأ القيس بيقر يقال بيقر الرجلُ اذا اقام بالحَضَر وترك قومَه وقيل اذا ذهب الى الشأم والمعنى الا هل اتاها ذهابُ امرئ القيس بن تملك ومنه

قول الاخر

* أَلَمْ يأتيك والأَنْباءُ تَنْمِى * بما لاقتْ لَبُونُ بنى زيادِ *

الباء زائدة والمراد ما لاقت لبونُ بنى زيادٍ ويجوز ان يكون الفاعلُ فى النيّة والمراد ألا هل أتاها الانباءُ فعلى هذا تكون الباء مزيدة مع المفعول وامّا زيادتها مع خبرِ لَيْسَ مؤكّدةً للنفى فنحو قولك ليس زيدٌ بقائمٍ وفى التنزيل لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ فالباءُ الاولى متعلّقة باسم الفاعل والثانية التى تصحب لَيْسَ وامّا زيادتها فى خبرِ مَا الحجازيّة فنحو قولك ما عمرٌو بخارجٍ قال الله تعالى وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ والمعنى مخرجين وغائبين وليست متعلّقة بشىء وامّا زيادتها مع المفعول وهو الاكثر فقولُه تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فالباء فيه زائدة والمعنى لا تلقوا أَيْدِيَكم والذى يدلّ على زيادتها هنا قوله تعالى وَأَلْقَى فِى ٱلْأَرْضِ رَوَاسِىَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وقال سبحانه وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِىَ الا ترى ان الفعل قد تعدّى بنفسه من غيرِ وَساطة الباء ومن ذلك أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَى الباء زائدةٌ لقوله تعالى وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ من غيرِ باء ويجوز ان تكون الباء فى قوله تعالى تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ زائدة والمعنى تنبت الدهنَ فيكون الدهنُ المفعولَ والباء على هذا زائدة ومَن جعلها فى موضع الحال فلا تكون زائدة لانها أحدثت معنًى فيكون المفعول محذوفا والمعنى تُنْبِت ما تُنْبِته او ثمرةً ودُهْنُها فيها فاعرفه ❊

فصـــل ٥٠٤

قال صاحب الكتاب واللام للاختصاص كقولك المالُ لِزيدٍ والسرجُ للدابّة وجاءنى اخٌ له وابنٌ له وقد تقع مزيدةً قال الله تعالى رَدِفَ لَكُمْ ❊

قال الشارح اعلم ان اللام من الحروف الجارّة لا تكون الّا كذلك وذلك نحو قولك المالُ لزيدٍ والغلامُ لعمرو وموضعُها فى الكلام الاضافة ولها فى الاضافة معنيان المِلْك والاستحقاق وانما قلنا المِلْك والاستحقاق لانها قد تدخل على ما لا يُمْلَك وما يملك وذلك نحو قولك الدارُ لزيدٍ فالمراد انه يملك الدارَ وكذلك الغلام لعمرو لانهما ممّا يُمْلَك وتقول السرجُ للدابّة والأخُ لعمرو فالمراد بذلك الاستحقاق بطريق الملابسة والمعنى بالاستحقاق اختصاصه بذلك الا ترى ان السرج مختصّ بالدابّة وكذلك الاخ مختصّ بعمرو اذ لا يصحّ مِلْكه وقيل اصل ذلك الاختصاصُ واستعمالُها فى الملك لما فيه من

الاختصاص لان كلّ مالكٍ مختصٌّ بالمال وقال بعضهم معنى اللام الملْكُ خاصّةً فى الاسماء وما ضارَعَ الملكَ فى الاسماء وغير الاسماء واللامُ اصل حروف الاضافة لانّ أخلص الاضافات وأصحّها اضافة الملك الى المالك وسائرُ الاضافات تُضارِع اضافةَ الملك فالملكُ نحوُ المالُ لزيد وما ضارع الملك مثل قولك اللجامُ للدابّة والرأى لزيد والبياض للثّلْج وقولك فى الفعل أَكْرَمْتُك لزيد فالمعنى انّك ملكتَه الإكرامَ واعتقدتَ انه ملك ذلك منك فامّا اللام الداخلة على الافعال الناصبةُ لها نحوُ جئتُ لأُكْرِمَكَ وقوله تعالى إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فانها حرف الجرّ وليست من خصائص الافعال كلام الأمر وغيرها ممّا هو مختصّ بالافعال وحقيقةُ نصب الفعل بعدها انما هو بأَنْ مضمرةً والتقديرُ جئتُك لأَنْ أُكْرِمك وأَنْ والفعل مصدرٌ وذلك المصدر فى موضع خفض باللام والجارُّ والمجرور فى موضع نصب بالفعل ومعناها الاختصاص والمراد ان مجيئه مختصّ بالاكرام اذ كان سببه واعلم ان اصل هذه اللام ان تكون مفتوحة مع المظهر لانها حرفٌ يُضطرّ المتكلّم الى تحريكه اذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا فحُرِّك بالفتح لانه اخفّ الحركات وبه يحصل الغرضُ ولم يكن بنا حاجةٌ الى تكلّف ما هو اثقلُ منه وانما كُسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء الا تراك تقول إنّ هذا لَزيدٌ اذا اردت انه هو وإنّ هذا لِزيد اذا اردت انه يملكه فان قيل الاعراب يفصل بينهما اذ يخفض ما بعد لام الملك يُعْلَم انه مملوكٌ ويرفع ما بعد لام التأكيد يعلم انّه هو قيل الاعراب لا اعتدادَ بفصله فانّه قد يزول فى الوقف فيبقى الإلباسُ الى حين الوَصل فارادوا الفصل بينهما فى جميع الاحوال مع انّ فى الاسماء ما هو غير معرب وفيها ما هو معرب غيرَ انّه يتعذّر ظهورُ الاعراب فى لامه لاعتلاله وذلك قولك إنّ زيدا لَهذا فهٰذا مبنيٌّ لا اعرابَ فيه فلولا كسرُ اللام وفتحُها لَما عُرف الغرض فلَالْتبس فيما لا يظهر فيه الاعراب ولذلك تقول إنّ الغلام لَعيسَى اذا اردت انه هو وإنّ الغلام لِعيسى اذا اردت انه يملكه فهذه اللام مكسورة مع الظاهر أبدا لِما ذكرناه من ارادة الفرق فامّا مع المضمر فلا تكون الّا مفتوحةً نحوَ قولك المالُ لَكَ ولَهُ جاءُوا بها على الاصل ومقتضى القياس وذلك لامرَيْن احدُهما زوالُ اللبس مع المضمر لان صيغة المضمر المرفوع غيرُ صيغة المضمر المجرور الا ترى انك اذا اردت الملك قلت هذا لك واذا اردت التأكيد قلت إنّ هذا لَأَنْتَ فلمّا كان لفظ المجرور غير لفظ المرفوع اكتفوا فى الفصل بنفس الصيغة الثانى أنّ الاضمار ممّا يردّ الاشياء الى اصولها فى اكثر الاحوال فلمّا كان الاصل فى هذه اللام ان تكون مفتوحة تُركت هذه اللام الجارّة مع المضمر مفتوحة وقد شبه بعضهم المظهرَ

بالمضمر ففتح معه لامَ الجرّ فقال المالُ لَزيدٍ وقد قرأ سَعيد بن جُبَيْر وَانْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ بفتح اللام كأن يردّها الى اصلها وهو الفتح وحكى الكسائيّ عن ابى حَزّم العُكْلىّ ما كنتُ لَآتِيَكَ بفتح اللام وربّما كسروها مع المضمر تشبيهًا للمضمر بالمظهر والاوّل اقيسُ لان فيه ردًّا الى الاصل وفى الثانى ردُّ اصل الى فرع وربما شُبّهت الهاء باللام فقيل بَهُ وبَكَ فاعرفه ،

فصـــل ٥٠٥

قال صاحب الكتاب ورُبَّ للتقليل ومن خصائصها ان لا تدخل الّا على نكرة ظاهرة او مضمرة فالظاهرةُ يلزمها ان تكون موصوفةً بمفردٍ او جملةٍ كقولك ربّ رجلٍ جَوادٍ وربّ رجل جاءنى وربّ رجل ابوه كريمٌ ،

قال الشارح رُبَّ حرفٌ من حروف الخفض ومعناه تقليل الشىء الذى يدخل عليه وهو نقيضُ كَمْ فى الخبر لانّ كَمِ الخبريّةَ للتكثير ورُبَّ للتقليل تقول ربّ رجلٍ لقيتُه اى ذلك قليلٌ وهى تقع فى جوابِ من قال او قدّرتَ انه قال ما لقيتَ رجلًا فقلت فى جوابه ربّ رجلٍ لقيته قال ابو العبّاس المبرّد رُبَّ تبيينٌ عمّا أوقعتَها عليه انّه قد كان وليس بالكثير ولذلك لا تقع الّا على نكرة الّا ان الفرق بين رُبَّ وبين كَمْ فى الخبر أنّ كَم اسمٌ ورُبَّ حرفٌ والذى يدلّ على ذلك أُمورٌ منها انّ كَمْ يُخْبَر عنها يقال كم رجلٍ افضلُ منك فيكون افضل خبرا عن كَمْ كما يكون خبرا عن زيد اذا قلت زيدٌ افضل منك حكى ذلك يونس وابو عمرو عن العرب فى رواية سيبويه عنهما ولا يجوز مثلُ ذلك فى رُبَّ لا تقول ربّ رجل افضلُ منك على ان تجعل افضل خبرا لرُبَّ كما يكون خبرا لكَمْ الا تراك تقول كم غلامٍ لك ذاهبٌ وكم منهم شاهدٌ فذاهبٌ وشاهدٌ خبران لكَمْ ولو نصبت ذاهبا وشاهدا فقلت كم غلام لك ذاهبًا لم يتمّ الكلام وكنت تفتقر الى خبر ولا يجوز فى رُبَّ ذلك لا تقول ربّ غلام لك ذاهبٌ ولا ربّ رجل قائمٌ ورُبَّ حرفٌ والذى يدلّ على ذلك انّ رُبَّ معناه فى غيره كما ان معنَى مِنْ فى غيرها فكما انك اذا قلت خرجت من بغداد فقد دلّتْ مِنْ على ان بغداد ابتداء غاية الخروج فكذلك اذا قلت ربّ رجلٍ يقول دلّت رُبَّ على معنى التقليل فى الرجل الذى يقول ذلك وليست كَمْ كذلك لانها قد دلّت على معنًى فى نفسها وهو العدد ومنها انّ كَمْ يُخْبَر عنها تقول كم رجلٍ افضل منك فيكون افضل خبرا عن كم كما يكون خبرا عن زيد اذا قلت زيدٌ افضل منك ومنها انّ كَمْ

يدخل عليها حرفُ الجرّ فتقول بكم رجلٍ مررتَ ولا يجوز مثل ذلك في ربّ ويلى كم الفعلَ ولا يليه ربّ فتقول كم بلغ عَطاءك أخاك وكم جاءك رجلٌ ولا يجوز مثل ذلك في ربّ ومن الدليل على كون ربّ حرفا انّها تُوصل معنى الفعل الى ما بعدها ايصالَ غيرها من حروف الجرّ فتقول ربّ رجل عالم أدركتُ فرُبَّ اوصلت معنى الادراك الى الرجل كما اوصلت الباء الزائدة معنى المرور الى زيد في قولك مررت بزيد قال سيبويه اذا قلت ربّ رجلٍ يقول ذاك فقد اضفت القول الى الرجل برُبَّ واذا قال ربّ رجلٍ ظريفٍ فقد اضاف الظَرْفَ الى الرجل بربّ وهذا فيه نَظَرٌ لان اتّصال الصفة بالموصوف يُغْنِي عن الاضافة وحروفُ الجرّ انما توصل معانى الافعال الى معمولها لا معنى الصفة الى الموصوف وقد ذهب الكسائىّ ومَن تابَعَه من الكوفيين الى انّ ربّ اسمٌ مثلُ كَمْ واعتلّوا بما حكوه عن بعض العرب انهم يقولون ربّ رجلٍ ظريفٌ برفع ظريف على انه خبرٌ عن رُبَّ وقالوا انها لا تكون الّا صدرا وحروفُ الجرّ انما تقع متوسّطةً لانها لايصال معانى الافعال الى الاسماء والصوابُ ما بدأنا به وهو مذهب البصريين لما ذكرناه من الأدلّة وامّا ما تَعلّقوا به من قول بعض العرب ربّ رجلٍ ظريفٌ برفع ظريف فهو شاذّ قال ابن السرّاج هو من قبيل الغلط والتشبيه يريد التشبيه بكَمْ واما كونها تقع اولا في صدر الكلام فلَما نذكره بعدُ ان شاء الله وممّا يؤيّد كونها حرفا انها وقعت مبنيّةً من غير عارضٍ عَرَضَ ولو كانت اسما لكانت معربةً وكانت من قبيل حُبّ ودُرّ في الاعراب وامّا كونها لا تدخل الّا على نكرة فلانّها تدخل على واحد يدلّ على اكثر منه مجرى التمييز الا ترى ان معنى قولك ربّ رجلٍ يقول ذلك قَلَّ من يقول ذلك من الرجال فلذلك اختصّت بالنكرة دون غيرها ولانها نظيرةُ كَمْ على ما سبق اذ كانت كَمْ للتكثير ورُبَّ للتقليل والتكثيرُ والتقليلُ لا يُتصوّران في المعارف واعلم ان هذه النكرة المخفوضة برُبَّ إمّا أن تكون اسما ظاهرا او مضمرا فالظاهرُ نحوُ ما ذكرناه وتلزمه الصفةُ وهذه الصفة تكون بالمفرد نحوَ ربّ رجلٍ جَوادٍ وربّ رجلٍ عالمٍ وبالجملة فالجملةُ إمّا فعلٌ وفاعلٌ وإمّا مبتدأٌ وخبرٌ فالجملةُ من الفعل والفاعل نحوُ قولك ربّ رجلٍ لقيته فقولك لقيته جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضع خفض على الصفة لرجل وأمّا الجملة من المبتدإ والخبر فقولك ربّ رجلٍ أبوه قائمٌ فأبوه قائمٌ مبتدأٌ وخبرٌ في موضع جرّ على النعت لرجل وانما لزم المجرورَ هنا الوصفُ لان المراد التقليل وكونُ النكرة هنا موصوفةً ابلغُ في التقليل الا ترى ان رجلا جوادا اقلّ من رجلٍ وحدَه فلذلك من المعنى لزمت الصفةُ مجرورَها ولانهم لمّا حذفوا العامل فكثُر ذلك عنهم ألزموها الصفةَ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل ،

قال صاحب الكتاب والمضمرة حقُّها أن تُفَسَّر بمنصوب كقولك رُبَّه رجلا ومنها انّ الفعل الـــذى تُسلّطه على الاسم يجب تأخُّره عنها وانّه يجىء محذوفا فى الاكثر كما حُذف مع الباء فى بِسْمِ اللّٰهِ قال الأَعْشَى

* رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَه ذلك اليَوْ * مَ وأَسْرَى من مَعْشَرٍ أَقْتالِ *

فهرقته ومن معشر صفتان لرفد واسرى والفعلُ محذوفٌ ؛

قال الشارح اعلم انهم قد يُدْخِلون رُبَّ على المضمر واذا فعلوا ذلك جاؤا بعده بنكرة منصوبة تُفسّر ذلك المضمرَ فيقولون رُبَّهُ رجلا فالمضمر هنا يُشبَّه بالمضمر فى نِعْمَ وبِئْسَ نحو قولك نعم رجلا زيدٌ وبئس غلاما عبدُ الله الّا ان الفرق بينهما انّ المضمر فى نعم مرفوع لا يظهر لانه فاعلٌ والفاعل المضمر اذا كان واحدا يستكنّ فى الفعل ولا تظهر له صورةٌ والمضمر مع رُبَّ مجرورٌ وتظهر صورته وهذا انما يفعلونه عند ارادة تعظيم الامر وتفخيمه فيكنون عن الاسم قبل جَرْى ذكره ثمّ يفسّرونه بظاهرٍ بعد البيان وليس ذلك بمطّردٍ فى الكلام وانما يخصّون به بعضا دون بعض وهذه الهاء على لفظ واحد وانما وليها المذكّر او المؤنّث او اثنان او جماعةٌ فهى موحّدةٌ على كلّ حال ويسمّى الكوفيون هذا الضمير المجهول لكونه لا يعود الى مذكور قبله وقد اطلق عليه صاحب هذا الكتاب التنكيرَ وغيرُه لا يرى ذلك من حيث كان مضمرا والمضمرات لا تنفكّ من التعريف ولذلك لا يوصَف كما لا يوصف سائر المضمرات وانما هو فى حكم المنكور اذ كان المعنى يؤول الى النكرة وليس بمضمرٍ مذكورٍ تقصده ولذلك ساغ دخولُ رُبَّ عليه ورُبَّ مختصّة بالنكرات وانما وجب لرُبَّ ان يتقدّم الفعلَ العاملَ وحقُّها ان تتأخّر عنه من حيث كانت حرف جرّ وحقّ حرف الجرّ ان يكون بعد الفعل لانه انما جىء به لايصال الفعل الى المجرور به نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو ولكن لمّا كان معناها التقليل كانت لا تعمل الّا فى نكرة وصارت مقابلةً كَمِ الخبريّةِ وكم الخبريّةُ يجب تصدّرُها لشرْكتها كم الاستفهاميّةَ وقيل انها لمّا دخلت على مفرد منكور ويراد به اكثرُ من ذلك وكان معناها التقليل والتقليلُ نفىُ الكثرة فضارعت حرفَ النفى اذ كان حرفُ النفى يليه الواحدُ المنكورُ ويراد به الجماعة فجُعل صدرا كما كان حرف النفى كذلك ولا بدّ له من فعلٍ يتعلّق به كالباء وغيرِها من حروف الجرّ تقول ربّ رجلٍ يقول ذلك لقيتُ او أدركتُ فموضعُ رُبَّ وما انجرّ به نصبٌ كما يكون الجارّ والمجرور فى موضع نصب فى قولك بزيدٍ مررت ويَقُولُ ذلك صفةٌ لرجلٍ ولا يكاد البصريون يُظْهِرون الفعل العامل حتّى

ان بعضهم قال لا يجوز إظهاره الّا فى ضرورة الشعر وانما حُذف الفعل العامل فيها كثيرا لانها جوابٌ لمن قال لك ما لقيتَ رجلا عالمًا او قدّرتَ انه يقول فتقول فى جوابه رُبَّ رجلٍ عالمٍ اى لقد لقيتُ فساغ حذفُ العامل اذ قد عُلم المحذوف من السؤال فاستُغنى عن ذكره بذلك وحُذف ههنا كحذف الفعل العامل فى الباء من بسم الله والمراد أَبْدَأُ بسم الله او بدأتُ بسم الله فترك ذكره لدلالة الحال عليه فأمّا قوله * ربّ رفد هرقته الخ * فانّ البيت للأعشى والشاهد فيه لزومُ الصفة للنكرة فالرَّفْدُ بالفتح القدح العظيم ويروى بالكسر وهو مَثَلٌ ولم يُرِد فى الحقيقة رِفدًا والأَسْرَى جمع أَسِيرٍ والأَقْتالُ جمع قِتْلٍ وهو العدوّ وقوله هرقته فى موضع الصفة لرفد المخفوض برُبَّ والذى يتعلّق به رُبَّ محذوفٌ تقديره سبيتُ او ملكتُ وقوله من معشر أقتال فى موضع الصفة لأَسْرَى فيتعلّق الجارّ والمجرور بمحذوف ولا يتعلّق بنفس اسرى لان المخفوض برُبَّ لا بدّ له من الصفة ،

قال صاحب الكتاب ومنها انّ فعلها يجب ان يكون ماضيا تقول ربّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ ولا يجوز سَأَلْقَى او لَأَلْقَيَنَّ وتُكَفّ بمَا فتدخل حينئذ على الاسم والفعل كقولك رُبّما قام زيدٌ وربّما زيدٌ فى الدار قال ابو دُؤادٍ

* رُبّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم * وعَناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ *

وفيها لغاتٌ رُبَّ الراء مضمومةٌ والباء مخفّفةٌ مفتوحةٌ او مضمومةٌ او مسكّنةٌ ورَبَّ الراء مفتوحةٌ والباء مشدّدةٌ او مخفّفةٌ ورُبَّتَ بالتاء والباء مشدّدةٌ او مخفّفةٌ ،

قال الشارح حكم رُبَّ ان يكون الفعل العامل فيها ماضيا نحوَ قولك ربّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ وربّ رجلٍ عالمٍ رأيتُ لانها موضوعة للتقليل فأَولوها الماضيَ لانه قد تُحقّق قلّتَها فلذلك لا يجوز ربّ رجلٍ عالمٍ سَأَلْقَى او لَأَلْقَيَنَّ لان السين تفيد الاستقبال والنون تفيد التأكيد وتصرف الفعل الى الاستقبال وقد تدخل مَا فى ربّ على وجهَيْن احدهما ان تكون كافّةً والاخر ان تكون ملغاةً فامّا دخولها كافّةً فلانّها من عوامل الاسماء ومعناها يصحّ فى الفعل وفى الجملة فاذا دخلت عليها مَا كفّتْها عن العمل كما تُكَفّ أَنَّ فى قولك أَنَّمَا ثمّ يُذْكَر بعدها الفعل والجملة من المبتدإ والخبر نحوَ قولك إنّما ذهب زيدٌ وانّما زيدٌ ذاهبٌ فكذلك رُبَّ اذا كُفّت بمَا عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل والمبتدإ والخبر قال الشاعر

* ربّما تَجْزَعُ النفوسُ من الأمـــر لها فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ *

فأوقع بعدها جملةً من الفعل والفاعل كما ترى فامّا قوله * ربّما الجامل المؤبّل الخ * فالبيت لأبي دُؤادٍ الإياديّ والشاهد فيه وقوع المبتدإ والخبر بعدها حيث كُفّت بما فالجامل مبتدأ والمؤبّل نعته وفيهم الخبر والجامل القطيع من الابل مع رُعاتها والمُؤبّلُ المُعَدّ للقِنْية يقال إبلٌ مؤبّلةٌ اذا كانت للقنية والعَناجيج جياد الخيل والمِهارُ جمع مُهْرٍ يريد انهم ذوو يَسارٍ عندهم الابلُ والخيل وبينها أولادُها، وامّا الملغاة فمؤكّدةٌ كتأكيدها في قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وفَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ فتقول على هذا ربّما رجلٍ عندك ويكون دخولُها كخروجها، وفيها لغاتٌ قالوا رُبَّ الراء مضمومة والباء مشدّدة وهو الاصل فيها اذ لو كان اصلها التخفيف لم يجز التشديد فيها الّا في الوقف او ضرورة الشعر نحو قوله * مِثْلُ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبَّا * وليس الامر في ربّ كذلك فانّها تُستعمل مشدّدةً في حال الاختيار وسعة الكلام وفي الوصل والوقف وقالوا رُبَ بضمّ الراء وفتح الباء خفيفةً ويحتمل ذلك وجوهًا احدها انهم حذفوا احدى البائين تخفيفًا كراهيةَ التضعيف وكان القياس اذا خُفّفت تسكين اخرها لانه لم يلتق فيها ساكنان كما فعلوا بأنّ ونظائرها حين خفّفوها الّا انّ المسموع رُبَ بالفتح نحو قول الشاعر

* أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذالُ فانّه * رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لففتُ بِهَيْضَلِ *

كانّهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالةً وأمارةً على انها كانت مثقّلةً مفتوحةً ومثلُه قولهم أُفَ لَمّا خفّفوها أبقوا الفتحة دلالةً وتنبيهًا على الاصل ومثلُه قوله لا أُكلّمُ جَرِي دهرٍ ساكنةَ الياء في موضع النصب في غير الشعر لانهم ارادوا التشديد في جريّ فكما انه لو ادُّغم الياء الاولى في الثانية لم تكن الاولى الّا ساكنة فكذلك اذا حُذفت الثانية تبقى الاولى على سكونها دلالةً وتنبيهًا على ارادة الإدّغام ويمكن ان يكون انما فُتح الاخر من رُبَ لانه لمّا لحقه الحذفُ وتاء التأنيث أشبهت الافعالَ الماضيةَ ففُتحت كفَتْحها وقيل انهم لمّا استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون وقد قالوا رُبْ بالتخفيف وسكون الباء على القياس حذفوا المتحرّكَ لانه أبلغُ في التخفيف ولتطرّفه وأبقوا الساكن على حاله وقالوا رُبَّتَ فألحقوه تاء التأنيث كما قالوا ثُمّتَ قال الشاعر

* ماويّ يا رُبَّتَمَا غارةٍ * شَعْواءَ كاللَّذْعةِ بالمِيسَمِ *

وقال الاخر * يا صاحبا رُبَّتَ انسانٍ * وهذه التاء تلحق رُبَّ ساكنةً كما تلحق الافعالَ ومتحرّكةً كما تلحق الاسماءَ فتقول رُبَّتْ بالسكون ورُبَّتَ بالفتح فقياسُ مَن أسكنها ان يقف عليها بالتاء كما

يقف على ضَرَبَتْ وقياسُ من حرّكها ان يقف عليها بالهاء كما يقف على كَيّهْ وذَيّهْ وربما قالوا رُبُّ بضمّ الراء والباء كانهم أتبعوا الضمّ الضمّ وربّما قالوا رَبَّ ففتحوا الراء إتباعًا لفتحة الباء كما قالوا الحَمْدِ لِلّه فأتبعوا الكسر الكسر مخفّفةً ومشدّدةً على ما تقدّم فاعرفه ،

فصــل ٥٠٦

قال صاحب الكتاب وواوُ القَسَم مُبْدَلَةٌ عن الباء الإلْصاقيّة في اقسمتُ باللّه أُبدلتْ عنها عند حذف الفعل ثمّ التاء مبدلةٌ عن الواو في تَاللّه خاصّةً وقد روى الاخفش تَرَبِّ الكَعْبَة فالباءُ لأصالتها تدخل على المظهَر والمضمَر فتقول باللّه وبكَ لَأَفْعَلَنَّ والواوُ لا تدخل الّا على المظهر لنُقْصانها عن الباء والتاء لا تدخل من المظهر الّا على واحد لنقصانها عن الواو ،

قال الشارح اصل حروف القسم الباء والواو مبدلةٌ منها وانما قلنا ذلك لانها حرف الجرّ الذى يضاف به فعلُ الحَلْف الى المحلوف وذلك الفعل أَحْلِفُ او أُقْسِمُ او نحوُهما لكنّه لمّا كان الفعل غير متعدّ وصلوه بالباء المعدّية فصار اللفظ أحلفُ باللّه او أقسمُ باللّه قال اللّه تعالى وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ قال الشاعر

* أُقسِمُ باللّه وآلائِهِ * والمَرْءُ عمّا قال مَسْـئُولُ *

وقال

* فأقسمتُ بالبيت الذى طاف حَوْلَهُ * رِجالٌ بَنَوْهُ من قُرَيْشٍ وجُرْهُمِ *

وانما خصّوا الباء بذلك دون غيرها من حروف الجرّ لأمرَيْن احدهما انها الاصل في التعدية والثانى ان الباء معناها الالصاق والمراد إيصال معنى الحلف الى المحلوف فلذلك كانت أَوْلى اذ كانت مفيدةً هذا المعنى والذى يؤيّد عندك ان الباء الاصل في حروف القسم انها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر فتقول باللّه لأَقومنّ وبه لأفعلنّ والواوُ لا تدخل الّا على المظهر البتّة تقول واللّهِ لأقومنّ ولو أضمرتَ لقلت به لأفعلنّ ولا تقول وَهْ ولا وَكَ فرجوعُك مع الاضمار الى الباء يدلّ انها هى الاصل لان الاضمار يردّ الاشياء الى اصولها قال الشاعر

* رَأَى بَرْقًا فأَوْضَعَ فوقَ بَكْرٍ * فلا بِكَ ما أَسالَ ولا أَغامًا *

وقال الآخر

* ألا نادَتْ أُمامةُ باحتمالِ * لتَحْزُنَنى فلا بِكِ ما أُبالى *

لمّا كنى عن المُقْسَم به عاد الى الباء ولمّا كثُر استعمالُ ذلك فى الحلف آثروا التخفيف فحذفوا الفعل من اللفظ وهو مرادٌ ليُعلَّق حرف الجرّ به ثمّ أبدلوا الواو من الباء توسُّعًا فى اللغة ولانّها اخـــفُّ لان الواو اخفّ من الباء وحركتُها اخفّ من حركة الباء وانما خصّوا الواو بذلك لامرَيْن احدهما انها من مَخْرَجها من الشفتَيْن والاخر من جهة المعنى وذلك انّ الباء معناها الإلصاق والواو معناها الاجتماع والشىء اذا لاصَقَ الشىءَ فقد جاء معه واَمّا التاء فمبدلةٌ من الواو لانه قد كثُر ابدالها منها فى نحو تُكَأَةٍ وتُراثٍ وتَوْراة وتُخَمَةٍ لشَبَهها بها من جهة اتّساع المخرج وهى من الحروف المهموسة فناسَبَ هَمْسُها لِينَ حروف اللين ولمّا كانت الواو بدلا من الباء والبدلُ ينحطّ عن درجة الاصل فلذلك لا تدخل الّا على كلّ ظاهر ولا تدخل على المضمر لانحطاط الفرع عن درجة الاصل لانه من المرتـبـة الثانية والتاء لمّا كانت بدلا من الواو وكانت من المرتبة الثالثة انحطّت عن درجة الواو فاختصّت باسم الله تعالى لكثرة الحلف به والى هذا يُشير صاحب هذا الكتاب وهو مذهب اكثر اصحابنا ومنهم من يقول ان البدل يجرى مجرى المُبْدَل منه فى جميع احكامه ولا يتقاصر عن الاصل لقُرْبه منه ألا تراهم يقولون صرفتُ وُجُوهَ القوم وأُجُوهَ القوم فيبْدِلون الهمزة من الواو ويوقِعونها فى جميع مواقعها قبل البدل وقالوا ايضا وِسادةٌ وإِسادةٌ ووِعاءٌ وإِعاءٌ وقرأ سَعيد بن جُبَيْر ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَآءِ أَخِـيـهِ فكلُّ واحد من هذا يجرى فى البدل مجرى صاحبه ولا يلزم انحطاطُه عن درجة الاصل فأمّا اذا كان بدلا من بدلٍ فقد تَباعد عن الاصل وصار فى المرتبة الثالثة فوجب انحطاطُه عن درجة الاصل وأن لا يُساويه فلذلك اختصّت التاء باسم الله ولم تدخل على غيره ممّا يُحْلَف به فان قلت فأنـــت تزعم ان الواو فى وَٱللّهِ بدلٌ من الباء فى بالله ولذلك لا تقع فى جميع مواقعها الا ترى انها لا تدخل على المضمر ولا تقول وَهُ ولا وَكَ كما تقول بك لأفعلنّ وبه لأفعلنّ فقد تَقاصر الفرع عن درجة الاصل كما ترى فالجواب ان الواو لم يمتنع دخولُها على المضمر لانحطاطها عن درجة الباء انّما ذلك من قِبَلِ ان الاضمار يردّ الاشياء الى اصولها الا ترى انّ من يقول أعطيتُكم درهما فحذف الواو وسكّن الميم تخفيفًا فانّه اذا اضمر المفعول قال أعطيتُكموه ويردّ الواو لاجل اتّصال الفعل بالمضمر فلذلك جاز ان تقول به لأفعلنّ وبك لأفعلنّ ولم يجز شىء من ذلك فى الواو وقد حكى ابو الحسن تَرَبِّ الكعبة لأفعلنّ يريدون وربِّ الكعبة وهو قليل شاذّ كانهم جعلوا الواو اصلا لكثرة استعمالها وغلّبَتها على

الباء فالتاء تدخل على طريق الاختصاص بالاسم الذى يكون القَسَمُ به اكثر وقد يكون فيها معنى التعجّب قال الله تعالى تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ على طريق التعجب وقال الله تعالى وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ فاعرفْ ذلك ٠

قال صاحب الكتاب وقولهم مُ اللَّهِ اصله من اللَّهِ لقولهم مِنْ رَبِّي إِنَّك لَأَشِرٌ فحذف النون لكثرة الاستعمال وقيل اصله أَيْمُنُ ومن ثَمّ قال مُنْ رَبِّي بالضمّ ورأى بعضهم ان تكون الميم بدلا من الواو لقرب المخارج ٠

قال الشارح وقد قالوا فى القسم مُ اللَّهِ لأفعلنّ فقال بعضهم ارادوا من الله بحذف النون تخفيفا لان النون الساكنة تُشبَّه بحروف العلّة فتُحْذَف تارةً لالتقاء الساكنين نحو قوله

* أَبْلِغْ أَبَا دُخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً * غيرَ الذى قد يقال مِ الكَذِبِ *

يريد مِنْ فحذف النون لالتقاء الساكنين وقال الاخر

* كأنّهما مِ الآنَ لم يَتَغيّرا * وقد مَرَّ للدارَيْن من بَعْدِنا عَصْرُ *

اراد من الآن فحذف والقياسُ التحريك لالتقاء الساكنين وقد حذفوها لا لالتقاء الساكنين بل لضرب من التخفيف قال * من لَدُ شَوْلًا والى اتلائها * فحذف نونَ لَدُنْ تخفيفا واستدلّوا على ان اصلها مِنْ بقول العرب مِن ربّى لأفعلنّ ولا يُدْخِلون مِنْ فى القسم الّا على رَبّى فلا يقولون مِن الله كانهم اختصّوا بعض الاسماء ببعض الحروف وذلك لكثرة القسم تَصرّفوا فيه هذا التصرّف ومن العرب مَن يقول مُن ربّى بضمّ الميم ولا يستعملون مُنْ بضمّ الميم الّا فى القسم وذلك انهم جعلوا ضمّها دلالةً على القسم كما جعلوا الواو مكانَ الباء دلالةً على القسم ومنهم من يجعل مِنْ من قولك من ربّى لأفعلنّ مخفّفةً من أَيْمُنٍ وأَيمنُ عند سيبويه اسمٌ مفردٌ وُضع للقسم مشتقّ من اليَمِين وهو البَرَكة وألفُ أَيْمُنٍ وصلٌ ولم تجى فى الاسماء الفُ وصل مفتوحةٌ الّا هذا الحرفُ قال الشاعر

* فقال فَرِيقُ القَوْمِ لمّا نشدتُهم * نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِى *

فحذف الهمزة حين استغنى عنها باللام المُؤكِّدة وهو مرفوع بالابتداء وخبرُه محذوف والتقدير لَأَيْمُنُ الله ما أُقْسِمُ به وكثُر استعماله فى القسم فتَصرّفوا فيه بأنواع التخفيف فحذفوا نونَه تارةً وقالوا أَيْمُ الله ومنهم من يكسر الهمزة حملًا لها على نظائرها من همزات الوصل ومنهم من يحذف الياء ويقول أَمُ اللهِ لأفعلنّ ومنهم من يُبْقِى الميم وحدها فيقول مُ اللهِ ومنهم من يكسر الميم لانها لمّا صارت على

حرف واحد شبّهها بالباء فكسرها لانها قَسَمٌ يعمل فى الجرّ فأجراها مجراها وذهب قوم من الكوفيين الى ان ايمن جمع يَمِين وعليه ابن كَيْسان وابن درستويه وأجاز السيرافىّ ان يكون كذلك والالفُ على هذا عندهم قطعٌ وانما حُذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال قالوا جمعوا يَمِينًا على أَيْمُنٍ كما جمعوا عليه فى غير القسم كما قالوا * يَبْرِى لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُل * وقال زُهَيْر

* فتُجْمَعُ أَيْمُنٌ منّا ومنكم * بمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدماءُ *

وكانوا يحتلفون باليمين قال امرؤ القيس

* فقلتُ يمينَ اللّهِ أَبْرَحُ قاعدًا * ولو قطعوا رأسى لَدَيْكِ وأَوْصالى *

ثمّ احتلفوا بالجمع كما يحتلفون بالمفرد فقالوا أَيْمُنَ الله لا أفعلُ ويؤيّد هذا غَرابةُ البناء لانّه ليس فى الاسماء الآحاد ما هو على أَفْعُل الّا آنُكٌ وهو الرَصاص وأَشُدٌّ الّا انّه يضعف من كثرة الحذف وبقائه على حرف واحد ولم يُعتمد نحو ذلك فى الجموع وقد ذهب قومٌ الى انّ الميم فى مِ الله بدلٌ من الواو وقالوا لانها من مَخْرجها وهو الشفة وقد أُبدلت منها فى فَمٍ فافهمْه ،

فصـــل ٥٠٧

قال صاحب الكتاب وعَلَى للاستعلاء تقول عَلَيْهِ دَيْنٌ وفلانٌ علينا اميرٌ وقال الله تعالى فَاذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ وتقول على الاتّساع مررتُ عليه اذا جُزْتَه وهو اسمٌ فى نحو قوله * غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها * اى من فَوْقه ،

قال الشارح هذا من الضرب الثانى وهو ما يكون حرفا واسما وهى خمسةٌ على ما ذكرنا عَلَى وعَنْ والكاف ومُذْ ومُنْذُ فأمّا عَلَى فكان ابو العبّاس يقول انها مشتركةٌ بين الاسم والفعل والحرف لا أنّ الاسم هو الفعل والحرف ولكن يتّفق الاسم والفعل والحرف فى اللفظ فاذا كانت حرفا دلّت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه كقولك زيدٌ على الفرس فزيد هو المستعلِى على الفرس وعَلَى افادت هذا المعنى فيه ومن ذلك على زيدٍ دَيْنٌ كانه شىء قد علاه فالمستعلَى عليه زيدٌ وكذلك فلانٌ علينا اميرٌ لاستعلائه من جهة الأمر ومنه قوله تعالى وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك المراد الركوب عليه والاستواء فوقه فامّا قولهم مررت عليه فاتّساعٌ وليس فيه استعلاءٌ حقيقةً انما جرى كالمثل ويجوز ان يكون المراد مروره على مكانه فيكون فيه استعلاءٌ فامّا قولهم

أُمرتُ يَدى عليه ففيه استعلاءٌ لان المراد فوقه واما اذا كانت اسما فتكون ظرفَ مكان بمعنى الجهة ويدخل عليها حرف الجرّ كما يدخل على غيرها من الجهات نحوَ قول بعض العرب نهضتُ من عليه اى من فوقه كقول الشاعر

* غَدَتْ من عليه تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَما * رَأَتْ حاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فتَرَفَّعا *

فامّا البيت الذى انشده صاحب الكتاب وهو

* غَدَتْ من عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها * تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ *

البيت لمزاحم بن الحارث العُقَيْلىّ وقبله

* قطعتُ بِشَوْشاةٍ كأنّ قُتُودَها * على خاضِبٍ يَعْلُو الأَماعِزَ مُجْفِلِ *
* أذلك أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُها * لَقًى بشَرَوْرَى كاليَتيمِ المُعَيَّلِ *

فالشَّوْشاءُ الخفيفة والخاضب ذَكَر النَعام والأمعز ارضٌ غليظةٌ ومُجْفِل سريعُ الذهاب وقوله أذلك اشارة الى الظليم أى اذلك الظليمُ تُشْبِه ناقتى فى خفّتها وسرعتها أم كدريّةٌ يعنى قطاةً هذه صفتُها وشَرَوْرَى جبلٌ معروفٌ والمُعيَّل المُهْمَل والظِمْءُ ما بين الشَرْبَتَيْن وتَصِلُّ تُصوّت وانما يصوّت حَشاها من بين العطش فنقل الفعل اليها لانها اذا صوّت حشاها فقد صَوَّتَتْ وانما يقال لصوت جناحها الحَفيفُ ويروى خِمْسُها وهو الذى يرد الماء فى خامس يوم سُمّى بيوم الوُرود والقَيْض قِشْر البَيْض الأعلى الخالى عن الفَرْخ والزِيزاء الارض الغليظة المستوية التى لا شجر فيها واحدتها زيزاءةٌ وقيل هى المفازة التى لا أعلام فيها وهمزتُه للالحاق بنحو حِمْلاقٍ وسِرْداحٍ وهى فى الحقيقة منقلبة عن الف منقلبة عن ياء يدلّ على ذلك ظهورها فى دِرْحاية لمّا بنيت على التأنيث عادت الى الاصل ولغةُ هُذَيْل زَيْزاء بفتح الزاء كالقَلْقال وهمزته على هذا منقلبة عن ياء ووزنُه فَعْلالٌ والاوّل فِعْلاءٌ وقولهم فى الجمع زَيازٍ دليل على ان العين ياءٌ وروى سيبويه بِبَيْداءَ وهى الأَكَمَةُ ذات الحجارة والجمع بِيدٌ والمَجْهَل القَفْر الذى لا علامة فيه وهى صفة لبَيْداء ومن روى زيزاء أضافه الى المجهل وقدّر حذفَ الموصوف اى مكان مجهل والشاهد فيه قوله من عَلَيْهِ اى من على الفرخ فعَلَى هنا اسمٌ بمعنى فَوْقٍ لدخول مِنْ عليه والفرقُ بينها اذا كانت اسما واذا كانت حرفا انها اذا كانت حرفا دلّت على معنًى فى غيرها وتوصِل الثانى بالاوّل على جهة ان معنى الثانى اتّصل بالاوّل بمُوصِلٍ بينهما من غير ان يكون له معنًى فى نفسه وهذا شرطُ حرف الاضافة وأمّا اذا كانت اسما فانّها تدلّ على معنًى فى نفسها وهو معنى

الظرفيّة كما يدلّ فَوْقٌ على ذلك وامّا اذا كانت فعلا فهى تدلّ على حدث وزمان معيَّنٍ وتُصرِّف كقولك عَلَا يَعْلُو فهذا يدلّ على العُلُوّ فى زمنٍ ماضٍ او غيرِه وتكثر فى بابها وليست منهما فى شىء اكثرَ من الاشتراك اللفظىّ فامّا التى هى اسمٌ فمختلَفٌ فيها فذهب ابو العبّاس وجماعةٌ انها على الاشتراك اللفظىّ فقط لان الحرف لا يُشتقّ ولا يُشتقّ منه فكلٌّ واحد من الثلاثة مُباينٌ لصاحبه الّا من جهة اللفظ قال قومٌ ان الاصل ان تكون حرفا وانما كثُر استعمالُها فشُبّهت فى بعض الاحوال بالاسم فأُجريت مجراه وأُدخل عليها حرف الجرّ كما يُشبَّه الاسم بالحرف ويجرى مجراه من نحو كَمْ وكَيْفَ ؛

فصــل ٥٠٨

قال صاحب الكتاب وعَنْ للبُعْد والمجاوَزة كقولك رَمَى عن القَوْسِ لانّه يقذف عنها بالسهم ويُبْعِده وأَطْعَمَه عن الجُوع وكساه عن العُرْى لانّه يجعل الجوعَ والعرىَ متباعدَيْن عنه وجَلَسَ عن يمينه اى متراخيا عن بَدَنه فى المكان الذى يحيال يمينه وقال الله تعالى فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ وهو اسمٌ فى نحو قولهم جلستُ مِنْ عَنْ يمينه اى من جانبها ؛

قال الشارح وامّا عَنْ فمشتركةٌ بين الحرف والاسم فأمّا الحرف فنحو قولك انصرفت عن زيد واخذت عن خالد فعَنْ حرفٌ لانها اوصلت معنى الفعل قبلها الى الاسم الذى بعدها قال ابو العبّاس اذا قلت على زيد نزلت وعن عمرو اخذت فهما حرفان يُعْرَف ذلك من حيث أنهما اوصلا الفعل الى زيد كما تقول بزيدٍ مررت وفى الدار نزلت واليك جئتُ ومعناها المجاوَزة وما عدا الشىء وامّا كونها اسما فيكون بمعنى الجهة والناحية فتقول جلست من عن يمينه اى من ناحية يمينه وتبيّن ذلك بدخول حرف الجرّ عليه لان حرف الجرّ لا يدخل على حرفٍ مثله قال الشاعر

* فلَقَدْ أَرانى للرِماحِ دَرِيئةً * من عن يمينى تارةً وأمامِى *

وقال الاخر

* وقلتُ ٱجْعَلِى ضَوْءَ الفَراقِدِ كلِّها * يَمِينًا ومَهْوَى النَجْمِ من عن شِمالِكِ *

اى من ناحية الشمال وكذلك قال الاخر وهو القُطامىّ

* فقلتُ للرَّكْبِ لمّا أَنْ عَلَا بِهِمِ * من عن يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ *

الحُبَّيا موضعٌ جعل عَنْ اسما ولذلك ادخل حرف الجرّ عليه والفرق بينها اذا كانت اسما واذا كانت حرفا انّه متى اعتُقِد فيها الاسميّةُ فأُدْخِل عليها حرف الجرّ وقيل جلست من عن يمينه كانت بمعنى الناحية ودلّت على معنًى فى نفسها وهو المكان كأنّك قلت جلست من ناحيةِ يمينها ومكانه واذا لم تُدْخِل عليها مِن فانّما تفيد أنّ اليمين موضعٌ لجلوسك على شرط الحرف واذا كانت اسما كانت هى الموضع وتقول أَطْعَمَه من جُوعٍ وعن جوعٍ فاذا جئت بمِنْ كانت لابتداء الغاية لانّ الجُوع ابتداء الاطعام واذا جئت بعَنْ فالمعنى ان الاطعام صرفُ الجوع لانّ عَنْ لِما عدا الشىء ٭

فصل ٥٠٩

قال صاحب الكتاب والكاف للتشبيه كقولك الذى كزيدٍ اخوك وهو اسمٌ فى نحو قوله * يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ * ولا تدخل على الضمير استغناءً عنها بمِثْلٍ وقد شذّ نحو قوله * وأُمَّ أَوْعالٍ كَها او أَقْرَبا * ٭

قال الشارح امّا الكاف الجارّة فمعناها التشبيه وهى ايضا تكون حرفا من الحروف الجارّة وتكون اسما بمعنى مِثْلٍ وذلك قولك انت كزيدٍ الكافُ حرف جرّ عند سيبويه وجماعةِ البصريين والذى يدلّ على ذلك انّها لا تقع موقع الاسماء وذلك فى الصلات نحو قولك مررت بالذى كزيد فالكاف هنا حرفٌ لا محالةَ ولذلك مثّل به صاحبُ الكتاب لان ذلك ليس من مواضع المفردات فان قلت فتكون الكاف اسما فى موضع رفعٍ خبرِ مبتدإٍ محذوف والتقدير بالذى هو كزيدٍ على حدّ قولهم ما انا بالذى قائلٌ لك شيئا والمراد بالذى هو قائلٌ قيل لا يحسن حملُه عليه اذ كان ذلك موضعَ قبحٍ لحذف العائد المرفوع فلمّا ساغ ان تقول مررت بالذى كزيد من غير قبحٍ وأجمعوا على استحسانه واستقباحهم مررت بالذى مثلُ زيد او مررت بالذى شِبْهُ جعفرٍ دلّ على ان الكاف حرف جرّ بمنزلته فى قولك مررت بالذى فى الدار وضربت الذى من الكرام بذلك استدلّ سيبويه وامّا التى فى تأويل الاسم فالتى تقع موقع الاسم المفرد كقول الشاعر * وصاليات كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ * فدخول الكاف الاولى على الثانية دليلٌ انها اسمٌ وأنّ المعنى كمِثْلِ ما يؤثفين جَمَعَ بين الكاف ومثل وان كان معناهما واحدا مبالغةً فى التشبيه وعُلِم بدخول الاولى على الثانية انها ليست حرفا لان حروف الجرّ لا تدخل الّا على الاسماء فان قيل فما تصنع بقوله

* فلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بى * ولا لِلُمَا بهم أَبَدًا دَواءُ *

فقد أدخل اللام على لام مثلها ومع هذا لم يقل احدٌ ان اللام الثانية اسمٌ كما كانت مع الكاف فالجواب انه لم يثبت فى موضعٍ سوى هذا انّ اللام اسمٌ كما ثبت ان الكاف اسم واذا كان ذلك كذلك فإحدى اللامَيْن زائدة مؤكِّدة والقياسُ ان تكون الزائدة الثانية دون الاولى لان حكم الزائد ان لا يُبتدأ به وليست الكاف كذلك فانه قد ثبت انها لسمٌ فى مواضع منها قول الأعشى

* هل تَنْتهون ولَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ * كالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ *

فالكاف هنا اسم بمنزلة مثْل لانها فاعلُ ينهى ولا يصحّ ان يكون الفاعل حرفًا وقد قيل انّ الفاعل ههنا موصوف محذوف والتقدير ولن ينهى ذوى شطط شىءٌ كالطعن ثمّ حذف الموصوف وذلك ضعيف لانه لا يصلح حذفُ الموصوف الّا حيث يجوز اقامة الصفة مقامه بحيث يعمل فيه عامل الموصوف والموصوف ههنا فاعلٌ والصفة جملةٌ فلا يصحّ حذف الموصوف فيها وإسناد الفعل الى الجملة لان الفاعل لا يكون الّا اسما محضا فان قيل فما تصنع بقوله * فَحُقَّ لِمثْلى يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ * فإنّ الفعل فيه مسندٌ الى فعلٍ محضٍ فهو يجزع قيل المراد أن يجزع وأَنْ والفعل مصدرٌ وهو الذى أُسند الفعل اليه لا الى الفعل نفسه فاما قوله * يضحكن عن كالبرد المنهمّ * البيتَ فالشاهد فيه قوله عن كالبرد فادخال حرف الجرّ على الكاف دليلٌ على اسميّتها والمنهمّ المُذاب يصف نسوةً بصَفاء الثَّغر وأَنّ أسنانهنّ كالبرد الذائب لصفائها ورقّتها وذهب سيبويه ان هذه الكاف لا تدخل على مضمر تقول رأيتُ كزيد ولم يجز رأيت كَهُ وقال استغنوا عنه بمِثْلٍ وشِبْهٍ فتقول رأيت مثلَ زيد ومثلَه والمعنى فيهما واحدٌ ومثلُ ذلك فى حَتّى ومُذْ قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد وقد خُولف فى الكاف وحتّى فأجازه قومٌ وقد احتجّ ابو بكر لامتناع الاضمار فى هذه الحروف بضُعْف تمكُّنها فى بابها لان الكاف تكون اسما وتكون حرفا ولا تضيفها الى مضمر لبُعْد تمكُّنها وضعف المضمر فامّا قوله

* نَحّى الذنابات شمالًا كَثَبا * وأُمَّ أَوْعالٍ كها او أَقْرَبا *

فالبيت للعجّاج والشاهد فيه ادخال الكاف على المضمر وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر وحملُها فى ذلك على مِثْلٍ لانها فى معناها والذناباتُ موضع بعينه وأمّ اوعال هَضْبةٌ ففى نحّى ضميرٌ يعود الى حمار وَحْشىّ ذَكَره ومعنى نحّى مضى فى عَدْوه ناحيةً من الذنابات فكانه نحّاها عن طريقه شمالَه بالقرب من الموضع الذى عدا فيه وقوله كها اى كالذنابات او أقربَ اليه منها وإن مال الى امّ اوعال صارت

اقرب اليه من الذنابات وام اوعال رفعٌ بالابتداء وكهَا الخبر والمحفوظ وامّ اوعال بالنصب ٭

فصـــل ٥١٠

قال صاحب الكتاب ومُذْ ومُنْذُ لابتداء الغاية فى الزمان كقولك ما رأيْتُه مُنْذُ يومِ الجمعة ومُذْ يومِ السَّبْت وكونُهما اسمَيْن ذُكر فى الاسماء المبنيّة ٭

قال الشارح وامّا مُذْ ومُنْذُ فيكونان اسمين ويكونان حرفين والفرقُ بينهما اذا كانت اسما وبينهما اذا كانت حرفا من جهة اللفظ انها اذا كانت اسما رفعت ما بعدها واذا كانت حرفا جرّت ما بعدها ووجهٌ ثانٍ من الفرق بينهما انها اذا كانت حرفا كانت متعلّقة بما قبلها وكان الكلامُ بها جملة واحدة واذا كانت اسما رفع ما بعدها نحوَ قولك ما رأيته مذ يومان كان الكلام جملتَيْن الجملةُ الاولى فعليّة والثانية اسميّة يصحّ ان تصدُق فى احداهما وتكذب فى الاخرى فهذا المعنى مستحيلٌ فيها اذا كانت حرفا لانها تكون حرف اضافة نحوَ زيدٌ قائمٌ فى الدار فهذا لا يجوز ان تصدق فى انه قائمٌ وتكذب فى انه فى الدار لانه خبرٌ واحدٌ وامّا الفرق بينهما من جهة المعنى فأنّ مُذْ اذا كانت حرفا دلّت على ان المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها نفسها نحوَ قولك زيدٌ عندنا مُذْ شهرٍ على اعتقادِ انها حرفٌ وخفضِ ما بعدها فالشهرُ هو الذى حصل فيه الاستقرارُ فى ذلك المكان بدلالةِ مُذْ على ذلك وامّا اذا كانت اسما ورفعتْ ما بعدها دلّت على المعنى الكائن فى نفسها نحوَ قولك ما رأيْتُه مذ يومُ الجمعة فالرؤيةُ متضمّنةٌ مُذْ وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤيةُ وهو يوم الجمعة كانك قلت الوقتُ الذى حصلت فيه الرؤيةُ يومُ الجمعة وقد ذهب قوم من اصحابنا الى انهما لا يكونان الّا اسمَيْن على كل حال فاذا رفعا ما بعدهما كان التقدير على ما مرّ واذا خفضا ما بعدهما كانا فى تقدير اسمَيْن مضافَيْن وإن كانا مبنيَّيْن كقوله تعالى مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ الا ترى انّ لَدُنْ مضاف الى حكيم عليم وإن كان مبنيّا ومُنْذُ مركّبةٌ عند الكوفيين قال قوم منهم انها مركّبةٌ من مِنْ وإذْ وانما غُيّرا عمّا كانا عليه فى الإفراد بأن حُذفت الهمزة ووصلت مِنْ بالذال وضُمّت الميم فصارت مُنْذُ وفرقوا بذلك بين حال الافراد والتركيب والذى حملهم على ذلك قولُ بعض العرب فى مُنْذُ مِنْذُ بكسر الميم يدلّ ان الاصل مِنْ وذهب الفرّاء منهم الى انها مركّبة من مِنْ وذُو التى بمعنَى ٱلّذِى وهى لغة طيّء نحوُ قول الشاعر

* فإنّ الماء ماء أبى وجَدّى * وبئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ *

ثمّ حذف الواو تخفيفًا وبقيت الضمّة تدلّ عليها والصواب ما ذكرناه من انها مفردة غير مركّبة عَمَلًا بالظاهر ونحن اذا شاهدنا ظاهرا يكون مثله اصلا قضينا بالشاهد وإن احتمل غيرَ ذلك اذا لم تقم بيّنةٌ على خلافه الا ترى ان سيبويه حكم على الياء فى سِيدٍ وهو الذئب بانّها اصلٌ وجعلها من باب فِيلٍ ودِيكٍ ولم يجعلها من باب رِيحٍ وعِيدٍ مع انه ليس لنا كلمةٌ مركّبة من س ى د عملًا بالظاهر فلا يجوز تركُ حاضرٍ متيقّنٍ له وجهٌ من القياس الى امرٍ محتمَلٍ مشكوكٍ فيه لا دليلَ عليه فامّا كسر الميم من منذ فلا دليل فيه لانه لغةٌ كالضمّ وإن كان الضمّ اشهرَ وممّا يُبْطِل قول الفرّاء انّ ذُو بمعنى الذى انما يستعملها بنو طيّء لا غير ومُنْذُ يستعملها جميع العرب فكيف يركّبون كلمةً يستعملها جميعُهم من كلمة مختلَفٍ فيها بينهم واعلم انهم قد اختلفوا فى ارتفاع الاسم الواقع بعد مُنْذُ ومُذْ فذهب قوم من الكوفيين الى ان الاسم يرتفع بعدهما باضمار فعلٍ قالوا لان منذ مركّبة من مِنْ واذْ واذ تضاف الى الفعل والفاعل كثيرًا نحوَ قولك اذ قام زيدٌ واذ قعد بكرٌ ومنه قوله تعالى وَاِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ وقوله وَاِذْ قُلْنَا لِلْمَلَآئِكَةِ وقوله وَاِذْ قَالَ ٱللّٰهُ فلذلك كان الاسم المرتفع بعدها بتقدير فعل والمراد مذ مضى يومان ومذ مضت ليلتان قالوا ولذلك يُستعمل الفعل بعدها فتقول ما رأيته مذ وُجِد ومذ كان كذا وكذا باعتبارِ اذْ والخفض باعتبارِ مِنْ قالوا ولذلك كان الخفض بمُنْذُ اكثر منه بمُذْ لظهور نون مِنْ وذلك ضعيفٌ لأنّ منذ لابتداء الغاية فى الزمان فلا يقع بعدها الّا الزمان فاذا وقع بعدها فعلٌ فانّما هو على تقدير زمانٍ محذوفٍ مضافٍ الى الفعل فاذا قلت ما رأيته مذ كان كذا فالتقدير مذ زمانُ كان كذا فحذف المضاف واقيم الفعل مقامه خبرا ولذلك قال سيبويه وممّا يضاف الى الفعل قوله منذ كان كذا وليس مراده انّ مُذْ مضافةٌ الى الفعل لانّ الفعل لا يضاف اليه الّا الزمان فلو كانت اذْ مضافة الى الفعل لكانت اسما ومُذْ اذا كانت اسما لم تكن الّا مبتدأً ولذلك لم يُجِز ابو عثمان الاخبار عن مُذْ لان الاخبار عنها يجعلها خبرا ومُذْ لا تكون الّا مبتدأً وقال الفرّاء الاسم يرتفع بعد مُذْ بانّه خبرُ مبتدإٍ محذوف قال لان منذ مركّبةٌ كما قدّمناه من مِنْ وذُو التى بمعنى الذى وَٱلَّذِى توصَل بالمبتدإ والخبرِ وقد يحذف فى المبتدإ العائدُ والتقدير ما رأيته مذ هو يومان على نحو قولهم ما انا بالذى قائلٌ لك شيئًا والمراد بالذى هو قائلٌ ومنه قوله تعالى تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ فى قراءة من رفع احسن وقوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ اى التى هى بعوضةٌ وهذان قولان

بُنيا على اصل فاسد وهو القول بالتركيب وقد أبطلناه مع ان اذ تضاف الى المبتدإ كما تضاف الى الفعل والفاعل فليس تقدير المحذوف فعلًا بأَوْلى من ان يكون اسما مبتدأً واما قولهم انه يستعمل بعدها الفعل كثيرًا نحوَ ما رأيته مذ قَدِمَ ونحوِ ذلك فهو عندنا على حذف مضاف وذُو في لغة طَيِّء تُوصَل بالفعل والفاعل كما توصل بالمبتدإ والخبر فليس تقدير المحذوف مبتدأً بأَوْلى من ان يكون فعلا فتعيينُ الصلة مبتدأً وخبرا دون الفعل تحكُّمٌ مع ان حذف المبتدإ اذا كان صلةً وهو العائد قبيحٌ انما جاز منه ألفاظٌ شاذّةٌ تُسْمَع ولا يُحْمَل عليها ما وُجِد عنه مندوحةٌ والصواب ما ذهب اليه البصريون من انّ ارتفاعه بأنّه خبرٌ والمبتدأ مُنْذُ ومُذْ فاذا قلت ما رأيتُه مذ يومان كانّك قلت ما رأيتُه مذ ذلك يومان فهما جملتان على ما تقدّم وانما قلنا انّ مُذْ في موضعِ مرفوع بالابتداء لانه مقدَّرٌ بالأَمَد والأمد لو ظهر لم يكن الّا مرفوعا بالابتداء فكذلك ما كان في معناه وذهب الزجّاجيّ الى انّ مُذْ الخبر وما بعده المبتدأ واحتجّ بان معنَى مذ هنا معنى الظرف فاذا قلت ما رأيته مذ يومان كان المعنى بيني وبين لقائه يومان فكما ان الظرف خبرٌ فكذلك ما كان في معناه وله في الرفع معنيان تعريفُ ابتداء المدّة من غير تعرُّض الى الانتهاء والاخر تعريف المدّة كلّها فاذا وقع الاسم بعدها معرفةً نحوَ قولك ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة ونحوه كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذى انقطعت فيه الرؤيةُ وتعريفَه والانتهاء مسكوتٌ عنه كانّك قلت والى الآن ويكون في تقديرِ جوابِ مَتَى واذا وقع بعده نكرةٌ نحوُ ما رأيته مذ يومان ونحوِ ذلك كان المراد منه انتظام المدّة كلّها من اوّلها الى آخرها وانقطاع الرؤية فيها كلّها فان خفضت ما بعدها معرفةً كان او نكرةً كان المراد الزمان الحاضر ولم تكن الرؤية وقعت في شيء منه والغالب على مُنْذُ الحرفيّةُ والخفض بها والغالب على مُذْ الاسميّة للنقص الذى دخلها اذ الاصل مُنْذُ ومُذْ مخفّفةٌ منها بحذف عينها والحذف ضربٌ من التصرّف وبابه الاسماء والافعال لتمكّنها ولحاقِ التنوين بها ولم يأت في الحروف الّا فيما كان مضاعفا من نحو أنّ وربّ وانّما قلنا ان مُذْ مخفّفة من مُنْذُ لانها في معناها ولفظهما واحدٌ ولذلك قال سيبويه لو سمّيتَ بمُذْ ثمّ صغّرتها لقلت مُنَيْذٌ تردّ المحذوف وكذلك لو كسّرت لقلت أَمْناذٌ وهما مبنيّان حرفَيْن ويكونان اسمَيْن فاذا كانا حرفين فلا مقالَ في بنائهما لان الحروف كلّها مبنيّةٌ واذا كانا اسمين فهما في معنى الحرف وينوبان عنه فيُبْنيان كبنائه وحقُّهما السكون لان أصل البناء ان يكون على السكون فامّا مُذْ فجاءت على الاصل ولم يُوجَد فيها ما يُخرِجها عن الاصل وامّا مُنْذُ فحقُّها ايضا ان تكون ساكنةَ الآخر الّا انه

النقى فى آخرها ساكنان النون والذال فوجب التحريك لالتقاء الساكنين وخُصّت بالضمّ إتباعًا لضمّة الميم ولم يُعتدّ بالنون حاجزا لسكونه فإن لَقِىَ مُذْ ساكنٌ من كلمةٍ بعدها ضُمّت نحوَ قولك لم أَرَه مُذُ الليلةِ ومُذُ الساعةِ وذلك اتباعًا لضمّة الميم واذا ساغ لهم الاتباعُ مع الحاجز فلَأن يجوز مع عدم الحائل كان أَوْلى فإن شئت ان تقول إنّا لمّا اضطُررنا الى التحريك لالتقاء الساكنين حُرّك بالحركة التى كانت له فى الاصل ولكونهما يكونان اسمَيْن ذُكرا فى الاسماء المبنية فاعرفه ۶

فصـــل ٥١١

قال صاحب الكتاب وحاشَا معناها التنزيهُ قال

* حاشا أَبِى ثَوْبانَ إِنّ به * ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ *

وهو عند المبرّد يكون فعلا فى نحو قولك هَجَمَ القومُ حاشا زيدا بمعنَى جانَبَ بعضُهم زيدا فاعَلَ من الحَشَا وهو الجانب وحكى ابو عمرو الشَّيْبانىُّ عن بعض العرب اَللّٰهُمَّ اْغْفِرْ لى ولمَن سمع حاشا الشَّيْطانَ وابنَ الأَصْبَغ بالنصب وقولُه تعالى حَاشَ لِلّٰهِ بمعنَى بَراءةً للّٰه من السُوء ۶

قال الشارح اعلم انّ حَاشَا عند سيبويه حرفٌ يجرّ ما بعده كما يجرّ حتّى ما بعده وفيه معنى الاستثناء فهو من حروف الاضافة يدخل فى باب الاستثناء لمضارَعةٍ الّا بما فيه من معنى النفى اذ كان معناه التنزيه والبراءة الا ترى انك اذا قلت قام القوم حاشا زيدٍ فالمراد انّ زيدا لم يقم فأُدْخل حرف الجرّ هنا فى باب الاستثناء اذ كان معناه النفى كما ادخل لَيْسَ ولَا يَكُونُ وخَلَا وعَدَا لما فيها من معنى النفى فتقول أتانى القوم حاشا زيدٍ بمعنَى الّا زيدا فموضعُ حاشا ههنا نصبٌ بما قبله من الفعل يدلّ على ذلك انّه لو وقع موقعه اسمٌ كان منصوبا نحو غَيْر والفرقُ بينها اذا كانت استثناءً وبينها اذا كانت حرف اضافة غيرَ استثناء انها اذا كانت استثناء متضمِّنةٌ لجملةٍ تُخْرِج منها بعضًا واذا كانت حرف اضافة فليست كذلك تقول حاشا زيدٍ أن ينالَه السُوء كانك قلت حاشاه نَيْلُ السوء ومَسّ السوء وفيه معنى الاستقرار على طريق النفى كانّه قال حاشاه أن يستقرّ له مسُّ السوء الّا انه لكثرة الاستعمال كالمَثَل الذى لا يُغيَّر عن وجهه فامّا البيت الذى انشده وهو * حاشا ابى ثوبان الخ * هكذا انشده ابو العبّاس المبرّد والسيرافىّ وغيرهما من البصريين وفيه تخليطٌ من جهة الرواية وذلك

انه ركّب صدره على عجزِ غيره وهذا البيت للجُمَيْح وهو مُنْقِذ بن الطَّمَّاح بن قيس بن طَرِيف أورده المُفَضّل الضَّبّيّ فى مفضّليّاته وأوّله

* يا جارَ نَضْلَةَ قد أَنَى لكَ أن * تَسْعَى بجارِكَ فى بنى هِدْمِ *
* متنظّمين جِوارَ نَضْلَةَ يـا * شاهَ الوُجوهُ لذلك النَظْمِ *
* وبنو رَواحَةَ ينظـرون اذا * نَظَرَ النَدِىُّ بآنُفٍ خُشْمِ *
* حاشا ابى ثَوْبانَ إنّ أَبَـا * قابوسَ ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ *
* عمرَو بن عبد الله إنّ بـه * ضِنًّا عن المَلْحاة والشَّتْمِ *

الشاهد فيه جرّ ابى ثوبان بحاشا وسببُ هذه الابيات ان نضلة بن الاشتر كان جارًا لبنى هدم ابن عَوْف فقتلوه غَدْرًا فنَعَى عليهم جميحٌ ذلك شاهت قَبُحت والشَّوْهُ قُبْحُ الخِلْقة وقوله متنظّمين اى فى سِلْكٍ واحدٍ وبنو رَواحَةَ فَخِذٌ من بنى عَبْسٍ والنادى والنَدِىُّ المَجْلِس والمراد أَهْلُ الندىّ والآنُف الخُشْم العِراضُ ليست بشُمّ وقوله إنّ به ضِنًّا اى يضَنّ بنفسه عن الملحاة والشَّتْم والمَلْحاةُ المَفْعَلة من لَحَوْتُ الرجلَ اذا ألحَحتَ عليه باللائمة وعمرو بن عبد الله بدلٌ من أبا قابوس ومُنع قابوس من الصرف ضرورةً لِما فيه من التعريف ؞ ولم يَحْكِ سيبويه فى حاشا الّا الجرّ ولم يُجِز النصب بها وقد خالَفه جماعةٌ من الفريقَيْن فى ذلك فذهب ابو العبّاس المبرّد وهو قول ابى عمرو الجَرْمىّ والاخفش الى انها تكون حرف خفض كما ذكر سيبويه نحوَ قولك أتانى القوم حاشا زيدٍ لان المعنى سِوَى زيدٍ وقد تكون فعلا من حاشَيْتُ فتنصب ما بعدها بمنزلة خَلَا وعَدَا لانك اذا قلت اتانى القومُ وقع فى نفس السامع انّ زيدا فيهم فأردت ان تُخْرِج ذلك من نفسه فقلت حاشا زيدا اى جاوَزَ مَن أتانى زيدا فيكون فى حاشا ضميرُ فاعلٍ لا يُثنّى ولا يُجْمَع ولا يؤنّث وزيدٌ لم يأتك لانه استثناءٌ من موجَبٍ وكذلك اذا قلت لقيت القومَ حاشا خالدا فخالدٌ لم تلقه واذا قلت ما مررت بالقوم حاشا خالدا فخالدٌ ممرورٌ به لانه استثناءٌ من منفىّ والحجّة للقول بأنّها فعلٌ انها تتصرّف تصرُّفَ الافعال فتقول حاشَيْتُ أُحاشى كما تقول رامَيْتُ أُرامى قال النابغة

* ولا أَرَى فاعلًا فى الناس يُشْبِهُهُ * ولا أُحاشى من الأَقْوامِ من احدِ *

هذا استدلال ابى العبّاس قال فاذا قلت حاشا لزيدٍ فلا يكون حاشا الّا فعلا لانه لو كان حرفا لم يدخل على حرف مثله وكذلك حاشا لله فاذا استُعمل بغير لام جاز ان تكون فعلا فتنصب وجاز

ان تكون حرف خفض قالوا وممّا يؤيّد كونها فعلا قولُهم حَاشَ بغير الف نحوُ قوله تعالى حَاشَ لِلّهِ فى قراءة الجماعة ما عدا ابا عمرو والحذفُ لا يكون فى الحروف الّا فيما كان مضاعفا نحوَ أَنَّ ورُبَّ وقد جاء فى الافعال كثيرا وفى الاسماء نحوَ غَدٍ ويَدٍ والذى حسّنه هنا كونُ الالف منقلبةً عن الياء والياءُ ممّا يَسوغ حذفُه وممّا يؤيّد ذلك ما حكاه ابو عمرو وغيره ان العرب تخفض بها وتنصب حُكى عنهم اللّهُمَّ اغْفِرْ لى ولِمن سمع حاشا الشيطانَ وابنَ الأَصْبَغ وهذا نصٌّ وابن الأصبغ بالصاد غير المعجمة والغين المعجمة كان يُسْتَبْطَعُ وقال الزجّاج حاشا للّه فى معنى بَراءةً للّه وهى من قولهم كنت فى حَشَى فلانٍ اى فى ناحيةِ فلان قال الشاعر * بأَىِّ الحَشَا أَمْسَى الخَلِيطُ المُبايِنُ * فاذا قال حاشى لفلانٍ فكانّه قال تَنحّى زيدٌ من هذا المكان وتَباعد كما انّك اذا قلت تَنحّى من هذا المكان فمعناه صار فى ناحيةٍ منه اخرى والصواب ما ذهب اليه سيبويه وذلك انها لو كانت فعلا بمنزلة خَلَا وعَدَا لجاز ان تقع فى صلة مَا فتقول أتانى القوم ما حاشى زيدا كما تقول ما خلا زيدا وما عدا عمرا فلمّا لم يجز ذلك دلّ انها حرفٌ وامّا قوله * وما أُحاشى من الاقوام من احد * فيجوز ان يكون تصريفَ فعلٍ من لفظ حاشا الذى هو حرفٌ يُستثنى به ولا يقع الاستثناء بحاشَى يُحاشِى فنزل حاشى بحاشى منزلةَ هَلَّلَ من لَا الٰهَ الّا اللّهُ وسَبْحَلَ من سُبْحانَ اللّهِ وحَمْدَلَ من الحمدُ للّه فيكون المراد انه لفظٌ بلَا اله الّا اللّه وسبحانَ اللّه والحمد للّه وكذلك يكون التصرّف فى قوله أُحاشى اى لا أستثنى بحاشا احدا وامّا دخول لام الجرّ فعلى سبيل الزيادة والعوض من لام الفعل وامّا حذف الاخر منه فلضربٍ من التخفيف وطولِ الكلمة وكان الفرّاء من الكوفيين يزعم انّ حاشا فعلٌ لا فاعلَ له فاذا قلت حاشا للّه فاللام موصلةٌ لمعنى الفعل والخفضُ بها فاذا قلت حاشا اللّه بحذف اللام فاللام مرادةٌ والخفضُ على إرادتها وهذا ضعيف عجيب ان يكون فعلٌ بلا فاعل وامّا قوله بانّ الخفض بها وتقديرهـــا فضعيفٌ لان حرف الجرّ اذا حُذف لا يبقى عملُه الّا على نَدْرةٍ فاعرفه ٭

فصـــل ٥١٣

قال صاحب الكتاب وعَدَا وخَلَا مرّ الكلامُ فيهما فى الاستثناء ٭

قال الشارح قد تقدّم الكلام فيهما ولا بدّ من تبنيةِ جملةٍ عليهما وذلك انهما يكونان فعلَيْن فينصبان ما بعدهما ويُضْمَر الفاعل فيهما ويجريان مجرى لَيْسَ ولَا يَكُونُ فى الاستثناء فتقول أتانى القومُ خلا زيدا

على تقديرِ خلا بعضهم زيدا وما اتانى القوم عدا بكرا على معنَى عدا بعضهم بكرا كأنّك قلت جاوز بعضهم زيدا فاذا دخلتْ مَا عليهما كانا فعلَيْن لا محالةَ وكانت مع ما بعدها مصدرا فى موضع الحال كأنّك قلت مُجاوَزتَهم زيدا اى مُجاوِزين زيدا وخالين من زيد وتكون من قبيلِ رجع عَوْدَه على بَدْئه ونظائرِه ويكونان حرفين فيجرّان ما بعدهما نحوَ قولك أتانى القوم خلا زيدٍ ولا خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز الخفض بخَلَا ولم يذكر احدٌ من النحويين الخفض بعَدَا الّا ابو الحسن الاخفش فانّه قرنها مع خلا فى الجرّ فاعرفه ؞

فصـــل ٥١٣

قال صاحب الكتاب وكَىْ فى قولهم كَيْمَهْ من حروف الجرّ بمعنَى لِمَهْ ؞

قال الشارح قد تقدّم القول فى كَىْ بما أغنى عن إعادته غيرَ أنّا نذكرها هنا لغةً تختصّ بهذا الفصل وذلك انّ كَىْ حرفٌ يُقارِب معناه معنى اللام لانها تدلّ على العلّة والغرض ولذلك تقع فى جوابِ لِمَهْ فيقول القائل لِمَ فعلتَ كذا فتقول ليكونَ كذا وهذا المعنى قريبٌ من قولك فعلت ذلك كَىْ يكونَ كذا لدلالتها على العلّة الّا انها تستعمل ناصبةً للفعل كأَنْ فلذلك تدخل عليها اللام فتقول جئت لِكَىْ تقومَ كما تقول لأَنْ تقومَ وقد تُستعمل استعمالَ حرف الجرّ فيُدْخِلونها على الاسم قالوا كَيْمَهْ والاصل مَا الاستفهاميّة فأدخلوا عليها كَىْ كما يُدْخِلون اللام ثمّ حذفوا الالف وأتوا بهاء السَّكْت فى الوقف فقالوا كَيْمَهْ كما قالوا لِمَهْ فقال بعضهم انها حرفٌ مشترَكٌ تكون حرفا ناصبا للفعل كأَنْ وتكون حرفا جارًّا فاذا قلت جئت لكى تقومَ كانت الناصبة للفعل لدخول اللام لان حرف الجرّ لا يدخل على مثله واذا قلت كَيْمَهْ كانت الجارّة لدخولها على الاسم فاذا قلت جئت كَى تقوم من غير قرينة جاز ان تكون الناصبة للفعل وجاز ان تكون الجارّة ويكون النصبُ بتقديرِ أَنْ كما يكون كذلك مع اللام قال ابن السرّاج ويجوز ان تكون كَىْ حرفا ناصبا على كلّ حال وامّا دخولها على مَا فلشَبَهها باللام لتقارُب معنيَيْهما فاعرفه ؞

فصـــل ٥١٤

قال صاحب الكتاب وتُحذف حروف الجرّ فيتعدّى الفعلُ بنفسه كقوله تعالى وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ

رَجُلًا وقوله * مِنَّا الذى ٱخْتِيرَ الرجالَ سَماحةً * وقوله * أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَٱفْعَلْ ما أُمِرْتَ به * وتقول أستغفرُ اللّهَ ذَنْبِى ومنه دخلتُ الدارَ وتُحذف مع أَنَّ وأَنْ كثيرا مستمرًّا ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الافعال المقتضية للمفعول على ضربين فعلٌ يصل الى مفعول بنفسه نحوُ ضربتُ زيدا فالفعلُ هنا أفضى بنفسه بعد الفاعل الى المفعول الذى هو زيدٌ فنصبه لانّ فى الفعل قوّةً أفضت الى مباشرة الاسم وفعلٌ ضعُف عن تجاوُز الفاعل الى المفعول فاحتاج الى ما يستعين به على تناوُله والوصول اليه وذلك نحوُ مررت وعجبت وذهبت لو قلت عجبت زيدا ومررت جعفرا لم يجز ذلك لضعف هذه الافعال فى العُرْف والاستعمال عن الافضاء الى هذه الاسماء فلمّا ضعُفت اقتضى القياسُ تقويتَها لتصل الى ما تقتضيه من المفاعيل فرفدوها بالحروف وجعلوها موصِلةً لها اليها فقالوا مررت بزيد وعجبت من خالد وذهبت الى محمّد وخصّ كلَّ قبيل من هذه الافعال بقبيل من هذه الحروف هذا هو القياس الّا انهم قد يحذفون هذه الحروف فى بعض الاستعمال تخفيفا فى بعض كلامهم فيصل الفعلُ بنفسه فيعمل قالوا من ذلك اخترت الرجالَ زيدا واستغفرت اللّهَ ذنبًا وأمرت زيدا الخيرَ قال الله تعالى وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا فقولهم اخترت الرجالَ زيدا اصله من الرجال لانّ اختار فعلٌ يتعدّى الى مفعول واحد بغير حرف الجرّ والى الثانى به والمُقدَّم فى الرتبة هو المنصوب بغير حرف جرّ فإن قدّمت المجرور فلضربٍ من العناية للبيان والنيّةُ به التأخير قال الشاعر

* أمرتُكَ الخيرَ فَٱفْعَلْ ما أُمِرْتَ به * فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ *

والمراد بالخير فحذف حرف الجرّ وقال الاخر

* أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ * رَبَّ العِبادِ اليه الوَجْهُ فى العَمَلِ *

والمراد من ذنبٍ وهو فى البيت الاوّل اسهل منه ههنا لان الخَيْر مصدرٌ والمصدر مقدّرٌ بأَنْ والفعلِ وحرفُ الجرّ يحذف كثيرا مع أَنْ فساغ مع ما كان مقدّرا به وامّا قوله

* ومنّا الذى ٱخْتِيرَ الرجالَ سَماحةً * وَجُودًا اذا هَبَّ الرياحُ الزَعازِعُ *

فالبيت للفرزدق والشاهد فيه حذفُ مِنْ والمراد من الرجال فحُذف وعُدّى الفعل بنفسه وفى تقديم المفعول على المجرور بمِنْ دلالةٌ على انّه مفعول ثان وليس ببدلٍ اذ البدل لا يسوغ تقديمه يصف قومه بالجود والكرم عند اشتداد الزمان وهبوبِ الرياح وهى الزَعازِع وانما اراد زمن الشتاء لانه مَظِنّةُ الجَدْب وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس لكن لا بدّ من قَبُوله لانّك انما تنطق بلغتهم وتَحْتَذِى

فى جميعِ ذلك أمثلتَهم ولا تَقيس عليه فلا تقول فى مررت بزيد مررت زيدا على انّه قد حكى ابن الأعرابىّ عنهم مررت زيدا وهو شاذّ ومن ذلك دخلت الدارَ فالمراد فى الدار لانه فعلٌ لازمٌ وقد تقدّم الكلام عليه قبلُ وقد كثُر حذفها مع أَن الناصبة للفعل وأَنّ المشدّدة الناصبة للاسم نحوَ أنا راغبٌ فى أن ألقاك ولو قلت أن ألقاك من غير حرف جرّ جاز وكذلك تقول فى المشدّدة أنا حريصٌ فى أنّك تُحْسِنُ الىّ ولو قلت أنّك تحسن الىّ من غير حرف جرّ جاز ولو صرّحت بالمصدر فقلت أنا راغبٌ فى لِقائك وحريصٌ فى إحسانك الىّ لم يجز حذفُ حرف الجرّ كما جاز مع أَنْ وأَنّ لانّ أَن وما بعدها من الفعل وما يتعلّق به والاسم والخبر ومتعلّقاته بمعنى المصدر فطال فجوّزوا معه حذف حرف الجرّ تخفيفًا كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة نحوَ قوله تعالى أَهَذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ولم يُجوّزوا مع المصدر المحض فاعرفه ‹

فصـــل ٤١٥

قال صاحب الكتاب وتُضمَر قليلا وممّا جاء من ذلك إِضمارُ رُبَّ والباء فى القَسَم وفى قول رُؤْبَةَ خَيْـرٍ اذا قيل له كيف أصبحتَ واللام فى لاهِ أَبوكَ ‹

قال الشارح قد تقدّم القول على حروف الجرّ وأنّها قد تحذف فى اللفظ اختصارا واستخفافا اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليها فتجرى لقوّة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به وتكون مرادة فى المحذوف منه ولذلك لا يُبْنَى الاسم المحذوف منه وهى فى ذلك على ضربين احدهما ما يحذف ثمّ يوصَل الفعل الى الاسم فينصبه كالظروف اذا قلت قمت اليومَ وأنت تريد فى اليوم ونحوُ اخترتُ الرجالَ زيدا واستغفرت اللّهَ ذنبى ونظائره والثانى ما يحذف ولا يوصل الفعل فيكون الحرف المحذوف كالمُثْبَت فى اللفظ فيجرّون به الاسم كما يجرّون به وهو مثبتٌ ملفوظٌ به وهو نظير حذف المضاف وتبقية عمله نحو ما كلُّ سَوْدآءَ تَمْرَةً ولا بَيْضاء شَحْمَةً وكقوله

* أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً * ونارٍ تَـوَقَّـدُ بالـلّـيـل نـارَا *

على ارادة كلّ ومن ذلك قول الآخر

* رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِى الحيوةَ من جَلَلِهْ *

اراد رُبَّ رسم دار ثمّ حذف لكثرة استعمالها ومن ذلك قوله * وبَلَدٍ مالُهُ مُوَزَّرٌ * وقوله

* وبَلْدَةٍ ليس لها أَنيسُ * الّا اليَعافِيرُ والّا العِيسُ *

كلّ ذلك مخفوض باضمار رُبَّ وذلك انّه لا يخلو الانجرارُ من ان يكون بالحرف الجارّ او بحرف العطف الذى قد صار بدلا منه فلا يكون بحرف العطف لانه قد انجرّ حيث لا حرفَ عطف وذلك فيما تقدّم وفى قول الاخر

* فامّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عنّى * ويَنْزَغْكِ الوُشاةُ أُولو النِباط *

* فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بهنّ عِينٍ * نَواعِمَ فى المُروط وفى الرِياط *

الا ترى ان الفاء هنا ليست حرف عطف وانما هى جواب الشرط واذا كانت الفاء جواب إِنِ الشرطيّة حصل الجرّ باضمار الحرف لا محالةَ ومن ذلك قولهم فى القسم فى الخبر لا الاستفهامِ فيما حكاه سيبويه اللهِ لأفعلنّ يريد باللّه ثمّ حذف وحكى ابو العبّاس انّ رؤبة قيل له كيف أصبحتَ فقال خَيْرٍ عافاك اللّهُ اى بخيرٍ فحذف الباء لوضوح المعنى ومن ذلك ما ذهب اليه بعض متقدّمى البصريين فى قوله عزّ وجلّ وَٱخْتِلَافِ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَآيَاتٍ على تقدير فِى لئلّا يلزم منه العطف على عاملَيْن وعليه حمل بعضهم قراءة حَمْزَةَ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ على تقديرِ وبالارحام لانّ العطف على المكنىّ المخفوض لا يسوغ الّا باعادة الخافض ومن ذلك قولهم لاهِ أبوك يريدون للّهِ ابوك قال الشاعر

* لاهِ ابنُ عمّك لا أفضلتَ فى حَسَبٍ * عنّا ولا أنت دَيّانى فتَخْزُونى *

والمراد للّه ابن عمّك وعَنْ هنا بمعنى عَلَى وتخزونى من قولهم خَزَوْتُه اى سُسْته فاللامُ المحذوفة لامُ الجرّ والباقية فاء الفعل يدلّ على ذلك فتحُ اللام ولو كانت الجارّة لكانت مكسورة وقد قالوا لَهْىَ ابوك فقلبوا العين الى موضع اللام وبُنى على الفتح لتضمّنه لامَ التعريف كما بُنيت أَمْسِ كذلك يدلّك ان الثانية فاء الكلمة وليست الجارّة فتحُها وليس بعدها الفٌ ولامٌ ولامُ الجرّ مع الظاهر مكسورة فى اللغة الفاشية المعول بها،

ومن اصناف الحرف الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل

فصـــل ٥١٩

قال صاحب الكتاب وهى إِنَّ وأَنَّ ولٰكِنَّ وكَأَنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ وتلحقها مَا الكافّةُ فتعزلها عن العمل ويُبتدأ

بعدها الكلامُ قال الله تعالى أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ وقال انَّمَا يَنْهَاكُمُ ٱللّٰهُ وقال ابن كُراعَ

* تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وٱنْظُرَنْ * أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّما أَنتَ حالِمُ *

وقال

* أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا * أَضاءتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا *

ومنهم مَن يجعل مَا مزيدةً ويُعمِلها الّا انّ الاعمالَ فى كأنّما ولعلّما وليتما اكثرُ منه فى إنّما وأنّما ولكنّما ورُوِى بيت النابغة * قالت أَلَا لَيْتَمَا هذا الحَمامُ لنا * على الوجهين ؛

قال الشارح قد تقدّم الكلام على هذه الحروف قبلُ مفصّلًا ونحن نُشير الى طَرَفٍ منه مُجْمَلًا فنقول هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشَبَهها بالفعل وذلك من وجهَيْن احدهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى فأمّا الذى من جهة اللفظ فبناؤُها على الفتح كالافعال الماضية وامّا الذى من جهة المعنى فمن قبل انّ هذه الحروف تطلب الاسماء وتختصّ بها فهى تدخل على المبتدإ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر لما ذكرناه من شَبَه الفعل اذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وشُبِّهت من الافعال بما تقدّم مفعوله على فاعله فاذا قلت إنّ زيدا قائمٌ كان بمنزلة ضرب زيدا عمرٌو وقد تدخل مَا على هذه الحروف فتكفّها عن العمل وتصير بدخول مَا عليها حروفَ ابتداء تقع الجملةُ الابتدائيّة والفعليّة بعدها ويزول عنها الاختصاص بالاسماء ولذلك يبطل عملُها فيما بعدها وذلك نحو قولك انّما وأنّما وكأنّما ولَيْتَمَا ولَعَلَّمَا فامّا انّما وأنّما فحكمُهما حكمُ انْ وأَنْ تفتحها فى الموضع الذى تفتح فيه أَنْ وتكسرها فى الموضع الذى تكسر فيه إنْ فتقول حَسِبْتُكَ إنّما انت عالمٌ ولا تكون انّما ههنا الّا مكسورة لانه موضعُ جملةٍ ولا تقع المفتوحة ههنا لان المفتوحة مصدرٌ والمفعولُ الثانى من مفعولَيْ هذه الافعال ينبغى ان يكون هو الاوّل اذا كان مفردا وليس المصدر بالكاف فى حسبتك لان الكاف ضمير المخاطب وأنّما المفتوحةُ مصدرٌ فهو غير المخاطب ومن ذلك قول كُثَيِّر

* أَرانى ولا كُفْرانَ للّهِ إنّما * أُواخِى من الاخْوانِ كُلَّ بَخِيلِ *

فانّما هنا لا تكون الّا المكسورة لانها فى موضع المفعول الثانى لأَرَى ولو فتح أنّما ههنا لم يستقم لما ذكرناه وامّا قوله تعالى فى قراءة وَلَا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ بفتح أنّما فضعيفةٌ ممتنعةٌ على قياس مذهب سيبويه وقد اجازها الاخفش على البدل على حدّ قوله * فما كان قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ * فامّا انّما المكسورة فتقديرها تقديرُ الجمل كما كانت انّ كذلك وما

كافّةً لها عن العمل ويقع بعدها الجملة من المبتدإ والخبر والفعل والفاعل وهى مكفوفةُ العمل على ما ذكرنا ومعناها التقليل فاذا قلت انّما زيدٌ بزّازٌ فأنت تُقلّل امره وذلك انك تسلبه ما يُدّعى عليه غيرَ البزّ ولذلك قال سيبويه فى إنّما سرتُ حتى ادخلها انك تُقلّل وذلك أنّ انّما زادت انّ تأكيدًا انّ تأكيدًا على تأكيدها فصار فيها معنى الحصْر وهو إثبات الحكم للشىء المذكور دون غيره فإنّ معنَى انّما اللّهُ الهٌ واحدٌ اى ما اللّهُ الّا الهٌ واحدٌ نحوُ لا الهَ الّا اللّهُ وكذلك انّما انت مُنْذِرٌ اى ما انت الّا منذرٌ ومن ههنا قال ابو علىّ فى قوله * انّما يُدافع عن أحسابهم أنا او مِثْلى * والمراد ما يدافع عن احسابهم الّا أنا فأَنَا ههنا فى محلّ رفع بانّه فاعلُ يدافع لا تأكيد الضمير فى الفعل ويجوز ان تجعل مَا زائدةً مؤكّدةً على حدّ زيادتها فى قوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةً وفَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللّهِ لِنْتَ لَهُمْ فلا يبطل عملها فتقول انّما زيدا قائمٌ كما تقول إنّ زيدا قائمٌ وأمّا المفتوحة فهى تُقدَّر تقديرَ المفردات وهى وما بعدها فى تأويل المصدر كما كانت أَنّ كذلك فتفتحها فى كلّ موضع يختصّ بالمفرد نحو قوله تعالى يُوحَى إِلَىَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فتفتح أنّما ههنا لانها فى موضع رفعٍ ما لم يسمّ فاعله ومن ذلك قول الشاعر

* أَبْلِغِ الحرثَ بنَ ظالِمٍ المُو * عِدَ والناذرَ النُّذُورَ عَـلَـيّـا *

* أَنّمَا تَقْتُلُ النِيامَ ولا تَقْـــتُلُ يَقْظانَ ذا السِلاحِ كَمِيّا *

لا تكون أَنّمَا ههنا ايضا الّا مفتوحة لانها فى موضع المفعول الثانى لأَبْلِغْ فهى فى موضع المصدر لان المراد أَبْلِغْه هذا القولَ والفرق بين أَنّ وأَنّمَا وإن كان كلّ واحد منهما مع ما بعده مصدرا أنّ أَنّ عاملةٌ فيما بعدها وأَنّمَا غير عاملة فقد كفّتْها مَا عن العمل وصار يليها كلُّ كلامٍ بعد ان كان يليها كلامٌ مخصوصٌ والفرق بين انّمَا وأَنّمَا انّ انّمَا المكسورة اذا كُفّت بمَا كانت بمنزلة فعلٍ مُلْغًى لانها بمنزلة الفعل فاذا كُفّت بمَا لم يبقَ لها اسمٌ منصوبٌ فصارت بمنزلة الفعل الملغى نحو زيدٌ ظننتُ منطلقٌ وأشهدُ لَزيدٌ قائمٌ وأَنّمَا المفتوحةُ اذا كُفّت كانت بمنزلة الاسم ويجوز ان تكون مَا زائدةً مؤكّدةً فتنصب ما بعدها على ما ذكرناه فى انّمَا المكسورة وكذلك سائر الحروف نحوُ لَكِنّمَا وكَأَنّمَا ولَيْتَمَا ولَعَلّمَا تقول لكنّما زيدٌ قائمٌ قال الشاعر

* ولكنّما أَهْلِى بوادٍ أَنِيسُه * ذِئابٌ تَبغّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ *

وأولاها المبتدأَ والخبرَ حين كفّها عن العمل وإن شئت قلت لكنّما قال زيدٌ فيليها الفعلُ والفاعلُ قال امرؤ القيس * ولكنّما أَسْعَى لمَجْدٍ مُؤَثّلٍ * وكذلك كأنّما قال الله تعالى كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ

وكذلك لَعَلَّ تقول لَعَلَّمَا زيدٌ قائمٌ وان شئت لعلّما قام زيدٌ وانشد * أَعِدْ نَظَرًا يا عبدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا الخ * البيت للفرزدق والشاهد فيه قوله لعلّما اضاءت لمّا كفّها بمَا عن العمل أَولاها الفعلَ الذى لم يلها قبلُ ولا تكون مَا ههنا بمعنى اَلّذى لان القوافى منصوبة ولا يجوز ان تكون لعلّ بمعنى الشأن وتكون مَا نافيةً والجار اسمها وأضاءت الخبر لانّ مَا لا يتقدّم خبرُها على اسمها والمعنى انهم اهل ذِلّةٍ وضَعْفٍ لا يأمنون من يطرُقهم ليلًا فلذلك قيّدوا حمارهم وأطفؤا نارهم وعكسُ هذا المعنى قول الاخر

* وكلُّ أُناسٍ قاربُوا قَيْدَ فَحْلِهم * ونحنُ خَلَعْنا قَيْدَه فَهْوَ سارِبُ *

وامّا البيت الاخر الذى انشده وهو * تحلّلْ وعالِجْ الخ * فهو لسُوَيْد بن كُراع العُكْلىّ والشاهد فيه قوله لعلّما انت حالمٌ فانه أَولى لعلّما المبتدأَ والخبرَ ولم يُعْمِلْها فيهما لزوال الاختصاص وجعلها من حروف الابتداء كانّه يَهْزأُ برجلٍ أوعده ويُهدّده اى انّك كالحالم فى وعيدك ويمينك فى مَضرّتى قال تَحَلَّلْ اى استثنِ وعالِجْ ذاتَ نفسك من ذهاب عقلك بتعاطيك ما ليس فى وُسْعك ومن ذلك لَيْتَمَا الالغاء فيها حسنٌ والإعمال احسنُ لقوّة معنى الفعل فيها وعدمِ تغيُّر معناها الا ترى أن الاستدراك والتشبيه والتمنّى والترجّى على حاله فى لكنّما وكانّما ولَيْتَمَا ولعلّما ولم يتغيّر كما يتغيّر فى انّما فامّا قوله

* قالت أَلَا ليتما هذا الحَمامُ لنا * الى حَمامتنا ونِصْفُه فَقَدِ *

البيت للنابغة الذُّبيانىّ والشاهد فيه قوله الا ليتما هذا الحمام لنا وأنّه قد رُوى على وجهين بالنصب والرفع فالنصبُ من وجهين احدهما على إعمالِ ليت على ما وصفنا لبقاء معناها والاخر ان تكون مَا زائدة مؤكّدة على ما ذكرناه وقد كان رُؤْبةُ ينشده مرفوعا ورفعُه من وجهين احدهما ان تكون مَا موصولة بمعنى اَلّذى وما بعدها صلةٌ والتقديرُ ألا ليت الذى هو الحمامُ على حدّ ما أنا بالذى قائلٌ لك شيئًا والاخر على إلغاء ليت وكفّها عن العمل يصف زَرْقاء اليمامة بحدّة البصر وأنّها رأت حماما طائرا فأحصت عدّتها فى حال طَيَرانها ،

فصــل ٥١٧

قال صاحب الكتاب إنّ وأَنّ هما تُؤكّدان مضمونَ الجملة وتُحقّقانه الّا انّ المكسورة الجملةُ معها على استقلالها بفائدتها والمفتوحةُ تقلبها الى حكم المفرد تقول انّ زيدا منطلقٌ وتسكت كما سكتّ على زيدٌ

منطلقٌ وتقول بلغنى أنّ زيدا منطلقٌ وحقٌّ أنّ زيدا منطلقٌ فلا تجد بُدّا من هذا الضّميم كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه وتُعاملها معامَلة المصدر حيث تُوقعها فاعلةً ومفعولةً ومضافا اليها فى قولك بلغنى انّ زيدا منطلقٌ وسمعتُ انّ عمرا خارجٌ وعجبتُ من طُولِ انّ بَكْرا واقفٌ ولا تُصدَّر بها الجملةُ كما تُصدَّر بأُختها بل اذا وقعتْ فى موقع المبتدإ التُزِم تقديمُ الخبر عليها فلا يقال أنّ زيدا قائمٌ حقٌّ ،

قال الشارح يشير فى هذا الفصل الى فائدة انّ وأنّ وطَرَفٍ من الفرق بينهما فامّا فائدتهما فالتأكيدُ لمضمون الجملة فانّ قول القائل انّ زيدا قائمٌ ناب منابَ تكرير الجملة مرّتَين الّا ان قولك انّ زيدا قائمٌ أَوْجَزُ من قولك زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ مع حصول الغرض من التأكيد فان ادخلتَ اللام وقلت انّ زيدا لَقائمٌ ازداد معنى التأكيد وكانّه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاثَ مرّات وكذلك أَنَّ المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة الّا ان المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ولذلك يحسن السكوت عليها لان الجملة عبارةٌ عن كلّ كلام تامّ قائم بنفسه مفيد لمعناه فلا فرق بين قولك انّ زيدا قائمٌ وبين قولك زيدٌ قائمٌ الّا معنى التأكيد ويؤيّد عندك ان الجملة بعد دخول انّ عليها على استقلالها بفائدتها انّها تقع فى الصلة كما كانت كذلك قبلُ نحوَ قولك جاءنى الذى إنّه عالمٌ قال الله تعالى وَآتَيْنَاهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِٱلْعُصْبَةِ أُولِى ٱلْقُوَّةِ وليست أَنَّ المفتوحةُ كذلك بل تقلب معنى الجملة الى الافراد وتصير فى مذهب المصدر المؤكّد ولولا ارادة التأكيد لكان المصدر أحقَّ بالموضع وكنت تقول مكانَ بَلَغَنى أنّ زيدا قائمٌ بلغنى قيامُ زيد والذى يدلّك على انّ أَنَّ المفتوحة فى معنى المصدر وأنّها تقع موقع المفردات أنّها تفتقر فى انعقادها جملةً الى شىء يكون معها ويُضَمّ اليها لانها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول فلا يكون كلاما مع الصلة الّا بشىء اخر من خبرٍ يأتى به او نحو ذلك فكذلك أَنَّ المفتوحة لانها فى مذهب الموصول الّا انها نفسها ليست اسما كما كانت ٱلَّذى كذلك الا ترى انها لا تفتقر فى صِلتها الى عائد كما تفتقر فى الاسماء الموصولات الى ذلك واذا ثبت انها فى مذهب المفرد فهى تقع فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً ومجرورةً مثالُ كونها فاعلةً قولك بلغنى أنّ زيدا قائمٌ فموضعُ أَنَّ وما بعدها رفعٌ بانّه فاعلٌ كانّك قلت بلغنى قيامُ زيد ومثالُ كونها مفعولةً قولك كرهتُ أنّك خارجٌ اى خروجَك ومثال كونها مبتدأةً قولك عندى أنّك خارجٌ اى عندى خروجُك كما تقول عندى غلامُك وتقول فى المجرورة عجبتُ من أنّك قادمٌ اى من

قدومك فلذلك قال تعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلةً ومفعولةً ومضافا اليها وقوله لا تُصدَّر بها الجملة يريد انّها اذا وقعت مبتدأةً فلا بدّ من تقديم الخبر عليها ولا تُصدَّر بالمبتدأة على قاعدة المبتدءآت فلا تقول أنّك منطلقٌ عندى وكذلك لو كانت مفعولة فانّك لا تُقدّمها لا تقول أنّك منطلقٌ عرفتُ تريد عرفت أنّك منطلقٌ وإن كان يجوز انطلاقَك عرفتُ وانّما لم تصدّر بها الجملة لامرَيْن احدهما لان انّ المكسورة وأنّ المفتوحة مجراهما فى التأكيد واحدٌ الّا ان المفتوحة تكون عاملةً ومعمولا فيها فأُخِّرت للايذان بتعلّقها بما قبلها ومُفارَقتها المكسورةَ التى هى عاملةٌ غيرُ معمول فيها وجوّزوا تقديم المكسورة لانها تتنزّل عندهم منزلةَ الفعل الملغى نحوِ أشهدُ لَزيدٌ قائمٌ وأعلمُ لَمحمّدٌ منطلقٌ والامر الاخر انها اذا تقدّمت كانت مبتدأةً والمبتدأ مُعَرَّضٌ لدخولِ انّ عليه وكان يلزم ان تقول انّ أنّ زيدا قائمٌ بلغنى فتجمع بين حرفَيْن موكّدَيْن واذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام وإنّ لكونهما بمعنى واحد وإن اختلف لفظُهما فأن يمنعوا الجمعَ بين انّ وأنّ وهما بلفظ واحد كان ذلك اولى ٭

فصــل ٥١٨

قال صاحب الكتاب والذى يُميّز بين موقعَيْهما انّ ما كان مَظِنّةً للجملة وقعتْ فيه المكسورةُ كقولك مفتتحا إنّ زيدا منطلقٌ وبعد قال لانّ الجُمَلَ تُحْكَى بعده وبعد الموصول لانّ الصلة لا تكون الّا جملةً وما كان مظنّةً للمفرد وقعتْ فيه المفتوحةُ نحوَ مكان الفاعل والمجرورِ وما بعد لَوْلَا لانّ المفرد ملتزَم فيه فى الاستعمال وما بعد لَوْ لانّ تقديرَ لو أنّك منطلقٌ لَانطلقتُ لو وقع انّك منطلقٌ اى لو وقع انطلاقُك وكذلك ظننتُ انّك ذاهبٌ على حذفِ ثانى المفعولَيْن والاصلُ ظننت ذَهابَك حاصلا ٭

قال الشارح لمّا كان معنَى انّ المكسورة مخالفًا لمعنَى أنّ المفتوحة اذ كانت المفتوحة تؤدّى معنى الاسم والمكسورة لا تؤدّى ذلك وكانت عواملُ الاسماء تعمل فى موضع المفتوحة اذ كانت فى تأويل الاسم ولا تعمل فى موضع المكسورة لانها فى تأويل الجملة وكان الخطأُ يكثر فى وقوع كلّ واحد منهما موقعَ الاخر لم يكن بدٌّ من ضابطٍ يُميّز موضعَ كلّ واحد منهما فقال ما كان مظنّة للجملة وقعتْ فيه المكسورة وذلك بأن يتعاقب فى الموضع الابتداء والفعلُ فإن وقعت فى موضع لا يكون فيه الّا احدُهما كانت المفتوحة ولم يجز ان تقع فيه المكسورة لان المكسورة لا يعمل فيها عاملٌ ولا تكون

الّا مبتدأة ومتى تَعاقب على الموضع الاسمُ والفعلُ لم يكن معمولا لعاملٍ لان العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بالمعمول فاذا اختصّ المكانُ بأحد القبيلَيْن كان مبنيّا على ما قبله وكان معمولا له او فى حكم المعمول فلذلك يجب ان تكون المفتوحة لانها معمولةٌ لما قبلها اذ كانت فى حكم المصدر فاذا وقعت أنّ بعد لَوْلَا كانت المفتوحة من نحو قوله تعالى فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ وذلك انّ الموضع وإن كان جملةً من حيث كان مبتدأ وخبرا فإن الخبر لمّا لم يظهر عند سيبويه صار كانّ الموضع للمفرد من جهة اللفظ والاستعمال وإن كان فى الحكم والتقدير جملةً لانّ أنَّ واسمها وخبرها اسمٌ مبتدأٌ والخبر محذوفٌ كما كان الاسم بعد لَوْلَا من نحو لولا زيدٌ لَأتيتُك والمراد لولا زيدٌ عندك او نحوُ ذلك لأتيتُك   وامّا على مذهبِ من يرى انه مرفوعٌ بتقدير فعلٍ فالامرُ ظاهرٌ من حيث كان مفردا معمولا وأمّا اذا وقعت بعد لَوْ فتكون مفتوحة ايضا نحوَ قوله تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَٱتَّقَوْا وقوله وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ فعلى مذهب ابى العبّاس محمّد بن يزيد فإنّها فاعلةٌ فى موضعِ مرفوع بفعل محذوف فاذا قال لو أنّ زيدا جاء لأكرمتُه فتقديره لو وقع مجىء زيد لأكرمتُه وهو رأى صاحب هذا الكتاب لان الموضع للفعل فاذا وقع فيه اسمٌ او ما هو فى حكم الاسم كان على إضمار فعلٍ وتقديرِه   وكان السيرافىّ يقول لا حاجة هنا الى تقدير فعل ويجعلها مبتدأً وقد نابت عن الفعل اذ كان خبرهـــا فعلا وأجاز لو أنّ زيدا جاءنى ومنع لو أنّ زيدا جآء   وكذلك اذا وقعت بعد ظننتُ تكون مفتوحة لانها فى موضع المفعول فسيبويه يقول انّ أنَّ واسمها وخبرها سدّت مسدَّ مفعولَىْ ظننتُ والاخفش يقول انّ أنَّ وما بعدها فى موضع المفعول الاوّل والمفعولُ الثانى محذوفٌ فاذا قلت ظننتُ أنّك قائمٌ فالتقديرُ ظننتُ انطلاقَك كائنًا او حاضرًا٠

فصــــل ٥١٩

قال صاحب الكتاب ومن المواضع ما يحتمل المفردَ والجملةَ فيجوز فيه إيقاعُ أيّتهما شئتَ نحوَ قـولـك اوّلُ ما اقول أنّى احمدُ اللّهَ إن جعلتَها خبرا للمبتدا فتحتَ كانّك قلت اوّلُ مَقُولى حَمْدُ اللّه   وإن قدّرتَ الخبر محذوفا كسرتَ حاكيًا ومنه قوله

* وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيلَ سَيّدًا * اذا أنّه عبدُ القَفا واللّهازِمِ *

تكسر لتَوَفّر على ما بعد إذا ما يقتضيه من الجملة وتفتح على تأويلِ حذف الخبر اى فاذا العُبوديّةُ

وحاصلةٌ محذوفةٌ ۝

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كلّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل تكون انّ فيه مكسورة وكلّ موضع يختصّ بأحدهما تكون مفتوحة فاذا ساغ فى موضع المكسورةُ والمفتوحةُ كان ذلك على تأويلَيْن مختلفَيْن فمن ذلك قولك اوّلُ ما أقولُ أَنّى أحمدُ اللّهَ إن شئت فتحتَ الفَ انّى وإن شئت كسرتَ فإن فتحتَ كان الكلام تامّا غير مفتقر الى تقدير محذوف فالكلام مبتدأٌ وخبرٌ فالمبتدأ اوّل وما بعده الى اقول من تمامه وهو حَدَثٌ لانّ أَفْعَلَ بعضُ ما يضاف اليه وقد اضيف الى المصدر فكان فى حكم المصدر وأنّ المفتوحةُ واسمها وخبرها فى حكم الحدث اذ هى واسمها وخبرها فى تأويل مصدر من لفظ خبرها مضاف الى اسمها فكانّك قلت اوّلُ قولى الحمدُ لله واذا كسرت كان الخبر محذوفا ويكون اوّل مبتدأ وما بعده الى قوله اللّهَ من تمامه لان قوله إنّى احمدُ اللّهَ جملةٌ محكيّةٌ بالقول فهى فى موضع نصب به فيكون من تمام الكلام الاوّل والخبرُ محذوف والتقدير اوّلُ قولى كذا ثابتٌ او حاصلٌ والقول يعنى المَقُول والمراد اوّلُ مَقالى ومن ذلك مررت به فاذَا أنّه عبدٌ بالفتح والكسر فاذا فتحت اردت المصدر كانّك قلت فاذا العبوديّةُ واللُّؤْمُ كانّه رأى نَوَى العبد واذا كسر كان قد رآه نفسَه عبدًا ويكون بمعنى الجملة كانّه قال فاذا هو عبدٌ قال الشاعر * وكنت ارى زيدا الخ * روى هذا البيت سيبويه بالفتح والكسر على ما تقدّم فالكسرُ على نيّة الجملة من المبتدإ والخبر لانّ اذَا هذه يقع بعدها المبتدأ والخبر والتقدير فاذا هو عبدُ القفا فان قيل فقد قرّرتم انّ انّ انما تُكْسَر فى كلّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل وههنا لا يقع الفعل انما يقع الاسم المبتدأ لا غير قيل اذَا ظرفُ مكان فى الاصل دخله معنى المفاجأة فالدليلُ يقتضى اضافتها الى الجملة من المبتدإ والخبر او من الفعل والفاعل كما كانت حَيْثُ كذلك الّا انه لمّا دخلها معنى المفاجأة مُنعت من وقوع الفعل بعدها وذلك امرٌ عارضٌ فاذا وقعت انّ كانت المكسورة عملًا بالاصل وأمّا الفتح فى أَنّ بعد اذَا فى البيت فعلى تأويل المصدر المبتدإ والخبرُ عنه اذَا كما تقول أمّا فى القتال فنلْقاتى العبوديّةُ ويجوز ان يكون فى موضع المبتدإ والخبرُ محذوفٌ والتقدير فاذا العبوديّةُ شأنُه ويكون اذَا حرفا دالّا على معنى المفاجأة واذا كانت كذلك لم تكن خبرا ومعنى قوله عبد القفا واللهازم يعنى اذا نظرت الى قفاه ولهازمه تبيّنتَ عبوديّتَه ولُؤْمَه لانهما عُضْوان يصونهما الأحرارُ ويبذُلهما العبيدُ والأرذالُ فهما موضع الصَفْع واللَكْز

واللِهْزِمَةُ مَضيغَةٌ فى اصل الحَنَك الاسفل وقوله تكسر لتُوفِّر على ما بعد اذَا ما يقتضيه من الجملة

يريد انّ اذا المكانيّة تكون على ضربين احدهما ان تكون ظرفا مبهما كحَيْثُ الّا انّ حَيْثُ يقع بعدها الجملة من المبتدإ والخبر والفعل والفاعل وهذه لا يقع بعدها الّا المبتدأ والخبر لمكان المفاجأة اذ لا تصحّ مفاجأةُ الافعال والثانى ان تكون حرف ابتداء معناه المفاجأة فيقع بعدها ايضا المبتدأ والخبر فعلى هذا اذا كسرت انّ بعدها فقد وفّرتَ عليها ما تقتضيه من الجملة واذا فتحت أَنَّ كانت مفردةً فى موضع رفع بالابتداء والخبرُ محذوف على ما ذكرنا وقد يجعلها بعضُهم بمعنى الحضرة والمكان فلا تقتضى جملةً فاذا وقع بعدها مفردٌ كان مبتدأ وكانت اذا الخبر نحوَ خرجتُ فاذا زيدٌ اى بحَضْرتى زيدٌ فاذا وقع بعدها الجملة كانت اذا من متعلّقات الخبر نحوَ خرجت فاذا زيدٌ قائمٌ اى بحَضْرتى زيدٌ قائمٌ فالظرفُ يتعلّق بقائم فاعرفه ؛

فصــل ٥٢١

قال صاحب الكتاب وتكسرها بعد حَتّى التى يُبتدأ بعدها الكلامُ فتقول قد قال القومُ ذلك حتّى إِنّ زيدا يقوله وإن كانت العاطفةَ او الجارّةَ فتحتَ فقلت قد عرفتُ أُمورَك حتّى أنّك صالحٌ ؛

قال الشارح حَتّى تكون على ثلثة اضرب تكون جارّةً بمعنى الغاية نحوَ قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ وتكون عاطفة بمعنى الواو نحو قولك قام القومُ حتى زيدٌ اى وزيدٌ ويكون اعرابُ ما بعدها كاعرابِ ما قبلها وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلامُ فتقع بعدها الجملة من المبتدإ والخبر والفعلِ والفاعل نحوُ قوله

* فَيَا عَجَبًا حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِى * كأنّ أباها نَهْشَلٌ او مُجاشِعُ *

فأولاها الجملةَ من المبتدإ والخبر وتقول مَرِضَ حتى لا يَرْجُونه فتدخل على الفعل فإن وقعت أنّ بعد حَتّى فإن كانت الجارّة او العاطفة لم تكن الّا المفتوحة نحوَ ما مَثّله من قوله عرفتُ أُمورَك حتى أنّك صالحٌ اى حتى صلاحَك لان حتى فى العطف لا يكون ما بعدها الّا من جنس ما قبلها والصلاحُ من جملة الامور وتقول فى الجارّة عجبتُ من أحوالك حتى أنّك تُفاخِرنى اى حتى المفاخرةِ اى الى هذه الحال وإن وقعتْ بعد التى للابتداء لم تكن الّا مكسورةً لانه موضعٌ تَعاقب عليه الاسم والفعل على ما ذكرنا فهو موضع جملة فاعرفه ؛

فصــــل ٥٢١

قال صاحب الكتاب ولكون المكسورة للابتداء لم تُجامعْ لامُه الّا ايّاها وقولُه * ولٰكنّنى من حُبّها لَعَميدُ * على انّ الاصل ولكنْ اِنّنى كما انّ اصل قوله تعالى لٰكنّا هُوَ ٱللّٰهُ رَبّى لكنْ أَنا ء

قال الشارح اعلم انه قد تدخل لام الابتداء فى خبر انّ مؤكِّدةً دون سائر اخواتها نحوَ قولك اِنّ زيدا لقائمٌ واِنّ عمرا لأخوك قال الله تعالى اِنّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ وحقُّ هذه اللام ان تقع اوّلا من حيث كانت لام الابتداء ولامُ الابتداء لها صدرُ الكلام نحوَ قولك لَزيدٌ قائمٌ ونحو قوله تعالى وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ اِنَّ ذٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ وقوله وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وكان القياس ان تقدّم اللام فتقول لَانّ زيدا قائمٌ فى انّ زيدا لَقائمٌ وانما كرهوا الجمع بينهما لانّهما بمعنى واحد وهو التأكيد وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد وذلك ان هذه الحروف انما أُتى بها نائبةً عن الافعال اختصارًا والجمعُ بين حرفَيْن بمعنى واحد يُناقض هذا الـغـرضَ وانما وجب اللام ان تكون متقدّمة على انّ ومجراهما فى التأكيد واحدٌ لأمرَيْن احدهما انّ انّ عاملةٌ وحقُّ العامل ان يلى معمولَه واللام ليست عاملة والثانى انّ العرب قد نطقت بها نُطْقًا وذلك مع ابدال الهمزة هاءً فى نحو قولك لَهِنّك قائمٌ انما اصلُه لِانّك قائم لكنّهم أبدلوا الهمزة هاءً كما أبدلوها فى نحو هَرَقْتُ الماءَ وهَنَرْتُ الثوبَ فلمّا زال لفظُ الهمزة دخلت مكانها الهاء وبتغيُّر لفظِ اِنّ صارت كانّها حرفٌ اخر فسهل الجمعُ بينهما قال

* أَلا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى * لَهِنّكَ مِن بَرْقٍ علىّ كَرِيمُ *

وهذه اللام لا تدخل الّا فى خبر المكسورة لانها اختها فى المعنى وذلك من جهتَيْن احداهما انّ اِنّ تكون جوابا للقسم واللام يُتلقّى بها القسمُ والجهة الثانية انّ اِنّ للتأكيد واللام للتأكيد فلمّا اشتركا فيما ذكرنا ساغ الجمع بينهما لاتّفاق معنيَيْهما فان قيل فقد قرّرتم انّهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد فكيف جاز الجمع بينهما ههنا وما الداعى الى ذلك قيل انما جمعوا بينهما مبالغةً فى ارادة التأكيد وذلك أنّا اذا قلنا زيدٌ قائمٌ فقد أخبرنا بأنّه قائمٌ لا غير واذا قلنا اِنّ زيدا قائمٌ فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكّدًا كانّه فى حكم المكرّر نحوِ زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ فان أتيت باللام كان كالمكرّر ثلاثًا فحصلوا على ما ارادوا من المبالغة فى التأكيد واصلاحِ اللفظ بتأخيرها الى الخبر ولا تدخل هـذه

اللام فى سائر اخواتها من كَأَنَّ ولَعَلَّ ولٰكِنَّ فلا تقول كانّ زيدا لَقائمٌ ولا لعلّ بكرا لَقادمٌ ولا لكنّ خالدا لَكريمٌ لان هذه الحروف قد غيّرت معنى الابتداء ونقلته الى التشبيه والترجّى والاستدراك وهذه اللامُ لام الابتداء فلا تدخل الّا عليه او ما كان فى معناه وقد ذهب الكوفيون الى جواز هذه اللام فى خبرِ لٰكنّ واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر انشده حميد بن يحيى * ولكنّنى من حبّها لعميد * ويقولون لٰكنّ اصلها انّ زيدت عليها اللام والكاف وذلك ضعيف وذلك أنّا انما جوّزنا دخول اللام فى خبرِ انّ لاتّفاقهما فى المعنى وهو التأكيد وأنّها لم تُغيّر معنى الابتداء فجاز دخول اللام عليها كما يجوز مع الابتداء المحض فى نحوِ لَزيدٌ قائم وأمّا لٰكنّ فقد أحدثت استدراكا وليس ذلك فى اللام والتأكيدُ وَفْقُ المؤكَّد فهى تُخالِفه بزيادةٍ او نقصٍ خرج عن التأكيد واما القول بانّها مركّبة فليس ذلك بالسهل ولا دليل عليه وأمّا البيت الذى انشده فشاذّ قليل وصحّةُ مَحْمَله على انّه اراد لٰكنِ الخفيفة فأتى بانَّ بعدها والتقدير ولكنْ اِنّنى فحذفت الهمزة تخفيفا وادّغمت النونَ فى النون فقيل ولٰكنّنى على حدّ قوله تعالى لٰكنّا هُوَ ٱللّٰهُ والاصل لكن انا هو الله فحذف وادّغم ويجوز ان تكون اللام هنا زائدة مثلَ انشادِ بعضهم

* مَرّوا عُجالَى فقالوا كَيْفَ صاحبُكم * قال الذى سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجهودَا *

ومن ذلك قوله تعالى الَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ بفتح أَنَّ فى قراءة سَعيد بن جُبَيْر فاللامُ ههنا زائدةٌ بمنزلة الباء مع الفاعل فى قوله تعالى وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا وقوله وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب ولها اذا جامعتْها ثلاثةُ مَداخِلَ تدخل على الاسم اِن فُصل بينه وبين انّ كقولك اِنّ فى الدار لَزيدا وقولِه تعالى اِنَّ فِى ذٰلِكَ لَعِبْرَةً وعلى الخبر كقولك اِنّ زيدا لَقائمٌ وقولِه تعالى اِنَّ ٱللّٰهَ لَغَفُورٌ وعلى ما يتعلّق بالخبر اذا تقدّمه كقولك اِنّ زيدا لَطَعامَك آكلٌ واِنّ عمرا لَفى الدار جالسٌ وقولِه تعالى لَعَمْرُكَ اِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ وقولِ الشاعر

* اِنّ آمْرَأً خَصَّنى عَمْدًا مَوَدَّتَهُ * على التَّنَاءِى لَعِنْدى غيرُ مكفورِ *

ولو اخّرتَ فقلت آكلٌ لَطعامَك او غيرُ مكفورٍ لَعندى لم يجزْ لانّ اللام لا تتأخّر عن الاسم والخبر ٭

قال الشارح قوله ولها اذا جامعتها ثلاثة مداخل يعنى اذا جامعت اللامُ انّ اى اجتمعا فى كلام واحد ومَداخِلُ جمعُ مَدْخَل وهو المكان الذى يُدْخَل فيه وذلك فى الخبر والاسم وفضلة الخبر فمثالُ كونها فى الخبر اِنّ زيدا لقائمٌ وقوله تعالى اِنَّ ٱللّٰهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ واِنَّ ٱللّٰهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ وحقُّها الصدر

الّا انهم كرهوا الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد ففرقوا بينهما بأن خلّفوا اللام الى الخبر والثانى ان تدخل على الاسم اذا فُصل بينه وبين انّ بأن يكون الخبر ظرفا او جارّا ومجرورا ثمّ يُقدّم على الاسم فحينئذ يجوز دخولها على الاسم وذلك نحو قولك إنّ فى الدار لزيدا وفى التنزيل انّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً وانّ فِى ذَلِكَ لَآيَةً وانّ لَنَا لَأَجْرًا وانّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَى وانّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ لان الغرض قد حصل وهو الفصل بينهما بتقديم الخبر الموضع الثالث ان تدخل على معمول الخبر وذلك اذا تقدّم بعد الاسم نحو قولك إنّ زيدا لَطعامَك آكِلٌ فالطعامُ معمول الخبر الذى هو آكِلٌ ولمّا تقدّم عليه وقع موقع الخبر فجاز دخول اللام عليه لانه وقع موقعَ ما فى مَظِنّتها وهو الخبر فامّا قول الشاعر * انّ امرأً خصّنى الخ * هذا البيت انشده سيبويه لأبى زُبَيْد الطاءىّ والشاهد فيه دخول اللام على الظرف الذى هو عِنْدى والظرف يتعلّق بمكفور لكنّه لمّا تقدّم عليه حسن دخول اللام عليه والمعنى على التناءى لغيرُ مكفور عندى والمراد لا أجحدُ مودّةَ مَن وَدّنى غائبًا وذلك ان هذا الشاعر يمدح الوليد بن عُقْبَةَ وصف نعمةً اختصّه بها مودّةً على تَناءيه وبُعْده عنه ومن هذا المعنى قول الاخر

* فليس أَخِى مَن وَدّنى رَأْىَ عَيْنِه * ولكنْ أخى مَن وَدّنى وهو غائبُ *

فإن قيل الظرف منصوب بمكفور مخفوض باضافة غَيْر اليه ومعمولُ المضاف اليه لا يتقدّم على المضاف فالجواب عنه من وجهَيْن احدهما أنّه ظرفٌ والظروفُ قد اتُّسع فيها ما لم يُتّسع فى غيرها حتى أجازوا الفصلَ بها بين المضاف والمضاف اليه نحو * لله دَرُّ اليومَ مَن لامَها * والمراد مَن لامَها اليومَ والوجه الثانى أنّه انما جاز ذلك لانّ غَيْرًا فى معنى لَا النافية فكانّه قال على التناءى لَعندى لا مكفورٌ وما بعد لَا ولَنْ ولَمْ من حروف النفى يجوز تقديمُ معمولِ منفيها عليها وعلى هذا أجازوا أنت زيدا غيرُ ضاربٍ ولم يجيزوا انت زيدا مثلُ ضاربٍ قال ولو اخّرت الفصلة فقلت آكِلٌ لَطعامَك او إنّ زيدا قائمٌ لَفى الدار لم يجز لان الفصلة تأخّرت عن الجملة وموضعُ اللام صدرُ الجملة وانّما أُخّرت الى الخبر وما يقع موقعَ الخبر فلا تؤخّر عن جميع الجملة رأسًا فيكون بمنزلة اطّراحها ولو قلت إنّ زيدا فى الدار لقائمٌ جاز لان اللام لم تتأخر عن الجملة لانها داخلةٌ على الخبر ومثلُه إنّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ فدخلت اللام الخبرَ مع تأخيرها عن معمولها وهو الجارّ والمجرور والظرف فاعرفه ،

فصــل ٥٢٢

قال صاحب الكتاب وتقول علمتُ أنّ زيدا قائمٌ فاذا جئتَ باللام كسرتَ وعلّقتَ الفعل قال اللّه تعالى وَٱللّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ وممّا يحكى من جُرْأة الحجّاج على اللّه أنّ لسانه سبق به فى مَقْطَع وَٱلْعَادِيَاتِ الى فتحة إِنّ فأسقط اللام ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ حقّ هذه اللام ان تقع صدرَ الجملة وانما أُخّرت لضرب من استحسان وهو ارادة الفصل بينها وبين انّ لاتّفاقهما فى المعنى وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد فأُخّرت اللام الى الخبر لفظا وهى فى الحكم والنيّة مقدّمةٌ والموجودُ حكما كالموجود لفظا فلذلك تُعلّق العاملَ مؤخّرةً كما تُعلّقه اذا كانت مصدّرةً فتقول قد علمت أنّ زيدا قائمٌ فتفتح أَنّ لتعلُّقها بما قبلها فاذا أدخلت اللام علّقت العاملَ وأبطلت عمله فى اللفظ وأتيتَ بالمكسورة نحوَ قولك قد علمت انّ زيدا لَقائمٌ قال الله تعالى أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ومن ذلك اذا جَاءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللّهِ وَٱللّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فعلّق العامل فى ثلثة مواضع ٭والتعليقُ ضربٌ من الالغاء لانه ابطال عمل العامل لفظا لا محلّا والالغاء ابطال عمله بالكلّيّة فكلُّ تعليقٍ إلغاءٌ وليس كلّ الغاء تعليقا ويحكى ان الحجّاج بن يوسف قرأ أنّ ربّهم بهم يومئذ خبيرٌ بفتح أَنّ نَظَرًا الى العامل فلمّا وصل الى الخبر وجد اللام فأسقطها يعمُّدًا ليقالَ انّه غالطٌ ولم يلحَن لان امر اللحن عندهم أشدُّ من الغلط وإن كان فى ذلك إقدامٌ على كلام الله تعالى وتُحْكَى هذه الحكاية عن بعض العرب وقيل انه ابن اخى ذى الرمّة فاعرفه ٭

فصــل ٥٢٣

قال صاحب الكتاب ولانّ محلّ المكسورة وما عملتْ فيه الرفعُ جاز فى قولك إنّ زيدا ظريفٌ وعمرا وإنّ بِشْرا راكبٌ لا سَعيدا او بل سعيدا أن ترفع المعطوفَ حملًا على المحلّ قال جَريرٌ

٭ إِنّ الخلافَةَ والنُبُوّةَ فيهِمِ ٭ والمَكْرُماتُ وسادَةٌ أَطْهارُ ٭

قال الشارح تقول إنّ زيدا ظريفٌ وعمرًا فتعطف بالواو على لفظ زيد فجمعتَ بين الثانى والاوّل فــى

عمل العامل والمراد وإنّ عمرا ظريفٌ فحذفت خبر الثانى لدلالة خبر الاوّل عليه وحكمُ المعطوف أن يجوز حذفُ خبره اذا وافق خبرَ الاوّل فإن خالفه لم يجز الحذف لانّه لا يدلّ عليه كما يدلّ على مُوافقه اذ الموافق له واحدٌ والمخالفُ اشياء كثيرةٌ فلا تصحّ دلالته على واحد بعينه كما تصحّ دلالته على ما وافقه   ولا فرقَ بين ان يكون حرف العطف موجِبًا للثانى معنى الاوّل كالواو والفاء وثُمّ وغير موجب كلَا وبَلْ ونحوهما فاذا قلت قام زيدٌ لا عمْرو فقد نفيتَ عنه القيامَ الذى أثبتّه للاوّل ولو اردت ان تنفى عن الثانى القيامَ لم يجز الّا ان تذكره وكذلك العطف ببَلْ اذا قلت إنّ بشرًا راكبٌ بل سعيدا فقد أثبتّ الركوب لسعيد ويكون المراد الاخبار بذلك عن الثانى وجَرْىُ الاوّل كالغلط   ويجوز الرفع بالعطف على موضعِ إنّ لانها فى موضع ابتداء وتحقيقُ ذلك انّها لمّا دخلت على المبتدإ والخبر لتحقيق مؤدّاه وتأكيده من غير ان تُغيّر معنى الابتداء صار المبتدأُ كالملفوظ به وصار إنّ زيدا قائمٌ وزيدٌ قائمٌ فى المعنى واحدا فجاز لذلك الامران النصب والرفع فالنصبُ على اللفظ والرفع على المعنى   وقول صاحب الكتاب ولانّ محلّ المكسورة وما عملتْ فيه الرفع جاز فى قولك إنّ زيدا ظريفٌ وعمرًا ان ترفع المعطوف ليس بسديد لانّ إنّ وما عملت فيه ليس للتجميع موضعٌ من الاعراب لانه لم يقعَ موقع مفرد وانما المراد موضعُ إنّ قبل دخولها على تقديرِ سقوط إنّ وارتفاعِ ما بعدها بالابتداء وهو شبيهٌ بقوله   * ولا ناعِبٍ الّا ببَيْنٍ غُرابُها *   على توهُّم دخول الباء فى المعطوف عليه اذ كان تقع فيه كثيرا كما تُوهّم سقوطُ إنّ ههنا   فاما قوله   * إنّ الخلافة الخ *   البيت لجرير والشاهد فيه رفع المكرمات حملًا على موضعِ إنّ لانها بمنزلة الابتداء لانها لم تُغيّر معناه فقدّرها محذوفةً كانّه قال الخلافةُ والنبوّةُ فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهارٌ والنصب جائز على اللفظ ۶

قال صاحب الكتاب وفيه وجهٌ اخرُ ضعيفٌ وهو عطفُه على ما فى الخبر من الضمير ۶

قال الشارح يريد ان العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيده ضعيفٌ قبيحٌ وقد تقدّمت قاعدةُ ذلك ۶

قال صاحب الكتاب ولكنّ تُشايع إنّ فى ذلك دون سائر اخواتها   وقد اجرى الزَجّاجُ الصفةَ مُجْرَى المعطوف وحمل عليه قوله قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّامُ ٱلْغُيُوبِ وأباه غيرُه   وانّما يصحّ الحملُ على المحلّ بعد مُضيّ الجملة فإن لم تمض لزمك ان تقول إنّ زيدا وعمرا قائمان بنصب عمرو لا غيرُ ۶

قال الشارح ويجوز العطف على موضع لَكِنّ بالرفع كما جاز فى انّ تقول لكنّ زيدا قائمٌ وعمرٌو ولٰكِنّ لا تُغيّر معنى الابتداء فهى وسيلةُ انّ فى ذلك أكثرَها فى الامر أنّ فيها معنى الاستدراك والاستدراكُ لا يُزيل معنى الابتداء والاستئناف فجاز ان يُعْطَف على موضعها كانّ لانّ انّ انما جاز ان يعطف على موضعها دون سائر اخواتها لانها لم تُغيّر معنى الابتداء بخلاف كانّ وليت ولعلّ ومن النحويين من لم يجز العطف على موضع لكنّ ويدّعى زوالَ معنى الابتداء لافادة معنى الاستدراك فيها والمذهب الاوّل لان الاستدراك ليس معنًى يرجع الى الخبر وانما هو رجوعٌ عن معنى الكلام الاوّل الى كلام اخر وتدارُكه وذلك امرٌ لا يتعلّق بالخبر وقوله ولٰكِنّ تشايع انّ فى ذلك يريد تُصاحِبها فى ذلك وتُتابِعها وهو من قولهم حَيّاكم اللهُ وأشاعَكم السلامَ اى أصحبَكم وأتبعَكم وقوله وقد أجرى الزجّاج الصفة مجرى المعطوف يريد صفة الاسم المنصوب بانّ وذلك انّ سيبويه ومن يرى رأيه كان يجوّز العطف على موضعه بالرفع ولا يجوّز ذلك فى الصفة لو قلت انّ زيدا العاقلُ فى الدار لم يجز عنده وتقول لا رجلَ ظريفٌ فى الدار فتصف المنفىّ على الموضع والفرقُ بينهما انّ لَا مع الاسم الذى دخلتْ عليه بمنزلة شىء واحد اذ قد بُنيا معًا كبناء خمسةَ عشرَ فى تركيب احدهما مع الاخر وليس كذلك اسمُ انّ لانه منفصلٌ يدلّ على ذلك جوازُ تقديم الخبر اذا كان ظرفا كقولك إنّ فى الدار زيدا ولا يجوز مثلُ ذلك فى لا رجلَ للبناء فامّا جواز العطف على الموضع فلانّ المعطوف منفصلٌ من المعطوف عليه اذ ليس من اسمه وقد فصله حرفُ العطف منه والصفةُ من اسم الموصوف لانهما يرجعان الى شىء واحد وقد أجاز ذلك الزجّاج وغيره من النحويين وقاسه على العطف وحمل عليه قولَه تعالى قل انّ ربّى يقذف بالحقّ علّامُ الغيوب والمذهب الاوّل فامّا قوله تعالى علّامُ الغيوب فهو محمول على البدل من المضمر فى يقذف او على انه خبرُ مبتدإ محذوف اى هو علّامُ الغيوب او خبرٌ بعد خبر ويجوز نصبه على ان يكون حالا من المضمر فى الظرف والنيّةُ فى الاضافة الانفصال والمراد به الحال وقوله انما يصحّ الحمل على المحلّ بعد مضىّ الجملة فالمراد ان العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لانه حملٌ على التأويل ولا يصحّ تأويل الكلام الّا بعد تمامه فعلى هذا تقول إنّ زيدا وعمرا منطلقان ولا يجوز الرفع فى عمرو بالعطف على الموضع لان الكلام لم يتمّ اذ الخبر متأخّر عن الاسم المعطوف ولكن لو قلت إنّ زيدا وعمرو منطلقٌ على التقديم والتأخير جاز كانّك قلت إنّ زيدا منطلقٌ وعمرٌو قال ضابئُ بن الحرث البُرْجُمىّ

* فمَن يكُ أَمْسَى فى المدينة رَحْلُه * فإنّى وقَيّارٌ بها لَغريبُ *

والمراد فإنّى لَغريبٌ بها وقيّارٌ ايضا فانّك لو عطفت على الموضع قبل التمام لَآستحال اذ الخبر قد يكون خبرا عن منصوبٍ ومرفوعٍ قد عمل فيهما عاملان مختلفان فيجىء من ذلك ان يعمل فى الخبر عاملان مختلفان وهذا محالٌ وقد أجاز ذلك الكوفيون فامّا ابو الحسن من اصحابنا والكسائىّ فأجازاه مطلقًا على كلّ حال سواءٌ كان يظهر فيه عملُ العامل او لم يظهر نحوَ قولك إنّ زيدا وعمرٌو قائمان وإنّك وبكرٌ منطلقان وذهب الفرّاء من الكوفيين الى ان ذلك انما يجوز اذا لم يظهر عملٌ نحوَ قولك انّك وزيدٌ ذاهبان واحتجّوا لذلك بقوله تعالى انّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِٱللّٰهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فالصابئون رفعٌ بالعطف على موضعِ انّ ولم يأت بالخبر الذى هو مَن آمن بالله وروى عن بعض العرب إنّك وزيدٌ ذاهبان وهذا نصٌّ على ما ذهبوا اليه ء

قال صاحب الكتاب وزعم سيبويه انّ ناسا من العرب يغلَطون فيقولون إنّهم اجمعون ذاهبون وانّك وزيدٌ ذاهبان وذلك انّ معناه معنى الابتداء فيُرَى انّه قال هُمْ كما قال * ولا سابقٍ شيـًٔا * قال وامّا قوله وَٱلصَّابِئُونَ فعلى التقديم والتأخير كانّه ابتدأ وَٱلصَّابِئُونَ بعدما مضى الخبرُ وانشد

* وإلّا فٱعْلَموا أنّا وأنتم * بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقاقِ *

قال الشارح كانّه أخذ فى الجواب عن شُبَه تَعلّق بها الخَصْمُ فامّا قولهم إنّهم اجمعون ذاهبون فشاهدٌ للزجّاج فى جوازِ حملِ النعت على موضعِ انّ لان التأكيد والنعت مجراهما واحدٌ وقولهم إنّك وزيدٌ ذاهبان فشاهدٌ لمذهب الكوفيين فى جواز حمل العطف على موضع انّ قبل الخبر وكذلك الآيةُ فحمل سيبويه قولهم إنّهم اجمعون ذاهبون على انه غلطٌ من العرب فقال وٱعلَمْ انّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنّهم اجمعون ذاهبون وإنّك وزيدٌ ذاهبان ووجهُ الغلط انهم رأوا انّ معنَى إنّهم ذاهبون هُمْ ذاهبون فاعتَقد سقوط انّ من اللفظ ثمّ عطف عليه بالرفع كما غلط الاخر فى قوله * ولا ناعبٍ الّا ببَيْنٍ غُرابُها * فقدّر ثبوت الباء فى الاوّل اذ كانت الباء تدخل فى خبر لَيْسَ كثيرا ومثلُ الاوّل قوله تعالى فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ كانّه اعتقد سقوطَ الفاء فعطف عليه بالجزم لانه لولا الفاء لكان مجزوما وقال بعضهم إنّ وجه الغلط انّ لفظَ هُمْ المتّصلِ من انّهُمْ المنصوبِ الموضع قد يكون منفصلا مرفوعَ الموضع فجعل انّهُمْ فى تقديرِ هُمْ اجمعون وكذلك اعتَقد سقوطَ انّ فى قولك إنّك وزيدٌ ذاهبان لان معناهما واحدٌ فاما قوله تعالى والصابئون فيحتمل امورا احدهـــا أن

يكون المراد التقديم والتأخير ويكون المعنى الذين آمنوا والذين هادوا مَن آمن بالله واليوم الآخر منهم فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى مبتدأٌ وخبرُه هذا الظاهر ويجوز ان يكون الظاهر خبرَ انّ يكون فى النيّة مقدّما ويكون الصابئون والنصارى رفعا بالابتداء كأنّه كلامٌ مستأنَفٌ والمراد والصابئون والنصارى كذلك على حدّ قوله

* غداةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ * حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَدائفِ والخَمْرُ *

اى والخمرُ كذلك وهو كثيرٌ فاما قول الشاعر * وإلّا فاعلموا الخ * البيت لبِشْر بن ابى حازم والشاهد فيه رفع بغاة على خبرِ أَنَّ والنيّةُ به التقديم ويكون أَنْتُمْ ابتداءً مستأنَفًا وخبرُه محذوف دلّ عليه خبرُ أَنَّ ويجوز ان يكون خبرُ أَنَّ هو المحذوف وبغاةٌ الظاهرُ خبرَ انتم وساغ حذفُ الاوّل لدلالة الثانى عليه والبُغاة جمعُ باغٍ وهو الباغى بالفَساد وأراه من بَغَى الجُرْحُ اذا وَرِمَ وترامى الى فسادٍ والشِقاق الخِلاف وأصله من المَشَقّة كأنّ كلّ واحد منهما يأتى بما يشُقّ على الاخر او من الشِقّ وهو الجانب كأنّ كلّ واحد يكون فى شِقٍّ غيرِ شقّ الاخر ٭

فصـــل ٥٢٤

قال صاحب الكتاب ولا يجوز إدخالُ إنّ على أَنَّ فيقالَ إنّ أنّ زيدا فى الدار الّا اذا فُصل بينهما كقولك إنّ عندنا أنّ زيدا فى الدار ٭

قال الشارح قد تقدّم الكلام على أَنَّ المفتوحة وأنّها لا تقع أوّلا ولا تكون الّا مبنيّة على كلام ولا تدخل انّ المكسورةُ عليها وإن كانت فى تقديرِ اسم مفرد لاتّفاقهما فى المعنى وهم لا يجمعون بين حرفَىْ معنًى بمعنى واحد فاذا اريد ذلك فصلوا بينهما فقالوا انّ عندنا أَنّ زيدا فى الدار فأَنّ واسمها وخبرها فى تأويلِ اسمِ انّ والظرفُ خبرٌ واذا كانوا امتنعوا من الجمع بين اللام وانّ مع تباينِ لفظَيْهما فلأن لا يجمعوا بين انَّ المكسورة والمفتوحة مع اتّحاد اللفظ والمعنى كان ذلك أَوْلى وربّما أَوهم اجتماعُ انّ المكسورة والمفتوحة تقصيرَ احداهما عن تفخيم المعنى وليس الامر كذلك اذ اللام تُفخِّم المعنى اذا قلت لَزيدٌ خيرٌ منك كما تفخّم انّ فى قولك إنّ زيدا خيرٌ منك فسبيلُ اجتماعهما فى الكلام سبيلُ اجتماع انّ واللام وليس كذلك التأكيدُ لتمكين المعنى نحو زيدٌ زيدٌ او لإزالة الغلط فى التأويل نحو أتانى القومُ كلُّهم اجمعون ٭

فصــــل ٥٢٥

قال صاحب الكتاب وتُخفَّفان فيبطل عملُهما ومن العرب من يُعْمِلهما والمكسورةُ اكثرُ إعمالاً ويقع بعدهما الاسمُ والفعلُ والفعلُ الواقع بعد المكسورة يجب ان يكون من الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر وجوّز الكوفيّون غيرَه وتلزم المكسورةَ اللامُ فى خبرها والمفتوحةُ يُعوَّض عمّا ذهب منها احدُ الاحرف الاربعة حرف النفى وقَدْ وسَوْفَ والسين تقول انْ زيدٌ لَمنطلقٌ وقال تعالى وَانْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ وقُرِئ وَانْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ على الاعمال وانشدوا

* فلَوْ أَنْكِ فى يومِ الرَّخاء سألْتِنى * فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ *

وقال تعالى وَانْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ ٱلْغَافِلِينَ وقال وَانْ نَظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَاذِبِينَ وقال وَانْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ وانشد الكوفيون

* باللّهِ رَبِّكَ انْ قتلتَ لَمُسْلِمًا * وَجَبَتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ *

ورَوَوْا انْ تَزِينكَ لَنَفْسُكَ وانْ تَشِينكَ لَهِيَهْ وتقول علمتُ أَنْ زيدٌ منطلقٌ والتقديرُ أنّه زيدٌ منطلقٌ وقال تعالى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ وقال

* فى فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا * أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ *

وعلمتُ أَنْ لا يخرجُ زيدٌ وأَنْ قد خرج وأَنْ سَوْفَ يخرجُ وأَنْ سيخرجُ قال اللّه تعالى أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ وقال عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى

قال الشارح اعلم ان الحذف والتغيير فى الحروف ممّا يأباه القياسُ وقد جاء ذلك قليلا وأكثرُه فيما كان مضاعفا من نحو أَنّ واخواتها ورُبَّ ولم يأت فى ثُمَّ لانه انما ساغ فيما ذكرنا لثقل التضعيف مع شَبَهِها بالافعال من جهة اختصاصها بالاسماء وليس ذلك فى ثُمَّ فامّا أَنّ فهى على ضربَيْن مكسورة ومفتوحة وقد جاء التخفيف فيهما جميعا فامّا المكسورة اذا خُفِّفت فلك فيها وجهان الإعمال والإلغاء والالغاء فيها اكثر وذلك لانها وإن كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها فهى اذا خُفِّفت زال اللفظ ولا يلزم مثل ذلك فى الفعل اذا خُفِّف بحذف شىء منه لان الفعل لم يكن عملُه للفظه بل لمعناه فاذا أُلْغيت صارت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسمُ والفعلُ ويلزمها اللامُ فصلًا بينها وبين ان النافية اذ لو قلت انْ زيدٌ قائمٌ لَالْتبس الايجابُ بالنفى فمثال الاسم قولك انْ زيدٌ لَقائمٌ ومثله قوله تعالى انْ

كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ المعنى لَعليها حافظٌ ومَا زائدةٌ ومنه قوله تعالى وإن كلّ لما جميع لدينا محضرون اى لَجميعٌ لدينا محضرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى وإن وجدنا اكثرهم لفاسقين وقال وإن نظنّك لمن الكاذبين ولا تكون هذه الافعال الواقعة بعدها الّا من الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر لانّ إنّ مختصّةٌ بالمبتدإ والخبر فلمّا أُلغيت ووليها فعلٌ كان من الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر لانّها وإن كانت افعالا فهى فى حكم المبتدإ والخبر لانها انما دخلت لتعيين ذلك الخبر او الشكّ فيه لا لإبطال معناه وقد اجاز الكوفيون وقوعَ ايِّ الافعال شئت بعدها وأنشدوا * بالله ربّك ان قتلت الخ * وذلك شاذّ قليل وامّا إعمالها مع التخفيف فنحوُ إنْ زيدا منطلقٌ حكى سيبويه ذلك فى كتابه قال حدّثنا مَن نَثِقُ به انّه سمع من العرب وقُرّاء اهل المدينة وإنْ كلّا لما جميعٌ لدينا محضرون يُجْرونها على اصلها ويشبّهونها بفعلٍ حُذف بعض حروفه وبقى عمله نحوِ لم يَكُ زيد منطلقا ولم أُبَلْ زيدا والاكثرُ فى المكسورة الالغاء قال سيبويه وامّا أكثرهم فادخلوها فى حروف الابتداء بالحذف كما ادخلوها فى حروف الابتداء حين ضمّوا اليها مَا فى قولك انّما زيدٌ اخوك واذا أُعملت لم تلزمها اللام لان الغرض من اللام الفصل بين إن النافية وبين التى للايجاب وبالاعمال يحصل الفرقُ وإن شئت ادخلت اللام مع الاعمال فقلت إنْ زيدا لقائمٌ واهل الكوفة يذهبون الى جواز اعمال إن المخفّفة ويرون انها فى قولهم إنْ زيدا لَقائمٌ بمعنى النفى وإنْ واللام بمعنَى الّا فالمعنى ما زيدٌ الّا قائمٌ والصواب مذهب البصريين لانه وإن ساعدهم المعنى فانّه لا عَهْدَ لنا باللام تكون بمعنَى الّا ولو ساغ ذلك ههنا لجاز ان يقال قام القوم لَزيدا على معنَى الا زيدا وذلك غير صحيح فاللام هنا المؤكّدة دخلت لمعنى التأكيد ولزمتْ للفصل بينها وبين ان التى للجحد والذى يدلّ على ذلك انها تدخل مع الاعمال فى نحوِ إنْ زيدا لَقائمٌ وإن لم يكن ثمّ لبسٌ وامّا المفتوحة فاذا خُفّفت لم تُلْغَ عن العمل بالكلّيّة ولا تصير بالتخفيف حرفَ ابتداء انما ذلك فى المكسورة بل يكون فيها ضمير الشأن والحديثِ نحوَ قوله تعالى أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وقوله علم ان سيكون منكم مرضى والمراد أنّه اى أنّ الامر والشأن وهو الجيّد الكثير فإن لم يكن فيه ضميرٌ أعملته فيما بعده نحوَ قوله * فلو انك فى يوم الرخاء الخ * فالكاف فى موضعِ نصبِ اسمِ أنْ قال سيبويه وليس هذا بالجيّد ولا بالكثير كالمكسورة يعنى إعمالها ظاهرًا فيما بعدها وانما اجازوا فى أنِ الاضمارَ من قبل انّ اتّصال المكسورة باسمها وخبرها اتّصالٌ واحدٌ واتّصال المفتوحة بما بعدها اتّصالان لان احدهما اتّصالُ العامل بالمعمول

والاخر اتّصال الصلة بالموصول الا ترى انّ ما بعد المفتوحة صلةٌ لها فلمّا قوى مع الفتح اتّصالُ انّ بما بعدها لم يكن بدّ من اسم مقدّر محذوف تعمل فيه ولمّا ضُعف اتّصال المكسورة بما بعدها جاز اذا خُفّفت أن تُفارِق العمَلَ وتخلُص حرفَ ابتداء ووجهٌ ثانٍ انها اذا كانت مفتوحة لم تقع اوّلا فى موضع الابتداء فيُجْعَلَ ما يليها مبتدأً وتُلْغَى فى كانْ اذا كسرتها وخفّفتَ لان المكسورة تدخل على المبتدإ وتؤكّده ومعنى الجملة باقٍ فاذا أُلغيت ولم تعمل فيما بعدها فالمبتدأُ واقعٌ موقعَه وليس كذلك المفتوحة لانها وإن كانت تدخل على المبتدإ الّا انّها تُحيل معنى الجملة الى الافراد وتكون مبنيّة على ما قبلها فلو أُلغيت لَوقع بعدها الجملة وليس ذلك من مواضع الجُمَل ، ثمّ نعود الى تفسير هذا الفصل من كلامه حرفًا حرفًا وإن كنّا قد بيّنّا قوله وتخفّفان فيبطل عملهما يريد ظاهرًا الّا ان المفتوحة لا يبطل عليه جملةً عملها بالكلّيّة فاذا أُلغي عملها فى الظاهر كانت مُعْمَلةً فى الحكم والتقدير لما ذكرناه من الفرق بين المكسورة والمفتوحة قوله ومن العرب من يُعْمِلها يريد فى الظاهر نحوَ قوله * فلو انك فى يوم الرخاء الخ * انما ذلك فى إن المكسورة على ما ذكرنا على ان الكوفيين قد ذهبوا الى انه لا يجوز اعمال إن الخفيفة النصبَ فى الاسم بعدها واحتجّوا بأنّه قد زالت المشابهةُ بينها وبين الفعل بنقص لفظها وما ذكرناه من النصوص يشهد عليهم وقوله وتلزم المكسورةَ اللامُ فى خبرها قد ذكرنا ان هذه اللام هى لام التأكيد التى تأتى فى خبر المشدّدة وليست لامًا غيرها أُتى بها للفصل يدلّ على ذلك دخولها مع الاعمال فى إنّ زيدا لقائمٌ ولو كانت غير مؤكّدة لم تدخل الّا عند الحاجة اليها وهو الفصلُ فدخول اللام كان للتأكيد وامّا لزومها الخبرَ فكان للفصل فاعرفه قوله والمفتوحة يُعوَّض عمّا ذهب منها احد الاحرف الاربعة حرفِ النفى وقَدْ وسَوْفَ والسين فانّه أطلق اللفظ وفيه تفصيلٌ وذلك انه لا يخلو بعد التخفيف من ان يليها اسمٌ او فعل فإن وليها اسمٌ لم تحتج الى العوض لانها جاءت على مقتضى القياس فيها وذلك نحو قوله * فى فتية كسيوف الهند الخ * والمراد أنّه هالكٌ فالهاء مضمرة مرادة وهالكٌ مرفوعٌ لانه خبر مقدّم والتقدير كلُّ من يحفى وينتعل هالكٌ ومن ذلك قوله تعالى وَٱلْخَامِسَةُ أَنْ غَضَبُ ٱللَّهِ عَلَيْهَا وَٱلْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ فيمن قرأ بتخفيف النون والرفع والمراد أنّهُ غَضَبُ اللهِ عليها ولا يجوز ان تكون أَنْ بمعنَى أَىْ كالّتى فى قوله تعالى وَٱنْطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا قال سيبويه لانّها لا تأتى الّا بعد كلام تامّ وليس الخامسة وحدها بكلام تامّ فتكون بمعنَى أَىْ فامّا اذا وليها فعلٌ أُتى بالعوض كانّهم استقبحوا ان تلى أَن المخفّفةُ الفعلَ

اذا حُذفت الهاء وأنت تريدها كانّهم كرهوا ان يجمعوا على الحرف الحذفَ وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مُثقَّلٌ فأتوا بشيء يكون عوضا من الاسم نحوِ لَا وقَدْ والسين وسَوْفَ نحوَ قولك قد عرفت أنْ لا يقومُ زيدٌ وأنْ سيقومُ زيدٌ وأنْ قد قام زيدٌ ومنه قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى وقوله أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا فنهم من يجعل هذه الاشياء عوضا من الاسم ومنهم من يجعلها عوضا عن توهينها بالحذف وإيلاءها ما لم يكن يليها من الافعال قبلُ والآيات التى أوردها شواهدُ على الاحكام التى ذكرها فامّا قوله تعالى فى يس وإنْ كلّ لما جميع لدينا محضرون فكلٌّ رفع بالابتداء لا أعلمُ فى ذلك خلافًا وامّا التى فى سورة هُود فقد قُرِئَ وإنْ كلٌّ بالرفع وإنْ كلًّا بالنصب وقد تقدّم الكلام عليها وقد قرِئ لَمّا بالتشديد ويحتمل ان تكون لَمّا بمعنى الّا للاستثناء نحوَ قولهم عزمتُ عليك لمّا ضربتَ كاتبَك يريد إلّا ضربتَ كاتبَك وإنْ نافية والتقدير وما كلٌّ الّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ويجوز ان تكون ان المخفّفة من الثقيلة ولَمّا بمعنى الّا وهى زائدة لانّ الّا تُستعمل زائدةً نحوَ قول الشاعر

* أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ * وما صاحبَ الحاجات الّا معذَّبَا *

وامّا قول الشاعر * فلو انك فى يوم الرخاء الخ * البيتَ ذكره محمّد بن القسم الأنباريّ عن الفرّاء الشاهدُ فيه اعمال أَن المخفّفة فى الظاهر لان الكاف فى موضع نصب وقد حكى بعض اهل اللغة أظنُّ أَنْكَ قائمٌ وأحسبُ أَنْهُ ذاهبٌ وقال الشاعر

* بأَنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ * وأَنْكَ هناك تكون الثمالَا *

وهو قليل شاذّ واما قوله * بالله ربّك إن قتلت الخ * فانشده الكوفيون شاهدًا على إيلاء إن المكسورة فعلًا من غير الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر وقد انشده ابن جنّى فى سرّ الصناعة * شَلَّتْ يمينُك انْ قتلتَ لَمُسْلِمًا * ومثله ما حُكى عن بعض العرب اِنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ والبيت شاذّ نادرٌ وهو من ابيات لعاتكةَ وقبله

* يا عمرو لو نَبَّهْتَه لَوجدتَه * لا طائشًا رَعِشَ الجَنانِ ولا اليَدِ *

وكذلك الحكاية وقال الفرّاء هو كالنادر لان العرب لا تكاد تستعمل مثلَ هذا الّا مع فعل ماض وذلك انّ ان المخفّفة لمّا تُشاكل التى للجزاء استوحشوا ان يأتوا بها مع المضارع ولا يُعْمِلوها فيه فأتوا بها مع لفظ الماضى لانها لا تَعمَل لها فيه فلذلك كانت هنا كالنادر ثمّ أَعْلَمَك انّ أَنْ اذا وليها الاسم وأُلغيت عن العمل ظاهرًا لا يأتون بعوضٍ نحوَ علمت أَنْ زيدٌ قائمٌ والتقدير أنّه زيدٌ قائمٌ ومنه

قوله تعالى واخر دعويهم أَنِ الحمدُ لله ربّ العالمين اى أنّهُ فأَنْ وما بعدها فى موضع رفع بأنّه خبر المبتدإ الذى هو آخِرُ دعويهم فلا تكون أَنْ ههنا بمعنَى أَىْ للعبارة لانه يبقى المبتدأُ بلا خبر ونحوُه قوله * فى فتية كسيوف الهند الخ * فامّا اذا وليها الفعل فلا بدّ من العوض على ما ذكرنا نحو علمت أَنْ لا يخرجُ زيدٌ وأَنْ قد خرجَ قال ابو صخر الهُذَلىّ

* فتَعْلَمِى أَنْ قد كَلِفْتُ بِكُمْ * ثُمّ ٱفْعَلِى ما شئتِ عن عِلْمِ *

وأَنْ سوف يخرجُ وأَنْ سيخرجُ قال الله تعالى أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ وقال علم أَنْ سيكونُ منكم مرضى فعوّضت مع الفعل ولم تعوّض مع الاسم لانه مع الاسم لحقها ضربٌ واحدٌ من التغيير وهو الحذف ومع الفعل ضربان الحذف ووقوع الفعل بعدها فاعرفه ۶

فصل ٥٣٦

قال صاحب الكتاب والفعل الذى يدخل على المفتوحة مشدّدةً او مخفّفةً يجب ان يُشاكلها فى التحقيق كقوله تعالى وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ وقوله أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فإن لم يكن كذلك نحو أَطْمَعُ وأَرْجُو وأَخافُ فَلْيدخلْ على أَنِ الناصبةِ للفعل كقوله تعالى وَٱلَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى وكقولك ارجو ان تُحْسِنَ الَىَّ وأَخافُ ان تُسىءَ الىَّ وما فيه وجهان كظننتُ وحسبتُ وخِلْتُ فهو داخلٌ عليهما جميعا تقول ظننتُ أَنْ تخرجَ وأَنّك تخرجُ وان سَتخرجُ وقُرِئَ قوله تعالى وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ بالرفع والنصب ۶

قال الشارح قد تقدّم ان أَنِ المفتوحة معمولةٌ لما قبلها وأَنّ معناها التأكيد والتحقيق مجراها فى ذلك مجرى المكسورة فيجب لذلك ان يكون الفعل الذى تُبْنَى عليه مطابقا لها فى المعنى بأن يكون من افعال العلم واليقين ونحوهما ممّا معناه الثبوت والاستقرار ليَطّابَق معنيا العامل والمعمول ولا يتناقضا وحكمُ المخفّفة من الثقيلة فى التأكيد والتحقيق حكم الثقيلة لان الحذف انما كان لضرب من التخفيف فهى لذلك فى حكم المثقّلة فلذلك لا يدخل عليها من الافعال الّا ما يدخل على المثقّلة فتقول تيقّنتُ أَنْ لا تفعلُ ذاك كانّك قلت أَنّك لا تفعل ذاك قال الله تعالى علم أَنْ سيكونُ منكم مرضى وقال ويعلمون أَنّ الله هو الحقّ المبين وقال افلا يرون أَنْ لا يرجعُ اليهم قولا وهو من رؤية

القلب بمعنى العلم فأنْ ههنا المخفّفة من الثقيلة واسمها منويٌّ معها ولا يقع قبلها شيء من افعال الطَمَع والإشفاق نحو اشتهيتُ وأردتُ وأخافُ لانّ هذه الافعال يجوز فيها ان يوجَد ما بعدها وان لا يوجد فلذلك لا يقع بعدها الّا أنْ الخفيفة الناصبة للافعال لانّه لا تأكيد فيها ولا مضارَعةَ لِما فيه تأكيدٌ فتقول أرجُو أَنْ تُحْسِنَ اليّ وأخافُ أَنْ تُسيء اليّ قال الله تعالى وَالّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى فهذا كلّه منصوب لا يجوز رفعه واذا قلت علمت أَنْ سَيَقُومُ فانّه مرفوع لا يجوز نصبه لانّ ذلك ليس من مواضع الشكّ ومن الافعال ما قد يقع بعدها أَنّ المشدّدة والمخفّفة منها بمعناها ويقع بعدها ايضا الخفيفة الناصبة للافعال المستقبلة وهي افعال الظنّ والمَحْسَبة نحو ظننت وحسبت وخلت فهذه الافعال اصلها الظنّ ومعنى الظنّ ان يتعارض دليلان ويترجّح احدُهما على الاخر وقد يقوى المُرَجِّح فيستعمل بمعنى العلم واليقين نحو قوله اَلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وربما ضعُف فصار ما بعدها مشكوكًا في وجوده يحتمل ان لا يكون كافعال الخوف والرجاء فعلى هذا تقول اذا اريد العلم ظننت أنّ زيدا قائمٌ وأظنُّ أَنْ سيقومُ زيدٌ قال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وقال تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ والمراد بالظنّ هنا العلم لانه وَقْتُ رفعِ الشكوك وقد قرئ وحسبوا ان لا تكون فتنة رفعًا ونصبًا فالرفع على ان الحُسْبان بمعنى العلم وأَن المخفّفة من الثقيلة العاملة في الاسماء ولا عوضٌ من الذاهب والتقديرُ وحسبوا أَنَّهُ لا تكون فتنة والنصب على الشكّ باجرائه مُجرى الخوف وأَن العاملة في الفعل النصبَ •

فصـــل ٥٢٧

قال صاحب الكتاب وتخرج انّ المكسورةُ الى معنَى أَجَلْ قال

* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا * كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتُ انَّهْ *

وفي حديث عبد الله بن الزبير إنّ وراكبَها وتخرج المفتوحةُ الى معنَى لَعَلَّ كقولهم ايتِ السُوقَ أَنَّكَ تشترى لحمًا وتُبدل قَيْسٌ وتميمٌ همزتَها عينا فتقول أَشْهَدُ عَنّ محمّدا رسولُ الله •

قال الشارح وقد تستعمل انّ في الجواب بمعنَى أَجَلْ فتقول في جوابِ من قال أجاءكَ زيدٌ انَّهْ اى نَعَمْ قد جاءني والهاء للسكت أُتي بها لبيان الحركة وليست ضميرا انما تريد انّ الّا انّك أَلْحقتَها الهاء في الوقف والمعنى بمعنَى أَجَلْ والذى يدلّ على ذلك أنّها لو كانت للاضمار لَثبتت في الوصل كما تثبت

في الوقف وأنت انما تقول انّ يا فتى كما تقول أجَلْ يا فتى فاما قوله * ويقلن شيب الخ * وقبله

* بَكَرَ العَواذِلُ في الصَبُو * حِ يَلُمْنَني وأَلُومُهُنّ *

ويروى

* بكرتْ علىّ عَواذلى * يَلْحَيْنَني وأَلومهنّ *

فالشعر لقيس الرُقيّات والشاهد فيه قوله انّهْ بإلحاق الهاء محافظةً على الحركة لئلّا يُذْهِبها الوقف فيجتمع ساكنان اذ كانوا لا يقفون الّا على ساكنٍ بكر العواذل اى أخذ العواذل في اللّوم في هذا الوقت الذى هو بُكْرةٌ وانما كثر ذلك حتى يقال * وانْ بَكَرْتُمْ بُكْرةً * والصَبوح الشُرْب صباحًا اى يلمننى على ذلك بعد المَشيب فقلت نَعَمْ هو كذلك وانما خرجتْ انّ الى معنى أجَلْ لانّها تحقيق معنى الكلام الذى تدخل عليه في قولك إنّ زيدا راكبٌ فلمّا كانت تُحقّق هذا المعنى خرجت الى تحقيق معنى الكلام الذى يتكلّم به المخاطِبُ القائلُ كما كانت تُحقّق معنى كلام المتكلّم فصارت تارةً تُحقّق كلام المتكلّم وتارةً تحقّق معنى كلام غيره واما حديث عبد الله بن الزبير فقد ذكرناه في فصل المنصوب بلَا وقد تستعمل أنّ المفتوحة بمعنى لَعَلّ يقال ايت السُوقَ أنّك تشترى لنا كذا اى لَعَلّكَ وقيل وفي قوله تعالى وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا اِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ على لَعَلّها ويؤيّد ذلك قراءة أُبَيّ لَعَلّهَا كانّه أَبْهَمَ امرَهم فلم يُخْبِر عنهم بالإيمان ولا غيره ولا يحسن تعليقُ أنّ بيُشْعِرُكُمْ لانه يصير كالعُذْر لهم قال حُطائط بن يَعْفُر

* أَرِينى جَوادًا ماتَ هَزْلًا لأَنّنى * أَرَى ما تَرَيْنَ او بَخيلًا مُخَلَّدَا *

قال المَرْزُوقيّ هو بمعنى لَعَلّ وقد روى لَعَلّنى ارى ما ترين ومنه بيت ابى النَجْم * وأَغْدُ لأَنّا في الرِهان نُرْسِلُهْ * ويروى لَعَنّا وهى لغة في لَعَلّ وقال امرؤ القيس

* عُوجُوا على الرَبْعِ المُحيلِ لأَنَّنا * نَبْكى الديارَ كما بكى ابنُ حَذامِ *

وقُرِئَ انّها بالكسر على الاستئناف كانّه اخبر أنّها اذا جاءت لا يؤمنون ويكون الكلام قد تمّ قبلها اى وما يُشْعِركم ما يكون منهم وقد تُبْدَل همزة أنّ عينًا فتقول أشهدُ عَنّ محمّدا رسولُ الله ويروى في بيت ذى الرُمّة وهو * أَأَنْ تَرَسّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً * أَعَنْ ترسّمتَ ومنه قول الاخر

* فعَيْناكِ عَيْناها وجِيدُكِ جِيدُها * سِوَى عَنّ عَظْمَ الساقِ منكِ دَقيقُ *

وهى عَنْعَنةُ بنى تميم وقد استوفيتُ هذا الموضع في شرح الملوكىّ

فصــــل ٥٣٨

قال صاحب الكتاب لٰكِنَّ هى للاستدراك تُوَسِّطها بين كلامَيْن متغايرَيْن نَفْيا وإيجابا فتستدرك بها النفيَ بالإيجاب والإيجابَ بالنفي وذلك قولُك ما جاءنى زيدٌ لكنّ عمرا جاءنى وجاءنى زيدٌ لكنّ عمرا لم يجئْ ،

قال الشارح امّا لٰكِنَّ فحرفٌ نادرُ البناء لا مثالَ له فى الاسماء والافعال وألفُه اصلٌ لانّا لا نعلم احدا يُؤخَذ بقوله ذهب الى ان الالفات فى الحروف زائدةٌ فلو سمّيت به لصار اسما وكانت الفه زائدة ويكون وزنه فاعِلًا لان الالف لا تكون اصلا فى ذوات الاربعة من الافعال والاسماء وذهب الكوفيون الى انها مركّبة وأصلُها انّ زيدت عليها لا والكافُ وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ويؤيّده دخولُ اللام فى خبره كما تدخل فى خبر انّ على مذهبهم ومنه * ولٰكنّنى من حُبّها لَعَميدُ * والمذهب الاوّل لضُعْف تركيب ثلثة اشياء وجَعْلِها حرفا واحدا ومعناها الاستدراك كانك لمّا اخبرتَ عن الاوّل بخبرٍ خفتَ ان يُتوهّم من الثانى مثلُ ذلك فتداركتَ بخبره إن سَلْبًا او إيجابًا ولا بدّ ان يكون خبر الثانى مخالفًا لخبر الاوّل لتحقيق معنى الاستدراك ولذلك لا تقع الّا بين كلامَيْن متغايرَيْن فى النفى والايجاب فهى شبيهةٌ بأنَّ المفتوحة فى كونها لا تقع اوّلا الّا انّ أنَّ فى تقديرِ مفرد ولٰكنّ فى تقديرِ جملة ولهذا يُعْطَف على موضعها بالرفع كما يعطف على موضع إنَّ المكسورة فاعرفه ،

فصــــل ٥٣٩

قال صاحب الكتاب والتغاير فى المعنى بمنزلته فى اللفظ كقولك فارَقنى زيدٌ لكنّ عمرا حاضرٌ وجاءنى زيدٌ لكنّ عمرا غائبٌ وقوله تعالى وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلٰكِنَّ ٱللّٰهَ سَلَّمَ على معنى النفى وتضمُّنِ ما اراكهم كثيرا ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ لٰكن المشدّدة والخفيفة سيّان فى الاستدراك وأنّ ما بعدهما يكون مخالفا لما قبلهما فالخفيفةُ يُوجَب بها بعد نفيٍ ويُشْرَك الثانى والاوّل فى عمل العامل لانها عاطفةٌ مفردا على مفرد كقولك ما جاءنى زيدٌ لٰكنْ عمرٌو فتُشْرِك بينهما فى الاعراب الذى أوجبه العاملُ وليس كذلك المشدّدة فانّها تدخل على جملة تصرفها الى الاستئناف ولشَبَهها بالخفيفة لا يكون ما

بعدها الّا مخالفا لما قبلها مُغايرا له وتقع بعد النفى والاثبات فإن كان ما قبلها موجبا كان ما بعدها منفيّا وإن كان ما قبلها منفيّا كان ما بعدها موجبا لان ما بعدها كلامٌ مستغنٍ فمعناه يُنْبِئُ عن المغايَرة ولا حاجةَ الى الأداة النافية بل إن كان فحسنٌ وإن لا فلا ضرورةَ اليه قال الله تعالى فى النفى وَمَا رَمَيْتَ اذْ رَمَيْتَ وَلٰكِنَّ ٱللّٰهَ رَمَى وقال وَلٰكِنَّ عَذَابَ ٱللّٰهِ شَدِيدٌ وقال وَلٰكِنَّ ٱللّٰهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَالَمِينَ وتقول فارقنى زيدٌ لكنّ عمرا حاضرٌ فكلّ واحدة من الجملتين ايجابٌ الّا انّ معناهما متغايرٌ فاكتُفى بمعنى الخبر الثانى عن تقدُّم النافى ونظائرُ ذلك كثيرةٌ قال الله تعالى ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم فى الامر ولكنّ الله سلّم فيحتمل امرَيْن احدهما ما ذكره وهو ان قوله تعالى ولكن الله سلّم فى معنَى ما أراكهم كثيرا لوجودِ السلامة ممّا ذكر والثانى انّه أتى به موجبا لانّ الاوّل منفىٌّ لانّ ما بعد لَوْ يكون منفيّا فصار المعنى ما أراكهم كثيرا وما فشلتم ولا تنازعتم ولكنّ الله سلّم ء

فصل ٥٣٠

قال صاحب الكتاب وتُخفَّف فيبطل عملُها كما يبطل عملُ إنّ وأنّ وتقع فى حروف العطف على ما سيجىء بيانُها ان شاء الله ء

قال الشارح اعلم انهم قد يخفّفون لٰكنّ بالحذف لأجل التضعيف كما يخفّفون إنّ وأنّ فيسكن آخرُها كما يسكن اخرُهما لان الحركة انما كانت لالتقاء الساكنين وقد زال احدهما فبقى الحرف الاوّل على سكونه ولا نعلمها أُعْمِلت مخفّفةً كما اعملتْ انْ وذلك انّ شَبَهَها بالافعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل فلذلك لمّا خُفّفت وأُسكن آخرها بطل عملُها الّا انّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله ولذلك دخلت فى باب العطف اذ كان حكمُها ان تقع بين كلامَيْن متغايرَيْن وهى فى العطف كذلك قال ابو حاتم اذا كانت لكن بغير واو فى أوّلها فالتخفيف فيها هو الوجه نحوُ لٰكِنِ ٱلرَّاسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ونحوه لانها بمنزلة بَلْ من جهة انها لا تدخل عليها الواو لانها من حروف العطف واذا كانت الواو فى أوّلها فالتشديد فيها هو الوجه وإن كانا الوجهان جائزَيْن فيها وكان يونس يذهب الى انها اذا خُفّفت لا يبطل عملُها ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثلَ انْ وأنْ فكما انّهما بالتخفيف لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التخفيف فكذلك لٰكنْ فاذا قلت ما جاءنى زيدٌ لكنْ عمرٌو فعمرٌو مرتفعٌ بلكن

والاسم مضمرٌ محذوف كما فى قوله * ولٰكنّ زَنْجِىٌّ عظيمُ المَشافِرِ * واذا قلت ما ضربتُ زيدا لكنْ عمرًا ففيها ضميرُ القصّة وعمرا منصوب بفعل مضمر واذا قال ما مررت بزيد لكن عمرٍو فعمرو مخفوض بباء محذوفة وفى لكن ضمير القصّة ايضا والجارّ والمجرور متعلّق بفعل محذوف دلّ عليه الظاهرُ كانه قال لكنّه مررت بعمرو والمذهبُ الاوّل فاعرفه ه

فصـــل ٥٣١

قال صاحب الكتاب كَأَنَّ هى للتشبيه رُكّبت الكاف مع انّ كما رُكّبت مع ذَا وأَىّ فى كَذَا وكَأَيِّنْ واصلُ قولك كأنّ زيدا الاسدُ انّ زيدا كالاسد فلمّا قُدّمت الكاف فُتحت لها الهمزة لفظا والمعنى على الكسر والفصلُ بينه وبين الاصل انّك هاهنا بانٍ كلامَك على التشبيه من اوّل الامر وثَمّ بعد مُضِىّ صدره على الاثبات ه

قال الشارح وامّا كَأَنَّ فحرفٌ معناه التشبيه وهو مركّبٌ من كاف التشبيه وانّ فأصلُ قولك كانّ زيدا الاسدُ انّ زيدا كالاسد فالكاف هنا تشبيهٌ صريحٌ وهى فى موضع الخبر تتعلّق بمحذوف تقديره انّ زيدا كائنٌ كالاسد ثمّ إنّهم ارادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عقدوا عليه الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدّموها الى اوّلها لإفراط عنايتهم بالتشبيه فلمّا أدخلوها على انّ وجب فتحُها لان المكسورة لا يقع عليها حروفُ الجرّ ولا تكون الّا اوّلا وبقى معنى التشبيه الذى كان فيها متأخّرةً فصار اللفظ كأنّ زيدا اسدٌ الّا ان الكاف لا تتعلّق الآنَ بفعلٍ ولا معنَى فعل لانّها أُزيلت عن الموضع الذى كان يمكن ان تتعلّق فيه بمحذوف وقُدّمت الى اوّل الجملة فزال ما كان لها من التعلّق بخبرِ انّ المحذوفِ وليست الكاف هنا زائدة على حدّ زيادتها فى كَذَا وكَأَىٍّ فاما قوله رُكّبت الكاف مع انّ كما رُكّبت مع ذَا وأَىٍّ فإنّ المراد الامتزاج وصَيْرورتهما كالشىء الواحد لا أنّها زائدةٌ على حدّ زيادتها فيهما الا ترى ان التشبيه فى كأنّ باقٍ ولا معنَى التشبيه فى كذا وكأَىّ فان قيل فاذا لم تكن الكاف زائدة فهل لها عملٌ هنا فالجواب انّ القياس أن تكون أَنَّ من كَأَنَّ فى موضع جرّ بالكاف فان قيل الكاف هنا ليست متعلّقة بفعل قيل لا يمنع ذلك عملَها الا ترى الى قوله تعالى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ فإنّ الكاف غير متعلّقة بشىء وهى مع ذلك جارّةٌ وكذلك هل من احدٍ عندك فمِنْ جارّةٌ وليست متعلّقة بفعل ولا غيرِه وكذلك قولك بحَسْبك زيدٌ الباء خافضةٌ وإن لم تتعلّق بفعل

ويُؤيّد عندك انها فى موضع مجرور فتحها عند دخول الكاف عليها كما تُفْتَح مع غيرها من العوامل الخافضة وغيرها من نحو عجبتُ من أنّك منطلقٌ وأعطيتُك لأنّك مستحقٌ وأظنّ أنّك منطلقٌ وبَلَغنى أنّك كريمٌ فكما فُتحت أَنّ لوقوعها فى هذه الاماكن بعد عاملٍ قبلها كذلك فُتحت بعد الكاف لانها عاملةٌ فان قيل فما الفرق بين الاصل والفرع فى كَأَنّ قيل التشبيه فى الفرع أقعدُ منه فى الاصل وذلك اذا قلت زيدٌ كالاسد فقد بنيت كلامك على اليقين ثمّ طَرَا التشبيهُ بعدُ فسَرَى من الآخرِ الى الاوّل وليس كذلك فى الفرع الذى هو قولك كأنّ زيدا أسدٌ لانّك بنيتَ كلامك من اوّله على التشبيه فاعرفه ؛

فصــــل ٣٢ه

قال صاحب الكتاب وتُخفَّف فيبطل عملُها قال

* ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ * كَأَنْ ثَدْياهُ حُقّانِ *

ومنهم مَن يُعْمِلها قال * كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءا خُلْبِ * وفى قوله * كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو الى ناضِرِ السَّلَمْ * ثلثةُ اوجه الرفعُ والنصبُ والجرُّ على زيادة أَنْ ؛

قال الشارح حكمُ كَأَنّ كحكم أَنّ المفتوحة اذا خُفّفت ففيها وجهان أجودُهما ابطال عملها ظاهرًا وذلك لنقص لفظها بالتخفيف فتقول كأنْ زيدٌ اسدٌ والمراد كأنّه زيدٌ أسدٌ اى الشأن والحديث وقوله يبطل عملها يريد ظاهرا فامّا قوله * ونحرٍ مشرق اللون الخ * فالشاهد فيه رفعُ ثدياه وثدياه رفعٌ بالابتداء وحقّان الخبر والجملة خبرُ كأنْ والضمير فى ثدياه يعود الى النحر او الوجهِ والمراد به صاحبُه ويجوز إعماله فيقال كأنْ ثَدْيَيْه وقد روى كذلك قال الخليل وهذا يُشْبِه قولَ الفرزدق

* فلو كنتَ ضَبّيّا عرفتَ قَرابَتى * ولٰكنّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشافِرِ *

والمراد ولكنّه زنجيٌّ لا يعرف قرابتى قال والنصب فى هذا كلّه اكثرُ قال السيرافىّ مَن نصب جعله الاسمَ وأضمر الخبر كانّه قال ولكنّ زنجيّا ومَن رفع اضمر الاسم وكان الظاهرُ الخبرَ تقديره ولكنّك زنجيٌّ وامّا قوله انشده سيبويه * كأنْ وريديه رشاءا خلب * البيت فالشاهد فيه نصب وريديه على اعمالها مخففةً والوَريدان حَبْلا العنق من مُقدَّمه والرشاء الحبل والخُلْب الليف وامّا قول الاخر وهو ابن صريم اليَشْكُرىّ

* ويوما تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ * كأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو الى وارِقِ السَّلَمْ *

فيروى على ثلثة اوجه الرفع والنصب والجرّ فمَن رفع فعلى الخبر واسمُها محذوف مقدّر والمعنى كأنّـها ظبيةٌ تعطو ومن نصب فعلى انه اسمها والخبر محذوف منوىّ كانّه قال كأنّ ظبيةً هذه المرأةُ فهذه المرأة الخبرُ وامّا الجرّ فعلى اعمال حرف الجرّ وهو الكاف وأَنْ مزيدةٌ والمعنى كظبيةٍ وصف امرأةً حسنةَ الوجه فشبّهها بظبيةٍ مُخْصِبَةٍ والعاطيةُ التى تتناول اطرافَ الشجر مُرْتَعِيَةً والوارق المُورِق يـقـال ورقـت الشجرةُ وأورقت واورقت اكثرُ ويجوز ان يكون المراد وارق الشجر من الخُضْرة والنَضْرة من الوَراق وهى الارض الخَضِرة المُخْصِبة فليس من لفظ الوَرَق فاعرفه ٤

فصـــل ٥٣٣

قال صاحب الكتاب لَيْتَ هى للتمنّى كقوله تعالى يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ويجوز عند الفرّاء ان تُجْرَى مُجْرَى أَتَمَنَّى فيقالَ ليت زيدا قائما كما يقال أتمنّى زيدا قائما والكسائىّ يُجيز ذلك على إضمارِ كَانَ والذى غرّهما منها قولُ الشاعر * يا ليت أَيّامَ الصِبَى رَواجِعَا * وقد ذكرتُ ما هو علّته عند البصريين ٤

قال الشارح لَيْتَ حرف ثلاثىُّ البناء مثلُ انَّ وأَنَّ وحقّه ان يكون موقوف الاخر الّا انه حُرّك لالتقاء الساكنين وفُتح طلباً للخفّة كانّهم استثقلوا الكسرة بعد الياء كما فعلوا ذلك فى أَيْنَ وكَيْفَ ومعناها أَتَمَنَّى وتعمل عمَلَ اخواتها من نصب الاسم ورفع الخبر نحوَ قولك ليت زيدا قائمٌ قال الله تعالى يا ليتنا نردّ فالنون والالف فى موضع منصوب بانّه اسمُ لَيْتَ ونردّ فى موضع الخبر وتقديره مردودون وقال سبحانه يَا لَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هٰذَا فالنون والياء فى موضع نصب ومتُّ فى موضع رفع اى مَيْتٌ وقد اجاز الفرّاء ان تنصب بها الاسمَيْن جميعا فقال ليت زيدا قائما على معنَى ليت فكانّه قال أتمنّى زيدا قائما او تمنّيتُ زيدا قائما كانّه يلمَح الفعلَ الذى ناب الحرفُ عنه فيُعْمله واجاز الكسائىّ نصب الاسمين معا لكن على غير هذا التقدير وانما يُضْمِر كَانَ والتقدير عنده ليت زيدا كان قائما قال لانّ كَانَ تستعمل هنا كثيرًا نحوَ قوله تعالى يَا لَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ وقوله تعالى يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا واعتمادُهم على قوله * يا ليت أيّام الصبى رواجعا * فليس على ما توهّموه انما هو على حذف الخبر والتقديرُ يا ليت ايّام الصبى رواجعا لنا او أقبلتْ رواجعا وذلك لانه لم يُرِد معنى الخبر وانما هو فى حال تَمَنٍّ لنفسه او لمن حَلَّ عنده هذا المَحَلَّ فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا

المعنى على لَنَا فى هذا الكلام كما دلّت حالُ الافتخار فى قوله * إنّ مَحَلًّا وإنّ مُرْتَحَلًا * على معنى لَنَا فاعرفه ،

فصـــل ٥٣٤

قال صاحب الكتاب وتقول ليت أنّ زيدا خارجٌ وتسكت كما سكتّ على ظننت انّ زيدا خارجٌ ،

قال الشارح تقول ليت أنّ زيدا خارجٌ وتكتفى بأنّ مع صلتها عن ان تأتى بخبرِ لَيْتَ لانها تدلّ على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدإ والخبر كما كانت ظننت وأخواتها كذلك فجاز ان تقول ليت أنّ زيدا خارجٌ كما تقول ظننت أنّ زيدا خارجٌ ولا تحتاج الى خبر لانّ الصلة قد تضمّنت الاسمَ والخبرَ كما لم تحتج الى ذكر المفعول الثانى لانك قد أتيتَ بذكرِ ذلك فى الصلة اذ المعنى ظننت انطلاقا من زيد وقياسُ مذهب الاخفش وتقديرِه مفعولا ثانيا من ظننت أن تُقدّر فى ليت خبرا ولا يجوز ليت أن يقوم زيدٌ وتسكت حتى تأتى بخبر فتقول ليت أن يقوم زيد خيرٌ له لانها انما تدخل على الفعل وتعمل فيه ولا تدخل على المبتدإ والخبر ولذلك لم تَنُبْ عنهما بخلاف أَنَّ المشدّدة فاعرفه ،

فصـــل ٥٣٥

قال صاحب الكتاب لَعَلَّ هى لتوقّعِ مَرْجُوٍّ او مَخُوفٍ وقولُه تعالى لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ وَلَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ تَرَجٍّ للعباد وكذلك قوله لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى معناه اذْهَبَا انتما على رَجائكما ذلك من فِرْعَوْنَ ،

قال الشارح لَعَلَّ تَرَجٍّ قال سيبويه لَعَلَّ وعَسَى طَمَعٌ وإشفاقٌ وهى تنصب الاسم وترفع الخبر كأنّ الّا انّ خبرها مشكوكٌ فيه وخبرُ انّ يقينٌ تقول فى الترجّى لعلّ زيدا يقوم وفى الاشفاق لعلّ بكرا يضرب وهذا معناها ومقتضى لفظها لغةً الّا انّها اذا وردت فى التنزيل كان اللفظ على ما يتعارفه الناس والمعنى على الإيجاب بمعنى كَىْ لاستحالة الشكّ فى أخبار القديم سبحانه فمن ذلك قوله تعالى اُعْبُدُوا رَبَّكُمْ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ اى كَىْ تَتَّقُوا هكذا جاء فى التفسير ومثله قوله تعالى لعلّ الساعة قريب والمعنى على ان الله امر بالعدل والعمل بالشرائع قبل ان يُفاجِئَ اليومُ الذى لا رَيْبَ فى حصوله فلَعَلَّ ههنا اشفاقٌ فأمّا تذكير قريب وإن كان خبرا عن مؤنّث فانّ الساعة

فى معنى البعث والنشور وكلاهما مذكّرٌ وعلى ارادة حذف مضاف اى مجىء الساعة وكذلك قوله تعالى اِذْهَبَا اِلَى فِرْعَوْنَ اِنَّهُ طَغَى فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى اى اذهبا على رَجائكما وطَمَعِكما من فرعون فالرجاء لهما اى باشروا أمرَه مباشرةَ من يرجو ويطمع فى إيمانه مع العلم بأن فرعون لا يؤمن لكنْ لإلزام الحُجّة وقَطْعِ المَعْذِرة وكذلك قوله تعالى وَٱسْجُدُوا وَٱعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ معناه كى تفلحوا اى مَن عمل بالطاعة وانتهى الى أوامر الله كان الفَلاحُ مرجوًّا له فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وقد لمح فيها معنى التَمنّى مَن قرأ فَأَطَّلِعَ بالنصب وهى فى حرف عاصم ؞

قال الشارح قد قُرئت هذه الآية فَأَطَّلِعُ بالرفع عطفًا على أَبْلُغُ وبالنصب كانّه جوابُ لَعَلَّ اذ كانت فى معنى التمنّى كانّه شبّه الترجّى بالتمنّى اذ كان كلّ واحد منهما مطلوبَ الحصول مع الشكّ فيه والفرقُ بينهما انّ الترجّى توقُّعُ امر مشكوك فيه او مظنونٍ والتمنّى طلبُ امر موهومِ الحصول وربما كان مستحيلَ الحصول نحوَ قوله تعالى يَا لَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ويَا لَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هٰذَا وهذا طلبُ مستحيل اذ كان الواقع بخلافه ويجوز ان يكون النصب فى قوله فَأَطَّلِعَ لانه جواب الامر اى اِبْنِ لى فَأَطَّلِعَ ؞

فصـــل ٥٣٦

قال صاحب الكتاب وقد اجاز الاخفشُ لعلّ أنّ زيدا قائمٌ قاسَها على لَيْتَ وقد جاء فى الشعر

* لَعَلَّكَ يومًا ان تُلِمَّ مُلِمَّةٌ * عليكَ من اللائى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا *

قياسًا على عَسَى ؞

قال الشارح لا يحسن وقوعُ أَنَّ المشدّدة بعد لَعَلَّ اذ كانت طمعا واشفاقا وذلك امرٌ مشكوكٌ فى وقوعه وأَنَّ المشدّدة للتحقيق واليقين فلا تقع الّا بعد العلم واليقين نحوَ علمت أنّ زيدا قائمٌ وتيقّنتُ انّ الامير عادلٌ وقد اجاز الاخفش ذلك على التشبيه بلَيْتَ اذ كان الترجّى والـتـمـنّـى يتقاربان على ما ذكرناه آنفًا فامّا قول الشاعر * لعلّك يوما الخ * فالبيت لمُتمّم بن نُـوَيْـرَةَ اليَرْبُوعىّ يرثى اخاه مالكًا وفيه بُعْدٌ من حيث انّ لَعَلَّ داخلةٌ على المبتدإ والخبرِ والخبرُ اذا كان مفردا كان هو المبتدأ فى المعنى والاسمُ ههنا جُثّةٌ لانّه ضمير المخاطب وأَنْ والفعلُ حَدَثٌ فلا يصحّ

ان تكون خبرا عنه وانما ساغ ههنا لانها بمعنَى عَسَى اذ كان معناهما الطمع والاشفاق فلذلك جاز دخولُ أَنْ فى خبرها ٭

فصـــل ٥٣٧

قال صاحب الكتاب وفيها لُغاتٌ لَعَلَّ وعَلَّ وعَنَّ وأَنَّ ولَأَنَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ وعند ابى العبّاس انّ اصلها عَلَّ زيدت عليها لامُ الابتداء ٭

قال الشارح اعلم ان العرب قد تَلعّبتْ بهذا الحرف كثيرا لكثرته فى كلامهم لانّ معناه الطمع ولا يخلو انسانٌ من ذلك فقالوا لَعَلَّ وعَلَّ وقد اختلفوا فيها فذهب ابو العبّاس المبرّد وجماعةٌ من البصريين الى ان الاصل عَلَّ واللام فى لعلّ زيادةٌ على حدّ زيادتها فى قوله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ الّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ فى قراءة من فتح وهى قراءة سَعيد بن جُبَيْر وعلى حدّ قول الشاعر

* مَرُّوا عَجالَى فقالوا كيف صاحبُكم * قال الّذى سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا *

واحتجّوا لزيادة اللام بانّها قد حُذفت كثيرا قال الشاعر

* عَلَّ الهَوَى من بَعيدٍ أن يُقَرِّبَه * أُمُّ النُّجُومِ ومَرُّ القَوْمِ بالعِيسِ *

وقال الاخر * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَسَاكَا * وقال الاخر

* ولَسْتُ بلَوّامٍ على الامرِ بَعْدَما * يَفُوتُ ولكنْ عَلَّ أَنْ يَتقدّما *

وهو كثير فلمّا كانت ممّا تسقط فى بعض الاستعمال كانت زائدة والكوفيون يزعمون ان اللام اصلٌ وانّهما لغتان وأنّ الذى يقول لَعَلَّ غيرُ الذى يقول عَلَّ وحجّتُهم ان الزيادة نوعُ تصرّف وهو بعيد فى الحروف وهذا القولُ قد جنح اليه جماعة من متأخّرى البصريين وهو قول سديد لولا ندرةُ البناء فى الحروف وعدمُ النظير وقد قالوا ايضا لَعَنَّ وعَنَّ كانّهم أبدلوا من اللام الاخرة نونًا لان النون اخفّ من اللام وهى اقرب الى حروف المدّ واللين واللامُ ابعدُ ولذلك استضعف الجرميّ ان تكون من حروف الزيادة وقد قالوا لَغَنَّ بالغين المعجمة كانّهم أبدلوا العين غينا لانها تقرب منها فى الحلق ليس بينهما الّا الحاء وهى اخفّ من العين لان العين ادخلُ فى الحلق وكُلّما استفل الحرفُ كان اثقل وقالوا ايضا أَنَّ ولَأَنَّ بمعنى عَنَّ ولَعَنَّ كانهم ابدلوا من العين همزةً كما ابدلوا من الهمزة عينا وقالوا أَشهدُ عَنَّ محمّدا رسولُ الله وقد تقدّم نحوُ ذلك ولا يفعلون ذلك الّا فى الهمزة المفتوحة دون المكسورة فلا

يقولون عنّ زيدا قائمٌ فى انّ زيدا قائمٌ ولم يأت فى التنزيل العزيز من لغاتها الّا لَعَلَّ وهذا الحرفُ أعنى أَنَّهَا اذا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ فاعرفه ء

ومن اصناف الحرف حروفُ العَطْف

فصــل ٥٣٨

قال صاحب الكتاب العطف على ضربين عطفُ مفردٍ على مفرد وعطفُ جملة على جملة ولهٗ عشـرةُ احرف فالواوُ والفاء وثُمّ وحَتّى اربعتُها على جمعِ المعطوف والمعطوف عليه فى حكمٍ تقول جاءنى زيدٌ وعمرٌو وزيدٌ يقوم ويقعُد وبَكْرٌ قاعدٌ وأخوه قائمٌ وأقام بِشْرٌ وسافَرَ خالدٌ فتجمع بين الرجلَيْن فى المجىء وبين الفعلَيْن فى إسنادهما الى زيد وبين مضمونَيِ الجملتين فى الحصول وكذلك ضربتُ زيدا فعمرا وذهب عبدُ اللّه ثُمّ اخوه ورأيتُ القومَ حَتّى زيدا ثمّ إنّها تفترق بعد ذلك ء

قال الشارح يقال حروف العَطْف وحروف النَّسَق فالعطف من عبارات البصريين وهو مصدرُ عطفت الشىء على الشىء إذا أملته اليه يقال عَطَفَ فلانٌ على فلان وعطفتُ زِمامَ الناقة الى كذا وعطف الفارسُ عِنانَه اى ثَناهُ وأماله وسُمّى هذا القبيل عطفا لان الثانى مَثْنىّ الى الاوّل ومحمول عليه فى اعرابه والنسق من عبارات الكوفيين وهو من قولهم ثَغْرٌ نَسَقٌ اذا كانت أسنانه مستوية وكلامٌ نَسَقٌ اذا كان على نظام واحد فلمّا شارك الثانى الاوّلَ وساواه فى اعرابه سمّى نسقا وهو من التوابع فالاوّلُ المتبوع المعطوف عليه والثانى التابع المعطوف وهذا الضربُ من التوابع يُخالِف سائرَ التوابع لانـها تتبع بغير واسطة والمعطوفُ لا يتبع الّا بواسطة وانما كان كذلك لان الثانى فيه غير الاوّل ويأتى بعد ان يستوفى العاملُ عملَه فلم يتّصل الّا بحرف بخلافِ ما الثانى فيه الاوّلُ كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل وإن كان يأتى فى البدل ما الثانى فيه غيرِ الاوّل الّا انه بعضُه او معنًى يشتمل عليه فكانّه هو هو فلذلك لم يحتج الى واسطةِ حرف فان قيل فاذا كان العطف انما هو اشتراكُ الثانى فى اعراب الاوّل فيلزم من هذا ان تسمّى سائر التوابع عطفا لمشاركتها الاوّلَ فى الاعراب قيل لَعَمْرِى لقد كان يلزم ذلك الّا انهم خصّوا هذا البابَ بهذا الاسم للفرق كما قالوا خابِيَةٌ لانه يُخْبَأُ فيها ولم يُقَل ذلك لغيرها ممّا يُخْبَأُ فيه وكما قيل لإناء الزَجاجِ قارُورةٌ لانّ الشىء يقرّ فيها ولا يقال لكلّ ما استقرّ

فيه شئ قارورة   واعلم انهم قد اختلفوا فى العامل فى المعطوف فذهب سيبويه وجماعة من البصريين الى ان العامل فيه العامل فى الأوّل فاذا قلت ضربت زيدا وعمرا فزيدٌ وعمرٌو جميعا انتصبا بضربت والحرفُ العاطف دخل بمعناه وشرّك بينهما ويؤيّد هذا القولَ اختلافُ العمل لاختلاف العامل الموجود ولو كان العمل للحرف لم يختلف عمله لان العامل انما يعمل عملا واحدا إمّا رفعًا وإمّا نصبًا وإمّا خفضًا وإمّا جزمًا   وذهب قوم الى ان العامل فى الاوّل الفعل المذكور والعامل فى المعطوف حرف العطف لان حرف العطف انما وُضع لينوبَ عن العامل ويُغْنِىَ عن إعادته فاذا قلت قام زيدٌ وعمرٌو فالواو أغنت عن اعادةِ قامَ مرّةً اخرى فصارت ترفع كما ترفع قامَ وكذلك اذا عطفت بها على منصوب نحوَ قولك إنّ زيدا وعمرا منطلقان فالواو تنصب كما تنصب انّ وكذلك فى الخفض اذا قلت مررت بزيدٍ وعمرٍو فالواو جرّت كما جرّت الباء وهو رأى ابن السرّاج وقد تقدّم وجه ضُعْفه مع ان العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بالمعمول وحرفُ العطف لا اختصاص له لانه يدخل على الاسم والفعل فلم يصحّ عمله فى واحد منهما   وذهب قومٌ اخرون الى ان العامل الفعل المحذوف بعد الواو لان الاصل فى قولك ضربت زيدا وعمرا ضربت زيدا وضربت عمرا فحُذف الفعل بعد الواو لدلالة الاوّل عليه واحتجّ هؤلاء بانّه يجوز إظهارُه فكما انّه اذا ظهر كان هو العامل فكذلك يكون هو العامل اذا كان محذوفا من اللفظ مرادا من جهة المعنى وهذا رأى ابى علىّ الفارسىّ ورأى ابى الفتح عثمان بن جِنّى وإن كان ابن بَرْهانَ قد حكى فى شرحه ان العامل فى المعطوف الحرف العاطف والذى نصّ عليه ابو علىّ فى الايضاح الشِعْرىّ وكذلك ابن جنّى فى سرّ الصناعة انّ العامل فى المعطوف ما ناب عنه الحرفُ العاطف لا العاطفُ نفسه وأرى ما ذهب اليه ابن جنّى من القول بانّ العامل فى المعطوف الفعل المحذوف لا ينفكّ عن ضعفٍ وإن كان فى الحُسْن بعد الاوّل لان حذفه انما كان لضرب من الإيجاز والاختصار وإعمالُه يؤْذن بإرادته وذلك نقضٌ للغرض من حذفه ٭ وحروف العطف عشرة على ما نذكر وهى الواو والفاء وثمّ وحتّى وأوْ وأمْ وإمّا مكسورةً مكرّرةً وبَلْ ولٰكِنْ ولَا فالاربعة الأُوَل متواخيةٌ لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فى حكم واحد وهو الاشتراك فى الفعل كقولك قام زيدٌ وعمرٌو وضربت زيدا وعمرا فالقيام قد وجب لهما والضرب قد وقع بهما وكذلك الفاء وثمّ وحتّى يجب بهنّ مثلُ هذا المعنى نحوُ ضربت زيدا فعمرا وكذلك ثمّ نحوَ ذهب عبد الله ثمّ اخوه وكذلك حتّى نحوَ رأيت القومَ حتّى زيدا الّا انها تفترق فى معانٍ اخَرَ من جهة الاتّصال والتراخى والغاية على ما سيُذْكَر من معنى

كلّ حرف منفردا إن شاء الله والثلثة التى تليها فى العدّة متواخيةٌ وهى أَوْ وأَمْ وامّا من جهة انّها لأحد الشيئَيْن او الاشياء وإن انفصلت ايضاً من وجوه اخر وبَلْ ولٰكِنْ متواخيتان لان الثانى فيهما على خلاف معنى الاوّل فى النفى والإثبات ولَا مفردةٌ فامّا حَصْرها عشرةً فعليه اكثرُ الجماعة وقد ذهب قوم الى انها تسعةٌ وأسقطوا منها امّا وهو رأْى ابى علىّ قال لانها لا تخلو إمّا أن تكون العاطفة الاولى او الثانيةَ ولا يجوز ان تكون الاولى لان العطف إمّا ان يكون مفردًا على مفرد وإمّا جملةٌ على جملة وليس الامر فيها كذلك ولا تكون الثانية لان الواو قد صحبتْها ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد وذهب اخرون الى انها ثمانيةٌ وأسقطوا منها حَتّى قالوا لانها غايةٌ وذهب ابن دُرُسْتَوَيْه الى ان حروف العطف ثلثةٌ لا غير الواو والفاء وثُمّ قال لانّها التى تُشْرِك بين ما بعدها وما قبلها فى معنى الحديث والاعراب وليس كذلك البواقى لانّهنّ يُخْرِجن ما بعدهنّ من قصّة ما قبلهنّ والمذهبُ الاوّل لما قدّمناه من انّ معنى العطف حملُ الثانى على الاوّل فى اعرابه وإشراكه فى عمل العامل وإن لم يَشْرَكْه فى معناه وذلك موجودٌ فى جميعها فامّا اختلاف المعانى فذلك امرٌ خارجٌ عن معنى العطف الا ترى ان حروف الجرّ تجتمع كلّها فى ايصال معانى الافعال وإن اختلفت معانيها من نحو ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والإلصاق والمِلْك وغير ذلك واعلم ان العطف على ثلثة اضرب عطفُ اسم على اسم اذا اشتركا فى الحال كقولك قام زيدٌ وعمرٌو ولو قيل مات زيدٌ والشمسُ لم يصحّ لان الموت لا يكون من الشمس وعطفُ فعل على فعل اذا اشتركا فى الزمان كقولك قام زيدٌ وقعد ولو قلت ويقعد لم يجز لاختلاف الزمانَيْن وعطفُ جملة على جملة نحوُ قام زيدٌ وخرج بكرٌ وزيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ والمراد من عطف الجملة على الجملة ربطُ احدى الجملتَيْن بالاخرى والإيذانُ بحصول مضمونهما لئلّا يظنّ المخاطب ان المراد الجملة الثانية وأنّ ذِكْرَى الاوّل كالغلط كما تقول فى بدل الغلط جاءنى زيدٌ عمرٌو ومررت برجلٍ ثوبٍ فكانّهم ارادوا ازالةَ هذا التوهّم بربط احدى الجملتين بالاخرى بحرف العطف ليصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا وقوله ثمّ تفترق بعد ذلك يريد انّها تشترك فى العطف وهو الاتّفاق فى عمل العامل ثمّ تفترق بعدُ فى معانٍ اخر على حسب اختلاف معانى العطف على ما سيأتى مفصّلًا حرفًا حرفًا إن شاء الله

فصــل ٥٣٩

قال صاحب الكتاب فالواو للجمع المطلق من غيرِ ان يكون المبدوء به داخلا فى الحكم قبل الآخر

ولا ان يجتمعا فى وقت واحد بل الامران جائزان وجائزٌ عَكْسُهما نحوُ قولك جاءنى زيدٌ اليومَ وعمرٌو امسِ واختصم بكرٌ وخالدٌ وسيّانِ قعودُك وقيامُك قال الله تعالى وَٱدْخُلُوا ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ وقال وَقُولُوا حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا ٱلْبَابَ سُجَّدًا والقصّةُ واحدةٌ قال سيبويه ولم تجعلْ للرجل منزلةً بتقديمك ايّاه يكون أَوْلَى بها من الحمار كانّك قلت مررتُ بهما ء

قال الشارح لمّا ذكر عدّة حروف العطف اخذ فى الكلام على معانيها وتفسيرِها مفصّلةً وانما فُسّرت معانيها ليتحصّل حكمُها فى العطف الا ترى ان قولك جاءنى زيدٌ وعبدِ الله اذا اردت القسمَ لم يجز العطف بها فعلمتَ انّه لا بدّ من مُراعاة معانى هذه الحروف حتى يجب الحكمُ بالعطف فلذلك ذُكرت معانيها فى كُتُب النحو وإن لم تكن كتبَ تفسيرِ غريبٍ فمن ذلك الواو وهى اصل حروف العطف والدليل على ذلك انها لا توجب الّا الاشتراكَ بين شيئين فقط فى حكم واحد وسائرُ حروف العطف توجب زيادةَ حكم على ما توجبه الواوُ الا ترى ان الفاء توجب الترتيب وأَوْ الشكَّ وغيرَه وبَلْ الاضرابَ فلمّا كانت هذه الحروف فيها زيادةُ معنًى على حكم الواو صارت الواو بمنزلة الشىء المفرد وباقى حروف العطف بمنزلة المركّب مع المفرد فلهذا صارت الواو اصل حروف العطف فهى تدلّ على الجمع المطلق الّا ان دلالتها على الجمع أعمُّ من دلالتها على العطف والذى يدلّ على ذلك انّا لا نجدها تعرى من معنى الجمع وقد تعرى من معنى العطف الا ترى ان واو المفعول معه فى قولك استوى الماء والخشبةَ وجاء البَرْدُ والطيالسةَ قد نجدها تفيد معنى الجمع لانها نائبةٌ عن مَعَ الموضوعة لمعنى الاجتماع فكذلك واو القسم ليست عارية من معنى الجمع لانها نائبةٌ عن الباء ومعنى الباء الالصاق والشىء اذا لاصق الشىءَ فقد جاء معه وكذلك واو الحال فى قولك جاء زيدٌ ويَدُه على رأسه ونحو قوله تعالى وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ غيرُ عارية من معنى الجمع الا ترى ان الحال مصاحبةٌ لذى الحال فقد أفادت معنى الاجتماع ولا نعلم احدًا يوثَق بعربيّته يذهب الى ان الواو تفيد الترتيب والذى يؤيّد ما قلنا ان الواو فى العطف نظيرُ التثنية والجمع اذا اختلفت الاسماء احتيج الى الواو واذا اتّفقت جرت على التثنية والجمع تقول جاءنى زيدٌ وعمرٌو لتعذُّر التثنية فاذا اتّفقت قلت جاءنى الزيدان والعمران والواو الاصل وانما زادوا على الاسم الاوّل زيادةً تدلّ على التثنية وكان ذلك أوجز وأخصر من ان تذكر الاسمَيْن وتعطف احدهما على الاخر فاذا اختلف الاسمان لم تمكن التثنية فاضطرّوا الى العطف بالواو والذى يدلّ على ذلك انّ الشاعر اذا اضطرّ عاوَدَ الاصلَ فقال

* كأنّ بين فَكّها والفَكّ * فأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فى سُكّ *

وممّا يدلّ على ذلك ايضا انّها تستعمل فى مواضعَ لا يسوغ فيها الترتيب نحو قولك اختصم زيدٌ وعمْرو وتقاتل بكرٌ وخالدٌ فالترتيب ههنا ممتنعٌ لان الخصام والقتال لا يكون من واحد ولذلك لا يقع ههنا من حروف العطف الّا الواو ولا يجوز اختصم زيدٌ فعمْرو ولا تقاتل بكرٌ فخالدٌ لانك اذا اتيت بالفاء او ثُمَّ فقد اقتصرت على الاسم الاوّل لان الفاء توجب المُهْلَةَ بين الاوّل والثانى وهذه الافعالُ انما تقع من الاثنين معا ومن ذلك قولهم سِيّان قيامُك وقعودُك فقولك سيّان اى مثلان لان الشىء المثّل والمُماثِل لا يكون من واحد لان الشىء لا يماثل نفسَه فاما قول الشاعر

* وكان سِيّانِ أَلّا يَسْرَحُوا نَعَمًا * او يَسْرَحُوه بها وٱغْبَرّتِ السُوحُ *

وقول الاخر

* فسِيّان حَرْبٌ او تَبُوءِ بمِثْلِه * وقد يَقْبَلُ الضَيْمَ الذليلُ المُسَيَّرُ *

فانّه استعمل أَوْ ههنا بمعنى الواو وهو من الشاذّ الذى لا يقاس عليه والذى أنّسه بذلك انّه رآها فى الاباحة نحو جالِسِ الحسنَ او ابنَ سِيرِينَ تُبيح مجالستَهما فتدرّج الى استعمالها فى مواضع الواو البتّة وتقول جمعت زيدا وعمرا والمالُ بين زيد وعمرو ولا يجوز بالفاء واذا ثبت انها تستعمل فى مواضع لا يكون فيها الّا الجمع المطلق امتنع استعمالها مُرتّبةً لان ذلك يُودى بالاشتراك وهو على خلاف الاصل ومّما يدلّ ايضا على انها للجمع المطلق من غير ترتيب قولُك جاءنى زيدٌ وعمْرو بعده فلو كانت للترتيب لكان قولك بعده تكريرا ولكان اذا قلت جاءنى زيدٌ اليومَ وعمْرو امس متناقضا لان الواو قد دلّت على خلافِ ما دلّت عليه امس من قِبَلِ ان الواو ترتيب الثانى بعد الاوّل وامس تدلّ على تقدّمه ومن ذلك قوله تعالى فى البقرة وادخلوا الباب سجّدا وقولوا حطّة وفى الأعراف وقولوا حطّة وادخلوا الباب سجّدا والقصّةُ واحدة ومن ذلك قوله تعالى يَا مَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ وشرعُها يُقدّم الركوعَ على السجود ومن ذلك قول ابى النَجْم * تُعلُّهُ من جانبٍ وتُنْهِلُهْ * والعَلَل لا يكون الّا بعد النَهَل يقال نَهِلَ يَنْهَلُ اذا شرب اوّل شَرْبة قال الجَعْدىّ

* وشَرِبْنا عَلَلًا بعدَ نَهَلْ * ومن ذلك ايضا قول لَبِيد

* أُغْلِى السِباء بكلّ أَدْكَنَ عاتِقٍ * او جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضّ خِتامُها *

والجونة الخابيةُ المَطْلِيّة بالقار وقُدِحت غُرِفت وقيل مُزجت وقيل بُزِلت وفُضّ ختامها اى كسر

طينها ومعلومٌ انه لا يُقْدَم الّا بعد فَضّ ختامها مع انّا نقول انّها لو كانت الواو للترتيب لكانت كالفاء فلو كانت كالفاء لوقعتْ موقعَها فى الجزاء وكان يجوز ان تقول إنْ تُحْسِنْ الىّ واللّهُ يُجازيك كما تقول فاللّه يجازيك فلمّا لم يجز ذلك دلّ على ما قلناه فامّا ما حكاه سيبويه وذلك انّه قد منع فى عدّةِ مواضع من كتابه منها فى هذا الباب قال تقول مررت برجلٍ وحمارٍ فالواو أشركت بينهما فلم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك ايّاه على الحمار اى لم تُرِد التقديم فى المعنى وانما هو شىء فى اللفظ كقولك مررت بهما ولهذا قال وليس فى هذا دليلٌ على انّه بدأ شىءٍ قبل شىء وقال قومٌ انها ترتيبٌ واستدلّوا بما رُوى عن ابن عبّاس انه امر بتقديم العُمْرة فقال الصحابة لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدّم اللّه الحجّ عليها فى التنزيل فدلّ إنكارُهم على ابن عبّاس انهم فهموا الترتيب من الواو وكذلك لمّا نُزّل قوله تعالى انّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ ٱللّٰهِ قال الصحابة بِمَ نبدأ يا رسولَ الله فقال ٱبْدأوا بما بدأ اللّهُ بذِكْرِه فدلّ ذلك على الترتيب ورُوى ان بعض الاعراب قام خطيباً بين يدى النبىّ صلّعم فقال فى خُطْبته من أطاع اللّهَ ورسولَه فقد رشد ومن عصاهما فقد غَوَى فقال النبىّ صلّعم بئس خطيبُ القوم أنتَ هلّا قلت ومن عصى اللّهَ ورسولَه قالوا فلو كانت الواو للجمع المطلق لَمَا افترق الحال بين ما علّمه الرسول عم وبين ما قال وتعلّقوا ايضا بما جاء فى الأثَر أن سُحَيْما عبد بنى الحَسْحاس انشد عند عُمَرَ بن الخطّاب رضه

* عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غاديًا * كَفَى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْءِ ناهِيًا *

فقال عمر لو كنت قدّمت الاسلام على الشيب لأجزتُك فدلّ إنكاره على ان التأخير فى اللفظ يدلّ على التأخير فى المرتبة وما ذكروه لا دلالةَ فيه قاطعةً أمّا الآية فنقول ان إنكار الجماعة معارَضٌ بأمر ابن عبّاس فانّه مع فضله امر بتقديم العمرة ولو كانت الواو تُرتّب لَما خالف وقوله تعالى إنّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ فان النبىّ صلّعم لم يأمر بتقديم الصفا لان اللفظ كان يقتضى ذلك وانما بيّن عم المرادَ لما فى الواو من الاجمال ويدلّ على ذلك سُؤال الجماعة بِمَ نبدأ ولو كانت الواو للترتيب لَفهموا ذلك من غير سؤال لانهم كانوا عربًا فُصحاء وبلُغتهم نُزّل القرآن فدلّ انّها للجمع من غير ترتيب وامّا ردّ النبىّ صلّعم على الخطيب فما كان الّا لانّ فيه تَرْكَ الأدَب بترك إفراد اسم اللّه بالذكر وكذلك إنكار عمر رضه لترك تقديم الاسلام فى الذكر وإن كان لا فرق بينهما واعلم ان البغداديين قد اجازوا فى الواو ان تكون زائدة واحتجّوا بانّها قد جاءت فى مواضع كذلك منها قوله تعالى فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ

لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّؤْيَا قالوا معناه ناديناه أن يا ابرهيم والواو زائدةٌ ومنها قوله تعالى حَتَّى اِذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا تقديره حتّى اذا جاؤها فتحت أبوابُها واحتجّوا ايضا بقول الشاعر

* حتّى اذا ٱمْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ * ورأيتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا *

* وقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا * اِنَّ الغَدُورَ الفاحِشُ الخَبُّ *

قالوا معناه قلبتم ظهر المجنّ لنا وامّا اصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ويتأوّلون جميعَ ما ذُكر وما كان مثله بانّ أَجْوِبَتها محذوفةٌ لمكان العلم بها والمراد فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّؤْيَا أدرك ثوابَنا ونال المنزلةَ الرفيعةَ لدينا وكذلك قوله حَتَّى اِذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ تقديره صادفوا الثواب الذى وُعدوه ونحوَه وكذلك قول الشاعر حتّى اذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا تحقّق منكم الغدرُ واستحققتم اللّوْمَ ونحوُ ذلك ممّا يصلح ان يكون جوابا فاعرفه ان شاء الله ؏

فصــل ٥٤٠

قال صاحب الكتاب والفاء وثُمّ وحَتّى تقتضى الترتيبَ الّا انّ الفاء توجِب وجودَ الثانى بعد الاوّل بغير مُهْلة وثُمّ توجبه بمهلة ولذلك قال سيبويه مررتُ برجلٍ ثمّ امرأةٍ فالمرورُ هاهنا مروران ونحوُ قوله تعالى وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا وقوله وَاِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَى محمولٌ على انّه لمّا اهلكها حُكِمَ بأنّ البأس قد جاءها وعلى دَوام الاهتداء وثَباته ؏

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف الثلاثة تُوافِق الواوَ من جهة وتُفارِقها من جهة اخرى فامّا جهة الموافقة فاشتراكهنّ فى الجمع بين شيئَيْن او اشياء فى الحكم وامّا المخالفة فمن جهة الترتيب فالواوُ لا تُرتّب وهذه الثلاثةُ ترتّب وتوجب ان الثانى بعد الاوّل فمن ذلك الفاء فانّها ترتّب بغير مهلة يدلّ على ذلك وقوعها فى الجواب وامتناعُ الواو وثُمّ منه فامتناعُ ثُمّ منه انما هو لانها ترتّب بمهلة فعُلم بما ذكرناه انّ الفاء موضوعة لدخول الثانى فيما دخل فيه الاوّل متّصلا وجملةُ الامر أنّها تدخل الكلامَ على ثلثة اضرب ضربٌ تكون فيه مُتْبِعةً عاطفةً وضربٌ تكون فيه مُتْبِعةً مجرّدةً من معنى العطف وضربٌ تكون فيه زائدةً دخولُها كخروجها الّا انّ المعنى الذى تختصّ به وتُنْسَب اليه هو معنى

الاتباع وما عدا ذلك فعارضٌ فيها فامّا الاوّل فنحو قولك مررت بزيدٍ فعمرٍو وضربتُ عمرا فأوجعتُه ودخلتُ الكوفةَ فالبصرةَ اخبرتَ انّ مرورَ عمرو كان عقيبَ مرور زيد بلا مهلة ولذلك قال سيبويه فالمرور مروران يريد ان مروره بزيد غيرُ مروره بعمرو وأنّ إيجاع زيد كان عقيب الضرب وأنّ البصرة داخلةٌ فى الدخول كالكوفة على سبيل الاتّصال ومعنى ذلك انّه لم يقطع سيرَه الذى دخل به الكوفة حتّى اتّصل بالسير الذى دخل به البصرةَ من غير فتور ولا مهلة ولهذا من المعنى وقع ما قبلها علّةً وسببًا لما بعدها نحوَ قولك أعطيتُه فشكر وضربتُه فبكى فالاعطاء سبب الشكر والضرب سبب البكاء والمسبّبُ يقع ثانىَ السبب وبعده متّصلا به فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء فاعرفه وامّا الضرب الثانى وهو الذى يكون الفاء فيه للاتباع دون العطف ففى كلّ موضع يكون فيه الاوّل علّةً لوجود الاخر ولا يُشارِك الاوّلَ فى الاعراب وهذا نحوُ جواب الشرط كقولك إن تُحْسِنْ إلىّ فاللهُ يجازيك فالفاء هنا للاتباع دون العطف الا ترى ان الشرط فعلٌ مجزومٌ والجواب بعد الفاء جملةٌ من مبتدإ وخبر لا يسوغ فيها الجزمُ وانّما أُتِى بالفاء ههنا توصّلًا الى المجازاة بالجمل المركّبة من المبتدإ والخبر فانّه لولا الفاء لَما صحّ ان تكون جوابا فلمّا كان الاتباع لا يفارقها والعطفُ قد يفارقها كان الاتباع اصلا فيها وامّا الضرب الثالث وهو زيادتها فاعلمْ ان الفاء قد تزاد عند جماعة من النحويين المتقدّمين كابى الحسن الاخفش وغيره فانّه يجيز زيدٌ فقائمٌ على معنَى زيدٌ قائمٌ وحكى زيدٌ فوجد بزيدٌ وجد وأجاز زيدًا فَاضْرِبْ وعمرًا فَاشْكُرْ ومنه قوله تعالى وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ اى كَبِّرْ وطَهِّرْ واهْجُرْ ومن ذلك ما ذهب اليه ابو عثمان المازنىّ فى قولهم خرجتُ فاذا زيدٌ قائمٌ أنّ الفاء زائدة ومن ذلك قول الشاعر

* وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتاتَهم * وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا *

قالوا الفاء فيه زائدة لانه فى موضع الخبر وسيبويه لا يرى ذلك ويتأوّل ما جاء من ذلك ممّا يردّه الى القياس وامّا ثمّ فهى كالفاء فى ان الثانى بعد الاوّل الّا انّها تفيد مهلةً وتراخيا عن الاوّل فلذلك لا تقع مواقعَ الفاء فى الجواب فلا تقول إنْ تُعْطِنى ثمّ انا أشكرُك كما تقول فأنا اشكرك لان الجزاء لا يتراخى عن الشرط فعلى هذا تقول ضربتُ زيدا يومَ الجمعة ثمّ عمرا بعد شهرٍ وبعث اللهُ آدمَ ثمّ محمّدًا صلّى الله عليهما وسلّم ولا تقول مثلَ ذلك فى الفاء لانّه لمّا تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها لانّ قوّة اللفظ مؤذنةٌ بقوّة المعنى والكوفيون ايضا يرون زيادةَ ثمّ كزيادة الفاء والواو عندهم

قال زُهَيْر

* أَرانى اذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوًى * فَثُمَّ اذا أصبحتُ أصبحتُ غاديًا *

وعلى ذلك تأوّلوا قوله تعالى ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ؏

قال صاحب الكتاب وحتّى الواجبُ فيها ان يكون ما يُعْطَف بها جُزْءًا من المعطوف عليه امّا أَفْضَلَه او أَدْوَنَه كقولك مات الناسُ حتّى الأَنْبِياءُ او أَدْوَنَه كقولك قدم الحاجُّ حتّى المُشاةُ ؏

قال الشارح اعلم انّ حَتّى قد تكون عاطفةً تُدْخِل ما بعدها فى حكمِ ما قبلها كالواو والفاء وهو احدُ أقسامها ولها فى العطف شرائطُ احدها ان يكون ما بعدها من جنسِ ما قبلها وأن يكون جُزْءًا له وأن يكون فيه تحقيرٌ او تعظيمٌ وذلك نحوُ قدم الحاجّ حتى المُشاةُ فهذا تحيقرٌ ومات الناس حتى الأنبياء وهذا تعظيمٌ ولذلك قال امّا أَفْضَلَهُ او أَدْوَنَهُ ولو قلت قدم الحاجّ حتى الحِمارُ لم يجز لانه ليس من جنس المعطوف عليه وكذلك لو قلت قدم زيدٌ حتى عمرٌو لم يجز لان الثانى وإن كان من جنس الاوّل فليس بعضا له وكذلك لو قلت رأيت القومَ حتى زيدا وكان زيدٌ غير معروف بحقارةٍ او عِظَمٍ لم يجز ايضا وإن كان بعضا له واعلمْ انّ حَتّى انما يتحقّق العطفُ بها فى حالة النصب لا غير نحوِ قولك رأيت القومَ حتى زيدا فالاسمُ بعد حتى داخلٌ فى حكمِ ما قبلها ولذلك تبعه فى الاعراب فأمّا اذا قلت قدم القومُ حتى زيدٌ فانّه لا يتحقّق ههنا العطفُ لاحتمالِ ان تكون حرف ابتداء وهو احد وجوهها وما بعدها مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ وكذلك اذا خفضت ربّما يُتوهَّم فيها الغايةُ على نحو قوله حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ولذلك لم يُمثِّل الفارسىّ فى العطف الّا بصورة النصب فقال نحوَ قولك ضربتُ القومَ حتى زيدا ثمّ عضد ذلك بالنقل لئلّا يمنع المخالفُ هذه الصورةَ فقال وقد رواه سيبويه وابو زيد وغيرُهما وكذلك رواه يونسُ وفى الجملة حَتّى غيرُ راسخةِ القَدَم فى باب العطف ولا متمكِّنةٍ فيه لان الغرض من العطف إدخال الثانى فى حكم الاوّل وإشراكه فى اعرابه اذا كان المعطوف غير المعطوف عليه فامّا اذا كان الثانى جزءًا من الاوّل فهو داخلٌ فى حكمه لان اللفظ يتناول الجميع من غير حرفِ إشراكٍ الا ترى انك اذا قلت ضربت القومَ شمل هذا اللفظ زيدا وغيرَه ممّن يعقل فلم يكن فى العطف فائدةٌ سوى ارادة تفخيم وتحقير وذلك يحصل بالخفض على الغاية ؏

فصـــل ٥٤١

قال صاحب الكتاب وأَوْ وامّا وأَمْ ثلثتُها لتعليق الحُكْم بأحد المذكورَيْن الّا انّ أَوْ وامّا تقعان فى الخبر

والامر والاستفهام نحو قولك جاءني زيدٌ او عمرٌو وجاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو واضربْ رأسَه او ظهرَه واضربْ إمّا رأسَه وإمّا ظهرَه وألقيتَ عبدَ الله او اخاه وألقيتَ إمّا عبدَ الله وإمّا اخاه

قال الشارح يريد انّ هذه الحروف الثلاثة تجتمع في ان الحكم المذكور مسنَدٌ بها الى احد الاسمَيْن المذكورَيْن لا بعينه وأوْ وإمّا تقعان في الخبر والامر والاستفهام ولذلك يكون الجواب عن هذا الاستفهام نَعَمْ إن كان عنده واحدٌ منهما او لَا ان لم يكن اذ المعنى ألقيتَ أحدَهما والذى يدلّ ان اصلهما احد الشيئين أنّه اذا لم يكن معك في الكلام دليلٌ يوجب زيادةَ معنى على هذا المعنى لم يُحْمَل في التأويل الّا عليه

قال صاحب الكتاب وأمْ لا تقع الّا في الاستفهام اذا كانت متّصلةً والمنقطعةُ تقع في الخبر ايضا تقول في الاستفهام أَزيدٌ عندك ام عمرٌو وفي الخبر * إنّها لَابلٌ أمْ شاءٌ *

قال الشارح وأمّا أمْ فتكون على ضربَيْن متّصلةً وهي المعادلة لهمزة الاستفهام ومنقطعةً فأمّا المتّصلة فتأتى على تقدير أيّ لانّها لتفصيلِ ما أجملتْه أيٌّ وذلك ان السؤال على اربع مراتب في هذا الباب الاوّل السؤال بالالف منفردةً كقولك أعندك شيءٌ ممّا تحتاج اليه فيقول نَعَمْ فتقول ما هو فيقول متاعٌ فتقول أيُّ المتاعِ فيقول بَزٌّ فتقول أكَتّانٌ هو أم مَرْوِيٌّ فيكون الجواب حينئذ اليقينَ فالجوابُ مرتّبٌ على هذه المراتب المذكورة فأشدُّها إبهامًا السؤالُ الاوّلُ لانه ليس فيه ادّعاء شيء عنده ثمّ الثاني لانّ فيه ادّعاء شيء عنده اذا قلت ما الشيءُ الذى عندك ثمّ السؤال الثالث وهو بأيّ وهو لتفصيل ما أجملته ثمّ السؤال الرابع بالالف مع أمْ وهو لتفصيلِ ما أجملتْه أيٌّ فتقول أزيدٌ عندك ام عمرٌو وأزيدًا لقيتَ ام بشرًا فمعناه أيُّهما عندك وأيَّهما لقيتَ ولا تُعادَل أمْ هذه الّا بالهمزة وينبغي ان يجتمع في أمْ هذه ثلاثُ شرائط حتى تكون متّصلة احدها ان تُعادِل همزةَ الاستفهام والثاني ان يكون السائل عنده علمُ احدهما والثالث ان لا يكون بعدها جملةٌ من مبتدإ وخبر نحو قولك أزيدٌ عندك ام عمرٌو عندك فقولك بعدها عمرٌو عندك يقتضي ان تكون منفصلة ولو قلت ام عمرٌو من غير خبر كانت متّصلة وتقول أأعطيتَ زيدًا ام حرمتَه فتكون متّصلة ايضا لان الجملة بعدها انّما هي فعلٌ وفاعلٌ وليست ابتداء وخبرا والجوابُ عن هذا السؤال إن كان قد فعل واحدًا منهما التعيينُ لان الكلام بمنزلة أيّهما وأيّهم ولا يكون لَا ولا نَعَمْ لان المتكلّم مُدّعٍ ان احد الامرَيْن قد وقع ولا يدرى أيٌّ الامرين هو ولا يعرفه بعينه فهو يسأل عنه من يعتقد انّ عِلْمَ ذلك عنده ليُعرِّفه ايّاه عينًا فإن كان

الامر على غير دَعْواه كان الجواب لم أفعلْ واحدا منهما وقيل لها متّصلةٌ لاتّصال ما بعدها بما قبلها وكَوْنه كلاما وَاحدا وفى السؤال بها معادَلةٌ وتسويةٌ فامّا المعادلة فهى بين الاسمَيْن جعلت الاسم الثانى عديلَ الاوّل فى وقوع الالف على الاوّل وأَمْ على الثانى ومذهبُ السائل فيهما واحدٌ فامّا التسوية فهى ان الاسمَيْن المسؤلَ عن تعيين احدهما مستويان فى علم السائل اى الذى عنده فى احدهما مثلُ الذى عنده فى الاخر فمن ذلك قوله تعالى ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَاهَا فهذا على التقدير والتوضيح ومثله قوله تعالى أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ فهو من الناس استفهامٌ ومن القديم سبحانه توقيفٌ وتوبيخٌ للمشركين خرج مَخرجَ الاستفهام ولا خيرَ فى واحد منهم انما هو على ادّعاءهم انّ هناك خيرا فقُرّعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلمْ وامّا الضرب الثانى من ضربَىْ أَمْ وهى المنقطعة فانما قيل لها منقطعة لانها انقطعت ممّا قبلها خبرا كان او استفهاما اذ كانت مقدّرةً ببَلْ والهمزة على معنى بَلْ أَكَذا وذلك نحو قولك فيما كان خبرا إنّ هذا لَزيدٌ ام عمرٌو كانّك نظرت الى شخص فتوهّمتَه زيدا فأخبرتَ على ما توهّمتَ ثمّ أدركك الظنُّ انّه عمرٌو فانصرفتَ عن الاوّل وقلت ام عمرٌو مستفهما على جهة الاضراب عن الاوّل ومثلُ ذلك قول العرب إنّها لَابِلٌ ام شآءٌ اى بل أهى شاءٌ فقوله انّها لابلٌ اخبارٌ وهو كلامٌ تامٌّ وقوله ام شاء استفهامٌ عن ظَنٍّ وشَكٍّ عرض له بعد الاخبار فلا بدّ من اضمارِ هِىَ لانه لا يقع بعد أَمْ هذه الّا الجملة لانه كلامٌ مستأنَفٌ اذ كانت أَمْ فى هذا الوجه انما تعطف جملةً على جملة الّا انّ فيها ابطالًا للاوّل وتراجُعًا عنه من حيث كانت مقدّرةً ببَلْ والهمزة على ما تقدّم فبَلْ للاضراب عن الاوّل والهمزةُ للاستفهام عن الثانى وليس المراد انّها مقدّرةٌ ببَلْ وحدها ولا بالهمزة وحدها لانّ ما بعد بَلْ متحقّقٌ وما بعد أَمْ هذه مشكوكٌ فيه مظنونٌ ولو كانت مقدّرة بالالف وحدها لم يكن بين الاوّل والاخر عُلْقةٌ والدليل على انها ليست بمنزلة بَلْ مجرّدةً من معنى الاستفهام قوله تعالى أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وقوله تعالى أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ اذ يصير ذلك متحقّقًا تعالى اللّه عن ذلك ،

فصـــل ٥٤٣

قال صاحب الكتاب والفصل بين أَوْ وأَمْ فى قولك أَزيد عندك او عمرو وأزيد عندك ام عمرو انّك فى الاوّل لا تعلم كونَ احدهما عنده فأنت تسأل عنه وفى الثانى تعلم انّ احدهما عنده الّا انّك لا تعلمه

بعينه فانت تُطالبه بالتعيين ٭

قال الشارح قد تقدّم الفصل بين أَوْ وأَمْ وذلك انّ أَوْ لأحد الشيئين فاذا قال ازيدٌ عندك او عمرٌو فالمراد أَأَحدُ هذَيْن عندك فأنت لا تعلم كونَ احدهما عنده فأنت تسأله ليُخْبِرك ولذلك يكون الجواب لَا إن لم يكن عنده واحدٌ منهما او نَعَمْ اذا كان عنده احدهما ولو قال في الجواب زيدٌ او عمرٌو لم يكن مُجيبًا بما يُطابِق السؤالَ صريحًا بل حصل الجواب ضِمْنًا وتَبَعًا لان في التعيين قد حصل ايضا علمُ ما سأل عنه واما أَمْ اذا كانت متّصلة وهى المعادِلة بهمزة الاستفهام فمعناها معنَى أَيّ فاذا قال أزيدٌ عندك ام عمرٌو فالمراد أيُّهما عندك فانت تدرى كونَ احدهما عنده بغير عينه فأنت تطلب تعيينه فيكون الجواب زَيْدٌ او عمرٌو ولا تقول نَعَمْ ولا لَا لانه لا يريد السائل هذا الجوابَ على ما عنده فقد تَبيّن ان السؤال بأَوْ معناه أَأَحدهما وبأَمْ معناه أيّهما فاذا قال ازيدٌ عندك او عمرٌو فأجبتَ بنَعَمْ عَلِمَ انّ عنده احدَهما واذا اراد التعيين وضع مكانَ أَوْ أَمْ واستأنف بها السؤالَ وقال أزيدٌ عندك ام عمرٌو فيكون حينئذ الجواب زيدٌ او عمرٌو فاعرفه ٭

فصل ٥٤٣

قال صاحب الكتاب ويقال في أَوْ وإمّا في الخبر انّهما للشكّ وفي الامر انّهما للتخيير والإباحة فالتخيير كقولك اضربْ زيدا او عمرا وخُذْ إمّا هذا وإمّا ذاك والإباحةُ كقولك جالِس الحَسَنَ او ابنَ سيرينَ وتَعلّمْ إمّا الفِقْهَ وإمّا النَحْوَ ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الباب في أَوْ أن تكون لاحد الشيئين او الاشياء في الخبر وغيرِه تقول في الخبر زيدٌ او عمرٌو قام والمراد احدهما وتقول في الامر خُذْ دينارا او ثوبا اى احدَهما ولا تجمع بينهما ولها في ذلك معانٍ ثلثةٌ احدها الشكّ وذلك يكون في الخبر نحو قولك ضربت زيدا او عمرا وجاءني زيدٌ او عمرٌو تريد انك ضربت احدهما وأنّ الذى جاءك احدهما والاكثرُ في استعمالِ أَوْ في الخبر ان يكون المتكلّم شاكًّا لا يدرى ايّهما الجاءى ولا ايّهما المضروب والظاهرُ من السامع ان يحمل الكلامَ على شكّ المتكلّم وقد يجوز ان يكون المتكلّم غيرَ شاكّ وانما اراد تشكيك السامع بأمرٍ قصده فأَبْهَمَ عليه وهو عالمٌ كقولك كلّمتُ احدَ الرجلَيْن واخترتُ احدَ الامرَيْن تقول وأنت عارفٌ به ولا تَخْيِير ومنه قوله تعالى وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ وقوله تعالى وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ

هُوَ أَقْرَبُ ومنه قول لَبيد

* تَمَنَّى ٱبْنَتَاىَ أَنْ يَعِيشَ أَبوهُما * وما أنا الّا من رَبِيعَةَ او مُضَرْ *

وقد علم لبيد انّه من مضر وليس من ربيعة وانما اراد من احداهما بين القبيلتين كانّه أبهم عليهما يُعزِّى ابنتَيْه فى نفسه بانّه من احدى هاتين القبيلتين وقد فنوا ولا بدّ ان يصير الى مَصيرهم وانما خصّ القبيلتين لعظمهما ولو زاد فى الابهام لكان اعظم فى التعزية والمعنى الثانى ان تكون للتخيير نحوَ قولك خُذْ ثوبًا او دينارًا او عشرةَ دراهم فقد خيّرته احدَهما وكان الاخر غير مباح له لانّه لم يكن للمخاطب أن يتناول شيـًٔا منهما قبل بل كانا محظورَيْن عليه ثمّ زال الحَظْرُ من احدهما وبقى الاخر على حظره قال الله تعالى فَكَفَّارَتُهُ اطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فأوجب احدَ هذه الثلثة وزمامُ الخيرة بيد المكلّف فايّهما فعل فقد كَفَّرَ وخرج عن العُهْدة ولا يلزمه الجمعُ بينهما واما الثالث فهو الاباحة ولفظها كلفظ التخيير وانما كان الفرق بينهما ان الاباحة تكون فيما ليس اصله الحظر نحوَ قولك جالِس الحسنَ او ابنَ سيرينَ والبسْ خَزًّا او كَتَّانا كانّه نبّه المخاطبَ على فضل اشياء من المباحات فقال اِن كنتَ لابسًا فالبسْ هذا الضربَ من الثياب المباحة وإن كنتَ مُجالِسًا فجالِسْ هذا الضربَ من الناس فإن جالَسَ احدَهما فقد خرج عن العُهْدة لانّ أَوْ تقتضى احدَ الشيئين وله مجالستُهما معا لا لأمرٍ راجعٍ الى اللفظ بل لأمرٍ خارجٍ وهو قرينةٌ انضمّت الى اللفظ وذلك انّه قد علم انه انما رغب فى مجالسة الحسن لما فى ذلك من النَفْع والحظّ وهذا المعنى موجود فى ابن سيرين ويجرى النهىُ فى ذلك هذا المجرى نحوَ قولك للابس لا تلبسْ حريرا او مُذهّبا المعنى لا تلبسْ حريرا ولا مذهّبا ومنه قوله تعالى وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا فهذه أَوْ هى التى تقع فى الاباحة لان النهى قد وقع على الجمع والتفريق ولا يجوز طاعةُ الآثم على الانفراد ولا طاعة الكفور على الانفراد ولا جمعُهما فى الطاعة فهو ههنا فى النهى بمنزلة الايجاب نحو جالس الحسنَ او ابنَ سيرين ٭ ومجرَى امّا فى الشكّ والتخيير والاباحة بمنزلة أَوْ وذلك قولك فى الخبر جاءنى امّا زيدٌ وامّا عمرٌو اى احدُهما وكذلك وقوعُهما فى التخيير تقول اضربْ امّا عمرا وامّا خالدا فالأمرُ لا يَشكّ ولكنّه خيّر المأمورَ كما كان ذلك فى أَوْ ونظيرُه قوله عزّ وجلّ انّا هَدَيْنَاهُ ٱلسَّبِيلَ امّا شَاكِرًا وَامّا كَفُورًا وقوله فَامّا مَنًّا بَعْدُ وَامّا فِدَآءً وتقول فى الاباحة تعلّمْ اِمّا الفقهَ وامّا النحوَ وجالسْ امّا الحسنَ وامّا ابنَ سيرين حالُها فى ذلك كلّه كحالِ أَوْ ولما بينهما من المناسبة جاءت فى الشعر مُعادِلةً لأَوْ نحوَ ضربت

إمّا زيدا او عمرا فإن تقدّمت امّا وتبعتْها أَوْ كان المعنى لامّا دونها لتقدُّمها ولذلك يُبْنَى الكلام معهما على الشكّ من اوّله بخلاف أَوْ اذا كانت منفردةً فاعرفه ،

فصل ٥٤٤

قال صاحب الكتاب وبين أَوْ وامّا من الفصل انّك مع أَوْ يمضى اوّلُ كلامك على اليقين ثمّ يعترضه الشكّ ومع امّا كلامُك من اوّله مبنىّ على الشكّ ،

قال الشارح لمّا كانت امّا كأَوْ فى انّهما لأحد الامرَيْن وبان شدّةُ تناسُبهما اخذ فى الفصل بينهما وجملةُ ذلك ان الفصل بينهما من جهة المعنى والذات فامّا المعنى فانّك اذا قلت ضربتُ زيدا او اضربْ زيدا جاز ان تكون أخبرته بضَرْبك زيدا فأنت متيقّنٌ او أمرتَه بضَرْبه او أَبَحْتَه ثمّ أدركك الشكّ بعد ما كنت على يقين وامّا فى اوّل ذِكْرها تؤذن بأحد من امرَيْن فافترق حالاهما من هذا الوجه وامّا الفصل من جهة الذات فإنّ أَوْ مفردةٌ وامّا مركّبةٌ من انْ ومَا فعلى هذا لو سمّيت بأَوْ أعربت ولو سمّيت بامّا حكيت كما تحكى اذا سمّيت بانّمَا وكأنّمَا والذى يدلّ على ان اصل امّا انْ ضُمّت اليها مَا ولزمتْها للدلالة على المعنى ان الشاعر لمّا اضطُرّ الى إلغاء مَا منها عادت الى اصلها وهو انْ نحوَ قول الشاعر

* لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَأَكْذِبَنْهَا * فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجمالَ صَبْرِ *

فهذا على معنًى فإمّا جزعًا وإمّا اجمالَ صبر لان الجزاء لا معنًى له ههنا وليس كقولك * إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا * ولكن على حدّ قوله تعالى فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَآءً قال سيبويه الا ترى انّك تُدْخِل الفاء فجعل دخولَ الفاء على انْ مانعًا من كونها للجزاء ووجهُ ذلك انّها ههنا لو كانت للجزاء لاحتاجت لها الى جواب لان ما تقدّم لا يصحّ ان يسدّ مسدّ الجواب بعد دخول الفاء لان الشرط لا ينعقب الجزاء انما الجزاء هو الذى ينعقب الشرطَ وليس كذلك انْ حقّا وإنْ كذبا فإنّه لا فاء فيه فامّا قول الاخر وهو النَمِر بن تَوْلَب

* سَقَتْهُ الرَواعِدُ من صَيِّفٍ * وإنْ من خَرِيفٍ فلَنْ يَعْدَمَا *

فقد حمله سيبويه على ارادة امّا ايضا وانْ فيه محذوفةٌ من امّا يريد وامّا من خريف ولا يجوز طرحُ مَا من امّا الّا فى ضرورة وقدر ذلك ابو العبّاس المبرّد من الغلط فقال مَا لا يجوز إلغاءها الّا فى غاية من

الضرورة ولا يجوز ان يُحْمَل الكلام على الضرورة ما وُجد عنه مندوحةٌ مع انّ امّا يلزمها أن تكون مكرّرةً وههنا جاءت مرّةً واحدةً قال ابو العبّاس لو قلت ضربتُ امّا زيدا لم يجز لان المعنى امّا هذا وامّا هذا وصحّةُ تحْمَلِه على ما ذهب اليه الاصمعىُّ انّها ان الجزائيّة والمراد وإن سقتْه من خريف فلن يعدم الرِىَّ ولم يحتج الى ذكرِ سقته مرّةً ثانيةً لقوله سقته الرواعد من صيّف كانّه اكتفى بذكره مرّةً واحدةً ولا يبعد ما قاله سيبويه وإن كان الاوّل اظهرَ فيكون اكتفى بامّا مرّةً واحدةً وحذف بعضها كانّه حملها على أَوْ ضرورةً وتكون الفاء عاطفةً جملةً على جملة وعلى القول الاوّل جوابَ الشرط ونظيرُ استعماله امّا هنا من غير تكرير قولُ الفرزدق

* تُهاضُ بدارٍ قد تَقادم عَهْدُها * وإمّا بأَمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُها *

قال صاحب الكتاب ولم يعُدَّ الشيخ ابو علىّ الفارِسىُّ امّا فى حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه ❊

قال الشارح قد كنّا ذكرنا ان أبا علىّ لم يعدّ امّا فى حروف العطف وذلك لامرَيْن احدهما انها مكرّرةٌ فلا تخلو العاطفة من ان تكون الاولى او الثانية فلا يجوز ان تكون الاولى لانها تُدْخِل الاسمَ الذى بعدها فى اعراب الاسم الذى قبلها وليس قبلها ما تعطفه عليه ولا تكون الثانية هى العاطفة لدخول واو العطف عليها وحرفُ العطف لا يدخل على مثله قال ابن السرّاج ليس امّا بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضُها على بعض فإن وجدت شيئًا من ذلك فى كلامهم فقد خرج احدهما من ان يكون حرف عطف نحو قولك ما قام زيدٌ ولا عمرٌو فلا فى هذه المسئلة ليست عاطفة انما هى نافية ونحن نجد امّا هذه لا يُفارقها حرفُ العطف فقد خالفتْ ما عليه حروفُ العطف والثانى من الامرَيْن ابتداؤك بها من نحو قوله تعالى امّا أَنْ تُعَذِّبَ وَامّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا وذلك انّ موضع أَنْ فى كلا الموضعين رفعٌ بالابتداء والتقديرُ امّا العذابُ شأنُك او أمرُك وإمّا اتّخاذُ الحسن وحكى سيبويه إمّا أن يقوم وإمّا أن لا يقوم فموضعُ أَنْ فيها رفعٌ ومثلُ ذلك اجازه سيبويه فى البيت الذى انشده وهو

* لقد كَذَبَتْكَ نفسُكَ فَأكْذِبَنْها * فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ *

قال ولو رفعت فقلت فإنْ جَزَعٌ وإن اجمالُ صبر لكان جائزا كانك قلت فإمّا امرى جزعٌ وإمّا اجمالُ صبر واذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة لان حروف العطف لا تخلو من ان تعطف مفردا على

مفرد او جملةٌ على جملة فكلا الامرين لا يُبْتدأ به وقوله لدخول العاطف يريد لدخول الواو على أمّا الثانية وقوله لوقوعها قبل المعطوف عليه يريد ان الاولى لا تكون عاطفة لوقوعها اوّلا قبل ما عُطف عليه وحرف العطف لا يتقدّم على ما عُطف عليه ولا تكون الثانية عاطفة للزوم حرف العطف وهو الواو لها وحرفُ العطف لا يدخل على مثله،

فصـــل ٥٣٥

قال صاحب الكتاب ولَا وبَلْ ولٰكِنْ اخواتٌ فى انّ المعطوف بها مخالفٌ للمعطوف عليه فلَا تنفى ما وجب للاوّل كقولك جاءنى زيدٌ لا عمْرٌو وبَلْ للاضراب عن الاوّل منفيّا او مُوجَبا كقولك جاءنى زيدٌ بل عمْرٌو وما جاءنى بكرٌ بل خالدٌ ولٰكِنْ اذا عُطف بها مفردٌ على مثله كانت للاستدراك بعد النفى خاصّةً كقولك ما رأيتُ زيدا لكن عمرا وامّا فى عطف الجملتين فنظيرةُ بَلْ تقول جاءنى زيدٌ لكن عمْرٌو لم يجئْ وما جاءنى زيدٌ لكن عمْرٌو قد جاء،

قال الشارح اعلم ان هذه الاحرف الثلثة متواخيةٌ لتقارُب معانيها من حيث كان ما بعدها مُخالفاً لما قبلها على ما سيوضَح وليس فى حروف العطف ما يُشارِك ما بعده ما قبله فى المعنى الّا الواو والفاء وثُمّ وحَتّى فامّا لَا فتُخْرِج الثانى ممّا دخل فيه الاوّلُ وذلك قولك ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجلٍ لا امرأةٍ وجاءنى زيدٌ لا عمْرٌو ولا تقع بعد نفيٍ فلا تقول ما قام زيدٌ لا عمْرٌو لانّها لإخراج الثانى ممّا دخل فيه الاوّلُ والاوّلُ لم يدخل فى شىء فاذا قلت هذا زيدٌ لا عمْرٌو فقد حقّقت الاوّل وأبطلت الثانـــى كما قال الثقفىّ

* هاذِى المَفاخِرُ لا قَعْبانِ من لَبَنٍ * شِيبَا بماء فعادَا بَعْدُ أَبْوالَا *

واعلم انها اذا خَلَتْ من واوٍ داخلةٍ عليها كانت عاطفةً نافيةً كقولك جاء زيدٌ لا عمْرٌو فاذا دخلت عليها الواو نحوَ قوله تعالى فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ وقوله سبحانه فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ تجرّدت للنفى واستبدّت الواوُ بالعطف لانّها مشتركةٌ تارةً تكون نفياً وتارةً مؤكّدةً للنفى ووجهُ الحاجة الى تأكيد النفى أنّها قد تُوقِع إبهامًا بدخولها لِمَا سبق الى النفس فى قولك ما جاء زيدٌ وعمْرٌو من غير ذكرِ لا وذلك انّك دللت بها حين دخلتِ الكلامَ على انتفاء المجىء منهما على كلّ حـــال مصطحبَيْن ومفترقَيْن ومع عدمها كان الكلام يُوهِم ان المجىء انتفى عنهما مصطحبين فإنّه يجوز ان

يكون مجيئهما وقع على غير حال الاجتماع فالواوُ مستبِدّةٌ بالعطف لانه لا يجوز دخول حرف العطف على مثله اذ من المحال عطفُ العاطف فان قيل فهل يجوز العطف بلَيْسَ لما فيها من النفى كما جاز بلَا فتقولَ ضربت زيدا ليس عمرا قيل لا يجوز ذلك على العطف لانها فعلٌ وانما يُعْطَف بالحروف فان قيل فهل يجوز بمَا لانّها حرفٌ قيل لا يجوز ذلك بالإجماع فلا تقول ضربت زيدا ما عمرا لانّ مَا لها صدرُ الكلام اذ كان يُستأنَف بها النفىُ كما يُستأنف بالهمزة الاستفهامُ فلم يُعْطَف بها لانّ لها صدر الكلام كالاستفهام وحرفُ العطف لا يقع الّا تابعًا لشىء قبله فلذلك من المعنى لم يجز ان يعمل ما قبلها فيما بعدها كما لم يجز ذلك فى الاستفهام ؞ واما بَلْ فللإضراب عن الاوّل واثباتِ الحكم للثانى سواءٌ كان ذلك الحكم إيجابا او سَلْبًا تقول فى الايجاب قام زيدٌ بل عمْرٌو وتقول فى النفى ما قام زيدٌ بل عمْرٌو كأنّك اردت الاخبار عن عمرو فغلطتَ وسبق لسانُك الى ذكر زيد فأتيت ببَلْ مُضْرِبًا عن زيد ومُثْبِتًا ذلك الحكم لعمرو قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد اذا قلت ما رأيتُ زيدا بل عمرا فالتقدير بل ما رأيت عمرا لانّك أضربت عن موجب الى موجب وكذلك تُضْرِب عن منفىّ الى منفىّ وتحقيقُ ذلك ان الاضراب تارةً يكون عن المُحدَّث عنه فتأتى بعد بَلْ بمحدّث عنه نحوَ ضربتُ زيدا بل عمرا وما ضربت زيدا بل عمرا وتارةً عن الحديث فتأتى بعد بَلْ بالحديث المقصود اليه نحــوَ ضربت زيدا بل أَكرمتُه كانّك اردت ان تقول اكرمت زيدا فسبق لسانُك الى ضربت فأضربتَ عنه الى المقصود وهو اكرمته وتارةً تُضْرِب عن الجميع وتأتى بعد بَلْ بالمقصود من الحديث والمُحدَّث عنه وذلك نحوُ ضربتُ زيدا بل أكرمتُ خالدا كانك اردت من الاوّل ان تقول اكرمت خالدا فسبق لسانك الى غيره فأضربتَ عنه ببَلْ وأتيتَ بعدها بالمقصود هذا هو القياس وقولُ النحويين انــك تُضْرِب بعد النفى الى الايجاب فانما ذلك بالحمل على لٰكِنْ لا على ما تقتضيه حقيقةُ اللفظ ومن قال من النحويين انّ بَلْ يُستدرك بها بعد النفى كلٰكِنْ واقتصر على ذلك فالاستعمالُ يشهد بخلافه واعلم انّ الإضراب له معنيان احدهما إبطالُ الاوّل والرجوع عنه إمّا لغلطٍ او نِسْيانٍ على ما ذكرنا والاخر ابطالُه لانتهاء مدّة ذلك الحكم وعلى ذلك يأتى فى الكتاب العزيز نحوَ قوله تعالى أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَالَمِينَ ثمّ قال بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ كانّه انتهتْ هذه القصّةُ الأُولى فأخذ فى قصّة اخرى ولم يُرِد ان الاوّل لم يكن وكذلك قوله بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وهو كثير فى القران والشعر وذلك ان الشاعر اذا استعمل بَلْ فى شعر نحوِ قوله * بَلْ جَوْزِ تَيْهاء كظَهْرِ الحَجَفَتْ * ونحو * بل بَلَدٍ

مِلْءِ الفِجاجِ قَتَمُهْ * فانّه لا يريد انّ ما تقدّم من قوله باطلٌ وانما يريد ان ذلك الكلام انتهى وأخذ فى غيره كما يذكر الشاعر معانِىَ كثيرةً ثمّ يقول فعُدْ عن ذا ودَعْ ذا وخُذْ فى حديثٍ غيره فاعرفه ،

وامّا لُكِنْ فحرفُ عطف ايضا ومعناه الاستدراك وانما تعطف عندهم بعد النفى كقولك ما جاء زيدٌ لكن عمْرٌو وما رأيت بكرًا لكن بشرًا وما مررت بمحمّدٍ لكن عبدِ الله فتُوجب بها بعد النفى ولا يجوز جاءنى زيدٌ لكن عمْرٌو لانّه يجب ان الثانى فيها على خلاف معنى الاوّل من غير إضراب عن الاوّل فاذا قلت جاءنى زيدٌ فهو ايجابٌ فاذا وصلته فقلت لكن عمْرٌو صار ايجابا ايضا وفسد الكلامُ ولكن تقول فى مثل هذا جاءنى زيد لكن عمْرٌو لم يأت حتّى يصير ما بعدها نفيًا والذى قبلها ايجابا لتحقيق الاستدراك ولو قلت فى هذا لكن لم يقم زيدٌ او لكن ما قام عمْرٌو لَأدّيْتَ المعنى لكن الاستعمال له يقلّ لتَنافُره لان الاوّل عطف جملة على جملة فى صورة عطف مفرد على مفرد لان الاسم الذى بعدها يلى الاسمَ الذى قبلها ولو قلت تكلّم زيدٌ لكنْ عمْرٌو سكت جاز لمخالفة الثانى الاوّل فى المعنى فجرى مجرى النفى بعد الاثبات وذلك انّ لُكِنْ انّما تُستعمل اذا قدّر المتكلّمُ ان المخاطب يعتقد دخولَ ما بعد لُكِنْ فى الخبر الذى قبلها إمّا لكونه تَبَعًا له وإمّا لمخالَطةِ موجبِ ذلك فتقول ما جاءنى زيدٌ لكن عمْرٌو فتُخْرِجِ الشكَّ من قلب المخاطب اذ جاز ان يعتقد ان عمرا لم يأت مع ذلك فاذا لم يكن بين عمرو وبين زيد عُلْقَةٌ تُجوّز المشاركةَ لم يجز استعمالُ لُكِنْ لان الاستدراك انما يقع فيما يُتوهّم انّه داخلٌ فى الخبر فيستدرك المتكلّمُ اخراجَ المستدرَك منه فان قيل فلِمَ لا يجوز جاءنى زيد لكن عمْرٌو على معنى النفى قيل لان النفى لا يكون الّا بعلامةٍ حرف النفى وليس الايجابُ كذلك فاستغنيت فى الايجاب عن الحرف ولم تستغنِ فى النفى عن الحرف لما بيّنّا وقياسُه كقياس زيدٌ فى الدار وما زيدٌ فى الدار فهو فى النفى بحرف وفى الايجاب بغير حرف واعلم انّ لُكِنْ قد وردت فى الاستعمال على ثلثة اضرب تكون للعطف والاستدراك وذلك اذا لم تدخل عليها الواو وكانت بعد نفى فعطفتْ مفردا على مثله ولمجرّد الاستدراك وذلك اذا دخلت عليها الواو وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام نحوَ انّما وكأنّما ولَيْتَما وذلك اذا دخلت على الجملة وكان يونس فيما حكاه عنه ابو عمرو يذهب الى انّ لكنّ اذا خُفّفت كانت بمنزلة انّ وأنّ وكانّهما اذا خُفّفا لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التخفيف فكذلك تكون لكن اذا خُفّفت فاذا قال ما جاءنى زيدٌ لكن عمرٌو كان الاسم مرتفعا بلكن والخبر مضمرٌ واذا قال ما ضربت زيدا لكنْ عمرا كان فى لكن ضميرُ القصّة

وانتصب زيدٌ بفعل مضمر واذا قال ما مررت برجل صالحٍ لكن طالحٍ فطالحٍ مجرورٌ بباء محذوفة والتقدير لكن الامرُ مررت بطالحٍ كانّه لمّا رأى لفظ لكنْ المخفّفة موافقًا لفظ الثقيلة ومعناهما واحدٌ فى الاستدراك جعلها منها وقاسها فى اخواتها من نحو أنّ وكأنّ اذا خُفّفتا وفيه بُعْدٌ لاحتياجه فى ذلك الى اضمار الشأن والحديث والقولِ انها محذوفة منها وليس الباب فى الحروف ذلك لانّه قبيلٌ من التصرّف والحقّ انها اصلٌ برأسه فانّ الشيئَيْن قد يتقاربان فى اللفظ والمعنى وليس احدهما من الاخر كقولنا سَبِطٌ وسِبَطْرٌ ولُولُوٌ ولَآلٌ ودَمِثٌ ودِمَثْرٌ وقول صاحب الكتاب لكن اذا عُطف بها على مفرد كانت للاستدراك فهو ظاهر على ما تقدّم وقوله وامّا فى عطف الجملتَيْن فنظيرةُ بَلْ فالمراد انها اذا عطفت بها مفردا على مفرد كان معناها الاستدراك وكانت مخالفةً لبَلْ لانّ بَلْ يعطف بها بعد الايجاب والنفى ولٰكِنْ لا يعطف بها بعد النفى على ما تقدّم واذا عطف بها جملةٌ تامّةٌ على جملة تامّة كانت نظيرةَ بل فى كونها يعطف بها الّا بعد النفى والاثبات كبَلْ وليس المراد انّهما فى المعنى واحدٌ اذ الفرق بينهما ظاهرٌ وذلك انّ لٰكِنْ لا بدّ فيها من نفيٍ وإثباتٍ إن كان قبلها نفىٌ كان ما بعدها مُثْبَتًا وإن كان قبلها ايجابٌ كان ما بعدها منفيًّا وهذا الحكم لا يُراعَى فى بَلْ لانّه رجوعٌ عن الاوّل حتى يصير بمنزلة ما لم يكن وما لم يُخْبَر عنه بنفيٍ ولا إثباتٍ فالعطفُ ببَلْ فيه اخبارٌ واحدٌ وهو بما بعدها لا غيرُ وما قبلها مُضْرَبٌ عنه والعطفُ بلٰكِنْ فيه إخباران بما قبلها وهو نفىٌ وبما بعدها وهو ايجابٌ فاعرفه ه

ومن اصناف الحرف حروفُ النَّفْيِ

فصــل ٥٤٩

قال صاحب الكتاب وهى مَا ولَا ولَمْ ولَمّا ولَنْ وإنْ فمَا لنفيِ الحال فى قولك ما يفعل وما زيدٌ منطلقٌ او منطلقا على اللغتين ولنفيِ الماضى المقرَّب من الحال فى قولك ما فَعَلَ قال سيبويه امّا مَا فهى نفىٌ لقول القائل هو يفعل اذا كان فى فعلِ حال واذا قال لَقَدْ فَعَلَ فانّ نَفْيَه ما فَعَلَ فكانّه قيل والله ما فعل ه

قال الشارح اعلم ان النفى انما يكون على حسب الايجاب لانه إكذابٌ له فينبغى ان يكون على

وَفْقَ لفظه لا فرقَ بينهما الّا ان احدهما نفىٌ والاخر ايجابٌ وحروفُ النفى ستّةٌ مَا ولَا ولَمْ ولَمّا ولَنْ وإنْ فامّا مَا فانّها تنفى ما فى الحال فاذا قيل هو يفعل وتريد الحال فجوابُه ونفيُه ما يفعل وكذلك اذا قرّبه وقال لقد فعل فجوابُه ونفيُه ما فعل لان قوله لقد فعل جوابُ قَسَمٍ فاذا أبطلته وأقسمتَ قلت ما فعل لانّ مَا يُتلقّى بها القسم فى النفى وتقديره واللهِ ما فعل فان قيل فهلّا كان جوابه لا يفعل لانّ لَا ممّا يُتلقّى به القسمُ ايضا فى النفى قيل لَا حرفٌ موضوعٌ لنفى المستقبل فلا يُنْفَى بها فعلُ الحال وتقول ايضا ما زيدٌ منطلقٌ فيكون جوابا ونفيا لقولهم زيدٌ منطلقٌ اذا اريد به الحال وإن شئت أعملت على لغة اهل الحجاز فقلت ما زيدٌ منطلقا وقد تقدّم الكلام على إعمال مَا واعلم انّ مَا تكون على ضربَيْن اسما وحرفا فاذا كانت اسما فلها اربعةُ مواضع تكون استفهاما كقولك ما عندك وكقوله تعالى وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ وتكون خبرا كقوله تعالى مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وتكون موصولة نحوَ قوله سبحانه مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ ٱللَّهِ بَاقٍ وتكون نكرة موصوفة كقوله تعالى فى احد الوجهين هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ واذا كانت حرفا فلها خمسةُ مواضعَ تكون نافية على ما شُرح من امرها وتكون كافّةً نحوَ انّمَا وكأنّمَا فانّ مَا كفّتْ هذه الحروف عن العمل وصرفتْ معناها الى الابتداء قال الله تعالى انّمَا ٱللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ الثالث ان تكون مُهيّئةً نحوَ حَيْثُ مَا وإذْمَا ورُبَّمَا هيّأتْ مَا حَيْثُ وإذْ للجزاء وهيّأتْ رُبَّ لأن تليها الافعالُ بعد ان لم تكن كذلك الرابع ان تكون مع الفعل فى تأويل المصدر وهذا مذهب سيبويه فيها كانّه يعتقد انها حرفٌ كأَنْ الّا انّها لا تعمل عملَ أَنْ والفرقُ بينهما عنده انّ أَنْ مختصّةٌ بالافعال لا يليها غيرُها ومَا اذا كانت مصدريّةً فانّه يليها الفعلُ والاسمُ فالفعلُ قولك يُعْجِبنى ما تصنع اى يعجبنى صنيعُك والاسمُ قولك يعجبنى ما انت صانعٌ اى صنيعُك وكلُّ حرف يليه الاسمُ مرّةً والفعلُ اخرى فانّه لا يعمل فى واحد منهما فكان الاخفش لا يجيز ان تكون مَا الّا اسما واذا كانت كذلك فإن كانت معرفة فهى بمنزلة ٱلّذى والفعلُ فى صلتها كما يكون فى صلة ٱلّذى وإن كانت نكرةً فهى فى تقدير شَىْءٍ ويكون ما بعدها صفةً لها ويرتفع ما بعدها كما يرتفع اذا كانت صفة لشَىْء ولا تكون حرفا عنده الخامس ان تكون صلةً مؤكّدةً لا تفيد الّا تمكينَ المعنى وتوفيرَه بتكثير اللفظ وذلك نحو قولك غضبت من غيرِ ما جُرْمٍ اى من غير جرمٍ ومنه قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ فمَا زائدةٌ والمعنى فَبِرَحْمَةٍ من الله والجارّ والمجرور متعلّق بلِنْتَ ومن ذلك قوله تعالى فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ومَا لَغْوٌ مؤكّدةٌ ومثله

مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فبعوضة منتصب على البدل من مَثَلٍ ومَا مؤكّدة فاعرفه ،

فصـــل ٥٤٧

قال صاحب الكتاب ولَا لنفى المستقبَل فى قولك لا يفعلُ قال سيبويه وامّا لَا فتكون نفيا لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعلُ وقد نُفى بها الماضى فى قوله تعالى فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى وقولِه * فأىُّ أَمْـــرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَهْ * ويُنْفَى بها نفيًا عامًّا فى قولك لا رجلَ فى الدار وغيرَ عامّ فى قولك لا رجلٌ فى الدار ولا امرأةٌ ولا زيدٌ فى الدار ولا عمرٌو ولنفى الامر فى قولك لا تفعلْ ويسمّى النهىَ والدُعاء فى قولك لا رعاك اللهُ ،

قال الشارح وامّا لَا فحرفُ نافٍ ايضا موضوعٌ لنفى الفعل المستقبل قال سيبويه واذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفيُه لا يفعل فلَا جوابُ هو يفعل اذا اريد به المستقبل فاذا قال القائل يقوم زيدٌ غدًا وأُريد نفيُه قيل لا يقوم لانّ لَا حرفٌ موضوعٌ لنفى المستقبل وكذلك اذا قال لَيَفْعَلَنّ وأُريد النفى قيل لا يفعل لان النون تصرف الفعلَ للاستقبال وربّما نفوا بها الماضى نحوَ قوله تعالـــى فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى اى لم يصدّق ولم يصلّ ومنه قوله تعالى ايضا فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ اى لم يقتحم وكذلك قوله * فأىّ أمرٍ سيّئٍ لا فعله * حملوا لَا فى ذلك على لَمْ الّا انّهم لم يغيّروا لفظ الفعل بعد لَا كما غيّروه بعد لَمْ لانّ لَا غير عاملة ولَمْ عاملةٌ فلذلك غيّروا لفظَ الفعل الى المضارع ليظهر فيه أثرُ العمل وقد تدخل الاسماء فيُنْفَى بها نفيًا عامًّا نحوَ لا رجلَ فى الدار ولا غلامَ لك وغيرَ عامّ نحو قولك لا رجلٌ عندك ولا امرأةٌ ولا زيدٌ عندك ولا عمرٌو كانّه جوابُ هل رجلٌ عندك ام امرأةٌ وهـــل زيدٌ عندك ام عمرٌو ولذلك لا يكون الرفع الّا مع التكرار وقد شرحنا ذلك فيما تقدّم وخلافَ ابى العبّاس فيه بما أغنى عن اعادته وقد تكون نَهْيًا فتجزم الافعالَ نحوَ قولك لا ينطلقْ بكرٌ ولا يخرجْ عمرٌو قال الله تعالى وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا وقال وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَـــلَّافٍ مَهِينٍ وهو كثيرٌ جدًّا وقوله ولنفى الأمر يريد النهى لانّه بإزاء الامر فى قولك لينطلقْ بكرٌ وليخرجْ عمرٌو وذلك انّ النهى عكسُ الامر وضدُّه وقد تكون دعاءً فى نحو قولك لا رعاك اللهُ ولا قام زيدٌ ولا قعد يريد الدعاء عليه وهو مجازٌ من قبل وضعِ الماضى موضعَ المضارع وحقُّ هذا الكلام أن تكون نفيا لقيامه وقعوده وتكون زائدة مؤكّدة كما كانت مَا كذلك قال الله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَارِقِ

وَٱلْمَغَارِبِ انما هو أُقسمُ وقوله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ انما هو أُقسمُ والذى يدلّ على ذلك قوله تعالى وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ وكذلك قال المفسّرون فى قوله لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ انما هو أُقسمُ والجواب إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فان قيل الزيادة انما تقع فى أثناء الكلام وأواخره ولا تقع اوّلًا قيل القرآن كلّه جملةٌ واحدةٌ كالسورة الواحدة فاعرفه ¤

فصــل ٥٤٨

قال صاحب الكتاب ولَمْ ولَمّا لقلبِ معنى المضارع الى الماضى ونفيه الّا انّ بينهما فرقًا وهو انّ لم يفعلْ نفىُ فَعَلَ ولمّا يفعلْ نفىُ قَدْ فَعَلَ وهى لَمْ ضُمَّتْ اليها مَا فازدادتْ فى معناها ان تضمّنتْ معنى التوقُّع والانتظار واستطال زمانَ فعلها الا ترى انّك تقول نَدِمَ ولم ينفعْه النَّدَمُ اى عقيبَ ندمه واذا قلته بلَمّا كان على ان لم ينفعه الى وقته ويُسْكَت عليها دون اختها فى قولك خرجتُ ولمّا اى ولمّا تخرجْ كما يسكت على قَدْ فى * كَأَنْ قَدِ * ¤

قال الشارح اعلم انّ لَمْ ولَمّا اختان لانهما لنفى الماضى ولذلك ذكرهما معا فأمّا لَمْ فقال سيبويه هو لنفي فَعَلَ يريد انه موضوع لنفى الماضى فاذا قال القائل قام زيدٌ كان نفيُه لم يقم وهو يدخل على لفظ المضارع ومعناه الماضى قال بعضهم انّ لَمْ دخلت على لفظ الماضى ونقلتْه الى المضارع ليصحّ عملُها فيه وقال اخرون دخلت على لفظ المضارع ونقلت معناه الى الماضى وهو الأظهرُ لان الغالب فى الحروف تغيير المعانى لا الالفاظِ نفسها فقالوا قلبتْ معناه الى الماضى منفيًّا ولذلك يصحّ اقتران الزمان الماضى به فتقول لم يقم زيدٌ امس كما تقول ما قام زيدٌ امس ولا يصحّ ان تقول لم يقم غدا الّا ان يدخل عليه انِ الشرطيّةُ فتقلبه قلبًا ثانيًا لانّها تردّ المضارع الى اصل وضعه من صلاحيّة الاستقبال فتقول إِن لم تقم غدا لم أقم وذلك من حيث كانت لَمْ مختصّة بالفعل غير داخلة على غيره صارت كأحد حروفه ولذلك لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها بشىء وإن وقع ذلك كان من أقبح الضرورة ويؤيّد شدّةَ اتّصالها بما بعدها أنّهم أجازوا زيدا لم أَضْرِبْ كما يجوز زيدا أضربُ وقد عُلم انّه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل فان قيل فما الحاجة الى لَمْ فى النفى وهلّا اكتُفى بمَا من قولهم ما قام زيدٌ قيل فيها زيادةُ فائدة ليست فى مَا وذلك انّ مَا اذا نفتِ الماضى كان المراد ما قرب من الحال ولم تنفِ الماضى مطلقًا فاعرفِ الفرق بينهما ان شاء الله تعالى وأمّا لَمّا

فهى لَمْ زيدت عليها مَا فلم يتغيّر عملُها الذى هو الجزم قال الله تعالى وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وتقع جوابًا ونفيًا لقولهم قد فعل وذلك انك تقول قام فيصلح ذلك لجميع ما تقدّمك من الأزمنة ونفيُه لم يقم على ما تقدّم فاذا قلت قد قام فيكون ذلك إثباتا لقيامه فى أقرب الازمنة الماضية الى زمن الوجود ولذلك صلح ان يكون حالا فقالوا جاء زيدٌ ضاحكا وجاء زيد يضحك وجاء زيدٌ قد ضحك ونفىُ ذلك لَمّا يقم زدتَ على النافى وهو لَمْ مَا كما زدت فى الواجب حرفا وهو قَدْ لانّهما للحال ولما فيه تطاولٌ يقال ركب زيدٌ وقد لبس خُفَّهُ وركب زيدٌ ولمّا يلبسْ خفّه فالحالُ قد جمعهما وكذلك تقول ندم زيدٌ ولم ينفعه ندمُه اى عقيبَ ندمه انتفى النفعُ ولو قال ولمّا ينفعه ندمُه امتدّ وتطاول لانّ مَا لمّا رُكّبت مع لَمْ حدث لها معنًى بالتركيب لم يكن لها وغيّرتْ معناها كما غيّرت معنَى لَوْ حين قلت لَوْمَا ومن ذلك انهم قد يحذفون الفعل الواقع بعد لَمَّا فيقولون يريد زيدٌ أن يخرج ولمّا اى ولمّا يخرجْ كما يحذفونه بعد قَدْ فى قول الشاعر

* أَفِدَ التَرَحُّلُ غيرَ انّ رِكَابَنا * لمّا تَزُلْ بِرِحالنا وكَأَنْ قَدِ *

اى وكَأَن قَد زالتْ كانهم اتّسعوا فى حذف الفعل بعد قَدْ وبعد لَمّا لانّهما لتوقّع فعل لانّك تقول قد فعل لمن يتوقّع ذلك الخبرَ وتقول فَعَلَ مبتدأً من غير توقّعه فساغ حذفُ الفعل بعد لَمّا وقَــدْ لتقدّم ما قبلهما ولم يسغ ذلك فى لَمْ اذ لم يتقدّم شىء يدلّ على المحذوف وربّما شبّهوا لَمْ بلَـمّـا وحذفوا الفعل بعدها كما أنشدوا

* يا رُبَّ شَيْخٍ من لُكَيْزٍ ذى غَنَمْ * فى كَفّه زَيْغٌ وفى فِيهِ فَقَمْ *
* أَجْلَحَ لم يَشْمَطْ وقد كَادَ وَلَمْ *

فصــل ٥٤٩

قال صاحب الكتاب ولَنْ لتأكيد ما تُعطيه لَا من نفى المستقبل تقول لا أَبْرَحُ اليومَ مكانى فاذا وكّدت وشدّدتَ قلت لن ابرحَ اليومَ مكانى قال الله تعالى لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ وقال فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِى أَبِى وقال الخليل اصلُها لَا أَنْ خُفّفتْ بالحذف وقال الفرّاء نونُها مُبْدَلــةٌ من الفِ لَا وهى عند سيبويه حرفٌ برأسه وهو الصحيح

قال الشارح اعلم انّ لَنْ معناها النفى وهى موضوعة لنفى المستقبل وهى أبلغ فى نفيه من لَا لانّ لَا

تنفى يَفْعَلُ اذا اريد به المستقبل ولَنْ تنفى فعلا مستقبلا قد دخل عليه السين وسَوْفَ وتقع جوابا لقول القائل سيقوم زيدٌ وسوف يقوم زيدٌ والسين وسوف تفيدان التنفيس فى الزمان فلذلك يقع نفيُه على التأبيد وطُولِ المُدّة نحو قوله تعالى وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وكذلك قول الشاعر

* ولن يُراجِعَ قَلْبى حُبُّها أبدًا * زَكِنْتُ من بُغْضهم مثلَ الذى زكنوا *

فذكر الأبد بعد لَنْ تأكيدا لما تُعطيه لَنْ من النفى الأَبَدىّ ومنه قوله تعالى لَنْ تَرَانِى ولم يلزم منه عدمُ الرؤية فى الآخرة لان المراد إنّك لن ترانى فى الدنيا لان السؤال وقع فى الدنيا والنفىُ على حسب الاثبات واعلمْ انهم قد اختلفوا فى لفظ لَنْ فذهب الخليل الى انها مركّبة من لَا وأَنْ الناصبة للفعل المستقبل نافيةٌ كما انّ لَا نافيةٌ وناصبةٌ للفعل المستقبل كما انّ أَنْ كذلك والمنفىُّ بها فعلٌ مستقبلٌ كما ان المنصوب بأَنْ مستقبلٌ فاجتمع فى لَنْ ما افترق فيهما فقُضى بانّها مركّبةٌ منهما اذ كان فيها شىءٌ من حروفهما والاصلُ عنده لَا أَنْ فحُذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ثمّ حُذفت الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والنون بعدها فصار اللفظ لَنْ وكان الفرّاء يذهب الى انّها لَا والنون فيها بدلٌ من الالف وهو خلاف الظاهر ونوعٌ من علم الغَيْب وسيبويه يرى انها مفردة غير مركّبة من شىء عملًا بالظاهر اذ كان لها نظيرٌ فى الحروف نحو أَنْ ولَمْ وأَمْ ونحن اذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثلُه أصلا أمضينا الحكمَ على ما شاهدنا من حاله وإن أمكن ان يكون الامر فى باطنه على خلافه الا ترى ان سيبويه ذهب الى ان الياء فى السِيد الذى هو الذئب اصلٌ وإن أمكن ان تكون واوا انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على حدّ قِيلٍ وعِيدٍ وجعله من قبيل فِيلٍ ودِيكٍ وصغّره على سُيَيْد كدِيكٍ ودُيَيْكٍ وفِيلٍ وفُيَيْلٍ وإن كان لا عَهْدَ لنا بتركيب اسم من س ى د عملًا بالظاهر على ان يوجَد ما يستنزلنا عنه وقد أفسد سيبويه قولَ الخليل بأنّ أَن المصدريّة لا يتقدّم عليها ما كان فى صلتها ولو كان اصلُ لَنْ لَا أَنْ لم يجز زيدا لن اضربَ لانّ اضرب من صلة أَنِ المركّبة وما أحسنَه من قولٍ ويمكن ان يقال انّ الحرفَيْن اذا رُكّبا حدث لهما بالتركيب معنًى ثالثٌ لم يكن لكلّ واحد من بَسائط ذلك المركّب وذلك ظاهرٌ فاعرفه ‹

فصـــل ٥٥٠

قال صاحب الكتاب وإنْ بمنزلة مَا فى نفى الحال وتدخل على الجملتين الفعليّة والاسميّة كقولك إن

يقوم زيدٌ وإن زيدٌ قائمٌ قال الله تعالى اِنْ يَتَّبِعُونَ اِلَّا ٱلظَّنَّ وقال اِنِ ٱلْحُكْمُ اِلَّا لِلّٰهِ ولا يجوز إعمالُها عَمَلَ لَيْسَ عند سيبويه وأجازه المبرّدُ ¤

قال الشارح اعلم انّ إن المكسورة الخفيفة قد تكون نافية ومجراها مجرى مَا فى نفى الحال وتدخل على الجملتَيْن الفعليّة والاسميّة نحو قولك اِنْ زيدٌ الّا قائمٌ قال الله تعالى اِنِ ٱلْكَافِرُونَ اِلَّا فِى غُرُورٍ وتقول فى الفعل اِنْ قام زيدٌ اى ما قام زيد قال الله تعالى اِنْ كَانَتْ اِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً وتقول اِنْ يقومُ زيد قال الله تعالى اِنْ يتّبعون الّا الظنّ وقال تعالى اِنْ يَقُولُونَ اِلَّا كَذِبًا وكان سيبويه لا يرى فيها الّا رفعَ الخبر لانها حرفُ نفى دخل على الابتداء والخبرِ والفعلِ والفاعل كما تدخل همزةُ الاستفهام فلا تُغيّره وذلك كمذهب بنى تميم فى مَا وغيرُه يُعْمِلها عمَلَ لَيْسَ فيرفع بها الاسم وينصب الخبر كما فعل ذلك فى مَا وقد أجازه ابو العبّاس المبرّد قال لانه لا فَصْلَ بينها وبين مَا والمذهبُ الاوّل لان الاعتماد فى عمل مَا على السماع والقياسُ يأباه ولم يُوجَد فى اِنْ من السماع ما وُجد فى مَا وجملةُ الامر انّ اِنْ لها اربعةُ مواضع فمن ذلك الجزاء نحو قولك اِنْ تأتنى آتِك وهى اصل الجزاء كما ان الالف اصل الاستفهام الثانى ان تكون نافية على ما تقدّم الثالث ان تكون مخفّفة من الثقيلة وقد تقدّم الكلام عليها الرابع ان تدخل زائدةً مؤكِّدة مع مَا فتردّها الى المبتدإ والخبرِ نحو قولك ما إنْ زيدٌ قائمٌ ولا يكون الخبر الّا مرفوعا نحو قول الشاعر

* فما اِنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولٰكِنْ * مَنايانا ودولةُ آخَرِينَا *

فاعرفه ¤

ومن اصناف الحرف حروفُ التنبيه

فصـــل ٥٥١

قال صاحب الكتاب وهى هَا وأَلَا وأَمَا تقول ها إنّ زيدا منطلقٌ وها افعلْ كذا وألا إنّ عمرا بالباب وأَمَا انّك خارجٌ وألا لا تفعلْ وأما واللّه لَأَفْعَلَنّ قال النابغة

* ها إنّ تا عِذْرَةٌ إنْ لم تكنْ نَفَعَتْ * فإنّ صاحِبَها قد تاهَ فى البَلَدِ *

وقال

* نَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنا * فقلتُ لهم هذا لها ها وذا لِيَا *

وقال * ألا يا أَصْبَحانى قَبْلَ غارةِ سِنْجالِ * وقال

* أَمَا والّذى أَبْكَى وأَضْحَكَ والّذى * أَماتَ وأَحْيَا والّذى أَمْرُهُ الأَمْرُ *

قال الشارح اعلم ان هذه الحروف معناها تنبيهُ المخاطب على ما تُحدِّثه به فاذا قلت هذا عبد الله منطلقا فالتقدير انظُرْ اليه منطلقا او انْتَبِهْ عليه منطلقا فأنت تُنبِّه المخاطب لعبد الله فى حال انطلاقه فلا بدّ من ذكرِ منطلقًا لان الفائدة به تنعقد ولم ترد أن تُعرِّفه ايّاه وهو يُقدِّر انّه يجهله كما تقول هذا عبد الله وتقول هَا إِنّ عبد الله منطلقٌ وها افعلْ كذا كانّه تنبيه المخاطَب للمُخْبَر او المأمورَ وامّا البيت الذى انشده وهو * ها ان تا عذرة الخ * ويروى إن لم تكن قُبلتْ وهو للنابغة الشاهد فيه ادخالُ هَا التى للتنبيه على إِنّ والعُذْرُ والمَعْذِرة والعُذْرَى واحدٌ والعِذْرة بالكسرة كالرِكْبة والجِلسة بمعنى الحالة قال الشاعر

* تَقبّل عِذْرَتى وحَبَا بذُمٍّ * يُصِمُّ حَنينُها سَمْعَ المنادَى *

وامّا قول الاخر * نحن اقتسمنا المال الخ * فانّ البيت للبيد والشاهد فيه قوله هذا لها ها وذا ليا يريد وهذا ليا وانما جاز تقديمُ هَا على الواو لانك اذا عطفت جملةً على اخرى صارت الاولى كالجُزْء من الثانية فجاز دخول حرف التنبيه عليها نحوُ قولك أَلَا وإِنّ زيدا قائمٌ أَلَا وإِنّ عمرا مُقيمٌ وامّا أَلَا فحرفٌ معناه التنبيه ايضا نحوُ قولك أَلَا زيدٌ قائمٌ والا إِنّ زيدا قائم قال الله تعالى أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وهى مركّبة من الهمزة ولَا النافية مغيَّرةٌ عن معناها الاوّل الى التنبيه ولذلك جاز أن تليها لا النافية فى قوله * أَلَا لَا يَجْهَلَنْ احدٌ علينا * وصار يليها الاسمُ والفعل والحرف نحوَ قولك ألا زيدٌ منطلقٌ وألا قام زيدٌ وألا يقومنّ فامّا قوله * الا يا اصبحانى قبل غارة سنجال * فالبيت للشمّاخ وتمامه * وقَبْلَ مَنايا غاديات وآجالِ * سِنْجالٌ بكسر السين غير المعجمة والجيم موضعٌ بعينه بأَذْرَبَيْجان وأَمّا أَمَا فتنبيهٌ ايضا وتحقيق الكلامَ الذى بعدها والفرق بينها وبين أَلَا أنّ أَمَا للحال وأَلَا للاستقبال فتقول أَمَا إِنّ زيدا عاقلٌ تريد انّه عاقلٌ على الحقيقة لا على المجاز فامّا قوله * اما والذى ابكى الخ * فانّ البيت لابى صَخْر الهُذَلىّ والشاهد فيه قوله أَمَا والذى ابكى وادخالُه أَمَا على حرف القسم كانّه يُنبِّه المخاطَب على استماع قسمه وتحقيق المُقْسَم عليه وقد تكون أَمَا بمعنى حقًّا فتنفتح أَنّ بعدها تقول أَمَا أَنّه قائمٌ ولا تكون ههنا حرفَ ابتداء

ولكنّها فى تأويل الاسم وذلك الاسم مقدّرٌ وتُقدّر الظرفَ اى أفى حقٍّ أنّك قائمٌ وتكون أنّ وما بعدها فى موضعٍ رفع بالظرف عند ابى الحسن وعند سيبويه فى موضعِ مبتدإ فى هذا الموضع فاعرفه ؟

فصـــل ٥٥٣

قال صاحب الكتاب واكثرُ ما تدخل هَا على اسماء الإشارة والضمائرِ كقولك هذا وهذه وها انا ذا وها هو ذا وها أنتَ ذا وها هِىَ ذهْ وما أَشْبَهَ ذلك ؟

قال الشارح قد تقدّم ان هَا لتنبيه المخاطب على ما بعدها من الاسماء المبهمة لينتبه لها وتصير عنده بمنزلة الاسماء الظاهرة وذلك لانّها مبهمةٌ لوقوعها على كلّ شىء من حيوان وجماد فافتقرت الى تنبيه المخاطب لها كما افتقرت الى الصفة وقال الرُمّانىّ انما كثُر التنبيه فى هٰذا ونحوه من حيث كان يصلح لكلّ حاضر والمراد واحدٌ بعينه فقُوّى بالتنبيه لتحريك النفس على طَلَبه بعينه اذ لم تكن علامةُ تعريف فى لفظه وليس كذلك أنْتَ لانه للمخاطب خاصّةً لاشتماله على حرف الخطاب فان قيل فأنت قد تقول ها هو ذا وليس فيه علامةُ تعريف قيل تقدُّمُ الظاهر الذى يعود اليه هذا الضمير بمنزلة اداة التعريف فلذلك تقول هٰذَا فيها تنبيهٌ اى انظرْ وانتبهْ وهِىَ تُستعمل للقريب وذَا اشارةٌ الى مذكّر وذِهِ اشارة الى موّنث وليست الهاء فى ذه بمنزلة الهاء فى طلحةَ وقائمةٍ وانما هِىَ بدلٌ من ياء هٰذِى والذى يدلّ انّ الياء اصلٌ قولك فى تصغيرِ ذَا الذى للمذكّر ذَيّا وذِى تأنيثُ ذَا من لفظه فكما ان الهاء لا حَظّ لها فى المذكّر فكذلك هِىَ فى الموّنث وانما دخلت هاء التنبيه على المضمر لما بينهما من المشابهة وذلك ان كلّ واحد منهما ليس باسمٍ للمسمّى لازمٍ له وانما هو على سبيل الكناية على انّ ابا العبّاس المبرّد قال علاماتُ الاضمار كلّها مبهمةٌ اذ كانت واقعة على كلّ شىء والمبهمُ على ضربَيْن فنه ما يقع مضمرا ومنه ما يقع غيرَ مضمر وقال علىّ بن عيسى المبهم من الاسماء ما افتقر فى البيان عن معناه الى غيره فتقول هَا أنا ذا فهَا داخلة عند سيبويه على المضمر الذى هو أَنَا لما ذكرناه من شَبَهه بالمبهم وعند الخليل أنّه داخلٌ على المبهم تقديرًا والتقديرُ ها ذا انا فاوقعوا أَنَا بين التنبيه والمبهم وهذا انما يقوله المتكلّم اذا قدّر ان المخاطب يعتقده غائبا فيقول ها انا ذا اى حاضرٌ غيرُ غائب وكذلك ها هو ذا فسيبويه يرى ان دخولها على المضمر كدخولها على المبهم والخليلُ يعتقد دخولها على المبهم وانما قدّموا التنبيهَ والتقديرُ هذا هو ونحوُه ها أنت ذا وها

هى ذه فاعرفه ،

فصـــل ٥٥٣

قال صاحب الكتاب ويحذفون الالف عن أمّا فيقولون أمَ واللهِ وفى كلامِ هِجْرِسِ بن كُلَيْبٍ أَمَ وسَيْفى وزرِّيهِ ورُمْحى ونَصْلَيْه وفَرَسى وأُذُنَيْه لا يدع الرجلُ قاتلَ أبيه وهو ينظر اليه ويُبْدِل بعضهم عن همزته هاءً فيقول هَمَا واللهِ وهَمَ واللهِ وبعضهم عينا فيقول عَمَا واللهِ وعَمَ واللهِ ،

قال الشارح حكى محمّد بن الحسن عن العرب أمَ واللهِ لأفعلنّ يريدون أمَا والله فحذفوا الالف تخفيفا وذلك شاذّ قياسًا واستعمالًا امّا شذوذه فى الاستعمال فما أَقَلّه وأمّا القياس فمن جهتَيْن احداهما أنّ الالف خفيفةٌ غيرُ مستثقلة الا ترى ان من قال مَا كُنّا نَبْغِ وَٱللَّيْلِ اذَا يَسْرِ فحذف الياء تخفيفا فى الوقف لم يحذف الالف فى قوله وَٱللَّيْلِ اذَا يَغْشَى وَٱلنَّهَارِ اذَا تَجَلَّى لخفّتها والجهة الثانية انّ الحذف فى الحروف بعيدٌ جدّا لانّه نوعٌ من التصرّف والحروف لا تصرّفَ لها لعدم اشتقاقها والامر الآخر انّ هذه الحروف وُضعت اختصارا نائبةً عن الافعال دالّةً على معانيها فهمزةُ الاستفهام أغنتْ عن أَسْتَفْهِمُ ومَا النافيةُ اغنت عن أَنْفى فلو اختصرتَ هذه الحروف وحذفت منها شيـئا لكان اختصارا لمختصَرٍ وذلك إجحافٌ فلذلك بعُد الحذف فيها ووجب إقرارها على ما هى عليه لعدم الدلالة على المحذوف والذى حسّنه قليلا هنا بقاء الفتحة قبلها دلالةً على الالف المحذوفة اذ لو لم يكن ثمّ محذوفٌ لكانت الميم ساكنةً نحوَ أَمْ فى العطف وهَلْ وبَلْ فلمّا تحرّكت من غير علّة عُلم انّ ثمّ محذوفا فيُراد هذا مع ما فى حذفها من التخفيف فإنّ الالف وإن كانت خفيفة فلا اشكالَ فى كونِ حذفها اخفّ من وجودها هذا مع ما فى القسم بعدها من الدلالة عليها اذ كانا يتصاحبان كثيرا وقد حمل ابو الفتح بن جنّى قوله تعالى فى قراءة علىّ وزيد وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا على انّ المراد لَا تُصِيبَنّ على حدّ قراءة الجماعة ومن ذلك قوله تعالى يَا أَبَتَ بفتح التاء فى احد الوجهين ان يكون المراد يا أَبَتَا بالالف ثمّ حذفت تخفيفا وبقيت الفتحة دلالةً على الالف المحذوفة وذلك قليل ، وامّا الحكاية عن هِجْرِسِ بن كُلَيْب فانّه كانت جليلةُ اخت جَسّاس بن مُرّةَ تحْتَ كُلَيْبٍ فقتل اخوها زوجَها وهى حُبْلَى بهجرس بن كليب فلمّا شبّ قال

* أصاب ابى خالى وما أنا بالذى * أُمَيِّلُ أَمرى بين خالى ووالدى *

* وأُورِثُ جَسّاسَ بنَ مُرّةَ غُصّةً * اذا ما اعترتْنى حَرُّها غيرُ بارِدِ *

ثمّ قال

* يا لَلرّجالِ لِقلبٍ ما لـه آسٍ * كيف العَزاءُ وثَأْرى عند جَسّاسِ *

ثمّ قال أُمّ وسيفى وزرّبه، ورمحى ونصليه، وفرسى وأذنيه، لا يدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر اليه، ثمّ طعنه فقتله وقال

* أَلَمْ تَرَنى ثَأَرْتُ أبى كُلَيْبًا * وقد يُرْجَى المُرَشَّحُ للذُّحُولِ *
* غسلتُ العارَ عن جُشَمِ بن بَكْرٍ * بجَسّاسِ بن مُرّةَ ذى التُّبُولِ *
* جدعتَ بقتْله بكرًا وأَهْلٌ * لَعَمْرُ اللهِ للجَدْعِ الأَصِيلِ *

ومن اصناف الحرف حروفُ النِداء

فصـــل ٥٥٤

قال صاحب الكتاب وهى يَا وأَيَا وهَيَا وأَىْ والهمزةُ ووَا فالثلثةُ الأُوَلُ لنداء البعيد او مَن هو بمنزلته من نائمٍ او ساهٍ واذا نُودِىَ بها مَن عداهم فلحِرْصِ المنادِى على إقبالِ المدعُوّ عليه ومُفاطَنته لما يدعوه له وأَىْ والهمزةُ للقريب ووَا للنُدْبة خاصّةً،

قال الشارح قد تقدّم انّ النداء التصويت بالمنادَى ليعطف على المنادِى والنُداء مصدرٌ يُمَدّ ويُقْصَر وتُضَمّ نونُه وتُكْسَر فمَن مدّ جعله من قبيل الاصوات كالصُراخ والبُكاء والدُعاء والرُغاء وكذلك مَن ضمّ لانّ غالب الاصوات مضمومٌ ومَن قصره جعله كالصوت والصوتُ غير ممدود ومَن كسر النون ومَدّ جعله مصدرَ نادَى كالعِداء والشِراء مصدرِ عادَى وشارَى وهو مشتقٌّ من قولهم نَدَا القومُ يندو اذا اجتمعوا فتشاوروا او تحدّثوا ومنه قيل للموضع الذى يُفْعَل فيه ذلك نَدِىٌّ ونادٍ وجمعُه أَنْدِيَةٌ وبذلك سُمّيت دارُ النَدْوَة بمكّةَ وحروف النداء ستّةٌ وهى يَا وأَيَا وهَيَا وأَىْ والهمزةُ ووَا والخمسةُ يُنبَّه بها المدعوُّ فالثلاثةُ الأُوَلُ يستعملونها اذا أرادوا ان يمدّوا أصواتَهم للمتراخى عنهم او الإنسانِ المُعْرِض او النائم المستثقل وأَىْ والهمزةُ تُستعملان اذا كان صاحبك قريبا وانّما كان كذلك من قبل انّ البعيد

والمتراخى والنائم المستثقل والساهى يُفتقر فى دعائهم الى رفع صوت ومدّه وهذه الاحرفُ الثلاثة التى هى يَا وأَيَا وهَيَا اواخرهنّ ألفاتٌ والالفُ مُلازِمة للمدّ فاستُعملت فى دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها وليست الياء هنا فى أَىْ كذلك لانّها ليست مدّةً من حيث كان ما قبلها مفتوحا وذلك لا يكون مدّةً آلّا اذا سكنتْ وكان حركةُ ما قبلها من جنسها والهمزةُ ليست من حروف المدّ فاستُعملت للقريب وقد يستعملون الحروف الموضوعة للمدّ موضعَ أَىْ والهمزةِ اعنى للقريب ولمن كان مُقْبِلاً عليك توكيدا ولا يستعملون الهمزةَ وأَىْ فى مواضع الثلاثة الاول اعنى للبعيد واصلُ حروف النداء يَا لانّها دائرةٌ فى جميع وجوده لانّها تُستعمل للقريب والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل والمُقْبِل ويكون فى الاستغاثة والتعجّب وقد تدخل فى النُدْبة بدلاً من وَا فلمّا كانت تدور فيه هذا الدَّوَرانَ كانت لأجل ذلك أُمَّ الباب والاصلَ فى حروف النداء فاذاً أَيَا وهَيَا أُخْتان لانّهما للبعيد ولكلّ ما اريد مدُّ الصوت به وقد اختلف العلماء فى أَيَا وهَيَا فقال الاكثرُ هما اصلان وليس احدهما بدلاً من الاخر وذهب ابن السكّيت الى انّ الاصل فى هَيَا أَيَا والهاء بدلٌ من الهمزة على حدّ قولهم فى إيّاكَ هِيّاكَ قال الشاعر

* فَهِيّاكَ والأَمْرَ الذى اِنْ تَوسّعتْ * مَوارِدُهُ ضاقَتْ عليك مَصادِرُهْ *

وقول الاخر

* فانْصرفتْ وَهْىَ حَصانٌ مُغْضَبَهْ * ورفعتْ بصَوْتِها هَيَا أَبَهْ *

انشدهما ابن السكّيت وقال اراد أَيَا أَبَهْ وانّما أبدل من الهمزة هاءً ولا يبعد ما قاله لانّ أَيَا اكثرُ استعمالا من هَيَا فجاز ان يُعتقد انّها اصلٌ وقال اخرون هى يَا ادخل عليها هاء التنبيه مبالغةً كما قال الشاعر

* أَلَا يا صَبَا نَجْدٍ متى هِجْتِ من نَجْدِ * لقد زادَنى مَسْراكِ وَجْدًا على وَجْدِ *

فجمع بين أَلَا ويَا وكلاهما للتنبيه وامّا وَا فتختصّ به النُدْبَةُ لانّ الندبة تفجّعٌ وحُزْنٌ والمرادُ رفعُ الصوت ومدّه لاستماع جميع الحاضرين والمدُّ الكائنُ فى الواو والالف اكثرُ من المدّ الكائن فى الياء والالف واصلُ النداء تنبيهُ المدعوّ ليُقْبِل عليك وتُؤَثِّر فيه الندبةُ والاستغاثةُ والتعجّبُ وهذه الحروفُ لتنبيه المدعوّ والمدعوُّ مفعولٌ فى الحقيقة الا ترى انّك اذا قلت يا فلانُ فقيل لك ما ذا صنعتَ به فقلتَ دعوتُه او ناديتُه وكان الاصلُ ان تقول فيه يا أَدعوك وأُناديك فيُؤْتَى بالفعل وعلامة الضمير لانّ النداء حالُ خطاب والمخاطَبُ لا يُحدَّث عن اسمه الظاهرِ لأن لا يتوهّم انّ الحديث عن غيره

ولانّ حضوره يُغْنِى عن اسمه ولكنّهم جعلوا فى اوّل الكلام حرفَ النداء وهو قولهم يَا ليفصلوا بين الخطاب الذى ليس بنداء وبينه ويخاطبوا بذلك القريبَ والبعيدَ وكان ذلك بحرف لين ليمتدّ به الصوتُ وعُرِّف بالنداء حتى استُغنى عن ذكرِ الفعل وحُذف اختصارا مع أَمن اللبس فقالوا يا فلانُ ولم يقولوا يا أدعو فلانا وكان حقّه ان يقولوا يا أدعوك الّا انّ الفعل حُذف لِما ذكرنا ووُضع الاسم الظاهر موضعَ المضمر لئلّا يظنّ كلُّ سامع النداء انّه هو المنادى والمعنىُّ بعلامة الاضمار واختصّ باسمه الظاهر دون كلّ من يسمعه وجرى ذلك له اذا كان وحده كما يجرى عليه اذا كان فى جماعة لئلّا يختلف فيلتبسَ كما لزم ذلك الفاعلَ فى اعرابه الا ترى انّك ترفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول ومع هذا فانّك ترفعه حيث لا مفعولَ نحوَ قام زيدٌ وظَرُف خالدٌ واعلم انّهم قد اختلفوا فى العامل فى المنادى فذهب قومٌ الى انّه منصوب بالفعل المحذوف لا بهذه الحروف قال وذلك من قبل انّ هذه الحروف انّما هى تنبيهُ المدعوّ وهى غيرُ مختصّة بل تدخل تارةً على الجملة الاسميّة نحوَ قول الشاعر

* يا لَعْنَةُ اللّهِ والأَقْوامُ كُلُّهُمُ * والصالحون على سِمْعانَ مِن جارِ *

وتارةً على الجملة الفعليّة نحوَ قوله تعالى أَلَا يَا اسْجُدُوا وما هذا سبيلُه فانّه لا يعمل ولا يقال بانّه عمل بطريق النيابة عن الفعل الذى هو ادعو لانّا نقول نيابتُها عن الافعال لا توجب لها العملَ لانّ عامّة حروف المَعانى انّما أُتى بها عوضًا من الافعال لضرب من الايجاز والاختصار فالواوُ فى جاء زيدٌ وعمرٌو نائبٌ عن أَعطفُ وهَلْ نائبٌ عن أَستفهمُ ومَا نائبٌ عن أَنفى ومع ذلك فانّه لا يجوز اعمالُها ولا تعلّقُ الظرف بها ولا الحالِ لانّ ذلك يكون تراجُعًا عمّا اعتزموه من الايجاز وعَوْدًا الى ما وقع الفِرارُ منه لانّ الفعل يكون ملحوظا مرادا فيصير كالثابت واذا كان كذلك فلا يجوز لهذه الحروف ان تعمل واذا لم تكن عاملة كان العمل للفعل المحذوف وذهب الاكثرون الى انّ هذه الحروف هى العاملة أنفسُها دون الفعل المحذوف لنيابتها عن الفعل الذى هو أُنادى او أدعو ولذلك تصل تارةً بأنفسها وتارةً بحرف الجرّ نحوَ قولك يا زيدُ ويا لَزيدٍ ويا بكرُ ويا لَبكرٍ وجرت مجرى الفعل الذى يتعدّى تارةً بنفسه وتارة بحرف الجرّ نحو جئتُ زيدا وجئتُ الى زيد وسمّيتُه بكرًا وسمّيتُه ببكرٍ والفرقُ بينها وبين سائر حروف المعانى انّ حروف المعانى غيرُ حروف النداء وذلك أنّ حروف المعانى نائبةٌ عن افعالٍ هى عبارةٌ عن غيرها نحو ضربتُ زيدا وقتلتُه وأكرمتُه فهذه الالفاظ غيرُ الافعال المُؤثِّرة الواصلة منك الى زيد وليس كذلك حروف النداء لانّ حقيقةَ فعلك فى النداء انّما هو نفسُ قولك يا زيدُ هذه التى تلفظ بها ولا فرق

بين قولك أَدعو وبين قولك يَا كما انّ بين لفظك بضربتُ وبين نفس ذلك الفعل الذى هو الضربُ فى الحقيقة فرقًا فجرت يَا نفسُها فى العمل مجرَى أدعو كما جرى أُنادى مجراه وصار يا وأَدعو وأُنادى من قبيل الالفاظ المترادفة ولم تكن يَا عبارةً عمّا وصل اليه كما جرتْ ضربتُ ونحوُها عبارةً عن الأثر والملاصَقة فلمّا اختصّ يَا من بين حروف المعانى بما وصفنا وجرت مجرى أدعو وأُنادى فى المعنى تولّت بنفسها نصبَ المنادَى كما لو ظهر احدُ الفعلَيْن هنا لَتَولّى بنفسه النصبَ ويُؤيّد ما ذكرناه من جَرْيها مجرى الفعل جوازُ امالتها مع الامتناع من امالة الحروف من نحوِ مَا ولَا وحَتّى وكَلّا وقد حمل بعضهم ما رأى من قوّة جَرْيِ هذه الحروف مجرى الافعال ونَصْبِها لما بعدها وتعلُّقِ حروف الجرّ بها وجوازِ امالتها الى ان قال انّها من اسماء الافعال من نحوِ صَهْ ومَهْ والحقُّ انها حروفٌ لانّها لا تدلّ على معنى فى انفسها ولا تدلّ على معنى الّا فى غيرها فاعرفه ٥

فصــل ٥٥٥

قال صاحب الكتاب وقول الداعى يا رَبِّ ويا اللهُ استقصارٌ منه لنفسه وهَضْمٌ لها واستبعادٌ عن مَظانّ القَبولِ والاستماع واظهارٌ للرَّغْبة فى الاستجابة بالجُؤار ٥

قال الشارح امّا قولهم يا اللهُ او يا مالكَ المُلْك او يا رَبِّ اغْفِرْ لى فإنّ هذا لا يجوز ان يقال انّه تنبيهٌ للمدعوّ كما تقدّم ولكنّه أُخْرِجَ مُخْرَجَ التنبيه ومعناه الدعاء لله عزّ وجلّ ليُقْبِل عليك بالخير الذى تطلبه منه والذى حسّن إخراجَه مخرج التنبيه البيانُ عن حاجة الداعى الى إقبال المدعوّ عليه بما يطلبه فقد وقف فى ذلك موقفَ مَن كانّه مغفولٌ عنه وإن لم يكن المدعوُّ غافلًا الا ترى انّك تقول يا زيدُ اقْضِ حاجتى مع العلم انّه مُقْبِلٌ عليك وذلك لإظهار الرَّغْبة والحاجةِ وأنّه قد صارت منزلته منزلةَ من غُفل عنه ٥

ومن اصناف الحرف حروفُ التصديق والإيجاب

فصــل ٥٥٦

قال صاحب الكتاب وهى نَعَمْ وبَلَى وأَجَلْ وجَيْرِ وإى وإنَّ فامّا نَعَمْ فمصدّقةٌ لما سبقها من كلامٍ منفيّ او

مُثْبَتٍ تقول اذا قال قام زيدٌ او لم يقم نَعَمْ تصديقا لقوله وكذلك اذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام اذا قال أَقام زيدٌ او أَلم يقم زيد فقلتَ نَعَمْ فقد حقّقتَ ما بعد الهمزة وبَلَى ايجابٌ لما بعد النفى تقول لمَن قال لم يقم زيد او أَلم يقم زيد بَلَى اى قد قام قال الله تعالى بَلَى قَادِرِينَ اى نجمعها وأَجَلْ لا يُصَدَّق بها الّا فى الخبر خاصّةً يقول القائلُ قد اتاك زيد فتقول أَجَلْ ولا تُستعمل فى جواب الاستفهام وجَيْرِ نحوُها بكسر الراء وقد تُفْتَح قال

* وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ * أَجَلْ جَيْرَ اِن كانت أُبِيحَتْ دَعاثِرُهْ *

ويقال جَيْرِ لَأَفْعَلَنَّ بمعنى حَقًّا وإِنَّ كذلك قال

* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ اِنَّهْ *

واى لا تُستعمل الّا مع القَسَم اذا قال لك المستخبرُ هل كان كذا قلت اِى واللّهِ واِىَ اللّهَ واى لَعَمْرِى واى ها اللّه ذا ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الحروف التى يُجاب بها فنها نَعَمْ وبَلَى وفى الفرق بينهما نوعُ إِشكالٍ ولذلك يكثر الغلطُ فيهما فتوضَع احداهما موضعَ الاخرى وجملةُ القول فى الفرق بينهما انّ نَعَمْ عِدَةٌ وتصديقٌ كما قال سيبويه فاذا وقعتْ بعد طلبٍ كانت عدةً واذا وقعت بعد خبر كانت تصديقًا نفيـــًا كان او إِيجابًا وامّا بَلَى فيُوجَب بها بعد النفى فهى ترفع النفىَ وتُبْطِله واذا رفعتْه فقد أُوجبت نقيضَه وهى أبدًا تُوجِب نقيضَ ذلك المنفىّ المتقدّم ولا يصحّ ان تُوجِب الّا بعد رفعِ النفى وإِبطالِهِ وامّا نَعَمْ فانّها تُبقِى الكلامَ على ايجابه ونَفْيه لانّها وُضعت لتصديقِ ما تقدّم من ايجابٍ او نفىٍ من غيرِ ان ترفع ذلك وتُبْطِله مثالُه اذا قال القائل أَخَرَجَ زيدٌ وكان قد خرج فانّك تقول فى الجواب نَعَمْ اى نَعَمْ قد خرج فإِن لم يكن خرج قلتَ فى الجواب لَا اى لم يخرج فإِن قال أَمَا خرج زيدٌ وكان لم يخرج فانّك تقول له فى الجواب نَعَمْ اى نعم ما خرج فصدّقتَ الكلامَ على نفسه بأَطّراح حرف الاستفهام كما صدّقته على ايجابه ولم ترفع النفىَ وتُبْطِله بخلافِ بَلَى وإِن كان قد خرج قلت فى الجواب بَلَى اى بلى قد خرج فرفعتَ ذلك النفى وحدث فى بعضه إِثباتُ نقيضه بخلافِ نَعَمْ التى تُبْقِى الكلام على حاله ولا ترفعه قال الله تعالى أَيَحْسَبُ ٱلْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ اى بلى نجمعها قادرين وقال تعالى أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ولو قال نعم لكان كُفْرًا هذا قول النحويّين المتقدّمين من البصريين وقد ذهب بعضُ المتأخّرين الى انّه يجوز ان يقع نعم موقعَ بلى وهو خلافُ نصّ سيبويه وأحسنُ ما يُحْمَل

عليه كلامُ هذا المتأخّر انّ نعم اذا وقعتْ بعد نفيٍ قد دخل عليه الاستفهامُ كانت بمنزلة بلى بعد النفى اعنى للاثبات لانّ النفى اذا دخل عليه الاستفهامُ رُدّ الى التقرير وصار ايجابا الا ترى الى قوله

* أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَن رَكِبَ المَطَايَا * وَأَنْدَى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ *

فانّه أخرجه مُخْرَجَ المدح ويقال انّ الممدوح اهتزّ بذلك فعلى ذلك لا يقع نعم فى جواب ما كان من ذلك الّا تصديقا لفَحْواه كما يقع فى جواب الايجاب فاعرفه   وامّا أَجَلْ فأمرها كأمر نَعَمْ فى التصديق قال الاخفش الّا انّ استعمالَ اجل مع غير الاستفهام أفصحُ   وامّا جَيْرِ فحرفٌ معناه أَجَلْ ونَعَمْ وربّما جُمع بينهما للتأكيد قال الشاعر انشده الجَوْهَرِىّ * وقلن على الفردوس الخ * الفِرْدَوْس البُسْتان والدَّعاثِرُ جمع دَعْثَرة وهو الحَوْض المتثلّم واكثرُ ما يُستعمل مع القسم يقال جَيْرِ لا أفعلنّ اى نَعَمْ واللّه وهو مكسورُ الآخر وربّما فُتح وحقُّه الإسكان كأَجَلْ ونَعَمْ وانّما حُرّك آخره لالتقاء الساكنين الراء والياء كأَيْنَ وكَيْفَ ولَيْتَ والكسرُ فيه على اصل التقاء الساكنين والفتحُ طلبًا للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء فان قيل فما بالهم فتحوا فى أَيْنَ وكَيْفَ ولَيْتَ وكسروا جَيْرِ وفيها من الثقل ما فى لَيْتَ وأخواته قيل على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفُه فلمّا كثُر استعمالُ اين وكيف وليت مع العلّة التى ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء آثروا الفتحة لذلك ولمّا قلّ استعمالُ جَيْرِ لم يحفلوا بالثقل وأتوا فيه بالكسر الذى هو الاصل فاعرفه   وامّا اِىْ فحرفٌ يجاب به كنَعَمْ وجَيْرِ ولا يُستعمل الّا فى القسم تقول لمن قال أقام زيدٌ اِىْ واللّهِ واِى وربّى واِى لَعَمْرِى قال اللّه تعالى قُلْ اِى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ وهمزتُها مكسورةٌ والياء فيها ساكنةٌ اذ لم يلتق فى آخرها ساكنان فبقيت ساكنةً على ما يقتضيه البناء   فامّا اِنَّ فيكون جوابا بمعنى أَجَلْ فاذا قال قد أتاك زيدٌ فتقول اِنَّهْ اى اجل والهاء للسَّكْت والمرادُ اِنّ الّا انّك ألحقتَها الهاء فى الوقف والمعنى معنى اجل ولو كانت الهاء هاء الاضمار لثبتتْ فى الوصل كما تثبت فى الوقف وليس الامر كذلك انّما تقول فى الوصل اِنَّ يا فتى بحذف الهاء قال الشاعر

* بَكَرَ العَواذِلُ فى الصبو * حِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ *
* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلَا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ اِنَّهْ *

وانّما ألحقوا الهاء كراهيةَ ان يجمعوا فى الوقف بين ساكنين لو قالوا اِنّْ فألحقوها الهاء لبيان الحركة التى تكون فى الوصل اذ كانوا لا يقفون الّا على ساكن   وامّا خروجُ اِنَّ الى معنى أَجَلْ فانّها لمّا كانت

تُحقِّق معنى الكلام الذى تدخل عليه فى قولك انّ زيدا لَراكبٌ فتُحقّق كلامَ المتكلّم حُقّق بها كلامُ السائل اذ كان معناها التحقيق فحصل من أمرِها أنّها تُحقِّق تارةً كلامَ المتكلّم وتارةً كلامَ غيره على سبيل الجواب فاعرفه ٤

فصل ٥٥٧

قال صاحب الكتاب وكِنانةُ تكسر العينَ من نَعَمْ وفى قراءة عمر بن الخطّاب وابنِ مسعود رضى الله عنهما قالوا نَعِمْ وحُكى انّ عمر سأل قوما عن شىء فقالوا نَعَمْ بالفتح فقال عمر انّما النَعَمُ الابِلُ فقولوا نَعِمْ وعن النَضْر بن شُمَيْلٍ انّ نَحَمْ بالحاء لغةُ ناس من العرب ٤

قال الشارح الفتح فى نَعَمْ والكسر لغتان فصيحتان الّا انّ الفتح أشهر فى كلام العرب وقد جاء الكسر فى كلام النبىّ صلّعم وجماعةٍ من الصحابة منهم عمر وعلىّ والزُبَيْر وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم وذكر الكسائىُّ انّ أشياخ قُرَيْش يتكلّمون بها مكسورةً وحُكى عن ابى عمرو قال لغةُ كنانة نَعِمْ بالكسر وربّما أبدلوا الحاء من العين فقالوا نَحَمْ فى نَعَمْ لانّها تليها فى المَخْرَج وهى أخفُّ من العين لانّها أقربُ الى حروف الفم حكى ذلك النَضْر بن شُمَيْل فاعرفه ٤

فصل ٥٥٨

قال صاحب الكتاب وفى اِى اللّهِ ثلثةُ اوجه فتحُ الياء وتسكينُها والجمعُ بين ساكنَيْن هى ولامُ التعريف المدّغمةُ وحذفُها ٤

قال الشارح قد ذكرنا انّ الياء من اى ساكنةٌ كالميم من نَعَمْ واللام من أَجَلْ واذا لقيها لامُ المعرفة من نحو اى اللّهِ فإنّ لك فيه ثلثةَ أَوْجُهٍ فتحَ الياء تقول اىَ اللّهِ وهو أعلاها فتفتح لالتقاء الساكنين كما تفتح نونَ مِنْ فى قولك مِنَ الرجل ولم يكسروها استثقالًا للكسرة بعد كسرة الهمزة واذا كانوا قد استثقلوا الكسرة على النون للكسرة قبلها مع انّ النون حرفٌ صحيحٌ فلأَنْ يستثقلوها على الياء المكسور ما قبلها كان ذلك أَحْرَى وأَوْلَى ومنهم من يقول اى آللّهِ فيُشْبِع مدّةَ الياء ويجمع بين الساكنين لوُجود شرطَىِ الجمع بين ساكنين وهما أن يكون الساكن الاوّل حرفَ مدّ ولين والثانى مُدّغما كدابّةٍ وشابّةٍ والثالث وهو أقلُّها أن يقولوا اِللّهِ فيحذفوا الياء لالتقاء الساكنين لانّ همزة الوصل

محذوفةٌ للوصل فيبقى اللفظُ اِللّهَ بكسر الهمزة ولا يكون فى اَللّهِ من قولك اى اَللّهَ الّا النصبُ ولو قلت هَا اللّهِ لخفضتَ لانّ اى ليست عوضًا عن حروف القسم انّما هى جوابٌ لِمن سأل عن الخبر فقلت اِى واللّهِ لقد كان كذا بخلافِ هَا فانّه عوضٌ عن الواو ولذلك يُجامِعها ٭

ومن اصناف الحرف حروفُ الاستثناء

فصـــل ٥٥٩

قال صاحب الكتاب وهى الّا وحَاشَا وعَدَا وخَلَا فى بعض اللغات ٭

قال الشارح قد تقدّم الكلام على الاستثناء وحروفه فى فصل الاسم بما أغنى عن اعادته ٭

ومن اصناف الحرف حرفَا الخِطاب

فصـــل ٥٦٠

قال صاحب الكتاب وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامةً للخطاب فى نحوِ ذاكَ وذٰلِكَ وأُولٰئِكَ وهُناكَ وهاكَ وحَيَّهَلَكَ والنَّجاكَ ورُوَيْدَكَ وأَرَأَيْتَكَ وايّاكَ وفى أَنْتَ وأَنْتِ ٭

قال الشارح اعلم انّ هذين الحرفين يدلّان على الخطاب وهما فى ذلك على ضربين يكونان اسمين ويكونان حرفين مجرَّدين من معنى الاسميّة فمن ذلك الكافُ فانّها تكون اسمًا لخطاب المذكّر والمؤنّث فكافُ المذكّر مفتوحةٌ نحوُ ضربتُكَ يا رجلُ وكافُ المؤنّث مكسورةٌ نحوُ ضربتُكِ يا امرأةُ فالكافُ هنا اسمٌ وإن أفادت الخطابَ يدلّ على ذلك دخولُ حرف الجرّ عليها من نحوِ بِكَ وبِكِ واَمّا التى هى حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة فجميعُ ما ذكره فمنه اسماء الاشارة نحوُ ذلك وذاك وتلك واولئك فالكاف معها حرفٌ لا محالةَ وذلك لانّه لو كان اسمًا لكان له موضعٌ من الاعراب مِن رفع او نصب او جرّ ولا يجوز ان يكون موضعه رفعا لانّ الكاف ليست من ضمائر المرفوع ولا يجوز ان تكون منصوبة لانّك اذا قلت ذٰلِكَ فلا ناصبَ هنا للكاف ولا يجوز ان تكون مجرورة لانّ الجرّ انّما يكون بحرف جرّ او باضافة ولا حرفَ جرّ هاهنا فبقى ان تكون مجرورة بالاضافة ولا تصحّ اضافةُ اسماء الاشارة لانّها معارفُ ولا يُفارِقها تعريفُ الاشارة ولا يسوغ تعريفُ الاسم الّا بعد تنكيره ولا يجوز تنكيرُ هذه الاسماء البتّة فلا تجوز اضافتُها

وكذلك لا تجوز اضافةُ الاسماء المضمرة ويؤيّد عندك انّ ذلك ليس مضافا الى الكاف أنّك تقول فى التنبيه ذانِك ولو كان مضافا لَحُذفت النون لاضافة الكاف وكذلك الكاف فى هَاكَ فانّها حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة وهو من اسماء الافعال نحوُ خُذْ وتَناولْ والذى يدلّ على انّ الكاف فيه حرفٌ انّهم يستعملون موضعَ الكاف للخطاب الهمزةَ فيقولون هاءَ للمذكّر بفتح الهمزة وهاءِ للمؤنّث فلمّا وقع موقعَ الكاف ما لا يكون الّا حرفا عُلم انّها حرفٌ وربّما قالوا هاءَكَ بفتح الهمزة والكاف وهاءِكِ بكسر الكاف كانّهم جمعوا بينهما تأكيدا للخطاب فالكافُ ههنا حرفٌ لانّها من اسماء الافعال واسماء الافعال لا تضاف وكذلك حَيَّهَلَكَ الكاف فيه حرفٌ وحكمُها حكمُ هاءَكَ وامّا النَّجَاكَ فهو بمعنَى أَنْجُ مع انّه لا يسوغ اضافةُ ما فيه الالفُ واللامُ وكذلك رُوَيْدَكَ الكاف للخطاب لانّه من اسماء الافعال تقول رويدك زيدا ولو كانت الكاف منصوبة لَما تعدّى الى زيد وقالوا أَرَأَيْتَكَ فالكاف حرفٌ لانّه بمعنى النظر ولا يتعدّى الّا الى مفعول واحد لانّ هذا الفعل لا يتعدّى ضميرُ الفاعل الى ضميره قال الله تعالى أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ومثله أَنْظُرْكَ زيدا لانّك لا تقول اُضْرِبْكَ زيدا وكذلك ايّاكَ الكافُ حرفٌ وقد تقدّم الكلام عليها فى فصل الاسماء، وامّا التاء فقد تكون اسما وحرفا للخطاب فالاسمُ نحوُ ضربتَ وقتلتَ والحرفُ نحوُ أَنْتَ وليست التاء فى أَنْتَ كالتاء فى أكلتَ كما انّ الكاف فى ذلك ليست كالكاف فى مالك لانّه قد ثبت فى قولك أَنَا فعلتُ انّ الاسم هو أَنَ والالف مزيدةٌ للوقف بدليل حَذْفها فى الوصل كذلك هو فى انت التاء حرفٌ للخطاب مجرّدٌ من معنى الاسميّة لا موضعَ له من الاعراب فاعرفه،

فصــــل ٥٦١

قال صاحب الكتاب وتلحقهما التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ كما تلحق الضمائرَ قال الله تعالى ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى وقال ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ وقال فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ وقال أَنْ تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ وقال فَأُولَٰئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ وقال كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ وتقول أَنْتُمَا وأَنْتُمْ وأَنْتُنَّ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الخطاب يكون باسماء وحروف فالاسماء الكافُ فى لَكَ وضَرَبَكَ والتاء فى قُمْتَ وأَكَلْتَ والحروف فى جميع ما تقدّم من ذٰلِكَ وذَاكَ وتِلْكَ وتيكَ واولئك ونحوهنّ وتختلف هذه الحروف بحسب احوال المخاطبين كما تختلف الاسماء فكما تقول ضربتُكَ وضربتُكِ وضربتُكما وضربتُكم

وضربتُكُنّ فكذلك تختلف هذه الحروف فاذا كان المخاطب مذكّرا فتحت نحو قولك كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ ذكّرتَ اسمَ الاشارة بقولك ذَا وفتحتَ الكافَ حيث كان المخاطب مذكّرا قال الله تعالى ذَٰلِكَ ٱلْكِتَابُ وقال ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فإن خاطبت امرأةً كسرت الكافَ فقلت كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ ذكّرت ذَا لانّه اشارةٌ الى الرجل وكسرت الكافَ لانّ المخاطب مؤنّثٌ قال الله تعالى كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ فإن خاطبت اثنين ألحقتَ الكافَ علامةَ التثنية مذكّرا كان او مؤنّثا كما تفعل اذا كانت اسمًا نحوَ ضربتُكما فتقول كيف ذلكما الرجلُ يا رجلان أفردتَ ذَا لانّ المسؤل عنه واحدٌ وثنّيت الكاف لانّ الخطاب مع اثنين قال الله تعالى ذٰلكما ممّا علّمنى ربّى لانّ الخطاب مع صاحبَىْ يوسف ولو كان المسؤل عنه مؤنّثا لأنّثتَ الاشارة فكنت تقول كيف تِلْكُمَا المرأةُ يا رجلان قال الله تعالى أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ أنّث الاشارةَ لتأنيث المشار اليه وثنّى الخطابَ اذ كان المخاطب آدَمَ وحوّاء عليهما السلام فان كان المخاطب جمعًا إن كانوا مذكّرين ذكّرتَ وجمعتَ وإن كنّ مؤنّثات أنّثتَ وجمعتَ تقول كيف ذلكم الرجلُ يا رجالُ قال الله تعالى ذلكم خير لكم فإن كان المشار اليه ايضا جمعا قلت كيف اولئكم الرجالُ يا رجالُ قال الله تعالى فَأُولَٰئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا وتقول كيف ذَٰلِكُنَّ الرجلُ يا نسوةُ اذا كنّ جمعا قال الله تعالى فذلكنّ الذى لمتنّنى فيه فاعرفْ ذلك وقِسْ عليه ما يأتى منه فاجعلِ الاوّلَ للاوّل والآخرَ للآخر وعاملْ كلَّ واحد من المشار اليه والمخاطب من التثنية والجمع والتذكير والتأنيث بحسب حاله على ما وصفتُ لك وكذلك حكمُ التاء فى أَنْتَ تكسرها مع المؤنّث وتفتحها مع المذكّر وتُثنّى مع المثنّى وتَجْمَع مع الجمع ٠

فصـــل ٥٦٣

قال صاحب الكتاب ونظيرُ الكاف الهاء والياء وتثنيتُهما وجمعُهما فى إيّاهُ وإيّاىَ على مذهب ابى الحسن ٠

قال الشارح قد تقدّم القول على أيّاكَ وما فيه من الخلاف فى فصل المبنيّات من الاسماء بما أغنى عن اعادته والذى عليه الاعتمادُ منه قولُ ابى الحسن انّ أيّا اسمٌ مبهمٌ كُنى به عن المنصوب وجُعلت الكاف والهاء والياء بيانًا عن المقصود ليُعْلَم المخاطبُ من الغائب والمتكلّم فهى حروفٌ لا موضع لها من الاعراب هذا معنى قوله ونظيرُ الكاف الهاء والياء يريد انّهما لا موضع لهما من الاعراب وقيّده

بقوله على مذهب ابى الحسن تحرّزا من مذهب غيره وذلك أنّ الخليل يذهب الى انّ الكاف والهاء والياء فى موضع خفض باضافة ايّا اليها وايّا مع ذلك عنده اسمٌ مضمرٌ وحُكى عن المازنىّ مثلُ ذلك وقد أجازه السيرافىّ وقال الخليل لو قال قائل ايّاكَ نفسَك لم أُعنّفه يريد تأكيدَ الكاف فاعرف ذلك ؞

ومن اصناف الحرف حروفُ الصِلة

فصـــل ٥٩٣

قال صاحب الكتاب وهى انْ وأَنْ ومَا ولَا ومِنْ والباء فى نحو قولك ما انْ رأيتُ زيدا الاصلُ ما رأيتُ ودخولُ انْ صلةٌ اكّدتْ معنى النفى قال دُرَيْدٌ

* ما انْ رأيتُ ولا سمعتُ به * كاليومِ هانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ *

وعند الفرّاء انّهما حرفَا نفى ترادفا كترادُفِ حرفَيِ التوكيد فى انّ زيدا لَقائمٌ وقد يقال انتظرْنى ما انِ جلس القاضى اى ما جلس بمعنَى مُدّةَ جلوسه ؞

قال الشارح يريد بالصلة انّها زائدة ويعنى بالزائد ان يكون دخوله كخروجه من غيرِ إحداثِ معنى والصلةُ والحَشْوُ من عبارات الكوفيين والزيادةُ والالغاءُ من عبارات البصريين وجملةُ الحروف التى تزاد هى هذه الستّةُ التى ذكرها إنْ مكسورةَ الهمزة وأَنْ مفتوحةَ الهمزة ومَا ولَا ومِنْ والباء وقد أنكر بعضهم وقوعَ هذه الأحرف زوائدَ لغيرِ معنى اذ ذلك يكون كالعَبَث والتنزيلُ مُنزَّه عن مثل ذلك وليس يخلو إنكارُهم لذلك من انّهم لم يجدوه فى اللغة او لما ذكروه من المعنى فإن كان الاوّلُ فقد جاء منه فى التنزيل والشعر ما لا يُحْصَى على ما سنذكره فى كلّ حرف منها وإن كان الثانى فليس كما ظنّوا لانّ قولنا زائدٌ ليس المراد انّه قد دخل لغير معنى البتّة بل يزيد لضربٍ من التأكيد والتأكيدُ معنًى صحيحٌ قال سيبويه عقيبَ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ونظائره فهو لَغْوٌ من حيث انّها لم تُحْدِثْ شيـئا لم يكن قبلُ ان تجىء من المعنى سوى تأكيد الكلام فمن الحروف المزيدة ان المكسورةُ فانّها تقع زائدةً والغالبُ عليها ان تقع بعد مَا وهى فى ذلك على ضربَيْنِ مُؤكِّدةٌ وكافّةٌ وامّا المؤكِّدةُ ففى قولهم ما انْ رأيتُه والمرادُ ما رأيتُه وانْ لَغْوٌ لم يُحْدِثْ دخولها شيـئا لم يكن قبلُ وامّا قوله * ما انْ رأيتُ ولا سمعتُ به الخ * فانّ البيت لدُرَيْد بن الصِمّة وبعده

* مُتَبَذِّلًا تَبْدُو مَحاسِنُه * يَضَعُ الهِناءَ مَواضِعَ النُّقْبِ *

الشاهد فيه زيادةُ إنْ بعد مَا والمراد ما رأيتُ والأَيْنُقُ جمعُ ناقةٍ وأصلُها أَنْوُقٌ فاستثقلوا الضمّةَ على الواو فقدّموها الى موضع الفاء لِتسكُنَ فصار أَوْنُقًا وربّما تكلّمت به العربُ حكى ذلك ابن السكّيت عن بعض الطائيّين ثمّ قلبوها ياءً تخفيفًا فصار أَيْنُقًا والهِناءُ القَطْران يقال هَنَأْتُ البعيرَ أَهْنَؤُه اذا طَلَيْتَه بالهِناء وإبِلٌ مَهْنُوءَةٌ اى مَطْلِيّةٌ والنُّقْبُ جمعُ نُقْبَةٍ وهو اوّل ما يبدو من الجَرَب قِطَعًا متفرّقةً وقال الكُمَيْت

* فما إنْ طِبُّنا جُبُنٌ ولٰكِنْ * مَنايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا *

فالطِبُّ العادة ههنا يقول ما لنا بالجُبُن عادةٌ ولكن حضرت مَنِيّتُنا ودولةُ اخرين حتى نال الاعداءُ منّا وهذه إنْ اذا دخلت على مَا النافية نحوَ ما إن زيدٌ قائمٌ فهى فى لغة بنى تميم مؤكّدةٌ لانّهم لا يُعْمِلون مَا وفى لغة اهل الحجاز تكون زائدةً كافّةً لها عن العمل ويكون ما بعدها مبتدأً وخبرا كما كانت مَا كافّةً لانّ عن العمل فى قولك انّما زيدٌ قائمٌ وقوله تعالى انّمَا ٱللّٰهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ وقد ذهب الفرّاء الى انّ مَا وإنْ جميعًا للنفى كانّها تزاد مَا ههنا على النفى مبالغةً فى النفى وتأكيدا له كما تزاد اللامُ تأكيدا للايجاب فى قولك إنّ زيدا لَقائمٌ وغالَى فى ذلك حتى قال يجوز ان يقال لَا إنْ مَا فيكون الثلاثةُ للنفى وأنشد

* إلّا الأَوارِيَّ لا إنْ ما أُبَيِّنُها * والنُّؤْىَ كالحَوْضِ بالمظلومة الجَلَدِ *

والصواب ما ذهب اليه الجماعةُ من أنّ إنْ بعد مَا زائدةٌ ومَا وحدَها للنفى اذ لو كانت إن ايضا للنفى لَانعكس المعنى الى الايجاب لانّ النفى اذا دخل على النفى صار إيجابا وقد تزاد إن المكسورةُ المؤكّدةُ مع مَا المصدريّة بمعنى الحين والزمان فيقال انتظِرْنا ما إنْ جلس القاضى يريد زمانَ جلوسه ومثلُه أَقِمْ ما أقمتَ ولا أُكلّمك ما اختلف الليلُ والنهارُ قال الله تعالى وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ وحقيقتُه انّ مَا مع الفعل بتأويل المصدر والمصدرُ يُستعمل بمعنى الحين نحوُ خُفوقَ النجمِ ومَقْدَمَ الحاجّ والظرفُ فى الحقيقة هو الاسمُ المحذوف الذى اقيم المصدرُ مُقامَه فاذا قال اِجْلِسْ ما جلستَ فقد قال اجلسْ جلوسَك اى وقتَ جلوسك فحُذف اسم الزمان واقيم المصدر مقامه قال الشاعر

* ورَجِّ الفَتَى للخَيْرِ ما إنْ رأيتَه * على السِنِّ خَيْرًا ما يَزالُ يَزِيدُ *

اى رَجِّ الخيرَ له اذا رأيتَه يزداد على السنّ والكِبَر خيرًا وخيرا نصبٌ على التمييز٠

فصـــل ٥٩٥

قال صاحب الكتاب وتقول فى زيادة أَنْ لمّا أَن جاء أكرمتُه وأَمّا واللّه أن لو قمتَ لَقُمْتُ ،

قال الشارح وقد تزاد أَن المفتوحةُ ايضا توكيدًا للكلام وذلك بعد لَمَّا فى قولك لمّا أَنْ جاء زيدٌ قمتُ والمراد لمّا جاء زيدٌ قمتُ قال الله تعالى وَلَمَّا أَنْ جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِىٓءَ بِهِمْ فأَنْ فيه مؤكِّدةٌ بدليل قوله تعالى فى سورة هُودٍ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِىٓءَ بِهِمْ والقصّةُ واحدة وقالوا أَمَا واللهِ أَنْ لو فعلتَ لَفعلتُ وذلك فى القسم اذا أُقْسِم على شىء فى اوّله فيقع فى جواب القسم ولا يقع جوابًا له فى غير ذلك فاعرفه ،

فصـــل ٥٩٥

قال صاحب الكتاب وغَضِبْتَ من غيرِ ما جُرْمٍ وجئتَ لأَمْرٍ مّا وانّما زيدا منطلقٌ وأَيْنَما تجلسْ أَجلسْ وبعينٍ مّا أَرَيَنَّكَ وقال الله تعالى فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وقال فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وقال عَمَّا قَلِيلٍ وقال أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ وقال وَاِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ وقال مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ،

قال الشارح قد زيدت مَا فى الكلام على ضربين كافّةٌ وغير كافّةٍ ومعنى الكافّة ان تكفّ ما تدخل عليه عمّا كان يَحْدث فيه قبل دخولها من العمل وقد دخلت كافّةً على الكلم الثلاث الحرفِ والاسمِ والفعلِ أمّا دخولُها على الحرف للكفّ على ضربين احدُهما ان تدخل عليه فتمنعه العملَ الذى كان له قبلُ وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكفّ غيرَ عامل فيه نحوَ قوله تعالى اِنَّمَا ٱللَّهُ اِلٰهٌ وَاحِدٌ واِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا وكأنّما زيدٌ أسدٌ ولعلّما أنتَ حاكمٌ والاخرُ ان تدخل على الحرف وتكفّه عن عمله وتُهيّئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكفّ وذلك نحو قوله تعالى اِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَآءُ وكَأَنَّمَا يُسَاقُونَ اِلَى ٱلْمَوْتِ ومنه قوله تعالى رُبَّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا الا ترى انه قد ولى رُبَّ بعد دخولِ مَا من الفعل ما لم يكن يليها قبلُ وامّا دخولها على الاسم فنحوُ قوله * بُعَيْدَمَا أفنانُ رأسكَ كالثّغام المُخْلِس * وقوله

* بَيْنَمَا نحن بالبَلاكِثِ فالقـــــاعِ سِراعًا والعِيسُ تَهْوِى هُوِيًّا *

الا ترى انّ بَعْدَ وبَيْنَ حقُّهما ان يضافا الى ما بعدهما من الاسماء ويجرّاه وحين دخلت عليهما مَا كفّتْهما عن ذلك ووقع بعدهما الجملةُ الابتدائيّةُ وامّا دخولها على الفعل فانّها تدخل عليه فتجعله يلى

ما لم يكن يليه قبلُ الا ترى انّها تُدْخِل الفعلَ على الفعل نحوَ قلّما سرتَ وقلّما تقوم ولم يكن الفعل قبل دخولها يلى الفعلَ فقلّ فعلٌ كان حقُّه ان يليه الاسمُ لانّه فعلٌ فلمّا دخلتْ عليه مَا كفّتْه عن اقتضائه الفاعلَ وألحقتْه بالحروف وهيّأتْه للدخول على الفعل كما تُهيِّئ رُبَّ للدخول على الفعل وأخلصوها له فامّا قوله

* صددتِ فأَطْوَلْتِ الصُدودَ وقلّما * وِصالٌ على طُولِ الصُدود يَدُومُ *

فلا يجوز رفعُ وصالٍ بيَدُومُ وقد تأخّر عن الاسم ولكن يرتفع بفعل مقدّر يُفسّره يدوم وتفسيرُه قلّما يبقى وصالٌ ونحوُه ممّا يفسّره يدوم ولا يرتفع بالابتداء لانّه موضعُ فعل وارتفاعُه هنا على حدّ ارتفاع الاسم بعد هَلّا التى للتحضيض وإن التى للجزاء وإذا الزمانيّة وقد أجروا كَثُرَمَا يقولون ذلك مُجْرَى قَلّمَا اذ كان خلافه كما قالوا صَدْيانُ وريّانُ وغَرْثانُ وشَبْعانُ ونظائرُ ذلك كثيرةٌ الثانى استعمالُها زائدةً موكّدةً غيرَ كافّة وذلك على ضربين احدهما ان تكون عوضا من محذوف والاخرُ ان تكون موكّدة لا غيرُ فالاوّل قولهم أمّا انت منطلقا انطلقتُ معك وأمّا زيدٌ ذاهبا ذهبتُ معه ومنه قول الشاعر

* أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ * فإنّ قَوْمِى لم تَأْكُلْهُمُ الضَبُعُ *

قال سيبويه انّما هى أَنْ ضُمّت اليها مَا للتوكيد ولزمت عوضًا من ذهاب الفعل والاصلُ أن كنتَ منطلقا انطلقتُ معك اى لأَنْ كنتَ فموضعُ أَنْ نصبٌ بانطلقتُ لمّا سقطت اللامُ وصل الفعلُ فنصب وامّا أَنْ فى البيت فموضعها ايضا نصبٌ بفعل مضمر دلّ عليه فإنّ قومى لم تأكلهم الضبعُ ويفسّره ولا يكون منصوبا بلَمْ يأكلهم الضبعُ لانّ ما بعد انّ لا يعمل فيما قبلها وامّا الضرب الثانى وهو ان تزاد لمجرّد التأكيد غيرَ لازمة للكلمة فهو كثير فى التنزيل والشعر وسائر الكلام ومن ذلك قولهم غضبتَ من غيرِ ما جُرْمٍ فمَا زائدةٌ والمرادُ من غير جرم وتقول جئتَ لأمرٍ مّا فمَا زائدةٌ والمعنى على النفى والمراد ما جئتَ الّا لأمرٍ وهو شبيهٌ بقولهم شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب اى ما أهرّه الّا شرٌّ كانّ شخصا جاء فى غير المعتاد فقيل له ذلك وقيل انّما زيدا منطلقٌ فيجوز فى انّ الاعمالُ والالغاء فمَن ألغى ورفع وقال انّما زيدٌ منطلقٌ كانت مَا كافّةً من قبيل الضرب الاوّل ولم تكن من هذا الضرب ومَن أعملها وقال انّما زيدا منطلقٌ كانت مُلْغاةً والمرادُ بها التأكيدُ ولذلك ذكرها هنا وقالوا أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ ومتى ما تقم أقم فمَا فيهما زائدةٌ موكّدةٌ وذلك أنّ أَيْنَ ومَتى يجوز المجازاةُ بهما من غير زيادة مَا فيهما

وذلك أنّهما ظرفان فأَيْنَ من ظروف المكان وهو مشتملٌ على جميع الأمكنة مبهمٌ فيها ومَتَى مبهمٌ فى جميع الأزمنة فلمّا كانا مبهمَيْن ضارعا حروفَ المجازاة لانّ الشرط ابهامٌ فلذلك جازت المجازاةُ بهما لما فيهما من الابهام وليسا مضافين الى ما بعدهما فتمتنعَ المجازاةُ بهما واذا كانت المجازاة بهما من غير مَا جائزةً كان إلحاقُ مَا بهما لَغْوًا على سبيل التأكيد فلذلك عَدَّ أَيْنَمَا فى هذا الضرب والذى يدلّ على صحّة ما ذكرناه انّ حَيْثُ واذْ اذا كانا مضافَيْن الى ما بعدهما من الجُمَل لم تجز المجازاةُ بهما الّا بعد دخولِ مَا عليهما نحوُ قولك حيثُ مَا تجلسْ أَجلسْ وذلك من قبل انّ حَيْثُ اسمٌ وقد كان يضاف الى ما بعده كما يضاف بَعْدَ الى ما بعده فلمّا أُرِيدت المجازاةُ بهما أُزِيلت الاضافة عنهما بأن كُفَّت عنهما بمَا فعملا حينئذ فى الفعل الواقع بعدهما الجزمَ والدليلُ على انّها كافّةٌ هنا وليست المؤكّدةَ لزومُها فى الجزاء كما لزمت فى الاسم لمّا صُرف ما بعدها الى الابتداء وذلك انّ حَيْثُ ظرفُ مكان مُشبَّهٌ بحِينَ من ظروف الزمان وكما انّ حِينَ مضافٌ الى الجملة كذلك اضيف حَيْثُ الى الجملة واذا اضيفت الى الجملة صار موضع الجملة جرًّا بالاضافة فاذا وقع الفعل المضارع بعدها وقع موقعَ اسم مجرور والفعلُ متى وقع موقعَ اسم لم يجز فيه الّا الرفعُ فلو جُوزِى بحَيْثُ ولم ينضمّ اليها مَا لم يجز لانّك اذا جازيتَ بها جزمتَ وهذا موضعٌ لا يكون الفعل فيه الّا مرتفعا لوقوعه موقعَ الاسم وكذلك اذْ لا يُجازَى بها حتى تُكَفَّ بمَا واذا امتنعت المجازاة بها ضُمّ اليها مَا الكافّةُ فمنعتْها الاضافةَ كما انّك لمّا ضممتها الى الحروف والاسماء منعتْها الاضافةَ والجرَّ فى قوله * بعدَما أفنانُ رأسك * وقوله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فلذلك ذَكَرَ مَا من أَيْنَمَا أنّها صلةٌ مؤكّدةٌ ولم يذكر حَيْثُ مَا فاعرفه وقالوا بعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّك فمَا مؤكّدةٌ والمراد بعَيْنٍ أريَنّك وهو مَثَلٌ يُضْرَب فى استعجال الرسول قال الغُورىّ اى اعجَلْ وكُنْ كأنّى أَنْظُرُ اليك قال ابن كَيْسانَ مَا لا موضع لها من الاعراب هنا يريد انّها حرفٌ زائدٌ مؤكّدٌ وفى التنزيل منه كثيرٌ فمن ذلك قوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم وفبما رحمة من الله لنت لهم فيعود الجارُّ الى ما بعد مَا وعملُه فيه دليلٌ على انّها ملغاةٌ زائدةٌ والمعنى على فبنَقْضهم ميثاقهم وفبرحمة من الله اذ لا يسوغ حَمْلُها على ظاهر النفى اذ يصير المعنى انّك لنتَ لهم لا برحمة من الله وكذلك بقيّةُ الآى من قوله تعالى عمّا قليل وقوله تعالى أيّما الاجلين قضيت والمعنى عن قليل وأَىَّ الاجلين قضيت فامّا قوله تعالى اذا ما انزلت سورة فانّ مَا معها زائدةٌ لانّ الحكم بعد دخولِ مَا على ما كان قبلُ وذلك انّه لا يجازَى بها الّا فى ضرورة شاعر هذا مذهبُ اهل البصرة وذلك لانّهـــا

لِوَقْتٍ معلومٍ والذاكرُ لها كالمعترف بأنّها كائنةٌ لا محالةَ واصلُ الجزاء ان لا يكون معلوما وقد جُوزِىَ بهما فى الشعر نحو قول الفرزدق

* فقام أبو لَيْلَى اليه ابنُ ظالمٍ * وكان اذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ *

وهو قليل قال سيبويه والجيّدُ ما قال كَعْبُ بن زُهَيْرٍ

* وإذا ما تَشاءُ تَبْعَثُ منها * مَغْرِبَ الشمسِ ناشِطًا مَذْعُورا *

الّا انّ المجازاةَ للضرورة مع مَا احسنُ قال ابو علىّ وكان القياس يوجب عندى على الشاعر اذا اضطُرّ فجازى باذا أن يكفّها عن الاضافة بمَا كَفَّ حَيْثُ واذْ لمّا جوزى بهما الّا انّ الشاعر اذا ارتكب الضرورةَ استجاز كثيرا ممّا لا يجوز فى الكلام وانّما جازت المجازاةُ بها فى الشعر لانّها قد شاركتْ انْ فى الاستبهام اذ كان وقتها غيرَ معلوم فأشبهتْ بجَهالة وقتها ما لا يُدْرَى أيكون ام لا فاعرفه وامّا قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون فقد قرأ حمزة والكسائىّ مثلُ بالرفع على الصفة لحَقٌّ ونصب الباقون ويحتمل النصب غيرَ وجه احدُها ان يكون مبنيّا لاضافته الى غير متمكّن وهو أَنَّكُمْ ومَا زائدةٌ للتوكيد ولو كانت مَا لغير لغو لَما جاز الرفعُ لانّ ما كان مبنيّا مع غيره على الفتح لا يرتفع نحوَ لا رجلَ فى الدار وقال ابو عثمن المازنىّ بنى مَا مع مِثْلَ فجعلهما بمنزلةِ خمسةَ عشرَ قال وإن كانت مَا زائدة وانشد ابو عثمن

* وتَداعى مَنْخِراه بِدَمٍ * مِثْلَ ما أَثْمَرَ حَمّاضُ الجَبَلْ *

قال ابو عثمان سيبويه والنحويون يقولون انّما بُنى مثلَ لانّه اضيف الى غير معرب وهو أَنَّكُمْ وقال ابو عمر الجَرْمىّ هو حالٌ من النكرة وهو حَقٌّ والمذهبُ الاوّل وهو رأْىُ سيبويه وما ذهب اليه الجرمىُّ صحيحٌ الّا انّه لا ينفكّ من ضعف لانّ الحال من النكرة ضعيفٌ وقال المبرّد لا اختلافَ فى جوازِ ما قال يعنى الجرمىّ وما قال ابو عثمان فضعيفٌ ايضا لقلّة بناء الحرف مع الاسم فامّا لا رجلَ فى الدار فليس ممّا نحن فيه لانّ لَا عاملةٌ غيرُ زائدة ومَا فى مِثْلَ ما أنّكم تنطقون فيمن ذهب الى بنائها زائدةٌ ولا يكون فيه حاجةٌ ويؤيّد مذهبَ سيبويه فى انّ البناء ليس لتركيب مَا مع مِثْلَ أنّك لو حذفتَ مَا لبقى البناء بحاله نحوَ مثلَ أنّكم لاضافته الى غير متمكّن الا ترى الى قوله

* لم يَمْنَعِ الشرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ * حَمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ *

وقوله

* على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِبَى * وقلتُ أَلَمّا أَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ *

ونحو ذلك من الاسماء التى بُنيت لاضافتها الى غير متمكّن فى الاسميّة فاعرفه ؛

فصـــل ٥٩٦

قال صاحب الكتاب وقال الله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ اى ليعلمَ وقال فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ وقال العجّاج * فى بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ * ومنه ما جاءنى زيدٌ ولا عمروٌ قال الله تعالى لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ وقال وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ؛

قال الشارح وقد تزاد لَا مؤكّدةً ملغاةً كما كانت مَا كذلك لانّها أُخْتُها فى النفى كلاهما يعمل عمل لَيْسَ قال الله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَىْءٍ مِنْ فَضْلِ ٱللَّهِ فلَا زائدةٌ مؤكّدةٌ والمعنى لِيَعْلَمَ الا ترى انّه لولا ذلك لانعكس المعنى وقوله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ ولَا أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَارِقِ وَٱلْمَغَارِبِ انّما هو فأقسم وعلى ذلك قوله تعالى وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ولذلك قال المفسّرون فى قوله تعالى لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيٰمَةِ أنّ لَا زائدةٌ مؤكّدةٌ والمرادُ والله أعلمُ اقسم وقد استبعد بعضهم زيادةَ لَا هنا وأنكر ان يقع الحرف مزيدًا للتأكيد أوّلًا واستقبحه قال لانّ حكم التأكيد ينبغى ان يكون بعد المؤكّد ومنع من جوازه ثَعْلَبٌ وجعل لَا رَدًّا لكلام قبلها وعلى هذا يقف عليها ويبتدئ اقسم بيوم القيامة والمعنى على زيادتها وامّا كونها اوّلًا فلانّ القرآن كالجملة الواحدة نُزّل دفعةً واحدةً الى السماء الدنيا ثمّ نزّل بعد ذلك على النبىّ صلعم فى نَيِّف وعشرين سنةً قال ابو العبّاس فقيل انّ الزائد من هذا الضرب انّما يقع بين كلامَيْن او بعد كلام فكان من جوابهم انّ مَجاز القرآن كلّه مجازٌ واحدٌ بعد ابتدائه وأنّ بعضه يتّصل ببعض فانّما جاز ان تكون حروف النفى صلةً على طريق التأكيد لانّه بمنزلة نفى النقيض فى نحو قولك ما جاءنى الّا زيدٌ فهو إثبات قد نفى فيه النقيض وحُقّق المجىء لزَيْد فكانّه قيل لا اقسم الّا بيوم القيمة ولا يمتنع القسمُ بيوم القيمة وكذلك ما كان فى معناه ومن ذلك قولُ العجّاج * فى بئر لا حور سرى وما شعر * المراد فى بئر حور ولَا مزيدةٌ هكذا فسّره ابو عبيدة والحُورُ الهَلَكَةُ اى فى بئر هلكة سرى وما شعر فالجارُّ متعلّقٌ بسَرَى وقالوا ما جاءنى زيدٌ ولا عمروٌ قالوا وهى التى جمعتْ بين الثانى والاوّل فى نفى المـجىء ولَا حقّقتْ المنفىّ وأكّدتْه الا ترى انّك لو أسقطتَ لَا فقلت ما جاءنى زيدٌ وعمروٌ لم يختلف المعنى

وذهب الرُمّانيّ فى شرح الاصول الى انّك اذا قلت ما جاءنى زيدٌ وعمرٌو احتمل ان تكون انّما نفيتَ ان يكونا اجتمعا فى المجىء فهذا الفرقُ بين المحقّقة والصلة فالمحقّقةُ تفتقر الى تقدّم نفى والصلةُ لا تفتقر الى ذلك فمثالُ الاوّل قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم ولا ههنا المحقّقةُ وقال ولا تستوى الحسنة ولا السيّئة ولا فيه المؤكّدة والمعنى لا تستوى الحسنةُ والسيّئةُ لانّ استوى من الافعال التى لا تكتفى بفاعل واحد كقولنا اختصم واصطلح وفى الجملة لا تزاد الّا فى موضع لا لَبْسَ فيه فاعرفه ٭

فصــــل ٥٩٧

قال صاحب الكتاب وتُزاد مِنْ عند سيبويه فى النفى خاصّةً لتأكيده وعُمومه وذلك نحوُ قوله تعالى مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ والاستفهامُ كالنفى قال تعالى هَلْ مِنْ مَزِيدٍ وقال هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ وعن الاخفش زيادتُه فى الايجاب ٭

قال الشارح اعلم انّ مِنْ قد تزاد مؤكّدةً وهو احدُ وجوهها وإن كان عملُها باقيا والمراد بقولنا زائدة انّها لا تُحْدِث معنًى لم يكن قبل دخولها وذلك نحو قولك ما جاءنى من احد فانّه لا فرق بين قولك ما جاءنى من احد وبين قولك ما جاءنى احدٌ وذلك انّ احدا يفيد العمومَ كدَيّارٍ وعَرِيبٍ ومِنْ كذلك فاذا أُدخلت عليها صارت بمنزلة تكرار الاسم نحو احدٌ احدٌ فامّا قولك مَا جاءنى من رجل فذهب سيبويه الى انّ مِنْ تكون فيه زائدة مؤكّدة قال الا ترى انّك اذا أخرجتَ مِنْ كان الكلام حسنا ولكنّه أُكّد بمِنْ لانّ هذا موضعُ تبعيض فأراد انّه لم يأت بعضُ الرجال وقد ردّ ذلك ابو العبّاس فقال اذا قلنا ما جاءنى رجلٌ احتمل ان يكون واحدا وان يكون الجنسَ فاذا دخلتْ مِنْ صارت للجنس لا غير وهذا لا يلزم لانّه اذا قال ما جاءنى رجلٌ جاز ان ينفى الجنس بهذا اللفظ كما ينفى فى قولك ما جاءنى احدٌ فاذا أدخل مِنْ لم تُحْدِث ما لم يكن وإنّما تأتى توكيدا واعلم انّ ابن السرّاج قال حقُّ الملغى عندى ان لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يُلْغَى من الجميع ويكون دخولُه كخروجه لا يُحْدِث معنى غيرَ التوكيد واستغرب ان تكون هذه الخوافض زائدة لانّها عاملة قال ودخلت لمعانٍ غيرِ التأكيد وفى الجملة الإلغاء على ثلاثة أوجه إلغاءٌ فى المعنى فقط وإلغاءٌ فى الإعمال فقط وإلغاءٌ فيهما جميعا فالالغاء فى المعنى نحوُ حروف الجرّ كقولك ما زيدٌ بقائم وما جاءنى من احد

واما ما أُلغى فى العمل فنحوُ زيدٌ منطلقٌ ظننتُ وما كان أَحْسَنَ زيدًا واما الالغاء فى المعنى واللفظ فنحوُ مَا ولَا وانْ واعلم انّ سيبويه لا يجيز زيادةَ مِنْ الّا مع النفى على ما تقدّم من قولنا ما جاءنى من احد وما جاءنا من بشير ولا نذير الا ترى انّ المعنىّ زيادتها اذ ليس المقصود نفىَ بشيرٍ واحد ولا نذيرٍ واحد وانّما المراد الجنس وكذلك الاستفهامُ نحو قوله تعالى هل من خالقٍ غيرُ الله اذ ليس المراد جوازَ التقدير على خالقٍ واحد والجامعُ بين الاستفهام والنفى انّهما غير واجبَيْن وذهب ابو الحسن الاخفش الى جواز زيادتها فى الواجب وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفًى فى فصل حروف الاضافة ؛

فصـــل ٥٩٨

قال صاحب الكتاب وزيادةُ الباء لتأكيد النفى فى نحوِ ما زيدٌ بقائمٍ وقالوا بِحَسْبِكَ زيدٌ وكَفَى بِٱللّٰهِ ؛

قال الشارح قد زيدت الباء فى أُماكن ومعنى قولنا زيدت اى انها دخلت لمجرّد التأكيد من غير إحداث معنى كما كانت مَا وانْ ونحوُهما كذلك فى قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللّٰهِ لِنْتَ لَهُمْ وقوله * فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ * وزيادتُها قد جاءت فى موضعَيْن احدهما ان تزاد مع الفضلة وأعنى بالفضلة المفعول وما أشبهه وهو الغالب عليها والاخرُ ان تزاد مع احد جزءَىِ الجملة التى لا تنعقد مستقلّةً الّا به فامّا زيادتها مع المفعول فنحو قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ اِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ والمراد ايديَكم الا ترى انّ الفعل متعدٍّ بنفسه يدلّ على ذلك قوله تعالى وَأَلْقَى فِى ٱلْأَرْضِ رَوَاسِىَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وسَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ٱلرُّعْبَ ومن ذلك قوله تعالى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللّٰهَ يَرَى والمراد الم يعلم انّ الله يرى يدلّ على ذلك قوله تعالى وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللّٰهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ومن ذلك قوله تعالى تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ والمراد تنبت الدهنَ الا ترى انّه من أَنْبَتَ فالهمزةُ فيه للنقل واذا كانت كذلك فلا يُجْمَع بينها وبين الباء فانّه لا يجوز ان يقال أَذْهَبْتُ بزيدٍ لانّ احدهما يُغْنِى عن الاخر وقد ذهب قومٌ الى انّ الباء هنا ليست زائدة وأنّها فى موضع الحال والمفعولُ محذوف والمعنى تُنْبِت ما تُنْبِته ودُهْنُه فيه كما يقال خرج زيدٌ بثيابه اى وثيابُه عليه وركب بسيفه ومنه قول الشاعر

* ومُسْتَنَّةٍ كَٱسْتِنانِ الخَرُو * فِ قد قَطَعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ *

اى ومِروَدُه فيه واما المُشابِهُ للمفعول فقد زيدت فى خبرِ لَيْسَ ومَا لتأكيد النفى قالوا ليس زيدٌ

بقائمٍ اى قائما قال الله تعالى أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ اى كافيًا عبدَه وقال أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ اى ربّكم وقال وَمَا أَنَا بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ اى طاردَ المؤمنين وقال وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا اى مؤمنًا لنا وامّا زيادتها مع احد جزءى الجملة ففي ثلاثة مواضع احدُها مع الفاعل قال كَفَى بِٱللَّهِ فالباء وما عملتْ فيه فى موضع مرفوع بفعله على حدّ ما جاءنى من احد والمراد كفى اللهُ قال الله تعالى وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ والمراد كفى اللهُ وكفينا قال الشاعر * كَفَى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْءِ ناهِيَا * لمّا حذف الباء رفع وقالوا فى التعجّب أَكْرِمْ بزيدٍ وأَحْسِنْ ببَكْرٍ قال الله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ فالباء ههنا زائدة وما بعدها فى موضعِ مرفوعٍ بفعله ولا ضميرَ فى الفعل وقد تقدّم الكلام عليه فى التعجّب الثانى زيادتها مع المبتدا وذلك فى موضع واحد قالوا بِحَسْبِكَ زيدٌ أن تفعلَ والمراد حسبُك قال الشاعر

* بِحَسْبِكَ فى القوم أن يَعْلَمُوا * بأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ *

ولا يُعْلَم مبتدأٌ دخل عليه حرفُ الجرّ فى الايجاب الّا هذا فامّا فى غير الايجاب فقد دخل عليه الخافضُ غيرُ الباء قالوا هل من رجلٍ عندك فموضعُ المجرور رفعٌ بانّه فاعلٌ قال الله تعالى هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ وقال تعالى هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَآءَ فموضعُ المجرور رفعٌ بالابتداء وقد زادوها فى خبرِ لٰكنّ تشبيهًا له بالفاعل قال الشاعر

* ولٰكنّ أَجْرًا لو فعلْتَ بهَيِّنٍ * وهل يُنْكَرُ المَعْرُوفُ فى الناس والأَجْرُ *

وامّا الثالث فقد زادوها مع خبر المبتدا فى قوله تعالى وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا ٱلسَّيِّئَاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا قال ابو الحسن الباء زائدة وتقديرها جزاء سيّئة مثلُها فاعرفه٭

ومن اصناف الحرف حرفا التفسير

فصــــل ٥٦٩

قال صاحب الكتاب وهما أَىْ وأَنْ تقول فى نحو قوله عزّ وجلّ وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ اى من قومه كانّك قلت تفسيرُه من قومه او معناه من قومه قال الشاعر

* وتَرْمِينَنِى بالطَّرْفِ اى أنتَ مُذْنِبٌ * وتَقْلِينَنِى لٰكنّ إيّاكِ لا أَقْلِى *

قال الشارح من الحروف حرفا التفسير ويقال لهما حرفا العِبارة فامّا أَىْ فتكون تفسيرا لما قبلها وعبارةً

عنه وشرطُها ان يكون ما قبلها جملةً تامّةً مستغنيةً بنفسها يقع بعدها جملةٌ اخرى تامّةٌ ايضا تكون الثانيةُ هي الأُولى فى المعنى مفسّرةً لها فتقع أَىْ بين جملتَيْن وذلك قولك ركب بسيفه اى وسيفُه معه وخرج بثيابه اى وثيابُه عليه فقولُك وسيفه معه هو فى المعنى بسيفه وكذلك خرج بثيابه هو فى المعنى وثيابُه عليه لا بدّ ان تكون الجملة الثانية فى المعنى الاولى والّا فلا تكون تفسيرا لها وتقول رميتُه من يدى اى ألقيتُه فقولك ألقيته بمعنَى رميتُه من يدى وكذلك قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اى من قومه فحصلت الجملة الثانية مفسّرةً للاولى والمخالفةُ بينهما من حيث انّ فى الثانية مِنْ وهى مرادةٌ فى الاولى ولبست فى لفظها ولذلك صحّ ان تكون تفسيرا لها وقد ذهب قومٌ الى انّ أَىْ هنا اسمٌ من اسماء الافعال ومسمّاه عُوا وافْهَمُوا كصَهْ ومَهْ وليس الامر على ما ظنّ هؤلاء لانّ صَهْ ومَهْ يدلّان على معنى فى أنفسهما اذا أفردا وهو اُسْكُتْ واُكْفُفْ وليس كذلك أَىْ لانّها لا يُفْهَم لها معنى حتى تضاف الى ما بعدها فامّا قوله * وترميننى بالطرف الخ * الشاهد فيه قوله اى انت مذنبٌ جعله تفسيرا لقوله ترميننى بالطرف اذ كان معنَى ترميننى بالطرف اى تنظر الىّ نَظَرَ مُغْضَبٍ ولا يكون ذلك الّا عن ذَنْبٍ فلذلك قال اى انت مذنب والقِلَى البُغْضُ ومنه قوله تعالى وَمَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى وقوله لكنّ إيّاك لكن بمعنى الشأن والحديث والهاء منويّة وإيّاك مفعولُ أَقْلِى قُدّم عليه والمراد لكنّهُ اى لكنّ الامرَ والشأنَ لا أقليك فلمّا تقدّم الكاف أُتى بالضمير المنفصل وقوله وترميننى الياء هى الفاعلةُ والنونُ الاولى علامةُ الرفع لا تُحذف الّا فى الجزم والنصب والثانيةُ وِقايةٌ كالتى فى ضرَبَنى وخاطَبَنى فاعرفه ؞

فصــل ٥٧٠

قال صاحب الكتاب وامّا أَنِ المفسّرةُ فلا تأتى الّا بعد فعل فى معنى القول كقولك نادَيْته أَنْ قُمْ وأمرتُه أَنِ اقْعُدْ وكتبتُ اليه أَنِ ٱرْجِعْ وبذلك فُسّر قوله تعالى وَٱنْطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا وقوله وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا اِبْرٰهِيمُ ؞

قال الشارح وقد تكون أَنْ بمعنَى أَىْ للعبارة والتفسير وذلك احدُ اقسامها نحوُ قوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا معناه اى آمْشُوا لانّ انطلاقهم قام مقام قولهم امشوا ولهذا فُسّر به وقد اختلفوا فى معنى المشى فى الآية فقال قوم المراد بالمشى النَماء والكثرةُ كما قال الحُطَيْئة

* فَمَا مَن وَسْطَهُم ويُقِيمُ فيهم * ويَمْشِى إن أُرِيدَ به المَشاءُ *

والذى عليه الاكثرُ انّ المراد بالمشى الحركةُ السريعةُ لئلّا يسمعوا القرآنَ وكلامَ النبىّ صلّعم ويُعاينوا بَراهِينَه والذى يدلّ على ذلك قوله تعالى وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا وكذلك قوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ فأَنْ بمعنى أَىْ وهو تفسيرُ ما أمرتنى به لانّ الامر فى معنى القول ولأَنْ هذه اذا كانت تفسيرا ثلاثُ شرائط اوّلها ان يكون الفعل الذى تُفسّره وتُعبّر عنه فيه معنى القول وليس بقول الثانى ان لا يتّصل بأَنْ شىءٌ من صلة الفعل الذى تفسّره لانّه اذا اتّصل بها شىءٌ من ذلك صارت من جملته ولم تكن تفسيرا له وذلك نحو قولك أَوْعزتُ اليه بأَنْ قُمْ وكتبتُ اليه بأَن قُمْ لانّ الباء ههنا متعلّقةٌ بالفعل واذا كانت متعلّقة به صارت من جملته والتفسيرُ انّما يكون بجملة غيرِ الاولى والثالثُ ان يكون ما قبلها كلاما تامّا لما ذكرناه من انّها وما بعدها جملةٌ مفسّرةٌ جملةً قبلها ولذلك قالوا فى قوله تعالى أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ أنّ أَنْ فيه مخفّفةٌ من الثقيلة والمعنى أنّه الحمد لله ولا تكون تفسيرا لانّه ليس قبلها جملةٌ تامّةٌ الا ترى انّك لو وقفتَ على قوله وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ لم يكن كلاما وامّا قوله وناديناه أن يا ابرهيم أَنْ فيه بمعنى أَىْ لانّ النداء قولٌ وناديناه كلامٌ تامٌّ ؟

ومن اصناف الحرف الحرفان المَصْدَرِيّان

فصل ٥٧١

قال صاحب الكتاب وهما مَا وأَنْ فى قولك أَعجبنى ما صنعتَ وما تصنع اى صَنِيعُك وقال الله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برُحْبها وقد فُسّر به قوله تعالى وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَاهَا وقال الشاعر

* يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَيالى * وكان ذَهابُهُنّ له ذَهابَا *

وتقول بلغنى أَنْ جاء عمرٌو وأُرِيدُ أن تفعلَ وإنّه اهلُ أن يفعلَ وقال الله تعالى فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ؟

قال الشارح ومن الحروف حرفان يكون كلُّ واحد منهما وما بعده مصدرا يُحْكَم على محلّه بالاعراب ويقع فاعلا ومفعولا ومجرورا وهما مَا وأَنْ فامّا مَا اذا كانت والفعلَ مصدرا ففيها خلافٌ بين اصحابنا فسيبويه

كان يقول انّها حرفٌ كأَنْ الّا انّها لا تعمل عملَها فيقول فى أَعجبنى ما صنعتَ أنّه بمنزلة أعجبنى أن قمتَ ويلزمه على هذا ان يقول أعجبنى ما ضربتَ زيدا كما تقول أن ضربتَ زيدا قال المبرّد وكان يقوله والأخفش كان يرى انّها فى هذه المواضع لا تكون الّا اسما فإن كانت معرفة فهى بمنزلة ٱلّذى عنده والفعل فى صلتها كما يكون فى صلة ٱلّذى ويرتفع كما يرتفع الفعل اذا كان فى صلة الّذى وتكون نكرة فى تقديرِ شَىْء ويكون الفعل بعدها صفةً لها وفى كلا الحالين لا بدّ من عائد يعود عنده اليها فيُجيز أعجبنى ما صنعتَ والمعنى صنعتَهُ لانّ الفعل متعدٍّ فجاز ان تُقدِّر ضميرا يكون مفعولا ولا يجوز عنده أعجبنى ما قمتَ لانّ الفعل غيرُ متعدّ فلا يصحّ تقديرُ ضمير فيه ولذلك لا يجوز عنده أعجبنى ما ضربتَ زيدا لانّ الفعل قد استوفى مفعولَه ولا يصحّ فيه تقديرُ ضميرِ مفعولٍ اخرَ وممّا يـــؤيّـــد مذهبَ سيبويه قوله تعالى وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ فلو كانت مَا هنا اسمًا للزم ان يكون فى الجملة بعدها ضميرٌ ولا ضميرَ فيها ولا يصحّ تقديرُ ضمير لانّ الفعل قد استوفى مفعولَه فان قيل فأنت تــقـــول أعجبنى ما صنعتَ وسرّنى ما لبستَ ويكون ثَمّ عائدٌ على معنى صنعتَهُ ولبستَهُ ولا يعود الضمير الّا الى اسم قيل متى اعتقدتَ عودَ الضمير الى مَا كانت اسمًا لا محالةَ ومتى لم تعتقد ذلك فـهـى حـــرفٌ فامّا قوله تعالى وضاقت الارض بما رحبت ففيه ايضا دلالةٌ على انّ مَا حرفٌ وليست اسمًا لانّه لـيـس فى صلتها عائدٌ والفعلُ لازمٌ ولا يتعدّى ولا يصحّ تقديرُ إلحاقِ الضمير به وقوله تعالى والسماء وما بناها ففيه قولان احدهما انّ مَا فيه بمعنَى مَنْ والمراد والسماء ومَن بناها والقولُ الثانى انّ مَا مع الفعل بمعنى المصدر والمراد وبناءها فالقَسَمُ اذًا بالسماء وبنائها أقسم الله تعالى بهما تفخيمًا لأمرهما وعليه اكثرُ المفسّرين ومثلُه قول الشاعر * يسرّ المرء الخ * فالشاهد فيه قوله ما ذهب الليالى وذلك انّه جعل مَا مع ما بعدها من الفعل فى موضع المصدر المرفوع بأنّه فاعلٌ ولا عائدَ فى اللفظ ولا مقدّرٌ لانّ الفعل لازمٌ والمراد يسرّ المرءَ ذَهابُ الليالى امّا لينتناول وظيفتَه وإمّا رَجاء تبدُّلِ حال وهو فى الحقيقة من عُمْره يُحْسَب ، وامّا أَنْ فهى حرف بلا خلاف وهى تدخل على الفعل الماضى والمضارع فاذا وقع بعدهـــا المضارعُ خلّصتْه للاستقبال كالسين وسَوْفَ وتصير أَنْ فى تأويل مصدر لا يقع فى الحال انّما تكون لما لم يقع كما كان المضارع بعدها كذلك والماضى إن وقعت على ماض والفرقُ بينها وبين مَا أنّ مَا تدخل على الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وأَنْ مختصّةٌ بالفعل ولذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص مَا لم تعمل شيـًا وذلك قولك فى الفعل يُعْجِبنى ما تصنع اى صنيعُك ودخولُها على الاسم قولـــك

يعجبنى ما انت صانعٌ اى صنيعُك وتقول بلغنى أن جاء زيدٌ اى مجيئُه فيكون المصدر بمعنى الماضى لانّ أَنْ دخلتْ على فعل ماضٍ وتقول اريد أن تفعل اى فَعْلَك فيكون المصدر لِما لم يقع لانّ أَنْ دخلتْ على فعل مستقبل وقوله تعالى فما كان جواب قومه الّا أن قالوا يُرْوَى برفع الجواب ونصبه فمَن رفعه كان الخبر أَنْ والفعلَ على تقديرِ فما كان جوابُ قومه الّا قولَهم ومَن نصبه كان خبرًا مقدَّما وأن قالوا فى موضع الاسم ۰

فصل ٥٧٣

قال صاحب الكتاب وبعض العرب يرفع الفعل بعد أَنْ تشبيهًا بمَا قال

* أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماء وَيْحَكُما * مِنّى السَّلامَ وأن لا تُشْعِرا أَحَدًا *

وعن مُجاهِدٍ أَنْ يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ بالرفع ۰

قال الشارح قال ابن جنّى قرأتُ على محمّد بن الحسن عن احمد بن يحيى قولَ الشاعر

* يا صاحِبَىَّ فَدَتْ نَفْسى نُفُوسَكُمَا * وحَيْثُمَا كُنْتُمَا لاقَيْتُمَا رَشَدًا *

* أَنْ تَحْمِلا حاجَةً لِى خَفَّ مَحْمَلُها * وتَصْنَعا نِعْمَةً عندى بها ويَدًا *

* أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماء وَيْحَكُمَا * مِنّى السلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدًا *

فقال فى تفسيرِ أن تقرآن وعلّةُ رفعه أنّه شبّه أَنْ بمَا فلم يُعْمِلْها فى صلتها ومثلُه الآيةُ وهو رأْىُ السيرافىّ ولعلّ صاحب هذا الكتاب نقله من الشرح وقولُه أن تحملا حاجة فى موضعِ نصب بفعل مضمر دلّ عليه ما تضمّنه البيتُ الاوّل من النداء والدعاء والمعنى أسألُكما أن تحملا وهو رأْىُ البغداديين ولا يراه البصريون وصحّةُ مَحْمَل البيت عندهم على انّها المخفّفةُ من الثقيلة اى أَنَّكُمَا تقرآن وأَنْ وما بعدها فى موضع البدل من قوله حاجة لانّ حاجتَه قراءةُ السلام عليها وقد استبعدوا تشبيهَ أَنْ بمَا لانّ مَا مصدرٌ معناه الحالُ وأَنْ وما بعدها مصدرٌ إمّا ماضٍ وإمّا مستقبلٌ على حسب الفعل الواقع بعدها فلذلك لا يصحّ حملُ احداهما على الاخرى فاعرفه ۰

ومن اصناف الحرف حروفُ التحضيض

فصل ٥٧٣

قال صاحب الكتاب وهى لَوْلَا ولَوْمَا وهَلَّا وأَلَّا تقول لولا فعلتَ كذا ولوما ضربتَ زيدًا وهلّا مررتَ به

وأَلّا تَمت تريد استبطاءه وحَثَّه على الفعل   ولا تدخل الّا على فعل ماضٍ او مستقبلٍ قال الله تعالى لَوْلَا أَخَّرْتَنِى اِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ وقال لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ وقال فَلَوْلَا اِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا وإن وقع بعدها اسمٌ منصوب او مرفوع كان بإضمارِ رافعٍ او ناصبٍ كقولك لِمَن ضرب قوما لولا زيدا اى لولا ضربتَه   قال سيبويه وتقول لولا خيرا من ذلك وهَلّا خيرا من ذلك اى هلّا تفعل خيرا قال ويجوز رفعُه على معنَى هلّا كان منك خيرٌ من ذلك قال جريرٌ

* تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكم * بَنِى ضَوْطَرَى لولا الكَمِىَّ المُقَنَّعا *

قال الشارح اعلم انّ هذه الحروف مركّبةٌ تدلّ مفرداتُها على معنًى وبالضمّ والتركيب تدلّ على معنًى اخرَ لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيضُ والتحضيض الحَثُّ على الشىء يقال حضضتُه على فعْله اذا حثثتَه عليه والاسمُ الحُضّيضَى   فلَوْلَا التى للتحضيض مركّبةٌ من لَوْ ولَا فلَوْ معناها امتناعُ الشىء لامتناع غيره ومعنَى لَا النفىُ والتحضيضُ ليس واحدا منهما وكذلك لَوْمَا مركّبة من لَوْ ومَا وهَلّا مركّبة من هَلْ ولَا وأَلّا فى معناها مركّبة من أَنْ ولَا ومعناها كلّها التحضيضُ والحَثُّ واذا وَلِيَهنّ المستقبلُ كنّ تحضيضا واذا وليهنّ الماضى كنّ لَوْما وتوبيخا فيما تَرَكه المخاطبُ او يُقدَّر فيه التركُ نحوَ قول القائل أكرمتُ زيدا فتقول هَلّا خالدًا كانّك تصرفه الى إكرام خالد وتَحُثّه عليه او تلومه على تركِ إكرامه وحيث حصل فيها معنى التحضيض وهو الحَثّ على إيجاد الفعل وطلبُه جرت مجرى حروف الشرط فى اقتضائها الافعالَ فلا يقع بعدها مبتدأٌ ولا غيرُه من الاسماء ولذلك قال لا تدخل الّا على فعل ماض او مستقبل   فامّا قوله تعالى لولا أخّرتنى الى أجل قريب فقد وليه الماضى الّا انّ الماضى هنا فى تأويل المستقبل كما يكون بعد حرف الشرط كذلك لانّه فى معناه والتقديرُ إنْ أخّرتنى أَصَّدَّقْ ولذلك جَزَمَ وَأَكُنْ بالعطف على موضع فَأَصَّدَّقَ   قوله لوما تأتينا بالملائكة فشاهدٌ على ايلائه الفعلَ المستقبلَ والمراد ايتنا بها   وقوله فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها وليه الجملةُ الشرطيّةُ وهى فى معنى الفعل اذ كانت مختصّة بالافعال   ولا يقع بعدها الاسمُ فإن وقع بعدها اسمٌ كان فى نيّة التأخير نحوَ قولك هلّا زيدا ضربتَ والمراد هلّا ضربت زيدا وعلى تقديرِ فعل محذوف نحوَ قولك لفاعلِ الإكرامَ هلّا زيدا اى هلّا أكرمتَ زيدا ولذلك قال اذا وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب كان باضمارِ رافعٍ او ناصبٍ اى من الافعال قال سيبويه تقول لولا خيرا من ذلك وهلّا خيرا من ذلك والمراد هلّا تفعل خيرا من ذلك ولو رفعه على تقديرِ هلّا كان منك خيرٌ من ذلك لجاز   ومنه البيت الذى

انشده * تعدّون عقر النيب الخ * البيت لجرير وقيل للأشهب بن رُمَيْلَةَ والشاهد فيه انّه أضمر فعلا نَصَبَ الكميَّ المقنّعا ومعناه انّ هؤلاء بنى ضَوْطَرَى والضوطرى الضَخْمُ الذى لا غَناءَ عنده يمشون بالاطعام والضيافة ويجعلون الكرمَ أكبرَ مَجْدهم فقال تعدّون عقر النيب وهو جمعُ نابٍ وهى المُسِنّة من الابل ونحوها للأضياف اكبرَ مجدكم يا بنى ضوطرى لولا الكميَّ المقنّع والكَمِىُّ الشجاع المتكمّى فى سلاحه اى المستتر والمقنّعُ الذى عليه البَيْضَةُ كانّه ينسبهم الى الفَشَل وعدم الشجاعة ،

فصــــل ٥٧٤

قال صاحب الكتاب وللَوْلا ولوما معنًى آخرُ وهو امتناعُ الشيء لوجود غيره وهما فى هذا الوجه داخلتان على اسمٍ مبتدا كقولك لَولا علىٌّ لَهلك عمرُ ،

قال الشارح جملةُ الامر انّ لَوْلَا ولَوْمَا على وجهَيْن احدهما هذا والثانى ان تكونا لامتناع الشيء لوجود غيره ويقع بعدهما المبتدأُ وتختصّان بذلك ويكون جوابُهما سادًّا مَسَدَّ خبر المبتدإ لطُوله وذلك نحو قولك لولا زيدٌ لَأكرمتُك ولوما خالدٌ لزُرْتُك فقد امتنع الاكرامُ والزيارةُ لوجودِ زيد وخالد فقد صارا فى هذا الوجه يدخلان على جملتَيْن ابتدائيّة وفعليّة لرَبْط الجملة الثانية بالاولى فالجملةُ الابتدائيّةُ هى التى تليها والجملةُ الفعليّةُ هى الجواب فقولك لولا زيدٌ لأكرمتُك معناه لولا زيدٌ مانعٌ لأكرمتُك والاصلُ قبل دخول الحرف زيدٌ مانعٌ لأكرمتُك ولا يكون حينئذ لإحدى الجملتين تعلّقٌ بالاخرى فاذا دخلتْ لولا او لوما ربطت احداهما بالاخرى وصيّرت الاولى شرطا والثانيةَ جزاءً وقد ذهب الكوفيون الى انّ الاسم مرتفعٌ بعدها بها نفسها لنيابتها عن الفعل وذلك أنّا اذا قلنا لولا زيدٌ لأكرمتُك قالوا معناه لولا منع زيدٌ فحُذف الفعل وناب عنه الحرفُ وقد استُضعف بانّ العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه وهذا الحرفُ لا يختصّ بالاسم لانّه قد دخل على الفعل قال الشاعر * لَوْلَا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمحدودِ * وقال الآخر

* ألا زَعَمَتْ أَسْماءُ أن لا أُحِبُّها * فقلتُ بَلَى لولا يُنازِعنى شُغْلى *

فاذًا قد صار هذان الحرفان من قبيل المشترك اذ يُستعملان فى التحضيض والامتناع لانّ اللفظ متّفقٌ والمعنى مختلفٌ متعدّدٌ ولم يمتنع ذلك منهما كما كان ذلك فى الحروف المُفْرَدة نحو همزة الاستفهام وهمزة النداء واللام فى لِزيدٍ واللام فى لِيَضْرِبْ زيدٌ وهَلْ التى فى قولك هل زيدٌ منطلقٌ وهَلْ التى

بمعنى قد فكما اتّفقت الفاظ الحروف المفردة واختلفت معانيها كذلك هذه الحروف المركّبة فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف حرفُ التقريب

فصـــل ٥٧٥

قال صاحب الكتاب وهو قَدْ يُقرّب الماضى من الحال اذا قلتَ قد فَعَلَ ومنه قولُ المؤذّن قد قامت الصلوة ولا بُدّ فيه من معنى التوقّع قال سيبويه وامّا قَدْ فجوابُ هَلْ فَعَلَ وقال ايضا فجوابُ لَمّا يفعلْ وقال الخليل هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبرَ ،

قال الشارح قَدْ حرفٌ معناه التقريبُ وذلك انّك تقول قام زيدٌ فتُخبِر بقيامه فيما مضى من الزمن الّا انّ ذلك الزمانَ قد يكون بعيدا وقد يكون قريبا من الزمان الذى انت فيه فاذا قرّبتَه بقَدْ فقد قرّبتَه ممّا انت فيه ولذلك قال المؤذّن قد قامت الصلوة اى قد حان وقتُها فى هذا الزمان ولذلك يحسن وقوعُ الماضى بموضع الحال اذا كان معه قَدْ نحوَ قولك رأيتُ زيدا قد عزم على الخروج اى عازمًا وفيها معنى التوقّع يعنى لا يقال قد فعل الّا لمن ينتظر الفعلَ أو يَسْأَل عنه ولذلك قال سيبويه وامّا قَدْ فجوابُ هل فعل لانّ السائل ينتظر الجوابَ وقال ايضا وأمّا قَدْ فجوابٌ لقوله لَمّا يَفْعَلْ فتقول قد فعل وذلك انّ المُخْبِر اذا اراد ان ينفى والمُحدِّث ينتظر الجوابَ قال لَمّا يَفْعَلْ وجوابُه فى طرف الاثبات قد فعل لانّه ايجابٌ لما نفاه وقولُ الخليل هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبر يريد انّ الانسان اذا سأل عن فعلٍ او عُلِمَ انّه متوقّعٌ أن يُخْبَر به قيل قد فعل واذا كان المُخْبِر مبتدأً قال فعل كذا وكذا فاعرفه ،

فصـــل ٥٧٦

قال صاحب الكتاب ويكون للتقليل بمنزلة رُبّما اذا دخل على المضارع كقولهم إنّ الكَذوبَ قد يصدُق ،

قال الشارح قد تُستعمل قَدْ للتقليل مع المضارع فهى لتقليل المضارع وتقريبِ الماضى فهى تجرى مع المضارع مجرى رُبّما تقول قد يصدق الكذوب وقد يَعْثُر الجَوادُ تريد انّ ذلك قد يكون منه

على قلّة وندرة كما تقول ربّما صدق الكذوبُ وعثر الجوادُ وذلك لما بين التقليل والتقريب من المناسبة وذلك انّ كلّ تقريب تقليلٌ لانّ فيه تقليلَ المَسافة قال الهُذَليّ

* قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه * كأَنّ أَثْوابَه مُجَّتْ بفِرْصادِ *

فصـــل ٥٧٧

قال صاحب الكتاب ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقَسَم كقولك قد واللّهِ أحسنتَ وقد لَعَمْري بِتُّ ساهرًا ويجوز طَرْحُ الفعل بعدها اذا فُهِم كقوله

* أَفِدَ التَرَحُّلُ غيرَ أَنّ رِكابَنا * لمّا تَزُلْ برحالِنا وكَأَنْ قَدِ *

قال الشارح اعلم انّ قَدْ من الحروف المختصّة بالافعال ولا يحسن ايلاء الاسم ايّاه وهو فى ذلك كالسين وسَوْفَ ومنزلةُ هذه الحروف من الفعل منزلةُ الالف واللام من الاسم لانّ السين وسوف يقصران الفعل على زمان دون زمان وهى بمنزلة الالف واللام التى للتعريف وقَدْ توجب ان يكون الفعل متوقّعا وهو يُشْبِه التعريفَ ايضا فكما انّ الالف واللام اللتان للتعريف لا يُفْصَل بينهما وبين التعريف ايضا كان هذا مثلَه الّا انّ قَدْ اتّسعت العربُ فيها لانّها لتوقّعِ فعل وهى منفصلةٌ ممّا بعدها فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقَسَم لانّ القسم لا يفيد معنًى زائدًا وانّما هو لتأكيد معنى الجملة فكان كأحد حروفها وقال قد واللّهِ أحسنتَ وقد لَعَمْرى بِتُّ ساهِرًا هكذا الروايةُ أحسنتَ بفتح التاء وبِتُّ بضمّ التاء فامّا قوله * افد الترحّل الخ * فالبيت للنابغة والشاهد فيه طرحُ الفعل بعد قَدْ لدلالة ما تقدّم عليه ومثلُه لَمّا فى جواز الاكتفاء بها وقد تقدّم قبلُ فاعرفه،

ومن اصناف الحرف حروفُ الاستقبال

فصـــل ٥٧٨

قال صاحب الكتاب وهى سَوْفَ والسينُ وأَنْ ولا ولَنْ قال الخليل انّ سَيفعل جوابُ لَنْ يفعلَ كما انّ لَيفعلَنّ جوابُ لا يفعل لما فى لا يفعل من اقتضاء القَسَم وفى سَوْفَ دلالةٌ على زيادة تنفيس ومنه سوّفته كما قيل من أَمِينَ أَمَّنَ ويقال سَفْ أَفعلُ وأَنْ تدخل على المضارع والماضى فيكونان معه فى

تأويل المصدر واذا دخل على المضارع لم يكن الّا مستقبلا كقولك أُريد أن تخرج ومن ثَمّ لم يكن منها بُدٌّ فى خبرِ عَسَى ولمّا انحرف الشاعرُ فى قوله

* عَسَى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعد هذه * سَتُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ *

عمّا عليه الاستعمالُ جاء بالسين التى هى نظيرةُ أَنْ ؞

قال الشارح هذه الحروف موضوعةٌ للاستقبال اى إنّها تفيد الاستقبالَ وتقصر الفعلَ بعدها عليه فمن ذلك السين وسَوْفَ ومعناهما التنفيسُ فى الزمان فاذا دخلا على فعل مضارع خلّصاه للاستقبال وأزالا عنه الشِياعَ الذى كان فيه كما يفعل الالفُ واللامُ بالاسم الّا انّ سَوْفَ أشدُّ تراخيًا فى الاستقبال من السين وأبلغُ تنفيسًا وقد ذهب قوم الى انّ السين مُنقّصةٌ من سَوْفَ حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال وهو رأى الكوفيين وحكوا فيها لغاتٍ قالوا سَوْ أفعلُ بحذف الفاء وحدَها وقالوا سَفْ أفعلُ بحذف الواو وحدها والذى عليه اصحابُنا انّهما كلمتان مختلفتا الاصلِ وإن توافقا فى بعض حروفهما ولذلك تختلف دلالتهما فسَوْفَ اكثرُ تنفيسًا من السين ولذلك يقال سَوَّفْتُه اذا أطلتَ الميعاد كانّك اشتققتَ من لفظِ سَوْفَ فعلاً كما اشتققت من لفظِ آمِينَ فعلاً فقلتَ أَمَّنْتُ على دُعائه ولو كان اصلهما واحدا لكان معناهما واحدا مع انّ القياس يأبى الحذفَ فى الحروف وامّا سَوْ أفعلُ وسَفْ أفعلُ فحكايةٌ يفرد بها بعضُ الكوفيين مع قلّتها ومن ذلك لَا وهى مختصّةٌ بنفى المستقبل فهى نفىُ يَفْعَلُ اذا اريد به الاستقبالُ وقوله لَيَفْعَلَنّ جوابُ لَا يفعل يريد انّ لَا يَفْعَلُ يُتلقّى به القسمُ فى النفى اذا اريد المستقبل كما انّك تَتلقّى القسمَ فى طرف الايجاب بقولك لَيفعلنّ لانّ النون توكيدٌ وتصرف الفعلَ الى المستقبل كلَا وامّا لَنْ فتنفى المستقبلَ ايضا وهى ابلغ من لَا وهى جوابُ سيفعل وامّا أَنْ فاذا دخلت على الافعال المضارعة خلّصتْها للاستقبال وعملت فيها النصبَ ولذلك اختصّت بالدخول فى خبرِ عَسَى لانّ معناها الطَمَعُ والرَجاءُ وذلك انّما يكون فيما يُستقبل من الزمان ولمّا لم يُمْكِن الشاعرَ ان يأتى بأَنْ فى خبرها عدل الى نظيرتها وهى السين فقال * عسى طَيِّئٌ الخ * والمعنى عسى طيّئٌ تَقْتَصُّ من طَيِّئٍ اى بعضُهم يقتصّ من بعض فتَبْرُدُ غُلّاتِ الكُلى اى حَرَّ غُلّاتِ الحِقْد والغَيْظِ وقد تقدّم الكلام على ذلك كلّه فاعرفه ؞

فصــل ٥٧٩

قال صاحب الكتاب وهى مع فعلها ماضيًا او مضارعًا بمنزلة أَنَّ مع ما فى حَيّزها ؞

قال الشارح يريد انّ الخفيفة ينسبك منها ومن الفعل الذى بعدها مصدرٌ فيكون فى موضع رفع بانّه فاعلٌ او مبتدأٌ او فى موضع نصب بانّه مفعولٌ او فى موضع مجرور بالاضافة فمثال كونها فاعلةً قولك أعجبنى أن قمتَ والمراد قيامُك وزمانُ ذلك المصدر المُضِىّ لانّ فعله الذى انسبك منه كان ماضيًا وكذلك لو كان فعله مضارعا نحوَ قولك يسُرّنى أن تُحسِن والمراد إحسانُك فهو مصدرٌ زمانُه المستقبل او الحال كما كان الفعلُ كذلك وتقول فى المفعول كرِهتُ أن قمتَ اى قيامَك وأَكْرَهُ ان تقوم وتقول فى المجرور عجبتُ مِن أن قمتَ ومن أن تقوم ومُجرَى أنْ فى ذلك مُجرَى أَنَّ المشدّدة اذ كانت أَنَّ مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مشتقّ من لفظ خبرها وتجرى بوُجوه الاعراب على ما ذكرنا فى أنْ المخفّفة نحوَ قولك أعجبنى أن تحسن اى إحسانُك وقوله أن وما فى حيّزها يريد ما هو بعدها من تمامها مأخوذٌ من حَيّزِ الدار وهو ما يتعلّق بها من الحُقوق والمَرافق فاعرفه ؟

فصل ٥٨٠

قال صاحب الكتاب وتميمٌ وأَسَدٌ يحوّلون همزتَها عينًا فيُنشِدون بيتَ ذى الرُمّة * أأَنْ ترسّمتَ من خَرْقاءَ منزلةً * أَعنْ ترسّمتَ وهى عَنْعَنَةُ بنى تميم وقد مرّ الكلامُ فى لَا ولَنْ ؟

قال الشارح هذه لغةٌ لتميمٍ وأسدٍ يُبْدِلون من الهمزة المفتوحة عينا وذلك فى أَنَّ وأَنْ خاصّةً إيثارا للتخفيف لكثرة استعمالهما وطُولهما بالصلة قالوا أشهدُ عَنَّ محمّدا رسولُ اللّه ولا يجوز مثلُ ذلك فى المكسورة وأنشدوا بيت ذى الرمّة * اعن ترسّمت الخ * والمراد أَنْ وأُبدلت عينا وذلك لقُرْبها منها وهى أخفُّ منها لارتفاعها الى وسط الحلق يقال ترسّمتُ الدارَ والمنزلَ اذا تأمّلتَ رسمَها وخَرْقاء صاحبةُ ذى الرمّة وهى من بنى عامر بن رَبيعَةَ بن صَعْصَعَةَ والصَبابةُ رِقّةُ الشَوْق ومسجومٌ مصبوبٌ يقال سَجَمَ الدَمْعُ وسجمتِ العينُ دمعَها فهو مسجومٌ وأنشدوا ايضا فى ابدال الهمزة عينا

* أَعَنْ تَغَنَّتْ على ساقٍ مُطوّقةٌ * ورقاءُ تدعو هديلًا فوقَ أَعْوادِ *

وحُكى عن الاصمعىّ قال ارتفعت قريشٌ عن عَنْعَنَةِ تميمٍ وكَشْكَشَةِ ربيعةَ وقد تقدّم ذلك وانّما أَعَدْناه هنا حيث عرَض به ؟

ومن اصناف الحرف حرفا الاستفهام

فصــل ٥٨١

قال صاحب الكتاب وهما الهمزةُ وهَلْ فى نحو قولك أَزيدٌ قائمٌ وأَقام زيدٌ وهل عمرٌو خارجٌ وهل خرج عمرٌو والهمزةُ أَعَمُّ تصرُّفًا فى بابها من اختها تقول أَزيدٌ عندك ام عمرٌو وأَزيدا ضربتَ وأَتضرب زيدا وهو اخوك وتقول لمن قال لك مررتُ بزيد أَبزيد وتُوقِعها قبل الواو والفاء وثُمّ قال الله تعالى أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا وقال أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ وقال أَثُمَّ اذَا مَا وَقَعَ ولا يقع هَلْ فى هذه المواقع ٠

قال الشارح الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد فالاستفهامُ مصدرُ استفهمتُ اى طلبتُ الفَهْمَ وهذه السينُ تفيد الطلبَ وكذلك الاستعلامُ والاستخبارُ مصدرًا استعلمتُ واستخبرتُ ولمّا كان الاستفهامُ معنًى من المعانى لم يكن بدٌّ من أدوات تدلّ عليه اذ الحروف هى الموضوعةُ لافادة المعانى وحروفه ثلاثةٌ الهمزة وهَلْ وأَمْ ولم يذكر الشيخ أَمْ هنا لانّه قد تقدّم ذكرُها فى حروف العطف لانّها لا تَخْلُص للاستفهام اذ كانت عاطفةً مع ما فيها من الاستفهام فلذلك اقتصر على الهمزة وهَلْ وهذان الحرفان يدخلان تارةً على الاسماء وتارة على الافعال وذلك قولك فى الاسم أَزيدٌ قائمٌ وفى الفعل أَقام زيدٌ وتقول فى هَلْ هل زيدٌ قائمٌ وهل قام زيدٌ ولدخولهما على الاسماء والافعال وعدم اختصاصهما بأحدهما لم يجز ان يعملا فى لفظ احد القبيلَيْن بل اذا دخلا على جملة خبريّة غيّرا معناها الى الاستفهام ونقلاها عن الخبر فالهمزة أُمُّ هذا الباب والغالبةُ عليه وقد يشترك الحرفان ويكون احدُهما اقوى فى ذلك المعنى وأكثرَ تصرّفًا من الاخر فلذلك قال فى الهمزة والهمزة اعمّ تصرّفا فى بابها من اختها وذلك اذ كانت يلزمها الاستفهامُ وتقع مواقعَ لا تقع اختُها فيها الا ترى انّك تقول أَزيدٌ عندك ام عمرٌو والمراد أَيُّهما عندك فأَمْ ههنا مُعادِلةٌ لهمزة الاستفهام ولا تُعادِل أَمْ فى هذا الموضع بغير الهمزة على ما سبق ولا يقال فى هذا المعنى هل زيدٌ عندك ام عمرٌو وتقول ازيدا ضربتَ فتُقدِّم المفعول وتفصل به بين همزة الاستفهام والفعل ولا يجوز ذلك فى غيرها ممّا تستفهم به فلا تقول هل زيدا ضربت ولا متى زيدا ضربت وقد تقدّم ذكرُ ذلك وتُقرِّر بالهمزة فتقول أَتَضْرِب زيدا وهو اخوك فهذا تقريرٌ على سبيل الانكار ولا يُستعمل غيرُ الهمزة فى هذا ومنه قوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ وقوله أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلٰهَيْنِ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ وكذلك اذا قيل لك رأيتُ زيدا وأردتَ ان

تستثبت ذلك قلت أَزيدَنيهْ او أَزيدًا وكذلك لو قال مررت بزيد قلت مستثبتا أَزيدِنيهْ او أَبزيدٍ فتحكى الكلامَ ولا يجوز مثلُ ذلك بهَلْ ونحوِها ممّا يُستفهم به ولقوّتها وغلبتها وعموم تصرّفها جاز دخولُها على الواو والفاء وثُمّ من حروف العطف فالواو نحو قوله تعالى أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ والفاء نحو قوله تعالى أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا وقوله أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَابِ وقوله أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وثُمّ نحو قوله أَثُمَّ اِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ولا يتقدّم شىءٌ من حروف الاستفهام واسمائه غيرُ الهمزة على حروف العطف بل حروفُ العطف تدخل عليهنّ كقولك وهل زيدٌ قائمٌ وقوله تعالى فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ وقال الشاعر

* لَيْتَ شِعْرِى هل ثُمّ هل آتِيَنْهُمْ * او يَحُولَنّ دون ذاك حِمامِى *

وقد احتجّ السيرافىّ لذلك انّ هذه الحروف العاطفةُ لبعض الجملة المعطوف عليها لانّها تربط ما بعدها بما قبلها والهمزةُ قد تدخل على الكلام وينقطع بها بعضُ الجملة نحوَ قوله فى الاستثبات لمن قال مررتُ بزيد أَبزيدٍ فيُدْخِلها على الجارّ والمجرور وهو بعضُ الجملة وتقول كم غلمانُك أَثلاثةٌ أم أَربعةٌ فتُبْدِل من كَمْ وحدَها وتقول أَمُقيمًا وقد رحل الناسُ ولا يكون مثلُ ذلك فى هَلْ ولا غيرِها وان كانت كذلك جاز ان تدخل على حروف العطف لانّها كبعض ما قبلها ؞

فصـــل ٥٨٢

قال صاحب الكتاب وعند سيبويه انّ هَلْ بمعنَى قَدْ الّا انّهم تركوا الالف قبلها لانّها لا تقع الّا فى الاستفهام وقد جاء دخولُها عليها فى قوله

* سائِلْ فَوارِسَ يَرْبوعٍ بِشَدّتِنا * أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذى الأَكَمِ *

قال الشارح هذا هو الظاهر من كلام سيبويه وذلك انّه قال عقيبَ الكلام على مَنْ ومَتَى ومَا وكذلك هَلْ انّما هى بمنزلة قَدْ ولكنّهم تركوا الالف اذ كانت هَلْ انّما تقع فى الاستفهام كانّه يريد ان اصل هذا ان تكون بمعنَى قَدْ والاستفهام فيها بتقدير الف الاستفهام كما كان كذلك فى مَنْ ومَتَى ومَا الاصلُ أَمَنْ وأَمَتَى وأَمَا ولمّا كثر استعمالها فى الاستفهام حُذفت الالف للعلم بمكانها قال السيرافىّ وامّا هَلْ فانّها حرفٌ دخلت لاستقبال الاستفهام ومنعتْ بعضَ ما يجوز فى الالف وهو اقتطاعُها بعضَ الجملة وجوازُ التعديل والمساواة بها فلمّا دخلت مانعةً لشىء ومُجيزةً لشىء صارت كانّها ليست للاستفهام

المطلق فقال لذلك سيبويه إنّها بمعنى قَدْ والذى يؤيّد انّها للاستفهام بطريق الأَصالة انّه لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام اذ من المُحال اجتماعُ حرفَيْن بمعنى واحد فان قيل فقد تدخل عليها أَمْ وهى استفهامْ نحوَ قوله

* أَمْ هَلْ كَبيرٌ بكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ * اثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ *

ونحو قوله * أَمْ هل عرفتَ الدارَ بعد تَوَهُّمِ * قيل أَمْ فيها معنيان احدهما الاستفهام والاخر العطف فلمّا احتيج الى معنى العطف فيها مع هَلْ خُلع منها دلالةُ الاستفهام وبقى العطفُ بمعنَى بَلْ للترك ولذلك قال سيبويه انّ أَمْ تجىء بمنزلة لَا بَلْ للتحويل من شىء الى شىء وليس كذلك الهمزةُ لانّه ليس فيها الّا دلالةٌ واحدةٌ وقد اجاز المبرّد دخولَ همزة الاستفهام على هَلْ وعلى سائر اسماء الاستفهام وانشد * سائل فوارس يربوع الخ * وهو قليل لا يقاس عليه ووجهُ ذلك انّه جعل هَلْ بمنزلة قَدْ من قوله هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ وهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ٱلْغَاشِيَةِ فالرواية بشَدَّتنا بفتح الشين والشَدَّةُ للجَمْلة الواحدة فاعرفه ؛

فصــل ٥٨٣

قال صاحب الكتاب وتُحْذَف الهمزة اذا دلّ عليها الدليلُ قال

* لَعَمْرُكَ ما أَدْرى وإن كنتُ داريًا * بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بثَمانِ *

قال الشارح يجوز حذفُ همزة الاستفهام فى ضرورة الشعر وذلك اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليه ومنه قول عمر بن ابى رَبيعة

* بَدَا لِىَ منها مِعْصَمٌ يَوْمَ جَمَّرَتْ * وكَفٌّ خَضيبٌ زُيِّنَتْ ببَنانِ *
* فلمّا التقينا بالثَنِيَّة سَلَّمَتْ * ونازَعَنى البَغْلُ اللَعينُ عِنانى *
* فواللّه ما أدرى وإن كنتُ داريا * بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ *

والمراد أبسبع دلّ على ذلك قوله أم بثمان وأَمْ عديلةُ الهمزة ولم يرد المنقطعةَ لانّ المعنى على مَا ادرى أيُّهما كان منها فاعرفه ؛

فصــل ٥٨٤

قال صاحب الكتاب وللاستفهام صدرُ الكلام لا يجوز تقديمُ شىء ممّا فى حَيِّزه عليه لا تقول ضربتَ

أزيدا وما أشبه ذلك ،

قال الشارح قد تقدّم انّ الاستفهام له صدرُ الكلام من قِبَل انّه حرفٌ دخل على جملة تامّة خبريّة فنقلها من الخبرِ الى الاستخبار فوجب ان يكون متقدّما عليها ليفيد ذلك المعنى فيها كما كانت مَا النافيةُ كذلك حيث دخلت على جملة إيجابيّة فنقلت معناها الى السلب فكما لا يتقدّم على مَا ما كان من جملة المنفيّ كذلك لا يتقدّم على الهمزة شيء من الجملة المستفهَم عنها فلا تقول ضربتَ أزيدا هكذا مثّله صاحبُ الكتاب والجيّدُ ان تقول زيدا أضربتَ فتُقدّم المعمول على الهمزة لانّك اذا قدّمتَ شيـًٔا من الجملة خرج عن حكم الاستفهام ومن تمام الجملة وقوله ما كان فى حيّزها يريد ما كان متعلّقا بالاستفهام ومن تمام الجملة ومنه قولهم حَيّزُ الدار وهو ما يُضَمّ اليها من مَرافقها فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف حرفَا الشَرْط

فصـــل ٥٨٥

قال صاحب الكتاب وهما انْ ولَوْ تدخلان على جملتين فتجعلان الأُولَى شَرْطا والثانيةَ جَزاء كقولك إن تضربْنى أضربْك ولو جئتَنى لَأكرمتُك خلا انّ إنْ تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا ولَـوْ تجعله للمُضيّ وإن كان مستقبلا كقوله تعالى لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وزعم الفرّاء انّ لَوْ تُستعمل فى الاستقبال كانْ ،

قال الشارح سيبويه رحمه الله انّما ذكر انْ واذْمَا وعدّ اذما فى حيّز الحروف ولم يذكر لَوْ لانّ لَوْ معناها المُضيّ والشرطُ انّما يكون بالمستقبل لانّ معنى تعليق الشيء على شرط انّما هو وقوفُ دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى وانّما يذكرها مَن يذكرها فى حروف الشرط لانّها كانت شرطا فيما مضى اذ كان وجودُ الثانى موقوفا على وجود الاوّل وقد فرق سيبويه بين إذما وحَيْثُمَا لانّ اذما تقع موقعَ انْ ولم يقم دليلٌ على اسميّتها الا ترى انّه لا يعود من الجزاء بعدها اليها ضميرٌ كما يكون ذلك مع حَيْثُ اذا قلت حيثما تكن أَكُنْ فيه والفُرْقانُ بينهما انّ اذْ ظرفُ زمان معناه الماضى فلمّا ضُمّت اليها مَا ورُكّبت معها وجوزى بها خرجت عن معنى المضيّ الى الاستقبال والشيـٔان اذا رُكّبا قد يحدث لهما بالجمع والتركيب معنًى ثالثٌ ويخرجان عن

حكم ما لكلّ واحد منهما الى معنًى مفرد كما قلنا فى لَوْلَا وهَلَّا ونظائرُ ذلك كثيرةٌ وليست حَيْثُمَا كذلك بل هى للمكان ولم تُزَل عن معناها بدخولِ مَا عليها وليست مَا فى حَيْثُمَا وانّمَا لَغْوًا على حدّها فى أَيْنَمَا ومَتَى مَا وانّما هى كافّةٌ لهما عن الاضافة بمنزلة أَنَّمَا وكَأَنَّمَا واعلم انّ إِنْ أُمُّ هذا الباب للزومها هذا المعنى وعدمِ خروجها عنه الى غيره ولذلك اتُّسع فيها وفُصل بينها وبين مجزومها بالاسم نحوَ قولهم إِن اللّهُ أمكننى من فلان فعلتُ وقد يُقْتَصر عليها ويوقَف عندها نحوَ قولك صَلِّ خلفَ فلانٍ وإِنْ اى وإن كان فاسقًا ولا يكون مثلُ ذلك فى غيرها ممّا يُجازَى به وتدخل على جملتَيْن فتربط احداهما بالاخرى وتُصيّرهما كالجملة نحوَ قولك إِن تأتنى آتِك والاصلُ تأتينى آتيك فلمّا دخلت انْ عقدتْ احداهما بالاخرى حتى لو قلت ان تأتنى وسكتّ لا يكون كلاما حتى تأتى بالجملة الاخرى فهو نظيرُ المبتدإ الذى لا بدّ له من الخبر ولا يفيد احدُهما الّا مع الاخر فالجملةُ الاولى كالمبتدإ والجملة الثانية كالخبر فهو من التامّ الذى لا يزاد عليه فيصير ناقصًا نحو قام زيدٌ فهذا كلامٌ تامٌّ فاذا زدتَ عليه انْ وقلت إِن قام زيدٌ صار ناقصا لا يتمّ الّا بجوابٍ ومثلُه المبتدأ والخبر نحوُ قولك زيدٌ قائمٌ فاذا زدت عليه أَنَّ المفتوحةَ وقلت أَنّ زيدا قائمٌ استحال الكلامُ الى معنى الافراد بعد ان كان جملةً ولا ينعقد كلامًا الّا بضميمةٍ اليه نحوَ قولك بلغنى أَنّ زيدا قائمٌ فبضميمةِ بلغنى اليه صار كلاما وحقُّ إِن الجزائيّةِ ان يليها المستقبلُ من الافعال لانّك تشترط فيما يأتى أن يقع شىءٌ لوقوع غيره فإن وليها فعلٌ ماضٍ أحالت معناه الى الاستقبال وذلك قولك إن قمتَ قمتُ والمراد إِن تَقُمْ أَقُمْ فان قيل فانّهم يقولون إِن كنتَ زُرْتَنى أمسِ أكرمتُك اليومَ وقد وقع بعد ان الفعلُ ومعناه المضىُّ ومنه قوله تعالى إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ قيل قد أجاب عن ذلك المبرّد وقال انّما ساغ ذلك فى كَانَ لقوّة دلالتها على المضىّ وأنّها اصلُ الافعال وعبارتُها فجاز لذلك ان تقلب فى الدلالة انْ ولذلك لا يقع شىءٌ من الافعال غيرُ كَان بعد انْ الّا ومعناه المضارعُ وقال ابن السرّاج هو على تأويلِ إِن أَكُنْ كنتُ قُلْتُه وكذلك ما كان مثله وامّا لَوْ فمعناها الشرطُ ايضا لانّ الثانى يوقَف وجودُه على وجود الاوّل فالاوّلُ سببٌ وعلّةٌ للثانى كما كان كذلك فى إِنْ الّا انّ الفَرْقان بينهما انّ لَوْ يوقَف وجودُ الثانى بها على وجود الاوّل ولم يُوجَد الشرطُ ولا المشروطُ فكأنّه امتنع وجودُ الثانى لعدم وجود الاوّل فالممتنعُ لامتناع غيره هو الثانى امتنع لامتناع وجود الاوّل وإِنْ يتوقّف بها وجودُ الثانى على وجود الاوّل ولم يتحقّق الامتناعُ ولا الوجودُ فإنْ اذا وقع بعدها الماضى أحالت معناه الى الاستقبال ولَوْ اذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه الى المضىّ

نحوَ قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتّم اى لو أطاعكم فهى خلافُ انْ فى الزمان وإن كانت مثلها من جهةِ كون الاوّل شرطًا للثانى ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما انّهما يدخلان على جملتَيْن فيجعلان الاولى شرطا والثانيةَ جزاءً كقولك انْ تضربْنى أضربْك ولو جئتَنى لَأُكرمتُك فيتوقّف وجودُ الضرب الثانى على وجود الضرب الاوّل كما يتوقّف الإكرام على وجود المجىء وزعم الفرّاء انّ لَوْ قد تُستعمل للاستقبال بمعنَى إنْ ٭

فصل ٥٨٦

قال صاحب الكتاب ولا يخلو الفعلان فى بابِ انْ من ان يكونا مضارعَيْن او ماضيَيْن او احدُهما مضارعا والاخر ماضيا فاذا كانا مضارعَيْن فليس فيهما الّا الجزمُ وكذلك فى احدهما اذا وقع شرطا فاذا وقع جزاءً ففيه الجزمُ والرفعُ قال زُهَيْرٌ

* وإن أتاهُ خَليلٌ يومَ مَسْئَلةٍ * يقول لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ *

قال الشارح قد تقدّم القول انّ ان الشرطيّةَ تدخل على جملتَيْن فعليّتَيْن فتُعلّق احداهما بالاخرى وتربط كلَّ واحدة منهما بصاحبتها حتى لا تنفرد احداهما عن الاخرى وانّما وجب ان تكون الجملتان فعليّتين من قبل انّ الشرط انما يكون بما ليس فى الوجود ويحتمل ان يوجَد وان لا يوجد والاسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ لا يصحّ تعليقُ وجودِ غيرها على وجودها ولا يخلو هذان الفعلان من ان يكونا مضارعين او ماضيين او احدهما ماضيا والاخر مضارعا فإن كانا مضارعين كانا مجزومين وظهر الجزمُ فيهما كقولك ان تقم اقم وإن كانا ماضيين كانا مُثْبَتَيْن على حالهما وكان الجزم فيهما مقدّرا نحوَ قولك إن قمتَ قمتُ والمعنى إن تقم اقم فإن كان الاوّل ماضيا والثانى مضارعا فيكون الاوّل فى موضع جزمٍ والثانى معربا نحوَ قولك إن قمتَ اقم ولا يحسن عكسُ هذا الوجه بأن يكون الاوّل مضارعا معربا والثانى ماضيا مبنيّا نحوَ قولك إن تقم قمت وذلك لامرين احدهما انّ الشرط اذا كان مجزوما لزم ان يكون جوابه كذلك لانّك اذا أعملتَه فى الاوّل كنت قد أرهفتَه للعمل غايةَ الإرهاف فتركُ إعماله فى الثانى تراجعٌ عمّا اعتزمتَه وصار بمنزلة زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظنًّا لانّ تأكيد الفعل إرهافٌ وعنايةٌ بالفعل والغاؤه إهمالٌ واطّراحٌ وذانك معنيان متدافعان الثانى انّ إنْ اذا جزمتْ اقتضتْ مجزوما بعدها لانّها تجزمُها ما بعدها يظهر انّها تجزم وجزمُها يتعلّق بفعلين واذا لم يظهر جزمُها صارت بمنزلة حرف

جازم لا يؤتى له بمجزوم فامّا قوله تعالى وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ فإنّ جَزْمَ يغفرْ لنا بلَمْ لا بإنْ الا ترى الى قوله تعالى وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ لمّا كانت إنْ هي الجازمةَ ليغفرْ لي جُزم الجواب وقد يُجزم الجواب وإن كان الشرط غير مجزوم وأحسنُ ذلك ان يكون الشرط بكانَ لقوّة كان في باب المجازاة وقول صاحب الكتاب واذا وقع جزاءً يعنى المضارع ففيه الجزمُ والرفعُ فامّا قوله * وان اتاه خليل الخ * فالشاهد فيه رفع يقول وهو الجواب أمّا الجزم فصحيحٌ على ما ذكرناه وأمّا الرفع فقبيحٌ والذى جاء منه فى الشعر متأوّلٌ من قبيل الضرورة فقوله يقول لا غائب مالى ولا حرم فسيبويه يتأوّله على ارادة التقديم كانّ المعنى يقول إن أتاه خليل وقد استضعف والجيّدُ ان يكون على ارادة الفاء فكانّه قال فيقول والفاء قد تُحذف فى الشعر نحو قوله * مَن يفعلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشْكُرُها * ومثله قوله

* يا أَقْرَعُ بْنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ * إِنَّك إِن يُصْرَعْ أَخوك تُصْرَعُ *

والمعنى إنّك تصرعُ إن يصرعْ اخوك او على تقديرِ الفاء ومثله قول الآخر

* فقلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ أَنَّها * مُطَبَّعَةٌ مَن يَأْتِها لا يَضِيرُها *

فرفع على ارادة التقديم او ارادة الفاء فاعرفه ٠

فصــــل ٥٨٧

قال صاحب الكتاب وإن كان الجزاء امرا او نهيا او ماضيا صحيحا او مبتدأً وخبرا فلا بدّ من الفاء كقولك إن اتاك زيدٌ فأَكْرِمْه وإن ضربك فلا تضربْه وإن أكرمتَنى اليومَ فقد أكرمتُك امس وإن جئتَنى فأنت مُكْرَمٌ وقد تجىء الفاء محذوفةً فى الشذوذ كقوله * مَن يفعلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشْكُرُها * ويُقام اذا مُقامَ الفاء قال اللّه تعالى اذا هُمْ يَقْنَطُونَ ٠

قال الشارح قد ذكرنا انّ الشرط والجزاء لا يصحّان الّا بالافعال أمّا الشرط فلانّه علّةٌ وسببٌ لوجود الثانى والاسبابُ لا تكون بالجوامد انما تكون بالاعراض والافعال وامّا الجزاء فأصلُه ان يكون بالفعل ايضا لانّه شيءٌ موقوفٌ دخولُه فى الوجود على دخول شرطه والافعالُ هى التى تحدُث وتنقضى ويتوقّف وجودُ بعضها على وجود بعض لا سيّما والفعلُ مجزومٌ لانّ المجزوم لا يكون الّا مرتبطا بما قبله ولا يصحّ الابتداء به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه وأمّا اذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهى

والابتداء والخبرِ فكأنّه لا يرتبط بما قبله وربّما آذن بانّه كلام مستأنَف غير جزاء لما قبله فانّه حينئذ يفتقر الى ما يربطه بما قبله فأتوا بالفاء لانّها تفيد الاتّباعَ وتُؤْذِن بأنّ ما بعدها مسبَّبٌ عمّا قبلها اذ ليس فى حروف العطف حرفٌ يوجَد فيه هذا المعنى سوى الفاء فلذلك خصّوها من بين حروف العطف ولم يقولوا إنْ تُحْسِنْ الىّ واللّهُ يجازيك ولا ثُمّ اللّهُ يجازيك فمن ذلك قولك إن أتاك زيدٌ فأَكْرِمْه الا ترى انّه لولا الفاء لم يُعْلَم انّ الإكرام متحقّقٌ بالاتيان وكذلك إن ضربك عمرٌو فلا تضربْه فالأمرُ هنا والنهىُ ليسا على ما يُعْهَد فى الكلام وجودُهما مبتدَأَيْن غيرَ معقودَيْن بما قبلهما ومن أجل ذلك احتاجوا الى الفاء فى جواب الشرط مع المبتدإ والخبر لانّ المبتدأ ممّا يجوز ان يقع اوّلا غيرَ مرتبط بما قبله وذلك نحوُ قولك إن جئتَنى فأنت مُكْرَمٌ وإن تُحْسِن إلىّ فاللّهُ يجازيك فموضع الفاء وما دخلتْ عليه جزمٌ على جواب الشرط يدلّ على ذلك قوله تعالى فى قراءة نافع وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ بالجزم وكذلك لو وقع فى الجزاء فعلٌ ماضٍ صحيحٌ لم يصحّ الّا بالفاء ومعنى قولنا ماضٍ صحيحٌ أن يكون ماضيا لفظًا ومعنًى نحوَ قولك إن أكرمتَنى اليومَ فقد أكرمتُك امس لانّ الجزاء لا يكون الّا بالمستقبل واذا وقع ماضيا كان على تقدير خبرِ المبتدإ اى فأنا قد اكرمتُك امس وربّما حُذفت الفاء من المبتدإ اذا وقع جزاءً وهى مرادةٌ قال الشاعر

* من يفعلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشْكُرُها * والشَّرُّ بالشرّ عند اللّه مِثْلانِ *

هكذا انشده سيبويه وقد انشده غيرُه من الاصحاب * من يفعل الخيرَ فالرحمٰنُ يشكرُه * ولا يكون فيه ضرورةٌ على هذه الرواية وقد أقاموا اذَا التى للمفاجأة فى جواب الشرط وهى ظرفُ مكان عن الفعل قال اللّه تعالى وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ كانّه قال فهم يقنطون والاصلُ يقنطوا وانّما ساغت المجازاةُ بإذَا هذه لانّه لا يصحّ الابتداء بها ولا تكون الّا مبنيّةً على كلام نحوَ خرجتُ فاذَا زيدٌ فزيدٌ مبتدأٌ واذَا خبرٌ مقدّمٌ والتقديرُ فحضَرَنى زيدٌ فان قيل ما هذه الفاء فى قولك خرجتُ فاذا زيدٌ قيل قد اختلف العلماء فيها فذهب الزيادىّ الى انّ دخولها هنا على حدّ دخولها فى جواب الشرط وذهب ابو عثمان الى انّها زائدةٌ الّا انّها زيادة لازمة على حدّ زيادة مَا فى قولهم افعلْ ذلك آثِرًا مّا وذهب ابو بكر الى انّها عاطفةٌ كانّه حمل ذلك على المعنى لانّ المعنى خرجتُ فقد جاءنى زيدٌ وأنت اذا قلت ذلك كانت الفاء عاطفة لا محالةَ كذلك ما كان فى معناه وهو أقربُ الأقوال الى السّداد لانّ الحمل على المعنى كثيرٌ فى كلامهم فامّا قول الزيادىّ فضعيفٌ لانّه لا معنًى للشرط هنا

ولو كان فيه معنى الشرط لأغنت اذا فى الجواب عن الفاء كما أغنت فى قوله تعالى اذا هم يقنطون وقول ابى عثمان لا ينفكّ من نوع ضُعْف ايضا لانّ الفاء لو كانت زائدة لجاز خرجتُ اذا زيــدٌ لانّ الزائد حكمه ان يجوز طرحه ولا يختلّ الكلامُ بذلك الا ترى الى قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لمّا كانت زائدة جاز ان تقول فى الكلام لا فى القرآن فبرحمةٍ وكذلك عَمّا قَلِيلٍ يجوز فى الكلام عن قليلٍ واَمّا لزوم الزيادة فعلى خلاف الدليل فلا يُحْمَل عليه ما وُجِد عنه مندوحةٌ فاعرفه٠

فصــل ٥٨٨

قال صاحب الكتاب ولا تُستعمل انْ الّا فى المعانى المحتملة المشكوك فى كونها ولذلك قبُح اِن احمرّ البُسْرُ كان كذا وإن طلعتِ الشمسُ آتِك الّا فى اليوم المُغيم وتقول إن مات فُلانٌ كان كذا وإن كان موتُه لا شُبْهَةَ فيه الّا انّ وقتَه غيرُ معلوم فهو الذى حسّن منه٠

قال الشارح قد تقدّم القول انّ انْ فى الجزاء مبهمةٌ لا تُستعمل الّا فيما كان مشكوكا فى وجوده ولذلك كان بالافعال المستقبلة لانّ الافعال المستقبلة قد توجَد وقد لا توجَد ولذلك لا تقع المجازاة باذا وإن كانت للاستقبال لانّ الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الامر كقولك اذا طلعت الشمسُ فأتِنى ولو قلت ان طلعت الشمس فأتنى لم يحسن الّا فى اليوم المُغيم الذى يجوز ان ينقشع الغَيْمُ فيه وتطلع الشمسُ ويجوز ان يتأخّر فقولُك اذا طلعت فيه اعترافٌ بانّها ستطلع لا محالةَ وحَقُّ ما يجازَى به أن لا تدرى أيكون ام لا يكون فعلى هذا تقول اذا احمرّ البُسْرُ فأْتنى وقبُح اِن احمرّ البسر لانّ احمرار البسر كائنٌ وتقول اذا اقام الله القيامةَ عذّب الكفّارَ ولا يحسن انْ اقام الله القيامة لانّه يجعل ما أخبر اللهُ تعالى بوجوده مشكوكا فيه وربّما استُعملت انْ فى مواضع اذا واذا فى مواضع انْ ولا يبين الفرقُ بينهما لما بينهما من الشَرِكة وتقول من ذلك إن متُّ فاقْضوا دَيْنى وإن كان موته كائنًا لا محالةَ فهو من مواضع اذا الّا انّ زمانه لمّا لم يكن متعيّنا جاز استعمالُ انْ فيه قال الله تعالى أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وقال الشاعر

* كم شامتٍ بى إن هلكــتُ وقائلٍ للّهِ دَرُّهْ *

فهذه من مواضع اذا لانّ الموت والهلاك حتمٌ على كلّ حَىّ فامّا قول الاخر

* اذا أَنْتَ لم تَنْزِعْ عن الجَهْل والخَنَا * أَصَبْتَ حليمًا او أصابَك جاهلُ *

فهو من مواضع إنْ لانّه يجوز ان ينزع عن ذلك وأن لا ينزع الّا انّ بعضهما احسن من بعض فقولُنا إن مات زيدٌ كان كذا احسنُ من قولنا إن احمرّ البسرُ لانّ موت زيد مجهولُ الوقت واحمرار البسر له وقتٌ معلومٌ فاعرفه ،

فصـــل ٥٨٩

قال صاحب الكتاب وتجيء مع زيادةِ مَا فى آخرها للتأكيد قال الله تعالى فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى وقال * فامّا تَرَيْنِى اليومَ أُزْجِى ظَعِينَتِى * ،

قال الشارح قد تزاد مَا مع إن الشرطيّة مؤكّدةً نحوَ قولك إمّا تأتنى آتك والاصلُ إن تأتنى آتك زيدت مَا على انّ لتأكيدِ معنى الجزاء ويدخل معها نونُ التوكيد وإن لم يكن الشرطُ من مواضعها لانّ موضعها الامرُ والنهيُ وما أشبههما ممّا كان غير موجب وذلك نحو قوله تعالى فامّا يأتينّكم منّى هدى وقال سبحانه فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا وقال وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ والعلّةُ فى دخولها انّها لمّا لحقت أوّلَ الفعل بعد إنْ أشبهت اللامَ فى واللهِ لَيَفْعَلَنَّ فجامعتْها نونا التأكيد كما تكون مع اللام فى ليفعلنّ وجهةُ التشبيه بينهما انّ مَا هنا حرفُ تأكيد كما انّ اللام مؤكّدةٌ والفعلُ واقعٌ بعدها كما يقع بعد اللام والكلامُ غيرُ واجب كما هو كذلك فى الامر والنهى فلمّا شابهت اللامَ فى ذلك لزمت الفعلَ بعدها النونُ فى الشرط كما لزمت اللامَ فى ليفعلنّ وصار الشرط فى مواضع النون بعد ان لم يكن موضعا لها وقد جاءت أخبارٌ مُثْبَتَةٌ قد لزمها النونُ لدخول هذا الحرف أعنى مَا المؤكّدةَ فى أوائلهنّ وذلك قولهم بعَيْنٍ مّا أَرَيَنَّكَ و * ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها * واذا لزمت النون هذه الأخبارَ الصريحةَ لوجود هذا الحرف فدخولُها مع فعل الشرط أَوْلى لِما ذكرنا وقد يجوز ان لا تأتى بهذه النون مع فعل الشرط وذلك نحوُ قولك امّا تأتنى آتك قال الشاعر انشده ابو زيد

* زعمتْ تماضِرُ أنّنى امّا أَمُتْ * يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغرُ خَلّتى *

وقال الآخر انشده سيبويه

* فامّا تَرَيْنى ولى لِمّةٌ * فإنّ الحوادثَ أَوْدى بها *

وقال رؤبة

* إمّا تَرَيْنى اليومَ أُمَّ حَمْزِ * قارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِى وجَمْزِى *

وذلك انّ هذه النون لم تدخل فارقةً بين معنيَيْن وانّما دخلت لضرب من الاستحسان وهو الحمل على لَيَفْعَلَنّ لشَبَهٍ بينهما وقد جاز سقوطُ النون من ليفعلنّ على ما حكاه سيبويه واذا لم تلزم مع ليفعلنّ مع انّ النون فيه تفرق بين معنيَيْن فأن لا تلزم امّا يفعلنّ بطريق الأَوْلى اذ النونُ فيه لا تفرق بين معنيين قال الشاعر

* فامّا تَرَيْني اليومَ أُزْجِي ظَعِينَتي * أُصَعِّدُ سَيْرًا في البلاد وأُفْرِعُ *

البيت لعبد الرحمن بن هَمّام السَلوليّ أنشده الزمخشريّ شاهدا على المجازاة بامّا وحذفِ نون التأكيد من شرطها ورواه سيبويه * اذما تريني اليوم ازجي ظعينتي * وبعده

* فانّيَ من قَوْمٍ سِواكم وانّما * رِجاليَ فَهْمٌ بالحجاز وأَشْجَعُ *

قال سمعناهما ممّن يرويهما عن العرب هكذا اذْمَا والمعنى امّا ولا شاهد فيه على هذه الرواية وانّما سيبويه انشده شاهدا على صحّة المجازاة بإذْمَا وخروجها الى معنى امّا والمُزْجي فاعلٌ من أُزْجيه اذا سُقْتَه برِفْقٍ والظعينةُ المرأةُ في الهَوْدَجِ والمُفْرِعُ ههنا المُنْحَدِر وهو من الأَضْداد وأَنْتمي في النَسَب الى فَهْمٍ وأَشجعَ وهو من سَلول بن عامر لانّهم كلّهم من قيس عَيْلانَ بن مُضَرَ فاعرفه٠

فصــل ٥٩٠

قال صاحب الكتاب والشرط كالاستفهام في انّ شيئا ممّا في حَيّزه لا يتقدّمه ونحوُ قولك آتيك إن تأتني وقد سألْتُك لو أعطيتَني ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّما ولكنْ كلاما واردا على سبيل الإخبار والجزاء محذوفٌ وحذفُ جواب لَوْ كثيرٌ في القرآن والشعر٠

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الشرط كالاستفهام له صدرُ الكلام ولذلك لا يعمل في اسماء الشرط شيءٌ ممّا قبله ولا يتقدّم عليه ما كان في حيّزه الّا ان يكون العاملُ خافضا فانّه يجوز تقديمُه على المجرور اذا كان في صلةِ ما بعده او مبتدأً نحوَ قولك بمن تَمْرر أَمْرُرْ وعلى من تَنْزِلْ أَنْزِلْ فالباء وما اتّصلتْ به من قولك بمن تمرر في موضع نصب بالفعل الذي هو تمرر وكذلك على وما بعده من المجرور في موضع نصب بفعل الشرط وانّما ساغ تقديمُه هنا لانّ الجارّ يتنزّل منزلةَ الجزء ممّا يعمل فيه ولذلك يُحْكَم على موضعهما بالنصب مع انّ الضرورة قادت الى ذلك لعدم جواز الفصل بين الخافض ومخفوضه ولا يتقدّم الجزاء على أداته فلا تقول آتيك إن أتيتَني وأُحْسِنُ اليك إن أكرمتَني

بالجزم على الجواب لانّ الجزاء لا يتقدّم على ما ذكرناه فإن رفعتَ وقلتَ آتيك إن أتيتنى وأُحْسِنُ اليك إن أكرمتنى جاز ومثله أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ وأنا ظالمٌ إن فعلتُ ولم يكن ما تقدّم جوابا وانّما هو كلام مستقلّ عُقِّب بالشرط والاعتمادُ على المبتدإ والخبر ثمّ عُلِّق بالشرط كما يُعلَّق بالظرف فى نحوِ آتيك يومَ الجمعة وأنتِ طالقٌ يومَ السَّبْتِ والجوابُ محذوف وليس ما تقدّم بجواب الا ترى انّ الجواب اذا كان فعلا كان مجزوما وإن كان جملة اسميّة لزمته الفاء وكان يجب ان يقال فأنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدار كما تقوله اذا تأخّر وهذا معنى قوله وليس ما تقدّم فيه جزاء مقدّما ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار والجزاء محذوف واعلم انّه لا يحسن ان تقول آتيك إن تأتنى لانّك جزمت بإنْ واذا أعملتها لم يكن بدٌّ من الجواب ولم تأت بجواب ولو قلت أتيتُك إن أتيتنى جاز لانّ حرف الشرط لم يجزم فساغ ان لا تأتى بجواب وقد كثر حذف المبتدإ بعد الفاء فى جواب الشرط نحوُ قولك إن تأتنى فمُكْرَمٌ وان تعرضْ فكريمٌ وذلك لانّه قد جرى ذكرُه مع الشرط فاستُغنى بذلك عن إعادته وقد يحذف جوابُ لَوْ ايضا كثيرا وقد جاء ذلك فى القرآن والشعر فالقرآنُ قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا فلم يأت للَوْ بجواب فلم يقل لكان هذا القرآنَ وكذلك قوله تعالى وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى ٱلنَّارِ والجواب محذوفٌ تقديره لَرأيتَ سُوءَ مُنْقَلَبِهم وقال الشاعر

* وَجَدِّكَ لو شىءٌ أتانا رَسولُه * سِواكَ ولٰكِنْ لم نَجِدْ لك مَدْفَعا *

والمراد لو أتانا رسولٌ سواك لدفعناه وقال امرؤ القيس

* فلو أنّها نفسٌ تَموتُ جَميعةً * ولكنّها نفسٌ تَساقطُ أَنْفُسا *

والمراد لفنيتْ واستراحتْ وقال جرير

* كَذَبَ العَواذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُناخَنا * بحَزيزِ رامَةَ والمَطِىُّ سَوامِى *

والمراد لرأين ما يُسخِنهنّ وما يسخّن أعينهنّ ومن ذلك لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنى لم يأت بجواب والمراد لَانْتَصفتُ وذلك كلّه للعلم بموضعه وقال اصحابُنا انّ حذف الجواب فى هذه الاشياء أبلغُ فى المعنى من إظهاره الا ترى انّك اذا قلت لعبدك والله لئنْ قمتُ اليك وسكتَّ عن الجواب ذهب فكرُه الى اشياء من انواع المكروه فلم يدر أيّها يبقى ولو قلت لاضربنّك فأتيتَ بالجواب لم تُبْقِ شيئا غيرَ الضرب ومنه قوله تعالى لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا ولم يُعيِّن العقوبةَ بل أبْهَمَها لانّ إبهامها أوقع

في النفس فاعرفه ء

فصــل ٥٩١

قال صاحب الكتاب ولا بدّ من أن يَليَهما الفعلُ ونحوُ قوله تعالى لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ وإِنِ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ على إضمارِ فِعْلٍ يفسّره الظاهرُ ولذلك لم يجز لو زيدٌ ذاهبٌ ولا إن عمْرٌو خارجٌ ولطَلَبِهما الفعلَ وجب في أنّ الواقعةِ بعد لَوْ ان يكون خبرها فعلا كقولك لو انّ زيدا جاءني لأكرمتُه وقال تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ولو قلت لو انّ زيدا حاضري لأكرمتُه لم يجز ء

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الشرط لا يكون الّا بالافعال لانّك تُعلّق وجودَ غيرها على وجودها والاسماء ثابتةٌ موجودةٌ ولا يصحّ تعليقُ وجودِ شيء على وجودها ولذلك لا يلي حرفَ الشرط الّا الفعلُ ويقبح ان يتقدّم الاسم فيه على الفعل ويُفْصَل بينهما بالاسم لكَوْنها جازمةً للفعل والجازمُ يقبح ان يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز لم زيدٌ يأتك على معنى لم يأتك زيد وكذلك بقيّةُ الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه لانّ الجازم في الافعال نظيرُ الجارّ في الاسماء كما لا يفصل بين الجارّ والمجرور بشيء الّا في الشعر كذلك الجازمُ فأمّا إنْ خاصّةً فلقُوّتها في بابها وعدمِ خروجها عن الشرط الى غيره توسّعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم ولم يكن ذلك بأبعدَ من حذف فعل الشرط في قولهم المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنْجَرٌ فخنجرٌ فإن كان بعدها فعلٌ ماضٍ في اللفظ لا تأثيرَ لها فيه فالفصلُ حسنٌ وجاز في الكلام وحالِ السَعَة والاختيارِ وشُبّهت بما ليس بعامل من الحروف نحو همزة الاستفهام وإن كان بعدها فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ قبح تقدّمُ الاسم الّا في الشعر لانّها قد جرت بعد الاعمال وظهوره مجرَى لَمْ ولَمّا ونحوهما من الجوازم فكما لا تقول لم زيدٌ يَقُمْ ولم زيدا أَضْرِبْ الّا في ضرورة الشعر كذلك لا تقول إن زيدٌ يقمْ أَقمْ الّا في ضرورة الشعر فعلى هذا تقول اذا وليها الفعلُ الماضي إن زيدٌ ركب ركبتُ ومن كلامهم إن اللّهُ أمكنني من فلان فعلتُ وقال سبحانه وتعالى إن امرؤٌ هلك وقال تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ وقال الشاعر * عاودْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبا * هراة اسمُ موضع وارتفاعُ الاسم بعد إنْ هنا عند اصحابنا على انّه فاعلُ فعل محذوف فسّره هذا الظاهرُ وتقديرُه إن استجارك احد من المشركين استجارك وكذلك نظائرُه لا يجيز البصريون الّا ذلك وموضعُ هذا الفعل الظاهر جزمٌ لانّه مفسّرٌ بمجزوم فكان مثلَه والذى يدلّ على انّ موضع هذا الفعل الماضي جزمٌ أنّ

الشاعر لمّا جعله مستقبلًا جزمه من ذلك قوله

* متى واغلٌ يَنْبُهم يُحَيُّو * هُ وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ الساقى *

وقال الاخر

* صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فى حائِرٍ * أَيْنَمَا الرِيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ *

فظهورُ الجزم فى الفعل المضارع بعد الاسم يدلّ انّ الفعل الماضى اذا وقع بعدها الاسمُ فموقعه مجزومٌ وذهب الفرّاء من الكوفيين الى انّ الاسم من نحو إِنِ امرؤٌ هلك وإن احدٌ من المشركين استجارك مرتفعٌ بالضمير الذى يعود اليه من هلك واستجارك كما يكون فى قولك زيدٌ استجارك واما لَوْ فاذا وقع بعدها الاسم وبعده الفعلُ فالاسمُ محمولٌ على فعلٍ قبله مضمرٍ يفسّره الظاهرُ وذلك لاقتضائها الفعلَ دون الاسم كما كان فى إنْ كذلك وهذا محقّقٌ لها شَبَهًا بأداة الشرط فحكمُها فى هذا حكمُ اذا ٱلسَّمَآءُ ٱنْشَقَّتْ وإن امرؤٌ هلك قال الله تعالى لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّى فقولُه انتم فاعلُ فعلٍ دلّ عليه تملكون هذا الظاهرُ والتقديرُ لو تملكون خزائن تملكون وكان هذا الضمير متّصلا فلمّا حُذف الفعل فُصل الضمير منه وأُتى بالمنفصل الذى هو انتم وأُجرى مُجْرَى الظاهر ومن كلامِ حاتمٍ لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْنى على تقديرِ لو لطمتنى ذات سوار لطمتنى ولاقتضاء لَوْ الفعل اذا وقع بعدها أَنَّ المشدّدةُ لم يكن بدٌّ من فعلٍ فى خبرها نحو قوله تعالى لَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَٱتَّقَوْا ونحو قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ وذلك انّ الخبر محلّ الفائدة وأَنَّ انّما افادت تأكيدا ومعتمَدُ الامتناع انّما هو خبرُ أَنَّ فلذلك وجب ان يكون فعلا محضًا قضاءً لحقّ لَوْ فى اقتضائها الفعلَ ولو قلت لو أَنّ زيدا حاضرى او نحو ذلك من الاسماء لم يجز كما انّك لو قلت لو زيدٌ حاضرٌ او نحو ذلك لم يجز فاعرفه ؏

فصــل ٥٩٢

قال صاحب الكتاب وقد تجىء لَوْ فى معنى التمنّى كقولك لو تأتينى فتحدّثَنى كما تقول لَيْتَك تأتينى ويجوز فى فتحدّثنى النصبُ والرفعُ قال الله تعالى وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ وفى بعض المَصاحف فَيُدْهِنُوا ؏

قال الشارح قد تقدّم انّ لَوْ قد تُستعمل بمعنَى انْ للاستقبال تحصل فيها معنى التمنّى لانّه طلبٌ فلا تفتقر الى جواب وذلك نحوُ لو أعطانى ووَهَبَنى والتمنّى نوعٌ من الطلب والفرقُ بينه وبين الطلب

أنّ الطلب يتعلّق باللسان والتمنّى شىء يهاجس فى القلب يقدّره المتمنّى فعلى هذا تقول لو تأتينى فتُحدّثُنى بالرفع والنصب فالرفع على الاستئناف والنصبُ على تخيُّل معنى التمنّى كما تقول ليْتَك تأتينى فتحدّثَنى وعليه قوله تعالى ودّوا لو تدهن فيدهنون وحكى سيبويه انّها فى بعض المصاحف فيُدْهِنوا بالنصب وتقدّم الكلام على ذلك مُشْبَعًا فى نواصب الافعال المستقبلة فاعرفه ٭

فصل ٥٩٣

قال صاحب الكتاب وأمّا فيها معنى الشرط قال سيبويه اذا قلت أمّا زيدٌ فمنطلقٌ فكأنّك قلت مَهْمَا يكن من شىء فزيدٌ منطلقٌ الا ترى انّ الفاء لازمةٌ لها ٭

قال الشارح قد تقدّم القول فى أمّا المفتوحة الهمزة أنّها للتفصيل فاذا ادّعى مُدّعٍ اشياء فى شخصٍ نحوَ ان يقال زيدٌ عالمٌ شجاعٌ كريمٌ وأردتَ تفصيلَ ما ادّعاه فانّك تقول فى جوابه أمّا عالمٌ شجاعٌ فمُسلَّمٌ وأمّا كريمٌ ففيه نَظَرٌ وفيها معنى الشرط يدلّ على ذلك دخولُ الفاء فى جوابها وذلك انّك اذا قلت أمّا زيدٌ فمنطلقٌ معناه مهما يكن من شىء فزيدٌ منطلقٌ وأصلُ هذه الفاء ان تدخل على مبتدإ كما تكون فى الجزاء كذلك من نحو قولك إن تُحْسِنْ الىّ فالله يجازيك وانّما أُخّرت الى الخبر مع أمّا لضربٍ من إصلاح اللفظ وذلك انّ أمّا فيها معنى الشرط وأداةُ الشرط يقع بعدها فعلُ الشرط ثمّ الجزاء بعده فلمّا حُذف فعل الشرط هنا وأداتُه وتضمّنتْ أمّا معناهما كرهوا ان يليها الجزاء من غيرِ واسطة بينهما فقدّموا احد جُزْءَىِ الجواب وجعلوه كالعوض من فعل الشرط ووجهٌ ثانٍ وهو انّ الفاء وإن كانت هنا مُتبِعةً غيرَ عاطفة فإنّ اصلها العطفُ الا ترى انّ العاطفة لا تنفكّ من معنى الإتباع نحوِ جاءنى زيدٌ فمحمّدٌ ورأيت زيدا فصالحًا ومن عادة هذه الفاء مُتْبِعةً كانت او عاطفةً أن لا تقع مبتدأةً فى أوّل الكلام وأنّه لا بدّ ان يقع قبلها اسمٌ او فعلٌ فلو قالوا أمّا فزيدٌ منطلقٌ كما يقولون مهما وقع من شىء فزيدٌ منطلقٌ لَوقعت الفاء أوّلًا مبتدأةً وليس قبلها اسمٌ ولا فعلٌ انّما قبلها حرفٌ وهو أمّا فقدّموا احدَ الاسمين بعد الفاء مع أمّا لِما حاوَلوه من إصلاح اللفظ ليقع قبلها اسمٌ فى اللفظ فيكون الاسم الثانى الذى بعده وهو خبرُ المبتدإ تابعًا للاسم قبله وإن لم يكن معطوفا عليه فعلى هذا أجازوا أمّا زيدا فأنا ضاربٌ فنصبوا زيدا بضاربٍ وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه ان يعمل فيما قبله لكنّه جاز هنا من حيث كانت الفاء فى نيّة التقديم على جميع ما قبلها وغالَى ابو العبّاس

فأجاز أمّا زيدًا فانّى ضاربٌ على ان يكون زيدًا منصوبا بضارب وفيه بُعْدٌ لانّ انّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وربّما حذفوا الفاء من جوابِ أمّا كما يحذفونها من جواب الشرط المحض وهو من قبيل الضرورة قال الشاعر أنشده سيبويه

* فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُو * ولٰكِنّ سَيْرًا فى عِراضِ المَواكِبِ *

اراد فلا قتالَ فحذف الفاء ضرورةً ومثله قول الاخر

* فأمّا صُدورٌ لا صدورَ لجَعْفَرٍ * ولٰكِنّ أَعْجازًا شديدًا ضَرِيرُها *

اراد فلا صدور لجعفر فاعرفه ؏

فصـــل ٥٩٤

قال صاحب الكتاب وإذَنْ جوابٌ وجزاءٌ يقول الرجل انا آتيك فتقول إذن أُكْرِمَك فهذا الكلامُ قد أَجَبْتَه به وصيّرتَ إكرامَك جزاءً له على اتْيانه وقال الزَجّاج تأويلُها إن كان الامرُ كما ذكرتَ فانّى أُكْرِمُك وانّما تُعْمِل اذَنْ فى فعل مستقبل غيرَ معتمد على شىء قبلها كقولك لمَن يقول لك انا أُكرمك إذن أُجيئَك فإن حدّثت فقلت اذن اخالُك كاذبًا أَلْغَيْتَها لانّ الفعل للحال وكذلك إن اعتمدتَ بها على مبتدإ او شرط او قَسَم فقلت انا اذن أُكرِمُك وإن تأتنى اذن آتِك وواللهِ اذن لا أفعلُ قال كُثَيِّرٌ

* لَئِنْ عادَ لى عَبْدُ العَزيزِ بمِثْلِها * وأَمْكَنَنى منها اذَنْ لا أُقيلُها *

واذا وقعتْ بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان قال الله تعالى وَاذَنْ لَا يَلْبَثُونَ وقُرِئَ لَا يَلْبَثُوا وفى قولك إن تأتنى آتِك واذَنْ أُكْرِمْك ثلثةُ اوجه الجزمُ والنصب والرفع ؏

قال الشارح اعلم انّ اذًا من نواصب الافعال المستقبلة ومعناها الجوابُ والجزاءُ يجوز ان يقول القائلُ أنا آتيك فتقول فى جوابه اذًا أُكْرِمَك فقولك اذا أُكرمك جوابٌ لقوله وجزاءٌ لفعل الاتيان ومنه قول الشاعر

* اذًا لَقامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ * عند الحَفيظة انْ ذو لُوثةٍ لانا *

فاذًا جوابٌ لقوله كُنْتُ من مازنٍ على سبيل البدل من قوله لم تَسْتَبِحْ ابلى وجزاءٌ على فعل المستبيح فامّا إعمالها فله شروطٌ أربعةٌ أن تكون جوابا او فى تقدير الجواب وأن تقع أوّلًا لا يعتمد ما بعدها على

ما قبلها وأن لا يُفْصَل بينها وبين معمولها بغير القَسَم وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا وقد ذُكر ذلك فى عوامل نصب الافعال بما أغنى عن إعادته هنا فاعرفه ؞

ومن اصناف الحرف حرفُ التعليل

فصـــل ٥٩٥

قال صاحب الكتاب وهو كَىْ يقول القائل قصدتُ فلانا فتقول له كَيْمَهْ فيقول كى يُحْسِنَ إلىَّ وكَيْمَهْ مثلُ فِيمَهْ وعَمَّهْ ولِمَهْ دخل حرفُ الجرّ على ما الاستفهاميّة محذوفا ألفُها ولحقتْ هاء السَّكْت واختُلف فى إعرابها فهى عند البصريين مجرورةٌ وعند الكوفيين منصوبةٌ بفعل مضمر كانّك قلت كى تفعلَ ماذا وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب ؞

قال الشارح امّا كَىْ فحرفٌ معناه العِلّةُ والغرضُ من ذلك انّك اذا قلت قصدتُك كى تُثِيبَنى فُهم من ذلك انّ الغرض انّما هو الثواب وهو علّةٌ لوجوده وهى على ضربين تكون حرفَ جرّ بمعنى اللام وناصبةً للفعل بمعنَى أَنْ وذلك انّ من العرب من يقول كَيْمَهْ فيُدْخِل كَىْ على مَا الاستفهاميّة ويحذف ألفها تخفيفًا وفرقًا بينها وبين الخبريّة ثمّ يُدْخِل عليها هاء السكت لبيان الحركة فلو كانت كَىْ هنا غيرَ حرف جرّ لم تدخل على مَا الاستفهاميّة لانّ عوامل الافعال لا تدخل على الاسماء ويدلّ على انّ مَا ههنا استفهامٌ حذفُ ألفها ولا تُحْذَف الفُ مَا الّا اذا كانت استفهاما عند دخول حرف الجرّ عليها نحوَ قوله لِمَهْ وبِمَهْ وعَمَّهْ واذا كانت حرف جرّ فالفعلُ بعدها ينتصب بإضمارِ أَنْ كما يكون كذلك مع اللام فى نحو قولك قصدتُك لِتُكْرِمَنى والمراد لأَنْ تكرمَنى والذى يدلّ على ذلك انّ الشاعر قد أظهر أَنْ لمّا اضطُرّ الى ذلك قال جَمِيل

* فقالت أَكُلَّ الناس أصبحتَ مانِحًا * لسانَك كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا *

ويروى * لسانَك هذا كى تغرّ وتخدعا * فمَا على الرواية الأُولى زائدةٌ ولا شاهدَ فيه حينئذ فمَا من كَيْمَهْ عند البصريين مجرورة كما يكون ذلك فى عَمَّهْ ولِمَهْ لانّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله الّا ان يكون حرف جرّ والجارُّ والمجرورُ فى موضع منصوب بالفعل بعده والكوفيون يقولون انّ كَىْ من نواصب الافعال وليست حرف جرّ ويقولون مَهْ من كَيْمَهْ فى موضع نصب بفعل محذوف نصبَ المصدر

وتقديره كى تفعل ما ذا وفيه بُعْدٌ لانّ مَا لو كانت منصوبة لكانت موصولة ولو كانت موصولة لم تُحذف الفها لانّ الف الموصولة لا تحذف الّا فى موضع واحد وهو قولهم اُدْعُ بِمَ شئتَ اى بالذى شئت فحذفُ الالف يدلّ انّها ليست موصولة وقوله وما أَرَى هذا القول بعيدا من الصواب بعيدٌ من الصواب ومنهم من يجعل كَىْ ناصبةً بنفسها بمنزلة أَنْ فاعرفه ٭

فصل ٥٩٦

قال صاحب الكتاب وانتصاب الفعل بعد كَىْ إمّا أن يكون بها نفسها او بإضمارِ أَنْ واذا أَدخلتَ اللام فقلتَ لِكَىْ تفعلَ فهى العاملة كانّك قلت لِأَن تفعلَ ٭

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ كَىْ تكون حرف جرّ فتكون ناصبة للفعل بمعنَى أَنْ فعلى المذهب الاوّل اذا انتصب الفعلُ بعدها كان باضمارِ أَنْ على ما ذكرناه وعلى المذهب الثانى الفعل ينتصب بها نفسها ويجوز دخولُ اللام عليها كما تدخل على أَنْ نحو جئتُ كى تقومَ ولِكَىْ تقومَ كما تقول لأَنْ تقومَ واذا دخلت عليها اللامُ لم تكن الّا الناصبة بنفسها لانّ اللام حرف جرّ وحرفُ الجرّ لا يدخل على مثله فاما قوله

* فلا واللّه لا يُلْفَى لِما بى * ولا لِلِما بهم أَبَدًا دَوَآءُ *

فشاذّ قليل لا يُعتدّ به ٭

فصل ٥٩٧

قال صاحب الكتاب وقد جاءت كَىْ مُظْهَرَةً بعدها أَنْ فى قول جميل

* فقالت أَكُلَّ الناس أَصْبَحْتَ مانحًا * لِسانَك كَيْما أَن تَغُرَّ وتَخْدَعَا *

قال الشارح قد تقدّم انّ كَىْ تكون ناصبة للفعل بنفسها بمعنَى أَنْ وتكون حرف جرّ بمعنى اللام وينتصب الفعل بعدها باضمارِ أَنْ ولا يظهر أَنْ بعدها فى الكلام لانّه من الاصول المرفوضة وقد جاء ذلك فى الشعر ومنه بيتُ جميل . فامّا الكوفيون فيذهبون الى انّ النصب فى قولك جئتُ لتُكْرِمَنى باللام نفسها فاذا جاءت كَىْ مع اللام فالنصبُ للّام وكَىْ تأكيد فاذا انفردتْ كَىْ فالعملُ لها ودخولُ أَنْ بعد كَىْ جائزٌ فى كلامهم تقول جئتُ لكى أَن تقوم ولا موضع لأَنْ من الاعراب لانّها مؤكِّدة للّام

كتأكيد كَىْ وأنشدوا

* أردتُ لِكَيْما أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِى * وَتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ *

والقول ما قدّمناه وهو مذهب سيبويه ودخولُ أَنْ بعد كَىْ اذا كانت حرف جرّ ضرورةٌ وللشاعر مُراجَعةُ الاصول المرفوضة واما ظهورُ أَنْ بعد لِكَىْ فا أبعدَه واما البيت الذى انشده فليس بمعروف ولا قائله ولَئِنْ صحّ كان حمْله على الزيادة والبدلِ من كَيْمَا لانّه فى معناه كما يُبْدَلُ الفعل من الفعل اذا كان فى معناه فاعرفه ٤

ومن اصناف الحرف حرفُ الرَدْع

فصـــل ٥٩٨

قال صاحب الكتاب وهو كَلَّا قال سيبويه هو رَدْعٌ وزَجْرٌ وقال الزجّاج كَلَّا ردعٌ وتنبيهٌ وذلك قولك كَلَّا لِمَن قال لك شيئًا تُنكِره نحوَ فلانٌ يُبْغِضك وشِبْهه اى ارتدعْ عن هذا وتنبّهْ على الخطإ فيه قال اللّه تعالى بعد قوله رَبِّى أَهَانَنِ كَلَّا اى ليس الامرُ كذلك لانّه قد يُوسِّع فى الدنيا على مَن لا يُكْرِمه من الكُفّار وقد يُضَيِّق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح ٤

قال الشارح كَلَّا حرفٌ على اربعة احرف كأمّا وحَتَّى وينبغى ان تكون الفه اصلا لانّا لا نعلم احدا يوثَق بعربيّته يذهب الى انّ الالف فى الحروف زائدةٌ واختلفوا فى معناه فقال ابو حاتم كَلَّا فى القرآن على ضربين على معنى الرَدّ للاوّل بمعنَى لا وعلى معنَى أَلَا التى للتنبيه يُستفتَح بها الكلام وقد قال بعض المفسّرين فى قوله تعالى كَلَّا انّ ٱلْإنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ ٱسْتَغْنَى معناه حَقًّا وهذا قريبٌ من معنَى أَلَا وقال الفرّاء كَلَّا حرفُ رَدّ يُكتفَى بها كنَعَمْ وبَلَى وتكون صلة لما بعدها كقولك كَلَّا وَرَبِّ الكَعْبة بمنزلة أَىْ وربِّ الكعبة كقوله تعالى كَلَّا وَٱلْقَمَرِ وعن ثَعْلَب قال لا يوقَف على كَلَّا فى جميع القرآن لانّها جوابٌ والفائدةُ فيما بعدها وقال بعضهم يوقَف على كَلَّا فى جميع القرآن لانّها بمعنَى ٱنْتَبِهْ الّا فى موضع واحد وهو قوله كلّا والقمرِ والحقُّ فيها انّها تكون ردّ الكلام قبلها بمعنَى لَا وتكون تنبيهًا كأَلَا وحَقًّا وعليه الأكثرُ ويحسن الوقفُ عليها اذا كانت ردًّا بمعنَى ليس الامرُ كذلك ولا يحسن الوقفُ عليها اذا كانت تنبيها بمعنَى أَلَا وحَقًّا فاعرفه ٤

ومن اصناف الحرف اللاماتُ

فصـــل ٥٩٩

قال صاحب الكتاب وهي لامُ التعريف ولامُ جوابِ القَسَم واللامُ المُوَطِّئةُ للقَسَم ولامُ جوابِ لَوْ ولَوْلَا ولامُ الأَمْر ولامُ الابتداء واللامُ الفارقةُ بين ان المخفّفة والنافية ولامُ الجرّ فامّا لامُ التعريف فهى اللامُ الساكنةُ الّتى تدخل على الاسم المنكور فتُعرِّفه تعريفَ جِنْس كقولك أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ والرجلُ خيرٌ من المرأة اى هذان الحَجَران المعروفان من بين سائرِ الأَحْجار وهذا الجنسُ من الحَيَوان من بين سائر أجناسه او تعريفَ عَهْد كقولك ما فعل الرجلُ وأنفقتُ الدرهمَ لرجلٍ ودرهمٍ معهودَيْن بينك وبين مخاطَبك وهذه اللامُ وحدَها هي حرفُ التعريف عند سيبويه والهمزةُ قبلها همزةُ وصلٍ مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزةِ ابْنٍ واسْمٍ وعند الخليل أنّ حرف التعريف أَلْ كهَلْ وبَلْ وانّما استمرّ بها التخفيفُ للكثرة واهلُ اليَمَن يجعلون مكانَها الميمَ ومنه ليس مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فى امْسَفَر وقال

* يَرْمِى وَراءِى بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ *

قال الشارح اللام من حروف المعانى وهي كثيرةُ الاستعمال متشعّبةُ المواقع وقد أكثر العلماء الكلام عليها وأفرد بعضُهم لها كُتُبًا تختصّ بها فمنهم من بَسَطَ حتى تداخلت أقسامُها ومنهم من أوجز حتى نَقَصَ ونحن نقتصر فى هذا الكتاب على شرحِ ما ذكره المصنّفُ وإن لم تكن القسمة حاصرةً فمن ذلك لام التعريف والمراد القصدُ الى شىء بعينه ليعرفه المخاطَبُ كمعرفة المتكلّم فيتساوى المتكلّمُ والمخاطَبُ فى ذلك وذلك نحو قولك الغلام والجارية اذا اردتَ غلاما بعينه وجاريةً بعينها واللامُ هي حرف التعريف وحدها والهمزةُ وصلةٌ الى المَنْطِق بها ساكنةً هذا مذهبُ سيبويه وعليه اكثرُ البصريين والكوفيين ما عدا الخليلَ فإنّه كان يذهب الى انّ حرف التعريف أَلْ بمنزلةِ قَدْ فى الافعال فهى كلمةٌ مركّبةٌ من الهمزة واللام جميعاً كتركيب هَلْ وبَلْ وأصلُ الهمزة ان تكون مقطوعة عنده وانّما حُذفت فى الوصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال واحتجّ بقطع الهمزة فى أنصاف الابيات نحو قول عُبَيْد بن الأَبْرَص

* يا خَليلَىَّ ارْبَعا واسْتَخْبِرا أَلْ * مَنْزِلَ الدارِسَ عن أَهْلِ الحِلالْ *

* مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ أَلْ * قَطْرُ مَغْناه وتأويبُ الشَمالْ *

الا ترى انّ هذا الشعر من الرَّمَل واللامُ من الجُزْء الذى قبلها فهى بإزاء النون فى فَاعِلُنْ فلو كانت اللام وحدها فى التعريف لم يجز فصلُها ممّا بعدها لا سيّما وهى ساكنةٌ والساكنُ لا يُنْوَى به الانفصال ففصلُ آلْ هنا كفصلِ قَدْ من الفعل بعده من قول النابغة * وكَأَنْ قَدِ * والمراد قد زالتْ ويؤيّد ذلك انّهم قد أثبتوا هذه الهمزة حيث تُحذف همزات الوصل نحوَ قوله تعالى آٰللّٰهُ أَذِنَ لَكُمْ وآٰلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنْثَيَيْنِ ونحوَ قولهم فى القَسَم أَفَأَللّٰهِ ولا هَا أَللّٰهِ ذا ولم تَرَ همزةَ الوصل تثبت فى مثل هذا والصوابُ ما قاله سيبويه والدليلُ على صحّته نفوذُ عمل الجارّ الى ما بعد حرف التعريف وهذا يدلّ على شدّة امتزاجِ حرف التعريف بما عرّفه وانّما كان كذلك لقلّته وضُعْفه عن قيامه بنفسه ولو كان على حرفَيْن لَمَا جاز تجاوُزُ حرف الجرّ الى ما بعده ودليلٌ اخر يدلّ على شدّة اتّصال حرف التعريف بما دخل عليه وهو انّه قد حدث بدخوله معنًى فى ما عرّفه لم يكن قبل دخوله وهو معنى التعريف وصار المعرَّف كانّه غيرُ ذلك المنكور وشىءٌ سواه ولهذا أجازوا الجمعَ بين رجلٍ والرجلِ وغلامٍ والغلامِ قافيَتَيْن من غيرِ استكراه ولا اعتقادِ ايطاء فصار حرفُ التعريف للزومه المعرَّفَ كانّه مبنىٌّ معه كياء التحقير وألف التكسير ويؤيّد ما ذكرناه انّ حرف التعريف نقيضُ التنوين لانّ التنوين دليلُ التنكير كما انّ اللام دليلُ التعريف فكما انّ التنوين حرفٌ واحدٌ فكذلك المُعرِّف حرفٌ واحدٌ وامّا ما احتجّ به الخليل من انفصاله منه بالوقوف عليه فى الشعر فلا حجّةَ فيه ولا دليلَ لانّ الهمزة لمّا لزمت اللامَ لسكونها وكثُر اللفظُ بها صارت كالجُزْء منها من جهة اللفظ لا المعنى وجرت مجرَى ما هو على حرفَيْن نحوِ هَلْ وبَلْ فجاز فصلُها فى بعض المواضع لهذه العلّة وقد جاء الفصلُ فى الشعر بين الكلمة وما هو منها البتّة وجاؤا بتمامه فى المِصْراع الثانى نحوَ قول كُثَيِّر

* يا نَفْسِ أَكْلًا وٱضْطِجا * عَا نَفْسِ لَسْتِ بخالدَهْ *

واذا جاز ذلك فى نفس الكلام كان ذلك فيما جاء بمعنًى أَوْلَى فامّا قطعُ هذه الهمزة فى قوله تعالى آٰلذّكرين حرّم ام الانثيين ونحو ذلك فى القسم افأللّه ولا ها أللّه ذا فلا دلالةَ له فيه لانّه اذا جاز قطعُ همزة الوصل التى لا خلاف بينهم فيها فى قوله

* أَلَا لا أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً * على حَدَثانِ الدَّهْرِ منّى ومن جُمْلْ *

وقول الاخر

* اذا جاوَزَ ٱلاثْنَيْنِ سِرٌّ فــإنّــه * بنَشْرٍ وتَضْيِيعِ الحَدِيــثِ قَــمِــيــنُ *

فأن يجوز قطعُ الهمزة التى هى مختلَفٌ فى امرها وهى مفتوحةٌ كالهمزة التى لا تكون الّا قطعًا نحو همزة أَحْمَرَ وأَصْفَرَ أَوْلَى وأَجْوَزَ فان قيل فلِمَ كان حرف التعريف حرفا واحدا ساكنا فالجوابُ انّهم ارادوا مَزْجَه بما بعده لِما يُحْدِثه فيه من المعنى فجعلوه على حرف واحد ليضعف عن انفصاله ممّا بعده وأسكنوه ليكون أبلغ فى الاتّصال لانّ الساكن أضعفُ من المتحرّك واعلم انّ لام التعريف تشتمل على ثلثة انواع تكون لتعريف الجنس ولتعريف العهد ولتعريف الحضور فامّا تعريف الجنس فأن تدخل اللام على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعِه لا لتعريف الشخص منه وذلك نحو قولك المَلَكُ أفضلُ من الانسان والعَسَلُ حُلْوٌ والخَلُّ حامضٌ وأهلكَ الناسَ الدرهمُ والدينار فهذا التعريف لا يكون عن إحاطةٍ به لانّ ذلك متعذِّرٌ لانّه لا يمكن احدًا ان يُشاهِد جميعَ هذه الاجناس وانّما معناه انّ كلّ واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسّة المشاهدة أفضلُ من كلّ واحد من الجنس الاخر وأنّ كلّ جزء من العسل الشائع فى الدنيا حلوٌ وأن كلّ جزء من الخلّ حامضٌ فامّا تعريف العهد فنحوُ قولك جاءنى الرجلُ تخاطب بهذا مَن بينك وبينه عهدٌ فى رجلٍ تشير اليه ولولا ذلك لم تقل جاءنى الرجلُ ولقلتَ جاءنى رجلٌ وكذلك مرّ بى الغلامُ وركبتُ الفرسَ كلُّها معارفُ لاشارتك الى اشخاصٍ معيّنةٍ فأدخلتَ عليها الالفَ واللامَ لتعريف العهد ومعنى العهد ان تكون مع انسان فى حديثِ رجل او غيرِه ثمّ يُقْبِل ذلك فتقول وافى الرجلُ اى الذى كنّا فى حديثه وذكرِه قد وافى وامّا تعريف الحضور فهو قولك لمن لم تره قطّ ولا ذكرتَه يا أيُّها الرجلُ أَقْبِلْ فهذا تعريفٌ لاشارتك الى واحد بعينه ولم يتقدّمه ذكرٌ ولا عهدٌ وامّا الالف واللام فى اَلّذِى واَلّتِى فهى لتعريف اللفظ وإصلاحه لأن يكون وصفًا للمعرفة وانّما هما زائدان وحقيقةُ التعريف بالصلة الا ترى انّ نظائرها من نحو مَنْ ومَا كلّها معارفُ وليست فيها لامُ المعرفة ويؤكّد زيادةَ اللام هنا لزومُها ما دخلتْ عليه واللامُ المُعرِّفةُ يجوز سقوطُها ممّا دخلت فيه فلزومُ هذه اللام هنا وعدمُ جواز سقوطها دليلٌ على انّها ليست المعرِّفة وقومٌ من العرب يُبْدِلون من لام المعرفة ميمًا وهى يمانيةٌ فيقولون اَمْرَجل فى الرجل ويُرْوَى انّ النَمِرَ بن تَوْلَب قال سمعتُ رسول الله صلعم يقول ليس من اَمْبِرِّ اَمْصيامُ فى اَمْسَفَر يريد ليس من البرّ الصيامُ فى السفر ويقال انّ النمر لم يروِ عن النبىّ عليه السلام الّا هذا الحديثَ وذلك شاذّ قليل لا يقاس عليه وقد تقدّم الكلام على ذلك فى اوّل الكتاب وامّا قوله

* يَرْمِى وَرَاءِى بِاَمْسَهْمِ وَاَمْسَلِمَهْ * فصدرُه * ذاكَ خَليلِى وذو يُعاتِبُنِى * الشاهد فيه إبدالُ

الميم من اللام فى السهم والسلمة على انّ الرواية بالسّهم بسين مشدّدة لادّغام اللام فيها وامسلمه بميم بعد الواو فاعرفه ؏

فصــــل ٦٠٠

قال صاحب الكتاب ولامُ جواب القَسَم فى نحو قولك واللّهِ لَأَفْعَلَنَّ وتدخل على الماضى كقولك واللّهِ لَكَذَبَ وقال امرء القيس

* حَلَفْتُ لها باللّهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ * لَنامُوا فما انْ من حَديثٍ ولا صالِ *

والاكثر أن تدخل عليه مع قَدْ كقولك واللّهِ لَقَدْ خرج ؏

قال الشارح اعلم انّ اصل هذه اللام لامُ الابتداء وهى احدُ الموجِبَيْن اللذين يُتلقّى بهما القسم وهما اللامُ وإنَّ وهذه اللامُ تدخل على الجملتين الاسميّة والفعليّة مثالُ الاوّل واللّهِ لَزيدٌ قائمٌ كما تقول إنّ زيدا قائمٌ وانّما قلنا انّ اصلها الابتداء لانّها قد تتعرّى من معنى الجواب وتخلُص للابتداء ولا تتعرّى من الابتداء فلذلك كان أخصَّ معنيَيْها وذلك قولك لَعَمْرُكَ لأَقُومَنَّ ولَعَمْرُ اللهِ ما تَدْرى الا ترى انّها ههنا خالصةٌ للابتداء اذ لا يصحّ فيها معنى الجواب لانّ القسم لا يجاب بالقسم وامّا الداخلة على الفعل فهى تدخل على الماضى والمستقبل فاذا دخلت على المستقبل فلا بدّ من النون الثقيلة او الخفيفة نحو قولك واللّهِ لأقومنّ قال الله تعالى وَتَاللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ وقال لَنَسْفَعَنْ بِٱلنَّاصِيَةِ فاللامُ للتأكيد واتّصالِ القسم الى المُقْسَم عليه وتفصل بين النفى والايجاب ودخلت النونُ ايضا مؤكّدةً وصارفةً للفعل الى الاستقبال وإعلامِ السامع انّ هذا الفعل ليس للحال كقوله تعالى وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ اى لَحاكمٌ فإن زال الشكّ بغير النون استغْنى عنها قال الله تعالى وَلَسَوْفَ تُسْأَلُونَ وقال وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى لانّ سَوْفَ تختصّ بالاستقبال ولم تأت هذه اللام والنون اذا وليت المستقبلَ الّا مع القسم او نيّة القسم قال سيبويه سألتُ الخليل عن قوله لَيفعلنّ اذا جاءت مبتدأةً قال هى على نيّة القسم فاذا قلت لَتَنْطَلِقَنَّ فكأنّك قلت واللّهِ لتنطلقنّ قال الله تعالى وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ اى واللّهِ لَتعلمنّ وامّا دخولها على الماضى فإنّ الاكثر أن تدخل مع قَدْ وذلك انّ اصل هذه اللامِ الابتداء ولامُ الابتداء لا تدخل على الماضى المحض فأُتى بقَدْ معها لانّ قَدْ تُقرّب من الحال والذى حسّن دخولَها على الماضى دخولُ معنى الجواب فيها والجوابُ كما يكون بالماضى كذلك يكون

بالمستقبل فجوازُ دخولها على لفظ الماضى لما مازَجَها من معنى الجواب ودخولُ قَدْ معها قضاءٌ من حقّ الابتداء وذلك نحو قولك واللّه لقد قمتُ قال الله تعالى تَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا وربّما حُذفت اللام نحوَ قوله تعالى قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا اى لَقد أفلح وربّما حُذفت قد قال الشاعر * حلفت لها والله الخ * اى واللّه لقد ناموا فاعرفه ،

فصـــل ٩٠١

قال صاحب الكتاب والمُوطِّئة للقسم هى اللام فى قولك واللّهِ لَئِنْ أكرمتَنى لَأُكرِمَنّكَ ،

قال الشارح هذه اللام يسمّيها بعضهم لامَ الشرط لدخولها على حرف الشرط وبعضُهم يسمّيها المُوطِّئة لانّها يَتعقبها جوابُ القسم كانّها توطئةٌ لذكر الجواب وليست جوابا للقسم وإن كان ذلك اصلَها لانّ القسم لا يجاب بالشرط كما لا يجاب بالقسم لانّ الشرط يجرى مجرى القسم لما بينهما من المناسبة من جهةِ احتياج كلّ واحد منهما الى جواب والقسمُ وجوابُه جملتان تَلازمتا فكانتا كالجملة الواحدة كما انّ الشرط وجوابه كالجملة الواحدة ولذلك قد تسمّى الفقهاء التعليقَ على شرط يَميناً وقد سمّى الامام محمّد بن الحسن الشَّيْبانىّ كتابا له كتابَ الأَيْمان وإن كان مُعْظَمه تعليقا على شرط نحوَ إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ وإن أكلتِ او شربتِ فأنتِ طالقٌ ونحوِ ذلك وذلك قولك واللّهِ لَئِنْ أكرمتَنى لَأُكْرِمَنَّك فاللام الاولى مؤكِّدةٌ وَطِئَةٌ للجواب والجوابُ لأكرمنّك وهو جوابُ القسم والشرطُ مُلْغًى لا عملَ له لانّك صدّرتَ بالقسم وتركتَ الشرط حشوًا واذا اجتمع الجزاء والقسمُ فأيّهما سبق الاخرَ وتصدّر كان الجواب له مثالُ تصدُّر الشرط قولك إن تَقُمْ واللّهِ أَقُمْ جزمتَ الجوابَ بحرف الجزاء لتصدُّره وألغيتَ القسمَ لانّه حشوٌ ومثالُ تصدُّر القسم قولك واللّهِ لَئِنْ أتيتَنى لَأتينّك فاللامُ الأُولى موطِّئةٌ والثانيةُ جوابُ القسم واعتمادُ القسم عليه لا عملَ للشرط فيه يدلّ على ذلك قوله تعالى لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ الجوابُ للقسم المحذوف والشرطُ مُلْغًى بدليل ثبوت النون فى الفعل المنفىّ اذ لو كان جوابا للشرط لكان مجزوما فكانت النون محذوفةً ومثلُه قول الشاعر

* لَئِنْ عادَ لى عبدُ العَزيزِ بمِثْلِها * وأَمْكَنَنى منها اذَنْ لا أُقيلُها *

فرفع أُقيلُها لانّه معتمَدُ القسم فاعرفه ،

فصــــل ٩٠٣

قال صاحب الكتاب ولامُ جواب لَوْ ولَوْلَا نحوُ قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا وقوله وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَانَ ودخولُها لتأكيد ارتباط احدى الجملتين بالاخرى ويجوز حذفُها كقوله تعالى لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ويجوز حذفُ الجواب اصلًا كقولك لو كان لى مالٌ وتسكت اى لأنفقتُ وفعلتُ ومنه قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ وقوله لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً ٭

قال الشارح بعضهم يجعل هذا اللام قسمًا قائمًا برأسه وقعت فى جواب لَوْ ولَوْلَا لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالاولى والمحقّقون على انّها اللامُ التى تقع فى جواب القسم فاذا قلت لو جئتنى لأكرمتُك فتقديرُه واللهِ لو جئتنى لأكرمتُك وكذلك اللامُ فى جوابِ لَوْلَا اذا قلت لولا زيدٌ لأكرمتُك فتقديره واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك فاذا صرّحتَ بالقسم لم يكن بدٌّ من اللام نحوَ قوله

* فَوَاللهِ لولا اللهُ لا شىءَ غيرُه * لَزُعْزِعَ من هذا السَّرِيرِ جَوانِبُهْ *

وقول الاخر

* وَاللهِ لو كنتُ لِهذا خالصًا * لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الأَبارِصَا *

وتقول اذا لم تأت بالقسم ونويتَه لولا زيدٌ لأكرمتُك اى واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك قال الله تعالى وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وقال لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وربّما حُذفت اذا لم يظهر القسمُ قال يزيد بن الحَكَم

* وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كما هَوَى * بِأَجْرامِهِ من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى *

والمراد لَطِحْتَ ولا تدخل هذه اللام فى جوابِ لَوْ ولَوْلَا الّا على الماضى دون المستقبل وقد ذهب ابو علىّ فى بعض أقواله الى انّ اللام فى جوابِ لَوْ ولَوْلَا زائدةٌ مؤكّدةٌ واستدلّ على ذلك بجواز سقوطها وأنشد

* فلَوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا * جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ *

فقال جرى الدميان فلم يأت باللام فسقوطُها مع لَوْ كسقوطها مع لَوْلَا وربّما حذفوا الجواب البتّةَ وذلك اذا كان فى اللفظ ما يدلّ عليه وذلك نحو قوله تعالى ولو انّ قرآنا سيّرت به الجبال والمراد واللهُ اعلمُ لَكان هذا القرآنَ وقوله تعالى لو أنّ لى بكم قوّةً أَوْ آوِى الى رُكْنٍ شَدِيدٍ اى لانتصفتُ وفعلتُ كذا وكذا فاعرفه ٭

فصـــل ٩٠٣

قال صاحب الكتاب ولامُ الأَمْر نحوُ قولك لِيفعلْ زيدٌ وهى مكسورةٌ ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه كقوله تعالى فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي وقد جاء حذفُها فى ضرورة الشعر قال

* مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * اِذاما خِفْتَ مِن أَمْرٍ تَبالاَ *

قال الشارح قد تقدّم القول على الأمر وحرفِه الّا انّه لا بدّ من ذكرِ طرفٍ من احكامه حَسْبَما ذكره المصنّفُ اعلم انّ هذه اللام من عوامل الافعال وعملُها فيها الجزمُ فهى فى ذلك كانِ الشرطيّة ولَمِ الجازمة وانّما عملتْ فيها لاختصاصها بالافعال كاختصاصهما واختصّ عملُها بالجزم لانّها لمّا اختصّت بالافعال وعملت فيها وجب ان تعمل عملاً هو خاصٌّ بالافعال وهو الجزمُ كما فعلنا ذلك فى حروف الجزم نحوِ لَمْ ولَمّا وانْ فى الجزاء واخواتِها وهى مكسورة وانّما وجب لها الكسرُ من قبل انّها حرفٌ جاء لمعنًى وهو على حرف واحد كهمزة الاستفهام وواو العطف وفائه وكان حقُّه ان يكون مفتوحا كما فُتِحن غيرَ انّه لمّا كانت اللام هنا من عوامل الافعال الجازمة والجزمُ فى الافعال نظيرُ الجرّ فى الاسماء حُملت فى الكسر على حروف الجرّ نحو اللام والباء فى قولك لِزيدٍ وبِزيدٍ وحكى الفرّاء انّ بعض العرب يفتحها وقد تسكن هذه اللامُ تخفيفًا اذا تقدّمها واوُ العطف او فاءه وذلك من قبل انّ الواو والفاء لمّا كانا مفردين لا يمكن انفصالُهما ممّا بعدهما ولا الوقوفُ عليهما صارتا كبعضِ ما دخلتا عليه فشُبّهت حينئذ اللامُ بالخاء فى فَخِذ والباء فى كَبِد فكما يقال فَخْذٌ وكَبْدٌ كذلك يقال وَلْيَقُمْ زيدٌ قال الله تعالى وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ فامّا قراءةُ الكسائىّ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فضعيفةٌ عند اصحابنا لانّ ثُمَّ حرفٌ على ثلثة أحرف يمكن الوقوفُ عليه فلو أسكنتَ ما بعده من اللام لكنتَ اذا وقفتَ عليه تبتدئ بساكنٍ وذلك لا يجوز واعلم انّ هذه اللام لا يجوز حذفُها وبقاءُ عملها الّا فى ضرورة شاعر انشد ابو زيد فى نوادره

* وتُمْسِى صَرِيعًا لا تَقُومُ لحاجةٍ * ولا تَسْمَعُ الداعى ويُسْمِعْكَ مَن دَعَا *

اراد ولْيُسمعك فحذف اللام وعملُها باقٍ وانشد سيبويه * محمّد تفد نفسك الخ * اراد لِتَفْدِ وانما لم يجز حذفُ هذه اللام فى الكلام لانّها جازمةٌ فهى فى الافعال نظيرةُ حروف الجرّ فى عوامل الاسماء فكما لا يسوغ حذفُ حرف الجرّ واعمالُه فى الاكثر لم يجز ذلك فى الافعال لانّ عوامل الافعال اضعفُ من عوامل الاسماء لانّ اعراب الافعال انّما كان بطريق الحمل على الاسماء فهى فى الاعراب أضعفُ منها

هذا قول اكثر النحويين قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد ولا أراه على ما قالوا لانّ عوامل الافعال لا تُضْمَر ولا سيّما الجازمة لانّها فى الافعال كالجارّ فى الاسماء وحروفُ الجرّ لا تضمر فوجب ان يكون كذلك فى الافعال فاعرفه ؞

فصـــل ٩٠٤

قال صاحب الكتاب ولامُ الابتداء هى اللام المفتوحة فى قولك لَزيدٌ منطلقٌ ولا تدخل الّا على الاسم والفعل المضارع كقوله تعالى لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ وفائدتُها توكيدُ مضمون الجملة ويجوز عندنا إنّ زيدا لَسَوْفَ يقوم ولا يُجيزه الكوفيون ؞

قال الشارح اعلم انّ هذه اللام اكثرُ اللامات تصرُّفًا ومعناها التوكيد وهو تحقيقُ معنى الجملة وإزالةُ الشكّ وهى مفتوحةٌ وذلك مقتضى القياس فيها وفى كلّ ما جاء على حرفٍ يُبتدأ به اذ الساكن لا يمكن الابتداء به فوجب تحريكُه ضرورةَ جوازِ الابتداء به وكانت الفتحة أخفَّ الحركات وبها نصل الى هذا الغرض ولم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّف ما هو اثقلُ منها وهى تدخل على الاسم والفعل المضارع ولا تدخل على الماضى فامّا دخولها على الاسم فاذا كان مبتدأً تدخل فيه لتأكيد مضمون الجملة وذلك نحو قولك لَزيدٌ عاقلٌ ولَمحمّد منطلقٌ ولَعَبْدٌ مُؤمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ولا تدخل هذه اللام فى الخبر الّا أن تدخل انّ المثقّلة فتلزم تأخيرَ اللام الى الخبر وذلك نحو قولك انّ زيدا لَمنطلقٌ واصلُ هذا لَانّ زيدا منطلقٌ فاجتمع حرفان بمعنى واحد وهو التوكيد فكُره اجتماعُهما فأُخّرت اللام الى الخبر فصار انّ زيدا لَمنطلقٌ واذ وجب تأخيرُ اللام الى الخبر لزم ان تدخل على جميع ضروب الخبر والخبرُ يكون مفردا فتقول فى ذلك انّ زيدا لمنطلقٌ ويكون جملةً من مبتدإ وخبر فتقول حينئذ انّ زيدا لَأبوه قائمٌ فإن كان الخبر جملةً من فعل وفاعل فلا يخلو ذلك الفعلُ من ان يكون مضارعا او ماضيا فان كان مضارعا دخلت اللامُ عليه لمضارعته الاسمَ فتقول انّ زيدا لَيَضْرِبُ كما تقول لَضاربٌ فإن كان ماضيا لم تدخل اللام عليه لانّه لا مضارعةَ بينه وبين الاسم فلا تقول إنّ زيدا لَضَرَبَ ولا إنّ بكرا لَقَعَدَ وإن كان الخبر ظرفا دخلت عليه اللامُ ايضا نحوَ قولك إنّ زيدا لَفى الدار ويُقدّر تعلُّقُ الظرف بمُسْتَقِرٌّ لا باسْتَقَرَّ كما قُدّر اذا وقع صلةً للّذى باستقرّ لا بمستقرّ وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصًى فى موضعه فان قيل فلِمَ زعمتم انّ حكم اللام أن تكون متقدّمة على إنّ وهلّا كان الامر

بالعكس لانّهما جميعا للتأكيد قبل انّما قلنا ذلك لأمرَيْن احدهما انّ العرب قد نطقتْ بهذا نطقًا وذلك مع إبدال الهمزة هاءً فى قولك لَهِنَّكَ قائمٌ والمراد لَاَنَّكَ قائمٌ لكنّهم لمّا أبدلوا من الهمزة هاءً زال لفظ إنّ وصارت كانّها حرفٌ اخرُ فجاز الجمع بينهما قال الشاعر

* أَلَا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى * لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيمُ *

والامر الثانى انّ إنَّ عاملةٌ واللام غيرُ عاملة فلا يجوز ان تكون مرتبةُ اللام بعدها لانّ إنّ لا تلى الحروفَ لا سيّما إن كان ذلك الحرف ممّا يختصّ الاسمَ من العوامل ويصرفه الى الابتداء فان قيل اذا كان الغرض من تأخير اللام الفصلَ بينها وبين إنّ وأن لا يجتمعا فهلّا أُخّرت إنّ الى الخبر وأُقرّت اللام اوّلًا فالجواب انّه لمّا وجب تأخير احدهما للفصل بينهما كان تأخير اللام اولى لانّ إنّ عاملةٌ فى الاسم فلا تدخل الّا عليه فلو أُخّرت الى الخبر والخبرُ يكون اسما وفعلا وجملةً فكان يؤدّى الى ابطال عملها لانّ العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بالمعمول وليس كذلك اللامُ لانّها غيرُ عاملة فيجوز دخولُها على الاسم والفعل والجملة فتقول إنّ زيدا لَقائمٌ وإنّ زيدا لَيقوم قال الله تعالى وإنّ ربّكم ليحكم بينهم واعلم انّ اصحابنا قد اختلفوا فى هذه اللام اذا دخلت على الفعل المضارع فى خبر إنّ فذهب قومٌ الى انّها تقصر الفعل على الحال بعد ان كان مُبهما واستدلّ على ذلك بقول سيبويه حتّى كانّك قلت لَحاكمٌ فيها يريد من المعنى وأنت اذا قلت إنّ زيدا لَحاكمٌ فهو للحال وذهب اخرون الى انّها لا تقصره على احد الزمانَيْن بل هو مبهمٌ فيهما على ما كان واستدلّ على ذلك بقوله تعالى وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فلو كانت اللام تقصره للحال كان مُحالا وهو الاختيار عندنا فعلى هذا يجوز ان تقول انّ زيدا لَسَوْفَ يقوم وعلى القول الاوّل وهو رأىُ الكوفيين لا يجوز ذلك كما لا يجوز ان تقول إنّ زيدا لسوف يقوم الآنَ لانّ اللام تدلّ على الحال كما يدلّ عليه الآنَ ٭

فصـــل ٦٠٥

قال صاحب الكتاب واللام الفارقة فى نحو قوله تعالى انْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ وقوله وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ وهى لازمةٌ لخبرِ إنْ اذا خُفّفتْ ٭

قال الشارح النحويون يسمّون هذه اللام الفارقةَ ولامَ الفصل وذلك أنّها تفصل بين المخفّفة من الثقيلة وبين النافية وقد اختلفوا فى هذه اللام فذهب قومٌ الى انّها اللام التى تدخل فى خبرِ إنّ المشدّدة

للتأكيد الّا انّها اذا كانت مشدّدة فأنت في إدخالها وتَرْكها مخيَّرٌ تقول في ذلك إنّ زيدا قائمٌ فان شئت إنّ زيدا لَقائمٌ فإن خففتَ انّ لزمت اللامُ وذلك قولك انْ زيدٌ لَقائمٌ ألزموها اللامَ ايذانا منها بأنّها المشدّدة التى من شأنها أن تدخل معها اللامُ وليست النافيةَ التى بمعنَى مَا قال الله تعالى إنْ كلّ نفس لما عليها حافظ وقال تعالى وإن كنّا عن دراستهم لغافلين فانْ ههنا المخفّفةُ من الثقيلة واسمُها مضمرٌ بمعنى الشأن والحديث ودخلت اللامُ لما ذكرناه من التأكيد ولزمتْ للفرق بينها وبين النافية التى فى قوله تعالى إنِ ٱلْكَافِرُونَ الّا فِى غُرُورٍ والمراد ما الكافرون الّا فى غرور وقوله تعالى وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وذهب قومٌ اخرون الى انّ هذه اللام ليست التى تدخل انّ المشدّدة التى هى للابتداء لانّ تلك كان حكمُها ان تدخل على اسم انّ فأُخّرت الى الخبر لئلّا يجتمع تأكيدان وساغ ذلك من حيث كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى او ما هو واقعٌ موقعه وهذه اللامُ لا تدخل الّا على المبتدإ وعلى خبرِ انّ اذ كان ايّاه فى المعنى او متعلّقا به ولا تدخل من الفعل الّا على ما كان مضارعا واقعا فى خبر انّ وكان فعلا للحال واذ لم تدخل الّا على ما ذكرناه لم يجز ان تكون اللامُ التى تصحب إن الخفيفةُ ايّاها اذ لا يجوز دخولُ لام الابتداء على الفعل الماضى وقد وقع بعد انْ هذه الفعلُ الماضى نحوَ انْ كَادَ لَيُضِلُّنَا وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ وايضا فانّ لام الابتداء تُعلّق العاملَ عن عمله فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها نحوَ قولك أعلمُ لَزيدٌ منطلقٌ وقوله وَٱللّٰهُ يَشْهَدُ انّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ وقد تجاوزت الافعالُ الى ما بعد هذه اللام فعملتْ فيها نحوَ ان كنا عن دراستهم لغافلين ونحو قوله

* هَبِلَتْكَ أُمُّكَ انْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * حَلَّتْ عليك عُقُوبَةُ ٱلْمُتَعَمِّدِ *

فلمّا عمل الفعل فيما بعد هذه اللام عُلم من ذلك انّها ليست التى تدخل على الفعل فى خبرِ انّ المشدّدة وليست هى ايضا التى تدخل على الفعل المستقبل والماضى للقسم نحوَ لَيفعلنّ ولَفَعَلَ ولو كانت تلك لزم الفعلَ الذى تدخل عليه اذا كان مضارعا احدى النونَيْن فلمّا لم تلزم عُلم انّها ليست ايّاها قال الله تعالى إنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا ووَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ فلم تلزم النونُ ؞

فصـــل ٦٠٩

قال صاحب الكتاب ولامُ الجرّ فى قولك المالُ لِزيدٍ وجئتُك لِتُكْرِمَنى لانّ الفعل المنصوب بإضمارِ أَنْ فى

تأويل المصدر المجرور والتقدير لإكرامك ،

ومن اصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة

فصل ٦٠٧

قال صاحب الكتاب وهي التاء في ضربتْ ودخولها للايذان من اوّل الامر بأنّ الفاعل مؤنّث وحقّها السكون ولتحرّكها في رَمَتَا لم تُرَدّ الالف الساقطة لكونها عارضةً الّا في لغة رديئة يقول اهلها رَمَاتَا ،

قال الشارح اعلم انّ هذه التاء تلحق لفظ الفعل الماضي نحوَ قولك قامتْ هندٌ وقعدتْ جُمْلُ وهي تُخالف تاء التأنيث من جهتَيْن من جهة المعنى ومن جهة اللفظ فامّا المعنى فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للاسماء انّما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه نحوَ قولك قائمةٌ وقاعدةٌ وامرأةٌ واللاحقةُ الافعالَ انّما تدخل لتأنيث الفاعل إيذانًا منهم بانّه مؤنّثٌ فيُعلَم ذلك من أمره قبل الوصول اليه وذِكْرِه والذى يدلّ على انّ المقصود بالتأنيث انّما هو الفاعل لا الفعل انّ الفعل لا يصحّ فيه معنى التأنيث وذلك من قبل انّه دالّ على الجنس والجنسُ مذكّرٌ لشياعه وعمومه والشيء كلّما شاع وعمّ فالتذكيرُ أَوْلى به من التأنيث الا ترى انّ شَيْئًا مذكّرٌ وهو أعمّ الاشياء وأشيعُها ولذلك قال سيبويه لو سمّيتَ امرأةً بنِعْمَ وبِئْسَ لم تصرفهما لانّ الافعال كلّها مذكّرٌ لا يصحّ تأنيثها وايضا فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله لجاز قامتْ زيدٌ كما تقول قام زيدٌ ثُمّتَ عمرٌو ورُبّتَ رجلٍ لقيتُ فلمّا لم يجز ذلك صحّ انّ التاء في قامتْ هندٌ لتأنيث الفاعل الذى يصحّ تأنيثه لا لتأنيث الفعل الذى لا يصحّ تأنيثه وامّا اللفظ فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للاسماء تكون متحرّكة في الوصل نحوَ قولك هذه امرأةٌ قائمةٌ يا فتى ورأيت امرأةً قائمةً يا فتى ومررت بامرأةٍ قائمةٍ يا فتى والتاء التى تلحق الافعالَ لا تكون الّا ساكنةً وَصْلًا ووَقْفًا وذلك قولك قامتْ هندٌ وهندٌ قامتْ فإن لَقِيَها ساكنٌ بعدها حُرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين نحوَ قولك رمتِ المرأةُ ولا يُرَدّ الساكن المحذوف اذ الحركةُ غيرُ لازمة اذ كانت لالتقاء الساكنين ولذلك تقول المرأتان رَمَتَا فلا تردّ الساكنَ وإن انفتحت التاء لانّها حركةٌ عارضةٌ اذ ليس بلازمٍ أن يُسْنَد الفعل الى اثنين فأصلُ التاء السكونُ وانّما حُرّكت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رَمَاتَا فردّ الالفَ الساقطةَ لتحرّك التاء وأجرى الحركة العارضة مُجرَى اللازمة من نحو قُولَا وبِيعَا

وخافًا وذلك قليل ردىء من قبيل الضرورة ومنه قول الشاعر

* لَهَا مَتْنَتانِ خَظَاتَا كما * أَكَبَّ على ساعِدَيْهِ النَّمِرْ *

فى احد الوجهَيْن وذلك انّ بعضهم يقول اراد خَظَاتانِ فحذف النون للضرورة وهو رأْى الفرّاء وبعضهم يقول اراد خَظَتَا من قولهم خَظَا اللحمُ اى اكتنز وكثر والاصلُ فى خَظَتْ خَظَاتْ وانّما حُذفت الالف لالتقاء الساكنين سكونِها وسكونَ التاء بعدها فلمّا تحرّكت للَحاق الف الضمير بعدها أعادوا الالف الساقطة ضرورةً على ما ذكرنا او على تلك اللغة ومثله قول الاخر

* مَهْلًا فِداءٌ لكَ يا فَضالَهْ * أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ *

اراد تُهَلْ من هَالَهُ الشىءُ يَهُولُه اذا أَفْزَعه والاصلُ تُهالُ فلمّا سكنت اللامُ للنَّهْى حُذفت الالف لالتقاء الساكنين ثمّ دخلت هاء الوقف ساكنةً فحُرّكت اللام لالتقاء الساكنين كما حرّكوها فى قولهم لم أُبَلَهْ وكان القياس ان يقال تُهَلَهْ فلا يُرَدّ المحذوف اذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين الّا انّهم اجروها مجرى اللازمة فأعادوا المحذوف ويؤيّد هذا القولَ قولُهم لَحَمَر فى الأَحْمَر ولَبْيَض فى الأَبْيَض وعَادًا لُولَى فى الأُولَى وذلك أنّهم اعتدّوا بحركة الهمزة المحذوفة لمّا ألقوها على لام المعرفة فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم فاعرفه ؛

ومن اصناف الحرف التنوين

فصــل ٦٠٨

قال صاحب الكتاب وهو على خمسة اضرب الدال على المكانة فى نحو زيدٍ ورجلٍ والفاصلُ بين المعرفة والنكرة فى نحو صَهٍ ومَهٍ وايهٍ والعِوَضُ من المضاف اليه فى اذٍ وحينئذٍ ومررتُ بكلٍّ قائمًا و * لاتَ أَوانٍ * والنائبُ مَنابَ حرف الاطلاق فى إنشاد بنى تميم فى نحو قول جَرِيرٍ

* أَقِلّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ * وقُولِى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ *

والتنوين الغالى فى نحو قول رُؤْبَةَ * وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِى المُخْتَرَقِنْ * ولا يَلْحَق الّا القافيةَ المقيّدةَ ؛

قال الشارح اعلم انّ التنوين فى الحقيقة نونٌ تلحق آخرَ الاسم المتمكّن وغيرَه من وجوه التنوين

مَبنيّةٌ يقال نوّنتُ الكلمةَ تَنْوينًا اذا أَلحقتَها هذه النونَ فالتنوينُ مصدرٌ غلب حتى صار اسمًا لهذه النون وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصليّة نحو قُطْنٍ ورَسَنٍ والملحقة الجارية مجرى الاصليّة نحو رَعْشَنٍ وفِرْسِنٍ وذلك انّ التنوين ليس مُثْبَتًا فى الكلمة انّما هو تابعٌ للحركات التابعة بعد تمام الجزء جِيءَ به لمعنًى وليس كالنون الاصليّة التى من نفس الكلمة او المُلْحَقة الجارية مجرى الاصل ولذلك من ارادة الفرق لم يثبت لها صورةٌ فى الخطّ وهو على خمسة اضرب احدها ان يأتى للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وهو الدالّ على المكانة اى أنّه باقٍ على مكانه من الاسميّة لم يخرج الى شَبَه الحرف فيكونَ مبنيًا نحوَ ٱلّذى وٱلّتى ولا الى شبه الفعل فيمتنعَ من الصرف نحوَ أَحْمَدَ وإبْراهيمَ وذلك نحوُ تنوين رَجُلٍ وفَرَسٍ وزيدٍ وعمرٍو وأحمدٍ وإبراهيمٍ اذا أَردت بهما النكرة فاذا قلت لَقيتُ أحمدًا فقد أعلمتَه انّك مررت بواحد ممّن اسمُه احمدُ واذا قلت احمدَ بغير تنوين فأنت تُعْلمه انك مررت بالرجل الذى اسمه احمد وبينك وبينه عهدٌ فيه وتواضعٌ والتنوينُ هو الدالّ على ذلك والثانى ان يكون دالًّا على النكرة ولا يكون فى معرفة البتّة ولا يكون الّا تابعًا لحركات البناء دون حركات الاعراب وذلك نحو صَهٍ ومَهٍ وايهٍ فاذا قلت صَهٍ منوّنًا فكانّك قلت سُكوتًا واذا قلت صَهْ بغير تنوين فكانّك قلت السُكوتَ واذا قلت مَهٍ بالتنوين فمعناه كَفًّا واذا قلت مَهْ فكانّك قلت الكفَّ وكذلك اذا قلت ايهٍ معناه استزادةً واذا قلت ايهِ فكانّك قلت الاستزادةَ فالتنوينُ عَلَمُ التنكير وتركُه علمُ التعريف قال ذو الرُمّة

* وَقَفْنَا وقُلْنا ايهِ عن أُمِّ سالمٍ * وما بالُ تَكْليمِ الديارِ البَلاقِعِ *

فكانّه قال الاستزادةَ وقد أنكر هذا البيتَ الاصمعىّ وقال العربُ لا تقول الّا ايهٍ بالتنوين والصوابُ ما قاله الشاعر من انّ المراد من ايهِ بغير تنوين المعرفةُ واذا اراد النكرة نوّن على ما قدّمنا وخَفِىَ على الاصمعىّ هذا المعنى للُطْفه ونظائرُ ذلك كثيرةٌ من نحو سيبَوَيْهِ وسيبويهٍ وعَمْرَوَيْهِ وعمرويهٍ قال الشاعر

* يا عَمْرَوَيْهِ ٱنْطَلَقَ الرِفاقُ * وأَنْتَ لا تَبْكى ولا تَشْتاقُ *

اذا نكّرتَ نوّنتَ واذا اردت المعرفة لم تُنوِّنْ فاعرفه الثالث تنوين العوَض وذلك نحوُ اذٍ ويومئذٍ وساعتئذٍ وسُمّى هذا الضرب من التنوين تنوينَ عوض لانّه عوضٌ من جملة كان الظرف مضافًا اليها الذى هو اذْ لانّه قد تقدّم انّ اذ تضاف الى الجملة فلمّا حُذفت تلك الجملة للعلم بموضعها عُوّض منها التنوين اختصارا وذلك نحو قوله تعالى اذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ ٱلْإِنْسَانُ

مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا والاصلُ يومَئِذٍ تُزلزل الارض زلزالها وتُخْرِج الارض اثقالها ويقول الانسان ما لها فحُذفت هذه الجُمَل الثلاث وناب منابَها التنوينُ فاجتمع ساكنان وهما الذال والتنويــن فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين وليست هذه الكسرةُ في الذال بكسرةِ اعراب وإن كانت اذٍ في موضعِ جرّ باضافةِ ما قبلها اليها وانّما الكسرةُ فيها لالتقاء الساكنين كما كُسرت الهاء في صَهٍ ومَهٍ لسكونها وسكونِ التنوين بعدها وإن اختلف معنى التنوين فيهما فكان في اذٍ عوضا وفي صَهٍ عَلَمًا للتنكير والذى يدلّ انّ الكسرة في ذال اذٍ من قولك يومئذٍ وحينئذٍ كسرةُ بناء لا كسرةُ اعراب قولُ الشاعر

* نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو * بعافِيَةٍ وأَنْتَ اذٍ صَحِيحُ *

الا ترى انّ اذٍ في هذا البيت ليس قبلها شيءٌ يضاف اليها فيُتوهَّمَ انّه مخفوضٌ به فامّا قولهم مررتُ بكلٍّ قائمًا فقد تقدّم الكلام عليه وعلى الخلاف فيه وذلك أنّ منهم مَن جعله تنوين عوض كالذى في يومئذٍ ونظائره لانّ حقّ هذا الاسم أن يضاف الى ما بعده فلمّا قُطع عن الاضافة لدلالة كلام قبله عليه عُوّض التنوين ومنهم مَن جعله تنوينَ تمكين لانّ الاضافة كانت مانعة من التنوين فلمّا قُطع عن الاضافة اليه دخله التنوينُ لانّه اسمٌ معربٌ حقُّه ان تدخله حركاتُ الاعراب والتنوينُ وهذا الوجهُ عندى الوجهُ من قبل انّ هذا العوض انّما جاء فيما كان مبنيّا ممّا حقّه ان يضاف الى الجمل وامّا المعربُ الذى يضاف الى مفرد فلا وامّا * لات أَوانٍ * فمن قول الشاعر

* طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أَوانٍ * فأَجَبْنا أَنْ لاتَ حينَ بَقاء *

فانّ أبا العبّاس المبرّد ذهب الى انّ كسرة أوانٍ ليست إعرابا ولا عَلَمًا للجرّ والتنوين الذى بعده ليس الذى يتبع حركاتِ الاعراب وانّما تقديرُه عنده انّ أَوانٍ بمنزلةِ اذٍ في أنّ حقّه ان يكون مضافا الى الجملة نحوَ قولك جئتُك أَوانَ قام زيدٌ وأوانَ الحجّاجُ أميرٌ فلمّا حذف المضاف اليه من أوان عوّض من المضاف اليه تنوينا والنونُ كانت ساكنة كسكون الذال في اذٍ فلمّا لقيها التنوينُ ساكنًا كُسرت لالتقاء الساكنين كما كُسرت ذال اذٍ عند دخول التنوين عليها وهو قول ضعيف لانّ أَوانًا من اسماء الزمان تضاف تارةً الى الجملة وتارةً الى المفرد قال الشاعر * هذا أوانُ الشَدّ فاشْتَدّى زِيَمْ * فأضافه الى المفرد وقال * هذا أوانُ الغَرّ * وذلك كثيرٌ والذى حمله على هذا القول انّه رآه مخفوضا وليس قبله ما يوجب خفضه فتخيّله لذلك والذى عليه الجماعةُ أنّه مخفوضٌ والكسرةُ فيه اعرابٌ والتنوين تنوينُ تمكين والخافضُ لات وهى لغةٌ قليلةٌ لقومٍ من العرب يخفضون بها وقد قرأ عيسى بن عمرو

ولات حين مناصٍ بجرِّ حين على ما ذكرنا فاعرفه الرابع من ضروب التنوين تنوين الترنّم وهذا التنوين يُستعمل فى الشعر والقوافى للتطريب مُعاقبًا بما فيه من الغُنّة لحروف المدّ واللين وقد كانوا يستلذّون الغنّة فى كلامهم وقد قال بعضهم انّما قيل للمُطْرِب مُغَنٍّ لانّه يُغنّن صوته وأصله مُغنّن فأُبدل من النون الاخيرة ياء كما قالوا تَقَضَّى البازى والمراد تَقَضَّضَ وقالوا قَصَّيْتُ أظْفارى والمعنى قَصَصْتُ وهو على ضربين احدهما ان يلحق متممًا للبناء مُكمِّلاً للوزن والاخر ان يلحق زيادةً بعد استيفاء البيت جميعَ أجزائه نَيِّفًا عن آخره بمنزلة الخَرْم فى اوّله فالاوّل منهما نحو قول امرئ القيس فى إنشاد كثير من بنى تميم * قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِنْ * وقول جرير * أَقِلّى اللوم عاذل والعتابنْ * فالنون هنا معاقبةٌ للياء والالف فى منزلى والعتابا ونحو قوله * سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُنْ * وقالوا * دايَنْتُ أَرْوَى والدُيونُ تُقْضَنْ * فجاؤا بها مع الفعل كما تجىء حروف اللين إطلاقا وقد جاؤا بها مع المضمر قالوا * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكَنْ * فهذه النون ليست زائدة على بناء البيت بل هى من تمامه واما الثانى فهو إلحاقها نَيِّفًا عن اخر البيت بمنزلة الخرم فى اوّله نحو قول رُؤْبة

* وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِى المُخْتَرَقِنْ * مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفْقِنْ *

النون فى المخترقن زيادةٌ لانّ القاف قد كمّلتْ وزنَ البيت لانّه من الرجز فالقافُ بمنزلة النون فى مُسْتَفْعِلُنْ ويسمّى ابو الحسن هذه النون الغالى وسمّوا الحركةَ التى قبلها الغُلُوّ لانّه دخل دخولا جاوَزَ الحدَّ لانّه مُنع من الوزن والغُلُوُّ تجاوُزُ الحدّ ومثله * ومَنْهَلٍ وردتُه طامٍ خالْ * وصاحب الكتاب جعل هذا الغالى قسمًا غيرَ الاوّل والصواب انّه ضربٌ منه ويجمعهما الترنّم اذ الاوّل انّما يلحق القوافى المطلقةَ مُعاقبًا لحروف الاطلاق والثانى وهو الغالى انّما يلحق القوافى المقيّدةَ وقد أُخِلّ بتنوين المقابَلة وهو قسمٌ من اقسام التنوين ذكره اصحابُنا وذلك ان يكون فى جماعة المؤنّث مُعادلا للنون فى جماعة المذكّر وذلك اذا سُمّى به نحو امرأة سمّيتها بمُسْلمات ففيها التعريفُ والتأنيثُ فكان يجب ان لا يُنوّن لاجتماع علّتَيْن فيه لكن التنوين فيه بإزاء النون التى تكون فى المذكّر من نحو قولك المسلمون فسمّوه بتنوين مقابلة لذلك وذلك قولك اذا سمّيت رجلا بمسلماتٍ او قائماتٍ قلت هذا مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ فتُثْبت التنوين هنا كما انّك اذا سمّيت رجلا بمسلمون قلت هذا مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين فالتاء فى مسلماتٌ بمنزلة الواو فى مسلمون كما انّ التاء والكسرة بمنزلة الياء فى مسلمين فالتنوينُ فى مسلماتٍ اسمَ رجل معرفةً ليس عَلَمًا للصرف

بمنزلة تنوين بكرٍ وزيدٍ ولو كان مثله لزال عند التسمية قال الله تعالى فَاذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ وقال الشاعر

* تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها * بيَثْرِبَ أَدْنَى دارِهَا نَظَرٌ عالِى *

وقد انشده بعضهم اذرعاتِ بغير تنوين شَبَّهَ تاء الجمع بهاء الواحد فلم ينوّن للتعريف والتأنيث فاعرفه ٠

فصـــل ٩٠٩

قال صاحب الكتاب والتنوين ساكنٌ ابدا الّا أن يلاقِىَ ساكنًا آخَرَ فيُكْسَرَ او يُضَمَّ كقوله تعالى وَعَذَابِنِ ٱرْكُضْ وقرِئ بالضمّ وقد يُحذف كقوله

* فَأَلْفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ * ولا ذاكِرِ اللّهَ الّا قَلِيلَا *

وقرِئ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٠

قال الشارح اعلم انّ التنوين نونٌ ساكنةٌ تلحق آخِرَ الاسم وانّما كان ساكنًا لانّه حرفٌ جاء لمعنًى فى آخر الكلمة نحو نون التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية وألف النُّدْبة وهاء تبيين الحركة ولم يقع أوّلًا فتمسّ الحاجة الى تحريكه نحو واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ونحو ذلك ممّا قد يُبتدأ به ولا يمكن الابتداء بالساكن فاذا لَقِيَه ساكنٌ بعده حُرِّك لالتقاء الساكنين وقضيّتُه ان يُحرَّك بالكسرة لانّه الاصل فى كلّ ساكنَيْن التقيا وذلك قولك هذا زيدُنِ العاقلُ ورأيت زيدَنِ العاقلَ ومررت بزيدِنِ العاقلِ قال الله تعالى مُرِيبِنِ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وقال عذابُنِ اركض قُرئت بالضمّ والكسر فمَن كسر فعلى الاصل ومن ضمّ أتبع الضمَّ الضمَّ كراهيةَ الخروج من كسر الى ضمّ ومثلُه وَعُيُونُنِ ٱدْخُلُوهَا جاءت مكسورةً ومضمومةً وربّما حذفوه لالتقاء الساكنين تشبيهًا له بحروف المدّ واللين وقد كثُر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسا فمن ذلك قوله تعالى فى قراءة من قرأ وَلَا ٱللَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ والمعنى سابقٌ منوّنٌ فحُذف التنوين للساكن بعده كما يحذف حرف المدّ من نحو يَغْزُ ٱلْجَيْشَ ويَرْمِ ٱلْغَرَضَ ومن ذلك قوله تعالى قَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ قُرِئ على وجهين احدهما وقالت اليهود عزيرٌ ٱبن الله بتنوين عزير لانّ ابنًا الآنَ خبرٌ عن عزير فجرى مجرى قولك زيدٌ ابنُ عمرو والقراءةُ الاخرى وقالت اليهود عزيرُ بن الله وهى على وجهين احدهما ان يكون عزير خبرَ مبتدإٍ محذوف وابنٌ وصفٌ له فحُذف التنوين من عزير لانّ ابنًا وصفٌ له فكانّهم قالوا هو عزير بن الله والوجه الاخر ان يكون جعل ابنا خبرا عن عزير وحذف التنوينَ لالتقاء الساكنين وعليه الشاهد ومن ذلك قوله

تعالى فى قراءة ابى عمرو قل هو الله احدُ الله الصمد وزعم ابو الحسن أنّ عيسى بن عمرو اجاز نحو ذلك فامّا قوله * فألفيته الخ * فإنّ الشاهد حذفُ التنوين لالتقاء الساكنين والمراد ولا ذاكرٍ اللّهَ فالتنوينُ وإن كان محذوفا فى اللفظ فهو فى حكم الثابت ولولا ذلك لخَفَضَ والبيتُ لابى الأسود الدُؤَلىّ وقبله

* فذكّرتُه ثُمّ عاتَبْتُه * عتابًا رَفيقًا وقَوْلًا جَميلًا *

ومعناه انّ رجلا كان يقال له نُسَيْب بن حميد كان يغشى ابا الاسود ويودّه فذكر لأبى الاسود انّ عنده جُبّةً اصْبَهانيّةً ثمّ رآها ابو الاسود وطلب ابتياعها منه فأغلى سيمتَها عليه وكان ابو الاسود من البخلاء فذكّره بما بينهما من المودّة فلم يُفِد عنده فقال البيتَيْن ومثلُ ذلك قول الاخر

* والله لو كنتَ لِهذا خالِصًا * لَكنتَ عَبْدًا آكِلَ الأَبارِصا *

اراد آكِلًا فحذف التنوين ونصب ومثله

* عَمْرُو الذى هَشَمَ الثَرِيدَ لقَوْمِه * ورِجالُ مَكّةَ مُسْنِتون عِجافُ *

اراد عمرُو الذى وقال ابن قيس

* كيف نَوْمى على الفِراش ولمّا * تَشْمَلِ الشَأمَ غارةٌ شَعْواءُ *
* تُذْهِلُ الشَيْخَ عن بَنيه وتُبْدى * عن خِدامِ العَقيلَةُ العَذْراءُ *

اى عن خدامٍ العقيلةُ فحذف التنوين فى هذا كلّه لالتقاء الساكنين لانّه ضارع حروفَ اللين بما فيه من الغُنّة والقياسُ تحريكه فاعرفه ،

ومن اصناف الحرف النونُ المؤكّدةُ

فصـــل ٦١٠

قال صاحب الكتاب وهى على ضربين ثقيلةٌ وخفيفةٌ والخفيفةُ تقع فى جميع مواضع الثقيلة الّا فى فعل الاثنين وفعلِ جماعة المؤنّث تقول اِضْرِبَنَّ واضربُنّ واضربِنّ واضربَنْ واضربُنْ واضربِنْ وتقول اضربانّ واضربْنانّ ولا تقول اضربانْ ولا اضربْنانْ الّا عند يونس ،

قال الشارح اعلم انّ هاتَيْن النونَيْن الشديدة والخفيفة من حروف المعانى والمرادُ بهما التأكيد ولا

تدخلان الّا على الافعال المستقبلة خاصّةً وتُؤثّران فيها تأثيرَين تأثيرا فى لفظها وتأثيرا فى مـعـنـاهـا فتأثيرُ اللفظ إخراجُ الفعل الى البناء بعد ان كان معربًا وتأثيرُ المعنى إخلاصُ الفعل للاستقبال بعد ان كان يصلح لهما والمشدّدةُ أبلغُ فى التأكيد من المخفّفة لانّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد فقولُك إضْرِبَنْ خفيفةَ النون بمنزلة قولك إضْرِبوا كلُّكم وقولُك إضْرِبَنّ مشدّدةَ النون بمنزلة اضربوا كلُّكم أجمعون فاذا لحقتْ هذه النون الفعلَ كان ما قبلها مفتوحا مع الواحد المذكّر شديدةً كانت او خفيفةً سواءً كان الفعل فى موضع جزم او فى موضع رفع تقول فيما كان موضعه جزمًا لا تـضـرِبَـنّ زيدا شديدةَ النون ولا تضربَنْ خالدا خفيفةَ النون وتقول فيما كان موضعه رفعًا هل تضربَنّ زيدا وهل تضربَنْ وانما كان ما قبل هذه النون مفتوحا هنا لانّ آخرَ الفعل ساكنٌ لحدوث البناء فيه عند اتّصال هذه النون به لانّها تؤكّد معنى الفعليّة فعاد الى اصله من البناء والنونُ الخفيفةُ ساكنةٌ والشديدةُ نونان الأُولى منهما ساكنةٌ فاجتمع ساكنان فكرهوا ضمَّها او كسرَها لانّ ضمّها يُلْبِس بفعل الجمع وكسرَها يلبس بفعل المؤنّث كقولك فى فعل الجمع لا تَضْرِبُنّ وفى فعل المؤنّث تَضْرِبِنّ وقد اختلفوا فى هذه الحركة فذهب قومٌ الى انّها بناءٌ وذهب اخرون الى انّها حركةُ التقاء الساكنين واحتجّ الاوّلون بانّها لو كانت لالتقاء الساكنين لكانت عارضة وقد قالوا قُولَنّ وبيعَنّ فأعادوا الواو والياء فدلّ انّ الحركة حركةُ بناء لا حركةُ التقاء الساكنين والصحيحُ الثانى فأمّا إعادةُ المحذوف فإنّ النون لمّا دخلت على هذا الفعل صار كالتركيب وصار الكلمتان كالكلمة الواحدة وصارت الحركةُ كاللازمة لذلك وتقول فى فعل الاثنين إضْرِبانّ زيدا ولا تَضْرِبانّ زيدا قال الله تعالى وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ وتقول فى الجمع هل تَضْرِبُنّ زيدا يا قومُ ولا تضربُنّ زيدا يا قوم فتحذف الواو التى هى ضميرُ الفاعل لالتقاء الساكنين وبقيت الضمّةُ قبلها تدلّ عليها وتقول فى المؤنّث هل تَضْرِبِنّ يا هندُ والاصـل تَضْرِبِينَنّ فحذفت النون التى هى علامةُ الرفع للبناء وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فان قيل ولِمَ لا حُذفت الالف لالتقاء الساكنين فى فعل الاثنين كما سقطت الواوُ فى فعل الجماعة والياء فى فعل المؤنّث قيل لانّها لو سقطتْ لَأشبه فعلَ الواحد وليس ذلك فى فعل الجماعة وفعل المؤنّث مـع انّه وُجد فيه الشرطان المرعيّان فى الجمع بين ساكنَيْن وهو كونُ الساكن الاوّل حرفَ مدّ ولين والثانى مدّغما فهو كدابّة وشابّة وتُمُودَّ الثوبُ وأُصَيمّ ومُدَيْقّ تصغيرِ أَصَمّ ومِدَقّ غيرَ انّ الحذف أَوْلى فيما لا يُشْكِل

وكلُّ موضع تدخل فيه الشديدة فإنّ الخفيفة تدخل فيه ايضا الّا مع فعل الاثنين وفعل

جماعة النساء فإنّ الخليل وسيبويه كانا لا يَرَيان ذلك وكان يونس وناسٌ من النحويين غيرُه يرون ذلك وهو قول الكوفيين وحجّةُ سيبويه أنّا لو أدخلنا النون الخفيفة في فعل الاثنين لقلنا اضْرِبَانْ زيدا فكان يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه لان الساكن الثاني هنا غير مدّغم ولسنا مضطرّين اليها بحيث نصير الى صورة تخرج بها عن كلام العرب فامّا فعل جماعة المؤنّث فاذا دخلتْ عليه نونُ التوكيد المشدّدةُ فانّك تقول اضْرِبْنَانِّ وهل تَضْرِبْنَانِّ والاصل هل تَضْرِبْنَ فالنون لجماعة المؤنّث ثمّ دخلت النون الشديدة فصار هل تضربْنَنّ باجتماعِ ثلاث نونات وهم يستثقلون اجتماعَ النونات الا ترى انّهم قالوا أَنّي وكأنّي والاصل انّني وكأنّني فحذفوا النونات استثقالًا لاجتماعهنّ فلمّا أدّى إدخالُ نون التأكيد على فعل جماعة النساء الى اجتماعِ ذلك ولم يُمْكِن حذفُ احداهنّ أدخلوا ألفًا فاصلةً بين النونات ليزول في اللفظ اجتماعُهنّ فقالوا اضْرِبْنَانِّ فالالفُ هٰهنا شبيهةٌ بالالف الفاصلة بين الهمزتين في نحو آأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ وآأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ لانّه بالفصل بينهما يزول الاستثقالُ وسيبويه لا يرى ادخالَ نون التأكيد الخفيفة لما يُؤدّي اليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه وهما النون وألف الوصل وكان يونس يجيز ذلك ويقول اضْرِبْنَانْ وهل تَضْرِبْنَانْ كما يفعل في التثنية وكانّه يكتفي بأحد الشرطَيْن وهو المدّ الذي في الالف ونظيرُ ذلك عنده قراءةُ من قرأ مَحْيَايْ باسكان الياء وليس ذلك بقياس وهو خلافُ كلام العرب فاذا وُقف على هذه النون على قياس قول يونس قالوا اضْرِبْنَا وهل تَضْرِبْنَا فتُمدّ مقدارَ ألفين ألف الفصل والالف المبدلة من النون التي على حدّ لَنَسْفَعَنْ وكان الزجّاج يُنْكِر ذلك ويقول لو مُدّ مَهْمَا مُدّ لم يكن الّا ألفًا واحدةً والقولُ ما قاله يونس لانّه يجوز ان يتفاوت المدّ فيكون مدٌّ بازاء ألف واحدة ومدٌّ بازاء ألفَيْن والكوفيون يزعمون انّ النون الخفيفة اصلها الشديدة فخُفّفت كما خُفّفتْ انّ ولٰكنّ ومذهبُ سيبويه انّ كلّ واحد منهما اصلٌ وليست احداهما من الاخرى اذ لو كانت منها لكان حكمُهما حكما واحدا وليس الامر كذلك الا ترى انّك تُبْدل من الخفيفة في الوقف ألفًا وتحذف اذا لقيها ساكنٌ وحكمُ أنْ ولٰكنْ بعد التخفيف كحكمهما قبله لا يختلف الامرُ فيهما فلمّا اختلف حكمُ النونَيْن دلّ على اختلافهما في انفسهما ٭

فصــل ٦١١

قال صاحب الكتاب ولا يؤكّد بها الّا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب وذلك ما كان قسمًا او

امرا او نهيا او استفهاما او عرضا او تمنّيا كقولك بالله لَأفعلَنّ وأقسمتُ عليك إلّا تفعلَنّ ولمّا تفعلَنّ واضربَنّ ولا تخرجنّ وهل تذهبَنّ وألَا تنزلَنّ وليتك تخرجنّ ،

قال الشارح مَظِنَّةُ هذه النون الفعلُ المستقبلُ المطلوبُ تحصيلُه لانّ الفعل المستقبل غيرُ موجود فاذا اريد حصولُه أُكِّد بالنون إيذانًا بقوّة العناية بوجوده ومظنّتُها ما ذكر من المواضع فمن ذلك فعلُ القسم نحوُ قولك والله لَأقومنّ وأقسمتُ عليك لَتفعلنّ قال الله تعالى وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ قال الشاعر

* فَمَنْ يَكُ لم يَثْأَرْ بأَعْراضِ قَوْمِه * فإنّي وَرَبِّ الراقصاتِ لَأَثْأَرَا *

وهذه النون تقع هنا لازمةً لو قلت والله لَيقومُ زيدٌ لم يجز وانّما لزمت ههنا لئلّا يُتوهّم انّ هذه اللامَ التى تقع فى خبرِ إنّ لغيرِ قسمٍ فارادوا إزالةَ اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال اذ لو قلت إنّ زيدا لَيقومُ جاز ان يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما لا لامَ فيه فاذا قلت إنّ زيدا لَيقومنّ كان هذا جوابَ قسم والمرادُ الاستقبال لا غير وذهب ابو علىّ الى انّ النون هنا غيرُ لازمة وحكاه عن سيبويه قال ولَحاقُها أكثرُ والسيرافىّ وجماعةٌ من النحويين يرون انّ لحاق النون يقع لازمًا للفصل الذى ذكرناه وهو الظاهر من كلام سيبويه وذلك قوله انّ اللام انّما لزمت اليمينَ كما لزمت النونُ اللامَ وهذا نصٌّ منه ومن ذلك فعل الامر والنهى والاستفهام تقول فى الامر اضربَنّ زيدا وفى النهى لا تضربَنّ زيدا قال الله وَلَا تَقُولَنَّ لِشَىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا وقال تعالى وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ وتقول فى الاستفهام هل تضربَنّ جعفرا قال الشاعر

* وإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها * ولا تَعْبُدِ الشَيْطانَ واللّهَ فَٱعْبُدَا *

فقال لا تقربنّها بالنون الشديدة فى النهى وقال والله فاعبدا فأتى بالنون الخفيفة مع الامر ثمّ وقف فأبدل منها الالفَ وتقول فى الاستفهام هل تقولَنّ ذلك قال الأعشى

* وهل يَمْنَعَنِّى ٱرْتِيادُ البلا * دِ من حَذَرِ الموتِ أَنْ يَأْتِيَنْ *

والاصل دخولها على الامر والنهى للتوكيد والاستفهامُ مضارعٌ للامر لانّه واجبٌ وفيه معنى الطلب فاذا قلت هل تفعلَنّ كذا فانّك تستدعى منه تعريفك كما يستدعى الآمرُ الفعلَ وكان يونس يجيز دخولَ هذه النون فى العَرْض فيقول ألا تَنْزِلَنّ وألا تَقُولَنّ لانّك تعرض فهو بمنزلة الامر والنهى لانّه استدعاء كما تستدعى بالامر وكذلك التمنّى فى معنى الامر ايضا لانّ قولك لَيْتَكَ تَخْرُجَنّ بمعنى أُخْرُجَنّ لانّ التمنّى طلبٌ فى المعنى فاعرفه ،

فصـــل ٦١٢

قال صاحب الكتاب ولا يؤكَّد بها الماضى ولا الحالُ ولا ما ليس فيه معنى الطلب وامّا قولهم فى الجزاء المؤكّد حرفُه بمَا إمّا تفعلنّ قال الله تعالى فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا وقال فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فلتشبيه مَا بلام القَسَم فى كونها مؤكّدةً وكذلك قولهم حيثُما تكونَنّ آتِك وبجَهْدٍ مَّا تبلغنّ وبعينٍ مّا أَرَيَنَّك فإن دخلتْ فى الجزاء بغيرِ مَا ففى الشعر تشبيهًا للجزاء بالنهى ومن التشبيه بالنهى دخولُها فى النفى وفيما يُقارِبه من قولهم رُبّما تقولَنّ ذاك وكثُر ما يقولنّ ذاك قال

* رُبَّما أَوْفَيْتُ فى عَلَمٍ * تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمالاتُ *

قال الشارح قد تقدّم القول انّ هذه النون لا تدخل الّا على مستقبلٍ فيه معنى الطلب لتأكيده وتحقيقِ أمرِ وجوده والماضى والحالُ موجودان حاصلان فلا معنًى لطلب حصولِ ما هو حاصلٌ واذا امتنع الطلبُ فيه امتنع تأكيده فلذلك لا تقول لَآكُلَنّ ولا لَا تأكلنّ ولا واللهِ لآكلنّ وهو فى حال الاكل فاذا امتنع من الحال كان امتناعُه من الماضى أَوْلى ولا تدخل ايضا على خبرٍ لا طلبَ فيه فامّا قولهم إمّا تَفْعَلَنّ أَفْعَلْ وقوله تعالى فامّا تريِنّ من البشر احدا وقولُه فامّا نذهبنّ بك فانّما دخلت النونُ حين دخلتْ مَا ومَا مُشبَّهةٌ باللام فى لَتفعلنّ ووجهُ الشبه بينهما انّها حرفٌ للتأكيد وقد اختلفوا فى النون مع إمّا هذه هل تقع لازمةً او لا فذهب المبرّد الى انّها لازمةٌ ولا تُحذف الّا فى الشعر تشبيهًا بالامر والنهى وذهب ابو علىّ وجماعةٌ من المتقدّمين الى انّها لا تلزم قال واذا كانت مع اللام فى لَتفعلنّ غيرَ لازمة فهى ههنا أَوْلى وأنشد ابو زيد

* زعمتْ تُماضِرُ أنّنى إمّا أَمُتْ * يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغرُ خَلّتى *

وقال الاعشى

* فامّا تَرَيْنِى وَلِى لِمّةٌ * فإنّ الحَوادِثَ أَوْدَى بها *

فالشاهد فيه كثيرٌ ومثلُ إمّا تفعلنّ حَيْثُمَا تفعلنّ المعنى واحدٌ وقد دخلت هذه النون فى الخبر وإن لم يكن فيه طلبٌ وهو قليل قالوا بجهد ما تبلغنّ وبعين ما اريتّك شبّهوا دخولَ مَا فى هذه الاشياء بدخولها فى الجزاء وجعلوا كونَه لا يبلُغ الّا بجهد بمنزلة غير الواجب الذى لا يبلغ وقوله بعينٍ ما أَرينّك اى أَتحقّقُ ذلك ولا شكّ فيه فهو توكيدٌ ودخلت مَا لأَجل التوكيد وشُبّهت باللام

في لَيفعلنّ فامّا قول الشاعر * ربّما اوفيت الخ * البيت لجَذيمة الأبرش وربّما وقع في بعض النسخ لعمرو بن هند والذي حسّن دخولَ النون زيادةُ مَا مع رُبَّ وترفعنْ من جملتها وصف انّه يحفظ أصحابَه في رأس جبل اذا خافوا من عدوّ فيكون طَليعةً لهم والعربُ تفتخر بهذا لانّه يدلّ على شهامة والعَلَمُ الجبلُ والشمالاتُ جمع شَمال من الرياح وخصّها بذلك لانّها تهبّ بشدّة في اكثر أحوالها وجعلها ترفع ثوبَه لإشراف المَرْقَبَة التي يَرْبأ فيها وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيهًا له بالنهي لانّ النهي نفيٌ كما انّ الامر إيجابٌ فتقول من ذلك ما يخرجنّ زيدٌ قال الشاعر

* ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنّ شَكيرُها * وقد جاء في النفي بلَمْ لوجود صورة النفي قال الشاعر

* يَحْسَبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا * شَيْخًا على كُرْسِيّه مُعَمَّمَا *

اراد النون الخفيفة فأبدل منها الألفَ للوقف وفي ذلك ضعفٌ على انّ المضارع مع لم بمعنى الماضي والماضي لا تدخله النونُ البتّة وقوله وفيما يقاربه يريد انّ قَلَّما لَمّا كُفّت بمَا ودخلت على الفعل في قلّما يفعلُ وأُجرى نفيًا وغلب ذلك فيه ضارَعَ الحرفَ فلم يقتض الفعلَ كما لا يقتضيه الحرف ولذلك لا يقع الّا صدرا ولا يكون مبنيًا على شيء فامّا كَثُرَ ما يقولنّ ذاك فلمّا كان خلافه أُجرى مجراه كصَدْيانَ وريّانَ ونحوِ ذلك ممّا كثر تَعْدادُه ممّا اجرى مجرى خلافه فاعرفه ٤

فصــل ٦١٣

قال صاحب الكتاب وطرحُ هذه النون سائغٌ في كلّ موضع الّا في القَسَم فانّه فيه ضعيفٌ وذلك قولك وَاللهِ لَيقوم زيدٌ ٤

قال الشارح قد ذكرنا دخول هذه النون والحاجةَ اليها وهي في كلّ ذلك على ثلاثة اضرب ضربٌ يلزم دخولُ النون فيه ولا يجوز سقوطُها وضربٌ تدخل ولا تلزم وضربٌ لا تدخل فيه الّا على سبيل الضرورة فامّا الاوّلُ الذي تلزم فيه فهو ان يكون الفعل في اوّله اللامُ لجواب القسم كقولك واللهِ لأقومنّ واللامُ لازمة لليمين والنونُ لازمةُ اللام لا يجوز طرحُها فاللامُ لازمة للتوكيد ولو لم تلزم التبس بالنفي اذا حلف انّه لا يفعل ولزمت النونُ لِما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال وذهب ابو عليّ انّه يجوز ان لا تلحق هذه النون الفعلَ قال ولَحاقُها اكثرُ وزعم انّه رأْيُ سيبويه والمنصوصُ عنه خلافُ ذلك وامّا الضرب الثاني وهو الذي يجوز دخولُها فيه وخروجُها منه فالامرُ والنهيُ والاستفهامُ

نحوُ قولك اِضْرِبَنَّ زيدا ولا تخرجنّ يا عمرو وهل يقومَنّ فإن أثبتّها فللتأكيد ولك ان لا تأتى بها وامّا الضرب الثالث وهو ما لا يجوز دخولها فيه فالخبرُ لا يجوز أنت تخرجنّ الّا فى ضرورة شاعر فاعرفه ،

فصـــل ٦١٤

قال صاحب الكتاب واذا لقى الخفيفةَ ساكنٌ بعدها حُذفت حذفًا ولم تُحرَّكْ كما حُرّك التنوين فتقول لا تضربَ ٱبْنَك قال

* لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ * كَعَ يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ *

اى لا تُهينَنْ ،

قال الشارح اعلم انّ امر هذه النون الخفيفة فى الفعل كالتنوين فى الاسم لانّ مجراهما واحد لانّ النون تُمكّن الفعلَ كتمكين التنوين الاسمَ الا ترى انّ حكمهما واحد فى الوقف فإن كان ما قبل النون مفتوحا قلبتّها ألفًا فى الوقف وذلك قولك فى اِضْرِبَنْ اِضْرِبَا وفى لَيَضْرِبَنْ لَيَضْرِبَا قال الله تعالى لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ فإن كان ما قبلها مضموما او مكسورا حذفتها ولم تُبْدِل كما تفعل بالتنوين فتقول فى الوقف على هل تضربُنْ هل تضربُونْ وفى الوقف على هل تضربِنْ هل تضربِينْ لمّا وقفتَ حذفتَ النون الخفيفة ولم تبدل منه كما أبدلت مع الفتحة لانّك تقول فى الاسماء رأيتُ زيدًا فتُبْدِل الالف فى النصب من التنوين وتقول فى الرفع هذا زيدْ وفى الجرّ مررت بزيدْ فلا يُبْدِلون وانّما يحذفونها حذفًا كذلك هذه النون واذا حُذفت عاد الفعلُ الى اعرابه فالنونُ نظيرةُ التنوين لا فرق بين النون الخفيفة فى الافعال وبين التنوين فى الاسماء الّا انّ النون تحذف اذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة اخرى والتنوين يُحرَّك لالتقاء الساكنين وقد يجوز حذفها فى الشعر وفى قلّة من الكلام فتقول اذا اردت النون الخفيفة اِضْرِبَ الرجلَ ومنه قول الشاعر * لا تهين الفقير الخ * والمراد لا تُهِينَنْ فحذفها لسكونها وسكونِ ما بعدها وربّما حُذفت فى الشعر وإن لم يكن بعدها ساكنٌ على توهّم الساكن نحوَ قولك

* اِضْرِبَ عَنْكَ الْهُمومَ طارِقَها * ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَسَ الفَرَسِ *

وهذا امرُ هذه النون وانّما حُذفت وخالفت التنوينَ لانّ ما يلحق الافعالَ اضعفُ ممّا يلحق الاسماء لانّ الاسماء هى الاوّلُ والافعالُ فروعٌ دَواخِلُ عليها ولأنّك مخيَّرٌ فى النون إن شئت أتيت بها

وإن شئت لا الّا ما وقع منها مع الفعل المستقبل فى القسم والاسماء كلّها ما ينصرف منها فالتنوينُ لازمٌ لها فاعرفه ٭

ومن اصناف الحرف هاء السكت

فصــل ٦١٥

قال صاحب الكتاب وهى للّٰه فى نحو قوله تعالى مَا أَغْنَى عَنّى مَالِيَهْ هَلَكَ عَنى سُلْطَانِيَهْ وهى مختصّة بحال الوقف فاذا أدرجتَ قلت مَالِىَ هَلَكَ وسُلْطَانِىَ خُذُوهُ وكلّ متحرّك ليست حركته اعرابيّةً يجوز عليه الوقفُ بالهاء نحو ثَمَّهْ ولَيْتَهْ وكَيْفَهْ وانَّهْ وحَيَّهَلَهْ وما أشبه ذلك ٭

قال الشارح هذه الهاء للسكت تزاد لبيان الحركة زيادةً مطّردةً فى نحو قولك فِيمَهْ ولِمَهْ وعَمَّهْ والمراد فيمَ ولِمَ وعَمَّ والاصلُ فيمَا ولِمَا وعَمَّا دخلتْ حروفُ الجرّ على مَا الاستفهاميّة ثمّ حُذفت الالف للفرق بين الاخبار والاستخبار وبقيت الفتحةُ تدلّ على الالف المحذوفة ثمّ كرهوا ان يقفوا بالسكون فيزول الدليل والمدلولُ عليه فأتوا بالهاء ليقع الوقفُ عليها بالسكون وتسلمَ الفتحةُ التى هى دليلٌ على المحذوف وقد وقف ابن كثير على عَمَّهْ فى قوله تعالى عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ عَمَّهْ بالهاء لما ذكرناه من ارادة بيان الحركة ومثله ارْمِهْ واُغْزُهْ واخْشَهْ زيدت الهاء لبيان حركة ما قبلها وزيادتُها فى ذلك على ضربين لازمةٌ وغيرُ لازمة فاللازمةُ اذا كان الفعلُ الداخلة عليه على حرف واحد نحو عِــهْ قِــهْ شِــهْ وغيرُ اللازمة اذا كان ما دخلت عليه على اكثر من حرف واحد نحو ما تقدّم من قولنا لِمَهْ وفِيمَهْ وعَمَّهْ ونظائره قال سيبويه الاكثرُ فى الوقف على ارْمِ واُغْزُ بالهاء ومنهم من لا يُلْحقها ويُسكّن الحرف قال وامّا قِهْ ونحوها فكلّهم تقف عليها بالهاء ومَظِنّتُها ان تقع بعد حركة متوغّلة فى البناء نحو حسابِيَهْ وماليَهْ وكتابِيَهْ واذا وصلتَ سقطت هذه الهاء من جميع ما ذكرنا لانّها انّما دخلت شحًّا على الحركة لئلّا يُزيلها الوقفُ فامّا الوصل فانّ الحركة تثبت فيه فلم تكن حاجةٌ الى الهاء ومثل ماليَهْ وحسابِيَهْ وثَمَّهْ وانَّهْ ولَيْتَهْ وحيّهَلَهْ لانّها حركات متوغّلة فى البناء ولا تدخل هذه الهاء على مُعْرَب ولا على ما تُشْبِه حركته حركةَ الاعراب فلذلك لا تدخل على المنادَى المضموم ولا على المبنىّ مع لَا نحو لا رجلَ ولا على الفعل الماضى لشَبَه هذه الحركات بحركات الاعراب واذا لم تدخل على المُشابِــه

للمعرب فأن لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأَوْلى وذلك من قبل انّ حركات البناء المحافَظ عليها أقوى من حيث انّها تجرى مجرى حروف تركيب الكلمة التى لا يُستغنى عنها لا سيّما اذا صارت دلالةً وأمارةً على شىء محذوف فاعرفه ،

فصـــل ٦١٩

قال صاحب الكتاب وحقُّها ان تكون ساكنة وتحريكُها لَحْنٌ ونحوُ ما فى إصلاح ابن السكّيت من قوله * يا مَرْحَباهُ بحمارِ عَفْرا * و * يا مَرْحَباهُ بحمارِ ناجِيَهْ * ممّا لا مُعَرَّجَ عليه للقياس واستعمالِ الفُصَحاء ومَعْذِرَةُ مَن قال ذلك انّه أَجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير،

قال الشارح اعلم انّه قد يُؤْتَى بهذه الهاء لبيان حروف المدّ واللين كما يؤتى بها لبيان الحركات نحوَ وَا زَيْدَاهْ وعَمْراهْ ووَا غُلامُهُوهْ ووا انقطاعَ ظَهْرِهِيهْ لئلّا يُزيل الوقفُ ما فيها من المدّ ولا تكون هذه الهاء الّا ساكنةً لانّها موضوعة للوقف والوقفُ انّما يكون على الساكن وتحريكُها لحنٌ وخروجٌ عن كلام العرب لانّه لا يجوز ثباتُ هذه الهاء فى الوصل فتتحرّك بل اذا وصلتَ استغنيتَ عنها بما بعدها من الكلام تقول وَا زيداهْ فاذا وصلتَ قلت وا زيدَا وعمراهْ فتُلْحِق الهاء الذى تقف عليه وتُسْقطها من الذى تصله فامّا قول الشاعر * يا مَرْحَباهُ بحمارِ عَفْرا * فانّ الشعر لعُرْوَةَ بن حِزام العُذْرى وقول الاخر * يا مَرْحَباهُ بحمارِ ناجِيَهْ * فضرورةٌ وهو ردىءٌ فى الكلام لا يجوز وانّما لمّا اضطرّ الشاعر حين وصل الى التحريك لانّه لا يجتمع ساكنان فى الوصل على غير شرطه حرّكه وقد رُويت بضمّ الهاء وكسرِها فالكسرُ لالتقاء الساكنين والضمُّ على التشبيه بهاء الضمير فى نحو عَصاهُ ورَحاهُ وبعد هذا البيت

* اذا أَتَى قَرَّبْتُه بما شا * من الشَّعير والحَشيش والما *

ومعناه انّ عروة كان يُحبّ عفراء وفيها يقول

* يا رَبِّ يا رَبّاهُ ايّاكَ أَسَلْ * عَفْراء يا رَبّاهُ من قَبْلِ الأَجَلْ *

* فانّ عَفْراء من الدُّنْيا الأَمَلْ *

ثمّ خرج فلقى حمارا عليه امرأةٌ فقيل له هذا حمارُ عفراء فقال * يا مرحباه بحمار عفرا * فرحّب بحمارها لمَحبّته لها وأعدّ له الشعيرَ والحشيشَ والماءَ ونظيرُ معناه قول الاخر

* أُحِبُّ لِحُبِّها السُّودانَ حتّى * أُحِبُّ لِحُبِّها سُودَ الكِلابِ *

ويروى بالمدّ والقصر فمَن مَدَّ أسكن الهمزة فكان من خامس السريع وأجزاؤه مستفعلن مستفعلن مستفعلن فعولان موقوفٌ مخبونٌ وهو من المترادف والابياتُ مهموزة مُرْدَفة فان قصرته فهو ايضا من السريـــع الّا انّه من السادس وأجزاؤه مستفعلن مستفعلن فعولن مكشوفٌ مخبونٌ وهو من المتواتر ورَوِيُّه الالف والابياتُ مقصورة ؛

ومن اصناف الحرف شِينُ الوَقْف

فصــل ٩١٧

قال صاحب الكتاب وهى الشين الّتى تُلحقها بكاف المؤنّث اذا وَقَفَ مَن يقول أكرمْتُكِشْ ومررتُ بكِشْ وتُسمّى الكَشْكَشَةَ وهى فى تَميم والكَسْكَسَةُ فى بَكْرٍ وهى إلحاقُهم بكاف المؤنّث سينًا وعن مُعاوِيَةَ انّه قال يومًا مَن افصحُ الناس فقام رجلٌ من جَرْمٍ وجرمٌ من فصحاء الناس فقال قومٌ تَباعدوا عن فُراتيّة العراق وتَيامنوا عن كشكشةِ تميم وتَياسروا عن كسكسةِ بكرٍ ليست فيهم غَمْغَمَةُ قُضاعةَ ولا طُمْطُمانيّةُ حِمْيَرَ قال معاويةُ فمَن هم قال قَوْمى ؛

قال الشارح من العرب من يُبْدِل كافَ المؤنّث شينًا فى الوقف حِرْصًا على البيان لانّ الكسرة الدالّة على التأنيث تخفى فى الوقف فاحتالوا للبيان بان أبدلوها شينا فقالوا عَلَيْشِ فى عليكِ ومِنْشِ فى مِنْكِ ومررت بِشِ فى بكِ وقد يُجْرون الوصل مُجْرَى الوقف قال المجنون

* فعَيْناشِ عَيْناها وجيدُشِ جِيدُها * سِوَى أنّ عَظْمَ الساقِ مِنْشِ دَقِيقُ *

ومن كلامهم اذا أَعْياشِ جاراتُشِ فأَقْبِلى على ذِى بَيْتِشِ اى اذا أَعْياكِ جاراتُكِ فأقبلى على ذى بَيْتِكِ ويقولون ما الذى جاء بِشِ يريدون بكِ وقد قُرِئَ قوله تعالى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا قد جعل رَبُّشِ تحتَشِ سريًّا وقد زادوا على هذه الكاف فى الوقف شينًا حرصًا على البيان فقالوا مررت بِكِشْ وأَعْطَيْتُكِشْ فاذا وصلوا حذفوا الجميع وهى كَشْكَشَةُ بنى أَسَدٍ وتميم وامّا كَسْكَسَةُ بكر فانّهم يزيدون على كاف المؤنّث سينًا غيرَ مُعجمة لِتُبيّن كسرةُ الكاف فيؤكّد التأنيث فيقولون مررت بِكِسْ ونزلت عليكِسْ فاذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة فامّا قول معاوية فجَرْمٌ بَطْنان من العرب احدهما

فى قُضاعة وهو جرم بن زبّان والاخرُ فى طَىّء يوصَفون بالفصاحة والفُراتيّةُ لغةُ اهل الفُرات الذى هو نهرُ اهل الكوفة والفُراتان الفُراتُ ودُجَيْلٌ ويروى لَخْلَخانيّة العراق واللخلخانيّةُ العُجمة فى المنطق يقال رجلٌ لخلخانىٌّ اذا كان لا يفصح وكشكشةُ بنى تميم إلحاق الشين كافَ المؤنّث وكسكسةُ بكرٍ إلحاقُهم السينَ كافَ المؤنّث وليستا بالفصيحة والغَمْغَمَةُ أن لا يَتبيّن الكلامُ وأصله أصواتُ الثيران عند الذُعْر وأصوات الأبطال عند القتال وقُضاعةُ ابو حَىّ من اليَمَن وهو قضاعةُ بن مالك بن سَبَا والطُمْطُمانيّةُ ان يكون الكلام مشتبهًا بكلام العَجَم يقال رجلٌ طِمْطِمٌ اى فى لسانه عجمةٌ لا يفصح قال عنترة

* تأوِى له حِزَقُ النَعامِ كما أوَتْ * حِزَقٌ يمانيّةٌ لأعْجَم طِمْطِمِ *

الحِزْقة الجماعة والطُمْطُمانىّ بالضمّ مثله وحِمْيَرُ ابو قبيلة وهو حِمْيَرُ بن سَبَأ بن يَشْجُب بن يَعْرُبَ ابن قَحْطانَ ومنهم كانت الملوكُ الأُوَلُ وصف هذا الجَرْمىُّ قومَه بالفصاحة وعدم اللُكْنة والتباعد عن هذه اللغات المستهجَنة فاعرفه ؏

ومن اصناف الحرف حرفُ الإنكار

فصــل ٦١٨

قال صاحب الكتاب وهى زيادةٌ تلحق الآخِرَ فى الاستفهام على طريقين احدهما أن تلحق وحدَها بلا فاصلٍ كقولك أَزيدُنيهْ والثانى ان تفصل بينها وبين الحرف الذى قبلها إنْ مزيدةً كالتى فى قولهم ما إنْ فَعَلَ فيقال أَزيدٌ انيهْ ؏

قال الشارح اعلم انّ هذه الزيادة أُتى بها عَلَمًا على الإنكار وهو حرفٌ من حروف المدّ كالزيادة اللاحقة للنُدْبة وذلك على معنيين احدهما ان تُنْكِر وجودَ ما ذُكر وجودُه وتُبْطِله كرجلٍ قال أتاك زيدٌ وزيدٌ ممتنعٌ اتيانُه فيُنْكِر لبُطلانه عنده والوجهُ الاخرُ ان تُنْكِر ان يكون على خلاف ما ذُكر كقولك أتاك زيدٌ فتُنْكِر سؤالَه عن ذلك وزيدٌ من عادته أن يأتيه قال سيبويه اذا أنكرتَ ان يثبت رأيه على ما ذكر او تُنْكِر ان يكون رأيُه على خلاف ما ذكر ومن العرب من يزيد بين الاوّل وهذه الزيادة زيادةً تفصل بينهما وتلك الزيادةُ إنْ التى تزاد للتأكيد فى نحو * ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ الّا مَنْكِبٌ * كأنّهم ارادوا

زيادةَ علم الانكار للبيان والايضاح فزادوا انْ ايضا توكيدا لذلك المعنى وذلك قولك فى جواب ضربتُ زيدا أزيدا انيهْ بقّيت الاسمَ على حاله من الاعراب وزدتَ بعده انْ لما ذكرناه ثمّ كسرتَ النون لالتقاء الساكنين على حدّ الكسر فى التنوين فحرفُ المدّ زائدٌ للانكار وانْ لتأكيده والهاء لبيان حرف المدّ وحرفُ المدّ فى الاوّل للانكار والهاء للوقف فلذلك قال صاحب الكتاب وهذه الزيادة على طريقين فاعرفه ؞

فصــل ٩١٩

قال صاحب الكتاب ولها معنيان احدهما إنكارُ أن يكون الامرُ على ما ذكر المخاطبُ والثانى إنكارُ ان يكون على خلافِ ما ذكر كقولك لمَن قال قدِم زيدٌ أزيدُنيهْ مُنكِرا لقُدومه او لخلاف قدومه وتقول لمَن قال غلبنى الاميرُ آلاميرُوهْ قال الاخفش كأنّك تهزأ به وتُنْكِر تعجُّبَه من أن يغلبه الاميرُ قال سيبويه وسمعنا رجلا من اهل البادية قيل له أَتخرج إن أخصبتِ الباديةُ فقال أأَنَا انيهْ منكرا لرأيه أن يكون على خلافِ أن يخرج ؞

قال الشارح قد تقدّم شرحُ ما فى هذا الفصل فيما قبله بما أغنى عن إعادته هنا وقوله آلاميرُوهْ الالف ممدودة لانّ همزة الاستفهام لمّا كانت مفتوحة ودخلت همزةَ لام التعريف وكرهوا حذفَها لئلّا يلتبس الخبر بالاستخبار قلبوا الثانية وأقرّوها كما فى قوله تعالى آٰلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ وقوله تعالى آٰللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ وحرفُ الانكار واوٌ لانضمام الراء قبلها والهاء ساكنة لانّها للسكت فامّا ما حكاه سيبويه من قول البَدَوىّ حين قيل له اتخرج الى البادية إن اخصبت فقال أأَنَا انيهْ فجاء على المعنى لانّ المضمر للفاعل فى تخرج المخاطب وحين أنكر رأيَه أن يكون على خلافِ أن يخرج واستفهم عن ذلك وصار المخاطب هو المتكلّم ولم يُمْكِنه ان يأتى بالفاعل وحده فصله وجاء به على المعنى فقال أأنا انيهْ بالالف الاستفهاميّة والاصليّة ؞

فصــل ٩٢٠

قال صاحب الكتاب ولا يخلو الحرف الذى تقع بعده من ان يكون متحرّكا او ساكنا فإن كان متحرّكا تبعتْه فى حركته فتكون الفًا وواوا وياء بعد المفتوح والمضموم والمكسور كقولك فى هذا عُمَرُ أعُمَرُوهْ وفى

رأيت عُثْمانَ أعثمانَاهْ وفى مررت بحَذامِ أحذامِيهْ وإن كان ساكنا حُرّك بالكسر ثمّ تبعتْه كقولك أَزَيْدُنِيهْ وأزيدٌ انيهْ ؛

قال الشارح يريد انّ هذه الزيادة مدّةٌ تتبع حركةَ ما قبلها إن كان متحرّكا ولم يكن بينهما فاصلٌ فإن كان مضموما كانت الزيادة واوا نحوَ قولك فى جوابِ من قال هذا عُمَرُ مُنْكَرًا أعُمَرُوهْ وإن كان مفتوحا كانت الزيادة ألفا نحو قولك فى جوابِ من قال رأيت عثمانَ أعثمانَاهْ وإن كان مكسورا كانت ياءً نحو قولك فى جوابِ من قال مررت بحَذامِ أحَذامِيهْ على حدّ ما يُفْعَل بزيادة النُدْبة وإن كان ما قبل الزيادة ساكنًا قدّرت الزيادة ساكنةً ثمّ كسرت الساكنَ الاوّل لالتقاء الساكنين وجعلتَ الزيادة ياءً من جنس الكسرة نحوَ قولك فى جوابِ من قال هذا زيدٌ أزيدُنِيهْ فالدال مضمومة محكيّة وحركتُها إعرابٌ والتنوينُ متحرّك بالكسر وحركتُها بناءٌ لالتقاء الساكنين وكذلك النصب والجرّ نحوُ قولك فى ضربتُ زيدا أزيدَنِيهْ بفتح الدال وفى مررت بزيدٍ أزيدِنِيهْ بكسر الدال والتنوينُ مكسور لالتقاء الساكنين والمدّةُ بعدها ياءٌ للكسرة قبلها وكذلك يُفْعَل مع الانكار بانْ نحوَ قولك فى جوابِ من قال هذا زيدٌ أزيدٌ انيهْ وفى من قال ضربتُ زيدا أزيدا انيهْ وفى الجرّ أزيدٍ انِيهْ فاعرفه ؛

فصــل ٩٢١

قال صاحب الكتاب وإن أجبتَ مَن قال لقيتُ زيدا وعمرا قلت أزيدا وعمرَنيهْ واذا قال ضربتُ عُمَر قلت أضربتَ عُمَرَاهْ وان قال ضربتُ زيدا الطويلَ أزيدا الطويلاهْ فتجعلها فى مُنْتَهَى الكلام ؛

قال الشارح يريد انّ محلّ علامة الانكار آخِرُ الكلام ومنتهاه ولذلك تقع بعد المعطوف وبعد المفعول وبعد النعت فتقول مُجيبًا لمن قال لقيتُ زيدا وعمرا أزيدا وعمرَنيهْ فتُسْقطها من الاوّل وتُثْبِتها فى المعطوف وتكسر التنوين لسكون المدّة بعده وتجعلها ياءً لانكسارِ ما قبلها على ما سبق وتقول فى جوابِ من قال ضربتُ عُمَرَ أضربتَ عُمَرَاهْ فألحقتَها المفعولَ ولم تُلْحقها الفعلَ لانّ المفعول منتهى الكلام متّصلًا بما قبله وعلامةُ الانكار لا تقع حَشْوًا وتجعلها ألفًا للفتحة قبلها اذ ليس فيه تنوينٌ وكذلك تقول فى جوابِ من قال ضربتُ زيدا الطويلَ أزيدا الطويلاهْ ألحقتَ الهاء الصفةَ لانّه منتهى الكلام وكانت ألفًا للفتحة فاعرفه ؛

فصــــل ٦٢٢

قال صاحب الكتاب وتُتْرَك هذه الزيادة فى حال الدرج فيقال أَزيدًا يا فتى كما تُركت العلاماتُ فى مَنْ حين قلت مَن يا فتى ؏

قال الشارح قد تقدّم انّ مدّة الانكار من زيادات الوقف فلا تثبت فى الوصل فهى نظيرةُ الزيادة فى مَنْ اذا استفهمتَ عن النكرة فى الوقف فى نحو مَنُو ومَنَا ومَنِى فاذا قيل لقيتُ زيدا قيل فى جوابه أزيدًا يا فتى تركتَ العلامة من زيد لوَصْلك ايّاه بما بعده كما تركتَ حروف اللين فى مَنُو ومَنَا ومَنِى اذا وُصل بما بعده ولا تدخل هذه العلامةُ فى يَا فَتَى لانّه ليس من حديث المسـؤل فتُنْكِرَ ذلك عليه فقولُك يا فتى يمنع العلامةَ بمنزلة الطويل ولا تدخله العلامةُ لانّه ليس من الحديث فيتوجّهَ الإنكارُ اليه فاعرفه ؏

ومن اصناف الحرف حرف التذكُّر

فصــــل ٦٢٣

قال صاحب الكتاب وهو أن يقول الرجل فى نحو قال ويقول ومن العامِ قالَا فيمُدّ فتحةَ اللام ويقولُو ومن العامِى اذا تَذكّر ولم يُرِد ان يقطع كلامه ؏

قال الشارح اعلم انّ هذه المدّة قد تزاد بعد الكلمة او الحرف اذا اريد اللفظ بما بعده ونُسى ذلك المراد فيقف متذكّرا ولا يقطع كلامه لانّه لم ينته كلامُه اذ غايتُه ما يتوقّعه بعده فيطوّل وقوفَه ؏

فصــــل ٦٢٤

قال صاحب الكتاب وهذه الزيادة فى اتّباع ما قبلها إن كان متحرّكا بمنزلة زيادة الإنكار فاذا سكن حُرّك بالكسر كما حُرّك ثَمّهْ ثمّ تبعتْه قال سيبويه سمعناهم يقولون إنّه قَدِى وأَلِى يعنى فى قَدْ فَعَلَ وفى الالف واللام اذا تَذكّر الحرثَ ونحوَهُ قال وسمعنا مَن يوثَق به يقول هذا سَيْفُنى يريد سيفُ من صفته كَيْتَ وكَيْتَ ؏

قال الشارح فإن كان قبل المتوقّع حرفٌ متحرّكٌ فلا يخلو من ان يكون مفتوحا او مضموما او مكسورا

نحوَ قالَ مَثَلًا ويقُولُ ومِنَ ٱلعامِ فان كان مفتوحا أَلحقتَه أَلِفًا نحوَ قالَا وإن كان مضموما أَلحقتَه واوًا نحو يقُولُو وفى المكسور ياءً نحو مِن العامِى اذا تَذكّر ولم يرد ان يقطع فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنا نحوَ لام المعرفة فى الغلام والرجل فانّه تكسرها تشبيهًا بالقافية المجرورة اذا وقع حرفُ رَوِيّها حرفا ساكنا صحيحا نحوَ قوله * وكأنْ قَدِى * لانّ قَدْ اذا لقيها ساكنٌ بعدها تُكسَر نحوَ قولك قدِ ٱحْمَرّ البُسْرُ وقَدِ انطلق الرجلُ ولو وقعت مِنْ قافيةً لأُطلقت الى الفتح وكان زيادةُ الإطلاق أَلفًا وقد يجوز إطلاقُها الى الكسر فتكون الزيادة ياءً الّا انّ مِنْ قد تُفْتَح فى نحو قولك مِنَ الرجل وتُكسَر فى نحو مِنِ ٱبْنِك فتقول فى القافية المنصوبة مَنَا وفى القافية المجرورة مِنِى فعلى هذا تقول فى التذكّر قَدِى فى قَدْ قامَ او قَدْ قَعَدَ وكذلك كلّ ساكن وقفتَ عليه وتذكّرتَ بعده كلاما فانّك تكسره وتُشْبِع كسرتَه للاستطالة والتذكّرِ اذا كان ممّا يُكْسَر اذا لقيه ساكنٌ بعده فإن كان الساكن ممّا يكون فى وقت مضموما وفى وقت مفتوحا ووقفتَ عليه متذكّرا أَلحقتَ ما يكون مضموما واوًا وما يكون مفتوحا أَلفًا فتقول ما رأيته مُذُو اى مذ يومُ كذا لانّ مُذُ اذا لقيها ساكنٌ بعدها ضُمّت لانّ الاصل فى مُنْذُ الضمُّ وتقول عجبت مِنَا بألف فى من زيد ونحوه لانّك تقول مِنَ الرجل ومِنَ الغلام فتفتحه ومَن كانت لغتُه الكسرَ نحوَ مِنِ الغلام قال متذكّرا مِنِى فحكمُ التذكّر فى هذا الباب حكمُ القافية والجامعُ بينهما انّ القافية موضعُ مَدّ واستطالة كما انّ التذكّر موضع استشرافٍ وتطاوُلٍ الى المتذكَّر وحكى سيبويه هذا سَيْفُنِى يريد هذا سيفٌ حادٌّ او ماضٍ او نحوهما من الصفات فنسِىَ ومَدّ متذكّرا اذ لم يرد ان يقطع اللفظ وكان التنوين حرفا ساكنا فكُسر كما كُسر ذاك وقد قال سيبويه سمعنا من يوثق به يقول ذلك انتهى الكلام على قسم الحروف وهو القسم الثالث ويتلوه المشترك والحمد لله ربّ العالمين ولا حول ولا قوّة الّا بالله العلىّ العظيم ۞

القسم الرابع فى المشترك

فصـــل ٦٢٥

قال صاحب الكتاب المشترك نحوُ الامالة والوَقْف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظائرها ممّا يَتوارد فيه الأضربُ الثلثةُ او اثنان منها وانا أُورِدُ ذلك فى هذا القسم على نحو الترتيب المارّ فى القسمَيْن معتصمًا بحَبْلِ التوفيق من ربّى بريئًا من الحَوْل والقوّة الّا به،

قال الشارح هذا القسم الرابع آخرُ أقسام الكتاب وهو أعلاها وأشرفُها اذ كان مشتملا على نُكت هذا العلم وتصريفه وأكثرُ الناس يضعف عن الاحاطة به لغموضه والمنفعةُ به عامّةٌ وقد سمّاه المشترك لانّه قد يشترك فيه القُبُلُ الثلاثُ أعنى الاسم والفعل والحرف او اثنان منها وفى تسميته بالمشترك نَظَرٌ لانّ المشترك اسمُ مفعولٍ وفعلُه اشْتَرَكَ ولا مفعولَ له اذ كان لازما ولا يُبْنَى من اللازم فعلٌ للمفعول الّا ان يكون معه ما يقام مقام الفاعل من جارّ ومجرور او ظرف او مصدر وأحسنُ ما يُحْمَل عليه ان يكون أراد المشترَك فيه وحذف حرفَ الجرّ وأسند اسم المفعول الى الضمير فصار مرفوعا به وامّا ان يكون قد حذف الجارّ والمجرور معًا فليس بالسهل لانّ ما اقيمَ مقام الفاعل يجرى مجرى الفاعل فكما لا يحسن حذف

الفاعل كذلك لا يحسن حذف ما اقيم مقامه   وقال وذلك نحوُ الامالة والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين فانّ هذه الاشياء تتوارد على الاسم والفعل والحرف فالامالةُ تكون فى الاسم نحو عماد وكتاب وفى الفعل نحو سَعى ورَمى وقد جاءت فى الحرف ايضا نحو بَلى ويا فى النداء وكذلك الوقف فانّه يكون فى الاسم والفعل والحرف وكذلك تخفيف الهمزة والتقاء الساكنين على ما سيَرِد فى موضعه ان شاء الله ؛

ومن اصناف المشترك الامالة

فصـــل ٦٢٩

قال صاحب الكتاب يشترك فيها الاسمُ والفعلُ   وهى أن تَنْحُوَ بالالف نحوَ الكسرة ليَتجانس الصوتُ كما أشربتَ الصادَ صوتَ الزاى لذلك ؛

قال الشارح اعلم انّ الامالة مصدرُ أَمَلْتُهُ أُميله امالةً والمَيْلُ الانحراف عن القصد يقال منه مال الشىء ومنه مال الحاكمُ اذا عدل عن الاستواء وكذلك الامالةُ فى العربيّة عدولٌ بالالف عن استوائه وجنوحٌ به الى الياء فيصير مَخْرجه بين مخرج الالف المفخّمة وبين مخرج الياء وبحسب قُرْب ذلك الموضع من الياء تكون شدّةُ الامالة وبحسب بُعْده تكون خفّتُها والتفخيمُ هو الاصل والامالةُ طارئةٌ والذى يدلّ انّ التفخيم هو الاصل انّه يجوز تفخيمُ كلّ مُمال ولا يجوز امالةُ كلّ مفخّم وايضا فانّ التفخيم لا يحتاج الى سبب والامالةُ تحتاج الى سبب   والامالة لغةُ بنى تميم والفتحُ لغةُ اهل الحجاز قال الفرّاء اهلُ الحجاز يفتحون ما كان مثلَ شآء وخافَ وجاء وكادَ وما كان من ذوات الياء والواو قال وعامّةُ اهل نجْد من تميم وأسد وقيس يسرون الى الكسر من ذوات الياء فى هذه الاشياء ويفتحون فى ذوات الواو مثل قالَ وجالَ   والمُمال كثيرٌ فى كلام العرب فمنه ما يكون فى كثرة الاستعمال تفخيمُه وامالتُه سواءً ومنه ما يكون احدُ الامرين فيه اكثرَ واحسنَ وكان عاصمٌ يُفْرِط فى الفتح وحمزةُ يفرط فى الكسر وأحسنُ ذلك ما كان بين الكسر المُفْرِط والفتح المفرط   والغرضُ من الامالة تقريبُ الاصوات بعضِها من بعض لضرب من التشاكل وذلك اذا ولى الالفَ كسرةٌ قبلها او بعدها نحوَ عماد وعالِم فيُميلون الفتحة قبل الالف الى الكسرة فيميلون الالف نحوَ الياء فكما انّ الفتحة ليست فتحة محضة فكذلك الالف

التى بعدها لانّ الالف تابعةٌ للحركة فكانّها تصير حرفا ثالثا بين الالف والياء ولذلك عدّوها مع الحروف المستحسنة حتى كملت حروفُ المُعْجَم خمسةً وثلثين حرفا كانّهم فعلوا ذلك هنا كما فعلوا فى الادّغام وقرّبوا بعضَها من بعض نحوَ قولك فى مَصْدَرٍ مَزْدَرٌ فقرّبوا الصاد من صوت الزاء ليتناسب الصوتان ولا يتنافرا وذلك انّ الصاد مُقارِبةُ الدال فى المخرج وبينهما مع ذلك تنافٍ وتباينٌ فى الاحوال والكيفيّة وذلك انّ الصاد مهموسة والدال مجهورة والصاد مستعلية مُطْبقة والدال ليست كذلك والصاد رِخْوَةٌ والدال شديدة والصاد من حروف الصفير والدال ليست كذلك فلمّا تَباينا فى الاحوال هذا التباينَ أرادوا ان يفرقوا بينهما فى بعض الاحوال على حدّ تقارُبهما فى المخرج استثقالاً لتحقيق الصاد مع الدال مع ما ذكرناه من المباينة فأبدلوا من الصاد الزاءَ لانّها من مخرجها وهما من حروف الصفير وتُوافِق الدالَ فى الجَهْر فيتناسب الصوتان ولا يختلفان ونحوُ ذلك قراءةُ من قرأ زِراطٌ فى صِراط وقالوا لم يُحْرَمْ مَن فُزْدَ له والمراد فُصِدَ لانّ العرب كانت اذا جاء أحدَهم ضَيْفٌ ولم يحضرهم قِرًى فصدوا بعضَ الابل وشرب الضيفُ من ذلك الدّمِ فلم يُحْرَم لانّه وجد ما يسُدّ مَخْمَصَتَه وكذلك فى الامالة قرّبوا الألف من الياء لانّ الالف تطلب من الفم أعلاه والكسرة تطلب أسفلَه وأدناه فتنافرا ولمّا تنافرا أُجنحت الفتحةُ نحوَ الكسرة والالفُ نحوَ الياء فصار الصوتُ بين بين فاعتدل الامرُ بينهما وزال الاستثقالُ الحاصل بالتنافر فاعرفه ❊

قال صاحب الكتاب وسببُ ذلك أن تقع بقُرْب الالف كسرةٌ او ياءٌ او تكونَ هى منقلبةً عن مكسور او ياء او صائرةً ياءً فى موضع وذلك نحوُ قولك عمادٌ وشِمْلال وعالِم وسَيال وشَيْبان وهابَ وخافَ ونابٌ ورَمى ودَعا لقولك دُعِىَ ومِعْزى وحُبْلى لقولك مِعْزَيانِ وحُبْلَيانِ ❊

قال الشارح اعلم انّ الامالة لها اسبابٌ وتلك الاسبابُ ستّةٌ وهو ان يقع بقرب الالف كسرةٌ او ياءٌ قبله او بعده او تكون الالف منقلبة عن ياء او كسرة او مُشْبِهة للمنقلب او يكون الحرفُ الذى قبل الالف يُكْسَر فى حال وأماله لامالته فهذه اسبابُ الامالة وهى من الاسباب المُجوِّزة لا المُوجِبة الا ترى انّه ليس فى العربيّة سببٌ يوجب الامالةَ لا بدّ منها بل كلُّ مُمال لعلّة فلكَ أن لا تُميله مع وجودها فيه ونحوُ ذلك ممّا هو علّةٌ للجواز الواوُ اذا انضمّت ضمًّا لازمًا نحوَ وُقّتت وأُقّتت ووُجُـوهٌ وأُجُـوهٌ فانضمامُ الواو امرٌ يُجوّز الهمزةَ ولا يُوجِبها فمثالُ الاوّل وهو ما أُميل للكسرة قولك فى عِمادٍ عِمادٌ وفى شِمْلالٍ شِمْلالٌ وفى عالِمٍ عالِمٌ فالكسرةُ فى عِماد هى التى دعتْ الى الامالة لانّ الحرف الذى قبل الالف

وهو الميمُ تُمال فتحُها الى الكسرة لأجل انكسار العين فى عماد وكذلك شِمْلال تُميل فتحةَ اللام منه لكسرة شين شِمْلال ولا يُعتدّ بالميم فاصلةً لسكونها فهى حاجزٌ غيرُ حصين فصارت كأنّها غيرُ موجودة فإذًا قولك شملال كقولك شِمالٌ واذا كانوا قد قالوا صبغت فى سبغت فقلبوا السين صادا مع قـوّة الحاجز لتحرُّكه وقالوا صراطٌ والاصل سراطٌ فلأَنْ يجوز فيما ذكرناه كان أولى وقالوا عالِمٌ فأمالوا للكسرة بعدها كما أمالوا للكسرة قبلها الّا انّ الكسرة اذا كانت متقدّمة على الالف كانت أدعى للامالة منها اذا كانت متأخّرة وذلك انّها اذا كانت متقدّمة كان فى تقدّمها تسفّلٌ بالكسرة ثمّ تصعد الى الالف واذا كانت الكسرة بعد الالف كان فى ذلك تسفّلٌ بعد تصعّدٍ والانحدارُ من عالٍ اسهلُ من الصعود بعد الانحدار وإن كان لجميع سببًا للامالة واعلم انّه كلّما كثرت الكسراتُ كان أدعى للامالة لقوّة سببها ومتى بعُدت عن الالف ضعُفت لانّ للقُرب من التأثير ما ليس للبُعْد ولاجتماع الاسباب حكمٌ ليس لانفرادها فإذًا الامالةُ فى جِلِبّاب أقوى من امالة شِمْلال لانّ الكسرتين اقوى من الكسرة الواحدة وامالةُ عماد اقوى من امالة شملال لقرب الكسرة من الالف وامالة شملال اقوى من امالة أكلتُ عِنَبًا لقوّة الحاجز بالحركة وامالةُ أكلت عنبا اقوى من امالة دِرْهَمانِ لانّ بين كسرة الدال من درهمان وبين الالف منها ثلثةَ احرف فلمّا كانت الكسرة أقرب الى الالف فالامالةُ له ألزمُ والنصب فيه جائزٌ وكلّما كثُرت الكسرات والياءات كانت الامالة فيه احسن من النصب وقالوا شَيْبانُ وقَيْسُ عَيْلانَ وشوكُ السَّيال وهو شجرٌ والصَّياح وهو لَبَنٌ فأمالوا ذلك لمكان الياء وقالوا رأيتُ زيدًا فأمالوا وهو أضعفُ من الاوّل لانّ الالف بدلٌ من التنوين وأهلُ الحجاز لا يميلون ذلك ويفتحونه فامّا الياء الساكنة اذا كان قبلها حركةٌ من جنسها نحوَ ديباج وديماس فانّ الامالة فيه اقوى من امالتها اذا لم يكن ما قبلها حركةً من جنسها من نحو شَيْبانَ وعَيْلانَ لانّ الاوّل فيه سببان الكسرةُ والياء والثانى فيه سببٌ واحدٌ والامالةُ للياء الساكنة من نحو شيبان وعيلان اقوى من الامالة للياء المتحرّكة من نحو الحَيَوان والمَيَلان لانّ الساكنة اكثرُ لينًا واستثقالًا فكانت ادعى للامالة والامالةُ للياءَيْن نحوُ كَيّال وبَيّاع اقوى من الياء الواحدة نحوِ البَيان وشوكِ السَّيال لانّ الياءَيْن بمنزلة علّتَيْن وسببَيْن وامالةُ ما الياء فيه مُجاوِرةٌ للالف من نحو السَّيال والبَيان اقوى من امالة ما تباعدتْ عنه ومن ذلك ما كانت ألفه منقلبة عـن ياء او مكسورٍ فمثالُ الاوّل قولك فى الاسم نابٌ وعابٌ وفى الفعل صارَ بمكانِ كذا وكذا وباعَ وهابَ انّما أُميلت ههنا لتدلّ انّ الاصل فى العين الياء وأنّها مكسورة فى بِعْتُ وصِرْتُ وهِبْتُ الّا انّ الكسر فى بِعْتُ

وصِرْتَ ليس بأصلٍ وهو فى هاب اصلٌ وكذلك ان كان من فعِلٍ بكسر العين وألفُه منقلبة من واو نحوَ خاف زيدٌ من كذا فامّا مِعْزًى وحُبْلَى فيسوغ فيهما الامالةُ لقولك حُبْلَيانِ ومِعْزيانِ وسيوضح امرُهما بالكشف من هذا البيان٠

فصــــل ٩٢٧

قال صاحب الكتاب وانّما تُؤثِّر الكسرة قبل الالف اذا تقدّمتْه بحرف كعِماد او بحرفين أوّلُهما ساكنٌ كشِمْلال فاذا تقدّمتْ بحرفين متحرّكين او بثلثة احرف كقولك اكلتُ عِنَبًا وقتلتُ قِنَبًا لم تؤثّر وامّا قولهم يريد ان ينزِعَها ويضرِبَها وهو عِنْدَها وله دِرْهَمانِ فشاذٌّ والذى سوّغه انّ الهاء خفيّةٌ فلم يُعتَدّ بها٠

قال الشارح يريد انّ الكسر من مقتضيات الامالة وإن كان بين الالف والكسرة حرفٌ متحرّكٌ نحوُ عِماد وجِبال لانّ الميم من عِماد مفتوحةٌ والفتحةُ ايضا تُمال الى الكسرة لامالة الالف فكانّها من الالف وليست شيـًٔا غيره وكذلك لو فصلتَ بينهما بحرفَيْن الاوّلُ منهما ساكنٌ نحوَ سِرْبال وشِمْلال لانّ الساكن لا يُحْفَل به وأنّه ليس بحاجزٍ قويّ فصار كانّك قلت سِبال وشِمال ومثله هو مِنّا وانّا للّه وانّا اليه راجعون الامالةُ فيه جيّدةٌ وكذلك قالوا صَوِيقٌ وهم يريدون سَوِيقًا فقلبوا السين صادا للقرب من القاف وبينهما حرفان الاوّلُ متحرّكٌ والثانى ساكنٌ وفى الجملة كلّما كانت الكسرة او الياء أقربَ الى ألفه فالامالةُ ألزمُ له والنصبُ فيه جائزٌ فإن كان الفاصل بينهما حرفَيْن متحرّكَيْن نحوَ قولك أكلتُ عِنَبًا وقتلتُ قِنَّبًا لم تسغ الامالةُ لتباعُد الكسرة من الالف فامّا قولهم يريد ان ينزِعَها وأن يضرِبَها فقليلٌ والذى سوّغه انّ الهاء خفيّةٌ فكانت كالمعدومة فصار اللفظ كانّه يريد ان يَنْزِعَا وان يَضْرِبَا فأمالوا الالفَ للكسرة كما أمالوها فى عِماد فلذلك لا تمال فى نحوِ لم يَعْلَمَا لعدم الكسرة فامّا قولهم له دِرْهَمانِ فأمالوا ههنا ايضا وهو قليل والذى حسّنه كونُ الراء ساكنةً فلم يكن حاجزا حصينا والهاء خفيّةٌ فهى كالمعدومة لخفائها وقد تقدّم الكلام عليها فى فصل الاسم وليس شىءٌ من ذا تمال ألفُه فى الرفع فلا يقال هو يَضْرِبُها ولا يَقْتُلُها وذلك انّه وقع بين الالف والكسرة ضمّةٌ فصارت حـــاجـــزا فاعرفه٠

فصـــل ٦٢٨

قال صاحب الكتاب وقد أجروا الالف المنفصلة مجرى المتّصلة والكسرةَ العارضةَ مجرى الاصليّة حيث قالوا درستُ عِلْما ورأيتُ زَيْدا ومررتُ بِبابه وأُخذتُ مِن ماله ،

قال الشارح يريد انّهم أجروا المبدلة من التنوين مجرَى ما هو من نفس الكلمة وجعلها منفصلة من الاسم لانّها ليست لازمة اذ كانت من أعراض الوقف فتمِيلها نحوَ قولك درست عِلْما ورايت زَيْدا كما تقول عِماد وشَيْبان وقالوا اخذت من مالِه ووقفت بِبابِه فأمالوا الالف لكسرة الاعراب وهى عارضةٌ تزول عند زوال عاملها وحدوثِ عاملٍ غيرِه لكنّهم شبّهوها بكسرة عين فاعِلٍ بعد الالف وذلك انّ الغرض من الامالة انّما هو مشاكلةُ أجراس الحروف والتباعدُ من تَنافيها وذلك امرٌ راجعٌ الى اللفظ لا فرقَ فيه بين العارض واللازم الّا انّ الامالة فى نحو عائِد وسالِم وعِماد اقوى من الامالة هنا لانّ الكسرة هناك لازمةٌ وهى فى مالِه وبابِه عارضةٌ الا ترى انّها تزول فى الرفع والنصب والرفعُ والنصبُ لا إمالةَ فيه كما لا امالة فى آجُرٍّ وتابَلٍ فاعرفه ،

فصـــل ٦٢٩

قال صاحب الكتاب والالف الآخرة لا تخلو من ان تكون فى اسم او فعل وأَن تكون ثالثةً او فوق ذلك فالتى فى الفعل تُمال كيف كانت والتى فى الاسم إن لم يُعْرَف انقلابها عن الياء لم تُمَلْ ثالثةً وتُمال رابعةً وانّما أُميلت العُلى لقولهم العُلْيَا ،

قال الشارح الالف اذا كانت فى آخِرِ الكلمة فلا تخلو من ان تكون منقلبة عن واو او ياء فإن كانت منقلبة من ياء فى اسم او فعل فامالتُها حسنةٌ وذلك قولك فى الفعل رَمى قَضى سَعى وفى الاسم فَتى ورَحى لانّ اللام هى التى يُوقَف عليها وإن كانت من الواو فإن كان فعلًا جازت الامالة فيه على قُبْحٍ نحوُ قولك غَزا دَعا عَدا لانّ هذا البناء قد يُنْقَل بالهمزة الى أَفْعَلَ فيصير واوه ياءً لانّ الواو اذا وقعت رابعةً صارت ياءً نحوَ أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ فتقول أَغْزى وأَدْعى بالامالة وايضا فانّه قد يُبنى لِما لم يسمَّ فاعلُه فيصير الى الياء نحوَ غُزِىَ ودُعِىَ فتخيّلوا ما هو موجود فى الحكم موجودا فى اللفظ فان كان اسما نحو عَصًا وقَفًا ورَحًا لم تُمَلْ الفه لانّها لا تنتقل انتقالَ الافعال لانّ الافعال تكون على فَعَلَ وأَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ وفَعَّلَ والاسماء لا تتصرّف هذا التصرّفَ فلا يكون فيها امالةٌ هذا اذا كانت ثالثةً فامّا اذا

كانت رابعةً طرفًا فإمالتُها جائزةٌ وهى التى تختار ولا تخلو من ان تكون لامًا او زائدةً فاذا كانت لاما فلا تخلو من ان تكون منقلبةً من ياء من نحو مَرْمًى ومَسْعًى ومَلْهًى ومَغْزًى فامّا مرمًى ومسعًى فهو من رَمَيْتُ وسَعَيْتُ وملهًى ومغزًى فإنّهما وإن كانا من لَهَوْتُ وغَزَوْتُ فإنّ الواو ترجع الى الياء لوقوعها رابعةً ولذلك تظهر فى التثنية فتقول مِلْهَيانِ ومَغْزَيانِ وكلّما ازدادت الحروفُ كثرةً كانت من الواو أبعدَ او تكون الالفُ زائدةً للتأنيث او للالحاق وحَقُّ الزائد ان يُحْمَل على الاصل فيُجْعَل حكمه حكمَ ما هو من الياء اذ كانت ذواتُ الواو ترجع الى الياء اذا زادت على الثلاثة وذلك نحوُ حُبْلَى وسَكْرَى الامالةُ فيهما سائغةٌ لانّ الالف فى حكم الياء الا ترى انّها تنقلب ياءً فى التثنية نحو قولك حبليان وسكريان وفى الجمع السالم نحو حبليات وسكريات ولو اشتققتَ منهما فعلًا لكان بالياء نحوَ حبليتُ وسكريتُ وكذلك ما زاد من نحو سَكَارَى وشُكَاعَى فامّا المُلْحَقة من نحو أَرْطًى ومِعْزًى وحَبَنْطًى فكذلك الا تراك تقول فى التثنية أَرْطَيَانِ ومِعْزَيانِ وحَبَنْطَيانِ كلُّ هذا يرجع الى الياء ولذلك يُمال فهذا حكمُ الالف اذا كانت رابعةً مقصورةً او على اكثر من ذلك اسما كانت او فعلا وانّما اميلت العُلَى وهو اسمٌ على ثلثة احرف من الواو لقولهم العُلْيَا فالالفُ التى فى العُلَى تلك الياء التى فى العُلْيَا لكنّه لمّا جُمع على الفُعَل قُلبت الياء أَلِفًا فهو كقولهم الكُبَر من الكُبْرَى والفُضَل من الفُضْلَى فاعرفه ،

فصـــل ٩٣٠.

قال صاحب الكتاب والمتوسّطة إن كانت فى فعل يقال فيه فَعِلْتُ كطابَ وخافَ أُميلت ولم يُنْظَر الى ما انقلبتْ عنه وإن كانت فى اسم نُظر الى ذلك فقيل نابٌ ولم يُقَلْ بابٌ ،

قال الشارح الالف المتوسّطة اذا كانت عينا فلا تخلو من ان تكون من واو او ياء فاذا كانت منقلبةً من ياء ساغت الامالةُ فيها فى اسم كانت او فعلٍ فتقول فى الاسم نابٌ وعابٌ لانّهما من الياء لقولهم فى جمع ناب أَنْيابٌ وعابٌ بمعنى العَيْب وتقول فى الفعل باتَ وصارَ الى كذا وهابَ وانّما أُميلت هنا لتدلّ على انّ العين من الياء ولانّ ما قبلها ينكسر فى بِتُّ وصِرْتُ وهِبْتُ واذا كانت منقلبةً من واو فإن كان فعلا على فَعِلَ كعَلِمَ جازت الامالةُ نحوُ قولك خافَ وماتَ فى لغة من يقول مَاتَ يَمَاتُ لانّ ما قبل الالـــف مكسورٌ فى خِفْتُ ومِتُّ ومن قال مَاتَ يَمُوتُ لم يُجِز الامالةَ فى قوله وكذلك فى نظائره من نحو قال وقام وقرأ القرّاء لِمَنْ خَافَ مَقَامِى الّا انّه فيما كان من الياء أَحسنُ لانّ فيه علّتَيْنِ كونُه من الياء وهو

مكسورٌ في هِبْتُ وبِعْتُ وليس في ذوات الواو الّا علّةٌ واحدةٌ وهو الكسرُ لا غير فأمّا اذا كانت بنات الواو على فَعَلَ او فَعُلَ لم تُمَلْ فعلا كانت او اسما فالفعلُ قال وطال والاسمُ بابٌ ودارٌ ان كانت العين واوا وليست بفَعِلَ كخِفْتُ كانّهم يفرقون بين ما فعلتُ منه مكسورُ الفاء نحوُ خِفْتُ ونِمْتُ وبين ما فعلتُ منه مضموم الفاء نحوُ قُلْتُ وطُلْتُ وليس ذلك في الاسماء ٬

فصــــل ٩٣١

قال صاحب الكتاب وقد امالوا الالفَ لألفٍ مُمالةٍ قبلها قالوا رأيتُ عِمادا ومِعْزانا ٬

قال الشارح وقد أمالوا الالف لالف ممالة قبلها فقالوا رأيت عِمادا ومِعْزانا وحسبتُ حِسابا وكتبتُ كِتابا أجروا الالف الممالة مجرى الياء لقُرْبها منها فأَجنحوا الالفَ الاخيرةَ نحوَ الياء والفتحةَ قبلها نحو الكسرة كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الالف والفتحة والغرضُ من ذلك تناسبُ الاصوات وتقاربُ أجراسها فاعرفه ٬

فصــــل ٩٣٢

قال صاحب الكتاب وتمنع الامالةَ سبعةُ احرف وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف اذا وَلِيَتِ الالفَ قبلها او بعدها الّا في باب رَمَى وباعَ فانّك تقول فيهما طابَ وخافَ وصَغَى وطَغَى وذلك نحوُ صَاعِد وعَاصِم وضَامِن وعَاضِد وطَائِف وعَاطِس وظَالِم وعَاظِل وغَائِب ووَاغِل وخَامِد ونَاخِل وقَاعِد ونَاقِف او وقعتْ بعدها بحرف او حرفين كنَاشِص ومَقَارِيص وعَارِض ومَعَارِيض ونَاشِط ومَنَاشِيط وبَاهِظ ومَوَاعِيظ ونَابِغ ومَبَالِيغ ونَافِخ ومَنَافِيخ ونَافِق ومَعَالِيق ٬

قال الشارح هذه الحروف من موانع الامالة وهي تمنع الامالة على أوصاف مخصوصة وانّما منعت الامالةَ لانّها حروفٌ مستعليةٌ ومعنى الاستعلاء ان تصعد الى الحَنَك الأَعْلى الّا انّ أربعة منها تستعلي بإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ومعنى الإطباق ان ترفع ظهرَ لسانك الى الحنك الاعلى فينطبق على ما حاذاه من ذلك وثلاثةٌ منها مستعليةٌ من غير إطباق وهي الغين والخاء والقاف والالفُ اذا خرجتْ من موضعها اعتلت الى الحنك الاعلى فاذا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبتْ عليها كما غلبت الكسرةُ والياء عليها اذ معنى الامالة ان يقرب الحرفُ ممّا يُشاكله من كسرة او ياء فاذا كان الذي

يشاكل الحرفَ غيرَ ذلك أملته بالحرف اليه وهذه الحروفُ منفتحةُ المَخارج فلذلك وجب الفتحُ معها ورُفضت الامالة هنا من حيث اجتُلبت فيما تقدّم فمن المواضع التى تُمْنَع فيها الامالة ان تكون مفتوحةً قبل الالف نحوُ صاعد وضامن وطائف وظالم وغائب وخامد وقاعد فهذه الالف فى جميع ما ذكرناه منصوبةٌ غيرُ ممالة لما ذكرناه من إرادة تجانُس الصوت لا سيّما وهى مفتوحةٌ والفتحُ ممّا يزيدها استعلاءً قال سيبويه لانّها اذا كانت ممّا يُنْصَب مع غير هذه الحروف لزمها النصبُ مع هذه الحروف قال ولا نعلم احدا يُميل هذه الالفَ الّا من لا يوثَق بعربيّته وكذلك اذا كان حرفٌ من هذه الحروف بعد الالف يريد انّ النصب كان جائزا فيها مع سبب الامالة فهو مع هذه الحروف لازمٌ وذلك قولك عاصمٌ وعاضدٌ وعاطلٌ وواغلٌ وناخلٌ وناقفٌ فهذا كلّه غيرُ ممال وقد شبّهه سيبويه بقولهم صبقت فى سبقت حيث ارادوا المشاكلة والعملَ من وجه واحد اذ كانت السين مهموسة والقافُ مجهورة مستعلية فقاربوا بينهما بأن أبدلوا منها أقربَ الحروف اليها وهى الصاد لانّها تُقاربها فى المخرج والصفير وتقارب القافَ فى الاستعلاء وإن لم تكن مثلها فى الإطباق وكذلك إن كانت بعد الالف بحرف نحوَ ناشص وهو المرتفعُ يقال نشص نشوصًا اى ارتفع وعارضٌ وهو السحاب المعترض فى الأُفُق والعارضُ النابُ والضرْسُ الذى يليه وناشطٌ من قولهم نشط الرجلُ ينشَط نَشاطًا وهو كالمَرَح وباهظٌ من قولهم بَهَظَهُ الحِمْلُ يقال شىءٌ باهظٌ اى شاقٌّ ونابغٌ من قولهم نَبَغَ اى ظَهَرَ ونافخٌ ونافقٌ فاعلٌ من نَفَقَ البَيْعُ اى راجَ فهذا وما كان مثله نصبٌ غيرُ مُمال ولا يمنعه الحاجزُ بينهما من ذلك كما لم يمنع السينَ من انقلابها صادا الحرفُ وهو الباء فى قولك صبقت فى معنًى سبقت ولا يميل ذلك احدٌ من العرب الّا مَن لا يوثق بعربيّته هذا نصُّ سيبويه وكذلك إن كان الحاجز بينهما حرفَيْن نحوَ مَقاريضَ وهو جمعُ مِقْراض لِما يُقْطَع به ومَعاريضَ وهو التَوْرِيَةُ بالشىء عن الشىء وفى المَثَل إنّ فى المعاريض لَمندوحةً عن الكذب ومَناشيط وهو جمع مَنْشوط من نَشَطَ العُقْدَةَ اذا ربطها ربطًا يسهل انحلالُها ويجوز ان يكون جمع مِنْشاط للرجل يكثر نشاطُه ومَواعيظ جمع مَوْعُوظ مفعول من الوَعْظ الذى هو النصح ومَباليغ جمع مَبْلُوغ من قولهم قد بلغتُ المكانَ اذا وصلتَ اليه فالمكانُ مبلوغٌ والواصلُ اليه بالغٌ ومنه قوله تعالى لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنْفُسِ ومَنافيخ جمع مِنْفاخ وهو ما يُنْفَخ به كالكير للحدّاد ومَعاليق جمع مِعْلاق وهو كالكلّوب فهذا ايضا ونحوه ممّا لا يُمال وإن كان بينهما حرفان كما لم يمتنع السين من الصاد فى صَوِيق وصِراط وقد أمال هذا النحوَ قومٌ من

العرب فقالوا مناشيط لتراخى هذه الحروف عن الالف وهو قليل والكثيرُ النصب ،

قال صاحب الكتاب وإن وقعتْ قبل الالف بحرف وهى مكسورةٌ او ساكنةٌ بعد مكسور لم تمنع عند الاكثر نحو صِعاب ومِصْباح وضِعاف ومِضْحاك وطِلاب ومِطْعام وظِماء وإظْلام وغِلاب ومِغْناج وخِباث واخْباث وقِفاف ومِقْلات ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ هذه الحروف من موانع الامالة لانّ الصوت يستعلى عند النُطْق بها الى اعلى الحنك والامالةُ تسفّلٌ وكان بينهما تناف وهى مع ذلك اذا كانت بعد الالف كانت أدعى لمَنْع الامالة منها اذا كانت قبله لانّها اذا كانت بعد الالف كنتَ متصعّدا بالمستعلى بعد الانحدار بالامالة واذا كانت قبله كنت منحدرا بعد التصعّد بالحرف والانحدارُ أخفّ عليهم من التصعّد وقد شبّهه سيبويه بقولهم صبقتُ فى سبقتُ وصُقْتُ فى سُقْتُ وصَوِيق فى سويق ولم يقولوا فى قَسْوَر وقَسْتُ قَصْوَر وقَصْتُ لانّ المستعلى اذا تقدّم كان أخفّ عليهم لانّك تكون كالمنحدر من عالٍ واذا تأخّر كنتَ مُصْعِدا بالمستعلى بعد التسفّل بالسين وهو أشقّ فاذا وقعت قبل الالف بحرف وكانت مكسورة فانّها لا تمنع الامالة نحو صِعاب وضِعاف وكانت الامالةُ فيها حسنة لانّ الكسرة أدنى الى المستعلى من الالف والكسرةُ تُوهى استعلاء المستعلى والنصبُ جيّد والامالةُ اجود فلو كان المستعلى بعد الكسرة لم تجز الامالةُ لانّ المستعلى اقربُ الى الالف وهو مفتوح وذلك قولك حِقابٌ ورِصاصٌ فيمن كسر الراء وكذلك لو كانت ساكنةً بعد مكسور لم تمنع عند الاكثر نحو مِصْباح ومِطْعام لانّ المستعلى هنا لا يُعتدّ به لسكونه فهو كالمَيِّت الذى لا يُعتدّ به فصار من جملة المكسور المتقدّم عليه لانّ محلّ الحركة بعد الحرف على الصحيح من المذهب فهى مجاورةٌ للساكن فصارت الكسرة كانّها فيه الا ترى انّهم قالوا مُؤْسَى فهمزوا الواو لمجاورة الضمّة وأجروها مجرى المضمومة نفسها فجرت مجرى صِعاب وضِعاف فى جواز الامالة هذا هو الكثير وقد ذهب بعضهم الى منع الامالة وأجرى على الساكن حُكْمَ المفتوح بعده فمَنَعَه من الامالة كما يُمْنَع قَوائِم والوجهُ الاوّل وقوله الّا فى باب رَمَى وبَاعَ يريد انّ هذه الحروف لا تمنع الامالةَ اذا كانت فاءً مفتوحةً من فعلٍ معتلِّ العين او اللام بالياء نحو طابَ وخافَ وقَلى وطَغى فما كان من ذلك فانّه يمال لانّ أْلفه منقلبة عن ياء وهو سببٌ قويٌّ فغلب المستعلى مع قوّة تصرّف الفعل وليست كألف فاعلٍ لانّ هذه الالف أصليٌّ وتلك منقلبةٌ عن ياء وكذلك ما كان من باب غَزَا وعَدَا اى إن كان معتلّ اللام بالواو نحو صَغا وصَفا لانّ هذه اللام تصير ياءً كما ذكرنا فى أَغْزَيْتُ وغُزِىَ ففى

هذه الافعال داعِيان الى الامالة الانقلابُ عن الياء وهو سببٌ قوىٌّ وقوّةُ تصرُّف الفعل فـغُـلـب المستعلى فاعرفه ¤

فصـــل ٩٣٣

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وسمعناهم يقولون اراد ان يضرِبَها زيدٌ فأمالوا وقالوا اراد ان يضربها قبلُ فنصبوا للقاف وكذلك مررت بِمَالِ قاسمٍ وبِمِالِ مَلِقٍ ¤

قال الشارح المراد بذلك انّهم قد أجروا المنفصل مُجرى المتّصل ومعنى المنفصل ان تكون الالف من كلمة والمستعلى من كلمة اخرى فيجريان مُجرَى ما هو من كلمة واحدة وذلك انّهم قالوا أراد ان يضرِبَها زيدٌ فأمالوا للكسرة قبلها وقالوا اراد ان يضربها قبلُ فنصبوا مع وجود المقتضى للامالة وهو كسرةُ الراء لأجل المانع وهو حرف الاستعلاء وهو القاف فى قبلُ وكذلك بمال قاسمٍ وبمال مَلِقٍ وإن كانا فى كلمتَيْن فانّهم أجروهما مُجرَى ما هو من كلمة واحدة نحو عاقدٍ وناعقٍ ومَناشيطَ ومنهم من يفرق بين المتّصل والمنفصل فأمال بمال قاسم كانّه لم يحفل بالمستعلى اذ كان من كلمة اخرى وصار كانّك قلت بمال وسكتّ فاعرفه ¤

فصـــل ٩٣٤

قال صاحب الكتاب والراء غيرُ المكسوره اذا وَلِيَتِ الالفَ منعتْ مَنْعَ المستعلية تقول رَاشِدٌ وهذا حِمَارُكَ ورأيت حِمَارَكَ على التفخيم والمكسورةُ امرها بالضدّ من ذلك يُمال لها ما لا يمال مع غيرها تقول طَارِدٌ وغارِمٍ وتغلب غيرَ المكسورة كما تغلب المستعليةَ فتقول من قَرارِكَ وقُرًى كَانَتْ قَوارِيرَ فاذا تباعدت لم تُؤَثِّر عند اكثرهم فامالوا هذا كافِرٌ ولم يُميلوا مررت بقَادِرٍ وقد فخّم بعضهم الاوّلَ وامال الآخِرَ ¤

قال الشارح اعلم انّ الراء حرفُ تكرير فاذا نطقتَ به خرج كانّه متضاعفٌ وفى مَخْرَجه نوعُ ارتفاع الى ظهر اللسان الى مَخرج النون فُوَيْقَ الثنايا فاذا كان مفتوحا او مضموما منعت امالة الحرف نحوَ قولك هذا راشدٌ وهذا فِراشٌ فلم يميلوا وأجروه ههنا مُجرى المستعلى لما ذكرناه ولانّهم لمّا نطقوا كانّهم تكلّموا براءَيْن مفتوحتَيْن فقويت على نصب الالف وصارت بمنزلة القاف فهى فى منع الامالة أقوى من

غيرها من الحروف ودون المستعلية فى ذلك فاذا كانت مكسورة فهى تُقوّى الامالة اكثر من قوّة غيرها من الحروف المكسورة لانّ الكسرة تتضاعف فهى من اسباب الامالة واذا كانت مضمومة او مفتوحة فالضمُّ والفتحُ يتضاعفان وهما يمنعان الامالةَ واذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غيرُ الراء لم تُمل فى الرفع والنصب وذلك قولك هذا حمارك ورأيت حمارك فهذا نصبٌ ولولا الراء لكان ممّا يمال نحو عمادٍ وكتابٍ فالراء اذا كانت مفتوحة او مضمومة فى منع الامالة بمنزلة المتقدّمة فى نحو راشدٌ واذا جاءت بعد الالف مكسورةً أمالت الالفَ قبلها وكان أمرُها بالضدّ من ذلك المفتوحة والمضمومة لانّها تكون سببًا للامالة وذلك قولك مررت بحمارِك ومنه قوله تعالى وَٱنْظُرْ الى حِمَارِكَ وكذلك غارمٌ وعارفٌ فكأنّه الامالةُ ههنا ألزمُ منها فى عائدٍ ونحوه فإن وقع قبل الالف حرفٌ من المستعلية حسنت الامالةُ التى كانت تُمْنَع فى نحو قاسمٍ من أجل الراء فتقول طائفٌ وغائبٌ بالفتح ولا تميل لمكان المستعلى فى اوّله وتقول طاردٌ وغارمٌ فتُميله لاجل الراء المكسورة لانّها كالحرفَيْن المكسورَيْن فغلبتْ ههنا المستعلىَ كما غلبت المفتوحةُ على منع الامالة الكسرةَ والياء ونحوَهما من اسباب الامالة ولان حرف الاستعلاء اذا كان قبل الالف كان أضعفَ فى منع الامالة ممّا اذا كان بعده وذلك لانّه اذا تقدّم كان كالانحدار من عالٍ الى سافلٍ وذلك أسهلُ من العكس ولقوّة الراء المكسورة بتكريرها وضُعْف حرف الاستعلاء اذا تقدّم ساغت الامالةُ معه فلذلك تميل نحوَ قادر وغارب ولا تميل نحو فارقٍ وسارقٍ وذلك لقوّة المستعلى اذا تأخّر وضُعْفه اذا تقدّم والراءُ المكسورةُ تغلب الراء المفتوحةَ والمضمومةَ اذا جامعتْهما نحوَ من قَرارِك وقُرى قَوَارِيرَ مِنْ فِضّةٍ وذلك لانّ الراء المفتوحة لم تكن أقوى فى منع الامالة من المستعلى وقد غلبت المكسورةُ فى نحو طاردٍ وغارمٍ قال سيبويه ولم تكن الراء المفتوحة التى قبل الالف بأقوى من حرف الاستعلاء واذا تباعدت هذه الراء عن الالف لم تُؤثِّر قالوا هذا كافرٌ وهى المَنابِرُ فأمالوا ولم تمنع الراء الامالةَ كما منعت فى هذا حمارُك لتباعُدها عن الالف ففصل الحرفُ بينها وبين الالف ولم تكن فى القوّة كالمستعلية لانّ الراء وإن كانت مكرّرة فليس فيها استعلاء هذه الحروف لانّها من مخرج اللام وقريبةٌ من الياء ولذلك الألثغ يجعل مكانَها ياء فيقول فى باركَ اللّهُ لك بايكَ اللّهُ لك ولم يميلوا مررت بقادرٍ لانّ الراء لمّا تباعدت من الالف بالفاصل بينهما لم يبق لها تأثيرٌ لا فى منع امالة ولا فى تسويغها فامالوا الكافرون والكافرُ على ما ذكرنا ولم يعتدّوا بالراء وإن كانت مضمومة فى منع الامالة كما اعتدّوها اذا وليت الالفَ ولم يميلوا مررت بقادر للقاف كما لم يميلوا

طائفٌ وضامنٌ كما امالوا قاربٌ لفصل الحرف بينهما ومن العرب من لا يميل الاوّل فيقول هذا كافرٌ فينصب فى الرفع والنصب ويجعلونها بمنزلتها اذا لم يَحُلْ بينها وبين الالف شىءٌ كانّ للحرف المكسور بعد الالف ليس موجودا وقدّروا انّ الراء قد وليت الالفَ فصارت بمنزلة هذا حمارٌ ورأيت حمارا كما انّ الطاء فى ناشطٍ والقاف فى السَّمالِقِ كانّها تلى الالفَ فى منع الامالة واذا كانت الراء مجرورة فى الكافر ومكسورةً فى الكافرين أمالوا كانّ الراء تلى الالفَ فالامالةُ حسنة وليس تَحْسُنها فى الكافرين لانّ الكسر فى الكافرين لازمٌ للراء وبعدها ياءٌ والكافرُ لا ياء فيه وليست الكسرةُ بلازمة للراء الّا فى الخفض وفى الجمع تلزم فى الخفض والنصب والوقف يقولون مررت بقادرٍ فتغلب القافَ كما غلبتْها فى غارمٍ وصارمٍ قال ابو العبّاس وتركُ الامالة أحسنُ لقُرْب المستعلية من الالف وتراخى الراء عنها وانشد هذا البيت

* عَسَى اللّهُ يُغْنِى عن بِلادِ ابن قادرٍ * بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ *

انشده ممالًا والنصبُ احسنُ لِما ذكرتُ لك فاعرفه

فصــل ٦٣٥

قال صاحب الكتاب وقد شذّ عن القياس قولُهم الحَجّاجُ والنَاسُ مُمالَيْن وعن بعض العرب هذا مالٌ وبابٌ وقالوا العَشا والمَكا والكِبا وهؤلاء من الواو واما قولهم الرِبا فلأجل الراء

قال الشارح امالةُ الحَجّاج انّما شذّت لانّها ليس فيها كسرةٌ ولا ياءٌ ونحوُهما من اسباب الامالة وانّما أُميل لكثرة استعماله فالامالةُ اكثرُ فى كلام العرب فحملوه على الاكثر هذا قول سيبويه وقال ابو العبّاس المبرّد انّما أمالوا الحجّاج اذا كان اسما عَلَما للفرق بين المعرفة والنكرة والاسمِ والنعتِ لانّ الامالة اكثرُ فى كلامهم وليس بالجنس والمرادُ امالته فى حال الرفع والنصب فى نحو هذا الحجّاجُ ورأيت الحجّاجَ فامّا اذا قلت مررت بالحجّاجِ فالامالةُ سائغةٌ وليست شاذّة لأجل كسرة الاعراب فهو بمنزلةِ مررت بمالِ زيد فامّا اذا كان صفة نحوَ قولك رجلٌ حجّاجٌ للرجل يُكْثر الحجّ او يغلب بالحجّة فانّه لا تسوغ فيه الامالةُ لفقد سببها الّا فى حال الجرّ واما النّاس فامالته فى حال الرفع والنصب شاذّة لعدم سبب الامالة والذى حسّنه كثرةُ الاستعمال والحملُ على الاكثر وامّا فى حال الجرّ فحسنٌ قال سيبويه على انّ اكثر العرب ينصب ذلك ولا يُميله وامّا مالٌ وبابٌ فالجيّد إمالتهما فى حال الجرّ وامّا امالتُهما

في حال الرفع والنصب فقليلٌ قال سيبويه وقال ناسٌ يُوثَق بعربيّتهم هذا بابٌ وهذا مالٌ فأمالوها كأنّهم شبّهوا الالف فيهما وإن كانت منقلبة من واو بألف غَزَا ودَنَا المنقلبة من واو فأجروا العينَ كاللام وإن كانت العين أبعدَ من الامالة ومَن أمال هذا بابٌ ومالٌ لم يُمِلْ هذا ساقٌ ولا قارٌ لانّه لم يبلغ من قوّة الامالة في بابٍ أن تمال مع حروف الاستعلاء قال ابو العبّاس لا تجوز الامالة في باب ومال لانّ لام الفعل قد تنقلب ياء وعين الفعل لا تنقلب قال ابو سَعيد السيرافيّ وقول سيبويه أمثلُ لانّ عين الفعل قد تنقلب ايضا فيما لم يُسمَّ فاعله نحو قِيلَ وعِيدَ المريضُ وقد تُنْقَل بالهمزة فتُقْلَب الفه ياء في المستقبل نحو يُقِيل ويُقِيم قال سيبويه والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثرُ وأعمُّ في كلامهم وامّا عابٌ ونابٌ فمن الياء وعابٌ بمعنى عَيْب فهو من الياء وكذلك نابٌ لقولهم في تكسيره أَنْيابٌ وفي الفعل يَنيبُ وقوله هؤلاء من الواو راجعٌ الى العَشا والمَكا والكِبا فالعَشاء هو الطعام والعشا مقصورا وهو المراد ههنا مصدرُ الأَعْشَى وهو الذى لا يُبصر بالليل ويبصر بالنهار وهو من الواو لقولهم امرأةٌ عَشْواء وامرأتان عَشْواوان وانّما سوّغ امالتَه كونُ الفه يصيرُ ياء في الفعل نحو قولك أَعْشاه اللهُ فعَشِيَ بالكسر يَعْشَى عَشًا وقالوا هما يعشيان ولم يقولوا يعشوان لانّ الواو لمّا صارت في الواحد ياء تُرِكت على حالها في التثنية فلمّا كانت تصير الى ما ذكرنا من الياء سوّغوا فيها الامالة وإن كان اصلها الواو وامّا المُكاء بالمدّ فهو الصَفير من قوله تعالى وَمَا كَانَ صَلَوتُهُمْ عِنْدَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً والمَكا بالفتح والقصر جُحْرُ الثعلب والأرنب فهو من الواو لقولهم في معناه مَكْوٌ قال الشاعر

* كم به من مَكْوِ وَحْشيّةٍ * قِيظَ في مُنْتَثَلٍ او شِيامْ *

والكِباء بالمدّ ضربٌ من البَخور والكِبا مقصورا الكُناسةُ وهو من الواو لقولهم كَبَوْتُ البيتَ وقالوا في التثنية كِبَوانِ وقالوا فيه كُبَةٌ وفي الجمع كُبُونَ وكُبِينَ ودخلها الامالةُ على التشبيه بما هو من الياء لانّها لامٌ واللامُ يتطرّق اليها التغييرُ الا ترى انك تميل غَزَا ولا تميل قَالَ وامّا الرِبا في البَيْع فهو من الواو لقولهم في التثنية رِبَوانِ وقالوا رِبَيانِ جعلوه من الياء وأمالوه لذلك مع كسرة الراء في أوّله فاعرفه ،

فصل ٦٣٦

قال صاحب الكتاب وقد امال قومٌ جادٌ وجَوادٌ نَظَرًا الى الاصل كما امالوا هذا ماشٍ في الوقف ،

قال الشارح الوجه فيما كان من ذلك ممّا هو فاعلٌ من المضاعف نحو جادّ ومارّ وما كان نحوهما وجَوادُّ ومَوارُّ فى الجمع ان لا تُمال لانّ الكسرة التى كانت فيه تُوجِب الامالةَ قد حُذفت للادّغام وقد أمال قومٌ ذلك فقالوا جادّ وجوادّ قالوا لانّ الكسرة مقدّرة وأصله جادِدٌ وجَوادِدُ فأمالوه كما أمالوا خَافَ لانّ تقديره خَوِفَ او لانّه يرجع الى خِفْتُ وإن لم تكن الكسرةُ فى اللفظ ومثلُ ذلك هذا ماشّ أمالوا مع الوقف ولا كسرة فيه لانّه اذا وُصل الكلامُ يُكْسَر فتتقوّى الامالةَ الكسرةُ فاعرفه ٭

فصــل ٦٣٧

قال صاحب الكتاب وقد أُميل وَٱلشَّمْسِ وَضُحَاهَا وهى من الواو لتُشاكِلَ جَلَّاهَا ويَغْشَاهَا ٭

قال الشارح الضُحَى مقصورًا حينَ تُشرِق الشمسُ وهو جمعُ ضَحْوَةٍ كقَرْيَةٍ وقُرًى والقياسُ يأبى الامالةَ لانّه من الواو وليس فيه كسرةٌ وانّما أمالوه حين قُرِن بجَلَّاهَا ويَغْشَاهَا وكلاهما ممّا يمال لانّ الالف فيهما من الياء لقولك جَلَّيْتُه وكذلك الفُ يَغْشَى لقولك فى التثنية يَغْشَيان فأرادوا المشاكلةَ والمشاكلةُ بين الألفاظ من مطلوبهم الا ترى انهم قالوا أَخَذَهُ ما قدُم وما حدُث فضمّوا فيهما ولو انفرد لم يقولوا الّا حَدَثَ مفتوحاً ومنه الحديثُ ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ والاصلُ مَوْزُورات فقلبوا الواو ألفًا مع سكونها لتُشاكِل مأجورات ولو انفرد لم يُقْلَب وكذلك الضُحَى اذا انفرد لم يُمَلْ وانّما أُميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يُمال فاعرفه ٭

فصــل ٦٣٨

قال صاحب الكتاب وقد امالوا الفتحة فى قولهم من الضَرَرِ ومن الكِبَرِ ومن الصِغَرِ ومن المُحَاذَرِ ٭

قال الشارح اعلم انّ الفتحة قد تمال كما تمال الالف لانّ الغرض من الامالة مشاكلةُ الاصوات وتقريبُ بعضها من بعض وذلك موجودٌ فى الحركة كما هو موجود فى الحرف لانّ الفتحة من الالف وقد كان المتقدّمون يسمّون الفتحة الالفَ الصغيرةَ والضمّةَ الواوَ الصغيرةَ والكسرة الياء الصغيرة لانّ الحركاتِ والحروفَ اصواتٌ وانّما رأى النحويون صوتًا اعظمَ من صوت فسمّوا العظيمَ حرفًا والضعيفَ حركةً وإن كانا فى الحقيقة شيئًا واحدا فلذلك دخلت الامالةُ فى الحركة كما دخلت الالفَ اذ الغرضُ انّما هو تجانُسُ الصوت وتقريبُ بعضها من بعض فكلُّ ما يوجب امالةَ الالف يوجب امالةَ الحركة

التى هى الفتحةُ وما يمنع امالةَ الالف يمنع امالةَ الفتحة واكثرُ ما جاء ذلك مع الراء المكسورة لانّ الراء حرفٌ مكرّرٌ لا نظيرَ له وله أحكامٌ قد ذُكرتْ ينفرد بها فلذلك تقول مِن الكِبَرِ ومِن الصِغَرِ فأمالوا الفتحة بان أجنحوها الى الكسرة فصارت بين الفتحة وبين الكسرة كما فعلوا ذلك بالفتحة التى قبل الالف فى عِمادٍ وكِتابٍ حين ارادوا امالةَ الالف وهذه الراء المكسورةُ تغلب على المستعلى اذا وقع قبلها نحوَ قولك مِن الضَرَرِ والصَغَرِ والبَقَرِ كما غلبتْه فى نحو قارِبٍ وطارِدٍ وغارِمٍ وقالوا مِن عَمْرٍو فأمالوا فتحةَ العين وإن فصل بينها وبين الراء الميمُ لانّ الميم ساكنةٌ فلم يُعتدّ بها حاجزًا وقالوا مِن المُحاذِرِ فامالوا فتحةَ الذال للراء بعدها ولم يميلوا الالف لانّه قد اكتنفها فتحتان وبعُدت من الراء فاعرفه ؛

فصــل ٦٣٩

قال صاحب الكتاب والحروف لا تمال نحوُ حَتّى والَى وعَلَى وأمّا والّا الّا اذا سُمّى بها وقد أُميل بَلَى ولا فى امّـالا ويا فى النداء لاغنائها عن الجُمَل والاسماء غيرُ المتمكّنة يمال منها المستقلُّ بنفسه نحوُ ذا وأنّى ومَتى ولا يمال ما ليس بمستقلّ نحوُ مَا الاستفهاميّة او الشرطيّة او الموصولة او الموصوفة ونحوُ اذا قال المبرّد وامالةُ عَسى جيّدةٌ ؛

قال الشارح القياس يأبى الامالةَ فى الحروف لانّ الحروف أدواتٌ جوامدُ غير متصرّفة والامالةُ ضربٌ من التصرّف لانّه تغييرٌ قال سيبويه فرقوا بينها وبين ألفات الاسماء نحوِ حُبْلى وعَطْشى يريد انّ الحـــروف غير متصرّفة ولا تلحقها تثنيةٌ ولا جمعٌ ولا تغييرٌ فلا تصير ألفاتُها ياءاتٍ فمن ذلك حَتّى وعَلى والَى وأمّا والّا لا يمال شىءٌ من ذلك لما ذكرناه قال ابو العبّاس الامالةُ فيها خطأٌ وانّما خصّ هذه الحروفَ بالتنصيص عليها لانّها لمّا كانت على عدّة الاسماء والافعال خاف ان يُظَنّ بها جوازُ الامالة فخصّهـــا بالذكر وإن كان هذا الحكم عامّا لجميعها سوى ما أستثنيه لك فإن سُمّى بها صارت اسماءً فيُمـــال حَتّى لانّ ألفه قد وقعت رابعةً فصارت فى حكم المُنقلبة عن الياء وقبل التسمية لا تدخلها الامالةُ وقولُ صاحب الكتاب اذا سُمّى بها يريد ما ذكرناه من انّها تصير قابلةً للامالة بخروجها عن حكم الحرفيّة يوجبها ما يوجب الامالةَ للاسماء ويمنعها ما يمنع الامالةَ الاسماءَ ولم يُرِد انّها تمال لا محالةَ الا ترى انّ الَى ولَدَى والّا اذا سُمّى بها صارت فى حكم الظاهر وألفاتُها فى حكمِ ما هو من الواو فلو ثُنّيت لَكان بالواو نحوَ الَوانِ ولَدَوانِ ولذلك لو سمّيتَ بها امرأة وجمعتَها بالالف والتاء لقلت الَـــواتٌ

ولَدَواتٌ فتنقلب واوًا وأمّا عَلَى فمعناها يقتضى الواو لانّها من العُلُوّ واذا كانت من الواو فلا تمال وقد أمالوا بَلَى لكونها على ثلثة احرف كالاسماء وانّما تكفى فى الجواب فصارت دلالتُها كدلالة الاسماء ولا يلزم على ذلك امالةُ حَتَّى والَّا ونحوها ممّا هو على ثلثة احرف فصاعدًا لانّها وإن كانت على عدّة الاسماء فانّها لا تفيد بانفرادها ولا تكفى عن شىء فلم تكن مثلَ بَلَى ومن ذلك قولهم امّـالَا تمال وذلك انّهم ارادوا افعلْ هذا إن كنتَ لا تفعل غيرَه ولكنّهم حذفوا الفعل لكثرته فى الكلام فمَا فى امّا ههنا كما كانت فى أَمَّا أَنت منطلقًا عوضٌ من الفعل يدلّ على ذلك انّه لا يظهر معها الفعلُ ولمّا كان اصلُ هذه الكلمة ما ذكرنا حُذفت منها هذه الاشياء فغُيّرت ايضا بالامالة لَا منها ولَا حرفٌ لا يمال فى غير هذا الموضع اذا كان منفردا وقد حكى قُطْرُبٌ امالتَها ووجهُ ذلك انّها قد تقع جوابا ويُكتفى بها فى الجواب فيقال فى جوابِ زيدٌ عندك لَا فلمّا استقلّت بنفسها أمالوها وامالةُ بَلَى اقيسُ من امالة لَا لانّها مع ذلك على ثلثة احرف كالاسماء وامّا يَا فى النداء فانّه حرفٌ والقياسُ ان لا يمال كأخواته الّا انّه لمّا كان نائبًا عن الفعل الذى هو أُنادى وأَدْعُو وواقعًا موقعَه أمالوه كما أمالوا امّـالَا ولأجل الياء ايضا قبلها فامّا الاسماء المبنيّة غير المتمكّنة فأمرُها كأمر الحروف وألفاتُها أصولٌ غيرُ زوائد ولا منقلبةٍ والدليلُ على ذلك انّها غيرُ مشتقّة ولا منصرّفة فلا يُعْرَف لها اصلٌ غير هذا الـذى هى عليه اذ بالاشتقاق يُعْرَف كونها زائدةً ولا تكون منقلبة لانّها لاماتٌ واللامُ اذا كانت حرفَ علّة لا تنقلب الّا اذا كانت فى محلّ حركة وهذه الحروفُ مبنيّة على السكون لا حَظَّ لها فى الحركة فلو كانت الالفُ فى مَا مَثَلًا أصلُها الواوُ لَقالوا مَوْ ولم تُقْلَب كما قالوا لَوْ وأَوْ ولو كانت من الياء لقالوا مَىْ فلمّا لم تكن زائدة ولا منقلبة حكمنا عليها بأنّها اصلٌ وهو الظاهر ولا يُعْدَل عن الظاهر الى غيره الّا بدليل واذا لم تكن ياءً لم تُمَلْ وقد أميل منها اشياء قالوا ذَا فأمالوا حكى ذلك سيبويه وانّما جازت امالتُه وإن كان مبنيّا غير متمكّن من قبل انّه يُشابه الاسماءَ المتمكّنةَ من جهة انّه يوصَف ويوصَف به ويُثنّى ويُجمع ويُصغّر فساغت فيه الامالةُ كما ساغت فى الاسماء المعربة المتمكّنة وألفه منقلبة عن ياء هى عينُ الكلمة واللامُ محذوفة كانّ أصله ذَىّ فثقل عليه التضعيف فحذفوا الياء الثانية فبقيت ذَىْ فقلبوها ألفًا لانفتاح ما قبلها وإن كانت فى نفسها ساكنة طلبًا للخفّة كما قالوا فى النسب الى الحيرة حارىٌّ وفى طَىّء طائىٌّ وحكى ابو زيد عن بعضهم فى تحقير دابّة دُوَابَّة والاصلُ دُوَيْبَّة ثمّ أبدلوا من ياء التصغير الفًا وإن كانت ساكنة ومن ذلك امالتُهم مَتَى وأَنَّى لانّهما مستقلّتان بأنفسهما غيرُ

محتاجة الى ما يوضحهما كاحتياجِ اذا ومَا فقرُبت من المعرفة فأميلت لذلك ولا يمال ما لا يستقلّ فى الدلالة وهو ما يفتقرِ الى ما بعده كالاسماء الغالبِ عليها شَبَهُ الحرف نحو مَا الاستفهاميّة والشرطيّة والموصولة فهذه قد غلب عليها شبهُ الحرف فمَا الاستفهاميّة متضمّنةٌ معنى الاستفهام لدلالتها على ما يدلّ عليه اداتُه فهى غيرُ مستقلّة بنفسها لإفادتها ذلك المعنى فيما بعدها وكذلك الشرطيّةُ والموصولةُ لا تقوم بنفسها ولا تتمّ اسمًا الّا بما بعدها من الصلة والموصوفةُ بمعنى الموصولة لافتقارها الى الصفة وكذلك اذَا مشابِهةٌ للحرف وهو المقتضى لبنائها وذلك الشَبَهُ اقتصارُهم على اضافتها الى الجملة فهذه الاسماءُ كلّها لا تجوز امالتُها لانّ ألفاتها اصلٌ اذ لا حركةَ فيها تُوجِب قَلْبَها وانّما حقُّها ان تكون ساكنةَ الأواخرِ الا ترى انّ مَا فى وجوهها الاستفهاميّةَ والجزائيّةَ والموصولةَ والموصوفةَ بمنزلة مَنْ فكما انّ آخِرَ مَنْ ساكنٌ فكذلك ينبغى ان تكون أواخرُها واما عَسَى فإمالتُها جيّدة لانّها فعلٌ وألفُها منقلبة عن ياء لقولك عَسَيْتُ وعَسَيْنَا فاعرفه ؛

ومن اصناف المشترك الوَقْفُ

فصـــل ٦٤٠

قال صاحب الكتاب تشترك فيه الاضربُ الثلثةُ وفيه اربعُ لغات الإسكانُ الصريحُ والإشمامُ وهو ضمّ الشَفَتين بعد الإسكان والرَوْمُ وهو أن تروم التحريكَ والتضعيفُ ولها فى الخَطّ علاماتٌ فللإسكان الخاء وللاشمام نُقْطةٌ وللرَوْم خَطٌّ بين يَدَىِ الحرف وللتضعيف الشينُ مِثالُ ذلك هذا حَكَمْ وجَعْفَرْ وخالِدْ وفَرَجْ والإشمامُ مختصٌّ بالمرفوع ويشترك فى غيره المجرورُ والمرفوعُ والمنصوبُ غيرُ المنوّن والمنوّنُ تُبْدَل من تنوينه الفٌ كقولك رأيت فَرَجًا وزَيْدًا ورَشَأً وكِساءًا وقاضِيًا فلا متعلَّقَ به لهذه اللغات والتضعيفُ مختصٌّ بما ليس بهمزةٍ من الصحيح المتحرّكِ ما قبله ؛

قال الشارح اعلم انّ للحروف الموقوف عليها أحكامًا تُغايِر احكامَ المبدوء بها فالموقوفُ عليه يكون ساكنًا والمبدوء به لا يكون الّا متحرّكًا الّا انّ الابتداء بالمتحرّك يقع كالمضطرّ اليه اذ من المُحال الابتداء بساكنٍ والوقفُ على الساكن صَنْعةٌ واستحسان عند كَلال الخاطرِ من ترادُف الالفاظ والحروف

والحركات وهو ما يشترك فيه القُبُل الثلاث الاسم والفعل والحرف تقول فى الاسم هذا زيدْ وفى الفعل زيدْ يضربْ وزيدْ ضَرَبْ ومثالُ الوقف فى الحرف جَيْرْ وأَنْ فلذلك من الاشتراك اورده فى هذا القسم فالحرفُ الموقوفُ عليه لا يكون الّا ساكنًا كما انّ الحرف المبدوء به لا يكون الّا متحرّكًا وذلك لانّ الوقف ضدُّ الابتداء فكما لا يكون المبدوء به الّا متحرّكا فكذلك الموقوفُ عليه لا يكون الّا بضدّه وهو السكون والموقوف عليه لا يخلو من ان يكون اسما او فعلا او حرفا فالاسمُ اذا كان آخِرُه حرفا صحيحا وكان منصرفا لم يَخْلُ من ان يكون مرفوعا او مجرورا او منصوبا فالوقفُ على المرفوع على اربعة اوجه بالسكون والإشمام والرَّوْم والتضعيف ونَقْل الحركة فالسكون هو الاصل والأغلب الأكثر لانّه سَلْبُ الحركة وذلك أبلغُ فى تحصيل غرض الاستراحة وامّا الإشمام فهو تهيئةُ العُضْو للنُّطق بالضمّ من غير تصويت وذلك بأن تضمّ شفتَيْك بعد الاسكان وتدع بينهما بعضَ الانفراج ليخرج منه النَّفَس فيراهما المخاطَبُ مضمومتَيْن فيعلم أنّا أردنا بضمّهما الحركةَ فهو شىءٌ يختصّ العينَ دون الأذن وذلك انّما يُدْرِكه البصيرُ دون الأعمى لانّه ليس بصوتٍ يُسمع وانّما هو بمنزلة تحريك عضو من جَسَدك ولا يكون الاشمامُ فى الجرّ والنصب عندنا لانّ الكسرة من مخرج الياء ومخرجُ الياء من داخل الفم من ظهر اللسان الى ما حاذاه من الحنك من غير إطباقٍ بتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان ولأجل تلك الفَجْوة لان صوتُها وذلك امرٌ باطنٌ لا يظهر للعيان وكذلك الفتح لانّه من الالف والالفُ من الحلق فما للاشمام اليهما سبيلٌ وذهب الكوفيون الى جواز الاشمام فى المجرور قالوا لانّ الكسرة تكسر الشفتين كما انّ الضمّة تضمّهما والصوابُ ما ذكرناه للعلّة المذكورة واشتقاقُ الإشمام من الشمّ كانّك أشممت الحرفَ رائحةَ الحركة بأن هيّأتَ العضو للنطق بها وامّا الرَّوْم فصوتٌ ضعيفٌ كانّك تروم الحركةَ ولا تُتمّها وتختلسها اختلاسًا وذلك ممّا يدركه الأعمى والبصيرُ لانّ فيه صوتًا يكاد الحرفُ يكون به متحرّكا الا تراك تفصل فيه بين المذكّر والمؤنّث فى أَنْتَ وأَنْتِ فلولا أنّ هناك صوتًا لَما فصلتَ بين المذكّر والمؤنّث وبعضُ النحويين لا يعرف الإشمام ولا يفرق بين الروم والاشمام وامّا التضعيف فهو ان تُضاعف الحرفَ الموقوفَ عليه بأن تزيد عليه حرفًا مثله فيلزم الادّغامُ نحوُ هذا خالدّْ وهذا فَرَجّْ وهذا التضعيف انّما هو من زيادات الوقف فاذا وصلتَ وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادةُ وربّما استعملوا ذلك فى القوافى قال * مِثْلُ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا * فأثبتوها فى الوصل هنا ضرورةً كانّهم أجروا الوصل مجرى الوقف ولا يكون هذا التضعيفُ فى الوصل وقد جعل سيبويه

لكلّ شىء من هذه الاشياء علامةٌ فى الخطّ فعلامةُ السكون خاءٌ فوق الحروف وعلامةُ الاشمام نقطةٌ بعد الحروف وعلامةُ الروم خطٌّ بين يَدَىِ الحرف وعلامةُ التضعيف شينٌ فوق الحرف فمعنى الخاء خفاءٌ وخفيفٌ لانّ الساكن أخفُّ من غيره وبعض الكُتّاب يجعلها دالًا خالصةً ومنهم من يجعلها دائرةً والحقُّ الاوّل وأرى انّ الذين جعلوها دالًا فانّهم لمّا رأوها بغير تعريف على شَبَه ما يُفْعَل فى رَمْز الحساب ظنّوها دالًا والذين جعلوها دائرةً فوَجْهُها عندى انّ الدائرة فى عُرْف الحُسّاب صِفْرٌ وهو الذى لا شىء فيه من العدد فجعلوها علامةً على الساكن لخُلُوّه من الحركة واما كون علامة الاشمام نقطةً بين يدى الحرف وعلامة الروم فيه شىء خَطّ فلأنّ الاشمام لمّا كان اضعف من الروم من جهة انّه لا صوتَ فيه والروم فيه شىءٌ من صوت الحركة جعلوا علامةَ الاشمام نقطةً وعلامةَ الروم خطًّا لانّ النقطة اوّل الخطّ وبعضٌ له واما كون الشين علامةَ التضعيف فكانّهم ارادوا شَديدًا او شدّ فاكتفوا فى الدلالة باوّل حرف منه وقوله يشترك فى غيره المرفوع والمنصوب والمجرور يريد فى غير الاشمام من الاسكان والروم والتضعيف فانّها لا تختصّ بل تكون فى المرفوع والمنصوب والمجرور فتقول اذا وقفت على المرفوع بالاسكان هذا زَيْدْ وهو يضربْ وتقول اذا وقفت على المنصوب رأيت الرجلْ ورأيت عُمَرْ وتقول فى المجرور مررت بزيد وعُمَرْ وكذلك الرومُ يكون فى القبل الثلاث ولا يُدْرَك الّا بالمشافهة واما التضعيف فيكون ايضا فى المرفوع نحو هذا خالدّ وقالوا فى المجرور مررت بخالدّ ومنه * ببازِلٍ وَجْناء او عَيْهَلّ * والمراد عيهل بالتخفيف والعيهلُ الناقة السريعة ولا يقال للجَمَل والنصبُ نحو قوله

* لَقَدْ خَشِيتُ أَن أَرَى جِدَبَّا * فى عامِنَا ذا بَعْدَما أَخْصَبَّا *

وهذه الوجوه انّما تجوز فى المنصوب اذا لم يكن منوّنا نحو ما مثّلنا وذلك بأن يكون فيه ألفٌ ولامٌ او اضافةٌ او يكون غير منصرف فامّا اذا كان منوّنا فانّك تُبْدِل من تنوينه ألفًا نحو قولك رأيت فَرَجَا وزَيْدَا ورَشَأَا ورِشاءَا فمثّل بفَرَجٍ لانّ عينه مفتوحة وزَيْد الذى عينه ساكنة اى انّه لا يتفاوت الحالُ كما تفاوت مع التضعيف ثُمّ مثّل برَشَأ لانّه مهموز غيرُ ممدود ومثّل برِشاء الممدودِ ليُعْلم ايضا انّ الحال فى ذلك واحدة وانّما أُبْدِل من التنوين ألفٌ فى حال النصب لانّ التنوين زائدٌ يجرى مجرى الاعراب من حيث كان تابعًا لحركات الاعراب فكما انّه لا يُوقَف على الاعراب فكذلك التنوينُ لا يوقف عليه ولانّهم ارادوا ان لا يكون كالنون الاصليّة فى نحو حَسَن وقَطَن او المُلْحَقة فى نحو رَعْشَنٍ

وضَيْفَنٍ هذا مذهبُ اكثرِ العرب الّا ما حكاه الأخفشُ عن قوم انّهم يقولون رأيت زَيْدْ بلا الف وانشدوا * قد جعل القَيْنُ على الدَفِّ إبَرْ * وقال الاعشى * وآخُذُ من كلّ حَيٍّ عُصُمْ * ولم يقل عصما وذلك قليل فى الكلام قال ابو العبّاس المبرّد من قال رأيت زيدْ بغير الف يلزمه ان يقول فى جَمَلٍ جَمْلْ يريد انّه اذا وقف على المنصوب بلا الف فأجراه مجرى المرفوع والمجرور وسوّى بين ذلك لزمه ان يُسوِّى بين الفتح والكسر والضمّ بتخفيف الفتحة كما تُخفَّف الضمّة فى عَضُدٍ والكسرةُ فى فَخِذٍ وكَتِفٍ ولا يكون هذا الابدالُ الّا فى النصب ولا يستعملونه فى الرفع والجرّ اذ لو أبدلوا من التنوين فى الرفع لَكان بالواو ولو أبدلوا فى الجرّ لَكان بالياء والواوُ والياءُ يثقُلان وليسا كالالف فى الخفّة وأَزْدُ السَراة يُجرون الرفعَ والجرّ مجرى النصب فيُبْدلون ويقولون هذا زَيْدُو بالواو وفى الجرّ مررت بزَيْدِى يجعلون الرفع والجرّ مثلَ النصب وهو فى القلّة كلُغَةِ من قال رأيت زيدْ وذلك أنّنا انّما أبدلنا فى النصب من التنوين لخفّة الالف والفتحةِ ولا يلزم مثلُ ذلك فى الرفع والجرّ لثقل الواو والياء

وقوله فلا متعلّق به لهذه اللغات يريد انّ المنصوب المنوّن اذا وُقف عليه كان بالالف ولا يكون فيه إشمامٌ ولا رَوْمٌ ولا تضعيفٌ والتضعيف له شرائط ثلاثة احدُها ان يكون حرفا صحيحا والاخرُ ان لا يكون همزة والاخرُ ان يكون ما قبل الآخرِ متحرّكا لانّه اذا كان معتلّا منقوصا او مقصورا لم يكن فيه حركةٌ ظاهرةٌ فيدخلَه الإشمامُ والرومُ لبيان الحركة واذا كان آخِرُه همزة لم يجز فيه التضعيفُ لثقل اجتماع الهمزتَيْن الا ترى انّه لم يأت فى المضاعَف العين اجتماعُ الهمزتين ولذلك لم يأت فى المضاعف العين الّا فى نحو رَأّس وسَأّل مع كثرةِ ما جاء من المضاعف ولا يكون الّا فيما كان قبل آخره متحرّكٌ لانّه ان كان ساكنًا وضاعفتَ اجتمع معك ثلاثةُ سواكنَ وذلك ممّا لا يكون فى كلامهم فمَن أسكن فهو الاصل وعليه أكثرُ العرب والقرّاء وهو القياس وامّا سائر اللغات فللفرق بين ما يكون مبنيّا على السكون على كلّ حال وبين ما يتحرّك فى الوصل فأتوا فى الوقف بما يدلّ على تحريك الكلمة فى الوصل وأنّه ليس من قبيلِ ما هو ساكنٌ على كلّ حال الّا انّ ذلك متفاوتٌ فبعضُه أوكدُ من بعض فالرومُ أوكد من الاشمام لانّ فيه شيئًا من جوهر الحركة وهو الصوت وليس فى الاشمام ذلك والتضعيفُ أوكد منهما لانّه بيّنَ بحرف وذانّك بيّنَا باشارة او حركةٍ ضعيفةٍ فاعرفه ؏

فصـــل ٦٤١

قال صاحب الكتاب وبعض العرب يحوّل ضمّةَ الحرف الموقوف عليه وكسرتَه على الساكن قبله دون

الفتحة في غير الهمزة فيقول هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ قال

* تَحْفِزُها الأَوْتارُ والأَيْدِى الشُعُرْ * والنَبْلُ سِتُّونَ كأنّها الجَمُرْ *

يريد الشُعْرُ والجَمْرُ ونحوُه قولُهم اِضْرِبُهْ وضَرَبَتُهْ قال

* عَجِبْتُ والدَهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ * مِن عَنَزِيٍّ سَبَّنِى لم أَضْرِبُهْ *

وقال ابو النَجْم * فَقَرِّبَنْ هذا وهذا زَحِّلُهْ * ولا يقول رأيت البَكَرْ ء

قال الشارح اعلمْ انّه يجوز في الوقف الجمعُ بين ساكنين لانّ الوقف يُمكّن الحرف ويستوفى صوتَه ويُوَفِّره على الحرف الموقوف عليه فيجرى ذلك مجرى الحركة لقوّة الصوت واستيعابه كما جرى المدّ في حروف المدّ مجرى الحركة وليس كذلك الوصلُ لانّ الآخذ في متحرّك بعد الساكن يُمْنَع من امتداد الصوت لصَرْفه الى ذلك المتحرّك الا ترى انّك اذا قلت بَكْرْ في حال الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل وكذلك الدالُ في زيدْ وغيرُهما من الحروف لانّ الصوت اذا لم تجد مَنْفَذا انضغط في الحرف الموقوف عليه ويُوفَّر فيه فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف ولا يجوز في الوصل ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل فيأخذ في تحريك الاوّل لانّه هو المانع من الوصول الى الثاني فحرّكوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل فإن كان مرفوعا حوّلوا الضمّةَ الى الساكن قبله ويكون في ذلك تنبيهٌ على انّه كان مرفوعا وخروجٌ عن عُهْدة الساكنين وكذلك الجرّ تقول في المرفوع هذا بَكُرْ والاصل هذا بَكْرٌ يا فتى وفي الجرّ مررت ببَكِرْ والاصل ببَكْرٍ يا فتى قال الشاعر

* أَرَتْنِيَ حِجْلًا على ساقِها * فهَشَّ الفُؤادُ لذاكَ الحِجِلْ *

* فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحِبى * أَلَا بأَبِى أَصْلُ تلكَ الرِجِلْ *

اراد الحِجْلِ والرِجْلِ فنقل الكسرة الى الساكن ومثلُه البيت الذى انشده وهو * تحفزها الاوتار الخ * لمّا وقف وكان مرفوعا نقل الضمّةَ الى الساكن قبل الموقوف عليه فكان في ذلك محافظةٌ على حركة الاعراب وتنبيهٌ عليها وخروجٌ عن محذور الساكنين ومثل ذلك قولُهم في الامر اِضْرِبُهْ والمراد اِضْرِبْهُ وكذلك قالوا في المؤنّث ضَرَبَتُهْ والمراد ضَرَبَتْهُ فأسكنوا الهاء للوقف وقبلها ساكنٌ فالتقى ساكنان فأرادوا التحريك لالتقاء الساكنين ولانّ سكونَ ما قبلها يزيدها خَفاءً فحرّكوه لانّه أَبْيَنُ لها وذلك بأن نقلوا اليها حركةَ الهاء الذاهبة للوقف قال الشاعر * عجبت والدهر الخ * البيت لزيادٍ الأَعْجَمِ وعَنَزَةُ قبيلةٌ من

رَبيعَة بن نزار وزيادٌ الأَعجم من عَبْد القيس وقيل له الأَعجم للُكْنة كانت فى لسانه والشاهدُ فيه نقل حركة الهاء الى الساكن قبلها وقال ابو النجم * فقرّبنْ هذا وهذا زَحّلُهْ * زَحّلْهْ اى بَعّدْهُ وسمّى زُحَلُ لبُعْده ونحوُ من ذلك مِنُهْ وعَنُهْ قال سيبويه سمعنا ذلك من العرب وحُكى عن ناس من بنى تميم أَخَذْتِهْ وضَرَبْتِهْ كانّهم يكسرون لالتقاء الساكنين لا لبيان الحركة ولا يفعلون ذلك فيما كانت حركته فتحة نحو رأيت الرجلَ والبكرَ وقد أجازه الكوفيون وانّما لم يجز ذلك فى النصب من قِبَل انّ الاصل من قِبَل دخول الالف واللام رأيت رجلًا وبكرًا فى الوقف فاستغنى بحركة اللام والراء عن إلقاء الحركة على الساكن فلمّا دخلت الالفُ واللامُ قامتا مقامَ التنوين فلم تُغيّر الكاف فى البَكْرَ كما لم تغيّر فى رأيت بَكْرًا حين جعلت الالف بدلًا من التنوين وأجروا الالف واللام مجرى الالف المُبْدَلة من التنوين اذ كانت مُعاقِبة للتنوين وقال قومٌ ينبغى على قياسِ من يقف بالسكون على المنصوب كما يقف على المرفوع والمجرور ويقول رأيت بَكْرْ وأكرمت عَمْرْو أن يقول رأيت بَكَرْ وعَمَرْو كما يفعل فى المرفوع وهو قول حسن وقياس صحيح والكوفيون يجيزون ذلك فى المنصوب كما يجوز فى المرفوع والمجرور قالوا وذلك لانّ الغرض من هذا النقل الخروجُ عن عُهْدة الجمع بين الساكنين وذلك موجود فى النصب كما هو موجود فى الرفع والجرّ وهو قول سديد والمذهب الاوّل لما ذكرناه ومن العرب من يُحوِّل فى نحو عِدْلٍ فيقول فى الجرّ مررت بعِدِلْ فينقل الكسرة الى الدال كما فعل فى الاوّل ولا يقول فى الرفع عِدُلْ لئلّا يخرج الى ما ليس فى الكلام اذ ليس فى الكلام فِعُل بكسر الفاء وضمّ العين وتقول هذا بُسُرْ وقُفُلْ ولا تقول فى الجرّ مررت ببُسِرْ ولا بقُفِلْ لئلّا يصير الى مثال ليس فى الاسماء وانّما يتبع الساكنُ الاوّلُ حركةَ ما قبله فتقول فى هذا عِدْلٌ عِدِلْ بكسر الدال اتباعًا لكسرة العين وتقول فى مررت ببُسْرٍ ببُسُرْ فتضمّ ايضا اتّباعا لضمّة العين كما قالوا مِنْتِنٌ فأتبعوا الاوّل الثانى وحرّكوه بحركته ولا يفعلون ذلك فى المفتوح الاوّل لا يقولون فى هذا بَكْرٌ هذا بَكَرْ بفتح الكاف اتّباعا لفتحة الباء لانّه لا يلزم من نقل الضمّة الى الكاف خروجٌ عن منهاج الاسماء والمَصيرُ الى ما لا نظيرَ له كما لزم فى عِدُلْ وبُسِرْ،

قال صاحب الكتاب وفى الهمزة يحوّلهنّ جميعا فيقول هذا الخَبُوْ ومررت بالخَبِى ورأيت الخَبَأْ وكذلك البُطُوْ والرِدُوْ ومنهم من يتفادى وهم ناسٌ من تميم من ان يقول هذا الرِدُوْ ومن البُطِى فيفرّ الى الاتباع فيقول من البُطُوْ بضمّتين وهذا الرِدِى بكسرتين،

قال الشارح يريد انّ حكم الهمزة اذا سكن ما قبلها مخالف لغيرها من الحروف وذلك انّهم يُلْقون الحركاتِ فى الهمزة على الساكن قبلها ضمّةً كانت او كسرةً او فتحةً فتقول هذا الخَبُوْ ومررت بالخَبِىْ ورأيت الخَبَاْ بخلاف غيرها الا ترى انّ الذين يقولون هذا البَكُرْ ومررت بالبَكِرْ لا يقولون رأيت البَكَرْ ويقولونه مع الهمزة وذلك لانّ الهمزة خفيّةٌ فهى أبعدُ الحروف وأخفاها وسكونُ ما قبلها يزيدها خَفاءً فدعاهم ذلك الى تحريك ما قبلها أكثرَ من غيرها لانّ تحريكَ ما قبلها يُبيّنها لانّك ترفع لسانك بصوتٍ ومع الساكن ترفعه بغير صوت هذا مذهبُ ناسٍ من العرب كثيرٍ منهم أسدٌ وتميمٌ ولا يفرقون بين ما كان اوّله مفتوحا او مضموما او مكسورا ولم يفعلوا ذلك فى غير الهمزة وكما يقولون هذا الخَبُوْ كذلك يقولون هذا البُطُوْ ومن البُطِىْ ويقولون هذا الرِدُءْ ومررت بالرِدِءْ ولا يتحامون ما تحاماه غيرُهم من المَصير الى بناء فِعُل بكسر الاوّل وضمّ الثانى اذ لا نظيرَ له فى الكلام والى بناء فُعِل بضمّ الاوّل وكسر الثانى اذ لا نظيرَ له فى الاسماء وذلك لانّه عارضٌ ليس ببناء الكلمة ومنهم من يتحامى ذلك فيُتْبِع الضمَّ الضمّ والكسرَ الكسرَ فيقول مررت بالبُطُوْ وهذا الرِدِىْ كما فُعل فى غير المهموز وقوله يتفادى معناه يتحامى ويتحاشى ،

فصـــل ٦٤٢

قال صاحب الكتاب وقد يُبْدِلون من الهمزة حرفَ لينٍ تحرّكَ ما قبلها او سكن فيقولون هذا الكَلَوْ والخَبُو والبُطُو والرِدُو ورأيت الكَلَا والخَبَا والبُطَا والرِدَا ومررت بالكَلَىْ والخَبِى والبُطِى والرِدِى ومنهم من يقول هذا الرِدِى ومررت بالبُطُو فيُتبع وأهل الحجاز يقولون الكَلَا فى الاحوال الثلث لانّ الهمزة سكّنها الوقف وما قبلها مفتوحٌ فهو كرَأْسٍ وعلى هذه العِبْرة يقولون فى أَكْمُؤٍ أَكْمُو وفى أَهْنِئٍ أَهْنِى كقولهم جُونَةٌ وذيبٌ ،

قال الشارح الهمزة حرفٌ خفىٌّ لانّه أدخلُ الحروف الى الحلق وكلّما سفل الحرفُ خفى جَرْسُه وحروف المدّ واللين أَبْيَنُ منها لانّها أقربُ الى الفم فالواوُ من الشفتين والياء من الفم والالفُ وإن كان مَبْدَأُها الحلق الّا انّها تمتدّ حتى تصل الى الفم فتجد الفمَ والحلقَ منفتحَيْن غيرَ معترضَيْن على الصوت بحَصْرٍ وبينها وبين حروف المدّ واللين مناسبةٌ ولذلك تُبْدَل منها عند التخفيف والهمزة على ضربين ساكنٌ ما قبلها نحو الوَثْءِ والبُطْءِ والرِدْءِ ومتحرّكٌ نحو الكَلَإِ والرَشَإِ فامّا الساكن ما قبلها فنَ

العرب من يُبْدِل منها حرفَ لين فيجعلها في الرفع واوا وفي الجرّ ياء وفي النصب ألفًا بقلبها على حركة نفسها فيقول في هذا الوَثْءُ الوَثْو وفي مررت بالوَثْءِ بالوَثْي فيُسكّن ما قبل الواو والياء لانّه كان كذلك قبل القلب ويقولون في النصب رأيت الوَثَا فتفتح ما قبل الالف لانّ الواو والياء يُمكن إسكانُ ما قبلهما والالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا ولا يفرقون بين المضموم الاوّل والمكسور وتقول هذا البُطْو والرِدْو ومررت بالبُطي والرِدي ورأيت البُطَا والرِدَا كما يقولون هذا الوَثْو ومررت بالوَثْي ورأيت الوَثَا ومنهم من يقلب الهمزةَ حرفًا لينًا بعد نَقْل حركتها الى الساكن فيدبرها حركة ما قبلها فيقول في الرفع هذا الوُثُو والبُطُو والرُدُو ومررت بالوِثِي والبِطِي والرِدِي ورأيت الوَثَا والبَطَا والرَدَا وقياسُ من لم يقل من البُطِي لئلّا يصير الى بناء فُعِل وليس في الاسماء مثلُه ولا هو الرِدُو لئلّا يصير الى فِعُل وليس في الكلام مثله أن يتوقّى ذلك ههنا فيلزم الواوَ في البُطُو والياءَ في الرِدِي فيقول هو البُطُو ومررت بالبُطُو ومررت بالرِدِي وهو الرِدِي فامّا اذا تحرّك ما قبل الهمزة من نحو الكَلَا والخَطَا والرَشَا فمن العرب من يبدل من همزته في الوقف حرفَ لين حِرْصًا على البيان فيقول هذا الكَلَوْ والخَطَوْ ومررت بالكَلَيْ والخَطَيْ ورأيت الكَلَا والخَطَا هذا وقفُ الذين يُحقّقون الهمزة في الوصل من بني تميم فامّا الذين يخفّفون من اهل الحجاز فانّهم يلزمون الالفَ على كلّ حال فيقولون هذا الكَلَا والخَطَا ومررت بالكَلَا والخَطَا ورأيت الكَلَا والخَطَا لانّ الوقف يُسكّن الهمزةَ وقبلَها مفتوحٌ فقُلبت ألفًا على حدّ رَاْس وفَاْس وعلى هذه العبرة اذا انضمّ ما قبلها قُلبت واوا واذا انكسر قُلبت ياء نحوَ قولهم في أَكْمُؤٍ أَكْمُو وفي أَهْنِئٍ أَهْنِي فأَكْمُؤٌ جمع كَمْءٍ واحدٍ كَمْأَةٍ فالكَمْءُ واحدٌ وأَكْمُؤٌ جمعُ قلّة والكثيرُ الكَمْأَةُ فهو على الخلاف من باب تَمْرٍ وتَمْرَةٍ ويقال هَنَأَ الرجلَ يَهْنُؤُه ويَهْنِئُه اذا أعطاه فأَكْمُو مثلُ جُؤْنَةٍ وأَهْنِي مثلُ ذِيبٍ ،

فصـــل ٩٤٣

قال صاحب الكتاب واذا اعتلّ الآخرُ وما قبله ساكنٌ كآخرِ ظَبْيٍ ودَلْوٍ فهو كالصحيح والمتحرّكُ ما قبله إن كان ياءً قد أَسْقَطَها التنوينُ في نحو قاضٍ وعَمٍ وجَوارٍ فالاكثرُ أن يوقف على ما قبله فيقال قاضْ وعَمْ وجَوارْ وقومٌ يُعيدونها ويَقفون عليها فيقولون قاضِي وعَمِي وجَوارِي وإن لم يُسْقِطها التنوينُ في نحوِ القاضِي ويا قاضِي ورأيت جَوارِيَ فالامرُ بالعكس ويقال يا مُرِي لا غيرُ ،

قال الشارح الاسم المعتلّ ما كان فى آخره حرفُ علّة من الواو والياء والالف ولا يخلو ما قبل هذه الحروف من ان يكون ساكنا او متحرّكا فإن كان ساكنا وذلك انّما يكون مع الواو والياء دون الالف فإنّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا وذلك نحو ظَبْيٍ ونَحْيٍ وصَبِيٍّ وكُرْسِيٍّ وغَزْوٍ وعَدْوٍ فانّه يجرى مجرى الصحيح فى الوقف كما يجرى مجراه فى تحمّل حركات الاعراب فحكمه كحكمه فى الوقف عليه يجوز فيه ما جاز فى الصحيح ويمتنع منه ما امتنع فى الصحيح وناسٌ من بنى سَعْد يُبْدِلون من الياء المشدّدة جيمًا فى الوقف لانّ الياء خفيّةٌ وهى من مخرج الجيم فلولا شدّةُ الجيم لكانت ياءً ولولا لِينُ الياء لكانت جيمًا فيقولون فُقَيْمِجْ فى فُقَيْمِىّ وتَمِيمِجْ فى تَمِيمِىّ وعَلِجْ فى عَلِىّ قال الشاعر

* خالِى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ * المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجّ *

يريد عَلِيًّا والعَشِىّ واما الثانى فإن كان ياءً مكسورًا ما قبلها فإن كانت الياء ممّا أسقطه التنوينُ نحو قاضٍ وجوارٍ وعَمٍ فما كان من ذلك فلك فى الوقف عليه اذا كان مرفوعا او مجرورا وجهان أجودُهما حذفُ الياء لانّها لم تكن موجودة فى حال الوصل لانّ التنوين كان قد أسقطها وهو وإن سقط فى الوقف فهو فى حكم الثابت لانّ الوقف عارضٌ فلذلك لا تَرُدّها فى الوقف هذا مع ثِقَلها والوقفُ محلُّ استراحة فتقول هذا قاضْ ومررت بقاضْ وهذا عَمْ ومررت بعَمْ قال سيبويه هذا الكلام الجيّد الأكثر والوجه الآخر ان تُثْبِت الياء فتقول هذا قاضى ورامى وغازى كانّ هؤلاء اعتزموا حذفَ التنوين فى الوقف فأعادوا الياء لانّهم لم يُضطرّوا الى حذفها كما اضطُرّوا فى حال الوصل قال سيبويه وحدّثنا ابو الخطّاب ويونسُ انّ بعضَ من يُوثَق بعربيّته من العرب يقول هذا رامى وغازى وعَمِى حيث صارت فى موضعِ غير تنوين وقرأ به ابن كثير فى مواضع من القرآن منها انّما أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِى هذا اذا أسقطها التنوينُ فى الوصل فان لم يسقطها فإن كان فيه ألفٌ ولامٌ نحوُ الرامى والغازى والعمى فإنّ إثباتها أجودُ فتقول فى الوقف هذا الرامى والغازى والقاضى يستوى فيه حالُ الوصل والوقف وذلك لانّها لم تسقط فى الوصل فلم تسقط فى الوقف ومنهم من يحذف هذه الياء فى الوقف كانّهم شبّهوه بما ليس فيه ألفٌ ولامٌ ثمّ أدخلوا فيه الالفَ واللامَ بعد ان وجب الحذفُ فيقولون هذا القاضْ والرامْ وقد رُوى عن نافع وأبى عمرو فى بنى اسرائيل والكهف وَمَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدْ واذا وُصل أُثبت الياء واما النصب فليس فيه الّا إثباتُ الياء لانّها قد قويت بالحركة فى حال الوصل

وجرت مجرى الصحيح فلم تُحذف فى حال الوقف فامّا اذا ناديتَ فالوجهُ إثباتُ الياء وهو قولُ الخليل وذلك انّ المنادَى المعرفةَ لا يدخله تنوينٌ لا فى حالِ وقف ولا وصلٍ والذى يُسْقط الياء هو التنوين واختار يونسُ ان تقول يا قاضْ بحذف الياء لانّ النداء بابُ حذف وتغييرٍ فاذا جاز الحذف فى غير النداء كان فى النداء أَوْلى واختار سيبويه قولَ يونس فامّا قولك يا مُرِى تريد اسم الفاعلِ من أَرَى يُرِى فالوجهُ إثباتُ الياء وعليه الخليلُ ويونسُ لانّك لو أسقطتَ الياء فى الوقف لأخللت بالكلمة بحذفٍ بعد حذفٍ فيتوالى إعلالان وذلك مكروهٌ عندهم الا ترى انّهم لم يُعِلّوا نحوَ هَوَى ونَوَى لانّهم قد أَعلّوا اللام ولم يدّغموا نحوَ يَتِدُ كما ادّغموا وَتِدًا لانّهم قد حذفوا الواو فى يَتِدُ فكان يؤدّى الى الجمع بين إعلالين فلذلك أثبتوا الياء فى يا مُرِى لانّ العين محذوفة وصار ثبوتُها كالعوض ٭

قال صاحب الكتاب وإن كان ألفا قالوا فى الاكثر الاعرف هذه عَصَا وحُبْلَى ويقول ناسٌ من فَزارةَ وقَيْسٍ حُبْلَىْ بالياء وبعضُ طَيِّئٍ حُبْلَوْ بالواو ومنهم من يُسوِّى فى القلب بين الوقف والوصل وزعم الخليلُ انّ بعضهم يقلبها همزةً فيقول هذه حُبْلَأْ ورأيت حُبْلَأْ وهو يضربهأْ والفُ عَصًا فى النصب هى المُبْدَلة من التنوين وفى الرفع والجرّ هى المنقلبةُ عند سيبويه وعند المازنىّ هى المبدلة فى الاحوال الثلث ٭

قال الشارح امّا المقصور وهو ما كان آخره ألفًا فانّه على ضربين منصرفٌ وغيرُ منصرف فما كان منصرفا فانّ الفه سقطت فى الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها نحوَ قولك هذه عَصًا ورحًا يا فتى فاذا وقفتَ عادت الالفُ وكان الوقفُ عليها بخلاف الياء فى قاضٍ وذلك قولك هذه عَصَا ورأيت عصَا ومررت بعصَا وذلك لخفّة الالف الا ترى انّ من قال فى فَخِذٍ فَخْذٌ وفى عَضُدٍ عَضْدٌ لم يقل فى جَمَلٍ جَمْلٌ لخفّة الفتحة ويويّد ذلك انّهم يفرّون من الواو الى الالف فى مثلِ قَالَ وبَاعَ وقالوا رُضًا فى رُضِىَ ونُهًا فى نُهِىَ فلذلك من استخفافهم الالفَ أعادوها فى الوقف ولم يفعلوا ذلك فى الياء لثقلها قال الشاعر

* أَفى كلّ عامٍ مأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ * على مُحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وما رُضَا *

وقالوا فى نُهِىَ نُهَا قال الشاعر * إنّ الغَوِىّ اذا نُهَا لم يُعْتِبِ * وقد اختلفوا فى هذه الالف فذهب سيبويه الى انّه فى حال الرفع والجرّ لامُ الكلمة وفى حال النصب بدلٌ من التنوين وقد انحذفت

الفُ الوصل واحتجّ لذلك بأنّ المعتلّ مَقيسٌ على الصحيح وانّما تُبْدَل من التنوين فى حال النصب دون الرفع والجرّ وبعضهم يزعم انّ مذهب سيبويه أنّها لامُ الكلمة فى الاحوال كلّها قال السيرافىّ وهو المفهوم من كلامه وهو قوله وامّا الألفاتُ التى تُحذف فى الوصل فانّها لا تحذف فى الوقف ويؤيّد هذا المذهبَ انّها وقعت رَوِيًّا فى الشعر فى حال النصب نحو قوله

* رُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَىَّ سُرَى * صادَفَ زادًا وحديثًا ما آشْتَهَى *

فألفُ سُرَى هنا روىٌّ ولا خلاف بين اهل القوافى فى انّ الالف المبدلة من التنوين لا تكون رويًّا وقال قومٌ وهو مذهبُ المازنىّ انّها فى الاحوال كلّها بدلٌ من التنوين وقد انحذفت الفُ الوصل واحتجّوا بانّ التنوين انّما أُبْدِل منه الالفُ فى حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلّة موجودة فى المقصور فى الاحوال كلّها وهو قولٌ لا ينفكّ من ضُعْف لانّه قد جاء عنهم هذا فتى بالامالة ولو كانت بدلًا من التنوين لَما ساغت فيها الامالةُ اذ لا سببَ لها وامّا غير المنصرف وما لا يدخله التنوينُ من نحو سَكْرَى وحُبْلَى والقَفَا والعَصَا فألفُه ثابتة وهى الالف الاصليّة التى كانت فى الوصل لانّه لا تنوين فيه فيكونَ الالف بدلًا منه وقومٌ من العرب يبدلون من هذه الالف ياءً فى الوقف فيقولون هذا أَفْعَىْ وحُبْلَىْ وكذلك كلّ ألف تقع أخيرًا لانّ الالف خفيّةٌ وهى أدخلُ فى الحلق قريبةٌ من الهمزة والياء أبينُ منها لانّها من الفم قال سيبويه ولم يجيئوا بغير الياء لانّ الياء تُشْبِه الالفَ فى سعة المخرج وهى لغة لفَزارةَ وناسٍ من قَيْس وهى قليلة والأكثرُ الاوّل فاذا وصلتَ عادت الالفُ وآستوت اللغتان وطَيِّءٌ يجعلونها ياءً فى الوصل والوقف ومنهم من يجعلها واوًا لانّ الواو أبينُ من الياء اذ كانت الياء أدخلَ فى الفم فكانت أَخْفَى منها وحكى سيبويه فى الوقف هذه حُبْلَأْ بالهمزة يريد حُبْلَى ورأيت رَجُلَأْ يريد رَجُلًا فالهمزةُ فى رَجُلَأْ بدلٌ من الالف التى هى عوضٌ من التنوين فى الوقف وليست بدلًا من التنوين نفسه وانّما قلنا ذلك لقُرْبِ ما بين الهمزة والالف وبُعْدِ ما بينهما وبين النون وانّما أبدلوها منها لانّ الالف أخفى من الهمزة والهمزةُ اذا كان ما قبلها متحرّكا كانت أبينَ من الالف والالفُ قريبةٌ من الهمزة لانّ الالف تهوى وتنقطع عندها وممّا يؤيّد انّ الهمزة فى رَجُلَأْ مبدلةٌ من الالف لا من التنوين أنّك تقول رأيت حُبْلَأْ وتهمز وان لم يكن فيها تنوينٌ ولذلك حُكى هو يَضْرِبُهَأْ هذا كلّه فى الوقف فاذا وصلتَ قلتَ هو يضربُها يا هذا ورأيت حُبْلَى أمسِ فاعرفه •

فصــــل ٦٤٤

قال صاحب الكتاب والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذى اعتلّت لامه باثبات أواخره نحو يَغْزُو ويَرْمِي وعلى المجزوم والموقوف منه بالحاق الهاء نحو لم يَغْزُهْ ولم يَرْمِهْ ولم يَخْشَهْ وأُغْزُهْ وارْمِهْ واخْشَهْ وبغير هاء نحو لم يَغْزْ ولم يَرْمْ وأُغْزْ وارْمْ الّا ما أفضى به ترك الهاء الى حرف واحد فانّه يجب الالحاق نحو قِهْ ورِهْ ،

قال الشارح الفعل على ضربين صحيحٍ ومعتلٍّ فالصحيحُ يوقَف عليه كما يوقَف على الاسم فيسوغ فيه الاسكانُ والاشمامُ والرومُ والتضعيفُ لانّ العلّة واحدةٌ وإن كان معتلًّا فالوقفُ على المرفوع والمنصوب باثبات لامه من غير حذف وليس كالاسم وانّما كان كذلك من قبل انّ الفعل لا يلحقه تنوينٌ فى الوصل يوجب الحذفَ كما وُجد فى الاسم فلذلك جرى حالُه فى الوقف كحاله فى الوصل فتقول فى الرفع هو يَغْزُو يا فتى ويَرْمِي يا فتى ويَخْشَى يا فتى وفى النصب لَنْ يَغْزُوَ يا فتى ولن يَرْمِيَ يا فتى ولن يَخْشَى يا فتى فاذا وقفت أسكنتَ فقلت هو يَغْزُو وهو يَرْمِي وهو يَخْشَى وكذلك النصبُ نحو لن يَغْزُو ولن يَرْمِي ولن يَخْشَى فامّا الوقف على المجزوم من ذلك فلك فيه وجهان أجودُهما ان تقف بالهاء فتقول لم يَغْزُهْ ولم يَرْمِهْ ولم يَخْشَهْ وكذلك فى الامر المبنىّ نحو أُغْزُهْ وارْمِهْ واخْشَهْ والاصلُ لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ حُذفت لاماتها للجزم وبقيت الحركاتُ قبلها تدلّ على المحذوف فالضمّةُ فى لم يَغْزُ دليلٌ على الواو المحذوفة والفتحةُ فى لم يَخْشَ دليل على الالف المحذوفة والكسرة فى لم يَرْمِ دليل على الياء المحذوفة وكذلك فى الامر المبنىّ نحو أُغْزُ وارْمِ واخْشَ فاذا وُقف عليه لزم حذفُ الحركات اذ الوقفُ انّما يكون بالسكون لا على حركة فشحّوا على الحركات ان يُذْهِبها الوقفُ فيذهبَ الدالُّ والمدلولُ عليه فألحقوها هاء السكت ليقع الوقفُ عليها بالسكون وتسلمَ الحركاتُ وكذلك ارْمِهْ وأُغْزُهْ واخْشَهْ والوجه الثانى ان تقف بلا هاء بالاسكان فتقول لم يَرْمْ ولم يَغْزْ ولم يَخْشْ وأُغْزْ وارْمْ واخْشْ ووجْهُه انّ الوقف عارضٌ وانّما الاعتبارُ بحال الوصل قال ابن السرّاج وهذه اللغةُ أقلُّ اللغتَيْن هذا اذا كان الباقى بعد الحذف حرفَيْن فصاعدًا فامّا اذا أدّى الى ان يبقى على حرف واحد لم يكن بدٌّ من الهاء نحو قولك فى الامر من وَقَى يَقِي قِهْ ومن وَعَى يَعِي عِهْ ومن وَرَى الزَّنْدُ يَرِى رِهْ وذلك انّ الفاء قد انحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة على حدّ حذْفها فى يَعِدُ ويَزِنُ واللامُ محذوفة للامر والحركةُ دليلٌ على المحذوف فاذا وقفت عليه بالسكون فيكون إجحافا فوجب أن تأتى بالهاء ليقع السكون عليها

وتسلم الحركةُ دليلًا على المحذوف لانّ المحذوف اذا كان منه خَلَفٌ وعليه دليلٌ كان كالثابت الموجود مع انّ ذلك يكاد ان يكون متعذّرا لانّ الابتداء بالحرف يوجب تحريكَه والوقفُ عليه يقتضى إسكانَه والحرفُ الواحدُ يستحيل تحريكُه وإسكانُه فى حال واحدة فاعرفه ؞

فصــــل ٦٤٥

قال صاحب الكتاب وكلُّ واو وياء لا تُحْذَف تحذف فى الفواصل والقوافى كقوله تعالى ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالْ وَيَوْمَ ٱلتَّنَادْ وَٱللَّيْلِ إِذَا يَسْرْ وقول زُهَيْرٍ * وبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ * وانشد سيبويه

* لا يُبْعِدِ اللّهُ إِخْوانًا تَرَكْتُهُمُ * لم أَدْرِ بعدَ غَداةِ الأَمْسِ ما صَنَعْ *

اى ما صَنَعُوا ؞

قال الشارح المراد بالفواصل رُؤُسُ الآى ومَقاطِعُ الكلام وذلك انّهم قد يطلبون منها التماثلَ كما يُطْلَب فى القوافى والقوافى يُشترط فيها ذلك ولذلك سُمّيت قافيةً مأخوذٌ من قولهم قَفَوْتُ اى تَبِعْتُ كانّ أواخر الأَبيات يتبع بعضُها بعضًا فتجرى على منهاج واحد فاذا وقفوا عليها فمنهم من يُسوّى بين الوصل والوقف كانّهم يفرقون بين الشعر والكلام بذلك فيقولون * قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِى * وقالوا * سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيامُو * وقالوا فى النصب * أَقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَا * فيقفون كما يصلون ومنهم من يُجْرِيه مجرى الكلام فيُثْبِت فيه ما يُثْبِت فى الكلام ويحذف فيه ما يحذف فيه وينشدون * أَقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابْ * و * سقيت الغيث ايّتها الخِيامْ * كما يفعلون ذلك فى الكلام وقد يحذفون من الياءآت الاصليّة والواوات ما لا يُحذف فى الكلام وذلك اذا كان ما قبلها رَوِيًّا فانّهما يُحذفان كما يحذفان الزائدان لإطلاق القافية اذا كان ما قبلها رويًّا كما انّ تلك كذلك فلمّا ساوتْها فى ذلك جرت مجراها فى جواز الحذف وهو فى الاسماء أمثلُ منه فى الافعال لانّ الاسماء يلحقها التنوينُ فى الكلام فيُحذف له الياء فممّا جاء فى الاسماء قوله تعالى يَوْمَ ٱلتَّنَادْ فحُذفت الياء وكان فيها حسنًا وإن كان الحذف فى نحو القاضى مرجوحا قبيحا ومثله ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالْ وقالوا فى الفعل وَٱللَّيْلِ اذا يَسْرِ وذلك ما كُنَّا نَبْغْ ولا يجوز فى الكلام زيدٌ يرمْ ولا يَغْزْ لانّ الافعال لا يلحقها تنوينٌ يوجب الحذفَ ومنه قول زُهَيْر

* وَلَأَنْتَ تَفْرِى ما خَلَقْتَ وبعــــضُ القوم يَخْلُقُ ثُمّ لا يَفْرِ *

فانّه سكّن الراء للوقف ولم يُطْلِق القافيةَ كحال الوصل واثباتُ الياء أجودُ لانّه فعلٌ مدح هَرِمَ بن سِنان المُرّى بالحَزْم وامضاء العَزْم ومعنى يَفْرِى يقطع يقال فَرَيْتُ الأَديمَ اذا قطعتَه للصَلاح وأفريتَه اذا قطعتَه للفَساد ومعنى خلقتُ قدّرتُ يقال ما كلُّ من خلق يفرى اى ما كلّ من قدّر قطع وهو مثلٌ يضرب لمن يعزم ولا يفعل فامّا قول الشاعر * لا يبعد الله الخ * فهو من ابيات الكتاب والشاهدُ فيه حذفُ الواو التى هى ضمير والمراد صنعوا ومثلُ ذلك لا يحسن فى الكلام وهو بالضرورة أشبهُ والطريقُ فيه انّه حذف الواوَ اجتزاءً بالضمّة عنها على حدّ قوله

* فلو أنّ الأَطِبّا كانُ حَوْلِى * وكان مع الأَطِبّاء الأُساةُ *

فاجتزأ بالضمّة فى كانُ عن الواو ثمّ حذف الواو للوقف ومثله قول الاخر

* لو أنّ قَوْمى حِينَ أَدْعُوهم حَمَلْ * على الجِبال الصُمّ لَارْفَضّ الجَبَلْ *

والمراد حملوا ؛

فصـــل ٦٤٩

قال صاحب الكتاب وتاء التأنيث فى الاسم المفرد تُقْلَب هاءً فى الوقف نحوَ غُرْفَهْ وظُلْمَهْ ومن العرب من يقف عليها تاءً قال * بل جَوْزِ تَيْهاء كظَهْرِ الحَجَفَتْ * وهَيْهاتِ إن جُعل مفردا وُقف عليه بالهاء والّا فبالتاء ومثلُه فى احتمال الوجهين استأصل اللّهُ عِرْقاتِهم وعِرْقاتَهم ؛

قال الشارح متى كان آخرُ الاسم تاء التأنيث من نحو طَلْحَة وحَمْزَة وقائمة وقاعدة كان الوقفُ عليه بالهاء فتقول هذا طَلْحَهْ وهذا حَمْزَهْ وكذلك قائمهْ وقاعدهْ وذلك فى الرفع والنصب والجرّ والذى يدلّ انّ الهاء بدلٌ من التاء انّها تصير تاءً فى الوصل والوصلُ ممّا ترجع فيه الاشياء الى اصولها والوقف من مواضع التغيير الا ترى انّ من قال من العرب هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ فنقل الضمّة والكسرة الى الكاف فى الوقف فانّه اذا وصل أجرى الامر على حقيقته فقال هذا بَكْرٌ ومررت ببَكْرٍ وانّما أبدلوا من التاء الهاءَ لئلّا تُشْبِه التاءَ الاصليّةَ فى نحو بَيْتٍ وأَبْيات والملحقةَ فى نحو بِنْتٍ وأُخْتٍ مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل فى نحو قامَتْ وقَعَدَتْ على انّ من العرب من يُجْرِى الوقف مجرى الوصل فيقول فى الوقف هذا طَلْحَتْ وهى لغة فاشية حكاها ابو الخَطّاب ومنه قولهم وعليه السلام والرَحْمَتْ ومنه قولهم * بل جوزِ تيهاءَ كظهرِ الحجفت * وقال الاخر

* اللّهُ نَجّاكَ بكَفَّى مُسْلِمَتْ * من بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ *

* صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ * وكادتِ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ *

وكلّ ذلك اجراء الوقف مجرى الوصل فامّا قوله وبعدمت فالمراد بعدما فأبدل الالف فى التقدير هاء فصارت بَعْدِمَهْ وقد أُبدلت الهاء من الالف قال الشاعر

* قد وَرَدَتْ من أَمْكِنَهْ * من هاهُنا ومن هُنَهْ *

يريد هُنَا ثمّ أبدل الالف هاء لتُوافق بقيّةَ القوافى وشجّعه على ذلك شَبَهُ الهاء المقدّرة بتاء التأنيث وكانت هذه اللغةُ من قبيل اجراء الوقف مجرى الوصل فامّا هَيْهاتَ ففيها لغتان فتحُ التاء وكسرُها فمَن فتح جعلها واحدا ووقف عليها بالهاء ومَن كسرها جعلها جمعًا ووقف عليها بالتاء فامّا الالف فيمن فتح فيحتمل امرَيْن يجوز ان يكون من باب الجَأْجَأَةِ والصيصية فتكون مبدلة من الياء والاصلُ هَيْهَيَةٌ فيكون على هذا معكوسَ قولهم لصوت الراعى يَهْيَاهْ ويجوز ان تكون الالف زائدة ويكون من قبيل القَيْقاةِ والاوّل أوجه لانّ باب القَلْقال اكثرُ من سَلِسَ وقَلِقَ فامّا قولهم استأصل اللّه عرقاتهم والمراد أَصْلَهم فمَن فتح جعله مفردا وكانت الالف فيه للالحاق بهِجْرَعٍ ونظيرُه فى الالحاق مِعْزًى وذِفْرًى فيمن نوّن والوقفُ عليه بالهاء ومن كسر جعله جمعًا وكانت الالف هى المصاحبةَ لتاء الجمع المؤنّث وليست للالحاق كالقول الاول كانّه جمعُ عِرْقٍ فاعرفه

فصل ٩٤٧

قال صاحب الكتاب وقد يُجْرَى الوصل مجرى الوقف منه قولُه * مِثْلُ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبّا * ولا يختصّ بحال الضرورة يقولون ثَلَثَهْ أَرْبَعَهْ وفى التنزيل لٰكِنّا هُوَ ٱللّٰهُ رَبِّى

قال الشارح قد يجرى الوصل مجرى الوقف وبابُه الشعرُ ولا يكون فى حال الاختيار من ذلك قولهم السَّبْسَبّا والكَلْكَلّا ومنه قول الشاعر

* مَنْ لِىَ من هِجْرانِ لَيْلَى مَنْ لِى * والحَبْلِ من حِبالها المُنْحَلِّ *

* تَعَرَّضَتْ لى بمَكانٍ حِلِّ * تَعَرُّضَ المُهْرَةِ فى الطِّوَلِّ *

يريد الطِّوَل ومن ذلك * مثل الحريق وافق القصبّا * وقول الاخر

* تَرَى مَرادَ سَعْدِ المُدْخَلِّ * بَيْنَ رَجَا الحَيْزُومِ والمُرْحَلِّ *

يريد المدخل والمرحل وقد تقدّم نظائرُ ذلك فى غير الشعر تشبيهًا بالشعر من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى العدد ثَلاثَهَرْبَعَهْ فأبدل من التاء هاءً فى الوقف ثمّ ألقى حركة الهمزة على الهاء وحذفها على حدّ القراءة فى قوله تعالى قَدَ ٱفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وذلك انّما يكون فى الوصل ومن ذلك قوله

* لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ * مالَ الى أَرْطاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ *

فأبدل من التاء فى دَعَة هاءً وأثبتها فى الوصل ومنه قوله تعالى لٰكنّا هو اللّه ربّى فى قراءة ابن عامـــر باثبات الالف والاصلُ أنَا فأُلقيت حركة الهمزة على نون لٰكِنْ وحُذفت الهمزة وادُّغمت النون فى النون والقياسُ حذفُ الالف من أنَا فى الوصل لانّها لبيان الحركة فى الوقف كالهاء فى كتابِيَهْ وحسابِيَهْ وانّما بنى الوصل فيه على الوقف ونحوُه قوله تعالى أنَا أُحْيِى وَأُمِيتُ قال الزجّاج إثباتُ الالف هــنــا جيّدٌ لانّ الهمزة قد حُذفت فصارت الالف عوضًا منها يريد فى لكنّا ء

فصــل ٩٤٨

قال صاحب الكتاب وتقول فى الوقف على غير المتمكّنة أنَا بالالف وأَنَهْ بالهاء وهُو بالاسكان وهُوَهْ بالحاق الهاء وهٰهُنَا وهٰهُنَاهْ وهؤُلَا وهؤُلَاهْ اذا قصر وأكرمتُكْ وأكرمتكَهْ وغُلامِى وضربنِى وغلامِيَهْ وضربنِيَهْ بالاسكان والحاق الهاء فيمَن حرّك فى الوصل وغلامْ وضَرَبَنْ فيمَن أسكن فى الوصل وفى قراءة أبى عمرو ربّى أَكْرَمَنْ وأَهَانَنْ وقال الأعْشَى

* ومن شانِئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ * اذاما ٱنْتَسَبْتُ له أَنْكَرَنْ *

قال الشارح قوله غير متمكّن يريد انّه قد خرج عن مكانه من الاسميّة الى شبه الحرف فبُنى فمن ذلك أنَا الاسمُ فيه الالفُ والنون والالف دخلت لبيان الحركة فى الوقف يدلّ على ذلك انّك اذا وصلت سقطت الالفُ فتقول أَنَ فعلت والوصلُ ممّا يردّ الاشياء الى اصولها فى الغالب وذكر سيبويه انّ من العرب من يُثْبِت هذه الالفَ فى الوصل فيقول أَنَا فعلت وقد قرأ به نافعٌ فى قوله تعالى أَنَا أُحْيِى وَأُمِيتُ وأَنَا آتيك بِهِ ومنه قول الشاعر * أَنَا أبو النَّجْمِ وشِعْرى شِعْرى * وقول الاخر * فَكَيْفَ أَنَا وٱنْتحالى القَوافِى * وقول الاخر

* أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَٱعْرِفُونى * حُمَيْدًا قد تَذَرَّيْتُ السَّناما *

فقد كثُر ذلك عنهم حتى قال الكوفيون انّها من الكلمة وليست زائدة فهذه الالفُ فى كونها

مجتلَبةٌ في الوقف لبيان الحركة كالهاء في كتابيَهْ وحسابيَهْ وربّما وقعت الهاء موقعَها في هذا الموضع لانّ مجراهما واحدٌ قالوا أَنَهْ ومنه قول حاتم هذا فَزْدِي أَنَهْ ومن ذلك قولهم حَيَّ هَلَا في الوقف فاذا وصلوا قالوا حَيَّ هَلَ بفتح اللام من غير الف وإن شئت قلت حَيَّ هَلْ بالسكون من غير حركة ولم يقف العربُ في شيء من كلامها بالالف لبيان الحركة الّا في هذين الموضعَيْن اعنى هَلَا وأَنَا وتقف في الباقي بالهاء وامّا هُوَ من الاسماء المضمرة فانّ الأكثر الوقفُ عليها بالهاء لبيان حركة الواو وكذلك الوقفُ على هِيَ تقول هِيَهْ ولا تحذف منه شيئًا كما تحذف في المتمكّن قال الشاعر انشده سيبويه

* إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغُلام * فَمَا إنْ يُقالُ له مَن هُوَهْ *

ومن العرب من يقف بالسكون فيقول في الوقف هُوْ وهِيْ بخلاف أَنَ فانّه لا يُوقَف عليها بالسكون فلا يقال في جواب مَن فعل أَنْ كما قيل هُوْ وهِيْ وذلك انّ أَنَ يضاف الى قلّة حروفها أنّ آخرَها نونٌ وهي خفيّةٌ وليست هنا حرفَ اعراب كآخرِ يَدٍ ودَمٍ فاجتُلب لخفاء النون وقلّة الحروف وأنّ آخرَها ليس بحرف اعراب الالفُ في الوقف ولزمت ذلك بخلاف هُوَ وهِيَ فانّ آخرَهما حرفُ مدٍّ ولينٍ وهذا أبينُ من النون هذا على لغة مَن فتح فامّا مَن أسكن فليس فيه الّا الوقفُ بالسكون لا غيرُ وقد ألحقوا هذه الهاء مع الالف في الوقف وذلك لخفاء الالف وتسفُّلها وذلك قولهم هاؤُلاهْ وهاهناهْ والاجود ان يُوقَف بغير هاء ومن قال هاهناهْ وهاؤُلاهْ لم يقل في أَفْعَى أَفْعاهْ ولا في أَعْمَى أَعْماهْ لانّ هذه الاسماء متمكّنةٌ معربةٌ فلم تُلْحَق الهاء في الوقف لئلّا يلتبس بالاضافة اذ لو قال أَعْماهْ وأَفْعاهْ لتُوهِّم فيهما الاضافةُ الى مضمرٍ غائبٍ ومع ذلك فانّ الالف في أعمى ونحوه في حكم المتحرّك بحركة الاعراب الا ترى انّه لو كان في هذا الاسم غيرُ الالف لدخلها حركاتُ الاعراب فلمّا كانت الالفُ في حكم ما هو متحرّكٌ بحركة الاعراب لم يُدْخلوا عليها الهاءَ لانّ هذه الهاء لا تتبع حركةَ اعراب وقوله اذا قُصر اى هاؤلاء فانّه اذا قُصر وُقف بالالف او أُلحق الهاء وامّا من مَدّ وهَمَز فانّه يقف على الهمزة بالسكون ولا تتبع هذه الهاء شيئًا من السواكن الّا الالفَ لخفائها فلا يقولون في هُو هُوهْ ولا في هِي هِيهْ على لغة مَن أسكن الواو والياء لانّ الالف أخفى لبُعْدها فكانت الى البيان أحوج فامّا كاف الضمير من نحو أكرمتُكَ وأعطيتُكِ فلك فيه وجهان الوقفُ بالسكون فتقول أكرمتُكْ وأعطيتُكْ والوجهُ الاخر ان تقف بالهاء فتقول اكرمتُكَهْ واعطيتُكِهْ شُحًّا على الحركة لانّ الكاف مع المذكّر مفتوحةٌ ومع المؤنّث مكسورةٌ فالحركةُ فاصلةٌ بين المذكّر والمؤنّث فأرادوا الفصل والبيان في الوقف على حدّه في

الوصل ومنهم من يُبالغ في الفصل فيُلْحِق الكاف مع المذكر ألفا ثمّ يُلْحِق هاء السكت ومع المؤنّث ياء فيقول في المذكر اكرمتُكاهْ وفي المؤنّث أكرمتُكيهْ لانّ الفصل بحرف وحركة أبلغ وآكَد من الفصل بحركة لا غيرُ كانّهم حملوا الكاف على الهاء اذ كانتا علامتَيْ إضمار ومهموستَيْن فلمّا اشتركتا فيما ذكرناه حُمل أحدهما على الاخر فكما تقول في المذكر غلامُهُو وفي المؤنّث غلامُهاهْ كذلك تقول في الكاف وأجودُ اللغتين ان لا تُلْحِق الكافَ المدّةَ وانّما فعلوا ذلك بالهاء لضُعْفها وخَفائها وبُعْدِها فامّا الياء في ضَرَبَنِي وغُلامِي ففيها لغتان الفتحُ والاسكانُ فمَن فتح فلانّها اسمٌ على حرف واحد فقُوّي بالحركة كالكاف ومن أسكن فاراد التخفيف لثقل الحركة على الياء المكسور ما قبلها فمَن فتح الياء فالوقفُ عليها على وجهَيْن الاسكانُ نحو قولك زيدٌ ضَرَبَنِي وهذا غلامِي ولا تحذف الياء لانّها قد قويت بالحركة في حال الوصل ولم تحذف في الوقف وجرت مجرى ياء القاضي في حال النصب والوجهُ الثاني ان تقف بالهاء لبيان الحركة فتقول ضَرَبَنِيَهْ وغلامِيَهْ ومنه قراءةُ الجماعة مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ومَن أسكن الياء فيهما فالوقفُ على وجهَيْن ايضا أجودُهما اثباتُ الياء لانّه لا تنوينَ معها يوجب حذفَها فهي ثابتةٌ في الوصل ولا تحذف في الوقف وجرت مجرى ياء القاضي لانّها ياءٌ ساكنةٌ بعد كسرة في اسم فثبتت كسرتُها والوجه الاخر ان تحذفها فيهما فتقول ضَرَبَنْ وهذا غلامْ وأنت تريد غلامي وضربني لانّ ني اسمٌ وقد قرأ ابو عمرو رَبِّي أَكْرَمَنْ ورَبِّي أَهَانَنْ على الوقف وكان هذا رأيَ من يقول هذا القاضْ فيحذف الياء وحذفُ الياء في الفعل حسنٌ لانّها لا تكون الّا وقبلها نونٌ فالنونُ تدلّ عليها فلا لَبْسَ فيها ولذلك كثُر في القرآن فامّا اذا قلت هذا غلامْ ووقفتَ عليه بالسكون فلا يُعْلَم انّه يراد به الاضافة الى الياء ام الافرادُ ولذلك منع بعض الاصحاب جوازَه لاجل اللبس وقد أجازه سيبويه لانّ الوصل يُبيّنه ومن ذلك قول الأعشى

* ومن شانئٍ كاسف البخ * وقبله

فَهَلْ يَمْنَعَنِّي ٱرْتِيادي البلا * دَ من حَذَرِ الموتِ أن يأْتِيَنْ *
* أليس أخو الموت مُسْتَوْثِقًا * عَلَيَّ وإن قُلْتُ قد أَنْسَأَنْ *

والمراد أنْكَرَنِي ويأْتِيَنِي وأَنْسَأَنِي فحذف في الوقف كما قال تعالى أَكْرَمَنْ وأَهَانَنْ والشانئُ المُبْغِض والكاسفُ العابسُ اى اذا حللتُ به وتَضَيَّفْتُه عبس وان انتسبتُ له أنكرني وإن كان عارفًا بي ٭

قال صاحب الكتاب وضَرَبَكُمْ وضربهُمْ وعليهِمْ وبِهِمْ ومِنْهُ وضَرَبَهُ بالاسكان فيمَن الحق وصلًا او حرّك

وهٰذِهْ فيمَن قال هٰذِهِى أَمَةُ اللهِ وحَتَّامْ وفِيمْ وحَتَّامَهْ وفِيمَهْ بالإسكان والهاء ومَجِىء مَهْ ومثلُ مَهْ فى مجىءِ مَ جئتَ ومثلُ مَ أنت بالهاء لا غيرُ

قال الشارح امّا ضَرَبَكُمْ وضَرَبَهُمْ وعَلَيْهِمْ وبِهِمْ فإنّك تقف عليها بسكون الميم لا غير وتحذف الياء والواو منها لانّهما زائدان وقد يحذفان فى الوصل كثيرا نحوِ ضَرَبَكُمْ قَبْلُ وضَرَبَهُمْ يا فتى وعَلَيْهِمْ دَائِرَةُ ٱلسَّوْءِ وبِهِمْ يُستعان والاصلُ ان يلحق الميمَ الواوُ نحوَ ضَرَبَكُمُو وضَرَبَهُمُو وبِهِمِى بدليل ثبوتها فى التثنية نحوِ ضَرَبَكُمَا وضَرَبَهُمَا وبِهِمَا وانّما حذفوا الواو لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال وثقل اجتماع الضمّتَيْن مع الواو فى ضَرَبَكُمُو وضَرَبَهُمُو والكسرتَيْن والياء فى بِهِمِى ونحوه فاذا وقفتَ لم يكن الّا الحذفُ ولزم ذلك اذ كنتَ تحذف فى الوصل وكذلك الوقف على مِنْهُ وضَرَبَهْ بالاسكان والاصلُ وصلُهما بحرف مدّ نحوُ مِنْهُو وضَرَبَهُو يدلّ على ذلك ثبوتُها مع المؤنّث نحو مِنْهَا وضَرَبَهَا قال سيبويه جاءت الهاء مع ما بعدها ههنا مع المذكّر كما جاءت وبعدها الالف فى المؤنّث وقد اختلفوا فى الواو فى نحوِ ضربهمو والياء فى نحوِ بِهِمِى فقال قومٌ انّهما من نفس الاسم وقال قوم انّهما زائدان وأجمعوا فى المؤنّث انّ الالف من نفس الاسم وقد اختلفوا فى مذهب سيبويه فى ذلك والظاهرُ من كلامه انّ الواو والياء ليسا من الاسم وقد يحذفونهما فى الكلام كثيرا فاذا كان قبل الهاء حرفُ مدّ ولين كان حذفُ الواو والياء احسنَ من الاثبات لانّ الهاء من مخرج الالف والالفُ تُشْبِه الواوَ والياء فكانّهم فرّوا من اجتماع المتشابهات فحذفوها ولذلك كان قوله نَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا وانْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ وخُذُوهُ فَغُلُّوهُ احسنَ القراءتين فعلى ذلك قولُك مِنْهُو وعَنْهُو أوجهُ من الحذف فيكون قوله تعالى مِنْهُو آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ أوجهَ القراءتين وبعضهم لا يفصل بين حرف المدّ وغيره من السواكن ويختار مِنْهُ آيات وأصابَتْهُ جائحةٌ وهو اختيار ابى العبّاس المبرّد والسيرافىّ وهو الصواب عندى وذلك انّ الهاء خفيّةٌ فصارت فى حكم ساكنَيْن كأَيْنْ وكَيْفْ فاذا وقفوا على هذه الهاء فليس الّا الحذفُ والوقوفُ عليها غيرَ موصولة لانّهم قد يحذفون فى الوقف ما يُثْبِتونه فى الوصل والصلةُ فى الهاء ضعيفةٌ لانّها ليست من الكلمة على الصحيح من المذهب ولا يختار حذفُها فى الوصل اذا كان قبلها ساكنٌ فلذلك لزم الحذفُ وامّا الهاء فى هٰذِهِ أَمَةُ اللهِ فليست زائدة وانّما هى بدلٌ من الياء فى هٰذِى والدليلُ على ذلك انّك تقول فى تحقيره ذَيّا كما تقول فى تحقيرِ ذَا وليست الهاء فى هٰذِهِ للتأنيث كالهاء فى طَلْحَهْ وحَمْزَهْ لانّ الهاء فى طلحة وحمزة زائدة وتجدها فى الوصل تاء

والهاء فى هٰذِهِ هاءٌ فى الوصل والوقف وهى عينُ الفعل وانّما كُسرت ووُصلت بالياء لانّها فى اسمٍ غير متمكّن مبهمٍ فشُبّهت بهاء الإضمار الذى قبله كسرةٌ نحو قولك مررت بِهِ ونظرت الى غلامِهِ قال سيبويه ولا أعلمُ احدًا يضمّها لانّهم شبّهوها بهاء الضمير وليست الضميرَ فحملوها على أكثر الكلام وأكثرُ الكلام كسرُ الهاء اذا كان قبلها كسرةٌ ووصلوا بالياء كما وصلوا فى قولك بِهِ وبغلامِهِ ومن العرب من يُسْكنها فى الوصل ويجرى على اصل القياس يقول هٰذِهْ هندٌ ونظرتُ الى هٰذِهْ يا فتى هذا كلّه كلامٌ على الوصل فامّا الوقف فبإسكان الهاء لا غير وحُذف الياء فى كلتا اللغتين أمّا مَن أسكنها فى الوصل فالامرُ فيه ظاهرٌ تتساوى حالُ الوصل والوقف لانّ الياء لم تكن موجودة فى الوصل فلا تثبت فى الوقف وامّا مَن وصلها بالياء فانّه يحذفها فى الوقف كما يحذفها من بِهِى وعليهِى واذا ساغ الحذفُ فى بهى ونحوه مع انّه مختلَفٌ فى زيادتها كان الحذف هنا اولى لتيقُّن الزيادة فامّا حَتّامْ وفِيمْ وعَلامْ فالهاء فى هذه الحروف أجودُ نحوُ قولك فى الوقف حَتّامَهْ وفيمَهْ وعَلامَهْ لانّك حذفت الالف فى مَا وبقيت الفتحةُ دليلا على المحذوف فشحّوا على الفتحة ان يحذفها الوقفُ فيزول الدليلُ والمدلولُ عليه فألحقوها هاءَ السكت فيقع الوقفُ عليها وتسلم الفتحةُ فصار ذلك كالعمل فى أَغْزُهْ وارْمِهْ وقومٌ من العرب يقفون بالاسكان من غير هاء ويقولون فيمْ ولِمْ وعَلَامْ ويحتجّ بانّ الوقف عارضٌ والحركةُ تعود فى الوصل وقد أسكن بعضُهم الميم فى الوصل قال الشاعر

* يا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّيْتَنى * لِهُمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ *

وذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورةً كالقَصَبّا وعَيْهَلّ وامّا قولهم مجىءَ مَ جئتَ ومِثْلَ مَ أنت فانّهم قد حذفوا الالف من مَا مع هذه الاسماء كما حذفوها مع حروف الجرّ لانّها خافضةٌ لما بعدها كالحروف فأُجريت فى الحذف مجراها فاذا وقفت على مَا منها فبالهاء لا غير وليس الامرُ فيها كحَتّامْ والَامْ لانّ حَتّى حرفٌ وكذلك الى والحرفُ لا يستقلّ بنفسه ولا ينفصل ممّا بعده فتنزّلا منزلةَ الكلمة الواحدة فجاز إسكانُها وامّا مجىءَ ومِثْلَ فانّهما اسمان منفصلان ممّا بعدهما وصار مَا بعد حذف الالف على حرف واحد فكرهوا ذلك فألحقوه الهاء وقالوا مجىءَ مَهْ ومِثْلَ مَهْ ليقع السكتُ عليه ولا يخرجَ الاسم عن أبنية الاسماء فاعرفه ٭

فصــــل ٦٤٩

قال صاحب الكتاب والنون الخفيفة تُبْدَل الفًا عند الوقف تقول فى نحو قوله تعالى لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ لَنَسْفَعَا قال الأَعْشَى * ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللّهَ فَاعْبُدَا * وتقول فى هَلْ تضربُنْ يا قَــوْمِ هــل تضربُونْ بإعادةِ واو الجمع ،

قال الشارح وامّا نونُ التأكيد الخفيفةُ نحوُ قوله تعالى لنسفعن بالناصية واضْرِبَنْ فى الامر فانّها تبدل فى الوقف الفًا كالتنوين لمضارعتها ايّاه لانّهما جميعا من حروف المعانى ومحلُّهما آخِرُ الكلمة وهى خفيفةٌ ضعيفةٌ فاذا كان قبلها فتحةٌ أُبدل منها فى الوقف ألفٌ كما أبدل من التنوين ووقفتَ عليها فقلت لَنَسْفَعَا واضْرِبَا وأنشد للأعشى * ولا تعبد الشيطان الخ * يريد فَاعْبُــدَنْ وأوّله * وإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا * وهذا البيت من كلمةٍ يمدح فيها النبىَّ عليه السلام حين أراد الاسلامَ ثمّ أدركه الموتُ قبل لقائه ومنه قول الاخر

* أبوكَ يَزِيدُ والوَلِيدُ ومَن يَكُنْ * هما أَبَواهُ لا يَذِلُّ ويَكْرُمَا *

يريد ويكرمنْ وقد قيل فى قول امرئ القيس * قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ * انّ المراد قِفَنْ على ارادة نون التأكيد الخفيفة قالوا لانّ الخطاب لواحد ويدلّ على ذلك قوله * أَصاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ * ثمّ وقف بالالف وأجرى حال الوصل مجرى الوقف وقد حمل بعضهم قولَه تعالى أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ على ارادة نون التأكيد والأصلُ أَلْقِيَنْ واحتجّ بأنّ الخطاب فى ذلك لملَكٍ خازنِ النار فان كان ما قبل هذه النون مضموما او مكسورا نحو قولك هل تَضْرِبُنْ يا قومُ وهل تَضْرِبِنْ يا امرأةُ فان وقفتَ قلت هل تَضْرِبُونْ وهل تَضْرِبِينْ وذلك انّ حكم هذه النون حكمُ التنوين فكما تُبْدَل من التنوين الفًا فى النصب كذلك تُبْدَل من هذه النون الفًا اذا انفتح ما قبلها وكما يُحذف التنوين فى الرفع والجرّ كذلك تحذف هذه النون اذا انضمّ ما قبلها او انكسر واذا حذفت النون عادت الواوُ التى هى ضميرُ الجماعة لزوال الساكن من بعدها وهى نونُ التأكيد وتعود النون التى هى علامة الرفع ايضا لانّها انّما كانت سقطت لبناء الفعل عند اتّصال نون التأكيد به فلمّا زال موجبُ البناء عاد الاعرابُ لزوال المانع منه ووجودِ المقتضى له وهو المضارعةُ ثمّ عادت النون التى هى للرفــع وكان يونسُ يُبْدِل من النون الخفيفة اذا انضمّ ما قبلها واوا ومن المكسور ما قبلها ياءً قياسًا على المفتوحة

فيقول فى اِخْشَوُنْ اِخْشَوُو وفى اِخْشَيِنْ اِخْشَيِى وهو على قياسِ من يبدل من التنوين فى حـــال الرفع والجرّ وسيبويه لا يجيز ذلك وقد تقدّم الكلام على أحكام التنوين والفرق بين هذه النون والتنوين بما أغنى عن اعادته ٭

ومن اصناف المشترك القَسَمُ

فصـــل ٦٥٠

قال صاحب الكتاب ويشترك فيه الاسمُ والفعلُ وهو جملةٌ فعليّةٌ او اسميّةٌ تُؤكّد بها جملةٌ موجَبةٌ او منفيّةٌ نحوُ قولك حلفتُ باللّه وأقسمتُ وآلَيْتُ وعَلِمَ اللّهُ ويعلمُ اللّهُ ولَعَمْرُك ولَعَمْرُ أبيك ولَعَمْرُ اللّهِ ويَمِينُ اللّهِ وأَيْمُنُ اللّه وأَيْمُ اللّه وأَمانةُ اللّه وعَلَىَّ عَهْدُ اللّه لأَفْعَلَنّ او لا أَفْعَلُ ومن شأن الجملتين ان تتنزّلا منزلةَ جملة واحدة كجملتَى الشرط والجزاء ويجوز حذفُ الثانية هاهنا عند الدلالة جَوازَ ذلك ثَمَّهْ فالجملة المؤكَّد بها هى القَسَم والمؤكَّدةُ هى المُقْسَم عليها والاسمُ الذى يُلْصَق به القسمُ ليُعظَّم به ويُفخَّمَ هو المُقْسَم به ٭

قال الشارح اعلم انّ الغرض من القسم توكيدُ ما يُقْسَم عليه من نفيٍ او اثباتٍ كقولك وَاللّهِ لأقومنّ ووَاللّهِ لا أقومُ انّما أكّدتَ خبرك لتزيل الشكّ عن المخاطب وانّما كان جوابُ القسم نفياً او اثباتاً لانّه خبرٌ والخبر ينقسم قسمَيْن نفياً واثباتاً وهما اللذان يقع عليهما القسمُ وأعنى بالخبر ما جاز فيه الصدْقُ والكِذْبُ وأصلُه من القَسامة وهى الأَيْمان قيل لها ذلك لانّها تُقْسَم على الأَولياء فى الدم واذا كان خبرا والخبرُ جملة جاءت على ما عليه الجُمَلُ فى كونها مرّةً من فعلٍ وفاعلٍ ومرّةً من مبتدإ وخبرٍ وانّما جاز القسمُ بما كان على صيغة الخبر وذلك انّه وقع موقعَ ما لا يكون الّا قسماً من الصيغة المختصّة به نحو قولك واللّهِ لأفعلنّ وعَقْدُ الخبر خلافُ عقد القسم لانّك اذا قلت أَحْلِفُ باللّه على سبيل الخبر كان بمنزلة العِدَة كانّك ستحلف وكذلك اذا قلت حلفتُ فانّك انّما أخبرت انّـــك قـــد أقسمتَ فيما مضى وهو بمنزلة النداء اذا قلت يا زيدُ فأنت منادٍ غيرُ مخبر ولو قلت أنادى او ناديتُ كان على خلافِ معنَى يا زيدُ فكذلك هذا فى القسم فكما انّك اذا قلت انادى ونويت النداء لم

يكن النداء مخبرا فكذلك اذا قلت أحلفُ باللّه او أُقْسِمُ ونويتَ القسم كنتَ مقسمًا ولم تكن مخبرًا الّا انّها وإن كانت جملة بلفظ الخبر والجملةُ عبارة عن كلّ كلام مستقلّ فإنّ هذه الجملة لا تستقلّ بنفسها حتى تُتْبَع بما يُقْسَم عليه نحوَ أقسمُ باللّه لأفعلنّ ولو قلت أقسمُ باللّه وسكتَّ لم يجز لانّك لم تقصد الاخبارَ بالحَلْف فقط وانّما اردتَ ان تخبر بأمر آخر وهو قولك لأفعلنّ وأكّدته بقولك أحلف باللّه ونظيرُ ذلك من الجمل الشرطُ والجزاء فانّها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة انّها لا تفيد حتى ينضمّ اليها الجزاء فالجملة الفعليّة فى القسم قولك أحلفُ باللّه وأُقسم باللّه ونحوُهما واعلم انّ من الافعال أفعالًا فيها معنى اليمين فتجرى مجرَى أحلفُ ويقع الفعلُ بعدها كما يقع بعد واللّه وذلك نحو أشهدُ وأعلمُ وآلَيْتُ فلمّا كانت هذه الافعالُ لا تتعدّى بأنفسها جاؤا بحرف الجرّ وهو الباء لإيصال معنى الحلف الى المحلوف به قال الخليل انّما تجيء بهذه الحروف لانّك تضيف حَلْفَك الى المحلوف به كما تضيف مررت بالباء الى زيد فى قولك مررت بزيد فامّا الجملة الاسميّة فقولك لَعَمْرُك ولَعَمْرُ أبيك ولَعَمْرُ اللّه فعمرُك مبتدأٌ واللامُ فيها لامُ الابتداء والخبرُ محذوف وتقديره قَسَمى او حَلْفى وحذفوه لطُول الكلام بالمُقْسَم عليه ولزم الحذفُ لذلك كما لزم حذفُ الخبر فى قولك لولا زيدٌ لكان كذا لطول الكلام بالجواب والعَمْرُ والعُمْرُ واحدٌ يقال أطال اللّهُ عَمْرَك وعُمْرَك وهما وإن كانا مصدرين بمعنًى الّا انّه استُعمل فى القسم منهما المفتوحُ دون المضموم كانّه لكثرة القسم اختاروا له أخفَّ اللغات فاذا دخلت عليه اللامُ رُفع بالابتداء لانّها لامُ الابتداء واذا لم تأت باللام نصبتَه نصبَ المصادر وقلت عَمْرَكَ اللّهَ ما فعلت ومعنَى لَعَمْرُ اللّهِ الحلفُ ببقاء اللّه تعالى ودوامه فاذا قلت عَمْرَكَ اللّهَ فكانّك قلت بتعميرك اللّهَ اى بإقرارك له بالبقاء فامّا قول عمر بن ابى رَبيعة * عَمْرَكَ اللّهَ كيف يَلْتَقيانِ * فليس على معنى القسم وانّما المراد سألتُ اللّهَ ان يُطيل عَمْرَك ومن ذلك قولهم أَيْمُنُ اللّهِ لأفعلنّ وهو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذٌ من اليُمْن والبَرَكة كانّهم أقسموا بيُمْن اللّه وبركته وهو مرفوع بالابتداء وخبرُه محذوف للعلم به كما كان كذلك فى لعمرُ اللّه وتقديرُه أَيْمُنُ اللّهِ قَسَمى او يمينى ونحوُهما وتدخل عليه لامُ الابتداء على حدّ دخولها على لعمرُ اللّه ومنه قول الشاعر

* فقال فَريقُ القَوْمِ لمّا نَشَدْتُهم * نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللّهِ ما نَدْرِى *

وفُتحت الهمزة منه وذلك من قبل انّ هذا الاسم غيرُ متمكّن لا يُستعمل الّا فى القسم وحدَه فضارَعَ الحرفَ بقلّة تمكّنه ففُتح تشبيهًا بالهمزة اللاحقة لامَ التعريف وذلك فيه دون بناء الاسم لشَبَه الحرف

وقد حكى يونس إِيمُنُ اللهِ بكسر الهمزة ويؤيّد عندى ايضا حالَ هذا الاسم فى مضارعته الحرفَ انّهم قد تلاعبوا به فقالوا مرّةً أَيْمُنُ الله ومرّةً أَيْمُ اللهِ بحذف النون ومرّة إِيمُ الله بالكسر ومرّة مِ اللهِ ومرّة مُ اللهِ ومرّة مِنْ رَبّى ومرّة مُنْ رَبّى فلمّا حذفوه هذا الحذفَ المُفْرِطَ وأصاروه مرّة على حرفَيْن ومرّة على حرف كما تكون الحروفُ قوى شَبَهُ الحرف عليه ففتحوا ألفَه تشبيهًا بالهمزة الداخلة على لام التعريف وذهب الكوفيون الى انّ همزته قَطْعٌ وأنّه جمعٌ لا مفردٌ وهو جمعُ يَمِينٍ كما قال الحَجْلىّ *يَبْرِى لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ* وسقطت همزتُه فى الوصل لكثرة الاستعمال والوجهُ الاوّل لما ذكرناه من انّه قد سُمع فى هذه الهمزة الكسرُ لكثرة التصرّف فى هذا الاسم بالحذف ولا يكون ذلك فى الجموع وامّا أَمانةُ اللّه فكذلك مرتفعةٌ بالابتداء والخبرُ محذوف ويجوز نصبُه على تقدير حذف حرف الجرّ قال الشاعر

* اذا ما الخبزُ تَأْدِمُهُ بلَحْمٍ * فذاكَ أَمانَةَ اللّهِ الثَّرِيدُ *

اراد بأمانة الله وقالوا عَلَيَّ عَهْدُ الله فعهدُ الله مرتفع بالابتداء وعَلَيَّ الخبرُ وفيه معنى القسم فاللفظُ على نحوِ فى الدار زيدٌ والمعنى على أحلفُ باللّه وقوله من شأن الجملتين ان تتنزّلا منزلة جملة واحدة كجملتى الشرط والجزاء يريد انّ القسم وجوابه وإن كانا جملتَيْن فانّهما لمّا أُكّد احداهما بالاخرى صارت كالجملة الواحدة المركّبة من جزئَيْن كالمبتدإ والخبر فكما انّك اذا ذكرتَ المبتدأَ وحده لا يفيد او الخبرَ وحده لا يفيد كذلك اذا ذكرت احدى الجملتين دون الاخرى لو قلت أحلف باللّه كان كقولك زيدٌ وحدَه فى عدم الفائدة وقوله ويجوز حذف الثانية ههنا عند الدلالة جواز ذلك ثمّ يريد انّ جملة القسم وجملة المقسم عليه تجريان مجرى الجملة الواحدة على ما ذكرناه فى الشرط والجزاء فكما جاز حذفُ الجزاء لدلالةِ حالٍ عليه نحوَ أنتِ طالقٌ إِن دخلتِ الدارَ فجوابُ هذا الشرط محذوفٌ والتقدير إن دخلت الدار طلقتِ ولا يكون ما تقدّم الجوابَ لانّ الجزاء لا يتقدّم الشرطَ ولو كان جوابا لَلزمتْه الفاء ومن ذلك أنا ظالمٌ ان فعلتُ ومنه قوله تعالى اِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ وكذلك القسمُ قد يُحذف منه الجملة الثانية للدلالة عليها نحوَ قولك لمن أَلقى نفسَه فى ضَرَرٍ هلكتَ واللّهِ تريد واللّه لقد هلكت وقوله فالجملة المؤكّد بها هى القسم الى آخر الفصل يريد انّ الغرض من القسم التأكيدُ وهو يشتمل على ثلثة اشياء جملةٍ مؤكِّدة وجملةٍ مؤكَّدة واسم مقسَم به فالجملةُ الأُولى هى أُقسمُ وأَحلفُ ونحوُهما من أَشهدُ وأَعلمُ وهى الجملة المؤكِّدة وكذلك لَعَمْرُ اللهِ وأَيْمُنُ الله والجملةُ المؤكَّدة هى الثانية المقسَمُ عليها فإن كانت فعلا وقع القسمُ عليه نحوَ أحلفُ باللّه لتنطلقنّ وإن كان الذى تلقّاه حرفا

بعده اسمٌ وخبرٌ فالذى يقع عليه القسمُ فى المعنى الخبرُ كقولك واللهِ إنّ زيدا لَمنطلقٌ وواللهِ لَزيدٌ قائمٌ فالقسمُ يؤكّد الانطلاقَ والقيامَ دون زيد واماّ المقسَمُ به فكلّ اسم من أسماء الله تعالى وصفاتِه ونحوِ ذلك ممّا يُعظَّم عندهم نحوُ قوله

* فأقسمتُ بالبَيْتِ الذى طافَ حَوْلَهُ * رجالٌ بَنَوْهُ من قُرَيْشٍ وجُرْهُمِ *

لانّهم كانوا يعظّمون البيت وقد نهى النبىّ عليه السلام ان يُحْلَف بغيرِ الله سبحانه وتعالى وقد ورد القسمُ فى الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيرًا تفخيمًا وتعظيمًا لأمر الخالق فإنّ فى تعظيم الصنعة تعظيمَ الصانع من ذلك قوله تعالى وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ وفيه وَٱلذَّارِيَاتِ ذَرْوًا وفيه وَٱلسَّمَاءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ وفيه وَٱلْعَادِيَاتِ ضَبْحًا وهو كثير فاعرفه ›

فصل ٦٥١

قال صاحب الكتاب ولكثرة القسم فى كلامهم أكثروا التصرّف فيه وتَوَخَّوْا ضروبًا من التخفيف من ذلك حذفُ الفعل فى باللهِ والخبرِ فى لَعَمْرُك واخواته والمعنى لَعَمْرُك ما أُقْسِمُ به ونون أَيْمُنِ وهمزته فى الدرج ونونِ مِنْ ومُنْ وحرفِ القسم فى اللهِ واللهَ بغيرِ عِوَض وبعِوَض فى ها اللهِ وآللهِ وأَفَأَللهِ والإبدالُ عنه تاء فى تَاللهِ وإيثارُ الفتحة على الضمّة التى هى أَعْرَف فى العَمر ›

قال الشارح اعلم انّ اللفظ اذا كثُر فى ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفَه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولمّا كان القسم ممّا يكثر استعمالُه ويتكرّر دَوْرُه بالَغوا فى تخفيفه من غير جهة واحدة وقولُه توخّوا ضروبا من التخفيف اى قصدوا وتَحَرَّوْا أنواعًا من التخفيف فمن ذلك انّهم قد حذفوا فعل القسم كثيرا للعلم به والاستغناء عنه فقالوا باللهِ لأقومنّ والمراد أحلفُ بالله قال الله تعالى بِٱللّٰهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ فى احد الوجهَيْن هو القسمُ وفى الوجه الاخر يتعلّق بقوله لَا تُشْرِكْ وربّما حذفوا المقسم به واجتزؤا بدلالة الفعل عليه يقولون أُقْسِم لأفعلنّ وأَشهدُ لأفعلنّ والمعنى اقسم بالله او بالذى شاء فى أُقْسِم به وانّما حُذفت لكثرة الاستعمال وعلْم المخاطب بالمراد قال الشاعر

* فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ ٱلْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ * لَكانَ لَكُمْ يومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ *

وقال الاخر

* فأُقْسِمُ لَوْ شىءٌ أتانا رَسُولُه * سِواكَ ولٰكِنْ لم نَجِدْ لكَ مَدْفَعًا *

وقال الفقهاء لو قال أُقْسِم او أَحلف او أَشهد ثمّ حَنِثَ وجبتْ عليه الكفّارةُ لانّه يصرف الى معنى أقسم بالله ونحوه اذ كان يلزم المسلمَ اذا حلف ان يحلف بالله ولذلك قال النبىّ صعلّم من كان حالفًا فلْيحلف بالله او فَلْيَصْمُتْ ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائيّة نحو لَعَمْرُكَ ولَيْمُنُكَ وأمانةُ الله فهذه كلّها مبتدآتٌ محذوفةُ الأخبار تخفيفًا لطول الكلام بالجواب والمرادُ لعمرك ما أُقْسم به قال الله تعالى لَعَمْرُكَ انّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ كانّه حلف ببقاء النبىّ وحياته ولذلك قال ابن عبّاس لم يقسم الله تعالى بحياة احد غير النبىّ صعلّم وقيل العمرُ هنا مصدرٌ بمعنى العُمُور محذوفُ الزوائد كقوله * قَيْدِ الأَوابِدِ * والمراد التقييد فحُذف الزوائد يقال عَمَرَ يَعْمُرُ اذا عبد حكى ابن السكّيت عن ابن الأعرابىّ انّه سمع اعرابيًّا وقد سُئل أَيْنَ تمضى قال أَمْضِى أَعْمُرُ اللّهَ اى أعبدُ اللّهَ ويجوز ان يكون البيتُ المعمورُ من هذا اى الذى يُعْمَر فيه وكذلك أَيْمُن وتصرّفُهم فيها وقد ذكرنا لغاتها والخلافَ فيها وقوله ونونُ أيمن وهمزتُه يُفْهَم من ذلك انّ حذف همزة ايمن فى الدرج من قبيل تصرّفهم فى القسم والقياسُ ثبوتُها فى الدرج وذلك من مذهب الكوفيين فى انّ الكلمة جمعٌ وأَنّ الهمزة قطعٌ وانّما وُصلت لكثرة الاستعمال وهو رأى ابن كَيْسان وابن دُرُسْتَوَيْهِ وليس الامرُ عندنا كذلك وانّما هى همزةُ وصل لا تثبت فى الدرج كهمزة لام التعريف ونحوها من همزات الوصل وقد تقدّم الكلام على ذلك ومن ضروب التصرّف فى القسم ابدالُ التاء من الواو فى قوله تعالى تَاللّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ وتَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا فالتاء بدلٌ من الواو فى واللّهِ لأفعلنّ لشَبَهها من جهة اتّساع المخرج ولانّهم قد أبدلوها فى تُراثٍ وتُكَأَةٍ وما أشبه ذلك ولا تكون هذه التاء الّا فى اسم الله تعالى خاصّةً لانّه لمّا كان اكثرُ ما يُقْسَم به هذا الاسمَ طُلب له حرفٌ يخصّه فكان ذلك الحرفُ هو التاء المبدلة من الواو فى نحو قوله تعالى وَتَاللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ومن ذلك قولهم فى القسم لَعَمْرُكَ لأفعلنّ فالعمرُ البقاء والحياة وفيه لغاتٌ يقال عَمْرٌ بفتح العين واسكان الميم وعُمْرٌ بضمّ العين واسكان الميم وعُمُرٌ بضمّهما تقول أطال اللهُ عَمْرَكَ وعُمْرَكَ وعُمُرَكَ فاذا جئت الى القسم لا تستعمل فيه الّا المفتوحةَ العين لانّها أخفّ اللغات الثلاث والقسمُ كثير واختاروا له الأخفّ ء

فصــل ٩٥٣

قال صاحب الكتاب ويُتلقّى القسم بثلثة اشياء باللام وبانّ وبحرف النفى كقولك باللّه لَأَفْعَلَنّ وانّك لَذاهبٌ وما فعلتُ ولا افعلُ وقد حُذف حرف النفى فى قول الشاعر * تَاللّهِ يَبْقَى على الأيّام مُبْتَقِلٌ *

قال الشارح اعلم انّه لمّا كان كلُّ واحد من القسم والمقسم عليه جملةً والجملةُ عبارة عن كلّ كلام مستقلّ قائم بنفسه وكانت احداهما لها تعلّقٌ بالاخرى لم يكن بدٌّ من روابط تربط احداهما بالاخرى كَرَبْط حرف الشرط الشرطَ بالجزاء فجُعل للايجاب حرفان وهما اللام وانّ وجُعل للنفى حرفان وهما مَا ولَا وانّما وجب لهذه الحروف ان تقع جوابا للقسم لانّها يُستأنف بها كاللام ولذلك لم يقع الفاء جوابا للقسم لانّه لا يستأنف اللامُ بها   فامّا اللام فتدخل على الاسماء والافعال فاذا دخلت على الاسماء فما بعدها مبتدأٌ وخبرٌ كقولك واللهِ لَزيدٌ أفضلُ من عمرو واذا دخلت على الفعل المضارع لزم آخرَ الفعل النونُ الخفيفةُ او الثقيلةُ كقولك واللهِ لتضربنْ عمرا وواللهِ لَتَضْرِبَنّ عمرا فتقف على الخفيفة بالالف اذا كان ما قبلها مفتوحا   وانّما لزمته النون لتُخلّصه للاستقبال لانّه يصلح لزمنَيْن فلو لم تُخلّصه للاستقبال لَوقع القسمُ على شىء غير معلوم وقد بيّنّا انّ القسم توكيدٌ ولا يجوز ان تُؤكّد امرًا مجهولاً   وقيل انّما دخلت النونُ مع اللام فى جواب القسم لانّ اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل فى خبرِ انّ وليس دخولُ اللام على الفعل فى خبر انّ للقسم فألزموها النونَ للفصل بين اللام الداخلة فى جواب القسم والداخلة لغير القسم فاذا قلت انّ زيدا لَيضربنّ عمرا كان تقديره انّ زيدا واللهِ ليضربنّ عمرا فاللامُ واقعة موقعها لانّها جوابٌ للقسم فهى بعده واذا قلت انّ زيدا ليضرب عمرا فهذه اللامُ تقديرُها ان تكون داخلة على انّ   فبين هذه اللام واللام التى معها النونُ فصلٌ من وجهَيْن احدهما انّ اللام التى معها النونُ لا تكون الّا للمستقبل والتى ليس معها النون تكون للحال وقد يجوز ان يراد بها المستقبلُ   والوجه الاخر انّ المفعول به لا يجوز تقديمُه على الفعل الذى فيه النونُ ويجوز تقديمُه على الذى لا نونَ فيه لانّ نيّة اللام فيه التقدّم   واذا دخلت اللام على الماضى فلا يحسن الّا ان يكون معه قَدْ كقولك واللهِ لقد قام زيدٌ لتقريبها له من الحال قال الله تعالى تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وقال الله تعالى تَٱللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ويجوز واللهِ لَقام وليس بالكثير ومنه قوله

* اذًا لَقامَ بنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ * عند الحَفِيظَةِ انْ ذُو لُوثَةٍ لَانا *

وقال امرؤ القيس

* حَلَفْتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ * لَنامُوا فما انْ مِن حَدِيثٍ ولا صالِ *

ولم تدخل النون مع الماضى لانّ النون فى غير القسم لا تدخل الّا على المستقبل دون الماضى والحال فاذا دخلت للقسم فهى ايضا للمستقبل   وامّا انّ فتختصّ بالاسم كقولك واللهِ إنّ زيدا قائمٌ قال الله

تعالى حٓمٓ وَٱلْكِتَابِ ٱلْمُبِينِ اِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ وقال تعالى وَٱلْعَصْرِ اِنَّ ٱلْاِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ وقال اِنَّ ٱلْاِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ بعد قوله وَٱلْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فالجواب بالفعل واقعٌ على الفعل والجوابُ باِنَّ واقع على الخبر لانّه فى معنى الفعل   واَمّا جواب النفى فبمَا ولَا نحوِ قولك واللّهِ ما قام زيدٌ ووالله لا يقوم زيدٌ وفى التنزيل قَالُوا وَٱللّٰهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ وقال سبحانه أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ وفيه يَحْلِفُونَ بِٱللّٰهِ مَا قَالُوا   وفيه من الجواب بلَا نحوُ قوله لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ فقوله لَا يخرجون ولَا ينصرونهم جوابُ قسمٍ محذوف وليسا بجواب الشرط بدليل ثبوت النون ولو كانا جواب الشرط لَانجزما   واَمّا حذفُ لَا فى جواب القسم فنحوُ قولك واللّهِ يقوم زيدٌ والمراد لا يقوم لانّه تخفيف لا يُوقِع لَبْسًا اذ لو كان اِيجابا لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد وفى التنزيل قَالُوا تَٱللّٰهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ اى لا تفتؤ تذكر قال الهُذَلِىّ

* تَٱللّٰهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ * جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّهُ غَرِدُ *

مبتقلٌ يريد حمارَ وَحْش يقال ابتقل اى رعى البقلَ   ولا يجوز حذفُ شىء من هذه الحروف الّا لَا وحدَها واِنّما لم يجز حذفُ غيرها لانّ اِنَّ عاملةٌ ولا يجوز ان تعمل مضمرةً لضعفها ولم يجز حذفُ مَا لانّها ايضا تكون عاملة فى مذهب اهل الحجاز ولم يجز حذفُ اللام لانّ ذلك يوجب حذفَ النون معها لانّ النون دخلتْ مع اللام فلم يبقَ الّا لَا فاعرفه ٭

فصــــل ٩٥٣

قال صاحب الكتاب وقد أَوقعوا موقعَ الباء بعد حذف الفعل الذى أَلصقته بالمُقْسَم به اربعةَ احرف الواوَ والتاء وحرفين من حروف الجرّ وهما اللام ومِنْ فى قولك لِلّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ ومن رَبِّى لَأَفعلَنَّ رَوْمًا للاختصاص   وفى التاء واللام معنى التعجّب ورُبَّما جاءت التاء فى غير التعجّب واللامُ لا تجىء الّا فيه وانشد سيبويه لعبد مَناةَ الهُذَلىّ

* لِلّهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ ذو حِيَدٍ * بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ *

وتُضَمّ ميمُ مِنْ فيقال مُنْ رَبّى اِنّك لَأَشِرٌ قال سيبويه ولا تدخل الضمّةُ فى مِنْ الّا هاهنا كما لا تدخل الفتحةُ فى لَدُنْ الّا مع غُدْوة ولا تدخل الّا على رَبّى كما لا تدخل التاء الّا على اسم اللّه وحدَه وكما لا تدخل أَيْمُنْ الّا على اسم اللّه والكَعْبة   وسمع الاخفشُ مُن اللهِ وتَرَبِّى واذا حُذفت نونها فهى كالتاء

تقول مِ اللّهِ ومُ اللهِ كما تقول تاللّهِ   ومن الناس مَن يزعم انّها من أَيْمُنٍ؟

قال الشارح قد ذكرنا انّ القسم جملةٌ تُوَكِّد بها جملةٌ اخرى نحوَ قولك أَحلف باللّه لتفعلنّ ولا تفعل والجملةُ المؤكِّدةُ أَحلفُ والمقسم به اسمُ الله تعالى وما جرى مجراه ممّا هو معظَّمٌ عند الحالف والجملةُ المؤكَّدةُ قوله لتفعلنّ ولا تفعل وأَداةُ القسم هى الباء الموصلة لمعنى الحلف الى المحلوف به وقد يحذف الفعل تخفيفا لكثرة القسم واجتزاءً بدلالة حرف الجرّ عليه فيقولون باللّه لأَفعلنّ   وأَدواتُ القسم خمسةُ أَحرف وهى الباء والواو والتاء واللام ومِنْ فأَمّا الباء فهى اصلُ حروف القسم لانّها حرفُ اضافة ومعناها الالصاقُ فأَضافت معنى القسم الى المقسم به وأَلصقتْه به نحو قولك أَحلفُ باللّه كما توصل الباءُ المرورَ الى الممرور به فى قولك مررت بزيد فالباءُ من حروف الجرّ بمنزلة مِنْ وفى فلذلك قلنا انّها اصلُ حروف القسم وغيرُها انّما هو محمول عليها   فالواو بدلٌ من الباء لانّهم أَرادوا التوسّع لكثرة الأَيمان وكانت الواو أَقربَ الى الباء لامرَيْن احدهما انّها من مخرجها لانّ الواو والباء جميعا من الشفتين والثانى انّ الواو للجمع والباء للالصاق فهما متقاربان لانّ الشىء اذا لاصق الشىءَ فقد اجتمع معه فلمّا وافقتْها فى المعنى والمخرج حُملت عليها وأُنيبت عنها وكثُر استعمالها حتى غلبتْها ولذلك قدّمها سيبويه فى الذكر فالواوُ فى القسم بدلٌ من الباء وعاملةٌ عَمَلَها وليست كسائر حروف العطف لانّ واو العطف غيرُ عاملة بنفسها وانّما هى دالّةٌ على العامل المحذوف ولذلك يجوز ان تقول فى قام زيدٌ وعمرٌو قام زيدٌ وقام عمرٌو فتجامع العاملَ ولو كانت العاملَ لم تجتمع مع عاملٍ اخر وليست كذلك واو القسم لانّها لا تجامع الباء فاذا قلت وبزيد كانت هذه الواو غيرَ واو القسم   والتاء بدلٌ من الواو واختصّ ذلك بالقسم وانّما أُبدلت منها لانّها قد أُبدلت منها كثيرا نحوَ قولهم تُجاهٌ وتُراثٌ وهما فُعالٌ من الوَجْه والوِراثة وقالوا تُكَأَةٌ وتُخَمَةٌ وهو فُعَلَةٌ من تَوَكَّأْتُ والوَخامة وقالوا تَقْوَى وتُقاةٌ وهو فَعْلَى وفُعَلَةٌ من الوقاية وهو كثير يكاد يكون قياسا لكثرته   ولكون الباء اصلا امتازت بما ذكرناه من جواز استعمالها مع فعل القسم ودخولها على المضمر ولا يكون ذلك فى الواو ومُيّزت الواو عن التاء اذ كانت اصلا لها بأَن دخلت على كلّ ظاهرٍ محلوفٍ به واختصّت التاء لضعفها بكونها فى المرتبة الثالثة بأَن اختصّت باسم الله تعالى لشَرَفه وكونه اسمًا لذاته سبحانه وما عداه يجرى مجرى الصفة فتقول تاللّهِ لأَفعلنّ وفيها معنى التعجّب قال الله تعالى تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وربّما جاءت لغير التعجّب كقوله تعالى وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ولا يجوز تالرحمنِ ولا تالبارئِ ويجوز ذلك فى الواو   ومن ذلك اللام فانّها تدخل للقسم على معنى التعجّب

وأنشد * لله يبقى على الايام الخ * البيت لأُمَيَّةَ بن ابى عائذ وقيل لأبى ذُؤَيْب وقيل للفَضْل بن العبّاس اللَّيْثىّ يرثى قوما منهم وقبله

* يا مَىَّ انْ تَفْقِدى قَوْمًا وَلَدْتِهِم * او تُخْلَسِيهِمْ فانَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ *

* يا مَىَّ انَّ سِباعَ الأَرْضِ هـالِكَةٌ * والأُدْمُ والعُفْرُ والآرامُ والناسُ *

والشاهد فيه دخولُ اللام على اسم الله فى القسم بمعنى التعجّب والمعنى إنّ الايّام تُفْنِى بمُرورها كلَّ حَىّ حتى الوَعْل المتحصّن بشواهق الجبال والحَيَدُ عُقَدٌ فى قرون الوعل ويروى حِيَد بكسر الحاء كانّه جمع حَيْدَة مثل بَدْرَة وبِدَرٍ والمُشْمَخِرُّ الجبل الشامخ والظَّيّانُ ياسَمين البرّ والآس الرَّيْحان ومنابتُهما الجبال وحُزون الارض يريد انّ الوعل فى خِصْبٍ لا يحتاج الى الإسهال فيُصادَ واما قولهم من رَبّى لأفعلنّ فالظاهر من امرها انّها مِنْ التى فى قولهم اخذتُ من زيد أُدخلت فى القسم موصلةً لمعنى الفعل على حدّ ادخال الباء تكثيرا للحروف لكثرة استعمال القسم واختصّت برَبّى اختصاص التاء باسم الله فلا يقولون من الله لأفعلنّ وقد تضمّ الميم منها قالوا مُنْ رَبّى إنّك لَأَشِرٌ حكى ذلك سيبويه كانّهم جعلوا ضمّها دلالةً على القسم كما جعلوا الواو مكانَ الباء دلالةً على القسم قال سيبويه ولا تدخل الضمّةُ فى مِنْ الّا ههنا كما لا تدخل الفتحة فى لَدُنْ الّا مع غُدْوَة يعنى لا تقول لدن زيدا مالٌ اى انّ بعض الاشياء تختصّ بموضع لا تفارقه ويحتمل ان يكون مِنْ هذا التى للجرّ ويحتمل ان تكون منتقصة من أَيْمُنٍ فعلى هذا يكون الضمّ فيها اصلا والكسرُ عارضا ومنهم من يحذف نونها اذا وقع بعدها لامُ التعريف وحينئذ تختصّ باسم الله كالتاء فيقولون مِ اللهِ و مُ اللهِ قال الشاعر

* أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً * غيرَ الذى قد يُقال مِ الكَذِبِ *

فحذف نونها لالتقاء الساكنين تشبيهًا بحروف اللين فاعرفه ،

فصـــل ٩٥٤

قال صاحب الكتاب والباء لأصالتها تستبدّ عن غيرها بثلثة اشياء بالدخول على المضمر كقولك بـه لَأَعْبُدَنَّهُ وبك لَأَزُورَنَّ بيتَك وقال * فلا بِكِ ما أُبالِى * وبظهور الفعل معها كقولك حلفتُ بالله وبالحَلف على الرجل على سبيل الاستعطاف كقولك بالله لَمّا زُرْتَنى وبحَياتك أَخْبِرْنى وقال ابن هَرْمَة

* بالله رَبِّكَ إنْ دخلتَ فقُلْ له * هذا ابنُ هَرْمَةَ واقفًا بالباب *

وقال * بدينكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليكَ نُعْمًا * ؛

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الباء اصلُ حروف القسم وغيرُها من الحروف انّما هو محمولٌ عليها ولذلك تنفرد عنها بأمورٍ منها انّها تدخل على المظهر والمضمر وغيرُها من الحروف انّما يدخل على المظهر دون المضمر تقول بالله لأفعلنّ وبكَ لأَذْهَبَنَّ فتدخل على المضمر كما تدخل على الظاهر ولا تقول مثلَ ذلك في غيرها لا يجوز وَكَ لأفعلنّ ولا تَكَ كما قلت بكَ لأفعلنّ قال الشاعر

* رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ * فَلَا بِكَ ما أَسَالَ ولا أَغَامَا *

فأمّا قول الاخر انشده ابو زيد

* أَلَا نادَتْ أُمامَةُ بٱحْتِمالِ * لِتَحْزُنَنِي فلا بِكِ ما أُبالِي *

فالشاهد فيه ايضا دخول باء القسم على المضمر وهو الكاف ومنها انّها تُجامع فعلَ القسم فتقول أحلفُ بالله وأُقْسِم بالله ولا تفعل ذلك بغيرها لا تقول أحلف واللهِ ولا اقسم تالله ونحوَ ذلك والامر الثالث انك قد تحلف على انسان وذلك بأن تأتي بها للاستعطاف والتقرّب الى المخاطب فتقول باللهِ إلّا فعلتَ ولا تقول واللهِ ولا تاللهِ لانّ ذلك انّما يكون في القسم وليس هذا بقسم الا ترى انّه لو كان قسما لٱفْتَقر الى مُقْسَم عليه وأن يجاب بما يجاب به الأقسامُ فالباء من قول ابن هرمة * بالله ربِّك الخ * متعلّق بمحذوف كانّه قال أسألك بالله وأَخْبِرْني بالله وانّما حُذف لدلالة الحال عليه او لقوله فقُلْ له كما حُذف من بسم الله أَبْتَدِئُ لانّك انّما تقول ذلك في كثير الامر في الابتداءات والمراد أسألُك بقُدْرة الله وذِكرُ القدرة حجّةٌ عليه اى افْعَلْ ما أَسْأَلُك لانك قادرٌ عليه لا عُذْرَ لك في المنع فان قلت فما تصنع بقوله

* أَيَا خَيْرَ حَيٍّ في البَرِيَّةِ كلِّها * أَبٱللهِ هل لى في يَمِينِيَ من عَقْلِ *

فسمّاه قسما لقوله هل لى في يميني من عقل فالجوابُ التقدير هل في يميني من عقل إن حلفتُ بانّك خيرُ حيٍّ في البريّة لا انّه جعل هذا الكلام قسما وكذلك قول الاخر

* بدينكَ هل ضممتَ إليك نُعْمًا * وهل قَبَّلْتَ بعد النَّوْمِ فاها *

كانّه قال أسألك بحقّ دينك ان تصدُقني وتعرّفني الحقيقةَ ؛

فصل ٦٥٥

قال صاحب الكتاب وتُحْذَف الباء فينتصب المُقْسَمُ به بالفعل المضمر قال * أَلَا رُبَّ مَن قَلْبِي له اللهَ ناصِحٌ *

وقال * فقلتُ يَمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعدًا * وقال

* اذاما الخُبْزُ تَأْدِمُه بلَحْمٍ * فَذاكَ أَمانَةَ اللّهِ الثَّرِيدُ *

وقد رُوى رفعُ اليمين والأَمانة على الابتداء محذوفَي الخبر وتُضْمَر كما تضمر اللامُ في لاهِ أَبوك

قال الشارح قد حذفوا حرف القسم كثيرا تخفيفا وذلك لقوّة الدلالة عليه واذا حذفوا حرف الجرّ أعملوا الفعل في المقسم عليه ونصبوه قالوا اللّهَ لأفعلنّ بالنصب وذلك على قياس صحيح وذلك انّهم اذا عدّوا فعلا قاصرا الى اسم رفدوه بحرف الجرّ تقويةً له فاذا حذفوا ذلك الحرف إمّا لضرورة الشعر وامّا لضرب من التخفيف فانّهم يوصلون ذلك الفعل الى الاسم بنفسه كالافعال المتعدّية فينصبونه به نحوَ قوله تعالى وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا وقولهم استغفرت اللهَ ذنبًا ويقال كِلْتُه وكِلْتُ له ووزنتُه ووزنتُ له يكون من ذلك قول الشاعر

* تَمُرّون الديارَ ولم تَعُوجُوا * كَلامُكُم عليّ اذًا حَرامُ *

وحكى ابو الحسن في غير الشعر مررتُ زيدا فكذلك قالوا في القسم اللّهَ لأفعلنّ ولا يكادون يحذفون هذا الحرف في القسم مع الفعل ولا يقولون أحلفُ اللّهَ ولا أقسمُ اللّهَ لكنّهم يحذفون الفعل والحرف جميعا والقياسُ يقتضي حذفَ الحرف أوّلاً فأَفضى الفعل الى الاسم فنصَبَه ثمّ حُذفَ الفعل توسّعا لكثرة دَوْر الاقسام ومن ذلك قولهم يمينَ اللهِ وأَمانَةَ اللهِ والاصلُ بيمين الله وبأمانة الله فحذف حرف الجرّ ونصب الاسم وانشد

* أَلَا رُبَّ مَن قَلْبِى له اللّهَ ناصِحٌ * ومَن قَلْبُه لى في الظِباء السَوانِحِ *

البيت لذى الرمّة والمعنى الا ربّ من قلبى له بالله ناصحٌ اى أحلفُ بالله فحذف حرف الجرّ الذى هو الباء فعمل الفعلُ فنصب والسانحُ من الظباء ما أَخذ عن يمين الرامى فلم يُمْكِنه رَمْيُه حتى ينحرف له فيتشاءم به ومن العرب من يتيمّن به لأَخْذه في المَيامِن وقد جعله ذو الرمّة مَشْؤُمًا لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه وانشد

* فقلتُ يَمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعدًا * ولو قَطَعوا رَأْسِى لَدَيْكِ وأَوْصالى *

البيت لامرئ القيس والشاهد فيه نصب يمين الله بالفعل المضمر يصف انّه طرق محبوبتَه فخوّفتْه الرقباءَ وأمرتْه بالانصراف فقال هذا الكلام وانشد * اذا ما الخبز الخ * قالوا هو مصنوع ومعنى تأدمه تخلطه فهذا كلّه منصوبٌ بإضمارِ أحلفُ او أُقْسِمُ ونحوه ممّا يُقْسَم به من الافعال وإن شئت أضمرت

فعلا متعدّيا نحوَ أَذْكُرُ وأَشْهَدُ وشِبْهِهما قال ابن السرّاج لا يُضْمَر الّا فعلٌ متعدٍّ والوجهُ الاوّل لانّك اذا اضمرت فعلا متعدّيا لا يكون من هذا الباب ويروى فقلت يمينُ الله ابرح بالرفع وكذلك قوله فذاك أمانةُ الله الثريد على الابتداء ويُضْمَر الخبر ويكون التقدير يمينُ الله قسمى او ما أُقْسِم به وكذلك أمانةُ الله لازمةٌ لى فحذفوا الخبر كما حذفوه فى لَعَمْرُ الله وأَيْمُنُ الله وقد شبّه حذفَ الخبر هنا بحذف حرف الجرّ فى لَاهِ أبوك يريد انّ الحذف فى كلّ واحد منهما لا لعلّة بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله والصوابُ ان يُشبَّه حذفَ الخبر ههنا بما قد حُذف الخبر فيه نحوَ حذفه بعد لَوْلَا فى قولهم لولا زيدٌ لكان كذا ويُشبّه حذفَ حرف القسم بحذف اللام من لاهِ أبوك لانّ كلّ واحد منهما موصلٌ وعاملُ الجرّ واعلم انّهم يقولون لاهِ أبوك ولاهِ ابنُ عمّك يريدون لله ابوك ولله ابنُ عمّك قال الشاعر * لاهِ ابنُ عمّك لا أفضلتَ فى حَسَبٍ * فحُذفت لام الجرّ ولام التعريف وبقيت اللام الاصليّة هذا رأْىُ سيبويه وأنكر ذلك ابو العبّاس المبرّد وكان يزعم انّ المحذوف لام التعريف واللام الاصليّة والباقية هى لام الجرّ وانّما فُتحت لئلّا ترجع الالف الى الياء مع انّ اصل لام الجرّ الفتحُ وربّما قالوا لَهْىَ أبوك فقلبوا اللام الى موضع العين وأسكنوا لانّ العين كانت ساكنة وهى الالف وبنوه على الفتح لانّهم حذفوا منه لام الجرّ ولام التعريف وتضمّن معناهما فبُنى لذلك كما بُنى أَمْسِ والآنَ وفُتح آخِره تخفيفا لما دخله من الحذف والتغيير،

فصـــل ٩٥٦

قال صاحب الكتاب وتحذف الواو ويُعوَّض منها حرف التنبيه فى قولهم لا هَا اللّهِ ذا وهمزةُ الاستفهام فى آللّهِ وقَطْعُ همزة الوصل فى أَفَأَللّهِ وفى لا هَا اللّهِ ذا لغتان حذفُ الف هَا واثباتُها وفيه قولان احدهما قولُ الخليل انّ ذا مُقْسَمٌ عليه وتقديرُه لا واللّهِ لَلْأَمْرُ ذا فحُذف الأَمْرُ لكثرة الاستعمال ولذلك لم يجز أن يقاس عليه فيقالَ ها اللّهِ اخوك على تقديرِ ها اللّهِ لَهذا اخوك والثانى وهو قولُ الاخفش انّه من جملة القسم توكيدٌ له كانّه قال ذا قَسَمى والدليلُ عليه انّهم يقولون لا ها اللّهِ ذا لَقد كان كذا فيجيئون بالمقسَم عليه بعده،

قال الشارح قد ذكرنا انّه قد يحذف حرف القسم تخفيفًا لقوّة الدلالة عليه وهو فى ذلك على ضربَيْن احدهما ان يحذفوه ويُعْمِلوا فعلَ القسم فى المقسم به فينصبوه وقد تقدّم الكلام على ذلك والضربُ

الاخر ان يحذفوا الجارّ ويُبْقوا عمله يعتدّون به محذوفا كما يعتدّون به مُثْبَتا وذلك للتنبيه على ارادة المحذوف فيقال اللهِ لَأَقومنّ حكاه سيبويه فى الخبر لا الاستفهام والمراد واللهِ وباللهِ وقد قُرِئَ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ ٱللّٰهِ انّا اذًا لَمِنَ ٱلْآثِمِينَ فأخرج اسمَ الله من الاضافة وجعله قسمًا وعليه يُحمل قوله تعالى فى قراءة حمزة وَٱتَّقُوا ٱللّٰهَ ٱلَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ على ارادة الباء وحكى ابو العبّاس انّ رُؤْبَةَ قيل له كيف أَصبحتَ فقال خيرٍ عافاك اللهُ وهو شبيهٌ بحذف المضاف وإبقاء عمله نحوِ قولهم ما كلُّ سَوْداءَ تمـرةً ولا بيضاءَ شَحْمَةً ونحوُه قول الشاعر

* أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَءًا * ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارًا *

على ارادةِ وكلَّ نارٍ وهو فى الجملة قبيحٌ لانّ الجارّ ممتزجٌ بالمجرور كالجُزْء منه ولذلك قال سيبويه لانّ المجـــرور داخلٌ فى المضاف اليه فيقبح حذفُه لذلك وقالوا إِى ها اللهِ والمراد اى واللهِ فحذفوا الواو وعـــوّضـــوا منه هاءَ التنبيه والدليلُ على ذلك انّه لا يجوز اجتماعهما فلا يقال إِى ها واللهِ ولا إِى ها باللهِ لانّـــه لا يجتمع العوضُ والمعوَّضُ منه وهو ههنا أسهلُ منه فيما تقدّم لوجود العوض عن المحذوف فامّـــا قولهم لا ها اللهِ ذا فها للتنبيه وهى عوضٌ من حرف الجرّ على ما ذكرنا وذا اشارةٌ قال الخليل وهو من جملة المقسم به كانّه صفةٌ لاسم الله والمعنى لا واللهِ الحاضرِ نظرًا الى قوله تعالى وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وقوله تعالى مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَٰثَةٍ الّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ الّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ الّا هُوَ مَعَهُمْ والجوابُ محذوف والتقدير انّ الامر كذا وكذا قال ابو العبّاس المبرّد وأمّا ذا فهو الشىء الذى يُقْسَم به والتقدير لا واللهِ هذا ما أُقْسِمُ به فحُذف الخبر وقال ابو الحسن هو من جملة الجواب وهو خبرُ مبتدإٍ محذوف والتقدير لا واللهِ الامرُ ذا ويجوز فى أَلِف هَا وجهان احدهما اثباتُ الالف وإن كان بعدها ساكنٌ اذ كان مدّغما فهو كدابّةٍ وشابّةٍ والوجه الثانى ان تحذف الالفَ حين وصلتَها وجعلتها عوضًا من الواو كما فعلت ذلك فى هَلُمَّ فتقول هَاللهِ وبعضهم يحتجّ بانّ هَا على حرفَيْن فكان تقديره تقدير المنفصل كقولك يخشى الداعى ويغزو الجَيْشُ فيحذف الالف والواو لانّ بعدهما المدّغم وهو منفصل من هَا والمنفصلُ اذا حُذف منه حرفُ المدّ لالتقاء الساكنين لم يقع به اختلالٌ كما لو حذفتها من الكلمة الواحدة اذ اجتماعُ الساكنين فى الكلمة الواحدة يقع لازما فيختلّ بناء الكلمة وليس كذلك فى الكلمتَيْن وقالوا آللهِ لَتفعلنّ فجعلوا الفَ الاستفهام عوضًا من حرف القسم لانّك لمّا احتجت الى الاستفهام وكان من شأن القسم ان يقع فيه العوضُ جعلتَ الف الاستفهام

عوضًا وكان ذلك أوجز من ان يأتوا بحرفَيْن احدهما الفُ الاستفهام والاخر المعوَّضُ والذى يدلّ انّها عوضٌ ما ذكرناه من انّها مُعاقِبة لحرف القسم فلا تُجامعه وقالوا ايضا أَفَأَللّٰهِ لَتَفعلنّ فجعلوا الالف عوضًا وتقطعها كما مددتَها فى آلذَّكَرَيْنِ لتفرق بين الامرَيْن الخبر والاستخبار كذلك تفرق ههنا بقطع الهمزة بين العوض وتركه

فصل ٦٥٧

قال صاحب الكتاب والواو الأُولى فى نحوِ وَٱللَّيْلِ اذا يَغْشَى للقسم وما بعدها للعطف كما تقول باللّٰهِ فاللّٰهِ وبحَياتِك ثمّ حياتِك لأَفعلنّ

قال الشارح امّا قوله تعالى والليل اذا يغشى وَٱلنَّهارِ اذا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنْثَى فانّ الواو الاولى للقسم وما بعدها من الواوات فللعطف والجواب انّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ولو كانت الواوات جُمَعُ هنا للقسم لَاحتاج كلُّ واحد الى جواب لانّها أقسامٌ منفصلةٌ لم يُشارِك احدُها الاخرَ فإن أضمرتَ وجعلتَ الظاهر جوابَ الذى يليه جاز ولا يكون ذلك بالحسن بل بتأويل ضعيف والذى يدلّ انّ الواو الثانية وما بعدها حروفُ عطف انّها يقع موضعَها غيرُ الواو من حروف العطف نحوُ قولك واللّٰهِ فاللّٰهِ وواللّٰهِ ثمّ اللّٰهِ وبحياتك ثمّ حياتك ويجوز ان يكون القسم بالباء والتاء ويقع العطفُ عليه بالواو والفاء وثُمّ كقولك تاللّٰهِ والرحمنِ وباللّٰه ثمّ اللّٰهِ فان قلت واللّٰه لَآتِيَنَّكَ ثمّ اللّٰهِ لَأُكْرِمَنَّكَ كنت بالخيار فى الثانى ان شئت قطعتَ ونصبتَ على انّه قسمٌ اخرُ مستأنَفٌ ويكون عطفَ جملة على جملة لانّ الاوّل قد تمّ بجوابه وان شئت خفضته بالعطف على الاوّل وجئت له بجواب اخر فإن أخّرتَ القسم عن حرف العطف لم يجز فيه الّا النصبُ وامتنع الخفضُ وذلك نحوُ قولك واللّٰهِ لَآتيَنَّكَ ثمّ لَأَشْكُرَنَّكَ اللّٰهَ لانّ حرف العطف نائبٌ عن الخافض وكان معه ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض

ومن اصناف المشترك تخفيفُ الهمزة

فصل ٦٥٨

قال صاحب الكتاب تشترك فيه الاضربُ الثلثةُ ولا تُخفَّف الهمزة الّا اذا تقدّمها شىءٌ فإن لم يتقدّمها

نحوَ قولك ابتداءً أَبٌ أُمٌّ إِبِلٌ فالتحقيقُ ليس إِلّا وفى تخفيفها ثلثةُ اوجه الإِبدالُ والحذفُ وأن تُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ اى بين مَخْرَجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتُها ٭

قال الشارح اعلم انّ الهمزة حرفٌ شديدٌ مستثقَلٌ يخرج من أقصى الحلق اذ كان أدخلَ الحروف فى الحلق فاستُثقل النطقُ به اذ كان إِخراجُه كالتهوّع فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيفُ وهو لغةُ قريش واكثر اهل الحجاز وهو نوعُ استحسان لثقل الهمزة والتحقيقُ لغةُ تميم وقَيْس قالوا لانّ الهمزة حرفٌ فوجب الاتيانُ به كغيره من الحروف وتخفيفُها كما ذُكر بالابدال والحذف وأن تجعل بين بين فالابدالُ بأن تزيل نَبْرَتَها فتَلينَ فحينئذ تصير الى الالف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها على ما سيوضَح بعدُ ولذلك كان ابو العبّاس يُسْقطها من حروف المُعْجَم ولا يعُدّها معها ويجعل أوّلَها الياء ويقول الهمزة لا تثبت على صورة واحدة ولا أعدُّها مع الحروف التى أشكالُها معروفةٌ محفوظةٌ واما الحذف فأن تُسْقطها من اللفظ البتّةَ واما جعلُها بين بين اى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتُها فاذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والالف واذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو واذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة وسيوضَح ذلك بعدُ بأَكْشَفَ من هذا القول وقوله ولا تخفّف الهمزة الّا اذا تقدّمها شىء يريد انّها اذا وقعت اوّلًا فانّها لا تُخفَّف سواء كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة نحوَ أَب وأَحْمَد وابرهيم وإِبِل وأُمّ وأُتْرُجّة وذلك لضعفها بالتخفيف وقُرْبها من الساكن فكما لا يُبتدأ بساكن كذلك لا يُبتدأ بما قَرُب منه وانّما تُخفَّف الهمزة حيث يجوز ان يقع فيه الساكنُ وذلك اذا كانت غيرَ اوّل فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب ولا تخلو إمّا ان تقع ساكنةً فيُبْدَل منها الحرف الذى منه حركةُ ما قبلها كقولك رَاسٌ وقَرَاتُ وإِلَى ٱلْهُدَاتِنَا وبِيرٌ وجِيتُ وٱلَّذِيتُمِنَ ولُومٌ وسُوتُ ويَقُولُوذَنْ ٭

قال الشارح اعلم انّ الهمزة والالف تتقاربان فى المَخرج فالهمزة أدخلُ الى الصدر ثمّ تليها الالف ولذلك اذا حرّكوا الالفَ اعتمدوا بها على أقرب الحروف منها الى اسفلَ فقلبوها همزةً فالهمزةُ نَبْرَةٌ شديدةٌ والالفُ ليّنةٌ فاذا سكنت الهمزةُ وأُريد تخفيفها دبّرها حركةُ ما قبلها فإن كان ما قبلها فتحةً صارت الهمزة أَلفًا وإن كان ضمّة صارت واوا وإن كان كسرة صارت ياءً لانّك اذا خفّفتها فأنت تُزيل نبرتَها واذا زالت نبرتُها لانت وصارت الى جنس الالف لانّها أقربُ الحروف اليها من فَوْق وسوّغ ذلك الفتحةُ قبلها لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا واذا انضمّ ما قبلها صارت واوا واذا انكسر ما قبلها صارت ياءً

كذلك الهمزة اذا ليّنتها صارت من جنس الالف لسكونها وقُرْبها منها وتبعت حركةَ ما قبلها فصارت اليها وذلك نحو قولك في رَأْس رَاسْ وفي فَأْس فَاسْ وفي قَرَأْتُ قَرَاتُ تقلب الهمزة ألفًا للفتحة قبلها وتقول في جُؤْنَة جُونَةٌ وهي للعَطّار كالخَرِيطة من أَدَم وفي لُؤْم لُوم وفي سُؤْتُ سُوتُ وتقول في ذِئْب ذِيبْ وفي بِئْر بِيرْ وفي جِئْتُ جِيتُ وهو قياس مطّرد في كلّ ما كان بهذه الصفة ولا تجعلها ههنا بين بين لانّها ساكنةٌ ولا يتأتّى ذلك في الساكنة ولا تحذفها ايضا لانّه لا يبقى معك ما يدلّ عليها وكان الابدال أسهلَ وحكمُ المنفصل في ذلك كحكم المتّصل فمن ذلك قوله تعالى الَى ٱلْهُدَاتِنَا وَيَقُولُوذَنْ وَٱلَّذِيتُمِنَ والاصل الى الْهُدَى ٱئْتِنَا بهمزتَيْن الثانيةُ فاء الفعل ساكنةٌ والاولى همزةُ الوصل جيء بها وصلةً الى النطق بالساكن فلمّا اجتمع همزتان الاولى مكسورةٌ والثانيةُ ساكنةٌ قلبوا الثانية ياءً على حدّ بير وجيتُ الّا انّ البدل يقع ههنا لازمًا لاجتماع الهمزتَيْن وليس كذلك في بير وجيت هذا اذا بدأتَ به من غير تقدُّمِ كلام فلمّا تقدّم الهدى سقطت همزةُ الوصل للدرج لانّ هذه الهمزة لا تثبت في الوصل لزوال الحاجة اليها وإمكانِ النطق بالساكن حين اتّصل بما قبله فلمّا سقطت الهمزة الاولى عادت الياء همزةً ساكنةً على ما كانت عليه لزوال سبب انقلابها ثمّ اجتمعت مع ألف الهدى فحُذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار اللفظ الهُدَأْتِنَا بهمزة ساكنة بعد الدال المفتوحة فاذا خُفّفت الهمزة حينئذ تُقْلَب الهمزة الفًا على حدّ راس وفاس وصار اللفظ الهُدَاتِنَا بالف ليّنة بعد الدال وتكون هذه الالف بدلًا من الهمزة التى هي فاء الفعل وليست التى هي لام الهدى وكذلك يَقُولُوذَنْ وَٱلَّذِيتُمِنَ فالعمل فيهما واحد أن قلبت الهمزة في يَقُولُ ٱئْذَنْ واوًا لانضمام ما قبلها وفي ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ ياءً لانكسارِ ما قبلها فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وامّا أن تقع متحرّكةً ساكنًا ما قبلها فيُنْظَر الى الساكن فإن كان حرفَ لِين نظر فإن كان ياءً او واوا مَدّتين زائدتين او ما يُشبِه المدّةَ كياء التصغير قُلبت اليه وادُّغم فيها كقولك خَطِيّةٌ ومَقْرُوّةٌ وأُفَيِّسٌ وقد التُزِم ذلك في نَبِيّ وبَرِيّة ؞

قال الشارح متى كانت الهمزة متحرّكة فلا يخلو ما قبلها من ان يكون ساكنا او متحرّكا فإن سكن فلا يخلو من ان يكون صحيحا او حرفا من حروف المدّ واللين فإن كان من حروف المدّ واللين نُظر فإن كان ياءً او واوا فإنّ تخفيفها على وجهين احدهما ان تقلب الهمزةَ من جنس الواو إن كان قبلها واوٌ ومن جنس الياء إن كان قبلها ياءٌ وتُدغم فيها ما قبلها والوجه الاخر ان تُلقى حركتها على ما قبلها من

الواو والياء وتحذفها كسائر الحروف فامّا الواو والياء اللتان تُبْدَل الهمزة بعدهما من جنسهما وتدّغمان فاذا كانتا ساكنتَيْن مزيدتَيْن غيرَ طَرَفَيْن وقبلهما حركةٌ من جنسهما وذلك نحو قولك في خَطيئة خَطيّة وفي النَبِيء النَبيّ وفي مَقْروءة مَقْروّة وفي أَزْدُ شَنُوءة شَنُوّة وانّما كان كذلك لانّه لا يُقدَر على القاء حركة الهمزة عليهما لانّ الواو والياء هنا مزيدتان للمدّ فأشبهتا الالفَ لسكونهما وكونِ حركةِ ما قبلهما من جنسهما وأنّهما شريكتان في المدّ فكرهوا الحركةَ فيهما لذلك ولانّ تحريكهما يُخِلّ بالمقصود بهما لانّ تحريك حرف المدّ يصرفه عن المدّ ولم تجعل الهمزة هنا بين بين لانّ في ذلك تقريبا لها من الساكن وقبلها ساكنٌ فكانت الواو والياء تُدّغمان ويُدّغم فيهما فصارتا الى ذلك لانّه أخفُّ وياء التصغير تجرى مجرى هذه الياء اذا كان بعدها همزةٌ وإن كان ما قبلها مفتوحا كقولك في أُفَيْئِس أُفَيّس تصغيرُ أفؤسٍ وأفؤس جمعُ فَأْسٍ جمعَ قلّة وكذلك قولك في سُوَيْئِل سُوَيّل تصغيرُ سائلٍ لانّ ياء التصغير لا تكون الّا ساكنة اذ كانت رسيلةَ الف التكسير لانّ موقعها من المصغّر كموقع الالف من المجموع كقولنا دِرْهَمٌ ودَراهِمُ وقوله قد التزم ذلك في نَبيّ وبَرِيّة يريد تَرْكَ الهمزة وقَلْبَها الى ما قبلها وادّغامَها على حدّ خَطِيّة الّا انّه في نبيّ وبريّة لازمٌ لكثرة الاستعمال بحيث صار الاصل مهجورا فاعرفه ۞

قال صاحب الكتاب وإن كان الفًا جُعلت بين بين كقولك سأَلَ وتَساؤُلٌ وقائِلٌ ۞

قال الشارح واذا كان قبل الهمزة أَلِفٌ وأُريد تخفيفُها فحكمُها ان تجعل بين بين إن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والالف وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو نحوَ تساؤُلٌ وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء نحو قائِل وذلك لانّه لا يمكن إلقاء حركتها على الالف اذ الالفُ لا تتحرّك ولو قلبتَ الهمزة الفًا وأخذتَ تدّغم فيها الالفَ على حدّ مقروّة لاستحال ذلك اذ الالفُ لا تُدّغم ولا يُدّغم فيها وكان في جعلها بين بين ملاحَظةٌ لأمر الهمزة اذ فيها بقيّةٌ منها وتخفيفُها بتليينها وتسهيل نَبْرتها فان قيل فهلّا امتنع جعلُها بين بين لسكون الالف وقُرْبِها من الساكن قيل الذى سهّل ذلك أمران احدهما خفاء الالف فكانّه ليس قبلها شئ والاخر زيادةُ المدّ في الالف قام مقامَ الحركة فيها كالمدّغم فاعرفه ۞

قال صاحب الكتاب وإن كان حرفا صحيحا او ياءً او واوا اصليّتَيْن او مزيدتَيْن لمعنًى أُلقيت عليه حركتُها وحُذفت كقولك مَسَلَةٌ والخَبُ ومَنَ بُوكَ ومِنِ بِلِكَ وجَيَلٌ وحَوَبَةٌ وأَبُويُّوبَ وذُوَ مْرِهِم واتّبِعِي مْرَهُ وقاضُوبِيكَ ۞

قال الشارح اذا كان قبل الهمزة المتحرّكة حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ نحو يَسْأَلُ ويَجْأَرُ والمَسْأَلَة والخَبْء والكَمْأَة والمَرْأَة والمِرْآة فالطريق فى تخفيفها ان تُلْقِى حركتَها على ما قبلها وتحذفها وتقول فى مَسْأَلَة مَسَلَة وفى الخَبْء الخَبْ وفى الكَمْأَة الكَمَة وفى المَرْأَة المَرَة وفى المِرْآة المِرَاة وذلك انّ الحذف ابلغ فى التخفيف وقد بقى من أعراضها ما يدلّ عليها وهو حركتُها المنقولةُ الى الساكن قبلها ولم يجعلوها بين بين لانّ فى ذلك تقريبا لها من الساكن فكرهوا الجمعَ بين ساكنَيْن كيف والكوفيون يزعمون انّها ساكنة البتّة وهى عندنا وإن كانت فى حكم المتحرّكة فهى ضعيفةٌ يُنْحَى بها نَحْوَ الساكن ولذلك لا تقع همزةٌ بين بين فى أوّل الكلام ولا تقع الّا حيث يجوز وقوعُ الساكن غيرِ الالف ولم يقلبوها حرفاً ليّناً لانّ قبلها ساكنًا فكان يلتقى ساكنان قال سيبويه ولم يُبْدِلوا لانّهم كرهوا ان يُدْخِلوها فى بنات الياء والواو اللتَيْن هما لامان ومن ذلك قولهم فى المنفصل مَنَ بُوكَ وذلك انّهم ألقوا حركة الهمزة التى هى الفتحة على النون ثمّ حذفوها تخفيفا لدلالة الحركة عليها وقالوا مَنُ مُّكَ فى مَنْ أُمُّكَ وقالوا مَنِ بِلكَ فى مَنْ اِبلكَ فنقلوا كسرة الهمزة الى النون ثمّ حذفوها وكذلك لو كانت الياء والواو مزيدتَيْن لمعنًى كان حكمهما فى ذلك حكمَ الصحيح فيجوز إلقاء حركة الهمزة عليهما حينئذ نحوَ قولك فى هذا أبو إسْحَقَ أَبُوِسْحَقَ وفى مررت بأَبِي إسْحقَ أَبِيِسْحقَ فتُلْقِى حركةَ الهمزة على الواو المضموم ما قبلها وعلى الياء المكسور ما قبلها لانّهما أصلٌ ولم تمتنعا من الحركة ومثله قولك فى قاضى أَبِيكَ قاضىَ بِيكَ وفى ذُو أَمْرِهِمْ ذُوَ مْرِهِم وكذلك تقول فى يَغْزُو أُمَّهُ يَغْزُوُ مَّهُ وكذلك لو كانتا للإلحاق فانّهما تجريان مجرى الأصليّة فيسوغ نقلُ حركة الهمزة اليهما نحوُ قولك فى الحَوْأَب والحَوْأَبَة الحَوَب والحَوَبَة والحَوْأَب المكان الواسع وواوُه زائدة للإلحاق بجَعْفَر وكذلك الواو اذا كانت مزيدة لمعنًى نحوَ واو الجمع كقولك اتَّبِعُو مْرَهُ وقَاضُوَبِيكَ فى اتَّبِعُوا أَمْرَهُ وقاضُو أبيك حيث كانت لمعنى الجمع والاسميّة صارت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة نحو واوِ يَدْعُو وكذلك تقول اتَّبِعِيَ مْرَهُ فى اتَّبِعِي أَمْرَهُ وتُشبَّه بياء يَرْمِى وما هو من نفس الكلمة اذ لم تكن مزيدة للمدّ كواو مَقْرُوءَة فلم تمتنع من الحركة ؛

قال صاحب الكتاب وقد التُزِم ذلك فى باب يَرَى وأَرَى يُرِى ومنهم مَن يقول المَرَاة والكَمَاة فيقلبها الفًا وليس بمُطَّرِد وقد رآهُ الكوفيون مطّردا ؛

قال الشارح امّا يَرَى ويُرِى وأَرَى فإنّ الاصل يَرْأَى ويُرْئِى وأَرْأَى لانّ الماضى منه رَأَى والمضارع يَرْأَى بالفتح لمكان حرف الحلق وانّما حذفوا الهمزة التى هى عين الفعل فى المضارع ويحتمل ذلك امرين

احدهما ان تكون حُذفت لكثرة الاستعمال تخفيفًا وذلك انّه اذا قيل أَرْأَى اجتمع همزتان بينهما ساكنٌ والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصين فكانّهما قد توالتا فحُذفت الثانية على حدّ حذفها فى أُكْرِمُ ثمّ أُتْبِع سائرُ الباب وفُتحت الراء لمجاورة الالف التى هى لامُ الكلمة وغلب كثرةُ الاستعمال ههنا الأصلَ حتّى هُجِر ورُفض والثانى ان يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسىّ بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها ثمّ حُذفت على حدّ قوله تعالى يُخْرِجُ ٱلْخَبَ وَقَدْ فَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ فصار يَرَى ويُرِى وأَرَى ولزم هذا التخفيفُ والحذفُ لكثرة الاستعمال على ما تقدّم والى هذا الوجه يُشير صاحب الكتاب وهو أوجهُ عندى لقُرْبه من القياس وقد ذكره ابنُ جنّى مع التخفيف غير القياسىّ لانّ التخفيف لزم على غير قياس حتى هُجِر الاصل وصار استعمالُه والرجوعُ اليه كالضرورة نحوُ قوله * أُرِى عَيْنَىَّ ما لم تَرْأَيَاهُ * وقد رُوى تَرَيَاهُ بالتخفيف عن ابى الحسن وقال الاخر

* ثمّ ٱسْتَمَرّ بها شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ * بالبَيْنِ عَنْكَ بما يَرْآكَ شَنْآنَا *

وهو قليلٌ واما المَرَاةُ والكَمَاةُ بالف خالصة حكى ذلك سيبويه عن العرب قال وذلك قليل فانّهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة ألفًا ثمّ فُتِح ما قبل الالف لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا وهو عند سيبويه شاذّ لانّ طريق تخفيف هذه الهمزة بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفِها على ما بيّنّاه وكان الكسائىّ والفرّاء يَطّرِدان ويَقيسان عليه وطريقُ قَلْب هذه الهمزة ألفًا انّ الميم والراء فى الكمْأة والمرْأة لمّا جاورتا الهمزةَ المفتوحةَ وكانتا ساكنتين صارت الفتحتان اللتان فى الهمزتَيْن كانّهما فى الراء والميم فصارت الراء والميم كانّهما مفتوحتان والهمزتان كانّهما ساكنتان لمّا قُدّر حركتُهما فى غيرهما فصار التقدير المَرَأْة والكَمَأْة بفتح الراء والميم وسكون الهمزة فأُبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما على حدّ القلب فى رأس وفأس اذا اريد التخفيف وعليه قوله * كأنْ لم تَرَىْ قَبْلِى أَسِيرًا يَمانِيَا * اراد تَرْءَىْ فجاء به مخفّفا ثمّ إنّ الراء لمّا جاورتْ وهى ساكنةٌ الهمزةَ متحرّكةً صارت الحركةُ كانّها فى التقدير قبل الهمزة فقُلبت الفًا لذلك فالالفُ عينُ الفعل واللامُ محذوفة للجزم على مذهب التحقيق ويجوز أن يكون الاصل المَرْأة والكَمْأة ثمّ نُقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها فتحرّك وبقيت الهمزة ساكنةً فقلبوا الهمزة ألفًا على راس وفاس فقيل المَرَاة والكَمَاة فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب واما أن تقع متحرّكةً متحرّكًا ما قبلها فتُجعل بين بين كقولك سَأَلَ ولَؤُم وسُئِلَ الّا اذا انفتحت وانكسر ما قبلها او انضمّ فقُلبت ياءً او واوا محضةً كقولك مِيَرٌ وجُوَنٌ والاخفش يقلب

المضمومةَ المكسورَ ما قبلها ياءً ايضا فيقول يستهزِيُون وقد تُبدَل منها حروفُ اللين فيقال مِنْسَاةٌ ومنه قولُ الفَرَزْدَق * فَارْعَىْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ * وقال حَسّان * سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللّه فاحشةً * وقال ابنه عبدُ الرَّحْمٰن * يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجِى * قال سيبويه وليس ذا بقياس مُتْلَئِبٍّ وانّما يُحْفَظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذى تُبدَل التاء من واوه نحوُ أَتْلَجَ ❊

قال الشارح وامّا اذا كانت الهمزة متحرّكةً متحرّكًا ما قبلها وأُريد تخفيفها فحكمُها ان تجعل بين بين اى بين مَخرج الهمزة وبين مَخرج الحرف الذى منه حركةُ الهمزة وهذا القياسُ فى كلّ همزة متحرّكة لانّ فيه تخفيفًا للهمزة باضعاف الصوت وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن مع بقيّةٍ من آثار الهمزة ليكون ذلك دليلا على انّ اصله الهمزة ويكون فيه جمعٌ بين الامرَيْن ولا تخلو الهمزة من ثلثة احوال امّا ان تكون مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاذا كانت مفتوحة وقبلها مفتوحٌ جعلتها متوسّطةً فى اخراجها بين الهمزة والالف لانّ الفتحة من الالف وذلك قولك فى سَأَلَ سال وفى قَرَأَ قرا والمنفصلُ فى ذلك كلّه كالمتّصل نحوُ قالَ أَحْمَدُ اذا أردتَ التخفيف قلت قالَ آحمد ولا يظهر سرُّ هذه الهمزة ولا ينكشف حالُها الّا بالمشافهة فان كان قبلها ضمّةٌ او كسرةٌ فانّك تُبْدِلها مع الضمّ واوًا ومع الكسر ياءً وذلك قولك فى تخفيف جُؤَنٍ جمع جُؤْنَةٍ جُوَنٌ بواو خالصة وفى تخفيف تُؤَدَةٍ تُوَدَةٌ وتقول فى المنفصل هذا غُلَامُوَبِيكَ بالواو ايضا وتقول مع الكسرة مِيَرٌ بتخفيف مِئَرٍ وهو جمع مِئْرَةٍ وهو التضريب بين القوم بالفساد وتقول يريد ان يُقْرِيَكَ وفى المنفصل مررت بغُلامِيَ بِيكَ وانّما كان كذلك من قبل انّ الهمزة المفتوحة لو جعلتَها بين بين وقبلها ضمّةٌ او كسرةٌ لنحوتَ بها نحوَ الالف والالفُ لا يكون ما قبلها مضموما او مكسورا بل ذلك مُحالٌ فلذلك عدلوا الى القلب واذا كانت مكسورة وقبلها متحرّكٌ وأُريد تخفيفها جُعلت بين بين سواءٌ كانت الحركة فتحةً او ضمّةً او كسرةً فتقول فيما كان قبلها فتحةٌ سَيِمَ فى تخفيف سَئِمَ وبَيِسَ فى تخفيف بَئِسَ وفى المنفصل وَاذْ قَالَيِبْرٰهِيمُ وذلك لانّها مكسورة تقرّبها فى التخفيف من الياء كما كانت مع الفتحة بين الالف والهمزة والياء ممّا يسلم بعد الفتحة المحضة فما ظنّك فيما قرُب منها ونقول فيما كان قبلها ضمّةٌ نحو سُيِلَ وذُيِلَ وعبدُيِبْرٰهِيمَ تجعلها بين بين فى التخفيف وقياسُ مذهب الأخفش ان تُخلِصها ياءً على ما سنُوضح فى الهمزة المضمومة اذا انكسر ما قبلها قياسُهما واحدٌ فامّا اذا انكسر ما قبلها فانّ تخفيفها بان تكون بين بين بلا خلاف من نحو عَبْدِيِبْرهيمَ اذ لا مانعَ من ذلك فان كانت الهمزة المتحرّكة مضمومة وما قبلها

متحرّكةٌ فأمرُها كذلك فى التخفيف وذلك ان تجعلها بين بين وذلك بأن تضعّف صوتها ولا تُتمّه فتقرُب حينئذ من الواو الساكنة سواء كان ما قبلها مفتوحا او مضموما او مكسورا هذا مذهب سيبويه قال وهو كلام العرب وذلك قولك فيما كان قبلها فتحةٌ لَؤُمَ وأكرمتُ عَبْدَؤُخْتِه وفيما كان قبلها ضمّةٌ قولك مُؤُونٌ ورُؤُسٌ وفى المنفصل هذا عبدُ أُخْتِك وأكلتُ أُتْرُجّةً وفيما كان قبلها كسرةٌ نحو يَسْتَهْزِئُونَ ومن عبدِ أُخْتِك كلُّ ذلك تجعله بين بين عند سيبويه وكان الاخفش يقلبها ياء اذا كان قبلها كسرةٌ ويحتجّ بانّ همزةَ بين بين تُشْبِه الساكنَ للتخفيف الذى لحقها وليس فى الكلام كسرةٌ بعدها واوٌ ساكنةٌ قال فلو جُعلت بين بين لنُحِىَ بها نحوَ الواو الساكنة وقبلها كسرةٌ وهو معدوم وهو قول حسن وقولُ سيبويه احسنُ لانّ الواو الساكنة لا يستحيل ان يكون قبلها كسرةٌ كما استحال ذلك فى الالف وانّما عدلوا عن ذلك لضرب من التثقيل واذا لم يستحل ذلك فى الواو الساكنة لم يمتنع فيما قاربها

وقومٌ من العرب يُبْدِلون من هذه الهمزات التى تكون بين بين حروفَ لين فيبدلون من المفتوحة المفتوحِ ما قبلها الفًا فيقولون فى سَأَلَ سَالَ وفى قَرَأَ قَرَا وفى مِنْسَأَة مِنْسَاةٌ ومن المضمومة المضمومِ ما قبلها واوا ومن المكسورة المكسورِ ما قبلها ياء وذلك شاذّ ليس بمطّرد قال سيبويه وليس بقياس متلئبّ وانّما هو بمنزلة أَتْلَجْتُ فى أَوْلَجْتُ ولا يقاس عليه فيقال فى أَوْغَلْتُ أَتْغَلْتُ وانّما بابُ ذلك الشعرُ ضرورةً وانشد للفرزدق

* راحتْ بمَسْلَمَةَ البغالُ عَشيّةً * فَارْعَىْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ *

الشاهد فيه قلبُ هذه الهمزة الفًا والقياسُ ان تجعل بين بين لكنّه لمّا لم يتّزن له البيتُ بحرف متحرّك أبدل منها الالفَ ضرورةً وهذا احدُ ما يدلّ على انّ همزةَ بين بين متحرّكةٌ وليست ساكنة كما زعم الكوفيون وممّا يدلّ انّها متحرّكةٌ قول الشاعر

* أَأَنْ زُمَّ أَجْمالٌ وفارَقَ جيرَةٌ * وصاحَ غُرابُ البَيْنِ أنتَ حَزِينُ *

فالهمزة ههنا بين بين لانّه لا يُجمع بين همزتين محقّقتين فلو كانت الهمزة ههنا ساكنةً لانكسر البيتُ لانّه لا يُجمَع فى الشعر بين ساكنين الّا فى قوافٍ مخصوصة يقول هذا حين عُزل مَسْلَمَةُ بن عبد الملك عن العراق ومن ذلك قول حسّان

* سالتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحشَةً * ضَلّتْ هُذَيْلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ *

الشاهد فيه قوله سالت والمراد سَأَلَتْ بالهمزة ولا يقال انّ سَالَ يَسَالُ لغةُ قومٍ من العرب لانّ هذين

الشاعرين ليس من لغتهما تركُ الهمزة وقولُ ابنه عبد الرحمن يُهاجي ابن الحَكَم بن ابى العاص بن أُميّة

* فامّا قولُك الخُلَفاء منّا * فهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ من وِداجى *
* ولَوْلاهُمْ لَكنتَ كحُوتِ بَحْرٍ * غَدَا فى مُظْلِمِ الغَمَراتِ داجى *
* وكنتَ أَذَلَّ من وَتَدٍ بِقاعٍ * يُشَجِّجُ رَأْسَه بالفِهْرِ واجى *

الشاهد فيه قوله واجى والإبدالُ ههنا اسهلُ لانّ الهمزة هنا طَرَفٌ والطرفُ ممّا يسكن فى الوقف والهمزةُ اذا سكنت وانكسر ما قبلها قُلبت ياءً نحوَ قولك فى بِئْرٍ بِيرٌ فاعرفه ؛

فصل ٩٥٩

قال صاحب الكتاب وقد حذفوا الهمزة فى كُلْ وخُذْ ومُرْ حذفًا غيرَ قياسىّ ثمّ ألزموه فى اثنين دون الثالث فلم يقولوا أُوخُذْ ولا أُوكُلْ وقال الله تعالى وَأْمُرْ أَهْلَكَ ؛

قال الشارح اعلم انّ الفعل اذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه نحو يَضْرِبُ ويَخْرُجُ ويَعْلَمُ وأمرتَ منه المخاطبَ فانّك تحذف منه حرف المضارعة لما ذكرناه قبلُ فيبقى ما بعده ساكنًا وهى الضاد والخاء والعين ولا يمكن الابتداء بالساكن فحينئذ تجىء بالهمزة توصّلاً الى النطق بالساكن فتقول اِضْرِبْ اُخْرُجْ اِعْلَمْ وهذه الهمزةُ مكسورة لالتقاء الساكنين الّا ان يكون الثالث مضموما فانّك تضمّها إتباعًا كراهيةَ الخروج من كسر الى ضمّ فا كان فاؤه همزة تسكن فى المضارع كان هذا حكمه نحوَ أَتَى يَأْتِى وأَثِمَ يَأْثَمُ الّا انّك تُبدل الهمزة الثانية ياءً خالصةً إن كانت همزة الوصل مكسورةً نحوَ قولك اِيتِ واِيثَمْ والاصلُ اِئْتِ واِئْثَمْ وإن كانت همزة الوصل مضمومة قُلبت واوا خالصةً نحوَ أُوسُ الجُرْحَ والاصلُ أُؤْسُ فقلبوا الهمزة الثانية حرفا لينا فرارًا من الجمع بين الهمزتين لانّه اذا جاز التخفيف فى الهمزة وجب فى الهمزتين الّا انّه شذّ من هذا ثلاثةُ افعال تُسْمَع ولا يقاس عليها لخروجها عن نظائرها وهى خُذْ وكُلْ ومُرْ والقياس أُوخُذْ أُوكُلْ أُومُرْ فحذفوا الهمزة التى هى فاء تخفيفًا لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعمالُه فحينئذ استغنى عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرّك ما يُبتدأ به وهو الخاء فى خُذْ والكاف فى كُلْ والميم فى مُرْ فحذفوها ووزنُه من الفعل عُلْ محذوفَ الفاء ولزم هذا الحذفُ لكثرة هذه الكلم ولذلك جعله صاحب الكتاب غيرَ قياسىّ ثمّ ألزموه فى اثنين دون الثالث يعنى فى خُذْ وكُلْ دون مُرْ فانّك تقول فيه مُرْ

وأومُرْ قال الله تعالى وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلوةِ جاء فيه الامران الّا انّ الحذف اكثر كانّه لنقصه عن مرتبة خُذْ وكُلْ فى كثرة الاستعمال فاعرفه ،

فصـــل ٩٦٠

قال صاحب الكتاب واذا خُفّفت همزةُ الأَحْمَرِ على طريقها فتحرّكتْ لامُ التعريف اتّجهَ لهم فى الف اللام طريقان حذفُها وهو القياسُ وابقاؤها لطُروء الحركة فقالوا لَحْمَرُ وأَلَحْمَرُ ومثلُ لَحْمَرِ عادَلُّولَى فى قراءة أبى عمرو وقولُهم مِنْ لَانَ فى مِنَ الآنَ ومَن قال أَلَحْمَرُ قال مِنَ لَانَ بتحريك النون كما قُرِئَ مِنَ لَرْضِ او مِلَانَ بحذفها كما قيل مِلْكَذِبِ ،

قال الشارح قد تقدّم انّ الهمزة المتحرّكة اذا سكن ما قبلها ولم يكن الساكنُ من حروف المدّ واللين فحكمُ تخفيفها بالقاء حركتها على الساكن قبلها وتُحذف كقولنا فى مَسْأَلَة مَسَلَةٌ وفى مَرْأَة مَرَةٌ ومن ذلك الأَحْمَرُ اذا خُفّفت همزته وقوله على طريقها يعنى بالقاء حركتها على الساكن الذى هو اللام وفى ذلك وجهان احدهما ان تُلْقِىَ حركة الالف على اللام فتُحرِّك اللام وتُبْقِى ألف الوصل ولا تحذفها فتقول أَلَحْمَرُ والاخر ان تقول لَحْمَرُ فتحذف الف الوصل فمَن أثبتها مع تحرُّك اللام نوى سكونَها اذ كانت الحركة للهمزة عارضةً فى اللام فلم يعتدّ بها وهذا معنى قوله لطروء الحركة وصار ذلك فيها كحركة التقاء الساكنين فى كونها عارضةً الا ترى انّهم قد قالوا لم يَقُمِ الرجلُ فلم يعتدّوا بالكسرة ولذلك لم يُعيدوا الواوَ المحذوفةَ لالتقاء الساكنين ومن ذلك الِانْطلاق حرّكوا اللام لالتقاء الساكنين ومع ذلك همزةُ الوصل ثابتةٌ لم تُحذف ومَن حذف الهمزة وقال لَحْمَرُ فانّه اعتدّ بالحركة لانّ الداعى الى الهمزة انّما هو ضرورةُ سكون اللام واللامُ قد تحرّكت فوقع الاستغناء عنها ويلزم من قال أَلَحْمَرُ فيُثْبِت الهمزة ان يقول فى اِسْأَلْ اذا خُفّفت اِسَلْ ومن قال لَحْمَرُ يلزمه ان يقول سَلْ الّا انّ الاكثر مع لام المعرفة إبقاء الف الوصل وحذفُها فى غير ذلك لانّ هذه اللام موضوعة على السكون لا تعتورها الحركةُ الّا بسببٍ عارضٍ فالسكونُ فيها أقوى وحكى الكسائىّ والفرّاء انّ من العرب من يقلب الهمزة لامًا فى مثل هذا فيقول اَللَّحْمَرُ فى اَلأَحْمَر واَللَّرْضُ فى اَلأَرْض وكانّ اهل هذه اللغة نكبوا عن تحريك هذه اللام فقلبوا الهمزة من جنس اللام كما قالوا لَوٌّ اذا جعلوها اسمًا فيزيدون واوا من جنس الواو فامّا قراءة ابى عمرو عادَلُّوْلَى بالادّغام والتشديد فوجْهُها انّ الاصل الْأُولَى فخُفّفت الهمزة بان أُلقيت

حركتها على اللام ثمّ حُذفت واعتدّوا بالحركة على مذهب من قال لَحْمَرُ ثمّ ادُّغم التنوين فى اللام واما من لَانَ فعلى المذهبَيْن فإن قلت لَحْمَرُ واعتددتَ بالحركة قلت مِنْ لَانَ بسكون النون فى مِنْ لأنّ ما بعدها متحرّكٌ وعلى ذلك قُرِئَ قالُوا لَانَ بإثبات الواو لانّ اللام متحرّكة فلم يلتق ساكنان وإن قلت آلَحْمَرُ بإثبات همزة الوصل ولم تعتدّ بحركة اللام وأجريتها مجرى الساكن فانّك تقول مِنَ لَانَ بفتح النون لالتقاء الساكنين اجراءً لها مجرى الساكن وتقول على ذلك مِلَانَ على حدّ قول الشاعر * غيرَ الذى قد يقال مِلْكَذِبِ * فتحذف النون لالتقاء الساكنين اجراءً لها مجرى حروف العلّة من قِبَل انّ الساكن فى الحكم كالساكن فى اللفظ فكما تُثْبِت همزة الوصل مع هذه اللام فى آلَحْمَرِ كإثباتها مع الساكن الصريح كذلك تحذف الواو معها لالتقاء الساكنين وتحرّك النون فى مِنَ لَانَ وتحذفها والتحريكُ اكثرُ وقد قُرِئَ مِنَ لَرْضِ ومَن لَّرْضِ بالوجهين مع إلقاء حركة الهمزة على الساكن الذى هو اللام فاعرفه،

فصــــل ٦٩١

قال صاحب الكتاب واذا التقتْ همزتان فى كلمة فالوجهُ قلبُ الثانية الى حرفِ لين كقولهم آدَمُ وأَيِمّة وأُوَيْدِمُ ومنه جاءٍ وخَطايَا وقد سمع ابو زيد مَن يقول اللّهمّ اَغْفِرْ لى خَطائِئى قال همّزها ابو السَّمْح ورَدّادٌ ابنُ عمّه وهو شاذّ وفى القراءة الكوفيّة أَئِمّة،

قال الشارح قد تقدّم قولنا بانّ الهمزة حرفٌ مستثقلٌ لانّه بعُد مخرجُها اذ كانت نَبْرَةً فى الصدر تخرج باجتهادٍ فثقُل عليهم إخراجُها لانّه كالتهوّع ولذلك مال اهلُ الحجاز الى تخفيفها واذا كان ذلك فى الهمزة الواحدة فاذا اجتمع همزتان ازداد الثقلُ ووجب التخفيفُ فاذا كانتا فى كلمة واحدة كان الثقل أبلغَ ووجب ابدالُ الثانية الى حرف لين نحوَ آدَمَ وآخَرَ وأَيِمّةٍ وجاءٍ وخَطايَا فامّا آدَمُ فأصلُه أَأْدَمُ بهمزتَيْن الاولى همزةُ أَفْعَلَ والثانيةُ فاء الفعل لانّه من الأُدْمة وكذلك آخر لانّه من التأخُّر فأبدلوا من الثانية ألفًا محضةً وذلك لسكونها وانفتاح ما قبلها على حدّ فعلهم فى رَاْسٍ وفَاْسٍ ولا تُحقَّف وانّما تصير الفًا كألفِ ضاربٍ وخاتمٍ وانّما شبّهناها بالزائدة من حيث لم تكن أصلا وعلى ذلك اذا جمعتَه اسمًا قلت أَوادِمُ على نحوِ كَواهِلَ وحَوائِطَ فإن اردت الصفة قلت أُدْمٌ نحوَ حُمْرٍ فقَلْبُها واوا على حدّ بَوازِلَ وكَواهِل دليلٌ على اعتزام رفض اثر الهمزة فيها وتقول فى التصغير أُوَيْدِمُ كما تقول بُوَيْزِلٌ وكُوَيْهِلٌ على انّه ليس فى قولهم اويدم دلالةٌ على رفض الهمزة لانّ الهمزة تُقلب واوا اذا انفتحت وانضمّ ما قبلها نحوَ جُوَنٍ وانّما

اصحابُنا يذكرون اويدم مع اوادم وأواخر جمعًا بين التصغير والتكسير وامّا أَيِمَّةٌ فهو فى الاصل أَأْمِمَةٌ على وزن أَفْعِلَةٍ لانّه جمعُ إمامٍ كحِمارٍ وأَحْمِرَةٍ فاجتمع فى اوّله همزتان الاولى همزةُ الجمع والثانيةُ فاءُ الكلمة واجتماعُ الهمزتين فى كلمة غيرُ مستعمل فوجب تخفيفُهما وكان القياس قلبَ الهمزة الثانية الفًا لسكونها على حدّ قلبها فى آنِيَةٍ وآزِرَةٍ جمع اناءٍ وازارٍ لكنّه لمّا وقع بعدها مثلان وهما الميمان وأرادوا الادّغام نقلوا حركة الميم الاولى وهى الكسرة الى الهمزة وادّغموا الميم فى الميم فصار أَئِمَّةٌ والذى يدلّ على ما قلناه أنّه لو لم يكن كذلك لَوجب إبدالُ الثانية الفًا لسكونها وانفتاحِ ما قبلها على ما ذكرناه وكان يقع المدغمُ بعدها فيقال آمَّةٌ مثلُ عامّةٍ وطامّةٍ فلمّا لم يُقَلْ ذلك دلّ على ما قلناه وممّا يُؤيّـد انّ الكسرة نُقلت من الميم الاولى الى ما قبلها من الهمزة قراءةُ حمزة والكسائىّ أَئِمَّةٌ على الاصل فلمّا صار اللفظ الى أَئِمَّةٍ لزم تخفيفُ الثانية وأن تصير بين بين على حدّ قولهم فى سَئِمَ سَيِمَ الّا انّهم لمّا لم يكن من كلامهم الجمعُ بين همزتَيْن فى كلمة واحدة نكبوا عن جَعْلها بين بين لانّ فى جعلها بين بين ملاحظةَ الهمزة اذ كانت همزةً فى النيّة فأخلصوها ياءً محضةً لانّ همزةَ بين بين هنا ياءٌ مشوبةٌ بالهمزة وانّما رفضوا فيها بقايا الهمزة فأخلصوها ياءً فقالوا أَيِمَّةٌ على ما ترى فامّا جاءٍ فأصله جائِئٌ بهمزتين متحرّكتين الاولى منقلبةٌ عن عين الفعل التى هى ياءٌ فى جاءَ يجىء انقلبت همزةً للإعلال على حدّ قلبها فى بائعٍ وقائلٍ والثانيةُ التى هى لام الفعل فيلزم قلبُ الثانية ياءً لانكسارِ ما قبلها ولم يجعلوها بين بين لما ذكرناه من انّ همزةَ بين بين همزةٌ فى النيّة وهم قد رفضوا الجمع بين همزتين البتّة فقلبوها كما قُلبت همزةُ آدَمَ الفًا لانفتاحِ ما قبلها وصارت الياء فى جائِىٍ عاريةً من آثار الهمزة كياء قاضى كما صارت الفُ آدَمَ عاريةً من الهمزة كألف خالدٍ وضاربٍ وكان الخليل يقول هو مقلوب كانّهم جعلوا العين فى موضع اللام وكان فَاعِلاً فصار فَالِعًا كما قالوا شاكِى السلاحِ وأصله شائكُ السلاحِ ولاثٍ وأصله لائثٌ واطّرد هذا القلبُ عنده فيما كان لامه همزةً نحوِ جاءٍ وشاءٍ ونحوه لئلّا يلتقى همزتان ولا يطّرد عنده فى شاكٍ ولاثٍ اذ لم يلتقِ فى آخره همزتان ومذهب الخليل متينٌ لما يلزم فى قول سيبويه من الجمع بين إعلالَيْن وهـو قلبُ الياء التى هى عين همزةً وقلبُ الهمزة التى هى لام ياءً وامّا خَطَايَا فانّه جمعُ خَطِيئَةٍ على طريقة فَعائِلَ جُمع على الزيادة جَمْعَ الرباعىّ وأصله خَطائِئُ بهمزتين لانّك همزت ياء خطيئة فى الجمع كما همزت ياء قَبِيلَةٍ وسَفِينَةٍ حين قلت قَبائِلُ وسَفائِنُ وموضعُ اللام من خطيئة مهموزٌ فاجتمع همزتان فقُلبت الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين فصارت خَطائِىُ ثمّ استثقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة فأبدلوا

من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفًا كما فعلوا ذلك في مَدَارَى ومَعَايَا واذا كانوا قد اعتمدوا في مدارى ومعايا ذلك مع عدم الهمزة فهو مع الهمزة أَوْلى بالجواز لثقل الهمزة فصار خطاءا بهمزة بين الـفـيْن وتقديرُه خطاعا والهمزةُ قريبة من الالف فكانّك جمعت بين ثلاث ألفات فقلبوا الهمزة ياءً فصار خَطَايَا وانّما جعلوها ياءً ولم يجعلوها واوا لانّ الياء أقربُ الى الهمزة من الواو فلم يريدوا ابعادها عن شَبَـهْ الحرفين اللذين اكتنفاها وكان الخليل يذهب في ذلك الى انّه من المقلوب وأنّ الهمزة في خطاءا بعد الالف هي لام الفعل في الواحد والالف بعدها هي المدّة في خطيئة على نحوِ من قوله في جاءٍ هذا رأْيُ سيبويه في الهمزتين اذا التقتا في كلمة واحدة لم يخلُ عن ابدال الثانية واما ابو زيد فحكى انّ من العرب من يخفّف الهمزتين جميعًا فيقول آأنْتَ قلت قال وسمعتُ من العرب من يقـول اللهمّ اغفرْ لي خطائِئِي مثلَ خَطَايَاى همزها ابو السمح وردّاد ابن عمّه وهو قليل في الاستعمال شاذّ في القياس وقوله وفي القراءة الكوفيّة أَئِمَّةَ فانّه قرأ بذلك عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ من اهل الكوفة وقرأ بذلك من اهل الشأم ابنُ عامر اليَحْصَبِيّ وليس ذلك بالوجه والحجّةُ لهم في ذلك انّ الهمزة في حروف الحلق وقد يجتمع حروفُ الحلق في نحو اللُّعاعَة وكَحَحْتُ عينُه فكذلك الهمزة وذلك ضعيف لانّ حروف الحلق مستثقلةٌ وثقلُها لاستفالها وكلُّ ما سفل منها كان أشدَّ ثقلاً فلذلك فارقت الهمزة اخواتِها فجاز اجتماعُ العينَيْن والحاءَيْن ولم يجز في الهمزة لانّها أدخلُ الحروف في الحلق والذى يدلّ على ضعفه أنّا لا نعلم احدا حقّق في نحو آدَمَ وآخر وكذلك ينبغي في القياس ان يكون أيِمّة فان قيل آدَمُ الهمزةُ الثانيةُ فيه ساكنةٌ والثانيةُ في أئمّة متحرّكةٌ والمتحرّكُ أقوى من الساكن قيل المتحرّكُ في هذا ليس بأقوى من الساكن بل حكمُهما في الاعتلال والقلبِ واحدٌ الا تراك تقول في مِئْرٍ مِيرٌ وفي ذِئْبٍ ذِيبٌ لكسرِ ما قبلهما ولم تكن الحركة مانعةً من الاعتلال وكذلك جُوَنٌ ولُومٌ قال وزعموا انّ ابن ابي اسحق كان يحقّق الهمزتين في آناسٍ معه قال سيبويه وقد يتكلّم ببعضه العربُ وهو رديءٌ هذا نصّ سيبويه فاعرفه ›

قال صاحب الكتاب واذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقُهما وتخفيفُ إحديهما بأن تُجعل بين بين والخليلُ يختار تخفيفَ الثانية كقوله تعالى فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا واهلُ الحجاز يخفّفونهما معا ومن العرب مَن يُقْحِم بينهما ألفًا قال ذو الرُّمّة * آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ * وانشد ابو زيد

* حُزُقٌ اذاما القومُ أَبْدَوْا فُكاهةً * تَفَكَّرَ آآيّاه يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا *

وهى فى قراءة ابن عامرٍ ثمّ منهم مَن يحقق بعد إقحامِ الالف ومنهم مَن يخفّف ‹

قال الشارح اعلم انّه اذا التقت همزتان فى كلمتَيْن منفصلتَيْن فإنّ اهل التخفيف يخفّفون احداهمـــا ويستثقلون تحقيقها كما استثقل اهلُ الحجاز تحقيقَ الواحدة اذ ليس من كلام العرب ان تلتقى همزتان فتحقّقا الّا اذا كانت عينًا مضاعفةً من نحو رأّاسٍ وسَأّالٍ الّا انّهما فى الكلمتَيْن أسهلُ حالًا وأقـلُّ ثقلًا اذ ليستا بملازمتَيْن وقيامُ كلّ كلمة بنفسها غيرَ ملتصقة بالاخرى فلذلك لا تلتقى الهمزتان فى كلمة وقد تلتقيان فى كلمتَيْن فمنهم من يُخفّف الأُولى ويُحقّق الآخرة وهو قولُ ابى عمرو واستدلّ على ذلك بقوله تعالى فقد جاء اشراطها ويَا زَكَرِيَّآء انَّا ويُشبِّهون ذلك بالتقاء الساكنين فانّ التغيير يقع على الاوّل منهما دون الثانى كقولك ذَهَبَتِ الهِنْداتُ ولم يَقُمِ القومُ ومنهم من يُحقّق الاولى ويُخفّف الثانية قال سيبويه سمعنا ذلك من العرب وقرأ فقد جاء أشراطُها ويا زكريّاء انّا يخفّف الهمزة الثانية فيجعلها بين بين وتحقيقُهما جائز لانّهما منفصلتان فى التقدير ولا تلزم احداهما الاخرى قال الشاعر

* كُلُّ غَرَّآءَ اذا ما بَرَزَتْ * تُرْهَبُ العَيْنُ عليها والحَسَدْ *

انشده سيبويه بتليين الثانية وجَعْلها بين بين لانّها مكسورة بعد فتحة وممّا يحتجّ فى ذلك انّه لا خلافَ فى قولهم آدَمُ وآخَرُ فوقع التغييرُ والبدلُ فى كلمة واحدة على الثانية فكذلك اذا كانتا فى كلمتَيْن وامّا اهل الحجاز فيخفّفون الهمزتين معا لانّه لو لم تكن الّا واحدةً لخُفّفت قال سيبويه ومن العرب ناسٌ يُدْخِلون بين الف الاستفهام وبين الهمزة الفًا وذلك لانّهم كرهوا التقاء الهمزتين ففصلوا بينهما بألفٍ كما قالوا اِخْشَيْنانِّ ففصلوا بألف بين النونات كراهيةَ التقاء هذه الحروف المضاعفة فامّا قول الشاعر

* فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْساء بين جُلاجِلٍ * وبين النَقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ *

البيت لذى الرُمّة والشاهد فيه ادخال الالف بين الهمزتين من قوله آأَنْتِ كراهيةَ اجتماع الهمزتين كما دخلت بين النونات فى قولهم اِضْرِبْنانِّ كراهيةَ اجتماعها والوَعْساء رَمْلَةٌ لَيِّنَةٌ وجُلاجِلُ موضعٌ بعينه ويروى حلاحل بالحاء غير المعجمة والنَّقا الكَثِيبُ من الرمل وأراد المبالغة فى شدّة الشَبَه بين الظبية والمرأة حتى ٱلْتَبَسَتا عليه فسأل سؤالَ شاكّ واما البيت الاخر وهو * حزقّ اذا ما القوم الخ * انشده ابو زيد فى نوادره قال انشدناه الأعرابُ وانشده ايضا الجوهرىّ فى كتابه والشاهد فيه قوله آأَيّاهُ بادخال الالف بين همزة الاستفهام وبين الهمزة التى هى فاء والحُزُقّ القصير الذى يُقارِب الخَطْو

كأنّه يهجوه بقصره يقول اذا تفاكهوا وتمازحوا ووصفوا القصير تفكّر هذا الرجل هل هو المعنىُّ ام القِرْدُ وقد قرأ ابن عامرٍ آأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ وكذلك آئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ثمّ بعد دخول ألف الفصل منهم من يُحقّق الهمزتين وهم بنو تميم ومنهم من يُخفّف الثانية وهم اهل الحجاز وهو اختيارُ ابى عمرو فمَن حقّق فانّما المراد الفرارُ من التقاء الهمزتين وقد حصل ذلك بالالف ومن خفّف فلانّ الثانية بين بين وهى فى نيّة الهمزة فكرهوا ان لا يُدْخِلوا الالف بينهما لانّ همزةَ بين بين همزةٌ فى النيّة واما اذا لم يُؤْتَ بألف الفصل ولم يكن قبل همزة الاستفهام شىءٌ لم يكن بدٌّ من تحقيق همزة الاستفهام لانّه لا سبيلَ الى تخفيف الاوّل لانّ فيه تقريبًا من الساكن لا يُبتدأ به٭

فصــــل ٦٦٣

قال صاحب الكتاب وفى اقْرَأْ آيَةً ثلثةُ اوجه أن تُقْلَب الأُولى الفًا وان تُحْذَف الثانية وتُلْقَى حركتها على الأُولى وان تُجْعَلا معا بين بين وهى حجازيّةٌ٭

قال الشارح قد اجتمع فى اقْرَأْ آيَةً همزتان الاولى ساكنةٌ والثانية مفتوحةٌ فمنهم من يخفّف الاولى بأن يُبْدِلها الفًا محضةً لسكونها وانفتاح ما قبلها على حدّ راسٍ وفاسٍ ويُحقّق الثانية فيقول اقْرَا آيَةً ومنهم من يُخفّف الثانية بأن يُلقى حركتها على الساكن قبلها ويحذفها على حدّ مَنَ بُوكَ وكَمِ بِلُكَ فيقول اقْرَ يَةً وكان ابو زيد يجيز ادّغام الهمزة فى الهمزة فيقول اقْرَأَّيَةً ويجعلها كسائر الحروف واما قول صاحب الكتاب ان تجعلا معا بين بين فليس بصحيح وهو وَهْمٌ لانّ الاولى ساكنةٌ والهمزةُ الساكنةُ لا تُجعل بين بين لانّ معنى جَعْلها بين بين اى بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتُها واذا لم تكن متحرّكة فلا يصحّ فيها ذلك مع انّ الغرض من جَعْلها بين بين تخفيفُها بتقريبها من الساكن واذا كانت ساكنة فقد بلغت الغايةَ فى الخفّة اذ ليس وَراءه خفّةٌ فامّا لو قلت قَرَأَ آيَةً بتحريكها جاز ان تُجعَلا بين بين معًا وذلك على لغة اهل الحجاز وعلى لغة غيرهم لانّهما مفتوحتان بخلاف اقْرَأْ آيَةً فاعرفه٭

ومن اصناف المشترك التقاء الساكنَيْن

فصـــل ٦٦٣

قال صاحب الكتاب تشترك فيه الاضربُ الثلاثةُ ومتى ٱلْتَقَيا فى الدرج على غيرِ حدّهما وحدُّهما أن يكون الاوّل حرفَ لين والثانى مدغمًا فى نحو دابّةٍ وخُوَيْصّةٍ وتُمُودّ الثوبُ وقوله تعالى قُلْ أَتُحَاجُّونَّا لم يخلُ اوّلهما من ان يكون مدّةً او غيرَ مدّة فإن كان مدّةً حُذف كقولك لم يَقُلْ ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ ويَخْشَى ٱلْقومُ ويَغْزُو ٱلْجَيْشُ ويرمى ٱلْغَرَضَ ولم يضربَا ٱلْيومَ ولم يضربُوا ٱلْآنَ ولم تضربِى ٱبْنَكَ الّا ما شذّ من قولهم آلْحَسَنُ عندك وآيْمُنُ اللهِ يَمِينُك وما حُكى من قولهم حَلْقَتَا البطانِ ٭

قال الشارح التقاء الساكنين ممّا يشترك فيه الأضرب الثلاثة الاسم والفعل والحرف فالاسمُ نحو قولك مِنَ ٱلرَّجُلِ ومُذُ ٱلْيَوْمُ فيمن رفع وزيدُ ٱلظَّرِيفُ والفعلُ نحو خُذِ ٱلْعَفْوَ وأَرْدُدِ ٱلْجَيْشَ والحرفُ نحو قولك هَلِ ٱلرَّجُلُ فى الدار وقَدِ ٱنْطَلَقَ خالدٌ ونظائرُه كثيرة فلذلك ذكره فى المشترك واعلم انّ التقاء الساكنين لا يجوز بل هو غيرُ ممكن وذلك من قبل انّ الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به ومحالٌ الابتداء بساكن فلذلك امتنع التقاؤهما وقوله فى الدرج تحرّزٌ من حال الوقف لانّه فى الوقف يجوز الجمع بين ساكنين فيكون الوقفُ كالسادّ مسدّ الحركة كقولك قام زَيْدْ وهذا بَكْرْ وانّما سدّ الوقفُ مَسدّ الحركة لانّ الوقف على الحرف يُمكّن جَرْسَ ذلك الحرف ويُوَفِّر الصوت عليه فيصير توفيرُ الصوت بمنزلة الحركة له الا ترى انّك اذا قلت عَمْرْو ووقفتَ عليه وجدتَ للراء من التكرّر وتوفير الصوت ما ليس لها اذا وصلتها بغيره وذلك انّ تحريك الحرف يُقَلْقِله قبل التمام ويجتذبه الى جرس الحرف الذى منه حركتُه ويؤيّد عندك ذلك انّ حروف القَلْقلة وهى القاف والجيم والطاء والباء والدال لا يستطيع الوقوفَ عليها الّا بصوت وذلك لشدّة الحَقْل والضَّغْط وذلك نحو ٱلْحَقّ وٱذْهَبْ وٱخْلِطْ وأُخْرُجْ ونحو الزاى والذال والظاء والصاد فبعضُ العرب أشدُّ تصويتا فجميعُ هذه لا يستطيع الوقوفُ عليها الّا بصوت فتى أدرجتَها وحرّكتَها زال ذلك الصوت لانّ أَخْذَكَ فى صوت آخرَ وحرفٍ سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرفَ الاوّل صوتًا فبانَ لك بما ذكرتُه انّ الحرف الموقوفَ عليه أتَمُّ صوتًا وأقوى جرسًا من المتحرّك فسدّ ذلك مسدّ الحركة فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله وقوله على غير

حدّهما يريد أن يُوجَد شرطاهما والشرطان المرعيّان فى اجتماع ساكنين ان يكون الساكن الاوّل حرفَ مدّ ولين والثانى مدّغما كدابّةٍ وشابّةٍ وخُوَيْصّةٍ تصغيرِ خاصّةٍ قلبتَ الالف واوا وجئتَ بياء التصغير ساكنةً وبعدها الصادُ مضاعفةً وتُمُودَّ الثوبُ وهو بناءٌ لما لم يُسمّ فاعله من تمادَّ الزيدانِ الثوبَ وذلك أنّ فَاعَلَ يكون من اثنين يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعل به الاخرُ الّا انّك تُسْنِد الفعل الى احدهما كما أنّه له دون الاخر وتنصب الاخرَ على انّه مفعولٌ وتُعرّيه فى اللفظ من الفاعليّة وإن لم يَعْرَ من جهة المعنى وذلك نحو ضاربتُ زيدا وقاتلتُ بكرا فاذا أدخلتَ تاء المطاوعة أسندتَ الفعل اليهما على حكم الاصل وصار الفعل من قبيل الافعال اللازمة نحو تَضارب الزيدان وتَقاتل البكران وهذا النوعُ هو الاكثرُ فى الاستعمال ويجوز ان يكون متعدّيا الى مفعولٍ ثانٍ غيرِ الذى يفعل بك مثلَ فَعْلك نحو عاطيتُ بكرًا الكأسَ اى أعطانى كأسا وأعطيتُه مثلها وفاوَضْتُه الحديثَ فيتعدّى الى المفعولَيْن كما ترى فاذا أدخلتَ تاء المطاوعة أسندتَ الفعل الى الفاعل والمفعول الاوّل لانّ الفعل لهما فى الحقيقة وبقى المفعول الثانى منصوبا على حاله لا حظّ له فى الفاعليّة نحوَ قولك تعاطينا الكأسَ وتفاوضنا الحديثَ قال الشاعر

* ولمّا تَفاوَضْنَا الحَدِيثَ وأَسْفَرَتْ * وُجُوهٌ زَهَاهَا الحُسْنُ أن تَتَقَنَّعَا *

واذا عُرفت هذه القاعدة وتمهّد الاصلُ كان قولهم تُمُودَّ الثوبُ من ماددتُ زيدا الثوبَ اى كلٌّ منهما مَدّه ثمّ دخلت تاء المطاوعة فأُسند الفعل اليهما وبقى الثوبُ منصوبا على ما تقدّم وصار الفعل من قبيل الافعال المتعدّية الى مفعول واحد فلمّا بُنى لما لم يسمّ فاعلُه أُسند الفعل الى الثوب فقيل تُمُودَّ الثوبُ كما تقول ضُرب زيدٌ وشُتم خالدٌ وانّما ساغ الجمعُ بين ساكنَيْن عند وجود الشرطَيْن وذلك من قبل انّ المدّ الذى فى حروف المدّ يقوم مقام الحركة والساكنُ اذا كان مدّغما يجرى مجرى المتحرّك لانّ اللسان يرتفع بهما دفعةً واحدةً فلذلك لا يجوز اجتماعُ الساكنين الّا اذا كانا على الشرط المذكور فإن لم يكونا على الشرط المذكور فلا بدّ من تحريك احدهما او حَذْفه فإن كان الساكن الاوّل حرفَ مدّ ولين وهو ان يكونَ ألفًا او ياءً ساكنةً قبلها كسرةٌ او واوا ساكنةً قبلها ضمّةٌ فانّه اذا لقيها ساكنٌ بعدها حذفتَها فامّا حذفُ الالف فقولك لم يَخَفْ ولم يَهَبْ والاصل يَخافُ ويَهابُ فلمّا دخل الجازمُ أُسْكِن اللام التى هى الفاء والباء فاجتمعت مع الالف قبلها فحُذفت لالتقاء الساكنين اذ لا سبيلَ الى تحريكها لانّ تحريكها يؤدّى الى ردّها الى اصلها الذى هو الواو والياء وردُّها الى اصلها يؤدّى الى تقل

استعمالها   ومن ذلك قولك هذه حُبْلَى الرجلِ ومِعْزَى القوم تحذف الالف لسكونها وسكون لام التعريف وكان ذلك اولى من ان يقلبوها فيصيروا الى ما هو أثقلُ منها وهو امّا الواو او الياء فحذفوا حين أمنــوا الالتباسَ   ومن ذلك قولهم رَمَتْ سقطت الالفُ لسكونها وسكون تاء التأنيث بعدها كما حذفوها فى حبلى الرجل   وقالوا رَمَيَا وغَزَوَا فقلبوا ولم يحذفوا لئلّا يلتبس الاثنان بالواحد فكانّ احتمال ثقل ردّهما الى الاصل أسهلَ من اللبس   وكذلك قالوا حُبْلَيَانِ وذِفْرَيَانِ فقلبوا لالتقاء الساكنين اذ لو حذفوا فقالوا حُبْلانِ وذِفْرانِ لَٱلْتبس بما ليس للتأنيث وربّما التبس الاثنان بالواحد فى حال الاضافة لانّك تحذف النون للاضافة فتقول حُبْلَا زيدٍ وذِفْرَا البعير . وامّا حذف الياء فنحوُ قولك لم يَبِعْ ولم يَصِرْ والاصلُ يَبِيعُ ويَصِيرُ فحذفوا الياء لسكون اللام للجزم وكذلك تحذفها فى الوقف نحو قولك بِعْ وصِرْ وقالوا فى المنفصل هو يَرْمِى الرجلَ ويقضى الدَّيْنَ تحذف الياء ايضا لسكونها وسكون لام المعرفة بعدها ولم يحرّكوها اذ تحريكُها لا يخلو امّا ان يكون بالكسر او بالضمّ او بالفتح فلا يجوز فيها الكسرُ وهو اصل حركة التقاء الساكنين لانّ الكسرة تُستثقل على الياء المكسور ما قبلها كما كرهوا ذلك فى مررت بقاضِيِك وكذلك الضمُّ لا يسوغ فيها لانّها قد صارت بمنزلة هذا قاضِيُك ولا يجوز الفتحُ لانّه يلتبس بالنصب فلمّا امتنعت الحركةُ فيها وجب الحذفُ   فامّا حذفُ الواو المضموم ما قبلها فنحوُ لم يَقُمْ ولم يَقُلْ والاصل يَقُومُ ويَقُولُ فلمّا سكنت اواخرُهما للجزم التقى فى آخرِهما ساكنان الميم والواو قبلها فى يَقُومْ واللام والواو فى يَقُولْ فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين على ما ذُكر فى الياء وتقول فى المنفصل يَغْزُو ٱلْجَيْشُ ويَدْعُو ٱللّٰهَ فحذفت الواو للساكنَيْن ولم يحرّكوها استثقلوا الكسرة فيها كما استثقلوها فى الياء المكسور ما قبلها وكذلك الضمّة فلم يقولوا يَغْزُوُ ٱلْجَيْشُ ولا يَغْزُوِ بالكسر كما لم يقولوا يَرْمِىُ الغَرَضَ ولا يَرْمِيِ بل هو ههنا أَوْلَى لانّ الواو أثقلُ من الياء وكذلك لم يضرِبَا القومَ ولم يضرِبوا الآنَ ولم تضربى ٱبْنَك حُذفت النون للجزم ثمّ دخل الساكنُ بعدها من كلمة اخرى فحُذفت الالف والواو والياء لالتقاء الساكنين وتعذُّرِ التحرّك للثقل ولم يقع لَبْسٌ مع الحذف   وقوله الّا ما شذّ من قولهم آلْحَسَنُ عندك وآيْمُنُ اللّٰه يمينُك وحَلْقَتَا البِطانِ يريد انّه قد التقى ساكنان فيها لا على الحدّ المذكور فهــو شاذّ فى القياس والذى سوّغ ذلك انّهم لو حذفوا وقالوا أَلْجيشُ عندك وأَيْمُنُ اللّٰه لَٱلْتبس الاستخبارُ بالخبر ووجهُ ذلك انّهم استغنوا بأحد الشرطين وهو المدّ الذى فى الالف   وامّا حلقتَا البطانِ فالقياس حذفُ الالف لالتقاء الساكنين كما حذفوها فى قولك غُلاما الرجلِ وكانّ الذى سوّغ ذلك إرادةُ

تفظيع لحادثة بتحقيق التثنية فى اللفظ والبِطانُ للقَتَب وهو لحزام الذى جُعل تحت بطن البعير وفيه حَلْقتان فاذا التقتا دلّ على نهاية الهُزال وهو مَثَلٌ يُضْرَب فى الامر اذا بلغ النهاية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وإن كان غير مدّة فتحريكه فى نحو قولك لم أُبَلْهْ واذْهَبِ ٱذْهَبْ ومنِ ٱبْنِكَ ومُذُ ٱلْيومِ وَٱلَمِيمَ ٱللَّهُ وَلَا تَنْسَوُا ٱلْفَضْلَ واخْشَوُا ٱللَّهَ واخْشَيِ ٱلْقومَ ومُصْطَفَيِ ٱللّهِ ولَوِ ٱسْتَطَعْنَا ومنه قولك ٱلِاسْمُ والِابْنُ والِانْطلاق والِاسْتغفار او تحريك اخيه فى نحو قولك انْطَلْقَ ولم يَلْدَهُ ويَتَّقْهِ ورُدَّ ولم يَرُدَّ فى لغة بنى تميم قال * وذى وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوَانِ *،

قال الشارح فان كان الساكن الاوّل غيرَ مدّة فانّك لا تحذفه بل تُحرِّك الثانى فمنه ما يُحرَّك بالكسر لا غير ومنه ما يجوز تحريكه بغير الكسر فمّا لا يُحرَّك الّا بالكسر قولهم لم أُبَلْهْ فأصله أُبالِى فحُذفت الياء للجزم فبقى أُبالِ بكسر اللام ثمّ لمّا كثُر فى الكلام لم يعتدّوا بذلك المحذوف الذى هو الياء فحُذفت الحركة ايضا للجزم ومثله * قالتْ سُلَيْمَى ٱشْتَرْ لنا دَقِيقَا * فصار لم أُبالْ بسكون اللام فٱلتقى ساكنان الالف واللام فحُذفت الالف لالتقاء الساكنين فبقى لم أُبَلْ ثمّ أَدخلوا هاء السكت لتوهّم الكسرة فى اللام فالتقى ساكنان وهما الهاء واللام فكُسرت اللام لالتقاء الساكنين فصار لم أُبَلِهْ ولم يردّوا الالف المحذوفة لانّ لحركة عارضةٌ كالتى فى لم يَقُمِ الرجل وقالوا اذْهَبِ ٱذْهَبْ فكسروا الباء لسكونها وسكون الذال بعدها لانّ همزة الوصل تسقط فى الوصل ومثله اضْرِبِ الرجلَ واضْرِبِ ٱبْنَكَ وقُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُنِ ٱللَّهُ وقالوا منِ ٱبْنِكَ فكسروا لالتقاء الساكنين وقالوا منَ ٱللّهِ ومنَ ٱلرَّسُولِ ففتحوا وذلك انّه كثُر هذا لحرفُ وما فيه الالفُ واللامُ فكرهوا كسر النون فتتوالى كسرتُها مع كسرة الميم فيما يكثر استعمالُه فعدلوا الى الفتح طلبًا للخفّة كما فعلوا ذلك فى أَيْنَ وكَيْفَ والذى يدلّ على صحّة ما قلنا فى انّ الفتح انّما كان لمجموع ثقلِ توالى الكسرتين مع كثرة الاستعمال انّهم قالوا انصرفتُ عَنِ ٱلرَّجُلِ فكسروا النون اذ لم يكن قبلها مكسورٌ وقالوا إنِ ٱللّهَ أمكننى فعلتُ فكسروا نونَ إنْ وإن كانت على صورة منْ فى انكسار الاوّل ولم يبالوا الثقل لقلّة ذلك فى الاستعمال ومن العرب من يقول منِ ٱللّهِ فيكسر ويُجْرِيه على القياس ومنهم من يقول منَ ٱبْنِكَ فيفتح النون على حدّ منَ ٱللّهِ ومنَ المؤمنين قال سيبويه وقد فتح قومٌ من الفصحاء فقالوا منَ ابنك والكسرُ عند سيبويه اكثرُ لانّ ألف الوصل فى غير لام التعريف لم يكثر فاذًا الفتح فى منَ الرجل شاذّ فى القياس دون الاستعمال وهو فى منَ ٱبْنِكَ ومنَ ٱمْرِءٍ شاذّ فى الاستعمال والقياس جميعًا وقالوا مُذُ ٱلْيَوْمِ ومُذْ تكون اسمًا وتكون حرفًا وقد تقدّم الكلام عليها وهى مبنيّةٌ على

السكون على أصلِ ما يقتضيه البناء فلمّا لَقِيَه ساكنٌ بعده وجب تحريكُه لالتقاء الساكنين فكُسر على اصل التقاء الساكنين ومنهم من يضمّ وفيه وجهان احدهما انّه إتباعٌ لضمّة الميم واذا كانوا قد قالوا مُنْذُ فأتبعوا مع وجود الحاجز فلأن يتبعوا مع عدمه كان أولى والوجهُ الثانى انّ مُذْ منتقصٌ من مُنْذ كما كانت رُبَ منتقصة من رُبَّ وقد كانت الذال فى مُنْذُ مضمومة فلمّا اضطُرّ الى تحريك الذال فى مُذْ حرّكتها بالحركة التى كانت لها فى الاصل وهى الضمّة وامّا قوله تعالى أَلِفْ لَامْ مِيمَ ٱللَّهُ فحُرّك بالفتح شذّ هذا الحرفُ عن القياس كما شذّ قولهم مَنَ الرجل ومِنَ المؤمنين وكان الاخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس ولم يَرَه سيبويه ووجهُ الفتح فيه التقاء الساكنين الميم واللام الاولى من الله ولم يكسروا لانّ قبل الميم ياء وقبل الياء كسرةً فكرهوا الكسر فيها كما كرهوا الكسر فى أَيْنَ وكَيْفَ والثقلُ فى الميم أبلغُ لانكسارِ ما قبل الياء وامّا الواو والياء اذا كان ما قبلهما مفتوحا فانّك لا تحذفهما للساكن بعدهما بل تحرّكهما وذلك نحوُ قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم واخشوا الله واخشى القوم وانّما لم يحذفوهما وإن كانا حرفَىْ علّة لانّهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين لأوقع حذفُهما لَبْسًا لانّك اذا قلت اخْشَوْا زيدا ثمّ قلت اخشوا القومَ فلو أسقطتَ الواو للساكن بعدها لَبقيت الشينُ مفتوحةً وحدها فكان يلتبس خطابُ الجمع بالواحد وكذلك تقول للواحدة المؤنّثة اخْشَىْ زيدا ثمّ تقول اخْشى القومَ فلو اخذتَ تحذف الياء للساكن بعدها التبس خطابُ المؤنّث بالمذكّر وليس الامرُ فى الواو المضموم ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها كذلك فانّه لا يقع بحذفهما لبسٌ مع انّ الثقل اللاحق بالحركة فى الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها أبلغ فانضاف الى اللبس الخفّةُ فلذلك حُرّكت ولم تُحذف فامّا الواو المفتوح ما قبلها فإنّها اذا كانت اسمًا ولَقِيَها ساكنٌ بعدها فانّها تُحرّك بالضمّ نحوَ ولا تنسَوُا الفضل بينكم واخشَوُا الله ورَمَوُا ٱبْنَكَ وما كان من ذلك حرفا من نفس الكلمة فانّه يحرّك بالكسر نحوَ لَوِ ٱستطعنا وأَنْ لَوِ ٱسْتَقَامُوا وذلك للفرق بينهما هذا نصُّ الخليل وقال غيره انّما اختاروا الضمّ فيما كان اسما لانّه قد سقط من قبل الواو حرفٌ مضمومٌ كان الاصل فى ولا تنسُوا ولا تنسَيُوا وفى اخْشَوْا اخْشَيُوا وفى رَمَوْا رَمَيُوا وانّما لمّا تحرّكت الياء وٱنفتح ما قبلها قُلبت الفًا ثمّ حُذفت الالف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها فلمّا احتيج الى تحريك الواو حرّكوها بالحركة المحذوفة وكانت أَوْلى من اجتلاب حركة غريبة فامّا اذا كانت من نفس الكلمة حرّكوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين اذ لم يكن ثمّ حركةٌ محذوفةٌ تُحرّك بها وقد كسر قومٌ الواو اذا كانت اسمًا فقالوا ولا تنسوِا الفضلَ حملًا

على الحرف الأصلىّ وضمّ قومٌ للحرف فقالوا وأن لَوُ استقاموا تشبيهًا لها بالاسم وذلك قليل وكذلك الياء المفتوحُ ما قبلها اذا كانت اسما كُسرت كانّهم جعلوا حركتها منها كما جعلوا حركة الواو منها وعلى القول الاخر حرّكوها بحركة للحرف المحذوف قبلها اذ الاصل فى اِخْشَىْ اِخْشَيِى كما قلناه فى الواو فامّا الواو فى مُصْطَفَوْنَ فمُشبّهة بالواو فى اخْشَوْا ورَمَوْا لانّها زائدة مثلُها تفيد الجمعَ كما كانت فى اخشوا ورموا كذلك فثبتتْ ولم تُحذف لئلّا يلتبس الجمعُ بالواحد الا تراك لو أخذت تحذف الواو لالتقاء الساكنين لألتبس بالواحد فى مُصْطَفَى ٱللّهِ وحُرّك بالضمّ كما حُرّك فى رَمَوُا ٱلقومَ وكذلك الياء تُكسر لالتقاء الساكنين فتقول مصطفَيِ اللّهَ حملًا على اِخْشَيِ اللّهَ فاعرفه قال ومن ذلك الاِبْن والاِسْم والاِنْطلاق والاِسْتغفار يريد وممّا حُرّك الاوّل فيه للساكن بعده بالكسر وذلك انّ الاوّل من ابن واسم ساكنٌ ودخلت همزةُ الوصل توصّلًا الى النطق بالساكن فلمّا دخلت عليه لامُ التعريف استُغنى عن همزة الوصل فحذفوها فالتقى ساكنان اللام التى للتعريف وفاء الكلمة فحُرّكت اللام بالكسر وكذلك الانطلاق والاستغفار وقوله او تحريك أخيه يريد الساكن الثانى فانّ الغرض الانفصالُ من التقاء الساكنين وكما يحسن ذلك بتحريك الاوّل كذلك يحسن بتحريك الثانى والاوّل هو الاصل ومقتضَى القياس فلا يُعْدَل عنه الّا لعلّة وانّما قلنا انّ الاصل تحريك الاوّل من قِبَل انّ سكون الاوّل منع من الوصول الى الثانى فكان تحريكه من قبيل ازالة المانع اذ بتحريكه يُتوصّل الى النطق بالثانى وصار بمنزلة ألفات الوصل التى تدخل متحرّكةً توصّلًا الى النطق بالساكن بعدها فامّا قولهم أَيْنَ وكَيْفَ فعدولٌ بهما عن القياس بتحريك الساكن الثانى دون الاوّل لمانعٍ وذلك أنّا لو حرّكنا الاوّل وهو الياء فى اين وكيف لانقلبت الفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها على حكم التصريف اذ الحركة تقع لازمةً ولو قُلبت الفًا لزم تحريكُ النون لسكونها وسكون الالف قبلها فلمّا كان يؤدّى تحريكُ الاوّل الى تغيير بعد تغيير حرّكوا الثانى من اوّل الامر واستغنوا بذلك عن تحريك الاوّل وكذلك مُنْذُ حرّكوا الثانى منهما لانّهم لو حرّكوا الاوّل لَذهب وزنُ الكلمة فلا يُعْلَم هل هو ساكنُ الوسط او متحرّكٌ لانّ اجتماع الساكنين فى كلمة واحدة يقع لازمًا ومن ذلك رجلانِ وغلامانِ ومسلمونَ وصالحونَ حرّكوا فيهما الساكن الثانى دون الاوّل اذ كان تحريك الاوّل منهما ممتنعا وكذلك عدلوا عن تحريك الاوّل فيما ذكره من قولهم فى الأمر اِنْطَلْقَ يا زيدُ والاصلُ اِنْطَلِقْ فشبّهوا طَلْقْ منه بكَتِف فأسكنوا اللام على حدّ اسكان كَتْف فالتقى ساكنان ففتحوا القاف وأتبعوها حركةَ أقرب المتحرّكات اليها وهو فتحةُ الطاء ولم يحرّكوا اللام

لانّه يكون نقصًا لغرضهم فيما اعتزموه من التخفيف وكذلك قول الشاعر

* أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وليس له أَبٌ * وذى وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ *

والاصل يَلِدْهُ بكسر اللام فشبّهوه ايضا بكتف فأسكنوا اللام ثمّ فتحوا الدال على ما تقدّم ومن ذلك قوله تعالى فى قراءة حَفْص وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ باسكان القاف وكسر الهاء وذلك انّ الاصل يَتَّقِى فجزم بحذف الياء ثمّ أدخلوا هاء السكت فصار يَتَّقِهْ بكسر القاف وسكون الهاء فشُبّه تَقِهْ منه بكتف على ما ذكرنا فأُسكنت القافُ فالتقى ساكنان القاف والهاء فكُسرت الهاء ومن ذلك رُدَّ فى الوقف ولم يَرُدَّ فى الجزم فانّ بنى تميم وغيرَهم من العرب ما خلا اهل الحجاز يدّغمون هذا النوع لانّهم شبّهوه بالمعرب المرفوع والمنصوب نحو هو يَرُدُّ ولن يَرُدَّ وكلُّ العرب تدّغم هذا المعرب ووجهُ الشبه بينهما انّهم رأوا آخِرَ أُرْدُدْ ونحوه تتعاقب عليه الحركاتُ للبناء كما تتعاقب حركاتُ الاعراب على آخر المعرب فلمّا رأوه مثلَه فى التحريك ادّغموه وذلك قولهم أُرْدُدِ القومَ وأُرْدُدِ ٱبْنَكَ ورُدَّنّ زيدا ورُدُّنْ يا رجال وحيث ادُّغم وجب تحريكُ الآخِر لالتقاء الساكنين ولم يحرّكوا الاوّل لما أرادوه من التخفيف بالادّغام فلو حرّكوا الاوّل لبطل الادّغامُ وانتقض الغرضُ من الادّغام ٭

فصـــل ٦٦٤

قال صاحب الكتاب والاصل فيما حُرّك منهما أن يُحرَّك بالكسر والذى حُرّك بغيره فلأَمْرٍ نحو ضَمّهم فى نحو وَقَالَتُ ٱخْرُجْ وعَذَابُنُ ٱرْكُضْ وعُيُونُنِ ٱدْخُلُوهَا للاتباع وفى نحو اِخْشَوُا القومَ للفصل بين واو الضمير وواوِ لَوْ وقد كَسَرَها قومٌ كما ضمَّ قومٌ واوَ لَوْ فى لَوُ ٱسْتَطَعْنَا تشبيهًا بها وقرِئَ مُرِيبِنَ ٱلَّذِى بفتح النون هَرَبًا من تَوالِى الكَسَرات ٭

قال الشارح اعلم انّ الاصل فى كلّ ساكنَيْن التقيا ان يُحرَّك الاوّل منهما بالكسر نحو بَغَتِ الأَمَةُ وقامتِ الجاريةُ ولا يُعْدَل عن هذا الاصل الّا لعلّة وانّما وجب فى التقاء الساكنين التحريكُ بالكسر لامرَيْن احدهما انّ الكسرة لا تكون إعرابا الّا ومعها التنوينُ او ما يقوم مقامه من ألِفٍ ولامٍ او اضافةٍ وقد تكون الضمّة والفتحة اعرابين ولا تنوينَ يصحبهما فاذا اضطُررنا الى تحريك الساكن حرّكناه بحركةٍ لا يُتوهّم انّها اعرابٌ وهى الكسرة والامر الثانى أنّا رأينا الجزم مختصّا بالافعال فصار الجزم نظيرَ الجرّ من حيث كان كلّ واحد منهما مختصّا بصاحبه فاذا اضطُررنا الى تحريك الساكن حرّكناه بحركة نظيره وهى الكسرُ

وايضا فانّا لو حرّكنا الافعالَ المجزومةَ او الساكنةَ عند ساكنٍ يلقاها بالضمّ او الفتح لتُوهّم فيه انّه غيرُ مجزومٍ لانّ الرفع والنصب من حركات اعراب الافعال ولا يُتوهّم ذلك اذا حُرّك بالكسر لانّ الجرّ ليس من اعراب الافعال هذا هو القياس وربّما عدلوا عنه لأمرٍ فمن ذلك ضمّهم في نحو قالتُ اُخْرُجْ وعذابُنْ اُرْكُضْ وعيونُنْ اُدْخلوها وقُلُ اُنْظُرُوا كُلّ ذلك للاتباع وذلك انّه أتبع ضمّةَ التاء في قالتُ ضمّةَ الراء في اُخْرُجْ اذ ليس بينهما حاجزٌ الّا حرفٌ ساكنٌ وكذلك عذابُنْ اركض أتبع التنوين حركةَ الكاف اذ ليس بينهما الّا الراء الساكنةُ وكذلك أوُ اُنْقُصْ الّا انّ الضمّ هنا من وجهَيْن احدهما من حيث جاز وعذابُنْ اركض والاخرُ التشبيهُ بواو الضمير على حدّ لَوُ اسْتطعنا الا ترى انّ الضمّ قد جاز في لو استطعنا وإن كانت التاء بعد السين مفتوحةً ويجوز في هذا كلّه الكسرُ على الاصل وقد قُرئ به في نحوِ قالتِ اخرج وعيونِنِ ادخلوها وعذابِنِ اركض وكان ابو العبّاس لا يستحسن الضمّ في هذا لانّ فيه خروجًا من كسر الى ضمّ وذلك مستثقلٌ في لغتهم معدومٌ في كلامهم وليس كذلك قُلُ اُنْظُروا وأوُ اُنْقُصْ فامّا اخشَوُا الْقومَ فالضمّ فيها للفصل بينها وبين الواو في لَوْ وأوْ ونحوهما ممّا هو حرف على ما تقدّم في هذا الفصل وامّا قوله تعالى مُرِيبِنِ الّذى جَعَلَ فقراءةُ الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين وقد قُرئ مريبنَ الّذى بفتح النون كانّه كره توالي كسرتَيْن ففتح على حدّ مِنَ المؤمنين ومِنَ الرّسول فاعرفه ›

قال صاحب الكتاب وقد حرّكوا نحو رُدَّ ولم يَرُدَّ بالحركات الثلث ولزموا الضمَّ عند ضمير الغائب والفتحَ عند ضمير الغائبة فقالوا رُدُّهُ ورُدَّهَا وسمع الاخفشُ ناسًا من بنى عُقَيْل يقولون مُدِّه وعَضِّه بالكسر ولزموا فيه الكسرَ عند ساكنٍ يعقبه فقالوا رُدِّ القومَ ومنهم مَن فتَحَ وهم بنو أَسَدٍ قال * فَغُضَّ الطَّرْفَ انّك من نُمَيْرٍ * وقال * ذُمَّ المَنازِلَ بعد منزلةِ اللِّوَى * وليس في هَلُمَّ الّا الفتح ›

قال الشارح امّا رُدَّ ولم يَرُدَّ فقد اجتمع فيه ساكنان الحرفُ الاوّلُ المُدْغَمُ ساكنٌ والثانى المُدْغَمُ فيه ايضا ساكنٌ للجزم في لم يَرُدّ او للوقف في رُدّ فلمّا التقى في آخره ساكنان وجب تحريكُ الثانى لالتقاء الساكنين فمنهم من يُتْبِع حركةَ المُدْغَم فيه ما قبله فيقول رُدُّ بالضمّ وكذلك تقول فِرِّ بالكسر تُتْبِع الكسر الكسر وتقول عَضَّ فتُتْبِع الفتحَ الفتحَ ومنه قوله تعالى لَا تُضَارَّ بالفتح أتبعوا الفتحَ الفتحَ الذى قبله وصوتَ الالف لانّه مجزوم بالنهى وقُرئ لا تُضَارِّ بالكسر على اصل التقاء الساكنين وامّا اهل الحجاز فيقولون في النهى ولا تُضارَرْ فامّا على مُخْرَج الخبر ومعنى النهى فتستوى فيه اللغتان في الادّغام نحو

لا تُضارُّ بالرفع فاذا اتّصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنّث فتحوا جميعًا فقالوا رُدَّهَا وكذلك ضمير المذكّر اذا اتّصل بشيء منه ضمّوا فقالوا رُدُّهُو لانّ الهاء خفيّةٌ ولم يُعتدّ بوجودها فكانّ الدال قد ولى الالفَ والواوَ نحوَ رُدَّا ورُدُّوا فكما انّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا والواوُ الساكنةُ التى هى مدّةٌ لم يجز فيما قبلها الّا الضمُّ كذلك مع الهاء لما ذكرناه من خفائها قال ابو علىّ وهذا يدلّ على انّ قولَ من قال عليهِ مالًا أوجهُ من قول من قال عليهِى مالًا لانّ الهاء خفيّةٌ كالساقط فكانّك جمعتَ بين ساكنين وهما الياءان فامّا اذا لقيه ساكنٌ بعده نحوَ رُدِّ الرجلَ وفُلِّ الْجَيْشَ فالكسرُ دون الوجهَيْن الاخرَيْن لانّه لمّا كان الكسر جائزا لالتقاء الساكنين فى الكلمة الواحدة ثمّ عرض التقاؤهما من كلمتَيْن قوى سببُ الكسر وصار الجائز واجبًا لقوّة سببه قال جرير

* فَغُضِّ الطَّرْفَ اِنّك من نُمَيْرٍ * فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابَا *

ومنهم من يفتحه مع الالف واللام قال ابو علىّ كانّه ردّه الى الاصل كانّه قال غُضَّ ثمّ أَلحقه الالفَ واللامَ قال جرير

* ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِوَى * والعَيْشَ بعدَ اولئك الأَيّامِ *

الشاهد فيه الفتح مع الالف واللام والمعنى انّه يتأسّف على منزله باللوى وايّام مضتْ له فيه وانّه لم يَهْنِئْه بعد تلك الايّام عيشٌ ولا راقَ له منزلٌ وقوله وأمّا هَلُمَّ فليس فيها الّا وجهٌ واحدٌ وهو الفتح وذلك قول الجميع لانّها مركّبة من هَا ولُمَّ وسُمّى بها الفعل فمُنعت من صرف الافعال فلذلك لم يجز فيها ما جاز فى غيرها من الافعال فاعرفه ،

فصــــل ٦٩٥

قال صاحب الكتاب ولقد جَدَّ فى الهرب من التقاء الساكنين مَن قال دَأَبَّةٌ وشَأَبَّةٌ ومَن قرأ وَلَا ٱلضَّأَلِّينَ ولا جَأَنٌّ وهى عن عمرو بن عُبَيْد ومَن لغتُه النَقُرْ فى الوقف على النَقْرِ ،

قال الشارح اعلم انّ من العرب من يكره اجتماعَ الساكنين على كلّ حال وان كانا على الشرط الذى يجوز فيه الجمع بين ساكنين من نحو دابّة وشابّة فيحرّك الالف لالتقاء الساكنين فتنقلب همزةً لانّ الالف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخْرَجِ لا يحتمل الحركةَ فاذا اضطرّوا الى تحريكه قلبوه الى أقرب الحروف اليه

وهو الهمزة والهمزةُ حرفٌ جَلْدٌ يقبل الحركةَ فمن ذلك ما يُحْكَى عن أيّوب السختيانيّ من انّه قرأ ولا ضَأَلِّينَ فهمز الالفَ وفتحها لانّه كره اجتماعَ الساكنين الالفِ واللام الاولى ومن ذلك ما حكاه ابو زيد عنه فى قولهم شَأَبَّة ودَأَبَّة وانشد

* يا عَجَبًا لقد رَأَيْتُ عَجَبَا * حِمارَ قَبّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبَا * خاطِمَها زَأَمَّها أَنْ تَذْهَبَا *

يريد زامَّها لكنّه لمّا حرّك الالفَ اذ لا يسوغ فى الشعر الجمعُ بين ساكنين قَلَبَها همزةً وعن ابى زيد قال سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ فظننته قد لحن حتى سمعتُ العرب تقول شَأَبَّة ومن ذلك قول الشاعر

* وبَعْدَ بَياضِ الشَّيْبِ من كلّ جانبٍ * عَلَا لِمَّتِي حتّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُهَا *

يريد اشْعَالَّ وهو كثيرٌ قال ابو العبّاس قلتُ لأبى عُثْمان أَتَقِيسُ ذلك قال لَا ولا أَقْبَلُه وقوله ولقد جدّ فى الهرب يريد بالَغَ فى الفرار من التقاء الساكنين لانّه قلب الحرفَ الذى لا يمكن تحريكه الى حرف يمكن تحريكه ثمّ حرّكه وعمرو بن عُبَيْد كان من رؤساء المُعْتَزِلة كان فصيحا عفيفا وهو الذى قيل فيه

* كُلُّكُمْ يَمْشِي رُوَيْدْ * كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيْدْ * غيرَ عَمْرِو بنِ عُبَيْدْ *

وقوله ومَن لغتُه النَقُرْ فى الوقف على النَقْرِ يريد انّ من يُحَوِّل الحركةَ فى نحوِ هذا النَقْرْ وعَمْرْو والبَكْرْ من اللام الى العين يفرّ من التقاء الساكنين وإن كان جائزا كما يفرّ منه فى وَلَا الضَّأَلِّينَ وابْيَأَضَّ وادْهَأَمَّ فاعرفه ،

فصـــل ٦٦٦

قال صاحب الكتاب وكسروا نونَ مِنْ عند مُلاقاتها كلَّ ساكن سِوَى لام التعريف فهى عندها مفتوحةٌ تقول مِنِ ٱبْنِكَ ومِنَ الرَّجل وقد حكى سيبويه عن قوم فُصَحاءَ مِنَ ابنك بالفتح وحُكى فى من الرجل الكسرُ وهى قليلة خبيثة واما نونُ عَنْ فمكسورةٌ فى الموضعَيْن وقد حُكى عن الاخفش عَنُ الرجل بالضمّ ،

قال الشارح امّا نونُ مِنْ فحكمُها الكسر على ما يقتضيه القياسُ فتقول أخذتُ مِنِ ٱبْنِك ومِنِ ٱمْرِءِ القيس ومن ٱثْنَيْن غيرَ انّهم قالوا مِنَ الرجل ومِنَ الله ومِنَ الرسول ففتحوا مع لام المعرفة وعدلوا عن قياس نظائره وذلك لانّه كثُر فى كلامهم هذا الحرفُ وما فيه الالف واللام من الاسماء كثيرٌ لانّ الالف واللام

تدخلان على كلّ منكور فكرهوا كسرَ النون مع كسرة الميم قبلها فتتوالى كسرتان مع الثقل فعدلوا الى أخفّ الحركات وهى الفتحة وممّا يؤيّد عندك انّ الكسرة لها اثرٌ فيما ذكرناه انّهم كسروا ما لم يكثر ممّا هو على صورته كقولك اِنِ اللّهُ أمكننى من فلان فعلت وعدِ الرجلَ وصلِ آبْنَكَ فجآؤا بذلك على الاصل لانّه لم يكثر فى كلامهم كثرةَ الاوّل وحكى سيبويه عن قوم فصحاء مِنَ ابنك بالفتح كانّهم اعتبروا ثقلَ توالى كسرتَيْن وأجروها مجراها مع لام المعرفة وحكوا ايضا مِنِ الرجل فكسروا مع لام المعرفة جروا فى ذلك على الاصل ولم يحفلوا بالثقل فاذًا قولهم مِنَ ابنك بالفتح شاذّ فى القياس دون الاستعمال وقولهم مِنِ الرجل بالكسر شاذّ فى الاستعمال صحيحٌ فى القياس قال وهى خبيثة لقلّة المستعملين وثقلِ اجتماع الكسرتَيْن وقد حكى الاخفش عَنُ الرجل كانّه حرّك بالضمّ اتباعاً لضمّة الجيم وشبّهه بقولهم قُلُ آنْظُرُوا وأَوُ آنْقُصْ اذ كانت الراء فى حكم الساكن اذ المدّغمُ ساكنٌ واللسانُ يرتفع بهما دفعةً واحدةً ء

ومن اصناف المشترك حُكْمُ أوائل الكلِم

فصــــل ٦٦٧

قال صاحب الكتاب تشترك فيه الاضربُ الثلثةُ وهى فى الامر العامّ على الحركة وقد جاء منها ما هو على السكون وذلك من الاسماء فى نوعين احدهما اسماءٌ غيرُ مصادرَ وهى آبْنٌ وآبْنة وآبْنُم وآثْنانِ وآثْنَتانِ وآمْرُؤٌ وآمْرَأَةٌ وآسْم وآسْت وآيْمُنُ اللّهِ وآيْمُ اللّهِ ء

قال الشارح هذا الضرب ممّا يشترك فيه الاسم والفعل والحرف لانّ كلّ واحد منها يجوز ان يقع مبدوءًا به نحو زيدٌ قائمٌ وقام زيدٌ وإنّ زيدا قائمٌ فلذلك ذكره فى المشترك واعلم انّ الحرف الذى يُبتدأ به لا يكون الّا متحرّكا وذلك لضرورة النطق به اذ الساكن لا يمكن الابتداء به وليس ذلك بلغةٍ ولا أنّ القياس اقتضاه وانّما هو من قبيل الضرورة وعدمِ الامكان فقد ظنّ بعضُهم انّ ذلك من لغة العرب لا غير وأنّ ذلك ممكنٌ وهو فى لغة قوم آخَرين ولا ينبغى ان نتشاغل بالجواب عن ذلك لانّ سبيلَ معتقِد ذلك سبيلُ من أنكر العِيانَ وكابَرَ المحسوسَ وقد جاءت ألفاظٌ بنَوْا اوّلَها على السكون من الاسماء والافعال الّا انّهم زادوا فى اوّلها همزةَ الوصل وسيلةً الى النطق بالساكن اذ النطقُ بالساكن

متعذّرٌ وأصلُ ذلك الافعالُ لتصرّفها وكثرة اعتلالها والاسماء فى ذلك محمولةٌ عليها واما الاسماء فعلى ضربَيْن اسماءٌ غيرُ مصادر ومصادرُ فالاسماء التى فيها همزةُ الوصل عشرةٌ معدودةٌ وهى ابْنٌ وابْنَةٌ وابْنُمٌ بمعنى ابنٍ واثْنان واثْنَتان وامْرُؤٌ وامْرَأَةٌ واسْمٌ واسْتٌ وايْمُنُ اللّٰهِ وايْمُ اللّٰهِ فهذه الاسماء لمّا أسكنوا أوائلَها ولم يمكنهم النطق بالساكن اجتلبوا همزة الوصل وتوصّلوا بها الى النطق بذلك الساكن فان قيل ولِمَ أسكنوا اوّلَ هذه الاسماء حتى احتاجوا الى همزة الوصل قيل اصلُ هذه الهمزة ان تكون فى الافعال خاصّةً وانّما هذه الاسماء محمولة فى ذلك على الافعال لانّها اسماءٌ معتلّةٌ سقطت اواخرُها للاعتلال وكثُر استعمالُها فسكن اوائلُها لتكون الفاتُ الوصل عوضًا ممّا سقط منها ولم يُستنكر ذلك فيها كما لم تُستنكر اضافةُ اسماء الزمان الى الافعال فى قوله تعالى يَوْمَ يَنْظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ وقال الشاعر * على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِبَى * وكما وصفوا بالافعال فى قولك مررتُ برجلٍ يأكل وأصلُ الاضافة والصفة الاسماء كما انّ اصل هذه الهمزة الافعالُ فامّا ابنٌ فأصله بَنَوٌ بفتح الفاء والعين كجَبَلٍ وجَمَلٍ دلّ على ذلك قولهم فى الجمع أَبْنَآءٌ قال الله تعالى نَحْنُ أَبْنَآءُ ٱللّٰهِ وقال الشاعر * بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِجالِ الأباعِدِ * ولا يجوز ان يكون فِعْلاً كجِذْعٍ ولا فُعْلاً كقُفْلٍ لقولهم فى جمع السلامة بَنُون بفتح الباء ولذلك قالوا فى النسب بَنَوِىٌّ بفتح فائه والمحذوفُ منه واوٌ هى لامه دلّ على ذلك قولهم فى المؤنّث بِنْتٌ كما قالوا أُخْتٌ وهَنْتٌ فأبدلوا التاء من لامها وإبدالُ التاء من الواو اكثرُ من ابدالها من الياء وعلى الأكثر يكون العملُ فامّا البُنُوّةُ فلا دليلَ فيه لقولهم الفُتُوّةُ وهو من الياء لقولهم فى التثنية فَتَيان وفى الجمع فِتْيَةٌ وفِتْيانٌ وكذلك ابْنَةٌ هو تأنيث ابنٍ والتاءُ فيه للتأنيث على حدّها فى حَمْزَةَ وطَلْحَةَ فامّا بِنْتٌ فليست التاء فيه للتأنيث على حدّها فى ابنة يدلّ على انّها ليست للتأنيث سكونُ ما قبلها وتاء التأنيث تفتح ما قبلها على حدّ قائمة وقاعدة وانّما هى بدلٌ من لام الكلمة يؤيّد ذلك قولُ سيبويه لو سمّيت بهما رجلا لصرفتهما معرفةً يعنى بِنْتًا وأُخْتًا وهذا نصٌّ من سيبويه الا ترى انّها لو كانت للتأنيث لَما انصرف الاسمُ كما لم ينصرف نحوُ طلحةَ وحمزةَ فان قيل فانّا نفهم من اللفظة التأنيثَ قيل التأنيث مستفادٌ من نفس الصيغة ونَقْلِها من بناء الى بناء اخر وذلك انّ اصلَ بِنْتٍ بَنَوٌ فنقلوه الى فِعْلٍ ألحقوه بجِذْعٍ بالتاء كما ألحقوا أُخْتًا بالتاء بقُفْلٍ وبُرْدٍ فصارت الصيغة عَلَمًا للتأنيث اذ كان هذا عَلَمًا اختصّ بالمؤنّث واما ابْنُمٌ فهو ابنٌ زيدت عليه الميمُ للمبالغة والتوكيد كما زيدت فى زُرْقُمٍ وسُتْهُمٍ بمعنى الأزرق والعظيم العجيزة اى كبير الأسْت قال الشاعر

* وهل لِيَ أُمٌّ غيرُها إنْ ذكرتُها * أَبَى اللهُ إلّا أنْ أكونَ لها ٱبْنَمَا *

وليست الميم بدلاً من لام الكلمة على حدّها فى فَمٍ لانّها لو كانت بدلا من اللام لكانت فى حكم اللام وكانت اللامُ كالثانية وكان يَبْطُل دخولُ همزة الوصل وامّا اثنان فأصله ثَنْيان لانّه من ثَنَيْتُ واثْنتانِ التاء فيه للتأنيث كابنتَيْن وثِنْتان كبِنْتَيْن التاء فيه للالحاق وامّا امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ فانّما أسكنوا أوّلَهما وإن كانا تامَّيْن غيرَ محذوفَيْن لانّك اذا دخلت الالفُ واللامُ فقلتَ المَرْءُ والمَرْأَةُ وخفّفتَ الهمزة حذفتَها وألقيتَ حركتها على الراء فقلت جاءنى المَرُ ورأيت المَرَ ومررت بالمَرِ فلمّا كانت الراء قد تُحرَّك بحركة الاعراب وكثرت هذه الكلمةُ فى كلامهم حتى صارت عبارةً عن كلّ ذكر وأُنْثى من الناس أَعلّوها لكثرة استعمالهم ايّاها وشبّهوا الراء فى المرءُ والمرءَ والمرءِ بخاء أخيك فأتبعوا عينَها حركةَ لامها فقالوا هذا امْرُؤٌ ورأيت امْرَأً ومررت بامْرِئٍ كما تقول هذا أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك وألفُه وألفُ ابنم مكسورةٌ على كلّ حال لانّ الضمّة فيه عارضةٌ للرفع غيرُ لازمة وليست كالضمّة فى اُقْتُلْ فلمّا اعتلّ هذا الاسمُ باتباع حركة عينه حركةَ لامه وكثُر استعمالُه أسكنوا اوّلَه وأدخلوا عليه همزةَ الوصل على ما ذُكر وامّا اِسْمٌ فأصله سِمْوٌ على زنة فِعْلٍ بكسر الفاء هكذا قال سيبويه فحُذفت الواو تخفيفًا على حدّ حذفها فى ابن وابنة وصارت الهمزةُ عوضا عنها ووزنُه اِفْعٌ وفيه لغاتٌ وخلافٌ تقدّم ذكرُه فى صدر هذا الكتاب وامّا اِسْتٌ فمحذوفةُ اللام وهى هاء يدلّ على ذلك قولُهم فى تحقيره سُتَيْهَةٌ وفى جمعه أَسْتاهٌ وأصلُه سَتَهٌ على وزن فَعَلٍ بفتح العين ويدلّ على ذلك قولهم فى القلّة أَسْتاهٌ مثل جَمَلٍ وأَجْمالٍ وقَلَمٍ وأَقْلامٍ ولا يكون على فِعْلٍ كجِذْعٍ ولا فُعْلٍ كقُفْلٍ اللذَيْن يُجْمَعان ايضا على أَفْعالٍ لقولهم فيه سَهٌ بفتح الفاء حين حذفوا العين قال الشاعر

* شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّها وسَمِينُها * وأَنْتَ السَهُ السُفْلَى اذا دُعِيَتْ نَصْرُ *

وفى الحديث العينُ وِكاءُ السَهِ ففتحُ الفاء ههنا دليلٌ على انّ الاصل ما ذكرناه ولا يكون سِتْهٌ بكسر العين ولا سُتْهٌ بضمّها لانّ المفتوحَ العين اكثرُ والحكمُ انّما هو على الاكثر وقد اختلفت العربُ فيه فمنهم من قال سَتٌ بحذف الهاء وابقاء الكلمة على اصلها من غير تغيير كيَدٍ ودَمٍ ومنهم من حذف التاء وقال سَهٌ وهو قليل من قبيل الشاذّ ومنهم من يحذف الهاء ويُسكّن السين ويُدْخل الف الوصل فيقول اِسْتٌ وامّا أَيْمُنُ الله فى القَسَم وأَيْمُ الله فالهمزةُ فيهما وصلٌ تسقط فى الدرج وقد تقدّم الكلام عليهما فى القسم ٥

قال صاحب الكتاب والثانى مصادرُ الافعال التى بعد ألفاتها اذا ابتُدئ بها اربعةُ احرف فصاعدا نحو انْفَعَلَ وافْتَعَلَ واسْتَفْعَلَ تقول انْفِعالٌ وافْتِعالٌ واسْتِفْعالٌ ومن الافعال فيما كان على هذا الحدّ وفى امثلة امرِ المخاطب من الثلاثىّ غيرِ المَزيد فيه نحوُ اضْرِبْ واذْهَبْ ومن الحروف فى لام التعريف وميمه فى لغة طَيِّئٍ فهذه الاوائل ساكنةٌ كما ترى يُلفَظ بها كما هى فى حال الدرج فاذا وقعتْ فى موضع الابتداء أُوقِعَتْ قبلها هَمَزاتٌ مزيدةٌ متحرّكةٌ لانّه ليس فى لغتهم الابتداء بساكن كما ليس فيها الوقف على متحرّك ٭

قال الشارح قد تقدّم انّ اصل دخول هذه الهمزة انّما هو فى الافعال ودخولُها فى الاسماء انّما هو بالحمل عليها والتشبيه بها وتلك الافعالُ ثمانيةٌ وهى انْفَعَلَ نحوُ انطلق وافْتَعَلَ نحو اقتدر واكتسب وافْعَلَّ مثل احْمَرَّ فهذه الثلاثةُ على زنة واحدة ومثالٍ واحد واسْتَفْعَلَ نحو استخرج وافْعَنْلَلَ نحو اقعنسس وافْعَالَلْتَ نحو اشهاببت وافْعَوَّلَ وافْعَوْلَلَ نحو اخْرَوَّطَ واخْشَوْشَنَ فهذه الخمسةُ على مثال واحد ايضا فهذه كلّها يلزم اوّلَها همزةُ الوصل لسكون اوّلها فان قيل ولِمَ أُسْكِن حتى افتقرت الى همزة الوصل قيل امّا الثلاثة الأُوَلُ فانّما أُسْكِن اوّلها لانّهم لو لم يفعلوا ذلك لاجتمع فى الكلمة اكثرُ من ثلاث متحرّكات وامّا الخمسةُ التى تليها فكانّهم زادوا عليها حرفا فكرهوا كثرةَ الحروف وكثرةَ المتحرّكات فأسكنوا الاوّلَ منها وأتوا بالهمزة توصّلًا الى النطق بالساكن ولما وجب ذلك فى هذه الافعال لما ذكرناه اعتمدوه فى مصادرها نحوِ الانطلاق والاقتدار والاحمرار والاستخراج والاقْعِنْساس والاشْهِيباب والاخرِوّاط والاخْشِيشان ومن ذلك اطَّايَرَ اطِّيارًا واثّاقَلَ اثّقالًا وادّارَكوا فيها ادّاراكًا جاؤا بهمزة الوصل عند سكون الاوّل منه وانّما سكن الاوّلُ لانّهم ادغموا تاء تَفاعَلَ فيما بعده اذ كان مقاربا له ثمّ جاؤا بالهمزة وانّما كانت المصادرُ فى ذلك كالافعال لانّها جارية عليها وكلُّ واحد منها يؤول الى الاخر ولذلك أعلّوا المصدر لاعتلال الفعل نحوَ قامَ قِيامًا ولولا اعتلالُ الفعل لَما اعتلّ المصدرُ وصحّ كما صحّ فى لِواذٍ وقوله التى بعد الفاتها اذا ابتدئ بها اربعة احرف فصاعدا تحرّز به من مثل أَفْعَلَ نحوِ أَخْرَجَ وأَكْرَمَ فانّ الهمزة فيه قطعٌ مع انّ ما بعدها ساكنٌ لانّ الهمزة فيه كالاصل بُنيت الكلمة عليها كبناء فَاعَلَ وفَعَّلَ لانّ الزيادة فى كلّ واحد منها لمعنًى وليس كذلك همزةُ الوصل لانّها لم تدخل لمعنى بل وُصلةً الى النطق بالساكن والذى يؤيّد عندك انّها كالملحقة وإن لم تكن ملحقةً حقيقةً أنّك تضمّ اوّلَ مضارعه فتقول يُخْرِجُ ويُكْرِمُ كما تقول يُدَحْرِجُ ويُسَرْهِفُ ويُصَوْمِعُ ويُجَهْوِرُ وانّما قلنا انّها ليست للالحاق وذلك من قبل انّ الملحق

حكمُه حكمُ الاصل فى المضارع والمصدر نحو جَهْوَرَ وبَيْطَرَ وجَلْبَبَ لمّا كانت الزيادةُ فيها للالحاق قالوا فى مضارعها يُجَهْوِرُ ويُبَيْطِرُ ويُجَلْبِبُ بالضمّ وقالوا فى مصدرها جَهْوَرَةٌ وبَيْطَرَةٌ وجَلْبَبَةٌ كدَحْرَجَةٍ وسَرْهَفَةٍ وأنت لا تقول فى أَكْرَمَ وقاتَلَ وكَلَّمَ أَكْرَمَةٌ ولا قاتَلَةٌ وكَلَّمَةٌ فبانَ لك انّ الزيادة فى أَكْرَمَ جارية مجرى الملحق وإن لم تكن ملحقة وتدخل ايضا فى فعل الامر وذلك من كلّ فعل فُتح فيه حرفُ المضارعة وسكن ما بعده نحو يَضْرِبُ ويَقْتُلُ ويَنْطَلِقُ ويَعْتَذِرُ فاذا امرتَ قلت اِضْرِبْ اُقْتُلْ اِنْطَلِقْ وكان يجب ان يحرّك الاوّل من المستقبل كما حُرّك فى الماضى فيقال ذَهَبَ يَذَهَبُ وقَتَلَ يَقَتُلُ وضَرَبَ يَضَرِبُ فيجتمع أربعُ متحرّكاتٍ فاستثقلوا توالىَ الحركات فلم يكن سبيلٌ الى تسكين الاوّل الذى هو حرفُ المضارعة لانّه لا يُبتدأ بساكن ولا الى تسكين الثالث الذى هو عين الفعل لانّه بحركته يُعْرَف اختلافُ الأبنية ولا الى تسكين لامه لانّه محلُّ الاعراب من الرفع والنصب فأسكنوا الثانى اذ لا مانعَ من ذلك فقالوا يَذْهَبُ ويَقْتُلُ فاذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة فبقى فاء الفعل ساكنًا فاحتاجوا الى همزة الوصل فقالوا اِذْهَبْ واُقْتُلْ على ما تقدّم وامّا دخولها فى الحرف فمعَ لام التعريف فى نحو الرّجل والْغلام وانّما أتوا بهمزة الوصل مع هذه اللام لانّها حرفٌ ساكنٌ يقع اوّلاً والساكنُ لا يمكن الابتداء به فتوصّلوا الى ذلك بالهمزة قبلها وانّما كانت ساكنة لقوّة العناية بمعنى التعريف وذلك انّهم جعلوه على حرف واحد ساكن ليضعف عن انفصاله ممّا بعده ويقوى اتّصالُه بالمعرَّف فيكون ذلك أبلغَ فى افادة التعريف للزوم أداته وكذلك الميم المبدلة منه فى لغة طىّء نحو قوله عم ليس مِنَ اَمْبِرِّ اَمْصِيامُ فى اَمْسَفَرِ وقد تقدّم الكلام عليه وقوله وهذه الاوائل ساكنة كما ترى يلفظ بها كما هى فى حال الدرج يريد انّ اوائل جميع ما ذكرناه من الاسماء والافعال ممّا هو ساكنٌ يبقى ساكنًا على حاله فى الدرج لانّ الكلام الذى قبله تصله الى الساكن فامّا اذا ابتدأتَ فلا بدّ من همزة الوصل لتعذّر الابتداء بالساكن وقوله لانّه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن ربّما فُهم منه انّ ذلك ممّا يختصّ بلغة العرب ويجوز الابتداء بالساكن فى غير لغة العرب وليس الامر كذلك بل انّما كان ذلك لتعذّر النطق بالساكن وليس ذلك مختصّا بلغة دون لغة فاعرفه

فصـــل ٦٦٨

قال صاحب الكتاب وتُسمّى هذه الهمزات همزاتِ الوصل وحكمُها أن تكون مكسورة وانّما ضُمّتْ فى بعض

الأوامر وفيما بُنى من الافعال الواقعة بعد الفاتها اربعةُ احرف فصاعدا للمفعول للإتباع وفُتحت فى الحرفَيْن وكلمتَى القَسَم للتخفيف ٫

قال الشارح انّما سمّيت هذه الهمزة همزة الوصل لانّها تسقط فى الدرج فتصل ما قبلها الى ما بعدها ولا تقطعه عنه كما يفعل غيرُها من الحروف وقيل سُمّيت وَصْلاً لانّه يُتوصّل بها الى النطق بالساكن وحكمُها ان تكون مكسورة ابدا لانها دخلت وصلةً الى النطق بالساكن فتخيّلوا سكونَها مع سكونِ ما بعدها فحرّكوها بالحركة التى تجب لالتقاء الساكنين وهى الكسرة فإن كان الثالث من الاسم الذى فيه همزةُ الوصل مضموما ضمًّا لازمًا ضممت الهمزة نحو أُقْتُلْ أُخْرُجْ أُسْتُضْعِفَ أُنْطُلِقَ به وذلك انّهم كرهوا ان يخرجوا من كسرة الى ضمّة لانّه خروجٌ من ثقيل الى ما هو اثقلُ منه ليس بينهما الّا حرفٌ ساكنٌ ولذلك من الاستثقال قلّ فى كلامهم نحو يَوُمٍ ويَوْخٍ للخروج من الياء الى الواو وكثر فى كلامهم نحو وَيْلٍ ووَيْحٍ ووَيْسٍ لانّ فيه خروجًا من ثقيل الى ما هو أخفّ منه وحكى قُطْرُب على سبيل الشذوذ اِقْتُلْ بالكسر على الاصل وانّما قلنا ضمّا لازما تحرّزًا من مثل اِرْمُوا واِقْضُوا فإنّ الهمزة فى ذلك كلّه مكسورةٌ وإن كان الثالث مضموما لانّ الضمّة عارضةٌ والميمُ فى ارموا اصلُها الكسرُ وكذلك الضاد فى اقضوا وذلك انّ الاصل اِقْضِيُوا اِرْمِيُوا وانّما استثقلوا الضمّة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها فبقيتْ ساكنةٌ وواوُ الضمير بعدها ساكنٌ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وضُمّت العين لتصحّ الواوُ الساكنةُ فبقيت الهمزةُ مكسورةً على ما كانت كما قالوا أُغْزِى فضمّوا الهمزة والثالثُ مكسورٌ كما ترى لانّ الاصل اُغْزُوِى فاعتلّت الواوُ فحذفت ووَلِيَت الياء الزاىَ فانكسرتْ من اجلها فالضمّةُ الآنَ فى الهمزة مراعاةٌ للاصل وقوله وفتحت فى الحرفين يريد مع لام التعريف وميمه فإنّ الهمزة معهما مفتوحةٌ بخلاف حالها مع الاسماء والافعال والعلّةُ فى ذلك انّهم ارادوا ان يخالفوا بين حركتها مع الحرف وحركتها مع الاسم والفعل وامّا الفُ أَيْمُن الله فى القسم فمفتوحةٌ ايضا اذ كان ما دخلتْ عليه غيرَ متمكّن لا يُستعمل الّا فى القسم ففُتحت همزته تشبيهًا لها بالهمزة اللاحقة حرفَ التعريف وحكى يونس إيمن الله بالكسر على الاصل ٫

فصــــل ٤٦٩

قال صاحب الكتاب واثباتُ شىء من هذه الهمزات فى الدرج خروجٌ عن كلام العرب ولَحْنٌ فاحشٌ فلا تقلْ الْاِسْمُ والْاِنطلاق والْاِقتسام والْاِستغفار ومِنْ اِبْنِكَ وعَنْ اِسْمِكَ وقوله * اذا جاوَزَ الْاِثْنَيْنِ سِرٌّ *

من ضرورات الشعر؞

قال الشارح يريد انّ هذه الهمزات انّما جيء بها وصلةً الى الابتداء بالساكن اذ كان الابتداء بالساكن ممّا ليس فى الوُسْع فاذا تقدّمها كلامٌ سقطت الهمزةُ من اللفظ لانّ الكلام المتقدّم قد أغنى عنها فلا يقال الاسْمُ باثبات الهمزة لعدم الحاجة اليها لانّ الداعى الى الاتيان بها قد زال وهو الابتداء بساكن وكذلك سائرُ ما ذكره من الانطلاق والاقتسام قال فاثباتُ الهمزة فى هذه الاسماء لحن لانّه عدولٌ عن كلام العرب وقياسِ استعمالها وكان زيادةً من غير حاجة اليه ونظيرُ ذلك هاء السكت من نحو عِهْ وشِهْ أُتى بها وصلةً الى الوقف على المتحرّك فاذا وُصل بكلام بعده سقطت الهاء فهذه الزيادةُ فى هذا الطرف كذلك الزيادةُ فى الطرف الاخر قال فامّا قوله * اذا جاوز ٱلْاِثْنَينِ سرٌّ * فمن ضرورات الشعر فانّه أورده اذ كان ناقضا لهذه القاعدة اذ قد أثبت الشاعر الهمزةَ مع تقدُّم لام التعريف البيت لقَيْس ابن الخَطِيم وقيل له خطيمٌ لضَرْبَةٍ كانت بأنفه وتمامُه * بِنَشْرٍ وإفْشاء الحَديثِ قَمِينُ * ومثله قول الاخر

* لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً * اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ *

فأثبت همزةَ اِتَّسَعَ فى حال الوصل ضرورةً وهو ههنا أسهلُ لانّه فى أوّلِ النصف الثانى فالعربُ قد تسكت على أنصاف الابيات وتبتدئ بالنصف الثانى فكأنّ الهمزة وقعتْ أوّلا فاعرفه؞

قال صاحب الكتاب ولكنّ همزةَ حرف التعريف وحدَها اذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تُحذف وقُلبت ألفًا لأدّاء حذفها الى الالباس؞

قال الشارح امرُ هذه الهمزة مخالفٌ لما أصّلناه لانّ ألفَ الاستفهام اذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألفُ الوصل نحوَ قوله تعالى أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ ٱللّٰهِ عَهْدًا أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللّٰهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ وقوله تعالى أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ لانّ الغُنْيةَ قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل ولم يُؤَدِّ حذفُها الى لبس لانّ ألفَ الاستفهام مفتوحةٌ وألف الوصل مكسورةٌ فامّا الالف التى مع اللام فانّها لا تسقط لئلّا يلتبس الاستخبارُ بالخبر لانّهما مفتوحتان بل تُبدّلها ألفًا نحو قوله آٰلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنْثَيَيْنِ وآٰللّٰهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ فلو حُذفت لَوقع لبسٌ ولا يُعْلَم هل هى الاستفهاميّةُ ام التى مع لام التعريف فلذلك ثبتت وشُبّهت بألف أَحْمَرَ لثبوتها قال الشاعر

* أَأَلْخَيْرُ الّذى أنَا أَبْتَغِيهِ * أَمِ الشَّرُّ الذى لا يَأْتَلِينِى *

فصـــل ٦٧٠

قال صاحب الكتاب وامّا اسكانهم اوّل هُوَ وهِىَ متصلتَيْن بالواو والفاء ولامِ الابتداء وهمزة الاستفهام ولامُ الامر متصلةً بالفاء والواو كقوله تعالى وَهْوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وقوله فَهْىَ كَٱلْحِجَارَةِ وقوله لَهْوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ وقولِ الشاعر * فقلتُ أَهْىَ سَرَت ام عادَنى حُلُمُ * وقوله تعالى فَلْيَنْظُرْ وقوله وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ فليس بأصلٍ وانّما شُبّه لحرف عند وقوعه فى ذا المَوْقع بصادِ عَضُدٍ وباء كَبِدٍ ومنهم مَن لا يُسْكِن،

قال الشارح لمّا ذكر ما بُنى من الاسماء والافعال على سكون الاوّل خاف ان يُتوهّم انّ قوله وَهْوَ ووَهْىَ بالاسكان من ذلك القبيل فبيّن امرَهما وذلك انّ هُوَ مضمومُ الاوّل وهِىَ مكسورُه فاذا دخل عليه حرفُ عطف ممّا هو على حرف واحد فانّهم قد يُسكّنونه لضرب من التخفيف وأنت فى ذلك بالخيار إن شئت أسكنتَ وإن شئت حرّكتَ فمَن أسكن فلانّ لحرف الذى قبلهما لمّا كان على حرف واحد لا يمكن انفصالُه ولا الوقوفُ عليه يتنزّل منزلةَ ما هو من سِنْخ الكلمة فشبّه وهو بعضد ووهى بكتف وكبد فكما يقال عَضْدٌ بالاسكان وكَتْفٌ وكَبْدٌ كذلك قالوا وَهْوَ ووَهْىَ بالاسكان قال الله تعالى وهو خير لكم وقال فهى كالحجارة وقال لهو القصص لحقّ فأسكن مع لام التأكيد كما اسكن مع واو العطف وفائه وقالوا فى الاستفهام أَهْوَ فعَلَ باسكان الهاء ومنه قول الشاعر

* فقمْتُ للزَوْرِ مُرْتاعاً فأرّقنى * فقلتُ أَهْىَ سَرَتْ أَمْ عادَنى حُلُمُ *

الشاهد فيه قوله اهى باسكان الهاء كانّه شبّه أَهْىَ بكَتْفَ والمعنى لمّا رأى المحبوبةَ استعظم ذلك وقال أذلك حقٌّ او منامٌ فإن كان بَدَلَ الواو والفاء ثُمَّ لم يحسن الاسكانُ حُسْنَه مع الواو والفاء لكونها على اكثرَ من حرف واحد فكانّها منفصلةٌ ممّا بعدها فلذلك كان اكثرُ القُرّاء على التحريك من قوله تعالى ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ فامّا قوله فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا وقوله تعالى وليوفوا نذورهم فانّ هذه لامُ الامر وأصلُها الكسر يدلّ على ذلك انّك اذا ابتدأت فقلت لِيَقُمْ زيدٌ كسرتَها لا غيرُ فاذا ألحقتَ اللامَ الذى فيه اللامُ الواوَ والفاء جاز إسكانُها فمَن أسكن مع الفاء او الواو فلانّ الواو والفاء يصيران كشىء من نفس الكلمة نحوَ كَتْفَ لانّ كلّ واحد منهما لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة كتف فإن جئتَ بثُمَّ مكانَ الفاء او الواو لم تسكن لانّ ثُمَّ ينفصل بنفسه ويُسْكَت عليه ومن قال ثُمَّ لْيَقْضُوا باسكان اللام فانّه شبّه الميمَ الثانيةَ من ثُمَّ بالفاء والواو وجعل ثُمَّ لْيقضوا بمنزلة فَلْيقضوا وهذا كقولهم

أراك مُنْتَفْخًا والمراد مُنْتَفِخًا فشبّه تَفْخًا من منتفخًا بكَتِفٍ فأسكن الفاء ومثله قوله * فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وما تَكَرْدَسَا * فالاسكان فى هذا كلّه انّما هو امرٌ عارضٌ لضرب من التخفيف فلا يُعتدّ به بناء فاعرفه

ومن اصناف المشترك زيادةُ الحروف

فصــل ٦٧١

قال صاحب الكتاب يشترك فيها الاسمُ والفعلُ والحروفُ الزوائدُ هى الّتى يشملها قولُك اليَوْمَ تَنْسَاهُ او وأَتَاهُ سُلَيْمُنُ او سَأَلْتُمُونِيها او السمانَ هَوِيتُ ومعنَى كونها زوائدَ انّ كلّ حرف وقع زائدا فى كلمة فانّه منها لا أنّها تقع ابدًا زوائدَ ولقد أسلفتُ فى قِسْمَيِ الاسماء والافعال عند ذكرِ الابنية المزيد فيها نَبْذًا من القول فى هذه الحروف وأذكر هاهنا ما يُميِّز به بين مواقعِ أصالتها ومواقعِ زيادتها

قال الشارح اعلم انّ زيادة الحروف ممّا يشترك فيه الاسم والفعل وامّا الحروفُ فلا يكون فيها زيادةٌ لانّ الزيادة ضربٌ من التصرّف ولا يكون ذلك فى الحروف فلمّا كانت الاسماء والافعال تشترك فى ذلك ذكرها فى المشترك ومعنى الزيادة إلحاقُ الكلمة من الحروف ما ليس منها إمّا لافادة معنى كألف ضارب وواوِ مضروب وإمّا لضرب من التوسّع فى اللغة نحوَ ألف حِمارٍ وواو عَمُودٍ وياء سَعِيدٍ وحروف الزيادة عشرةٌ وهى الهمزة والالف والهاء والياء والنون والتاء والسين والميم والواو واللام ويجمعها اليوم تنساه وكذلك سألتمونيها ومثلُ ذلك السمان هويت ويُحكى انّ ابا العبّاس سأل ابا عثمن عن حروف الزيادة فانشده

* هَوِيتُ السمانَ فَشَيَّبْنَنِى * وقد كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السمانَا *

فقال له الجوابَ فقال قد أجبتُك مرّتين يعنى هويت السمان وانّما قال صاحب الكتاب السمان هويت فقدّم السمان لئلّا تسقط الهمزة فى الدرج فتنقص عدّةُ حروف الزيادة فامّا اذا ابتدأ بها فانّ الهمزة ثابتةٌ وامّا وأَتاه سُلَيْمانُ فلا يحسن لانّ فيه تكرارَ الالف مرّتين وقالوا ايضا أسلمنى وتاهَ وقالوا ألموتُ يَنْسَاهُ وليس المراد من قولنا حروف الزيادة انّها تكون زائدة لا محالةَ لانّها قد تُوجَد زائدةً وغيرَ زائدة وانّما المراد انّه اذا احتيج الى زيادةِ حرف لغرض لم يكن الّا من هذه العشرة واصلُ حروف الزيادة حروف المدّ واللين التى هى الواو والياء والالف وذلك لانّها اخفّ الحروف اذ كانت أوسعَها مَخْرجا وأقلّها كُلْفَةً وامّا قول النحويّين انّ الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف وامّا بالنسبة الى غيرها من

الحروف فخفيفتان   وايضا فانّها مأنوسٌ بزيادتها اذ كلّ كلمة لا تخلو منها او من بعضها الا ترى انّ كلّ كلمة إن خلت من احد هذه الحروف فلن تخلو من حركة امّا فتحة وامّا ضمّة وامّا كسرة والحركاتُ ابعاض هذه الحروف وهي زوائدُ لا محالةَ فلمّا احتيج الى حروف يزيدونها في كلمهم لأغراض ثمّ كانت هذه الحروفُ أَوْلى اذ لو زادوا غيرَها لم تُؤْمَن نَفْرَةُ الطَبْعِ والاستيحاشُ من زيادته اذ لم تكن زيادته مألوفةً وغيرُ حروف المدّ من حروف الزيادة مُشبَّهٌ بها ومحمولٌ عليها في ذلك الهمزةُ فانّها تُشْبِه حروفَ المدّ واللين من حيث انّها بصورتها ويدخلها التغييرُ بالبدل والحذفِ وهي مُجاورةُ الالف في المَخْرَج فلمّا اجتمع فيها ما ذُكر من شَبَه حروف المدّ واللين اجتمعت معها في الزيادة   وامّا الميم فمُشابِهةٌ للواو لانّهما من مخرج واحد وهو الشفة وفيها غُنّةٌ تمتدّ الى الخيشوم فناسبت بغُنّتها لينَ حروف اللين   وامّا النون ففيها ايضا غنّةٌ ومخرجُها اذا كانت ساكنة من الخيشوم بدليل انّ الماسك اذا مسك أنفَه لم يمكنه النطقُ بها وليس لها فيه مخرجٌ معيّنٌ بل تمتدّ في الخيشوم امتدادَ الألف في الحلق ولذلك حذفوها لالتقاء الساكنين من قوله * ولَكِ اسْقِنِي إنْ كان ماؤكَ ذا فَضْلِ * كما يحذفون حروف المدّ واللين من نحو رَمَى القوم وتُعْطِي ابْنَك فلمّا أشبهتْها فيما ذكرناه شركتْها في الزيادة   فامّا التاء فمُشْبِهةٌ حروف المدّ واللين ايضا لانّها حرفٌ مهموسٌ فناسب هَمْسُها لينَ حروف المدّ واللين ومخرجُها من رأس اللسان وأصولِ الثنايا وهو قريبٌ من مخرج النون وقد أُبدلت من الواو في تَاللّه وتُراثٍ وتُجاهٍ وتُكَأةٍ وتُخَمَةٍ كلّ ذلك من الواو في وَاللّه والوِراثة والوَجْه وتَوَكّأْتُ والوَخامة ومن الياء في ثِنْتَيْن وكَيْتَ وذَيْتَ فلمّا تُصُرِّف فيها هذا التصرّفَ وأُبدلت هذا الابدالَ أُنِسَتْ مع حروف المدّ واللين في الزيادة   وامّا الهاء فحرفٌ خفيٌّ مهموسٌ فناسبت بهَمْسها وخفائها لينَ حروف المدّ واللين وهي من مخرج الالف كيف وأبو الحسن يدّعي انّ مخرج الالف هو مخرجُ الهاء البتّة وقد أُبدلت من الواو في يا هَنَاهْ ومن الياء في هٰذِهْ فلمّا وُجد فيها ما ذُكر من شَبَه حروف المدّ واللين وافقتْها في الزيادة وقد أخرجها ابو العبّاس من حروف الزيادة واحتجّ بانّها لم تزد الّا في الوقف من نحو ارْمِهْ وأُغْزُهْ واخْشَهْ قال فلا أَعُدُّها مع الحروف التي كثُرت زيادتُها والصوابُ الاوّلُ وهو رأيُ سيبويه لانّها قد زيدت فيما ذُكر وفي غيره على ما سيأتي ان شاء اللّه تعالى   وامّا السين فهو حرفٌ مُنْسَلٌّ مهموسٌ يخرج من طرف اللسان وبين الثنايا قريبٌ من التاء ولتقاربهما في المخرج واتّفاقهما في الهمس تَبادلا فقالوا اسْتَخَذَ فلانٌ ارضا وأصله اتّخذ وقالوا ستٌّ واصله سِدْسٌ فلمّا كان بينهما من القرب والتناسب ما ذُكر زيدت معها   وامّا اللام

فانّه وإن كان مجهورا فهو يُشْبِه النونَ وقَرُب منه فى المَخرج ولذلك يُدّغم فيه النونُ نحوَ قوله من لَّدُنْهُ وقد يحذفون معها نونَ الوقاية كما يحذفونها مع مثلها قالوا لَعَلّى كما قالوا إنّى وكأنّى وقد أُبدلت من النون فى قوله * وَقَفْتُ فيها أُصَيْلَالًا * والمراد اصيلانا فلمّا كان بينهما ما ذُكر كانت أُختها فى الزيادة وقوله ومعنى كونها زوائد انّ كلّ حرف وقع زائدا فى كلمة فانّه منها يريد لا يتوهّمْ متوهّمٌ انّ معنى كونها زوائدَ أنّها تقع زوائدَ حيث كانت لا محالةَ هذا محالٌ الا ترى انّ حروف ا و ى كلّها اصولٌ وإن كانت قد تكون زوائد فى موضع آخر وانّما المراد بقولهم زوائد أنّه اذا احتيج الى زيادة حرف لغرضٍ لم يكن الّا من هذه الحروف لا أنّها تكون زائدة فى كلّ مكان واعلم انّ الزيادة على ثلثة أضرب زيادةُ معنى وزيادةُ إلحاقِ بناء ببناء وزيادةُ بناء فقط لا يراد بها شىء ممّا تقدّم فامّا ما زيد لمعنى فنحوُ الف فاعلٍ نحو ضاربٍ وعالمٍ ونحوُ حروف المضارعة يختلف اللفظ بها لاختلاف المعنى وامّا زيادةُ الإلحاق فنحوُ الواو فى كَوْثَرٍ وجَوْهَرٍ ألحقت الواوُ الكلمةَ بجَعْفَرٍ ودَحْرَجَ ونحو الياء فى حِذْيَمٍ وعِثْيَرٍ ألحقتْهما بدِرْهَمٍ وهِجْرَعٍ وامّا زيادة البناء فقط فنحوُ الف حِمارٍ وواو عَجُوزٍ وياء سَعِيدٍ وقد تقدّم الكلام على جُمْهور زيادة هذه الحروف ومواضعها فى قسمَي الاسماء والافعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها والذى يختصّ بهذا الموضع ما يُميَّز به الاصلُ من الزائد فاعرفه ،

فصـــل ٩٨٤

قال صاحب الكتاب فالهمزة يُحْكَم بزيادتها اذا وقعت اوّلاً بعدها ثلثةُ احرف اصولٍ كأَرْنَبٍ وأَكْرَمَ الّا اذا اعترض ما يقتضى أصالتَها كأَمَّعَةٍ وإمَّرَةٍ او تجويزَ الامرَيْن كأَوْلَقٍ وبأَصالتها اذا وقع بعدها حرفان او اربعةٌ اصولٌ كأَتْبٍ وإزارٍ وإصْطَبْلٍ وإصْطَخْرَ او وقعتْ غيرَ اوّلٍ ولم يَعْرِضْ ما يُوجِب زيادتَها فى نحوِ شَمْأَلٍ ونِئْدَلٍ وجُرائِضٍ وضَهْيَأَةٍ ،

قال الشارح قد أخذ فى بيان مواضع زيادة هذه الحروف والفصلِ بين الاصل والزائد منها وبـدأ بالهمزة وذكر رابطًا أتى فيه على امرها فاذا وقعتْ اوّلاً وبعدها ثلاثةُ احرف اصولٍ فاقْضِ بزيادتها هناك سواءٌ فى ذلك الاسماءُ والافعالُ كأَحْمَرَ وأَصْفَرَ وأَرْنَبٍ وأَفْكَلٍ وأَذْهَبُ وأَجْلِسُ الهمزةُ فى ذلك كلّه زائـدةٌ وذلك لغَلَبَة زيادتها اوّلاً وكثرتها فيما عُرف اشتقاقه وذلك نحوُ أَحْمَرَ وأَصْفَرَ وأَخْضَرَ وأَذْهَبُ وأَجْلِـسُ وإجْفِيلٍ وهو الظَّلِيمُ يهرب من كلّ شىء وإخْرِيطٍ وهو ضربٌ من الحَمْض الا ترى انّ الاشتقاق يقضى

بزيادتها فى ذلك كلّه لانه من الحُمْرة والصُفْرة والخُضْرة والجَفْل والخَوْط فلمّا كثُرت زيادتها اوّلاً فى بنات الثلاثة وغلبتْ فيما ظهو بالاشتقاق وعُلم امرُه قُضى بزيادتها فيما أُبهِمَ من ذلك القبيل نحو أَرْنَب وأَفْكَل للرِعْدة وأَيْدَع وأَبْلَمَة واصْبَع حملاً على الاكثر وهو من حَمْل المجهول على المعلوم مع ما فى الحكم بذلك من تحصيل البناء المعتدل وهو الثلاثىّ فكذلك حكمُ زيادة الهمزة فى ذلك كلّه فعلى هذا لو سمّيت بأَفْكَل وأَرْمَل لم تصرفهما لانّه لمّا قُضى بزيادة الهمزة فى المجهول صار حكمه حكمَ المشتق وحكمت انّ له اصلاً فى الثلاثىّ أُخذ منه وإن لم يُنْطَق به فان كان مع الهمزة ما يجوز ان يكون زائدا نحو أَيْدَع وأَيْصَر لم يُقْضَ بزيادة الهمزة فيه الّا بثَبَتٍ وذلك انّ الهمزة من حروف الزيادة والياء كذلك الّا انّ الحكم بزيادة الهمزة هو الوجه لغلبة زيادة الهمزة اوّلاً على زيادة الياء ثانياً فكانت الهمزة فى ايدع زائدةً لما ذكرناه ولانّهم قالوا يَدَّعْتُهُ تَيْدِيعًا وهذا ثَبَتٌ فى زيادة الهمزة واما أَيْصَرٌ فلو خُلّينا والقياس لكانت زائدة نغلبة الهمزة اوّلاً لكنّهم قالوا فى الجمع اصارٌ قال الشاعر * ويَجْمَعُ ذا بينهنّ الاصارا * فسقوطُ الياء دليلٌ انّها زائدة واما امّعة وامّرة فالهمزة فيهما اصلٌ ليس فى الصفات مثلُ افْعَلَة مع انّا لو حكمنا بزيادة الهمزة فيهما لكانت الكلمةُ من باب كَوْكَبٍ ودَدَنٍ وهو قليل ولبس العمل عليه فامّعةٌ من الصفات وكذلك امّرة كانّه من لفظ الأمْرِ واما أَوْلَق وهو ضربٌ من الجُنون فالهمزة فيه أصلٌ لقولهم أُلِقَ الرجلُ فهو مَأْلُوقٌ وهذا ثبتٌ فى كون الهمزة اصلا والواو زائدةً ووزنه اذًا فَوْعَلٌ كجَوْهَرٍ فلو سمّيت به رجلا انصرف هذا مذهبُ سيبويه والشاهدُ فى مألوق فامّا أُلِقَ فيحتمل ان تكون الهمزة اصلُها الواوُ وانّما قُلبت همزةً لانضمامها كما قالوا وُجُوهٌ وأُجُوهٌ ويجوز ان يكون أَوْلَق أَفْعَلَ من وَلَقَ اذا أَسْرَعَ ومنه قوله تعالى اذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ومنه قول الشاعر * جاءَتْ به عَنْسٌ مِنَ الشَّأْمِ تَلِقْ * فهو على هذا أَفْعَلُ والهمزةُ زائدة والواو اصلٌ فلو سُمّى به رجلٌ لم ينصرف ويكون هذا الاصلُ غيرَ ذلك الاصل كما قلنا فى حَسّان ونظائره إن اخذتَه من الحسن صرفتَه وإن اخذته من الحَسّ لم تصرفه مع انّهم قد قالوا الوَلَقَى والأَلَقَى للكَرّة السريعة وهذا يدلّ انّ الفاء منه تكون مرّة همزةً ومرّة واوًا على حدّ أَوْصَدتُ البابَ وآصَدتُه فامّا اذا كان بعدها حرفان كانْب وهو القميص بلا كُمّيْن وإزارٍ او أربعةُ احرف كاصْطَبْل واصْطَخْر فالهمزةُ فى ذلك كلّه اصلٌ فمثالُ اتْب فِعْلٌ كعِدْلٍ وحِمْلٍ ومثالُ ازارٍ فعالٌ كحِمارٍ فالالفُ فيه زائدة لقولك أُزُرٌ فالهمزةُ فيه اصلٌ لانّه لا يُحْكَم بزيادة الهمزة الّا اذا كان بعدها ما يمكن ان يكون اسما ظاهرا وأقلّ ذلك الثلاثةُ فلذلك كانت الهمزة فى اتْب اصلا وفى أَرْنَب زائدة وفى أَخَذَ

اصلا وفى أَكْرَمَ زائدة فامّا اِصْطَبْلٌ فثالُ اللفظة بها على فِعْلَلٍ ونظيرُها جِرْدَحْلٌ من قِبَل انّا انّما قضينا بزيادة الهمزة فى اوّل بنات الثلاثة لكثرة ما جاء من ذلك على ما شهد به الاشتقاقُ ثمّ حُمل غيرِ المشتق عليه فامّا اذا كانت الهمزة فى اوّل بنات الاربعة فانّه لم تثبت زيادتُها فيه باشتقاقٍ ولا غيره فلذلك لم يُقْضَ بزيادتها اذا جُهل امرها ان الاصلُ عدمُ الزيادة فكانت اصلا لذلك وكانت اللفظة بها خُماسيّةً فاصطبلٌ الصادُ فيه والطاء والباء واللامُ اصولٌ وكذلك اِصطَخْرُ الصاد والطاء والخاء والراء كلّها اصولٌ واذا كان كذلك كانت الهمزة فى اوّلهما اصلا ايضا ووزنُهما فِعْلَلٌ على ما ذكرنا كقِرْطَعْبٍ وجِرْدَحْلٍ ومن ذلك اِبْرٰهيمُ واِسْمٰعيلُ الهمزةُ فيهما اصلٌ ووزنُهما فِعْلَالِيلٌ لانّ الباء من ابرهيم والراء والهاء والميم اصولٌ وكذلك السين فى اسمعيل والميم والعين واللام كلّها اصولٌ واذا كان كذلك كانت الهمزة فى اوّلهما اصلا كذلك والالفُ والياء فيهما زائدان لانّهما لا يكونان أصلَيْن فى بنات الثلاثة فصاعدًا وانّما لم تزد الهمزة فى اوّل بنات الاربعة لقلّة تصرُّف الاربعة وكثرة تصرُّف الثلثة وانّما قلّ التصرّفُ فى الرباعىّ لقلّته فى الكلام واذا لم تكثر الكلمةُ لم يكثر التصرّفُ فيها الا ترى انّ كلّ مثال من أمثلة الثلاثىّ له أبنيةٌ كثيرةٌ للقلّة والكثرة وليس للرباعىّ الّا مثالٌ واحدٌ وهو فَعَالِلُ القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ ولم يكن للخماسىّ مثالٌ للتكسير لانحطاطه عن درجة الرباعىّ فى التصرّف وانّما هو محمولٌ على الرباعىّ نحوُ فَرازِدَ وسَفارِجَ كجعافِرَ وممّا يدلّ على ما قلناه من كثرة تصرُّفهم فى الثلاثىّ انّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة بالزيادة سبعةَ احرف نحوَ اِشْهِيبابٍ واِحْميرارٍ فزيد على الاصل اربعُ زوائدَ ولم يُزد على الاربعة الّا ثلاث زوائد نحوَ اِحْرِنْجامٍ ولم يزد على الخماسىّ اكثرُ من زيادة واحدة نحوَ عَضْرَفوطٍ فعُرفت بذلك كثرةُ تصرُّفهم فى الثلاثىّ وقلّته فى الرباعىّ والخماسىّ فلذلك قلّت زيادةُ الهمزة فى اوّل بنات الاربعة وكثُرت فى اوّل بنات الثلاثة فلذلك قُضى بزيادة الياء فى نحو يَعْقُوبَ لانّها فى اوّل بنات الثلاثة لانّ الواو زائدة وقُضى بأصالتها فى نحو يَسْتَعُورٍ وهو موضع لكونها فى اوّل بنات الاربعة فامّا اذا وقعت الهمزة غيرَ اوّل فانّه لا يُقْضَى عليها بالزيادة الّا بدليل فان لم تقم دلالةٌ على ذلك كانت اصْلًا وذلك لقلّة زيادتها غيرَ اوّل والاصلُ عدمُ الزيادة فلذلك لم يُحْكَم عليها اذا لم تكن اوّلًا بالزيادة الّا بثبت فعلى هذا الهمزةُ فى قولهم شَأْمَلٌ وشَمْأَلٌ للريح زائدةٌ لقولهم شَمَلَتِ الريحُ من الشَّمال ولولا ما ورد من السَّماع لكانت اصلا وكذلك الهمزة فى النِّئْدِلَانِ وهو الكابوس زائدةٌ لقولهم فيه النِّيدُلَان بالياء وضمّ الدال فسقوطُ الهمزة فى ذلك دليلٌ على زيادتها وقالوا جُرائِضٌ بالهمز وهو البعير الضخم الهمزةُ

فيه زائدةٌ لقولهم فى معناه جملٌ جِرْواضٌ اى شديد فسقوط الهمزة من جِرْواض وهو من معناه ولفظِه دليلٌ على زيادتها فى جُرائِض ووزنُه اذًا فُعائِلٌ ويجوز ان يكون من الجَرَض وهو الغَصَص كانّه يجرَض به كلّ احد لثقله ومنه المثل قبل حالَ الجريضُ دون القريض وقيل الجرائضُ المُشْفِقةُ على ولدها كانّها تَجرَض لفرط الاشفاق وقالوا ضَهْيأَةٌ وهى التى لا تحيض وهمزته زائدة لقولهم امرأةٌ ضَهْيَا من غير همزة وهذا استدلالٌ صحيحٌ لانّ المعانى متقاربةٌ وكذلك اللفظ قال سيبويه فإن لم تستدلّ بهذا النحو من الاستدلال دخل عليك ان تقول أَوْلَقٌ من لفظ اخر يريد انّه كانت تبطل فائدةُ الاشتقاق ويلزم من ذلك ان تكون كلّ كلمة قائمةً بنفسها وليس الامر كذلك وقالوا زِئْبِرٌ بالكسر وهو ما يعلو الثوبَ الجديدَ مثلُ ما يعلو الخزّ والقَرْخ حين ما يخرج من البَيْض وكذلك ضِئْبِلٌ الداهيةُ قالوا الهمزةُ فى ذلك كلّه اصلٌ لعدم ما يخالف الظاهرَ وقد قال بعضهم زِئْبُرٌ وزُئْبُرٌ بالكسر والضمّ وكذلك ضِئْبِلٌ وضُؤْبُلٌ بالكسر والضمّ فإن صحّت الروايةُ فالهمزةُ زائدة لانّه ليس فى كلامهم مثلُ زِبْرِجٍ بالضمّ وكذلك قالوا جُؤْذَرٌ وقد حكى الجوهرىّ جُؤْذَر وجُؤْذُر بالفتح والضمّ فكلُّ هذا الهمزةُ فيه زائدة لانّها زائدة فى لغة مَن فتح اذ ليس فى الاصول مثلُ جُعْفَر بفتح الفاء وضمّ الجيم واذا ثبتت زيادتُها فى هذه اللغة كانت زائدة فى اللغة الاخرى لانّها لا تكون زائدة فى لغة اصلا فى لغة اخرى هذا محالٌ فامّا بُرائِلُ الديك فهى اصلٌ لا محالةَ ؛

فصــل ٩٧٣

قال صاحب الكتاب والالف لا تُزاد اوّلًا لامتناع الابتداء بها وهى غيرَ اوّل اذا كان معها ثلثةُ احرف اصولٍ فصاعدا لا تقع الّا زائدةً كقولهم خاتَمٌ وكِتابٌ وحُبْلَى وسِرْداحٌ وحِلِبْلابٌ ولا تقع للإلحاق الّا آخرا فى نحو مِعْزًى وهى فى قَبَعْثَرًى كنحو الف كتاب لإنافتها على الغاية ؛

قال الشارح اعلم انّ الالف لا تزاد اوّلا وذلك من قِبَل انّها لا تكون الّا ساكنةً تابعةً للفتحة والساكنُ لا يمكن الابتداء به فلذلك رُفض الابتداء بها وتزاد ثانيًا وثالثًا ورابعًا وخامسًا وسادسًا فمثالُ زيادتها ثانيًا ضارِبٌ وحامِلٌ وضارَبَ وقاتَلَ وثالثًا كتابٌ وغُرابٌ واشْهابٌ وادْهامٌ ورابعًا نحوُ قِرْطاسٍ ومِفْتاحٍ وأَرْطًى ومِعْزًى وحُبْلَى وخامسًا فى دَلَنْظًى وقَرْقَرًى وحِلِبْلابٍ وهو نبتٌ وسادسًا فى نحو قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى وزيادتُها حشوًا انّما تكون لإطالة الكلمة وتكثير بنائها ولا تكون للإلحاق فلا يقال كتابٌ ملحقٌ بدِمَقْسٍ

وعُذافِرٌ ملحقٌ بقُذَعْمِلٍ لانّ حرف العلّة اذا وقع حشوًا وقبله حركةٌ من جنسه نحو واو عَجُوزٍ وياء سَعيدٍ جرى مجرى الحركة والمدّة ولا يُلْحق بناء ببناء انّما الملحقُ ما لم يكن للمدّ فإن كانت الالف طَرفًا جاز ان تكون للالحاق نحو سَلْقَى وجَعْبَى   واعلم انّ الالف تزاد آخرًا على ثلثة اضرب للالحاق والتأنيث وزائدةً كزيادتها حشوًا فالاوّل نحو أَرْطًى ومِعْزًى ألحقتْهما الالف بجَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ والذى يدلّ على زيادة الالف فى أرطى قولهم أديمٌ مَأْروطٌ اذا دُبغ بالأرطى فسقوطُ الالف فى مأروط دليلٌ على زيادتها وقولُهم مَعْزٌ ومَعيزٌ دليلٌ على زيادة الالف فى مِعْزًى وقولُهم أَرْطًى ومِعْزًى بالتنوين يدلّ انّها ليست للتأنيث اذ الفُ التأنيث تمنع الصرفَ فلا يدخلها تنوينٌ نحو حُبْلَى وسَكْرَى ومع ذلك فقد سُمع عنهم أرطاة بالحاق تاء التأنيث ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيثٌ آخَرُ فيُجْمَعَ بين علامتَي التأنيث   وممّا يدلّ انّ الالف فى مِعْزًى ليست للتأنيث تذكيرهم ايّاها نحو قول الشاعر

* ومِعْزًى هَدِبًا يَعْلُو * قِرانَ الأَرْضِ سُودانًا *

ووصفُهم ايّاه بالمذكّر يدلّ انّه مذكّرٌ ولو كانت الالف للتأنيث لكان مؤنّثًا فثبت بما ذكرناه انّها زائدة لغير معنى التأنيث وكان حملُها على الالحاق أولى من حملها على غير الالحاق لانّ الالحاق معنًى مقصودٌ وإن كانا جميعا شيئًا واحدا الا ترى انّ معنى الالحاق تكثيرُ الكلمة وتطويلُها فاذًا كلُّ إلحاق تكثيرٌ وليس كلُّ تكثير إلحاقا   وامّا الثانى وهو الزيادة للتأنيث فنحوُ الف حُبْلَى وسَكْرَى وجُمادَى الالفُ ههنا زائدةٌ للتأنيث والذى يدلّ على زيادتها الاشتقاقُ الا ترى انّ حبلى من الحَبَل وسكرى من السُكْر وجمادى من الجَمْد والذى يدلّ على انّها للتأنيث امتناعُ التنوين من الدخول عليها فى حال تنكيرها ولو كانت لغير التأنيث لكانت منصرفة   الثالث إلحاقُها زائدةً كزيادتها حَشْوًا نحو قَبَعْثَرًى للعظيم الخَلْقِ وكُمَّثْرًى وباقِلًّى وسُمانًى لضرب من الطير الالفُ فى جميع ذلك زائدة لانّها لا تكون مع ثلاثة أحرف اصولٍ فصاعدًا الّا زائدةً وليست للتأنيث لانصرافها مع انّه قد حُكى بَاقِلّاةٌ وسُماناةٌ وهذا ثَبَتٌ لانّها ليست للتأنيث ولا تكون للالحاق لانّه ليس فى الاصول ما هو على هذه العدّة والزِنَة فيكونَ هذا ملحقا به واذا لم تكن للتأنيث ولا للالحاق كانت زائدة لتكثير الكلمة وإتمام بنائها وهذا معنى قوله لانافتها على الغاية يريد انّ قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى الالفُ فيهما سادسةٌ وغايةُ ما يكون عليه الاسماء الاصولُ خمسةُ احرف فلم يكن فى الاصول ما هو على هذه العدّة فيُلْحَقَ به فهى إذًا كألف كتاب وحمار للتكثير فاعرفه ❊

فصـل ٦٨٤

قال صاحب الكتاب والياء اذا حصلتْ معها ثلثةُ احرف اصول فهى زائدة أَيْنَما وقعت كَيَلْمَع ويَهْيَرٍ ويَضْرِبُ وعِثْيَرٍ وزِبْنِيَة الّا فى نحو يَأْجَج ومَرْيَم ومَدْيَن وصِيصِيَة وقَوْقَيْتُ واذا حصلت معها اربعةٌ فإن كانت اوّلا فهى اصلٌ كيَسْتَعُور والّا فهى زائدةٌ كسُلَحْفِيَة،

قال الشارح أمرُ الياء كأمر الالف متى حصلت مع ثلاثة احرف اصول فلا تكون الّا زائدة عرفتَ اشتقاقه او لم تعرفه وذلك نحوُ كَثِيرٍ وعَقِيلٍ وانّما قلنا ذلك لكثرة ما عُلم منه الاشتقاقُ على ما ذكرنا على الالف . وقوله أَيْنَمَا كانت يريد انّها تقع زائدةً مع بنات الثلاثة سواءٌ كانت اوّلا او حشوا او آخِرا بخلاف الالف والواو وامّا الالف فلأجل سكونها وعدم جواز الحركة فيها وامّا الواو فلما سنذكره من أمرها فمثالُ زيادتها اوّلا قولُك يَرْمَعٌ وهى حجارةٌ صغارٌ ويَلْمَعٌ وهو السَراب قال الشاعر

* اذا ما شَكَوْتُ الحُبَّ كَيْمَا تُثيبَنى * بوُدّىَ قالت انّما أَنْتَ يَلْمَعُ *

ويَلْمَقٌ للقَباء وهو فارسىٌّ معرّبٌ ويَهْيَرٌّ وهو حجر احدى الياءَيْن فيه زائدة وهى الاولى لانّه لا يخلو امّا ان يكونا اصلين او زائدين او احدهما اصلٌ والاخرُ زائدٌ فلا يكونان اصلين لانّ الياء لا تكون اصلا مع بنات الثلاثة فى غير المضاعف ولا يكونان زائدين لانّ الاسم لا يكون على حرفين ولا تكون الياء الثانية هى المزيدة لانّها ليس فى الكلام فَعْيَلٌ بفتح الفاء وفيه فِعْيَلٌ بكسره فلو كانت زائدة لقيل يِهْيَرٌّ بكسر الصدر كما قيل عِثْيَرٌ وحِذْيَمٌ فاذًا تعيّن ان تكون الاولى هى المزيدة وقالوا فى الفعل يَقْعُدُ ويَضْرِبُ وثانيةً فى نحو خَيْفَقٍ وهو صفةٌ يقال فلاةٌ خيفقٌ اى واسعةٌ وصَيْرَفٌ وضَيْغَمٌ وهو من اسماء الأسد وثالثةً نحو سَعيدٍ وقَضِيبٍ ورابعةً نحو زِبْنِيَةٍ لواحد الزَبانيَة ودِهْلِيزٌ وقِنْدِيلٌ وعَنْتَرِيسٌ للناقة الشديدة وخامسةً فى سُلَحْفِيَة وسادسةً فى تصغير عَنْكَبُوتٍ وتكسيره نحو عُنَيْكِبِيتٍ وعَناكِبِيتَ فيما حكاه الاصمعىّ فتعلم زيادةَ الياء فى ذلك كلّه لانّها لا تكون اصلا فى بنات الثلاثة فصاعدًا فامّا يَـأْجَجٌ وهو اسمُ مكان فالياءُ فى اوّله اصلٌ يدلّ على ذلك اظهارُ التضعيف ولو كانت الياء زائدة لكان من أَجَّ يأجّ وكان يجب الادّغامُ وأن تقول يَأَجٌّ كما تقول يَغُضُّ ويَعَضُّ فلمّا لم يدّغموا دلّ انّ الجيم الاخيرة زائدةٌ للالحاق بمثال جَعْفَرٍ فلذلك لم يدّغموا اذ لو ادّغموا لبطل الغرضُ وزالت المُوازَنةُ وبعضُ المحدّثين ربّما كسر الجيم وقال يَأْجِجٌ فان صحّ ما رواه كانت الياء زائدة لانّه ليس فى الكلام جَعْفِرٌ

بكسر الفاء ويكون إظهارُ التضعيف شاذّا من قبيل محبب   وامّا مَرْيَمُ ومَدْيَنُ فإنّ الميم فيهما زائدةٌ والياء اصلٌ اذ ليس في الكلام فَعْيَلٌ بفتح الفاء وكان يجب كسرُ الصدر منهما فيقال مِرْيَمُ ومِدْيَنُ كعِثْيَرٍ وكان القياس فيهما قلبَ الياء ألفا على حدّ مَقالٍ ومَقامٍ لكنّه شذّ التصحيحُ فيهما كما شذّ في مَكْوَزَة واذا كان التصحيحُ قد جاء عنهم في نحو القَوَد كان في العَلَم أسهلَ واولى   وامّا صِيصِيَةٌ فانّ الياءَيْن فيها اصلٌ وان كان معك ثلاثةُ احرف اصول لانّ الكلمة مركّبةٌ من صِي مرّتَيْن فالياء الاولى اصلٌ لئلّا تبقى الكلمةُ على حرف واحد وهو الصاد واذا كانت الياء الاولى اصلا كانت الياء الثانية ايضا اصلا لانّها هي الاولى كُرِّرت ومثله من الصحيح زَلْزَلَ وقَلْقَلَ ومنه الوَسْوَسَةُ والوَشْوَشَةُ فالواو في ذلك اصلٌ لانّ الواو مكرّرةٌ وتكريرُها هنا اوّلًا كتكريرها في صِي صِي اخيرا   ومن ذلك حاحَيْتُ وعاعَيْتُ الياء فيهما اصلٌ لانّها الاولى كُرّرت ووزنُهما فَعْلَلْتُ والاصل حَيْحَيْتُ وعَيْعَيْتُ وانّما قُلبت الياء الاولى الفًا للفتحة قبلها كما قالوا في يَيْجَلُ يَاجَلُ   وكذلك قَوْقَيْتُ وضَوْضَيْتُ فإنّ الياء الثانية فيهما اصلٌ لانّها الأُولى كُرّرت واصلُهما قَوْقَوْتُ وضَوْضَوْتُ وانّما قلبوا الثانية منهما ياءً لوقوعها أربعةً على حدّ أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ   فان قيل فهلّا كانت زائدة على حدّ زيادتها في سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ قيل لو قيل ذلك لصارت من باب سَلِسَ وقَلِقَ وهو قليل وبابُ زَلْزَلْتُ وقَلْقَلْتُ أكثرُ والعملُ انّما هو على الاكثر   فان قيل فأَجْعَلُ الواو فيهما زائدةً على حدّ صَوْمَعْتُ وحَوْقَلْتُ قيل لو قيل ذلك لصارت من باب كَوْكَبٍ ودَدَنٍ ممّا فاؤه وعينُه من وادٍ واحد وهو أقلّ من سلس وقلق ،

قال صاحب الكتاب واذا حصلت معها اربعةٌ فإن كانت اوّلا فهي اصلٌ كيَسْتَعُورٍ والّا فــهـي زائـــدة كسُلَحْفِيَةٍ ،

قال الشارح حكمُ الياء كحكم الهمزة اذا وقعت في اوّلِ بنات الأربعة فانّه لا يُقْضَى عليها بالزيادة ولا تكون الّا اصلا لانّ الزوائد لا يلحقن اوائلَ بنات الاربعة لقلّة التصرّف في الرباعيّ وأنّ الزيادة اوّلًا لا تتمكّن تمكُّنها حشوًا وآخرًا الا ترى انّ الواو الواحدة لا تزاد اوّلا البتّة وتزاد حشوا مضاعفةً وغيرَ مضاعفة فالمضاعفةُ نحو كَرَوّسٍ وعَصَوّدٍ واجْلَوّذَ واخْرَوّطَ وغيرُ المضاعفة نحو واو عَجُوزٍ وجُرْمُوقٍ فلذلك قُضي على ياء يستعور وهو اسم مكان بانّها اصلٌ كما كانت الهمزة في اصْطَبْل كذلك لانّ حكم الهمزة كالياء اذا وقعت اوّلا والكلمةُ بها خماسيّةٌ كعَضْرَفُوطٍ فإن كان بعدها ثلاثةُ احرف اصول كانت زائدة كزيادة الهمزة في أَحْمَرَ فاعرفه ،

فصـــل ٦٧٥

قال صاحب الكتاب والواو كالالف لا تُزاد اوّلا وقولُهم وَرَنْتَلٌ كجَحَنْفَلٍ واما غيرَ اوّل فلا تكون الّا زائدةً كعَوْسَجٍ وحَوْقَلَ وقَسْوَرٍ ودَهْوَرَ وتَرْقُوَةٍ وعُنْفُوانٍ وقَلَنْسُوَةٍ الّا اذا اعترض ما فى عِزْوِيتٍ ،

قال الشارح الواو كالالف لا تزاد اوّلا وذلك انّها لو زيدت اوّلا لم تخلُ من ان تزاد ساكنةً او متحرّكةً ولا يجوز ان تزاد ساكنة لانّ الساكن لا يُبتدأ به وان زيدت متحرّكةً فلا تخلو من ان تكون مضمومةً او مكسورةً او مفتوحةً فلو زيدت مضمومةً لاطّرد فيها الهمزُ على حدّ وُقّتت وأُقّتت وكذلك لو كانت مكسورةً على حدّ وِسادةٍ وإِسادةٍ ووِشاحٍ وإِشاحٍ وان كان الاوّل اكثرَ ولو زيدت مفتوحةً لتطرّق اليهـا الهمزُ لانّها لا تخلو من ان تزاد فى اوّلِ اسمٍ او فعلٍ فالاسمُ بعَرَضيّةِ التصغير والفعلُ بعَرَضيّةِ أن لا يسمّى فاعله وكلاهما يُضَمّ اوّله واذا ضُمّ تطرّق اليه الهمزُ حينئذ مع انّهم قد همزوا الواو المفتوحة فى نحو وَحَدٍ وأَحَدٍ ووَناةٍ وأَناةٍ وهو قليل فلمّا كان زيادتُها اوّلا تؤدّى الى قلبها همزةً وقلبُها همزةً ربّما أوقع لبسـًا وأحْدَثَ شكًّا فى انّ الهمزة اصلٌ او منقلبةٌ مع انّ زيادة الحرف انّما المطلوب منه نفسُه فاذا لم يسلم لفظُه لم يحصل الغرضُ فامّا قولهم وَرَنْتَلٌ بمعنى الشرّ فانّه يقال وقع القومُ فى ورنتل اى فى شرّ فالواوُ فيه من نفس الكلمة والنونُ زائدةٌ ملحقةٌ بسَفَرْجَلٍ ووزنُه فَعَنْلَلٌ والكلمةُ بها رباعيّةٌ وانّما قضينا علـى الواو انّها اصلٌ لانه لا يجوز ان تكون زائدة لانّ الواو لا تكون زائدة اوّلا ابدًا فان قيل فكما لا تكون زائدة اوّلا كذلك لا تكون اصلا مع بنات الثلاثة فصاعدًا فالجواب انّ الامر فيها دائرٌ بين ان تكون اصلا او زائدة فكان حَمْلها على الاصل أَوْلى لانّها قد تكون اصلا مع الثلاثة وذلك اذا كان هناك تكريرٌ ولا تكون زائدة اوّلا البتّة فكان حملها على الاصل هو الوجه لانّه أقلُّ مخالفةً فامّا اذا وقعت حشوا مع ثلاثة احرف اصول فصاعدا فلا تكون الّا زائدة وهى فى ذلك تقع ثانيةً نحو عَوْسَجٍ وجَوْهَرٍ وحَوْقَلَ وصَوْمَعَ وثالثةً فى نحو جَدْوَلٍ وقَسْوَرٍ ورَهْوَكَ الرجلُ اذا تبختر فى مَشْيه ودَهْوَرَه اذا ألقاه فى مَهْواةٍ ورابعةً نحو تَرْقُوَةٍ وعُنْفُوانٍ واخْرَوّطَ واعْلَوّطَ وخامسةً فى نحو عَضْرَفُوطٍ ومَنْجَنُونٍ فامّا عِزْوِيتٌ وهو بلدٌ فالواو فيه اصلٌ والتاء والياء زائدتان ووزنُه فِعْليتٌ كعِفْرِيتٍ لانّه من العِفْر وانّما قلنا ذلك لانّه لا يجوز ان تكون الواو اصلا على ان تكون الياء من الاصل ايضا لانّه يلزم منه ان تكون الواو اصلا مع ذوات الاربعة وهو غير جائز ولا يجوز ان تكون الواو اصلا والياء زائدة والتاء اصلا ويكون وزنه فِعْليلا

لانّه يلزم منه ان تكون الواو اصلا مع ذوات الثلاثة وذلك غيرُ جائز ايضا ولا تكون الواو والياء زائدتين معا والتاء اصلٌ لانّه يصير وزنه فِعْوِيلًا وذلك بناءٌ غيرُ معروف فلا يُحمل عليه واذا لم يجز ان يكون فِعْلِلًا ولا فِعْلِيلًا ولا فِعْوِيلًا حُمل على فِعْلِيتٍ كعِفْرِيتٍ وتكون الواو من الاصل ؎

فصـــل ٦٧٩

قال صاحب الكتاب والميم اذا وقعت اوّلا وبعدها ثلثةٌ اصولٌ فهى زائدة نحو مَقْتَلٍ ومَضْرِب ومُكْرَم ومِقْياس الّا اذا عرض ما فى مَعَدٍّ ومِعْزًى ومَأْجِجٍ ومَهْدَدَ ومَنْجَنُونٍ ومَنْجَنِيقٍ ؎

قال الشارح امرُ الميم فى الزيادة كأمر الهمزة سَواءٌ موضعُ زيادتها أن تقع فى اوّل بنات الثلاثة والجامعُ بينهما انّ الهمزة من اوّل مخارج الحلق ممّا يلى الصدرَ والميم من الشفتين وهو اوّل المخارج من الطرف الاخر فجُعلت زيادتُها اوّلا ليناسب مخرجاهما موضعَ زيادتهما ولا تزاد فى الافعال انّما ذلك فى الاسماء نحو مَفْعُولٍ من الثلاثىّ نحو مضروب ومقتول ونحو المصادر واسماء الزمان والمكان كقولك ضربتُه مَضْرَبًا اى ضَرْبًا وإنّ فى ألْفِ درهمٍ لَمَضْرَبًا اى لَضَرْبًا ونحو المَجْلِس والمَحْبِس لمكان الجلوس والحبس ونحو أتت الناقةُ على مَضْرِبها ومَنْتِجها يريد الحينَ الذى وقع فيه الضِرابُ والنِتاجُ وزيدت فى اسم الفاعل من بنات الاربعة وما وافقه نحو مُدَحْرِجٍ ومُكْرِمٍ فمدحرجٌ رباعىٌّ ومكرمٌ موافقٌ للرباعىّ بما فى اوّله من الزيادة وتزاد فى مِفْعالٍ نحو مِقْياسٍ ومِفْتاحٍ للمبالغة وفى الجملة زيادةُ الميم اوّلاً اكثرُ من زيادة الهمزة اوّلا كانّها انتصفت للواو لانّها اختُها اذ هى من مخرجها والذى يدلّ على جميع ما ذكرناه الاشتقاقُ فإنْ أَبْهَمَ شىءٌ من ذلك حُمل على ما عُلم فعلى هذا مَنْبِجٌ اسمُ هذه البلدة الميمُ فيها زائدة والنونُ اصل لانّ الميم بمنزلة الهمزة يُقْضَى عليها بالزيادة اذا وُجدت فى اوّل الكلمة وبعدها ثلاثةُ احرف اصول لكثرة ذلك فى الميم على ما ذكرنا مع أنّا نقول لا يخلو الميمُ والنونُ هنا من ان يكونا اصلين او زائدين او احدُهما اصلٌ والاخرُ زائدٌ فلا يجوز ان يكونا اصلين لانّ الكلمة تكون فَعْلَلًا كجَعْفَرٍ بكسر الفاء وليس فى الكلام مثلُه ولا يجوز ان يكونا زائدين لئلّا يصير الاسمُ من حرفين الباء والجيم فبقى ان يكون احدهما اصلا والاخر زائدا فقُضى بزيادة الميم لما ذكرناه من كثرة زيادتها اوّلاً والنونُ وإن كان تكثر زيادتها ثانيًا نحو عُنْصُرٍ وجُنْدُبٍ فانّ زيادة الميم اوّلا اكثرُ والعملُ انّما هو على الاكثر فامّا مَعَدٌّ فانّ الميم فيه اصلٌ وهى فاءٌ لقولهم تَمَعْدَدَ اى صار على خُلُق مَعَدٍّ ومنه قولُ عمر رضى الله عنه اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا وقال الراجز

* رَبَّيْتُه حتّى اذا تَمَعْدَدَا * كان جَزاءى بالعَصا أَنْ أُجْلَدَا *

وقيل تَمَعْدَدَ اى تكلّم بكلام معدّ فتمعدد تَفَعْلَلَ ولو كانت الميم زائدة لكان وزنه تَمَفْعَلَ ولا يُعرف تمفعل فى كلامهم فامّا قولهم تَمَسْكَنَ اذا أظهر المَسْكَنَةَ وتَمَدْرَعَ اذا لبس المِدْرعة وتَمَنْدَلَ من المِنْدِيل فهو قليل من قبيل الغلط فكانّهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجُمَل نحو حَوْقَلَ وسَبْحَلَ والجيّد تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتَنَدَّلَ قال ابو عثمان هذا كلام اكثر العرب واما مِعْزًى فانّه وان كان عجميا فانّه قد عُرِّب فى حال التنكير فجرى مجرى العربيّة فميمه اصلٌ لقولهم مَعْزٌ ومَعِيز فمعز فَعْلٌ ومعيز فَعِيلٌ فلو كانت الميم فى معزى زائدة وقد بُنى منه ذلك لقيل عَزًى وعَزِىٌّ فلمّا لم يُقَل دلّ انّ الميم اصلٌ وكذلك مَأْجَجُ ومَهْدَدُ الميم فيهما اصلٌ فمأجج مكان ومهدد اسم امرأة والذى يدلّ ان الميم فيهما اصل اظهارُ التضعيف ولو كانت زائدة لأُدْغِم المثلان وكان يقال مَأَجّ ومَهَدّ كمَفَرٍّ ومَقَرٍّ ووزنهما فَعْلَلٌ واللام الثانية زائدةٌ للالحاق بجَعْفَرٍ ولذلك لم يدّغموا اذ لو ادّغموا لبطل الالحاقُ وانتقض الغرضُ واما مَنْجَنُونٌ فلسيبويه فيه قولان أصحّهما انّ الميم فيه اصلٌ والنون بعدها اصليّةٌ والنون الثانية لامٌ والكلمة رباعيّةُ الاصل وانّما كُرّرت النون الثانية لتُلْحَق بعَضْرَفُوط ومثاله فَعْلَلُولٌ ومثله فى التكرير حَنْدَقُوقٌ وهو نبتٌ وانّما قلنا ذلك لانّه لا يخلو إمّا ان تكون الميم وحدها زائدة او النونُ وحدها زائدة او يكونا جميعا زائدَيْن او اصليَّيْن ولا يجوز ان تكون الميم وحدها زائدة لانّا لا نعلم فى الكلام مَفْعَلُولا ولا يجوز ان تكون النون وحدها زائدة لقولهم فى الجمع مَناجِينُ كذلك تجمعه عامّة العرب فلمّا ثبتت فى الجمع قُضى بأصالتها اذ لو كانت زائدة لقيل مَجانِينُ كما قالوا مَجانيقُ ولا يكون النون والميم جميعا زائدين لانّه لا يجتمع فى اوّل اسم زائدان الّا ان يكون جاريًا على فِعْله نحو مُنْطَلِقٍ مع انّه ليس فى الكلام مَنْفَعُولٌ فلمّا امتنع ان تكون الميم وحدها زائدة والنون وحدها زائدة وأن تكونا جميعا زائدتين بقى ان تكونا اصلين على ما ذكرنا فامّا مَنْجَنِيقٌ فالميم فيه اصل والنونُ بعدها زائدة لقولهم فى جمعه مَجانيقُ ومَجانِقُ فسقوطُ النون فى الجمع دليلٌ على زيادتها واذا ثبت انّ النون زائدة قُضى على الميم بانّها اصلٌ لئلّا يجتمع زائدان فى اوّل اسم وذلك معدوم الّا ما كان جاريًا على فِعْله نحو منطلق ومستخرج وهذا مذهب سيبويه والمازنىّ ووزنه عندهما فَنْعَلِيلٌ كعَنْتَرِيسٍ وقال غيره انّ النون الاولى والميم معًا زائدتان وذلك من قِبَل انّ من العرب من يقول جَنَقْناهم اى رَمَيْناهم بالمنجنيق وحكى ابو عُبَيْدة عن بعض العرب ما زلنا نُجْنَقُ فعلى هذا وزنه مَنْفَعِيلٌ والصحيحُ مذهب سيبويه لما تقدّم

من قولهم في التكسير مَجانيقُ وامّا قولهم جَنْقُوا فهو من معناه لا من لفظه كدَمِثٍ ودِمَثْرٍ وسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ولَأْلٍ من اللُّؤلُؤ وثُعالَةَ للثَّعْلَب وذكر الفرّاء جنقناهم وزعم انّها مولّدة قال ولم أَرَ الميم تزاد على نحو هذا ومعنى قوله مولّدةٌ اى أنّه أعجميٌّ معرّبٌ واذا اشتقّوا من الأعجميّ خلّطوا فيه لانّه ليس من كلامهم وقولُه ولم أَرَ الميم تزاد على نحو هذا اشارةٌ الى عدم النظير وهذا يُقوّى انّ الميم اصلٌ والنون زائدةٌ •

قال صاحب الكتاب وهي غيرَ أوّل اصلٌ الّا في نحو دُلامِصٍ وقُمارِصٍ وهِرْماسٍ وزُرْقُمٍ •

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ موضع زيادة الميم ان تقع في اوّل بنات الثلاثة ولا تزاد حشوا ولا اخيرا الّا على ندرةٍ وقلّةٍ فاذا مرّ بك شيءٌ من ذلك فلا تقض بزيادتها الّا بثَبَتٍ من الاشتقاق لقلّة ما جاء من ذلك فيما وضح امرُه فمن ذلك دُلامِصٌ ذهب الخليل الى انّ الميم فيه زائدة ومثالُه فُعامِلٌ لانّهم قد قالوا فيه دِرْعٌ دَليصٌ ودِلاصٌ فسقوطُ الميم من دليص ودلاص دليلٌ على زيادتها في دُلامِص ودُمالِص قال الأعشى

* اذا جُرِّدتْ يومًا حسبتَ خَميصَةً * عليها وجِرْيالَ النَّضيرِ الدُّلامِصَا *

كما قالوا شَأْمَلٌ وشَمْأَلٌ وقالوا دُلَّصٌ ودُمَلِصٌ حذفوا منه الالف كما قالوا هُدَبِدٌ وعُلَبِطٌ وقالوا دَليصٌ ودلاصٌ كلُّه بمعنى البَرّاق قال ابو عثمان لو قال قائلٌ انّ دلامصا من الاربعة ومعناه دليصٌ وهو ليس بمشتقٍّ من الثلاثة قال قولا قويّا كما انّ لَأْلًا منسوبٌ الى معنى اللُّؤلُؤ وليس من لفظه وكما انّ سِبَطْرا معناه السَّبِط وليس منه ومعنى هذا الكلام انّه اذا وُجِد لفظٌ ثلاثيٌّ بمعنى لفظ رباعيّ وليس بين لفظيهما الّا زيادةُ حرف فليس احدُهما من الاخر يقينًا نحوَ سَبِطٍ وسِبَطْرٍ ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ الا ترى انّ الراء ليست من حروف الزيادة فجاز ان تكون فيما أُبْهِمَ امرُه كذلك هذا وان كان محتملا الّا انّه احتمالٌ مرجوحٌ لقلّته وكثرة الاشتقاق وتشعُّبه وامّا قُمارِصٌ وهو الحامض يقال لَبَنٌ قُمارِصٌ كانّه يقرص اللسانَ فالميمُ فيه زائدة لِما ذكرناه من الاشتقاق والاشتقاقُ يُقْضَى بدلالته من غير التفات الى قلّة الزيادة في ذلك الموضع الا ترى الى اجماعهم على زيادة الهمزة والنون في انْقَحْلٍ وانْزَهْوٍ لقولهم في معناه قَحْلٌ وزَهْوٌ وان كان لا يجتمع زيادتان في اوّل اسم ليس بجارٍ على فعلٍ وامّا هِرْماسٌ فهو من اسماء الأسد فيما حكاه الاصمعيّ فالميمُ فيه ايضا زائدة ومثالُه فِعْمالٌ لانّه من الهَرْس وهو الدَّقّ وهذا اشتقاقٌ صحيحٌ الا ترى انّه يقال دَقّ الفريسةَ فاندقّت تحته ويقال له ايضا هَرّسٌ قال الشاعر

* شديدَ الساعِدَيْن أخا وِثاب * شديدًا أُسْرُهُ هَرِسًا هَمُوسًا *

وهذا ثَبَتٌ فى زيادة الميم هنا وامّا زُرْقُمٌ فالميم منه زائدة لانّه بمعنى الأَزْرَق وذلك انّ الميم زيدت اخيرا أكثرَ من زيادتها حشوًا وقالوا فُسْحُمٌ للمكان الواسع بمعنى المنفسح وحُلْكُمٌ للشديد السّواد من الحُلْكة يقال هو اسودُ من حَلَكِ الغُراب وقالوا سُتْهُمٌ وهو الكبيرُ الاست ومثالُه فُعْلُمٌ زادوا الميم فى هذه الاسماء للالحاق ببُرْثُنٍ مبالغةً لانّ قوّة اللفظ مُؤْذِنةٌ بقوّة المعنى ؛

قال صاحب الكتاب واذا وقعت اوّلا خامسةً فهى اصل كمَرْزَنْجُوش ولا تُزاد فى الفعل ولذلك استُدِلّ على أَصالةِ ميمِ مَعَدّ بتَمَعْدَدُوا ونحوُ تَمَسْكَنَ وتمدرع وتمندل لا اعتدادَ به ؛

قال الشارح فامّا اذا وقعت اوّلاً وبعدها اربعةُ احرف اصول لم تكن الّا اصلا لانّ الزيادة لا تلحق ذواتِ الاربعة من اوّلها واذا لم تلحق الاربعةَ فهى من الخمسة ابعدُ وقد تقدّم الكلام على ذلك وقوله ولا تزاد فى الفعل يريد انّ الميم من زيادات الاسماء لا حَظَّ للافعال فيها ولذلك قُضى على الميم فى تَمَعْدَدَ أنّها اصل وامّا تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ فهو قليل كالمشتقّ من الاسم بالزيادة نحو سَبْحَلَ وحَمْدَلَ ؛

فصــل ٦٧٧

قال صاحب الكتاب والنون اذا وقعت اخيرا بعد الف فهى زائدة الّا اذا قام دليلٌ على اصالتها فى نحو فَيْنانٍ وحَسّان وحمارٍ قَبّان فيمَن صرف وكذلك الواقعةُ فى اوّل المضارع والمُطاوِع نحو نَفْعَلُ وانْفَعَلَ والثالثةُ الساكنةُ فى نحو شَرَنْبَثٍ وعَصَنْصَر وعُرُنْد وهى فيما عدا ذلك اصلٌ الّا فى نحو عَنْسَلٍ وعَفَرْنًى وبِلَهْنِيَة وخَنْفَقِيق ونحو ذلك ؛

قال الشارح قد ذكرنا انّ النون من حروف الزيادة ولها فى ذلك موضعان احدهما أن تكثر زيادتُها فى موضع فمتى وُجدت فى ذلك الموضع قُضى بزيادتها فيه الّا ان تقوم دلالةٌ على انها اصلٌ والثانى ان تقلّ فيه زيادتُها فلا يُحْكَم عليها فى ذلك الموضع بالزيادة الّا بثَبَتٍ فالاوّل وقوعُها آخِرًا بعد ألف زائدة نحو سَكْرانَ وعَطْشانَ ومَرْوانَ وقَحْطانَ وأصلُ هذه النون ان تلحق الصفاتِ ممّا مؤنّثه فَعْلَى لانّ الصفات بالزيادة أَوْلى لشَبَهها بالافعال والافعالُ أقعدُ فى الزيادة من الاسماء لتصرّفها والاعلامُ من نحو مروان وقحطان محمولةٌ عليها فى ذلك وقد كثرت الزيادةُ آخِرًا على هذا الحدّ ولا يُحْمَل منه شىءٌ على الاصل الّا بدليل فامّا فَيْنانٌ فهو من قبيل عَطْشانَ فى الصفات يقال رجلٌ فَيْنانٌ اى حسنُ الشَّعْر طويله

وامّا حَسّان فالقياسُ يقتضى زيادة النون وأن لا ينصرف حَمْلًا على الاكثر ويجوز ان يكون مشتقّا من الحسن فتكون النون اصلا وينصرف وكذلك حِمار قَبّان الوجهُ ان يكون فَعْلانَ ولا ينصرف ويجوز ان يكون فَعّالًا من قَبَنَ فى الارض اى ذهب فيها وعلى هذا ينصرف لانّ النون فيه اصلٌ وقد زيدت فى اوّل الفعل نحو نَفْعَلُ وانْفَعَلَ فنَفْعَلُ للمتكلّم اذا كان معه غيرُه فالنونُ فى اوّله زائدة للمضارعة وحروفُ المضارعة اربعةٌ الهمزة والنون والتاء والياء وقد كانت حروف المدّ واللين اولى بذلك الّا انّ الالــف امتنعت اوّلا لسكونها فعُوّض منها الهمزة لما بينهما من المناسبة والمقاربة على ما سبق وكذلك الواو لا تزاد اوّلا فى حكم التصريف وقد تقدّم علّةُ ذلك فعُوّض منها الياء لانّها تُبْدَل منها كثيرا على ما بيّنّا آنفًا وامّا الياء فأمكنَ زيادتُها اوّلا فزيدت للغيبة واحتيج الى حرف رابع فكانت النونَ لانّها اقربُ حروف الزيادة الى حروف المدّ واللين الا ترى انّ النون غُنّةٌ فى الخَيْشُوم وقد تقدّم ذكرُ ما بينهما من المناسبة بما أغنى عن اعادته فلذلك جامعتْها فى حروف الزيادة وجُعلت للمتكلّم اذا كان معه غيره لانّها قد استُعملت فى غير هذا الموضع للجمع نحو قُمْنا وقُعَدْنا وفى جماعة المؤنّث نحو ضَرَبْنَ فلمّــا كانت مزيدة آخرًا للجمع على ما وصفتُ لك زيدت اوّلًا للجمع لتتناسب زيادتُها اوّلا وآخرًا وامّــا زيادتُها للمطاوعة نحو انفعل فذلك من قِبَل انّ النون تُناسب هذا المعنى الا ترى انّ النون حــرفٌ غُنّىّ خفيفٌ فيه سُهولةٌ وامتدادٌ فكانت حاله مناسبة لمعنى السهولة والمطاوعة وكذلك اذا حصلت النون ثالثةً حُكم بزيادتها نحو جَحَنْفَلٍ وشَرَنْبَثٍ وعَصَنْصَرٍ وانّما حُكم بزيادتها هنا لانّه موضع كثُر زيادتُها فيه ولم تقم دلالةٌ على انّها اصلٌ لانّها وقعت موقع الالف الزائدة الا ترى انّهما قد تَعاورتا الكلمةَ الواحدةَ وتَعاقبتا عليها فى نحو شُرابِثٍ وشَرَنْبَثٍ وجَرَنْفَشٍ وجُرافِشٍ فالالفُ هنا زائدة لــمــا ذكرناه من انّها لا تكون اصلا فى بنات الاربعة فكذلك ما وقع موقعها وقالوا عَرَنْتُنٌ النون فيه زائدة لما ذكرناه وقد قالوا عَرَتُنٌ بحذف النون كما قالوا دُودِمٌ وعُلَبِطٌ وهُدَبِدٌ فقِسْ على ما جاء من ذلك من نحو عَقَنْقَلٍ وسَجَنْجَلٍ وقالوا عَرَنْدَدٌ وهو الصُلْب فالنون فيه زائدة لما ذكرناه من انّه موضعٌ كثرت زيادتُها فيه والدال الاخيرة زائدة ايضا لما ذكرناه ألحقته بسَفَرْجَلٍ وامّا عُرُنْدٌ فهو الغليظ يقال وَتَرٌ عرندٌ اى غليظٌ فالنون فيه زائدة لانّه ليس فى الاصول ما هو على مثال جُعْفُرٍ بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء ونظيرُه تُرُنْجٌ وامّا الموضع الثانى فهو ان تقع غيرَ ثالثة فانّه لا يُحْكَم بزيادتها الّا بثَبَت ساكنةً كانت او متحرّكةً فمثالُ الساكنة نحو نون حِنْزَقْرٍ وحِنْبَتْرٍ بمعنى القصير النونُ فيه اصل لانّها فى مقابلة

الاصول الا تراها بإزاء الراء من قِرْطَعْبٍ وجِرْدَحْلٍ ومثالُ المتحرّكة جَنْعَدْلٌ النونُ اصل لما ذكرناه ولانّها بإزاء الفاء من سَفَرْجَلٍ وامّا عَنْسَلٌ وهي الناقة السريعة فلو خُلّينا والقياسَ لكانت حروفُها كلّها اصولا لانّها بإزاء جَعْفَرٍ لكنّهم جعلوه مشتقّا من عَسَلانِ الذئبِ وهو شدّةُ عَدْوِه فكانت زائدة لذلك وقد ذهب قومٌ الى انّه مشتقٌّ من لفظ العنس فهي اصلٌ لذلك واللامُ زائدة والوجه الاوّلُ وهو رأى سيبويه لقوّة المعنى وكثرة زيادة النون ثانيًا نحو جُنْدُبٍ وعُنْصُرٍ وامّا عَفَرْنًى وهو من اسماء الأسد ووزنه فَعَلْنًى فالنون فيه والالف زائدة كانّه سُمّى بذلك لشدّته يقال ناقةٌ عَفَرْناةٌ اى قويّة ويقال فلان فى عَفَرْنَةِ الحرّ اى فى شدّته والنون والالف للالحاق بسفرجل وامّا بُلَهْنِيَةٌ بمعنى العيش الناعم يقال فلانٌ فى بلهنيةٍ من العيش اى فى سَعَةٍ والالفُ والنون زائدتان للالحاق بقُذَعْمِلٍ وانّما صارت الالف ياء للكسرة قبلها ودلّ على زيادة الالف والنون قولهم عيشٌ أَبْلَهُ اى قليلُ الغموم وامّا خَنْفَقِيقٌ وهي الداهية وهي ايضا الخفيفة من النساء النونُ فيه زائدة لانّه من خفق يخفق وهو ملحقٌ بعَرْطَليلٍ

فصــــل ٦٧٨

قال صاحب الكتاب والتاء اطّردتْ زيادتُها اوّلا فى تَفْعِيلٍ وتَفْعالٍ وتَفَعُّلٍ وتَفاعُلٍ وفعلَيْهما وآخرا فى التأنيث والجمع وفى نحو رَغَبُوتٍ وجَبَرُوتٍ وعَنْكَبُوتٍ ثمّ هى اصل الّا فى نحو تُرْتُبٍ وتَوْلَجٍ وسَنْبَتَةٍ

قال الشارح اعلم انّ التاء تزاد اوّلا وآخرا وهى فى ذلك على ضربَيْن مُطّردةٌ وغيرُ مطّردة فالاوّلُ نحو تَفْعِيلٍ وتَفْعالٍ وتَفَعُّلٍ وتفاعُلٍ فامّا التفعيل فهو مصدرُ فَعَّلَ قال الله تعالى وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا وقال الشاعر * وما بالُ تَكْلِيمِ الديارِ البَلاقِعِ * وربّما جاء على تَفْعِلَةٍ قالوا قدّمْتُه تَقْدِمَةً وكرّمْتُه تَكْرِمَةً وعلى فِعّالٍ نحو كلّمْتُه كِلّامًا وفى التنزيل وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا وامّا التَّفْعال فنحو التَّقْتال والتَّضْراب وما أشبههما من نحو التَّلْعاب والتَّرْداد والتَّسْيار كلّها مصادرُ بمعنى السَّيْر والقَتْل والضَّرْب واللَّعْب والرَّدّ وجاءوا به لتكثير الفعل والمبالغة فيه وامّا التَّفَعُّل فهو مصدرُ تَفَعَّلَ قال الشاعر * وكما علمْتِ شمائلى وتَكَرُّمى *

ومن قال فَعَّلْتُه فِعّالًا قال تَفَعَّلَهُ تِفِعّالًا لانّه مُطاوِعُه نحو تَحَمَّلَه تِحِمّالًا قال الشاعر

* ثلاثةُ أَحْبابٍ فحُبُّ عَلاقةٍ * وحُبُّ تِمِلّاقٍ وحُبٌّ هو القَتْلُ *

وامّا التَّفاعُل فمصدرُ تَفاعَلَ وقوله وفعلَيْهما يريد فعلَ التفعّل وفعلَ التفاعل لانّ فى كلّ واحد من هذَيْن الفعلَيْن تاءً زائدة فتفاعل مطاوعُ فاعَلَ وتفعّل مطاوعُ فعّل وقد تقدّم الكلام عليهما فى الافعال

وامّا زيادتها غيرَ مطّردة فنحو تَجْفافٍ فهو تفْعالٌ من جَفَّ الشيء اذا يَبِسَ وصَلُبَ وتمْثالٌ من المثـل وتبْيانٌ من البَيان وتِلْقاءٌ من اللقاء وتِضْرابٌ من الضِراب ولولا الاشتقاق لكانت اصلاً فى ذلك كلّه لانّها بإزاء قاف قِرْطاسٍ وسين سِرْحانٍ وقد زيدت آخرا زيادةً مطّردةً للتأنيث والجمع فالاوّل نحو حَمْزَةَ وطَلْحَةَ الّا انّك تُبْدِل منها فى الوقف هاء والتاء هى الاصل فى ذلك بدليل ثبوتها فى الوصل والوصلُ ممّا يجرى فيه الأشياء على اصولها والوقفُ من مواضع التغيير وقد زيدت فى جمع المؤنّث السالم وقبلها ألفٌ نحو ضاربات وجَوْزات وجَفَنات وقد تقدّم الكلام عليها بما أغنى عن إعادته وقد زيدت آخرا فى نحو مَلَكُوتٍ ورَحَمُوتٍ وجَبَرُوتٍ بمعنى المُلْك والرَحْمة والتجبّر وقالوا رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوتٍ ويقال رَغَبُوتَى ورَحَمُوتَى على زنة فَعَلُوتَى وهو قليل لا يقاس عليه وقد زادوها فى آخر الاسماء نحو عَنْكَبُوتٍ وتَرْنَمُوتٍ لصوت القَوْس عند النزع فالتاء فى عنكبوت زائدة ومثاله فَعْلَلُوتٌ ملحقٌ بعَضْرَفُوطٍ لانّك تقول عَنْكَباء فى معنى عنكبوت وفى الجمع عَناكِبُ فسقوط التاء دليل على زيادتها فان قيل ليس فى قولهم عَناكِبُ دليل على زيادتها لانّ الحرف الخامس يُحذف فى التكسير نحو قولهم فى عَضْرَفُوطٍ عَضارِفُ والطاء غيرُ زائدة فالجواب انّ العرب لا تكاد تكسّر الاسم الذى على خمسة احرف اصول الّا مستكرَهين فلمّا قالوا عَناكِبُ من غير استكراه دلّ انّ التاء زائدة وامّا تَرْنَمُوتٌ فبمعنى الترنّم وهذا ثبتٌ فى زيادة التاء والواو وقال * تُجاوِبُ القَوْسُ بتَرْنَمُوتِها * اى بترنّمها ثمّ هى اصلٌ أيْنَ وُجدت بعد ذلك الّا أن تقوم دلالةٌ على انّها زائدة فمن ذلك تُرْتُبٌ بمعنى الشيء الراتب فالتاء الاولى زائدة لانّه ليس فى الكلام مثلُ جُعْفُرٍ بضمّ الجيم عند سيبويه وهى عند الاخفش ايضا زائدة لانّه مأخوذ من رتب فكانت زائدة للاشتقاق لا لأجل المثال ونظيرُه تَنْضُبٌ لضربٍ من الشجر التاء فيه زائدة لانّه ليس فى الكلام مثلُ جَعْفُرٍ بضمّ الفاء وكذلك يقال تُنْفُل وتَتْفَل بضمّ الفاء وفتحها فمن فتح كانت زائدة لا محالةَ لعدم النظير ومن ضمّ كانت زائدة ايضا لانّها لا تكون اصلا فى لغةٍ زائدةً فى لغة اخرى وامّا تَوْلَجٌ فهو كِناس الوحش الذى يلج فيه وهو فَوْعَلٌ من الوُلوج والتاء فيه بدلٌ من الواو كانّهم كرهوا اجتماع الواوَيْن فأبدلوا من الاولى تاء وقد أجروا الضمّة مع الواو مجرى الواوَيْن فقالوا تُكَأَةٌ وتُخَمَةٌ وتُكَلَةٌ وربّما قالوا دَوْلَجٌ فأبدلوا من التاء دالا فلو سُمّى بتولج رجلٌ لانصرف وهى عند البغداديّين تَفْعَل والتـاء عندهم زائدة وكانّ صاحب هذا الكتاب نحا نحوَ ذلك ولذلك استثنى من ان تكون اصلا وعدّها مع ما هى فيه زائدة وليس الامر فيها عندى كذلك لانّ تَفْعَل معدومٌ فى الاسماء وفَوْعَلٌ كثيرٌ والعملُ انّما

هو على الكثير وامّا سَنْبَتَةٌ فمعناها قطعةٌ من الدهر يقال مضت سنبتةٌ من الدهر اى بُرْهَةٌ منه والتاء الاولى منه زائدة لقولهم فى معناه سَنْبٌ وسَنْبَةٌ كتَمْرٍ وتَمْرَةٍ فسقوطُ التاء دليلٌ على زيادتها فاعرفه ،

فصــــل ٦٧٩

قال صاحب الكتاب والهاء زيدت زيادةً مطّردةً فى الوقف لبَيان الحركة او حرفِ المدّ فى نحو كتابِيَهْ وثَمَّهْ ووا زَيْداهْ ووا غُلامَهُوهْ ووا انقطاعَ ظَهْرِهِيهْ ،

قال الشارح قد زيدت الهاء زيادةً مطّردةً للوقف وموضعُها ان تقع بعد حركةِ بناءٍ متوغّلةٍ فى البناء نحو حِسابِيَهْ وكِتابِيَهْ وثَمَّهْ ولا تدخل على حركةِ بناءٍ تُشْبِه الاعرابَ فلا تدخل على فعلٍ ماضٍ نحو ضَرَبَهْ ولا فى يا زَيْدُهْ لانّهما مُشْبِهان المعربَ واذا لم تدخل على ما يُشْبِه المعربَ كان دخولُها على المعرب نفسه أبعدَ وذلك مُحافَظةً على حركات البناء لانّها موضوعةٌ للّزوم والثبات اذ كانت من سِنْخ الكلمة كانّ الكلمةَ رُكّبت على الحركة كما رُكّبت على الحروف وقد وردت هذه الهاء لبيان الف النُّدْبة نحو وا زيداهْ ووا غُلاماهْ لانّ الالف خفيّةٌ والوقفُ عليها يزيدها خفاءً فبيّنوها بالهاء فان قلت فأنت لا تجيز ان تندب نكرةً فكيف جاز ان تُمثّل بقولك وا غلاماهْ وغلامٌ نكرة قيل المراد غلامى بياء ساكنة وأنت اذا ندبتَ ما هذه حالُه فلك فيه وجهان احدُهما فتحُ الياء لالتقاء الساكنين والاخرُ الحذف فلذلك مَثّل بقوله وا غلاماهْ وقد تقدّم الكلام على هذه الهاء بما فيه مَقْنَعٌ ،

قال صاحب الكتاب وغيرَ مطّردة فى جمع أُمّ وقد جاء بغير هاء وقد جمع اللغتين مَن قال

* اذا الأُمّهاتُ قَبَحْنَ الوُجوهَ * فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمّاتِكَا *

وقيل قد غلبت الأُمّهاتُ فى الأَناسىّ والأُمّاتُ فى البهائم وقد زادها فى الواحد من قال * أُمّهَتِى خِنْدِفُ والْيَاسُ أَبِى * وفى كتاب العين تأمّهتُ وهو مسترذَلٌ ،

قال الشارح وقد زادوا الهاء زيادةً غيرَ مطّردة وانّما تُسْمع ولا يقاس عليها قالوا أُمّهاتٌ والواحدُ أُمٌّ على زنة فُعْلٍ كحُبٍّ ودُرٍّ العينُ واللامُ فيه من وادٍ واحد فالهمزةُ فيه فاءٌ والميمُ الاولى عينٌ والميمُ الثانيةُ لامٌ والهاء زائدة لقولهم فى معناه أُمّاتٌ قال الشاعر * أُمّاتُهُنّ وطَرْقُهُنّ فَحِيلا * وقال الآخر * فرجت الظلام بأُمّاتكا * الّا انّ الامّهات فى الأَناسىّ اكثر والأُمّات فى البهائم أغلبُ وقد جاءت الامّهاتُ ايضا فى البهائم قال الشاعر

* قَوّالُ مَعْرُوفٍ وفَعّالُهُ * عقّارُ مَثْنَى أُمّهاتِ الرِّباعْ *

والاوّل اكثر وقد اجاز ابو بكر ان تكون الهاء هنا اصلا لقولهم في الواحد أُمَّهَةٌ قال الشاعر * أُمّهتى خندف والياس أبى * ويؤيّد ذلك تأمّهتُ أُمًّا ويكون وزنه فُعَّلَة بمنزلة أُبَّهَة وعُلَّفَة وقُبَّرَة والمذهب الاوّل لقولهم أُمٌّ بيّنةُ الأُمومة وهذا ثبتٌ وقولهم أُمَّهَةٌ قليل شاذّ وتأمّهتُ أُمًّا أقلُّ منه قال وهو من مسترذَلِ كتاب العين والقولُ في ذلك انّ قولهم أُمَّهَةٌ وتأمّهتُ معارَضٌ بقولهم أُمٌّ بيّنةُ الأُمومة والترجيح معنا من جهة النقل والقياس امّا النقل فإنّ الأُمومة حكاها ثعلبٌ وحَسْبُك به ثقةً وامّا أُمَّهَةٌ وتأمّهتُ انّما حكاهما صاحبُ كتاب العين لا غيرُ وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يُدْفَع عنه وامّا القياس فإنّ اعتقاد زيادة الهاء اسهلُ من اعتقاد حذفها من أُمّات لانّ ما زيد في الكلام أضعافُ ما حُذف منه والعملُ على الاكثر لا على الاقلّ ٭

قال صاحب الكتاب وزيدت في أَهْراقَ اهْراقةً وفي هِرْكَوْلَةٍ وهِجْرَعٍ وهِلْقامةٍ عند الاخفش ويجوز ان تكون مزيدة في قولهم قَرْنٌ سَلْهَبٌ لقولهم سَلِبٌ ٭

قال الشارح اعلم انّهم قالوا أَهْراقَ وهَراقَ فمن قال هراق فالهاء عنده بدلٌ من همزة أراق على حدّ هَرَدْتُ أن أفعلَ في أَرَدْتُ ونظائرِه على ما سنذكر ومن قال أَهْراق فجمع بين الهمزة والهاء فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على حدّ صنيعهم في أَسْطاعَ على ما سنذكر في موضعه واما هِرْكَوْلَة وهي المرأة الجسيمة فذهب الخليل فيما حكاه عنه ابو الحسن الى انّ الهاء زائدة ووزنُه هِفْعَوْلَةٌ أخذه من الرَّكْل وهو الرَّفْس بالرِّجل كانّها لثقلها تركُل في مَشْيها اى ترفع رجلها وتضعها بقوّة كالرفس وحكى ابو زيد فيها هَرْكَلَةٌ وهِرْكِلَةٌ وامّا هِجْرَعٌ وهو الطويل فالهاء فيه عنده زائدة كانّه من الجَرَع وهو المكان السهل المُنْقاد وهو من معنى الطُول ووزنُه على هذا هِفْعَلٌ وكذلك هِبْلَعٌ وهو الأَكُول مأخوذٌ من البَلْع والذى عليه الاكثرُ القولُ بانّ هذه الهاء اصلٌ وذلك لقلّة زيادتها اوّلا ويؤيّد ذلك قولهم هذا أهجرُ من هذا اى أطْوَلُ وما ذهب اليه الخليل سديدٌ لانّ الأشتقاق اذا شهد بشيء عُمل به ولا التفاتَ الى قلّته وكذلك هِلْقامَةٌ وهو الضخم الطويل والهِلْقامةُ من اسماء الأسد فالهاء فيه زائدة لانّه من اللَّقم قال ويجوز ان تكون الهاء في سَلْهَب زائدة وهو الطويل من الخيل يقال قَرْنٌ سَلْهَبٌ اى طويل لقولهم في معناه سَلِبٌ اى طويلٌ وهذا اشتقاقٌ حسنٌ ظاهرُ المعنى واللفظ ٭

فصـــل ٦٨٠

قال صاحب الكتاب والسين اطّردت زيادتُها فى اسْتَفْعَلَ ومع كاف الضمير فيمَن كَسْكَسَ وقالوا اسْطاع كأَهْراقَ ء

قال الشارح والسين زيادتها مطّردةٌ وغيرُ مطّردة فالمطّردةُ تجوز زيادتُها فى استفعل وما يُصرَّف منه نحــو استخرج يستخرج استخراجًا فهو مستخرِجٌ وله أقسامٌ قد شرحتُها فى قسم الافعال والغالبُ عليه الطَّلَبُ نحوُ استفهم واستعلم اذا طلب الفهم والعلم واما كونها غير مطّردة فنحوُ أَسْطاعَ يُسْطِيعُ السينُ فيه زائدة والمراد أَطاعَ يُطِيعُ والاصل أَطْوَعَ يُطْوِعُ نُقلت الفتحة من الواو الى الطاء ارادةً للاعلال حملًا عـلى الماضى المجرّد الذى هو طاعَ يَطُوعُ ثمّ قلبتَها الفًا لتحرُّكها فى الاصل وانفتاحِ ما قبلها الآنَ فصار أَطاعَ ثمّ زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل هذا رأىُ سيبويه وقد ردّه ابو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد وقال انّما يُعوَّض من الشىء اذا كان معدوما والفتحةُ ههنا موجودة وانّما نُقلت من الــعــين الى الفاء ولا معنًى للتعويض عن شىء موجود بل يكون جمعًا بين العوض والمُعوَّض وهو ممتنعٌ وهذا لا يقدح فيما ذهب اليه سيبويه لانّ التعويض انّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين لا من ذهاب الحركة البتّة وذلك انهم لمّا نقلوا الحركة من العين الى الفاء الساكنة وقلبوا العين الفًا لحق العينَ تَوْهِينٌ وتغييرٌ وصار مُعرَّضًا للحذف اذا سكن ما بعده نحوِ أَطِعْ فى الامر فعُوِّض السين من هذا القَدْر من التوهين وهذا تعويضُ جوازٍ لا تعويضُ وُجوب فلذلك لا يلزم التعويضُ فيما كان مثله نحوِ أَقامَ وأَباعَ ولو عوّضوا لجاز ومثله أَهْراقَ يُهْرِيقُ وقد تقدّم الكلام عليه قال الفرّاء شبّهوا أَسْطَعْتُ بأَفْعَلْتُ فهذا يدلّ من كلامه على انّ اصلها استطعتُ فلمّا حُذفت التاء بقى على وزن أَفْعَلْتُ ففُتحت همزته وقُطعت والوجهُ الاوّل لانّهم قد قالوا اِسْطَعْتُ بكسر الهمزة ووصلها حيث ارادوا استطعتُ ء واما السين اللاحقة لكاف المؤنّث فانّها لغةُ بعض العرب تُتْبِع كافَ المؤنّث سينا فى الوقف تبيينًا لكسرة الكاف فتؤكّد التأنيثَ فتقول مررت بكِسْ ونزلت عليكِسْ فاذا وصلوا حذفوا السين لبيان الكسرة وقد تقدّم الكلام على ذلك ء

فصـــل ٦٨١

قال صاحب الكتاب واللام جاءت مزيدةً فى ذٰلكَ وهُنالِكَ وأُلالِكَ قال * وهَلْ يَعِظُ الضِلّيلَ إِلّا أُلالِكَا * وفى عَبْدَلٍ وزَيْدَلٍ وفَحْجَلٍ وفى هَيْقَلٍ احتمالٌ ،

قال الشارح اللام أبعدُ حروف الزيادة شَبَهًا بحروف المدّ واللين ولذلك قلّت زيادتُها وقد استبعد الجَرْمىّ ان تكون من حروف الزيادة والصوابُ انّها من حروف الزيادة وهى تزاد فى ذٰلكَ لقولهم فى معناه ذَا وذَاكَ من غير لام وتزاد فى هُنالِكَ لانّك تقول فى معناه هُناكَ وقالوا أُلالِكَ اللام فيه زائدة لقولهم فى معناه أُلاكَ وامّا قوله

* اولئك قَوْمى لم يكونوا أُشابَةً * وهَلْ يَعِظُ الضِلّيلَ الّا أُلالِكَا *

البيت للأعشى والشاهد فيه قوله أُلالِكَ باللام وهو شاهدٌ على صحّة الاستعمال يصف قومَه بالصَفاء والنُصْح والأُشابة الأَخْلاطُ من الناس يقال أَشَبْتُ القومَ اذا خلطتَ بعضَهم ببعض والضِلّيلُ الضالُّ يقال رجلٌ ضِلّيلٌ ومُضَلَّلٌ اى ضالٌّ جدًّا وانّما زيدت اللام فى اسماء الاشارة لتدلّ على بُعْد المشار اليه فهى نقيضةُ هَا التى للتنبيه ولذلك لا تجتمعان فلا يقال هاذلك لانّ هَا تدلّ على القرب واللام تدلّ على بعد المشار اليه فبينهما تنافٍ وتضادٌّ وكُسرت هذه اللام لئلّا تلتبس بلام المِلْك لو قلت ذا لَكَ وقولهم زَيْدٌ وعَبْدٌ وأَفْحَجُ دليلٌ على زيادة اللام فى زَيْدَلٍ وعَبْدَلٍ وفَحْجَلٍ وقالوا هَيْقَلٌ وهو ذَكَرُ النَعام إن أخذتَه من الهَيْقِ فاللامُ زائدة ووزنُه فَعْلَلٌ والياء اصلٌ وإن اخذته من الهقل كانت الياء زائدة واللام اصلٌ ووزنُه فَيْعَلٌ والاوّلُ اكثر لانّهم قالوا هَيْقَلٌ وهَيْقَمٌ وهو معنى قوله فيه احتمال اى يحتمل ان تكون اللام زائدة وان تكون اصلا على حسب الاشتقاق فاعرفه ،

ومن اصناف المشترك إبدالُ الحروف

فصـــل ٦٨٢

قال صاحب الكتاب يقع الإبدالُ فى الاضرب الثلثة كقولك أُجْوهٌ وهَراقَ وأَلّا فعلتَ وحروفُه حروفُ الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاى ويجمعها قولك اِسْتَنْجَدَهُ يومَ صالَ زُطٌّ ،

قال الشارح البَدَل أن تقيم حرفًا مُقامَ حرف إمّا ضرورةً وإمّا صَنْعَةً واستحسانًا وربّما فرقوا بين البدل والعِوَض فقالوا البدلُ أشبهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض ولذلك يقع موقعه نحوَ تاء تُخَمَة وتُكَأة وهاء هَرَقْتُ فهذا ونحوُه يقال له بدلٌ ولا يقال له عوضٌ لانّ العوض ان تقيم حرفا مقام حرف فى غير موضعه نحوَ تاء عِدَةٍ وزِنَةٍ وهمزة اِبْنٍ واِسْمٍ ولا يقال فى ذلك بدلٌ الّا تجوّزًا مع قلّته والبدلُ على ضربين بدلٌ هو اقامةُ حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وبدلٌ هو قلبُ الحرف نفسه الى لفظ غيره على معنى احالته اليه وهذا انّما يكون فى حروف العلّة التى هى الواو والياء والالف وفى الهمزة ايضا لمقاربتها ايّاها وكثرة تغيّرها وذلك نحوُ قامَ اصلُه قَوَمَ فالالفُ واوٌ فى الاصل ومُوسِرٌ اصله الياء ورَاسٌ وآدَمُ اصلُ الالفِ الهمزةُ وانّما لُيّنت نَبْرَتُها فاستحالت ألفًا فكلّ قلب بدلٌ وليس كلّ بدل قلبًا واعلم انّه ليس المراد بالبدل البدلَ الحادث مع الادّغام وانّما المراد البدل من غير ادّغام فامّا حَصْرُ حروف البدل فى العدّة التى ذكرها فالمراد الحروف التى كثُر ابدالُها واشتدّت واشتهرت بذلك ولم يُرِد انّه لم يقع البدلُ فى شىء من الحروف سوى ما ذكر ولو اراد ذلك لكان محالا الا ترى انّهم قالوا بُعْكُوكَةٌ وأصله مُعْكُوكَةٌ بالميم لانّه من المعك وقالوا بَاسْمُكَ والمراد ما اسْمك فأُبدل من الميم الباء وقالوا فى الدرع نَثْرَةٌ واصله نَثْلَةٌ لقولهم نَثَلَ عليه دِرْعَهُ وقالوا اِسْتَخَذَ واصله اِتَّخَذَ فى احد القولَين فأبدلوا من التاء الاولى السين وقالوا عَنَّ زيدا قائم فى أنَّ زيدا قائم وانشدوا

* فعَيْناكِ عَيْناها وجِيدُكِ جِيدُها * سوى عَنَّ عَظْمَ الساقِ منكِ دَقِيقُ *

فبان بما ذكرتُه انّ البدل لا يختصّ بالحروف التى ذكرها بل قد يجىء فى غيرها على ما ذكرتُ لكنه وانّما وسموا بحروف البدل ما اطّرد ابدالُه وكثُر وبعضُهم يُسْقِط السينَ واللامَ ويعدّها احد عشر حرفا ثمانيةٌ من حروف الزيادة وهى ما عدا السين واللام ويضيف اليها الجيم والطاء والدال وبعضُهم يعدّها اثنى عشر ويضيف اليها اللام وكان الرُمّانىّ يعدّها اربعة عشر حرفا ويضيف اليها الصاد والزاى لقولهم الصراط والزراط وقد قُرِئ بهما والاوّل المشهور وهو رأى سيبويه

فصـــل ٦٨٣

قال صاحب الكتاب فالهمزة أُبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين فابدالُها من حروف اللين عـلى ضربين مطّردٌ وغيرُ مطّرد فالمطّردُ على ضربين واجبٌ وجائزٌ فالواجبُ ابدالُها من الف التأنيث فى نحو

حَمْراء وصَحْراء والمنقلبةُ لامًا فى نحو كِساء ورِداء وعِلْباء او عينًا فى نحو قائِل وبائِع ومن كلّ واوٍ واقعةٍ اوّلا شُفعتْ بأُخْرى لازمةٍ فى نحو أَواصِلَ وأَواقٍ جمعَىْ واصلةٍ وواقيةٍ قال * يا عَدِيُّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِى * وأُوَيْصِلٍ تصغيرِ واصِلٍ ٭

قال الشارح قد أُبدلت الهمزة من خمسة احرف وهى الالف والواو والياء والهاء والعين وذلك على ضربين مطّردٌ وغيرُ مطّرد والمطّردُ واجبٌ وجائزٌ فامّا ابدالُها من الالف واجبًا فمن الف التأنيث نحوُ حَمْراء وبَيْضاء وصَحْراء وعُشَراء فهذه الهمزةُ بدلٌ من الف التأنيث كالتى فى حُبْلَى وسَكْرَى وقعتْ بعد الف زائدة للمدّ والاصلُ بَيْضَى وحَمْرَى وعُشَرَى وصَحْرَى بالقصر وزادوا قبلها ألفًا اخرى للمدّ توسّعًا فى اللغة وتكثيرًا لأبنية التأنيث ليصير له بناءان ممدودٌ ومقصورٌ فالتقى فى اخر الكلمة ساكنان وهما الالفان الفُ التأنيث وهى الاخيرة وألفُ المدّ وهى الاولى فلم يكن بدٌّ من حذف احداهما او حركتها فلم يجز الحذفُ لانّه لا يخلو امّا ان تُحْذَف الاولى او الثانيةُ فلم يجز حذفُ الاولى لانّ ذلك ممّا يُخلّ بالمدّ وقد بُنيت الكلمة ممدودةً ولم يجز حذفُ الثانية لانّها عَلَمُ التأنيث وهو أقبحُ من الاوّل فلم يبق الّا تحريكُ احداهما فلم يجز تحريك الاولى لانّ حرف المدّ متى حُرّك فارَقَ المدَّ مع انّ الالف لا يمكن تحريكُها فلو حُرّكت انقلبت همزةً وكانت الكلمةُ تؤول الى القصر وهم يريدونها ممدودةً فوجب تحريكُ الثانية فلمّا حُرّكت انقلبت همزةً فقيل حَمْراء وصَحْراء وعُشَراء وهذا مذهبُ سيبويه فى هذه الهمزة وقد تقدّم الكلام عليها فى مواضع بما أغنى عن اعادته وقد ذهب بعضهم الى انّ الالف الاولى فى حمراء وصفراء للتأنيث والثانية مزيدةٌ للفرق بين مؤنّثِ أَفْعَلَ نحو أَحْمَرَ وحَمْراء وأَصْفَرَ وصَفْراء وبين مؤنّثِ فَعْلانَ نحو سَكْرانَ وسَكْرَى وهو قولٌ غير مرضىّ لانّ عَلَم التأنيث لا يكون الّا طرفًا ولا يكون حشوا البتّة وقولُ من قال انّ الالفَيْن معًا للتأنيث واهٍ ايضا لعدم النظير لانّا لا نعلم علامةَ تأنيثٍ على حرفَيْن ومَن أطلق عليهما ذلك فقد تَسمّح فى العبارة لتلازمهما وامّا كساءٌ ورداءٌ ونحوُهما فالهمزةُ فيهما بدلٌ من ألفٍ والالفُ بدلٌ من واو او ياء وذلك انّ اصل كساء كساوٌ ولامه واوٌ لانّه فِعالٌ من الكُسْوة ورداءٌ اصله رِدايٌ لانّه فِعالٌ من قولهم فلانٌ حسنُ الرِدْية ومثله سِقاءٌ وغِطاءٌ فوقعت الواوُ والياء طرفًا بعد الف زائدة وفى ذلك مأْخَذان احدُهما ان لا يُعْتدّ بالالف الزائدة ويصير حرفُ العلّة كانّه ولى الفتحةَ فقُلبت ألفًا والثانى ان يُعتدّ بها وتتنزّل منزلةَ الفتحة لزيادتها وأنّها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرفَ العلّة بعدها ألفًا كما يقلبونها مع الفتحة والذى يدلّ انّ الالف عندهم فى

حكم الفتحة والياء الزائدة فى حكم الكسرة انّهم أجروا فَعالًا فى التكسير مجرى فَعَلٍ فقالوا جَوادٌ وأَجْوادٌ كما قالوا جَبَلٌ وأَجْبالٌ وقَلَمٌ وأَقْلامٌ وأجروا فَعيلًا مجرى فَعِلٍ فقالوا يَتيمٌ وأَيْتامٌ كما قالوا كَتِفٌ وأَكْتافٌ واذا كانت الالف الزائدةُ فى حكم الفتحة فكما قلبوا الواوَ والياء اذا كانتا متحرّكتَيْن للفتحة قبلهما فى نحو عَصًا ورَحًى كذلك تُقْلَب فى نحو كِساء ورِداء للالف الزائدة قبلها مع ضُعْفها بتطرّفها فصار التقدير كسا‌ا وردا‌ا فلمّا التقى الالفان وهما ساكنان وجب حذفُ احدهما او تحريكه فكرهوا حذفَ احدهما لئلّا يعود الممدودُ مقصورا ويزول الغرضُ الذى بنوا الكلمة عليه فحرّكوا الالف الاخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزةً وصارت كساءً ورداءً فالهمزةُ فى الحقيقة بدلٌ من الالف والالفُ بدلٌ من الواو والياء وامّا العِلْباء فهو عَصَبُ العنق وهما عِلْباوان بينهما مَنْبِتُ العُرْف فالهمزةُ فيه زائدة لقولهم عَلِبَ البعيرُ اذا أخذه داءٌ فى جانبَيْ عنقه وبعيرٌ معلَّبٌ موسومٌ فى علبائه والحقّ انّ الهمزة بدلٌ من الالف ومثله حِرْباءٌ وعِزْهاءٌ الاصلُ عِلْباىٌ وحِرْباىٌ وعِزْهاىٌ ثمّ وقعت الياء طرفًا بعد ألف زائدة للمدّ فقُلبت الفًا ثمّ قُلبت الالف همزةً كما تقدّم فى كساء ورداء والذى يدلّ على انّ الاصل فى حرباء حرباىٌ وفى علباء علباىٌ بالياء دون ان يكون علباوا بالواو أنّ العرب لمّا أنّثت هذا الضربَ بالتاء أظهروا الحرفَ لم يكن الّا بالياء وذلك نحوُ دِرْحايَةٍ ودِعْكايَةٍ وهو القصير السمين فصحّت الياءُ عند لحاق تاء التأنيث كما صحّت فى نحو الشَقاوة والعَباية وذلك انّ هاء التأنيث قد حصّنت الواوَ والياءَ عن القلب والإعلال لانّهم يقلبونهما اذا كانتا طرفا ضعيفتين فامّا اذا تحصّنتا وقويتا بوقوع الهاء بعدهما لم يجب الإعلالُ وامّا قائلٌ وبائعٌ فالهمزة فيهما بدلٌ من عين الفعل وما قبله فالهمزةُ فيه بدلٌ من اللام فالاصلُ فيهما قاوِلٌ وبايِعٌ فأُريد إعلالُهما لاعتلال فعلَيْهما والإعلالُ يكون إمّا بالحذف او بالقلب فلم يجز الحذفُ لانّه يُزيل صيغةَ الفاعل ويصيّره الى لفظ الفعل ولا يكفى الاعرابُ فاصلًا بينهما لانّه قد يطرأ عليه الوقفُ فيزيله فيبقى الالتباسُ على حاله وكانت الواو والياء بعد الف زائدة وهما مجاورتا الطرف فقُلبتا همزةً بعد قلبها الفًا على حدّ العمل فى كساء ورداء وكما قلبوا العين فى صُيَّمٍ وقُيَّمٍ تشبيهًا بعُصِيٍّ وحُقِيٍّ والذى يدلّ انّ الاعلال ههنا انّما كان لاعتلال الفعل انّه اذا صحّت الواو والياء فى الفعل صحّتا فى اسم الفاعل نحو عاوِرٌ الا تراك تقول عاوِرٌ وحاوِلٌ وصايِدٌ لقولك فى الفعل عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ

فامّا ابدالها من الواو ففى الواقعة اوّلًا مشفوعةً بأخرى لازمةٍ نحو أُواصِلَ وأُواقٍ والاصلُ وَواصِلُ ووَواقٍ والعلّةُ فى ذلك انّ التضعيف فى اوائل الكلم قليلٌ وانّما جاء منه

ألفاظ يسيرة من نحو دَدَنٍ وأكثرُ ما يجيء مع الفصل نحو كَوْكَب ودَيْدَنٍ فلمّا ندر في الحروف الصحاح امتنع في الواو لثقلها مع انّها تكون معرّضة لدخول واو العطف وواو القسم فيجتمع ثلاث واوات وذلك مستثقل فلذلك قالوا في جمع واصلة أواصِلُ قال الشاعر

* ضَرَبَتْ صَدْرَها اليّ وقالت * يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَواقي *

وكذلك لو بنيتَ من وَعَدَ ووَزَنَ مثلَ جَوْرَب ودَوْكَس لقلتَ أَوْعَدٌ وأَوْزَنٌ ولو سمّيتَ بهما لانصرفا في المعرفة لانّهما فَوْعَلٌ ككَوْثَرٍ وجَوْهَرٍ وليسا بأَفْعَلَ كأَدْرَعَ وأَوْلَجَ ولذلك لو صغّرتَ نحو واصِلٍ وواقِيَةٍ لقلتَ أُوَيْصِلٌ وأُوَيْقِيَةٌ والاصل وُوَيْصِل ووُوَيْقِيَة فالقلبُ هنا همزةً له سببان احدهما اجتماعُ الواوَيْن والثاني انضمامُ الواو للتصغير فاعرفه ۔

قال صاحب الكتاب والجائزُ ابدالُها عن كلّ واوٍ مضمومةٍ وقعت مفردةً فاءً كأُجُوهٍ او عينا غيرَ مدغم فيها كأَدْؤُرٍ او مشفوعةً عينًا كالغُؤُور والنُؤُور ۔

قال الشارح اذا تضمّنت الواو ضمًّا لازمًا جاز ابدالُها همزةً جوازًا حسنًا وكان المتكلّم مخيّرًا بين الهمزة والاصل فاءً كانت الهمزةُ او عينًا وذلك نحو وُجوهٍ وأُجوهٍ ووُقِّتت وأُقِّتت وفيما كان عينا نحو أَدْؤُرٍ في جمع دارٍ وأَثْؤُبٍ في جمع ثَوْبٍ قال عمر بن ابي رَبيعَة * وأُطْفِئَتْ مَصابيحُ شُبَّتْ بالعِشاء وأَنْؤُرُ * وقال آخر * لكُلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبا * وصار ذلك قياسا مطّردا كرفع الفاعل ونصب المفعول وذلك لكثرة ما ورد عنهم من ذلك مع مُوافقة القياس وذلك انّ الضمّ يجري عندهم مجرى الواو والكسرة مجرى الياء والفتحة مجرى الالف لانّ مَعْدِنها واحدٌ ويسمّون الضمّةَ الواوَ الصغيرةَ والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ والفتحةَ الالفَ الصغيرةَ فكانت هذه الحركاتُ أَوائلَ هذه الحروف اذ الحروفُ تنشأ عنها في مثل الدراهيم والصياريف ولم يَهْجُ ولم يَدْعُ وكانت الواو تُحذف للجزم في نحو لم يَدْعُ ولم يَغْزُ كما تُحذف الحركة في نحو لم يَضْرِبْ ولم يَخْرُجْ فلمّا كان بين الحركات والحروف هذه المناسبةُ أجروا الواو والضمّة مجرى الواوَيْن المجتمعَيْن فلمّا كان اجتماعُ الواوين يوجب الهمزةَ في نحو واصلةٍ وأَواصِلَ على ما تقدّم كان اجتماعُ الواو مع الضمّة يُبيح ذلك ويُجيزه من غير وجوبه حطًّا لدرجة الفرع عن الاصل وقولنا لازم تحرّزٌ من العارضة التي تعرض لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ ولا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ومن العارض ضمّةُ الاعراب في مثل هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ وغَزْوٌ الضمّةُ في ذلك كلّه لا تُسوّغ الهمزةَ لكونها عارضةً الا ترى انّ احد الساكنين قد يزول ويرجع الى اصله وكذلك ضمّةُ الاعراب في

مثل هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ قد يصير الى النصب والجرّ وتزول الضمّة،

قال صاحب الكتاب وغيرُ المطّرد إبدالُها من الالف فى نحو دَأَبّة وشَأَبّة وابْيَأَضّ وادْهَأَمّ وعن العجّاج انّه كان يهمز العَأْلَمَ والخَأْتَمَ وقال * فَخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ * وحُكى بَأْزٌ وقَوْقَأَتِ الدجاجةُ وقال

* يا دارِمِىَّ بدَكادِيكِ البُرَقْ * صَبْرًا فقد هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَأَقْ *

قال الشارح قد أُبدلت الهمزة من الالف فى مواضعَ صالحةِ العدّة وقد تقدّم بعضُ ذلك فى مواضعَ من هذا الكتاب قالوا دَأَبّة وشَأَبّة فى دابّة وشابّة فهمزوا الالف كانّهم كرهوا اجتماع الساكنين فحرّكت الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزةً لانّ الالف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخْرَجِ لا يحتمل الحركة فاذا اضطرّوا الى تحريكه قلبوه الى اقرب الحروف اليه وهو الهمزة ومن ذلك ابْيَأَضّ وادْهَأَمّ وقال دُكَيْنٌ

* وجُلُّه حتّى ٱبْيَأَضَّ مَلْبَنُهْ * وقال كُثَيِّرٌ

* وللأَرْضِ أَمّا سُودُها فتَجَلَّلَتْ * بَياضًا وأَمّا بِيضُها فادْهَأَمَّتِ *

يريد ادْهامّتْ وقالوا اشْعَأَلّ فى اشْعَالّ وانشدوا

* وبَعْدَ بَياضِ الشَّيْبِ من كلّ جانبٍ * عَلَا لِمَّتِى حتّى ٱشْعَأَلَّ بَهِيمُها *

يريد اشْعالّ وعن ابى زيد قال سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ فظننته قد لحن حتّى سمعتُ العرب تقول دَأَبّة وشَأَبّة وعن العجّاج انّه كان يهمز العَأْلَمَ والخَأْتَمَ وانشدوا له

* يا دارَ سَلْمَى يا ٱسْلَمِى ثُمّ ٱسْلَمِى * فخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ *

رُوى هذا البيت مهموزا وذلك من قِبَلِ انّ الالف فى العالم تأسيسٌ لا يجوز معها الّا مثلُ الساجم واللازم فلمّا قال يا دار سلمى يا اسلمى ثمّ اسلمى هَمَزَ العالم لتجرى القافيةُ على منهاجٍ واحد فى عدم التأسيس وحكى اللحيانىّ عنهم بَأْزٌ بالهمزة والاصل بازٌ من غير همزة قال الشاعر

* كأنّه بَأْزٌ دَجْنٍ فَوْقَ مَرْقَبَةٍ * جَلَى القَطَا وَسْطَ قاعٍ سَمْلَقٍ سَلَقِ *

ويدلّ على ذلك قولهم فى الجمع أَبْوازٌ وبِيزانٌ ومن ذلك قَوْقَأَتِ الدجاجة وانشد الفرّاء * يا دارمىّ الخ * وذلك انّه لمّا اضطرّ الى حركة الالف قبل القاف من المشتاق لانّها تُقابِل لامَ مستفعلن فلمّا حرّكها انقلبت همزةً كما قدّمنا الّا انّه حرّكها بالكسرة لانّه اراد الكسرة التى كانت فى الواو المنقلبة الالفُ عنها وذلك انّه مُفْتَعِلٌ من الشَّوْق وأصله مُشْتَوِقٌ ثمّ قُلبت الواو الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها

فلمّا احتاج الى حركة الالف حرّكها بمثل الكسرة التى كانت فى الواو فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ومن الواو غيرِ المضمومة فى نحو إشاحٍ وإفادةٍ وإسادةٍ وإعـآء أَخِيهِ فى قراءة سَعيد ابن جُبَيْرٍ وأَناةٍ وأَسْماءَ وأَحَدٍ وأَحَدْ فى الحديث والمازنىّ يرى الابدالَ من المكسورة قياساً ،

قال الشارح يريد انّ من العرب من يُبْدِل من الواو المكسورة همزةً اذا كانت فاءً ومن المفتوحة فـثـالُ ابدالها من المكسورة قولهم وِشاحٌ وإشاحٌ ووِسادةٌ وإسادةٌ والوشاحُ سَيْرٌ او ما يُضْفَر من السير ويُرصّع بالجوهر وتَشُدّ به المرأةُ وَسَطَها والوِسادةُ المِخَدّة وقالوا وِعآء وإعآء وقرأ سَعيد بن جُبَيْر قبل اعآء أَخيه وقالوا وِفادةٌ وإفادةٌ وانشد سيبويه

* أَمّا الافادةُ فَٱسْتَوْلَتْ رَكائبُها * عند الجَبابير بالبَأْساء والنِعَم *

ووجهُ ذلك انّهم شبّهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة لانّهم يستثقلون الكسرة كما يستثقلون الضمّة الا ترى انّك تحذفها من الياء المكسور ما قبلها كما تحذف الضمّة منها من نحو هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ الّا انّ هَمْزَ الواو المكسورة وإن كثُر عندهم فهو اضعف قياساً من همز الواو المضمومة وأقلّ استعمالا الا ترى انّهم يكرهون اجتماعَ الواوَيْن فيُبْدِلون من الاولى همزةً نحوَ الأَواقى ولا يفعلون ذلك فى الواو والياء نحوَ وَيْحٍ ووَيْسٍ ووَيْلٍ ويَوْمٍ فلمّا كان حكمُ الضمّة مع الواو قريبًا من حكم الواو مع الواو وجب ان يكون حكمُ الكسرة مع الواو قريبا من حكم الياء مع الواو واعلم انّ اكثر اصحابنا يقفون فى همز الواو المكسورة على السّماع دون القياس الّا أبا عثمان فانّه كان يَطّرِد ذلك فيها اذا وقعت فاءً لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى فإن انكسر وسطُها لم يُجز همزُها نحوَ طَوِيل وطويلة وامّا المفتوحة فقد أُبْدِل منها الهمزةُ ايضا على قلّة وندرة قالوا امرأةٌ أَناةٌ وأصله وَناةٌ فَعَلَةٌ من الوَنَى وهو الفتور وهو ممّا يوصَف به النساء لانّ المرأة اذا عظُمت عَجيزَتُها ثقُلت عليها الحركةُ قال الشاعر

* رَمَتْه أَناةٌ من رَبيعَة عامِرٍ * نَؤُومُ الضُحَى فى مَأْتَمٍ أَيِّ مَأْتَمِ *

وقالوا أَسْمآء اسمَ امرأة وفيه وجهان احدهما ان تكون سُمّيتْ بالجمع فهو أَفْعالٌ وانّما امتنع من الصرف للتأنيث والتعريف والوجهُ الثانى ان يكون وزنه فَعْلاءَ من الوَسامة وهو الحُسْن من قولهم فلانٌ وَسيمُ الوجه اى ذو وسامة وانّما أبدلوا من الواو الهمزةَ فعلى هذا لا تصرفه فى المعرفة ولا فى النكرة وعلى القول الاوّل لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرةً وامّا أَحَدٌ من قولهم فى العدد أَحَدَ عَشَرَ وأَحَدٌ وعشرون فالهمزةُ فيه مبدلةٌ من الواو وأصله وَحَدٌ لانّه من الوَحْدة ومعنى الافراد وأمّا ما بالدار من احد فالهمزةُ

فيه اصلٌ لانّه للعموم لا للافراد ولذلك لا يُستعمل فى الواجب لا تقول فى الدار احدٌ وفى الحديث انّه قال لرجلٍ أشار بسَبّابتَيْه فى التشهّد أَحِّدْ أَحِّدْ اى وَحِّدْ وَحِّدْ،

قال صاحب الكتاب ومن الياء فى قَطَعَ اللهُ أَدَيْهِ وفى أَسْنانه أَلَلٌ وقالوا الشَئْمَةُ،

قال الشارح وقد أبدلوا الهمزة من الياء المفتوحة كما أبدلوها من الواو وهو أقلّ من الواو قالوا قطع الله أَدَيْه يريدون يَدَيْه ردّوا اللامَ وأبدلوا من الفاء همزةً وقالوا فى أَسْنانه أَلَلٌ يريدون يَلَلٌ فأبدلوا الياء همزةً واليَلَلُ قِصَرُ الأسنان العُلَى ويقال انعطافُها الى داخل الفم يقال رجلٌ أَيَلُّ وامرأةٌ يَلّاء قال لبيد

* رَقَمِيّاتٌ عليها ناهِضٌ * تُكْلِحُ الأَرْوَقَ منهم والأَيَلّ *

وقالوا الشَئْمَةُ وهى الخليقة وأصلها الياء فالهمزةُ بدلٌ من الياء فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وابدالها من الهاء فى ماء وأَمْواء قال

* وبَلْدةٍ قالصَةٍ أَمْواؤُها * ماصِحَةٍ رَأْدَ الضُحَى أَفْياؤُها *

وفى أَلْ فعلتَ وأَلّا فعلتَ ومن العين فى قوله * أُبابُ بَحْرٍ ضاحِكٍ زَهُوقٍ *،

قال الشارح قد أُبدلت الهمزة من الهاء وهو قليل غيرُ مطّرد قالوا ماءٌ وأصله مَوَهٌ فقلبوا الواو الفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار فى التقدير ماهًا ثمّ أبدلوا من الهاء همزةً لانّ الهاء مشبَّهةٌ بحروف العلّة فقُلبت كقَلْبها فصار ماءٌ وقولُهم فى التكسير أَمْواهٌ وفى التصغير مُوَيْهٌ دليلٌ على ما قلناه من انّ العين واوٌ واللامَ هاءٌ وقد قالوا فى الجمع ايضا أَمْواءٌ فهذه الهمزة ايضا بدلٌ من الهاء فى أَمْواه ولمّا لزم البدلُ فى ماء لم يُعيدوه الى اصله فى أَمْواء كما قالوا عيدٌ وأَعْيادٌ فامّا البيت فأنشده ابن جنّى قال انشدنى ابو علىّ * وبلدة قالصة الخ * فالشاهد فيه انّه جمع من غير هاء بالهمزة وقولُه قالصة اى مرتفعة من قولهم قلص الماء فى البئر اى ارتفع وماصحةٌ اى قصيرة يقال مصح الظلُّ اى قصر ورَأْدُ الضحى ارتفاعُه ومن ذلك قولهم شاءٌ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء وهو جمعُ شاةٍ وأصله شَوْهَةٌ بسكون الواو على وزن فَعْلَة كقَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ فحذفوا الهاء تشبيهًا بحروف العلّة لخفائها وضُعْفها وتطرُّفها وهم كثيرًا ما يحذفون حروف العلّة اذا وقعت طَرَفًا بعدهنّ تاء التأنيث نحوَ بُرَةٍ وثُبَةٍ وقُلَةٍ كانّهم اقاموا هاء التأنيث مقام المحذوف ومثل شاة فى حذف لامه عِضَةٌ وأصله عِضَهَةٌ يدلّ على ذلك قولهم جملٌ عاضِهٌ فلمّا حُذفت الهاء من شاة بقى الاسم على شوة فانفتحت الواوُ لمجاورة تاء التأنيث لانّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها فقُلبت الواو الفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها وصارت شاةً كما ترى فلمّا

جُمعت تُطرح تاء التأنيث على حدّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ وقَمْحَةٍ وقَمْحٍ فيبقى الاسمُ على حرفَيْن آخِرُهما الفٌ وهى مُعرَّضةٌ للحذف اذا دخلها التنوينُ كما تُحذف ألفُ عَصًا ورَحًى فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد وذلك محال فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد فصار فى التقدير شاه وكان إعادةُ المحذوف أَوْلى من اجتلابِ حرف غريب أجنبىّ ثمّ أُبدلت الهاء همزةً فقيل شاء وروى ابو عُبَيْدة ان العرب تقول أَلْ فعلتَ يريدون هل فعلت وانّما قضى على الهمزة هنا بانّها بدلٌ من الهاء لأَجل غَلَبَة استعمال هَلْ فى الاستفهام وقلّة الهمزة فكانت الهمزة اصلاً لذلك فامّا قولهم أَلَّا فعلتَ فى معنى هَلَّا فعلت فقد قيل انّ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء والاصلُ هَلَّا والحقُّ انّهما لغتان لانّ استعمالهما فى هذا المعنى واحدٌ من غير غلبة لإحداهما على الاخرى فلم تكن الهاء اصلا بأَوْلى من العكس وامّا قول الشاعر انشده الاصمعىّ * اباب بحر ضاحك زهوق * فالمراد عُباب فأبدل الهمزةَ من العين لقُرْب مَخْرَجَيْهما كما أُبدلت العين من الهمزة فى نحو قوله

* أَعَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً * ماءُ الصَّبابةِ من عينَيْك مَسْجُومُ *

وأشباهه وقيل انّ الهمزة إصلٌ وليست بدلا وانّما هى من أَبَّ الرجلُ اذا تجهّز للذهاب وذلك انّ البَحْر يتهيّأُ لِما يَزْخَر به٭

فصـــل ٦٨٤

قال صاحب الكتاب والالف أُبدلت من أختَيْها ومن الهمزة والنون فإبدالُها من اختيها مطّردٌ فى نحو قالَ وباعَ ودَعَا ورَمَى وبابٍ ونابٍ ممّا تحرّكتا فيه وانفتح ما قبلهما ولم يمنعْ ما منع من الإبدال فى نحو رَمَيَا ودَعَوَا الّا ما شذّ من نحو القَوَد والصَّيَد٭

قال الشارح قد أُبدلت الالف من اربعة احرف وهى الواو والياء وهما المراد بقوله أختيها ومن الهمزة والنون وانّما كانت الواو والياء اختيها لاجتماعهنّ فى المدّ وإبدالها منهما نحو قولك قال وباع وأصله قَوَلَ وبَيَعَ فقلبوا الواو والياء الفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما وكذلك طَالَ وهَابَ وخَافَ والاصلُ طَوُلَ وهَيِبَ وخَوِفَ فأُبدلتا أَلِفَيْن لما ذكرنا وكذلك عَصًا ورَحًى اصلُهما عَصَوٌ ورَحَيٌ وكذلك دَعَا ورَمَى اصلُهما دَعَوَ ورَمَيَ فصارا الى الابدال لما ذكرنا من تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما والعلّةُ فى هذا القلب اجتماعُ الاشباه والامثال وذلك انّ الواو تُعَدّ بضمّتَيْن وكذلك الياء بكسرتَيْن وهى فى نفسها متحرّكةٌ

وقبلها فتحةٌ فاجتمع اربعةُ أمثال واجتماعُ الامثال عندهم مكروهٌ ولذلك وجب الادّغامُ فى مثل شَدَّ ومَدَّ فهربوا والحالةُ هذه الى الالف لانّه حرفٌ يُؤْمَن معه الحركةُ وسوّغ ذلك انفتاحُ ما قبلها اذ الفتحةُ بعضُ الالف وأوّلُ لها وكان اللفظ لفظَ الفعل فإنّ الفعل يكون فَعَلَ وفعِل وفعُل والافعالُ بابُها التصرّف والتغيّر لتنقّلها فى الأزمنة بالمُضِىّ والحال والاستقبال ولذلك لم يقلبوا نحو عِوَضٍ وحِوَلٍ والعُيَبَة والغِيَب لخروجها عن لفظ الفعل مع أنّا لو قلبناها فى نحو عِوَضٍ لَصرنا الى الياء للكسرة قبلها ولو قلبنا فى العُيَبَة لصرنا الى الواو لضمّ ما قبلها وهما لفظٌ لا تُؤْمَن معه الحركةُ فلم ينتفعوا بالقلب واعلم انّ هذا القلب والاعلال له قيودٌ منها ان تكون حركة الواو والياء لازمةً غيرَ عارضة لانّ العارض كالمعدوم لا اعتدادَ به الا ترى انّهم لم يقلبوا نحو اِشْتَرَوُا ٱلضَّلَالَةَ ولَتُبْلَوُنَّ وَلَا تَنْسَوُا ٱلْفَضْلَ لكون الحركة عارضةً لالتقاء الساكنين كما لم يجز همزُها لانضمامها كما جاز فى أَثْؤُب وأَسْؤُق جمع ثَوْبٍ وساقٍ ومنها ان لا يلزم من القلب والاعلال لبسٌ الا ترى انّهم قد قالوا فى التثنية قَضَيَا ورَمَيَا وغَزَوَا ودَعَوَا فلم يقلبوهما مع تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما لانّهم لو قلبوهما الفَيْن وبعدهما الفُ التثنية لَوجب ان تحذف احداهما لالتقاء الساكنين فيلتبس الاثنان بالواحد وكذلك قالوا الغَلَيان والنَزَوان فصحّت الياء والواوُ فيهما مع تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما لانّهم لو قلبوهما الفَيْن وبعدهما الفُ فَعَلان لَوجب حذفُ احداهما فيقال غَلانٌ ونَزانٌ فيلتبس فَعَلانٌ معتلَّ اللام بفَعالٍ ممّا لامُه نونٌ فاحتملوا ثقلَ اجتماع الأشباه والأمثال اذ ذلك أَيْسَرُ من الوقوع فى محظور اللبس والإشكال فامّا الحَيَدانُ والجَوَلانُ فمحمولٌ على النَزَوان والغَلَيان لانّهم لمّا صحّحوا اللام مع ضُعْفها بتطرّفها كان تصحيحُ العين أَوْلى لقوّتها بقُرْبها من الفاء وبُعْدها من الطرف فامّا ماهان وداران فشاذّ فى الاستعمال وإن كان هو القياس ومن ذلك نحو هَوَى وغَوَى ونَوَى وشَوَى فإنّهم لم يُعِلّوا العين لاعتلال اللام فلم يكونوا يجمعون بين إعلالَيْن فى كلمة واحدة وكان إعلالُ اللام أَوْلى لتطرّفها ومن ذلك قولهم عَوِرَ وصَيِدَ البعيرُ اذا رفع رأسَه لم يُعِلّوا ذلك لانّ عَوِرَ فى معنى اِعْوَرَّ وصَيِدَ فى معنى اِصْيَدَّ فلمّا كان لا بدّ من صحّة العين فى اِعْوَرَ واِصْيَدَّ لسكون ما قبل الواو والياء فيهما صحّحوا العين فى عَوِرَ وصَيِدَ لانّهما فى معناهما وكالأصل وتُحذف الزوائد لضرب من التخفيف فجُعل صحّةُ العين فى عَوِرَ وصَيِدَ ونحوهما أمارةً على انّ معناها اِفْعَلَّ كما جعلوا التصحيحَ فى مِخْيَط وبابه دلالةَ انّه منتقصٌ من مِخْياط ومثلُ عَوِرَ وصَيِدَ اِعْتَوَنُوا واِهْتَوَشُوا واِجْتَوَرُوا صحّت الواوُ فيها لانّها بمعنَى تَعاوَنوا وتَهاوَشوا وتَجاوَروا وقد شذّت الفاظٌ خُرّجت مَنْبَهةً ودليلا على

الباب وذلك نحو القَوَد والأَوَد والخَوَنَة والحَوَكَة كانّهم حين ارادوا إخراجَ شيء من ذلك مصحَّحا ليكون كالامارة والتنبيه على الاصل تأوّلوا الحركةَ بأن نزّلوها منزلة الحرف فجعلوا الفتحة كالالف والكسرة كالياء وأجروا فَعَلًا بفتح العين مُجرى فَعالٍ وفَعِلًا بكسر العين مُجرى فَعِيلٍ فكما يصحّ نحوُ جَوابٍ وصَوابٍ لأجل الالف وطَوِيل وحَوِيل لاجل الياء صحّ نحوُ القَوَد والحَوَكة لاجل الفتحة وحَوِلٍ وعَوِرٍ لاجل الكسرة فكانت الحركة التى هى سببُ الاعلال على هذا التأويل سببًا للتصحيح ولذلك من التأويل كسّروا نحو نَدًى على أَنْدِيَة كما كسّروا رِداء على أَرْدِيَة قال الشاعر

* فى لَيْلَةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ * لا يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظَلْمائها الطُنُبا *

وما عدا ما ذُكر ممّا تحرّكت فيه الواوُ والياء وانفتح ما قبلهما فانّهما تُقْلَبان الفًا نحو قالَ وباعَ وطالَ وخافَ وهابَ وغزَا ورمَى وبابٍ ودارٍ وعصًا ورحًى واعلم انّ الواو والياء لا تُقْلَبان الّا بعد إيهانهما بالسكون ولا يلزم على ذلك القلبُ فى نحو سَوْطٍ وشَيْخٍ لانّه بُنى على السكون ولم يكن له حظٌّ فى الحركة فيَهِنَ بحذفها فلو رُمْتَ قَلْبَ الواو والياء فى قَوَمٍ وبَيَعٍ وهما متحرّكان لأحلتَ لاحتمائهما بالحركة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وغيرُ مطّرد فى نحو طائيٍّ وحارِيٍّ وياجَلُ،

قال الشارح وقد أبدلوا من الواو والياء الساكنتين الفًا وذلك اذا انفتح ما قبلهما طلبًا للخفّة وذلك قليل غير مطّرد قالوا فى النسب الى طَيِّءٍ طائيّ والاصل طَيْئِيّ فاستثقلوا اجتماع الياءات مع كسرة فحذفوا الياء الاولى فصار طَيْئِيًّا كما قالوا سَيْدٌ ومَيْتٌ فى سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ثمّ أبدلوا من الياء الفًا فقالوا طائيّ للفتحة قبلها والذى حملهم على ذلك طلبُ الخفّة وقالوا فى النسب الى الحِيرَة حارِيّ قال الشاعر

* فَهِىَ أَحْوَى من الرِبْعِيِّ حاجِبُه * والعَيْنُ بالأِثْمِدِ الحارِيِّ مَكْحُولُ

كانّه استثقل اجتماع الكسرتين مع الياءات فأبدل من كسرة الحاء فتحةً ومن الياء الفًا وقد جاء فى الحديث اِرْجِعْنَ مَأزُوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ وأصله مَوْزورات فقُلبت الواو الفًا تخفيفًا كما ذكرنا وقد قالوا فى النسب الى دَوٍّ داوِيّ قلبوا من الواو الاولى الساكنة الفًا قال ذو الرمّة

* داوِيَّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كأنّهما * يَمٌّ تَراطَنَ فى حافاته الرُومُ *

ويجوز أن يكون بنى من الدَوّ فاعلًا ثمّ نسب اليه من ذلك قول عمرو بن ملْقَط

* والخَيْلُ قد تُجْشِمُ أَرْبابَها الـ * شِقَّ وقد تَعْتَسِفُ الداوِيَهْ *

وذلك انّه اراد الداوِوَة ثمّ قلب الواو الاخيرة ياء على حدّ غازِيَة ومَحْنِيَة ومن ذلك قولهم فى يَوْجَلُ ياجَلُ وقالوا فى يَيْأَسُ ياءَسُ وانّما قلبوا الواو والياء الفًا لانّهم رأوا انّ جمع الياء مع الالف أسهلُ عليهم من الجمع بين الياءين ومن الياء مع الواو وفيها لغاتٌ قالوا وَجِلَ يَوْجَلُ على الاصل ويَاجَلُ بقلب الواو الفًا واجراء الحرف الساكن مجرى المتحرّك وقالوا يِيجَلُ بكسر حرف المضارعة ليكون ذلك طريقًا الى قلب الواو ياء وقالوا يَيْجَلُ بقلب الواو ياء من غير كسرة واجراء الياء المتحرّكة ههنا مجرى الساكنة فقلبوا لها الواوَ على حدّ سَيْدٍ ومَيْتٍ كما أجروا الساكنة مجرى المتحرّكة فى طائيّ وداويّ والأشبهُ ان يكون قوله * تَزَوَّدَ مِنّا بين أُذْناه طَعْنَةً * ونظائرُه من ذلك ٭

قال صاحب الكتاب وإبدالها من الهمزة لازمٌ فى نحوِ آدَمَ وغيرُ لازم فى نحوِ راسٍ ٭

قال الشارح قد تقدّم الكلام على ذلك وانّما وقع البدل فى نحو آدَمَ لازمًا لاجتماع الهمزتَيْن ومعنى اللزوم انّه لا يجوز استعمال الاصل وامّا رَاسٌ فيجوز استعمال الاصل والفرع فكان غيرَ لازم لذلك ٭

قال صاحب الكتاب وإبدالها من النون فى الوقف خاصّةً على ثلثة اشياء المنصوبِ المنوّنِ وما لحقتْه النونُ الخفيفةُ المفتوحُ ما قبلها واذَنْ كقولك رأيت زيدَا ولَنَسْفَعَا وفعلتُها اذًا ٭

قال الشارح انّما أُبدلت الالف من النون فى هذه المواضع لمضارعة النون حروفَ المدّ واللين بما فيها من الغُنّة وقد تقدّم القول انّ الالف تُبْدَل من التنوين فى حال النصب وقد تقدّم فى الوقف العلّةُ التى لأجلها جاز إبدالُ هذا التنوين الفًا وامّا السببُ الذى يمنع من التعويض فى المرفوع فى الوقف واوًا وفى المجرور ياء فلم نُعِدْه ههنا فامّا ابدالُها من نون التأكيد الخفيفة اذا انفتح ما قبلها ووقفتَ عليها فنحوُ قوله تعالى لَنَسْفَعَنْ بالنّاصيَة اذا وقفت قلت لَنَسْفَعَا وكذلك اضْرِبَنْ زيدا اذا وقفت قلت اضْرِبَا قال الأعشى * ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فَاعْبُدَا * يريد فاعبدَنْ وقال الاخر

* متى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا فى دِيارنا * تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تَأَجَّجَا *

يريد تَأَجَّجَنْ فأبدلها الفًا والعلّة فى ذلك شَبَهُ النون هاهنا بالتنوين فى الاسماء الا ترى انّهما من حروف المعانى ومحلُّهما آخرُ الكلمة وهى خفيّة ضعيفة وقبلها فتحةٌ فأُبدل منها الالف كما أبدل من التنوين وقد قيل فى قول امرئ القيس * قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ * اراد قِفَنْ ونظائرُ ذلك كثيرة وامّا اذَنْ التى للجزاء فإنّ نونها وان كانت غير زائدة فانّها تُبْدَل فى الوقف الفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها ولا يلزم ذلك فى أَنْ وعَنْ ولَنْ لانّ البدل فى اذَنْ انّما كان مع ما ذكرتُه من سكونها

وانفتاح ما قبلها من قِبَل مشابَهتها نفسها الاسمَ والفعلَ الا ترى انّها تُلْغَى فى قولهم أَنَا اذًا أُكْرِمُك ولا تُعْمِلها كما يُلْغَى الفعل فى قولهم ما كان أَحْسَنَ زيدا والاسمُ فى قولهم كان زيدٌ هو العاقلَ ويقع آخِرا غيرَ متّصل بالفعل كقولك أنا أُكْرِمُك اذَنْ فلمّا أشبهت الاسمَ والفعلَ أُبدلت من نونها الالفُ فى الوقف كما أُبدلت فى رأيت رجلًا ولَنَسْفَعًا فإن قيل اذا كنتم انّما أبدلتم من نونِ اذًا فى الوقف الفًا لشَبَهها بالاسم والفعل فهلّا أبدلتم من النون الاصليّة فى الاسم نحو حَسَنٍ وقَطَنٍ فكنت تقول حَسَنًا وقَطًا قيل القلب انّما كان لشَبَه هذه النون بالتنوين ونونِ التأكيد ونونُ حَسَن وقَطَن متحرّكة فقويت بالحركة وقَلْبُ التنوين والنون الخفيفة لانّهما ساكنان فاعرفه،

فصـــل ٩٨٥

قال صاحب الكتاب والياء أُبدلت من أختَيْها ومن الهمزة ومن احدِ حرفَيِ التضعيف ومن النون والعين والباء والسين والثاء فابدالُها من الالف فى نحو مُفَيْتِيح ومَفاتِيح وهو مطّرد ومن الواو فى نحو ميقات وعِصِيّ وغازٍ وغازِيَة وأَدْلٍ وقِيام وانْقِياد وحِياض وسَيِّد ولَيّة وأَغْزَيْتُ واستغزَيْتُ وهو مطّرد وفى نحو صِبْيَة وثِيَرة وعِلْيان ويَيْجَلُ وهو غير مطّرد،

قال الشارح انّما كثُر ابدالُ الياء لانّه حرفٌ مجهورٌ مخرجُه من وسط اللسان فلمّا توسّط مخرجُه الفمَ وكان فيه من الخفّة ما ليس فى غيره كثُر ابداله كثرةً ليست لغيره وإبدالُها وقع على ضربين مطّردٌ وشاذٌّ فالمطّرد ابدالُها من ثلثة احرف الالفِ والواوِ والهمزة فابدالُها من الالف اذا انكسر ما قبلها نحو قولك فى تصغير حِمْلاقٍ حُمَيْلِيقٌ وفى تصغير قِرْطاسٍ قُرَيْطِيسٌ وفى تصغير مِفْتاحٍ مُفَيْتِيحٌ وكذلك التكسير نحو حَمالِيقُ وقَراطِيسُ ومَفاتِيحُ ومن ذلك قاتلتُه قِيتالًا وضاربتُه ضِيرابًا قُلبت الالف فى ذلك كلّه لانكسارِ ما قبلها وانّما وجب قلبُها ياءً اذا انكسر ما قبلها لضُعْفها بسَعَة مخرجها فجرت مجرى المدّة المُشْبعة عن حركةِ ما قبلها فلم يجز ان تُخالف حركةُ ما قبلها مخرجَها بل ذلك ممتنعٌ مستحيلٌ وامّا ابدالُها من الواو فاذا سكنت وانكسر ما قبلها ولم تكن مدّغمةً نحو ميقاتٍ وميزانٍ لانّه من الوقت والوزن ومن ذلك رِيحٌ ودِيمَةٌ لانّه من الرَّوْح ودَوَّمَت السحابةُ فامّا عُصِيٌّ وحُقِيٌّ ودُلِيٌّ ونحوها فإنّ عَقْدَ ذلك انّ كلّ جمع يكون على فُعُولٍ ولامه واوٌ فإنّ اللام تنقلب ياءً فيصير عُصُويٌ فيجتمع الواو والياء والاوّل ساكنٌ فتُقْلَب الواو ياءً وتُدْغم الواو فى الياء على حدّ طَيٍّ ولَيٍّ

والعلّةُ فى ذلك قريبةٌ من حديث رِداء وكِساء وذلك انّ الواو فيها طريقان احدهما انّ الواو الاولى مَدّةٌ زائدةٌ فلم يُعتدّ بها كما كانت الالفُ فى كساء كذلك فصارت الواو التى هى لام اللّلمة كانّها وليت الضمّة وصارت فى التقدير عُصُوْ فقلبوا الواو ياء على حدّ قلبها فى أَحْقٍ وأَدْلٍ والآخرُ انّهم نزّلوا الواو الزائدة منزلةَ الضمّة فكما قلبوا فى أَدْلٍ وأَحْقٍ كذلك قلبوا فى نحو عُصِيّ ودُلِيّ وانضاف الى ذلك كونُ اللّلمة جمعًا والجمعُ مستثقل فصار عُصِيًّا ومنهم من يُتْبِع ضمّةَ الفاء العينَ ويكسرها ويقول عِصِيّ بكسر العين والصاد ليكون العملُ من وجه واحد ولو كان المثال عُصُوًّا اسما واحدا غيرَ جمع لم يجب القلبُ لخفّة الواحد الا تراك تقول مَغْزُوّ ومَدْعُوّ وعُتُوّ مصدرُ عَتَا يَعْتُو فيقرّ الواو هذا هو الوجه ويجوز القلبُ فتقول مَغْزِيّ ومَدْعِيّ قال الشاعر

* وقد علمَتْ عِرْسى مُلَيْكَةُ أنّنى * أَنَا اللّيْثُ مَعْدُوًّا علَىّ وعادِيَا *

يروى بالوجهين معًا فامّا نحوُ عُصِىّ وحُقِىّ فلا يجوز فيها الّا القلبُ لكونها جموعا فامّا النُّحُوُّ فى جمع نَحْوٍ وهو السحاب والنُّحُوُّ للجهات فهو جمع نَحْوٍ وهو المصدر فشاذّ كانّه خرج شبيهُه على اصل البناء نحو القَوَد والحَوَكَة قال ابو عثمن هذا شاذّ ومشبَّهٌ بما ليس مثلَه فامّا غازٍ فالياء فيه من الواو لانّه من غَزَا يَغْزُو وانّما وقعت الواو طرفًا وقبلها كسرةٌ والطرفُ فى حكم الساكن لانّه بعَرَضيّة الوقف والموقوفُ عليه ساكنٌ فقُلبت ياء على حدّ قلبها فى ميزانٍ وميعادٍ ونظائرُ ذلك كثيرة نحوُ داعٍ ودانٍ وما أشبه ذلك فامّا غازِيَةٌ ومَحْنِيَةٌ فأصلهما غازِوَةٌ ومَحْنُوَةٌ وانّما قُلبت الواو وإن كانت متحرّكة من قِبَل انّها وقعت لامًا فضعُفت وكانت التاء كالمنفصلة فان قيل فقد قالوا حُنْذُوَةٌ فصحّحوا الواو قيل انّما صحّت فيه الواو وإن كانت آخرا من قِبَل انّهم لو قلبوها فقالوا حُنْذِيَةٌ لم تعلم افْعُلْوَةٌ هى ام فُعْلِيَة فجرت مجرى حِذْرِيَة وعِفْرِيَة وامّا أَدْلٍ فى جمع دَلْوٍ وأَحْقٍ فى جمع حَقْوٍ فهما من جموع القلّة على حدّ أَفْلُسٍ وأَكْعُبٍ فى جمع فَلْسٍ وكَعْبٍ ولكنّه لمّا وقعت الواو طرفًا بعد ضمّة وليس ذلك فى الاسماء المتمكّنة عدلوا عنه الى ان أبدلوا من الضمّة كسرةً فانقلبت الواو ياء فصار من قبيل المنقوص ومنه قول الشاعر

* لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَته * بالرَقْمَتَيْن له أَجْرٍ وأَعْراسُ *

والاصل أَجْرُوٌ فأبدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياء على ما تقدّم وامّا قِيامٌ وانقِيادٌ فانّما اعتلّت العين فيهما مع انكسار ما قبلها لاعتلال فعلَيْهما ولولا ذلك لم يجب الاعتلالُ لتحرّك الواو ووقوعها

حشوا الا ترى انّه لمّا صحّت العين فى لاوذ صحّت فى لِواذ من قوله تعالى يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فكذلك لمّا اعتلّت فى قامَ وجب اعتلالُها فى قيام وكذلك انقيادٌ اعتلّت العين فى المصدر لاعتلال العين فى انْقادَ وكذلك ثِياب وحِياض اصلُ الياء فيهما الواو لانّ الواحد حَوْض وثَوْب فأشبهت لسكونها الالفَ فى دار فكما تقول دِيار كذلك تقول ثِياب وحِياض وانّما اعتلّت فى دِيار لاعتلالها فى دار قال ابن جنّى انّما قُلبت الواو فى نحو حِياض لأمور خمسة منها انّ واو الواحد فيها ضعيفة ساكنة ومنها انّ قبل الواو كسرةً لانّ الاصل ثِواب وحِواض ومنها انّ بعد الواو الفًا والالف قريبة الشَّبَه بالياء ومنها انّ اللام صحيحة غيرُ معتلّة والجيّد ان تكون هذه الامور مأخوذة فى الشَبَه بدار ودِيار ولذلك لم يُعِلّوا نحو طِوال لتحرّك الواو فى نحو طَوِيل ولم يُعِلّوا نحو عَوْد وعِوَدَة وزوج وزِوَجَة لانّ الجمع ليس على بناء فِعال كدِيار ولم يعلّوا نحو طِواء ورِواء فى جمع طَيّان وريّان لاعتلال لامه فاعرفه واما سيّد وليّة فاصل سيّد سَيْوِد فَيْعِل من ساد يَسُود وأصل ليّة لَوْيَة فَعْلَة من لَوَى يَدَه ولوى غريمه اذا مطله فاجتمعت الواو والياء وهما بمنزلة ما تدانت مخارجه وهما مشتركان فى المدّ واللين والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثمّ ادّغمت الياء فى الياء لانّ الواو تُقْلَب الى الياء ولا تقلب الياء الى الواو لانّ الياء أخفّ والادّغام نقلُ الأثقل الى الأخفّ وقد استقصيتُ هذا الموضع فى شرح الملوكى واما أغزيت واستغزيت فالياء فيهما بدلٌ من الواو لانّه من الغزو وانّما قُلبت ياء لوقوعها رابعة وانّما فعلوا ذلك حملًا على المضارع نحو يُغْزِى ويَسْتَغْزِى وانّما قلبوها فى المضارع لانكسار ما قبلها وذلك مَقيس مطّرد وقد أبدلوا الياء من الواو اذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرف ساكن لانّ الساكن لضعفه ليس حاجزًا قويًّا فلم يُعتدّ حاجزا فصارت الكسرة كانّها باشرت الواو وذلك قولهم صِبْيَة وصِبْيان والاصل صِبْوَة وصِبْوان لانّه من صَبَوْت أصْبو فقلبت الواو ياء لكسرة الصاد قبلها ولم تفصل الياء بينهما لضعفها بالسكون وربّما قالوا صِبْوان فأخرجوها على الاصل وقد قال بعضهم صُبْيان بضمّ الصادَ مع الياء وذلك انّه ضمّ الصادَ مع الياء وذلك انّه ضمّ الصاد بعد أن قُلبت الواو ياء فى لغة من كسر فأقرّت الياء على حالها واما ثِيَرَة فشاذّ والقياس ثِوَرة قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد انّما قالوا ثِيَرة فى جمع ثَوْر للفرق بين هذا الحيوان وبين ثِوَرة جمع ثَوْر وهى القطعة من الأقط وقالوا ناقة بِلْو أسفار وبِلْى أسفار وهو من بَلَوْت وقالوا ناقة عِلْيان وعِلْيانة اى طويلة جسيمة فهو من عَلَوْت فقلبوا الواو ياء لما ذكرناه من الكسرة قبلها ولم يعتدّوا بالساكن بينهما لضعفه فامّا يَيْجَل فقد تقدّم

الكلام عليه ،

قال صاحب الكتاب ومن الهمزة فى نحو ذِيبٍ ومِيرٍ على ما قد سَلَفَ فى تخفيفها ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على الهمزة انّها تُقلب ياءً اذا انكسر ما قبلها ساكنةً كانت او مفتوحةً بما أغنى عن اعادته ،

قال صاحب الكتاب ومن احد حرفَي التضعيف فى قولهم أَمْلَيْتُ وقَصَّيْتُ أَظْفارى ولا ورَبِّيكَ لا أَفْعَلُ وتَسَرَّيْتُ وتَظَنَّيْتُ ولم يَتَسَنَّ وتَقَضَّى البازى وقوله

* نَزُورُ آمْرَأً أَمّا الالٰهَ فيَتَّقِى * وأَمّا بفِعْلِ الصالحين فيَأْتَمِى *

والتَصْدِيَة فيمَن جعلها من صَدَّ يَصُدُّ وتَلَعَّيْتُ من اللُعاعة ودَهْدَيْتُ وصَهْصَيْتُ ومَكاكِىّ فى جمع مَكُّوكٍ ودَياجٍ فى جمع دَيْجوجٍ وديوانٍ وديباجٍ وقيراطٍ وشيرازٍ وديماس فيمَن قال شَرارِيزُ ودَماميسُ وقوله

* وآيْتَصَلَتْ بمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ * أَبدل الياء من التاء الأُولى فى اتَّصَلَتْ ومما سوى ذلك فى قولهم أَناسِىُّ وظَرابِىُّ وقوله

* ومَنْهَلٍ ليس له حَوازِقُ * ولِضَفادِى جَمِّهِ نَقانِقُ *

وقوله

* لها أَشارِيرُ من لَحْمٍ مُتَمَّرَةٌ * من الثَعالِى ووَخْزٌ من أَرانِيها *

وقوله

* اذاما عُدَّ أَربعةٌ فِسالٌ * فزَوْجُكِ خامِسٌ وأَبوكِ سادِى *

وقوله

* قد مَرَّ يومانِ وهذا الثالِى * وأَنتَ بالهِجْرانِ لا تُبالِى *

قال الشارح قد أُبدلت الياء من حروف صالحةِ العدّة على سبيل الشذوذ ولا يقاس عليه ونحن نسوق الكلام على حسب ما ذكره من ذلك قولهم أَمْلَيْتُ الكتابَ قال الله تعالى فَهِىَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا والاصل أَمْلَلْتُ وقال الله تعالى وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ والوجهُ انّهما لغتان لانّ تصرُّفهما واحدٌ تقول أَمْلَى الكتابَ يُمْليه امْلاءً وأَمَلَّهُ يُمِلُّهُ امْلالاً فليس جعلُ احدهما اصلا والاخرِ فرعًا بأَوْلَى من العكس وقالوا قَصَّيْتُ أَظْفارى حكاه ابن السِكّيت فى قصصتُ أبدلوا من الصاد الثالثة ياءً لثقل التضعيف ويجوز ان يكون المراد تَقَصَّيْتُ أَظفارى اى أَتيتُ على أَقاصيها لانّ المأخوذ أَطرافُها وطرفُ كلِّ شىء

أقصاه وقالوا لا ورَبِيكَ لا أفعلُ يريدون لا ورَبِّكَ فأبدلوا من الباء الثانية ياءً لثقل التضعيف وقالوا تَسَرَّيْتُ وأصله تَسَرَّرْتُ تَفَعَّلْتُ من السِرّ وهو النكاح وسُمّي النكاح سِرًّا لانّ من أراده استتر واستخفى وسُرِّيَّةٌ فُعْلِيَّةٌ منه فأبدلوا من الراء الثالثة الياء للتضعيف وقال ابو الحسن هو فُعْلِيَّةٌ من السُرور وذلك انّ صاحبها يُسَرّ بها وقالوا تَظَنَّيْتُ وأصله تَظَنَّنْتُ والتَظَنّي إعمالُ الظنّ وأصله التَظَنُّن فأبدلوا من احدى نوناته الياء لثقل التضعيف وقالوا فى قوله تعالى لَمْ يَتَسَنَّ اصله لم يَتَسَنَّنْ من قوله تعالى مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ اى متغيّر فأبدل من النون الثالثة ياءً ثمّ قلبها الفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار يَتَسَنَّى ثمّ حذف الالف للجزم فصار اللفظ لم يَتَسَنَّ هذا قول ابى عمرو وقيل هو من السَنَة ومعناها اى لم تُغَيِّرْه السنون بمرورها وذلك على قول من قال سَنَةٌ سَنْواءٌ وسَنَواتٌ ومن قرأ يَتَسَنَّهْ جاز ان تكون الهاء للسكت ويكون اللفظ كما تقدّم وجاز ان تكون الهاء اصلا من قولهم سانَهْتُه وامّا قولهم تَقَضَّى البازى فالمراد تَقَضَّضَ من قولهم انقضّ الطائرُ اذا هوى فى طَيَرانه ولم يستعملوا التفعّل منه الّا مُبْدَلا قال العجّاج * تَقَضِّيَ البازى اذا البازى كَسَرْ * وامّا قول الاخر * نزور امرأ الخ انشده ابن السكّيت عن ابن الأعرابىّ والشاهد فيه قوله يأتمى اراد يأْتَمّ لكنّه أبدل من الميم الثانية ياءً فامّا التَصْدِيَة من قوله تعالى وَمَا كَانَ صَلَوتُهُمْ عِنْدَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً فالياء بدلٌ من الدال لانّه من صَدّ يَصِدّ وهو التصفيق والصوت ومنه قوله تعالى اذا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ اى يَضِجّون ويَعِجّون فحُوّل احدى الدالَيْن ياءً هذا قول ابى عُبَيْدة وأنكر الرُسْتَمىّ هذا القول وقال انّما هو من الصَدَى وهو الصوت والوجهُ الاوّلُ غير ممتنع لوقوع يصدّون على الصوت او ضرب منه واذا كان كذلك لم يمتنع ان تكون تَصْدِيَةٌ منه فتكون تَفْعِلَةً كالتَحِلّة والتَعِلّة فلمّا قُلبت الدال الثانية ياءً امتنع الادّغامُ لاختلاف اللفظَيْن وقالوا تَلَعَّيْتُ اى أكلتُ اللُعاعَة وهى بَقْلة ناعمة وذلك فيما حكاه ابن السكّيت عن ابن الأعرابىّ قال الاصمعىّ ومنه قيل للدُنْيا لُعاعةٌ وأصله تَلَعَّعْتُ ابدلوا من احدى العينَيْن ياءً على حدّ تَظَنَّيْتُ كراهيةَ اجتماع العينات وقالوا دَهْدَيْتُ الحجرَ فتَدَهْدَى أُدَهْدِيه دَهْداةً ودِهْداءً اى دَهْدَهْتُه فتَدَهْدَهَ اى دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ قال ذو الرُمّة * كما تَدَهْدَى من العَرْض الجَلاميدُ * وقال ابو النَجْم

* كأنّ صَوْتَ جَرْعِها المُسْتَعْجِلِ * جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتَها من جَنْدَلِ *

ويدلّ انّ دَهْدَهْتُ هو الاصل قولهم دُهْدُوهُ الجُعَل لما يُدَحْرِجه وقالوا صَهْصَيْتُ فى صَهْصَهْتُ اذا قلت صَهْ صَهْ بمعنى اُسْكُتْ فالياء بدلٌ من الهاء كراهيةَ التضعيف وقالوا مَكْوكٌ ومَكاكيكُ ومَكاكِىُّ

فيما حكاه ابو زيد فبعد الكاف ياء مشددة فهما ياءان فالاولى بدل من واو مَكُّوك صارت ياء فى الجمع لانكسار ما قبلها والثانية بدل من الكاف للتضعيف وقالوا دياجٍ فى جمع دَيْجُوج وهو المُظْلِم يقال ليلٌ دَيْجُوجٌ اى شديد الظُّلْمة واصله دياجيج فكرهوا التضعيف فأبدلوا من الجيم الاخيرة ياء فاجتمعت مع الياء الاولى فخففوا بحذف احدى الياءين فصار دياجٍ من قبيل المنقوص وقالوا ديوانٌ واصله دِوّانٌ ومثاله فِعّال النون فيه لامٌ لقولهم دَوَّنْتُ ودُوَيْوِينٌ فى التحقير فان قيل فهلّا قلبتم الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حدّ قلبها فى سَيِّد ومَيِّت قيل لانّه كان يؤدّى الى نقض الغرض لانّهم كرهوا التضعيف فى دِوّان فأبدلوا ليختلف الحرفان فلو ابدلوا الواو فيما بعدُ وقالوا دِيّانٌ لعادوا الى نحوِ ممّا فرّوا منه مع انّ الياء غيرُ لازمة لانّها انّما أُبدلت تخفيفا الا ترى انّهم قالوا دواوينُ فأعادوا الواو لمّا زالت الكسرةُ من قبلها فبانَ لك انّ هذه الياء ليست لازمة لانّها ترجع الى اصلها فى بعض الاحوال وقد قال بعضهم دياوينُ فجعل البدل لازمًا وقالوا ديباجٌ والاصل دِبّاج دلّ على ذلك قولهم دبابيج بالباء فى الجمع كانّهم كرهوا التضعيف فأبدلوا وقالوا قيراطٌ واصله قِرّاط على ما تقدّم فأبدلوا من الراء الاولى ياء لثقل التضعيف دلّ على ذلك قولهم فى الجمع قراريط فظهورُ الراء دليلٌ على ما قلناه وقالوا شيراز وقالوا فى الجمع شراريزُ وشواريزُ فمن قال شراريزُ كان اصله عنده شِرّازٌ كقِرّاط ومن قال شواريزُ كانت الياء عنده مبدلةً من الواو الساكنة على حدّ الابدال فى ميزان وميعاد فان قيل فانّ مثال فِوْعال غير موجود فكيف ساغ حملُ شيراز على مثالٍ لا نظيرَ له قيل عدمُ النظير لا يضرّ مع قيام الدليل امّا اذا وُجد كان مؤنسًا وامّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم مع قيام دليله على وجوده فلا . وقالوا ديماسٌ للسجن وللسَّرَب ويقال للسرب ايضا ديماس وقالوا فى جمعه دماميسُ ودياميسُ فمن قال دماميس كانت الياء مبدلة من الميم فى الواحد وكان من قبيل قيراط وقراريط ومن قال دياميسُ لم تكن مبدلة وكانت مزيدة للالحاق بهِرْداحٍ ولذلك قال سيبويه فيمن قال شواريزُ ودياميسُ وقالوا فى اتَّصَلَتْ ايتَصَلَتْ ابدلوا من التاء الاولى ياء للعلّة المذكورة قال الشاعر

* قام بها يُنْشِدُ كُلَّ مُنْشِدِ * فَايْتَصَلَتْ بمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ *

اراد اتَّصَلَتْ فكره التضعيف وقالوا انْسانٌ وأناسيُّ وظَرِبانٌ وظَرابىُّ فامّا أناسىّ فاصله أناسينُ على حدّ سِرْحانٍ وسَراحينَ فأبدلوا من النون ياء وادّغموا الياء المبدلة من النون فى الياء الاولى المبدلة من الالف فى انْسان وقيل أناسىُّ ليس بتكسير انسان وانّما هو جمعُ إنْسِيّ كبُخْتِيّ وبَخاتِيّ وكذلك ظَرِبانٌ

بفتح الظاء وكسر الراء وهي دُوَيْبَة كالهرّة منتنةٌ تزعم العربُ انّها اذا فستْ فى ثوب احدهم حين يَصيدها يَبْلَى الثوبُ ولا تبلى رائحتُها وفى المَثَل فسا بينهم الظربانُ اذا تقاطعوا ويُجمع على ظَرابِينَ كسَراحِينَ وقالوا ظَرابِيُّ أبدلوا من النون ياء كما قالوا أَناسِيُّ قال الشاعر

* وهل أَنْتُم الّا ظَرابِيُّ مَذْحِجٍ * تَفاسَى وتَسْتَنْشِى بآنُفِها الطُّخْم *

وربّما قالوا فى الجمع ظِرْبَى كحِجْلَى قال الفرزدق

* وما جَعَلَ الظِرْبَى القِصارُ أُنُوفَها * الى الطمّ من مَوْج البِحارِ الخَضارِم *

وربّما جاء هذا البدل فى غير التضعيف انشد سيبويه لرجل من يَشْكُرَ وقيل هو مصنوع لخَلَف الأحمر

* ومنهل ليس له الخ * اراد الضَفادع فأبدل من العين الياء ضرورةً والمَنْهَل المَوْرِد والحَوازِقُ الجماعات واحدتُها حَزِيقَةٌ جُمعت جمعَ فاعلَةٍ كانّها حازِقَةٌ لانّ الجمع قد يُبْنَى على غير واحده والنَقانِقُ أصوات الضفادع واحدُها نَقْنَقَةٌ وانشد ايضا * لها اشارير الخ * فاراد الثَعالب وأَرانبها فاضطُرّ الى الاسكان فلم يُمْكنه ذلك فأبدل من الباء ياء ساكنةً فى موضع الجرّ يصف عُقابًا والأَشارِيرُ جمعُ اشْرارة وهى القطعة من اللحم تُجفَّف للادّخار ومعنى مُتَمَّرة مُجفَّفةٌ من التمر يريد بقاءها فى وَكْرها حتّى تجفّ لكثرتهـا والوَخْزُ القطعُ من اللحم وأصل الوخز الطعنُ الخفيفُ يريد ما يقطعه من اللحم بسرعة وامّا قوله

* اذا ما عدّ اربعة الخ * اراد سادسًا فأبدل من السين ياء ضرورةً ومثله قول الراجز

* يَفْدِيكَ يا زُرْعَ أَبِى وخالى * قد مَرَّ يَوْمان وهذا الثالى *

* وأنتَ بالهِجْران لا تُبالى *

فانّه ابدل من الثاء الثانية ياء كانّه كره بابَ سَلِسَ وقَلِقَ فاعرفه ٭

فصـــل ٩٨٦

قال صاحب الكتاب والواو تُبدَل من أختَيْها ومن الهمزة فابدالُها من الالف فى نحو ضَوارِبَ وضُوَيْرِب تصغير ضِيراب مصدر ضارَبَ وأَوادِمَ وأُوَيْدِمَ ورَحَوِيّ وعَصَوِيّ والَوانِ تثنية الَى اسمًا ومن الياء فى نحو مُوقِنٍ وطُوبَى ممّا سكن ياؤه غيرَ مدّغمة وانضمّ ما قبلها وفى بَقْوَى وبُوطِرَ من بَيْطَرَ وهذا امرٌ ممضُوٌّ عليه وهو نَهُوٌّ عن المُنْكَر وفى جِباوَةٍ ومن الهمزة فى نحو جُونَة وجُوَنٍ كما سلف فى تخفيفها ٭

قال الشارح وامّا ابدال الواو فقد أُبدلت من اختيها ومن الهمزة والمراد بقولنا اختيها الالف والـيـاء

لانّهنّ جميعًا من حروف المدّ واللين وقد مثّل ما مثله متعدّدةٌ وعلّةُ كلّ واحد منها غيرُ الاخرى لكنّه جمع بينهنّ الانقلابُ من الياء الى الواو وأنا أشرح ذلك شيئًا فشيئًا   وامّا ابدالها من الالف ففى نحو فاعِلٍ وفاعَلٍ وفاعُولٍ وفاعالٍ وذلك نحوُ ضارِبٍ وخاتَمٍ وعاقُولٍ وساباطٍ فمتى اردتَ تحقيرَ شىء من ذلك او تكسيرَه قلبتَ ألفه واوًا وذلك نحو ضُوَيْرِبٍ وضَوارِبَ وخُوَيْتِمٍ وخَواتِمَ وعُوَيْقِيلٍ وعَواقِيلَ وسُوَيْبِيطٍ وسَوابِيطَ فامّا علّةُ قلبها فى التحقير فظاهرةٌ وذلك لانضمام ما قبل الالف وامّا قلبها فى التكسير فبالحمل على التحقير وذلك انك اذا قلت ضَوارِبُ وخَواتِمُ فلا ضمّةَ فى الصاد والخاء تُوجب انقلابَ الالف الى الواو لكنّك لمّا كنت تقول فى التحقير خُوَيْتِمٌ قلتَ فى التكسير خَواتِمُ قال * وتَتْرُكُ أموالٌ عليها الخَواتِمُ * وانّما حُمل التكسير فى هذا على التحقير لانّهما من واد واحد وذلك انّ هذا التكسير جارٍ مجرى التحقير فى كثير من أحكامه من قبل انّ عَلَم التحقير ياءٌ ساكنةٌ ثالثةٌ قبلها فتحةٌ وعلم التكسير الفٌ ثالثةٌ ساكنةٌ قبلها فتحةٌ والياء أُختُ الالف على ما تقدّم وما بعد ياء التحقير حرفٌ مكسورٌ كما انّ ما بعد الف التكسير حرفٌ مكسورٌ فلمّا تناسبا من هذه الوجوه التى ذكرناها حُمل التكسير على التحقير فقيل خَوالِدُ كما قيل خُوَيْلِدٌ وكما حمل التكسير ههنا على التحقير كذلك حمل التحقير على التكسير فى قولهم أُسَيْوِدُ فى لغة من لم يدّغم حملاً على أَساوِدَ فلم يدّغموا فى أُسَيْوِد مع وجود سبب الادّغام وهو اجتماعُ الواو والياء وسَبْقُ الاوّل منهما بالسكون   ومن ذلك أُوَيْدِمٌ وأَوادِمُ أجروه مجرى خُوَيْتِمٍ وخَواتِمَ حيث لزم الابدالُ لاجتماع الهمزتَيْن وقد تقدّم الكلامُ عليه فى تخفيف الهمزة   ومن ذلك انّك تقول فى الفعل قُوتِلَ وضُورِبَ فتنقلب الالفُ من قاتَلَ وضارَبَ واوًا لانضمام ما قبلها على القاعدة المذكورة   ومن ذلك رَحَوِىٌّ وعَصَوِىٌّ ونحوُهما من المقصور الواوُ فيه بدلٌ من الالف فى رَحًى وعَصًا سواءٌ كانت الالف من الياء او من الواو وقد استوفيتُ الكلامَ على ذلك وعلّته فى النسب   وامّا ألَوانِ فتثنيةُ الى اذا سُمّى بها وكذلك لَدَا واذَا زمانًا كانت او مكانًا اذا سمّيتَ رجلا بواحد من هذه الاشياء وما أشبهها من نحو الّا وامّا فانّك اذا ثنّيتَه كان بالواو نحوَ ألَوانِ ولَدَوانِ واذَوانِ والّوانِ وامّوانِ فى الرفع وتقول فى النصب والجرّ إلَوَيْنِ ولَدَوَيْنِ واذَوَيْن والّوَيْن وامّوَيْن وكذلك لو جعلتَ شيئًا من ذلك اسمَ امرأة ثمّ جمعتَه بالالف والتاء لقلتَ إلَواتٌ واذَواتٌ ونحوَ ذلك   والعلّةُ فى قلب ما كان من ذلك واوًا من قبل انّها اصولٌ غيرُ زوائد ولا مُبْدَلة فلمّا لم يكن لها اصلٌ تُرَدّ اليه اذا تحرّكت ولم تكن الامالة مسموعةً فيها حُكم عليها بالواو فقُلبت عند الحاجة الى حركتها واوا   فان قيل اذا كانت

اصلا غيرَ مبدلة فهلّا لم يجز قلبُها واوا اذ ليس لها اصلٌ فى الواو ولا الياء فالجواب انّ الامر كذلك الّا انّها لمّا سُمّى بها انقلبت الى حكم الاسماء فحُكِم على ألفها بما يُحْكَم على ألفات الاسماء التى لا تحسن امالتُها نحو عَصًا وقطًا وكما تقول عَصَوان وقَطَوان كذلك تقول اِلَوانِ ولَدَوانِ ونحوٌ من ذلك لو سمّيتَ رجلا بضَرَبَ لأعربتَه وقلت هذا ضَرَبٌ ورأيت ضَرَبًا ومررت بضَرَبٍ وإن كان قبل التسمية لا يدخله اعرابٌ فكما انّ ضَرَبَ اذا سُمّى به انتقل الى حكم الاسماء فأُعرب كذلك اِلَى ولَدَا وامّا اذا سُمّى بها انتقلت الى حكم الاسماء وقُضى على ألفاتها بانّها من الواو اذ كانت اصلا ولم يُسْمَع فيها الامالة وقد أُبدلت من الياء فى مُوقِنٍ ومُوسِرٍ ونحوهما وذلك انّ اصل موسر مُيْسِرٌ بالياء لانّه من اليُسْر واصلُ موقن الياء لانّه من اليقين وانّما صارت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما انّ الواو اذا سكنت وانكسر ما قبلها صارت ياءً نحوَ ميزانٍ وميعادٍ فأصلُهما الواو لانّه من الوزن والوعد فإن تحرّكت الواو فى موقن وموسر او زالت الضمّة التى قبلها عادت اللفظة الى اصلها من الياء وذلك نحوُ قولك فى التصغير مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِرٌ وفى التكسير مَياقِينُ ومَياسِيرُ كما انّ الياء فى مِيزان وميعاد كذلك تقول فى تحقيرهما مُوَيْزِينٌ ومُوَيْعِيدٌ وفى التكسير مَوازِينُ ومَواعيدُ   فان قيل ولمَ كان اذا سكنت الياء وانضمّ ما قبلها تُقلب واوا واذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها تُقلب ياءً قيل لشَبَهِهما بالالف وذلك انّ الواو والياء اذا سكنتا وكان ما قبل كلّ واحدة منهما حركةً من جنسهما كانتا مدّتَيْن كالالف وكما انّ الالف منقلبةٌ اذا انكسر ما قبلها او انضمّ فى نحو ضُوَيْرِبٍ ومَفاتِيحَ كذلك انقلبت الواو والياء اذ قد أشبهتْهما الّا أنّ النطق بالكسرة قبل الواو الساكنة ليس مستحيلا كاستحالة ذلك مع الالف وانّما ذلك مستثقل وكذلك النطقُ بالضمّة قبل الياء الساكنة فاذا تحرّكت هذه الواو وزالت الكسرةُ عن الحرف الذى قبلها زال عنها شَبَهُ الالف وقويت بالحركة فعادت الى اصلها على ما ذكرنا   وامّا قولهم عِيدٌ وأَعْيادٌ فانّه أُلزِم القلبَ لكثرة استعماله   فاما رِيحٌ فتكسيرُه على أَرْواحٍ قال الشاعر   * تَلُفُّهُ الأَرْواحُ والسُمِىُّ *   وربّما قالوا أَرْياحٌ وهو قليل من قبيل الغلط   ومن ذلك طُوبَى الواو فيه مبدلة من الياء لانّه فُعْلَى من الطيب قلبوا ياءه واوا للضمّة قبلها مع سكونها ومثله الكُوسَى وهو مؤنّثُ الأَكْيَس كالأفضل والفُضْلَى وهو قياسٌ عند الأخفش وشاذّ عند سيبويه لانّ سيبويه يبدل من ضمّة الفاء فى هذا الضرب كسرةً لتصحّ الياء مفردًا كان او جمعًا والأخفشُ لا يرى ذلك الّا فيما كان جمعًا نحوَ بِيضٍ ولذلك كانت مَعِيشة مَفْعِلَةً بكسر العين عنده لا غير وعند سيبويه يجوز ان تكون مفعِلة ومفعُلة بالكسر والضمّ ولذلك

حُمل ضيزى على انّه فُعْلَى بالضمّ لانّه ليس فى الصفات فِعْلَى بالكسر وفيها فُعْلَى بالضمّ نحو حُبْلَى وقوله غيرِ مدّغمة تحرُّزٌ من مثل السُّيَّل والعُيَّل فانّك لا تقلب الياء واوا فيهما وإن سكنت وانضمّ ما قبلها لتحصّنها بالادّغام وخروجها عن شَبَه الالف اذ الالفُ لا تُدّغم ولا يُدّغم فيها لانّ المدّغم والمدّغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع بهما اللسانُ دفعةً واحدةً ولذلك يجوز الجمعُ بين الساكنَيْن اذا كان الاوّل حرفًا ليّنًا والثانى مدّغما كدابّة وشابّة لانّ لين الحرف الاوّل وامتداده كالحركة فيه والمدّغم كالمتحرّك واذا كان كذلك لم تتسلّط الحركةُ على قلبها قال ابو النّجم

* كأن ريحَ المِسْكِ والقَرَنْفُلِ * نَباتُه بين التلاعِ السُّيَّلِ *

وقال الاخر

* تَحْمِى الصحابَ اذا تكون كريهةٌ * فاذا هُمُ نزلوا فمأْوَى العُيَّلِ *

الا ترى انّ الضمّة لم تؤثّر فى ياء السُّيَّل ولا العُيَّل لادّغامها وإن كانت فى الحقيقة ساكنةً وكذلك اخْرِوّاطٌ واجْلِوّاذٌ لم يقلبوا الواو الساكنة ياءً لانكسار ما قبلها وذلك لما ذكرناه من تحصّنها بالادّغام فإن قيل فانّهم يقولون ديوانٌ وأصله دِوّانٌ قيل القلبُ هنا لثقل التضعيف لا لسكونها وانكسارِ ما قبلها فهو من قبيل دينار وقيراط فى دِنّار وقِرّاط لا من قبيل ميزان وميعاد ولذلك كان من الشاذّ غيرِ المَقيس وامّا ضُوَيْرِيبٌ فهو تصغيرِ ضِيرابٍ مصدرِ ضارَبَ والياء فيه منقلبة عن الف ضارَبَ للكسرة قبلها ومثله قِيتالٌ فى مصدرِ قاتَلَ هذا هو الاصل ومن قال ضِرابٌ وقِتالٌ فانّه حذف الياء تخفيفا والعلم بموضعها واذا صُغّر هذا المصدر قيل ضُوَيْرِيبٌ فالواوُ بدلٌ من الياء المبدلة من الف فاعَلَ والياء الاخيرةُ بدلٌ من الف فِيعال على حدّها فى سِرْهاف وامّا بَقْوَى ونحوه ممّا هو من الاسماء على فَعْلَى معتلَّ اللام فما كان من ذلك من الياء فانّك تقلب ياءه الى الواو نحو التَّقْوَى والرَّعْوَى والشَّرْوَى فالتقوى من وَقَيْتُ والبَقْوَى من بَقِيتُ اى انتظرت والرَّعْوَى من رَعَيْتُ والشَّرْوَى من شَرَيْتُ والصفةُ تُتْرَك على حالها نحو خَزْيَا وصَدْيَا وريَّا ولو كانت ريَّا اسما لقلبت رَوَّا كانّهم فرقوا بين الاسم والصفة وانّما قلبوا الواو الى الياء ههنا لانّ الياء أختُ الواو وقد غلبت الياءُ الواوَ فى اكثر المواضع من نحو سيّد وميّت وشَوَيْتُه شَيًّا وطَوَيْتُه طَيًّا فأرادوا ان يُعوّضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها فيكون ذلك كالقصاص فقلبوا الياء واوا ههنا وانّما اختصّوا هذا القلبَ بالاسم دون الصفة وذلك لانّ الواو اثقلُ من الياء فلمّا عزموا على قلب الاخفّ الى الاثقل لضرب من الاستحسان جعلوا ذلك فى الاخفّ لانّه أعدلُ

من ان يجعلوا الاثقل فى الاثقل والاخفّ هو الاسم والاثقلُ هو الصفة لمقاربتها الفعلَ وتضمُّنِها ضميرَ الموصوف   وامّا بُوطِرَ فالواو فيه مبدلة من ياء بَيْطَرَ المزيدة للالحاق بدَحْرَجَ كسَيْطَرَ وبَيْقَرَ واذا اسندته الى المفعول قلت سُوطِرَ وبُوطِرَ فتصير الياء واوا للضمّة قبلها وسكونها   واما قولهم هذا امرٌ مَمْضُوٌّ عليه فالواو الاخيرة فيه بدلٌ من الياء التى هى لامٌ فى مَضَيْتُ وكذلك قالوا هو أُمُورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المُنْكَرِ وهو من نَهَيْتُ وشربتُ مَشُوًّا وهو من مَشَيْتُ لانّ المُسْهِل يوجب المَشْىَ وانّما ابدلوا الياء واوا لانّهم ارادوا بناء الفَعُول فكرهوا ان يلتبس ببناء فَعِيل لو قيل مَشِىٌّ ونَهِىٌّ   واما جِبَاوَةٌ فهو مصدرُ جَبَيْتُ الخَرَاجَ والأصل جِباية لانّه من الياء وانّما ابدلوا الياء واوا للعلّة فى التَقْوَى والبَقْوَى وهو تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها   واما ابدالها من الهمزة فى نحو جُونَةٍ وجُوَنٍ فقد تقدّم شرحُه فى تخفيف الهمزة بما أغنى عن اعادته فاعرفه ،

فصـــل ٩٨٧

قال صاحب الكتاب والميم أُبدلت من الواو واللام والنون والباء فابدالُها من الواو فى فَمٍ وحدَه ومن اللام فى لغة طَيِّىءٍ فى نحو ما روى النَمِرُ بن تَوْلَبٍ عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وقيل انّه لم يَرْوِ غير هذا ليس من آمْبِرِّ آمْصِيامُ فى آمْسَفَرِ   ومن النون فى نحو عَمْبَرٍ وشَمْبَاء ممّا وقعتْ فيه النونُ ساكنةً قبل الباء وفى قول رُؤْبَةَ

* يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ التَمْتامِ * وكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنامِ *

وطامَه اللّهُ على الخير   ومن الباء فى بَنات مَخْرٍ وما زِلْتُ راتمًا على هذا ورأيتُه من كَثَمٍ وقوله

* فبادَرَتْ شاتَها عَجْلَى مُثابِرةً * حتّى آسْتَقَتْ دُونَ مَحْنَى جِيدِها نُغَمَا *

قال ابنُ الأَعرابىّ اراد نُغَبًا ،

قال الشارح قد أُبدلت الميم من اربعة احرف الواوِ واللامِ والنونِ والباء امّا ابدالها من الواو ففى فَمٍ وحده الاصل فيه فَوْهٌ عينه واوٌ ولامه هاءٌ يدلّ على ذلك قولهم فى التصغير فُوَيْهٌ وفى التكسير أَفْوَاهٌ ووزنُه فَعْلٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى الّا انّه وقعت الهاء فيه وهى مشبّهةٌ بحروف اللين فحُذفت على حدّ حذف حروف اللين من نحو يَدٍ ودَمٍ ومثله شَفَةٌ وسَنَةٌ فيمن قال شافَهْتُه وعاملتُ معه مُسانهةً فلمّا حُذفت الهاء بقى الاسم على حرفَيْن الثانى منهما واوٌ والاوّلُ مفتوح فكان إبقاؤُه على حاله يؤدّى الى

قلبها الفًا لتحرُّكها بحركات الاعراب وكونِ ما قبلها مفتوحا على حدّ عَصًا ورَحًى والالفُ تُحذف عند دخول التنوين عليها لالتقاء الساكنَين كعَصًا فيبقى الاسم المتمكّن على حرف واحد وهو معدومٌ فلمّا كان يقتضى ابقاء الواو على ما ذُكر ابدلوا منها الميم لانّ الميم حرفٌ صحيحٌ لا تثقل عليه الحركاتُ وهو من مَخرج الواو لانّهما من الشفة وفيها غُنّةٌ تُناسب لِينَ الواو فلذلك ابدلوها منها فإن قيل ما الدليل على فتح الفاء دون ان تكون مضمومة او مكسورة قيل اللفظ يشهد بذلك فان قيل فقد حكى ابو زيد فيها فُمٌ وفِمٌ بالضمّ والكسر قيل ليس ذلك فيها بالشائع والحكمُ انّما هو على الاكثر والكثيرُ المشهور هو الفتح والضمُّ والكسر قليل من قبيل الغلط ووجهُه انّهم رأوا الفاء تختلف من هذا الاسم اذا اضيف نحوَ هذا فُوك ورأيت فاك ومررت بفيك فعاملوه فى حال الافراد تلك المعامَلةَ وامّا قول الشاعر

* يا لَيْتَها قد خرجتْ من فُمِّهِ * حتّى يعُودَ الْمُلْكُ فى أُسْطُمِّهِ *

فقد رُويت بضمّ الفاء وفتحها مع تشديد الميم فامّا ضمُّ الفاء فقد تقدّم الجوابُ عنه وامّا التشديد فلا اصلَ له فى الكلمة لقولهم فى جمعه أَفْواهٌ وفى تصغيره فُوَيْهٌ ولم يقولوا أَفْمام ولا فُمَيْمٌ ووجهُ ذلك انّهم ثقّلوا الميم فى الوقف كما يُثقِّلون فى يَجْعَلْ وخَالِدْ ثمّ أُجرى الوصل مجرى الوقف على حدّ القَصَبَّا والسَبْسَبَّا فاعرفه وامّا ابدالها من اللام فقد أُبدلت من لام التعريف فى لغة قوم من العرب ويقال فى لغة طَيِّءٍ امرجل فى الرجل وروى النمر بن تولب عن النبىّ صلعم ليس من امبرّ امصيامُ فى امسفر وقيل انّه لم يرو عن النبىّ سوى هذا الحديث ومع ذلك فهو شاذّ لا يقاس عليه غيرُه وقد تقدّم ذلك بأَشْبَعَ من هذا اللفظ وامّا ابدالها من النون فقد أُبدلت ابدالًا مطّردًا فى كلّ نون ساكنة وقعت بعدها باءٌ فانّها تُقلب ميمًا نحوَ عَنْبَرٍ وشَمْباء وعَمْ بَكْرٍ وذلك من قِبَل انّ النون حرفٌ ضعيفٌ رِخْوٌ يمتدّ فى الخَيْشوم بغُنّة والباء حرف شديد مجهور مَخْرَجُه من الشفة واذا جئتَ بالنون الساكنة قبل الباء خرجتَ من حرف ضعيف الى حرف يُضادّه ويُنافيه وذلك ممّا يثقل فجاوًا بالميم مكانَ النون لانّها تُشاركها فى الغنّة وتُوافِق الباءَ فى المخرج لكونهما من الشفة فيتجانس الصوتُ بهما ولا يختلف الا ترى انّهم قالوا صِراطٌ بالصاد والاصل سِراطٌ بالسين لانّه من سرطتُ الشىءَ اذا ابتلعتَه كانّ الطريق يبتلع المارّة ولمّا رأوا انّ السين حرفٌ ضعيفٌ مهموسٌ مُنْسَلٌّ والطاء شديدٌ مُطْبَقٌ جاوًا بالصاد لتُوافِق السينَ فى الهمس والصفير وتوافق الطاء فى الاطباق فيتجانس الصوتُ ولا يختلف

واذا كانوا فعلوا ذلك ههنا مع الفصل كان فى عَمْبَرٍ وشَمْباء أَلْزَمَ وإن تحرّكت هذه النونُ نحوَ الشَنَب والعِنَب وعَنابِرَ قويت بالحركة وصار مخرجُها من الفم وبعُدت عن الميم ولم تقع موقعَها فى البدل ومن ذلك قول رُؤْبَة * يا هالَ ذاتَ المنطقِ التمتامِ * قالوا اراد البَنان فأبدل النون ميمًا لما بينهمـا من المقاربة ولفرط قُرْبِ ما بينهما قد يجمعون بينهما فى القافية قال الشاعر

* بُنَىَّ إنّ البِرَّ شىءٌ هَيِّنْ * أَلْمَنْطِقُ اللَّيِّنْ والطُّعَيِّمْ *

وقال الاخر

* يَطْعُنُها بخَنْجَرٍ من لَحْمِ * دون الذُّنابَى فى مَكانٍ سُخْنِ *

وقال طامه الله على الخير وطانه اى جَبَلَه عليه حكاه ابن السكّيت الميم فيه بدلٌ من النون لانّه من الطِينَة وهى الخِلْقة والجِبِلّة وقد أبدلوها من الباء قالوا بنات بَخْرٍ وبنات مَخْرٍ حكا ذلك الاصمعىّ وهى سَحائبُ بيضٌ تأتى قبل الصيف قال ابو بكر بن السرّاج هو مأخوذ من البُخار لانّ السحاب من بخـار الارض فعلى هذا الباء اصلٌ والميم بدلٌ منها وربّما قالوه بالحاء غيرِ المعجمة كانّه من البَحْر لانّ السحاب من بخار البحر وقالوا ما زلتُ راتمًا على هذا الامر اى راتبًا حكى ذلك عن ابى عمرو بن العَلاء فالميمُ بدل من الباء لكثرة الباء وتصرُّفها الا تراك تقول رَتَبَ يَرْتُبُ فهو راتبٌ اى ثابتٌ ولا تقول رتم يرتم فى هذا المعنى فكانت الباء هى الاصل وقالوا رأيته من كَثَمٍ وكَثَبٍ اى من قُرْبٍ حكا ذلك يعقوب فالباء ينبغى ان تكون اصلا والميمُ بدل منها لعموم تصرُّف الكثب وأنّه يقال قد أَكْثَبَ لك الامرُ ورَماه من كَثَبٍ اى من قُرْبٍ وامّا قول الشاعر * فبادرت شاتها النغم * قال ابن الأعرابىّ اراد نُغَبًا وهو جمع نُغْبة بالضمّ وهى الجُرْعة قال ذو الرمّة

* حتّى اذا زَلَجَتْ عن كلّ حَنْجَرَةٍ * الى الغَليلِ ولم يَقْصَعْنَهُ نُغَبُ *

قال ابن السكّيت نَغِبْتُ من الاناء بالكسر نَغْبًا اى جرعتُ منه جَرْعَةً

فصـــل ٦٨٨

قال صاحب الكتاب والنون أُبدلت من الواو واللام فى صَنْعانىٍّ وبَهْرانىٍّ ولَعَنَّ بمعنى لَعَلَّ

قال الشارح القياس فى صَنْعاء وبَهْراء ان يقال فى النسب اليهما صنعاوىٌّ وبهراوىٌّ كما تقول فى صَحْراء صحراوىٌّ وفى خُنْفَساء خنفساوىّ تبدل من الهمزة واوا فرقًا بينها وبين الهمزة الاصليّة على ما تقـدّم

بيانُه فى النسب وقد قالوا صنعانىّ وبهرانىّ على غير قياس واختلف الاصحابُ فى ذلك فمنهم من قال النون بدلٌ من الهمزة فى صنعاء وبهراء ومنهم من قال النون بدلٌ من الواو كانّهم قالوا صنعاوىّ كصَحْراوىّ ثمّ أبدلوا من الواو نونًا وهو رأىُ صاحب هذا الكتاب وهو المختار لانّه لا مقاربةَ بين الهمزة والنون لانّ النون من الفم والهمزة من أقصى الحَلْق وانّما النون تُقارِب الواوَ فتُبْدَل منها وامّا لَعَلَّ فقد قالوا فيها لَعَنَّ ولَعَنّ فالنونُ بدلٌ من اللام وذلك لكثرة لعلّ وعموم استعمالها والنونُ تقارب اللامَ فى المَخْرَج ولذلك تُدْغم النون عند اللام فى نحو قوله من لَدُنْهُ وتحذف نونُ الوقاية معها كما تحذف مع النون فى لَعَلّى كما تقول انّى وكَأَنّى وأرى انّهما لغتان لقلّة التصرّف فى الحروف فاعرفه؞

فصـــل ٦٨٩

قال صاحب الكتاب والتاء أُبدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء فإبدالُها من الواو فاءً فى نحو اتَّعَدَ وأُتْلِجَه قال * مُتَلِجٍ كَفَّيْه فى قُتْرَهْ * وتُجاه وتَيْقُور وتُكْلان وتُكَأة وتُكَلة وتُخَمة وتُهَمة وتَقِيّة وتَقْوى وتَتْرى وتَوْرية وتَوْلَج وتُراث وتِلاد ولامًا فى أُخْتٍ وبِنْتٍ وهَنْت وكِلْتَا ومن الياء فاءً فى نحو اتَّسَر ولامًا فى أَسْنَتُوا وثِنْتانِ وكَيْتَ وذَيْتَ ومن السين فى طَسْتٍ وسِتّ وقوله

* يا قاتَلَ اللّهُ بَنِى السِّعْلاتِ * عَمْرو بنَ يَرْبوعٍ شِرارَ النات *

* غيرَ أَعِفّاءَ ولا أَكْياتِ *

ومن الصاد فى لِصْتٍ قال * كاللُّصُوتِ المُرَّدِ * ومن الباء فى الذَّعالت بمعنى الذَّعالب وهى الأَخْلاقُ؞

قال الشارح قد أُبدلت التاء من خمسة احرف وهى الواو والياء والسين والصاد والباء فامّا ابدالها من الواو فانّه ورد على ضربين مَقيسٌ وغيرُ مقيس فالمقيسُ افْتَعَلَ وما يصرّف منه اذا بنيتَه ممّا فاؤه واوٌ نحو اتَّعَدَ واتَّزَن ويَتَّعِدُ ويَتَّزِن ومُتَّعِدٌ ومُتَّزِنٌ والاصل اوْتَعَدَ وهو مُوتَعِدٌ فقلبوا الواو تاءً وادّغموها فى تاء افتعل ومثله اتَّلَجَ ولو بنيت من وَجِلَ يَوْجَلُ ووَضُؤَ يَوْضُؤُ مثل افتعل لقلت اتَّجَلَ واتَّضَأَ وانّما فعلوا ذاك لانّهم لو لم يقلبوها تاءً هنا لزمهم قلبُها ياءً اذا انكسر ما قبلها نحو ايتَعَدَ وايتَزَن وايتَلَجَ وفى الامر ايتَعِدْ وايتَلِجْ وايتَزِنْ واذا انفتح ما قبلها قُلبت الفًا نحو ياتَعِدُ وياتَلِجُ وذلك على لغة من يقول فى يَوْجَلُ ياجَلُ ثمّ تردّها واوًا اذا انضمّ ما قبلها ولمّا رأوا مَصيرَهم الى تغييرها لتغيُّر احوال ما قبلها قلبوها الى التاء لانّها حرفٌ جَلْدٌ قوىٌّ لا يتغيّر بتغيُّر احوالِ ما قبله وهو قريبُ المَخْرَج من الواو وفيه

همْسُ مناسبٌ لِينِ الواو لِيُوافِقَ لفظه لفظَ ما بعده فتُدْغم فيها ويقع النطقُ بهما دفعةً واحـــدةً قال الشاعر

* فإنّ القوافى يَتّلِجْنَ مَوالجًا * تَضايَقَ عنها أن تَوَلَّجَها الإبَرْ *

وقال الاخر

* فإنْ تَتّعِدْنى أَتّعِدْكَ بمِثْلها * وسَوْفَ أَزيدُ الباقياتِ القَوارِضَا *

ومن العرب من اهل الحجاز من يُجْرِى ذلك على الاصل من غير ابدال ويحتمل من التغيّر ما يجتنبه الاخرون فيقول ايتَعَدَ وايتَزَنَ فهو مُوتَعِدٌ ومُوتَزِنٌ والاوّلُ اكثر ولكثرته كان مَقيسا وقد قالوا أَتْلَجَهُ فى معنَى أَوْلَجَه وضَرَبَهُ حتّى أَتْكأهُ اى أَوْكأه فامّا قوله * منتلج كفّيه فى قتره * فالبيت لامرئ القيس واوّله * رُبَّ رامٍ من بنى ثُعَلٍ * والشاهد فيه ابدالُ التاء من الواو فى مُتْلِجٍ لانّـه اسمُ فاعل من أَتْلَجَهُ ومُتْلِجٌ مُدْخِلٌ ومعناه انّه يُدْخِل يَدَيْه فى القترة لئلّا يهرب الوحشُ والقترةُ ناموسُ الصَيّاد وهذا القلب غيرُ مطّرد وقد جاء من ذلك ألفاظٌ متعدّدةٌ قالوا تُجاهٌ وهو فُعالٌ من الـــوجه وهو مستقبَلُ كلّ شىء يقال فلانٌ تُجاهَ زيد اى قُدّامَه وقالوا تَيْقُورٌ وهو فَيْعُولٌ من الوَقار فالتاء اصلُها الواو قال الشاعر * فإنْ يكن أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِى * معناه ان البلى سكّن حِدّتَه ووقّرَه وقالوا تُكْلانٌ وهو فُعْلانٌ من وكلتُ أَكِلُ يقال رجلٌ وُكَلَةٌ تُكَلَةٌ اى عاجزٌ يَكِلُ امرَه الى غيره فالتاء بدلٌ من الواو ومنه الوَكيل كانّه مَوْكولٌ اليه الاصلُ فيهما واحدٌ وقالوا تُخَمَةٌ وهو داءٌ كالهَيْضة التاء فيه بدلٌ من الواو لانّه من الوَخامة والوَخَم وهو الوَبأُ وقالوا تُهَمَةٌ وهو فُعَلَةٌ من اتّهَمْتُ اى ظننتُ والتاء بدل من الواو لانّه من وَهْمِ القلب وقالوا تَقِيّةٌ وتَقْوَى فتقيّةٌ فَعيلَةٌ من وَقَيْتُ وتَقْوى فَعْلَى منه وتُقاةٌ فُعَلَةٌ منه وقالوا تَتْرَى وهو فَعْلَى من المُواتَرة وهى المُتابَعة وقال اللحيانىّ لا تكون مواترةٌ الّا وبينهما فَتْرةٌ قال الله تعالى ثمّ أَرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرَى وفيها لغتان التنوين وتركه ومن لم يصرف جعل أَلِفَه للتأنيث ومن صرفه كانت الالف عنده للالحاق وقالوا تَوْراةٌ لأَحد الكُتُب المُنْزَلة التاء فيه بدل من الواو وأصله وَوْراةٌ فَوْعَلَةٌ من وَرَى الزَنْدُ وتَوْلَجٌ هو كِناسُ الوَحْش الذى يلِجُ فيه وتاؤه مبدلة من الواو وهو فَوْعَلٌ قال الراجـــز * مُتّخِذًا فى ضَعَواتٍ تَوْلَجا * يصف ثورا فى عِصاه وقال البغداديون تَوْراةٌ تَفْعَلَةٌ وتَوْلَجٌ تَفْعَـــلٌ والصحيح الاوّل لانّ فَوْعَلاً اكثرُ من تَفْعَل فى الاسماء ولو لم يقلبوا الواو فى تَوْراة عندنا تاءً لـــزم قلبُها همزةً لاجتماع الواوين على حدّ أُواصِلَ فى جمع واصِلةٍ ولا يلزم ذلك عندهم لانّ التاء عنـــدهم

زائدة وليست بدلًا وقالوا تُراثٌ للمال الموروث قال الله تعالى وتأكلون التُّراثَ أكلًا لمًّا قال الشاعر

* فإنْ تَهْدِموا بالغَدْرِ دارى فانّها * تُراثُ كريمٍ لا يُبالى العَواقبا *

وأصله وُراثٌ فُعالٌ من الوِراثة يقال وَرِثْتُ أَرِثُ وِراثةً ووِرْثًا وارْثًا قلبوا الواو همزةً على حدّ وِشاح وإشاح وقالوا تِلادٌ للمال القديم وهو الذى وُلد عندك وهو خِلافُ الطارف والتَّليدُ الذى وُلد ببلاد العجم ثمّ حُمل صغيرًا فنبت ببلاد الاسلام فتاءه من الواو لانّه من الولادة وقد أُبدلت التاء منها لامًا قالوا أُخْتٌ وبِنْتٌ وهَنْتٌ فامّا اخت فالتاء فيه بدل من الواو التى هى اللام فأصلُ أُخْتٍ أَخَوَةٌ نُقل من فَعَل الى فُعْل كقُفْلٍ وبُرْدٍ وكذلك ابْنٌ اصلُه بَنَوٌ على زنة فَعَل بفتح الفاء والعين كقَلَمٍ فنُقل الى فِعْل كعِدْلٍ وجِذْعٍ فأُبدل من لاميْهما التاء وليست التاء فيهما عَلَمَ التأنيث يدلّ على ذلك سكونُ ما قبل التاء فيهما وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا لانّها بمثابة اسم ضُمّ الى اسم ورُكّب معه فيُفْتَح ما قبلها كفتح ما قبل الاسم الثانى من حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكّ وانّما علمُ التأنيث فى بِنْت وأُخْت بناؤهما على هاتَيْن الصيغتَيْن ونَقْلُهما عن بناءهما الاوّل ولذلك تتعاقب الصيغةُ وتاء التأنيث فيقال بِنْتٌ وابْنَةٌ فتكون الصيغة فى بنت مُقابلةً لتاء التأنيث فى ابنة وقد ذهب السيرافىّ الى انّ التاء فى بنت ونحوها علم التأنيث قال ولذلك تسقط فى جمع السلامة فى أَخَواتٍ وبَناتٍ وامّا سكونُ ما قبلها فلانّه أُريد بها الإلحاق وامّا هَنْتٌ فالتاء فيه بدل من الواو ايضا لقولهم فى الجمع هَنَواتٌ قال الشاعر

* أَرى ابنَ نِزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى * على هَنَواتٍ شأنُها مُتَتابِعُ *

والمراد بها ايضا الإلحاق بفَعْل نحو بَكْرٍ وعَمْرٍو وامّا كِلْتَا فى قولهم جاءتْنى المرأتان كلتاهما ومررت بهما كلتَيْهما فمذهبُ سيبويه انّها فِعْلَى بمنزلة ذِكْرَى وأصلها كِلْوَا فأبدلت الواو تاء فهى عنده اسمٌ مفردٌ يفيد معنى التثنية خِلافًا للكوفيين وليس من لفظ كُلّ بل من معناه فقد تقدّم ذلك فيما قبلُ ومن الياء فى نحو اتَّسَرَ وهو افْتَعَلَ من اليُسْر أبدلوا من الياء تاء كما أبدلوها من الواو فى نحو اتَّعَدَ واتَّزَنَ ولامًا فى أَسْنَتُوا اى أَجدبوا وهو من لفظ السَّنَة على قولِ من يرى انّ لامها واوٌ لقولهم سَنَةٌ سَنْواء واستأجرْتُه مُساناةً ومنهم من يقول التاء بدل من الواو التى هى لام ومنهم من يقول انّها بدل من ياء وذلك انّ الواو اذا وقعت رابعةً تنقلب ياء على حدّ أَوْعَيْتُ وأَغْزَيْتُ ثمّ أُبدل من الياء التاء وهو أقيس وامّا ثِنْتانِ فالتاء فيه بدل من الياء والذى يدلّ انّه من الياء أنّه من ثَنَيْتُ لانّ الاثنَيْن قد

ثنى احدهما على الاخر وأصله ثَنَيٌ كقَلَمٍ يدلّ على ذلك جَمْعُهم اياه على أَثْناء بمنزلة أَبْناء وآخاء فنقلوه من فَعَل الى فِعْل كما فعلوا ذلك فى بِنْتٍ وأُخْتٍ فامّا التاء فى اِثْنَتان فتاء التأنيث بمنزلتها فى قولك اِبْنَتان تثنية اِبْنَة وثِنْتان بمنزلة بِنْتان وقد أبدلوها من الياء فى كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ وأصلهما كَيَّةَ وذَيَّةَ وقد جاء ذلك عن العرب فيما حكاه ابو عُبَيْدة قالوا كان من الامر كَيَّةَ وكَيَّةَ وذَيَّةَ وذَيَّةَ ثمّ حذفوا تاء التأنيث وأبدلوا من الياء التى هى لامٌ تاءً على سبيل الالحاق كما فعلوا ذلك بقولهم بِنْتان فقالوا كَيْتَ وذَيْتَ وفيهما ثلاثُ لغات منهم من يبنيهما على الفتح فيقول كَيْتَ وذَيْتَ ومنهم من يبنيهما على الكسر فيقول كَيْتِ وذَيْتِ ومنهم من يبنيهما على الضمّ فيقول كَيْتُ وذَيْتُ فامّا كَيَّةَ وذَيَّةَ فليس فيهما مع الهاء الّا وجهٌ واحدٌ وهو البناء على الفتح وانْ قيل فهلّا قلت انّ التاء بدل من الواو وأنّ اصلَ كَيَّةَ كَيْوَةَ فاجتمعت الواوُ والياء وقُلبت الواو ياءً على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ قيل لا يجوز لانّك كنتَ تصير الى ما لا نظيرَ له فى كلامهم الا ترى انّه ليس فى كلامهم مثلُ حَيْوَة ممّا عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ فاعرفه وقد ابدلوا التاء من السين فى سِتّ وأصله سِدْسٌ لانّــه من التَسْديس يدلّ على ذلك قولهم فى تحقيره سُدَيْسَةٌ لكنّهم قلبوا السين الاخيرة تاءً لتقرب من الدال التى قبلها وهى مع ذلك مهموسةٌ كما انّ السين مهموسة فصار التقدير سِدْتٌ فلمّا اجتمعت الدال والتاء وبينهما تقاربٌ فى المَخْرج أبدلوا الدال تاءً لتوافُقهما فى الهمس ثمّ ادّغموا التاء فى التاء فقالوا سِتٌّ وامّا قول الشاعر انشده احمد بن يَحْيى * يا قاتل الله الخ * فانّه اراد الناس وأكياس وانّما ابدل من السين تاءً لتوافُقهما فى الهمس وأنّهما من حروف الزيادة وهى مجاوِرةٌ لها فى المَخْرج توسُّعًا فى اللغة وقد أبدلوها منها فى طَسْتٍ وأصله طَسٌّ لقولهم فى التصغير طُسَيْسٌ وفى التكسير طِساسٌ وقد ابدلوها من الصاد فى لِصّ وذلك انّهم قالوا لَصٌّ ولُصٌّ ولِصٌّ ولُصْتٌ وأصله الصاد والتاء مبدلة منها يدلّ على ذلك قولهم تَلَصّص عليهم وهو بيّنُ اللُصوصيّة وأرضٌ مَلَصّةٌ ذاتُ لُصوصٍ وقالوا فى الجمع لُصوصٌ وربّما قالوا لُصوتٌ قال الشاعر

* فتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلًا أبناءها * وبَنِى كِنانَةَ كاللُصُوتِ المُرَّدِ *

ومن قال ذلك جعله لغةً لانّها مبدلة من الصاد واشتقاقُه من اللَصَص وهو تضايُق ما بين الأَسْــنـان كانّ اللصّ يُضايق نفسَه ويُصغّرها لئلّا يُرى وقالوا الذعاليت بمعنى الذَعاليب بالباء المعجمة من تحت وهى قِطَعُ الخِرَق والأَخْلاق قال الشاعر * مُنْسَرِحًا عنه ذَعاليبُ الخِرَقْ * واحدُها ذُعْلُوبٌ فالتاء

بدلٌ من الباء ،

فصــــل ٦٩٠

قال صاحب الكتاب والهاء أُبدلت من الهمزة والالف والياء والتاء فابدالُها من الهمزة فى هَرَقْتُ الماءَ وهرحتُ الدابّةَ وهنرت الثوبَ وهردتُ الشىءَ عن اللحيانىّ وهِيّاك ولَهِنّك وهَما واللّهِ لَقد كان كذا وهِنْ فعلتَ فعلتُ فى لغة طَيِّئٍ وفيما انشد ابو الحسن

* وأَتى صَواحِبَها فَقُلْنَ هَذا الذى * مَنَحَ المَوَدَّةَ غيرَنا وجَفانَا *

اى أَذا الذى ومن الالف فى قوله * اِنْ لم تَرَوْها فَمَهْ * وفى أَنَهْ وحَيْهَلَهْ وقوله * وقد رابَنى قولُها يا هَناهْ * هى مبدلةٌ من الالف المنقلبة عن الواو فى هَنَواتٍ ومن الياء فى هَذِهْ أَمَةُ اللّهِ ومن التاء فى طَلْحَهْ وحَمْزَهْ فى الوقف وحكى قُطْرُبٌ انّ فى لغة طَيِّئٍ كيف البَنُونَ والبَناهْ وكيف الاخْوَةُ والأَخَواهْ ،

قال الشارح قد أُبدلت الهاء من الهمزة والالف والياء والتاء فأمّا ابدالها من الهمزة فقد أبدلــوهــا منها ابدالاً صالحًا على سبيل التخفيف اذ الهمزة حرف شديد مستفل والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان الّا انّ الهمزة أدخل منها فى الحَلْق قالوا هَرَقْتُ الماء اى أَرَقْتُه فأبدلوا الهــاء من الهمزة الزائدة فامّا أَهْرَقْتُ فالهاء زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على حدّ زيادتها فى أَسْطاعَ وقالوا هرحت الدابّة اى أَرَحْتُها وهنرت الثوب اى أَنَرْتُه وهو أَفْعَلْتُ من النِّير وقالوا هردت الشىء اى أردته حكى ذلك أجمعَ ابن السكّيت وقد أبدلوها منها وهى اصلٌ قالوا هِيّاك فى اِيّاك قال

* فهِيّاكَ والأَمْرَ الذى اِنْ تَوسّعتْ * مَوارِدُه ضاقتْ عليكَ المَصادِرُ *

هكذا انشده ابو الحسن وقد قُرِئَ هِيّاكَ نَعْبُدُ وهِيّاكَ نَسْتَعِينُ وعن قُطْرُبٍ انّ بعضهم يقول أَيّاكَ بفتح الهمزة ثمّ يُبْدِل منها الهاء فيقول هَيّاك وقالوا لَهِنَّكَ قائمٌ والاصل لانّكَ قال الشاعر

* أَلَا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى * لَهِنَّكَ من بَرْقٍ علىَّ كريمُ *

وقالوا هَما وَاللّهِ لقد كان كذا يريدون أَمَا واللّه وهِنْ فعلتَ يريدون اِنْ وهى لغةٌ طائيّةٌ وانشد ابــو الحسن * وأَتى صواحبها الخ * وهذا الابدال واِن كثُر عنهم على ما ذُكر فانّه نَزْرٌ يسيرٌ بالنسبة الى ما لم يُبْدَل فلا يجوز القياس عليه فلا تقول فى أَحْمَد هَحْمَد ولا فى ابرهيم هبرهيم ولا فى أُتْرُجّة

هنرجة بل تتبع ما قالوا وتقف حيث انتهوا وامّا ابدال الهاء من الالف فنحوُ قولِ الراجز

* قد وَرَدَتْ من أَمْكِنَهْ * من هاهُنَا ومن هُنَهْ * انْ لم أُرَوِّها فَمَهْ *

اى من هُنَا وقوله فَمَهْ يحتمل امرَيْن احدهما ان يكون اراد فَمَا والالفُ يُكْرَه الوقف عليها لخفائها فأبدل منها الهاء لتقارُبهما فى المَخْرج والمراد فما أَصْنَعُ او نحوُ ذلك ويجوز ان يكون قوله فَمَهْ زَجْرًا اى فَمَهْ يا انسانُ كانّه يخاطب نفسَه ويزجرها واما قولهم أَنَهْ فى الوقف على أَنَ فعلتُ فيجوز ان تكون الهاء بدلًا من الالف وهو الأَمثلُ لانّ الاكثر فى الاستعمال انّما هو أَنَا بالالف والهاء قليلة ويجوز ان تكون الهاء لبيان حركة النون فى أَنَ كالالف ولا تكون بدلا منها وقالوا حَيَّهَلَهْ وهو اسمٌ للفعل وأصله حَيَّ هَلْ رُكّبا كخمسةَ عشرَ والالفُ فى حَيَّهَلَا لبيان الحركة والهاء بدل من الالف وقد تقدّم الكلام عليه مستقصًى فى المبنيّات وامّا قول امرئ القيس

* وقد رابَنى قولُها يا هَنَا * هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّْ *

فهو ممّا اختصّ به النداء ولم يستعملوه فى غير النداء كما قالوا يا لَكاعِ ويا خَباثِ ولم يستعملوها فى غير النداء وقد اختلف الناس فى هاءه الاخيرة والجيّدُ فيها انّ الهاء بدلٌ من الواو التى هى لام الكلمة فى هَنوك وهَنَواتٌ فى قوله * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتتابِعُ * كانّ اصلها هَناوٌ فَعالٌ منه فأبدلت الواو هاء وصاحبُ هذا الكتاب يشير الى انّ الواو لمّا وقعت طَرَفًا بعد الف زائدة قُلبت ألفا والهاء بدل من تلك الالف وذهب ابو زيد الى انّ الهاء لحقت بعد الالف للوقف لخفاء الالف كما لحقت فى النُدْبة من نحو وَا زيدَاهْ وحُرِّكت تشبيهًا بالهاء الاصليّة وحُكى هذا القول ايضا عن ابى الحسن والالفُ عندهما بدل من الواو التى هى لامُ الكلمة وهو قولٌ واهٍ من قِبَل انّ هاء السكت انّما تلحق فى الوقف فاذا صرتَ الى الوصل حذفتها البتّةَ ولم تُوجَد الّا ساكنةً لا متحرّكةً ولذلك رُدّ قولُ المُتنبّى

* وَا حَرَّ قَلْباهْ ممّنْ قَلْبُه شَبِمُ * ومَن بجِسْمى وحالى عِنْدَه سَقَمُ *

لكونه أَثْبَتَ هاء السكت وحرّكها وذهب اخرون الى انّ الهاء فى هَنَاه اصلٌ وليست بدلا انّما هى لامُ الكلمة كعِضَة وشفَة وهو قول ضعيف لقلّة باب سَلِس وقَلِق ء وقد ابدلت الهاء من الياء فى هٰذِهْ والاصل هٰذى وذلك أنّ المذكّر ذَا والمؤنّث تَا وذِى وليست الياء فى ذِى للتأنيث انّما هى عين الكلمة والتأنيث يُفْهَم من نفس الصيغة كما قلنا فى بِنْت وأُخْت والذى يدلّ انّ الياء هى الاصل والهاء مبدلة منها أنّك تقول فى تحقير ذَا ذَيًّا وذِى انّما هى تأنيثُ ذَا ومن لفظه فكما لا تجد الهاء فى المذكّر

اصلا فكذلك هى ايضا فى المؤنّث بدلٌ غيرُ اصل واذا ثبت انّ الهاء بدلٌ من الياء فكما انّ الياء ليست للتأنيث كذلك الهاء التى هى بدل منها اذ لو كانت للتأنيث لكانت زائدة وهى ههنا بدل من عين الكلمة كما انّ ميمَ فَمٍ بدل من الواو هذا نصّ سيبويه مع انّ تاء التأنيث تكون فى الوصل تاء نحوَ حَمْزَةَ وطَلْحَةَ وقائمة وقاعدة وهذه هاءٌ وصلاً ووقفاً واعلمْ انّ من العرب من يُسكّن هذه الهاء وصلاً ووقفًا كما كانت الياء كذلك ومنهم من يُشبّهها بهاء الضمير لكونها متّصلة باسم مبهم غيرِ متمكّن فيكسرها فى الوصل فيقول هٰذِهِ هندٌ وهٰذِهِ جُمْلٌ كما تقول مررت بهِ ونظرت الى غلامهِ ويُردفها بياء لبيان كسرة الهاء ومن يقول ذلك يقف على الهاء ساكنةً وممّا يدلّ انّ الياء لبيان الحركة وأنّ الهاء ليست للتأنيث أنّك لو سمّيت رجلا بذِهْ لأعربت ونوّنت وقلت هذا ذِهٌ ورأيت ذِهًا ومررت بذِهٍ فتحذف الياء للاستغناء عنها بالحركات وتصرفه ولو كانت الهاء للتأنيث لم تصرفه كما لم تصرف حمزة وطلحة وهذا واضحٌ وامّا ابدالها من التاء فى نحو حمزة وطلحة فاذا وقفتَ على هذه التاء أبدلت منها الهاء وقد تقدّم الكلام عليها فى حروف الزيادة ومنهم من يُجْرِى الوصل مجرى الوقف فيقول ثَلَثَهْ أَرْبَعَهْ ومنهم من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقول * بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ * وحكى قطرب عن طيّء انّهم يقولون كيف البنون والبَناهْ وكيف الاخوةْ والأَخَواهْ فأبدلوا من تاء الجمع هاء فى الوقف كما يبدلونها من تاء التأنيث الخالصة وذلك شاذّ وقد قالوا التابُوهُ فى التابُوت وهى لغة ووزنُه فَعَلُوتٌ كرَحَمُوتٍ فهو كالطاغوت وأصله تَوَبُوتٌ فقلبوا الواو ألفًا والتابوهُ لغة الأنصار والتابوتُ لغة قُرَيْش وقال ابن مَعْن لم يختلف الانصارُ وقريشٌ فى شىء من القرآن الّا فى التابوت ووقف بعضهم على اللات بالهاء فقال اللاهْ

فصل ٦٩١

قال صاحب الكتاب واللام أُبدلت من النون والضاد فى قوله * وقفتُ فيها أُصَيْلالاً أُسائلُها * وقوله * مالَ الى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ *

قال الشارح قد أبدلت اللام من النون فى قوله * وقفت فيها أُصيلالا أُسائلها * الشعر للنابغة الذُبْيانىّ وتمامه * عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ من أَحَدِ * والمراد أُصَيْلانًا تصغيرُ أَصِيلٍ على غير قياس وانّما ابدلوا من اللام النون فان قيل لمَ زعمتم انّ اللام بدل من النون وهلّا كانت النون هى المبدلة

من اللام واللامُ لامٌ مكرّرةٌ من الاولى كما كُرّرت اللام فى حَنْدَقُوقٍ ومَنْجَنُونٍ قيل لا يجوز ذلك لانّ اللام لو كانت اصلا لم تثبت الالف قبلها فى التصغير ولانقلبت على حدّ انقلابها فى شِمْلالٍ وسِرْبالٍ وكنت تقول أُصَيْلِيلٌ كما تقول شُمَيْلِيلٌ وسُرَيْبِيلٌ ولمّا لم يُقل ذلك بل ثبتت دلّ انّ اللام بدل والنون اصل وانّها فى حكم المنطوق بها ولذلك لو سمّيت بها رجلا لم تصرفه فى المعرفة لانّ النون كالثابتة يدلّ على ذلك ثباتُ الالف قبلها كما كانت إرادةُ التأنيث فى حَمْرآء وصَفْرآء بمنزلة ثبات الالف وكذلك كان هَرَاقَ اذا سمّيت به بمنزلة أَرَاقَ فكما انّ هذه الاشياء فى حكم ما انقلبت عنه كذلك اللامُ هنا فى حكم النون وهو فيه أَبْيَنُ لما ذكرناه من ثبات الالف. ويؤيّد كونَ النون اصلا قولُهم فى تصغير عَشِيَّةٍ عُشَيّانٌ كانّه تصغيرُ عَشْيانٍ على زنة فَعْلانَ وقد ظهر فيه النونُ كذلك أُصَيْلانٌ. وقد ذهب قومٌ الى انّه جمعٌ كانّهم جمعوا أَصيلًا على أُصْلانٍ على حدّ رَغيفٍ ورُغْفانٍ ثمّ صغّروه فصار أُصَيْلانًا ثمّ ابدلوا اللام من النون وقالوا أُصَيْلالٌ وهو قول فاسد لانّ هذا الضرب من الجمع لا يُصغّر وانّما هو اسم مفرد اختصّ به التحقيرُ كما اختصّ بعُشَيْشِيَةٍ وأُبَيْنُونَ ونحوِ ذلك من الاسماء التى لم تُستعمل الّا فى التحقير. وقد ابدلوها من الصاد فى قول الراجز

* لمّا رأى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ * مالَ الى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ *

والمراد اضْطَجَعَ فأبدل من الصاد اللام ويُروى فاضطجع على الاصل واطَّجع فأبدل من الصاد طاء ثمّ ادّغمها فى الطاء لاجتماعهما فى الجَهْر والإطباق ؞

فصـــل ٦٩٣

قال صاحب الكتاب والطاء أُبدلت من التاء فى نحو اِصْطَبَرَ وفَحَصْطُ برِجْلى ؞

قال الشارح قد أُبدلت الطاء من التاء ابدالًا مطّردًا وذلك اذا كانت فاء اِفْتَعَلَ احدَ حروف الاطباق وهى اربعةٌ الصاد والضاد والطاء والظاء نحوَ اصطبر يصطبر واضطرب يضطرب واطَّرَدَ واظَّطَلَمَ والأصل اصتبر واضترب واطترد واظتلم والعلّةُ فى هذا الابدال انّ هذه الحروف مستعليةٌ فيها إطباقٌ والتاء حرف مهموس غيرُ مستعلٍ فكرهوا الاتيانَ بحرف بعد حرف يُضادّه وينافيه فابدلوا من التاء طاء لانّهما من مَخْرَجٍ واحد الا ترى انّه لولا الاطباقُ فى الطاء لكانت دالا ولولا جَهْرُ الدال لكانت تاء فمَخْرَجُ هذه الحروف واحدٌ الّا انّ ثَمّ احوالا تفرق بينهنّ من الاطباق والجهر والهمس وفى الطاء اطباقٌ

واستعلاء يوافق ما قبلها فيتجانس الصوتُ ويكون العملُ من وجه واحد فيكون أخفَّ عليهم ومثله الامالة ليس الغرض منها الّا تقريبَ صوت من صوت ونظائرُ ذلك كثيرةٌ وهذا الابدالُ وقع لازمًا فلا يُتكلّم بالاصل كما انّ اصل سَيِّدٍ ومَيِّتٍ سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ ولا يُتكلّم بهما فكذلك اضطرب افتعل من الضرب واظطلم افتعل من الظلم ولا يُتكلّم بشيء من ذلك قال الشاعر * ويُظْلَمُ أَحْيانًا فيظَّلِمُ * قال ابو عثمان هذا هو الكلام الصحيح ومن العرب من يُبدل التاء الى ما قبلها فيقول اصَّبَرَ يَصَّبِرُ واضَّرَبَ يَضَّرِبُ وقُرِئَ أَنْ يَصَّلِحَا كانّ هؤلاء لمّا ارادوا تجانُسَ الصوت وتشاكُلَه قلبوا الحرف الثانى الى لفظ الاوّل وادّغموه فيه لانّه أبلغ فى الموافقة ومن العرب مَن اذا بنى ممّا فاؤه ظاء معجمةٌ افتعل أبدل التاء طاء غيرَ معجمة ثمّ يبدل من الظاء التى هى فاء طاء لما بينهما من المقاربة ثمّ يدّغمها فى الطاء المبدلة من تاء افتعل فيقول اطَّهَرَ حاجتى واطَّلَمَ والاصل اظطهر واظطلم ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضاد لئلّا يذهب صفيرُ الصاد وتَفَشّى الضادِ بالادّغام والصحيحُ الاوّل لانّ المطّرد اذا أُريد الادّغام قلبُ الحرف الاوّل الى لفظ الثانى فلذلك ضعُف الوجهُ الثانى لانّ فيه قلبَ الثانى الى لفظ الاوّل فاذًا الوجهُ الثالثُ أَقْيَسُ من الوجه الثانى وإن كان الثانى اكثر منه ويُنْشَد بيت زُهَيْر

* هو الجوادُ الذى يُعْطيك نائلَهُ * عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحْيانًا فيَظَّلِمُ *

ويُروى فيَظَّلِمُ على حدّ اصَّبَرَ على الوجه الثانى وهو قلبُ الثانى الى لفظ الاوّل وادّغامُ الاوّل فى الثانى وهو شاذّ فى القياس وإن كان كثيرا فى الاستعمال ويروى فيَطَّلِمُ بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث ويروى فيَنْظَلِمُ بنون المطاوعة نحوُ كَسَرَ وانكسر ولا يجرى المنفصلُ فى ذلك مجرى المتّصل لا تقول فى قَبَضْ تِلْكَ قَبَطّلْكَ ولا قَبْطَّلْكَ لعدم لزومه وجوازِ الوقف على الاوّل وكذلك قَبَضْتُ لا يلزم فيه ذلك لانّ التاء ضميرُ الفاعل وهو اسم قائمٌ بنفسه غيرُ الفعل حقيقةً فلا تقول قَبَضْطُ ولا قَبَطُّ ومن العرب من يُشبّه هذا التاء بتاء افتعل ويقول قَبَضْطُ وقَبَطُّ وهى لغة لبعض بنى تميم قال الشاعر

* وفى كلّ حَيٍّ قد خَبَطّ بنِعْمَةٍ * فحُقَّ لشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ *

وذلك لانّ الفاعل وإن كان منفصلا من الفعل فقد أُجرى مجرى بعض حروفه حكمًا الا ترى انّهم سكّنوا آخرَ الفعل عند اتّصال ضمير الفاعل به نحو ضَرَبْتُ وكَتَبْتُ لئلّا يجتمع فى كلمة اربعُ متحرّكاتٍ لوازمُ ولا يفعلون ذلك به عند اتّصال ضمير المفعول نحو ضَرَبَكَ وشَتَمَكَ ومن ذلك استقباحُهم العطفَ على ضمير الفاعل من غير تأكيد ولم يستقبحوا ذلك فى المفعول فلمّا كان الفاعل قد أُجرى فى هذه

المواضع مجرى ما هو من الفعل أجروا التاء التى هى ضميرُ الفاعل مجرى التاء فى افتعل فاذًا الابدالُ فى اضطرب ونظائره قياسٌ مطّردٌ وفى فَحَصْطُ ونحوه شاذٌ لا يقاس عليه فاعرفه ء

فصـــل ٦٩٣

قال صاحب الكتاب والدال أُبدلت من التاء فى اِزْدَجَرَ واِزْدان وفُزْدُ واِدَّكَرَ غيرَ مدّغمٍ فيما رواه ابو عمرو واِجْدَمَعوا واِجْدَزَّ فى بعض اللغات قال * وَاْجْدَزَّ شيحَا * وفى دَوْلَجٍ ء

قال الشارح متى كانت فاء افتعل زاءًا قُلبت التاء دالاً وذلك نحوُ ازدجر وازدهى وازدان وازدلف والأصل ازتجر وازتهى وازتان وازتلف لأنّه افتعل من الزَجْر والزَهْو والزينة والزَلَف فلمّا كانت الزاء مجهورةً والتاء مهموسةً وكانت الدال أختَ التاء فى المَخْرج وأختَ الزاء فى الجهر قرّبوا صوتَ احدهما من الاخر وأبدلوا التاء أشبهَ الحروف من موضعها بالزاء وهى الدال فقالوا ازدجر وازدان قال الشاعر

* إلّا كَعَهْدِكُم بذى بَقَرِ الحِمَى * هَيْهاتَ ذو بَقَرٍ من المُزْدار *

ومن كلام ذى الرُمّة فى بعض اخباره هل عندك من ناقةٍ نَزْدارُ عليها مَيًّا وأُنشد لرُؤْبة * فيها ازدهافٌ أيّما ازدهافِ * وهو من أبيات الكتاب والمراد بذلك كلّه تقريبُ الصوت بعضه من بعض على حدّ قولهم سَبَقْتُ وصَبَقْتُ وسَوِيقٌ وصَوِيقٌ وهذا ونحوُه قياس مستمرّ وقد قُلبت تاء افتعل دالاً مع الجيم فى بعض اللغات قالوا اِجْدَمَعوا فى اجتمعوا واِجْدَزَّ فى اِجْتَزَّ وأنشدوا

* فقلتُ لصاحبى لا تَحْبِسانَا * بنَزْعِ أُصولِه واْجْدَزَّ شيحَا *

وامّا فُزْدُ فالأصل فُزْتُ من الفَوْز ابدلوا من التاء دالاً لمكان الزاء ولا يقاس ذلك بل يُسمع فلا تقول فى اجتراء اجدراء ولا فى اجترح اجدرح وقد حملهم طلبُ التجانس وتقريبِ الصوت بعضه من بعض على ان ابدلوا من التاء دالا فى غير افتعل وذلك نحو قولهم دَوْلَجٌ فى تَوْلَجٍ كانّهم رأوا التاء مهموسةً والواوَ مجهورةً فابدلوا من التاء الدالَ لانّها أختُها فى المَخْرج وأختُ الواو فى الجهر فتحصل المجانسةُ فى الصوت وهذا قليل شاذّ فى الاستعمال وإن كان حسنًا فى القياس ولقلّة استعماله لا يقاس عليه وامّا اِدَّكَرَ واِدَّكَرَ واِدَّرَى فليس ذلك ممّا نحن بصَدَده انّما هو ابدالُ ادّغام وقد قلبوا تاء افتعل مع الذال بغير ادّغام دالاً حكى ابو عمرو عنهم اذدكر وهو مُذْدَكِرٌ وانشدوا لأبى حُكاك

* تَنْحِى على الشَوْكِ جُرازًا مِقْضَبا * والهَرْمَ تُذْرِيه اِذْدِراءً عَجَبَا *

فصـــل ٦٩٤

قال صاحب الكتاب والجيم أُبدلت من الياء المشدّدة في الوقف قال ابو عمرو قلتُ لرجل من بني حَنْظَلَةَ مِمَّن أنتَ فقال فُقَيْمِجّ فقلتُ من أَيِّهم فقال مُرِّجّ وقد أَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقف مَن قال

* خالي عُوَيْفٌ وابو عَلِجّ * ٱلْمُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجّ *

* وبالغَداةِ كُتَلَ البَرْنِجّ * يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجّ *

وانشد ابنُ الأَعْرابيّ

* كأَنَّ في أَذْنابِهِنَّ الشُّوَّلِ * من عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الاجَّلِ *

وقد أُبدلت من غير المشدّدة في قوله

* لاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ * فلا يَزالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ *

* أَقْمَرُ نَهّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ *

وقوله * حَتّى اذاما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجا *

قال الشارح الجيم تبدل من الياء لا غير لانّهما اختان في الجهر والمخرج الّا انّ الجيم شديدة ولولا شدّتها لكانت ياءً واذا شُدّدت الياء صارت جيما قال يعقوب بعضُ العرب اذا شدّد الياء صيّرها جيماً قال الشاعر * كأنّ في اذنابهنّ الخ * يريد الايّل فلمّا شدّد الياء جعلها جيمًا يقال أَيِّلٌ وهو فَيْعِلٌ من آلَ يَؤُولُ وإِيَّلٌ بكسر الهمزة وفتح الياء وبتشديدها وهو فِعَّلٌ منه وأصلُ هذا الابدال في الوقف على الياء لخفائها وشَبَهِها بالحركة قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمجْ اى فقيميٌّ فقلت من أيّهم فقال مرّجْ اى مرّيٌّ وامّا قول الراجز انشده الاصمعيّ قال انشدني خَلَفٌ الأحمرُ قال انشدني رجلٌ من اهل البادية * خالي عويف الخ * يريد ابو عليّ والعَشيّ والصيصيّ والصيصيُّ قَرْنٌ يُقلع به التمر والجمعُ الصَّياصِي فانّه أجرى الوصل مجرى الوقف وقال الاخر انشده الفرّاء * لاهمّ ان كنت قبلت الخ * ويروى شامخٌ يأتيك بجْ يريد بعيرًا مستكبرًا فامّا قوله * حتّى اذا ما امسجت وامسجا * فقد قيل انّ الجيم فيه بدلٌ من الياء على ما تقدّم وانّ الاصل أَمْسَيَتْ فأُبدل من الياء الجيمُ وقد قيل انّ الجيم بدلٌ من الف أَمْسَى وساغ ابدالُها من الالف وإن كانت الجيم لا تُبدل من الالف لكنّ الذى سوّغ ذلك هنا كونُ الالف مبدلةً من الياء الا ترى انّ الالف

قد حُذفت في قوله تعالى يا أَبتَ بالفتح والمراد يا أَبتَا حيث كانت بدلاً من الياء التى للاضافة وهـذا يدلّ انّ حُكْم البدل كحكم المبدل منه وأنّ ما حُذف لالتقاء الساكنين يكون فى حكم الثابت ولذلك أبدل الجيمَ من المحذوف لالتقاء الساكنين فاعرفه ٥

فصـــل ٦٩٥

قال صاحب الكتاب والسين اذا وقعتْ قبل غين او خاء او قاف او طاء جاز إبدالُها صادا كقولـك صالغٌ وأَصْبَغَ نِعَمَهُ وصَخَّر وصَلَخ ومَسّ صَقَرَ ويُصاقون وصُقْتُ وصَبَقْتُ وصَوِيقٌ والصَّمْلَقُ وصِراطٌ وصاطِعٌ ومُصَيْطِرٌ ٥

قال الشارح انّما ساغ قلبُ السين صادا اذا وقعت قبل هذه الحروف من قبل انّ هذه الحروف مجهورةٌ مستعليةٌ والسينُ مهموس مستفِل فكرهوا الخروجَ منه الى المستعلى لانّ ذلك ممّا يثقل فأبدلوا من السين صادا لانّ الصاد تُوافق السينَ فى الهمس والصفير وتوافق هذه الحروفَ فى الاستعلاء فيتجانس الصوتُ ولا يختلف وهذا العملُ شبيه بالامالة فى تقريب الصوت بعضه من بعض من غير إيجاب فإن تأخّرت السينُ عن هذه الحروف لم يسغ فيها من الابدال ما ساغ فيها متقدّمةً لانّها اذا كانت متأخّرة كان المتكلّم منحدرا بالصوت من عالٍ ولا يثقل ذلك ثِقَلَ التصعيد من منخفض فلذلك لا تقول فى قَسْتُ قصْتُ ولا فى يَخْسَرُ المتاعَ يَخْصَرُ فاعرفه ٥

قال صاحب الكتاب واذا وقعت قبل الدال ساكنةً أُبدلت زايا خالصةً كقولك فى يَسْدَرُ يَزْدَرُ وفى يسدُل ثوبَه يزدُل قال سيبويه ولا تجوز المضارعةُ يعنى إشراب صوت الزاى وفى لغةِ كَلْبٍ تُبدَل زايا مع القاف خاصّةً يقولون مَسّ زَقَرٍ ٥

قال الشارح اذا وقعت السين قبل الدال ساكنةً أبدلت زايًا خالصةً نحو يَزْدَرُ فى يسدر اذا تحيّر ويَزْدُلُ فى يسدل ثوبه اذا أرخاه والعلّةُ فى ذلك انّ السين حرف مهموس والدال حرف مجهور فكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه ولم يمكن الادّغام فقرّبوا احدهما من الآخر فابدلوا من السين زايًا لانّها من مَخْرجها وأختُها فى الصفير وتُوافِق الدالَ فى الجهر فيتجانس الصوتان وقوله ولا تجـوز المضارعة يريد ان تُشْرِب السينَ صوتَ الزاى كما كان كذلك فى الصاد لانّ الصادَ فيها إطبـاقٌ فضارعوا لئلّا يذهب الاطباقُ وليست السينُ كذلك ٥

فصــل ٦٦٦

قال صاحب الكتاب والصاد الساكنة اذا وقعت قبل الدال جاز إبدالُها زايا خالصةً في لغة فُصَحاء من العرب ومنه لم يُحْرَمْ مَن فُزْدَ له وقولُ حاتم هكذا فَزْدِى أَنَهْ وقال الشاعر

* ودَعْ ذا الهَوَى قَبْلَ القِلَى تَرْكُ ذى الهَوَى * مَتِينَ القُوَى خَيْرٌ من الصَّرْمِ مَزْدَرَا *

وأن تُضارَع بها الزاىُ فان تحرّكتْ لم تُبدَل ولكنّهم قد يضارعون بها الزاىَ فيقولون صَدَرَ وصَدَقَ والمَصادِرُ والصِراطُ قال سيبويه والمضارَعةُ اكثرُ واعربُ من الإبدال والبيانُ اكثرُ وتحوُ الصاد في المضارعة الجيمُ والشينُ تقول هو أجدرُ وأشدقُ ،

قال الشارح اذا وقعت الصادُ ساكنةً وبعدها الدالُ جاز فيها ثلاثةُ اوجه احدُها ان تجعلها صادًا خالصةً وهو الاصل قال سيبويه وهو الاكثر والثانى ابدالُها زايًا خالصةً والثالثُ ان يُضارَع بها الزاىُ ومعنى المضارعة ان تُشْرِب الصادَ شيـًا من صوت الزاى فتصير بين بين فمثالُ الثانى وهو الابدال قولهم فى مَصْدَر مَزْدَر وفى أَصْدَرْتُ أَزْدَرْتُ ومنه قولُهم فى المثل لم يحرم من فزد له والمراد فُصِدَ فأُسكنت الصاد تخفيفًا على حدّ قولهم فى ضُرِبَ ضُرْبَ وفى قَبِلَ قَبْلَ ثمّ قلبوا الصاد التى هى الاصل زايًا ومعنى هذا المثل انّه كان عادتهم اذا ورد على احدهم ضَيْفٌ ولم يَحْضُرْه قِرًى عمد الى راحلته ففصدها وتَلقّى من دَمها واشتووه له فيتبلّغ به فقيل لم يُحْرَمْ من فُزْدَ له يُضْرَب ذلك لمن قصد امرًا ونال بعضَه ومن ذلك قولُ حاتم وقد عقر ابلًا لضَيْف فقيل له هلّا فصدتَها فقال هذا فَزْدِى أَنَهْ اى فصدى والهاء فى أَنَـهْ امّا للسكت وامّا بدلًا من الالف فى أَنَا فمن أبدل من الصاد زايًا خالصةً فحجّتُه انّ الصاد مُطْبَقةٌ مهموسةٌ رِخْوَةٌ فقد جاورت الدالَ وهى مجهورة شديدة غير مطبقة فلمّا كان بين جَرْسَيْهما هذا التنافى نَبَتِ الدالُ عنها بعضَ نُبُوٍّ فقرّبوا بعضَها من بعض ولم يمكن الادّغامُ ولم يجترؤا على ابدال الدال لانّها ليست زائدة كالتاء فى افتعل نحو اصطبر فابدلوا من الصاد زايًا خالصةً فتناسبت الاصواتُ لانّ الزاى من مخرج الصاد وأختُها فى الصفير وهى تُناسِب الدالَ فى الجهر فتلاءما وزال ذلك النُّبُوّ قال سيبويه سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصةً وامّا المضارعة فأن تنحو بالصاد نحوَ الزاى فتصير حرفًا مخرجُه بين مخرج الصاد ومخرج الزاى ولم يبدلوها زايًا كالوجه الذى قبله محافَظةً على الاطباق لئلّا يذهب لفظ الصاد بالكلّيّة فيذهب ما فيها من الاطباق والاطباقُ فضلةٌ فى الصاد فيكون إجحافًا

بها وليس كذلك السينُ فى يَسْدَل ويَسْدَر لانّه لا إطباقَ فيها يُذْهِبه القلبُ فلم يجز المضارعةُ لذلك قال وإن تحرّكت الصاد امتنع البدل لانّه قد صار بين الصاد والدال حاجزٌ وهو الحركة لانّ محلّ الحركة من الحرف بعده وهذا الابدالُ ههنا من قبيل الادّغام لانّ فيه تقريبًا للصوت بعضه من بعض ولذلك يذكرونه مع الادّغام فكما انّ الحركة تمنع الادّغامَ فكذلك ههنا مع انّ الحرف قد قوى بالحركة فلم يُقْلَب لانّ الحرف لا ينقلب الّا بعد إيهانه بالسكون وجازت المضارعةُ لانّها اضعفُ الوجهَيْن من حيث انّ فيها ملاحَظةً للصاد فلم تجر مجرى الادّغام فيقولون صَدَر وصَدَق وذلك مطّرد مستمرّ ولا يجوز قلبُها زايا الّا فيما سُمع من العرب وإن فصل بينهم اكثرُ من حركة لم تستمرّ الّا فيما سُمع من العرب نحوِ المَصادِر والصِراط لانّ الطاء كالدال قال سيبويه والمضارعة اعربُ واكثرُ من الابدال يريد مع الصاد الساكنة والبيانُ اكثرُ قال ونحوُ الصاد فى المضارعة الشين والجيم قالوا أَشْدَق فى أَشْدَق فضارَعوا بالشين نحوَ الزاى لانّها وإن لم تكن من مَخْرج الزاى فانّها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين فقرُبت من مخرجها وهى فى الهمس والرخاوة كالصاد فجاز ان تُضارَع بها الزاىُ كما تُضارَع بالصاد لانّها من موضع قد قُرب من الزاى وكذلك الجيم قرّبوها من الزاى لانّها من مخرج الشين فقالوا فى أَجْدَر أَجْدَر ولا يجوز ابدالُها زايًا خالصةً لانّها ليست من مخرجها وجملةُ الامر انّ هذا الابدال والمقارَبة على ثلاثة أضرب حرفٌ يجوز فيه الابدالُ والمضارعةُ وحرفٌ لا يجوز فيه الّا الابدالُ وحرفٌ لا يجوز فيه الّا المضارعةُ فامّا الاوّل فما اجتمع فيه سببان نحوُ الصاد مع الدال فالصادُ حرف مهموس مطبق فضارعوا بالصاد نحوَ الزاى ولم يُبدلوها زايًا محافَظةً على الاطباق وامّا الابدالُ فيها فلقوّة مناسَبة الصاد الزاىَ لانّها من مخرجها وأختُها فى الصفير وامّا الثانى فالسينُ مع الدال ليس فيه الّا البدلُ لانّ السين ليس فيها إطباقٌ يُحافَظ عليه فتجوزَ المضارعةُ لأجله كما جازت فى الصاد وامّا الثالث فهو ما ليس فيه الّا المضارعةُ فالشين المُعْجَمة مع الدال لانّه مهموس جاوَرَ مجهورا وفيه تَفَشٍّ يتّصل بتفشّيه حتى يُخالط موضعَ الزاى فاقتضى ذلك ان يُضارَع به الزاىُ فلا يُبدَل زايًا لبُعْد ما بينه وبين مخرج الزاى وكذلك الجيمُ مع الدال فاعرفه٠

ومن اصناف المشترك الاعتلال

فصــــل ٦١٧

قال صاحب الكتاب حروفه الالف والواو والياء وثلثتها تقع فى الاضرب الثلثة كقولك مالٌ وناب وسوط وبَيْض وقال وحاوَلَ وبايَعَ ولا ولَوْ وكَىْ الّا انّ الالف تكون فى الاسماء والافعال زائدةً او منقلبةً عن الواو والياء لا اصلاً وهى فى الحروف اصلٌ ليس الّا لكونها جوامدَ غيرَ متصرّف فيها ٭

قال الشارح معنى الاعلال التغيير والعلّة تغيّرُ المعلول عمّا هو عليه وسُمّيت هذه الحروف حروفَ علّة لكثرة تغيّرها وهذه الحروف تقع فى الاضرب الثلثة الاسماء والافعال والحروف فمن ذلك الالف تكون فى الاسماء والافعال والحروف فمثالها فى الاسماء مالٌ وكتابٌ وفى الافعال قالَ وبايَعَ ومثالها فى الحروف مَا ولَا ومن ذلك الواو وهى كذلك تكون فى الاسماء والافعال والحروف فالاسماء نحوُ حَوْضٍ وجَوْهَرٍ والافعال نحوُ حاوَلَ وقاوَلَ والحروف نحو لَوْ وأَوْ والياء كذلك تكون فى الاسماء نحو بَيْتٍ وبَيْضٍ والافعال نحو بايَعَ وبايَنَ والحروف نحو كَىْ وأَىْ ولاشتراك الاسماء والافعال والحروف فيها ذكرها فى المشترك وهذه الحروف تكون اصلاً وبدلاً وزائدةً فامّا الالف من بينها فلا تكون اصلا فى الاسماء المتمكّنة ولا فى الافعال انّما هى زيادة او بدل ممّا هو اصل وذلك لأنّا استقرينا جميعَ الاسماء والافعال او أكثرها فلم نجد الالف فيها الّا كذلك فقضينا لها بهذا الحكم فامّا الحروف التى جاءت لمعنى فالالف اصلٌ فيهنّ وذلك لانّ الحروف غيرُ مشتقّة ولا متصرّفة ولا يُعْرَف لها اصلٌ غيرُ هذا الظاهر فوجب ان لا يُعْدَل عنه الّا بدليل فلا يقال فى الف مَا ولَا وحَتّى انّها زيادة لعدم اشتقاق يُفْقَد فيه أَلِفُها كما تجد لالف ضاربٍ وقاتلٍ اشتقاقا يفقد فيه الفها وذلك نحوُ ضَرَبَ يَضْرِبُ ولا يقال انّها بدل لانّ البدل ضربٌ من التصرّف ولا تصرُّفَ للحروف وايضا لو كانت الالفُ فى مَا من الواو لَوجب ان يقولوا مَوْ كما يقولون لَوْ وأَوْ باقرارها على لفظها من غيرِ ابدال وكذلك لو كانت من الياء لقالوا مَىْ كما قالوا كَىْ وأَىْ لانّها مبنيّة على السكون والواوُ والياءُ لا تُقْلَبان الفًا الّا اذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما واذا بطل ان تكون زائدة فى الحروف او منقلبة تعيّن ان تكون اصلا وكذلك الاسماء المبنيّة التى أُوغلت فى شَبَه الحروف والأصواتُ المحكيّة والاسماء الأعجميّة تجرى مجرى الحروف فى انّ أَلفاتها اصولٌ غيرُ زوائدَ ولا منقلبةٍ لأنّا انّما قضينا بذلك

فى الحروف لعدم الاشتقاق وهذا موجودٌ فى هذه الاسماء فاعرفه ،

فصـــل ٦٩٨

قال صاحب الكتاب والواو والياء غيرُ المزيدتين تتّفقان فى مَواقعهما وتختلفان فاتّفاقُهما أن وقعت كلْتاهما فاءً كوَعْدٍ ويُسْرٍ وعينًا كقَوْلٍ وبَيْعٍ ولامًا كغَزْوٍ ورَمْىٍ وعينا ولاما معا كقُوّةٍ وحَيّةٍ وان تقدّمتْ كلُّ واحدةٍ على اختها فاءً وعينا فى نحو وَيْلٍ ويَوْمٍ واختلافُهما ان تقدّمت الواوُ على الياء فى وَقَيْتُ وطَوَيْتُ ولم تتقدّم الياءُ عليها وامّا الواوُ فى الحَيَوان وحَيْوَةَ فكواوِ جِباوةٍ فى كونها بدلا عن الياء والاصلُ حَيَيانٌ وحَيْيَةُ ،

قال الشارح قد اخذ يُريك مواقع هذه الحروف من الكَلِم فامّا الالفُ فقد تقدّم امرها وأنّها لا تكون اصلا فى الاسماء المتمكّنة ولا فى الافعال وامّا الواو والياء فقد تكونان اصلَيْن وتقعان فاءً وعينا ولاما فمثالُ كون الواو فاءً وَعْلٌ ووَصَلَ ومثالُ كونها عينا نحوُ حَوْضٍ وقاوَمَ ومثالُ كونها لاما نحوُ غَزْوٍ وغَزَوْتُ ومثالُ كون الياء فاءً نحوُ يُسْرٍ ويَبِسَ والعينِ نحوُ بَيْتٍ وبايَعَ واللام نحوُ ظَبْىٍ ورَمَيْتُ وقد يجتمعان فى اوّل الكلمة فيكون احدهما فاءً والاخر عينًا نحو وَيْلٍ ويَوْمٍ وتقديمُ الواو اكثرُ فوَيْلٌ ووَيْحٌ ووَيْسٌ اكثر من يَوْمٍ ويُوحَ كانّهم يكرهون الخروجَ من الياء الى ما هو اثقلُ منها وهو الواو وكذلك لم يأت فى كلامهم مثلُ فِعُل بكسر الاوّل وضمّ الثانى فاستثقلوا الخروج من كسر الى ضمّ بناءً لازمًا وفيه فُعِل مثلُ ضُرِبَ وقُتِلَ ولذلك قالوا وَقَيْتُ وطَوَيْتُ فقدّموا الواو على الياء ولم يأت عنهم مثلُ حَيْوَةَ بتقديم الياء على الواو قال سيبويه ليس فى كلامهم مثلُ حَيْوَةَ اى ليس فى الكلام حَيْوْةٌ ولا ما يجرى مجراه ممّا عينه ياءٌ ولامه واوٌ فامّا الحَيَوان فأصله حَيَيانٌ فأبدلوا من الياء الثانية واوًا كراهيةَ التضعيف هذا مذهبُ سيبويه والخليل الّا ابا عثمان فانّه ذهب الى انّ الحيوان غيرُ مُبدَلِ الواو فانّ الواو فيه اصلٌ وان لم يكن منه فعلٌ وشبّهَ هذا بقولهم فاظَ الميّتُ يَفيظُ فَوْظًا وفَيْظًا ولم يُستعمل من الفَوْظ فعلٌ ومثلُه وَيْحٌ ووَيْسٌ ووَيْلٌ كلّها مصادرُ وان لم يُستعمل منها فعلٌ والمذهبُ مذهب سيبويه لانّه لا يمتنع ان يكون فى الكلام مصدرٌ عينه واوٌ وفاءه ولامه صحيحان مثلُ فَوْظٍ وصَوْغٍ ومَوْتٍ وأشباهِ ذلك فامّا أن تُوجَد فى الكلام كلمةٌ عينها ياءٌ ولامها واوٌ فلا فحَمْلُه الحيوانَ على فَوْظ لا يحسن وكذلك حَيْوَةُ الأصل حَيْيَةُ لانّه من حَيِىَ فابدلوا من الياء الاخيرة واوا على غير قياس لضربٍ من التخفيف باختلاف الحرفَيْن لانّهم يستثقلون التضعيف

وأن يكون الحرفان من لفظ واحد ولذلك شبّهه بجَبَيْتُ الخراجَ جِباوَةً لانّ الاصل جباية لانّه من الياء فأُبدل منها الواو على غير قياس فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وأنّ الياء وقعتْ فاءً وعينا معا وفاءً ولاما معا فى يَيْن اسم مكان وفى يَدَيْتُ ولم تقع الواوُ كذلك ومذهبُ ابى الحَسَن فى الواو انّ تأليفها من الواوات فهى على قوله موافقةٌ الياء فى يَيَّيْتُ ٭ وقد ذهب غيرُه الى انّ الفها عن ياء فهى على هذا موافقتُها فى يَدَيْتُ وقالوا ليس فى العربيّة كلمةٌ فاؤُها واوٌ ولامُها واوٌ الّا الواوُ ولذلك آثروا فى الوَغَى أن يُكتب بالياء ٭

قال الشارح قد يكون التضعيف فى الياء كما يكون فى سائر الحروف ومعنى التضعيف ان يتجاور المثلان فمن ذلك الفاء والعينُ ولم يأت الّا فى كلمة واحدة قالوا يَيْنُ فى اسم مكان وليس له فى الاسماء نظيرٌ فهذا ككَوْكَب ودَدَنٍ فى الصحيح وقد جاء التضعيف فى الفاء واللام مع الفصل بينهما وذلك نحوُ يَدٍ والاصلُ يَدْيٌ بسكون الدال والذى يدلّ انّ لامه ياء قولُهم يَدَيْتُ عليه يَدًا ولم يقولوا يَدَوْتُ وذلك اذا أَوْلَيتَه معروفًا قال الشاعر

٭ يَدَيْتُ على ٱبْنِ حَسْحاسِ بن وَهْبٍ ٭ بأَسْفَلِ ذى الجِذاةِ يَدَ الكَرِيمِ ٭

وقالوا فى التثنية يَدَيَانِ قال الشاعر

٭ يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ ٭ قد تَمْنَعانِكَ أَنْ تُضامَ وتُضْهَدا ٭

ويقال يَدانِ وهو الاكثر للزوم الحذف والذى يدلّ على انّه فَعْلٌ ساكنُ العين قولُهم فى تكسيره أَيْدٍ وأصله أَيْدُيٌ على زنة أَفْعُلٍ نحوِ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ فأبدلوا من ضمّة الدال كسرةً لتصحّ الياء كما قالوا بِيضٌ قال الله تعالى بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ويُؤكّد ايضا كونَه فَعْلًا ساكنَ العين جمعُهم ايّاه على فَعِيل نحو قوله ٭ فإنّ له عندى يَدِيًّا وأَنْعُمَا ٭ وهذا النوع من الجمع انّما يكون من فَعْلٍ ساكن العين نحو عَبْدٍ وعَبِيدٍ وكَلْبٍ وكَلِيبٍ قال

٭ والعِيسُ يَنْغُضْنَ بكِيرانِها ٭ كأنّما يَنْهَشُهُنّ الكَلِيبُ ٭

مع انّ يعقوب قد حكى يَدْيٌ فى يَدٍ وهذا نَصٌّ وقالوا يَيَّيْتُ ياءً حسنةً اى كتبتُ ياء وليس فى الثلاثى كلمةٌ حروفها كلّها ياءاتٌ الّا هذه هذا هو المسموع فيها وجملةُ الامر انّ حروف المُعْجَم ما دامت حروفا غيرَ معطوفة ولا واقعةٍ موقعَ الاسماء فانّها ساكنةُ الاواخر مبنيّةٌ على الوقف فى الادراج والوقف لانّها اسماءٌ للحروف الملفوظِ بها فى صِيَغ الكَلِم بمنزلة اسماء الاعداد نحو ثلثةْ اربعةْ خمسةْ فهذه

كلّها مسكّنةُ الاواخر جاريةٌ مجرى الحروف والاصوات التى لا حَظّ لها فى الاعراب ويؤيّد ما ذكرناه من كونها جاريةً مجرى الحروف انّ منها ما هو على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ ولين نحوُ بَا تا ثا خا ولا نجد مثلَ ذلك فى الاسماء الظاهرة فتى أعربتَها لزمك اذا أدخلتَ التنوين ان تحذف حرف المـدّ لالتقاء الساكنين فيبقى الاسمُ الظاهرُ على حرف واحد وذلك معدوم لانّ العرب تبتدئ بالمتحرّك وتقف على الساكن والحرفُ الواحدُ لا يكون متحرّكا ساكنا فى حال واحدة ولمّا وُجد ذلك فى هذه الحروف نحو با وتا دلّ انّها جارية مجرى الحروف نحو هَلْ وبَلْ وقَدْ فاذا نُقلت وسُمّى بها او أُجريت مجرى الاسماء فى الإخبار عنها صارت اسماءً مستحَقّةً للاعراب نحوَ قولك هذه باءٌ حسنةٌ فتزيد على الـف با وتا ونحوهما الفًا اخرى على حدّ قوله

* لَيْتَ شِعْرِى وأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ * إنّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عَناء *

الا ترى انّ العرب لمّا استعملوا لَوْ استعمالَ الاسماء وأعربوها زادوا على واوِ لَوْ واوًا اخرى وجعلـت الثانى من لفظ الاوّل اذ لا اصلَ لها ترجع اليه لتَلْتحق بأبنية الاسماء الاصول فلذلك زدتَ على الـف با وتا ونحوهما الفًا اخرى كما فعلت العربُ فى لَوْ لمّا أعربتْها فصار باا وتاا بألفَيْن ونحوهما فلمّا التقى ألفان ساكنان لم يكن بدٌّ من حذف احدهما او تحريكه فلم يمكن الحذفُ لانّ فيه نقضًا للغرض بالعَوْد الى القصر الذى هُرب منه فوجب التحريكُ لالتقاء الساكنين فحُرّكت الالف الثانية وكانت الثانية أوْلى بالتغيير لانّك عندها ارتدعتَ وهى مع ذلك طرفٌ والاطرافُ اولى بالتغيير من الحَشْو فلمّا حـرّكت الثانية قلبتها همزةً على حدّ قلبها فى كساء ورداء وحَمْراء وبَيْضاء ثمّ أعربوها وقالوا خططتُ باءً حسنةً وقُضى على الالف التى هى عينٌ بانّها من الواو وعلى الثانية بانّها من الياء وإن لم تكونا فى الحقيقة كذلك فتصير اللفظةُ بعد تكْملةِ صيغتها من باب شَوَيْتُ وطَوَيْتُ لانّه اكثرُ من باب الهُوّة والقُوّة ومن باب حَيِيتُ وعَيِيتُ فان قيل ففى القضاء بذلك جمعٌ بين إعلالَيْن اعلالِ العين واللام وذلك لا يجوز قيل الضرورةُ دفعت الى ذلك وقد جاء من ذلك اشياء قالوا ماءٌ فألفُه منقلبة عن ياء وهمزتـه منقلبة عن هاء لقولهم فى التكسير أمْواهٌ وفى التصغير مُوَيْهٌ وقالوا ماهت الرَّكِيّةُ تَموهُ وقالوا شاءٌ فى قول من قال شُوَيْهَةٌ وفى التكسير شِياهٌ فهو نظيرُ ماء ومن قال شُوَيٌّ فى التكسير فهو من باب طَوَيْتُ ولَوَيْتُ فصارت شاءٌ فى هذا القول كحاء وباء وان كان قد ورد عنهم شىءٌ من ذلك جاز ان يُحْمَل عليه باءٌ وياءٌ وطاءٌ واخواتهنّ فى إعلال عيناتها ولاماتها ويصير تركيبُها ياء وباء ونحوهما بعد التسمية من ى

وى ومن ب و ى ولو اشتققتَ على هذا من هذه الحروف بعد التسمية فعلاً على فَعْلْتُ لقلت من الياء يَوَّيْتُ ومن الباء بَوَّيْتُ وكذلك سائرها كما تقول طَوَّيْتُ وحَوَّيْتُ هذا هو القياس واما المسموعُ المحكىُّ عنهم ما ذكرناه من قولهم فى الباء بَيَّيْتُ وفى التاء تَيَّيْتُ وفى الحاء حَيَّيْتُ فهذا القولُ منهم يقضى بانّه من باب حَيِيتُ وعَيِيتُ وكان الذى حملهم على ذلك سَماعَهم الامالةَ فى ألفاتهنّ قبل التسمية وبعدها فاعرفْ ذلك وقوله ولم تقع الواو كذلك يعنى ليس فى الكلام كلمةٌ حروفُ تركيبها كلُّها واواتٌ كما كانت الياء كذلك فى قولهم يَيَّيْتُ ياءً حسنةً فامّا واوٌ فحمل ابو الحسن الفَها على انّها منقلبة من واو فهى على ذلك مُوافِقةٌ للياء فى يَيَّيْتُ لانّ حروفها كلّها واواتٌ كما انّ حروف يَيَّيْتُ كلّها ياءاتٌ واحتجّ لذلك بتفخيم العرب ايّاها وأنّه لم يُسمع فيها الامالةُ وقُضى عليها بانّها من الواو وذهب آخرون الى انّ الالف فيها منقلبة من ياء واحتجّوا لذلك بأنّ جَعْلها كلّها لفظا واحدا غيرُ موجود فى الكلام فوجب القضاء بانّها من ياء لتختلف الحروفُ والوجهُ عندى هو الاوّل لانّه كما يلزم من القضاء بانّ الالف من الواو أن تصير حروفُ الكلمة كلُّها واوات كذلك يلزم ايضا من القضاء بانّها من الياء الا ترى انّه ليس فى الكلام كلمةٌ فاءها ولامها واوٌ الّا قولنا وَاوٌ فالكلمةُ عديمةُ النظير فى كلا الحالين وكان القضاء عليها بالواو أَوْلى من قبل انّ الالف اذا كانت فى موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو اكثرُ والعملُ انّما هو على الاكثر وبذلك وصّى سيبويه هذا مع ما حكاه ابو الحسن وقد قالوا ليس فى الكلام ما فاءه واو ولامه واو الّا قولهم واو ولذلك قضوا على الالف من الوَغَى بانّها من الياء لئلّا يصير الفاء واللام واوًا وكذلك قضينا على الواو فى واخَيْتُه بانّها مبدلة من الهمزة فى آخَيْتُه ولم يُقل انّهما لغتان لانّ اللام فى أَخٍ واوٌ بدليل قولك فى التثنية أَخَوان فالقضاء على الفاء بانّها واو يؤدّى الى اثباتِ مثال قَلَّ نظيرُه فى الكلام فاعرفه ء

القول فى الواو والياء فاءين

فصــل ٦٩٩

قال صاحب الكتاب الواو تثبت صحيحةً وتسقط وتُقلب فثباتُها على الصحّة فى نحو وَعَدَ ووَلَدَ والوَعْد والوِلْدة وسقوطُها فيما عينُه مكسورةٌ من مضارع فَعَلَ او فَعِلَ لفظا او تقديرا فاللفظُ فى يَعِدُ ويَمِقُ

والتقديرُ في يَصَعُ ويَسَعُ لانّ الاصل فيهما الكسرُ والفتحُ لحرفِ الحلق وفي نحو العِدَة والمِقَة من المصادر والقلبُ فيما مرّ من الابدال ٥

قال الشارح اعلم انّ الواو اذا كانت اصلا ووقعت فاء فلها احوالٌ حالٌ تصحّ فيه وحالٌ تسقط فيه وحالٌ تُقْلَب فالاوّل نحو وَعَدَ ووَزَنَ ووَلَدَ الواو في ذلك كلّه صحيحة لانّه لم يوجد فيها ما يوجب التغييرَ والحذفَ وامّا الوِعْدة والوِلْدة فالمراد انّه اذا بُني اسم على فِعْلَة لا يراد به المصدرُ فانّه يتمّ لا يُحذف منه شيء كما يحذف منه اذا اريد به المصدر على ما سيوضّح امره بعدُ ومن ذلك قوله تعالى وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا المراد به الاسم لا المصدر ولو اريد المصدر لقيل جِهَةٌ كعِدَة وامّا الحال التي تسقط فيه فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على فَعَلَ او فَعِلَ ومضارعه على يَفْعِل بالكسر ففاؤه التي هي الواو محذوفة نحو وَعَدَ يَعِدُ ووَزَنَ يَزِنُ والاصلُ يَوْعِدُ ويَوْزِنُ فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فحُذفت استخفافًا وذلك انّ الواو نفسها مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرةُ والفعل اثقلُ من الاسم وما يعرِض فيه اثقلُ ممّا يعرض في الاسم فلمّا اجتمع هذا الثقلُ آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه ولم يجز حذفُ الياء لانّه حرفُ المضارعة وحذفُه إخلالٌ مع كراهية الابتداء بالواو ولم يجز حذفُ الكسرة لانّه بها يُعْرَف وزن الكلمة فلم يبق الّا الواوُ فحُذفت وكان حذفها ابلغَ في التخفيف لكونها اثقل من الياء والكسرة مع انّها ساكنة ضعيفة فقوي سببُ حذفها وجعلوا سائر المضارع محمولا على يَعِدُ فقالوا تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة لئلّا يختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف ومثلُه قولهم أُكْرِمُ وأصله أُأَكْرِمُ بهمزتين فحذفوا الهمزة الثانية كراهيةَ الجمع بين همزتين لثقلِ ذلك ثمّ أتبعوا ذلك سائرَ الباب فقالوا يُكْرِمُ وتُكْرِمُ فحذفوا الهمزة وإن لم توجَد العلّة فيجري البابُ على سَنَنٍ واحد وقال الكوفيون انّما سقطت الواوُ فرقًا بين ما يتعدّى من هذا الباب وبين ما لا يتعدّى فالمتعدّى وَعَدَهُ يَعِدُه ووَزَنَه يَزِنُه ووَقَمَه يَقِمُه اذا قَهَرَه وما لا يتعدّى وَحِلَ يَوْحَلُ ووَجِلَ يَوْجَلُ وذلك فاسد لانّه قد سقطت الواو من هذا الباب في غير المتعدّى كسقوطها من المتعدّى الا تراهم قالوا وَكَفَ البيتُ يَكِفُ ووَنَمَ الذُّبابُ يَنِمُ اذا زرق ووَخَدَ البعيرُ يَخِدُ فثبت بذلك ما قلناه وممّا يدلّ على ذلك انّ من الافعال ما يجيء المضارعُ منه على يَفْعِل ويَفْعَل بالكسر والفتح فتسقط الواوُ من يَفْعِل وتثبت في يَفْعَل وذلك في نحو وَحِرَ صَدْرُه يَحِرُ ووَغِرَ يَغِرُ وقالوا يَوْحَرُ ويَوْغَرُ فأثبتوا الواو في المفتوح وحذفوها من المكسور فدلّ على صحّة علّتنا

وبُطْلانِ علّتهم   واعلم انّ ما كان فاءه واوا من هذا القبيل وكان على زنة فَعَلَ فانّ مضارعه يلزم يَفْعِل بكسر العين سواءٌ فى ذلك اللازمُ والمتعدّى ولا يجىء منه يَفْعُل بضمّ العين كما جاء فى الصحيح نحو قَتَلَ يقْتُل وخَرَجَ يَخْرُج كانّهم ارادوا ان يجرى البابُ على نَهْجٍ واحد فى التخفيف بحذف الواو وهو إعلالٌ ثانٍ لَحِقَهُ بأن مُنع ما جاز فى غيره من الصحيح قال سيبويه وقد قال ناسٌ من العرب وَجَدَ يَجُدُ بضمّ الجيم فى المستقبل وأنشد

* لو شآء قد نَقَعَ الفُؤادَ بشُرْبَةٍ * تَدَعُ الحَوائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا *

وانّما قلّ ذلك لانّهم كرهوا الضمّة بعد الياء كما كرهوا بعدها الواو ولذلك قَلَّ نحو يَوْم ويُوح على ما ذكرناه   فإن انفتح ما بعد الواو فى المضارع نحو وَجِلَ يَوْجَل ووَحِلَ يَوْحَل فانّ الواو تثبت ولا تحذف لزوالِ وصفٍ من اوصاف العلّة وهو الكسرُ نحوَ قولك يُوعَد ويُوزن ممّا لم يُسَمَّ فاعله قال الله تعالى لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ فحُذفت الواو من يلد لانكسار ما بعدها وثبتت فى يولد لأجل الفتحة   فامّا قولهم يَضَعُ ويَدَعُ فانّما حُذفت الواو منهما لانّ الاصل يَوْضِعُ ويَوْدِعُ لما ذكرناه من انّ فَعَلَ من هذا انّما يأتى مضارعُه على يَفْعِلُ بالكسر وانّما فُتح فى يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحةُ اذًا عارضةٌ والعارضُ لا اعتدادَ به لانّه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما لانّ الكسرة فى حكم المنطوق به فلذلك قال لفظًا او تقديرًا فاللفظ فى يَعِدُ لانّ الكسرة منطوق بها والتقديرُ فى يَسَعُ ويَضَعُ لانّ العين مكسورة فى الحكم وإن كانت فى اللفظ مفتوحة   فامّا عِدَةٌ وزِنَةٌ اذا اريد بهما المصدرُ فالواو منهما محذوفة والاصلُ وِعْدَةٌ ووِزْنَةٌ والذى أوجب حذفَها ههنا امران احدهما كونُ الواو مكسورةً والكسرةُ تُستثقل على الواو والاخرُ كونُ فعلِه معتلًّا نحوَ يعد ويزن على ما ذكرتُ والمصدرُ يعتلّ باعتلال الفعل ويصحّ بصحّته الا تراك تقول قُمْتُ قيامًا ولُذْتُ لِياذًا والاصلُ قِوامًا ولِواذًا فأعللتَهما بالقلب لاعتلال الفعل ولو صحّ الفعلُ لم يعتلّ المصدرُ وذلك نحوُ قولك قاوَمَ قِوامًا ولاوَذَ لِواذًا فيصحّ المصدرُ فيهما لصحّة الفعل لانّ الافعال والمصادر تجرى مجرى المثال الواحد فاجتماعُ هذَيْن الوصفَيْن علّةُ حذف الواو من المصدر فلو انفرد احدُ الوصفين لم تُحذف له الواوُ وذلك نحوُ الوَعْد والوَزْن لمّا انفتحت الواوُ وزالت الكسرةُ لم يلزم الحذفُ وان كان الفعل معتلّا فى يزن ويعد وقالوا وادَدْتُه وِدادًا وواصلتُه وِصالًا فالواوُ ثابتةٌ ههنا وإن كانت مكسورة لعدم اعتلال الفعل فعلمتَ انّ مجموع الوصفين علّةٌ لحذف الواو من المصدر ولذلك لمّا اريد بهما فى وِعْدَةٍ ووِلْدَةٍ الاسمُ لا المصدرُ لم تحذف الواو منهما   واعلم انّ إعلالَ نحوِ عِدَةٍ وزِنَةٍ

انّما هو بنقل كسرة الفاء التى هى الواو الى العين فلمّا سكنت الواوُ ولم يمكن الابتداء بالساكن ألزموها الحذف لانّهم لو جاؤا بهمزة الوصل مكسورةً أدّى ذلك الى قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها فكانوا يقولون اِيعِدْ بياء بين كسرتين وذلك مستثقَلٌ فصاروا الى الحذف فاذًا القصدُ الاعلالُ بنقل الحركة والحذفُ وقع تَبَعًا وقيل انّه لمّا وجب اعلالُ عدة وزنة كان القصد حذفَ الواو كالفعل فنقلوا كسرةَ الواو الى العين لئلّا تُحذف فى المصدر واوٌ متحركةٌ فيزيدُ الاسمُ على الفعل فى الاعلال والاسمُ فرعٌ على الفعل فى ذلك فاذا لم ينحطّ عن درجة الفعل فيساويه فامّا أن يفوقه فلا وفى الجملة أنّه اعلالٌ اختصّ بفعله ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف واما القلب فقد تقدّم الكلامُ عليه فى البدل نحوِ ميزانٍ وميعادٍ وتُكَأَةٍ وتُخَمَةٍ وأشباهِ ذلك بما أغنى عن اعادته ٭

قال صاحب الكتاب والياءُ مثلُها الّا فى السقوط تقول يَنَعَ يَيْنَعُ ويَسَرَ يَيْسِرُ فتُثْبِتُها حيث أُسقطت الواو وقال بعضهم يَئِسَ يَئِسُ كوَمِقَ يَمِقُ فأجراها مُجْرَى الواو وهو قليل وقلبُها فى نحو اتَّسَرَ ٭

قال الشارح يريد انّ الياء تقع فى جميع مواقع الواو من الفاء والعين واللام على ما تقدّم لا فصلَ بينهما فى ذلك وليست كالالف التى لا تقع اوّلا ولا تكون اصلا فى الاسماء المعربة والافعال الّا فى الحذف فانّ الياء تثبت حيث تحذف الواو تقول يَنَعَتِ الثمرةُ تَيْنَعُ ويَسَرَ يَيْسِرُ وهو قِمارُ العرب بالأزلام والاسم المَيْسِر ولا تحذف هذه الياء كما تحذف الواو فى يَعِدُ وأخواته لخِفّة الياء وحكى سيبويه انّ بعضهم قال يَسَرَ يَسِرُ فحذف الياء كما يحذف الواو وذلك من قبل انّ الياء وان كانت اخفّ من الواو فانّها تُستثقل بالنسبة الى الالف فلذلك حذفها فامّا قلبُها فقد تقدّم الكلام فى نحو اتَّسَرَ ونظائرُه كثيرة كثِنْتَيْن وكَيْتَ وذَيْتَ فاعرفه ٭

فصــل ٧٠٠

قال صاحب الكتاب والذى فارَقَ به قولُهم وَجِعَ يَوْجَعُ ووَجِلَ يَوْجَلُ قولَهم وَسِعَ يَسَعُ ووَضَعَ يَضَعُ حيث ثبتت الواوُ فى احدهما وسقطت فى الآخَر وكلا القبيلَيْن فيه حرفُ الحلق انّ الفتحة فى يَوْجَعُ اصليّةٌ بمنزلتها فى يَوْجَلُ وهى فى يَسَعُ عارضةٌ مجتلَبةٌ لأجل حرف الحلق فوزانُهما وِزانُ كسرتَى الراءَيْن فى التَّجارِى والتَّجارِب ٭

قال الشارح كانّه يُنبّه على الفرق بين وَجِلَ يَوْجَلُ ووَجِعَ يَوْجَعُ وما كان منهما وبين قولهم وَسِعَ يَسَعُ

ووَطِئَ يَطَأُ فأثبتوا الواو في الاوّل وحذفوها من الثاني والعلّة في ذلك انّ ما كان من نحو وَجِلَ يَوْجَلُ الفتحةُ فيه اصلٌ لانّه من باب فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فهو من باب عَلِمَ يَعْلَمُ وشَرِبَ يَشْرَبُ فلم تقع الواوُ فيه بين ياء وكسرة فكانت ثابتة لذلك وامّا نحو وَسِعَ يَسَعُ ووَطِئَ يَطَأُ فهو من باب حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يَنْعِمُ ومثله من المعتلّ وَرِثَ يَرِثُ ووَلِيَ يَلِي والأصل يَوْطِئُ ويَوْسِعُ وانّما فتحوه لأجل حرف الحلق فكانت الفتحة عارضةً والكسرة مرادةً فحُذفت الواو لذلك ولم يُعتدّ بالفتحة اذ كانت كحركة التقاء الساكنين وقد شبّه الفتحة في يَسَعُ ويَضَعُ بالكسرة في التَرامِي والتَجارِي وقياسُهما التَفاعُل بالضمّ نحو التَحاسُد والتَكاثُر وكان الاصل التَجارُيُ فأبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء اذ لو وقعت الضمّةُ قبل الياء المتطرّفة لانقلبت واوًا وكنت تصير الى مثال لا نظيرَ له في الاسماء العربيّة لانّه ليس في الاسماء اسمٌ آخِرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ فاذا أدّى قياسٌ الى ذلك غُيِّر كما فعلوا في أَدْلٍ وأَحْقٍ جمع دَلْوٍ وحَقْوٍ فامّا التَجارِبُ فليس مصدرا انّما هو جمع تَجْرِبَة فاذًا الكسرةُ في التَجارِي عارضةٌ لما ذكرناه كالفتحة في يَضَعُ ويَسَعُ فيضع أصله الكسر والفتحةُ فيه لمكان حرف الحلق فهو من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ والاصل في يَسَعُ الكسرُ ايضا والفتحةُ فيه عارضة وهو من باب حَسِبَ يَحْسِبُ دلّ على ذلك حذفُ الواو والكسرةُ في التَجارِب اصلٌ كالفتحة في يَوْجَلُ ويَوْجَعُ ولكون الكسرة في التجاري والترامي عارضةً لم يُعتدّ بالمثال في منع الصرف لانّه في الحكم تَفاعُلٌ بضمّ العين وليس كذلك الكسرُ في التَجارِب ٭

فصل ٧٠١

قال صاحب الكتاب ومن العرب مَن يقلب الواوَ والياء في مضارع افْتَعَلَ الفًا فيقول ياتَعِدُ وياتَسِرُ ويقول في يَيْبَسُ ويَيْأَسُ يابَسُ ويأْأَسُ وفي مضارع وَجِلَ اربعُ لغات يَوْجَلُ وياجَلُ ويَيْجَلُ ويِيجَلُ وليست الكسرةُ من لغة مَن يقول تِعْلَمُ ٭

قال الشارح قومٌ من اهل الحجاز حَمَلَهم طلبُ التخفيف على ان قلبوا حرفَ العلّة في مضارع افتعل الفًا واوًا كانت او ياءً وإن كانت ساكنة قالوا ياتَعِدُ وياتَزِنُ وذلك من قبل انّ اجتماع الياء مع الالف أخفّ عندهم من اجتماعها مع الواو فلذلك قالوا ياتَعِدُ فابدلوا من الواو الساكنة الفًا كما ابدلوها من الياء في ياتَسِرُ وقد جاء في مضارع فَعِلَ يَفْعَلُ ممّا فاؤه واوٌ نحو وَجِلَ يَوْجَلُ ووَحِلَ يَوْحَلُ اربعُ لغات

قالوا يَوْجَلُ باثبات الواو وهى أجْودها وهى لغةُ القرآن فى نحو قوله تعالى قالوا لَا تَوْجَلْ لانّ الواو لم تقع بين ياء وكسرة فثبتت وقالوا ياجَلُ فقلبوا الواو الفًا وان كانت ساكنة على حدّ قلبها فى ياتَعِدُ وياتزِنُ كانّهم كرهوا اجتماع الواو والياء ففرّوا الى الالف لانفتاح ما قبلها والثالثة قالوا يَيْجَلُ فقلبت الواو ياءً استثقالًا لاجتماع الياء والواو وقد شبّهوا ذلك بمَيِّتٍ وسَيِّدٍ وان لم يكن مثلَه فوجهُ الشَبَه انّ اجتماع الواو والياء ممّا يستثقلونه لا سيّما اذا تقدّمت الياء الواوَ ولذلك قلّ يَوْمٌ ويُوحٌ وامّا المخالفةُ فلانّ السابق منهما فى نحو مَيْتٍ ساكنٌ وفى يَوْجَلُ متحرّكٌ فهذا وان لم يكن موجبا للقلب لكنّه تعلّلٌ بعد السماع وامّا الرابع فقالوا يِيجَلُ بكسر الياء كانّهم لمّا استثقلوا اجتماعَ الياء والواو كرهوا قلبها ياءً كما قلبوها فى مَيْتٍ لتحجّز الحركة بينهما فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلةً الى قلب الواو ياءً لانّ الواو اذا سكنت وانكسر ما قبلها قُلبت ياءً على حدّ ميزانٍ وميعادٍ قال وليست الكسرة من لغة من يقول تَعْلَمُ والذى يدلّ انّ الكسرة كانت لما ذكرناه انّ من يقول تِعْلَمُ فيكسر حرفَ المضارعة لا يكسر الياء فيقول يَعْلَمُ لانّهم يستثقلون الابتداء بالياء المكسورة ولذلك لم يوجد فى الاسماء اسمٌ اوّله ياءٌ مكسورةٌ الّا يِسارُ اليَد فاعرفه

فصـــل ٧٠٣

قال صاحب الكتاب واذا بُنى اِفْتَعَلَ من أَكَلَ وأَمَرَ فقيل اِيتَكَلَ واِيتَمَرَ لم تُدْغم الياء فى التاء كما ادُّغمت فى اتَّسَرَ لانّ الياء هاهنا ليست بلازمة وقولُ مَن قال اتَّزَرَ خطأٌ

قال الشارح اذا بنيتَ افتعل ممّا فاؤه همزةٌ نحو أَمَرَ وأَكَلَ وأَمِنَ قلت اِيتَمَرَ واِيتَكَلَ واِيتَمَنَ فتُبْدِل من الهمزة التى هى فاءٌ ياءً لسكونها ووقوع همزة الوصل مكسورةً قبلها على حدّ قلبها فى بِيرٍ وذِيبٍ ولا تُدْغم فى الياء فتقولَ اتَّكَلَ واتَّمَرَ لانّه لا يخلو امّا ان تُدْغمَ الهمزة قبل قلبها ياءً فى التاء او بعد قلبها ياءً فلا يجوز الاوّل لانّ الهمزة لا تدّغم فى التاء ولا يجوز الثانى لانّ الياء ليست لازمة اذ كانت بدلا من الهمزة وليست اصلا فيجوز ان تصله بكلام قبله فتُسْقط همزةَ الوصل فتعود اليه همزةٌ على الاصل للدرج وتبقى الهمزةُ الاصليّةُ ساكنةً فلو خفّفتَها على هذا لقلبتَها واوًا لانضمام ما قبلها وكنت تقول يا زَيْدُوتَكَلْ ويا خالدُوتَمِرْ وكذلك لو كان ما قبلها مفتوحا نحو كَيْفَ أْتَمَنْتَ وخفّفتَها لقلبتَها الفًا واذ لم يكن لها اصلٌ فى الياء وتصير تارةً ياءً وتارة واوا وتارة الفًا فلا وَجْهَ لأن تكون الياء لازمة واذا لم

تكن لازمة لم تُدغم وقد أجاز بعض البغداديين فيها الادّغامَ قالوا لأنّ البدل لازمٌ لاجتماع الهمزتَيْن ورَوَوْا فَلْيُؤَدِّ الَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ والقياسُ مع اصحابنا لما ذكرناه ٥

القول فى الواو والياء عينَيْن

فصـــل ٧٠٣

قال صاحب الكتاب لا تخلوان من ان تُعَلّا او تُحذَفا او تَسلَما فالإعلالُ فى قالَ وخافَ وباعَ وهابَ وبابٍ ونابٍ ورجلٍ مالٍ ولاعٍ ونحوِها ممّا تحرّكتا فيه وانفتح ما قبلهما وفيما هو من هذه الافعال من مضارعاتها واسماء فاعليها ومفعوليها وما كان منها على مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ ومَفْعِلٍ ومَفْعِلَةٍ ومَفْعُلَةٍ كمَعادٍ ومَقالةٍ ومَسِيرٍ ومَعِيشةٍ ومَشُورةٍ وما كان نحوَ أَقامَ واستقامَ من ذوات الزوائد للّتى لم يكن ما قبل حرف العلّة فيها الفا او واوا او ياء نحوَ قاوَلَ وتَقاوَلوا وزايَلَ وتَزايَلوا وعَوَّذَ وتَعَوَّذَ وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ وما هو منها أُعِلَّتْ هذه الاشياء وإن لم تقم فيها علّةُ الاعلال إتباعًا لما قامت العلّةُ فيه لكونها منها وضَرْبها بعِرْقٍ فيها ٥

قال الشارح لا يخلو حرفُ العلّة اذا كان ثانيًا عينًا من احوال ثلاثة إمّا الاعتلالِ وهو تغييرُ لفظه وإمّا ان تحذفه وإمّا ان يسلم ولا يتغيّر والاوّلُ اكثرُ وانّما كثُر ذلك لكثرة استعمالهم ايّاه وكثرة دخوله فى الكلام فآثروا إعلالَه تخفيفًا وذلك فى الافعال والاسماء ولا يخلو حرفُ العلّة من ان يكون واوا او ياء فامّا الافعالُ الثلاثيّةُ فتأتى على ثلاثة أضرب فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ كما كان الصحيحُ كذلك فما كان من الواو فإنّ الاوّل منه وهو فَعَلَ يأتى متعدّيا وغيرَ متعدّ فالمتعدّى نحوُ قال القولَ وعاد المريضَ وغيرُ المتعدّى نحوُ قامَ وطافَ والاصلُ قَوَلَ وعَوَدَ وقَوَمَ وطَوَفَ فان قيل ومن أين زعمتم انّها فَعَلَ بفتح العين قيل لا يجوز ان يكون فَعِلَ بالكسر لانّ المضارع منه على يَفْعُلُ بالضمّ نحو يَقُول ويعود ويقوم ويطوف والاصل يَقْوُلُ ويَقْوُدُ ويَقْوُمُ ويَطْوُفُ فنقلوا الضمّة من العين الى الفاء على ما سنذكر ويَفْعُلُ بالضمّ لا يكون من فَعِلَ الّا ما شذّ من فَضِلَ يَفْضُلُ ومِتُّ يَمُوتُ والعملُ انّما هو على الاكثر ولا يكون فَعُلَ بالضمّ لوجهَيْن احدهما انّ فَعُلَ لا يكون متعدّيا والوجهُ الثانى انّه لو كان على فَعُلَ بالضمّ لجاء الاسمُ منه على فَعِيلٍ كما قالوا فى ظَرُفَ ظَرِيفٌ وفى شَرُفَ شَرِيفٌ فلمّا لم يُقَل ذلك بل قيل قائمٌ وعائدٌ دلّ انّه فَعَلَ دون فَعُلَ وامّا الثانى وهو فَعِلَ فانّه يأتى متعدّيا وغيرَ متعدّ فالمتعدّى نحوُ خافَ كقولك خِفْتُ زيدا وغيرُ المتعدّى نحو راحَ

يومُنا يَراحُ ومالَ زيدٌ اذا صار ذا مال والذى يدلّ انّه من الواو ظهورُ الواو فى قولهم الخَوْف وأَمْوال ويدلّ انّه فَعِلَ كونُ مضارعه على يَفْعَلُ نحو يَخاف ويَمالُ وقولُهم رجلٌ مالٌ ويَوْمٌ راحٌ كما قالوا حَذِرَ فهو حَذِرٌ وفَرِقَ فهو فَرِقٌ وامّا الثالث وهو فَعُلَ فنحوُ طالَ يَطُولُ اذا اردتَ خلافَ القصير وهو غير متعدّ كما انّ قَصُرَ كذلك وهذا فى المعتلّ نظيرُ ظَرُفَ فى الصحيح الا ترى انّهم قالوا فى الاسم منه طويلٌ كما قالوا ظَرُفَ فهو ظَريفٌ فإن كانت العين ياءً فيجىء على ضربين فَعَلَ وفَعِلَ فالاوّلُ منه يكون متعدّيا وغير متعدّ فالمتعدّى نحوُ عابَه وباعَه وغيرُ المتعدّى نحو عالَ وصارَ والذى يدلّ انّه فَعَلَ بالفتح انّه لو كان فَعِلَ لجاء مضارعُه على يفعَل بالفتح فلمّا قالوا فيه يَبيعُ ويَعيبُ ويَصيرُ دلّ ذلك على انّ ماضيه فَعَلَ بالفتح فان قيل فهلّا قلتم انّه فَعِلَ بالكسر ويكون من قبيل حَسِبَ يَحْسِبُ فالجوابُ انّ الباب فى فَعِلَ بالكسر أن يأتى مضارعه على يفعَل بالفتح هذا هو القياس وامّا حَسِبَ يَحْسِبُ فهو قليل شاذّ والعملُ انّما هو على الاكثر مع انّ جميعَ ما جاء من فَعِلَ يفعِل بالكسر جاء فيه الامران حَسِبَ يَحسِب ويَحسَب ونَعِمَ ينعِم وينعَم ويَئِسَ ييأَس وييئِس فلمّا اقتصروا فى مضارع هذا على يفعِل بالكسر دون الفتح دلّ انّه ليس منه وامّا الضرب الثانى ممّا عينُه ياء وهو فَعِلَ بكسر العين فيكون متعدّيا وغير متعدّ فالمتعدّى نحو هِبْتُه ونِلْتُه وغيرُ المتعدّى نحو زال وحار طَرْفُه فهذه الافعال عينُها ياء ووزنُها فَعِلَ مكسورَ العين والذى يدلّ على ذلك قولُهم فى المصدر الهَيْبة والنَّيْل فظهورُ الياء دليلٌ على ما قلناه وقالوا زَيَّلْتُه فزال وزايلْتُه فظهرت الياء فيه وأصله ان يكون لازما وانّما بالتضعيف يتعدّى وانّما نُقل الى حيّز الافعال التى لا تستغنى بفاعل نحو كان ويدلّ انّها فَعِلَ بكسر العين قولُهم فى المضارع يفعَل بالفتح نحوُ يَهابُ ويَنالُ ولا يَزالُ ويَحارُ طَرْفُه ولم يأت من هذا فَعُلَ بالضمّ كانّهم رفضوا هذا البناء فى هذا الباب لِما يلزم من قلب الياء واوا فى المضارع كما رفضوا يفعِل بالكسر من ذوات الواو لِما يلزم فيه من قلب الواو ياء فهذه الافعالُ كلّها معتلّة تُقلب الواو والياء فيها ألفين وذلك لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وكذلك ما كان من الاسماء من نحو بابٍ ودارٍ ونابٍ وعابٍ والاصلُ بَوَبٌ ودَوَرٌ لقولك أَبْوابٌ فى التكسير ودُورٌ والاصلُ فى نابٍ نَيَبٌ وفى عابٍ عَيَبٌ لقولك أَنْيابٌ وعُيَبٌ ومن ذلك رجلٌ مالٌ من قولهم مالَ يَمالُ اذا صار ذا مال والاصل مَوِلَ يَمْوَلُ فهو مَوِلٌ مثلُ حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ وقالوا رجلٌ هاعٌ لاعٌ اى جَبان وهو من الياء لقولهم هاعَ يَهيعُ هُيُوعًا اذا جَبُنَ وقالوا لاعَ يَليعُ اذا جبن ايضا وحكى ابن السكّيت لِعْتُ أَلاعُ وهِعْتُ أَهاعُ فعلى هذا يكون هاعٌ لاعٌ فَعِلًا مثلَ حَذِرٍ لا فَرْقَ فى ذلك بين الاسماء والافعال

فى وجوب الاعلال اذ المقتضِى له موجودٌ فيهما وهو تحرُّك حرف العلّة وانفتاحُ ما قبله وليست الافعال أَوْلى بذلك من الاسماء وإن كان الاعلال اقوى فى الافعال من الاسماء لانّ الافعال موضوعة للتنقّل فى الازمنة والتصرّف والاسماء سِماتٌ على المسمّيات ولذلك كان عامّةُ ما شذّ من ذلك فى الاسماء دون الافعال نحوِ الخَوَنة والحَوَكة والقَوَد ولم يشذّ من ذلك شىء فى الافعال من نحوِ قامَ وباعَ فامّا نحوُ اِسْتَحْوَذَ واِسْتَنْوَقَ فلضُعْف الاعلال فيه اذ كان محمولا على غيره الا ترى انّه لولا اعلالُ قامَ ما لزم اعلالُ أَقامَ وكذلك مضارعُ هذه الافعال كلّه معتلّ نحوُ يَقُول ويَعُود والأصل يَقْوُل ويَعْوُد بضمّ العين لانّ ما كان من الافعال على فَعَلَ بفتح العين معتلّةً فمضارعُه يَفْعُل نحوُ يَقْتُل ولا يجىء على يَفْعِل على ما عليه الصحيحُ لئلّا ترجع ذواتُ الواو الى الياء فنقلوا الضمّة من الواو فى يقول الى القاف وانّما فعلوا ذلك مع سكونِ ما قبل الواو فيه لانّهم ارادوا اعلالَه حملًا على الفعل الماضى فى قالَ وعادَ لانّ الافعال كلّها جنسٌ واحدٌ والذى يدلّ انّ الاعلال يسرى الى هذه الافعال من الماضى أنّه اذا صحّ الماضى صحّ المضارعُ الا ترى انّهم لمّا قالوا عَوِرَ وحَوِلَ فصحّحوهما قالوا يَعْوَر ويَحْوَل وعاوِرٌ وحاوِلٌ فصحّحوا هذه الامثلةَ لصحّة الماضى وكما أعلّوا المضارعَ لاعتلال الماضى أعلّوا الماضى ايضا لاعتلال المضارع الا تراهم قالوا أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ وأَعْطَيْتُ وأصلها الواو لانّها من غَزَا يَغْزُو ودَعَا يَدْعُو وعَطَا يَعْطُو فقلبوا الواو فيها ياءً حملًا على المضارع الذى هو يُغْزِى ويُدْعِى ويُعْطِى طلبًا لتماثُل الفاظها وتَشاكُلِها من حيث انّ حكم كلّها جنسٌ واحدٌ وكذلك ما كان من الياء نحوُ يَبِيع ويَعِيب الاصل يَبْيِع ويَعْيِب بكسر العين فنُقلت الكسرة الى الفاء اعلالًا له حملًا على الماضى فى باعَ وعابَ على ما ذكرناه فى ذوات الواو وكذلك مضارعُ ما كان على فَعِلَ يَفْعَل منهما نحوُ يَخاف ويَهاب الاصل يَخْوَف ويَهْيَب فأرادوا اعلالَه على ما تقدّم فنقلوا الفتحةَ الى الخاء والهاء ثمّ قلبوا الواو والياء الفًا لتحرّكهما فى الاصل وانفتاحِ ما قبلهما الآن ومن ذلك اسماء الفاعلين لمّا اعتلّت عينُ فَعَلَ ووقعت بعد الف فاعِلٍ همزةً نحوَ قائِم وخائِف وبائِع وجميعُ ما اعتلّ فعلُه ففاعِلٌ منه معتلٌّ وذلك لانّ العين كانت قد اعتلّت فانقلبت فى قالَ وباعَ الفًا فلمّا جئت الى اسم الفاعل صارت قبل عينه الفُ فاعِلٍ والعينُ قد كانت الفًا فى الماضى فٱلتقى فى اسم الفاعل ألفان نحوُ قاام وذلك ممّا لا يمكن النطقُ به فوجب حذفُ احدهما او تحريكُه فلم يجز الحذفُ لئلّا يعود الى لفظِ قَام فحُرّكت الثانية التى هى عين كما حُرّكت راء ضارِب فانقلبت همزةً لانّ الالف اذا حُرّكت صارت همزةً فصار قائمٌ وبائعٌ كما ترى ووجهٌ ثانٍ انّه لمّا كان بينه وبين الفعل مضارَعةٌ ومناسَبةٌ

من حيث انّه جارٍ عليه فى حركاته وسكناته وعددِ حروفه ويُعْمَل عَمَلَه اعتلّ ايضا باعتلاله ولولا اعتلالُ فعله لَما اعتلّ فلذلك قلتَ قائمٌ وخائفٌ وبائعٌ والاصل قاوِمٌ وخاوِفٌ وبايِعٌ فأرادوا إعلالَها لاعتلال أفعالها وإعلالُها إمّا بالحذف وإمّا بالقلب فلم يجز الحذفُ لانّه يُزيل صيغةَ الفاعل ويصير الى لفظ الفعل فيلتبس الاسمُ بالفعل فان قيل الاعرابُ يَفصل بينهما قيل الاعرابُ لا يكفى فارقًا لانّه قد يطرأ عليه الوقفُ فيُزيله فيبقى الالتباسُ على حاله فكانت الواو والياء بعد الف زائدة وهما مُجاورتا الطرف فقلبنا همزةً بعد قلبهما الفًا على حدّ قلبهما فى كِساء ورِداء ومثلُه أوائلُ كما قلبوا العين فى قُيَّم وصُيَّم لمجاورة الطرف على حدّ قلبهما فى عُصِيّ وحُقِيّ فإن كان اسمُ الفاعل من أقالَ وأباعَ فاسمُ الفاعل منه مُقيلٌ ومُبيعٌ والاصل مُقْوِلٌ ومُبْيِعٌ فنُقلت الكسرة من العين الى الفاء ثمّ قُلبت الواو إن كانت من ذوات الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلها ونُقلت الكسرة من الياء فى مُبْيِع الى ما قبلها فصار فيما كان من ذوات الواو نقلٌ وقلبٌ وفى ذوات الياء نقلٌ فقطْ وكذلك اسمُ المفعول يعتلّ باعتلال الفعل ايضا لانّه فى حكم الجارى على الفعل وهو ملتبس به فكما قالوا يُقال ويُباع فأعلّوهما بقَلْبهما الفًا والاصل يُقْوَل ويُبْيَع فنقلوا الفتحة من العين الى ما قبلها ثمّ قلبوهما الفًا لتحرّكهما فى الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن كما فعلوا فى أقامَ وأقالَ فكذلك قالوا فيما كان من الواو كلامٌ مَقُولٌ وخاتمٌ مَصُوغٌ وفيما كان من الياء ثَوْبٌ مَبِيعٌ وطَعامٌ مَكِيلٌ وكان الاصل مَقْوُول ومَصْوُوغ فأعلّوهما بنقل حركتهما الى ما قبلهما فسكنت العينُ والتقت ساكنةً واوَ مفعولٍ فحُذفت احداهما لالتقاء الساكنين فامّا سيبويه والخليل فانّهما يزعمان انّ المحذوف الواوُ لانّها مزيدة وما قبلها اصلٌ والمزيدةُ أولى بالحذف من الاصل ودلّ قولُهم مَبِيعٌ ومَكِيلٌ على انّ المحذوف الواوُ الزائدةُ اذ لو كان المحذوف الاصلَ لكان مَبُوعًا ومَكُولًا وكانَ ابو الحسن الاخفش يزعم انّ المحذوف عين الفعل ووزنُ مَقُولٍ ومَكِيلٍ مفعولٌ ومَفْعِيلٌ والاصل فى ذلك مَكْيُولٌ فطُرحت حركةُ الياء على الكاف التى قبلها كما فعلنا فى يَبِيعُ فكانت حركةُ الياء من مَكْيُول ضمّةً فانضمّت الكافُ وسكنت الياء فأبدلنا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء ولم تُقلب ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين فصادفت الكسرة واوَ مفعول فقلبتْها كما تقلب الكسرة واوَ ميزان وميعاد على حدّ صنيعهم فى بِيضٍ لانّ بيضا اصلُه فُعْلٌ لانّ أَفْعَلَ الذى يكون نَعْتا ومؤنّثه فَعْلاءَ يُجمع على فُعْلٍ كحُمْرٍ وصُفْرٍ هذا هو القياس فى بيض الّا انّهم أبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء وقد خالَفَ ابو الحسن اصلَه فى ذلك لانّ من اصله ان لا يُفعل ذلك الّا فى الجمع لثقل الجمع لو بنيتَ من البياض نحوَ بُرْدٍ عنده لقال بُوضٌ

خلافًا للخليل وسيبويه فانّهما يقولان بِيضٌ كالجمع وكذلك الاسماء المأخوذة من الافعال وكانت على مثال الفعل وزيادتُها ليست من زوائد الافعال فانّها تُعتلّ باعتلال الفعل اذا كانت على وزنه وزيادتُها فى موضع زيادة الفعل كالمصادر التى تجرى على افعالها واسماء لأزمنة الفعل او لمكانه من ذلك اذا بنيتَ مَفْعَلًا من القَوْل والبَيْع وأردتَ به مذهبَ الفعل فانّك تقول مَقالًا ومَباعًا لانّه فى وزن أقالَ وأباعَ والميمُ فى اوّله كالهمزة فى اوّل الفعل ولم تَخَف التباسًا بالفعل لانّ الميم ليست من زوائد الافعال فامّا نحو مَزْيَد ومَرْيَم فانّ سيبويه وأبا عثمان يجعلانه من قبيل الشاذّ والقياسُ الاعلالُ عندهما وكان ابو العبّاس المبرّد لا يجعله شاذًّا ويقول انّ مَفْعَلًا انّما يعتلّ اذا اريد به الزمان والمكان او المصدر وامّا اذا اريد به الاسم فانّه يصحّ فعلى هذا تقول مَقْوَل اذا اريد به الاسم لا ما ذكرنا من الزمان والمكان وكذلك لو بنيتَ نحوَ مُفْعَل بضمّ الميم لأعللته ايضا وقلت مُقامٌ ومُعادٌ كما تقول فى الفعل يُقال ويُعاد وكذلك مَفْعَلَة نحو مَقالَة ومَفازَة ومن ذلك مَفْعِل بكسر العين نحو مَسِير ومَصِير مصادر سار وصار يقال بارَكَ اللهُ لك فى مَسيرك ومَصيرك ومن ذلك مَفْعُلَة من عِشْتُ او بِعْتُ وما كان نحوهما فانّ لفظها كلفظ مَفْعِلَة بالكسر عند الخليل وسيبويه فعيشةٌ عندهما يجوز ان يكون مَفْعُلة بالضمّ ومَفْعِلة بالكسر فاذا اريد مَفْعُلة فالاصل مَعْيُشَةٌ بضمّ الياء فلمّا اريد اعلالُه حملًا على الفعل لما ذكرناه نقلوا الضمّة الى العين فانضمّت وبعدها الياء وابدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء فصار مَعِيشَةً واذا اريد مَفْعِلة بالكسر فانّما نُقل الكسرة الى العين فاستوى لفظُهما لذلك وكان ابو الحسن يخالفهما فى ذلك ويقول فى مَفْعُلة من العَيْش مَعُوشَةٌ وفى مثال فُعْل منه عُوش وكان يقول فى بِيض انّه فُعْلٌ مضمومَ الفاء وانّما أُبدل من الضمّة كسرة لانّه جمعٌ والجمعُ ليس على مذهب الواحد لثقل الجمع وخالَفَ هذا الاصلَ فى مَكيل ومَبيع وقد تقدّم الكلام عليه فى مواضعَ من هذا الكتاب ومن ذلك المَشُورَة بضمّ الشين وهو مَفْعُلَة من قولك شاوَرْتُه فى الامر فأعلّوه بنقل الضمّة من العين الى الفاء وكان من ذوات الواو فسلمت الواوُ ومثلُه مَثُوبة ومَعُونة ولو كان من ذوات الياء لأُبدل من الضمّة كسرةٌ لتسلمَ الياء وكنت تقول مَسِيرة كمَعِيشة ومن ذلك أقامَ واستقام وما كان نحو ذلك من ذوات الزيادة والاصلُ أَقْوَمَ واسْتَقْوَمَ فنقلوا الفتحة من الواو الى القاف لما ذكرناه من ارادة الاعلال لاعتلال الافعال المجرّدة من الزيادة وهو قامَ فالاعلالُ فيه انّما هو بنقل الحركة والانقلابُ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وامّا قاوَلْتُ وقَوَّلْتُ وتَقاوَلَ وتَقَوَّلَ فانّ هذه الافعال تصحّ ولا تعتلّ أمّا قاوَلَ فلأنّ قبل الواو ألفًا والالفُ لا تقبل الحركة ولا تُنْقَل اليها الحركةُ وأمّا قَوَّلَ فانّ احدى الواوين

زائدةٌ وحين وجب الاعلال لم يمكن النقلُ لانّه يُزوّل الادّغامَ وكان يلزم قلبُ الواو الفًا فيزول البناء ويتغيّر عمّا وُضع له وكذلك تَقاوَل وتَقوّل لا يُعَلّ لانّ التاء دخلت بعد ان صحّا فلم يُغيَّرا عمّا كانا عليه فلذلك احترز فقال التى لم يكن ما قبل حرف العلّة فيها الفًا ولا واوا ولا ياء نحو قاوَلَ وتَقاوَلَ وعَوّذ وتَعوّذ وزَيّن وتَزيّن وقوله وما كان منها يريد ما تَصرّف منها كالمضارع فانّه يصحّ ايضا كما تصحّ هذه الافعال نحو يُقاوِلُ ويُعَوِّذُ ويُزَيِّنُ والمصدرِ نحو القِوال والعِواذ فانّهم صحّحوا الواو ولم يقولوا قيالًا ولا عياذًا لصحّتها فى الفعل فلمّا صحّت الافعالُ صحّت مصادرُها فقالوا قِوامٌ حيث قالوا قاوَمَ وقالوا قيامٌ حيث قالوا قَامَ قال الله تعالى قَدْ يَعْلَمُ ٱللّٰهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا صحّت الواو حيث صحّت فى لاوَذَ فهذا معنى قوله وما هو منها وقوله أُعلّت هذه الاشياء وان لم يُوجَد فيها علّةُ الاعتلال يريد انّها انّما اعتلّت بالحمل على الافعال المجرّدة من الزيادة لكونها مشتقّةً منها وقوله وضَرْبها بعِرْقٍ فيها يريد الاتّصال بالاشتقاق كانّه مأخوذ من عروق الشجرة لامتدادها وانتشارها وقوله عليه السلام ليس لعِرْقٍ ظالمٍ حقٌّ المراد ان يغرس الرجلُ او يزرع فى ارض غيره ويقال فى الشراب عِرْقٌ من الماء وليس بالكثير فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب والحذف فى قُلْ وقُلْنَ وقُلْتُ ولم يَقُلْ ولم يَقُلْنَ وبِعْ وبِعْنَ وبِعْتُ ولم يَبِعْ ولم يَبِعْنَ وما كان من هذا النحو فى المَزيد فيه وفى سَيْد ومَيْت وكَيْنُونة وقَيْلُولة وفى الاقامة والاستقامة ونحوها ممّا التقى فيه ساكنان او طُلب تخفيفٌ او اضطرّ اعلالٌ والسّلامةُ فيما وراء ذلك ممّا فُقدت فيه أسبابُ الاعلال والحذف او وُجدت خلا انّه اعترض ما يصُدّ عن امضاء حكمها كالذى اعترض فى صَوَرَى وحَيَدَى والجَوَلان والحَيَكان والقَوْباء والخُيَلاء ٭

قال الشارح اعلم انّ ما كان ثانيه حرف علّة فانّه قد يعتلّ بالحذف كما يعتلّ بالتغيير والحذفُ يدخله على ثلثة اضرب منها التقاء الساكنين والتخفيف او لضرورة الاعلال فالاوّلُ نحو قُلْ وقُلْنَ والاصل تَقُولُ فحُذف حرف المضارعة اذ المواجَهةُ تُغْنى عن حرف خطاب ثمّ سكن لامُ الفعل للأمر او لاتّصال نون جماعة النساء به نحو قُلْنَ فالتقى حينئذ ساكنان اللامُ وحرفُ العلّة فحُذف حرف العلّة لالتقاء الساكنين على القاعدة ومثلُه بِعْ وبِعْنَ العلّةُ فى الحذف واحدةٌ الّا انّ قُلْ من الواو وبِعْ من الياء وكذلك لم يَقُلْ ولم يَقُلْنَ العين التى هى واو محذوفةٌ لسكونها وسكون اللام بعدها الّا انّ سكون اللام فى لم يَقُلْ للجازم وسكون اللام فى لم يَقُلْنَ للبناء عند اتّصال نون جماعة النساء به وكذلك لم يَبِعْ

ولم يَبعْن الحذفَ لالتقاء الساكنين لا للجزم   وقوله وما كان من هذا النحو فى المزيد فيه يريد نحوَ أَقامَ وأَباعَ واستقام فانّك اذا امرتَ منه قلتَ أَقِمْ وأَبِعْ وأَقِمْنَ وأَبِعْنَ واسْتَقِمْ واسْتَقِمْنَ لا فرقَ فى ذلك بين المجرّد من الزيادة والمزيد فيه اذ العلّةُ واحدة وهى التقاء الساكنين   وامّا ما حُذف لضرب من التخفيف نحو قولهم فى سَيِّدٍ سَيْدٌ وفى هَيِّنٍ هَيْنٌ وكَيْنونةٌ وقَيْلولةٌ وقَيْدودةٌ فالاصل سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ على زنةِ فَيْعِلٍ بكسر العين هذا مذهبُ اصحابنا وقد تقدّم الكلامُ عليه فأَعلّوها بأن قلبوا الواو ياء ولمّا أَعلّوا العين بالقلب ههنا أَعلّوها بالحذف ايضا تخفيفًا لاجتماع يائَيْن وكسرةٍ فقالوا سَيْدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ والذين قالوا مَيْتٌ هم الذين قالوا مَيِّتٌ وليستا لغتَيْن لقَوْمَيْن قال الشاعر

* ليس مَن ماتَ فاستراحَ بمَيْتٍ * انّما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْياء *

ومن ذلك كَيْنونةٌ وقَيْلولةٌ خُفّف بالحذف فصار كَيْنونةً وقَيْلولةً وليس ذلك بفَعْلولةَ لانّه كان يلزم ان يقولوا كَوْنونةٌ وقَوْلولةٌ لانّه من ذوات الواو مع انّ فَعْلولةَ ليس من أبنيتهم الّا انّ الحذف فى نحو كَيْنونة وقَيْدودة لازمٌ لكثرة حروف الكلمة ولمّا كان الحذف والتخفيف فى مثل ميت وهين جائزا مع قلّة الحروف كان فيما ذكرناه واجبًا لكثرة الحروف وطُولها   وقد استغرب البغداديون بناء مَيِّتٍ وهَيِّنٍ فذهب بعضهم الى انّه فَيْعَل بفتح العين نُقل الى فَيْعِل بكسرها وذهب الفرّاء منهم الى انّه فَعِيلٌ والاصل سَوِيدٌ وانّما أَعلّوه لاعتلال فعله فى سادَ يَسُودُ وماتَ يَمُوتُ فأُخّرت الواو وتقدّمت الياء فصار سَيود وقُلبت الواو ياء قالوا ليس فى الكلام فَيْعِلٌ وإنّ فَعِيلًا الذى يعتلّ عينُه انّما يجىء على هذا المثال وإنّ طَويلا شاذّ لم يجئْ على قياسٍ طالَ يَطُولُ ولو جاء لقالوا طَيِّلٌ كسَيِّدٍ واذا لم يكن جاريا على فعلٍ معتلّ صحّ كسَوِيقٍ وحَوِيلٍ ونحوهما والمذهبُ الاوّل فانّه قد يأْتى فى المعتلّ أبنيةٌ ليست فى الصحيح وقد تقدّم الكلامُ على ذلك   وامّا الثالث فهو الحذف الذى اضطرّنا اليه الاعلالُ فنحو الاقامة والاستقامة والاصل اقْوامة واسْتِقْوامة وكذلك اخافةٌ وابانةٌ فأَرادوا ان يُعلّوا المصدرَ لاعتلال فعله وهو أَقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو الى ما قبلها ثمّ قلبوها الفًا وبعدها الفُ افعالة فصار اقاامة واستقاامة فدعت الضرورةُ الى حذف احداهما فذهب ابو الحسن الى انّ المحذوف الالفُ الاولى التى هى العين وزعم الخليل وسيبويه انّ المحذوف الثانيةُ وهى الزائدة على ما تقدّم من مذهبهما فى مَقُول ومَبِيع   وقوله ممّا التقى فيه ساكنان يريد نحو قُلْ وقُلْتَ ولم يَقُلْ وأَضرابَ ذلك ممّا التقى فيه ساكنان   وقوله او طُلب تخفيف يريد نحو هَيْنٍ ولَيْنٍ وقوله او اضطرّ إعلالٌ يريد الاقامة والاستقامة   وقوله والسلامة فيما وراء ذلك يريد

ما لم يُوجَد فيه سببٌ من اسباب الاعلال نحوَ القَوْل والبَيْع وما اشبههما وقوله او وُجدت يريد العلّة المقتضية للقلب الّا انّه لا يثبت الحكمُ لمانع او مُعارِض نحوَ صوَرَى وهو موضع وحَيَدَى للكثير الحَيَدان والجَوَلان والحَيَكان والقُوَباء والخُيَلاء يريد انّ صورى وحيدى قد وُجد فيهما علّةُ القلب وتُخلّف القلب لمانع وهو انّ هذا الاعلال انّما يكون فيما هو على مثال الافعال نحو بابٍ ودارٍ وهذه الاسماء قد تباعدت عن الافعال بما فى آخرها من علامة التأنيث التى لا تكون فى الافعال فصحّت لذلك واما الجولان والحيكان وهما مصدران فالحيكان مصدرُ حاكَ يَحِيك اذا مشى وحرّك كتفَيْه والجولان مصدرُ جالَ يَجُول اذا طاف فانّهما تباعدا عن الافعال بزيادة الالف والنون فى آخرهما وذلك لا يكون فى الافعال مع انّ الجولان والحيكان على بناء النَزَوان والغَلَيان وقد صحّ حرفُ العلّة فيهما وهو لامٌ واللام ضعيفةٌ قابلةٌ للتغيير فكان صحّتُه فى العين وهو أقوى منه أَوْلى وأَحْرَى اذ كان العين أقوى من اللام لتحصّنه وكذلك القوباء والخيلاء لم يُعَلّا لتباعُدهما عن ابنية الافعال بما فى آخرهما من ألفَي التأنيث مع انّه لو لم يجئ فى آخره الفُ التأنيث لكان بناؤه يُوجب له التصحيحَ لبُعْده عن ابنية الفعل كما صحّ نحوُ العُيَبَة ورجلٌ سُوَلَةٌ فاعرفه ء

فصـــل ٧٠٤

قال صاحب الكتاب وأبنيةُ الفعل فى الواو على فَعَلَ يَفْعُلُ نحوُ قالَ يَقُولُ وفعِل يفعَل نحوُ خافَ يَخـاف وفعُل يفعُل نحوُ طالَ يَطُولُ وجادَ يَجُودُ اذا صار طويلا وجَوادا وفى الياء على فعَل يفعِل نحوُ باعَ يَبِيـع وفعِل يفعَل نحوُ هابَ يَهابُ ولمْ يجئْ فى الواو يفعِل بالكسر ولا فى الياء يفعُل بالضمّ وزعم الخليلُ فى طاحَ يَطِيح وتاهَ يَتِيه انّهما فعِل يفعِل كحَسِبَ يَحْسِب وهما من الواو لقولهم طوّحتُ وتوّهتُ وهو أَطْوَح منه وأَتْوَهُ ومَن قال طيّحتُ وتيّهتُ فهما على باعَ يَبِيع ء

قال الشارح اعلم انّ الافعال الثلاثيّة المعتلّةَ العينات تأتى على ثلثة اضرب فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ كما كان الصحيح كذلك فما كان من ذوات الواو فانّه يأتى على الاضرب الثلاثة الاوّلُ فَعَلَ نحوُ قال يَقُول وطاف يَطُوف ولم يأت من ذلك على يَفْعِل بالكسر كما جاء فى الصحيح لئلّا يصير الواو ياء فتلتبس ذوات الواو بذوات الياء الثانى وهو فَعِلَ بالكسر نحوُ خاف يَخاف وراح يومُنا يَراح لانّهما من الخَوْف والرَوْح ولم يأت من هذا يَفْعِل بالكسر الّا حرفان وهما طاح يطِيح وتاه يَتِيه فانّ الخليل زعم انّهما من قبيل

حَسِبَ يَحْسِب وهو من الواو لقولك طوّحت وتوّهت وهو أطوح منه وأتوه فظهورُ الواو يدلّ انّهما من الواو واذا كانا من الواو كان ماضيه فَعِلَ مكسورَ العين لقولك طِحْتُ وتِهْتُ بكسر فائهما اذ لو كان ماضيه فَعَلَ لقيل طُحْتُ وتُهْتُ بالضمّ فلمّا لم يُقل ذلك دلّ انّهما من قبيل خِفْتُ وأيضا فانّ فَعَلَ من ذوات الواو لا يكون مضارعه الّا يَفْعُل بالضمّ فلمّا قالوا يَطيح ويَتيه دلّ على ما قلناه وأصلُ يطيح ويَتيه يَطْوِحُ ويَتْوِهُ فنُقلت الكسرة من الواو الى ما قبلها فسكنت فكان ما قبلها مكسورا فانقلبت الواو ياءً ومن قال طيّحتُ وتيّهتُ كانا من الياء وكانا فَعَلَ يَفْعِل مثل بَاعَ يَبيع وامّا الثالث وهو فَعُلَ فقد قالوا طال يَطُول وهو غيرُ متعدّ كما انّ قَصُرَ كذلك فهذا فى المعتلّ نظيرُ ظَرُفَ فى الصحيح الا ترى انّهم قالوا فى الاسم منه طَويلٌ كما قالوا ظَريفٌ فان كان العين ياءً فانّه يجىء على ضربَيْن فَعَلَ وفَعِلَ ولم يجئ منه فَعُلَ فالاوّل يكون متعدّيا وغير متعدّ نحو باعَهُ وعابَهُ وعالَ وصارَ والذى يدلّ انّه فَعَلَ مجىء مضارعه على يَفْعِل بالكسر نحو يَبيع ويَعيب ويَعيل ويَصير فان قيل فهلّا قلتم انّه فَعِلَ ويكون من قبيل حَسِبَ يَحْسِب قيل انّ بابَ فَعِلَ يأتى مضارعُه على يَفْعَل بفتح العين هذا هو القياس وامّا حَسِبَ يَحْسِب فهو قليل والعملُ انّما هو على الاكثر مع انّ جميعَ ما جاء من فَعِلَ يَفْعِل بالكسر جاء فيه الامران نحو حَسِبَ يَحْسِب ويَحْسَب ونَعِمَ يَنْعِم ويَنْعَم ويَئِسَ يَيْئِس ويَيْأَس فلمّا اقتصر فى مضارع هذا على يَفْعِل بالكسر دون الفتح دلّ انّه ليس منه وامّا الضرب الثانى وهو فَعِلَ بكسر العين فيكون متعدّيا وغير متعدّ نحو هِبْتُه ونِلْتُه وزالَ يَزالُ وحارَ طَرْفُه فهذه الافعالُ عينُها ياءٌ ووزنُها فَعِلَ بكسر العين والذى يدلّ انّها من الياء قولُهم الهَيْبَة والنَّيْل فظهورُ الياء دليلٌ على ما قلناه وقالوا زيّلْتُه فزالَ فظهرت الياءُ وأصلُه ان يكون لازما لكنّ زيّلتُه كخرّجتُه من خرج وزايلتُه كجالستُه من جلس وانّما نُقل الى حيّز الافعال التى لا تستغنى بفاعلها ككانَ ويدلّ انّها فَعِلَ بالكسر قولُهم فى المضارع منها يَفْعَلُ بالفتح نحو يَهابُ ويَنالُ ولا يَزالُ ويَحارُ طَرْفُه ولم يأت من هذا فَعُلَ بالضمّ كانّهم رفضوا هذا البناء فى هذا الباب لما يلزم من قلب الياء فى المضارع واوًا

فصــل ٧٠٥

قال صاحب الكتاب وقد حوّلوا عند اتّصال ضمير الفاعل فَعَلَ من الواو الى فَعُلَ ومن الياء الى فَعِلَ ثمّ نُقلت الضمّة والكسرة الى الفاء فقيل قُلْتُ وقُلْنَ وبِعْتُ وبِعْنَ ولم يحوّلوا فى غير الضمير الّا ما جاء

من قول ناسٍ من العرب كِيدَ يفعل كذا وما زِيلَ يفعل ذاك ›

قال الشارح الاصل فى كلّ كلمة تبتنى على حركة ان تقرّ على حركتها من غير تغيير ولا تزال عن حركتها التى بُنيت عليها فامّا فَعَلْتُ ممّا عينُه واوٌ او ياءٌ فانّه فى الاصل فَعَلَ نحوُ قامَ وباعَ فاذا اتّصل به تاء المتكلّم او المخاطب ونحوُهما من ضميرِ فاعل يسكن له آخِرُ الفعل من نحو قُمْنا وبِعْنا فانّك تنقل ما كان من ذوات الواو الى فَعُلْتُ وما كان من ذوات الياء الى فَعِلْتُ ثمّ تُحوِّل حركةَ العين الى الفاء بعد زوال الحركة التى لها فى الاصل فقلت قُمْتُ وبِعْتُ وكان الاصل قَوُمْتُ وبَيِعْتُ فلمّا نُقلت عن العين حركتُها الى الفاء سكنت وسكنت اللامُ من اجل التاء التى هى الفاعلة فصار قُمْتُ وبِعْتُ نقلوا فَعَلَ من الواو الى فَعُلَ لانّ الضمّة من الواو ونقلوا فَعَلَ من الياء الى فَعِلَ بالكسر لانّ الكسرة من الياء وشبّهوا ما اعتلّت عينُه بما اعتلّت لامُه لانّ محلّ العين من الفاء كمحلّ اللام من العين فقالوا يَغْزُو ألزموه الضمّ كما قالوا يَرْمِى ألزموه الكسرة وكان ما قبل حرف العلّة فى كلّ واحد من يغزو ويرمى حركةٌ من جنسه فلذلك قالوا قُمْتُ وبِعْتُ فجعلوا ما قبل العين حركةً من جنسها وانّما فعلوا ما ذكرناه من النقل والتحويل لانّهم ارادوا ان يُغيّروا حركةَ الفاء عمّا كانت عليه ليكون ذلك دلالةً على حذف العين وأمارةً على التصرّف الا ترى انّ لَيْسَ لمّا لم يريدوا فيها التصرّف لم يغيّروا حركةَ الفاء وقالوا لَسْتُ فاذا رأيتَ القاف فى قُلْتُ مضمومةً وفى بِعْتُ مكسورةً بعد ان كانتا مفتوحتين فى قالَ وباعَ دلّ ذلك انّ الفعل متصرّف وانّه قد حدث فيه لأجل التصرّف حَدَثٌ وليس كالحرف الذى يلزم طريقا واحدا كلَيْتَ ولا كلَيْسَ الذى لا يُراد فيه التصرّف الا ترى انّك لو قلت قَلْتُ وبَعْتُ يجرى مَجرَى لَسْتُ لم تعلم هل الفتحة هى الاصليّةُ ام المنقولةُ من العين وأمّا خِفْتُ وهِبْتُ وطُلْتُ فلم يحتاجوا الى ان ينقلوا بناءها الى بناء آخر لانّ حركة العين جاءت مخالفةً لحركة الفاء فى اصل الوضع لانّ اصلَ خِفْتُ خَوِفْتُ وأصل هِبْتُ هَيِبْتُ وأصل طُلْتُ طَوُلْتُ فنقلت الضمّة والكسرة الاصليّتان من العين الى فاء الفعل فلم تحتج الى تغيير البناء وزعم ابو عثمان المازنىّ انّهم ينقلون باعَ وقامَ الى بِيعَ وقُومَ كما ينقلونه فى بِعْتُ وقُمْتُ الّا انّهم لا ينقلون حركة العين الى الفاء كما ينقلونها فى بِعْت وقُمْت وذلك من قبل انّهم لو نقلوا حركتَها الى الفاء لانضمّت فى قامَ وانكسرت فى باعَ وبعدها العينُ ساكنةٌ فكان يُلْبِس بفعل ما لم يسمّ فاعلُه فى بِيعَ زيدٌ وفى قُولَ القولُ على لغة من يقول ذلك لانّ هذا النقل انّما يريدونه عند حذف العين للدلالة على المحذوف والفرقِ بين ذوات الواو والياء فامّا اذا أُسند الى ظاهرٍ فالعينُ ثابتة ولا

محذوف هناك يحتاج الى الدلالة وبعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول قد كِيدَ زيدٌ يفعل كذا وكذا وما زِيلَ يفعل زيدٌ يريدون كادَ وزالَ قال الاصمعىّ سمعتُ من ينشد

* وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأْكُلْنَ جُثّتِى * وكِيدَ خِراشٌ بعد ذلك يَيْتَمُ *

فكاد فَعِلَ وكذلك زال يدلّ على ذلك قولهم فى المضارع يَكادُ ويَزالُ فنقلوا الكسرة من العين الى الفاء بعد حذف حركة الفاء فصار كِيدَ وزِيلَ ولم يخافوا التباسَه بفُعِلَ لانّهما لازمان وفُعِلَ لا يكون من اللازم والذى يدلّ انّ زال من الياء قولهم زيّلتُه فتزيّل وامّا كادَ ففيها مذهبان للعرب قومٌ يجعلونها من الواو وقومٌ من الياء فقالوا كِدْتُ أَكاد وقالوا كُدْتُ بالضمّ فمن قال كُدْتُ فهو من الواو لا محالةَ وإن لم يُستعمل قال الاصمعىّ سمعتُ من العرب من قال لا أفعلُ ذلك ولا كَوْدًا ومن قال كِدْتُ أَكادُ فيحتمل ان يكون من الواو مثلَ خِفْتُ أَخافُ ويحتمل ان يكون من الياء مثلَ هِبْتُ أَهابُ ويؤيّده قولُهم فى المصدر كَيْدًا فان قلت فهلّا زعمتَ انّ اصلَ قامَ وقالَ فَعُلَ بضمّ العين وتستغنى عن كُلْفة التغيير قيل لا يصحّ ذلك لانّ فَعُلَ لا يجىء متعدّيا وأنت تقول عُدْتُ المريضَ وزُرْتُ الصديقَ فتجده متعدّيا فاعرفه ء

فصــل ٧٠٦

قال صاحب الكتاب وتقول فيما لم يسمّ فاعله قِيلَ وبِيعَ بالكسر وقُيلَ وبُيعَ بالإشمام وقُولَ وبُوعَ بالواو وكذلك اُخْتِيرَ وانْقِيدَ له تكسر وتُشمّ وتقول اُخْتُورَ وانْقُودَ له وفى فُعِلْتَ من ذلك عُدْتَ يا مريضُ واُخْتُرْتَ يا رجلُ بالكسر والضمّ الخالصَيْن والإشمام وليس فيما قبل ياء أُقِيمَ واُسْتُقِيمَ الّا الكسرُ الصريحُ ء

قال الشارح اذا بنيت فُعِلَ ممّا اعتلّت عينُه كسرت الفاء لتحويلك حركةَ العين اليها كما فعلت ذلك فى فَعِلْتُ وذلك قولك خِيفَ وبِيعَ والاصلُ خُوِفَ وبُيِعَ لانّهما بوزنِ ضُرِبَ فأرادوا ان يُعِلّوا العين كما أعلّوها فى خافَ وباعَ فسلبوها الكسرةَ ونقلوها الى الفاء بعد إسكانها لاستحالة اجتماع الحركتين فيها فانقلبت العينُ فى ذوات الواو ياءً نحوَ خِيفَ وقِيلَ لسكون العين وانكسار الفاء قبلها وبقى ما كان من الياء بحاله ياءً فصار كلُّه خِيفَ وبِيعَ وقِيلَ هذه اللغة الجيّدة ومنهم من يُشمّ الفاء شيئا من الضمّة فيقول قُيلَ وبُيعَ وقرأ الكسائىّ اذا قُيلَ لَهُمْ وغُيضَ ٱلْمَآءُ وحُيلَ وسُيقَ ٱلّذِينَ كَفَرُوا وذلك

انّهم ارادوا نقل حركة العين الى الفاء لِما ذكرناه من ارادة اعلال الفعل والمحافظة على حركة الفاء الاصليّة فلم يمكن الجمعُ بينهما فأشربوا ضمّةَ الفاء شيئًا من الكسرة فصارت حركةً بين حركتين بين الضمّة والكسرة نحوَ حركة الامالة فى جائرٍ وكافرٍ لانّها بين الفتحة والكسرة ومنهم من يُبْقى الضمّة الاصليّة على حالها مبالغةً فى البيان ويحذف حركة العين حذفًا للاعلال ويُبْقى الواو ساكنةً لانضمام ما قبلها نحوَ قُولَ القولُ فإن كان الفعل من ذوات الياء انقلبت ياءه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها نحوَ بُوعَ المتاعُ وعُوبَ زيدٌ فهذه اللغةُ فى مقابَلة اللغة الاولى لانّ فى الاولى ترجع ذواتُ الواو الى الياء وفى هذه اللغة ترجع ذوات الياء الى الواو ومثله انْقِيدَ واخْتِيرَ بمنزلة قِيلَ وبِيعَ ويجوز فيه الأوجهُ الثلاثةُ فتقول انْقِيدَ بالكسر وانْقُيِدَ بالاشمام وانْقُودَ بالاخلاص واوًا وكذلك تقول اُخْتِيرَ واُخْتُيِرَ بالاشمام واُخْتُورَ بالاخلاص واعلم انّ الجماعة قد عبّروا عن هذه الحركة بالاشمام وهى فى الحقيقة رَوْمٌ لانّ الروم حركةٌ خفيفةٌ والاشمام تَهْيِئَة العُضْو للنطق بالحركة من غير صوت واما أُقِيمَ واُسْتُقِيمَ ونحوُهما فانّه ليس فيما قبل الياء منه الّا الكسرُ الخالصُ لانّ الاصل فى القاف السكون فنُقلت اليه الكسرة ولم يكن لها اصلٌ فى الحركة فيُحافَظَ عليها بالاشمام والاخلاص فاعرفه،

فصل ٧٠٧

قال صاحب الكتاب وقالوا عَوِرَ وصَيِدَ وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا فصحّحوا العينَ لانّها فى معنًى ما يجب فيه تصحيحُها وهو افْعَالَّ وتَفاعَلوا ومنهم مَن لم يَلْمَحِ الاصلَ فقال عارَ يَعارُ قال * أَعارَتْ عَيْنُه ام لم تَعارا * وما لحقتْه الزيادةُ من نحوِ عَوِرَ فى حكمه تقول أَعْوَرَ اللّهُ عينَه وأَصْيَدَ بَعيرَه ولو بنيتَ منه استفعلتُ لَقلتَ استعْوَرْتُ ولَيْسَ مسكّنةٌ من لَيِسَ كصَيِدَ كما قالوا عَلْمَ فى عَلِمَ لكنّهم ألزموها الإسكانَ لانّها لمّا لم تَصَرَّفْ تصرُّفَ اخواتها لم تُجعل على لفظ صَيِدَ ولا هابَ ولكنْ على لفظ ما ليس من الفعل نحوِ لَيْتَ ولذلك لم ينقلوا حركةَ العين الى الفاء فى لَسْتُ وقالوا فى التعجّب ما أَقْوَلَه وما أَبْيَعَه وقد شذّ عن القياس نحوُ أَجْوَدْتُ واستروَحَ واستحْوَذَ واستصْوَبَ وأَطْيَبْتُ وأَغْيَلتْ وأَخْيَلتْ وأَغْيَمتْ واستغْيَلَ،

قال الشارح قد ذكر فى هذا الفصل اشياء شذّتْ عن القياس فصحّت فمن ذلك قولهم عَوِرَ وصَيِدَ البعيرُ جاؤا بهما على الاصل لانّهما فى معنًى ما لا بدّ من صحّة الواو والياء فيه لانّ عَوِرَ فى معنًى اِعْوَرَّ فلمّا كان اعورّ لا بدّ له من الصحّة لسكونِ ما قبل الواو صحّت العينُ فى عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ فصارت صحّة

العين فى عَوِرَ أمارةً على انّه فى معنَى اِعْوَرّ ولو لم تَرِد هذا المعنى لأعللتَه وقلتَ عارت عينُه وصاد البعيرُ وقد قالوا عارت عينُه تَعار وهو قليل مسموع ولا يقال فى حَوِلَت عينُه حالت قال الشاعر

* تُسائِلُ بابْنِ أَحْمَرَ مَن رآه * أَعارَتْ عينُه أم لم تَعارا *

كانّه تَعارَنْ بالنون الخفيفة المؤكّدة وانّما أبدل منها الفَ الوقف ومن ذلك اعْتَوَنُوا وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا والمراد تعاونوا وتزاوجوا وتجاوروا فلمّا صحّت فيما ذكرناه لوقوع الالف قبلها فلم يمكن نقلُ حركة العين اليها مع انّك لو قلبتَ الواو لالتقت مع الالف قبلها فكان يؤدّى الى حذف احداهما فيؤول اللفظ الى تَعانوا وتَراجوا فيزول بناء تَفاعلوا وهم يريدون معناه ثمّ صحّحوا ما كان فى معناه ليكون أمارة على ذلك كما قلنا فى عَوِرَ وحَوِلَ وكذلك اذا لحقته الزيادة نحوُ الهمزة للنقل فى قولهم أَعْوَرَ الله عينه وأَصْيَدَ بعيرَه فانّك لا تُعلّه بقلبه الفًا كما أعللتَه فى أَقام وأَباع انّما اعتلّا لاعتلال فَعَلَ منهما قبل النقل الا ترى انّ الاصل قامَ وباعَ ثمّ نقلتَ الفعل بهمزة فقلت أَقام وأَباع وأَعْوَرَ لم ينقل من عارَ فيجب اعلاله لاعتلال فَعِلَ منه بغير زيادة ولو بنيت منه استفعلت لقلت استعوَرْتُ فكنت تُصحّحه ولا تُعلّه كما تُعلّ استقمتُ لصحّة عَوِرَ واعتلال قامَ واما لَيْسَ فانّها مخفّفة من لَيِسَ مثل عَلْمَ وانّما قلنا ذلك لانّها فعلٌ اذ كان الضمير المرفوع يتّصل بها على حدّ اتّصاله بالافعال من نحو لَسْتُ ولَسْنا ولَسْتُم فاذا ثبت انّها فعلٌ فلا يجوز ان تكون فَعَلَ بالفتح لانّ هذا لا يجوز اسكانُه لخفّة الفتحة الا ترى انّ من قال فى عَلِمَ عَلْمَ بسكون اللام وفى عَضُدٍ عَضْدٌ بسكون الضاد لم يقل فى مثل قَتَلَ قَتْلَ ولم تكن فَعُلَ بالضمّ لانّ هذا المثال لا يكون فى ذوات الياء واذا بطل هذا تعيّن ان تكون فَعِلَ كصَيْدَ البعيرُ وأصله صَيِدَ بالكسر الّا انّك فى صيد تستعمل الاصلَ والفرعَ لانّه متصرّف ولَيْسَ لمّا لم يريدوا فيها التصرّفَ ألزموها السكونَ وأجروها مجرى ما لا تصرّف له وهو لَيْتَ وقوله لم يجعلوها على لفظ صَيِدَ ولا هَابَ يعنى لمّا لم يَرِدْ فى لَيْسَ التصرّفُ لغَلَبَة شَبَه حرف النفى عليه سلبوه ما للافعال من التصرّف ونَقْلِ حركة العين الى الفاء كما فعلوا ذلك فى نحو هِبْتُ وكِدْتُ حتّى سلبوه لفظ الفعل مبالغةً فى الايذان بقوّة معنى الحرفيّة عليه فلم يجعلوه كصَيِدَ ونحوه ممّا صحّ ولا كهَابَ ونحوه ممّا اعتلّ بل على لفظ الحرف المحض كلَيْتَ وقد بالغ فى ذلك مَن منعه العملَ وقال ليس الطيبُ الّا المِسْكُ وقد صحّحوا أَفْعَلَ التعجّب ايضا فى نحو قولهم ما أَقْوَمَهُ وما أَبْيَعَهُ وذلك حين ارادوا جمودَه وعدمَ تصرّفه ولذلك لم يأتوا له بمضارع ولم يؤكّدوه بمصدر حين تضمّن ما لم يكن له فى الاصل من معنى

التعجّب فلمّا جمد هذا الجمودَ ومُنع التصرّفَ أشبه الاسماء فصُحّح كالاسماء وغلب عليه شَبَهُ الاسماء فلزم طريقةً واحدةً ولذلك من المعنى صُغّر وإن كانت الافعالُ لا يدخلها التصغيرُ فقالوا ما أُقَيْوِمَهُ وما أُبَيِّعَهُ كما يقولون هو أُقَيْوِمُ وأُبَيِّعُ من فلان وقد قالوا أَغْيَلَتِ المرأةُ وأَغْيَمَتِ السماء واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ واسْتَحْوَذَ يَسْتَحْوِذُ قال الله تعالى اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَانُ وقرأ الحسن البصريّ حَتّى اذا أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وأَزْيَنَتْ على وزن أفعلت وقالوا اسْتَصْوَبَ الامرَ وأَجْوَدْتُ وأَطْيَبْتُ وأَطْوَلْتُ ومنه قول الشاعر

* صَدَدتِ فَأَطْوَلْتِ الصُدودَ وقَلَّما * وِصالٌ على طُولِ الصُدودِ يَدُومُ *

فهذه الالفاظ وإن كانت متعدّدة فهي شاذّة في القياس قليلةٌ بالنسبة الى ما يُعَلّ جاءت تنبيهًا على اصل الباب

فصل ٧٠٨

قال صاحب الكتاب وإعلالُ اسم الفاعل من نحو قالَ وباعَ أن تُقْلَبَ عينه همزةً كقولك قائلٌ وبائعٌ وربّما حُذفت كقولك شاكٍ ومنهم من يقلب فيقول شاكي وفي جاءٍ قولان احدهما انّه مقلوبٌ كالشاكي والهمزةُ لامُ الفعل وهو قول الخليل والثاني انّ الاصل جائئٌ فقُلبت الثانية ياءً والباقيةُ هي همزةُ قائم وقالوا في عَوِرَ وصَيِدَ عاوِرٌ وصايِدٌ كمُقاوِم ومُبايِن

قال الشارح اسم الفاعل يعتلّ باعتلال فعله تقول في قامَ قائمٌ وفي باعَ بائعٌ فتهمز العينَ وقد تقدّم ذكرُ ذلك والعلّةُ فيه وامّا شاكٍ ففيه ثلاثةُ أوجه احدها شائكٌ بالهمز على مقتضى القياس كقائم وبائع والثاني شاكٍ على تأخير العين الى موضع اللام فيصير من قبيل المنقوص كقاضٍ وغازٍ فتقول هذا شاكٍ ومررت بشاكٍ ورأيت شاكيًا كما تقول رأيت قاضيًا تُدْخِله النصبَ وحده ومثله لاثَ العِمامةَ على رأسه يَلُوثها فهو لاثٍ وهارٍ من جُرُفٍ هارٍ اى هائرٌ والوجه الثالث ان تحذف العين حذفًا فتقول هذا شاكٌ ولاثٌ بالرفع ورأيت شاكًا ولاثًا ومررت بشاكٍ ولاثٍ ووجهُ ذلك انّ الماضي منه شاكَ ولاثَ فسكنت العينُ منهما بانقلابها الفًا وجاءت ألفُ فاعلٍ فالتقت ألفان فحُذفت الثانية لانّه أبلغُ في الاعلال والتخفيف وتقول في مستقبله يشاكُ فهو شائكٌ وشاكٍ بالقلب فتحذف العين وهو من الشَّوْكة يقال شجرةٌ شائكةٌ وشاكَةٌ اى كثيرةُ الشَوْكِ والشَوْكةُ شدّةُ البَأْسِ والحَدُّ والسِلاحُ وامّا جاءٍ ففيه قولان احدهما انّه مقلوب وهو قول الخليل والاصلُ جاءَ معتلُّ العين مهموزَ اللام فاذا جئت منه باسم

فاعل همزتَ عين الفعل على حدّ همزها فى قائلٍ وبائعٍ فاجتمع همزتان فالخليلُ كره اجتماعَ الهمزتين فقدّم الهمزةَ الى موضع العين وأخّر اللام فصار منقوصا كشاكٍ ولاثٍ ألّا انّ القلب فى شاكٍ غيرُ مطّرد لانّه لم يجتمع فيه همزتان بل أنت مخيّر بين الاصل والقلب وهو مطّرد فى جاءٍ لاجتماع الهمزتين وسيبويه يذهب الى انّه لمّا اجتمع همزتان قُلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها وكذلك يعتمد فى كلّ همزتين التقتا فى كلمة واحدة وكان الخليل انّما فرّ الى القول بالقلب كراهيةَ توالى اعلالَيْن وهو اعلالُ العين بقلبها همزةً واعلالُ اللام بقلبها ياء لانكسار ما قبلها وعلى قوله اعلالٌ واحدٌ وهو تقديمُ اللام لا غير وامّا قولهم عاوِرٌ وصايدٌ ونحوهما فانّ العين صحيحةٌ غير منقلبة همزةً وذلك لصحّتها فى الفعل فى نحو عَوِرَ فهو عاوِرٌ وصَيِدَ فهو صايدٌ لانّ اسم الفاعل جارٍ على فعله فى الصحّة والاعتلال فأنت انّما أعللت قائمًا وبائعًا لاعتلاله فى قامَ وباعَ ولذلك صحّ مُقاوِمٌ ومُبايِنٌ ونحوهما لصحّة العين فى قاوَمَ وبايَنَ فاعرفه،

فصـــل ٧٠٩

قال صاحب الكتاب واعلالُ اسم المفعول منهما أن تُسكَّن عينه ثمّ إنّ المحذوف منها ومن واوِ مفعول واوُ مفعول عند سيبويه وعند الاخفش العينُ ويزعم انّ الياء فى مَخيطٍ منقلبةٌ عن واوِ مفعول وقالوا مَشيبٌ بناء على شِيبَ بالكسر ومَهُوبٌ بناء على لغة من يقول هُوبَ وقد شذّ نحو مَخْيُوط ومَزْيُوت ومَبْيُوع وتُفّاحة مَطْيُوبة وقال * يومُ رَذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ *،

قال الشارح ويعتلّ اسم المفعول اذا كان فعله معتلّا وانّما وجب اعلالُه من حيث وجب اعلالُ اسم الفاعل اذ كان جاريًا على الفعل جَرَيانَ اسم الفاعل والفعلُ معتلّ فأرادوا إعلالَه ليكون العمل من وجه واحد فألزموا ما تصرّف من الفعل الاعتلالَ واسمُ المفعول انّما يُبنى من فُعِلَ كما انّ اسم الفاعل انّما يبنى من فَعَلَ فكما تقول قِيلَ وبِيعَ كذلك تقول مَقُولٌ ومَبِيعٌ وكما تقول قالَ وباعَ بالاعتلال كذلك تقول قائمٌ وبائعٌ وقد تقدّم ذكرُ الحذف من مفعول من المعتلّ والخلاف فيه بما أغنى عن إعادته وقالوا ماءٌ مَشِيبٌ اى مخلوطٌ قال الشاعر

* سَيَكْفِيكَ ضَرْبَ القَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّضٌ * وماءُ قُدُورٍ فى القِصاعِ مَشِيبُ *

فجاء به على شِيبَ فكما اعتلّ حين قلب العين ههنا ياء كذلك قلبها فى المفعول ياء وفى ذلك تقويةٌ لمذهب الخليل وسيبويه فى انّ المحذوف الواو الزائدة الا ترى انّه لو كانت الباقية الواوَ الزائدةَ لم

يجز قلبُها ياءً الّا ان يكون معها لامُ الفعل معتلّةً من نحو رُمِىَ فهو مَرْمِىٌّ وقُضِىَ فهو مَقْضِىٌّ لكنّها لمّا كانت فى شُوبَ عينًا قلبها كما قُلبت فى قوله * حَوْرآءَ عَيْنَآءَ مِن العِينِ الحِيرْ * والاصل الحُور لانّه جمعُ حَوْرآءَ كحُمْرٍ وشُقْرٍ واما مَهُوبٌ من قول حُمَيْد

* وتَأْوِى الى زُغْبٍ مَساكِينَ دُونَهم * فَلًا لا تَخَطّاه الرِفاقُ مَهُوبُ *

فانّه جاء به على لغة من يقول فى ما لم يسمّ فاعله قُولَ القَوْلُ وبُوعَ المتاعُ فكانّه قال هُوبَ زيدٌ فهو مَهُوبٌ وقيل فى لغة بنى تميم مَبْيُوعٌ وثَوْبٌ مَخْيُوطٌ ومَزْيُوتٌ ولا يقولونه مع الواو لانّ الضمّة لا تثقل على الياء ثِقَلَها على الواو الا ترى انّهم يفرّون من الواو المضمومة الى الهمزة فيقولون أَدْوُر وأَثْوُب قال الراجز * لكلّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبا * فهمز وهو مطّرد فى الواو اذا انضمّت فاذا انضاف الى ذلك أن يكون بعدها واوٌ كان أشدَّ والياء اذا انضمّت لم تُهْمَز فدلّ انّها اخفُّ من الواو وقال الاصمعىّ سمعتُ ابا عمرو بن العَلاء ينشد * وكأنّها تُفّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ * وقال عَلْقَمَة * يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم * وقالوا طَعامٌ مَزِيتٌ ومَزْيُوتٌ ورجلٌ مَدِينٌ ومَدْيُونٌ وهو كثير،

قال صاحب الكتاب قال سيبويه ولا نعلمهم أَتَمُّوا فى الواو لانّ الواواتِ اثقلُ عليهم من الياءات وقد روى بعضهم ثوبٌ مصوونٌ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ الضمّة على الواو تُستثقل لا سيّما وبعدها واوٌ اخرى فلذلك لا يُتمّون مفعولا من الواو فلا يقولون مَقْوُولٌ هذا هو الأشهر وحكى سيبويه انّهم يقولون ثوبٌ مَصْوُونٌ وانشدوا * والمِسْكُ فى عَنْبَرِهِ المَدْوُوفِ * والأشهر المَصُون والمَدُوف وأجاز ابو العبّاس إتمامَ مفعول من الواو وحكوا مَرِيضٌ مَعْوُودٌ وفَرَسٌ مَقْوُودٌ وقَوْلٌ مَقْوُولٌ قال وليس ذلك بأثقلَ من سُرْتُ سُوُورًا وغار غُوُورًا لانّ فى سُوُور وغُوُور واوَيْن وضمّتَيْن وليس فى مَصْوُون مع الواوَيْن الّا ضمّةٌ واحدةٌ والوجه الاوّل لانّه اذا كان القياس فى نحو مَغْيُوب ومَزْيُوت الاعلالَ مع انّ الياء دون الواو فى الثقل لانّه لم يجتمع فيه الّا ياءٌ وواوٌ وضمّةٌ فمفعولٌ من الواو أَحْرَى ان لا يجوز فيه التصحيحُ لثقله اذ كان فيه ضمّةٌ وواوٌ وبعدهما واوُ مفعول فيجتمع فيه واوان وضمّةٌ وهذا ظاهرٌ فى العربيّة أن يُحتمل امرٌ واحدٌ فاذا انضمّ اليه امرٌ اخرُ لم يلزم احتمالُه الا ترى انّه اذا وُجد فى الاسم سببٌ واحدٌ من الاسباب المانعة للصرف احتُمل ذلك القدرُ من الثقل ولم يُؤثِّر فى منع الصرف فاذا انضمّ اليه سببٌ اخرُ تَفاقمَ الثقلُ ولم يُحتمل وأَثَّرَ فى منع الصرف فاعرفه،

فصـــل ٧١٠

قال صاحب الكتاب ورأْىُ صاحب الكتاب فى كلّ ياءٍ هى عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها أن تُقلب الضمّة كسرةً لِتسلَم الياء فاذا بُنى نحوُ بُرْدٍ من البَياض قال بِيضٌ والاخفش يقول بُوضٌ ويقصُر القلبَ على الجمع نحوَ بِيضٍ فى جمع أَبْيَضَ ومَعيشةٌ عنده يجوز ان تكون مَفْعُلَةً ومَفْعِلَةً وعند الاخفش هى مَفْعِلَةٌ ولو كانت مَفْعُلَةً لقلتَ مَعُوشةٌ واذا بنى من البَيْع مثلَ تُرْتُب قال تُبِيعٌ وقال الاخفش تُبُوعٌ والمَضُوفةُ فى قوله * وكُنْتُ اذا جارِى دَعَا لمَضُوفةٍ * كالقَوَد والقُصْوَى عنده وعند الاخفش قياسٌ،

قال الشارح قد تقدّم القول فى انّ مذهب سيبويه اذا كان عين الكلمة ياءً ساكنةً وقبلها ضمّةٌ فانّه يبدل من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء يقول فى نحو فُعْلٍ من البيع والبياض بِيعٌ وبِيضٌ فيبدل من ضمّة العين كسرةً لتصحّ الياء وكان ابو الحسن الاخفش يخالفه فى هذا الاصل ويبدل من الياء الواوَ ويقول فى مَفْعُلَةٍ من العَيْش مَعُوشَةٌ وفى نحو بِيضٍ من البياض بُوضٌ ويقول فى بِيضٍ انّه فُعْلٌ لكنّه جمعٌ والجمعُ أثقلُ من الواحد فأبدل من الضمّة كسرةً فيه لأن لا يزداد ثِقلاً ومَعيشةٌ عند سيبويه يجوز ان تكون مَفْعِلَةً ومَفْعُلَةً فاذا كانت مَفْعِلَةً نُقلت حركة العين الى الفاء لا غير واذا كانت مَفْعُلَةً ففيه نَقْلٌ وقَلْبٌ نقلُ الضمّة الى الفاء وقلبُها كسرةً لتصحّ الياء وعند الاخفش لا تكون الّا مَفْعِلَةً بالكسر اذ لو كانت مَفْعُلَةً لقيل مَعُوشَةٌ وقد خالف هذا الاصلَ فى نحو مَعِيبٍ ومَبِيعٍ فانّ المحذوف عنده عين الكلمة لانّه أسبقُ الساكنين والاصل فيه مَبْيُوعٌ فنُقلت الضمّة الى الباء للاعلال ثمّ أُبدل منها كسرةٌ لتصحّ الياء ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين فوَلِيَت الواو كسرةَ الباء فانقلبت الواو ياءً فصار اللفظ وزنُه عنده مَفِيل وهذا يهدم ما اصّله ولو بنيت من البَيْع مثلَ تُرْتُب لقلت على اصل سيبويه تُبِيعٌ كانّك تقلب ضمّة الياء الى ما قبلها ثمّ ابدلتَ من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء وعلى قياس قول الاخفش لا تقول الّا تُبُوعٌ تبدل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها فى مُوسِرٍ ومُوقِنٍ لانّه لا يُبْدَل من الضمّة كسرةٌ فيما كان واحدا ولولا قولُ العرب مَعِيبٌ ومَبِيعٌ لكان قياسُه صحيحا شديدا لكنّه أورد السماعَ ما أرغب عن قياسه واما قول الشاعر

* وكنتُ اذا جارِى دَعَا لمَضُوفَةٍ * أُشَمِّرُ حتّى يَبْلُغَ الساقَ مِئْزَرِى *

ففيه تقويةٌ لمذهب ابى الحسن لانّه جارٍ على قياسه ومَضُوفةٌ هنا من ضِفْتُ اذا نزلتَ عنده والمراد

هنا ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان اى اذا جارى دعانى لهذا الامر شمّرتُ عن ساقى وقمْتُ فى نُصرته وهذا البيت عند سيبويه شاذّ فى القياس والاستعمال وهو فى الشذوذ كالقَوَد والقُصْوَى لانّ القَوَد شاذّ والقياس قادٌ كباب والقُصْوَى ايضا شاذّ والقياس القُصْيَا كالدُنْيَا وكان القياس فى المَصُوفة المَصِيفة فاعرفه ٭

فصــل ٧١١

قال صاحب الكتاب والاسماء الثلاثيّة المجرّدة انّما يُعَلّ منها ما كان على مثال الفعل نحوُ بابٍ ودارٍ وشَجَرةٍ شاكةٍ ورجلٍ مالٍ لانّها على فَعَلٍ او فَعِلٍ وربّما صحّ ذلك نحوُ القَوَدِ والحَوَكة والخَوَنة والجَوَرة ورجلٍ رَوِعٍ وحَوِلٍ وما ليس على مثاله ففيه التصحيح كالنُوَمَة واللُوَمَة والعُيَبَة والعِوَض والعِوَدة وانّما أُعلّوا قِيَمًا لانّه مصدر بمعنى القِيام وُصف به فى قوله تعالى دينًا قِيَمًا ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الاعلال والتغيير انّما هو للافعال لتصرّفها باختلاف صِيَغها للدلالة على الزمان وغيرِه من المعانى المفادة منها من نحو الامر والنهى واعلالُ الاسماء انّما كان بالحمل عليها فبابٌ ونحوه من قولك دارٌ وساقٌ وما أشبههما ممّا هو على بناء الفعل فانّما انقلبت عينُه لانّها متحرّكة قبلها فتحةٌ فصارت فى الاسماء بمنزلة قالَ وباعَ فى الافعال والذى أوجب القلبَ فيها اجتماعُ المتشابهات لانّ حروف اللين مضارعة للحركات فكرهوا اجتماعَها فلذلك قلبوا نحوَ قالَ وباعَ وبابٍ ودارٍ الى حرف يُؤْمَن معه الحركةُ البتّة وهو الالف ولذلك كانت الالف عندهم بمنزلة حرف متحرّك لانّها غيرُ قابلة للحركة كما انّ الحرف المتحرّك غيرُ قابل لغير حركته فان قال قائل لِمَ لم يجز نحوُ باب ودار على اصولها من التصحيح ليكون ذلك فَرْقًا بينها وبين الافعال كما فُعل فيما لحقته الزوائدُ قيل الفرق بينهما انّ ما لحقته زائدةٌ من الاسماء يَبْلُغ به زنةَ الافعال فاذا سُمّى به لم ينصرف فيلتبس بالفعل لانّه لا يدخله خفضٌ ولا تنوينٌ وما كان على ثلاثة مجرّدًا من الزيادة فالتنوينُ والخفضُ يفصل بينه وبين الفعل وقوله لانّها على فَعَلٍ او فَعِلٍ فالمراد انّ بابًا ودارًا على فَعَل وشجرةٌ شاكةٌ ورجلٌ مالٌ على فَعِل بكسر العين فان قيل ولِمَ قلت انّ بابًا ودارًا اصلهما فَعَلٌ وشجرةٌ شاكةٌ ورجلٌ مالٌ فَعِلٌ قيل فَعَلٌ بفتح العين نحوُ قَلَم وجَبَل اكثرُ فى الكلام من فَعِل وفَعُل نحوِ كَتِف وعَضُد فحُمل على الاكثر وهو الفتح اذ لم تقم دلالةٌ على خلافه وامّا قولهم شجرةٌ شاكةٌ فانّه يقال شاكَ الرجلُ يَشاكُ شَوْكًا اذا ظهرت شوكتُه وحِدّتُه وكذلك

يقال مالَ الرجلُ يَمالُ اذا كثر مالُه فهما من باب فَعِلَ يَفْعَل من نحوِ خافَ يَخافُ فالاسم منهما فَعِلٌ من نحوِ حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ ووَجِلَ يَوْجَلُ فهو وَجِلٌ فلذلك قلنا انّ نحو شجرة شاكةٌ ورجل مال من قبيل حَذِرٍ ووَجِلٍ وقد شذّت من ذلك الفاظٌ فصُحّحت ولم تُعَلّ كانّهم أخرجوها مُنبِّهةً على اصل الباب نحوُ القَوَد والحَوَكة والخَوَنة والجَوَرة فهذه الاشياء من باب مال ودار وقالوا رجلٌ رَوِعٌ وحَوِلٌ فهما من باب شاكةٍ ومالٍ وقوله وما ليس على مثاله ففيه التصحيح يريد انّهم لم يُعلّوه لانّه ليس على وزان الفعل كاللُّوَمَة وهو الكثيرُ اللَّوْمِ والنُّوَمَة وهو الكثير النَّوْم والعُيَبَة الذى يعيب الناسَ كثيرا فصحّت هذه الالفاظ وما كان نحوَها لمبايَنتها الافعالَ باختلاف بنائهما فصار البناء فيما ذكرناه كالزيادة فى الجَوَلان وصَوَرَى فى امتيازهما من الفعل بما لحقه فى آخره من الالف والنون والتنوين والف التأنيث وهذه زوائدُ ممّا يختصّ به الاسماء دون الافعال فجرى ما خالف الفعلَ فى البنية مجرَى ما خالفه بالزيادة فكان بناؤُه موجبا لتصحيحه لبُعْده عن شَبَه الفعل كما كانت الزيادةُ كذلك فى آخره فصُحّح لمخالَفته الفعلَ ومن ذلك العِوَض والعِوَدَة والحِوَل والطِوَل كلُّ ذلك صحّ لمخالفة بنائها أبنيةَ الافعال ومع ذلك لو أعللنا نحوَها لم نَصِرْ الى حرف يُؤْمَن معه الحركةُ لانّا انّما نصير الى الواو فى نحو العُيَبة واللُّوَمة لانضمام ما قبلها والى الياء فى نحو الحِوَل والطِوَل لانكسار ما قبلها خلافَ نحوِ بابٍ ودارٍ لانّا صِرْنا فيهما الى الالف وهو حرف يؤمن معه الحركةُ واما قِيَمًا من قوله تعالى دينًا قِيَمًا فقد قُرِئَ قَيِّمًا وهو فَيْعِلٌ من القيام نحوُ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ولا اشكالَ فى الوصف بذلك وقد تكرّر فى الكتاب العزيز فى عدّةِ مواضع نحوُ الدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ودِينُ ٱلْقَيِّمَةِ وكُتُبٌ قَيِّمَةٌ وهو المستقيم وقُرِئَ قِيَمًا بكسر القاف وتخفيف الياء وفتحها ووجهُه ان يكون مصدرا كالصِغَر والكِبَر فأعلّوه لاعتلال فعله ولولا ذلك لصحّ كما فى قوله تعالى لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا لانّهم لم يُجروه على فعلٍ ومثل ذلك لو بنيت من البيع والقول ونحوهما من المعتلّ على مثالٍ لا يكون عليه الفعلُ نحوَ فِعَلٍ لقلتَ بِيَعٌ وقِوَلٌ وعليه قوله تعالى حِوَلًا ولو كان جاريا على الفعل من نحوِ حالَ يَحُول لقلت حِيَلًا باعتلال فعله فاعرفه٭

قال صاحب الكتاب والمصدر يُعَلّ باعلال الفعل وقولُهم حالَ حِوَلًا كالقَوَد وفُعُلٌ إن كان من الواو سُكّنت عينُه لاجتماع الضمّتين والواوِ فيقال نُوْرٌ وعُوْنٌ فى جمع نَوارٍ وعَوانٍ ويُثقّل فى الشعر قال عَدِىُّ بن زيد

* وفى الأَكُفّ اللامعاتِ سُوُرْ * وإن كان من الياء فهو كالصحيح ومن قال كُتْبٌ ورُسْلٌ قال غُيُرٌ وبُيُضٌ فى جمع غَيُورٍ وبَيُوضٍ ومن قال كُتْبٌ ورُسْلٌ قال غُيْرٌ وبُيْضٌ٭

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المصادر تُعَلّ باعتلال افعالها وتصحّ بصحّتها الا تراك تقول قام قياماً ولاذ لياذًا وتقول قاوَم قِوامًا ولاوَذَ لِواذًا لما بينهما من العُلْقة فأرادوا ان يكون العمل فيهما من وجه واحد وقد جعل صاحب الكتاب حِوَلاً جاريًا على الفعل وأخرج صحّته على الشذوذ من نحو القَوَد والحَوَكة والوجهُ ما بدأنا به لانّه على القياس واما فُعُلٌ فيما اعتلّت عينُه فما كان منه من ذوات الواو فانّ الواو تسكن فيه لاجتماع ضمّتَيْن والواوِ فجعلوا الاسكان فيه بمنزلة الهمزة فى الواو المضمومة فى نحو أَدْوُر وأَثْوُب فقالوا عَوانٌ عُونٌ وهى التى بين الصغَر والكِبَر ونَوارٌ ونُورٌ وهى النافرة عدلوا الى التخفيف بالاسكان كما عدلوا الى التماس التخفيف بقَلْبِهم الواوَ المضمومةَ همزةً قال سيبويه وألزموا هذا الاسكانَ اذ كانوا يُسكنون عين الصحيح من نحو رُسْلٍ وعَضْدٍ لثقل الضمّة عليها يريد انّهم حملوا تخفيفَهم نُورًا وعُونًا على تخفيفهم فى الصحيح واذا كان ذلك جائزا مع غير المعتلّ الذى لا يثقل عليه الحركاتُ كان مع الواو لازما وقد جاء على الاصل فى الشعر قال عَدِىُّ بن زيد

* عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ فيَبْــدو بالأَكُفّ اللامعاتِ سُوُرْ *

يُعنّف نفسَه على الوَلوع بالنساء بعد المَشيب والكِبَر وقبله

* قد حانَ لو صَحَوْتَ أن تُقْصِرَا * وقد أَتَى لِما عَهِدتَ عُصُرْ *

الشاهد فيه تحريك الواو من سُوُر بالضمّ وهو جمعُ سِوارٍ والمعنى قد حان ان تقصر عن طِلْبة مُبْرِقات بالبرين والمُبْرِقاتُ من النساء التى تُظْهِر حَلْيَها لينظرَ اليها الرجالُ فيميلوا اليها والبُرُون الخَلاخِلُ وأصله البُرَةُ فى أنف البعير وهى حَلْقةٌ من صُفْرٍ وكلّ حلقة من سِوار وقُرْط وخَلْخال وما أشبهها فهى بُرَةٌ والمراد بالأكفّ اللامعات اى أَذْرُعُ الأكُفّ لانّ السوار لا يكون الّا فى الذراع لا فى الكفّ وقال الآخر انشده ابو زيد عن الخليل

* أَغَرُّ الثَّنايا أَحَمُّ اللِثاتِ * يُحسِّنُه سُوُكُ الإِسْحِلِ *

واستعمالُ الاصل الذى هو الضمّ ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند ابى العبّاس جائزٌ فى غير الشعر قال فان جئتَ به على الاصل فأردتَ ان تبدل من الواو همزةً كان ذلك جائزا لانضمامهـا وقلّما يُبْلَغ به الاصلُ وهو جائز واما فُعُلٌ من ذوات الياء فانّ الياء تسلم فيه نحوَ قولك رجلٌ صَيُودٌ وقومٌ صُيُدٌ ورجلٌ غَيُورٌ ورجالٌ غُيُرٌ ودَجاجةٌ بَيُوضٌ ودَجاجٌ بُيُضٌ لانّه فُعُلٌ ومن قال فى رُسُلٍ رُسْلٌ قال فى

صُيُد صِيد وفى بُيُض بِيض لانّه فُعُلٌ فيلزم فيه ما يلزم فى جمع أَبْيَض لانّه يصير فُعْلًا مثلَه وقد ذكرنا الخلاف فى ذلك مع ابى الحسن ،

فصــــل ۷۱۳

قال صاحب الكتاب وامّا الاسماء المزيدُ فيها فانّما يُعَلّ منها ما وافَقَ الفعلَ فى وَزْنه وفارَقَه إمّا بزيادة لا تكون فى الفعل كقولك مَقالٌ ومَسِير ومَعُونة وقد شذّ نحو مَكْوَزَة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن ومَشْوَرة ومَصْيَدة والفُكاهة مَقْوَدَةٌ الى الأَذَى وقرئ لَمَثْوَبَةٌ مِنْ عِنْدِ ٱللّٰهِ وقولُهم مِقْوَلٌ محذوفٌ من مِقْوال كمِخْيَط من مِخْياط وامّا بمثال لا يكون فيه كبِناءك مثالَ تِحْلِئٍ من باعَ يَبِيعُ تقول تِبِيعٌ بالإعلال لانّ تِفْعِلًا بكسر التاء ليس فى امثلة الفعل وما كان منها مُماثلا للفعل صُحّح فرْقًا بينه وبينه كقولك أَبْيَضُ وأَسْوَدُ وأَدْوُر وأَعْيُن وأَخْوِنَة وأَعْيِنَة وكذلك لو بنيتَ تَفْعِلُ او تُفْعَلُ من زادَ يَزِيدُ لقلتَ تَزْيِدُ وتُزْيَدُ على التصحيح ،

قال الشارح اعلم انّ كلّ اسم كان على مثال الفعل وفيه زيادةٌ ينفصل بها من الفعل إمّا بأن لا تكون من زوائد الافعال وإمّا ان تكون من زوائد الافعال الّا انّه ينفصل من الفعل بالبِنْية فانّه يُعَلّ بقلب حرف اللين كما كان ذلك فى الافعال اذ كان على وزنها فكانت زيادتُه فى موضع زيادتها وهذا مستمرٌّ فى كلّ ما كان على هذا الوزن مثالُ الاوّل قولُك فى مَفْعَلٍ من القَوْل والبَيْع مَقالٌ ومَباعٌ لانّه فى وزن أَقالَ وأَباعَ والميم فى اوّله كالهمزة فى اوّل الفعل ولم تَخَف التباسًا لانّ الميم لا تكون من زوائد الافعال وكذلك لو بنيتَ منه شيئًا على مُفْعَلٍ وهو بناء المفعول لقلت مُقالٌ ومُرادٌ ومُباعٌ كما كنت تقول يُقال ويُراد ويُباع والمصادرُ واسماء الزمان والمكان بزيادة الميم فى أوائلها يكون لفظُها كلفظ المفعول اذا جاوزت الثلاثةَ لانّها مفعولاتٌ نحوُ قوله تعالى أَنْزِلْنِى مُنْزَلًا مُبارَكًا وبِسْمِ ٱللّٰهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا وكذلك لو بنيت منهما مَفْعِلًا لقلت مَقِيلًا ومَبِيعًا ومثلُه المَسِيرُ وأصلُ مَقِيل مَقْوِلٌ بكسر الواو لانّها بازاء العين فى مَفْعِلٍ فأرادوا إعلالَه لكونه على بنية الفعل ومنه فنقلوا كسرة الواو الى القاف قبلها فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فقُلبت ياءً فصار مَقِيلًا كما ترى وامّا مَبِيع ومَسِير فأصلهما الياء فليس فيهما الّا نقلُ الكسرة من العين الى ما قبلها واما مَعُونَة فهو مَفْعُلَة من العَوْن وأصله مَعْوُنَة بضمّ الواو فنُقلت الضمّة الى العين لِما ارادوا من إعلالها لانّه على وزن الفعل من نحو يَخْرُجُ ويَقْتُلُ والميم فى مقابَلة الياء

والهاء زائدة للتأنيث بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم فلا اعتداد بها فى البناء وقد شذّ نحوُ مَكْوَزَة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن والقياس نحو مكازة ومزاد ومرام ومدان كما قالوا مَقالٌ ومَقامٌ وذلك انها أعلامٌ فمَكْوَزَة من لفظ كُوز وقد سمّوا بكُوز من بنى ضَبّة ومَزْيَد من زاد يَزيد ومَرْيَمُ مَفْعَلٌ من رام يَريم فمَزْيَدٌ ومَرْيَمُ اعلامٌ للأناسىّ ومَدْيَنُ اسمُ مكان والاعلامُ قد كثُر فيها التغيير نحوُ مُحْبَب ومَوْهَب ونظائرِها وقالوا فى غير العَلَم مَشْوَرَة وهى مَفْعَلَة من الشُورى ومنه شاورتُهم فى الامر يقال مَشُورة ومَشْوَرة فمَشُورةٌ على القياس فى الاعلال بنقل الضمّة الى الشين ومَشْوَرَة شاذّ والقياس مَشارة كمَقالة ومَعانة وقالوا وقع الصَيْدُ فى مَصْيَدَتنا وقرأ قَتادةُ وابو السماك لمَثْوبة من عند الله وهى مَفْعَلَة من الثواب يقال مَثْوَبة كما قلنا فى مَشْوَرة والقياس مَثابة وحكى ابو زيد هذا شىءٌ مَطْيَبَةٌ للنفس وهذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ وهذا فى الاسم كاسْتَحْوَذَ وأَغْيَلَتِ المرأةُ فى الفعل كانّهم أخرجوا بعض المعتلّ على اصله تنبيهًا عليه ومحافظةً على الاصول المُغَيَّرة وكان ابو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد لا يجعل ذلك من الشاذّ لانّه كان لا يُعِلّ الّا ما كان مصدرا جاريًا على الفعل او اسمًا لأزمنة الفعل والأمكنة الدالّة على الفعل فامّا ما صيغ منها اسمًا لا تريد به مكانًا من الفعل ولا زمانًا ولا مصدرا كمَكْوَزَة ومَزْيَد ومَقْوَدة وجميع ما كان من ذلك فانّك تُخرجه على الاصل لبُعْده من الفعل ولو كان مَرْيَم مصدرا لقلت رُمْته مَرامًا وهذا مَرامُك اذا أردت الموضعَ الذى تَروم والوجهُ الاوّل لانّهم قد أعلّوا نحوَ بابٍ ودارٍ فلا عُلْقةَ بينه وبين الفعل وقالوا مِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ ومِحْوَلٌ فلم يُعلّوه لانّه منقوص من مِقْوالٍ ومِخْياطٍ ومِحْوالٍ فكما لا تُعلّه فى الاصل لوقوع الالف بعد حرف العلّة التى هى العين كذلك لم يعلّوا مِقْوَلًا ومِخْيَطًا لانّهما فى معناه ونظيرُ ذلك قولهم عَوِرَ وحَوِلَ واجْتَوَرُوا اذ كان فى معنى اعْوَرّ واحْوَلّ وتَجاوروا ، وامّا الثانى وهو ما خالف الفعلَ فى البناء والمثال نحوُ بنائك على مثال تِحْلِئٍ وهو ما يُفسده السكّينُ من الجِلْد عند القشر من قولك باعَ فانّك تقول تِبْيِعٌ بالاعلال وهو انّك تنقل الكسرةَ الى الباء لانّ تِفْعِلًا بكسر التاء ليس فى أمثلة الفعل وقيل انّ نحو مِقْوَلٍ ومِخْيَطٍ انّما صحّ لانّه ليس من أبنية الفعل فهو مخالفٌ للافعال فى البنية فكان حكمهما حكمَ تِحْلِئٍ ، فامّا ما كان مُماثلا للفعل بالزيادة فى اوّله فان كانت الزيادة فى اوّله زيادةَ الفعل والبناء كبناء الفعل فانّ ذلك الاسم يُصحَّح ولا يُعَلّ وذلك لو بنيت من القَوْل والبَيْع مثلَ يَفْعَلُ بفتح العين نحوَ يَعْلَمُ او يَفْعُلُ بالضمّ نحوَ يَقْتُلُ او يَفْعِلُ بالكسر نحوَ يَضْرِبُ لكنت تقول يَقْوَلُ ويَقْوُلُ ويَقْوِلُ ويَبْيَعُ ويَبْيُعُ ويَبْيِعُ من غير إعلال وذلك من قِبَل انّ الزوائد زوائدُ الافعال والبناء بناء الافعال فلـــو

أعلّوه كاعلال الفعل لم يُعْلَم ءاسمٌ هو ام فعلٌ فصحّحوه فَرْقًا بينه وبين الفعل فان قيل فأنتم تقولون بابٌ ودارٌ فتُعِلّون هذه الاسماء وإن كانت على وزن الفعل ولا تُبالون التباسَها بالفعل قيل انّما أُعلّ بابٌ ودارٌ ولم يصحّ للفرق بينه وبين الفعل لانّه ثلاثىٌّ منصرفٌ والتنوينُ يدخله ففرق التنوينُ بينه وبين الفعل وغيرُه من ذوات الاربعة بالزيادة فى اوّله اذا سُمّى به يُفارِقه التنوينُ لانّه يمتنع من الصرف فيُشْبِه الفعلَ فصُحّح للفرق فبابٌ ودارٌ التنوينُ لازمٌ له معرفةً ونكرةً وليس كذلك يَفْعَلُ اذا سمّيتَ به رجلا فانّك لو أَعللتَه ثمّ سمّيتَ به وجعلتَه عَلَمًا لَزال التنوينُ والجرُّ فكان يُشْبِه الفعلَ بالاعلال وسقوطِ التنوين والجرّ فلذلك وجب تصحيحُ يَفْعَل اسمًا من قَامَ ونحوِه فاعرفه ٭

فصــل ٧١٣

قال صاحب الكتاب وقد أعلّوا نحوَ قِيامٍ وعِيادٍ واحْتِيازٍ وانْقِيادٍ لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرفِ المُشبِه للياء بعدها وهو الالف ونحوَ دِيارٍ ورِياحٍ وجِيادٍ تشبيهًا لإعلال وُحْدانها بإعلال الفعل مع الكسرة والالف ونحوَ سِياطٍ وثِيابٍ ورِياضٍ لشَبَهِ الإعلال فى الواحد وهو كونُ الواو ميّتةً ساكنةً فيه بألِفِ دارٍ وياءِ رِيحٍ مع الكسرة والالف وقالوا تِيَرٌ ودِيَمٌ لإعلال الواحد والكسرة وقالوا ثِيَرَةٌ لسكون الواو فى الواحد والكسرة وهذا قليل والكثيرُ عِوَدَةٌ وكِوَزَةٌ وزِوَجَةٌ وقالوا طِوالٌ لتحرُّك الواو فى الواحد وقولُه ٭ فإنّ أَعِزّاءَ الرجالِ طِيالُها ٭ ليس بالأَعْرَف وامّا قولهم رِواءٌ مع سكونها فى رَيّانَ وانقلابِها فلئلّا يجمعوا بين إعلالَيْن قلبِ الواو التى هى عينٌ ياءً وقلبِ الياء التى هى لامٌ همزةً ونِواءٌ ليس بنظيره لانّ الواو فى واحده صحيحٌ وهو قولك ناوٍ ٭

قال الشارح امّا ما كان من المصادر معتلَّ العين بالواو من نحو حالَ حِيالاً وعاذَ عِياذًا وقامَ قِيامًا فإنّ الواو تُقْلَب فيه ياءً وذلك لمجموع امور ثلاثة احدُها انّها قد اعتلّت فى الفعل والمصدرُ يعتلّ باعتلال فعله لانّ كلّ واحد منهما يؤول الى صاحبه والثانى كونُ الكسرة قبلها والكسرةُ بعضُ الياء والثالثُ كونُ ما بعدها الفًا والالفُ تُشْبِه الياءَ من جهة المدّ واللين وأنّها تُقْلَب فى مواضعَ فاجتماعُ هذه الامور مُوجِبٌ لقَلْبها ياءً وشبّهوها هنا بواوٍ قبلها ياءٌ ساكنةٌ نحوِ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ فقلبوها كقَلْبها وكان ذلك أَخفَّ عليهم اذ كان العملُ من وجه واحد والمرادُ من قولنا وجه واحد انّ الخروج من الكسرة الى الياء ثمّ الى الالف التى تُشْبِه الياءَ أَخفُّ عليهم من الخروج من الكسرة الى الواو ولذلك لم يأت فى أبنيتهم خروجٌ من

كسرة الى ضمّة لازمًا وقلّ فى كلامهم نحوُ يَوْمٍ ويُوح لخروجهم من الياء الى الواو فاجتماعُ هذه الاسباب علّةٌ لقلب هذه الواو ياءً الا ترى انّه اذا صحّ الفعلُ لم يجب القلبُ نحوَ قاوَمَ قِوامًا وحاوَرَ حِوارًا وكذلك لو كان فى الواحد ولم يكن مصدرا نحو حِوالٍ وسِواكٍ لم يجز الاعلالُ وقيل انّما وجب الاعلالُ هنا لانّ الفتحة فى الواو عارضةٌ لاجل الالف اذ الالفُ لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا فكانت الواوُ فى حكم الساكنة فقُلبت ياءً على حدّ قلبها فى مِيزانٍ ومِيعادٍ لانّها فى الحكم مثلُها وامّا حَوْضٌ وحِياضٌ وسَوْطٌ وسِياطٌ فانّما قُلبت واوه ياءً حملاً له على دارٍ ودِيارٍ وريحٍ ورياحٍ وذلك لانّه جمعٌ والجمعُ أثقلُ من الواحد وأنّ واوَ واحده ضعيفةٌ ميّتةٌ لسكونها فكانت كالمعتلّة فى دار وريح وأنّ قبل الواو كسرةً كالكسرة فى رِياحٍ ودِيارٍ وأنّ بعد الواو ألفًا والالفُ تُشْبِه الياء وأنّ اللام منه صحيحةٌ كصحّة لام دار وريح اذ لو كانت اللام معتلّة لم تعتلّ العينُ لانّه لا يَتوالى عندهم إعلالان فى كلمة واحدة فلا بدّ من اجتماع هذه الاسباب حتى يصحّ الالحاقُ والحملُ الا ترى انّه لمّا تحرّكت الواوُ فى طَوِيل لم تُقلب الواو فى جمعه بل صحّت نحوَ طِوال وقد قالوا عَوْدٌ عِوَدَةٌ وزَوْجٌ زِوَجَةٌ فهذا قد اجتمع فيه سكونٌ فى الواحد والكسرةُ التى قبل الواو وأنّه جمعٌ وصحّةُ اللام الّا انّه لم يقع بعدها الفٌ ومع ذلك قد صحّت ولم تعتلّ وقالوا تِيَرٌ ودِيَمٌ فأعلّوهما لاعتلال الواحد منهما فتِيَرٌ جمعُ تارَةٍ ودِيَمٌ جمعُ دِيمَةٍ فلمّا اعتلّ الواحدُ أعلّوا الجمعَ فامّا قولهم ثِيَرَةٌ فى جمع ثَوْرٍ لهذا الحيوان فهو شاذّ قال ابو العبّاس المبرّد أرادوا الفرق بين الثور من الحيوان والثور الذى هو الأَقِطُ وقد تقدّم ذكرُ ذلك فى مواضعَ وقيل انّهم شبّهوا واوَ حَوْضٍ وثَوْبٍ لسكونها بالواو فى يَقْوُمُ لسكونها فكما أعلّوا مصدرَ هذا الفعل لاعتلال فعله أعلّوا جمعَ هذا وقالوا طِوالٌ فصحّحوا العين حين كانت متحرّكةً فى طَوِيل وربّما قلبوها ياءً قال الشاعر

* تَبيّن لِى أنّ القَماءَةَ ذِلّةٌ * وأنّ أَعِزّاء الرِجالِ طِيالُها *

وهو قليل وامّا قولهم رِوآءٌ فى جمع رَيّانَ وطِوآءٌ فى جمع طَيّانَ فانّما صحّت الواو فيهما مع سكونها فى الواحد لئلّا يجمعوا بين إعلال اللام والعين اذ كانت اللام معتلّة بقَلْبها همزةً وامّا نِوآءٌ فى جمع ناوٍ فليس من قبيل طِوآء لانّ الواو لم تكن ساكنةً فى الواحد ولا معتلّةً فصحّت فى الجمع فاعرفه ،

فصــــل ٧١٤

قال صاحب الكتاب ويمتنع الاسمُ من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه ويائه او ما بعدهما اذا لم يكن نحوَ الاقامة والاستقامة ممّا يعتلّ باعتلال فعله وذلك قولهم حُوَّلٌ وعُوّار ومِشْوار وتَقْوال وسُوُوق وغُوُور وطَوِيل ومَقاوِمُ وأَهْوِناء وشُيُوخ وهُيام وخِيار ومَعايِش وأَبْيِناء ٠

قال الشارح لمّا كانت هذه الاسماء معتلّةَ العينات وهى صفاتٌ مشتقّةٌ من الافعال والافعالُ بابُها التغيير والاعلال فكأنّه وُجد فى هذه الاسماء سببُ الاعلال الّا انّه تخلّف اعلالُها فنبّهَ على المانع وهو سكونُ ما قبلها او ما بعدها فلو أسكنت هذه الحروف لَالتقى ساكنان وكان يجب الحذفُ او الحركةُ فكان يزول البناء   وجملة الامر انّها على ثلثة اضرب منها ما صحّ لسكون ما قبله نحو حُوَّلٍ ومَقاوِمَ ومَعايِشَ وأَبْيِناء ومنها ما صحّ لسكون ما بعده نحو غُوُور وشُيُوخ وهُيام وخِيار ومنها ما صحّ لسكون ما قبله وما بعده نحو عُوّار ومِشْوار وتَقْوال وهو أبلغ فى منع الاعلال مع انّ هذه الاسماء لم تكن على أبنية الافعال وانّما يُعَلّ ما كان على زنة الفعل فصحّت هذه الاسماء لعدم شَبَهها بالافعال اذ لم تكن على زنتها ولا جاريةً عليها   فحُوَّلٌ المانع فيه ما قبله من الساكن يقال رجلٌ حُوَّلٌ قُلَّبٌ اذا كان ذا حُنْكة مُجَرِّبا قال مُعاوِيَةُ لابْنته هند وهى تمرّضه إنّكِ لتقلّبين حُوَّلًا قُلَّبًا أن يُخامِر هَوْلَ المَطْلَع مع انّه ليس على زنة الفعل كباب ودارٍ   وعُوّارٌ المانع لاعتلاله اكتنافُ الساكنين بحرف العلّة فلو قُلبت الفًا لاجتمع ثلاثُ سواكنَ وذلك بمكانٍ من الاحالة والعُوّارُ الرَّمَدُ فى العين قالت الخنساء * أَقَذًى بعَيْنِكِ أم بالعين عُوّارُ * وقيل هو طائرٌ بعينه وقيل هو ضربٌ من الخطاطيف اسودُ طويلُ الجناحَيْن   ومِشْوارٌ ممّا صُحِّح لسكون ما قبل حرف العلّة وما بعده والمِشْوارُ المكان تُعرَض فيه الدوابُّ والمكان الذى يكون فيه العسلُ ويُشار   ومثله مِقْوالٌ وهو الكثيرُ القول الجيّده يقال رجلٌ مِقْوالٌ   وكذلك تَجْوالٌ وتَقْوالٌ تَفْعالٌ من جَوَّلْتُ وقَوَّلْتُ بمنزلة التَسْيار للتكثير وسبيلُ ذلك كسبيل عُوّار فى تأكيد الاسباب المُوجِبة للتصحيح وهو فوق السبب فى حُوَّلٍ   ومثله صُوَّام وقُوّام وبَيّاع   وسُوُوق جمع ساق وقرأ ابن كثير فَاسْتَوَى عَلَى سُوُوقِهِ   وغُوُورٌ مصدرُ غارَ الماء فى الارض غُوُورًا وغَوْرًا سَفَلَ فى الارض ونحوه حالَ عن العهد حُوُولًا وشُيُوخٌ جمعُ شَيْخ كلُّ ذلك سببُ تصحيحه سكونُ ما بعد حرف العلّة ومثلُه الهُيامُ وهو شبيهٌ بالجنون من شدّة العشق يقال هامَ بها يَهيمُ هَيْمًا وهَيَمانًا   والخِيارُ الناقة الـفـارهـة

ورجلٌ خِيارٌ من قومٍ خِيارٍ وأَخْيارٍ واما مَعايِش فجمعُ مَعيشَةٍ من قوله تعالى وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ومَقاوِمُ من قول الأَخْطَل

* وإنّي لَقَوّامٌ مَقاوِمَ لم يكن * جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُها *

فإنّ الواو والياء تصحّحان لوقوعهما بعد ساكن فلم يجز قلبُهما أَلِفَيْن واما امتناعُ همزة صَحائِف وعَجائِز فقد تقدّم ذكره فامّا أَقْوِناء جمعُ قَوِيٍّ وأَبْيِناء جمعُ بَيِّنٍ فانّما صحّت العينان فيهما لانّهما على بناء الفعل والزيادةُ فى اوّلهما كالزيادة فى الفعل فأَقْوِنُ كأَضْرِبُ فصحّحوه كما يُصحّحون اذا بنوا من قَامَ مثلَ أَضْرِبُ فانّك تقول أَقْوِمُ ولا يعتدّون بألف التأنيث فارقةً لانّها كالمنفصلة الا ترى انّك لو صغّرتَ ما فيه أَلفُ التأنيث لصغّرتَ الصدر وجئتَ بالالف من بعدُ كقولك فى حَمْراء حُمَيْراء وفى خُنْفَساء خُنَيْفِساء على انّهم قد قالوا أَعْيِاء فى أَعْيِيَاء وأَبْيِنَاء فى أَبْيِناء فتُلْقَى كسرةُ الياء على ما قبلها وتُعَلُّ كانّهم كرهوا الكسرة على الياء كما كرهوا الضمّة فى فُعْلٍ فتُسكنها نحوَ قوله * وبالأَكُفِّ اللامِعاتِ سُورُ * وسهّلَ ذلك انّ الفصل بينه وبين الفعل قد حصل باتّصال الف التأنيث فامّا الاقامة والاستقامة فانّما أعللناهما كما أعللنا أَفعالَهما لانّ لزوم الإفعال والاستفعال لأَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ كلزوم يفعل ويستفعل لمضارعهما ولو كانتا تفارقان كما تفارق بناتُ الثلاثة التى لا زيادة فيها مصادرَها فتأتى على ضروبٍ لَتمّت كما يتمّ فُعُولٌ منها نحوُ الغُوُور والحُوُول فاعرفه ء

فصـــل ٧١٥

قال صاحب الكتاب واذا اكتنفتْ الفَ الجمع الذى بعده حرفان واوانِ او ياءانِ او واوٌ وياءٌ قُلبت الثانية همزةً كقولك فى أَوَّلٍ أَوائِلُ وفى خَيِّرٍ خَيائِرُ وفى سَيِّقَةٍ سَيائِقُ وفى فَوْعَلَةٍ من البَيْع بَوائِعُ وقولُهم ضَياوِنُ شاذّ كالقَوَد واذا كان الجمعُ بعد الفه ثلثةُ احرف فلا قَلْبَ كقولهم عَواوِيرُ وطَواوِيس وقولُه * وكَحَّلَ العينَيْنِ بالعَواوِرِ * انّما صحّ لانّ الياء مُرادة وعكسُه قوله * فيها عَيائِيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ * لانّ الياء مزيدةٌ للإشباع كياء الصَياريف ومن ذلك إعلالُ صُيَّمٍ وقُيَّمٍ للقُرْب من الطرف مع تصحيح صُوَّامٍ وقُوَّامٍ وقولُهم فلانٌ من صُيّابة قومه وقولُه * فما أَرَّقَ النُيَّامَ الّا سَلامُها * شاذّ ء

قال الشارح اعلم انّ الف الجمع فى مَفاعِلَ وفَواعِلَ متى اكتنفتها واوان كانت الثانية مُجاوِرةً للطرف ليس بينه وبين الطرف حاجزٌ فانّهم يقلبون الواو الثانية همزةً نحوَ قولهم أَوائِلُ والاصل أَواوِلُ لانّ الواحد

أَوَّلُ أَفْعَلُ ممّا فاؤه وعينُه واوٌ وهم يكرهون اجتماعَ الواوين والالفُ من جنسهما فشبّهوا اجتماعَهما هنا باجتماعهما فى اوّل الكلمة فكما يقلبون فى واصِلةٍ وَواصِلَ كذلك يقلبون ههنا الّا انّ القلب ههنا وقع ثابتًا لقربه من الطرف وهم كثيرًا ما يُعطون الجارَ حكمَ مُجاوِره فلذلك قدّروا الواو فى أَوَاوِلَ طرفًا اذ كانت مجاورةً للطرف فيهمزوها كما همزوا فى كِساء ورِداء وإن اكتنفها ياءان او ياءٌ وواوٌ فالخليلُ وسيبويه يريان همزَها ويقلبان ذلك على الواوين لمشابهة الواو والياء والاصلُ الواوان وأبو الحسن لا يرى الهمز الّا فى الواوين لثقلهما ولا يهمز فى اليائين ولا مع الواو والياء وقياسُ قوله انّ اجتماع اليائين فى اوّل الكلمة او الواوِ والياء لا يُوجب همزَ احدهما فاجتماعُ اليائين فى قولهم بَيّن اسمِ موضع والياء والواو فى قولهم يَوّم فكما لا يهمز هناك كذلك لا يهمز ههنا واحتجّ بقول العرب فى جمع ضَيْوَنٍ وهو ذَكَرُ السنانير ضَياوِنُ من غير همز والمذهبُ الاوّل لما ذكرناه من انّ الهمز فيه بالحمل على كِساء ورِداء وشَبَهه به من جهة قُرْبه من الطرف ووقوعِه بعد الالف الزائدة لا فَرْقَ بين الواو والياء فكذلك ههنا وإن كان فى الواو أظهرَ وأمّا ضَياوِنُ فشاذّ كالقَوَد والحَوَكَة مع انّه لمّا صحّ فى الواحد صحّ فى الجمع يقال ضَياوِنُ كما قالوا ضَيْوَنٌ والقياس ضَيِّنٌ وعكسُ ذلك قولهم دِيمَةٌ ودِيَمٌ أعلّوا الجمع لاعتلال الواحد ولولا اعتلالُه فى الواحد لم يعتلّ فى الجمع قال ابو عثمان سألتُ الاصمعيّ كيف تكسّر العرب عَيِّلًا فقال يهمزون كما يهمزون فى الواوين وهذا نصّ الخليل وسيبويه فإن بعُدت هذه الحروف عن الطرف بأن فصل بينها وبينه ياءٌ او غيرُه لم تُهْمَز نحو طاوُوسٍ وطَواويسَ وناوُوسٍ ونَواويسَ لانّ الموجب للقلب الثقلُ مع القرب من الطرف فلمّا فُقد احدُ وصفَي العلّة وهو مجاوَرةُ الطرف لم يثبت الحكمُ فامّا قوله * وكحّل العينين بالعواور * فإنّ الواو لم تهمز وإن جاورت الطرفَ فى اللفظ وذلك من قبل انّها فى الحكم والتقدير متباعدةٌ لانّ ثَمّ ياءً مقدّرةً فاصلةً بينها وبين الطرف والتقديرُ عواوِير كطَواويس لانّه جمعُ عُوّارٍ وحرفُ العلّة اذا وقع رابعًا فى المفرد لم يحذف فى الجمع بل يقلب ياءً إن كان غيرَها نحو حِمْلاقٍ وحَماليقَ وجُرْموقٍ وجَراميقَ فإن كان ياءً بقى على حاله كقِنْديل وقَناديلَ وانّما حذف الشاعر للضرورة وما حُذف للضرورة فهو كالمنطوق به فى الحكم فلذلك لم تهمز وامّا قول الاخر * فيها عيائيل أُسود ونمر * فهو عكسُ عَواوِرَ لانّ فى عواور نقصَ حرف وهو الياء وهو مراد فى الحكم وعَيائيلُ فيه زيادةُ ياء وليس بمراد وانّما هو اشباعٌ حدث عن كسرة الهمزة تشبّه بالياء فى الصَياريف والدَراهيم فلم يكن به اعتدادٌ وصارت الياء فى الحكم مجاورةً للطرف فهمزت لذلك ومن ذلك قولهم صُيَّمٌ وقُيَّمٌ فى

جمع صائمٍ وقائمٍ وفى هذا الجمع وجهان أجودُهما صُوَّمٌ وقُوَّمٌ بإثبات الواو على الاصل والوجه الاخر صُيَّمٌ وقُيَّمٌ بقلب الواو ياءً والعلّةُ فى جواز القلب فى هذا الجمع أنّ واحده قد أُعلّت عينه نحوَ صائمٍ وقائمٍ والجمعُ اثقلُ من الواحد وجاورت الواو الطرفَ فقلبوا الواو ياءً كما قلبوها فى عُصِيّ وعُتِيّ وربّما قالوا صِيَّمٌ وقِيَّمٌ بكسر اوّله كما قالوا عِصِيّ وحِقِيّ قال الشاعر

* فبَاتَ عَذُوبًا للسَماء كأنّما * يُوائمُ رَهْطًا للعَرُوبَةِ صِيَّمَا *

فهذا الابدال فى صيّم وقيّم نظيرُ الهمز فى أَوائِلَ وعَيائِلَ فى كون الاعلال فيهما للقرب من الطرف والذى يدلّ انّ القلب فى صُيَّم للمجاورة أنّ حرف العلّة اذا تَباعد عن الطرف لم يجز القلبُ نحوَ صُوّامٍ وربّما قلبوا مع تباعُده من الطرف قال ذو الرمّة

* ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ٱبْنَةُ مُنْذِرٍ * فما أَرَّقَ ٱلنُيَّامَ الّا سَلامُها *

هكذا انشده ابن الاعرابىّ النُيَّام وقالوا فلانٌ من صُيَّابة قومه حكاه الفرّاء اى من صميم قومه والصيّابةُ الخيارُ من كلّ شىء والاصلُ صُوّابة لانّه من صابَ يصوب اذا نزل كانّ عِرْقه قد ساخ فيهم فقلبوا الواو ياءً وكلاهما شاذّ من جهة القياس والاستعمال أمّا الاستعمال فظاهرُ القلّة وامّا القياس فلانّه اذا ضعُف القلبُ مع المجاورة فى نحو صيّم وقيّم كان مع التباعد أضعفَ ،

فصـــل ۷۱۹

قال صاحب الكتاب ونحوُ سَيِّدٍ ومَيِّت ودَيَّار وقَيَّام وقَيُّوم قُلبت فيها الواوُ ياءً ولم يُفعل ذلك فى سُوَيِرَ وبُوَيِعَ وتُسُويِرَ وتُبُويِعَ لئلّا يختلطا بفُعِّلَ وتُفُعِّلَ ،

قال الشارح اعلم انّ الواو والياء يجريان مجرى المِثْلَيْن لاجتماعهما فى المدّ ولذلك اجتمعا فى القافية المُرْدَفة نحو قوله

* تَرَكْنَا الخَيْلَ عاكِفَةً عليه * مُقلَّدةً أَعِنّتَها صُفُونَا *

بعد قوله

* وسَيِّدِ مَعْشَرٍ قد تَوَّجُوهُ * بتاجِ المُلْكِ يَحْمِى المُحْجَرِينَا *

فلمّا كان بينهما من المماثَلة والمقارَبة ما ذُكر وإن تَباعد مَخرجاهما قلبوا الواو ياءً وادّغموها فى الثانية ليكون العملُ من وجه واحد ويتجانَسَ الاصواتُ واشتُرط سكونُ الاوّل لانّ من شرط الادغام سكونَ

الاوّل لانّه اذا كان الاوّل متحرّكا فصل الحركة بين الحرفين وانّما جُعل الانقلابُ الى الياء لوجهين احدهما انّ الياء من حروف الفم والادّغامُ فى حروف الفم اكثرُ منه فى حروف الطَّرَفَيْن الثانى انّ الياء أخفّ من الواو فهربوا اليها لخفّتها فقالوا سَيِّدٌ ومَيِّتٌ وجَيِّدٌ والاصلُ سَيْوِدٌ لانّه من ساد يسود والموت والجودة فان قيل اجتماعُ المتقاربَيْن ممّا يُسوِّغ الادّغام من نحو قولك قد سمع اللّهُ ووَدٌّ فى وَتْدٌ فما بالكم أوْجَبْتموه فى سيّد وميّت قيل عنه جَوابان احدهما انّ الواو والياء ليس تناسبُهما من جهة القرب فى المخرج لكن من وصفٍ فيهما أنفسهما وهو المدّ وسعةُ المخرج فجريا لذلك مجرى المِثْلَيْن والثانى انّه اجتمع فيهما المقاربةُ كمقاربة الدال والسين والتاء والدال وثِقَلُ اجتماع الواو والياء وليس فى اجتماع المتقاربين من الصحيح ذلك الثقلُ فافترق حالاهما لاجتماع سببَيْن يجوز بانفراد كلّ واحد منهما الحكمُ فلمّا اجتمعا لزم وقد اختلف العلماء فى وزن سَيِّد ومَيِّت ونحوهما فذهب المحقّقون من اهل البصرة الى انّ اصله سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ على زنة فَيْعِل بكسر العين وأنّ ذلك بناءٌ اختصّ به المعتلُّ كاختصاص جمع فاعلٍ منه بفُعَلَة كقُضاة ورُماة وغُزاة ودُعاة فى جمع قاضٍ ورامٍ وغازٍ وداعٍ واختصاصه ايضا بفَعْلُولَة نحو كَيْنُونَة وقَيْدُودَة والاصل كَوْنُونَة وقَوْدُودَة وذهب البغداديون الى انّه فَيْعَلٌ بفتح العين نُقل الى فَيْعِل بكسرها قالوا وذلك لانّا لم نَرَ فى الصحيح ما هو على فَيْعِل انّما هو فَيْعَل كصَيْقَم وصَيْرَف وهذا لا يلزم لانّ المعتلّ قد يأتى فيه ما لا يأتى فى الصحيح لانّه نوعٌ على انفراده ولو أرادوا بميّت فَيْعَل بالفتح لقالوا مَيَّتٌ بالفتح كما قالوا هَيَّبانٌ وتَيَّحانٌ حين ارادوا فَيْعَلان وقال بعضهم * ما بالُ عَيْنِى كالشَّعِيب العَيَّنِ * فأبقاه على الفتح حين ارادوا الفتح وذهب الفرّاء الى انّه فَعِيلٌ أُعلّت عينُ الفعل منه فى مات يموت وصاب يصوب بأن قدّموا الياء الزائدة وأُخّرت العين فصار فَيْعِل كما قلتم الّا انّه منقولٌ محوّلٌ من فَعيل ثمّ قُلبت الواو ياءً كما ذُكر وذلك لقرابة البناء وأنّه ليس فى الصحيح ما هو على فَيْعِل وزعم انّ فَعيلا الذى يعتلّ عينُه انّما يأتى على هذا البناء وأنّ طَويلا شاذّ لم يجئ على قياس طالَ يطول وكان ينبغى لو جاء على قياس طال يطول ان يقال طَيِّل كسيّد واذا لم يكن فَعيلا معتلّا صحّ نحو سَوِيق وعَوِيل وحَوِيل وامّا قُضاة ونحوه عنده فأصله قُضًّى على فُعَّل مضاعَف العين كشاهدٍ وشُهَّدٍ وجاثمٍ وجُثَّم فاستثقلوا التشديد على عين الفعل فخفّفوه بحذف احدى العينين وعوّضوا عنها الهاء كما قالوا عِدَةٌ وزِنَةٌ فحذفوا الفاء وعوّضوا الهاء اخيرًا فامّا كَيْنُونَةٌ فأصلها عنده كُونُونَة بالضمّ على زنة بُهْلُول وصُنْدُوق ففتحوه لانّ اكثرَ ما يجىء من هذه المصادر مصادرُ ذوات الياء نحو صَيْرورة

وسَيْيُورة فلو أُبقوا الضمّة قبل الياء لصارت واوا ففتحوه لتسلم الياء ثمّ حملوا عليه ذوات الواو والصوابُ ما بدأنا به وهو مذهب سيبويه   وقالوا ما بالدار دَيّارٌ اى احدٌ وأصله دَيْوارٌ فَيْعالٌ من الدار وأصلُ قَيّام قَيْوامٌ من قام يقوم قلبوا الواو ياء لوقوع الياء قبلها ساكنةً على حدّ سَيّد ومَيّت ولو كان ديّار وقيّام على زنة فَعّالٍ لقالوا قَوّام ودَوّار لانّه من الواو ويجوز ان يكون من لفظ الدَيْر فانّه يقال تَدَيَّرْتُ دَيْرًا ويمكن ان يكون الدَيْر من الواو وأصله دَيِّرٌ مثلُ سَيِّد وانّما خُفّف   وقالوا قَيُّومٌ وهو فَيْعُول من القيام واصله قَيْوُوم فأُبدل من الواو ياء وادُّغمت الياء فى الياء وليس على زنة فَعُّولٍ لانّه كان يلزم ان يقال قَوُّوم لانّ عين الفعل واوٌ   قال ولم يفعل ذلك بسُوير وبُويِعَ وتُسُوير وتُبُويِعَ يعنى لم يقلبوا الواو ياء وادّغموها فيما بعدها من الياء وذلك لأمرين احدهما انّ هذه الواو لا تثبت واوا وانّما هى الف سايَرَ وتَسايَر وبايع وتبايع لكن لمّا بُنى لما لم يسمّ فاعله وجب ضمّ اوّله علامةً لما لم يسمّ فاعله فانقلبت الالف واوا للضمّة قبلها اتباعًا وجُعلت على حكم الالف مدّةً فلم تُدغم فى الياء بعدها كما كانت الالفُ كذلك   وكذلك تُسوير وتُبوويع الاصلُ تَسايَر وتَبايع فلمّا بنى لما لم يسمّ فاعله ضُمّ اوّله وثانيه علامةً كما قيل تُدُحرِج فلمّا ضممتَ الحرف الثانى انقلبت الالف واوا وجُعلت ايضا مدّةً على حكم الالف كما كانت فى سُوير كذلك وصارت الواو فى تُبوويع كالالف فى تَبايع   ومثلُ ذلك قولهم رُويَةٌ ونُوىٌ اذا خففت الهمزة قلبتها واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فتقول رُويَةٌ ونُوىٌ بواو خالصة ولا تدّغمها فى الياء التى بعدها لانّها همزة فى النيّة وكذلك سُوير لمّا كانت الواو الفا فى النيّة لم تُدّغم فيما بعدها وربّما قالوا رِيّةٌ فادّغموا فى الواو المنقلبة عن الهمزة ويُنزّلها منزلةَ ما هو اصلٌ ومن قال كذلك لم يقل فى سُويِرَ سُيِّرَ ولا فى تُسُويِرَ تُسُيِّرَ محافظةً على مدّ الالف لئلّا يذهب بالادغام والوجهُ الثانى انّهم لو قلبوا فى سُوير الواو ياء وادّغموها التبس بناء فُوعِلَ ببناء فُعِّلَ فلذلك لم تُدّغم ٭

فصــل ٧١٧

قال صاحب الكتاب وتقول فى جمع مَقامة ومَعُونة ومَعيشة مَقاوِمُ ومَعاوِنُ ومَعايِشُ مُصرَّحًا بالواو والياء ولا تهمز كما همزت رَسائلَ وعَجائزَ وصَحائفَ ونحوَها ممّا الالفُ والواو والياء فى وُحْدانه مدّاتٌ لا اصل لهنّ فى الحركة ٭

قال الشارح اذا جمعتَ نحوَ مَقامة ومَباعة ومَقام ومَباع وكذلك مَعاش ومَعُونة لم تُعلّ الواو والياء

بقلبهما همزةً كما قلبت الفَ رِسالة وواوَ عَجُوز وياءَ صحيفة فقلت رَسائِلُ وعَجائِزُ وصَحائِفُ بالهمزة فتقول فى جمع مَقامة مَقاوِمُ وفى جمع مَباعة مَبايِعُ وفى جمع مَعيشة مَعايِشُ كلّ ذلك بغير همزة وان كان الواحد معتلّا قال الشاعر

* وإنّى لَقَوّامٌ مَقاوِمَ لم يكن * جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُها *

وذلك لانّهم انّما أعلّوا الواحد لانّهم شبّهوه بيَفْعَلُ فلمّا جمعوه ذهب شَبَهُه فردّوه الى اصله ووجهُ شبه مَقام ومَباع بيَفْعَل ان اصلهما مَقْوَم ومَبْيَع فجريا مجرى يَخاف ويَهاب اللذين اصلهما يَخْوَف ويَهْيَب فأُعلّوها لانّهما جاريان على الفعل وهما بزنته وقد تقدّم بيان ذلك فلمّا جُمعا بَعُدَا عن الفعل لانّ الفعل لا يُجمع وزال البناء الذى ضارَعَ به الفعلَ فصَحّ فظهرت ياؤُه وواوُه فقيل مَقاوِم ومَبايِع وقوله انّما الالف والواو والياء فى وحدانه مدّات لا اصل لهنّ فى الحركة يريد انّ الف رسالة وواو عجوز وياء صحيفة زوائدُ للمدّ لا حظّ لهنّ فى الحركة بخلافِ ما تقدّم من مَقامة ومَعُونة ومعيشة فانّ حروف العلّة فيهنّ عينات وأصلهنّ الحركةُ فلمّا احتيج الى تحريكهنّ فى الجمع رُدّت الى اصلها واحتملت الحركةَ لانّها كانت قويّة فى الواحد بالحركة فامّا قراءة اهل المدينة مَعائِش بالهمز فهى ضعيفة وانّما أُخذت عن نافعٍ ولم يكن قَيّمًا فى العربيّة وقالت العرب مَصائِبُ بالهمزة قال الجوهرىّ كلّ العرب تهمزه لانّهم توهّموا انّ مُصيبةً فَعيلَةٌ فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سَفِينَة فقالوا سَفائِنُ او يكونون شبّهوا الياء فى مصيبة بياء صَحيفة اذ كانت مبدلةً من الواو وهى غير اصل كما انّ ياء صحيفة غير اصل والقياسُ مَصاوِبُ لانّ اصلها الحركةُ وكان ابو اسحق الزجّاج يذهب الى انّ الهمزة فى مصائب منقلبةٌ عن الواو المكسورة فى مَصاوِب على حدّ قلبها فى وِشاحٍ وإشاحٍ ولا ينفكّ من ضُعْف لانّ الواو المكسورة لا تصير همزةً اذا كانت حشوا وانّما جاز ذلك فيها اذا كانت اوّلاً ٭

فصـــل ٧١٨

قال صاحب الكتاب وفُعْلَى من الياء اذا كانت اسماً قُلبت ياؤُها واوا كالطُّوبَى والكُوسَى من الطِيب والكَيْس ولا تُقلَب فى الصفة كقولك مِشْيَةٌ حِيكَى وقِسْمَةٌ ضِيزَى ٭

قال الشارح هذا الفصل اعتمدوا فيه الفصلَ بين الاسم والصفة وذلك انّ فُعْلَى اذا كان اسمًا وهو معتلّ العين بالياء فانّهم يقلبون الياء واوًا لانضمامِ ما قبلها نحوَ طُوبَى وكُوسَى فهذه وان كان اصلها الصفة

الّا انّها جارية مجرى الاسماء لانّها لا تكون وصفًا بغير الف ولام فأُجريت مجرى الاسماء التى لا تكون صفات فطُوبَى اصلُها طُيْبَى لانّها من الطيبة وكذلك الكُوسَى اصلها الكُيْسَى لانّها من الكَيْس فقلبوا الياء فيهما واوا للضمّة قبلها شبّهوا الاسم هنا فى قلب الياء فيه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها بمُوسِرٍ ومُوقِنٍ وقالوا فى الصفة امرأةٌ حِيكَى وهى التى تحيك فى مشيها اى تحرّك منكبَيْها يقال حاك فى مشيه يَحِيكُ حَيكانًا وقالوا قِسْمَةٌ ضِيزَى اى جائرةٌ من قولهم ضازَهُ حَقَّهُ يَضيزه اذا بخسه وجار عليه فيه والاصلُ حُيْكَى وضُيْزَى بالضمّ لانّه ليس فى الصفات فِعْلَى بالكسر وفيها فُعْلَى بالضمّ نحوُ حُبْلَى فأبدلوا من الضمّة كسرةً لتصحّ الياء على حدّ فَعْلهم فى بِيضٍ وأصله بُيْضٌ مثلُ حُمْرٍ ولم يقلبوا الياء هنا واوا كما فعلوا فى الكُوسَى والطُوبَى للفرق بين الاسم والصفة وخصّوا الاسمَ بالقلب للفرق لانّ الاسم أخفُّ من الصفة والصفةُ اثقلُ لانّها فى معنى الفعل والافعالُ اثقل من الاسماء والواو اثقل من الياء فجعلوها فى الاسم الذى هو خفيف ولم تُجعل فى الصفة لئلّا تزداد ثقلا وقد اعتمدوا الفرقَ بين الاسم والصفة فى فَعْلَى مفتوحَ الفاء ممّا اعتلّت لامه بالياء قالوا فى الاسم شَرْوَى وتَقْوَى وأصلهما الياء لانّ شروى بمعنى مِثْل من شَرَيْت وتَقْوَى من وَقَيْت وقالوا فى الصفة صَدْيَا وخَزْيَا فصار فُعْلَى مضموم الفاء كفَعْلَى مفتوح الفاء ممّا اعتلّت لامه بالياء قال سيبويه عقيبَ ذكر الفرق بين الاسم والصفة فى الكوسى والحِيكى فانّما فرقوا بين الاسم والنعت فى هذا كما فرقوا بين فَعْلَى اسمًا وبين فَعْلَى صفةً فى بنات الياء التى الياء فيهنّ لام فشُبّهت تَفْرِقَتُهم بين الاسم والنعت والعينُ ياء فى فُعْلَى بتفرقتهم بين الاسم والنعت واللامُ ياء فى فَعْلَى وصار فُعْلَى اذا كانت عينه ياء كفَعْلَى اذا كانت لامه ياء فى القلب والتغيير فعلوا ذلك تعويضًا للياء من كثرة دخول الواو عليها فى مواضعَ متعدّدة، وقد كان ابو عثمان يستطرف هذا الموضع ويَقصره على السماع ولا يَقيسه فإن كانت فَعْلَى بفتح الفاء عينُ الفعل منها ياءً لم يغيّروا ايّاها فى اسم ولا صفة لانّ الفتحة اذا كانت بعدها ياءٌ ساكنةٌ لم يجب قلبُها ولا تغييرُها بخلاف الضمّة فاعرفه،

القول فى الواو والياء لامَيْن

فصــل ٧١٩

قال صاحب الكتاب حكمُهما ان تُعَلّا او تُحذَفا او تَسْلَما فإعلالُهما إمّا قلبًا لهما الى الالف اذا تحرّكتا

وانفتح ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكنٌ نحو غَزَا ورَمَى وعَصًا ورَحًى او لإحديهما الى صاحبتها كأُغْزَيْتُ والغازِى ودُعِىَ ورَضِىَ ٭

قال الشارح اعلم انّ اللام اذا كانت واوا او ياء كانت اشدّ اعتلالا منهما اذا كانتا عينَيْن وأضعفَ حالًا لانّهما حروفُ اعراب تتغيّر بحركات الاعراب وتلحقها ياء الاضافة وهى تكسر ما قبلها وتدخلها ياء النسب وعلامةُ التثنية وكلُّ ذلك يوجب تغييرَها فهى اذا كانت لاما اضعفُ منها اذا كانت عينا واذا كانت عينا فهى اضعف منها اذا كانت فاء فكلّما بعدت عن الطرف كان أقوى لها وكلّما قربت من الطرف كان الاعلال لها ألزمَ وفى الاعلال ضربٌ من التخفيف ولذلك كان اخفّ عليهم من استعمال الاصل واذا وقعت الواو والياء طرفًا آخرًا فلا يخلو امرُهما من احوال ثلاث إمّا الاعلال وذلك يكون بتغيير الحركات او بقَلْبها الى لفظ اخر وإمّا بحذفها لساكن يلقاها او لضرب من التخفيف الثالثُ ان تسلم وتصحّ فالاوّلُ وهو القلب نحوُ قولك فى الفعل غَزَا ورَمَى والاصل غَزَوَ ورَمَيَ ونظيرُ ذلك فى الاسم عَصًا ورَحًى والاصلُ عَصَوٌ ورَحَيٌ لقولك عصوان ورحيان وقد تقدّم الكلام فى علّة قلب الواو والياء ألفًا اذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما بما أغنى عن اعادته هنا وقوله إن لم يقع بعدهما ساكنٌ كانّه تحرّزٌ من مثل الغَلَيان والنَزَوان وغَزَوَا ورَمَيَا لانّه لو أُعِلّا والحالةُ هذه لأدّى الى إسقاط احدهما فكان يُلْبِس وقد تقدّم ذلك أجمعُ وقوله او لإحداهما الى صاحبتها كأُغْزَيْتُ والغازِى ودُعِىَ ورَضِىَ فامّا اغزيت فاصلها أُغْزَوْتُ وانّما قلبوها ياء لوقوعها رابعةً والواوُ اذا وقعت رابعةً فصاعدا قُلبت ياء وانّما قلبوها ياء حملًا لها على مضارعها فى يُغْزِى وانّما قُلبت فى المضارع لوقوعها طرفا بعد مكسور وكذلك فيما ذُكر من نحو الغازِى والداعِى ودُعِىَ ورَضِىَ كلُّ ذلك لوقوعها طرفا بعد كسرة لانّ الطرف ضعيف يتطرّق اليه التغييرُ مع انّه بعُرْضيّةِ ان يُوقَف عليه فيسكن والواوُ متى سكنت وانكسر ما قبلها قُلبت ياء نحو مِيزانٍ ومِيعادٍ ٭

قال صاحب الكتاب وكالبَقْوَى والشَرْوَى والجِباوة او إسكانا كيَغْزُو ويَرْمِى وهذا الغازِى ورامِيك وحذفُهما فى نحو لا تَرْمِ ولا تَغْزُ وأُغْزُ وارْمِ وفى يَدٍ ودَمٍ وسَلامتُهما فى نحو الغَزْوِ والرَمْىِ ويَغْزُوانِ ويرمِيانِ وغَزَوَا ورَمَيَا ٭

قال الشارح امّا البَقْوَى والشَرْوَى فقد تقدّم الكلام عليه وسيوضح امره فيما بعدُ وامّا الواو والياء فى الغَزْوِ والرَمْىِ فانّما صحّتا ولم تُعَلّا لانّه لم يوجد فيهما ما يوجب التغييرَ والاعلال فبقيت صحيحةً على الاصل

وامّا يَغْزُوان ويَرْمِيان وغَزَوَا ورَمَيَا فانّما صحّت الواو والياء لوقوع الالف الساكنة بعدهما فلو أُخذت تقلب الواو والياء الفًا لآجتمع أَلفان وكان يلزم حذفُ احداهما او تحريكُها فقُلبت همزةً ويؤدّى الى توالى اعلالَيْن وذلك مكروه عندهم او يُلْبِس الا ترى انّك لو قلبتَ الواو فى غَزَوَا والياء فى رَمَيَا ثمّ حذفتَ احداهما لآلتبس التثنيةُ بالواحد مع انّ فى يغزوان ويرميان قبل الواو مضمومٌ وقبل الياء مكسورٌ ولا يلزم من ذلك قلبُهما الفًا فأُقِرّا لذلك على حالهما ٠

فصـــل ٧٢٠

قال صاحب الكتاب والمُجْرَيان فى تحمّل حركات الإعراب مُجْرَى الحروف الصحاح اذا سكن ما قبلهما فى نحو دَلْوٍ وظَبْيٍ وعَدُوٍّ وعَدِيٍّ وواوٍ وزاىٍ وآىٍ واذا تحرّك ما قبلهما لم تتحمّلا الّا النصبَ نحو لَنْ يَغْزُوَ ولن يرمِيَ وأُريد ان تستقِيَ وتستدْعِيَ ورأيتُ الرامِيَ والعَمِيَ والمُضَوْضِيَ ٠

قال الشارح انّما أَجروهما مُجرى الحروف الصحاح من قبل انّ اصل الاعتلال فيهما انّما هو شَبَهُهما بالالف وانّما تكونان كذلك اذا سكنتا وكان قبل الياء كسرةٌ وقبل الواو ضمّةٌ فتصيران كالالف لسكونهما وكونِ ما قبل كلّ واحدة منهما حركةً من جنسهما كما انّ الالف كذلك فهى ساكنة وقبلها فتحةٌ والفتحةُ من جنس الالف فاذا سكن ما قبلهما خرجتا من شَبَه الالف لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا فلذلك يقولون ظَبْيٌ وغَزْوٌ ومثلُ ذلك عَدُوٌّ وعَدِيٌّ من جهة انّ الحرف المشدّد ابدًا حرفان من جنس واحد الاوّلُ منهما ساكنٌ فالواو الأُولى والياء الأُولى ساكنتان فيهما بمنزلة الباء من ظَبْيٍ والحاء من نَحْيٍ وكذلك واوٌ وزاىٌ وآىٌ الواو والياء فى هذه الكلم صحيحةٌ غيرُ معتلّة لانّ الواو والياء اذا وقعتا طرفًا فانّهما لا تعتلّان الّا اذا وقعتا بعد أَلف زائدة نحو كِساء ورِداء فأمّا اذا وقعتا بعد الف منقلبة عن حرف أَصليّ فانّهما لا تعتلّان لئلّا يتوالى فى الكلمة اعلالان اعلالُ العين واللامِ فأمّا الالف فى واوٍ فذهب ابو الحسن الى انّها منقلبة من واو واستدلّ على ذلك بتفخيم العرب ايّاها وأنّه لم يُسمع فيها الامالةُ فقضى لذلك انّها من الواو وجعل حروفَ الكلمة كلّها واواتٍ وذهب غيره الى انّ الالف فيها منقلبة من ياء واحتجّ بأنّه ان جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلّها لفظًا واحدا قال وهذا غيرُ موجود فعدل الى القضاء بانّها من ياء والوجهُ الاوّل وذلك انّ انقلاب العين عن الواو اكثرُ من انقلابها عن الياء والعملُ انّما هو على الاكثر وبذلك وصّى سيبويه وامّا زَاىٌ فللعرب

فيها مذهبان منهم من يجعلها ثُلاثيّةً ويقول زاى ومنهم من يجعلها ثُنائيّةً ويقول زَىْ فمن جعلها ثلاثيّة فينبغى ان يكون الفها منقلبة عن واو ويكون لامها ياء فهو من لفظ زَوَيْتُ الّا انّ عينه اعتلّت وسلمت لامُه والقياس ان يعتلّ اللام ويصحّ العين كقولك هَوًى ونَوًى وشَوًى ولَوًى لكنّه أُلحق بباب ثايةٍ وغايةٍ فى الشذوذ والثاية مأوى الابل والغنم والغاية مَدَى الشىء والعَلَم ايضا فهذه متى جُعلت اسمًا للحرف أُعربت فقلتَ هذه زاىٌ حسنةٌ وكتبتُ زايًا حسنةً فإنّ هذه الالف ملحقة فى الاعلال بثايٍ وغايٍ والفُه منقلبة عن واو على ما تقدّم واذا كانت حرف هجاء فألفُه غير منقلبة لانّه ما دام حرفا فهو غير متصرّف والفُه غيرُ مقضىّ عليها بالانقلاب   وأمّا من قال زَى وأجراها مجرى كَىْ فانّه اذا سمّى بها زاد عليها ياءً ثانيةً وقال هذا زَىٌّ كما انّه اذا سمّى بكَىْ زاد عليها ياءً اخرى وقال هذا كَىٌّ ورأيت كَيًّا   وامّا من قال زاء فهمز فهو ضعيف وهى لغة قليلة جدًّا ووجهُها انّه يَشبّه ههنا الالف بالزائدة اذ لم تكن منقلبة   وامّا آىٌ فهو جمعُ آيةٍ على حدّ تَمْرةٍ وتَمْرٍ ولم يُعلّوا الياء وإن وقعت طرفا بعد الف لانّ الالف عينُ الكلمة وهى منقلبة عن ياء فلو أعلّوها لَوالَوْا على الكلمة اعلالَيْن وذلك مكروه عندهم ووزنُ آيةٍ فَعَلَةٌ كشَجَرةٍ فقلبوا العين ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها   وذهب اخرون الى انّها فَعْلَةٌ بسكون العين فقلبوا الياء الاولى ألفا لانفتاح ما قبلها على حدّ قولهم فى طَىّءٍ طائىٌّ وفى النسب الى الحِيرة حارِىٌّ حكى ذلك سيبويه عن غير الخليل وهو مذهب الفرّاء كانّه نظر الى كثرة فَعْلَةٍ فحمل على الاكثر   وانّما قلبوا الياء ألفا مع سكونها لاجتماع اليائيْن لانّهما تُكرَهان كما تُكرَه الواوان فأبدلوا من الاولى الالفَ كما قالوا الحَيَوان وكما قالوا أَواصلُ فى جمع واصلةٍ والوجهُ الاوّل أنّه على فَعَلَةٍ   وقوله اذا تحرّك ما قبلهما يريد بالحركة التى يسوغ ان يُحرَّك بها وذلك بأن يكون قبل الواو ضمّةٌ وذلك انّما يكون فى الافعال نحو يَغْزُو ويَدْعُو ولا يكون مثلُه فى الاسماء ويكون قبل الياء كسرةٌ وذلك يقع فى الاسماء والافعال فالاسماء نحو القاضى والرامى والافعالُ نحو يَرْمِى ويَسْقِى وذلك انّه اذا انفتح ما قبلهما قُلبتا ألفين نحو عَصًا ورَحًى واذا انضمّ ما قبل الياء انقلبت واوا على حدّ مُوسِرٍ ومُوقِنٍ واذا انكسر ما قبل الواو قُلبت ياءً ولا يقع قبل الواو الّا الضمّةُ ولا يقع قبل الياء الّا الكسرةُ فاذا كانت الواو والياء على الشرط المذكور لم تتحمّلا من حركات الاعراب الّا الفتحَ لخفّة الفتحة وتسكنان فى موضع الرفع وذلك استثقالًا للضمّة عليهما فتقول هو يَغْزُو ويَرْمِى ولن يَغْزُوَ ولن يَرْمِىَ فتثبت الفتحة لخفّتها وتُسقط الضمّةَ لثقلها وتقول فى الاسم هذا الرامى والعَمِى والمُضْوِضى وانّما حذفوا الضمّة

لثقلها على الياء المكسور ما قبلها وتقول فى النصب رأيت الرامىَ والعَمِىَ والمُصْوِصِىَ بالنصب وقد تقدّم الكلام على ذلك وانّما كُرّر الكلام على حسبِ ما اقتضاه الشرحُ ،

قال صاحب الكتاب وقد جاء الإسكانُ فى قوله * أَبَى اللّٰهُ أن أَسْمُو بأُمٍّ ولا أَبِ * وقولِ الأَعْشَى

* فآلَيْتُ لا أَرْثِى لها من كَلالةٍ * ولا من حَفًى حتّى تُلاقِى مُحَمَّدَا *

وقوله * يا دارَ هِنْدٍ عفَتْ إلّا أثافيها * وفى المَثَل أَعْطِ القَوْسَ بارِيها وهما فى حال الرفع ساكنتان وقد شذّ التحريكُ فى قوله * مَوالِىٌ كَكِباشِ العُوسِ سُحّاحُ * ولا يقع فى المجرور الّا الياء لانّه ليس فى الاسماء المتمكّنة ما آخرُه واوٌ قبلها حركةٌ وحكمُ الياء فى الجرّ حكمُها فى الرفع وقد رُوِى لجريرٍ

* فيَوْمًا يُجازِينَ الهَوَى غيرَ ماضِىٍ * ويومًا تَرَى منهنّ غُولًا تَغَوَّلُ *

وقال ابنُ قيس الرُقَيّات

* لا بارَكَ اللّٰهُ فى الغَوانِىِ هَلْ * يُصْبِحْنَ الّا لهنّ مُطَّلَبُ *

وقال آخَرُ

* ما إن رأيتُ ولا أَرَى فى مُدَّتِى * كَجَوارِىٍ يَلْعَبْنَ فى الصَحْراء *

قال الشارح اعلم انّ من العرب من يُشبِّه الياء والواو بالالف لقُرْبِهما منها فيُسكِنهما فى حال النصب ويستوى لفظُ المرفوع والمنصوب فمن ذلك ما انشده وهو قوله * ابى الله ان اسمو بأمّ ولا أب * واوّله * وما لِىَ أُمٌّ غيرُها إنْ تَرَكْتُها * البيت لعامر بن الطُفَيْل وقبله

* وإنّى وإنْ كنتُ ابنَ سَيِّدِ عامرٍ * وفارِسَها المشهورَ فى كلّ مَوْكِبِ *

* فما سَوَّدَتْنى عامرٌ عن وِراثةٍ * ابى الله ان أسمو بأمّ ولا أب *

هكذا رُوِى ايضا الشاهد فيه إسكانُ الواو فى أَسْمُو وهو منصوب بأَنْ فمنهم من يجعل ذلك لغةً ومنهم من يجعله ضرورةً قال المبرّد انّه من الضرورات المستحسَنة ومن ذلك قول الأعشى * فآليت لا أرثى الخ * الشاهد فيه اسكانُ الياء فى تلاقِى وهو منصوب بحتّى ويجوز ان يُخاطِب الناقةَ وتكون التاء لخطابها لا للغيبة وهو جائزٌ للخروج الى الخطاب بعد الغيبة نحو قوله تعالى إيّاكَ نَعْبُدُ بعد قوله ٱلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ويروى حتّى تَزُورَ ولا شاهدَ فيه على ذلك المعنى انّه لا يرِقّ لها من الإعياء والكَلال فيرفُق بها حتّى تصل الى محمّد صلعم وكان الاعشى أتى مكّةَ بعد ظهور رسول الله صلعم وكان قد سمع بخبره فى الكتب فأتاه وهو ضريرٌ فأنشده هذه القصيدةَ وأوّلها

* أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا * وبِتَّ كما باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدا *

وقد جاء ذلك فى الاسماء قال الشاعر * يا دار هند عفت الّا أثافيها * البيتَ والشاهدُ فيه إسكانُ اثافيها وهو منصوب لانّه استثناء من موجَب ضرورةً ويجوز ان يكون اثافيها مرفوعًا من قبيل الحمل على المعنى كانّه قال لم يبقَ الّا اثافيها ونظيرُه قوله * لم يَدَعْ من المال الّا مُسْحَتًا او مُجَلَّفُ * كانّه قال بقى مجلّفٌ يصف دارًا عفت ودرست ولم يبقَ من آثارها الّا الأثافى وهى مَواقدُ النار الواحدُ أُثْفِيّةٌ قال الاخفش أَثافٍ لم يُسمع من العرب بالتثقيل وقال الكسائىّ سُمع فيها التثقيل وانشد * أَثافِيَّ سُفْعًا فى مُعَرَّسِ مِرْجَلِ * والأُثْفِيّةُ فُعْلِيّةٌ عند من قال أَثَّفت القِدْرَ ومن قال ثَفَّيْتها فهو أُفْعُولَةٌ نحو أُمْنِيّة وأَمانىّ وقد قُرِئَ الّا أَمانِى ولَيْسَ بِأَمانِيكُمْ ولا أَمانِى أَهْلِ الْكِتاب الياء فى كلّه خفيفة ومن ذلك قول الراجز

* سَوّى مَساحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ * تَقْلِيلُ ما قارَعْنَ من سُمْرِ الطُّرَقْ *

يريد مساحِيَهنّ فأسكن ومن ذلك

كَفَى بِالنَّأْيِ من أَسْماءَ كافِى * وليس لِحُبِّها اذ طالَ شافِى *

ومن ذلك المثلُ أعط القوس باريها وهذا الاسكان فى الياء لقربها من الالف والواوُ محمولة عليها وقومٌ من العرب يُجرون هذه الياء مجرى الصحيح ويحرّكونها بحركات الاعراب فتقول هذا قاضىٌ ورأيت قاضيًا ومررت بقاضيٍ ومن ذلك قول الشاعر * موالى ككباش العوس سحّاح * الشاهد فيه رفعُ مواليّ ضرورةً والعُوسُ ضربٌ من الغنم يقال كَبْشٌ عُوسِىٌّ وقيل العُوس موضعٌ يُنسب اليه الكباش وسُحّاحٌ بالحاء غير المعجمة سِمانٌ يقال شاةٌ سُحّاحٌ كانّها تَسُحّ الوَدَكَ اى تَصُبّه ومن ذلك قول الاخر * ما ان رأيت الخ * فبعضهم يجعل ذلك ضرورةً وعلى هذا يكون قد جمع بين ضرورتَيْن احداهما انّه قد كسر الياء فى حال الجرّ والثانية انّه صرف وقد يُنشَد هذا البيت بالهمزة ولا يقع فى المجرور الّا الياء لانّ الجرّ انّما يكون فى الاسماء المتمكّنة وليس فى الاسماء المتمكّنة ما آخرُه واو قبلها حركةٌ لانّ الحركة إن كانت فتحة صيّرتْها ألفًا كعَصًا ورَحًى وإن كانت كسرة قلبتْها ياءً كالداعى والغازى وليس فى الاسماء اسمٌ آخرُه واو قبلها ضمّة انّما ذلك فى الافعال نحو يَغْزُو ويَدْعُو وسيوضح امرُ ذلك وعلّته فيما بعدُ وقد رُوِى لجرير * فيوما يجازين الخ * وذلك على لغة من يقول هذا قاضىٌ ورأيت قاضيًا ومررت بقاضيٍ وهو يَمْضِىُ ويَغْزُوُ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وتسقطان فى الجزم سقوطَ الحركة وقد ثَبَتَتا فى قوله

* هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا * من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ *

وقوله

* أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي * بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ *

وفى بعض الروايات عن ابن كثير انّه مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ واما الالف فتثبت ساكنةً ابدا الّا فى حال الجزم فانّها تسقط سقوطَهما نحو لم يَخْشَ ولم يَدْعَ وقد أثبتها من قال * كأن لم تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمانِيَا * ونحوه

* ما أَنْسَ لا أَنْساهُ آخِرَ عيشَتِي * ما لاحَ بالمَعْزاء رَيْعُ سَرابِ *

ومنه * ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّقِ *

قال الشارح اعلم انّ الواو والياء تسقطان فى الجزم لانّهما قد نزلتا منزلةَ الضمّة من حيث كان سكونهما علامةً للرفع فحذفوهما للجزم كما تحذف الضمّة وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفًا وربّما أثبتوهما فى موضع الجزم من ذلك قوله * هجوت زبّان الخ * وقولُ الاخر * ألم يأتيك الخ * ووجهُ ذلك انّه قدّر فى الرفع ضمّةً منويّةً فحذفها وأسكن الواو كما يفعل فى الصحيح وهو فى الياء اسهلُ منه فى الواو لانّ الواو المضمومة اثقلُ من الياء المضمومة فامّا البيت الاوّل فانّه يقول لم تَهْجُ لانّك اعتذرتَ ولم تترك الهَجْوَ لانّك هجوت وبعد البيت الثانى

* وتَحْبِسُها على القُرَشِيِّ تُشْرَى * بأَدْراعٍ وأَسْيافٍ حِدادِ *

يقول ألم يأتيك نَبَأُ لبونِ بنى زياد ودلّ عليه قوله والأنباء تنمى ويحتمل ان تكون الباء مزيدة مع الفاعل على حدّ كفى بالله شهيدا وحسن زيادةُ الباء اذ كان المعنى ألم تسمع بما لاقت وبنو زياد الرَّبيع ابن زياد العَبْسيّ واخوته وهم الكَمَلَةُ أولادُ فاطمةَ بنت الخُرْشُب والشعرُ لقيس بن زُهَيْر وسببُ هذا الشعر انّ الربيع طلب من قيس دِرْعًا وبينما هو يخاطبه والدرعُ مع قيس إذ اخذها الربيعُ وذهب فلقى قيسٌ أُمَّ الربيع فاطمةَ فأسرها ليرتهنَها على ردّ الدرع فقالت له يا قيس اين عزب عنك عقلُك أَتُرَى بنى زياد مُصالِحيك وقد أَخذتَ أُمَّهم فذهبتَ بها وقد قال الناس ما قالوا فخَلّى عنها وأخذ إبلَ الربيع وساقها الى مكّةَ فاشترى بها من عبد الله بن جُدْعانَ سلاحا وعنى باللبون هنا جماعةَ النوق التى لها لبنٌ ومن ذلك قراءة ابن كثير مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ على جزم الضمّة المقدّرة فى يتّقى وأثبت الياء ساكنةً ويجوز ان تكون مَنْ هنا موصولةً لا شرطا ويتّقى مرفوعٌ لانّه الصلة ويصبرْ عطفٌ عليه الّا

انّه جزمه لانّ مَنْ وإن كانت بمعنى الّذى ففيها معنى الشرط ولذلك تدخل الفاء فى خبرها اذا كان صلتها فعلا فعطف على المعنى فجزم كما قال تعالى فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ لانّه بمعنى أَخِّرْنِى أَصَّدَّقْ وأكن وبعضهم يجعل الواو فى يَهْجُو إشباعا حدث عن الضمّة قبلها والياء فى أَلَمْ يَأْتِيكَ إشباعا حدث عن الكسرة فعلى هذا يكون وزنُ يهجو ويأتيك هنا يَفْعُو ويَفْعِيكَ وقد انحذفت اللام للجزم وذلك على حدّ * تَنْقَادُ الصَّيَارِيفُ * ونحو قوله * أَدْنُو فَأَنْظُورُ * وقد شبّه بعضهم الالفَ بالياء فى موضع الجزم كما شبّهوا الياء بالالف حين أُسكنت فى موضع النصب من ذلك ما انشده ابو زيد

* اذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ * ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ *

ومن ذلك قول عبد يَغُوثَ

* وتَضْحَكُ مِنّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * كَأَنْ لم تَرَى قبلى أَسِيرًا يَمانِيَا *

ومثله * ما أنس لا أنساه الخ * ومنهم من يقدّر الحركة فى الالف فى موضع النصب والرفع فحذفها للجزم وفيه بُعْدٌ لانّ الالف لا يمكن حركتها ولكن على التشبيه بالياء وقد ذهب ابن جنّى فى * كأن لم ترى قبلى * الى انّه قد جاء مخفّفا على كأن لم تَرْءَ ثمّ إنّ الراء لمّا جاورت الهمزةَ وهى متحرّكةٌ صارت الحركة كانّها فى التقدير قبل الهمزة واللفظُ بها كأن لم تَرَأْ ثمّ أُبدل الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها على حدّ رَاسٍ وفَاسٍ فصارت تَرَى فالالفُ على هذا التقدير بدلٌ من الهمزة التى هى عينُ الفعل واللامُ محذوفة للجزم على مذهب التخفيف وعلى القول الاوّل هى لام الكلمة والعينُ التى هى الهمزة محذوفة وما فى البيت الاخر للمجازاة وهى جازمة ولا أُنساه الجوابُ وأثبت الالف لما ذكرناه والرَّيْعُ بالفتح الفضل والزيادة فاعرفه ٥

فصــل ٧٢١

قال صاحب الكتاب ولرَفْضهم فى الاسماء المتمكّنة أن تتطرّف الواوُ بعد متحرّك قالوا فى جمع دَلْوٍ وحَقْوٍ على أَفْعُل وجمع عَرْقُوَةٍ وقَلَنْسُوَةٍ على حَدّ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ أَدْلٍ وأَحْقٍ وعَرْقٍ وقَلَنْسٍ قال

* لا صَبْرَ حتّى تَلْحَقِى بعَنْسِ * أَهْلِ الرِّياطِ البِيضِ والقَلَنْسِ *

فأبدلوا من الضمّة الواقعة قبل الواو كسرةً لتنقلب ياءً مثلَها فى مِيزانٍ ومِيقاتٍ وقالوا قَلَنْسُوَةٌ

وقَمَحْدُوَةٌ وأُفْعُوانٌ وعُنْفُوانٌ حيث لم تتطرّف ونظيرُ ذلك الإعلالُ فى نحو الكِساء والرِداء وتركُه فى نحو النِهاية والعَظاية والصَلاية والشَقاوة والأُبُوّة والأُخُوّة والثِنايَيْن والمِذْرَوَيْن وسأل سيبويه الخليلَ عن قولهم صَلاءةٌ وعَباءة وعَظاءة فقال انّما جاءوا بالواحد على قولهم صَلاءٌ وعَباء وعَظاء وامّا من قال صَلايةٌ وعَبايةٌ فانّه لم يجئ بالواحد على الصَلاء والعَباء كما انّه اذا قال خُصْيان فلم يُثنّه على الواحد المستعمل فى الكلام،

قال الشارح قد تقدّم القول انّه ليس فى الاسماء المتمكّنة اسمٌ آخرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ فاذا أدّى قياسٌ الى مثل ذلك رُفض وعُدل الى بناء غيره وذلك اذا جمعتَ نحو دَلْوٍ وحَقْوٍ على أَفْعُلٍ للقلّة على حدّ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ فالقياسُ ان يقال أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ الّا انّهم كرهوا مَصيرَهم الى بناء لا نظيرَ له فى الاسماء المعربة فابدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً فيقولون أَدْلٍ وأَحْقٍ فيصير من قبيل المنقوص نحو قاضٍ وداعٍ اذ لو جروا فيه على مقتضى القياس لصاروا الى ما لا نظير له فى الاسماء الظاهرة وكذلك لو جمعتَ نحو عَرْقُوَةٍ وقَلَنْسُوَةٍ باسقاط التاء على حدّ تَمْرة وتَمْر لوقعت الواوُ حرفَ اعراب فجرى عليها ما جرى على واو دلو بأن أبدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً فصار عرقٍ وقلنسٍ ومنه قول الشاعر انشده الاصمعيّ عن عيسى بن عمر * لا صبر حتى تلحقى الخ * فعَنْسٌ قبيلة من اليمن والرِياطُ جمع رَيْطة وهى المُلاءة اذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لِفْقَيْن وقال الاخر * حتّى تُقَضّى عَرْقِىَ الدُلِىِّ * فابدل من ضمّة القاف كسرةً وجعلوا ذلك طريقا الى ابدال الواو ياءً لانّ الواو اذا سكنت وانكسر ما قبلها فانّها تُقلب ياءً على حدّ ميزان وميعاد واعلم انّ نحو عرقٍ وقلنس قليلٌ لانّ هذا الجمع باسقاط تاء التأنيث انّما يكون فى الخَلْق من نحو تَمْرة وتَمْر وقَمْحة وقَمْح فأمّا ما كان مصنوعا فهو قليل لم يأت منه الّا اليسيرُ نحوُ سَفينة وسَفين وقالوا قلنسوة وقمحدوة وعنفوان وأُفعوان فساغ ذلك لانّ الواوَ لم تقع طرفًا حرفَ اعراب والمكروهُ وقوعُ الواو طرفا لما يلزم حرفَ الاعراب من التغيير والكسرِ فاذا صارت حشوا صحّت لانّها قد أمنت أن تُكْسَر او يأتى بعدها الياء قال ونظير ذلك الشَقاوة والاداوة والنهاية والنكاية لولا الهاء لوجب قلبُ الواو والياء همزةً كما تقلب فى رِداء وكِساء اذ قد قويت حيث لم تكن طرفا حرفَ اعراب وكذلك أُبوّة وأُخوّة لا يَقلب الواوَ فيهما ياءً من يقول عُتِىٌّ ومَشِىٌّ فالأُبوّة والأُخوّة مصدران جاءا على فُعُولَة بمنزلة الحُكومة والخُصومة فان قيل فقد قالوا ارض مَسْنُوّةٌ ومَسْنيّة وعيشةٌ مَرْضيّةٌ فقلبوا الواو ياءً مع انّ بعدها هاءً فهلّا قالوا على هذا أُبوّة وأُبيّة وأُخوّة وأُخيّة قيل له

الهاء فى مسنيّة ومرضيّة انّما دخلت للتأنيث بعد ان لزم المذكّرَ القلبُ فبقى بعد مجىء الهاء بحاله وأبوّة وأخوّة لم يلحقهما الهاء بعد ان كان يقال فى المذكر أُبِىٌّ وأُخِىٌّ وانّما الهاء لازمة لهما فى اوّل احوال بنائهما على هذه الصيغة فهو بمنزلة عقلتُه بثنايَيْن ومِذْرَوَيْن فى كونهما بُنيا على التثنية ولم يريدوا تثنيةَ ثِناء ولا مِذْرًى وكالشقاوة والعناية فى كونهما بُنيا على التأنيث قال سيبويه وسألت الخليل عن عظاءة وصلاءة وعباءة فقال جاؤا بها على العَظاء والعَباء والصَلاء كما قالوا مسنيّة ومرضيّة فجاؤا بهما على مسنىّ ومرضىّ يريد انّ العباء والصلاء ونحوهما انّما هُمزت وان كانت الياء حرفَ الاعراب فلم تجرى مجرى النهاية والاداوة لانّ الهاء لحقت العباء والصلاء بعد ان وجب فيهما الهمزُ لانّ الاعراب جرى على الياء التى الهمزةُ بدلٌ منها ثمّ دخلت الهاء بعد ذلك فجرت مجرى الهاء فى مسنيّة ومرضيّة التى لحقت ما جاز قلبُه قبل دخول الهاء فاذًا من قال عظاءة وعباءة فانّما ألحق تاء التأنيث بعد قولهم عظاءٌ وعباءٌ ومن قال عظاية وعباية من غير همز فانّه يبنى الكلم على التأنيث ولم يجئ بها على العظاء والعباء كما انّه اذا قال خُصْيانِ لم يُثنّه على خُصْية المستعمل الا ترى انّه لو بناه على واحده لقال خصيتان وانّما جاء به على خُصْى وإن لم يُستعمل ء

فصــــل ٧٣٣

قال صاحب الكتاب وقالوا عُتِىٌّ وجُثِىٌّ وعِصِىٌّ ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمّة فى فُعُولٍ مع حَجْزِ المدّة بينهما ما فعلوا بها فى أَدْلٍ وقَلَنْسٍ كما فعلوا فى النِساء نحوَ فعلهم فى العَصا وهذا الصَنيعُ مستمرٌّ فيما كان جمعا الّا ما شذّ من قول بعضهم انّك لَتنظُر فى نُحُوٍّ كثيرةٍ ولم يستمرّ فيما ليس بجمع قالوا عُتُوٌّ ومَغْزُوٌّ وقد قالوا عُتِىٌّ ومَغْزِىٌّ قال

* وقد عَلِمَتْ عِرْسى مُلَيْكَةُ أنّنى * أَنا اللَيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعاديَا *

وقالوا أَرْضٌ مَسْنيّةٌ ومَرْضِىٌّ وقالوا مَرْضُوٌّ على القياس قال سيبويه والوجهُ فى هذا النحو الواوُ والأُخرى عربيّةٌ كثيرةٌ والوجهُ فى الجمع الياء ء

قال الشارح اعلم انّ كلّ جمع كان على فُعُولٍ فانّ الواو تقلب ياءً تخفيفا وانّما قلبوها ياء لامرَيْن احدهما كون الكلمة جمعًا والجمع مستثقل والثانى انّ الواو الاولى مدّة زائدة ولم يُعتدّ بها حاجزا فصارت الواو التى هى لام الكلمة كانّها وليت الضمّة وصارت فى التقدير عُصُوٌ فقُلبت الواو ياء على حدّ قلبها فى أَحْقٍ

وأَدْلٍ ثمّ اجتمعت هذه الياء المنقلبة مع الواو فقُلبت الواو ياء على حدّ قلبها فى سَيّد ومَيّت وكسروا العين فى نحو عُصِيّ كما كسروها فى أَدْلٍ وأَحْقٍ ثمّ منهم من يُتْبِع ضمّة الفاء العينَ فيكسرها ويقول عِصِيٌّ بكسر العين والصاد ليكون العمل من وجه واحد ومنهم من يُبْقِيها على حالها مضمومةً فيقول عُصِيٌّ بضمّ الفاء ومثل ذلك كِساء ورِداء لمّا كانت الالف زائدة للمدّ لم يُعتدّ بها وقلبوا الواو والياء ألفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما على حدّ قلبهما فى عَصًا ورَحًى ثمّ قلبوهما همزتَين لاجتماعهما مع الالف الزائدة قبلها فقالوا كِساءٌ ورِداءٌ وهذا معنى قوله ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمّة فى فُعُول مع حجز المدّة بينهما ما فعلوا بها فى أَدْلٍ وقَلَنسٍ يعنى انّهم نزّلوا الواو الحاجزة منزلةَ المعدومة لزيادتها وسكونها فأعلّوا الواو بعدها للضمّة قبلها كما فعلوا ذلك اذا لم يكن حاجزٌ نحوَ أَدْلٍ وهذا الصنيعُ ههنا نحوٌ من صنيعهم فى كِساء حيث نزّلوا الالف الزائدة منزلةَ المعدومة ثمّ قلبوا الواو ألفا كما لو لم يكن ثمّ حاجزٌ نحوَ عَصًا ورَحًى ولو صار نحوُ عصوّ اسما واحدا غيرَ جمع لم يجب القلبُ لخفّة الواحد الا تراك تقول مَغْزُوّ وعُتُوّ مصدر عَتَا يَعْتُو من قوله تعالى وعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا فتُقِرّ الواو هذا هو الوجه والقلبُ جائز نحوُ مَدْعِيّ ومَغْزِيّ فامّا قوله * وقد علمت عرسى الخ * انشده ابو عثمان مَعْدُوًّا بالواو على الاصل ويروى معديّا فامّا الجمع من نحو حُقِيّ وعُصِيّ فلا يجوز فيه الّا القلبُ لما ذكرناه الّا ما شذّ من قولهم إنّكم لتنظرون فى نُحُوّ كثيرة اى فى جهات وقالوا نُحُوّ وبُهُوّ وأُبُوّ وأُخُوّ فالنُحُوّ جمع نَحْوٍ وهو من السحاب أوّل ما يَنْشأ والبُهُوّ جمع بَهْوٍ وهو الصدر وأُبُوّ جمع أَبٍ وأُخُوّ جمع أَخٍ وذلك كلّه شاذّ كانّه خرج مُنبّها على الاصل كالقَوَد والحَوَكة وقالوا مَسْنُوّة وهو من سَنَوْتُ الارضَ اى سقيتها وارضٌ مسنيّةٌ اى مسقيّة وقالوا مَرْضِيّ وهو من الرِضْوان والوجهُ فيما كان واحدا الواوُ والاخرى عربيّةٌ كثيرةٌ وانّما جاز القلبُ فى الواحد تشبيها بأَدْلٍ وإن لم يكن مثله فلولا السماعُ لم يجز ذلك مع انّ الواو قد انقلبت فى رَضِيَ وسُنِيَتِ الارض فهذا يقوّى وجهَ القلب والوجهُ فيما كان جمعا الياء فاعرفه ؛

فصــــل ٧٢٣

قال صاحب الكتاب والمقلوب بعد الالف يُشترط فيه أن تكون الالف مزيدة مثلها فى كِساء ورِداء وإن كانت اصليّة لم تُقلب كقولك واوٌ وزايٌ وآيةٌ وثايةٌ ؛

قال الشارح يريد انّ المقلوب من الواو والياء بعد الالف لا تكون الالف فيه الّا زائدة وذلك لامرين احدهما انّ الحرف اذا كان زائدا جاز ان يُقدّر ساقطا فيصير حرفُ العلّة كانّه قد ولى الفاتحة فيُعامَل فى القلب والاعلال معامَلةَ عَصًا ورَحًى وامّا اذا كانت اصلا فلا يسوغ فيها هذا التقدير والامر الثانى انّه اذا كانت الالف اصلا كانت منقلبة عن غيرها فاذا اخذتَ تقلب الواو والياء التى هى لام والْبَيْتَ بين اعلالين وذلك إجحافٌ وقد بالغ ابو عثمان فى الاحتياط فاشترط ان تكون الالف التى تُهْمَز الواوُ والياءُ معها زائدةً ثالثةً فقوله ثالثةً تحرّزٌ من زايٍ وآيٍ وإن كان قوله زائدة كافيًا فى الاحتراز الّا انّه اكّده بقوله ثالثةً وقد تقدّم الكلام على الِفٍ واوٍ وزايٍ وثايةٍ بما أغنى عن إعادته ؛

فصــــل ٧٢٤

قال صاحب الكتاب والواو المكسور ما قبلها مقلوبةٌ لا محالةَ نحوَ غازِيَةٍ ومَحْنِيَة واذا كانوا ممّن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجزٌ فى نحو قِنْيَةٍ وهو ابنُ عَمّى دِنْيًا فهم لها بغيرِ حاجزٍ أَقْلَبُ ؛

قال الشارح انّما قلبوا الواو والياء فى نحو غازِيَة ومحنية لانكسار ما قبلها وهى مع ذلك لامٌ واللامُ ضعيفة لتطرّفها واذا كانوا قد قلبوا العين فى مثل ثَوْرٍ وثِيَرَةٍ والقيامِ والثياب مع انّها عين والعينُ اقوى من اللام كان قلبُ اللام التى هى اضعف للكسرة قبلها اولى مع انّهم قد قالوا قِنْيَةٌ وصِبْيَةٌ وهو ابن عمّى دِنْيا فقلبوا اللام التى هى واو مع الحاجز للكسرة فلَأنْ يقلبوها مع غير حاجزٍ أَوْلى فالقِنْيَةُ من الواو لقولهم قَنَوْت وقالوا فيها قِنْوَةٌ ايضا والصِبْيَةُ من صَبَا يَصْبُو والدِنْيَا من الدُنُوّ فاعرفه ؛

فصــــل ٧٢٥

قال صاحب الكتاب وما كان فَعْلَى من الياء قُلبت ياؤه واوا فى الاسماء كالتَقْوَى والبَقْوَى والرَعْوَى والشَرْوَى والعَوّى لانّها من عَوَيْتُ والطَغْوَى لانّها من الطُغْيان ولم تُقلب فى الصفات نحو خَزْيَا وصَدْيَا وريّا ؛

قال الشارح قد تقدّم الكلام على طرف من هذا الفصل وجملةُ الامر انّ فَعْلَى اذا كان اسما ولامُه ياء فانّهم يُبْدِلون من الياء الواو ولا يفعلون ذلك فى الصفة كانّهم ارادوا التفرقة بين الاسم والصفة وقد اعتمدوا ذلك فى مواضعَ فقالوا فى الاسم الشروى والتقوى والبقوى والرعوى والعوّى والطغوى فهذه

كلّها اسماءٌ وأصلها الياء فالشروى المِثْلُ يقال هذا شروى هذا اى مثله وهو من شَرَيْت والتقوى التَقيّةُ والوَرَعُ يقال اتَّقاهُ يَتَّقيه اتّقآءً وتَقاهُ يَتْقيه تَقيّةً وتِقاءً وتُقًى وهو من الياء لقولهم وَقَيْت وتَقَيْت اى انتظرت والرَّعْوَى والرُّعْيا من الحفاظ والرعاية فهو من رَعَيْت والعَوّى كوكبٌ يقال انّه وركُ الأَسد وذكر ابو علىّ فى الشيرازيّات زعم ابو اسحق انّها سُمّيت بذلك للانعطاف الذى فيها كانّها الفٌ معطوفةُ الذَّنَب وهو من عَوَيْتُ الحَبْلَ اذا فتلته والطغوى من الطُّغْيان يقال طُغْوانٌ وطُغْيانٌ وطَغْوًى بمعنى واحد وهو مجاوزة الحدّ فى العِصْيان ولم يقلبوا فى الصفات نحو خَزْيا وصَدْيا وريّا فإن اردت الاسم قلت رِوًى فعلوا ذلك لضرب من التعويض من كثرة دخول الياء على الواو واختصّوا بذلك اللامَ دون الفاء والعين لضُعْفها وتأخُّرها والضعيفُ مطموعٌ فيه فإن قيل فهلّا كان ذلك فى الصفة دون الاسم حيث ارادوا الفرق والتعويض قيل الواوُ مستثقلة والصفةُ اثقلُ من الاسم اذ كانت فى معنى الفعل فلم تزد ثقلًا بالواو وحيث كان الاسم اخفَّ عليهم جعلوه بالواو ليُعادل ثقلُ الواو ثقلَ الصفة٠

قال صاحب الكتاب ولا يُفْرَق فيما كان من الواو نحو دَعْوَى وعَدْوَى وشَهْوَى ونَشْوَى٠

قال الشارح يريد انّه لا يلزم الفرق بين الاسم والصفة فيما كان من ذوات الواو كما لزم فى ذوات الياء انّما ذلك مقصور على ما كان من الياء فيستوى الاسمُ والصفةُ وتقول دعوى وعدوى وهى المَعونة وفى الصفة شهوى ونشوى فيكون للجميع بالواو فلا يُغيَّر الاسم والصفةُ تبقى على حالها كما كانت فى صَدْيا وخَزْيا كذلك غيرَ مغيّرة واذا كانوا قد قلبوا الياء واوا فى شَرْوَى ورَعْوَى لانّهما اسمان فأَن يُقرّوا الواو فيما هى فيه اصلٌ أجدرُ٠

قال صاحب الكتاب وفُعْلَى تُقلب واوها ياءً فى الاسم دون الصفة فالاسمُ نحوُ الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا وقد شذّ القُصْوَى وحُزْوَى والصفةُ قولُك اذا بنيتَ فُعْلَى من غَزَوْتُ غُزْوَى٠

قال الشارح وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة الّا انّ التغيير هنا مخالفٌ للتغيير فى فَعْلَى لانّك هنا قلبت واوه ياءً وفى فَعْلَى قلبت ياءه واوا وذلك لضرب من التعادل وقد مثّل الاسمَ بالدنيا والعليا والقصيا وهى فى الحقيقة صفاتٌ الّا انّها جرت مجرى الاسماء لكثرة استعمالها مجرّدةً من الموصوفين فهى كالأَجْرَع والأَبْطَح ولذلك قالوا فى جمعه الأَباطِح والأَجارِع كما قالوا أَحْمَدُ وأَحامِدُ وأَبدلوا الواو فى فُعْلَى بضمّ الفاء كما أَبدلوها بفتح الفاء ولم تغيَّر الصفة نحو غزوى كما لم تغيَّر فى فَعْلَى نحو خَزْيا وقد شذّ القُصْوَى وكان القياس القُصْيا كما قالوا الدُّنْيا ولا يُنْكَر ان يشذّ من هذا شىءٌ لانّ اصله الصفةُ فجاز

ان يخرج بعض ذلك على الاصل فيكون مَنْبَهَةً على انّ اصله الصفة وقد قالوا حُزْوَى فى العَلَم وهو اسم مكان والاعلامُ قد يكثر فيها الخروجُ على الاصل نحوُ مَكْوَزَة ومُحْبَب وحَيْوَة ونحوِها فاعرفه٠

قال صاحب الكتاب ولا يُفْرَق فى فُعْلَى من الياء نحو الفُتْيَا والقُصْيَا فى بناء فُعْلَى من قصيتُ واما فِعْلَى فحقُّها أن تَنْساق على الاصل صفةً واسماً٠

قال الشارح امّا فُعْلَى بالضمّ من الياء فلا يغيّر كما يغيّر فُعْلَى من الواو لانّهم اذا كانوا قد قلبوا ذوات الواو الى الياء فى نحو الدُنْيا فلَأن يُقِرّوا الياء على حالها كان ذلك أحرى واذا كانوا قد أقرّوا الواو فى فَعْلَى نحو الدَعْوَى والعَدْوَى على حالها مع ثقل الواو فأن يُقِرّوا الياء مع خفّتها كان ذلك أجدر واما فِعْلَى فلا نعلمهم غيّروه بل أتوا به على الاصل والشىء اذا جاء على اصله فلا علّةَ له ولا كلامَ أكثرَ من استصحاب الحال واما اذا خرج عن اصله فيُسْأل عن العلّة المُوجِبة لذلك فاعرفه٠

فصـــل ٧٣٩

قال صاحب الكتاب واذا وقعت بعد الف الجمع الذى بعده حرفان همزةٌ عارضةٌ فى الجمع وياءٌ قلبوا الياءَ ألفا والهمزةَ ياءً وذلك قولهم مَطايَا ورَكايَا والاصلُ مَطائِىُ ورَكائِىُ على حدّ صَحائِف ورَسائِل وكذلك شَوايَا وحَوايَا فى جمع شاوِيةٍ وحاوِيةٍ فاعِلَتَيْن من شَوَيْتُ وحَوَيْتُ والاصلُ شَواوِىُ وحَواوِىُ ثمّ شَوائِىُ وحَوائِىُ على حدّ أَوائِلَ ثمّ شَوايَا وحَوايَا وقد قال بعضهم هَداوَى فى جمع هَدِيّة وهو شاذّ واما نحوُ اداوةٍ وعِلاوةٍ وهِراوةٍ فقد ألزموا فى جمعه الواوَ بدلَ الهمزة فقالوا أَداوَى وعَلاوَى وهَراوَى كأنّهم ارادوا مُشاكَلةَ الواحدِ الجمعَ فى وقوع واوٍ بعد الف واذا لم تكن الهمزة عارضة فى الجمع كهمزة جَواءٍ وسَواءٍ جمع جائِيَةٍ وسائِيَةٍ فاعِلَتَيْن من جاءَ وساءَ لم تُقْلَبْ٠

قال الشارح اعلم انّ مَطِيَّةً ورَكِيَّةً وزنُهما فَعِيلَةٌ كصحيفة وسفينة والاصل مَطِيوَة ورَكِيوَة فالياء زائدة للمدّ كألف رسالة والواو لامُ الكلمة لانّه من مَطَوْت والرَكْوَة فلمّا اجتمعت الواو والياء وقد سبق الاوّلُ منهما بالسكون قلبوا الواو ياءً على حدّ سَيِّد ومَيِّت فاذا جمعتَهما على الزيادة كان حكمهما حكمَ الرباعىّ كجَعافِرَ وسَلاهِبَ فقلت مَطائِىُ ورَكائِىُ فهمزتَ الياء فيهما لانّها مدّة لا حظّ لها فى الحركة فلمّا وقعت موقعَ المتحرّك قُلبت همزةً على حدّ صَحائِفَ ورَسائِلَ فأبدلوا من الكسرة فتحةً تخفيفا كما ابدلوها فى مَدارَى ومَعايَا لانّه اخفّ ولا يُلْبِس ببناء اخر فصارا مَطاءا ورَكاءا وكذلك لو كانت اللام

همزةٌ اصليّةٌ نحوَ خَطيئةٍ ورزيئةٍ وجمعتَه هذا الجمعَ لقلتَ خَطايَا ورَزايَا بالياء الخالصة والاصل خَطاءِىُ ورَزاءِىُ فاجتمع همزتان الأولى مكسورةٌ فقلبوا الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين وانكسارِ الاولى فأبدلوا من الكسرة فتحةً فصار خَطاءَىُ ورَزاءَىُ بالياء الخالصة فقلبوا الياء الفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها فصارت خَطاءَا ورزاءَا وتقديره خَطاعَا ورزاعَا والهمزةُ قريبة من الالف فصار كانّك قد جمعت بين ثلاث الفات فأبدلوا من الهمزة ياءً فصار خَطايَا ورزايَا ولا يعتمدون ذلك الّا فيما كانت همزته عارضة فى الجمع فامّا اذا كانت الهمزة موجودة فى الواحد عينا فانّها تبقى على اصلها فتقول فى جمع جائِيَةٍ اسمِ فاعل من جَأَى عليه جَأْيًا اى عَضّ وشائِيَةٍ من شَأَه اذا سبقه جَوَاءٍ وشَواءٍ كما تقول غَواشٍ وجَوارٍ فرقًا بين ما همزتُه اصليّةٌ ثابتةٌ فى الواحد وبين العارضة هذا مذهبُ اكثر النحويين فامّا الخليل فانّه كان يذهب الى انّ خَطايَا ورزايَا وما كان نحوهما قد قُلبت لامه التى هى همزة الى موضع ياء فَعيلةٍ فكانت فى التقدير خطايِئُ بياء قبل الهمزة ثمّ تقلب الى خطاءِ ثمّ أُبدل من الكسرة فتحةٌ وعُمل فيه ما عمله عامّةُ النحويين والقولُ هو الاوّل لانّه قد حُكى عنهم غفر اللهُ خَطائِئَهُ بهمزتين وحكى ابو زيد دَرِيئَةٌ ودَرائِئُ بهمزتين كما ذهب اليه الجماعةُ غيرَ الخليل فقالوا شَوايَا وحَوايَا فى جمع شاوِيَةٍ وحاوِيَةٍ فالواو فيهما وإن كانت عينا غيرَ مدّة تقبل الحركةَ بخلاف ما تقدّم وذلك انّك لمّا جمعته قلبتَ الفه واوا على حدّ قلبها فى ضَوارِبَ وقَواتِمَ ووقعت الفُ الجمع بعدها فاكتنفت الالفَ واوان احداهما المنقلبةُ عن الالف والاخرى عين الجمع فقُلبت الثانية همزةً لوقوعها بعد الف زائدة قريبة من الطرف على حدّ صنيعهم فى أَوائِلَ فصار حَواءِىُ وشَواءِىُ ثمّ ابدلوا من كسرة الهمزة فتحةً فصار تقديره شَواءَا وحَواءَا فأبدلوا من الهمزة ياءً وقالوا شَوايَا وحَوايَا فاعرفه وقالوا هَدِيّةٌ وهَداوَى ومَطِيّةٌ ومَطاوَى وشَهِيّةٌ وشَهاوَى بالواو وهو شاذّ والقياسُ الجيّدُ هَدايَا ومَطايَا وشَهايَا وامّا اداوَةٌ وأَداوَى وعِلاوَةٌ وعَلاوَى وهِراوَةٌ وهَراوَى ونحوها ممّا الواو فى واحده ظاهرةٌ نحو شَقاوَةٍ وغَباوَةٍ فانّك اذا جمعته على هذا الحدّ فانّك تزيد الفَ الجمع ثالثةً فتقع الالفُ بعدها التى كانت فى الواحد وهو موضعٌ يُكسر فيه الحرف فتُقلب حينئذ همزةً مكسورةً فتصير فى هذه الصورة أَداءِوُ بمنزلة أَداعِوُ فتنقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها فتصير أَداءِىُ ثمّ عُمل فيها ما عُمل فى خطاءِىُ من تغيير الحركة والقلب ثمّ انّهم راعوا فى الجمع حكمَ الواحد فأرادوا ان يظهر الواو فى التكسير كما كانت ظاهرة فى الواحد فلم يُمْكنهم ذلك فأبدلوا من الهمزة الواو فاذًا ليست هذه الواوُ الواوَ التى كانت فى الواحد انّما هى بدلٌ من الهمزة المبدلة من الف اداوَةٍ والالفُ بدلٌ من ياء

هى مبدلة من واوِ اداوة ووزنُ أَداوَى على هذا فَعاوِلُ على منهاجِ فَعالِلَ وانّما يفعلون ذلك اذا كانت الواو لاما لا عينا وذلك لانّ اللام اذا كانت واوا رابعةً فصاعدا كثُر قلبُهم ايّاها الى الياء نحوُ أَغْزَيْت واستدعَيْت ومَغْزَيانِ وغازِيَة ومَحْنِيَة فأظهروا الواو فى اداوة ونحوها ليُعلموا انّ الواو فى اداوة وإن كانت رابعةً صحيحةٌ غيرُ منقلبة واذا كانوا قد راعوا الزائد فى الجمع نحوَ ياء خطيئة فقالوا خَطايًا فهم بمراعاة الاصلىّ أجدرُ ،

فصــــل ٧٣٧

قال صاحب الكتاب وكلُّ واوٍ وقعت رابعةً فصاعدا ولم ينضمّ ما قبلها قُلبت ياءً نحوَ أَغْزَيْتُ وغازَيْت ورَجَّيْت وتَرَجَّيْت واسترشَيْت ومضارِعتها ومضارعةِ غُزِىَ ورَضِىَ وشَأَى فى قولك يُغْزَيانِ ويُرْضَيان ويَشْأَيان وكذلك مَلْهَيان ومُصْطَفَيان ومُعَلَّيان ومستدعَيان ،

قال الشارح الواو اذا وقعت رابعةً فصاعدا قُلبت ياءً وانّما قلبوها ياءً حملاً على المضارع وانّما قُلبت فى المضارع للكسرة قبلها على حدّ قلبها فى ميزان وميعاد فلمّا قالوا يُغْزِى فقلبوا كرهوا ان يقولوا أَغْزَوْتُ لانّ الافعال جنسٌ واحدٌ فأرادوا المُماثَلة وأن يكون لفظُ الماضى والمضارع واحدا فأعلّوا الماضى لاعلال المضارع كما اعلّوا المضارع نحوَ يَقُول ويَبِيع لاعلالِ قالَ وباعَ الا ترى انه لولا اعلالُ الماضى لم يلزم اعلال المضارع وقوله ولم ينضمّ ما قبلها احترز به من يَغْزُو ويَدْعُو من الافعال ومن نحو تَرْقُوَة وعَرْقُوَة من الاسماء فان قيل فأنت تقول تَرَجَّيْت وتَغازَيْت بقلبها ياءً مع انّك لا تكسر ما قبل اللام فى المضارع لانّك تقول يَترجَّى ويَتغازَى فهلّا قلت ترجَّوْت وتغازَوْت فتُصحِّح الواو تصحيحَها فى غَزَوْت لصحّتها فى يَغْزُو قيل ترجَّيْت مُطاوِعُ رَجَّيْت وتغازَيْت مطاوعُ غازَيْت فلمّا كانت الواو تقلب فى الاصل لانكسار ما قبل لامه فى المضارع نحو يُرَجِّى ويُغازِى بقيت على حالها بعد دخول تاء المطاوعة فالالف فى تَرَجَّى وتَغازَى بدلٌ من ياء هى بدلٌ من الواو التى هى لام فى الاصل وقالوا فى مضارع غُزِىَ ورَضِىَ يُغْزَيانِ ويُرْضَيانِ فقلبوا الواو ياءً وإن لم ينكسر ما قبل اللام حملًا للمضارع على الماضى لانّ الماضى قد وُجدت فيه علّةٌ تقتضى القلبَ وهو انكسارُ ما قبل الواو نحوُ غُزِىَ ورَضِىَ ولم يُوجَد فى المضارع علّةٌ تقتضى القلب فكرهوا ان يختلف البابُ فهذا نظيرُ أَغْزَيْت يُغْزِى الّا انّ أغزيت حُمل ماضيه على مضارعه وهنا حُمل المضارع على الماضى واذا كانوا قد اعلّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع

اختلاف جنسهما فاعلالُ الماضى للمضارع والمضارع للماضى كان ذلك أجدر وامّا يَشْأَيانِ فقد قلبوا الواو ياءً مع انّها لم تقلب فى الماضى لانّك تقول شَأَوْت ولم ينكسر ما قبل الواو فى المضارع وذلك من قبل انّ الماضى فَعَلَ بالفتح وفَعَلَ مفتوحَ العين لا يأتى مضارعُه على يَفْعَل بالفتح وانّما فُتح لمكان حرف الحلق فصار الفتح عارضا فعُومل على الاصل ونظيرُه يَسَعُ ويَطَأُ فتحوا العين لمكان حرف الحلق وتركوا الفاء التى هى الواو محذوفةً على الاصل اذ كانت الفتحة عارضة وقال ابو الحسن الاخفش لمّا قالوا فى المضارع يَشْأَى ففتحوا أشبهَ ما ماضيه فَعِلَ بالكسر لانّ يفعَل بابُ ماضيه فَعِلَ فجرى مجرى رَضِىَ وشَقِىَ فقالوا يَشْأَيانِ كما قالوا يَرْضَيانِ ويَشْقَيانِ وقالوا ملهيان فى تثنية مَلْهًى وهو من الواو لكنّهم قلبوا الواو ياءً حملاً على الماضى وهو لَهِيت عن الامر وكذلك مصطفيان فقلبوا اللام ياء حملا على يَصْطَفِى ومعلّيان لانّه مفعولٌ من عَلَّى يُعَلِّى والواوُ منقلبة فى يعلّى وكذلك مستدعيان فاعرفه ،

فصـــل ٧٢٨

قال صاحب الكتاب وقد أجروا نحو حَيِىَ وعَيِىَ مُجْرَى بَقِىَ وفَنِىَ فلم يُعلّوه وأكثرهم يدّغم فيقول حَىَّ وعَىَّ بفتح الفاء وكسرها كما قيل لُىٌّ ولِىٌّ فى جمع أَلْوَى قال اللّه تعالى وَيَحْيَا مَنْ حَىَّ عَنْ بَيِّنَةٍ قال عَبيدٌ

* عَيُّوا بأَمْرِهِم كما * عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمامَهْ *

قال الشارح اذا اجتمع فى آخر الفعل حرفا علّة لم يمكن اعلالُهما معًا لانّه اجحافٌ وربّما أدّى الى حذف او تغيير وانّما يُعَلّ احدهما والأَولى بالاعلال الاخيرُ الذى هو اللام على نحو شَوَى وذَوَى فامّا حَيِىَ وعَيِىَ ونحوُهما من مضاعف الياء فالقياسُ هنا ان تقلب الياء الاولى الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وأن يصير اللفظ الى حَايَ وعَايَ فيعتلّ العين وقد اعتلّت هذه اللام فى المضارع بقلبها الفًا وسكونها فى حال الرفع وحذفها فى حال الجزم والافعالُ كلّها جنس واحد فكرهوا ان يجمعوا عليه اعتلالَ عينه ولامه فنزّلوا الاوّل منزلةَ الصحيح وأقرّوه على لفظه فى الماضى ووفّوه ما يستحقّه من الحركات ولحق الثانىَ القلبُ والتغييرُ والسكونُ وذلك نحو حَيِىَ يَحْيَى وعَيِىَ يَعْيَى فهذا معنى قوله أجروا حَيِىَ وعَيِىَ مجرى بَقِىَ وفَنِىَ يعنى اجروا الياء الاولى مجرى النون فى فنى والقاف فى بقى ولم يغيّروها مع وجود مقتضى التغيير كما لم يغيّروا الصحيح فيما ذكرناه واكثرُ العرب يدّغم العين فى اللام اذا تحرّكت اللام

نحو حَىَّ وعَىَّ أجروه فى ذلك مجرى نحو شَدَّ والاظهارُ جائز وانّما جاز الاظهار لانّ هذه اللام قد تعتلّ وتسكن فى الرفع وتحذف فى الجزم نحو هو يَحْيَى ولم يَحْيَ فلمّا لم تلزمها الحركةُ انفصلت من دال شَدَّ لانّها متحرّكة فى الرفع ولا تحذف على وجه فاذا اظهرتَ فقلتَ قد حَيِىَ زيدٌ قلت فى الجمع قد حَيُوا كما تقول قد عَمُوا قال الشاعر

* وكُنّا حَسِبْناهم فَوارِسَ كَهْمَسٍ * حَيُوا بعدما ماتُوا من الدَّهْرِ أَعْصُرَا *

والمعنى حسبتُ حالهم بعد سُوءٍ قد صلحتْ وكَهْمَسٌ الذى ذكره رجلٌ من بنى تميم مشهورٌ بالفُروسيّة والشجاعة والشاهدُ فيه قوله حَيُوا وبناؤه على بناء خَشُوا وفَنُوا لانّ حَيِىَ اذا ضُوعفت الياء ولم تُدْغم بمنزلة خَشِىَ وفَنِىَ واذا لحقها واوُ الجمع لحقها من الاعلال والحذف ما لحق خشى اذا كانت للجمع ومن قال حَىَّ فلانٌ فادّغم ثمّ جمع قال حَيُّوا لانّ الياء اذا سكن ما قبلها فى مثل هذا جرت مجرى الصحيح ولم يثقل عليها الضمّةُ وعليه انشد الاصمعىّ لعَبِيدٍ * عيّوا بامرهم الخ * وبعده

* وضعتْ لها عُودَيْنِ من * ضَعَةٍ وآخَرَ من ثُمامَهْ *

الشاهد فيه قوله عيّوا وعيّت واجراءها مجرى ظَنُّوا وظَنَّتْ ونحوهما من الصحيح ولذلك سلم من الاعتلال والحذفِ لما لحقه من الادّغام وصف قوما يخرقون فى امورهم ويعجزون عن القيام بها وضرب لهم المثلَ فى ذلك بخُرْقِ الحمامة وتَفْريطها فى التمهيد لبَيْضها لانّها لا تتخذ عُشّها الّا من كُسار الأعواد وربّما طارت عنها العيدان فتفرّق عشها وسقطت البيضةُ ولذلك قالوا فى المثل اخرقُ من حمامة وقد بيّن خُرْقَها فى البيت بعده اى جعلت لها مِهادا من هذين الصنفين من الشجر ولم يُرِد عودَيْن فقط ولا ثلاثةً كما ظنّ بعضهم

قال صاحب الكتاب وكذلك أُحِيَّ وأُسْتُحِيَّ وحُوِيَّ فى أُحْيِىَ وأُسْتُحْيِىَ وحُوِيِىَ وكلُّ ما حركتُه لازمةٌ ولم يدّغموا فيما لم تلزم حركتُه نحو لَنْ يُحْيِىَ ولن يستحْيِىَ ولن يُحايِىَ

قال الشارح وكذلك كلُّ فعلِ ما لم يسمّ فاعله نحو حُيَّ فى هذا المكان وأُسْتُحِيَّ وحُوِيَّ فحُيَّ مبنىّ للمفعول من حَيِىَ بالجارّ والمجرور ليصحّ بناؤه لما لم يسمّ فاعله اذ كان لازما فيقوم الجارّ والمجرور مقامَ الفاعل وأنت مخيّرٌ فى ضمّ الحاء وكسرها والكسرُ اكثرُ لانّه اخفّ فالضمّ على الاصل والكسر لضرب من التخفيف لانّ الحرف المشدّد قد ينزل فى بعض المواضع منزلةَ الحرف الواحد نحو دابّة وشابّة فانّ الياء المشدّدة قد تتنزّل عندهم منزلةَ الحرف الواحد المتحرّك ولولا ذلك لما جاز ان تُجامِع الالفَ الساكنةَ

وذلك انّ اللسان تنبو عنه نَبْوَةً واحدةً فكما امتنع ان تقع ياءٌ فى الطرف وقبلها ضمّةٌ فكذلك قلّ الضمّ هنا وليس بممتنع ومثلُه قولهم قرنٌ أَلْوَى وقرونٌ لُيٌّ يجوز فيه الضمّ والكسر والكسرُ اكثرُ فقلّةُ الضمّ توازى امتناعَ أَدْلُوٍ وأَظْبٍ واما أُحِيَّ فهو مبنىّ من أَحْيَا والحاء مكسورة لا غير لانّها حركةُ الياء المدّغمة نُقلت الى الحاء الساكنة على حدّ يَشُدّ ويَمُدّ وكذلك أُسْتُحِيَّ العملُ واحد والاصل أُسْتُحْيِىَ وفيه لغتان احداهما استحْيَيْت والاخرى استَحَيْت فامّا استحييت بياءَيْن فهى لغة اهل الحجاز على ما ينبغى من القياس لانّهم صحّحوا الياء الاولى وهى عين الفعل وأعلّوا الثانية وهى لام الفعل فقالوا استحْيَى يستحْيِى واستحْيَيْت واما استحَيْت فهى لغة بنى تميم ووزنها استفَلْت والعين محذوفة واختلف العلماء فى كيفيّة الحذف فذهب الخليل الى انّ حذف العين لالتقاء الساكنين وهو الذى حكاه سيبويه وذلك انّ استحَيْت استفعلت وعينُ الفعل منه معتلّة كانّه فى الاصل قبل دخول السين والتاء حَايَ كقولك بَاعَ باعلال العين ثمّ دخلت السين والتاء على حَايَ فصار اسْتَحَايَ كما تقول استباع ثمّ دخلت تاء المتكلّم فسكنت الياء وقبلها الالف ساكنةً فحُذفت لالتقاء الساكنين والقولُ الثانى انّ استحيت اصلُه استحييت فاستثقلوا اجتماعَ ياءَيْن فألقوا الاولى منهما تخفيفا وألقوا حركتَها على الحاء وألزموها الحذفَ تخفيفا فى لغة بنى تميم كما ألزمت العرب الحذفَ فى يَرَى ويُرِى تخفيفا وألقوا حركتها على الفاء وهو رأىُ المازنىّ ايضا قال ابو عثمان لو كان الحذف لالتقاء الساكنين لرَدّتَ فى المضارع وكنت تقول يَسْتَحْيِى ولم يفعلوا ذلك فاذا بنيتَ لما لم يسمّ فاعله من الاوّل قلت أُسْتُحِيَّ والاصل استُحْيِيَ فادُّغم الاوّل فى الثانى لانّه متحرّك وبعد اسكانه تُنقل حركته الى الحاء والإظهارُ جائز وان بنيتَه من اللغة الثانية قلت أُسْتُحِيَ لا غير واما حُويِىَ فهو من حَايَى يُحايِى فلمّا بنيته لما لم يسمّ فاعله قلت حُويِىَ على الاصل وان شئت ادّغمت وقلت حُوِيّ لانّ حركة آخره لازمة ومن قال حُيّ وأُحِيّ فادّغم لم يقل يُحَيُّ فيدّغم لانّ هذه الافعال لا يدخلها ضمٌّ بحالٍ لانّ اللام فيها تُعاقب الضمّةَ ولا تجتمع معها وكذلك لو نصبت فقلت لن يُحْيِيَ فانّك لا تدّغم لانّ الفتحة عارضة لانّها حركةُ اعراب لا تلزم اذ قد تزول فى حال الرفع والجزم ٭

قال صاحب الكتاب وقالوا فى جمع حَياء وعَيِيّ أَحِيَّةٌ وأَعِيَّاء وأَحْيِيَةٌ وأَعْيِيَاء وقَوِىَ مثلُ حَيِىَ فى ترك الاعلال ولم يجئ فيه الادّغامُ اذ لم يلتقِ فيه مثلان لقلب الكسرة الواوَ الثانيةَ ياءً ٭

قال الشارح امّا أَحِيَّةٌ وأَحِيَّاءٌ فى جمع حَياء الناقة فهذا يجوز فيه الوجهان الاظهار والادّغام فالاظهار

قولك أَحْيِيَةٌ على أَفْعِلَةٍ وأَحْيِياءٌ على أَفْعِلاءَ وانّما جاز الاظهار لانّ الجمع فرعٌ على الواحد واللامُ فى الواحد غير ثابتة وانّما هى مبدلة على حدّ ابدالها فى وِراء وسِقاء فلم يُلتفت الى اظهاره لانّ الياء لم تكن ثابتة فى الواحد وأمّا الادغام نحوُ أَحِيَّةٍ وأَحِيّاءٍ فلاجتماع الياءَيْن ولزوم تحرّكِ الثانية وامّا عَيِيٌّ وأَعْيِيَةٌ وأَعْيِياءٌ فالادغامُ فيه أوجبُ منه فى أَحِيَّةٍ لانّ اللام لا تثبت فى واحدِ أحيةٍ بل تُبْدَل همزةً فلم يلزم اللامَ التحريكُ وانّما لزم الهمزةَ التى هى بدلٌ منها وأمّا أَعْيِياء وأَعِيَّةٌ فاللام ثابتةٌ فى واحده متحرّكةٌ نحوُ عَيِيٌّ فقويت فيها الحركةُ لوجودها فى الجمع والواحد وقوى وجهُ الادّغام قال ابو عثمان وسمعنا من العرب من يقول أَعْيِياء وأَعْيِيَةٌ فيُبيّن قال واكثرُ العرب يُخْفى ولا يدّغم وانّما كثُر الاخفاء لانّه وسيطٌ بين الاظهار والادّغام فعدلوا اليه لاعتداله اذ فيه محافَظةٌ على الجانبَيْن وهو شِبْهُ الهمزة بين بين وامّا قَوِىَ فهو من مضاعَف الواو والعينُ واللامُ واو يدلّ على ذلك قولهم فى المصدر القُوَّةُ ولم يُعلّوا الواو بقلبها الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها لاعتلال اللام فى المضارع نحو يقْوَى فلم يكونوا يجمعون عليه اعلالَ العين واللام كما قلنا فى عَيِىَ وحَيِىَ ولا يجوز الادّغامُ كما جاز فى حَىَّ وعَىَّ لاختلاف الحرفَيْن ولم يكونا مثلَيْن لانقلاب الواو الثانية ياءً فاعرفه،

فصــــل ۷۳۹

قال صاحب الكتاب ومضاعَفُ الواو مختصٌّ بفَعِلْتُ دون فعَلت وفعُلت لانّهم لو بَنَوْا من القُوّة نحو غَزَوْتُ وسَرُوتُ للَزِمَهم ان يقولوا قَوَوْتُ وقَوُوتُ وهم لاجتماع الواوَيْن أَكْرَهُ منهم لاجتماع الياءَيْن وفى بناء نحوِ شَقِيتُ تنقلب الواوُ ياءً وامّا القُوَّة والصُّوَّة والبَوُّ والحُوُّ فمحتمَلاتٌ للادّغام،

قال الشارح اعلمْ انّ ما كان من مضاعَف الواو ماضيا فانّه يكون على فَعِلْت بكسر العين فلا يأْتى منه فَعَلْت ولا فَعُلْت فلم يقولوا قَوَوْت ولا قَوُوت لانّهم اذا استثقلوا الواو الواحدة فبنوا الماضى على فَعِلْت لتَنْقلبَ ياءً نحوَ ياء شَقِيت ورَضِيت فهم باستثقال الواوين والضمّة اجدرُ وكنت تقول فى المضارع يَقْوُو فاستثقلوا اجتماع الواوين كما استثقلوا اجتماع الهمزتين فعدلوا الى بناء فَعِلْت لتنقلب الواو ياءً ويزول الثقلُ باختلاف الحرفين على حدّ صنيعهم فى حَيَوان والاصل حَيَيان واذا كانوا قد قلبوا الأخفّ الى الاثقل ليخفّ اللفظ بزوال التضعيف فقلبُهم الاثقلَ الى الاخفّ لزوال التضعيف اجدرُ فلذلك قالوا قَوِيت وحَوِيت والاصل قَوِوت وحَوِوت فانقلبت اللام التى هى واوٌ ياءً لانكسار ما قبلها وصحّت العين فى

قويت وخويت لاعتلال اللام وجرى ذلك مجرَى ما لامه ياء نحو لوّيت وروّيت كما أجروا أغْزَيْت مجرَى بنات الياء هذا اذا كان اصل العين التحريك فامّا اذا سكنت العين او انفتحت فلا يلزم قلبُ اللام ياء نحو التَوَى وهو الهلاك وهو من مضاعَف الواو يدلّ على ذلك قولهم التَوُّ الفَرْد ومنه الحديث الطَوافُ تَوٌّ والاستجمارُ تَوٌّ فهو من معناه ولفظه لانّ الهلاك اكثرُ ما يكون مع الواحد وكذلك اذا كان اصلها السكون فانّ الواو تثبت ولا تُقلب نحو القُوَّة والصُوَّة وهو مختلَف الريح والحُوّ والبَوّ وهو جِلْد الحُوار يُحْشَى اذا مات ولدُ الناقة لتعطف عليه والقَوُّ وهو اسم مكان والجَوُّ وهو ما بين السماء والارض وقيل فى قوله * خَلا لَكِ الجَوُّ فبيضى واصْفِرِى * قال هو ما اتّسع من الأودية جعلوه اذ سكن ما قبل الواو الاخيرة مثل غَزْوٍ وعَدْوٍ وقوله فمحتمَلات يريد انّه احتُمل ههنا ثقلُ التضعيف لسكونِ ما قبل الواو والادّغام وكونِ اللسان تنبو بهما دفعةً واحدةً فاعرفه ،

فصـــل ٧٣١

قال صاحب الكتاب وقالوا فى إفْعالَّ من الحُوّة إحْواوَى فقلبوا الواوَ الثانيةَ ألفا ولم يدّغموا لانّ الادّغام كان يصيّرهم الى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ فى نحو يَغْزُو ويَسْرُو لو قالوا احْواوّ يَحْواوُّ وتقول فى مصدره احْوِيواءٌ واحْوِيّاءٌ ومن قال اشْهِيباب قال احْوِواءٌ ومَن ادّغم اقتتالًا فقال قِتّالٌ قال حِوّاءٌ ،

قال الشارح تقول فى افْعالّ مثل احْمارّ من الحُوّة والقُوّة احْواوَى واقْواوَى والاصل احْواوَوَ واقْواوَوَ فوقعت الواو طرفًا متحرّكةً وقبلها فتحةٌ فقلبوها الفًا ولم يدّغموا لاختلاف الحرفين وخروجهما بانقلاب الواو الثانية الفًا عن ان يكونا مثلَيْن وقوله لانّ الادّغام كان يصيّرهم الى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ فى نحو يَغْزُو ويَسْرُو لو قالوا احْواوّ يَحْواوُّ ليس بصحيح لانّ الواو المشدّدة لا تثقل عليها حركاتُ الاعراب نحوَ هذا عَدُوٌّ وعُتُوٌّ وتقول فى مصدره احْوِيّاءٌ هذا هو الوجه الذى ذكره سيبويه والاصل احْوِيواوٌ مثل احْمِيرار واشْهِيباب وانّما قلبوا الواو الوُسْطَى ياء لوقوع الياء ساكنةً قبلها على حدّ سَيِّد ومَيِّت وهذه الياء مبدلة من الالف للكسرة قبلها وقُلبت الواو الاخيرة همزةً لوقوعها طرفًا بعد الف زائدة على القاعدة نحو كِساء ورِداء وقال بعضهم احْوِيواء فلم يدّغم كما لم يدّغم فى سُوِيرَ اذ كانت الواو بدلًا من الف سايَرَ وقد قالوا اشْهِباب فحذفوا الياء تخفيفا لطول الاسم ومن قال ذلك قال فى مصدر احْواوَى احْوِواءٌ فلم يدّغم لتوسّط الواوين كما لم يدّغم فى اقتتال لانّ التائين وان كانتا مثلين فقد

قويتا بكونهما حشوًا ولم تُجْعَلا كالدالّ من شَدّ ومَدّ لتطرُّفهما وقد قال بعضهم قِتّالٌ فادّغم التاء فى التاء بعد نقل حركة التاء الاولى الى القاف ولمّا تحرّكت القاف استغنى عن همزة الوصل فقال قِتّال ومن قال ذلك قال حِوّاءٌ فادّغم الواو فى الواو ونقل حركة الواو الاولى الى الحاء قبلها فاستغنى عن همزة الوصل فاعرفه ؞

ومن اصناف المشترك الادّغامُ

فصــــل ٧٣١

قال صاحب الكتاب ثِقَل التقاء المتجانسَيْن على أَلْسنتهم فعمدوا بالادّغام الى ضرب من الخفّة والتقاؤُهما على ثلثة اضرب احدُها أن يسكُن الاوّلُ ويتحرّكَ الثانى فيجب الادّغامُ ضرورةً كقولك لم يَبْرحْ حّاتمٌ ولم أَقُل لّكَ والثانى أن يتحرّكَ الاوّلُ ويسكُنَ الثانى فيمتنع الادّغامُ كقولك ظَلِلْتُ ورسولُ ٱلْحَسَنِ والثالثُ ان يتحرّكا وهو على ثلثة اوجه ما الادّغامُ فيه واجبٌ وذلك ان يلتقيا فى كلمة وليس احدُهما للالحاق نحوُ رَدَّ يَرُدُّ وما هو فيه جائزٌ وذلك ان ينفصلا وما قبلهما متحرّكٌ او مدّةٌ نحوُ أَنْعَتْ تِلْكَ والمالُ لِزيد وثَوْبُ بَّكْرٍ او يكونا فى حكم الانفصال نحوُ اقْتَتَلَ لانّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوعُ تاء بعدها فهى شبيهةٌ بتاء تِلْكَ ؞

قال الشارح اعلم انّ معنى الادّغام إدخال شىء فى شىء يقال أدغمتُ اللجامَ فى فَمِ الدابّة اى أدخلتُه فى فيها وأدغمتُ الثياب فى الوعاء أدخلتها فيه ومنه قولهم حمارٌ أَدْغَمُ وهو الذى يسمّيه العجم دَيْزَج وذلك اذا لم تصدُق خُضرتُه ولا زُرقتُه فكانّهما لونان قد امتزجا والادّغامُ بالتشديد من الفاظ البصريين والإدغامُ بالتخفيف من الفاظ الكوفيين ومعناه فى الكلام ان تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرّكٍ من غير ان تفصل بينهما بحركة او وقفٍ فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد ترتفع اللسانُ عنهما رفعةً واحدةً شديدةً فيصير الحرف الاوّل كالمستهلَك لا على حقيقة التداخل والادغام وذلك نحو شَدّ ومَدّ ونحوِهما والغرضُ بذلك طلبُ التخفيف لانّه ثقُل عليهم التكريرُ والعودُ الى حرف بعد النطق به وصار ذلك ضيقا فى الكلام بمنزلة الضيق فى الخَطْو على المقيَّد لانّه اذا منعه القيدُ من توسيع الخَطْو صار كانّه انّما يُقيّد قَدَمُه الى موضعها الذى نقلها منه فثقُل ذلك عليه فلمّا كان تكريرُ الحرف كذلك فى الثقل حاولوا تخفيفَه بأن يدّغموا احدَهما فى الاخر فيضعوا أَلسنتهم

على مَخْرج الحرف المكرّر وضعةً واحدةً ويرفعوها بالحرفَيْن رفعةً واحدةً لأن لا ينطقوا بالحرف ثمّ يعودوا اليه وهذا المراد من قوله ثقل التقاء المتجانسين على السنتهم اى المِثلَيْن اللذَيْن من جنس واحد فاذا أسكنوا الاوّل منهما ادّغموا فيتّصل بالثانى واذا حرّكوه لم يتّصل به لانّ الحركة تحول بينهما لانّ محلّ الحركة من الحرف بعده ولذلك يمتنع ادّغامُ المتحرّك والمدّغَم ابدًا حرفان الاوّل منهما ساكنٌ والثانى متحرّكٌ وجميعُ الحروف تُدّغَم ويُدّغَم فيها الّا الالفَ لانّها ساكنة ابدًا فلا يمكن ادّغامُ ما قبلها فيها ولا يمكن ادّغامُها لانّ الحرف انّما يُدّغَم فى مثله وليس الالف مثلَ متحرّك فيصحّ الادّغام فيها واعلم انّ التقاء الساكنين على ثلاثة اضرب احدها ان يسكن الاوّل ويتحرّك الثانى وهذا شرط المدّغَم فيحصل الادّغامُ ضرورةً سواءٌ أُريد او لم يُرَد اذ لا حاجزَ بينهما من حركة ولا غيرِها نحوَ لم يبرح حّاتم ولم أقل لّك فالادّغامُ حصل فيهما ضرورةً لانّ الاوّل اتّصل بالثانى من غير ارادة لذلك الا ترى انّ إسكان الاوّل لم يكن للادغام بل للجازم فوُجد شرطُ الادغام بحكم الاتّفاق من غير قصد وذلك بأن اعتمد اللسان عليهما اعتمادةً واحدةً لانّ المَخْرج واحدٌ ولا فَصْلَ واما الثانى وهو ان يكون المِثْل الاوّل متحرّكا والثانى ساكنا نحوَ ظلِلْت ورسولُ ٱلْحسن وما كان كذلك فانّ الادغام يمتنع فيه لامرين احدهما تحرُّكُ الاوّل والحرفُ الاوّلُ متى تحرّك امتنع الادغام لانّ حركة الحرف الاوّل قد فصلت بين المتجانسَيْن فتعذّر الاتّصال والامر الثانى سكون الحرف الثانى والادغامُ لا يحصل فى ساكن لانّ الاوّل لا يكون الّا ساكنًا فلو أُسكن الثانى لاجتمع ساكنان على غير شرطه وذلك لا يجوز واما الثالث وهو أن يتحرّكا معا وهما سواءٌ فى كلمة واحدة ولم يكن الحرف مُلْحقا قد جاوز الثلاثة ولا البناء مخالفا لبناء الفعل فانّه يجب ان يُدّغَم بان يسكن المتحرّكُ الاوّلُ لتزول الحركةُ الحاجزةُ فيرتفع اللسانُ بهما ارتفاعةً واحدةً فيخفّ اللفظ وليس فيه نقضُ معنى ولا لبسٌ وذلك نحوُ رَدَّ يَرُدُّ وشَدَّ يَشُدُّ فكلُّ العرب يدّغم ذلك فان كان المثلان من كلمتين منفصلتين كنت مخيّرا فى الادغام وتركه وذلك نحو قولك أنعتُ تّلك والمالُ لّزيد وثوبُ بّكْر فاذا اردتَ الادغام أسكنتَ الاوّل منهما لانّهما مثلان فأرادوا ان يرتفع اللسانُ بهما رفعةً واحدةً فيكون اللفظ بهما اخفّ وكلّما كثُرت الحركات حسُن الادّغام وذلك نحو قوله تعالى وَجَعَلْ لّكَ بالادغام فان شئت قلت وَجَعَلَ لَكَ من غير ادغام وانّما كان تركُ الادغام جائزا فى المنفصلين ولم يجز فى المتّصلين لانّ الكلمة الثانية لا تلزم الاولى وانّما وجب فى المتّصلين للزوم الحرفين قال الله تعالى أَرَأَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِّٱلدِّينِ على ما ذكرتُ لك واما اقْتَتَلَ فيجوز فيه الوجهان الادغامُ والاظهار

فالادغامُ لاجتماع المثلين فى كلمة واحدة واذا ادغمتَ ففيه وجهان فتحُ القاف وكسرُها فالفتحُ لانّه لمّا كُره ظهور تاتَيْن فى كلمة أُسكن الحرف الاوّل ونُقل حركتها الى القاف فاستُغنى عن همزة الوصل فحذفوها وقالوا قَتَّلَ بفتح القاف وتشديد التاء ومَن كسر وقال قِتَّلَ فانّه حذف حركةَ التاء حذفًا ولم ينقلها الى ما قبلها ثمّ كسر القاف لالتقاء الساكنين وامّا الوجه الثانى وهو الاظهارُ فلانّ التاءَين فى حكم منفصلين من جهةِ انّ تاء الافتعال لا يلزم ان يقع بعدها مثلُها بل قد يقع بعدها غيرُ تاء نحوَ اقتصر واقترب وابتدع وارتوى فصارا لذلك كالمنفصلين وقوله فهى شبيهة بتاء تلك يريد فى قوله أَنْعَتْ تلك اى هى كالمنفصلة وهذا موضعُ جَمْلٍ وسيوضح ذلك مفصّلًا ء

قال صاحب الكتاب وما هو ممتنعٌ فيه وهو على ثلثة اضرب احدُها ان يكون احدُهما للالحاق نحوُ قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ والثانى ان يُؤدّىَ فيه الادّغامُ الى لَبْس مثال بمثال نحوُ سُرُرٍ وطَلَلٍ وجُدَدٍ والثالثُ ان ينفصلا ويكونَ ما قبل الاوّل حرفا ساكنا غيرَ مدّة نحوُ قَرْمْ مالِكٍ وعَدُوْ وَليدٍ ويقع الادّغامُ فى المتقاربَيْن كما يقع فى المتماثلَيْن فلا بدّ من ذكرِ مخارجِ الحروف لتُعْرَفَ متقاربتُها من متباعدتها ء

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الادغام انّما جىء به لضرب من التخفيف فاذا أدّى ذلك الى فساد عُدل عنه الى الاصل وكان احتمال التثقيل اسهلَ عندهم وذلك على ثلاثة اضرب احدها ان يكون الحرف الثانى من المثلين مزيدًا للالحاق نحوَ قولهم فى الفعل جَلْبَبَ وشَمْلَلَ فالحرفُ الثانى من المثلين كُرّر ليُلْحَق ببناء دَحْرَجَ فلو ادّغمتَ لزم ان تقول جَلَبَّ وشَمَلَّ فتُسكن المثْل الاوّل وتنقل حركتَه الى الساكن قبله فيخرج عن ان يكون مُوازِنا لدحرج فيبطل غرضُ الالحاق والاحكامُ الموضوعةُ للتخفيف اذا أدّت الى نقضِ اغراض مقصودة تُركت ومثله فى الاسم مَهْدَدُ وقَرْدَدٌ وقُعْدُدٌ ورِمْدِدٌ فمهدد عَلَمٌ من اسماء النساء وهو فَعْلَلٌ قال سيبويه الميمُ فيه من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لادُّغمت مثل مَفَرٍّ ومَرَدٍّ فثبت انّ الدال ملحقة والملحقُ لا يُدّغم وكذلك قُعْدُدٌ ملحق ببُرْثُنٍ ورِمْدِدٌ ملحق بزِبْرِجٍ وكذلك عَفَنْجَجٌ وأَلَنْدَدٌ ملحقان بسَفَرْجَلٍ فى الخماسىّ والضرب الثانى أن يؤدّى الادغام الى لبس نحو سُرُرٍ وطَلَلٍ وجُدَدٍ فانّه لا يدّغم المِثْلان هنا وإن كانا اصلين مثلهما فى شَدَدَ ومَدَدَ من قبل انّ الادغام فيها يُحْدث لبسًا واشتباهَ بناء ببناء اذ لو ادُّغمت لم يُعلم المقصود منها الا ترى انّك لو ادّغمتَ فقلت طَلٌّ وسُرٌّ وجُدٌّ لم يُعلم انّ طَلَلًا فَعَلٌ وقد ادُّغم لانّ فى الاسماء ما هو على زنة فَعْلٍ ساكنَ العين نحو صَدّ وجَدّ ولو ادُّغم نحوُ سُرُرٍ فقيل سُرٌّ لم يعلم هل هو فُعُلٌ مثل طُنُبٍ وقد ادُّغم او هو على

فُعْلٍ اصلًا نحوِ جُبّ ودُرّ وكذلك جُدَدٌ ولم يكن مثلُ هذا اللبس فى نحو شَدّ ومَدّ لانّه ليس فى زنة الافعال الثلاثيّة ما هو على زنة فَعْلَ ساكنَ العين فيلتبسَ به واما الضرب الثالث فهو أن يلتقى المثلان من كلمتين وما قبل الاوّل حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ نحوُ قَرْمُ مالِكٍ فانّك لو ادغمتَ ههنا الميم فى الميم لاجتمع ساكنان لا على شرطه وهو الراء والميم الاولى وذلك لا يجوز فامّا ما يُحكى من الادغام الكبير لأبى عمرو من نَحْنُ نَقُصُّ فليس بادغام عندنا وانّما يقول به القرّاء وانّما هو عندنا على اختلاس الحركة وضُعْفِها لا على إذهابها بالكلّيّة ولمّا كان الادغام انّما هو تقريبَ صوت من صوت فقد يقع فى المتقاربين كما قد يقع فى المثلين واذا كان كذلك فلا بدّ من معرفة مخارج الحروف حتى يعرف المتقاربان من المتباينين ؞

فصـــل ٧٣٣

قال صاحب الكتاب ومَخارِجُها ستّةَ عَشَرَ فللهمزة والهاء والالف أَقْصَى الحَلْق وللعين والحاء اوسطُه وللغين والخاء ادناه وللقاف اقصى اللسان وما فوقه من الحَنَك وللكاف من اللسان والحنك ما يلى مَخْرَجَ القاف وللجيم والشين والياء وَسَطُ اللسان وما يُحاذيه من وسط الحنك وللضاد اوّلُ حافة اللسان وما يليها من الأَضراس وللّام ما دون اوّلِ حافة اللسان الى منتهَى طَرَفه وما يُحاذى ذلك من الحنك الأَعْلى فُوَيْقَ الضاحك والناب والرَباعِيَة والثَنِيّة وللنون ما بين طرف اللسان وفُوَيْقِ الثَنايا وللراء ما هو أَدْخَلُ فى ظَهْرِ اللسان قليلا من مخرجِ النون وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصولِ الثَنايا وللصاد والزاى والسين ما بين الثنايا وطرفِ اللسان وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطرافِ الثنايا وللفاء باطنُ الشَفَة السُفْلَى واطرافُ الثنايا العُلَى وللباء والميم والواو ما بين الشفتَيْن ؞

قال الشارح لمّا كان الغرض من الادغام تقريب الاصوات بعضها من بعض وتداخُلَها والحرفُ انّما هو صوتٌ مقروعٌ فى مخرجٍ معلوم وجب معرفةُ مخارج الحروف ليُعْلَم المتقارب من المتباعد وجملة مخارج الحروف ستّة عشر مخرجا والمَخرجُ هو المَقْطَع الذى ينتهى الصوتُ عنده فمن ذلك الحلق وفيه ثلاثةُ مخارجَ فأقصاها من أسفله الى ما يلى الصدرَ مخرجُ الهمزة ولذلك ثقُل إخراجُها لتباعُدها ثمّ الهاءُ وبعدها الالفُ هكذا يقول سيبويه وزعم ابو الحسن انّ ترتيبها الهمزةُ ثمّ الهاء ومخرجُ الهاء هو مخرجُ الالف لا قبله ولا بعده والذى يدلّ على فساده انّنا متى حرّكنا الالف انقلبت الى اقرب الحروف

اليها وهي الهمزة ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت اقربَ اليها من الهمزة فكان ينبغي اذا حرّكتَها أن تصير هاءً ثمّ العين والحاء من وَسَط الحلق وروى اللَّيْثُ عن الخليل انّ الالف والواو والياء والهمزة جُوفٌ لانّها تخرج من الجَوْف ولا تقع في مَدْرَجة من مدارج الحلق ولا اللَّهاة ولا اللسان انّما هي هَواء وكان الخليل يقول الالف والواو والياء هَوائيّةٌ اى انّها في الهواء وأقصى الحروف العينُ ثمّ الحاء ثمّ الهاء فلولا بُحّةٌ في الحاء لكانت كالعين ولولا هَهّةٌ في الهاء لكانت كالحاء لقربها منها فهذه الثلاثةُ في حيّز واحد بعضُها ارفعُ من بعض وللغين والخاء أدنى الحلق فالخاء اقربُ الى الفم من الغين والقاف والكاف في حيّز واحد فالكاف ارفعُ من القاف وأدنى الى مُقدَّم الفم وهما لَهَويّتان لانّ مبدأهما من اللَّهاة ثمّ الجيم والشين والياء ولها حيّز واحد وهو وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك وهي شَجْريّةٌ والشَّجْرُ مَفْرِجُ الفم لان مبدأها من شجر الفم يقال اشتجر الرجلُ اذا وضع يدَه تحت شَجْره على حنكه قال الشاعر

* نام الخَلِيُّ ونِمْتُ الليلَ مُشتَجِرًا * كأنّ عَيْنِي فيها الصابُ مَذْبوحُ *

والصاد من حيّز الجيم والشين والياء ولها حيّزٌ واحدٌ لانّها تقرب من اوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس الّا انّك إن شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر واللام والنون والراء من حيّز واحد وبعضُها ارفعُ من بعض فاللامُ من حافة اللسان من آخرها الى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممّا فُوَيْقَ الضاحك والناب والرَباعية والثَنِيّة ومن خلف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرجُ النون ومن مخرجه غيرَ انّه أدخلُ في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام مخرجُ الراء وهي ذَلْقيّةٌ يقال حرفٌ أَذْلَقُ وذَلْقٌ كلّ شيء تحديدُ طرفه وكذلك ذَوْلَقُه والطاء والدال والتاء من حيّز واحد وهو ما بين طرف اللسان واصول الثنايا وهي نِطْعيّةٌ لانّ مبدأها من نِطْع الغار الاعلى وهو وسطه يظهر فيه كالتحزيز ثمّ الصاد والسين والزاى من حيّز واحد وهو ما بين الثنايا وطرف اللسان وهي أَسَليّةٌ لانّ مبدأها من أَسَلَة اللسان وهو مستدَقُّ طرف اللسان وهي حروف الصفير والظاء والذال والثاء من حيّز واحد وهو ما بين طرف اللسان واصول الثنايا وبعضُها ارفعُ من بعض وهي لِثَويّةٌ لانّ مبدأها من اللِثَة والفاء والباء والميم من حيّز واحد وهي الشفة ويقال لها لذلك شَفَهيّةٌ وشَفَويّةٌ فالفاء من باطن الشفة السُفْلَى وأطراف الثنايا العُلَى وممّا بين الشفتين مخرجُ الميم والباء الّا انّ الميم ترجع الى الخياشيم بما فيها من الغنّة فلذلك تسمعها كالنون لانّ النون

المتحرّكة مُشْرَبةٌ غنّةً والغنّةُ من الخياشيم والواوُ ايضا فيها غنّةٌ الّا انّ الواو من الجَوْف لانّها تهوى من الفم لِما فيها من اللين حتى تتّصل بمخرج الالف كما انّ الشين تتفشّى فى الفم حتى تتّصل بمخرج اللام وهذه الاتّصالاتُ تُقرِّب بعضَ الحروف من بعض وإن تراخت مخارِجُها فاعرفه ع

فصــــل ٧٣٣

قال صاحب الكتاب ويرتقى عددُ الحروف الى ثلثة واربعين فحروفُ العربيّة الاصولُ تلك التسعةُ والعشرون ويتفرّع منها ستّةٌ مأخوذٌ بها فى القرآن وكلِّ كلام فصيح وهى النونُ الساكنةُ اعنى التى هى غُنّةٌ فى الخَيْشوم نحوُ عَنْكَ وتُسمّى النونَ الخفيّةَ والخفيفةَ وأَلِفَا الامالة والتفخيمِ نحوُ عالِم والصَلٰوة والشينُ التى كالجيم نحوُ أَشْدَقَ والصادُ التى كالزاى نحوُ مَصْدَرٍ والهمزةُ بين بين والبَواقى حروفٌ مستهجَنةٌ وهى الكافُ التى كالجيم والجيمُ التى كالكاف والجيمُ التى كالشين والصادُ الضعيفةُ والصادُ التى كالسين والطاءُ التى كالتاء والظاءُ التى كالثاء والباءُ التى كالفاء ع

قال الشارح اعلم انّ اصل حروف المُعْجَم عند الجماعة تسعةٌ وعشرون حرفا على ما هو المشهور من عددها اوّلُها الهمزة ويقال لها الالف وانّما سمّوها الفًا لانّها تُصوَّر بصورة الالف فلفظُها مختلفٌ وصورتُها وصورةُ الالف الليّنة واحدةٌ كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء لفظُها كلّها مختلفٌ وصورتها واحدةٌ وكان ابو العبّاس المبرّد يعدّها ثمانيةً وعشرين حرفا اوّلُها الباء وآخرها الياء ويدع الهمزة من اوّلها ويقول الهمزة لا صورةَ لها وانّما تُكْتَب تارةً واوا وتارةً ياءً وتارةً الفًا فلا أَعُدُّها مع التى أَشكالُها محفوظةٌ معروفةٌ فهى جاريةٌ على الأَلْسُن موجودةٌ فى اللفظ ويستدلّ عليها بالعلامات فى الخطّ لانّه لا صورةَ لها والصوابُ ما ذكره سيبويه وأصحابُه من انّ حروف المعجم تسعة وعشرون حرفا اوّلُها الهمزة وهى الالف التى فى اوّل حروف المعجم وهذه الالفُ هى صورتُها على الحقيقة وانّما كُتبت تارةً واوا وياءً اخرى على مذهب اهل الحجاز فى التخفيف ولو اريد تحقيقُها لم تكن الّا الفًا على الاصل الا ترى انّها اذا وقعت موقعا لا تكون فيه الّا محقّقةً لا يمكن فيه تخفيفُها وذلك اذا وقعت اوّلًا لا تُكتب الّا الفًا نحوَ أَعْلَمُ اِذْهَبْ أُخْرِجْ وفى الاسماء أَحْمَدُ اِبْرٰهِيمُ أُتْرُجّةٌ وذلك لمّا وقعت اوّلاً لم يمكن تخفيفها لقربها من الساكن فكما لا يُبتدأ بساكن كذلك لا يُبتدأ بما قرب منه وأمرٌ آخرُ يدلّ انّ صورة الهمزة صورةُ الالف انّ كلّ حرف سمّيتَه ففى اوّل حروف تسميته لفظُه بعينه الا ترى انّك اذا قلت ياءٌ ففى اوّل حروفه ياءٌ

واذا قلت تاءٌ ففى اوّل حروفه تاءٌ وكذلك جيمٌ ودالٌ وسائر حُروف المعجم فكذلك اذا قلت أَلِفٌ فاوّل الحروف التى نطقتَ بها همزةٌ فدلّ ذلك انّ صورتها صورةُ الالف فامّا الالف الليّنة التى فى نحو قالَ وباعَ فانّها مدّةٌ لا تكون الّا ساكنةً فلم يمكن تسميتُها على منهاج اخواتها لانّه لا يمكن النطقُ بها فى اوّل الاسم كما أمكن النطقُ بالجيم والدال وغيرهما فنطقوا بها البتّة ولم يمكن النطقُ بها منفردةً فدعموها باللام ليصحّ النطقُ بها كما صحّ بسائر الحروف غيرها وقد يلحق هذه الحروفَ التسعةَ والعشرين ستّةٌ اخرى تتفرّع منها فتصير خمسة وثلثين حرفا فهذه الستّةُ فصيحةٌ يؤخذ بها فى القرآن وفصيح الكلام وهى النون الخفيفة ويقال الخفيّة والهمزة المخفّفة وهى همزةُ بين بين وألفُ التفخيم والفُ الامالة والشين التى كالجيم والصاد التى كالزاى وانّما كانت هذه الحروف فروعا لانّهنّ الحروفُ التى ذكرناها لا غيرُهنّ ولكن أُزِلْن عن معتمَدهنّ فتغيّرت جروسُهنّ والمرادُ بها ما ذكرنا فالنونُ الخفيفة فالمراد بها الساكنة فى نحوِ منْكَ وعَنْكَ فهذه النونُ مخرجُها من الخيشوم وانّما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسةَ عشرَ حرفا من حروف الفم وهى القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاى والطاء والظاء والدال والتاء والذال والثاء والفاء فهى متى سكنت وكان بعدها حرفٌ من هذه الحروف فمخرجُها من الخيشوم لا عِلاجَ على الفم فى إخراجها ولو نطق بها الناطقُ مع احد هذه الحروف وأمسك أنفَه لَبان اختلالُها وإن كانت ساكنةً وبعدها حرفٌ من حروف الحلق الستّة فمخرجُها من الفم من موضع الراء واللام وكانت بيّنةً غيرَ خفيّة وذلك من قبل انّ النون الخفيّة انّما تخرج من حرف الأنف الذى يحدث الى داخل الفم لا من المنخر فلذلك خفيت مع حروف الفم لانهنّ يخالطنها وتبيّنت عند حروف الحلق لبُعدهنّ عن الحرف الذى يخرج منه الغنّةُ فاذا لم يكن بعدها حرفٌ البتّة كانت من الفم وبطلت الغنّةُ كقولك مِنْ وعَنْ ونحوهما ممّا يوقَف عليه فامّا همزةُ بين بين فهى الهمزة التى تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتُها فاذا كانت مكسورة كانت بين الهمزة وبين الياء واذا كانت مضمومة فهى بين الهمزة والواو واذا كانت مفتوحة فهى بين الهمزة والالف وقد تقدّم بعضُ ذلك فى همزة بين بين وامّا الف التفخيم فأن يُنْحَى بها نحوَ الواو فكتبوا الصَّلٰوة والزَّكٰوة والحَيٰوة بالواو على هذه اللغة وامّا الف الامالة فتُسمّى الفَ الترخيم لانّ الترخيم تليينُ الصوت ونقصانُ الجَهْر فيه وهى بالضدّ من الف التفخيم لانّك تنحو بها نحوَ الياء والفُ التفخيم تنحو بها نحو الواو وامّا الشين التى كالجيم فقولك فى أَشْدَقُ أَجْدَقُ لانّ الدال حرفٌ مجهورٌ شديدٌ والجيم

مجهورٌ شديدٌ والشين مهموسٌ رِخْوٌ فهى ضدُّ الدال بالهمس والرخاوة فقرّبوها من لفظ الجيم لانّ الجيم قريبةٌ من مخرجها موافقةُ الدال فى الشدّة والجهر وكذلك الصاد التى كالزاى نحوُ قولهم فى مصدر مصدر وفى يصدق يصدق وقد قُرِئَ الصراط المستقيم بإشمام الصادَ الزاىَ وهى قراءة حمزة وعن ابى عمرو فيها اربع قراءات منها الصراط بين الصاد والزاى رواها عُرْيان بن ابى شَيْبانَ قال سمعتُ أبا عمرو يقرأ الصراط بين الصاد والزاى كانّه أشرب الصادَ صوتَ الزاى حتى تُوافِق الطاء فى الجهر لانّ الصاد مهموسة والطاء والدال مجهورتان فبينهنّ تناف وتنافرٌ فأشربوا الصاد صوت الزاى لانّها اختُها فى الصفير والمخرج وموافقةٌ للطاء والدال فى الجهر فيتقارب الصوتان ولا يختلفان وينفرّع منها ايضا ثمانية احرف غير مستحسنة وهى الكاف التى كالجيم والجيم التى كالكاف والجيم التى كالشين والضاد الضعيفة والصاد التى كالسين والطاء التى كالتاء والظاء التى كالثاء والباء التى كالفاء فهذه حروفٌ مسترذَلةٌ غيرُ مأخوذ بها فى القرآن العزيز ولا فى كلام فصيح فامّا الكاف التى بين الجيم والكاف فقال ابن دُرَيْد هى لغةٌ فى اليمن يقولون فى جَمَلٍ كَمَل وفى رَجُلٍ رَكُل وهى فى عَوامّ اهل بغداد فاشيةٌ شبيهةٌ باللُّثْغة والجيم التى كالكاف كذلك وهما جميعا شىءٌ واحدٌ الّا انّ اصل احداهما الجيم وأصل الاخرى الكاف ثمّ يقلبونهما الى هذا الحرف الذى بينهما وامّا الجيم التى كالشين فهى تكثر فى الجيم الساكنة اذا كان بعدها دالٌ او تاءٌ نحوَ قولهم فى اجتمعوا والأجدر اشتمعوا والأشدر فتقرب الجيم من الشين لانّهما من مخرج واحد الّا انّ الشين أبينُ وأفشى فان قيل فما الفرق بين الشين التى كالجيم حتى جُعلت فى الحروف المستحسنة وبين الجيم التى كالشين حتى جُعلت فى الحروف المستهجنة قيل انّ الاوّل كُره فيه الجمع بين الشين والدال لِما بينهما من التباين الذى ذكرناه وأمّا اذا كانت الجيم مقدّمة كالأجدر واجتمعوا فليس بين الجيم والدال من التنافى والتباعد ما بين الشين والدال فلذلك حسُن الاوّل وضعُف الثانى وامّا الطاء التى كالتاء فانّها تُسْمَع من عَجَم اهل العراق كثيرا نحوَ قولهم فى طالب تالب لانّ الطاء ليست من لغتهم فاذا احتاجوا الى النطق بشىء من العربيّة فيه طاءٌ تكلّفوا ما ليس فى لغتهم فضعُف لفظُهم بها والضاد الضعيفة من لغة قوم اعتاصت عليهم فربّما أخرجوها ظاءً وذلك أنّهم يُخْرِجونها من طرف اللسان وأطرافِ الثنايا وربّما راموا إخراجَها من مخرجها فلم يَتَأَتَّ لهم فخرجت بين الضاد والظاء ومثالُ الصاد كالسين قولهم فى صِبْغ سبغ وليس فى حسنِ ابدالِ الصاد من السين لانّ الصاد أصغى فى السمع من السين وأصفرُ فى الفم ومثالُ الظاء كالثاء قولهم فى ظلم ثلم ومثال الباء كالفاء قولهم

في بورٍ فورْ وهي كثيرة في لغة الفرس وكانّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذلة قومٌ من العرب خالطوا العجمَ فتكلّموا بلغاتهم فاعرفه٭

فصــــل ٧٣٤

قال صاحب الكتاب وتنقسم الى المجهورة والمهموسة والشديدة والرخْوة وما بين الشديدة والرخوة والمُطبَقة والمنفتحة والمستعلية والمنخفضة وحروف القَلْقلة وحروف الصَفير وحروف الذَلاقة والمُصْمَتة واللّيّنة والى المنحرف والمكرّر والهاوي والمهتوت فالمجهورةُ ما عدا المجموعةَ في قولك سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ وهي المهموسةُ والجَهْرُ إشباعُ الاعتماد في مخرج الحرف ومنعُ النَّفَس أن يجري معه والهَمْسُ بخلافه والذي يتعرّف به تباينُهما انّك اذا كرّرت القافَ فقلتَ قَقَقْ وجدتَ النَّفَسَ محصورا لا تُحِسّ معها بشيء منه وتُردّد الكافَ فتجد النَّفَسَ مُعاوِدا لها ومُساوِقا لصوتها والشديدةُ ما في قولك أَجَدْتَ طَبَقَكَ او أَجِدُكَ قَطَبْتَ والرِّخْوَةُ ما عداها وعدا ما في قولك لَمْ يَرُوعُنَا او لَمْ يَرْعَوْنَا وهي الّتي بين الشديدة والرخوة والشدّةُ أن ينحصر صوتُ الحرف في مخرجه فلا يجرِيَ والرَخاوةُ بخلافها ويتعرّف تباينُهما بأن تقف على الجيم والشين فتقولَ الْحَجّْ والطَّشّْ فانّك تجد صوتَ الجيم راكدا محصورا لا تقدر على مدّه وصوتَ الشين جاريا تمُدّه إن شئتَ والكونُ بين الشدّة والرخاوة أن لا يَتِمّ لصوته الانحصارُ ولا الجَرْيُ كوَقْفك على العين وإحساسِك في صوتها بشِبْه الانسلال من مخرجها الى مخرج الحاء والمُطبَقةُ الضادُ والطاء والصاد والظاء والمنفتحةُ ما عداها والإطباقُ أن تُطْبِق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك والانفتاحُ بخلافه والمستعليةُ الاربعةُ المُطْبَقةُ والخاء والغينُ والقاف والمنخفضةُ ما عداها والاستعلاء ارتفاعُ اللسان الى الحنك أَطبقتَ او لم تُطْبِقْ والانخفاضُ بخلافه وحروفُ القَلْقَلة ما في قولك قَدْ طَبَجَ والقلقلةُ ما تُحِسّ به اذا وقفتَ عليها من شدّة الصوت المتصعّد من الصدر مع الحَفْز والضَغْط وحروفُ الصفير الصادُ والزاي والسين لانّها يُصْفَر بها وحروفُ الذَلاقة ما في قولك مُرْ بِنَفَلٍ والمُصمَتةُ ما عداها والذَلاقةُ الاعتمادُ بها على ذَلْقِ اللسان وهو طرفُه والإصماتُ انّه لا يكاد يُبْنَى منها كلمةٌ رباعيّةٌ او خماسيّةٌ مُعَرّاةٌ من حروف الذلاقة فكانّه قد صُمِتَ عنها واللّيّنةُ حروفُ اللين والمنحرفُ اللامُ قال سيبويه هو حرف شديد جَرَى فيه الصوتُ لانحراف اللسان مع الصوت والمكرّرُ الراء لانّك اذا وقفت عليه تعثّر طرفُ اللسان بما فيه من التكرير والهاوِي الالفُ لانّ مخرجه اتّسع

لهَواء الصوت اشدّ من اتّساع مخرج الياء والواو والمهتوتُ التاء لضَعْفها وخَفائها وصاحبُ العين يسمّى القاف والكاف لَهَوِيّتين لانّ مَبْدَأَهما من اللهاة والجيمَ والشين والضاد شَجْرِيّةً لانّ مبدأها من شَجْرِ الفم وهو مَفْرَجُه والصادَ والسين والزاى أَسَلِيّةً لانّ مبدأها من أَسَلة اللسان والطاء والدال والتاء نِطْعيّةً لانّ مبدأها من نِطْع الغار الأَعْلَى والظاء والذال والثاء لِثَوِيّةً لانّ مبدأها من اللثة والراء واللام والنون ذَوْلَقِيّةً لانّ مبدأها من ذَوْلَقِ اللسان والواوَ والفاء والباء والميم شَفَوِيّةً او شَفَهِيّةً وحروفَ المدّ واللين جُوفًا ٭

قال الشارح اعلم انّا قد ذكرنا عدّةَ الحروف اصولِها وفروعِها ولها انقسامات بعد ذلك نحن نذكرها فمن ذلك انقسامُها الى الجهر والهمس فالمهموسة عشرة احرف وهى الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والصاد والتاء والشين والثاء والفاء وتجمعها فى اللفظ ستشحثك خصفه وباقى الحروف الاخر تسمّى مجهورة لانّ الهمس الصوتُ الخفىّ فضعُف الاعتمادُ فيها وجرى النَفَس مع ترديد الحرف لضَعْفه وضبطنا المهموسةَ بما ذكرنا من قولنا ستشحثك خصفه ليسهلَ ضبطُها لقلّة من يصل اليها لانّها فى آخرِ كُتُب النحو وللحروف أقسامٌ أُخَرُ الى الشدّة والرخاوة وما بينهما فالشديدة ثمانية احرف وهى الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء وتجمعها فى اللفظ اجدت طبقك او اجدك قطبت والحروف التى بين الشديدة والرِخْوة ثمانيةٌ ايضا وهى الالف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو وتجمعها فى اللفظ لَمْ يَرْوِعُنَا وان شئت قلت لَمْ يَرْعَوْنَا وما سوى هذه الحروف والتى قبلها هى الرخوة ومعنى الشديد انّه الحرفُ الذى يمنع الصوت ان يجرى فيه وذلك انّك لو قلت الحَجّ ومددتَ صوتك لم يجرِ وكذلك لو قلت الحَقّ والشَطّ ثمّ رُمْتَ مدّ صوتك فى القاف والطاء لكان ممتنعا والرِخْوُ هو الذى يجرى فيه الصوتُ الا ترى انّك تقول هو المَسّ والرَشّ والسَحّ ونحوَ ذلك فتجد الصوت جاريا مع السين والشين والحاء والفرق بين المجهورة والشديدة انّ المجهورة يقوى الاعتمادُ فيها والشديدةُ يشتدّ الاعتمادُ فيها بلزومها موضعَها لا بشدّة الوَقْع وهو ما ذكرناه من الضَغْط الا ترى انّ الذال والظاء مجهورتان غير مضغوطتين فتقول اذّا ظ فيجرى معها صوتٌ ما والفرق بين المهموسة والرخوة انّ المهموسة هى التى تتردّد فى اللسان بنَفْسها او بحرف اللين الذى معها ولا يمتنع النَفَس والصوتُ الذى يخرج معها نَفَسٌ وليس من الصدر وامّا الرخوة فهى التى يجرى النَفَس فيها من غيـر ترديد وهو صوتٌ من الصدر وامّا التى بين الرخوة والشديدة فهى شديدة فى الاصل وانّما يجرى

وأمّا التي بين الرخوة والشديدة فهي شديدة في الأصل، وإنّما يجري النَّفَسُ معها لاستعانتها بصوتٍ ما جاوَرَ من الرخوة، كالعين التي يستعين المتكلّمُ عند لفظه بها بصوت الحاء، وكاللام التي يجري فيها الصوتُ لانحرافها واتصالِها بما قدّمنا ذكرَه من الحروف، كالنون التي تستعين بصوت الخياشيم لما فيها من الغنّة، وكحروف المدّ واللين التي يجري فيها الصوتُ للينها.

ومن أقسامها المُطْبَقة والمنفتحة؛ فأمّا المطبقةُ فأربعةُ أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوحٌ غير مطبق. والإطباقُ أن ترفع ظهرَ لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبِقًا له، ولولا الإطباقُ لصارت الطاء دالاً، والصادُ سينًا، والظاء ذالاً، ولخرجت الضادُ من الكلام، لأنّه ليس من موضعها شيءٌ غيرُها، فتزول الضادُ إذا عدِمتِ الإطباقَ البتّة.

وأمّا المستعلية والمنخفضة، فمعنى الاستعلاء أن تتصعّد في الحنك الأعلى، فأربعةٌ منها مع استعلائها إطباقٌ، وقد ذكرناها، وثلاثةٌ لا إطباقَ مع استعلائها، وهي الخاء والغين والقاف، وما عداها فمنخفضٌ.

وأمّا حروف القلقلة فهي خمسة: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، ويجمعها «قد طبج». وهي حروفٌ تخفى في الوقف، وتُضْغَط في مواضعها، فيُسْمَع عند الوقف على الحرف منها نَبْرَةٌ تتبعُه. وإذا شدّدتَ ذلك وجدتَه، فمنها القاف، تقول: «الحَقْ»، ومنها الكاف إلّا أنّها دون القاف، لأنّ حصر القاف أشدُّ، وإنّما تظهر هذه النبرةُ في الوقف، فإن وصلتَ لم يكن ذلك الصوتُ، لأنّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر، فحُلْتَ بينه وبين الاستقرار.

وهذه القلقلةُ بعضُها أشدُّ حصرًا من بعض كما ذكرنا في القاف. وسُمّيت حروفَ القلقلة، لأنّك لا تستطيع الوقوفَ عليها إلّا بصوت، وذلك لشدّة الحصر والضَّغْطِ نحو: «الحقْ»، «اذهبْ»، «اخلطْ»، «اخرجْ». وبعضُ العرب أشدُّ تصويتًا من بعض.

ومن ذلك حروف الصفير، وهي: الصاد، والزاي، والسين، لأنّ صوتها كالصفير، لأنّها تخرج من بين الثنايا، وطرف اللسان، فينحصر الصوتُ هناك ويُصْفَر به.

ومن ذلك حروف الذلاقة، وهي ما في «مر بنفل». وقيل لها ذلك؛ لأنّها تخرج من ذَوْلَق اللسان، وهو صدرُه وطرفُه، ولا تكاد تجد اسمًا رباعيًا أو خماسيًا حروفُه كلُّها أصولٌ عاريًا من شيء من هذه الحروف الستّة.

وأمّا المُصْمَتة فما عدا حروفَ الذلاقة، وقيل لها مصمتة كأنّه صُمِتَ عنها أن يبنى منها كلمةٌ رباعيّةٌ أو خماسيّةٌ معرّاةٌ من حروف الذلاقة، كأنّها أُصمتتْ عن ذلك، أي: أُسكتتْ. وقيل: إنّما قيل لها مصمتة لاعتياصها على اللسان.

ومنها الحروف الليّنة، وهي الألف والياء والواو، وهي حروف المدّ واللين، وقيل لها ذلك لاتّساع مخرجها. والمَقْطَعُ إذا اتّسع انتشر الصوتُ ولانَ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصَلب، إلّا أنّ الألف أشدُّ امتدادًا واستطالةً، إذ كان أوسعَ مخرجًا، وهي الحرف الهاوي، وقد ذُكرت قبلُ.

ومنها المنحرف، وهو اللام؛ لأنّ اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحِيَتَا مستدَقِّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوتُ من تَيْنك الناحيتَيْن وممّا فُوَيْقَهما. قال سيبويه[1]: وهو حرف شديد جرى فيه الصوتُ لانحراف اللسان مع الصوت.

ومن ذلك المكرَّر، وهو الراء، وذلك إذا وقفتَ عليه، رأيتَ اللسان يتعثّر بما فيه من التكرير، ولذلك احتُسب في الإمالة بحرفَيْن.

والهاوي الألف، ويقال له: «الجَرْسيّ»؛ لأنّه صوتٌ لا معتمَدَ له في الحلق. والجرسُ الصوت، وهو حرفٌ اتّسع مخرجُه لهواء الصوت أشدَّ من اتّساع مخرج الواو والياء، لأنّك تضُمّ شفتيك في الواو، وترفع لسانَك إلى الحنك في الياء؛ وأمّا الألفُ، فتجد الفم والحلق منفتحين غيرَ معترِضين على الصوت بضغطٍ ولا حصرٍ. وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتّساع مخرجها وأخفاهنّ، وأوْسعُهنّ مخرجًا الألفُ.

ومنها المهتوت، وهو التاء، وذلك لما فيه من الضعف والخفاء من قولهم: «رجلٌ مِهَتٌّ وهَتّاتٌ»، أي: خفيف كثيرُ الكلام. وكان الخليل يسمّي القاف والكاف لهويّتين، لأنّ مَبْدأهما من اللَّهاة، واللهاةُ: أقصى سَقْف الفم المُطْبِق على الفم، والجمع اللَّهَا.

والجيمَ والشينَ والضادَ شجريّة، لأنّ مبدأها من شَجْر الفم، والشجرُ ما بين اللَّحْيَيْن. والصادَ والسينَ والزايَ أسليّة؛ لأنّ مبدأها من أَسَلة اللسان. والظاء والذالَ والثاء لثويّة، لأنّ مبدأها من اللِّثة. والراء والنونَ واللامَ ذولقيّة، لأنّ مبدأها من ذَوْلَق اللسان. والطاء والدالَ والتاء نطعيّة، لأنّ مبدأها من نطع الفم. وقد ذكرنا ذلك أوّلُ، وإنّما أعدناه ههنا ليُعرَف ما يحسن فيه الادغامُ، وما لا يحسن، وما يجوز فيه، وما لا يجوز على ما سيأتي، فاعرفه.

فصل
[كيفيّة الادّغام]

قال صاحب الكتاب: **وإذا رِيمَ ادّغامُ الحرف في مُقارِبه فلا بدّ من تقدمةِ قلبه إلى لفظه لِيصير مثلاً له، لأنّ مُحاوَلةَ ادّغامه فيه كما هو مُحالٌ، فإذا رُمْتَ ادّغامَ الدال في**

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٥.

السين من قوله عزّ وجلّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[١] فاقلِبِ الدالَ أوّلاً سينًا، ثمّ ادغِمْها في السين، فقلْ: «يَكَا سَّنَا بَرْقه». وكذلك التاء في الطاء من قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[٢].



قال الشارح: الحروف المتقاربة في الادغام كالأمثال؛ لأنّ العلّة الموجِبة للادغام في المثلين موجودةٌ في المتقاربين؛ إذ قربت منها، وذلك لأنّ إعادة اللسان إلى موضع قريب ممّا رفعتَه عنه، كإعادته إلى نفس الموضع الذي رُفع عنه ولذلك شُبّه بمَشْيِ المقيَّد؛ لأنّه يرفع رِجْله ويضعها في موضعها الذي كانت فيه، أو قريبًا منه، فيثقُل ذلك عليه. كذلك اللسانُ إذا رفعتَه عن مكان، وأعدتَه إليه، أو إلى قريب منه، ثقُل ذلك، فلذلك وجب الادغامُ، إلاّ أنّك إذا ادغمتَ المثلين المتحرّكين، عملتَ شيئين: أسكنتَ الأوّل وادغمتَه في الثاني مثلَ «جَعَلَ لَكَ»، و«جَعَلَ لَهُمْ».

فإن كان الأوّل ساكنًا قبل الادغام عملتَ شيئًا واحدًا، وهو الادغام مثلُ: «قُلْ لَهُ»، و«اجْعَلْ لَهُ». وإذا ادغمتَ المتقاربين المتحرّكين، عملتَ ثلاثة أشياء: أسكنتَ الأوّل منهما، وقلبتَ الحرف الأول إلى لفظ الثاني، وادغمتَ، نحو «بَيْتُ طائِفَةٍ». وإن كان أحدُ المتقاربين ساكنًا في أصله مثلَ لام المعرفة؛ فليس إلّا عَمَلان: قلبُ الأوّل، وادغامُه، مثلُ: «الرّجل»، و«الذّاهب»؛ لأنّ لام المعرفة في اللفظ من لفظ الحرف الذي بعدها، وهي لامٌ في الخطّ. فإذا التقى حرفان متقاربان ادُّغم الأوّل منهما في الثاني، ولا يمكن ادغامُه حتى يُقْلَب إلى لفظ الثاني. فلو أخذتَ في ادُّغام المُقارِب في مقاربه من غير قلب، استحال؛ لأنّ الادغام أنْ تجعلَ الحرفين كحرف واحد، ترفع اللسان بهما رفعةً واحدةً، وذلك لا يتأتّى مع اختلاف الحرفين، لأنّ الحرفين، وإن تقارب مخرجاهما، فهما مختلفان في الحقيقة، فيستحيل أن يقع عليهما رفعةٌ واحدةٌ، فلذلك وجب قلبُه إلى لفظ الثاني.

وهذا معنى قوله: «إذا ريم ادُّغام الحرف في مقاربة»، أي: إذا قُصد، وطُلب. فعلى هذا لا يصحّ الادغامُ على الحقيقة إلّا في المثلين. من ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[٣]، فإذا أردتَ ادُّغام الدال في السين لتقارُب مخرجيهما، أبدلتَ من الدال سينًا، ثم ادغمتَ السين في السين، وقلت: «يكا سّنا برقه».

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[٤]، تبدل من التاء طاء، ثم تدّغمها حينئذ. وهذا الإبدالُ إنّما يكون في المنفصلين بسكون الحرف الأوّل، لأنّه لازمٌ، ولا يُخِلّ ببناء الكلمة.

---

(١) النور: ٤٣.
(٢) آل عمران: ٧٢.
(٣) النور: ٤٣.
(٤) آل عمران: ٧٢.

ذلك فلذلك وجب الادغامُ الّا انّك اذا ادغمتَ المثلين المتحرّكين عملتَ شيئين أسكنتَ الاوّل وادغمتَه فى الثانى مثلَ جَعَلَ لَكَ وجَعَلَ لَهُمْ فإن كان الاوّل ساكنا قبل الادغام عملتَ شيئًا واحدا وهو الادغام مثلُ قُلْ لَهُ واجْعَلْ لَهُ واذا ادغمتَ المتقاربين المتحرّكين عملتَ ثلاثة اشياء اسكنتَ الاوّل منهما وقلبتَ الحرف الاوّل الى لفظ الثانى وادغمتَ نحوَ بَيَّتْ طَائِفَةٌ وإن كان احدُ المتقاربين ساكنا فى اصله مثلَ لام المعرفة فليس الّا عَمَلان قلبُ الاوّل وادغامُه مثلُ الرَّجل والذّاهب لانّ لام المعرفة فى اللفظ من لفظ الحرف الذى بعدها وهى لامٌ فى الخطّ فاذا التقى حرفان متقاربان ادُّغم الاوّل منهما فى الثانى ولا يمكن ادغامُه حتى يُقْلَب الى لفظ الثانى فلو اخذتَ فى ادغام المُقارِب فى مقاربه من غير قلب استحال لانّ الادغام أن تجعلَ الحرفين كحرف واحد ترفع اللسان بهما رفعةً واحدةً وذلك لا يتأتّى مع اختلاف الحرفين لانّ الحرفين وإن تَقارب مخرجاهما فهما مختلفان فى الحقيقة فيستحيل ان يقع عليهما رفعةٌ واحدةٌ فلذلك وجب قلبُه الى لفظ الثانى وهذا معنى قوله اذا رِيمَ ادغام الحرف فى مقاربه اى اذا قُصد وطُلب فعلى هذا لا يصحّ الادغامُ على الحقيقة الّا فى المثلين من ذلك قوله عزّ وجلّ يكاد سنا برقه فاذا اردتَ ادغام الدال فى السين لتقارُب مخرجيهما ابدلتَ من الدال سينًا ثمّ ادغمتَ السين فى السين وقلتَ يكا سّنا برقه وكذلك قوله تعالى وقالت طائفة تبدل من التاء طاءً ثمّ تدّغمها حينئذ وهذا الابدالُ انّما يكون فى المنفصلين بسكون الحرف الاوّل لانّه لازمٌ ولا يُخِلّ ببناء الكلمة وهذا القلب والادغام على ثلاثة اضرب ضربٌ يُقْلَب الاوّل الى لفظ الثانى ثمّ يُدّغم فيه وهذا حقّ الادغام وضربٌ يقلب فيه الثانى الى لفظ الاوّل فيتماثل الحرفان فيُدّغم الاوّل فى الثانى وضربٌ يُبْدَل الحرفان معًا فيه ممّا يقاربهما ثمّ يدّغم احدُهما الى الاخر وسيوضَح ذلك مفصّلا ان شاء الله تعالى ٭

فصــــل ٧٣٦

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المتقاربان من ان يلتقيا فى كلمة او كلمتين فإن التقيا فى كلمة نُظر فإن كان ادّغامُهما يؤدّى الى لَبْس لم يجز نحوَ وَتِدٍ وعَتَدٍ ووَتَدَ يَتِدُ وكُنْيَةٍ وشاةٍ زَنْماء وغَنَمٍ زُنْمٍ ولذلك قالوا فى مصدرِ وَطَدَ ووَتَدَ طِدَةً وتِدَةً وكرهوا وَطْدًا ووَتْدًا لانّهم من بيانه وادّغامه بين ثقل ولَبْس وفى وَتَدَ يَتِدُ مانعٌ آخَرُ وهو أداءُ الادّغام الى إعلالَيْن وهما حذفُ الفاء فى المضارع والادّغامُ ومن ثمّ لم يبنوا نحوَ وَدَدْتُ بالفتح لانّ مضارعه كان يكون فيه إعلالان وهو قولك يَدُّ وإن لم يُلْبِس جاز نحوَ

اِمَّحَى وهَمَّرِشٌ وأصلهما انْمَحَى وهَنْمَرِشٌ لانّ اِفَّعَلَ وفَعَّلِلًا ليس فى ابنيتهم فأُمِنَ الالباسُ   وإن التقيا فى كلمتين بعد متحرّك او مدّة فالادّغامُ جائزٌ لانّه لا لَبْسَ فيه ولا تغييرَ صيغةٍ ٭

قال الشارح اعلم انّ الحروف المتقاربة تجرى مجرى الحروف المتماثلة فى الادغام لانّ المتقاربين كالمتماثلين لانّهما من حيّز واحد فالعلّةُ الموجِبةُ للادغام فى المثلين قريبٌ منها فى المتقاربين لانّ اعادة اللسان الى موضع قريب ممّا رفعتَه عنه كاعادته الى نفس الموضع الذى رفعتَه عنه ولذلك شُبّه بمَشْىِ المقيَّد فاذا التقى حرفان متقاربان اُدّغم الاوّل منهما فى الثانى ولا يمكن ادغامُه حتى يُقلب الى لفظ الثانى فعلى هذا لا يصحّ الادغام الّا فى مثلين اذ لو تركتَه على اصله من لفظه لم يجز ادغامُه لما فيهما من الخلاف لانّ رفع اللسان بهما رفعةً واحدةً مع اختلاف الحرفين محالٌ لانّ لكلّ حرف منهما مخرجا غيرَ الاخر ولا يمتنع ذلك فى المتماثلين لانّ المخرج واحد يمكن ان يجمعهما فى العمل فيقع اللسانُ عليهما وقعًا واحدًا من حيث لا يفصل بينهما زمانٌ فالادغامُ فى المتقاربة على التشبيه بالأمثال فكلّما كانت اشدّ تقاربًا كان الادغامُ فيهما اقوى وكلّما كان التقارب اقلّ كان الادغام ابعدَ   والحروفُ المتقاربةُ كالمتماثلة فى انّها تكون منفصلة او متّصلة فالمنفصلةُ ما كان من كلمتين والمتّصلةُ ما كان فى كلمة واحدة فما كان من ذلك متّصلا فى كلمة واحدة نُظر فإن كان الاوّل متحرّكا لم يُدّغم لضُعف الادغام فى المتقاربين لانّ الادغام لمّا كان فى المتماثلين هو الاصلَ أُسكن الاوّل منهما وادُّغم فى الثانى كقولك شَدَّ ومَدَّ ويَشُدّ ويَمُدّ ولا يُفعل مثل ذلك فى المتقاربين اذا كان الاوّل متحرّكا لانّه يصير كاعلالَيْن الاسكانِ والقلبِ فإن أسكنتَ الحرف الاوّل من المتقاربين تخفيفا على حدّ الاسكان فى كَتْف وفَخْذ لأَجل الادغام جاز حينئذ الادغامُ فتقول فى وَتِد وعَتِد وَتْدٌ وعَتْدٌ بالاسكان للتخفيف ثمّ تقول وَدٌّ وعَدٌّ بالادغام والاكثرُ فى هذا أن لا يُدّغم للالباس بالمضاعف فلذلك لم يقولوا فى الفعل من نحو وَتَدَ يَتِدُ وَدَّ يَدُّ لئلا يُتوهّم انّه فعلٌ من تركيب ودد مع انّهم لو قالوا يَدُّ فى يَتِدُ لتوالى اعلالان حذفُ الواو التى هى فاء وقلبُ التاء الى الدال   وكذلك كرهوا الادغام فى كُنْيَة وشاة زَنْماء وهى التى يتدلّى فى حَلْقها شِبْهُ اللحْية ولا يكون ذلك الّا فى المَعْز   وقالوا غَنَمٌ زُنْمٌ فلم يدّغموا فيقولوا كُيَّةٌ وزَمّاء وزُمٌّ   ومثله قَنْواء وقُنْيَةٌ أظهروا فى ذلك كلّه ولم يدّغموا كراهيةَ الالباس فيصير كانّه من المضاعف لانّ هذه الامثلة قد تكون فى كلامهم مضاعفا الا ترى انّهم قد قالوا اِمَّحَى الشىء فادّغموا حين امنوا الالباسَ لانّ هذا المثال لا يضاعَف فيه الميمُ   قال سيبويه وسمعتُ الخليل يقول فى انفعل من وَجِلَ اِوَّجَلَ كما قالوا امّحى

لانّها نونٌ زيدت فى مثالٍ لا يضاعف فيه الواو   وقالوا هَمَّرِشٌ فى هَنْمَرِشٍ فادّغموا حيث لم يخافوا الالباسَ لانّه لم يأتِ من بنات الاربعة مضاعفُ العين والهمّرِش العجوز المُسنّة وهو خماسيّ مثل جَحْمَرِش   وقوله ومن ثمّ لم يبنوا من نحو وددت فَعَلْت بالفتح يريد انّهم قالوا وَدِدْت أَوَدُّ من المَوَدّة فبنوا الفعل فى الماضى على فَعِلْت بالكسر ليكون المضارع على يَفْعَل مثل يَوْجَل ولا يلزم فيه حذف الفاء التى هى الواو ولو بُنى على فَعَلْت بالفتح لزم المضارعَ يَفْعِل بالكسر وكنتَ تحذف الواو على حدّ حذفها فى يَعِدُ ثمّ تدّغم الدالَ فى الدال بعد إسكانها فيتوالى اعلالان فاعرفه٠

فصــــل ٧٣٧

قال صاحب الكتاب وليس بمُطْلَق انّ كلّ متقاربَيْن فى المخرج يُدّغم احدهما فى الآخر ولا انّ كلّ متباعدَيْن يمتنع ذلك فيهما فقد يعرِض للمقارب من المَوانع ما يحرمه الادّغامَ ويتّفق للمباعد من الخواصّ ما يسوّغ ادّغامَه ومن ثَمّ لم يدّغموا حروفَ ضَوِيَ مِشْفَرٌ فيما يقاربها وما كان من حروف الحلق أَدْخَلَ فى الفم فى الادخل فى الحلق   وادّغموا النون فى الميم وحروفَ طرف اللسان فى الضاد والشين   وأنا أُفصّل لك شأنَ الحروف واحدا فواحدا وما لبعضها مع بعض فى الادّغام لأَقِفَك على حدّ ذلك عن تحقّق واستبصار بتوفيق الله وعَوْنه٠

قال الشارح اعلم انّ اجتماع المتقاربين سببٌ مقتضٍ للادغام كما كان كذلك فى المثلين الّا انّه قد يعرض مانعٌ يمنع من الادغام فامتناعُ الادغام ما كان لعدم المقتضى بل لوجود المانع فمن ذلك الضاد والميم والراء والفاء والشين ويجمعها ضَمُّ شُفْرٍ وكذلك كلّ حرف فيه زيادةُ صوت لا يُدّغم فيما هو انقصُ صوتًا منه فهذه الحروفُ لا تُدّغم فى مقاربها ويُدّغم مقاربُها فيها فلا تُدّغم الميم فى الباء نحوَ أَكْرِمْ بَكْرًا وتُدّغم فيها الباء نحو اصْحَبْ مَطَرًا ولا تُدّغم الشين فى الجيم وتُدّغم الجيم فى الشين ولا تدّغم الفاء فى الباء نحو اعْرِفْ بَكْرًا وتدّغم الباء فى الفاء نحو اذْهَبْ فّى ذلك ولا تدّغم الراء فى اللام نحو اخْتَرْ له وتدّغم اللام فى الراء نحو قُلْ رَبِّ اغْفِرْ وذلك لانّ هذه الحروف فيها زيادةٌ على مُقاربها فى الصوت فادّغامُها يؤدّى الى الاجحاف بها وإبطالِ ما لها من الفضل على مُقاربها فالميمُ فيها غنّةٌ ليست فى الباء فاذا ادّغمتَها فى الباء فأنت تقلبها الى الباء وتستهلك ما فيها من زيادة الصوت والغنّة وفى الشين تَفَشٍّ واسترخاءٌ فى الفم ليس فى الجيم وفى الفاء تأفيفٌ والتأفيف هو الصوت الذى

يخرج من الفم عقيبَ النطق بالفاء ليس فى الباء وفى الراء تكريرٌ ليس فى اللام وفى الضاد استطالةٌ ليست لشىء من الحروف فلم يدّغموها فى مُقاربها شحًّا على اصواتها لئلّا تذهب وادُّغم فيها مقاربُها اذ لم يكن فى ذلك نقصٌ ولا إجحافٌ وكذلك ما كان من حروف الحلق ممّا يجوز ادغامُه لانّ من حروف الحلق ما لا يُدّغم ولا يُدّغم فيه وهى الهمزة والالف وسائرها تدّغم ويدّغم فيها فما كان منها أدخلَ فى الحلق لم يدّغم فيه الادخلُ فى الفم فالهاء تدّغم فى الحاء نحو اِجْبَه حَّمَلًا لانّ الهاء ادخلُ فى الحلق والحاء اقربُ الى الفم فلذلك ادغمت الهاء فى الحاء ولم يدّغم الحاء فى الهاء نحو اِمْدَح هِلالًا ولا تدّغم العين فى الحاء لانّ العين اقربُ الى الفم وذلك من قبل ان الحرف اذا كان ادخلَ فى الحلق وادُّغم فيما بعده كان فى ذلك تصعّدٌ فى الحلق الى الفم واذا عُكس ذلك كان ذلك بمنزلة الهُوِىّ بعد الصعود والرجوع عكسًا وامّا ما يدّغم احدهما فى الاخر مع التباعد فأن تَقاربا فى الصفة وإن تَباعدا مخرجًا نحوَ الواو والياء فهما متّفقان فى صفة المدّ والاستطالة ومخرجاهما متباعدان فاحدُهما من الشفة والاخر من وسط الفم فاذا التقيا وكان الاوّل منهما ساكنا قلبت الواو ياءً وادّغمت فى الياء وكذلك النون تدّغم فى الميم نحوَ مَن مَّعك لانّهما وإن اختلفا من جهة اللسان والشفة فقد اجتمعا فى صفة الغنّة الحاصلة فيهما من جهة الخيشوم وكذلك حروف طرف اللسان وهى النون والراء والتاء والدال والصاد والطاء والزاى والسين والظاء والذال والثاء تدّغم فى الضاد والشين وذلك لانّها وإن لم تكن من مخرجها الّا انّها تُخالطها لانّ الضاد استطالت لرخاوتها والشين لما فيها من التفشّى فالتحقت بحروف طرف اللسان فلمّا خالطتْها ساغ ادغامُهنّ فيها الّا حروفَ الصفير وسيأتى الكلام على الحروف مفصّلا حرفًا حرفًا ان شاء الله تعالى ‹

فصـــل ٧٣٩

قال صاحب الكتاب فالهمزة لا تُدّغم فى مثلها الّا فى نحو قولك سَأّالٌ ورأّاس والدأّات فى اسم وادٍ فيمَن يرى تحقيقَ الهمزتين قال سيبويه فامّا الهمزتان فليس فيهما ادّغامٌ من قولك قَرَأَ أَبوك واَقْرِئْ أَباك قال وزعموا انّ ابن ابى إسحق كان يحقّق الهمزتين وناسٌ معه وهى رديّة فقد يجوز الادّغامُ فى قولِ هؤلاء ولا تُدّغم فى غيرها ولا غيرُها فيها ‹

قال الشارح اعلم انّ الهمزة هى التى تُسمّى فى اوّل حروف المُعْجَم أَلفًا وانّما سمّوها الفا لانّها تُصور

بصورة الالف وهى فى الحقيقة نَبْرةٌ تخرج من اقصى الحلق ولذلك ثقلت عندهم وقد تقدّم الكلام عليها فى تخفيف الهمزة واذا كانت قد استُثقلت فهى مع مثلها اثقلُ فلذلك اذا التقت همزتان فى غير موضع العين فلا ادغامَ فيهما ولهما بابٌ فى التخفيف هو أَوْلى بهما من الادغام فلا تدغم الهمزة الّا أن تُليَّن الى الواو او الى الياء فتصادف ما تدّغم الواوُ والياء فيه فحينئذ يجوز ادغامُها على انّها ياء او واوٌ كقولنا فى رُؤْيَة رِيَّةٌ اذا خفّفوا فيجوز الادغامُ وتركُه فمن لم يدغم فلانّ الواو يُنْوَى بها الهمزةُ ومن ادغم فلانّه واوٌ ساكنةٌ بعدها ياء كقولهم طَوَيْته طَيًّا وأصله طَوْيًا فلا تدغم فى مثلها الّا أن يكون عينا مضاعفةً وذلك فى فَعّالٍ وفُعّلٍ وما أشبههما ممّا عينه همزةٌ نحو سَآّلٍ ورَأّاسٍ وجَأّارٍ من الجُؤار وهو الصوت ولو جمعت سائلًا وجائرًا على فُعّلٍ لادغمتَ وقلت سُؤّلٌ وجُؤّرٌ قال الهُذَلىّ المُتَنَخِّل

* لو أنّه جاءَنى جَوْعانُ مُهْتَلِكٌ * من بُؤَّسِ الناسِ عَنْهُ الخَيْرُ مَحْجوزُ *

قوله بُؤَّس جمع بائِسٍ فهذا فى كلمة واحدة فامّا اذا التقت همزتان فى غير موضع العين فلا ادغامَ فاذا قلت قَرَأَ أَبوك فقد اجتمع همزتان وإن كان التخفيف لاحداهما لازما غير انّ سيبويه حكى انّ ابن ابى اسحق كان يحقّق الهمزتين وانّها لغة رديّة لناسٍ من العرب وأجاز الادغامَ على قولِ هؤلاء لكن ضعّفه فقال وقد يجوز الادغام فى قول هؤلاء يعنى يجوز ادغامُ الهمزتين اذا التقتا فى قول هؤلاء وان لم تكن مضاعفة نحوَ قَرَأَ أَبوك وأَقْرِئْ أَباك وقد ذكرنا احكام الهمزتين اذا التقتا فى فصل الهمزة ولا تدّغم فى غيرها ولا غيرها فيها لانّها لا تدغم فى مثلها فادغامُها فيما قارَبَها ابعدُ واعلم انّ الادغام فى حروف الفم واللسان هو الاصل لانّها اكثرُ فى الكلام فالثقلُ فيها اذا تجاورت وتقاربت اظهرُ والتخفيفُ لها ألزمُ وحروفُ الحلق وحروفُ الشفة ابعدُ من الادغام لانّها اقلُّ فى الكلام وأشقُّ على المتكلّم وما ادغم منها فلمقاربة حروف الفم واللسان فاعرفه

فصـــل ٧٣٩

قال صاحب الكتاب والالف لا تُدّغم البتّة لا فى مثلها ولا فى مُقاربها ولا يُستطاع أن تكون مدّغَما فيها

قال الشارح الالف لا تدغم فى مثلها ولا فيما يقاربها اذ لو ادغمت فى مثلها لصارتا غير الفين لانّ الثانى من المدّغم لا يكون الّا متحرّكا والالف لا تُحرَّك فتحريكُها يؤدّى الى قلبها همزةً والاوّل لا يكون الّا كالثانى وإن كان ساكنا فامتنع فيها مع ما قارَبَها ما امتنع فيها مع مثلها وإن شئت ان تقول لا تدغم

فى مثلها لانّ الادغام لا يكون الّا فى متحرّك ولا يصحّ تحريك الالف ولا تدغم فى مقارب لئلّا يزول ما فيها من زيادة المدّ والاستطالة فاعرفه،

فصـــل ٧٤٠

قال صاحب الكتاب والهاء تُدّغم فى الحاء وقعتْ قبلها او بعدها كقولك فى اِجْبَهْ حاتِمًا واذْبَحْ هٰذِه اِجْبَحّاتما واذْبَحّاذِه ولا يُدّغم فيها الّا مثلُها نحوَ اِجْبَه هِّلالًا،

قال الشارح امّا الهاء فانّها تدغم فى الحاء سواءٌ وقعتْ قبلها او بعدها مثالُ وقوعها قبلها اجبه حاتما ومثالُ وقوعها بعدها اذبح هذه فتقول فيها اِجْبَحّاتِمًا واذْبَحّاذِه وذلك لانّهما متقاربان لانّ الحاء من وسط الحلق والهاء من اوّله ليس بينهما الّا العين وهما مهموستان رخوتان فالحاء اقربُ الى الفم ولذلك لا تدغم الحاء فى الهاء والبيانُ فى هذا احسنُ من الادغام لانّ حروف الحلق ليست بأصلٍ للادغام لبُعْدها من مخرج الحروف وقلّتها ولكن إن شئت قلبت الهاء حاءً اذا كانت بعد الحاء وادغمتَ ليكون الادغامُ فيما قُرب من الفم وذلك قولك أَصْلِحّيْثَمًا فى اصلح هيثما فأمّا أن تدغمها بان تقلبها هاءً فلا ولا يدغم فيها الا هاءٌ مثلها ولا يدغم فيها مقاربٌ لانّه ليس قبلها فى المخرج الّا الهمزة والالف وليس واحدةٌ منهما ممّا يصحّ ادغامُه والذى بعدها ممّا يلى الفمَ لا يدغم فيها لانّها ادخلُ فى الحلق والادخلُ فى الحلق لا يدغم فيه ما كان اقرب الى الفم فاعرفه،

فصـــل ٧٤١

قال صاحب الكتاب والعين تُدّغم فى مثلها كقولك اِرْفَع عَّلِيًّا وكقوله تعالى مَنْ ذَا ٱلَّذِى يَشْفَع عِّنْدَهُ وفى الحاء وقعتْ بعدها او قبلها كقولك فى اِرْفَعْ حاتمًا واذْبَحْ عَتُودًا ارفَحّاتما واذبَحّتودا وقد روى اليَزيدىّ عن ابى عمرو فَمَنْ زُحْزِح عَّنِ ٱلنَّارِ بادّغام الحاء فى العين ولا يُدّغم فيها الّا مثلُها واذا اجتمع العينُ والهاءُ جاز قلبُهما حاءَيْن وادّغامُهما نحوَ قولك فى مَعَهُمْ واجْبَهْ عُتْبَةَ مَحُّمْ واِجْبَحُّتْبَةَ،

قال الشارح امّا العين فانّها تدغم فى مثلها نحوَ قولك ارفع عّليا وقرئَ من ذا الذى يشفع عّنده وكذلك قوله عزّ وجلّ أَنّى لَا أُضِيع عَّمَلَ عَامِلٍ وقد تدغم فى الحاء سواءٌ وقعت قبلها او بعدها مثالُ كونها قبل الحاء ارفَحّاتما ومثال وقوعها بعدها أَصْلِحّامرًا فى أَصْلِحْ عامرا فامّا قلبُها حاءً اذا وقعت قبل

الحاء فهو حسنٌ لانّ باب الادغام ان تدغم الى الثانى وتُحوَّل على لفظه وامّا قلب العين الى الحاء اذا كانت بعدها فهو جائز وليس فى حُسْن الاوّل   ولا يدغم فى العين الّا مثلها ولا يدغم فيها مقاربٌ فامّا ما رُوى عن ابى عمرو فى قوله فمن زحزح عن النار بادغام الحاء فى العين فهو ضعيف عند سيبويه لانّ الحاء اقربُ الى الفم ولا تدغم الّا فى الادخل فى الحلق ووجهُه انّه راعى التقاربَ فى المخرج والقياسُ ما قدّمناه   ولا يدغم فيها ما قبلها لانّه ليس قبلها فى المخرج ما يصحّ ادغامُه الّا الهاء والهاء لا تدغم فى العين ولا العين فى الهاء فامّا تركُ ادغامها فى الهاء فلقُرْب العين من الفم وبُعْد الهاء عنه وامّا تركُ ادغام الهاء فيها فلأنّ العين وإن قاربتْها فى المخرج فقد خالفتْها من جهة التجنيس فالعينُ مجهورة والهاء مهموسة والهاء رخوة والعين ليست كذلك فلمّا تَباعد ما بينهما من جهة تجنيس الحروف وإن تقاربا فى المخرج امتنعا من الادغام الّا بمُعدِّلٍ يتوسّط بينهما وهو الحاء لانّها موافقةُ الهاء بالهمس والرخاوة والعينِ بالمخرج فلذلك لا يجوز فى اِقْطَعْ هِلالًا ادغامُ العين فى الهاء لهذه العلّة التى بينهما ولكن يجوز قلبُهما الى الحاء فتقول اِقْطَحِّلالًا واجبَحّتبة وحُكى عن بنى تميم مَحُّمْ فى معهم ومَحّاؤُلَاءِ فى مَعَ هؤلاء وذلك لقرب العين من الهاء وهى كثيرةٌ فى كلام بنى تميم وذلك لانّ اجتماع الحائين اخفُّ عندهم من اجتماع العينين والهائين وأدنى الى الفم فاعرفه ؞

فصل ٧٤٢

قال صاحب الكتاب والحاء تُدّغم فى مثلها نحوَ اِذْبَح حَمَلًا وقولِه تعالى لَآ أَبْرَحُ حَتَّى وتُدّغم فيها الهاء والعين ؞

قال الشارح الحاء تدغم فى مثلها نحوَ اذبح حّملا وقوله تعالى لا ابرح حّتى وقوله عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّى ولا اشكالَ فى ذلك لانّ ادغام الحاء فى الحاء كادغام العين فى العين نحوَ مَنْ ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ وتُدّغم فيها الهاء والعين اذ لا مانعَ من ذلك لانّهما أدخل فى الحلق والعين أقربُ الى الفم فلذلك تُدّغمان فيها ولا تُدّغم فيهما لانّ الابعد لا يُدّغم فى الاقرب فاعرفه ؞

فصل ٧٤٣

قال صاحب الكتاب والغين والخاء تُدّغم كلُّ واحدة منهما فى مثلها وفى أُختها كقراءة ابى عمرو ومَن

يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْاسْلَامِ دِينًا وقولك لا تَمْسَحِ خَّلْقَكَ وادْمَغ خَّلَفًا واسْلَخ غّنَمَكَ ،

قال الشارح الخاء والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق وهو أدنى المخارج الى اللسان ولذلك يقول بعض العرب مُنْخُلٌ ومُنْغُلٌ فيُخْفِي النون عندها كما يخفيها مع حروف اللسان والفم لقُرْب هذا المخرج من اللسان فيجوز ادغامُ كلّ واحدة منهما فى مثلها ولا اشكالَ فى ذلك لاتّحاد المخرج وعدم المانع فمثالُ ادغام الغين فى الغين قوله تعالى ومن يبتغ غَيرِ الاسلام دينا ولم يلتق فى القران غينان غيرُهما ومثالُ ادغام الخاء فى الخاء لا تمسح خّلقك ولم يُصِخ خّالِدٌ ولم يلتق فى القرآن خاءان وتدغم كلّ واحدة منهما فى صاحبتها للتقارب فانّه ليس بينهما الّا الشدّةُ والرخاوةُ فتقول فى ادغام الغين فى الخاء ادمغ خّلفا تدغم الغين فى الخاء قال سيبويه البيان احسنُ والادغامُ حسنٌ ويدلّ على حسن البيان عزّتُهما فى باب رَدَدْت لانّهم لا يكادون يُضعّفون ما يستثقلون قال ابو العبّاس المبرّد الادغامُ أحقّ من البيان والبيانُ حسنٌ وفى الجملة هو احسنُ من ادغام الخاء فى الغين نحو اسلخ غّنمك لانّ الخاء اقربُ الى الفم وعلى كلّ حال هو جائزٌ لانّ هذين الحرفين آخرُ مخارج الحلق والبيانُ احسنُ لأمرين احدُهما انّ الغين قبل الخاء فى المخرج والبابُ فى الادغام أن يدغم الأقربُ فى الابعد والثانى انّ الغين مجهورة والخاء مهموسة والتقاء المهموسين اخفُّ من التقاء المجهورين والجميعُ جائزٌ حسنٌ وقد أجاز بعضهم ادغامَ العين والحاء فيهما لقربهما من الفم والذى عليه الاكثرُ المنعُ من ذلك لانّ الغين والخاء قد قربا من الفم شديدا فبعدت عن الحاء والعين فاعرفه ،

فصـــل ٧٤٤

قال صاحب الكتاب والقاف والكاف كالغين والخاء قال الله تعالى فَلَمَّا أَفَاقَ قَّالَ وقال كَيْ نُسَبِّحَكَ كَّثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَّثِيرًا وقال خَلَقَ كُّلَّ دَابَّةٍ وقال فَاِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَّالُوا ،

قال الشارح لمّا انتهى الكلام على حروف الحلق اخذ فى الكلام على حروف الفم لانّها تليها وهى حيّزٌ على حِدَةٍ فأوّلُ مخارج الفم ممّا يلى حروفَ الحلق مخرجُ القاف والكاف فالقافُ ادنى حروف الفم الى الحلق والكافُ تليها وكلُّ واحدة منهما تدغم فى مثلها وفى صاحبتها ولا تدغم فى غير صاحبتها فامّا ادغامُهما فى مثلهما فلا اشكالَ فيه نحوَ قوله تعالى فلمّا أفاق قّال وقوله حتّى اذا أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَق قّالَ آمَنْتُ وقوله وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِق قُّرُبَاتٍ ومثال ادغام الكاف فى الكاف كى نسبّحك كّثيرا ونذكرك كّثيرا وانّك

كُنْتَ ومثال ادغام القاف فى الكاف أَطْلَق كَوْثَرًا وَالْحَق كَلَدَةً وقوله تعالى خلق كلّ دابّة فتدغم لقرب المخرجين وهما شديدتان ومن حروف اللسان ولانّ الكاف ادنى الى حروف الفم من القاف وهى مهموسة والادغام حسنٌ لإخراج القاف الى الاقرب الى حروف الفم التى هى أقوى فى الادغام والبيانُ احسنُ لانّ مخرجهما اقربُ مخارج الحلق الى الفم الّا انّ ادغام القاف فى الكاف اقيسُ من عكسه لانّ القاف اقربُ الى حروف الحلق والكاف ابعدُ منها فاعرفه؛

فصل ٧٣٥

قال صاحب الكتاب والجيم تُدّغم فى مثلها نحوَ أَخْرِج جّابِرًا وفى الشين نحوَ أَخْرِج شَّبَثًا قال الله تعالى أَخْرَج شَّطْأَهُ وروى اليزيدىُّ عن ابى عمرو ادّغامَها فى التاء فى قوله تعالى ذِى ٱلْمَعَارِج تَّعْرُجُ وتُدّغم فيها الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء نحوَ اِرْبِط جَّمَلًا وَاحْمَد جّابِرًا وَوَجَبَت جُّنُوبُهَا وَاحْفَظ جَّارَك وان جّاءوكُمْ ولم يَلْبَث جّالِسًا؛

قال الشارح وامّا الجيم فانّها تدغم فى مثلها نحوَ أَخْرِج جَّمَلَك ولا إشكالَ فى ذلك لاتّحاد المخرج وعدمِ ما يمنع من ذلك ولم يلتق فى القران جيمان وتدغم فى الشين نحوَ أخرِج شّبثا قال الله تعالى كزرع أخرج شّطأه وذلك لقرب مخرجيهما ولم يذكر سيبويه ادغامَها فى غير هذين الحرفين وروى اليزيدىّ عن ابى عمرو ادغامها فى التاء فى قوله تعالى ذى المعارج تّعرج لانّها وان لم تُقارِب الجيمُ التاءَ فانّ الجيم أختُ الشين فى المخرج والشينُ فيها تَفَشٍّ يصل الى مخرج التاء فلذلك ساغ ادغامُها فيها ولا يجوز ادغامُ الشين فى الجيم لانّها افضلُ منها بالتفشّى وتدغم فيها ستّة احرف من غير مخرجها وهى الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء وانّما جاز ادغامُ هذه الحروف فى الجيم وإن لم تُقارِبها لانّ هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا ومخرج الجيم من وسط اللسان فكان بينهما تباعدٌ وأُجرِيت فى ذلك مجرى اختها وهى الشين وذلك انّ الشين وإن كانت من مخرج الجيم فإنّ فيها تفشّيا يتّصل بهذه الحروف فلذلك من الاتّصال جاز ان يدغمن فى الجيم ولا يدغم الجيمُ فيها كما لا تدغم الشينُ لانّها أُجرِيت مجراها فاعرفه؛

فصل ٧٣٦

قال صاحب الكتاب والشين لا تُدّغم الّا فى مثلها كقولك اُقْمُش شَّيْئًا ويُدّغم فيها ما يُدّغم فى

الجيم والجيمُ واللام كقولك لا تُخالط شَّرًا ولم يُرِد شَّيْـًا وأَصابت شَّرْبًا ولم يَحْفَظ شَّعْرًا ولم يتّخذ شَّريكًا ولم يَرِث شَّسْعًا ودَنا الشّاسِعُ ٭

قال الشارح الشين تدغم فى مثلها وذلك نحو اقش شَّيحا واُخْمُش شَّيْبَةَ ولم يلتق فى القران شينان ولا تدغم فى شىء ممّا يقاربها لما فيها من زيادة التفشّى وقد رُوى عن ابى عمرو ادغامُها فى السين ٥ من قوله تعالى الَى ذِى ٱلْعَرْش سَّبيلاً كما رُوى عنه ادغامُ السين فيها من نحوِ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْس شَّيْبًا لانّهما متواخيتان فى الهمس والرخاوة والصوت وليس هذا مذهبَ البصريين لانّ للشين فضلَ استطالة فى التفشّى وزيادةَ صوت على السين فاعرفه ٭

فصل ۷۴۷

۱۰ قال صاحب الكتاب والياء تُدّغم فى مثلها متّصلةً كقولك حَيٌّ وعَىَّ وشبيهةً بالمتّصلة كقولك قاضيّ ورامىّ ومنفصلةً اذا انفتح ما قبلها كقولك اِخْشَى يّاسِرًا وإن كانت حركةُ ما قبلها من جنسها كقولك اظْلِمِى ياسِرًا لم تُدّغم ويُدّغم فيها مثلُها والواوُ نحوَ طَىّ والنونُ نحوَ مَن يّعْلَم ٭

قال الشارح اعلم انّ الياء وان كانت من مخرج الجيم والشين فانّها من حروف المدّ ولها فضيلةٌ على غيرها بما فيها من المدّ واللين فهى تُباين سائرَ الحروف اللّاتى من مخرجها المقاربة لها فى المخرج فلذلك ۱۵ لا تدغم فى الجيم وان كانت من مخرجها لما فيها من المدّ واللين لئلّا تخرج الى ما ليس فيه مدٌّ ولا لينٌ من الحروف الصِحاح والياء تدغم فى مثلها اذا كانت متّصلة بأن كانتا فى كلمة واحدة فمثالُها فى الكلمة الواحدة قولك حَيٌّ وعَىَّ فى حَيِىَ وعَيِىَ وكذلك تقول فيما هو فى حكم الكلمة الواحدة نحوِ قاضيّ ورامىّ واما المنفصل وهو الذى يكون المثلان فيه من كلمتين فان كانت الياء الاولى قبلها فتحةٌ جاز الادغامُ نحوَ اخْشَى يّاسِرًا وارْضَى يّسارًا فان انكسر ما قبلها لم تدغم كقولك اظْلِمِى ياسِرًا ۲۰ والفرقُ بينهما انّ الكسرة اذا كانت قبلها كمل المدُّ فيها فتصير بمنزلة الالف لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا منها فلا يدغم كما انّ الالف لا تدغم لانّك لو ادغمتَها مع انكسارِ ما قبلها لذهب المدُّ الذى فيها بالادغام فيجتمع سَبَبان احدُهما ذهابُ المدّ والاخرُ ضُعْفُ الادغام فى المنفصل وانّما ضُعف الادغامُ فى المنفصل لانّ المنفصل لا يُلْزِم الحرفَ ان يكون بعده مثله ويصلح ان يُوقَف عليه وليس كذلك المتّصلُ فى كلمة واحدة وتدّغم فيها ثلاثة احرف مثلُها والواو والنون فامّا ادغامُ مثلها فيها

فلا اشكالَ فيه لاجتماعهما فى المخرج والمدّ وكذلك الواو من طَوَيْته طَيًّا وشَوَيْته شَيًّا وذلك انّ الواو والياء وإن تَباعد مخرجاهما فقد اجتمعا فى المدّ فصارا كالمثلين فادُّغمت الواو فيها بعد قلبها ياءً مع انّ الواو تخرج من الشفة ثمّ تهوى الى الفم حتى تنقطع عند مخرج الالف والياء فهما على هذا متجاورتان فاذا التقتا فى كلمة والاولى منهما ساكنةٌ ادُّغمت احداهما فى الاخرى وذلك نحو لَيّةٌ من لوَيْت يَدَه وشَيٌّ من شوَيْته وأصله لَوْيَةٌ وشَوْيٌ وكذلك لو كانت الثانية واوا قلبتَها ياءً ثمّ ادغمتَ الياء فيها لانّ الواو تُقلب الى الياء ولا تقلب الياء اليها لانّ الياء اخفُّ والادغامُ انّما هو نقلُ الأثقل الى الأخفّ من ذلك أيّامٌ فى جمع يَوْمٍ والاصلُ أَيْوامٌ ومثلُه سَيّدٌ ومَيّتٌ وأصله سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ وقد تقدّم الكلام على ذلك قبلُ واما النون فإنّما جاز ادغامها فى الياء وان لم يكن فيها لينٌ من قبل انّ فيها غنّةً ولها مخرجٌ من الخيشوم ولذلك أُجريت مجرى حروف المدّ واللين فى الاعراب بها كما يُعْرَب بحروف المدّ واللين فى نحو يذهبان وتذهبان ويذهبون وتذهبين ويُبْدَل من التنوين التابع للاعراب الفٌ فى حال النصب فى نحو رأيت زيدًا فاعرفه ،

فصـــل ٧٤٨

قال صاحب الكتاب والصاد لا تُدّغم الّا فى مثلها كقولك اِقْبِص صَعْفَها وامّا ما رواه ابو شعَيْب السُوسىّ عن اليَزيدىّ انّ ابا عمرو كان يدّغمها فى الشين فى قوله تعالى لِبَعْض شَأْنِهِمْ فما بَرِئَتْ عن عَيْب روايةُ ابى شعيب ويُدّغم فيها ما يُدّغم فى الشين الّا الجيمَ كقولك حُط ضّمانَك وزِد صّحْكًا وشَدّت صّفائرَها واِحْفَظ صّأْنَك ولم يَلْبَث ضّارِبًا وهو اَلضّاحِكُ ،

قال الشارح الصاد تدغم فى مثلها فقط كقولك أَدْحِص صّرْمَةً ولا تدغم فى غيرها لما فيها من الاستطالة التى يُذْهِبها الادغامُ وقد رُوِى عن ابى عمرو ادغامُ الصاد فى الشين فى قوله تعالى لبعض شأنهم قال ابن مُجاهِد لم يرو عنه هذا الّا ابو شُعَيْب السُوسىّ وهو خلافُ قول سيبويه ووجهُه انّ الشين اشدُّ استطالةً من الصاد وفيها تَفَشٍّ ليس فى الصاد فقد صارت الصاد أنقصَ منها وادغامُ الانقص فى الازيد جائزٌ ويؤيّد ذلك انّ سيبويه حكى انّ بعض العرب قال اِطَّجَعَ فى اِضْطَجَعَ واذا جاز ادغامُها فى الطاء فادغامُها فى الشين أَوْلى وليس فى القران صادٌ بعدها شينٌ الّا ثلاثةُ مواضع واحدةٌ يدغمها ابو عمرو وهى لبعض شأنهم واثنتان لا يدغمهما اتّباعا للرواية وهما رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـئًا

والاخر شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا والذى أراه انّه ضعيفٌ على ما قاله سيبويه لامرين احدهما ذهابُ ما فى الصاد من الاستطالة والاخرُ سكونُ ما قبل الصاد فيؤدّى الادغامُ الى اجتماع ساكنين على غير شرطه والى ذلك اشار صاحب الكتاب بقوله ما برئت من عيب والحقّ انّ ذلك اخفاءٌ واختلاسٌ للحركة فظنّها الراوى ادغامًا ونحوٌ من ذلك ما رواه ابن صَقْر عن اليزيدىّ من ادغامها فى الذال من قوله عزّ وجلّ تَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فحمل ذلك على الاخفاء واختلاس الحركة لا على الادغام قال ويدغم فيها ما يدغم فى الشين الّا الجيم والذى يدغم فى الشين ثمانيةُ احرف وهى الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء واللام والجيم وقد استثنى ههنا الجيمَ لانّ هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا والصاد من حافة اللسان وجانب الأضراس وفيها إطباقٌ واستطالةٌ تمتدّ حتى تتّصل بهذه الحروف فصارت مُجاوِرةً لها فجاز ادغامُهنّ فيها وهى اقوى منهنّ وأوفرُ صوتًا والادغامُ انّما هو فى الاقوى وامّا الجيم فانّها لا تدغم لانّها أختُ الشين وحكمُها حكمُ الشين فكما لا تدغم فيها الشينُ كذلك الجيم فعلى هذا تقول حط ضّمانك وزد ضّحكا وشدّت ضّفائرها فهذه الثلاثةُ من جنس واحد اعنى الطاء والدال والتاء وتقول احفظ ضّأنك وانْبِذْ ضّاربَك ولم يذكر الشيخ هذا المثال وتقول لم يلبث ضّاربا وٱلضّارِبُ فتدغم اللامَ فى الصاد فاعرفه٭

فصـــل ٧٤٩

قال صاحب الكتاب واللام إن كانت المعرِّفةَ فهى لازمٌ ادّغامُها فى مثلها وفى الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والصاد والسين والزاى والشين والضاد والنون والراء وإن كانت غيرَها نحوَ لامِ هَلْ وبَلْ فادّغامُها فيها جائزٌ ويتفاوت جوازُه الى حَسَنٍ وهو ادّغامها فى الراء كقولك هَل رَّأيتَ والى قبيحٍ وهو ادّغامها فى النون كقولك هَل نَّخْرُجُ والى وَسَط وهو ادّغامها فى البواقى وقرئ هَثُّوِّبَ ٱلْكُفَّارُ وانشد سيبويه

* فَذَرْ ذا ولكنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا * على ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَيْلِ ناصِبِ *

وانشد

* تقول اذا أَهْلَكْتُ مالًا للَذَّةٍ * فُكَيْهَةُ هَشَّىْءٌ بكَفَّيْكَ لائقُ *

ولا يُدّغم فيها الّا مثلُها والنونُ كقولك مَن لَّكَ وادّغامُ الراء لحْنٌ٭

قال الشارح اعلم انّ هذه اللام المُعرِّفة تدغم فى حروف طرف اللسان وما اتّصل بطرف اللسان وإن كان مخرجُها من غير طرف اللسان وهى ثلثةَ عشرَ حرفا منها احد عشر حرفا من طرف اللسان وحرفان

اتّصلا بطرف اللسان وهما الشين والصاد لانّ الصاد استطالت برخاوتها فى نفسها حتى خالطت طرفَ اللسان وكذلك الشينُ للتفشّى الذى فيها خالطت طرفَ اللسان فالاحدَ عشرَ حرفا منها متناسبةٌ وهى الطاء والتاء والدال والصاد والسين والزاى والظاء والثاء والذال وامّا الراء والنون فهما اقربُ الى اللام وقد بيّنّا حالَ الشين والصاد فهذه ثلثة عشر حرفا تدغم لامُ المعرفة فيها ولا يجوز تركُ الادغام معها لاجتماع ثلثة اسباب تدعو الى الادغام منها المقاربةُ فى المخرج لانّها من حروف طرف اللسان ومنها كثرةُ لام المعرفة فى الكلام ومنها انّها تتّصل بالاسم اتّصالَ بعض حروفه لانّه لا يوقَف عليها فلهذا لزم الادغامُ فيها   وامّا ما عدا لامَ المعرفة فيجوز ادغامُها فى هذه الاحرف ولا يلزم وبعضُها اقوى من بعض فى الادغام والحروفُ التى يكون الادغامُ فيها اقوى هى الاقربُ الى اللام وأقواها الراء فى نحو هل رأيت ونحوه لانّها اقربُ اليها من سائر اخواتها وأشبهُها بها فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد اذ هى من طرف اللسان لا عملَ للثنايا فيها فإن لم تدّغم جاز وهى لغةٌ لأهل الحجاز عربيّةٌ جيّدةٌ هكذا قال سيبويه وهو مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين جائزٌ وليس ككثرته مع الراء لانّهنّ قد تراخين عنها وهنّ من الثنايا وجوازُ الادغام على انّ آخِر مخرج اللام قريبٌ من مخرجها وهى حروف طرف اللسان   وهو مع الظاء والثاء والذال جائزٌ وليس بحُسْنه مع هؤلاء لانّ هذه الحروف من اطراف الثنايا متصعّدةٌ الى اصول الثنايا العُلْيا حتى قاربت مخرجَ الفاء واللامُ مستفِلةٌ فبعُدت منها بهذا الوجه ويجوز الادغامُ لانّهنّ من الثنايا كما انّ الطاء غير المعجمة واخواتها من الثنايا وطرف اللسان وهى مع الصاد والشين أضعفُ لانّ الصاد مخرجُها من اوّل حافة اللسان والشين من وسطه ولكنّه يجوز ادغامُ اللام فيهما لما ذكرتُ لك من اتّصال مخرجَيْهما   فأجودُ احوالها فى الادغام ان تدغم فى الراء لما ذكرناه من تقارُبهما فى المخرج   وامّا اللام مع النون فهو اضعف من جميعِ ما ادُّغمت فيه اللام وذلك انّ النون تدغم فى احرفٍ ليس شىءٌ منها يدغم فى النون الّا اللامُ وحدَها فاستوحشوا من إخراجها عن نظائرها قال سيبويه وادغامُ اللام فى النون اقبحُ من جميعِ هذه الحروف لانّها تدغم فى اللام كما تدغم فى الياء والواو والراء والميم فلم يجترؤا على ان يُخْرِجوها من هذه الحروف التى شركتْها فى ادغام النون وصارت كإحداها   فامّا ما انشده من قول الشاعر * فذر ذا ولكن الخ * فالبيت لمُزاحم العُقَيْلى والشاهد فيه ادغامُ اللام فى التاء من قوله هتّعين والمراد هَلْ تُعين والبرقُ الناصبُ الذى يُرى من بعيد والمُتيَّم الذى قد تيّمه الحُبُّ اى استعبده والمعنى ذَرْ ذا الحديثَ والامرَ الذى ذكره ثمّ

استدرك وقال ولكن هل تُعين مُتَيَّمًا يعنى نفسه واعانته له أن يسهر معه ويحادثه لتخِفّ عنه ما يجده من الوَجْد عند لَمْع البرق لانّ ذلك البرق يلمع من جهة محبوبه فيذكّره ويأرق لذلك واتّفق حمزة والكسائىّ على ادغام لام بَلْ وهَلْ فى التاء والثاء والسين فى جميع القران فقرءا بَتُّؤْثِرُونَ ٱلْحَيٰوةَ ٱلدُّنْيَا فى بَلْ تؤثرون وهَثُّوبَ فى هَلْ ثُوب وبَسَّوّلَتْ فى بَلْ سوّلت ويقرأ الكسائىّ وحده بادغام لام بَلْ وهَلْ فى الطاء والضاد والزاى والظاء والنون وقرأ بَل طَّبَعَ وبَل ضَّلُّوا وبَل زُّيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وبَل ظَّنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وبَل نَّتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا ومَنْ يَفْعَل ذَّلِكَ وامّا قول الاخر * تقول اذا اهلكت الخ * البيت لتميم بن طَرِيف العَنْبَرىّ والشاهد فيه ادغامُ اللام فى الشين والمراد هَلْ شىء والمعنى واضح ولا تدغم فيها الّا مثلها نحو وَقَال لَّهُمْ نَبِيُّهُمْ والنونُ كقولك مَن لَّكَ وآمَن لَّهُ لُوطٌ وذلك لقرب مخرج النون من اللام وامّا ادغامُ الراء فيها فسيوضَح امره بعد هذا الفصل فاعرفه ء

فصل ٧٥١

قال صاحب الكتاب والراء لا تُدغم الّا فى مثلها كقوله تعالى وَٱذْكُر رَّبَّكَ وتُدْغم فيها اللامُ والنون كقوله تعالى كَيْفَ فَعَل رَّبُّكَ واذْ تَأَذَّن رَّبُّكُمْ ء

قال الشارح اعلم انّ الراء تدغم فى مثلها لانّ مَعْدنهما واحد وجَرْسهما واحد كقولك اُذْكر رّاشدًا ولا تدغم الراء الّا فى مثلها ولا تدغم فى غيرها لئلّا يذهب التكريرُ الذى فيها بالادغام الا ترى انّك تقول فى الوقف هذا عمرو فينبو اللسانُ نَبْوَةً ثمّ يعود الى موضعه فلو اُدْغم فى غيره ممّا ليس فيه ذلك التكريرُ لذهب تكريرُه بالادغام واختلف النحويون فى ادغام الراء فى اللام فقال سيبويه واصحابه لا تدغم الراء فى اللام ولا فى النون وإن كنّ متقاربات لما فى الراء من التكرير ولتكريرها تُشبّه بحرفين ولم يخالف سيبويه احدٌ من البصريين فى ذلك الّا ما رُوى عن يعقوب الحَضْرَمىّ انّه كان يدغم الراء فى اللام فى قوله عزّ وجلّ يَغْفِر لَّكُمْ وحكى ابو بكر بن مُجاهد عن ابى عمرو انّه كان يدغم الراء فى اللام ساكنةً كانت الراء او متحرّكةً فالساكنةُ نحوُ قوله تعالى فَٱغْفِر لَّنَا واسْتَغْفِر لَّهُمْ ويَغْفِر لَّكُمْ ذُنُوبَكُمْ وما كان مثله والمتحرّكةُ قوله سَخَّر لَّكُمْ وهُنَّ أَطْهَر لَّكُمْ وأجاز الكسائىّ والفرّاء ادغامَ الراء فى اللام والحجّةُ فى ذلك انّ الراء اذا اُدْغمت فى اللام صارت لاما ولفظُ اللام اسهلُ واخفُّ من ان تأتى براء فيها تكريرٌ وبعدها لامٌ وهى مقاربةٌ للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة احرف من موضع واحد قال ابو بكر

ابن مجاهد لم يقرأ بذلك احدٌ علمْناه بعد ابى عمرو سواه فاعرفه،

فصــــل ٧٥١

قال صاحب الكتاب والنون تُدّغم فى حروف يَرْمُلُونَ كقولك مَن يّقول ومن رّاشدٍ ومن مُّحَمّدٍ ومَن لّكَ ومَن وّاقدٌ ومَن نُّكْرِمُ وادّغامُها على ضربين ادّغامٌ بغُنّةٍ وبغيرِ غنّة،

قال الشارح النون تدغم فى هذه الحروف الستّة التى يجمعها يرملون فامّا ادغامها فى مثلها فلا إشكال فيه وامّا الخمسة الباقية وهى الراء واللام والميم والياء والواو فلانّها مقاربةٌ لها فى المنزلة الدُنْيَا من غير إخلال بها وادغامُها فى الراء واللام احسنُ من البيان لفرط الجوار وذلك نحوُ مَن لّكَ ومن رّاشدٍ والبيانُ جائز وادغامُها فى الميم نحوُ من مُّحَمّدٍ وممّنْ أَنْتَ وذلك انّ الميم وإن كان مخرجُها من الشفة فانّها تُشارِكُ النونَ فى الخياشيم لما فيها من الغنّة والغنّةُ تُسمع كالميم فلذلك تقعان فى القوافى المُكْفَأة نحوِ قوله

* بُنَىَّ انّ البِرَّ شىءٌ هَيّنْ * أَلْمَنْطِقُ اللَّيِّنُ والطُعَيِّمْ *

والبيان جائزٌ حسنٌ وامّا ادغامها فى الياء والواو فى نحوِ مَن يّأْتيك ومَن وّالٍ فذلك من قبل انّ النون بمنزلة حروف المدّ نحوِ الواو والياء لانّ فيها غنّةً كما انّ فيهما لينًا ولانّ النون من مخرج الراء والراء قريبةٌ من الياء ولذلك تصير الراء ياءً فى اللُثْغة وهى تدغم بغنّة وبغير غنّة فاذا ادُّغمت بغير غنّة فلانّها اذا ادغمت فى هذه الحروف صارت من جنسها فتصير مع الراء راءً ومع اللام لاما ومع الياء ياءً ومع الواو واوا وهذه الحروف ليست لها غنّةٌ وامّا اذا ادغمت بغنّة فلانّ النون لها غنّةٌ فى نفسها والغنّةُ صوت من الخيشوم يتبع الحرف واذا كان للنون قبل الادغام غنّةٌ فلا يُبْطِلونها بالادغام حتى لا يكون لها اثرٌ من صوتها،

قال صاحب الكتاب ولها اربعُ احوال احديها الادّغامُ مع هذه الحروف والثانيةُ البيانُ مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء كقولك مَنْ أَجْلك ومَنْ هانئ ومن عِنْدك ومَنْ حَمَلَك ومَنْ غَبَرَ ومَنْ خانَك الّا فى لغة قومٍ أَخْفَوْها مع الغين والخاء فقالوا مُنْخُلٌ ومُنْغَلٌ،

قال الشارح يريد انّ النون لها اربعُ احوال حالٌ تكون فيها مدّغمة وهى مع حروف يرملون وقد تقدّمت علّةُ ذلك الّا انّه قد يعرض فى بعضها ما يوجب ترك الادغام فيه وهى الميم والياء والواو وذلك

نحو قولك شاةٌ زَنْماء وغَنَمٌ زُنْمٌ فانّ هذا لا يسوغ فيه الادغامُ والبيان هو الوجهُ وذلك لئلّا يُتوهّم انّه من المضاعف لو قالوا زَمّاء وزُمٌّ وكذلك قُنْوَةٌ وقُنْيَة وكُنْيَةٌ لا يسوغ الادغام فى ذلك كلّه لئلّا يصير بمنزلة ما عينه ولامه واوان من نحو القُوّة والحُوّة او ياءان كقولك حَيّةٌ وقد تقدّم ذلك قبلُ   وامّا الحال الثانية وهو ان تُبيَّن ولا تُدّغم ولا تُخْفَى وذلك مع حروف الحلق الستّة وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والخاء والغين كقولك مَن أبوك ومِن هِلالٍ ومِن عندك ومَن حملك ومن غيرك ومَن خالَفك وانّما وجب البيان عند هذه الحروف لتباعُدها منها فى المرتبة القُصْوَى فليست من قبيلها فلم تدغم لذلك فى هذا الموضع كما انّ حروف اللسان لا تدغم فى حروف الحلق ولم تُخْفَ عندها كما لم تدغم لانّ الاخفاء نوعٌ من الادغام   وبعضُ العرب يُجْرِى الغين والخاء مجرى حروف الفم لقربهما منها فيُخْفيها عندهما كما يفعل ذلك عند الكاف والقاف فيقول مُنْخُلٌ ومُنْغَلٌ والاوّل أجودُ واكثرُ لانّهما من حروف الحلق فكانتا كأخواتها فاعرفه ء

قال صاحب الكتاب والثالثةُ القلبُ الى الميم قبل الباء كقولك شَمْباء وعَمْبَرٌ   والرابعةُ الاخفاء مع سائر الحروف وهى خمسةَ عشرَ حرفا كقولك مَنْ جابرٌ ومَنْ كَفَرَ ومَنْ قَتَلَ وما أشبه ذلك قال ابو عثمنَ وبيانُها مع حروف الفم لحنٌ ء

قال الشارح الحال الثالثة ان تنقلب ميما وذلك اذا كانت ساكنة قبل الباء نحوَ عمبر وشمباء وانّما قلبوها ميما هنا لانّه موضعٌ تُقْلَب فيه النون ومعنى قولنا تقلب فيه اى تُدّغم لانّها تدغم مع الواو والميم اللذين هما من مخرجها فلمّا اجتمعت مع الباء وكانت النون الساكنة بعيدةً من الباء فى المخرج ومُباينةً لها فى الخواصّ التى تُوجِب الشِّرْكةَ بينهما لم يكن سبيلٌ الى الادغام ففرّوا الى حرف من مخرج الباء وهو الميم فجرى ذلك مجرى الادغام وليس فى الكلام كلمةٌ فيها ميمٌ قبل الباء فيقعَ فيه لبسٌ فأمنوا اللبسَ   وامّا الرابع وهو الاخفاء مع سائر الحروف وهى الخمسةَ عشرَ حرفا التى ذكرها وانّما أُخفيت عندها لانّها تخرج من حرف الأنف الذى يحدث الى داخل الفم لا من المَنْخَر فكان بين النون وحروف الفم اختلاطٌ فلم تَقْوَ قوّةَ حروف الفم فتُدّغمَ فيها ولم تبعد بُعْدَ حروف الحلق فتظهرَ معها وانّما كانت متوسّطة بين القرب والبعد فتوسّط امرُها بين الاظهار والادغام فأُخفيت عندها لذلك فلها ثلثةُ احوال الادغامُ والاخفاء والاظهارُ فالادغام للتقارب بالحدّ الأدنى والاظهار للتباعد بالحدّ الاقصى والاخفاء للمناسبة بالحدّ الاوسط قال ابو عثمان المازنىّ وبيانها مع حروف الفم لحن لما ذكرناه فاعرفه ء

فصــل ٧٥٣

قال صاحب الكتاب والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ستّتُها يُدّغم بعضُها فى بعض وفى الصاد والزاى والسين وهذه لا تُدّغم فى تلك الّا انّ بعضها يُدّغم فى بعض والأقْيَسُ فى المُطبَقة اذا ادُّغمت تبقيةُ الاطباق كقراءة ابى عمرو فَرّطْتُ فى جَنْبِ ٱللّٰهِ

قال الشارح هذه الحروف يجمعها كونُها من طرف اللسان وأُصول الثنايا فلذلك لا يمتنع ادغامُ بعضها فى بعض الّا حروفَ الصفير خاصّةً فانّها يدغم فيها ولا تدغم هى فى غيرها لما فيها من الصفير وحروفُ طرف اللسان تسعةٌ كلُّ ثلاثة متواخيةٌ بالمخرج وقد تقدّم ذكرُها فحكمُ الدال مع الطاء ان يدغم كلُّ واحدة منهما فى صاحبتها لانّهما من مَعْدِن واحد وهما مجهورتان شديدتان وانّما جاز ادغامُ الطاء فى الدال مع الاطباق الذى فى الطاء لانّه يمكن اذهابُه وتبقيتُه فلمّا كان المتكلّم مخيَّرا فيه لم يمتنع من الادغام وذلك اِضْبط دّلَمًا بادغام الطاء فى الدال مع ترك الاطباق على حاله فلا يُذْهِبه لانّ الدال ليس فيها اطباقٌ وهو الاقيسُ كما أُبقيت الغنّة فى النون وانّما كان اقيس لانّ المطبق أفشى فى السمع فكان تغليبُ الدال على الاطباق كالاجحاف اذ ليست كالاطباق فى السمع وإن شئتَ أذهبتَه حتى تجعلها كالدال سواءً كما اذهبتَها اعنى الغنّة عند من يفعل ذلك وليس كلُّ العرب يفعله وذلك انّهم آثروا ان لا تُخالفها حيث ارادوا ان يقلبوها دالا مثلَها وكذلك الطاء فى التاء نحوَ اُنْبُط تّوءَمًا تجعلها تاءً وقرأ ابو عمرو فرّتّ فى جنب الله بالادغام والاطباق ويجوز اذهابُه الّا انّ اذهاب الاطباق مع الدال امثلُ قليلا لانّ الدال كالطاء فى الجهر والتاء مهموسةٌ قال سيبويه وكلٌّ عربىّ جيّد وتدغم الدال فى الطاء فتصير طاءً مع الطاء نحوَ أَبْعِد طّالبًا وكذلك التاء نحوَ اِنْعَت طّالبًا لانّك لا تُجحِف بهما فى الاطباق ولا غيره الّا انّ ادغام التاء فى الطاء احسن لانّها مهموسة والطاء مجهورة وليس يمنع الجهرُ ادغامَ المهموس ولكن يكون ادغامُ المهموس احسن وانّما لم يمنع الجهرُ لانّ للمهموس حالا يُقارِب حالَ المجهور بسُهولة المَخرج وقلّةِ الكُلْفة فى الاعتماد اذ الاعتمادُ فى المجهور اقوى والتاء مع الدال يدغم كلُّ واحدة منهما فى صاحبتها الّا انّ ادغام التاء فى الدال امثلُ لانّ الدال مجهورة فتقول انْعَت دّلامَةَ بالادغام على ما بيّنّا وكلُّ هذه الاحرف يجوز الاظهارُ فيها لانّها من المنفصل وإن ثقُل الكلام لشدّتهنّ وللزوم اللسان موضعَهنّ لا يتجافى عنه والادغامُ احسنُ لانّه ليس بينهما الّا

الهمس والجهر وليس في واحد منهما إطباقٌ ولا استطالةٌ ولا تكريرٌ وامّا الظاء والذال والثاء فكذلك يدغم بعضهنّ في بعض فهي مع الذال كالطاء مع الدال لانّها مجهورة مثلُها وليس بينهما الّا الاطباق فتقول احْفَظ ذّلك وخُذ ظّالمًا ويحسن اذهابُ الاطباق لتكافُئهما في الجهر والثاء مع الظاء كالطاء مع التاء تدغم كلّ واحدة في صاحبتها الّا انّ ادغام الثاء في الظاء احسنُ فتقول ابْعَث ظّالمًا وأَيْقِظ ثّابتًا بالادغام وابْعَث ذّلك فالثاء والذال منزلةُ كلّ واحدة من صاحبتها منزلةُ الدال من التاء والزاى والصاد تدغم كلّ واحدة منهما في صاحبتها ويحسن لانّ احداهما للجهر والاخرى للاطباق فتقول أَوْجِز صّابرا وافْحَص زّائدا والزاى مع السين تدغم كلّ واحدة في صاحبتها الّا انّ ادغام السين في الزاى احسنُ فتقول احْبِس زّرَدَةً ورُز سّلَمَةَ لانّهما من الحروف المتكافئة في المنزلة واذا ادّغمت الصاد فيها فتصير مع الزاى زايا ومع السين سينا كما صارت الدال والثاء طاءً وتدع الاطباق على حاله وان شئت أذهبته واذهابُه مع السين امثلُ قليلا لانّها مهموسة مثلُها قال سيبويه وكلّه عربيّ وتدغم الستّةُ الأُوَل التي هي الطاء والدال والتاء والظاء والثاء والذال في الثلاثة الأُخَر التي هي الصاد والزاى والسين لانّهنّ من حروف طرف اللسان ولا تدغم هذه في تلك لقوّتها بما فيها من الصفير

فصـــل ٧٥٣

قال صاحب الكتاب والفاء لا تُدّغم الّا في مثلها كقوله تعالى وَمَا ٱخْتَلَفَ فِّيهِ وقرئ نَّخْسِف بِّهِمْ بادّغامها في الباء وهو ضعيف تفرّد به الكسائيّ وتُدّغم فيها الباء

قال الشارح الفاء لا تدغم الّا في مثلها نحوَ قوله تعالى وما اختلف فّيه وٱلصَّيْف فَّلْيَعْبُدُوا وكَيْف فَّعَلَ رَبُّكَ ونحوه ولا تدغم في غيرها لانّها من حروف ضمّ شُفْرٍ ففيها تفشٍّ يُزيله الادغامُ فامّا ما حُكى عن الكسائيّ من ادغامه لها في الباء في قوله عزّ وجلّ نخسف بّهم الارض فشاذّ وتدغم الباء في الفاء لتقاربهما في المخرج لانّهما من الشفة كقولك اذْهَب فّانْظُرْ ولا رَيْب فّيه فالفاء اقوى صوتا لما فيها من التفشّى

فصـــل ٧٥٤

قال صاحب الكتاب والباء تُدّغم في مثلها قرأ ابو عمرو لَذَهَب بّسَمْعِهِمْ وفي الفاء والميم نحوَ اذْهَب فّمَنْ تَبِعَكَ ويُعَذِّب مّنْ يَشَاءُ ولا يُدّغم فيها الّا مثلُها

قال الشارح الباء تدغم في مثلها كقوله عزّ وجلّ لذهب بّسمعهم وٱلْكِتَابَ بِّٱلْحَقّ لاتّحاد المخرج وتدغم في الفاء على ما ذكرناه وفي الميم لانّهما من الشفة كقولك اصْحَب مّطرًا واطْلُب مّحمّدا وقرأ ابو عمرو ويعذّب مّن يشاء ويفعل ذلك بيعذّب من يشاء حيث وقع ولا يفعل ذلك في مثل أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ويَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ بل يُظْهِره وانّما خصّ الاوّل بالادغام من قبل انّه لا يكاد يقع في القرآن الّا وقبله او بعده مدّغم نحو يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ويُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ فادّغم للمشاكلة ومن اصله مراعاةُ المشاكلة ومثله يَا بُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ولا خلاف في جواز ذلك وحُكي عنه ٱلرُّعْب بِّمَا أَشْرَكُوا بِّٱللَّهِ بالادغام وهو غير جائز عندنا للجمع بين ساكنين على غير شرطه وصحّة مَحْمَله على الاخفاء وأجازه الكوفيون فاعرفه ۞

فصـــل ٧٥٥

قال صاحب الكتاب والميم لا تُدّغم الّا في مثلها قال الله تعالى فَتَلَقَّى آدَمُ مِّنْ رَّبِّهِ وتُدّغم فيها النونُ والباءُ ۞

قال الشارح الميم تدغم في مثلها كقولك لم تَرُم مّا لك وكقوله تعالى ٱلرَّحِيم مَّالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ وقُرِئ فتلقّى ادم مّن ربّه ويَعْلَم مّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ولا تدغم في غيرها لانّ فيها غنّةً يُذْهِبها الادغامُ وقد رُوي عن ابي عمرو ادغامُ الميم في الباء اذا تحرّك ما قبل الميم مثل قوله تعالى وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَم بُّهْتَانًا عَظِيمًا ولِكَيْلَا يَعْلَم بَّعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا وهُوَ أَعْلَم بِّٱلشَّاكِرِينَ واصحاب ابي عمرو لا يأتون بباء مشدّدة ولو كان فيه ادغامٌ لصار في اللفظ باءٌ مشدّدةٌ لانّ الحرف اذا ادُّغم في مُقاربه قُلب الى لفظه ثمّ ادُّغم قال ابن مجاهد يُترجمون عنه بادغام وليس بادغام انّما هو اخفاءٌ والاخفاءُ اختلاسُ الحركة وتضعيفُ الصوت وعلى هذا الاصل ينبغي ان يُحمل كلّ موضع يذكر القرّاء انّه مدّغمٌ والقياسُ يمنع منه على الاخفاء مثلُ شَهْرِ رَمَضَانَ وما أشبه ذلك من حرف مدّغم قبله ساكنٌ صحيحٌ فاعرفه ۞

فصـــل ٧٥٦

قال صاحب الكتاب وافْتَعَلَ اذا كان بعد تائها مثلُها جاز فيه البيانُ والادّغامُ والادّغامُ سبيلُه أن تُسكَّن التاءُ الأُولى وتُدّغمَ في الثانية وتُنْقَلَ حركتها الى الفاء فيُستغنى بالحركة عن همزة الوصل فيقال قَتَّلُوا بالفتح ومنهم مَن يحذف الحركة ولا ينقلها فيلتقي ساكنان فيحرّك الفاء بالكسر فيقول قِتَّلوا فمن

فتح قال يَقَتِّلون ومُقَتِّلون بفتح الفاء ومن كسر قال يَقِتِّلون ومُقِتِّلون بكسرها ويجوز مُقُتِّلون بالضمّ إتباعاً للميم كما حُكى عن بعضهم مُرُدِّفين ؎

قال الشارح اعلم انّ تاء إفْتَعَلَ اذا وقع بعدها مثلُها نحوَ اقتتل القومُ فانّه يجوز فيه الوجهان الادغام والبيان وإن كانا مثلَيْن فى كلمة واحدة والادغامُ ليس لازما بل انت مخيَّر فى الادغام وتركه وإن كانا الحرفان من كلمة واحدة فانّهما يُشْبِهان المنفصلَيْن لانّه لا يلزم ان يكون بعد تاء افتعل مثلُها الا ترى انّهم قالوا يرْتَحِل ويَسْتَمِع فلذلك كنت مخيَّرا فى الادغام والاظهار فالاظهارُ لما ذكرناه من عدم اللزوم والادغامُ لاجتماع المثلين وكونهما من كلمة واحدة فلذلك تقول قَتَّلوا والاصل اقْتَتَلوا فأسكنتَ التاء الاولى وادّغمتَها فى الثانية بعد ان ألقيتَ حركتها على القاف فلمّا تحرّكت القافُ سقطت الفُ الوصل ومنهم من يقول قِتَّلوا بكسر القاف وفتح التاء مشدّدةً وذلك لانّه حين أَسكن التاء أَسقط حركتَها من غير ان يُلْقِيَها على ما قبلها فاجتمع ساكنان التاء الاولى والقاف فكُسرت القاف لالتقاء الساكنين فصار اللفظ قِتَّلوا وامّا مستقبله وهو يَقْتَتِلونَ فيجوز فيه مع الادغام اربعةُ الفاظ احدها يَقَتِّلون بفتح القاف وكسر التاء مشدّدةً لانّك ألقيتَ حركة التاء على القاف ثمّ ادّغمتَ فى التاء الثانية وهى مكسورة والثانى يَقِتِّلون بكسر القاف لالتقاء الساكنين والثالث يِقِتِّلون بكسر القاف وحرف المضارعة كما قالوا مِخِرّ فكسروا الميم إتباعا لكسرة الخاء والرابع وهو أقلُّها لضُعْفه يَقْتِّلونَ بادغام التاء فى التاء مع سكون القاف فيجتمع ساكنان وذلك انّه لمّا أُسكن التاء للادغام لم يُحرِّك القاف وتُرك على سكونه وهذا بالاختلاس أشبهُ منه بالادغام ولكنّا ذكرناه كما ذكروه وتقول فى مصدره قِتّالًا والاصل اقْتِتالًا فادغمتَ التاء فى التاء وحرّكتَ القاف وسقطت الفُ الوصل وهذا يجوز ان يكون بإلقاء حركة التاء على القاف ويجوز ان تكون الحركةُ لالتقاء الساكنين فاعرفه ؎

قال صاحب الكتاب وتُقلَب مع تسعة احرف اذا كنّ قبلها مع الطاء والظاء والصاد والضاد طاءً ومع الدال والذال والزاى دالًا ومع الثاء والسين ثاءً وسيناءً ؎

قال الشارح اعلم انّ تاء الافتعال تقلب الى غيرها مع تسعة احرف وذلك انّها تقلب الى الطاء والدال والثاء والسين فامّا ابدالها طاءً فمع حروف الاطباق ويلزم ذلك ويُهْجَر الاصل كما هُجر فى نحو قامَ وقالَ وذلك انّه قد يُستثقل اجتماعُ هذه الحروف المتقاربة كاستثقال اجتماع الامثال واذا كانت فى كلمة واحدة ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلًا كما كان المثلان اذا لم يكونا منفصلين اثقلَ لانّ الحرف

لا يُفارِقه ما يُستثقل وكانت هذه الحروف مخالفةً للتاء لانّها مستعلية مُطْبَقة والتاء حرفٌ منفتحٌ غير مطبَق فابدلوا من التاء طاء لانّها من مخرجها اى لولا اطباقُ الطاء لكانت دالا ولولا جهرُ الدال لكانت تاء فمخرجُهنّ واحد وانّما ثَمّ احوالٌ تفترق بهنّ من الاطباق والجهر والهمس فهى موافقةٌ لما قبلها فى الاطباق فيتجانس الصوتان وصار العملُ فيهنّ من جهة واحدة وقد عُلم انّه لا لبسَ فى ذلك فامّا ابدالُها دالا فاذا كان قبلها دالٌ او ذالٌ او زاىٌ وذلك من قبل انّ هذه الحروف مجهورة والتاء حرف مهموس فأرادوا التقريب بين جَرْسيهما فابدلوا من التاء دالا اذ كانت من مخرج التاء وتُوافِق ما قبلها فى الجهر وليس فيها اطباقٌ كما انّ ما قبلها ليس فيه اطباقٌ فكانت الدال أشبهَ بما قبلها فلذلك أبدلوها دالا ولم يبدلوها طاء   وامّا ابدالُها ثاء فقد قالوا مُثَّرِدٌ وهو مُفْتَعِل من الثَّرْد ولك فيه ثلثةُ اوجه احدها البيان وهو الاصل والثانى مُتَّرِدٌ بالتاء المدغمة والمعجمة بثنتين والثالث مُثَّرِدٌ بالثاء المعجمة بثلاث فامّا الاوّل وهو البيان فلانّهما ليسا حرفين متجانسين فاذا أُسكن الاوّل اضطُرّ الناطق الى الادغام وامّا ادغامُ الثاء فى التاء فلتقارُبهما وهما مع التقارب مهموسان وذلك ممّا يقوّى ادغامَ احدهما فى الاخر قال سيبويه والبيانُ احسنُ وهو القياس لانّ الاوّل انّما يدغم فى الثانى واما الثالث فهو مُثّرِد بقلب التاء الى جنس الاوّل وادغامِ الثانى فى الاوّل وعلى هذا قالوا يَظَّلِم وسيأتى ذلك بعدُ قال سيبويه وهى عربيّة جيّدة   وامّا ابدالُها سينا فمع السين نحو اِسَّمَعَ فهو مُسَّمِعٌ ويجوز الاصلُ ولا يجوز ادغامُ السين فى التاء فيقال اِتَّمَعَ وإن كانا مهموسين وذلك لمَزِيّة السين على التاء بالصفير فاعرفه

قال صاحب الكتاب فامّا مع الطاء فتُدّغم ليس الّا كقولك اِطَّلَبَ واِطَّعَنوا

قال الشارح امّا مع الطاء فقد قالوا اِطَّلَبَ واِطَّعَنُوا واِطَّلَعُوا والمراد اِطْتَلب واِطْتَعنوا واِطْتَلعوا فثقُل اجتماعُ المتقاربين على ما ذكرنا لانّهما من حروف طرف اللسان وكرهوا الادغامَ فى التاء فلم يقولوا اِتَّلَعَ واِتَّلَمَ فى اطّلع واطّلم لئلا يُلْبِس بِاتَّعَدَ واِتَّزَنَ هكذا قاله الفرّاء فابدلوا من التاء طاء لانّها من مخرجها على ما ذكرناه فادغموا الطاء فى الطاء وصار الادغامُ ههنا لازما لسكونه ومثلُه اِطَّرَدَ وكذلك ما تصرّف منه من نحو يَطَّلِع ويَطَّرِد لانّ العلّة الموجبة للقلب فى الماضى موجودةٌ فى المضارع وما تصرّف منه

قال صاحب الكتاب ومع الظاء تُبيَّن وتُدّغم بقلب الظاء طاء او الطاء ظاء كقولك اِظْطَلَمَ واطّلم واظّلم ورُوِيت الثلثة فى بيت زُهَيْر * ويُظْلَمُ أَحْيانًا فيَظَّلِمُ *

قال الشارح وامّا مع الظاء فيجوز وجهان البيان والادغام بقلب الظاء طاء او الطاء ظاء فتقول اِظْطَلَم

من الظُّلْم واظَّطَنّ من الظنّ وقد يبدلون من الطاء المبدلة من التاء ظاءً ثمّ يدغمون الظاء الاولى فيها فيقولون اِظَّلَمَ وذلك لمّا ارادوا تجانُس الصوت وتشاكُلَه قلبوا الحرف الثانى الى لفظ الاوّل وادغموه فيه لانّه ابلغ فى الموافقة والمشاكلة ومن العرب من اذا بنى ممّا فاؤه ظاءٌ معجمةٌ افتعل ابدل التاء طاءً غيرَ معجمة ثمّ ابدل من الظاء التى هى فاءٌ طاءً لما بينهما من المقاربة ثمّ يدّغمها فى الطاء المبدلة من تاء افتعل فيقول اِطَّهَرَ حاجتى واطَّلَمَ والاصل اظتهر واظتلم والصحيح المذهب الاوّل لانّ القياس فى الادغام قلب الحرف الاوّل الى لفظ الثانى ولذلك ضعُف الوجه الثانى واذًا الوجه الثالث اقيسُ من الوجه الثانى وإن كان الوجه الثانى اكثرَ فى الاستعمال فامّا بيت زُهَيْر

* هو الجَوادُ الذى يُعْطيك نائِلَهُ * عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحْيانًا فَيَظَّلِمُ *

فقد رُوى بالأوجه الثلاثة فيَظْطَلِم على الاصل بعد قلب التاء طاءً ويروى ويَظَّلِم بالظاء المعجمة على الوجه الثانى وهو قلبُ الثانى الى لفظ الاوّل وهو شاذّ فى القياس كثيرٌ فى الاستعمال ويروى فيَطَّلِمُ بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث وقد رُوى فيَنْظَلِم بنون المطاوعة على حدّ كسرته فانكسر،

قال صاحب الكتاب ومع الضاد تُبيَّن وتُدّغم بقلب الطاء ضادا كقولك اِضْطَرَبَ واضَّرب ولا يجوز اطَّرب وقد حُكى اطَّجع فى اضطجع وهو فى الغَرابة كالْطَجَعَ،

قال الشارح وامّا الضاد فيجوز فيه وجهان البيان والادغام فالبيان نحو قولك اِضْطَرَبَ واضْطَجَعَ أُبدل من التاء طاءٌ لما ذكرناه لا غيرُ وقالوا اضَّرَبَ واضَّجَعَ ويَضَّرِبُ ويَضَّجِعُ فهو مُضَّرِبٌ ومُضَّجِعٌ ولا يجوز ادغامُها فى الطاء فلا تقول اِطَّرَبَ ولا اِطَّجَعَ لئلّا يذهب تَفَشّى الضاد بالادغام وقد حكى سيبويه اطَّجع وهو قليل غريب وقد شبّهه بالْطَجَعَ فى الغَرابة يريد انّ ابدال الضاد هنا لاما غريبٌ كادغام الضاد فى الطاء وذلك انّهم كرهوا اجتماع الضاد والطاء وهما مطبقتان فمنهم من ابدل من الضاد لاما لانّها مثلها فى الجهر وتُخالف ما بعدها بعدم الاطباق ومنهم من لم يَرَ الابدال فادّغم لينبو اللسانُ بهما دفعةً واحدةً فيكونا كالحرف الواحد،

قال صاحب الكتاب ومع الصاد تُبيَّن وتُدّغم بقلب الطاء صادا كقولك مُصْطَبِرٌ ومُصَّبِر واِصْطَفَى واصَّفَى واصْطَلَى واصَّلى وقرئَ الّا أَنْ يَصَّلِحا ولا يجوز مُطَّبِرٌ،

قال الشارح وامّا الصاد فكذلك تقول اِصْطَبَرَ يَصْطَبِرُ فهو مُصْطَبِرٌ واِصَّبَرَ يَصَّبِرُ فهو مُصَّبِرٌ على قلب الثانى الى لفظ الاوّل وقد قُرئَ الّا أن يصّلحا على ما حكاه سيبويه عن هٰرون ومثلُه قولهم اِصْطَفَى واصَّفَى

واصّطلى واصّلى ولا يجوز ادغام الصاد فى الطاء فلا يقال اطّبَرَ ولا مُطّبِرٌ ولا اطّلَحَ ولا مُطّلِحٌ لئلّا يذهب صفيرُ الصاد،

قال صاحب الكتاب وتُقلَب مع الدال والذال والزاى دالا فمع الدال والذال تُدّغم كقولك ادّانَ وادّكَرَ واذّكَرَ وحكى ابو عمرو عنهم اذّدكر وهو مُذّدَكِرٌ وقال الشاعر

* تَنْحى على الشَوْكِ جُرازًا مِقْضَبَا * والهَرْمَ تُذْرِيهِ اذّدراءً عَجَبَا *

ومع الزاى تُبيَّن وتُدّغم بقلب الدال الى الزاى كقولك ازْدانَ وازّان ومع الثاء تدّغم ليس الّا بقلب كلّ واحدة منهما الى صاحبتها فتقول مُثّرِدٌ ومتّرد ومنه اثّأَرَ واتّأر ومع السين تُبيَّن وتُدّغم بقلب التاء اليها كقولك مُسْتَمِعٌ ومُسّمِعٌ،

قال الشارح وامّا قلب التاء مع الدال والذال والزاى دالا فنحوُ قولهم فى افتعل من الدَّيْن والذِّكْر والزَّيْن ادّانَ وادّكَرَ وازْدانَ وانّما وجب ابدالُها دالا هنا لانّهم كرهوا اجتماعَهما للتقارب ولاختلاف أجناسهما وذلك انّ الدال والذال والزاى مجهورة والتاء مهموسة فأرادوا تجانُس الصوت فأبدلوا من التاء الدالَ لانّها من مخرجها وهى مجهورة فتوافق بجهرها جهرَ الدال والذال فيقع العملُ من جهة واحدة ثمّ ادغموا الدال والذال فيها ولم يجز الادغام فى الزاى لانّ الزاى حرفٌ من حروف الصفير فلو ادغموها لذهب الصفيرُ ويجوز فيه بعد قلب التاء قلبان احدُهما ان تُقلب الذال دالا وتدغم فى الدال التى بعدها فتصيران فى اللفظ دالا واحدةً شديدةً وهذا شرطُ الادغام لانّهم يقلبون الحرف الاوّل الى جنس الثانى ثمّ يدغمونه فيه والوجه الثانى ان تقلب الدال ذالا وتدّغم فيكون اللفظ به ذالا معجمةً وهو قولُ من يقول فى اصطبر اصّبَرَ وفى اضطرب اضّرَبَ فعلى هذا تقول اذّكَرَ وازّانَ وانّما جاز قلبُ الاوّل الى جنس الثانى لانّ الاوّل اصلىٌّ والثانى زائدٌ فكرهوا ادغامَ الاصلىّ فى الزائد فقلبوا الزائد الى جنس الأصلىّ وادغموه لما ذكرناه وحكى ابو عمرو عنهم اذدكر فهو مذدكر وانشد * تنحى على الشوك الخ * الشاهد فيه قوله اذدراء باظهار التضعيف وهو افتعال من ذَرَتْه الريحُ تَذْرُوه وهو مصدر جرى على غير فعله على حدّ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا فان قيل فلمَ ساغ ازْدانَ فهو مُزْدانٌ ولم يقولوا اذدكر فهو مذدكر الّا على ندرة وقلّة قيل لانّ الدال والذال كلّ واحد منهما يدغم فى صاحبه فاذا اجتمعا فى كلمة لزم الادغامُ وليس كذلك مع الزاى فانّها لا تدغم مع الدال لما فيها من الصفير فجاز لذلك الاظهار والادغام فى الزاى فيقال مُزْدانٌ ومُزّانٌ فلذلك قال ومع الزاى تبيّن وتدّغم ومع

التاء تدغم لا غير بقلب كلّ واحدة منهما الى صاحبتها تقول مثّرد ومتّرد ولا يجوز الاظهار على ما ذكرنا فى مذدكر ومثله اثّأر واتّأر ومع السين تبيّن وتدّغم بقلب التاء سينا فيقال مستمع ومُسّمع فالبيان لاختلاف المخرجين وهو عربىّ جيّد قال الله تعالى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ والادغام جائز للتقارب فى المخرج واتّحادهما فى الهمس فقرأ بعضهم من يَسّمع ولا يجوز ادغام السين فى التاء لئلّا يذهب صفيرها على ما ذكرنا فى الزاى فاعرفه ٬

قال صاحب الكتاب وقد شبّهوا تاء الضمير بتاء الافتعال فقالوا خَبَطُّه قال * وفى كلّ حَيّ قَدْ خَبَطّ بِنِعْمَةٍ * وفُزْدُ وحُصْطُ عينَه وعُدُّه ونَقَدُّه يريدون خَبَطْتُ وفُزْتُ وحُصْتُ وعُدْتُ ونَقَدْتُ قال سيبويه وأَعْرَبُ اللغتين وأَجْوَدُهما ان لا تُقلَب ٬

قال الشارح اعلم انّه قد شبّه بعضُ العرب ممّن تُرْضَى عربيّته تاء الضمير اذا وقع قبلها احدُ هذه الحروف الصاد والضاد والطاء والظاء بتاء الافتعال لانّ التاء لمّا اتّصلت بما قبلها من الفعل ولم يمكن فصلُها من الفعل صارت ككلمة واحدة فأشبهت تاء افتعل وأُسْكِنت كما أسكنت التاء فى افتعل وذلك قولك حُصْطُ عَيْنَ البازى يريد حُصْتُ وخَبَطُّه يريد خبطته وحَفِطُّ يريد حفظت وقد انشدوا لعلقمة

* وفى كلّ حَىّ قد خَبَطّ بنِعْمَةٍ * فَحُقّ لشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ *

قال سيبويه واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب التاء طاء لانّ التاء ههنا علامةُ اضمار وليست تلزم الفعلَ الا ترى انّك اذا أضمرتَ غائبا قلت فَعَلَ ولم تكن فيه تاءٌ وهى فى افتعل لم تدخل على انّها لمعنًى ثمّ تخرج لكنّه بناءٌ دخلته زيادةٌ لا تُفارِقه وليست كذلك تاء الاضمار لانّها بمنزلة المنفصل وقالوا فزد وعدّه ونقدّه كانّهم شبّهوها بحالها فى إدّانَ كما شُبّه الصاد واخواتُها بهنّ فى افتعل ولم يحك سيبويه عنهم الّا ادّان والقياس ان تقلب تاء المتكلّم مع الدال والذال والزاى كما كان ذلك فى إدّانَ واذّكر وازّانَ ٬

قال صاحب الكتاب قال واذا كانت التاء متحرّكة وبعدها هذه الحروف ساكنةً لم يكن الادّغام يريد نحوَ اِسْتَطْعَمَ واسْتَضْعَف واسْتَدْرك لانّ الاوّل متحرّكٌ والثانى ساكنٌ فلا سبيلَ الى الادّغام واسْتَدانَ واسْتَضاء واستَطال بتلك المنزلة لانّ فاءها فى نيّة السكون ٬

قال الشارح واذا كانت متحرّكة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن ادغام نحوَ استعظم واستضعف

لانّ اصل الادغام ان يكون الاوّل ساكنا لما ذكرناه فى المنفصلين فلمّا لم يكن سبيلٌ الى الادغام لم يجز التغيير لانّ التغيير انّما هو من توابع الادغام قال وامّا استدان واستنصاء واستطال فهى بتلك المنزلة لانّ فاءها فى نيّة السكون اذ الاصل اسْتَدْيَنَ واسْتَنْصَوَ واسْتَطْوَلَ فاعرفه ،

فصل ٧٥٧

قال صاحب الكتاب وادّغموا تاء تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ فيما بعدها فقالوا اِطَّيَّروا وازَّيَّنوا واثّاقلوا وادّارءوا مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالادّغام ولم يدّغموا نحو تَذَكَّرون لئلّا يجمعوا بين حذف التاء وادّغام الثانية ،

قال الشارح اعلم انّ تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ اذا كان فاء الفعل فيه حرفا يدغم فيه التاء جاز ادغامُها واظهارُها والحروف التى تدغم فيها التاء التاء والطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاى والسين والضاد والشين والجيم فاذا وقع شىء من هذه الحروف بعد التاء وآثرتَ الادغامَ ادغمتَ التاء فى ما بعدها ولمّا ادُّغم ادخلتَ الف الوصل ضرورةَ الابتداء بالساكن فقلت اِطَّيَّرَ زيدٌ وكان الاصل تَطَيَّرَ فأسكنتَ التاء ولم يجز ان تبتدئ بساكنٍ فادخلتَ الفَ الوصل وكذلك اِزَّيَّنَ زيدٌ اذا اردت تَزَيَّنَ فدخولُ الالف كسقوطها من اِقْتَتَلُوا اذا قلت قَتَّلُوا بالتحريك تُسْقطها من اقتتلوا كما انّ الاسكان يجلبُها ههنا ومن ذلك قوله تعالى وَاِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا انّما كان تَدارَأْتُمْ فادّغمتَ التاء فى الدال فاحتجتَ الى همزة الوصل لاستحالة الابتداء بساكن قال الله تعالى قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ وقال اثَّاقَلْتُمْ اِلَى الْاَرْضِ والاصلُ تَثاقلتم وتقول فى المستقبل تَدارَأُ وتَطَيَّرُ قال الله تعالى تَذَكَّرُونَ ويَطَّيَّرُوا بِمُوسَى ولا تدغم تاء المضارعة فى هذه الحروف فلا تقول فى تَذَكَّرُونَ اِذَّكَّرُونَ ولا فى تَدَّعُونَ اِدَّعُونَ لانّ الف الوصل لا تدخل الافعالَ المضارعةَ لانّها فى معنى اسماء الفاعلين فكما لا تدخل الفُ الوصل اسماء الفاعلين كذلك لا تدخل المضارعَ لانّه بمنزلتها لانّ الف الوصل بابُها الافعالُ الماضيةُ نحوُ اِنْطلق واِقْتدر واِسْتخرج ولم تدخل الّا فى اسماء معدودة وذلك بالحمل على الافعال ولانّك لو ادّغمت فى الفعل المضارع لزال لفظُ الاستقبال فكان يختلّ فان اجتمع الى تاء تَفعّل وتَفاعل تاءٌ اخرى امّا للمذكّر المخاطَب او للمؤنّثة الغائبة نحوِ قولك تَتَكَلَّمُ وتَتَغافَلُ فانّك تحذف احدى التاءَيْن فتقول يا زيدُ لا تَكَلَّمْ ويا عمرو لا تَغافَلْ لانّه لمّا اجتمع المثلان ثقُل عليهم اجتماعُ المثلين ولم يكن سبيلٌ الى الادغام

لما يؤدّى اليه من سكون الاوّل ولم يمكن الاتيانُ بالالف للوصل لما ذكرناه فوجب حذفُ احدهما على ما قدّمناه قال الله تعالى تَنَزَّلُ ٱلْمَلَآئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فيهَا وقال عزّ وعلا لَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ وقال وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ والمراد تتنزّل وتتمنّون وتتولّوا وقد اختلف العلماء فى المحذوفة فذهب سيبويه والبصريون الى انّ المحذوفة هى الثانية وقال بعض الاصحاب المحذوفة الأُولى قالوا ويجوز ان تكون الثانية والحجّة لسيبويه انّ الثانية هى التى تسكن وتدغم فى ازّيّنت وادّارأتم وقول صاحب الكتاب ولم يدغموا نحو تَذَكّرون لئلّا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية اشارةٌ منه بأنّه كان يسوغ الادغامُ لولا الحذفُ وليس ذلك صحيحا لانّ هذا النوع من الادغام لا يسوغ فى المضارع لما ذكرناه من سكون الاوّل ودخول الف الوصل وذلك لا يجوز فاعرفه ؞

فصـــل ٧٥٨

قال صاحب الكتاب ومن الادّغام الشاذّ قولهم سِتٌّ اصله سِدْسٌ فابدلوا السينَ تاءً وادّغموا فيها الدالَ ومنه وَدٌّ فى لغة بنى تميم واصلُها وَتِدٌ وهى الحجازيّةُ الجيّدةُ ومثله عِدّانٌ فى عِتْدانٍ وقال بعضهم عُتُدٌ فرارًا من هذا ؞

قال الشارح قد نبّه فى هذا الفصل على اسماء قد وقع فيها الادغامُ على غير قياس وكثُر ذلك عنهم فصار شاذّا فى القياس مطّردا فى الاستعمال فمن ذلك قولهم سِتٌّ اصله سِدْسٌ فكثرت الكلمةُ على ألسنتهم والسينُ مضاعفة ليس بينهما حاجزٌ قوىٌّ لسكونه فكان مخرجُ الحاجز ايضا أقربَ المخارج الى السين فصارت كانّها ثلاثُ سينات وقد تقدّم انّ الدال تدّغم فى السين والسين لا تدّغم فى الدال فلو ادُّغم على القياس لَوجب ان يقال سِسٌّ فيجتمع ثلاث سينات فكرهوا ذلك لانّهم اذ كرهوا السينَيْن بينهما دالٌ كانوا لاجتماع ثلاث سينات ليس بينها حاجزٌ أكرهَ وكرهوا ان يقلبوا السين دالا ويدغموا الدال فى الدال كما يعمل فى الادغام مَن قلب الثانى الى جنس الاوّل فيقولوا سِدٌّ فيصير كانّهم ادغموا السين فى الدال وذلك لا يجوز فقلبوا السين الى أشبه الحروف بها من مخرج الدال وهو التاء لان التاء والسين مهموستان فصار سِدْتًا ثمّ ادغموا الدال فى التاء لانّهما من مخرج واحد وقد سبقت الدالُ التاءَ وهى ساكنةٌ فثقل اظهارُها ولم يقلبوها صادا ولا زايا لانّهما كالسين اذ ليس بينهما الّا انّ الزاى مجهورة والسين مهموسة والصاد مطبقة والسين منفتحة فلو قلبوها صادا او زايا لصارتا كالسينَيْن فاستُثقل

والذى يدلّ على شذوذه انّه لو كان يلزم الادغامُ فى سدس لوقوع الدال الساكنة بين السينين للزم ان يقال فى سُدْس الشىء سُتٌّ وفى سِدْسٍ من أَظْماء الابل سِتٌّ وذلك ممّا لا يقوله احدٌ فعُلم انّ ادغام ستّ انّما هو على سبيل الشذوذ ويدلّ ان اصلَ ستّةٍ سِدْسَةٌ بالدال انّك تقول فى التصغير سُدَيْسَةٌ وفى الجمع أَسْداسٌ والتصغيرُ والتكسيرُ ممّا يُرَدّ فيه الاشياء الى اصولها ومن ذلك وَدٌّ اصله وَتِدٌ وهى اللغة الحجازيّة ولكنّ بنى تميم أسكنوا التاء كما اسكنوا فى فَخِذٍ فَخْذٌ ثمّ ادغموا لانّ المتقاربين اذا كان الاوّل منهما متحرّكا لا يدغم ولم يكن مطّردا لانّه ربّما التبس بالمضاعف حتى انّهم كرهوا وَطْدًا ووَتْدًا فى مصدرِ وَطَدَ يَطِدُ ووَتَدَ يَتِدُ وكان الجيّد عندهم طِدَةً وتِدَةً واما عِتْدانٌ فهو جمعُ عَتُودٍ وهو التَيْس وفيه لغتان عِتْدانٌ وعِدّانٌ فامّا عِدّانٌ فشاذّ كشذوذ وَدٍّ فى وَتِدٍ فيلتبس بالمضاعف لانّهما فى كلمة واحدة وقال بعضهم عُتُدٌ فى جمع عَتُودٍ على حدّ رَسُولٍ ورُسُلٍ فرارًا من الادغام فى عِدّانٍ ؛

فصل ٧٥٩

قال صاحب الكتاب وقد عدلوا فى بعض مَلاقى المِثْلَيْن او المتقاربَيْن لاعوازِ الادّغام الى الحذف فقالوا فى ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ وأَحْسَسْتُ ظَلْتُ ومَسْتُ وأَحَسْتُ قال * أَحَسْنَ به فهنّ اليه شُوسُ *

قال الشارح اعلم انّ النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير فى سلك الادغام وسمّوه به وان لم يكن فيه ادغامٌ انّما هو ضربٌ من الاعلال للتخفيف كراهيةَ اجتماع المتجانسَيْن كالادغام وذلك قولهم ظلت فى ظللت ومست فى مسست وأحست فى أحسست وانّما فعلوا ذلك لانّه لمّا اجتمع المثلان فى كلمة واحدة وتعذّر الادغامُ لسكون الثانى منهما ولم يمكن تحريكُه لاتّصال الضمير به فحذفوا الاوّل منهما حذفًا على غير قياس وهو الحرف المتحرّك وانّما حذفوا المتحرّك دون الساكن لانّهم لو حذفوا الثانى لاحتاجوا الى تسكين الاوّل اذ كانت التاء التى هى للفاعل تُسكِن ما قبلها فكان يؤدّى ذلك الى تكثير التغييرات قال ابو العبّاس شبّهوا المضاعف ههنا بالمعتلّ فحُذف فى موضع حذفه فقالوا أَحَسْتُ وأَمَسْتُ كما قالوا أَقَمْتُ وأَرَدْتُ وقالوا مَسْتُ وظَلْتُ كما قالوا كِلْتُ وبِعْتُ كانّهما استويا فى باب رَدّ وقامَ وانّما يُفعل ذلك فى موضع لا يصل اليه الحركةُ بوجهٍ من الوجوه وذلك فى فَعَلْتُ وفَعَلْنَ فامّا اذا لم يتّصل به هذا الضميرُ لا يُحذف منه شىء لانّه قد تدخله الحركةُ اذا ثنّيتَ او جمعتَ نحوَ أَحَسّا وأَمَسّا وأَحَسّوا وأَمَسّوا وأَحِسّى وأَمِسّى وانّما جاز فى ذلك الموضع للزوم السكون وليس

ذلك بجيّد ولا حسنٍ وانّما هو تشبيهٌ فامّا ظَلْتُ ففيه لغتان كسرُ الاوّل وفتحُه فمَن فتح حذف اللامَ وترك الفاء مفتوحةً على حالها ومن كسر الفاء ألقى عليها كسرةَ العين ثمّ حذفها ساكنةً وكذلك مِسْتُ واما أَحَسْتُ فليس فيه الّا وجهٌ واحدٌ وهو فتحُ الحاء لالقاء حركة العين عليها اذ لو حذفوا السين الأُولى مع حركتها لاجتمع ساكنان الفاء والسين الاخيرة فكان يؤدّى الى تغييرٍ ثانٍ فلذلك قالوا أَحَسْتُ لا غيرُ وعليه انشدوا

* سِوَى أَنَّ العِتاقَ مِن المَطايا * أَحَسْنَ بهِ فَهُنَّ اليهِ شُوسُ *

وربّما قالوا أَحْسَيْنَ كانّه أُعلّ الحرف الثانى بقلبه ياءً على حدّ تَقَضَّيْتُ أَظْفارى ؛

قال صاحب الكتاب وقولُ بعض العرب اِسْتَخَذَ فلانٌ ارضًا لسيبويه فيه مذهبان احدهما أن يكون اصله استَتْخَذَ فحُذف التاء الثانيةُ والثانى ان يكون اِتَّخَذَ فتُبدَل السين مكانَ التاء الأُولى ومنه قولهم يَسْطِيعُ بحذف التاء وقولهم يَسْتِيعُ إن شئت قلت حُذفت الطاء وتُركت تاء الاستفعال وإن شئت قلت حُذفت التاء المزيدة وأُبدلت التاء مكانَ الطاء وقالوا بَلْعَنْبَرِ وبَلْعَجْلانِ فى بَنِى العَنْبَرِ وبنى العَجْلانِ وعَلْماءِ بنو فلانٍ اى على الماء قال

* غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بْنُ وائِلٍ * وعاجَتْ صُدورُ الخَيْلِ شَطْرَ تَميمِ *

واذا كانوا ممّن يحذفون مع امكان الادّغام فى يَتَسِعُ ويَتَقِى فهم مع عدم امكانه أَحْذَفُ ❁

قال الشارح اعلم انّ قولهم اِسْتَخَذَ فلان أرضا لسيبويه فيه قولان احدهما انّ اصله اِتَّخَذَ على زنة اِفْتَعَلَ من قوله تعالى لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا فأبدلوا من التاء الاولى وهى فاء الفعل سينا كما ابدلوا التاء من السين فى سِتٍّ واصلها سِدْسٌ وليس ابدالُ السين على ما بينهما من الاشتراك فى الهمس وتقارُب المخرجين بأشدَّ من حذفها فى تَقَيْتُ وذلك لاستثقال التشديد وفى الجملة الحذف شاذّ والوجه الثانى ان يكون المراد استفعل واصله اِسْتَتْخَذَ فحذفوا التاء الثانية الساكنة لانّهم لو حذفوا الاولى اجتمع ساكنان فكان يؤدّى الى تغيير ثانٍ وليس ذلك فى الحذف بأبعد منه فى ظَلْتُ ومَسْتُ ومن ذلك أَسْطاعَ يُسْطِيعُ قالوا الاصل فى أسطاع اِسْتَطاعَ وإنّ التاء حُذفت تخفيفا وفُتحت همزة الوصل وقُطعت وهو قول الفرّاء وفى استطاع اربعُ لغات أَسطاعَ يُسْطِيعُ بفتح الهمزة فى الماضى وضمّ حرف المضارعة فهو من أَطاعَ يُطِيعُ وأصله أَطْوَعَ يُطْوِعُ بقلب الفتحة من الواو الى الطاء فى أَطْوَعَ إعلالًا له حملًا على الماضى فصار أَطاعَ ثمّ دخلت السين كالعوض من عين الفعل هذا مذهب سيبويه واللغة

الثانية اِسْتَطاعَ يَسْتَطِيع بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة وهو استفعل نحوُ استقام واستعان واللغة الثالثة اِسْطاعَ يَسْطِيع بكسر الهمزة فى الماضى ووصلها وفتح حرف المضارعة والمراد استطاع فحذفت التاء تخفيفا لاجتماعها مع الطاء وهما من معدن واحد   واللغة الرابعة اِسْتاعَ بحذف الطاء لانّها كالتاء فى الشدّة وتفضُلها بالاطباق وقيل المحذوف التاء لانّها زائدة وانّما ابدلوا من الطاء بعدُ تاء لانّها من مخرجها وهى اخفّ وهو حذفٌ على غير قياس فلذلك ذكره هنا   وممّا حُذف استخفافا على غير قياس لانّ ما ظهر دليلٌ عليه قولُهم فى قبيلةٍ تظهر فيها لامُ المعرفة ولا تدّغم نحو بنى العَنْبَر وبنى العَجْلان وبنى الحارث وبنى الهُجَيْم هؤلاء بَلْعَنْبَرِ وبَلْعَجْلانِ وبَلْحارِثِ وبَلْهُجَيْمِ فحذفوا النون لقربها من اللام وهم يكرهون التضعيف اذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين ولا يفعلون ذلك فى بنى النّجّار وبنى النَّمِر وبنى التَّيْم لئلّا يجمعوا عليه اعلالين الادغامَ والحذفَ   وقالوا عَلْماء بنو فلان يريدون على الماء فهمزةُ الوصل تسقط للدرج والفُ عَلَى تُحذف لالتقائها مع لام المعرفة فصار اللفظ عللماء فكرهوا اجتماع المثلين فحذفوا لامَ عَلَى كما حذفوا اللام فى ظلت لاجتماع المثلين واذا كانوا قد حذفوا النون فى بلحارث وبلعجلان لاجتماعها مع اللام اذ كانت مُقارِبةً فلأَن يحذفوا اللام مع أختها بطريق الأَوْلى وانشدوا

* فما سبق القَيْسِىَّ من سُوءِ سيرةٍ * ولٰكنْ طَفَتْ عَلْماءِ غُرْلَةُ خالِدِ *

ويُروى * وما غلب القيسىَّ من ضُعْفِ قُوّةٍ * قال ابو العبّاس محمّد بن يزيد قال ابو عثمان المازنىّ رأيتُ فى كتاب سيبويه هذا البيت فى باب الادغام قال ابو عمرو وهو للفرزدق قاله فى رَجُلَيْن احدُهما

من قَيْس والاخر من عَنْبَر فسبق العنبرىُّ وكان اسمه خالدًا   ومثلُه قوله * غداة طفت علماء الحى * الشاهد فيه قوله علماء والمراد على الماء فحذفوا فاعرفه ۞ تمّ شرح كتاب المفصّل للزمخشرىّ والحمدُ لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين وأصحابه اجمعين ۞

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٩٣٩	١	يذهبُ	يذهبَ
٩٣٩	٢٤	وتشربَ	ووتشربَ
٩٣٠	١٣	أَنَ	أنْ
٩٤١	٥	الاشتراك	الإشراك
٩٤٤	١٧	برفع	بالرفع
٩٥٩	١	تمشى	تمشِ
٩٧٠	٢٣	متعدّ	متعدّى
٩٨٩	٩	فيهيا	فيه
٩٨٩	١٠	تدخل	يدخل
٩٩٥	١٠	تفعلين	تفعلى
١٠٢٩	١٤	مستقلّا	مستقلًا
١٠٣١	٨	كانا	كان
١٠٣٨	١٤	بابُه	أنّ بابَه
١٠٤٠	١٤	فانّه	فانّه
١٠٤١	٣	فُعل	قيل
١٠٤١	٢٣	لا انّه	لانّه
١٠٤٤	٥	سوءٌ	سواءٌ
١٠٤٤	٢٣	اعورّ	اعورّ
١٠٤٨	١٩	فأشكُرك	فأشكرك
١٠٧٩	٨	احدٍ	احدِ
١٠٨١	٥	يتنصب	ينتصب
١٠٨٤	١٢	يُحْذى	يُحْذَى
١٠٩٣	٨	مثلُ	مثلَ
١٠٩٩	٩	دختنوش	دُخْتَنُوس
١٠٩٩	١٣	لَدْنُ	لَدُنْ
١٠٩٨	١٥	ريزآةة	زيرآةة
١١٠٦	١٣	فابوس	قابوس
١١٠٩	٢	أستعفرُ	أستغفرُ
١١١١	٥	النباط	النِباط
١١١١	١٥	فتَنَحْرونى	فتَنَخَّرونى
١١١٥	٣	وعاجبتُ	وعاجبتْ
١١١٥	٢٤	غاجبت	عاجبت
١١٢٠	١٧	لَهِتّك	لَهِتّك
١١٢١	٢٠	عَمْدَا	عَمْدًا
١١٢٣	١٩	يعمُّدًا	تعمُّدًا
١١٢٤	١٣	يقعَ	يقعْ
١١٢٧	٩	حازم	خازم
١١٣١	٢٠	نَهّبَتَه	نَبّهتَه

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١١٣٤	٢	وأَلُومُهُنّ	وأَلُومُهُنَّهْ
١١٣٤	٤	يَلْحَيْنَنِى وأَلُومُهُنّ	يَلْحَيْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ
١١٣٤	١٩	خَذام	خَذام
١١٤٢	١٣	ومَنٌّ	ومَرٌّ
١١٥٦	١٣	اضطُّر	اضطُرّ
١١٥٧	٨	نُهاضُ	تُهاضُ
١١٦١	٩	ولالٌ	وَلَآلٌ
١١٦٤		حروف العطف	حروف النفى
١١٦٦		حروف العطف	حروف النفى
١١٦٦	٣	حُبُّها	حُبَّها
١١٦٨	٨	المأمورَ	المأمورِ
١١٧٧	٢٤	اللّهَ	اللّهِ
١١٧٩	٢	التنبيه	التثنية
١١٨٥	٥	اذا	اذ
١١٨٥	١٤	واذا	واذ
١١٨٩	١٥	حَمّاضُ	حُمّاضُ
١١٩١	١٢	البِغْضُ	البُغْضُ
١١٩٣	١	المَشاء	المَشاء
١١٩٨	١٢	اللتان	اللتين
١٢٠٨	١٠	ويُكَفِّرْ	وَيَكْفُرْ
١٢١٤	٢٣	انْ	أَنّ
١٢١٥	٩	شاخِص	شاخِص
١٢١٩	٢٠	أَيٌّ	اىِّ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٢٣٠	٢٣	عُبَيْد	عَبِيد
١٢٣٥	١٣	كنتُ — لَكُنْتُ	كنتَ — لَكُنْتَ
١٢٢٩	١٢	الخفيفةُ	الخفيفةَ
١٢٣٣	٢٤	عمرو	عمر
١٢٣٤	٤	قَصَصْتُ	قَصَصْتَ
١٢٣٦	١	عيسى بن عمرو	عيسى بن عمر
١٢٣٩	١٤	غدًا	غدًا
١٢٤١	١١	الفعلَ	الفاعلَ
١٢٤٤	٨	ومَعْذِرَةٌ	ومَعْذِرَةً
١٢٤٤	٧ و ١٥	فاجِيَةْ	ناجِيَةْ
١٢٤٤	١٠	غُلامُهُوهْ	غُلامَهُوهْ
١٢٥٣	٢٠	وأماله	وامالته
١٢٥٥	٣	باللشف	بأَكْشَف
١٢٥٩		٢١٥٩	١٢٥٩
١٢٥٩	١٩		يسهّل
١٢٦٠	١٥	ساكنةٌ	ساكنةً
١٢٦٢	٩	ذلك	تلك
١٢٦٥	٢١	الصغيرةُ	الصغيرةَ
١٢٧٥	٩	فيدبرُها	فيُدبِّرها حركةً
١٢٨٣	٢٢	وأَنْتحالى	وأَنْتحالُ
١٢٨٩	٩	تُوتَّد	تُوكّد
١٣٠٧	١٨	تَرَىْ	تَرَى
١٣٠٧	١٩	تَرْءَىْ	تَرْءَى

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٣١٢	٩	لَأنَ	لَأنّ
١٣٢٧	٢٣	العِيالَ	العِيانَ
١٣٣٠	٥	الوقَف	الوقْف
١٣٣١	١٧	اوائل	أوّل
١٣٣٤	٧	قوله	قولهم
١٣٤٠	٣	كلّ	كلٌّ
١٣٤٠	٢٣	وقرْقرى	وقَرْقَرى
١٣٤٤	٩	بعَرَضيّة	بعُرْضيّة
١٣٤٥	١٧	مَنْبِجٌ	مَنْبِجُ
١٣٥٩	١١	تصمّنت	انصمّت
١٣٩٥	١٨	بالأُثْمِد	بالاثّمد
١٣٧٨	١	تُحذف	تُحذف
١٣٧٩	٣	اللج	اللخ
١٣٨٧	٢٣		يصادّه
١٣٩٩	٢٤	يُوْجَرُ	يُوْجَرُ
١٤٠٥	١٥	بالتضعيف يتعدّى	يتعدّى بالتضعيف
١٤٢٩	١٢	لمضارعهما	لمضارعَيْهما
١٤٣٨	١	زَيّ	زَيْ
١٤٣٨	٧		زَيْ
١٤٣٨	٩	يَشبّه	تَشبّه
١٤٥٦	٢٠	كالمستهلك لا على	كالمستهلك على
١٤٥٧	٧	الساكنين	المثلين
١٤٩٣	٢٣	أصفى	أمضى
١٤٨٠	٩	محرج	مخرج
١٤٨٠	٢٤	ذكره	ذكرته
١٤٨٩	٣	أنِ	أنْ
١٤٨٤	١٦	فرتّ	فرّط
١٤٩٠	٥	تُذْرِيه	تَذْرِيه

IBN JA'ÎŠ
COMMENTAR
ZU
ZAMACHŠARÎ'S MUFAṢṢAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN
ZU
LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO
AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT
HERAUSGEGEBEN VON

Dr. G. JAHN.

ZWEITER BAND.

LEIPZIG,
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.
1886.